

07.

SÖLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ	
Kısım .	<i>Söleymaniye</i>
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	580
Tasnif No.	297.4 = 927.



كتاب	باب الوضوء	باب البئر	باب المسح
الصلوة	والغسل	وما يجتنب	على الخفين
باب التيمم	ذكر المسائل العدة	باب	باب مواقيت
	لابي حنيفة رحمه	الاذان	الصلوة
باب القيام	باب الحدث	باب صلوة	باب
في الفريضة	في الصلوة	المرضى	الشهو
باب صلوة	باب الصلوة	باب	باب
المسافر	في السفينة	التجدي	المستحاضة
باب صلوة	باب صلوة	باب التكبير	باب صلوة
الجمعة	اليوم	في أيام التثنية	الخوف
باب الشهيد	باب حمل	باب غسل	باب صلوة
	الجنائز	الميت	الكسوف
باب صلوة	باب الصلوة	كتاب	كتاب
الاستسقاء	في الكعبة	السجدة	الزكوة

باب	باب زكوة	باب زكوة	باب
صدقة الغنم	البقر	المال	العاشر
باب	باب عشر	باب ما يوضع	كتاب
المعاريض وغيرها	الارضين	فيه الخمس	الصوم
باب صدقة	باب	كتاب	باب الزيادة
الفطر	الاعتكاف	الحيض	والنقص في الحيض
باب ما تقدم	باب	باب في حل	باب
وما تأخر في الحيض	الاضلال	الوطئ بانقطاع	النفس
		الدم	
كتاب	باب	باب السعي بين	باب المروج
المناسك	الطواف	الصفاء والمروة	الى منى
باب رمي	باب	باب كفارة	باب جزاء
الحجار	الحلق	فصل الاطفار	الصيد
باب	باب	باب الدهن	باب
المحصر	الجماع	والطيب	اللبس
باب	باب الحج	باب	باب الذي
النذر	عن الميت وغيره	المواقيت	يفوته الحج
باب الجمع	باب التلبية	باب	كتاب
بين احرامين		الصبي في الحج	الزكاح



باب نكاح الصغير والصغيرة	باب نكاح البكر	باب نكاح الثيب	باب النكاح بغير ولي
٤٥	٤٥	٤٦	٤٦
باب الوكالة في النكاح	باب الأكفاء	باب النكاح بغير شهود	باب النكاح
٤٦	٤٧	٤٧	٤٨
باب نكاح المرتد	باب نكاح أهل الحرب	باب الهبة في النكاح	باب المهور
٤٩	٤٩	٤٩	٤٩
باب الخیار في النكاح	باب العنين	باب الشغار	باب نكاح الأكفاء
٥٢	٥٢	٥٢	٥٢
باب نكاح العبد والاماء	باب الرضاع	باب الإحصاء	باب نكاح المتعة
٥٣	٥٥	٥٦	٥٦
باب الدعوى في النكاح	باب الغرر في المملوكة	باب النكاح في العقد المتفرق	باب النفقة
٥٦	٥٧	٥٧	٥٩
باب نفقة العبد	باب نفقة أهل الذمة	باب نفقة في الطلاق والزوجية	باب نفقة
٦١	٦١	٦١	٦١
باب حكم ولد الزنا عند الافتراق	باب متاع البيت	باب القسمة بين النساء	باب نفقة ذوي الأرحام
٦٢	٦٢	٦٣	٦٣
كتاب الطلاق	باب الرجعة	باب العدة	باب الرد على المرأة إذا طلق بغير السنة لم يقع
٦٢	٦٥	٦٦	٦٩

باب اللبر والطيب	باب المتعة والمهر	باب ما يقع به الفقة مما يشبه الطلاق	باب طلاق أهل الحرب
٦٩	٧٠	٧١	٧٢
باب ما لا يقع به الطلاق على المرأة	باب الطلاق	باب طلاق الآخر	باب الشهادة على الطلاق
٧٢	٧٢	٨٠	٨٠
باب طلاق المريض	باب الولد عند من يكون في الفقة	باب الخلع	باب المشية في الطلاق
٨١	٨٣	٨٢	٨٧
باب الخیار	باب الأمر باليد	باب الظهار	باب العتق في الظهار
٨٩	٩٠	٩١	٩٢
باب القيام في الظهار	باب الإطعام في الظهار	باب الأبداء	باب اللعان
٩٢	٩٢	٩٣	٩٢
باب الشهادة في اللعان	كتاب العتق	باب عتق ذوات الأرحام	باب جامع لوجوه من العتاق
٩٦	٩٧	٩٧	٩٧
باب الشهادة في العتق	باب عتق المملوك بين الشركاء	باب الشهادة في عتق الشركاء	باب عتق ما في البطن
٩٩	١٠٠	١٠٠	١٠٣
باب العتق على المال	باب أمتهات الأولاد	باب مكاتبة أم الولد	باب الرجل رقب علام في يديه
١٠٤	١٠٥	١٠٦	١٠٧
باب ما لا يثبت فيه النسب أم الولد	باب المدبر	باب تدبير العبد بين اثنين	باب تدبير ما في البطن
١٠٧	١٠٨	١٠٨	١٠٩







باب مكاتبة المديبر ١١٠	باب الشهادة في التدبير ١١١	باب المكاتب اذا دبره مولاه ١١٢	باب الامة الحامل اذا بيعت ١١٣
باب المكاتب ١١١	باب موت المكاتب ١١٢	باب خاية المكاتب وولده ١١٣	باب مكاتبة المكاتب ١١٣
باب مكاتبة المريض والمرشد ١١٤	باب المكاتب تلد من مولاه ١١٤	باب الايمان في العتق ١١٥	باب الموالاة ١١٥
كتاب المكاتب ١١٥	باب ما لا يجوز من المكاتب ١١٥	باب مكاتبة العبد ١١٦	باب مكاتبة المكاتب ١١٦
باب كتابة العبد على نفسه وولده الصفار ١١٧	باب كتابة الوصية ١١٧	باب مكاتبة الامة الحامل ١١٨	باب مكاتبة الرجلين ١١٨
باب مكاتبة الرجل شقصا من مملوكه ١٢٠	باب مكاتبة العبد المأذون المكاتب الصغير ١٢١	باب ميراث المكاتب ١٢١	باب مكاتبة المكاتب ١٢١
باب الرجل يكاتب عبده على نفسه عبد له اخر ١٢١	باب المكاتب على الحيوان وغيره ١٢٢	باب كتابة اهل الكفر المكاتب ١٢٢	باب ضمان المكاتب ١٢٢
باب الاختلاف في المكاتب ١٢٣	باب مكاتبة المريض ١٢٤	باب الخیار في الكتابة ١٢٤	باب دعوة المكاتب ١٢٥
باب كتابة المرشد ١٢٥	باب شركة الكاتب في شفيعه وحده ١٢٥	كتاب الموالاة ١٢٦	باب جر الموالاة ١٢٦

باب ولاء الموالاة ١٢٦	باب بيع الموالاة ١٢٧	باب عتق الرجل عبده عن ١٢٧	باب الشهادة في الموالاة ١٢٧
باب آخر من الموالاة ١٢٨	باب الموقوف من الموالاة ١٢٨	باب آخر من الموالاة ١٢٩	باب الاقرار بالموالاة ١٢٩
باب عتق ما في البطن ١٣٠	كتاب الايمان في الكفاية ١٣٠	باب الاطعمة في كفارة اليمين ١٣٢	باب الكسوة ١٣٢
باب المساكنة ١٣٣	باب الدخول ١٣٣	باب المساكنة ١٣٣	باب الدخول ١٣٣
باب الخروج ١٣٤	باب الاكل ١٣٤	باب اليمين في الشراء ١٣٥	باب الكسوة ١٣٥
باب الوفاء في اليمين ١٣٦	باب اليمين في الحزمة ١٣٦	باب اليمين في الركب ١٣٧	باب الوقت في اليمين ١٣٧
باب البشارة ١٣٧	باب اليمين في الكفالة ١٣٧	باب اليمين في الكلام وغيره ١٣٧	باب في الاستثناء ١٣٨
باب في الادعاء والرياحين ١٣٨	باب اليمين في العتق ١٣٨	كتاب الاستحسان ١٣٩	باب الرجل يرى الرجل يقتل اباه او غيره ١٤٣
كتاب التحرير ١٤٤	كتاب اللقط ١٤٤	كتاب اللقط ١٤٥	كتاب الاباق ١٤٥



باب المفقود ١٥٠	كتاب الغصب ١٥١	كتاب الوديعة ١٥٢	باب ١٤٩
كتاب الشركة ١٥٨	باب شركة المفاوضة ١٦٠	باب بضاعة ١٦١	كتاب العارية ١٥٧
باب المفاوضة فيما بينهما ١٦١	باب الشركة ١٦٥	كتاب الصيد ١٦٥	باب المفاوضة ١٦٥
باب من الصيد ١٦٨	باب الصيد في الحرم ١٦٨	كتاب الوقف والصدقة ١٦٩	باب الأضحية ١٦٨
باب المهمة ١٧٣	باب الغرض في الهبة ١٧٣	باب الوصية ١٧٤	كتاب المهمة ١٧١
باب الشهادة ١٧٤	باب الصدقة ١٧٤	باب هبة المريض ١٧٤	باب الشهادة ١٧٤
باب بالزنا ١٨٠	باب الرجوع عن الشهادة ١٨١	باب الشهادة في القتل ١٨١	كتاب الحدود ١٧٥
باب قطع الطريق ١٨٧	كتاب السير ١٨٨	باب معاملة الجاني ١٩٠	باب السرقه ١٨٣
باب توضيف ١٩٢	باب صلح المملوك ١٩٢	باب نكاح اهل الحرم ١٩٣	باب ما اصاب من الغنمة مما كان اصاب سليين ١٩١

باب المرتد ١٩٤	باب الخوارج ١٩٥	كتاب اليسوع ١٩٨	باب الوكالة ٢٠٣
باب البيوع ٢٠٤	باب الاختلاف في البيوع ٢٠٦	باب الخيار ٢٠٧	باب الخيار ٢٠٩
باب المراجعة ٢٠٩	باب العيوب ٢١١	باب اهل الذمة ٢١٢	باب بيوع ٢١٢
باب الاستبراء ٢١٥	باب الاستبراء ٢١٦	باب الخيار وفيه ثمر او امر ٢١٧	باب بيع النخل ٢١٧
باب بيع البائع ٢١٧	باب زيادة البيع ٢١٩	باب قبض المشتري ٢٢٠	كتاب الصراف ٢٢١
باب الخيار ٢٢٣	باب البيع ٢٢٤	باب الفرز ٢٢٥	باب الوهن ٢٢٦
باب الصراف في العادة ٢٢٦	باب الصراف ٢٢٧	باب الاجارة ٢٢٧	باب الغصب ٢٢٧
باب الصراف ٢٢٨	باب الوزنيات ٢٢٨	باب الصراف ٢٢٩	باب الصراف ٢٢٩
باب الوكالة ٢٢٩	باب العيوب ٢٣١	باب الصلح ٢٣١	باب الصراف ٢٣٢



باب	باب الشهادة	كتاب	باب الشفعة
٢٢٢	٢٢٧	٢٢٥	٢٢٩
باب الشفعة في الارض والانهاء	باب الهبة في الشفعة	باب الخيار في الشفعة	باب ما لا يجزئ في الشفعة من النكاح وغيره
٢٣٩	٢٤٠	٢٤٠	٢٤١
باب الشفعة في المرض	باب تسليم الشفعة	باب شفعة اهل البغي	باب الوكالة في الشفعة
٢٤١	٢٤٢	٢٤٢	٢٤٣
باب شفعة اهل الكفر	باب الشفعة في البناء وغيره	باب الشفعة في القسم	باب
٢٤٤	٢٤٥	٢٤٥	٢٤٦
باب قسمه الدور بالذراع على ان يترك بعضها على بعضها	باب قسمه الدور بفضل بعضها على بعضها	باب قسمه الحيوان والعروض	باب الخيار في القسم
٢٤٩	٢٤٩	٢٥١	٢٥١
باب الاستحقاق في القسم	باب ما لا يقسم	باب قسمه الدار فيها طرقتا لغيرها وعليه دين وصية	باب قسمه دار الميت
٢٥٢	٢٥٣	٢٥٣	٢٥٤
باب دعوى الغلط في القسم	باب قسمه الوصي على اهل الوصية والورثة	باب	باب الرجل ليس يصنع الشيء
٢٥٥	٢٥٦	٢٥٧	٢٥٧
باب متى يجب الاجر للعامل	باب التمسار	باب الكفالة في الاجارات	باب الكفالة في الجمولة والسكنى
٢٥٩	٢٦٠	٢٦٠	٢٦٠
باب اجارة الظئر	باب اجارة الدار والبيع	باب اجارة الحمامات	باب اجارة الراعي
٢٦١	٢٦١	٢٦٥	٢٦٦

باب اجارة الثياب والمشايع	باب اجارة الدواب	باب انتقاص الاجارة	باب الشهادة في الاجارة
٢٦٧	٢٦٨	٢٧٠	٢٧١
باب ما يضمن فيه الاجير	باب اجارة رحا الماء	باب الكراء الى مكة	باب من استاجر اجيرا يعمل في بيته
٢٧٢	٢٧٣	٢٧٤	٢٧٤
باب اجارة فسطاط وغيره	باب اجارة الفاسدة	باب اجارة حفرة الارض وما اشبهها	باب اجارة البناء والتحصين وغيره
٢٧٥	٢٧٦	٢٧٨	٢٧٩
باب اجارة الرقوع في الخدمة وغيرها	باب الاستيجار على ضرب اللبن	باب القاضى	باب كتاب القاضى الى القاضى
٢٧٩	٢٨٠	٢٨٠	٢٨٣
باب الشهادة في الاستحلال	باب	باب من لا يجوز شهادته	باب الشهادة على الشهادة
٢٨٥	٢٨٥	٢٨٥	٢٨٦
باب شهادة النساء	باب شهادة الزور وغيرها	باب الشهادة في النسب وغيره	باب طعن الخصم في الشاهد
٢٨٦	٢٨٧	٢٨٧	٢٨٨
باب الشهادة في البيع والشراء	باب ما لا يكون بين الرجلين فيه خصومه	باب الاختلاف في الشهادة	باب الرجوع عن الشهادة
٢٨٨	٢٩٠	٢٩٠	٢٩١
باب الرجوع عن الشهادة	باب من الرجوع عن الشهادة	باب الرجوع عن الشهادة في النسب والولاء	باب الرجوع عن الشهادة على الشهادتين
٢٩٣	٢٩٤	٢٩٥	٢٩٦
باب الرجوع عن الشهادة في الحدود وغيرها	باب النسب والولاء	باب من الرجوع ايضا	باب الدعوى والبس
٢٩٦	٢٩٧	٢٩٧	٢٩٨







باب الوكالة بالقام على الدار وقض الخلة وغير ذلك ٣٥٣	باب الوكالة بالشراء أو البيع ٣٥٣	باب الوكالة في الصرف والتسليم ٣٥٥	باب الوكالة في الدين ٣٥٨
باب الوكالة في الرهن ٣٥٩	باب الوكالة في قبض العارية والوعدة ٣٦١	باب الوكالة في الهبة ٣٦٢	باب الوكالة في القنق والكفاية ٣٦٢
باب الوكالة المضارب والشرك ٣٦٣	باب ما لا يجوز من الوكالة ٣٦٤	باب وكالة العبد المأذون والكاتب ٣٦٦	باب الوكالة في الضحك ٣٦٦
باب توكيل الزوج بالطلاق أو الخلع ٣٦٧	باب الوكالة في الأجازة المارة والمعاملة ٣٦٩	باب الوكالة في أهل الكفر ٣٦٩	باب الوكالة في الدم والصلح ٣٧١
باب الصلح في الشجاج ٣٧٢	باب كتاب الكفالة والمحوالة ٣٧٤	باب الكفالة بنفس فان لم يوافقه فعليه ٣٧٦	باب الوكالة والكفالة بالخصومة ٣٧٨
باب الكفالة عز الصبيان والمجانين ٣٧٩	باب الكفالة بالمال ٣٨٢	باب كفالة الرهط بعضهم عن بعض ٣٨٣	باب الكفالة عن المكفول عنه ٣٨٥
باب ضمان ما يباع به الرجل ٣٨٥	باب المحوالة ٣٨٦	باب الأمر بنقد المالك ٣٨٦	باب صلح الكفيل ٣٨٧
باب الكفالة والمحوالة إلى أجل ٣٨٨	باب الأمر بالضمان ٣٨٩	باب تكفيل القاضي في الدعوى ٣٨٩	باب يصدق فيه الدافع من القضاء ٣٩١
باب ادعاء الكفيل أن المال من غيره ٣٩١	باب الجبر في الدين ٣٩٢	باب الإبراء والهبة للكفيل ٣٩٣	باب إقرار أحد الكفيلين بأن المال عليه ٣٩٣

باب بطلان المال عن الكفيل بغير إبراء ولا إبراء ٣٩٣	باب الحلف في الكفالة ٣٩٤	باب الكفالة بما لا يجوز ٣٩٥	باب كفاية الظهي في الكفالة ٣٩٦
باب الشهادة واليمين في الكفالة والمحوالة ٣٩٦	باب كفاية الرجل على شرط لزوم المال بترك الموافاة به ٣٩٨	باب الكفالة بالأعيان ٣٩٨	باب الكفالة ٤٠٠
كتاب الصلح ٤٠١	باب الصلح في العقار ٤٠٢	باب الصلح في الشفاعة ٤٠٥	باب الصلح في الفساد ٤٠٥
باب المهاياة ٤٠٦	باب صلح الأب والوصي والوارث ٤٠٧	باب الصلح والوصايا ٤٠٨	باب الصلح في الجنابات ٤٠٩
باب الشهادة في الصلح ٤١١	باب الصلح في اليمين ٤١١	باب الحجار في الصلح ٤١٢	باب الصلح في الدين الحامل ٤١٣
باب الصلح في السلم ٤١٤	باب الصلح في الغصب ٤١٦	باب الصلح في الوعدة والعتاب ٤١٧	باب الصلح في الهبة ٤١٧
باب صلح المضارب والشركاء ٤١٨	باب صلح المرضى ٤١٨	باب ما يكون أقراراً في الصلح ٤١٨	باب صلح العامل بيده ٤١٩
باب الصلح على اليمين ٤١٩	باب الصلح في الأجازة المارة والنكاح والطلاق ٤٢٠	باب الصلح في عتق العتق والرق ٤٢٠	باب الصلح على أداء البعض بشرط البراءة ٤٢١
باب الصلح في الصدقة والرهن والبيع وغيره ٤٢١	باب الصلح في النفقة ٤٢١	باب الصلح في عتق القصاص والحد ٤٢٢	باب الصلح في دار الحرب وبين أهل الكفر في دار الإسلام ٤٢٢



باب الضلع في العطاء ٤٢٢	باب الضلع المكاتب والعبد ٤٢٣	باب الضلع في العيوب ٤٢٣	باب الضلع على الجح ٤٢٥
باب الاقالة ٤٢٦	باب ما يحرقه القيمة عند الاحتيا ٤٢٦	باب الحكميز ٤٢٦	كتاب الرهن ٤٢٩
باب الرهن الذي لا يضمن صاحبه ٤٣١	باب رهن الوصي والوالد ٤٣١	باب رهن زهن الحيوان ٤٣٢	باب رهن الفضة والكيل ٤٣٣
باب الشهادة في الرهن ٤٣٥	باب رهن المكاتب والعبد ٤٣٦	باب رهن اهل الكفر ٤٣٨	باب رهن المضارب والشيخ ٤٣٩
باب العارية بالرهن ٤٣٩	باب رهن الارض وغيرها ٤٤٠	باب رهن الرجلين وارتباطها ٤٤٠	باب حيازة الرهن بعضه على بعض ٤٤١
باب حيازة الرهن على الراهن والمقرض ٤٤٣	باب حيازة الرهن على غير الراهن والمقرض ٤٤٣	باب الجناية على الرهن ٤٤٤	باب الغصب في الرهن ٤٤٤
باب جناية الرهن في الحفر ٤٤٦	كتاب المضاربة ٤٤٧	باب اشتراط الربح لغرضها ٤٤٩	باب المضاربة بالعروض ٤٤٩
باب ما يجوز للمضارب في المضاربة ٤٥٠	باب شري المضارب بوجه ٤٥٢	باب نفقة المضارب ٤٥٥	باب المراجعة في المضاربة ٤٥٧
باب المضارب يبيع المتاع فله ثمنه ٤٥٩	باب عمل رب المال مع المضارب ٤٥٩	باب الاختلاف بين المضارب وبين ٤٦٠	باب المضارب يدفع المال لمضاربه ٤٦٢

باب قسمه رب المال والمضارب ٤٦٣	باب عتق المضارب ودعوته ٤٦٤	باب حيازة العبد من المضاربة والجناية ٤٦٦	باب ما يجوز للمضارب ٤٦٧
باب مضاربة اهل الكفر ٤٦٧	باب الشركة في المضاربة ٤٦٨	باب اقرار المضارب بالمضاربة في المرض ٤٧٠	باب الشفعة في المضاربة ٤٧١
باب الشرط في المضاربة ٤٧٢	باب المراجعة بين المضارب وبين رب المال ٤٧٢	باب ضمان المضارب ٤٧٣	باب المراجعة بين المضاربين ٤٧٤
باب دعوة المضارب والمالك ٤٧٥	باب ضياع مال المضارب بعد الشرع ٤٧٦	باب المضارب يامر رب المال ان يستدين ٤٧٨	باب الشهادة ٤٧٩
كتاب المضارب الضعيف ٤٧٩	باب المراجعة والمعاملة ٤٨٠	باب المراجعة بالضيق ونحوه ٤٨١	باب المراجعة ان يمتنع فيه ٤٨٢
باب الارض بين رجلين يدفعها احدهما الى صاحبه ٤٨٢	باب اخراج صاحب الارض مع الاجير ٤٨٣	باب العمل اشتراط البذر عليها ٤٨٣	باب اشتراط بعضه من الربح للاحد ٤٨٣
باب ما يفسد المزارعة ٤٨٣	باب الشروط فيما تخرج الارض من الكراة وغيرها ٤٨٤	باب الضيق في المعاملة ٤٨٤	باب في المعاملة ٤٨٦
باب ما يجوز له وما لا يجوز ٤٨٧	باب عقد المزارع على شرطين ٤٨٧	باب اشتراط العمل والبقير قبل الحيازة ٤٨٨	باب تولية المزارع ومشاركة ٤٨٩
باب تولية المزارع ومشاركته والبدل ٤٨٩	باب دفع المزارع رب الارض ومملكته ٤٩٠	باب الشرط ٤٩٠	باب المزارعة بشرط فيها المعاملة ٤٩١



باب الخلف في المزارعة ٤٩١	باب اختلافهما في المزارعة ٤٩١	باب العشر ٤٩٣	باب المعاملة ٤٩٤
باب المعاملة ٤٩٤	باب الارض لها فيها جميعا او لا ٤٩٥	باب مشاركة العامل مع الآخر ٤٩٦	باب مزارعة المرتد ومعاملته ٤٩٧
باب الوكالة في المزارعة والمعاملة ٥٠١	باب الزيادة والخط في المزارعة والمعاملة ٥٠٢	باب النكاح والمخلع والصلح من الحايه والقس والمكاتبة ٥٠٣	باب عمل حبس الارض والخل فيها بالمرأه او بغيره ٥٠٣
باب اشتراط بعض العامل على العامل ٥٠٣	باب متى المزارع ولا يدرك ما صنع المزارع واختلافهما في البذر والشرط ٥٠٤	باب المزارعة والمعاملة في الزرع التي تبطل في المزارعة ٥٠٥	باب الشروط القاسية ٥٠٥
كتاب الشرب ٥٠٥	باب الشهادة في الشرب ٥٠٩	باب الخيل في الشرب ٥٠٩	كتاب الاشربة ٥١١
باب التقيرير ٥١٤	باب طبخ العصير ٥١٥	كتاب الاكره ٥١٥	باب ما يكره عليه ٥١٦
باب الاكره على التقوى والطلاء ٥١٧	باب ما يكره ان يفعله بنفسه او ماله ٥١٧	باب نقصة العامل ٥١٨	باب الاكره على دفع المال واخذه ٥١٩
باب من الاكره بالاقرار ٥٢١	باب الاكره على المخلع والصلح من الماله ٥٢٠	باب الاكره على الزنا والقطع ٥٢٠	باب الاكره على البيع ٥٢١
باب الاكره على ما يجب عقوا وطلاء ٥٢٢	باب الاكره على النذر وغيره ٥٢٢	باب الاكره الخواج والمشاولين ٥٢٣	باب ما يخالف المكره فيما امر به ٥٢٣

باب الاكره على ان يعتقه من غيره ٥٢٤	باب الاكره بالوديعة وغيرها ٥٢٥	باب التجئة ٥٢٥	باب العهدة في الاكره ٥٢٦
باب ما يخطئ على بال المكره ٥٢٧	باب زيادة المكره على ما امر به ٥٢٧	باب الخيار في الاكره ٥٢٨	باب الاكره فيما وجب عليه ان يؤد ٥٢٩
باب الاكره على الوكالة ٥٢٩	باب ما يبيع في الاكره ولا يبيع ٥٣٠	باب اللعان يقضي به القاتل ثم يشهد به ٥٣١	كتاب الحجر ٥٣١
باب الماذون الكبير ٥٣٤	باب الاذن للصبي الحجر والمعنوه ٥٣٦	باب الحجر على هؤلاء ٥٣٦	باب العبد بين رجلين باذن له احدهما ٥٣٨
باب الدين يلحق عب الماذون ٥٣٩	باب العبد بين رجلين يلحقه دين يذفع اليه مالا يغل ٥٤٢	باب العبد الماذون يدفع اليه مالا يغل ٥٤٢	باب اقرار العبد الماذون بالدين ٥٤٣
باب اقرار المحجر عليه ٥٤٥	باب خصومه المحجر فيما يبيع ويشترى ٥٤٦	باب اقرار المولى على عبده الماذون ٥٤٧	باب اقرار العبد لمولاه ٥٥٠
باب وكالة الاجنبي ٥٥١	باب بيع القاض او المولى العبد الماذون ٥٥٢	باب بيع المولى عبد الماذون ٥٥٢	باب توكل العبد الماذون في الحصة وغيرها ٥٥٦
باب شراء الماذون وبيعه ٥٥٧	باب هبة الماذون ثم ما باعه ٥٥٨	باب الاقالة ٥٥٨	باب تاجيل الماذون ٥٥٩
باب وكالة الماذون بالبيع ٥٦٠	باب البيع الثنا من الماذون ٥٦٠	باب قرض الماذون في البيع ٥٦١	باب الرد بالعيب على الماذون ٥٦١



باب الخمار في بيع المأذون ٥٦٢	باب البيع على أنه أن لم يعقد فلا بيع بينهما ٥٦٣	باب الشفعة في بيع المأذون وشركه والوزن من صنفين ٥٦٥	باب بيع المكيل
باب عتق المولى المأذون ورققه ٥٦٥	باب جنابة المأذون وعبيده والجنابة عليه ٥٦٦	باب جنابة ما يجوز للمأذون أن يفعل ٥٦٧	باب العرور
باب الشهادة على المأذون ٥٦٩	باب الاختلاف بين المأذون ومولا ٥٧١	باب المأذون ياسره العدو ويرثه ٥٧١	باب اقرار المأذون ومولا ٥٧١
باب بيع المأذون وشركه في مرض الخلق وقراه ٥٧٣	باب اقرار العبد في مرضه ٥٧٣	كتاب المأذون له الصغير ٥٧٣	كتاب الدنانيت ٥٧٣
باب الشهادة في الديات ٥٧٦	باب القسامه ٥٧٦	باب القصاص ٥٧٦	باب العفو ٥٧٩
باب العفو في الخطأ غير ذلك ٥٨٠	باب الشهادة في القصاص ٥٨٠	باب الوكالة في الجنابة ٥٨١	باب الرجوع الشهود عن القتل ٥٨١
باب جنابة الصغير والعتق ٥٨٢	باب جنابة الراكب ٥٨٢	باب جنابة الناحر ٥٨٢	باب ما يحد الرجل في الطريق ٥٨٢
باب الحائط المائل ٥٨٤	باب البئر وما يحد فيها ٥٨٥	باب النهر ٥٨٦	باب الحد في المسجد والسوق ٥٨٧
باب جنابة العبد ٥٨٧	باب جنابة العبد في البئر ٥٨٩	باب جنابة الكفيف والميت ٥٩٠	باب جنابة مع الجنابة ٥٩٠

باب جنابة المكاتب ٥٩١	باب المكاتب بين اثنين ٥٩٢	باب جنابة المدبر ٥٩٣	باب جنابة المدبر بين اثنين ٥٩٥
باب جنابة المكاتب في الخطأ ٥٩٥	كتاب الجنابات ٥٩٦	كتاب العاقله ٦٠٢	كتاب الوصايا ٦٠٤
باب الوصية في الحج ٦٠٧	باب الوصية للزوج والاجنبي والمأذون ٦٠٧	باب الوكالة في الغلة والحد ٦٠٨	باب الوصية في العتق ٦١٠
باب عتق النسمة عن العبد ٦١١	باب الوصي والوصية ٦١٢	باب اقرار الورثة وشهادة الشهود ٦١٤	باب اقرار الورثة بالعتق ٦١٤
باب الوصية بالتعق على مال او صدقة ٦١٥	باب الوصية اذا لم يقبلها المولى ٦١٥	باب الوصية بمثل نصيبهم ٦١٥	باب العين والدين ٦١٦
باب الدعوى على بعض الورثة ٦١٨	باب اقرار المرضى وقصائه ٦١٨	باب الشهادة في الوصية وغيرها ٦١٨	باب واذا اوصى الرجل بدينار لارحم فهو كأقال ٦١٩
باب الوصية بما في البطن وله ٦١٩	باب الوصية بالجرم والسهم ٦١٩	باب الوصية على الشرط ٦١٩	باب وصية الصبي والكافر ٦٢٠
باب الوصية بسد سداره ٦٢٠	باب الوصية بالكمال ٦٢٠	كتاب العين والدين ٦٢٢	باب الوصية بأكثر من الثلث ٦٢٣
باب الوصية بالتعق والمال يقضى فيه أحد الوارثين حصه ٦٢٤	باب الوصية بالتعق والمجاهة ٦٢٥	باب الوصية في العتق والدين على الاجنبي ٦٢٥	باب الوصية في العين والدين على بعض الورث ٦٢٨





واعلم ان كتب مسائل الاصول كتاب الكافي للحاكم الشهيد وهو كتاب معتد في نقل  
المذاهب شرح جماعة من المشايخ منهم شمس الائمة السرخسي وهو المشهور بمبسوط  
بل هو المراد اذا اطلق المبسوط في شرح الهداية وغيرها من الكتب لا سيما في ايضا  
وركتنا المذهب المنسقى للحاكم الشهيد ايضا وفيه فوائد ايضا ولهذا يذكره في النسخ في  
المحيط ببل نقل الكواثر ولا يوجد المنسقى في هذه الاعيان

مدون المصنف على يد  
الشهيد في اواخر

SOLEYMANIYE G. KÜTÜPHANESİ

Kısmı .

*Süleymaniye*

Yeni Kayıt No.

Eski Kayıt No.

Tasnif No.

580

292.4 = 927





قال ابو الفضل الحارثي رضي الله تعالى عنه قد اودعت كتابي هذا معاني محمد بن الحسن  
في كتبه المبسوطة وما في الجوامع المولفة مع اختصار كلامه وحذف ما كرر من  
قاصدا تسهيل سبيل الراغبين في حفظه واليه تخفيف المؤنة عنهم في كتابته وقرانه  
وحمله في السفر والحضر والله ولي النعم به او العصمة من الزلل فيه بمنه وكرمه

## كتاب الصلوة

قال محمد بن الحسن اذا اراد الرجل الصلوة فليستوضأ والوضوء ان يبتدئ بفعل يديه  
ويضمض فاه ثلاثا ثم يستنشق ثلاثا ثم يفسل رابعة ثلاثا  
ثم يمسح برأسه واذنيه مرة واحدة ثم يفسل رجليه ثلاثا ثلاثا وان تضاء شئ شئ  
او واحدة واحدة بسابقة اجزاء واذا اراد الدخول في الصلوة كبر ورفع يديه حذو كؤفيه  
ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك ونعوذ  
بالله من الشيطان الرجيم في نفسه ثم يفتح القراءة ويحكي بسم الله الرحمن الرحيم  
ابو يوسف في الاملاء احب ان يزيد في الافتتاح وجهت وجهي للذي فطر السموات  
حينئذ مسلما وما انا من المشركين فلان صلواتي وسكوتي ومحياي حتى يخرج من الدنيا  
النعوذ بعده وذكر الطحاوي عنه بانه يقدم ايها شاء ولا يرفع يديه في شئ من التكبير  
في الصلوة لسوى تكبيرة الافتتاح ولا يعوذ ان كان خلف الامام ويحكي الحمد بسم الله الرحمن  
الرحيم ثم يقرأ ويحمر في موضع الجهر ويستر في موضع الاسرار وان كان وحده جهر  
في صلوات الجهر ان شاء واسمع نفسه وان شاء اسر وأجهر افضل والقراءة في الركعتين  
الاوليين يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وسورة وفي الاخرين بفاتحة الكتاب

وان لم يقرأ في الاخرين اجزاء واذا اراد ان يركع كبر ووضع يديه على ركبتيه وتوجه  
بين اصابعه وبسط ظهره ولم ينكس رأسه ولم يرفعه فاذا اطمان ركبها رفع رأسه  
فقال سمع الله لمن حمده وقال من خلفه ربنا لك الحمد ولم يقلها هو في قول أبي حنيفة رحمه الله  
ويقولها في قول أبي يوسف ومحمد ثم يتخذ فيكبر ويسجد فاذا اطمان ساجدا رفع رأسه وكبر  
فاذا اطمان قاعدا سجدا لا خري وكبر ويقول في ركوعه سبحان ربّي العظيم وفي سجود  
سبحان ربّي الاعلى ثلاثا وذلك اذا ناه وتضع يديه في السجود حذاء اذنيه وتوجه أصابع  
خمس القبلة وتعد على راحتيه ويبدى صبعيه وتجا في بطنه عن فخذه ولا يفرج رجليه  
ويكبر مع الانحطاط والارتفاع وينهض على صدف وقدميه حتى يستقيم قائما كما هو من سجود  
يفقد ويتخذ في التكبير حذفا ويوجه اصابع رجليه في سجود قبل القبلة ويمتد يمينه  
يساره في قيامه واذا قعد في الثانية او الرابعة افترش رجليه اليسرى لجعلها بين يديه  
عليها ونصب اليمنى نصبا وجه اصابع يمينه نحو القبلة ويكون منتهى بصره في صلوة  
الى موضع سجوده ولا يلتفت ولا يعبث بشئ من جسده او ثيابه ولا يقبل المحرم ولا يرفع اليده  
ولا يضع يديه على خاصرتيه ولا يقفعا ولا يربع بغير عذر وان كان الحظي يمكنه من السجود  
فلا بأس ان يسوي من واحدة وتركه اجنبا ويكره ان يمسح جهته من التراب قبل ان يفرغ  
من ركعتيه والتشهد ان يقول التحيات لله والصلوة والطيبات السلام عليك ايها النبي  
ورحمته الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين شهد ان لا اله الا الله  
واشهد ان محمدا عبده ورسوله لا يزيد على هذا في الركعة الثانية واما في الرابعة فيدعو بعدة وسأل  
حاجته فاذا فرغ من صلوة قال عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وعن يساره مثل ذلك  
ويتوى بالشليم الاول من يمينه عن الحفظة والرجال والنساء وبالثانية من عن يساره  
منهم فان كان الامام في الجانب الايمن نواه فيهم وان كان في الجانب الايسر نواه فيهم  
ويكره في الصلوة تقطيع القدم وان يصلي وهو معجرا وعاقص شعره وتضع ركبتيه على الأرض  
قبل يديه اذا انحط للسجود فاذا ارتفع رفع يديه على ركبتيه ويحكي الامام التشهد القعود  
والسجدة وامين والهم ربنا لك الحمد ويقول الامام عند فراغه من فاتحة الكتاب امين  
ويقولها القوم ايضا ويحفظونها وما يسمع من النعم فهو قطع للصلوة عند أبي حنيفة ومحمد  
وليس يقطعها عند أبي يوسف في قوله الاول الا ان يريد بذلك التايف ثم رجع فقال  
صلوة تامة وان اراد به التايف واما اذا كان في فاتحة الصلوة تامة وقد اساء في فاتحة  
يصلي الرجل في ثوب واحد متوشحاه ويومر كذلك ويكره للمصلي ان يلف ثيابه ويغشاها  
يرفع شعره ويسجد على انفه وجهته فان سجد على احداهما ون الاخر اجزاء في قول أبي حنيفة  
رحمته الله تعالى وهو مسموع ولم يجز به عند أبي يوسف ومحمد ان يسجد على جهته ورأسه  
عمر وعن أبي حنيفة قال لا يجزئ السجود على الانف وحده واذا انتهى الرجل الى الامم  
سبقة برأيتين وهو قاعد قال لا يجزئ تكبيرة يفتح بها الصلوة ثم يكبر اخرى فيقعد بها



ويجوز افتتاح الصلوة بالتفليل والتسبيح في قول أبي حنيفة ومحمد ولا يجوز في قول أبي يوسف  
ان كان يعرف ان الصلوة تفتتح بالتكبير وكان يحسبه ويجوز افتتاحها بالفارسية  
عند أبي حنيفة ولا يجوز عند أبي يوسف ومحمد الا ان يكون لا يعرف العربية واذا افتتح  
الصلوة قبل الامام ثم كبر الامام فصل الرجل بصلوته لم يجز الا ان يجتهد التكبير على كبر  
الامام بنية الدخول في صلوته واذا سلم الامام من الظهر والمغرب والعشاء فكرت  
له المكث قاعدا ولم اكره في المغرب والعصر ولا يتطوع في مكانه الذي صلى فيه عقب صلوة  
التي يتطوع عقبها ولا يستقبل القوم بوجهه اذا كان يجتهد من يصلي شيئا بغيره عليه  
من صلوته بعد صلوة المغرب والعصر واذا كان الامام مع القوم في المسجد فاني اخبرهم ان يقولوا  
في الصلوة اذا قال المؤذن حتى على الفلاح فاذا قال قد قامت الصلوة كبر الامام والقوم في قول  
ابي حنيفة ومحمد وان اخبر التكبير حتى يرفع من الاقامة فلا بأس به وقال ابو يوسف لا يجز  
حتى يرفع من الاقامة وان لم يكن الامام معهم في المسجد كرهتهم ان يقولوا في الصلوة والامام  
قائب ويعطي قاه اذا تاب في الصلوة واكره ان يكون الامام على الدكان والقوم على الارض  
او الامام على الارض والقوم على الدكان ويجوز امامة العبد والاعرابي والاعمى وولد الزنا  
والفاسق وغيرهم احب الي ويوم القوم افراؤهم بكتاب الله تعالى واعلمهم بالمسنة وافضلهم  
ورعا فان كانوا سواء فأكبرهم سنا ويكره للرجل ان يؤمر الرجل في بيته الا ان يذله وكذا  
كان الامام مع الرجلين يقدم الامام فصليهما فان لم يتقدم فصليهما فصلتهما فان كان  
القوم كثيرا افتام الامام وسطهم او في جهة الصف وفي يسرة ففقد اساسا وصلوته قائمة  
فان كان معه رجل واحد فغيب عن يمين الامام فان صلى خلفه جازت صلواتهما وكذلك  
ان وقف على يسار الامام وهو سعي قال ابو بكر عن الطحاوي افضل للصلي ان يكون بصره  
الى موضع سجوده وفي ركوعه الى قدميه وفي سجوده الى انفر وفي قعوده الى جسده والرجل  
**باب الوضوء والغسل** ويباء في الغسل بيديه فيغسلهما ثم يغسل  
رجله ويتوضأ وضوء للصلوة غير جليله ثم يفيض الماء على راسه وسائر جسده ثم يغني  
فيغسل قدميه وادنى ما يمكن في غسل الجنابة من الماء صاع وفي الوضوء مدم من ماء وكذلك  
غسل المرأة من الحيض فان لها ان تنقض راسها الا ان يكون الماء يبلغ اصول الشعر على  
جنبها غتسل فان انتقض من غسله في ثائه شيء ما لم يفسد عليه الماء وان كان ذلك الماء  
يسيل في ثائه لم يجز الاعتسال بذلك الماء ولا يجوز التوضي بماء مستعمل في وضوء او  
غسل شيء من البدن ويجوز التوضي بالماء المستعمل في غير البدن من الطواهر ولا بأس  
بسور الحايض والحجب والمشرية وسور كل ما يؤكل لحم من الدواب والطيور وما خلا ذلك  
المخلقة فان سورها مكروه ويجزى ان توضأ به اذا لم يكن في متقارها ندى ولها ما يؤكل  
لحمه من الدواب لا يفسد الماء ولا الثوب ولا بأس بالصلوة وعليه ذلك الثوب وكذلك  
عرقها لا بأس به ولا يصح التطهر بسور وما لا يؤكل لحمه من الدواب وان صلى بذلك الماء

اعاد صلوة ولا بأس بسور الفرس والبردون ويكره سور السجود والحج والفارة  
وسراج الطير وان توضأ به اجزاه وقال ابو يوسف في الاملاء اخص في سور السجود  
خاصة للذكر وان مات في الاناء ذبابا وزنبورا وعقربا او خنفسا او ما اشبه ذلك  
فما ليست لها نفس بائنة لم يفسد وان وقع فيه خمر او دم او عذرة او بول افسد وان  
فيه او امتخط لم يفسد وان ادخل فيه الحنك والحايض يد قبل ان يغسلها وليس بها قند  
لم يفسد وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى في الاملاء اذا غسل الرجل يده او رجله في البئر لم يفسد  
وقد اساء وهذا استحسان في العضو ونحوه وكان ينبغي في القياس ان يفسد الاصبع  
قال وان ادخل فيه بعض جسده افسد وان لم يكن فيه قند وفي الاصل اذا اغتسل الماء  
في بئر افسد وان اغتسل فيه يطلب دلو وليس على بدن نجاسة ولم يدلك فيه لم يفسد  
وان اغتسل فيه حيث يطلب دلو لم يفسده ولم يجز من الغسل في قول أبي يوسف وقال محمد  
لا يفسد الماء ويجزى من الغسل وقال ابو يوسف في الاملاء يفسد الحنك البئر ان اغتسل  
فيه او لم يغتسل وان كان انفسد لخراج الدلو ولا يشبه الطاهر وان وقع بول او كل  
في البئر افسد في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ولا يفسد في قول محمد ويتوضأ به لم يغتسل  
ولا بأس بشرب بول او كل لحم في قول أبي حنيفة ومحمد وكرهه ابو حنيفة وان اصاب ثوبا  
فصل فيه اجزاه ما لم يكن كثيرا فاحشا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد يجزى ان  
كان كثيرا فاحشا والكثير الفا حشر هو الربع فصاعدا وقال ابو يوسف في الاملاء شرب  
شرب والسج للرجل ان يقول بسم الله حين يتنهد في الوضوء فان لم يفعل اجزاه وان  
بدأ في وضوء بذراعيه قبل وجهه او برجليه قبل راسه اجزاه وافضل ان يبدأ بيمين  
ثم بوجهه ثم بذراعيه ثم براسه ثم برجليه وكذلك ان يغسل بعضه وترك بعضه  
جفما قد غسل اجزاه قال ابن ابي ليلى ان كان في طلب الماء جفا اجزاه ان يتم وان  
كان في عمل غيره ذلك اعاد ما جف الغسل ولا يفسد خمر الحمام والعصفور وبول الخنازير  
الماء ويفسد خمر الدجاج وموت الضفدع والتمك والسرطان في الماء لا يفسده  
واذا ماتت الفارة في البئر فاستخرجت حين ماتت نزع من البئر عشرة دلو وان  
ماتت في جنبها بريق كره فان كان الذي مات في البئر سنورا ودجاجة نزع اربعة دلو  
بعد اخراجها وان كان نساء نزع ماء البئر كله وكذلك ان كان انتفخ شيء مما  
تقدم ذكره او تضخم نزع الماء كله حتى يغلبهم وكذلك لو وقع في البئر بول او عذرة  
وقال محمد في التوارك ان نزع ثلثه دلو او ماني دلو فلم يترفع فقد غلبهم الماء وقال  
ابو يوسف يترفع منها قدر ما كان فيها من الماء واذا وجدت فارة في البئر غير منتفخة  
وقد كان توضأ منها رجل وصلى يوما قال لعبد الوضوء والصلوة وان كانت منتفخة  
وانما كان وضوء من تلك البئر اياما ولا يعلم متى وقعت فيها اعاد صلوة لئلا يفسد  
واجبا طي في قول أبي حنيفة وفي قول أبي يوسف ومحمد ليس عليه ان يعيد شيئا من صلوته



ما لم يعلم انه ترضاء منها وهي فيها وان اطلع على نجاسة اكثر من قدر الدم في ثوبه الذي  
 فيه ولا يدري متى اصابه لم يعد شيئا في قلوبهم جميعا وقال اذ صلى الرجل وفي ثوبه من الدث  
 والسرقة او بول ما لا يؤكل لحمه من الدواب او خرو الدجاج اكثر من قدر الدم لم يجز  
 صلوة في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ويجزئ بجزء في الروث والسرقة ما لم يكن كثيرا  
 فاحشا وادنى ما ينبغي ان يكون بين بئر الماء وبين بئر البول او طهر فلا يجزئ وان كان فيها  
 ابي سليمان سبعة اذرع فان وجد في الماء ربح البول او طهر فلا يجزئ وان كان فيها  
 ضعف ذلك وان لم يوجد شيء من ذلك فيه فلا بأس وان كان بينهما اقل من ذلك  
 ولا بأس بان يغسل الرجل والمرأة من اداء واحد واذا نسي الجنب المضمضة والاستنشاق  
 او بقي من يدنه موضع اقل من قدر الدم لم يصبه الماء فانه يغسل ما بقي منه ويبعد  
 حملوته ان كان صلى ومثله لو كان محدثا نسي المضمضة والاستنشاق في وضوءه  
 ذلك اجزئ بصلوته وان ضحك فيها اعاد الوضوء والصلوة ولو كان نسي مسح الرأس  
 في الوضوء ضحك لم يلزمه تجديد الوضوء ولم يجزئه صلوة ان لم يمتعه فان مسح  
 بما اخذه من نجاسة لم يجزئه وان مسح بها بقي في كفها اجزاء كانه اخذ من الاداء وهذا  
 اذا لم يكن مستعملا في شيء من اعضائه ولا يجزئ مسح الرأس باصبع او اصبعين  
 بثلاثة اصابع وقال محمد بن نويرة ابراهيم بن رستم اذا مسح خفه باصبع واحد  
 امرها على خفه لا يجزئ حتى يعيدها ثلاث مرات في الماء لانه في المرة الاولى جاز لها  
 عن موضعها فذلك ما قد توثق به قال ولو وضع ثلاث اصابع ثم رفعها من غير ان  
 يترها اجزاء واذا كان شعرم طويل فمسح ما تحت اذنيه منه لم يجزئه وان مسح فوقها  
 اجزاء واحب الي ان يمسح ما قبل من اذنيه وما ادبر مع الرأس لانها من الرأس  
 فان مسح رأسه دون اذنيه اجزاء وان مسح اذنيه دون رأسه لم يجزئه ومن  
 ثم جرح شعره او قلم اظفاره او تنف ابطه او اخذ من شارب لم يكن عليه ان يمسح  
 من ذلك ولا تجديد الوضوء وكذلك ان ستر ذكره وكذلك ان نظر الى فرج امرأة ما لم يخرج  
 منه شيء وفي المني الغسل وفي المذي والودي الوضوء والمني خاثر ابين نكس من الذي  
 والمذي رقيق الى البياض والودي رقيق يجرى بعد البول ولا يجب الوضوء بالقليل ولا  
 للشهوة الا ان يباشرها وليس بينهما قرب فينتشرها فيجب عليهما الوضوء في قول ابي حنيفة  
 وابي يوسف ولا يجب في قول محمد واذا جامع الرجل امرأة فالتقا الختانان وتوارت  
 الخشفة وجعل الغسل انزلا ولم ينزل ولا يجب الغسل بالجماع فيما دون الفرج ما لم ينزل  
 المني ومن احتلم ولم ينزل ولم ير شيئا فلا غسل عليه فان علم انه لم يجتم ولم يكن استيقظ  
 فوجد على فراشه او فخذ منيا وقد راى او لم ير قال هذا عليه الغسل اخذ فيه بالثقة وان  
 راى وديا فهذا بول فلا شيء عليه وهذا قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا غسل  
 في الاول ايضا حتى يستيقن انه احتلم والمرأة كالرجل في الاحتلام واذا جنبت المرأة

ادركها

ادركها الحيض فان شاء اغتسلت وان شاءت اخرت حتى تطهر اذا غرت الجنابة  
 في الثوب لم يضره واذا وقعت الجيفة او غيرها من النجاسة في حوض صغير يخلص بعضه البعض  
 لم يستعمل وان كان كثيرا لا يخلص بعضه البعض فلا بأس بان يتوضأ من ناحية اخرى قال  
 الحاكم وذكر ابن المبارك عن ابي حنيفة في الماء يصيبه الدم في جانب منه ولم يصب  
 الاخر توضأ منه قال ابو عتبة كان محمد بن الحسن يوقت في ذلك عشرة في عشر ثم رجع  
 الى قول ابي حنيفة وقال لا وقت فيه شيئا وفي املاء ابو يوسف قال ابو حنيفة في حيض  
 او مصبغة اذا حركت ناحية منه لم تضرب الناحية الاخرى فهذا لا يجزئ بولقع فيه  
 دم او جيفة الا ذلك الموضع وسئل عبد الله بن المبارك عن الماء متى يجوز فيه الوضوء قال  
 اذا كان مثله كان في هذا لا يجزئ شيء قال فقد روه فوجدوه عشرة في عشرة او في ذلك  
 قال ابو عتبة فهذا حسن عندنا وبعناخذ قال ويتوضأ الرجل من الحوض الذي يجازي  
 يكون فيه قد لا يستيقنه قيل ان يسأل عنه وليس عليه ان يسأل عنه ولا يدع التوضي  
 حتى يستيقن انه قد روه وكذلك ان كان قد اتقن من غير ان يكون فيه جيفة ويجزئ الجنب  
 غسل كل شيء مرة اذا اتقى الفرج واذا نسي المتوضي مسح رأسه ثم اصابه من المطر فقد  
 ثلثة اصابع فمسحه بيده ولم يمسحه اجزاء من المسح وكذلك الجنان وقف في المطر حتى  
 يتغسله ويجزئ الوضوء والغسل من الجنابة بغير نية ولا بأس بالتيمم بالماء البارد والوضوء  
 ولا بأس للجنب ان ينام او يعباد او يلهو ولم يتوضأ فان راد ان ياكل فاحب ان يغسل يديه ويغسل  
 ثم اكل وان ترك ذلك لم يضره واذا كانت الجارية في موضع الوضوء مسح عليها فان خاف  
 الضرر من المسح لم يمسح والمسح عليه كغسله وان كانت الجارية في جانب رأسه لم يجزئه الا  
 ان يمسح من بقية رأسه مقدار المسح فان مسح على جارية يده ودخل في الصلوة ثم سقطت  
 الجارية عنه مضى في صلوته وهذا اذا كان سقوطها من غير برة واذا قلنس الرجل  
 اقل من ملافية فلا وضوء عليه وان قلنس بعماء فيه مرة او طعما او ماء فعليه الوضوء  
 وان قلنس بعماء او براق لم يلزمه الوضوء في قول ابي حنيفة ومحمد لا ان يكون معه ماء او طعما  
 وقال ابو يوسف البلغم مثل المنة وان خرج من فمه دم او صديد او قيح فسال عن ذلك  
 لغسل الوضوء وان كان البزاق هو الغالب فلا وضوء عليه وان كان سواها فاحب ان يغسل  
 الوضوء اخذ بالثقة واليقظة في الصلوة تنقض الوضوء والمسح لا ينقض ولا ينقض الوضوء  
 الوضوء قائما وراكعا وساجدا وقاعدا وينقضه مضطجعا وشككا على احد كالميتة  
 وقال ابو يوسف لا وضوء عليه في اليوم في السجود اذا غلبه وان تعذر ذلك فسد صلواته  
 وضوءه قال وكان ابو حنيفة يقول حمله صلواته قائم ولا يحفظ في سألته عن العمد  
 والقلبة وآما في القيام والقعود والركوع فسواء تعذر القوم او غلبه في قلوبهم جميعا  
 واذا مسح الدم عن الجراحة قبل ان يسيل فان كان لوترك ما مسح منه سالا عاد الوضوء  
 ولا ينقض الوضوء الكلام الفاحش ولا شيء مما سته التاداة ولم يمسح النار من

تنقض وضوءه وان لم يسيل لم ينقض وان برق  
 فخرج فيه دم فان كان الدم هو الغالب



وغيرها ويحل بحيته واصابعه في الوضوء فان لم يحل بحيته اجزاءه واذا حلت نجاسة عن النوب  
لم يجز الآ في المني اليابس ولا يجز في الخف في الرطب ويجز في اليابس في البول وشبهه  
قوله في حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا يجز في الخف ايضا والآ في المني ولا يجز في البول  
الميت وحمله وغسله وضوءه ولا غسل الا ان يصيبه او جسد شيء فيغسله والحجامة  
توجب الوضوء وغسل موضع الحجامة وان ترك ذلك الموضع وهو اكثر من قدرا الدم لم يجز  
للمصلاة عليه واذا خرج من ذكره بول او من دبره ندوه او ذابة او ربح انقضى وضوءه  
وان رغب قليلا لم يسلم ينتقض وضوءه وقال محمد في النواذر اذا ترك الدم الى قصبة  
الا نفا انتقض وضوءه واذا وقع البول في قصبة الذكر لم ينتقض وضوءه وقال ايضا  
فمن قاء دما قال لا وضوء عليه حتى يلاء الفم لان الجرح اذا كان في الجوف فليس يخرج وإنما  
هذا في وليس يدم ويتوضأ صاحب الجرح السائل لوقت كل صلوة ويصلي بذلك الوضوء  
ما شاء من الفروض والنوافل ادام في الوقت وان سال الدم ونفذ الرباط الا انه  
يعسل ما اصاب ثوبه من ذلك فان لم يسله وصلى عليه وهو اكثر من قدر الدرهم  
لم يجز به وان سال الدم من موضع اخر اعاد الوضوء ومن حاضرا المعطر الى المسجد  
او ذا من الطين لم ينتقض ذلك وضوءه ويسح على قدميه ويصلي وقال ابو حنيفة  
في الاملاكره ان يسح ذلك بماء المسجد من داخل او باسطوانه من اساطينه  
ومن سال عليه من موضع شيء لا يدري ما هو فغسله احسن وتركه جائزا فان كان  
اكثر فله ان يغسله وان انتفع عليه من البول مثل روس الاب لم يلزمه غسله وان  
شك في اول وضوءه وهو اول ما شك غسل الموضع الذي شك وان كان يعرض  
هذا كثيرا لم يلتفت الى ذلك ومن شك في الخنث فهو على وضوءه ومن كان محذوفا  
في الوضوء فهو على حديثه ومن توضأ ثم رأى البلاء ثلاثا من ذكره اعاد الوضوء فان كان  
الشيطان يريه ذلك كثيرا ولا يعلم انه بول او ما مضى على صلوته وارى له ان ينفض  
فرجه بالماء اذا توضأ في مثل هذه الحالة وليس دم البقي والبرائيت والسئل شيء  
واما دم الحلم فان كان اكثر من قدر الدم اعاد ما صلى عليه واذا دخل الصبي يده في كوز  
وليس يده قدر فاحتب الى ان يتوضأ لغيره واذا اراد ان يتوضأ بماء فاجز بعضه  
انه قد لم يتوضأ به ولا يابس بان يتوضأ من جيب بوضع كوزه في زواحي الدار لم يعلم  
فيه قدر واذا وقع بين الغنم والابل في البئر لم يضره ما لم يكن كثيرا فاحشا فان كان كثيرا  
فاحشا كان عليهم ان ينزفوا ماء البئر قال ابو حنيفة في الاملاء ان كان وطبا فغسله  
وكثيره فغسل الماء وطبا كان او يابسا وقال ابو يوسف ان كان شيء يسري الى الياس  
لم يغسله استحسن ذلك ولا احفظ عن ابو حنيفة ولا يتوضأ احد بشيء من الاثرية  
سوى الماء الا نبذ التمر عند عوز الماء وان يتم مع ذلك احتب الى وهذا قول ابو حنيفة  
وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى يتيمم ولا يتوضأ به وقال محمد يتوضأ ويتيمم بعد ذلك

ودروى نوح الجامع عن ابو حنيفة انه رجع عن هذا القول وقال يتيمم ولا يتوضأ به لان  
البتى صلى الله تعالى عليه وسلم توضأ بكعة وايدة التي تم نزلت بديته والاعمال وينقض المني  
في الاحوال كلها ويقطع الصلوة ويمنع القوم من البناء عليها ومن الايام ينام اخرها  
وكذلك موت الامام وليس الغسل بواجب يوم الجمعة ويوم عرفة وفي العيدين وعند  
ولكنه حسن باب **البئر وما يجسها** واذا ماتت الفارة في البئر فز في منها  
عشرون دلوا وهي فيها لم تطهر فان اخرجت ثم نزل منها عشرون دلوا وهو يطهر  
ذلك فان نزلت الدلو الاخر فيها او في بئر طاهر فعليه ان ينزفوا دلو له وانما يطهر البئر  
الثانية كما كان يطهر الا وحين كان هذا الدلو فيها وان نزل الدلو الاول منها في بئر طاهر  
كان عليهم ان ينزفوا منها عشرون دلوا وان نزل الدلو الثاني فيها كان عليهم ان ينزفوا منها  
تسعة عشر دلوا وان صبوا الدلو العاشر فعليه ان ينزفوا منها عشر دلا قال الحاکم  
هذا الجواب في رواية ابى سليمان وليس بسديد وصوابه ان ينزح العشر دلو او هذا  
الجواب في رواية ابى حنيفة وان اخرجت الفارة قال في هذا البئر الطاهر وصبت فيها  
ايضا عشرون دلوا من ماء الاول فعليه اخراج الفارة ونزع عشرون دلو او اشركا  
عليهم في الاول واذا اخرجت الفارة من البئر وجاؤا بدلو عظيم فاستقوا به دلو  
واحدا اجزاهم وقد طهرت البئر فان توضأ رجل من هذه البئر ثم صب فيها ذلك الدلو لم  
وضوء ذلك الرجل الا ان يكون البئر في البئر لم يجز عنها فلا يجزى حينئذ من توضأ فيها  
لانه يطهر فيها فاذا نجي عنها فقد طهرت وهذا قول ابو حنيفة وابي يوسف وقال محمد يجزى  
ثوب بخمس غسل في لجانة بماء نظيف وعصر ثم غسل في اخرى وعصر ثم غسل في ثالثة  
وعصر قال طهرت الثوب والمياه كلها بخمسة فان غسل في اربعة كان هذا الماء الرابع  
طاهرا ولا بأس بالوضوء منه وان توضأ رجل متوضي في ولى اكثر من ثلث لم يجز  
لاحد ان يتوضأ بشيء من ذلك وان اغتسل جيب في ثلاث ابارا واكثر منها فقد اغتسل  
كلها ولا يجزى غسله في قول ابى يوسف وقال محمد يخرج من البئر الثالثة طاهرا ولا  
المياه قارة وقعت في بئر فماتت فيها وقارة اخرى وقعت في بئر اخرى فماتت فيها فاقى  
من احدها عشرون دلوا وصبت في الاخرى اجزاهم نزع عشرون دلو من هذه البئر  
فان ماتت قارة في بئر ثالثة فنزع من البئر في الاولين اربعين دلوا وصبت في هذه  
الثالثة قال نزع منها اربعون دلوا انما انظر الى ما وجب عليها وما صبت فيها فينزع الاكثر  
منها وان كانوا صبوا فيها من احدها البئر من عشرون دلو او من البئر الثالثة دلو او من  
فعليه ان ينزفوا من هذه الثالثة عشرون دلو او تلك الرابعة التي صبوا فيها من الثالثة  
قارة ماتت في سمن جامد قال يرمي بها ويماحها ويوكل السمن وان ماتت في سمن  
ذا شئ لم يوكل وليس يصح به ويدفع به الجمل كالماء ويجوز بيع هذا السمن ان بيع  
وللمشتري الخيار في رده بعيب النجاسة ان اعلم به قارة ماتت في جيبه فخلها



فادخل يده فيه ثم اخرجها ثم ادخلها قبل ان يغسلها في عشر جوالي خل وماء فقد  
افسد من كلهن قال الحاكم وذهب بعض شايخنا الى ان هذا الجواب في الماء على مذهب  
ابي يوسف فان صب منها خابية في بئر ماء فعليه ان يتر فوا منها الاكثر من عشر  
ومن مقدار الخابية ولا بأس بلبس ثياب اهل الذمة والصلوة فيها ما لم يعلم انها قد  
الا زادوا السراويل فانه كره الصلوة فيها قبل الغسل وان صلا فيها اجزاء لا علامة من  
يخرج الثياب اهل الذمة **باب المسح على الخفين** ومسح المقيم كالليوم وليلة من وقت  
المحدث اذا لبس خفيه على طهارة تامة والمسافر ثلاثة ايام ولياليهن من كل جسد  
ما لم يلزمه الغسل فان غسل جلبيه ولبس خفيه ثم احدث بجذله ان يمسح عليهما الا ان  
يكون احده وضوءه قبل المحدث ومسح الخف مرة واحدة بيد من قبل الاصابع حتى ياتي  
اسل الساق وان مسح خفه باصبع او اصبعين لم يجزه وان مسح ثلث اصابع اجزاء والحرق البير  
في الخف لا يمنع من المسح عليها الا ان يكون قد رما يخرجه من ثلثة اصابع اصغر الاصابع  
فيمسح حينئذ منه لا قد بدا اكثر من نصف اصابعه وسواء كان الحرق على باطن الخف  
او قاعه او من ناحية العقب ويجمع الحروق في قدم واحدة لا يجمع في قدمين ولا يجمع  
خفيه دون ظاهرهما لم يجزه ولا يجزى المسح على العمامة وقلنسوة ولا يجوز المسح على الجوزين  
في قول ابي حنيفة الا ان يكونا مجلدين ويجوز في قول ابي يوسف ومحمد اذا كانا خفين  
على الجرموقين فوق الخفين الا ان يكون مسح على الخفين قبل لبس الجرموقين فلا يمسح حينئذ  
على الجرموقين لانه لا يعلوه المسح واذا مسح على الجرموقين ثم نزع احدهما مسح على الخف  
وعلى الجرموق الباقى لانه اذا انتفض بعضه انتفض جميعه وكذلك المسح على الخفين  
نزع احدهما انتفض مسحه في الرجلين جميعا وعليه غسلهما وقال ابن ابي بلال يصلي وان دخل  
الخفين واذا انتفض وقت المسح ولم يحدث في تلك الساعة فعليه نزع خفيه وغسله  
وليس عليه اعادة الوضوء واذا توضع ونسي مسح خفيه ثم ماض الماء فاضاها خفيه  
وباطنهما قال يجرى من المسح واذا استكمل الرجل مسح الاقامه ثم سافر نزع خفيه وان  
لم يكن استكمل حتى سافر مسح الى استكمال الثلاث بما مضى منه في حال الاقامه واذا  
قدم المسافر مصره بعد مسح يوم وليلة واكثر نزع خفيه واذا توضع الرجل ومسح على  
الجماير ولبس خفيه ثم احدث وقدر اذ لك الجرح فيوضاء فعليه ان يترغ خفيه ان  
لم يكن برئ فعليه ان يمسح على خفيه وان لم يحدث حتى يبرأ فغسل موضع الجرح ثم  
احدث فله ان يمسح على خفيه ولما سمع ان يوم الغاسل واذا اراد ان يبول فلبس خفيه  
ثم بال فله ان يمسح على خفيه واذا بدا المسح ان يجمع خفيه فنزع القدم من الخف فراه  
في الساق بعد فقد انتفض مسح وقال في الاملاء وكذلك اذا اخرج اكثر من نصف  
القدم الى الساق واذا لبس الخفين على طهارة التيمم والوضوء يبيد التيمم وجعل الماء  
نزع خفيه واذا لبس المستحاضة الخفين على سيلان الدم بعد الوضوء ثم احدث جرحا

اخر مسحت اذات في الوقت ولم يمسح بعد مضيه فاذا كان مع المسافر ماء قد رما  
يتوضا به وفي ثوبه دم يغسله ذلك الماء يغسل به ذلك الدم ويتيمم ثلاثا وقال حاتم  
ابي سليمان يتوضا بذلك الماء **باب التيمم** قال — وينظر المسافر  
الذي لا يجد الماء الى اخر الوقت ثم يتيمم صعيدا طيبا فيضع يديه على الارض ثم يرفعهما  
فينفضهما ويمسح بهما وجهه ثم يغمهما ثانية على الصعيد ثم يرفعهما فينفضهما ثم يمسح  
بهما كففيه وذراعيه الى المرفقين فان مسح وجهه وذراعيه ولم يمسح ظهره كففيه لا يجزى به وقال  
ابي يوسف في الاملاء سالت ابا حنيفة عن التيمم فقال الوجه والذراعين الى المرفقين  
فقلت كيف فقال بيده على الصعيد فاقبل بهما وادبر ثم رفعهما ونفضهما ثم مسح  
بكل خف ظهر الذراع الاخرى وباطنها الى المرفقين قال وقال ابو حنيفة اذا لم يكن في  
طمع من وجود الماء تيمم وصلى في اول الوقت وكل شيء من الارض تيمم به من ترابك  
طين وجص ونورة او ذرئ او حجارة او حائط او غير ذلك فهو جائز وقال ابو يوسف  
في الاملاء الصعيد هو التراب النظيف ولا يكون من غيره وان كان خرج من الارض  
ولا يجزى من تيمم بحائط او صخرة لا صعيد عليها واذا نقص ثوبه او لبدن وتيمم بغيره هو  
يقدر على الصعيد اجزاء في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يجزى به اذا كان يقدر  
على الصعيد وان تيمم في اول الوقت اجزاء فان وجد الماء بعد فم من الصلوة لم يلزمه  
اعادتها ويوم التيمم المتوضئين في قول ابي حنيفة ومحمد الله تعالى وابو يوسف وقال محمد بن  
الاجنب والحاويض والمحدث في التيمم سواء ويجوز للبريقي المصير ان يمسح  
الوضوء والغسل ويصلي به ما شاء من الصلوة ما لم يحدث او نزل العلة وكذلك  
المسافر اذا لم يجد الماء فقيم برصلا به ما شاء ما لم يجد الماء او يجتهد فان وجد المسافر  
الماء فلم يتوضا ثم حضرت الصلوة فلم يجد الماء اعاد التيمم ولا يجزى التيمم باقل من ثلاثة  
اصابع واذا اجنب المسافر فلم يجد من الماء لا قدر ما يوضيه فانه يتيمم ولا يتوضا فان  
احدث بعد ذلك يتوضا به فان توضا به ولبس خفيه ثم قرب الماء فلم يغسل حتى حضرت  
وعنده من الماء ما يوضيه قال به يتيمم ولا يتوضا به فان تيمم ثم حضرت صلوة اخرى  
وقد سبقه المحدث فانه يتوضا ويترغ خفيه فيغسل جلبيه وان لم يكن بالماء قبل  
ذلك مسح على خفيه فاذا كان المحدث وجد الماء ما يكفي لوضوءه غير انه يخاف العطش  
تيمم ولا يتوضا به واذا تيمم المسافر والماء منه قريب لم يعلم اجزاء تيمم فان وجد من فيها  
ماء لا يستطيع ان ياخذ منه تيمم فهذا غير واجد واذا كان مع رفيقه ماء فابا ان يمسح  
الا تيمم كثير فله ان لا يقبله ويتيمم لا اخذ تيمم وجب كما يجتهد الناس في ذلك الموضع  
وقال ابو يوسف سالت ابا حنيفة عن مسافر لا يجد الماء يخرج عن بين الطريق او  
يساره قال لا يجمع ذلك فليفعل ولا يبعد فيضربا لقا فله ان ينفسه ولا يطلب بذلك  
الا ان يجبر ماء او يطعم فيه لطلب الماء فيطلبه الغلوة ونحوها لا يبلغ ميلا فاذا كان في



في طين وردة لا يجدماء ولا صيدا انقض لبداء او ثوبه او سرجه ويتم بغيره فان  
كان المطر قد اصاب جميع ذلك لم يلح الطين ثوبه فاذا انقضت يديه ولم يصل بغير وضوء ولا يتم  
وان ذهب الوقت وان وجد سور حمارا وبغل فوضا به ويتم وان قدم التيمم على الوضوء  
لم يصح وان اصاب بدن التيمم نجاسة لم ينقض ذلك تيممه ويسجد سجدة او تراب  
ثم يصلي به فان صلى ولم يمسحه اجزاه وغسل الكفا وضوءه جائز يصلي به اذا سلم ولا  
يجوز تيممه والمساfran بطا جارية وان علم انه لم يجدماء ومن تيمم برأيه لم يعلم الا ان لا  
يريد به الصلوة لم يجزه واذا ظهرت المسافرة من حيفها فلم يجدماء وتيمم سجدة او تراب  
ان يجامعها من مسافر مسجدا فيه حين ماء وهو حجب ولا يجز غيره قال التيمم ثم يدخل المسجد  
فيستسقي منه وان لم يكن معه شيء يستسقي به ولا يستطيع ان يغترف منه ولكنه  
يستطيع ان يقع فيه وهو عين صغيرة قال التيمم بالصعيد ولا يتوضأ بسور حمار  
يتم واذا تيمم لسجدة تكملة او صلوة نافلة فله ان يصلي في المكتوبة ويتم لصلوة الجنازة  
في مصر ولا يتم لسجدة تلاوة في مصر ويتم لعيد اشهد في الجنازة خارج في مصر فان  
رجع للوضوء فاته الصلوة وليس صلوة العيد الامع الامام وصلوة العيد الصلوة  
على الجنازة سواء وكذلك ان سبقه الحدث في صلوة العيد عند خفيفه وقال ابو  
محمد اذا دخل في الصلوة متوضا ثم احدث الفرك وتوضا وبني عليه لانه لا تقوله الصلوة  
فان كان لا يجدون الماء من غير ان تقوتم الصلوة ثم يجزهم التيمم واما الجعة فله ان  
وان خاف الفوت ولا يجوز التيمم من مكان قد كان فيه بولا ونجاسة وان ذهب الوقت  
الصلوة بالتيتم ثم سبقه الحدث فلم يجدماء تيمم وبنا وان وجد وقدمه حاد اولم  
يسبقه استقبال الصلوة بعد الوضوء وان كان الامام قريبا فحدث فاستخلف من قبله  
ثم وجدا الامام الاول الماء فست صلوته وحده كانه قد تكلم وان كان الامام متوضا  
ميتما فوجد الخليفة الماء فست صلوته وصلوة الاول والقوم جميعا واذا لم يتم التيممين  
فابصر بعضهم الماء ولم يعلم به الامام والآخر فست صلوة من ابصر خاصة  
واذا راى التيمم في صلوته سرا با فظن انه ماء فمضى اليه ساعة فاذا هو سرا بفعليه ان  
يستأنف الصلوة ومن استيقن بالتيتم فهو على تيممه حتى يستيقن بالحدث او بوجود الماء  
ومن استيقن بالحدث فهو على حدثه حتى يستيقن بالوضوء او التيمم واذا ادا التيمم فتمك  
في التراب وذلك بجسده كله فان اصاب وجهه وذراعيه وكفيه اجزاه وان  
بدأ بذراعيه في التيمم او مكث بعد ما تيمم وجهه ساعة ثم بدأ بغيره اجزاه وان تيمم حجب  
او حايض في مكان ثم بدى ذلك المكان فتم من اجزاه واذا تيمم وهو مقطوع  
اليدين المرفق فعليه ان يمسح موضع القطع ولا يجز به تركه وان كان قطع من فوق المرفق  
لم يكن عليه مسح وكذا تيمم وفي رحله ماء لا يعلم به وصلى اجزت صلوته في قول التيمم  
ومحمد لا يكلف الا بغسل يديه وقال ابو يوسف لا يجز به واذا كان بجسده اجزاه في راحة

حسن

جسده يتم وليس عليه غسل ما لا يمكنه بغسله وان كان في راسه وفي احد يديه غسل  
سائر جسده ومسح الجراح بالماء وان لم يمكنه مسح على الخرقه التي على الجرحه واذا حجب  
الصحيح في المصنف ان يغسله البردان اغتسل فانه يتم في قول الخليفة وكذلك  
المساfran وقال ابو يوسف ومحمد يجز به ذلك في السفر ولا يجز به في الحضر والمجوس في  
في مكان قدر لا يجز فيه ترايا نظيفا يتم ولا مكانا نظيفا يصلي فيه ولا ماء يتوضا به فلا يصلي  
في قول الخليفة يصلي في قول ابو يوسف ومحمد بالاماء ثم يعيد ذكره في كتاب الزبادات  
قول محمد مثل قول الخليفة وكذلك في رواية الخفيف في هذا الكتاب واذا وجد ترابا  
نظيفا يتم به وصلى في قوطم جميعا واعاد اذا خرج مسافرا فحين غسل وجهه ورجله  
وذراعيه ورأسه ثم اهرق الماء فيتم بالصعيد وافتح الصلوة ثم فقهه فيها وجد  
للغسل قال يغسل وجهه وذراعيه ومسح برأسه ويغسل ما بقى من جسده سواء  
الجسد والفرج والقبضة هاهنا بمنزلة الحدث تنقض الوضوء ولا تنقض  
من الغسل جنب اغتسل فلم يبق من جسده الا موضع درهم لم يجدماء فيتم صلاته  
ماء يغسله لك الموضع كان عليه ان يغسله ولا يتم لانه طاهر فان كان احدث قبل ذلك  
غسله لك الموضع بالماء ويتم للحدث وان بدا بالتيتم اجزاه واذا افتتح الصلوة تيمم  
ثم وجد سور حمارا وينبذ تمر مضي في صلوته فاذا فرغ منها توضا بما وجد  
واعاد الصلوة وكذلك لو كان اتمها على الوضوء بنبيذ التمر واليتم ثم وجد  
حمارا في مذهبه واذا تيمم المحدث في صلوته ثم وجد الماء بعد ما قام في مقامه ليصلي  
بقية صلوته فست صلوته وان وجد قبل ان يقوم في مقامه توضا وبنا احتيا  
**ذكر المسألة المعلقة في خفيفه** واذا فرغ المصلي من تشهد ولم يسلم حتى انقضى  
وقت مسحه او وجد في خفة شيئا فترعه فانقضى به مسحه فست صلوته ولا عاقبة  
في قول الخليفة رحمه الله تعالى وكذلك التيمم اذا وجد الماء وصلى الجمعة اخرج  
ومضى الفجر فاطلعت الشمس والعاوى اذا وجد السترو الامن اذا علم القراءة  
والعاوى اذا استخلفا ميتا والمومي اذا قد على القيام والركوع والمصلي يترك صلوة  
عليه قبلها وصاحب الجرح السائل اذا ذهب الوقت والسحاضه وكذلك ان عرض  
جميع ذلك في سجدة السهو وقال ابو يوسف ومحمد قد مضت صلوته في جميع ذلك اخرج  
منها وجازت عنه فان كان سلم عن يمينه ثم عرض له شيء من ذلك وليس له سجدة السهو  
فقد مضت صلوته في قوطم جميعا وجازت عنه وان كان عرض ذلك قبل ان يقعد  
الشهادة اعد صلوته وان كان قد قدرا للشهادة ثم تعد الكلام او حدث او القبة  
او الخروج من المسجد لم يكن عليه اعاد الصلوة وفي الاملاء عن ابو يوسف ان الخفيفه  
كان يقول اول ما علم السجدة في خلال صلوته انه يقرا ويبتني ثم رجع عن ذلك  
**باب الاذان** ويستقبل الرجل في اذنه القبلة حتى اذا انتهى الى الصلوة



حول وجهه يمينا وشمالا وقدماه مكانهما واذا فرغ من الصلوة والقلاح حول وجهه  
الى القبلة والاذان والاقامة مشي مشي واذا اذان لا اله الا الله ويجعل اصبعه  
اذا نيه عند اذانه وان لم يفعل لم يصح وان استند في صومعة لم يصح ولا يصح  
شي من الصلوة الا في البحر وكان التثويب في البحر بعد الاذان والصلوة خير الزعم  
فاحذر الناس هذا التثويب وهو حسن ويترسل في الاذان ويجوز الاقامة وان خالف  
فيهما او في احدهما لم يصح ويجوز الاذان والاقامة على غير وضوء ويكره الاذان  
قاعدا ويجزئه ولا بأس بان يؤذن واحد ويقيم اخرون ترك استقبال القبلة في  
اذانه جاز وهو مكره ويؤذن المسافر ركبا ان شاء وينزل للاقامة اجلا للمساكين  
المستاعلى الاقامة اجراه وان تركها فقد اساء وليس على النساء اذان ولا اقامة وان صلى  
اهل مصر جماعة بغير اذان ولا اقامة فقد اساء وان صلى بغير اذان وحده فاكفى  
باذان الناس واقامتهم اجراه وان اذن واقام تحسن وليس لغير الصلوة الجهر  
والجمعة اذان ولا يكلم المؤذن في اذانه واقامته وان اذن قبل دخول الوقت اعاد  
قولا في حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف اخر الاياس بان يؤذن في الجهر خاصة قبل المصلي  
دخل القوم مسجدا قد صلى فيه اهله كرهت لهم ان يصلوا جماعة باذان واقامة ولكن يصلون  
وحدها بغير اذان ولا اقامة فان كان المسجد الطريق فصل في قومه مسافرون  
باذان واقامة ثم جاء اخرون فلا بأس ان يفعلوا مثل ذلك ايضا وان صلوا فيه اهله  
يخبر الاخرين ثم حصل الاخرين صلوا وحدها ومن قامة صلاة عزوتها قصتها  
في وقت اخر اذانها واقام واحد كان او جماعة ولا يجوز لمن قامة ظهر امساك يفتي  
بمن يصلي ظهر يوم غير ذلك فيها ويجوز اذان العبد والاعرابي ولدا الرأيا والعمى  
ان يكون المؤذن عالما بالسنة وان اذن للقوم غلام مراهق اجرام والرجل البصير  
من الاعرج وان اذنت لحم امرأة جاز وهو مكره ويؤذن المؤذن حيث يكون سماعه للجهل  
احب الى ويرفع صوته ولا يجهده نفسه ولا كره ان يطلع في صومعة واجله ان يجوز  
الله اكبر واذا افتتح الاذان فطن انها الاقامة فاقام في اخرها ثم علم حاجب الى ان يفتح الاذان  
ثم سقيم وان كان في الاقامة فطن انها اذان فصنع فيها ما يصنع في الاذان ابتداء  
بالاقامة من اولها فان غشي عليه في الاقامة ثم افاق حاجب الى ان يبتدئها في اولها  
وكذلك ان رجع فيها واحدا فذهب فتوضا ثم جاء حاجب الى ان يبتدئها من اولها  
قلت كيف يصنع اذا افتتح في اقامة قال يتم الاقامة ثم يذهب فيوضا ويصلي واذا اتم المؤذن  
اذانه او اقامته بعض الكمل على بعض فانه يصيد الكلمة المتاخرة حتى تكون بعد قولها واذا فرغ  
في اقامته ثم ان اعرج على حاجب ان يبتدئ غير الاقامة من اولها مؤذن اذن ثم اذن قال  
اعتد باذانه وامر من يقيم ويصلي اجرام ويقعد المؤذن بين الاذان والاقامة في جميع الصلوات  
في المغرب في قول في حنيفة وقال ابو يوسف في مجلس ايضا فاجلسه خفيفة فان لم يقعد

بينهما

بينهما في شيء من الصلوة فوصل الاذان والاقامة كرهته له ويكره ان يؤذن في مسجد  
فاحدهما ويكره المؤذن والامام طلب الاجر على ذلك من القوم وان عرف القوم حقا علموا  
شيئا كان حسنا والذي يوافق الاذان للصلوة كلها احب الى من غيره واذان السكران  
او المجنون فاجبان بعباد ولا يجوز لاهل المسجد ان يقسم المسجد وينصبوا وسطه حائطا  
فان فعلوا فليكن لكل فريق منهم مؤذن على حدة ما لم ينقصوا القيمة لانها مسجدان  
**باب حاقب الصلوة** وقت الفجر من حين يطلع الفجر العريض في الانق الى طلوع  
الشمس ووقت الظهر من حين نزول الشمس الى ان يكون الظل قامة في قول في حنيفة  
العصر من حين يكون الظل قامة فيزيد على قامة الى ان تغرب الشمس وقال ابو حنيفة لا يفتي في العصر حتى يغرب  
الظل فاستين قال وذكر الحسن بن زيد بن ابي حنيفة ان الظل قامة خارج وقت الظهر  
ابو عتبة عن ابي سليمان عن ابي يوسف قال خالفنا ابا حنيفة في وقت العصر فقلنا ولا ذاك ان الظل  
على الاثار التي جاءت قال ابو عتبة هذا خلافا في كتاب الصلوة لمحمد ويكره ان يؤخر صلوة العصر  
الى ان يتغير الشمس في صلاة حاجب في اجراه ووقت المغرب من حين تغرب الشمس الى ان يفتق  
له تاخيرها اذا غابت الشمس والشفق الباقي في قول ابو حنيفة وفي قول ابو يوسف في صلاة الجمعة  
اسد بن عمر عن ابي حنيفة قال الشفق الحمر ووقت العشاء من حين يغيب الشفق الى نصف الليل  
قبل طلوع الفجر بعد من نصف الليل اجراه واكره له تاخيرها الى تلك الساعة وسو بالخير ويورد  
بالظهر في الصيف ويصلها في الشتاء حين نزول الشمس وتصل في العصر الى اخر وقتها في الشمس  
بيضاء لم تغرب وبآخر العشاء ما بينه وبين ثلث الليل والرخصة الى نصف الليل وان كان  
قيم اخر الفجر والظهر والمغرب وعمل العصر والعشاء ولا يجمع بين الصلوتين في وقت احدهما  
في سفر ولا حضر ما خلا عزته والمزدلفة وان صلى المسافر الظهر في اخر وقتها العصر اول وقتها  
والمغرب في اخر وقتها والعشاء في اول وقتها اجراه ذلك ووقت الوتر من حين يصلي العشاء  
الى الفجر وافضلها في اخر الليل وان صلاها قبل العشاء لم تجزه وان صلى العشاء على غير وضوء  
ثم اوتر سبحا بغير وضوء ثم ذكر انه صلى العشاء على غير وضوء اعادها دون الوتر في قول في حنيفة  
وبعيد الوتر معها في قول ابو يوسف ومحمد وان ذكرها بعد اتمام فلا يعيد وتر الليل الى اخر  
ولا يقطع بعد طلوع الفجر بغير ركعتي الفجر الى ان تطلع الشمس وترتفع ولا عند انقضاء  
النهار ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس ويقضي الفوات بعد الفجر قبل طلوع الشمس ويجوز العصر  
قبل الغروب ويصلي على الجحادة ويسجد للتلاوة ولا يركع ركعتي الطواف اما عند الطلوع  
او الغروب ولا انتصبا فلا يصلي قرضا ولا نقلا ولا يسجد للتلاوة وغيرها الا عصر يومه  
هذا فانه يصلها واذا نسى صلوة الفجر حتى زالت الشمس ثم ذكرها بدا بها فان كان  
صلى الظهر وفرغ منها قبل ان يذكر الفجر فقد جازت الظهر ويقضي الفجر وحدها وان ذكر  
الفجر في اخر وقت الظهر ولم يصلي الظهر والوقت لا يسهم ما جميعا بدا بالظهر ثم قضى بالفجر  
وكذلك ان ذكر الوتر في وقت الفجر بدا بالوتر ثم ركعتي الفجر ثم بالفجر وان خالف في وقت الفجر



بداياها فاذا ابضت الشمس وترى من صلى من الفجر ركعة ثم طلعت الشمس فسدت صلوة  
 صلى العصر ركعة ثم غربت الشمس مضى فيها وجازت صلوة ومن افتتح تلوها ثم ذكر صلوة  
 فرض عليه فاستلم نفسه تلوها عليه وانطلق قبل الظهر اربع لا فصل بينهما وبعد الظهر  
 واما قبل العصر فان تلوها اربع ركعات فحسن وبعد المغرب ركعتان وان تلوها بعد العشاء  
 فحسن وقبل الفجر ركعتان ويكره الكلام بعد استسقاء الفجر لا يجزئ والتلوها قبل الجهر اربع  
 ركعات لا فصل بينهما الا بالشهاد ولا صلوة قبل صلوة العيد واما بعد اربع ركعات لا فصل  
 بينهما الا بالشهاد حسن وطول القيام اجب الى من كثرة الركوع والتسجود والتلوها بالليل  
 ركعتان ركعتان اربع اربع في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد تلوها  
 بالليل متى شئى واما تلوها النهار اربع اربع وتاويل الاثر الذي جاء لا يصلي بعد صلوة  
 في ترك القراءة في الاخرين لانك لا تقرهما ان شئت في الصلوة المكتوبة رجل افتح التلوها  
 اربع ركعات ثم تكلم قال عليه قضاء الركعتين لانه لا يكون داخل في الاربع حتى يتشهد ويقوم  
 في الثالثة وان صلى اربعاً بغير قراءة فانه يقضى ركعتين فان قرأ في الاولى والثالثة والرابعة  
 قضاء اربع ركعات في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف عليه في الوجهين جميعاً اربع ركعات  
 وقال محمد وزفرى عليه ركعتين فان قرأ في الاخرين ونوى بها قضاء الاخر لم يكن  
 لانها صلوة واحدة ولا يكون بعضها قضاء عن بعض عليه قضاء ركعتين فان دخل رجل  
 في الاخرين فصل بينهما مع فعلية قضاء الاولين كما يقضى الامام وان كان دخل بعد رجل في  
 الاوليين فلما فرغ منها تكلم الرجل ونوى الامام في صلوة حتى صلى اربع ركعات فصل الرجل الذي  
 كان خلفه ان يقضى ركعتين وان كانت الصلوة كلها صحيحة لم يكن على الرجل الا قضاء الركعتين  
 لانه خرج من ان يكون هذا اما قبل ان يدخل في الاخرين او اذا صلى الرجل الفجر ثم ذكره انه  
 لم يكن صلى ركعتي الفجر لم يقضهما في قول ابي حنيفة وابو يوسف وقال محمد اجبا الى ان يصليها  
 اربع ركعات الشمس تسال الله تعالى في باب **القيام في الفريضة**  
 ويقراء الامام في الفجر في الركعتين جميعاً باربعين انه مع فاتحة الكتاب قال الحاكم بريد سواها  
 ويقراء في الظهر نحو من ذلك او دونه ويقراء في الركعتين الاوليين من العصر بعشرين فاتحة  
 الكتاب وكذلك العشاء ويقراء في المغرب في كل ركعة سورة قصيرة خصلها اوست المات  
 مع فاتحة الكتاب ويقراء في كل ركعة من الاخرين في المكتوبة بفاتحة الكتاب ان شاء وان شاء  
 وان شاء سكوت وما قرئ في الوتر من شئ فهو حسن وقد بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 انه قرأ في الركعة الاولى سبع اسم ربك الاعلى وفي الثانية بقولها الكافرون وفي الثالثة  
 احد وثنتيها بعد ما فرغ من القراءة قبل ان يركع الثالثة ولا قوت في شئ من الصلوة سوى  
 الوتر وكان يقال عند القيام للوقوف مقدماً اذا السماء انشقت وليس فيه دعاء  
 يرفع يديه عن يفتتح القنوت ثم يكفها وترفع اليدين في سبع مواطن في افتتاح الصلوة  
 وقنوت الوتر وفي العبدن وعند استلام الحجر وعلى الصفا وقنوت الوتر وكبير العبدن

بياطن كفيه السماء عند رفع اليدين على الصفا والمروة ويعرفا ويجمع وعند الجهر بين واذا  
 امر رجل نشأ في مسجد جماعة ليس معهم رجل فلا بأس بذلك واما ان يجلسوا بين يديك كان  
 المسجد فاني اكره له ذلك الا ان يكون معهم ذات محرم منه رجل فانه صلوة الجماعة في مسجد  
 قال ان في مسجد اخر جوا ان يدرك الجماعة فيه فهو حسن وان صلى في مسجد حية فهو حسن  
 ولا بأس بان يتلوها فيه قبل المكتوبة ان لم يخف قوت الفرض واذا اخذ المودن في الاقامة  
 للرجل ان يفتتح التلوها لا ركعتي الفجر فانه يصليها ان رجاءه يدرك ركعة في الجماعة فان خاف  
 الجماعة دخل مع القوم رجل سلم على نفسه في نفسه من صلوة ثم اقتداه رجل وكبر ثم ذكر الامام  
 ان عليه سجدة في تلاوة وانه لم يقرأ التشهد في الرابعة وقد تعدد قده وتكلم قال صلوة الامام  
 وصلوة المعتدي به ايضا فامة لان تسليم الامام لم يكن قاطعاً وان كان ذكران على وجه  
 لم يكن الموت داخل في صلوة في قول ابي حنيفة وابو يوسف ويكون داخل في قول محمد بن  
**باب الحديث في الصلوة** رجل دخل في الصلوة ثم خلفه رجل لم يركع  
 او رجع او شئ سبقت لا يتعدله قال ان كان اماماً تاخر وقدم رجلاً من خلفه في القوم ثم  
 هو قنوتاً رجع على صلوة ان لم يكلم فان كان حين رجع الى اهله بان قال لا ينبغي اذا لم شئاً  
 من هذا وان تكلم في صلوة ناسياً او عامداً استقبل الصلوة وان ضحك دون الفريضة  
 على صلوة وان فقهه به استقبل الوضوء والصلوة ناسياً كان او عامداً وان فقهه على  
 قدر التشهد فعليه ان يعيد الوضوء والصلوة اخرى وليس عليه اعادة هذه الصلوة وكذلك  
 في سجدة السهو فان فقهها القوم بعده لم يكن عليهم وضوء وان فقهوا مع سوء فعله وعليهم  
 اعادة الوضوء اماماً لم يركع ركعة قال صلى الله عليه وسلم فان شئت انا خير قد  
 رجلا من غير ان يسلم بهم فسلم بهم ثم يقوم هو فيقضي ما بقي من صلوة ويسلم وان توفى الاول  
 وصلى في بيته ما بقي من صلوة فان كان صلى بعدما فرغ الامام التكا في صلوة فامة وان كان  
 قبل ما فرغ الامام الثاني من صلوة فصلوة الاولى فاسدة وان تعد الامام الثاني في الرابعة  
 قد والتشهد وهي له الثالثة ثم فقهه اعادة الوضوء والصلوة وصلوة القوم فامة واما  
 الامام الاول فان كان قد فرغ في صلوة خلفا الثاني مع القوم صلوة فامة فان كان في بيته لم يركع  
 مع الامام الثاني في الصلوة فصلاة فاسدة قال وفي رواية ابي حنيفة ان صلوة تامة والاول  
 استبه بالصلوات رجل سلم من الركعتين في الظهر ناسياً ثم ذكر نطق ان ذلك لقطع الصلوة  
 فهو على صلوة الاولى صلى ما بقي منها وسجد السهو رجل افتتح الصلوة فصل ركعة ثم جاء قنوت  
 فاقتداه به فلما فرغ من صلوة وقعد قد والتشهد فقهه واحداً مستمداً قال صلوة الامام تامة  
 وصلوة القوم فاسدة في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا تقصد صلوة القوم وان  
 كان الامام تكلم او خرج من المسجد لم تقصد صلوة القوم في قولهم جميعاً وكذلك التسليم  
 واذا صلى الرجل بعض صلوة مكتوبة في المسجد وحده ثم اقيم لها فيه فان كان لم يصل اكثرها  
 قطعها في موضع القطع ان لم يصبر مودياً لاكثر الصلوة وان كان بلغ موضع القطع ولم يجمله

لا يستقبل التكبير في الدخول الى الطهر ثانية هو  
 امام قوم وكبر وامعيتون ذلك صح



سوي لاكثر الصلوة قطعها حيث انتهى ودخل مع الامام وكذلك ان كان قد ركع في الثانية  
كان سجدة فيها سجدة انما لا ترقى على اكثرها وكانت هي فريضة ودخل مع الامام في الظهر والعشاء  
سقطوا ولم يدخل فيها سواها ويكره له الدخول مع الامام في المغرب سقطوا عنه فان دخل الزمان  
اربع ركعات ومن صلى الظهر يوم الجمعة اذا صلى الجمعة مع الامام في فريضة فليسقطوا  
واذا احتد الامام فلم يقدم احدا حتى يخرج من المسجد قال صلوة القوم فاسد استحسن ذلك  
واذا فيهما ان يكون قومه في الصلوة في مسجد وامامهم في اهلها قال وذكر ابو عبيد ان صلوة القوم  
لا تقصد وذكر الطحاوي في كتابه ان صلوة الامام فاسدة وان قدم القوم رجلا قبل خروج  
الامام من المسجد قال صلواتهم وصلاحهم تامة وكان ذلك كقديم الامام نفسه فان قدم كل  
فريق من القوم رجلا فسد صلواتهم جميعا وان قدم الكل رجلا واحدا لا رجلا واحدا لا يفسد  
بصلواته فصلاة الجماعة وصلوة المفرد فاسدة وان لم يكن خلف الامام الا رجل واحد صار  
اماما ان قدم الامام ولم يقم الامام ونوى هو الامامة ولم ينهها فان قضا الامام الاول  
ودرجع دخل مع هذا في صلوة فان لم يرجع حتى احتد هذا فخرج من المسجد فسدت صلوة  
الامام الاول وان لم يخرج حتى رجع الاول ثم خرج صار الامام الاول اما له اما له  
فانقل وقدم رجلا ساعدا فلما قدم كبر ونوى ان يومهم بصلوة الامام قال يجوز لهم ان  
نوى ان يصلي بهم صلوة مستقبله فصلى بهم والقوم ينون صلوة الاول قال صلاة  
هذا الامام اثنا في تامة وصلوة القوم فاسدة امام احدهم وهو من خلفه مقيمون  
ومسافرون فقدم مقيما قال يتم بهم صلوة المسافرين ثم يقدم رجلا من المسافرين يسلم بهم  
ويقوم المقيمون فيأمنون وحدا فان اقدوا به فيما يقضون فسد صلواتهم وكذلك ان مضى  
الامام في صلوة والقوم معه حتى تم بهم صلوة الا قامت فسد صلوة المقيم خاصة وان عمل  
ذلك ولم يقعد في الركعتين قدر الشاهد فسد صلواته وصلوة القوم كلهم وصلوة الامام  
امام افتتح الصلوة ولم يقرأ ودكع ولم يسجد ثم رفع راسه فقرأ ودكع وسجد وادرسه  
هذا الركوع الثاني قال يجوز له ولا يعتد بالركوع الاول وان كان قرا قبل الركوع الاول فركع  
الاول بالسجود له وهذا الداخل في صلواته لم يدرك معه الركعة ولا يعتد بها ودكع وكذلك ان كان  
الامام احدا حين فرغ من الركوع الاول واستخلف رجلا خلفه يعتد بذلك الركوع الثاني  
قرا قبله وان لم يكن قرا قبله لم يعتد به امام احدهم يقدم رجلا على غيره وضوءا وقدم صبيا او امرأة  
قال صلواته وصلوة القوم فاسدة حتى يصلي بقوم يقرؤون ويقوم اميين قال صلاة الامام  
وصلوة القوم كلهم فاسدة في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف وجعل صلوة الامام والقبول  
تامة حتى يصلي بعض صلواته ثم تقرأ سورة فقرأها فبقي من صلوة قال صلوة فاسدة مثل القوم  
وكذلك ان كان الامام قاريا فقرأ في الركعتين الاوليتين ثم احتد فاستخلف اميا فسد صلواتهم  
وكذلك ان استخلفه بعد ما سجد في الرابعة ومضى وقرا القرأة التي اقدى بقاها بعد ما  
ركعة فلما فرغ الامام قضى الاخرى ركعة قال صلواته فاسدة في القياس واستحسن ان يجزها

رجل صلى في المسجد وحده سقطوا فاحتدوا فافضل وتوضا يجزيه ان يصلي في بيته الى ذلك  
تحسن رجل صلى اربع ركعات سقطوا فاحتدوا فافضل في الثانية قال يجوز استحسن واجلها  
بمنزلة الفريضة وذكر ابو عبيد ان محمدا قال يجوز امرأته صلت خلف الامام فوقف  
صف الرجال قال انفسد صلاة ثلاثة رجال الذي عن يمينها والذي عن يسارها والذين  
خلفها لانهم صاروا كالحايطة بينها وبين الاخرين وكذلك المرافقان فان كان صف قار  
من النساء وراهن صفوف من الرجال فسد صلوات تلك الصفوف كلهم استحسننا والقبول  
فيه مثل الاول امرأة صلت بمحمد الامام تامة به وهو يات بها فسد صلواته وصلاحه وصلاح  
القوم وان لم يتوا الامام امامته لم يكن راحة في صلواته ولم يضرها قيامها بجنبه اذا لم يكن  
معه في صلواته وان سبق الرجل والمرأة ببعض الصلاة فاذا سلم الامام قاما بقضائهما  
فوقف احدهما يجنب الاخر في صلوة الرجل وان كانا لاحقين فسد صلواته وان كان لا  
يصلي الظهر قامت به امرأة قامت بمحمد ثم ردا الطلوع بصلواتها معه وقد نوى الامام  
امامتها قال صلواتهم كلهم فاسدة وعليها قضاء الطلوع وان كانت نوت العصر لم تجزها  
صلواتها ولم تقصد على الامام صلواته وتصلي العزاة وحدا فان قعدوا بايما فان صلواتهم اجماعة  
قيامها بركوع وسجود اجزاهم فان كان مع العاري ثوبا ملوديا فان صلى فيه او عريانا اجزاه  
في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا يجزيه الصلوة الا في الثوب النجس وان كان النجس  
من الثوب مقدرا ثلاثة ارباعا واقل لم يجز الصلوة عاريا في قولهم جميعا وقال الحكم هكذا  
فسر في الزيادة واذا احتد الرجل في ركوعه وسجوده فذهب فتوضا وجاز له تجزها لا يعتد  
بالسجود والركوع الذي احتد فيه لان الاحتد قد نفضه فان كان اماما احتد وهو ركع فآخر  
وقدم رجلا مكث ذلك الرجل ركعا كما هو قدر ركعة وان لم يجز وذكر في الركعة الثانية سجدة  
من الركعة الاولى وسجدة تلاثة وخمسة اجزاء ثم رفع راسه قال ان احسب بذلك الركوع عجا  
وان عاد فيه فواجب الى وان ادرك الرجل مع الامام ركعة من المغرب فاسلم الامام فاقضى قال  
يصلي ركعة ويقعد لها ثانيا ما صلى ثم يصلي ركعة اخرى ويقعد لها اخر الصلوة ويقرأ فيها بالسورة  
لانه يقضي اول صلوة الامام وان ادرك ركعة الاخرة من الوتر مع الامام وقت فيها معه  
لم يقست فيما يقضي لانها اول صلواته واجب الى ان يكون بين المصلي في الصلوة شيء وان  
ذراع فان لم يكن بين يديه شيء لم يقطع صلواته من مرتين بين يديه من رجل وامرأة او كان  
او غير ذلك ويدفع المار عن نفسه ما ليس فيه شيء ولا علاج وحكي ابو عبيد عن محمد انه لم يجز شيئا  
قال لا يخط بين يديه فان اخط وتركه سواء واذا انقر للمصلي خلف الامام عن الصف فسد  
صلواته وكذلك ان كان في الجنبه غير طاهر فان كان بين المصلي وبين الامام حايطة اجزته  
صلواته وان كان بينه طاهر فبقي فيه الناس ونهر عظيم لم يجزه الا ان يكون الصفوف متصلة  
الطريق يجوز حينئذ والفتح على الامام لا تقصد الصلوة والامام مسجعا في الجاه والقوم اليه وينبغي له  
ان يجاوز الى ابداء وسورة اخرى ويركع والفتح على غير الامام تقصد الصلوة الا ان يركع في الصلاة دون



التعليم وتقبل الحجة والعقرب في الصلوة لا تفسد وان رماها بالحجر لم تفسد صلواته وهو مذكور  
اخذ فوسا فرجى بها فسدت صلواته وكذلك لو اذهن او سرح واسد او اذا اضعته امره صيبا  
وكذلك ان قال رجلا او اكل او شرب متمدا او ناسيا فمن كان بين استنائه شيئا لم يعلم بغيره  
وكذلك ان قلنس اقل من ملى فيه ثم دجع فدخل جوفه وهو لا يملكه واذا انقطع البول على المصلي  
اكثر من قد لا يدرى من موضع فاقبل فغسله لم يبي على صلواته وان كان في توبة الفاه وصلى  
في غيره وان سال من دمل به دم توضا وغسل وبني وان اصابته بندقه فنجته فسال من ذلك  
دم لم يبي على صلواته في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يبي ان التوضا رجل نام في صلوة  
فاحتم فالتقياس ان يغتسل ويبي ولكن استحسن ان يستقبل وان وقع على المصلي توبه فقام  
عربا يا وهو لا يعلم به ثم ذكر من ساعته قننا ولتوبه فلبسه قال يعنى على صلواته وان صلت  
المراة ورجع راسها فكشوف اعاد الصلوة وان كان اقل من ذلك لم تعد وهذا قول ابي حنيفة ومحمد  
وقال ابو يوسف لا يبيد يكون النصف مكشوف وكذلك الشعر والبطون في الخد والكتف والرج  
والذراع في صلوة المصلي رجلا كان وامراة ويقعد المرأة في صلواتها كما سري يكون لها رجل  
وعا في صلواته فسال الله الرزق او العاقبة لم تفسد صلواته وذلك ان قال اللهم اكرمى وانعم  
على واصلي في امرى فاعف على ولوالدتي واو ذقني حج بيتك وما اشبه ذلك فان قال اللهم اكسبني  
ثوبا او زحني فلانة وما اشبه ذلك من حديث الناس فسدت صلواته واذا امر المصلي بالنية  
ذكر الموت والناور فوقف عندها وتغوى بالله من الشيطان واستغفرو وهو على التلويح  
فذلك حسن وان كان اماما كرهته له ولم افسده صلواته وكذلك ان كان خلف الامام فانه  
يستمع واذا امرت الخايض بين يدي المصلي فقال سبحان الله او ما يبده ليدبره المصلي لم يقطع  
ذلك صلواته واجت الى ان لا يفعل فاذا استاذن اليد الشافيه واذا دبره المصلي في الصلوة  
لم يقطع صلواته وان اجزبه بخبر يسوء فاسترجع لذلك واذا جابه فلهذا يقطع صلواته وان  
اراد به تلاوة القرآن لم تفسد صلواته وكذلك ان اجزبه بغيره فقال الحمد لله وما اشبه  
ذلك واذا جابه قطع صلواته وان لم يرد جوابه ولكنه حمد الله وسبح فقال هذا لا يكون  
كلما وصلواته تامة وقال ابو يوسف التحميد وما اشبه ذلك لا يقطع الصلوة وان اراد  
الجواب وان استند في صلوة الشعر فيه تحميدا وشبهه فسدت صلواته واذا قرأ القرآن في  
من المصحف فسدت صلواته في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد صلواته تامة ويكره ذلك  
رجل صلى ومعه جلد ميتة مدبوغه قال اباس بذلك وكذلك جلود السباع وان كان  
غير مدبوغ وصلى لم يجز وان كان معه شيء كثير من لحم الميتة فصلاته فاسدة وان صلى به  
صوفها او عظم من عظامها فصلاته تامة لانها لا يجتاجان الى الدباغ وجل صلى وقدمه غدة  
قال لا يفسد ذلك صلواته وان كان حيث يسجد او حيث يقوم فصلاته فاسدة وفي الاملا  
عن ابي حنيفة قال اذا كان موضع القدم طاهرا وكان السجود على موضع النجاسة فصلاته  
تامة وجعل موضع السجود بمنزلة موضع الكف والركعة وقال ابو يوسف لا يشبه

موضع

موضع السجود موضع الكف والركعة فاذا سجد على موضع قد لم يجزه تلك السجدة فان  
اعادها على موضع نظيف تمت صلواته وان انصرف من صلواته وتكلم قبل ان يصلي فسدت صلواته  
رجل صلى على مكان من الارض قد كان فيه نجاسة فنجفت وذهب اثرها جازت صلواته ولا يجزبه  
ان يتيم منه وان كان الاثر باقيا يجزه الصلوة عليه وان كان ذلك على لباسه لم يجزه الصلوة  
عليه وان ذهب اثر النجاسة ويجز الصلوة على الطيقسنا والحصير والمسح وكذلك  
ان وضع ثوبه في سجده عليه يتقى بذلك خسر الارض وبرذها ولا بأس بان يصلي على التراب اذا كان  
متحكما يستطيع ان يسجد عليه ويكره ان يكون قبله المسجد الى حمام او مخرج او قبر ولا يفسد  
صلواته ويكره للمسافر ان يصلي على الطريق وينبغي لهم ان يتخفوا ومن زحرا الناس  
فلم يجز موضعها للسجود فيسجد على ظهر رجل اجزاء ومن اقتدى بالامام ينوي صلواته ولا يدرى  
انه الظاهر والجمعة اجزاء المكتوبة ايها كان واذا دخل معه في الصلاة ولم يوصله فاما  
فصلى معه فاذا هي الجمعة فصلاته فاسدة وفي غير رواية ابي سليمان اذا نوى الظاهر فاذا هي  
الجمعة او نوى الجمعة فاذا هي الظاهر وهذا هو الصحيح واذا صلى الرجل المكتوبة كرهته ان  
على شيء الا من عذر وان صلى فصلاته تامة ومن شئ كبير الافتتاح وقرأ لم يكن داخل في الصلاة  
فان ذكر ذلك وكبر للركوع لم يجز من كبره الافتتاح واذا افتتح المصلي فاما انتم اذ  
ان يقعد من غير عذر فله ذلك عند ابي حنيفة استحسننا وقال ابو يوسف ومحمد لا يجزبه  
وان افتتحها فاعدا ثم يدله ان يقوم فصلى بعضها قائما وبعضها قاعدا اجزاء واذا افتتح  
التلويح على غير وضوء او على ثوب نجس لم يكن داخل فيه ولم يلزمه القضاء وان افتتح نصف  
النهار او حين تحمر الشمس او بعد الفجر قبل طلوع الشمس فصلاته فاسدة ولا شئ عليه وان  
فعلية القضاء فاسدة تحل فيها الصلوة واذا صلت المرأة وهي حامله صبيها اجزائها هي  
مسبية وكذلك من صلى وفي فمه شيء او في يده متاع يمسكه ولم يضع يده في الركوع على كفيه  
او في السجود على الارض واذا اقمى المصلي في صلواته او ترعب من غير عذر فاسد صلواته  
تامة والمصلي قاعدا يترعب ويقعد كيف شاء وان يصلي محتشيا واذا فوق المسجد فلهذا  
الامام اجزاء وكذلك ان كان على سطح يجيب المسجد وليس بينه وبين الطريق ولا بأس بالصلوة  
في بيت في قبلته تماثيل مقطوعة الراس وان لم تكن مقطوعة الراس كرهها في القبلة  
وفي البيت وعلى اللباس والبطا الا انه على البطا يسلم فيه من الرخصة رجل قارئ  
دخل في الصلوة احمى قوعا او في صلاة امراة او جنب او على غير وضوء ثم افسد فليس عليه  
قضاؤها الا انه لم يدخل في صلوة تامة واذا وقفت جارية لم تحض الا انها تعقل الصلوة  
عند رجل خلف الامام وهو يومها في صلاة فسدت صلاة الرجل استحسننا الا ان يرى  
انها لو صلت بغير وضوء او عريان امرتها ان تعيد الصلوة ولو صلت بغير قناع استحسن  
ان اجزها صلاتها والامة اذا صلت فاعتقت اخذت قناعها وضمت في صلاتها  
**باب صلوة المريض** فاذا لم يستطيع المريض ان يسجد على الارض



او ما اعماء وهو قاعد ويجعل السجود اخفض من الركوع ولا يقوم وان قدر على القيام  
اذ لم يستطع السجود وان لم يستطع القعود صلى مضطجعا على قفاه متوجها نحو القبلة  
ويوم المومي من هو مثله ولا يوم من يقدر على السجود ويقدر المومي بالمصلي قائما او قاعدا  
نزع الماء من عينيه وامر ان يستلقي على ظهره ونهى عن القعود والسجود اجزاء ان يصلي مستلقا  
موميا من غير ان يصح على غير القبلة سجد لم يجزه وان كان خطاء منه ذلك اجزاء وان  
قبل الوقت عمدا او خطاء او بغير وضوء او بغير قراءة لم يجزه قومه رخص في بيت بالليل  
واحد منهم فاتهم فصل على بعضهم القبلة وبعضهم غير القبلة وهم يظنون انهم اصابوا القبلة  
صلاتهم جائزة وهذا لم يعلم الموقت انه قد خالف امامه فيما وقع مجزبه عليه واذ تبين للمسافر  
انه قد خطا القبلة قال الحاكم وهو في الصلاة صرف وجهه اليها وبني عليها والمومي يسجد  
للسهون لما اذا اغشى على الرجل يوما وليلة فصل في الغزوات واذا اغشى عليه اكثر من ذلك لم يقف  
واذا لم يستطع السجود لم يضر وجراح او خوف فهو كله سواء ويؤى وكذلك ان لم يستطع  
ان يقرأ مع ذلك او ما يقرأه وان يجيئه جرح لا يستطيع السجود عليه لم يجزه الابعاء  
وعليه ان يسجد على انفه ويكره للمومي ان يرفع اليه عودا او سادة يسجد عليه فان فعل به  
اجزاء ان كان قد خفض راسه للركوع شيئا ثم خفضه للسجود وقرب اليه العود وان كان رفع  
اليه من غير ان يخفض راسه شيئا او يؤى لم يجزه امام صلى قاعدا بركوع وسجود وخلفه قومه  
يصلمون فيما قال لم يجز بهم وهذا قول ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد بن المجمر وانفتح  
الصلوة نائما ثم برأى وجع استقبلها وان افتحتها قائما صحها ثم اصابه وجع لا يستطيع  
غير الابعاء مضى فيها في قول ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد بن استقبال وان افتحتها قاعدا  
بركوع وسجود فصل في كفتين ثم برأى وجع فانه يقوم ويمضي فيها يقول ابى حنيفة وابى  
وقال محمد بن استقبال وقال في الاملاء اذا اصار من القيام الى الابعاء اجزاء ان يتيم في  
القياس لا يجزبه ولكن القياس في هذا فاحش وذكر هذه المسئلة في موضع اخر في الامالي  
فقال لا يجزبه في قول ابى حنيفة وقال ابو يوسف ادجوا ان يجزبه وقال فيه ايضا ان يصلي  
ركعة بنوب ثم ذهب النوب اجزاء ان يني ويؤى وقال فيه ايضا ان يصلي ركعة وهما ثم  
خاف فركب وهرب فله ان يني واذا صلى على دابته وهو خائف ركعة ثم امن فزول استقبال  
وقال فيه ايضا ان صلى ظمرا وكما ثم نزل من خوف فقلبه ان يستقبل وفي القياس يجزبه ولكن  
النزول عمل والركوب عمل يقطع ذلك وهذا خلا ما قال في الاصل والله سبحانه اعلم بالصواب  
**باب السهو** واذا صلى الرجل فلم يدر اذ صلى ام اربعاء وذلك اول ما سهوا  
يستقبل الصلوة وان بقى ذلك غير مرة تحري النوب وانتم الصلوة على ذلك ويشهد  
ويسجد سجدة السهو ثم يشهد ثم يسلم ومن سهى عن قيام وقعود وقراءة وتكبيرات  
العبدن وقت الزمان وقراءة الشهادتين سجدة السهو فان سها عن الشاء والتعود  
والتكبيرات في الركوع والسجود او تسبىحهم لم يسجد للسهو وان سها عن فاتحة الكتاب

في الركعة

في الركعة الاولى او بدا بغيرها فلما قرأ من السورة شيئا ذكر قال يعود فيبدأ بفاتحة الكتاب  
وعليه سجدة السهو وان قرأ في الاوليين سورة ولم يقرأ بفاتحة الكتاب وهي صلاة الغداة  
فان شاء قرأ بفاتحة الكتاب في الاخرين وان شاء لم يقرأ فان قرأ لم يكن قضاء لما كان  
قرا في الاوليين بفاتحة الكتاب دون السورة قراها في الاخرين رجوعا وان قرأ في كل ركعتين  
صلاة باية اية اجزاء ان لم يكن اية قصيرة في قول ابى حنيفة وابى يوسف ومحمد بن رجوع ابى حنيفة  
رحمه الله فقال يجزبه وان كانت قصيرة قال وحكي عن ابى يوسف انه قال لا يجزبه باقل من ثلاث  
ايا وان اجزاء الامام فيما يخاف فيه وخاف فيما يجزبه يسجد للسهو وان كان رجعه لم يسجد  
وليسجد الامام يوجب عليه وعلى من خلفه ويسهر الموت لا يوجبه واذا سلم في الرابعة ساهيا بعد  
قعود مقدرا للسهو لم يشهد وكان عليه سجدة تلاوة وسجدة صليها عاد الى قضاها عليه  
ثم يسلم ويسجد للسهو وان كان سلم عامدا فقد قطع صلاته وليس عليه اعادتها الا من السجدة  
الصليها ولم يقعد قدر التشهد واذا شك في شيء من صلاته ثم استيقن به فان كان شك  
حين شك فيه شغله عن شيء من صلاة تسجد للسهو وان كان لم يشغله ولم يطل حتى  
فلا يسجد عليه واذا نهض من الركعتين ساهيا فلم يستتم قائما حتى ذكر فقعد يسجد  
السهو وان اسلم في صلاة ثم لم يجز عليه الا يسجد وان اذا اراد ان يقرأ سورة فاختار  
غيرها لم يكن عليه سجدة السهو ومن سجد للسهو قبل التسليم اجزاء وان شك من سجدة السهو  
بالخطي ولم يسجد لهذا السهو وان سلم وهو لا يريد ان يسلم للسهو لم يكن يسجد له في ذلك الخطي  
وان سبقه الخطي بعد ما سلم او بعد ما يسجد سجدة واحدة للسهو وضعا واعاد قائم وان كان اماما  
استخلف من يتم بالقعود واذا احتج الامام في خلاصته وقد سهى فاستخلف رجلا منها  
ايضا كفاه سجدة السهو وسهوا الاول فان لم يكن الا ولها لزوم سجدة السهو لسهو  
الثاني الا ترى ان الثاني انفس الصلوة على نفسه فسدت على الاول ففسد الاول على نفسه  
ففسد الثاني ويسجد المسبوق مع الامام يسجد للسهو قبل ان يقوم الى قضاها مستقبلا  
يفعل سجدة اخرى صلا استحسانا وان سهى فيما يقضي كفاه سجدة السهو ولما عليه  
من قبل الامام وان كان يسجد مع الامام يسجد لسهو في اخر صلاته فان دخل المسبوق  
في صلاته بعد ما سلم قبل ان يسجد معه فان لم يسجد معه قضى في اخر صلاته وان دخل في صلاته  
بعد ما يسجد سجدة واحدة وهو في الثانية فانه يسجد معه ولا يقضي الاولى وكذلك اذا  
دخل في صلاته بعد ما يسجد لم يقضيها ولا يتبع الامام في تكبير الشروق وتلبية الاحل  
حتى يفرغ من صلاته واذا ذكر سجدة من ركعتين بدا بالاولى منها وكذلك ان كانت  
احداها للتلاوة واذا سلم وانصرف ثم ذكر ان عليه سجدة صليها وسجدة تلاوة فان  
كان في المسجد ولم يكلم عاد الى صلاته وان كان قد خرج من المسجد استقبل الصلوة  
في السجدة الصليها وانما قد المسجد استحسانا وان كان في سجدة فوقفه ان يجاوزها  
رجل صلى الظهر خمس ركعات ولم يقعد في الرابعة قال صلا فاسدة واجتا ان يشفع بركعة



ثم يسلم ويستقبل الظهر وان كان قد قعد في الرابعة قدر الشاهد فقد تمت الظهر والخامسة  
تطوع ويشتمها بركعة وان لم يفعل فلا شيء عليه رجل افتتح الصلاة وقرا وركع ولم يسجد  
ثم قام فقرأ وسجد ولم يركع فهذا قد صلى ركعة وكذلك ان ركع اولاً ثم قرا وركع وسجد فقام  
صلى ركعة واحدة وكذلك ان سجد ولا يسجد ثم قام فقرأ الثانية وركع ولم يسجد ثم قام  
فقرأ وسجد في الثالثة ولم يركع فقام صلى ركعة واحدة وكذلك ان ركع في الاولى ولم يسجد  
وركع في الثانية ولم يسجد ثم سجد في الثالثة ولم يركع فقام صلى ركعة واحدة واذا سلم  
في الركعتين من الظهر ساءها معنى على صلاته ويسجد للسهو وليس ذلك كالكلام ناسيا واذا  
سهرى صلى فسجد في الركعة الواحدة ثلاث سجدة او ركع ركعتين بعد ركعة قبل ان يسجد قال  
لانفسه صلوة ما لم تكن الزيادة وكوعا مقبلا بسجدة واذا سهرى الامام في الصلوة ثم احث  
فاستخلف سبقتا ثم بهم الصلوة فاخر من غير ان يسلم وقدم مديهما وسجد سجدة للسهو وسجد  
معهم ثم يقوم الى قضاء ما سبقه وحده وان لم يكن مديهم قام كل واحد منهم الى قضاء  
ما سبقه وحده ويسجد للسهو في اخره استخسا فانا وكذلك صلاة المقيم مع المسافر يسجد  
للسهوا اذا سجد ثم يقوم الى اتمام صلاته وان سها فيما بقي سجد ايضا وكما الاصح فلا يسجد  
مع الامام ولكنه يبدأ بما عليه وان سجد مع الامام للسهو عليه ان يعيد اذا فرغ من قضاء ما عليه  
وعلى السبوق ان يقرأ فيما يقضي ولا ينقص قراءة الامام وان كان قد قرا فيما ادرك معه  
وكذلك ان كان هذا السبوق فرائضا خلف الامام فيما صلى معه واذا قام السبوق الى قضاء  
ما عليه بعد ما تشهد الامام قبل ان يسلم فقصاه اجزاء وان قام اليه وقصاه قبل ان  
يقعد الامام قدر الشاهد لم تجزه وقال في نوادر ابى سليمان عن محمد بن الحسن  
ان كان مسبوقا بركعة ففرغ الامام من مقدار الشاهد قبل ان يركع هذا السبوق فأنشأ  
بعد فعود الامام مقدار الشاهد من القرآن ما يجوز به الركعة جازت صلاته وان كان مسبوقا  
بثلاث ركعات فان ثبت قائما ساعة بعد فعود الامام قدر الشاهد اجزاء لانه يقضي  
القراءة في الركعتين الباقيتين وفي الاصل فان قام بعد ما يشهد الامام وعليه سجود السهو  
فقرأ وركع فانه يرفض ذلك ويجري يسجد مع الامام ثم يقضي الركعة ويعيد بما صنع وان  
كان ركع وسجد لم يعد الى السجود مع الامام واذا احدى احد المسبوقين بالآخر فيما يقضي  
فستصل صلاة المومتم وكذلك المقيم اذا صليا خلفا المسافر فسلم الامام وقاما الى تمام  
صلاتها فاقضى احدهما بالآخر واذا احدى المتطوع بمصلي الظهر في اول صلاة او في اخرها  
ثم قاطعها فعليه قضاء اربع ركعات واذا افتتح الظهر فنوى ان يصليها مستائما بدله فسلم  
على الاربع تمت صلواته وليس عليه شيء وكذلك ان افتتحها المسافر فنوى ان يصليها اربعاً ثم  
بدله فصلى ركعتين فصلاته تامة وكذلك لو نوى ان يقطعها بجلال وغيره فذلك البته سائغ  
ما لم يعمل بها واذا لم يقرأ في الركعة من التطوع فستصل صلواته وكذلك ان ترك القراءة في ركعة  
من صلاة الفجر واذا تروى مصلي الظهر ان قد اتى بها فسلم ثم علم انه صلى ركعتين وهو على

فانه يتبها ويسجد للسهو وان لم يسلم ولكنه نوى القطع لصلاة والدخول في صلوة اخرى  
تطوعا وهو ساهي ثم ذكر ذلك بعد ما دخل في التطوع قال يقضي في التطوع ثم يعيد الظهر  
صلى الامام في صلاته الصلاة الخوف يسجد للسهو وسجدت الطائفة التي معه ايضا واما  
الطائفة الاولى فانها تسجد اذا فرغت من قضاها عليها رجل افتتح الصلاة فقرأ ثم شك  
في تكبيرة الافتتاح فاعاد التكبير والقراءة ثم علم انه قد كان كبيرا قال عليه سجدة السهو  
وكذلك ان كان ركع قبل ان يشك او يسجد بعد تكبيرة ونوى على ذلك الركوع او السجدة او السجدة  
تكبيرة الثانی بقطع لصلاة واذا كان في الظهر فتروهم انه في العصر وصلى على ذلك ركعة  
او ركعتين فلا سهو عليه لانه يعلم ما صلى الا ان يتفكر في ذلك فتكرا بشغله عن ركعة  
او سجدة او يكون في ركوع او يسجد فقطول بفكره ذلك فاستحسن اذا تغير عن حاله  
بالتفكر فان اجعل عليه سجدة السهو وان شك في صلاة قد صلاها قبل هذه الصلوة  
فتفكر في ذلك وهو في هذه الصلوة لم يكن عليه سجدة السهو وان شغله بفكره لانه  
لم يشك في هذه واذا فقد المصلي في اخر صلواته قدر الشاهد شك في شيء من  
حتى شغل ذلك عن التسليم ذكرانه في الصلوة فيسلم فعليه سجدة السهو فان عرض له  
ذلك بعد ما سلم تسليمة فلا يسجد عليه واذا احث في خلال صلواته فذهب يتوضأ  
عرض له هذا الشك حتى شغله وضوء ساعة فعليه سجدة السهو واذا صلى ركعتين  
فقلوعا وسهرى فيها فیسجد للسهو بعد التسليم ثم اراد ان يبني عليها ركعتين لم يكن له ذلك قال  
محمد بن الحسن في رجل صلى العشاء فسهرى فيها وقرا سجدة التلاوة فلم يسجد بركعة سجدة  
من ركعة ساءها ثم سلم وهوذا ركعة سجدة التلاوة خاصة او ذا ركعة الركعة خاصة  
فسدت صلاته في الوجهين جميعا لانه لا يستطيع ان يقضي التي كان ذاكرها بعد التسليم  
واذا جعلت عليه قضا التي كان ناسيا لها وجب ان يقضي الذي كان ذاكرها وان نسي  
القنوت في الوتر ثم ذكر بعد ما رفع راسه لم يقنت وان قنت لم يسقط عنه سجود السهو ولو  
صلا ركعتين تطوعا فسهرى فيها وشهد ثم قام فصلى ركعتين فعليه ان يسجد للسهو في الاولى  
**باب صلاة المسافر** واقل ما يقصر فيه الصلوة من السفر اذا قصد مسيرة فلا ايام  
ويقصر حين يخرج من مصره ويحلف دريا مصر فهو مسافر لا يمس الاقامة في بلد واحد  
واقل الاقامة خمسة عشر يوما للاربعين من عمره واذا قدم الكوفة مكة وهو نوى ان يقم  
بها وعنا خمسة عشر يوما فهو مسافر لا يمس الاقامة في بلد واحد وليس مكة  
منى في الموضع كصر واحد وكذلك من اقبل من الجبل يريد الحيرة واهله بها فقرأ الكوفة  
بها صلاة مسافر حتى ياتي الحيرة واذا خرج من مصره مسافر قبل وقت الصلاة صلا  
صلاة مسافر وان قدم مصره قبل وقت الصلاة صلاها مسافرا ثم اذا كان شيء من ذلك بعد  
وقت الوقت صلاها كافات واذا قرب المسافر من مصره فحضرته صلاة صلاة مسافر لم  
يدخل مصره وان كان خرج من مصره مسافرا ثم بدله ان يعود الى مصره لحاجة قبل ان يسير







ثم ذكر الامام ان عليه سجدة تلاوة فبسطها وتشهدا وسلم قال صلاة الرجل فاسدة لان تشهد  
الامام او لا قد انتقض نضار هذا كانه قام بقضاء ما عليه قبل ان يشهد وكذلك ان قام  
ركعتين قبل ان يسلم الامام فان ركع ولم يسجد حتى يسجد الامام فبطلت ركعتاه فقد احسن  
مع الامام فان فرغ قام فقصا ركعتيه واعاد القراءة والركوع وان كان ركع وسجد سجدة  
او سجدةتين ثم سجد مع الامام فستصلاته ايضا وان لم يكن على الامام سجدة التلاوة فقام  
هذا المسبوق بركعة قبل ان يقعد الامام فقد التمسك بقراءته وركع وسجد فان كان قرا بعد  
تعود الامام ما يجوز به الركعة من القرائن جازت صلاته وان كان فراغه من القراءة وفرغ تلاوة  
من مقدار القعود سواء لم يجز صلاته رجل اسلم في دار الحرب فكشفها شهرام صلى ولم يعلم  
ان عليه الصلوة فليس عليه قضاءها وان كان في دار الاسلام فعليه قضاؤها وقال ابو يوسف  
ومحمد في القياس سواء ولا قضاء عليه في الدارين حتى يلزمها الحجة وكذا نزع القياس فنقول  
بما قال ابو حنيفة من رجل ترك الظهر والعصر من يومين مختلفين لا يدري اهل العصر الذي  
اولا فان تجزى في ذلك فان لم يكن فيه راي وادنا اخذنا بقراءة الظهر ثم العصر ثم الظهر  
وقال ابو يوسف ومحمد لا فائده بذلك وعليه ان تجزى مسافر صلى عسافا فاحد الامام فخرج  
من المسجد ونوى هذا الثاني ان يصلي لنفسه فقد صار خليفته للمخرج فان جاء رجل فاذا  
ثم اخذ الثاني فخرج من المسجد صا هذا الثالث خليفة له فان اخذ الثالث فخرج من المسجد  
ان يجمع الاول والثاني فصلاة تامة وصلاة الاولين فاسدة فانه لم يخرج حتى خرج قبل  
يتقدم واخذها فتصلي صلاتها وصلاة الثالث تامة او رجل ام نساء ليس من رجل فاعلم  
فذهب ليتوضا قال صلاة تامة وصلاة النسيء فاسدة وانما تختلف امرأة فتصلي صلاة  
ايضا فان تقدمت امرأة منهم من غير ان يقدمها قبل ان يخرج من المسجد قال هذا الاول  
سواء واكره للمرأة ان توفد النساء فان فعلت قامت وسطن مسافر صلى الظهر ركعتين  
بغير قراءة ثم نوى لا اقامة قال عليه ان يصلي ركعتين بقراءة والمسافر في القيم فيه سواء  
وقال محمد صلاة فاسدة لانه افسد ما قبل ان ينوي القيام مسافر دخل في صلاة مفعم ثم  
ذهب او قتل فتصلي صلاة فان افسد الامام على نفسه كان على السائر ان يصلي صلاة النسيء  
واكتفى في السفر من صلاة الظهر والعصر والعشاء ويحفظ القراءة في جميع المصلي قالوا  
الى ان يقرأ في الفجر والظهر سورة وآشياء وانظروا وما اشبهها وفي العصر والعشاء  
قل هو الله احد وما اشبهها وروى السائر في صلاة القيم يلزمه الاكمال ان دخل في صلاة  
او اخرها قبل السلام وتوطن اهل العسكر انفسهم على الاقامة وهم في دار الحرب محاصرون  
لاهل المدينة ساقط وهم مسافرون وكذلك ان نزلوا مدينة وحاصروا اهلها في حصن  
وكذلك ان حاربوا اهل البقي في دار الاسلام وحاصروهم وقال ابو يوسف في الاملا  
اذا كان العسكر في مدينة في السيف فاجمعوا على اقامة خمسة عشر اكملوا واذا كانوا  
في عسكر في الاخيرة والقساطيط في سفر فاجمعوا على اقامة خمسة عشر صلوا ركعتين

وابو يوسف في ركعتين  
واسار

وتفرق بين المداين والعساكر وادام الامام يديه وهو مسافر فصلي بهم الجمعة اجزاء  
واجزاءهم وكذلك الامير يطوف في بلاد عمله ويصلي المسافر النفل على دابته قائما  
حيث توجهت به وان كان سرجه قد راى نفسه صلاته والدابة اشتمت من ذلك وكذلك  
المقيم يخرج من مصر فيسجد او ثلاثة فله ان ينطوع على دابته وقال ابو حنيفة في الاملا  
لا يصلي النافلة على الدابة في المصر وقال ابو يوسف لا بأس بذلك ولا يصلي المسافر  
المكتوبة على الدابة الا من ضرورة واذا افتح النفل على الارض وانما ركبا لم يخرج  
وكذلك ان يصلي ركعتين فصلاهما ركبا وكذلك ان سبع سجدة تلاوة على الارض فحسب  
على الدابة قائما وكل ما وجب من ذلك وهو ركعتان نزل فقصا اجزاء رجلا في محل واحد  
فاقضى احدهما بالآخر في النفل اجزأها واكره له ان ياتم به اذا كان عن يسار الامام وان  
كان كل واحد منهما على دابة لم تجز صلاة المؤتم وتية الاقامة وهو في قضاء ما عليه  
وقد فرغ من الامام صلاته ساقطة لا يلزم الامام وكذلك دخوله المصر وتية المسبوق  
في قضاء ما عليه لا اقامة يلزمه الامام وكذلك دخوله المصر وتية المنفرد لا اقامة فصلا  
افتحها في الوقت ثم ذهب وقتها ساقطة وكذلك دخوله المصر ويصلي ركعتين خراساني  
قدما الكوفة القيم بها شهرا وخرج منها الى الخيرة فوطن على اقامة خمسة عشر يوما ثم  
خرج منها يريد خراسان ومن بالكوفة قال يصلي ركعتين وان لم يكن وطن على اقامة خمسة  
عشر يوما بالبحيرة صلى بالكوفة ارضا لان وطنه بالكوفة لا ينفذه الاسفار ووطن اخر  
كوفي خرج الى القادسية حاجة ثم خرج منها الى الكوفة ثم خرج من الكوفة يريد الشام  
وله بالقادسية نقل يريد ان يجهلهم منها من غير ان يمر بالكوفة قال يصلي ركعتين وان كان  
لم يات بالبحيرة ولكنه خرج من القادسية حاجة حتى اذا كان قريبا من البحيرة بدله ان  
يرجع الى القادسية فيحمل نقله ويرحل الى الشام ولا يمر بالكوفة صلى اربعا حتى يرحلها  
استحسانا وهذا الوجه من القادسية الجبالة والله اعلم بالصواب

**باب الصلاة في السفينة** اذا استنطاق الرجل الخروج من السفينة للصلاة  
فاجب ان يخرج وان صلى فيها قاعدا وهو يستطيع القيام وليستطيع الخروج اجزاء  
في قول ابو حنيفة ولا يجزى في قول ابو يوسف ومحمد ولا يجزى للسائر ان ينطوع فيها بالاياء  
ويتنقى للصلي فيها ان يتوجه القبلة كيف ما دارت ولا يصلي فيها بنية الاقامة وكذلك صاحب  
السفينة الا ان يكون مينا في قريته ولا يجزى ان ياتم رجل من اهل سفينة بامام في سفينة  
اخرى الا ان يكونا مقرونين وكذلك ان اذى من على الجدي بامام في السفينة لم تجز اذا كانا  
بينهما طريق او طائفة من النهر ومن خاف غرق من ماله وسعه قطع صلاته **باب**  
**السجدة** ويكره ترك اية السجدة من سورة يقرأها وان قرأ اية السجدة من بين السورة  
فاجت المان يقرأ معها ايات وان لم يقرأ معها شيئا لم يصنع وان قرأها او سمعها وهو جنب او  
على غير وضوء لم يجز التيمم لها اذا كان يقدر على الماء ومن سبها من صبي وكافر واجب او

يجزى اذا كانا مقرونين  
في سفينة اخرى اذا كانا مقرونين







سنة أيام ثم حاضرت حبيضة أخرى سبعة أيام ثم حاضرت أخرى ستة أيام كان حبيضا  
أيام كلها ودها الدم من ثبوت يوم واحد حبيضا ذلك فإن كان حبيضا خمساً حاضرها  
وطهرت أربعة أيام ثم عاد ودها الدم يوم العاشر كذا ينقطع وذلك كله حبيضا ولا يجوز لها أن  
في الأربعة التي طهرت فيها والحرمة والصفرة والكدر في أيام الحبيض حبيضا حتى ترى البياض  
خالصا وقال أبو يوسف في الطامع لا يكون الكدر حبيضا إلا بعد الله وما دلت النساء زيادة  
من الدم على أربعين يوما في استحاضة فصل فيها وباتت زوجها وان طهرت قبل الأربعين  
وصلت ويمسها فإن سقطت سقطا قد استبرأ بغير طهره وجعلها النفاس وإن لم  
يستبرأ من خلفه شيء لم يجز عليها النفاس وذلك حبيضا فإن كانت عادتها في النفاس ثلثين  
يوما فطهرت في عشرين يوما وصلت وصامت عشرة أيام ثم عاد ودها الدم فاستمر بها حتى  
جاوذاً أربعين قال في استحاضة فيما زاد على الثلاثين يوماً ولا يجزىها صومها في الغفر  
التي صامت قبل الثلاثين وهذا في مذهب أبي يوسف مستقيم وفيه في مذهب محمد بن  
وادم الحامل ليس بحبيض فإن ولدت ولداً وفي بطنها ولداً آخر قال النفاس من الأول في قول  
أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد النفاس من الولد الآخر وإذا نوبات في استحاضة والدم  
سائل ولبت حبيضا ثم انقطع الدم فلما ان تمس عليها ما دامت في وقت تلك الصلاة وإذا  
كان الدم منقطعاً في الوضوء ولبت فلما ان تمس عليها ما دامت في وقت تلك الصلاة وإذا  
الوقت وهي في الصلاة استقبلت الصلاة وإذا وجب سيلان الدم ثبتت على صلاتها وإذا  
سال الدم من أحد الخترين فوضاها ثم سال من الآخر فهو حديد وعيد الوضوء وإن  
سالتهما جميعاً فوضاها ثم انقطع أحدهما فهو على وضوءه باب

**صلوة الجمعة** ولا يجزى الجمعة إلا على أهل الأصداء والمذايق ولا يجوز لأهل السواد  
أن يجتمعوا في سوادهم ولا يجزى أهل المصر الجمعة بغير خطبة وأصلها الإمام الظاهر  
وقد أسا في ترك الجمعة ويخطب الإمام يوم الجمعة قائماً يجلس في حنيفة ثم يقوم أيضاً  
ويخطب إماماً خطب جينا ثم اغتسل وصلى بهم الجمعة اجزاهم وقد أسا في دخول المسجد  
جينا وتبني للإمام أن يقرأ سورة في خطبته وإذا احتد الإمام بعد الخطبة فامر رجلاً  
فصلى بالناس فإن كان الرجل شهيداً خطبة جاز ذلك وإن لم يكن شهيداً لم يجز له أن يصلي  
بهم الجمعة فإن كان شهيداً جينا فلما امر الإمام بذلك امره رجلاً طاهراً قد شهد الخطبة  
فصلى بهم اجزاهم وإن كان المأمور الأول لم يشهد الخطبة لم يخرج امره لغيره جينا كان  
أو طاهراً وكذلك إن كان المأمور الأول أصيباً أو معتوها أو كافراً أو امرأة فامر غيره  
بذلك لم يجز الجمعة بامر وإن اقتضت الصلاة ثم حدث فاستخلف رجلاً لم يشهد  
الخطبة جاز له أن يصلي بهم الجمعة وكذلك إن أحدث هذا الخليفة فاستخلف  
آخر وإذا احتد الإمام قبل افتتاح الصلاة فلم يأمر أحداً فقد مر صاحب صلاة  
أو امر القاضى رجلاً قد شهد الخطبة فقدم وصلى بهم الجمعة اجزاهم وأمرها

في الجمع

في جميع هذه الوجوه بمنزلة الإمام ولا ينبغي للإمام أن يتكلم في خطبته بشيء من حديث  
الناس ولا ينبغي للقوم أن يتكلموا أو الإمام بخطبته وهدى السلام وبشئ العاطس  
ويصلي على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويقرأ القرآن قال جابا إلى أن يستمعوا وينصتوا قال  
أبو يوسف ومحمد لا بأس بالكلام قبل أن يخطب الإمام ولا بأس بالكلام إذا نزل الإمام قبل أن  
يفتح الصلاة قلت رأيت الإمام إذا خرج هل ينقطع خروجه الصلاة قال نعم وتبني  
لمن كان في صلاة أن يفرغ منها ويسلم إذا فرغ الإمام قلت فإذا خطب كبرهت الحديث والكلام  
قال نعم قلت فعل كبره ذلك قبل أن يخطب حين يخرج قال نعم قلت ويجزى الكلام ما بين نزوله  
إلى دخوله في الصلاة قال نعم قلت ويجزى للمرجل أن يستقبل الإمام إذا خطب في الغم وقد بني  
في الأمل أن هذا كله على قول أبي حنيفة وإذا خطب يوم الجمعة فقال الحمد لله أو قال سبحان  
أو قال لا إله إلا الله ولم يزد على هذا قال يجزى على قول أبي حنيفة ولا يجزى في قول أبي يوسف ومحمد  
وإذا نزل يوم الجمعة إذا ارتقى الإمام المنبر أذن المؤذن وإذا نزل قام للصلاة بعد فراغه  
من الخطبة رجل ذكر في صلاة الجمعة خلف الإمام أن صلاة الفجر عليه وهو يخاف فوت الجمعة  
أن استقبل ما يجزى قال عليه أن يبدأ بالفجر ولا يجزى الجمعة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف  
وقال محمد يجزى إذا خاف أن يفوته الجمعة مع الإمام ثم يقضى التي ذكرها لأن الجمعة فرضية  
ولا يجزى الأمام مع الإمام رجل إذا حضر الناس يوم الجمعة فلم يستطع أن يسجد فوقف حقاً  
الإمام فهذا الاحتياط حتى يفرغ منها بغير قراءة فإن لم يقم في الركعة الثانية مثلاً  
قراءة الإمام قال إذا استتم قائماً ثم ركع الثانية اجزاه ولا يجزى النائم للجمعة وإذا  
فوتها أمر بغير الاستطاع أن يشهد الجمعة فصل في الظهر في بيته باذان وإقامة قال أبو حنيفة  
ومن صلى الظهر بغير وضوء وسفراً وغيره عند ثم صلى الجمعة مع الإمام فالجمعة هي الفريضة قال في  
أدى الظهر بها وجاء وقد فرغ الإمام منها قال عليه أن يعلى الظهر في قول أبي حنيفة وقال  
أبو يوسف ومحمد لا ينتقض الظهر ما لم يدخل في الجمعة وإذا لم يفرغ الإمام من صلاة الجمعة حتى  
دخل وقت العصر فستصلانهم جميعاً فإن فقهه الإمام لم يلزمه الوضوء ومن صلى الظهر في  
منزله بغير عذر قبل أن يصلي الإمام الجمعة أو يجاز عنه وإذا فرغ الناس فذهبوا به  
ما خطب الإمام لم يصل الجمعة إلا أن يقامه ثلاث رجال سواء أحراراً وعبيداً ومن  
فصل في بهم الجمعة فأصلها بهم ركعة ثم ذهبوا مضى على صلاة الجمعة وأن كان ركع ولم  
ليجده حتى ذهبوا استقبل الظهر في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد إذا احتج  
وهم معه بنى على الجمعة رجل صلى الجمعة بالناس بغير الأمر أو خليفته أو صاحب صلاة  
أو القاضي قال لا يجزى بهم ومن صلى الجمعة في الطاقات أو في السكة اجزاه وكذلك من صلى  
في دار الصياغة إذا كانت الصفوف منفصلة والأصطفا بين الأساطين غير مكرو  
فيها وإذا أدرك مع الإمام ركعة من الجمعة فقد أدرك الجمعة وإن أدركه في التشهد أو  
في سجدة السهو فقد أدركها أيضاً ويصل إليها ركعتين وقال محمد يصلي أربعاً وذكر الطحاوي

من الجمعة ما كان بغير الأمر أو خليفته  
أو القاضي مجزياً بهم







فستصلون ولا يصلون وهم يقاتلون وأن ذلك من ركبتهم فصلاته  
عند انصرافه الى وجه العدو فستصلون وليس الزكوى المشي لان المشي لا بد منه حتى  
يقفوا بازاء العدو فلا يصلون جماعة ركبا قالوا وحكي عن علي بن الحسين انه اطلق ذلك  
في الخوف وان صلوا صلاة الخوف من غير ان يعاينوا العدو وجازت للامام ولم يجزهم وكذلك  
ان راوا شيئا ظنوا انه العدو ولم يكن العدو وان كان ذلك عدوا جازت صلاتهم  
**باب الشهيد** واذا قتل الرجل في المعركة شهيدا لم يغسل ويصلى عليه ولا  
في ثيابه الذي عليه غير انه ينع من السلاح والجلد والعز والخنش والخنس والخنسوة  
ويزون ماشاوا وينقصون ماشاوا ويحفظون ان شاؤوا وان خلع من المعركة حياته مات  
في بيته او على ايدي الرجال غسل وما قبله في المعركة من سلاح او غيره فهو سواء ولا يغسل  
وان وجدته المعركة ميتا ليس به اخرج غسل وان خرج القم من فيه او دبره او ذكره غسل وان  
خرج من عينه او اذنه لم يغسل ومن قطع عليه الطريق فقتل وزنه لم يغسل ومن قتل  
في المصر بسلاح فظلم لم يغسل وان قتل بغير سلاح غسل وان قتل بخنق في قصبا او رجم او قتل  
وهو ظالم عدا على قوم فكا برهم فقتلوه غسل ومن قتله السبع او تروى من قبل او مات تحت  
هدم او غرق في ماء او وجد مقتولا في محلة لا يدرا من قتله غسلوا كلهم وتبضع بالماء اذا  
مات ما يصنع بالحلال بلقنا ذلك عن عبادته رضي الله تعالى عنها ومن قتل من اهل العلم  
في محاربة اهل البغي فهو شهيد واذا اغار اهل الحرب على قرية من قرى المسلمين فقتلوا  
والنساء والصبيان قالهم شهداء لا يغسلون الا الصبيان الذين ليست لهم ذنوب يكرها  
القتل فانهم يغسلون وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد ذلك اظهر لهم وهم  
شهداء لا يغسلون واذا وجد اطراف ميت او شيء من بدنه لم يغسل ولم يصل عليه ولكنه يدفن  
حتى يوجد اكثر من نصف بدنه فيغسل حيث وجد ويصل عليه وان وجد نصف بدنه ومعه  
الرأس صلى عليه وان كان مشقوقين نصفين طوليا فوجد منه احد النصفين لم يغسل ولم  
يصل عليه واذا وجد ميت لا يدرا مسلم هو ام كافر فان كان في قرية من قرى اهل الاسلام  
وعليه سماء المسلمين صلى عليه وان كان في قرية من قرى اهل الكفر وليس عليه سماء المسلمين  
لم يصل عليه واذا اختلط موتى المسلمين بموتى الكفار لم يصل عليهم الا ان يكون موتى المسلمين  
اكثر واغلب فيصل حيث وجد عليهم وينوا اهل الاسلام منها بالدعاء ولا باس بان يغسل  
المسلم اباه الكافر اذا مات ويدفنه وكذلك كل ذي محرم منه واكره ان يدخل الكافر  
قبر قرابته من المسلمين ليدفنه وقال الطحاوي ان حمل قبل موته او اكل في مكانه او شرب  
او باع او ابتاع ثم مات غسل وان اوصا لم يغسل وقال محمد من قتل من غير حديد  
ما يقوم مقام الحديد لم يغسل ويغسل **باب حل الجنابة**  
قال وحملها من جرابها الا ربع يبدأ باليمن المقدم ثم الايمن المؤخر ثم الايسر المقدم  
ثم الايسر المؤخر اذا حملت جابتا شري لايسر فذلك يمين الميت وليس في المشي شيء

في قوله لا يغسل  
وبغيره غسل

اليمين التي يسيرة

غير ان الجملة احب من الابطالها ولا باس بالمشي قدما والشي خلفها احب الى وان  
الجنابة بالارض عند القبر فلا باس بالجلوس وانما يكره الجلوس قبل ان يوضع عن ثيابك  
الرجال ويجل الرجل جنازة الصبي احب الى من جملة على الذابة والمولود ميتا لا يغسل ولا  
يصل عليه وان وضع حياته مات صنع به ما يصنع بالموتى وان قتل الرجل شهيدا او وجب  
غسل في قول ابي حنيفة ولم يغسل في قول ابو يوسف ومحمد وذكر الطحاوي انه يكفي الجنب  
والميت ويغسل ويدفن ولا يصل عليه الا ان يعلم حياته باستهلاك او غيره جعلت الشهادة  
**باب غسل الميت** قلت اريت الميت كيف يغسل قال ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم  
قالك تحمرون الميت ويوضع على تحت ويطح على عورته خرقة ثم يوضأ وضوء للصلاة ويؤ  
بميا منه ولا يمس من ولا يستنشق ويغسل راسه وجنته بالخطمي لا يسبح ثم يصبغ  
على شقه الايسر فيغسل بالماء الفراح حتى ينفية وتري ان الماء قد خالص الى مايلي تحت منه  
وقد امرت بالماء قبل ذلك قال علي بن السد فان لم يكن سدر فخرص وان لم واحدتها الجزاك  
الماء الفراح وتبغجه على شقه الايمن فيغسل بالماء الفراح حتى ينفية وتري ان الماء قد  
خلص الى مايلي تحت منه ثم تفقده فستدرك اليك فتسبح بطنه سحارا فبقا فان سالته  
شيئ مسخته ثم اضجعه على شقه الايسر فاعسله بالماء الفراح حتى تنفيه وتري ان  
الماء قد وصل الى مايلي تحت منه ثم تنشفه في ثوبه وقد امرت قبل ذلك بكفايته وسير  
قاجرو براتهم بيسط اللقافة بسطا وهي الردا طولاً ثم تبسط الاذار عليه طولاً  
فان كان له قميص البسته اياه وان لم يكن له قميص يضره ثم يوضع الخنوط في جنته  
وراسه ويوضع الكافور على ساجده وان لم يكن له كافور لم يضره ثم يعطف الاذ  
عليه من قبل شقه الايسر على راسه وسائر جسده ثم يعطفه من قبل شقه الايمن كذلك  
ثم يعطف اللقافة وهي الردا كذلك فان خوف ان ينشر عنه عقدته ثم تحمله على سيرة ولا  
يتبع بنار القبره فان ذلك يكره ان يكون اخر زاده من الدنيا نار يتبع بها فاذا انتهى  
الى القبر فلا يضره وتردخه ام شفع فاذا وضع في اللحد قالوا باسم الله وعلى امه رسول الله  
ويدخل من قبل القبلة ويحج ولا يشق ويجعل على حجر اللبن والقصب ويكره الاجر وسحا  
قبر المرأة بثوب حتى يفرغ من اللحد ولا سيما قبر الرجل ويسم القبر ولا يرفع ولا يخصص  
واما ما روي الحق بالصلاة على الميت فان لم يكن الامام فالابا حق من غيره وابن النعم الحق  
بالصلاة على المرأة من زوجها اذا لم يكن له منها ابن والصلاة على الجنابة اربع تكبيرات  
يتلى على الله في التكبير الاول ويصلى على النبي عليه الصلاة والسلام في التكبير الثانية  
وتسبح غفر ليت وتسبح له في الثالثة وتسلم تسليمين بعد الرابعة ولا يقرأ فيها  
شيء من القرآن ولا يرفع اليد في التكبير الاولى وتبغ القوم مثل ما يفعل الامام فيها  
واذا اجتمعت الجنابة فان شاوا جعلوها صفا وان شاوا وضعوها واحدا خلف واحد  
وان كانت جنايز رجال ونساء وضع الرجال في الامام والنساء خلف الرجال مايلي



القبلة فان كانت جازة غلام وامرأة وضع الغلام يمينه الى الامام والمرأة خلفه واحسن قول  
 الامام من ليست الصلاة عليه بخذاء صدر اليك وان وقف في غيره اجزاه وتبين لصلاة الجاهل  
 اذا خاف فوثقها في المصراع وان خيفت الفتى نوصا وكذلك ان كان قد افتتح الصلاة ثم احدث  
 تيمم وبني واذا كبر الامام تكبيرة او تكبيرة ثم جاء رجل قال ينطه حتى يكبر الامام ويكبر معه  
 فاذا سلم الامام فوضعا يمينه على يمينه في قول الجاهل في قول الجاهل في قول الجاهل في قول الجاهل  
 يكبر حين يحضر واذا صلى على جازة ثم حضر قوم لم يصليوها ثمانية جماعة ولا وحدا امام  
 صلى على جازة فكبر عليها تكبيرة ثم اتى بجنازة اخرى فوضعت منها قال يفرغ من الصلاة الاولى  
 ثم يستأنف الصلاة على الثانية واكره الصلاة على الجازة عند طلوع الشمس وغروبها او  
 الفجر وان صلوا لم يكن عليهم اعادتها واذا ارادوا ان يصلوا على جازة بعد غروب الشمس  
 يدوبوا بالمغرب واذا صلوا والامام غيظا هرهه اعادة الصلاة وان كان الامام طاهر الفجر  
 على غير الطهارة لم يكن عليهم اعادتها واذا اخطوا بالراس نجعلهم في موضع الرجلين وصلوا  
 عليها جازة الصلاة وكذلك ان فعلوا عمدا الا انهم قد اساءوا وان اخطوا القبلة جازت  
 صلاتهم وان فعلوا خلافا لم يجزوا ان ذلك ان فعلوا عمدا الا انهم قد اساءوا وان اخطوا القبلة جازت  
 ابويوسف في الاملا يصلي عليه الى ثلاثة ايام فان مضت الثلاثة قبل ان يصلي عليه لم يصلي عليه  
 قالوا من قوله قول الجاهل في حنيفة وتقف النساء خلف الرجال في الصلاة على الجازة وان وضعت  
 امرأة يجلس رجل لم يفسد صلاته وليس عليه من ثمرة فيها وضوء وان صلواتها تقوى او ركبانا  
 امرتهم بالاعادة استحسانا واذا مات الرجل في سفر ومعه نساء ليس من رجل فان كانت  
 فيهن امرأة غسلة ولا تغسله ام ولده ولا امرأة قد بانته منته قبل موته ولا ابنته ولا احد  
 ذوات محارمة وبتمت ذوات محارمة وان لم يكن فيهن ذوات محارمة تيممته الجاهلية  
 من ورا الثوب وصلت عليه وقامت الامام منهن وسطحن ولا يغسل الزوج امرأته بعد  
 موتها ولا احد من الرجال فان كان معهن امرأة كافرة علمها الغسل لتغسلها وتكفن المرأة  
 في ثيابها وتحي الرداء وتذاود ودرع وخمار وخرقة تربط فوق الاكفان عند الصد فوق  
 اللبة والبطن حتى لا ينشر عنها الكفن ويوضع الحنوط منها موضع من الرجل ولا يسدل  
 شعرها خلف ظهرها ولكن يسدل من بين يديها من الجانبين جميعا ثم يسدل النحر وعليه  
 حشيتة المقنعة فوق الدرع وتحت الارزاق وان كفت المرأة في ثوبين وخمار ولم تكفن في درع  
 جاز والخلق اذا غسل والجديد سواء والكبر ود والبيان كل ذلك حسن ولا ينقص الرجل  
 الكفن من ثوبين فان كنفه في واحد فقد اساء والصبي الذي لم يتكلم ان كفن في خرقتين  
 اذاد وذا فحسن وان كان اذاد واحد جاز والغلام المراهق يكفن كما يكفن الرجل  
 واذا احتاجوا الى دفن الرجلين في قبر واحد قدموا فضلا وجعلوا بين يديهما حرا من الصعيد  
 وتغسل المرأة الصبي الذي لم يتكلم وتغسل الرجل الصبي الذي لم يتكلم واذا وضعت  
 غسل وجليه قوم صلوا على الميت قبل ان يغسله قال تعاد الصلاة عليه بعد ما تغسله فان كان

لا يصح صلاة الجاهل ولا الجاهل  
 ولا وحدا

ان دفن قبل ان يغسل عليه على

قد نفى

قد دفنوه لم ينش عنه القبريت وضع في الجاهل القبلة على شقه اليسر او جعل راسه  
 في موضع الرجلين قال لا ينش عنه قبره الا ان يكون وضع اللين ولم يهل الذرا فيخرج اللين  
 وبها على ما ينبغي وتغسل ان لم يكن غسل وان سقط شيء من مناع القوم في القبر فلا بأس  
 بان يخرجوا الذرا يخرجوا مناعهم من غير ان ينشوا الميت تكبره ان يجعل على الحدز فوف  
 خشب لسأل الله المغفرة **باب صلوة الكسوف** ابو حنيفة رحمه الله تعالى  
 عن حماد عن ابراهيم ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صلى ركعتين ثم كان اليها  
 حتى اجلجت الشمس وانما الصلوة ركعتان كصلوة النطوع ان شئت قصرتها وان شئت  
 طولتها ثم ادعاه حتى تجلي الشمس فالصلوة في كسوف الشمس جماعة والصلوة في كسوف القمر  
 حسنة وحدانا وكذلك في الظلمة والريح وتكبر صلاة النطوع جماعة ما خلا قيام رمضان  
 وصالاة الكسوف ولا يصلي في كسوف الشمس جماعة الامام الذي يصلي الجمعة قائما  
 ان صلى الناس في مساجدهم جماعة فاني لا احب ذلك وليصلوا وحدانا ولا يجهر بالقراءة  
 في صلاة الجمعة في كسوف الشمس قول ابو حنيفة ويجهر فيها في قول ابويوسف ومحمد بن ابي  
**باب صلاة الاستسقاء** قال ولا صلاة في الاستسقاء اغا فيه الدعاء لقنا  
 عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه خرج ودعا وبلغنا عن عمر بن عبد المنير قد عاينا  
 ولم يبلغنا عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في ذلك صلاة الاحديث واحدشا ولا يؤخذ به  
 فيه تغليب الرداء وهو قول ابو حنيفة وابويوسف وقال محمد بن ابي ان يصلي الامام في  
 الاستسقاء نحو من صلاة العيقل الخطبة ولا يكبر فيها كما يكبر من العيد وتقلب الامام  
 رداءه وتلبه ان يجعل الجانب اليسر على اليمين واليمين على اليسر وليس يجب على  
 من خلف الامام وانما يتبع في هذا السنة والاثار المعروفة ولا يجز ان يخرج اهل الذمة  
 في ذلك مع اهل الاسلام وينص القوم بخطبة الاستسقاء ولا يخرج قبل المنبر وليس  
 اذان **باب الصلاة في الكعبة** واذا صلى الامام بمكة وصف الناس حول  
 الكعبة فقامت امرأة بهذا الامام فان كانت تامة من الكعبة بالجانب الذي ياتي به الناس  
 وتوى الامام امامها فصلوة الامام والناس فاسد وان كانت تامة بالجانب الاخر  
 اقرب الى الكعبة من الامام فصلاتهم وصلاتها جائزة وان كانت قامت بهذا الامام من  
 الجانب الاخر فصلاتهم كلهم تامة الا من كان الى جنبها او بجناها خلفها وان صلوا افرادي  
 لم يفسد صلاة احد منهم غير ان الرجل متى قياه بجبل المرأة او خلفها فان كانت الكعبة  
 شتا وقام الامام يصلي بالناس وصف الناس حول الكعبة وليس بين الامام ما يستريحه  
 وبين الصف المقابل لها من جميعا الا ان الامام قد اساء في ترك السنة وكذلك لو كان  
 صف الناس مستقبلة فان صلى في جوف الكعبة مستقبلا حائط من حيطانها فاته بغير قوم  
 حول الكعبة اجزاه وان صلوا معه في جوف الكعبة الى جهات مختلفة اجزاه جميعا  
 الا من كان قدام الامام ظهره الى وجه الامام فان صلوة من فعل ذلك فاسد لا يصلي



والجانب الامام ظهره وكذلك لو تخلفوا في الكعبة اجزاءهم ولا تصد صلاة من كان قدام  
الامام مستقبله بوجهه فان كانوا في غير الكعبة فتحروا القبلة وصلى كل انسان  
منهم الى جانبه بالتحرى مومنين بالامام لم يخرج من خالف الامام

## كتاب السجرات

رجل صلى الغداة وترك منها سجدة قال يسجد تلك السجدة وعليه سجدة السهو فان ترك  
سجدين قال يسجد سجدين ويصلي ركعة فان ترك ثلاث سجرات قال يسجد سجدة ويصلي ركعة ولا  
صلى الظهر اربع ركعات وترك منها سجدة قال يسجد تلك السجدة وعليه السهو فان ترك سجدين  
قال يسجد سجدين ويصلي ركعة وان ترك ثلاث سجرات قال يسجد ثلاث سجرات ويصلي ركعة وان  
ترك اربع سجرات وهو لا يعلم كيف ترك قال يسجد اربع سجرات ويصلي ركعتين وان كان ترك  
خمس سجرات قال يسجد ثلاث سجرات ويصلي ركعتين وان ترك ست سجرات قال يسجد سجدة  
ويصلي ثلاث ركعات فان كان ترك سبع سجرات قال يسجد سجدة ويصلي ثلاث ركعات وان ترك ثمان  
سجرات يسجد سجدين ويصلي ثلاث ركعات وكذلك في العصر والعشاء رجل صلى المغرب ثلاث ركعات  
وترك منها سجدة قال يسجد تلك السجدة وان ترك سجدين قال يسجد سجدين ويصلي ركعة  
وان ترك اربع سجرات يسجد سجدة ويصلي ركعتين وان كان ترك خمس سجرات قال يسجد سجدة  
ويصلي ركعتين رجل صلى الغداة ثلاث ركعات وترك منها سجدة قال تصد عليه ولو قام الى  
الثالثة ثم ذكر ذلك قبل ان يركع او بعد ما يركع قبل ان يسجد قال يقعد ويسجد تلك السجدة  
وان ذكر ذلك وقد كان سجدة في الثالثة قال تصد عليه وان كان ترك سجدين من ثلاث  
ركعات في الغداة فيه قولان اما احدهما فتصد عليه الصلاة ولم يذكر القول الاخر قال وكذلك  
ان كان ترك ثلاث سجرات وان كان ترك اربع سجرات لم تصد عليه وكذلك ان كان ترك خمس  
سجرات رجل صلى الظهر خمس ركعات وترك منها سجدة قال تصد عليه وان كان ترك منها سجدين  
قال في هذا قولان اما احدهما فتصد عليه لانه لعله ترك سجدة من المكتوبة وسجدة من التطوع  
واما القول الاخر فان ترك من الخمس ركعات سجدين فقد بقي له اربع ركعات وكذلك صلاة  
الغداة اذا صلى ثلاثا وترك منها سجدين وان صلى الظهر خمس ركعات وترك منها ثلاث سجرات  
قال تصد عليه وكذلك ان ترك منها اربع سجرات او خمس سجرات فان ترك منها ست سجرات  
لم تصد عليه ويسجد اربع سجرات ويصلي ركعتين وان كان ترك سبع سجرات قال يسجد  
سجدة ويصلي ركعتين فان ترك منها ثمان سجرات قال يسجد سجدين ويصلي ثلاث ركعات وكذلك  
العصر والعشاء رجل صلى المغرب اربع ركعات وترك منها سجدة قال تصد عليه وان ترك سجدين  
قالوا في هذا قولان وهذا كصلاة الغداة اما احدهما فتصد عليه وكذلك ان ترك ثلاث سجرات  
فتصد عليه وكذلك ان ترك اربع سجرات وان ترك خمس سجرات لم تصد عليه ويسجد تلك سجرات

ويصلي ركعة وان ترك ست سجرات قال يسجد سجدين ويصلي ركعتين رجل افتتح الصلاة  
خلفا لامام ثم نام حتى صلى الامام اربع ركعات وترك من كل ركعة سجدة ثم انبه النائم  
فاخذ الامام وقدمه قال لا ينبغي له ان يقدم وان تقدم فلا بأس ويقضى ركعة بسجدة  
من غير ان يصلي القوم ثم يسجد ثم تلك السجدة فتسجد القوم معه ثم يقوم فيصلي ركعة بسجدة  
من غير ان يصلي القوم معه ثم يسجد ثم تلك السجدة ويسجد القوم معه ثم يقوم فيركع الركعة الثانية  
فيصلي ركعة بسجدة من غير ان يصلي القوم معه ثم يسجد ثم تلك السجدة ويسجد ونها معه  
ثم يصنع في الرابعة كذلك لما تصد عليه قال ولما ذن نفسه قلت لان الامام يصير مرة للقوم اماما  
ومرة غير امام فهذا جميع ركعات ركعة لا تحسب وهذا الكتاب الصلاة والسجدة تقبل الله منها ما يحل

## كتاب الزكوة

قال ابو حنيفة رحمه الله ليس في اربع من الابل السائمة صفة فاذا كانت خمسافها شاة وفي العشر  
شاة ثان وفي خمس عشرة ثلاث شياه وفي عشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين ابنة نحاس وفي  
ثلاثين ابنة لبون وفي ست واربعين حقة وفي احدى وستين جدة وفي ست وسبعين ابنة  
لبون وفي احدى وتسعين حقتان في عشرين ومايه فاذا زادت عليها استوفيت الفريضة  
فكان في ماية وخمسة وعشرين حقتان وشاة ثم كذلك الى مائة وخمسة واربعين فيصلي  
وابنة نحاس الى مائة وخمسين فيجد ثلاث حقات واذا زادت استوفيت الفريضة فكان في كل  
خمسائة حتى يبلغ خمسا وعشرين فيكون فيها ابنة نحاس مع الثلاث حقات وفي الست وثلاثين  
ابنة لبون وفي ست واربعين حقة الى مائة وخمسين ثم استوفيت الفريضة كذلك فان كانت السائمة  
بين الرجلين لم يجب على واحد منهما في نصيبه من الزكوة الا مثل ما يجب عليه في حال انفراده واذا  
وجبت الفريضة ولم يوجد تلك الواجب فيها وجد افضل منها او دونها اخذ المصدق فتم  
الواجب فيها ان شاء وان شاء اخذ ما وجد وروى عن ابي يوسف في الامالى قلت اذا وجبت ابنة نحاس ولم توجد  
دونه اخذ افضل القيمة وروى عن ابي يوسف في الامالى قلت اذا وجبت ابنة نحاس ولم توجد  
اخذ ابن لبون الذكر وليس في الحملان والفصالان والعاجيل ذكوة في قول ابي حنيفة ومحمد  
وهو اخر قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف فيها الزكوة فان حضر المصدق فقال لم يجز عليه الحول  
او قال علي بن ابي طالب قال ليست هذه السائمة لي وحلف صدق على جميع ذلك وان قال اخذها مصدق  
اخر مني وحلف وعياه بالبراءة او لم يجز بها فان كان عليهم مصدق غيره في تلك السنة صدق  
وان لم يكن عليهم مصدق غيره في تلك السنة وقال قد دفعها الى المساكين لم يصدق ولا زكوة  
على الصبي والجنين والكتاب في شيء من المولاه وكذلك العبد الماذون اذا كان عليه دين  
فان لم يكن عليه دين فهذا بمنزلة مال المولاه وعليه فيه الزكوة واذا كان عليه من السائمة  
او ما يجب فيه الزكوة فاستفاد من ذلك الجحش فايدة قبل الحول شرا او هبة او ميراثا

في كل سنة  
من كل سنة



او ما اشبه ذلك منه الى ما عنده وذكرها جميعا عند تمام الحول والتصاب الا ان يكون  
استفادها وقد تم الحول واذا كانت الفايضة من غير جنس ما عنده من السائمة او كانت من  
غير السوائم لم يصبها الى ما عنده واذا لم تكن الابل والبقر والغنم سائمة فلا زكاة فيها وكذلك  
اذا كانت للعلل والعطف في مصر او غير مصر والصفة واجبة في ذكر ان السوائم وفي اناشا  
واذا باع السائمة قبل الحول بيوم سائمة مثلها او يجنس اخر ويدرهم يريد به الفرار من  
الصفة او لا يريد ذلك لم تجز الزكاة عليه الا بحول جديد واذا حال الحول على سائمة فزكوها  
ثم باعها بدرهم وعنده درهم غيرها فحال الحول على الدرهم التي كانت عبده لم يزل معها من  
الابل في قول ابي حنيفة ويزكيه في قول ابي يوسف ومحمد واذا ادى عشر طعام اخرجه منه  
ثم باعه بدرهم وحال الحول على درهم زكوه من الطعام في قول جميعا وكذلك عبد الحزمية  
اذا ادى عنه صدقة الفطر ثم باعه بدرهم واذا قتل الرجل فتضى على عاقلة قاله لولم يزل  
من الابل ثم قبض بها بحول لم عليه فيه الزكاة حتى يحول الحول على ما يقبض منها وكذلك المرأة  
اذا تزوجها رجل على ابل بغير نفقة اعيانها وان كان تزوجها على ابل سائمة باعيانها فلم يقبضها  
حتى حال الحول عليه وهي عشر من الابل ثم طلقها او لم يطلقها او قبضها فلا زكاة عليها في اخر  
قول ابي حنيفة وفي قوله الاول يزكيه اذا قبضت ما يجز فيه الزكاة وفي قول ابي يوسف ومحمد  
يزكي ما قبضت منها الحول لما مضى من اجله ابل سائمة فاذا ان يبيعها او يستعملها او يعطفها  
فلم يفصل ذلك حتى حال الحول عليه فعليه زكاة السائمة رجله عشر من الابل السائمة  
حال عليها احوال قبل ان يزكيها قال عليه للسنة الاولى ثمانان وللثانية ثمانية شاة كذلك  
لما بعد فان كانت خمسا وعشرين فعليه الحول الاول ابنة مخاض والحول الثاني اربع شياه  
وكذلك لما بعد اربع وعشرين فصيل وناقة ثنية فعليه ابنة مخاض رجل الابل  
سائمة فاشترها التجارة قال عليه فيها زكاة التجارة واذا كانت السائمة بين رجل وصبي  
او مجنون او كافر فعليه في نصيبه زكاة نحو ما يكون عليه باقراده ولا شيء على شركها  
منها واذا ذهب العدو بالسائمة او غصبها غاصب ثم رجعا الى صاحبها بعد سنين فلا زكاة  
عليه لما مضى وكذلك الصالة والدين المحرور واذا كان مقدرا ما يجب فيه الزكاة في اول  
الحول وفي اخره فالزكاة وليجة وان انتقص فيما بين ذلك وقفا طويلا لا ينقطع اصله  
من يدك ويجز على الرجل من سائمة البها والخيول والقطا والصغيرة وما اشبهها ولا يؤخذ  
منها وكذلك لا يؤخذ الزبا والاكيله والمخض والفحل وخباء السائمة وانما يؤخذ من سائمة  
والزبا التي تربي ولدها والاكيله التي ليسن للاكل والمخض التي في بطنها ولد واذا وجبت  
الصقة في السائمة ثم باعها صاحبها والمصدق ينظر اليها ثم يقول ليس عندي شيء قال ان  
شاء اخذها لبايع حتى يودي صدقتها وان كان المصدق حصر بعد ما تفرق لم يستحق له ان  
ياخذها من المشتري واذا انفقت السائمة كلها بعد حلول الحول بطلت الزكاة عنها  
وكذلك ان كان حبسها بعد وجبت الزكاة فيها حتى مرت لم يضمنها واستقطبت

قال ان شاراه المصدق صفتها  
بأعيانها من المشتري و...

الزكاة

الزكاة عنه فان هلك بعضها فعليه في الباقي حصته من الزكاة وتجعل الزكاة  
عن المال الكامل الموجود في ملكه من سائمة او غيرها حايث لسنة وسنتين واكثر  
من ذلك وينظر في السائمة الى حال العدد كما ملأوا واذا اشترى الابل للتجارة  
فلما مضت طايقة من الحول بداله فجعلها سائمة فوارا من الصدقة قال  
لا زكاة عليه حتى يحول الحول من حين جعلها سائمة ويؤخذ من بني تغلب صدقة  
ضعف ما على المسلم اذا بلغت مقاديرها ما يجب على المسلم في مثله للصدقة ويؤخذ  
من نسائهم بمثل ما يؤخذ من رجالهم واما موالهم فلا تؤخذ منهم الصدقة ولكن يؤخذ  
على رؤسهم الخراج وما اخذ من صدقات بني تغلب وضع موضع الخراج ولا  
ظهر الخوارج على بلد فيها اهل العدل فاخذ وامته صدقة اموالهم ثم ظهر لهم  
الامام حسبها لهم واما فيما بينهم وبين الله فينبغي لهم ان يودوها وان اخذوا  
من اهل الذمة في ذلك خراج رؤسهم لم ياخذهم الامام فيما مضى واستأنف  
الامر معهم ومن كان في عسكر الخوارج سنين فلم يؤد صدقة ماله ثم تاب لم يؤخذ  
بها الا ان احكاما لم يكن يجزي عليهم وعليهم ان يودوها فيما بينهم وبين الله  
وياخذ العاشر الصدقة من رسول اهل البقي كما ياخذها من المسلم ومن اسلم  
في دار الحرب فاقام في تلك الدار سنين وقد عرف ان الزكاة عليه فلم يودها ثم  
خرج اليها لم يؤخذ بها وعليه ان يودوها فيما بينه وبين الله واذا حلف الرجل  
انه قد ادى صدقة ماله الى مصدق كان في تلك السنة فكف عنه المصدق  
ثم اطلع بعض السنين على كذبه اخذه بتلك الصدقات **باب صدقة الغنم**  
قال ليس في اقل من الاربعين من الغنم صدقة فاذا كانت اربعين ففيها شاة  
الى عشرين وماية فاذا زادت واحدة ففيها شاتان الى مائتين فاذا زادت  
واحدة ففيها ثلاث شياه الى اربع مائة وفي اربع مائة اربع شياه فاذا زادت  
ففي كل مائة شاة ولا تؤخذ الجدة من الغنم في الصدقة ولا يؤخذ الا الشياه  
ولا يقبل قول صاحبها دفعت صدقتها الى المساكين ولا يحسب لها ان كان دفعها قبل  
تزوج امرأة على عبد فدفعه اليها من يوم الفطر وهو عندها ثم طلقها قبل ان يدخل  
بها فعليها زكاة الفطر عنه فان كان العبد عند الزوج لم يكن على واحد منهما زكاة  
الفطر رجل له مائة درهم وعليه مثلها دين وله اربعون شاة سائمة فعليه زكاة  
السائمة لان الدين محسوب في الدرهم وان لم يحضر المصدق وكانت فيه الغنم باي  
درهم زكيتها شاة رجل له اربعون شاة سائمة فالحول الحول لان قال عليه الحول الاول شاة  
ولا شيء عليه الحول الثاني لان الغنم قد نقصت من الاربعين وتفسير قوله لا يفرق بين  
جميع ان يكون للرجل مائة وعشرين شاة ففيها شاة واحدة وان فرقها المصدق  
فجعلها اربعين اربعين ففيه ثلاث شياه وتفسير قوله لا يجمع بين متفرق الا ان يكون



بين الرجلين اربعون شاة فان جمعها كانت شاة ولو فرقها عشرين عشرين لم يكن  
فيها شيء والشريك المفاوض والعنان وغير الشريك كلهم سواء في حكم الصدقة واذا  
مراهم على العاشر بل ماشية وغيرها من الاموال فقال ليس من هذا التجارة وحلف  
على ذلك قال ابوخذ منه العشر رجلها ت بعد ما وجبت الصدقة في سائمة في المصنف  
وهو في يد الودنة قال لا يؤخذ الصدقة منهم لانها قد خرجت من ملك الذي كانت  
**باب زكوة البقر** قال ليس فيما دون ثلاثين بقرة صدقة وفي ثلاثين  
منها تتبع وتبعه وفي اربعين منها مسنة فاذا زاد على الاربعين ففي الزيادة  
ذلك في قول ابو حنيفة قال وفي كتاب اختلاف ابو حنيفة وابن ابي ليلى اذا كان له  
احد واربعين بقرة قال ابو حنيفة عليه مسنة وربع عشر مسنة وروى الحسن  
بن زياد انه قال ليس في الزيادة على الاربعين شيء حتى يبلغ البقر خمسين فاذا بلغت خمسين  
كان فيها مسنة وربع مسنة وروى اسد بن عمرو عن ابو حنيفة قال ليس في الزيادة على  
الاربعين زيادة حتى يبلغ البقر سنين وقال ابو يوسف ومحمد ليس في الزيادة  
على الاربعين شيء حتى يبلغ البقر ستين وهو قول ابن ابي ليلى فاذا بلغت ستين كان فيها  
تبعين او تبعين الى سبعين وفي سبعين مسنة وتبع وفي ثمانين مسنة وفي سبعين  
اتبعة وفي المائة مسنة وتبعين وكذلك على هذا القياس والجواب ليس بمثل البقر ذكرها وانما  
في الصدقة سواء وليس في الخيل سائمة المذكور صدقة فان كانت انا فاذا ذكرها بطلت  
كل فرد دينار وان شئت فقلها درهم فحلت في كل ما ياتي درهم وهذا قول ابو حنيفة وقال ابو  
يوسف ومحمد ليس في الخيل صدقة وليس في الحمير والبغال الشاة صدقة في قولهم جميعا وعلى الله تعالى  
محمد والمصطفى **باب زكوة المال** قال ليس في اقل من مائة درهم زكوة فاذا بلغت  
مائة درهم وحال عليها الحول ففيها خمس درهم وما زاد على المائتين فليس في الزيادة شيء حتى يبلغ  
اربعين درهما فاذا بلغ المالا اربعين درهما وما ياتي درهم ففيه مسنة درهم وكذلك من  
وبه كان ياخذ ابو حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد عليه في الزيادة على المائتين بمسنة ذلك  
وهو قول ابن ابي ليلى بلغنا ذلك عن علي بن ابي طالب وابن عمر وابراهيم وليس في اقل من  
مئتي درهم من الذهب زكوة فاذا بلغ عشرين مثقالا ففيه نصف مثقال وليس في الزيادة  
عليها شيء يبلغ اربع مثاقيل في قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد فاذا بلغت ذلك  
زكوة مال التجارة بحسب القيمة يوم حال الحول بالغة ما بلغت وان كانت قبل ذلك اقل  
بعد ان يكون فيها في اقل الحول مائة درهم وفي قولهم ان شاء الله بالدرهم وان شاء الله بالدينار  
ولا ينظر حشر ما اشتراها منها وما كان من الدرهم والدينار والذهب والفضة في  
مكسورا او حليا مصنوعا او حلية سيف او منقطة او غير ذلك ففي جميعها الزكوة اذا  
بلغ الذهب عشرين مثقالا او الفضة مائة درهم او خمسة عشر مثقالا ذهباً وخمسون  
مثقالا فضة في قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا زكوة عليه رجل على رجل

ان تولى التجارة ولم يزرها او كثر  
ان كادله عشرة مثاقيل مائة درهم

الف درهم من فرض او من سبع كان التجارة قال الحول ثم قبض منها شيئا لم يلزمه اخراج شيء  
من الزكوة حتى يقبض منها اربعين فيخرج حينئذ درهما وكذلك في كل اربعين يقبضها بعد ذلك  
في قول ابو حنيفة وكذلك في الامالي في اجرة دار التجارة او عبد التجارة وان كان المال وحل على  
الغريم من ميراث او اجارة او ضمان شيء استهلكه من غير التجارة او ضمان قيمة عبد اشترى  
لنفسه منه فهذا كله سواء ولا زكوة عليه حتى يقبض منه ما في درهم بعد الحول فاذا قبضها  
زكوة وان كان من ميراث او مهر او دية عاقلة فلا زكوة عليه حتى يقبض ويحول عليها الحول  
واما ابو يوسف ومحمد فانما سويها بين جميع ذلك وقال لا كلما قبض منه شيئا زكوة بمقدار ما اذا  
كانت الف درهم فلا زكوة عليها فيها حتى يحول الحول يقبض وهو مضاب كامل في قول ابو حنيفة  
الاخر وفي قوله الاول عليها الزكوة اذا قبض ما في درهم وفي قول ابو يوسف ومحمد عليها زكوة  
من قليل او كثير وان كانت الالف من كفاية او سعاية لزمنا العبد بعتق الحشر كين اياه لم يركب  
يحول الحول عليها بعد القبض قال ولم يذكرها هنا اختلافا رجله الف درهم فقال عليها الحول  
ثم اشترى بها عبد التجارة فان العبد بطلت عنه زكوة الالف وان كان اشترى للخدمة لم يطل  
عنه زكوة الالف رجله الف درهم وعليه الف درهم دين وله خادم بعير التجارة بقره عشر  
درهم قال لا زكوة عليه ارايت لو صدق عليه لم يكن موضعها الا من مفرور وروى عن الحسن  
ابن زياد انه قال العبد كان ثلث رجل وهو صاحب عشرة الف درهم قبل وكيف ذاك قال يكون له كلام  
والدار والكرام والسلاح وكانوا يهونون عن بيع ذلك وقال ابن ابي ليلى على الغريم زكوة ما في  
يديه من مال الزكوة وقال زكوة الدين على الذي هو في يديه واذا كان للرجل التاجر ديون على الناس  
وفيه للمالي غير المالى قال اذا خرج منها ما يبلغ اربعين درهما زكوة ما خرج وليس عليه ان  
يجعل زكوة ما لم يخرج وان كان غله فضلا اخذ به وليس عليه التاجر زكوة مسكنه وخدمه  
ومركبه وكسوته وكسوة اهله وطعامهم وما يجعل به من اية ولو لو وزر متاع لم ينسج التجار  
وكذلك الفوس يشترى بها النفقة وكذلك ان كان اشترى جميع ذلك للتجارة ثم بدا له ان يجعل  
للمهنة وان كان اشترى للمهنة فجعله للتجارة لم يكن للتجارة ما لم يبعه **باب العاشر**  
ومن قر على العاشر اقل من مائة درهم من مسلم او ذمي او حرني لم ياخذ منه شيء وان علم ان الذي  
منزله ماله واذا امر بما في درهم اخذ من المسلم ربع العشر ومن الذي نصف العشر ومن الحر العشر  
الا ان يكونوا هم ياخذون من تجارنا اقل من ذلك فيها ما لو لم يشك فان ادعى المسلم ان حوله  
لم يسم وان عليه ديناً يجلبه ماله وان هذا مال غيره وان ليس للتجارة وحلف على ذلك صدق  
وكذلك الذي ولا يصدق الحرق في شيء من ذلك الا ان يقول هذا الغلام ولدي وهذه الجارية  
ام ولدي فتكف عنه ذلك ولا ياخذ العشر من مال المكاتب ولا شيء من مال التميم اذا قال  
الوصي هذا مال يتيم في حجرى وكذلك اذا قال هذا بضاعة معي فلان واذا اخبر التاجر العاشر  
ان متاعه مروي والله العاشر فيه وفي نفقه ضرر عليه حلفه واخذ منه الصدقة على قوله  
سوا القليل والذي سواء في المروءة على العاشر وما يؤخذ منها واذا اخذ العاشر من الحر العشر



أما جمع نحو إلى الزكاة مشقة  
وغيره

أما ما قيل إن الزكاة لا تكون  
في العشر

فإنه ليس من الزكاة  
عاجا أو غنما أو فضة

بعضهم لا يرى فيها زكاة

لا يجمع العشر ونحوه في أرض

لم يطالبه مرة أخرى ما دام في دارنا إلا أن يحول الحول وإذا رجع إلى دار الحرب ثم عاد إلى دارنا  
عشر ثانية وإن كان في يديه ذلك وإذا أمرا العبد بالموالاة فيغير به لم يأخذ منه العشر لأن يكون  
المولى حاضرا وكذلك المضارب والاجر قالوا لم يذكر في هذا الموضع اختلاف وقد ذكره  
في الجامع وإذا أمرا على العاشر بمال ومعه براءة بغير اسم يقول هذا براءة من عاشر كذا من رجل  
كان هذا المال معه مضاربة قال إذا خلف على ذلك كف عنه وإن لم يخلص أخذ منه الزكاة وإن  
مر على عاشر الحوارج فعشر لم يحسبه له عاشر أهل العدل إلا أن ذلك لا يجزئ من زكوة ولا  
من زكوة عتق رقبة ولا الحج ولا قضاء دين ميت ولا كفينة ولا بناء مسجد ولا إعطاء مسكافرة  
ولا باس بان يعين به حاجا منقطع طعابه أو غاريا أو مكاتب أو يقضي به دين مفرج حين يأم  
ويجزئ أن يعطى عن الواجب جنسا آخر من المكمل والموزون والعروض وغير ذلك بغيره  
رجله على آخر دين فصدق به عليه بنوي أن يكون من زكوة ماله لم يجزه هذا الدين إذا كان دين  
فقيرا وأما زكوة مال المضارب فليس برب المال زكوة رأس المال وحصة من الربح وعلى  
المضارب زكوة حصته من الربح إذا وصل إلى أن كان ما يجنيه في مقدارها زكوة  
أو كان له من المال ما يجنيه معها الزكوة وتأخذ العاشر العشر من مال الصبي الحربي إلا أن  
يكونوا لا يأخذون من مال صبيانا شيئا وكذلك المكاتب الحربي وقال في كتاب الجامع إذا  
كان مع الحربي أقل من مائة درهم لم يأخذ منهم إلا أن يكونوا هم يأخذون شيئا في مثله وإذا  
مراشرا على العاشر بالزمان والطبخ والقضاء أو الحياض والسفرجل والعباءة واللين قد  
اشتراه التجارة وهو يساوي ما في درهم قال لا يعشرها لأنه لا يبقى وكذلك الذي والحربي قال  
أبو يوسف ومحمد يؤخذ من ذلك العشر وأن الذي على العاشر بالخمر والخنازير التجارة عشر  
ولم يعشر الخنازير ورواه في الخبر عن إبراهيم وكذلك الحربي رجله ما يتأد به فكت عنه  
أشهر ثم وهبها لرجل ودفعها إليه ثم رجع فيها قال يستأنف بها الحول من وقت رجوعه فيها  
فإن كانت مكنت عند الموهوب له سنة ثم رجع فيها لم يكن على واحد منها زكوة تلك السنة  
وإذا أخرجت أرض العشر طعاما فباعه قبل أن يودي عشر فجاء العاشر والطعام عند المشتري  
قال له أنا أخذت العشر الطعام من المشتري ويرجع المشتري على البايع بعشر الثمن وإن شاء  
أخذ من البايع قال وهذا الجواب خلا فجاب به من السائمة في الظاهر وأذا باع الأرض  
وفيها زرع قد أدرك فعشر الزرع على البايع وإن باعها والزرع بقل فعشر الزرع إذا  
حصده على المشتري وإن باع الزرع وهو بقل ثم أذن المشتري أن يركه في أرضه فزكه  
حتى استحصده العشر على المشتري وكذلك كل شيء من الثمار وغيرها مما فيه العشر  
يبيعه صاحبه قبل أن يبلغ في أول ما يطلع ثم يتركه المشتري باذن البايع حتى يبلغ زكوة  
على المشتري وإذا اشترى أرضا عشر أخرج ولا يجمع العشر وأخرج في أرض ولا زكوة التجارة  
عليه حتى لا أرض من العشر وأخرج ولا يجمع العشر وأخرج في أرض ولا زكوة التجارة  
مع أحدها وقال ابن أبي ليلى عليه العشر وأخرج وأن اشترى دارا للتجارة فحال عليها الحول

زكوة

زكوة من قيمتها رجل مات وله أرض عشر فدرك زكوةها ووجب عنها العشر قال يؤخذ منها  
العشر وروى بن المبارك عن أبي حنيفة قال لا يؤخذ منها العشر لأنها قد صار دينها غيره ولم يجعلها  
صدقة التسليم في هذا رجله رطبة في أرض العشر وفي قطع في كل أربعين يوما قال يؤخذ منها العشر  
كل ما قطعت وأن كان صاحب العشر يبعه مرة عبدا ومرة زبيبا ومرة عصيرا بأقل من قيمته وأما  
أخذ العشر في جميع ذلك من الثمن إذا لم يحيا بأبيه محاباة فاحشة رجله على رجل دين الفخار  
سنين وليست بينة ثم أعطاه قال ليس عليه زكوة ماضية وكذلك لو بعة رجل تزوج  
امراة على ألف درهم بعينها فلم يدفعها إليها حتى حال الحول فقبضتها لم يكن عليها زكوة ماضية في  
قول أبي حنيفة الآخر ولا على الزوج وقال أبو يوسف ومحمد عليها زكوة ألف فإن كانت قبضتها  
أو حال عليها الحول عندها ثم طلقها قبل أن يدخل بها لم يسقط عنها شيء من الزكاة لأنه ليس عليها  
رد نصف ألف بعينها إنما حقها دين بعد الحول وليس كذلك السائمة وإذا حال الحول على مال  
المتفاديين فادى كل واحد منهما زكوة المال بغير أم صاحبه قال بعض كل واحد منهما مائة درهم عن  
صاحبه لصاحبه لأنه لم يأم بآدمه فأن كان كل واحد منهما قد أم صاحبه أن يودي ذلك  
إذا حال الحول فادى به معاضن كل واحد منهما حصته الآخر فادى وإذا دى أحدهما قبل الآخر  
ضمن الآخر ما دى عن صاحبه ولم يضمن الأول قلت ولم ضمنه وقد دى بامر ولم يعلم بأنه ند  
أدى قال لأنه امر أن يودي الزكوة وهذا دى غير الزكوة وهذا قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف  
ومحمد ليس عليه ضمان رجل دفن ماله في أرضه أو في أرض بعض بيوتة فحرق عليه مضعه حتى مضى  
لذلك سنون قال عليه زكوة المدفون في بيوتة دون المدفون في أرضه وأما المدفون في بيوتة  
**باب المعسر وعيها** وسواء من عمل في معدن الذهب والفضة أو النحاس  
أو الحديد والرصاص من حر وعبد ومسلم وكافر وصبي وامراة ويؤخذ منه خمس أصابع  
وله أربعة أخماس وسواء أن كان ذلك المعدن في أرض العشر أو في أرض الجبل وإذا عمل رجل  
في المعدن يوما ثم جاء آخر من المعدن فعمل فيه حتى أصاب للمال أخذ منه خمسة والباقي له دون  
الأول وليس في السبك واللؤلؤ والغبار الذي يستخرج من البحر شيء في قول أبي حنيفة  
ومحمد وقال أبو يوسف في العنبر المحسن قال وقد قال أبو يوسف في الجامع وعليه في  
اللؤلؤ المحسن وليس في الباقي والزمر والينرونج يؤخذ في المعدن والحبل شيء وكذلك  
الكحل والزنجير والمعزة والنورة والجص وأما الزبيق إذا أصاب في معدن فففيه المحسن  
قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا شيء فيه قال وحكي أبو يوسف أن أبا حنيفة كان  
يقول لا شيء فيه قال وكنت أقول في المحسن ولم أزل حجة قال فيه المحسن ثم رأيت أنه لا شيء فيه  
وإذا وجد الرجل الزكاز من الذهب والفضة والجوهر فباعه فانه قد يبيع فاستخرج منه من أرض  
الفلاة قال فيه المحسن وما بقي فهو له وكذلك أن كان هذا الذي وجد ذميا أو مكاتبيا  
أو صبيا وإن وجد في دار رجل ونصدا قائمه زكوة فففيه المحسن والباقي مال الدار  
وكذلك أن كان الواحد ساكنها باجارة أو عارية فهو لصاحب الدار فإن كان الواحد

بعضهم لا يرى فيها زكاة



فداشراها من رجل واشترها ذلك الرجل من اخفا لوكا زلذي كان له الاصل بعد ما يحضر  
وكذلك الارض وهذا قول ابى حنيفة ومحمد وهو قياس الاثر عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى  
وقال ابو يوسف ان اراه لذي وجهه استحسن ذلك مسلم دخل دار الحرب بامان فوجد ركازا  
قال ان كان وجهه في الصحراء فهو له وليس فيه خمس وان كان المعدن في دار السلام وارضه فهو له  
وليس فيه خمس وكذلك الذي وهذا قول ابى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد فيه الخمس وقرئ  
في الجامع الصغير بين الدار والارض في قول ابى حنيفة روي في واجب في المعدن المشرك كان  
في الارض حتى دخل دار الاسلام بامان فاصاب ركزا او معدنا قال يؤخذ منه كله وان عمل  
في معدن باذن الامام اخذ منه الخمس وما بقى فهو له ولا شيء في المعدن ان كان في ارض الخرج  
وان كان في ارض العشر او في الجبال فله العشر كيف كان صاحبه ولا شيء في المعدن والنقط  
والملح والطرثا والقصب الفارسي وان كان في ارض العشر ولا يسقط العشر عن الركاز المعدن  
وان كان واحده معزماء واذا انقل الرجل من السلطان معدنا فم استاجر فيه اجيرا  
فاستخرج منه ما لا يحضر وما بقى فهو للمقبل وان كانوا عملا فيه بغير اذنه فلا رتبة الا ان  
لهم من مخوفه رتبة المتقين **باب عشر الاضحية** وفي كل ما اخرجته ارض  
العشر من الجبوب والبقول والقطاب والرباحين وما اشبهها من الوسم والزعفران والورد  
والورس وقصب السكر وقصب الدرة عشر كامل اذا سقته السماء او سقى بها ونصف العشر  
سقى بعرب او دالية او ساسه وهذا قول ابى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله  
لا عشر في شيء من هذا حتى يبلغ خمسة اوساق والوسق ستون صاعا وهذا انما له ثمة باقية  
واما المحضر والبطيخ والقنا والخيار والبقول فلا عشر فيها وقال ابن ابي ليلى لا عشر في  
المحطة والشعير والزبيب والتمر اذا بلغ خمسة اوساق واذا اخرجت ارض العشر  
طعاما وعلى صاحبها دين لم يسقط عنه العشر وكذلك الخراج لا يسقط عنه لاجل الدين  
وكذلك ان كانت الارض لصبي او مجنون رجل استاجر ارضا من ارض العشر فزرعها  
قال عشر ما خرج منها على رب الارض بالغاما بالغ وان كان صاحبها اعارة اياها فغشها  
على الذي زرعا **واما الخراج** فعلى رب الارض في الوجهين وقال ابو يوسف ومحمد العشر  
فيما اخرجت ارضا من مسلة الاجارة عليه ايضا مسلم اشترى من كافر ارضا خراج  
فهي خراجية وان اشترى كافر من مسلم ارضا عشر فاخذها منه بمسلة بالشفعة او كان  
في البيع جارا او فساد فوجعت الى المسلم في عشرة مكات فان بقيت في ملك الكافر  
حولت خراجية في قول ابى حنيفة بمنزلة دار كانت له فجعلها استاانا وفي قول ابى يوسف  
بصاعف عليه العشر ويوضع موضع الخراج وفي قول محمد عليها عشر واحد كما كان في  
موضع الصدقة بينه في كتاب السير وان اشترى نصراني ارضا عشر من مسلم صنف  
عليه العشر فان اسلم عليها او باعها من مسلم ضل عليه العشر صاعفا في قول ابى حنيفة ومحمد  
وقال ابو يوسف عليه عشر واحد وذكره في المسئلة بعد هذا للوضع باوراق تجمع

لا شيء في المعدن في ارض الخراج  
وقال ابو يوسف ومحمد في المعدن في ارض الخراج  
لا شيء في المعدن في ارض الخراج  
او استخرج منه ما لا يحضر وما بقى فهو للمقبل

بين القولين قول محمد وقول ابى يوسف ان عليها عشر واحد قال هذا في رواية ابى سليمان  
وارض العشر ما في ايدي العرب من ارض الحجاز والبادية لانهم اسلموا عليها وكذلك ما احتجوا  
رجل من ارض السواد ما لا يبلغه ماء الا انها والعظام فهو ارض عشر والدار التي  
اسلم اهلها عليها ارض عشر واما ارض الجبل والسواد وما اوجف عليه المسلمون  
فهي ارض خراج واذا قال صاحب ارض قد ادت عشر الطعام الى المساكين لم يقبل قوله  
وان حلف على هذا لان هذا ما اخذ السلطان وان وضع العشر والزكوة في نصف واحد  
من غير ان ياتي به السلطان وسعة فيما بينه وبين الله تعالى وروي عن عمر بن الخطاب  
رضي الله تعالى عنه انه اتى بصنعة فبعثه بها الى اهل بيت واحد وعن ابى عباس وحيد بن  
مشة ولا يجوز تجميل عشر مالم يزرع وعشر مالم يخرج وقال ابو يوسف في الاملاء يجوز تجميل  
زكوة الخيل والكرم بسنتين ولبيست كالحوت ولا يعطى من زكوة وعشر ارضه ولده  
وولد ولد وابويه واجداده ويعطى من سواهم من القرابة ولا يعطى مدبره ولا ام ولده  
ولا مكاتبه وزوجه ولا يعطى المرأة زوجها في قول ابى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد  
اعطيه فان اعطى احدا من هؤلاء واحد عسا او حريتا وهو لا يعطى من ذلك بقا سالى  
اجراه في قول ابى حنيفة ومحمد الا في مال كة ومكاتبه وقال ابو يوسف لا يجوز بيع شيء من  
ذلك ويكره ان يعطى رجلا من الزكوة ما في درهم اذ لم يكن عليه دين او عيال وان اعطاه  
جاز وتحمل الصدقة لاي السبيل وان كان له مال في بلد ولا يجب عليه اخراج زكوة ماله  
حتى يرجع اليه رجل له على رجل دين فصدق به على اخر من زكوة وامر بقبضه فقبضه  
اجراه رجل يصدق على رجل بدرهم من زكوة ماله لرجل غير امر ثم علم بعد ذلك فوضي به  
لم يجزه من زكوة وان كان يصدق عنه بامر اجراه رجل له ما نيا فقير للتجارة فبئتمه اما  
درهم فخال عليها الحول ثم رجعت قيمته الى مائة درهم قال يصدق عنها بخمسة اقص  
وان اراد ان يودي من القيمة تصدق بخمسة دراهم في قول ابى حنيفة وقال ابو يوسف  
ومحمد يصدق بدهم ونصف والعشر واجب في قليل العسل وكثيره عند حنيفة  
اذ كان في ارض العشر وقال ابو يوسف ليس فيما دون قيمته خمسة اوسق من العسل  
عشر قال وقال ابو يوسف في الامالي والحار وفي اذ بلغ العسل عشرة اوسق ارض العشر  
العشر وقال محمد في نوادر هشام اذ بلغ العسل خمسة افران والفرق ستة  
ونلاثون رطلا بالعراق ففيه العشر رجل له ارض عشر وفيها الخيل لا يعطى لها صاحبها  
لجاء رجل واخذ عسلها قال هو لصاحبها ارض وفيها العشر وان كان لم يعالج ذلك  
واما الزعفران فلا عشر فيه في قول ابى يوسف حتى يخرج منه قيمته خمسة اوساق  
مزا في ما يكون من قيمة الوسق وقال محمد ليس فيه شيء حتى يكون خمسة اوساق وكذلك  
نصب السكر ومن كان ارضا مينة لم يكن له الا باذن الامام في قول ابى حنيفة ولا  
ابو يوسف له **باب ما يخرج فيه الخمس** قال ومن اصاب ركزا وسعة

لا يقبل قول صاحب الامانة اذ  
عشر الطعام الى المساكين

يجوز تجميل زكوة الخيل والكرم بسنتين  
وبست كالحوت



ان يتصدق بجمته على المساكين فاذا اطلع الامام على ذلك امضاه ما صنع وان كان  
محتاجا الى جميع ذلك وسعه ان يسكه لنفسه وان تصدق بالجمته على اهل الحاجة من ابناء  
وارلاده جاز ذلك وليس بمنزلة عشر الخارج من الارض وما حي من الخواارج فهو لجميع  
المسلمين يعطى الامام فيه اعطيا المقاتلة والذرية وفي نواب المسلمين ولا يوضع فيما يوضع  
فيه الزكوة من الفقراء والمساكين وان احتاج بعض المسلمين وليس في بيت المال من الصدقات  
والجس شيء اعطى الامام من ذلك اهل الحاجة وسبيل الزكوة والعشر وتحمّل او جف  
عليه المسلمون من العدو واخذوا للفقراء والمساكين وما اخذ من اهل الذمة واهل الحرب  
اذا مروا على الحاضر وضع موضع الخراج وما اخذ من صدقات اهل البادية رزق على فقرهم  
وكذلك زكوة كل بلد وقوم وكذلك صدقة الفطر قال وحكى بن المبارك عن ابي حنيفة قال  
لا يخرج الزكوة من بلد الى بلد الا بذي قرابة وبه اخذ محمد بن الحسن وان احتاج غيرهم فوضعها  
الامام في اهل الحاجة من غيرهم وسعه ذلك وان كان فيهم فقراهم احق من فقراء غيرهم  
وان اخرجها الى غيرهم جاز وهو مكروه وما اخذ من بيت الخراج وضع موضع الخراج قال  
بلغنا في قوله تعالى فان لله خمسة وللرسول عن عطاء بن ابي رباح انه كان يقول جسد الله وسوله  
واحد كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يصنعه في الفقراء والمساكين فصار ذلك  
على خمسة اسم فان لله خمسة وللرسول واحد ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن  
السبيل ومن كان غنيا ولم يفر ولا يفر في الديوان ولا في المسلمين امر لم يقط من اخراج شيء  
ويجب للامام ان ينفق الله في المسلمين فلا يبيع فقيرا الا اعطاه حقه من الصدقات حتى يفيقه  
وعياله ويفرض للقاضين رزقا بقدر ما يرى ما يكون ويجب للامام في نفسه من بيت المال  
قدر ما يكفيه من العطا بفرضه ذلك بلغنا ان اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
فرضوا لابي بكر رضي الله تعالى عنه رزقا من بيت المال ولا شيء لاهل الذمة في بيت المال وان كانوا  
فقراء ولا يرد عليهم ما اخذ منها العشار شيئا واثير الجيش في القيمة عنزلة رجل واحد من الجند

## كتاب الصوم

ذكر محمد بن الحسن عن طلحة بن عمرو عن مجاهد انه يكره يقول لاجاء رمضان وذبح رمضان  
وقال لا ادري لعل رمضان اسم من اسماء الله تعالى ولكن يقول جاء شهر رمضان وذبح  
شهر رمضان واذا سمع الرجل وقد طلع الفجر وهو لا يعلم في شهر رمضان فعليه قضاء ذلك  
وكذلك ان افطر وهو يرى ان الشمس قد غابت ولم يكن غابت فعليه القضاء ولا كفارة  
عليه وروى ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ومن اجنب ليل في شهر رمضان  
فلم يفتر حتى اصبح فصومه تام بلغنا ذلك عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
انه كان يفعل ذلك وان احتمل نهارا لم يفطره وان درعه التي لم يفطره وان بقيت متعذرا

رمضان اسم من اسماء الله تعالى

فعليه

متعذرا فعليه القضاء ولا كفارة عليه وكذلك بلغنا عن علي وان احضر الصائم لم يفتر  
وروى ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال افطر الحاجم والمحجوم فشكا الناس الى الله  
فرض الصائم ان يجزم وعن بن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يجزم وهو صائم  
واذا ظهرت الحايض في بعض الغار تركت الاكل فيه وقضته وما قبله من ايام الحيض وان  
اكلت فيه لم يلزمها به شيء وتقبل الصائم وبها شر اذا كان امن على نفسه ما سوى ذلك  
وبلغنا عن عائشة ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يقبل وهو صائم واذا اشتبه  
شهر رمضان على الاسير في رطل العدو فخرى فصام شهر ايسرى به شهر رمضان اجزاء وان  
اصابه او اصابت شهر ابد وان اصابه قبله لم يجزه وان صام شهر رمضان فطوعا وهو  
يعلمه او لا يعلمه كان صومه عن شهر رمضان ولا يكون شهر رمضان وان اصبح في اول  
اليوم منه صائغا متطوعا ثم تبين له انه من شهر رمضان اجزاء من الفرض وقال ابن ابي  
ليلى لا يجزئه وان كان اصبح مفطرا فان تبين قبل الزوال نوى ولم يكن اكل شيئا اجزاء  
الصوم ولو كان لم ينوى الصوم او نوى الصوم بعد الزوال لم يجزه وهو منى عن الاكل  
في بقية يومه وان لم يجزه صومه رجل اصبح صائغا من رمضان قبل ان يتبين انه من  
رمضان ثم تبين انه منه فصومه جائز وقد اساحبت تقدم جماعة من الناس به لان  
يكون ابصر الهلال وحده ورد الامام شهادته فانه يصوم ولا يفطر فان افطر لم يلزمه  
الكفارة رجل قبل امرانه في شهر رمضان فانزل قال عليه القضاء ولا كان عليه وكذلك  
المرأة اذا انزلت ومن اكل وشرب واجامع ناسيا صومه لم يفطره ذلك بلغنا عن محمد  
ذلك في الاكل والشرب عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم واذا تمضمض الصائم تسبيحة  
الماء فدخل حلقه فعليه القضاء ان كان ذاكر الصوم وان لم يكن ذاكر فلا شيء عليه  
وقال ابن ابي ليلى لا شيء عليه وان كان ذاكر الصوم اذا اتوضا الفرض وان توضا  
لنطوع فعليه القضاء والا كحالا لا يضرب الصائم ولا يوجب عليه في حلقه وذكر في كتاب  
اختلاف ابي حنيفة وبن ابي ليلى قال ابو حنيفة ولا بأس بان يكمل الصائم وبه نأخذ  
ذكره بن ابي ليلى ان يكمل او يهين شارب السعوط يفطره وكذلك الحفنة والاقطاف  
في الاذن واما الاقطار في الاحليل فلا يفطر عند ابي حنيفة ومحمد بن عيسى بن يوسف  
قال وحكى بن ساعدة عن محمد انه وقع عنه وحكى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة قال ان  
صبت في احليله دهن او فسل الى مثانته فعليه القضاء وحكى هشام عن ابي يوسف في السعوط  
والرجور الكفارة ومدواة الجائفة والامة يد واليا بس لا يفطر وبالدواء الذي  
الذي يصل الى الجوف والذماغ يفطر عند ابي حنيفة ولا يفطر عند ابي يوسف ومحمد  
رجل اصبح في اهله صائغا ثم سافر قال لا يفطر فان افطر فلا كفارة عليه رجل اصبح صائغا  
متطوعا ثم افطر قال عليه القضاء رجل غمى عليه في شهر رمضان ليل فلم يفتر حتى غاب شهر  
من بعد العدة قال ليس عليه قضاء اليوم الاول وعليه قضاء اليوم الثاني واذا افطر

بالدواء الذي يصل الى الجوف  
والرطوخ يفطر



الفرج امرأة فانزلها صومه تام ما لم يميتها وانجامها متعذرا قال عليه ان يتم صوم ذلك  
اليوم ويقضى يوما مكانه ويعتق رقبة فان لم يجد رقبة فعليه صيام شهرين متتابعين  
فان لم يستطع فاصطام ستين مكيلا وكذلك جاء الاثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وقال ابن ابي ليلى عليه السلام في الشهرين وكذلك اذا اكل متعذرا وعلى المرأة مثل ما عليه  
اذا اطاعتته وان غلبها على نفسها فعليها القضاء والغسل والاكفارة وانجامها فيها  
ما في الشهر فعليه كفارة واحدة ما لم يقض تلك الكفارة فان كفر ثم جامع فعليه كفارة اخرى  
وكل صوم في القرآن لم يذكر الله تعالى متابعها فله ان يفترقه وما ذكر متابعها فليلتصق بفرقة رجل  
جامع امراته في صوم رمضان ثم حاضت في ذلك اليوم فعليها القضاء دون الكفارة وعلى الزوج  
القضاء والكفارة وقال ابن ابي ليلى عليها الكفارة وان اصبغ صائما في غير رمضان يريد به  
قضاء رمضان ثم اكل مسعدا فقد اساء ولا كفارة عليه رجل كان عليه قضاء ايام من شهر رمضان  
فلم يقضها حتى دخل رمضان من قابل فصامها فيه قال صيامه عن هذا الداخل وعليه قضاء  
الماضي واذا شك في الفجر فاجتنب ان يبيع الاكل وان اكل وهو شك فصومه تام فان كان اكثر  
راية اكل والفجر طالع فاجتنب ان يقضى ذلك اليوم واذا صام اهل المصر بغير رؤية  
فلم يسم رجل منهم حتى يصير ليل من الغد فصام اهل المصر ثلاثين يوما وصام الرجل تسعة عشر  
يوما ثم افطر والرؤية قال ليس على الرجل قضاء ذلك وقد اخطاوا اهل المصر حين صاموا  
بغير رؤية الا ان يكونوا اول ليل شعبة ثم احصوا ثلاثين يوما ثم صاموا فيكونون قد  
احسنوا وعلى من لم يسم معهم القضاء وادامع الرجل امراته في الفرج وغابت الحشفة  
ولم ينزل فقد وجب عليها القضاء والكفارة والغسل وان جامع او اكل وشربا سبعا  
فقط ان ذلك يقطع فاكل متعذرا بعد ذلك فعليه القضاء ولا كفارة عليه واذا اسلم الكافر  
في نصف من شهر رمضان صام ما بقى ولم يصم ما مضى وبصوم الذي اسلم فيه فان افطر  
لم يكن عليه قضاء ولا تصلى النجاسة ولا تصوم فان طهرت فبقي الصوم ولم يقض الصلاة  
وكل يوم جعلتها فيه نفسا واحدا ايضا فانها تعد صوم ذلك اليوم ولا تفصله صلاة ان لم يكن  
صلتها وان كانت صلت وصامت فقد جازت صلاته وصيامه ولا يجزئ شي من الصوم  
الواجب ان يصومه في يوم الفطر والنحر وايام التشريق وان كان على الرجل صيام شهرين  
متتابعين من فطر واطعام فصامها وافطر منها يوما للرضاء وفي ايام يوم النحر فعليه استقبال  
الضياع فان كانت امرأة فافطرت فيما بين ذلك لم يحض لم يكن عليها استقباله ولكنها  
نصل الصوم حين تطهر فان لم يفصله استقباله وان صام شهرين احدهما رمضان لم يكن  
عما نواه وكان عن رمضان وله ان يفترق قضاء رمضان وكذلك صوم حرام الصيد والمقعة  
رجل اصبغ صائما ينوي به قضاء رمضان ثم علم انه ليس عليه قضاء شيء منه قال له ان  
يفطر ولا قضاء عليه وان اتم فهو احسن وكذلك من اسره وهو في صوم الكفارة  
امرأة اصبغت صائمة متطوعة ثم افطرت ولم تفطر ثم حاضت في ذلك اليوم عليها قضاء

ذلك اليوم وهو بمنزلة قول الله تعالى ان اصوم هذا اليوم ثم حاضت فيه ويجوز له ان  
ينوي صوم التطوع قبل انقضاء النهار ولا يجوز له ذلك في قضاء رمضان وفي كل صوم  
واجب غير معين في ذلك اليوم ولا يكون بنية الصوم بعد انقضاء النهار صائما في تطوع  
ولا غيره ولا يكون صائما في رمضان وغيره ما لم ينو وان اجنب المفطر الى آخر يومه لم يرض  
او لعذر مرض فان اصبغ بنية الفطر في رمضان فظن ان تلك البنية قد افسدت عليه صومه  
فامسى بذلك فاكل قبل انقضاء النهار فعليه القضاء ولا كفارة عليه للشبهة التي دخلت  
وانما اعتمد على الرجل قبل شهر رمضان فلم يفتق حتى مضى عليه قضاؤه وان كان جن كذلك  
لم يكن عليه قضاؤه الا ان يفتق فيه منه بشئ فيلزمه قضاؤه وان جن في شهر رمضان  
ثم افاق بعد سنين في رمضان قال عليه قضاء الشهر الاول وقضاء الشهر الاخر الذي  
افاق فيه كله وليس عليه قضاء والشهور التي في الشهور الماضية من ذلك من رمضان  
في شهر رمضان ثم مات قبل ان يبرأ قال ليس عليه شيء وان برا وعاش شهرا فلم يقض الصوم  
حتى مات فعليه قضاؤه ولا يجوز ان يصوم عنه احد ولكن ان اوصى بالقضاء اطعم عنه  
مكان كل يوم نصف صاع من حنطة والصاع قيمته الجاهلي وهو ربع الماشي وهو ثمانية  
ارطال وان صبح بعد رمضان عشرين ايام لم يكن عليه الا قضاء العشر ايام التي صبح فيها  
وكذلك المسافر في هذه الوجوه وان افطر الرجل متعذرا في شهر رمضان ثم مرض في ذلك  
اليوم مرضا لا يستطيع معه الصوم قال عليه القضاء ولا كفارة عليه وان لم يمرض  
ولكنه سافر ولم يكن من بنية السفر فعليه القضاء والكفارة مسافر اصبغ صائما ثم  
قدم المصر فافتي بان صيامه لا يجزئ وان عاصى وافطر قال عليه القضاء ولا كفارة عليه  
والصوم في السفر افضل والفطر رخصة رجل اكل في رمضان ناس فظن ان ذلك افسد  
صومه فاكل بعد ذلك متعذرا قال عليه القضاء ولا كفارة عليه ولا بأس بقضاء رمضان  
في ايام العشر وادبغ الغلام في يوم من رمضان فافطر فلا شيء عليه واذا ذاق الصيام  
شيئا بلسانه ولم يدخله حلقه لم يفطر ويكره له ان يعرض نفسه لشي من هذا وان  
دخل ذباب جوفه لم يضره وان كان بين اسنانه شي قد دخل جوفه وهو كاره له لم يفطر  
وان قال الرجل لله على صوم شهر فله ان يصوم متفرقا الا ان ينوي متابعها فان سمي  
شهر بعينه فلم يهر فعليه قضاؤه وان اراد يمينا فعليه كفارة يمين وله ان يفترق القضاء  
وان كان افطر يوما في ذلك الشهر فصارت ذلك اليوم وحده وعليه كفارة يمين ان كان  
اراد يمينا وكذلك ان كان قال متابعها قال قال ابو يوسف في الاملا لا يجمع القضاء  
والكفارة لانها كلمة واحدة وان ارادها فعليه القضاء وحده وان اراد اليمين  
وحده دون الايجاب فهو كاذب وان قال الصوم سنة بعينها افطرت يوم النحر واما  
التشريق وقضاها وكذلك المرأة اذا نذرت صوم سنة قضت ايام الحيض رجل  
جعل عليه ان يصوم كل خميس ياتي عليه فعليه قضاؤه وكفارة يمين ان اراد يمينا







وبعد ما اربعاً وستاً ولم يكث أكثر من ذلك قلت ذكرها لهاروي عن أبي يوسف ولا يعود من يضاً ولا يشهد جنازة وما كان من كل وشرباً فانه يكون في معتكفه وإذا مضى المعتكف في اعتكافه واجب الخروج من المسجد يوماً وأكثر من نصف يوم استقبال الاعتكاف في قول أبي يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة إذا خرج ساعة من غير عذر واستقبل الاعتكاف وكذلك لم يفطر يوماً استقبله ولا تعكف المرأة إلا في مسجد بيتها وإذا قال الله على أن اعتكف شهر أو ثلاثين يوماً ولم ينو شهر أبينه فهو متتابع عليه في ذلك الليل والنهار ويفتتحه متى شاء فإن فرقا استقبله وأن قال على اعتكاف شهر كذا فمضى ولم يعتكفه فعليه فضاؤه وكهارة يمين أن كان أراد يمينا وأن كان اعتكف ذلك الشهر الذي سماه إلا أنه افطر منه فعليه قضاء ذلك اليوم إذا نذر المرأة اعتكافاً وشهر فحاضت فعليها أن تقضي أيام حاضها وتصلها بالشهر فإن لم تصلها به فعليها أن تستقبله وإذا اعتكف الرجل من غير أن يوجهه على نفسه فهو معتكف فإن قطعه فليس عليه شيء وإذا اعتكف في مسجد فانه قد عذر ويخرج منه إلى آخر ولا بأس بأن يشترى المعتكف ويبيع في المسجد ويتحدث بما يذله بعد أن لا يكون فيه ما تم وإذا أخرجه السلطان من المسجد مكرهاً في اعتكافه واجب أن يدخل مسجد آخر مكانه استحسنت أن يكون على اعتكافه وكذلك لو أخذه غريم مخبئاً ساعة وقد خرج لغائط أو بول وأما في قول أبي حنيفة فاعتكافاً إذا خرج ساعة لغائط أو بول أو جمعة وإذا أوجب اعتكافاً في يوم دخل المسجد فطلع الغير فاقام فيه إلى أن تغرب الشمس وإذا أوجب اعتكافاً في يومين دخل المسجد غروب الشمس فاقام فيه ليلة ويومها وليلة أخرى ويومها إلى أن تغرب الشمس وكذلك هذا في الأيام الكثيرة وكذلك إن أوجب اعتكافاً في شهر بعينه دخل المسجد قبل غروب الشمس وإذا لم يمتنع المعتكف أو باشر في ما دون الفرج فأنزل أفسد الاعتكاف وإن كانت مباشرة بغير أنزال لم يفسد اعتكافه وقد أسا في قول أبي يوسف وأما في قول أبي حنيفة فإن كان خرج من المسجد ففسد اعتكافه لأن هذا خروج لغير حاجة وإذا أوجب على نفسه اعتكافاً في شهر ثم مات قبل أن يقضي أطلع عنه لكل يوم نصف صاع من حنطة وأن كان من رمضان حين قال فلم يبرأ حتى مات فلا شيء عليه وإن كان صحيحاً ففاس عشرة أيام ثم مات أطلع عنه من جميع شهره ولم يجبر الورثة على ذلك إن لم يكن أوصابه وأن نذر اعتكافاً ليلة أو اعتكافاً يوماً فقد أكل فيه لم يلزمه شيء وإن نذر اعتكافاً وقت مضى وهو يعلم ولا يعلم فلا شيء عليه وإن أجهل في اعتكافه حج أو بعث لزمه الإحرام وأما في اعتكافه إلى أن يفرغ منه ثم تمضي في إحرامه إلى أن يخاف فوت الحج فيجوز الاعتكاف ويحج ثم يستقبل الاعتكاف والاعتكاف في المسجد الحرام أفضل منه في غيره وكذلك مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك مسجد الجامع أفضل منه في غيره ما خلا المسجد الحرام ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ومسجد بيت المقدس

وإذا أوجب على نفسه اعتكافاً فمات ارتد ثم أسلم فقد سقط عنه الاعتكاف وإذا نذر المملوك اعتكافاً فقلوله أن يمتعه منه فإذا عتق قضاؤه وكذلك للزوج أن يمنع المرأة منه وأما المكاتب فلا يمنع منه وأن أكل المعتكف بها راناسياً لم يضره وأن جامع ناسياً ففسد اعتكافه والجامع بمنزلة الخروج من المسجد ناسياً وأما إذا غشي على المعتكف أو أصابه لم فعليه إذا برأ أن يستقبل الاعتكاف فإن تناول به ذلك وصار معتكفاً ثم أفا بعد سنين كان هذا والعرايض سواء في القياس ولا يقضي وتكاد تدع القياس في القضاء وليس للمعتكف ونيام ويأكل ويتطيب ويدهن بما شاء ولا بأس بأن يعتكف المملوك بأذن سيده وكذلك المرأة إذا نذر لها زوجها وليس له أن يمنعها وأكره للمولى أن يمنع مملوكه بعد أن نذر وأن منع لم يكن عليه شيء غير أنه قد أسا وأنهم ولا يفسد الاعتكاف بسباب ولا جلد وكذلك لو ليلاً وصعوده إلى الميمنة لا يفسد اعتكافه وإن كان بابها خارج المسجد ولا بأس بأن يخرج رأسه من المسجد إلى بعض أهله فيفسله وإن غسله في المسجد في أثناء فلا بأس بذكر حديث عائشة رضي الله تعالى عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن يعتكف أصبح في المكان الذي يريد أن يعتكف فيه ولونذرا اعتكافاً في أيام العيد قضاؤه في وقت آخر وكفر يمينه أن أراد يمينا وأن اعتكف فيها أجزاءً وقد أسا في غير ذلك

مولى منع عبده ولم يزوج منه  
زوجه عزاً ولا مالاً

# كتاب الحيض

قال أبو حنيفة أقل الحيض ثلاثة أيام ولياليهن وأكثره عشرة أيام وروى عن أبيه أنه قال أقله اليومان وأكثره الثلاث وأقل الطهر خمسة عشر يوماً بين الفروتين وليس لأكثره غاية قال وكان بعض مشايخنا يذهب إلى أن الطهر الذي هو غاية ما يصلح أن يحبل عادة بين الفروتين شهران وكل ما رأت المرأة في أيام الحيض من حمر أو كدرة أو صفى فهو حيض ما لم تر البياض خالصاً إلا في قول أبي يوسف فإنه يقول لا تكون الكدرة حيضاً إلا بعد الدم وكل دمين يحلل بينهما طهر أقل منهما في العدد أو مثلاً أو كان الطهر بينهما أقل من ثلاثة أيام تحك كالدّم المتصل ما دام في العسر وكذلك إذا زاد عليها إلا أن يكون اليوم الأخير من أيام الحيض قد رأت فيه طهراً والدم الذي بينه استحاضة فلا يصير ذلك اليوم حيضاً في قول محمد وإذا تحلل بينهما من الطهر أكثر منهما في العدد لم يصير ذلك الطهر في حكم الدم واعتبر حكم كل واحد منهما من الدمين على حد في قول محمد وأما في مذهب أبي يوسف فإن الطهر بين الدمين إذا كان أقل من خمسة عشر يوماً فهو كدم متصل والطهر عنده حتى ينقلب حيضاً باحاطة الدمين به وإن كانا جميعاً دم استحاضة وإن كان عدده أكثر من عددها ومثال ذلك المرأة رأت في أول ما رأت يوماً دماً وثمانية طهراً ويوماً دماً ثم انقطع فليس شيء من ذلك حيض



فقال يوحنا وقال ابوبوسف العشر كما جئت وروى عن ابني حنيفة انه قال يا اخي ان كان ذلك في  
 رات يوما دما وتسعة طهرا ويوما دما فغشيه من اول ذلك حيض في قول ابني يوسف وكذلك  
 ان كانت لها ايام معروفة من اول كل شهر فرات قبل ايامها يوما دما وطهرت ايامها ثم رات بعد ثوبا  
 دما وانقطع فليس شيء من ذلك حيض في قول يوحنا وقال ابوبوسف رحمه الله جميع ذلك حيض ان  
 كان العدد لا يجاوز العشر فان جاوزها فانياما المعروفة التي طهرت فيها الحيض فان زادت  
 في اولها رات دما ويومين طهرا ويوما دما كانت الاربعة كلها حيضا لان عددا الدم مثل  
 عددا الطهر فان رات يوما دما وثلاثة طهرا ويوما دما لم يكن شيء من ذلك حيضا فان رات  
 يوما دما وثلاثة طهرا ويومين دما كانت السنة كلها حيضا فان رات يوما دما وخمسة  
 طهرا واربعة دما كانت العشر كلها حيضا وان رات يوما دما وتسعة طهرا وثلاثة  
 دما فالثلاثة الاخيرة هي الحيض في قول يوحنا وفي قول ابني يوسف عشرة من اول ذلك حيض  
 فان رات ثلاثة دما وسبعة طهرا ويوما دما فالثلاثة الاولى هي الحيض في قول يوحنا وفي  
 قول ابني يوسف عشرة حيض واذ رات المرأة في اولها رات دما متصلا بشهر الغشع ايام  
 من اول ذلك حيض وعشرون يوما طهرا وعشرة حيض وعشرون طهرا كذلك ابداما استمر  
 الدم فان رات يوما دما ويوما طهرا ثلاثة اشهر فسبعة من اول ذلك حيض واحد وعشرون  
 طهرا في قول يوحنا وكذلك في كل شهر وفي قول ابني يوسف عشرة من كل شهر حيض وعشرون  
 طهرا فان رات يومين دما ويومين طهرا ثلاثة اشهر فثلاثة في قول ابني يوسف وقال  
 يوحنا عشرة في اول ذلك حيض واثنان وعشرون يوما طهرا وستة ايام حيض واثنان وعشرون  
 يوما طهرا وعشرة ايام حيض والباقي طهرا فان رات ثلاثة ايام دما وثلاثة طهرا ثلاثة اشهر  
 فذلك في قول ابني يوسف وفي قول يوحنا تسعة حيض واحد وعشرون يوما طهرا من كل  
 شهر فان رات اربعة دما واربعة طهرا ثلاثة اشهر فذلك في قول ابني يوسف وفي قول  
 يوحنا عشرة من اول ذلك حيض واثنان وعشرون يوما طهرا واربعة حيض وثمانية  
 وعشرون يوما طهرا واربعة حيض والباقي طهرا فان رات خمسة دما وخمسة  
 طهرا ثلاثة اشهر فذلك في قول ابني يوسف وفي قول يوحنا خمسة في اول ذلك حيض  
 وخمسة وعشرون يوما طهرا وكذلك من كل شهر فان رات ستة دما وستة طهرا  
 فذلك في قول ابني يوسف وفي قول يوحنا ستة ايام حيض وثلاثون يوما طهرا وستة حيض  
 وثمانية عشر يوما طهرا وستة حيض والباقي طهرا وان كان للمرأة ايام معروفة في الحيض  
 عشرة ايام فرات منها يوما دما ويومين طهرا ويوما دما ويومين طهرا الى اخر العشر  
 فذلك كله حيض وان كان عددا الطهر في الحسنة اكثر وان رات يوما دما وثلاثة طهرا  
 ويوما دما كذلك الى اخر العشر لم يكن شيء من ذلك حيضا في قول يوحنا واذ رات  
 يومين دما وثلاثة طهرا ويومين دما وثلاثة طهرا ويوما دما ثم انقطع كان سبعة  
 ايام من اول ذلك حيضا في قول يوحنا رحمه الله وان رات يومين دما وخمسة طهرا

رات دما تسعة اشهر العشرة  
 حيض العشر وطرطهر

وثلاثة دما كان جميع ذلك حيضا وكذلك ان كانت معروفة ايام ثلثة اشهر  
**باب الزيادة والنقصان في الحيض** وان كان عاداتها في الحيض خمسة  
 ايام في كل شهر فرات ثلاثة ايام منها دما ثم انقطع سبعة ايام ثم رات يوما او اكثر فغشيه  
 المعروفة هي الحيض في قول ابني يوسف وقال يوحنا الثلاثة الاولى هي الحيض فان رات في العشر  
 يومين دما وفي اخرها يومين دما كانت خمسة هي الحيض في قول ابني يوسف ولم يكن شيء  
 من ذلك حيضا في قول يوحنا وان رات في اولها يومين دما فرات العاشر والحادي عشر  
 والثاني عشر دما كانت خمسة هي الحيض في قول ابني يوسف وقال يوحنا الثلاثة الاخيرة  
 هي الحيض اذ كان بينها وبين الدم الذي يحدث بعد هذا خمسة عشر ليلة طهرا وان رات  
 في اولها يوما دما ويوما طهرا حتى جاوز العشر كانت خمسة هي الحيض في قول يوحنا جميعا  
 وان كانت رات اول يوم من الشهر طهرا ويوما دما ويوما طهرا حتى جاوز العشر  
 فاليوم الاول ليس بحيض والاربعة الباقية حيض في قول ابني يوسف وقال يوحنا ثلاثة بعد  
 حيض وان وقف على العشر كان ما بعد العشر حيضا كله وان رات يوما دما قبل  
 راس الشهر ومن اوله يوما طهرا او يوما دما الى تمام العشر فاليوم الاول بجميع ذلك  
 حيض الا اليوم العاشر فان لم تر فيها دما وان جاوز العشر فغشيه المعروفة هي الحيض  
 في قول ابني يوسف وقال يوحنا حيضها ثلاثة ايام من اولها وثمانية هي الثانية والثالثة  
 والرابعة **باب ما تقدم واما في الحيض** امرأة كانت حيضها خمسة ايام  
 من اول كل شهر فرات ثلثة ايام دما وطهرت ايامها ثم رات بعد ذلك يوما دما  
 او يومين او ثلاثة فانياما المعروفة هي الحيض في قول ابني يوسف وقال يوحنا خمسة الاولى  
 هي الحيض وكذلك ان كانت رات يومين دما من اول ايامها مع ذلك ومن اخر ايامها  
 فان رات ثلاثة دما من ايامها مع ذلك من اولها ومن اخرها كانت هذه الثلاثة هي في  
 قول يوحنا فان كان حيضها ثلاثة ايام من اول كل شهر فقدم حيضها قبل ذلك احد عشر يوما  
 ثم طهرت ايامها فلم تر فيها ولا ينابها دما في قياس قول ابني حنيفة روي عن ابني حنيفة  
 استفاضت الا ان يعاودها الدم في مثل تلك الحال احد عشر يوما اخرى فان عاودها  
 كانت ثلاثة ايام من ايام الاولى من اولها حيضها وثلاثة ايام من هذه الاحد عشر يوما  
 الاخر حيضها من اولها وفي قول يوحنا ثلاثة ايام من اول الاحد عشر يوما والاول حيض  
 ان عاودها الدم في مثلها او لم يعاودها فان عاودة كانت مستقلة من مكانها دون  
 عددها الا ترى ان امرأة لو كان حيضها خمسة ايام من اول الشهر ثم جلت ثم وصفت  
 لعشر يمين من الشهر وكذلك اولها جلت فمد بها الدم سبعين يوما ثم انقطع كانت  
 اربعين يوما نفاس وخمسة وعشرين يوما طهرا وخمسة حيض امرأة كان حيضها خمسة  
 ايام من اول الشهر فجاء حيضها ثم مد بها الدم الى تمام الشهر ثم انقطع في خمسيتها ثم  
 مد بها الدم بعدها فالحسنة التي طهرت فيها هي الحيض في قياس قول ابني يوسف وقال يوحنا



حيضها خمسة ايام بعد ايامها التي طهرت بها وان لم ترك ذلك ولكنها رات خمسة قبل ايامها وما  
وطهرت ايامها فذلك الحصة حيض في قول محمد فان رات في المرة الثانية تلك الحصة والاولى  
المروفة وزيادة يوما ما حيضها هي الحصة المروفة فان تروى في المرة الثانية كذلك  
ولكنها رات الحصة التي قبل ايامها ايضا وما طهرت ايامها ثم رات في المرة الثانية تلك  
الحصة وخمسيتها وزيادة يوما ما حيضها هي الحصة الاولى وقد انقلب اليها وكذلك  
ان طهرت ايامها مرتين ولم تروى في غيرها ما ثم رات الدم في خمسة قبل وقت ايامها وايامها وزيادتها  
يوم حيضها خمسة من اول ما رات الدم وان كانت طهرت ايامها مرة فحيضها هي الحصة المروفة  
والا انتقال يقع بطهر ايامها مرتين كما يقع بروية الدم في غير مرتين وان كانت لم تروى قبل ايامها  
ولكنها طهرت ايامها ثم رات بعد خمسة يوما ما حيضها فان طهرت في المرة الثانية خمسيتها  
فهي الحصة ثم استمر بها الدم فاليها خمسة من حين استمر بها الدم ثم يكون حايضا لانه قد  
طهرت ايامها مرتين فانقلت عنه ولم تروى في المرة الثانية مرتين قال وقد قيل في هذه المسئلة  
بحث ان يجعل عاداتها في الطهر منتقلة الى ثلاثين يوما ولم يفعل ذلك ويجعل ان يكون  
وجه جواب محمد انها لما طهرت ايامها المروفة مرتين كان حيضها منتقلة الى حيث رات الدم  
فلما رات من الحصة الثالثة من الشهر صاد ذلك الموضع معروفها كالتي تروى في اول  
الادراك وما اوال التي انقلت بالحيل عن موضع عاداتها فاذا استمر بها الدم حتى  
ينتهي الى هذه الحصة من الشهر الثالث فقد انتهت الى معروفها وهي ترى الدم فلا بد من ان  
يجلس فيه ولم يحصل بين هذه الحصة وبين الحصة الاولى من حساب الطهر الا خمسة  
وعشرون يوما فلذلك اجاب كما اجاب به فان كانت حين طهرت ايامها اول مرة رات  
بعدها احد عشر يوما ما حيضها من اولها حيض فان كانت رات كذلك في الشهر الثاني  
كانت خمسة من اول الاحد عشر ايضا حيضا وقد انقلت عن ايامها الاولى الى هذه  
الحصة لانه قد طهرت ايامها الاولى مرتين فلا يابى الى الدم فاسد انقلت والى دم حيض  
فان كانت حيضها اربعة ايام من اول كل شهر فاحضتها ثم طهرت خمسة عشر يوما ثم  
رات الدم احد عشر يوما ثم طهرت خمسة عشر يوما ثم رات الدم احد عشر يوما ثم  
طهرت ايامها من الشهر الثاني حيضها اربعة ايام من اول الاحد عشر يوما وكذلك  
ان رات في يومين من ايامها الثانية يوما في قول محمد وان كانت رات اربعتها في  
الشهر الاول ومد بها الدم الى تمام الشهر ثم طهرت ايامها ففي مستحاضة فيما زاد  
على اربعتها لانها لم تروى ايامها وبين هذا الدم طهرت خمسة عشر يوما فان كان حيضها  
ثلاثة ايام من اول كل شهر فرات يومين يوما ويوما طهرت يوما ويوما طهرت  
شهر الحصة ايام من اول الشهر حيض في قول محمد وهذا ايضا غير مطرد على قياسه فانه  
اضطر الى هذا الجواب وان رات يومين يوما ويوما طهرت ثم استمر بها الدم ثلاثة ايام  
من اول ما استمر بها الدم حيض وما قبلها مستحاضة في قول محمد رحمه الله تعالى

امراة حيضها عشرة ايام من اول كل شهر فاحضتها ثم طهرت ثلاثين يوما ثم مد بها الدم اشهر  
تسعة من اول الدم حيض وخمسة عشر يوما طهرت ويبقى خمسة ايام من ايام حيضها في الشهر الثالث  
فهي حيض وكذلك لو كان الباقي من ايامها ثلاثة ايام فان كان الباقي من ايامها في الشهر الثاني فذلك  
خمسة عشر يوما اقل من ثلاثة كان حيضها عشرة ايام وقد صارت منتقلة الى العشرة في الشهر  
**باب الاضلال** واذا كانت المرأة تحيض في كل شهر حيضة فاستحيضت  
وطبقت بين القروتين ونسيت عددا ياماها وموضعها فانها تمنى على اكثر ايامها فان لم يكن لها  
في ذلك رأى لم تمسك عن الصلوة والصوم ولكنها تغتسل بكل صلاة ولا يطاها زوجها  
وتعبد من الصيام من شهر رمضان عشر يوما احتياطا فان قضت في شوال عشرة ايام ثم  
اراد ان تقضى العشرة الباقية في شهر اخر فضته في غير العشرة التي قضت فيه من شوال فان كانت  
تعلم ان ايامها كانت ثلاثا قضت صوم ستة ايام بعد الفطر وكذلك لو كان اكثر من ذلك  
اعادت ضعف ذلك فان كانت تعلم ان ايامها كانت ثلاثا في العشر الاخر من الشهر ولا يدرك  
في اى موضع من العشرات ولا رايها في ذلك ترضات من اول العشر الاخر ثلاثة ايام ثم  
اغتسلت بكل صلاة الى اخر العشر وهذه انما اضلت ايامها الثلاثة في عشر ايام فان كانت  
ايامها اربعة ترضات اربع ايام من اول العشر واطهرت ايامها الثلاثة في عشر ايام فان كانت  
ايامها خمسة فان كانت ايامها ستة ايام ترضات اربعة ايام من اول العشر وامسكت  
الصلوة يومين لانها فيها حايض يقيين وتغتسل بعد ذلك الى اخر العشر وان كانت ايامها  
سبعة ترضات ثلاثا وامسكت عن الصلاة اربع ايام واغتسلت ثلاثا فان كانت تذكر انها  
كانت تطهر في اخر الشهر ولا يدريكم كانت ايامها ترضات الى تمام سبعة وعشرين يوما  
من الشهر ثم امسكت عن الصلاة ثلاثة ايام ثم اغتسلت غسلا واحدا فان كانت تذكر  
انها كانت ترى الدم اذا حازت عشرين ولا تدريكم كانت ايامها فانها تمسك عن الصلوة  
ثلاثة ايام بعد العشرين ثم تغتسل بكل صلاة الى اخر العشر وتعيد صوم هذه العشرة  
في عشرة اخرى من شهر اخر وان كانت تستيقظ انها كانت ترى الدم بعد ما مضى سبعة  
عشر من الشهر فلا تدريكم كانت ترى ولا متى كانت تحيض في العشر ترضات ثلاثة  
ايام واغتسلت سبعة ايام قال وانما خالف بين الجواب في هذه وبين الجواب في الاول  
لانها لا تعلم ان حيضها كان متصلا بمضى السبعة عشر من الشهر وانما تعلم كونه في  
العشرة التي بعدها واذا كان على المستحاضة صلاة فائنة ولا تذكر شيئا من امرها  
فانها تقضيها في يوم ان قدرت عليه او في يومين ثم يعيدها بعد مضي عشرة ايام في اليوم  
الحادي عشر والثاني عشر فان كانت تذكر انها كانت ترى الدم يوم الحادي عشر  
من الشهر ولا تذكر اوله واخره فانها تنقضا وتصل الى ذلك اليوم ثم تمسك عن الصلاة  
فيه ثم تغتسل سبعة ايام وانما الصوم فانها اذا نسيت شهر رمضان صامت  
عشرة ايام فان كان عليها صوم شهرين متتابعين ولا تذكر شيئا صامت شهرين



وشهر البضا مع ذلك لان حيضها ان كان عشرين او اكثر شهر فقد بقي عليها من الشهر ما لا يدرى  
عشرون يوما فان كانت تعلم انها كانت تحيض في اول الشهر من في اوله او في اخره  
ولا يدرى كم كان حيضها ولا يدخل شهر في شهر فانها تنوضا في اول الشهر ثلاثة ايام ثم تغسل  
سبعة ايام لكل صلاة ثم تنوضا الى اخر الشهر وتغسل تمام الشهر مرة فان كانت تعرف  
انها كانت ترى الدم عشرين ايام من الشهر لا تدرى اوله او اخره فانها تنوضا من اول الشهر  
الى تمام الشهر ثم تغسل مرة ثم تنوضا وتغسل الى اخر الشهر ثم تغسل مرة واذا كان لها  
ايام معروفة من كل شهر فانقط عنه الدم اشهر اثم عاودها وقد نسبت ايامها فانها تنكث  
عن الصلاة ثلاثة ايام ثم تغسل سبعة ايام ثم تنوضا عشرين يوما فذلك دبرها واذا  
كانت المستحاضة لا تذكر ايامها غير انها تستيقظ بالطهر يوم العاشر ويوم العشرين ويوم  
الثلاثين فانها تنوضا من اول الشهر ثلاثة ايام ثم تغسل ستة ايام وتغسل يوم العاشر  
بوضوء ويوم الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر ثم تغسل الى تمام التسعة عشرين  
تنوضا وتغسل يوم العشرين وثلاثة ايام بعد ثم تغسل بعد ذلك الى تمام تسعة وعشرين  
يوما لكل صلاة ثم تغسل يوم الثلاثين بوضوء ولا يغسل لها صيام تسعة ايام فليصم ثمانية  
عشر يوما وما قضت من الفوايت في يوم غير العاشر ويوم العشرين ويوم الثلاثين اعادته  
في هذه الايام الثلاثة ولا يغسلها الزوج الا في هذه الايام فقط قال واذا اقر ان قضت اليوم  
في هذه الايام كفها قضاء تسعة ايام فان كانت تعلم ان ايام حيضها كانت ثلاثة في الشهر  
من الشهر ولا تدرى ايامه عشرين من الشهر او اذ بقي ثلاثة من الشهر فانها تنوضا  
وتغسل الى تمام ثلاثة وعشرين ثم تغسل غسلا واحدا ثم تنوضا الى اخر الشهر ثم تغسل  
غسلا واحدا وان كانت ايامها ثلاثة في وسط العشر الاخير بين الثلاث الاول والثلاث  
الاواخر فانها تنوضا وتغسل الى تمام اربعة وعشرين من الشهر ثم تدع الصلاة يوم الخامس  
والسادس وتغسل يوم السابع والعشرين لكل صلاة وهي بمنزلة امرأة اغسلت ايامها  
الثلاثة في اربعة **باب في حل الوطأ بنقطاع الدم** اذا انقطع دم المرأة دون  
عادتها المعروفة في حيض او نفاس غسلك حينئذ خوف فوت الصلاة وصلت وبجنتها  
زوجها احتياطا حتى تاتي على دبرها وكذلك صاحب الاستبراء يجتنبها ايضا احتياطا ومكة  
هي ايضا عن الزوج بد اخبرتها وان استمكت عادتها في الدم ثم انقطع اغسلت  
في اخر الوقت وصلت وانها زوجها وتزوجت ان كان هذا اخر عدتها ولم تنظر تمام  
في الحيض ولا تمام الاربعين في النفاس وكذلك ان لم يكن لها قبل ذلك عادة وكان هذا  
اول ما رأت الحيض فانقطع الدم على الحسن او كانت اول الولادة فانقطع الدم على الحسن  
فاغسلت وسما ان تكن زوجها من مستها وتزوج ان لم يكن لها زوج واسم من فوق  
**باب النفاس** واذا ولدت المرأة ثم انقطع دمها بعد يوم او يومين او ثلاثة انتظر  
الى اخر الوقت ثم اغسلت وصلت فان كان ظلت حين ولدت صدقت على النفاء العدة

الطهارة من الحيض والنفاس  
في اربعة وخمسين يوما

في اربعة وخمسين يوما وزيادة ما قال من شيء في قول محمد لا نجعل القول قولها في النفاس  
وبعد ذلك طهر خمسة عشر وثلاثة حيض وخمسة عشر طهر الى اخر العدة وقال ابو حنيفة  
لا اصدق في اقل من خمسة وثلاثين يوما لان اقل ما تصد فيه المعدة عنده بعد نفاس  
شهران ويحسب النفاس مع ذلك وخمسة وعشرين يوما لان معاودة الدم في الاربعين  
يجعل ما قبله من الطهر نفاسا فاذا حسبته خمسة وعشرين يوما فان الباقي من الاربعين  
مقدار الطهر فقط لا اصدقها في اقل من خمسة وستين يوما لانه يجعل في هذا الموضع احد  
عشر يوما اكثر من الحيض وعابهم محمد بن ثابت قال ها هنا لا يكون نفاس ولا يصدق عليه في اقل  
من احد عشر يوما وهو يقول ان انقطع عن النفاس دمها في اقل من احد عشر يوما اغسلت  
وصلت فهذا ينقض ذلك القول قال محمد بن ثابت كان في النفاس بينهما اقل من خمسة عشر  
يوما طهر فكذلك دم واحد وهو نفاس واحد وهو نفاس كله فان كان بينهما اكثر من  
خمسة عشر يوما فالاول نفاس والاخر حيض وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى اذا  
عاودها الدم في الاربعين يوما هو نفاس كله وان كان بينهما خمسة عشر يوما طهر

## كتاب المناسك

وقال ابو حنيفة واذا اردت ان تحرم الحج ان شاء الله تعالى فاغسل او تقص  
والغسل افضل ثم البس ثوبين زاهرا ورداء حديدين او غسيلين وادهن باي يديك  
شئت وصل ركعتين وقل اللهم اريد الحج فيسرع لي وتقبله مني ثم لي في دبر كل صلاة  
قال وان شئت بعد ما يستوي بك بعيرك واللبية ان تقول ببيتك اللهم ببيتك  
لا شريك لك ببيتك ان احج والنهية لك والملك لا شريك لك فاذا البت فقد احجرت  
فاتق ما نهى عنه من قتل الصيد والرفث والفسوق والجدال ولا تشير الى الصيد ولا تذك  
ولا تخط راسك ولا وجهك ولا تلبس ثيابا ولا قميصا ولا سراويل ولا فلسنة ولا ثوبا  
مصبورا بعصر ولا بالزعفران ولا بورس فان كان قد غسل حتى لا ينقض فلا بأس  
بلبسه ولا تمس طيبا بعد احرامك ولا تدهن وارفق بحك راسك ولا تغسل راسك  
بالخطمي ولا تنقص اظفارك واكثر من التلبية في دبر كل صلاة وكلما لبت دكا او كلما  
علوت شرقا وكلما هبطت وادبا وبلا سمار وكلما استيقظت من نيامك فاذا  
قدمت مكة فلا يضرك لسلاخك اونها را فادخل المسجد الحرام ثم ابدأ بالحجارة الاسود  
فاسلم ان استطعت من غير ان يودي مسلما فان لم تستطع فاستقبله وكبر وهتل  
واحمد الله تعالى ثم صل على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم خذ على يمينك على باب  
الكعبة فطف سبعة سبعة اشواط ثم مل في الثلاث الاول في كل شوط منها  
من حجر الاسود الى حجر الاسود فان زحمت الناس في رملك فقم فاذا وجدت



مسكاً فارمل وتطوف الاربعة الاشواط الاخر مشياً على هينك وكما امرت بالحجر الاسود  
في طوافك فاستلمه ان استطعت من غير ان تودي مسلماً فان لم تستطع فاستقبله بكبر  
وهلا واذا فتحت به الطواف وختمت به اجراك وتبين طوافك في كل شوط من وراء  
الحطيم ثم اتى المقام فصل عنده ركعتين واجتنب عنك من المسجد فاذا فرغت منها  
فعد الى الحجر الاسود فاستلمه فان لم تستطع فاستقبله وكبر وحلل واحمد الله وصل  
على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم اخرج الى الصفا فابدها وقم عليها مستقبلاً القبلة  
فتحمداً لله وتثنى عليه وتهلل وتكبر فوصل على النبي عليه الصلاة والسلام وتدعوا الله تعالى  
بما جئتكم اهبط منها نحو المروة فامش على هينك مشياً حتى تاتي بطن الوادي فاتي  
في بطن الوادي سعيًا فاذا خرجت منه فامش على هينك حتى تاتي المروة فتصعد عليها  
وتقوم مستقبل القبلة فتحمداً لله وتثنى عليه وتهلل وتكبر وتصل على النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم ثم تدعوا بما جئتكم فطفت بينهما هكذا سبعة اشواط تبدأ بالصفا  
وتختم بالمروة وتسمى في بطن الوادي في كل شوط ثم نعم بكه حراماً لا يحل شيء يطوف  
بالبيت كما بدالك وتصل لكل اسبوع ركعتين حتى تروح مع الناس الى مناب يوم النزوة  
فليت بها ليلة عرفة وتصل بها الغداة يوم عرفة ثم تعد الى عرفات فتزول مع الناس  
فان صليت الظهر والعصر مع الامام فحسن وان صليتها في منزلك فصل كل واحد  
لوقتها في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا بأس ان يصليها الحاج في منزله  
كما يصليها مع الامام في وقت واحد لان العصر انما قدمت لاجل الوقوف بلغنا ذلك  
عن عائشة وابن عمر واذا صلى العصر راح الى الموقف فوقف به بحمد الله وهلا وكبر  
وصلى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ودعا الله حاجته فاذا غربت الشمس دفع على  
هينته حتى ياتي المزدلفة فيصل بها المغرب والعشاء الاخر باذان واحد واقامة واحدة  
ثم يبيت بها فاذا انشأ له فجر صلى الفجر ووقف مع الناس بحمد الله واتنا عليه وهلا  
وكبر ولما صلى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ودعا الله حاجته فاذا اسفر دغ  
قبل ان تطلع الشمس حتى ياتي منى فاتي جمر العقبة فيرمي بها من بطن الوادي سبع  
حصيات مثل حصا الحرف ويكبر مع كل حصاة ويقطع التلبية عند اول حصاة  
يرميها جمر العقبة ولا يرمي يومئذ من الجمار شيئاً غير هذا ولا يقوم عند هاتين  
منزله فيحلق او يقصر شعره والحلق افضل ثم قدخل له كل شيء الا النساء ثم يزور  
البيت في يومه ذلك ان استطاع او من الغداة وبعد الغد ولا يؤخره الى بعد ذلك  
فيطوف به اسبوعاً ويصلي ركعتين ثم قدخل له النساء ثم يرجع الى منى فاذا كان  
الغد من يوم النحر رمي الجمار الثلاث حتى تزول الشمس بيداً التي على المسجد فيرميها  
سبع حصيات يكبر مع كل حصاة ثم ياتي بالمقام الذي يقوم فيه الناس فيقوم فيه ويكبر  
ويتثنى عليه وهلا ويكبر ويصل على النبي عليه الصلاة والسلام وتدعوا حاجته

ثم ياتي

ثم ياتي الجمر الوسطى فيرميها سبع حصيات كذلك ثم يقوم حيث يقوم الناس فيصنع  
في قيامه كما يصنع في الاول ثم ياتي جمر العقبة فيرميها في بطن الوادي سبع حصيات  
ولا يقيم عندها فاذا كان من الغد رمي الجمار الثلاث حتى تزول الشمس كذلك ثم يفر  
ان اجت من يومه وان اقام الى الغد فعل كما فعل بالامس وقد كان يكبر به اذا انفرد  
ان تقدم فعله ثم ياتي الى بطن فبئر ابي ساعدة ويطوف طواف الصدر ويصلي ركعتين ثم  
يرجع الى اهله فان كان الذي اتي مكة لطواف الزيارة بات بها او اقام بها قيام متعمداً او  
في الطريق ففداً ما وليس عليه شيء ومن اراد القران فعل ذلك غير انه يقول اللهم اني اريدك  
والحج ويبي بها يقول ببيتك بعمرة وحجة معاً وان شاء اكتفى بالتلبية وتبدأ اذا دخل بطواف  
العمرة بالبيت وسعاهما بين الصفا والمروة فحوما وصفناه بالحج ثم يطوف الحج بالبيت  
وليسعي له بين الصفا والمروة واذا رمى جمر العقبة يوم النحر ذبح هدي القران ويجزى  
الشاة والبقر افضل من الشاة والجوز افضل من البقر ولو كان ساق هديه معه  
كان افضل من ذلك كله ثم يحلق او يقصر واذا طاف الرجل بعد طواف الزيارة طوافاً ثانياً  
الطواف او طواف الصدر وذلك بعد ما حل المفرد طواف الصدر ولا بأس بان يقيم  
بعد ذلك ما شاء ثم يخرج ولكن الافضل من ذلك ان يكون طوافه حين يخرج واما العمرة  
المفردة فانه يتأهل طوافاً ما وصفناه في الحج ويتنقح فيها ما ينقيه منه حين يقدم مكة  
ويدخل المسجد ويبداً بالحجر الاسود فيستلمه ويطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة  
وكذلك ثم يحلق ثم قد فرغ من عمرته حل له كل شيء ويقطع التلبية في العمرة حين يستلم  
الحجر الاسود عند اول الشوط من الطواف بالبيت وكذلك ان اراد التمتع ولم يسبق  
هدياً ويقيم مكة بعد الفراغ من العمرة حلالاً فاذا كان يوم النزوة واراد الرواح الى  
منى ليس الا زار والرزاء ولما بالحج ان شاء من المسجد او من الاطراف او من اي الحرم  
وان شاء احرم بالحج قبل يوم النزوة وما تقدم باحرامه في الحج كان افضل ونروح  
مع الناس الى منى فليت بها ليلة عرفة ثم تعد الى عرفات وتعمل ما وصفناه في الحج  
المفرد غير انه بكه اذا كان كان العمرة في شهر الحج فعليه هدي المتعة يذبحه يوم النحر  
بعد رمي الجمار بكه او يقصر ثم يزور البيت فيطوف به اسبوعاً يرمي في الثالث  
الاول ويمشي في الرابع والاخر على هينته ويصلي ركعتين ثم يسعي بين الصفا والمروة  
على ما سبق الوصف به ثم ينصرف الى منى فان ساق هديا المتعة فعل في العمرة مثل  
ما وصفناه وقد هدي اذ احرم فان من السنة ان يعقد الرجل هديه بعد ما يحرم  
واذا طاف الحرم وسعى اقام حراماً ولم يقصر فاذا كانت عشيّة النزوة احرم  
بالحج فان احب ان يقدم الاحرام ويطوف بالبيت وبالصفا والمروة لحجته فعل  
وان احب ان يؤخر ذلك الى يوم النحر فله ذلك وكذلك الممتع الذي لم يسبق له  
معه فان طاف وسعى قبل ان يروح الى منى يرمي في طواف الزيارة يوم النحر



ولم يطف بين الصفا والمروة وأن لم يكن فعله قبله قبل ان يروح الى منار لم يوفى الخمر  
في طوافه وطواف بين الصفا والمروة ولا يدع الخلق في جميع ذلك ان كان ملبدا ومقصرا  
او غاصبا والمروة بمنزلة الرجل في جميع ما وصفنا غير انها تلبس بدلاها من الدر والفضة  
والخف والعمارين وتعطي راسها ولا يعطى وجهها ولا تلبس بصبيح بورس او زعفران  
او عصفر الا ان يكون قد غسل ولا خلق عليها اما عليها التقصير ولا رمى عليها في الطواف  
بالبيت ولا سعى عليها بين الصفا والمروة ولكنها تمشي مشيا وتستركل شئ منها ان  
الا الوجه وتسدل على وجهها ان اذات ذلك ونجا في عن وجهها وانما امر  
**باب الطواف** ذكر حديث صبي بن معبد انه قرن طواف طوافين وسعى سبعين  
وذكر ذلك لعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فقال هديت لسنة نبيك وعن علي بن  
تعالى عنه عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انه طاف لهما طوافين وسعى لهما  
سبعين والطواف الذي يطوفه القارن لجمعة بعد طواف العمرة ليس بواجب وانما الطواف  
الواجب في الحج طواف الزيارة يوم النحر وطواف الصبغ ايضا واجبا على الحضر  
واذا قدم القارن مكة فلم يطف حتى وقف بعرفة او طاف لعمرة ثلاثة اشواط فقد كان  
رافضا لعمرة نوى الرضا ولم يتوكل عليه ولم يرضها وقضاها وقد سقط عنه  
دم القارن وقال محمد لا يكون رافضا لعمرة حتى يقف بعرفة بعد الزوال وان كان طاف  
اربعة اشواط لعمرة لم يصير رافضا لها بالوقوف بعرفة وانما يوم النحر وهو قارن فان  
لم يطف لعمرة حتى قدم ولكنه طاف وسعى لجمعة ثم وقف بعرفة لم يكن رافضا لعمرة وكان  
طوافه وسعيه للعمرة دون الجمعة وهذا رجل لم يطف لجمعة فعليه ان يرمي في طواف  
يوم النحر وسعى بين الصفا والمروة وان طاف وسعى للحج ثم طاف وسعى للعمرة لم يدره  
شئ لم يكن نيته في ذلك شيئا وكان الاول عن العمرة والثاني عن الحج فان طاف لهما طوافين  
ثم سعى سبعين فقد اسأ ولا شئ عليه فان كان طاف لهما على غير وضوء ثم استغنى يوم النحر  
فعليه دم من اجل طوافه للعمرة على غير وضوء ويرمى في طواف الحج يوم النحر وتسمى  
بين الصفا والمروة استحسانا وان لم يفعل فلا شئ عليه وقال محمد ليس عليه ان  
يعيد الطواف وان عاد فهو افضل والدم على كل حال وان طافها جف عليه دم  
لطواف العمرة ويعيد السعي للحج فان لم يعيد فعليه دم فالقياس في الجنب والذي  
على غير وضوء سواء الا ان الجنب اشدها حالا والحيض كالجنب في هذا مفردا و  
قارن طواف طواف الزيارة على غير وضوء ولم يطف طواف الصبغ حتى رجع الى اهله  
قال عليه دمان احدها الطواف على غير وضوء والاخر ترك طواف الصبغ فان  
كان طاف للصبغ سقط الدم من اجله وان كان طاف الزيارة جف عليه ولم يطف  
للصبغ حتى رجع الى اهله فانه يعود الى مكة باحرام جديد فيطوف طواف الزيارة  
ويهرق لتأخير دما ويطوف طواف الصبغ واذ لم يرجع فعليه بدلة الطواف

الزيارة وشاة لترك طواف الصبغ وعلى الحايض مثل ذلك للزيارة وكثيرا  
لطواف الصبغ شئ وان طاف للزيارة جف وطاف للصبغ في اخر ايام التشريق كان  
طواف الصبغ مكان طواف الزيارة وقد اخرج فعليه دم لتأخير وصا ركان لم يطف  
للصبغ فعليه لتركه دم وان كانت امرأة حايضا فطافت يوم النحر حايضا ثم طفت  
من الغد ثم طافت للصبغ في اخر ايام التشريق كان طواف الصبغ للزيارة وعليها  
لتأخير دم وعليها دم لترك طواف الصبغ وهذا قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى  
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ليس عليها لتأخير طواف الزيارة شئ وان طاف  
اقل من طواف الزيارة طاهرا ولم يطف للصبغ ورجع الى اهله فعليه ان يعود  
باحرام الاول ويقضي بقية طواف الزيارة ويهرق لتأخير دما ويطوف للصبغ وان  
كان طاف الاكثر منه اجزاه ان لا يعود ويبعث بشايتن احدهما الباقي منه والاخر في  
وان كان طاف الاقل منه وطاف للصبغ في اخر ايام التشريق فانه يكمل طواف الزيارة  
من طواف الصبغ وعليه في قول ابى حنيفة لتأخير ذلك دم لانه اكمل منه وعليه  
لتركه من طواف الزيارة ايضا دم وان كان المتروك من طواف الزيارة اقل اكمل  
ذلك من طواف الصبغ ولم يكن لواحدنا دم ولكن عليه الصبغة قال وجملة ان  
عليه في ترك الاقل من طواف الزيارة دم وفي تأخير اوله صدقة وفي ترك الاكثر  
من طواف الصبغ دم وفي ترك اوله صدقة وفي طواف الصبغ جف دما وفي طوافه  
على غير وضوء صدقة وسوى في رواية ابى حنيفة بين وبين الجنب في ذلك وفي طواف  
الزيارة جف اعادة او بدله وفي طوافه على غير وضوء شاة وفي طوافه منكوسا او  
محولا او طواف اكثره كذلك بغير عذر الاعادة ان كان هناك وشاة ان كان قد جف  
وكذلك طوافه بين الصفا والمروة محولا او رابكا واذ طاف المعتمر اربعة اشواط  
من طواف العمرة في اشهر الحج ثم حج من عامه فهو متمتع وان كان طاف الاكثر منه في شهر  
رمضان لم يكن متمتعا ولو جامع المعتمر بعد ما طاف الاكثر من طوافه لم يفسد عمرته وفي  
فيها وعليه دم وان جامع بعد ما طاف ثلثة اشواط منه فسد عمرته ومعنى فيها وعليه  
دم الجماع وعمره مكانها وان كان طاف طواف العمرة في شهر رمضان جف او على غير وضوء  
لم يكن متمتعا ان عاد في شوال ولم يهد كوفي اعتمر في اشهر الحج فطاف لعمرة ثلاثة  
اشواط وفرغ مما بقى عليه منها وحل ورجع الى اهله ثم ذكر ذلك فخرج الى مكة  
فقضى ما بقى عليه من عمرته من طواف البيت والصفا والمروة وحل وحج من عامه فهو متمتع  
وان كان طاف اربعة اشواط لم يكن متمتعا وترك الرمي في طواف الحج والعمرة وشئ  
في بطن الوادي بين الصفا والمروة لا يوجب شيئا غير انه فيه مشي اذا كان بغير عذر وكذا  
ترك استلام الحجر واذ طاف الواجب في الحج والعمرة في جوف الخطيم فضا منه ما ترك  
ان كان بكة وان كان قد رجع الى اهله فعليه دم وبكر له ان يحج اسبوعين من



قبل ان يصلي في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف باس بذلك اذا انصرف على وثلاثة  
اسباع او خمسة او نحو ذلك واذا طاف قبل طلوع الشمس لم يصل حتى طاعت وكذلك ان  
طاف بعد العصر لم يصل حتى يصلي المغرب ولا يجزيه المكتوبة من ركعتي الطواف ويكره له ان  
يشد الشعر في طوافه او يتحدث او يبيع او يشتري فان فعله لم يغسل طوافه ويكره ان يرفع  
صوته بقراءة القرآن فيه ولا بأس بقراءته في نفسه وان طاف المرأة مع الرجل لم تغسل عليه  
طوافه واذا خرج الطائف من طوافه لصلاة مكتوبة او جازاة او ليجتهد وضوء ثم  
عاد بنا الى الطواف فان اخر الطائف ركعته حتى يخرج من مكة لم يغسل بلقناع عن عمر بن  
الخطاب رضي الله تعالى عنه انه طاف قبل طلوع الشمس ثم خرج حتى اذا كان بذي طوى  
وارتفعت الشمس صلى ركعتين ثم قال ذلكتان مكان ركعتين قالوا الصلاة لاجل مكة احب الي  
وللغرياء الطواف رجل طاف اسبوعا وشوطا او شوطين من اسبوع اخر ثم ذكر انه  
لا ينبغي ان يجتمع بين اسبوعين فالتيم السبوع الذي دخل فيه وعليه لكل اسبوع ركعتان  
ولا بأس بان يطوف وعليه خفاء او غلاء اذا كانا طاهرين وان كان عليه ثوب فيه  
او بول اكثر من قدر الدرهم كره له ولم يكن عليه شيء واستلام الركن اليماني حسن  
وتركه لا يضره واذا رمل في طوافه كله لم يكن عليه شيء وان مشى في الشوط الاكمل ثم ذكر  
ذلك لم يرمل الا في شوطين وكذلك ان مشى في الثلث الاول ثم ذكر لم يرمل فيما بقي واذا  
قال الله تعالى ان اطوف رجفا فطاف لذلك اعاده ان كان مكة ويهريق لذلك دما ان  
كان قد رجح الى اهله وان طاف بالبيت من وراء ذمرا او قريبا من ظله اجزاء وان طاف  
من وراء المسجد وكانت حيطانها بيضاء وبين الكعبة لم يجز وعليه ان يعيد لسأل الله تعالى  
**باب السعي بين الصفا والمروة** واذا سعى بين الصفا والمروة فربما في  
سعيه كله من الصفا الى المروة ومن المروة الى الصفا فقد اسأ ولا شيء عليه وكذلك  
ان مشى في جميع ذلك اجزاء وان بدأ بالمروة وختم بالصفا حتى فرغ اعاد شوطا  
واحدا لان الذي بدا فيه بالمروة ثم اقبل منها الى الصفا لا يعتد به وان ترك الحج  
بين الصفا والمروة راسا في حج او عمره فعليه دم وكذلك ان ترك منه اربعة اشواط  
وان ترك ثلاثة اشواط اطعم لكل شوط مسكينا نصف صاع خضرة الا ان يبلغ  
ذلك دما فيطعم حينئذ منه ما شاء وكذلك ان فعله راجعا ويجوز سعي الجنب والحائض  
اذا كانا قد طافا على الصلوات ولا يجوز سعي قبل الطواف ويجوز بعد ان يطوف اكثر  
من الطواف ويكره له ترك الصعود على الصفا والمروة في السعي بينهما ولا يكره بتركه  
شيء وان سعى بعد ما حل من حجه وواقع النساء اجزاء وان اخر حتى مضى بالانصراف  
فعليه دم ان كان رجعا الى اهله والدم احب الى من الرجوع فان رجح رجعا باحرام  
جديد وان كان مكة سعى وليس عليه شيء ولا ينبغي له في العمرة ان يخلق حتى يسعي بين  
المروة لان الاثر جاء فيها انه اذا طاف وسعى وحلق وقصر حل وجاء في الحج انه اذا رمى

جمرة العقبة وحلق وقصر حله كل شيء الا النساء فاذا طاف بالبيت حله النساء والسعي  
بين الصفا والمروة واجب في الحج والعمره يسأل الله تعالى الثواب والاعانة  
**باب الخروج الى منى** ويسحب الحاج ان يصلي الظهر يوم التروية بمنى ويقوم بها الى صبح  
يوم عرفة وان صلى الظهر بمكة لم يضره وان كان بمكة ليلة عرفة وصلى بها فجر ثم غدا  
منها الى عرفات ومن بمنى اجزاء وقدا ساء وتيزلجت اجبت من عرفات وتبعد الامام  
المخير وتوزن المؤذن وهو عليه فاذا فرغ قام الامام فخطب فحمد الله تعالى واتنا عليه وسلم  
وعمل وكبر وصلى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعظ الناس وامرهم ونهاهم ثم دعا  
الله تعالى لحاجته ثم ينزل ويقوم المؤذن فيصلي الامام الظهر فاذا سلم منها قام المؤذن فاذا  
للعصر ثم يصلي الامام العصر بالناس ويكره للامام ان يتطوع بينهما فان ادركه رجل في  
العصر وقد صلى الظهر في منزله لم يجز له في قول ابي حنيفة وكذلك ان صلى مع الامام الظهر  
ثم صلى العصر وحده وان ادرك مع الامام شيئا من العصر جاز وقال ابو يوسف ومحمد  
يجزى ان صلى بهما مع الامام او وحده فان كان الامام سبقه الحدث في الظهر فاستخلف  
رجلا منهم فانه يصلي بهم الظهر والعصر جميعا فان فرغ من العصر قبل ان يرجع الامام  
فان الامام لا يصلي العصر ما لم يدخل وقتها في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وليس هاتين الصلوات  
بجهر فان خطب قبل الزوال او ترك الخطبة وصلى الصلوتين بعد الزوال جاز وقدا ساء  
فان كان يوم غيم فاستبان انه صلى الظهر قبل الزوال وصلى العصر بعده فالقياس ان  
يعيد الظهر وحده ولكن استحسن ان يعيد الخطبة والصلاتين جميعا فان حدث الامام  
بعد الخطبة قبل ان يدخل في الصلاة فامر رجلا قد شهد الخطبة ولم يشهد ان يصلي  
اجزاءهم وان تقدم رجل من الناس من غير ان الامام فصلى بهم الصلوتين اجزاء وان  
ما نال الامام فان صلى بهم خليفته او ذي سلطان اجزاءهم وان لم يكن فيهم ذو سلطان  
صلى كل واحد لو فقه في قول ابي حنيفة ومن وقف بعرفة قبل زوال الشمس لم يجز ومن  
وقف بعد زوال الشمس اوليلة الخمر قبل انشقاق الفجر او من بها مارا وهو يعبرها او  
لا يعرفها اجزاء بلقناع عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال من ادرك بعرفة  
بليل فقد ادرك الحج ومن فاته عرفة فقد فاته الحج ومن وقف بها بعد الزوال ثم فاض  
من ساعته او فاض بعد غروب الشمس وصلاتها الصلوتين ولم يقف فافاض اجزاء  
وعليه دم فان رجح ووقف بها بعد ما غابت الشمس لم يسقط عنه الدم واذا وقف  
هناك شيء عليه اجزاء ووقوف الحائض والجنب ومن قد صلى الصلوتين ومن  
لم يصل جانزا واذا توجه القارن الى عرفات ليقف بها قبل ان يطوف لعمرته خوفا  
من فوت الحج ثم طلع ان لا يفوته فرجع وطاف وسعى لعمرته ثم ذهب فوقف اجزئة  
عمرته استحبنا واذا في نوادر من ساعته في قول ابي حنيفة فهو رافض للعمرة ان نوى  
الرفض او لم ينو واذا جامع القارن بعرفة قبل زوال الشمس وقد طاف لعمرته



قال عليه دمان وتفرغ من عمره وحجته وعليه قضاء الحج وأن كان واقع بعد الزوال أو واقع يوم الخميس قبل ان يرمى الجرة او بعدها فهو سواء وعليه جزو الحج وشاة للعمرة وعليه دم القران ولم يفسد حجته وعمرته وروى بن عباس قال اذا جامع بعد ما يقف بعرفة فعليه جزو وحجته تامة وكذلك لو جامع بعد ما حل قبل ان يطوف بالبيت ومن جامع ليلة عرفة قبل ان ياتي عرفات فسد حجه فعليه شاة وباقي عرفات فيقف بها ويفرغ من حجه وعليه الحج من قابل واذا وقف القادر بعرفة ولم يطف للعمرة ثم جامع فعليه جزو للحج ويفرغ من حجه وعليه دم لرفض العمرة وقضاها بعد ايام التشرية ومن دخل مكة بغير احرام فخاف الفوت ان رجح الى الميقات فاحرم ووقف بعرفة اجزاء وعليه دم لتترك الوقت واذا وقف الحاج بعرفة ثم اهل وهو واقف لحجة اخرى فانه يرفضها وعليه دم لرفضها وحجة وعمره مكانها ونقص في التهور فيها وكذلك اهل بالحج ليلة المزدلفة فهو رافض ساعة اهل وكذلك لو كان اهل بعرفة ليلة المزدلفة فهو ايضا رافض في قول ابى يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ويجمع الامام بين المغرب والعشاء بالمزدلفة باذان واقامة فان تطلع بينهما اقام للعشاء اقامة اخرى فان صلى رجل المغرب بعرفات حين غربت الشمس او صلاها قبل ان يبلغ المزدلفة قبل ان يغيب الشفق او بعد ما غاب قال عليه يميل في قول ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف رحمه الله لا يفيها وتغسل بصلوة المغرب بالمزدلفة حين ينشأ الفجر ثم يقف حتى اذا اسفر دفع قبل طلوع الشمس والمزدلفة كلها موقفا لا محس وعرفة كلها موقفا لا بطن عمره واجبة ان يكون وقوفه بالمزدلفة عند الجبل الذي يقال له فرخ من وراء الامام واجبة ان يكون موقفه بعرفة ايضا من وراء الامام فاذا افاض من جمع دفع على هينته كما يفيض من عرفاته ومن جعل بعرفة بيل بغير عذر فعليه دم وان كان عذر مرض او غيره او كانت امرأة فلا شيء عليه وان افاض منها بعد طلوع الفجر قبل ان يصلي الناس فمقداسا ولا شيء عليه وكذلك لو مرضها ما رجع طلوع الفجر من غير ان يبيت بالليل بها لم يكن عليه شيء وكذلك ان كان بها نائما او مغفيا عليه ولم يقف مع الناس حين افاضوا **باب ربي الجمار** ويبدا اذا وافي منا برى جمر العقبة يوم النحر حتى جاء الليل وماها ولا شيء عليه لان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذن للراقي الرمي بلبا وان لم يرم بها حتى يصبح من العذر لها وعليه دم في قول ابى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما ولا شيء عليه وان ترك منها حصاة او حصيتين الى العذر في ما ترك وصديق لكل حصاة بنصف صاع حفلة كل مسكين الا ان يبلغ دما فيصدق ما شاء وان كان ترك اكثر منها فعليه دم في قول ابى حنيفة وان ترك رمي احدى الجمار في اليوم الثاني فعليه صدقة لانه اقلها حتى يترك الاكثر من النصف وان ترك الرمي كله في سائر الايام الى اخر ايام الرمي وماها على التماس وعليه في قول ابى حنيفة دم ولا دم عليه في قول ابى يوسف ومحمد وان تركها حتى غابت الشمس

ثم بالذبح ان كان تارفا او شاة  
ثم باللقح وان لم يرم به

من اخر ايام الرمي سقط عنه الرمي وعليه دم واحد في قول جميعا فان بدا في اليوم الثاني في بجرن العمرة فماها ثم بالوسطى ثم بالتي تلي السجدة ثم ذكر ذلك من يومه قال يهودي على جمر الوسطى وجمر العقبة وان رمي كل جمر بثلاث حصيات ثم ذكر ذلك قال يهودي في الاول باربع حصيات ثم بعد الوسطى سبع حصيات وكذلك على الثالث وان رمي كل واحد باربع اربع قال يرمى كل واحد بثلاث ثلاث وان استقبل رميها فبها افضل وان رمي جمر العقبة من فوق العقبة او لم يكبر مع كل حصية او جعل مكان التكبير تسبيحا اجزاء وكذلك كان رماها بجارة او بطين يابس وكل شيء رماها من الارض وان رمي احدا الجمار سبع حصيات جميعا قال هن واحد يرميها الا ان سته وان رماها باكثر من سبع حصيات لم يضر تلك الزيادة وان نقص حصاة لا يدري من اين نهر نقصها اعاد كل واحد واحدة واحدة فان قام عند الجمر ووضع الحصاة عندها وضعا لم يجرها وان طر حيا طر حيا اجزاء وقدا وان رماها من بعيد فلم تقع الحصاة عند الجمر ولا قربا منها لم يجره وان وقعت قربا منها اجزاء وقدا وان رماها بحصاة اخذها عند الجمر اجزاء وقدا وان لم يقع عند الجمر بين التي يقوم الناس عندها لم يلزمه شيء وان كان ايام سنا مكة غير نافية منا فيرمي الجمار وقال قداسا وليس عليه شيء واذا رمى جمر العقبة يوم النحر بعد طلوع الفجر قبل طلوع الشمس اجزاء بلقنا عن عطا وان رماها اليوم الثاني قبل الزوال لم يجره وكذلك اليوم الثالث واما اليوم الرابع فانه يجزئ رميها فيه قبل الزوال استخشا نافي قول ابى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يجزئ وهو وما قبله سواء واجبا الى ان يرمى الجمار بمثل حصاة الحذف وان رمي باكثر من ذلك اجزاء وليس القيام عند الجمرين دعاء موقت ويرفع يديه عندهما هذا متكبيه والرجل والمرأة في رمي الجمار سواء وان رماها رماها اجزاء والمريض الذي لا يستطيع رمي الجمار موضع الحصاة في كفة حتى يرمي به فان رمي عنه اجزاء وكذلك المعفي عليه والصبي الذي يحج به ابوه يقضي للناسك ويرمي الجمار وان تركه لم يكن عليه شيء وكذلك المحزون يجزئ عنه ابوه **باب الحلق** واطلق افضل من التقصير والتقصير يجزئ وان اقصر اقل من النصف اجزاء وهو مسمى وروى عن بن عمر رضي الله تعالى عنهما انه سئل كم تقصر المرأة فقال مثل هذه بقتي مثل الاقطة وان قصرت ذلك المقدار من احد جانبي رأسها وذلك يبلغ النصف او دونه اجزائها وان جاء يوم النحر وليس على رأسه شعر اجزا موسى على رأسه وان حلق رأسه بالنورة اجزاء والموسى اجالى واكره له ان يؤخر الحلق حتى يذهب ايام النحر وان اخره اجزاء وعليه دم في قول ابى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا شيء عليه واكره له ان يؤخره في حج او عمره حتى يخرج من الحرم فان فعله وحلق في جمر الحرم فعليه دم ويجزئ به في قول ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا شيء عليه وان اخر الحلق في العمرة شرا غير انه مضى مكة لم يحل حتى يحلق ولا شيء عليه وليس على المحصر حلق اذا حل وان حلق



او نصر حسن وهذا قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ارى عليه ان يحلق فان لم يفعل  
فلا شيء عليه وليس على الخلع اذا قصر ان ياخذ شيئا من لحية او اظفاره او شارب  
او ينور وان فعل لم يضره وان حلق المحرم راسه حلال تصديق بشي وان حلق راسه محرم راسه  
او يغير امره فعليه الملقوق دم وعلى الخلق صفة وكذلك ان كره على ذلك وكذلك الجواب  
في قصر الاظفار وان اخذ المحرم من شارب او من راسه شيئا ولم يحنه فانتقض منها  
شعره قال عليه في ذلك كله صفة وان اخذ ثلث راسه او ثلث لحية فعليه دم فان نشف  
ابطيه او احرقها او اظفاره بنورة فعليه دم وان حلق مواضع الحامة فعليه في قول ابي حنيفة  
دم وقال ابو يوسف ومحمد عليه صفة وان حلق الرية كلها فعليه دم في قولهم جميعا  
وعلى القارن في كل ذلك كفارتان واذا اصاح المحرم اذى في راسه فحلق قبل يومه  
فعليه ما قال الله تبارك وتعالى ذكره فدية من صيام او صدقة او نسك والقيصام  
ثلاثة ايام والصدقة ثلاثة اصوع من خضرة بنصدق بها على ستة مساكين والنسك  
شاة وكذلك كلما اضطر اليه ما لو فعله غير المضطر كان عليه دم فاذا اضطر مضطرا  
فعليه من اي هذه الكفارات شاء يكفر في اي بلد شاء الا النسك فانه لا يجزى الا بكاهة ولذا  
فعله غير مضطر فعليه دم لا يجزى غيره وكل دم وجب عليه في امر الحج والعمرة فانه لا يجزى  
ذبحه الا بكاهة او حيث شاء من الحرم فاذا ذبحه بها ثم سرق لم يكن عليه شيء وان سرق  
قبل الذبح فعليه بدله ويجزى ذبح ما وجب عليه من الدماء قبل يوم النحر وبعد مكة ما خلا  
دم القران ودم المتعة فانه لا يجزى ذبح هذين الذمين قبل يوم النحر وهذا قول ابي حنيفة  
وقال ابو يوسف ومحمد كذلك هدى المحضر بالحج لا يجزى ذبحه قبل يوم النحر واما سرق ذلك  
من النطوع وغيره فيجزيه ان يذبحه قبل يوم النحر وذبحه يوم النحر افضل ولا ياكل شيء من  
الهدى الا من هدى المتعة والقران والنطوع والاضحية فانه ياكل الثلثين وينصدق  
بالثلث وان اكلها كلها لم يكن عليه شيء ويتنفع بجلود هذه الاربع ولا يتنفع بجلود  
غيرها ولا يعطى الجزاء منها ولا من غيرها شيئا فان فعل فعليه قيمته بنصدق بها وان لم  
ينوع على المحرم غير التفصيل فبذل بقصر اظفاره واخذ من لحية او شارب شيئا فعليه  
كفارة ذلك لا نه محرم ما لم يقصر او يحلق **باب كفارة قص الاظفار** واذا اخذ  
المحرم اظفاره يدبر ورجليه فعليه دم وان قصر من اظفاره واحدة او اثنين فعليه  
لكل ظفر صفة نصف صاع خضرة الا ان يبلغ دما فيقطع منه ما شاء فان كان قارا  
ضوعف عليه الكفارة وان قصر ثلاثة اظفار فعليه دم استحسانا في قول ابي حنيفة  
الاول ثم دمج وقال لا ارى عليه دما حتى يقصر ظفرا يد كاملة او رجل كاملة وهو  
قول ابي يوسف ومحمد الا ان محمدا قال اذا قصر خمسة اظفار متفرقة من يدين او اثنين  
او يد ورجل فعليه دم واذا انكسر ظفر المحرم فانقطع منه شطبة فقلعه لم يكن عليه  
شيء وان قص اظفارا واحدة يد يد ولم يكفر حتى قص اظفارا الاخرى والرجل الاخرى

فان كان ذلك في مجلس واحد فعليه دم واحد وان كان في مجلسين فعليه دمان في قول ابي حنيفة  
وابي يوسف وقال محمد عليه دم واحد ما لم يكفر وكذلك الحكم في الجماع مرة بعد اخرى مع امرأة او مع  
نسوة واذا اصابه الاذى في اظفاره حتى قصها فعليه اي الكفارات الثلاث شاء  
**باب جزاء الصيد** محرم دل محرم او حلالا على صيد قال على الدال جزاؤه بلغنا ذلك  
عن ابن عباس وان كان الدال حلالا في الحرم لم يكن عليه شيء واذا اشترك رجلان في صيد  
في قتل صيد فعلى كل واحد منهما جزاء كامل وان كان فيهم قارن فعليه جزاء مرتين وان دخل  
حلالان صيدا في الحرم بغيره واحدة فعلى كل واحد منهما نصف جزاء واذا قتل المحرم  
حكم عليه عدلان بقيمته في الموضع الذي اصابه فيه ثم يكون القاتل بالبخار ان شاء الكفر  
بالهدي وان شاء بالطعام وان شاء بالصيام في قول ابي حنيفة بلغنا ذلك عن ابن عباس  
رضي الله تعالى عنه وقال محمد البخاري والحكيم فيما يوجبانه فان حكم به هديا نظر في  
من النعم الذي يشبهه في المنظر ولا ينظر في قيمته فيكون في الشيء شاة وفي الاربع غناق  
او جدي وما لم يكن له نظير من النعم مثل الحامة ونحوها ففيه القيمة وان حكم بالحكم  
بالطعام او بالصيام فكل كما قال ابو حنيفة وقال ابن ابي ليلى عليه في الحامة قيمة شاة وفي  
البيضة درهم واذا رمى الحلال صيدا في الحرم او في الحرم من الحرم فقتله فعليه  
جزاء وكذلك ارسا الكلب ولا يهل اكل ما ذبحه المحرم من الصيد اذ ادى المحرم جزاء  
ثم اكل فعليه فيه ما اكل منه في قول ابي حنيفة وان كان قتله غيره لم يكن عليه شيء  
فيما اكل وقال ابو يوسف ومحمد لا شيء عليه في اكله ايضا ويستغفر الله تعالى واذا  
صاد الحلال صيدا في الحرم فلا بأس بان ياكله المحرم محرم كسر بيضة صيد قال  
فيها وان كان فيها فرخ ميت فعليه قيمة الفريخ حيا اخذله بالثقة وكذلك ان ضرب  
بطن ظبي فطرخته بجنا ميتا ثم مات فعليه جزاؤها جميعا اخذ فيه بالثقة  
وان عطي صيد بفسطاط الحرم او بحجرة خضرها للماء او فرغ منه الصيد فاستد  
فكسر فلا شيء عليه وان كان هو فرعه او حركه فهو ضامن له محرم اصطلا صيدا  
فاورسله محرم اخر من يده قال لا شيء عليها وان قتله في يده فعلى كل واحد منهما جزاء  
وعلى القاتل قيمته الذي كان في يده في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف لا شيء عليه  
استحسانا فان ارسله الذي كان في يده ثم حل فوجده في يده جل اخذ منه  
وكان احق به وان كان صاده في احرامه ثم ارسله فالذي في يده احق به محرم  
سبعا قال ان كان ابتداءه فلا شيء عليه وان كان هو ابتداء السبع فعليه قيمته  
ولا يجاوز دما والتمساع كلها في ذلك سواء اخل الكلب والذئب فانه ليس  
عليه شيء فيها وان ابتداه الا انه بلغنا عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه  
قال يقتل المحرم الظفارة والغراب والحداة والعقرب والحية والكل العقور  
فان قتل القارن السبع من غيرها ابتداء فعليه قيمتان لا يجاوزهما دمين وكذلك



فأب من السباع وذئب من الطير ما لم يأت فيه أثر أن ابتداء محرم فقتله فعليه قيمته لا يجزأ  
وما أن ابتداء السبع أو ذئب من الطير فلا شيء عليه وفي البربوع والآبار قيمتها وأدبقت  
قيمتها المقتول جلا أو غنا فالجوز الجمل والعناق في الهدى وما لم يبلغ فيه قيمة المقتول  
ثم جندع عظيم من الضان أو شيء من غيرها فعليه الضئف أو الضياف وهذا قول أبي حنيفة  
وقال أبو يوسف ومحمد وابن أبي ليلى تحريم ذلك في حد الصيد للأقارب التي جات ولأن  
الرجل قد شئى الثوب والدمام هديا ألا ترى أنه لو قال على أن هدي هذه الدراهم كان  
عليه أن يفعل وألحقه فذلك يكون غناقا وجديا وقصدا لا ترى أنه لو هدى ثوبا فبقيت كان  
ولها هديا معها يحس ولو كان غير هدي بقصد قبه ولم يخرج محرم من صيد الجرحه ثم  
كفر عنه ثم رآه بعد ذلك فقتله قال عليه كفارة أخرى لو لم يكفر عنه في الأول لم يضرب  
ولم يكن عليه فيها شيء بل أحته في هذه الأخرى إلا ما نقصته الجراحة الأولى ثم خرج  
صيدا ثم كفر عنه قبل أن يموت ثم ما جازته الكفارة التي إذاها وإذا أحرمت الرجل  
وله في منزله صيد لم يكن عليه إرساله أنما يرسل ما يكون في يديه ولا يخرج من يد يده الشاة  
والدجاجة والبطة الذي يكون عند الناس وكل ما ليس بصيد وأما ما رآه صيدا  
ينبغي المحرم أن يذبح شيئا منه والذي يخص فيه من صيد البحر هو السمك خاصة ولا  
يخص له من طير البحر لأنه ليس من صيد البحر لأن هذا ما يعيش في البحر محرم صادة طيبة  
فولدت عنه قبل أن يحل أو بعد مجئ ثم ذبحها أو ولها في الحل أو في الحرم فعليه جزاؤها  
جميعا وأكره المحرم أن يشتري الصيد وأن يهاه عنه فأن اشتري محرم من محرم أو حلال  
أمره أن يخلي سبيله فأن عطب في يده فعليه جزاؤه وعلى البايع أيضا جزاؤه وأن  
كان محرمًا وأذا صاد المحرم صيد الخبيسة عنه ثم مات فعليه جزاؤه وأن كان لم  
يقتله محرمًا وحلالا أخرج صيدا من الحرم قال يؤمر برده إلى الحرم وإرساله فيه  
فأن أرسله في الحل فعليه جزاؤه وكل شيء فعله المحرم ما يتلفه أو يعرضه للتلف فعليه  
جزاؤه إلا أن يحيط علمه بأنه قد سلم منه ولا ينبغي للحلال أن يعين المحرم على ذبح الصيد  
لأنه معصية ولا يشتريه منه وإذا أعانه على شيء من ذلك لم يكن على الحلال فيه إلا الاستغفار  
وسواء أصاب المحرم الصيد هذا أو خطأ وكان ذلك أول ما أصابه أو قد اقتضا قبله  
الجزاء في جميع ذلك وإذا قتل الحلال الصيد في الحرم فعليه قيمته وعليه أن يتركها وأن  
يطعم ولا يجزئ الصور ومن دخل الحرم بصيد فعليه أن يرسله فان باعه رد البايع  
فيه أن كان فأنما وإن كان فابتا فعليه جزاؤه وكذلك بيع الحرم الصيد من محرم  
أو حلال فاسد رجل أدخل الحرم بأرثا أو صقرا فعليه إرساله وأن أرسله فجعل  
يقتل حمام الحرم لم يكن عليه من ذلك شيء ولا شيء فيما يرض فيه أهل مكة من الجمل  
والنقائب ولا يدخل شيء منه الحرم حيا وإذا رمى صيدا بعض قوله في الحل وبعضها  
في الحرم فعليه جزاؤه وأكره أكله وأن كان الرامي في الحل والصيد الحلال إلا أن يبينها

قطعة من الحرم فربما السهم قال لا شيء عليه ولا بأس بأكله وإذا رمى الصيد الحلال في صيدهم فبطل  
الحرم فموت قال استحسن ترك أكله ولا جزاء فيه وإذا ذبح الهدى في جزاء الصيد بالكوفة  
وتصدق بجزاءه من الطعام إذا أصاب كل مسكين قيمة نصف صاع ولم يخرج من الهدى وأن  
أكل من جزاء الصيد فعليه قيمة ما أكل فإن أكله كله بعدما ذبحه بمكة فعليه قيمته مذبوحا  
يصدق به أن شاء على مسكين وأن شاء على مساكين وأما إذا حكم عليه بجزاء الصيد فما  
فلا يعطى على مسكين أكثر من نصف صاع فأن أعطى كل مسكين نصف صاع ففضل منه مد  
نصف فيه على مسكين فأن حكم عليه بالصيام صام مكان كل نصف صاع يوما فأن فضل  
منه مد نصفه بآن شاء وأن شاء صام يوما وله أن يفرق الصوم من جزاء الصيد  
محرم قتل جراده قال يلقا عن عمر أنه قال من خير من جراده ولبيش له في قتل البعوض  
والذباب والنملة والحكة والقراد شيء ويكره له قتل القملة وما تصدق به فهو خير منه من  
صيد سواه المحرم وإذا جزأه فلا بأس على الحلال والمحرم أن يأكله وجزاء البسيط الغنم  
بلقا عن عمر وعبد الله بن مسعود أنها قال في الفهره تهرم أصاب صيدا كثيرا على وجه  
الأحلال والرفض لأحراره قال عليه لذلك كله دم واحد فلو أصاب صيدا وهو حرام ثم  
أصاب آخر وهو على نيته في الأحرار فعليه جزاء كل واحد منهما على حدة ولا يتصدق  
من جزاء الصيد وله ونواقله ولا على أيوبه وأجداده فأن أعطى منه ذميا جزاءه  
وتفترأ المسلم اجتأ إلى وإذا بلغ الصيد جزوا فهو اجتأ إلى من أن يشتري بغيره  
اغنا ما وأن اشتري اغنا ما وذبحها وتصدق بها جزاءه وذبحه دون يوم غنم ويوم  
الخزاجت البنا وليس عليه أن يعرف الجزاء من جزاء الصيد ولا أن يقلد ولم يضر  
أن فعل وكذلك هذا الحصار والكهات ذات وإذا رمى الصيد وهو حلال ثم لحرم فليس  
عليه شيء وإذا رمى طائرا على غصن شجرة أصلها في الحل أو في الحرم لم ينظر إلى أصلها  
إلى موضع الطائر فأن كان ذلك الغصن في الحل فلا جزاء عليه فيه وأن كان في الحرم  
ففيه الجزاء وأما في قطع الغصن فينظر إلى أصل الشجرة فأن كان في الحل فله أن  
يقطعه وأن كان في الحرم أو بعضه في الحرم فليس له أن يقطع الغصن ولا يقطع من  
شجر الحرم ما بنت بنفسه ما لا تنبته الناس فأن قطعه رجل حلال أو محرم أو قارن  
فعليه قيمته وأما ما أنبته الناس ما ينبت بنفسه أو ما تنبته الناس وينبت  
بنفسه ما تنبته الناس فلا بأس بقطعه وأن قطع رجلا شجرة من الحرم ما لا ينفع  
فعليه ما قيمته واحدة ولا يجوز فيه الصيام أنما يهدى أو يطعم نصف صاع حنطة  
على كل مسكين بقيمة بالغة ما بلغت ولا أحب له أن ينفع بذلك الشجرة التي غرم  
قيمتها وأن انتفع بها فلا شيء عليه وأن غرسها فبنت فله أن يقطعها ويبيع ما ثا  
وأما تكسر من شجرة وينس حتى سقط فلا بأس بالانتفاع به ولا يرمى حشيش الحرم  
ولا يقطع إلا إذا خر فأن بلغنا أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم رخص فيه



وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا بأس بان يرى الحشيش ولا يجش وقال  
 إلى ليل الجش ويرى وإذا قل الحرم البازي فعليه في الكفارة فمئة غيره مسلم  
**باب المحصر** ويبعث المحصر بالجمع بين هدي يشترى له مكة فيذبح عنه يوم النحر ويحل  
 وعليه عمره وحجة فإذا بعث به فإن شاء أقام مكانه وإن شاء رجع وعليه أن يقصر أو  
 أبو يوسف أن يقصر فحسن والمحصر بالعرق يواعدهم يوما يذبح فيه الهدي عنه فإذا  
 ذبح حل وكان عليه عمره فقط وإن كان قارنا بعث بعد بين فينحران عنه يوم النحر ويحل  
 وعليه عمرتان وحجة يقضيهما بقران أو أفراد كما شاء وإذا بعث المحصر بالهدي ثم قدر على  
 الذهاب وأدراك الهدي قبل أن يذبح لم يسعه أن يقيم ولم يحل بالهدي أن أقام وإن لم يقدر  
 على أدراكه أجزأه استحسانا والاحصار بالمرض والعرق سواء وكذلك المرأة تحرر بالجمع  
 وليحل الحرم يخرج معها في منزلة المحصر وكذلك إن هلكت سوا حجة إلا فتقارن بها  
 وخلها فعليه هدي وعمر وحجة وتحليلها لها أن ينعها ويضع بها الذي ما يحرم عليه الحرم  
 من قصر ظفر وغيره ولا يكون التحليل بالنسي ولا بقوله حللتك وكذلك المملوك يعل بعينه  
 مولاه وإذا بعث المحصر بالجمع هديين حل با وطما وإن حل المحصر قبل أن يخرج عنه هديه  
 فعليه دم لإحلاله وهو يهود حراما كما كان حتى يخرج عنه هديه فإن كان المحصر معسر لم يحل  
 ابتداء الإبداء وكل شيء صنعته المحصر قبل أن يحل فهو بمنزلة الحرم الذي ليس المحصر وإذا قد  
 المحصر على الذهاب إلى مكة قضى وأدركه هديه صنع بها ما شاء إن شاء باع وإن شاء  
 ذبح وإن ذبح عن المحصر هديه في غير الحرم لم يحرم فإن حل في موضعه ثم علم بذلك قال يهود  
 حراما وعليه دم لإحلاله ويبعث بدم الاحصار وإن كان الاحصار باقيا ويحرم الدم  
 الاحصار الجذع العظيم من الضان والثني وغيرها فإن أكل منه الذي هو معه بعد ما  
 ذبحه فهو ضامن ليقته ما أكل في تصدق به عن المحصر فإن قدم رجل مكة ضفاف وسقى  
 وحجته ثم خرج إلى بعض الأفاقي قبل أن يقف بعرفة فاحصر قال يبعث به يحل عليه وعليه  
 حجة وعمره مكان حجته وليس عليه عمره لأن قد فرغ منها ويقصر وعليه دم  
 لأنه قصر في غير مكة وإذا وقف بعرفة ثم احصر لم يكن محصرا لأنه قد فرغ من حجته ولكنه  
 يكون حراما حتى يصل إلى البيت فيطوف طواف الزيارة وطواف الصدر ويحلق أو يقصر  
 وعليه ترك الوقوف بالمرزقة دم ولحم الحار دم ولحم الحار دم ولحم الحار دم  
 في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد ليس عليه لتأخير الحلق والطواف شيء وإذا قدم  
 الحاج مكة فاحصرها لم يكن محصرا بها وإذا بعث القادرين هديين ولم يبين أنهما بالجمع  
 أنهما الحرم لم يضر رجل أهل يمين نزار مكة ليقتضها ثم احصر قال يبعث بهدي  
 واحد يحل به من عمر واحد لا نهج سار صا رواقتا أحدهما وعليه دم لرفضها وعليه  
 عمرتان وإن لم يسر ولا أخذ في شيء من عملها حتى احصر قال يبعث بهديين لهما فإذا  
 نحر عنه حل وكانت عليه عمرتان وقول محمد لا يلزمه إلا واحدة رجل أهل

بشي

بشي واحد لا ينوي حجة ولا عمره ثم احصر قال يبعث بهدي يحل به وعليه عمره استحسانا ولو  
 لم يحصر كان له أن يختار أن شاء عمره وإن شاء حجة ما لم يطف بالبيت فإذا طاف قبل أن ينوي  
 جعلته عمره وكذلك لو جامع قبل أن ينوي شيئا جعلته عمره وعليه دم للجامع وعمره قضاها  
 ولو أهل بشي واحد كماه ثم نسيه واحصر بفت بهك واحد حل به وعليه عمره وحجة وكذلك  
 أن لم يحصر ووصل إلى البيت رايت له أن يجعله عمره وحجة أخذه في ذلك بالشفة ويكون عليه  
 ما يكون على القارن ولو جامع قبل أن يصل إلى البيت وقبل أن ينوي أن يكون حجة أو عمره  
 فعليه هدي واحد للجامع ويجعل حرامه لعمرته وحجه ولو أهل بشيين ثم نسيهما ثم احصر  
 بعث بهديين وإذا جامع عنه حل وكانت عليه عمرتان وحجة أجعله بمنزلة القارن وإن  
 أمر على أهل الناس استحسان ذلك وكان القياس أن يكون عمرتان وحجتان وإن لم يحصر  
 ووصل إلى البيت جعل حرامه عمره وحجة وعمل ما يفعله القارن وكان القياس أن يقضى  
 عمره وحجة مع الناس وعليه دم القارن وعليه دم آخر وعمره وحجة فإن كان الذي أهل  
 به حجتان فقد قضى أحدهما وعليه لرفض الأخرى هذا الدم وعليه عمره وحجة مكانها وإن  
 كانا أحلاله لم يربن فقد قضى أحدهما وعليه لرفض الأخرى ذلك الدم وعمره وحجتان  
**باب الجامع** وإذا جامع الرجل امرأته وهما مهلان بالجمع قبل أن يقضا بعرفة فعلى كل واحد  
 منها شاة وبمضيان في حجتها وعليهما الحج من قابل ولا يفترقان وليست الفرقة بشي فإن  
 كان قارنا فعليه شاتان وقضى عمره وحجة أن لم يكن طاف بالبيت وقد سقط عنه ذكر  
 وإن طاف بالبيت لهما قبل الجامع وكذلك الجواب لأنه ليس عليه قضاء العمره وإن جامع بعد  
 ما وقف بعرفة فعليه جزور وشاة وإذا جامع الحاج بعدما وقف بعرفة فاهدي  
 جزورا ثم جامع بعد ذلك فعليه شاة وإذا طاف أربعة أشواط من طواف الزيارة  
 وقد قصر ثم جامع فليس عليه شيء وإن لم يكن قصر فعليه دم وللمس والتقبيل من شهوة  
 والجامع فيما دون الفرج أن أنزل ولم ينزل لا يفسد الحرام ولكنه يوجب الدم والنظر لا يوجب  
 شيئا وإن أنزل وحكم الجامع في الحج والعمره واحدان كان عن شيان أو لهما وفي حال يوم  
 أو بأكراه أو بطوع إلا في الأثم وكذلك الحلال والحرام والبالغ وغير البالغ والعاقلة  
 والمعقولة كل ذلك يفسد وعلى العاقل والبالغ في هذه دم وتبزمه حكم الفساد رجل  
 أهل بعمره وجامع ثم أهل بأخرى ينوي قضاها قال هي هي وعليه دم للجامع ويقض منها  
 وعليه عمره وكذلك لو كانت حجة فإن جامع في العمره ثم أضاف إليها حجة لم يكن قارنا ولا حجة  
 له لأنه لا يرضيها جميعا ولا يلزمه القارن إذا كانت أحدهما فاسدة وكذلك لا يسقط  
 عنه دم ترك الوقت إذا اقتسل أحمر به محرر بعمره جامع النساء ورفض حرامه فقام  
 حلالا يصنع ما يصنع الحلال في الجامع وقيل الصيد والطيب وغيره قال عليه أن يهني  
 حراما كما كان ويمضي في عمره وعليه دم واحد لإحلاله وتجميع ما صنع فيه من جنائز وكل  
 صيد وغير ذلك سواء لا يوجب زيادة على دم وعليه عمره مكان عمره وعليه حكم



**باب الدهن والطيب** ويكره للدهن الا دهان الطيب فان دهن ينفذ او زيت او من الدهن فاكثر فعليه دم وان ادهن بزيت غير مطبوخ فعليه دم في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد عليه الصلوة وان كان زيت قد طبخ وجعل فيه الطيب فعليه دم وان ادهن شقاق رجله بزيت او دهن او سمن لم يكن عليه شيء ويكره للمحرم ان يشتم الركن والطيب وان لم يمسه وان شتم فلا شيء عليه وان كان ادهن به قبل ان يحرم ثم وجد به بعد ما احرم لم يضره وكذلك ان اجمره قبل ان يحرم ثم لبسها بعد ما احرم ولا ياتر بان يأكل الطعام الذي صنع فيه الزعفران او الطيب وان اكل الزعفران من غير ان يكون في الطعام فعليه دم ان كان كثيرا وان كان في طعام لم يمسه النار مثل الخبز فلا بأس به ايضا الا ترى ان ياكل الزيت ولا يهذب وان سطره فان زلقه تصدق بصحة فان كان لم يزلق به شيء فلا شيء عليه الا ان يكون ما زلق به كثيرا فاحشا فعليه دم واذا لم يكن فاصاب فيه فاه او يده خلوا كثيرا فعليه دم وان كان قليلا فعليه طعام ولا ياكل بان يحتمل المحرم بكل ليس فيه طيب فان كان فيه طيب فاحشا فاحشا فعليه دم وان كان كثيرا فعليه دم وان كان من اذى فعليه اي الكفارات شاء وكذلك لو تداوى بدواءه طيب والزرقه على جرحه او شربه شربا وان داوا قرحة بدواءه طيب ثم خرج به قرحة اخرى والاولى على حالها فداوى الثانية مع الاولى فليس عليه الا كفارة واحدة ما لم تنزل الاولى والمحرم ان يبط القرحة ويجبر الكسر ويعصب عليه الخرق وينزع ضره ان كان يجتمه ويعتسل ويخل الحمام فان غسل راسه وحجته بالخطي قال عليه دم في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد عليه الصلوة لان الخطي ليس طيبا وانما جعلنا فيه صدقة لان يقتل الدواب واذا خضب راسه وحجته بالخطي ليس طيبا وانما جعلنا فيه بالوسمة فليس عليه شيء اذا لم يبط راسه وان خاف ان يقتل الدواب اطعم ايضا شيئا وان خضب المحرمة بها بالخطي فعليه دم وقال في باب قبل هذا في الطيب ان كان كثيرا فاحشا فعليه دم وان كان قليلا فعليه صدقة وقال محمد يقوم ما يجب فيه الدم فيجعل هذا القدر عليه من الصدقة بحيثما ذلك **باب اللبس** ولا بأس ان يلبس المحرم القباء ويدخل فيه منكبيه ولا يدخل فيه يديه ولا يزده عليه فان زده عليه يوما او اكثر فعليه دم وان كان اقل من يوم فعليه صدقة ولا بأس ان يلبس الخنزير والبرود وما قد يصنع بطن الهزوي اذا لم ينقص وان لبس صوغا بالعصفر او الورس او الزعفران مشعايا او الليل او اكثر فعليه دم وان كان اقل من يوم فعليه صدقة وكذلك ان لبس قميصا او سراويل او قلنسوة يوما فعليه دم وان جمع ذلك كله في يوم فعليه دم واحد وكذلك ان غطي وجهه يوما فعليه دم ولا بأس ان يلبس الخنزير او المنطقة بشدها حقويه فيها الفقيه ويتوشح بالثوب ولا يعقده على عنقه ولا يخلله بخلال وان فعله لم يكن عليه شيء ويكره له ان يعصب راسه وان فعله يوما او اكثر فعليه صدقة وان عصب شيئا من جسده لعله او غطاه

لم يكن

لم يكن عليه شيء واكره لغيرة وان غطي المحرم راسه او وجهه يوما فعليه دم وان كان اقل من ذلك فعليه صدقة واما المحرمة فغطي كل شيء منها الا وجهها فان غطته يوما فليس بها ويكره للمحرم لبس البرقع فان لبس المحرم ما لا يحل له من الثياب والخفاف يوما او اكثر للضرورة فعليه اي الكفارات الثلاث شاء وان غدا المساكين او عشاءهم في هذه الكفارات اجزاء في قول ابو يوسف ولم يجز به في قول محمد ولا بأس ان يلبس المحرم الفيلس ولا يزده عليه فان زده يوما فعليه دم فان دخل تحت ستر الكعبة حتى غطاه فان كان الستر يصيب وجهه ورأسه كرهت له وان كان مجافا عنه فليس عليه شيء فان كان المحرم نائما فغطي رجل راسه ووجهه بثوب يوما كاملا فعليه دم الا ترى ان لو انقلب ثوبه على صيد له كان عليه جزاء صبي احرم عنه ابوه وجنبه ما يجنب المحرم فليس ثوبا او اضاف طيبا او صيدا قال ليس عليه شيء **باب النذر** واذا حلف بالمشي الى بيت الله فحلف ففعله حجة او عمره فان جعلها حجة وشيئا لم يركب حتى يطوف طواف الزيارة وان جعلها عمره وفروا بحجة الاسلام او اعتمر بها قبلها اجزاء وان نذر رابعا فعليه دم لركوبه دم القران وكل من وجب عليه دم في المناسك جاز له ان يشارك ستة نفر قد وجب عليهم الدماء ايضا فيها وان اختلف اجناسها من دم متعة واحضار وجرء الصيد وغير ذلك ولو كان ذلك كله من جنس واحد كان احب اليه واذا نذر المشي الى بيت الله ونوى مسجد المدينة او بيت المقدس لم يكن عليه شيء وان لم يكن له نية فهو على المسجد الحرام وان نذر ان يركب لم يلزمه شيء ولو قال ان كنت فلانا ففعل حجة يوم اكله وتينوى ان يجزى عليه يوم تكلمه وجبت عليه حجة ويقضيها متى شاء ولم يكن محرما بها يومئذ حتى يحرم الا ترى ان لو قال لله على حجة اليوم كانت واجبة عليه يحرم بها متى شاء ولو قال رجل لآخر على حجة ان شئت فقال قد شئت قال هي عليه وقوله على حجة والله على حجة سواء وهي واجبة عليه ولو قال ان فعلت كذا فانا ارجع بفلان فحلف فان كان نوى فانا ارجع وهو معي فعليه ان يرجع وليس عليه ان يرجع به وان كان نوى ان يرجع فعليه ان يرجع كما نوى وان ارسله فاحجه جاز وان ارجع معه جاز وان لم يكن له نية فعليه ان يرجع هو وليس عليه ان يرجع فلانا وان كان قال فعلت كذا فعليه ان يرجع كما قال وان كان قال ان فعلت كذا فاضل ان امكن كذا بشيء من ماله فان كان ذلك دارا او شيئا لا يستطيع ان يهديه فعليه ان يهديه فبئس منه وما اوجب هديه من ذلك تصدق به على مساكين مكة وان اعطى برحمة البيت اجزاء وكذلك ان قال لنوى هذا البيت او قال انا اضرب به خطيم الكعبة فعليه ان يهديه استحلف لا يمان الناس عليه وان قال لكل مال اهديه فعليه ان يهديه ماله كله بلقنا عن ابراهيم انه قال في مثل هذا يصدق بماله كله ويمسك منه قدر ما يقوته فاذا افاد مالا يصدق بمثل ما مسك به ولو قال ان فعلت كذا فاعطى هذا هديتم باعه ثم فعل ذلك لم يكن عليه شيء وان كان الغلام في غير ملكه يوم حلف ثم اشتريه ثم فعل ذلك



لم يلزمه ايضا شي وتو قال ان كنت فلانا فهذا الملوكة هدي لو اشتريتك لكانت هدي ثم اشتراه فعليه ان  
يهديه وان اشتريه فلا شيء عليه شي وان قال هذه الشاة هدي الى البيت او الى مكة  
او الى الكعبة وهو يملكها فعليه ان يهديها وان قال الى الحرم او الى المسجد الحرام لم يلزمه ان  
يهديها في قول ابي حنيفة ويلزمه في قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله فاني قال كل شيء بمكة  
نفسه من المتاع والريق فاما عليه ان يبيعه ويتصدق به على مساكين اهل مكة وان تصدق  
بالكوفة اجزاء وكل هدي جعله على نفسه من الابل والبقر والغنم فعليه ان يذبحه مكة ويتصدق  
بلحمه على مساكين اهل مكة وغنومه فان كان ذلك في ايام النحر فعليه بما وان كان في غير ايام  
النحر فعليه مكة وان قال ان فعلت كذا فعلى هدي فعليه ما استيسر من الهدي فان  
نوى من الابل والبقر كان عليه ما نوى ولا يذبح الا بمكة وان قال على بدنة فان كان نوى شيئا  
من البدن بعينه فعليه ما نوى وان لم يكن له نية فعليه بقرة او جزر ويخبرها حيث شاء  
الا ان يكون نواها بمكة فلا يخبرها الا بمكة وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو  
رحمة الله اري ان يخبر الله بمكة ولا يقلد الا هدي متعة او قرآن او تطوع من الابل والبقر والغنم  
ولا يقلد الغنم والتجديد حسن وان تركه لم يضر والتقليد واجب منه وان جلد مع التقليد  
فهو حسن واكره الاشعار وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله نرى ان يسير البدنة وان لم  
يسرع لم يضر وقال ابن ابي ليلى رحمه الله الاشعار في الجاهلية لا يسر من السنام فان اشعر  
او حلل لم يكن محرما لما يكون محرما بالتقليد ومن ساق معه هديا وهو نوا في البيت ثم قد  
فقد وجب عليه الاحرام فان كان نوا حيا وعميق فهو على ما نوى وان لم يكن له نية فانما حرام اليه  
يرجع على نفسه ايها شاء وان قلد شاة معه لم يضر محرما وان بعث به هدي فقلد ثم خرج  
لم يضر محرما حتى يبدل هدي فان ادركه واخذه وسار معه صار محرما الا في بدنة المتعة  
فانه يصير محرما حتى يخرج فان اشركه فهو في هدي المتعة وهم يومون البيت فعليه بعضهم  
بما راى صاحبهم فقد احرموا وان قلد بغير امرهم صار محرما دونهم ويقلد الرجل هديا بما  
شاء من فل او عرق ادم وما اشبه ذلك ويتصدق بحلاله اذا نحر رجل ساق البدنة  
لا ينوي بها الهدي قال ان ساقها الى مكة فهي هدي ولا يخبر به في الهدايا والضيافات الا بالخ  
من الضان اذا كان عظيما فافوق ذلك او الشئ من المعز والابل والبقر ولا يخبر فيها  
العور والمقطوعة الاذن والذنب ان اشترها كذلك واحدث بعد الشري فان  
كان الذاهب من العين ولاذن والنلت اجزائه وان كان اكثر من ذلك لم يخبر في قول  
ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله قلدا اذا كان الباقي اكثر من الذاهب اجزائه  
وقال ابو يوسف رحمه الله اخبرنا ابا حنيفة بقوله هذا فقال هو قولي كذلك ويخبرني  
الحصى والكسورة القرن فان اشترى هديا ثم ضل منه فاشترى مكانه بخر وقلده  
واوجه ثم وجد الاول قال ان خرها فافضل وان خرا الاول وباع الاخر جاز لان  
الاخر لم يكن واجبا عليه وان باع الاول وخرا الاخر اجزاء الا ان يكون فيه الاول

اكثر فيصدق بالفضل قال وهدي المتعة والتطوع في هذا سواء وان عرف به المتعة  
فهو حسن وان تركه لم يضر رجل اشترى بدنة لمتعة ثم اشرك فيها سنة نفر فاجزأها  
لنفسه خاصة قال لا يسعه ذلك وان كان نوى ذلك حين اشترى بها وسعه ان يفعلها واذا  
ولدت البدنة بعد ما اشترها لهديه ذبح ولدها معها فان باع الولد فعليه قيمته وان اشترى  
هديا فذبحه لحسن وان تصدق بها لحسن واذا مات احد الشركاء في البدنة والاضحية فربى  
وارثه فخيرها عن الميت معهم اجزاهم وان كان احد الشركاء في البدنة كافرا او مسلما يريد اللحم  
دون الهدي لم يخبرهم ولا ترك البدنة ولا تخلفه ولكن يبيع من عراها بالماء البارد حتى يتقلص ويؤيد  
لبنها وما حلق قبل ذلك يتصدق به او بغيره ان كان قد استهلكه وان ركبها او حمل مناعه عليها  
للضرورة ضمن ما نقصها ذلك واى الشركاء فيها خرها يوم النحر اجزاهم واذا عطل الحدي  
في الطريق فخر فان كان عن واجب فهو لصاحبه يصنع به ما شاء وعليه هدي مكانه وان كان  
تطوعا نحر وصنع نعله بدنه ثم ضرب له صفحة ولم ياكل منه شيئا ويتصدق به فاذا اكل  
او اطعم منه غنيا تصدق ببقية ذلك ويتصدق بنعله وخطامه واذا اخطأ الرجل  
فخر كل واحد منهما هديا صاحبه واصحبه على نفسه اجزاهما استخانا وتخذ كل واحد  
منها هديا من صاحبه وان خرها هديا فاما او اضحجه فاذ لك فعل فهو حسن وقد بلغنا  
ان اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم رضى عنهم كانوا يخرونها قياما معقولة  
اليدين اليسرى واليمين ان يذكر مع اسم الله غيره ولا يذبح البقر والغنم فاما ويسجد ان يذبح  
هديا او اضحيته بديه ولا احبان يذبحه له يهودى او نصرانى فاذا ذبحه جاز واذا  
ذبحه يوم النحر بطلوع النحر اجزاه ولا يخبر به ذبحه قبل طلوع النحر ان كان لمتعة وان جعل  
ثوبه هديا اجزاه ان يذبحه في وقتها وفي رواية ابي حنيفة اجزاه ان يذبحه مثلها الا ترى انه يخطئ  
في الركعة نية الشاة وكذلك ان اهدى مكان الشاة جزوا وقد احسن وقد قالوا  
في الجامع اذا قال الله على انا هدي شاتين فاهدي شاة تساو شاتين لم يخبر وقال في قوله  
ابن سامة لا يجوز ان يتصدق بغيرتها الا فيه ربحا مع الصدقة وان بعث بغير شاة الى  
مكة فاشترى له بها مثلها فذبح جاز والله اعلم بالصواب **باب الحج عن الميت وغيره**  
رجل دفع الى رجل مال الحج له عن ميت فلم يبلغ مال الميت النفقة فانفق المدفوع اليه من الله  
ومال الميت قال ان كان اكثر من مال الميت وكا يبلغ عامة النفقة فهو جائز والا فهو  
ضامن ويؤد ويحج من حيث يبلغ وان نفق المدفوع اليه من مال نفسه وفي مال الميت  
وقام بحجه رجع به في مال الميت ان كان قد دفع اليه واذا نوى المحرم ان يقيم بمكة بعد  
النفر خمسة عشر يوما بطلت نفقته من مال الميت واذا اوصى ان يحج عنه بالف  
درهم فبطلت الف حجرات فان شاء الوصى ان يحج عنه رجلا لا في سنة واحدة وهو  
الافضل وان شاء دفع كل سنة حجة وانا حج العبدان مولاه فاصاب صيد فعليه  
الصيام فان جامع مضى فيه حتى يبيع منه وعليه هدي اذا اعتق وحجة مكان هذه



بنوى حجة الاسلام وان يحامع ولكن فانه يحل بالطواف والسعي والحلق وعليه اذا اعتق  
حجة بنوى حجة الاسلام وكل شئ يحب فيه الدم فغلبه ذلك الدم اذا اعتق وكل شئ يجوز فيه  
الصيام فعليه ان يصومه فاذا اطعم عنه ماله او ذبح عنه لم يجز الا في هدى الاحصاء  
فان على ماله ان يبعث عنه بهك يحل به لانه دخل فيه باذنه فعليه ان يحمله وعلى الغلام اذا  
اعتق حجة وعرق فاذا اراد الرجل ان ينج عن نفسه فاجب اليه ان ينج رجلا قد حج عن نفسه  
فان كان الحجة عن الذي ينج عنه فالضرورة اجبت على النج القطوع عن الصبح جائز ويجوز  
حجة الاسلام عن المرفق الذي لا يستطيع الحج اذا لم يزل مريضاً حتى مات وان صرع فعليه حجة  
الاسلام واذا جهز وصى الميت رجلاً ينج عن الميت ففرض كان مخالفاً في قول أبي حنيفة رحمه  
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا قرن عن الميت اجزاه استخساناً ودم القرآن على الحرم  
وكذلك لو امر بالعمرة عن الميت ففرض معاجلة الا ان نفقه ما بقي من الحج في قول أبي يوسف  
ومحمد رحمهما الله على الحرم وان كان امر بالعمرة ففرض حجة من مكة كان مخالفاً في قول جميع  
وكل دم يلزم المجهز فعليه من ماله ادم الاحصاء فان على وصي الميت ان يبعث بهك من الدم  
التي لا يحل فحله ويرد ما بقي من مال الميت ليجز به انساناً من حيث يبلغ فاحصر على المجهز ما يكون  
على المحصر وان امر رجلاً بالعمرة ففرض حجة عنها جميعاً كان رضاً منها جميعاً ولا يستطيع  
ان يجعل الحجة الواحدة منها لانه قد فرضه وان امر احدهما بالحج والاخر بالعمرة ولم يامر به  
فجمع بينهما كان مخالفاً ايضا وان امر بالجمع جاز وهذا المنفعة عليه في ماله فان كان  
معتقاً فعليه الصوم وكذلك ان كان الامر بهما واحداً رجلاً استباح رجلاً ينج عنه  
ففعل قال لا يجوز الاجارة وله نفقة مثله ويجوز حجة الاسلام عن المسكين اذا مات  
فيه قبل ان يخرج والحاج عن غيره ان شاء قال ليك عن فلان وان شاء اكتب بالبلية  
وان كان الميت وصى بالقران فخرج هذا المهر يوم البيت وقصاق قصاقه ففعله  
قال يكون محرماً بها جميعاً وكذلك ان لم يكن الهدى لقراءة آياتها هو من نذر كان عليه او من  
جزاء الصيد او من جماع في احرام قبل هذا واحصاها كان قبل هذا فافعه  
كذلك بدنة وقلدها فقد احرم وجعل امره رجلاً ان ينج عن كل واحد منهما فاهل حجة  
عن احدهما لا بنوى واحدهما قال له ان يصرفها اليها شاء في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما  
الله تعالى استخساناً وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى ادى ذلك على نفسه وعن ابنه  
وهو صغير معه ثم اصاب صيدا كان دم واحد ولا يلزمه من حجة اهلاله عن ابنه  
شئ واذا ام البيت لرجل فاعني عنه واهل عنه اصحابه بالحج ووقفوا به في الوقت  
وقضوا به الشك كله فاليجز به ذلك عن حجة الاسلام في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يجز به فان اصاب الذي اهل عنه صيدا فعليه  
الجزاء من اجل احرامه عن نفسه ان كان محرماً وليس عليه من حجة اهلاله عن الغاشي  
واذا حج الرجل عن ابنه وامه حجة الاسلام من غير وصية او وصي بها الميتة فاليجز به

اذا كان ينج عن الرجلين كان ميتاً  
لها جميعاً

اذا كان ينج عن احدهما لانه يصرفها  
الى ميتات

ان شاء

ان شاء الله بلقنا ذلك عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال في ذلك لو كان على ابنه  
دين ففرضته ما قبل منك فانه احق ان يقبل رجل اوصى حجة فاجح الوصي عنه رجلاً  
فهلك النفقة من ذلك الرجل قال حج عنه حجة اخرى من ثلث ما بقي من المال  
وان اوصى بحجة وعقوبة وثلث لا يبلغها بدا بالذي بدا بها الا ان يكون الاخر حجة الاسلام  
فيبدأ بها على كل حال واذا اوصى الرجل ان ينج عنه من ثلثه ولم يزل له حجة حج عنه بجميع الثلث  
واذا اوصى ان ينج عنه رجل حجة فاجح فلما قدم بقية معه كسوف ونفقة قال ذلك لورثة الميت  
وان اوصى فقال اجوا فلا حاجة ولم يقل عني ولم يسم كم يعطى قال يعطى قدر ما يحج وله ان ينج  
به اذا اخذ وان اوصى ان ينج عنه رجل بعينه او بعين عنه واوصى بوصايا لانا ناسر اكثر  
من الثلث قسم الثلث بينهم بالمحصر يصرف منه بالحج باد في ما يكون من نفقة الحج ونجح حجة  
الحج من ذلك من حيث يبلغ واذا اهلك المرأة بحجة الاسلام لم يكن لزوجها ان يمنها اذا كان لها  
ذو محر يخرج معها وان لم يكن لها محر فله ان يمنها وهي بمنزلة المحصر وان اهل بعين حجة  
الاسلام فله منها من الخرج ان كان لها محرماً او لم يكن وهي بمنزلة المحصر الا انها تحل  
بتحليل زوجها وانها وكذلك المملوك اذا اهل بعين المالك واذا اذن لاهله او لامة  
فاحرم كرهت له ان يمنه وانها فان باع الامنة كان للشرى ان يحلها وان اهلك المرأة  
بحجة تطوع بعين اذن الزوج فحلها ثم جاء معها ثم بدالها ان ياذن لها من عامه ذلك قال  
عليها ان ينج باحرام مستقبل وعليها حجة وليس عليها شئ غير ذلك وان كانت تلك السنة  
قد مضت فعليه ما مع ذلك عمره **باب المواقف** بلقنا عن رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وسلم انه وقت لاهل المدينة ذا الحليفة ولا اهل الشام الحنيفة ولا اهل نجد واهل اليمن  
بيلم ولا اهل العراق فان عرق بلقنا عنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال فمن  
له وقت فهو له وقت ولكن من مري من غير اهله ممن اراد الحج وكل من اراد مكة حاجة او احرام او  
بينه وبينها فلا يحج والوقت الاحرام ومن كان وراء الوقت الى مكة فله ان يدخل الحاجة  
بعين احرام بلقنا عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما انه خرج من مكة الى قديد ثم رجع الى مكة فظن  
بعين احرام واذا اراد الاحرام واهله في الوقت او دون الوقت الى مكة فوفته من اهله فان  
تعداه حتى يدنو من الحرم ثم اخرج اجزاء وليس عليه شئ فان دخل مكة فاحرم منها فعليه  
ان يخرج من الحرم قبل ان ينجح حتى يطوف بالبيت فعليه دم كوفي اراد بستان بنى عامر  
لحاجة ثم بداله بعدما قدم البستان ان ينجح فاحرم من البستان فلا شئ عليه وان اراد  
ان يدخل مكة بعين احرام حاجة فله ذلك وليس للرجل من اهل المواقف ومن دونهما الى  
مكة ان يعزرن ولا يمنع وهو بمنزلة اهل مكة الا ترى ان له ان يدخل مكة بعين احرام  
وكذلك المكي انه اذا اخرج من مكة حاجة فليج في الوقت ولم يجاوزه فان جاوز الوقت  
لم يكن له ان يدخل مكة الا باحرام ووقت اهل مكة الاحرام بالحج والحرم والاحرام بالعمرة  
الشعير فان اهل بالعمرة خارجاً من الحرم من غير الشعير اجزاه وكان ذلك وقتاً له كوفي

اذا امكنك النفقة بالحج  
فلا يخرجك الوصي بحجة اخرى



جاوز الوقت بمكة ثم احرم بالحج وفضل يعرفه وقد خاف الوقت ان يرجع او لم يفتح قال  
دم لترك الوقت وان يرجع الى الميقات قبل ان ياتي عرفه فلم يلب منه فهذا منزله من لم يرجع  
في قول ابن خنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى اذا رجع ليجزى  
يلب فسقط عنه الدم وان لم يجد ما رجع سقط عنه الدم في قولهم جميعا فان كان هذا الكوفي  
قرون ولم يرجع الى الميقات فعليه دم واحد لترك الوقت وكذلك ان اهل بعرة ثم اهل مكة  
بحجة وان بدا فاهل بالحجة ثم دخل مكة فاهل بعرة ايضا كان عليه دمان لانه قد ترك  
الوقت في العمرة ايضا كوفي دخل مكة بغير احرام فاحرم بالحجة له قال عليه عمر اوجبة اي ذلك  
شاء فان رجع الى وقته فاهل بحجة الاسلام اجزاء من حجة الاسلام ومن دخوله الاول بغير  
احرام استخسانا وانا فام بكه حتى ذهب عامة ذلك ثم احرم بحجة الاسلام من الوقت  
لم يجز من دخوله الاول وعليه دخوله حجة او عمره واذ جاء وز الوقت ثم احرم بالحج فاف  
سقط عنه دم ترك الوقت ومن جا وز وقته غير محرم اني وقا آخر فاحرم منه اجزاء وكو  
كان احرم من وقته كان احب الى عبد دخل مع مولاة مكة بغير احرام ثم اذن له مولاة  
فاحرم بالحج قال عليه اذا غنق دم لترك الوقت وليس هو كما لغيره اني يدخل مكة ثم يسلم ثم يخرج  
من مكة غلام دخل مكة بغير احرام ثم احتلم بمكة واحرم بالحج قال ليس عليه دم لترك الوقت  
شي وان كان اهل به قبل ان يحلم ثم احتلم قبل ان يطوف بالبيت وقبل ان يفتح بعرة  
لم يجز ذلك من حجة الاسلام الا ان يجد احرامه قبل ان يفتح بعرة فيخرج بغير احرام من حجة  
الاسلام وان وجد اخلاله بعد الغنق الا ان يكون اخر الا هلال حتى يفتق ثم اهل فيجزيه  
واذا دخل الرجل مكة بغير احرام فجعلت عليه حجة او عمره فاهل بها بعد سنة من وقت  
غير وقته الاول هو اقرب منه قال يجره وليس عليه شيء وهذا الزايبس وانما عبد الربوب  
**باب الذي يفوته الحج** رجل اهل بحجة ففاته قال يجل بعمره وعليه الحج من قابل  
بلقنا ذلك عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعن بن الخطاب وزيد بن ثابت فان كان  
اهل بعمره وحجة فقدم مكة وقد فاته الحج قال يطوف بالبيت وبالضفا والمروة لعمره  
ويطوف بالبيت وبالضفا والمروة بحجته ويحل وعليه الحج من قابل قال ولا اعد طوافه  
بالبيت بحجته الفايضة لعمره مستقبله ولا يكون به متمعا ان فعله في الشهر الحج من قابل  
ولكنه احلال من حجة قد فاته رجل اهل بحجة فجامع فيها ثم قدم وقد فاته الحج قال عليه  
دم بكاعه ويحل بالطواف والسعي وعليه الحج من قابل وان كان اصاب في حجه صيدا  
فعليه كفادته رجل اهل بحجة فقدم وقد فاته الحج فاقام حراما حتى يخرج مع الناس من  
قابل بذلك الاحرام قال لا يجزيه من حجته لان حجه قد فاته وصارت عمره فلا يستطيع ان  
يجول هذه المرة حجة فان قدم وقد فاته الحج فاهل بحجة اخرى قال يطوف للتي قد فاته  
وكسعي ويحل بعمره ويرفض التي اهل بها وعليه فيها ما على الرافض وعليه قضاء الفايضة  
وان نوى هذه التي اهل بها قضاء تلك الفايضة فهي هي وان اهل بعمره وقضاها ايضا معنى

في عمل الفايضة رجل اهل بحجتين ثم قدم مكة وقد فاته الحج فلا يجل بعمره وعليه عشي  
وحجتان ودم واذا ساق وهدى للقران فقدم وقد فاته الحج قال يصنع بهديا شاء  
وكذلك ان يفته ولكنه جامع واذا ساق الرجل هديا للقران ففاته في الطريق ثم نحر له  
لقرانه وقد وهب الولد او باعه فان عليه قيمة الولد وقيمة ما ولدا الولد ايضا فان كان  
قد كفر عن الامر يوم وهبه او باعه ثم حدث له ولد لم يكن عليه من قبل ولده شيء الا نرى  
ان رجلا لو اخرج عترة من الطبا من الحرم فكفر عنها ثم ولدته ما تنهوا ولا دها  
لم يكن عليه فيها ولا في ولدها شيء وان لم يكن كفر عنها كان عليه فيها وفي ولدها الكفا  
محرم بالحج قدم مكة فطاف بالبيت ثم رجع الى الزبدة فاحرم بالحج فاحضر بها ثم تده  
مكة بعد قوت الحج قال عليه ان يجل بعمره ولا يكتفيه طواف الاول لان عليه ان يجل  
يعمل بعمره بعد يوم النحر رجل اهل بعمره في شهر الحج ثم قدم مكة بعد يوم النحر قال  
يقضي عمرته وليس عليه شيء واذا اهل الحاج صحبة يوم النحر بحجة اخرى لزمته ويقضي  
ما بقي عليه من الاول وعليه بجمعه بينهما دم ويقوم حراما الى الحول واذا قدم الحاج  
مكة فادرك الوقوف بالمرزلفة لم يكن مدركا للحج رجل اهل بحجتين او عمرتين  
منى يكون رافضا لاحدهما قال حين يسير متوجها الى مكة نوى الرقص او لم ينو  
قول ابن خنيفة رحمه الله تعالى قال ابو يوسف رحمه الله اراه رافضا حين اهل قبل ان  
يسير وقال محمد رحمه الله لا يلزمه الا احدهما وكذلك لو اهل باحداها ثم اهل  
بالاخرى فاذا قدمت المرأة مكة محربة بالحج حايضا مضت في حجة غير انها لا  
تطوف بالبيت حتى تطهر وعليها طواف الصدر ولا كفارة عليها لتاخير طواف  
الزيارة لعذر الحيض واذا قدمت طاهرة وطافت للزيارة يوم النحر ثم حاض  
فليس عليها طواف الصدر وليس على اهل مكة ومن دون الموافيت اليها طواف الصدر  
ومن نوا المقام بمكة من اهل الافاق واتخذها دارا سقط عنه طواف الصدر فان  
بداله الخروج بعد ذلك لم يلزمه طواف الصدر وان نوا المقام ايام ثم يصدره لم  
عنه طواف الصدر وان نوى مقامه سنة الا ان يتخذها دارا رجل قصد مكة  
للحج فدخلها بغير احرام واولها يوم النحر وقد فاته الحج فاحرم بعمره وقضاها اجزاء  
وعليه دم لترك الوقت وان لم يجز بعمره ولكنه احرم بحجة فهو محرم حتى يحج  
مع الناس في القابل وينبغي له ان يرجع الى الوقت فيلبى منه ومن فاته الحج لم يسع  
ان يقيم في منزله حراما من غير عذر ولا يجل بالهدى ان بيعت به لان هذا ليس بمحضر  
**باب الجمع بين احرامين** والحج يضاف الى العمرة قبل عملها شيئا  
ما يعمل فيها ولا يضاف العمرة الى الحجة فمن اهل بالحج اولاً ثم اضاف اليه عمرة  
فقد اسس ولزمته وهو قارن ومن اهل بالعمرة اولاً ثم اهل بالحج فهو قارن وقد  
احسن واصاب السنة فان اهل بالحج فطاف لها شرطاً ثم اهل بالعمرة



رخصها وعليه قضاؤها ودم للرفض وأما المكي فإنه لا يقرب من الحج والعمرة ولا يضيئ  
 إلى الحج ولا الحج إلى العمرة فإن قرن بينهما رخص العمرة ومضى في الحج وكذلك أهل مكة ومن رخص  
 إلى مكة لا تمتعه لهم ولا قرآن لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضرا المسجد الحرام وكذلك  
 أن أحرم المكي ولا بالعمرة من وقتها ثم أحرم بالحج رخص الحج في قول أبي حنيفة رحمه الله  
 وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله يرفض العمرة وإن كان طافها أربعة أشواط ثم أهل بالحج  
 قال وهذا يفرغ مما بقي من عمرته ويضرب من حجته وعليه دم لأنه أهل بالحج قبل أن يحل من  
 العمرة وهو مكي ولا ينبغي لأهل مكة أن يجتمعوا بينهم ولو كان كوفيا لم يكن عليه هذا الدم  
 كوفي أهل نجدة وطاهاته ثم أحرم بعمرة قال يرفض عمرته وكذلك أن أهل بها بعمرة وأن أهل  
 بغير الحج قبل أن يحل من حجته أو بعد ما يحل قبل أن يطوف أمارة برفضها فإن لم يرفضها  
 ومضى فيها أجزاء وعليه دم أن كان أهل بها في أيام النحر قبل أن يقصر من الأول فإن أهل  
 بها بعد ما حل من الأول مضى عليهم وليس عليه شيء أن لم يكن ترك الوقت فيها مكي أهل  
 بالحج وطافها شوطا ثم أهل بالعمرة قال يرفض العمرة فإن لم يرفضها وطافها وسعى  
 وقرع منها أجزاء وعليه دم لأنه أهل بها قبل أن يفرغ من حجته محرم بعمرة جامع ثم  
 أضاف إليها عمرة أخرى قال يرفض هذه ويقضي الأولى فإن نوى رفض الأولى والعمل  
 في الثانية لم يكن عليه إلا الأولى وكذلك لو لم يكن جامع ولكه طافها شوطا ثم أحرم  
 بالثانية وكذلك هذا في الحجتين فإن أهل بحجتين جميعا ثم جامع قبل أن يسرفا  
 للجامع دمان ويمضي في أحدهما ويرفض الأخرى وعليه قضاء التي مضى فيها وعمرة وحجة  
 ودم مكان الحججة التي رفضها وإن كان ذلك بعد ما سافر فعليه دم واحد وهذا قول  
 أبي حنيفة رحمه الله وإذا كان الكوفي أهل بالكوفة وأهل مكة يقيم عند هؤلاء سنة  
 وعند هؤلاء سنة فاعتمر في أشهر الحج وحج من عامه لم يكن متمتعا وإن لم يكن له بمكة أهل  
 واعتمر من الكوفة في أشهر الحج وفضى عمرته ثم خرج إلى مصر من الأمصار وليس فيه أهله  
 ثم حج من عامه كان متمتعا لم يرجع إلى مصر الذي فيه أهله فإذا رجع إلى مصره ثم حج  
 عامه لم يكن متمتعا بلغنا ذلك عن بن عمر وسعيد بن المسيب وإبراهيم رضي الله تعالى  
 عنهم فإن كان له بالكوفة أهل وبالبصرة أهل فرجع إلى أهله بالبصرة ثم حج من عامه لم يكن  
 متمتعا وإذا خرج المكي إلى الكوفة لحاجة فاعتمر فيها وحج من عامه متمتعا وإن قرن بين  
 الكوفة كان قارنا ألا ترى أن كوفيا لو قرن بين حجة وعمرة وطاف لعمرة في أشهر الحج  
 رجع إلى أهله ثم وأما الحج فحج كان قارنا ولم يبطل دم القران عنه لرجوعه إلى أهله كما  
 يبطل دم المنعة وإذا اعتمر الكوفي في أشهر الحج وساق هديا لمنعة وهو يريد الحج فطاف  
 لعمرة ولم يحل ثم رجع إلى أهله ثم حج من عامه كان متمتعا لأنه لم يرجع إلى أهله حاله  
 كذلك وهذا قول أبي حنيفة وقال محمد إذا رجع الكوفي إلى أهله بعد طوافه وهو غير مكمل  
 حج وقد عتمر ألا ترى لو لم يكن معه هدي ثم حج من عامه لم يكن متمتعا بل اعتمر في أشهر الحج وساق هديا

لمنعة ثم بداه أن يحل ويحرم هديه ويرجع إلى أهله ولا يحج قال له ذلك فإن فعل ذلك ثم  
 حج من عامه ذلك قال لا شيء عليه وإن أراد أن يحرم هديه ويحل ولا يرجع إلى أهله وحج  
 من عامه من لم يكن له ذلك فإن فعله ثم رجع إلى أهله ثم حج قال لا شيء عليه وإن فرغ من  
 عمرته وحل ويحرم هديه ثم أقام بمكة حتى حج من عامه فعليه دم لمنعة وعليه دم آخر لأنه  
 حل قبل يوم النحر ولم يكن ينبغي له ذلك رجل أهل بعمرة في أشهر الحج ثم أفطس بالجماع فلما  
 فرغ منها أهل بأخرى ينوي قضاها ثم حج من عامه لا يكون متمتعا وكذلك إذا دخل مكة  
 في العمرة الأولى قبل أشهر الحج فإن أخرج من مكة حتى جاوز وقتا من المواقيت ثم أهل بعمرة  
 في أشهر الحج ثم حج من عامه فإن كان جاوز الوقت قبل أشهر الحج كان متمتعا وإن كان لم  
 يجاوز الوقت إلا في أشهر الحج فليس متمتعا لأن أشهر الحج أدر كته وهو فيها فهو بمنزلة أهلها فإن  
 كان دخوله الأول في أشهر الحج لعمرة فافضل ثم كانت حاله كما ذكرت لكم لم يكن متمتعا  
 ألا أن يرجع إلى أهله فإن رجع إلى أهله ثم اعتمر وحج من عامه كان متمتعا في قول أبي حنيفة  
 رحمه الله وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى إذا دخلت عليه أشهر الحج وهو بمكة أو دخل  
 بعمرة فأسد ثم خرج فجاوز وقتا من المواقيت ثم اعتمر وحج من عامه فهو متمتعا وإذا دخل  
 بعمرة فأسد في أشهر الحج فقضاها ثم خرج حتى جاوز الوقت ثم قرن عمره وحجته كان قارنا  
 لأنه لو كان من أهل مكة كان قارنا ولو رفضى عمرته الفاسدة ثم أهل من مكة لعمرة وحجته  
 قال يرفض العمرة لأنه بمنزلة أهل مكة ولو كان أهل بعمرة في أشهر الحج فطافها شوطا ثم  
 أهل بحجة رفض حجة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله  
 يرفض العمرة ما لم يكن طافها أربعة أشواط وإذا ترك المكي أو الكوفي الوقت في العمرة ثم  
 طافها شوطا ثم أراد أن يلبي من الوقت لم ينفعه ولم يسقط عنه الدم **باب التلبية** بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول ليبيك  
 اللهم ليبيك لا شريك لك ليبيك أن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك فإن زاد فهو حسن  
 أقصر فهو حسن وبلغنا عن بن مسعود أنه خرج من مسجد الخيف ليلتي فقال لا بلبيها  
 فقال اجعل الناس وطال عليهم العهد ليبيك عدد التراب ليبيك وبلغنا عن بن عمر رضي الله  
 تعالى عنهما أنهما كانا في التلبية ليبيك والخير في يديك والرب غيا اليك والعمل ليبيك  
 الله الخلق ليبيك والحاج والقادر سواء في قطع التلبية ولو لم يلق القارن أو المزد  
 بالحج أو العمرة الأمرة واحدة فقد ساء لا شيء عليه ومن فاته الحج لبا كما يلبي العتمر  
 ومن أفسد حجه بالجماع لم يكمل يبي من لم يفسده والمحصن يبي حتى يذبح عنه ومن لم يذبح  
 لم يربد لأحرام لم يكن عليه شيء وإن أراد صاعدا محرما كما نرى وكذلك أن كبرا وهلل  
 أو سبج ينوي لأحرام به والإيجاب على نفسه من ساعته كان محرما وإذا نوى  
 الآخر من ليس ثوبين وصلى وكعبتين وهو يريد لأحرام فلما انصرف نوى لأحرام فعليه  
 وحرك لسانه كان محرما والمرأة بمنزلة الرجل في التلبية غير أنها لا ترفع صوتها وقال



لا يكون محرما الا بالتلبية والتلبية الاولى بمنزلة الصلاة في افتتاحها والتلبية بعد ذلك بمنزلة التكبير في الصلاة بعد تكبير الافتتاح **باب الصيد في الحج** رجل رمى صيدا في الحقل وهو في الحقل فاصابه في الحرم قال عليه الجزاء لانه قد تمت جنايته وهو قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى فاما علم ولو ارسل كلبه في الحقل على صيد في الحقل فطر الكلب الصيد حتى قتله في الحرم لم يكن عليه جزاء ولا يشبه الرمية وان زجر الكلب بعد ما دخل في الحرم فان زجره واخذ الصيد فقتله فعليه جزاء استحسانا ولو ارسل كلبا في الحرم على ذئب فاصاب صيدا لم يكن عليه جزاء ولو ارسل الجحرى كلبا على صيد فزجره مسلم حرم فان زجره فقتل الصيد كان على المحرم جزاء ولم يترك الصيد ولو نصب محرما شبكا للصيد فوقع فاصاب صيدا فعليه جزاء وان كان نصبه لذئب او سبع فذاذاه او ابتداه فوقع فيه صيد لم يكن عليه شيء محرما دل محرما على صيد وامره بقتله وامر هذا ثالثا فقتله كان على كل واحد منهما جزاء كل ولو اجزى محرما بصيد ولم يره حتى اجزى محرما اخر به فلم يصدق في الاول ولم يكذب ثم طلب الصيد فقتله كان على كل واحد منهما الجزاء وان كذبا ولم يره لم يكن على الاول جزاء محرما ارسل محرما الى الحرم فقال ان فلانا يقول لك ان في هذا الموضع صيد فذهب فقتله كان على المرسل والرسول والقائل جميعا جزاء وان دل محرما على صيد هو او يعلم به لم يكن على كل اذ انقلبه شيء محرما استغفرا ومن محرما سكا ليدفع بها صيدا فان اياه فذبح الجحرى فلا جزاء على التكرار ولا جزاء

## كتاب النكاح

قد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا تنكح المرأة على عمتها ولا على ابنتها ولا على ابنة اختها ولا على ابنة اخوها ولا تنكح المرأة طلاقا اختها لتكن في ما في صحتها فان الله تعالى هو رازقها وبلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه انه قال لا تمنع النساء فروعهن الا من الاكفاء وبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم البكر تستأجر في نفسها وادبها صمها واليتيم تشاور وبلغنا عن ابراهيم انه قال البكر تستأجر في نفسها فلعل بعد ذلك لا يعلم غيرها وبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا تنكح الامة على الحرة وتنكح الحرة على الامة وللحرة الثلثان من القسم والامة الثلث وبلغنا عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه مثله وبلغنا عن ابن عباس انه قال ان بعض العرب كانوا في الجاهلية يستحل الرجل نكاح امرأة ابيه فاذا مات ابوه ورث نكاحها عنه فانزل الله تبارك وتعالى في كتابه الكريم ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف انه كان فاحشة ومقتنا وساء سبيل وانزل حرمت عليكم انتم ان تنكحوا الى قوله تعالى فلا جناح عليكم فام المرأة حرام على زوج ابنتها لانها بمنزلة ان كان دخل بها ولم يدخل بها وبلغنا عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه انه قال لا يهرموا ما اهرم الله

قوله انكحوا ما نكح اباؤكم من النساء ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء

وابنة المرأة حرام على زوج امها ان كان قد دخل بالام ان كانت الام عنده او لم تكن ولو لم يكن دخولها فلا يحل له ان يجمع بينهما فان كان طلق الام وماتت قبل ان يدخل بها فابنتها الحلال لقوله تعالى فان لم تكونوا دخلتم بها فلا جناح عليكم وقال تعالى وحلائل ابناءكم الذين من اصلابكم فامراة الابن حرام على ابيه وجده من قبل الرجال والنساء دخل بها او لم يدخل وكذلك من حرام على ابيه ونواقله من قبل الرجال والنساء وقال الله تعالى وان يجمعوا بين الاختين الا ما قد سلف حرام على الرجال ان ينكحوا اخيتن في عفة واحدة وان نكح احدهما قبل الاخرى فنكاح الاول جائز ونكاح الاخرى فاسد يفرق بينه وبينها فان كان دخل بها فلها المهر وعليها العدة وتقبل امرأته حتى تنقضي عدة اختها الا ان كان دخل بها الاولى ولم يدخل بها وان لم يكن دخولها لغيره فلا مهر لها ولا عدة عليها وله ان يقرب الاولى ولا ينزوي في عدة اختها منه من نكاح فاسدا وجائزا بين او غيرهما وكذلك لا يحل له ان ينزوي في عدةها شيئا من ذوات محارمها وان تزوجها كان الحكم فيها كالحكم في الاخت وكذلك لا يحل له ان ينزوي اربع نسوة في عدة واحدة مادامت تلك المرأة تعتد منه من نكاح فاسدا وصحيح ولا يحل له ان يجمع بين امرأتين ذوات رحم محرم من او رضاع فان تزوجها في عدة واحدة فارق بينهما وبينه وبينها ثم ينزوي ايتها شاء ان كان لم يدخل بها فان كان قد دخل بها لم ينزوي واحدة منهما مادامت الاخرى في عدة فان كان قد دخل بلحاظها كان له ان ينزوي في العدة ولم يكن له ان ينزوي الاخرى قبل انقضاء عدة هذه واذا وطئ الرجل امرأة بملك ونكاح او جورا وقبلها بشهوة او لمسه بشهوة او نظر الى فرجها بشهوة لم يحل لولده ولا لولده وله ولا لاحد من ابائه بلفظا عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه انه خلقا بجارية له وجردها فاسترهبها منه ابن له فقال له انها لا تحل لك وبلغنا عن مسروق انه قال سيعوا جارية بهذه اما اني لم اصيب منها الا ما يحرم على ولد من المسرى والنظر وبلغنا عن ابراهيم انه قال اذا جامع الرجل المرأة او قبلها بشهوة او لمسه بشهوة او نظر الى فرجها بشهوة حرمت على ابيه وعلى ابنته وحرمت عليها ابنتها وابنتها وكذلك ولد ولدها وامانها وكذلك ولد ولده واجداده وادامع النظر ام امرأته حرمت عليه امرأته بلفظا ذلك عن ابي بن كعب رضي الله تعالى عنه ولا يحل له امرأته ولا شيء من ولد التي جامع وولد ولدها ولا احد من اماتها وقال ابن ابي شيلى لا يحرم النظر بغير لمس شيئا من ذلك واذا كان للرجل اربع نسوة فطلق واحدة منهن بعدما دخل بها ثلاثا او واحدة ثانيا وخلقها لم يحل له ان ينزوي اخرى مادامت هذه في العدة فان قال الزوج قد اخرجتني ان عدةها قد انقضت وذلك في عدة تنقضي في مثلها العدة حل له ان ينزوي اخرى ولا يصدق على من نفقت عنها وان مات لم يكن لها منه ميراث وكان الميراث للاخرى وان ماتت في العدة او حقت بدان لم يرثه حل له ان ينزوي اخرى ولا باس بان ينزوي في العلم



القسم بين المرأة أسد  
والحكمة سوا

المرأة الحرة من أهل الكتاب لقوله تعالى والمحصنات من الذين أتوا الكتاب من قبلكم  
إذا أتيتوهن أجورهن وكذلك الحرة المسلمة يتزوجها على التي من أهل الكتاب والقسم  
بينهن سواء وبلغنا عن حديفة بن إيمان أنه تزوج يهودية ولا بأس بان تزوج المرأة  
وابنة زوج قد كان لها قبله يجمع بينهما لأنه لا قرابة بينهما وقال ابن أبي ليلى لا يجوز  
ذلك أن يجمع بين امرأتين ولو كانت أحدهما رجلا لم يحل له تكاح الأخرى وله أن يجمع  
بين امرأتين كانتا عند رجل واحد وكذلك تزوج المرأة وتزوج ابنة أمها  
وابنتها نسأل الله التوفيق **باب تكاح الصغير والصغيرة** بلغنا عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أنه تزوج عائشة وهي صغيرة بنت ست سنين ونسبها وهي ابنة تسع  
سنين وكانت عند نسعا وبلغنا عن إبراهيم وشريح قال لا تكاح الأب جازرا على الصغار  
فاذا أدركوا فلا خيار لهم وبلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أن رجلا وهب  
ابنته وهي صغيرة لعبد بن الحر بشهادة شهود فاجاز ذلك علي وبلغنا عن بن مسعود  
أمرته تزوجت ابنا له صغيرا ابنا للسبب ابن محبة وهي صغيرة فاجاز ذلك عبد الله  
وبلغنا عن ابن الزبير أنه تزوج ابنة صغيرة قدامه بن مطعون وبلغنا عن إبراهيم أنه كان  
يقول إذا تكاح الوالد الصغير والصغيرة فذلك جائز عليهما وكذلك سائر الأولياء وبلغنا  
عن عروة ابن الزبير أنه تزوج ابن أخ له صغيرا بنت أخ له صغيرة وكذلك عندنا سائر الأولياء  
وإذا تزوج الرجل ابنة وهو صغير وابنته وهي صغيرة فالتكاح جائز ولا خيار لهما إذا  
أدركا وكذلك الجواب لأب وإن فعل ذلك غير الأب والجد فالتكاح جائز في صغيرها  
ولهما الخيار إذا أدركا وذكر في نوادر بن سماعه أن القياس في الأب كذلك فإن اختار  
الفرقة عند الأدراك لم تقع الفرقة إلا بحكم الحاكم وليس للخيار الطلاق ولا خيار العلق الأخرى  
انخيار الطلاق وخيار العلق هو طامادامت في المجلس وانخيار التزويج هو طاماعة فلم  
بالتكاح لأنهم قالوا أسكتوها رضاها وإن مضى بعد العلم شيء قبل انخيار لم يكن لها خيار  
يتوارى أن ما لم يفرق بينهما وإذا أدركت الصغيرة فلم يخترفسخ التكاح ساعتين فلا خيار  
أن علمت أن لها الخيار ولم تقبل ولا مهر لها إذا فرق بينهما باختيار المدرك بينهما  
إيهما كان أن لم يكن دخلها وأن كان دخلها فلها المهر المستحق وهذا قول أبي حنيفة ومحمد  
وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول ثم رجع عنه وقال لا خيار للصغيرين إذا أدركا  
وقال بن أبي ليلى لا يجوز التكاح للتم على الصغير حتى يدرك وإذا مات الصغير عنها قبل الدخول  
فانقضت عدتها زوجها ولها كما تزوج الصغيرة لأنها لم تدرك وإذا اجتمع في الصغيرة  
أخوات لأب وأم فانهما زوج جائز وأن كان أحدهما لا بكات الولاية لزوج من الأب والأم  
ولا يجوز فصل الأخر عليها إذا لم يسلم له أخوها لآبائها وأنها وكذلك الحكم في سائر الأولياء  
فإن كان الأقرب منهم غائبا في أرض منقطعة فطلالت به غيبته جاز تكاح الذي يليه  
في القرب عليها ولا قول الغائب في الحكم أن يرجع وأن كان في بعض السواد أو مثل ذلك

فهي

فهي بمنزلة الحاضر وأن كان ذاهبا العقل أو معتوها جاز تكاح الذي يليه في القرب عليها  
ولا يجوز لغير الولي أن يزوج الصغير والصغيرة والوصي ليس بولي وكذلك **باب** إذا كانا  
في حجر رجل يمولهما أمّا الولي بن القم إذا لم يكن أقرب منه ومولى العتاقة إذا لم يكن أقرب منه  
والرجل من عرض العشيرة إذا لم يكن أقرب منه والمولى الذي أسلم أبو الصغير على يديه  
وولاه إذا لم يكن أقرب منه وإذا لم يكن لها عصبة وكان لها ذورحم محرر أو أخ لأم وأخت  
أو خال أو خالة أو عم لأم أو غير فاني أجيز تكاح هؤلاء على الصغير والصغيرة إذا لم يكن له  
أقرب منه استحسن ذلك بلغنا نحوه عن علي رضي الله تعالى عنه وحديث بن مسعود  
أمرته حيث زوجت ابنا له السبب بن محبة وقال محمد رحمه الله لا يجوز ولا ولايت  
لأب تكاح فرا والمملوك على الصغيرة الحرة المسلمة وكذلك الصغير ولا يجوز تزويج الأب المسلم  
ابنته الصغيرة بأقل من مهر مثلها وابنة الصغير امرأة بأكثر من مهر مثلها وإن كان ذلك فالحاشا  
في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى إذا  
كان ذلك فاحشا ولا يجوز مثله في بيعه عليهما وشراف لهما في قولهم جميعا وإذا قدر  
الأب وغيره من الأولياء على الصغير والصغيرة بالتكاح أسلم بصدق على ذلك إلا بشهود  
أو تصديق منهما بعد الأدراك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك أقوال المولى وغيره  
وأما أقواله على أمته بمثل ذلك فجائز مقبول وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا أفراد  
من هؤلاء في جميع ذلك جائز وكذلك أقوال الوكيل على الموكل على هذا الاختلاف وإذا كان للصغير  
وليان فزوجهما كل واحد منهما من رجل فإن علم إيهما أول جاز وإن لم يعلم فرق بينهما وكذلك  
إن وقع في وقت واحد وأن تزوج الصغير امرأة أو زوجت الصغيرة نفسها من رجل  
فاجاز ذلك المولى جاز ولهما الخيار إذا أدركا في غير الأب والأول لها بعد إجازة الولي في  
نفسه ما لم يدركا وإذا تزوج الأب ابنته الصغيرة وضمن لها المهر عن زوجها فمهرها  
ولها أن تأخذه إذا بلغت إن شاءت ولا يرجع به الأب إذا أده عن الزوج لأنه ضمن  
بغير امر وإن شاءت انقضت الزوج به وإن كان هذا الضمان في مرض الأب ومات منه فهو  
باطل وإن تزوج ابنة الصغير في صحته وضمن عنه المهر جاز فإن أده لم يرجع به على الابن  
استحسانا لأنه صلة منه له وإن مات قبل أن يورثه لم يتم له والمراة بالخيار إن شاءت  
اتبعت الزوج وإن شاءت أتت مال الأب ورجع به بقية الورثة على الابن في حصته  
وإن كان هذا الضمان في مرض الأب الذي مات فيه فهو باطل وكذلك كل مريض ضمن عن وراثته  
أو وراثته ثم مات فمات بباطل وإن كان الوصي هو الذي تزوج الصغير وهو وليه  
ضمن عنه المهر ثم أده رجع به في مال الصغير ولم يكن ذلك صلة منه كما كان من الأب والقبيل  
فيهما سواء أنه لا تكون صلة بين واحدتهما والجنون للغلوب بمنزلة الصبي في جميع ذلك  
**باب تكاح البكر** وإذا تزوج الرجل ابنته الكبيرة وهي بكر فبلغها فكت  
فهي رضاها والتكاح جائز عليها وإن أبت وانكرت لم يحز عليها وقال بن أبي ليلى التكاح

إذا أزال الولي التكاح أسس  
لا يصدق إلا بشهود

جاء بهما الأب بك الصغيرة  
من زوجها ولا يرجع عليه

إذا أزال الولي الصغير وصيا  
وهو كغيره وأولى به



جائز عليها وان قال قبل التكاك ان فلانا يخطبك وانا ازوجك اياه فسكتت ثم زوجها  
 جاز عليها وبلغنا عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انه كان اذا خطب اليه  
 ابنتا من بناته دنا من خدرها فقال ان فلانا يخطبك فلانة ثم ذهب فزوجها وكذلك الحكم في  
 سائر الاولياء واذا قالت البكر ارض وبيد الزوج رضاها فالقول قول البكر وعلى  
 الزوج البينة فان لم يقم له بيته فلا تكاح بينهما ولا يمين عليها في قول ابى حنيفة رحمه الله  
 وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى عليها اليمين فان كان قد دخل بها فقلت ارضي  
 على ذلك وان كانتا دخلت عليه مكره فقلت ارضي فالقول قولها لا يقبل عليها قول وليها بالرضا  
 واذا زوج الرجل ابنة الكبير فبلغه فسكت لم يكن سكوتها رضا حتى يرضى بالكلية واذا مات  
 زوج البكر قبل ان يدخل بها وقد خلا بها فقلت تدخل في زوجها ابوها قبل انقضائه  
 عدتها كما تزوج البكر بعد انقضائه عدتها فان جوعت البكر بشبهة او فوجرت فانما احتسنة  
 رحمه الله تعالى قال اذا لم يجلبها المهر والعدة فهو بمنزلة البكر واذا وجلبها المهر والعدة فهو بمنزلة  
 النيب وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى اذا جويت بجلال او حرام فهو نيب واذا زوج  
 البكر ابوها من رجل واخرها من رجل اخر بعدة فجازت تكاح الاخ كان ذلك جائزا عليها  
 ولم يجز تكاح ابيها وتزوجها وليها بغير امرها فلم يبلغها حتى ماتت هي او مات الزوج لم يتول  
 وان تزوجها ابوها وهو عبد او كافر فزوجته جاز ولا يكون سكوتها رضا بذلك لا ليس  
 بولي لها وتزوج البكر وليها بامرها وزوجت هي نفسها فانها قالت هو الاول فالقول  
 قولها وهو الزوج وان قالت لا ادري ايها الاول ولا يعلم ذلك فرق بينه وبينها وكذلك  
 ان زوجها وليا بامرها وكذلك النيب في هذا واذا زوج البكر وليها فاجزها بذلك  
 فقالت لا ارضي ثم قالت قد رضيت فلا تكاح بينهما وان استوفرت البكر في رجل خطبها  
 فابت فزوجها الولي اياه فسكتت فهو رضا **باب التكاح النيب بلفظ**  
 عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان رجلا زوج ابنته ومكاهه وهي ترمي صبيها  
 ففرق رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بينهما وبين الذي زوجها ابوها ثم تزوجها عم  
 ولدها واذا زوج النيب ابوها قبلها فسكتت لم يكن سكوتها رضی حتى يرضى بأكمل  
**باب التكاح بغير ولي** بلغنا عن علي رضي الله تعالى عنه ان امرأة زوجت ابنتها  
 برضا منها فجاء اولياها فخاصموها الى علي رضي الله تعالى عنه فاجاز التكاح واذا زوجت  
 المرأة نفسها وهي بكر او نيب من رجل يشاهد من وهو كفولها جاز وان مات احداهما توارثا  
 فان كان قصير مبرها فالولي ان يخاصم الزوج في ذلك حتى يملكها او يفرق بينهما فان ملكها  
 قبل ان يدخل بها كان لها نصف ما سبى وهذا قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف  
 رحمه الله تعالى التكاح جائز بها سبى او رضيت به ولا قول للولي في ذلك انما يكون للولي ان  
 يفرق بينهما اذا تزوجت بغير كفوف وذكروا في كتابه الكراهة قول محمد مثل قول ابى يوسف في  
 انه لا قول للولي في تفصيل المهر واذا ولت المرأة مبرها وجلا فزوجها كفوا فهو بمنزلة تزويجها

القول للبكر في عدم الرضا

وبعد القول لا تصدق

القول لها ان كرهت

زوج البكر ابوها ثم زوجها اخا  
 فجازت تكاح اخيها جازيها

زوج وليها وزوج نفسها  
 فلهما قول قولها

قوله لا ارضي ثم قالت رضيت  
 لا تكاح بينهما

فرضا

نفسها وقال محمد التكاح لا يجوز بغير ولي فان تزوجت بغير امرها فامرها موقوف حتى يجزئها  
 او الولي وفي رواية ابى حنيفة زيادة وهو قوله الا ان يكون لها ولي فيجوز فان طلقها فلا قبل  
 ان يجيز الولي او الحاكم كان هذا منه رد التكاح واكره له ان يتزوجها ثانية فان فعل لم افق  
 بينهما **باب الوكالة في التكاح** واذا خطب الرجل امرأة على رجل غائب  
 لم يأمره به فزوجته نفسها او زوجها ابوها رضاها وقدم الغائب وبلغه ذلك فاجاز  
 التكاح فهو جائز لانها من خطبته وان لم يأمره وكذلك لو كتب الغائب كتابا يخطب بها المرأة  
 نفسها فدعت بشهود فاقراهم كتابه واشهدتهم انها قد تزوجته فهو جائز لان الكتاب بمنزلة  
 الخطاب وان جاء الزوج بالكتاب نحو ما فقال هذا كتابي الى فلانة فاشهدوا على ذلك فهو جائز  
 في قول ابى يوسف مخنوما كان او غير مخنوم ولا يجوز في قول ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى  
 حتى يسلموا ما فيه وهكذا قال في كتابه بل القاضي وان لم يجز في ان الكتاب اياها وقالت  
 ان قد تزوجت فلانا نفسي لم يجز وتوالت ان قد كتبت الي ثم اشهدتهم على التكاح فاجازها  
 ايام في الكتاب بمنزلة الخطابة كذلك هذا في البيع الا ترى انها لو قالت اشهدوا في قدت  
 فلا عيبك فبلغ فلانا فقال قد اشترى بيته لم يجز ولو كتبت اليه يعني عبدا فقال اشهدوا اني  
 قد بعته كان جازا قال والبيع معقار للتكاح في ائنها وان لم تعلم ما في هذا الكتاب في البيع  
 يجوز ولا يجوز التكاح دون ذلك لانه لا يكون بغير شهود ويجوز للوحدان بغير عقد **التكاح**  
 عند الشهود الا اثنين اذا كان وليا لهما او وكيل ولا يجوز ذلك ان كان وليا او وكيل لهما  
 دون الاخر او لم يكن وليا ولا وكيل لهما وان اجاز في قول ابى يوسف رحمه الله الاخير  
 ولا يجوز للواحد عقد البيع على الاثنين بوكالة منهما وليا في التكاح على المرأة البالغة من  
 ولي او وكيل قبض مهرها دون امرها الا الاب في الابنة البكر فان قبضه جاز عليها استحالة  
 واذا ارسل الرجل الى المرأة رسولا اخر او عبدا صغيرا او كبيرا فهو سواء اذا بلغ الثامنة  
 فقال ان فلانا يمسكك ان تزوجه نفسك فاشهدنا فدنا وجهه كان ذلك جائزا  
 اذا اقرت بالرسالة او قامت عليه البينة بها فان انكرتها ولم تقم عليه البينة بها فلكاح  
 بينهما فان كان الرسول قد خطبها وضمن لها المهر وزوجها اياه وقال قد امرني بذلك  
 فالتكاح لازم للزوج ان اقر به والتمان لازم للرسول ان كان من اهل ضمان فان جحد  
 الزوج ولم يكن عليه بينة بالامر فلا تكاح بينهما وللرسول نصف المهر من قبل ان  
 مقر بانه قد امر وان التكاح جائز والضمان قد لزمه وفي كتاب الوكالة قال محمد على قول  
 المهر كله لان جحد الزوج ليس بفرقة وان كان الرسول قال لم يأمري ولكني ازوج وجهه وضمن  
 عنه المهر ففعل ثم اجاز الزوج التكاح جاز عليه وكرم الرسول الضمان وان ابى الزوج  
 ان يجيز التكاح لم يكن على الرسول شيء من الضمان وان امر ان يزوجه امرأة بغيرها  
 على امر قد سماه فزوجها اياه وزاد عليه في المهر فان شاء الزوج اجاز له وان شاوره  
 فان لم يسلم بذلك حتى دخل بها فهو بالخيار ان شاء اقام معها بالمهر المسمى وان شاور

الواحد من الزوجين في الشرح  
 وليا او وكيل لهما

ان محمد الزوج الاول  
 جاز رسول الله



فارقها وكانها لا قبل من مهر مثلها وما سمي في عقدة النكاح فان كان الرسول ضمن لها المهر ولم يدخل بها الزوج واخبرها انه امر بذلك ثم رد الزوج النكاح للزيادة عليه في المهر فليست الرسول نصف ما ضمن باقراره على نفسه انه امر بذلك واذا قال الرسول انا اعز المهر والزمك النكاح لم يكن له ذلك الا ان يشاء الزوج واذا اشهد المرأة انها قد زوجت نفسها فلانا وهو غائب وليس عنه مخاطب ولا رسول فبلغه فاجاب فهو باطل وكذلك ان قال له الرجل والمرأة غائبة الا في قول ابي يوسف رحمه الله الاخير فانه قال اذا بلغ الغائب فاجازة جاز وان خاطب عن كل واحد منهما رجلا في العقد فاجاز ذلك الزوج والمرأة جاز واذا وكل الرجل ان يزوجه امرأة فزوجها اياه وضمن عنه المهر جاز ذلك ولم يرجع به الوكيل على الزوج لان لم يأم به بالضمان فان كان امره به رجوع به عليه وان كان العقد يشترط جاز وان لم يكن على التوكيل شهر واذا دخل على الرجل غير امرته قد دخل بها فعلى الزوج مهر التي دخل بها ولا يرجع به على الذي دخلها عليه لانه هو الذي جامع وعليها العدة وبنت نسب ولدها منه ولا تنفي في عدتها ما تنفي المعتدة فان كانت هذه ام امرته حرمت عليه امرته ولها عليه نصف الصداق ولا يرجع به على احد ايضا **باب الكفاءة قال** فريش بعضها الكفاء بعض وليسوا بالكفاء لقريش ومن كان له من الموالى اثنان او ثلاثة في الاسلام فبعضهم الكفاء لبعض وليسوا بالكفاء للعرب ومن لم يقدر منهم على مهر امرته ونفقها فليس هو كفولها ويفرق بينه وبينها ان لم يكن زوجها الولي واذا اعتق عبدا واسلم ذمي فليس كفولا لمرأته ابوان في الاسلام من الموالى واذا زوجت المرأة نفسها غير كفول فلا وليا ان يفترقا بينهما ولا يكون ذلك الا عند القاضي وحكم الطلاق والظهار والابلا والتوارث وغير ذلك من احكام النكاح قايم بينهما ما لم يفترق القاضي بينهما فاذا فرق بينهما كانت فرفة بغير طلاق ولا مهر لها عليه ان لم يكن دخل بها فان كان قد دخل بها او لا بها فلها ما سمي من المهر وعليها العدة والعبد ليس بكفول لمرأته وكذلك المكاتب والمذبر واذا تزوجت المرأة بغير كفول فزني برأها ولا وليا جاز ذلك ولم يكن لها مهر مثلها في الولاية او ابعده منه ان ينقضه فان كان لها ولي اقرب منه كان له المطالبة بالتفريق وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى في نراد رهشام اذا رضي احد الوليين بغير كفول فلا خلاف الذي مثله ان لا يرضى وسكوذ الولي عن المطالبة بالتفريق ليس رضاه منه بالنكاح وان طال ذلك حتى تدوله المحضه اذا شاء واذا رضي الولي بغير كفول فارقته ثم تزوجت به بغير ولي كان للولي ان يفترق بينهما واذا تزوجت المرأة بغير كفول ثم جاء الولي فقبض مهرها وجفها فهدا منه رضا بالنكاح وان لم يفعل هذا ولكنه خاصم زوجها في نفقتها او في بقية مهرها عليه بوكالة منها كان هذا رضاه منه ايضا في الاستحسان واذا تزوجت المرأة بغير كفول ودخل بها فرفع الولي ذلك الى القاضي وفرق بينهما والزما العدة والزما المهر ثم تزوجها في عدتها بغير ولي ففرق القاضي ايضا بينهما قبل ان يدخل بها كان لها عليه المهر الثاني كاملا وعليها

ففرق القاضي القاضى بينهما  
ليس بطلاق ولا مهر  
بها

سكوت الولي ليس برضا  
له طلب التفريق وانما

قبض مهرها او الخوف منه  
نفقتها رضاء منه

عدة مستقبله الا ترى ان رجلا لو تزوج امرأة معتدة منه من طلاق باين ثم اذنت غلاما كان لها المهر كاملا وعليه عدة مستقبله وكذلك ان تزوج امه معتدة منه من طلاق باين ثم اغتقت فاختارت نفسها قبل ان يدخل بها كان لها المهر كاملا وعليها عدة مستقبله وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله اذا تزوجها في عدتها منه ثم طلقها فانما عليه نصف المهر وعليها بقية العدة الاولى ولو كان زوجها في جميع هذه الوجوه بعد انقضاء العدة كان لها نصف المهر في قولهم جميعا واذا تزوجت المرأة رجلا خيرا منها فليس للولي ان يفترق بينهما واذا سمي رجل امرأة بغير اسم وانسبها الى غير نسبه فلما تزوجته علمت بذلك فلما التحا في مفارقتها والمقام معه اذا كان الذي اخبر به افضل من نسبه وان كان كفو لها في نسبه الذي كتمه وان كان الذي كتمه افضل النسب فلاحيا رها فيه وان كانت هي التي غرت الزوج وانسبت الى غير نسبه فلاحيا رها فيه وهي امرأة ان شاء الله وان شاء طلق **باب النكاح بغير شهود** يلغى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا نكاح الا بشهود واذا تزوج المرأة بشهادة رجلين او رجل وامرأتين او بشهادة اعميين او محدودين في قذف او فاسقين او بشهادة ابنه او ابنته او ابنته لها النكاح مسلم تزوج نصرانية بشهادة نصرانيين فهو جائز في قول ابي حنيفة والي يرضى رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز وان تزوجها بغير شهود لم يجز في قولهم جميعا وان كان ذلك في دينهم حلالا واذا زوج الرجل ابنته بشهادة ابنه ثم جحد الزوج النكاح فاذا عاها الاب والمرأة فشهد الابان له فشهدا بطلان لانها يشهدان على فعل ايهم وان لم يكن فيه منفعة بعد ان يكون مدعياله وان كان منكرا له جازت شهادتها عليه وعليها الزوج وهذا كله قول ابي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد كل شيء لا يفي فيه منفعة جحد او ادعى فشهادة ابنه فيه باطله وكذلك كل شيء وليه مما يكون خصما مثل البيع ونظائره قال ابو الفضل يريد ان الشهادة بتطل في حال ادعائه من طريق التهمة بالابنة وفي حال جحد لوقوعها لغير خصم يدعى واما النكاح والطلاق والعتق وما لا يكون الوكيل بفعله خصما فيه وكان الموكل هو الخصم فشهادتهما جائزة وذلك كرجل حلف بعتق عبده ان كلم هذا الرجل عبده فشهدا بانه ان ابنا هاندا كلم العبد والاب جاحدا ومقر فشهادتهما جائزة واما شهادة الشاهد على فعل تولا لنفسه او لغيره مما يكون فيه خصما ومالا يكون فيه خصما فسا فلة في جميع الوجوه في قولهم جميعا واذا زوج الرجل ابنته فانكرت الرضا فشهادتها باطل واخوها لم يجز رجل تزوج امرأة بغير شهود او شاهد واحد ثم شهد بعد ذلك لم يجز ولا يجوز عقد النكاح بين مسلمين بشهادة عبيدين او كافرين او صبيبين او معتوهين او نساء ليس من رجل وان كان معهن شاهدان حران مسلمان جاز النكاح فان ادرك الصبيان وعق العبدان واسلم الكافران ثم شهدوا بذلك عند الحاكم جازت شهادتهما

يسرى بولي النكاح  
كأنه جازا منه



وان شهد شاهدان قد تزوجها امس وشهد اخر انه تزوجها اليوم فثبتها دهما باطلا  
واذا وجد الزوج النكاح واقامت المرأة عليه البينة به جاز ولم يكن محجودا طلاقا ولا  
فقر واذا اقامت البينة على اقراره جاز ايضا وكذلك ان كانت في الجاهلية رجل تزوج  
عبده امته بغير شهود لم يحز وكذلك كل نكاح في اهل اسلام بغير شهود لا يجوز فان طلقها  
الزوج لم يكن الطلاق عليها ولكنه متاركة للنكاح ولا مهر فان كان دخل بها فلها المهر  
وعليها العدة ويثبت نسب الولد فان تزوجها ثانية في العدة بشهود ثم طلقها قبل ان  
فلا مهر كما ملأ في قول ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله لانه نكحها في عدة من نكاح  
والنكاح في العدة من نكاح فاسد صحيح سواء واذا قال الزوج تزوجتك من غير شهود  
فثبتت هي تزوجتك بشهود فانه يفرق بينهما ولها عليه نصف المهر ان لم يكن دخل بها ولا يصدق  
على ابطاله وان كان قد دخل بها فلها جميع ما يستحقها من المهر وعليها العدة وكذلك لو قال  
تزوجتها وطأ زوج او هي مغلوبة او هي مجوسية او اختها عتيق او هي امه بغير اذن مولاه  
ولو ادعت المرأة جميع ذلك وانكره الزوج لم تصدق المرأة عليه وهي امراته وان ادعت  
منهما ان النكاح كان في صغره فالقول قول من يدعي ذلك ولا نكاح بينهما ولا مهر لهما ان لم يكن  
دخل بها قبل الادراك فان كان قد دخل بها بعد الادراك فمذا رضاء منها بالنكاح الذي  
عقداه في الصغر واذا تزوج الرجل الرجل امرأة بامرهم ثم اختلفا فقال الوكيل اشهدت على  
النكاح وقال الزوج لم يشهد فانه يفرق بينه وبينها وعليه نصف الصداق واذا اختلفت  
المرأة ووكيلها في مثل ذلك بقبل قوله لانها قد افرقت بالوكالة والنكاح ولو قالت  
لم تزوجني لم يلزمها اقرار الوكيل وكذلك اذا وكل الرجل رجلا ان يزوجه امرأة بغيرها  
الوكيل قد ضل وانكره الزوج فالقول قول الزوج في قول ابى حنيفة رحمهما الله تعالى لان النكاح  
لا يكون الا بشهود وقال ابو يوسف رحمهما الله تعالى بقبل اقرار وكيل المرأة عليها بالنكاح  
واعاد هذه المسئلة في كتاب الطلاق وذكر هذا الاختلاف في النكاح وروى ابى حنيفة  
رحمهما الله قال فيما سوى النكاح من الخلع والبيع والشري ان اقرار الوكيل بفعلة جاز اذا  
كان الامر مقرا انه امر بهذا بعينه **باب نكاح اهل الذمة واذا تزوج**  
**الذمي الذمية من محارمه او على سبيل لا يجوز مثله في الاسلام وهو في دينهم نكاح** ثم  
رقت المرأة امرها الى القاضي وسالته امضا حكم الاسلام بينهما والزواج كاره له  
لم ينظر الحاكم في امرها ما لم يتراضيا جميعا بحكمه فان تراضيا به امضا عليها حكم الاسلام  
وفرق بينهما فيما اوجب الحكم بتفريقه الا في النكاح بغير شهود وفي تزويجهما وفي عدة  
من كافرانه لا يفرق بينهما في هذين في قول ابى حنيفة رحمهما الله تعالى وقال ابو يوسف  
ومحمد رحمهما الله تعالى اذا رقت المرأة ذلك الى الحاكم امضى حكم الاسلام عليها وانكره  
الزوج وفرق بينهما ما خلا النكاح بغير شهود فانه لا يبطله واذا تزوج الذمي  
الذمية على امر او خنزير بعينه او بغير عينه فهو جائز ولا مهر لهما غير ما سألها وان تزوجها

على مته اودم او بغير شيء فالنكاح جائز ولها مهر مثلها واذا اطلق الذمي امراته ثلاثا ثم اقام  
عليها فراقته الى السلطان فرق بينهما وكذلك لو كانت اخلفت منه واذا تزوج الذمي  
الذمية وهي عدة من زوج مسلم قد طلقها او ما عنها فاني افرق بينهما واذا تزوج  
الذمي الذمية على غير بعينها ثم اسلمت فليس لها مهر في قول ابى حنيفة رحمهما الله تعالى وكذلك  
الخنزير وقال ابو يوسف رحمهما الله تعالى لهما مهر مثلها فيهما جميعا وقال محمد لها فيمتهما  
تزوجها عليهما وان كان تزوجها على غير امر او خنزير بغير عينه ثم اسلمت المرأة وفروق بينهما  
فلا في الخنزير ان كان دخل بها ونصف قيمتها ان لم يكن دخل بها وفي الخنزير مثلها ان كان  
دخل بها والنفقة ان لم يكن دخل بها وفي القياس سواء غير ان استيق ان اجعل عليه قيمة  
الخنزير وهذا قول ابى حنيفة رحمهما الله تعالى وقال ابو يوسف لمثلها ان كان دخل بها او  
ان لم يكن دخل بها وقال محمد لها القيمة ان كان دخل بها ونصف القيمة ان لم يكن دخل بها وكذلك  
ان اسلم الزوج ولم تسلم في ثم طلقها مسلم تزوج مسلمة على غير امر او خنزير او شيئا لا يبطل كان  
النكاح جائزا ولها مهر مثلها وتجزئ للمساكنة بين اليهود والنصارى والمجوس والولد على  
الكتابي من الابوين واذا تزوجت صبية من صبي وهما من اهل الذمة جاز ذلك ولها المهر اذا  
ادركا ان كان الزوج غير اب في قول ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى واذا تزوجت  
ذمية فقال وليها ليس هذا بكفول بل نفقته في قوله واهل الشرك كلهم سواء بعضهم كفلاء  
لبعض الا ترى انهما لو اسلما او سبيا فاعتقا كان كفولاها ولست انظر الى فضل بعضهم  
على بعض في الشرك الا ان يكون شيئا مشهورا فلا يجوز واذا تزوج الذمي مسلمة من اوامة  
فرق بينهما ويوجب عقوبان ان كان دخل بها ولا يبلغ به اربعين سوطا وبغير الذي يزوج  
وتعذر المرأة وان اسلم بعد النكاح لم يترك على نكاحه ولو تزوج ذمي ذمية ثم اسلما  
الزوج والمرأة من اهل الكتاب في امراته وان كانت من غير اهل الكتاب في امرته حتى يرض  
السلطان عليها الاسلام فان اسلمت والا فرق بينهما ولا مهر لهما ان لم يكن دخل بها لان الفرق  
جاءت من قبلها وليست هذه الفرقة بطلاق واذا اسلمت امرأة الذمي في امرته حتى يرض  
السلطان عليه الاسلام فان اسلم والا فرق بينهما وهي تطليقة باينة ولها نصف المهر ان  
لم يكن دخل بها وهذا قول ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال ابو يوسف رحمهما الله  
في فرق بغير طلاق وان كان قد دخل بها فلها المهر وعليها العدة ولها النفقة وصلا  
يقع عليها ما دامت في العدة وان اعتقد النكاح على الضبيين من اهل الذمة ثم اسلم  
احدهما وهو يعقل الاسلام عرض على الاخر الاسلام ان كان يعقل فان اسلم فلها على نكاحها  
وان ابا ان يسلم لم يفرق بينهما في القياس ولكن ادع القياس وافرق بينهما الا ان يكون  
المرأة كتابية فادعها معه نصراني تزوج نصرانية ثم انها نجست فلها على نكاحها فان  
اسلم الزوج عرض عليها الاسلام فان اسلمت والا فرق بينهما وان نصرت او هودت  
كانا على نكاحهما وان كانت نجست بعد ما اسلم الزوج فقد فسد النكاح نصرا في تزوج

المرأة على ذمة كتابية  
فراة بغير

اذا تزوج الذمي مسلمة  
بغير مهر او مهر زوجه



نصراية بشهادة عبيد كان ذلك جائزا اذا كان ذلك في دينهم بكمحا الا ترى انه لو كانا بغير  
شهر اجازت عنه **باب نكاح المرتد** ولا يجوز للمرتدان يتزوج مرتدة ولا مسلمة ولا كافرة  
اصلية ولا يجوز نكاحه مع احد واذا اراد المسلم العياذ بالله تعالى بانث منه امراته  
مسلمة كانتا وكفاية ولها نصف المهر ان لم يكن دخلها وكذلك المرأة اذا ارتدت وحل بات  
من زوجها ولا طهر ان لم يكن دخلها وان ارتدت الزوجان معا فاما على نكاحهما فان اسلم  
احدهما وقعت الفرقة بينهما وان اسلما معا فاما على نكاحهما وقال ابن ابي ليلا اذا ارتد احدهما  
ففي امرته حتى يستتاب المرتد منها فان تاب ففي امرته وان اباقت لهما كان زورته الاخر  
واذا اسلم النصراني وامرته نصرانية ثم تحولت الى اليهودية فهي امراته وان اسلم  
ومحوسنة ثم ارتدت عن الاسلام بانث منه وكذلك اذا اسلمت المرأة للمجسية وزوجها  
مجوسي ثم ارتدت بانث منه وان لم ترتد ولم يفرق بينهما حتى مات الزوج كان لها المهر  
دخلها ولم يدخلها **سئل الله تعالى حسن الخاتمة باب نكاح اهل الحرب**  
بلقاء عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه انه سئل عن نكاح اهل الحرب فذكر ذلك ولذا  
نزوج الرجل امرأة من اهل الكتاب في دار الحرب فهو جائز ويكره ذلك فان خرج بها الى دار  
الاسلام فاما على نكاحها وان خرج وتركها في دار الحرب وقعت الفرقة بينهما ولم يقع عليها  
طلاق بعد خروجه وان خرجت المرأة قبل الزوج مسلمة او ذميمة فاما على نكاحها  
امرأة حربية كتابية دخلت دار الاسلام بامان وتزوجت مسلما او ذميا جاز ذلك  
وصارت ذميمة ولا يجوز للمسلم ان يتزوجها ان كانت غير كتابية حتى اسلم وعنده خمس  
نسوة فاسلمن معه وقد تزوجهن في عقدة واحدة فانه يفرق بينه وبينهن وان كان تزوجهن  
في عقدة متفرقة فالاربعة الاولنساؤه ونكاح الخامسة فاسد وكذلك ان كانت تحت اخا  
فان نكحها في عقدة واحدة فنكاحها فاسد وان كانت اثنتا واما في عقدة واحدة فنكاحها  
وان كان تزوجها في عقدتين فنكاح الاول جائزا ان كان لم يدخل بها وان كان دخل بها  
فلا نكاح بينه وبينها وهذا كله قول ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد  
رحمهما الله يحتمل من الخسل اربعة ومن لا ختم احدهما وسواء ان كان النكاح في عقدة واحدة  
او في عقد متفرقة واذا اسلم الحربي وامرته وقد كان نكحها بعد ان طلقها ثلاثا قبل ان  
تنكح زوجها غيره فرق بينهما وكذلك لو كان زوجها معها ابنتها او قبل واحدة منهما ثم تزوج  
واذا اسلم احد الزوجين في دار الحرب ولم يكونا من اهل الكتاب ففي امرته ما لم يحضر  
حضر دخل بها ولم يدخلها فاذا احضرت ثلاث حيض فقد انقطعت العصمة فيما بينهما وكذلك  
ان كانا من اهل الكتاب والمرأة هي المسلمة وان اسلم الباقي منها قبل ان يحضر ثلاث حيض  
فاما على النكاح واي الزوجين خرج الدار الاسلام مسلما او ذميا او مستمنا ثم اسلما  
او صار ذميا والاخر على دينه في دار الحرب فتبانت منه وانقطعت العصمة فان كانت  
المسلمة في الخارجة فلا عدة عليها ولها ان تنزوج ان لم يكن عاملا وان كانت حاملا فلا تنزوج

تزوج الحربي مسنونة ثم اسلم  
نكاحه فاسد وسئل اداكر

زوجت الحربي مسنونة لا عدة لها

حتى

حتى تضع وهذا قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تنكح  
عليها عدة فان كان الرجل هو الخارج فلا بأس بان يتزوج اربعاً سواءا وفيها  
وان خرج احد الزوجين مستمنا فاما على النكاح وان سبي احدهما وخرج الى دار الاسلام  
انقطعت العصمة بينهما الا ترى ان الرجل ان يطأ امرته من السبي بعد ان يستبرأ بها  
بصينة اذا كانت كتابية وان كان لها زوج في دار الحرب واذا اسلمت المرأة ثم خرج  
الزوج مستمنا فاما على النكاح ما لم يحضر ثلاث حيض فان صار الزوج من اهل  
الذمة قبل ان يحضر ثلاث حيض فاما على النكاح فان خرجت اليه امراته كانت امراته  
حتى يرض عليها السلطان الاسلام وكذلك لو كان الزوج هو الذي اسلم في دار الحرب ثم  
خرجت اليها فصار ذميمة قبل ان يحضر ثلاث حيض فاما على النكاح وهذا امر يجمع  
**باب الحبكة في النكاح** والنكاح بلفظ الهبة والصدقة صحيح على الكبير والصغير  
واما لفظ التخليل والعارية والتمتع فلا ينفق به النكاح فان دخل بها على هذا فاما  
الاقل من مهر مثلها او من التسمية واذا قال الرجل لامرأة تزوجك بكذا وكذا وهو  
فقلت قد فعلت فمن منزلة قوله قد تزوجتك وليس يحتاج في هذا الى ان يقول الزوج  
قد قبلت وكذلك اذا قال قد خطبتك الى نفسي بالفرع ثم فقلت قد تزوجتك نفسي  
فهذا كله جائز اذا كان عليه شهود لان هذا كلام الناس وليس بقياس وان لم يكن له  
**باب المهور** وعقد النكاح بغير تسمية مهر جائز والمرأة مهر مثلها من نساءها لا وكس  
ولا شطط ان دخل بها او مات عنها ونساءها اخواتها لا يباها وانما وبنات عمها  
دون امها وخالتها الا ان تكون من عشيرتها وبنات عمها الا ترى ان المرأة تكون ام ولد  
وابنتها من قريش وان كان من نساءها من هو افضل منها في المال والجاه فاما مهر مثلها  
منهن في مثل خالها ولا ينظر الى نساءها اذا كن من غير اهل بلدها لان مهر بالبلدان  
مختلفة وقال ابن ابي ليلى رحمه الله نساءها امها لانها واختها فان فرضها الزوج  
بعد العقد مهر امها او رافعه الى القاضي ففرضها امها فوسواء وذلك لان دخل  
بها او مات عنها وان طلقها قبل الدخول فاما مهر المتعة لان اصل الفريضة لم تكن  
في العقد الا في قول ابى يوسف رحمه الله الا ولفاته كان يرى الفرض بعد العقد كالفرض  
في العقد واذا اختلف الزوج والمرأة في المهر فقال الزوج الف وقالت المرأة الفان  
فأقول قول المرأة الى مهر مثلها والقول قول الزوج في الفضل وان اقاما البينة فالبينة  
بينة المرأة وكذلك ان كانا حاثما ميتا فاختلف وارثه والحفيه وهذا قول ابى حنيفة  
ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف وابن ابي ليلى رحمهما الله القول قول الزوج وقول  
وارثه من بعده الا ان يحج من ذلك شيء مستنكر فلا يصدق وهذا قول ابى يوسف  
الاخير وان ماتا جميعا ثم ادعت ورثة المرأة المهر وحدث ورثة الزوج فاني  
استحسن ان يبطل المهر في هذا ولا افضليهم بشيء دخل بها وان لم يدخل بها الا ان يفور

الرجل ان يطأ امرته من السبي  
بصينة ولو لم يزوج بها

في مهر مثلها ينظر الى نساءها  
من غير اهل بلدها

اختلاف في المهر القدر  
مهر المثل والفضل

واما اذا كانت البينة فالبينة  
وكذا اذا كانت واحدة

ان ماتا وادعت ورثة المرأة مهر  
ومحمد ورثة الزوج يبطل المهر



البينة على اصل المهر فاخذهم به الاتري ان ولد علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنهم لو ادعى  
 على ورثة عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهم مهرام كلشور ابنة علي لما افض بذلك في  
 ميراث عمر الا ان يقوم بينة على مهر مسمى وهذا قول ابى حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف  
 رحمه الله نحن نرى لها المهر واذ انزوجهما على بيت او خادم فلهما من ذلك خادم وسوط  
 وبيت وسوط وقال ابو حنيفة رحمه الله للبيت اربعون دينارا وللخادم اربعون دينارا  
 والوسط عندنا السندير وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله هو على قدر الفتة والحر  
 في كل بلد ولو تزوجها على وصيف ابصر كان لها خمسون دينارا وان اعطاها وصيفا  
 ابصر لا يساوي ذلك فهو جاز وان كانا من اهل البادية فتزوجها على بيت فلهما بيت من  
 شعر من بيوت اهل البادية وان كانا من اهل الشام او الحجاز فلهما بيت وسوط فما يجزى  
 هناك واذ انزوجهما على شيء بعينه لم توه فلهما فيه خيار الزوية ولا تروى من عيبه ان يكون  
 فاحشا فزده وتأخذ قيمته صحيحا فان كان تزوجها على خيارية بعينها فملك قبل التسليم  
 او استحققت كان لها على الزوج قيمتها واذ اولدت واكتسبت مالا قبل التسليم بذلك معها  
 للمرأة واذ كان الزوج هو اجرها فالاجر للزوج يتصدق به ولو طلقها قبل ان يدخلها  
 وقبل ان يقبض الحادية والولد كان للمرأة نصف الحادية ونصف ولدها وللزوج نصفها  
 وكذلك الحكم في التسويم والاولاد والاشجار وما رها ولو قبضت المرأة جميع ذلك قبل ان  
 تلد وتمت فولدت وانمرت عندها ثم طلقها قبل ان يدخلها فذلك كله لها وللزوج عليها نصف  
 قيمته ما دفع اليها يوم دفعه فان كانت الزيادة قد هلكت كلها فلها ان تأخذ نصف ما دفعه  
 وان كان ناقصا بالولادة وان شاء اخذت نصف قيمته يوم دفعها واذ اخذت المهر عند النكاح  
 عيبا فاحسن مما وى ثم طلقها قبل الدخول فهي بالخيار ان شاء تأخذت نصفه ناقصا ولم تقبض  
 النقصا وان شاء تضمنته نصف القيمة يوم تزوجها عليه وان كان قد أخذت نصف الزوج  
 فهي بالخيار ان شاء تأخذت نصفه ناقصا واتبع الجاني بنصف النقصا وان شاء  
 اخذت من الزوج نصف القيمة وان كان قد فعل اجنبى فهي بالخيار ان شاء تأخذت نصفه  
 ناقصا واتبع الجاني بنصف النقصا وان شاء اخذت من الزوج نصف القيمة فان كان  
 المهر مقبوضا فاصابه هذا العيب فلهما بغير اوسا ويا قبل الطلاق وبعد قبل الحكم بالزوج  
 بالخيار ان شاء اخذت نصفه ناقصا ولم يقبضها النقصان وان شاء ضمن المرأة نصف القيمة  
 يوم قبضت وان كان العيب من فعل الاجنبى فلا سبيل له على المهر وبضمنها نصف القيمة  
 يوم قبضت وان كان المهر جارية فلم يقبضها المرأة حتى وطئها الزوج فعلمت منه واد  
 ولدها لم يصدق على ذلك لانه لا يملكها فان طلقها قبل ان يدخلها كانت الحادية وعرضا  
 بينهما نصفين ولم تكن ام ولده بذلك الكلام ويسعى الولد في نصف قيمته للمرأة ولا يسى  
 للزوج في شيء ولا يثبت نسبته منه وقال في كتاب الدعوى والبيانات يثبت نسب  
 الولد منه وبصالح الحادية ولله واذ اعلت الخادم عند المرأة غلة ثم طلقها قبل الدخول

ليس لها مهر في نكاح  
 على شيء بعينه لم توه

فانما دميتهما والغللة للمرأة خاصة واذ اعلت الخادم او ماتت عندها ثم طلقها قبل  
 الدخول فلهما مئة نصف قيمتها يوم اخذتها ولا سبيل للزوج على الجاني ولا على الارش  
 وان كانت قائمة قد زادت في يدها خيرا ففي المرأة وعليها نصف قيمتها يوم قبضتها في قول  
 ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد يأخذ الزوج نصفها زائدة ولو كانت  
 في يد الزوج اخذت نصفها زائدة فان هلكت اخذت نصف قيمتها يوم تزوجها عليها ولا سيما  
 على الزوج في الزيادة وكذلك ان كانت الزيادة وكذا فان استهلك الزوج الاصل والزيادة  
 ضمن نصف جميع ذلك فان كانت الجارية قائمة بجعلها عند الزوج فاعتقها الزوج لم يجزعه  
 فان طلقها بعد ذلك صاولة نصفها ولم ينفذ فيها العتق المتقدم وان كانت المرأة هي التي  
 جازعته فيها فان طلقها قبل الدخول رجع عليها نصف قيمتها وان كانت قبضت الخادم  
 ثم طلقها الزوج قبل ان يدخلها ثم اعتقها المرأة قبل ان يقبض عليها الزوج جاز  
 عتها وعليها نصف قيمتها يوم قبضت موسرة كانت او معسرة وان اعتقها الزوج لم ينفذ  
 فيها عتقه حتى يقبضه القاضى بنصفها فاذا قضى به لم يجز فيها عتقه المتقدم عنزلة  
 عتق البائع في البيع بيعا فاسدا وقد قبضه المشتري فان عتقه بعد قبضه القاضى  
 قبل ان يقبض جاز عتقه وكذلك ان دفعت المرأة اليه نصفها بقضاء القاضى او بغير  
 قضاء القاضى ثم اعتقها جاز عتقه فيها كامة بين رجلين اعتمها احثا واذ انزجها  
 على جارية فوطئها رجل يشبهه قبل القبض ثم طلقها قبل الدخول فالامة والعقر بينهما  
 وان وطئها ما لم يتم طلقها قبل الدخول كانت امة بينهما وكان المالك للمرأة خاصة  
 في قول ابى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى المالك بينهما ايضا وكذلك  
 فيما وهب لامة المبيعة قبل التسليم ثم ماتت في يد البائع ولا شفعة في الدار تنزوح  
 عليها المرأة وان زادت على ذلك مالا في قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف  
 ومحمد للشفيع الشفعة في حصة المالك الذي زاده اذ اقبلت الدار عليه وعلى من شها  
 وقال بربا ليس رحم الله تعالى اذ انزوجهما على دار فللشفيع فيها الشفعة بالقيمة رجل  
 تزوج امرأة على كذا من الابل فلها ما سمي من الغدة وسط من ذلك الجنس وكذلك البقر والغنم  
 والاشواخ فريفة او غيرها من اجناس الثياب والطبايسة فلها وسط من ذلك فان طلقها  
 قبل الدخول فلهما نصفه وان جاء بغيره دراهم او دنانير اجرت على قبولها وان تزوجها  
 على شيء ما كمال او يوزن فسمي كالا او وزنا من نصف مسمى فلها ما سمي من ذلك وان جاء  
 بغيره دراهم او دنانير لم يجز على قبولها واذ انزوجهما على دراهم او شيء من العروض لا يبلغ  
 قيمته عشق دراهم قائم بكلها عشق دراهم لانه لا يكون المهر اقل من عشق دراهم فان  
 كانت قيمته خمسة دراهم اعطاها ايضا خمسة اخرى فان طلقها قبل ان يدخلها كان  
 لها نصف العروض ونصف الدراهم بلقنا نحو ذلك عن علي وعبد الله بن عمر وعامر والبراهيم  
 عنهم واذ انزوجهما على غير مسمى ثم طلقها قبل الدخول فلها المنعة وادنى ما اجيز

كانت الامة التي جئت بها في الطلاق  
 بين الرجل وبينها والمهر يرب لها بها



عليه من ذرع وملحفة نبوي أو زطي وخمارا لأن يكون مهر مثلها أقل من ذلك فيكون لها مهر مثلها  
لا ينقص من خمسة دراهم أما يكون لها الأقل من نصف مهر مثلها ومن المنفعة وإن كانت المنفعة  
مثل نصف مهر مثلها جعلت لها المنفعة لأنها فريضة في كتاب الله تعالى وإن تزوجها على ثوب الخميم  
جنسه أو على دابة أو على دار ولم ينسبها إلى دار معلومة فلها مهر مثلها وكذلك إن تزوجها على  
ما في بطن جارية أو على ما في بطن غنم أو على ما في بطن نخل أو على ما يخرج أرضه العام أو على ما يكسبه  
غلامه وإن تزوجها على عبد بعينه فوجده حرا فلها مهر مثلها في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى  
وقال أبو يوسف رحمه الله بعد ذلك لما قيمته عبدا وإن تزوجها على دن من خمر أو على مهر مثلها  
مهرها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لها مهر مثلها الذي  
خل وإن تزوجها على أمة فولدت عنده ثم مات ولها ودخل بالمرأة فلها الأمانة ولا تضمنه  
نقصان الولادة إلا أن يكون فاحشا فإن كان فاحشا أخذتها ناقصة إن شاء وإن شاء  
أخذت قيمتها يوم تزوجها عليها وإن كان الزوج قتل الولد ضمن لها قيمته مع الولد فإن كان في  
قيمتها وفاء بنقصان الولادة لم يضمن نقصان الولادة وإن لم يكن فيها وفاء به فعليه تمام ذلك  
قال أبو الفضل وهذا جواب الأصل وليس يسديد والصواب ما أجابه في أول المسئلة  
لأنه لا غرم عليه في نقصان الولادة وإذا أخذت المرأة رهنا بصداقها وقيمتها مثل الصداق  
فهناك عندها فهو ما فيه وهو بمنزلة من قد استوفى فإن طلقها قبل الدخول ضمنها نصف صداقها  
أن كان سمي وإن كان غير سمي ضمن من صداق مثلها مثل ما زاد على المنفعة وإن كان الرهن  
بعد الطلاق فلا ضمان عليها في الرهن ولا منعة لها في قول أبي يوسف وأول وهو قول محمد بن الحسن  
وقال أبو يوسف بعد ذلك بالقياس لها المنفعة على الزوج وإن كان الرهن قائما لم يكن له أن  
يسترد الرهن حتى يوفى بها المنفعة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول وقول محمد رحمه الله  
وإن كان سمي مهرها ثم باعها داره به كان للتفريع فيها الشفعة فإن طلقها قبل الدخول  
لم يرجع عليها بشيء من الدار وأخذ منها نصف ما سمي وتزوجها على أن يشتري لها نصف  
هذه الدار ويعطيها إياها مهرها أو قال تزوجك على هذه الدار على أن اشتريها واسلمها  
كان لها أن تأخذه بها حتى يسلمها لها فإن لم يفعل فعليه قيمتها وإن تزوجها على دار فاشترى  
نصفها فإن شاءت أخذت ما بقي ونصف قيمتها وإن شاءت أخذت قيمتها تامة ولم تأخذ  
ما بقي من الدار فإن طلقها قبل الدخول كان لها النصف الذي في يديها لأشياء لها عين  
وإذا تزوجها على مهر سمي ثم زادها فيه جازت الزيادة أن يدخلها أو مات عنها وإن  
طلقها قبل الدخول بطلت الزيادة فإذا تزوجها في السر على مهر وسمع في العلانية بأكثر  
منه فإن كان أشهد عليها أو على وليها الذي زوجها منه أن المهر الذي في السر والعلانية  
سمعه فهو جازر والمهر هو الذي سمي في السر وقال ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى المهر هو ما سمعه  
وإذا تزوجها على الف درهم على أن تزوجه عبدا فهو جازر وإن كانت قيمة العبد أقل من الف  
أو أكثر فإن طلقها قبل أن يدخل بها قسمت الف على قيمة العبد وعلى مهر مثلها فأصاب قيمة العبد

تمن العبد وما أصاب المهر ردت نصفه إن كانت قبضته وإن تزوجها على إبتها أو  
قيمتها الف على أن ردت عليه أمة قيمتها الفان وقبضت أو لم يقبض عتق الأب فأطلقها  
قبل الدخول قسمت قيمة الأب على مهر مثلها وعلى الأمانة فأصاب الأمانة فهو طابع لها وأصاب  
المهر ردت عليه نصف ذلك من قيمة الأب وإن تزوجها على الف درهم على أن تزوجه  
الف درهم فلها مهر مثلها وهذه بمنزلة من لم يسم لها مهرها وإن تزوجها على الف  
درهم على أن ترد عليه مائة دينار فإن قبضت الف وقبض هو المائة دينار قبل  
أن يتفرقا فهو جازر فإن طلقها قبل الدخول قسمت الف على مائة دينار وعلى مهر مثلها  
فما أصاب المائة دينار فهو طابع لها وأصاب المهر ردت عليه نصفه ولو كانا تفرقا  
قبل التقاض أو قبض أحدهما دون الآخر فحصة الصبر باطل وحصة المهر ثابتة ولو  
تزوجها على الف درهم وعلى أن يطلق عنها امرأة فلا نه وعلى أن ردت عليه عبدا فعلا  
ذلك ثم طلقها قبل الدخول فإن الف يقسم على مهر مثلها وعلى قيمة العبد فإن كانا  
سواء كانا خمسين درهم من ثمن العبد وكان النكاح بخمسين درهم فترد عليه  
ما بين وخمسين لأنه طلقها قبل الدخول ولا يعزله من قبل طلاق الأخرى شيئا  
وصار طلاق الأخرى بمنزلة الالف التي أعطى يقسم له الف على قيمة العبد وعلى مهر مثلها  
نصفين فيكون طلاقا باينا لأن نصف طلاق تلك ونصف الف بالعبد ونصف  
طلاق تلك ونصف الف بنفسها لا ترى أنه لو باي أن يطلق تلك وقد دخل بهذه  
التي تزوجتها كان لها تمام مهر مثلها لا بشرط مع التسمية شيئا بحسب قول أبي أن  
أياه فإذا طلقها فقد أوفاهما فإن طلق التي تزوج قبل الدخول وباي أن يطلق هذه  
لم تأخذ منه إلا ما بين وخمسين درهما لا في لأجل طلاقها في الطلاق قبل الدخول لما مر  
مهر مثلها وإن استحق العبد رجع عليها بخمسين درهم حصة العبد ونصف قيمة  
أيضا لأن نصفه حصة التي طلق وإن تزوجها على الف درهم أن لم يكن له امرأة  
وعلى الف درهم أن كانت له امرأة أو على أن لا يخرجها من الكوفة وعلى الفين إذا خرجها فأن  
الأول جازر ولها تلك التسمية إن وافقه وأنها لفلان مهر مثلها لا يجاوز الفين  
ينقص من الف لأن الشرط المتألف منه المهر وكذلك إن تزوجها على الف درهم أن كانت له امرأة  
فإن لم يكن له امرأة فعلى الف درهم فالشرط الأول جازر ولها الف درهم وإن كانت له امرأة  
الدخول فلها نصف الفين وأن لم يكن لها امرأة فلها مهر مثلها لا ينقص من الف ولا يجاوز الفين  
فإن طلقها قبل الدخول فلها نصف الف وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف ومحمد  
الشرطان جازران على ما اشترطا وإن تزوجها على الف درهم وكرأها أو على الف درهم  
أن يتركها هدية فلها مهر مثلها لا ينقص من الف وإن طلقها قبل الدخول كان لها نصف الف لأن  
تزوجها على الف درهم أو الف درهم فإن كان مهر مثلها أقل من الف فلها الف وإن كان أكثر  
من الفان فلها الفان وأكل أكثر من الف وأقل من الفين فلها مهر مثلها وإن طلقها قبل الدخول كان لها نصف



في قول ابى حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله مهرها الف وكذلك  
 ان تزوجها على هذا العبد الابيض او على هذا العبد الحبشي فان كان مهر مثلها اقل من الحبشي  
 قلها الحبشي وان كان اكثر من الابيض قلها الابيض وان كان اكثر من الحبشي واقل من  
 الابيض قلها مهر مثلها وان طلقتها قبل الدخول قلها نصف الحبشي وهذا قول ابى حنيفة رحمه الله  
 وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله في جميع ذلك الا ان يعطيها الزوج الافضل  
 الا ترى انه لو قال تزوجتك على ان اعطيك ابنتك انت كان لها ان تاخذ ما شاءت  
 لا يستطيع منعها اياه وان تزوجها على حكمها فهو جائز لها حكمها الا ان يحكم باكثر من مهر  
 المثل فلا تراو عليه وان تزوجها على حكمها قلها حكمها الا ان يحكم باقل من مهر مثلها فيكون لها  
 مهر مثلها الا ان ترضى باقل منه وان تزوجها على حكم ابنتي فان حكم مهر مثلها فهو لها وان  
 باكثر منه لم يكن لها ذلك الا ان ترضى به الزوج وان حكم باقل منه لم يكن عليها الا ان ترضى  
 هو به ولا يجب المهر على من قبل النكاح لغيره بوكالة او ولاية على صغير او على عبده او كفا  
 ما لم يضمنه وانما المهر على الزوج واذا تزوج الحر في الحرية على غير مهر ثم اسلمها او صار  
 ذميها كان لها ان تاخذه ومن تزوج ذمية على غير مهر وذلك في دينهم نكاح جليل  
 على ان لا يكون لها عليه مهر فانها يترك ان على ذلك ولا مهر لها عليه وكذلك لو اسلمها  
 قول ابى حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لها مهر مثلها يرخذ به وقال  
 زفر رحمه الله لها مهر مثلها في الرحيين والحرثين والذميان في ذلك سواء حتى تزوج  
 حرية على خمر او خمر يوعينه ثم اسلمها فليطأ الا ذلك وان كان غير عينه ثم اسلمها فلها في الخمر  
 قيمته وفي الخمر مهر مثلها الا ان يطلتها قبل الدخول فيكون لها المتعة في الخمر وكذلك  
 الذميان وهذا قول ابى حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف خمرها في ذلك كله مهر مثلها وقال  
 محمد رحمه الله لها القيمة ان كان بعينه او بغير عينه وان طلق الحر في امته قبل ان يدخل  
 وقد كان سميها مهر ثم اسلمها فلها ان تاخذه بنفسه وان لم يكن سميها عليه مهر فليس  
 متعة لان المتعة ليست بدين وكذلك الذميان في قول ابى حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف  
 رحمه الله لها في الذميان المتعة رجل تزوج امرأتين على الف درهم فالالف بينهما على قدر  
 مهر مثل بكل واحد منهما فان طلقتها قبل الدخول كان لهما نصف الف بينهما على قدر مهر  
 فان كانت احدهما ذات زوج او في عدة من زوجها او كان ككاحا فاسد ابو يوسف رحمه الله  
 فالالف كلها التي صح نكاحها فان دخل بهذه التي لم يصح نكاحها فلها مهر مثلها والالف كلها  
 للآخرى وهذا بمنزلة رجل تزوج امرأة وضم معها ما لا يقع عليه النكاح وهذا قول ابى  
 حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تقسم الف بينهما على مهرها  
 فما اصابا التي صح نكاحها فهو مهرها رجل تزوج امرأة على عيود ودفعها اليها ثم طلقتها  
 قبل الدخول وقد جنى العبد جناية عندها فالزوج بالخيار ان شاء اخذ نصفه ثم  
 دفعها او قدبها ولم يرجع عليها من قبل الجناية بشئ وان شاء تركه واخذ منها

نصف قيمته وكذلك ان كانت الجناية في يد الزوج قبل القبض كان لها الخيار كذلك وكذلك  
 ان لم يطلتها **باب الخيار في النكاح** واذا تزوج الرجل امرأة واشترط فيها  
 او لاحدهما الخيار فالنكاح جائز والخيار باطل وليس لاحد منهما فيه خيار الرؤية ولا تزوج  
 امرأة بعيبها وان فحش وكذلك ان كانت رتقاء او خنثى يول من مثالي النساء بلفظ عن  
 علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه انه قال اذا تزوج الرجل امرأة فوجد بها قرنا او  
 او جدما او جونا فالنكاح جائز لا يرد له ان شاء طلق وان شاء امسك وكذلك لو علم  
 بذلك قبل الدخول وكذلك ان وجد المرأة بالرجل شيئا من هذه العيوب لم يكن لها ان ترد به  
 في قول ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد مثل ذلك الا في خصلة اذا وجد  
 على حالة لا يطق المقام معه من جنون او جدام او نحوه فلها الخيار ولا يكون ذلك اقل من حال  
 العنين التي يحل امراته وكذلك ان اشترط احدهما على صاحبه السلامة من العمى والشلل  
 اشبه ذلك من العيوب واشترط الجاهل واشترط الكاذب فوجد بخلاف ما اشترط فلا  
 خيار له فيه واذا قال لا دخل الا من لم يضره الشهور وخنثى نفسك فقلت قد فعلت جاز  
 النكاح وان قال بعني هذا الثوب بكذا فقلت لم يلزمه الا ان يقول المشركي قد  
 والقباض فيهما سواء واذا اعتقت الامه او الكاتبة ولها زوج قد كانت تزوجه باذا  
 المولى فلها ان شاءت اقامت معه وان شاءت فارقه فان اختارت الفرقه قبل الدخول فله  
 على الزوج وتليست هذه الفرقه بطلاق **باب العتق** بلفظ عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى  
 انه قال يؤجل العتق سنة فاذا وصل الى امراته في امراته وان لم يصل اليها فرق بينهما وجملا  
 نطليقة باينة وجعل لها المهر كاملا وجعل عليها العدة وبلغنا عن علي بن ابي طالب رضي الله  
 تعالى عنه نحو ذلك ولا يكون اجل العتق الا عند سلطان يجوز فضاه فاذا اتفقت  
 اجل سنة مستقبلة من يومئذ فان ادعى الزوج بعد ما مضت السنة انه وصل اليها  
 وانكروا فان كانت بكر انظر اليها النساء وتجرى الواحدة العدة والثلاثان والثلاثة  
 افضل فان قلن هي بكر لم يصدق الزوج وخير الساطن المرأة فان فارقه كانت نطليقة  
 باينة ولها المهر كاملا وعليها العدة وان كانت ثيبا فالقول قوله مع عيبتها انه قد وصل اليها  
 وكذلك ان كان يصل اليها من نسائه وجوارير فان كان غشيها مرة واحدة ثم انقطع  
 ذلك فلا خيار لهما ابدا واذا خلا المحبوب بامرته فلها عليه نصف مهر في قول ابى يوسف ومحمد  
 رحمهما الله تعالى وعليها العدة استحسانا وانما جعلت عليه نصف المهر لان العلم انه  
 لا يستطيع ان يجامعها وانما كان ابو حنيفة يقول عليه المهر بالخلق لان النحر من قبله  
 فان علت انه يجوب فراغته الى السلطان خربت ساعتين وان يؤجل فان فارقه كانت  
 نطليقة باينة والحصى العنين واذا تزوجت واحدا من هؤلاء وهي مسلم بحاله فلا خيار  
 لها فيه وان علت بعد النكاح انه عتق فقامت معه ولم ترفعه فليس ذلك بضا من ماله  
 تقول قد رضيت بالمقام معه عند السلطان او عند غيره وكل فرقة تكون من قبل الزوج

او اوجه على ما لا يطعن اليه  
 بعد من يهون وغيره



فهو طلاق الردة وقال محمد رحمه الله تعالى الردة من قبله ايضا طلاق وقال ابو يوسف  
رحمه الله تعالى الردة واباء الزوج الاسلام اذا سلت المرأة ففرق بينهما ليس بطلاق ولا  
تزوج الرجل المرأة فوصل اليها ثم فارقتها ثم تزوجها بنكاح جديد فلم يصل اليها اهل كما  
يوجب العنين لان هذا النكاح غير النكاح الاول والختم اذا كان يبول من شال الرجل فترج  
امرأة فهو جائز فان وصل اليها ولا اهل كما يوجب العنين فشا الله عز وجل  
**باب نكاح الشغار** بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انه من نكاح الشغار والشغار عندنا ان يقول الرجل للرجل ازوجك اختي على ان تزوجني  
اختك يكون مهر كل واحد منهما نكاح الاخرى فاذا وقع النكاح على هذا فالنكاح جائز  
وككل واحد منهما مهرها ولا يلزم له فروعها بغير مهر وانما النكاح في هذا ان يستحل الفرج بغير مهر  
وكذلك هذا في غير الاختين وكذلك ان روجه امته على ان يزوجه الاخر لفته وجعل مهر كل  
واحد منهما نكاح الاخرى وان شيا لكل واحد من المراتين مهر جاز ذلك واذا جعل  
مهر امرأة طلاق اخرى كان النكاح جائزا ولم يكن الطلاق مهرها وطاهر منها وكذلك اجعل  
القصاص مهر لم يكن مهر او وقع العفو عن الخيانة وكذلك ان تزوجها على عتقها عتق بالزوج  
وكذلك ان تزوجها على طلاق امرأة له اخرى وقع ذلك بالتزوج وان قال على ان اطلق او  
عتق او عفو وقع النكاح ولم يجب شي من ذلك حتى يفعل وان زوج احدهما ابنته على  
مسمى على تزوج الاخر ابنته على مسمى فوجائز ومهر كل واحد منهما ما سمي فان لم يزوج  
الاخر كان هذه المروجة تمام مهر منها مع التسمية **باب نكاح الاكف** ذكره  
ابي جعفر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ام حبيبه بنتا سفيان وكان  
الذي ولي عقد النكاح النخاس ومهر من عنده اربعة دنانير وحديث عائشة رضي الله عنها  
انها زوجت حفصة بنت عبد الرحمن ابن ابي بكر المذن بن الزبير وعبد الرحمن غائب فقام  
مثل بقات عليه في بنة فقالت عائشة انزع عن المذن ليمكن عبد الرحمن امرها فلما  
فقال لها بن عنه رغبة وحديث عبد الرحمن بن ثروان قال تزوجت امرأة معافى في الدار  
ابنتها فجاء اولياؤها فاصبوا الى على رضي الله تعالى عنه فاجاز النكاح وحديث عروة بن  
ها قال تزوجت نفسي القعقاع بن سويرقا الى فاصم الى على رضي الله تعالى عنه في ذلك  
فاجاز النكاح وعمر ابراهيم رحمه الله اذا تزوجت امرأة كفوا بغير وثق فاني انظر في  
ذلك فان كان غير كفوا فرقت بينهما وان كان كفوا ولم يقصر بالمهر كان جائزا الا ارايت لو ان  
السلطان بهذا ليس كان يحق على القاضي ان يزوجه اذا الى الولي فاذا اصعك كيف يكون  
باطلا واستشهد لصحة قوله شواهد وقال ارايت رجلا اعتق ام ولد له ولها ولد فجاء  
رجل فترجها من غير ان يعلم ولها منه هل يجوز ذلك لان الولد الولي وقال انه ايضا  
اراي امرأة اعتقت ولها اباها وهو معتوه فزوجته اما يجوز فيه هذا جائز فليكن  
ملك ان يزوجه اياها ولا يملك ان تزوجه نفسها وذكر ذلك في كتاب اخت لابن حنيفة رحمه

فليس للمولى ان يفرق وقال ابن حنيفة  
رحمه الله اذا تزوجت المرأة كفوا بغير  
ولي صحيح

وابن ابي ليلى رحمه الله ان ابن ابي ليلى رحمه الله قال لا يجوز ذلك وان محمد رحمه الله قال لا يجوز  
ذلك حتى يجيزه المولى والقاضي **باب نكاح العبد والاماء** وللرجل الحر  
ان يزوجه اربع من الاماء مستكنا او مكاتبيا ولو تزوج امه بغير اذن مولاهم تزوج  
حره ثم اجاز للمولى امه النكاح لم يجز وكذلك ان كان تزوج ابنتها وهي حرة قبل  
اجازة مولاهم واذا تزوج امه بغير اذن مولاهم اشترعتها المولى ولم تعلم به بدين النكاح فان  
هذا العتق امضاء للنكاح واجازة له ولا جاز لامة من قبل ان النكاح انما جاز بعتق  
والمرحبا ان لم يكن دخلها قبل العتق ولو لم يعتقها ولكنه مات فورثها ابنته او باعها  
او وهبها وسلمها ثم اجاز هو لامة النكاح فالنكاح باطل حيث ملكها غيره ولو باع الرجل  
امه لا يملكها ثم اشترها لم يجز ذلك البع فان باعها بعتقها جاز وكذلك النكاح ان تزوجها  
بعده الملك الثاني جاز فان لم يزوجها في الملك الثاني حتى دخل بها بعد اجازة ماله النكاح  
كان عليه الاقل من مهرها وما سمي في النكاح قبل انتقال الملك فيكون ذلك ملكا لها  
يوم وطئها ولو كان قد جاء معها في ملك الاول ثم اجاز الاخر النكاح فعليه مهر واحد الاول  
ولو كان قد دخل بها في ملك الاول ثم اعتقها جاز النكاح بعد العتق وللمولى المهر ولا مهر لها  
وان لم يعتقها ولكنه اجاز النكاح ولم يشهد الا اجازة جاز النكاح اذا كان عند  
العقد شهود وان لم يحضر العقد شهود وحضر الاجازة لم يجز وللمولى ان يكره امته  
على النكاح واذا اعتقت لامة وطاهر زوجها حرا وعبد فاما الخمار بلغنا عن عائشة  
رضي الله تعالى عنها ان زوج بريرة حرا وان بريرة خبرت حين اعتقت وقال ابن  
ابي ليلى اذا كان زوجها حرا فلا جازها وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى فان اخذت  
زوجها قالمهر لم يسهل واذا لم يعتقها المولى وطلب مهرها اجبر الزوج على دفعه اليه  
ثم يوزع المولى حتى يدخلها عليه من غير ان يكلف ان يوتيا معه بينا وليس للزوج ان  
يقطعها عن مولاهم ولكنها على حالها في يدي مولاهم حتى يجد فراغا منها او خلقه فيه  
حاجته منها فان لم يدخلها حتى قبلها المولى فلا مهر لمولىها على زوجها وكذلك لو باعها  
المولى في مكان لا يقدر عليها الزوج وهذا قول ابن حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف  
ومحمد رحمه الله تعالى هي مثل الحرة في هذا وللمولى ان ياخذ المهر اذا اقتلها كما يكون من  
المهر على زوجها وان قتلت نفسها واذا اراد الرجل ان يتزوج امرأة فاجزه رجل  
حره ولم يزوجه اياه ولكن الرجل تزوجه من نفسها على انها حرة فاذا هي امه وقد  
ولدت له ضمن الزوج قيمته الولد ولم يرجع على الذي اخبر بشي ولكنه يرجع بغير الولد  
على الامه اذا اعتقت ويضمن الزوج العتق للمولى واذا تزوجت المستسعة في بغير  
قيمتها ثم اذت السعاية خبرت في قول ابن حنيفة رحمه الله تعالى كما تخبر المكاتبه اذا  
اعتقت ولا يجوز نكاح الامه والمذنبه وام الولد والمكاتبه في عدة حرة من فرقة  
او طلاق بين اوثلاث في قول ابن حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز في قول ابو يوسف رحمه



وانما يلى رحمه الله الا ترى انها لو كانت تعتد من نكاح فاسد وشبهة جازله ان نكاح الامة  
في عدتها رجل تزوج خمس حمار واربع امانه في عقد واحد جاز نكاح الامة وكذلك لو  
تزوج خنزرة وامة في عقد ولحقه زوج واذا تزوج الرجل امته من رجل وبوها متعة  
ثم بدله ان يركبها الى خدمته كان له ذلك وكذلك لو كان شرط ذلك للزوج كان هذا الشرط  
باطلا ولا يمنع ان يستعمل امته واذا تزوج الرجل الامة على انها خنزرة ولحقه بذلك  
عن نفسها ثم استبان انها امة قد اذن لها المولى في النكاح فهي امراته ان شاء امسك  
وان شاء طلق عتقها ما ولدته منها من ولد فيما مضى وما كان في بطنها فهو حرة وعلى الاب قيمته  
لمولى الجارية يوم يخلصون ويرجع الاب بذلك على الامة اذا اعتقت وان كان غرق منها  
بذلك رجع بذلك على الذي غرق بلقاء ذلك عن عمره على نحو هذا ولا ضمان على الاب فيمن  
مات من الولد قبل الخصومة وان كان قد ترك مالا ومن كان قتل منهم فاخذ الاب دية  
كان عليه قيمته ولو كان ضرب انسان بطن الامة فالقت ولدا ميتا كان على الضارب قيمته  
درهم لان الولد حرة وعلى الاب نصف عشر قيمته للمولى ان كان غلاما وعشر قيمتها ان كانت حرة  
وكومات الاب وبقي الولد ثم جاء المولى اخذ قيمته من تركه الاب لا تهادين على الاب ولا رجع  
بها بقية الورثة في حصص الولد وان لم يترك الاب شيئا لم يؤخذ الولد بشيء وكذلك  
الجواب ان كان مولى الجارية عمال للولد وكذلك ان كانت تزوجت بغير اذن المولى الا ان  
المولى ياخذها منه وعقرها والجواب في ضمان قيمة الولد على ما تقدم واذا غرقت المذبة  
او ام ولد رجلا من نفسها او غرق منها رجل كان القول في ولدها كالقول في ولد الامة  
وان كان الذي غرق منها عبدا او مذبذبا او مكاتبيا كان القول في ولده اقل من ولده  
على العبد والمذنب بشيء وان كانا نجسين حتى يعتقا الا ان يكون المولى امرها بذلك قبل زواجها  
ولا يلزم المكاتب حتى يعتق واذا كان المتزوج للمفرد عبدا او مذبذبا او مكاتبيا لم يكن مزا  
واولاده رقيق في قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى وابو يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد بن  
الله تعالى اولاده احرار وعليهم قيمتهم اذا اعتق وترجع بذلك على الذي غرق وكوكان  
تزوج باذن سيده كان عليه العقر وقيمة الولد واذا تزوجها وهو يعلم انها امة او  
تزوجها وهو يحسب انها خنزرة ولم يغرق احد فاولاده رقيق امة بين رجلين زوجها احد  
من رجل ودخل بها الزوج فلا ضمان يبطل النكاح فان ابطله كالجملي الواطي نصف  
مهر مثلها وكمن زوج الاقل من نصف التسمية ونصف من الشلل والخلوة لا ترجع المهر الا  
في النكاح الصحيح ولا بان يزوج امة ابنه الصغير وكذلك الوصي والمكاتب ان يزوج  
امته وليس للعبد الماذون ولا للصبي الحر الماذون ان يزوج امته في قول ابى حنيفة ومحمد  
رحمهما الله تعالى لا تدر ليس من الجارة وكذلك المضارب والشريك شركة عتقان ويجوز  
ذلك في قول ابى يوسف رحمه الله تعالى واذا تزوج الحرة امة ابية جاز والولد حرة ولم ينص  
ام ولده وان وطئها بغير نكاح غصبا فعلفت منه ثبت نسبته منه وصارت ام ولده

وكان عليه قيمتها اقرب ذلك الابن او جده وان كانت دعوة الاب بعدما ولدت فهو جاز  
ولا يصدق الابن انه لم يطاها وتزوج الرجل ام ابية فالنكاح جاز وان ولدت ثبت  
نسبه منه وتعتق ولا يبرأ من الاب ولا نصير ام ولده ولو اخذها بغير نكاح غصبا انص  
ام ولده ولا يشبهه ابن الاب ولم يثبت نسبته منه ولا حد عليه ان ادعى شبهة فان  
اتزوا بالاب به عتق ولم يثبت نسبته لانه من زنا ولا يتزوج العبد اكثر من اثنين بلعتا  
ذلك عن عمر رضى الله تعالى عنه والحران والامتنان سواء وكذلك المكاتب والمذنب  
ولا يزوج الرجل عبدا ابنه الصغير وكذلك الوصي ولا يزوج المكاتب عبدا وكذلك العبد  
الماذون والصبي الماذون ولا يجوز للعبد والمذنب والمكاتب ان يزوجوا بغير اذن المولى  
فان تزوجوا بغير اذنه ثم اجاز جاز وان طلقها العبد فلا تقبل ان يجيز المولى فهو متاركة  
للكناح ورد له وليس يقع موقع الطلاق فان اجاز المولى النكاح بعد الطلاق فاجازنه  
باطلة لان الفرقه بيد العبد الا ترى لو اقران النكاح فاسد فرفق بينهما فان اذن له ان  
يزوجها بعد هذا الطلاق كرهت له ذلك ولم افرق بينهما في قول ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله  
وقال ابو يوسف رحمه الله لا كرهه ولو لم يجز المولى النكاح يومئذ ولكنه اذن ان يجزها  
ثانية كان له ذلك في القولين جميعا واذا تزوج العبد خنزرة بغير اذن مولاه ثم اعتقه المولى  
جاز النكاح وعتقه بمنزلة اذنه له فيه ولو باعه فاجاز المشتري النكاح جاز وكذلك  
لو وهبها ومات فورثته منه وارثه فاجاز واذا اذن المولى لعبده في النكاح فتزوج  
امراة في عقد لم يجز عليه واحد منهما ولم يقع الا على واحد الا ان يقول المولى  
عتقت امراتين فيجوز نكاحهما وان اذن له ان يزوج واحدة فتزوج نكاحا فاسدا ودخل  
بها اخذ بالمهر في حال الرق في قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله  
لا يؤخذ منه حتى يعتق وله ان يزوج نكاحا صحيحا مستقبلا واذا تزوج العبد بغير اذن  
مولاه فدخل بها ثم اذن له في ذلك وسلم له فانما عليه مهر واحد وهو الذي سمىها وكذلك  
لو لم ياذن له فيه ولكنه اعتقه جاز النكاح ولم يكن عليه الا ما سمىها وكان ينبغي في القياس  
ان يكون عليه مهران ونكاح نزع القياس واذا تزوج المكاتب بغير اذن سيده ودخل بها  
ثم فرق بينهما السيد المهر لها عليه حتى يعتق وكذلك العبد والمذنب واذا تزوج الرجل عبدا  
امته بشهود غيرهم فهو جاز ولا مهر لها عليه عبد نصير في تسليم اذن له مولاه في تزوج فاقا  
عليه امرأة نصرا بنية شاهدين من المضاربين انه تزوجها وهو جاز اذا جرت ذلك عليه  
اقراره به جاز فكذلك الشهادة عليه وكذلك ان شهدا عليه ببيع او شري ولو كان المولى  
والعتق لم يجز شهادة الكفار عليه ولا يحل لعبدان يتسرى وان اذن له فيه مولاه لقول الله  
والذين هم لفرسهم خاضعون الا على ارض واجتهم او ما ملكت ايما نفهم وليت  
هذه له بزوجته ولا ملك بين وكذلك المذنب والمكاتب والمستعسا في قول ابى حنيفة  
رحمهما الله تعالى بلقاء عن عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهم انه قال لا يحل فرج مملوكة الا لمن



اذا اعتنق جاز واذا اوهب جاز والعبد لا يجوز عتقه ولا يهتبه عبد بين رجلين ذوجه احدهما  
 بغير اذن الاخر لم يحسن ولا يخل للعبد ان يتزوج مولاه ولا امراه لها زوجه شقص وكذلك المكاتب  
 وكذلك الحر لا يجوز له ان يتزوج امه له فيها شقص وان تزوج مكاتبته فالنكاح باطل وان  
 وطئها كان لها المهر فان عتقت لم يحسن ذلك النكاح وكذلك ان تزوج المكاتب مولاه ودخل  
 فعليه المهر ولا يجوز ذلك النكاح وان عتق مكاتب تزوج ابنة مولاه بمضائه جاز وكذلك  
 العبد وان مات العبد فسد نكاح المقتبة لانها المتأورثت دينها عليه واذا اراد المكاتب ان يتزوج  
 ابنة مولاه بعد موته لم يكن له ذلك وهذا بمنزلة رجل كف عن مكاتب عال ابن مولاه فهو جاز  
 وان مات ابوه كانت الكفالة على عاله ولو كف عن عاله لم يستقبل بعد موته ابنة لم يحسن فان  
 اعتق المكاتب فسطى امراته وان عجز فردى الرقب بطل النكاح ولا مهر لها ان لم يكن دخلها فان  
 دخل بها فلها المهر في ذمته يبطل منه بقدر حصتها رجل تزوج امه رجل ثم اشترى بعضتها  
 ان يدخل بها او ملكه بوجه من الوجوه فسد النكاح ولا مهر عليه وان كان قد دخل بها فعليه المهر  
 انتقض النكاح واذا اتا العبد المرأة الحرة فاجرها انه حر وتزوجها على ذلك ثم عتقها فسد  
 مولاه في التزوج فمضى بالخيار ان شئت اقامت معه وان شئت فارقته ولا مهر عليه ان لم يكن  
 دخل بها ولا تكون هذه الفرقة الا عند القاضي عند تزوج امرأة ولم يحسن انحر او عبد وكان  
 اذن له مولاه في النكاح ثم عتق انه عبد فان كانت ابنة المرأة زوجها منه بمضاهها فلا  
 لهم ولا لها فان كانت فعلته دون الاولياء فلم ان يضر قوا بينهما الا انه غير كفوف وهذا قولنا  
**باب الرضاعة** بلغنا عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال يحرم من الرضاعة ما يحرم  
 من النسب فلا يبنى للرجل ان يتزوج امرأة ابيه من الرضاعة وكذلك نوافله واجداده  
 من الرضاعة وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان للمرأة لبن فطعمها زوجها وتزوج  
 اخر فجلت من الاخر ونزل لها لبن فاللبن من الاول حتى تلد وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى  
 اذا عرفت ان هذا اللبن من الحبل الثاني فهو من الاخر وقد انقطع لبن الاول وقال محمد  
 رحمه الله تعالى استحسن ان يكون منهما جميعا حتى تضع من الاخر ولا يخل له ان يتزوج  
 امرأة ارضعته قليلا او كثيرا وكذلك لو كانت مصبة او مصتين او سعوطا او حرد  
 ولا يخل له اخته من الرضاعة ان كانت ابنة التي ارضعته او ابنة زوجها الذي ارضعته  
 بلبنه ولا يخل له شيء من اولاد التي ارضعته ونوافلها ولا شيء من اولاد زوجها الذي  
 ارضع بلبنه ونوافله ولا عنه من الرضاعة ولا حالته منها ولا رضاع بعد الفصل بلغنا  
 ذلك عن علي ابن ابي طالب وعبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنهما وانما الرضاع ما كان  
 في الحولين وبعدهما الى ستة اشهر فطم او لم يطم بعد هذه المدة في قول ابو حنيفة رحمه الله  
 وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى اذا زاد يوما على الحولين فليس رضاع ولا باسوان  
 يتزوج الرجل ام ابنة التي ارضعته ولا بان يتزوج ابنتها وكذلك اخت الغلام لا باسوان  
 يتزوج التي ارضعت اخاه او مبداله من ولدها ولا يجمع الرجل بين اخين من الرضاعة

ولم يفسد نكاح المكاتب

ولا بين المرأة وبين ابنة اختها او بنت ابيها وكذلك كل امرأة ذات محرم منها من  
 الرضاعة واذا ولدت المرأة من رجل ثم طلقها وتزوجت برجل اخر فادسعت لبن  
 الاول ولدا وهي تحت الزوج الثاني فالرضاع من الزوج الاول دون الثاني فانما  
 ينظر الى من يكون اللبن من قبله دون من هي تحته ولا يجوز شهادة امرأة على الرضاع  
 اجنبية كانت او امر احدا الزوجين ولا يفرق بينهما بقوطا ويسعها المقام معها  
 حتى يشهد على ذلك رجلان او رجل وامراه عدول فاذا شهدوا وهم عدول لم يسعها المقام  
 وتفرق بينهما السلطان اذا ارتفعوا اليه وكذلك الرجل يحضبه المرأة فشهدت امرأة  
 عدلة قبل ان يقع عقد النكاح ان امه قد ارضعتها فهو في سعة من كذبتها وان يتزوج  
 وكذلك لو شهد معها رجل وان تزوج مع هذا او اخذ بالثقة فهو افضل واذا تزول  
 للمرأة لبن وهي بكر لم يتزوج فادسعت فهي رضاع واذا حلب اللبن من ثدي المرأة ثمة  
 ماتت فحسب صبي او كان حلب اللبن بعد موتها فهو رضاع في الوجهين واللبن لا يمتنع بالبض  
 ولو جاء معها بعد موتها لم يحرم امرتها وابنتها والجماع بعد الموت ليكسحجاء ولو ارتضع الصبي  
 من بهيمة لم يكن ذلك رضاع وكان بمنزلة طعام اكلاه من اناء واحد ولو صنع  
 لبن امرأة في طعام فأكله صبي فان كانت النار قد مست اللبن فانضجت الطعام حتى  
 تغير فليس ذلك برضاع ولا يحرم وان كانت النار لم تمسه وكان الطعام هو القاب  
 لم يكن رضاعة وان كان اللبن هو القاب فان هذا في قولين احدهما لا يكون رضاعة  
 وهذا قول ابو حنيفة رحمه الله تعالى والاخر انه يكون رضاعا وهذا قول ابو يوسف  
 ومحمد رحمهما الله تعالى واذا جعل لبن المرأة في دواء فابجر منه صبي واستسقط  
 منه واللبن هو القاب فهذا رضاع واذا جامع الرجل المرأة او لامسها بشهوة او لم  
 الى فرجها بشهوة لم يخل لابيه ولا لابنته من الرضاعة ولم يخل امرتها ولا ابنتها من الرضاعة  
 وكذلك لا يتزوج على المعتدة اخوها من الرضاعة ولا ذوات محرم منها واذا تزوج  
 الرجل الصبية فادسعت امه من الرضاعة او امه التي قد ولدت واخوته من نسب  
 او رضاعة او امرأة ابيه بلبن ابيه من نسب او رضاعة حرمت عليه ولها نصف النهر  
 ويرجع الزوج بذلك على التي ارضعتها ان كانت ارادت الفساد او تمت ذلك وان  
 كانت اخطأت او ارادت به الخيول لم تعد الفساد لم يرجع به عليها والقول فيه قوطا  
 يظهر منها تعد الفساد واذا تزوج الرجل الصبية ثم تزوج عمتها لم يحسن نكاح العمة فان  
 ارضعت ام القرة الصبية لم يضر ذلك بشكاح الصبية وان تزوج صبيتين فادسعت  
 امرأة اجنبية واحدة بعد الاخرى حرمتا عليه وان كان ثلثا حرمتا وليان عليه الثلثة  
 امراته ولو ارضعتن معا حرمت عليه واذا تزوج امرأة وصبيتين فادسعت المرأة  
 اخذاها قبل الاخرى لم يخل بالمرأة حرمت المرأة والصبية الاولى عليه ولا مهر  
 وللصبية نصف المهر على الزوج ويرجع به على الكبيرة ان كانت تعدت الفساد والصبي



امراته ولا تحل له هذه الكبيرة ابدا واما الضحية فانها تحل له اذا فارق الى عنده وان كان ذلك بعد ما دخل بالكبيرة حرم عليه جميعا والكبيرة هي والضعيفتين بكل واحدة منهما المهر ولا يحل لواحدة منهن ابدا واذا اقر الرجل ان هذه المرأة اخته او ابنته من الرضاة ثم اراد بعد ذلك ان يتزوجها وقال او همنا واخطأتا ونسيت وصدقته المرأة فهما مضميتان على ذلك وله ان يتزوجها ان لم يثبت على قوله الاول وقال هو حق كما قلت ثم تزوجها فريضة واذا اقرت المرأة بذلك وانكر الزوج ثم اكدت المرأة نفسها وقالت اخطأت وتزوجها الرجل فهو جائز وكذلك ان تزوجها قبل ان تكذب نفسها فالنكاح جائز ولا تصدق المرأة على قولها واذا اقر الزوج بهذه المقالة وثبت عليها واشهد الشهود ثم تزوجته المرأة ولم تعلم بذلك ثم جاء تبين الحجة بعد النكاح فرفقت بينهما ولو اقر جميعا بذلك ثم اكدت انفسهما وقالوا اخطانا ثم تزوجها فالنكاح جائز وكذلك هذا الباب في النسب ليس يبرأ من هذا الا ما ثبتا عليه ولو ان رجلا تزوج امرأة ثم قال بعد ذلك النكاح هي اختي من الرضاة او ابنتي من الرضاة ثم قال او همنا وليس الامر كما قلت استخفنت ان لا افسد نكاحهما ولا ثبت على هذا النطق وقال هو حق واشهدت عليه الشهود فرفقت بينهما ولو جحد ذلك لم ينفعه جحوده انما استخفنت اذا قال اختي ثم قال او همنا فاني اصدقه فاما اذا اقرته لم يبرأ وان جحد ثم جحد ذلك وقال او همنا فاني لا اقبل منه وكذلك لو قال هذه اختي او ابنتي وليها من غير معروف ثم قال او همنا صدق ولو قال العبد او امته هذا ابني او هذه ابنتي او وقعت الحق واخذت فيه بالقياس ونكرت الاستحسان ولو قال الامراته هذه ابنتي من نسب وثبت عليه ولها نسب معروف لم افرق بينهما وكذلك لو قال هي ابنتي وله ام معروفة ولو قال هي ابنتي وليس لها نسب معروف ومثلها بولد مثله وثبت على ذلك فرفقت بينهما فان اقرت المرأة انها ابنة ثبت النسب وان كان مثلهما لم يولد مثله لم اثبت النسب ولم افرق بينهما **باب الاحصان** لا يحصن الرجل المسلم الا المرأة المسلمة اذا دخل بها بلفظ ذلك عن عامر وابراهيم النخعي ولا يحصنه الضحية وان كان مثلهما يجامع ولا الامة ولا المجنونة وكذلك المسلمة لا يحصنها العبد والمجنون وغير البالغ وجماع هو لا يحلها الزوج قد طلقها ثلاثا قبل ذلك ويوجب من النكاح والتحليل ما يوجب جماع المحصن وكذلك ان اسلمت امرأة الذمي ثم جامعها الزوج قبل ان يسلم لم يحصنها واحلها للزوج الاول والخلق من الزوجين الحرين البالغين المسلمين وراء ستر او باني خلق يوجب المهر والعدة وان قال لم اقبلها ولا يوجبها ذلك الا حضا فان اقر بالجماع لزوجها حكم الاحصان وان اقر به احدهما صدق على نفسه دون صاحبه ولا يحصن الخصى والعينين المرأة الا ان يجامعا وكذلك الرقعة لا يحصن الرجل ولا احصان بالجماع في النكاح الفاسد واذا دخل الخنثى بامرأة او دخل زوجها فمما يحصنان واذا اقرت المرأة المحصنان عن الاسلام بطل احصانها فان اسلم لم يكونا محصنين الا بجماع جديد وكذلك الكافران اسما والملوك ان يقفان وقد كان جامعا قبل ذلك لم يكونا محصنين فانما

بعد العتق ولم يسلم بالاعتق صار محصنين واذا اولدت المرأة من الرجل وهما ينكران الدخول فهما محصنان والولد شاهد على ذلك واذا اقرت المرأة ان زوجها قد جامعها وانكر الزوج ثم فارقها وانقضت عدتها حل لزوجها الاول الذي كان طلقها ثلاثا ان يصدقها ويترد وكذلك ان اجرة بذلك عنها ثقة ولو كان زوجها الذي كان فارقها هو الذي اقر بالجماع ولم تنقض عدتها حل للزوج الاول ان يتزوجها ولا يصدق الزوج الثاني عليها وان كان قد طلقها واذا قالت قد طلقني زوجي او مات غنى وانقضت عدتها حل لخالها ان يتزوجها ويصدقها **باب نكاح المتعة** بلفظ من رسول الله صلى الله عليه وسلم انه احل المتعة ثلاثة ايام من الدهر في غزاة غزاها اشتد على الناس فيها العز ويزنه ثم نهى عنها وبلغنا عن علي رضي الله تعالى عنه انه قال لو كنت تقدمت في هذا الزمان وبلغنا عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال نسخها اية الطلاق والعدة والميراث وكيف يحل امرأة لا ترث ما ترث الزوجة ولا تورث ما تورث الزوجة ولا يقع عليها الطلاق ولا الظهار ولا الايلاء الا ترى الى قوله تعالى عز وجل والذين هم لفروجهم حافظون الا على ازواجهم او ما ملكت ايمانهم فانهم غير ملومين فان كانت هذه زوجة فالحال الزوجية وان كانت غير زوجة فلا تحل له لانها ليست بملك يمين هل رأيت زوجة يقع بينها وبين زوجها فرقة بغير طلاق ولا ايلاء ولا خلع ولا مباراة ولا وجه من وجوه الفقرة المعروفة وهل يلا عنها ان قدما وكيف يلا عنها وليست له بزوجة ارايت ان مات احدهما قبل ان يدخل بها يكون لها الاجرة كاملا او يكون عليها عدة المتوفى عنها زوجها وكيف يحل الفرج بالاجارة وهل يجوز عليه انها وابنتها وهل تحل لامة وابية ارايت ان اعطاها جعلا على ان ينظر الى زوجها ايا ما جحد من غير ان يجامعها واشترط المباشرة دون الجماع يحل هذا ارايت ان كان عندك اربع نسوة ايجل لهن ان يمتنع بهن وهل له ان يمتنع باخت امراته وهل له ان يمتنع بخمس نسوة وذكر نحو هذا في تفصيل هذا الفصل ولو ان رجلا قال لامرأة فدنز زجرك يوما واشهر بشهود ومن تراصيا بذلك كان هذا فيهما ايضا ولا يجوز هذا في قول ابى حنيفة وابى يوسف ومحمد بن **باب الدعوى في النكاح** واذا ادعى رجل نكاح امرأة واقام عليها البينة واقامت اختها عليه البينة انها امراته وانرا اياها تزوج قال قول قوله والبينة بينة صدق اوله تصدقه ولو لم يكن هكذا ولكن اقام الزوج البينة انه تزوج لحداتها ولا يفرق بينهما غير ان الزوج يقول هو هذه فان صدقته فهو امراته وان جحدت ذلك فلا نكاح بينه وبين واحدة منهما ولا يمين للزوج على المرأة التي يدعى عليها النكاح في قول ابى حنيفة رحمه الله وكذلك لو اقامت البينة لامرأة بعينها ان احدهما من الرجلين تزوجها ولا يفرق بينهما هو وهما ينكران ذلك فبرباطل ولا مهر على واحدة منهما فان ادعت المرأة ذلك على احدهما وادعت انه طلقها قبل الدخول وان لها عليه نصف المهر استخلفته على نصف المهر وان ادعت انه طلقها بعد الدخول وان لها عليه المهر استخلفته على المهر فان نكل عن اليمين لزمه

انه ذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهى عن المتعة وبلغنا عن عمر بن الخطاب



ذلك ولا يثبت النكاح وان حلف بئري وان ادعت اخوان ان رجلا تزوجها وكل واحد منهما  
يقسم البينة انه تزوجها او لا كان ذلك الى الزوج فانهما قال هي الاولى فهي الاولى وهي امراته  
بينه وبين الاخرى بعين امره ان كان لم يدخل بها فان حشد الزوج ذلك كله وقال انه تزوج  
منها او قال تزوجها ولا ادري ايتهما اول فهو سواء ويفرق بينهما وبينه وعليه نصف المهر  
بينهما ان كان لم يدخل بها من قبل انه يقدر ان يبين امراته فان لم يبين امراته لم يثبت  
دخولها بهما كان المهر وهي امراته وان هي الاخرى وتلك الاولى فرق بينه وبينها ولزمه  
المهر الذي سمي لها ولم يصدق على ان يتفصها وكانت الاخرى امراته وتتنازع رجلان في امر  
كل واحد منهما يدعي انها امراته ويقسم البينة فان كانت في بيت احدهما او كان قد دخل بها  
في امراته الا ان يقسم الاخر البينة انه تزوجها قبله فان لم يكن في بيت واحد منهما فانهما اتا  
البينة انه تزوجها فانهما اتا البينة انه تزوجها قبله فان لم يكن في بيت واحد منهما فانهما اتا  
امراته الا ان يقسم الاخر البينة انه تزوجها قبله فان لم يكن في بيت واحد منهما فانهما اتا  
فان كانا لم يتدخلا فلامرهما وان كانا قد دخلا بهما جميعا ولا ندري ايتهما اول فعلى كل واحد  
الاقل ما سمي لها ومن مهر المثل فان جاءت بولد لزمها جميعا وان كانا بينهما بغيره فلهما  
من كل واحد منهما ميراث ابن كامل وميراثه جميعا كل واحد منهما نصف ميراث الاب فان مات  
احدهما قبل الغلام احرز الباقي من ميراث الغلام ميراث اب كامل وكو كانت المرأة اقرب  
ان احدا الزوجين هو الزوج لزمه الولد خاصة ولو لم تقل ذلك حتى مات كان على كل  
واحد منهما نصف ما سمي لها من المهر وكان ميراث زوج من تركتها بينهما نصفين ولو لم تمت وكان  
مات احدا الزوجين فان قالت المرأة هذا المثل هو الاول فهو الاول ولها في المهر والميراث  
واذا تزوجت المرأة زوجين في عقد واحد كان النكاح فاسدا وليس لها في هذا اخذ  
وكذلك لو كانت ذمية او حرة ثم اسلم الحربيان ولو كان احدا الزوجين له اربع  
كان نكاح الذي ليس له نسوة جائزا ولها عليه ما سمي لها جميعا اذا كانا تزوجها  
جميعا على الف درهم فان سمي كل واحد منهما لنفسها خمسمائة لم يلزم هذا الزوج الا  
خمسائة والنكاح الفاسد اذا لم يكن فيه نظرا ولمس لا يحرم عليه انها ولا ابنتها ولا غنمه  
من تزوج اخوها وان لم يكن فرق بينه وبين هذه ولا يمنع اباءه وابنه من تزوجها لانها  
ليست بامرته فاذا اقامت المرأة البينة على النكاح والزوج جاحد ثبت نكاحهما ولم  
النكاح يحجوه له **باب الغرر في المملوك** رجل تزوج امرأة  
على انها حرة فولدت لها اولاد فاذا هي مكاتبه فذا ذر لها مولاها في النكاح اخذت  
منها عقرها او قيمه ولدها ويرجع الاب بغيره الولد على الذي غره وان كانت المكاتبه  
هي التي غرت فلا شيء لها عليه من قيمة الولد لان لم يرجع به عليها رجوع يعقوب عن هذا وقال  
تاخذ المكاتبه منه قيمة الولد ولا يرجع بغيره الولد عليها ان غرت ولكنته يرجع عليها ان  
عنت وهو قول محمد رحمه الله تعالى فان مات مولاها وهي مكاتبه عليها مائة دينار

خيرت بين ان تبطل المكاتبه وتكون ام ولد له وبين ان تفسخ على الكاتبة ففعلت بالاداء والاول  
للاول فان مات ابو الولد قبل ان تؤدي عنته وبطلت عنها المكاتبه وتكون في هذه المنة  
ان لو وهبها المكاتبه ولو كان معه شريك في الميراث سعت في مكاتبها على حالها وكان  
الولاء للاول اذا دلت الاثر ان المكاتب اذا ورث رجلان فاعنته احدهما كان عنته بالاداء  
وكو كانت المكاتبه حين ورثها رجلان اختارت ان تكون ام ولد وتبطل المكاتبه كانت  
ام ولد وبطلت المكاتبه ويضمن اب الولد نصف قيمتها لشريكه امه غرت رجلين من نفسها  
فنزوحاها على انها حرة فولدت لهما اولاد ثم ملكاها بوجه من الزوج كانت ام ولد لها  
جميعا وان كان ملكها احدهما فمها ولد له فان كانت قد ولدت عند المولى اولاد بعد ذلك  
فملكها احدهما مع اولادها كان اولادها الذين من غير رفيقا واذا غرت الامه رجلا  
من نفسها واخبرته انها امه لهذا الرجل واشترتها منه فولدت اولادا فاستحق رجل  
اخر فاحذها واخذ عقرها وقيمة ولدها كان لاب الولد ان يرجع بالثمن وبقية الولد على  
الذي باعه **باب النكاح في العقد المنقصر** ولا يجوز للرجل ان يجمع بين اكثر من امراتين  
لنسوة لقول الله تعالى لا يحل لك ان تشترك في بيع وركب ولله ان يشترى على الاربع ما بد الله من امر  
ما خلا امرأة ذات محرم منها من نسب او رضاع بلعنا عن عمار بن ياسر رحمه الله تعالى انه  
قال ما حرم الله تعالى من الحراير شيئا الا وفد حرم من الاماء مثله الا رجلا يجمع بين امراتين  
العدد رجل تزوج اربع نسوة بالكوفة في عقدة واحدة ثم طلق احدتهن بمكة ثم  
نزوج مكته ثم طلق احدتهن ثم تزوج بالطائفة اخرى ثم مات ولم يدخل بشيء منهن  
فلا طائفة ميراثا لمرءى وربع ميراث النساء ولكية ربع ما بقى من ميراثهن وسبعة اثمان  
المهر ولكوفيات الاربع ما بقى من ميراث النساء وثلاثة مهرور ومن مهر بينهن سواء وق  
بكرهن عند المتوفى عنها زوجها ولو كان احدهن نساؤه بعد تزوج الطائفة ايضا كان  
للطائفة سبعة اثمان المهر وربع ميراث النساء ولكية ستة اثمان مهر وربع ثمن مهر  
ولها ربع الباقي من الميراث ولكوفيات مهران وسبعة اثمان مهر غير ربع ثمن مهر والباقي  
من الميراث واذا تزوج الرجل امرأة في عقدة وامرأتين في عقدة ولا يعلم ايهن الاولى  
فاما الواحدة فنكاحها صحيح والقول قول الزوج في الثلاث والتثنية ايهن قال هي  
الاولى واي الزوجتين مات والزوج حي فقال هي الاولى ورث واعطاهن مهرور  
وان كان قد دخل بهن ثم قال في صحته او عند موته لاحد الزوجتين هي الاولى فرف  
بينه وبين فريق الاخر ولكل واحد منهن الاقل من مهر مثلها وما سمي لها وان قال  
الزوج لا ادري ايتهن الاولى فحبب من الاخر الواحدة واجبر على ان يبين الاولى  
من الاخرى فان مات الزوج قبل ان يبين كان للواحدة سبعة اسهم من اربعة  
وعشرين سهما من ميراث النساء وما بقى للثلاث نصفه وللثنتين نصفه في قول  
ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى للثلاث تسعة

وثلاث في عقدة ٨٨



اسمهم وللتنتين ثمانية اسمهم وعليهن عدة الوفاة وللواحدة ما سمي لها من المهر وللثلاث  
مهر ونصف بينهما والاثنتين مهر واحد بينهما وان كان قد دخل من كلهن ولا يعرف الاول  
من الاخر فصل الثلاث والتنتين عدة الوفاة والحبض جميعا فان كان مهر كل واحدة  
من هؤلاء من النسبة فلها مهر مثلها ونصف الفضل عليه من النسبة فان كان الزوج حيا  
فجامع امراة منهن او طلقها او ظاهر منها كان هذا اقرا منه بانها والتي معها الاولى فان كان  
احدى الثلاث ام احدا لاثنين ولم يدخل بشئ منهن فالجواب على ما تقدم ايضا ولو كان  
مع الثلاث امه كان نكاح الامه فاسدا على كل حال وكذلك لو كانت احدا اثنتين امه فان  
مات الزوج قبل ان يدخل بشئ منهن وقبل ان يبين الاولى منهن واحدا للثلاث امه واسمها اثنتين  
امه فنكاح الامتين فاسد ونكاح الحراير فان كانت احدا للثلاث امه والاثنين امه  
وقد تزوج الواحدة الخرق قبل ان يعلم ذلك فنكاح الامه فاسد وحق المنفردة المهر  
ميراث النساء ولكل فريق نصف ما بقي من الميراث ومهران بينهما سواء فان كانت احدي  
امه والثلاث حراير ولا يعلم اى النساء تزوج او لا فنكاح الامه فاسد ولا شئ لها والميراث  
بين الحراير الخمس كلهن على اربعة اسم للثلاث من ذلك سهم ونصف والاثنان سهمان ونصف  
وللثلاث مهر ونصف وللتنتين مهر ونصف مهر وهذا منزلة رجل تزوج ثلاثا في عقدة  
واحدة في عقدة ولا يدري ايتهن اولى واذا تزوج واحدة في عقدة واثنين في عقدة  
وثلاثا في عقدة وايضا في عقدة ثم مات قبل ان يبين ولا يعرف ايتهن اولى لميراث النساء بين  
التنتين والثلاث والربع اثلاثا ثم تدخل الواحدة مع الاثنين فناخذ سدس ما اصابها  
وتدخل مع الثلاث فناخذ ثمن ما اصابهن ولهن ثلاثة مهر ونصف اما نصفهن من  
ذلك فللاربعة ثلاثة اربعة وللثلاث ربيع لان الثلاث تدعيه ان كانت الواحدة معهن  
ولا تدعيه ان لم تكن الواحدة معهن واما من من ذلك فللاربعة منهن سدسان ونصف  
وللثلاث منه سدسان ونصف وللتنتين سدس لانهما يدعيان ثلث هذا المهر ان كانت  
الواحدة معهما وان لم تكن معهما فلا شئ لهما فيه واما المهران الباقيين فهما بين الفرق  
اثلاثا ثم تدخل الواحدة مع الثلاث فناخذ ثمن ما اصابهن وتدخل مع الاثنين فناخذ  
سدس ما اصابهن وهذا قول ابو يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى للاربعة  
مهر وثلث وللثلاث مهر ولا اثنتين ثلثا مهر وللواحدة نصف مهر لان الاحوال في الفرق  
الثلاث تلك يصح نكاح كل فريق في حال الويل في حالين والاحوال في الواحدة حال  
حالة صحة وحالة فساد فان كانت احدا للاربعة امه فنكاح الامه فاسد ولا شئ  
لها معهن في مهر ولا ميراث ونكاح الواحدة المنفردة صحيح على كل حال ولهن جميعا ثلاثة  
مهر ونصف مهر للواحدة منها مهر كامل ويكون نصف المهر بين الثلاث والاربعة سوى  
نصفين والمهران الباقيان بين الثلاث والثلاث والاثنين اثلاثا في قول ابو يوسف  
رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى للاربعة من يتهن سوى الامه وللثلاث مهر وللثنتين

ثلاثا مهر وللواحدة مهر كما مل فذلك ثلاثة مهر وثلاثا مهر وميراث النساء بينهما للثلاث  
منهن سبعة اسمهم من اربعة وعشرين سهما وسهم بين الثلاث والثلث وما بقي فلكل  
فريق ثلاثة قال ابو الفضل رحمه الله تعالى وهذا الجواب على قول ابو يوسف ومحمد رحمهما  
في الميراث ولو كان تطلق اثنتين من نسائه ثم مات قبل ان يبين كان لهن مهران ونصف  
من ذلك اكثر ما يكون لاربعة ثلاثة مهر واقل ما يكون لثلاث مهرين فالفضل فيما بينهما  
نصف سدس مهر فابطلنا ذلك الفضل وجعلنا لها ثلثي مهر وربع سدس مهر وما بقي  
فلكل فريق ثلثة والميراث على ما وصفنا في المسئلة الاولى وقال ابو الفضل رحمه الله تعالى  
هذا الفضل ليس بسديد في حكم الميراث على من يهاج ابو يوسف رحمه الله تعالى واذا تزوج  
الرجل المرأة وابنيها في عقد متفرقة ثم مات ولا يعلم ايتهن اولى فلهن مهر واحد ونصفه  
للأم ونصفه للابنتين لانه لا يثبت الا احديهما او الام وكذلك الميراث نصفه للام ونصفه  
للابنتين وهذا قول ابو حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى  
المهر والميراث بينهما اثلاثا لان حجة كل واحد مثل حجة صاحبتها الا ترى انه لو تزوج  
امراة وامها وابنتها كانت حجة كل واحدة على حياتها وان متن جميعا والزوج حي فالقول  
في الاولى منهن قوله فان مات بعدهن قيل ان يبين فله ثلث ميراث زوج من كل واحد  
منهن وعليه ثلث ما سمي لكل واحدة منهن من المهر فان كان تزوج الابنتين في عقد  
فنكاحهما باطل والام امراة فان كان دخل من جميعا ثم مات ولا يتيك ايتهن دخل الا  
فلا لم مهرها وكان ينبغي في القياس ان يكون لها مهر وربع لانه ان كان جامع الابنة قبلها حيا  
ووجيها نصف المهر ووجيها بال دخول مهر اخر وان كان جامعها اولافها مهر واحد على انه  
ترك القياس ولو يزدها على المهر ما لم يبين ولا ميراث لها لانها حرمت عليه في حياته  
حين وطئ ابنتها ولكل واحد من الاثنين اقل من مهر مثلها فان كان تزوجهن في عقد  
متفرقة ولم يدخل بشئ منهن حتى قال احديكن طالق فهذا الكلام باطل وان قال احدا  
نسائه طالق وقع على امراة منهن فلها نصف المهر بينهما على ما وصفنا ولا ميراث  
لهن وان كان تزوج الاثنين في عقد واحد ثم قال احدي نسائه طالق طلقت  
للأم وان قال احدا كن طالق لم يقع الطلاق على الاخر الا ان ينوبها ولو كان تزوجهن  
في عقد واحد كان نكاحهن جميعا فاسدا فان كانت فيهن امه جاز نكاح الامه  
فان كانت فيهن امتان جاز نكاح الخرق وان تزوج اربع حراير واربعة اماء في عقد  
واحدة جاز نكاح الحراير واصلا ذلك ان ينظر في نكاح الحراير فان كان جازا لهن  
وحدهن اجزته ولا يطلب نكاح الاماء وان كان غير جازا لطلبه واجزات  
نكاح الاماء ان كان يجوز لو كن وحدهن فان تزوج خرق وامة في عقد واحد ابنة  
الاخر جاز نكاح الخرق واذا كان للرجل اربع نسوة فترزج خامسة ودخل بها  
فوقه بينه وبينها ولم يعرفها لاربعة حتى يقضى هذه الخامسة ولا يباس بان يزوج

وتماشي لها



الرجل اختام ولد واخت مدبرة او اخت امه له قد كان يطأها غير ان لا ينبغي له ان  
يطأ امراته التي تزوج حتى يموت فخرج الامه والمدبرة واما الولد غيره اذا كان يطأها  
فان لم يكن وطئ امراته ولا مدبرته فلا بأس بان يطأها وتزوج امره ثم وطئ  
امراته ثم مات تزوج امره ولد له ان يطأ امراته ما دامت ام ولد فعند من زوجها  
فاذا نفقت عدته فلا ينبغي له ان يطأ امراته حتى يموت فخرج الامه والمدبرة اذا  
كان وطئها قبل ان يتزوج الاخت فان اعتق ام ولد فعليها ثلاث حيض ولا ينبغي له ان  
يقرب امراته ما دامت ام ولد فعند منته وتكون رجلا اعتق ام ولد ثم تزوج اختها  
في عدتها لم يجز نكاحها ولا بأس بان يتزوج اربعاً في عدتها وقال ابو يوسف ومحمد  
نكاح اختها ايضا جائز ولا يقربها حتى تنقض عدتها وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما  
لا بأس بان يقرب الاربع في عدتها وكذلك لو تزوجت قبل ان يعقها فلا بأس بان تزوج  
واذا تزوج الرجل اربع نسوة في عقد وثلاثا في عقد ثم طلق احدى نساياه ثم مات قبل  
ان يبيت فلهن ثلاثة مهر ونصف مهر من ذلك الاربع خاصة والباقي بين الفريقتين نصفين  
ولكل فريق نصف الميراث ولو كان طلق اثنتين من نساياه كان لهن مهران ونصف الاربع  
خاصة منها نصف مهر والباقي بينهما وبين الثلاث نصفين واذا تزوج الرجل ثلاث  
نسوة في عقد فدخل بواحدة منهن ولم يدخل بالثنتين ثم طلق احدى نساياه واحدة واكثر  
ثلاثا ثم مات قبل ان يبيت فللدخول بها مهر تام وخمسة اسهم من اثنا عشر سهم من ميراث  
النساء والاخرين سبعة اسهم من الميراث ومهر وربع وهذا قول ابو يوسف رحمه الله  
وقال محمد رحمه الله تعالى للثنتين اللتين لم يدخل بها مهر وثلاثا فللدخول بها خمسة اثمان  
الميراث ولهما ثلاثة اثمان ذكر حكم الميراث في بعض الروايات في هذا الكتاب ولو كان دخل  
بالاثنتين منهن كان لكل واحدة منها مهر كامل ولكن لم يدخل بها ثلاثة ارباع مهر وسدس  
الميراث في قول ابو يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى مثل ذلك الا فيما  
التحالم يدخل بها من المهر فان تلقى مهر وهذا الجواب في الميراث على مذهب محمد رحمه الله  
ليس بسديد والصواب على مذهبه ان يكون للتي لم يدخل بها ثمن من الميراث وكذلك  
ذكره في بعض الروايات واذا تزوج الرجل امرأتين في عقد وثلاثا في عقد ثم قال  
دخلت باحد الفريقتين ثم مات قبل ان يبيت فللثلاث مهر ونصف والاثنين مهر  
ولكل فريق نصف الميراث وكذلك لو كان طلق احدى نساياه ثلاثا فان لم يدخل بشيء  
منهن وطلق احدى نساياه ثلاثا فللثلاث مهر وربع وللأثنين ثلاثة ارباع مهر ولو تزوج  
ثلاث نسوة فدخل باحدهن ولا تعرف بعينها ثم طلق احدى نساياه ثلاثا والاخرى  
واحدة ثم مات فلهن مهران والميراث بينهما اثلاثا وعليهن عدة الطلاق والوفات  
اخذ بالشفقة في قول ابو يوسف رحمه الله تعالى فان عرف المدخول بها كان لها مهر كامل  
والاخرين في قول ابو يوسف رحمه الله تعالى وللدخول بها خمسة اسهم من اثني عشر سهم

ورب المهر

من قبل انهن في التطليقات الثلاث سواء ولو كانت الطليقة الواحدة ثابتة ايضا كما  
الميراث بينهما سواء لان الطلاق على ابنتهن وقع اخرجهما من الميراث وهذا قول ابو  
رحمه الله تعالى واذا تزوج العبد امرأتين في عقد وثلاثا في عقد ثم اعتق ثم مات  
فمكاح الثلاث باطل ونكاح الاثنين جائز ان كان اوبل او اخر فان كان احدي  
الثلاث امه فمكاح الامه فاسد ولا مهر لها وللآخرتين الثلثين معهما مهر واحد ونصف  
الميراث والاخرتين مهر واحد ونصف الميراث سواء ان كان العبد تزوج باذن مولاه  
او بغير اذن مولاه لا يجوز بالعق ما لم يكن باذنه رجل امر رجلان بزوجه امرأة  
فزوجه امرأتين في عقد واحد لم يجز نكاح كل واحد منهما وان كان امره ان تزوجه  
امراة بعينها فزوجها اياه واخرى في عقد واحد جاز نكاح التي امر بها ولا يجوز  
**باب النفقة** واذا خاضت المرأة زوجها في نفقة ما يصلحها للشاء والصيف  
فرض لها عليه من النفقة كل شهر ما يكفيها من معروف ويقض لها من الكسوة ما  
يصلحها للشاء والصيف على الموسر قدره وعلى المقتر قدره على قدر غلها السعر  
ورخصه يقوم ذلك قيمة بالمعروف فان كان معسرا فرض لها من النفقة كل شهر  
اربعة دراهم او خمسة دراهم او ما بين ذلك وتكادها ثلاثة دراهم او اقل من  
ذلك واكثر انما يفرض عليه القوت الذي ليس فيه فصل يقوم الدقيق بقيمة ما يكفيها  
كل يوم وما لا بد منه من الاداء والذهن وتكادها ثم يفرض ذلك عليه فان  
لم يكن لها خادم لم يفرض عليه نفقة الخادم والكسوة على المعسر في الشتاء  
يهودي وملحفة زطي وخمار سابري وكساك رخص ما يكون لها يد فيها أو تكادها  
فميص كرايس وازار وكساك رخص ما يكون لها يد في الصيف قميص مثل ذلك  
وازار والمرأة درع مثل ذلك وملحفة وخمار وان كان موسرا فبالنفقة عليه  
للرأة ثمانية دراهم او سبعة او نحو ذلك يوسع ذلك عليها في الطعام والاداء  
وتكادها ثلاثة ارباع او أربعة او نحو ذلك والكسوة للمرأة في الشتاء درع هروي  
او هروي وملحفة ديروزية وخمار ابريسم وكساك الحاي وتكادها قميص زطي  
وازار كرايس وسار حيص وفي الصيف للمرأة درع سابري وخمار ابريسم  
وملحفة كان ولا يجد لها الكسوة ما لم يخرق ما عندها او يبلغ الوقت الذي  
يكسوه فيه وتكادها قميص مثل ذلك وازار وان كان الرجل من اهل القنا المشهورين  
بهر في امراته خمسة عشر درهما كل شهر وتكادها خمسة وطاه من الكسوة في  
الشتاء درع هروي وملحفة هروي وجبه فداود درع خرو خمار ابريسم  
ولحاف وتكادها قميص هروي وازار وجبة وخفان وقال محمد رحمه الله تعالى  
لا ينبغي ان توق النفقة على الدراهم لان السعر يعلو ويخسر ولكن يجعل النفقة  
على الكفاية في كل زمان فينظر فيه ذلك فيفرض لها عليه درهم شهر اشهر او ثمانية



الكسوة فكما سمي في الكتاب ولا يؤخذ من الزوج كفيش شيء من النفقة ولو خاصته  
امرأة في نفقة ما مضى من الزمان قبل ان يفرض عليه القاضي لم يكن لها من ذلك شيء  
وهو قول ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى وكذلك لو استدان عليه فان كانت قد صاحته على  
النفقة كل شهر وفرضها القاضي عليه فغاب او حبس النفقة عليها فاستدان عليه  
او لم تستد ان اخذته بنفقة ما مضى واذا كان لها منه ولد فطلبت ان يفرض للولد معها  
نفقة فرض فرض عليه للصغار والنساء والرجال الزنا فاما الذي لا زمان لهم من الرجال  
فلا نفقة لهم عليه وتبلغ نفقة الجار من الولد اليهم ونفقة صغارهم للمرأة فان كان الزوج  
مسر نفقة الضبيان كل شهر لكل انسان منهم درهمين او ثلاثة بقدر ما يكفيه  
لقوت طعامه وادامه ودهنه والكسوة كادى ما يلزمه في الشتاء والصيف  
قبض على ابي حنيفة في الشتاء وقبضوا وفرو عليه وخفان وفي الصيف ازاروا نفقة  
الابنة الكبيرة اذا كان يتحمل نفقتها اربعة دراهم في الشهر او نحو ذلك ولها في الشتاء  
قبض يودي اودع وملحفة زطيه وكسا او لحاف ولها في الصيف ازارودع  
وملحفة وخمار وللرجل من اربعة دراهم او نحوها كل شهر وقبض زطى ابي حنيفة  
وازار وكسا او لحاف وله في الصيف ازار وملحفة وللصبيان في الشتاء من الخف  
ما يصلحهم وان كان الوالد موسرا وسعت عليهم في النفقة وجعلت الكسوة افضل  
من على نحو ما يرى الحاكم بالمعروف واذا صاححت المرأة زوجها على نفقة لا تكفيها فلها ان  
ترجع عنه وتطالب بالكتابة واذا فرض على المهر فنفقتها ثم ايسر خاصته فرض عليه  
نفقة الموسر واذا غيب المرأة عن زوجها وابتنى نحوها الى منزله او الى حيث  
يريد من البلدان وقداها مهرها فلا نفقة لها وان كان له مهرها مهر فابت عليه  
ذلك حتى يوفى بها فلها النفقة ولا نفقة للعدة الصغيرة التي لم يجامع مثلها لان  
الحبس جاء من قبلها فان كانت قد بلغت ما يجامع مثلها فلها النفقة صغيرة كان  
زوجها وكبير فان كان صغيرا لاما لم يؤخذ به بنفقة زوجته الا ان يكون  
ضمنها وكل امرأه قضى لها بالنفقة على زوجها وهو صغير او كبير مصر لا يقدر على شيء  
فانها تؤمر ان تستدين عليه ثم ترجع عليه فان كان القاضي لا يعلم من الزوج عسر  
فسألت المرأة حبسه بالنفقة لم يجبهه ولكنه يامر ان يتفق ويخبر وينذره انما  
ان لم يفعل فاذا عادت اليه مرتين او ثلاثة حبسه بالنفقة فان لم يحتاج  
خلى سبيله ويتبع القاضي اذا حبس الرجل شهرين او ثلاثة في نفقة او دين ان يسئل  
عنه فان كان مصر خلى سبيله ولا يحول بين الطالب وبين لزومه وان كان غنيا  
لم يخرج به من السجن ابد حتى يودي الدين والنفقة فان كان له مال حاضر اخذ القاضي  
الذاهر والدنا من ماله فادى منها الدين والنفقة ولم يستمع العرض الا برضاء  
في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يتبع العرض

في الدين والنفقة واذا كان للرجل نسوة فرضت النفقة لمن عليه فان كانت احدهن  
كتابية او امة قد بواها مولاهما يتامعه فرض عليه لكل واحدة منهما ما يكفيها ولا يزداد  
للزوجة المسلمة على الامة والذمية شيئا فان عجز عن ذلك وهو مصر قد علم القاضي منه  
امر من بالاستدانة عليه فان لم يقدر على ان يعطيه لم يفرق بينه وبينه ولم يجبر على  
طلاقه والكتب في الامة ان يحل الرجل بين امته وبين زوجته ولا يستخدمها  
فان استخدمها بعد ذلك ولم يحل بينه وبينها فلا نفقة لها وان كانت هي محض فخدم  
من غير ان يستخدمها فلها النفقة فان جاءت في وقت الزوج ليست في البيت فاستخدمها  
ومنعها من الرجوع الى بيتها فلا نفقة لها انما انظر في هذا الى استخدام ابائها فلا  
انظر الى غيره ونفقة المرأة الحرة واجبة على الزوج وان مرضت او جنت او اصابها  
بلاء يمنعه عن الجماع او كبر حتى لا يستطيع جماعها وليست الصغيرة كذلك ولا نفقة  
في الكساح الفاسد ولا في العتق منه واذا اختلف الزوج والمرأة فقال الزوج انا  
فقير وقالت المرأة هو غني قال قول قول الزوج مع بمينه وعلى المرأة البينة فان لم يكن  
لها بينة وسألت القاضي ان يسألها عن نيساره في السر فليس ذلك على القاضي فان  
فعله فانه عنه انه موسر لم يفرض عليه نفقة الموسر الا ان يجبر بذلك رجلا  
عدلان ويكونان بمنزلة الشاهدين بخبرهما قد علم ذلك فان اخرج انهما قد علم ذلك  
من ورا ولم يؤخذ بقولها فان اقامت المرأة البينة انه موسر فقام الزوج البينة  
انها محتاج اخذت بينة المرأة وفرض عليه نفقة الموسر فان كان للزوج عليها  
عليها دين فقال احسبوا لها نفقتها منه كان له ذلك واذا فرضت النفقة لها  
على الزوج ولها عليه مهر فاعطاها شيء من ذلك فقال الزوج هو من المهر وقالت  
المرأة هو من النفقة قال قول قول الزوج وكذلك هذا في جميع قضاء الديون اذا  
كان من وجوه مختلفة واذا اختلفا فيما وقع الصلح عليه او الحكم به من النفقة  
قال قول قول الزوج والبينة بينة المرأة فان كان ذلك الذي اقر به الزوج حلف  
عليه لا يكفيها بلع يد الكتابة في الموصف واذا اخذت المرأة من زوجها كفايا بالنفقة  
كل شهر لم يكن على الكفيل الا شهر واحد لا ثم لم يوف وقتا ولو ضمن لها نفقة سنة  
كان جائزا ولو قال انا ضامن لنفقتك ابدا ما عشت كان الضمان عليه كما قال واذا  
فرض لها القاضي على الزوج نفقة معلومة كل شهر فمضت اشهر لم يعطها حتى مات  
او مات لم يؤخذ بشيء منها وهذا بمنزلة الخراج خراج الراس اذا سلم ولو كانا  
حيين فاختلعا فيما مضى من المدة من وقت القضاء قال قول للزوج والبينة بينة  
المرأة واذا بقى اليها ثياب فقالت هو هدية وقال الزوج من الكسوة قال قول  
الزوج الا ان تقيم المرأة البينة انه هدية فان اقامت جميعا البينة فالبينة بينة  
الزوج وكذلك ان اقام كل واحد منهما البينة على اقرار الاخر بما ادعاه لان الزوج



هو المدعى للقضاء وكذلك ان ثبت بدراهم فقال هي نفقة وقالت المرأة هي هدية فاذا  
اعطاها كسوة فجعلت تحرقها او هلك منها لم يكن عليه ان يكسوها حتى ياتي الوقت  
وكذلك ان صابنها او ليست غيرها فلا كسوة لها حتى ياتي الوقت الذي يحرق فيه فان  
اخذت نفقة شهر فلم تنفقها تخرج الشهران الثاني وهو معها فلها ان تطالب بنفقة الشهر  
واذا فرض لها القاضي النفقة على زوجها فانفقت من مالها ولم تأخذ منه شيئا فلها  
ان تأخذه مما مضى من ذلك وان كان هذا في ذى الرحم المحرم واذا فرض له النفقة عليه  
فاتفق على نفسه من ماله لم يكن له ان يرجع على الذي فرض له عليه بشئ مما مضى واذا  
كان الرجل غائبا وله مال حاضر في يد رجل فطلبت المرأة النفقة فرض لها النفقة فيه  
بعد ان تحلف ان لم يعطها نفقة ويؤخذ منها كفيلا بالنفقة فان قدر زوجها كان  
على حجة ان كان ارسل اليها بشئ وكذلك الذي يكون له على الرجل الورعية بعد ان  
يقرب بذلك وبانها امراته فان حمله لم يقبل من المرأة بيعة عليهما وهو اخو قول ابي يوسف  
رحمهما الله تعالى وهو قول محمد رحمهما الله تعالى وتولم يكن له مال حاضر لم فرض لها نفقة لانه  
لا خصم معها واذا كان له مال حاضر فهذا خصم ولا يبيع في ذلك عروضا ويتفق عليها  
من غلة الدار والعبد ويعطيها الكسوة من ثيابا ان كانت له كسوة وكذلك  
يعطيها من طعامه ان كان له طعام وتأخذ منها كفيلا بجميع ذلك فان رجعت  
فأقام البينة على وصول نفقة اليها هذا الوقت فالكفيل ضامن للنفقة وان لم  
يكن له بينة وحلفت المرأة فلا شئ على الكفيل وان تكلمت عن اليمين لزمها والزمن  
الكفيل تلك النفقة وهذا هو الباب **باب نفقة العبد** واذا كان  
للعبد والديرا والكتاب امرأة حرة اوامة قد بوات معه بيتا فانه يفرض عليه نفقتها  
بقدر ما يكفيها ويكون ذلك دينيا في عنقه فان اجتمع عليه من ذلك ما يجز عنه بيع  
العبد الا ان يعذ عنه سبعا واما المذنب والكتاب فيسعيان فيه فان كان لها منه ولد  
لم يجبر على نفقة الولد فان كانت امرأة المكاتب مكاتبه معه لمولى واحد كتابة واحد  
فنفقة الولد على الام وارثا بحايته لها وميراثه ان مات لها واذا وطئ المكاتب امته فولد  
منه فانه يجبر على نفقة الولد وارثا بحايته عليه وميراثه له واذا تزوج العبد والمذنب  
او المكاتب بغير اذن مولاه فلا نفقة عليهم ولا مهر فان عتق جاز النكاح حين يعق  
ووجب عليه المهر والنفقة لما يستقبل واذا كانت الامة او المذنبه او امر الولد تحت  
حر او عبد فلا نفقة لها عليه ماله سوى ما معها بيتا وان كان قد دخل بها فان بواها  
معه بيتا فعليه النفقة فان انتزعها المولى منه واحتاج الى حرمتها فلا نفقة  
على الزوج مادامت عند مولاه فان اعادها اليه وبواها معه بيتا فعليه النفقة  
فان كان لها منه ولد فلا نفقة عليه للولد ونفقة الولد على المولى الام وان كانت المرأة  
مكاتبه وقد بواها معه او لم يبوها معه فهو سواء والمكاتبه لا يحتاج الى البتوية

لان السيد ليس ان يستأجرها **باب نفقة اهل الذمة** ويفرض على الذمة نفقة  
امراته بالمعروف فان كانت ذات رحم محرم وذلك في دينهم نكاح فطلبت نفقتها منه  
من قبل النكاح فرض لها عليه في ذلك كما يفرض في النكاح الصحيح في قول ابي حنيفة  
رحمهما الله تعالى ولا يفرض ذلك عليه في قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ويفرض بينهما  
اذا طلق لك احدهما ولا يجوز ذلك الا ما يجوز على اهل الاسلام ما خلا النكاح بغير شئ  
فانما يجزئ بينهم ويقضى بالنفقة فيه واذا اسلم الذي وامراته من غير اهل الكتاب فابت  
الاسلام ففرق بينهما فلا نفقة لها في العتق وان كانت في السلم فابي الزوج ان يسلم  
ففرق بينهما كان عليه النفقة والسكنى مادامت في العتق واذا خرج احد الحرمين  
شرا فخرج الاخر بغيره فلا نفقة لها عليه لان العتق انقطع فيما بينهما بخرج او لهما  
**باب النفقة في الطلاق والفرقة والزوجية** وكل مطلقه السكنى ثلاثا كان  
من الطلاق او وحده النفقة مادامت في العتق ولا يخرج من بينها ليل ولا  
لها والقول تعالى ولا تجزى جوف من يوتن ويلقا عن عمر ابن الخطاب رضي الله  
عنه انه كان يجعل النفقة للمطلقة ثلاثا والسكنى وكذلك البائنة بالخلع والايالة  
واللعان والردة ومجامعة امها وكل فرقة جاءت من قبل الزوج فان اشترط الزوج  
في الخلع ان لا سكنى عليه ولا نفقة فعليه السكنى ولا نفقة عليه لان حر وجها من  
بينهما معصية وقال ابن ابي ابيد رحمه الله تعالى في المطلقة ثلاثا لها السكنى والنفقة  
واذا طلق الرجل امراته طلاقا باينا وهي امه فذلك ان بواها بيتا فعلى الزوج النفقة  
فان اخرجها للمولى اليه مخذمة بطلت النفقة عن الزوج وله ان يعيد اليه وتأخذ  
نفقتها وكل من كانت له نفقة يوم طلق ثم صارت الحلال لا نفقة لها فان عتق  
وتأخذ النفقة فان كان للمولى اخرج الامه من بيت الزوج قبل الطلاق ثم طلقها لم يكن  
ان يعيد اليه لتطالب بالنفقة وكذلك كل امرأة لا نفقة لها يوم طلق فلها نفقة ابدا  
الا المرأة اذا كانت هاربة من زوجها فلها ان ترجع وتأخذ النفقة كانتا كانت  
مانعة نفسها من حق واجلها واذا جاءت الفرقة من قبل المرأة بمعصية كالردة  
ومطالبة ابن الزوج على الجماع وما اشبهه فلا نفقة لها ان اصررت على ذلك او  
رجعت عنه وقابت من الردة واما السكنى فواجبة لها وان كانت امه قد بواها  
بيتا فعنت فاختارت نفسها وقد دخل بها الزوج فلها النفقة لان اختارها  
لنفسها ليس بمعصية واذا لم تحاصم المعتدة في نفقتها حتى انفقت عتدها فلا نفقة  
وان كان الزوج غائبا فاستدانت عليه ثم قدر بعد انقضائها المدة قضى لها عليه  
بنفقة مثلها ثم رجعت ابو حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يقضى عليه بشئ واذا  
تطاوت المدة بالمرأة فالنفقة واجبة لها حتى تنقض العدة بالحض او بالشهور  
عند الاياس فان اختلفا في انقضائها العدة فالقول قولها مع غيرها فان اقام الزوج



البينة على اقرارها بانقضاء العدة برئ من النفقة واذا ما اوعت في عدها مطاوعة لم يطل بذلك نفقتها وان اردت في عدها فلا نفقة لها **باب النفقة لها الا** ما دامت في بيته فان تابت ورجعت الى بيته كان لها النفقة وان لحقت بدار الحرب انقطعت العصمة فان رجعت بعد ذلك او تابت او سببت فاعتقت ولم تصق فلا نفقة لها حتى تزوج ذمية عندنا ودخل بها وطلقها فلها النفقة في قول من يوجب على الذمية العدة ولا تشبه هذا الذي لمن له ابوان حريتان دخلا بامان هذا لان نفقة لها لانها بمنزلة صله فلا يجزى المسلم اولا ب ذمي وفي القياس لا ينبغي ان يكون للاب الذي على الولد المسلم نفقة ولكن باب حنفية رحمه الله تعالى استحسن في الاب استحقاق رجل اعتق وام ولد له قال لا نفقة لها في العدة رجل اقران نكاح امرأته عليه حرام وقد دخل بها ففرق بينهما فلها ما سبى لها من المهر ولها نفقة العدة ولا يصديق الزوج على ابطال شيء من ذلك واذا ادرك احد الزوجين فاختر الفرقه وقد كان وفي الزوج غير الاب ففرق بينهما وهي مدخول بها فلها النفقة في العدة وكذلك في التصديق لفقد الكفاءة واذا فرض للمرأة على الرجل النفقة فاعطاها فصرف منها لم يكن على الزوج ان يعطيها مرة اخرى ما لم يمض الوقت ولو ارسلها فقال الرسول قد اعطينها اباها او جدت هي كان القول قولها مع يمينها وكذلك ان ادعى الزوج انه اعطاها وانكرت واذا اعطاها الزوج نفقة شهر او ستة ثم مات احدهما وهي قائمه بعينها فهي ميراث عنها وكذلك الكسوة استحسن هذا وهذا قول ابى يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى ترد على الزوج من النفقة والكسوة بقدر ما بقى من المدة ويورث عنها بقدر ما مضى وسواء ان كان ذلك بعينه او كانت قد استهلكته **باب حكم الولد عند افراق الزوجين** واذا افارق الرجل امرأته وله ولد فالام احق بالولد ان يكون عندها حتى يستغني عنها او كان غلاما فحتى ياكل وحده ويشرب وحده ويلبس وحده وان كانت تجارة فهي احق بها حتى ينحصر والرضاع والنفقة على الوالد فان كان يجدهم يرضعه باقل مما ترضعه المرأة ولم تاخذ المرأة الولد بذلك اناها بالظفر فارضعته عندها في بيتها وان اخذته المرأة بذلك فهي احق به واذا لم يكن وقعت بينهما فرقة فلا اجر على الرضاع وان ابنت ان ترضع لم تكرم عليه فان لم يكن للبصية اب وكان له ام عم فالرضاع عليهما اثلاثاه على قدر ميراثهما ان كانا غنيتين والام احق ان يكون عندها حتى يبلغ ما وصفت فان كان الم فقيرا والام غنية فالرضاع كله على الام فان كان له ام واخ لا ب وام وعم اغنياء فالرضاع على الام والاخ اثلاثا ولا يضم الى الاب احد في ذلك فاذا مات الاب فهو على الميراث في ذوى الرحم المحرم اذا كانوا اغنياء ومن كان منهم فقيرا لم يجبر على نفقته فان كانت الام فقيرة والولد غمة وخالة غنيتان

فالنفقة عليهما اثلاثا على الغمة الثنتان وعلى الخالة الثلث وكذلك ان كان وارثه ابن عمه ومن كان عصبه وليس بذوي رحم محرم فلا نفقة عليه ويؤخذ الاب للموسر والوسط لابنه اذا كانوا اكثر من واحد بخادم فان لم يكفهم فحادم ان يقوما ان عليهم في خدمتهم واذا استغنى الغلام عن الام فاكل وحده وشرب وحده ولبس وحده وخاضت التجارة قابوهم احق بهم فان تزوجت امهم قبل ذلك قابوهم احق بهم وام الام في ذلك بمنزلة الام مسلمة كانت او كاتبة او نجوسنة وكذلك كل امرأة كافرة من نساء القرابة فهي بمنزلة المسلمة فاذا تزوجت الام فام الام احق بالولد وان كان لها زوج بعد ان يكون زوجها جدا للولد فان كان اجنبيا فلا حق لها في الولد وام الاب بعينها احق به وان كان لها زوج بعد ان يكون زوجها هو لجد فان كان زوجها اجنبيا او كانت مسلمة فالأخت من الاب والام اولى بالولد والخالة من الاب والام اولى بالغمة والخالة من الام اولى من الخالة من الاب وكل من كان من قبل الام اولى ممن هو من قبل الاب فان كانت خالة وابنة أخت لام كانت الابنة الاخت اولى واذا لم يكن له من قبل الام ذورحم محرم كانت الغمة من الاب والام اولى والى الغمة ثم الغمة ثم الغمة من الاب وابنة الاخ اولى من الغمة والخالة اولى من ابنة الاخ لاب وليس لمن سوا الام والجديتين حق في الولد اكل وحده وشرب وحده ولبس وحده جارية كانت او غلاما وقال محمد في نوادر هشام اذا بلغت حد الشهوة عند الام والجديتين فالاب احق بها فاذا بلغ عند واحد منهن هذا المبلغ او بلغ عند الاب والجديتين ما وصفتا فالاب احق به ثم الاخ من الاب والام ثم الاخ من الاب واذا جمع اخوه لاب وام فافضلهم صلاحا وورعا احق به فان كانوا في ذلك سواء فالأخت احق به وكذلك الاعمام بعد الاخوة واذا كانت امرأة ثيبا مأمونة على نفسها لا تريد ان تكون مع ايها ولا مع اخها وعمها فلها ذلك وترك حيث شأت وقال في كتاب الطلاق اذا كانت البنت مخوفة على نفسها لا يوثق بها ما لا فلا ب ان يضمها اليه واما البكر فلو دلها ان يضمها اليه ولا يخلى عنها وكذلك الاخ والعمة اذا لم يكن لها والد فان كان اخوها وعمها مخوفا على نفسها لم يخل بينه وبينها وينظر امرأة مسلمة ثقة صالحة فتسلم اليها فان كانت البكر قد استفادت عقلا ورايا واخوها او عمها مخوفا عليها فلها ان ينزل حيث احب في مكان لا يخوف عليها ولا تكون مع اخها وعمها واما الولد اذا اعتقها مولاه في الولد بمنزلة المطلقة الحرة واما الامه فان فارقتها زوجها فالولد للمولى الامه رقيق ياخذهم المولى وهو اولى بهم وان كان الزوج لم يفارق امه **باب متاع البيت** واذا اختلف الزوجان في متاع فما كان للنساء فهو للمرأة وما كان للرجال فهو للرجال وما كان للرجال والنساء فهو للرجال بينهما في الموت واما في الطلاق والفرقة فهو للرجال لانه هو الباقي وقال محمد رحمه الله



لما كان للرجال والنساء فهو للرجال ماتا وطربت وقال أبو يوسف رحمه الله  
 يعطى المرأة من متاع النساء ما يجزئ مثلها وما يقع فهو للرجل وقال ابن أبي ليلى  
 رحمه الله تعالى ان مات الرجل او طلق فتاع البيت كله متاع للرجل الا الدرع والحمار  
 وما اشبهه وما كان من سلاح او اقية او قلنسوة او مورخ او منطقة او  
 طيلسان او سراويل او عمامة او مصحف او قوس فهو للرجل وما كان من درع  
 او خمار او ربيعة او حجلة او بساط او قبة او قابض او سيراو صندوق او  
 حلى فهو للمرأة والمكزل للرجل والمرأة والحادر والعبد والشاة وسقط البيت  
 هذا يكون للرجال والنساء وما كان من متاع التجارة والرجل معروف بتلك التجارة  
 فهو للرجل والحببة المحشوة وجبة الفرو وجبة الخبز والبرود فهو للرجل اذا كانت ذات  
 لبنة والمستقة والبركان المعلم فما يكون للرجال والنساء والغنم الشاة والابل والبقر  
 فما يكون للرجال والنساء وان كان احدهما حرا والآخر مملوكا ومساكين المتاع للحق  
 منهما انهما كانا وان كانا حدهما كافرا فالمسلم والكافر في ذلك سواء وكل فرق وقع  
 بين الزوجين من قبل انهما كانت فالحجاب في متاع البيت على ما تقدم فان كانت المرأة أمة  
 اعتقت فاختارت نفسها فاما في البيت قبل ان يعقق فهو للرجل وما وجدنا القديق  
 قبل ان يتخارن نفسها فهو على ما وصفنا في الطلاق فان كان له نسوة فوقع الاختلاف  
 بينه وبينهن في المتاع فان كن في بيت واحد فتاع البيت بينهما سواء فان كانت  
 واحدة منهن في بيت واحد فاما كان في بيت كل امرأة منهن بينهما وبين زوجها على  
 ما وصفنا ولا يشرك بعضهن بعضا واذا اقرت المرأة بمتاع ان الرجل اشتراه فهو  
 للرجل واذا مات الزوج فقالت الورثة كان يملكك في حيوته ثلاثا وارادوا ان  
 ياخذوا ما كان من متاع النساء والرجال لم يصدقوا على ذلك والقول قول المرأة بعد  
 ما تخلف بالله ما تعلم انه طلقا فان علم انه طلقها في صحته ثلاثا فلعلم انه قد طلقها  
 في مرضه ثلاثا ثم مات بعد انقضائه العقد فما كان من متاع الرجال والنساء فهو  
 لورثة الزوج وان مات قبل ان تنقضي العقد فهو للمرأة كما انه يطلق واذا كان المثل  
 ملكا للزوج او ملكا للمرأة فالقول في المتاع على ما وصفت لك وان كان احد الزوجين  
 غير مدرك الا انه يجامع فالقول في المتاع على ما وصفت لك وان كان مملوكا او كان بين  
 او كافرين فالقول في المتاع على ما وصفت في الحزين والله اعلم **باب الفسحة**  
**بين النساء** واذا كان للرجل الحرا والمملوك امرأتان خرتان فانه يكون عند كل واحد  
 منها يوما وليلة وان شاء ان يجعل لكل واحد منهما ثلاثة ايام ففعل وروى عن ابي  
 عن الحكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لامرأة دخل بها ان  
 سبعة لك وسبعة لهن وسواء في ذلك البكر والثيب والمسلمة والكنانية والبالغة  
 والمجنونة والجديرة والتي كانت عند لا يقيم عند احدهن اكثر مما يقيم عند الاخرى

الا ان تاذن له فيه قال بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه  
 استاذن لساكنة مرضه ان يكون في بيت عائشة رضي الله تعالى عنها فاذا زله فكان في  
 بيتها حتى قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحيح والريض في القبة سواء وكذا  
 الذي في نسائه فاما الامه والكنانية او المذبة او امر الولد تكون زوجة للرجل فيزوج  
 عليها حتى يفلت بومان ولا امة يوم واذا سافر الرجل مع احد امراته لم يجز او عمر فلما قد  
 طالبت الثانية ان يقيم عندها مثل ايام سفره لم يكن لها ذلك ولم يحسب عليه بايام سفره  
 مع التي كانت معه ولكنه يستقبل للعدل بينهما وما مضى منه فهو هد غير انه في آخر  
 فان عاد لزوج بعد الهوى او جمع عقوبة وامر ان يعدل ولو كانت عند رجل امرأة فدخل  
 من بينهما فاراد ان يستبدلها شابة فطلبت منه ان يمسكها ويتزوج اخرى ويقوم عند  
 التي يتزوج اياها ويقوم عندها يوما فيزوج على هذا الشرط كان جائزا لايأس به لقولهم  
 وان امرأة خافت من بعلها نشوزا او اعتراضا فلا جناح عليهما ان يصالحا  
 بيمينهما صلحا بلغنا ذلك عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه وبلغنا عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال للسودة اعندي فساكنه بوجه الله ان يراجعها  
 ويجعل يومها للعائشة رضي الله تعالى عنها لان يجتري يوم الغيرة مع ازواجه ولا بأس  
 بان يقيم الرجل عند احد امراته اكثر مما يقيم عند الاخرى اذا دنت له بلغنا عن ابن عباس  
 رضي الله تعالى عنه في قوله تعالى **وَكُلُّكُمْ قَائِلَةٌ بِمَا رَزَأَتْهُنَّ وَأُولَئِكَ يَرْجُونَ**  
**حُرَّتَهُنَّ** قال هذا في الحب فاما في القسمة فينبغي ان يعدل واذا اقام عند امراته  
 الامة يوما ثم اعتقت لم يقيم عند الحرة الا يوما واحدا ولو اقام عند الخنثى  
 يوما ثم اعتقت الامة تحولت الى العتقة واذا كان للرجل امرأة واحدة وكان  
 يقوم بالليل ويصوم بالنهار فاستعتت عليه امراته فانه يومان بيت معها  
 وان يفطرها بلغنا عن عمر رضي الله تعالى عنه انه قال لكعب بن سوار اقض بينهما  
 فقال ارها احدك نسائه اربع لهن ثلاثة ايام وليا لهن ولها يوم وليلة  
 اريت ان كان له اربع نسوة فاراد ان يقوم ويصلي اما كان يكون له شيء  
 فليس في هذا شيء موقت واذا تزوج الرجل امرأتين على ان يقوم عند احدهما  
 يوما وعند الاخرى يومين ثم طلبت التي لها اليوم ان يعدل عليها فلما ذلك  
 والحضي والجبوب والعين في القسمة سواء وكذلك الغلام الذي لم يجلم وقد  
 دخل بامراته واذا جعلت المرأة لزوجها جعلا على ان يزيد لها في القسمة يوما  
 ففعل لم يجز وترجع في مالها وكذلك لو حطت له شيئا من المهر على هذه  
 الشريطة وكذلك ان زادها الزوج في مهرها او يجعل لها جعلا على يومها  
 لغلانة وهذا امر الباب وصلى الله تعالى على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم  
**باب نفقة ذوي الارحام** ويجبر الرجل الموسر على نفقة ابيه وامه اذا



كما نحتاجين وكذلك الجذات الاب والحنة ام الام وام الاب ويجبر على نفقة  
 اولاده الصغار فان كانوا اكبارا اجبر على نفقة النساء ولا يجبر على نفقة الرجال  
 الا من كان منهم زنا او اعشى ومقعدا وشل اليدين لا يستفيع بها او مفلوجا او  
 معتوها وكذلك يجبر على نفقة كل ذي رحم محرم منه من الصغار والنساء واهل  
 الزمان من الرجال اذا كانوا ذوي حاجة وكذلك المرأة الموسرة يجبر على ما يجبر  
 عليه الرجل ولا يجبر المعسر على نفقة احد الا على نفقة الزوجة والولد الصغير ومن  
 كان له مسكن او خادم ليس له غيره وهو محتاج يحمل له الصدقة فعلى الموسر من  
 ذوى قرابته اذا كان من ذوى رحم محرم منه نفقته ولا يقضى بالنفقة في مال  
 احد ممن ذكرنا اذا كان رب المال غائبا او مفقودا ما خلا الوالدين والولد والزوجة  
 فاني قضى لهما بالنفقة في مال الغائب وقال في كتاب المفقود وان استوثق  
 منهم كفيل فحسن وان ضمنهم ذلك فحسن ولم يخذ منهم كفيل فهو مستقيم فان  
 كان له عند احد من هؤلاء المال والنفقة على نفسه اجرة ولم ضمنه وان كان  
 عند غيره فاعطاهم بغير امر قاض حتى انفقوا عليه كان ضامنا لها وان باع احد  
 منهم متاع الغائب للنفقة ابطلت بيعه ما خلا الاب المحتاج فاني اجيز بيعه  
 على ولده الغائب بقدر ما ينفقة على نفسه فيما سوى العقار استحسانا ولا يجوز  
 في العقار الا ان يكون الولد صغيرا وهذا قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى وقال في كتاب  
 المفقود وكذلك قياس قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى في المفقود وقال ابو يوسف  
 ومحمد رحمهما الله تعالى لا يجوز بيع الاب ايضا على ابنه الكبير الغائب في العقار وغيرها  
 الا بقضاء قاض كما لا يجوز بيع غيره ولا يجبر المسلم على نفقة الكفار من قرابته ولا  
 الكافر على نفقة المسلمين من قرابته الا الوالدين والولد والزوجة والنواقل والجداد  
 والجذات من قبل الاب والام ونفقة الولد الصغير على الاب دون الام وان كانت  
 موسرين فان كان الاب معسرا فان ابى يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى قال لا تلزم  
 ان تنفق عليه ويكون دينا على الاب ونفقة الابن الكبير المعتوه والزمن على الاب دون  
 الام اذا كان موسرا وهو بمنزلة الصبي في ذلك ونفقة الابنة على الاب وان كان موسرا  
 دون الام وسواء ان كانت كبيرة او صغيرة واذامات الاب بالنفقة على الام والجد  
 على قدر ميراثهما فان كان للولد خال موسرا وابن عم بالنفقة على الخال والميراث  
 لابن العم واذا كان الرجل زنا معسرا وله ابن معسر صغير او كبير زمن وللرجل ثلاث  
 اخوة متفرقين اهل يسار فنفقة الرجل على الاخ من الاب والام والاخ من الام  
 اسداسا ونفقة الولد على الاخ من الاب والابن خاصة وان كان الولد ابنتا  
 كانت نفقة الاب والابنة على الاخ من الاب والام خاصة فان كان مكان الاخوة  
 اخوات متفرقات فان كان الولد ذكر فنفقة الاب على اخواته اخماسا على قدر

موازينهم منه ونفقة الولد على الاخ من الاب والام خاصة في قول ابى حنيفة  
 وابى يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى وفي قول من يورث العات المتفرقات كما يورث  
 الاخوات فنفقة الولد عليهم اخماسا ومن قال بقول ابن مسعود رحمه الله تعالى في  
 الميراث فنفقة الاخوة على الاخوات اذا لم يكن وارث غيرهم على الاخ من الاب  
 السدس والباقي ارباعا على الاخ من الاب والام والاخ من الام فان كان  
 الولد ابنا فنفقة الاب على الاخ من الاب والام خاصة وكذلك نفقة الابنة  
 في قولهم جميعا الا في قول من يجعل الميراث بين العات اخماسا فان نفقة الاب  
 عليهم اخماسا في هذا القول واصل هذا الباب ان ينظر الى وريثة الاب فان كان  
 يحوز الميراث كله وهو معسر جعلت كانه ميت ثم نظرت الى ميراثه جعلت النفقة  
 عليهم على قدر موازينهم وان كان الذي يرثه لا يحوز الميراث جعلت النفقة كلها  
 على من يرث امرأة معسرة لها ولد موسر وامر موسى فنفقته على الولد دون الام  
 وكذلك الاب الا ترى ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال في الولدان وكذلك  
 لا ييك فلا يشارك الولد في النفقة على الوالدين ام ولا اب ولا جد ويجبر اهل الذمة  
 فيما بينهم على النفقة كما يجبر اهل الاسلام وان اختلف مللهم في الكفر ولا يجبر الموسر  
 على نفقة احد من قرابته اذا كان رجلا صحيحا وان كان لا يقدر على الكسب الا  
 في الولد خاصة او في الجذات الاب اذامات الولد فاني اجبر الولد على نفقته وان  
 كان صحيحا ولا يجبر الملوك والكتاب على نفقة احد من قرابته الا الولد والكتاب  
 من امته ولا يجبر المسلم ولا الذمي على نفقة والده وولده من اهل الحرب وان  
 كانوا مستأمنين في دار الاسلام الا ترى انما الاستأمان وان كانا على مله وحده  
 من الكفر ونفقة للعتوه على ابنه وذريته الا ترى انه لو كان معسرا كانت النفقة على الابن دون الاب

## كتاب الطلاق

قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى ان احسن الطلاق ان يطلق الرجل امراته اذا  
 ظهرت من الحيض قبل ان يجامعها بلقنا ذلك عن رسول الله صلى الله تعالى عليه  
 وسلم في قوله تعالى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن بعد من ان هذه  
 الآية انزلت في ان يطلق الرجل امراته واحدة اذا ظهرت قبل الجماع ثم يتركها  
 حتى تنقضي عتتها وان قوله تعالى لا يدرى لعل الله يحدث بعد ذلك امرا يقول  
 لعله يبدوله ان يراجعها قبل ان تنقضي العدة وروى عن عبد الله ابن مسعود  
 انه قال اذا اراد الرجل ان يطلق امراته للسنة طلقها تطليقة من غير جماع فان  
 اراد ان يطلقها ثلاثا طلقها اخري بعد ما حيض وتظهر فروعها حتى اذا حاضت



الثالثة ثم طهرت طلقها اخرى فكانت قد بانت بثلاث تطليقات وجبضتين  
وبقي عليها من عدتها حيضة قال وبلغنا عن ابراهيم عن اصحاب رسول الله صلى  
الله تعالى عليه وسلم انهم كانوا يستنجون في ان لا يزيدوا في الطلاق على واحدة  
حتى تنقضي العدة وان هذا افضل عندهم من ان يطلق الرجل ثلاثا فاذا اراد الرجل  
ان يطلقها ثلاثا طلقها واحدة اذا طهرت من الحيض قبل ان يجامعها فاذا طهرت  
وطهرت طلقها اخرى واحتسب بهذه الحيضة الثانية من عدتها فاذا طهرت  
الثالثة وطهرت طلقها ثالثة وبقي عليها من عدتها حيضة ولا يحل له المرأة  
بعد وقوع عليها ثلاث تطليقات حتى تنكح زوجا غيره ويدخل بها بلفظ عن رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال اذا طلق الرجل امرأته ثلاثا فزوج غيرها  
لا تحل للأول حتى تذوق من غسله الآخر ويذوق من غسلها واذا اراد ان يطلق  
امرأته وهي حامل طلقها متى شاء واحدة وبعد شهر اخرى وبعد شهر اخرى واجلها  
ان تضع حملها وهذا قول ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد بن  
طلاق الحامل للسنة واحدة لا يقع عليها السنة وهو حامل اكثر من واحدة قال  
بلغنا ذلك عن ابن مسعود وجابر بن عبد الله والحسن البصري وهو قول ذفر حماد  
تعالى واذا اراد ان يطلقها وهي لا تحيض من صغير او كبير طلقها متى شاء واحدة وبعد  
شهر اخرى وبعد شهر اخرى وعدتها ثلاثة اشهر من التطليقة الاولى فان طلقها  
في بعض الشهر تطليقة طلقها اخرى بعد ثلثين يوما وثالثة بعد ثلاثين يوما ولا  
طلق الرجل امرأته واحدة او اثنتين فهو يملك الرجعة ما لم تنقض العدة وعدة  
التي تحيض كما قال الله تعالى في كتابه ثلاثة فروع والفرج الحيض والمرأة الكتابية تحت  
المسلم في الطلاق بمنزلة المسلمة والامة بمنزلة الحرة في وقت السنة فان كان  
الرجل غائبا عن امرأته كتب اليها اذا جاء لك كما بهذا ثم تحضت ثم طهرت فانت  
صالح ثم اذا حضت وطهرت فانت طالق وكذلك الحكم في الثالثة وفي طلاق  
ان كانت حاملا او كانت عدتها بالشهور ركب اليها بخوما وصفتا من حكم الخطا  
وكذلك الحكم في طلاق المرأة التي قد خلا بها فان لم يدخل بها ولم يحل بها طلقها  
متى شاء واذا طلق الرجل امرأته تطليقة وهي حايض فقد اخطأ السنة  
والطلاق واقع عليها فيلجئ له ان يرجعها فاذا طهرت من حيضة اخرى طلقها  
واحدة قبل الجماع بلفظ ان عمر رضي الله تعالى عنه طلق امرأته وهي حايض فقال  
عمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فامر ان يرجعها فاذا طهرت من حيضة  
اخرى طلقها واحدة قبل الجماع واذا طلق الرجل امرأته بعد الطهر والجماع فقد  
اخطأ السنة وهو كالذي طلقها في الحيض واذا طلق الرجل امرأته واحدة  
باينة فقد اخطأ السنة والطلاق واقع عليها **باب الرجعة** واذا طلقها

واحدة في الطهر او الحيض او بعد الجماع فهو يملك الرجعة ما دامت في العدة فاذا  
انقضت العدة فهو مخاطب من الخطا واذا اراد ان يرجع امرأته قبل انقضائها العدة  
فاحسن ذلك ان لا يشأها حتى تشهد شاهدين على رجعتها وليست في الرجعة مهر ولا  
عوض والجماع في العدة رجعة وكذلك التقبيل والمباشرة وكذلك النظر الى الفرج بشهوة  
والنظر الى ما سوى الفرج ليس رجعة وتعلق الرجعة بالشروط باطل وان قال كنت رجعتك  
امس صدق ان كان قبل العدة وان قال بعد انقضائها العدة لم يصدق لان نصيب المرأة  
واذا طهرت المرأة من الحيضة الثالثة غير انها لم تغتسل فالرجعة باقية له عليها بلفظنا  
ذلك عن عمرو بن عثمان بن مسعود قال ان خرت الغسل حتى ذهب وقت ادراك الصلوة اليها  
انقطعت الرجعة واذا انقضت عدتها ثم اقام الزوج البينة انه قال في عدتها  
قد راجعتها او انه قال قد جماعها كان ذلك منه رجعة وان لم يكن له بينة فلا  
على المرأة في قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى عليها  
البين والخلوة بالمعتدة ليست برجعة واذا كتبها الطلاق ثم راجعها وكتبها الرجعة  
فهو امرأته غير انه قد اسيا فيما صنع واذا قال المعتدة قد راجعتك فقالت بحجة لم قد  
عدني كان القول قولها في قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما  
هذا رجعة والقول قول الزوج والتوارث قائم بين الرجل وبين المعتدة منه من طلاق  
الرجعة ويملك الرجل الرجعة من المرأة الكتابية والمملوكة في عدتها مثل ما يملك من  
رجعة الحرة والمسلمة واذا قال الزوج الامة بعد انقضائها عدتها قد كنت راجعتك  
في العدة فصحة المولى فكذبة الامة فالقول قولها في قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى  
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى القول قول المولى والمعتدة من طلاق الرجعة  
تشوف لزوجها وتزني له فان كان من شايه ان لا يرجعها فاحسن ذلك ان يعلمها  
بالدخول عليها بالتصنع وخفق النعل في تنابذ لدخوله وكرهه ان يراها بمجرد  
اذا كان لا يريد رجعتها وان داها لم يكن عليه شيء واذا كانت معتدة من تطليقة  
باينة او فرقة خلع او طلاق ايلاء او لعان او اختيارها نفسها بالامر باليد  
او ما اشبهه ذلك فلا رجعة له عليها واذا كان بعد الخلوة وهو يقول لم يدخل بها  
فلا رجعة له عليها وان كانت حين خلاها حايضة او صائمة في رمضان او حرة  
او رتقاء فلا رجعة له عليها وعليه نصف مهرها وعليها العدة وقال ابن ابي ليلى  
رحمهم الله تعالى عليه جميع المهر وعليها العدة وان كان الزوج عتينا او مجبويا او  
خصيا فخلاها ولم يدخل ثم طلق لم يكن له عليها رجعة وان ادعى الزوج الدخول  
وقد خلاها وانكرت المرأة فله الرجعة وان كان لم يدخل بها فلا رجعة له عليها واذا قال  
ان كنت قد انقضت وذلك في وقت لا تحيض فيه ثلاث حيض لم تصدق ولا تصدق على  
ذلك في اقل من شهرين في قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله



تصدق اذا مضى تسعة وثلاثون يوما لان اقل الحيض ثلاث واقل الطهر خمسة عشر  
 قالت بعد الطلاق بشرا واقل منه قد اسقطت سقطا مستبين الخلق وبعض الخلق  
 صدقت على ذلك فان طلب الزوج بمنها خلعت بالله لقد كان ما قالت وكل سقط  
 لم يستبين خلقت ينقص به العدة فان قالت بعد مضى شهرين قد انقضت عدي بالحيض  
 فقال الزوج قد اخبرتني امسنا لم يحض شيئا فنصدقه المرأة كان الزوج بملاك الحيض  
 وان كذبته خلعت على ذلك واذا كانت تعتد بالشهور لصغير او اباس فحاضت  
 انقضت ما مضى من عدتها بالشهور وكان عليها ثلاث حيض وكذلك لو حاضت  
 حيضة ثم است من الحيض اعتدت بالشهور الثلاثة بعد الحيضة وحكم اباسها منه  
 ان تبلغ السن ما لا يحض ثلثا واذا طلق الزوج امرأته واحدة ثم راجعها في الحيضة الثانية  
 ثم طلقها بعد الطهر ثم تركها حتى اذا حاضت الحيضة الثالثة راجعها فترطقها بعد الطهر فليحذر  
 ثلاث حيض بعد التطليقة الثالثة وقد نساء في تطويل العدة عليها بلفظ عن ابن عباس  
 عنه ان هذه الآية نزلت في هذا واذا طلقتم النساء فليحذر من فاسكوهن بمعروف  
 او سرخوس بمعروف ولا تمسكوهن ضررا بالعتدوا واما قوله فلا تنقضوهن ان كن  
 ازواجهن وكانت المرأة يطلقها زوجها فاذا انقضت عدتها خطبها لغير زوجها فاني  
 اهلها ان يزوجهها فانزل الله تعالى هذه الآية فيه بلفظ ذلك عن ابن عباس ولفظها  
 عن ابن عباس في هذه الآية الطلاق مهران فامسك بمعروف وتشرح باحسان يقول الله  
 راجعها قبل انقضاء عدتها وان شاء تركها حتى تنقضي العدة فان طلقها الثالثة وهي  
 في العدة فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره واذا اغتسلت المعتدة من الحيضة الثالثة غيرها  
 بقي منها عضو الرجعة باقية استحسانا ولو بقي منها اصبع او شئ يسير من جسدها  
 فقد انقطعت فان تزوجت لم تجز النكاح حتى تغتسل ذلك الموضع اخذ بالثقة واذا  
 لم تقدر على الماء فتمت الرجعة باقية ما لم يذهب وقت صلاة او تصلي بذلك التيمم  
 صلوة مكوبة او تطوعا في الاستحسان وهذا قول ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله  
 وقال محمد رحمهما الله تعالى التيمم بمنزلة الغسل وقد انقطعت الرجعة في القياس فان تيممت  
 وصليت ثم رجعت الماء لم تعد الرجعة واغتسلت وان اغتسلت بسوء حمار ولم يتيمم  
 فقد انقطعت الرجعة ولا تصلي ولا تنكح حتى يتيمم ويجدد ماء اخر فتغتسل به  
**باب العدة** واذا طلق الرجل امرأته ثلاثا او واحدة باينة

ان يكون زوجها مسلما فعدتها اربعة اشهر وعشرة ايام دخل بها او لم يدخل بها  
 كانت او كبيرة واذا كانت امة او مكاتبية او مدبرة او ام ولد فاشهران وخمسة اشهر  
 وعدة الحمل ان تضع حملها في الطلاق والوفاة وسائر وجوه الفراق وكذلك الحرة  
 والمملوكة بلفظها عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انه امر بسبعة بنت الحريث  
 وكانت وضعت بعد وفاة زوجها باقيا ان تنكح ولفظها عن عمر بن الخطاب رضي  
 تعالى عنه انه قال لو وضعت ما في بطنها وزوجها على سريره لانقضت عدتها فدخل  
 بها ان تنكح ولفظها عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه انه كان يقول من ثابا اهلته  
 ان سورة النساء القصص والاحكام اجاز ان يضعن حملن نزلت بعد اربعة  
 اشهر وعشر التي في سورة البقرة واذا اتى المرأة وفاة زوجها او طلقها فليحذر العدة  
 منذ يوم مات او طلق بلفظ ذلك عن ابن مسعود وابن عباس وعلى ابن ابي طالب رضي  
 الله تعالى عنهم غير ان عليا قال المتوفى عنها زوجها تعتد من يوم ياتيها الخبر فلا ينبغي  
 للطلقة ثلاثا او واحدة باينة او رجعية ان تخرج من منزلها ليل ولا نهار حتى تنقضي  
 عدتها ولا تنسا فرج او غيره لقوله لا تخرجوهن من بيوتهن الا ان ياتين بفاحشة مبينة  
 قال ابراهيم رحمه الله تعالى الفاحشة خروجها من بيتها ولفظها عن ابن مسعود رضي  
 تعالى عنه قال الفاحشة ان تخرج الى المحل والمتوفى عنها زوجها تخرج بالنهار  
 لحاجتها ولا تبلى بغير منزلها ما دامت في عدتها بلفظها عن ابن مسعود رضي الله تعالى  
 ان نسوة سكنن اليه الوحشة توفي ازواجهن فامرهن ان يترادرن بالنها ولا  
 يبيتن بالليل دون منازلهن فان كانت المرأة امة ام ولد او مكاتبية فلما ان تخرج  
 في الطلاق كله والوفاة وكذلك المرأة المكاتبية يتوفى عنها زوجها المسلم وطلقتها  
 طلاقا باينا او رجعيا فلما ان تخرج لان ما فيها من الشرك اعظم من الخروج في العدة  
 الا ان يمنعها الزوج من ذلك لتحسين ماله والصبية تخرج لانها تبلغ تحت الاية  
 الطلاق الرجعي لانها لم تخرج الا باذن الزوج واذا كانت المرأة مع زوجها في منزل  
 بكراء فطلقها فيه فالكرء على زوجها حتى تنقضي عدتها فان اخرجها اهل المنزل  
 فهي في سعة من التحول وكذلك المتوفى عنها زوجها اذا لم يكفها نصيبها من منزل  
 الزوج واخرجها اهل المنزل فان كان زوج المطلقة فانيا واخذها اهل المنزل  
 بالاجارة فينبغي لها ان تعطى الاجر وتسكن فان كانت في منزل مخوف على نفسها ومالها  
 وليس معها رجل كانت في سعة من النقالة وان كانت في السواد فدخل عليها خرفا من  
 السلطان او من غيره كانت في سعة من التحول الى المصر فاذا طلقها وهي في بيت اهلها  
 او غيرها زائرة كان عليها ان تعود الى منزل زوجها حتى تعتد فيه وكذلك لو كان  
 زوجها معها ولو ساقر بها ثم طلقها وقد سا وثلاثة ايام فان شاءت مضت  
 على سفرها وان شاءت رجعت الى منزلها مع زوجها الا ان يكون الطلاق باينا

ولا يخرجن



فذهبها ورجوعها حينئذ معه ووجدها سواء وان كان بقي بينهما وبين المكان الذي  
يريد مسيرة يوم مضت الى ذلك المكان فاعتدت فيه ولم ترجع ولو طلقها او توفي  
عنها وهي على مسيرة يوم من منزلها فعليها ان ترجع الى منزلها وان طلقها او مات عنها في  
مصر وبينها وبين منزلها مسيرة ثلاثة ايام وبينها وبين مقصدها لم يخرج من ذلك المص  
حتى تنقضي العدة ويخبرها في قولها بحقيقة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد  
الله تعالى لها ان يخرج الى اي الزوجين شاء ان كان معها محرور وللعدة ان يخرج  
من بيتها الى الدار وتحول في ساير بيوت الدار الا ان يكون في الدار من اهل بيوتهم  
فلا يخرج من منزلها الى تلك المنازل واذا طلقها زوجها وليها البيت واحد  
فينبغي له ان يجعل بينه وبينها حجابا وكذلك في الوفاة اذا كان له اولاد رجال من  
غيرها جعلوا بينهم وبينها ستر اقامت والا فتلت قال وبلغنا عن علي بن ابي طالب  
رضي الله تعالى عنه انه نقل ام كلثوم حين قل عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه  
وكانت امرأته وذلك انها كانت في دار الامارة وبلغنا عن عائشة رضي الله تعالى  
عنها انها نقلت ام كلثوم بنت ابي بكر حين قل طلحة بن عبد الله وكانت امرأته واذا  
انهدم منزل المطلقة او التوفي عنها زوجها في من السعة من التحول منه الى حيث  
في عدة الوفاة واما في عدة الطلاق البائن والرجوع اذا اختارت النقلة بعد زوالها  
الزوج الى حيث احب واذا طلقت الامة طلاق الرجعة ثم اعتقت صارت عدة  
عدة حرة واذا كان الطلاق بائنا لم ينقل عدتها من عدة الاماء الى عدة الحراير وكذلك  
ساير وجوه الفزقة وكذلك في عدة الوفاة واذا مات زوج امر ولد ومولاها ولا علم  
ايها مات ولا وبين موتها يوم فعليها ان تعتد اربعة اشهر وعشرا من اخرها موتها  
احياطا وكذلك ان كان بين موتها شهران واربعة ايام فاما اذا كان بين موتها  
شهران وخمسة ايام فانها تعتد اربعة اشهر وعشرا تستكمل في ذلك ثلاث حيض  
لان السيدان كان ماتا ولا تعتق هي ثم مات الزوج فعليها اربعة اشهر وعشرا  
وان كان الزوج ماتا ولا فعليها منه شهران وخمسة ايام فاذا مات المولى بعد  
هذه العدة فعليها ثلاث حيض بوفاة المولى فاذا لم يعلم ايها ماتا ولا كان الاحتياط  
في ان تعتد باكثر ما يلزمها وكذلك ان كان بين موتها وقت مجهول في قول ابو  
محمد رحمهما الله تعالى وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى عليها اربعة اشهر  
وعشرا لا حيض فيها وكذلك لو كان الزوج طلقها طلاق الرجعة في هذه  
الوجوه قبل الموت ولا ميراث لها منه لاني اعلم انها كانت حرة يوم موته واذا طلق  
الرجل امرأته طلاق الرجعة ثم مات عنها بطلت عدة الطلاق عليها ولزمها عدة  
الوفاة وان كانت باينة منه بوجه من الوجوه لم تنتقل عدة الطلاق الى عدة الوفاة  
واذا اتى المرأة خبر وفاة زوجها بعد ما مضت مدة العدة فقد انقضت عدتها

فان شكت في وقت وفاته اعتدت من الوقت الذي تستيقن فيه بموته وطلاق  
الامة تطلقان وعدتها حيضتان تحت حر كانت او تحت عبد وطلاق الحرة  
ثلاث وعدتها ثلاث حيض تحت حر كانت او تحت عبد قال بلغنا عن علي بن  
ابي طالب رضي الله تعالى عنه وعبد الله بن مسعود فانها قالوا السنة من قبل  
النساء في الطلاق والعدة واذا طلقها في الحيض لم تعتد بتلك الحيضة من عدتها  
واذا ولدت المعتدة ولدا وفي بطنها ولدا اخر لم تنقض عدتها حتى تلد الاخر واذا  
تزوجت المعتدة برجل اخر ودخل بها ففرق بينهما فعليها عدة واحدة من الاول  
والاخر ثلاث حيض ببلغنا بخبر ذلك عن معاذ بن جبل الا ترى انها لو كانت حاملا  
فومضت حملها انقضت عدتها معها جميعا فان كانت قد حاضت من الاول  
فعليها حيضتان من عدة الاول ونحسب بهما من عدة الاخر وحيضة اخرى  
من عدة الاخر والاخر ان يخطبها اذا انقضت عدتها من الاول ولا يخطبها غير  
حتى تنقضي عدتها معها جميعا فان كان الاول طلقها طلاق الرجعة فله  
ان يراجعها اذا شاء ولا يقربها حتى تنقضي عدتها من الاخر فاذا كان الطلاق  
بائنا فليس له ان يخطبها حتى تنقضي عدتها من الاخر وكذلك ان كانت المعتدة  
بالشهرة واذا تزوجت في عدة الوفاة ودخل بها زوجها الاخر ثم فرق  
بينهما فعليها بقية عدتها من الميت تمام اربعة اشهر وعشرا وعليها ثلاث  
حيض من الاخر ونحسب بما حاضتها في الاربعة اشهر والعشرون عدة  
الاخر واذا مات الرجل وله امراتان قد طلق احدهما طلاقا بائنا ولا علم  
ايها هي فعلى كل واحدة منهما من العدة اربعة اشهر وعشرا تستكمل فيها  
ثلاث حيض احتياط وكذلك امرأة طلقها زوجها في مرضها ثلاثا او واحدة  
باينة ثم مات وهي في العدة فعليها اربعة اشهر وعشرا تستكمل في ذلك  
ثلاث حيض وانما جعلت عليها الشهر لما اخذت من ميراثه وهذا قول ابو  
حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى ليس عليها  
الا ثلاث حيض وانما لها الميراث بالفرار واذا ولدت المرأة من طلاق بائن  
لاكثر من سنتين من يوم طلقها زوجها لم يكن الولد للزوج اذا انكره وترد  
عليه نفقة ستة اشهر اذ في مدة الحمل ان كانت اخذتها منه لان الحمل بعد  
الزوج وهذا قول ابو حنيفة ومحمد الله تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله  
تعالى لا ترد شيئا من النفقة ولو كان الطلاق رجعيا كان الولد للزوج  
وهي امرأته ولو طلقها بعد الطلاق رجعة اذ لم تكن اقرب بانقضاء العدة  
رجل قال لامرأته كلا ولدت ولدا ولدت طالق فولدت ولد في بطن  
واحد كانت طالقا بالولد الاول واحدة وتنقض العدة بالولد الاخر



ولا يقع به طلاق وان وقعت له اولاد في بطن واحد وقعت عليها تطليقتا  
وانقضت العدة بالولد الثالث ولو كان بين كل ولد من ستة اشهر ولم يفرق  
بين ذلك بانقضاء العدة فهم اولاده وقد وقعت عليها ثلاث تطليقات  
وعليها ثلاث حيض بعد الولد الثالث لان علوقها بكل ولد بعد وقوع الطلاق  
عليها بالولد الذي قبله رجعة منه لها رجل توفي عن امرأته فادعت حبلا ولم  
تدعه ثم جاءت بولد ما بينها وبين سنين لزم الولد المتوفى وان كانت اقرت  
بانقضاء العدة عند مضي اربعة اشهر وعشر ثم جاءت بالولد بعد ذلك  
لستة اشهر لم يلزم الميت وان جاءت به لاقل من ستة اشهر لم يلزم الميت وان حملت  
الورثة ان تكون هي ولدته لم تقبل على الولادة شهادة امرأة ولعدة اذا لم يكن  
حبلا ظاهرا ولم يكن الزوج اقر في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف  
ومحمد رحمهما الله تعالى تقبل شهادة المرأة الواحدة اذا كانت حرة مسلمة وثبت  
النسب وله الميراث ولو كان الزوج اقر بالحبلى ثم جاءت به لسنين بعد موته  
وشهدت على ولادتها امرأة مسلمة حرة جازت شهادتها وكذلك لو كان حبلا  
ظاهرا قال ابو الفضل رحمه الله تعالى معناه قوله ثم جاءت به لسنين بعد موته  
انها جاءت بعد موته لسنين من وقت اخباره رجل طلق امرأته ثلاثا واطلاقا  
بأينا فجاءت بولد بعد الطلاق لسنين او اقل وجاءت بامرأة تشهد على  
الولادة والزوج منكر للولد والحبلى لم يلزمه النسب حتى يشهد رجلان او رجل  
وامرأتان في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ويلزمه النسب في قول ابي يوسف ومحمد  
رحمهما الله تعالى بشهادة المرأة وسواء ان كانت هذه العدة حرة مسلمة  
او كتابية او امة في هذا الحكم واذا كانت المرأة عند زوجها لم يطلقها لم ينفك  
بولد وانكر الزوج الحبلى قبلت شهادة امرأة حرة مسلمة على الولادة واثبت النسب  
واذا اقرت المطلقة بانقضاء العدة بالحيض في مدة يحض في مثلها ثلاث  
حيض ثم جاءت بولد لاكثر من ستة اشهر من وقت اقرارها لم يلزم الزوج  
وان جاءت به لاقل منها لزمه رجل طلق امرأته ولم يدخل بها ولم يحل بها ثم  
جاءت بولد لاقل من ستة اشهر منذ طلقها لزمه وان جاءت به لاكثر منها  
لم يلزمه وان كان الطلاق بعد الخلوة وهي باين لزمه الولد الى السنتين وان  
كان الطلاق رجعيا تطليقة او تطليقتين لزمه الولد وان جاءت به لاكثر  
من سنين واذا طلق الرجل امرأته وعدتها بالشهر ولا ناس من الحيض  
فاعتدت بثلاثة اشهر من قبل ان يقرأ بانقضاء العدة لزمه ما بينه وبين  
السنين منذ يوم طلقها فان اقرت بانقضاء العدة بالشهر ثم جاءت  
بولد ما بينها وبين سنين من يوم طلق لزم الزوج لان هذه لم يثبت حين

اقرت بانقضاء العدة بالشهر  
اشهر ثم جاءت بولد لزم النسب  
في ستة اشهر

اذا انكر الحبلى في شهادة حرة  
مسلمة على الزوجة وثبت النسب

ولدت

وان كانت صغيرة فاعتدت بالشهر واقرت بانقضاء العدة ثم جاءت  
بولد لاقل من ستة اشهر لزم الزوج وان جاءت به لاكثر من ستة اشهر لم يلزم  
الزوج وان تزوجت المرأة في عدتها من طلاق باين ودخل بها زوجها  
فجاءت بولد لاقل من سنين من يوم طلقها الاول ولستة اشهر واكثر منذ  
تزوجها الاخر فالولد الاول لان تكاح الاخر كان فاسدا وان جاءت به لاكثر  
من سنين منذ طلق الاول ولاقل من ستة اشهر منذ تزوجها الاخر لم يلزم  
الاول ولا الاخر لان النساء لا يلدن لاكثر من سنين ولا يلدن لاقل من ستة  
اشهر وان جاءت به لاكثر من سنين منذ طلقها الاول لستة اشهر منذ  
تزوجها الاخر ودخل بها فلو الاخر بلغنا عن عثمان بن عفان رضي الله تعالى  
عنه انه اتى بامرأة وقد ولدت لستة اشهر فبهم ان يرجعها فقال بن عباس  
انها لو خاصمتكم بكما بان الله تعالى خصمتكم لان الله تعالى يقول وحمله ونضاله  
ثلاثون شهرا وقال في مكان اخر وفصاله في عامين فصا والحبلى ستة اشهر  
فدأ عنها عثمان رضي الله تعالى عنه الحد قال وبلغنا عن علي بن ابي طالب  
رضي الله تعالى عنه سئل قول ابن عباس رضي الله تعالى عنه قال وبلغنا عن  
عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ان رجلا غاب سنين عن امرأته فقدم  
وهي حامل وامر عمر بها ان ترجم قال معاذ رضي الله تعالى عنه ان يكن لك عليها  
سبيل فلا سبيل لك علي ما في بطنها فحبست حتى ولدت غلاما قد خرجت ثنيا  
تشبه اياه فقال الرجل ابني ورب الكعبة قال فدأ عنها الحد وقال عجزت  
النساء ان يلدن مثل معاد لولا معاد لهلك عمر رضي الله تعالى عنه ولأما الصبي  
الرضيع عن امرأته فظهر بها حبلى بعد موته فعدتها بالشهر وان كان الحبلى  
قبل موته فعدتها ان تضع حملها استحصانا لانها ماتت وهي حامل وان كان من  
فجور والمخشي كالصحیح في الولد والعدة وكذلك المجبوب ان كان ينزل قال  
ابو الفضل وفي رواية ابى حفص وان كان لا ينزل لم يلزمه الولد وكان بمنزلة  
الصبي في العدة والولد ولا يجوز طلاق صبي يحتلم او يبلغ ادنى ما يكون من  
وقت الاحتلام وذلك عند ما يسع عشرة سنة فاذا بلغ ذلك الوقت لم  
فهو بمنزلة الرجل وذكر هذه المسئلة في كتاب الكوكالة من رواية ابي سليمان  
رحمه الله تعالى في موضعين فقال في احدهما بلوغ الغلام ان يحمل تسع  
سنة وبلوغ الجارية سبع عشرة سنة وقال في موضع اخر ان يطعن الغلام  
في التاسع عشر سنة ويطعن الجارية في السابع عشر سنة وهذا هو المشهور  
من قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وجدت القول على هذا متفقاً في كتاب الكوكالة  
من رواية ابى حفص وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وقته في الغلام والجارية

عدة امرأة حرة  
الرجوع

والحنث والمخشي  
في الولد والعدة



لا يجوز طلاق المعتوه  
والصبي والمجنون

عدة ام ولد ذلك  
حيض

لا عدة على ام المولود  
والمدبرة الموطورة

عدة الامة التي لا تحيض  
وتنفق

خمس عشرة سنة فاذا تمت جاز طلاقه وان لم يجز لم يلزم بلعنا عن علي وابن مسعود  
وابراهيم رحمهم الله تعالى قالوا كل طلاق جائز الا طلاق المعتوه والصبي والمجنون طلاق  
المجنون وان مات عن امرأة كان حكمه في العدة والولد بمنزلة حكم الرجل الصحيح رجل  
مات عن ام ولدا واعتقها فعدتها ثلاث حيض بلعنا عن علي وابن مسعود وابراهيم  
رحمهم الله تعالى فان كانت لا تحيض من اياهن فعدتها ثلاثة اشهر وكذلك ان كانت  
قد حرمت عليه قبل موته بوجه من الوجوه فعليه امته العدة الا ان يكون تحت  
زوج او في عدة من زوج ولا يلزمها من المولى عدة وان مات عن ام ولدا واعتقها  
وهي حامل فعدتها ان تضع حملها وان مات عن ام ولدا واعتقها فعدتها بولدها  
وبين سنتين لزمه وان جاء تبهر لاكثر من سنتين لم يلزمه الا ان تدعيه  
ادعاه لزمه رجل توفي عن امراته وهي مملوكة فعدتها شهران وخمسة ايام فان افترقا  
بانقضاء عدة ثم جاءت بولد لاكثر من سنة اشهر من ذي القعدة لم يلزم الزوج  
وان لم تنقبض العدة لزمه الولد الى سنتين رجلا مات عن امه كان يطأها  
او عن مدبرة كان يطأها فلا عدة عليها وكذلك ان كان اعتقها واذا دخل  
الرجل بالمرأة على وجه شبهة او تنكاح فاسد فعليه المهر وعليها العدة ثلاث حيض  
ان كانت حرة وحيضتان ان كانت امه وسواء ان مات عنها او فرق بينهما او  
حتى فان كانت لا تحيض لصغر او كبر فعدة الحرة ثلاثة اشهر وعدة الامه شهر  
ونصف واذا تزوج المكاتب بنت مولاة باذن ثم مات المولى ثم مات المكاتب في ذلك  
وفاء فعدتها اربعة اشهر وعشر ولها عليه الصداق ونزته فان لم يترك وقا  
وقد دخل بها فلها الصداق دين في عنقه قال ابو الفضل يريده ان كان دينه في  
عنقه ثم يبطل عنه مقدارا ما يصيبها من رقبته والنكاح فاسد وعليها ثلاث  
حيض وان كان لم يدخل بها فلا صداق لها ولا عدة عليها واذا اشترى المكاتب امرأة  
وقد ولدت له ثم مات وترك وقا فعدتها ثلاث حيض لانها حرة وهي  
بمنزلة ام الولد وان لم يترك وفاء فعدتها شهران وخمسة ايام بمنزلة امه مات  
عنها زوجها فان لم تكن ولدت منه وقد ترك وفاء فان كان دخل بها فعدتها  
حيضتان لفساد النكاح وان كان لم يدخل بها فلا عدة عليها وان كان لم يدخل  
ولم يترك وفاء او قد دخل بها غير انها لم تلد منه او قد ولدت منه فعليه العدة  
شهران وخمسة ايام والله تعالى اعلم **باب الرد على من قال اذا طلق**  
**المرأة تنكح** اخرج محمد بن الحسن رحمه الله تعالى بقول الله تعالى فخلقن  
ان فيه نهيا عن الطلاق في غير العدة وانما يتبأء عما يكون ولو كان الطلاق لا يقع  
في غير العدة لم يثبت ولم يكن من فعله عاصيا الا ترى ان رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم نهى عن صيام يوم الفطر والنحر ايام التشريق ولو كان صام انسان في

كان

كان صائما مسيئا وانما عن صومهن لانه صومهن وتقبله وذروا البيع وتقبله  
وذروا ما بقي من الربا وتقبله واشهدوا اذا ابتاعتم فلو باع انسان ساعة  
النذا او باع ولم يشهد كان بيعه جائزا وقد اسأ في ذلك وانما هذا ادب العباد  
وليس تشهد ايضا بان من قال لامرأته يا ايتها الطهرت من حيضك فان طلق وحرم  
انه واقع وان كان حكمه به في حال الحيض واستشهد ايضا بان من قال لامرأته  
اذا دخلت الدار فان طلق فدخلها وهي حائض ان الطلاق واقع عليها وبطل  
الذي امرأته في الحيض ويجوز ان يفرض الامر بالمراة في ثلاث تطليقات للسنة  
وبا نقضاء مدة الايلاء وهي في الحيض وباختيار امرة العنين نفسها بعد مضي  
الاجل في حال الحيض وباختيار المعتقة نفسها في حال الحيض وباختيار الصغيرة  
التي تبلغ نفسها وقد ذروا غيرها غيرها وبالعان في الحيض وباسلام امرة الفطرية  
وابايله الاسلام ووجوب التفريق بينهما وهي في الحيض ويرد احد الزوجين او  
بجامعة الزوج ام المرأة والمرأة في الحيض واجتاحت ايضا اخوان عتق من اعتق ربا  
غير طلب الثواب وقرق بين الزوج وبين الوكيلة طلاق السنة بان الزوج يده  
طلاق السنة وطلاق العصية والوكيل لا يؤمر الا بطلاق السنة فاذا فعل غيرها  
امر به لم يقع طلاقه واستشهد ايضا على جوار فعل الزوج بان سنة الاحرامات  
يحرم بعد ما يظهر ويلبس اذا ورداء ولو احرمر وعليه جنة او قميص او وحن  
لزمه الاحرام وكان خطأ السنة وكذلك من افتتح صلاة التطوع بعد العصر كانت  
صلاته صلو و كان قد اخطأ السنة وكذلك من بدأ في وضوئه برجليه قبل وجهه  
او بدراعيه قبل وجهه او بدأ في غسل الجنابة برأسه قبل وجهه كان قد اخطأ  
السنة واجزاء من وضوئه وغسله واستشهد ايضا بان لو قال لامرأته في حال  
حيضها فذكرت طلقك وان طاهرة احرمت وان كان حكمه به في حال الحيض  
وكذلك لو اقر بانها اخته من الرضاع او انه قد جامع امها او بانها ابنة وصته  
وليس لها نسب معروف ومثلها يولد لثله وهذا اخر الباب **باب اللبس واللبس**  
ولا ينبغي للمرأة المعتدة من وفاة زوجها او طلاق باين او ايلاء او لعان او فرية  
وتعت بوجه من الوجوه من قبل انها كانت باينة ان تطيب نفسها او تلبس الحلي  
او الثوب المصبوغ بعصفرا وورس او زعفران ولا توب قصب ولا خزلت نزع  
ولا تدهن رأسها ولا يكحل زينة قال بلعنا عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
انه قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحد على ميت فوق ثلاثة ايام الا على  
زوجها اربعة اشهر وعشر فاما اذا استكتت عينا فلا بأس بان يكحل بالكل  
الاسود وغيره وان استكتت رأسها صبغت عليه الدهن وان لم يكن لها الا توب  
مصبوغ فلا بأس بان يلبسه من غير ان تريد بذلك الزينة وانما المطلقة طلاق



الرجعة فلا بأس بان تطيب وتزين وتلبس ما احب من الثياب المصبوغة لعل  
زوجها يراعيها واما المرأة النضرانية وهي باينة من مسلم او متوفا عنها زوجها  
فليس عليها ان تنقي عذتها شيئا من الطيب والزينة وتبقى المملوكة المسلمة من  
ذلك ما تنقيه الحرة الا الخروج وليس على الصبية ان تنقي شيئا من ذلك وليس  
على امر الولد في عذتها من سيدها ولا على المعتدة من سكاك فاسد انقاشي من ذلك  
ولهما ان يخرجوا ويبيتا في غير ما ولها الا ترى ان امرأة رجل لو تزوجت ودخل  
بها الزوج ثم فرق بينهما وردت الى زوجها الاول كان لها ان تنشوف زوجها  
الاول وتزين له وعليها عدة الاخر ثلاث حيض رجل اشترى امرأة وهي امة  
قد ولدت له فسد النكاح وكانت حلالا له بالملك ولا بأس بان تزين له ولا يبقى  
الطيب ولو اراد ان يتزوجها لم يصلح له حتى تحيض حيضتين فان اعظمها فغيرها  
ثلاث حيض وتنقي الطيب والزينة في الحيضتين الاوليين اللتين كانت عليهما  
من قبل النكاح واما القياس فليس عليها ان تنقي شيئا من ذلك لانها كانت حلالا  
له قبل الملك وهذا هو الباب راسا اعلم بالفتاوى **باب المتعة والمهر** واذا اطلق  
الرجل امراته وقد دخل بها فاقاها المهر فليس عليه شيء فان متعها فذلك فضل  
وليس واجب عليه وكذلك بلغنا عن ابن عباس في قوله متاعا بالمعروف حقا على  
المحسنين وبلغنا عن شريح ان رجلا طلق امراته فامر ان يمتعها فقال ليس بشيء  
ما امتعها به فقال له شريح ان كنت من المتقين ومن المحسنين فمتعها ولم يجز  
على المتعة وكذلك الحكم في كل فرقة وقعت بينهما وكل زوج قضى عليه بالمهر او  
بنصف المهر فليس عليه متعة مع ذلك ولا يجتمع وجود شيء من المهر والمتعة بلغنا  
عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه في هذه الآية وان طلقته من قبل ان تمسوه  
وكذا ان طلقها قبل الدخول وقد كان سمي لها مهرا وان لم يكن سمي لها مهر فانه متعة  
واجبة ولا مهر لها وكذلك هذا لكل زوجة في كل فرقة جاءت من قبل المرأة قبل  
الدخول فلا شيء لها من المهر والمتعة ولكن تنقي عنها زوجها المهر المستمي لها فان لم يكن  
سمي لها مهر فلهما مهر المثل ان دخل بها ولم يدخل ولا متعة لها وكل نكاح فاسد  
فرق بينه وبينها قبل الدخول او بعد الخلوة والزوج منكر للدخول فلا شيء لها اليه  
والعبد بمنزلة الحر في حجب المهر والمتعة عليه اذا كان النكاح بائن المولى واذا  
طلق الرجل احدي امرأتي ثم مات وقد فرض لاحداهما مهرا ومن الاخرى لا  
تعرف بعينها ومهر مثلها سواء فلهما مهر ورع مهر بينهما سواء لان اكثر ما يكون  
لها مهر بنصف واقلها يكون لها مهر ومتعة فان كانت التي سمي لها المهر معرفة  
فلهما ثلاثة ارباع المهر والاخرى نصف مهر مثلها وكان ينبغي في القياس ان  
يكون لها ايضا نصف متعة ولكن لا يجتمع مهر مع متعة فاذا وهبت المرأة

مهرها الزوجها ثم طلقها قبل ان يدخل بها ولم يكن قبضت منه شيئا فليس له  
منها على صاحبها شيء ولو كانت قبضت منه المهر وهو الف درهم ثم وهبته ثم  
طلقها قبل الدخول فله عليها نصف المهر لانها استهلكته ولو كانت قبضت منه  
نصف المهر ثم وهبت له الباقي عليه ثم طلقها لم يكن لواحد منهما على صاحبها شيء  
ولو كانت قبضت منه ستمائة درهم وهبت له اربعمائة درهم ثم طلقها رجع عليها  
بمائة درهم وان كانت قبضت منه اقل من النصف لم يرجع واحد منهما على صاحبها  
بشيء وهذا قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله  
تعالى يرجع عليها بنصف ما قبضت قليلا كان او كثيرا ولو وهبت المهر كله لرجل فقبضه  
من الزوج ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصفه واذا تزوجها على عبد ثم دفعه  
اليها ثم طلقها قبل ان يدخل بها فقبضت الزوج بنصفه عليها فلم يقبضه حتى  
اعور اخذ نصفه وضمنها نصف العور وان كان العبد يد الزوج فطلقها ولم يقبض  
نصفه حتى حدث به عيب فاحتسب في الخمار ان شاءت اخذت نصفه ناقصا  
وان شاءت ضمننت الزوج نصف قيمته صحيحا وان اعنته الزوج بعد الطلاق  
فعتقه في نصفه جائز كعبيدين اثنين في قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو  
يوسف ومحمد رحمهما الله هو حر كله ويضمن للمرأة نصف قيمته ان كان موسرا وان كان  
معسرا فالمرأة بالخيار ان شاءت استسعت العبد في نصف قيمته وان شاءت  
ضمنت الزوج نصف القيمة واذا تزوج الرجل ثلاث نسوة في عقدة واحدة واشتد  
في عقدة واحدة في عقدة ثم طلق احدي نسائه قبل ان يدخل بهن فماتت  
فلهن ثلاثة مهر واحد من ذلك سبعة اثمان مهر الاسد من مهر والنسوة  
مهر ومثما مهر ونصف ثمن مهر والاثنين خمسة اسداس مهر والواحدة من الميراث  
سبعة اسهم من اربعة وعشرين سهما وللثلاث نصف ما بقي وللأثنين  
نصفه في قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله  
تعالى للثلاث ما بقى تسعة اسهم وللأثنين ثمانية اسهم وان تزوج  
ثلاث نسوة في عقدة واثنين في عقدة واربع نسوة في عقدة ثم طلق احدي  
نسائه ثم مات فلهن مهران ونصف فاما مهر من ذلك فليس مدعي فيه الاثنتان  
فهو بين الثلاث والاربع نصفين ومهر ونصف بين الفرق الثلاثا ولكل فريق  
ثلث الميراث وهذا قول ابى يوسف رحمه الله تعالى وان كان دخل بامرأتين  
لا يفقران باعيانهما ثم طلق احدي نسائه واحدة وطلق اخرى منهن ثلاثا  
ثم تزوج واحدة بعد انقضائها العدة ثم مات كان للمرأة الاخيرة التي تزوجها  
المهر كاملا لان نكاحها صحيح ونكاح الاربع فاسد وتزوجها للواحدة دليل  
على فساد نكاحهن ولا مهر للاربع ولا ميراث ولا عدة عليهن وللواحدة الميراث



من الميراث خمسة اسهم من اثنا عشر سهمها وللثلاث اربعة اسهم وللثنتين ثلاث  
اسهم وللثلاث مهر ونصف وللثنتين مهر ونصف وعلى الثلاث والستين اربعة  
اشهر وعشر فيها ثلاث حيض قال ابو الفضل رحمه الله تعالى وهذا الجواب غير سديد ولو  
لم يدخل بواحدة منهن ولم يزوج شيئا وكانت احدى الثلاث ام احدى الاربع والحال  
على ما وصفت لك فان الام والابنة لا ينقضان مهر ولا ميراث من قبل ان الفريق  
الذي بهما انكاحا حلالا ونكاحا باجرا لو فاسد ولو لم يكن ذلك ولكن احدى امه  
وقد طلق احدى نسائه فلهن سواء الامه مهران نصف مهر من ذلك بين الثلاث  
والاربعة سوى الامه نصفين والباقي وهو مهر ونصف لكل فريق ثلثه وهذا قول  
ابي يوسف رحمه الله تعالى **باب ما يقع به الفرقه ما يشبه الطلاق**  
اذا قال الرجل لامرأته انت علي حرام فانه يسئل عن نيته فان نوى الطلاق فهو طلاق  
فان نوى واحدة فواحدة باينة فان نوى اثنتين ففي واحدة باينة لانهما كلمة  
واحدة وان نوى ثلاثا ففي ثلاث لانها كلمة جامعة وان نوى الطلاق ولم ينو عدد في  
واحدة باينة وان لم ينو الطلاق فهو عيب ان جامعها كفر بمينه وان لم يقربها  
اربعة اشهر بانت منه بالايلاء وكذلك ان نوى يمينا وان نوى كذبا فهو الكذب  
ولا يقع به الطلاق ولا الايلاء ولا غيره بلغنا عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه  
انه قال في الرجل يقول لامرأته انت علي حرام ونوى يمينا فهو عيب وان نوى الطلاق  
فهو ما نوى وقال ابن ابي ليلى رحمه الله تعالى في هذه ونظايرها من الكفايات هي ثلاث  
ولا يدين في شيء واذا قال الرجل كل حل علي حرام سئل عن نيته فان نوى يمينا فهو عيب  
يكفرها ولا تدخل امرأته في ذلك الا ان ينوبها وان نوبها دخلت عليه فاذا اكل وشرب  
او قرب امرأته حث وسقط الايلاء عنه وان لم يكن له نية فهو عيب يكفرها ولا  
تدخل امرأته في ذلك فان نوى به الطلاق فالقول فيه كالقول في الحرام وان نوى به  
الكذب فهو كذب واذا قال الرجل لامرأته قد حرمتك علي او انت علي حرام واذا عليك  
او قد حرمت نفسي عليك او انا عليك محررا وانت محرمة علي فالقول في جميع ذلك  
كالقول في الحرام فان قال لها انت علي كتمان فلان ينوي به الطلاق او الايلاء فليكن  
بشيء من قبل ان ذلك المشاع قد جعل له بالشراء وغيره وان قال انت علي لدم او كسح  
الحنظل او الحمر يسئل عن نيته فان نوى الكذب فهو كذب وان نوى التحريم ففي  
طلاق فهو عيب ان نكحها اربعة اشهر لا يقربها بانت منه بالايلاء وان نوى الطلاق  
فالقول فيه كالقول في الحرام وان قال انت مني باينة او بينة او خلية او برية فان  
لم ينو الطلاق لم يقع الطلاق وان نوى الطلاق فهو ما نوى فان نوى واحدة ففي  
واحدة باينة وان نوى اثنتين ففي واحدة باينة وان نوى ثلاثا ففي ثلاث وان لم ينو  
عددا ففي واحدة باينة وكذلك كل كلام يشبه الفرقه يريد بها الطلاق كقوله جللك

اذا قال انت علي حرام  
نوى به الطلاق

قال ابن ابي ليلى  
نوى الكذب

على غاربك وقد خليت سبيلك ولا ملك لي عليك والحق باهلك واخرى  
واستبرى وتقضي واغزى واعتدي وقد وهبتك لاهلك ان قبلها او لم  
يقبلوا وانت حرة ينوي الطلاق وقد اثبتت نفسي منك فاما اذا قال طلقك فلا  
يكون الا واحدة يملك الرجعة وان نوى ثلاثا وكذلك قوله انت طالق اذا سمي  
الطلاق بعينه لم يقع منه الا ما سمي ولم يقع منه بالنية شيء فان كان لم يدخلها  
ففي يمين وان قال لها قد طلقك طلاقا او الطلاق وقد دخل بها فهي واحدة يملك  
الرجعة وان نوى ثلاثا كان ثلاثا الا ترى انه لو قال انت طالق الطلاق كله كان  
ثلاثا وكذلك اذا قال انت طالق الطلاق ينوي به ثلاثا واذا قال انا منك طالق  
او انا منك طلاق فليس هذا بشيء وكذا لو قال انت طالق البتة سئل عن نيته فان نوى  
تطبيقا اخرى سوا قوله انت طالق فاما تطبيقا باينان فان نوى بالبتة الفلانة  
الاولى ففي واحدة باينة وان نوى ثلاثا ففي ثلاث وان لم يكن له نية ففي واحدة  
باينة وكذلك كل كلام يشبه الطلاق مع الطلاق الا قوله اعتدي فانه  
بلغنا عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال لسودة اعتدي شرا  
راجعها وكذلك قوله استبرى رحمك واذا قال لها اعتدي سئل عن نيته  
فان لم ينو الطلاق ففي امرأته بعد ان يحلف وكذلك كل شيء ما ذكرت واذا قال  
لم انوفه الطلاق فعليه اليمين وان نوى باعتدي الطلاق ففي واحدة يملك  
الرجعة وان نوى ثلاثا ففي واحدة رجعية واذا قال اعتدي اعتدي  
وهو ينوي تطبيقا واحدة بهن جميعا فهو كذلك فيما بينه وبين الله تعالى  
واما القضاء ففي ثلاث ولا يسعها اذ سمعت ذلك منه ان يقيم معه وان قال  
نويت بالا والى الطلاق وبالاثنين عدة فهو مصدق في القضاء وان قال  
لها انت طالق فاعتدي واذا باعتدي العدة فهو مصدق في القضاء وان اذ  
بها تطبيقا اخرى ففي تطبيقا اخرى وان اذ بها اثنتين ففي واحدة رجعية  
وكذلك قوله انت طالق واعتدي واذا قالت المرأة لزوجها طلقني  
فقال اعتدي ثم قال ولم انو الطلاق لم يصدق في القضاء وكذلك ان قالت  
طلقني فقال انت علي حرام او انت خلية او انت برية او انت باينة فهو طلاق  
في القضاء ولا يصدق انه لم يرد الطلاق واذا قال الرجل لامرأته اعتدي  
ثلاثا وقال عيت تطبيقا واحدة تعتد لها ثلاث حيض فالقول قوله وان  
قال لامرأته لست لي بامرأة ينوي الطلاق فهو كما وصفت لك في الخلية والبدن  
في قولنا في حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا تطلق  
وليس بشيء ارايت لو قال والله ما انت لي بامرأة او قال على حجة ان كانت له  
بامرأته اكان يكون طلاقا الا ترى انه لو سئل الك امرأة فقال لا ينوي الطلاق



قوله لا تزوجكم

اذا قال في عدة البين

اذا قال لا يزوجه

قال في عدة البين

لم يكن طلاقا واذا قال لم تزوجك يعني الطلاق فليس هذا بطلاق وانما كذب  
وروي عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه انه قال اذا سئل الرجل الكاظمة  
فقال لا انما هي كذبة واذا قال لا نکاح بيني وبينك ولا سبيل لي عليك يعني به  
الطلاق فهو طلاق بائنا وصفت لك واذا قال لها انت طالق شر قال عنيت طلاق  
من وثاق او طلاقا من الابل لم يصدق في القضاء واما فيما بينه وبين الله تعالى  
فهي امراته وكل مسئلة لا يدينه القاضي فيها فكذلك امراته لا يسعها ان تدينه  
فيها اذا كانت قد سمعت ذلك الكلام منه او شهد به عندها شاهدا عدل واذا  
طلعتا تطليقة بائنه ثم قال لها في عدتها انت علي حرام او خليه او بربيه او باين  
او بينه او شبه ذلك وهو يريد به الطلاق لم يقع عليها شيء لان صداق في قوله  
هي علي حرام وهي مني باين ولو كان قال لها قبل ان يطلعتا ان دخلت الدار فانت باين  
ثم طلعتا واحدة بائنه ثم دخلت الدار في عدتها وقد عني بذلك القول الطلاق  
وتعت عليها تطليقة اخرى لا ترضى له لولا امنها فوطئها واحدة بائنه ثم مضت  
مدة الابلاء وهي في العدة وتعت عليها تطليقة بالابلاء واذا قال الرجل لامرأته  
اذا باين يعني منك ولم يقل منك فليس هذا بشيء وان عني به الطلاق من قبل ان لم يذكر لها  
واذا قال لها بعد الخلع في العدة انت باين يريد به الطلاق لم يقع عليها به الطلاق ولو  
قال انت طالق وقع وقرق بينهما لان قوله انت باين لا يكون طلاقا بنفسه دون  
نيته للفرقة والفساد النكاح وكل ذلك قد كان قبل قوله انت باين ومحال ان ينوي  
في الموت فرقة قد كانت وقوله انت طالق يقع لنفسه دون النية فكذلك لم يعتبر  
فيه المحال وكذلك لو قال لها بعد الخلع اعتدي بريديه الطلاق وتعت عليها تطليقة  
اخرى لان اعتدي لا يكون بائنا ولا يراد به الفرقة والفساد النكاح قال ابو الفضل  
قال ابو يوسف رحمه الله تعالى في موضع اخر لا يقع باعتدي على البائنه شيء واذا  
قال الرجل لامرأته انت باين يريد به ثلاثا كان ثلاثا وان نوى اثنتين لم يكن الا  
واحدة بائنه لان البينونة على احد وجهين ان يبين بينونة لا تحل له حتى تنكح  
زوجا غيره او بينونة حل له بنكاح مستقبل فاذا نوى البينونة التي لا تحل له حتى  
تنكح زوجا غيره جعلنا ثلاثا ولم يجعلها ثلاثا لانه اراد العدد انما جعلناها  
ثلاثا لانه اراد البينونة التي لا تحل له بها حتى تنكح زوجا غيره وان اراد البينونة  
التي تحل بنكاح مستقبل جعلنا واحدة بائنه واذا قال الرجل اردت اثنتين  
قلنا ان بينونة اثنتين وبينونة الواحدة سواء لانها تحل لك قبل ان تنكح زوجا  
فانت انما اردت العدد ولم يجوزنا النية في الثلاثة في العدد الا ترى انه لو قال  
لامة تحتك انت باين ينوي اثنتين جعلنا اثنتين لانها هي الحجة التي لا تحل له  
معها حتى تنكح زوجا غيره ولو قال كخرة انت طالق ثم قال انت باين ينوي اثنتين

كانت

كانت واحدة بائنه ولو اراد ثلاثا وقعت عليها اثنتان **باب طلاق اهل**  
**الحرب** واذا سبي احد الزوجين الحربيين واخرج الى دار الاسلام انقطع العصمة  
بينهما بغير طلاق فان سبي الاخر بعده واخرج لم تنفس النكاح بينهما ولا يجب على الزوج  
شيء من المهر ان كان قد دخل بها او لم يدخل بها اذا سبها او سبي احدهما واذا  
لم يسبها ولكن احدهما اسلم واخرج الى دار الاسلام ثم اسلم الاخر بعده واخرج فلها  
ان تاخذ بمهرها ان كان قد دخل بها وان كان لم يدخل بها وكانت هي التي خرجت  
او لا مسلمة فلها على الزوج نصف المهر وان كان الزوج هو الذي خرج او لا مسلمة  
فلا مهر لها عليه لان الفرقة جاءت من قبلها واذا سبها جميعا فلها على النكاح واذا  
خرجت مستأمنين ثم اسلم احدهما فمهر امرأته حتى يحض ثلاث حيض فاذا احضت  
ثلاث حيض وقعت الفرقة بينهما بغير طلاق وانقطعت العصمة ولا يقع عليها  
وكذلك اذا صار احدهما ذميا وابي الاخر ذلك فالحكم فيما وصفنا من الفرقة في دار  
الاسلام وفي دار الحرب سواء لانهم من دار الحرب وهذا امر جبري حسنة الله عز وجل  
**باب ما لا يقع به الطلاق على المرأة** واذا اشترت المرأة زوجها وهو عبيد او  
ملكته بمرات او غيره لم يقع طلاقه عليها وكذلك لو ملكته منه شقصا وكذلك  
الحرب يملك امرأته وهي امة او بعضها انتقض النكاح ولا يقع به طلاقه عليها  
وكذلك المرأة يملكها ابوزوجها او ابينه وكذلك ان جامع الزوج أمها  
او ابنتها وعليها العدة ان كان قد دخل بها واهل الذمة واهل الاسلام فيما  
ذكرنا من الحرمة سواء الا ان يكون ملة من ملل الكفر يستحل ذلك اهلها  
في دينها فيحلى عنهم وما استحلوا في ذلك اذ لم يختصموا وهو بمنزلة الجحشي  
يتزوج امة وهذا قول ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وفيه قول اخر انهم  
لا يتركون على شيء من الحرام في النكاح وان الحكم يجري عليهم كما يجري على اهل  
الاسلام وهذا قول ابى يوسف **باب الطلاق** واذا طلق الرجل  
امراته ثلاثا جميعا فقد خالف السنة وانتم بربيه وهي طالق ثلاثا ولا تحل  
له حتى تنكح زوجا غيره ويدخل بها بلغنا ذلك عن رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم وعن علي بن ابي طالب وابن مسعود وابن عباس وغيرهم رضي الله  
تعالى عنهم اجمعين وان دخل بها او لم يدخل بها فهو سواء واذا قال لها  
ولم يدخل بها انت طالق انت طالق بائنه او باين او باين او باين او باين او باين  
فيما لا يملك بلغنا ذلك عن عمرو بن علي وابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله  
تعالى عنهم وقال ابن ابي سري رحمه الله تعالى عليها ثلاث تطليقات اذا كان  
في مجلس واحد واذا قال لها راسك طالق كانت طالقا وكذلك قوله يدك  
وجسدك وفرجك وان قال يدك طالق او رجلك طالق او ما اشبه ذلك



لم تطلق وأن قال بعضك أو نصفك أو عشر أو جزء من الفجر منك طلاق  
طلقت وأن قال لامرأته ولاجنسية احدا كما طالق كان القول قوله مع يمينه  
إذا لم يعن امرأته وأن قال لاربع نسوة لم يكن بتطبيقه طلقت كل واحدة  
منهن بتطبيقه وكذلك لو قال بينكن تطليقات أو ثلاث أو أربع فهي واحدة  
واحدة إلا أن يكون نوى أن كل واحدة بينهما جميعا فيقع على كل واحدة منهن  
ثلاث تطليقات إلا في التطليقتين فانه يقع على كل واحدة منهن تطليقتان  
وإذا قال بينكن تطليقات ولا ينية له طلقت كل واحدة منهن بتطبيقه  
وكذلك ما زاد إلى ثمان تطليقات وإذا زاد على الثمان فكل واحدة منهن طالق  
ثلاثا وأن قال لامرأته أنت طالق ثلاثا إلا واحدا فهي طالق اثنتين وأن قال  
أنت طالق ثلاثا إلا اثنتين فهي واحدة وأن قال أنت طالق ثلاثا إلا ثلاثا فهي  
طالق ثلاثا لا يجوز الاستثناء إلا في أقل مما سمي وأن قال لها وقد دخل بها  
أنت طالق أنت طالق أنت طالق إلا واحدة فهي ثلاث من قبل أنه فرق الكلام  
فلا يستطيع أن يستثنى منه شيئا وأن قال أنت طالق واحدة بائنا وانت  
طالق فرباين إلا تلك البائين لم يكن هذا استثناء وإذا طلقها واحدة واستثنى  
نصفها فهي طالق واحدة لأنه ما بقي منها بتطبيقه تامة وإذا طلقها بتطبيقه  
بملك الرجعة فطلاقه يقع عليها ما دامت في العدة وكذلك الظهار والإيلاء  
ولو قد نفى عنها إذا كانا حريين مسلمين لأنها امرأة لا ترى أنها يتوارثان  
وإذا كانت بتطبيقه بائنة لم يقع ظهاره ولا إيلاؤه ولو قد نفى عنها لم يلا عنها وكان  
عليه الحد رجل قال لامرأته فلا تطلق ثلاثا إن دخلت هذه الدار ثم طلقها  
ثلاثا ثم رجعت إليه بعد زوج فدخلت الدار لم يقع عليها شيء لأن طلاق  
ذلك قد ذهب وكذلك قوله أنت طالق كل يوم ثلاثا وقوله أنت طالق تسعا  
كل سنة ثلاثا فنفقت عليها الثلاث الأولى ثم رجعت إليه بعد الزوج  
لم يقع عليها شيء وكذلك لو قال أنت طالق ثلاثا كلما حضت حيضة فبانت ثلاثا  
ثم عادت إليه بعد الزوج لم يقع عليها شيء إن حاضت وكذلك إن أنفها  
فبانت بالإيلاء ثم تزوجها فبانت أيضا بالإيلاء حتى بانت بالإيلاء ثلاثا  
ثم تزوجها بعد الزوج لم يقع عليها بهذا الإيلاء طلاق وإن قربها أكثر من  
يمينه ولو كان قال إن دخلت الدار فبانت طالق ثلاثا ثم طلقها واحدة أو  
اثنتين ورجعت إليه بعد زوج تزوجته فدخل بها ودخلت الدار وقع عليها  
ثلاث تطليقات لأنها عنده على ثلاث بلقاء عن ابن عباس وابن عمر رضي الله  
تعالى عنهم قال هي عنده على ثلاث وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله  
وقال محمد رحمه الله تعالى هي عنده على ما بقي من طلاقها بلقاء ذلك عن عمر وعليه رأيي

كعب وعمران بن حصين وأبي هريرة رضي الله تعالى عنهم ولو كان الآخر لم يدخل  
بها أو كانت لم تزوج حتى تزوج بها الأول كانت عنده على ما بقي من الطلاق  
رجل قال لامرأته كلما تزوجتك فانت طالق ثلاثا فهي كما قال يقع عليها ذلك  
كلما تزوجها أبدا وأن قال متى ما تزوجتك أو حين تزوجتك أو إذا ما تزوجتك  
أو إذا تزوجتك أو إن تزوجتك لم يقع عليها الطلاق إلا في الزوج الأول وكذلك  
إذا قال لامرأته إن دخلت الدار فانت طالق أو متى ما دخلت الدار فانت طالق  
لم يقع عليها الطلاق إلا بأول دخله وإذا قال كلما دخلت الدار فانت طالق  
فكلما دخلت وهي في ملكه فهي طالق حتى تبين بثلاث وأن قال لامرأة لا يملكها  
أنت طالق يوم أكملك أو يوم تدخلين الدار أو يوم أطاك فهذا باطل وإن تزوجها  
وفعل ذلك لم يقع عليها شيء وقال ابن أبي ليلى يقع وكذلك لو قال أنت طالق غدا  
ثم تزوجها اليوم لم يقع عليها شيء إذا جاء غدا وإذا قال الرجل لامرأته وقد دخل  
بها أنت طالق أنت طالق وقال عنت الا وفي صدق فيما بينه وبين الله تعالى وأما  
في القضاء فبما تطليقتان وكذلك قوله قد طلقتك قد طلقتك وكذلك  
لو قال أنت طالق قد طلقتك وأنت طالق طالق أو أنت طالق وانت طالق وإذا  
قال لها أنت طالق ثم قال له إنسان ما قلت فقال قد طلقها أو قال قلت هي طالق  
فهي طالق واحدة لأنه جواب وأن قال لها إذا طلقتك فانت طالق فطلقها واحدة  
وقد دخل بها فهي طالق أخرى في القضاء وأما فيما بينه وبين الله تعالى فإن كان  
نوى إذا طلقتك فانت طالق تلك التطليقة فهي واحدة وكذلك إذا قال  
متى ما طلقتك أو إن طلقتك فانت طالق ولو قال كلما وقع عليك طلاق فانت  
طالق ثم طلقها واحدة صارت طالقا أخرى ثم صارت طالقا أخرى فيقع  
عليها ثلاث وليس هذا مثل قوله كلما طلقتك فانت طالق أو كلما قلت أنت  
طالق أو كلما سكنت بطلاق يقع عليك فانت طالق فطلقها واحدة فهي طالق  
أخرى باليمين ولا يقع بالتأنيط طلاق لأنها وقعت بيمين ولم تقع بطلاق منه  
وإذا كانت لرجل امرأتان عمره وزينب فبدأ بزینب فقال أنت طالق إذا طلق  
عمره أو كلما طلق عمره ثم قال لعمره أنت طالق إذا طلقك زينب أو كلما طلقك  
زينب ثم قال لزينب أنت طالق فانه يقع على عمره بتطبيقه ولا يعود على زينب  
ولو لم تطلق زينب ولكنه طلق عمره أخرى باليمين فكانت عمره طالقا اثنتين  
وزينب واحدة الآخري أنه لو قال لزينب إذا طلقك عمره فانت طالق ثم قال  
لعمره إذا دخلت الدار فانت طالق ثم دخلت عمره الدار فصارت طالقا  
زينب أيضا ولو كان قال لها إن دخلت الدار فانت طالق ثم قال لزينب ان طلقك  
عمره فانت طالق ثم دخلت عمره الدار فطلقك لم يقع على زينب شيء من الطلاق



لا تحلف على عمرة قبل زيب وانما يقع الطلاق على زيب اذا كانت اليدين على عمرة  
 بهذا قال ابو الفضل رحمه الله تعالى وهذا الاستشهاد صحيح غير ان الجواب في نفس  
 المسئلة ليس صحيح وصوابه ان يكون على قلبه وصفه في قوله لا زيب انت طالق وفي  
 قوله لعمرة انت طالق واذا حلف بطلاق عمرة ان لا يحلف بطلاق زيب فتر  
 حلف بطلاق زيب ان لا يحلف بطلاق عمرة كانت عمرة طالفا لانه قد حلف بطلاق  
 زيب لا ترى انه لو قال لا زيب انت طالق ان دخلت الدار كانت عمرة طالفا لانه  
 حلف بطلاق زيب وان قال لا زيب انت طالق ان شئت فشاء لم تطلق عمرة  
 وليس هذا بحلف الا ترى ان قيامها من مجلسها بتطل لشيء انما هو بمنزلة الخمار  
 ولو خيرها او ملكها امرها فاختارت نفسها لم يكن ذلك خلفا منه بالطلاق  
 وكذلك لو قال لها انت اذا حضت حيضة او طالق للسنة او انت طالق ثلاثا  
 للسنة او انت طالق اذا حضت حيضتين او قال اذا حضت ثلاث حيض لم يكن  
 شيء من ذلك خلفا بطلاقها واذا قال لامرأته انت طالق ثلاثا للسنة ولاية  
 له فكلما حاضت حيضة وطهرت طلقت واحدة حتى تستكمل الثلاث ولا تختب  
 الحيضة الاولى من عدتها وان نوى ان يكون طلاقا ساكنا فهو طالق كما نوى وان قال  
 انت طالق للسنة ولم يستب ثلاثا ولم يكن له نية في طالق واحدة اذا طهرت من  
 اول حيضة واذا نوى ثلاثا فهي ثلاث كلما طهرت من حيضة طلقت واحدة فان  
 كان لا يحض من صغر او كبر طلقت ساعة تكلم واحدة وبعد شهر اخرى وبعد  
 اخرى فان نوى ان يقعن جميعا في ذلك المجلس فظن ان السنة كذلك فهو كما نوى ويجل  
 قال لامرأته وقد دخل بها انت طالق كلما حضت حيضتين فهو كما نوى اذا حاضت  
 حيضتين فهي طالق واذا حاضت اخرى ين طلقت اخرى فاذا حاضت حيضة  
 انقضت العدة وان قال لها اذا حضت حيضة فانت طالق ثم قال لها ايضا  
 كلما حضت فانت طالق فاذا حاضت وراى الدم في طالق واحدة واذا طهرت  
 فهي طالق اخرى ولا يجنس بهما من عدتها واذا حاضت الثانية فهي طالق حين  
 ترى الدم وقد وقع عليها ثلاث تطليقات واذا قال لها اذا حضت حيضة فانت  
 طالق وقال ايضا اذا حضت حيضتين فانت طالق ثم اذا حضت حيضتين  
 فانت طالق فاذا حاضت واحدة طلقت واحدة واذا حاضت حيضتين  
 سواها طلقت اخرى وكذلك قوله اذا دخلت الدار دخله فانت طالق ثم اذا  
 دخلتها دخلتين فانت طالق ولو قال اذا دخلت الدار فانت طالق واذا دخلت  
 فانت طالق فدخلت دخلة واحدة وقعت عليها تطليقتان واذا قال اذا  
 حيضة فانت طالق فاذا حضت حيضتين فانت طالق يعني تلك الحيضة  
 وحيضة اخرى لحاضت حيضتين وقعت عليها تطليقتان احدهما حين حاضت

والاول والثانية حين حاضت الاخرى وان قال لها كلما حضت حيضة فانت طالق  
 فانما يقع عليها الطلاق بعد ما يحض وينقطع عنها الدم وتغتسل الا ان توخر الغسل  
 حتى يذهب وقت الصلوة وقع عليها الطلاق واذا قال اذا حضت حيضة فانت  
 طالق فانت قد حضت لم يصدق في القياس ولم يقع عليها الطلاق بقولها ولكنك  
 ندع القياس وناخذ فيه بالاستحسان وقد يدخل في هذا الاستحسان بعض  
 القياس فيصدقها فيقع عليها الطلاق لا ترى انه لو طلقها واحدة ثم قال لها  
 كلما حضت حيضة فانت طالق انما مصدقه في الحيض حتى تنقضي العدة وكذلك  
 ايضا يقع به الطلاق وكل شيء لا يعلم غيرها مثل قوله ان كنت تحيض فانت طالق  
 او ان كنت تبغضين فانت طالق فالقول فيه قولها ما دامت في المجلس وانما هذا  
 مثل قوله انت طالق ان شئت وان قال لها اذا حضت فانت طالق فلا بد معك  
 فانه ينبغي في قياس هذا القول ان يقع الطلاق جميعا ولكن ندع القياس فيه فتوقع  
 الطلاق على المرأة بعينها ولا توقع على الاخرى شيء بقول هذه حتى تعلم انها قد حاضت  
 وان قال لها اذا ولدت غلاما فانت طالق واحدة وان ولدت جارية فانت  
 طالق اثنتين فولدت غلاما وجارية لا يدري ايها اول فانما يقع عليها في  
 القضاء الاقل من ذلك تطليقة واحدة وينبغي لها فيما بين ما وبين الله تعالى  
 ان ياخذ باكثر من ذلك تطليقتين وقد انقضت العدة بالولد الاخر وان ولدت  
 غلاما وجاريتين في بطن لا يدري ايهم اول ففي القضاء الطالق اثنتين وفي التزوة  
 ثلاث تطليقات فان علم ان الغلام اول طلقت ثلاثا وكذلك ان ولدت احدي  
 الجاريتين او لا ثم الغلام اخر طلقت تطليقتين بالجارية الاولى وانقضت العدة  
 بالغلام واذا قال لها كلما ولدت فانت طالق فولدت جارية فهي طالق واحدة  
 فان ولدت بعدها غلاما في ذلك البطن انقضت العدة بالغلام ولو ولدت الغلام  
 او لا وقع به تطليقتان وكذلك لو قال اذا ولدت غلاما فانت طالق ثم قال ان  
 ولدت غلاما او ولدا فانت طالق فولدت غلاما وقع عليها تطليقتان وكذلك  
 لو قال لها اذا كنت فلانا فانت طالق ثم قال ان كنت انسانا فانت طالق  
 فكلمت فلانا كانت طالفا اثنتين وكذلك قوله اذا تزوجت فلانة فهي  
 طالق ثم قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق ثم تزوج فلانة واذا قال الرجل  
 لامرأته كلما ولدت غلاما فانت طالق فولدت غلاما وجارية في بطن واحد  
 لا يعلم ايها اول وقعت عليها تطليقة وعليها العدة ثلاث حيض بعد الولد  
 الاخر ولا رجعة له عليها في هذا ولا يتوارى لان الغلام لعله اول فقد  
 انقضت العدة بالجارية واذا قال لها اذا ولدت ولدا فانت طالق فاسقطت  
 سقطا قد استبان بعض خلفه طلقت لا ترى ان العدة تنقضي بمثلها يصير



الامة بمثله ام ولد فان لم يستبين خلقا لم يقع عليها الطلاق ولم تنقض به العدة  
ولم يقصر به ام ولد واذا قال لها اذا ولدت فانت طالق فقالت قد ولدت فكذلك  
الزوج لم يطلق اخذ في هذا بالقياس ولو اقر بالجبيل فقالت قد ولدت صحت  
وقوع الطلاق عليها ولو قال بعد الطلاق قد ولدت صارته صديقة في انقضاء  
العدة ولا تصدق في وقوع الطلاق عليها الا ان يكون الزوج اقر بالجبيل ولو قال  
اذا ولدت فانت طالق ولم يقر بالجبيل فولدت وشهدت امرأة على الولادة فان النسب  
ثبت ولا يقع به الطلاق في قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف يقع به الطلاق  
الا ترى انه لو قال ان كان يا منى هذه حبل فبمنى فولدت بعد هذا القول لا قل من  
اشهر فانكر ان يكون ولدته وشهدت امرأة على الولادة ثبت النسب وكانت الامة  
ام ولد له وكذلك لو ولدت امرأة رجل فقال الزوج ليس هو منى ولا ادرى ولدته  
ام لا فشهدت امرأة على الولادة وجب اللعان وان كان الزوج عبدا او حرا او محررا  
في القذف والمرأة حرة مسلمة وجب الحد على الرجل ونبت النسب وهذا كله بشهادة  
امرأة فكذلك الطلاق فاذا قال الرجل لامرأته اذا ولدت ولدين فانت طالق فولدت  
ثلاثة اولاد في بطن واحد ثم ولدت بعد ذلك بسنتين ولدا اخر فقد وقع عليها تطليقة  
بالولدين الاولين وانقضت العدة بالولد الثالث ولا يثبت نسب الولد الرابع  
من الوالدة واذا قال لها ان كان اول ولد تلدينه غلاما فانت طالق فولدت غلاما  
وجارية في بطن واحد لا يعلم ايها اول لا يقع عليها شيء من الطلاق في الحكم وفي  
التنزه قد وقعت عليها تطليقة وانقضت العدة عزمها لا تحل الا ذواج حتى يقع  
عليها طلاق مستقبلا وتعتد عدة مستقبلة وان قال لها اكمل ولدت ولدين فانت  
طالق فولدتا في بطن واحد وبطنين فهو سواء ويقع الطلاق عليها بالولد الاخر  
فان كان قد ابانها منه وانقضت عدتها ثم ولدت الاخر الولد لم يقع عليها الطلاق  
وكذلك هذا في الحيضين اذا حاضت الاخرة منها وهي غير ملكة لم تطلق وان  
كانت في ملكة طلقت وكذلك ان تزوجها قبل ان تطلق ساعة او بعد ما انقطع  
الدع عنها قبل ان تعقل وقبل ان تذهب وقت صلاة فاغتسلت في ملكة او  
ذهب وقت صلاة في ملكة طلقت لان هذا هو الظاهر الا ترى انه لو قال لها انك  
هذه الرغيف فانت طالق فاكلت عامة الرغيف في ملكة ثم اكلت ما بقي في ملكة  
وقع الطلاق عليها انما انظر الى الذي يكون به الخش فان كان في ملكة طلقت  
وتدق الى الاصل اذا قال لها حاضت حيضتين فانت طالق فحاضت الاخرة  
منها في غير ملكة ثم حاضت حيضتين بعد ذلك في ملكة لم يقع بها الطلاق وهذا  
الجواب ليس بسديد في قوله كذا حاضت وانما يصح اذا كان السؤال بقوله اذا حاضت  
فان قال ان حضت فانت طالق فولدت لم تطلق وليس دم الولادة بمحيض وان

قال اذا حبلت فانت طالق ثلاثا فوطئها مرة فان افضل ذلك ان لا يصبر بها ثانيا  
حتى يستبرأ بها بحيضة فاذا حاضت وطهرت وقع عليها مرة اخرى وكان هذا  
خالها وخاله ما دامت عنده واذا ولدت بعد هذا القول لا قل من ستة اشهر  
لم تطلق لان الجبل قد كان قبل الحلف وان جاءت به لستة اشهر او اكثر لم تطلق  
ايضا حتى يحج به لاكثر من سنتين فاذا جاءت به لاكثر من سنتين وقع الطلاق  
وانقضت العدة بالولد واذا قال لها اذا وضعت ما في بطنك فانت طالق  
فولدت ولدين في بطن واحد وقع الطلاق باخرهما وعليها العدة وان قال ان كان  
حملك هذا جارية فانت طالق واحدة وان كان غلاما فانت طالق اثنتين  
فولدت غلاما وجارية لم يقع عليها شيء من قبل ان يحلم لم يكن بغلام ولا بجارية  
كما قال الا ترى انه لو نظر الى جوارق فقال ان كان ما فيه حنطة فامرأ طالق  
وان كان ما فيه دقيق فعبدة حر فاذا فيه دقيق وحنطة لم يلزمه طلاق ولا شيء  
وان قال لها اكمل حبلت فانت طالق حبلت بعد هذا القول فولدت فقد وقعت  
عليها تطليقة وانقضت عدتها بالولادة ولو كان جامعها بعد الحبل كان ذلك  
منه رجعة فان حبلت مرة اخرى طلقت اخرى وكذلك الحكم في الثالثة وان قال  
لها انت طالق ما لم تلدين فمضى طالق حين سكنت وكذلك قوله ما لم تحلمي وقوله لم  
يحيضني الا ان يكون حصول ذلك منها مع سكوت في الوقت فلا يقع اذا الطلاق  
بهذا ولو قال انت طالق ما لم تحلمي او لم تحضني وهي حائض فهي طالق حين سكنت فان  
كان يعني ما هي فيه من الحيض والحبل دين في الحيض فيما بينه وبين الله تعالى لان ما  
يزاد من الحيض حيض مستقبلي ولم يدين في القضاء واما في الجبل فلا يدين في القضاء  
ولا فيما بينه وبين الله تعالى وان قال لامرأته طلقك قبل ان تزوجك وانت طالق  
قبل ان تزوجك فهو باطل وكذلك قبل ان يولدي او تخلفي وقبل ان اولد ومثل ان  
اخلق وكذلك قوله قد طلقك امس وانما تزوجها اليوم فان كان تزوجها قبل امس  
طلقت حين قال ذلك وان قال قد طلقك وانا صغير او قال وانا لم يقع بها  
وان قال وانا مجنون الا ان يكون عرف بالمجنون فيصدق وان قال قلت لك انت  
طالق انك كملت فلانا وقلت هي طلقني ولم تذكر هذا القول قول الزوج وان قال  
انت طالق ثلاثا ان لم اطلقك لم تطلق حتى يموت احدهما قبل ان يطلق فان ماتت  
المرأة وقع الطلاق عليها قبل الموت بقليل وليس في هذا القليل حد معروف ولا  
ميراث للزوج منها وان مات الزوج وبقيت المرأة وقع الطلاق ايضا على المرأة  
قبل موته بقليل غير معروف ولها الميراث منه ان كان منجولا بها وان كانت غير منجول  
بها فلا ميراث لها منه وان قال انت طالق متى ما لم اطلقك او ما لم اطلقك ومتى  
لم اطلقك او اذا لم اطلقك او اذا ما لم اطلقك وقع عليها الطلاق حين سكنت في



في ذلك كله ما خلا قوله اذ لم اطلقك فان هذا كلامه وجهان فان عني بران لم اطلقك لم تطلق حتى يموت احدهما وان عني بمرمتي لم اطلقك فهي طالق حين سكت ان لم يكن له نية لم تطلق حتى يموت احدهما في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اذ امتل قوله متى الا انه لو قال اذ اسكت عن طلاقك فانت طالق طلقت حين سكت وكذلك قوله اذ لم اطلقك فان قال كلاما اطلقك فانت طالق وقد دخل بها ثم سكت فهي طالق ثلاثا يتبع بعضها بعضا ولا يقعن معا وان قال متى لم اطلقك واحدة فانت طالق ثلاثا ثم قال حين سكت انت طالق واحدة موصولا بكلامه فقد بر في بيمته وهذا استحسان وكان ينبغي في القياس ان يقع عليها ثلاث تطبيقات حين سكت فيما بين فراغه من بيمته الى قوله انت طالق الا ترى انه لو قال متى ما لم اقم من مقعدك هذا فانت طالق ثم اقام حين سكت انها لا يكون طلاقا وكان ينبغي في القياس ان تكون طالقا فيما بين سكوتها الى قيامه وان قال انت طالق حين لم اطلقك ولا نية له فهي طالق حين سكت وكذلك قوله زمان لم اطلقك ويوم لم اطلقك فان قال زمان لا اطلقك لم تطلق حتى تمضي ستة اشهر فاذا مضت قبل ان يطلقها طلقت وكذلك قوله يوم لا اطلقك فاذا مضى يوم لا يطلقها فيه طلقت واذا قال يوما دخل دار فلان فامرأتى طالق ولا نية له فدخلها ليلا او نهارا طلقت لقوله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره ففمن ولاهم ليلا او نهارا فمهم سواء وان نوى النهار دون الليل فهو مصدق في القضاء وان قال ليلة دخلها فانت طالق فدخلها نهارا لم تطلق وان قال انت طالق الى حين او زمان او الى قريب فهو ما نوى من الاجل لان الدنيا كلها قريب وان لم يكن له نية فهو الى ستة اشهر في الحين والزمان بلغنا عن ابن عباس رض في قوله تعالى توأنا اكلها كل حين باذن ربها انه ستة اشهر واما القريب فهو من يوم قاله الى ان تمضي شهرا الا يوما فاذا مضى ذلك فهي طالق وان قال انت طالق الى شهر فهو كما قال اذ مضى شهر فهي طالق وان نوى ان الطلاق واقع ساعة تكلم به الى شهر فهي طالق ساعة قال ابو الفضل رحمه الله تعالى روي عن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه قال تطلق ساعة تكلم به وان قال انت طالق في غداة ليلة له طلقت حين يطلع الفجر فان نوى اخر النهار فهو مصدق في القضاء وذكر في الجامع الصغير ان هذا قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يدين ما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء وكذلك ان قال انت طالق في رمضان ولا نية له فهي طالق في اول الليلة من رمضان حتى تغيب الشمس من اخر يوم من شعبان وان نوى اخره فهي طالق في اخره وان قالها انت طالق اليوم غدا فهي طالق اليوم وكذلك

ان قال انت طالق الساعة غدا فهي طالق ساعة تكلم وقوله غدا خشو فان كان ينوي تلك الساعة من الغد لم يدين في القضاء ويدينه فيما بينه وبين الله تعالى وان قال انت طالق اليوم اذ جاء غدا فهي طالق حين يطلع الفجر الا ترى انه لو قال انت طالق اليوم اذ اكلت فلانا او ان كملت فلانا لم تطلق قبل الكلام وان قال انت طالق غدا اليوم فهي طالق غدا وقوله اليوم خشو انما هذا اول الوتين الذي تكلم به وان قال انت طالق رمضان شوال كانت طالقا اول ليلة من رمضان وان قال انت طالق في رمضان فهو على اول رمضان يحى وان قال عنت الثاني لم يصدق في القضاء وكذلك قوله انت طالق يوم السبت فهو على اول السبت وان قال انت طالق بمكة او في مكة وهو ينوي اذا انبت مكة لم يصدق في القضاء وهي طالق ساعة تكلم ويسعه فيما بينه وبين الله تعالى وكذلك ان قال انت طالق في ثوب كذا وعليها غيره وكذلك قوله في الدار او في البيت او في الطل وان قال في ذهابك الى مكة او في دخولك دار فلان او في لبسك ثوب كذا لم تطلق حتى تفعل ذلك فان قال انت طالق وانت نصلين او انت طالق مصلبة تطوعا وهو ينوي اذا صليت لم يصدق في القضاء وهو طالق ساعة سكت وكذلك قوله انت طالق من بضة او وجعة وان قال انت طالق في مرضك او في رجوعك او في صلاتك لم تطلق حتى ترض او تصلي وان قال انت طالق ثلاثا قبل قدور فلان بشهر فقدم قبل مضى شهر لم تطلق فان سكت شهرا ثم قدم كانت طالقا كما قال ابي داود في شهر عند قدومه ولا تطلق قبل ذلك واذا قال انت طالق ثلاثا قبل موتك بشهر مات قبل مضى شهر تطلق وان عاشت شهرا ثم مات وقع الطلاق عليها قبل موتها بشهر ولا ميراث له منها وان كان جامعها في ذلك الشهر فلها عليه مهر خلافا لميراث النكاح لان الموت حق والقدر لا يدرك ان يكون ام لا وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يقع عليها الطلاق والقدر والموت سواء في ان الطلاق لا يقع قبلها وان قال انت طالق قبل الاضي بسبعة ايام او بنسع ليال فهي طالق حين ينسلخ ذوالقعدة وان قال انت طالق قبل موتك بشهر فماتت شهرا ثم قتلت او غرقت او ما اشبه ذلك فهو موت والطلاق واقع عليها قبل خروج نفسها بشهر في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وان قال انت طالق قبل موت فلان وفلان بشهر فماتت شهرا ثم ماتت احدهما ثم مكث الاخر شهرا ثم ماتت طلقت قبل موت الاخر بشهر في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يقع الطلاق عليها الا بعد موت الاول فان كان مات قبل مضى شهر بطلت البين ولم يقع بها الطلاق وان قال انت طالق الساعة ان كان في علم الله تعالى ان فلانا يقدم الى شهر فقدم فلان لتمام شهر طلقت



حين قدم ولا تطلق قبل ذلك رجل له امرأتان فقال طولكما حيوة طالق ثلاث  
الساعة لم يقع حتى يموت احدهما وان قال يا زينة فاجابته عمره فقال انت طالق  
ثلاثا طلقت التي اجابته فان قال نويت زيب طلقنا جميعا وان قال يا زيب  
انت طالق ولم يجبه احد طلقت زيب وان قال لامرأته يشترى اليها يا زيب  
انت طالق فاذا هي عمره فان لم تكن عمره امرأته لم تطلق زيب وان قال يا زيب  
انت طالق ولم يشتر الى شيء غير انه رأى شخصها فظننه زيب وهي غيرها طلقت  
زيب في القضاء واما فيما بينه وبين الله تعالى فلا تطلق في ولا اخرى واذا  
قال انت طالق هكذا واشار باصبع في طالق واحدة وان اشار باصبعين  
ففي طالق اثنتين وان اشار بثلاث اصابع في طالق ثلاثا وان كان يعني بثلاث  
اصابع انها واحدة يقول انما اشترت بالكف دين فيما بينه وبين الله تعالى  
ولم يدين في القضاء وكذلك ان قال عنيت اثنتين بالاصبعين اللتين عقدت  
لم يدين في القضاء واذا اشار باصابعه وقال انت طالق ولم يقل هكذا فهي  
واحدة وان قال انت طالق وهو يريد ان يقول ثلاثا فامسك رجل على فيه فلم  
يقول شيئا بعد ذكر الطلاق فهي طالق واحدة وان قال انت طالق وهو يريد ان  
يقول ثلاثا فمات الرجل قبل ان يقول ثلاثا فهي طالق واحدة وكذلك ان قال انت  
طالق فانت طالق فماتت المرأة قبل ان يتكلم بالثانية فهي طالق واحدة وان قال  
انت طالق وانت طالق وانت طالق وان دخلت الدار فماتت عند الاولى  
او الثانية قبل ان يتكلم بتمام الكلام لم يقع الطلاق عليها من قبل ان الشرط في اخر  
وان قال انت طالق فانت المرأة بعد تكلم بالطلاق وقال الرجل ثلاثا موصولا  
بكلامه وتكلم بالثالثة بعد موتها لم يقع عليها شيء واذا قال احد امرأتين  
ثلاثا ولا ينية له فذلك اليه يوقعه على ايها شاء وكذلك ان قال نويت هذه  
تكلت فالقول قوله وان ماتت احدهما قبل ان يبين طلقت الباقية وان قال  
انما عنيت المينة بطل ميراثه منها ولم يصدق على ابطال الطلاق عن الحية  
وان كان له اربع نسوة فطلقت احدها فقال الزوج التي اطلقت طالق  
ثلاثا ولم يعلم ايتهن هي وقد علم الزوج انها كانت احدهن وانكرته فينبغي له  
فيما بينه وبين الله تعالى ان تطلق كل واحدة منهن واحدة ويتركن حتى يبين  
واحسن له ان لا يتزوج شيئا منهن حتى يعلم ايتهن صاحبة الثلاث فيخرج  
من سواها وان تزوج واحدة منهن قبل ان تعلم خاصته في الطلاق حلفها  
فان حلف امسكا وكذلك لو تزوج اثنتين او ثلاثا فان لم يعلم وتزوج  
با زوج غيره ودخل بهن ازاوجهن ثم فارقهن نكح ايتهن شاء فان  
ادعت كل واحدة منهن انها المطلقة ولا يثبت لها وحدها الزوج حلف لكل

واحدة منهن ما هي فان ابي ان يحلف فرق بينه وبينهن بثلاث تطليقات  
واذا قال للنسوة ايكن اكلت من هذا الطعام شيئا فهي طالق فان اكلن جميعا  
منه طلقن كلهن وكذلك لو قال لا يتكن دخلت هذه الدار فدخلها وكذلك  
لو قال لا يتكن شئت فهي طالق فشتن جميعا معا وان قال لا يتكن بشرتي كذا  
فهي طالق فبشرته جميعا طلقن وان بشرته واحدة قبل الاخرى طلقت الاولى  
وحدها رجل قال لامرأته انت طالق ملئ الدار وملئ الجحش فان نوى ثلاثا  
قبلت وان نوى اثنتين او واحدة ولم تكن له نية فهي واحدة باينة ولو قال انت  
طالق واحدة تملأ الدار كانت واحدة باينة وكذلك لو قال انت طالق واحدة  
عظيمة او كبيرة او شديدة او طويلة اذا وصفها بشيء يشدد هابه فهي باين في القضاء  
وفيما بينه وبين الله تعالى وان قال انت طالق واحدة الى الصبي فهي واحدة رجعية  
وان قال انت طالق واحدة لابل اثنتين فهي طالق ثلاثا ان كان قد دخل بها  
وان لم يكن دخل بها فهي طالق واحدة وان نوى بالاثنتين تلك الواحدة  
واخرى لم يدين في القضاء وان قال قد كنت طلقك امس واحدة لابل اثنتين  
فهي طالق اثنتين وان قال فلانة طالق لابل فلانة طلقنا وكذلك قوله فلانة  
طالق لابل فلانة وان قال فلانة طالق او فلانة او قال انت طالق واحدة  
او اثنتين فالحيا واليه رجل قال لامرأته كلما جئت فانت طالق وكلما ولدت  
فانت طالق فجلت بعد هذا القول وولدت لاكثر من سنين فقد وقع الطلاق  
حين جللت وانقضت العدة بالولادة وان كان الزوج وطئها وهي حلي فذلك  
رجعة وتطلق بالولد تطليقة اخرى وهي في العدة وهو امسك برجعته فان  
جلت وقعت التطليقة الثالثة عليها وتنقض العدة بالولادة واذا قال  
الرجل لامرأته يوما تزوجك فانت طالق وانت طالق وانت طالق ثم تزوجها  
طلقت واحدة في قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد هما  
تعالى هي طالق ثلاثا يوما تزوجها وان كان قال يوما تزوجك وانت طالق  
يوما تزوجك وانت طالق يوما تزوجك فانت طالق ثم تزوجها فهي طالق  
ثلاثا وكذلك قوله ان تزوجتك او اذا تزوجتك او متى تزوجتك او كلما  
تزوجتك وردد الكلام ثلاثا وان قال لها انت طالق وطالق وطالق  
يوما تزوجك ثم تزوجها فهي طالق ثلاثا لانه قد بدا بالطلاق قبل الزوج  
فوقع الطلاق مع الزوج فان اخر الطلاق بعد الزوج وقع الاولي قبل  
الاخرين فماتت بها في قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد  
رحمهما الله تعالى تطلق ثلاثا وان قال اذا تزوجتك فانت طالق طالق طالق  
ثم تزوجها طلقت واحدة وسقط ما سواها وبطل وان قال اذا تزوجك



فانت طالق وانت على كظهر ابي والله لا اقربك ثم تزوجها وقت عليها تطليقة  
وسقط عنه الايلاء والظهار لان ذلك وقع بعدما خرجت من ملكه في قول ابي حنيفة  
رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى هو مطلق مظاهر مولى ان تزوجها  
كان مولىا ولو قال ان تزوجتك فوالله لا قربك وانت على كظهر ابي وانت طالق  
ثم تزوجها وقع هذا كله عليها وان قال لامرأته ولم يدخل بها ان تكلمت فلانا  
فانت طالق وطالق وطالق فكلتمة فهي طالق واحدة وصارت اثنتين فيما  
لا يملك في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وفي بعض الروايات في هذا الكتاب عن  
ابي سليمان ان ابا يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا تطلق ثلاثا ولو قال لها انت  
طالق وطالق وطالق اذا كملت فلانا فكلتمة طلقت ثلاثا وان قال لامرأته  
ولم يدخل بها انت طالق طالق ان دخلت الدار فهي طالق واحدة ساعة تكلم  
وان كان قد دخل بها طلقت الساعة واحدة فان دخلت الدار وهي في العدة  
طلقت اخري ولو قال لها اذا دخلت الدار فانت طالق طالق طالق فان كانت  
مدخولا بها فهي طالق اثنتين وان دخلت الدار وهي في العدة وقع عليها الثالثة  
وان كان لم يدخل بها فهي طالق واحدة ساعة تكلم وكذلك لو قدم الطلاق واخر  
الدخول وكذلك قوله انت طالق انت طالق واذا قال كل امرأة تزوجها  
فهي طالق فكل امرأة تزوجها طلقت واحدة فان تزوجها ثابته لم يقع عليها  
شيء بلغنا عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه قال لا طلاق الا بعد الملك  
فالذي قال كل امرأة تزوجها فهي طالق انما يطلق بعد الملك ولا ترى انه لو قال  
لجارية كل ولد تلدينه فهو حر فولدت بعد هذا القول ولا دافعهم احرار وكان  
هذا عنق ما لم يخلق وما لم يملك ولكنه انما اعتق بعدما ملك وان قال لكل واحدة  
ان تزوجها فهي طالق او خص بكذا او قبيلة او سمي امرأة او سمي وقتا فهو كله سواء  
وتطلق اذا تزوجها تطليقة باينة وكذلك قوله ان تزوجت واذا تزوجت  
بلغنا ذلك عن بن عباس وابراهيم والشعبي والقاسم وسالم والزهري وقال  
بن ابي ليلى رحمه الله تعالى اذا عم لم يقع الطلاق واذا سمي مهن او جماعة او  
وقتا وقع وان قال اول امرأة تزوجها فهي طالق ثلاثا فتزوج امرأتين  
في عقدة ثم تزوج بعدها لم تطلق واحدة منهم ولو كان مع هذا واخر امرأة  
ان تزوجها فهي طالق لم تطلق الثالثة ايضا لاني لا ادري لعله يتزوج بعدها  
فان مات قبل ان يتزوج امرأة بعدها فقد طلقت تلك الثالثة واذا قال  
اخر امرأة تزوجها فهي طالق فتزوج امرأة لم يتزوج بعدها ولا قبلها حتى  
مات لم تطلق لانها اول وليست باخر واذا قال اول امرأة تزوجها  
فهي طالق فتزوج امرأتين في عقدة أحدهما معتدة وقع الطلاق على التي صح

لها

انكاحها وكذلك ان تزوج اول امرأة نكاحا فاسدا ثم تزوج بعدها امرأة  
بنكاح صحيح طلقت هذه وهي الاولى وكذلك لو قال لامرأته انت طالق ان لم  
ان تزوجك عليك اليوم فتزوج امرأتا نكاحا فاسدا لم يبر في عيניה بها وان قال  
امرأة ان تزوجها فهي طالق ثلاثا فتزوج اربع سنة في عقد متفرقة ثم مات وقع  
الطلاق على الاخره عند موته ولها الميراث منه وعليها عدة الوفاة والطلاق  
جميعا عند محمد رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى مثل ذلك الا  
في العدة فانه قال ليس عليها عدة الوفاة وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى  
لها مهر ونصف ولا ميراث لها وعدتها الحيض لانها طلقت عنده ساعة  
تزوجها فلها نصف مهر ولها مهر اخر بالدخول وانما يتاخر قول الاول ان يقول  
لامرأته ولم يدخل بها انت طالق ان لم تزوج عليك وانت طالق النساء  
ان لم ات بالبصرة ثم دخل بها ثم مات ولم يتزوج ولم يات بالبصرة فأنما  
وقع الطلاق عند موته ولها مهر واحد وطا الميراث وان قال اول امرأة  
ان تزوجها فهي طالق فتزوج امرأة طلقت حين تزوجها ان مات اولم يميت  
فان دخل بها فلها مهر ونصف وقال ابن ابي ليلى رحمه الله تعالى اذا خصص  
طلقت وطا نصف مهر وان قال اذا تزوجت امرأة فهي طالق فتزوج اخري  
في عقدة واحدة فأحدها طالق والنجاء واليه وان كان نوى امرأة وحدها  
لم يدين في القضاء وان كان قال ان تزوجت امرأة وحدها لم يطلق واحدة  
منهن فان تزوج اخري بعدها طلقت وان قال يوم ان تزوج فلانة فهي طالق  
وامر رجلان تزوجها اياه فهي طالق لانه قد تزوجها فان كان عنى ما ولي عقده  
بنفسه لم يدين في القضاء وكذلك ان كان خلف لا يطلقها فامر عمر فطلقها  
خنت فان قال نويت ان اطلقها بلساني لم يدين في القضاء ولو قال ولم يدخل  
بها انت طالق وانت طالق بابت بالاولى وكذلك لو قال انت طالق طالق  
واذا قال لامرأته ولم يدخل بها انت طالق واحدة بعدها اخري وقبل اخري  
وان قال انت طالق واحدة قبلها اخري ومعه اخري او مع اخري او بعد  
طلقت تطليقتين وان قال اثنتين مع واحدة او اثنتين قبلها واحدة كانت  
طالقا ثلاثا ولو قال انت طالق واحدة ونصف كانت طالقا اثنتين ولو قال  
انت طالق احدي وعشرين كانت طالق ثلاثا لانه لا يستطيع ان يتكلم  
باحدي وعشرين الا هكذا ولا يستطيع ان يتكلم بواحدة ونصف الا هكذا  
وان قال انت طالق البتة او طالق بآل بنو ثلثا فهو كما نواه وكذلك طلاق  
المخرج وطلاق المحرم وان قال لها انت طالق الطلاق او طالق طلاقا فان  
نوى ثلاثا ثلاث وان نوى واحدة فواحدة يملك الرجعة وان نوى بطلاق

في قوله



تطبيقه وبالطلاق اخرى في اثنين ان كان قد دخل بها وان لم يدخل بها فواحدة  
 باينة وان قال انت طالق اخبث الطلاق او اسد الطلاق واعظم الطلاق  
 او اكثر الطلاق فان نوى ثلاثا قبلت وان نوى واحدة ولم يكن له نية فهي  
 واحدة باينة وكذلك اسواه واشهر واخفش فان قال انت طالق اكثر الطلاق  
 فهي ثلاث لا يدين فيها وان قال انت طالق اكل الطلاق او اتم الطلاق فهي  
 واحدة رجعية وان قال انت طالق تطبيقه طولها كذا وعرضها كذا فهي  
 واحدة باينة لا يكون ثلاثا وان تواتر وان قال انت طالق خير الطلاق او  
 اعدل او افضل او احسنه فهي طالق للسنة في وقت السنة وان نوى ثلاث  
 فهي ثلاث للسنة وان قال انت طالق ان فعدت وهي قاعدة او ان قتت وهي  
 قائمة فان مكث كذلك ساعة حثت وكذلك ان قال ان مشيت وهي ما شئت  
 ان التكت وهي متكنة وان قال انت طالق ما بين تطبيقه الى ثلاث فهي في القياس  
 طالق واحدة ولكن ادع القياس واجعلها طالقا اثنين ولا يدين في القضاء  
 وان قال اردت به واحدة وهذا قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى وان قال انت  
 طالق ما بين واحدة الى اخرى فهي طالق واحدة وان قال من واحدة الى ثلاث فهي  
 طالق اثنتين في قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول ابى يوسف ومحمد رحمهما  
 يقع في هذا كله اكثر مما تكلم به من الطلاق وان قال انت طالق واحدة او لا شيء  
 فهي طالق واحدة في قول محمد رحمه الله تعالى وهو قول ابى يوسف لا قول ثم رجع  
 ابو يوسف رحمه الله تعالى وقال لا يقع عليها شيء وكذلك ان قال انت طالق  
 ثلاثا ولا شيء فهي طالق واحدة رجعية في قول محمد رحمه الله تعالى وفي قول ابى  
 يوسف لا قول وان قال انت طالق او غير طالق او قال انت طالق او لا او قال  
 انت طالق او لا شيء لم يطلق وان قال انت طالق واحدة في اثنين وقد قل  
 بها فان نوى واحدة واثنين فهي ثلاث وان نوى واحدة في اثنين على وجه  
 الحساب فهي واحدة وكذلك الوجه في قوله انت طالق اثنين في اثنين  
 وهذا بمنزلة رجل قال لفلان على عشرة دراهم فان نوى عشرة وعشرة فهي عشرون  
 فان كان ينوي مائة على حساب الضرب فانما هي عشرة وكذلك لو قال لك على درهم  
 في دينار لم يكن عليه الا درهم وكذلك لو قال لك على كحلة في كرسية لم يكن عليه  
 شيء الا كحلة الا ان يقول نويت كحلة وكرسية او نويت درهما ودينارا او  
 نويت عشرة في عشرة فلزمه جميع ذلك ولا بد للقاضي من ان يحلفه بالله ما لم يأت  
 الاقرار بذلك كله واذا قال انت طالق اثنين في اثنين ونوى به اثنين واثنين  
 ولم يكن دخل بها انت بالاثنتين الاولين واذا قال انت طالق ثلاثا وقلنا  
 او قلنا فلا ولي طالق والخيار في الاولين الا ترى انه لو قال انت طالق ثلاثا وقد

في عشرة درهم

استقرضت من فلان الف درهم او من فلان كان الطلاق واقعا عليها وهو خير  
 في الالف يقربها لاحدهما ويخالف للاخرهما استقرض منه شيئا وكو قال فلانة طالق  
 ثلاثا او قلنا وقلنا كانت الاخرى طالقا والخيار في الاولين وان قال فلانة  
 طالق ثلاثا وقلنا معها وقع على كل واحدة منهما ثلاث تطبيقات وان قال انت  
 ان فلانة معها شاهد لم يصدق في القضاء وان قال فلانة طالق ثلاثا ثم قال  
 قد اشركت فلانة معها في الطلاق وقع على الاخرى ايضا ثلاث لانها قد اشركتها  
 في كل واحدة وليس هذا مثل قوله لامرأتين بينكما ثلاث تطبيقات بنوي ان  
 ان الثلاث بينهما فتكون كل واحدة طالق اثنتين وان قال لامرأتين له انما  
 طالقان ثلاثا بنوي ان الثلاث بينهما لم يدين في القضاء وان قال لامرأة انت طالق  
 نصف تطبيقه فهي واحدة كاملة وكل شيء سماء من الطلاق من نصف او ثلاث  
 او ربع او اقل من ذلك واكثر فانما هي واحدة كاملة وان قال انت طالق نصف تطبيقه  
 فهي واحدة وان قال انت طالق نصف تطبيقه وثلاث تطبيقات وربع تطبيقه  
 وقد دخل بها فهي طالق ثلاثا وان قال انت طالق نصف تطبيقه وثلاثها وستها  
 فهي طالق واحدة واذا قال انت طالق ان لم تضعي كذا وكذا بشيء يعلم انها  
 لا تضعه ابدا فان الطلاق واقع عليها ساعة تكلم به وذلك بخلافه ان طالق  
 ان لم تمس السماء بيدك وانت طالق ان لم تحو هذا الحجر ذهابا واشباه ذلك  
 ولو وقت وقتا فقال انت طالق ان لم تمس السماء اليوم كانت امرأته حتى  
 يذهب ذلك اليوم ثم يقع الطلاق عليها مع ذهاب ذلك الوقت وليس هذا  
 باشد من قوله انت طالق اذا ذهب هذا اليوم رجل قال لامرأة يا مطلقة فهي  
 طالق واحدة فان عني طلاق زوج كان قبله فطلقها دين في القضاء وان قال  
 لها طلقك امس وهو كاذب كانت طالق في القضاء واما فيما بينه وبين الله  
 تعالى هي امرأته وكو قال يا يابن اوبيا حرام او ما اشبه ذلك من كلام الفرقة وهو  
 يريد بذلك ان يسميها به تسمية ولا ينوي الطلاق لم يطلق وان قال لها يا مطلقة  
 يريد ان يسميها بذلك تسمية ولا يريد به الطلاق وسعه فيما بينه وبين الله تعالى  
 ولم يصدق في القضاء وكذلك قوله لعبيده يا احب رجل قال لامرأة هذه اختي  
 فهو صادق وهي اخته في دينه ولا يحرم عليه وان قال هي امي وابنتي من نسب  
 رضاع او قال هي عتي او خالتي او ذات رحم محرم مني من نسب ورضاع فانه يسئل  
 عن ذلك فان اصر عليها فزق بينهما وان قال ناكذت او مزجت فهي امرأته  
 وكذلك ان قال يا امه يا بنته او يا عمه او يا خاله او يا اخته او يا جده  
 كان هذا باطلا لا يقع عليها به فرقة وان قال لها قد وهبت لك طلاقك ولائنه  
 له فهي طالق في القضاء وان كان ينوي بذلك ان يكون الطلاق لم يكن بيدها



لم يصدق في القضاء وهو طالق وأما فيما بينه وبين الله تعالى فهو كما نوي ان  
 طلقت نفسها في ذلك الجنس طلقت والافى امراته وان قال لا خير امراني  
 بطلاقها او احل ليها طلاقها او بشرها بطلاقها فهي طالق ساعة يحكم الزوج  
 ان بلغها ذلك الزوج او لم يبلغها وكذلك لو قال اخبرها انها طالق او قل لها  
 انها طالق فكذلك لو قال لعبد قد وهبت لك عتقك وتصدق عليك بعتقك  
 كان خرا ولو قال للرجل اخبره انه حر او قل له انه حر كان خرا واذا اراد الرجل ان  
 يطلق امراته فقالت لا نطلقني ولكن هل طلق في معنى بذلك اي عرض عنه فقال  
 قد وهبت لك طلاقك ينوي بذلك ان لا يطلقك فهي امراته لانه جواب رجل قال  
 لامراته قد اعرضت عن طلاقك وقد صغحت عن طلاقك يريد به الطلاق ولم يطلق  
 ولو قال تركت طلاقك او قد خليت سبيل طلاقك او قد خليت طلاقك وهو يريد  
 بذلك الطلاق فهي طالق لانه يشبه العتق وان لم ينوي الطلاق فليس فيه شيء  
 وان قال انت طالق اليوم وغدا وبعد غد ينوي ثلاثا فهو كما نوي وهو طالق ثلاثا  
 كل يوم واحدة رجل قال لامراته وقد دخل بها انت طالق كل يوم ينوي بذلك ثلاثا  
 فهو كما نوي يقع عليها كل يوم واحدة حتى تستكمل ثلاثا في اليوم الثالث وان قال لها  
 انت طالق ما لا يجوز عليك من الطلاق او ما لا يقع عليك من الطلاق فهي طالق  
 واحدة وكذلك ان قال انت طالق ثلاثا لا يقع عليك او ثلاثا لا يجوز عليك  
 فهي طالق ثلاثا وكذلك ان قال لها انت طالق ثلاثا او انا بائنا ثلاثا ايام قال  
 الطلاق واقع والشرط باطل وكذلك العتاق في هذه الوجوه وكذلك ان قال  
 لامراته اذهبى فترزوحى فليس ذلك بشيء الا ان ينوي طلاقا فان نواه كان طلاقا  
 فان نوى ثلاث قبلت وان نوى واحدة فواحدة باينة بلغنا عن ابراهيم رحمه الله تعالى  
 انه قال من طلق نصف تطلقه في واحدة كاملة ومن طلق واحدة ونصف  
 فهي طالق اثنتين ومن طلق اثنتين ونصف فهي طالق ثلاثا وبلغنا عن الشعبي  
 وعمر بن عبد العزيز رحمهما الله تعالى اخوه وهو قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى وابي يوسف  
 ومحمد رضي الله تعالى عنهم ورضي عناهم وهذا افرأب باب **باب طلاق الاخرى**  
 واذا طلق الاخرى امراته في كتاب وهو كيت جاز عليه من ذلك ما يجوز على  
 الصحيح في كتابه وكذلك العتق والكنح فان كتب الصحيح ذلك في الاصل لم يجز  
 عليه الا ان ينوي الطلاق فان نواه جاز عليه اذا كتب كتابا يستبين ونوي  
 به الطلاق فهو باطل وكذلك الاخرى وانما يعرف ذلك من الاخرى ان قيل كتاب  
 فيجب بكتاب ولو كتب الصحيح الى امراته في صحيفة بطلاقها ثم جحد الكتاب وقامت  
 عليه البينة انه كتبه بيده فخرق بينهما في القضاء وأما فيما بينه وبين الله تعالى  
 فان كان لم ينويه الطلاق فهي امراته وكذلك الاخرى فان كان الاخرى لا يكتب

وان كان لا يستبين

اشارة تعرف في طلاقه ونكاحه وشراؤه وبيعته فهو جائز وان لم يعرف ذلك  
 او سكنت فيه فهو باطل فهذا كله استحسنان والقياس في جميع ذلك انه باطل  
 لا يجوز طلاقه ولا نكاحه ولا بيعه لانه لا يتكلم ولا يعقل اشارته والله سبحانه اعلم  
**باب الشهادة على الطلاق** واذا شهد شاهدان انه طلق احكما امراته يعني  
 وقد نسبها فشهدا دتھا باطلة وان شهدا ان طلق احداها بغير عيناها في ذلك  
 في القياس وكما استحسن ان يجيزه ويجيزه على ان يقع الطلاق على احدهما  
 لو اقر عندا لقاضي ان طلق احداها ولم يسميها لم تعد حتى يبين واذا قال الرجل  
 فلانة بنت فلان طالق ثلاثا وسمى امراته ونسبها ثم قال عنيت بذلك امرأة  
 هي على ذلك الاسم والنسب لم يصدق في القضاء فان قال هذه المرأة التي عينتها  
 امراتي وصدقته في ذلك وقع الطلاق عليها ولم تصدق في ابطال الطلاق عن  
 المرأة المعروفة الا ان يشهدا الشهود على نكاحها قبل ان يتكلم بالطلاق او على  
 اقرارها به قبل ذلك وتصدق به المرأة المعروفة بذلك وان قال فلانة طالق  
 وذلك اسم امراته ولم يصدق على صرف الطلاق عنها وكذلك العتاق وليس  
 هذا كذا الذي قال الفلان على الف درهم فجاء رجل على ذلك الاسم فادعاه لم يرد  
 المال الا ان تشهدا الشهود عليه باقراره انه عنه وكذلك لو قال الفلان بن  
 فلان على الف درهم فهو باطل حتى ينسبه الى جده او يتيه اليه واذا شهد  
 شاهدا على رجل انه طلق امراته ثلاثا وجحد الزوج والمرأة ذلك فرق بينهما  
 ولم ينظر الى قولهما واذا كان للرجل امرأتان احدهما بنكاح فاسد واسمها  
 واحد فقال فلانة طالق ثم قال عنيت التي بنكاحها فاسد لم يصدق في القضاء  
 وكذلك لو قال احكما امراتي طالق وان قال احداهما طالق لم يطلق امراته الا ان  
 يعينها ولو كان في يده عبدان قد اشترى احدهما واشترى الاخرى  
 فاسدا فقال احداهما حرا او قال احكما عبدتي حرة فهو سواء فالقول قوله في البيا وان  
 قال فلانة بنت فلان طالق ثلاثا فسمى امراته ونسبها الى غيرها لم يطلق امراته  
 وكذلك لو قال فلانة الهمدانية وامراته غيمة او قال فلانة العميا وامراته  
 صحصة العين وان نوي امراته بهذا كله طلقت وان كان اسم امراته زينب  
 فقالت فلانة طالق يعني لقراة وانما قال فلانة ولم يسمها فالطلاق واقع عليها  
 وان لم يعينها لم يقع واذا شهد شاهد على تطلقين وشهد الاخر على الثلاث  
 والزوج جاهد لم يجز هذه الشهادة في قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى وقال  
 ابو يوسف ومحمد وابن ابى ليلى يجوز هذه الشهادة على تطلقين فان شهد  
 احدهما انه طلقها ان دخلت الدار وانها قد دخلت وشهد الاخر انه طلقها  
 ان كملت فلانا وانها قد كملت فشهدا دتھا باطلة وان شهدا احدهما انه طلقها

طلقت امراته



ثلاثا وشهد الاخر انه قال انت على حرام سبوى الطلاق فالشهادة باطله وكذلك  
اذا اختلفا في الفاظ الكليات وكذلك الاختلاف في مقادير الشروط التي على  
بها الطلاق في التعليق والارسال وفي مقادير الاجال وصفاتها وفي اشتراطها  
وحدقها واذا شهد احدهما انه قال ان دخلت فلانة الدار فطلق فلانة  
معها طلق وشهد الاخر انه قال ان دخلت فلانة الدار فطلق فلانة  
ففلانة طلق وحدها لا تنفذ اتفاقا فيما وقع به الطلاق على واحدة ويجوز شهادته  
رجل وامرأتين على الطلاق ولا يجوز اقل من ذلك بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي  
تعالى عنه انه اجاز شهادة الرجل والمرأتين في التكاح والطلاق عندنا بمنزلة  
ولا يجوز شهادة الولد على ابيه ولا على غيره بطلاق امه اذا ادعت ذلك امامه  
ولا يجوز شهادة الاب على طلاق ابنته اذا ادعت ويحوز شهادة الاب مع الاخر  
على ابنه بطلاق امرأته وكذلك شهادة الابن على ابيه اذا لم يكن لامه اول نصرتها  
اذا كان لا يلزمه ذلك بدعوى العدة قبل شهادتهما واذا زوج الرجل اخته ثم شهد  
هو واخر على الزوج بطلاقها فهو جائز واذا شهد شاهدان على رجل بالطلاق قبل  
الدخول فصرم نصف المهر ثم رجعا احدهما فعليه ضمان ربع المهر للزوج وان رجعا  
جميعا ضمانا نصف المهر واذا كان الشهود رجل وامرأتان فرجعت امرأة فعليه ثلث  
المهر وان رجعا جميعا كان على الرجل ربع المهر وعلى المرأتين الربع فان كان  
الشهود رجلا وامرأتان فرجع رجل وامرأة كان عليها ثلث المهر ثلاث ثلثاه  
على الرجل وثلثه على المرأة فان رجعت المرأة الاخرى لزمها والراعيان الاولين  
تمام الربع ارباعا وان رجعا جميعا كان على المرأتين السدس وعلى الرجلين الثلث  
وان شهد رجلا رجلا بالدخول ورجلان بالطلاق فالزم الزوج المهر ثم رجعا شاهد  
الطلاق فلا شيء عليها وان رجعا شاهد الدخول ولم يرجع شاهد الطلاق فعليه  
نصف المهر وان رجعا شاهد الدخول واحد شاهد الطلاق لم يكن على شاهد  
الطلاق شيء وكان على شاهد الدخول ربع المهر وان رجعا جميعا كان على شاهد  
الدخول ثلاثة ارباع المهر وعلى شاهد الطلاق ربعه واذا شهد شاهد على  
الطلاق فسألت المرأة القاضي ان يدعها على يد عدل حتى ياتي بشاهد اخر  
ذلك ودفعها الى زوجها حتى ياتي ببقية شهودها وان كان الطلاق باينا  
وادعت ان بقية شهودها بالمصرون شاهد هذا عدل فان اجلها ثلاثة ايام  
و حال بينها وبين الزوج حتى ينظر ما تصنع في شهادتها الاخر فذلك حسن وان لم  
يفعل ودفعها الى الزوج فلا بأس واذا شهد شاهد على تطبيقه باينة وشاهد  
على تطبيقه بملك الرجعة فشهادتهما جائزة على تطبيقه رجعية وكذلك لو شهد  
احدهما على تطبيقه وشهد الاخر انه طلقها واحدة واحدة فشهادتهما جائزة

ولو شهد احدهما انه طلقها واحدة وشهد الاخر انه طلقها واحدة وعشرين او  
واحدة ونصف فقد اتفقا على الواحدة وتكلمتا بها وهي جائزة واذا شهد احدهما  
بواحدة والاخر باثنتين فهذا باطل لان الذي شهد بالاثنتين لم يتكلم بالواحدة  
في قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى هي  
طالق واحدة وان شهد واحدا انه طلقها واحدة وشهد الاخر انه طلقها نصف  
واحدة والاخر على ثلث واحدة لم يجز في قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو  
يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يجوز واذا شهد احدهما انه قال فلانة طالق لابل فلانة  
وشهد الاخر انه قال فلانة طالق فسمي الاولى فقط جازت الشهادة على طلاق او  
واذا شهد احدهما انه قال طالق طالق طالق كله وشهد الاخر انه قال طالق طالق  
طالق فبطل الطلاق ولم يسم لم يجز شهادتهما في قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى وقال  
ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى هي طالق واحدة وان شهد احدهما انه قال انت  
طالق وشهد الاخر انه اقر انه طلقها فالشهادة جائزة وكذلك ان اختلفا في الوقت  
او المكان او الزمان فان شهد احدهما انه طلقها يوم الخميس وشهد الاخر انه طلقها  
في ذلك اليوم بالكوفة كانت شهادتهما باطلة لان احدهما كاذب ولو شهد  
بذلك على يومين متفرقين بينهما من الايام قد رما يسير الزاكن من الكوفة الى مكة  
جازت شهادتهما ولو شهد شاهدان انه طلق عمره يوم الخميس بالكوفة وشهد  
شاهدان انه طلق زينب يوم الخميس فشهادتهما جميعا باطلة وكجاءت  
احدي البنتين فحكم بهما ثم جاءتا الاخرى لم يلتفت اليها واذا قال الرجل لامرأته  
ايتكما اكلت هذه الطعام فبطلت طلاق فجاءت كل واحدة منهما بالبينة انها اكلت  
فشهادتهما جميعا باطلة وان جاءتا احدهما فحكم بهما ثم جاءتا الاخرى لم يلتفت  
اليها وان كانا اكلتا لم تطلقا **باب طلاق المريض** واذا طلق الرجل امرأته ثلاثا  
او واحدة باينة ثم مات وهي في العدة فلها الميراث منه بلغنا عن عمر وشريح  
وابراهيم رضي الله تعالى عنهم وان مات بعد انقضاء العدة لم ترثه وقال ابن  
ابى ليلى لها الميراث ما لم ترثه من زوجها فان طلقها بامرها فلا ميراث لها منه وان مات وهي  
في العدة فان كانت المرأة امه او يهودية فابايتها عنه في مرضه بغير امرها ثم  
اعتقت الامه واسلمت الكافرة ثم مات وهي في العدة فلا ميراث لها منه لان لم يكن  
فارا من ميراثها يوم طلق واذا طلق المريض امرأته طلاق الرجعية ثم مات بعد  
انقضاء العدة لم ترثه وكذلك اذا طلقها ولم يدخل بها وان طلقها طلاقا باينا  
وقد دخل بها ثم صح في مرضه ثم مات من غير ذلك المرض وهي في العدة لم ترثه وان  
كانت المرأة هي التي ماتت في جميع هذه الوجوه لم يرثها الا ان تموت وهي في العدة  
من طلاق الرجعة واذا بان بالايلاء وهي في مرضه ثم مات وهي في العدة ورث

او شهد احدهما على نصف واحدة



ان كان الابلاء في المرض وان كان الابلاء في الصحة لم تنزقة وكذلك ان قال في صحته  
 اذا جاء غدا واذا قدم فلان فانت طالق ثلاثا فجاء غدا وقدم فلان وهو مريض ثم  
 مات وهي في العدة لم تنزقة وان كان حلف وهو مريض ورثته وكذلك الحكم في  
 كل طلاق يتعلق بفعل غير الزوج والمرأة وانما اذا علق الطلاق بفعل نفسه فسواء  
 ان حلف في صحته او مرضه ورثته وان علق الطلاق بفعلها في صحته او مرضه ولها  
 بدفعته في مرضه فلا ميراث لها منه وان لم يكن لها منه بد مثل صلاة الظهر ومكة  
 الاب والابن والعمة وذو رحم محرما او رجل ينفقها وبينه منه خصومة لا بد لها ان تكلم  
 او مطالبة غريبا او قيام او تقودا او اكل او شرب او ما اشبه ذلك فلها الميراث  
 منه وان كان اليمين في صحته او في مرضه قول ابو يوسف رحمه الله تعالى  
 وقال محمد رحمه الله تعالى لا يبرئه ان كان اليمين في الصحة لانه لم يكن فارا يوم حلف  
 وليس هذا باشد من قوله وهو صحيح اذا جاء بالشهر فانت طالق ثلاثا فجاء وأمر  
 الشهر وهو مريض فانت طالق ثلاثا ولا ميراث لها فذلك فعلها وان كان لا بد  
 منه واذا قال لها وهو صحيح اذا مرضت فانت طالق ثلاثا ثم مرض ومات ورثته  
 وان قال في مرضه قد كنت طلقك ثلاثا في صحتي وقع الطلاق عليها ساعة اقر  
 ولها الميراث وان اقر في مرضه انه جامع ام امراته في صحته او ان بينهما رضاع  
 او تزوجها بغير شهود او في عدة من زوج كان قبله لم يصدق على ابطال الميراث  
 واذا قال لامرته في مرضه اذا صححت فانت طالق ثلاثا ثم صح من مرضه وقع  
 الطلاق عليها وان مرض بعد ذلك ومات وهي في العدة لم تنزقة رجل قال  
 لامرته انت طالق ثلاثا قبل ان اقبل بشهر او قبل ان اموت في مرض كذا  
 بشهر فانت طالق مما قال او من غيره قبل مضي شهر او بعده لم تطلق فلها الميراث وان قال  
 انت طالق ثلاثا قبل موتي بشهر او بنصف او قبل موتي باقل من شهرين  
 ولم يسم المرض الذي فيه يموت فانت بعد مضي الوقت الذي قاله فجاء او مرض ثم  
 مات وقع الطلاق قبل موته كما قال ولها الميراث وان قال قبل موتي بشهرين  
 او باكثر من ذلك وعاش اقل مما سمي ثم مات لم يقع الطلاق ولها الميراث وان  
 عاش مثل ما سمي واكثر ثم مات وقع الطلاق عليها قبل موته بما سمي من الوقت  
 ولا ميراث لها منه لان العدة قد تنقض بشهرين وكذلك لو كان وقت وقوع  
 الطلاق مريضها اذا كان الكلام في الصحة فلو كانت لا تحيض من صغرها وكبرها  
 عدتها ثلاثة اشهر كان لها الميراث الا ان يسمى ثلاثة اشهر واكثر في قول ابو حنيفة  
 رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يقع الطلاق في شيء من  
 ذلك وان وقت سنة فلها الميراث واذا طلق الرجل امراته واحدة باينة في  
 مرضه ثم تزوجها في عدتها ثم طلقها قبل ان يدخلها فعليها العدة مستقلة

ولها المهر والميراث ان مات وهي في العدة وله عليها الرجعة في هذا الطلاق  
 ما دامت في العدة وكذلك لو كان الطلاق الاول في الصحة وهذا قول ابو حنيفة  
 وابو يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا رجعة له عليها  
 ولها نصف المهر وتم بقية عدتها من الطلاق الاول واذا اختلفت المرأة  
 نفسها من زوجها في مرض او جعل امرها بيدها فطلقت نفسها ثم مات فلا  
 ميراث لها منه رجل قال لامرته وهي امة انت طالق غدا ثلاثا او هو مريض  
 وقال المولى انت حرة غدا فجاء غدا وقع الطلاق والعناق معا ولا ميراث لها  
 ان مات وكذلك ان كان المولى يحكم بالعتق قبله ولو قال اذا اعتقت فانت  
 طالق ثلاثا كان فارا ولو قال لها المولى انت حرة غدا وقال الزوج انت طالق  
 ثلاثا بعد غدا وهو يعلم بمقالة الاولى فهو فار وان لم يعلم به لم يكن فارا فان  
 اعتقها المولى ثم طلقها الزوج ثلاثا ولا يعلم بالعتق فلها الميراث لها منه وان  
 كانت المرأة حرة كتابة ففقال لها الزوج انت طالق ثلاثا غدا ثم اسلمت  
 قبل الغدا وبعده فلا ميراث لها منه ولو قال لها انت طالق ثلاثا اذا اسلمت  
 كان فارا وان اسلمت ثم طلقها ثلاثا وهو لا يعلم باسلامها فلها الميراث  
 منه واذا اسلمت امرأة الكافر ثم طلقها ثلاثا وهو مريض ثم اسلم ثم مات وهي  
 في العدة فلا ميراث لها منه وكذلك العبد اذا طلق امراته في مرضه ثم عتق  
 ولو قال لها اذا اعتقت فانت طالق ثلاثا فهو فار ولو كانت امراته امة فقال  
 لها في مرضه اذا اعتقت انا وانت فانت طالق ثلاثا ثم اعتقا جميعا وقع الطلاق  
 ولها الميراث ولو قال انت طالق غدا ثلاثا ثم اعتقا اليوم لم يكن بينهما ميراث  
 وكذلك لو قال المولى انت احرة ان غدا لو قال الزوج انت طالق ثلاثا  
 غدا فان قال لها انت طالق ثلاثا بعد غدا فليقاس ان لا ميراث لها ولكن ادع  
 القياس فان كان يعلم بالعتق فلها الميراث وان لم يعلم فلا ميراث لها منه وان مات  
 بعد وقوع الطلاق عليها وان مات بعد وقوع العتق عليها قبل وقوع الطلاق  
 تزوجا وان قال زوج امة الولد والمديرة وهو مريض انت طالق اذا مضى  
 شهر ثم مات المولى قبل ذلك فعتقت ثم وقع الطلاق بها لم يكن لها ميراث منه وان  
 طلق المكاتب في مرضه امراته الحرة ثلاثا ثم مات وهي في العدة فترك وفاء  
 فادبت كتابته واعتق قبل ان يموت فلا ميراث لها منه لانه طلق وهو عبد غير نادر  
 وكذلك ان كانا مكاتبين جميعا مكاتبه واحدة او منفردة واذا خرجت  
 الحرية اليها مسلمة ثم خرج زوجها مسلما بعد ما وهو مريض فطلقها او لم يطلقها  
 ثم مات ولا ميراث لها منه لان العصمة منقطعة ولا يقع عليها طلاقه واذا اراد  
 المسلم ثمر قتل او مات او كثر بدا والحرب وله امرأة مسلمة لم تنقض عدتها



فالميراث لها منه يوم ارقد وان حاضرت قبل ذلك ثلاث حيض او لم يكن دخولها  
فلا ميراث لها منه فان كانت المرأة هي التي ارتدت فلا ميراث له منها الا ان تكون  
ارتدت وهي مريضة ثم مات او حقت بدار الحرب وهي في العدة فالحسن ان  
اجعل الزوج الميراث واذا طلق المريض امرأته فلا ثمة ارتدت من الاسلام ثم  
اسلمت فماتت وهي في العدة فلا ميراث لها منه وان كان الزوج هو الميراث لم يطل  
ميراثها وكذلك ان طأعت هي ابن زوجها فجامعها لم يطل ميراثها واذا اجابت  
الضرة من قبل المرأة في مرض الزوج بان طأعت ابنه على الجماع فلا ميراث لها منه  
وكذلك ان قهرها الابن على ذلك وغلب على نفسها فلا ميراث لها لان الضرر لم ينجي  
من قبل الزوج الا ان يكون هو الذي امر ابنه بذلك فيكون فارا وطا الميراث واذا  
اسلم احد الزوجين والى الاخر ان يسلم ففرق بينهما في مرض الزوج ثم مات لم ترثه  
لان لا توارث بين الكافر والمسلم واذا اعلن الرجل امرأته في مرضه وفرق بينهما ثم  
مات فلها الميراث ان كان القذف في الصحة او المرض في قول ابى حنيفة وابى يوسف  
رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى ان كان القذف في صحته فلا ميراث لها  
واذا فرق بين العنين وامرأته في مرضه فلا ميراث لها منه لانها هي التي اختارت  
نفسها وكذلك المعتقة اذا اختارت العرة واذا ارتدت الزيجان معا وهما مريضا  
ثم اسلم احدهما ومات فلا ميراث للباقي منه لانهم تداوا في امرأة ثم مات  
الرجل مرتدا ورثته وان طلقها ثلاثا وهما مريضان وهو مريض ثم اسلما ثم مات فلا ميراث  
لها منه واذا قال المريض لامرأته قد كنت طلقتك ثلاثا في صحتي وانقضت حدتك  
وصدقته بذلك فلا ميراث لها منه وان اقربها بدين واوصى لها بوصية فهو جائز  
في قول ابى يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى انهما على  
هذا واجعل لها اقل من الميراث وما اقربها به او وصى واذا مات الرجل فقالت  
امرأته قد كان طلقني ثلاثا في مرضه ومات وانا في العدة وقالت الوتر قبل طلقك  
في صحته فالقول قول المرأة الا ترى انها لو قالت طلقني وهما ثم صدقت ولم يقع  
عليها شيء وان كانت امة فقالت اعتقت في حياتي لم تصدق على ذلك ولا يطل  
قول مولاه فيه وكذلك ان كانت كافرة فادعت الاسلام وان لم يعرف منها كافر  
ولا وق فادعت الوتر انها كانت كذلك يوم موته وقالت ما زلت مسلمة على  
هذه حرة مسلمة فالقول قولها وان مات الزوج كافرا فجاءت المرأة مسلمة ندعى  
ميراثها وقالت اسلمت بعد موته وقالت الوتر اسلمت قبل موته فالقول قول  
الوتر لان المرأة في الحال غير واثرة واذا طلق المريض امرأته ثلاثا ثم قال بعد  
شهرين قد احببتني ان عدتها قد انقضت وكذبته ثم تزوج اربع نسوة في عقيقة  
واحدة وتزوج اخوها فالقول قولها والميراث لها ان مات دون الاديع والا

واذا اطلقها ثلاثا في مرضه ثم مات بعد ما تطلق ذلك وهي تقول لم تنقضني عدتي  
فلها الميراث باليمين بالله ما انقضت عدتها اذا طلقت الوتره يمينها فان حلفت فلها الميراث  
فان كانت تزوجت قبل موته في قدر ما تنقض في مثله العدة ثم قالت لم تنقضني  
عدتي من الا ولم تصدق على ذلك وتزوجها اقرارا بانقضاء العدة ولو لم يزوج  
وقالت ايسر من المحيض ثم اعتدت بثلاثة اشهر ثم مات الاخر وحرم الميراث  
ثم ولدت بعد ذلك من زوج اخر كان هذا علما بان عدتها لم تنقض من الاول  
وطا الميراث منه ونكاح الاخر فاسد وكذلك ان حاضت فان ادعت الحيض  
لم تصدق على زوجها الا ان يصدقها فان صدقها فرق بينهما ولم يصدقها  
على ورثة الاول الميراث وبذلك وان كانت المطلقة في المرض مستحاضة اخذت  
في الصلوة والميراث باقل من ذلك وفي الا زواج باكثر وان كان حيضا مقلدا  
فانقطع الدم عنها في اخر الحيض الثالثة ثم مات الزوج قبل ان تنفس وقبل  
ان يذهب وقت صلوة فلها الميراث وكذلك ان اغسلت وبقي عضو واذا  
زاد الدم على ايامها في الحيض ثم مات الزوج فانها نزلت الي تمام عشرة ايام  
فان زاد على العشرة فلا ترثه لانه استحاضة فيما زاد على ايام اقرارها وكذلك  
المسنة واذا اتى الزوج في مرضه بعد ما طلقها اكثر من سنتين ثم مات فولدت  
المرأة بعد موته بشهر فلا ميراث لها منه لان الحمل ليس منه في قول ابى حنيفة ومحمد  
ومحمد رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى فلها الميراث واذا اطلقها في مرضه  
ثم قتل ومات من عجز لك المرض غير انه لم يصح فلها الميراث واذا اقرب الرجل  
ليقتل فهو بمنزلة المريض وان طلق امرأته في تلك الحال فلها الميراث منه وان  
حبس ليقتل او كان موافقا للعدو او كان في السفينة يخاف الفرق او كان في خوف  
من عدو او وسيع فهو بمنزلة الصحيح واذا قتلته المرأة بعد ما طلقها في مرضه  
فلا ميراث لها منه والمقعد والمضلع بقالج قديم وصاحب جرح او فرجة او وجع  
لم يصح على الفراش بمنزلة الصحيح في الطلاق وغيره بلغنا عن ابراهيم في المطلق  
والمسلول واذا قرب للقتل فطلق امرأته ثلاثا ثم خلى عنه او حبس او قتل بعد  
ذلك او مات فلا ميراث لها وهو بمنزلة مريض صح وحدث المريض الذي يكون  
فاذا ان يكون صاحب فراش قد اضناه المرض فاما الذي يحج ويذهب في  
حوايجه فلا يكون فاذا وان كان يشك في **باب الولد عند من يكون**  
**في العدة** واذا اخلعت المرأة من زوجها على ان تترك ولدها عند الزوج  
فالخلع جائز والشرط باطل لان حق الولد ان يكون عنده ما كان اليها  
محتاجا والمرأة ان يخرج بالولد بعد انقضاء عدتها الى مصرها ان كان النكاح  
وقع هناك وان كان النكاح وقع في غير مصرها لم يكن لها ان يخرجها الى مصرها



ولا إلى حيث وقع النكاح فإذا كان أصل النكاح في رستاق وله فري متفرقة  
فأرادت أن يخرج به من قرية إلى قرية فلها ذلك إن كانت القرية قريبة بعصبتها  
إلى بعض المهر يمكن ذلك يقطع عن أبيه إذا أراد أبوه أن ينظر إليه من يومه  
وإذا أردت أن يخرج من مصر جامع إلى فري وإن كانت قريبة منها فليس له  
ذلك إلا أن يكون النكاح وقع في تلك القرية فيخرج إليها وليقبل أن يخرج  
بولدها إلى دار الحرب وإن كان النكاح وقع هناك وإن كانت هي من أهل  
الحرب بعد أن يكون زوجها مسلما أو ذميا وليس للمرأة وإن كانت أختي بولدها  
أن تشتري له وتبيع إلا أن تكون وصية ابنها وإذا تزوجت المرأة كان الأب  
أختي بالولد فإن فارق زوجها فحق بالولد وكل فرقة وقعت بين الزوجين  
بوجه من الوجوه فالمرأة أختي بالولد إلا في خصلة واحدة أن تزود وتلحق  
بدار الحرب فإنه لا أخت لها في الولد هنا فإن ثبت واستلمت فهي أخت به وإن  
كانت على ردها مقيمة في دار الإسلام فلا أخت لها فيه من قبل في حبسها وأختها  
على الإسلام وإذا احتلم الغلام فلا سبيل لأبيه عليه إذا كان قد عقل  
واجتمع له رايه واستغنى عن الأدب فإن كان غنما مومن فلاب أن يصهر  
إليه ويؤديه ولا نفقة له عليه إلا أن يتطوع **باب الخلع** وإذا آلفت  
المرأة من زوجها فخلع تطليقة باينة إلا أن ينوي الزوج ثلاثا فيكون  
ثلاثا وإن نوى نيتين كانت واحدة باينة وكذلك كل طلاق يجعل فهو باين  
وإن قال الزوج لم أعني بالخلع طلاقا وقد أخذ عليه جعلا لم يصدق  
في الحكم والمباراة بمنزلة الخلع في جميع ذلك وللباينة والمختلعة السكنى  
في العدة بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أنه قال ذلك فإن كان  
شرط عليها البراءة من السكنى والنفقة برى الزوج من النفقة ولا يبرئ  
من السكنى لأن سكناها في غير بيت زوجها في العدة معصية والخلع جائز  
عند السلطان وعند غيره وإذا قال الرجل لامرأته قد خلعتك على ألف درهم  
أو باريك وطلعتك بألف درهم فالقبول إليها في ذلك المجلس فإن قامت  
قبل أن تقول شيئا بطل ذلك وكذلك إن بدأت هي فقالت له اخلعني على  
درهم أو باري أو طلقني بألف درهم فإن قبل في ذلك المجلس وطلعتها كما  
اشترط عليه فالمرأة لا تملك أن تملك في مجلسه قبل أن يقول شيئا فهي امرأة  
فإن قالت له طلقني ثلاثا على ألف درهم فطلعتها ثلاثا متفرقات في مجلس  
واحد فالألف لازمة وأن لم يطلعتها إلا واحدة فلا شيء له عليها والطلاق  
رجعي وكذلك لو قالت طلقني ثلاثا على ألف درهم وإن قالت  
طلقني ثلاثا بألف درهم فطلعتها واحدة فله ثلاث الألف وهذا قول

أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى  
في البائنين الأولين أيضا كذلك إذا طلقها واحدة فله عليها ثلاث الألف  
بمنزلة امرأة قالت لزوجها طلقني أنا وفلانة وفلانة على أن لك الف درهم  
فطلق أحدهن ومهورهن سواء فله ثلاث الألف وعلى الف وبالف سواء  
وكذلك هناك وكان ينبغي في القياس إذا قالت طلقني ثلاثا بألف درهم  
فطلعتها ثلاثا متفرقات في مجلس واحد أن يكون له ثلاث الألف ولكننا استخينا  
أن يكون له جميع الألف وإذا طلق الرجل امرأته في العدة بعد الخلع على جعل  
الطلاق ولم يثبت الجعل وكذلك البائنة بغير جعل وإن قال لها قد خلعتك  
ينوي به الطلاق لم يقع شيء وإن قال لكل امرأة لي طالق فطلق هذه الثانية  
إلا أن يعينها فإن عنها طلقت ولا يقع شيء من الطلاق بعد انقضاء العدة  
وإن طلقها على جعل بعد طلاق الرجعة في العدة وخلع السكران وطلاق  
جائر بلغنا عن علي وابن عباس وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم قالوا كل طلاق  
جائر إلا طلاق الصبي والمعتوه وكذلك خلع المكره وطلاقه جائر إلا أن  
جماع المكره يوجب عليه العنسل وينسخ حجه وصومه ويحرم ابنه بالحامة  
وأمتها وخلع الصبي وطلاقه باطل بلغنا بخلاف ذلك عن ابن عباس وكذلك  
المعتوه والمغني عليه في مرض أو غيره ولا يجوز فعل بائنه عليهم وإن اختلفت  
الصبيبة من زوجها الكبير فالطلاق واقع عليها وما جعلته له من الجعل  
باطل وكذلك الأمة إذا فعلته بغير إذن المولى إلا أنها تؤخذ بالجعل بعد  
العقود وإن فعلته بإذن المولى بيعت فيه وإن فعلت ذلك مكاتبته أو  
مدينته أو أم ولد بإذن المولى أخذت به عاجلا إلا المكاتبته فإنه لا يجوز إمس  
المولى عليها وتؤخذ به بعد العقد وإذا وكل أحد الزوجين صيدا أو مقتوها  
أو مملوكا في القيام مقامه في الخلع والاختلاع جاز ذلك وإذا خلع الرجل  
ابنته الصغيرة من زوجها على صداقتها ولم يدخل بها وضمنه الأب فهو جائز  
ولها نصف الصداق ولا يجوز عليها ما ترك أبوها من ذلك والصداق  
لازم للأب إذا كان دخل بها ونصف الصداق إذا لم يكن دخل بها وكل  
خلع كان بجعل فباطل الجعل وأمضيت الخلع فإن الطلاق فيه باين  
وكل تطليقة أو تطليقتين بجعل بطلت الجعل وأمضيت فيه الطلاق  
فإن الطلاق يملك فيه الرجعة إذا كان قد دخل بها وإذا خلع الرجل  
ابنته الكبيرة بصداقتها وقد دخل الزوج بها فالخلع جائز وما جعل أبوها  
من صداقتها للزوج فهو مردود إلا أن تكون الابنة أذنت له فيه وإن  
سلمته بعد الخلع لم تقص له شيئا فإن ابت أن يجيز له ذلك فلا بد أن تأخذ



مهرها من الزوج ويرجع الزوج على الأب بما ضمن له من ذلك وكذلك لو  
بالنفقة وضمنها له بغير أمرها فلها أن تتبع الزوج بالنفقة ويرجع الزوج  
على الأب بما ضمن له من ذلك وكذلك لو فعل هذا غير الأب من الأقارب والأحباب  
وإذا اختلعت المرأة بمال ودفعته ثم أقامت البينة أنه كان مطلقها ثلاثا قبل  
الحلع كان لها أن ترجع عليه بالمال وكذلك لو أقامت البينة على حرمة أو نسب  
أو رضاع وإذا قالت المرأة لزوجها اطلقني ذلك الف درهم وطلقني ولك  
الف درهم ففعل وقع الطلاق ولم يكن له شيء من الالف في قول أبي حنيفة رحمه  
وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى المال لازم بلفظنا نحو ذلك عن عمر  
بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ألا ترى أنه لو قال لرجل احم هذا الطعام  
إلى موضع كذا ولك درهم أو خط هذا الثوب ولك درهم كان ذلك جائزا  
والدوام لازمة إن فعله وإذا قالت يعني طلاق كل بالالف درهم ففعل  
ذلك فطلقها كذا ثلاثا فله الالف ولو قالت ولك الف درهم ففعل طلاقا  
طالق على هذه الالف التي سميت فإن قبلت لزومها المال وإن لم يقبل فهي امرأ  
وكذلك الحلع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما  
تعالى الطلاق واقع عليها والمال لازم لها إن قبلت ولم تقبل لأنه جواب كلامها  
ولو قالت طلقني ثلاثا على أن لك الف فطلقها ثلاثا لزومها المال وكذلك  
لو كانت مطلقها ثنتين فقالت طلقني ثلاثا على لك الف فطلقها واحدة لزومها  
لأن ما سوى هذه الواحدة فصل يقع وإذا قال لرجل امرأته طلقني أس  
بالف درهم أو على الف درهم فلم يقبل وقالت كنت قبلت فالقول قول الزوج  
مع عيینه وإن قال لها قد طلقك واحدة بالف درهم فقبلت وقالت هي  
أما سألتك أن تطلقني ثلاثا بالف درهم فاما إذا طلقني واحدة فاما لك  
تلك الالف فالقول قول المرأة مع عيبتها وكذلك لو قالت سألتك أن تطلقني  
ثلاثا بالف درهم فطلقني واحدة فإن أقامت البينة فالبينة بينة الزوج  
وكذلك إن اتفقا على الحلع واختلعا في مقدار الجعل أو قالت اختلعت بغير  
شيء فالقول قولها والبينة بينة الزوج وإذا اتفقا أنها سألتها أن يطلقها  
ثلاثا بالف درهم وقالت طلقني واحدة وقال الزوج طلقك ثلاثا فالقول  
قول الزوج إن كان في ذلك المجلس ألا ترى أنه لو قال لها أنت طالق  
أنت طالق جعلت له الالف كلها وإن كانا قد افترقا من ذلك المجلس لم يملكها  
وإن كانت في العدة ولا يكون للزوج إلا ثلث الالف وإذا قالت المرأة سألتك  
أن تطلقني ثلاثا على الف فطلقني واحدة فلا شيء لك وقال هو بل سألتني  
واحدة على الف وقد طلقها فالقول في ذلك قول المرأة في قول أبي حنيفة رحمه

وان قالت سألتك أن تطلقني ثلاثا بالف درهم فلم تطلقني الثلاث في ذلك  
المجلس وإنما طلقني واحدة وطلقني بعد قيامك من المجلس ثنتين وقال  
الزوج طلقك في ذلك المجلس فالقول قول المرأة وإن قالت سألتك أن  
تطلقني أنا وصاحبتك فلانة على الف درهم فطلقني وحكما وقال الزوج  
طلقها معك وقد افترقا من ذلك المجلس فالقول قول المرأة وعليها  
حصتها من الالف والآخرى طالق باقرار الزوج وكذلك إن قالت لم تطلقني  
ولا صاحبتك في ذلك المجلس وأدخل الرجل امرأته على الف درهم فإن  
الالف تقسم عليهما على قدر ما يزوجهما عليه من المهر وإذا اختلعت المرأة  
بأكثر من مهرها كان ذلك جائزا في القضاء وقد يكره للزوج أن يأخذ  
من المهر أكثر مما أعطاه ويكره له مع ذلك أن يخلعها بشيء قليل أو كثير  
حتى ياتي النشوز من قبلها فإذا فعلت ذلك حل له كل شيء أن يخلعها عليه  
وطاب ذلك له ما بينه وبين ما أعطاه ولا يزداد على ما أعطاه شيئا  
فإنه مكروه والزيادة في القضاء جائز بلفظنا عن ابن عمر رضي عنهما إن مولاة  
له اختلعت كل شيء لها فلم يعب ذلك عليها وبلغنا عن ابن عباس رضي الله  
تعالى عنه أنه قال لو اختلعت بكل شيء لها لأجرته وإذا قالت المرأة لزوجها  
أن تطلقني ثلاثا فلك على الف درهم فإن فعل ذلك في المجلس فله الالف وإن  
فعله بعد المجلس فلا شيء له وإذا قال لها أنت طالق ثلاثا إذا أعطيتني الف  
أو متى أعطيتني فهي امرأته حتى تقطيه ذلك فإن أعطته وقع الطلاق عليها  
وليس للزوج أن يمتنع منه إذا اتته بذلك ولو قال لها إن جئتني بالف درهم  
فأنت طالق فإن جاءت به في ذلك المجلس وقع الطلاق عليها وإن تفرقا  
قبل أن تاتي به بطل هذا القول وإن قال لها أنت طالق على أن تعطيني الف درهم  
أو قال على الف درهم فهو سواء فإن قبلت في ذلك المجلس وقع الطلاق عليها  
والمال دين عليها تؤخذه به وصير قصاصا بدين إن كان لها عليه وإن قبلت  
بعد قيامها من المجلس فهو باطل ولو قال إذا أعطيتني الف أو إن أعطيتني  
الف فأنت طالق فقبلت ذلك في المجلس وقالت أحسبه مالي عليك لم  
يقع الطلاق بهذا لأنها لم تقطه فإن رضي الزوج أن يوقع عليها طلاقا  
مستقبلا بالف ما لها عليه وقع الطلاق عليها وكان ذلك جائزا وإذا كان  
لرجل امرأتان فسألتاه أن يطلقهما على الف والالف فطلق أحدهما لم  
يملك المطلقة حصتها من الف على قدر ما تزوجها عليه من المهر فإن طلق الآخر  
في ذلك المجلس أيضا لزومها أيضا حصتها من المال وإن افترقا قبل أن يطلقها  
ثم طلقها وقع الطلاق بغير مال وإن ادعت المرأة الحلع وانكره الزوج



فشهد احد شاهديها بالالف والاخر بالف وخمسائة او اختلعا في جنس  
 الجعل فالشهادة باطلة وان كان الزوج هو الذي للخلع والمرأة منكورة فشهد  
 الشاهدين بالالف والاخر بالف وخمسائة والزوج يدين الف وخمسائة بجازة  
 شهادتهما على الف فان ادعى الزوج الف درهم لم يجز شهادتهما والزمنه الطلاق  
 باقراره وكذلك ان اخلعا في جنس الجعل لم يجز شهادتهما ولو خلع امرأته  
 على دار لم يكن فيها شفعة وان اشترط ان يزويها الف فكذلك في قول أبي حنيفة  
 رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله للشفيع الشفعة في حصة  
 الالف وليس جعل الخلع خيرا والرؤية ولا يرد بيع يسير واذا اخلعت  
 بما في بيتها من شيء فهو جائز وكل ما كان في بيتها في تلك الساعة فهو له فان لم يكن  
 في بيتها شيء فلا شيء له عليها وكذلك اخلعت بما في بيتها من متاع فله ما فيه  
 فان لم يكن فيه شيء رجع عليها بالمهر الذي اخذته منه لانها عترته وان قالت  
 اخلعتني على ما في يدي من درهم ففعل فان كان في يديها شيء من الدراهم فهو  
 وان لم يكن في يديها شيء فله ثلاثة دراهم وان كان في يديها درهم اتمته ثلاثة  
 دراهم وكذلك الذانير وان اخلعت منه ما في ثملها من ثمره وليس فيها شيء  
 فله المهر الذي اعطاها وان اخلعت منه بما يثمر ثملها العام فهو جائز فان  
 اثمرت شيئا فله ذلك وان لم يثمر شيئا فلا شيء له عليها لانها لم تقهره رجع  
 يعقوب عن هذا وقال ناخذ منها المهر الذي اعطاها ان اثمرت ثملها او  
 لم يثمر ولا شيء له من الثمر وهو قول محمد رحمه الله تعالى وان اخلعت منه ما  
 في بطن جاريته او على ما في بطن غنمها فهو جائز وله ما في بطنها فان لم يكن  
 في بطنها شيء فلا شيء له وما حدث في بطنها بعد الخلع فهو للمرأة وان  
 اخلعت منه بحكمه او بحكمها فهو جائز وله ما اعطاها من المهر الا ان يحكم  
 الزوج باقل منه او يحكم في اكثر منه وتسليمه فان اخلعت منه على خادم بغير  
 بعينها فهو جائز على خادم وسط وان اخلعت منه بما يكسبه العام من مال  
 او بما يريه او بما يتزوج عليه او بما يخل خادما او نفما فيما يستقبل كان له  
 المهر الذي اعطاها في جميع ذلك وكذلك ان اخلعت على ان تزوجه امرأة  
 وتهر عنه وان اخلعت منه على موصوف من المكيل والوزون واليتام فهو جائز  
 وان اخلعت منه بشئ غير منسوب الى نوع او على دار وكذلك قلها المهر الذي  
 اعطاها وكذلك الذابة وان اخلعت منه بشئ مسمى معروف ولها عليه  
 مهرها وقد دخل بها ولم يدخل لزمها ما سمته ويكون المهر للزوج وكذلك لو  
 كانت اخذت المهر من الزوج ثم خلعها قبل ان يدخل بها على شيء فهو جائز والمهر  
 كله للمرأة الا ترى انه لو بارأها على هذا كان الامر كذلك ولا يتبع واحد منهما

بما في يديها وان اخلعت

صاحبه بعد المباشرة والخلع بشئ من المهر وكذلك لو كانت قبضت منه  
 نصف المهر واقل واكثر ثم اخلعت بدراهم مائة او ثوب معروف قبل  
 ان يدخل بها فالزوج ما سميت له في الخلع ولا سبيل لواحد منهما على صاحبه  
 مما في يديه من المهر وكذلك لو كان المهر كله عليه ثم اخلعت منه قبل ان  
 يدخل بها على مائة درهم من مهرها كان الخلع جائزا ولم يكن لها تمام النصف  
 ولم يتبع واحد منهما على صاحبه بشئ منه وكذلك لو كان المهر في يديها  
 فاخلعت بمائة درهم منه لم يكن للزوج غير المائة وكذلك ان كان المهر  
 بعينه في يديها وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد  
 في المباشرة مثل ما قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى وقال في الخلع واقع على  
 سميا وايهما كان له قبل صاحبه شيء من المهر رده عليه وقال محمد رحمه الله  
 الخلع والمباشرة سواء وايهما كان له قبل صاحبه بشئ من المهر اخذه منه لانهما  
 لم يذكره ولو تزوجها على الف درهم فوهبت له نصف المهر وثلثه وقبضت  
 البقية ثم اخلعت بشئ منه مجهول لم يرجع عليها باكثر ما دفعه اليها وكذلك  
 ان كانت وهبت له جميع المهر ولم تقبض منه شيئا لم يرجع عليها بشئ واذا  
 اخلعت المرأة من زوجها بعد بعينه فمات قبل ان يسلم فغلبها قيمته وان كان  
 ميتا في وقت الاختلاع فغلبها المهر الذي اخذته وان كان جيا فاستحق فغلبها  
 قيمته وان وجد خراذق المهر وان اخلعت منه مما لا يحل من الخمر والخنزير والميتة  
 والاحرار لم يكن عليها شيء لانها لم تقهره وان غرته فقالت اخلع منك ففعلت  
 الخلف فانا هو خير فغلبها ان ترد المهر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد  
 عليها مثل كل ذلك من خل وسط وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى مثل ذلك الا  
 في الخمر قيمته عبدا واذا تزوجها على الف درهم ودفعها اليها ثم اخلعت منه  
 بعشر المهر قبل ان يدخل بها لم يكن عليها الا ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى له نصف المهر وما بقي من الالف ايضا  
 بعد الذي اشترطت له وكذلك لو اخلعت منه بعد كان له نصف المهر مع  
 العبد واذا اخلعت المرأة من زوجها بما لم يؤجل فهو جائز وان كان الاجل  
 مجهولا مثل البسرة او موت فلان او قدومه فالمال حال عليها وان كان الى  
 العطا او الى الحصاد او الى الثور او الى المهرجان فالمال الى ذلك الاجل لان وقت  
 ذلك قريب بعينه من بعض قد عرفه الناس فان ذهبت الغلة في ذلك العام  
 حتى لم يكن حصاد ولا حصاد الى الاجل الى الوقت الذي كان يكون فيه وان اخذ  
 منها رهنا بالجعل فهو جائز فان هلك كان بما فيه واذا اخلعها على نصف  
 بغير عينه فان جاءت بقيمته اجبرته على قبولها وان صالحها من الوصف



على دراهم او دنانير او شئ من المكيل والموزون او العروض والحيوان من غير صنقه فهو جائز بعد ان يكون بدليداً واذا اختلفت في مرضها بمهرها الذي كان على زوجها ثم ماتت في العدة فله الاقل من ميراثه عنها ومن المهران كان يخرج من ثلثها وان كان لا يخرج من ثلثها فليس له الاقل من ميراثه عنها ومن الثلث وان ماتت بعد انقضاء العدة جاز له المهر من الثلث وان كان لم يدخل بها فله نصف ذلك بالطلاق وله النصف الباقي من الثلث وكذلك لو كانت اختلفت منه باكثر من مهرها وكذلك ان تبرع اجنبى في مرضه باختلافها من زوجها بما لضمنه للزوج فهو جائز من ثلثه وان كان الزوج مرضيا كان فاراً من ميراثها اذا كان ذلك بغير رضاء المرأة واذا وكل الرجل جلابان يخلع امراته فقام من مجلسه قبل ان يخلعها فهو على وكالته وليس هذا كقولهم في يدك وان وكل رجلين بالخلع فخلع احدهما لم يخرج ولو قال لطلقا فطلقا احدهما جاز وان قال لامرته انت طالق ثلاثا على عبدي هذا ان شئت فقامت من مجلسها قبل ان تشافى لفراقه ولا يقع الطلاق في هذا الا بقبولها وان لم يكن فيه منفعة وان قبلت في المجلس وقع الطلاق والعبد عبده على حاله ولو قال انت طالق ان شئت على عبدي الذي في يدي فان قبلت وقع الطلاق وله العبد وان استحق فله قيمته وان طلقها على ما في يديه فقبلت واذا في يديه جهرها فهو له وان لم تكن علمت بذلك وان كان في يديه شئ فالطلاق بائس وان لم يكن في يديه شئ فهو يملك الرجعة ولو اختلفت منه بعبد حلال للدم فقتل عبده بذلك رجع عليها بقيمته وهذا كالا مستحقان وكذلك لو كان وجب قطع يده فقطعت عبد الزوج رده واخذ قيمته ولو خلعها على عبد نصراني او امة لها زوج او عبده امرأه ولم يعلم بذلك لم يرجع عليها بشئ وان اختلفت ومهرها الف درهم على عبد على ان زادها الف درهم ثم استحق العبد رجع عليها بالالف وينصف قيمة العبد وكذلك لو كان اعطاها الف الف خادم ما قيمتها الف درهم اخذ الخادم ونصف قيمة العبد فان خلعها ان اعطته درهما قد نظر اليه في يدها فاذا هو زاني او سئو فله ان ياخذ منها درهما جيداً وليس هذا كالعبد في العبد وكذلك لو اختلفت منه على ثوب في يدها اصفر فقالت هذا هروى فاذا هو مصبوغ كان له ثوب هروى وسط من ذلك واذا تزوج المريض امرأة مريضة على الف درهم ودفعه اليها ولا مال له غيرها ومهر مثلها مائة درهم فاختلفت بها منه قبل ان يدخل بها ثم ماتت من ذلك المرض ولا مال لها غيرها ثم مات الزوج فلو وثق المرأة من هذه الالف ما تبقى درهم وخمسة وسبعين درهما ولو وثق الزوج سبعمائة وخمسة

وعشرين درهما وهذا امر بالباب راضة على اهل البيت **باب المشية في الطلاق** واذا قال الرجل لامرته ان شئت فانت طالق فذلك اليها ما دامت في المجلس فان شأت طلقت وان قامت قبل ان تشاء او اخذت في عمل يعرف انه قطع مكانا فيه من ذكر الطلاق فهي امراته وقيام الزوج من ذلك المجلس لا يقطع مشيتها وكذلك ان قال ان اجبت او هويت او اردت او رضيت وان قال ان كنت تحبيني او ان كنت تبغضيني فانت طالق او ما اشبه هذا من الكلام الذي لا يطلع على ما في قلبها غيرها فذلك اليها في المجلس والقول فيه قولها استخفاً وكان القياس ان لا يعتد به واذا قال لها طلقي نفسك ولم يدكر فيه مشيتها فذلك بمنزلة المشية ولها ذلك في المجلس فان طلقت نفسها ثلاثا وقال الزوج اردت ثلاثا طلقت ثلاثا وان قال اردت واحدة لم يقع عليها شئ ولو كانت طلقت نفسها واحدة وقد كان الزوج اراد ثلاثا فهي واحدة وهذا قياس قولنا في حنفية رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى هي طالق واحدة في الوجه الاول ايضاً وان قال انت طالق ثلاثا ان شئت فقالت قد شئت واحدة فهذا باطل وان قال انت طالق واحدة ان شئت فقالت قد شئت ثلاثا فهذا باطل في قولنا في حنفية رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى تطلق واحدة ولو قال انت طالق ثلاثا ان شئت فقالت قد شئت واحدة واحدة واحدة وقعت عليها ثلاثا تطليقات دخل بها ولم يدخلها وكذلك الجواب في قوله ان اجبت وان قال انت طالق ثلاثا ان شئت فقالت قد شئت واحدة واحدة وسكت ثم قالت قد شئت واحدة واحدة لم يقع عليها شئ وان قالت قد شئت لم يقع عليها شئ وان قالت قد شئت ان شاء ابي كان باطلا وليس بعد ذلك مشية وان كانت في مجلسها وان قال لها اذا شئت او متى شئت فانت طالق كان لها ذلك ان تشاء في المجلس وبعد القيام منه ابداً متى شاءت مرة واحدة وكذلك قوله اذا ما شئت او متى ما شئت وان قال انت طالق كلما شئت كان لها ذلك ابداً كلما شاءت حتى يقع عليها ثلاث تطليقات فاذا وقعت فان تزوجها بعد الزوج لم يكن لها مشية في الموتف وان شاءت مرة في الاول وطلقت واحدة وانقضت العدة ثم تزوجها كان لها المشية في الباقيتين وان لم يتزوجها بعد الواحدة حتى تزوجت بن زوج اخر دخل بها ثم تزوجها الاول كان لها المشية في ثلاث تطليقات مستقبلات في قولنا في حنفية واي يوسف رحمهما الله ولو لم تشأ شيئاً وردت للمشيئة كان ردّها باطلا ولها ان تشاء وان قال لها كلما شئت فانت طالق ثلاثا فشأت واحدة فذلك باطل وان قال كلما شئت



قالت طالق واحدة فقالت قد شئت ثلاثا كان باطلا وكذلك لو قال طالق  
 قالت طالق ولم يقل ثلاثا فشاءت ثلاثا وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى هو طالق واحدة في الوجهين جميعا ولو قال  
 قد شئت إسقط طليقة وكذبها الزوج كان القول قول الزوج ولو قالت قد  
 شئت ان أكون غدا طالق كان باطلا ولو قال لامرأته اذا شئت فانت طالق  
 فشاءت احدها دون الاخرى فذلك باطل وكذلك لو شاءت ان يوقعها الطلاق  
 على احدها دون الاخرى وكذلك لو مات احدها ثم شاءت الاخرى الطلاق  
 كان ذلك باطلا وكذلك هذا في الاختيار وكذلك الحنة رجل قال لامرأته  
 شئت الطلاق ينوي الطلاق فقالت قد شئت فهي طالق وان لم يكن له  
 نية فليست بطلاق وان قال احبب الطلاق او اريد الطلاق او اهو  
 الطلاق فقالت قد فعلت كان باطلا وان نوى الطلاق ولو قال انت طالق  
 ان احببت فقالت قد شئت الطلاق وقع الطلاق عليها ولو قال انت  
 طالق ان شئت فقالت قد احببت الطلاق وهويت او اعجبني او انا  
 اريده لم يقع شيء ولو قال طلقني نفسك واحدة ان شئت فقالت قد  
 طلق نفسي واحدة فهي طالق وقد شاءت جبت طلقها نفسها ولو قال  
 انت طالق ان شئت فقالت قد شئت ان كان كذا وكذا الشيء ماض  
 فهي طالق وان قالت قد شئت ان شاء الزوج فقال الزوج قد شئت  
 فهذا باطل لانه لا يتكلم بالطلاق وانما شاء مشيئتها ولو قال الزوج قد  
 شئت الطلاق كانت طالقا اذا زاد به الطلاق واذا قال رجل لرجل  
 طلق امرأتي هو رسول وله ان يطلقها وان قام من المجلس ولو قال لطلقاتها  
 ان شئت كان على المجلس وكذلك لو جعل ذلك الى صبي او معتوه وان  
 قال هو طالق اذا شاءت فقالت قد شئت فهي طالق وان قال لطلقاتها  
 ان شئت فقال قد شئت كان باطلا حتى يقول هو طالق وان قال لطلقاتها  
 ثلاثا فقال قد فعلت فهي طالق ثلاثا واذا قال الرجل لرجلين طلقا امرأتي  
 ثلاثا فطلقها احدها ثلاثا والاخر ثنتين كانت طالقا ثلاثا وان قال لطلقاتها  
 جميعا ولا يطلقن واحدا منكما دون صاحبه فطلق احدها لم يجز وان قال  
 لرجل طلق امرأتي ثم نهاه عن ذلك فطلق بعد النهي لم يحرق فان كان لم يكن  
 علم بالنهي جاز طلاقه ولو قال لامرأته ان شئت فانت طالق فقالت نعم كان  
 باطلا لان نعم ليست بالمشينة وكذلك لو قالت قد قبلت وان قال  
 لرجلين اذا شئت فقلانه طالق ثلاثا فشاء احدها واحدة وشاء الاخر  
 ثنتين لم يقع عليها شيء وان قال لها انت طالق اذا شئت وشاء فلان

فقالت هي قد شئت ان شاء فلان وقال فلان قد شئت كان هذا باطلا  
 وان قال لها ان شئت فانت طالق ثلاثا ثم قال للاخرى طلاقك مع طلاق هذه  
 ثم شاءت الاولى الطلاق طلقنا ثلاثا فثلاثا ان كان اراد بقوله الطلاق فان قال  
 لمراد القضاء دين في القضا واذا قال لها اذا شئت فانت طالق ثم قال لامرأة  
 له اخرى انت طالق اذا طلقك فلانة ثم شاءت فلانة الطلاق فطلقت لم تطلق  
 الاخرى ولو قال ان طلقك فلانة فانت طالق ثم قال فلانة اذا شئت فانت  
 طالق فشاءت الطلاق وقع الطلاق عليهما جميعا في رجل قال ان تزوجت  
 فلانة فهي طالق ان شاءت فتزوجها فلها المشيئة حين تعلم بذلك في مجلسها  
 فان شاءت قبل ان يتزوجها فملك المشيئة باطلا وكذلك لو قال لامرأة انت  
 غدا طالق ان شئت فقالت الساعة قد شئت كان ذلك باطلا لانه جعل المشيئة  
 اليها غدا ولو قال ان شئت الساعة فانت طالق غدا او نوي ذلك فلم يقل الساعة  
 فقالت قد شئت ان أكون غدا طالقا وقع الطلاق عليها في غدا ولو قال قد شئت  
 ان أكون طالقا اليوم كانت هذه المشيئة باطلة ولم يقع عليها الطلاق اليوم ولا  
 وان قال ان شئت فانت طالق اذا شئت فقالت قد شئت ان أكون طالقا  
 اذا شئت فلها المشيئة اذا شاءت فان كان قال ان شئت الساعة فانت طالق  
 اذا شئت فقامت من ذلك المجلس ولا مشيئة لها وان قال انت طالق كيف  
 شئت فقامت من مجلسها قبل ان يشاء فهي طالق واحدة وجبة وانما المشيئة  
 فيما زاد عليها ان تكون واحدة باينة او تكون ثلاثا فان شاءت في مجلسها ثلاثا  
 وقد نوى الزوج ثلاثا فهي ثلاث وان شاءت واحدة باينة وقد نوى الزوج ذلك  
 فهو كذلك وان شاءت واحدة باينة ونوى الزوج ثلاثا فهي واحدة بملك الخصة  
 فان قالت قد شئت ثلاثا والزوج ينوي واحدة باينة لم يكن ثلاثا ولا واحدة  
 باينة وهي واحدة بملك الرجعة لانها لم يشاء ما قال الزوج فلا يقع عليها  
 شيئا وانما يقع عليها بطلقة بغير مشيئة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال  
 أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى مثل ذلك لانه حصل واحدة لا يقع عليها شيئا  
 من الطلاق حتى يشاء فان قامت من مجلسها قبل ان يشاء لم يقع عليها شيء وان  
 قال انت طالق كرهت فانت طالق ثلاثا في مجلسها فهو كذلك وان قامت  
 قبل ان يشاء شيئا لم يقع عليها شيء وان قال انت طالق حيث شئت او اين  
 شئت فهو على ذلك المجلس ولا يقع شيئا ما لم يشاء وان قال انت طالق زمان  
 شئت او حين شئت فقامت من ذلك المجلس لم تبطل المشيئة وهذا مثل قوله  
 اذا شئت ومتى شئت ولو قال انت طالق امس ان شئت فلها المشيئة في  
 ذلك المجلس وان قال انت طالق على الف درهم اذا شئت او متى شئت او كلما



شئت فذلك اليها متى شاءت وان قال ان شئت فهو على ذلك المجلس واذا  
 قال لها اذا شاء فلان فانت طالق وفلان ميت او كان خيا فانت شاعسة  
 والزواج يعلم بذلك ولا يعلم يقع عليها الطلاق الا ترى انه لو قال ان طالق  
 ان شاء كذا وكذا الشيء لا يتكلم ولا ينطق ان ذلك باطل لا يقع عليها شيء  
 ولو قال انت طالق ان كنت تحبين كذا وكذا الشيء يعرف انها تحبه او لا  
 تحبه مثل الموت والعذاب فقالت انا احبه فاقول فوطها في ذلك ما دمت  
 في مجلسها وكذلك لو قال ان كنت تبغضين كذا شيء يعلم انها تحبه مثل الحما  
 والفتا فقالت انا ابغضه فهي طالق وان قال انت طالق ثلاثا ان كنت تحبين  
 كذا فقالت لست احبه وهي كاذبة لم يقع الطلاق عليها وكذلك ان قال انت  
 طالق ثلاثا ان كنت انا احب ذلك ثم قال لست احبه وهو كاذب في ذلك  
 فهي امرأته ويسعه فيما بينه وبين الله تعالى ان يطاها وكذلك البهيمة البغض  
 وكذلك لو قال ان كنت احب طلاقك فانت ثم قال لست احب ذلك ولو  
 يقل شيئا فهي امرأته فان كان يحب ذلك وقد اخبرها بالباطل لم يطلاق وكذلك  
 ان قال لها ان كنت تحبين الطلاق فانت طالق ثلاثا فانت لا احبه وهي كاذبة  
 او سكنت وهي تحب ذلك بقلبها وسعها المقام معه فان قالت ذلك بعد ان  
 من المجلس لم يصدق ولذلك لو قال ان كنت تحبين الطلاق بقلبك او تريدته  
 او تشتهينه بقلبك دون لسانك فانت طالق ثلاثا فقالت لا اشاء ولا  
 احب ولا اهوى ولا اريد ولا اشتهى فهي امرأته ولا تصدق بعد ذلك على  
 قول خلاف هذا القول وان كانت في مجلسها ذلك او سكنت فلم تقل شيئا  
 حتى تقوم فهي امرأته وان كان في قلبها خلاف ما اظهرت فانه يسمعها ان يقيم  
 معه فيما بينه وبين الله تعالى في قول لا حنيفة والي يوسف ورحمهما الله تعالى  
 وقال محمد رحمه الله تعالى لا يسمعها المقام معه اذا كان ما قلبها خلافا لما اظهرت  
 على لسانها وان قال لامرأته ايتمكاشاءت فهي طالق ثلاثا فانت طالقت  
 فان قال عنت احداها لم يدين في القضاء وان شاءت احداها الطلاق ولم نشأ  
 الاخرى طلقت التي شاءت وان قال اشككنا جبا للطلاق اولى واشككنا بعضنا  
 للطلاق اولى فهي طالق فادعت كل واحدة منهما انها اشدها في ذلك وكذاهما  
 الزوج لم تطلق واحدة منهما لانها قد يكونان في ذلك سواء لا يجبان ولا  
 يبغضبان ولا تصدق كل واحدة منهما على قلب صاحبتها والله اعلم وحسبنا الله

فان قامت او اخذت في عمل يعرف انه قطع لما كانت فيه من ذلك بطل خياري  
 وكان القياس ان يكون لها الخيار ابدا ولما تركناه واخذناه بالاشتران كانت  
 قائمة فتعدت فهي على خياريها ما لم نقيم واذا خيراها وقال لم ارد بذلك طلاقا  
 فالقول قوله مع يمينه وان نوى به ثلاث تطليقات فقالت قد طلقت نفسي  
 ثلاثا او قالت اخترت نفسي في واحدة باينة وان اختارت زوجها فهي امرأته  
 بلغنا عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت خيرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه  
 فاخترناه ولم يكن ذلك طلاقا وبلغنا عن عمرو عبد الله قال اذا اختارت زوجا  
 فلا شيء وان اختارت نفسها فواحدة يملك الرجعة وبلغنا عن علي رضي الله تعالى  
 عنه قال ان اختارت زوجها فواحدة يملك الرجعة وان اختارت نفسها فواحدة  
 باينة وبلغنا عن زيد بن ثابت قال اذا اختارت نفسها قبلت فان اختارت  
 زوجها فلا شيء قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى فاذا اختارت نفسها اخذنا بقول  
 علي رضي الله تعالى عنه واذا اختارت زوجها اخذنا بمحدث عائشة رضي الله  
 تعالى عنها ويقول عمرو عبد الله رضي الله عنهما والتحخير في السفينة كالتحخير في  
 البيت فان خيراها وهي حاكبة فان سارت بعد الحيا وشيا بطل خياريها الا ان  
 يختار نفسها حين خرج الكلام منه حتى يكون جوابا له فتبين منه وان كانت  
 تسير بعد ان يخرج ذلك منها مع سكوتة وكذلك ان كان معها على تلك الذابة او كانا  
 في حمل واحد وان خيراها وهي في صلوة مكوبة فامتها لم يطل خياريها وكذلك  
 الوتر وان كانت في قلع فان سلمت على الركعتين فهي على خياريها وان اكملت  
 الاربع بطل خياريها وان كانت قاعدة فدعت بطعام فطعمت وانامت او  
 امستطت او اغتسلت او اختضبت او جامعها او اقامها من مجلسها فهذا  
 كله قطع للخيار وكذلك هذا في الامر باليد وفي قوله انت طالق ان شئت وان  
 شربت ماء او لبست ثيابا من غير ان يقوم من ذلك المجلس وامر ان يدها  
 بشهود او ما اشبه ذلك مما هو عمل يسير وهو عمل في الفرقة فهو على خياريها  
 وامرها ومشيئتها فاذا خيراها او جعل امرها بيدها فقالت قد طلقك فبرئال  
 بلغنا عن ابن عباس انه قال خطا الله نوءها ولم نزه شيئا افلا قالت قد  
 طلقت نفسي فيكون طلاقا واذا قال لها اختاري ثم اختاري ثم اختاري نوى  
 الطلاق بهذا كله فاخارت نفسها فهو ثلاث تطليقات بلغنا عن عبد الله  
 بن مسعود ذلك وان اختارت نفسها بالاولى قبل ان يتكلم بالثانية  
 والثالثة بانت بالاولى واحدة ولم يقع بالثانية والثالثة شيء وان قال  
 اختاري اختاري فاخارت نفسها فقال الزوج نويت بالاولى  
 الطلاق واددت بالاخري ان اقهرها لم يصدق في القضاء وبانت بثلاث



وان قال اختاري فقال قد اخترت فما قامت من مجلسها قالت عنك نفسي  
تصدق وقد خرج الخيار من يدها حين تكلمت بذلك وان قالها اختاري نفسك  
فقال قد اخترت فهذا جواب في طالق واذا خيرها بعد ذلك الطلاق ثم  
قال لم انويه طلاقا لم يصدق في القضاء وكذلك ان كان في غضب ولم يكن ذكر  
الطلاق وكذلك الامر باليد وان قال اختاري ثم طلقها واحدة باينة بطل  
الخيار وكذلك لو قالها انت طالق واحدة باينة ان شئت فقالت قد شئت  
سقط الخيار ولو كان طلاقا يملك الرجعة فيها كان الخيار على حاله لها وكذلك  
الامر باليد في هذا وان قالها اختاري الا زواج او زوجك او اختاري ذراعي  
او اهلك فقالت قد اخترت الا زواج او قالت قد اخترت اهلك وكان الزوج  
عني بذلك الطلاق في طالق استحضارا وان قال اختاري اختك او مالك  
او امك او اباك او ما اشبه ذلك يعني به الطلاق فاخترت ما قال لم يقع  
عليها بشيء من ذلك طلاق الا اذا استحضرت في الام والاب اذا اختارتها او  
نفسها ان يقع الطلاق عليها وان قال اختاري فقالت فاخترت نفسي لم يطلاق  
في القياس وكما شخص فتوقع الطلاق عليها ولو قال اختاري فقالت قد  
فعلت لم يقع شيء وان قال اختاري نفسك فقالت قد فعلت وقع الطلاق عليها  
وان قال اختاري ان شئت فقالت قد اخترت نفسي وقع الطلاق عليها وان  
قال اختاري بالف درهم فاخترت زوجها لم يلزمه المال وان قال اختاري  
فقال قد اخترت نفسي ان كنت زوجي او ان كان كذا الشيء ماض وقع الطلاق  
فان اشترطت شيئا لم يكن بعد بطل الخيار وان قال اختاري فقالت قد طلقت  
نفسى طلقت واحدة باينة وان قال طلق نفسك فقالت قد اخترت نفسي كان هذا  
باطلا واذا قال لرجل قلها ان الخيار بيدها او ان امرها بيدها انها طالق اشياء  
فذلك بيدها خبرها الرجل او يخبرها وان قال خيرها يعني الطلاق لم يكن الخيار  
اليها ما لم يخبرها واذا خير الرجل امرأته فلم تعلم به الا بعد ايام في الخيار في مجلسها  
التي يعلم فيه وان جعل اليها يوما معلوما ففي الخيار في ذلك كله وان قامت  
بجلسها واشتغلت بعمل اخر فاذا مضى ذلك اليوم بطل خيارها ان كانت علمت  
بذلك ولا تعلم اذا قال لامرأته يوما تزوجك فاخترت فهو كما قال وكذلك  
متى تزوجتك او حين تزوجك وان تزوجتك فلها الخيار في جميع ذلك  
في المجلس الذي تزوجها فيه وان قال اختاري اذا اهل الشهر او اذا اكملت  
او اذا قدم فلان فلها الخيار في مجلسها ساعة يهل الهلال وشكل السنة  
ويقدم فلان وان لم يعلم بذلك فلها الخيار اذا علمت وان قال اختاري يوم كذا  
او رأس الشهر او صلوة الاولى ويقدم فلان فلها الخيار في ذلك اليوم كله ورأس

تلك الصلوة كله ورأس الشهر ليلته ويومه كله بخلاف في ساعة من ذلك  
شاءت وان قال اختاري تطليقتين ان شئت فاختارت واحدة كان ذلك  
باطلا وان قال اختاري تطليقة فقالت قد اخترت واحدة رجعية  
وكذلك الامر باليد وان قال اختاري تطليقتين ولم يقل ان شئت ففالت  
قد اخترت واحدة وقعت عليها تطليقة رجعية ولو قالها اختاري اختا  
اختاري فقالت اخترت نفسي مرة واحدة او اختيارة كانت طالقا ثلاثا  
وكذلك ان قالت قد اخترت نفسي وان قالت قد اخترت الاولى والوسطى  
او الاخيرة ففي طالق ثلاثا في قول ابن حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف  
ومحمد رحمهما الله تعالى هو طالق واحدة باينة وان قال اذا قدم فلان فاخترت  
فقال بعد قدومه بايام لم اعلم الا الساعة ولم يخبرها فاقول قولها مع عيبتها  
ان ناكرها الزوج فان لم يخبر نفسها في ذلك المجلس حتى خاصمت فيه الزوج  
وزهدت الى القاضي فلا خيار لها واذا خيرها في مجلسها فقالت بعد القيام منه  
فكنت اخترت نفسي فيه لم تصدق على ذلك وان قالها اختاري اليوم واخترت  
غدا فردت الخيار في اليوم فلا خيار لها اليوم ولها الخيار في غدا وان اختارت  
نفسها اليوم بانت فلا خيار لها في الغدا وان قال اختاري غدا الطلاق فقالت  
اليوم قد اخترت غدا الطلاق او قالت قد اخترت الزوج فاخترتها اليوم  
باطل ولها الخيار غدا وان قالت في الغدا قد اخترت زوجي لابل نفسي كانت  
امرأته ولا خيار لها وان قالت قد اخترت نفسي لابل زوجي بانت منه وان  
قال ان شئت فانت طالق واختاري فقالت قد اخترت نفسي وشئت الطلاق  
كانت طالقا اثنتين وكذلك ان قال ان هويت او ان احببت فاخترت في  
قد اخترت نفسي وقعت باينة وان قال اختاري من ثلاث تطليقات ما شئت  
فقال قد طلقت نفسي ثلاثا طلقت ثلاثا في قول ابن يوسف ومحمد رحمهما الله  
وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى ليس لها ان يختار الا واحدة او اثنتين ولو لم يختار  
شيئا حتى قال الزوج لك الف درهم على ان تختاريني فاخترته كانت قد بطلت  
الخيار فلا شيء لها من الف ولو قالها اختاري فقالت قد اخترت نفسي  
او زوجي بطل الخيار ولم يقع شيء وان قالت قد اخترت زوجي ونفسي  
فهي امرأته ولا خيار لها بعد ذلك وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وآله وصحبه  
**باب الامر بالسك** واذا جعل الرجل امرأته بيدها فاحكم فيه  
كالحكم في الخيار في مسائل المسائل في الباب المتقدم الا انه اذا نوى بالامر  
ثلاث تطليقات كان كما نوى وقال ابن ابي ليلى رحمه الله تعالى هو ثلاث  
ولا يصدق على اقل منها واذا قالها امرأته بيدك بالف درهم ثم قالها



امرك بيدك فقالت قد اخترت نفسي فهي باين تطليقتين والالف عليها  
لازم وان قال امرك بيدك بنوى ثلاثا ثم قال امرك في يدك على الف درهم  
بنوى ثلاثا فقبلت ذلك ثم قالت قد اخترت نفسي بالخيال والاول كان المال  
لازما في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى لان الامر كله صار امرا واحدا وقال  
ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى هي طالق ثلاثا ولا يلزمها المال وان قال  
الزوج جعلت امرك بيدك امس فلم يختار شيئا وقالت هي بلي قد اخترت  
نفسى فالقول قول الزوج وان جعل امرا بيد الرجلين صبي او مجنون فهو بطل  
مجلسه وليس له ان يخرج منه وان جعل امرا بيد رجلين فطلق احدهما لم يقع  
وان قال لامرأة وهي تحته امرك بيدك بنوى اثنتين فاخترت نفسها فثبت  
تطليقتان ولو كان ذلك في حرة عنده على تطليقتين لم يقع الا واحدة وان  
قال لها امرك بيدك اليوم وغدا وبعد غد فثبت امر واحد اوردت اليوم بطل كله  
وان قال امرك بيدك اليوم وبعد غد فردت الامر اليوم ثم طلقت نفسها  
بعد غد وقع الطلاق **باب** ما علم بالصواب **الظهار**  
واذا ظاهر الرجل امراته فعليه من الكفارة ما قال الله سبحانه وتعالى في كتابه  
فمن حرمة من قبل ان يتماسا فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتما  
سوا فمن لم يستطع فاطعام ستين مسككا فان جامع قبل ان يكفر استغفر الله تعالى  
ولم يعد حتى يكفر ولم يكن عليه فيما صنع كفارة بلغنا عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ان رجلا ظاهرا من امراته فوقع عليها قبل ان يكفر بها فبلغ ذلك رسول  
صلى الله تعالى عليه وسلم فامر ان يستغفر الله ولا يعود حتى يكفر واذا جامع  
امرأة التي ظاهرها ليلا وهو يصوم غدا ونهارا ناسيا فقد انقض صومه  
وعليه ان يستقبله بلغنا ذلك عن ابراهيم رضي الله تعالى عنه وهو قول ابي حنيفة  
ومحمد رحمهما الله تعالى وكذلك لو اعتق بعض رقبته ثم جامع قبل ان يعتق منها ما  
لم يجز في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله لا يفسد ذلك  
عليه ويتم ما بقي منه واذا اطعم بعض الطعام ثم جامع اطعم ما بقي واجراه لانه  
ليس فيه من قبل ان يتماسا واذا ظاهر الرجل من اربع نسوة فعليه اربع كفارات  
واذا ظاهر من امرأة مرتين او ثلاثا في مجلس مختلف فعليه لكل ظهار كفارة  
بلغنا ذلك عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه وان ظاهرا في مجلس واحد  
مرات او اربع فعليه لكل ظهار كفارة الا ان يكون نوى الظهار والاول فيكون  
عليه كفارة واحدة واذا قال لها انت على كظهر امي او كبطنتها فهو مظاهر وكذلك  
كل امرأة ذات محرم او نسب او رضاع فهي في ذلك بمنزلة الام فان سمي امرأة  
اجنبية او سمي رجلا قريبا او اجنبيا لم يكن ظهارا وكذلك المرأة لا تكون

عن زوجها

اجنبية ولا من امرأة

عن زوجها ولا يكون الرجل مظاهرا من امته ولا من امر ولده ولا من امرأة  
قد اباها بلغنا عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه انه قال من شاء باهله  
عند الحجر انه لا كفارة في الظهار عن الامة ولو قال لامرأة انت على كظهر امي  
او كبطنتها كان مظاهرا ولو قال كيدنها او كرجلها لم يكن مظاهرا ولو قال  
يدك على كظهر امي او راسك على كظهر امي او فرجك او جسدك كان مظاهرا  
وان قال يدك او رجلك او ظهرك او شعرك على كظهر امي كان باطلا وان  
قال انت على كظهر امي فان نوى ظهارا فهو ظهار وان نوى المنزلة والكرامة لم يكن  
ظهارا وان لم يكن له نية فليس بظهار بشئ في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
وقال محمد رحمه الله تعالى هو ظهار وان قال انت على حرام كذا فان اراد  
الطلاق فهو الطلاق وان اراد الظهار فهو ظهار وان لم يرد واحدا منهما  
فهو ظهار وان اراد التحريم ولم ينو الطلاق فهو ظهار ولو قال انت على  
حرام كظهر امي وهو يريد الطلاق او التحريم او الظهار فهو ظهار في قول  
ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى اذا  
اراد بالتحريم الطلاق فهو طلاق وان قال لامرأة انا منك مظاهر او قد  
ظاهرت منك او انت مني كظهر امي او انت عندى كظهر امي او انت معي  
كظهر امي هذا كله ظهار ولا ينبغي للمرأة ان تدعه ان يقربها حتى يكفر ولا ينبغي  
له ان يباشرها ولا يقبلها حتى يكفر كفارة الظهار وان قال يوما تزوجك  
قالت على كظهر امي او قال كل امرأة اتزوجها فهي على كظهر امي فهو كما قال  
وان قال اذا تزوجتك فانت طالق ثم قال اذا تزوجتك فانت على  
كظهر امي ثم تزوجها الزمها الطلاق والظهار جميعا وان قال ان تزوجتك  
فانت طالق وانت على حرام كظهر امي ثم تزوجها فانت طالق ويبطل الظهار  
لانه وقع بعد ما بان منه وهو قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وما في قول ابي يوسف  
ومحمد رحمهما الله تعالى فهي طالق مظاهر واذا قال لامرأة ان دخلت الدار فا  
على كظهر امي ثم طلقها فبان منه ثم دخلت الدار وهي في العدة لم يقع عليها الظهار  
واذا ظاهر المسلم وهو حرا وعبد من ذواته وهي حرة او امة مسلمة او كتابية  
او صبية فهو مظاهر وان كان الزوج ذميا فظهاره باطل وكذلك ان كانت  
امرأة قد اسلمت قبل الظهار واذا ظاهر المسلم من امرأة ثم ارتد ثم اسلم فهو  
على ظهاره حتى يكفر في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد  
قد سقط الظهار عنه واذا قال الرجل لامرأة ان شئت فانت على كظهر امي  
فشاءت ذلك في مجلسها الزمها الظهار وان قال انت على كظهر امي اليوم  
فهو ظهار في ذلك اليوم فاذا مضى بطل الظهار وقال ابن ابي ليلى رحمه الله تعالى



هو مظاهرا بدمام لم يكفر وكذلك لو قال شهرا او قال حين تقدم فلان فهو كما  
قال وسقط اذا مضى شهرا وقدم فلان واذا ظاهر من امراته ثم طلقها ثلاثا  
او ارتدت من الاسلام فبانت منه ثم اسلمت وتزوجها بعد ذوق كان الظاهر  
على حاله لا يقربها حتى يكفر ولو ظاهر من امراته وهي امه ثم استبرأها لم يكن  
ان يقربها حتى يكفر وكذلك ان اعتقها ثم تزوجها وظاهرها بالصبي والمعنوه  
باطل وظاهر السكران والمكره لازم وظاهر الاخرس كتابا واسارة نفس  
وهو ينوي الظهار لازم ولا يدخل على المظاهر ايلاء وان لم يجامعها اربعة اشهر  
وان قال ان قربتك فانك على كظها في كان موليا ان تركها اربعة اشهر بانت منه  
بالايلاء وان قوبها في الاربعة الاشهر لزمه الظهار وكذلك ان تزوجها بعد  
الاشهر فقربها لزمه الظهار واذا ظاهر من امراته ثم قال لامرأة اخرى انت  
على مثل هذه ينوي الظهار فهو مظاهرها وكذا ان قال رجل لامرأته انت  
على مثل امرأة فلان ينوي الظهار كان مظاهرها وان لم ينوي الظهار فليس  
وان ظاهر من امرأة ثم قال لاخرى قد اشركتك في ظهاري فلان كان مظاهرها  
منها ايضا وان قال لامرأته انت على كظها في ان شاء الله لم يلزمه شيء وان قال  
ان شاء فلان فالمشبهة اليه وكفارة العبد الظهار وصوم ما لم يعتق فان اعتق  
صارت كفارة الحزوان اعتق عنه مولاه رقية او اطعم بامره لم يجزه حرطا  
وهو معسر ثم ايسر فليعتق فان عسر بعد ذلك فليعتق الصيام **باب**  
**العتق في الظهار** ويجوز عن كفارة الظهار عتق رقية عور صغيرة كانت  
او كبيرة من مؤمنه او كافرة وكل شيء في القرآن ليس فيه رقية مؤمنة فان  
الكافرة الذمية تجزى فيه ولا يجزى الا عمنى والمقتد ولا مقطوع اليدين والرجلين  
ولا اسلمها ولا الاخرس ولا المعنوه المغلوب وتجزى الا منى والمختص والمقطوع  
الاثنين والمقطوع المذاكير والاعرج والذي يخن ويقيق والاقطع احدي  
اليدين واحدي الرجلين اذا لم يكونا من جانب فان كان القطع من جانب  
واحد لم تجزى وكذلك ان كان من كل يد ثلاثة اصابع مقطوعة لم تجزوان  
كان من كل يد اربعة سوى الابهام اجزى ولا يجزى المفلوج واليابس والمذنب  
والمكاتب اذا كان قد ادب شيئا فان كان المكاتب لم يودي شيئا اجزاء  
وان اعتق نصيبه من عبد بينه وبين شركه فضمنه شركه حصته فاعتقها  
عن تمام ظهاره لم يجزه في قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى ويجزى في قول ابى يوسف  
ومحمد رحمه الله تعالى وان كان معسرا نسعى الغلام لم يجزه وان كان العبد  
له اجزاء في قولهم جميعا اذا اعتقه نصفان نصفان ولا يجزى عتق ما في البطن  
وان ولدته لاقول من ستة اشهر وان اشترى اياه ينوي به عتقه عنه اجزاء

وكذلك ان وهب له او وصى له به فان ورثه فنوى به ذلك لم يجزه وان قال  
فلان حرثنا اشتراه ينوي به ظهاره لم يجزه وان كان عتق بقبوله هو حر يوم اشتراه  
عن ظهاره اجزى عنه ولا يجزى ان يعتق عن ظهار واحد نصف رقية ويصوم  
شهرا او يطعم ثلاثين مسكينا وان اعتق عبدا عن ظهارين فله ان يجعل بينهما شاء  
ويجاء مع تلك المرأة وكذلك الصوم وان اعتق عنه رجلين امره لم يجزه وان كان  
بامره لم يجزه ايضا في قول ابى حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله  
يجزى بمنزلة الطعام والولاء الذي اعتقه عنه وان اعتقه عنه بامره على جعل قنائه  
اجزاء ولو اعتق المظاهر عبده على جعل لم يجزه عن ظهاره فان وهب له الجعل بعد ذلك  
لم يجزه ايضا **باب القيام في الظهار** واذا لم يجد المظاهر ما يعتق عن ظهاره  
فعلية صوم شهرين متتابعين فان افطرها يوما لم يصح وغيره فعليه استقبال  
وكذلك ان يسرق من الصوم للعتق انقص صومه وعليه العتق ولو صار  
شهرين احدهما في رمضان لم يجزه وكان عليه ان يستقبل بعد يوم الفطر شهرين  
وكذلك لو دخل في صومه يوم النحر او ايام التشريق فعليه استقبال الصوم ولا يجزى  
الصوم لمن له خادم او درهم او دنانير يجديها رقية ويجزى الصوم ان كان له مسكن  
فقط وان ظاهر من اربع نسوة فاعتق رقية ليس له غيرها ثم صام اربعة اشهر متتابعين  
ثم مرض فاطعم مسكيا ولم يتوب شيء من ذلك واحدة بعينها اجزاء عنهن كلهن  
استحسانا واذا بانت من المظاهر امراته ثم كفر عنها وهي تحت زوج او مرتدة  
لاحقه بدار الحرب جازت الكفارة عنه واذا ارتد الزوج ثم اعتق عبدا عن ظهاره  
ثم اسلم اجزاء وان اكل ناسيا في صوم الظهار لم يصح وكذا ان جامع غير المتطهر  
منها ناسيا وان صام شهر رمضان في السفر عن ظهاره مع شعبان اجزاء في  
قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى ولم يجزه في قول ابى يوسف ومحمد الا من رمضان  
وان صام شهر ايهلال تسعة وعشرين وقد صام قبله خمسة عشر يوما اجزاء  
**باب الاعطاء في الظهار** ويجزى ان يدعوا ستين مسكينا فيغديهم ويشتريهم  
بخبز غير ما دوم وان اعطى كل مسكين منهم نصف صاع من بزا وديق او  
سويق او صاع من تمر او شعير اجزاء وان اعطى قيمة الصاع اجزاء وان اعطى  
من نصف واحد من ذلك اقل ما يميناه وهو يساوي كمال الواجب من حسن  
اخر لم يجزه الا مقداره وعليه ان يتم لا أولئك المساكين فان لم يجدهم استألف  
على غيرهم وان اعطى كل مسكين نصف صاع من تمر ومدا من خضرة اجزاء  
ذلك ولو اطعم الطعام كله مسكينا واحدا لم يجزه اذا كان ذلك ضربا واحدا  
ولو اعطاه في ستين يوما اجزاء ولو اطعم ستين مسكينا كل مسكين صاعا  
من خضرة من ظهار ومن امرأة واحدة او امرأتين لم يجزه الا من احدهما في قول

وتبعده خمسة عشر يوما



ابن حنيفة رحمه الله تعالى ويجزئ في قول محمد رحمه الله تعالى ولو كان احدهما غير  
الظواهر اجزاء عنها جميعا في قولهم جميعا ولا يجزئ ان يعطى من هذه الكفارة  
تقراء اهل ذمة وفقراء اهل الاسلام احب اليها ولا يجزئ ان يعطى فقراء اهل  
الحرب ولا يجزئ ان يعطى فقراء اهل الحرب وان كانوا مستأمنين في دارنا  
وان اعتق عنه صيدا حربيا في دار الحرب لم يجزه وان اعتقه في دار الاسلام  
جاء لا لانه لا يترك ان يرجع الى دار الحرب ولو تصدق عنه وجب بامره اجزاء  
وان تصدق بغير امره لم يجزه لانه لا يصوم احد عن احد بلغنا ذلك عن ابن عمر  
رضي الله تعالى عنهما وهذا الباب **باب الايلاء** واذا حلف الرجل ان  
لا يجامع امراته ابدا ولم يقل ابدا فهو مولى ان تركها اربعة اشهر لا يقربها بابت  
بتطبيق بلغنا عن ابن مسعود وابن عباس رضي الله تعالى عنهما قالوا عزيمه الطلاق  
انقضت الاربعة الاشهر والى الجماع وكذلك ان حلف ان لا يقربها فان قال  
الزوج لم اعني الجماع لم يصدق في القضاء وان حلف ان لا يدخل عليها وقال لم  
اعني الجماع فهو مصدق في القضاء وكذلك لو حلف لغيرها او ليسوا بها ولا  
تجمع راسه ورأسها ولا يلامسها ولا يمسها قال وفي رواية ابن حنبل اذا  
حلف ان لا يات بها وعنى الجماع فهو مولى وان قال لم اعني الجماع صدق في القضاء  
وان حلف لا يقربها فهو يدين في القضاء وكذلك لو حلف لا يقرب فراشها فان  
عنى الجماع فهو مولى والا فليس بمولى وان حلف لا يبايضها ولا يغتسل منها  
جناية لم يصدق في القضاء وهو مولى وان حلف لا يقربها اقل من اربعة اشهر  
لم يكن مولى بلغنا عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه وقال ابن ابي ليلى فهو مولى  
ان تركها اربعة اشهر بابت بتطبيق وكل ما حلف به على اربعة اشهر او اكثر ان لا يقربها  
فما يكون به حالها فهو مولى وذلك نحو قوله احلفا واحلف بالله واشهدا  
بالله او اقسم او اقسم بالله ونظاير هذه الالفاظ وكذلك قوله وعظمه الله وعزة  
الله او قدرة الله وكذلك ان حلف على ذلك الحج او هدى او يصوم بوجهه الله عليه ان  
قربها وان قال والقران لا اقربك او الكعبة او القبلة او الزكاة لا اقربك لم يكن  
مولى وان قال بالله لا اقربك ايم الله لا اقربك او لله الله فهو مولى ايضا ولا يصدق  
في الحكم انه لم يرد به الايلاء وان قال قولا لا يقربها ولم يحلف لم يكن مولى وان حلف  
لا يقربها من مكان كذا او مصر كذا او في ارض العراق لم يكن مولى لانه يقدر ان يخرج  
من ارض العراق قبل مضي اربعة اشهر فيطأها بغير حنث وقال ابن ابي ليلى مولى ان  
حلف لا يقربها حتى يقدم او حتى يفعل شيئا يقدر على فعله قبل مضي اربعة اشهر لم يكن  
مولى وان تأخر ذلك اربعة اشهر لم يصرفه وان حلف لا يقربها حتى يفعل شيئا يعلم  
انه لا يقدر عليه فهو مولى وان حلف لا يقربها سنة الا يوما لم يكن مولى فان تركها

ذلك اليوم وقد بقي عليه من السنة اربعة اشهر فهو مولى قال وكذلك ان حلف  
لا يقربها في السنة الامرة واحدة هكذا لفظ الزاوية والقبول ان يشترط في  
المسئلة الاولى ان يكون بقي من السنة اربعة اشهر بعد مضي اليوم الذي قربها  
وفي المسئلة الثانية من حين فرغ من جماعها واذا اوصل قوله ان شاء الله  
بيمينه لم يكن مولى واذا اشترط مشية انسان لم يكن مولى الا ان يشاء في  
جلسه واذا قال لامرأة انا منك مولى وعنى الايجاب فهو مولى وان قال عينت الجرح  
بالكذب لم يدين في القضاء واذا حلف على اربع نسوة لا يقربهن فهو مولى منهن  
ان تركهن اربعة اشهر من جميعا وان جامع بعضهن في الاربعة الاشهر سقط  
الايلاء عن جامع منهن فلا كفارة عليه ما لم يجامع سائرهن واذا تمت اربعة اشهر  
بانت التي لم يجامعها فلم يجامع شيئا منهن ولكنته طلق احدا من ثلاثا كان ثلثا  
على حاله ولو لم يطلق ولكن بانت احدا من بطل الايلاء عنهن لانه لا يجتنب جماع  
بقي ولو حلف لا يقرب واحدة منهن فهو مولى منهن وان مضت الاربعة الاشهر من  
جميعا وان وطئ منهن والحرة في الاربعة الاشهر حنت وسقط الايلاء عنهن  
وان كان نوى واحدة منهن بعينها دون غيرها فهو مولى منها خاصة واذا  
الى من واحدة لم بعينها ولو بنوها فهو باختيار يوقعهن على ايتهن شاء بعد مضي  
الاربعة الاشهر فبين به وحدها واذا الامن امراته وبينها وبينه مسيرة  
اربعة اشهر او اكثر اجزاء ان بقي بقلبه ولسانه وان كان اقل من اربعة اشهر  
لم يجزئ في الايلاء وان كان من مرضا حين الافقيه الرضا بالقلب واللسان  
ان تمت الاربعة الاشهر وهو كذلك وان صح قبل مضيتها بطل فيه باللسان ولم  
يكن فيه بالجماع وكذلك لو كانت المرأة مريضة او صغيرة لم يجامع ففيه الرضا  
ومتى وطئها بقلبه كفارة اليمين وايلاء التام والصبي والمجنون والمرضى  
الذي يهدى باطل واذا الى الرجل من امراته لا يقربها ابدا ثم طلقها فلا تباطل الا  
وكذلك ان بانت بالايلاء ثلاث مرات وان تزوجها بعد زوج لم يكن مولى  
وان تزوجها كغير يمينه وان كان طلقها بتطبيق بابت فان تمت الاربعة الاشهر  
وهي في العدة وقعت عليها بتطبيق بالايلاء وان لم تكن في العدة لم يكن عليها شيء  
وان تزوجها بعد انقضت العدة فهو مولى منها وليست ناف شهر والايلاء ولا يجب  
بما مضى منها قبل ذلك ولو كانت تزوجها في العدة احسنت ما مضى منها قبل ذلك  
ولو الامن معتدة منه بابت لم يكن مولى ولو الامن امته او ام ولده لم يكن مولى  
وان كان تزوجها كغير ذلك لوالى من اجنبية وان حلف لا يقرب امراته الا في زمن  
كذا وبينه وبين ذلك الارض مسيرة اربعة اشهر فهو مولى وان الى من امراته وهو  
في حبس او في سجن لا يكون فيه الا بالجماع واذا اصحاب المولى من امراته دون الجماع



لم يكن ذلك فياء وان ادعى انه قد جامعها فان ادعاه في الاربعة الاشهر فالقول فيه قوله غير انه لا يسع للمرأة ان يقيم معه اذا كانت تعلم كذبه فالتقرب والتغذي بها وان ادعى بعد مضي الاربعة الاشهر انه جامعها فيها لم يصديق الا ان تصدق المرأة او تقيم البينة على انه قد قاله في الاربعة الاشهر واذا الى الرجل ثلاث مرات في مجلس واحد من امرأة واحدة وهو يريد به التغليظ والتشديد ثم تركها ان اشهر يات بتطبيق واحدة استحسننا في قول ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله وقال محمد وزفر رحمهما الله تعالى بالقياس بين ثلاث وان جامعها في الاربعة الاشهر كفر ثلاثا ايمان في قولهم جميعا ولو كان اراد يمين واحدة حين حلف كانت عليه كفارة واحدة ولو حلف ثلاثا ايمان في مجلس مختلفة على امرأة واحدة وقد دخل بها ثم تركها اربعة اشهر من المجلس الاخر فقد وقع عليها ثلاث تطليقات وان كان لم يدخل يات منه بواحدة حين تمت اربعة اشهر من اليمين الاولى ولم يقع عليها باليمين الثانية والثالثة شيء واذا قال ان قربتك فعلى يمين فهو مولى وكذلك ان قال فعلى كفارة يمين وابلاء الحرة اربعة اشهر تحت حر كانت او تحت عبد وابلاء الامة شهران وابلاء الاخرى جاز ولو قال ان قربتك فان علي حرام وهو ينوي الطلاق بذلك فهو مولى وان كان ينوي اليمين فهو مولى ايضا في قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى ولا يكون مولى في قول ابى يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى واذا قربها وقع عليها الابلاء فان تركها بانت بواحدة من هذا مثل قوله ان قربتك فوالله لا اقربك فوالله لا اقربك فليس بمولى حتى يقربها مرة فان قربها مرة فهو مولى وان تركها اربعة اشهر يات بالابلاء وهذا في قولهم جميعا وقال انت على مثل امرأة فلان وكان فلان الى من امرته ينوي الابلاء كان مولى فان الى من امرته ثم قال لاخري قد اشركك في ابلاء هذه كان باطلا واذا الى الرجل من امرته وهي امة ثم اعتقت قبل انقضائها الشهرين لم تطلق لم تطلق حتى تستكمل اربعة اشهر من حين الى ولو طلقها زوجها في الشهرين بتطبيق ثالثة ثم اعتقت فيها كانت عدتها للطلاق عدة امة ومدة ايلانها مدة الحرة وان حلف لا يقرب امراته وامرأة اخري معه حرة او امة لم يكن مولى من امراته لانه لا يحنث بجامعها وحدها وان جامع الاجنبية صا ومولى من امراته من الساعة التي جامع فيها تلك الاجنبية وان الى من امرته ثم ارتدت ولحققت بداء الحرب نسببت واسلمت ثم تزوجها فهو مولى منها ان مضى شهران من يوم تزوجها بانت بالابلاء وان الامن امرته وهي امة ثم اشترها سقط الابلاء فان باعها او اعتقها ثم تزوجها فهو مولى منها وكذلك المرأة الحرة اذا اشترت زوجها واذا حلف العبد بالعتق او الصدقة او لا يقرب امراته فهو

مولى في قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى ولا يكون مولى في قول ابى يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وان لا يعتق او طلاق فهو مولى في قولهم جميعا واذا الى الحج او عمرة او صدقة فهو باطل واذا الى الرجل يعتق عبده لا يقرب امراته ثم باع العبد سقط عنه الابلاء فان اشتراه لزمه الابلاء من يوم اشتراه فلو كان جامعها بعد ما باعته ثم اشتراه لم يعد الابلاء وان جامعها ثالثة لم يعتق العبد فان مات العبد قبل بيعه سقط الابلاء ولو حلف على ابلاء هذه وطلاق اخري ثم مات تلك وطلقها ثلاثا سقط الابلاء عن هذه فان تزوجها بعد زوج لم يكن مولى من هذه وكذلك لو طلق هذه التي لامنها ثلاثا سقط الابلاء ولو لم يطلق ولكنه جامعها طلق الاخرى فان تزوجها لم يعد الابلاء وان لم يجامع ولكنه طلق الاخرى فبانت منه وانقضت العدة سقط الابلاء عن هذه الاخرى كما سقط اذا باع العبد واذا حلف لا يقرب امراته حتى يموت هوا وتموت هي فهو مولى وان حلف لا يقربها حتى يموت فلان لم يكن مولى وان حلف لا يقربها حتى يخرج الدجال او تطلع الشمس من مغربها كان مولى في الاستحسان وان قال ابدا او حتى القيامة فهو مولى وان حلف لا يقربها حتى تعظم صبياتها وبنيه وبين العظام اقل من اربعة اشهر لم يكن مولى فان كان بنيه وبين العظام اربعة اشهر وهو ينوي ذلك العظام لا ينوي دونه فهو مولى وان مات الصبي قبل ان يمضي اربعة اشهر سقط الابلاء فان حلف لا يقربها حتى يا ذن له فلان مات فلان في الاربعة الاشهر بطل الابلاء وان عاش اربعة اشهر ولم يقربها الزوج فانه ينبغي في القياس ان لا يكون مولى من قبل انه كان له ان يقربها اذ اذن له بغير كفارة وهو قول محمد رحمه الله تعالى وان قال ان قربتك فكل ملوك املكه فيما استقبل حر فهو مولى في قول ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد لا يكون مولى من قبل انه يقدر على ان لا يملك ملوكا وان قال ان قربتك فعلى حجة بعدما اقربك لسنة فهو مولى وكذلك ان قال ان قربتك فعلى حجة قبل ان اقربك بيوم ولو قال ان قربتك فعلى صورة هذا الشهر لم يكن مولى فان قال ان قربتك فعلى طعام مسكين او صورة يوم او شيء مما يتقرب به الى الله قليلا او كثيرا من صلاة او صدقة او حج فهو مولى في قول ابى يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف بعد ذلك لا يكون مولى فيما جعل على نفسه من الصلوة ولو قال ان قربتك فعلى فلان حر عن ظهاري الاول وقد ظاهروا ولم يظاهروا فهو مولى وان قال ان قربتك فله على ان اعتق فلانا عن ظهاري فهو مظاهر وليس مولى وهذا مخالف للاول لان الاول قد اوجب العتق والله اعلم **باب اللعان** بلغنا عن رسول الله



انه قال لا لعان بين اهل الكفر واهل الاسلام ولا بين العبد وامرأته ولا لعان بين المحدث في قذف وبين امرأته واذا كان تحت المسلم الحرام امرأة كتابية فقتلها فلا حد ولا لعان وكذلك ان كان تحت امة او مديرة او مكاتبة او ام ولد رجل فقتلها الزوج يعز رب ذلك اسوطا وكذلك ان كانت امرأة محدودة في قذف فلا حد عليه ولا لعان وان قذف العبد امرأته وهي مملوكة او مكاتبة فلا حد عليه ولا لعان فان كانت حرة مسلمة فعلى العبد الحد وان كانا حرة والزواج محدود في قذف فعليه الحد وان كانا جميعا محدودين في قذف فعليه الحد لا بد بمنزلة العبد نقذف الحرة المحدودة في القذف وان كانت هي المحدودة لم يكن عليه حد ولا لعان لان الشهادة بطلت عن قبلها واذا قذف الاعمي امرأته وهي عمية او قذف الفاسق امرأته فعليهما اللعان من قبل ان شهادة هولاء جائزة في قول بعض الفقهاء واذا قذفها وهي صغيرة او هو صغيرا وكان احدهما اخرسا ومعتوه فلا حد ولا لعان واذا قذف الحر المسلم امرأته الحرة المسلمة بالزنا فان كفت عن مراغته فهي امرأته وان رافقته بدا الامام بالرجل وامره ان يلعن كما قال الله تعالى في كتابه يقوم فيشهد اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين فيما رماها به من الزنا والخامسة ان لعنت الله تعالى عليه ان كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا ثم تقوم المرأة فلتشهد اربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين فيما رماها به من الزنا والخامسة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين فيما رماها به من الزنا فاذا فرغت فرق الامام بينهما بلفظنا عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انه لا عن بين رجل وامرأة تفرقا فرقا فرق بينهما بلفظنا عن ابراهيم رضي الله تعالى عنه قال اللعان بظليقة بآينه وبلغنا عن ابراهيم قال اذا كذب الملا عن نفسه جلد الحد وكان خاطئا من الخطاب وآتهم لكل عن اللعان حبسه واجبره حتى يلعن كما التقن صياحه واذا انكر الزوج القذف واقامت المرأة البينة به عليها فان بينهما اللعان وقال ابن ابي اسبي رحمه الله تعالى لا يلاعن ويحد واذا نفى الرجل حمل امرأته وقال هو من الزنا فلا لعان عليه ولا حد لان نفى الولد ليس بشيء لا يدركه العلم ربح وهذا قول ابو حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ان جاءت باقل من ستة اشهر منذ قذفها لا عن ولزم الولد امه وان جاءت به اكثر من ستة اشهر فالقول ما قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى واذا اغم بغير ولد فلها السكنى والنفقة في العدة فان جاءت بولد ما بينها وبين سنتين لزمه الولد وان لم يكن عليها عدة لزمه الولد ما بينها وبين ستة اشهر واذا لاعنها بولد ثم جاءت بعد ذلك بولد لستة اشهر واكثر ما بينها وبين سنتين

لزمه بمنزلة المعتدة الثانية اذا جاءت بولد واذا ولدت المرأة ولد في بطن واحد فاقرب الاول ونفى الثاني لزمه الولدان جميعا وبلاعنها وان نفى الاول فاقرب الثاني لزمه ويحد وان نقاهما ثم مات احدهما قبل اللعان لا عن الحي وهما ولداه وكذلك لو كانت ولدت احدهما ميتا فنقاهما وان ولدت ولدا فقناه ولا عن به ثم ولدت من العبد ولدا اخر لزمه الولدان جميعا واللعان ماضى وان قال هو ابناي كان صادقا ولا حد عليه ولو قال ليسا بابي كانا ابنيه ولا حد عليه ولو قال كذبت في اللعان وفيما قذفها به كان عليه الحد ولو نفى ولد زوجة محدودة او مكاتبة او مملوكة والزواج حرام وعيد كان نفية باطلا ويلزم الولد اباه ولا حد على الزوج ولا لعان ولا يخرج الولد من نسبه الا اللعان قال ابو الفضل قد اجمل هذا الجواب وفي السؤال ذكر الزوج العبد والمرأة المحدودة وفيما تقدم من قوله ان العبد اذا قذف امرأته المحدودة فعليه الحد واذا التقن الرجل ثلاث مرات والعتق المرأة ثلاثة مرات ثم فرق بينهما القاضي وقد اخطأ السنة والفرقة جائزة وان كان التقن كل واحد منهما مرتين ثم فرق بينهما فلزمه باطل ولو فرغا من اللعان ولم يفرق بينهما حتى مات احدهما توارقا لانهما امرأتان لم يفرق القاضي بينهما ولو اخطأ القائل فامر المرأة فبدأت باللعان ثم التقن الرجل كان عليه ان يامر المرأة بالاستتقاء فان لم يامرها وفرق بينهما فالفرقة جائزة واذا قذف الرجل المرأة ثم تزوجها ثم قذفها فرافعه فيها جميعا جلد الحد وذكر اللعان ولو اخذته بالحد الاخر وشركت الاول لاعنها فان اخذته بالاول بعد ذلك ضرب بالحد وان بدأت بالاول حنطا فان اخذته بعد ذلك بالآخر لم يلزمه حد ولا لعان واذا قذف امرأته امرأة فعليه لعان واحد واذا قذف اربع نسوة في كلمة واحدة او في كلام متفرق فعليه ان يلاعن كل واحدة منهن على عدة واذا كان محدودا في القذف فعليه حد واحد لمن جميعا ولو قذف رجلا فضرب بعض الحد ثم قذف امرأة نفسه لم يكن عليه لعان وعليه تمام الحد لذلك الرجل واذا قذف الرجل امرأته ثم بان منه بطلاقا وغيره فلا حد عليه ولا لعان لان حده كان اللعان فلما لم يستقر اللعان بعد البسوة لم يحول الى الحد ولو اكد بنفسه لم يحد ولو قال انت طالق ثلاثا باذنية كان عليه الحد ولو قال يا زانية انت طالق ثلاثا لم يلزمه الحد ولا اللعان واذا علق القذف بشرط يجب به حد ولا لعان وكل امرأة وطئت حراما فلا حد على قاذفها ولا لعان وقال ابن ابي ليلى رحمه الله تعالى عليه الحد رجل قال لامرأة قد زنت قبل ان تزوجك او زانية تزيت قبل ان تزوجك فهو قاذف اليوم وعليه اللعان ولو قال



قد قذفك بالزنا قبل ان تزوجك فعليه الحد لانه اقرب قذف من ان قال لها  
زنت وانت صبيبة لم يكن عليه حد ولا لعان وان قال فزجك زاني او جسدتك  
زاني او بدتك فهو قاذف فان قال يدك او رجلك لم يكن قاذفا وبأي لغة  
بالزنا فهو قاذف وان قال وجدت معها رجلا يجامعها لم يكن قاذفا لان الجماع  
قد يكون حلالا وشبهة وليس على الاخرس حد ولا لعان رجل قال لامرأته  
يا زانية فقالت بل انت فانتها حد له ويدير اللعان وان قال لها يا زانية فهاك  
زنت بك لم يكن بينهما حد ولا لعان استحسانا وكان القياس ان يلاعنها  
من قبل ان هذا ليس بقصديق منها لان المرأة لا تزني بزوجها فان قال يا زانية  
فهاك انت اذني مني فعليه اللعان وليس قولها بقذف وكذلك لو بداهها فقال  
انت اذني من فلانة وتلك زانية او غير زانية او قالت انت اذني الناس لحد  
ولا لعان وان قذفها او نفى ولدها فصدقه لم يكن بينهما حد ولا لعان والولد  
ولده رجل قذف امرأة رجل فقال الزوج صدقت لم يكن قاذفا وان قال صدقت  
هي كما قلت كان قاذفا وان قال لامرأته يا زانية يا ابنة الزانية فرافعته هي  
وامها حد لأم ودرى اللعان وكذلك ان كانت الام ميتة واخذت الابنة  
بجدها وان قال لها زنت مستكرهة او قال زنا بك صبي لم يكن قاذفا ولو  
قذفها ثم وطئت وطئا حراما سقط اللعان واذا ولدت امرأة الرجل ثم نفى  
الولد بعد سنة لاعنها ولم ينف الولد انما استحسن اذا انفاه حين يولد او  
بعد ذلك بيوم او بيومين او نحو ذلك ان ينفي باللعان وهذا قول ابي حنيفة  
رحمه الله تعالى ولم يكن يوقت فيه وقتا وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى  
الوقت فيه ايام النقاس اربعين يوما واذا الاعن بولد ولزم الولادة ثم مات  
الولد عن مال فادعاه الاب لم يصدق على النسب ولا الميراث ويضرب الحد  
فان كان الولد ترك ولدا ذكرا او انثى ثبت نسبه من المدعى ووارث الاب  
منه واذا قذف امرأته ثم ادتدت ثم اسلمت فزوجه لم يكن لها ان تآخذ  
بذلك القذف واذا الاعن الرجل امرأته بغير ولد ثم قذفها هو او غيره فعليه الحد  
وان لاعنها بولد فلزم الولد الام ثم قذفها هو او غيره فلا حد عليه وان ادعى الولد  
فجلدا الحد والزعم الولد ثم قذفها قاذف فعليه الحد ولا حد على من كان قذفها قبل  
ذلك ولو ادعى الولد ثم مات قبل ان يحد ثبت النسب منه وضرب في قذف  
المرأة بعده الحد واذا فرق بين الرجل وامرأته في اللعان ثم وطئت وطئا حراما  
او قالت صدقت انا زانية حل له ان يزوجهها ولو اقامت البينة على الزوج  
انه ادعاه وهو يكره ثبت نسبه وضربه الحد ومن قذفها بعد ذلك ضرب الحد  
واذا قذف الرجل امرأته فرافعته واقامت شاهدين انه اكدب نفسه حد

واذا رجع المتلاعنان الى حال لا يتلاعنان فيها حل له ان يزوجهها ومالم يرجع  
الى هذا لم يكن له ان يزوجهها في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف  
لا يجتمعان ابدا بلقنا عن عمر وعلى بن مسعود رضي الله تعالى عنهم قالوا لا يجتمع  
المتلاعنان ابدا واذا اسلمت امرأة الذمي فقتلها ثم اسلمت فعليه الحد وكذلك  
العبد يعتق بعد ما قذف امرأته ولو قذف الحر امرأة الذمية والامة ثم اسلمت او  
اعتقت لم يكن عليه حد ولا لعان واذا اعتقت الامة ثم قذفها الزوج فعليه  
اللعان فان اختارت نفسها بطل اللعان ولا مهر لها ان لم يكن دخل بها وان  
لم تختبر نفسها حتى تلاعنا وورق بينهما فعليه نصف المهر وهذا اخر الباب  
**باب الشهادة في اللعان** واذا شهد الزوج وفلانة نفرت على المرأة بالزنا  
جازت شهادتهم وان كان الزوج قذف وجاء بثلاثة شهد واحد الثلاثة وان كان  
الزوج واذا شهد للمرأة ابناها على زوجها انه قذفها لم يجز شهادتهما وكذلك  
لو شهد لها رجل وامرأتان بالقذف لم تجز لان هذا حد ولا يجوز شهادة النساء  
في حد ودولاشهادة على شهادة واذا شهدا حدما انه قذفها بالزنا وشهد الآخر  
انه قال لولدها هذا من الزنا لم يحد ولو شهدا حدما انه قال لها زنا بك فلان  
وشهد الاخر انه قال لها زنا بك فلان الاخر جازت الشهادة ولو كان قذفها  
برجل واحد وجاء ذلك الرجل بطل بحد وجلد الحد ودرى اللعان وان قال  
لشهادته قذف امرأته وامنا في كلمة واحدة لم تجز الشهادة وان شهد ابناها  
من غيرهما على قذفها ابناها وامها عنده لم تجز شهادتهما لما فيه من نفع امها الا  
ان يكون الزوج عبدا او محمدا او قذف فنجوز شهادتهم عليه ويضرب الحد  
وان شهد شاهدان عليه بقذف امرأته فعد لاثم مات قبل ان يقضى القضا  
بشهادتهما فانه يحكم عليه باللعان وتقبل توكيل المرأة في اثبات القذف فاذا  
جاء موضع الاقامة فلا بد من الحضور واذا اقام الزوج القاذف شاهدين  
اقرار المرأة بالزنا سقط اللعان عن الزوج ولم يلزمها حد الزنا واذا شهد  
رجل وامرأتان بذلك درأت اللعان ايضا استحسانا وان شهد للزوج  
ابناها منها اثنتان اثبت بالزنا لم يجز شهادتهما فان شهد شاهدان على رجل انه  
قذفها وقذف امرأته بعد ذلك وقبل ذلك في كلام متفرق جازت شهادتهما  
للرأة واذا صدقت المرأة زوجها عند الامام فقال صدق ولم تقل زنت  
واعادت ذلك اربع مرات في مجلس متفرقة لم يلزمها حد الزنا ويبطل اللعان  
ولا يحد من قذفها بعد هذا واذا شهد شاهدان بالقذف فقال الزوج  
كانت يومئذ امية وكافرة قال قول قوله فان اقاما البينة فالبينة بنته  
المرأة الا ان يثبت شهود الزوج انه قذفها بعد الاسلام الذي شهد به

هذا الحديث في الزنا



وإذا كانت معروفة الأصل في الإسلام والحرية يعرف ذلك القاضي لم يلفقت  
 إلى قول الزوج فإن ادعى الزوج ببنية على أنها كمال أجل إلى قيام القاضي فإن  
 حضر ببنية والألاعن وإذا ادعت على الزوج القذف ولم يكن لها بنية  
 وأدات بيمين الزوج فلا يمين عليه لا ترحم وكذلك إذا ادعى الزوج أنها قد  
 وأد بيمينها لم يكن عليها يمين فإن ادعت قذفا متقاربا أو أقامت عليه  
 شهودا جاز ولا يبطل القذف بالنقاد م فإن أقام الزوج البينة على فرقة  
 وقعت بينهما بعد ذلك الوقت ونكاح مجد وبطل اللعان وإذا أقامت البينة  
 على اقترار الزوج بالولد وهو ينكر وقد نقاه لزمه الولد ولا يستطيع أن ينفيه  
 بعد اقترار الرجل بولد فليس له أن ينفيه وما لم يقرب فله أن ينفيه

بأنواع عمر وعلى والشعبى ومخالفه  
 منهم أنهم قالوا إذا اقترع

## كتاب العتاق

ذكر محمد بن الحسن عن أبي يوسف عن اسماعيل بن مسلم المكي عن الحسن بن  
 الدرندار عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن قال  
 من لعب بطلاق أو عتاق فهو جائر عليه ونزلت هذه الآية ولا تحذروا آيات  
 الله فهو في ذلك وذكر عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه  
 قال من حكم بطلاق أو عتاق فهو جائر عليه وإذا قال الرجل لعبد  
 أنت حر أو قد حررتك أو أنت عتيق عتيق في ذلك كله وإن قال نويت به الجبر  
 بالباطل دين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يدين في الحكم وإن قال لعبد هذا  
 مولاي عتيق في القضاء وكذلك إن قال يا خرا يا عتيق أو مولاي وكذلك  
 إن قال لأمته وإن قال لعبد يابني أو لأمته يابينة لم يعتق وإن قال هذا ابني  
 ومثله يولد مثله عتيق ونبت نسبه منه إن لم يكن له نسب معروف وإن كان  
 أعجميا حلينا وإن كان مثله لا يولد مثله هو أكبر منه عتيق في قول أبي حنيفة  
 رحمه الله تعالى ولم يعتق في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وإن قال هذا  
 ابني أو كانت أمة فقال هذه ابني ومثله يولد مثله عتيق فإن لم يكن له ابوان  
 معروفان وصداق في ذلك ثبت نسبه منهما قال أبو الفضل رحمه الله تعالى  
 وصرف في هذه المسئلة تصديقهما له في الأبوة ولم يصف في المسئلة  
 تصديق الغلام في البنوة وكذلك ذكر الجواب في كتاب الدعوى أيضا وإن  
 قال لعبد هذا اخي لم يعتق وإن قال لاسبيل لي عليك أو لملك لي عليك  
 أو قد خرجت من ملكي عتيق إن نوى به العتق وإن لم ينو لم يعتق وإن قال لعبد  
 قد بنت مني أو كانت أمة فقال لها بنتي مني أو حرمت على أو أنت خلية أو أنت

برية أو بدين أو بته أو أخرجني أو أغزني أو استبري أو تقضي أو أذهبني وإلخار  
 فاختارت نفسها أو قال لاسلطان لي عليك وهو ينوي العتق في جميع ذلك  
 لم يعتق وإن قال يدك أو جسدك أو رأسك حرا ونفسك أو وجهك أو دوحك  
 أو كانت أمة فقال فرجك حر عتق في جميع ذلك فإن قال أردت به الكذب  
 لم يصدق في القضاء وإن قال يدك أو عضو من أعضائك أو دمك حر عتيق  
 وإن قال ما أنت إلا حر عتيق وإن قال أنت حر اليوم في هذا اليوم عتيق وإن  
 قال لما أردت العتق دين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يدين في القضاء

**باب عتق ذوى الأرحام** ذكر حديث عائشة رضي الله تعالى عنها عن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من ملك ذوى رحم محرمة  
 فهو حر وكذلك عن عمرو بن مسعود رضي الله تعالى عنهما فإذا ملك أباها أو  
 أمه أو أخاه أو عمه أو من أشبهتهم من ذوى الرحم المحرم عتيق عليه وكذلك  
 إن كان المالك صغيرا فإن ملكه الرجل مع آخر عتيق بضيقه منه وسعى المملوك  
 للشريك في تضيقه ولا ضمان على الذي عتق من قبله لأن شراء الشريك معه  
 رضا بالذي يكون به العتق ألا ترى أن عبدا لو كان بين رجلين فاذن أحدهما  
 لصاحبه أن يعتقه فاعتقه لم يكن له أن يضمه وكذلك شراءه معه ألا ترى  
 خصلة أن يكون العبد بين اثنين فيشتري هو بضيق أحدهما أو يقبله منه  
 بهبة أو صدقة أو وصية فيكون لذلك الشريك الخيار بين أن يعتق أو  
 يستسعى العبد ويضمن هذا الذي عتق من قبله إن كان موسرا لأنه أفسد  
 عليه بقوله ولا ضمان عليه إن كان ورثا لأنه دخل في ملكه بغير قبول منه وهذا  
 كله قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله  
 فالذي عتق العبد من قبله ضامن لنصيب شريكه إن كان موسرا في جميع  
 هذه الوجوه إلا في الميراث خاصة وإن ملك ذارحم وليس محرما أو ذا رحم  
 ليس له رحم لم يعتق وإن اشترى أمة وهي حبلى من أبيه عتق ما في بطنها لأنه  
 أخوه وله أن يتبع الأمة إذا وضعت **باب جامع الوجوه من العتاق**

ذكر محمد بن الحسن رحمه الله تعالى حديث أبي قلاب إن رجلا عتق عبدا له عند  
 ولا مال له غيره فأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثه وليسعى  
 في ثلثي قيمته وعن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه في رجل عتق عبدا  
 عند الموت وعليه دين قال يسعى العبد في قيمته وعن أبي الحسن المجتبي  
 إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يسعى العبد في الدين وعن  
 بن مسعود ومثله وعن بن عمر قال إذا كانت وصية وعتق بذى بالفق  
 وعن عمرو بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه أنه لو أعتق عبدا له بضمرا



فما أتى العبد فجعل يبرأ ثم ليت المال وإذا قال الرجل لأمته امرئ بك  
يعني في العتق فإن اعتقت نفسها في مجلسها عتقت وإن قامت منه قبل  
أن يعتق نفسها فهي أمة وإن قال لم أعتق فالقول قوله وكذلك إن جعل  
امرئها في يد غيرها أو قال لها اعتقي نفسي فقالت قد اخترت نفسي كان باطلا  
وإن قال أنت حرة أنت حرة إن شئت فإن قالت في مجلسها قد شئت كانت حرة  
وكذلك قوله إن أردت أو هويت أو أحببت وكذلك إن قال حرة إن كنت  
تحبيني أو تبغضيني فالقول قولها ما دامت في مجلسها فإن قامت قبل أن يقول  
شيئا فهي أمة وإن قالت فيه لست أحببك ثم قالت أنا أحببك لم تصدق وكذلك  
قوله إن كنت تحبين العتق فانت حرة وإن قال أنت حرة إذا حضت كان القول  
قولها متى قالت حضت وإن قال أنت حرة وفلان إن شئت فقالت  
قد شئت نفسي لم يعتق وكذلك إن قال لأمته انتما حران إن شئتما فشاءت  
أحدهما فهو باطل وإن قال أنتما حران فشاءت العتق فهي حرة فشاءت العتق فأن قال  
أردت أحدهما لم يصدق في القضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى  
وليعتق التي نواها وإن لم يكن نوى شيئا بعينه كان له أن يعتق أحدهما  
وميسك الأخرى وإن شاءت أحدهما عتقت وحدها وإن قال كل  
مملوك لي حر وله عبيد وأمهات أولاد ومديرون ومكاتبون عتقوا  
جميعا إلا المكاتبون فإن نواهم عتقوا أيضا فإن قال نويت الرجال دون  
النساء دين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يدين في القضاء وكذلك إن قال  
لم أعتق لم يدين في القضاء وقال كتاب المكاتب وإن قال لم أعتق  
المديون فيما بينه وبين الله تعالى ولا في القضاء وإذا قال لعبيده انتما أحرار  
الآن فلا كان كما قال وكذلك إن قال لعبيد انتما حران الأسالم وإن قال  
سالم حر ومرزوق حر الأسالم عتقا جميعا لأنه قد سمي سالم وحده فلا يستطيع  
أن يستثنيه وإن قال كل مملوك أملكه أبدا فهو حر وأقال المدة كذا فهو حر  
لأنه إنما اعتق بعد الملك وإن قال كل مملوك اشتريه فهو حر فامرئ غيره واشترى  
مملوكا لم يعتق فإن كان نوى أن لا يشتري هو لا غيره عتق وإن قال كل مملوك  
لي حر يوم كذا فلا ثم اشتري مملوكا ثم كره لم يعتق وإن قال يوم كذا فلا وكل  
مملوك لي يوم كذا عتق وإن قال يوم كذا فكل مملوك أملكه أبدا فهو حر ثم اشتري  
مملوكا ثم كره لم يعتق لأنه اعتق ما يملك بعد الكلام وإن قال مملوك أملكه فهد  
حر يوم كذا فلا وهو يريد ما يملك في المستقبل واشترى مملوكا ثم كره عتق  
وليعتق في القضاء ما كان في ملكه يوم حلف وإن قال كل مملوك لي حر وله  
عبد بينه وبين آخر لم يعتق فإن نواه عتق استحسانا فإن كان له عبد

لم يدين

تاجر له مالهك وعليه دين أو لادين عليه عتق العبد التاجر ولم يعتق ماله  
الآن بنوهم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ويعتقون في قول محمد رحمه الله  
تعالى نواهم أو لم ينوهم في القضاء وإذا ادعاه عبده سالما فاجابه مرزوق  
فقال أنت حر ولا نية له عتق الذي أجابه وإن قال عتبت سالما عتقا جميعا  
في القضاء وأما فيما بينه وبين الله تعالى فيعتق الذي عتق خاصة ولو قال  
باسمك أنت حر فإذ هو عبد آخر له أو غيره عتق عبده سالم بالتسمية لأنه  
لم يتقدمه خطاب وإذا اعتق الرجل عبده أو أمته ثم جحد المولى العتق حتى  
أصاب من الغلة أو الخدمة والوطئ ما أصاب ثم أقر به أو قامت عليه  
بينه رد ما أخذ من الغلة ورد مهر مثل الجارية ولا يرد للخدمة شيئا إلا ترى  
أنه لو اغتصب حرا فاستخدمه لم يكن عليه شيء إلا الأثم ولو أخذ منه الغلة  
كان عليه ركنها لأنه مال أخذه من حر وإن كان أجنبيا حتى عليه ثم أقر للولي  
أنه قد كان اعتقه قبل ذلك لم يصدق على الزام الجاني حكم الحر وإن قامت به  
لزمه حكم الجناية على الحر ولا يجوز عتق الصبي والمجنون في حال جنونه وإن  
اعتق في حال إفاقته جاز وإذا قال رجل قد عتقت عبدي وأنا صبي  
أو وأنا أنا ثم كان القول قوله وكذلك إن قال اعتقته قبل أن أخلق أو قبل  
أن يخلق وإن قال لعبيده أنت حر متى شئت أو متى ما شئت أو كلما شئت  
أو إذا شئت فقال العبد لا شاء ثم باعه ثم اشتراه ثم شاء العتق فهو  
حر وما كان من رده المشية قبل ذلك باطل إلا ترى أنه لو قال أنت حر  
إن دخلت الدار ثم باعه ثم اشتراه فدخل الدار عتق وإن قال أنت حر  
حيث شئت فقام من مجلسه بطل ذلك وإن قال أنت حر متى شئت كيف شئت  
فلم يشاء شيئا فهو حر لأن العتق قد وقع وقوله كيف شئت ليس بشيء وكذلك  
لو شاء العبد عتقا على مال أو الحجل أو شرط أو شاء الدبير فهو كله باطل  
وهو حر وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى إذا قام من مجلسه قبل  
أن يشاء لم يعتق وإن قال عبدي حر ولم يكن له إلا عبد واحد عتق وإن  
قال عتيت عبد لي حر لم يصدق إلا بينة وإن قال أبيعك عبدا بكذا ولم يبر  
ولم يره المشتري فالبيع باطل وإن اتفق البائع والمشتري أنه هذا  
فالبيع جائز قال أبو الفضل رحمه الله تعالى ذكره هذا السؤال المسألة في  
روايات ولو قال أبيعك عبدا لي ولو قال أبيعك عبدي بكذا وكذا ولم  
يسمه كان المشتري بالخيار إذا رآه وليس هذا كالعتق ولو قال أعتبدي  
حر وليس له الآخر واحد عتق ولو قال لعبيد أحدهما حر ثم مات أحدهما أو  
قتل أو باعه أو وهبه أو دبره عتق الباقي وكذلك لو قال ذلك لأمته



ثم علفت منه احدهما فان وطئ احدهما ولم يتعلق منه وكذلك هذا في قول  
 ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى هو على  
 خياره ولو اعتق احدهما بعينه ثم قال اياها كنت عتيت بذلك العتق الاول  
 كان مصدقا في القضاء وان قال احدهما حرة ثم فناء رجل عين احدهما قال المولى  
 على خياره والارض له ارشامة فان قال قد كنت اوقعت العتق عليها لم يصدق  
 على الزام الجاني ارش حرة وعليه ارشامة لها ولو قل لها معا رجلا كان في واحد  
 منهما نصف قيمة امة وعليه دية حرة فان كانت احدهما قلت قبل الاخرى قال الثاني  
 منها حرة وفيها الذب ولو قل كل واحد منهما رجلا كان على كل واحد منهما قيمة  
 امة وقد علمنا ان احدهما حرة ولكن لا يدري البتة ما هي فان لم يجتسب عليها احد  
 ولكن المولى مات قبل الاختيار عتق نصف كل واحدة منهما وسعت في نصف  
 قيمتها فان اختار ايقاعه عند الموت على احدهما عتقت ولو حدث احدهما  
 جنابة قبل الاختيار ثم اختار المولى ايقاعه عليها كان مجازا للجناية وان  
 لم يجز حتى مات كان على المولى قيمة الجنابة في ماله وان باع المولى احدهما بشروط  
 الخيار له او للشترى وباعها ببيع فاسد وبقيضها المشتري او كاتبها او هبها  
 او اجرها عتقت الباقية واذا قال العتبي كل ملكه اذا احتملت فهو حر  
 فهذا باطل وكذلك المعتوه فان قال الصحيح ملوكي خرب يوم افعل كذا وكذا ففعله  
 وهو معتوه عتق عبده وان اعتق الحر عبده في دار الحرب ثم اسلم او صار ذميا  
 وعبده معه في يديه فهو عبده وعتقه في دار الحرب باطل وكذلك التدبير  
**باب الشهادة في العتق** واذا شهد الشهود على عتق امة فالشهادة  
 جائزة وان كانت هي منكرة له ولا يجوز في العبد المنكر له في قول ابي حنيفة رحمه  
 الله تعالى الا في حال جنة او قذف او معنى يلزم به حق لخصم وقال ابو يوسف ومحمد  
 رحمهما الله العبد والامة في ذلك سواء والشهادة جائزة ولو شهدوا انه اعتق  
 عبدا سالما ولا يعرفون سالما وله عبد اسم سالم ليس له غيره فاني عتقته ولا ابالي  
 ان لا تعرفه الشهود ولو شهدوا به في البيع ابطلته واذا شهد شاهدان عليه  
 بعتق عبد بعينه واختلفا في الوقت او المكان او اللفظ او اللغة او شهدا احدهما انه  
 اعتقه وشهد الاخر انه اقر انه اعتقه فالشهادة جائزة وان اختلفا في الشرط الذي  
 علق به العتق لم يجز وكذلك ان شهدا احدهما انه كان يجعل وشهد الاخر انه لم يجعل  
 او اختلفا في مقدار الجعل والمولى منكر وان ادعى المولى العتق باللفظ وخمسائه  
 وشهدا احدهما بذلك وشهد الاخر باللفظ والاعلام منكر قضى عليه بالالف وان ادعى  
 المولى القابل للشهادة وعتق الفلام بغير شيء وان ادعى الفلام انه اعتقه  
 باللفظ واقام شاهدين وادعاه المولى بالعين واقام شاهدين فالبينة بيينة المولى

وان اقام العبد بيينة انه قال ان ادبت الى فانت حرا وان قد اداها واقام المولى  
 البيينة انه انما قال اذا ادبت العين او اذا ادبت الى العين فانت حرا والعبد  
 حرا ولا شيء عليه غير الالف التي ادى لانه اضرع لهذين القولين على انهما قد كانا  
 فائهما فعل العبد عتق به واذا شهد شاهدان ولم يحكم بشهادتهما ثم ملكه  
 احدهما عتق عليه ولو شهد شاهدان بالعتق فحكم الحاكم بشهادتهما ثم وجعا  
 عنها فضمننا ثم قامت بيينة غيرهم بان المولى قد كان اعتقه بعد شهادتهما هؤلاء  
 سقط عنهم الضمان وان كان الشهود شهدوا انه اعتقه قبل شهادتهما  
 لم يرجعنا بضمنا ايضا في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ويرجعنا به في قول ابي  
 يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ولو قيد بعتقه فحلف بعتقه ان في يده عشرة اوطال  
 وحلف بعتقه ان حله احد من الناس هو او غيره فشهد شاهدان ان فيه خمسة  
 اوطال فاعتقه القاضي بشهادتهما ثم حله القاضي فاذا فيه عشرة اوطال  
 واستبان انهما شهدا باطل فلما ضامنا لقيمتيه في قول ابي حنيفة رحمه الله  
 ولا ضمان عليهما في قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لانه قد عتق بالحل الا  
 نرى انهما لو حلاه با نفسهما عتقوا ولم يضمننا شيئا واذا شهدا على رجل انه عتق  
 عبدا وسماه فتسياه فالشهادة باطلة وان شهدا انه اعتق احد عبديه  
 بغير عينه فالشهادة باطلة في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال كان  
 هذا عند الموت استخسنت ان اعتق من كل واحد منهما نصفه وقال ابو يوسف  
 ومحمد الشهادة جائزة في الحياة ايضا واذا شهدا ان احدهما عتق  
 عبده لم يجز شهادتهما واذا ادعى العبد والامة العتق ولم يكن له بيينة حاضرة  
 لم يجعل بين المولى وبين العبد وكذلك اذا اقام شاهد واحد فان اقام شاهدين  
 جعل بينه وبين مولاه حتى ينظر في امر الشاهدين قال ابو الفضل رحمه الله  
 وجواب هذه المسئلة في العبد خاصة وهذا اذا كان مولاه فاسقا مخوفا  
 عليه ولم تذكرها هنا الجواب في الامة وقد فسره في الجامع واذا شهد شاهدان  
 اعتق عبده هذا وشهد الاخر انه وهبه لنفسه فهذا باطل لانهما قد اختلفا  
 فاذا شهدا جميعا انه وهب عبده لنفسه فالعبد حرا فان قال المولى العتق  
 لم يصدق في القضاء واذا شهدا انه قال له انما انت مثل الحر او بدئك  
 بدن حرا او رأسك رأس حرا واسمك اسم حرا وكانك حرا لم يعتق شيء من  
 ذلك وان شهد انه قال اسم عبدي هذا حرا وهو اسم ثم دعاه فقال يا حرا  
 لم يعتق واذا قال له ان فعلت كذا وكذا فانت حرا وذلك من الامور الظاهرة  
 فقال قد فعلت لم يصدق وان قال لرجل اعتق ابي عبدك شئت فاعتقهم  
 جميعا لم يعتق منهم الا واحد والامر في بياننا الى المولى وان قال انكم شاءوا



فهو حر فشا واجبعا عتقوا وكذلك ان قال اتيكم دخل الدار وان قال اتيكم بشرني  
بكذا فهو حر فبشروه معا عتقوا فان قال عتيت واجدا لم يتدين في القضاء واما انما  
بينه وبين الله تعالى في نفسه ان يجتاز منهم واجدا فيمضي عتقه ويمسك البقية  
وان بشره واحد بعد واحد فالاول هو البشير ولا يعتق غيره واذا قال الرجل  
للرجل اخبر عبيك بعتقه او انه حر او بشره بعتقه فهو حر ساعة حكم به المولى اخبر العبد  
او لم يخبره واذا قال الرجل لعبد له يا سالم انت حر وهو يعني انسا فابين يديه  
غير سالم فان سالما حر فاذا قال الولد لعبد من عبيك يدخل على فهو حر فاذا دخل عليه عبد  
ميت ثم ادخل عليه عبد حي عتق الحي ولم يعتد بالميت وان قال اول عبد امك فهو  
فلك عبيد معك يعتق واحد منهما فان ملك عبدا اخر لم يعتق لانه ليس باول الا ترى  
انه لو قال اخر عبدا ملكه فهو حر ثم يملك غيره حتى مات المولى جعله حراما من جميع المال  
في قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى هو حر  
من الثلث ولو قال اخر عبدا ملكه فهو حر فاشترى عبدا ثم لم يملك غيره حتى مات  
لم يعتق فان اشترى عبيد بعده ثم مات لم يعتق احدهم ولو قال لامة  
لا يملكها انت حرة من مال لم يعتق وكذلك لو قال ان شريكك فانت حرة فاشترى  
فتسرى بها لم يعتق لانه لم يقل او املاكك ولو قال كل امة اشترى بها فهي حرة  
فتسرى امة كانت في ملكه يوم حلف عتقت فان تسرى بامة اشترى بها بعد هذا  
اليوم لم يعتق والتسرى في قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى ان يتوها بيتا ويحصنها  
ولم يطلب ولدها وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يكون تسريا الا  
بطلب الولد مع هذا ولو لم يفعل بها شيئا من هذا ولكنه وطئ جاريته فعلت منه  
لم تعتق لانه لم يتسرها واذا قال الرجل لعبدية اتيك اكل هذا الرغيف فهو حر فاكله  
جميعا لم يعتق واحدهما فان اقام احدهما البيت انه اكله فاعتقه القاضي ثم اقام  
الاخر البيت انه هو الذي اكله لم يعتقه القاضي لانه قد جعل الاول اكله ولو  
جاءت البيتان معا لم يعتق واحد منهما واذا شهد شاهدان انه اعتق سالما  
يوم الخميس فاعتقه القاضي ثم شهد الاخران انه اعتق يوم الخميس الكوفة لم تجز  
شهادتهما فان جاءت البيتان معا لم تقبل واحدة منهما فاذا ردها ثم مات  
احدى البيتين فاعاد الاخرين تلك لم يقبل القاضي شهادتهما لانه قد رد  
للثمة وان لم تمت واحدة من البيتين حتى جاء احد الغلامين بشاهدين اخرين  
يشهدان على ما شهدت به بيته الاولى وجاء الاخر بشهوده الذين كانوا يشهدون  
فان القاضي يجيز شهادة الاخرين الذين لم يكونا شهدا عنده وهذا الباب  
**باب عتق المملوك بين الشركاء** اكثر هذا الباب معنى على قول ابى حنيفة رحمه الله  
فيمن اعتق نصف عبده انه يعتق منه ما اعتقه وهو بالخيار فيما بقي من

اعتقه

وان شاء استسعاها واحكامه كلها احكام المكاتب ما دام ليس الا انه  
لا يرد في الرق وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يعتق كله ولا سعاية عليه  
فاذا كان العبد بين رجلين فاعتق احدهما نصيبه منه فهو جائز والشريك بالخيار  
ان شاء اعتق حصته وان شاء استسعاها في نصف قيمته وان شاء ضمن  
المعتق نصف قيمته ان كان موسرا او كان له من المال والعروض قدر قيم نصف  
المملوك ويرجع به المعتق على العبد ويكون الولاية كله له وليس له ان يضمه ان كان  
موسرا فان اعتقه واستسعاها فالولاية بينهما في قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى  
وان كان اعتق نصيبه باذن شريك فلا ضمان عليه ولو اعتق احدهما نصيب شريك  
منه لم يعتق وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى اذا اعتق احدهما نصيبه  
منه فهو حر كله والولاية له واحكامه احكام الاحرار فان كان المعتق موسرا  
ضمن نصيب شريكه ولم يرجع بما تضمنه له على الغلام وان كان موسرا سقي الغلام  
فيه ولا خيارا للشريك فيه والولاية كله للمعتق وقال ابن ابى ليلى رحمه الله تعالى  
الا في حرف واحد قال يرجع الغلام بما سعى فيه على الذي اعتقه واذا اشهد كل  
واحد من الشريكين على صاحبه انه اعتقه وصاحبه ينكره سعى العبد في قيمته  
بينهما والولاية لهما في قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد  
الله لا سعاية عليه ان كانا غنيتين وان كان احدهما غنيا والاخر فقيرا سعى العبد  
في نصف قيمته وان كانا فقيرين سعى لهما في قيمته والولاية في جميع ذلك متوقفة  
واذا اعتق احد الشريكين العبد فاخارا الاخران يضمه فاختلفا في قيمته يوم  
اعتقه فان كان العبد قائما اخذ بقيمته يوم ظهر العتق وكذلك ان اراد ان  
يستسرى به الا ترى ان له ان يعتق حصته الساعة فان علمت قيمته يوم اعتقه  
غير انها اوردت او انقضت او كانت امة فولدت لم يلتفت الى ذلك  
واخذ بقيمته يوم اعتقه فان مات الذي لم يعتق قبل ان يجتاز شيئا او مائا  
جميعا فان لورثة عن الخيار وما كان له غير انه لاحظ للشاء في الولاية ان  
اعتقوا واستسعوا فكان كالمكاتب يؤدى الى ورثة المولى ويعتقوه او  
يبروه فما عليه وان اختار بعضهم السعاية وبعضهم الصمان فلم ذلك ولا  
الحسن بن زياد عن ابى حنيفة رحمه الله تعالى انه ليس له ذلك شل المولى لو كان  
حيا فاخارا ان يضم بعضه ويستسرى بعضه لم يكن له ذلك لان اختيار  
السعاية بمنزلة الكتابة والكتابة على الميت لا يصح ولو لم يميت هذا ولكن العبد  
قبل ان يجتاز الشريك شيئا فله ان يضم المعتق ان كان موسرا ولا سعاية  
على العبد اذا مات ويرجع المعتق بما تضمنه في تركه الغلام وان كان موسرا  
دفع الشريك بقيمته نصيبه في تركه الغلام فان لم يكن له تركه فهو دين عليه وان



كسبا فاختلافه فقال احدهما هذا ما اكتسبه قبل العتق فهو بيتنا وقال  
 الاخر اكتسبه بعده فهو بمنزلة ما اكتسبه بعده وان اختلفا في قيمته للعق  
 موسر فالقول قوله لان العبد قايت وان كان العبد جانا فصالحه الذي يعتق  
 على اقل من نصف قيمته فهو جائز وان صالحه على اكثر من نصف قيمته يذهب  
 ورق فالفضل باطل الا على ما يتقارن الناس في مثله وكذلك ان صالح العتق وان  
 صالحه على عرض باكثر من نصف قيمته فهو جائز وان صالح العبد على شيء من الجوان  
 على اجل فهو جائز بمنزلة الكتابة واذا اعتقه احدهما وهو معسر فليس ضمان عليه  
 فان قال المعتق اعتقت واذا معسر وقال الشريك بل اعتقت وانت موسر عمل على  
 حاله يوم ظهر العتق وان كان موسر يوم اعتقه فاختر ضمانه ثم بدله ان يبريه  
 ويستسقى الغلام لم يكن له ذلك لان نصيبه قد صار لشريكه ولكن لو احواله  
 على العبد بالذي يرجع العتق به عليه من السعاية وكله بقبضها منه فاقبضها  
 من حقه كان جائزا والولاء للعق وكذلك ان اخذ السعاية اولا ثم بدله  
 ان يبري العبد منها ويضمن الشريك لم يكن له ذلك فان لم يختار شيئا حتى يخرجه  
 كان عليه الارض للعبد يستعين به في سعائه ولم يكن هذا اختيارا منه  
 للسعاية وكذلك لو اغتصب منه مالا فيه وفاء بنصف قيمته لو اقرضه العبد  
 او باعه كان ذلك عليه للعبد وهو على خياره واذا اعتق الرجل جزا من عبده  
 او سها منه فذلك اليه يمضي فيه ما شاء ويسعى في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله  
 في السهم ان يعتق منه السدس واذا كان العبد بين ثلاثة رهط فذبره احد  
 ثم اعتقه الثاني وهما موسران فللثالث ان يضمن المدبر ثلث قيمته ويرجع المدبر  
 على العبد والمدبر ان يضمن المعتق ثلث قيمته مدبرا والمدبر ثلثا الولاء والمعتق ثلثه  
 في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابي يوسف ومحمد هو مدبر كله للذي ذبره  
 ويضمن ثلثي قيمته لشريكه موسرا كان او معسرا فان اعتق احدهم وذبر الآخر  
 وكانت الاخر ولا يعرف ايهما الاول فالعتق والتذبر جائزان وسعى العبد في ملكه  
 قيمته ويضمن له المعتق ايضا سدس قيمته مدبرا ان كان موسرا ويرجع به على  
 العبد ويسعى العبد في الكتابة للثالث فان عجز عنها فهو بالخيار وان شاء اعتق  
 وان شاء استسقى العبد ثلث قيمته والولاء بينهما اثلا وان شاء ضمن المدبر  
 والمعتق ثلث قيمته نصفيين اذا كانا موسرين فيرجعان به على العبد ويكون الولاء  
 بينهما نصفيين فان كان العبد بين خمسة رهط فاعتق احدهم وذبر الاخر وكان  
 الثالث نصيبه وباع الرابع نصيبه وقبض الثمن وتزوج الخامس على نصيبه  
 ولا نعلم ايهما ولا فالعتق والتذبر جائزان والمدبر بالخيار ان شاء استسقى  
 العبد في خمس قيمته مدبرا وان شاء ضمن المعتق ان كان موسرا وكان يعلم انه

اول قال ابو الفضل رحمه الله تعالى يعني ان المدبر اول فاذا لم يعلم ضمنه نصف  
 الخمس ورجع به المعتق على الغلام ونرد البيع اذ لم تعلم متى كان او قال البايع كان  
 قبل العتق والعبد في يديه وقال الاخر بعده فان تصادقا انه كان قبله فالمشترى  
 بالخيار ان شاء قبل البيع واعتق او استسقى ويكون الولاء له وان شاء ضمن المعتق  
 والمدبر ان كانا موسرين ويرجعان على العبد وكذلك حال المرأة فانما المكاتب  
 فله الكتابة فان عجز عنها العبد فله ان يعتق او يستسقى العبد في خمس قيمته ويكون  
 خمس الولاء له وان شاء ضمن المعتق والمدبر ان كانا موسرين فان كان في العبد  
 شريك سادس وهب نصيبه لاس له صغير لا نفق قبل العتق او بعده فالقول فيه  
 قول الاب واذا اعتق احد الشريكين نصيبه من العبد لم يكن للاخر ان يبيع  
 نصيبه ولا يهبه ولا يمهره فان كاتبه على اكثر من نصف قيمته طرح الفضل عنه  
 وهذا والسعاية سواء فان كاتبه على عرض اكثر من نصف قيمته جاز فان عجز  
 عن الكتابة اجبر على السعاية في نصف قيمته ولم يكن له ان يضمن الشريك لان مكاتبه  
 اختيارا للسعاية ولو لم يكن عجز وقال قد اخبرت السعاية كان ذلك بمنزلة  
 المكاتبه والخيار في هذا عند السلطان وعند غيره سواء ولو لم يختار شيئا حتى  
 مات الشريك المعتق كان الاخر ان يرجع بالضمان في مال الميت وان باع الذي  
 لم يعتق نصيبه من المعتق او وهبه له على عرض اخذه منه فهذا واختياره الضمان  
 سواء في القياس غير ان هذا الحشما قال ومعنى قوله الحشما بانه لا يجوز في  
 الاستحسان وان ذبر نصيبه قد ذبره اختيارا للسعاية فان كان العتق  
 بعد التدبير ضمن المعتق نصف قيمته مدبرا ان كان موسرا فان لم يعلم ايهما الاول  
 فالقياس ان لا يضمن المعتق شيئا حتى يعلم انه بعده ولكان دع القياس وتجعل عليه  
 ربع قيمته مدبرا وعلى العبد مثل ذلك ويرجع به المعتق على العبد والولاء بينهما  
 وان كان العبد بين صغير وكبير فاعتقه الكبير وهو غني وللصغير اب فابوه بالخيار  
 ان شاء ضمن وان شاء استسقى وليس له ان يعتق وكذلك الوصي فان لم يكن  
 اب ولا وصي استوى به بلوغه وكذلك لو كان مكان الصبي مكاتب او عبدا  
 دين فهو مختار بين الضمان والسعاية فان لم يكن عليه دين فالخيار للمولى كما يكون  
 في الحرين رجل اعتق عبده عند الموت ولما مال له غيره فامر العبد موقوف في  
 حياته وشهادته فان بزا المولى من مرضه فاموره امور الحر فان مات من مرضه  
 فهو بمنزلة المكاتب مادام عليه شيء من السعاية واذا اعتق احد الشريكين  
 نصيبه من العبد في مرضه ثم مات وهو موسر لم يضمن من حصته شريكه شيئا  
 من قيل ان الضمان يكون في مال الورثة وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
 وقال ابو يوسف ومحمد رهما الله تعالى شريكه ان يضمنه وعقده في المرض



والصحة سواء وإذا اعتق أحد الشريكين العبد ثم أخلفا فقال المعتق  
وأنا ميسر عام أول خراصبت ما لا بعد ذلك وقال الآخر لا بل اعتقته عام الأول  
وانت ميسر فاقول قول المعتق والبينة بينة الآخر وإذا كان العبد بين رجلين  
فقال أحدهما لوطا ضربته اليوم فهو حر وقال الآخر ان ضربته اليوم مسوطا  
فهو حر فضر به سوطين ثم ماتت منهما فقد عتق من قبل الذي قال ان ضربته  
فهو حر وصار ضامنا لنصف قيمته مضروبا بسوطا من قبل العتق ان كان  
ميسرا ويضمن الضارب نصف ما نقصه السوط الأول شريكه في ماله ويضمن  
ما نقصه السوط الآخر كله ونصف قيمته بعد السوطين فيجمع نصف القيمة  
وما نقصه السوط الآخر فيكون على العاقلة ويرجع فيه الشريك حتى يستوفي  
ما ضمن عن العبد من قبل المعتق وما بقي فهو ميراث للمعتق وان كان ميسرا كان  
الذي لم يعتق نصف قيمته فيما جعلنا عليه ما نقصه السوط الآخر ونصف  
قيمته مضروبا بسوطين وما بقي بعد ذلك فهو بين المعتق وبين أقرب الناس  
من الضارب من العصابة وإذا قال كل مملوك املكه فهو حر فذلك مملوكا مع غيره  
لم يعتق وإن اشترى نصيب شريكه عتق فان باع نصيبه ثم اشترى نصيب  
شريكه لم يعتق ولو قال للمملوك بعينه اذ املكك فانت حر فاشترى نصفه  
ثم باعه ثم اشترى النصف الباقي عتق وكو قال ان اشترى به فهو حر فاشترى  
شراء فاسد لم يعتق لأنه خست قبل ان يقبض وان كان في يده حين اشتراه  
عتق وكو اشترى رجلا من عبدا شراء فاسدا وقبضه فعتقه أحدهما ضمن  
للبيع والشريك بالخيار كعبد بين رجلين اعتقه أحدهما وإذا اجنى المستسقي  
فهو بمنزلة المكاتب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يحكم عليه بأقل من ارش الجنابة  
ومن قيمته فان جنى جنابة أخرى بعد الحكم بالاولى حكم في الثانية مثل ذلك  
وان لم يحكم بالاولى فخاصا في القيمة وأن حضر بثرا في غير ملكه فوقع فيها انسان  
فعليه ان يسعي في قيمته فان وقع فيها اخر اشتركوا في تلك القيمة وان وجد في  
داره قتل سعي في قيمته وما افسد من الاموال فهو عليه بالقاما يبلغ وإذا  
اعتق أحد الشريكين الجارية وهي حامل ثم اعتق الآخر ما في بطنها ثم اراد ان  
يضمن شريكه نصف قيمته الا لم يكن له ذلك وهو اختيار منه للسعاية  
ولو اعتقا جميعا ما في بطنها ثم اعتق أحدهما الأم وهو ميسر كان لصاحبه  
**باب الشهادتين في عتق الشريك** وإذا شهد شاهدان ان أحد الشريكين  
اعتق العبد ولا يدرون أيهما هو ومحمد المولى ان الشهادتين باطلا وأن شهد  
أحد الشريكين على صاحبه بالعتق لم تجز شهادته ويعتق العبد فيما اقر به ويسعى  
في قيمته بينهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو شهد أحد الشريكين مع آخر على شريك

باعتق

باعتق السعاية كانت شهادته باطلة لأنه شهد لعبد وكذلك لو شهد له  
عليه بغصب او جراحة او شيء يحل به عليه ما لعبد بين ثلاثة شهدا ثلثان منهم  
على صاحبهما أنه اعتقه فحكم على العبد ان يسعي لهم في قيمته فادى الى واحد منهم  
شيا كان ذلك بينهم اثلاثا فان شهدا ثلثان منهم على الآخر أنه استوفى قيمته  
كانت شهادتهما باطلة من قبل انهما شهدا لعبد هما وانما يؤنيان ان يأخذ  
ثلثيها اخذ وكذلك ان شهدوا أنه استوفى منه المال كله بوكالة من غير  
العبد من حضرهما وإذا شهد شاهدان على أحد الشريكين ان شريكه الغائب  
اعتق حصته من هذا العبد فانه يحال بينه وبين هذا الحاضر ان يسترقه  
ويوقف على حاله حتى يقدم الغائب فتقام عليه البينة وقال ابو يوسف ومحمد  
رحمهما الله تعالى يجوز شهادتهم على هذا الحاضر وهو خصم فيه ويعتق العبد  
فان كانا غائبين لم يقبل هذه الشهادة الا بخصومة تقع من قبل قذف او  
جناية او وجه من الوجوه ولو شهد شاهد على أحد الشريكين بالعتق وشهد  
شاهد آخر على الآخر بالعتق لم يحكم بشهادتهما وإذا كان العبد مسلم ونصرا  
فشهد نصرا بينا ان عليهما بالعتق جازت شهادتهما على النصري وإذا كان  
العبد بين ثلاثة نفر فادعى أحدهم أنه اعتق نصيبه على الف وشهد له فيه  
شريكاه على العبد فالشهادة جازة لأنهما شهدا ان عليهما بالمال ولو  
شهدا بنا أحد الشريكين ان اباهما اعتق العبد بغير جعل جازت شهادتهما  
ولو اقام ابوهما شاهدين انه اعتقه على الف درهم فانه يؤخذ به بالالف  
لأنه هو المدعى للمال وإذا كانت امة بين رجلين فشهدا بناء وبجران تقع  
الضمان اليه ولو شهدا على أيهما أنه اعتقها جاز ذلك فان كان ميسرا  
ثم ماتت الحاد م وترك ما لا وقد ولدت للعتق ولد فاداد الشريك ان  
يسعى الولد فليس له ذلك وله ان يضمن الشريك ويرجع به الشريك فيما ترك  
وما بقي فهو ميراث للابن فان لم تدع ما لا يرجع بذلك على الابن لان على الابن ان  
يسعى فيما على ابيه وإذا الممت فاختار الشريك ان يستعيها فهو بمنزلة  
المكاتب لا تتبع ولدها وابويها وتتبع ما سواهم يستحسانا في قول أبي حنيفة  
رحمهما الله تعالى وإذا اشترت زوجها لم يفسد النكاح ولها ان تبنيه  
وان كفل عنها رجل بالسعاية لم يجز فان مات ولم تترك ما لا حاضر وكفها  
ترك دينها على الناس ولم تختصم في شيء من امرها حتى خرج الدين فهذا كالمال  
الحاضر وتودي الكتابة والباقي ميراث لولده الحر والمولود في السعاية  
والمشترى وكذلك ان كان عبدا مكانها وبجر ولده اولاده الاحرار فان  
يخرج الدين حتى جنى ولده الحر جناية كانت الجنابة على عاقلة امه فان اختم

أحدهما على الشريك انه اعتقه  
فشهادتهما باطلة من قبل انه  
يشهدان لامة ايتهما



مولى الاب مولى الام في ولاية قبل خروج الدين ففرضي به لمولى الام فخرج الدين  
كان الدين كله لمولى الاب ولا شيء للابن فيه في القياس ولكن نزع القياس فيه ويجعل  
لمولى منه مقدار السعاية والباقي يراثة للابن ولو كان عبدا وامرته رقيقان  
لرجل اعتق نصف كل واحدنا ففرضي عليهما بالسعاية ثم ولدت ولدا وقيل الولد  
وتترك ما لا قيمته وما له لامة من قبل انه منها ولم يعتق بعد وكجنى الولد  
جناية سعى في الاقل من قيمته ومن الجناية وكومات ابواه سعى فيما على امه دون  
الاب وكومات امه عن مال ودونها الابن دون الزوج وان مات الزوج  
عن مال لم تتركه الابن ولا المرأة واذا شهد شاهدان على احد الشريكين انه  
اقر بعتق المملوك وهو موسر جاز ذلك ويضمن بضيق شريكه ويرجع به على  
الغلام والولاء له وان كان جاحدا للعتق له الا ترى انه لو كان العبد كله له  
فشهدا عليه بعتقه كان الولاء له واذا شهدا انه اقر انه حر الاصل عتق ولا  
ولاء له عليه وان شهدا على اقراره ان الذي باعه كان اعنته عتق وولاه  
موقوف وان شهد على اقراره ان البايع كان استولدها او دبره قبل البيع  
فانه يخرج من ملكه ولا يعتق حتى يموت البايع وتوقف جنياته وقال ابو يوسف  
ومحمد رحمهما الله تعالى يسعي في الاقل من جنياته وقيمه وكذلك امه بين  
رجلين اقرا احدهما انها ولدت من الآخر وانكر الآخر تكون موقوف بخدمة المملوك  
يوما وترفع الخدمة عنها يوما ولا سبيل للمقر عليها وفيها قول اخر قول  
ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى انها تسعي للذكر في نصف قيمتها وتسعي في  
جنايتها بمنزلة المكاتب وتأخذ الجناية عليها فيستعين بها ارايت ان كانت  
موقوفة من يتفق عليها رجع ابو يوسف عن هذا وقال يقول ابي حنيفة  
رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى قول ابي يوسف الاول احب الى  
**باب عتق ما في البطن** واذا قال الرجل لجارية ربه كل ولد تلديه فهو حر  
فما ولدته في ملكه فهو حر ولا يعتق ما لم تلد وان مات المولى وهي حبلى ثم ولدت  
لم تعتق وكذلك ان باعها وهي حبلى واذا ضرب ضارب بطنها فالقعة ميتا  
كان فيه ما في جنين الامة ولو قال كل ولد تحبلين به فهو حر كان فيه ما في جنين الحر  
وان ولدت بعد البيع لاقل من ستة اشهر فهو حر والبيع باطل وان قال لها ان كان  
اول ولد تلديه غلاما فهو حر وان كانت جارية فانت حرة فولدت غلامين  
وجاريين لا يعلم انهم اول فان كان الغلام اول ما ولدت فهو حر والباقيون مع  
الام اذ قال وان كانت الجارية اول ما ولدت فهي مملوكة والباقيون مع الام احرار  
فيتق نصف الام ويسعى في نصف قيمتها ويعتق ثلاثة ارباع كل واحد من الغلامين  
ويربع كل جارية ويسعون فيما بقي وان تضادق الام والمولى على ان هذا الغلام

وجنايتها موقوفة والجناية  
عليها

في قول ابي حنيفة  
في قول ابي حنيفة  
في قول ابي حنيفة

اول عتق بقولهما ورق الباقيون وان اختلفا فالقول قول المولى مع يمينه  
واذا قال لها ان كان حملك غلاما فانت حرة وان كانت جارية فهي حرة فكان حملها  
جارية وغلاما لم يعتق احدهما فكذلك قوله ان كان ما في بطنك وان كان قال  
ان كان في بطنك عتق الغلام والجارية وان قال ان كان اول ولد تلديه  
غلاما فانت حرة وان كانت جارية فهي حرة فولدتا فان علم انهما اول اعترفا  
ذلك وان لم تعلم وانفق الام والمولى على شيء من ذلك فكذلك وان قال لا  
يدري فالغلام رقيق والابنة حرة ويعتق نصف الام وان قال ما في بطنك  
حر فولدت بعد ذلك لستة اشهر لم يعتق وان ولدت لاقل من ستة اشهر  
وان ولدت واحدا لاقل منها بيوم واخر لاكثر منها اعتقا فاذا عتق الرجل  
امته وطهار زوج حر فولدت ولد لستة اشهر بعد العتق او لاكثر ففقا الزوج  
لا عنها ولزم الوكلاءه وولاه لمولى الام فان وضعته لاقل من ستة اشهر  
لا عنها والولد ولده مولى لمولى الام فان قال لامة ان كنت حبلى فانت حرة  
فان ولدت لاقل من ستة اشهر فهي حرة وولدها وان ولدت لستة اشهر  
او اكثر لم يعتق وان قال لها ما في بطنك حر ضرب رجل بطنها بعد هذا القول  
لاقل من ستة اشهر فالقت جنياتها فيه ما في جنين الحرة واذا قال لها  
ان كان اول ما تلدين غلاما شر جارية فانت حرة وان كان جارية ثم غلاما فانت  
حر فولدت غلامين وجاريين لا يعلم انهم اول عتق نصف الام وقد يعبر الاول  
فان ولدت غلاما وجارية في بطن واحد ولا يعلم انهما اول عتق نصف الام  
ونصف الغلام والابنة امه فان قال اول ولد تلديه فانت حرة فولدت ولدا  
ميتا عتقت وان كان قال فهو حر فولدت ولدا ميتا ثم ولدت اخر حيا عتقت  
في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ولم يعتق في قول ابي يوسف رحمه الله تعالى  
وان قال اول ولد تلديه فهو حر فولدت ولدا وشهدت امرأة على الولادة  
وكذبها المولى وقال هذا عبيتي من غير ما لم يعتق بشهادة امرأة وهذا قول  
ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يعتق ارا  
لو كان قال ان كان بها حبل فهو ميتا ثم جاءت بامرأة تشهد على الولادة بعد  
هذا القول يوم افاكت اثبت نسبه واجعلها امرأته وان قال انت حبلى  
فاذا ولدت فانت حرة فشهدت امرأة على الولادة عتقت واذا قال لها اذا  
حبلت فانت حرة ثم وطئها فبقي له في الورع والنزاهة ان يعتقها حتى يعلم  
احامل هو ام لا وان حاضت ثم وطئها بعد ما تطهر فان ولدت بعد هذه  
المقالة لاكثر من سنين وقد وطئها قبل الولادة لاقل من ستة اشهر فغير  
العتق وان ولدت لاقل من سنين لم تعتق وان قال لامة ما في بطن احدكما



فله ان يقع على ايها شاة فان ضرب انسان بطن احدها فالقت جنيته ميتا  
وقم العتق على ما في بطن الاخرى ولو ضرب بطن كل واحدة منهما رجلا فالقتا  
جنيين ميتين لا قل من ستة اشهر منذ تكلم بالعتق كان على كل واحد منهما ما في  
جنيين الامة وان قال ما في بطن هذه حر وما في بطن هذه حر وسالم عتق ما في  
بطن الاول والخيار فيما بين سالم وما في بطن الثانية واذا قال لامته ما في  
بطن احدها حر فقامت احدها وجاءت اخرى فقال ما في بطن احدها حر  
فم ولدت كلين لا قل من ستة اشهر فالقول فيه قول المولى ان قال عتقت الاوسط  
او قال عتقتها الان واختاره عتق الاخران دقيق وان قال عتقت الاولى قبل  
لا بد من ان عتقت احدا لباقيين وان مات قبل ان يبتين عتقت نصف الاول وثلاثة  
ارباع الاوسط ونصف الاخر في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى  
وقال محمد رحمه الله تعالى يعق ربع الاخر واذا شهد شاهدان انه اعنت احد  
امته كان هذا باطلا ولو كان هكنا في وصية عند الموت اجزت ذلك  
استحسانا وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد  
الشهادة جائزة على ذلك في الوصية وغيرها وهذا الجواب خلاف ما روي عن ابي  
رحمة الله تعالى في الجامع وان قال لامته قد عتقت ما في بطنك على الف درهم عليك  
فقبلت ثم ولدت غلاما لا قل من ستة اشهر فهو حر والالف باطل ولو ولدت  
غلاما ثم كاتبت على نفسها وعليه على الف درهم اجزت ذلك والزم الغلام الكفا  
اذا عقل فرضي قال ابو الفضل رحمه الله تعالى هذا الجواب ليس بسديد على ما قاله  
في الجامع وغيره استحسانا الا ان يحمل على انه قياس وجواب هذه المسئلة  
في رواية ابي حفص وهو تام سديد وهو ان للكتابة تجوز وتلزم الام ولا يسي  
الغلام ولكنه يعق باذائها وفي كتاب ابي يوسف اذا كاتبت عليها على هذا  
السؤال يصح هذا الجواب فان قال ما في بطنك حر حتى ما ادتي الى الف درهم  
فوضعت لا قل من ستة اشهر فمقي ما ادتي فهو حر وان قال ان كان في بطن  
جاريته غلام فاعتقوه وان كانت جارية فاعتقوها واوصى وصية بذلك  
ثم مات وكان في بطنها غلام وجارية اعتقا جميعا من ثلثه وان قال ان كان  
اول ولد له غلاما فعتق حره واو كانت جارية ثم غلام فها حران فولدت  
غلاما وجاريته لا تعلم ايهم اول عتق نصف الام ونصف الغلام وربع  
الابنتين قال ابو عصفه لا تصح هذه المسئلة بحسب ان يكون التساوية  
على كل واحد من الجارين في ربع لا بد اعتبار الحالة التي ولد جارية ثم جارية  
لا يتم يستورون فيها فيخرج على ما قال ابو عصفه وان كانت الامة بين رجلين  
فاعتق احدها ما في بطنها وهو عتق ثم ولدت بعد ذلك يوم غلاما ميتا فلا

ضمان عليه وان كان رجل ضرب بطنها فالقت جنيته ميتا فعلى الضارب ما في  
جني الامة نصف عشر قيمته ان كان غلاما وعشر قيمتها ان كانت جارية  
ويكون على المقت نصف قيمة ذلك لشريكه ثم يرجع به فيما ادعى الضارب  
والباقي ميراث عنه للذي اعتقه ان لم يكن وادى اقرب منه وان لم يكن فميراث  
بطنها احد ولكمها ولدت بعد العتق بيوم ولدا حيا ثم مات فعلى المقت  
نصف قيمته فان لم يلد حتى اعتق الاخر الامر وهو موسر ثم ولدت فاختر  
شريكه ان يضمته نصف قيمة الامة فله ذلك ويرجع بذلك الضمان على الامة  
وولاء الامة للذي اعتقها وولاء الولد بينهما لانها قد اعتقاه وان دبر احدا  
ما في البطن ثم اعتق الاخر الامر ثم ولدت فان الذي اعتق الامر يضم نصف  
قيمته ويرجع به عليها وولاء الام له وولاء الاب بينهما والله تعالى اعلم  
**باب العتق على المال** واذا اعتق الرجل عبده على مال من عروض  
او غير ذلك او باعه نفسه او وهب نفسه على ان يعوضه كذا فهو جائز  
والعبد حر في جميع احكامه والولاء للمولى والمال دين على العبد فان اخلفا  
في المال فالقول قول العبد ولو قال المولى اعتقك اسس على الف درهم فلم يقبل  
وقال العبد قبلت فالقول قول المولى مع يمينه ارايت لو قال قد قبلت لك  
اسس ان حران شئت فلم يشاء او لم يكن القول قوله واذا اعتقه على مال  
موجب فله ان يشترى بيمينه شيئا خريدا ببد ولا خريفه نسبة وان اعطى  
بالمال الذي اعتقه عليه فهو جائز وان قال اذا ادبت الى الفاقنت حر لم يصير  
مكاتب ولم يعق حتى يؤدى واذا جاء به فليس للمولى ان يمنع من قوله وله ان يبيع  
قبل ان يؤدى المال بكامله وكذلك ان قال ان ادبت الان هذا على المجلس فان  
اختلف في مبلغ المال فالقول قول المولى فان اقاما البينة اخذ بيمينه العبد  
واذا قال لامته اذا ادبت الى الفاقنت حره فولدت ولدا ثم ادت لم يعق  
ولدها معها فان ادته من مال مولاه او من كسب كسبته قبل هذا القول  
عتقت ورجع عليها بمثله وكذلك ان ادته من مال غيره ثم استحق لم يطل  
وان قال اذا ادبت الى الفاكل شهر مائة فان حره وقبلت فهذه مكاتبه وليس له  
ان يبيعها وان كسرت شهرا واحدا ثم ادت اليه ذلك الشهر كان جائزا ولو قال  
لها اذا ادبت الى الفاقنت شهر فان حره ولم تؤد في ذلك الشهر وادته في غيره  
لم يعق هكذا في رواية ابي سليمان ها فان المسئلان وكذلك في كتاب ابي يوسف  
رحمه الله تعالى ووجدت في رواية ابي هشام وحفص غير ذلك في السابق والجواب  
قال ولو قال لها اذا ادبت الى الفاكل شهر مائة فان حره وقبلت ذلك فليس هذا  
بمكاتبه وله ان يبيعها ما لم تؤد وان كسرت شهرا واحدا ثم ادت اليه في غيره ذلك



لم تعتق الا ترى انه لو قال لها اذا ادبت الى الفاء في هذا الشهر فانت حرة  
فلم تؤدها في ذلك الشهر فادتها في غيره لم تعتق واذا قال متى ما ادبت الى الفاء  
حرة فانت المولى بطل هذا القول وان كان قال اذا ادبت الفاء بعد موت فانت  
حرة فهذه وصية وان قال لعبد ان ادبت الى الفاء فانت حرة فانها حرة فادى لها  
حصته لم يعتق وان ادى الفاء كلها من عبده فقال خمسائة منها من عندي  
بعث لها فلان ليؤدتها اليك عتقا وان اذا اكلها من عنده لم يعتق وكذلك  
ان ادبها عنها رجل فان قال ادبها اليك على انها حرة فقبلها على ذلك عتقا  
ويرجع للمال الى المولى فان اذا اكلها وقال لها امراني ان ادبها عنها فقبلها  
عتقا وقوله لعهده متى ادبت الى الفاء فانت حرة واذن له في التجارة وكذلك  
قوله ان ادبت الا ترى انه يصير ما دون ما بقوله ادى الى الغلة فان اكتسب  
الفى درهم فادى اليه الفاعق والمولى ان ياخذ منه الالف الباقية لانه كسب  
عبده وان قال اذا ادبت الى الفاء فانت حرة فقال لعبد المولى حط عني منها  
شيئا او قبل متى كانها مائة دينار فحط عنه المولى مائة درهم وادى تسع  
مائة من قبل ان عبده والذي اخذ منه انما هو ماله الا ترى انه لو قال اذا اخذتني  
سنة فانت حرة فخذ منه اقل من سنة ونحوه المولى عتقا بقى لم يعتق حتى يحل  
خدمة سنة انما هذا بمنزلة اليمين وكذلك ان صاحبه من الخدمة على درهم  
او من الدراهم التي جعل عليه على دنائير كان باطلا لم يعتق بها وكذلك ان قال  
حدثني وولدي سنة ثم انت حرة واذا اخذتني وانا هم سنة فانت حرة  
فان مات المولى قبل مضي السنة لم يعتق به وان مات بعضهم على علم السنة  
لم يعتق واذا قال لعهده انت حرة على ان تحبني سنة فقبل فهو حرة والخدمة  
عليه فان مات المولى قبل الورثة ان ياخذوه بما بقى من خدمة السنة من قيمته  
في قياس قول ابي يوسف فكذلك ان مات العبد ايضا والخدمة خذمت البيت  
المعروفين الناس وقال محمد بن يوسف من تركته يمة بما بقى من الخدمة  
**باب امتهات الاولاد** ذكر سعيد بن المسيب رضى الله تعالى عنه قال  
امر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعتق امتهات الاولاد من غير الثلث  
ولا يفتن في دين وحديثه ولدينا بن عمر وان رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم امر ببقائها وحديث ابراهيم ان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى  
كان ينادى على منبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الا ان بيع امتهات  
الاولاد حرام ولا راق عليها بعد موت مولاهما وحديث محمد بن عبد الله الحارثي  
قال اشترى ابى امه من رجل فادى سقطت منه فامر عمر بن الخطاب رضى الله  
تعالى عنه بردها وقال ابعد ما اخلطتكم بالجوهرين ودمكم بدمي

واذا افر الرجل ان حمل امته منه صارت ام ولد له وله خدمتها ووطئها ولا  
يجوز له ان ينقل ملكها الى غيره واذا قال ان كانت حبلى فهو منى فاسقطت سقطا  
قد استبان بعض خلقه فانها تكون ام ولد له وان ولدت لاقل من ستة اشهر  
فانكر الولادة فشهد عليه امرأته الزمة النسب واذا ولدت المدبرة من السيد  
صارت ام ولد وبطل التدبير واذا اقر في صحته ان امته هذه ولدت منه  
صارت ام ولد وكذلك ان اقر بذلك في مرضه ومعه ام ولد فان لم يكن معها  
ولده عتقت من الثلث واذا زوج ام ولد من رجل فولدت له ولدا فالولد فله  
الام وليس على المولى في جنايا ام الولد اكثر من قيمة واما الذين فانها تسع في الغا  
ما بلغ وولد ام الولد يزرع السيد ما لم ينفعه وله نفية ما لم يقض به قاضى او  
بتطاول ذلك وليست هذه كالامة والمدبرة اللتين لا يزرع ولدهما وان خصنها  
وطلب ولدهما ما لم يقرب وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى التطاول في  
ذلك مدة النفاس استحسانا بعد ما يعلم بالولد ولا ينبغي له ان يزوجه ام ولده  
حتى يستبرأ بها بحضنة فيعلم انها ليست بحامل فان زوجها لاقل من سنة  
اشهر فهو من المولى والنكاح فاسد وان ولدت اكثر من ستة اشهر فادعاه للمولى  
عتق وهو ولد الزوج واذا حرمت ام الولد على مولاهما بوطى ابنه اباها فانها  
بولد لاكثر من ستة اشهر لم يزرع الا ان يدعيه وان مات عنها واعتقها فقبلها  
ثلاث خيض من قبل امها ام ولد وان كانت حرة اما واذا اعتق الرجل ام ولده  
فجاءت بولد ما بينها وبين سنتين من يوم اعتقها ففاه فنفية باطل لانها  
خارجة من ملكه واذا تزوج الرجل امه الرجل فولدت له ثم اشترى امه صارت  
ام ولده وكذلك ان اقر بذلك ومولاهما متكررا ملكها وان قال فحرت بها او  
زيت بها او قال هو ابني من زنا او فجورا ومن غير رشفه فصدق مولاهما او قال  
فحرت بها وولدت لي ثم ملكتها لم تصير ام ولد له استحسانا وان ملك ابنها  
عتق ولم يثبت نسبها واذا اشترى الرجل امه لها ثلاث اولاد فادى احدهم  
او طعم او اخرهم وان كانوا في بطن واحد ثبت نسبهم جميعا منه وان كانوا في  
بطون مختلفة لم يثبت الا نسب الذي ادعاه والباقيان رقيقان له ان  
يبيعهم لانهم ولدوا في غير ملكه وكذلك لو اشترى بن ام ولده من غيره لم يعتق  
واذا ولدت امه بين رجلين فادعاه احدهم في صحته او مرضه فهو ابنه والحادة  
ام ولده ويضمن نصف قيمتها يوم وطئها فعلق ونصف عمرها وكذلك ان  
اعتق الاخر الولد وخرج القول منها معا فعتقه باطل ودعوة صاحبه او كذا  
كان او مسلما واذا كانت الجارية بين مسلم وذمى مكاتب وعبد فادعوا  
جميعا ولدها فدعوة المسلم اولى وان كان نصيبه اقل الا نصيبا وعليه ضمان



حصته شركائه من قيمة الاقر والعقر وعلى كل واحد من الاخرين حصته شركائهم  
العقر لا قراره بالوطع الا ان العبد يؤخذ به بعد العتق ولو كان مكان الحر  
المسلم ذمي كان الولد ولدا لذي الحر ولو لم يكن فيهم حر كان ام الكتاب ولو لم يكن  
فيهم مكاتب لم يخر دعي العبد ولم يلزمهم النسب من قبل ان المولى يزوجهم وفي  
رواية ابى سليمان رحمه الله تعالى ولو صدقهم المولى وقالوا قد كنا اذنا لم يثبت  
نسبه وان كان هذا ليس بكاح ولا ملك بين وعلى كل واحد منهم حرمه اصحابه  
من اتى ولو صدقهم المولى بالولد وقالوا انك ولطانها بغير تكاح لم يثبت النسب  
قال ابو الفضل رحمه الله تعالى وينبغي ان يكون هذا الجواب في العبد المحجور عليه  
يوجب له جارية وهو فارغ من الدين واذا ولدت الامة من الرجل ثم اشتراها  
هو واخر فهي ام ولد له ويضمن لصاحبها نصف قيمتها موسرا كان او معسرا وكذلك  
ان ورقاها فان ورقا معها الولد وكان الشريك ذارحم محرر من الولد عتق عليها  
جميعا وان كانا اجنبيين عتقت حصته ابيه ويسعى للشريك في حصته وكذلك  
الشري والمهنة ان عرف الاجنبي ان ابوه او لم يعرف في قول ابى حنيفة رحمه الله  
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يضمن الاب نصيب الشريك ان كان  
موسرا فيما سوى الميراث امة بين رجلين قد ولدت من زوجها ولدا فان  
الزوج حصته احدهما من الام والولد وهو موسر فهو صان من نصيب شريكه من الاقر  
وشريكه في الولد بالخيار ان شاء ضمنه وان شاء استسماه وان شاء عتقه  
في قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى امة غرت رجلا من نفسها وزعمت انها حرة  
فتزوجها وولدت له ولدا ثم استحقها مولاه فان يقضى له بها وبقيمة الولد  
على الواطى فاذا عتقت رجع عليها الولد بقيمة الولد واذا كان ادعا رجلا ولد  
جارية بينهما معا فهو ابنيهما يرثهما ويترانه واجارته ام ولد لهما فحذر كل واحد منهما  
يوما فان اعتقا احدهما نصيبه منها عتق نصيب الاخر ولا سعاية عليها في قول  
ابى حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى تسعى في نصف  
قيمتها ان كان المفق معسرا وان كان موسرا ضمنه وانما في الموت فلا يضمن وان  
كانت ام ولد لرجل خالصة فاعتق نصفها عتق جميعا ولا سعاية عليها واذا  
ادعى احد المولى الولد الاكبر والاخر الاصغر معا وهما في بطن واحد فاما ابناهما  
جميعا وان كانا في بطنين فالولد الاكبر ولدا لذي ادعاه واجارته ام ولد له  
ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها ويبيعها الاصغر فيكون منزلتها عند مد  
الاكبر ولا يثبت نسبه من مدعيه في القياس ويضمن جميع العقر ولكل من استحق  
ان يخله ابنه ويضمن قيمته كاملة لشريكه ونصف العقر واعاد هذه المسئلة  
في كتاب الدعوى قال وكذلك لو كان مدعي الاكبر ذميا ومدعى الاصغر مسلما

امة بين رجلين جاءت بولدين في بطن واحد احدهما حرة والاخر ميت فادعى  
احدهما الميت ونفى الحى لزمه الحى وان ادعى كل واحد منهما احد الولدين ثبت  
نسبهما جميعا واذا قال احد المولى ان كان في بطنها غلام فهو منى وان كانت  
جارية فليست منى وقال الاخر ان كان في بطنها جارية فهي منى وان كان غلام  
فليس منى والقول بينهما معا فاما ولدت في ذلك البطن فهو لهما جميعا وان كان  
احدهما سابقا فالولد ولده غلاما كان واجارية وان قال احدهما ان كان  
ما في بطنها غلام فهو منى الى سنتين وقال الاخر بعد يوم ان كان في بطنها جارية  
فهو منى الى سنتين فولدت غلاما بعد قولها لتمام ستة اشهر لم يثبت  
النسب بتلك الدعوة وهما وقتلها وان جاءت باحدهما لا قبل من ستة اشهر  
من القول الاول وجاءت بالاخر بعد ذلك بثلاثة ايام فاما ولدا الاول وان جاء  
بالاول لا قبل من ستة اشهر من الاخر والثاني ولا اكثر من ستة اشهر من الاقر  
الاول فاما والاخر امة بين رجلين ولدت من رجل قال زوجتيها فضفته  
احدهما فيه وقال الاخر بل عتاك فان نصفها بمنزلة ام الولد ونصفها رقيق  
للذي قال زوجها كونه نصف الولد حصته الذي اقرب بالبيع ويسعى في نصف  
قيمتها الذي انكر البيع ويكون على الواطى العقر لهما نصفه للمقربا لتكاح من المهر  
ونصفه للذي ادعى البيع مما ادعى فاذا مات ابو الولد بيعت الجارية في نصف  
قيمتها الذي اقربا لتكاح ولو كان ادعى الابا لشري كانت ام ولد له ويضمن  
النسب للذي صدقه بالبيع ونصف القيمة ونصف المهر للذي كذبه ولو كانت  
الخادم مجهولة لا تعرف لمن كانت فقال ابو الولد زوجها في قول ابى حنيفة  
فهى ام ولد له وابناها وعلى الواطى القيمة لها وكذلك ان كانت معروفة بابنتها  
لها وفي رواية حفص وهشام ولو كان معروفة بابنتها لكان عليه العقر لهما  
قال ابو الفضل رحمه الله تعالى وهذا اصوب فان ادعى الواطى الهبة وادعى  
البيع والجارية مجهولة لا تدرى لمن كانت فهى ام ولد له وعليه قيمتها فان قال  
عضبنا وقال صدقنا وهى مجهولة لم يرد عليها بعد الذي دخل بها من العتق  
وعليه قيمتها وان صدقهم بذلك صدقت وفي رواية ابى حفص وهشام قال  
لا تصدق بعد العتق وكذلك وجدته في كتاب ابى يوسف رحمه الله تعالى  
ولو كانت لهما بينة عليها اخذها ولدها رقيقا وعليه الحد ان لم يدعى  
شبهة فان ادعى بيعة او هبة او نكاحا زال عنه الحد ولم يثبت النسب منه  
فان ملكها يوم كانت ام ولد له والولد ولده **باب مكاتبه ام الولد**  
واذا كاتب الرجل ام ولد له على خدمتها او على رقيقها فذلك جائز بلغنا عن  
ابراهيم رضى الله تعالى عنه انه قال ذلك وان كاتبها على وصيف او على



مستحي من الحيوان او على مكمل او موزون فهو جائز فان مات المولى قبل ان  
تؤدى عنقه ولا شيء عليها واذا باعها نفسها او اعتقها بالف درهم فقبلت  
فهي حرة والمال دين عليها واذا كاتب الرجل ام ولده فجاءت بولد بعد الكتابة  
لاكثر من ستة اشهر فمات المولى يلزمه النسب فان كان حيا فادعاه فهو  
ابنه وان جاءت به لاكثر من سنتين فاستجنت في كتابتها جناية سعت فيها  
وان جنى عليها كان الارش لها وان ماتت وترك ولدا ولدته في المكاتبه من غير  
المولى سعى فيما على امه ولو اشترت ابنا لها لم يكن لها ان تبيعه وعنق المولى فيه  
جائز وكذلك الابوان وان مات عن هذا الابن المشتري فالباقى ان يباع  
في المكاتبه ولكن ابا حنيفة رحمه الله تعالى استحسن فيه انه ان عمل المكاتبه  
قبلت منه ولم يبيع فيها وامان سواء فلها ان تبيعهم في حياتها ويبيعون بعد  
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى كل ذى رحم محرر منها بمنزلة الولد واذا  
اسلمت ام ولدا النصراني حكم عليها ان تسعى في قيمتها وتكون بمنزلة المكاتبه  
في جميع احكامها واذا كاتب الرجل ام ولده وامته على الف درهم على ان يرد  
عليها وصيفا وسطا فالمكاتبه باطلة في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى  
ويجوز في قول ابو يوسف رحمه الله تعالى في حصه المكاتبه ويبطل في حصه  
الوصيف مسلم تزوج ام ولد ذى فولدت له ولدا سعى الولد في قيمته لانه لم  
مكاتب ذى اشترى امه مسلمة باولادها كانت على حالها وان عتقت سعت  
في قيمتها وان عتقت على بيعها حر في خرج الى دار الاسلام مستامنا ومعه ام ولده  
لم يكن له ان يبيعها فان اسلمت استسعت في قيمتها ويكتب في كتاب التسعة  
انك متى ما اديت لهذه القيمة فانت حرة لوجه الله تعالى حتى تصح للمسلمة  
**باب الرجل رقيق غلام في يديه غلام صغير لا ينطق في يدي رجل فقال هذا**  
فهو كما قال اذا لم يعرف خلافا لا ترى انه لو كان في يديه ميمه او ثوب فقال هذا  
لي كان القول قوله فان ادرك الصغير فقال انا حر فعليه البيئه وان كان حين  
ادعاه الذي هو في يديه يعبر عن نفسه فقال انا حر فالقول قوله وكذلك لو  
الغلام انا لقيط فان اقام الذي في يديه البيئه انه عبده واما الغلام  
البيئه انه حرا اخذت بيئه الغلام وان قال الذي في يديه هذا عبدي وقال  
الغلام انا عبدي فلان فهو عبده للذي هو في يديه وكذلك ان كان في يدي رجلين  
يدعي كل واحد منهما انه له وقال هذا انا عبدا احدهما فهو عبدهما جميعا فان كان  
لا ينطق فاقام احدهما البيئه انه عبده واما الاخر البيئه انه ابنه من ام  
ولده ففضى به للذي ادعاه ابنه وان اقام كل واحد منهما البيئه انه عبده وكنه  
ووقت احدى البيئتين وقابل وقت الاخر فضى به للاول اذا كان لذلك

فان عرف انه على غيره فضى به للاخر فان كان يشك فيه فضى به بينهما فان لم  
توقت واحدة منهما وقتا غير ان احدهما شهد ان هذا المولى اعتق امه  
قبل ان تلده او دبرها او اعتق الغلام وامه حامل به او دبره فضى به لصاحب  
العتق لان العتق قبض من العتق فهو في يديه دون الاخر صبي في يدي رجلين  
ادعى احدهما انه ابنه وادعى الاخر انه عبده فهو حر ابن الذي ادعى فان كان  
في يديه حتى مات من عملها بعد هذه المقالة فالدية على عاقلتهما الا قرب  
القاس منه بعد الذي ادعى انه ابنه وان ادعى كل واحد منهما انه عبده وكنه  
من هذه الامه والامه في يدي احدهما وهي معدة بالملك فالامه في يده والولد  
بينهما وكذلك ان كان الصبي في يدي احدهما والام في يده الاخر فكل واحد منهما اما  
يده واذا كان العتق في يدي رجل فدبره او اعتقه ثم اقام الاخر البيئه انه له  
واقام الذي هو في يديه انه له اعتقه او دبره فهو اولى من قبل ان هذا حجة  
للعبد وولاه قدره كالنسب واذا كان الصبي في يدي رجل فباعه من  
رجل فادعى البائع انه كان عبده او دبره قبل البيع لم يصدق على ذلك وكذلك  
ان ادعى انه ابنه الا ان يكون ولد عنده فيصدق على النسب ويقسح البيع  
فيه وان لم يكن شيء من ذلك ولكن الصبي ادرك فاقام البيئه انه حر  
عتق ولا شيء عليه وان كان كبيرا مقربا بالملك قد امره بشرا ثم اقام البيئه  
انه حرا عتق واخذ بالتمس فيسعى فيه ان لم يقدر على البائع ثم يرجع هو  
البائع اذا وجد الله سبحانه وتعالى علم وصلى الله على سيدنا محمد وآله  
**باب ما يثبت فيه النسب من ام الولد** واذا زوج الرجل امه عبده  
فولدت ولدا فادعاه المولى يثبت نسبه منه ويعتق الولد وتصير الجارية  
امر ولد واذا استولد الرجل جارية غيره وادعى شبهه شري او غيره وكنه  
مولاه لم يثبت نسبه منه فان ملكه يوما ثبت نسبه منه وان اعتقه ملكه  
فهو مولاه ولا يثبت نسبه من هذا المذمى الا ان يصدق الغلام واذا استولد  
الاب جارية ابنه غصبا والولد مسلم او ذمى او مستام او مرتد وقد علم  
انها عليه حرام وادعاه بعد الولادة يثبت نسبه منه فان كان الولد كذبه  
فيه فهو صان من بغيه الجارية ولا عقرب عليه وتكون ام ولده فان كان تزوجها  
بتكاح صحيح او فاسد والاب حرا وعبده لم تصرام ولده وهذا الوجه الاول  
في القياس سواء غير اني اخذت في الاول بالاستحسان واذا ولدت امه  
الرجل ولدا فادعاه المولى وابوه معا فالمولى احق به واذا وطئ الرجل امه  
لكتابته فولدت ولدا فادعاه وصدقه المكاتب فهو ولده بالقيمة وعليه  
فان ملك الجارية صار ام ولده وان كذبه المكاتب لم يكن ولده وان



يوم ما ثبت نسبه منه واذا وطئ مكاتبه مكاتبه فولدت ولدا فادعاه  
وصدقه المكاتبه الاخيرة فهو ابنه وعليه الفقر والغلام بمنزلة امه فان عجزت  
احذره بالقيمة وان كانت كذبه لم يسبب النسبه وان عجزت الا ان يملكه وان  
ادعى ولد جارية امراته او احد ابويه وقال ظنت انها تحل لم يثبت نسبه منه  
ويدرا عنه الحد فان ملكه يوما عتق ولم يثبت نسبه وان ملك امه لم يضر امر  
ولده وقوله ظنتها تحل لم تكن بشبهته في ذلك واذا وطئ جارية رجل  
وقال احلها لي والولد ولدي وصدقه المولى بانه احلها له وكذب في الولد لم يثبت  
نسب الولد منه لان الاحلال ليس بنكاح ولا ملك يمين فان ملكه يوما ثبت  
نسبه منه وان ملك امه كانت ام ولد له وان صدقه المولى بان الولد منه فهو  
ابنه حين صدقه وهو عبد لمولاه وكذلك الجواب في جارية الزوجة والابوين  
ان ادعا ان مولاه احلها له وان الولد ولده الا ان الولد يعق بالقرابة  
اذا ثبت نسبه واذا كانت الامة ولدها في يدي رجل فادعاهما رجلا  
كل واحد منهما يقيم البيعة انه اشتراها منه ونفقه النش وقبضها فولدت  
هذا الولد منه فان علم الاول منهما والجارية وولدها له وان لم تعلم والجارية  
امر ولدها والمولى ولد لها وان كانت في يدي احدهما فهو احق بهما جميعا  
**باب المدبر** ذكر حديث ابي جعفر ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
اتما باع خذمة المدبر ولم يبع رقبته وعن زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه  
قال لا يباع المدبر وكذلك عن شرح وكذلك عن عطاء قال يدبر رجل عبدا  
فاحتاج قباعه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بثمان مائة درهم قال  
فلما اختلفوا في الرواية عنه اخذنا بما اجتمع عليه اهل الكوفة انه لا يباع  
وذكر عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه وجماعة من التابعين رضي الله  
تعالى عنهم ان المدبر من الثلث وعن ابراهيم قال هو من جميع المال وعن ابي عمر  
رضي الله تعالى عنه انه كان يطامد بترته واذا قال الرجل لمولاه انت حر بعد  
موتي او انت حر اذا مت او ان مت او ان حدث حدثا فهذا كله واحد وهو  
مدبر وكذلك لو قال انت حر بمراموت فان نوى التهادد دون الليل لم يكن  
مدبرا وولد المدبرة بمنزلة ولها ولو قال ان حدثت في مرضي هذا او  
سفر في هذا فانت حر لم يكن مدبرا وله ان يبيعه فان مات كما قال عتق  
وان بر من مرضه او رجع من سفره ثم مات لم يعق وكذلك ما انشبه  
من صفات الموت ومكانه مما لا يدرا انه يكون كذلك ولا يكون وان قال انت  
حر بعد موت فلان لم يكن مدبرا الا ان يموت فلان قبله فيكون مدبرا حينئذ  
الا ترى انه لو قال انت حر بعد كلامك فلا تا وبعد موتي فكلم فلا تا كان مدبرا

عوكذلك قبله ان كلم فلا تا فانت حر بعد موتي فكلم صا ومدبرا وان قال انت  
بعد موتي ان شئت لم يصير مدبرا وان كان ينوي بالمشية ان شئت السائة  
فشاء العبد ساعته فهو حر بعد موته من الثلث فان كان ينوي بالمشية بعد  
مشية حتى يموت المولى فاذا مات فشاء عند موته فهو حر من ثلثه قال ابو الفضل  
رحم الله تعالى يريد به ان يعتقه الوصي او الوارث واذا قال انت حر بعد موتي  
بيوم لم يكن مدبرا وله ان يبيعه وان مات لم يعق للوقت الذي سمي حتى يعق  
الورثة واذا قال كل مملوك لي حر بعد موتي فما كان في ملكه حين قال هذا القول  
فهو مدبر وما دخل في ملكه بعد ذلك لم يصير مدبرا ولكنه ان مات وهو في ملكه من  
من ثلثه مع المدبر وكذلك لو قال كل مملوك لي اذا انا مت فهو حر وله ان يواجر  
المدبر وليس له ان يرهنه وجانية المدبر على مولاه فيما بينه وبين قيمته وليس عليه  
جناية الا قيمته واحدة فان كان بعضها مباشرة وبعضها بسبب واما عنه  
المستهلكات فدين في رقبته يسع فيه واذا قال لعبد انت مدبر وقال قد  
دبرتك فهو كما قال وعتق السكران وتدبره جائز وكذلك المكره وعتق الكفا  
وتدبره باطل واذا قال لعبد اذا عتقت فكل مملوك املكه بعد عتق حر  
ثم اعنق فملك مملوكا فهو حر ولو لم يقل اذا عتقت ولكنه قال كل مملوك املكه  
الى خمسين سنة فهو حر ثم اعنق فملك مملوكا في الاجل لم يعنقوا في قول ابي حنيفة  
رحم الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد يعنق رجل قال الجارية اذا ملكك فانت  
حرة فولدت ولدا فاشترها عتقت الام دون الولد وكذلك التدبير واذا  
قال الرجل يصيني دبر عبيك ان شئت فدبره جاز وهذا على المجلس وان جعل  
عبد في التدبير الى رجلين فدبره احدهما لم تجز وان قال لهما دبرا عبيك فدبره  
احدهما جاز واذا اختلفت المولى والمدبرة في ولدها فقال المولى ولدت قبل  
التدبير وقالت هي ولدت بعد التدبير فالقول قول المولى مع يمينه على علمه  
والبيعة بينه المدبرة وعتق المدبر محسوب من ثلث المال يوم يموت المدبر  
**باب تدبير العبد بين اثنين** عتق بين رجلين دبره احدهما قال الاخر بالخيار  
ان شاء دبرا وان شاء اعنق وان شاء استسعى وان شاء ضمن صاحبه  
ان كان موسرا وان شاء تركه على حاله وان اعنقه الثاني وهو موسر ضمن  
نصف الخدمة ان شاء ذلك صاحبه وهو نصف قيمته مدبرا ويرجع على  
الغلام وان شاء صاحبه استسعى الغلام فيه وان شاء اعنق والولاء في  
جميع ذلك بينهما وان لم يعنقه الثاني ولكنه ضمن المدبر نصف قيمة الغلام  
صا والغلام كله للذي نصفه مدبرا ونصفه رفيق وان لم يضمنه ولكنه استسعى  
فاذى اليه السعاية كان المدبر بالخيار ان شاء اعنق وان شاء استسعا



في نصيبه مدبرا وليس له ان يضمن شريكه وهذا قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى  
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى اذا دبره احدهما كان مدبرا كونه  
ويضمن نصف قيمته لشريكه موسرا كان او معسرا وقال ابن ابي ليلى رحمه الله  
اذا دبره احدهما كان للآخر ربع حصته منه وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى  
ليس له ان يبيع حصته وقال ابن ابي ليلى اذا دبر احدهما ثم اعتقه الآخر البتة فالبير  
باطل والعق جائز والمعتق ضامن لنصيب شريكه ان كان موسرا امة بين رجلين  
قالا جميعا لها انت حرة بعد موتنا لم نصير مدبرة لانها لم تعتق بموت احدهما  
فاذا مات احدهما صار نصيب الباقي مدبرة وورثة الميت بالخيار ان شاءوا  
دبروا وان شاءوا اعتقوا وان شاءوا استسعوا وان شاءوا ضمنوا الشريك  
ان كان موسرا مدبرة بين رجلين مات احدهما عتق نصيبه منها وسعت للآخر  
في نصيبه فان مات الاخر قبل ان تسعى له عتق نصيبه ان خرج من ثلثة مدبرة  
بين رجلين جلي فادعاه احدهما فولدت ولدا جانا كان القول فيه كالقول في  
الدعوى بعد اولاده فان ولدته ميتا فلا ضمان عليه فيه فان ضرب انسان غلما  
فالقتله ميتا بعد الدعوى باقل من ستة اشهر فعلى الجاني في قول ابى حنيفة رحمه الله  
ان كان غلاما نصف عشر قيمته وعشر قيمتها ان كانت جارية لابل الولد وعلى الولد  
نصف ان كانت جارية لشريكه وان كان غلاما فربع عشر قيمته وعليه نصف  
العقر والمدبرة على جالها في خذمتها فان ولدت ولدا اخر فادعاه ابا الولد فانه ابنة  
ايضا وعليه نصف قيمته مدبرا وعليه نصف العقر ايضا من قبل الوطى الثاني لانه  
لا يحمل له وطئها وولاء الولد بينهما من قبل الذي دخله من العتق منها وان جنى  
جنابة خطأ كان على عاقلتهما ولو ولدت اخر بعد ذلك وادعاه الشريك الاخر  
كان ابنة وكان ضامنا لنصف العقر ولا يضمن نصف القيمة في قياس قول ابى حنيفة  
رحمه الله تعالى ويضمن في قول ابى يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى نصف قيمته  
مدبرا وهي ام ولد بينهما فان مات احدهما عتقت ولا سعاية عليها للحي في قول ابى حنيفة  
رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى انه في نصف قيمتها  
مدبرة بين اثنين جاءت بولد فشهد كل واحد منهما على صاحبه انه ادعاه وانكراه  
في الغلام حرة وبجارية بينهما فخدمهم على جالها فان مات احدهما عتق نصيبه  
من ثلثة وسعت في نصيب الاخر جارية بين رجلين شهد احدهما على صاحبه انه  
دبرها وانكروا الاخر ذلك فقد دخلها بشهادته شئ فلا نكاح ولا نكاح ولا مهر  
فان مات الذي شهد فمهر بين ورثته وبين المشهود عليه كما كان وان مات  
المشهود عليه عتقت وسعت في جميع قيمتها وان شهد كل واحد منهما على صاحبه  
بالتدبير ففي بينهما بمنزلة المدبرة وان ماتا سعت في جميع قيمتها لورثته وللحي

واذا اعتق احد الشريكين العبد ثم دبر الاخر فقد بيرة اختيار للسعاية في قول  
ابى حنيفة رحمه الله تعالى ويسعى له الغلام في نصف قيمته مدبرا عتدين ورجلين  
دبر احدهما نصيبه ثم اعتق الثاني نصف نصيبه وهو عتق فقد ابر المدبر من  
الضمان ويسعى له العبد في نصف نصيبه ويضمن المدبر نصيبه مدبرا عتدين  
ثلاثة نفر دبر احدهم نصيبه ثم اعتق الثاني نصيبه وهو عتق فقد ابر المدبر  
من الضمان ويسعى له العبد في نصف نصيبه ويضمن المدبر ان شاء ثلث قيمته  
مدبرا وان شاء استسقى الغلام فيه وانما الثالث قل ان يضمن المدبر ان كان  
موسرا ويرجع به المدبر على العبد وليس الثاني ان يضمن الثالث ولو لم يعتق الثاني  
حتى ضمن الثالث المدبر حصته ثم اعتقه الثاني كان للآخر ان يضمنه ثلثي  
القيمة ثلث مدبر وثلث غير مدبر ويرجع به المعتق على العبد وثلثا الولاء للآخر  
وثلثه للمعتق الا ترى ان عبدا لو كان بين اثنين قد دبر احدهما ثلث نصيبه واعتق  
الاخر نصيبه كله وهو موسر كان للآخر ان يضمنه نصف قيمته العبد ويرجع به  
على العبد والولاء بينهما نصفين لان حصته المدبر قد دخلها عتق ولا يرجع عتق  
وهذا قياس قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى واذا قال الرجل ان ملك شيئا من هذا  
العبد فهو حر بعد موته فملكه اخرها نصيبه منه مدبرا ولم يكن لشريكه ان يضمنه  
في قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى مدبرة بين رجلين فولدت ولدا فادعاه احدهما  
لم يثبت نسب في القياس فيه وفي الاستحسان يثبت وعليه نصف العقر ونصف  
قيمة المدبر وانما قال اعلم **باب تدبير ما في البطن** امة بين اثنين دبر احدهما  
ما في بطنها فهو جائز فان ولدت ولدا لاقل من ستة اشهر بعد هذا القول فهو  
والشريك فيه بالخيار بين التضمين والتدبير والسعاية فان ولدته لاكثر من ستة  
اشهر لم يعمل فيه التدبير فان قال احدهما ما في بطنك حر بعد موته وقال الاخر لا  
انت حرة بعد موته فولدت لاقل من ستة اشهر بعد منطلق الاول فالولد  
مدبر بينهما وحصته الذي دبر الام مدبر من الام وشريكه فيها بالخيار وان  
ولدته لاكثر من ستة اشهر فالولد مدبر للذي دبر الامر ونصف الام مدبر للذي  
دبرها والاخر بالخيار وان شاء ضمن شريكه نصف قيمة الام ان كان موسرا  
والولد للمدبر بغير ضمان لان الضمان وقع عليه يوم دبر وان شاء استسقى  
في نصف قيمتها ولا يسعى الابن في شئ وان دبر احدهما ما في بطنها ثم اعتق  
الاخر نصيبه البتة ثم ولدت بعد ذلك بشهر فله تدبير بالخيار ان شاء اعتق  
حصته من الولد وان شاء استسعى وان شاء ضمن المعتق ان كان موسرا  
فان ضمنه رجع به على الولد واذا دبر الرجل ما في بطن امته لم يكن له ان  
يبيعها ولا يهبها ولا يهرها فان ولدت لاقل من ستة اشهر كان الولد مدبرا



وان كان ولدته لاكثر من ستة اشهر كان رقيقا فان ولدت ولدين احدهما  
لاقل من ستة اشهر يوم والاخر لاكثر منها بيوم فهما مدبران واذا قال لامته  
ولدك الذي في بطنك ولد مدبرة او ولد حرة وهو لا يريد بهذا اعتقال يعتق  
هذا على التشبيه والله تعالى اعلم بالصواب **باب كتابة المدبر** واذا كان  
الرجل مدبرة ثم مات وهو يخرج من ثلثه عتق ويطلب عنه التسعة وان لم  
له مال غيره وان سعى في الكتابة وان شاء سعى في ثلثي القيمة في قول ابن حنيفة  
وقال ابو يوسف يسعي في الاقل من ذلك ولا يجبر وقال محمد رحمه الله تعالى ويسعي  
ثلثي القيمة وثلثي الكتابة وقال ابو الفضل قول محمد هذا خلاف ما قاله في الجامع الصغير  
واذا كانت مدبرة فولدت ولدا ثم ماتت سعى الولد فيما عليها فان كانا ولدين فاذا  
ادنى احدهما المال كله من سعائيه لم يرجع على صاحبه بشئ لانهما جميعا مال الام  
وكذلك ان كاتب مدبرين له جميعا وكل واحد منهما كفيل عن الاخر ما قاتا وترك  
احدهما ولدا ولده في كتابته من امته فعليه ان يسعي في جميع الكتابة لان اياه  
لم يكن يعتق الا باذنها جميعا **باب الشهادة في التدبير** واذا شهد شاهدان  
دبره وشهد شاهد اخر انه اعتقه البتة فالشهادة باطلة وكذلك ان شهدا  
بالتدبير واختلعا في شرطه وان شهدا انه دبر احد عبديه بغير عينة فالشهادة  
باطلة في قول ابن حنيفة رحمه الله تعالى فان مات المولى قبل ان يترافعا الى القاضي  
ثم شهدوا بذلك بعد موته استحسننا ان يجزئ شهادتهما وذكر بعد هذا الموضع  
في نظير هذه المسئلة ان الشهود قالوا كان ذلك في المرض وان كانا شهدا  
بذلك في حياته فابطلهما القاضي بقبولها بعد ذلك وان شهدا انه قال هذا  
بعد موته لا بل هذا اعتقا جميعا من ثلثه وان شهدا انه قال هذا اخر البتة  
لا بل هذا مدبر اجزت الشهادة لهما ولو شهدا انه قال هذا اخر وهذا مدبر لم  
شهادتهما في قول ابن حنيفة رحمه الله تعالى ولو شهدا انه قال هذا مدبر وهذا  
جاءت الشهادة الاولى وحده في قول ابن حنيفة رحمه الله تعالى وان شهدا انه  
قال احدهما من العبدين مدبر لا بل هذا لاحدهما بعينه صار هذا الذي عيشه  
مدبرا ويحلف الاخر ما عناه واذا شهد شاهدان انه دبر احد عبديه ثم شهدا  
اعتقا احدهما البتة في حياته وصحته ولا مال له غيرها فشهدا بما باطلة من قبل انهما  
لم يشتا الشهادة ولكني استحسن ان اجيزها في التدبير لانها وصية يعتق  
من كل واحد منهما ثلثه ويسعي في ثلثي قيمته قال الفضل يريد انهما اقاما هذين  
الشهادتين بعد موته وهو على مذهب ابن حنيفة رحمه الله تعالى فانه يقول ان الشهادتين  
بعد الموت على تدبير احدهما في صحة او مرض جائز والشهادة بعد الموت على عتق احدهما  
في الصحة غير جائزة وعلى عتق احدهما في المرض جائز وان شهدا انه دبر هذا بعينه واعتق

احدهما البتة في صحته كانت شهادتهما في العتق البات باطلا في قول ابن حنيفة  
رحمه الله تعالى وتوافق الوردية ولا مال للميت غيرها اعتق من كل واحد منهما نصفه  
ثم اعتق من المدبر ثلث ما بقي وسعى في سدس قيمته وان اقر واجمعا ان العتق  
البات كان في مرضه عتق من المدبر اربعة الساعه ومن الاخر تسعاه اذا كانت  
قيمتهما سواء لان لهما ستة من ثمنه عشرة اثلاثا **باب كتابة المدبر مولاه**  
واذا دبر الرجل كتابته فالكاتب بالخيار ان شاء بعض الكتابة وكان مدبرا وان  
شاء مضى على الكتابة فان مات ولا مال له غيره سعى في الاول من ثلثي قيمته ومن  
تلقى الكتابة وهذا على مذهب ابن يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ولو كاتب عبدا  
واحدة على الف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه ثم دبر احدهما ثم مات للمولى  
عتق المدبر ورفعت حصته من الكتابة واخذ بحصة الاخر ان شاء وان اخذ الله  
لانه كفيل فاذا رجع بها على صاحبه وان لم يكن له مال غيرها عتق المدبر بالتدبير  
من الثلث وسعى فيما يجز عليه فان كانت قيمة كل واحد منهما ثلاثمائة بطلت حصته  
المدبر من الكتابة واخذ الاخر بمسألة وعتق من المدبر مائة وستة وستون  
درهما وثلثا درهم وسعى فيما بقي وهي ثلاث وثلاثون درهما وثلث من قبل ان المال  
ثمان مائة وله ثلث ذلك ويؤخذ المدبر بما بقي على الكاتب لانه كفيل به ولا يؤخذ  
الكاتب بما على المدبر لانه قد خرج من الكتابة ووقع عليه التسعة من قبل التدبير  
فانه كانت قيمة كل واحد منهما الف درهم ومكاتبتهما الف درهم واختار المدبر  
ان يسعي في الكتابة فان تلقى الكتابة عليهما فاخذ الوردية ايها شاء وبذلك  
رجل قال لامين اذا ملككما فانتما حرتان بعد موتى فاشترى احديهما وولدت  
عنده ثم اشترى الاخرى صارتا مدبرتين ووللاولى رقيق واذا اسلم مدبر  
الذي قضى عليه بالسعاية في قيمته فاذا اذها عتق وكذلك ان صلحه المولى على  
من غير محاكمه فان عجز عن ادائها لم يرد في الرق الا ان القاضي يطل ما في الصلح  
من فضل على القيمة ويجبره على ان يسعي في مقدار القيمة واذا دبر الحر في عبده  
في دار الحرب فهو باطل فان خرجا بامان فاسلم العبد اجبر على بيعه وان دبره  
بعد ما خرج بامان فتدبره جائز وان اسلم العبد قضى عليه بالسعاية وان خفي  
بدا والحرب وهو يسعي ثم قتل المولى او مات او ظهر على الدار واسر بطلت الشكا  
وعتق العبد واذا دبر المرتد عبده فتدبره موقوف فان مات او قتل او لحق  
بدا والحرب فتدبره باطل والعبد رقيق للوردية فان اسلم فوجد العبد في  
يدي الوردية فاخذه فهو مدبر وكذلك ان كان القاضي قضى به للوردية  
وباعوه فبيعهم جائز فان اشتراه مولاه يوما فهو مدبر لانه دبر يوم دبره وهو  
ملكه وان لم يكن شئ من ذلك حتى اسلم فهو مدبر وان استولد امته في حال



الرذة فهي أم ولده وأن أسلم أو قتل أو لحق بدار الحرب اعتقه القاضي من ثلثه  
 وإذا أبر المسلم عبده ثم أرق العبد وحق بدار الحرب وأسر أهله الحرب وأصبأ  
 المسلمون فأسلم رد المولاه مديراً على حاله واقفه الموفق بمذكرة كرمه إن شاء الله  
**باب الأمانة الكاملة** رجل باع أمة وسلمها أو لم يسلمها حتى ولدت فادعيها  
 معاً فإن كان ولدته لأقل من ستة أشهر منذ وقع البيع فهو من البايع إذا كان أصل  
 الحبل عنده والجارية أم ولده وإن لم يكن أصل الحبل عنده لم يخرج دعوة  
 البايع في الولد وإن ولدته لستة أشهر بعد عقد البيع فهو ولد المشتري وإن  
 ولدت ولدين أحدهما لأقل من ستة أشهر والآخر لاكثر منها يوم فالدعوة  
 دعوة البايع فإن كان المشتري اعتق الأم قبل الدعوة لم ترد رقيقاً ورد  
 البايع على المشتري حصته الولد من الثمن وإن اعتق المشتري الولد قبل الله  
 وهو واحد قد ولدته لأقل من ستة أشهر فدعوة البايع باطلة وكذلك إن  
 لم يعتقه ولكنه مات ثم ادعاه البايع فإن كان الولد ولدته حتى لم يخرج دعوة البايع  
 أيضاً وليس هذا كولد الملاءنة وإذا باع الرجل أمة فولدت بعد البيع لاكثر  
 من ستة أشهر فادعاه البايع وصدقه المشتري ثبت نسبته منه وفتح البيع  
 وإن كذبه المشتري لم يثبت دعوته وإن لم تلد حتى باعها المشتري وتأسخا  
 رجال ثم ولدت لأقل من ستة أشهر فادعاه البايعة معاً فهو ولد الأول الذي  
 كان أصل الحبل عنده وتفسخ البيع أجمع وكذلك لو باع ولداً ولدته ثم أرقا  
 فإن كان في يدي الرجل صبي لا ينطق ولدته ولم يولد عنه فهو أمه عبده  
 واعتقه ثم زعم أنه ابنه استحسن أن يجعله ابنه ولو كان عبداً كبيراً اعتقه  
 ثم ادعاه ومثله يولد مثله وكذبة الغلام لم اجز دعواه وإنما استحسن الصغير  
 كما استحسن في المدينتين اثنتين ثم جاءت بولد فادعاه بأحدهما إن ثبت نسبته  
 منه وهو ضامن لنصف قيمته مديراً ونصف عقارته والولاء بينه وبين  
 شريكه وكذلك الجواب في كتاب الدعوى والبيانات وقال في كتاب الولاء نصف  
 ولأول الشريك والنصف الآخر منزلة الأب وأما الأم فنصيب الأب منها  
 أم ولد ونصيب الشريك منها مديرة ولو كان عبداً كبيراً بينهما دبراه  
 ثم ادعاه أحدهما ثبت نسبته منه والولاء بينهما استحسن هذا وأدرك  
 الأمانة ولدين في بطن واحد فباع المولى أحدهما مع الأم فادعاه المشتري  
 ثبت نسبتهما جميعاً منه والذي في يدي البايع عبده ولو لم يدعه المشتري  
 ولكنه اعتقه مع الأم ثم ادعى البايع الذي عنده ثبت نسبتهما جميعاً  
 منه ويرد حصته الابن على المشتري ولا يراد حصته الأم ولا يبطل عتقها  
 وإذا باع الرجل أمة حاملاً تخاف المشتري أن يدعى البايع ولدها فاد

ان يحوز منه من هنا حصته الابن على المشتري ولا يراد حصته الأم ولا يبطل عتقها  
 اليها فإنه يشهد عليه ان هذا الحبل من عبده فذلكان زوجها فإذا اقرب الله  
 لم يستطع ان يدعيه ابداً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف  
 ومحمد رحمه الله تعالى يستطيع ان يدعيه إذا انكر العبد الولد أمة بين يدي  
 باع أحدهما من صاحبه فولدت لأقل من ستة أشهر فادعيها معاً فهو ولد هـ  
 ويبطل البيع وإن ادعاه البايع واعتقه المشتري معاً كانت دعوته أحق من الحق  
**باب المكاتب** ذكر حديث عمرو بن شعيب عن جده أن رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم قال من كاتب عبده على مائة أوقية فأذاها الأعراس وأق فهو  
 رقيق وعن زيد بن ثابت قال هو عبد ما بقي عليه درهم وإن مات قبل أن يربي  
 مكاتبته أخذ من ماله كله وعن علي بن عبد الله قال إذا مات المكاتب عن مال له  
 مكاتبته والباقي ميراث لورثته وعن علي قال إذا اجتمع على المكاتب بثمان  
 فدخلوا في الرق وعن بن عباس قال إذا كاتب العبد مولاه فهو غير مملوك  
 وعن بن مسعود قال إذا أدى قيمة رقبته فهو حر وعن علي رضي الله تعالى  
 قال يعتق بقدر ما أدى وإذا اشترط الرجل على مكاتبته أن لا يخرج من الكوفة  
 إلا بأذنه فالشرط باطل وإن أخذ منه كفيه فالكاتبه لم يخرج وقال ابن أبي  
 رحمه الله تعالى يجوز وإذا كاتب عبيد من مكاتبته واحدة وكل واحد مكاتب  
 عن صاحبه فهو جائز استحساناً فإن كاتب عبده على ألف درهم وعلى نصف  
 فهو جائز وكذلك إن كاتبه على ألف درهم واشترط عليه خدمت وقت معلوم  
 فإن اشترط خدمته أبداً فالكاتبه فاسدة فإن اختصم بعد ذلك المال عتق  
 وعليه فضل القيمة وشرط المكاتبته من مولا وبعه منه جائز وما استهلك  
 كل واحد منهما لصاحبه فهو دين عليه وإذا مات المكاتب عن غير وفاء وترك  
 إياه أو أمته أو ولده وكان اشتراهما في المكاتبته فإنهم يباعون في المكاتبته في قول  
 أبي حنيفة رحمه الله إلا أنه قال في الولد خاصة إن جاء بالمكاتبته قبلت منه وعن  
 وأما في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فإنهم وكل ذي رحم محرم منه اشترا  
 لسعون في المكاتبته على محومها وإذا اشترى المكاتب امرأة فمأ على الكاح  
 المكاتبته لشترى زوجها وعجز المكاتب عن الكتابة وكسر هادون القاضي  
 جائز بلغنا ذلك عن بن عمر رضي الله تعالى عنهما وقال بن أبي ليلى لا يجوز  
 رده إلا عند القاضي وإذا سرق المكاتب أو سرق منه وجب القطع هو  
 كالحرق في حق الشفعة وليس له ان يبيع ما اشترى من مولاه مراجعة إلا  
 ان يتبين وكذلك مولاة فيما اشترى منه وإذا اشترى الرجل من مكاتبته  
 درهما درهمين لم يخرج وإذا أخذ بالمكاتبته رهناً فيه وفاها فذلك الرهن



بطلت الكتابة واعتقت العبد ولو كاتبه على وصيف فاته المكاتب بأربعين  
دينا وعن الوصيف اجبرت على قبولها وإذا كاتبه على خرا وخزير أو شبه  
ذلك مما لا يحل بطلت الكتابة فان اذاه قبل ان يترافعا الى القاضي وقد كان  
قال له انت حر اذا ادبته او لم يقبل له فانه يعتق وعليه قيمته في الرجعيين  
جميعا واذا جاء المكاتب بالمال قبل حل الاجل فابا المولى ان يعقبه اجبر على  
اخذه واذا كاتبه على الف درهم او على عبثه ليعمل عمله وهو خياط او صباغ  
او صانع او شبه ذلك فهو جائز الا ترى انه لو كاتبه على عبد خياط اجبر  
ذلك وادع القياس فيه واذا كاتبه على الف الى الحصاد او الى الدراس  
او الى القطاس فهو جائز والمال يحل عليه في ذلك الوقت وان تأخر الفطرا  
فانه يحل له اذا حل العطا في حين الوقت الذي كان يخرج فيه فان كاتبه  
على وصيف ابين فصاحبه على ذلك على وصيفين ابين او حبشيين  
بيد فهو جائز وان كان نسنة لم تجز والله اعلم بالصواب **باب**  
**موت المكاتب** واذا مات المكاتب عن مال وعليه دين وجناية  
وله اولاد احراز من امرأة حرة واولاد ولدوا في الكتابة من امته واولاد  
اشترأهم يدي بالدين ثم بالجناية ثم بالكتابة ثم يكون الباقي ميراثا للجميع  
وكذلك ان كان له ابن مكاتب معه فان كان مكاتب على حدة لم يرث  
منه شيئا وان كان عليه مهر لامرأة حرة تزوجها بغير اذن مولاه كان  
دينها بعد قضاء الكتابة وان لم يترك شيئا سعى ولده الذين ولدوا في  
الكتابة فيها حتى يؤدوها فيعتق سائرهم في قول ابي حنيفة ورحم الله تعالى  
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى سبيل الاولاد الذين اشترأهم  
والذين ولدوا في الكتابة سواء ويسعون على الجوز فان لم يكن له الاولاد  
الذين ولدوا في الكتابة فحل عليهم اول نجم فلم يؤدوا ولم يكن لهم مال خاص  
ولا غائب ينظر ردوا في الرق فان كان بعضهم غائب وعجز الشاهد  
لم يرد في الرق حتى يحضر الغائب واذا مات المكاتب وله ديون على  
الناس وترك ولد فهو مولاه الى الامم ما لم يخرج الدين فيؤدوا والكتابة  
فاذا ادبت وجع ولا الولد الى مولى الاب ولم يرجع مولى الام بما عاقبوا  
عنه في حياته على مولى الاب فرجعوا بما عاقبوا عنه بعد وفاته واذا  
مات الولد بعد موته قبل خروج الدين فاختص مولى الاب ومولى  
الام في ميراثه فقصي به لمولى الام بطلت الكتابة فان خرج الدين كان  
ميراثا للمولى عن عبده فان كان للمكاتب ولد ولدوا في الكتابة فميراثا  
دين المكاتب ادبت المكاتبه وجر الولاء ولا الولد ولا الولاء ولد وكان

ما بقي ميراثا واذا مات المكاتب عن ولد خرج ميراثه بوجهين فاحل هذه  
المكاتب فانه تؤدى منها الكتابة ولا يصدق على جبر الولاء ارايت لو قال المولى  
نفسه هذه وديعته عندي او قوله يدين او قال قد كنت استوفيت الكتابة  
قبل موته اكان يصدق فكذلك غيره واذا ترك المكاتب ام ولد ليس معها ولد  
بعثت في الكتابة وان كان معها صغيرا او ولدا استسعت فيها على الاجل الذي  
كان للمكاتب صغيرا كان ولدها او كبيرا وان كان ترك ما لا لم يواخر الى اجله  
وصار حلالا وهذا قول ابي حنيفة ورحم الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد  
رحمهما الله تعالى حالام الولد بعين ولد خالها مع الولد في جميع ذلك واذا  
ترك المكاتب ولدين ولدا له في الكتابة وعليه دين ومكاتبه سبع  
ذلك وايهما ادى لم يرجع على صاحبه بشئ وايهما اعتقه المولى متق وعلى  
الاخر ان يسعى في جميع الكتابة وللقرماء ان ياخذوا ايتهما شاءا بجميع الدين  
لانهما جميعا مال الميت ولا يرجع الذي يؤدى منهما ذلك على صاحبه بشئ **باب**  
**جناية المكاتب وولده** واذا قتل عبد المكاتب رجلا خطأ  
فيل للمكاتب ادفعه او افده بالدية وان قتله عمدا فله ان يصالح عنه وهو  
هذا كلحز ويؤخذ وان عجز وان جنت امته جناية خطأ فباعها او رطبها  
وهو يعلم فهذا منه اختيار وان قتله عبده عمدا فلا قصاص عليه لاني لا ادري  
القصاص للمولى او للوارث فان لم يكن له وارث غير المولى فالمولى ان يقتله واذا  
جنى عبده ثم عتق المكاتب فهو على خياره فان عجز فاختار الى المولى واذا كان  
وامرأته مكاتبين مكاتبته واحدة فولدت ولدا فقتله المولى وقيمته اكثر من  
للمكاتبه فقيمته على المولى في ثلاث سنين فان كانت الكتابة قد حلت فاصم بها  
واذا في الفضل الى امته ورجعت الامر على الاب بما ادت عنه من ذلك وان  
كانت المكاتبه لم تحل ادى المولى الى الامر ذلك كله فاستعانت به في مكاتبته  
وان كان الابن مكاتبها فقتله المولى ثم حلت القيمة اقتص منها بقدر الكتابة  
ان كانت المكاتبه حلت او لم تحل من قبل ان قدمت وترك وفاء وفضلا لان  
يقسم الفضل بين ورثة ويؤدى الامر والاب حصته من الكتابة ويقسم ثلث  
الخصصة بين ورثة الابن على فرايض الله تعالى ويرث ابواه معهم واذا  
اعتق المولى ابن المكاتب الذي ولد له في مكاتبته فعتقه جائزا ولا يسقط  
عن الكتابة شيء وكذلك لو كان اشترى به وفي القياس لا يجوز عتقه لان المكاتب  
ان يستخدمه وان اعتق ام ولد له لم تجز لان المكاتب لو عتق كانت هي ام ولد  
على خالها ولو ملك المكاتب اباه او ابنه لم يعتق لان المولى لو عتق رقبته لم يعتقوا  
واذا جنى المكاتب جناية خطأ فانه يسعى في الاول من قيمته ومن ارش الجناية



وكذلك ان جنى جنابا قبل ان يحكم عليه لم يجز فيها الاثمة واحدة واذا قتل المكاتب  
او ابن له في ملكه رجلا عمدا ثم صاح من دمه على مال اجرت الصلح والزمت المكاتب  
المال وابنه ان كان صاح عليه فان عجز ورد في الرق لم يؤخذ بالمال حتى يعقوب فيخذ  
به بعد العتق ولا يسترد ما قد اعطى لان المكاتب غير مستطاع على الصلح عن نفسه  
او ابية وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى الصلح جائز ان عجز او عتق والمال  
لا زهر له واذا اخضر المكاتب بثر في الطريق فوقع فيها انسان فعليه ان يسعي في قيمته  
يوم حضر فان وقع فيها اخر يوما قضى عليه للاول ان يشركه في تلك القيمة لا يثمة  
في البئر اكثر من قيمة لانها جناية واحدة وان سقط جانيط له ماثل قد اشبهت عليه  
على انسان فعليه ان يسعي في قيمته وكذلك ان وجد دابة قتل اخذ بيمينته يوم  
وجد القتل فيها الا ان يكون اكثر من البية فيقتض عشرين درهم فان جنى جناية  
ثم عجز قبل ان يقضى بها عليه دفعه مولاها او فداءه وان قضى عليه بالسعاية  
ثم عجز فهو دين في عتقه وذكر في الجنابا ان ابا يوسف رحمه الله تعالى كان يقول  
مرة اذا عجز فاجنابة في عتقه وان لم يكن قضى بها ثم رجع عنه وان جنى عليه  
فلا ارش له او رش عبد وان قتل رجلا عمدا قتل به وان قتل رجلا عمدا وله وارث  
غير مولا فعلى قاتله قيمته في ماله ولا قود عليه وان لم يكن له وارث فهو له فعليه  
القود في قول ابي حنيفة وابو يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى  
لا قود فيه ان كان ترك وفاء فان قتل من المكاتب وعبده ولا قود عليه لا ان لا ادرك  
انه للمولى او للمكاتب وان اجتمعا على ذلك لم يقتض ايضا وان عفوا فعفوا  
باطل والقيمة واجبة للمكاتب وان قتل المولى مكاتبه عمدا او خطأ وقد ترك  
وفاء فعليه قيمته يقضى منه مكاتبته وكذلك لو قتل ابنته واذا اقر المكاتب  
بجناية خطأ او عمدا لانصاح عليه واقراؤه جائز ما دام مكاتبها فان عجز فرد  
في الرق بطلت عنه قضى بها عليه ولم يقتض وكذلك امته وابوه وهذا قول  
ابي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر في كتاب الجنابا ان ابا يوسف ومحمد رحمهما الله  
قالا لا يؤخذ بما قضى به عليه فيها خاصة وما اداه قبل العجز لم يسترده في قولهم جميعا  
ولا يلزم المكاتب مهر من تكاح بعين اذن المولى حتى يعقوب ويلزمه ذلك في السرى  
عند الاستحقاق ولا يتزوج المكاتب بعين اذن مولاها ولا يتزوج ابنته ولا بنت  
ولا عبده وله ان يتزوج امته ومكاتبته ولان تزوج المكاتبه بعين اذن مولاها  
فان تزوجت فلم يشرق بينهما حتى عتقت جاز ولا خيار لها واذا وقع المكاتب على  
امراة فقتضاها كان عليه الحد فان دخل فيه وجهه شبيهة ولم تقاطع المرأة حجاب  
المهر وان قال تزوجتها فصدقة المرأة فانما عليه المهر اذا عتق وان قال اشترتها  
او وهبت لي اخذ بالمهر في المكاتبه ولا يجوز هبة المكاتب ولا صدقة ولا وصية

وان ترك وفاء ولا افراضه ولا كفالته وقال بن ابي بلي ورحم الله تعالى عتقه وحبته  
موقوف فان عتق يوما مضى ذلك عليه وان رجع لمكاتب بطل ذلك ويجوز بيعه  
بالمجباة لانه من التجارة وكذلك ان خطب شيئا بعد البيع لعيب ادعى عليه او زاد  
في ثمن شيء قد اشتراه وان اعاد دابة او اهدى هدية او دعى الى طعام فلا بأس  
بذلك وليس له ان يكسوا ثوبا ولا يعطى درهما وهذا اقرار اباي  
**باب مكاتب المكاتب** والمكاتب ان يكاتب استخسانا فان ادى  
الثاني قبل الاول كان ولاه للمولى الاول فان عتق الاول بعد ذلك لم يرجع اليه  
الولاء مكاتب مكاتب عبدا ثم مات الاول عن ابن حر ولم يترك الا ما على الاخر ثم مات  
الاخر وترك ولدا ولد له في المكاتبه فعليه ان يسعي فيما على ابية فيودي ذلك الى  
المولى من مكاتبته الاول وما فضل عنها فهو ميراث لابن الاول من ابية وولاها  
الاخر لابن الاول مكاتب اشترى امرأته ولم تكن ولدت منه ثم كاتبتها فذلك  
جائز وما ولدت بعد المكاتبه فهو معها في المكاتبه فاذا مات المكاتب عن وفاء  
عتقت هي واولادها واخذ اولادها ما بقي من ميراثه بعد اذكابته وان لم يترك  
وفاء فالمرأة وولدها بالخيار ان شاء واسعوا فيما بقي على الاول وان شاء اسعوا  
فما بقي على الام يسعون في الاقل من ذلك فاذا اذوه عتقوا وليس للمكاتب ان  
ولده ولا والدته لانهم بمنزلة لا يبيعهم ولا يجوز له ان يكاتب من لا يجوز له  
الام ولده واذا كاتبت المكاتب امرأته ولم تلد منه ثم ولدت منه بعد الكاتبة  
ثم ماتت المرأة ولم يترك وفاء فالابن بالخيار ان شاء سعى فيما على امته وعتق  
وان شاء رجع رقيقا فيكون بمنزلة ابية واذا كاتبت المكاتب عبدا ولد له  
عنده في مكاتبته ثم اذاعه ثبت نسبه منه والابن بالخيار بين المضى على  
الكاتبه وبين العجز واذا كاتبت المكاتب عبدا له على نفسه وماله فهو جائز  
واذا مات المولى عن ابن وابنة وله مكاتب فاعتقه احدهما فعتقه باطل وله  
ان ياخذ حصته من المال وان اعتقاه جميعا استحسن ان اجيز ذلك  
وهذا مثل قولهما قد استوفيا المال والولاء لابن دون الابنة وان وهب له  
احدهما نصيبه من المال فذلك جائز ولا يعق فان عجز فرد في الرق فنصيبه  
في رقبته ثابت وان وهب له جميع الميراث المثل عتق استخسانا واذا ادى  
المكاتب الكتابة الى الورثة دون الوصي وعلى الميت دين يحيط بذلك ولا  
يه لم يعق وان اداها الى الوصي عتق كان عليه دين او لم يكن وصل ذلك الى غيره  
والواريث اولم يصل وان اداها الى بعض الورثة ولا دين عليه لم يعق الا ان  
يوصل الواريث الى الاخرين انصاهم ان كانوا كافرا او الى الوصي نصيب الصغار  
فيعتق حينئذ والاخرين الحيا وان شاءوا تبعوا المكاتب بحصصهم وان شاءوا



اتبعوا الوارث القابض ولا يعتق المكاتب حتى يقع في كل يد انسان نصيبه واما  
كان على الميت دين يحيط بالمكاتبه فعتق المكاتب الى المكاتبه فاعطاها الغرماء  
فاني اجيز ذلك اذا اخذ كل ذي حق حقه منها الا ترى انه لو لم يكن عليه دين  
فاعطاها الورثة وهم كبار فاقسموها بينهم بالحصص كان ذلك جائزا فكذلك  
الغرماء واذا اوصى بما على مكاتبه لرجل وهو يخرج من ثلثه فاذا اوصى له  
جاز وان اذاه الى الوارث لم يعتق حتى يصل الى الموصى له ولو اذاه الى الوصي  
**باب مكاتبه المريض والمرتد** واذا اكاتب الرجل عبده في مرضه على مكاتبه  
مثله ثم اقر باسنيها لم يصدق الا من الثلث ولو كان عليه دين يحيط  
بماله لم يصدق في شيء الا ان العبد يعتق ويؤخذ بالمكاتبه وكذلك ان اقره  
كاتب في صحته فاستوفاه وان كانت في صحته ثم اقر في مرضه بالاستيفاء  
صدق عليه ولو اوصى فقال كاتبوا عبدي على كذا الى كذا ان حدث في الموت  
وذلك كتابه مثله اجرت ذلك ان كان يخرج من الثلث وان لم يكن له مال  
غيره عرضت عليه ان يجعل الثلثين ويؤجل الثلث ان قبل المكاتبه وكذلك لو  
حط عنه شيئا منها يكون اكثر من الثلث ولو كان مكاتب اوصى بهذا في  
عبده لم يجوز لانه وصيته ولا يجوز للمكاتب ان يوصي بشيء وان ترك وفاء  
ولو كاتب رجل عبده في مرضه ولا مال له غيره واجازوه الوارثه في حياته  
فلهم ان يمتنعوا من الاجازة بعد موته وان كاتب المرتد عبده فكتابته موقوفه  
ان اسلم جازت وان قتل على رده او مات او نحو بدار الحرب بطلت في  
قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى كتابته  
جائزة واذا قسم القاضى مال المرتدين وورثته فكتاب الوارث عبدا  
من تركته ثم تاب المرتد ورجع فوجد المكاتب فهو مكاتب له يورث اليه  
ويعتق وولاه له كانه هو الذي كاتبه وكتابته المرتد وعتقها وبيعها جاز كما  
يجوز في الاسلام واذا ارتد العبد والمولى مسلم فكتابته جائزة فان قتل وترك  
مالا اخذت المكاتبه من ماله والباقي ميراث لورثته المكاتب وكذلك ان  
ترك ولدا ولده في المكاتبه سعى فيما عليه واذا ارتد المكاتب بعد الكتابة  
ثم لحق بدار الحرب واكتسب فاخذ اسيرا فاني ان يسلم فانه يقتل ويستوفى  
مولاه من ماله مكاتبته والباقي ميراث له استحسن ذلك وكان القياس  
ان يكون لمولاه ان كان عبدا وان كان حرا فهو في واذا نحو المكاتب بدار  
الحرب مرتدا وخلف في دار الاسلام ابنا له ولد في كتابته فلا سبيل على  
حتى ينظر ما يصنع المكاتب وان مات او قتل عن وفاء اديت منه الكتابة  
والباقي ميراث لابنه وان لم يترك وفاء سعى الابن فيما على ابيه وكذلك

المكاتب ولو لم يترك المكاتب في دار الاسلام ولدا ولكنه خلف مالا لم يسم  
ماله حتى انظر ما يصنع ولو لم يترك ولدا لكن اهل الحرب سروه فباعوه من رجل  
فاعتقه فذلك باطل وان كان المشتري اشتراه باصره وجع عليه بالتمس  
ويكون مكاتبه على حاله وان اصابه المسلمون في غنيمه اخذوه مولاه بغير شيء  
قبل القسمة وبعد وكان مكاتبه على حاله وكذلك اتم الولد والمهدبر واذا كاتب الحرب  
المستامن في دار الاسلام عبدا فهو جاز فان مات عن مال اديت كتابته والباقي  
ميراث للحزب ان كان جاء بالعبد من دار الحرب وان كان اشتري في دار الاسلام  
عبدا وهو مسلم كان الباقي لبني الدار لان الحرب لا يرث المسلم ولا المعاهد والعبد  
الكافر الذي اشتراه في دار الاسلام اذا اعتق صار معاهدا والعبد الحربي اذا  
اعتق فهو على حاله فان نحو الحرب بدار الحرب فالمكاتب مكاتب على حاله فان بعث  
اليه ما عليه عتق وان ظهر على الدار فقتل الحزب واسرعت المكاتب وسقطت  
عنه الكتابة وكذلك ان اسر من غير ان يظهر على الدار فان قتل فالكاتبه دين عليه  
حتى يؤديه الى ورثته مولاه حرق في كاتب عبده في دار الحرب ثم اسلموا جميعا او  
صاروا ذمة اجرت ذلك وكان هذا بمنزلة الشري والبيع بينهم وان خرج  
مستامنا من العبيد يديه على حاله فخاصه في الكتابة ابطلتها كما ابطل العتق  
والتهدير ولو كاتبه ثم خرج العبد اسما عتق وبطلت عنه الكتابة مسلم فاجر في دار  
الحرب كاتب عبده او دبره كان جازا استحسننا والقياس ان لا يجوز  
شيء من ذلك لانه فعله حيث لا يجري عليه حكمنا وان كان العبد كافرا اشتهر  
في دار الحرب وكاتبه فادى عتقه فاسلموا جميعا اجرت على المسلم استحسننا  
**باب الكتابة تلد من مولاها** واذا ولدت المكاتبه من مولاه اجرت  
فان شاءت ابطلت الكتابة وكانت ام ولد له وان شاءت مضنت عليها واخذت  
العقر وان ادى المولى جيل مكاتبته فضرربا انسان بطنها بعد ذلك اليوم  
قال قتادة جنيبا ميتا فان الدية غرة لابيها وعليه العقولها واذا ولدت المكاتبه  
من المولى ومضنت على الكتابة ثم ولدت ولدا اخر لم يلزم للمولى ان يرضيه فان كان  
الولد بنتا فولدت هذه الابنة ابنا ثم اعتق المولى الابنة الاولى عتقت ابنتها  
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يعتق ابنتها ولكنها يكون مع الجدة  
في حالها واذا ولدت المكاتبه من مولاه ثم اقر للمولى انها امه لفلان لم يصدق  
فان قال المدعى بعنك بالف درهم ولم ينقد الثمن وقال المولى زوجتي والامه  
معروفة للمدعى فعلى المولى المهر قضاء من الثمن وليس عليه قيمه في الام ولا في الولد  
وان لم تكن معروفة انها للمدعى ضمن له القيمة **باب الامان في العتق**  
واذا قال الرجل لعبده ان بعنك فان حرقا عدا لم يعتق لانه حرق بعد ما خرج



فأعني دخل الدار

من ملكه الا ان يكون البيع فاسدا فيعتق ولو قال اذا دخلت الدار فانت حر فباع  
فدخل الدار ثم اشتراه فدخل الدار لم يعتق وان لم يدخل الدار لم يعتق حتى اشتراه  
فدخل يعتق وان قال اذا دخلت هاتين الدارين فانت حرة فباعه فدخل احداهما ثم  
اشتراه فدخل الاخرى يعتق وان دخل احداهما قبل البيع ثم باعه فدخل الاخرى لم يعتق  
ولو قال اذا دخلت هذه الدار فانت حرة اذا اكلت فلانا فباعه فدخل الدار ثم اشتراه فدخل  
فلانا لم يعتق ولو قال اذا دخلت الدار فانت حرة بعد موتي فباعه فدخل الدار ثم اشتراه  
لم يعتق ان مات وان قال ان دخلت دار فلان فانت حرة فشهد فلان واخر انه  
قد دخل الدار فهو حر ولو قال ان اكلت فلانا فانت حرة فشهد فلان واخر انه قد اكله  
لم يعتق وان شهد ابن فلان انه قد اكله فان ادعى فلان ذلك فشهدا بينهما باطلة  
وان حمده جازت الشهادة في قول ابى يوسف وقال محمد رحمهما الله تعالى هي جائزة  
في الوجهين جميعا واذا حلف رجل بعق عبد بينه وبين اخر لا يدخل دارا ثم  
اشترى نصيب الاخر فدخل الدار عتق نصفه الاول ويسعى في النصف الاخر في قول  
ابى حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يعتق كله ولو باع  
النصف الاول ثم اشترى نصفه ثم دخل الدار لم يعتق **باب الموالاة**  
واذا اول الرجل الرجل فمأول له من ولد فهو مولى للذي والاه ابوه فان اسلم ابن  
كبير على يدي رجل اخر والاه فولاه له وان اسلم ولم يوالى احد فولاه موقوف  
وليس هذا كالموجود في ولاية ان كثر هذا في الولاء وله ان يتحول ما لم يعقل عنه  
او عن ابيه واذا اسلم الحر فمأول الى احداهما اعتق ابوه جرولاه وان اعتق  
المجد لم يجز وان لم يعتق ابوه ولكنه اسلم والارجل لم يجز ولاه واذا امة  
ولا وارث له فمأول للذي والاه بلغنا نحو من ذلك عن رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم وعن عمر وعبد الله رضي الله تعالى عنهما فان كان له قرابة من قبل  
الرجال والنساء فالقرابة المأولة والى يبرأه وان تزوج العبد الحرة فولدت اولادها  
قاولا دها موالى لولائه معتقة كانت او موالية فنتى ما اعتق ابوهم جرولاه  
الى مولاه وليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن او اعتق ما اعتقن او كاتبن اربا  
من كاتبن واذا كانت الامامة معتقة والاب حر مسلم لم يعتق فالولد ولا مولى  
الاخر في قول ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهذا والعبد سواء وكذلك ان كان  
قد ولى رجلا وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى هو مولى للمولى الاب وذكر في كتاب  
الولاء ان الام اذا كانت عربية فالولد منسوب الى قوم ابيه في قوم جميعا  
لان الامر لم يجز عليها نفقة عناق وقال ابى حنيفة ومحمد رحمهما  
وان كان الانب من العرب او مولى عتاقه فان الولد ينسب  
الى قوم ابيه وهذا اخر الكتاب **باب المالك**

كتاب المالك

# كتاب المالك

وتجوز الكتابة على المال الحال فان اداه حين يطالبه المولى والارز في الرق ويجوز  
على من يعتق باذنه ان كان قال اذا اذنته الى فانت حرة او لم يطله واذا عجز عن  
اول تخيم منها او كانت حاله فلم يؤدها حين يطالبه به اذ في الرق ان اشترط  
ذلك في الكتابة او لم يشترط ولو كانت على الف درهم منجزة فان عجز عن تخيم منها  
فكاتبته الف درهم لم تجز هذه الكتابة وان كاتبته على الف درهم على نفسه وماله  
وللعبد الف درهم واكثر فهو جائز لا يدخل بينه وبين عبده ربا فان كان في يده  
مال سيد ولم يدخل ذلك في الكتابة وانما يخل فيها كسبه وما كان له من مال  
ورقيق وفرض لك وكذلك ما كان سيده وهبه له او وهبه له غيره بعلم الوكيل  
علمه وان كاتبته على ان يخدمه شهرا فهو جائز وان كانت الخدمة غير معلومة استحسن  
ذلك وكذلك ان كاتبته على ان يحفر بئرا قد سمي له طولها وعرضها وقدرها  
ومكانها او على ان يبني له دارا قدر ارضها وجصها ولبنها وما يبني بها وان  
كاتبته على ان يخدم رجلا شهرا فهو جائز في القياس وان كاتبته على الف درهم يؤد  
الى غيره له فهو جائز وكذلك لو كاتبته على الف درهم بضمها للرجل عن سيده  
فان كاتبته والضمان جائز وان ضمنه عن السيد من الكتابة او قبل الحوالة  
فهو جائز وان ضمن لرجل ما لا باذن سيده سوى الكتابة لم تجز وان كاتبته على  
مال منجزة ثم صاحبه على ان يعمل له بعض الكتابة ويحيط عنه ما بقي فهو جائز لانه  
عبده وكذلك ان صاحبه من الكتابة على شئ بعينه فهو جائز وكذلك ان فاز  
قبل القبض لم يفسخ الاسترخاء لو اشترى ذلك الشئ بعينه بما عليه  
من الكتابة جاز وان صاحبه على عروض او غيره مؤجل لم تجز وان كاتبته على الف  
درهم منجزة على ان يؤدي اليه مع كل تخيم ثوبا قد سمي جنسه فهو جائز وكذلك ان  
قال على ان يؤدي مع كل تخيم عشرة دراهم وكذلك ان قال على ان يؤدي  
الى مع كتابتك الف درهم لان الكتابة وقعت على جميع ذلك والله تعالى اعلم  
**باب ما لا يجوز من الكتابة** واذا كاتب الرجل عبده على قيمته  
لم تجز فان اذاعها عتق وان كاتبته على ثوب لم يسم جنسه لم يجز وان اذاع  
ثوبا لم يعتق وكذلك لو قال كاتبتك على دار وان كاتبته على الف درهم على  
ان يطاها ما دامت في مكانته لم تجز فان اذاع الف عتقت وعليها تمام  
مكاتبته مثلها في قول ابى يوسف الاول ثم رجع فقال تؤدي فضل الفتمه  
وهو قول محمد رحمه الله تعالى فان وطئها السيد ثم اذاع المكاتبه فعليه عقرها



وليس هذا كالباع وتباع وجلبا ربة تبعا فاسدا فوطئها البائع ثم دفعها  
المشتري فاعتقها لم يكن على البائع فيها وطئ شيئا لانه وطئ ما يملك واذا كاتب  
عبده مكاتبه فاسدة ثم مات المولى فادى المكاتبه الى الورثة عتق اسحقا  
وان كاتب امته مكاتبه فاسدة ثم ولدت ولدت ولدت المكاتبه عتق ولدها  
معها وان مات قبل ان تؤدى لم يكن على ولدها ان يسعى فان استغناه فيها  
على امته فاذا عتق اسحقا فان كاتبها على الف درهم على ان كل ولد له فهو  
للسيد او على ان يخدمه بعد العتق فالكاتبه فاسدة وان كاتبها على الف درهم  
الى العطاء او الدباس او الحصاد او الى اخذ ذلك مما يعرف من الاجل جاز استحقاقا  
ولها ان تعجل المالى ويعتق وان تأخر العطاء فانه يحل عليه اذا حل العطاء في مثل الوقت  
الذى يخرج فيه وان كاتبها على مئة تولدت ولدت ولدت المكاتبه عتق ولدها  
معها وان كاتبها على الف درهم وهي قيمتها على انها اذا ادت فعتقت فعليها  
اخرى جاز على ما قال واذا ادت الالف عتقت وعليها الف اخرى وان كاتبها  
على حكمة او على حكمها لم يجز فان ادت قيمتها لم تعتق لانه كاتبها على غير شئ مسمى  
وان كاتبها على عبد بعينه لم يجز وكذلك ما عينه من مال غيره من عرش  
او مكبل او موزون وان قال كاتبك على الف فلان هذه جازت الكتابة لانها  
تقع على مثلها فان ادت غيرها عتقت وكذلك ان قال كاتبى على الف درهم على  
ان اعطيه من مال فلان واذا كاتبها واشترط فيها لنفسه او لغيره او لغيره  
جاز ذلك فان ولدت ثم امضاها صاحب الحيا وكان الولد مكاتبها معها وان  
اعتق نصفها والحيا له بطلت الكتابة وان كاتبها على الف درهم تؤدىها اليه  
يجزى واشترط ان هو غير عن نجم منها فعليه ما يدره درهم سوى النجم قال المكاتبه  
باطلة **باب مكاتبه العبد** واذا كاتب الرجل عبدا له مكاتبه واحدة  
على الف درهم وكل واحد منهما كفتيل وعن صاحبه فهو جاز فان ادى احدهما  
جميع الالف عتقا ورجع على صاحبه بمحضته فان كانت قيمتها سوا فادى احدهما  
شيئا ورجع بنصفه على صاحبه ولا يعتق واحدهما باءا حصته وللسيد  
ان ياخذ انما شاء بجميع الكتابة فان مات احدهما لم يسقط عن الحي شيئا منها  
فان عتق احدهما سقطت حصته وجعل كاتب عبده له على نفسه وعلى عبده قات  
على الف درهم جاز ذلك استحقاقا فان اداه عتقا ان كان قال في الكتابة  
اذا ادبت الى فانما حر ان او لم يقبل ولا يرجع على الغائب بشئ لانه لم يكن معه  
في الكتابة وان مات الغائب لم يرفع عن الحاضر شئ منها وكان القياس في هذا  
ان يكون الحاضر مكاتبها بمحضته قيمته من المكاتبه وان مات الحاضر فقال  
الغائب لا اؤدى شيئا فهو مملوك وان قال اؤدى الكتابة وجاء بها وقال المولى

لا قبلها

لا قبلها فهو مملوك في القياس غير اني استحسن ان اعتمها باءا ايدها واذا  
كانا حيتين فاراد السيد بيع الغائب على كذا ان تؤدىها عنه فرضى بذلك  
الحاضر قال لا يجوز لانه مملوك ولم يكاتب على نفسه وان اداه الى المولى عتق  
الغائب استحقاقا وان كاتب جز على عبد لرجل على ان يضمن عنه الكتابة  
لم يجز لان العبد لم يكاتب على نفسه وضمان الرجل للسيد بالمكاتبه عتق  
غير جاز وكذلك ان كان العبد ابنا لهذا الحر وكذلك لو كان عبدا وابن له  
صغير لرجل واحد فكاتب على ابنه لم يجز لانه لم يكاتب على نفسه وان ادى  
عتق رجلا من كل واحد منهما عبدا فكاتبها معا بالالف درهم قال يكون  
كل واحد منهما مكاتبها بمحضته لصاحبه حر كاتب على عبد لرجل وادى اليه  
الكتابة قال يعتق ولا يرجع الحر بالمال على المولى ولا على العبد استحقاقا وان  
ان يسترده من المولى وقد عتق العبد بمنزلة رجل قال الرجل عتق عبدا بالالف درهم  
واعطاها اياه فاعتقه كان له ان يرجع فيما اعطاه ويضمنه ان كان قد اشترى  
رجل كاتب عبدين له مكاتبه واحدة ثم عجز احدهما فرد المولى في الرق او قدمه  
الى القاضى فردوه وهو لا يعلم مكاتبه الاخر معه ثم ادى الاخر جميع الكتابة قال  
يعتقان جميعا لان عجز الاول كان باطلا ولا يميزان الا جميعا لان الكتابة واحدة  
وكذلك ان كاتب الرجل عبدا واحدا مكاتبه واحدة فغاب احدهما وقدم الاخر  
العبد الى القاضى وقد عجز لم يردده في الرق بقضاء القاضى لان بعضهم خصم عن بعض  
ولا يرد بغير قضاء القاضى وان كان الكاتب هو الميت عن ولدين لم يكن للمولى ان  
يرد احدهما في الرق حتى يجمعا لانه اذا رد احدهما ثم ادى الاخر عتقا جميعا واذا  
كاتب الرجل عبدين له مكاتبه واحدة فاردت احدهما عن الاسلام واني ان يعود  
فقتل قال لا يعتق الحي ما لم يرد جميع الكتابة فان ادى عتقا جميعا فان كان  
المرتد حين قتل ترك ما لا كسبه في ذمته قال ياخذ المولى من ذلك المال جميع  
الكتابة ويعتقان جميعا وترجع ورثته على الحي بمحضته وما بقى من الكسب  
ميراثا لهم وكذلك ان كان المرتد حتى بدا الحرب اخذ الثاني بجميع الكتابة  
ويرجع المرتد اذا رجع بمحضته فان لم يرجع حتى مات في دار الشرك عن مال او  
المسلمون على ما له لم يرجع هذا المودى فيه بئس وان وجده قبل الفسقه لانه  
صار فيئا ولا يكون له فيه دين الا ترى ان حر الواسندان ديناً ثم اردت حتى  
بدا الحرب ولم يخلع ما لاشتم ظنهم المسلمون عليه وعلى ما له فقتلوه لم يكن لغرمائه  
على السبيل من مال عجز الكاتب الحاضر والاخر مرتد في دار الحرب لم يردده القاضى  
في الرق وان رده لم يكن ردا للاخر فان رجع الاخر مسلماً لم يرد الى مولاه فيقضي  
رجل كاتب عبدا له وامرته مكاتبه واحدة وكل واحد منهما كفتيل عن صاحبه ثم رده

لم يكن له ذلك في الاستحقاق  
قال عبده كاتب عبد فارت  
الغائب

حتى يجمع المولى ولو كان المولى  
واحد فان عتق ورثته كان لبعضهم  
ان يردده في الرق



ولدا فقتل الولد فقيمت له الام دون الاب وكذلك ان خرج او اكتسب كسبا فقتل  
وان قتل المولى كانت القيمة قصاصا بالكتابة ان كانت قد حلت او رخصت في البتة  
ان لم تكن حلت وترجع على الزوج بحصته اذا حلت الكتابة فان كان في القيمة فضل  
على الكتابة كان ذلك الفضل وما ترك الولد من مال الام دون الاب وكذلك ان  
كان الولد جارية فكبرت وولدت بنتا فقتل الابنة السفلى كانت قيمتها الجدة  
وان ماتت الجدة بقي الولدان والزوج كان على الوالدين من السعاية ما كان على  
الحره وان ادى احد الوالدين لم يرجع على صاحبه بشئ لانها اديا عن الام ولكل  
يرجع على الزوج بحصته فقتل له دون الآخر رجل كاتب عيدين له مكاتبه واحدة  
بالف درهم وقيمتها سواء فادى احدهما مائتي درهم ثم اعتقه المولى فانه يرجع  
ما ادى على صاحبه ويرفع عن الآخر نصف ما بقي من الكتابة وكذلك لو كان  
اعتق الذي لم يؤد قالوا بينهما ما اعتق فانه يؤخذ على حاله بمكاتبه صاحبه  
ويكون ذلك بمنزلة الكفيل عنه لان الكتابة قد صحت قبل عتقه هذا على وجه  
غير وجه الكفالة **باب ما يثبت له المولى**  
واذا قال لكاتب عبده اذا اعطيتني الف درهم فانت حرة فاعطاها اياه لم يعتق  
وليس هذا ككتابة اياه مكاتب كاتب جاريته ثم وطئها فغلبت منه قال  
ان شاءت مضت على الكتابة واخذت عقرها وان شاءت عجزت ويكون ام ولد  
لابيها فان عجزت فاعتقها المولى لم يجز لانها لا يعتق بعق المكاتب وان اعتق  
ولدها جاز لان بمنزلة ابنه وان مات الولد لم يكن للمكاتب ان يبيعها ايضا  
مكاتب كاتب جارية ثم استولدها المولى فعليه العقر والولد مع امه بمنزلة ابنتها  
ثابت النسب من المولى ولا يلزمه قيمة الولد مادامت الام مكاتبه لان القيمة  
لا يكون لها ولا للكتابة فان عجزت اخذ المولى الولد بالقيمة استعسا تا وتكون  
الجارية مملوكة للمكاتب فان كان للمكاتب هو الذي وطئها ثم مات ولم يترك مالا  
فان لم تلد لم يجز ومضت على الكتابة وان ولدت خبرت وان شاءت سقط  
فيه وولدها في كتابة الاول ورفضت مكاتبها وان شاءت مضت على  
كاتبها وان كان ترك مالا فيه وفاء بالكتابة ادبت كاتبته وعتق وبطلت  
الكتابة عنها وان عجزت والمولى هو الذي للولد والمكاتب ميت فالولد حر  
وعلى المولى قيمته وان كان فيها وفاء بالكتابة عتق للمكاتب وكانت الام مملوكة  
لو رثته ان كان له ورثة سوى المولى مكاتب كاتب عبده ثم كاتب عبده  
امته فاستولدها المكاتب الاول اخذت منه عقرها وشئ على كاتبها  
وولدها بمنزلة ابنتها وان عجزت كان الولد للمكاتب الاول بالقيمة استعسا تا  
وهو بمنزلة المولى اذا وطئ مكاتبه مكاتبته رجل كاتب امته فولدت ابنتا

ثم ولدت الابنة ابنتا فاعتق المكاتب عتق جميعا وان اعتق الوسيط عتقت  
السفلى معها في قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى وطريقه السفلى في قول ابى  
ويحمد رحمه الله تعالى لعل كاتب جاريته له مكاتبه واحدة ثم استولده  
احداها فالولد حر والجارية مكاتبه كما كانت ولا خيار لها في ذلك لانها لا ترد  
في الرق دون الاخرى وكذلك ان كاتب احدهما فولدت ابنتا فاستولده السيد  
الابنة لم تصر ام والولد حر بغير قيمته مكاتبه كاتب عبدا ثم ولدت ولدا  
ثم ماتت ولم يبع شيئا قال يسعي الولد فيما على امه لان ما على المكاتب دين الا ترى  
انه لو كان على رجل دين الى اجل قضيت على الولد بالسعاية فان كان يخدم المكاتب  
الى السنة قضيت على المولى بالسعاية فيجوز عنها عند حله قال لا يرد في الرق لان  
ما على المكاتب لا يقدر عليه الا بعد حله وكذلك الذين على الاجنبى الى اجل فان  
رده في الرق ثم خرج الدين من الاجنبى او المكاتب فانه للمولى والولد رقيق  
**باب كتابة العبد على نفسه وولده الصغار** رجل كاتب عبده على  
نفسه وولده الصغار قال هو جاني فان عجز قبل ادراك الولد او بعده رد  
في الرق وكان ذلك رد الولد فان قالوا بعد ذلك نحن نسعى في الكتابة امر  
اليهم وان مات الاب ولم يبع شيئا سعى في الكتابة فان كانوا صغارا لا يقدرون  
عليها نسعى بعضهم في الكتابة واداهما لم يرجع على اخوته بشئ لانه ادى عن ابنه  
وان ظهر للاب مال كان ميراثا بينهم ولم يكن لهذا ان يأخذ منه ما ادى لانه  
بمنزلة ابنه في الكتابة وكان للمولى ان يأخذ من الاولاد جميع الكتابة فان اعتق  
المولى بعضهم ورفض حصته عن الاخرين وان كان الولد بكرا حين كاتب  
على نفسه وعليهم بغير امهم وادى الكتابة عتقوا ولم يرجع بشئ منها عليهم  
في هذا الوجه ولا في الوجه الاول رجل كاتب عبدا له وامرأة مكاتبه واحدة  
على نفسها واولادها وهم صغار ثم ان ابنتا قتل الولد فان قيمته للابوين  
جميعا يستسعيان بها في الكتابة فان مات الاب واراد المولى ان يستسعي  
الولد في شئ من الكتابة لم يكن له ذلك لان حقه على الابوين فان اكتسب الولد  
كسبا لم يكن للابوين على ماله سبيل لانه مكاتب معهما وان مات وترك مالا  
فما له للابوين وان اعتق السيد الولد ورفض حصته من الابوين لانه كان  
داخل في الكتابة وان لم يعتقه واراد ان يأخذ به بشئ من الكتابة لم يكن له ذلك  
لان حقه على الابوين فاذا ماتا كان له ان يؤدى الكتابة حاله والارز في  
الرق اذا كانت الكتابة وقعت وهو كبير وان كانت وقعت وهو صغير  
سعى فيها على النجس اذ اما قال يسعي المولى في الكتابة **باب كتابة الوصي**  
والوصي ان يكاتب عبد التيم فان كاتب ثم وهب المال لم يجز وان اتق

على السعاية وردوا في الرق وان  
كانوا يقدرون



بالقبض صدق وان قال كنت كاتبته وادى الم يصدق فان كاتبته ثم ادرك  
اليتيم فلم يررض فالكاتبته ما ضربة غير انه لا يدفع المال الى الوصي لانه صار كالمات  
بمكاتبته عبده ولا يجوز لاحد الوصيين ان يكاتب بغير اذن صاحبه في قول ابى  
حنيفة ومحمد وجمهما الله تعالى ويجوز ذلك في قول ابى يوسف رحمه الله تعالى  
ولا يجوز للوصي ان يعتق على المال ولا يبيع نفسه العبد منه بمال ولا يجوز للوصي  
ان يكاتب اذا كانت الورثة بكارا غيبا كانوا او حضورا وكذلك ان كان  
بعضهم بكارا وان كان على الميت دين فكاتب الوصي عبدا من تركته لم يجوز ان  
كان الدين لا يحيط بماله الا ان يستوفي الغريم حقه من غيره وكذلك ان كان  
سكان الدين وصية بالثلث رجل وصى بثلث ماله وله عبيد لا مال له غيرهم  
وترك يتاما صغارا فكاتب الوصي بعض الرقيق فادى اليه جميع الكتابة  
قال يعقوب حصنة الورثة منه وياخذ الموصي له من المكاتبته حصته وله ان يضمن  
الورثة حصته ان كانوا اغنياء وليس له ان يقضي الوصي والله تعالى اعلم  
**باب مكاتبته امه الكامل** رجل كاتبت امه له حاملا واستثنى ما في  
بطنها قال لا يجوز المكاتبته وان كاتبت ما في بطنها ومنها لم يجز المكاتبته وان  
كاتبتها وهي حامل فولدت ثم مات سعي الولد في المكاتبته على نجومها وان كان  
عليها دين ليسعي فيه ايضا فان ادى المكاتبته قبل الدين عتق واخذه الغريم بالآل  
حتى يسعي لهم فيه وهذا استحسان وليس لهم ان ياخذوا من المولى ما اخذه  
منه وان عجز من الكتابة رده القاضى رقيقا وبيع في الدين ويسلم للمولى  
ما اخذ ان كان اخذ شيئا لانه كان بمنزلة الغريم من الغرماء الا ترى انه لو عتق  
بعض غرمائه فجوز ان عجزا ولم يجز وان قتل الولد خطا اخذت القيمة من عاقلة  
القاتل فبدا منها بقضاء الدين ثم بالكتابة ثم يكون البا لورثته واذا كاتبت  
وهي حامل فولدت فكاتبها فهو سواء وان عتق المولى ولدها لم يرفع عنها شيئا  
من الكتابة وان لم يعتق ولدها ولكونها ماتت عن مال ودين عليها مثلها سواء  
فقبض المولى ذلك المال من الكتابة قال يعقوب الام والولد اذا دى اليه الولد  
وياخذ الغريم من المولى ثم يرجع هو على الابن وان كان الابن لم يورده اليه لم يعق  
لانه مال الغرماء وان كان القاضى دفعه اليه ولم يعلم ان عليه دين فهو بمنزلة  
**باب الاول** وان مات ولم تترك مالا واعتق المولى الولد جاز العتق وان كان دينها  
يحيط بقيمة الولد ليسعى الولد في الدين لانه لم يكن قبل العتق الا السعاية الا  
ان المولى اذا اعتق مكاتبته وعليه دين عتق والدين على العبد جعل كاتبت امه  
وهي حبل او جيلت من بعد ثم اعتق نصفها قبل ان تله عتق من الولد مثل  
ذلك وهي بالحيا وان شاءت سعت في نصف المكاتبته وان شاءت راسخف

في نصف القيمة عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى فان مات بعد ما ولدت سعى الولد  
فيما على امه ولا يسعي في شيء من قيمته فان كان عليها دين سعى الولد في جميع ذلك  
الدين ايضا وان اعتقه المولى لم يسجل عنه الدين وان كان هذا الولد جارية  
فعتقت من المولى ثم مات المولى عتقت وسعت في الدين الذي كان على امها  
ولم تسعي في المكاتبته واذا كاتبت الرجل امته فولدت ولدا جنى عليه جناية  
او مات او اكتسب ما لا ينجس ذلك للام فان مات قبل ان تاخذه وقد عتقها  
فهو ميراث عنها وان مات الولد بعد العتق من تلك الجرحه كان جميع قيمته  
للأم وان مات الولد عن مال وورثته احراد فماتت الام قبل ان تاخذه  
ولم يترك شيئا فذلك المال مالها ياخذ المولى منه المكاتبته والباقي ميراث  
عنها ويجوز لولد المكاتبته ان يبيع ويشترى لانه مثلها فان لحقه دين ثم  
ماتت الام سعى في جميع ذلك فان اكتسب ما لا يقضي منه الدين الذي عليه  
وعلى امه وسعى في المكاتبته وان مات بدى بدينه ثم بدى امه الا ترى ان  
المكاتبته لو اذنت لعبدها في التجارة فلحقه دين ثم ماتت كان غرماء العبد  
احق برقبته من غرمائها مكاتبته ولدت ابنة فكبرت وارتدت وكفحت بزاز  
الحرب ثم اسرت لم يكن قبلا لهما مكاتبته وتجنس حتى تنوب او يموت فان  
ماتت المكاتبته من غروفاء فان القاضى يخرج الابنة من الحبس حتى تسعى  
على امها مكاتبته ولدت ولدا ثم قتلها الولد قال قتلها بمنزلة موتها وليس عليه  
من جنايته شيء لانه منها وان جنت الامر على انسان جناية ثم ماتت قبل ان  
يقضى عليها بشيء سعى الولد في المكاتبته والجناية فان عجز قبل قضاء القاضى  
بطلت جناية الام عن الولد **باب مكاتبته الرجل** واذا كاتبت الرجلان  
عبدا بينهما مكاتبته واحدة فادى الى احدهما حصته لم يعق بضيبه منه  
ما لم يؤد جميع المكاتبته اليهما وان اعتقه احدهما جاز وكذلك ان وهب  
بضيبه من المكاتبته عتق وهذا بمنزلة قوله انت خرا والمكاتب بالحيار ان شاء  
عجز ويكون الشريك بالبخار بين التضمين وبين السعاية في نصف القيمة  
والعتق في قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى يضمن  
المعتق نصف قيمته ان كان موسرا وقال محمد رحمه الله تعالى يضمن الاقل  
من نصف القيمة ونصف ما بقي من المكاتبته وان لم يعجز المكاتب حتى ماتت  
عن مال كثير اخذ المولى الذي لم يعق نصف المكاتبته من ماله والباقي لورثته  
واذا اخذ احد المولين بضيبه باذن شركته ثم عجز الغلام فالماخوذ بينهما  
نصفين واذا كاتبت الرجلان عبيد بينهما قال يكون كل واحد منهما بينهما  
مكاتب على حدة يحصيه بقدر قيمته من المكاتبته فان ادى احدهما



حصته من المكاتبه اليهما عتق ولا يكون ضامنا عن الاخر لان الاخر نصفه لهذا  
ونصفه لهذا وهذا العبد بينهما نصيبين ولا يضمن احدهما عن صاحبه ولا يجوز عتق  
رجلين كاتب احدهما نصيبه منه بغير اذن شريكه قال الشريك ان يرد المكاتبه قال  
ابن سبي رحمه الله تعالى المكاتبه جائز وليس للشريك ان يردّها وان اعتقه الشريك  
كان عتقه باطلا حتى ينظر ما يصنع في المكاتبه فان اذاع عتق وضمن الذي كاتبه  
نصيب شريكه والولاء كله له وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى عتق شريكه فيه جائز  
والمكاتب بالخيار ان شاء مضى على المكاتبه وان شاء عجز عنها وان عجز خيرا الذي كاتبه  
بين عتقه واستعايه ويضمن شريكه وان كاتب نصيبه منه باذن شريكه جاز  
ولم يكن للاخر ان يبيع نصيبه وله ان يكاتبه وهذا قول ابو حنيفة رحمه الله تعالى  
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى اذا كاتب احدهما نصيبه باذن شريكه فهو كالمكاتب  
كله بينهما وان اخذ ما كاتبه عليه عتق نصيبه وكان لشريكه ان ياخذ منه نصيبه ويرجع  
به المكاتب على الغلام في قول ابو حنيفة رحمه الله تعالى وليس للشريك ان يضمن المكاتب  
نصيبه لانه كاتبه باذنه وان كان الشريك حين اذنه له في مكاتبه نصيبه اذنه  
في اخذ المكاتبه ففصل واخذ ما كاتبه عليه لم يكن للشريك ان ياخذ منه شيئا لان  
كسبه كان بينه وبين الذي لم يكاتبه فان اذنه له في قضاء دينه بما له فقط  
لم يكن له ان يسترده فان نهاه عن القبض بعدما قبض بعضه ثم قضاه الباقي كان  
له ان يشا ركه فيما قبض بعد النهي وان كاتب نصيبه منه بغير اذن شريكه وقبض  
المكاتبه عتق نصيبه منه وياخذ شريكه منه نصف ما اخذ ويرجع هو به على الغلام  
وان كاتب احدهما نصيبه بغير اذن شريكه فلم يعلم به شريكه حتى كاتب نصيبه باذنه  
الاول ثم علم بكاتبه الاول فاذا ردّها لم يكن له ذلك وما اخذ واحد منهما بعد هذا  
منه لم يكن للاخر فيه شركة وان كان الاول اخذ منه شيئا قبل كتابة الثاني كان  
لثاني ان يشا ركه فيه وان اذن كل واحد منهما صاحبه في مكاتبه نصيبه  
فهذا اذن له في القبض واذا كاتب احدهما نصيبه منه بعدما اذن له صاحبه  
في المكاتبه وقبض بعض المكاتبه ثم عجز الغلام لم يكن لشريكه عليه فيما قبض سبيل  
واذا كاتب احدهما نصيبه منه بغير اذن شريكه وقبض المكاتبه عتق الغلام  
واخذ منه شريكه نصف ما قبض ويرجع به القابض على الغلام والشريك بالخيار  
في نصيبه كعبد بين رجلين اعتقه احدهما في قول ابو حنيفة رحمه الله تعالى وان كان  
كاتبه كله لم يرجع القابض على الغلام بما اخذ منه شريكه ولا يعتق الغلام الا باذنه  
جميع ما كاتبه عليه فان وهب له نصف المكاتبه لم يعتق وان قال وهبت لك  
نصف المكاتبه لم يعتق وان قال وهبت لك جميع حصتي من هذه المكاتبه عتق  
وهذا اقول وهبت لك لكاتبه كلها مكاتبه بين رجلين عتقت من احدهما

قال هي بالخيار ان شاءت عتقت وكانت امرؤ ولد له وتضمن لشريكه نصف قيمتها  
ونصف عقرها وان شاءت مضت على الكتابة واخذت عقرها فان مضت على الكتابة  
ثم عتقت من الاخر ثم عتقت فان الولد الاول الاول والثاني الثاني وهي امرؤ ولد الاول  
وعليه نصف قيمتها وعلى الثاني قيمة الولد وهذا قول ابو حنيفة رحمه الله تعالى مكاتبه بين رجلين  
ولدت ابنتا ثم وطئ احدهما الابنة فعلقته منه قال يثبت نسبته منه والابنة على جالها  
وعليه عقرها للمكاتبه فان عتقت المكاتبه صادت الابنة ام ولد الراطع ويضمن لشريكه  
نصف قيمتها يوم علقته منه وان لم تعجز واعتق الشريك الاخر لابنة بعد علوقها من  
الاول عتقت ولا سعاية عليها ولدا اخر في قول ابو حنيفة رحمه الله تعالى مكاتبه بين  
رجلين ولدت ولدا فاعتق احدهما الولد عتق نصيبه منه وهو على جاله حتى تعجز الاخر  
او تعتق فان عتقت عتق معها وان عتقت كان الشريك بالخيار في الولد بين النصيبين  
والسعاية والعتق مكاتبه بين رجلين ولدت بنتا ثم وطئ الابنة فعلقته منها  
ثم ما تاعتقت الابنة وحدها ولو كانت الام هي التي ولدت منها ما تاعتقت هي  
ولدها لان عتقها بالموت كالاستيفاء لما عليها من المكاتبه فيعتق الولد معها وان  
عجزت ثم ولدت منها فالولد الاول رقيق وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى  
اذا كاتب بغير اذن شريكه ثم علقته منه فمرو ولد له وهي مكاتبه على جالها ويضمن  
نصف قيمتها ونصف عقرها وهذه اجازة للمكاتبه وهذا بمنزلة رجل له ام ولد  
كاتبها وقال بعد هذا قلت ارايت بخارية بين رجلين كاتبها احدهما بغير اذن شريكه  
ثم وطئها الذي كاتبها قبل ان يعلم شريكه بالمكاتبه فولدت منه قال هي امرؤ ولد له  
والكتابة جائزة ويضمن الراطع لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها ونصف العقر  
قلت ولا يجب للمكاتبه خيار قال بل لها الخيار فان اخذت الكتابة كان لها نصف  
العقر وان اخذت ان تكون ام ولد لم يكن لها نصف العقر قلت ارايت ان اجازة لشريكه  
المكاتبه بعدما علقته منه قال اجازة باطلة وهي مكاتبه قلت ارايت لو وطئ الذي  
لم يكاتب فعلقته منه قال هي ام ولد الذي علقته منه والمكاتبه على جالها جائزة حتى  
يردّها الراطع وان كاتبها احدهما باذن شريكه ثم استولدها الاخر فان شاءت  
عجزت وكانت ام ولد للذي ولدت منه وان شاءت مضت على كتابتها واخذت  
منه نصف العقر واذا قضت الكتابة عتقت ولم تسع الاخر في شيء لانها  
ام ولده وان كاتب احدهما نصيبه منها بغير اذن شريكه فاكسبت ما لا  
وقضت منه الكتابة فعتقت ثم كسبت ما لا ثم حضر الذي لم يكاتب فله نصف  
ما اكتسبه قبل اداء الكتابة ولها نصفه وما اكتسبه بعد الكتابة فهو لها  
فان ماتت قبل ان تؤدى شيئا وترك ما لا فنصفه الذي لم يكاتب وياخذ الذي  
كاتب من النصف الباقي المكاتبه ثم ياخذ الذي لم يكاتب نصف قيمتها ما بقي



ان كان شريكه معسرا والباقي ميراث لورثتها الاحرار فان لم يكن لها وارث غيرها  
كان ما بقي بينهما نصفين وان شاء ان يضم شريكه لانه موسر كان له ذلك ويرجع  
الكاتب في مالها ويكون ولاءها وميراثها له ان لم يكن لها وارث غيره وان كان  
الذي كاتب معسرا لم يكن للمولى الذي لم يكتب ضمان نصف قيمتها عليه ولكنه  
ياخذه من مالها سوى نصف الكسب الذي ياخذه وان مات بعد ما اذنت الكتابة  
وتدركت ما لا لا بدري اكتسبه قبل الاداء او بعده فالما لها جارية بين علي  
كما تبها احدها بغير اذن شريكه فادت اليه الكتابة ثم وطئها الاخر فقلت منه قال  
تسعى له في نصيبه ولا تصير ام ولد له رجل كاتب جارية ثم مات عن ابنين  
فاستولدها احدهما قال هي بالخيار ان شاءت عجزت فكانت ام ولد له ونص  
نصف قيمتها ونصف عقرها لشريكه وان شاءت مضت على كاتبها واخذت عقرها  
واذا كاتب الرجلان جارية بينهما قرار تدت احدهما عن الاسلام فادت الكتابة  
اليهما فمقتل مرتدا قال لا تعتق وليس ادائها اليه بشيء في قول ابى حنيفة رحمه الله  
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى قبض المرتد في ذلك جائز بمنزلة  
قبض المسلم واذا ارتد الشريكان جميعا فمقتل الكاتب فاداه في الرقبة قتلا  
على الردة فردهما باطل وهو على مكاتبته عبيد بين رجلين كاتبه احدهما كاه باذن  
شريكه وقبض الكتابة كليهما منه قال لا يعتق الا ان يكون الاخر وكاه بقبضه  
لان التوكيل بالكتابة ليس بتوكيل بالقبض وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى  
اذا كاتب الرجل نصيبه من عبد بغير اذن شريكه فلشريكه ان يرد ذلك ولا يرد  
الا بقضاء قاض الا ان يرضى العبد ومولاه الذي كاتبه ان ينقص الكتابة  
**باب مكاتبته الرجل شقيقا من ملوكه** واذا كاتب الرجل نصف عبده جاز  
ذلك وان ادت الكتابة عتق وسعى بعد ذلك في نصف قيمته على قدر ما يطيق ثم  
رجل اعتق نصف عبده في قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد  
رحمهما الله تعالى اذا كاتب نصف عبده فهو مكاتب كله بذلك وان اكتسب  
العبد كسبا قبل الاداء فنصفه له ونصفه للمولى في قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى  
وما اكتسب بعد الاداء فليس للمولى فيه شيء واذا كاتب نصفه ثم اراد ان يخل  
بينه وبين الكسب لم يكن له ذلك فان اراد ان يخرج من المصرفة ان يمنعه  
في القياس ولكن استحسن ان لا يمنع وكذلك ان اراد ان يستخدمه او يستعير  
يوما ويخل عليه يوما للكسب فله ذلك في القياس ولكن استحسن ان لا يعرض له  
في شيء حتى يؤدي ويخرج وان كاتب جارية فولدت ولدها كان ولدها بمنزلة  
ونصف كسبها للمولى ونصفه لادم فان ادت عتق نصفها وعتق نصف الولد  
معها ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته وما اكتسبه الولد بعد عتق النصف

فهو كله له دون امه ومولاه وان ماتت الام قبل ان تؤدي شيئا من كتابتها  
يسعى المولى في الكتابة فاذا اذاها عتق نصفها ونصفه ويسعى بعد ذلك  
في نصف قيمته ولا يسعى في نصف قيمته امه وهذا بمنزلة رجل اعتق نصف امه  
ونصف ولدها ثم ماتت الام فلا سعاية على الولد من قبل الام ولو كان عتق  
نصف امه وهي حية فولدت بعد ذلك ولدا او حبلت بعد العتق فهذا  
يسعى الولد فيما على امه اذا ماتت واذا كاتب الرجل نصف امه فولدت ولدا  
ثم ماتت الام وترك ما لا وعليها دين قضى الدين من جميع تركتها ويكون  
للمولى نصف ما يبقى بعد الدين وياخذ الكتابة من النصف الباقي وان بقي  
شيء اخذ منه نصف قيمتها والباقي ميراث لورثتها ولا يكون لهذا الولد  
منه شيء لانه بمنزلة المملوك ما دام يسعى في نصف قيمته فان لم تدع الامر  
شيئا يسعى المولى في الدين كله والكتابة وفي نصف قيمته فان ادت الكتابة قبل  
ان يؤدي دين الغرماء عتق نصفه ونصف امه ولا يرجع الغرماء على المولى  
بما اخذ ولكنهم يتبعون الولد بالدين وما اكتسب الولد قبل ان يؤدي الكتابة  
فنصفه للمولى ونصفه للولد بعد الدين فانه يبذبه رجل كاتب نصف امه  
فاستدانت دينها سعت في جميع الدين فان عجزت كان جميع الدين في جميع  
رقيتها وكذلك ان كانت لشريكين فكتب احدهما نصيبه باذن شريكه  
فاستدانت دينها عجزت فالدين في جميع رقيتها بتابع فيه عبيد بين رجلين  
اذن له مولاه في التجارة فاستدان ديناً قضى في نصيب الذي اذن له وكذلك  
اذا كاتب احدهما بغير اذن شريكه فان اشترى الذي اذن له في التجارة نصيب  
صاحبه بعد ما حلقة الدين فالدين في النصف الاول خاصة وكذلك ان استدانه  
بعد هذا بغير علم مولاه فان علم انه يبيع ويشترى فلم ينزهه فالقياس ان يكون  
كذلك وفي الاستحسان يلزمه ذلك في جميع الرقبة واذا كاتب الرجل نصف  
عبده فليس له ان يبيع الباقي فان باعه من العبد عتق نصف الذي باعه  
وله الخيار ان شاء عجز وسعى في نصف قيمته وان شاء مضى عليها فان مضى عليها  
فادى بعضها ثم عجز حسب ما ادى من نصف القيمة ويسعى فيما بقي وما كان  
كسبه قبل ان يشتري نفسه فله نصف والمولى نصفه فان كان ادى الى  
شيئا قبل ان يشتري نفسه فقال للمولى طرح نصف ذلك الاداء لان في  
النصف من الكسب قال له ذلك ان كان اداه من شيء كسبه فان كان اداه  
من دين استدانه فلا شيء للمولى من ذلك واذا كاتب نصف عبده فالكاتب  
العبد قيقا فنصف ذلك للمولى فان اشترى منه المولى شيئا جاز الشري  
في نصفه ونصفه للسيد فان اشترى المكاتب من مولاه عبدا لم يجز في القياس



الانصاف وبه نأخذ الا ان يكون على العبد دين **باب مكاتبة العبد المأذون**  
واذا كاتب عبده وعليه دين يحيط برقبته ولا يحيط بالغرماء ان يرد والمكاتبة  
فان اخذ المولى المكاتبة فاعلم الغرماء بذلك فلهما ان يأخذوا من المولى ما اخذ  
من المكاتبة فان بقي لهم من دينهم شيء كان لهم ان يضموا المولى قيمته ويبيعوا العبد  
ببقية دينهم ولا يرجع المولى على العبد بالمكاتبة وان لم يأخذ المولى المكاتبة ولم يرد  
الغرماء حتى قضى المولى دينهم جازت المكاتبة ولم يرجع على العبد بما ادى عنه  
من الدين لان اصله بمكاتبته وكذلك ان ادى المولى ان يؤدى الدين فاذا الغرماء  
عاجلا رجلا كاتب امته وعليها دين فولدت ولدا وادت المكاتبة ثم حضر الغرماء  
فلم ان يأخذوا المكاتبة من السيد ويضمنونه قيمة الجارية ويرجعون بفصل اليه  
ان شاؤا وان شاؤا على الجارية وان شاؤا على الولد الا انهم لا يأخذون الولد  
بعد العتق باكثر من قيمته امه بين رجلين اذن لها احدهما في التجارة فاستلقت  
دينا ثم كاتب الاخر نصيبه منها باذن شريكه والى الغرماء ان يجزوا قال لهم  
ذلك فان رضوا به جاز وان لم يحضر الغرماء حتى اخذ المولى المكاتبة عتق نصيب  
منها وتأخذ الغرماء منه نصف ما اخذ ويرجع الذي كاتبه على كاتبة امه  
ما ذون لها في التجارة عليها دين فولدت ولدا فكاتب سيد الولد للغرماء  
ان يردوا ذلك ان لم يكن في الام وفاء بالدين وان كان فيها وفاء فاجازت المكاتبة  
فان عتق السيد الولد كان لهم ان يضموا قيمته اذ لم يكن في الام وفاء بالدين  
وان كان السيد معسرا فلم ان يستعصوا الابنة فيما بقي من الدين لانها  
يباع مع الام في الدين ولو كاتب الام وعليها الدين ثم ولدت ولدا فكاتب  
فباع واشترى فلزمه الدين ثم جاء الغرماء الاولون فردوا المكاتبة قال  
تباع لغرمائها ويباع الولد لغرمائها خاضعة دون غرماء امه وكذلك ان لم يكن  
كاتب الام ولكنه اذن للولد في التجارة رجلا كاتب عبيد له تاجرين عليه  
مكاتبة واحدة فغاب احدهما ثم جاء الغرماء قال ليس لهم ان يردوا الخاضعة في الدين  
لان كتابتهما واحدة ولكنهم يستعصونه فيما عليه من الدين وما ادى من المكاتبة  
فالغرماء احق به وليس لهم ان يضموا المولى قيمتها لان لم يجز في بينهما عتقا فبعد  
ولكنهم ان شاؤا ضموا قيمته العبد الشاهد لانه منهم من بيعه **باب**  
**ميراث المكاتب** واذا مات المكاتب عن وفاء وعليه دين وله وصايا  
من تدبير وغيره وترك ولدا احرارا وولدا ولدا في المكاتبة من امته يبي  
بديون الاجانب ثم بالدين ان كان المولى ثم بالمكاتبة والباقي ميراث بين ساير  
الاولاد وتبطل وصاياه وان لم يبق الباقي بدين المولى والمكاتبة يدي بالمكاتبة  
فان لم يترك ما لا الادب على انسان فاستسعى الولد المولود في المكاتبة ولا دين

على المكاتب سواها فيجز عنه فقد اسوا من الدين ان يخرج قال اذا كان هكذا  
في الرق واذا اخرج الذين بعد ذلك كان للمولى وان مضوا في المكاتبة فادوها فاذ  
ميراث بين الزوجة وليس يرجع الولد عليهم بشيء فادى لانه مال المكاتب واذا مات  
المكاتب عن وفاء وله ولد قد كوتب عليه معه مكاتبة واحدة وهو صغير وكبير  
او عن ولد مولود في مكاتبته ود بعد قضاء المكاتبة لانه عتق بعينه واذا كان  
الولد منفردا بمكاتبته فادى بعد موت الاب قبل قضاء المكاتبة او بعده لم يرتب  
لان لم يعتق بعينه وكان عبدا يوم مات الاب واذا مات المولى عن مكاتبة وله ورثة  
فيهم ذكور واناث ثمرات المكاتب عن وفاء ولا وارث له غير ورثة مولاه فالكاتب  
بين ساير ورثة المولى وما فضل عنهم فللذكور منهم دون الاناث وكذلك ان لم  
المكاتب حتى اداء المكاتبة اليهم او وهبوا له واعتقوه ثمرات ميراثه للذكور  
من ورثة المولى **باب مكاتبة الصغير** واذا كاتب الرجل عبدا له صغيرا لا يعمل  
فيجز وان كان يعقل جاز ويكون كالعبد الكبير في جميع احكامه فان كان  
لا يعقل ولا يتكلم فكاتبته ثم اداها عنه رجل فعتقها المولى لم يعتق لاني لو اجزته  
هذا لاجزت لو كاتب رجلا في بطن جاريته فجاء رجل بعد ذلك فادى عنه ان يعتق  
فليس هذا بشيء ويرد المال الى صاحبه واذا كاتب الرجل عبيد صغيرين يعقلان  
مكاتبة واحدة فهما كالكبيران في ذلك رجلا كاتب على عبد رجل وضع فرضي المولى  
بذلك قال لا يجوز وان ادى اليه المكاتبة عتق استحسانا وجعلته بمنزلة قوله  
اذا اديت الى كذا فعبدي حر وهذا والكبير فيه سواء **باب الرجل يكاتب**  
**عبده على نفسه وعلى عبده** واذا كاتب الرجل عبده على نفسه وعلى  
اخر غائب بغير امره بالف درهم مكاتبة واحدة وضمنها الخاضع قال مكاتبة على  
جائزة ولا تجوز على الغائب فان ادى جميع المكاتبة عتقا ولم يرجع على الغائب بشيء  
وان عجز رد في الرق ولا قول للغائب في ذلك في قبوله لا رد وان ادى الخاضع  
حصته لم يعتق استحسانا حتى يؤدى جميعها وكان القياس ان يعتق وان  
عجز وفاء فان عمل الاخر جميع المكاتبة قبل منه استحسانا وكذلك ان وقع العقد  
مع هذا والاخر حاضر وكذلك ان كاتب على نفسه وعلى ولده صغيرا لا في وجه  
واحد وهو ان مات الاب سعى الولد في المكاتبة على نجومها وان كاتب عبده على  
وعلى عبده اخرضا ذلك العبد ثم ان السيد باع ذلك العبد لم يجز بيعه  
لان المكاتبة لو ادى المكاتبة عتقا جميعا رجلا كاتب جارية له على نفسه وعلى  
له اخرى ثم استولد السيد المكاتبة فاخذت العجز فلهما ذلك وان استولها  
الاخرى قال اما من اجاز المكاتبة عليها جميعا واخذ بالاستحسان لم يجز  
ان ولد له لان الاخرى اذا دت عتقا جميعا واما من اخذ بالقياس فيصير ان ولد



وتسمى المكاتب في حصتها من المكاتبه وكفى ادع القياس ولا اصيرها ام ولد للم  
وتكون على حالها واذا كان دبرها لم يرفع عن المكاتبه شئ من المكاتبه وان لم يبي  
ولكنها ولدت اولاد لم يكن له ان يبيع ولدها وهو بمنزلة امه واكره للمولى ان  
بطاها فان قبلت واخذ المولى قيمتها وفيها وفاء بالمكاتبه عتقت المكاتبه ولم يات  
المولى بشئ لانها لو كانت حية وادت المكاتبه لم ترجع بشئ على المكاتب لانها بمنزلة  
لان لم يرد عليها المكاتبه **باب المكاتبه على الحيزان وغيره** وجعل كاتب عبده  
على عبده مؤجلا قال هو جائز وكذلك لو كاتبه على وصيف استخسانا وقيمة  
الوصيف اربعون دينارا في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف  
ومحمد رحمهما الله تعالى على قدر الغلاء والرحض وان جاء بوصيف وسطا او بغيره  
اجبر المولى على القبول وان كاتبه على دابة او على ثوب لم يجز حتى يبين الجنس رجل  
كاتب عبده على جارية فذبحها اليه فوطئها المولى فولدت منه ثم استحقها رجل  
ياخذها وعقربا وقيمة ولدها ويرجع المولى على المكاتب بالجارية التي كاتبه عليها  
وبقية الولد ولا يرجع بالعقر ولا يبطل العتق الا نزل وان رجلا ابتاع من مكاتب  
له جارية فاستولدها ثم استحقها مستحقا قال ياخذها وعقربا وقيمة ولدها  
ويرجع المولى على المكاتب بالتمن وبقيمة الولد لانه غرة وان كاتبه على دار فلما  
ورصفها لم يجز وكذلك لو كاتبه على ارض لم يجز وكذلك ان سمي دارا بعينها لانه  
اذا لم يعينها فقد كاتب على شئ لم يعرف واذا عينها فقد كانت على الايملك وكذلك  
لو كاتبها على باقوتة او لولوه او ما اشبه ذلك من العروق لم يجز وان كاتبه على  
كرخطة او ما اشبه ذلك من المكيل والموزون جاز وله الوسط من جنسه  
وان كاتبه على وصيف فاعطاه وصيفا عتق ثم اصاب السيد عيبا فاختارده  
على المكاتب ورجع عليه بمثله ولم يرجع المكاتب رقيقا **باب كتابة اهل الكفر**  
ذمي ابتاع عبدا مسلما فكاتبه قال هو جائز ولا يرد وان كان كاتبه على خمر لم يجز  
فان ادنى الخمر عتق عليه قيمته وكذلك ان كان المولى هو المسلم ذمي كاتب عبدا له  
كما ذرا على خمر قال هو جائز فان اسلم العبد قال المكاتبه جازية وعليه قيمة الخمر  
وان كاتبه على ميتة او دم لم يجز لان الخمر اهل هذا ليس مال فان ادنى مكاتبه  
عليه لم يعتق الا ان يكون المولى قال في المكاتبه اذا ديت الى فان خمر ثم اداه  
السيد فبعث بقوله انت حر ولا يعتق بالاداء ولا يرجع عليه السيد بشئ واذا  
كاتب نصراني ام ولده فاذا تبعض المكاتبه ثم اسلمت ثم عجزت فزدها القاض  
وقضى عليها بالقيمة قال لا يحسن اخذ السيد عليها من هذه القيمة وكذلك ان  
ادته بعد اسلامها لانها حين ردت في الرق صادت مملوكة له وانما قضى عليها  
بالستعاية بعد ما صا والمال للسيد ذمي وطع مكاتبته فولدت منه فمى

بالخيار وان شاءت مضت على المكاتبه وان شاءت عجزت وكذلك اذا اسلمت فمى على  
خيارها عبدا كافر بين مسلم وذمي فكاتب الذمي نصيبه باذن شريكه على خمر قال  
يجوز الكتابة في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى  
لا يجوز ولا شركة للمسلم فيما اخذ النصراني منه من الخمر وان كاتبه جميعا على  
مكاتبه واحدة لم يجز في نصيب واحد منهما فان ادنى اليهما عتق وعليه نصف  
قيمته للمسلم وللذمي نصف الخمر واذا كاتب النصراني عبدا على خمر ثم اسلم احدهما قال  
لها جميعا قيمة الخمر يوم اسلم ولا يعتق باداء الخمر واذا مات عبدا المكاتب قال  
ينبغي للمكاتب ان يقدم سيده للصلوة عليه فان ابى فالمكاتب احق به مكاتب  
قال اذا مات وانا حر قتل مالي الفلان قال يجوز ذلك ان ادنى قبل الموت ان  
لم يؤد حتى مات عن وفاء لم تجز الوصية حر في دار الاسلام بامان فاشترى  
عبدا مسلما فكاتبه ثم ذهب به الى دار الحرب فهو حر ساعة ادخله في قبا  
قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك لو كان دبره قضى عليه القاضى بالسعاية  
في قيمته او لم يقض حتى ادخله دار الحرب وكذلك ان كان العبد ذميا فان اشترى  
عبد ذمي فكاتبها مكاتبه واحدة ثم رجع الى دار الحرب باحدهما قال الذي  
ادخله معه دار الحرب حر والاخر على مكاتبته يسعي منها في حصته فان رجع  
الحربي الى دار الاسلام اداها اليه فان لم يرجع اداها الى القاضى عتق ويكون  
ذلك المال للحربي اذا جاء اخذه وولاء العبد له حر في مستا من اشترى في  
دار الاسلام عبدا وادخله دار الحرب عتق ولا يكون له ولاء وكذلك ان  
اسلم بعد هذا في دار الحرب او خرج اليها وهو بمنزلة حر في عتق عبدا في دار  
الشرك ثم خرج اليها مسلما وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يعتق  
العبد المسلم اذا ادخله الحربي دار الحرب حتى يظهر عليه المسلمون او يهرس اليها  
وقال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد رحمهم الله اذا اعتق الحربي في دار الحرب  
عبدا مسلما فالعتق جائز وله ولاء وكل معتق يجرى عليه السبي بعد العتق للمولى  
حر في او مسلم في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى للمعتق ان يوالى من شاء  
من بعد ما عتق في قولهما وقال ابو الفضل يعني به كل معتق بحسب يجرى عليه  
السبي كالحربي الذي اعتقه المسلم في دار الحرب ثم اسلم فله ان يوالى من شاء  
في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال ابو يوسف استحسن ما وصفته  
لك في المسلم يعتق الحربي ان له ولاء بمنزلة الحربين يعتق احدهما صاحبه ثم  
اسلم لان الحكم على المولى اذا كان مسلم حكم اهل الاسلام وقال ابو الفضل وله  
يزيد بمنزلة الحربين يعتق احدهما صاحبه في دار الاسلام وانه اعلم بالقب  
**باب ضمان المكاتب** ويجوز كفالة المكاتب بالمال ولا بالبدن بغير اذن المولى



ولا باذنه وكذلك قبوله الحوالة والكفالة فان كفل بال باذن سيده ثم تجزى له  
تلك الكفالة لان ضمانه كان باطلا وان ادى فحق لزومه الكفالة ولو كان المكاتب  
صغيرا حين كفل لم يؤخذ بها وان عتق وكذلك ابنه وابوه وقرابته وان كفل له  
بمال عن انسان جاز وان عجز المكاتب رجع السيد بالمال عن المكفول عنه ان كان  
كفل بامرته فان كان بغير امره بطل المال عنها ولم يرجع عليه بشئ وان كان السيد  
ادى المال ثم عجز المكاتب رجع للمولى على الذي ضمنه عنه بامرته وان كان للمال  
بغيره في يد المكاتب وكذلك لو حلت الكتابة فصار له قصاصا بماله على المولى  
من الضمان ولا يجوز مكاتبته ما في البطن وان قبلتها الام عليه وكذلك كتابة  
الصبي الذي لا يعقل وكذلك ان تولى قبول ذلك حر على ما في البطن وضمنه  
وقال له المولى اذا اديت الى القاهن حر طر عجز فان اذاه عتق اذا وضعت لاف  
من ستة اشهر ويرجع صاحب المال بماله واذا وهب المكاتب هبة ونصرت  
بصدقة ثم عتق ردت اليه الهبة والصدقة حيث كانت واذا اشترى  
المكاتب عبدا من مولاة او من غيره فوجد به عيبا فله ان يرده فان عجز فوجد  
به السيد عيبا ولم يكن السيد اشتراه منه وقد اشتراه المكاتب من غير  
السيد قال السيد ان يرده على البائع والمكاتب هو الذي يلى رده ومكاتب  
اشترى عبدا فباعه من سيده ثم عجز فوجد به السيد عيبا لم يستطع رده  
على عبده ولا على بائعه من عبده وكذلك ان مات المكاتب بعد الفجر ثم وجد السيد  
بالعبد عيبا لم يرده واذا عجز المكاتب وعليه دين لمولاة ودين لآخر قال لا يرده  
المولى ثم يباع في دين الاجنبي وان لم يعجز ولكنه مات عن مال كثير يدي دين  
الاجنبي ثم يقضى دين المولى ومكاتبته واذا عجز المكاتب وفي رقبته دين لجار  
رجل العبد قال اشتراه منه يريد رده عليه بالعيب فله ذلك فان رده بيع العبد  
المرد ودق قسم ثمنه بين الولد وبين سائر الغرماء بالخصص فان قال لا ارد  
حتى اخذ ثمنه كان له ذلك ويمسكه حتى يباع له خاصته واذا اسلم المكاتب  
وعليه دين فاستدان في بيته فهو بمنزلة ما استدان في دار الاسلام واذا ارد  
المكاتب وعليه دين واستدان في دته ايضا علم ذلك باقراره ثم قتل على  
قال ما استدان في دته فهو بمنزلة المريض ويبدا بما استدان في حال الاسلام  
ثم يكون ما بقى الدين اذا ابراه في حال رده في قول محمد رحمه الله وقال ابو يوسف  
هو كله له سواء وان لم يترك ما لا الا ما اكتسبه في حال رده قال يبدأ منه بما كان  
استدان في دار الاسلام فان فضل شئ كان للآخرين في قياس قول ابى حنيفة  
ومحمد رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى يسحق اصون واذا ارد  
المأذون ثم استدان في دته ثم اسلم فجميع ذلك في رقبته وبصير كانه استدان

في حال اسلامه وان قتل مرتدا عن مال كان غرماء احق به من المولى واذا سعى ولد  
المكاتب المولود في مكاتبته وقضى المكاتبته فعتق ثم حضر غرماء ابيه لم يكن لهم ان  
ياخذوا من المولى ما اخذوا ولكنهم يبيعون الولد بدينهم الا ترى ان المكاتب لو ادى  
المكاتبته عتق فاستحسن ان يكون ابنه بمنزلة وكذلك ولد المكاتبته فان كان  
المكاتب او المكاتبته ترك ما لا فاذاه الابن الى السيد قال اما في هذا فيرجعون  
بذلك المال على السيد ويعود الابن مكاتب كما كان قال ابو الفضل رحمه الله تعالى  
ووجه ذلك انه قد لزمته سعيته من قبل امه والمستحق عبد في قول ابى حنيفة  
رحمه الله تعالى المكاتب وقد قال في اخر هذا الكتاب قال ابو يوسف ومحمد رحمه الله  
اذا ادى ابن المكاتب من تركه المكاتب ما لا في المكاتبته فله منه دين كان على  
فانعتقوا ضرر يؤخذ من المولى ما اخذ ويرجع على الابن ولا يجوز وصية المكاتب  
وان عتق بعدها قبل ان يموت الا ان يجدوها بعد العتق في قياس قول ابى حنيفة  
رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يجوز اذا عتق قبل الموت  
فان قال اذا اعتقت فقد وصيت بكذا فهو جائز ان عتق قبل الموت وان مات عن  
وفاء لم يعجز وصيته فان اجاز وابتعد الموت ثم اراد وان يرجعوا فيه قبل ان يبعوه  
الى صاحبه كان لهم ذلك وليسوا في ذلك كورثة الحر انما استحسن اذا دفعوه  
الى صاحبه ان اجيزه واذا انصرف على المكاتب بصدقة فقتل منها المكاتبته او لم يكن  
فيها وفاء فجز عن الكتابة والصدقة في يده قال هي طيبة للمولى **بالاختصار**  
**في المكاتبه** واذا كاتب الرجل عبده ثم اختلفا وقال المولى كاتبتك على العتق  
وقال العبد كاتبتني على الف فالقول قول المكاتب ان كان قد ادى شيئا او لم يؤد  
في قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى الاخر وكان يقول قبل ذلك يخالفان ويرد ان المكاتب  
وهو قول ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وكذلك ان اختلفا في جسر المال فان  
القاضي القول قول المكاتب والزعم للمال الف درهم فقام المولى البيته انه كاتبته  
على القين لزومه الفان ولا يفتق الا باذنه الا لعين وان لم تهم البيته حتى تقضى الف  
وامضى القاضي عتقه ثم اقام المولى البيته انه كاتبته على القين فهو حر وعليه الف  
في الاستحسان وان ادى المكاتب الف درهم فقام القاضي حق اقام المولى  
البيته على القين لم يفتق حتى يؤدى الف الباقية وان اختلفا فقال المولى  
كاتبتك على القين وقال العبد كاتبتني على الف اذ ادتها فان اقام البيته قال  
يقضى عليه بالعين ويؤخذ ببيته المولى على المال وبيته العبد على العتق فاذا ادى  
القاضي عتق وعين عليه الف اخرى لان العبد قد اقام البيته على الف وقد شهد  
شهوده انه قال اذا ادى القاهن فهو بمنزلة رجل عتق عبده على ما اقام  
المولى البيته انه اعتقه على القين واما العبد البيته انه اعتقه على الف وان



شهود العبد ان المولى قال اذا ديت الى الف فانتهى ولكن شهيدوا انك  
 على الف ونجوها عليه بنحو ما قال ليسا بسواء ولا يمتنع حتى يؤدى الف اخرى وان  
 اخلفا فقال العبد كاتبتنى على نفسي ومالى على الف وقال المولى بكذا تبذل على  
 نفسك دون مالك فالقول قول المولى والبيينة بينة العبد وان قال المولى  
 كان هذا المالى في يدك حين كاتبتك وقال العبد اصبته بعد ذلك فالقول  
 قول العبد والبيينة بينة المولى وان ادعى العبد فسادا في المكاتبه وانكره  
 المولى فالقول قول المولى وان قال المولى كاتبتك على الف الى سنة وقال العبد  
 الى سنتين فالقول قول المولى والبيينة بينة العبد وان ادعى العبد انه كاتبه  
 بنحو ما على الف كل شهر مائة درهم وقال المولى بنحو ما كان كل شهر فالقول  
 قول المولى والبيينة بينة العبد لانه ادعى فصل الاجل واذا قال المولى كاتبت  
 ولدت هذا الولد قبل ان كاتبتك وقالت هي ولدت في المكاتبه فالقول قول من  
 يده الولد منها وان اقاما البيينة فالبيينة بينة المكاتبه في يديهما كان الولد  
 الا ترى انه لو اعتق جاريته ثم اخلفا في ولدها هذا الاختلاف واقاما البيينة  
 كانت البيينة بينة الجارية واذا ماتت المكاتبه ثم اخلفا ولدها والمولى في المكاتبه  
 فهو كاختلاف المولى والام في قول ابي حنيفة الاخر حتى يدخل في دار الاسلام  
 بامان فاسترى عبدا ذميا وكاتبه ثم اخلفا في المكاتبه فاقام المولى البيينة  
 من اهل الحرب من دخل معه بامان لم يقبل شهادتهم على العبد الذي لان شهادته  
 اهل الحرب لا يجوز على اهل الذمة **باب مكاتبه المريض** مريض كاتبت  
 على الف درهم بنحو ما وقيمته الف درهم بنحو ما وقيمته الف درهم وهو لا يخرج  
 من ثلثه قال المجتهد العبد فان شاء عجل ما زاد من قيمته على الثلث والارد  
 في الرق فان عجله حسب ذلك من كل نجم بحصته فان كاتبت على الفين وقيمته  
 الالف لا مال له غيره قيل له عجل ثلثي الالف في قول ابي حنيفة والى يوسف  
 رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى له عجل ثلثي قيمتك وان كاتبه على الف  
 وقيمته الفان لا مال له غيره قيل له عجل ثلثي قيمتك وانت حر رجل كاتبت عبدا  
 في صحته على الف درهم وقيمته خمسمائة فلما حضره الموت اعتقه ثم مات  
 ولم يقبض منه شيئا قال يسى في ثلثي قيمته وتبطل المكاتبه لانه لم يكاتبه  
 وكذلك ان وهب له جميع ما عليه من المكاتبه حين حضره الموت فهو حر  
 ويسى في ثلثي قيمته لانه متى ادى ثلثي قيمته عتق وان كان كالمكاتبه في قول  
 يعقوب وقال ابو الفضل يريد قول يعقوب في انه اذا كان يعتقه وجها سعى  
 في اقل ما يلزمه من جهة السعاية ومن جهة المكاتبه فان كان المير في عقد قبض  
 منه قبل ذلك خمسمائة ثم اعتقه في مرضه يسى في ثلثي قيمته ولا يجب له شيء

وعلى العبد البيينة وكذلك لو ادعى  
 المولى مكاتبته فاسدة فانكر العبد  
 فالقول قول العبد

ثم ادعى قبل ذلك فان كان ادعى المكاتبه الامانة درهم ثم اعتقه في مرضه  
 او وهب له المائة درهم سعى في ثلثي المائة لانه اقل السعيتين قال ابو حنيفة  
 رحمه الله تعالى اذا كاتبت في صحته ثم اعتقه في المرض يسى ان شاء في ثلثي  
 قيمته وان شاء في ثلثي ما عليه من المكاتبه وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى  
 في الاقل من ذلك واذا ولدت المكاتبه ولدا واشترت ولدا ثم ماتت سعيها  
 في المكاتبه على النجوم والذي يلي الاداء المولود في المكاتبه قلت ولا يجب على الآخر  
 شيء من السعاية قال لا لانها لو سقى غيره بيع الا ان يؤدى لكاتبته عاجلا فان  
 سعى وادى المكاتبه لم يرجع على اخيه بشئ لانه ادعى عن امه وكسبه من كتمانها  
 واذا كسب هذا الابن المشتري كسبا فلا خيه ان ياخذ في بيعه يسى به بذلك  
 في كاتبت لانه بمنزلة امه وكذلك ان اراد ان يسلم في عمل لياخذ كسبه ويستعين  
 على مكاتبته كان له ذلك ويأمره القاضي ان يواجر نفسه او يامر اخاه ان يواجره  
 ويؤدى المكاتبه من اجارته قال وما كسب المولود في المكاتبه بعد موت امه قبل  
 الاداء فهو له خاصة وما اكتسبه اخوه حسب من التركة يقضي منه المكاتبه  
 والباقي ميراث بينهما وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ما اكتسبه الولد  
 المشتري لم ياخذ منه اخوه ولو لم يكن لها ولد غيره سوى امها على امه على النجوم  
 وكذلك كل ذي رحم محرم منه واذا كان العبد بين رجلين فرض احدهما ثم  
 كاتبه الصحيح باذنه جاز ذلك وليس للورثة ابطاله وكذلك ان اذله في  
 القبض فقبض بعض المكاتبه ثم مات المريض لم يكن للورثة ان ياخذ شيئا  
 ولا يجوز للمكاتب ان يزوجه امته عبده والمكاتب ان ياذن لعبده في التجارة  
 فان لحقه دين بيع فيه الا انه يرضى عنه المكاتب ويجوز له اذا اداه عنه وان  
 كان اكثر من قيمته فان عجز المكاتب وقد حق كل واحد منهما دين بيع كل واحد  
 منهما في دين نفسه الا ان يفديه المولى فان فضل عن ثمن المكاتب شيء  
 لم يصرف في دين عبده وان فضل من دين العبد شيء صرف في دين المكاتب  
 فان قضى المولى بعض غرماء العبد دينه ثم جاء الاخرون لم يكن لهم على  
 من اقتضى دينه سبيل اذا لم يكن اصل الدين مشترك بينهم ولكنهم ياخذون  
 العبد بدينهم ولا يخاصمهم المولى بما قضى من دينه في ذمته وعجز المكاتب  
 حجر على عبده وكذلك موته فان كان للمكاتب الميت ولد فاذن لهذا العبد  
 اذا ناجديا وعليه دين لم يجز اذنه لانه قد صار للغرماء واذا اذن المكاتب  
 لعبده في التجارة فاستدان ديناً فدفعه المولى وهو غائب الى الغرماء بينهم  
 قال يجوز ذلك بمنزلة خراذن لعبده في التجارة قال ويجوز للمكاتب ان  
 ما يجوز للحرب **باب اخيار في المكاتبه** ويجوز من اشتراط الخيارات في



ما يجوز في البيع فان اشترط اكثر من ثلاثة ايام لم يجز في قول ابي حنيفة رحمه الله  
فان امضى صاحب الخيار في الثلاث جاز وان لم يمضها حتى مضت الثلاثة  
بطلت الكتابة ولو اشترط المولى لنفسه فيها الخيار ثلاثا فاكسب الغلام كسبا  
او كانت جارية فوطئت بشبهة او ولدت ولدا ثم اجاز المولى الكتابة فذلك  
كله للمكاتب والمكاتبه وكذلك ان قبل الولد قبل ان يجيز فالقيمة للمكاتبه واذا  
باع المولى الولد او وهبه وسلمه او اعتقه فجميع ما فعل من ذلك جائز فلو رد  
للمكاتبه وكذلك لو كان هذا الخيار في بيع وكذلك هذا في كتابة العبدین رجل  
كاتب عبده على نفسه وولده الصغار على انه بالخيار ثلاثا فان بعض ولده  
ثم اجاز للمكاتبه فلهذا ولا يسقط عنه شيء من قبل الذمات وكذلك لو كان  
عبدین مكاتبه واحدة على انه بالخيار ثلاثا فان احدهما ثم اجاز وكذلك لو كان  
امته على انه بالخيار ثلاثا فولدت فاعتق السيد الولد ثم اجازت المكاتبه لم يحط  
عنها شيء وان كان الخيار له فهو قسح وكذلك ان اعتق الامه فهو يبيع ولم يعتق  
الولد معها فان كان الخيار لها اعتق الولد معها فان لم يعتقها ولكنها ماتت  
بعد ما ولدت فالخيار للمولى وله ان يجيز المكاتبه ويكون الولد بمنزلة امته  
استحسانا وفي القياس المكاتبه باطله وهو قول محمد رحمه الله تعالى وان كان  
لها الخيار فهو بمنزلة بمنزلة قبول المكاتبه وان كان الخيار للمولى فاشترت وبات  
في الايام الثلاثة ثم رد المولى المكاتبه لم يجز بيعها وشرائها في الايام الثلاثة  
لان المكاتبه لم يجز ولا يكون هذا اذا لها في التجارة وهذا بمنزلة البيع الا ان يكون  
المولى راها تباع وتشتري في الايام الثلاثة فلم يعتق عليها فيكون هذه اجازة  
منه للمكاتبه الا ترى ان رجلا لو باع عبدا على ان يبايع بالخيار ثلاثا وقبضه  
المشتري فاذا ناله في التجارة فاستدان دينه ثم رد البايع البيع لم يلزمه  
من ذلك وان كان الخيار للمكاتب كان بشراؤه وبيعه رضاه منه بالمكاتبه  
وكذلك في خيار المشتري اذا اذن للعبد التجارة كان ذلك رضاه بالبيع  
**باب دعوة المكاتب** واذا كانت الجارية بين حر ومكاتب فولدت ولدا  
فادعاه المكاتب قال الولد ولده والجارية ام ولد له ويضمن نصف قيمتها يوم  
منه ونصف عقرها ولا يضمن من قيمة الولد شيء فان ضمن ذلك ثم عجز كان الخيار  
وولدها مملوكين لمولاه وان لم يضمنه ذلك ولم يخصه رجع نصف الجارية ونصف  
الولد للشر بالحر وان كانت مكاتبه لهما فادعاه للمكاتب ولدها جازت الدعوة  
وهي بالخيار ان شاءت مضت على الكتابة واخذت العقر وان شاءت عجزت  
وضمن المكاتب لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها فان كانا ادعيا الولد معا  
فالدعوة دعوة الحر فان اخذت المضى على الكتابة ثم مات الحر سقط نصيب

من المكاتبه

من المكاتبه عنها وسعت في الاقل من حصنة المكاتب من المكاتبه ومن نصف  
قيمتها لان الحر لو اعتقها في جيلوته كان لها ان تمضي على المكاتبه من نصيب الاخر  
فان عجزت سعت في نصف قيمتها ان كان المعتق لها معسرا وان كان موسرا ضمن  
نصف القيمة للمكاتب ولا يرجع عليها بشيء فما ضمن لانها كانت ولد لرجل اعتقها  
فان كان المكاتب وطئها او افلست له ثم وطئها اخر فولدت له فادعيا الولد  
معها ولا يعلم الا بقولها قال ولد كل واحد منهما له بغير قيمته وبغير مكر واحد منهما  
لها الصداق وهي بالخيار بين العجز والمضي على المكاتبه فان عجزت كانت ام  
ولد للحر خاصه لان دعوتها التقت فيها ولو التقت دعوتها في ولد واحد  
الحر اولى بالولد فكذلك هو اولى بام الولد وعليه نصف قيمتها وولد المكاتب  
النسب منه وعليه نصف قيمته للحر فان عجز المكاتبه سقط نصيبها كان صحيحا وولد المكاتب  
دقيقا بين مولاه وبين الحر فان كان وطئ المكاتب فوطئ الحر ثم عجز جميعا  
فهو امر ولد للحر وعليه نصف قيمتها وهي وولد المكاتب للحر ولا يثبت نسبته من المكاتب  
وقال محمد رحمه الله تعالى استحسن ان تثبت نسبته من المكاتب وهو للحر فلهذا  
**باب حكم المرتد** واذا كاتب المسلم عبده ثم اراد ان يملكه فهو على مكاتبته  
فان قبضها المرتد ثم قتل على ردة لم يجز افزاره بالقبض في قول ابي حنيفة رحمه الله  
وهو عبده على حاله اذ لم يعلم ذلك الا بقوله فان كان يعلم ذلك فالمرتد يجوز اخذه للدين  
بشهادة الشهود في كل ما ولته ولا يجوز ان يخرج شيئا من ملكه بمن ولا غيره ولا  
وان لم يقبض شيئا حتى لحق بداء الحرب فحصل القاضى ما له ميراثا بين ورثته  
فاخذوا المكاتبه ثم رجع مسلما فولد العبد له وبأخذ من الورثة ما قبضوه منه  
ان وجهه بعينه **باب شركة المكاتب في شقيقته** **رحم** ليس للمكاتب  
ان يشارك حرا شركة مفارضة ويجوز له ان يشاركه شركة عنان وعجز  
يقطع الشركة وله الشفعة فيما اشتراه المولى وللمولى الشفعة فيما اشتراه  
المكاتب واذا اشترى المكاتب دابة على ان له فيها خيار ثلاثة ايام فعجز في  
في الرق فقطع الخيار وان كان الخيار للبائع فهو على خياره ولا يقطع المكاتب  
في سرقته من مولاه ومن ابن مولاه ومن ابن امرأة مولاه ومن كل ذي رحم  
من مولاه لان كل واحد من هؤلاء لو سرق من المولى يقطع وكذلك مكاتبته  
وكذلك ان سرق واحد من هؤلاء من المكاتب فان سرق المكاتب من اخر ثم رد  
في الرق فاشتراه ذلك الرجل يقطع وان سرق من رجل ذلك الرجل عليه دين  
فعرجز عن المكاتبه فطلب المسروق منه دينه نقض القاضى ان يبايعه في دينه  
قال يقطع في القياس وكذلك العبد المأذون وان سرق المكاتب من مكاتب  
اخر ولا يقطع وكذلك ان سرق من عبد كان بين مولاه وبين اخر فادعاه



المولى نصيبه منه لأن الشريك أن اخا وضمان المولى به عليه فيكون مكاتبه  
وكذلك أن سرق ما دلج المولا عليه دين مثل ذلك لأنه بمنزلة المولى في دينه

## كتاب الولاء

ورد الخبر عن عمرو بن مسعود وزيد بن أبي كعب وأبي مسعود الأنصاري  
واسامة بن زيد رضي الله تعالى عنهم قالوا الولاء للكبير وقال شريح هو بمنزلة  
المال ويقول الأولين ياخذ أبو حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى وتفسيره  
رجل اعتق عبدا ثم مات وترك ابنتين ثم مات أحد الابنتين وترك ابنة ثم ماتت ابنة المعتق فميراثها  
غير أنه لابن المعتق لصلبه دون ابن ابنته فان كان المعتق ابنة فلها النصف والباقي  
لابن ابن المعتق فان مات هذا الابن بعد ذلك عن ابنتين ثم ماتت ابنة المعتق فميراثها  
لابني ابني المعتق جميعا وكذلك القول في كل عصبية على هذا القياس في أن الميراث  
للكبير منهم في ذلك الوقت فان كان لأحد الابنتين ابنان وللآخر ابن ولأخيرا  
بينهم على عدد رؤسهم وكذلك الحكم في ولاد الميراث وفي الميراث في عصبية  
أو شرائه وعتقه بعد موته ورد الخبر عن عمرو بن مسعود وزيد بن أبي كعب  
وأبي مسعود رضي الله تعالى عنهم قالوا ليس للنساء من الولاء إلا ما اعتقن ومن  
أبراهيم رحمه الله تعالى قال ليس للنساء من الولاء إلا ما اعتقن أو كاتبت أو اعتق من  
اعتقن ورد الخبر أن ابنة حمزة اعتقت مملوكا فمات وترك ابنتا فاعطى رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم ابنته النصف وابنة حمزة النصف وهذا كله قول أبي  
حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى للمرأة ميراث معتقها ومعتق معتقها  
ومكاتبها ومكاتب مكاتبها وإذا اعتقت المرأة مملوكا ثم ماتت عن زوج وابن  
وابنة ثم ماتت المعتق فميراثه لابن المرأة خاصة وكذلك ان كان المعتق على جعل  
وإذا اشترت امرأة فان أباهما فاعتق فميراثها أحدها وأبها فميراثها من الأب  
ثم ماتت الأب ثم ماتت الأخ ولا وراث لهما ميراث فميراث الأب لهما جميعا للذكر مثل حظ  
الأنثيين بالنسبة لهما الثلثان من ميراث الأخ بالنسبة وللتي اشترته مع الأنثى  
الثلث الباقي بالولاء ولهما جميعا نصف نصف الثلث الباقي بالولاء الأب امرأة أو بنت  
عبدا ثم ماتت وترك ابنتها وأبها ثم ماتت العبد فميراثه لابن خاصة في قول  
حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى أخيرا لا يها سدة  
والباقي للابن ومولى النعمة أحق بالميراث من العمة والحالة رجل اعتق ابنته ثم عرفها  
ولا يدري أيهما ماتت ولا ميراث المولى منهما شيئا وكان ميراثها لعصبية الميراث ثم  
لها وراث وإذا اعتق الرجل أمه ثم ماتت الرجل وترك ابنة ثم ماتت الابن وترك

من أمه ثم ماتت الأم فميراثها لعصبية المعتق وليس للأخ من الأم شيء وكذلك لو كان  
أخرا للمعتق لأمه **باب خبر الولاء** ورد الخبر عن عمر بن الخطاب رضي الله  
عنه قال إذا كانت المرأة تحت مملوك فولدت عتق الولد بعقبها وإذا عتق أبوه  
خبر الولاء وكذلك قضى عثمان رضي الله تعالى عنه بالولاء للزبير معتق الأب على دفع بن  
جريح وكانت الأم مولاة وعن زبير بن العوام رضي الله تعالى عنه أنه أبصر فتنة  
يفتيا عجيبه طرقتهم وأمهم مولاة لرافع بن خديج وأبوه عبد لبعض الخوفا من حمزة  
أو لبعض أشجع فاشترى الزبير أباهم واعتقه ثم قال للفتية أن تنسبوا لي وقال  
رافع بن مولى فاختصموا إلى عثمان فقضى بالولاء للزبير وقال الشعبي إذا  
اعتق الجد خبر الولاء وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى لا يجرى  
الولاء ولا يكون الولد مسلما باسلام الجد وإذا تزوج العبد حرة فولدت له  
أولاد أفا ولادها مولى لمولى الأم معتقة كانت أو مولاة فميراثها اعتق أبوه  
جر ولأهلها مولاة وإذا كانت الأم معتقة والأب حر مسلم لميراث المولود  
لمولى الأم في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى وهذا والعبد سواء وكذلك  
ان كان الأب قد والارجل لا نهامولاة عتاقه والعاقبة أولى من المولاة وإذا  
لومات أبوه وترك الولد ثم مات الولد وترك أمه من كان يرث ما بقي ميراثه مولى  
الأم وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى فان كان الأب من العرب ومولى  
عتاقه فان الولد ينسب إلى قوم أبيه لان العرب لم يجر عليهم نعمة عتاق وقال أبو  
يوسف رحمه الله تعالى في هذا كله الولد مولى لمولى الأب فإذا اعتق الرجل أمه  
ورلدها أو كانت حرة حين اعتقها أو اعتقت فولدت بعد العتق لا قل من سته  
أشهر أو كانت معتقة من طلاق أو موت فولدت تمام سنتين منذ يوم مات  
أو طلق وقد اعتق الأب رجل آخر كان الولد مولى الذي اعتقه مع أمه في  
جميع ذلك أمه معتقة ولدت من عبد فالولد مولى لمولى أمه فان ولاد  
رجل ثم اعتق أبوه جز ولا مولاه ان كان الولد حرة أو مولاة ولدا وليس له  
ولدا وليس له ولد ولا يرجع على ما قلنا الأقران ادواعنه من العقل

**باب الولاء** قال إبراهيم النخعي إذا أسلم رجل على يدي رجل وواله  
فانه ميراثه ويعقل عنه وله ان يتحول عنه بولاية إلى غيره ما لم يعقل عنه فإذا  
عقل عنه لم يكن له ان يتحول عنه إلى غيره وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف  
ومحمد رحمهم الله وقالوا ان أسلم على يديه ولم يواله لم يعقل عنه ولم يرثه ورد  
عن مسروق ان رجلا من أهل العرض والى ابن عم له واسلم على يديه فماتت  
مالا فتشلى بن مسعود عن ماله فقال هو لمولاه وعن ابن الأشعث أنه سأل  
عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه عن رجل أسلم على يديه وواله فمات



وترك ما لا فقال عمر رضي الله تعالى عنه ميراثه لا فان اثبت فليتب المال وعن علي رضي الله تعالى عنه ان رجلا من اهل الارضا اناه بواليه وابي على ذلك فاقا بن عباس فوالاه ونعيم الداري انه قال سالت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن رجل اسلم على يدي رجل ما اكتسبه فيه قال عليه الصلوة والسلام هو اولى الناس به بحياه ومجانه واذا اسلم رجل على يدي رجل ثم ولى رجل اخر فهو مولى هذا الذي ولاه يرثه ويعقل عنه فان مات عن عمه او خاله او غيرهما من القرابة كان ميراثه لقرابته دون المولى واذا ولى رجل رجلا ثم ولد له من امرأة قد والت رجلا فوالاه الولد لمولى الاب وكذلك ان كانت والت وهي جلي به ولا يشبه هذه العتاقة وكذلك لو كان لهما ولا يصحها حين والالا اب انسانا وقد والت الام قبل ذلك اخر قال ولا مولى لمولى الاب فان كبر بعض الاولاد فادار التحول عنه الى غيره فان كان المولى قد عقل عنه او عن ابيه او عن احد من اخواته لم يكن له ان يتحول وان كان له ابن كبر حين والالا اب واسلم الابن على يدي رجل اخر والاه فوالاه له وان اسلم ولم يوالى احدا فوالاه موقوف وليس هذا كالمولود في ولايه ولا كالانثى واذا اسلمت المرأة الذمية ووالت رجلا وطا ولد صغير من رجل فم يملك ولا ولد لمولاه في قول ابى يوسف ومحمد رحمهما الله ويكون ولاء ولدها لمولاه في قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى بمنزلة العتاقة واذا اسلم حر في ارضي على يدي رجل ووالاه نحو اسلم ابنه على يدي اخر والا كان كل واحد منهما مولى للذي والاه ولا يجوز بيعهم ولاء بعض وليس هذا كالعتاقة وهذا قول ابى حنيفة وابى يوسف ومحمد رحمهم الله حر في اسلم والامسلي في دار الحرب او في دار الاسلام فهو مولاة فان سبي ابنه فاعتق لم يجز ولا الابا وان سبي ابوه فاعتق جز ولاه فان كان ابنه لم يسيه ولا اسلم ووالا رجلا لم يجز الجذ ولاه قال ابو الفضل لان الجذ لا يجز الولاء الا لمن جره ولا ابنه فيجزيه ولا ابنه ولاه قال ابو الفضل رحمه الله تعالى وجه هذه المسئلة ان يكون الاسفل ماليا والاوسط حربيا والجذ معتقا فلا يجز ولاء الاسفل الا ان يسلم الاوسط ومولى فيجزي الجذ ولاه ووالا الاسفل يجزيه ولاه ولاه البني باطل وكذلك العبد يوالى رجلا الا ان يكون الاب والمولى اذن لابن له فيكون مولا للبني والمولى ولو والى مكاتبيا جاز وكان مولا لمولاه وان والاذ في مسلكا او ذميا جاز وهو مولا وان اسلم رجل من نصارى العرب على يدي رجل من غير قبيلته ووالاه لم يكن مولا ولكن يشبه الي عشرين ثم يعقلون عنه ويرثون وكذلك المرأة رجل والا رجلا فله ان يتحول عنه مالم يعقل عنه وله ان يتحول عنه وكذلك الرجل ان ينبر من ولايه ايضا مالم يعقل عنه فان نقص احداهما المولاة بغير محضر من صاحبه لم ينقص الا ان يوالى اخر فيكون ذلك نقضا وان لم ينقص صاحبه

ببره

باب بيع الولاء عبد الله بن عمر عن عبد الله بن دينار عن بن عمر رضي الله عنهم قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الولاء كلمة النسب لا باع ولا توهب وهذا قول ابى حنيفة وابى يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى ولا يجوز بيع ولا العتاقة ولا هبة ولا صدقة ولا الوصية وكذلك لا يجوز للذي له ولاء المولى ان يبيعه من اخر وان كان الذي اسلم ووالاه الذي باع ولاء من اخر او كان ذلك بقضاء الولاء الاول وولاه لهذا الثاني واذا باع الرجل ولأعتاقه او مولاة لعبد وقبضه فاعتقه فعتقه باطل **باب عتق الرجل عبده من غيره** واذا عتق الرجل عبده عن حتى او ميت قريب او اجنبي باذنه او بغير اذنه فالعتق جائز والولاء لمن اعتق دون المعتق عنه في قول ابى حنيفة ومحمد رحمهم الله وكذلك ان قال له اعتق عبدك على الف درهم اضمنها لك ففعل لم يكن العتق عن الامر ولا يلزمه المال فان اداه رجوع فيه ولو ان امرأة تزوجت رجلا على بيعتق اباه ففعل فالولاء للزوج وطاهر مثلها وكذلك الخلع وان قال عتق عبدك عني على الف درهم ففعل فهو حر عن الامر والمال له لازم والولاء له وان كان الامر بذلك امرأة العبد فسد النكاح لانها قد ملكت الرقبة وكذلك المرأة يزوجها الرجل على ان يعتق اباه عنها ففعل فان الولاء لها **باب الشهادة في الولاء** رجل مات وترك ما لا ولا وارث له فادعى رجل انه وارثه بالولاء فشهد له شاهدان ان الميت مولاة وانه وارثه لا وارث له غيره لم يجز الشهادة حتى يفسر والولاء وكذلك لو شهدا ان الميت مولى هذا مولى عتاقه لم يجز وان شهدا ان هذا الذي اعتقه وهو يملكه وهو وارثه لا يعلمون له وارثا فجازت الشهادة فان ادعى الرجلان ولاءه بالعتق فاقام كل واحد منهما البينة به جعلت ميراثه بينهما الا ان يكون وقت احدهما سابقا فيكون اولى به وان كان ذلك في ولاء المولى كان صاحب الوقت الاخر اولى الا ان تشهد الشهود لصاحب الوقت الاول انه كان عقل عنه وان اقام رجل البينة انه قد اعتقه وهو يملكه لا يعلمون له وارثا غيره فقتضى له القاضى ميراثه ولا يثبته اقام اخر البينة على مثل ذلك الا ان يشهدوا انه اشتراه من الاول قبل ان يعتقه فاعتقه وهو يملكه فيبطل قضاء الاول رجلا مات فادعى رجل ان اباه اعتقه وهو يملكه وانه لا وارث له ولا لهذا الميت غيره وجاء بابي اخيه فشهدا على ذلك لم يجز شهدا دهما لانها شهدا لجدهما وكذلك شهادة بنات للمعتق لا يجوز ولو ادعى رجل ولاء رجل واقام البينة انه اعتقه وهو يملكه واقام اخر البينة ان هذا حر الاصل اسلم على يديه ووالاه والقلام يدعى انه حر الاصل قضى به للذي والاه دون الذي اعتقه وكان لو كان ميتا عن تركه فان كان حيا فاقرا انه مولى عتاقه لهذا اخذت



بيينة العتاقة وان كان هذا نقصا من الغلام للولاء لو كان والا هذا الاخر  
رجل مات عن بنين وبنات فادعى رجل ان اباه اعنته وهو يملكه وشهدا بآثار  
على ذلك وادعى اخر ان اباه اعنته وهو يملكه فافترقت بنت الميت بذلك  
فالاقرار باطل والشهادة جائزة ولو شهد الاخر ابنا له وابنتان ولم يوثقا  
وقد كان الولاء بينهما نصفين ولو جاء رجل من المولى وادعى على عرق ان مولاه  
وان اباه اعنته اباه وجاء باخوة لابيه يشهدان بذلك والعرق ينكره لم يجز  
شهادتهما لانهما يشهدان لابيهما بالولاء اذا انكر ذلك العرق وان ادعى العرق  
جازت الشهادة واذا ادعى رجل ولدا رجلا وجاء شاهدان يشهدان  
اباه اعنته في مرضه ولا وارث له غيره وشهدا اخر ان اباه اعنته عن دين منه  
وهو يملكه فالشهادة باطلة لانها قد اختلفت ولو مات رجل واخذ رجل ماله  
وادعى انه وارث لم اخذ منه فان خاصه فيه انسان سألته البيينة فان ادعى كل  
انه اعنت الميت وان يملكه وان لا وارث له غيره واقام البيينة واقام الذي في يده  
المال البيينة على مثل ذلك قضيت بالولاء والميراث بينهما نصفين فان اقام  
شاهدين مسلمين انه اعنته وهو يملكه وان مات وهو مسلم لا وارث له غيره  
واقام ذمي شاهدين مسلمين انه اعنته وهو يملكه وان مات كافرا ولا وارث له  
غيره فليسلم نصف الميراث ونصف الميراث لا قرب الناس من الذي في المسلمين  
فان لم يكن له منهم قرابة جعلته بيت المال فان كان شهوده نصاري لم يجز  
شهادتهم على المسلم وان وقت كل واحدة من البيتين وقتا في العتق وهو حي  
والشهود كلهم مسلمون وصاحب الوقت الاول اخذ ذمي في يده عبده اعنته  
فاقام مسلم شاهدين مسلمين انه عبده واقام الذمي شاهدين مسلمين انه  
وهو يملكه امضيت العتق والولاء للذمي وان كان شهود الذمي كافرا قضيت  
به للمسلم وكذلك لو كان دبره في الوجه الاول وكانت جارية فاستولدها ووكا  
امته في يدي ذمي قد ولد له ولدا فادعى رجل انها امته غضبها هذامته  
واقام البيينة على ذلك واقام الذي في يده البيينة انها امته ولدت هذامته  
وفي ملكه قضيت بها وبولدها للذمي وكذلك الاجارة والعارية والرهن وان  
لم تقم البيينة على الغضب ولكنه اقام البيينة انها امته ولدت في ملكه قضيت  
بها للذي في يده وكذلك هذا في العتاق ولو شهد شهود كل واحد منهما مع  
ذلك بالغضب على الاخر كان شهود الاخر العتق اولى **باب اخر من الولاء**  
واذا كاتب المسلم عبدا كافرا ثم ان الكتاب كاتب امته مسلم ثم ادعى  
الاول فعتق فان ولده لمولاه وان كان لا يرثه ولا يعقل عنه فان ادعى  
فعتقت فولاه لها الكتاب الكافر ويعقل عنها عاتلة المولى رجل باع مكاتب

وبشره المولى

فيهم باطل فان اعنته المشتري بعد القبض فعتقه باطل وهو مكاتب على حاله  
وان قال المكاتب قد عجزت وفشت المكاتب فباعه المولى فبيعه جائز رجل كاتب  
عبدا له على الف درهم حاله كتاب العبد امته على الفين ثم وكل العبد مولاه فعتق  
الاثنين منها على ان الفاضل قضاء له فعتق فان ولده الامه للمولى لان الكتاب  
قبلها ولي العبد للما دون ان يعتق ولا يكتاب فان اذن له فيه مولاه اذا كان  
عليه دين فان لم يكن عليه جاز ذلك باذن المولى فان كاتب عبدا باذن المولى  
ثم اعنته مولاه ثم ادعى الكتاب الكتابية عتق وولاه للمولى دون العبد المعتق  
وليس هذا الكتاب الكتاب مال المولى وللصبي ان يكتاب عبده باذن ابيه او  
وصيه وليس له ان يعنته على مال وللصبي ان يقبل ولا من يواليه باذن ابيه  
او وصيه ولهما ان يقبلا عليه هذا الولاء وان اسلم صبي على يدي رجل وولاه  
لم يجز وكذلك ان فعل باذن ابيه الكافر واذا اسلم على يدي رجل على ان يكون  
ولاه لما في بطن امراته او على ان يكون لاول ولد تله لم يجز ذلك رجل اعطى رجلا  
الف درهم على ان يعتق عبده عن ابن المعطي وهو صغير يعقل فاعتق عن المولى  
الذي اعنت ولا يكون على الصبي لان الصبي ليس له ان يعتق عبدا على مال وكذلك  
ان كان الامر بذلك مكاتب او عبدا تاجر وان كان العبد للصبي فقال رجل  
لابيه او وصيه اعنته عتق على الف درهم ففعله الاب جاز لانه بيع وكذلك  
لو كان هذا العبد مكاتب او عبدا مازون فقال له رجل اعنته عتق على الف  
درهم ففعله وان قال ذلك مكاتب مكاتب لم يجز ولم يعتق **باب**  
**الولاء الموقوف** رجل اشترى من رجل عبدا ثم شهد ان البائع كان اعنته قبل  
بيعه فهو حر وولاه موقوف اذا جحد ذلك البائع فان صدقه بعد ذلك لزمه  
الولاء ورد المثل وكذلك ان مته ورثته بعد موته وان كان اقربا للتدبير وانكر  
البائع ثم مات عتق فان صدقه الورثة لزمه الولاء البائع استحقاقا امته  
بين رجلين شهد كل واحد منهما انها ولدت من صاحبه وصاحبه منكر فان  
اباحيقة قال توقف فاذا مات احدهما عتقت وولاهها موقوف وكذلك  
قال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى امه لرجل معروفة انها له ولدت من اخر فقال  
رب الامه بعثها بالف وقال الاخر بل ذوجتنيها فالولع وولاه موقوف  
والجارية موقوف بمنزلة ام الولد لا يطافا واحدهما ولا يستخدهما فاذا مات  
اب الولد عتقت وولاهها موقوف وبأخذ البائع العتق قصاصا من العتق  
رجل اقرا ان اباه اعنت عبده هذا في صحته او في مرضه ولا وارث له غيره فلا  
موقوف في القياس ولا يصدق على الاب ولكن استحسن والزم ولله الاب  
اذا كان عصيتهما واحدا وقومهما من حي واحد فان كان الاب اعنته قومه



والاخر اعتقه اخرون قالوا لولا موقف ولو كان معه وارت غيرة فقلت  
واستسقى العبد حصته فولا حصته الذي استسقاء في قول الجحمة ربه  
الله تعالى وولا حصته الاخر لليت وكذلك ان كان في الورثة رجال ونسا  
فاقرت امرأة منهم بذلك عتد بين رجلين قال احدهما ان لم يكن دخل المسجد  
فهو حر وقال الاخر ان كان دخل فهو حر وهما معسران سعي في نصف قيمته بينهما  
والولا لهما في قول ابن حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول ابى يوسف رحمه الله تعالى  
الولا موقف وقال محمد رحمه الله تعالى يسعي في قيمته كاملة والولا موقف  
وكل ولا موقف فميراثه يوقف في بيت المال وجنايته عليه لا يعقل عنه  
بيت المال وهذا قول ابى حنيفة وابى يوسف ومحمد رحمه الله تعالى  
**باب اخر من الولا من عرف بعتقه في دار الاسلام ولا يصلح عاقلة**  
فيعقل العتق على نفسه الا ان يكون العتق عتق واللفظ خيري بيت المال ويعقل  
عنه وكذلك حكم مواله وكذلك ان كان الذي يسلم ولا يوالى احدا فان كان بينه  
وبين رجل من العرب عتقه فجن جنابة كان نصف الجنابة على عاقلة العتق  
ونصفها على بيت المال وكذلك ان ادعى ولدا واقاما البينة فهو ولد لها ونصف  
جنايته على بيت المال ونصفها على عاقلة العتق ذنبي اعتق عبدا مسلما او  
عبدا كافرا فاسلم كان ميراثه لبيت المال وعقله على نفسه الا ان يكون لمولاه  
وارث مسلم فان كان لمولاه اخ مسلم كان هو وارثه وعقله على نفسه فان والا  
هذا المعتق رجلا لم يجز وان اسلم ومولاه ووالا رجلا صار هذا المعتق مولاه  
فصراني اعتق عبدا له مسلما كان مولى قبيلة مولى الذي اعتقه ان كان من بني  
تغلب فهو تغلبي نسب اليهم ويعقلون عنه ويرثه المسلمون منهم اقربهم الى المولى  
وكل معتق جري عليه الرق بعد العتق انتقض به الولا وكان حكم الولا للمعتق  
الذي يحدث من بعد حزن اعتق عبدا في دار الحرب فخرجا مسلما كان العبد  
ان يوالى من شاء حزن دخل دار الاسلام بامان فاشترى عبدا في دار الاسلام  
فعتقه او اعتق عبدا لجاؤه به من الدار معه ثم رجع الى دار الحرب فاسرى جري  
عليه الرق فمعتقه مولاه لا يتحول عنه ابدا وان مات معتقه كان ميراثه لبيت  
المال وعقله على نفسه لانه يعرف الذي اعتقه ام ولد حزن خرجت اليها مسلمة  
في حرة توالى من شاءت مسلم دخل دار الحرب بامان او حزن اسلم هناك ثم  
اعتق عبدا اشتراه في دار الحرب ثم اسلم عبده لم يكن مولاه في القياس وله ان  
يوالى من شاء في قول ابى حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف يجعله  
مولاه استحسانا لما ورد في الخبر من عتق النبي عليه السلام زيد بن حارث  
وعتق ابى بكر رضي الله عنه صهييا وبلا ولا وغيرهم ملكة قال ابو حنيفة رحمه

في قبيلة

كان هذا قبل ان يؤمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالقتال وقبل  
ان تصير ملكة دار الحرب فلذلك صحح الولا حزن في دار الاسلام عبدا  
فاعتقه ثم رجع الى دار الحرب فبسي فاشتراه العبد فاعتقه فولا الاول  
للاخر وولا الاخر للاول حزن مستامن اشترى عبدا مسلما فادخله  
دار الحرب فهو حزن في قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى ولا يكون ولاوه  
للذي ادخله وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يكون حزا وان اعتقه  
الذي ادخله فهو حر وولا له واذا اسلم عبدا الحزن في دار الحرب فان باه  
من مسلم عتق وكذلك ان غنم المسلمون ولذلك ان باعه من حزن مثله في  
قياس قول ابى حنيفة عتق ولا ولاه عليه له قال ابو يوسف ومحمد رحمه الله  
تعالى لا يعتق في شيء من ذلك الا ان يصيبه المسلمون في غنمه فيعتق ويؤلف  
من شاء عبدا لحزن يخرج مستامنا في تجارة لمولاه وان خرج مراغما فهو حزن  
ويوالى من شاء ما لم يعقل عنه بيت المال فاذا عقل عنه لم يكن له ان يوالى  
احدا رجلا وقد رخصت بدار الحرب فمات مولاه الذي اعتقه قبل رده فمات  
الرجل من ورثته وروا النساء ثم رجع ثانيا اخذ ما وجد من مال نفسه في  
في يدي ورثته ولم يخذ ما وجد من مال مولاه في ايديهم وكذلك ان كان  
دار الاسلام حين مات مولاه لانه كافر لا يرث المسلم امرأة من بني اسلم  
عبيدا في ردها او قبل ردها ثم لحقت بدار الحرب فبسي فاشترها  
رجل من همدان فاعتقها فانه يعقل عن العبد بنو اسد رجع يعقوب عن همدان  
وقال يعقل عنه همدان ويتحول اليها ولاه حيث ما تحولت وهو قول محمد رحمه الله  
وكذلك لو كانت معتقة الاولى انما يعقل بيت المال من الا عشرة له من المسلمين  
ولا ورثته ذنبي اعتق عبدا فاسلم العبد ثم نفق الذي العهد وتحول بدار الحرب  
فليس للعبد ان يوالى احدا وان جن جنابة لم يعقل عنه بيت المال وكانت عليه  
في ماله واذا اسلمت امرأة من اهل الذمة ثم اعتقت عبدا ثم ارادت  
رخصت بدار الحرب فبسي ابوها من دار الحرب كافرا فاعتقه رجل لم يجز  
ولا لمولاه فان كان مولاه الذي اعتقه مسلم فجن جنابة فعقله على بيت  
المال امرأة من الجحمة اسلمت ثم اعتقت عبدا فبسي ابوها فاشتراه  
رجل فاعتقه فان ولاه المرأة وولاها يكون للذي اعتق الاب يعقل  
قومه عنها حزن او مرتد اسلم في دار الحرب ثم اعتق عبدا مسلما ثم رجعا  
عن الاسلام فاسرا فاسلم العبد وابى المولى ان يسلم فقتل فولا العبد للمولى  
لا يتحول عنه وان كانت له عشرة كان عقله عليهم وان لم يكن له عشرة  
فميراثه لبيت المال وعقله على نفسه **باب الاقرا وبالولا رجل اقرا له مولى**

فاسلم فان الامام يبيعه ويمسك  
تمنه على مولاه وكذلك لو كان  
اسلم في دار الحرب ثم خرج وتجارة  
لمولاه صح



فلان مولى عتاقه من فوق او من تحت وصدقه الاخر فهو مولا له ويعقل عنه  
 قومه فاذا كان له اولاد كبارا فكروا ذلك وقالوا ابونا مولى عتاقه لفلان  
 اخر فالاب مصدق على نفسه والاولاد مصدقون على انفسهم وكذلك الموالاته  
 وان كان الاولاد صغارا كلف الاب مصدقا عليهم فان كذبت الام ونفت  
 مولاه لم يثبت الي قولها واخذ بقول الاب وكذلك لو قال لهم ولا يدري من غيرك  
 فان قالت ولدته بعد عتقي الخمسة اشهر فهو مولى لمولى الام وقال الزوج ولديته  
 بعد عتقك بستة اشهر فالقول قول الزوج امرأه ولديها ولد لا يعرف ابوه اقرب  
 انها معتقة هذا الرجل وصدقها بذلك الرجل لم يصدق على الابن في قول ابنته  
 رحمه الله تعالى فان قالت كان زوجي رجلا من اهل الارض اسلم او كان عبدا فصدقه  
 على الولد في قول ابنته حنيفة رحمه الله تعالى ولا تصدق في قول ابني يوسف رحمه الله  
 واقراره بولاء العتاق والموالاته سواء في الصحة والمض واذ قال هذا مولاي فقال  
 ذاك انا اعتقتك وقال الاخر بل انا اعتقتك لم يصدق واحد منهما على صاحبه  
 وان قال عتقني فلان او فلان فادعاه كل واحد منهما فهذا الاقرار باطل لا يلزمه  
 برشعي ولكنه يقر لا يثبت او غيرهما انه مولا فيجوز ذلك رجل اقرا مولى  
 لامرأة اعتقته وقالت لم اعتقتك ولكنك اسلمت على يدي واليتني فهو مولاها  
 وليس له ان يتحول عنها في قول ابنته حنيفة رحمه الله تعالى وله ان يتحول عنها في قول ابني  
 يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وان اقرا انه اسلم على يديها والهاها وقالت بل  
 اعتقتك فهو مولاها وله ان يتحول عنها ما لم يعقل عنه قومه وان اقرا فلان  
 اعتقه فقال فلان ما اعتقتك ولا اعرفك ولا انت مولاي فاقر انه مولى اخر  
 لم يجز ذلك في قول ابنته حنيفة رحمه الله تعالى بمنزلة النسب لو اقرا ابن فلان  
 ثم اراد ان ينسب الى اخر في قول ابني يوسف ومحمد رحمه الله فحوز ذلك واذا  
 مات الرجل فادعى الرجلان كل واحد منهما انه يرغم انه اعتقه وصدق  
 بعض اولاده من الذكور والانات احدهما وصدق الباقيون الاخر وكل  
 واحد منهما مولى للذي صدقه **باب عتق ما في البطن**  
 رجل قال لامته ما في بطنك حره قال انجبت فساها حره فولدت بعد هذا  
 القول بسنة فالقول فيه قوله ان اقرا انها كانت حاملا يومئذ عتق الاولاد  
 وان اقرا انه حمل مستقبل عتق سائر وان جاءت به لاكثر من سنتين  
 عتق سائر رجل وصى بما في بطن امته لرجل فاعتقه الموصي له بعد موته  
 جاز عتقه وهو مولا فان ضرب انسان بطنها فالقت ميتا فتيه ما في  
 جنين الحره وهو ميراث لمولاه الذي اعتقه رجل وصى بما في بطن امته  
 لفلان فاعتقه الموصي له بد وعتق الوارث الامه واعتق مولى الزوج

زوج

زوج الامه فولاء الامه للموصي به فان ضرب انسان بطنها فالقت ميتا  
 نفيه ما في جنين الحره ميراثا لابويه فان كان اعتقها بعد الضربة قبل ان  
 يسقط فالغزاة للذي اعتقه واذ اعترق الرجل ما في بطن امته فولدت لسته  
 اشهر فقات للمولى قدا قررت اني حامل بقولك ما في بطنك حره وقال المولى لهذا  
 حبل حادث فالقول قول المولى واذ اوصى رجل بما في بطن امته لرجل فاعتق  
 الوارث الامه فهو جازر ولاؤها ولاؤها ما في بطنها له وهو صا من لقيته  
 ما في بطنها يومئذ ولا يمين في الولاء ان ادعى الاسفل والاعلى وقال ابو يوسف  
 ومحمد رحمه الله فيه اليمين وكذلك لو ادعى رجل عتقني على ورثته ميت قد ترك  
 ابنتا وما لا انه مولا الذي اعتقه وله نصف ميراثه ولا يمين على الابنة في  
 الولاء ولا في العتق ولكنهما يختلف ما تعلم له في ميراث ابها حتى ولا ميراث  
 فان ادعى عتقني على بنتي انه مولا ومحمد فلا يمين عليه في قول ابنته حنيفة رحمه الله  
 وان اقربه بعد انكاره فهو مولا ولا يكون جحوده نقضا للولاء وكذلك لو كان  
 العتق هو الواحد رجل من المولى قتل رجلا خطأ فادعى ورثته على رجل من  
 انه اعتقه واراد الاستحلاف فليس له ذلك وان اقربه لم يصدق على  
 العاقلة وكانت الذمة على القاتل في ماله وان كان المقتول من المولى فادعى رجل  
 انه اعتقه قبل القتل لا وارث له غيره واراد استحلاف القاتل على الولاء فهو  
 بالقتل ليس يحلف عليه ولكنه يستحلف ما تعلم لهذا في دية فلان التي عليك خطا  
 وللد الملاءمة من قومه وعقله جنابته عليهم وان اعتق ابن الملاءمة عبدا  
 فعقل جنابته عليهم وان اعتق ابن الملاءمة عبدا فعقل جنابته على عاقلة الام  
 ايضا وان مات العبد ولا وارث له ورثته اقرب الناس من الام اذ كان الذي  
 اعتقه مات وامه قد مات ولو كان لها ابن ثمر مات المولى ولا وارث له غير  
 ابن الام وهو اخو المقتول لانه فانه يرث المولى كما انه اخو المقتول لابي وامه  
 ولو كان له اخ واخت كان ميراث المولى للاخ دون الاخت لا يرث النساء  
 من ذلك شيئا ولو لم يكن له وارث غير امه لم يكن لها من الميراث شيء وكان  
 الميراث لا قرب الناس منها من الذكور فان ادعى الاب ثبت نسبته منه  
 ورجع لامواله من العتاق والموالاته اليه وترجع عاقلة الام بما عطلوا عنهم  
 على عاقلة الاب وان كان الابن يتاخر بجزء دعوته في قول ابني يوسف ومحمد رحمه الله  
 ولم يجز في قول ابنته حنيفة رحمه الله تعالى وان لاعن على ولدين ثوبين ثمر مات  
 احدهما فادعى الاب الحنيفة ماتت نسبهما جميعا والله اعلم بالصواب وهذا هو الحق

كتاب الايمان في الكفار

الا ان يكون قوله ولد وان كان  
 ابنتا لم مات وترك ابنتا  
 ادعاها الاب جازر دعوته



قال محمد بن الحسن الايمان ثلاثة يمين يكفر ويمين لا يكفر ويمين حرام  
ان الله لا يواخذ بها صاحبها فاما التي يكفر فهي العقد على فعل شيء في الموت فانه  
اذا حثت فيه بوجود الشرط واما التي لا يكفر فهو الحلف على اثبات شيء او نفيه في  
السالف متعمدا للكذب فيه فعليه فيها الاستغفار والتوبة دون الكفارة واما  
التي يرجو ان لا يواخذ الله بها صاحبها فهي الحلف على هذا الجنس ايضا متوقفا  
انه فيه صادق وهو اللغو الذي ذكره الله تعالى في الايمان واذا حلف ليفعل كذا  
ولم يوف ذلك وقفا فهو على يمينه حتى يهلك ذلك الشيء الذي حلف عليه فيلزمه  
الكفارة حينئذ واذا قال رجعا الله لا افعل كذا لم يكن ذلك يمينا وكذلك قوله  
وغضبا لله وسخطا لله وعذابا لله ونوابه ورضاه وعلمه وان حلف بالله او بآدم  
من اسماء الله تعالى او قال والله او يا الله او تا الله او على عهد الله او ذمته او بمراد  
او نصراني او مجوسي او برئ من الاسلام او قال شهدا واشهد بالله او احلف بالله  
او اقسم او اقسم بالله او على نذر او نذر الله او اعزما واعزم بالله او على يمين او يمين  
بالله فهذه كلها ايمان وان قال وعظمت الله او وجلال او كبريا الله او امانته فهو  
يمين وان حلف بحد من حد ود الله تعالى وبشيء من شرائع الاسلام لم يكن يمينا  
وكذلك لو قال هو باكل الميتة او يستحل الدم والحمل الخنزير او يترك الصلاة او الزكاة  
ان فعل كذا وليس شيء من هذا يمين وكذلك لو دعا على نفسه باللغنة او الموت او عذاب  
القبر وان جعل الله على حجة او عمرة او صوما او صلاة او ما اشبه ذلك كما هو  
طاعة ان فعل كذا ففعله لزمه ذلك الذي جعله على نفسه ولم يجز عنه كفارة  
اليمين وكذلك لو حلف بالمشي الى بيت الله او الكعبة او مكة او المسجد الحرام او الحرم  
فحث فعليه ان شاء عمرة وان شاء حجة وان شاء ركب وذبح لركوبه شاة بلفظنا  
على ابن ابي طالب رضي الله تعالى عنه انه قال من جعل على نفسه الحج ما شيا حج وركب  
وذبح لركوبه شاة وهكذا قول ابي يوسف والحنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى الا قوله  
قوله الى المسجد الحرام او الحرم فان ابا حنيفة رحمه الله تعالى لم يوجب فيه ما شيا واذا  
بالمشي الى بيت الله تعالى وهو يتيى مسجدا من مساجد الله تعالى سوى المسجد الحرام  
لم يلزمه شيء وان قال عليه السفر الى مكة والذهاب اليها والزكوة اليها لم يلزمه شيء  
وهذا المشي في القياس سواء غلبه اخذ في المشي بالاستحسان لان ايمان الناس عليه  
واذا قال انا احرم ان فعلت كذا او انا احرم او اهلك او امشي الى البيت وهو يريد  
ان يعد نفسه عذرة لا توجب شيئا فليس عليه شيء واذا اراد الايجاب ولم يكن له  
نية لزمه ما قال اذا حث لان ايمان الناس هكذا وهو استحسان ذكره في كتاب  
المناسك وان حلف بيمينك ما لا يملك لم يلزمه شيء واذا حلف بغير ولده او عبده  
لزمه في ولده شاة ولم يلزمه في عبده شيء في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد

رحمتهما الله تعالى يلزمه في العبد ايضا شاة وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى لا يلزمه  
في واحد منهما شيئا واذا حلف بالنذر فان نوى شيئا من حج او عمرة او غيره  
فعليه ما نوى وان لم يكن له يمين فعليه كفارة يمين وان حلف على بعصية بالذم  
فعليه فيه كفارة يمين الا ترى ان الله تعالى فرض الكفارة في الظهار وقد جعله  
منكرا من القول او ذورا وبلغنا عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه  
قال من حلف على يمين فراهي غير ما خبرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر بيمينه  
واذا حلف بالنذر وهو يتيى صيا ما ولم ينعذ دا فعليه صيام ثلاثة ايام  
اذا حثت فان نوى صدقة ولم ينعذ دا فعليه اطعام عشرة مساكين لكل  
مسكين ريعان بالجحازي من الحنطة ولا ينبغي ان يحلف الرجل فيقول واسبك  
واي فانه بلغنا عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال نهي عن ذلك ونهي  
عن الحلف بحد من حد ود الله وعن الحلف بالطواغيت واذا حلف على يمين او  
نذر وقال ان شاء الله تعالى موصولا به فليس عليه شيء بلفظنا اخذ ذلك عن  
ابن مسعود وابن عباس وابن عمر وكذلك قال العبد الصالح سجدت  
ان شاء الله صابرا ولا اعصي لك امرا فلم يضرب ولم يؤمر بالكفارة واذا حلف  
على يمين فحث فيها فعليه اي الكفارات شاء اعتق رقبة وان شاء اطعم عشرة  
مساكين وان شاء اكسى عشرة مساكين فان لم يجد شيئا من ذلك فعليه  
صيام ثلاثة ايام متتابعة بلفظنا عن ابراهيم كل شيء في القرآن او او فوفيه  
بالخيار ويجزى في كفارة اليمين من الرقاب ما يجزى في كفارة الظهار والحكم  
والحكم في هذه الرقبة مثل الحكم في تلك الرقبة سواء في جميع ذلك ما هو  
في باب الظهار ولو اشترى ام ولد وبنوى ان يكون حرة عن يمينه او قال  
ان اشترى بها فحرة عن كفارة يمين ثم اشترىها لم يجز عن كفارة يمينه  
رجل اعتق نصف عبده عن يمينه واطعم خمسة مساكين قال لا يجزى عنه  
وان حث وهو مصر فمصر لم يجزه الصوم وان حث وهو مومس فمصر  
اعسر اجزاه الصيام وان اشترى عبدا فاشترى فاسدا فقبضه واعتقه  
عن يمينه اجزاه وان وجبت عليه كفارات ايمان متفرقة واعتق رقبا  
بعد دهن ولا يتيى لكل شيء رقبة بعينها اجزاه وكذلك لو اعتق رقبة  
عن احدا هتن واطعم عن الاخرى وكسى عن الثالثة وكفارة يمين المملوك  
بالصوم ما لم يعتق ولا يجزى ان يعتق عنه مولا او يطعم او يكسو وكذلك  
المكاتب والمستسعي في قول ابي حنيفة رحمه الله واذا صام المومس يومين  
ثم وجد في اليوم الثالث ما يعتق لم يجز عنه الصيام وله ان يفطر ذلك  
اليوم وليس عليه شيء قضاء بلفظنا اخذ ذلك عن ابن عباس وابراهيم



حلف على يمين ثم اسلم فحنت في يمينه لم يكن عليه كفارة رجل اعتق عبدا  
عن كفارة يمينه نوى ذلك بقلبه ولم يتكلم به بلسانه وقد تكلم بالعتق اجزاء  
ولا يجوز الكفارة قبل الحنث واذا اعتق عبدا عند الموت عن كفارة يمينه  
وليس له مال غيره عتق من ثلثه وسعى في ثلثيه ولم يجز عن الكفارة وكذلك  
لو اعتقه في صحته على ما لا فان ابراء من المال بعد ذلك لم ينفعه وصلى الله  
تعالى عليه وسلم **باب الاطعام في كفارة اليمين** بلغنا عن عمر بن الخطاب  
رضي الله تعالى عنه انه قال لا ربي مولى اني احلف على يوم ان لا اعطيهم شيئا  
الى فاعطيهم فاذا انا فعلت ذلك فاطعم على عشرة مساكين لكل مسكين نصف صاع  
من خضرة وان اعطيت نصف صاع من خضرة او دقيقا وسويق اجزاء فان اطعمت  
او شعيرا اطعم لكل مسكين مخنوم بالحجازي وان دعا عشرة مساكين فغداهم  
او عشاءهم اجزاء وكذلك ان اطعمهم خبز البسطة ادام وان اعطاهم قيمة الطعام  
اجزاء وكذلك ان غداهم واعطاهم فيه العشاء وان غداهم وعشاءهم فليطعم  
صبي فطم او فوق ذلك شيئا لم يجز وعليه طعام مسكين واحد وان اعطى  
عشرة مساكين كل مسكين مدا من خضرة فعليه ان يعطيهم مدا مدا وان  
لم يقدر عليهم استقبل الطعام وكوا اعطى مسكنا واحدا خمسة اصوع ثم يجز  
وان اعطاه كل يوم نصف صاع حتى يستكمل خمسة اصوع في عشرة ايام  
اجزاء ذلك فان اطعم فقرا اهل الذمة اجزاء وفقراء اهل الاسلام  
حب الينا وان اطعم والدي او ولده لم يجزه وان اطعم اخاه او اخته من  
لك وهو فقير اجزاء فان اعطى من ذلك غنيا ساه ولا يعرف بالغنا اجزاء  
وكذلك ان اعطى ولده وهو لا يعرف في قول ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى  
ولم يجزه في قول ابى يوسف رحمه الله تعالى وكوا اطعم خمسة مساكين وكسا  
خمس مساكين اجزاء ذلك من الطعام ان كان الطعام ارض من الكسوة  
وان كانت الكسوة ارض من الطعام لم يجزه وكوا اطعم خمسة مساكين  
ثم افقر كان عليه ان يستقبل الصوم ومن كانت له دار يسكنها اجزاء  
الصوم لان الصدقة تخل له وان اطعم عشرة مساكين كل مسكين صاعين  
عن يمين لم يجزه ذلك الا عن احدهما في قول ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما  
الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لم يجز بهما وكوا اطعم ستين مسكنا كل  
مسكين صاعا عن ظهره وكفارة فطر اجزاء عنها وكوا اعطى عشرة مساكين  
قربا عن كفارة يمينه لم يجزه من الكسوة ولم يجز به من الطعام ان كان الثوب  
يساوي ثمانية عشر حلقا على يمين ثم ارتد ثم اسلم فحنت فيها لم يلزمه  
واذا جعل الرجل على نفسه لله عليه طعام مساكين فهو ما نرى من عدد

المساكين وكيل الطعام فان لم يكن له نية فعليه طعام عشرة مساكين كل  
مسكين نصف صاع من خضرة ويعطى من الزكوة والكفارة من له الدار والخادم  
وان اوصى ان يكفر عنه يمينه بعد موته فهو من ثلثه وقال ابو حنيفة ومحمد  
رحمهما الله تعالى الصاع الاول ثمانية اربال وهو مخنوم بالحجازي وهو  
ربع الماشي وهو صاع عمر رضي الله تعالى عنه **باب الكسوة**  
والكسوة ثوب لكل مسكين ازار ورداء وخصير وقياء او كساء وان اعطى  
كل مسكين نصف ثوب لم يجزه من الكسوة ولكنه يجزى من الطعام اذا كان  
نصف ثوب يساوي نصف صاع خضرة ولو كسى كل مسكين فلسوة او خفين  
او حمله على فطين لم يجزه من الكسوة واجزاء من الطعام اذا كان يساوي  
وكوا اعطى كل مسكين قيمة ثوب اجزاء ولو اعطى عشرة مساكين ثوبا بينهم  
وهو حلة او ثوب كبير القيمة يصيب كل مسكين منه اكثر من قيمة ثوب لم يجزه من  
الكسوة واجزاء من الطعام الا ترى انه لو اعطى كل مسكين ربع صاع من خضرة  
وذلك يساوي صاعا من ثوب لم يجز به عن الطعام ولو كان هذا المدا من الخضرة  
يساوي ثوبا كان يجزى من الكسوة ولا يجزى من الطعام ولو اعطى عشرة  
مساكين ذابة او عبدا يبلغ عشرة اثواب اجزاء من الكسوة وان لم يبلغ  
عشرة اثواب وبلغ قيمة الطعام اجزاء عنه من الطعام ولو ان رجلا كسى  
عن رجل بامر عشرة مساكين اجزاء ذلك وان لم يعط لها ثوبا وكساه  
بغير امره فرض به لم يجزه عنه وان اعطى من كفارة يمينه في اكلان الموتى او  
بناء مسجد او في قضاء دين ميتا وفي عتق رقبة لم يجز ذلك عنه وان اعطى  
ابن التسبيل منقطعا اجزاء ولو كانت عليه يمينان فكسا عشرة مساكين  
ثوبين اجزاء عن يمين واحد في قول ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله تعالى  
وقال محمد رحمه الله تعالى لم يجز بهما وان كسا مسكينا عن كفارته ثم مات المسكين  
فودته هذا منه واشتراه في حياته او وهبه له لم يفسد ذلك عليه ما اعطى  
**باب المساكين** واذا حنث الرجل في يمينه وهو معسر لا يجد ما يعق  
ويكسوا ويطعم فعليه صيام ثلاثة ايام متتابعة فان صامها متفرقة لم يجز  
عنه بلغنا انه في قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه ثلثة ايام متتابعة  
وان اصبغ مبطرا ثم عزم على الصوم لم يجزه عن كفارة يمينه واذا افطرت المرأة  
في هذا الصوم مرض او حبض فعليه ان يستقبل ولا يجزى هذا الصوم في  
ايام التشريق وان كان لهذا العسر مال غائب او دين ولا يجد ما يطعم ولا ما  
يكسو ولا ما يعق اجزاء الصوم ولو كان له مال وعليه دين مثله اجزاء الصوم  
بعد ما يقضى دينه من ذلك المال الا ترى ان الصدقة تخل لهذا وان صام



عن كفارة يمينه ففتق قبل ان يفرغ منه او غابها لا يحجزه الصوم وانما  
رجل ستة ايام عن يمين اجزاء وان لم ينو ثلاثة ايام لكل واحد منها قال كان  
طعام احدهما نصيبا لاجلها ثم اطعم الاخرى لم يحجزه الصوم وعليه ان يعيده  
بعد اخراج الطعام ولا يجوز صوم احد عن احدهما وميت في كفارة ولا غيرها  
بلغنا ذلك عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما **باب الدخول** واذا  
حلف الرجل على امر لا يفعله ابدا ثم حلف في ذلك المجلس او مجلس اخر لا يفعله ابدا ثم  
فعله كانت عليه كفارة يمين الا ان يكون نوى باليمين الاخرة اليمين الاولى فيكون  
عليه كفارة واحدة وان كانت احكام اليمينين بحجة فعليه كفارة وحجة واذا حلف  
ليفعل كذا في وقت كذا وذلك الشيء معصية كان الذي يحق عليه ان لا يفعله  
فاذا ذهب الوقت كفر بيمينه فان لم يوقت فيه وقتا كان ذلك فيما بينه وبين الموت  
فاذا مات قبل ان يفعله وجبت عليه الكفارة وينبغي له ان يوص بها واذا حلف  
بايمان متصلة منقطعة بعضها على بعض واستثنا في اخرها كان ذلك استثنا  
في جميعها وكذلك لو قال الا ان تبدا والى والا ان ارى غير ذلك والا ان ارى خيرا  
من ذلك فان قال الا ان يستطيع فهذا على وجهين فان كان يعنى ما سبق من القضاء  
فهو موسع عليه ولا يلزمه الكفارة وان كان يعنى شيئا بعرض من البلايا لم يستطعه  
يمينه ما لم يعرض ذلك الشيء وان لم يكن له نية في الاستطاعة فهو على امر بعرض  
ولا يكون على القضاء والقدر ما ينويه وكو قال والله لا اكلم فلانا رجلا ان شاء الله  
وعنى بالاستثناء اليمينين جميعا كان الاستثناء عليهما وكذلك ان قال على حجة  
ان كملت فلانا وعلى عمرة ان كملت فلانا ان شاء الله فكله لم يحث واما اذا قال  
عبيد كثر ان كملت فلانا عبيد الا يخرج ان كملت فلانا ان شاء الله تعالى ثم كلفه قال  
عبيد الا يخرج في القضاء وبين فيما بينه وبين الله تعالى وكذلك لو قال لامرأة  
ان كملت فلانا فانت طالق ان شاء الله تعالى ثم كملت فلانا وقعت عليها النطق  
الاولى واما فيما بينه وبين الله تعالى فلا يقع وكو قال لامرأة ان حلفت بطلا  
فبعثك حر وقال لعبد ان حلفت بعثتك فامراني طالق فان عبده يعتق لانه حلف  
بطلاق امرأته وكو قال لها ان حلفت بطلاقك فانت طالق ان حلفت بطلاقك  
فانت طالق كانت طالقا تطليقتين باليمين الاولى والثانية ان كان قد دخل  
بها وان لم يكن قد دخل بها وقعت عليها واحدة **باب المساكنة**  
واذا حلف الرجل ان لا يساكن فلانا ولا يئنه له فساكنه في الدار وكل واحد منهما  
مقصود على حدة لم يحث الا ان يكون نوى ذلك فان كان نوى ان لا يساكنه  
مدنية او قرية وسمى ذلك ثم ساكنه في شيء مما سمي حث وان لم يكن له نية  
لم يكن المساكنة الا في بيت واحد او في دار واحدة ولو حلف لا يساكنه في

فدخل عليه فيه زائرا او ضيفا واقام فيه يوما او يومين لم يحث لان هذا ليس  
بمساكنة الا ان يتغير انما المساكنة النقلة اليه بمشاعه واهله ولو كان ساكنا  
في دار حلف لا يساكنها ولا يئنه له ثم اقام فيها يوما او يومين او اكثر لم يئنه الحث  
وكان ينبغي له حين حلف ان يخرج منها مكانه وكذلك اللبس والركوب ولو حلف لا يساكن  
فلانا في دار قد سماها بعينها واقتسمها وضربا بينهم جايضا وفتح كل واحد منهما بابا  
ثم سكن الحالف طاعة والاخر طاعة لئنه الحث لانه قد ساكنها فيها بعينها  
ولو كانت يمينه على ان لا يساكنه في منزل ولم يستم دارا بعينها ولم ينوها لم يحث وان  
حلف لا يساكنه وهو ينوي في بيت واحد فساكنه في منزل كل واحد منهما في بيت لم يحث  
وان حلف لا يسكن دارا بعينها فهدمت وبيت بناء اخر فساكنها حث لانها تلك الدار  
بعينها وان حلف لا يسكن دار فلان هذه فباعها فلان فساكنها الحالف ولم يكن له نية  
لم يحث في قول ابن خنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد بن حنبل وكذلك  
العبد والتوب وان حلف لا يسكن بيتا فهدم حتى صار في صحراء ثم بنى بيتا اخر  
في ذلك الموضع فساكنه لم يحث وليس هذا كالدار لان الدار سمي دارا لا بناء فيها  
ولا سمي البيت بيتا وهو صحراء وان حلف لا يسكن دارا فلان ولم يستم دارا بعينها  
ولم ينوها فساكن دارا له قد باعها لم يحث وان سكن دارا له قد اشتراها حث  
انما هذا على ما يملك يوم يسكن الا ترى انه لا يأكل من طعام فلان واكل طعام فلانا  
حث وان كان بعد اليمين وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى لا يحث بسكناه الدار التي  
اشتراها فلان بعد يمينه ولا تشبه الدار الطعام والشراب وان حلف لا يسكن  
دارا فلان فساكن دارا بينه وبين اخر له فيها سهم من مائة سهم لم يحث وان حلف  
لا يسكن دارا اشتراها فلان فساكن دارا اشتراها فلان لغيره حث ولم يدين  
في القضاء ان اردت شراء لنفسه وان حلف لا يسكن بيتا ولا يئنه له فساكن  
بيتا من سعر او فسطاط او حمة لم يحث اذا كان الرجل من اهل الانصار وان  
كان من اهل البادية فساكن بيت شعر حث وان حلف لا يسكن بيتا فلان لم يحث  
صحة له حث الا ان يكون البيت دون الضفاف فيدين فيما بينه وبين الله  
ولا يدين في القضاء وان حلف لا يسكن دار فلان هذه فساكن منزل لا منها حث  
الا ان يكون عني ان يكون عني ان يسكنها كلها فلا يسكن حينئذ حتى يسكنها  
وكذلك لو حلف هذا بعثت او بطلاق وان حلف لا يسكن دار فلان وهو عني  
باجرا وعاديه فساكنها على غير ما عني ولم يكن جرى قبل ذلك كلام فانه لم يحث ولا يئنه  
عنه نية شيئا **باب الدخول** واذا حلف الرجل لا يدخل بيتا فلانا  
ولم يستم بيتا بعينه ولم تكن له نية فدخل بيتا هو فيه ساكن حث الا ترى انك  
تقول بيت فلان وهو فيه باجارة وان حلف لا يدخل على فلان ولم يستم بيتا ولم



نية فدخل عليه في بيته او بيت غيره او صفة حنث وان دخل عليه مسجد الله لم  
وكذلك ان دخل عليه في ظلة او سقيفة او دهليز باب لم يحنث ولو دخل عليه  
في فسطاط او خيمة او بيت شعر لم يحنث وكذلك لو حلف لا يدخل عليه بيتا فدخل  
عليه في المسجد والكعبة لا يحنث لانه مصلى وكل شيء من المساكن يسكن يقع  
اسم بيت حنث فيه ان دخله وان لم يدخل بيتا هو فيه ولم ينو الدخول عليه لم يحنث  
وان حلف لا يدخل على فلان ولم يسم بيتا وينو فدخل دارا هو فيها لم يحنث الا ترى  
انه لو كان في بيت منها لا يراه الداخل لم يكن دخلا عليه اذ لم يأت لو كان دارا عظيمة  
فيها منازل فدخل منزل لا فيها وفلان ذلك في منزل اخر كان يحنث انما يقع اليقين  
في هذا اذا دخل عليه بيتا او صفة وان حلف لا يدخل عليه دارا فدخل عليه في داره  
حنث وان حلف لا يدخل بيتا وهو فيه داخل فحنث فيه ايا ما لم يحنث وليس هذا  
كالسكنى لان السكنى ما اقام فيه فهو ساكن الا ترى انه لو قال والله لا سكنى  
هذا البيت غذا وهو فيه ساكن فاقام فيه حتى مضى الغد كان بارا ولو قال والله  
لا دخلته فاقام فيه حتى مضى الغد حنث فان نوى بالدخول الاقامة فيه لم يحنث  
وان قال والله لا ادخلها الا عابري سبيل فدخلها ليقعد فيها او يعود مريضا او  
حنث وان دخلها بحتا زائما بداله فقعد فيها لم يحنث وانما قوله عابري سبيل  
مثل قوله والله لا ادخلها الا ما والطريق والله لا ادخلها الا بحتا الا ان ينوي  
ان لا يدخلها يريد النزول فيها فان نوى ذلك فانه يسعه وان دخلها يريد ان يطعم  
فيها او يقعد الحاجة ولا يريد ان يقيم فيها لم يحنث لانه كذلك نوى وان حلف لا يحنث  
فلان زوج فلانة او قال فلانة امرأة فلان وكلمها بعد الطلاق حنث وان  
لا يدخل دار فلان هذه فجعلها فلان بستانا او مسجدا فدخلها لم يحنث لانها  
قد تغيرت عن حالها وكذلك لو كانت دارا صغيرة فجعلها بيتا واحدا او اشترع  
بابه الى الطريق او الى دار فدخله لم يحنث لانها قد تغيرت وان حلف لا يدخل بيتا  
بعينه فهدم سقفه وبقيت حيطانه فدخله حنث فان دخلها على دابة حنث وان  
لا يضع قدمه فيها فدخلها راجعا او ماشيا عليه حذاة حنث وان نوى حين حلف  
ان لا يضع قدمه فيها ماشيا فدخلها راجعا لم يحنث وان حلف لا يدخلها فقام على  
حائط من حيطانها حنث ولو قام في طاق او باب الدار والباب بينه وبين الدار  
لم يحنث ولو كان دخلا فيها حلف ان لا يخرج منها فقام في مقام يكون الباب  
بينه وبين الدار اذا اعلق حنث لانه قد خرج وان حلف لا يدخلها فدخل احدى  
رجليه لم يحنث وان دخل في علوها على الطريق الاعظم او دخل كنفها منها شاة  
الى الطريق حنث **باب الخروج** واذا حلف الرجل على امر ان لا يدخل  
ان لا يخرج من الدار حتى ياذن لها او الا ان ياذن لها فخرجت مرة باذنه مرة

بأذنه ومرة بغير اذنه لم يحنث وان قال لا ياذن لي حنث وان كان نوى به اذن  
مرة لم يحنث وان حلف عليها ان لا يخرج من بيته فخرجت الى الدار حنث وان حلف  
لا يدخل فلان بيته فدخل داره لم يحنث وان حلف على امر ان لا يخرج من  
باب هذه الدار فخرج من غير الباب لم يحنث بكونه كذلك لو حلف على باب بعينه  
فخرجت من باب اخر وان حلف لا يخرج الا بانه فاذن لها من حيث لا تسمع  
لم يكن ذلك اذني في قول ابي حنيفة ومحمد بنهما الله تعالى وقال ابو يوسف حنث  
هو اذن وان حلف عليها لا يخرج من المنزل الا في كذا فخرجت فيه مرة ثم خرجت  
من غير حنث الا ان يكون غير المرأة الا في خاصة فلا يحنث حينئذ وان خرجت  
لذلك الشيء ثم ردها فانطلقت في حاجة اخري ولم تنطلق في ذلك الشيء لم يحنث  
لان الخروج كان له وان حلف عليها ان لا يخرج مع فلان من المنزل فخرجت معها  
ثم لحقتها فلان لم يحنث وان حلف عليها ان لا يخرج من الدار فدخلت بيتا او كنيفا  
في علوها شارعا الى الطريق الاعظم لم يحنث ولم يكن هذا خروجا **باب الاكل**  
وان حلف لا يأكل طعاما ولا يشرب شرابا فذاق شيئا من ذلك ولم يدخل حلقه  
وان كان قال لا اذوق حنث وان عني بشربة لم يحنث وان قال لا اذوق طعاما  
ولا شرابا فذاق احدهما حنث وكذلك لو قال لا اكل كذا ولا كذا فاكل احدهما حنث  
لا يأكل لحما ولا نية له فاكل سمكا طريا او ما حالم يحنث لان يقينه الا ان يكون  
اكل صبرا او كبدا لم يحنث وفي رواية ابي حفص اوربشا وان اكل لحم غنم او ابل  
او طير مشوي او مطبوخ او ضعيف حنث وكذلك لو اكل شيئا من البطون  
والرؤس والشم الذي يكون مع اللحم ولا يحنث في شحم البطن والآلية الا ان  
ينوي ذلك وان حلف لا يأكل ادماء ولا نية له فالادام الحلو والزيت واللبن والزبد  
واشياء ذلك واما الجبن والبعض واشياء ذلك فليس يحنث به في قول ابي حنيفة  
وابي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد بنهما الله تعالى يحنث في ذلك ايضا  
وفي كل شيء يؤكل مع الخبز في الغالب وكذلك اللحم المشوي وان حلف لا يأكل شاة  
ولا نية له فهو على اللحم خاصة ما لم ينو غيره وان حلف لا يأكل رأسا فهو على رؤس  
والغنم ما لم ينو غيرها لانها هي التي تشاع في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابي يوسف  
ومحمد رحمهما الله تعالى اما الرؤس فهو على رؤس الغنم والبعض على بعض الطير  
من الدجاج والوز وغيرها ما لم ينو بعض الطير والطنخ على اللحم خاصة ما لم ينو  
غيره والقياس انه يحنث في اللحم وغيره ولا يدخل في الفاكهة عند ابي حنيفة رحمه الله  
الغبن والرمان والرقط ويدخل عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ولا يدخل  
فيها القثاء والخيار والجوز واشباهاها ويدخل فيها التين والشمش والخوخ  
واشباهاها وكذلك الفاكهة الباسية يدخل فيها اللوز والجوز واشباهاها



وان حلف لا يأكل طعاما فاكل غيرا او فاكهة او غير ذلك حث وان حلف لا يأكل هذا  
الطعام اليوم فاكله غيره في اليوم لم يحث في قول ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى  
وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى يحث اذا غابت الشمس وان لم يكن وقت فيه وقتا  
حث في قول جميعا وكذا ان غابت الشمس قبل ان ياكله والطعام قائم بعينه لزمه  
الحث وكذلك ان مضت المدة وهو حي والطعام قائم وان حلف لا يأكل من طعام اشتره  
فلان مع اخر حث الا ان يكون نواه يشربه وحده وكذلك لو حلف لا يأكل من طعام يملكه  
فلان ولو قال لا ألبس ثوبا يملكه فلان او يشتره فلان فلبس ثوبا اشتره فلان ولو  
معه لم يحث ولو حلف لا يأكل من هذا الدقيق شيئا فاكل خبزه حث وان كان عني  
اكله بعينه لم يحث ولو حلف لا يأكل من هذه الحنطة شيئا فاكل من خبزها لم يحث في قول  
ابى حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يحث الا ان يعني  
الحث بعينه واذا اكل من سويتها لم يحث في قول ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله تعالى  
واذا حلف لا يأكل من هذه الطلع شيئا فاكل منه بعد ما صار لبس لم يحث وكذلك  
ان لا يأكل من هذه البسر شيئا فاكل منه بعد ما صار رطبيا وكذلك كل شيء يغير حاله  
ويخرج من جنسه الى جنس اخر واذا حلف لا يأكل من هذا السويق فشربه شربه لم يحث  
لان الشرب غير الاكل وكذلك لو حلف لا يأكل هذا اللبس فشربه وكذلك لو حلف  
لا يأكل هذه الرمانة فاكلها كلها الاجبة او نحوها فكان قد بدرا الا ان يعني ان يتبدل  
منها شيئا واذا قال لا مرأيتي ايتكما اكلت هذه الرمانة فمطالو فاكلت جميعا لم يحث  
وان حلف لا يأكل سمنا فاكل سويقا قلت بسمن فوسع حتى يستبين فيه طعمه ويرى  
مكانه حث وكذلك كل شيء اكله فيه سمن يوجد طعمه ويستبين منه وان كان لا يوجد  
طعم ولا يرى مكانه لم يحث وان حلف لا يأكل هذه التمرة فاختلطت بثمر فاكل ذلك  
التمر كله حث لانه قد اكل تلك التمرة وان حلف لا يأكل شعيرا فاكل حنطة فيها شعير  
جبه حث وان كان حلف على اليسرى لم يحث وان حلف لا يأكل شعرا فاكلها  
فخالطة شحم لم يحث في قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى الا ان ياكل شحم البطن وقال ابو  
يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يحث وان حلف لا يأكل بسرا فاكل بسرا مدينا حث وان حلف  
لا يأكل رطبيا فاكل بسرا مدينا حث في قول ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال  
ابو يوسف رحمه الله تعالى لا يحث وكذلك لو حلف لا يأكل بسرا فاكل رطبيا وفيه شيء  
من البسر لم يحث في قول ابى يوسف رحمه الله تعالى لان الذي في الرطب لا يسمى بسرا  
ويحث في قول ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وان حلف لا يأكل من هذا الغن شيئا  
فاكل منه بعد ما صار زبيبا لم يحث ولو حلف لا يأكل جوزا فاكل منه رطبيا او بارسا  
حث وكذلك اللوز والفسنق والتين واشباه ذلك وان حلف لا يأكل شيئا من ثمر  
فاى شيء من الحلوى اكله من جبير او عسل او سكر او ناطف واشباه ذلك

لا يشربه فاكله لم يحث

حث وان حلف لا يأكل جنينا فاكل منه يا بسا الى غيرهما يحث في قول ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى  
او مكرها ان لا يأكل شيئا سماء فأكره حتى اكل حث وكذلك لو اكله بعدما اغشى عليه  
وان او حرا وصب في حلقه مكرها وقد حلف ان لا يشربه لم يحث وان حلف لا يأكل  
ثمرا فاكل بسرا لم يحث وكذلك لو اكل بسرا مطبوخا لم يحث وان حلف لا يأكل طعاما  
سماء فمضعه حتى دخل جوفه من مائه لم يحث وان حلف لا يأكل حيا فاكل  
اكل من سمسم او غيره حث وان حلف لا يأكل خبزا فاكل خبز حنطة او شعير حث  
فان اكل من خبز غيرهما لم يحث الا ان ينويه وان اكل حوريج لم يحث الا ان يكون نواه  
فان اكل خبز الارن وهو من اهل بلدة ذلك طعامهم حث وان حلف لا يأكل ثمرا  
فاكل كينيسا حث لان هذا هو الثمر بعينه لم يغلب عليه شيء اخر رجل يدخل الى حقل  
الى الغد فحلف ان لا يتغدي ثم رجع الى اهله فتغدي لم يحث لان بعينه وقف  
جوابا **باب اليمين في الشراب** رجل حلف لا يشرب شرابا فاشرب شرابا  
من ماء او غيره حث فان نوى شرابا بعينه دين فيما بينه وبين الله تعالى لم يحث  
في القضاء وان حلف لا يشرب نبيذا فاشرب نبيذا حث فان شرابا سكر  
لم يحث وكذلك لو شرب نبيذا لم يحث لانه ليس بنبيذ وكذلك لو شرب عصيرا  
انما يقع بينه وبين الله تعالى بيمينه نبيذا وان حلف لا يشرب مع فلان شرابا فاشربا في مجلس  
واحد حث وان كان الاثناء الذي يشرب فيه مختلفا فان شرب الخالف من شراب  
وشرب الاخر من شراب غيره وقد ضمتهما بمجلس واحد حث الا ان يكون نوى  
شرابا واحدا ولو حلف لا يأكل الطعام فاكل منه شيئا يسيرا حث وكذلك لو حلف  
لا يشرب الماء فان شرب الماء كله او الطعام كله لم يحث ابدا لانه لا يستطيع ان  
الماء كله ولا يأكل الطعام كله وان حلف لا يذوق شرابا وهو يعني النبيذ فاكله اكل  
لم يحث لانه قال لا اذوق شرابا ولو حلف لا يذوق لبنا فاكله او شرابه حث  
وان حلف لا يشرب من الدجلة ففرق منها بقدرح وشربه لم يحث في قول ابى حنيفة  
رحمه الله تعالى الا ان يضع فمه على دجلة نفسها ويشرب منها وقال ابو يوسف ومحمد  
رحمهما الله تعالى يحث **باب الكسوة** واذا حلف لا يشتري ثوبا ولا  
فاشتري كسا خزا وطيلسان او فروا وغير ذلك مما يلبس الناس حث وان اشتري  
سمما او بسا طالم يحث وان اشتري قلنسوة لم يحث وان اشتري خرقة لا تكون  
نصف ثوب لا يحث وان اشتري اكثر من نصف ثوب حث لانه يسمى ثوبا وان  
اشتري ثوبا صغيرا حث وكذلك لو حلف لا يلبس ثوبا ولم يسم ثوبا بعينه فلبس  
طائفة يكون اكثر من نصفه حث وان حلف لا يلبس ثوبا بعينه واتخذ منه حبة  
وحشاها فلبسها حث وان حلف على قميص لا يلبسه ابدا فجعل منه قميصا فلبسه لم  
لانه قد تغير عن حاله وان حلف لا يلبس من غزل فلانه شيئا فلبس ثوبا من غزل



حنت لأن ليس الغزل هكذا يكون فان نوى الغزل بعينه قبل ان يبيع لم يحنت  
اذا البسه ثوبا وان حلف لا يلبس ثوبا من غزل فلا نه فلبس ثوبا من غزلها وغزل  
اخرى لم يحنت وكذلك لو حلف لا يلبس ثوبا من شمع فلان او من شراء فلان  
ولو حلف لا يلبس خرا ابرسها فلبس ثوبا من خرا ابرسها لم يحنت وانما  
يقع اليمين ها هنا ان يلبس ثوب حرير كذا او ابرسيم كذا ان يعنى بهذا السدا الثوب او  
او كذا فيحنت ولو لبس ثوبا من خرا ابرسيم او حرير حنت وان حلف لا يلبس ثوبا من فلان  
فقط حنت وان ليس ثوبا ليس بقطن ولكنه محشوا بقطن لم يحنت الا ان بعينه وان  
حلف لا يلبس ثوبا من فلان حنت وان حلف لا يلبس ثوبا سماء بعينه  
فانزريه او ارتدي واسئل به حنت وكذلك لو حلف لا يلبس هذا القميص وان قال  
لا البس قميصا او ارتدي بقميص او انزريه لم يحنت وان ليس قميصا ليس له كمين  
وان حلف لا يلبس ثوبا فوضعه على عايقه يريد به الحبل لم يحنت وان نوى ثوبا من الثياب  
دين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يدين في حكمه وان حلف لا يلبس من ثياب فلان شيئا  
وهو ينوي ما عنده فاشترى فلان ثوبا فلبسه لم يحنت وان حلف لا يكسو فلا  
شيئا ولا نية له فكساه قلنسوة او خفين او نعلين او جربين حنت وان حلف  
لا يكسوه ثوبا فاعطاه دراهما يشترى بها ثوبا لم يحنت لانه لم يكسبه انما وجعله  
دراهم ولما رسل اليه بثوب يكسوه حنت وان عني ان لا يعطيه من يده الى  
يده لم يحنت وان حلف لا يلبس سلاحا فقد سبعا او تركش فوسا او ترسا لم يحنت  
لان هذا ليس بلبس ولو لبس درعا من حديد حنت ولو حلف لا يلبس درعا فلبس  
درع حديد او درع امرأة حنت فان عني درع الحديد دون غيره او درع النساء  
دون غيره لم يحنت الا فيما عناه وان حلف لا يلبس شيئا فلبس درع حديد او درع  
امرأة او خفين او قلنسوة حنت وكذلك كل ما وقع عليه اسم اللبس  
**باب الوفا في اليمين** واذا حلف بيمينتين فلا ناله  
راس الشهر او عند الحلال او اذا اهل الحلال ولا نية له فله اللبنة التي يهل فيها  
الحلال ويومها كذا وان قال صلوة الظهر فله وقت الظهر كذا وان قال عند طلوع الشمس  
او حين تطلع الشمس فله من حين تطلع الشمس الى ان تبيض وان قال يوم كذا فله  
ذلك اليوم كذا وان اعطاه قبل مجي الوقت المستمي او ذهب له او ابراه ثم جاء  
وليس عليه شيء لم يحنت في قول ابن حنيفة ومحمد رحمهما تعالى ويحنت في قول ابن  
رحمهما الله تعالى وكذلك ان مات احدهما قبله وكذلك لو قضى وكيل الطالب برون حلف  
لا يعطيه حتى ياذن فلان فمات فلان قبل ان ياذن له فاعطاه لم يحنت في قول ابن حنيفة  
ومحمد رحمهما الله تعالى ويحنت في قول ابن يوسف رحمهما الله تعالى وان حلف بيمينتين  
فلان ماله وفلان قد مات قبل ذلك وهو لا يعلم لم يكن عليه حنت في يمينه وان كان

يعلم لموته حين حلف وكذلك لو حلف بيمينتين او ليكلمته او ليقتلته في قول ابن حنيفة  
ومحمد رحمهما الله تعالى وقال ابو يوسف يحنت ان علم او لا يعلم وان حلف بيمينتين الماء  
الذي في هذا الكوز فنظر فاذا ليس فيه ماء لم يحنت لانه لم يحلف على شيء الا ترى انه لو حلف  
ليكلم هذا الرجل فاشار الى شيء فاذا هو ليس بشيء لم يحنت في قول ابن حنيفة ومحمد  
ويحنت في قول ابن يوسف رحمهما الله تعالى وان حلف بطلا قامة بياضين البصرة فمات  
قبل ان يابها طلقت عند الموت ولو ماتت هي وهو حي لم يطلاق لانه قادر على اتيان البصرة  
وان قال كل مملوك اشترى فموت يوم اكتم فلانا فاشترى وقيما ثم كتم فلانا ثم اشترى  
اخرين غير الذي اشتراهم قبل الكلام ولم يعتق الذي اشتراهم بعده وان حلف بعتق  
عبده ان لم يكلم فلانا الخالف عتق العبد من ثلثه وان مات المحلوف عليه وبقي الخالف  
عتق العبد على الخالف وان حلف لا يطلق امرأته فامر رجلها فطلقها او خلعها او قال  
انت باين بنوي الطلاق او جعل امرها بيها فطلقت نفسها فموتها وان كان نوى  
ان لا يتكلم به بلسانه دين فيما بينه وبين الله تعالى وان حلف لا يبيع ولا يشترى فامر  
لم يحنت الا ان يكون نوى الايام غيره فيحنت حينئذ وان حلف لا يتزوج امرأة فامر  
غيره فزوجه حنت وان قال كل امرأة اتزوجها طالق ان كنت فلانا فترزوج ثم كتم فلانا  
ثم تزوج اخرى طلقت التي تزوج قبل الكلام وان قال ابدا او قال الى وقت كذا اطلقنا  
جميعا وان كان قد شرط الكلام على ذكر الطلاق طلقت التي تزوج بعد الكلام ان وقت  
او لم يوقت وان حلف لا يبيع هذا الثوب لفلان قباهه لاخر طلبه اليه لم يحنت وكذلك  
الشري وان حلف لا يهب له هبة فوجب له هبة غير مسلمة او غير تسومة او اعمرة  
او نخلة او بعت بها اليه مع رسوله حنت في جميع ذلك وان تصدق عليه بصدقة  
لم يحنت وان حلف بيمينتين عبده او ليخبطن ثوبه او ليلبسين داره فامر غيره ببيع  
في يمينه الا ان يكون عني ان يلبه بيده وكذلك كل شيء يحسن ان يقول فعلته وقد  
فعله ويكفي ولو حلف على حر ليعض بته فامر غيره فعض به لم يرض بيمينته ويحنت  
كالعبد وانما السلطان او القاضي اذا قال لا ضربته فامر غيره فضربه بترالا ان  
بنوي ان يلبه بيده فيدين في القضاء **باب اليمين في الخدمة** واذا حلف باليمين  
لا يستخدم خادما وقد كان يخدمه ولا نية له فجعلت الخادم يخدمه من غير ان  
يامرها به حنت لانه قد استخدمها بخدمته بغير امره لم يحنت فان كان خلفان  
لا يخدمه حنت وكل شيء من عمل بينه فانه خدمته وكذلك لو سألها وضرا او شراها  
او اشراها او اوى اليها بذلك فقد استخدمها ولو حلف لا يستعين بها فاشاد  
اليها بشيء من ذلك حنت ان اعانته او لم تعينه الا ان يكون ان يعمله فلا يحنت حتى  
تعينه وان حلف لا يخدمه خادما فلان ليلبس على ما يده مع قوم يطعمون وتلك الخاد  
يقوم عليهم في طعامهم وشربهم فقد حنت لانها حين خدمت القوم وهو فيهم فقد



وأن كان حلف لا يستعملها لم يحثت وسواء في ذلك أن يستعمل غلاما أو جارية صغيرا  
 أو كبيرا **باب اليمين في الركوب** وإذا حلف الرجل لا يركب دابة تركب حملا  
 أو فرسا أو برذونا أو بطلا حثت وكذلك إذا ركب غيرها من الدواب في القياس ولكن  
 ادع القياس ولا خشه في غيرها وتركب بعير لم يحث إلا أن يركبه وأن عني بذلك  
 الحيل وحده لم يدين في الحكم وأن كان قال لا أركب ولم يقل دابة ونوى الحيل وحدها  
 لم يدين في شيء واسم الفرس على جنسه واسم البرذون على جنسه واسم الحيل على  
 وأن حلف لا يركب دابة لفلان تركب دابة لعبد وعليه دين أو لدين عليه لم يحث  
 في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ويحث في قول محمد رحمهما الله تعالى  
 وأن ركب دابة لمكاتب لم يحث وكذلك الثوب والذار وأن حلف لا يركب مركبا  
 ولا نية له تركب سفينة أو محملا أو دابة حثت وليس من هذا شيء إلا وهو مركب وإذا  
 حلف لا يركب هذا السرج فزاد فيه شيئا أو نقص منه شيئا ثم تركبه حثت ولو بدل  
 السرج بعينه وترك البلد والصف لم يحث وإذا حلف بالله ما له مال أو له دين على  
 الناس مفلس أو على ليس له غيره لم يحث وكذلك لو كان رجل قد غصبه ماله فاستهلكه  
 فأقر له به أو جده وهو قائم بعينه فإن كانت له ودعة عند انسان حثت وكذلك  
 لو كان عنده فضة أو ذهب قليل أو كثير ولو كان له عروض أو حيوان لم يحث أنما  
 اليمين في هذا على الذهب والفضة ومال التجارة ومال السائمة فإن نوى الذهب  
 والفضة خاصة لم يدين في القضاء وأن لم يكن له مال وكان له عبد له مال  
 وعليه دين لم يحث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ويحث  
 في قول محمد رحمهما الله تعالى **باب الوقت في اليمين** وإذا حلف  
 الرجل ليعطيه فلا ناحقه إذا أصلى أو صلى أو في وقت الظهر إلى آخره وأن حلف ليعطيه  
 كل شهر درهما وقد حلف في أول الشهر فهذا الشهر في يمينه وينبغي له أن يعطيه فيه  
 درهما قبل أن يخرج وكذلك لو كان حلف في آخر الشهر وكذلك لو كان المال عليه  
 بنحو ما عند نسلخ كل شهر حلف ليعطيه النجوم في كل شهر كان له أن يعطيه متى نشأ  
 إلى آخر الشهر وأن حلف ليعطيه في أول الشهر الداخل فله أن يعطيه قبل أن يمضي منه  
 نصفه فإن مضى منه نصفه قبل أن يعطيه حثت ولو حلف ليعطيه نحسا أو زنا  
 فهو على ستة أشهر وكذلك الدهر في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وقال  
 أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا أدرى ما الدهر وأن حلف لا يكمل إلا أيام فهو على عشرة  
 أيام أيضا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهذا خلاف رواية الجامع الكبير وقال  
 أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى هو على ثلاثة أيام وأن حلف ليعطيه مع حل المال  
 أو عند حله أو حين يحل أو حيث يحل ولا نية له فهذا يعطيه ساعة يحل فإن أخره أكثر  
 من ذلك حثت وأن حلف لا يضرب عبده فوجاه أو قرضه أو مدشعه أو عضه حثت

أوليس عليه دين

لأن ما وصل إلى القلب منه وجع فهو ضرب ولو حلف ليضربه مائة سوط فضربه  
 وخفف بره وأن جمعها جماعة ثم ضرب لم يبرأ لأنها لم يقع به جميعا وأن ضربه سوط واحد  
 له شعبتان خمسين فوقعت به الشعبتان بربا **باب البشارة** وإذا قال  
 الرجل أتى غلامي بشرى بكذا فهو حثت بعينه أحثا منه مع رجل بالبشارة قال أن غلاما  
 يتشرب بكذا اعتق ألا ترى إلى قوله تعالى فبشرناه بغلام حليم وإنما أرسل إليه بذلك  
 وكذلك لو كتب إليه كتابا بأن قال نويت المشافهة لم يعتق وإنما في الخبر فإن الأول والاخر  
 والكاتب والمرسل يعتقون جميعا إلا أن يعنى المشافهة وإذا قال أتى غلامي حدثني فهو  
 على المشافهة وإذا حلف لمن علم مكان فلان ليخبره ثم علم به جميعا فلا بد أن من أخبر  
 وإذا قال يوما فعل كذا وكذا فعبدى حر ففعله ليلا اعتق فإن قال نويت النهار دون  
 الليل دين في القضاء وأن قال ليلة افعل كذا فهو على الليل وأن حلف لا يبيت في مكان  
 كذا فاقام ولم يمت إلا أن يعنى النوم وكذلك أن اقام فيه أكثر من نصف الليل وإن  
 اقام فيه أقل من نصفه لم يحث فإن حلف لا يظله ظل بيت فدخل بيتا حثت فإن  
 اقام في ظله خارجا لم يحث وأن حلف لا يابو بيت فابواه بيتا ساعة من الليل والنهار  
 ثم خرج لم يحث حتى يكون فيه أكثر من نصف الليل والنهار وهذا قول أبي حنيفة  
 رحمه الله تعالى الأول وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى بعد ذلك إذا دخل بيتا  
 حثت وأن أدخل إحدى قدميه لم يحث وكذلك أن أدخل جسده وهو قائم ولم يدخل  
 رجله لم يحث **باب اليمين في الكفالة** وإذا حلف لا يكفل  
 بكفالة وكفل بنفسه حرا وعبدًا أو بنتًا أو بدنة أو بدنة في شرارة حثت وكذلك  
 الصنان وإذا حلف لا يكفل عن انسان بشيء فكفل بنفسه رجل لم يحث لأنه كفى  
 ولم يكفل عنه وأن حلف لا يكفل عنه بشيء فاشترى له بامر نوبيا لم يحث وأن  
 بامر عن انسان شيئا لم يحث لأنه لم يكفل عن فلان بعينه ولو حلف لا يكفل عنه  
 فكفل بغيره والدرهم أصلها لم يحث وكذلك لو كفل العبد وأن كفل لفلان  
 وأصل الدرهم بغيره حثت وأن حلف لا يكفل عنه فضمن عنه حثت فإن كان  
 اسم الكفالة أن لا يكفل ولا كفته يضمن دين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يدين  
 في القضاء ولو حلف لا يكفل عن فلان فاحال فلان عليه حثت **باب**  
**اليمين في الكلام وغيره** وإذا حلف الرجل لا يتكلم اليوم ثم صلى لم يحث ولو قرأ القرآن  
 في غير صلاة أو سبح أو حلق أو كبر حثت وإذا حلف لا يتكلم فلانا فناداه ركان  
 نائما فليقتضه حثت وأن مر على قوم فسلم عليهم وهو فيهم حثت وإن ناداه من حيث أنه  
 لا يسمع الصوت لم يحث وإن أرسل إليه أو كتب إليه لم يحث وكذلك الإشارة وإن  
 قال والله لا أكلم مولاي وله موليان موليان على ومولى أسفل ولا نية له حثت إيهما لم  
 وكذلك قال لا أكلم جدك وله جدان من قبل أبيه وأمه وأن حلف لا يفارق عن غيره حثت



يستوفي ماله عليه فلو زعمه فترق منه الغريم لم يحث وكذلك لو كابره حتى انفلت منه فلان  
المطلوب احاله بالمال على رجل وبراء الطالب منه ثم فارق منه لم يحث فان توي المال على  
المحال عليه ورجع الطالب على المطلوب لم يحث من قبل انه كان وقت لذلك اليوم  
وقتا وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف يحث ان فارقه  
قبل ان يستوفي منه حقه وان لم يحله بالمال ولكنه قضاه ثم فارقه ثم وجدوا  
او استوفوا والغالب عليها فضته او استحققت لم يحث وان كان الغالب عليها  
الخاص حث وان قال لا اعطيك حقا عاجلا فهو ينوي وقتا فهو على ما نوي وان  
نوي سنة وان لم يكن له نية استخسنت ان يكون اقل من شهر وان حلف لا يجلس  
منه حقه شيئا ولا نية له فينبغي له ان يعطيه ساعة حلف وان نوي شيئا فهو على ما نوي  
وان حاسبه فاعطى كل شيء له عليه واقرب ذلك الطالب فترقيه بعد ايام فقال بعتي  
عليك كذا من قبل كذا فذكر ذلك المطلوب وقد كانا جميعا نسياء لم يحث ان اعطاه  
ساعته وان حلف لا يقعد على الارض فقعد على بساط او غيره لم يحث وان تعذر  
ولباسه بينه وبين الارض حث وان حلف لا يمشي على الارض فمشى عليها بفعل وحلف  
حث وان مشى على بساط لم يحث وان مشى على ظهر الحمار حث لان من الارض وان  
لا يدخل الفرات ثم على الجسر او دخل السفينة لم يحث وان دخل الماء حث وان حلف  
لا يكلم فلانا الى كذا وكذا فهو على ما نوي فان لم يكن له نية ولم يسم شيئا فله ان يكلم فلانا  
اليوم وان حلف لا يكلمه الى قدوم الحاج او الى الحصاد او الدراس فحصد اول الناس  
او قدوم اول الحاج كان له ان يكلمه وان حلف لا يوم الناس فام بعضهم حث وان حلف  
لا يكلم فلانا حتى الشتاء فجاء اول الشتاء سقطت عينه وكذلك الضيف وحلف  
لا يستعير من فلان شيئا فاستعار منه حايطا وضع عليه جذوعه حث وتوساد  
ضيافا او دخل عليه فاستقى من بيوت حث وان حلف لا يعرف هذا الرجل وهو يعرفه  
بوجهه دون اسمه لم يحث **باب في الاستثناء** واذا قال الرجل لامرأته انت  
طالق الا ان يقدم فلان فان قدم لم يطلق وان مات قبل ان يقدم طلقت فان قال انت  
طالق ان كلمت فلانا الا ان يقدم فلان فان سبق الكلام طلقت وان سبق القدر  
سقط الطلاق وان قال انت طالق ان يري فلان غير ذلك فهذا عليه على مجلسه الذي  
يعلم به فيه فان قام قبل ان يري غير طلقت وان قال الا ان اري انا غير ذلك فهو على  
الموت وكذلك قوله ان شاء فلان على مجلسه وقول ان شئت انا الى الموت وان  
انا بيت طلاق او كرهته فقال في مجلسه قدايته او كرهته طلقت **باب**  
**في الادهان والرياحين** وان حلف لا يشتري بغيره فاشترى من  
بنفسه حث وكذلك الحزني ولو اشترى ورقا لم يحث واما الحنا والورد فاني  
استحسن ان اجعل على الورد والورد فان اشترى دهنه لم يحث وان حلف لا يشتري

بوزا فاشترى دهن بوز يحث وان اشترى حبا لم يحث وان حلف لا يشتري  
بوزا فاشترى فروا او سمكا او طينا لسا او اكسية لم يحث وان حلف لا يشتري  
طعاما فاشترى شيئا مما يؤكل ثم اوفاه حث في القياس وفي الاستحسان لا  
الا في الحزني والحنطة والذيق وان حلف لا يشتري سلاحا فاشترى حديد او غير ذلك  
لم يحث وكذلك لو اشترى سكين او سفودا وان اشترى سيف او درعا او قوسا  
حث واذا سئل رجل رجلا عن حديث فقال كان كذا وكذا فقال نعم وسعه  
ان يقول حديثي فلان بكذا وكذا وان حلف لا يشتم طيبا فادهن بوز يحث فوجد  
لم يحث وكذلك ان دخل ريحه في نفقة غير ان يشتم وان شتم حث وليس اللعن  
بطيب اذا لم يجعل فيه طيبا انما الطيب ما يجعل فيه المسك والعنبر ونحوهما  
وان حلف لا يشتم دهن او لا يدخن برفا لزيث وغيره من الادهان فيه سواء  
ولو حلف لا يشتم ريحا فاشتم آسا وما اشبهه من الرياحين حث وان شتم  
اليا سمين او الورد لم يحث وخاتم الفضة ليس من الحلي والسوار والقلب الخ  
والقلادة والقرط من الحلي واللؤلؤ وحده ليس من الحلي في قول ابي حنيفة رحمه الله  
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى هو حلي وان حلف لا يقطع بهذا السكين  
فكسر لم يحث منه سكين اخر ثم قطع به لم يحث ولو حلف لا يتزوج امرأة فزوج  
امراة بغير شهر لم يحث في الاستحسان ولو حلف لا يشتري عبدا فاشتراه  
شرا فاسد حث وهذا والنكاح سواء في القياس ولكن استحسن البيع وان  
لا يصلي ركعتين فصلاها بغير وضوء كان القياس ان يحث ولكن لا ناخذ فيه بالقياس  
ولا تحثه ولو حلف لا يصلي فافتح الصلاة لم يحث لا يصلي ركعة وسجدة استحسن  
والقياس فيه ان يحث ولو حلف لا يصوم فاصبح صائما ثم افطر حث وان كان  
يوما لم يحث وان كان حلف ليفطر عند فلان ولا نية له فافطر على ماء وقفا  
عند فلان حث وان كان نوي حين حلف العشاء لم يحث وان حلف لا يتوضأ بكون  
فلان فصبت فلان عليه الماء من كوزه فتوضأ حث وكوز الصبر والادم  
ذلك فيه سواء ولو كان فلان هو الذي وضأه وغسل يده ووجهه لم يحث لانه  
لم يتوضأ **باب اليمين في العتق** رجل تزوج امرأة وهي امة لرجل ثم قال  
لها اذامات مولاك فانت طالق ثنتين فبات المولى والزوجة وارثا وقع الطلاق  
عليها ولم تحل تنكح زوجها غيره الا ترى انه لو قال لها اذامات مولاك فانت حرة  
لم تعتق لانه لم يقل اذامتك وكذلك وقع الطلاق وقال محمد رحمه الله تعالى لا يقع  
عليها طلاق ولا عتقه الا ترى انه لو اشترط الملك فيها جميعا وقع العتق وبطل  
الطلاق لانها وقع معا بعد الملك بلا فصل ووقع في الباب الاول مع الملك  
بلا فصل رجل قام لامته اذامات فلان فانت حرة فباعها من فلان ثم تزوجها



ثم قالها اذ مات مولاي فالت طالق ثنتين فحرمت المولى وهو وارثه فانه لا يقع  
 العتق ولزمتها الطلاق في القول الاول من قبل ان العتق لا يقع الا بعد الملك وقد كان  
 الملك بعد الموت فلا فصل فقد حثت قبل ان يقع العتق لان العتق ها هنا لا يقع الا  
 بعد الملك والمالك يقع بعد الموت فلا فصل فالطلاق بعد حال واحد فالعتق لم يقع الا  
 بعد حالين فلا فصل وقال زفر بن ربيعة العتاق ولا يقع الطلاق وقال محمد بن حماد الله تعالى  
 لا يقع الطلاق ولا العتاق لان وقوعهما مع وقع الملك واذا قال اذ ابا عك فلان كانت  
 حرة فباعها من فلان ثم اشتراها منه لم يعتق اذ ايت ان قال ان وهبك فلان فانت  
 حرة فباعها من فلان وقبضها ثم استودعها البائع هبها فيقال هي لك انتاهله وهذا  
 قول ولا يعتق لان العتق والهبة وقعا في ملك غيره واذا قال اذ اوهبك فلان مني  
 فانت حرة فوهبها منه وهو قابضها عتقت وكذلك قوله اذ ابا عك فلان مني  
 فانت حرة رجل قال لا خيرا فلان والله لا املك عشرة ايام والله لا املك سبعة  
 ايام والله لا املك ثمانية ايام فقد حثت مرتين وعليه البين الثالثة ان كلمة في الثانية  
 الايام حثت ايضا وان قال والله لا املك ثمانية ايام والله لا املك سبعة ايام  
 والله لا املك عشرة ايام فقد حثت مرتين وعليه البين الثالثة ان كلمة في العشرة  
 الايام حثت رجل قال على المشي الى بيت الله الحرام فكل ملوكي الى امرأتي طالق ان  
 دخل هذه الدار ثم قال رجل اخر على مثل ما جعلت على نفسك من هذه الايام ان  
 الدار فدخل الثاني الدار ولزمه المشي الى بيت الله ولم يلزمه عتق ولا طلاق الا ترى  
 انه قال الله على طلاق امرأتني لم يلزمه شيء فاما العتق فقد جعل عليه عتق رقبة وان  
 وفي بذلك فهو افضل ولم يف لم يوجب في القضاء الا ترى انه لو قال على ان عتق  
 عبدي لم يعتق العبد بهذا القول ولكن الافضل له ان يف به وهذا اشد من الاول  
 والاول اصعب الا ترى ان رجلا لو قال عبده سالم حر ان دخل الدار فقال رجل اخر  
 على مثل ما جعلته على نفسك ان دخلت الدار فدخلها انه لا شيء عليه لانه لا يكون  
 عليه عتق سالم لانه لا يملكه وان عتق عبدا من عبده الذي يملك فاحبس له  
 ان بقي وهو ان لم يف به فاما المشي الى بيت الله والحج والعمرة والنذر والصدقة  
 وكل شيء يتقرب به العبد الى ربه فقال رجل اخر على مثل ما جعلته ان فعلت ففعلت  
 فانه على وكذلك لو قال الاول على عتق نسمة ان فعلت كذا ففعل فعليه عتق نسمة

## كتاب الاستحسان

لا باس بان ينظر الرجل من امره وابنته الباقية واجبه وكل ذات محرمة منه من نسب  
 او سبب الى راسها وصدرها وثديها وعظمتها وساقها ولا ينظر الى ظهرها وبطنها  
 وما بين سرتها حتى يجاوز الركبة وما حل له النظر اليه منهن حل له مسه وعلمه

الاستحسان في ذلك القياس والاخر بما هو ارفق فليس قبل  
 الاستحسان في ذلك القياس والاخر بما هو ارفق فليس قبل  
 الاستحسان في ذلك القياس والاخر بما هو ارفق فليس قبل  
 الاستحسان في ذلك القياس والاخر بما هو ارفق فليس قبل

وما كرهنا له النظر اليه منهن كرهنا له مسه متجورا فاما اذا كان من وراء الثوب  
 فلا باس له ان يحلمها وينظرها ويأخذ ببطونها ويظهرها ويسافر لها ويحلوها في  
 بيت وهذا كله على ما امتنع على نفسها الشهوة واذا اشتبه واحد منهما وخاف  
 ان ينظر او مس او سافر بها او خلا معها من وراء الثوب يحل وانزال ان يشتهي  
 وكان عليه اكبر رايه فليست بذلك يجهد وكان عليه الحكم في النظر والمس والحل الا انزال  
 مع امة غيره بلفظ عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما من جارية تباع ففرضت مائة  
 ومسن ذراعها وقال اشترها ثم مضى وتركها فهذا لا باس به ممن اراد الشراء  
 او ممن يردده واذا بلغت الامة حد الشهوة فلا ينبغي ان يفرض في ازار وعطر الامة  
 من الرجل الاجنبى الى كل شيء منه ما خلا بين سرته وركبته ومن جسد ذلك ومنه  
 وتنظر الى السرة ايضا ولا تنظر الى الركبة ولا ينظر الرجل من المرأة الحرة الاجنبية  
 التي لا حرمة بينه وبينها الى غير الوجه والكف لقوله تعالى ولا يبدين زينتهن  
 الا ما ظهر منها ففسر المفسرون ما ظهر منها والكحل زينة الوجه والحائض زينة  
 الكف وينظر الى الكف والوجه منها ما امن الشهوة فاذا اشتبه لم ينظر الا ان  
 يكون دعى الى شهادة عليها او اراد تزويجها او كان حاكما ينظر لغير اقرارها  
 وتشهد بالشهود على معرفتها فلا باس بالنظر اليها في هذه المواضع وان كانت فيه  
 شهوة ولا ينبغي له ان يمس وجهها ولا يدها اذا كانت شابة ممن تشتهى فاما  
 اذا كانت عجوزا ممن لا تشتهى فلا باس بمصافحتها ومس يدها وان كانت عليها  
 ثياب فلا باس بما لم يمسها ثياب يلزق جسدها وبضعها حتى يستبين جسد  
 فاذا كان كذلك فينبغي له ان يغض بصره عنها وتنظر المرأة الحرة من الرجل  
 الاجنبى الى جميع جسده الى ما تحت سرته الى ركبته ولا تنظر الى ركبته لان الركبة  
 من العورة وليست السرة من العورة ولا تمس شيئا منه اذا كان احدهما شابا  
 فحد الشهوة فان كانا كبيرين لا يجامع مثله ولا مثله فلا باس بالمصافحة ويكره  
 غير ذلك وان كانت المرأة اذا نظرت الى بعض ما وصفت لك من الرجل وقعت في قلبها  
 له شهوة او كان ذلك اكبر رايها فاجب الى ان يغض بصرها عنه وكذلك ينظر الرجل  
 من الرجل الى ما ينظر اليه المرأة الاجنبية منه وكذلك نظر المرأة الى المرأة بلفظ  
 عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما انه كان اذا اتى زيدا سرته فاذا جاء العذر فلا  
 باس بان ينظر المرأة الى المرأة عند الولادة الى موضع الفرج وغيره وينظر الرجل  
 من الرجل الى موضع الاحصاء عند الحاجة اليه واذا اصاب امرأة فرجة في موضع  
 لا يصل للرجل ان ينظر اليه علمت امرأة دراهم التداوى لها وكذلك في امرأة الغنى  
 ينظر اليها النساء وكذلك في رجل اشترى من رجل جارية على انها بكر فقبضها فلان  
 وجدتها ثيبا واراد ردّها على البائع او بعته على ان يباعها وسلمها وهي بكر نظر اليها



فان قلن هي بكر فلا يمين <sup>عليها</sup> البائع وان قلن هي ثيب استخلف البائع على انه باع وسلم وهي  
بكر فان حلف لم ترد عليه وان لم يجدوا امرأة تداوى تلك القرعة التي تقدم ذكرها  
او خافوا على تلك المرأة ان تهلك او يصيبها بلاء او دخلها من ذلك وجع لا تحيل  
ولم يكن للفلاح الا رجل ستر منها كل شيء الا موضع القرعة ثم داوها الرجل وغض  
البصر ما استطاع وسواء فيه ذات المحرم وغيرها والعبد كما ينقل اليه من سيده  
كالحر الاجنبى حصيا كان او خلا بعد ان يكون بالغاً وينظر الرجل من زوجته وامته  
الى الفرج وغيره ويمنه ولا باس بان يصيبها وهي جايض فمادون الفرج ولا بأس ان  
وان لم يكن عليها اذا روي في قول محمد رحمه الله تعالى وروى عن الصليب بن دينار  
معاوية بن قرة قال سالت عائشة ام المؤمنين رضي الله تعالى عنها ما يحل للرجل من  
امرأته وهي جايض قالت يحسب شعرا والدم وله ما سوى ذلك قال محمد رحمه الله  
وبها تأخذ وشعرا والدم موضع الفرج قاتا ابو حنيفة رحمه الله تعالى فقال له من  
امرأته وامته في الحيض ما فوق الارز وكره ما تحته واذا اراد الرجل ان يشترى  
جارية فلا بأس ان ينظر الى شعرها وصدرها وساقرها وان اشتى ولا يمس ان  
يشترى او كان عليه اكبر رايه واذا ماتت المرأة مع رجال ولا امارة معهم لم يفسأوا  
وان كانوا محارمها او ابوها او امها ولكنها توم بالصعيد فان لم يكن معها محرر  
فان الاجنبى يضع الثوب على بديه ويضرب به الارض ثم يفضه ويمسح برجلها  
ثم يضرب ثانيا ويمسح يديها الى المرفقين ويعرض بوجهه عن ذراعيها وكذلك يفعل  
بها زوجها ان كان معها بلفنا عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه انه قال  
في امرأة له هلكت نحن احق بها اذا كانت حية قاتا اذا ماتت فاولياها وحقها  
وان مات رجل مع نساء لم يفسأ الا امرأته فان لم يكن معها امرأته يمسح على راسها  
في الرجل وام ولده ومدبرته ومكاتبته بمنزلة الاجنبى في ذلك واما الامة فانها  
توم بعد ثوب كما يفعله ذاك المحرم بلفنا ان ابابكر الصديق رضي الله تعالى عنه امرها  
بنت عيسى ان تفسله نفسها فان كان معها رجل كما فعلته العسل حتى يفسلوا  
ارتدت امرأة عن الاسلام قبل موته ونجسها ابنته ثم رجعت الى الاسلام لم يفسلها  
لان ذلك لو كان في حياة ثم مات لم يفسلها واذا ماتت المرأة مع رجال ومعهم علمان  
لا يشترى النساء لصغرهم فلا بأس بان يعلمهم العسل ان اطافوها ليعسلوها وكذلك  
الجارية الصغيرة اذا ماتت مع الرجال الاجانب ولم تبلغ مبلغ الجماع والشهوة ففسأوا  
وكذلك اذا مات الرجل مع النساء ومعهن جوارى صفاء لم يفسل احد الجماع والشهوة  
علمن العسل ثم خلس يمينهن وبين الميت ليعسلته والمعنوة في ذلك بمنزلة العاقلة  
واذا حضر للسافر الصلاة فلم يجد ماء الا في اناء اخبره رجل انه قد روي عنده مسلم  
لم يتوضأ به وكذلك ان كان المحرم عبدا وامرأة حرة فان كان المحرم بذلك غير ثقة

او كان لا يدري انه ثقة او غير ثقة فان اكبر رايه كاذب توضأ به ولا يلتفت الى قوله  
واجراه ذلك ولا يمين عليه الا ترى ان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه حين  
ورد ما حياض قال عمرو بن العاص لرجل من اهل الماء اخبرنا عن السباع اورد  
ماكم هذا فقال عمر لا يخبرنا عن شيء فكره ان يخبره ولولا انه عند حرمه خيرا ما نهاه  
عن ذلك فان كان الذي اخبره بخاسة ماء الاناء رجل من اهل الذمة لم يقبل  
قوله فان وقع في قلبه انه صادق فاحب ان اهرق الماء ثم يمين ويصلي وان توضأ  
اجزاه لان هذا شيء من امر الدين ولا تقوى الحجة فيه الا بمسلم وكذلك الصبي والمعتق  
اذا علقه ما يقول به رجل دعا على قوم من المسلمين ياكلون طعما ويشربون شرابا  
ندعوه اليه فقال له رجل مسلم ثقة قد عرفه هذا اللحم ذبيحة بجوسي او قد خالطه  
لحم الخنزير او هذا الشراب قد خالطه الخنزير فقال الذي دعوه الى ذلك ليس الامر  
كما قالوا واخبروه انه خالطه وبينوا له الوجه فيه فانه ينظر في حالهم فان كانوا عدلا  
ولا ثقات لم يلتفت الى قول ذلك الواحد وان كانوا متهمين اخذ بقوله ولم يسعه  
ان يقرب شيئا من ذلك والمسلم الواحد حجة في هذا ان كان عدلا ثقة حركا  
او مملوكا ذكرنا وانتي فان كان في القوم رجلان ثقتان اخذ بقولهما وان كان فيهم  
واحد ثقة عمل فيه على اكبر رايه وان لم يكن فيه راي واستوى الحالان عنده  
فلا بأس باكل ذلك وشربه وكذلك الوضوء منه في جميع هذا فان كان الذي  
اخبره بان حلال مملوكان يقبلان والذي زعم انه حرام واحد فلا بأس  
وان كان الذي يزعم انه حرام مملوكان ثقات والذي زعم انه حرام واحد عدل  
ثقة لم ينبغي له ان ياكل وكذلك لو اخبره باحدا لا يمين عند ثقة وبالاخر  
حرقته عمل بخبره او ان اخبره باحدا لا يمين مملوكان ثقتان وبالاخر  
حرار ثقتان اخذ بقول الحرين لانها حجة في باب الدين والحكم جميعا حرقته  
وعند ثقة ياخذ باكبر رايه الا ترى ان ابابكر الصديق رضي الله تعالى عنه شهد  
عنده المغيرة بن سعيده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطى ام المؤمنين  
السدس فقال ايئت معك بشاهد اخر فجاء محمد بن مسلمة فشهد مثل شهادته فاشهد  
ابوبكر رضي الله تعالى عنه السدس وهذا من امر الدين وعمر بن الخطاب رضي الله  
تعالى عنه شهد عنده ابو موسى الاشعري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال اذا استاذن احدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع فقال انت معك بشاهد  
فهذا العمل في العمل في الاحتياط والاخذ بحرجي ولا يرى ان عمر قال ذلك له  
الا احتياط بخبره ولولم يات بشاهد ليقبل شهادته لانه قد شهد عتبة بن  
بن عوف في مثل ذلك شهد عنده وحده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال في الجوسي استئبراهم ستة اهل الكتاب في اخذ الجراح واجاز عمر رضي الله



قوله واخذه واما قول عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه في الطامونين  
اراد ان يدخل الشام ولطامعون فاستشارهم فاشار عليه بعض المهاجرين بالذبح  
فقال لعن الجاهل يا امير المؤمنين انظر من قد رآه الله تعالى فجاء عبد الرحمن  
فقال اني سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول اذا دخل هذا الرجل من  
قلا تخلصوا عليه واذا وقع وانتم بها فلا تخرجوا منها واخذ عمر رضي الله تعالى  
بقوله واراد عمر رضي الله تعالى عنه ان لا يورث المرأة من دية زوجها حتى تشهد  
الضمان بن سفيان الكلالي انه انا كتاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
ان يورث امرأة اسم الضمان من دية زوجها اسم فاخذ بقوله وبعث رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم دحية الكلبي وحده الى قصير ملك الروم بكتاب يكلمه  
الى الاسلام فكان حجة عليه وقال علي بن ابي طالب كنت انا لم اسمع من رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم حديثا اخذتني به غيره استخلفته على ذلك وحدثني ابو بكر  
الصديق رضي الله تعالى عنه وصدق ابو بكر رضي الله تعالى عنه وبلغنا ان نقرأ  
من اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيهم ابو طلحة قم يا انس الى هذه الجرد  
فاكسرها ففتمت اليها فكسرتها حتى اهرق ما فيها وذكر حديث عكرمة ان رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم قبل شهادة اعرابي وحده على ويرهلال ومضاهة في  
المدينة فاخبرهم انه رآه فاخبرهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان يصوموا  
بشهادة فهذا مما يدل ان شهادة الواحد في الدين جائزة ولا يقبل على هلال  
اقل من شاهدين حريين او رجل وامرأتان لان هلال الفطر وان كان من امر الدين  
ففيه بعض المنفعة لفطر الناس ولتركم الصوم فذلك مجرى مجرى الحكم ولا يقبل  
من الشهادة الا ما يقبل في الاحكام وكذلك لا يصح ذكره في كتاب الشهادات  
ولا يقبل في هلال رمضان قول مسلم ولا مسلمين اذا كانوا ممن لا يجوز شهادتهم  
للمتة فاما عبد مسلم ثقة او امرأة مسلمة ثقة حرة او امة او محدود في قذف  
كفر فشهدا دهم في ذلك جائزة وان كان الذي شهد بذلك في المصرولا علة في  
السماء لم يقبل شهادته لان الذي يقع في القلب من ذلك انه باطل وان كان  
في السماء علة من سحاب فاخبر انه رآه في خلل السحاب وجاء من مكان اخر  
بذلك وهو ثقة فينبغي للمسلمين ان يصوموا بشهادته رجل تزوج امرأة فجاءه  
ثقة رجل او امرأة فاخبر انهما رصعا من امرأة واحدة فاجب الي ان يثبت عنها  
فيطلقها ويعطيهما نصف الصداق ان لم يكن دخل بها واجب اليها ان لا تأخذ  
منه صداقها وان يبريه منه ان كان لم يدخل بها وان اقاما على كاحهما لم يحرم  
ذلك عليهما وكذلك الرجل يشتري الجارية فيخبره عدل ثقة انها حرة الابوين  
او انها اخته من الرضاع فان نزه عن وطئها فهو افضل وان لم يفعل فذلك له ولا

دوي حديث بن ابي مليكة ان عقبه بن الحرث تزوج ابنت  
سوداء فاخبرته انها ارضعتها جميعا فاني رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم دعها فقال رسول الله يا رسول الله  
انها تكذب فقال دعها فارها كيف وقد قيل قال محمد رحمه الله تعالى ولو كان  
هذا حراما لفرق رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بينهما ولكنه احب ان يتر  
بقوله كيف وقد قيل وحديث عكرمة بن خالد قال قال عمر بن الخطاب  
رضي الله تعالى عنه لا يقبل على الرضاة اقل من شاهدين قال محمد رحمه الله تعالى  
في هذا فاخذ وانما فارق هذا ما قبله من الوضوء والطعام والشراب لان جميع ذلك  
يجل بغير ملك وهذا لا يجزئ بغير ملك الا ترى ان رجلا لو قال له كل طعامي هذا و  
نوصا بما في هذا او اشربة وسعه ان يفعل ذلك ولو قال له طامع جاري هذا  
فقد اذنت لك فيها او قالت ذلك حرة في نفسها لم يجز له الوطئ حتى تزوج الحرة  
او يملك الامة الا ترى ان الفرج لا يجزئ الا بالترؤم والملك فلا يبطل النكاح والشراب  
والهبة بقول رجل واحد فاذا كان النكاح والملك لا ينقضان الا بشاهدين وانما  
حل الفرج لهما ولو لاها ما حل فهو على حله حتى ينقض الذي به حل ولا ينقض الا بشاهدين  
وكذلك كل امرأة لا يجزئ الا بملك او نكاح فانه لا يحرم حتى ينقض النكاح والملك  
ولا يكون الواحد في ذلك حجة الا انه انما حل من وجه الحكم فلا يحرم الا من الوجه الذي  
حل منه وكل امرئ يجزئ بالاذن فيه فالواحد فيه حجة مسلم اشترى لحما فلما قبضه اخبر  
مسلم ثقة انه ذبيحة بجوسي لا ينبغي له ان ياكله ولا يطعمه غيره ولا يورده على صاحبه  
ولا يجزئ منع البائع منه لان نقض الملك فيه بقول الواحد لا يجوز فان قال قائل كيف  
كرهت له اكله ما حل له بالملك قيل له هذا ما يجزئ بالاذن فيه من غير ملكه فاذا املكه فكان  
اذن له فيه الا ترى انه لو اذن له في اكله قبل الشراء فاحبزه مسلم ثقة انه ذبيحة  
بجوسي لم يجز له اكله فان اشتراه كان على الحال التي عليها قبل الشراء لا ينبغي له ان ياكله  
وكذلك المبرات والوصية في جميع ما وصفت لك بمنزلة الشري والهبة في الوطئ  
والاكل والشرب وغير ذلك ولو اشترى رجلا طعاما او جارية او ملك ذلك  
بمبرات او هبة او صدقة فجاء مسلم ثقة فشهد ان هذا الفلان الفلان غصبه  
البائع او الواهب او الميت واجب الي ان يتره عن اكله وشربه والوضوء منه  
وطئ الجارية فان لم يتره كان في سعة وكذلك طعام وشرب في يد رجل اذن له  
في اكله وشربه فقال له مسلم ثقة هذا غصب في يد فلان والذي في يديه يكذب  
ويزعم انه له وهو متهم غير ثقة فاجب الي ان يتره عنه فاذا اكله او شربه او  
نوصاه بركان في سعة وان لم يجد وضوا غيره وهو في سفر نوصاه ولم يسمع ولا يشبه  
ما وصفت لك من ذبيحة المجوسي ونجاسة الماء لان هذا لم يذكر انه حرام بعينه من قبل

اذا كان من طعامي وكل  
وطئ جاري لا يجزئ



نفسه انما ذكر انه حرام لان الدخول في يديه لا يملكه وهو عندنا في الحكم الذي هو في يديه  
حتى يقول شاهد عدل انه لغيره فاذا حكم بانته الذي هو في يديه حل استعماله ولين سما  
شبهه عنده رجل بان هذه الجارية التي في يدي فلان المقر له بالرق امة لقانون غصبها  
والذي هي في يده يحدد ذلك وهو غير ما مود على ما ذكر منه فاجب الى ان لا يشتريها ولو اشترى  
وطئها فهو في سعة من ذلك وكوا خبره انها حرة الاصل وانها كانت امة لهذا الذي  
في يديه فاعتقها والذي اخرج بذلك مسلم ثقة واجب الى ان لا يفعل وهو بمنزلة الكساح  
الذي شهد فيه على الرضاع واذا كانت الجارية لرجل فاحذرها رجل اخر فاد بيعها لا ينبغي  
لمن عرفها للاول ان يشتريها من هذا حتى يعلم انها قد خرجت من ملكه الى ملك الذي هي  
في يديه بشري او هبة او صدقة او يعلم انه قد وكله ببيعها فان قال الذي هي في يديه اني  
قد اشتريتها منه او هبتها او تصدق بها على او وكلني ببيعها فان كان الرجل القابل  
لذلك عدلا فلا بأس بان يصدق على ذلك ويشتريها منه وكذلك ان قال وهبتها  
او تصدق بها عليه حل له قبولها او وطئها وان كان غير ثقة الا ان اكبر رايه فيه انه  
صادق فكذلك ايضا وان كان اكبر رايه انه كاذب لم ينبغي له ان يعرض شيء من ذلك  
وكذلك الطعام والشراب في جميع ذلك وكذلك لو لم يعلم ان ذلك الشيء لغير الذي  
هو في يديه حتى اخبره الذي هو في يديه انه لغيره وانه وكله ببيعها او تصدق عليه  
او وهبه له او اشتراه منه فان كان مسلما ثقة صدقه بما قال وان كان غير ثقة  
واكبر رايه انه صادق فيه صدقه ايضا وان كان اكبر رايه انه كاذب لم يقبل ذلك منه  
ولم يشتريه ولو كان لم يخبره ان ذلك الشيء لغيره فلا بأس بشرائه منه وقبوله وان  
كان غير ثقة الا ان يكون مثله لا يملك مثل ذلك فاحب له ان يتزوجه عنه ولا يعرض  
له بشرائه ولا غيره وان اشتراه او قبل وهو لا يعلم انه لغيره واخبره انه له رجوة  
ان يكون في سعة من شرايه وقبوله والتزوجه عنه افضل فان كان الذي اتاه به  
عبدا وامة لا ينبغي له ان يشتريه ولا يقبله حتى يسأل عن ذلك فان ذكر له ان  
مولاه قد اذن له فيه وهو ثقة مأمون فلا بأس بشرائه منه وقبوله وان كان غير ثقة  
فهو على ما يقع في قلبه فان كان اكبر رايه انه صادق فيما قال صدقه بقوله وان كان  
اكبر رايه انه كاذب لم يعرض له بشيء من ذلك فان كان لارايه فيما قال لم يعرض بشيء  
وكذلك الغلام الذي لم يبلغ حر كان او مملوكا فيما يخبره اذن له في بيعه او ان فلانا  
بعث له معه اليه هدية او صدقة فان كان اكبر رايه انه صادق وسعه ان يقبله  
وان كان اكبر رايه انه كاذب لا ينبغي له ان يقبل منه شيئا وكذلك الفقير اذا اتى  
عبدا وامة بصدقة عن مولاه ولو ان رجلا علم ان جارية لرجل يدعيها ثم اراها  
في يدي اخر يبيعها وزعم انها قد كانت في يدي فلان وذلك الرجل يدعي انها له  
وكانت مقررة له بالرق غير انها كانت لي والا امرتها بذلك لامر خفية وصدقة الجارية

بذلك والرجل ثقة مسلم فلا بأس بشرائها منه وان كان عنده كاذبا عما قال لا ينبغي له  
ان يشتريها منه ولا يقبلها ولو لم يقل هذا ولكنه قال ظلمني وغصبني ثم رجع عن ظلمه  
فاقر لي بها ودفعها الي فان كان عند ثقة فلا بأس بتصديقه فيه وشرايها  
وقبولها منه وكذلك ان قال خالصته الى قاض فقضى لي بها ببينة اقنها عليه او  
بنكوله عن اليمين وكذلك ان كان غير ثقة واكبر رايه انه صادق وان كان اكبر رايه  
انه كاذب لم يشتريها منه وكذلك في جميع هذه الوجوه ان قال قضى لي بها القاض  
عليه واجبره واخذها منه فدفعها الي او قال قضى لي بها فاخذتها من منزلة باذن  
او بغير اذنه فان قال قضى لي بها لم يخد في قضاها فاخذتها منه لم ينبغي له ان يشتريها  
وانما هذا منزلة قوله اشتريتها منه وتقدمتها ثم اخذتها بغير امره من منزله  
فهذا لا بأس بشرائها منه اذا كان عنده صادق في قوله وان قال اشتريتها منه  
وتقدمتها المش لم يخد في الشراء فاخذتها من منزله بغير امره لا ينبغي له ان يشتريها  
ولو قال اشتريتها من فلان وقبضتها بامرهم وتقدمتها المش وكان ثقة عنده مأمون  
فقال له رجل اخر ان فلان قد جحد هذا الشري وزعم انه لم يبع هذا شيئا والذي  
هذا ثقة مأمون ايضا لا ينبغي له ان يعرض بشيء من ذلك بشرائه ولا غيره وكذلك  
ان كان الذي اخبره المخبر الثاني غير ثقة الا ان يكون اكبر ظنه انه صادق ولو كان  
اكبر ظنه انه كاذب وهو غير ثقة فلا بأس بشرائها منه وقبولها وان كانا جميعا غير  
ثقة واكبر رايه ان الثاني صادق لم يعرض بشيء من ذلك الا بهذا من امر الدين عليه  
امور الناس ولو لم تقبل في مثل هذا الاشياء هذين لصاق الامر على الناس الا ترى ان  
تاجر الوقف بلدا بجوارى وطعام وثياب وقال انا مضارب فلان او قال شريكه  
وسع الناس ان يشتروا منه ذلك وكذلك العبد يقدم بلدا للتجارة ويدعي ان  
قد اذن له في التجارة قال محمد رحمه الله تعالى وكذلك سمعت ابا حنيفة رحمه الله تعالى  
يقول في العبد المأذون وروى عن ابي حنيفة عن القسم ان غلاما لعلي بن ابي طالب  
رضي الله تعالى عنه اهدى اليه جارية فسالها افاضت انت فاجبت رايها  
زوج فكتب الى عامله انك بعثتها الى مشغولة قال اقرى انه كان مع الرسول  
شاهدا ان ارمالك اهدى هذه اليك وقد سالها على ايضا فلما اخبرته ان  
لها زوج صدقها وكف عنها ولم يسأله عن ذلك الا انها لو اخبرته انها فارغة  
لم ير بأسا بوطئها ولو ان رجلا دخل على رجل منزله ومعه سيف ولم يدرك  
المنزل ما حاله اها رب هو من اللصوص ملجأ الى منزله وهو لص دخل عليه  
ماله ويقتله ان منعه فظن في ذلك فان كان اكبر رايه انه لص يريد ماله ونفسه  
وخاف ان زجره او صاح به ان يباده بالضرب فيقتله فلا بأس بان يسأل  
عليه صاحب البيت السيف حتى يقتله وان كان اكبر رايه انه هارب عن قوم



اراد واقتله وعرفه فاذا هو رجل من اهل الخير لا يتهم بسرقة ولا قتل لا ينبغي له ان ينجس عليه ولا يقتله فهذا يدل على ان الراي في الدم واذا قال الرجل ان فلانا يامرني ببيع فاذن التي في منزله ودفعها الى مشتريها فلا بأس بشراها منه وبقبضها من منزل مولاهما بالمر البايع او بغير امره اذا اوفى ثمنها ان كان هذا البايع ثقة او غير ثقة فوقع في قلبه انه صادق وان وقع في قلبه انه كاذب قبل الشراء وبعد قبل ان يقبض لا ينبغي له ان يتعرض لها حتى يستاذن مولاهما في امرها وكذلك لو قبضها او وطئها ثم وقع في قلبه ان البايع كذب فيها قال وكان عليه اكبر ظنة فانه يعتزل وطمئنها حتى سمرى خبرها وهكذا امر الناس بالتمسك بالحق الذي كان يملك الجارية فاذا جاء ذلك لم يقربها وودها عليه وابتاع البايع باليمين وينبغي للمشتري ان يدفع العقر الى مولى الجارية فان كان المشتري حين اشتراها شهدا عنده شاهد عادل ان مولاهما قد امره بهذا ببيعها فاشترها بقولها ونفذ الشئ قبضها فحضر مولاهما فحيد ان يكون امره ببيعها فان المشتري في سعة من بيعها حتى يخاصم الى القاضي فاذا اثنى له بها فلا يسعه اسماها بشهادة الشاهدين لان قضاء القاضي نفذ من الشهادة التي لم يقبض بها رجل تزوج بامرأة فلم يدخل بها حتى غاب عنها فاحبزه مجزئتها وندت عن الاسلام فان كان ثقة عنده وهو حراً ومملوك او محدود وفي القذف وسعه ان يصدقه ويتزوج اربعا سواها وكذلك اذا كان غير ثقة وكان اكبر رايه انه صادق وان كان اكبر رايه انه كاذب لم يتزوج اكثر من الثلاث وكذلك اذا كانت صغيرة فاحبزها ارتضعت من امه او اخته وان لم يجزئ بذلك ولكنه قال تزوجها او هي مرتدة والمخير ثقة لا ينبغي له ان يتزوج اربعا سواها ما لم يشهد عندك شاهدان فاذا شهدا وسعه ان يتزوج اربعا ولا يشبه اخباره على فساد اصل النكاح اخباره عن امره بعد فافسده لا ترى ان امرأة لو غاب عنها زوجها فاقام مسلم نفقاً فاجاز ان زوجها طلقها ثلاثاً او ثمانها او كان غير ثقة فاقامها بكتاب من زوجها بطلاق ولا تدرى انه كتابه ام لا ولكن اكبر رايها انه حق فلا بأس بان تعتد بغير تزوج وكذلك اذا قالت المرأة لرجل قد طلقني زوجي ثلاثاً وانقضت عدتي ووقع في قلبه انه صادق فله فلا بأس بان يتزوجها بقولها وكذلك المطلقة ثلاثاً اذا قالت انقضت عدتي وتزوجت بزوج اخر ودخلني ثم طلقني وانقضت عدتي فلا بأس لزوجها الاول ان يتزوجها اذا كانت ثقة عنده او وقع في قلبه انه صادق ولو ان رجلاً اتاها فاحبزها ان اصل نكاحها كان فاسدا او ان زوجها كان اخاها من الرضا عدا او مرتدا لم يسعها ان تتزوج بقوله وان كان ثقة وكذلك جارية صغيرة لا تقرب عن نفسها في يدي رجل يدعي انها فلما كبرت لقيها رجل في بلد اخر فقالت انا حرة الاصل لم يسعه ان يتزوجها وكان

يرمى

كنت له فاعتقني فكانت عنده ثقة او وقع في قلبه انها صادقة لم ادبها بان يتزوج وكذلك الحرة نفسها لو تزوجت رجلاً ثم انت غيرته فاحبزه ان نكاحها الاول كان فاسدا وان زوجها كان على غير الاسلام لم ينبغي لهذا ان يصدقها ولا يتزوجها ولو قال انه طلقني بعد النكاح او ارتد عن الاسلام فبنت منه او اقرب بعد النكاح انه كان يوم تزوجني او اني كنت اخيه من الرضا عدا وبنت على ذلك فان كانت عنده ثقة ما مونة او غير ثقة الا ان اكبر رايه انها صادقة فلا بأس بان يتزوجها بلفظ ان بريرة انت عابشة رضي الله تعالى عنها بشئ يهدى اليها فاحبزه انها صدقة تصدق بها عليها فاحبزه عابشة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال ما بينه فانه لها صدقة ولنا هدية فقد صدق بريرة بقولها وصدق عابشة رضي الله عنها بقولها **باب الرجل يرى الرجل يقتل اباه او غيره** قال محمد رحمه الله تعالى اذا رأى الرجل رجلاً يقتل اباه متعمداً فانكر القاتل ان يكون قتله او قال لا يبيح فيما بيني وبينه اني قتل اباك لا تترك قتل ولا فاعدا او قال لا ان اباك ارتد عن الاسلام فاستحلقت قتله لذلك ولا يعلم الابن شيئا مما قال القاتل فلا وارث للمقتول غيره فالابن في سعة من قتل القاتل ومن رآه قتل اباه فهو من سعة من اعانته الابن عليه وكذلك لو لم يره قتله ولكنه اقرب بين يديه فادعى بعض ما وصفت فلا عليه بقتله محذور ان يكون اقرب بذلك فالابن في سعة من قتله ومن سمعه يقول ذلك فهو في سعة من اعانته الابن وان لم يقرب به عند الابن ولكن شهد الابن عدلان على معاينة القتل الهدا وعلى افراده به لم يسع الابن ان يقتله ولا غيره ان يعينه حتى تقضى عليه الامام بذلك فاذا قضى به وسعه قتله وان لم يكن ذلك يعيننا ووسع من حضر القضاء ان يعينه على قتله فان كان الابن عاين القتل وسمع افراد به ثم اقام الرجل عند الابن شاهدين عدلين ان اباه كان قتل هذا الرجل عدداً فقتله به لم ينبغي للابن ان يجعل بقتله حتى ينظر فيما شهد به وكذلك غيره لا يعينه عليه وان كان الامام قضى له بالقود على قاتل ابيه ثم شهد عنده عدلان ان اباه كان مرتد حين قتله هذا او كان قتل وليا هذا القاتل فقتله به لم ينبغي للابن فيما بينه وبين الله تعالى ان يجعل بقتله حتى يثبت فيه ولا ينبغي لمن حضر ذلك ان يعينه عليه فان كان شهد عنده بذلك محدودان في القذف او عبدان وهما عدلان في نفاق او نسوة عدول لا رجل مع من فهو في سعة من قتله وان يثبت فيه فهو جرم وان شهد بذلك عنده شاهد عدل ممن يجوز شهادته وقال القاتل عندي شاهد اخر مثله فاني استحب ان لا يجعل قتله حتى ينظر ايايته باخرام لا وان قتله كان في سعة والتثبت افضل الا ترى ان القاضي لا يبطل حقه بشهادة الواحد <sup>العدل</sup> كالا يبطله بشهادة المحدودين والعبدان وبمضي حكمه ويعينه على قتله وينبغي لمن



حضر القاضي ان يعين الولي على قتله ولا يسمعهم الا ذلك وكذلك يسمع الولي ان يقتله  
 وله من هذا ما للقاضي ان يامر به مال في يد رجل شهيد عدلان ان هذا المال كان  
 لاب هذا الرجل غصبه منه هذا الذي هو في يديه والذي في يده يتخذ ذلك ويرغم  
 انه لم ينبغي للوارث ان يأخذه ممن هو في يده حتى يقضي له القاضي بشهادتهما فاذا  
 قضى له به وسعه اخذه وان لم يستيقن ان الامر على ما شهدا به وكذلك لو شهد على الزوجة  
 بذلك وان كان الوارث عاين اخذه من ابيه وسعه اخذه منه وقتاله عليه وتوسع  
 من عاين ذلك اعانته عليه وان الى ذلك على نفسه اذا امتنع في موضع لا يقدر فيه  
 على سلطان واخذه له بحقه وكذلك لو سمع اقراره بذلك واذا شهد عدلان  
 لامرأة ان زوجها طلقها ثلاثا وهو يتخذ ذلك ثمر ما تا او غا با قبل ان يشهدا  
 عند القاضي لم يسمع المرأة ان تقيم معه وكان هذا كسما عنها منه الطلاق ولا يشبه  
 هذا ما قبله لان الطلاق لا ينقض بوجه من الوجوه وكذلك اذا شهدا على رضاع  
 بينهما لم يسمعهما المقام على النكاح فان قدرت على الامتناع منه والحرب وهو جاحد  
 به من الطلاق لم يسمعها ان تعتد وتزوج لان الحاكم لم يحكم بالفرقة ولا يسمعها ان تدعه  
 يقربها وكذلك ان سمعته طلقها ثلاثا ثم جحد وحلفا انه لم يفعل فرداها القاضي عليه  
 لم يسمعها المقام معه ولم يسمعها ان تعتد وتزوج لان الحاكم حكم بانها زوجته وتكون  
 رجلا قال لامرأة اختاري فاخترت نفسها وهو يري ان ذلك تطليقة باينة  
 والمرأة لا ترى ذلك فاخترت في النفقة والقاضي يراه تطليقة رجعية فقضى القاضي  
 بانها يملك رجعتها جاز قضاؤه وسع للرجل ان يرجعها ويمسكها وكذلك لو كان  
 المرأة هي التي تراه تطليقة باينة فقضى القاضي بانها يملكها رجعتها فراجعها وسمعها  
 معه ولم يسمعها ان تفارقه وكذلك هذا في جميع ما تخلف فيه القضاة اذا رآه احدا  
 حلالا والاخر حراما فقضى القاضي بان حلال وسع الذي رآه حراما ان يرجع الى قضاء  
 القاضي وبأخذه ولا يسعه غيره في كل شيء يلزمه فاما لو علم به القاضي لا نفذه وحرره  
 به الفرح ولم يمنعه من تحريمه الا انه لا يعلم فردا القاضي المرأة على زوجها وهو يعلم ذلك  
 لم يسمعها المقام معه بفعله وكذلك اذا شهد عدلان على رجل انه اعتق جاريته هذه  
 او شهدا انه اقربعتها لم يسمعها ان تدعيهما معها ان قضى القاضي له او لم يقض ولم  
 يسمعها ان تنزع اذا كان المولى بمجد العتق حتى يقضي به وكذلك ان شهدا بعتق العبد  
 والمولى بمجد لم يسمع العبدان ينزعون بشهادتهما حتى يقضي له القاضي بالعتق وانما العتق

## كتاب التبر

واذا تصدق الرجل بزكاة ماله على قوم لم يسألوه ولم يحضروه نية عند اعطاء انهم اغنياء  
 او فقراء او لم يعرف حالهم فزجائز عنه الامن كانت عليه هبة الاغنياء او وقع اكبر رايه

فان هذا لا يجزئ حتى يعلم انه فقير فان اعطى رجلا ن يرى انه فقير واعطاه على غير  
 حضره ثم علم بعد ذلك انه غني لم يجزه اذا خطر بباله ولم يجهد فان كان الذي  
 سأل به اخبره بان محتاج فاعطاه ثم علم بعد ذلك انه غني اجزاء في قول ابى حنيفة رحمه  
 رحهما الله تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى لا يجزئ وهو بمنزلة رجل توشاه  
 بماء وصلى ثم تبين له انه كان غير طاهر فعليه الاعادة وقال محمد لا يشبه هذا  
 الصدقة لان هذا لا يعد صلاة وصلاة والصدقة صدقة ماضية ولو اراد المصدق  
 ان يأخذها لم يكن له ذلك وقد وافقنا ابو يوسف رحمه الله تعالى على هذا وانما مثل  
 الصدقة انتم رجل تحرى القبلة وصلى واخبره بالقبلة رجل يصلي بقوله فلما فرغ منها  
 علم انه صلى لغير القبلة فليس عليه اعادة الصلوة لان لم تكن عليه اكثر من الذي صنع  
 فكذلك الصدقة اذا اخبره انه فقير فليس عليه اكثر من ذلك يصنع صنيع اصحاب  
 المسئلة انه قد يحكي من هذا شيئا هو اول على العموم المسئلة وكذلك ان لم يجزئ  
 فقير ولكنه رآه في مجلس الفقراء وكذلك ان اعطى ذميا اخبره انه مسلم او كان عليه  
 سيما المسلمين ثم علم انه ذمي اجزاء وهذا كله في قول ابى حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى  
 وروى محمد بن اسرايل عن ابى الجوزة الحرابي عن معن بن يزيد السلمي قال اخبرني ابى  
 الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقضى لي عليه وذلك ان ابى اعطاه صدقة  
 رجلا من المسجد وامره ان تصدق بها فانيته فاعطانيها ثم اتيت ابى فاعلم بها فقال  
 والله يا بنى ما اياك اردت بها فاختمها الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 فقال ما يريد لك ما نوت وبما عزلك ما اخذت قال محمد فقد جعل ذلك رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم مجزيا عنه رجل توشاه في ليلة مظلمة في السفر ثم صلى  
 ولم يحضره نية في تحرى القبلة حتى صلى فلما قضى صلاته علم انه صلى لغير القبلة فانه  
 يعيد صلاته وكذلك ان كان اكبر رايه انه صلى لغير القبلة وان كان اكبر رايه انه  
 صلى الى القبلة اجزاء فان لم يكن له في ذلك راي وكان قد مضى من ذلك الموضع  
 اجزاء وان لم يتوجه له راي في التحرى فصلوة تامة لانه حين قام عامدا الى الصلوة  
 ودخل فيها فهو عندنا على تحرى القبلة حتى يعلم غير ذلك ولو كان حين ايئها الى  
 موضع الصلوة فشك فلم يدرك القبلة فلم يحرى حتى صلى الى بعض ذلك الوجوه  
 بغير تحري ولا اكبر راي فعليه ان يعيد صلاته الا ان يعلم انه صلى للقبلة فان كان  
 اكبر رايه انه صلى للقبلة الا ان ذلك انما كان بعد دخوله في صلاته لم يحرك تلك  
 الصلوة حتى يستقبلها بتكبير مستقبل لان الواجب كان عليه ان يحرك ثم يفتح  
 ولو تحرى فكان اكبر رايه الى وجه انه القبلة فتركه وصلى الى غيره فقد اساء وانما  
 وصلاته قاسدة وان علم بعد الفراغ انه صلى للقبلة فان علم بعد ذلك الافتتاح انه  
 للقبلة لم يجزه حتى يستأنف الصلوة وحكى ابو سليمان ان ابا يوسف رحمه الله تعالى



فان قيل لا بد من اجل ان يحرر في وقت الصلاة فيه وقبله مشكلة وفيه قوم من اهل  
 فخرى القبلة وصلى ثم علم انه اخطا القبلة فعليه ان يعيد صلاته لانه كان يقدر  
 ان يسأل القبلة فعلها ويصلي بغير فخرى وانما يجوز التحري اذا لم يكن عن علم بذلك  
 الا ترى لو ان رجلا اتى ماء من المياه فطلب الماء فلم يجده فتيتم وصلى ثم وجد  
 فان كان في الماء قوم من اهل فخرى لم يسألهم عن الماء حتى يتم وصلى ثم سألهم فخرجوه  
 لم يخرج صلاته ولو سألهم فلم يخرجوه او لم يكن بحضوره من يسأله وطلب فلم يجد  
 فتيتم وصلى ثم وجد الماء اجزته صلاته واذا كان للرجل غم مسألته ذكوة فاختلط  
 بها مسلوخة ذبيحة بوسى وميتة ولم يدري ايتهن هو راكع منها شي حتى يخرج في  
 ما يظن انه حرام ويأكل البقية وان كان الحرام مثل الحلال او اكثر منه لم يخرج ولم ينفق  
 بشي منها الا بعلامة يعرف بها الحلال وكذلك الزيت اذا اختلط به من ودك الميتة  
 او شحم الخنزير مثلهما او اكثر منه لم ينفق ان ينفق بشي من ذلك ولا يباع ولا يستف  
 به ولا يلعن به جلد لانه كانه ودك الميتة او شحم الخنزير فلا ينفق به على حال وان كان  
 الزيت هو الغالب فلا بأس ان يستصحب به ويبع ويبين عيبه ويدفع به لجلود ثم يفسحها  
 قال محمد رحمه الله تعالى اخبرنا ربيعة بن صالح عن ابن الزبير عن جابر قال جاء رجل الى رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم فقالوا ان لنا سفينة في البحر وقد احتاجت الى الدهن ووجدنا  
 ناقة كثيرة الشحم ميتة افدناها بشحمها فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 لا تشفعوا من الميتة بشي قال محمد رحمه الله تعالى وكذلك القول اذا كانت الغالبية فكانها  
 ميتة كلها واذا اختلط موتى المسلمين وموتى الكفار فمن كانت عليه علامة المسلمين  
 على عليه ومن كانت به علامة الكفار ترك ومن علامة المسلمين الخضاب والختان  
 ولبس السواد ونحو ذلك فان لم يكن لهم علامة والمسلمون اكثر غسلوا وكفوا وصلى بهم  
 ويؤنوا بالصلاة والدعا المسلمون دون الكفار ويدفنون في مقابر المسلمين ورجل  
 سفر معه ثوبان احدهما نجس والاخر طاهر ولا يميز بينهما وليس عليه ان يفرق بينهما فان  
 يتحري ويصلي في الذي يقع عليه تحريم طاهر وكذلك ان كان ثوبان نجسا واكثر  
 واحد طاهر وليس هذا كالفنم الذي وصفنا لان الثياب لو كانت كلها نجسة كان عليه  
 ان يصلي في بعضها ثم لا يعيد صلاته لانه مضطر الى الصلوة فيها والذي وصفنا  
 من الفنم ليس مضطرا اليها فان كان في موضع لا يجد من الطعام غير تلك العنق استوفى  
 حالها وحال الثياب فيتحري ويأكل واذا وقع تحريم في الثوبين على احدهما انه هو الطاهر  
 فصل في فيه الظهر ثم وقع اكبر رأيه على الاخر انه هو الطاهر فصل في فيه الظهر ثم وقع  
 لان العصر قد اجزته فلا يفسد عليه الا باليقين فان استيقن ان الثوب الذي  
 فيه الظهر هو النجس اعاد صلوة الظهر واجزته العصر فان لم يحضره تحري او لم يعلم  
 ان في احدهما نجاسة حتى صلى وهو ساقي في احدهما الطاهر وفي الاخر العصر وفي الاول

وان كان الفريقان سواء وكان الكفار  
 اكثر لم يصلي ويصلون ويكفون  
 ويدفنون في مقابر المسلمين

المغرب وفي الاخر العشاء ثم نظر في احدى قناريه ولا يدري اهو الاول والاخر  
 فصلوة الظهر والمغرب جائزة وصلوة العصر والعشاء فاسدة لانه صلى الظهر في  
 احدهما فتمت صلاته فلا يفسدها الا باليقين وكذلك كل صلاة صلا في ذلك الوقت  
 فهي بمنزلة ما ولو ان رجلا كان في سفر ومعه ثلاث او ان في كل اثناء ماء احدهما  
 نجس والاخران طاهران ولا يعرف الظاهر من غيره فانه يتحري فيتوضأ باحدهما  
 فان كان اثنان منهما نجسا اراقها كلها ويستم وان يتم وصلى من غير ان يربطها  
 لانه لا تحري عليه فيها ولا راقه افضل وكذلك لو كانا اثنان احدهما طاهر والاخر  
 نجس ولو ان رجلا له اربع جوارى اعتق واحدة منهم بعينها ثم نسها فلم يبد  
 ايتهن اعتق لم يسعه ان يتحري الوطى ولا يبيع ولا يسع لهما كم ان يخل بينهما وبينهن  
 حتى يبين المعتقد من غيرها وكذلك اذا اطلق احدي نسائه بعينها فلا تاتى نسائها  
 وكذلك ان متن كاهن الا واحدة لم يسعه ان يقربها حتى يعلم انها غير المطلقة وكذلك  
 يمنعه القاض من باحتوا غير انها غير المطلقة واذا اخبر بذلك استخلفه البتة ما كان  
 هذه بعينها ثلاثا ثم خلى بينهما فان كان حلف وهو جاهل بها فلا ينبغي له ان يقربها فان  
 باع في المسئلة الاولى ثلاثا من الجوارى فحكم لهما كم فان اجاز بيعهن وكان ذلك  
 من رأيه وجعل الباقية هي المعتقة ثم رجع اليه بعض ما باع سرا او هبة او ميراث  
 لم ينبغي له ان يطاها لان القاضى قضى فيه بغير علم فلا ينبغي له ان يطا شيئا من ذلك  
 منهن بالملك الا ان يتزوجها فان تزوجها فلا بأس بان يطاها لانها زوجته او  
 امته ولا يجوز التحري في الفروج جوازه فيما وصفت لك قبل هذا لان التحري يجوز  
 في كل ما جازت فيه الضرورة والفروج لا تخل بالضرورة ولو ان قوما كان لكل  
 واحد منهم جارية فاعتق احدها جارية ولم يعرفوا المعتقة فلكل واحد منهم ان يطا  
 جاريته حتى يعلم انها المعتقة بعينها وان كان اكبر راي احدهم انه هو الذي اعتق  
 فاحب اليه ان لا يقرب حتى يستيقن ذلك ولو قرب لم يكن ذلك حراما عليه ولو اشترى  
 رجل واحد قد علم ذلك لم يخل له ان يقرب واحدة منهم حتى يعرف المعتقة ولو اشترى  
 الا واحدة حل له وطهرن فان فعل ثم اشترى الباقية لم يخل له وطى شي منهن ولا يبعه  
 حتى يعلم المعتقة منهن وكذلك لو كان المشتري احدا من الجوارى ومما بذلك  
 ان التحري لا يجوز في الفروج ان المعتق لما ربه من رفقته اذا سببها ثم ماتت ثم  
 القاضى في ذلك تحرياً ولم يقل للورثة اعتقوا ايتهن شيتم واعتقوا التي اكبر فحكم  
 انها حرة ولكنه يسألهم عن ذلك فان زعموا ان الميت اعتق هذه بعينها واستخلفهم  
 على علمهم في الباقيات وان لم يعرفوا من ذلك شيئا اعتقهن كلهن واسقط عنهم  
 احداهن وسبعين فيما بقي رجل اجر عبده من رجل سنة بمائة درهم لخدمته في سنة  
 ستة اشهر ثم اعتقه المولى فالعبد بالخير ان شاء فسخ الاجارة وكان اجره



للمولى وان شاء مضى عليها وللعبد اجرا باقى من المدة الا ان المولى هو الذى يتولى  
 جميع الاجرة وليس للعبد قبضها بعد اختياره المضى عليها فان كان المستاجر يحمل  
 الاجرة كلها للمولى قبل ان يعمل شيئا في اول الاجارة فالاجرة كلها للمولى اذا اختار  
 العبد المضى على الاجارة لان المولى قد كان ملك الاجارة قبل عبده وان كان الاجر  
 شئ بعينه في جميع هذا الوجه فاجواب فيه كاجواب في الدراهم واما الامة والعبد  
 المعتقة اذا اختارت التكاح فهو للمولى ان كان قبضه او لم يقبضه لانه وجب  
 بالعقد والاجر تحت يوم سويما اذا لم تكن قبضه وكذلك الجواب في العبد اذا ولى  
 اجارة نفسه باذن المولى الا ان العبد هو الذى يلى القبض وهو الذى يطالب برده  
 ما يجب رده من المقبوض عند الفسخ ويرجع به هو على المولى عينا كان ذلك في  
 يد المولى او مستهلكا لانه انما وجب بعد العتق والفسخ وكذلك الامة اذا زوجت  
 نفسها باذن مولاهم اعنت فلها الخياد وكذلك الصبي اذا اجره الوصى في عمل  
 من الاعمال لم يتم العمل حتى يبلغ الغلام مبلغ الرجال فهو بالخيار في المضى على الاجارة او  
 فسخها وكذلك الاب اذا اجر ابنه ثم ادرك الابن ولو كان الاب والوصى اجرا دار  
 الصبي سنين معلومة فادرك الصبي لم يكن له ان يبطل الاجارة لانهما في ماله بمنزلة  
 الوكيل الكبير واذا اجر العبد المحجور نفسه من رجل سنة ثم ادركه ثم اخذ منه ثمنه  
 ستة اشهر ثم اعتق فقياس ان لا اجر له فيما قبض لان المستاجر كان ضامنا له  
 ولا يستجمع الاجر والضيان ولكن استحسن اذا سلم العبد ان يجعل له الاجر فيما مضى  
 فيأخذ العبد ويدفعه الى مولاه ويخوذا الاجارة فيما بقى من السنة للعبد ولا خيار له  
 في نقض الاجارة لانهما جازت بغير عبثه بغير اجارة للمولى وكذلك الجواب ان كان  
 قبض الاجرة في حال رقه ويكون للعبد منها حصته ما بقى للمولى حصته ما مضى ولا يشبه  
 هذا ما تقدم لان العبد قبض هنا اجر شئ ليس بجائز ولا يشترط الاجر حتى يجوز لا يقبل  
 العمل فاذا كان الذى يحب المولى من ذلك العمل دون القبض والقبض غير ضروري سواء

## كتاب اللقيط

ذكر حديث الحسن البصري ان رجلا التقط لقيطا فاتي به علينا فقال هو خير لان اكون  
 وليت منه مثل الذى وليت منه احبنا الى من كذا وكذا وفي حديث اخر ان عليا فرض له  
 وحديث الزهري عن بشر بن ابى حملة قال وجدت مبنوذا على بابي فاتيته بعمرين  
 الخطاب رضى الله تعالى عنه فقال لي عمر عسى الغوير ابو وساء نفقته علينا وهو  
 وعن علي بن ابى طالب قال اللقيط حر ولا وه وعقله للمسلمين وعن عمر بن الخطاب  
 شريح وابراهيم مثله واللقيط حر فان انفق على اللقيط فهو في النفقة مستطوع ولا يرجع

بها على اللقيط فان امره القاضي ان ينفق عليه على ان يكون ذلك ديناً عليه فهو  
 جائز وهو دين عليه واللقيط اذا ادرك في شهادته وجنابته وكناية عليه  
 وجد وده كالحكماء المسلم رجل التقط لقيطا فادعى رجل انه ابنه صدقة استحسانا  
 وابنت نسبته منه الا ترى ان الذى التقط لواء دعاه اثبت نسبته منه واذا  
 الى المتقط ان ينفق على اللقيط وسأل القاضي ان يقبله منه واقام البينة انه  
 لقيط فقبضه القاضي منه ووضع عند رجل وامرأة ان ينفق عليه على ان يكون  
 ذلك ديناً على اللقيط ثم ان الذى التقطه سأل القاضي ان يردّه عليه فالقاضي  
 بالخيار ان شاء رده عليه وان شاء لم يردّه وكذلك حال القاضي في المنزلة الاولى  
 ان شاء قبضه وان شاء لم يقبضه رجل التقط لقيطا فجاء اخر فالترعه منه ثم  
 اختصما فيه فانه يدفع الى الاول فاذا كبر اللقيط فادعاه رجل فذلك الى اللقيط وجاز  
 اللقيط على بيت المال وميراثه لبيت المال دون الذى التقطه ورواه فان والاول  
 بعد ما ادرك جاز ولا يجوز للمتقط على اللقيط ذكر كان او انثى عقد ككاح ولا بيع  
 ولا شراء وان ادعى انه عبده لم يصدق عليه بعد ان يعرف انه لقيط ولو ان رجلا  
 وجد لقيطا معه مال فوضعه القاضي على يديه وقال انفق عليه منه فهو جائز وهو  
 مصدق للنفقة مثله وما اشترى له من ذلك من طعام وكسوة فهو جائز عليه  
 والمال للقيط واذا مات اللقيط وترك مالا او لم يترك فادعى رجل انه ابنه لم يصدق  
 عليه لان نسبته لا يثبت بعد الموت واذا ادرك اللقيط كافرا وقد وجد في مصر من  
 اصهار المسلمين جلس واجبر على الاسلام استحسانا وان مات قبل ان يعقل صليبه عليه  
 وسواء ان كان وجده مسلم او ذمي ولو كان وجده في بيعة او كنيسة او قرية ليس  
 فيها الا مشرك لم يجبر على الاسلام وان مات قبل ان يعقل لم يصدق عليه فان ادعاه رجل  
 من اهل تلك القرية من الكفار اجرت دعونه وان وجد مسلم في قرية فيها مسلمون وكان  
 صليبه عليه اذا مات استحسانا واذا وجد اللقيط على اية فالدابة له واذا وجد الرجل  
 اللقيط فانا خذه افضل من تركه لانه نفس نجاف عليه التلث واذا وجد اللقيط بالكوفة  
 فادعاه رجل من اهل الذمة انه ابنه فانه لا يصدق في القياس لان اللقيط حر مسلم  
 ولكنا استحسن ان يكون ابنه ويكون مسلما فان ادعاه مسلم انه عبده واقام  
 البينة بشهادتهم قضى له به وان افادوا الذمي البينة انه ابنه لم يجز شهادتهم على المسلمين  
 في القياس فان كان شهوده مسلمين مضيت له به واذا وجد اللقيط مسلم وكافر  
 فتنازع في كونه عبدا احدهما قضى به للمسلم وان ادعت امرأة اللقيط انه ابنها لم  
 الا بشهادة اثنين فان ادعته امرأتان واقامت كل واحدة منهما البينة انه ابنها  
 فهو ابنهما جميعا في قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى وهذا في دوايه ابى حفص واما في  
 رواية سليمان لا يكون ابن ولحدة منهما واما في قول ابى يوسف ومحمد رحمهما

اول رجل من اهل الذمة ادعى  
 اللقيط انه ابنه لم يصدق  
 عليه



فلا يكون ابن واحدة منهما فان اقامت احدهما رجلين واقامت الاخرى امرأتين  
جعلته ابن الشاهد لها الرجلان وان ادعاه رجلان واقام كل واحد منهما بيته  
جعلته ابنتهما واذا وجد العبد والمكاتب او الذي لقيط في مصر من امصار المسلمين  
فهو حر واذا وجد اللقيط قتيلا في مكان عند غير الملتقط فالقسامة والدية على اهل  
ذلك المكان لبيت المال واذا وجد العبد اللقيط فلا يعرف ذلك بقوله وقال المولى  
كذبت بل هو عندي فالقول قول المولى اذا كان العبد نجورا وان كان مازنا في  
النجارة فالقول قول العبد واذا قل الملتقط اللقيط خطأ فالدية على عاقله لبيت  
المال وان قتله عمدا فان شاء الامام قتله وان شاء صاحبه على الدية في قول ابي حنيفة  
ومحمد رحمهما الله تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى الدية عليه في ماله ولا اقتله به  
من قبل ان لا يعرف له وليا محمد قاذف اللقيط في نفسه ولا يحد قاذف في امه واذا اذ  
اللقيط قاذف انه عبد لفلان واذا عي ذلك فلان كان عبدا له واحكامه بعد ذلك  
فان انكر فلان ذلك فهو حر وان كان اللقيط امرأة قارت بالرق وقد طلقها ذو  
بيمين فانه ملك رجعتها ولو قد فها زوجها لم يكن عليه حد ولا لعان وعدها فيما بينها  
وبين زوجها عدة لحرمة اذا اقرت بالرق بعدما تمضي من عدتها حيضتان واذا اكا  
دبرت عبدا لم تصدق على ابطاله فاذا اعتق من ثلثها وسعى في ثلثه قيمته لمولاه  
ولو ان مولاه اعتمها كان المذبر على حاله غير ان خدمته للمولى وسعايته بعد موتها  
واذا ادرك اللقيط نجنا جنانية او قدف رجلا فقتل القاضى عليه في ذلك فيما يقضى  
على الحر ثم اقر بعد ذلك انه عبد لم اصدقه ولم اقبل قوله من قبل انه جعلته حرا  
وقضيت عليه بذلك واذا ادرك فتزوج امرأة ثم اقر انه عبد لفلان ولا امرته عليه  
صداق فصدقاها لا ذم له ولا يصدق على ابطاله وكذلك ان كان اسيدا في دين  
او بايع انسانا او كفل بكفالة او وهبه بهيمة او تصدق بصدقة او كاتب  
عبدا او ذيره او اعتقه ثم اقر انه عبد لفلان لم يصدق على ابطال شيء من ذلك

## كتاب اللقطة

عن ابراهيم رحمه الله تعالى قال في اللقطة تعرفها حولا فان جاء صاحبها والا تصدق بها  
فان جاء صاحبها فهو بالخيار ان شاء انفذ الصدقة وان شاء ضمنه وعن عبد الله  
ابن مسعود انه اشترى جارية بسبع مائة او ثمان مائة فذهب صاحبها فلم يقدر  
فخرج ابن مسعود بالثمن في صرة فجعل يتصدق به ويقول لصاحبها فان ابى فلنا  
وعلىنا الثمن فلما فرغ قال هكذا يصنع باللقطة وعن ابى سعيد مولى ابى ربيعة قال  
وجدت خمسمائة درهم بالجيرة وانا مكاتب قال فذكرت ذلك لعمر بن الخطاب رضي الله

عنه فقال اعمل بها وعرفها قال فعملت بها حتى ادبت مكاتبتي ثم ابتعته فاجبرته بذلك  
فقال ادفعها الى خراب بيت المال واذا وجد الرجل لقطة عرفها حولا فان جاء  
صاحبها دفعها اليه وان لم يجد فهو بالخيار ان شاء امسكها حتى يجي صاحبها  
وان شاء تصدق بها على ان صاحبها بالخيار اذا جاء ان شاء اختار الصدقة  
وان شاء اختار الضمان فضمن الذي تصدق بها وان شاء ضمن المسكين فانها  
ضمن لم يرجع على الاخر بما ضمن واذا وجد الرجل اللقطة وهي درهم او دينار نجاء  
صاحبها بدين وزنها وعددها وكاها ووعاوها فان اصاب ذلك كله قال  
ان شاء الذي في يديه دفعها اليه واخذ بها منه كفيلا فان ابى ان يدفعها اليه  
حتى يقيم البيعة انما له لم يجبر على دفعها اليه فان صدقه ودفعها اليه ثم اقام  
الاخر البيعة انما له فله ان ضمن الملتقط فان ضمنه رجع بها على من دفعها اليه  
وان شاء ضمن القابض وان كانت اللقطة مما لا يبقى اذا انى عليها يوما او ثوبا  
عرفها حتى اذا خاف ان تفسد تصدق بها واذا وجد شاة او بقرة او بعيرا  
او حمارا نجسه وعرفه فانفق عليه ثم جاء صاحبها واقام البيعة انما له لم يرجع  
عليه مما انفق الا ان يكون انفق بامر القاضى فان دفعها الى القاضى واقام البيعة  
انه التقطها امره ان ينفق عليها قدر ما يري يومين او ثلثة فان لم يجي صاحبها  
باع المشاة ونحوها قاما الغلام والدابة فبواجره وينفق عليه من اجره فاذا باعها  
اعطاه القاضى من ذلك الثمن ما انفق عليه بامر في اليومين والثلاثة فان لم يبعها  
حتى جاء صاحبها واقام البيعة انما له قضى له بها القاضى وقضى عليه بنفقة  
الملتقط فان قال الذي في يديه الدابة لا ادفعها اليك حتى تعطين النفقة كان له  
ذلك واذا التقط الرجل لقطة او وجد دابة ضالة او وجد صبيلا حرا ضالا  
الى اهله لم يكن في شيء من ذلك جعل فان عوضه صاحبها فهو حسن واذا وجد الرجل  
بعير ارضا لا اخذه تعرفه ولم يترك حتى يضع واذا باع اللقطة بامر القاضى لم يكن  
لصاحبها اذا حضر الا الثمن واذا كان باعها بغير امر القاضى ابطال البيع فان لم  
على السلعة كان صاحبها بالخيار ان شاء ضمن البائع القيمة وكان الثمن للبائع  
ويصدق بما زاد على القيمة وان شاء اجاز البيع واذا هلك اللقطة من الملتقط  
فان كان حين اخذها قال انما اخذتها للرد على اهله وبشهادته شاهدان  
على مقالته لم اضمنه وان لم يكن له على ذلك شهود وكذبه صاحبها فيه فهو ضمان لها  
وان قال قد اطلقت لقطة او ضالة او قال عندي شيء فمن سمعتموه يسأل  
شيئا فدلوه على فلما جاء قال قد هلكتم فهو مصدق في ذلك ولا ضمان عليه  
وكذلك لو وجد لقطتين فقال من سمعتموه يريد شيئا فدلوه على لم يقل عندي ان  
ثم هلكا عنده ثم جاء صاحبها فلا ضمان عليه فيهما وكذلك ان قال عندي لقطة



يرى من الضمان وان كانت عنده عشرة وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى لا ضمان عليه  
 وان لم يشهد ولم يعرف وعليه اليقين بالله ما اخذها الا ليعرفها واذا وجد الرجل العقلة  
 يعرفها ثم اتى بها الى المكان الذي وجده فيه يرى من الضمان وان كان اخذها  
 ليأكلها لم يبرأ من ضمانها حتى يدفعها الى دار صاحبها وكذلك الغاصب اذا راد الدابة  
 الى دار صاحبها لم يبرأ من ضمانها حتى يدفعها الى صاحبها وجعل جاء الى دابة من بطة  
 لرجل فخلها ولم يذهب بها ثم ان الدابة ذهبت فلا ضمان على الذي خلها وكذلك  
 لو حل قيد عبده فذهب العبد وكذلك لو فتح باب رجل وفي داره دواب فذهبت  
 وكذلك لو فتح باب ففقد فيه طير فطارف ولو شق قايته سن او زيت فسأل عنه  
 لان الزيت لا يستمسك فيه اذا شقه وكذلك اذا كان الشيء معلق بجبل فخل  
 الجبل وقطعه فوقع ذلك الشيء فسأل وانكسر واذا كانت العقلة في يد مسلم  
 فادعاه رجل ووضعها في يده في يديه ان يعطينه الابينة فاقام شاهد  
 كافرين لم يجز شهادتهما لان الذي في يديه مسلم فان كانت في يدي كافر فكذلك  
 القياس ايضا لا لعلم المسلم ولكني استحسن فاقضي بها له فان كانت في يدي مسلم  
 وكافر لم يجز شهادتهما الكافر على واحد منهما في القياس ولكني استحسن ان اجيزه  
 على ما في يدي الكفار منها واذا اقر الملتقط بالعقلة لرجل فاقام اخر البينة انها  
 له قضيت بها للذي اقام البينة فان اقرب لاحدهما ولا ودفعها اليه بعينه حكم الحكم  
 فاستمر بها كما ثم اقام اخر البينة انها له فله ان يضمن الدافع ان شاء وان شاء القاض  
 فان ضمن الدافع لم يرجع بما ضمن على القابض وان كان دفعه بقضاء قاض لم يكن له  
 ان يضمن الدافع ولكنه يضمن القابض

# كتاب الآباء

روى ابو يوسف عن ابي حنيفة عن سعيد بن المهزبان عن ابي عمر الشيباني قال  
 كنت قاعدا عند عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه فجاء رجل فقال ان فلانا قد  
 يابا من القوم فقال القوم قد اصابا اجرا قال عبد الله وجعل له راشا من راسي  
 عبدا ربيعين درهما وروى ابو يوسف رحمه الله تعالى عن سعيد نفسه بهذا الحديث  
 ايضا وعن الشعبي في رجل اخذ غلاما ابقا فابتنه قال لا ضمان عليه وعن شرح  
 في قضية مثل هذا انه ضمنه فاختصموا الى علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه انه جعل  
 في جعل الابن دينار او اثني عشر درهما وعن علي انه قال في جعل الابن دينار او  
 عشرة دراهم وعن عامر قال فيه دينار اذا اخذه خراجا من المصروع عن عامر بن ياسر  
 انه قال في جعل الابن ان اخذه في المصروع عشرة دراهم وان اخذه خراجا من المصروع

فله اربعون درهما وعن شرح مثله وعن ابراهيم انه كان يستحب ان يرفع الذي يجيء  
 بالابن حتى يرد الناس بعضهم على بعض واذا اتى الرجل بالعبد فاحذه السلطان لحبه  
 فادعاه رجل واقام البينة انه عبده قال يستخلفه ما بعته ولا بعته ثم يدفعه اليه  
 ولا احب ان ياخذ منه كفيلا وان اخذ منه القاضى كفيلا لم يكن مسيئا ولكن لا ياخذ  
 احب الى هذا رواية ابي حنيفة قال رويت في بعض روايات ابي سليمان قال احب الى ان ياخذ  
 منه كفيلا وان لم ياخذ منه كفيلا وسعه ذلك فان لم يكن للذي بينه واثرا لعبد انه  
 عبده قال يدفعه اليه وياخذ منه كفيلا وان لم يجز للعبد طالب قال اذا طال ذلك  
 باعه الامام وامسك ثمنه حتى يجز له طالب ويقيم البينة بان العبد عبده فيدفع  
 الثمن اليه ولا ينقص بيع الامام قاله وينفق عليه الامام مدة حبسه من بيت المال  
 ثم ياخذ من صاحبه ان حضر فردة عليه ومن ثمنه ان باعه فان اقام مدعيه شهرا  
 نصارى لم يجز شهادتهم وان اقام بينة من المسلمين وقد باعه الامام فزعم انه كان  
 دبره او كاتب جارية فزعم انها كانت ام ولد له لم يصدق على نسخ البيع الا ان يكون لها في  
 يده ولد ولدت في ملكه فيدعي انه ولده منها فيصدق عليه ويثبت النسب وينسخ البيع  
 واذا اخذ الرجل غلاما او جارية ابقا بالغا او غير بالغ فردة الى مولاه فان كان اخذه  
 في المصراع وخارجا منه استحسن ان اجعل له في ذلك على قدر المكان والعنا وان  
 كان اخذه من مسير ثلاثة ايام او اكثر جعلت له اربعين درهما لا ازيد عليها وان كان  
 افق عليه اضعاها بغير امر القاضى وان مات عبده او ابى منه قبل ان يرد فان كان  
 اشهد حين اخذها انما اخذه ليرده على صاحبه فلا ضمان عليه وان كان حين اخذه  
 لم يشهد على ذلك فهو ضمان لقيمته في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال ابو يوسف  
 رحمه الله تعالى لا ضمان عليه اشهد او لم يشهد واعلم انه كان ابقا وان اشهد شاهدا  
 انه قال ربيعين اخذه هذا ابى فداخلة فمن وجد له طالبا فليد له على قال لا ضمان عليه  
 وان انكر المولى ان يكون عبده ابقا فالقول قوله الا ان يشهد الشهود انه ابى من  
 مولاه وان مولاه اقرب فيجب الجعل واذا اعتقه المولى في ابائه او ذرية جاز وانما  
 لم يجز لانه عزز ووقد بلغنا عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انه نهى عن بيع الفرد  
 وكذلك ان وهبه لابن له صغير في عماله فالهبة جائزة واعلامه بمنزلة القبض واذا  
 ابى العبد الماذون ثم اشترى وباع لم يجز وقد صار مجبورا عليه بالابا والكم  
 في جناية الابن والجناية عليه وفي حدوده كالحكم فيها بالمصر واذا قامت عليه البينة  
 بالشرقة لم يقطعها الامام حتى يحضر مولاه فاذا حضر قطعه في قول ابي حنيفة ومحمد  
 رحمهما الله تعالى وقال ابو يوسف بقطعه ولا ينتصر مولاه واذا اخذ العبد الابن  
 وحبس في بلد فتقدم مولاه الى قاض بلده واقام عليه شاهدين وعلى حليته وصفيه  
 فكتبه بذلك الى قاضى البلد الذي هو فيه مجوس ووافق العبد عليه وصنفهم

رجل لم يجز وان وهبه



لقاضي الذي فيه العبد كجوس ان يدفع العبد اليه ويختم في عنقه وياخذ كفيلا منه ثم  
يبعث به الى البلد الذي فيه شهوده ويكتب معه كتابا الى ذلك القاضي فان شهد عنده  
شهوده ان هذا العبد عنده دفعها اليه وكتب الى القاضي الذي بعث به اليه بما ثبت  
من حقه فيبرئ ذلك القاضي كفيلا قال اما القضاة اليوم فانهم يعلمون بذلك وهو  
ارفق بالناس واما نحن فلا نأخذ به وهو عندنا قبيح والخلية قد نوافق الخلية ولا ينبغي  
للقاضي ان يقبل كتابا في غلام ولا جارية حتى يحضر بالشهود على عين الجارية والغلام وهذا  
قول ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى قال ابو يوسف رحمه الله تعالى قبل ذلك في العبد  
واعمله فيه ولا عمل به في الجارية وهو مذهب ابن ابي ليلى فان كان القاضي باع العبد  
طال حبسه ثم هلك العبد عند المشتري ثم ادعاه رجل واقام البينة انه عبده واسمه  
فلان وكان من قبلته كذا وكذا فوافق ذلك صفة العبد الذي باعه القاطم يقبل ذلك  
ولم يدفع اليه الثمن الا ان يشهدوا ان العبد الذي باعه القاضي من هذا الرجل هو عبده  
فقضى له بالثمن وكذلك ان لم يبعه حتى قبل فان اقام المدعى البينة ان العبد  
رجل اخذ عبدا ابقا فباعه لغيره ان القاضي ثم اقام مولاه البينة انه عبده قال  
لا يجوز البيع فان كان العبد هلك عند المشتري كان للمشتري ان يضمن المشتري قيمته  
ويرجع المشتري على البائع بالثمن وان شاء ضمن البائع قيمته وكان الثمن له ويستوفى  
بفضله على القيمة رجل اقام البينة عند قاضي من القضاة بان العبد الذي باعه قاضي بلد  
كذا من فلان هو عبده واخذ كتابه الى ذلك القاضي الذي باع الابن قال يجوز ويدفع  
الثمن اليه واذا وجد الرجل عبدا او امة ابقا وهو قوي على اخذه قال يسعه تركه ولحق  
الى ان ياخذه فيرده على صاحبه واذا اخذ الرجل عبدا ابقا فدعاه رجل واقر له  
العبد فدفعه اليه بغير امر القاطم فله ان يستحقه اخر بينة فله ان يضمن  
ابهما شاء فان ضمن الدافع رجع به على القاطم فان كان لم يدفع الى الاول حتى شهد عنده  
شاهدان انه عبده قد دفعه اليه بغير حكم ثم اقام اخر البينة انه عبده وهو حي في يده  
فانه يقضى بهذا ولا يقبل من الذي هو في يده بينة انه عبده لانه في يده وكسوة العبد  
الابن من البيع والشراء والاجارة وغير ذلك للمولاه فان اجر الذي اخذه واخذ  
اجرة قضى الذي اخذه لانه في ضمانه ويومر بان يضمنه قبه فان دفعه الى المولى لمع العبد  
وقال هذا المال ثمة عبدك وقد سلمته لك فهو للمولى باكله استحسانا وان كان اجر نفسه  
واخذ الاجرة او لم ياخذ فالاجر للمولى استحسانا وان كان في ضمان الذي هو في يده  
واباى المكاتب لا يطل كتابته واذا نذر ولا جعل لمن رده ويجوز عتق الابن من الظهار  
اذا كان حيا ويجوز بيعه فمن اخذه لا يجوز بيعه من غيره واذا ابتاع العبد الرهن فرده  
رجل في حياة الراهن او بعد موته فهو من على حاله ويجعل على الرهن وان كان مثل الذين  
الا ترى ان عليه اصلاح الجناية فكذلك الجعل لمن جاء بالابن ان تمسكه حتى لا يخذ

الجعل

الجعل فان مات في يده بعدما قضى له القاضي با مساهة بالجعل فلا ضمان عليه  
ولا جعل وكذلك لو مات قبل ان يرفعوا الى القاضي عبدا بقر وذهب معه بمال فجاء  
رجل وقال اجد معه شيئا قال ليس عليه شيء فان اتهمه رب المال واراد ان يستخلف  
فله بميسره امة ابقت من مولاه فالحقت بدار الحرب ثم اصحابها المسلمون فاشترها  
رجل منهم فوطئها فولدت له ثم جاء مولاه قال ياخذها وقيمة اولادها في قول  
ابى حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك لو كان الواطئ اشترها من المشركين  
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى اذا ابقت الى ارض الحرب فاشترها  
المشركون ثم اشترها منهم رجل فولدت له فلا سبيل لمولاه عليه والجعل واجب في رد  
المدير وامر الولد فان مات المولى قبل ان يصلها اليه فلا جعل له فان كان له على المدير  
سعاية وقد ورده الى الورثة وان كان العبد الا بقر بين رجلين ثلثا فاجعل عليها  
على قدر الانصاء واذا انتهى الرجل بالعبد الى مولاه فلما نظر اليه اعتقه فاجعل له  
عليه وكذلك ان باعه من الذي اتى به فان سلمه الى مولاه ثم ابق منه فجاءه رجل  
اخذ من مسيرة ثلاثة ايام قال على المولى جعل تام لكل واحد منهما وان كان ذلك المولى  
ثم ابق منه قبل ان ينتهي به الى مولاه فاجعل للاخر ان جاء به من مسيرة ثلثا ووضعه  
ان كان دون ذلك ولا شيء للاول فان اخذه الاول مع الثاني ورداه من مسيرة  
ثلاث فاجعل بينهما سواء فان كان احدهما عبدا مجبور او مارة فموشل الحر  
في الجعل فان كان العبد مكاتب او عبدا تاجر فعليهما الجعل وكذلك ان كان  
الابن والجعل في ماله عبد جنى جناية فابن فجاء به رجل فاجعل على مولاه ان اختار  
الفداء وان اختار دفعه الى اصحاب الجناية فاجعل على اصحاب الجناية عبد  
الى بعض البلدان فاخذه رجل فاشتراه منه رجل وجاء به فلا جعل له لانه لم ياخذه  
ليرده وكذلك الهبة والوصية والميراث فان اشهد حين اشتراه انه انما يشتره  
ليرده على صاحبه لانه لا يقدر عليه الا بشره فله الجعل واخذ الرجل العبد الا بقر  
وجاء به ليرده على مولاه فوجده قد مات فان له الجعل في تركته فان كان عليه  
دين يجبط بماله فله الجعل في ماله وهو احق بالعبد حتى يعطى الجعل فان  
لم يكن له مال غيره بيع العبد ويبدأ بالجعل ثم قسم الكتابين الغرماء فان كان  
الذي جاء به هو وارث الميت وقد اخذه وسار به ثلاثة ايام في حياته ثم مات  
وليس للوارث من عياله قال له الجعل وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى اما انا  
فلا ارى للوارث جعل اذا جاء به بعد موته وان كان اخذه في حياته واذا جاء رجل  
بالابن من مسيرة ثلثا وهو لا يساوي اربعين درهما قال له الجعل اقل من قيمته بدين  
في قول محمد رحمه الله تعالى وهو قول ابى يوسف الاول ثم قال ابو يوسف بعد ذلك  
له الجعل تاما واذا كان على العبد دين فجعله على مولاه اذا اراد ذلك فان الجعل



فبدءا بالرجل والباقي للفرءاء وإذا أخذ الرجل عبدا خيه أو اخته أو عبدا ابنه  
أو ابنة أو عبدا امرأة أو امرأة اخته عيدا زوجها فالقياس في ذلك كله واحد ولو كان  
استحسن إذا وجد عبدا ابنه وهو في عياله أو ليس في عياله فليس عليه شيء وكذلك  
المرأة والزوجة وإذا وجد عبدا ابنه وليس في عياله فله الجعل وإن كان في عياله فلا  
وإنما يطلب عبدا لرجل إذا بقى ابنه وأبوه وابنه وأما الأخ إذا كان نائبا عنه وليس  
في عياله فله الجعل وإذا بقى عبد التيم فجاء به الوصي فلا جعل له وكذلك إن كان التيم  
في حجر رجل يعوله فجاء به ذلك الرجل وإذا صاح الذي جاء به الابن مولاه من الجعل  
على عشرين درهما وحظ منه عشرين درهما جاز وإن صاح على خمسين درهما وهو  
لا يعلم أن الجعل أربعين درهما قال يجوز منه أربعون ويخرج الفضل وإذا أبت الأمة  
ولها صبي رضيع فردّها رجل كان لها جعل واحد فإن كان ابنها غلاما قد أربى الجعل فله  
جعل ثمانين درهما وإذا خرج الولد في أهبة بعد ما ردّ العبد من قبله فلا جعل له على الوجه

## كتاب المفقود

روى عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أنه قال في امرأة المفقود أنها ابتليت  
حتى يستبين موت أو طلاق وعن إبراهيم قال سمعنا أن امرأة المفقود تترتب أربع  
سنين وليس ذلك بشيء هي امرأته ابتليت فلتصبر وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى رحمه الله  
تعالى قال أنا لقيت المفقود نفسه فحدثني حديثه قال أكلت حريم من أهلي ثم خرجت فاحت  
نفر من الجن فكنت فيهم ثم بداهم في عتي فاعتقوني فماتوا في قريبا من المدينة فقالوا  
الخل فقلت نعم فخلوا عني فجلت فإذا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أبان امرأتي من بعد  
أربع سنين وحاضرت فانقضت عدتها وتزوجت فخيرني عمر بن الخطاب رضي الله تعالى  
بين أن يردها علي وبين المهر وعن علي بن أبي طالب في المرأة يستأ اليها زوجها فتزوج  
ثم تقدم أنها ترد إلى زوجها الأول ويفرق بينهما وبين الآخر ولها المهر بما احتل من  
زوجها ولا يقربها الأول حتى تنقضي عدتها من الآخر وإن عمر بن الخطاب رضي الله  
عنه قال فيها زوجها الأول بالخير إن شاء أخذ مهرها وتركها عند الآخر وإن شاء  
امرأته قال إبراهيم قول علي في ذلك أحب إلي من قول عمر رضي الله تعالى عنه وعن  
عبد الرحمن بن أبي ليلى أن عمر رضي الله تعالى عنه رجع عن ثلاث قضيات إلى قول  
علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه في امرأة إلى كف والمفقود زوجها والمرأة  
التي تزوجت في عدتها وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى يأخذون بقول  
علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه وإذا فقد الرجل فارتفع ورثته إلى القاضي  
واقروا أنه فقد وسألو أخته من ميراثه لم يقسمه وتفسير المفقود الرجل يخرج في وجه

ينفق فلا يعرف موضعه ولا يستبين أمره ولا موته أو أسر العدو فلا يستبين  
أمره ولا قتل فهذا مفقود ولا يقسم ماله ولا تزوج امرأة ولا يحكم القاضي في  
شيء من أمره حتى يقوم بالبينة أنه مات أو قتل ومن كان من ورثة المفقود غنيا  
فلا نفقة له في ماله ما خلا الزوجة فإن كانت له غلة فجعل القاضي فيها من يحفظ  
بها ويقبضها ولو كان يخاف عليها الفساد من متاعه فإن القاضي يبيعه وينفق  
على زوجته وولده منه ولا يبيع ما لا يخاف عليه الفساد في نفقة ولا غيرها فإذا  
لم يكن له مال إلا دار واحتاج ولده وزوجته إلى النفقة لم يبيع له الدار وكذلك  
لو كانت له خادم فإن كانت له دراهم أو دنانير أو براخدا فانفق عليهم منه وكذلك  
الودعة تكون له عند رجل فانه ينفق عليهم وكذلك الدين يكون له على الرجل وهو  
استحسانا وإن أعطاهم الرجل منه شيئا بغير أمر القاضي لم يبرأ وكذلك إن أعطاهم  
من الودعة ضمه فإن كان الذي عليه الدين حائدا للدين لم يكن أحدا من الزوجة  
والولد خصما في تبينه عليه وإن طلب ولده وزوجته إلى القاضي أن ينصت وكيلة  
في خصوصته وجميع غلات المفقود وغير ذلك من أموره فعليه الحكم وكان لكل  
أن يتقاضى ويقبض ويخاصم من يحد حقا من عقدي يجرى بينه وبين هذا الوكيل  
فأما كل دين كان المفقود تولاه أو نصيب كان له في عقار أو عروض في يدي رجل أو  
من الحقوق فإن الوكيل لا يخاصم فيه من جمده إلا أن يكون القاضي قد تولاه ذلك  
وراه وانفذ الخصومة بينهم فيه فيجوز حينئذ لأنه ما اختلف فيه القضاة وكذلك  
إن مات غريم من غرمائه وقد أقر له بدينه في وصيته وجميع حق المفقود من ذلك  
على وكيله فإن لم يكن وصي له وعليه ديون لغيره لم يكن لورثة المفقود ووكيله في ذلك  
خصوصية إلا أن يراه القاضي فإن ادعى إنسان على المفقود أو عنده حقا من دين  
أو دية أو شركة في عقار أو رقيق أو طلاق أو عتاق أو نكاح أو رد يبيع أو  
مطالبة باستحقاق لم يلتفت إلى دعواه ولم يقبل منه البينة ولم يكن هذا الوكيل  
ولا أحد من ورثته خصما له وإذا رجع المفقود حيا لم يرجع في شيء مما انفق  
الوكيل على زوجته وولده من ماله ودينه وعلقه بأمر القاضي وكذلك ما انفق  
على أنفسهم من دراهم أو دنانير أو تبر في وقت حاجتهم إلى النفقة أو ثياب لبسها  
للكسوة أو طعام أكلوه وإذا فقد الرجل بصفتين أو بالجل ثم اختصم ورثته في ماله  
اليوم فإن هذا قدامات الأثرى أنه لم يبق أحد ادرك ذلك الزمان فإذا بلغ  
المفقود هذه المدة وهومت ويقسم ماله بين ورثته فإن كان له ابن مات  
ومن جالد بن عبد الله وترك أخا لأمه والمفقود عصبة فاني انظر إلى سن المفقود  
يووم مات الابن فإن كان مثله يعيش إلى ذلك الوقت لم أورد الابن منه ولم أورد  
من أبيه وجعلت الميراث لعصبة المفقود ولو كان مثله لا يقبض ذلك المدة جعلت



الميراث لابنه الميت ثم ورثت اخاه لانه منه السدس والباقي لعصبة الابن وكذلك  
 كل مفقود بلغ في السن ما لا يعي شئ له اكثر منه جعلت ماله لورثته الاحياء في ذلك  
 الوقت ولم اوردت منهم من مات قبل ذلك ولا اوردت منهم ورثت ما وقف له من مؤثرهم  
 الى ورثتهم يوم ماتوا قال ابو الفاضل وهذا تفسير ما حكى ابو سليمان عن محمد رحمه الله  
 ان المفقود حتى في ماله ميت في مال غيره واذا فقد المكاتب وله مال وولد ولد  
 في المكاتبه وقف ماله ولم ترد مكاتبته ولا يستسعى ولده فيها وينفق على ولده النصار  
 وبناته الذين ولدوا في المكاتبه وعلى امرائه من ماله فان مات ابن له ولد في مكاتبته  
 وترك مالا كان ماله موقوفا فان كان ماله في يدي اخيه لم اخرج من يده ولم تعرض  
 له لاني لا ادري لمن هو ولو اقر ولد المكاتب الذين ولدوا في المكاتبه وهم بكرا ان باهم  
 مات وما له في ايديهم واقر لهم المولى بذلك فادوا المكاتبه وقسموا المالا ثم اختلفوا  
 وحجده بعضهم بعضا وارتفعوا الى القاضي بما ذكرك عليهم وكذلك لم يقسموا حتى  
 ارتفعوا اليه واقروا به عنده جازا قرارهم عليه وقسموا المال بينهم بعد ادا المكاتب  
 وكذلك لو اقروا بدين عليه بدا به قبل المكاتبه وكذلك الحرا اذا اقر ورثته انه  
 قد مات وكان المال في يدي غيرهم فصدهم بذلك وان جحد موته لم انزعه من  
 الابنية تقوم على موته فلوان المولى اعتق المكاتب المفقود ثم مات ابن المكاتب  
 حر وله اخوة احرار لم نقص لهم بشئ من ذلك حتى فلم يموت المكاتب قبله وكذلك  
 ان كان مكان المكاتب عبدا ولو ادعى مملوك له العتق واقام البينة لم يقبل بینه  
 وكذلك لو ادعت امراته الطلاق ولو اوصى رجل للمفقود بوصية لم اقبض بها له  
 ولم اطلبها ولو اتفق على ولدها وادامات الرجل وترك ابنتين وابن ابن وابنة  
 ابن وترك ابنا مفقودا وترك مالا في يدي ابنتين فارتفعوا الى القاضي واقر  
 ان الابن مفقود فان القاضي لا ينبغي له ان يحرك المال عن موضعه ولا يقف فيه شيئا  
 للمفقود لانه لا يعلم يرث ولا يرث ولا يقف شيئا لانه لا يعلم انه له وليس هذا بمنزلة  
 مال المفقود الذي يعلم انه له فان قالت الابنتان قد مات اخونا وقال ولد الابن هو  
 مفقود والجواب كذلك ولو كان مال الميت في يدي ولد ابن المفقود وطلبت  
 الابنتان منه ان يخلوا تفقوا انه مفقود فانه يعطى ابنتين النصف وهو اقل مما يسببها  
 ويترك النصف في يدي ولد الابن من غير ان يقضى به لهما ولا لابييهما ولو كان المال  
 في يدي اجنبي فقالت الابنتان مات اخونا قبل ابينا وقال ولد الابن هو مفقود  
 فان اقر الذي في يده المال بالملك للميت وبان الابن مفقود فانه يعطى ابنتين النصف  
 ويقض الباقي على يديه وان قال الذي في يديه المال قد مات المفقود قبل ابيه فانه  
 يجبر على دفع الثلثين الى ابنتين ويوقف الثلث على يديه لان ولد المفقود لا يرث  
 فيه لانفسهم شيئا ولو جحد الذي في يديه المال ان يكون المال للميت فاقامت

الابنتان البينة ان اباهم مات وترك هذا المال ميراثا لهما ولاخيهما المفقود  
 فان كان جتيا فهو المورث ومهما وان كان ميتا فولده الورثة معها ولا يعلم له  
 غير هؤلاء فانه يدفع الى ابنتين النصف ويوقف النصف على يدي عبد  
 لان الذي في يديه تحجده فهو غير مؤتمن عليه فان ادعى ولد المفقود انه  
 مات بعد شهادة الشهود لم ادفع اليهم شيئا حتى تقوم البينة على موته  
 قبل ابيه او بعده ولا اتفق عليهم من ذلك شيئا وان كانوا محتاجين  
 لاني لا ادري لمن هو فان كان المال ارض في يدي ابنتين وولد الابن  
 فاقر واجمعا ان الابن مات قبل ابيه فاقسموا الارض بينهم على ذلك ثم ادعوا  
 انه مفقود فان القاضي يمضي القسمة عليهم ولا يقبل قولهم انه مفقود وكذلك لو كان  
 في ولد الابن رجل غائب لم يشهد القسمة ولم يكن في يده شئ في هذه الارض ثم قد  
 فقال والذي مفقود فاذا نقص القسمة لم يكن له ذلك لانه مقر انه ليس بوكيل ولا  
 وارث وكذلك لو كان صغيرا فادرك ولو ادعى ان اياه ما قبل جده كان له ان ينقص  
 القسمة فيقسمها القاضي بينهم قسمة مستقبلة باقرارهم على انفسهم ولو ماتت ابنة  
 هذا الابن المفقود فان كان ميراثها في يدي اخها لم اعرض له ولم اقف منه شيئا  
 لاني لا ادري او ادت هو ام لا فان كان ميراثها في يدي اجنبي لم ادفع الى اخيهما منه شيئا  
 وان كان ميراثها في يدي اخها فادوا القسمة وهم مقرون بان الابن مفقود  
 لم اقسمة بينهم ولو كان للمفقود امرأة ماتت وميراثها في يدي ولدها لم اقسمة للمفقود  
 من ذلك نصيبا ولم اقف له شيئا ولو اراد ولدها قسمة ميراثها وهو في ايديهم  
 لم اقسمة بينهم حتى تقوم البينة على موت المفقود ويعزل من ذلك مثل نصيب المفقود  
 فيوقف ويقسم ما بقي بينهم ولو كان في يدي غيرهم قضيت لهم بثلاثة ارباع عدوت  
 الثلث على يدي الذي هو في يديه واذا فقد المرتد ولم يعلم الحق بدا الحرب ام لا فان  
 يوقف ميراثه كما يوقف ميراث المسلم وان مات اخد من ولده قسم ميراثه بين ورثته  
 ولم يحبس للمفقود منه شئ وكذلك لان كان ميراثه في يدي اجنبي وكذلك المرأة للمرثون  
 الذي يفقد وله بنون مسلمون فمات احدهم لا يوقف الابن شئ وكذلك رجل لم يفقد وله بنون  
 كفار فمات احدهم قسمت ميراثه بين اخوته ولم اقف على ابيه شيئا

## كتاب الغصب

عن ابن سيرين عن شريح قال من كسر عصا فهدى له وعليه من ثمنها وعن الحكم عن شريح قال  
 هو له وعليه قيمتها وعن ابن الحصري ان اعرابيا اتى عثمان بن عفان فقال ان بني عمك  
 عدوا على ابي فقطعوا البانها واكلوا فضلاتها فقال له عثمان رضي الله تعالى عنه



اذا يعطيك ابلا مثل ابلك وفصلانا مثل فصلانك قال اذا ينقطع البانها وتموت  
 فصلانها حتى تبلغ وادى قال فغمره بعض القوم بعبد الله بن مسعود فقال <sup>بنو</sup> بني  
 عبد الله بن مسعود فقال عثمان نعم فقال عبد الله بن مسعود اري ان يعطى هذا واديه  
 فيعطى ثم ابلا مثل ابله وفصلانا مثل فصلانك فغمره بعض القوم بعبد الله بن مسعود  
 فاعطاه وعن شرح ان مسلما كسر دنانير من خمر لرجل من اهل الذمة فضمنه شرح قيمة  
 الخمر فاذا غصب الرجل جارية تساوي الف درهم فزادت عنده حتى صادت تساو  
 الفين درهم ثم باعها وهي بكر فذلك عند المشتري فقال لصاحبها ان يضمن القاب  
 الف درهم قيمتها يوم باعها فان شاء ضمن ذلك المشتري وكذلك لو قبلها الغاصب  
 فلم يبعها ضمن قيمتها الف درهم وكذلك لو ولدت عنده ثم باعها وولدها وقتلها  
 ضمنها جميعا فان لم يكن ذلك ولكن ما تاعده ضمن قيمته الامة يوم غصبها ولم يضمن  
 الولد ولا الزيادة وان مات الولد وحده اخذ المصوب الجارية ونقصان الولادة  
 ولم يضمنه الولد فان لم يمت واحد منهما اخذها جميعا فان في الولد وفاء بنقصان  
 الجارية لم يضمنه شيئا فان لم يكن فيه وفاء اخذ فضل النقصان على قيمة الولد وادى  
 حضرة الجارية فادعها واقام شاهدا انها جارية غصبها هذا اياه واقام شاهدا  
 اخر على فرا الغاصب بذلك لم يجز وكذلك ان شهدا أحدهما بالملك وشهدا الاخر  
 على فرا الغاصب له بالملك وان شهدا له بالملك وزاد أحدهما ذكر الغصب فالشهادة  
 جائزة وان شهدا أحدهما انها جارية وشهدا الاخر انها كانت جارية فضيت بهاله  
 اذا كانت جارية فهي له ابد حتى يخرج من يده بحق فان شهدا أحدهما انها جارية  
 اشترها من فلان وشهدا الاخر انها جارية ورثها من ابيه لم يجز وكذلك ان شهد  
 الثاني بالشراء من رجل اخر او بهبة او صدقة فان شهدا انها جارية غصبها هذا  
 اياه وقد باعها الغاصب من رجل فسلم ربا الجارية البيع بعد ذلك قال لا يجوز فان كان  
 الغاصب قد قبض الثمن فذلك عنده من مال ربا الجارية وكل ما يثبت عند المشتري  
 للجارية من ولد وكسب وارث جنباية فهو للمشتري لان صاحبها قد سلم البيع فان لم  
 يسلم البيع اخذها اخذ جميع ذلك معها فان كان المشتري اعتقها ثم سلم ربا الجارية  
 البيع قال اما في القياس فلا يجوز عتقه وفي الاستحسان عتقه جائز وهذا قول ابي حنيفة  
 وابي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمهما الله تعالى لا يجوز عتقه قال ابو سليمان  
 هذه رواية محمد عن ابي يوسف رحمهما الله تعالى ونحن سمعنا عن ابي يوسف رحمهما الله  
 انه لا يجوز عتقه وقال ابن ابي ليلى رحمه الله تعالى عتق المشتري من الغاصب جائز  
 وان يجز صاحبها البيع وعلى الغاصب قيمتها وان مات ثم سلم ربا الجارية البيع  
 لم يجز عتقه ولو لم تمت ولم يسلم ربا الجارية البيع ولكن الغاصب اشترها منه  
 لم يجز البيع الاول وكذلك لو وهبها مولاها للغاصب او تصدق بها عليه او ما

نورثها منه رجل غصب من رجل جارية واقام المصوب منه الجارية البينة  
 انه قد غصب جارية له قال يجلس حتى يحكي بها ويردّها على صاحبها الى ان ياتي  
 بالبينة على قيمتها فان لم يكن له بينة على القيمة واختلفا في قيمتها فالقول قول الغاصب  
 مع يمينه واذا حلف وادى القيمة ثم ظهرت الجارية كان صاحب الجارية بالخيار  
 ان شاء رضى بالقيمة التي اخذها وان شاء ردّها واخذ الجارية فان كان الغاصب  
 كحل عن اليمين فادى القيمة على ما ادعى المصوب ثم ظهرت الجارية فلا سبيل للمصوب  
 عليها رجل غصب من رجل جارية فوطئها فولدت منه ثم حضر صاحبها فادعها  
 ولم يكن له بينة واقوله بها الذي في يديه لم يصدق عليها وعلى يديها ولكنه ضمن  
 قيمتها يوم غصبها ولا يضمن قيمة الولد فان كان المدعى اقام البينة انها جارية  
 غصبها هذا منه قضى له بها وبولدها فان لم تقبل الشهود غصبها ولم يقربه الذي  
 هي في يديه ولكنه قال اشتريتها من فلان فادرت ان يقضى الجارية للذي اقام  
 البينة هذا استخلفه بالله ما بعث ولا اذنت له في بيع ولم يدعى الذي في يديه  
 شيء من ذلك قال لا استخلفه على شيء من ذلك الا ان يدعى الذي في يديه  
 شيئا من ذلك فاستخلفه على ما ادعى فان اقام الذي في يديه البينة على تسليمه  
 البيع اخذ ربا الجارية الثمن من البائع فان تصادقا الاول والجارية على انه  
 كان اعتقها قبل هذا البيع لم يصدق على ذلك وان اقامت الجارية البينة ان الاول  
 قد كان اعتقها قبل ان يشتريها هذا فانها تعتق ويرجع المشتري على البائع بالثمن  
 وعلى المشتري العقر للجارية والولد وله بغير قيمة رجل اشترى جارية فولدت له  
 ثم جاء اخوه واقام البينة ان الجارية له فضيت له بها وقيمة الولد والعقر يرجع  
 المشتري على البائع بالثمن وقيمة الولد واذا غصب الرجل شيئا لا يكال  
 ولا يوزن فخاصمه المصوب منه فيه بعد هلاكه وقيمه يوم خاصمه اكثر  
 منها يوم غصبه فان عليه قيمته يوم غصبه وان كان ثمايكا لا يوزن عليه  
 مثله فان كان لا يقدر على مثله فعليه قيمته يوم خاصمه واذا غصب ثوبا او يقر  
 او جارية فولدت ولدا ثم ذبح الولد او باعه او استخدمه حتى مات ثم ادعى  
 فعليه ضمما قيمته يوم مات ولو لم يصنع شيئا من ذلك ولكن الامراتت له  
 ان يضمنه قيمتها يوم غصبها وباخذ الاولاد رجل غصب جارية قيمتها الف درهم  
 فصارت قيمتها الفان ثم قبلها رجل خطاء قال المصوبتة بالجارية ان شاء فلان  
 الف درهم في ماله وان شاء اتبع عاقلة القاتل بالف درهم فان ضمن للف درهم  
 ثم رجع الغاصب على عاقلة القاتل بالف درهم في ثلاث سنين يعلم له منها الف ويصدق  
 بالف وان كانت قيمة الجارية يوم غصبها عشرة الف درهم وبور قبلها القاتل  
 ايضا كذلك فمولاها ايضا كذلك ان شاء ضمن الغاصب عشرة الف درهم في ماله



حالة وان شاء ضمن القاتل خمسة الاف درهم الا عشرة دراهم فان كانت الجارية  
هي التي قتلت رجلا خطا اخذها من ثمنها ودفعها اقلها ثم يرجع على الغاصب بقيمتها  
فان كانت ماتت عبد الغاصب بعد الجناية اخذ المولى بقيمتها من الغاصب وفيها  
الى ولي القاتل ثم يرجع بها على الغاصب ثم اخري رجل غصب دار رجل وسكنها  
فتهدمت من غير عمله قال لا ضمان عليه وان تهدمت من سكناه او عمله فهو ضمان  
لذلك رجل غصب دار رجل وبيعها وسلمها ثم اقر بذلك وليس لولي الدار بئنة قال  
لا ضمان على الغاصب انه لم يتركها عن حالها وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى انا اراه  
ضما من اقيمتها استحسن ذلك وهو قول محمد رحمه الله تعالى وقال محمد بن رجح  
ابو يوسف عن هذا الى قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى انه لا ضمان عليه رجل غصب  
عبدا او دابة فاجرهما واصاب من غلبتها قال الغلة للغاصب ويومران يتصدق  
بها فان مات احدهما من عمل الغاصب فله ان يستعين بتلك الغلة في ضمان القيمة وما  
فضل بعد ذلك فتصدق به وان كان الغاصب باع الدابة واخذ ثمنها فاستهلكه  
وماتت الدابة عند المشتري ضمن رب الدابة المشتري بقيمتها يرجع المشتري على الغاصب  
بالثمن ولا يستعين الغاصب بالغلة في اداء الثمن الا ان لا يكون عنده ما يؤدي  
فلا بائنه ان يؤدي من الغلة فاذا اصاب ما لا بعد ذلك تصدق بمثلها ان كان  
استهلك الثمن يوم استهلكه وهو عنه غني وان كان محتاجا يوم استهلكه  
لم يكن عليه ان يتصدق بشئ من ذلك وليس على الغاصب في سكنى الدار وركوب  
الدابة اجر فان اقام رب الدابة البئنة اتها نفقت عند الغاصب من ركوبه واقام  
الغاصب البئنة انه قدردها اليه وماتت في يديه قال على الغاصب القيمة وكذلك  
لو شهد شهود صاحبها ان الغاصب قتلها او اثمهدم الدار وشهد شهود الغاصب  
انه قدردها اليه على حالها واذا وهب الغاصب الثوب لرجل فلبسه خرق او كان  
طعما ما فأكله او كانت جارية فاستولدها ثم ان الغصوب ضمن الموهوب له قيمة  
الثوب والطعام وقيمة الجارية وعقرها وقيمة ولدها ثم يرجع الموهوب له على الغاصب  
بشئ لانه لم يأخذ منه شيئا ولم يضره وان كان باعها اياه ببيعارجع عليه بالثمن وقيمة  
الولد واذا اختلف رب الثوب والغاصب في قيمته وقد استهلك الغاصب البئنة  
رب الثوب وان لم يكن لرب الثوب بئنة وجاء الغاصب ببئنة ان قيمة ثوبه كذا  
وكذا وكذا رب الثوب وطلب يمينه فانه يحلف على دعواه لان البئنة على رب  
الثوب فان شهد لرب الثوب شاهدا بقيمة ثوبه كذا وشهد اخر على اقرار الغاصب  
بذلك لم يحجز شهادتهما فان لم يكن لواحد منهما بئنة فاراد ان يحلف الغاصب على  
ذلك فقال الغاصب انا اراد الثمن على رب الثوب فاعطيه ما حلف عليه قال  
لا يرد الثمن عليه في هذا ولا في غيره ولا احوطها عن موضعها الذي وضعها فيه

رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فان رضى بذلك رب الثوب وقال انا  
قال لا رد الثمن عليه فان جاء الغاصب بثوب زطي وقال هذا الذي غصبته  
وقال رب الثوب كذبت بل ثوبي هروى او مروى فالقول قول الغاصب مع يمينه  
بأنه ان هذا ثوبه الذي غصبته اياه وما غصبته مرويا ولا هرويا كما ان  
فاذا حلف قضيت لصاحب الثوب بالثوب وبراءت الغاصب من دعوى رب  
الثوب فان جاء بثوب هروى فقال هذا الذي غصبته وهو على حاله وقال رب  
الثوب بل كان ثوبي جديدا حين غصبه فالقول قول الغاصب مع يمينه وان  
اقام البئنة فالبئنة بئنة رب الثوب انه غصبه جديدا فان لم يقر واحد  
منها ببئنة وحلف الغاصب فاخذ رب الثوب ثم اقام البئنة انه غصبه  
اياه وهو جديد ضمن الغاصب فضل ما بينهما فان كان اغتصب ثوبا نصبه  
احمر فاصفر قال لصاحب الثوب بالخيار وان شاء ضمن الغاصب قيمة الثوب  
وكان ثوب للغاصب وان شاء اخذ الثوب وضمن الغاصب ما زاد الصبغ  
في الثوب قال ابو عصفرة وان شاء رب الثوب باع الثوب فضرر فيه بقيمة  
ثوبه ابيض وضرر فيه الغاصب بما زاد الصبغ في الثوب فان كان الغاصب  
جارية صغيرة فزباها حتى ادركت وكبرت ثم اخذها رب الجارية لم يضمن  
للاصاحب ما زاد في الجارية واذا غصب سويقا قلته بسمن فصاحبه  
بالخيار ان شاء ضمنه قيمة سويقه وان شاء اخذ سويقه وضمن  
للاصاحب ما زاد فيه الثمن واذا غصب ثوبه فصبغه اسود فله ان  
ياخذه ولا يعطيه شيئا لان هذا الصبغ ينقصه الا ان يكون ثوبا يزيد  
فيه السواد فيضمن ما زاد وان غصب ثوبا فقطعه قميصا ولم يخطه فله  
ان ياخذه ويضمنه ما نقصه وان شاء ضمنه قيمته وكذلك ان نقصه  
الصبغ الاسود فله ان ياخذه ويضمنه ما نقصه وان غصبه ثوبا  
فخرق فيه خرقا قال ان كان خرقا صغيرا ضمن الغاصب ما نقصه الخرق  
واخذ صاحب الثوب ثوبه وان كان الخرق كبيرا قد افسد الثوب فصبا  
بالخيار ان شاء ضمن الغاصب قيمة ثوبه وكان الثوب للغاصب وان شاء  
اخذ ثوبه واخذ ما نقصه واما الدابة اذا غصبها فقطع يديها او رجلها  
فلا تشبه هذا لانه قد استهلكها وليس ينتفع صاحبها بما بقي والغاصب  
لقيمة الدابة وهي له وكذلك لو كانت بقرة او شاة او جروا فذبحها او قطع  
يديها او رجلها واذا اطمس الغاصب الحنطة فعليه مثلها والذيق له وان  
استهلك قلب من فضة فعليه قيمته من الذهب مضبوغا او وجدته صلبا  
مكسورا فوضي به لم يكن له فضل ما بين المكسورة والصحيحة وله ان يضمن



قيمته مصنوعا من الفضة وان كسر درهما او دينارا فعليه مثله والمكسور الكاس  
واذا ادعى الرجل دارا او ثوبا او عبدا او غير ذلك في يدي رجل واقام البيعة  
انه له وقال الذي هو في يديه هو عندي ودية ولم تقم بيعة وهو خصم وتقيته  
عليه للذي فان اقام الذي هو في يديه البيعة ان فلانا استودعه اياه او اعاده  
او اجاره او رهنه منه لم يكن بينهما خصومة فان اقام المدعي البيعة انه ثوب  
سرق منه واقام الذي هو في يديه البيعة على الوديعة فضي به للذي استحسن  
في السرقة رجل غصب ثوبا فاستهلكه فضمن انسان عن الغاصب قيمته وليس  
الثوب بيعة على قيمته فقال الكفيل قيمته عشرة دراهم وقال الغاصب ثوبون درهم  
وقال صاحب الثوب ثلثون درهما لم يلزم الكفيل الا عشرة دراهم مع يمينه بالله  
ما قيمة الثوب الا عشرة دراهم ويرجع صاحب الثوب على الغاصب عشرة اخرى مع يمينه  
بالله ما قيمته الا عشرون درهما رجل غصب ادية شاة فكانت عنده حتى صار  
عجوزا فان صاحبها ياخذها وما نقضها وكذلك ان غصب ثوبا تفق عنه واصغر  
وان غصبه طعاما حديثا فامسكه حتى عفن عنده فعليه طعام مثله وهذا  
الفاسد للغاصب رجل غصب من اخر ثوبا ومن اخر عصيرا فصبعه ثم حضرا  
قال اما صاحب العصير فياخذ حتى يعطيه عصيرا مثله او قيمته واما صاحب الثوب  
فانه بالخيار ان شاء اخذ ثوبه وضمن للغاصب ما زاد الصبع في ثوبه وان شاء ضمنه  
قيمة ثوبه وان غصب من واحد حنطة ومن اخر شعيرا فخلطها ضمن لكل واحد  
مثلها غصبه وان غصب ثوبا فغزله ونسجه فعليه مثله او قيمته ولا سبيل لهما  
الكتمان على الثوب وان غصب غزلا فنسجه او نسج فجعلها بابا او حديد فجعلها سيفا  
قال يضمن قيمة الحديد والنسج والغزل وجميع ذلك للغاصب ان غصب اية او خشبة  
فادخلها في بناءه او اجرها فادخله في بناءه او جصا فبنائه قال عليه في ذلك كله قيمته  
وليس للعصير ثوب تفق ثابه واخذ ثوبا وخشيت واجره فان غصبه حنطة فزوعها  
ثم جاء صاحبها وقد ادرك الزرع او هو يبقا قال عليه حنطة مثل حنطته ولا سبيل  
الزرع ويصدق الغاصب مكانه فيفضل فان غصبه تالة صغيرة فادركت في ارضه قال  
لا سبيل لهما التالة على الحنطة وله قيمة التالة مسلم غصب من مسلم فاستهلكها  
لا ضمان عليه وان جعلها خلا فلرب الحمار ياخذها وكذلك لو غصبه جلد ميتة فذبحه  
قال ابو الفضل وقد فسره في موضع اخر انه ياخذها ويعطيه ما زاد الذباغ فيه وقال  
في كتاب الاجازة ايضا لو غصبه الجلد يعني به جلد اديكا فذبحه وان شاء صاحب الجلد  
الجلد غير مذبوح وان شاء اعطاه ما زاد الذباغ فيه وان غصبه عصيرا فغزله  
خمس اقله ان يضمنه قيمة العصير وان لم يحضر حتى صار خلا فان شاء اخذ الخل وان  
ضمنه قيمة العصير رجل عنده حنطة لرجل وشعير لآخر ودية فخلطها بحيث لا ينفك

الدينار والدينار

عليه ولا يعرف قال يبا عان ثم يقسم الثمن على قيمة الحنطة والشعير وكذلك  
كلما يكال ويوزن فان اختلفا في مبلغ قيل الحنطة والشعير وقد باعها بمجازفة  
واستهلكا المشتري فالقول في الحنطة قول صاحب الشعير والقول في الشعير  
قول صاحب الحنطة ولا يصدق واحد منهما فيما ادعاه لنفسه ويحلف كل واحد  
على دعوى صاحبه ثم يقسم الثمن بينهما على ذلك ثوب في يدي رجل فاقام رجل  
البيعة انه ثوبه غصبه اياه هذا واقام الذي هو في يديه البيعة انه وهبه له  
قال قضى به للذي هو في يديه وكذلك لو اقام البيعة على البيع او على اقراره انه ثوبه  
فان كان في ايديهما جميعا فاقام كل واحد منهما البيعة على البيع او على اقراره انه  
ثوبه فان كان في ايديهما جميعا فاقام كل واحد منهما البيعة انه ثوبه غصبه الاخر  
اياه قضيت به بينهما نصيقتان فان اقام رجل البيعة انه ثوبه استودعه الميت  
واقام اخر البيعة انه ثوبه غصبه اياه الميت قضيت به بينهما وان جاء بالبيعة  
على دراهم يمينه بانه ما له غصبه اياه الميت قال هو اخق بهما من غرماء الميت  
وان اقام رجل البيعة ان هذا ثوبه غصبه اياه هذا الذي في يديه واقام اخر  
البيعة ان الذي في يده اقراره لهذا الاخر قال قضى به للذي اقام البيعة انه  
ثوبه غصبه اياه ولا تنت الى اقرار الغاصب به لغيره رجل غصب ثوبا على  
فاورعه عند اخر فهلك عنده قال لصاحبه ان يضمن انهما شاء فان ضمن  
المستودع رجع على الغاصب ما ضمن واذا قال رجل لآخر غصبني هذه الحبة المشقة  
فقال الغاصب ما غصبتكها ولكن غصبتك الظهارة فالقول قول الغاصب  
مع يمينه ويضمن فيه الظهارة وان قال غصبتك الحبة ثم قال بعد ذلك البطالة  
او قال الحشول لم يصدق وكذلك لو قال غصبتك هذا الخاتم او قال هذه الدابة  
او هذه الارض ثم قال بعد ذلك فنص الخاتم او بناء الدار او شجر الارض لما  
غزتها لم يصدق وان قال غصبتك هذه البقرة ثم قال بعد ذلك ولدها لي  
فالقول قوله رجل غصب من رجل ثوبا ثم ان الغاصب كس الثوب رب الثوب قلبه  
حتى يقرى ولم يعرفه قال لا شيء له على الغاصب وكذلك المكيل والموزون اذا  
غصبه منه ثم وهبه لصاحبه فأكله ولم يعرفه فان كان الغاصب قد نبذ به  
ثم سقاه له قال هو ضامن للمرء وكذلك لو غصبه صغرا فجعله كوزا لانه قد نبذ به  
من حاله فان كسر صاحب الصغرا الكوز بعد ما ضمن له الغاصب قيمة الصغرة فان  
عليه قيمة الكوز صحيحا وياخذ الكوز وكذلك لو كسره قبل ان يقضى له الا انه  
يحاسبه بما له عليه قيمة الكوز صحيحا وسوادان الفضل وان غصبه فضة  
فقضى بها دراهم او ضاعها ايا قال ياخذها ولا اجر للغاصب ولا يشبه هذا  
الحديد والصغرة لانه فضة بعينها لا يخرج من الوزن وقال ابو يوسف ومحمد



رحمها الله تعالى يعطيه مثل فضته وكذلك الذهب وان غصبه حنطة  
 فاستهلكها فعليه مثلها فان باعه بها شعيرا او غيره مما يكال او يوزن او  
 العروض قبل القبض فلا بأس به يدا بيد وكذلك ان اقضيه طعاما فله ان يأخذ  
 به ما بدله وليس هذا كالبيع والسلم واذا غصب الرجل الدابة من الرجل فاقام  
 صاحبها البينة انه غصبها اياه وانما تلفت عنده واقام الغاصب البينة  
 انه قد ردّها اليه وانما تلفت عنده قال الايمان عليه قال ابو الفضل رحمه الله  
 ليست هذه المسئلة كالتي في اول الكتاب لان بينة الغاصب على الرد عارض  
 بينة المعضوب منه ففي هلاك مجرد في هذه المسئلة وفي تلك المسئلة حصل  
 من ركوب الغاصب ولا يسلم من الايمان والله تعالى اعلم بغير ان يغصب من بغير ان  
 خمر فاستهلكها قال عليه مثلها فان اسلم او اسلم احدهما بعد ما قضى له بخمر مثلها  
 او قبل ان يقضى قال بطل ذلك عن الغاصب ولا اخذه بشئ فان غصبه خمر  
 فاستهلكه ثم اسلم او اسلم احدهما قضيت على الغاصب بالقيمة وهذا قول ابي حنيفة  
 الذي رواه ابو يوسف رحمه الله وهو قولنا ايضا قال محمد رحمه الله تعالى  
 روى زفر وغافيه عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى قال ان اسلم المعضوب واسلمها  
 بطلت الخمر وان اسلم الغاصب فعليه قيمة الخمر وهو قول محمد رحمه الله تعالى  
 وكذلك قرض الخمر مسلم استهلك خمر ذمي فان عليه قيمتها وان غصبه جليل  
 مينة فدفعها ثم استهلكه قال لا شئ عليه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله  
 بضمن قيمة الجلد مديونا ويعطيه صاحب الجلد ما زاد الدباغ فيه والله اعلم

فصل في غصب زعفران حرا  
 فدينه مثلها

سئل عن رجل غصب  
 كلبا فبقيت

كتاب الوديع

# كتاب الوديع

راى اودع رجل عند رجل الف درهم فوضعهما في بيتيه او صندوقه فذا اودعها الى  
 من هو في عياله او الى اجير فهلك قال الايمان عليه فان انشق الكيس في صندوقه  
 فاختلطت بدراهم فلا ضمان عليه وان هلك بعضها هلك من مالها جميعا او يقسم  
 الباقي بينهما على قدر ما كان لكل واحد منهما فان فعل ذلك انسان ممن هو في عياله  
 من صغير او كبير او مملوك او اجير فلا ضمان فيه على المستودع والايمان على الذي  
 خلطها وكذلك ان كانت الوديعه كرشعير وعنده كحنطة لنفسه فخلطها  
 ببعض ما وصفنا بحنطة والخالط ضمانا وكذلك ان كانت الوديعه دراهم  
 جيا فخلطها ببعض من ذكرنا بدراهم المستودع وهي ذبية والخالط ضمانا  
 فان لم يظفر بالخالط فقال احدهما انا اخذ الخلوط واغرم لصاحبي مثل ما كان  
 فرضني به صاحبه جاز وان الى ذلك احدهما في الحنطة والشعير وقالوا

بليعه

بليعه قسم الثمن على قيمة الحنطة والشعير واذا كانت عند رجل ووديعه دراهم  
 او دنانير او شبا من المكيل والموزون فانفق شيئا منها في حاجته كان ضمانا  
 لما انفق منها ولم يصير ضمانا لما بقي منها فان جاء بمثل ما انفق فخلطها بالباقي صار  
 ضمانا لجميعها فان اتى بانه صا ر ضا منها لها كلها فباع الوديعه كلها ثم جاء  
 رب الوديعه فضمنها اياه وفي الثمن فضل قال يطيب له ما خلط بها في ماله من الفضل  
 ويتصدق بقية البقية الباقي من الوديعه فان كان اخذ بعض الوديعه لينفقها في  
 حاجته ثم بدله فردّه الى موضعه ثم ضاعت الوديعه فلا ضمان عليه واذا  
 طلب المودع الوديعه فقال المستودع قد رددتها عليك فالقول قوله مع  
 وكذلك لو قال سرق او ضاعت او ذهبت ولا ادري كيف ذهبت او قال  
 بعثت بها اليك مع رسولى وسمى بعض من في عياله فان سمي اجنبيا فهو ضمان حتى  
 يقر المودع بوصوطها اليه وكذلك العارية في جميع ذلك فان قال قد بعثت بها  
 اليك مع هذا الاجنبى واستودعته اياه ثم ردّها فضاقت عندي فهو ضمان  
 لها فان اقام البينة على ذلك برى من الضمان واذا طلب المودع الوديعه فوجد  
 المستودع فاقام رب الوديعه البينة انه استودعه الف درهم ثم اقام المستودع  
 البينة انها ضاعت قال هو ضمانها فان قال لم يرد عنى شيئا ثم قال بعد ذلك لي  
 قد اودعنى ولكنها هلكت لم يصدق على الهلاك وهو ضمان وكذلك ان قال لا ولا  
 قد اعطيتها ثم قال بعد ذلك لم اعطيتها ولكنها ضاعت لم يصدق فان قال استودع  
 الف درهم فضاقت وقال الطالب غصبها فالقول قول المستودع وان قال استودع  
 اخذتها منك وديعة فهو ضمانها وان قال رب المال اقترضتها وقال المستودع  
 بل ودعتها عندي وديعة او اخذتها منك وديعة وقد ضاعت فلا ضمان عليه  
 فان عمل بها ضمن واذا خلط المستودع الوديعه وهو درهم ابيض بدراهم سودا  
 وبدنانير لم يكن ذلك خلطا ولم يضمن ان كانت الوديعه تعرف بعينها فان كانت  
 الوديعه حنطة فخلطها بشعير او كانت شعير فخلطها بحنطة فان استطاع  
 ان يخلص الحنطة او الشعير فردّه على صاحبه فلا ضمان عليه وان لم يستطع  
 فهو ضمان من رجل استودع رجلا الف درهم وله على المستودع الف درهم قرض  
 فاعطاه الف درهم ثم اختلطا بعد ايام فقال الطالب اخذت الوديعه وقال  
 المستودع اعطيتك القرض وقد ضاعت الوديعه فالقول قول المستودع  
 وقد ضمن من القرض فلا ضمان عليه من الوديعه رجل استودع صبي الف درهم  
 فاستهلك الصبي قال الايمان عليه في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى  
 وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى هو ضمان له في ماله وان استودع عبدا محجورا  
 عليه الف درهم فاستهلكها ضمنها بعد العتق في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله



وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى يباع فيها وان كانت الالف عبد الصبي المحجور  
 فلا ضمان عليهما وان كانت الوديعه عبدا فقتله الصبي او العبد المحجور عمد او  
 خطا كان ذلك كقتلها عبدا ليس بوديعه عندهما فان قبض العبد الالف درهم  
 الوديعه وهو ما دون له في قبض الوديعه او ما دون له في التجارة او مكاتب  
 فاستهلكها فعليه ضمانها رجل استودع رجلا الف درهم فدفعها المستودع  
 الى احد رادعي ان رب الوديعه امره بذلك لم يصدق عليه الابتيه وله ان  
 يستخلف صاحبها لانه لم يامر بالدفع وقال ابن ابي ليلى رحمه الله القول قول المستودع  
 مع يمينه فان كان رب الوديعه امره ان يدفعها الى رجل فقا ل قد دفعها وقال  
 الرجل لم اقبضها منك وقال رب الوديعه لم يدفعها فالقول قول المستودع مع  
 واذا قال صاحب الوديعه للمستودع اخياها في بيتك هذا اخياها في بيت اخي  
 من داره تلك فصاعت فلا ضمان عليه استحسانا الا ترى انه لو قال امسكها  
 بيدك ولم تضعها ليلا ولا نهارا فوضعتها في بيتك فهلك لم يضمن ولو قال اخياها  
 في دارك هذه ولا اخياها في دارك الاخرى فوضعتها في التي نهي عنها ضمانها الا ترى  
 انه لو قال لا يخرجها من الكوفة فخرج بها الى البصرة كان ضمانها وان انقل من  
 الكوفة الى البصرة او الى غيرها لم يكن له منه بد فهلك لا ضمان عليه وان قال  
 لا تضعها الى امرأتك او عبدك او ولدك او حبيرك فان اتهم عليها فدفعها الى الذئب  
 نهاه عنه فهلك فان كان المستودع لم يجد من يدفعها اليه لم يضمن وان  
 كان يجد من اهله وخدمه من يدفعها اليه ويضمنه عنده غير هذا فاعطاه وهو  
 يجد غيره ضمنه الوديعه وان كانت الوديعه ثوبا او دابة فاستعمله المستودع  
 فهلك في عمله فهو ضمان له وان سلم عين ترك العمل وردده الى موضعه برى من ضمانه  
 فان اقر باستعماله وقال قد رددته الى مكانه ثم هلك لم يصدق عليه الابتيه  
 فان اقام البيته انه رده الى موضعه صحيحا ثم هلك اخذ بيمينه ولم يضمن واذا  
 استودع رجلا رجلا وديعه من الداهم او الدنا بيرا والنياب او الدواب والعبد  
 ثم حضر احدها وطلب حصته منها لم يكن له ذلك حتى يجتمعا لان المستودع ليس  
 بوكيل في القسمة وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد  
 يدفع اليه نصيبه ولا يكون قسمته جائزة على الغائب رجل اودع رجلا دراهم  
 بخاير رسول فقال ارسلني اليك صاحب الوديعه ليدفعها الي فصدق فقال  
 اليه فهلك عنده ثم جاء صاحبها فانكر ذلك قال المستودع ضامن لها ولا يرجع  
 على الرسول بشيء وان كان المستودع كذب الرسول في مقالته ودفعها اليه  
 فهلك عنده ثم انكر صاحبها الرسالة فانه يضمن لها ويرجع بها على الرسول  
 وكذلك ان لم يصدق ولم يكذبه او صدقه فدفع المال اليه على الضمان واذا كان

عند رجل وديعه ففصبها منه رجل فهو خصم فيها وكذلك العارية والبضاعة  
 وان كانت الوديعه عند رجلين من ثيابا وغيرها فاقسمها وجعل كل واحد  
 نصفه في بيته فهلك احد النصفين او كلاهما فلا ضمان عليهما وهكذا امر الناس  
 لانها لا يستطيعان ان يجتمعا في حفظها في مكان واحد وان ارتفعا الى القفا امرها  
 بمثل ذلك وان ابيا القسمة واودعاه عند رجل فهلك ضمانا وكذلك البضاعة وكذلك  
 التوصية واذا خرق بيت المستودع فاخرج الوديعه مع متاعه ووضعها في بيت  
 جاره فلا ضمان عليه في هذا وشبهه استحسانا لان حاله عند الا ترى انه لو كان  
 في سفينة فغرقت فناول الوديعه انسانا لم يضمنها واذا كانت الوديعه ابل  
 او بقرا وغنم وصاحبها غائب قال ان اتفق عليها المستودع بغير اذن القاضى فهو  
 مستطوع وان دفعها الى القاضى سألته البيته فان اقام البيته انها وديعه عنده  
 امره ان يتفق عليها من ماله على قدر ما يرى القاضى ويكون ذلك ديناً على رب الوديعه  
 فان جاء اجبره القاضى على دفع النفقة الى المستودع فان كان القاضى لم يامر بالنفقة  
 ولكنه امره ببيعها فباعه جازييه فان لم يدفعها الى القاضى واجتمع عنده من البائنا  
 شيء كثير يخاف فسادا او كان ذلك ثمرة ارض فباع بغير امر القاضى وهو في المص  
 قال وهو ضمان من الها وروى عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه قال اذا كان غالبا  
 عن المص له ان يبيع وان باع ذلك بامر القاضى ثم هلك الثمن فلا ضمان عليه وان  
 حل عليها المستودع فبعت ولم يكن صاحبها امره بذلك فالاولاد لصاحبها  
 وان هلكت الامهات من ذلك فالمستودع ضامن لها ولو اكرى فاحذا الكرى كان الكرى له  
 وليست الغلة كالولد والصوف واللبن كالولد واذا ادعى المستودع انه اتفق الوديعه  
 على عيال المودع بامر وصدقه عياله في ذلك وقال رب الوديعه لم امرك بذلك  
 فالقول قول رب الوديعه مع يمينه وكذلك لو ادعى انه امره ان يصدق بها على  
 المسكين فان كانت الوديعه جارية فزوجها المستودع من رجل واخذ عرقها  
 فولدت ونقصها الولادة ثم جاء سيدها فاحذها ولدها وافسد النكاح قال ياخذ  
 عرقها ويضمن المستودع نقصها الولادة ان لم يكن في الولد وفابها فان كان نقصا  
 من غير الولادة من شيء اخذ الزوج من جماعها قال المستودع ضامن فان كان  
 المستودع استهلك الولد ضمن قيمته ودخل فيها نقصا الولادة رجل استودع  
 جارية فباع احدها نصفها التي في يديه فوقع عليها المشتري فولدت ولدا ثم جاء  
 سيدها قال ياخذها وعرقها وقيمة الولد والولد حي فان لم يكن في قيمة الولد وفاء  
 بنقصان الولادة اخذ تمام ذلك من المشتري ورجع المشتري على البائع بالثمن  
 ونصف قيمة الولد وان شاء رب الجارية ضمن البائع نصف النقصا فان لم يعلم  
 ان الجارية لهذا الذي حضر لا يقول المشتري لم يقبل شهادتهما في ذلك والجارية



امر ولد المشتري ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها فيدفعه الى شريكه فيها واذا اجد  
 المستودع ما عنده من الوديعة ثم اودع من ماله عند المودع مثل ذلك وسعه اسك  
 عنه قصاصا ما ذهب به من وديعته وكذلك ان كان دينه له عليه فانكره ثم اودع  
 مثله فان طلب يمينه ما استودعه كذا وكذا لا ينبغي له ان يحلف لانه قد استودعه  
 هذا بيمينه وان حلف ما استودع شيئا الا كذا وكذا واستثناه واحفاه منه  
 وان غاب ربا الوديعة ولا يدري احيى هو او ميت فعليه ان يسكنها ايدا حتى يعلم من  
 وارثه واذا مات الرجل وعليه دين وعنده وديعة وبضاعة ومضاربة فان  
 عرفت باعيانها فاربها احوالها من سائر الغناء وان لم تعرف باعيانها قسم المالك  
 بالخصص وكان بن ابي ليلى رحمه الله تعالى يقول الغناء احق بالتركة اذ لم تعرف الوديعة  
 بعينها واذا اراد المستودع الوديعة الى المودع ثم اقام رجل البينة ان ماله وجهها  
 جميعا عند القاضي فلا ضمان على المستودع لانه قد ردها الى من اخذها منه وكذلك  
 لو كانت سرقة او غصبا وكذلك ان كان المودع صبيا او عبدا محجورا وان كان  
 المستودع دفعها الى انثى باس المودع او باع او وهب وسلم كان للمستحق ان يضمنه  
 عند استودع رجلا وديعة ثم غاب لم يكن مولاه ان ياخذ الوديعة تاجرا كالعبد  
 او محجورا عليه واذا مات رب الوديعة فالورثة خصم في طلب الوديعة فان كان  
 على الميت دين وله وصي فينبغي للمستودع ان يدفع الوديعة الى الوصي فان كان الوديعة  
 عبدا واحدا او ثوبا واحدا او دابة واحدة عند رجلين قال ان وضعه احدهما عند صاحبه  
 او اسكه كل واحد منهما شهرا فلا ضمان عليهما ان هلك لانهما لا يقسم واذا قال  
 رب الوديعة اودعك عبدا وامة وقال المستودع ما اودعني امانة وقد  
 هلكت فاقام رب الوديعة البينة ضمن المستودع قيمة العبد ولم يضمن قيمة الامة  
 رجلان ادعى كل واحد منهما امانة في يد رجل اثم اودعها اياه وقال المستودع ما اودعني  
 الا كذا هي غير في اعلم انها لا حد كما قال يحلف لكل واحد منهما فان ابى يحلف لهما دفع  
 الامة اليهما وعمر لهما قيمتها بينهما نصفين لانهما اتلفا استودع بجعله الا ترى انه  
 لو قال هذا السودة عنها ثم قال اخطأت بل هو هذا كان عليه ان يدفعها الى الاول  
 ويضمن للآخر قيمتها لان قوله اتلفها وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد رحمهم الله  
 وكان بن ابي ليلى يقول في الوجه الاول ليس عليه شيء والوديعة بينهما نصفين رجل استودع  
 رجلا وديعة فاودعها المستودع غيره من غير عياله فهو ضمانها ولا ضمان على الآخر  
 ان هلك الوديعة عنده في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد  
 رحمهما الله تعالى لرب الوديعة ان يضمن الاجر فان ضمنه رجع به على الاول  
 وكان بن ابي ليلى يقول لا ضمان عليه

استألك  
 الهداية  
 الى سدا والطريق

# كتاب العارية

واذا استعار الرجل من الرجل دابة على ان يذهب بها حيث شاء ولم يسم مكانا  
 ولا وقتا ولا ما يحل عليها فذهب الى الخيرة او اسكها بالكونة شهر يحل عليها  
 او يوجرها قال لا ضمان عليه في شيء من ذلك الا في الاجارة خاصة فانه حيث  
 اجرها صا رضانا ويتصدق بالغة وان استعارها يوما الى الليل ولم يسم  
 ما يحل عليها لم يضمن فان اسكها بعد اليوم فهو ضمان وان استعارها ليحمله  
 الحظية عليها الاجر واللبن او الحجارة فغطيت قال هو ضمان وان سمي كيل الحظية  
 يحل عليها الى مكان مسمى يحل عليها مثل ذلك الكيل شعيرا او شمس او رزا او شيئا  
 من الحبوب مثل كيل الحظية وخفتها فغطيت الدابة قال هو ضمان في القياس  
 ولكني استحسن ان لا تضمنه فان جاوز المكان الذي سمي له او اخذ الى مكان  
 اخر فهو ضمان وان استعارها ليحمله كذا وكذا شوبا هرويا يحل عليها كذا وكذا  
 ثوبا مرقيا او قويا او برنقيا مثل عدده وخفته لم يضمن وكذلك الوديات  
 من الادهان او غيرها وان استعارها ليركبها هو فركبها وحمل عليها معه رجلا  
 قال يضمن نصف قيمتها واذا قضى حاجته من الدابة ثوردها مع عبده او يقف  
 من في عياله فلا ضمان عليه وكذلك ان ردها الى عبد صاحب الدابة واذا استعار  
 ثوبا ليلبسه هو فاعطاه غيره فلبسه قال هو ضمان وكذلك الدابة فان استعار  
 ولم يسم من يلبسه فاعاد غيره لم يضمن وان استعار دابة ليحمله عشرة مثقال  
 حنطة له فحل عليها عشرة مثقال غير لم يضمن وان حمل عليها احد عشر مثقالا  
 حنطة ففقدت الدابة ضمن جزوا من احد عشر جزوا من قيمتها رجل استعار من  
 رجل ارضا على ان يبني فيها او على ان يفرس فيها فمخلا فاذن له في ذلك ثم بداله ان  
 يخرجها قال ياخذ المستعير بناء وغريسة ولا ضمان له على صاحب الارض قال  
 بن ابي ليلى رحمه الله تعالى البناء للمعير ويضمن له قيمته فان وقت له عشرين سنة ثم  
 اخرجها قبل الوقت قال يضمن ربا الارض للمستعير قيمة غريسة وبنائه ويكونان له  
 الا ان يشاء المستعير ان يرفعها ولا يضمنه قيمتها وكذلك ان كان اعاد الادر  
 ليزرعها ووقت لذلك وقتا او لم يوقت فلما تقارب حصادة او اذ ان يخرجها  
 قال استحسن ان يخرجها حتى يحصد الزرع واذا اختلف ربا الدابة والمستعير  
 فيما اعادها وقد عقرها الزكوب والحولة فالقول قول ربا الدابة وان اعاد  
 الارض على ان يبني فيها وليسكن ما بداله فاذا خرج فالبناء لرب الارض فهذا الشر  
 فاسد وهو بمنزلة الاجارة الفاسدة وعلى الساكن اجر مثلها فيما سكن



هنا بناء ان شاء وان مات المعير او المستعير انقطعت العارية وكذلك ان كان  
قال هذه الدار لك سكني او قال عمري سكني واذ اجاء رجل الى المستعير فقال اني  
استعرت من فلان هذا الذي عندك وامرني ان اقبضه منك فصرخ ودفعه  
اليه فهلك عنده ثم انكر المعير ان يكون امره بذلك فان المستعير ضامن له ولا يرجع  
به على الذي قبضه منه وان كان الذي جاء فقبض العارية منه خادما المعير وانكره  
ان يكون امره بذلك فلا ضمان على المستعير واذ ارد المستعير الدابة فلم يجد صاحبها  
ولا خادمه فربطها في دار صاحبها على معالف دابة فضاغت قال وهو ضامن لها في ذلك  
ولكني استحسن ان لا اضمنه وعارية الدار والذئب والفلوس قرض وكذلك  
ما يكال او يعد مثل الجوز والبعض وان استعار دابة لتجمل بها في منزله او سيف محلي  
او منطقة مقبضة او حليا لم يكن شيئا من ذلك قرضا وان استعار دابة ليركبها الى  
مكان معلوم فاخذ بها في طريق اخر الى ذلك المكان ليس بطريق ياخذ فيه الناس الى ذلك  
المكان فهو ضامن وان استعارها ليركبها الى حمام اعين ثم رجع بها الى حمام اعين والى  
الكوفة ثم عطبت الدابة قال هو ضامن لها حتى يردّها الى صاحبها فان اقام صاحبها  
انها نفقت عنده من دبر عبد الرحمن من ركوبه واقام المستعير شاهدين انه قد ردها  
الى صاحبها اخذت بيته وبالدابة واذا نفقت الدابة تحت المستعير ثم اقام رجل  
البيتة انها دابة قال لا يسأله القاضي البيتة انه لم تبع ولم يهب فان ادعى ذلك الذي  
اراد ان يضمنه او قال قد اذن لي في عمارتها خلف على ذلك فاذا خلف على ذلك ضمن  
ايها شاء فايةما ضمن لم يرجع على الاخر بشيء وان كان ذلك في اجارة ضمن المستعير  
رجع المستاجر بما ضمن على الماجر فاعطاه الاجر الى الوضع الذي نفقت فيه الدابة  
وان كانت ودعة عنده فركبها فنفقت تحتها ثم استحقها رجل فضمن الراكب قيمتها لم يرجع  
بها على الذي استودعه ولا يأس بان يعير العبد التاجر والعبد الذي يورث العلة  
الدابة وكذلك ان دعا رجلا الى طعامه او هدته هدية فلا بأس بان يقبلها ويأكل منها  
بلقنا عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انه اجاب دعوة ملوك عبدة ما ذون  
اجر دابة له من رجل فنفت تحتها فاستحقها رجل فضمن الراكب قيمتها قال يرجع بها  
على العبد الماذون كما يرجع على الحر وان عاد عبد مجبور عليه عند مثله دابة فركبها فهلك  
تحتها ثم استحقها رجل قال له ان يضمن ايها شاء فان ضمن الراكب لم يرجع على المعير وان  
ضمن المعير رجع به مولاه في رقة الراكب وكذلك ان كانت الدابة لمولى المعير فله ان يضمن  
الراكب رجل استعار من رجل سلاحا ليقا به فضر به بالسيف فانقطع نصفين  
او ضرب بالرمح فانكسر قال لا ضمان عليه واذ قال المستعير في صحته او مرضه قد هلك  
العارية قال لقول قوله مع يمينه واذ كان على دابة باجادة او عارية فتركها في السكة  
ودخل ليصلي فمضى عنها فهلك قال هو ضامن لها وان كان في صحراء فتركها ليصلي فاسسها

قال قلت منه فلا ضمان عليه وان استعارها ليركبها في حاجته الى ناحية سمائة من النوا  
في الكوفة فاخرجها الى الفرات ليسبقها والناحية التي استعارها اليها من ذلك المكان  
فهلكت الدابة قال هو ضامن لها واذ وجد المعير دابته مع رجل يزعم انها له فهو خصم له  
وان قال الذي في يديه او عينها فلان الذي اعرضها اياه فلا خصومة بينهما فان كان  
المستعير باعها من رجل وابعها وصيته بعد موته واخذها صاحبها فاقام البيتة  
انها له قضى بها له ورجع المشتري باليمن على البايعة واذ اطلب المعير ثوبه فابى المستعير  
ان يردّه عليه ثم هلك عنده قال هو ضامن له فان لم يمتعه ولكنه قال له دعه عندي  
الى عند فوضي بذلك صاحبها فلا ضمان عليه رجل رسل رجلا يستعير له دابة من فلان  
الى الحيرة فجاء الرسول اليه فقال ان فلانا يقول لك اعرفي دابتك الى المدينة فمضى  
اليه فجاء به الرسول فدفعها الى الذي ارسله فربد الذي ارسله ان يركبها الى المدينة  
ولا يشعر بها كان من قول الرسول فهلكت فركبها تحته قال لا ضمان عليه وان ركبها الى الحيرة  
فعطبت تحته فهو ضامن لها ولا يرجع على الرسول بشيء فكذلك الكرى في هذا وهو القمل  
اعرفي دابتك فنفت وقال رب الدابة غصبتها فلا ضمان عليه والمستعير ان يعير اذا  
لم يكن ساما يريد الدابة له واذ اقام رجل البيتة على ارض ونخل انها له وقد اصاب  
الذي في يديه من غلتها وثمرتها فالذي كانت في يديه ضامن لها اخذ من الثمر وقال  
بن ابي بلي رحمة الله تعالى لا ضمان عليه واذ اعصب الرجل الارض فزرعها فالزرع له  
وهو ضامن لها تفصل الارض ويتصدق بالفضل في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله  
وقال بن ابي بلي لا يتصدق بشيء وليس عليه ضمان واذ استأجر الرجل ردا سنة  
فعملها فاقام فيها سنتين عليه اجر السنة الاولى ونقصان الارض فيما بعد  
ويتصدق بالفضل في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال بن ابي بلي  
عليه اجر مثلها في السنة الثانية واذ وجد الرجل كرا في ارض رجل او  
داره فهو لرب الدار ويخسر وليس للذي وجد منه شيء وهذا قول ابي حنيفة ومحمد  
رحمهما الله تعالى وقال بن ابي بلي رحمة الله تعالى هو للذي وجده ويختص  
ولا شيء لصاحب الدار والارض فيه وهو قول ابي يوسف رحمة الله تعالى

## كتاب الشراكة

وإذا اشترك الرجلان في تجارة خاصة بيتنا في الوثيقة التي يكتبانها بينهما  
راسها لكل واحد منهما وان في يديهما يشتريان ويبيعان جميعا ويعمل كل واحد  
منهما فيه براهه ويبيع بالنقد والنسيئة فاما كان فيه مزيج فمما بينهما على  
كذا وما كان من وصية او نسيئة فهو على رأس أموالهما ولا يجوز ان يفضل



احدهما صاحبه في الربح الآتي المال العين او العمل بايديهما فان اشتركا بغير مال  
على ان يشتريا بوجوههما والربح والوضيعة عليهما سواء فهو جائز وان  
اشتركا على ان لاحدهما الثلثان مما اشتريا ومن الربح والوضيعة وللآخر الثلث  
جائز وان اشتركا في عمل في ايديهما يتقبلانه من الناس جميعا وشئ يعمل كل  
واحد منهما فيه برأيه او في عملين مختلفين بعد احدهما العسادة والاخر الحياطة  
فهو جائز وما عمل كل واحد منهما فربحه بينهما على ما اشترطا وان عاد احدهما او  
مرض او لم يعمل وعمل الآخر فهو ايضا بينهما وان جاء احدهما بالثمن ودرهم والاخر بالف  
درهم فاشتركا على ان الربح والوضيعة نصفين فهذه الشركة فاسدة ولا  
يستقيم ان يكون على احدهما من الوضعية اكثر من راس ماله فان علا في هذه وجها  
فالربح على ما اشترطا وان وضعا فالوضيعة عليهما على قدر راس مالهما كان ذلك  
جائزا وان اشترطا الربح نصفين والوضيعة على قدر راس المال والعمل جائز ذلك وان  
اشترطا الربح والوضيعة على قدر راس المال والعمل عليهما جائز ذلك فان علا او عمل  
احدهما جاز ذلك فان علا او عمله احدهما فهو جائز على ما اشترطاه وكذلك ان اشترطا  
العمل على صاحبه لانه بمنزلة المضارب في مال صاحبه وان اشترط العمل على صاحب  
الالعين لم يجز الشركة وما ربح في ذلك من شئ فهو بينهما على قدر راس مالهما لا يوزن  
لصاحب الالف من ربح مال صاحبه شئ الا بعمل واذا اقد الصانع معه وجلا في  
ذلك انه يطرح عليه العمل بالنصف فهو فاسد في القياس ولكننا نستحسن فنجيزه وانما ظاهرا  
الفضل لرب الدكان لانه اقدعه في ذلك وكذلك ان اعانه من متاعه وكذلك  
قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في الخياط يعمل المتاع وسلي قطعة ثم يدفعه الى آخر الفضل  
فهو جائز لان القطع عمل وكذلك سائر الصناعات ولا تصح الشركة في العروض لان المال  
مجهول فان باعها بثلث واحد اقسم الثمن على قيمة متاع كل واحد منهما يوم باعه فكذلك  
لا يصح ان يكون راس مال احدهما درهم ورأس مال الآخر عرض في مقاضاة ولا غش  
وان اشتركا في مكمل او موزون او معدود مسقوف في المقدار والصفة وخلطاه فهو  
بينهما وما ربحا فيه فلهما وعليهما وضيعة واذا لم يخلطاه فليسا بشركين ولكل واحد  
منعه له ربحه وعليه وضيعة فان كان لاحدهما حنطة والاخر شعير او لاحدهما  
سمن والاخر زيت وخلطاه فالشركة فاسدة وان باعاه فالثلث بينهما على قدر قيمة متاع  
كل واحد منهما يوم خلطاه مخلوطا فان كان احدهما يريده الخلط خيرا فانه يضرب  
بقيته يوم يقسمون غير مخلوط قال قد طعن في الجواب في الوجهين جميعا وقبل ان  
صوابه قسمة الثمن على قيمته يوم وقع البيع فان كان لاحدهما مائة درهم والاخر مائة  
دينار وخلطاه ولم يخلطاه فهو سواء لانها لا يخلطان وايهما هلك هلك من مال صاحبه  
فان اشتريا متاعا على المال فنقد من الظاهر ثم هلك الدينار فانه هلك من مال صاحبه

خاصة والمتاع بينهما على قدر رؤس أموالهما ويرجع صاحب الدرهم على صاحب الدينار  
من ثمن المتاع بقدر حصته من المتاع وان اشتريا الدرهم والدينار جميعا معا ففترقا  
على قدر رؤس أموالهما فان اشتريا بالالف متاعا اشتريا بعد ذلك بالدينارين  
متاعا فوضعا في احد المتاعين وربحا في الآخر فذلك بينهما على قدر رؤس أموالهما فان  
اشتريا بالالف متاعا اشتريا بعد ذلك بالدينارين متاعا وكذلك لو اشتريا متاعا بالالف  
درهم وكر حنطة على ان لاحدهما من المتاع بقدر حصته الالف وللآخر بحصة الكر  
ودفع الثمن وكذلك لو اشتريا متاعا بكر حنطة وكر شعير فكان احدهما كرحنطة على  
ان له من المتاع بقدر حصته وكان الآخر شعيرا على ان له من المتاع بقدر حصته شعر  
بما عاد ذلك بدرهم فانها يقسمان الثمن على قيمة الحنطة والشعير يوم يقسمان وكذلك  
كل ما يكال او يوزن قال ابو الفضل وقد طعن في هذا الجواب وقيل صوابه ان يقسم الثمن على  
يوم وقع البيع لانه وقع لكل واحد منهما من الملك بقدر القيمة والعروض والمكمل والموزون  
في ذلك سواء الا ان يكونا باعه مرابحة فخرج وجه ذلك الجواب الاول في المكمل والموزون  
فاما العروض فان اشتريا متاعا بها باعاه ذلك المتاع بدرهم اقسمها على قيمة العروض يوم  
اشترياها وليس لها ان يبيعا ما اشترياه من المكمل والموزون فباعاه مرابحة استوفيا  
كل واحد منهما راس ماله والذي كاله او ورثه اقسم الربح على قيمة راس مال كل واحد منهما يوم اشترياه  
الربح ان كان الربح شيئا مستما وان كانا باعه مرابحة بالعرضة اختلفت في ذلك فاحدهما  
راس ماله وحصته من الربح على ما باعاه ولو ان رجلا اعطى رجلا دينارين مضاربة فعمل بها ثم  
اراد القسمة كان رتب المال ان يستوفي دينارين او ياخذ من المال بقيتهما يوم يقسمون وان  
جاء كل واحد منهما بالالف درهم واشتركا عليها وخلطاهما كان هلك منها هلكتهما وما بقي  
فهو بينهما الا ان يعرف كل من المال والباقي في ثمن كل واحد منهما بعينه فيكون ذلك له وعليه بانه  
من المال والقائم بينهما على قدر ما اختلط من رؤس أموالهما فلم يعرف وان اشتركا بغير  
مال على ان اشتريا من الرقيق فربح بينهما فذلك جائز وكذلك لو قال في هذا الشهر فخصت  
والوقت وان قال احدهما قد اشتريت متاعا فهلك مني وطالب شريكه بنصف ثمنه لم  
شريكه بذلك بعد ان يخلص شريكه على العلم وان اقام البينة على المشتري والقبض شعر  
ادعى الحلاك فالقول قوله مع يمينه على اهلاكه وبيع شريكه بنصف الثمن وان اشتريا  
متاعا وقبضاه فخر قبضه احدهما لبيعه فقال قد هلك وهو مصدق مع يمينه وان اشتركا  
بغير مال على ان اشتريا من شئ فهو بينهما نصفان ولا حد بينهما ثلثي الربح والاخر ثلث  
كانت الشركة جائزة والشرط باطل والربح بينهما نصفان ولا ينبغي لاحدهما ان ياكل  
ما قسمته صاحبه واذا اشتركا بشركة عنان با أموالهما او بوجوههما فاشتريا  
متاعا فقال الشريك الذي لم يشتره هو من شركتنا وقال المشتري هو في خاصته وانما  
اشتريته بمالي ونفسي قبل الشركة فالقول قول المشتري بالله ما هو من شركتنا رجل امر



رجلان يشتري عبدا بينه وبينه نقالا المامور فم شري فاشترى واشهدا بغير  
لنفسه خاصة فالعبد بينهما على الشركة وكذلك اذا اشترى كل واحد  
اليوم فهو بينهما لم يستطع احدهما الخروج من الشركة الا بحضور صاحبه وكذلك  
لو اشهدا الامر على اخرج المامور وما وكله به والمامور غير حاضر لم يجوز ذلك فان اشترى  
المامور قبل ان يعلم به جاز على الامر رجل ام رجلا ان يشتري له عبد لعينه بينه وبينه  
فقال نعم فذهب المامور ليشتري فلقبه اخر فقال لا يشتري هذا الاخير بيني وبينك  
فقال المامور نعم فاشترى المامور ذلك العبد فالعبد بين الامر من نصيبين ولا شيء  
للمشتري منه رجل اشترى عبدا وقبضه وطلب اليه رجل اخر للشركة فاشركه فله  
وكذلك لو اشرك رجلين في صفقة واحدة مكا ان العبد بينهما اثنان ولو اشترى  
رجلا عبدا فاشركا فيه رجلا في القياس ان يكون للرجل نصفه ونسبته ان يكون  
ثلاثة ولو اشترى احد الرجلين في نصيبه فلم يتم في شركه ثم اشركه الاخر في نصيبه  
رجل اشترى عبدا فلم يقبضه حتى اشرك فيه رجلا لم يجوز له بيع ما لم يقبض فان  
اشركه بعد القبض فله ان يسلم اليه لم يكن عليه ثمن ما اشركه فيه وكذلك  
التولية واذا اشترك الرجلان في عبد قبل ان يشترياه فقال كل واحد منهما ايسر  
اشترى اشرك فيه صاحبه او قال لصاحبه فيه شركه فهو جاز بينهما اشترى  
فهم مشتركون لنفسه ولصاحبه وقبضه قبض لهما جميعا فان اشترى معا واشترى  
احدهما نصفه قبل صاحبه ثم اشترى صاحبه النصف الباقي كان بينهما فان نقد  
احدهما الثمن بامر صاحبه او بغير امره وقد كانا اشركا فيه قبل الشري على ما وصفت  
لك فانه يرجع بنصف الثمن على شركه فان اذن كل واحد لشركه في بيعه ثم باعه  
احدهما على ان له نصفه كان بايعا لنصيب شركه بنصف الثمن وان باعه الا نصفه  
كان جميع الثمن ونصف العبد بينه وبين شركه نصيبين في قياس قول ابى حنيفة ولما  
في قول ابى يوسف ومحمد فالبيع على نصف المامور خاصة رجل اشترى عبدا وقبضه  
ثم قال لاخر قد اشركك في هذا العبد على ان ينقد عني ففعل كانت هذه الشركة فاسد  
والشرط فيه كالشرط في البيع فان نقد ثمنه الرجل رجوع عليه بما نقد عنه ولا شيء له  
في العبد رجل اشترى نصف عبدا بمائة درهم فاشترى رجل اخر نصف ذلك العبد  
بمائة درهم فمرا عامسا ومائة بتلاثة درهم او بمائة درهم فالثمن بينهما نصفان ولو  
باغيا بمائة درهم مائة درهم او بالعشرة احد عشر كان الثمن والرجح بينهما اثنان  
وكذلك لو وليا رجلا براس المال او باعاه بوصية كذا قال الثمن بينهما اثنان واذا اشرك  
الرجلان شركة عنان في تجارة على ان يشتريا ويبيعا بالمتعة والنسبة فاشترى احدهما  
شيئا من غير تلك التجارة فهو له خاصة فان اقر احدهما بدين في تجارة او اشركه الاخر  
لزم المقتضين الدين ان كان هو الذي قبله واذا اقرتهما وليا لزمه نصفه فان ابران

صاحبه ولزمه لم يلزمه منه ولم يكن على المنكر منه شيء وان كان لهما على رجل دين فاشترى  
احدهما لم يجوز على صاحبه وليس هذا كالمفاوض وان اشترى احدهما شيئا من تجارتهما  
فوجد به عيبا لم يكن للاخر ان يرده وكذلك لو اخذ احدهما مالا مضاربة فرجح فيه كان  
الرجح له خاصة وان شهدا احدهما لصاحبه شهادة من غير شركتهما فجاز وقال  
ابو حنيفة رحمه الله تعالى للشريك العنان ان يبضع وان يدفع المالا مضاربة وان لم ياد  
له شركه في ذلك ويجوز له ان يعمل في المال الذي من شركتهما كل شيء يجوز للمضارب  
ان يعمل وهو قول ابى يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى **باب الشركة المقتضات**  
روى عن ابى سيرين قال لا يجوز شركة بعروض ولا بما لا غائب وعن الشعبي قال الرجح  
على ما اصطالحا عليه والوضعية على المال وعن علي قال ليس على من قاسم الرجح العنان  
وتفسير هذا ان الوضعية على المال في المضاربة والشركة وعن علي قال الرجح على الشريك  
عليه والوضعية على المال فاذا اشترك الرجلان شركة مفاوضة فكنتا بينهما ككاتب  
بيننا انهما اشتركا في كل قليل وكثير شركة مفاوضة وان راس مالهما كذا وكذا بينهما  
نصيبين ويعمل كل واحد منهما في ذلك براه فاذا اشتركا على هذا فمما متفاوضين  
وما اشترى احدهما فهو جاز عليه وعلى صاحبه يؤخذ به كله فان كان راس مال كل  
واحد منهما الف درهم فاشتركا ولم يخلطوا المال فالشركة جازية الا ان احدهما ابرز  
ان هلك هلك من مال صاحبه مثلها وصفتا في شركة العنان فان كانت دراهم او  
بيض والاخر سود فمركز ذلك الا ان يكون لاحدهما فضل على الاخر في الضرب فلا يجوز  
في شركة المفاوضة ويجوز في شركة العنان فان كانا سواء شروفت الشركة بشر  
صا في احدهما فضل قبل ان يشتريا شيئا فسدت المفاوضة وان كان ذلك بعد الشري  
بالمالين جميعا فالشركة جازية ولكل واحد منهما على صاحبه نصف راس ماله ذبا  
عليه وكذلك لو كان راس مال احدهما الف درهم ورأس مال الاخر مائة دينار  
فتمتعا مثل الالف وكذلك لو اشترى جميعا بمال احدهما واذا اشترى جميعا بالمالين  
او اشترى به احدهما فقد وقعت الشركة وان لم يكونا خلطوا المال فان كانت الدراهم  
اكثر قيمة من الدراهم او قل لم يجوز المفاوضة بينهما وجاز شركة العنان فاذا اشترى  
ضرب كل واحد منهما براس ماله او بقيته يوم يقسمون ولو قال احدهما لصاحبه  
قد بعتك نصف مالي هذا بنصف مالك هذا فرضي ومفاوضا كانا مشتركين فيها  
بمثلة المال المختلط فان باعه نصف العروض بنصف الدراهم وتقابضا ثم اشرك  
شركة مفاوضة او شركة عنان جاز ذلك من الذهب والفضة والحلي المصوغ  
بينهما بمثلة العروض في ذلك ولا يجوز الشركة الا بالدراهم والدينارين والفلوس  
النافقة وان اشتركا شركة مفاوضة بغير مال يعملان بايديهما او يشترى ابران  
بوجوهما فهو جاز وكذلك ان يشتركا خياطان في الخياطة مفاوضة او



واشترك به خياط او قصار او شبيه ذلك من الاعمال المتفقة او المختلفة  
وان تقبل احدهما عملا احدا لاخر به وان كان عمله غير ذلك العمل **باب**  
**بضاعة المفاوض** واحدا المتفاوضين ان يبضع بضاعة مع رجل وان يدفع  
مضاربة وان يودع وليس له ان يقرض فان اقترض فمضارضا من مقرض لنفسه  
ولا يفسد ذلك المفاوضة وليس له ان يعير في القياس وان فعل فاعار دابة  
فعطيت تحت المستعير فالقياس فيه ان المعيرضا من نصف قيمة الدابة لشريكه  
ولكنني اني لا اضمنه وهذا قياس قول الجنيفة رحمه الله تعالى وقول ابى يوسف  
ومحمد رحمهما الله تعالى وكذلك لو اعار ثوبا او دارا او خادما ولو ابضع احدا  
بضاعة مع رجل ثم تفرق المتفاوضان ثم اشترى بالبضاعة شيئا وهو لا يعلم  
تفرقهما فشراه جائز على الامر على شريكه ولو كان امره بالشري ولم يدفع اليه مالا  
كان ما اشترى للامر خاصة الا ترى انه لو مات الذي لم يبضع ثم اشترى المستبضع  
وان شاؤا ضمنوا الامر وان ضمنوا المستبضع يرجع به على الامر واذا وكل احد المفاوضين  
رجلا يشترى جارية بعينها او غير عينها بمن سمي ثرا فان اخرهاه عن ذلك ضمنه  
جائزا وان اشترىها الوكيل فهو مشتر لنفسه وان لم ينهاه حتى اشترىها كان مشتريا  
لها جميعا ويرجع بالثمن على ايهما شاء وكذلك ان اشترى احدهما شيئا وقبضه  
كان للبايع ان ياخذ شريكه بالثمن وان كان بالمشاع عيكان للشري ان يرد على  
البايع بعينه وكذلك ان باع احدهما متاعا فوجد به المشتري عيبا كان له ان يرد  
على الذي لم يبع واذا ابضع احدا المتفاوضين بضاعة له والشريك شاركة  
شركة عنان فابضع الف درهم بينهما نصفين مع رجل يشترى لهما به متاعا بغير  
الشريك شركة عنان فمات الدافع ثم اشترى المستبضع بذلك متاعا فالمتاع  
للمشتري ويضمن المالك فيكون نصفه لشريك العنان ثم يشترى المتاع كانا المتاع  
كله للمفاوض ويرجع ورثة الميت بحصته من المال على ايهما شاء وان شاؤا ضمنوا  
المستبضع ويرجع به المستبضع على ايهما شاء وان لم يمت هذا ولكن المفاوضين  
الاخر مات ثم اشترى المستبضع المتاع فنصف ذلك المتاع للامر ونصفه للشريك  
العنان ويضمن المفاوض الحى لورثة الميت حصتهم من المال فلشراؤا ضمنوا  
المستبضع ثم يرجع بها على الامر واذا اخذ احدا المتفاوضين رجلا يشترى عبدا  
وسمى جنسه وثمنه فاشترى به وانزاعه عن الشركة ومال الامر اشترياه بعد التفرق  
فهو لى خاصة وقال الاخر اشترياه قبل الفقرة فهو بينهما فالقول قول الامر مع بعينه  
والبيعة بيعة الاخران اقام البيعة ولا تقل فيه شهادة الوكيلين فان قال الشريك  
لا تدرى متى اشترياه فهو الامر خاصة وان قال الامر اشترياه قبل الفقرة وقال الاخر  
اشترى به بعد الفقرة فالقول قول الذي يامر بالبيعة بيعة الامر وكذلك لو كانا في شركة

**باب خصوصية المتفاوضين فيما بينهما** واذا ادعى رجل على رجل انه شاركة  
ومحمد المدعى عليه ذلك والمال في يدي الجاحد واقام المدعى البيعة انه مفارضة وان  
هذا المال في يديه من شركتها او قالوا هو بينهما نصفين او لم يقولوا ذلك ولكنهم شهدوا  
انه في يديه وانتهى مقاضاة فانه يقضى للمدعى بنصفه فان ادعى الذي هو في يديه في ذلك  
ميراثا واقام البيعة لم يقبل منه لانه في يديه قد قضى عليه بيعة صاحبه وهذا قول  
ابى يوسف وقال محمد اذا لم يشهد الشهود الا بالمفاوضة فلم يزدوا على ذلك ولم ينقصوا  
المتاع بشئ قبلت بيعة الذي المتاع في يديه ان ادعى بعض ذلك المتاع انه له ميراث  
او هبة او صدقة عليه ممن يملكه ولو كانوا يشهدوا على المتاع انه في يديه فادعى ان شركته  
وهي حصته من عبد في يديه بعينه واقامت البيعة على الهبة والقبض قبل ذلك منه  
في قولهم جميعا ولا تشبه دعواه من قبل شريكه دعواه من قبل غيره في قول ابى يوسف  
الا ترى انهم لو شهدوا ان هذا العبد من شركتهما فاقام الذي هو في يديه البيعة ان  
المدعى وهبه له او تصدق به عليه اجرت ذلك فان اقام البيعة له ورثة عن ابيه  
وهو يملكه وان رجلا اخر وهبه له وقبضه منه لم اقبل ذلك بيعة وان كان ادعى  
انه شريكه شركة مفارضة وفي يد المدعى عليه مال فاقترعه بالمفاوضة وقبضه عليه  
بها فادعى عبدا ما في يديه انه ميراث له او هبة واقام البيعة على ذلك قبل  
وقضى له بالعبد وكذلك ان كان المال في يديهما جميعا وعما مقرران بالمفاوضة  
وادعى احدهما شيئا من ذلك انه ميراث واقام البيعة قبلت بيته وان لم يكن له  
يستخلف صاحبه والباي الذي انكر فيه المفاوضة لا يمين على صاحبه فيه لانه  
قد اقام البيعة على الشركة فهو المدعى وعليه البيعة ولا يمين عليه وان ادعى رجل قبل  
رجل شركا في عبد له خاصة ومحمد ذلك الذي هو في يديه واقام المدعى البيعة ان العبد  
بينهما نصفين فانه يقضى له بنصفه ولا يقبل من الذي هو في يديه البيعة ان ادعا  
ميراثا واذا مات احدا المتفاوضين والمال في يدي الباقي فادعى ورثة الميت  
المفاوضة ومحمد ذلك الحى واقاموا البيعة ان اباهم كان شريكه شركة مفارضة  
لم يقض لهم بشئ مما في يدي الحى الا ان يقيموا البيعة انه كان في يده في حياة الميت  
او انه من شركته ما بينهما فان اقاموا البيعة على احد هذين قضى لهم بنصفه فان اقاموا  
الحى البيعة انه ميراث له من ابيه لم يقبل منه البيعة ولو كان المال في يدي الورثة ومحمد  
الشركة فاقام الحى البيعة على شركة المفاوضة واقام الورثة البيعة ان اباهم ما  
وترك هذا اميراثا من غير شركة بينهما لم اقبل منهم البيعة على ذلك وقضيت للمدعى  
بنصفه وكذلك لو قال مات جدنا وترك ميراثا لا بينا فاقاموا البيعة على ذلك  
وهذا قول ابى يوسف وقال محمد قبل البيعة من الورثة اذا لم يشهد الشهود على  
شئ بعينه انه من شركتهما وان افرق المتفاوضان ثم ادعى احدهما ان صاحبه



كان شريكه بالثلث وادعى صاحبه وكلاهما قد اقر بالمقاوضة لجميع المال من العقار  
وغيرها بينهما نصفين الا ما كان من ثياب الكسوة او مناع البيت او رزق العيال  
او خادما وريضاها فاني اجعل ذلك لمن كان في يديه ولا اجعله في الشركة استحسن ذلك  
وكذلك لو لم يفرقا ولكن احدهما مات ثم اختلفوا في مقدار الشركة فهو على النصف  
حينئذ والمال في يدهما وهو منكر للشركة فاقام احدهما البيعة انه شريكه شركة مفاد  
له الثلثان فالذي في يديه الثلث فاني استحسن ان اجيز شهادتهم واجعل المال بينهما  
نصفين فكان ينبغي في القياس ان يكون اقراره بالمقاوضة اكذبا لشهوده حين  
شهدوا له بالثلثين وكذلك لو كان ميتا فاقام احدهما البيعة ان المال كله كان في يد  
صاحبه وان قاضي كذا وكذا قد قضى بذلك عليه وسمو المال فانه قضى به بينهما  
نصفين فاقام الاخر البيعة مثل ذلك على ذلك القاضي بهينه او على غيره فان كان ذلك  
من قاض واحد وعلمت القضية الاخرة اخذ بالاخيرة وهي رجوع عن الاولى وان لم يعلم  
الاولى منهما او كان القضا من قاضين لزم كل واحد منهما القضا افذه عليه ويحسم  
كل واحد منهما صاحبه بما عليه ويتراد ان الفضل لا يلزم المفاوض وضرا على شريكه من  
ضرر وجناية ولا يشترط فيه ميراث من ميراث ولا في جازية يجيز بها السلطان او هبة  
او هدية ولا يفسد ذلك المقاوضة الا ان يكون دراهم او دنانير فبعضه لزمتهما وكل  
وديعة كانت عند احدهما فهي عندهما جميعا وانما المستودع قبل ان يبين له منهما  
جميعا فان قال الحق صناعته من بدلت قبل موته لم يصدق وان كان الحق هو المستودع  
صدق وان قال كلفها قبل موت صاحبه لزمه الضمان خاصة ولا يصدق على صاحبه  
الا ان يقيم البيعة انه انفقها في حياة الميت فيكون عليها جميعا واذا ادعى احد المتضامنين  
من مالهما ووديعة عند رجل وادعى المستودع انه قد ردّها اليه او الى صاحبه فالقول  
قوله مع يمينه فان جحد الذي ادعى عليه لم يضمن بقوله لشريكه شيئا ويحلف ما يقهر  
وكذلك لو مات احدهما ثم ادعى المستودع انه كان دفعه الى الميت منهما ويستخلف  
الورثة على العلم وان ادعى انه دفعه الى ورثة الميت فكذبوه وحلفوا ما قبضوه فز  
ضامن لنصف المال حصّة الحق من ذلك ويكون ذلك النصف بين الحق وبين ورثة  
الميت نصفين ولو قال دفعته الى الذي ادعى بعد موت الذي لم يودعني  
وحلف على ذلك برى من الضمان ولم يصدق على الزام الحق شيئا بمان يحلف  
ما قبض فان كان المودع ميتا فقال المستودع قد دفعت المال اليكما جميعا الى الحق  
نصفه والورثة الميت نصفه وجحدوا ذلك وحلف المستودع على ما قال فقد برى  
فان اقر احد الفريقين بقبض النصف شركة للفريق الاخر وان كان المتضامن  
حينئذ فقال المستودع دفعت المال اليكما فاقرا احدهما بذلك وجحد الاخر فقد برى  
المستودع والمقر منهما مصدق على نفسه وعلى شريكه وانا فترقا ثم قال المستودع

دفعه الى الذي ادعى برى من ذلك وان قال دفعته الى الاخر بعد الفرقة وكذب  
ذلك ضمن نصف المال الذي ادعاه فيكون بينهما نصفين فان كان صدق ذلك  
فالمودع بالخيار ان شاء ضمن المستودع حصته وان شاء رجع بها على شريكه قال  
وعادة المفاوض وكل طعامه وقبول هديته واجابة دعوته بغير امر شريكه جاز  
لا باس به ولا ضمان على الداعي ولا على الاكل الا ترى ان العبد لا يهدى الى النفاق  
ويدعوا اليه وذكر حديث سلمان قال اهديت لرسول الله صلى الله تعالى عليه  
وسلم وانا عبد قبل ان اكتب فقبل ذلك مني وهديت ابو سعيد مولى ابي اسد  
عمرت وانا عبد فدعوت رهط من اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
فهم ابو ذر فاجابوني وتوكسى المفاوض رجلا ثوبا او هبة درهم لم يجز ذلك في  
حصّة شريكه وكذلك الذهب والفضة والامعة والحفلة والجوب كلها انما  
استحسن ذلك في الفاكهة والتم والحبز واشباه ذلك مما يؤكل ولو اعار احدهما دابة  
فركبها المستصير ثم اختلفا في الموضع الذي ركبها اليه وقد عطيت الدابة فانه عليه  
انه اغير الى ذلك المكان برى من الضمان وجعل اعار احدهما متضا من دابة لركبها الى مكان  
معلوم فركبها شريكه الى ذلك المكان فعطيت فمضامينها فان كان ركبها في  
خارجتهما فالضمان في مالهما وان ركبها في حاجة لنفسه فالضمان عليها الا انها اذا ايا  
من مال الشركة رجع الشريك على الراكب بنصيبه من ذلك لانه حين ركبها في غيرهما  
كان بمنزلة غصب اعتصبها او طعام اشتراه فأكله وقد ادعى الثمن من شركتهما  
فنصف الثمن دين عليه فان استعار احدهما دابة ليحمل عليها طعاما له خاصة لزم  
الى مكان معلوم فحمل عليها شريكه مثل ذلك الى ذلك المكان من شركتهما او لخاصته  
فلا ضمان عليه من قبل ان يحمل احدهما عليها مثل الحمل الا ترى ان المستصير لو حمل  
طعاما من شركتهما او غيرهما لم يضمن الا ترى ان رجلا لو استعار من رجل دابة ليحمل  
عشر نخامة حنطة بالدابة مع وكيله ليحمل الطعام فحمل الكيل طعاما لنفسه  
مثله لم يضمن وكذلك لو استعارها احد المفاوضين ليحمل عليها عكلا رطبا فحملها  
شريكه مثل ذلك العد لم يضمن ولو حمل عليها طيلالسا واكسبه كان ضامنا فان  
كان ذلك من تجارتهما فالضمان عليهما وان كانت بضاعة عند الذي حمل فالضمان  
ويرجع الشريك به على الذي حمل نصف ذلك لانه بمنزلة الغاصب ولو استعار  
ليحمل عليها عشرة نخامة حنطة من شركتهما فحمل عليها شريكه عشر نخامة شعير من  
شركتهما لم يضمن وان كان الاو استعارها ليحمل عليها حنطة رزقا لاهله فحمل  
عليها شريكه شعير له خاصة كان ضامنا واذا ادعى احد المتضامنين ابتاعه  
خادما فجحد ذلك وحلفا لقاضي عليه فاراد المدعى استخلافا الاخر فان القاضي  
يستخلف له على علمه فان شكل عن اليمين لزمه الجارية بالثمن الذي ادعى للشري



وانفذ له البيع على المفا وضين جميعا وكذلك لو ادعى بوليته او شريكه او اجاره  
او تاخير دين او تسليم داريا للشفعة وما اشبه ذلك من الدعاوي فان ادعى  
شيئا من ذلك عليهم جميعا كان له ان يستخلف كل واحد منهما البتة فانهما مكل  
عن البين امضى الامر عليهما وان ادعى ذلك على احدهما وهو غايبك كان له ان يستخلف  
الحاضر على غايبك فان حلف ثم قدم الغائب كان له ان يستخلفه البتة وان كان  
المفا وض هو الذي ادعى على رجل شيئا من ذلك وحلفه ثم اراد شريكه ان  
يستخلفه ايضا لم يكن له ذلك وان ادعى رجل على احد المتفا وضين جراحة خطا  
واستخلفه البتة فحلف له ثم اراد ان يستخلف شريكه لم يكن له ذلك ولا خصوصية له معه  
وكذلك المهر والخلع والصلح من جنابة العمد وان ادعى عليه ما لا من كفا له وحلفه فله ان يستخلف  
شريكه ايضا في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا يترى قول في الكفا لانه لا يلزمه الشريك  
وقال ابو يوسف ومحمد ولا يلزم الشريك المال ولا شيء عليه وان كانت الكفا لنفس  
لم يلزمه شريكه الكفا ولا البين عليها ولا يجوز للمفا وض بين المسلم والذمي في قول ابي حنيفة  
ومحمد ويجوز في قول ابي يوسف وهي مكرهة ولا يجوز بين الحر والعبد ولا بين الحر والكاتب  
ولا بين الكاتبين ولا بين الحسن وان اذن لهما ابوهما لانهما مضافان وان تفاوض عبيدان  
او مسلم وذمي او من اشبه ذلك وكانا احدهما نصرانيا والآخر مجوسيا فان شارك  
المسلم المرتد شركة عنان او مفا وضة لم يجز في قول ابي حنيفة ان يقل على ردة او يحق  
بدار الحرب وان اسلم جاز وقال ابو يوسف ومحمد يجوز شركة العنان فان قل او نحو بدار الحرب  
انفطعت الشركة واما المفا وضة فعلى ما قال ابو حنيفة وان شارك المسلم المرتد شركة عنان  
او مفا وضة جاز شركة العنان ولم يجز شركة المفا وضة الا ان يسلم وشريكه معهما كسروية  
ويعتق في قياس قول ابي يوسف ان يكون المفا وضة جازية ويكرهها ولا المتفا وضين ان كانا  
عبيدا من تجارتهما وله ان ياذن له في التجارة وليس له ان يعتقه على مال وان يزوجه وله ان  
يزوجه الامة وليس للشريك العنان ان يكاتب او يزوجه الامة وكذلك المضارب واذ كان  
المتفا وضين عبيدا جاز فاداه احدهما دينارا من تجارتهما لم يلزمه من ذلك شيء وكذلك في  
شركة العنان في البيع والشري واما اذا كانا شركيين في عبيدتهما خاصة فاذا ناله في التجارة  
ثم ادعى له كل واحد منهما دينارا فانه يلزمه نصف دين كل واحد منهما في حصته الاخرى فان كان  
العبد الناجر بين متفا وضين فباعه احدهما ثوبا من ميرات ورثة لزمه نصف ذلك الدين في  
نصيب الآخر ولو كان العبد ميراثا لاحدهما فاذن له الاخر في البيع والشري لم يجز ذلك  
وان اذن له مولاه ثم ادعى له الاخر دينارا من ميراثه خاصة لزمه ذلك فان ادعى له من التجارة  
لزمه نصف ذلك وهو نصيب الذي اداه واذ استاجر احد المتفا وضين اجيرا في  
تجارتهما او دابة او شيئا من الاشياء وللواجر ان ياخذ بالاجر انما شاء وكذلك ان استأجر  
بخاصته او استاجر المالا الى مكة فخرج عليها فلا كرى ان ياخذ به انما شاء الا ان شريكه يرجع

عليه بما ادى من ماله واما في شركة العنان فلا يؤخذ به غير الذي يستأجره ولو آجر  
احدا المتفا وضين عبيدا من تجارتهما كان للاخر ان ياخذ بالاجر وللستاجر ان ياخذ به  
العد ولو آجر احدهما عدالة خاصة من الميراث لم يكن للاخر ان ياخذ بالاجر ولم يكن لستأجر  
ان ياخذ به سليم العبد ولا يفسد المفا وضة اذا كان الاجرد راعهم او دنا بر حتى يصفيا  
فاذا قبضها فسدت وكذلك كل شيء يباعه مما هو له خاصة لم يكن لشريكه ان يطالب  
واحد المتفا وضين ان شارك رجلا شركة عنان فيجوز عليه وعلى شريكه ان كان باذنه  
او بغير اذنه وان شارك شركة مفا وضة باذن شريكه فهو جائز عليهما وان كان بغير اذنه  
لم يكن مفا وضة وكانت شركة عنان وسواء ان كان الذي شاركه ابوه او ابنه او اخيه  
واذا آجر احد المتفا وضين نفسه بحفظ شيء او نقله او خاط نوبا او عملا باجر او اكسب  
كسبا فهو بينهما واما كسب شريك العنان فله خاصة الا ما كان من شركتهما ولا أحد  
المتفا وضين ان يرهن عبيدا من مال المفا وضة بدين من المفا وضة وبدين عليه خاصة  
من مهر او غيره باذن شريكه فان رهن عبيدا له خاصة بدين من المفا وضة وبتمته مثل  
الدين فذلك فهو بمافيه ويرجع بنصفه على شريكه وان كان الدين من تجارتهما على رجل فان  
احدهما يرهنا جاز واما في شركة العنان فلا يجوز لاحدهما ان يرهن شيئا من الشركة  
بدين عليه خاصة الا برضا صاحبه ولا يجوز ان يرهن رهنا يدين من الشركة على رجل الا  
ان يكون هو الذي ول المبايعه او يامر به من وليتهما منها ولا يجوز لاحدهما ان يرهن  
رهنا بدين ولياه جميعا فان فعل ذلك وهلك وبتمته مثل الدين ذهب نصف الدين من  
نصف الرهن في ماله خاصة وبقي نصف الدين للاخر واقرار احد المتفا وضين بالرهن او  
الارتها ن جائز وان اقر بعد التفريق او بعد موت احدهما لم يجز اقراره على صاحبه ويجز  
اقرار شريك العنان بالارتها ن فيما وليه عليه وعلى شريكه وما غصبه المفا وض واستهلكه  
فالمغصوب منه ان يضمن ايتها شاء ويحتمل ضمانه على الفاعل خاصة ولو كان عبيدا احدهما  
ودبعة يعمل لهما او مقبارة فحالفتهما فالرجح لهما ولصاحبه ان يضمن ايتها شاء واذ  
غصب شريك العنان شيئا فاستهلكه لم يؤخذ به صاحبه وان اشترى شيئا شرا فاستهلكه  
فذلك عنده ضمانه ويرجع على صاحبه بنصفه ولو كفل احد المتفا وضين عن رجل مهن  
او ارش جنابة لم يلزم شريكه في قول ابي يوسف ومحمد ولا يؤخذ واحد من المتفا وضة  
بنفقة امرأة شريكه ولا باعتقها ولا بنفقة يفرضها الحاكم عليه لراحامه وان اقر احد  
الامراته عليه بدين غير المهر من شراء او قرض لم يلزم شريكه منه في قول ابي حنيفة رحمه الله  
ويلزم المقر خاصة وكذلك اقراره بكل من لا يجوز شهادته من اباه واولاده ومكاتبه  
وكذلك اقراره به لامراته وهي باينة معتدة منه وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى اقراره بجميع هؤلاء جائز عليهما ما لا يعبد  
ومكاتبه ولو كان التكاح فاسدا وقد دخل بها فالزوم المهر لم يلزم شريكه فان اقر



بدين غير المهر لزمها جميعا وان اعتق ام ولده نقرأ قولها بدين لزمها جميعا لان  
 شهادته لها جائزة وان كانت في عدة ولا يجوز شهادته لامرأة البانية منه في عدة  
 الا ترى انها لا يخرج من بيته ولا يسوف وان ام الولد يخرج ويسوف وسروج  
 اربعا ويجوز ان يفرده عليهما جميعا لامرانه وولدها من غيره ولا يجوز ان يفردها  
 المفاوضة بالدين لزوجها على شريكه ويجوز ان يفردها بالدين لا بولي زوجها وولده  
 من غيرها عليها وعلى شريكها واذا اعتق احد المتفاوضين عبدا من شركتهما فالقول فيه  
 كالقول في غير المفاوضة واذا افرق المفاوضان نقرأ قول احداهما كنت كاتبة هذا العبد  
 في الشركة لم يصدق على ذلك وله ان يرد المكاتبه بعد ان يحلف على علمه ما بعد كاتبة  
 في المفاوضة وكذلك ان اقر انه كان اعتقه في الشركة فان يفرقا واشهد كل واحد  
 على صاحبه بالبراءة من كل شركة ثم قال احداهما قد كنت اعتقت هذا العبد في الشركة  
 وقد دخل نصف قيمته فيما برت اليك منه فصدقه الاخر في عتقه وقال كنت اخبرت  
 ضمنا ان العبد قال قول الذي لم يصدق بعد ما حلف وله ان يضمن العبد في قول ان  
 رحله الله تعالى دون الشريك وان قال كنت اخبرت ضمنا ذلك فقد برى من الضمان بالبراءة  
 فلا شيء له على العبد وان قال لم اكن اخبرت شيئا فانما على خياره ان كان له ان يضمن العبد  
 ان يضمن الشريك بحال البراءة ولو قال الشريك لم يعتقه الا بعد الفرقة كان القول  
 قوله ايضا وان قام المعتق بالبينة انه اعتقه في المفاوضة وضمن له نصف القيمة وانما  
 الاخر بالبينة انه اعتقه بعد الفرقة واختار سعاية العبد بالبينة بيته المعتق وبرأ  
 المعتق والعبد من نصف قيمته ولو اقر احداهما انه كاتب عبدا على الف درهم في الشركة  
 وقبضها منه ومات العبد فقد دخل فيما برت اليك منه وقال الاخر انك كاتبه بعد  
 الفرقة فالقول الذي لم يكتب ولو كان العبد قد مات وترك ما لا كثير فقال الكاتب  
 كما تكتبه بعد الفرقة وانا وارثه وقال الاخر كما تكتبه في المفاوضة ويخرج وارثاه جميعا  
 ولم يرد من المكاتبه بعد شيئا فالقول قول الذي لم يكتب وهو كاتب بينهما  
 ياخذان مكاتبته وما بقي فهو ميراث بينهما ولو مات المفاوضان واقتسم الورثة  
 جميع ما تركاه ثم وجدوا كنزا او ما لا فقال احد الفريقين كان هذا في قسمنا لم يثبت  
 على ذلك الا ببينة ولو كان في ايديهم صدقوا ان كانوا قد شهدوا بالبراءة وان كانوا  
 لم يشهدوا بالبراءة فهو بينهم جميعا بعدما اختلفوا الاخرين ما دخل هذا في قسم هؤلاء  
 ولو كان في ايدي احد الفريقين ما لا فقالوا كان هذا لا بيننا قبل المفاوضة لم يصدقوا ان  
 كانوا قد شهدوا بالبراءة فما كان في الشركة وان كانت البراءة مما كان في الشركة  
 وغيرها فهو لهم خاصة لانه قد دخل في البراءة فكل ما اشتراه احد المتفاوضين  
 من التجارة وغيرها فهو بينه وبين شريكه الا اني استحسن في كسوة وكسوة  
 عياله وقولهم من الطعام والادام ان يكون له خاصة دون شريكه وان كانت

الاشياء في يدا حدهما المتفاوضة فقد وقعت الفرقة بمحجورده وهو ضمان لضد  
 جميع المال اذا قامت البينة على المفاوضة الا ترى ان المستودع امين فاذا وجد  
 ضمن وكذلك يجوز الوارث بعد موته واذا ماتا ووصى كل واحد منهما الى رجل فان  
 اوصى كل واحد منهما بطالب بما ولى صاحبه ماله فله ان يبيع ما اشتري احد  
 المتفاوضين جارية خاصة بنفسها ليطاهاها بشريكه فللبايع ان ياخذ بالمال  
 ايها شاء ويحسبها به فيما بينهما من حصته الذي اشتراها وكذلك ما اشترى  
 لاهله من طعام وكسوة وان كان اشترى الجارية بغير امر شريكه كانت بينهما  
 وليس له ان يوطاها وقد قال في الجامع الصغير اذا اذن احد المتفاوضين لشريكه  
 في ان يشتري جارية ويطاهاها فاشترها قال علي بغير إذن في قول ابى حنيفة رحمه  
 وقال ابو يوسف ويحده عليه حصته صاحبه من الثمن فان كان اشترها با حصة  
 فوطئها ثم استحققت كان للمشتري ان ياخذ بالعقر ايها شاء لانه دين من جهة المشتري  
 واذا باع احدهما جارية من تجارة بنسبة لم يكن لواحد منهما ان يشتريها با قبل  
 ذلك وان وهب البايع الثمن للشري او ابراه منه جاز في قول ابى حنيفة ومحمد  
 ويضمن نصيب صاحبه وان وهبه الاخر جاز في نصقه وان اقاله البيع جاز  
 عليه وعلى الذي ولى البيع وكذلك هذا في الشركة العنان ولو تعين احد المتفاوضين  
 عينه او اشترى طعاما بنسبة كان للمال عليهما يوجدان به وليس كذلك شريك  
 العنان ولو باع احد المتفاوضين عبدا بنسبة ثم مات لم يكن لصاحبه ان  
 يخاصم فيه وان اعطاه المشتري نصف الثمن برى منه وان باع احدهما من صاحبه  
 ثوبا من الشركة ليقطعه قيمه جاز وكذلك لو باعه جارية يوطاها او طعاما  
 يجعله رزقا لاهله فالثمن عليه نصقه له ونصفه لشريكه وان اشترى شيئا  
 من ذلك للتجارة كان باطلا وان كان لاحدهما عبدا فاشتره الاخر للتجارة  
 جاز وكان بينهما واذا ارتد احد المتفاوضين فليحق بدار الحرب انقطعته الشركة  
 الا ان يرجع مسلما قبل ان يحكم الحاكم بلحقه فيكونان على الشركة وكذلك شركة العنان  
 فيه فان حكم الحاكم بخلافه وجعله بمنزلة الميت ثم رجع مسلما فلا شركة بينهما وان  
 ارتد ولم يلحق بدار الحرب ثم اقر بدين ثم قتل على رذته لم يلزمه في قول ابى حنيفة رحمه  
 ذلك الدين وقال ابو يوسف ومحمد يلزمه كما يلزم شريك العنان وهما على الشركة شركة  
 عنان ما لم يقتل ويلحق بدار الحرب ويحكم بخلافه فان اقر بدين او باع او اشترى  
 جاز ذلك عليهما وقال ابى حنيفة ان اقر المسلم منهما بدين لزمه ذلك فهو من المسلمين  
 فان اسلم لزمه ما اقر به المسلم وكذلك ما اقر به المرتد فهو موقوف فان اسلم لزمهما  
 جميعا وان قتل بطل البيع وكذلك الشري والبيع واذا باع احد المتفاوضين متاعا  
 ثم افرقا ولم يعلم المطلوب بافترقا فكل واحد منهما ان يقبض المالك وان قضى



المطلوب احدهما وهو لا يعلم بالفروقة جاز وبرى فان علم بالفروقة لم يكن له ان يدفع  
جميع المال الا للذي ولى البيع وان وجد به عيبا لم يكن له ان يجاهم الا الذي ولى  
البيع ثم يرجع ذلك على شريكه وان كان رده عليه بالعيب قبل الفروقة وحكم له عليه  
او بنقصان العيب ثم افرقا كان له ان ياخذ بهما شاء ولو استحق العبد بعد الفروقة  
وكان نقد الثمن قبلها كان له ان ياخذ بالثمن ايها شاء رجل اسلم الى خياط ثوبا ليخيطه  
بنفسه وله شريك مفوض في الخياطة ثم افرقا لم يكن لرب الثوب ان ياخذ شريكه  
بالخياطة رجل اسلم الى خياط ثوبا ليخيطه بنفسه واخذ منه كفيلا بالخياطة  
لم يجز وان لم يكن اشترط عليه ان يخيطه بنفسه كانت الكفاية جائزة فان مات  
الخياط برى الكفيل لان الاجارة قد انقطعت وكذلك هذا في كرى الابل اذا اتم اجمال  
برى الكفيل واذا كان بين رجلين كرحضة وكرشعير ولم يامر احدهما صاحبه ببيع  
فاستعرا واحدهما دابة ليحمل عليها حنطة فحمل اخر عليها الشعير بغير امره كان ثمنها  
للدابة وبجصة صاحبه من الشعير فليس هذا كشرى العنان والمفاوض لا تيسر له ان  
يجعله بغير امر شريكه **باب الشراكة الفاسدة** واذا اشترك الرجلان على ان  
يخطبا الخطب فيبيعانه فما باع به من شيء فهو بينهما نصفين كانت هذه شركة فاسدة  
ولكل واحد منهما ما احتطب وثمنه فان كانا عانة الاخر عليه بشيء فله اجر مثله لا يجاوز  
نصف الثمن في قول ابو يوسف وقال محمد له اجر مثله بالغاما بلغ الا ترى انه لو اعانه عليه  
فلم يصيبا شيئا كان له اجر مثله وكذلك الشراكة على احتساب الحشيش واحسا الثمر  
من الجبال والبراي من الفستق والجوز وغيرها فان عملا ذلك وخطاه وباعاه فسم الثمر  
على كل وزن ما كان لكل واحد منهما ان كان كيلتا او وزنا وعلى القيمة ان لم يكن كذلك  
لم يعرف المقدار صدق كل واحد منهما الى النصف ولو يصدق على الزيادة الابنية لانه في  
يدهما جميعا وكذلك الشراكة في نقل الطين وبيعه من رضى لا يملكه الا او الجوز واللحم  
او الكحل وما اشبه ذلك فكذلك ان اشتركا على ان يلبس من طين لا يملكه احد ولا يجازيه  
اجرا واشتركا على طلب الكوز او على الاصطباذ وان كانا من الثور مملوكا فاشتركا  
على ان يشتريا منه ويطبخا فمذاجا يزر وكذلك سهل الزجاج اذا اشتركا على شيء  
يشتريا نرجاز وان كان شيء لا يشتريانه لم يجز واذا اشتركا ولا احدهما يعلم والاخر  
يعلم على ان يواجر ذلك فما رزقهما الله من ذلك نصفين فهو فاسد فان احدهما فعل ما لم  
قسم الاجر بينهما على مثل اجر البغل والبعير فالاجر بينهما نصفين وان اكرى البعير  
بعينه كان اجره لصاحبه فان كان للاجر عانة على الحولة والبعل كان له اجر مثله  
لا يجاوز نصف الاجر الذي اخذه في قول ابو يوسف وقال محمد له اجر مثله بالغاما  
وليس الشراكة في اجارة الدواب باعيانها مثل الشراكة في عمل ايديهما بايديهما ولو ان  
قصارا له اداة القصارين وقصار له بيتا اشتركا على ان يملأ اداة هذا في بيت هذا على

الكسب بينهما نصفين كانا جازيا وكذلك سائر الصناعات ولو اشترك رجلان لاحدهما دابة  
والاخر كاف وجوابي على ان الاجر بينهما نصفين كانت هذه شركة فاسدة وان احد الدابة  
كان اجرها لصاحبها والدجل معه اجر مثله في قول ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى قال  
ابو يوسف له اجر مثله لا يجاوز نصفه اجرا لدابة وقال محمد له اجر مثله بالغاما بلغ رجل  
دفع دابته الى رجل يواجرها على ان ما اخذها به من شيء فهو بينهما نصفين كانت هذه شركة  
فاسدة والاخر كله لرب الدابة وهذه اجرها اجر مثله وكذلك البيت والسفينة ولو دفع  
دابة الى رجل لبيع عليها البر والطعام على ان يرجع بينهما نصفين كانت هذه شركة  
فاسدة والرجع لصاحب البر والطعام ولصاحب الدابة اجر مثله وكذلك البيت والسفينة

# كتاب الصيد

روى عن ابراهيم قال لما حرق المعراض فكل واحد لم يحرق فلا يأكل وعن ابن عباس انه سئل  
عن الكلب يأكل الصيد فقال كل وان اكل الكلب منه فلا تأكل لانه انما امسك على نفسه  
لانه يضر حتى ينزل الاكل وعن ابن عباس في البازي يقتل الصيد ويأكل منه فقال كل  
عليه البازي ان يدعو به يجيبك ولا يستطيع ان يضرب حتى يترك الاكل وعن ابن عباس  
في الكلب يشرب من دم الصيد فلا يأكل قال لا بأس يأكل صيده وعن ابراهيم في رجل  
برسل كلبه فيذهب معه كلبا اخر فيعلم فرد عليه الصيد ويصطاد معه وياخذه  
معه قال لا يؤكل وعن ابن مسعود قال من رمى صيدا بردي من جبل فلا يأكله قال اخاف  
ان يكون الردي قنله وان رمى طيرا فوقه في ماء فلا يأكله قال اخاف ان يكون الغرق قنله  
ابو يوسف عن سهل بن صالح عن عبد الله بن زيد قال سالت سعد بن المسيب عن  
كان قومي يصنعونه صبغون السنن تصنع وتقبل الصنع فقال لي وانك لمن تأكل  
الصنع قال قلت ما اكلتها قط فقال رجل عنده حدثنا ابو الدرداء ان رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن كل ذي ناب حطفه ونهر وحجر وعن كل ذي ناب السباع  
فقال ابن المسيب صدق وعن ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
عن كل ذي ناب من السباع وعن كل ذي مخالب من الطير وعن ابن المسيب قال نهى رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان يجمع الشاة اذا ذبحتها وعن ابن عمر انه كان يكره  
ان يجمع الشاة في الذبيحة وعن رافع بن خديج عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه  
قال كل ما نهر الدم فكل واقرى الا وادج ما حلا السن والظفر فانها عندى الحيشة  
وعن عامر قال لا بأس بذبيحة الاخرى اذا كان من اهل الاسلام او من اهل الكتاب  
وعن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه في الرجل اذا ذبح الشاة او الطير فقطع  
راسه فلا بأس يأكله وعن عمران بن حصين في رجل ضرب عنق بطة بالسيف



قَابَانَةُ قَالَ يُوَكَّلُ وَعَنْ ابْنِ الْمُسَيْبِ قَالَ لَذِكَاةُ مَا بَيْنَ اللَّيْلِ وَالْخَيْتَيْنِ وَعَنْ اِبْرَاهِيمَ قَالَ اِذَا  
ذُبِحَتْ فَلَا تَذْكُرْ مَعَ اسْمِ اللَّهِ شَيْئًا غَيْرَهُ وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِجٍ اَنْ يَغِيرَ مِنْ اَبْلِ الصَّدَقَةِ  
قَدْ رَمَاهُ رَجُلٌ بِسَهْمٍ رَسَمِي فَقَتَلَهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اِنْ لَهَا  
اَوْ اَنْدَكَ اَبْدَ الرَّحْشِ فَاِذَا فَعَلْتُمْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَاَفْعَلُوا بِهَا كَمَا فَعَلْتُمْ بِهَذَا ثُمَّ كَلَمُوا وَثْنِ  
عَصَايِدِ بْنِ رَافِعٍ اَنْ يَغِيرَ اِبْرَاهِيمَ فِي بَيْتِ الْمَدِينَةِ فَوَجَّهَ مِنْ قَبْلِ حَاصِرِهِ فَاَخَذَ مِنْهُ عَشْرِينَ  
عَمْرًا بَدْرَهَيْنِ وَعَنْ اِبْرَاهِيمَ قَالَ اِذَا تَرَدَّى الْبَعِيرُ فِي بَيْتٍ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْخُرُوجِ فَمِنْ حَيْثُ  
يَخْرُجُ فَيُؤَلِّهُ ذِكَاةً وَتَلْقَانَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ اَبِي طَالِبٍ قَالَ ذِكَاةُ الْحِمَارِ وَالسَّيِّدِ اخْذَهُ مِنْ  
عَلَى اَنْ تَسْتَلَّ عَنِ الْحِمَارِ اِذَا اخْذَهُ الرَّجُلُ مِنَ الْاَرْضِ وَفِيهِ الْمَيْتُ وَغَيْرُهُ قَالَ كَلَهُ كَلَهُ وَعَنْ  
عُمَرَ بْنِ الْطَيْمِ فَاَلْتِ خَرَجَتْ مَعَ وَلِيْدِهِ اَنَا فَاَشْتَرَيْتُ بِهَا حَرْشَهُ بِقَفِيرٍ مِنْ حَضْرَةِ فَوْضَلَا  
فِي زَيْنِيلٍ فَنُجِرَ زَانِسُهَا مِنْ جَانِبٍ وَذَنْبُهَا مِنْ جَانِبٍ فَمَرَّ بِهَا عَلِيٌّ فَقَالَ بَكُمُ اخَذْتُ فَاخَذَتْ  
فَقَالَ اَلَا مَا تَحْنُ فَلَا تَرَى بِرَبَّاسَا وَاَمَّا اَهْلُ الْكُتَابِ فَيَكْرَهُونَهُ وَعَنْ اَبْنِ عَبَّاسٍ قَالَ اَكْلُ  
مَا اَصْبَحَ وَذَنْعُ مَا امِيتَ وَقَالَ ابُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدُ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى الْاَصْحَابُ مَا رَامَهُ  
وَالْاِيْمَانُ مَا يُوَارِي عَنْكَ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا قَالَتْ اَلَا هَكَذَا نَصَبُ اَلْتِ النَّبِيِّ  
صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ اَكْلِهِ فَقَالَ اِنِّي اَكْرَهُهُ فَنَاسِلُهُ فَاَرَدْتُ اَنْ اَطْعَمَهَا  
اَمَّا هَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اَلْطَّعْمُهَا مَا لَا يَأْكُلُونَ وَعَنْ اَبْنِ مَالِكٍ  
قَالَ اَكَلْنَا لَحْمَ فَرَسٍ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَنْ حَيْسِ بْنِ الْحَارِثِ  
عَنْ اَبِيهِ قَالَ كُنَّا اِذَا بَحَثْنَا فَرَسًا اخَذْنَا وَلَوْ اَذْبَحَهُ وَقَالَ اَلْأَمْرُ قَرِيبٌ قَالَ يَبْلُغُ ذَلِكَ  
عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ كَتَبَهُ اَلْبَنَانُ اَنْ لَا تَفْعَلُوا قَانَ فِي الْأَمْرِ رَاجِحِي  
وَعَنْ اَبْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا اَنْ كَانَ يَكْرَهُ لَحْمَ الْحَيْلِ وَتَنَاوَلَهَا فِيهَا الْحَيْلُ وَالْبَقَالُ  
لِتَرْكِبُهَا نَدَسَ وَعَنْ اِبْرَاهِيمَ قَالَ لَا بَأْسَ بَيْنَ كَلْبِ الصَّيْدِ وَهُوَ فِي قَوْلِ ابْنِ حَنِيفَةَ رَأَى  
يُوسُفَ وَمُحَمَّدَ وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْكَلْبِ  
وَالسَّنُورِ وَقَالَ ابُو يُوسُفَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى بِبَعْضِ هَذَا الْحَدِيثِ فِي السَّنُورِ حَدِيثُ  
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي يَرَوِي اَنْ كَانَ يَضَعُ لَهَا الْاَنَاءَ حَتَّى يَشْرَبَ مِنْهُ  
وَفِي حَدِيثِ عَمْرٍو عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا وَعَنْ اَبِيهَا عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى  
وَسَلَّمَ اَنْ كَانَ يَضَعُ لَهَا الْاَنَاءَ حَتَّى يَشْرَبَ مِنْهُ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ مِنْهُ وَصَيْدُ الْكَلْبِ الْمَعْلُومُ  
وَمَا اَشْبَهَهُ مِنَ الْجَوَارِحِ مِنَ السَّبَاعِ وَغَيْرِهَا يَرْسَلُهُ الْمُسْلِمُ وَالْكَتَابِيُّ وَيُسَمِّي عَلَيْهِ فَاِذَا اخْذَهُ  
وَيَقْتُلُهُ جَرَّهَا قَالَا لَا يَأْكُلُ مِنَ الْخَمْرِ فَيَحْمَرُّ حِينَئِذٍ لِأَنَّهُ عَلَامَةُ جَهْلِهِ وَاِنْ شَرِبَ مِنْ دَمِهِ  
لَمْ يَضُرَّهُ وَاَمَّا الْبَارِزِيُّ وَمَا اَشْبَهَهُ فَلَا يَضُرُّهُ اَكْلُهُ مِنَ الْخَمْرِ لِأَنَّهُ عَلَامَةُ عِلْمِهِ اِجَابَتُهُ صَاحِبَهُ  
اِذَا دَعَاهُ وَمَتَّى فَرَمَتْهُ وَامْتَنَعَ مِنْ اِجَابَتِهِ خَرَجَ مِنْ حَكْمِ الْمَعْلُومِ وَلَمْ يَحِلَّ صَيْدُهُ وَاِذَا تَرَكَ  
التَّسْمِيَةَ عَامِدًا لَمْ يَأْكُلْ وَاِنْ تَرَكَهَا نَاسِيًا اَكَلَ وَاِذَا ارْسَلَ كَلْبَهُ عَلَى صَيْدٍ ثُمَّ زَجَرَهُ بِمَجْرَى  
فَاَنْزَجَ لَزَجَرَهُ فَلَا يَضُرُّهُ زَجَرُهُ وَاِنْ كَانَ الْمَجْرُسِيُّ ارْسَلَهُ لَمْ يَنْفَعَهُ زَجَرُ الْمُسْلِمِ وَاِذَا تَرَكَ

الكلب والصَّيْدَ عَنْ الْمُرْسَلِ وَحْدَهُ بَعْدَ وَقْتٍ وَقَدْ قَتَلَهُ وَلَيْسَ فِي اُخْرَاهُ حَلَالُهُ اِذَا لَمْ يَتَرَكَ  
الطَّلَبَ وَاِذَا تَرَكَ الطَّلَبَ اِلَى عَمَلٍ اُخَرَ حَتَّى اِذَا كَانَ قَرِيبًا مِنَ اللَّيْلِ طَلَبَهُ فَوَجَدَ صَيْدًا مَسْكُوكًا  
عِنْدَهُ وَبِهِ جَرَحٌ لَا يَدْرِي الْكَلْبُ جَرَحَهُ اَوْ غَيْرُهُ كَرِهَتْ اَكْلُهُ وَكَذَلِكَ الْبَارِزِيُّ وَالتَّسْمِ وَانْ  
كَانَتْ فِيهِ جَرَاةٌ اُخْرَى عِلْمُ يَأْكُلُهُ اِذَا تَرَكَ الطَّلَبَ وَلَمْ يَتَرَكَ وَاِذَا ارْسَلَ كَلْبَهُ اَوْ بَارَزَهُ عَلَى  
صَيْدٍ وَاَخَذَ ذَلِكَ الصَّيْدَ وَاَخَذَ غَيْرَهُ وَاَخَذَ عِدَّةً مِنَ الصَّيْدِ فَيُؤْكَلُهُ حَلَالًا مَا دَامَ فِي  
وَجْهِ ارْسَالِهِ فَاِنْ قَتَلَ وَاحِدًا وَخَتَمَ عَلَيْهِ طَوِيلًا ثُمَّ رَمَى بِهِ صَيْدًا اُخَرَ فَاَخَذَهُ لَمْ يَأْكُلْ لَانَّهُ  
قَدْ جَرَحَ مِنْ حَالِ الْارْسَالِ وَاِذَا وُصِلَ اِلَيْهِ صَاحِبُهُ وَالصَّيْدُ حَتَّى فَاَخَذَهُ لَمْ يَحِلَّ اِلَّا بِالْإِجْمَاعِ  
وَاِنْ ضَاقَتْ الْوَقْتُ عَلَيْهِ اَيْضًا وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُ اَلَّةُ الذَّبْحِ وَكَذَلِكَ الْبَارِزِيُّ وَالتَّسْمِ وَاِذَا  
كُنَّ الْكَلْبُ وَالْفَقِيرُ ارْسَالَهُ حَتَّى اسْتَمْتَنَ مِنَ الصَّيْدِ ثُمَّ وَثَبَ عَلَيْهِ وَقَتْلَهُ لَمْ يَحْرُمْ اَكْلُهُ  
وَلَا يَحِلُّ صَيْدُ الْكَلْبِ وَالْبَارِزِيُّ بَعْدَ ارْسَالِهِ وَاِنْ وَجَدَهُ صَاحِبُهُ بَعْدَ اِتِّبَاعِهِ لِلصَّيْدِ  
فَاِنْ اَنْزَجَ لَزَجَرَهُ حَلَّ صَيْدُهُ اسْتَحْسَانًا وَاِذَا اُشَارَكَ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ كَلْبٌ غَيْرُ مَعْلُومٍ  
لَمْ يَحِلَّ اَكْلُهُ وَكَذَلِكَ اِنْ رَدَّ الصَّيْدَ عَلَيْهِ حَتَّى اخْذَهُ اَوْ رَدَّهُ عَلَيْهِ سَبْعَ لَانَّهُ قَدْ اَعَانَ  
وَكَذَلِكَ الْبَارِزِيُّ وَاِنْ رَدَّهُ عَلَيْهِ بِمَجْرُسِيٍّ اخْذَهُ فَلَا بَأْسَ بِاَكْلِهِ وَاِذَا اَكَلَ الْكَلْبُ مِنَ  
التَّغْلِيمِ وَحَرَمًا عِنْدَ صَاحِبِهِ مِنْ صَيْدِهِ قَبْلَ ذَلِكَ فِي قَوْلِ ابْنِ حَنِيفَةَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى  
ابُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدُ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى اَلْبَحْرُ صَيْدُهُ وَلَا يَحِلُّ صَيْدُهُ بَعْدَ ذَلِكَ حَتَّى  
يَعْلَمَ وَيَصْدُقُ ثَلَاثًا فَلَا يَأْكُلُ مِنْهَا فَيَحِلُّ حِينَئِذٍ الرَّابِعُ وَمَا صَادَ بَعْدَهُ فِي قَوْلِ ابْنِ  
يُوسُفَ وَمُحَمَّدَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى وَاَمَّا ابُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى فَلَمْ يَكُنْ يَوْقِفُ بَيْنَهُ  
وَقَتْلًا وَلَكِنَّهُ يَقُولُ اِذَا صَادَ رَعَالًا فَكُلْ مِنْ صَيْدِهِ وَكَذَلِكَ تَعْلِيمُهُ فِي ابْتِدَاءِ اَمْرِهِ  
هُوَ اَنْ يَجِيبَهُ اِذَا دَعَاهُ وَيَرْسَلُهُ عَلَى الصَّيْدِ فَيَصِيدُ فَلَا يَأْكُلُ مِنْهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ  
فَيَقُولُ ابُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدُ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى وَاَمَّا ابُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى لَمْ يَوْقِفْ  
بَيْنَهُ وَقَتْلًا وَاِذَا اخْذَ الرَّجُلُ الصَّيْدَ مِنَ الْكَلْبِ ثُمَّ وَثَبَ عَلَيْهِ الْكَلْبُ وَانْتَشَرَ مِنْهُ  
قِطْعَةٌ اَوْ رَمَى بِهَا صَاحِبُهَا اِلَيْهِ فَاَكَلَهُ لَمْ يَضُرَّهُ عَلَيْهِ وَاِنْ اَنْتَشَرَ الْكَلْبُ مِنَ الصَّيْدِ  
قِطْعَةً فِي اِتِّبَاعِهِ اَيَّاهُ وَكَلَّهَا ثُمَّ اتَّبَعَهُ فَاَخَذَهُ اَوْ اخْذَ غَيْرَهُ فَقَتَلَهُ لَمْ يَحِلَّ اَكْلُهُ  
وَاِنْ تَبَكَ الْقِطْعَةُ فَاتَّبَعَ الصَّيْدَ وَاَخَذَهُ وَقَتْلَهُ فَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ حَتَّى اخْذَهُ صَاحِبُهُ  
ثُمَّ عَادَ وَاَكَلَ تِلْكَ الْقِطْعَةَ لَمْ يَضُرَّهُ وَلَا يَحِلُّ صَيْدُ الْمَجْرُسِيِّ وَلَا يَحْتَمِلُهُ اِلَّا بِإِجْمَاعٍ  
فِيهِ اِلَى ذِكَاةٍ مِنْ سَمَكَةٍ اَوْ جَرَادَةٍ وَسُفْنَةٍ يَأْخُذُهَا اَوْ مَا اَشْبَهَ ذَلِكَ وَكَذَلِكَ  
الْمُرْقَدُ وَلَا بَأْسَ اَنْ يَصِيدَ الْمُسْلِمُ بِكَلْبِ الْمَجْرُسِيِّ الْمَعْلُومِ وَبَارَزَهُ كَمَا لَهُ اَنْ يَذْبَحَ بِسَكِينَةٍ  
وَاِذَا ارْسَلَ الْمَجْرُسِيُّ كَلْبَهُ عَلَى الصَّيْدِ ثُمَّ اسْلَمَ ثُمَّ زَجَرَهُ فَاَنْزَجَ لَزَجَرَهُ وَقَبْلَ الصَّيْدِ لَمْ يَحِلَّ  
اَكْلُهُ وَاَمَّا يَنْظُرُ فِي هَذَا الْجَنْسِ اِلَى وَقْتِ الْارْسَالِ وَالزَّجْرِ فَانْ كَانَ فِيهِ مَجْرُسِيًّا  
اَوْ مَرْتَدًا لَمْ يَحِلَّ صَيْدُهُ وَاِنْ تَغَيَّرَ عَنْ حَالِهِ قَبْلَ اَنْ اخْذَهُ فَانْ كَانَ فِيهِ مُسْلِمًا ثُمَّ  
اَوْ تَدَلَّمَ بِحَرَمِ الصَّيْدِ وَلَا بَأْسَ بِصَيْدِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَذَبْحَتُهَا اِلَّا اَنْ يَسْمَعَ



المسلم سمي عليه المسيح واذا سمع ذلك منه لم يحمل اكله ولا يوكل السمكة الطافية  
 واما ما انحسر عنه الماء او نبذه فمات فلا بأس باكله وكذلك الحرب والماء ما هج  
 وسائر اجناس السمك وان ضربها ضارب فقطع بعضها فلا بأس باكله وكذلك  
 ان وجد لها في ايضا وكذلك ان وجد في بطنها سمكة اخري وكذلك ان قلها شي  
 من طير الماء او غيره وكذلك البحراد وكل حيث وجد حيا او ميتا وان التي سمكة في  
 جث فمات فيه فلا بأس باكلها وكذلك ان جمعها في حصيرة لا يستطيع الخروج  
 منها وهو يقدر على اخذها بغير صيد فسي فيها وان كان لا يؤخذ بغير صيد فلا  
 خير في اكلها واكره اكل كل شئ في الماء سوى السمك وقال ابن ابي ليلى لا بأس بصيد  
 البحر كله واذا ماتت السمكة في الشبكة وهو لا يقدر على التخلص منها او اكلت سما  
 القاه في الماء لياكله فمات منه وذلك معلوم فلا بأس بها واذا ارسل ياره المعلم  
 على صيد وقع على شئ ثم اتبع الصيد واخذه وقوله قال لا بأس باكله واذا اصاب  
 السمك الصيد واخذه حتى لا يستطيع راحته رماه بسهم اخر فقتله لم يحمل اكله  
 لانه قد كان اهليا وان رماه غيره بسهم فقتله لم يوكل ويضمن حصته بحججه الاول  
 في قول الجيوسف ومحمد وان كانت دمية الثاني قبل ان يصيد لا ولم يجرم اكله لم يلزم  
 غيره وان كان الصيد محامل وبطير مع اصابته من دمية الاول فمات الثاني فقتله  
 فهو للثاني حلال وان رماه جميعا واحدهما بعد صاحبه قبل ان يصيبه سهم الاول  
 فقتله فهو له جميعا حلال ومن اخذ صيدا او فراخ صيد من دار رجل وادخله  
 فهو له ما لم يجرده صاحب الدار بالقبض عليه واغلق باب الدار لم يجرم حيث يقدر  
 على اخذه بغير صيد وكذلك من اضبطا دسما من نهر جاري لم يجرم الذي اخذها  
 وكذلك ان كانت احده لا يقدر على اخذ صيدها الا باضطهاد واذا نصب الماء في الارض  
 فهو كالنهر الجاري واذا عجز المسلم عن تدويره فاعانه بجوسي على مده لم يحمل صيده  
 واذا اصاب بالسهم الصيد فوقع على الارض فمات حل اكله وان وقع في ماء او على جبل  
 ثم وقع منه على الارض فمات لم يوكل لانه لا يؤمن ان يكون الماء او التردى قتله وكذلك  
 كل ما اصابه قبل ان يستقر على مكانه الذي يموت عليه واذا مات على ذلك الشئ  
 ولم يقع منه على الارض شيئا فان كان ذلك الشئ مما لا يقبل مثل السطح وشبهه  
 فهو كالارض ولا بأس باكله وان كان مما يقبل مثل جد الرمح والقصبه المنصوبة وجد  
 الاجرا واللبنة القائمة ونحوها لم يوكل واذا رمى صيدا بسهم فمات السهم فاصابه ذلك  
 الصيد او غيره او اصابه ونفذ الى غيره فاصابه جميع ذلك وان عرض للسهم رمح  
 او حائط او صخرة او سم اخر فان رده عن سننه الى وراو منه او ليس لم يحمل  
 صيده وان لم يرد عن جهته حل صيده ولا يحمل صيدا لبندقية والمجر والمراض في  
 وما اشبه ذلك وان جرح لانه لا يحرق الا ان يكون شئ من ذلك قد حدد وطوله

كالسهم وامكن ان يرمى فان كان كذلك وحرقه محذور ونصبه حل والمراد كالسهم  
 وما توخش من الاهلثا حل ما يحمل الصيد فان تدعيه او غيره فلم يقدر عليه وخيف  
 ذهابه فرمى بسهم حل به فان اصاب الطفل والقرن فقتله حل به ايضا اذا رماه خلفه  
 الرمية الى اللحم وكذلك المنزدي في بر لا يقدر على مذبحة فابما وجاته فادماه فهو على  
 ذكاته وان رمى صيدا بسيف فابان منه عضوا او مات اكل الصيد كله الا ما كان منه  
 فان لم يكن ابان منه اكله كله فان تعلق منه بجذعه قال ان كان بمنزلة ما قد بان منه  
 لم يوكل وان قطعه بنصفين اكله وكذلك ان ابان منه الثلث مما يلي الراس لا ما بين  
 الى العنق فذبح وان كان مما يلي العنق لم يوكل ذلك الثلث فان ابان طائفة من راسه  
 فان كان اقل من النصف لم يوكل ما كان منه لان الراس ليس مذبحة وان كان النصف  
 او اكثر اكل الكل ولا بأس باكل الاذن وبكره اكل الصب ولا خير في اكل الضبع والقلب  
 واشباهها من السباع وكذلك القنفذ والبربوع واشباهها من الهوام ولا يجوز  
 بيع الضفدع والشرطان وشبههما وكذلك حمل الماء لا يجوز بيع شئ من ذلك الا ان  
 يكون من السمك لانه ليس له من الثمن شئ فاما ما كان له ثمن كالجود الحمر وما اشبه  
 ذلك فبيعه جائز ولا خير في اكل النسر والعقاب وما اشبهها من صيد البرماله مطب  
 من الطيور وكذلك البازي والصقروا اما العقوق والسودانية واشباه ذلك مما لا  
 فلا بأس به وبكره الغراب الذي يقع الذي ياكل الحنظل وبكره حوم الحمر الاهلية والبقال  
 واما الحمل فان بعض الفقهاء يخصصه كره اجب الى وقد ذكر عن ابن عباس انه  
 كان يكره وقال في جامع الصغير لا بأس بلحم الحنظل في قول الجيوسف ولا يكره الضلالة على  
 جلد ما كره اكله من ذي ناب وبكره اكل حوم الحلالة والعمل عليها وتلك حالها الى ان يجلس  
 ويعلف ليس للتجارج كذلك لان الانجاء في الابل والذئب حلال بان تقدر وغيره وانما

# كتاب الذبائح

ولا يحمل ما ذبح بسن او ظفر غير منزع لانه قال ليس بذبائح ولا بأس باكله اذا كان منقعا  
 واكره الذبح به وما افري الاوداج وانما الذبح فلا بأس ان يذبح به حديد كان  
 او قصبا او حرا محذورا وغير ذلك واذا ماتت بعد ما قطعت الاكثر من الحفوة  
 والودجين والمري حلت واذا ماتت قبل ان يقطع الاكثر لم يحل وان ذبحت شاة  
 من قبل القفا فقطع الاكثر من هذه الاشياء قبل ان يموت حلت واذا ماتت قبل ان  
 الاكثر لم يحل وان ذبحت شاة من قبل القفا فقطع الاكثر من هذه الاشياء قبل ان  
 يموت حلت وبكره هذا الفعل وكذلك ان ضربها بسيف فابان ذاسها حلت  
 وذلك الفعل مكروه وكذلك ان ذبحها من جهة غير القبلة فان نحر البقر حلت



ويكره ذلك وان ذبحها واضطربت فوقعت في ماء او ردت من موضع ليضرب  
شيئا واذا اراد ان يذبح عددا من الذبائح لم يجز التسمية الاولى عما بعد واذا  
اضجعها ليذبح وسمى عليها تركل انسانا وشرب ماء او حذر سكينها وما اشبه ذلك  
من عمل يكثر فذبح حلت تلك التسمية وان اطل الحديث ثم ذبح كرهتها وان قال  
مكان التسمية الحمد لله او سبحان الله يريد به التسمية اجزاء فان اراد الحمد  
ولم ير التسمية لم يجز ويكره ان يخضع ولا باس بكل الذبيحة ويكره ان يجزها الى اجزاء  
وان اخذ السفرة بعدما يضجعها وان يذكر مع اسم الله شيئا فيقول اللهم تقبل من فلان  
فان قاله قبل الذبح ثم ذكر التسمية مجردة وذبح فلا باس بذلك ولا باس بذبحة  
المرأة المسلمة والكافية والبقي الذي يعقل التسمية والذبيحة ونصطه فان  
لا يعقل ذلك فلا خير فيه ولا باس بذبحة اهل الكتاب من اهل الحرب واذا انحدر الجوز  
الى ذن الكفاية حلت ذبيحته وان اراد المسلم ان يذبح ذبيحته وان كان احد  
ابوي الضبي ككافيا والآخر جوسيا حلت ذبيحته وذبيحة الاخر من جلال وما اذركا  
من المزدنية والمطخعة وما اكل السبع ونظايرها فذلكه خلال **باب الاضحية**  
ومن ذبح من اهل الامصار احصاه قبل ان يصلي الامام فيجوز وان ذبحها بعدما انصهر  
الامام اهل المسجد قبل ان يصلي اهل الكماله اجزاء استحسانا ولا باس بان يصلي بها  
والخذنا والموالا اذا كانت بيمنه ولا باس بان يسرل سبعة نفر فادونها في بقره ويجوز  
بها وسواء ان كان فيهم صبي صغير يضحى عنه ابوه او امه ولد يضحى عنها مولاه او بنت يضحى عنه  
واذا اشترى الضحية ثوبا عنها اشترى ثوبا فلا باس بذلك وان كانت الاخرى سواد من  
الاولى وقد اوجت الاولى تصدق بالفضل فيما بين العتقين قاله الاضحية احب الي من القدر  
يمثل ثمنها وقال اذا كان الرجل موسرا فاجبا ان يصحى عن نفسه وولده الصغار وولده  
افضل من تركه وروى في اخر هذا البنا عن ابراهيم قال الاضحية واجبة على اهل الامصار  
ما خلا الحاج ثم فسروا لبراهيم قال هو واجب على المعسر من اهل الامصار وغيرهم  
على المسكين قال الاضحية واجبة على كل مقيم من اهل الامصار وغيرهم اذا كان وليس عليه  
ان يصحى عن ولده الكبار ولا عن امراته واذا ولدته الاضحية عنده قبل ان يذبحها ذبح  
ولدها معها فان باع تصدق بثمنها ويكره له ان يجز صولها الضحية ويتصدق به قبل ان  
يذبحها ولا باس بان يشترى بجلد الضحية ثوبا للبيت ولا يبيع الجلد فان باع تصدق  
بثمنه وقال محمد في نواذر هبشام لا يشترى به الحول والبر ورواه ان لا يشترى به العير وال  
ومتاع البيوت مما لا يוכל قال وكذا ذلك في القياس وسواء ويكره حلاها بضمها ولكه  
سبغ ضرعها بالماء البارد حتى يتقطع اللبن واذا اشترى الرجل يذبحها ان يصحى بها  
عن نفسه ثم اشترك فيها جماعة اجزاء استحسانا ولو فعل ذلك قبل ان يذبحها  
كان احسن ولا يضر الشق في الاذن ولا السهر والعرجا اذا كان يمشي فلا باس بها وان كان

لا يقوم ولا يمشي فلا يجزه ولا يجزى الجعفا التي لا يبقى ان اشترىها كذلك او صار له  
عنده كذلك وهو موسر وكذلك سائر العيوب سواء اذا اصابها عنده  
او اشترىها كذلك وكذلك ان مات عنده او سرق فعليه بدنها ان كان  
موسرا وان اصابها شيء من العيوب في اضطرارها حتى يضيع الذبح وذبحها على  
مكانها اجزاء استحسانا ولا تجزى ان يضحى لاشاة ليس لها ان كان خلعت كذلك ولا تجزى  
في الضحايا والواجبات بقر الوحش وحمل الوحش والطباوان كانا الولدين وحتى اهل  
فان كانت الام اهلية جازت الاضحية بالولد وان كانت الام وحشية لم يجز رجل  
ذبح اضحية غيره بغير اذنه قال يجوز استحسانا ولا يجوز في القياس ويضرب فيها  
ومن كان في غير مصر فذبح حتى انشق الفجر اجزاء ولا يجوز قبل انشق الفجر لانه انما  
يجب عليه حين ينشق الفجر والخزلة اياما ففضلها اوتها بلقنا ذلك عن عمر وعلى وان  
عباس وغيرهم ويجزى به في ايامها ايضا ولا يجب على اهل السواد ومن لم يكن في مصر لم يجز  
خروج في يوم فطر ولا يوم فطر الا في مصر جامع وليس على اهل متى صلوة عيد يوم الفطر  
ابن ابى طالب لاجعة ولا شريق الا في مصر جامع وليس على اهل متى صلوة عيد يوم الفطر  
**باب من الصيد** ومن انفلت منه صيد بعدما احزاه واخذ غيره فهو الاثر وكذلك  
من احدث شبكة فوقع فيها وصار لا يقدر على الذهاب فاخذه رجل فصاحب الشبكة  
احق به منه ومن اخذ بازيا او شبيهه في مصر او سواد وفي غيره سرا او حلالا فهو  
اثر اهلي فعليه ان يعر فيه ليرده الى اهله وكذلك ان اخذ طيبا وفي غنقه قلادة وكذلك  
الحمامة في المصر يعرف ان مثلها لا يكون وحشية فعليه ان يعرفها وليست بصيد ومن  
كان له صيد فارسله عند احرامه فاخذه خلال ثم حل الاول فله ان يسترده وهو خير  
ومن قل بازيا معلما او كلبا معلما فعليه قيمته كذلك وكذلك كلب الماشية وان كان الكلب  
ليس بكلب صيد ولا ماشية فقله رجل غريمه قيمته ايضا ومن باع كلب صيدا وماشية طار  
بيعه وكذلك السباع كلها وكذلك كل ذي ثوب من طير ولا يجوز بيع لحم شيء من ذلك كالكب  
من جلودها فذبحها رجل وباع جلودها جاز بيعه وان كان غير مذبوح وان وجد الماء  
سكة مقطوعة لا يدري من قطعها فلا باس باكلها وان اصاب في وسطها او في موضع  
منها خطا مر بوطا لم يأكلها وعرفها ومن سمع جسا ظن انه حسن صيد فرماه وارسل  
كلبه عليه فاصاب صيدا فان كان ذلك الحسن حسن صيد فلا باس بما اصاب من ذلك  
وان كان حسن انسان او غيره من الاهليات لم يحل له ذلك الصيد وان لم تبين ما كان  
ذلك الجحش لم يأكله وان رمى ذيبا او اسدا او خنزيرا فاصاب صيدا فلا باس باكله  
الا ان يكون الخنزير اهليا فلا يحل الصيد حينئذ والله تعالى اعلم **باب الصيد**  
فاذا خرج الصيد من الحرم الى الحل فلا باس باصطياده وان رمى رجل صيدا في الحل  
فاصابه ثم دخل الصيد الحرم فمات فيه لم يكن عليه جزاؤه ويكره له اكله عند ابي حنيفة



استحسانا فان اصابه في الحرم ومات في الحبل فلا خير فيه وكذلك ان رماه من الحبل في الحرم وكذلك ان فعل ذلك نصراني لم يוכל صيده وكذلك ان ذبح نصراني او صبي صبيحا في الحرم لم يוכל ولسا في ذلك باكثر من المسلم وان رماه من الحبل والصيد في الحبل الا ان السهم مرتبه في طائفة من الحرم فلا جزاء عليه ولا باس باكله واذا اخرج الحلال صيدا من الحرم فذبحه في الحبل قال النزه عنه افضل لان عليه فيه الجزاء وكذلك ان كان هناك اولا في الحبل ثم ادخله في الحرم ثم اخرج به الى الحبل وكذلك حلال احرم وفي يده صيد ثم حل ذبحه بمحرم صا صيدا فدفعه الى حلال فذبحه قال هذا والا ولسواء يذبح وهو محرم او في الحرم اشهد من هذا حالا وذلك عندنا بمنزلة الميت وهذا يكره وكذلك لو حل هذا المحرم ثم ذبح صيدا وان ارسله فصاده حلال فذبحه فلا باس به وكذلك حلال اخرج صيدا من الحرم الى الحبل فارسله فصاده حلال فذبحه فلا باس به وعلى الذي اخرج به الجزاء قال وكذلك لو كان الذي اخرج به من الحرم هو الذي صاده بعدما ارسله فذبحه لم يرباكله باس وقال ابو يوسف ومحمد هو وضرم سواء في ذلك الا ان عليه الجزاء لمحرم اصاب صيدا وادخله منزله في الحبل فذبحه فذبحه قال ابو يوسف ومحمد لا باس باكله وعلى الذي اخذه الجزاء وكذلك ان ارسله في منزله فخرج من منزله فقتله بعض اهله فذبحه ولم يامر بذلك فهذا والا ولسواء ولا اكره اكله وفي رواية في بعض اكره اكله وقال ابو يوسف ومحمد لا باس باكله وان اقلعت من المحرم في جوف المصرا او اكله فاخذه انسان فذبحه قال هذا كانه في يده حتى يرسله وان اقلعت منه في صحراء لا يرسله على اخذه الا بصيد فرماه حلال فاصابه فلا باس به لا تصار كان لم يصيد حلال ارسل كلبه على صيد في الحبل فقتله حتى ادخله الحرم فاخذه فيه وقتله كرهت اكله وكذلك ان ادركه صاحبه حيا فاخذه واخرجه الى الحبل فذبحه كرهت هذا القتل ولا احرمه لا نه ذبحه حلال في الحبل وان ارسل كلبه من الحرم على صيد في الحرم فقتله حتى اخرج به الى الحبل ثم اخذه وقتله كرهته ايضا وان اخذه من الكلب حيا في الحبل فذبحه كرهت هذا القتل ولم احرم اكله في القياس ظني رماه حلال من الحبل وقرا في الحبل وضواقيهم ورأسه في الحرم فلا باس باكله واذا اشترك الحلال والحرم في رمي الصيد واصابته لم يهل اكله رجلا ارسل بازاله على صيد في الحرم فقتله حتى اخرج به في الحبل فقتله فيه كرهت اكله حلال اخرج ظبي من الحرم فولدت اولاداً ثم ذبحها واولاداً فليس اكلها واولادها بحرام ولا يحصى هذا الفعل وعليه جزاء ذلك كله وكذلك ان ادى الجزاء عنها ثم ذبحها وما ولدت بعد الحبل فليس عليه فيه جزاء وكذلك المحرم

## باب الوقف والصدقة

قال محمد بن الحسن اخبرنا صاحب بن حويرة عن نافع بن عمر بن الخطاب كانت له ارض بدعا او كان حلالا فقال عمر بن رسول الله اني استعذت مالا وهو عندي يعيش فانصدق به فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم تصدق باصله لا بسباع ولا بذهب ولا نورث ولكن منته قال فتصدق عمر به في سبيل الله وفي الرقاب والمساكين وابن السبيل ولذي القرنى ولا جناح على من وليه ان ياكل منه بالمعروف او بוכל صدقا غير ممنوع فيه قال محمد فبهذا ناخذ اذا تصدق به في حياته وصحته كان ذلك من جميع ماله واذا تصدق به في مرضه كان ذلك من ثلثه فاما ان يوفيه رحمه الله تعالى فكان لا يجيز ذلك الا ان يجعله وصية بعد موته فاذا جعل في صحته ارضا مقسومة صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين واخرج من يده الى يمين يقوم بها وينفق عليها في مرضها واصلاح بكارتها ويزرعها ويرفع من عليها ما يحتاج اليها المتوايها ويقسم الباقي كسبته في الفقراء والمساكين فهذه صدقة جائزة ليس له ان يرجع فيها وكذلك ان جعل ارضا مقبرة للمسلمين ويأذن لهم ان يقبروا فسلمون فليس له ان بعد ما يخل بينها وبين المسلمين ويعتروا فيها انسانا واكثر ان يرجع في شيء منها وكذلك ان جعلها خانا لما رة الطريق من المسلمين وخلي بينهم وبينها فاذا انزلها باذن رجل واحد واكثر فلا سبيل بعد ذلك عليها وان مات لم يكن شيء من ذلك مبرأنا وكذلك الرجل يكون له انذار كنه فيجعلها سكنى لحاج بيت الله للغير ويدفعها الى وال يقوم عليها ويسكن فيها من راي فليس له بعد ذلك ان يرجع فيها ولا مات لم يكن مبرأنا وان كان لم يسكنها احدا لا نرا اذا دفعها الى وال يقوم بذلك فقد اخرجها من ملكه ويده وكذلك ان جعلها سكنى للفقراء والمرابطين في نفر من النفوس او جعل غلة ارضه للفقراء في سبيل الله تعالى ودفع ذلك الى وال يقوم برقمها جازي ولا سبيل له الى رده فاما السكنى فلا باس لمن يسكنها للفقري والفقير من الغزاة والمرابطين والحاج وكذلك من ول الحان والدفن في المقبرة واما الغلة التي جعلت للفقراء فلا يحببني ان ياخذ منها الا محتاجا اليها لان الغلة مال ملك فلا ينبغي ان ياخذها الا اهل الحاجة اليه وكذلك السقاية يجعلها في ارضه او البئر او الخوض للناس يسقون منه ويشربون ويتوضؤون ويدفع ذلك الى من يقوم به ويحلي بينه وبين الناس فيسقون ويشربون ويتوضؤون جاز وان اراد بعد ذلك ان يرد شيئا الى ملكه لم يكن له ذلك ولا باس بان يشرب منه ويسقي دابته ولحمه ويتوضأ منه الغني والفقير لانه ليس له مال يملك وهذا قول محمد وقال ابو حنيفة وعامة اصحابه في هذا كله لصاحبه ان يرجع فيه ويبطل ما صنع فيه من الصدقة والمقبرة والحان والسقاية والطريق ويرد ذلك الى يده ويبعه ويبع ما شاء وان مات كان ميراثا لان الارض لم يخرج الى مالك



يملكها غير الذي كانت له وأن جعل رضا له مسجدا لعامة المسلمين وبنائها واذن  
 للناس في الصلوة فيها وياؤها عن ملكه فاذن فيه المؤذن وصلى الناس فيه جماعة  
 صلاة واحدة أو أكثر لم يكن له أن يرجع فيه وأن مات لم يكن ميراثا وروى عن  
 ابن جبريل وابن عباس وشريح وغيرهم قال لا يجوز الصدقة حتى يقبض فاذا تصدق  
 بأرض مقسومة وجعل عليها للمساكين فلم يخرجها من يده وجعل نفسه المستولى لها  
 لم يجوز في قول محمد رحمه الله تعالى وهو قول ابن أبي ليلى لأنه لو تصدق بها على مالك لم يكن  
 لم يخرج حتى يقبضها فكذلك الصدقة الموقوفة لا يجوز حتى يخرجها من يده إلى يمين  
 يتولى امرها وقد بلغنا أن عمر ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه حين تصدق بصدقة  
 جعل ابنه حفصة يوليها وقال ابن يوسف يجوز الصدقة الموقوفة وإن لم  
 يقبضها وإلى غير صاحبها ولا يجوز في الصدقة الملك عن انسان بعينه حتى يقبض فكان  
 أبو يوسف يقول أولا يقول إلى خبيثة رحمه الله تعالى في إبطال الصدقة الموقوفة  
 وقال محمد رحمه الله تعالى في النسيئة له أن يرجع فيها ما لم يسبق منها رجل واحد بآذنه  
 أو يد نعمها إلى قيم يقوم فيها للناس وكذلك المسجد له أن يرجع عنه ما لم يصلوا فيه  
 جماعة بآذنه ولا يجوز في قول محمد أيضا وقف نصف أرض أو نصف دار مشاع على  
 الفقراء وإن أخرجه من يده وكذلك كل شيء يقسم الأقرى أنه لو تصدق به على رجل  
 وسلم إليه لم يجوز كذلك الصدقة الموقوفة كل شيء لا يجوز فيه صدقة الرجل على الرجل  
 لأنها غير مقسومة أو غير مقبوضة فكذلك لا يجوز فيه الصدقة الموقوفة وكذلك  
 ساير ما وصفنا من الحان والمقبرة والنسيئة والمسجد وكذلك لو جعل جميع الأرض  
 أو الدار شيء من ذلك وأخرجه من يده استحق بعضه مشاعا بطل الكل ورجع الباقي  
 إليه في حياته وإلى ورثته بعد وفاته وأنا استحق بعضه متميزا بعينه كان ما فعله  
 جابر فيما لم يستحق ما ضاها لوجهه وكذلك الحكم في الصدقة المملوكة وأن كانت الأرض  
 لرجلين فتصدقا بها صدقة موقوفة على بعض الوجوه التي وصفنا ودفعها إلى ولي  
 يقوم بها كان ذلك جائزا لأن مثله في الصدقة الموقوفة جائزة ولو تصدق كل  
 واحد منهما بنصفه مشاعا على صدقة موقوفة وجعل له وال على حدة لم يجوز  
 لأن أحدهما لو تصدق بنصفها على رجل مشاعا وسلم إليه ثم تصدق الآخر عليه بنصف  
 وسلم إليه لم يجوز شيء من ذلك ولو تصدق كل واحد منهما بنصفه صدقة موقوفة  
 على المساكين وجعلها إلى ذلك رجلا ونمدا إليه جميعا جازت الصدقة  
 لأنها انما يتم بالقبض والقبض يجمع وكذلك أن جعلها جميعا لرجلين ولو تصدقا  
 بهما على رجلين صدقة واحدة لأحدهما بعينه نصيب هذا المصدق خاصة ولاخر  
 نصيب الآخر كان باطلا وأن تصدق كل واحد منهما بنصيبه عليهما وقبضا كان  
 جائزا ولو تصدقا بها على واحد فوكل المصدق في عليه رجلين يقبضها كل واحد منهما

نصيب أحدهما خاصة فقبضا ذلك معا جاز وأن كان القابض اثنين لانهما  
 نصباها بواحد ولو تصدقاها على رجلين صدقة واحدة فوكل المصدق عليهما  
 رجلين كل واحد منهما يقبض ما تصدق به عليه أحد الرجلين دون الآخر فقبض  
 الوكيلون جميعا أو أحدهما قبل صاحبه جاز ذلك وأن قبض أحدا النصيبين كان  
 لصاحبه أن يرجع فيه ما لم يقبضا نصيب الآخر ولو تصدق كل واحد منهما بنصف  
 صدقة موقوفة على حدة وكل فيها واحدا فقبض نصيبهما بجمعهما أو متفرقا  
 كانت الصدقة جائزة ولهما أن يرجعا فيها ما لم يقبضها كلها وأن قبض نصيب  
 أحدهما ثم أراد الذي قبض نصيبه أن يرجع فيه فله ذلك وأن باعه وهو في  
 يدا الوكيل جاز بيعه وأن مات فهو ميراث عنه فان قبض الوكيل بعد موته  
 نصيب الآخر باذن فقبضه باطل والصدقة مردودة داربين رجلين صدقة  
 أحدهما بنصيبه منها على رجل وسلمها إليه وإلى وكيله ثم تصدق الآخر عليه  
 أيضا بنصيبه وسلمها إليه وإلى وكيله لم يجوز شيء من ذلك لأنها صدقتان متفرقتان  
 وأن لم يقبض نصيب الأولى حتى تصدق الآخر عليه بنصيبه له في القبض فقبضها  
 جملة أو قبض نصيب كل واحد منهما على حدة بيده أو بيد وكيله فهو جائز  
 لأنها صدقة واحدة عند كمال القبض فيها وإذا كانت الأرض لرجل ورجلين  
 فتصدقا بها صدقة موقوفة وسلمها إلى رجل واحد وجعل أحدهما نصيبه  
 موقوفا على ولده وولد ولده ما تنا سلاوا فإذا انقضوا كانت غلتهما للمساكين  
 وجعل الآخر نصيبه وقفا على أخويه وأهل بيته فإذا انقضوا كانت غلتهما للفقراء  
 يجمع بها عنه في كل سنة أو كان المصدق واحدا فجعل نصف الأرض مشاعا  
 أو مقسوما على الأمر الأول وجعل نصفه الآخر على الأمر الثاني فذلك جائز  
 لأنها صدقة واحدة يقبضها وال واحد فلا يضرهم على أي الوجوه فزوا غلتهما  
 وأما في قول أبي يوسف في هذا كله فانه ينبغي له أن يجوز ذلك في جميع هذه الوجوه  
 لأنه غير الصدقة الموقوفة غير مقبوضة فمن أجازها غير مقبوضة أجازها غير مقبوضة  
 لأنه إنما يطلب بقبضها وإذا كتب صدك الوقف وقدا وقفه على ولده  
 اشترط فيه أن يدفع من غلته كل عام ما يجب من عشرة أو خراجها وما يحتاج إليه  
 لبنه والأرض وموئنتها وأزاق الموال لها وكلها واجورا كرمها ومن يحصدها  
 ومن يدسها وغير ذلك من لوازمها وأن مات القيم في حياته الموقوف والأمر إلى  
 الوقف يعتم فيه من أحب وأن مات بعده ولم يوص إلى أحد فالأمر فيه إلى القفا  
 ولا يجعل القيم من الأجانب ما وجد في ولد الموقوف وأهل بيته من يصلح لذلك  
 وأن لم يجد فيهم من يصلح له فجعله إلى أجنبي ثم صار فيهم من يصلح لذلك صرفه  
 إليه وإن احبا اشترط فيه أنه أن يبطله قاض أو غيره بوجه من هذه الوجوه



فهذه الارض واصلها وجميع ما فيها وصية من فلان الموقوف ببيع فيصدق  
بشئها على كذا وكذا ويجوز ان ينفق على تجهيز الرجال بالكرع والسلاح والسعا  
في سبيل الله تعالى واذا اراد الاضرار من بطاله فليصدق به كما وصفنا ثم  
يخاصم فيها القيم الى قاضي يرى اجازته ويطلب منه حتى يقضي باجازته فيأخذ منه  
كتاب وصية باجازته وشهد الشهود على القاضي بقضائه فان كان في الصصة  
ازواج واولادهم يعملون فيها فوفقها من فيها منهم وسماهم جاز ذلك وان وقفها  
على امهات اولاد فلان في حال وقفه ومن يحدث منهم بعد ذلك وسنى لكل واحدة  
منهن كل سنة شيئا معلوما في حياته فلان وبعد وفاته ما لم يتزوجهن فوجاز  
وكذلك ان سنى ذلك لمدونة وان جعل الراي في توزيع الغلة على الفقراء والقرابة  
في الزيادة والنقصان الى القيم جاز ذلك وان كتب لامهات اولاده وجواريه  
التي جعلهن حرا بعد موته كتابا انه قد يصدق عليهن في حياته ففعل بعد وفاته سكنى  
منازل سماها وبين حدودها ومواضعها سكن كل امرأة منهن من ذلك بقدر  
ما يكفيها ما عاشت واما امرأة منهن تزوجت او خرجت مستقلة الى غيرها المنازل  
فلا حق لها في السكنى ونصيبها مردود على من بقى منهن وان لم يجمع اليه من بقى منهن  
رد ذلك ميراثا بين ورثته على فرايض الله كسأه جعله لمن على هذه الشرط وقد  
اليهن وقبض منه في صحته لم يجوز ذلك في قول محمد الا في نصيبه من الثلث بعد موته  
لانه اشترط رجوعه الى الميراث وهو جاز في قياس قول ابو يوسف في الحياة والموت  
في جميع المال فان كتب انه جعل لهن في حياته واوصى لهن بعد وفاته قال يجوز  
وصيته من الثلث لكل واحدة منهن من ذلك وقيمته وورثته وان قد جعله  
لها في حياته وصحته ودفعه اليها واوصى به بعد وفاته قال يجوز وصيته من الثلث  
ولا يجوز في الحيات وهو قول محمد رحمه الله تعالى وقياس قول ابو حنيفة في ان يوصى

## كتاب الهبة

روى ابراهيم عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال من وهب ذى رحم هبة  
وقبضها فليس له ان يرجع فيها وعن عائشة قالت لم يكره احد عشر من وثيقا  
من ماله بالعلانية فلما حضر الموت حمد الله واشتا عليه وقال يا بنائ ان احب  
الناس الى عني انت واعرهم علي فقرا انت فاني كنت املكك حدا عشر من وثيقا  
من مالي بالعلانية وانك لم تكوني فصتيه وانما هو مال الوارث وانما هو اخراك وراثة  
قالت نقلت انما هي ام عبد الله يعني انما قال انه قد ابقى في نفسه ان دا بطحا رحمه  
جارته وعن السعبي عن عائشة ان ابا بكر خطبها ارضاله فلم يقبضها حتى حضر الموت

فقال انك لم تقبضها فانما هي مال الوارث وعن الاعمش عن ابراهيم قال اذا علمت  
الصدقة جازت ولا يجوز الهبة الا مقسومة مقبوضة وعن علي وعبد الله قال لا  
اذا علمت الصدقة جازت وعن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان قال لا اذا وهب  
ابنه الصغير هبة واعلمها فهو جاز وعن الحكم عن شريح انه قضى في صدقة لم يقبض  
ولم يجوز فاجازها وعن ابن عباس مثله وعن الحبيش ان شريحا كان لا يجوز الصدقة الا  
مقبوضة ولا يجوزها وعن حماد عن ابراهيم قال في الهبة والصدقة لا يجوز  
الا مقبوضة معلومة وعن ابراهيم قال الرجل والمرأة بمنزلة ذى الرحم المحرم منه  
اذا وهب احدهما لصاحبه لم يكن له ان يرجع فيها وعن ابراهيم قال في الرجل يهب  
او لبعض ولده وقدر ذلك وهو في عياله ان ذلك جائز اذا علمته وان لم يقبض  
ذلك الموهوب له وعن ابن عباس قال لا يجوز صدقة الا مقبوضة وعن عطاء  
ابن السائب عن شريح انه سأل عن الحسن فقال انما اقضى فليست افي فاعذ  
عليه المسئلة فقال لا يحسن عن فرايض الله تعالى وعن بن عون عن شريح قال جاء  
محمد بن الحسن وعمر قال ما بال احدكم يتصدق على ولده بالصدقة ولا يجوزها  
ولا يقسمها بقول ان انا مت كانت له وان مات هو رجعت الى قائم لا تصدق  
منكم رجل على ولده بصدقة ولم يجوزها ولم يقسمها ثم مات الاصادت ميراثا  
لوارث وعن عثمان مثله وعن علي بن ابي طالب في المرأة يهب لزوجها هبة فان  
شاء رجعت فيها اذا ادعت انه استكرهها وان وهب شيئا فليله ان يرجع  
فيها ومن وهب هبة لغير ذى رحم فله ان يرجع فيها ما لم يثبت منها قال ومن وهب  
هبة مقبوضة لذي رحم محرم منه وسلمها اليه فليس له ان يرجع فيها وكذلك هبة  
المرأة لزوجها وهبة الزوج لامرأته وان وهبها الاجنبي او لذي رحم ليس يحرم ذلك  
محرم ليس يذى رحم فله ان يرجع فيها ما لم يعوضه منها ان كانت قائمة لم يرد خيرا  
ولا يجوز الهبة لاحد من هؤلاء بعير قبض فان وهب له عبد فقبضه الموهوب له بفقر  
امر الوهاب في مجلس الهبة جاز له قبضه وان كان غائبا غيبة لم يجوز له قبضه بعد  
المجلس الا ان يقول له الوهاب اذهب واقبضه او سلمته اليه بعد ذلك فان كان  
العبد حاضرا فقال له الوهاب قد خليت بينك وبين العبد فاقبضه فانصرف  
الوهاب فقبضه الموهوب له جاز وان كان غائبا فاذن له في قبضه فله ان يرجع  
عنه ما لم يقبضه وآتيها مات قبل ان يقبضه فالهبة باطلة واذا ودع الرجل الرجل  
شيئا من الاشياء ثم اقرضه فوهبه له وليس الشئ يحضره ما فالهبة جائزة اذا قال  
الموهوب له قد قبلت ولا يحتاج فيه الى قبض جديد وكذلك هذا في العارية والامانة  
والسكنى والعمرى والعطية بمنزلة الهبة في جميع ذلك واما الصدقة اذا تمت  
بالقبض فليس له ان يرجع فيها ان كانت لقربة او لاجنبي وسواء في جميع ذلك



ان كان الموهوب له مسلما او كافرا فان وهب عبدا لاختيه ولا جنتي فقبضه  
قله ان يرجع في نصيب الاجنبي وان وهب لاختيه وهو عبد وقبضه فله ان يرجع  
فيها لان الهبة قد وقعت لمولا ولا نسب بينه وبين الواهب وان وهب لاختيه  
وقبضه فله ان يرجع فيها ايضا لانه وهب للعبد ولا نسب بينهما وهذا في قول أبي  
وقال ابو يوسف ومحمد ليس له ان يرجع فيها لانها للمولى <sup>حرى</sup> دخل الينا ياما  
وله عندنا اخ مسلم فوهب لهما لصاحبه شيئا وسلم فلا يرجع له فيها فان لم  
يقبض الموهوب له حتى رجع الحزني الى دار الحرب بطلت الهبة ورد الى المسلم  
ان كان هو الواهب وان كان الحزني هو الواهب وقفا ماله حتى يطلبوها فلم يبعث  
به الى دار الحرب فان كان الحزني اذن للمسلم في قبضه فقبضه بعد رجوعه الى دار  
الحرب جاز استحسانا رجل وهب لامراة هبة ثم تزوجها فله ان يرجع فيها  
وان وهب لامراة هبة ثم ابانها لم يكن له ان يرجع فيها انما ينظر في ذلك الى وقت الهبة  
الهبة رجل وهب لابنه الكبير عبدا وهو في عياله فلم يقبضه لم يجز وقال ابن ابي  
هو جاز وكذلك الزوجة وان كانت الابن صغيرا جازت الهبة لان قبض ابنه له  
قبض وليس له ان يرجع غنيا كان او محتاجا وكل شيء وجبه الصغير واشهد عليه  
وذلك الشيء معلوم فهو جاز والقبض فيه ان يعلم ما وهبه له وشهد عليه وكذلك  
ان كان هذا الولد في عياله امه وكذلك الصنف وان كان التسليم في عياله امه  
فوجب له عبدا واشهدت عليه وابوه ميت ولا وصي له جازت هبتها له وقبض  
الام له قبض بمنزلة الاب لو كان حيا وكذلك ان كان اليتيم في عياله عمه وهب له  
هبة واشهد عليها جازت وان كان له اخ او ام وقبض العم له جاز وكذلك ان كان  
له وصي فوهب له هبة وهو في عياله واشهد على ذلك واعلم جاز وان كان رجل  
اجنبي يقول يتما وليس بوصي ولا بينهما قرابة فليس لهذا النكاح احد سوى ماله  
قبض الهبة عليه استحسانا وكذلك لو كان هو الواهب فاعلمها وابانها فهو جاز  
قبضه له قبض فان الصبي قد عقل وكل يتيم في جراح او ابن اخ او عم او غيرهم يعوله  
فوهب له رجل هبة قائما يقبضها الذي يعوله وان لم يقبضها لم يجز الهبة وكذلك لا  
يقبض الهبة اذا كان حيا واذا فمها الواهب الى الصبي وقبضها الصبي وهو يعقل  
غير انه لم تقارب الاحتلام جاز قبضه استحسانا والصبي التي قد دخل بها زوجها  
فان زوجها يقبض الهبة وان لم يقبضها الزوج لم يجز وان كانت اذ ركبت لم يجز قبض  
الزوج والاب عليها فان كانت لم تدرك وقد عقلت ومثلها يجمع فان قبضت  
او الزوج او الاب جاز القبض قال ابو الفضل نا وبه انه يجوز قبض الزوج اذا لم يكن  
اب وان لم يكن الزوج بناها لم يجز قبض الزوج ولا يجوز قبض الاخ ولا يجز على الصبي  
اذا كان الاب حيا فان غاب الاب غيبة منقطعة جاز قبض الاخ عليه ان كان

في حجره وعياله وان كان الاب دفعه الى غير الاخ وغاب غيبة منقطعة وكان في حجر  
الرجل وعياله جاز له قبض الهبة وان قبضها الاخ ثم قبضه لانه في حجر الاجنبي  
**فيما يجوز وفيما لا يجوز من الهبة** واذا وهب الرجل للرجل نصيبا مسمى في  
دار غير مفسوم وسلم اليه وسلم الدار اليه لم يجز وكذلك لو وهب له نصيبا له في بيت  
كبير لم يقسم لان البيت يقسم وكل شيء يقسم فانه لا يجوز قبضه المشاع فيه ولا القيد  
رجل وهب لرجلين دارا ودفعها اليهما قال لا يجوز الهبة وكذلك الصدقة قال ابو الفضل  
يجوز ان يكون ارا بقله وكذلك الصدقة على العشرة ما قال في الجامع الصغير في  
رجل تصدق على فقيرين بعشرة درهم جاز ولا يجوز في العشرة وكذلك كل شيء يقسم  
فهو على هذا في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد وابن ابي  
جاز بمنزلة الرهن وان وهب رجلا لرجل دارا ودفعها اليه جاز وكذلك كل شيء  
يقسم وان وهب رجل لرجلين دارا لاحدهما ثلثها وللآخر ثلثها وقبضها لم يجز في  
قول ابي حنيفة وابي يوسف وجعله ابو يوسف بمنزلة الرهن وقال محمد هو جاز اذا  
بين رجلين وهب احدهما نصيبه منها مشاعة لاجنبي او لشريك لم يجز وكذلك كل شيء  
يقسم وقال ابن ابي يبي يجوز هبته لشريكه فان وهب رجل لرجلين الف درهم وقال  
لاحدهما الثلثان لك وللآخر الثلثان يجوز في قول ابي حنيفة وابي يوسف كذلك لو وهب  
لاحدهما ستائة والاخر بعائة ولم يقسمه بينهما لم يجز قال محمد هو جاز رجل وهب لرجل  
ديناره على رجل وامره يقبضه جاز ذلك استحسانا رجل رهن عنده من رجل وامره  
ثم وهب لابنه الصغير لم يجز ذلك وكذلك لو كان العبد عسبا في يدي رجل واشتراه  
فاسد رجل وهب لرجل ما على ظهر غنمه من الصوف وما في ضرعها من اللبن لم يجز ذلك  
فان امره بجز الصوف وحلب اللبن جاز ذلك استحسانا ان اجيز من البجر والزرع  
ولا يجوز هبة ما سر بحبله العام ولا يجوز هبة العبد الماذون وعليه دين وان اجاز  
ذلك غرما وه ومولا رجل اعتق ما في بطن جارية ثم وهبها لرجل وسلمها اليه جازت  
الهبة في الام وان باعها لم يجز بيعه لانه لو باع جاريته حاملا واستثنى ما في بطنها لم  
البيع ولو وهبها واستثنى ما في بطنها جازت الهبة في الام والولد والاستثناء بال  
ولا يجوز للاب ان يهب لابنه الصغير شيئا عبدا ماذون عليه دين كثير وهبه مولا  
لرجل قال لا يجوز هبته والدين في رقية العبد يباع فيه الا ان يودي عنه مولا الذي  
هو في يديه فان لم يقدر على الموهوب له وللغرماء ان ياخذوا الواهب بيمينته يوم  
واذا وهب الرجل نصف عبدا وثلثه وسلمه جاز لانه ما لا يقسم اذا وهب منه جزءا  
مسمى وسلمه فهو جاز وان وهب عبده لرجلين او وهب رجلا لرجل او وهب  
احدهما نصيبه لشريكه ولا جنتي وسلمه فهو جاز كله وان قال لاحدهما رجل وهب  
لك نصيب من هذا العبد فاقبضه ولم يسهر ولم يعلم اياه لم يجز رجل وهب لرجل

وهب لها والى على امره ان  
لا يهدى ولا يهدى ولا يهدى  
ابو حنيفة وابي يوسف



عبد ونصف ثوبين مختلفين او نصف عشرة اثواب مختلفة رطل ومروى وهروي  
ويجوز ذلك جاز ذلك وكذلك الدواب المختلفة فان كان ذلك من نوع واحد لم يجز  
هيبته الا مقسوما وان وهب نصيبا له في طريق او حمام وسبي وسلم فربما يز  
وقال ابو يوسف ومحمد اذا وهب رجل نصف داره لرجل وسلم اليه ثم وهب نصفها الاخر  
لرجل اخر وسلم اليه لم يجز شيء من ذلك وان لم يسلم النصف الى الاول حتى وهب النصف  
الباقى الثاني ثم سلم الدار اليهما جميعا جازت الهبة لهما جميعا فان وهب لرجل نصفها  
ثم قسمها ودفع النصف اليه جاز رجل وهب ما في بطن جارية له لرجل وسلطه على نفسه  
اذا ولدت فوضعت فقبضه الموهوب له لم يجز وكذلك دهن السمسم قبل ان يصفى  
والزيت من الزيتون ودقيق الحنطة وكذلك اللبن في صرغ الشاة او صوف في ظفرها  
هكذا قال هاهنا وقد قال هذا في الصوف واللبن اذا اذن له في الحلب والجوز وقبض  
ذلك جاز استحسانا **باب العوض في الهبة** واذا عوض الموهوب له الوهاب  
من هيبته عوضا وقبضه الواهب لم يكن للواهب ان يرجع في هيبته ولا للعوض ان  
يرجع في عوضه واذا وهب عبدا لرجل فمعه عوضه احداهما من حصته كان له ان  
يرجع في حصته الاخرى وان كان عوضه عن نفسه وعن صاحبه لم يكن للواهب  
ان يرجع في شيء من العبد ولم يكن للعوض ان يرجع في شيء من العوض ولا يرجع  
على صاحبه ايضا بشيء ان كان عوضه عنده بامر او بغير امر وكذلك لو وهب  
رجل لرجل عبدا فجاء رجل فعرضه عن الهبة واذا عوض الموهوب له الواهب في  
هيبته عوضا فقال هذا عوض من هيبتك او بوابها او بطلها او مكانها فهذا كله  
عوض فان استغنى الهبة كان للعوض ان يرجع في عوضه فان كان العوض  
هناك ضمنه قيمته وان استحق العوض كان للواهب ان يرجع في هيبته اذا كانت غاية  
بصينها لم يرد وحدا فان استحق نصف الهبة كان له ان يرجع في نصف العوض  
وان كان استحق نصف العوض لم يكن للواهب ان يرجع في شيء من الهبة الا ان اشأ  
ان يرد ما بقي من العوض ويرجع في الهبة فيكون له ذلك وسواء ان كان العوض  
قليل او كثيرا من جنس الهبة او غير جنسها وان كانت الهبة الف درهم والعوض درهم  
واحد من ذلك الدرهم لم يكن عوضا وكان للواهب ان يرجع في الهبة وكذلك ان  
كانت الهبة دارا والم عوض بيت منها نصراني وهب مسلم هبة فعوضه المسلم منها  
خمر او خنزير لم يكن ذلك عوضا وللنصراني ان يرجع في هيبته عبيدا وذن له  
في التجارة وهب لرجل هبة فعوضه من هيبته قال لكل واحد منهما ان يرجع اليه  
له والهبة باطل وكذلك ولد الصغير اذا وهب من مال ابيه شيئا لرجل فعوضه  
الموهوب له فان كان الواهب هو ابن الرجل فعوضه الاب من مال الصغير  
لم يجز العوض وللواهب ان يرجع في هيبته واذا تصدق الموهوب له على الواهب

بصدقة قال هذا عوض من هيبتك فهو عوض وكذلك النحل والعسري ورجل وهب  
لرجل عبدا على ان يعوضه ثوبا وانفقا على ذلك فلم يقبض واحدهما حتى استغنى  
منه فله ذلك وان تقابضا جاز منزلة البيع وليس لواحد منهما ان يرجع فيه وكل  
واحد منهما ان يرد ما في يده بعيب ان وجد فيه وان استحق ما في يدها جاز  
على صاحبه ما في يده ان كان قائما وبقيته ان كان هالكا وكذلك الصدقة لرجل  
وهب لرجل ثوبا لغيره وسلم اليه فجاز رب الثوب جازت الهبة من مالك الثوب  
وله الرجوع فيه ما لم يعوضه عنه او يكون ذارحم محررا فان عوض الرجل الذي له  
الهبة او كانت بينهما قرابة لم يمنع ذلك رب الثوب عن الرجوع فيه لان هذا بمنزلة  
الرسول فيما بينهما رجل وهب لرجل خمسة دراهم وثوبا وقبض ذلك الموهوب له  
عوضه الثوب او الدراهم من جميع الهبة لم يكن ذلك عوضا لا تهبة واحدة  
قال يكون احدهما عوضا من الاخرى ان كانا مختلفين ادع القياس في ذلك وينبغي  
في القياس ان يكون عوضا فان وهب له هبتين مختلفتين في مجلسه فعوضه احدهما  
عن الاخرى كان عوضا اخذ فيه بالقياس وان وهب له حنطة فظن بعضها فعوضه  
دقيقا من تلك الحنطة كان عوضا وكذلك لو وهب له سويقا فظن بعضها بالسمن  
ثم عوضه وكذلك لو وهب له ثيابا نصيب ثوبا فعوضه او خاطبه قميصا فعوضه  
وهب الموهوب له للواهب شيئا ولم يقل هذا عوض من هيبتك فلا واهب ان يرجع في  
هيبته وان قال كافيتك هذا من هيبتك او جازيتك او ايتيتك كان عوضا وان عوضه  
من نصف الهبة شيئا كان له ان يرجع فيما بقي وليس للواهب ان يرجع في هيبته عند  
غير القاضى الا ان يرد الموهوب له اليه فيجوز فان كان الهبة عبدا فباعه الموهوب  
او اعاقه قبل ان تقضى به القاضى للواهب جاز ما صنع الموهوب له في شيء ولا يجوز  
ذلك ان فعله بعد ما قضى القاضى به له وان مات في يدي الموهوب له بعد قضاء القاضى  
به لم يكن للواهب ان يضمنه قيمته الا ان يكون منعه بعد القضاء وقد طلب منه الوهاب  
واذا كانت الهبة هالكة او مستهلكة او غارجة من ملك الموهوب له الى ولده  
الصغير او الى اجنتي نفسه او غيرها او زادت عنده حرا فلا رجوع فيها للواهب  
فان كانت الهبة دارا او ارضا بنيت في طائفة منها او غرس شجرة او كانت جارية  
صغيرة فكبرت وزادت خيرا او كان غلاما فصار رجلا فلا رجوع له في شيء من ذلك  
والبناء في بعض الارض كالبنا في جميعها وقال ابن ابي ليلى ان يرجع في جميع ذلك وان  
كانت الهبة دارا فهدم بناؤها كان له ان يرجع في الارض وكذلك في غير الدار اذا  
استهلك بعض الهبة ببيع او غيره وفي بعضها كان له ان يرجع في الباقي وان كانت  
الهبة ثوبا فنصبه احمر او اصفر او خاطه لم يكن له ان يرجع فيه فان قال الموهوب  
سكانه لا قبلها فالدين عليه بحاله فان كان الموهوب غائبا لم يعلم بالهبة حتى مات



الهبة فبقي ما عليه وان وهبه له وهو قائم معه فسكت حتى افتراقا جازت الهبة  
 رجل وهب لرجل هبة وقبضها الموهوب له ثم وهبها الموهوب له لآخر وسلمها  
 اليه ثم رجع فيها اوردها عليه الاخر فلو اهبها لاول ان يرجع فيها وان كان الاخر  
 وهبها للاوسط او تصدق عليه او وصى له بها او مات فورثها منه لم يكن للاول  
 ان يرجع فيها وهب للرجلين عبدا فله ان يرجع في نصيب احدهما وكذلك ان جعل  
 نصيب احدهما فيه ونصيب الاخر صدقة كان له ان يرجع في الهبة رجل وهب  
 لمكاتب هبة ثم عجز المكاتب او عتق فله ان يرجع في الهبة في قول ابى يوسف  
 وقال محمد له ان يرجع فيها اذا عتق ولا يرجع اذا عجز فان كان المكاتب اخ الوهاب  
 لا يرجع فيها اذا عتق ويرجع فيها اذا عجز في قول ابى يوسف وقال محمد لا يرجع في  
 الوجهين رجل وهب لرجل رضا فبقي فيها الموهوب له ثم اراد الوهاب الرجوع  
 فيها وخاصة الى القاضي فقال له القاضي ليس له ان يرجع فيها ثم هدمها الموهوب  
 وعادت كما كانت فللواهب ان يرجع فيها رجلان وهب لرجل عبدا وقبضه  
 ثم اراد احدهما ان يرجع في حصته والاخر غاب فله ذلك واذا اراد الوهاب الرجوع  
 في الهبة فقال الموهوب انا اخوك او عوضتك وانما تصدقت به على وكذا لو اهب  
 فالقول قول الواهب وكذلك ان كانت الهبة خادما فقال وهبتها لي وهي صغيرة  
 فكبرت عندي واذا دأت خيرا وكذا لو اهب فالقول قول الواهب وان كانت  
 ارضا فقال وهبها لي صحرا فبقيت فيها وغرست وزعم الواهب انه وهبها له على هذه  
 الحالة فالقول قول الموهوب له لان البناء والغرس غير الارض وكذلك كل شيء زاد  
 فيه من غيره نحو الثوب يصبغه والسويق يبلته والثوب يخطله واما ما كان من جنس  
 فالقول قول الواهب وان كانت الهبة جارية فولدت عبدا الموهوب له من زوج  
 او لجور فللواهب ان يرجع فيها دون الولد وان كانت جلي وان كانت ازيد دأت  
 خيرا لم يكن له ان يرجع فيها واذا وهب له جارية فولدت احدهما فغوضه الولد  
 عنهما لم يكن له ان يرجع في واحدة منهما واذا وهب له حديدة فضر بها سيف او  
 وهب له دافتر فكنت فيها لم يكن له ان يرجع في ذلك **باب الوصي رجل خضع**  
 الموت فقال داري هذه حبس لم يكن حبسا وهي ميراث وكذلك اذا قال داري  
 هذه حبس على عقي من يترك والرفق هي الحبس وليس بشي رجل قال لرجلين عبدي  
 هذا لاطولكما حياة او قال عبتي هذا حبس على اطولكما حياة فهذا باطل وهو الذي  
 وكذلك لو قال لرجل داري حبس لك وهذا قول ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف  
 اما انا فاري انه اذا قال داري لك حبس فهو له اذا قبض وقوله حبس باطل وكذلك  
 اذا قال هي لك ربي وروى جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 قال الرقي جارية والعصى جارية وعن شريح ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم

اجاز العمري ورد الرقي **باب الشهادة في الهبة** واذا شهد بها هذان  
 على الهبة ومعاينة القبض جازت الهبة وان شهدا على اقرار الواهب بالقبض وهو  
 بمحمد لم يجز شهادتهما وكذلك الرقي رجع ابو حنيفة عن هذا القول فقال الشهادة  
 جازية وهو قول ابى يوسف ومحمد فان كان العبد في يد الموهوب له فشهدا على  
 اقرار الواهب بالقبض جازت الشهادة وان كان الواهب ان يرد ذلك عند القاء  
 والعبد في يديه يومئذ اخذ باقراره واذا استودع الرجل ودبعة ثم وهبها له ثم حجب  
 فشهد بذلك عليه شاهدان ولم يشهدا بالقبض قال هذا جاز فان شهد الواهب ان  
 يكون في يديه يومئذ وقد شهد الشهود على الهبة ولم يشهدا على معاينة القبض ولا  
 على اقرار الواهب ان الهبة كانت في يديه يومئذ جاز ذلك رجل وهب لرجل عبدا  
 وقبضه الموهوب له ثم جاء رجل واقام البيعة ان كان اشتراه من الواهب قبل الهبة  
 والقبض ابطلت الهبة وان لم يشهدوا على الشري قبل الهبة فهو للموهوب له لانه  
 في يده وان كان العبد يد الواهب فاقام الموهوب له البيعة انه وهبه له قبضه  
 قبل الشري واقام المشتري البيعة انما اشتراه قبل الهبة وقبضه فالعبد لصاحب  
 الشري رجل وهب لرجل متاعا ثم قال انما كنت استودعتك فالقول قول صاحب  
 المتاع مع يمينه ان حلف اخذ المتاع وان وجد هالكا فان كان هلك بعد ادعى  
 المستودع الهبة فالمستودع ضامن للقيمة **باب الصدقة والصدقة**  
 بمنزلة الهبة في المشاع وغير المشاع وفي حاجتها الى القبض الا انه لا رجوع  
 في الصدقة اذا تمت رجل تصدق على رجل بصدقة وسلمها اليه ثم ما المتصدق  
 عليه فالمتصدق وارثه فورثه بذلك الصدقة قال لا بأس عليه فيها الا ان  
 عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان رجلا تصدق على رجل بصدقة ثم مات فورث  
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من تلك الصدقة رجل قال في صحته فوجعلت غلة  
 داري هذه صدقة للمساكين ثم مات او قال داري هذه صدقة في المساكين  
 ثم مات قال هي ميراث عنه وكذلك ساير الاشياء فان كان حيا او قد قال داري  
 هذه صدقة في المساكين فعليه ان يتصدق بها وان تصدق بقيمة الدار اجراه  
 فان قال جميع ما املك في المساكين صدقة قال يتصدق بجميع ما يملك من القضا  
 وما لا التجارة والسوايم واموال الزكوة وبمسك قوته فاذا اصاب شيئا بعد ذلك  
 تصدق بها امسك ولا يتصدق بالعقار والرقق غير ذلك استحسانا رجل  
 للمساكين هبة ودفعها اليهم لم يكن له ان يرجع فيها استحسانا وهي بمنزلة الصدقة  
 وكذلك ان اعطى سايلا او محتاجا على وجه الحاجة فمن بمنزلة الصدقة والقاس  
 له ان يرجع فيها استحسانا اذا لم يستحق صدقة وروى عن عمر بن الخطاب  
 قال من وهب هبة يرى انه وهبها لثاب منه فله ان يرجع ان لم يثبت منها

في الهبة في يد الموهوب له يوم  
 خاصم الى القاضى قال يجوز ذلك  
 ان كان الواهب حيا وان كان  
 فشهدا بها باطلة وان شهدوا  
 على اقرار الواهب صح

روى ذلك

لعله رجم او على وجه الصدقة لم يكن له  
 ان يرجع فيها ومن وهب هبة صح



رجل جعل في داره مسجدا يصلي فيه الناس ثم مات قال هو ميراث لورثته فان  
اخرجه من داره فغير له وصنعه مسجدا واطهره للناس ثم مات وهو مسجدا  
لا يورث فان بنى على منزله مسجدا وسكن اسفله او جعله سرايا ثم مات فهو ميراث  
وكذلك ان جعله اسفله مسجدا او فوقه مسكنا وجعل مسكنا درهما وسماه  
هبة ونواه من زكوة اجراه **باب العطية** واذا قال الرجل للرجل قد اعطيتك هذه  
الدار او قال قد اعطيتك هذا الثوب عطية او قال قد كسوتك هذا الثوب فمن  
منزلة الهبة وان قال حملتك على هذه الدابة كانت عارية ولم يكن هبة الا ان يقول  
صاحب الدابة ادركت الهبة وان قال قد اخذت منك هذه المجارية وهذه عارية  
وان قال قد سخرت هذه الارض فمن طعمه عارية وان قال قد سخرت هذه المجارية  
فمن عارية ايضا وان قال قد اعطيتك هذه الارض فانما اطعم غنما والرقبة لصاحبها  
وله ان ياخذها متى شاء وان قال قد اعطيتك هذا الطعام فاقبضه فقبضه هبة  
وكذلك لو قال جعلت لك هذه الدار فاقبضها وان قال داري هذه لك عمري سكني  
فقبضها فهي عارية وكذلك قوله محلي سكني وكذلك قوله هي لك سكني هبة او قال كني  
صدقة وان هي لك فاقبضها فهي هبة وان قال هي لك سكني فهي عارية وان قال هي  
لك سكني فهي عارية وان قال هي لك هبة فهي عارية او قال عارية هبة فهي عارية  
وان قال هي لك هبة اجارة كل شهر بدرهم او اجارة هبة فهي اجارة في الوجهين  
وان قال داري هذه لك عمري تسكنها فهي هبة وهذه بمنزلة قوله هذا الطعام لك  
تاكله وهذا الثوب لك تلبسه فان قال وهبت لك هذا العبد حيوتك وحيوته فهو  
هبة جارية وقوله حيوتك باطل وكذلك لو قال اعطيتك داري هذه حيوتك او قال  
اعطيتك حيوتك وكذلك قوله وهبت لك هذا العبد حيوتك فاذا مات فهو ميراث  
مت انا فهو ميراثي وكذلك لو قال هو هبة لك ولعقبك من بعدك وان قال  
قد اسكنتك داري هذه حيوتك ولعقبك من بعدك قال هذه عارية وان قال  
هي لك ولعقبك من بعدك فهي هبة وذكر العقب لرجل وهب لرجل عبدا على ان  
يعتقه وسلم اليه قال الهبة جارية والشرط باطل وهب لرجل عبدا مريضا  
به جرح فداواه الموهوب له فبالم يكن للواهب ان يرجع فيه وكذلك لو كان اعمى  
او اعمى فسمع وابصر مريض وهب عبده لرجل ولا مال له غيره فقبضه الموهوب له  
واعتقه او باعه ثم مات الواهب من مرضه او فعل ذلك بعد موته قيل ان يقضي  
القاضي فيه بشئ قال اعتقه جازي وبيعه جازي ويضمن ثلثي قيمته لورثته الميت  
وان كان على الميت دين يحيط بضمن الموهوب له قيمته وان كان معسرا وقد كان  
اعتق العبد لم يكن لغرماء الواهب على العبد سبيل وان كان الموهوب له وهو  
ايضا ثم مات ولا مال له غيره وعليه دين قال يسعى العبد في جميع قيمته وتكون

تلك القيمة بين غرماء الموهوب له ويضرب فيها غرماء الواهب بقيمة العبد ويجعل  
لرجل عبدا وسلم اليه فديره قال ليس للواهب ان يرجع فيه وان جنى العبد وان  
كاتبه ثم عجز فورد فبقا فله ان يرجع فيه على الموهوب له فللواهب ان يرجع فيه  
والجناية باطلة ورجل وهب لرجل شجرة باصلها فقطعها لم يكن له ان يرجع فيها  
هكذا في رواية ابى عصمة وذهب ابو عصمة الى انه خطأ الا ان يريد بقوله باصلها  
بغيرها وباذن له في قطعها قال وان كان قطعها فجعلها ابوابا او جدران لم يكن  
له ان يرجع فيها اذ عمل فيها شيئا قل او كثيرا لانها الان ليست بشجرة كما وهبها له  
وله ان يرجع في موضعها من الارض ولو وهبها بغير اصلها واذن له في قبضها فقطعها  
وقبضها كان له ان يرجع فيها لان الهبة جازية وهي مقطوعة والباب الاول جازي  
الهبة وهي شجرة قال ابو الفضل وهذا لا غش ولا بدل على ان الجواب الاول خطأ  
كما قال ابو عصمة فان وهب له ثمرة في ثقل وامر له بقبضها فقبضها كان له ان يرجع  
فيها ورجل وهب لرجل عبدا الجنى عند الموهوب له جناية فبلغت قيمته ففداء الموهوب  
قال الواهب ان يرجع في هبته ولا يرد عليه شيئا من العدى وان يرجع فيه قبل ان  
يقديه كانت الجناية في عتق العبد يدفعه الواهب بها او يقديه وتروى له  
ثوبيا فنشقه نصفين فحاط نصفه قبا والنصف الاخر على جاله كان له ان يرجع  
في النصف الباقي وان وهب له شاة فذبحها كان له ان يرجع فيها ولو ذبحها  
او ذبحها في هدي متعه لم يكن له ان يرجع فيها في قول ابى يوسف وقال محمد بن  
فيها ويجزئها الا الضحية <sup>والشاة</sup> ورجل وهب درهما فقبضه الموهوب له وجعل صدقة  
لله قال للواهب ان يرجع ما لم يقبضه المتصدق في قول ابى حنيفة ومحمد وان وهب له  
اجزاء فأكسرها وجعلها حطبيا فله ان يرجع فيها وكذلك ان وهب له لبنا فجعله  
طينا فله ان يرجع فيه فان اعادها لبنا لم يرجع فيه وان وهب له نجحاً فجعله  
خلال لم يرجع فيه وان وهب له سيفاً فجعله سكاكين او سكاكناً واحدا لم يكن له ان  
يرجع فيه وكذلك ان كسر نجعل منه سيفاً اخر وان وهب له داراً فبناها على غير  
ذلك البناء وترك بعضها على حالها لم يكن له ان يرجع في شئ منها وان وهب له  
حماماً فجعله مسكناً او وهب له بيتاً فجعله حماماً قال ان كان البناء على حاله لم يرد  
فيه شئ فله ان يرجع فيه وان كان زاد فيه بناء او غلق عليه باباً او حصنه او  
اصححه او جعله ساروج او طينة فليس له ان يرجع فيه مريض وهب لصحيح عبداً  
يساوي الف ولا مال له غيره ودفعه اليه فغوضه الصحيح منه عوضاً وقبضه  
المريض ثم مات والعوض عنده قال ان كان العوض مثل ثلثي قيمة العبد او اكثر  
فالهبة ماضية وان كانت قيمة العوض مثل نصف قيمة الهبة رجع وورث الواهب  
في سدس الهبة وان كان العوض شرطا في اصل الهبة فان شاء الموهوب له رد



رد الهبة كثرها واخذ العوض وان شاء رد سدس الهبة وامسك الباقي **باب هبة المريض** ولا يجوز هبة المريض الا مقبوضة فاذا قبضت جازت من الثلث وقال ابن ابي ليلى يجوز من الثلث وان لم يقبضها وكذلك الصدقة وان كانت الهبة دارا فقبضها ثم مات ولا مال له غير ما جازت الهبة في ثلثها وزاد الثلثين وكذلك في هذا الوجه سائر ما يقسم وما لم يقسم فان كانت الهبة جارية فكاتبها الموهوب ثم مات المريض ولا مال له غيرها فعلى الموهوب ثلث قيمتها للورثة ولا ترقا الكتابة فان قضى القاضى عليه بثلثي قيمتها ثم عجزت الكتابة لم يكن للورثة عليها سبيل وان عجزت قبل القضاء اخذوا ثلثيها وكذلك ان كان كاتبها بعد موت المريض والجواب على ما قلناه ما لم يقض القاضى بثلثيها للورثة ثم قضى بذلك ثم اعتقها الموهوب له كان بمنزلة عتق احد الشريكين والاختلاف في اختلاف هناك مريض وهب لمريض عبدا ثم سلمه اليه فاعتقه وليس لواحد منهما مال غيره ثم مات الواهب ثم مات الموهوب له قال السويدي في ثلثي قيمته للورثة الواهب لانه دين لم يحم على الموهوب له وليس في ثلثيها للورثة الموهوب له فان كان على الموهوب له دين الف درهم وقيمة العبد الف درهم وسبى العبد في قيمته فضررب فيها غرما الموهوب له بدنيته وورثة الواهب بثلثي قيمة العبد مريض وهب لرجل عبدا من ثلث ماله وسلم اليه ثم ان الموهوب له قتل الواهب في مرضه قال الهبة مردودة الى وادته لانه لا وصية للقاتل وهذه الهبة بمنزلة الوصية مريض وهب لرجل عبدا في مرضه وقيمته الف درهم وسلم اليه ولا مال له غيره ثم ان العبد قتل الواهب قال ليقال للموهوب له ادفعه او اقره فان فداه كان العبد له لانه يخرج من الثلث واذا رجع الواهب في هبته والموهوب له مريض وقد كانت الهبة في الصحة فان كان ذلك بقضاء القاضى والرجوع فيها صحيح ولا سبيل لغرماء الموهوب وورثته اذا مات على الواهب وان كان ذلك بغير قضاء القاضى كان رد المريض لها حين طلب الواهب الرجوع فيها بمنزلة هبة جديدة من المريض له فيكون من الثلث ان لم يكن عليه دين وان كان عليه دين يحيط بماله ابطال ذلك الرجوع ورددت الهبة المتركه الميت مريض له عبدا يساوي خمسة الاف درهم وهبه لرجل وقبضه الموهوب له ولا مال له غيره ثم ان العبد قتل المريض خطأ قال ليقال للموهوب ان شئت فادفعه ولا لك شيء وان شئت فافده بالدية كلها وهلاك قال فان كان يساوي ستة الاف درهم واختار الفداء فانه يرد وورثة الواهب ربعة ويعتدى ما بقي منه بثلثة ارباع الدية ولا يجوز المعاوضة بالخرق على الهبة فيما بين المسلم والذمي فان صار الخرق خلا في يد القايض لم يصير عرضا وورثة المصاحبه ولا يجوز المعاوضة بالحقير والخنزير فيما بين الذميين ولا يجوز بالمينة والدم مسلم وهب لمزيد هبة فعوضه منها المرتد ثم قتل واخطى بدرا والخرق جازت

الهبة له ولم تجز تعويضه عنها في قولنا بحسبته رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله يجوز العوض ايضا وقال محمد رحمه الله يجوز مثل ما يجوز للمريض فان كان المرتد هبوا وقد عوض من هبته ثم قتل واخطى بدرا الحرب قال نرد هبته الى ورثته ويرد العوض الى صاحبها ان كان قائما وان كان قد استهلكه كان ذلك دينا في ذمته وسواء كان ذلك الاخر علم يارتداه او لم يعلم في جميع ما وصفنا وهذا قولنا بحسبته رحمه الله تعالى واذا وهب المرتد لنصراني او نصراني للمرتد هبة على ان يعوضه عنها خسر ذلك باطل واذا وهب الخنزير للمستامن هبة لمسلم او وهبها له المسلم وقبضها ثم رجع الى دار الحرب ثم عاد مستامنا فلكل واحد منهما ان يرجع في هبته وان سبى واخذت الهبة معه لم يكن للواهب ان يرجع فيها وان حضر قبل القسمة فان وقع الخنزير في سهم رجل فاعتقه ثم وصلت تلك الهبة اليه بشري او غيره لم يكن للواهب ان يرجع فيها فان كان الخنزير هو الواهب فسيى وقع في سهم رجل لم يكن له ان يرجع في هبته لانه يصير لولا ذلك ان اعتق لم يستطع الرجوع فيها خنزير وهب لخنزير هبة ثم اسلم اهل الدار واسلم جميعا فخرجوا الى دار الاسلام كان له ان يرجع في هبته فان كان عوضه منها عوضا لم يكن له ان يرجع فيها والله اعلم بالصواب

## كتاب الحدود

وانا شهدا ربعة على رجل بالزنا فينبغي للقاضي ان يسألهم عن الزنا ما هو وكيف هو وما زنا فان وصفوا ذلك حبسه حتى يسأل عن الشهود فان زكوا رجمه ان كان محصنا وان كان غير محصن جلده مائة ويجوز شهادة رجل وامرأتين على الاحصان ويسألهم عن الاحصان ما هو فان قالوا فيما وصفوا من ذلك تزوج امرأة حرة فدخل بها اكف بقولهم دخلوا بها وكذلك ان قالوا اجامعها فان شهدوا على التزويج فقطع عنان له منها ولد فهو احصان ولا يجوز محصنا بالكافرة ولا بالمعتقة ولا بالملوكة ولا بالغير البالغة الا ان يجامعها بعد الاسلام والعقود والعقل والبلوغ وكذلك ان كان الزوج بهذه الصفات وهو حرة لم تكن محصنة به وقال ابو يوسف وابن ابي ليلى يكون محصنا بجماع الكافرة ولا يكون محصنا بالخلوة الموجبة للهرم والعدة ولا بجمع الجملد والرجم ولا ينفي مع الجملد وقال ابن ابي ليلى رحمه الله تعالى ينفي سنة الى البلد غير البلد الذي جرح فيه ولا يكون محصنا بالجماع في الكساح الفاسد ولا بالجماع في الكساح الصحيح اذا كان قال ان تزوجتك فانت طالق ولا ضمان على شهود الاحصان اذا رجموا بعد الرجم وان رجع واحد من الاربعة الذين شهدوا بالزنا بعد الرجم ضربا بالجملد وغيره ربع الذية وقال ابن ابي ليلى رحمه الله تعالى يقبل الرابع وان رجوا جميعا



قتلوا ولو قذف هذا المرحوم رجل اخر لم يجد وكذلك ان اكدب القاذف في نفسه وكذلك  
 ان قذف رجل رجلا ثم مات المقدوف ولم يجد القاذف وان قال الشاهد كنت يوم  
 شهدت عليه كافرا او مملوكا لم يصدق على اصحابه في ذلك فان رجع عن شهادته  
 قبل اقامة المحدث واجمعا وان رجع بعدما قضى القاضي بالحد قبل ان يقيم عليه  
 حد في جميعها فيقول ابي حنيفة واخر قول ابو يوسف رحمه الله وفي قول محمد وهو قول  
 ابو يوسف الاول في حد الرابع وحده استخسنا وان رجم بشهادتهم ثم وجد لهم  
 عبدا او محمدا في قذف او كافرا فالدية على الامام في بيت المال وكذلك كل خطأ  
 يكون من الامام في حد وان كان ذلك في قصاص او مال فضا من على المقتضى له وان  
 رجم بشهادتهم من غير ان يسأل عن الشهود ثم سأل عنهم فاخبر عنهم انهم غير عتق  
 لم يكن على القاضي ضمان لان هو لا يجوز شهادتهم اذا تابوا وان وجد مجبوا بعد  
 بعد الرجم فالدية على الشهود فان كانت امرأة ففطر اليها النساء بعد الرجم وقلن  
 هي عذراء او رقاء فلا ضمان على الشهود بقول النساء واذا شهدوا على الزنا والاحسان  
 ثم ماتوا او غابوا او عموا او ارتدوا قبل ان يقضى بشهادتهم لم يرجع ولم يجدوا  
 الشهود وكذلك ان اصاب ذلك احد الشهود وان كان غير محصن اقيم عليه الحد  
 في الموت والغيبه ويطلق فيما سواها وكذلك ما سوى الحد ود من حقوق الناس  
 ولا يحضر للمرحوم ولا يربط بشيء ولا يمسك ولكنه ينصب قائما للناس في رجمه وان  
 شهد الشهود على رجل وامرأة بالزنا فادعت المرأة انه اكرهها ولم تشهد الشهود  
 انه اكرهها قال احمد في جميعها واذا شهدوا انها طارعة وعنه وان قالت المرأة  
 تزوجني فقال الرجل كذبت بل زنت بها قال لا اقيم عليه الحد والزنا الصديق  
 وكذلك لو قال الرجل هي امراتي وقالت المرأة زنا لي وكذلك الرجل يطأ بجارية  
 امراته فيقول ظننتها تحل لي فعليه الصديق وان شهدت الشهود على رجل انه  
 استكره هذه المرأة فزنا بها حد الرجل ولم يحد المرأة وكذلك الرجل يزني بالعتبة  
 والمجنونة والنائمة وان زني المجنون بالمرأة العاقلة البالغة وقد رعت الى نفسها  
 فلا حد عليها وكل رجل زنا بامرأة فزنا بها ولا يجب عليها احد من غير شبهة فعليه  
 الحد وكل رجل يزني بامرأة لا يجب عليها احد شبهة مثل الخنساء والتي تقول  
 تزوجتني فلا حد عليه واذا زنا الحرة المستأمنة بالمسلمة او الذمية فعليه الحد  
 دون الحرة في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف والا لا حد على واحد  
 ثم رجع وقال عليهما جميعا الحد وقال محمد رحمه الله تعالى بقوله الاول قال محمد  
 رحمه الله وكذلك الرجل يكرهه السلطان على ان يزني بامرأة مطاوعة فلا حد على  
 واحد منهما قال ابو الفضل فاطا على انه لا يحفظ في نفي الحد عن المرأة شيئا من ابي  
 وابي يوسف رحمه الله تعالى وفي لفظ الرواية تحليط واستبراء وكل منزلة

دران الحد فيها اوجب المهر ولا يجمع الحد والمهر وان زنا المسلم او الذمي بالحرية  
 المستأمنة حد الرجل في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله  
 يحدان جميعا قال ابو الفضل رحمه الله في هذه الرواية تحليط او استبراء وان شهدت  
 الشهود على رجل زنا بامرأة فقال ظننتها تحل لي او قال شبهتها بامراتي وجاريتي  
 لم يد راعنه الحد وان استاجر امرأة ليزني بها فلا يحد عليها بل قناع عن عمر بن الخطاب رضي  
 الله تعالى عنه سالت رجلا شيئا فاني ان يعطيهما حتى امكنته من نفسها فقال عمر هذا  
 مهر ود راعنه الحد وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله  
 اقيم الحد في مسئلة الاجارة خاصة وهو قول محمد وكان ابو حنيفة رحمه الله يقول  
 في المكره على الزنا عليه ولا شبهة المرأة المستكرهه لانه لا يرى الا شهوة وانتشار  
 ثم رجع عن ذلك وقال لا حد عليه لانه اكرهه السلطان وعليه الحد اكرهه  
 غيره وقال محمد رحمه الله تعالى اذا جاء من اكرهه السلطان فلا يشبهه اكرهه السلطان  
 فلا حد عليه قلت ارايت الرجل يزني بالامة ثم يقول اشتريتها هل يد راعنه الحد  
 قال نعم قال فان كانت حرة قال وان كانت حرة واذا زنا بجارية فقتلها اقيم عليه  
 الحد وضمن القيمة واذا زنا بامرأة وهي رهن عنده فان قال ظننت انها تحل في ديار  
 عنه الحد وان قال علمت انها حرة حد قال ارايت رجلا استأجر لامة لتخدمه و  
 استودعها اياه رجل لتخدمه فيزني بها قال احمد في الوجهين جميعا واذا  
 شهدا ربعة على رجل بالزنا واختلفوا في المرأة المرتبة بها او في المكان او في الوقت  
 بطلت شهادتهم الا ان يكون اختلافهم في مكانين متقاربين من بيت واحد او  
 غير بيت فيقام استخسنا واذا اختلفوا في الشرب الذي كان عليه حين زني  
 لم يطل شهادتهم واذا شهدت الشهود على رجل بالزنا وعدلوا فلم يقض القاضي  
 بالرجم حتى قتله انسان بالسيف عمدا او خطا قال عليه القصاص في العمد  
 والدية في الخطا وان كان قضى برجمه ثم قتل او قطع يده او فقاء عينه فلا شيء  
 عليه وان وجد احد الشهود عبدا بعد ما قتله الرجل فعلى الرجل القصاص  
 في القياس ولكن استحسن فابطل القصاص واجعل عليه الدية في ماله  
 في ثلث سنين وان كان قتله رجلا فلا شيء عليه والدية على بيت المال  
 وكذلك ادرش الجراح اذ لم يكن مائة اربعة شهداء على رجل بالزنا وهو غير محصن  
 فضر به الامام الحد ثم وجد احدهم عبدا وقد مات من ذلك الضرب ولم يميت  
 قال الاشع في بيت المال ولا على احد في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال  
 ابو يوسف رحمه الله هو على بيت المال وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لو ان  
 رجلا ضرب رجلا بسوط كان عليه ارضه ولا يشبه هذا ضربه بحكم الحاكم  
 واذا شهدت الشهود على رجل بشيء يجب فيه التعذيب فعززه الامام فمات من ذلك



لم يجب فيه شيء وإذا حكم الامام على الرجل بالزنا والرجم بشهادة الشهود وقال  
الناس ارجوه وسعهم ان يرحموه وان لم يعاينوا اذا الشهادة واكره لولده  
ولو الله واخيه وعنه وكل ذي رحم محرم من المحكوم عليه ان يلا ذلك عنه وان ولده  
لم يحرموا الميراث واذا شهد عليه ثلاثة بالزنا وقال الرابع لم ادعها لولا ولكن رايتهما  
في الخاف واحد حد الثلاثة ولم يحذر الرابع وان كان الرابع قال شهدانه فانهم  
سئل عن صفته ولم يصف ذلك فعليه الحد بقوله زان وان شهدا ربعة على رجل  
بالزنا فسالهم عن كيفيته وما هيته فقالوا لا نزيدك على هذا لم تقبل شهادتهم ولم  
يحذر واكد ذلك ان وصفه بعضهم دون بعض اربعة شهدوا على رجل بالزنا بامرأة  
فشهدا ربعة على الشهود انهم هم الذين زنا بها قال لا تقبل شهادة واحد منهم  
ولا يقام الحد للتشبهة التي دخلت وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى يقام الحد على  
الاربعة الاولين وهو قول محمد رحمه الله ولا يقام على الرجل الا ولداً اذا شهد ثلاثة  
نفر وامرأتان بالزنا لم تقبل شهادتهم ولم يحذر جميعاً فان شهدا ربعة على شهادة  
اربعة بالزنا لم تجز شهادتهم ولم يحذر ايضا فان قدم الاولون بعد ذلك فشهدا  
على شهادة انفسهم لم تجز شهادتهم ايضا ولم يحذروا وقال الشهود للرجل والمرأة  
فشهدا انكما زانينا ثم قدموها الى القاضي وشهدوا به عليهما فقالا انهم قالوا لانا  
هذه المقالة قبل ان يرفعونا اليك ولنا بذلك بينة لم تقبل بينهما على ذلك ولم  
تسقط شهادتهم به ويحد الرجل والمرأة واذا شهدوا عليهما بالزنا فقالا اثنان  
طأوعنه وقال اثنان استكرهها درات الحد عنهما جميعاً في قول ابي حنيفة رحمه الله  
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ويحد الرجل وحده فان شهدا ربعة  
انه زنا بهذه المرأة في موضع كذا في وقت كذا وشهدا ربعة اخرى زنا بهذه المرأة  
الاخرى في ذلك الوقت بعينه في مكان اخر والذي بينهما بعد لم يحذر واحد منهم  
فان شهد كل فريق على وقت غير وقت الاخر جازت الشهادة وحد الرجل والمرأتين  
واذا شهدا ربعة انه زنا يوم الخميس بمكة بفلانة وشهدا اخرون انه قتل يوم الخميس بالكرنة  
فلان لم تجز واحدة من الشهادتين فان حضر احد الفريقين وشهدوا بالحكم الحاكم  
بشهادتهم ثم شهدا اخرون فشهادة الاخرين باطل واذا ثبت حد الزنا على رجل  
بشهادة الشهود وهو محصن او غير محصن فلما اقيم عليه بعضه هرب فطلبه الشرطي  
فاخذوه في فوره ذلك اقيم عليه ببقية الحد وانا اخذوه بعد ايام لم يقيم عليه الحد  
استحساناً وكذلك هذا في حد السرقة والخمر وان كان ذلك في حد القذف  
اقيم عليه ما في حد ما بقي من الحد ولا تسقط شهادة القاذف ما لم يضرب تمام  
الحد وان قذف اخر وقد بقي عليه سوطا لم يضرب الا ذلك السوط وضرب القاذف  
اشد من ضرب الزاني وضرب الزاني اشد من ضرب شارب الخمر وحد القاذف

اخف من جميع ذلك ويجرد في سائر الا في حد القذف فانه يضرب وعليه ثياب به  
ولا يحد في شيء من الحدود والتعزير ويعطى كل عضو حقه من الضرب ما خلى اليه  
والراس والفرج في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله  
يضرب الراس ايضا وكان قول الاول مثل قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يحد  
المرأة في شيء الا انه ينزع عنها الخشوع والفرو وتضرب وهي قاعدة كاستر ما يكون  
لها ويضرب الرجل قائماً بلغنا ذلك عن علي رضي الله تعالى عنه وكان بن ابي ابي حنيفة  
يضرب المرأة الحد وهي قائمة وان كان حدها الزم فان حضر لها محسن وان ترك  
لم يضرب فان كانت جلي حبست حتى تلد وترجم حين يضع وان كان حدها الجلد  
حتى تخرج من نقاسها وكذلك هذا في سائر الحدود فان ادعت انها جلي راها  
القاضي النساء فان قلن هي جلي حبسها الى سنتين ثم يرحمها واذا شهدوا عليها  
بالزنا فادعت انها رتقاء او عذرا فنظر اليها النساء فقلن هي كذلك دري  
عنهما الحد ولم يحذر الشهود يقول النساء وكذلك المجبوب اذا علم انه مجبوب دري  
عنه الحد ولم يحذر الشهود لان المجبوب لا يزني ولا حد على قاذفه ويقبل في العدا  
او الرتقا والاشياء التي يعمل فيها يقول النساء قول امرأة واحدة واذا قال المسلم  
الزاني انا عبد فشهد نصرانيان ان مولاه اعتقه منذ سنة ومولاه نصراني  
اعتقه بشهادتهما ولم الزم حد الحر ولم شهد على ذلك رجل وامرأتان من المسلمين  
الزمت حد الحر واذا شهدا ربعة من النصارى على نصراني بالزنا فقضى عليه  
بالحد فاسلم قال ادعنه الحد وكذلك لو اقيم عليه بعضه وكذلك الشهادة  
على السرقة والقطع والقتل وهذا استحسان في الحدود والقصاص واما المال  
والحكم بما مضى جاز ويجوز شهادة الكفار بعضهم على بعض وان اختلف مللهم  
وكان بن ابي حنيفة رحمه الله لا يجز شهادة اهل مله اخرى ولا تجوز شهادة الكفار  
الحدود في القذف فان اسلم ثم شهد جازت شهادته واذا شهدا ربعة على  
رجل بالزنا ثم اقر واعند القاضي انهم شهدوا بالباطل لم يحذر حين شهد على ذلك  
اربعة غيرهم بالزنا جازت شهادتهم واقيم الحد على المشهود عليه ودرى الحكن  
الشهود الاولين واذ زنا الكافر او سرق ثم اسلم اقيم عليه الحد الا ان يكون قد  
يقاد فادعنه الحد حينئذ رجل زنا بامرأة مستكرهه حتى انضابها قال  
الحد والدية ان كان البول لا يستمسك وان كان يستمسك فثلث الدية وان  
زنا بصبيته لا يجامع مثلها وانضابها حتى لا يستمسك البول قال لا حد عليه  
ولكن يعزر وعليه الدية كاملاً ولا مهر عليه وان كان البول يستمسك فعليه ثلث  
الدية والمهر في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله  
عليه المهر في الزوجين جميعاً ولا يدخل المهر في الدية لان الدية لا تلحق العاقلة



ويجدا الزاني بالصبي اذ لم يفضيها ذلك لانها قد احتملت الجماع واذا اقصا  
ومثلها لم يجامع لم يجر عليه امها وابنتها في قول الحنفية ومحمد رحمهما الله تعالى  
وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى لا يحل له استحسان ذلك ومن قذف هذا الذي  
جامع هذه الصبية فلا حد عليه للتبعية التي دخلت رجلنا بامره فكسر  
فخذها فعليه الحد والارش في ماله لانه شبه العمد واذا قال الشهود فمنا  
النظر الى الزانيين حتى تثبت الشهادة لم تبطل شهادتهم ومن لا طبارم  
اجنبية في دبرها كان عليه الحد في قول ابى يوسف ومحمد رحمهما الله  
ولا حد عليه في قول الحنفية رحمه الله تعالى والناس احرار في كل شيء الا  
اربعة الشهادة والعقل والحدود والقصاص واذا شهد الشهود  
على رجل بالزنا والاحصاء فزكاهم بغير زعموا انهم احرار لم يقض على المزكين  
بشيء ولا على الشهود وان زجج المزكون عن شهادتهم ضمنوا وهذا قول الحنفية  
رحمهم الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا ضمان على المزكين قلت  
وان لم يقولوا هم احرار وقالوا هم عدول ثم وجدوا عبدا قال لا ضمان على  
المزكين وانا قضى القاضي مجدا وقصاص ومال وامضاء ثم قال امضيت  
بالجور وانا اعلم ضمنته في ماله وعزله عن القضاء فان ظهر انه كذلك  
فقد فعله خطأ لم يكن عليه غرامة واخذ به المفضل وليس للمولى ان يقيم الحد  
على مملوكه ومملوكته وله ان يعزرهما ضربا دون الحد واذا ادعى المشهود عليه الزنا  
ان هذا الشاهد محدود في القذف وان عنده بيعة بذلك ماله القاضي  
ما بينه وبين ان يقوم من مجلسه من غير ان يخل فانجا بالبيعة والا قام عليه الحد  
فان اقرا شهوده ليسوا بحضور في المصر وسال ان يوجه بهما لم يوجهه فان لم  
يدعى هذا ولكن رجلا اقام البيعة على بعض الشهود انه قذفه قال يجيبه ويسال  
عن شهود القذف فان زكوا وزكى شهود الزنا بدي مجدا القذف ودري مجدا الزنا  
وكذلك اذا زكى شهود الزني واددت ان يحد الزاني قذف الرجل من الشهود  
رجلا من المسلمين فطالبه بحد فان لم يأت المقدوف يطلب حده حتى اقيم حد  
الزنا ثم جاء يطلب قذفه حله وكذلك لو كان سكان الزاني سارق واذا ادعى  
المشهود عليه ان الشاهد اكل الربا او شارب الخمر او انه استوجر على هذه  
الشهادة وجاء على ذلك البيعة لم تقبل بيئته وقال ابن ابي ليلى رحمه الله تعالى  
يقبلها وقال ابو حنيفة رحمه الله لا قبل في مثل هذا الا ان ياتي بالبيعة انه  
عبد او محدود في قذف او تكون الشهادة في مال فيجوز بالبيعة ان للشاهد  
فيه شركة فان اقام البيعة ان هذا الشاهد محدود في القذف سئلوا عن  
فان قالوا قاضي بلد كذا وسموه فقال للمشهود عليه انا اتيك بالبيعة على اقرار

ذلك القاضي انه لم يحد في او على موته قبل الوقت الذي شهدوا هولاء انه يحد  
فيه لم يقبل ذلك منه وكذلك ان قال انا اتي بالبيعة انني كنت غائبا ذلك اليوم  
في بلد كذا لم يقبل ذلك منه الا ان يجي من ذلك بامر مشهود فيقبل منه اذا كان كذلك  
في الحدود والقصاص والاموال وغير ذلك اربعة شهدوا على رجل بالزنا فاد  
الامام ان يحد قافري رجل من الشهود على بعضهم فحاف المقدوف ان يطلب بحد  
في القذف ان تبطل شهادته ولم يطلب قال يجوز شهادتهم على الزاني ويجد الشهود  
عليه القذف بسببه واذا حكم عليه الحاكم بالرحم ثم عزل قبل ان يرجعه وولى غيره لم يحكم  
بذلك وان شهدت الشهود على حكة واذا شهدت الشهود على رجل فقالوا ان شهد  
انه وطئ هذه المرأة ولم يقولوا زنا بها قال شهادتهم باطلة وكذلك لو شهدوا انه  
جامعها او باضعها واذا زنا الذي فقال هذا عندى جلال لم يدراعنه الحد فان  
شهدا اربعة من اهل الذمة على ذمي انه زني بهذه المسلمة قال شهادتهم باطلة  
وعليه حد القذف للمرأة رجل تزوج امرأة لا يحل له نكاحها فدخل بها قال  
عليه وان فعله على علم لم يحد ايضا وبوجه عقوبة في قول الحنفية رحمه الله تعالى  
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى اذا اتي ذلك على علم فعليه الحد في باب  
المحرم منه رجل تزوج امرأة فرقت اليه اخرى فوطئها قال لا حد عليه ولا على قاذفه  
رجل فجر بامرأة ثم قال حسبته امرأتى قال عليه الحد وليست هي كالاولات  
الزنا ف شبهة الا ترى انها ان جاءت بولدا ثبت نسبته منه وان جاءت هذه التي  
فجر بها بولدا ثبت نسبته منه رجل زنا بامته ثم قال اشتريتها فاسدا  
او على ان للبايع فيه خيار او ادعى صدقة او هبة وكذبه صاحبها ولم يكن له بيعة  
دري الحد عنه وكذلك لو شهد عليه الشهود بالزنا وشهدوا انه اقرب بذلك وقال  
لست املاك الجارية ثم ادعى عند القاضي هبة او بيعا درى عنه الحد رجل  
طلق امرأته ثلثا ثم وطئها في العدة وقال فلئن شئنا نخل فلاحد عليه ولا على قاذفه  
وكذلك لو اعتق ام ولد ثم وطئها في العدة وان قال علمت انها على حرام حد  
وان حرمت المرأة على زوجها برتقا ومطا وعتمها لابنه او جماعة مع امهات  
وهو يعلم انها عليه حرام فلا حد عليه ولا على قاذفه لان بعض الفقهاء يقول لا تحرم  
الحرام الحلال فاستحسن ان ادري الحد بهذه الشبهة وكذلك اذا ابانها بشي  
من الكفريات ثم جامعها وهو يقول انا حرام ولا حد عليه واذا شهد الشهود  
عليه انه زنا بامرأة لم يعرفوها فلا حد عليه فان قال المشهود عليه ان التي راها  
معي ليست لي بامرأة ولا جارية لم يحد ايضا وان اقرب بالزنا بامرأة غير مصرفة  
اقيم عليه الحد اربعة غير عدول شهدوا على رجل بالزنا قال لا حد عليه ولا عليهم  
وان كانوا عيانا او عبيدا او محدودين في القذف حدوا جميعا واذا جاء الشهود



بالزنا فشهدوا به مستفرقين حد واجمعا فان كانوا في مقعد واحد فلما قالا  
الى القاضي قام واحد بعد واحد قال يجوز شهادتهم واذا شهدا ربيعة على رجل  
انه زنا بامرأة فقال اثنان زنا بها في دار فلان وقال اثنان زنا بها في دار فلان  
اخر لم يجد الرجل ولا الشهود واذا شهدا ربيعة من المضاري على نصرانيتين بالزنا  
فقتضى القاضي بشهادتهم ثم اسلم الرجل والمرأة قال يبطل الحد عنهما جميعا  
وان اسلم الشهود بعد ذلك لم يجد ايضا وان كانوا شهدا على رجلين وامرأتين  
بالزنا فلما حكم الحاكم بذلك اسلم احد الرجلين زال الحد عنه وعن صاحبه ولم  
يزل على الاخر وصاحبه وهو اعلم بالصواب **باب الاقرار بالزنا ويرد**  
الامام المعترف بالزنا في المرة الاولى والثانية والثالثة فاذا اعدا الرابعة فاقرب  
به يسأله عن الزنا ما هو وكيف هو فاذا وصفه وابته قال له فلعلك تزوجتها  
او وطئتها بشبهة فان قال لا فظن في عقله فان كان صحيح العقل سأل عن الاحتضان  
فاذا افسر امر برجمه فاذا رجم غسل وكفن ويحتمل وصلى عليه فان امر برجمه فرجع عن  
قوله درى عنه الحد وكذلك حد السرقة وقال ابن ابي ليلى رحمه الله تعالى لا قبل بجره  
واقيم الحد قبهما جميعا فان اقربا الزنا اربع مرات في مجلس واحد لم يجد وهذا عند  
مرة واحدة حتى يرده القاضي من ذلك للمجلس ثم يعود اربع مرة وقال ابن ابي ليلى  
يجد فان كانت المرأة التي اقربا زنا بها غائبة فالقياس ان لا يجد الرجل ولكنا ندع  
القياس لا نؤرخه فان جاءت المرأة بعد ما حد الرجل فادعت التزويج وطلبت  
المهر لم يكن لها مهر اربعة فساقي شهدوا على الرجل بالزنا واقربا مرة واحدة قال لا يجد  
لان لم يقرأ ريع مرات ولم تشهد عليه اربعة عدول واذا وطئ الرجل جارية وولده وقال  
علت انها على حرام فلا حد عليه وبثبت النسب مته وكذلك لو قالت الجارية ظننت  
انه يحل لي فلا حد على واحد منهما ايها ادعى ذلك درى الحد وان قال علت انها على حرام  
حد وحكى عن ابن ابي ليلى رحمه الله تعالى انه اقربا عند رجلته وطئ جارية امه فقال  
له ابن ابي ليلى او وطئتها قال نعم حتى قال ذلك اربع مرات فامر به فصرى الحد وقال  
ابن ابي ليلى رحمه الله لا ينبغي للحاكم ان يقول له افعلت وان وطئ جارية اخته او حبه  
وقال ظننت انها حلل لي او علت انها على حرام فعليه الحد وان وطئ جارية وولده  
ولده فجات بولده فادعاه فان كان الاب حيا لم يثبت دعوة الحد اذا الكذب ولد  
الولد فان اقربا عتق بالرحم ولا شئ على الحد من قيمة الام وعليه العقر وكذلك  
ان كانت ولدت بعد موت الاب لا قل من ستة اشهر وان كانت ولدت بعد موت  
بسته اشهر فهو مصدق في الدعوة صدق فيه ابن الابن او كذبه وهو بمنزلة الاب فاذا  
وطئ جارية امراته او جارية ابيها بويه وقال علت انها على حرام وقالت الجارية ظننت  
انه يحل لي فلا حد على واحد منهما ايها قال ذلك واذا شهدا بالشهود على فاقبيل

شهادتهم

شهادتهم ولا احدهم وان اقربا قديم اربع مرات اخذته بالحد والذم والعبد  
في الاقرار بالزنا بمنزلة الحر ولا يؤخذ الاخر من يجد الزنا ولا يشئ من الحد ود  
وان اقربا باشارة او كتابة او شهدت به الشهود عليه والذي يحتمل ويصدق اذا  
زنا في حال افاقته اخذ بالحد فان قال زني في حال جنوني لم يجد وكذلك ان  
اقربا دار الحرب قيل ان يسلم واذا اقر المجبوب بالزنا لم يجد وان اقربا لم يصب  
شهدت عليه الشهود حد وان قال زني وانا صبي فلا حد عليه وان قال العبد  
بعد عتقه زني وانا عبد لزمه ان يجد العبيد واذا اقر الرجل اربع مرات انه زنا  
بفلانة وقالت كذب ما زني به ولا اعرفه لم يجد الرجل في قول ابي حنيفة وقال  
ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى نحوه وان قالت زني في مستكرهة حد الرجل  
دونها وان اقربا المرأة اربع مرات ان هذا زنا بي وكذبها الرجل لم يجد المرأة في قول  
ابي حنيفة رحمه الله وحدت في قول ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وان قال الرجل  
شهدت حدت المرأة ولم يجد الرجل لا يقرأ لامرأة واحدة واذا دخل المسلم دار  
الحرب بامان فزنا هناك بامرأة مسلما او ذمية ثم خرج الى دار الاسلام فاقرب  
لم يجد وكذلك سرية من المسلمين دخلت دار الحرب فزنا رجل منهم هناك لم يجد  
وكذلك العسكر لا يقيم الحدود والقصاص الا امير مصر يقيم الحد ود على اهله فزنا  
فانه يقيم الحد ود والقصاص في دار الحرب اذا اعدامهم ولا حد على من زنا او شرب  
خمر في عسكر اهل البقي منهم ولا من كان من اهل العدل ولا من تجار اهل العدل  
واشرائهم فيهم ويقام الحد على العبد اذا اقربا الزنا او غيره مما يوجبه وان كان مولا  
غائبا وكذلك القتع والقصاص واذا وجب على المريض حد من الحدود في زنا  
او شرب او سرقة حبس حتى يبرأ ثم اقيم عليه الا الرجم فانه يرحم في الحال رجل  
ثبت عليه باقراره الزنا والسرقة وشرب الخمر والقذف ونفى عين رجل ابيدا  
الامام بالقصاص في العين لانه من حقوق العباد فاذا ابرأه فخرج فاقام عليه حد  
القذف ثم يحبس فاذا ابرأه فاقام عليه ذلك الحد ود حدا حدا وان شاء بدله  
الزنا وان شاء بدأ بحد السرقة ويجعل الخمر اخرها وكلما اقام عليه حدا حبسه  
برأ ثم اقام عليه الاخر فان كان محصنا افقر منه في العين فصر به حد القذف  
ورجمه وداعنه حد السرقة والخمر الا انه يضمن السرقة ولا يقيم حد ولا قيد  
ولا تقير في المسجد ولكن القاضي يخرج من المساجد ويبعث امينا فيصير بحسن  
واذا ذن الرجل مرات او قذف وشرب مرات او سرق مرات لم يقيم عليه الا حد واحد  
وليس على واعى البهيم حد ولكنه يعذر بلغنا عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه  
انه لم يجد وامر بالبهيمة فاخرقت بالنار واذا قذف رجل بامرأتين البهيم  
لم يجد وان قذف رجل ثوبا لم يجد الا ان يفسح به فيجد وفي قول ابي حنيفة رحمه الله



يضرر ومن وطئ امرأة في كاح فاسد ثم قد فر انسان فلاح عليه وبين القاضى  
اذا اشكل عليه الشئ ان يسئل عنه من هو افقر منه ولا يسه الا ذلك فان  
اشار عليه ذلك الذي افقر منه في نفسه بما هو خطا عند القاضى فانه يقضى بما هو  
الصواب عنده اذا كان يبصر وجه الكلام وان اتهم بانه وعمل بقوله ذلك الفقيه  
كان موسعا عليه **باب الرجوع عن الشهادة** واذا شهد ثمانية نفر  
على رجل بالزنا كل اربعة يشهدون بالزنا يامر على حده فزعم القاضى ثم رجع منهم  
اربعة عن الشهادة لم يضمنوا شيئا وان رجع واحد من الآخرين ايضا ضرب الرجوع  
جميعا الحذف وعزموا ريع الدية في قيس قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله كما  
وقال محمد رحمهما الله تكافون ولا يحدون وان شهد خمسة على رجل بالزنا والاحسان  
ورجم ثم رجع واحد فلا شئ عليه وان رجع اخر ضرب بالحذف وعزموا ريع الدية  
وقال ابو حنيفة رحمه الله اذا فعل الامام الذي ليس فوقه امام شيئا مما هو في السلطة  
فليس عليه فيه حدا لا القصاص ولا اموال فانه يؤخذ بها وقال السكرا الذي عجز  
صاحبه فيه الحدان لا يعرف الرجل من المرأة **باب الشهادة في القذف**  
واذا ادعى رجل على رجل انه قد فقه ولم يثبت له لم يستخلف على ذلك ولا يمين في شئ  
من الحدود الا انه يستخلف في السرقة من اجل المال فان اثنى بخلف ضمن للمال لم يقطع  
ورجاء القذف بشاهد من قسدا ان قد فر سئلا عن ماهيته وكيفيته فان  
لم يزيد على ذلك لم تقبل شهادتهما لان القذف يكون بالجماعة وبغير الزنا وان  
قالا لشهدا ان قال له يا زان قبلت شهادتهما وحدا القاذف ان كانا عدلين  
فان لم يعرفهما القاضى حبسه عنهما ولا يكفله وان شهدا شاهد عدل وادعى  
ان شاهده الاخر حاضر حبسه يومين او ثلاثة استخسانا وان كان هذا الزنا  
لا يعرفه القاضى لم يحبسه وهو قول ابي يوسف رحمه الله الاول ذكره في كتاب  
الكحالة ولا يكفل في شئ من الحدود والقصاص في قول ابي حنيفة رحمه الله  
وقال ابو يوسف ومحمد يؤخذ منه كفيلة حتى تخضر بينته ويسأل البينة ان تحضر  
وان عرفه القاضى بالحكمة الكفى بمعرفة فانا خلف الشاهدان في الايام لم يطل  
شهادتهما في قول ابي حنيفة رحمه الله لانه كلام وهو كاختلافهما في الايام عند الشهادة  
بالاقرار بالملك والطلاق والعناق وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يحد  
القاذف بهذه الشهادة وان شهدا حدهما على القذف والاخر على الاقرار بمحمد  
في قولهم جميعا استخسانا وكذلك هذا في النكاح والجنابة والغصب وما  
اشبههما من الافعال ويجوز مثل ذلك في البيع والقروض وما اشبههما واذا  
قضى القاضى بحد القذف ثم عفا القذف عن القاذف فعفوه باطل لانه حد  
قد انتهى الى الامام ويستحسن الامام ان يقول للطالب قبل ثبات الحد تركه

والضرف فان تركه والضرف عنه ثم عاد اليه يطالب به فله ذلك وان  
لم يعرف بعد ثباته ولكنه قال لم يحد في اوقال شهدت بشهودى بالبا طل  
ذرات الحد عن القاذف ويجوز شهادة القاذف قبل ان يضرب الحد او  
بعد ما ضرب بعضه اذا كان عدلا رجلا قال لامرأة ذنبت مستكرهه او ذنبت  
وانت انت وقد اعتقت فعليه الحد وان قال لقد فنتك بالزنا وانت كافرة  
او انت امة لاحد عليه رجل قذف ميتا بالزنا وله اخ قال ليس للاخ  
ان ياخذ بالحد وقال ابن ابي ليلى رحمه الله تعالى ياخذ به الاخ والاخ  
ايضا ولا ياخذ غير هؤلاء وقال في كتاب الاختلاف كل من يرث او يورث له  
ان ياخذ بالحد وللولد الكافر والمملوك ان ياخذ بالحد كما ياخذ به الولد  
الحو المسلم وان كان المقدوف حيا فانه لم يكن لاحد من هؤلاء ان ياخذ بحد  
وقال ابن ابي ليلى رحمه الله تعالى الغايب بمنزلة الميت فان مات قبل ان  
يرجع لم ياخذوا به ايضا وان اوصى به وصيته لم يؤخذ به ايضا وان رجع  
ببينته عند الحاكم وضرب القاذف بعض الحد ولم يضرب ثم مات  
المقدوف بطل الحد وان ضرب بعض الحد ثم غاب لم يتم الا وهو حاضر  
رجل قال لرجل يا زانية قال لاحد عليه استخسانا في قول ابي حنيفة رحمه  
وابي يوسف ايضا وقال محمد رحمه الله عليه الحد وان قال لامرأة يا زانية فعليه  
الحد واذا ادعى القاذف ان له بينة على تحقيق قوله اجل ما بينه وبين قيام القاذف  
من غير ان يطلق عنه ولكن يقال له ابعث الى شهودك ولا تقبل منه اقل من اربعة  
نفر فان جاء بهم فشهدوا على المقدوف بزنا متفادهم ذرات الحد عن القاذف  
ولم احد المقدوف استخسانا وان جاء بشاهدين او شاهدا وامرأين على  
اقرار المقدوف بالزنا ذرات الحد عن القاذف واذا وطئ الرجل امرأته وهي  
حايضا وامته وهي بحوسية او مكاتبية ثم قد فر انسان حد قاذفه وان  
وطئ امرأة لا تحل له على حال قد وطئها ابوه او وطئ هو امها لم يحد قاذفه في قول  
ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد رحمهم الله وان نظر الى فرج امرأة له او امة لشهوة  
او لامسها بشهوة ثم اشترى امها او ابنتها او تزوجها فوطئها فقد فر رجل  
حد قاذفه في قول ابي حنيفة رحمه الله لان كثيرا من الفقهاء لا يحرمون بهذا  
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يحد قاذفه وان وطئ امته وهي اخنة  
من الرضا فم يحد قاذفه وكذلك ان تزوج امرأة فوطئها ثم علم انه قد كان  
تزوج ابنتها او امها فوطئها فلا حد على قاذفه وكذلك في الشرى وكذلك ان  
تزوج اختين او امرأة وعمرتها او خالتها او امة على حرة او جميعها في العقد  
وطئها فلا حد على قاذفه وان وطئ امة بينه وبين شريكه فلا حد على قاذفه وان



ملك اخنين فوطئها احدا قاذف فلان اذا اخرج احدهما عن ملكه حل له فرج الاخرى  
وان وطئ المعتدة من طلاق باين او ثلث لم يحد قاذف وان وطئ امرأة مستكره  
لم يحد قاذف ولا قاذفها وان وطئ جارية ابنة او بنته او اخدا بويه او اخيه او اخته  
قاذف على ان يولاهما باعها منه ولم يكن له بيتة فلا حد على قاذف وان زنا حال كفره  
في دار الحرب او دار الاسلام ثم اسلم فعذرة انسان لم يحد قاذف وان باشر  
امراة حراما وبلغ كل شيء منها دون الجماع فعذرة قاذف فعليه الحد بمجنون زنى  
بامراة مطاوعة ومستكره ثم قذف المجنون او المرأة قاذف فلا حد عليه ولا على  
قاذف المجنون ان كانا اولم يزنا ولا على قاذف البصير ولا قاذف الاخرى من الجيوب  
والارتقاء ولا حد على قاذف الملوك وان كان الملوك هو القاذف فعليه حد نصف  
الحد ولا حد على قاذف الكافر وعلى الذمي قذف للمسلم حد كما قال اذ كان اهل البني  
في عسكرهم فعذف رجل منهم رجلا من اهل العدل تاجرا في عسكرهم وقذفه وهو  
في عسكر اهل العدل والقاذف في عسكر اهل البغي وقذف رجل من اهل العدل  
منهم او قذف رجلا من اهل العدل اسيرا وتاجرا في عسكرهم ثم ظهر المسلمون على  
ذلك لم احدا حد منهم حتى دخل دار الاسلام بامان فعذف مسلما لم يحد في قول  
ابي حنيفة الاول ويحد في قوله الاخر وهو قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى  
وكل شيء اوجب فيه الحد على الاجنبي فانه اذا قال لامرأة وهما حران مسلمان لم يحد  
واحد منهما في قذف وعليه اللعان وان قال لاجنبية يارانية فقالت زينت بك  
فلا حد على الرجل بها ونحو المرأة للرجل ولو قالت امرأة مبتدئة لزوجها زينت بك ثم  
قذفها الزوج بعد ذلك لم يكن عليه حد ولا لعان قال الاخرى فاسق او باخيت او  
يا بن الفاجرة الفاسقة قال لا حد عليه وان قال يا اكل الربا او يا خاين او يا  
شارب خمر كان عليه التعزير ولو قال يا حار او يا ثور او يا خنزير لم يعز في شيء  
من ذلك وان قال له لجررت بفلانة او جامعتها حراما لم يكن عليه في ذلك حد  
ما لم يعذفه بالزنا واذا عرض الرجل فقال لست بزنا لم يحد فان قال قد اجبرت  
انك زان او اشهدني رجل على شهادته انك زان وقال الرجل اذهب ففلان  
يا زان فذهب الرسول فقال له عنه لم يكن في شيء من ذلك حد وان قال لعبد يا زان  
فقال العبد بل انت حد العبد وان قال لرجل يا زان فقال رجل اخر صدقت لم يحد  
المصدق الا ان يقول كما قلت فيحد وان قال الرجل اشهد انك زان فقال الاخر وانا  
اشهد قال لا حد على الثاني وان قال الرجل زنى في حل فعليه الحد وان قال المرأة زينت  
ثم قال بعدما قطع كلامه وانت مستكره لم يترك الحد وان قال الرجل زينت انت  
وفلان معك فهو قاذف لفلان ايضا فان قال عنت وفلان معك شاهد لم يحد  
على ذلك الا ترى انه لو قال لعبد انت حر وفلان معك متقا جميعا وان قال الرجل

يا ولد الزنا او يا ابن الزنا اولست لابيك وامر حرة مسلمة فعليه الحد بلفظ  
بن مسعود رضي الله تعالى عنه قال لا حد الا في ذنوب محصنة او نفي رجل عن ابنته  
وان قال لست باين فلان يعني حدة فلا حد عليه وان قال انت من فلان فنسبه  
الى حدة فلا حد عليه وكذلك لو نسبته الى عمه او خاله الا ترى الى قوله الهك والاه  
ابائك ابراهيم واسماعيل واسحاق وكذلك لو نسبته الى زوج امه الا ترى الى  
قوله وربائكم اللاتي في حجوركم وان قال لست لابيك وامر حرة وابوه عبد  
قد مات قال هذه الامة قاذف ويضرب الحد وكذلك ان قاله كافر قد مات  
ابواه مسلمين او لعبد قد مات ابواه حريين وان قاله المولى لعبد لم يكن له ان  
ياخذه بالحد وان عتق وان قال له يا ابن مريم او يا ابن ماء السماء او يا ابن خلا فلا  
حد عليه لانه من كلام الناس وليس على سبيل القذف واذ انسب رجل رجلا الى  
غير ابيه في غير غضب فلا حد عليه وان كان على سبيل الغضب والسباب فعليه  
الحد استحسانا وان قال لعزى يا بنطى اولست بعزى فلا حد عليه الا ترى انه  
لو قال يا رستاني ليس عليه شيء وقال ابن ابي بلي رحمه الله تعالى اذا قال للعزى  
يا بنطى اولست من بني فلان للقبيلة التي هو منها فعليه الحد واذ قذف الوالد  
ولده او ولد ولده فلا حد عليه وان قذف اباه او امه او اخاه او عمه فعليه الحد  
رجل قال لابنته يا ابن الزانية وامر ميتة ولها ابن من غير فجاء يطلب الحد قال يضرب  
القاذف الحد وكذلك ان كان لليت المقتوف ابنا فصدقه احدهما كان الاخر  
ان ياخذه بالحد لان المصدق منهما لو افترى على ابيه او امه كان لاخيه ان ياخذه  
بالحد وان لم يكن المقتوف الابن واحد فصدقه في القذف ثم اراد ان ياخذه  
بالحد لم يكن له ذلك واذ كان له ابنا احدهما عتقا او كافر كان للعبد والكافر  
ان يطلب بالحد حاضر كان الاخر او غائبا رجل اشترى جارية شراء فاسدا  
فوطئها ثم قذفها انسان قال على قاذف الحد قال ابو الفضل رحمه الله ولم يحد  
كما لو طئ في الكناح الفاسد رجل قال لآخر يا ابن الزانية قال عليه حد واحد  
وان قال لست لابن فلان ولا لفلانة فلا حد عليه لانه نفي الولادة ولم يعذف  
وان راي القاضي رجلا يسرق وهو قاضى لم يقطعه استحسانا وان اتهمه  
بسرقة قطعه وكذلك شرب الخمر والزنا وان قال له فلان فلان لانيه فلا حد  
عليه لانه صادق فيه وان قال لامراة زينت بغيري او بثور فلا حد عليه وان  
قال لها زينت بنا فذا وبقرة او بثوب او بدرهم ضرب الحد وان قال لرجل  
زينت بغيري او بنا فذا وما اشبه ذلك او بامة لم يجب عليه الحد الا في الامة  
خاصة وان قال لرجل يا ابن الفطع او يا بن الحمار وابوه ليس كذلك فلا حد  
عليه وكذلك لو قال يا ابن الاشقر والاسود وما اشبه ذلك لا حد عليه وان قال



يا بني اوبيا اخي او ما اشبه ذلك فلا حد عليه وان قال يا يهودي اوبيا نصري او  
يا مجوسي اوبيا ابن اليهودي فلا حد عليه ويعزذ وان قال له يا زان فادخل فيها  
ههنا وقال عنيت ان نصعد على شيء قال عليه الحد وان قال زنا في الجبل  
وقال عنيت الصعود فيه قال عليه الحد وقال محمد رحمه الله لا حد عليه وان قال  
قد زنت في الجبل فعليه الحد في قولهم جميعا واذ لنا المقدوف قبل ان يقام  
الحد على القاذف او وطئ وطئا حراما او ارتد عن الاسلام ثم اسلم او صار  
معتوها او اخر سالم محمد القاذف ومن ولد ملاءنة او ولد زنا في نفسه فعليه  
الحد وان قذف امه فلا حد عليه واذ اختلف شاهد القذف في اللغة التي قذف  
بها فشيها دهما باطله وكذلك لو شهدا احدهما انه قال له يا بن الزانية وشهد الاخر  
انه قال لست لابيك مجوسي تزوج امه ودخل بها ثم اسلم فقد قذفه انسان قال  
عليه الحد لا ترى ان مجوسيا لو تزوج مجوسية بغير شهود وشهود مجوس وادخل  
بها ثم اسلم فقد قذفه انسان حدته ولو فعل هذا مسلم لم احد قاذفه وهذا قول  
ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا حد على قاذف  
المجوسي اذا اسلم وقد كان تزوج بامه ودخل بها او دخل بامرأة في نكاح حرام ولا  
نتركه عليه اذا اسلم اربعة شهداء على عبدان مولاة اعتقه وانه قد زنا وهو  
محض فرج ثم رجعوا عن شهادة الزنا والعتق قال يضمنون الدية للمولى والدية  
للورثة ويضربون الحد وان شهدا ثمان منهم على العتق فاعتقه ثم شهد ايضا  
والاخران على الزنا فرجهم ثم رجعا شاهد العتق ولم يرجعا عن الزنا ورجعا  
الاخران عن الزنا قال على شاهد العتق جميع القيمة للمولى وعلى الاخرين نصف  
الدية للورثة ويضربان الحد فان شهد الرجلان على عتقه فاعتقه القاضي  
ثم شهد هو واخر وشاهد العتق على رجل بالزنا فرجهم ثم رجعا عن العتق ضمننا  
قيمتهم للمولى ولم يضمننا من دية المرحوم شيئا صبي زنا بصبيبة مطاوعة قال  
لا حد عليهما وعلى الصبي المهر في ماله وكذلك الصبي يزني بامرأة فيذهب عذرتا  
ويشهد عليه الشهود بذلك فعليه المهر اذا استكرهها وان كانت دعتة الى  
نفسها فلا حد عليهما الا مهر وكذلك المجنون رجل زنا بمجنونة او غرس زنا  
بمجنونة فلا حد عليهما صحيح زنا بمجنونة قال عليه الحد رجلان سرقا سرقة واحدة  
واحدهما اخرس او مجنون قال لا قطع على واحد منهما شاهدان شهدا على رجل  
بالزنا وشهدا اخران على قراره بالزنا قال لا حد عليه ولا عليهم وان شهد ثلاثة  
بالزنا والاخر على اقراره فعلى الثلاثة الحد واذ ضرب العبد حد القذف  
اربعتين سوطا ثم اعتق لم يجز شهادته ابدا وكذلك ان ارتد ثم اسلم لم يقبل  
شهادته ولم يزد الكفر الا شرا واذ ضرب الكافر حد القذف ثم اسلم جازن

شهادة اربعة كفار شهدوا على كافر انه زنى بامرأتين كافرتين فلما قضى بالحد  
عليهم اسلموا والمرأتين بطل الحد عنهما جميعا واذ اسلمت احدي المرأتين بطل  
الحد عنهما خاصة وكذلك لو كانوا شهدوا على كافرين بالزنا مع امرأة واحدة  
واذا جنت الامة جناية فيها قصاص من عمدا فوطئها المولى ولم يدعى شبهة قال  
ليس عليه الحد وعليه العقر لسيد لان بعض العلماء يقول ان شاء استرقها وان  
كانت الجناية خطأ فالقياس ان عليه الحد وبه نأخذ دفع او فدى في قول ابي  
محمد رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله يد راعته الحد استحسانا اذا دفعها  
وان فذيت حد وقال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله اذا زنا الرجل بجارية ثم اشترى  
افيم عليه الحد وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى لا حد عليه والله تعالى اعلم

## كتاب السرقة

ذكر محمد عن ابي يوسف عن الكلبي عن بن صالح عن بن عباس قال وادع رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم ابا بردة هلال بن عويمرا لاسلم في اناس يريدون الاسلام  
فقطع عليهم اصحاب ابي بردة الطريق فنزل جبريل عليه السلام على رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم عليهما بالحد فيهم ان من قتل واحدا لمال صلب ومن قتل  
ولم ياخذ مالا قتل ومن اخذ مالا ولم يقتل فطعت يده ورجله من خلاف ومن جاء  
مسلم اهدم الاسلام ما في الشرك وعن الحجاج عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن  
عبد الله بن عمرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان لا يقطع اليد الا في  
ثمن الجن وهو يومئذ يساوي عشرة دراهم وعن ابن مسعود رضي الله تعالى  
قال لا يقطع اليد الا في دينار وعشرة دراهم وعن ابن مسعود ايضا قال اذا  
اصاب الحدود والقتل والعتا ما سوى ذلك وعن ابن عباس رضي الله  
عنه مثله وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى يقتل ويبلغ ما كان فيه من حد الا حد  
او حقوق الناس في القصاص فان ذلك يقام عليه قبل القتل وانما يد راعته  
حد السرقة وحد الخمر وحد الزنا اذا كان رجلا وهو قول ابو يوسف ومحمد وعن  
عمر رضي الله تعالى عنه قال لا يما شهود شهيدوا على حد لم يشهدوا عند حضرت  
فانما شهدوا على ضعف ولا شهادة لهم وعن علي رضي الله تعالى عنه قال  
في السارق نطق يده اليمنى فان عاد قطعت رجلاه اليسرى وان عاد اسرقت  
اني لاسمعي الله ان لا تدع له بدا ياكل بها ويستنجي بها ورجلا يمشی عليها وعن  
ابي بكر رضي الله تعالى عنه انه قطع اليد اليسرى بعد قطع اليد والرجل وعن  
بريد بن خضيفة قال قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يسارق فقال اسرقت



ما أخاله سرق قال فقال نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهبوا به  
فاقطعوه ثم احبسوه ثم ايتوني به ففعلوا ذلك فقال تب الى الله فقال تب الى  
الله فقال اللهم تب عليه وعن ابى الدرداء رضى الله تعالى عنه انه انى يسارق  
او سارقة فقال اسرق قول لا وعن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه انه انى يسرق  
يقال لها سلامة فقال اسرق قول لا قالوا يلقيها فقال جثموني بالجحمة لا تدرى  
ما يراد بها حتى يقر فاقطعها واذا شهد شاهدان على رجل بالسرقة سئل عن  
ما هيتهما وكيفيتهما قال اثباتها وصافاها وهي تساوى عشرة دراهم المسروق  
منه حاضر بخاصم قطع السارق وان كان لا يساوى عشرة دراهم لم يقطع وان  
كان القاضى لا يعرف الشاهد بن حبه حتى يسئل عنهما فان زكيا والمسروق  
منه غايب لم يقطعه الا بحضرة وان كان حاضرا والشاهدان غايبان لم يقطع  
ايضا حتى يحضرا قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى بعد ذلك تقطع وهو قول ابى  
يوسف ومحمد وكذلك الموت وكذلك فى كل حق وجد سوى الرجم وبمضى القصاص  
وان لم يحضروا استحسانا لانه من حقوق الناس وقال ابن ابي ليلى رحمه الله تعالى  
يقطع فى خمسة دراهم ولا تقطع فى اقل منها وتقطع وان كان المسروق منه  
غائبا فى وقت الشهادة او الحكم واذا سرق الرجل ثوبا يساوى عشرة دراهم  
من رجلين قطع وان سرق الرجلان ثوبا يساوى عشرة دراهم من رجل لم يقطعا  
ويقطع السارق من المستنوع والمستعير والمضارب وان شهد كافران  
على مسلم وكافر سرقه ثوب فشهدا دهما باطلا في جميع ذلك الا انه يقضى على  
الكافر بنصف الثوب للمدعى ويستحسن بشهادته السرقة الا انه يشهد عليه  
ليذر الخدع عن السارق وان قال صاحب ثوب اذا يذهب ثوبى ومعهما  
ان يشهدا انه ثوب هذا اخذه هذا من غير ان يذكر السرقة وكل من كان فى  
يده شئ او فى بيته فاخذ منه انسان وسع الشاهدان يشهدانه لفلان  
الذى كان فى يديه قلت وكيف يسعه ذلك ولا يعلم انه كان يملكه قال رابت  
رجل اشترى امة من رجل واشهد عليه شهود فاخذها منه رجل وابقت  
منه اما يسمع الشهود الذين شهدوا بشرها ان يشهدوا انها امة فلان اما  
الشهادة فى هذا على الظاهر واما الغيب فلا يعلم الا الله تعالى ومن نفي البيت  
فادخل يده واخذ المتاع فذهب لم يقطع وان دخله وجع المتاع ولم يخرج حتى  
اخذ لم يقطع وان ناول صاحبها له على الباب لم يقطع واحدهما وان روى  
بالثياب من البيت الى الطريق ثم خرج فاخذها قطع وان دخل جماعة الدار  
فجمعوا المتاع وحملوه على رجل منهم فكان هو الذى خرج به وقد خرجوا  
معه فى فوره او خرجوا قبله ثم خرج هو فى فوره قال فى القياس يقطع الحال

وحد وفى الاستحسان يقطعون جميعا وبه نأخذ واذا شهد الشاهدان  
على رجل بالسرقة فقال السارق هذا متاعى كنت استودعته فخذنى او قال  
اشترىته منه او قال هو امرى بهذا قال يدرى القطع عنه فى جميع ذلك لان  
المسروق منه قد صار خصما له ولو طلب يمينه استحلفته عليه وان حلف لم  
اقطعه ايضا للشبهة التى دخلت فى الامر واذا سرق باب دار او مسجد لم يقطع  
لان ظاهره لم يخرج وكذلك ان سرق ثوبا قد بسط على حائط فظهر الى السكك  
وكذلك لو سرق ثوبا من حمام او بيت انسان فذاذنه له فى دخوله وكذلك ان  
يفتح باب حانوته فى السوق ويذاذن للناس فى الدخول عليه يشتركون منه  
فسرق رجل منهم ثوبا لم يقطع واذا سرق رجلان من رجل ثوبا واحدهما ابى  
المسروق لم يقطع واحدهما ومن سرق من ذى رحم محرر منه لم يقطع واذا  
رابت القطع عن احد السارقين لقراية او شركة مفادضة او شبهة دراهم  
عن الآخر ولا قطع على سارق المصحف وان مضى ولا على سارق اللحم والخبز  
والفاكهة والزمان والغيب والبقول والرياحين والحناء والوسمة من شجر وغير  
شجر وكذلك لا قطع فى الاشنان والجص والمورة والزرنج ولا فى النبد  
واللين ولا فى الخمر من اهل الذمة ولا قطع فى الذق وما اشبهه من الملاهي  
ولا قطع فى الباذى والصقر وسائر الطيور ولا فى الوحش والصيد ولا فى  
الكلب والفهد وان سرق النمر من رويس النخل من حائط محروا او حنطة  
سنبليها لم تحصد لم تقطع يده بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انه لا قطع فى ثمر ولو كثر وكذلك ان سرق النخلة باصلها فان احرز القرى  
خطيرة عليها باب او حصدت الحنطة وجعلت فى حظيرة فسرق منها قطع  
وكذلك ان كانت فى الصحراء وصاحبها نائم عندها يحفظها وكذلك المسافر  
ينزل فى الصحراء فيجمع متاعه ويبيت عليه فسرق منه قطع وكذلك ان كان  
هنا فى قسطاط قد جمع متاعه فيه فان سرق القسطاط بعينه لم يقطعه  
لان ظاهره لم يخرج صاحبه وكذلك ان سرق الجوابيق من ظهر الدابة وصاحبها  
واقف عليه وان نفيه وسرق منه قطع واذا قطع السارق ردت السهوية  
الى صاحبها فان لم يقدر عليها لم يضمها السارق ولا يجمع القطع والضمان  
ولا قطع على البناش فى قول ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لان كفى  
ليس يخرج وكذلك بلغنا عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه وعامة اصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان مروان سلمهم عن ذلك فلم يشترطوا  
له فيه شيئا فعذرروه اسواطوا ولم يقطعه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما  
الله تعالى يقطع ولا قطع على المختلس واما الطريق فان كانت الدراهم مضمونة



داخلك فادخل يده فطرها قطع وان كانت مصرورة في ظاهره فطرها لم يقطع  
وان سرق صبيها حرام يقطع وان كان عليه حكمي كثير الا انه لو سرق ثوبا لايساوي  
عشرة ووجد في جانيه عشرة دراهم مصرورة لم يعلم به لم يقطع فانه سرق  
جرايا فيه مال وجعل الباقي او كسافيه ما لقطع لانه وعاء يوضع فيه المال وانما  
سرقها هنا المال ولم يسرق الخزقة وسرق هناك الصبي ولم يسرق الحمار وان  
ثوبا فيه مال عظيم مصرورة علم به بالصر والنوب لايساوي عشرة دراهم  
قال اذا كان هكذا بيتا قطعت فيه وان سرق صبيها صغيرا لم يقطع لانه لا يعقل قطع  
فيه في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمته الله يستحسن ان  
لا يقطع وان يعقل ويتكلم لم يقطع فيه في قولهم جميعا لانه غضب او حقد  
قال سرق شاة من مرعاها لم يقطع وان سرق من دار قطع وكذلك البقر والابل  
والفرس والحمار والبغل فان كانت البقرة او بالليل الى حايطة قد بنى لها عليه  
باب يغلق عليها ومعه من يحفظها او ليس معها حافظ فكسر الباب ودخلها  
فسرق منها بقرة فقادها وساقها او ركبها حتى اخرجها قال يقطع قال واذا  
شهد شاهدان على رجل انه سرق بقرة واختلفا في ثوبها قطعت في قول ابي حنيفة  
رحمته الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يجوز الشهادة وان  
قال احدهما ثوب وقال الاخر بقرة لم تجز الشهادة فان شهد انه سرق ثوبا  
فقال احدهما هروي وقال الاخر مروي جازت الشهادة في قول ابي حنيفة لم  
يجز في قول ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وان اختلفا في الوقت لم تجز الشهادة  
واذا سرق ثوبا فشقه في الدار نصفين ثم اخرج به وهو يساوي عشرة دراهم  
قطع وان لم يقطع حتى ضمنه رب الثوب قيمته وسلم له الثوب بطل القطع وقال  
ابو يوسف رحمته الله كل شيء يجب عليه قيمته ان شاء ذلك رب المتاع فلا قطع  
فيه وان سرق شاة فذبحها في الدار ثم اخرجها قال لا قطع عليه واذا قطعت  
بدا السارق وود المتاع على صاحبه ثم سرق مرة اخرى لم يقطع استحسانا  
والسارق يقطع بميمته اولا فان سرق ثانيا قطعت رجلاه اليسرى فان سرق  
ثالثا لم يقطع استحسانا الاثر من على واخبره حتى يجد ثوبه واذا  
شهد شاهدان على رجل بالسرقه قطعت يده ثم اتيا باثنيان اخر فقا لا هذا  
السارق الذي شهدنا ولكننا اخطانا بذلك قالوا اجز شهادتهما على هذا وانهما  
ديتا بدلا وان لم يرجعا ولكنهما وجدنا عبيد كان ديتا اليده على بيت المال  
وان رجعا عن شهادتهما بعد الحكم بالقطع والسرقه قبل ان يقطع قال يد راعيه  
القطع واسلم السرقه الى المشهود له لاني قد قضيت بهاله وان لم يرجعا عند القا  
ولكن شاهدان شهدا عليهم بالرجوع قبل ان يقطع قال يقطع ولا يلتفت الى

شهادة شاهدين وكذلك ان شهدا عليهم بالرجوع بعد القطع لم يلتفت  
الى شهادتهما واذا شهد رجل وامرأتان بسرقة مال على رجل لم يقطع واحد  
بالمال وكذلك الشهادة على الشاهد واذا شهد شاهدان على رجلين اتيا  
سرقا من هذا الرجل الف درهم واحد الرجلين غايب فقطع الحاضر فان جاء  
الغائب بعد ذلك لم يقطع بالشهادة الا ولى حتى يعاد عليه تلك البينة او غيرها  
فيقطع حينئذ وان كان القاضي يعرف شهودا محدودا والقضاة من اهل احدى  
مسلمون غير انه لا يعرف عدالتهم حبسه حتى يسأل عنهم وان كان ذلك في غير  
الحدد والقضاة من اصنافه الا ان يعطى الخصم ويستتر ذنبهم وقال ابو يوسف  
ومحمد رحمهما الله تعالى يسأل عنهم في جميع ذلك واذا شهدت الشهود على رجل  
بمجد زنا او بشرب خمر وبسرقة بعد زمان لم يحكم بها وان شهدوا به عند ائمة  
او كانوا يبين عن الامام فسادوا اليه اقيم الحد عليه الاشار به الحرف فانه اذا  
كان بحضرة الامام لم تجز شهادتهم الا ان يشهدوا او الرجم منه موجود في  
قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهم الله وقال محمد رحمته الله اقيم الحد على الشارب  
ايضا اذا لم يتقدم ذلك واذا قطعت يد السارق وقد قطع الثوب قميصا  
ولم يخطه او صبيغة بسواد او باعد لرجل او وجهه منه وهو بعينه في يده  
فانه يرد على المسرق منه وان كان خاطه او صبيغة احمر او كانت خنطة  
تجعلها سويقا ولته بسمن لم يرد عليه في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهم الله  
وقال محمد رحمته الله ياخذ المسروق منه الثوب اذا سرق بحفرة والتسويق  
اذا الت بسمن ويعطى السارق ما اذا الصبيغ والسمن فيه وان قال اسلم  
السارق واخذ منه قيمة الثوب او مثل التسويق لم يكن له ذلك فان كانت  
دراهم فمسبكا او صاعها كان للمسروق منه ان ياخذها ولم يذكره  
ها هنا اختلفا وقد ذكره في الجامع الصغير فان كانت السرقة صفرا  
فجعلها فقه او جلد فجعله دراهم ياخذ ولا يشبه هذا الفضة  
والذهب وكذلك كل شيء من العروض وغيرها اذا كان قد غيروه عن حاله  
بشيء يربط فيه خبر لم ياخذ وان كان ينقصه اخذه وان كانت الفضة  
شاة ولدت اخذها جميعا المسروق منه لان الزيادة من نفسها وليست  
من السارق واذا قطع في صوف او قطن او كان فرد على صاحبه فصبغ  
منه ثوبا ثم سرقه قطع فيه وان كان السارق اشل البين والشمال صحح  
قطعت البين وان كانت الشمال شاة لم يقطع يده اليمنى ولا رجلاه وان كانت  
رجلاه اليمنى شاة فكذلك وان كانت رجلاه اليسرى شاة قطعت يده اليمنى  
واذا حبس السارق يسأل عن المشهود قطع رجل يده اليمنى يده اليسرى



القصاص وقد بطل الحد عن السارق وكذلك ان قطع يده اليسرى وان حكم  
عليه بالحد في السرقة فقطع رجل يده اليمنى من غير ان يورث ذلك فلا شيء عليه  
وان امار القاصي بقطع يده اليمنى فقطع الحد او يساره لم يكن عليه شيء استخسنا  
ولم يذكرها هنا اختلافا وذكر في الجامع الصغير ان ابا يوسف ومحمد رحمهما الله  
قالا ان تعد ذلك الحد ضمن دية يده وكو قال الحد اذا خرج يدك اليمنى فاخرج  
يده اليسرى فقا هذه اليمنى قطعها فقطعها لم يكن على الحد شيء في القياس  
ولا في الاستحسان واذا حكم عليه بالقطع في سرقة شهود ثم انفلت ولم يكن حكم  
عليه حتى انفلت فاخذ بعد زمان لم يقطع وان ابعه الشرط فاخذه من  
ساعته فقطع واذا رد السرقة الى صاحبها قبل ان يرفع السارق الى الامار  
ثم رفع اليه لم يقطعه واذا كانت اصبعان من اليد اليسرى مقطوعة لم يقطع  
اليمنى في السرقة وكذلك ان كانت الاربعة وحدها مقطوعة وان كانت اصبع  
واحدة سواها مقطوعة قطعت اليمنى وان كان رجله اليمنى مقطوعة الاصابع  
فان كان يستطيع القيام والمشي قطعت يده وان كان لا يستطيع القيام  
والمشي عليها لم يقطع يده وكل شيء درات فيه القطع ضمنه السرقة وان كانت  
مستهلكة واذا قطعت لم ضمنه وان كانت قائمة رددتها واذا سرق السرقة  
لم يقطع الا يد واحدة وان قطع في بعضها ضمن ما سواه في قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله  
ولم يضمن شيئا في قول ابي حنيفة رحمه الله واذا شهد شاهدان انه نقيب ببيت هذا  
واخرج منه شكاوة لا نذر ما فيها لم يقطع وان قال لا تشهد انه سرق هذا المتاع فاذا  
هو ثياب مختلفة تساوي ما لا يعطى قطع فان كان يساوي دين على المسروق منه  
لم يبطل القطع عنه فان قال انما اردت اخذه وهما جني او قصدا درى عنه القطع  
واذا سرق الخنزير المستامن في دار الاسلام لم يقطع في قول ابي حنيفة ومحمد وقال  
ابو يوسف اقطعه وهو قول ابن ابي ليلى رحمه الله تعالى على الامام قيمة السرقة  
واختلف اهل العلم بها فقال بعضهم قيمتها عشرة دراهم وقال بعضهم اقل السطع  
وان كان اراها واحدا منهم فقال هي تساوي عشرة دراهم لم يقطع حتى يراها  
احد منهم واذا اجمع اثنان على ذلك ولم يراها احد بعد ذلك قطعه وان سرق  
دينارا او مثقال ذهب لا يساوي عشرة دراهم لم يقطع واذا شهدوا ان هذا سرق  
ولم يعرفوا اسمه قطع ولم يضرهم ان لا يعرفوا اسمه فان قال السارق صاحب البيت  
اذن لي في دخوله او قال كنت ضيفا عنده درى عنه القطع واذا كان القوم  
في دار واحد كل واحد منهم في مقصورة وباب عليه مغلق ودون مقصورة  
صاحبه فنقد رجل منهم على صاحبه فسرق منه قال يقطع اذا كانت دارا عظيمة  
فيها مقاصير كل مقصورة مسكن على جبالها واذا اجر الرجل منزله من رجل وهو

في منزل اخر فسرق المجر من المستاجر في ذلك المنزل قطع في قول ابي حنيفة  
رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يقطع وكذلك ان سرق المستاجر  
من المجر في قول ابي حنيفة رحمه الله ويقطع في اللؤلؤ والياقوت والزمرد  
والفبر وزج ولا يقطع في الزجاج والفخار والنورة والجص ولا يقطع في  
البواري والقصب والخطب والجذوع ويقطع في الساج وفي الابواب المعلقة  
اذا سرق من خزنة وفي الدقيق والسويق والحل والصوف والشعر والفرا  
او الجرب والارسان والعود والعنبر والحنا والوسمة واذا شهد شاهدان ان  
هذا سرق من هذا العبد كذا وكذا قطع وكذلك السارق ومن اهل الذمة  
ومن مال اليتيم ولا يقطع السارق من مال الخنزير المستامن استخسنا رجل من  
اهل العدل اغار في عسكر اهل البغي ليل فسرقت من واحد منهم ما لا يجاء به  
الى الامام العدل قال لا يقطعه لان اهل العدل باخذ وامال اهل البغي  
على وجه السرقة ويمسكوه الى ان يتوبوا او يموتوا فيرد على رثتهم وان اغار رجل  
من اهل البغي في عسكر اهل العدل ليل فسرقت ما لا وذهب به الى عسكره ثم  
اخذ بعد ذلك فاني به امام اهل العدل لم يقطعه ايضا لانه محارب يستحل هذا  
ولو ان رجلا من اهل دار العدل سرق ما لا من اخر وهو ممن يشهد عليه بالكفر  
وليس حل ماله ودمه قطعه لانه يجب حكم اهل العدل واذا اقر السارق  
بالسرقة مرة واحدة قطعه لاني لو اقرته لصار المال دينا عليه او رددته  
ان كان عينا قبل ان يقر بالثانية في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ثم قال  
ابو يوسف وابن ابي ليلى لا يقطع حتى يقر مرتين وكذلك الاختلاف في الاقرار بشرب  
الخمر واذا رجع عن اقراره قبل ان يقطع درى عنه القطع وان شهد شاهدان  
على اقراره وهو ينكر او وهو ساكت لا يقر ولا ينكر لم يقطعه فان اقر العبد المجرد  
عليه بسرقة قطعه ودفعت ذلك المال الى المسروق منه لاني لا اتمه على نفسه  
في الاقرار بالسرقة وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف اذا ادعى المولى المال  
دفعت اليه وقطعت يد العبد وقال محمد بن نفع المال الى المولى وادرا القطع  
عن العبد لاني لا اقطعه فيما حكيت به لمولاه فان لم يدعه المولى او كان مستهلكا  
قطعه وقال ابو حنيفة رحمه الله في البلوغ بالسن استخسنا في الغلام  
عشر سنين واجارية سبعة عشر سنة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ثلثا  
فيها جميعا خمسة عشر سنة واذا اقر السارق بالسرقة ووصفها ثم قال  
المتاع متاعى او قال استودعته صاحبه او قال اخذته رهنا بدين في عليه  
درات القطع عنه ويستخسنا ان يلحق الامام السارق حتى لا يقر بالسرقة  
واذا ثبتت السرقة في البرد والبرد شديد او الحر الشديد الذي يخوف الموت



ان قطع حبس حتى ينقطع الحز والبرد واذا اجتمع في يده قطع السرقة والقصاص  
 بدى بالقصاص واضمن السرقة وكذلك ان كان القصاص في يده اليسرى  
 وان قضى بالقصاص فعفى عنه صاحبه او صاحبه حينئذ فقلت يده اليمنى  
 بالسرقة وان لم يصالحه حينئذ واخذت منه كفلا وخليت بينه وبينه  
 ومكنا زما فاشتمت برا وكان في الصلح ثم صاحبه دراعته القطع في السرقة وان  
 كان القصاص في رجله اليسرى بدى بالقصاص ثم حبس حتى يبرأ ثم يقطع  
 يده في السرقة وكذلك ان كان القصاص في شجرة في راسه واذا حكم على السارق  
 بالقطع ببينة او باقرار ثم قال المسروق منه هذا متاعه او قال لم يسرقه مني انما  
 كنت اودعته او قال شهدت شهودي بنورا وقال افرهوا بالباطل او ما  
 هذا بطل القطع عنه فان قال قد عفوت عنه لم يبطل القطع وان اقربا السرقة  
 والمسروق منه غايب لم يقطع وان قال سرقت انا وفلان كذا من هذا الرجل الا  
 غايب لم يقطع هذا الحاضر في قول ابي حنيفة رحمه الله ثم رجع عنه وقال يقطع  
 وهو قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله ولا يقطع السارق من بيت المال حرا كان  
 او عبدا ولا يقطع السارق من امرأة ابيه وابنه وزوج ابنته ومن ابن امراته وابنها  
 مستحساذا وقال ابو يوسف رحمه الله اقطع في جميع ذلك الا من امرأة ابيه بعد ان  
 تكون السرقة من غير منزل السارق او منزل امه او منزل ابيه وهو قول محمد رحمه  
 الله واذا اقربا السرقة مع صبي او معتوه او اخر لم يقطع واذا صالح المسروق منه  
 السارق من السرقة على قيمتها وكتب عليه بها ذكر حق ثم دفعه الى الامام لم يقطعه  
 وللقاصب ان يقطع السارق منه وكذلك المستودع والمستعير وكاسب الربوا  
 واما السارق من السارق بعد ما قطع فيه فلا قطع عليه فان كان السارق من  
 المستودع ذارحم محرر منه لم يقطع ولا يقطع السارق من امرأة المبتوتة بالعتق  
 منه في منزل على حدة وان سرق بعد انقضاء العدة قطع ولا يقطع السارق  
 من امرأة قد تزوجها بعد سرقة ويقطع اذا سرق من امه من الرضاة ومن  
 امرأة قد حرمت عليه قبيلة امها وابنتها واذا اقربا السرقة ثم هرب لم يطلبه وان كان  
 ذلك بشهود طلبا دام في قوة ذلك واذا اقربا سرقة من هذا ما يرد درهم ثم  
 قال او همت انما سرقت من هذا الاخر لم يقطع ويقضى لكل واحد منهما عليه ما يرد درهم  
 وان قال ذلك الشهود لم يقضى عليه بقطع ولا مال فان كان الشهود اربعة قبلت اثنان  
 على الشهادة الاولى ورجع اثنان فشهدا على هذا الاخر لم يقطع واحدة منهما الشبهة  
 ويقضى بالمال الاول ولا يقضى للاخر بشئ رجل اقربا سرقة من هذا ما يرد درهم ثم  
 جاء اخر فقال لم يسرقها هذا ولكن انا سرقتها فقال المسروق منه كذبت وكذب  
 الاخر وقال الاول هو الذي سرقتها فله ان يقطع الاول فان كان صاحبا السرقة بعد

ذلك لم يسرقها الا <sup>اول</sup> قد علمت وذكرت ان هذا الاخر هو الذي سرقتها لم يقطع  
 الاخر لان دعواه براءة للاخر ولا يقطع الا <sup>اول</sup> ولا يقطع الا <sup>اول</sup> ولا يقطع الا <sup>اول</sup>  
 ولا يضمن الا <sup>اول</sup> السرقة لانه قد ابراه منها واذا قال له انا سرقتها فقال له صاحبها  
 كذبت ثم قال انت سرقتها لم يكن له ان يضمنه وان لم يقل كذبت ولكنه قال له  
 ضديقت ثم قال اخر انا سرقتها فقال صدقت لم يقطع واحد منهما ويضمن الاخر  
 ولا يضمن الا <sup>اول</sup> وان كان ذلك في شهادة لم يضمن واحد منهما شيئا رجل قال  
 لاخر سرقت منك كذا وكذا فقال كذبت لم يسرقه مني ولكل غصبة غصبا  
 وانما اردت ان تبرأ من الضمان فقال ينبغي في القياس ان لا يكون عليه شيء  
 لانه قد انكره ثم ادعى عليه ولكني اسحسن فاضمنه وان قال سرقت منك  
 كذا وكذا فقال الطالب غصبت غصبا او مسنته لك فغصبتك فله ان قال  
 غصبتك كذا فقال سرقت مني فله ان يضمنه وان قال سرقت من فلان وفلان  
 ثوبا واحدهما غايب لم يكن للحاضر ان يقطع ويقضى له بنصف الثوب ان كان  
 قائما ونصف قيمته ان كان مسنته لك فان كانا حاضرين فقال احدهما كذبت  
 لم يسرقه ولكنك غصبت غصبة او استودعنا كذا او قال هو ثوبك لاخوتنا فليم  
 في شيء من ذلك فان كان ذلك بعينه واحدهما غايب يقضى للحاضر بنصف  
 الثوب او بنصف قيمته ثم جاء القاصب يقضى له بثلث ذلك ولا يقطع السارق  
 لاني قد قضيت بنصف الثوب الاول ودرات القطع عنه لغية الغايب فان  
 كان حاضرا فقال الثوب وديعة او عارية لم يقضى له بشئ لانه اكدب المشهود  
 ويقضى للاخر بحصته وليس له ان يشارك في تلك الحصة رجلان اقربا  
 سرقا هذا الثوب من هذا الرجل والرجل يدعي ذلك فلما امر الحاكم بقطعهما قال  
 احدهما الثوب ثوبنا لم يسرقه قال يدر القطع عنهما ولو قال احدهما سرقتنا  
 هذا الثوب من هذا الرجل وقال الاخر كذبت لم يسرقه ولكنه لفلان قال يقطع  
 المقربا السرقة في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف رحمه الله  
 احب الى ان لا يقطع واحد منهما والله سبحانه وتعالى اعلم **باب قطع**  
**الطريق** واذا قطع قوم من المسلمين او من اهل الذمة على قوم من المسلمين  
 او من اهل الذمة الطريق فقتلوا واخذوا المال قال يقطع الامام ايديهم  
 اليمنى وارجلهم اليسرى من خلاف ويقتلهم ويصلبهم ان شاء وسطل الجراحت  
 وعفوا الا ولها في ذلك باطل وهذا قول ابي حنيفة واشبهه قول ابي حنيفة  
 في الجامع في انه ان شاء قتل من غير قطع وان شاء صلب وروى ابو يوسف  
 عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لا قتل واخذوا المال صلب ويقول ابن عباس  
 اخذ ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وكذلك ان كان فيهم عبد فالحكم فيه كالحكم



في الحر والمباشر وغير المباشر في ذلك سواء كان اصابوا المال ولم يقتلوا قطعت  
ايديهم وارجلهم من خلاف ولم يقتلوا وان لم يؤخذوا واطلبوا وذلك نقيهم من  
الارض فان قتلوا ولم يصيبوا ما لا قتلوا ولم يقطع ايديهم وارجلهم وان قتلوا  
واخذوا المال ثم تابوا اوردوا المال الى اهل له ثم اتى لهم الامام لم يقطعهم ولم  
يقتلهم ولكنه يدفعه الى اولياء القتل فيقتلوههم او يصالحوهم ويكون  
ذلك على من باشر القتل ومولاه ويجوز عفو الاولياء عنهم ويقص من الجراحات  
التي يمكن فيها القصاص ويغرمون ارض ما لا يستطيع فيه القصاص واذا قطعوا  
الطريق واخافوا المسلمين ولم ياخذوا ما لا ولم يقتلوا احدا عوقبوا وحبسوا  
وعن ابراهيم ان لم يؤخذوا واطلبوا ذلك نقيهم من الارض فان تابوا وفيهم عبد  
قد قطع يد خذ منه مولاه وذاه فان كانت فيه امرأة نعلت بذلك فعليها دية  
البند في مالها واذا اخذهم الامام قبل ان يتوبوا والذي اصابوه من المال لا يصيب  
كل واحد منهم عشرة دراهم قال لا قطع عليهم والامر في القصاص في النفس وغيرها  
الى الاولياء ولهم العفو وان قطعوا الطريق في المصر وما بين الكوفة والخيرة  
او بين فرسين على قوم غير مبسا فريز لم يلزمهم القطع واخذوا برء المال وحبسوا  
والامر فيمن قتل منهم او جرح الاولياء وانما يلزمهم حكم القطع اذا قطعوا  
الطريق على قوم مبسا فريز في غير مصر ولا قرية ولا ما بين القرى فان فعلوا ذلك  
بمسا فريز وقد نزلوا قرية ولم يلزمهم حكم القطع وان فعلوا بمسا فريز  
قد نزلوا في غير قرية فبئسوا هم كان هذا وقطع الطريق عليهم سواء وما قتلهم  
قاطع الطريق من حديد او حجر او عصا او خنق فهو كله سواء واذا اخذ قاطع  
الطريق ويده اليسرى شلا او مقطوعة لم يقطع منه شيء وقتل واصلب  
وان كانت اليمنى مقطوعة قطعت الرجل اليسرى وقتل واصلب واذا قطع  
الرجل الطريق على رجلين واحد الرجلين ابوه وهما شريكان او كانا احدهما فانه  
رحم محررا وشريك له مقا وضلم يلزمه حكم القطع واذا شهد احد الشاهدين  
عليهم بمعاينتهم قطع الطريق وشهد الاخر على قرارهم بذلك بجز الشهادة  
وكذلك ان شهد انه قطع الطريق على والدهما او ولدتهما بجز شهادتهما وان  
كان الحكم في ذلك الى الامام وان شهد انه قطع الطريق على رجل من عرض الناس  
له ولي يعرفه وليس له ولي يعرفه اقام عليه الحدود ولا يفعله الا بحضر الخصم  
ولا ينظر الى غيره واذا قطعوا الطريق في دار الحرب على تجار مستأمنين اوفى  
دار الاسلام في موضع قد غلب عليه عسكرا هل البغي ثم اتى بهم الامام لم يمتنع  
عليه واذا دفع قوم من قطاع الطريق الى القاضي قرأ في قضيتهم الما لقتلهم  
وسلمهم الى الاولياء فصالحوهم على الديات ثم دفعوا الى قاض اخر لم يمتنع عليهم

واذا قضى الامام على القطع بقطع الايدي والارجل والقتل وحبسوا بذلك  
فذهب رجل بغير اذن الامام فقتل رجلا منهم لم يكن عليه شيء وكذلك لو  
قطع يده ويتم بقتله الحد وان اخطا الامام حين قد راى اليه فقطع يسارهم  
لم يكن عليه شيء لان سبيله ان يقتل واذا اقر القاطع بقطع الطريق مرة  
واحدة اخذ بالحد فان انكر بعد ذلك دوى عنه الحد واخذ بالمال  
والقود واذا قطع الطريق واخذ المال ثم ترك ذلك فاقام في اهل زمانا  
لم يبق عليه الامام الحد استحسانا واذا قطع الطريق على قوم من اهل الحرب  
مستأمنين في دار الاسلام لم يلزمهم الحدود واذا قطعوا على قافلة  
عظيمة فيها مسلمون ومستأمنون اقيم عليهم الحد الا ان يكون القتل واخذ  
المال وقع باهل الحرب خاصة فلا يجب الحد واذا اقر قاطع الطريق حين نرى  
به الامام لم يداعنه الحد بذلك واذا قتله رجل في حبس الامام قبل ان يثبت  
عليه بشيء ثم قامت البينة على فعله فعلى قاتله القود الا ان يكون  
هو ولي المقتول من قطع عليهم الطريق فلا يلزمه القود لانه استوفى حقه

## كتاب السير

محمد بن ابي حنيفة عن علقمة بن مزيد عن عبد الله بن بريده عن ابيه قال كان  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا بعث جيشا او سرية او صفي حجاجهم  
بنتقوى الله في خاصة نفسه واوصى من معه من المسلمين خيرا ثم قال اغزوا  
باسم الله وفي سبيل الله قاتلوا من كفر بالله لا تغلوا ولا تغزوا ولا تمنوا  
ولا تقتلوا وليد واذا القيمت عدوكم من المشركين فادعوهم الى الاسلام  
فان اسلموا فاقبلوا منهم وكفوا عنهم ثم ادعوهم الى التحول من ديارهم الى ديار  
المهاجرين فان فعلوا فاقبلوا ذلك منهم وكفوا والا فاخبروهم انهم كاعلى  
المسلمين يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المسلمين وليس لهم في الفى ولا في  
القيمة نصيب فان ابوا فادعوهم الى اعطاء الجزية فان فعلوا فاقبلوا  
ذلك منهم وكفوا عنهم واذا احاصرتهم اهل حصن او مدينة فارادوكم ان  
تسزلوهم على حكم الله تعالى فلا تسزلوهم فانكم لا تدرون ما حكم الله فيهم  
ولكن اسزلوهم على حكمهم ثم احكوا فيهم واذا احاصرتهم اهل حصن او مدينة  
فارادوكم ان يقطعوهم ذمة الله وذمة رسوله فلا تظلموهم ذمة الله ولا  
ذمة رسوله ولكن اعطوهم ذمتكم وذمة ابايكم فانكم ان تحقروا ذمتكم وذمة  
ابائكم اهون وحديث بن عباس رضي الله تعالى عنه ان الحسن كان يقسم



على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على خمسة اسهم لله ولرسوله  
ولذي القربى سهم وللنساء سهم وللبنات سهم ولا بن السبيل سهم قال ثم قسم  
ابوبكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله تعالى عنهم على ثلاثة اسهم للبنات وللنساء  
وبن السبيل وعن بن جعفر محمد بن علي رضي الله تعالى عنه قال كان رأي علي في  
الخمس رأي اهل بيته ولكن يكره ان يخالف ابوبكر وعمر وعن ابن عباس  
رضي الله تعالى عنه قال عرض علينا عمران بن زوج من الخمس ايمانا فان يقضى  
عنه مفرنا فابينا الا ان يسلمه واني ذلك علينا وعن سعيد ابن المسيب قال  
قسم علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم الخمس يوم خيبر فقسم سهم لله  
والقربى من بني هاشم وبين بني المطلب فكلهم عثمان وعثمان بن عفان وجبير بن مطعم  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالا نحن وبني المطلب اليكم في النسب سواء  
فاعطيتهم دوننا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقام نزل نحن وبني  
المطلب في الجاهلية والاسلام سواء وعن جابر بن عبد الله قال كان يحمل من الخمس  
في سبيل الله ويعطى منه ثابته القوم فلما اكثر المال جعل في غير ذلك وعمر بن  
عباس رضي الله تعالى عنه ان رجلا وجد بعير له في الغنم فدكان المشركون  
اجابوه قبل ذلك فقال عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان  
وجدته قبل ان يقسم فهو لك فان وجدته بعد ما قسم اخذته بالثمن ان  
شدت وعن الشعبي ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه جعل اهل السواد  
وعن عطاء قال كنت بجده الى بن عباس فسالته عن العبد هل له في الغنم سهم  
وهل كن النساء يحضرن الحرب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وتي  
يجب للصبي السهم في الغنم وعن سهم ذوى القربى فكتب اليه بن عباس انه  
لاحق للعبد في الغنم ولكن يرضخ له فان النساء كن يخرجن مع رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يداوين الجرحى وانه يرضخهن وانه لاحق للصبي في الغنم حتى يحتمل  
وكتب اليه في سهم ذوى القربى ان عمر عرض علينا ان يزوجه من ايمانا ونفى  
مفرنا فابينا الا ان يسلمه ايمانا فابي ذلك علينا وعن عمر رضي الله تعالى عنه  
قال لاحق للعبد في الغنم وعن بن عباس رضي الله تعالى عنه ان رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم قسم غنائم بدر بعد ما قدم المدينة وعن محمد بن اسحاق  
والكلبي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم غنائم حنين بعد منصرفه  
من الطائف بالجعرانة فاما حنيفة افتتح الارض وجرى حكمه عليها فكان  
الغنم فيها بمنزلة القسم في المدينة وقسم رسول الله صلى الله صلى  
الله عليه وسلم الغنائم فيها قبل ان يخرج منها وقسم غنائم بني المصطلق  
في بلادهم وكان قد افتحها وعن بن عباس رضي الله عنه ان رسول الله

صلى الله عليه وسلم قسم للغار من سهمين وللراجل سهم يوم بدر وعن الفضالة  
عن ابي بكر الصديق رضي الله عنهما استشبا المسلمين في سهم ذوى القربى  
فراوا ان يجعلوا في الخيل والسيلاح وعن بن عباس رضي الله تعالى عنه  
في جعل القاعد للشاخص قال ما جعل من ذلك في الكراع والسيلاح فلا  
تأمر به وما جعل من ذلك في متاع البيت فلا خير فيه وعن عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه انه كان يفرى العرب عن ذى الخيله ويعطى الغاوى فرس  
للقاعد وعن جرير بن عبد الله ان معوية ضرب لبيبا على اهل الكوفة فرفع  
عن جرير وعزولده فقال جرير لا يقبل ذلك ولكن بجعل من اموالنا للغاوى  
وعن بن مردوق عن رجل من اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
انه افتح قرية بالمغرب فخطب اصحابه فقال لا احد ثمك الا ما سمعت رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول يوم خيبر سمعته يقول من كان يوم من بالله  
واليوم فلا يستقي ما ه زرع غيره ولا يبيع الغنم حتى يقسم ولا تركب دابة  
من فتي المسلمين حتى اذا انجفها ردها فيه ولا يلبس ثوبا من في المسلمين حتى  
اذا اخلقه رده فيه وعن الحسن رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى  
الله تعالى عليه وسلم نهى عن قتل النساء وعن بن سيرين قال كان لرسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم صفي من الغنمة يصطفيه قبل الغنمة سيفا وفرس  
او درع او نحو ذلك وعن بن عباس ان رجلا من المشركين وقع في الحندق  
فما ت فاعطى المسلمون بحصته ما لاقى لرسول الله صلى الله تعالى عليه  
وسلم عن ذلك وعن الشعبي وزيد بن علقمة ان عمر بن الخطاب  
رضي الله تعالى عنه كتب الى سعيد بن ابى وقاص ان قد امددك بقوم من  
اهل الشام فمن اناك منها قبل ان يتفصا القتلى فاشرك في الغنمة وعن ابى  
نسيط قال بعث ابوبكر الصديق رضي الله تعالى عنه عكرمة ابن ابى جهل في  
خمسمائة رجل مد الزيادة ابى لبيد البياضي والمهاجر بن لميعة الخزرجي  
الى اليمن فاقبضهم حين افتحوا النخيل فاشركهم في الغنمة وعن بن عباس رضي  
الله عنه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم استعان يهود بني قينعان  
على بني قريضة فلم يعطهم من الغنمة شيئا وعن الضحاك ان رسول الله صلى  
الله تعالى عليه وسلم خرج يوما احد فاذا البيضة حسنا فقال ما هو لا قالوا  
يهود كذا وكذا فقال لا تستعين بالكفار وعن الحكم ان ابا بكر كتب اليه في  
اسير من الروم فكتب الا يقادوه وان اعطيتهم به مدين من ذهب ولكن  
اقتلوه او يسلم وعن الحسن وعطاء رضي الله تعالى عنهما قال لا في الاسير لا يقتل  
ولكن يفا داو ثمن عليه وقال ابو يوسف رحمه الله ليس في قول الحسن وعطاء



فأهنا بشئ وعن عبد الله بن أو في قال لم يحسن طعام خيبر وكان قليلا وكان  
أحدنا إذا احتاج إلى شيء أخذ قدر حاجته وعن عبد الله بن عمر وعن  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال المسلمون يدعون من سواهم يتكافون وما هم  
يسعى بذمتهم إذهابهم وعن بن عباس رضي الله تعالى عنه قال غزا رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم في المحرم مستهل الشهر فقام عليها أربعين يوما ونحوها  
يعني الطائف في الصفر وعن مجاهد قال النبي عن القتال في شهر الحرام منسوخ  
نسخة قوله تعالى فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم الآية وكذلك قال أبو  
وابو يوسف رحمهما الله تعالى وأما الكلبي فكان يقول ليس بمسوخ وليس  
بمؤخذ بقول الكلبي والله تعالى أعلم بالصواب **باب معاملة الجيش**  
**مع الكفار** وإذا غزا الجيش أرضا قد بلغتهم الدعوة فادعواهم أيضا  
تحسن وإن تركوا ذلك تحسن ولا بأس بأن يغتروا عليهم ليلا أو نهارا بغير  
دعوة ويحرقوا حصونهم ويفرقونها ولا يقتسمون الغنيمة في دار الحرب حتى يخرجوها  
إلى دار الإسلام ويحرقوها وإن قسمها جاز إن لم يخرجها إلى دار الإسلام  
فليقسمها في دار الحرب كذا وجدنا في بعض الروايات في هذا الكتاب وإذا كان  
في الغنيمة طعام أو عقيق فاحتاج إليه رجل تناول منه حاجته وكذلك يتناول  
من سلاح الغنيمة إذا احتاج إليه للقتال ثم يردّه إليها إذا استغنى عنه ويكره  
له ذلك من غير حاجة وقال بعد هذا الورع العدو بنشابة فها هم بها وإنزع  
سيفها من بعض العدو وقضى به فلا بأس بذلك وأما المتاع والثياب والدواب  
فيكره الانقاع بها قبل القسمة فإن احتاجوا إلى ذلك قسمها الإمام بينهم في دار  
الحرب وإن لم يحتاجوا إلى ذلك كرهت القسمة في دار الحرب فإن احتاج إليها  
حاجة يخاف على نفسه منها فلا بأس باستعمالها قبل القسمة أيضا ولا يقسم  
السبي فيهم وإن احتاج الناس إليه لما لم يخرجوها إلى دار الإسلام ولا يبيعهم  
ويعتقهم حتى يخرجوها إلى دار الإسلام إن أطافوا المشي وإن لم يطبقوه ولم  
يكن معهم فصل حمولة ولم يطلب أنفسهم من معه فصل حمولة من أهل العسكر  
يحملهم قبل الرجال وترك النساء والصبيان ولا يكون من عنده فصل حمولة  
على حمل الغنيمة وأما السلاح والمتاع فيخرجونها بالنار إذا لم يستطيعوا  
إخراجها إلى دار الإسلام وأما الدواب والمواشي فإنه لا يفرقها ولا يملكها  
ولكن يذبحها ثم يخرجها كيلا ينفع بها الكفار ولا يرى تخريب ما مروا به  
من قري أهل الحرب حسنا وما ظهر وأعليه من أرض العدو فإن شاء الإمام  
خمسها وقسم أربعة أخماسها وإن شاء تركها كما ترك عمر رضي الله تعالى  
عنه أرض السواد يوردي أهلها الخراج ويقسم الخمس فيما سوى ذلك

في كتابه وقد بلغنا عن أبي بكر وعثمان وعلى رضي الله تعالى عنهم أنهم كانوا يقتسمون  
الخمسة على ثلاثة أسهم للشيعة والمساكين وابن السبيل ويضرب في الغنيمة  
للفارس سهمين وللراجل سهم ولا يفضل الهمة على الرجل في قول أبي حنيفة  
بلغنا ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقال أبو يوسف ومحمد  
رحمهما الله تعالى يضرب للفارس ثلاثة أسهم سهمان لفرسه وسهم له  
ويضرب للراجل سهم والبعال والراجل سواء وصاحب البردون والفرس  
سواء وإذا دخل الفارزي دار الحرب مع الجيش فإن شأهم نفق ففرسه أو  
عقر قبل أن يخرج الغنيمة فله سهم الفارس وإن كان دخل ديارا ثم اشترى  
فرسا فقتل عليه فله سهم الراجل وسواء إن قاتل صاحب الفرس الذي  
دخل به دار الحرب فارسا أو راخلا أو غيرها فله سهم الفارس وإذا ما  
الفارزي قبل أن يخرج الغنيمة إلى دار الإسلام لم تكره فيها شيء وإن مات بعد  
ما أخرجت فصيبه ميراث عنه وإذا غنم الجيش غنيمة فلم يخرجوها إلى دار  
الإسلام حتى يحرق جيليش آخر ولم يلقوا عدوا حتى خرجوها إلى دار الإسلام  
شركا وهم فيها وإذا كان العبد مع مولاه فقاتل وضح له وكذلك الصبي والمرأة  
والذي والكاتب يرضع لهم ولا يرضع العبد إذا كان في خدمة مولاه ولا أهل  
سوق العسكر إذا لم يقاتلوا ولا يسهم إلا لفرس واحد في قول أبي حنيفة ومحمد  
رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمهما الله يسهم لفرسين ولا يسهم لأكثر  
منهما ومن جرح في القتال وأسر ثم غنم الجيش غنيمة قبل أن يبرأ المخرج  
رجع الأسير ولم يلق معهم قتالا حتى أخرجوها فما شرب كان في الغنيمة وإن  
أسلم رجل من أهل الحرب وكذبهم أو كان مسلما تاجر أو مرتدا فتاب وكفى  
الجيش لم يشركهم في الغنيمة إلا أن يلقوا قتالا فيقاتل معهم ولا ينبغي للأما أن يغل  
أحد شيئا قد أصابه إنما النفل قبل إخراج الغنيمة أن يقول من قتل قتيلا له سلبه  
ومن أصاب شيئا فهو له وقد كان يستحب ذلك لبعضهم على القتال وإذا  
أخذ الرجل معلقا من الغنيمة ففضلت منه فضلة معه بعد ما خرج إلى دار  
الإسلام أعادها في الغنيمة إن كانت لم تقسم وإن كانت قسمت بإعطاء  
بتمنها وإن كان أقرضه رجلا من الجند في دار الحرب لم ينبغي له أن يأخذ منه  
شيئا وإن اعتق رجل من الجند جارية من الغنيمة لم يجز عتقه استحقاقا وإن  
استولدها لم يحل ولم يثبت لنسبه منه وأخذ العقر وكانت هي ولدها  
في الغنيمة وإن سرق من الغنيمة شيئا لم يقطع يده وكذلك عبده وكل ذي رحم  
يحرم منه وإذا قسمت الغنيمة فوَقعت جارية بين أهل راية أو عرافة فاعطها  
رجل منهم قال يجوز إذا كانوا مائة أو أقل ولست أوقت في ذلك وقتا وإذا







هذا كله الآلا دور والآرضين فانها في ومن قاتل من الكفار عبده فهو في  
وكذلك ان كانت له امرأة حربية جعلت منه فهو في بطنها في وما كان له من  
وديعة عند حربي او ذمتي فهو له وليس بفي وكذلك ان كان قد خرج الى دار  
الاسلام قبل ذلك فان اصاب المسلمون تلك الوديعة فاقسموها في الغنيمة  
ثم جاء صاحبها اخذها بغير قيمة لانه ما لم يحرمه المشركون فان كان  
المشركون قتلوا هذا المسلم في دارهم واخذوا ماله ثم ظهر عليهم المسلمون ردوه  
على ورثة المقتول وان اقتسموه ثم حضروا اخذوا الامتعة بالقيمة ولم ياخذوا  
الذهب والفضة وان كان هؤلاء المشركون اسلموا على دارهم او صابحوا لم ياخذوا  
بشيء من مال المقتول ودية مسلم دخل دار الحرب بامان فاشترى صبي او  
صبيته فاعتقه ثم خرج وتركها هناك فكبرك اكرامك ثم ظهر المسلمون على الدار فاما  
في وليس عتقه باجر لان عتقه هناك ليس بشيء وان كان المسلم في دار الحرب  
تاجرا او اسيرا او اسلم هناك فامنه فامانه باطل وان من رجل من اهل الجيش  
او امرأة قوما من اهل الحرب جاز وان امنهم عبد فان كان يقاتل مع مولاه جاز  
امانه وان كان لا يقاتل لم يجز امانه وقال محمد رحمه الله امانه جاز في الوجهين  
جميعا واما ان الذي حضر لعونة المسلمين باطل وان قال الامام من اصاب شيئا  
فهو له فاصاب رجل جارية فاستبرأها قال لا يطاها ولا يبيعها حتى يخرجها الى  
الدار الاسلام واذ اخرج قوم من مسلحة او عسكر فاصابوا غنائم قال يخلص  
وما بقي فهو بينهم وبين اهل العسكر وسواء ان كان ذلك باذن الامام او بغير  
اذنه وكذلك ان فعل رجل واحد لان اهل المسلمة والعسكر ردهم وكذلك ان  
نصب الامام طلبه فاصاب ذلك وان كانوا خرجوا من مدينة عظيمة مثل  
المصيصة والمسلطنة بفتحهم الامام بسرية فاصابوا غنائم لم يشركهم فيها اهل  
المدينة وان خرج الرجل والرجلان من مثل هذه المداين بغير اذن الامام  
فاصاب غنيمة لم يكن فيها خمس وكانت كلها له وان كانت جارية لم يطاها حتى  
يخرجها فان استامن اليهم مسلم فاشترى جارية كتابية واستبرأها كان له  
ان يطاها هناك واكره لكل مسلم ان يطا امراته او امته في دار الحرب بخلاف ان  
يكون هناك نسل واذ غزا امير الشام في جيش عظيم فحاصر مدينة مدة عظيمة حتى طرد  
لم تتم الصلاة ولا يجمع الناس وان كان يقيم الحدود فيهم لانه مسافر واذ اراد قوم  
من المسلمين ان يغزوا ارض الحرب ولم يكن له قوة ولا مال ولا يباس بان يجهر بعضهم  
بعضا ويجعل القاعد للشاخص وان كانت عندهم قوة او عند الامام مال اكره  
ذلك واذ وجد الرجل من يكفيه الحرس والصلاة احب اليه وان لم يجد من يكفيه  
الحرس فالحرس احب اليه واذ اطلع المسلم بالرمح في جوفه لم اكره له ان يمشي الى

صاحبه والرمح في جوفه حتى يضر به بالسيف ولم اجعله بذلك معينا على نفسه  
واذا كان المسلمون في سفينة فالغيت اليهم النار في السفينة فان صبر واحتكمت  
على النار او القى نفسه في البحر فهو في سعة **باب توصيف الخراج** واذ  
جعل الامام قوما من الكفار اهل ذمة وضع الخراج على رؤس الرجال وعلى الارض  
بقدر الاحتمال بلفظنا عن عمرانه وضع على ارض يصلح للزراع على الجرب درهم  
وقفيز وعلى جرب الكرم عشرة دراهم وعلى جرب الرطبة خمسة دراهم وعلى  
رؤس الرجال اثني عشر واربع وعشرون وثمانية واربعون فخراج المفسر الذي  
يعمل وليس له مال اثني عشر درهما والذي له مال اربعة وعشرين درهما وعلى  
الغني ثمانية واربعين درهما ولا ياخذ من النساء والصبيان شيئا ولا من الاعمي  
والشيخ الفاني والمعنوه والمقعد والفقير الذي لا يستطيع ان يعمل ولا خراج  
على رؤس المالك ولا صدقة في اموال اهل الذمة وفي اوطانهم وعلى ارض صبيانهم  
ونسائهم ومكاتبهم ما على ارض رجالهم ومن اسلم من اهل الذمة قبل استكمال  
السنة او بعدها قبل ان يؤخذ منه خراج راسه سقط عنه ذلك وكذلك  
ان مات كافرا وان لم يموت مرت عليه سنون قبل ان يؤخذ منه خراج راسه  
لم يؤخذ في قول ابي حنيفة رحمه الله الا بخراج السنة التي هو فيها او يؤخذ في  
قول ابي حنيفة ومحمد بجميع ما مضى ولا يؤخذ خراج الارض في السنة الآخرة  
واحدة وان اغلها صاحبها مرات واذ اعطى ارضه لم يسقط عنه خراجها  
وان زرعتها فاصاب ذرعها افاد ذهب لم يؤخذ بالخراج واذ اسلم الذي  
على ارضه كان عليه خراجها كما كان ولا يكره للمسلم اذا خراج الارض ولا شئ الارض  
اهل الذمة تغلبى اشترى ارض الخراج فعليه الخراج كما كان وان اشترى  
ارض العشر صنوع عليه العشر وكذلك المرأة والصبي وقال محمد رحمه الله واذ  
كانت الاراضي ارض عشر فهي ارض عشر ابدا لا يغيرها ملك من اشترىها  
ابدا الا ترى انه اذا اشترىها مكاتب او صبي لم تتغير ادايت لو ان ارضا بمكة  
في الحرم اشترىها ذمي او تغلبى لم يتحول عن العشر بمكة واذ دخل الحز في دار  
الاسلام مستامنا فتروج امراته لم يصير ذميا الا ان بوطن فيوضع على راسه  
الخراج وان اشترى ارض خراج فزرعها وضع عليها خراج الراس والارض  
والحربية المستامنة اذا تزوجت مسلما او ذميا فقد وطئت فصارت  
ذمية **باب صلح المملوك** والموادعة ملك من ملوك اهل الحرب له ارض  
واسعة فيها قوم من اهل مملكته هم عبيد له يبيع منهم ما شاء صالح المسلمين  
وصار ذمتهم فان اهل مملكته عبيد له كما كانوا يبيعهم ان شاء فان ظهر  
عليهم عدو من غيرهم ثم استغفروهم المسلمون من ايدي اولئك يردون الى



هذا الملك من غير شيء قبل القسمة وبالقيمة بعد القسمة وكذلك ان اسلم الملك واهل بيته  
او اسلم اهل ارضه دونهم عبده كما كانوا وان كان حين طلب الذمة طلبها على  
ان يترك يحكم في اهل مملكته بما شاء من قتل او طلب او غير ما لا يصلح في اهل الاسلام  
لم يجب الى ذلك فان اعطى الصلح والذمة على هذا ابطال من شر وصله ما لا يصلح في  
الاسلام فان رضيه والا بطل ما منه هو واصحابه فان صاد ذمة ثم وقف منه  
على انه يجبر المشركون بعودة المسلمين ونوى عيوبهم لم يكن هذا نقضا منه للعهود ولا يكتفى  
بما قبله هذا ويجبس وكذلك ان كان لا يزال يقتل رجلا من المسلمين فيقتله او يفعل  
ذلك اهل ارضه لم يكن هذا نقضا منه للعهد ومن ثبت عليه فعل ذلك بينة اقل من  
اقتضاه منه وان لم يعرف القاتل وجد القاتل في قرية من قرى ارضه فليعلم ان يقسم  
بالله خمسين يمينا ما قتل ولا علم له قاتله ثم يفرم الدية ولا يقسم معه اهل  
القرية لانهم عبده فان كانوا احرار فليعلم القسامة والدية واذا طلب قوم  
من اهل الحرب مواد عدة سنين بغير شيء يظن الامام في ذلك فان راها خيرا للمشركين  
بشد شوكتهم او بغير ذلك فعليه فان او دعهم ثم نظر فوجد مواد عدة شرها  
للمسلمين نبذ اليهم المواد عدة وقاتلهم واذا حاصر العدو والمسلمين في مدينة ولبسوا  
المواد عدة على ان يوردوا اليهم المسلمون شيئا معلوما كل سنة والمسلمون بخلاف  
الهلاك على انفسهم ويرون هذا الصلح خيرا لهم قال لا باس بان يفعلوا واذا اراد  
قوم من اهل الحرب من المسلمين ان يوادعهم سنين معلومة على ان يوروا اهل  
الحرب الخراج اليهم كل سنة شيئا معلوما على ان لا يجزى عليهم لحكام المسلمين في  
بلادهم لم يفعل ذلك الا ان يكون خيرا للمسلمين فان كان ذلك خيرا للمسلمين  
وقوع الصلح على ان يوروا اليهم كل سنة مائة راس فان كان هذه المائة راس  
من انفسهم ولا دهم لم يصلح لان الصلح وقع على اجمعاتهم ولا دهم وان صاروا  
على مائة راس باعناهم اول سنة فقالوا امنونا على ان هؤلاء لكم ونصالحكم  
على سنين مستقبله على ان تعطىكم كل سنة مائة راس من دقيقتنا قال هذا جائز  
فان وقع الصلح على هذا ثم سرق مسلم شيئا لم يصلح شراؤه منه وان اغار عليهم قوم  
من اهل الحرب جاز ان يشتري منهم ما اخذوه من اموالهم ودقيقهم ولا يمنع التجار  
من حمل اموالهم اليهم الا الكرم والسلاح والحديد وشبه ذلك لانهم مواد حربية  
وليسوا باهل ذمة ومن دخل منهم دار الاسلام بغير امان جري سوى المواد عدة  
لم يتعرض له واذا اشتري الحربى المستامن في دار الاسلام عبدا مسلما او ذميا  
او اسلم بعض عبده الذين ادخلهم لم يترك ان يردوه الى دار الحرب واذا رجع  
المستامن الى دار الحرب وقادان في دار الاسلام وادع ودبر ثم اسروا  
على الذار وقتل بطلت الديون والودائع وكذلك ساير ما يملك الا الذين دبرهم

في دار الاسلام فانهم احرار واذا مات المستامن في دار الاسلام عن مال وورثة  
في دار الحرب قال يوقف ماله حتى تقدم ورثته ويقومون البيعة فان اقاموا  
بيعة من اهل الذمة قبلت شهادتهم استخسانا ولا يقبل كتاب ملكهم في ذلك  
وان شهد على كتابه وختمه قوم من المسلمين واذا اراد الحقنى المستامن ان يرجع الى  
دار الحرب لم يترك ان يخرج معه بكراع او سلاح او حديدا وريقا اشتراهم  
في دار الاسلام مسلمين او كافرين ولا يمنع ان يرجع بما جاء به من هذه الاشياء  
وان كان جاء بسيف فاشترى مكانه قوسا او رحا لم يترك ان يخرج به مكان  
سيفه وكذلك ان استبدل بسيفه سيفا خيرا منه وان كان مثله او شرا  
منه لم يمنع وله ان يخرج ما شاء من الامتعة سوى ذلك واذا بعث الحقنى  
عبدا تاجرا الى دار الاسلام فاما ان فاسلم العبد ها هنا بيع وكان ثمنه للخرزى  
واذا وجد الحقنى في دار الاسلام فقال ان انا رسول فخرج كتاب الملك معه  
قال اذا عرف انه كتابه كان امنا حتى يبلغ رسالته ويرجع وان لم يعلم انه كتاب  
فهو في وما معه وكذلك ان ادعى انه دخل بامان لم يصدق وهو في واذا خرج  
قوم من اهل الحرب مستامين لم يعرض لهم فيما كان يجزى بينهم في دار الحرب  
من المداين وان جرى ذلك بينهم في دار الاسلام اخذوا به وكذلك الحقنى  
دخل الاسلام غير امان قال ياخذوه فهو عبده وان اسلم قبل ان ياخذوه فهو حر  
في قول ابى يوسف ومحمد وفي قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى هو في جماعة المسلمين  
ان اخذوا قبل الاسلام او بعده فان دخل الحرب قبل ان يؤخذ لم يعرض له الا انه  
لم يطعم ولا يسقى ولا يبرأ حتى يخرج ومن اخذوه فيه فهو سبي في اخذه والحكم فيه  
على ما تقدم ذكره في الحل واذا دخل المسلم دار الحرب بامان فدايتهم ودايتوه  
وعصبتهم شيئا وعصبوه لم يحكم فيما بينهم فان بايعهم الددم بالدهين بنقد  
او سنن او بايعهم بالخنزير والخنزير والميتة فلا باس بذلك لان له ان  
ياخذ اموالهم برضاهم في قول ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال ابو يوسف  
رحمه الله لا يجوز شيء من ذلك واذا دخل الحقنى اليها بامان فبايعه مسلم  
بشيء من ذلك لم يجوز فان قبله المسلم عمدا او خطا لم يجب عليه القود عليه  
ذمة الحرب **باب نكاح اهل الحرب ودخول التجار اليهم بامان خفية**  
تزوج حر ببيته لها زوج ثم اسلم وخبرها لم يحل له الا بنكاح جديد واذا تزوج  
الحقنى اربع سنون ثم سبي وسبين معه بالنكاح بينه وبينهن ولا باس  
بذلك بايع اهل الكتاب منهم واذا قتل المسلم المستامن من اهل الحرب انسانا  
منهم واستهلك ماله لم يلزم غريم ذلك اذا خرجوا وكذلك ان قتلوه واكره  
للمسلم المستامن اليهم في ذمة ان يعذبهم فان عذبهم واخذ اموالهم فخرج



الى دار الاسلام كرهت للمسلمين شراوه منه اذا علم ذلك وان اشتراه اجرة  
فان كانت جارية كرهت له وطنها فان اصاب اهل هذه الدار سببا من  
غيرهم من اهل الحرب وبيع لهذا المسلم ان يشتريه منهم وكذلك ان سبى اهل  
الدار التي هو فيها رايته ان يشتري منهم وكذلك السبي منهم وان كان الذي  
سبوههم قور من المسلمين غدر و ابا اهل الموادة لم يسمع ان يشتري من ذلك  
السبي وان اشتروا رد دت البيع واذا كان القور من المسلمين مستامنين في  
دار الحرب فاغارا على تلك الدار قور اخر من اهل الحرب لم يحل لهؤلاء المسلمين  
ان يقا تلوا معهم لان احكام الشراك هو الظاهرة الا ان يخافوا على انفسهم  
من اولئك فيقا تلوهم للدفع عن انفسهم وان اغار اهل الدار على دار المسلمين  
فاستروا دارى المسلمين الاحرار فمروا بهم على اولئك المسلمين المستامنين لم يسعهم  
الا ان ينقضوا عهدهم ويقا تلوا عن دارى المسلمين اذا كانوا يطبقون القتال  
وكذلك ان كان في بلد الخوارج الذين اغاروا عليهم اهل الحرب قور من المسلمين  
لم يسعهم الا ان يقا تلوهم مع الخوارج عن نصرة المسلمين وحرهم **باب**  
**حكم المرتدين** واذا ارتد المسلم عن الاسلام عرض عليه الاسلام فان اسلم والا  
قتل مكانه الا ان يطلب ان يوجهه فان طلب ذلك اجل ثلاثة ايام بلفنا عن النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم نحو هذا في قتل المرتد وكذلك بلفنا عن علي بن مسعود  
ومعاذ رضي الله تعالى عنهم فان ابى ان يسلم قتل وكان ميراثه بين ورثة المسلمين  
على فرايض الله تعالى بلفنا عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه انه قتل مرتدا  
ونقسم ماله بين ورثته على فرايض الله وكذلك ان يحق بدار الحرب قسم  
الامام ماله بين ورثته على فرايض الله تعالى وكان حاقه بالدار بمنزلة الموت  
ويقتضى دينه ونفق امهات اولاده ومذبذبه ويحل الديون عليه وتبطل وصاياه  
وبورث منه امراته ان كانت في العدة ولا يفعل شيئا من ذلك مادام المرتد  
مقيما في دار الاسلام فان فعل ذلك الامام بعد الحاقه بدار الحرب ثم رجع  
تابا فقد مضى جميع ما فعله الامام غير انه ان وجد شيئا بعينه في يد واره  
اخذه منه وان لم يفعل الامام شيئا من ذلك حتى رجع تابا لجميع ذلك له  
كما كان قبل ان يرتد وجميع ما فعل المرتد في حال رده من بيع وشري وعق  
وتدبير وكاتبه وهبة ووطى امة وادعائه سبب جاز ان اسلم وباطل ان  
لحق بدار الحرب يقسم الامام ماله الا النسب فانه يثبت ويورث ذلك الولد  
مع ورثته واذا اعتنق المرتد عبده ثم اعتقه ابنه ايضا ولا واره له غيره لم يجز  
عتق واحد منهما واذا مات الابن وله عتق والاب مرتد ثم مات الاب وله عتق  
كان ميراث الاب لعتقه وورث عتق الابن وكسب المرتد في رده في عتق

رحمة الله وقال ابو يوسف ومحمد كسبه لو ارته ولا يكون شئ من كسبه في  
دار الاسلام فيا وبيعه وشراوه جاز في رده الا ان محمدا قال هو فيه بمنزلة  
المريض ولا توكل ذبيحة المرتد وان كان نصرانيا وان جنى المرتد جنابة  
لم يعقله العاقلة وكان الارش في ماله وكذلك ما عصب وانلف من اموال  
الناس وان لم يكن له مال الا ما اكتسبه في رده كان ذلك فيه والجنابة  
على المرتد هدر مسلم قطع يد مسلم عبدا وخطا ثم ارتد المقطوعة يده عن  
الاسلام وكحق بارض الحرب فمات فيها او لم يلحق بدار الحرب حتى مات او اسلم  
ثم مات منها فعلى القاطع دية النفس في قول ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله  
وقال محمد رحمه الله ليس عليه من خطاء الا في وجه واحد اذا اسلم قبل ان يلحق  
بدار الحرب الى دية اليد وان كان المرتد هو القاطع فقتل ومات المقطوعة  
يده من اليد مسلما وان كان عبدا فلا شئ عليه وان كان خطا فعلى عاقلة القاطع  
دية النفس وان كانت الجنابة منه في حال رده كانت الدية في الخطاء  
في ماله وان لم يكن له شئ غيرها اكتسبه في حال رده اخذت منه ولا يقتل  
المرتد ولو كنهها تحبس ابد حتى يسلم بلفنا عن بن عباس رضي الله تعالى عنه  
انه قال اذا ارتدت المرأة عن الاسلام حبست لم تقتل ولفنا عن رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم انه نهى عن قتل نساء المشركين في الحرب فادروا  
القتل عنها بهذا وما لها وكسوتها لها وافعالها في البيع والشري والعق  
والهبة كلها جازية وان ماتت في الحبس او حقت بدار الحرب يقسم ماله  
بين ورثتها على فرايض الله تعالى كما وصفنا في المرتد ولا ميراث لزوجها  
منها الا ان يكون ارتدت في مرضها ثم ماتت وهي في العدة يورثها فان  
حقت بدار الحرب كان لزوجها ان يتزوج اختها قبل ان تنقضي عدتها  
فان سببت او عادت مسلمة لم يضر ذلك نكاح الاخوت وكانت فيها ان  
سببت ويجبر على الاسلام وان كانت جاءت مسلمة كان لها ان تزوج  
من ساعته وان ولدت بارض الحرب ثم سببت معه كان ولدها في اسمها  
وكان ابو يوسف رحمه الله يقول تقتل المرتدة بمنزلة الشيخ الفاني يقتل  
على الردة ان لم يتب وقد نهى عن قتله في دار الحرب ثم رجع بعد ذلك الى  
قول ابو حنيفة رحمه الله واذا دقت المرتدة الى الامام فقالت ما اردت  
وانا اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله كان هذا نوبة منها في  
المملوك على الردة وكسوته لمولاه ولا يقتل المملوكه ويحبس فان كان اهله  
يحتاجون الى خدمتها دفعها اليهم وامرهم بحبسها على الاسلام وجنابة  
العبد والامة والمكاتب في الردة كجنابتهم في غير الردة والجنابة عليهم



هدر ولا شيء على قاتل المرتدة امة كانت او حرة لان بعض الفقهاء يرى عليها  
القتل واذا بايع الرجل عبده المرتد وامتته المرتدة فالبيع جائز والردة  
غيب فيهما مدبرة اوام ولدان تدت وكحت بداد الحرب فمات مولاها  
في دار الاسلام شو اخذت اسيرا قال هي في عبيد ارتد مع مولاها وكحا  
بداد الحرب فمات المولى هناك واسر العبد قال هو في ويقتل ان لم يسلم  
وكذلك كل ما ذهب به المرتد معه فهو في وان كان رجوع مقبرا واخذ  
ما لا من ماله قد قسم بين ورثته وذهب ثم قتل مرتدا او اصبحت ذلك فهو  
لورثته بغير قيمة قبل القسمة وبعد القسمة بالقيمة وكذلك العبد اذا اردت  
واخذ مال مولاها وذهب الى دار الحرب ثم اخذ مع ذلك المال لم تكن فيا  
ورد على مولاها فورا رتد واعن الاسلام وحاربوا المسلمين وغلبيوا على مدينة  
من مدائنهم في ارض الحرب ومعهم نساء وهم وذراريهم مرتدون معهم وليس  
في المدينة احد مسلم وكانوا فيها يقاتلون حتى ظهر المسلمون عليهم قال يقتل  
الرجال ومن اسلم منهم فهو حرو تكون الذراري والنساء والمال فيا وفيه  
الخمس ولا يخل لن وفعت امرأة في سهمان يطاها ما دامت مرتدة فان كان  
مشهودا او متحصرة فان كان عليها دين في الاسلام فقد بطل بالسبي واذا  
ارتد اهل مدينة من المسلمين وغلبيوا عليها غير ان فيها قوم من المسلمين امنين  
وارتد نساء وهم معهم ايضا ثم ظهر المسلمون عليهم فم كلهم احرار ويجبرون  
على الاسلام قال ابو الفضل يريد به ان الدائم تصردا حرب حين كان فيها  
مسلم امن وهذا على مذهب ابي حنيفة رحمه الله فان غلبوا على مدينة ساعة ثم  
ظهر عليهم من غير ان يجري عليهم حكمهم فيها لم يثبت احد واذا اردت والرتجان  
وذهب الى دار الحرب تولد لهما صغير ثم ظهر عليهم فالولد في وان كانت  
الامه في دار الاسلام مسلمة والاب ذهاب به وحده لم يكن الولد فيا وكذلك  
ان كانت الام نصرانية او ذمية نقصت العهد واذا ولد المرتد في دار  
الحرب ثم ولد لولدهما ولد وظهر عليهم المسلمون اجبر ولدهما على الاسلام ولم  
يجبر ولد ولدهما واذا نقص قوم من اهل الذمة العهد وغلبيوا على مدينة  
فالحكم فيهم كالحكم في المدبرين الا ان الامام ان يسترق رجالهم فان رجعوا  
بعد ذلك الى الصلح والذمة اخذوا بالحقوق التي كانت قبل نقص العهد **الفصل**  
والمال ولد بوجدها بما اصابوا في المحاربة وكذلك المرتدون في هذا واذا انقض  
الذمة العهد مع امرأته وكحا بداد الحرب ثم رجعا على الذمة فمها على كاحها  
فان كان خلف في دار الاسلام امرأة ذمية بانث منه بافراق الدارين وكذلك  
المرتد اذا كحا بداد الحرب وخلف امرأته المرتدة معه في دار الاسلام انقطعت

العصمة بينهما واذا اضيع المرتدون دارهم وصارت دار كفرتهم لحقوا بالدار  
الحرب فاصابوا سبياً يا منهم واصابوا ما لا من اموال المسلمين واهل الذمة  
ثم اسلموا كان ذلك كله لهم الا ان يكونوا اخذوا من المسلمين واهل الذمة  
حرا او مديرا او مكاتبا او ام ولد فعليهم تخليه سبيلهم فان كان اهل دار  
اصابوا من هؤلاء في حربهم ما لا اوزرية فاقسموا على الغنمة لم يردوا عليهم  
شيئا من ذلك واذا اطلب المرتدون ان يجعلوا ذمة المسلمين لم يفعل ذلك  
وان طلبوا الموائعة مدة لينظروا في امرهم فلا بأس بذلك ان كان ذلك  
خيرا للمسلمين ولم يكن للمسلمين فيهم طاعة وان كانوا يطبقونهم الحرب  
خيرا لهم من الموائعة فاخبروهم ولا ياخذ منهم الاما في الموائعة خراجا  
وان اخذه جاز ولا يقبل من مشركي العرب الصلح والذمة ولكن يدعونهم الى  
الاسلام فان اسلموا ولا قتلوا وسبي نساءهم وذراريهم ولا يجبرون على  
الاسلام واما اهل الكتاب من العرب فهم كفريهم من اهل الكتاب قوم غزوا  
دار الحرب فاراد منهم طائفة فاغترلوا عسكريهم وحاربوا وبادوهم فاصابوا  
المسلمون غنمة واصابوا وللك المرتدون ايضا غنمة من اهل الشرك ثم  
تابوا قبل ان يخرجوا من دار الحرب يساؤوكوا المسلمين في غنائمهم ولا يساؤوكهم  
المسلمون فيما اصابوا واذا القوا بعد ذلك قتالا قتلوا جميعا شاكوا  
بعضهم بعضا فيما اصابوا ولا شيء على من قتل المرتدين قبل ان يدعواهم الى الاسلام  
واذا اردت الغلام المراهق عن الاسلام لم يقتل فان ادرك كانوا حبسه ولم  
اقتله وكان القياس ان لا يكون ردة قبل البلوغ شيئا واذا اسلم غلام مرتد  
بجوسي قد كبر وعقل الا انه لم يحتمل ان يسلم في قولهم جميعا ثم رجع ابو  
يوسف بعد ذلك وقال اسلامه اسلامه وكفره ليس بكفر واذا تاب  
المرتد ثم عاد الى ردة ثم اسلم قبل ذلك منه وان كثر وردة السكران  
ليس بشيء استحسنانا واذا اطلب ورتة المرتد كسوته التي كسبها في ردة  
وقالوا اسلم قبل الموت فعليهم البينة على ذلك وقال ابو يوسف ومحمد  
كسوة المرتد ميراث عنه بمنزلة ماله واذا انقض الذمة العهد وكحا بداد  
الحرب عمل في تركه ورتته ما يعمل في تركه المرتد **باب الخوارج**  
ذكر باسناد عن كثير الحسن في انه دخل مسجد كوفة فاذا نفر يشتمون  
عليها رضي الله تعالى عنه وفيهم رجل عليه برنس يقول اعاهد الله لا قتله  
قال فقلت به فانيته عليا رضي الله عنه فقلت اني سمعت هذا يعاهد الله  
تعالى ليقتلك قال ادنه ويحك من انت قال انا سواد المنقرى فقال علي رضي الله  
تعالى عنه فقلت اخلي عنه وقد عاهد الله تعالى ليقتلك قال اقتله ولم



يقتلني قال قلت فانه قد شتمك قال فاشتمه ان شئت او دع وبلغنا عن  
 رضى الله تعالى عنه انه قال يوم الجمل لا يبيعوا مدبرا ولا تقتلوا اسيرا ولا تخذلوا  
 على جريح ولا يكشف ستر ولا يوحذ مال قال واذا هزم اهل العدل اهل البغي  
 لم ينبغي لاهل العدل ان يبيعوا مدبرا ولا يقتلوا اسيرا ولا تجتر على جريح اذا  
 لم يكن فيه يرجعون اليها فاما اذا كانت لهم فيه يرجعون اليها فان اسيرهم  
 يقتل ومديريهم يباع وجريحهم يجار عليه وما اصاب اهل العدل من كراع  
 اهل البغي وسلاحهم فلا بأس باستعماله عليهم فاذا اوضعت الحرب اوزارها  
 ودجميع ذلك وما اصاب من مالهم رد اليهم بلفظنا عن علي بن ابي طالب رضي الله  
 تعالى عنه انه قال ما اصاب في عسكر النهر وان من الرجبة فمن عرف شيئا اخذ  
 حتى كان اخر من عرف شيئا قد رحد بد فاخذها واذا اخذت امرأة من اهل  
 كانت يقاتل حبست حتى لا يبقى منهم احد ولم يقتل واذا وجد حرا وعبد كان  
 يقاتل في عسكر اهل البغي على حاله قتل وان كان عبدا بجده مولاه ولم يكن يقاتل  
 حبس حتى لا يبقى من اهل البغي احد ولم يقتل وما اصاب المسلمون منهم من كراع  
 او سلاح ليس لهم اليه حاجة قال اما الكراع فيباع ويجبر عنه واما السلاح  
 فيرد الى اهله اذا وضعت الحرب اوزارها وان طلب اهل البغي المواد  
 اجبوا اليها ان كان خيرا للمسلمين ولم يوحذ عنهم عليها شيء واذا مات اهل  
 البغي ودخلوا مع اهل العدل لم يوحذوا بشيء ما اصابوا الا ان يكون الشيء قائما  
 بعينه فيرد الى صاحبه وكذلك ما اصاب اهل العدل منهم فان كان اهل  
 البغي قد استعانوا بغيرهم من اهل الذمة على حربهم فقاتلوا معهم لم يكن ذلك  
 نقضا لعهدهم وهم فما اصابوا في الحرب بمنزلة اهل البغي وينبغي لاهل العدل  
 اذا القوا اهل البغي ان يدعواهم الى العدل فانه احسن قال لم يفعلوا فلا شيء عليهم  
 ولا بأس ان يرموهم بالنبل والمخيق ويرسلوا الماء والنفار عليهم ولا بأس  
 بالنيات بالليل واذا وقعت المواد عندهم واعطى كل واحد من الفريقين  
 رهنا على انه ايها غدر فدما الرهن لهم خلا فقتل اهل البغي وقتلوا الرهن  
 الذي كان في ايديهم لم ينبغي لاهل العدل ان يقتلوا الرهن الذي في ايديهم  
 يحبسونه حتى يهلك اهل البغي او يتوبوا وكذلك ان كان هذا الصلح بين المسلمين  
 والمشركون فغدر المشركون حبس الرهن الذي في ايدي المسلمين حتى يسلموا او  
 يصيروا اهل الذمة واذا امن الرجل من اهل العدل رجلا من اهل البغي جاز امانه  
 وكذلك ان قال لاسبيل عليك او لا بأس عليك وكذلك ان قاله بلغه اخرى  
 وكذلك ان فعلته امرأة فان فعله عبدا لا يقاتل مع مولاه لم يجز فان كان يقاتل  
 فامانه جائز للمشركين واهل البغي ولا يجوز امان الذمى ان كان مع المسلمين يقاتل او

لا يقاتل واذا قاتل المشرك مع اهل البغي وسعهم مقاتلتهم واذا لم يقاتلوا  
 يسعهم مقاتلتهم واذا كان قوم من اهل العدل في ايدي اهل البغي تجارا او رعي  
 فنجى بعضهم على بعض ثم ظهر عليهم اهل العدل لم يقتل فيما بينهم لان الحكم لم يكن  
 تجرى هناك ولا يعمل بكتاب قاضي اهل البغي على مصر واستعملوا عليه قاضيا  
 من اهله وليس من اهل البغي فانه يقيم الحدود والقصاص بين الناس الحق  
 ولا يسعه الا ذلك فان كتب كتابا الى قاضي اهل العدل يحثي لرجل من اهل مصر  
 وشهادة من شهد له به اجازة اذا كان هذا القاضي الذي اياه الكتاب يعرف  
 الشهود الذين شهدوا عند ذلك القاضي وليسوا من اهل البغي وان كان  
 لا يعرفهم فاني لا اري ان يجز كتابه وما اصاب اهل البغي من القتل والاموال  
 قبل ان يخرجوا او يجاروا ثم صوبوا بعد الخراج على ابطال ذلك لم يجز ولا  
 بجميع ذلك من القصاص والاموال ويصنع يقتل اهل العدل ما يصنع بالسيد  
 ولا يقتل على قتلى اهل البغي ويدفون واكره ان يوحذ رؤسهم فيطاف بها في  
 الافاق لانه مثله بلفظنا عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه في حروبه كلها  
 انه صنع ذلك واذا قتل العادل في الحرب اباه الباغى ورثه وكذلك ان قتله  
 الباغى ورثه ايضا في قول ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لانه قتله على باطل  
 وقال ابو يوسف رحمه الله لا يرثه ويكره للعادل ان يقاتل ابيه واخيه من  
 اهل البغي وكذلك يكره له قتل ابنه المشرک ولا يكره له قتل اخيه المشرک  
 وعنه وخاله فان قصده ابوه المشرک ليقطعه كان لابن ان يمنع منه ويقال  
 واذا كان الرجل من اهل العدل في صف اهل البغي فقتله رجل لم يكن عليه فيه  
 الدية لان قتله من في صف اهل البغي حلال واذا دخل الباغى عسكر اهل العدل  
 باعنا فقتله رجل من اهل العدل فعليه الدية واذا حمل العادل على الباغى في  
 المحاربة فقال قد تيت والقي السلاح كف عنه وكذلك لو قال كف عنى حتى  
 انظر في امرى فلعلى اتابعك والقي السلاح وان قال انا على دينك وبعه  
 السلاح قال هو صادق وهو على دينه ولا يكف عنه واذا غلب قوم  
 من اهل البغي على مدينة ثم قاتلهم قوم اخرون من اهل البغي وهزمهم  
 فارادوا ان يسبوا ذراري اهل المدينة لم يسع اهل المدينة الا ان يقاتلوا  
 دون الذراري واذا وادع اهل البغي قوما من اهل الحرب ينبغي لاهل العدل  
 بقدرهم وان غدرهم اهل البغي فبسبهم لم يسرهم منهم اهل العدل  
 لان الذين وادعواهم مسلمون ومتى تاب اهل البغي ردوهم على اهل الحرب  
 وكذلك ان كان اهل العدل هم الذين وادعواهم ولا بأس بان يستعين  
 اهل العدل بقوم من اهل البغي واهل الذمة على الخراج اذا كان حكم العدل هو



الظاهر وأذا لم يكن لأهل البني متعة وإنما خرج رجل أو رجلان من مصر  
على قناويل بقاتلان ثم يستأمنان أحدا لجميع الأحكام إنما هي منزلة للصوم  
وأذا شئت رجل على رجل في مصر بعضا أو حجر فقتله المشهور عليه بجديته  
قتل به وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى  
إذا شئت عليه بشئ لو قتله قتل به فقتله المشهور عليه فدمه هدر وينبغي له  
أن يقتله ولو كان شهر عليه السلاح فقتله المشهور عليه لم يكن عليه شيء وإذا  
أغار رجل رجل في منزلة ليلا فسرق متاعه وكابره بسلاح أو بعضا فقتله  
رب المنزل ثم قامت البينة على ذلك لم يكن عليه شيء وكذلك إن كابره نهرا  
بسلاح وإن كابره نهرا وبغير سلاح فقتله رب المنزل فعلى ما قلناه الذي  
وإن كان بسلاح فقتله وكذلك العهد في هذا كله وإذا قطعوا الطريق على الناس  
بغير السلاح فقتلوا للصوم لم يكن عليهم شيء وإن قتل رجل في مصر بغير  
سلاح فقتله فعليه القودان قتله بسلاح لأن هذا الصدق على الاستعانة  
بالناس وإن كان القوم لصوم غير متاع ولين وشبههم فقتلوا على مدينة  
وقتلوا الانفس واستهلكوا الأموال فظهر عليهم أهل العدل أخذوا بجميع  
ذلك وإذا غلب أهل البني على مدينة فاستعملوا عليها قاضيا فقتلوا بأشياء  
ثم ظفروا أهل العدل على المدينة فوفقت قضايها إلى قاضي أهل العدل  
وأهل البني على قتال أهل الحرب فغنموا غنيمتهم أشركوا فيها وبأخذ خمسها  
أهل العدل وكذلك إن غنم أحد الفريقين دون الآخر أشركوا فيها وكذلك  
إذا غزى الإمام في جند من المسلمين فمات في أرض الحرب واختلف الجند بين  
يخلفه ثم غنموا أو غنمت طائفة منهم أشركوا فيها ولو أن جيشا غزى وأصل  
بغير إذن الإمام فاصابوا غنائم أخذ منهم الخمس وقسم الباقي بينهم وهذا  
لا يشبه الواحد والاثنين وإذا استعان قوم من أهل البني بقوم من أهل  
الحرب فاغاروا وللك القوم من أهل الحرب على أهل العدل فقتلواهم وظفروا  
عليهم أهل العدل فانهم يسبون أهل الحرب وليست استعانة أهل البني  
بهم أما زلهم وكذلك أهل البني إذا وادعوا قوما من أهل الحرب فاغاروا وللك  
القوم من أهل الحرب على أهل العدل فقتلواهم فظهر عليهم أهل العدل  
فانهم يسبونهم ومن حق عسكري أهل البني وحاربهم لم يجز أن يحكم فيه حكم  
المرتد ولم يقسم ماله بين ورثته ولم تنقطع العصمة بينه وبين امرأته قال  
أبو حنيفة رحمه الله تعالى المتطوع في القرو وصاحب الديون سواء في الغينة  
ومن دخل دار الحرب للتجارة وهو في عسكري المسلمين فلا حق له في الغينة إلا أن  
يلقى المسلمون العدو فيقاتل الناس معهم فيسبونهم في الغينة قال سالت

أبا حنيفة رحمه الله عن قتل النساء والصبيان والشيخ الكبير الذي لا يطيق  
القتال والذين بهد زمانه لا يطيقون القتال فمنه عن ذلك وكرهه وسأله  
عن قتل المترهبين وأصحاب الصوامع والديور فزأى قتلهم حسنا وكرهه سبقتهم  
وسأله عن الرجل يأسر الرجل من العدو هل يقتله أو يأتى به الإمام قال لا شيء ذلك  
فعل فهو حسن وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله أي ذلك كان أفضل للمسلمين  
في فعله وسأله عن الرجل من أهل الحرب يقتله المسلمون هل يبيعون خفيه  
من أهل الحرب قال لا بأس بذلك في دار الحرب في غير عسكري المسلمين إلا ترى  
أنه يحل للمسلمين أخذ أموالهم بالغصب فإذا طابت لها أنفسهم فهو جائز  
وقال أبو يوسف رحمه الله أكره ذلك وإنه عنه ولا يجوز للمسلمين بيع  
والخنزير والربا من أهل الحرب وغيرهم وسأله عن المسلمين يستعينون  
بأهل الشرك على أهل الحرب قال لا بأس بذلك إذا كان حكم الإسلام هو الظاهر  
الغالب ويرجع لأولئك وسأله عن الأسير يقتل ويقادى قال لا يقادى  
ولكنه يقتل أو يجعل فيما أي ذلك كان خيرا للمسلمين عمل به الإمام وقال لا بأس  
بأن يقادى وأما المشركين بأسراء المسلمين وكان يكره أن يقادى وأما بال  
وقال لو انقلبت اليهم دابة مسلم فأخذوها في دارهم ثم ظفروا المسلمون عليها  
أخذها صاحبها قبل القسمة بغير شيء وبعد القسمة بالقيمة والدابة عنده  
مخالف عنده للعبد الابن وإن خرج رجل من المشركين بأمان بشئ من مال  
مسلم فباعه في دار الإسلام فلا سبيل له عليه في قولهم جميعا إلا في العبد  
الابن قال أبو حنيفة رحمه الله قال يأخذه مولاة ابن ما وجده بغير شيء  
وإذا أسر المشركون جارية مسلمة فأخذوها ثم اشترىها مسلم منهم فميت  
عنده لم يكن لمولاها أن يأخذها إلا بجميع الثمن في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما  
وقال هذا قول أبي حنيفة رحمه الله فيما أعلم وكذلك لو قطعت يدها فأخذ  
المشتري أرشها فان مولاها يأخذها دون الأرش بجميع الثمن وكذلك لو  
المشتري عينها وكذلك إن ولدن عنده فاعتوا المشتري الأم والولد أخذ  
الباقي منهما بجميع الثمن وكذلك لو قتل الولد فأخذ له أرشها أخذ الأم بجميع  
الثمن ولو أن رجلا باع أمته من رجل ولم يقبضها المشتري ولم ينقد الثمن حتى  
أسرها العدو فاشترىها منهم رجل لم يكن للمشتري عليها سبيل حتى يأخذها  
البايع بالثمن وإذا أخذها بالثمن كان للمشتري أن يأخذها بالثمن الأول الذي  
اشترىها به والذي افتكا به وكل حراسه العدو ثم أسلموا عليه فهو حر وكذلك  
المدير وأم الولد والمكاتب هم كالكامل لا يجوز فيه البيع فإن أهل الحرب  
لا يملكونه ولو أن الحر أرحل فاشترى منهم كان للمشتري أن يرجع عليه بالثمن



وكذلك الكتاب واما المدبر واما الولد فانه يرجع عليهما باليمن اذا اعتقا وان  
اشتراهم بغير امرهم لم يملكهم ويبطل ما لهم ولو ان رجلا حرا امر رجلا ان يشتري  
رجلا حرا من دار الحرب وسماء له فاشترى لم يكن على الحار المشتري من الثمن شيء وان  
للمامور ان يرجع على الذي امره ان كان ضمنه باليمن او قال اشترى بيدي وان كان قال  
اشتراه لنفسك واختسب فيه لم يعن واذا اسلم المشركون عبد المسلم ثم اشتراه  
منهم رجل مسلم فله المشتري ثم جاء مولاه الاول لم يكن له عليه سبيل حتى يفيكه  
ولو اراد ان يتطوع باداء الدين ثم يعطي الثمن فله ذلك وهو متطوع في الدين  
ولم يجبر مولاه على فتكاكه ولو كان اجرة اجارة كان للولي ان يأخذه باليمن  
ويبطل الاجارة فيما بقي لان الاجارة تنقض بالعذر واذا غلب قوم من اهل الحرب  
قوما اخرين من اهل الحرب فاتخذوهم قضايا واعبيدوا للملك ثم ان الملك واهل  
ارضه اسلموا وصاروا ذمة فاولئك المقلوبين عبيد له يصنع بهم ما يشاء واما  
جندة الذي غلب بهم في اخر ارضه فان حضر الملك الموت فورث ما له بعض ولده  
دون بعض او جعل لكل واحد منهم موضعا معلوما فان كان صنع ذلك  
قبل ان يسلم او يصير ثم اسلم ولده بعده فهو جائز على ما صنعته وان كان فعله  
وهو مواع جاز ايضا وكذلك ان جعله لاحد بنيه فورث به بعد ابن له اخذ  
او نقاه وغلب على ما في يديه ثم اسلم كان للابن القاهر ما غلب عليه من ذلك  
فان فعل ذلك هذا الابن بعدما اسلم الابن المهورا وصار ذمة رد عليه  
ذلك واخرج منه اخوه ان كان اخوه صنعه وهو مسلم او ذمي فان صنعه  
وهو محارب بجميع ما غلب عليه له ان يسلم او صار ذمة فان ظهر المسلمون  
على ذلك رد على الابن الاول بغير شيء ان حضر قبل القسمة وبالفقه بعدها وان  
لم يظهر عليه ولكن كان المسلمون اشتروه منهم وسعهم ذلك وكان للاول  
اخذ باليمن وان كان هذا الابن صنع ذلك وهما مسلمان او ذميان لم يجز له  
شيء من ذلك ولم يسع للمسلمين ان يشتروا منه شيئا مما غلب عليه ومن  
اشترى من ذلك شيئا اخذه الاول منه بغير شيء فان ارتد هذا الابن القاهر  
بعد ذلك ومنع الدار واجرى حكم الشرك فيها ثم ظهر المسلمون على تلك الدار  
اخذ الابن المهورا وجده من ماله قبل القسمة بغير شيء وما وجده بعد القسمة اخذه

## كتاب البيوع

ذكر حديث ابي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال الذهب بالذهب مثل بمثل يديده والفضة بالفضة

مثل

مثل بمثل يديده والفضة بالفضة مثل بمثل يديده والفضة بالفضة  
والخطبة بالخطبة مثل بمثل يديده والفضة بالفضة والشعير بالشعير  
مثل بمثل يديده والفضة بالفضة والمخ بالمخ مثل بمثل يديده والفضة بالفضة  
وعن ابراهيم انه قال اسلم ما يكال فيما يوزن واسلم ما يوزن فيما يكال ولا يسلم  
ما يوزن فيما يوزن ولا ما يكال فيما يكال واذا اختلف النوعان مما لا يكال  
ولا يوزن فلا بأس به اثنان بواحد يدا بيد ولا بأس به نسبة وان كان من  
نوع واحد مما لا يكال ولا يوزن فلا بأس به اثنان بواحد يدا بيد ولا بأس  
فيه بنسبة وهذا مذهب اصحابنا واذا اسلم الرجل في الطعام كجلا معلوما  
واجلا معلوما وضربا من الطعام وسطا او جيدا او رديا واشترط المكان  
الذي يوقفه فيه فهو جائز وان ترك شيئا من ذلك لم يشترطه فالسليم فاسد  
وان كان راس المال دراهم غير معلومة فاسلم فاسد لانها لو زاد لم يدر  
ما يرد عليه او وجد فيها دراهم زيف لم يدر ما هو من الثمن في قول ابي حنيفة  
رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله وان كان راس المال ثوبا فهو  
جائز في قول ابي حنيفة رحمه الله وان لم يعلم قيمته واذا اشترط طعام قرية او  
ارض خاضعة لا سقى طعاما في ايدي الناس فالسليم فاسد ولا بأس بان يأخذ  
بعض راس ماله وبعض ما اسلم فيه اذا حل الاجل وروى عن ابن عباس رضي الله  
عنه انه قال في ذلك المعزوق الحسن الجميل وقال ابن ابي ليلى رحمه الله اذا  
اخذ بعض راس ماله فقد فسد السلم وياخذ راس ماله كله والسلم جائز في  
جميع ما يكال ويوزن مما لا ينقطع في الناس مثل الخطبة والشعير والسهم  
والزيت والزبيب والسنن والمسل والزعفران والمسك والعنبر وما اشبهها  
اذا اشترط وزنا او كجلا معلوما وسمى صفته واجله وكذلك كل ما يكال من  
الحنأ او الورق والوسمة والرياحين اليابسة وكذلك ما يوزن مثل الحديد  
والفضة والرياحين والنجاس ولا بأس للسلم في القوت وزنا معلوما ولا  
خير في السلم في الرطبة ولا في الحطب حرما او حرزا او قارا لان هذا مجهول  
لا يعرف طوله وعرضه وغلظه فان عرف فهو جائز ولا خير في السلم في جلود  
الابل والبقر والغنم والورق والادم لانه مجهول فيه الصغير والكبير لان  
يشترط من الورق والصحف والادم ضربا معلوما الطول والعرض والجودة  
ولا خير في السلم في شيء من الحيوان بلقنا ذلك عن عبد الله بن مسعود رضي الله  
عنه وكذلك لو اشترط جذعا او بيتا من اجل ان المجدعان والنبيا يختلف  
فلا بأس بالسلم في الثياب كلها بعد ان يشترط ضربا معلوما وطولا معلوما  
وعرضها يذراع معلوم واجلا وصفة معلومة وكل شيء من السلم له خجل وموثة



فلا بد من ان يشترط المكان الذي يوقته فيه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله  
ما كان له حمل وموت وما لم يكن له حمل وموت سواء فهذا جائز فان اشترط  
المكان والافعليه ان يوقته في المكان الذي اسلم اليه فيه فان لم يشترط ذلك  
فسد السلم في قول ابي حنيفة رحمه الله وكل شيء له حمل وموت فلا بأس بالسلم  
ولا يشترط المكان الذي يوقته فيه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ما كان له  
حمل وموت وما لم يكن له حمل وموت سواء وهو جائز فان اشترط المكان والا  
فعليه ان يوقته في المكان الذي اسلم فيه وهو قول ابي حنيفة الاول وكل شيء  
ينقطع من ايدي الناس فلا خير في السلم فيه ولا خير في السلم في القاكهة كلها في غير  
حينها فان جعل اجله قبل ان ينقطع من ايدي الناس جاز وان جعله بعد انقطاع  
فلا خير فيه وان كان في حينها وان جعل اجله قبل انقطاعه فلا خير فيه وان  
كان في حينها وان جعل اجله قبل انقطاعه ثم لم يأخذه منه حتى انقطع فصاح  
السلم بالخيار ان شاء اخذ راس ماله وان شاء اخذ السلم حتى يحس حينه  
الذي يكون فيه فيأخذ ما اسلم فيه ولا خير في السلم في الرمان والسفرجل  
والبطيخ والبقل والقتاء والخيار وما اشبه ذلك ما لا يكال ولا يوزن لانه  
مختلف في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال بن ابي ليلى لا بأس به وقال  
ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا اسلم في موضع منه معلوم ويسمى صفته  
معلومة فهو جائز ولا خير في السلم في السمك الطري في غير حينه لانه ينقطع في  
غير حينه لانه ينقطع من ايدي الناس ولا يمتثل واما السمك المالح فلا  
يلبس السلم فيه وزنا معلوما ولا خير فيه عددا واذا اسلم في الجذوع ضربا معلوما  
وسمى طولها وغظله واجله والمكان الذي يوقته فيه فهو جائز وكذلك الساج  
وصنوف العيدان والخشب والقصب واذا استصنع الرجل عند الرجل  
خفين او قلنسوة او طشتا او كوزا او قهقهة او اية من اية الخافض اشترط  
من ذلك صناعة معروفة ولم يضر له اجلا فهو بالخيار اذا قوع منه لانه اشترط  
ما لم يرفق ان شأ أخذه وان شاء تركه وان ضرب له اجلا وكانت تلك الصناعة  
معروفة واشترط منها وزنا من الخافض بهذا بمنزلة السلم وهو جائز ولا خلاف  
فيه في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال في كتاب الاجازة ينبغي في قياس قول ابي حنيفة  
رحمه الله اذ لم يجعل له الثمن ان يفسد لانه سلم وقال ابو يوسف ومحمد وهو  
استصنع وقال في كتاب الاجازات يعقب قولها الا ترى ان الرجل يستصنع  
القلنسوة عند الرجل والخف ويقول على ان يصنع منه غدا وبعد غدا ولا  
يجل له الاجر فيكون جائزا ويحتمل ان يكون هذا على من جميعا لان ذكر الثمن  
للقراع من العمل لا التسليم ولا بأس بالسلم في اللبن في حينه وزنا او كيلا

معلوما الى اجل معلوم قبل انقطاعه ولا بأس بالسلم في اللبن والاجر اذا  
اشترط منه شيئا معلوما ولا بأس بالسلم في الالية وفي شحم البطن وزنا ولا  
باس بالسلم في التين كيلا معلوما وفيما نأ معلوما ولا خير في السلم في رؤس الغنم  
والاكارع لانهما مختلفان ولا خير في السلم كل شيء يوزن او يكال اذا اشترط  
بمكال غير معروف وكواشترطه بافاء بعينه غير ان ذلك الاناء لا يعرف كره  
وزنه وقدره فلا خير فيه وان اشترط تلك الاناء يد بيد فلا بأس به ما كان  
قاوما ولا بأس بالسلم في الفصيرة في حينه وزنا او كيلا ولا بأس بالسلم في الحنظل  
كيلا معلوما وصنفا معلوما واذا اسلم في ثمن ولم يسم فارسيا او دقلام يجر  
وان اشترط فارسيا فلا بد من ان يشترط جيدا او وسطا او دريا ولا خير  
في السلم في شيء من الطيور ولا في لحمها ولا خير في السلم من الجواهر واللؤلؤ  
ولا بأس بالسلم في الجوز والنورة كيلا ولا خير في السلم في الزجاج الا ان يكون  
مكسورة يشترط وزنا وان كانت اينة فاشترط منها شيئا معلوما ولا يجر  
فلا بأس به ان كان هذا يكون واذا اسلم الرجل الى الرجل الف درهم في كرتل  
خمسائة من ذلك كانت ديناه عليه وخمسائة نقدها اياه جازت حصته  
التقدم من ذلك وبطلت حصته الذين يلقنا ذلك عن بن عباس رضي الله عنه  
واذا اسلم الرجل يائة درهم في كرتل وكرتل لم يبين راس المال كل  
واحد منهما فلا خير فيه في قول ابي حنيفة رحمه الله يلقنا بخودك عن بن عمر  
رضي الله تعالى عنهما وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله هو جائز ولا يجوز  
السلم اذا كان فيه شرط خيار الا ان يبطل صاحب الخيار خياره قبل ان  
يتفرقا فيجوز وكذلك اذا اسلم اليه عشرة دراهم او ثوبا او عبدا في طعام  
ثم افرقا قبل قبض راس المال لم يجز السلم وان قبض الداهم ثم افرقا فوجد  
زبوقا فانه يردّها وينقض السلم وان وجد منها درهما زبوقا في استحسن  
ان يرده عليه وياخذ بدله وكذلك ان وجد الزبوق اكثر من ذلك حتى يبلغ  
النصف فاذا وجد النصف زبوقا بطل بقدره اذا رده وان وجد شيئا  
منه ستوقا رده وبطل بقدره وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال  
ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يستحسن ان يبطلها وان كان زبوقا كلها وسلم  
بحاله وكذلك حكم المصروف في هذه الوجوه كلها رجل اسلم الى رجل في طعام  
واخذ منه كفيلا ثم صاح الكهيل على راس ماله قال الذي عليه الطعام بالخيار  
ان شاء اجاز الصلح واعطى راس المال وان شاء رد الصلح وهذا قول  
ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله الصلح جائز  
عن الكهيل فيرجع الكهيل بالطعام على المكفول عنه وهذا بمنزلة رجل كفل



لرجل بالف درهم فصاحبه على خادما وثياب فالصالح جابر ورجع الكفيل  
الكفول عند بالف درهم وكذلك لو كان السلم ثوبا أو غرضا وإذا السلم الرجل  
الى رجل في طعام فصاحبه اخذها على راس ماله واني الاخر ان يجز ذلك لم يجز  
الصالح من قبيل انه لا يكون لاحدهما درهم والاخر طعام فان رضى الشريك بذلك  
كان ما اخذ من راس المال بينهما وما بقي من الطعام بينهما وهو قول ابي حنيفة  
ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف رحمه الله الصالح جابر على صالح وان ابا شريك  
كان للذي صالح راس ماله وللشريك طعامه على حاله فان توى رجوع على شريكه  
بنصف ما اخذ وهو بمنزلة رجلين لهما على رجل مائة درهم فصاحبه احدهما من  
حصته على ثوب واني الاخر ان يرضى للصالح الثوب والاخر خمسون درهما على  
المصالح فان ثوب فله ان يدخل مع صاحب الثوب الا ان يرد عليه خمسة وعشرين  
درهما ولا يكون له من الثوب شيء واخياره الى صاحب الثوب وكذلك في  
السلم وكذلك لو كان بالسلم كفيل فصالح احدهما جنى السلم عن راس ماله وإذا  
اسلم رجل الى رجل دراهم في طعام ثم صاحبه على راس ماله ثم اراد ان يشتري به  
ماله منه شيئا قبل ان يقبضه لم يكن له ذلك ولا باخذ الا سلم او راس مالا ليقبض  
ذلك عن ابراهيم وإذا السلم درهم او دينارين في طعام وقد علم وزن احدهما ولم  
يعلم وزن الاخر فلا خير فيه حتى يعلم وزنها جميعا في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله هو جابر وإذا السلم عشرة دراهم في ثوبين  
شرويين ولم يسم راس مال كل واحد منهما على حدة فهو جابر واكره له ان يبيع واحدا  
منهما مراجه على خمسة دراهم ولا باس بان يبيعها جميعا مراجه على عشرة  
دراهم في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا باس بان  
يبيع احدهما مراجه على خمسة دراهم وان السلم عشرة دراهم في ثوبين  
وثوب سايرى ولم يسم راس مال كل واحد منهما فالسلم فاسد في قول  
ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى هو جابر  
ولا باس بالسلم في المسوح والاكسية والعباءة والجوانيق والكرابيس نصفه  
معلومة عرضا وطولا ورفعة ولا باس بالرهن والكفيل في السلم بلفظ ذلك  
عن ابراهيم وبلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اشترى يهودي طعام  
بنسيئة ورهنة درعه وان السلم في شيء من الثياب واشترط طوله وعرضه  
بذراع رجل معروفا لم يجز وان اشترط كذا وكذا ذراعا فهو جابر ولو ذراع  
وسط وإذا السلم في الحرير وزنا ولم يشترط الطول والعرض لم يجز وان  
اشترط الطول والعرض بقيما عند الزرع فان كان فيما امر وقام فيما بين  
التيار فهو جابر وإذا اشترط الرجل في سلم ثوبا جديدا ثم اختلفا في العين التي

جاء به المسلم اليه فقال ادب السلم ليس هذا بجيد وقال المسلم اليه هو  
جيد فان الحاكم يريه رجلين اهل تلك الصناعة فان اجتمعا على ان يجيد  
ما يقع عليه اسم الجيد وان كان ليس بالذي لا يعتدله اجبر رب السلم  
على اخذه فان كان اشترط التوسط فاقاه الاخر بجيد فقال خذ هذا وزد  
دراهما فلا بأس بذلك ان فعل وكذلك لو اتى بطول منه واعرض منه وان اتاه  
بانقص منه فقال خذ هذا وارده عليك درهما من راس مالك لم يجز هذا وان  
كان السلم طعاما فاقاه باجود منه فقال خذ هذا وزدني درهما او اتاه  
باردى منه فقال خذ هذا وارده عليك درهما لم يجز وإذا اختلفا في السلم  
فقال الطالب شرطت لي جيدا وقال المطلوب منه شرطت لك وسطا  
تحالفا وترادا وان قال الطالب اسلمت اليك في حنطة وقال المطلوب  
بل اسلمت الي في شعير تحالفا وترادا والذي ينبغي في اليمين المطلوب وهذا  
قول ابو يوسف الاول ثم قال بعد ذلك ينبغي الطالب وهو قول محمد وزفر  
وان اقاما جميعا البيئة فالبيئة بيئة الطالب وان اختلفا في المكان الذي  
يوقته فيه فالقول قول المطلوب والبيئة بيئة الطالب في قول ابي حنيفة  
رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يحالفا وترادا وان اذا  
لم يكن له بيئة وان اختلفا في الاجل وقال الطالب شرطت لك كذا من  
الاجل وقدمني وادعى المطلوب اجلا بعد منه وانه لم يحمل فالقول قول  
الطالب مع يمينه وان اقاما البيئة فالبيئة بيئة المطلوب وان قال  
الطالب اجلتك شهر او قدمني وقال المطلوب يمضي انما اخذت منك  
السلم الساعة فالقول قول المطلوب مع يمينه وعلى الطالب البيئة وان  
اقاما البيئة اخذت بيئة المطلوب وان جمدا احدهما شرط الاجل واداه  
الاخر فالقول قول الذي اداه انهما كان ولا يصدق الاخر على افساد السلم  
فاما في القياس فينبغي ان يكون القول قول الذي نقاه اذا انكر ذلك الطالب  
ويكون السلم فاسدا في قول ابو يوسف ومحمد رحمهما الله واذا افساد السلم  
بعد قبض راس المال ثم اختلفا في راس المال فالقول قول المطلوب مع يمينه  
وان السلم الرجل عشرة دراهم الى رجل في طعام فوجد فيها زيفا بعد ان تقا  
فانكر رب السلم ان يكون ذلك من دراهمه فالقول قول المسلم اليه مع يمينه وان  
اسلم اليه مائة درهم في طعام واعطاه في المجلس بعضها واحاله على رجل  
وبقي عنده بعضها ثم افترقا فاقاه من الثمن بقدر ما نقده وقد بطل باس في  
ذلك وبطلت الحوالة ويجوز ان يسلم الحيوان وما لا يكال ولا يوزن فيما يكال  
ويوزن ويسلم الثوب القوي في الثوب المروي وما اشبه ذلك من الثياب



المختلف باختلاف البلدان والصفة يسلم بعضها في بعض وكذلك السلم الرطل  
 في القوي والبس في الطليسان والطليسان في الكسا والثوب في مكان في الثوب  
 من بطن ولا يسلم القوي في القوي ولا شيء من هذه الثياب في جنبته ولا بأس  
 بالسلم في المكان وذو ذلك القطن والقز والبرسيم وإذا اشترط أن يوفيه  
 ما السلم في مدينة كذا أو موضع كذا فحيث ما دفعه إليه من ذلك الموضع وذلك للزينة  
 فله ذلك وليس لرب السلم أن يكفله تسليمه إليه في موضع آخر منه ولا يفيء السلم  
 في المسانق والقوا إلا أن يشترط من ذلك شيئا معروفاً الطول والعرض والقطع  
 والصفة ولا يفيء السلم في كل شيء اشترط فيه الأوقاد والأحمال وإن اشترط على  
 المسلم إليه أن يحمل السلم إلى موضع صاحبه السلم بعدما يوفيه إياه في المكان الذي  
 بشرطه فلا خير في السلم على هذا الشرط فإن اشترط أن يوفيه إياه في منزله فلا بأس  
 به استحساناً والقياس فيه مثل الأول ولا بأس بالسلم في الجبن والبصل وزناؤنا  
 اختلفنا فقال رب السلم أسلمت إليك في ثوب هودى وقال الذي عليه السلم  
 بل هو رطلي فأنحلف الذي عليه السلم بالله ما هو هودى فأنحلف برى وعلى  
 الطالب أن يحلف بالله ما هو رطلي فأنحلف راس المال وأيهما نكل عن  
 اليمين لزمته دعوى صاحبه وإن أقام البينة فالبينة بينة الطالب وإن  
 اتفقا على أنه ثوب هودى على أن الطالب قال هو ستة أذرع في ثلاثة أذرع قال  
 المطلوب خمسة أذرع في ثلاثة أذرع فهذا الأول في القياس سواء يتحلفا  
 ويتزادان وبالقياض يأخذ وأما في الاستحسان فينبغي أن يكون القول قول المطلوب  
 مع يمينه وإذا اختلفا في الثمن وفي راس المال ولم يقبضه ولم يتفرقا فقال السلم  
 إليه أسلمت إلي هذه الجارية في مائة مختوم حنطة وقال رب السلم بل أسلمت إليك  
 هذا العبد في مائة مختوم حنطة فحالفوا وتزادوا فإن أقام البينة لزمه الجارية  
 بما أنه مختوم حنطة ولزمه العبد بما بنى مختوم حنطة ولو أسلم عبداً أو ثوباً في حنطة  
 وشعير ولم يسم راساً لكل واحد منهما فهو جائز ورأس المال لكل واحد منهما منه  
 بحصته قيمته وإذا باع جارية بالف مثقال ذهب وقضته أو دنانير ودرهم كان له  
 من كل واحد منهما النصف وإذا أسلم إليه عشرة دراهم في عشرين مختوماً شعيراً  
 وعشرة مختوماً حنطة بالشك فلا خير فيه وكذلك لو قال أنا أعطيتني إلى شهر فكذا  
 وإن أعطيتني إلى شهرين فكذا ولا يستطيع رب السلم أن يبيع ما أسلم فيه قبل  
 القبض ولا يشرك فيه شريكاً ولا تولية أحد رجل قال لرجل قد أسلمت إلى عشرة  
 دراهم في حنطة ثم قال بعد ما سكنت ولكني لم أقبض الدرام منك وقال رب  
 السلم بل قبضتها فالقول قول رب السلم وكذلك لو قال أسلمت إلى ثوباً في حنطة  
 فهو مثلك وهو استحسان وكان القياس أن لا يكون قابضاً حتى يقول قبضت

الثوب والدرهم وكذلك لو قال لفلان على ألف درهم من ثياب جارية يا صبيها  
 ثم قال له أقبضها وقال الآخر قد قبضت كان المال عليه ألا ترى أنه لا يلزمه المال  
 إلا بالقبض فإقراره بالمال إقراراً بالقبض وصل وقطع في قول أبي حنيفة رحمه الله  
 تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله القول قول المطلوب إن لم يقبض إذا  
 أقر الطالب بأن ذلك من ثمن بيع وهذا قول أبي يوسف الآخر وكان يقول مرة إذا  
 وصل صدق وإذا قطع لم يصدق وإذا أسلم الرجل إلى الرجل في حنطة ثم أعطاه  
 كرا بغير كيل فليس له أن يبيعه ولا يأكله حتى يكفله وإن هلك عنده وهو مقر  
 بأنه كيل واف وهو مستوفى وإن اشتراه المسلم إليه من رجل ثم قال له قبضه  
 قبل أن يكفله من المشتري فليس ينبغي لرب السلم أن يقبضه حتى يكفله المشتري  
 ثم يكفله رب السلم ولا يصلح له أن يأخذه بكياله ذلك حتى يأخذه بكل المستوفى  
 لنفسه وإن دفع الذي عليه السلم إلى رب السلم دراهم فقال اشترى بها طعاماً  
 فأقبضه لي بكل ثم أكيله لنفسك بكل مستوفى كان جائزاً وإن قال رب السلم  
 للمسلم إليه كل ما لي من الطعام عليك فأعزله في بيتك أو كله في عزابرى ففعله  
 وليس لرب السلم بحاضر لم يكن ذلك قبضاً وإن وكل رب السلم بقبض ذلك فلا بد  
 الذي عليه السلم أو ابنه فهو جائز ولو اشترى رجل من رجل طعاماً بعينه على أنه كرم  
 دفع إليه عزابراً فأمره أن يأكله فيها ففعل فهو قبض وله أن يبيعه لأنه اشتراه  
 بعينه فكان أمره أن يطعمه فيجوز ذلك ويكون قبضاً منه والمسلم ديناً فأنما طعمته  
 المسلم إليه وكاله وهو ماله ولا يكون قابضاً من حنطة دقيقاً وإذا أسلم الرجل  
 إلى رجل في حنطة ثم أسلم إليه الآخر في حنطة لم يكن أحدهما قصاصاً بالآخر  
 إذا خلا وإن قصاصاً فإن كان الآخر فرض فلا بأس بأن يكون قصاصاً إذا كانا  
 سواء وإن كان الأول فرضاً والآخر سلماً لم يكن قصاصاً وإن تراضيا بذلك فإن  
 كان الذي عليه السلم فرض على رجل واشترى من رجل كرا فقال كله لصاحب السلم  
 فأكفله صاحب السلم بكل واحد جازاً ألا ترى أن رجلاً لو كرا من طعام فاستوفوه  
 رجل منهم على كيله كان جائزاً وله أن يبيعه من قبل أن يكفله لأن الفرض لا يحتاج  
 إلى الكيل وإذا أشركا السلم ورأس المال ثوب فهلك عند المطلوب فعليه قيمته  
 وكذلك لو شركا بعد هلاكه والقول قول المطلوب في قيمته وإذا أسلم الرجل  
 إلى الرجل دراهم في حنطة فوجد فيها دراهم ذبوف فجاء بها فقال الذي  
 عليه السلم هذا نصف رأس المال وقد بطل نصف السلم وقال رب السلم  
 بل هو ثلث رأس المال فالقول فيه قول الذي عليه السلم وإذا اختلفا فقال  
 رب السلم أسلمت إليك هذا الثوب في حنطة وقال المسلم إليه بل أسلمت إلى  
 هذين الثوبين في حنطة فحالفوا وتزادوا فإن أقام البينة فالبينة بينة



المسلم اليه وان قال المسلم اليه اسلمت الي ثوبين في كرخطة وقال الربيع  
بل اسلمت اليك احدهما وهو هذا بيته في كرخطة وكرخطة واقاما البيته  
قضى المسلم اليه بالثوبين جميعا وقضى عليه بكرخطة وكرخطة واذا اسلم الرجل  
عشرة دراهم الى رجل في كرخطة فاقامه رب السلم البيته انها تفترقا قبل  
قبض المسلم اليه راس المال واقام المسلم اليه البيته انه قبض راس المال قبل ان  
يقترقا فاسلم جائز وبأخذ بيته المسلم اليه ولو كانت الدراهم في يد رب السلم  
باغياها فقال المسلم اليه او دعها اياه او غصبتها بعد قبضها وقد قامت البيته  
بالقبض كان القول قوله ويقضاه بالدرهم رجل باع عبدا او ثوبا بشئ مما يكال  
او يوزن ثم تفترقا قبل ان يقبض المشتري ما اشترى فالبيع جائز وله ان يقبضه  
مضى شاء وهذا والسلم في القياس سواء غير ان اخذت في السلم بالا شخص الا ترى  
انه لو باع ثوبا بخطة فبشي الكيل ولم يجعل له اجلا كان جائزا ولو اسلم هذا الثوب  
في كرخطة موصوف ولم يجعل له اجلا كان فاسدا واذا اخذ الرجل السلم  
فيه وقابله فذلك فقد بطل السلم لان الرهن بما فيه واذا لم يقبض المسلم اليه راس المال  
ولم يتفترقا حتى اختلفا وقال هذا اسلم الى عشرة دراهم في كرخطة وقال رب  
السلم بل اسلمت اليك خمسة دراهم في كرخطة بخلافنا وترا داوان اقاما البيته  
اخذت بيته المسلم اليه وهذا قول ابى يوسف وقال محمد رحمه الله هذان سلما  
مختلفان فاقضى له بخمسة عشر درهما واجعل عليه كبركرا بعشرة دراهم وكرا  
بخمسة دراهم وان كان رب السلم قال اسلمت اليك خمسة دراهم في كرخطة  
تخالفنا وترا داوان لم يكن بينهما بيته وان اقاما البيته اخذت بيته المسلم اليه  
على عشرة دراهم وبيته الطالب على الكرين في قول ابى يوسف وقال محمد هذان  
سلما مختلفان فاقضى بهما جميعا عشرة دراهم واذا اسلم الرجل الى الرجل ثوبا  
دراهم في طعام ثم وكل رب السلم عنده او شريكه المفاوض او اجنبيا يدفع  
راس المال وذهب قبل ان يدفع بطل السلم وكذلك ان وكل المسلم اليه احدا من  
هؤلاء بالقبض وذهب وكذلك العرف واذا كان بالسلم كعقل فاستوفى الكفيل  
السلم من السلم اليه على وجه الاقتضا ثم باع ورجع فيه واكله ثم قضى رب السلم طاهرا  
مثله وفصل في يد من ذلك فعقل فهو له لئلا قال ينبغي ان يكون هذا الجواب  
في قول ابى يوسف ومحمد رحمه الله كما حكاه عنهما في الجامع الصغير وحكي عن ابى  
حنيفة رحمه الله انه قال احب الى ان يرده على الذي قضاه ولا اجبره عليه في  
القضاء ولو كان قبضه على وجه الرسالة فانه رسول حتى يوفيه الى رب السلم  
كان ينبغي له ان يتصدق بالربح ولا يطيب له وان قضى الكفيل السلم من ماله  
قبل ان يقبضه من المكفول عنه ثم صالح المكفول عنه على دراهم او غير ذلك مما يكال

او يوزن او على عروض او حيوان فهو جائز لان الكفيل هاهنا مقرض واذا  
كفل رجل لرب السلم براس المال قبل ان يتردا فالكفالة باطل وكل شئ وقع عليه  
اسم رطل فهو وزن واذا اسلم النضراني الى النضراني في خمر جان فان اسلم احدا  
قبل قبض الخمر بطل السلم ورد راس المال وان كان قبض بعضه بطل ما بقي  
وجاز ما مضى والنضراني والمسلم في احكام السلم سواء ما خلا الخمر واذا اسلم  
في طعام جيد من طعام العراق او الشام فهو جائز لانها لا ينقطعان من ايدي  
الناس ولا يباس بالسلم في الصرف وزنا وان اشترط كذا في غير وزن لم يجز وان  
اسلم في صوف غنم بعينها لم يجز وكذلك البانها او سمونها وكذلك ان اسلم في ثمن  
حديث او زيت حديث في غير حينه وجعل اجله في حينه فلا خير فيه ولا خير  
في السلم في الخطة الحديثة من قبل انك لا تدرك ان تكون تلك السنة امر لا يجز  
منقطعة من ايدي الناس وكذلك الا شاكلها وان اسلم في خطة من خطة هرا  
خاصة وهي تنقطع من ايدي الناس فلا خير فيه وان اسلم في ثوب هرك فلا يباس به  
لان الثوب الهرك من الثياب بمنزلة الخطة من الجيوب ولا يباس بالسلم في الثوب  
والحصير اذا وصف الطول والعرض والظهر وكذلك فصول السيف ولا خير  
في السلم في الطلع ولا يجوز للمركب قسمة السلم ولا غيره من الديون واذا كان  
شرط السلم ان يوفيه في مكان فقال الذي عليه السلم خذه في مكان اخر وخذ مني الكرا  
الذي كان فقبضه كان قبضه جائزا ولا يجوز اخذ الكري والذي اخذ السلم  
بالخيار ان شاء مضى على اخذ السلم وان شاء رده حتى يوفيه في المكان الذي  
شرط له وان هلك في يديه فلا شئ له ولا خير في ان يسلم العروض في ثواب  
المعادن لانه مجهول ولا يباس بان يسلم الخطة وما اشبهها فيما يوزن  
او يكال لبا لرطل والكيل والرطل عندنا هو الوزن واذا اختلف النوعان  
ما يكال فلا يباس به اثنان بواحد يبايد ولا خير فيه نشئة وان كان نوعا واحدا  
فلا خير فيه الا مثلا بمثل يبايد وكذلك ما يوزن بعضه ببعض ولا يباس  
بلين البقر بلين الابل متفاضلا يبايد وكذلك لبن الغنم بلين البقر وكذلك  
لحمها ولا خير في الخطة بالدقيق متساويا ولا متفاضلا وكذلك النسيق  
بالدقيق في قول ابى حنيفة رحمه الله وقال ابى يوسف ومحمد رحمه الله لا يباس  
بالنسيق والدقيق يبايد وان تفاضلا ولا خير في الزيت بالزيتون الا ان يعلم  
ان ما في الزيتون من الزيت اقل من الزيت فيجوز وكذلك دهن السمسم بالسمسم  
والعصير بالعب واللين باللسن والرطب باللبس ولا خير في شئ من هذا نشئة  
ولا يجز الحبل بجر السكر متفاضلا يبايد واذا اشترى الرجل شاة حية بصوف  
وعلى ظهرها صوف اكثر منه لم يجز حتى يكون ما على ظهرها اقل منه وان اشتراها



يلم اقل من لجرها استخسانا في قول ابي حنيفة رحمه الله وابي يوسف ايضا وقال  
محمد رحمه الله هو فاسد الا ان يكون اللحم اكثر وكذلك لو اشتراها بدين وسع  
ضرعها لبن كان فاسدا واذا اسلم الرجل حنطة في شعير وزيت كان باطلا في قول  
ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله يجوز في حنطة الزيت  
وكذلك ان اسلم قوهبان في قوهبه ومرويه ولا باس بان يسلم القلوس فيما يوزن  
الا في الصغر خاصة فانه لا يجوز ان يسلم القلوس فيه وكذلك لو اسلم سيفا في شيء مما  
يوزن كان جائزا لان السيف قد خرج من الوزن الا في الحديد فانه لا يجوز لانه نوع  
وكذلك كل انا خرج بالصيغة من الوزن فلا باس بان يسلم في الوزنيات ويبيعه  
بها سنة الا بما هو نوعه ولا باس بان يبيع انا مصروفا بانا مصرخ من نوعه بيا سبد  
وان كان اكبر منه في الوزن اذا كان ذلك الا نال ببيع وزنا ولا باس بان يشتري شقة  
خز مشقه خمرى اكبر منها وزنا لانه لا يوزن وكذلك الطيالة والمسح واصناف الثياب  
لانها قد خرجت من الوزن ولا باس بالتمر والربط مثلا بمثل وان كان الربط ينقص اذا  
جفت وكذلك الحنطة الرطبة بالحنطة اليابسة ولا خيرة في الحنطة بالحنطة  
التي قلت وطبخت وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد لا خيرة  
في الربط بالتمر بلعتنا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك الحنطة  
المبلولة بالحنطة اليابسة في قول محمد رحمه الله وفي رواية ابي حنيفة قال واجاز  
ذلك ابو يوسف كما قال ابو حنيفة رحمه الله يعني في الحنطة المبلولة بالحنطة اليابسة  
ولا يجوز الحنطة بالسويق متساويا ولا متفاضلا الا ان يكون مثالا بمثل والحنطة  
اكبر مع السويق فضة او ذهب فيكون مائة بفضل الحنطة ولو اسلم ثوبا قوهبان في ثوب  
مركي ويجعل فضل دراهم او متاع جائز وكذلك لو اعطى ثوبا في حنطة وشعير فبطل  
عاجلا وبفضه الى اجل ولو اعطى ثوبا قوهبي في ثوب قوهبي سنة وزاد مع الثوب الذي  
عجله درهما او زاد الاخرج مع الثوب لوجله درهما عاجلا واجل كان ذلك كله فاسدا وكذلك  
لو كانت الزيادة دنانيرا او ثوبه هو كذا او حنطة او غير ذلك وان اسلم طعاما في شيء مما  
يوزن وزاد مع ذلك درهما او دنانيرا او ثوبا عاجلا فهو جائز وان جعله موقفا لم يجز  
وان كانت الزيادة من الذي عليه السلم وكانت دراهم او دنانيرا او ثوبا وشئ مما يوزن  
عاجلا او موقفا فهو جائز وان اسلم طعاما في ثياب مختلفة او في اشياء من الوزنيات  
مختلفة ولم يسم راس مال كل صنف منها فهو فاسد في قول ابي حنيفة رحمه الله ولا باس  
بان يشتري الشاة الحية بالشاة المذبوحة ولا باس بكبر حنطة وكبر شعير ثلثة اكرار  
حنطة وشعير بيا سبد فيكون حنطة هذا بشعير هذا وشعير بحنطة ولا يجوز شراء  
قفر حنطة بنصف قفر حنطة اجود منها ولا باس بان يشتري الكفرة بما شئت من  
بيا سبد لان الكفرة ليست تمر ولا يكال ولا خيرة في التمر بالتمر لانه واحد وكذلك

وكذلك سائر صنوف التمر ولا خيرة فيه اذا كان الكفرة سنة لانه مجهول فيه الصغير  
والكبير ولا خيرة في بيع الحنطة بالحنطة مجازفة وكذلك كل ما يكال ويوزن ولا خيرة  
في شراء التمر من رويس الخيل بالتمر كيدا ومجازفة بلعتنا نحو ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك  
الزروع المستحصدة ولا باس بشره فضيل الحنطة بحنطه مجازفة او كيدا فان اشترط  
عليه ان يترك القصيل في ارضه حتى يترك فلا خيرة فيه ولا باس بان يبتاع زرع الحنطة  
بعد ما ادركه بغير الحنطة واذا كان الشئ مما يكال ويوزن بين جبلين وهما نوعان فتمناه  
مجازفة فاخذ احدهما احدا النوعين واخذ الاخر النوع بغير كيل واصطلمنا عليه واخذ كل  
واحد منهما نصف نوع فمجازفة فهو جائز ولا يجوز شراء اللبن في الضرع والولد في البطن بلعتنا  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه منى عن شراء جبل الحبله ومنى عن صبيغ العزير وكذلك شراء صوافها  
على ظهورها لانه عزير وكل شئ اشتراه من التمر على الشجرة بنصف غيره بيا سبد فلا باس  
فان اذن له في منزله على الشجرة بغير شرط فهو جائز وان كان اشتراه ليل فله مكانه  
واذا اشترى طعاما بطعام مثله فجعله له وترا الذي اشترى لم يقبضه وافترقا فلا  
لانه حاضر ليس له اجل وليس هناك القدر والسلم وكذلك العبد بالعبدة والثوبين  
بالثوب وما اشبه ذلك الا ترى ان الرجل يشتري العبد والثوب وينقد الثمن  
ولا يقبض ما اشترى يوما او يومين فيكون جائزا ولو اشترط فيه اجل يوم كان فاسدا  
لانه شئ بعينه فلا يجوز فيه الاجل ولو اشترى طعاما بطعام مثله واشترط احدهما  
على صاحبه ان يوفيه طعامه في منزله لم يجز وان كان اشتراه بغير قبضه على ان يجعله له  
منزله لم يجز وكذلك ان اشترط عليه ان يوفيه اياه في منزله لم يجز في القياس وهو جائز  
في الاستحسان اذا كان في ذلك المصرف قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله  
وقال محمد رحمه الله هو فاسد واذا اشترى شعرا بصوف متفاضلا فلا باس واذا  
كان شرط السلم طعاما وسطا فاعطاه اجود او ارجى ونحوه جائز واذا اشترى  
الرجل من الرجل عبدين فقبضتهما فمات احدهما في يده ثم اختلفا في الثمن فالقول  
قول المشتري الا ان يشاء البائع ان ياخذ الحى ولا ياخذ من ثمن الميت شيئا في قول  
ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف القول قول المشتري في حصه المالك ويتخالفان  
ويتراذان في الحى وقال محمد رحمه الله يتخالفان ويتراذان العبد القائم وقيمة  
المالك والقول في قيمة المالك قول المشتري مع يمينه

واذا وكل الرجل رجلا ان يسلم له عشرة دراهم في كبر حنطة فاسلمها الرجل بشرط السلم  
ودفع دراهم من عنده فهو جائز ويرجع بالدرهم على الامر والكيل هو الله فبطل الطعام اذا  
حل فان قبضه كان له حبة حتى يستوفي الدرهم من الموكل فان كان دفع راس المال من الموكل



واخذ بالسلم كفيلا ورهنا فهو جائز فان حل السلم فخره الوكيل وابل الذي عليه الطعام  
منه او وهبه له جاز عليه ومنه الوكيل للموكل وكذلك ان احتال به على مولى او غيره وابل  
الا وجاز عليه خاصة فيمن للموكل طعامه وان اقضى الطعام دون شرطه فهو جائز  
والموكل ان يضمنه مثل طعامه وان شاركه الوكيل السلم جاز ضمن الطعام للموكل في قيام قوله  
ابن حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يجوز ابرا الوكيل ولا هبته ولا تاخير ولا متاركة ولا  
ان يخرج بطعامه استحق ذلك فاذا عقد الوكيل السلم لم يملك الموكل ادا راس المال لذهب الوكيل  
بطل السلم واذا وكله ان يسلم له عشرة دراهم في حصة فاسلمها في حصة فهو مخالف الا  
ان يسلمها في حصة تكون نقصا منها عن راس المال ما يتقارب الناس فيه واذا وكله ان يسلم له  
في طعام قال الطعام عندنا الحصة وديقها استحقا فان اسلم في شئ او غيره فهو مخالف  
والموكل ان يضمن الوكيل دراهمه وان شاء اخذها من السلم اليه فان اخذها من السلم اليه  
بطل السلم فيها بينه وبين الوكيل ان كان قد فادته وان لم يكن فادته حتى اعطاه منها كان  
السلم صحيحا بينهما واذا وكله ان ياخذ له دراهم في طعام فاخذها الوكيل ثم دفعها الى الموكل  
فالطعام على الوكيل والموكل على الموكل دراهم فخره لانه دفع الدراهم الى الموكل ولم يسلمها اليه  
واذا دفع اليه عشرة وامر ان يسلمها في ثوب لم يقع الوكيل حتى يسلم الجسد فان سمي ثوبا لم يجر  
او غيره جاز فان خالفه الوكيل فالسلم في غيره والى غير الذي سماه ومنه الموكل  
جاز السلم وان ضمنه المسلم اليه بطل السلم واذا دفع الدراهم سلمها على ما امره  
الا موله يشهد على المسلم اليه بالاستيقاض فاجاب المسلم اليه بدراهم زيف يرد  
عليه وقال وجدته زيوفا فهو مصدق ويقضى له على الوكيل بدله ويرجع بالوكيل  
على الموكل وان كان اشهد عليه بالاستيقاض لم يصدق بعبء ذلك على ادعاء  
الرفوف ولم يقبل بينته ولم يكن له على الوكيل عين واذا وكله ان يسلم له  
عشرة دراهم من الدين الذي له عليه في طعامه كذا فاسلمها له لم يكن سلمي الا امر  
وهو من مال الوكيل حتى يقبضه الطعام فيدفعه الى امره قول ابن حنيفة وقال  
ابو يوسف ومحمد هو جائز على الامر وكذلك لو امره ان يشتري له بها شيئا سماه  
واذا وكل الرجل رجلين ان يسلم له عشرة دراهم في طعام فاسلمها احدهما لم يجر  
وان اسلمها جميعا لم تارك احدهما المسلم اليه السلم لم يجر في قولهم جميعا لم  
وان عقد الوكيل السلم ثم اقضى الوكيل السلم او تاركه المسلم اليه جاز فان  
واراد قبض الطعام منه فليسلم اليه ان يمتنع من دفعه اليه واذا دفع الرجل  
الى الرجل عشرة دراهم سلمها له في طعام فتناول الوكيل رجلا وبابه ولم يكن  
له نية في دفع دراهم الا مولا في دفع دراهم ثم دفع دراهم نفسه فالطعام له  
وان دفع دراهم الامر قال طعام الامر قول ابو يوسف وقال الطعام للموكل  
عالمه يتوعد العقد انه لا يجر فان نكاذيا في النية كان الطعام للذي فقد دراهم

وان وكله بثوب يبيعه فاسلمه في طعام الى اجل جاز في قول ابن حنيفة رحمه الله  
ولم يجر في قول ابو يوسف ومحمد واذا وكله بالسلم فادخل الوكيل في العقد شرط  
لم يضمن الوكيل واكره توكيل الذي يعقد السلم له ويجوز اذا فعله وليس للوكيل  
بالسلم ان يوكل غيره به الا ان يكون الامر قال له ما صنعت فيه من شئ فهو  
جائز فيجوز حينئذ ولا يجوز للسلم عقد بيع ولا سلم على الخمر لنفسه ولا لغيره  
فان وكل المسلم ذميا بان يشتري له خمر او يسلم له فيها ففعل ذلك مع ذم  
جاز على الامر في قول ابن حنيفة وقال ابو يوسف لا يجوز على الامر وهو يبرئ نفسه  
واذا كان الكاتب او العبد التاجر كما فراجا زلها شراء الخمر وبيعه وان كان  
مولاها مسلما واذا وكل الرجل رجلا يسلمها له في طعام قصر فيها الوكيل بدراهم  
غيرها فقد خالف وكذلك لو كان المدفوع اليه دينارا قصر فيه بدراهم ثم اسلمها  
في طعام فهو للوكيل وهو ضامن للدينار واذا وكله رجلا ان يسلم لها في طعام  
كل واحد منهما على حدة فاسلمها كلها في عقد جاز وان خلف الدراهم ثم اسلمها  
كان مخالفا ضامنا فان اسلم دراهم كل منهما على حدة الى رجل واحد ثم اقتضا  
شيئا فادعى واحد من الامرين انه من حقه فالقول قول الذي عليه السلم في ذلك  
فان كان غائبا فالقول قول الوكيل فاذا قدم فكذب الوكيل كان القول قول الذي  
عليه السلم فاذا اسلم الوكيل الدراهم الى نفسه او الى شريك له مفاوض او الى عبده  
او مكا تب لم يجر وان اسلمها الى شريك له غائبا جاز اذا لم يكن من خيارهما  
وان اسلمها الى ابنه او الى احد ابويه لم يجر في قول ابن حنيفة وهو جائز في قول ابو  
يوسف ومحمد واذا وكل الوكيل رجلا يقبض السلم اتمن عليه فقبضه برى الذي  
عليه السلم منه فان كان وكيل الوكيل عبده او ابنه في عياله او اخيه فهو  
جائز على الامر وان كان اجنبيا والوكيل الاول ضامن للطعام ان ضاع في يده  
رجله فان وصل الى الوكيل الاول برى هو ووكيله من ضمانه باب  
**البيع الفاسد** واذا اشترى الرجل من الرجل عدل رطل على ان فيه  
خمسين ثوبا بالف درهم فوجد فيه احد وخمسين ثوبا او وجد تسعة  
واربعين ثوبا فالبيع فاسد ولو كان سمي لكل احد ثوب عشرة دراهم فوجد  
احد وخمسون ثوبا كان البيع ايضا فاسدا فان وجد تسعة واربعين  
ثوبا وقبض ولم يقبض كان البيع جائزا والمشتري بالخيار ان شاء اخذ  
كل ثوب بما سمي وان شاء ترك واذا اشترى الرجل من الرجل عبدا بصفة  
واحدة فاذا احدهما حر فالبيع فاسد فيها جميعا ولو كان احدهما مدبرا  
او مكا تب او كانت جارية فوجدها ام ولد وقد قبضها جاز البيع في حصة  
المملوك منها بخصته فان علم بذلك قبل القبض كان له ان يرد مملوك وان



اشترى شاتين فاذا احدهما ذبيحة مجوسى او ذبيحة مسلم ترك التسعة عمدا  
او ميتة فالبيع فاسد في ذلك كله وكذلك لو اشترى دين من رجل فاذا احدهما  
نفس او ذبيحة مجوسى او ذبيحة مسلم او ذبيحة كافر او ذبيحة كافر او ذبيحة  
من هذا بكذا درهم ولم يسم جماعتها فالبيع فاسد في قول ابى حنيفة لانه وقع على  
واحد لا يدري ايها هو وقال ابو يوسف ومحمد البيع جائز في كله وان اشترى  
دارا كل ذراع بدرهم ولم يسم جماعة الدرع فالبيع فاسد وكذلك الثوب والخشب  
وهذا قول ابى حنيفة وان ذرع ذلك كله المشتري فعلم هو كله فهو بالخيار  
ان شاء اخذه كله وان شاء تركه وليس للبائع ان يلزمه اذا اراد تركه  
قال ابو يوسف ومحمد هو جائز كله وان اشترى عتقا او بقرا او عدل رطلين  
منها بعشرة دراهم فهو باطل وان اشترط عدل رطلين بقيمته او بماله  
ويجوز ميتة فالبيع فاسد ولو اشترى بالف درهم الادينار او ايمان الدينار  
الادرم فالبيع فاسد وكذلك لو استثنى كرحضة او شاة فان قال قد  
اخذته منك بمثل ما يبيع الناس كان فاسدا وكذلك هذا في المكيل والموزون  
فان قال اخذته منك بمثل ما اخذته فلان من الثمن كان فاسدا فان علم  
ذلك قبل ان يتفرقا فهو بمنزلة الدار اذا اشترى كل ذراع بدرهم في قول ابى  
حنيفة وهو بالخيار فاذا علم ثمنها ان شاء اخذ وان شاء ترك واذا عقد  
البيع على انه الى اجل كذا وكذا وبالفقد كذا واختلفا على هذا لم يجز بلفظنا عن رسول  
صلى الله تعالى عليه وسلم انه نهى عن شراطين في بيع وعن بيع ما لم يقبض ومن  
اشترى شيئا فلا يجوز له ان يبيع قبل ان يقبضه ولا يشترط فيه احدا ولا يولي  
اياه رجل باع مفضوبا في يدي رجل قد غصبه وذهب به فالبيع موقوف فان سلم  
القاصب ثم البيع وان جمده ولم يكن للمغضوب بينة لم يجز البيع وكذلك لو كان  
العبد رهنا فباعه الراهن فابى المهر من ان يحجره لم يجز البيع وهو موقوف رجل  
باع سمكا مخظورا في لجة فالبيع باطل بلفظنا بخلاف ذلك عن عمر بن الخطاب وقال  
ابن ابي ليلى هو جائز وبلغنا عن بن مسعود قال لا يبيعوا السمك في الماء فانه غرر  
وكل شيء من السمك لا يوجد بصيد فانه لا يجوز بيعه وان كان في وعاء او جبة  
يقدر على اخذه بغير صيد فبيعه جائز والمشتري بالخيار اذا رآه واذا اشترى  
فصا على انه يافوت فاذا هو غير ذلك فالبيع فاسد وكذلك لو اشترى ثوبا على  
انه هروى فاذا هو من صنف اخر واشترى مملوكا على انه عبد فاذا هو جارية  
وان اشترى عبدا على ان لا يبيع ولا يهب ولا يتصدق فالبيع فاسد وكذلك  
ان اشترى عبدا على ان يعتقه او اشترى جارية على ان يجعلها ام ولد فان علم  
المشتري فعليه قيمته الا فالعتق خاصة فان ابا حنيفة قال استحس ان يجعل

الثن اذا اعتقه وقال ابو يوسف ومحمد عليه القيمة ايضا وقال ابن ابي ليلى البيع  
جائز والشرط باطل وان اشترى على ان يقرض له قرضا او يهب له هبة او يعطيه  
عطية او يتصدق عليه بصدقة او على ان يبيعه كذا وكذا وكذا من الثمن فالبيع  
في جميع ذلك فاسد وان اشترى ثوبا على ان لم ينقده الثمن الى اربعة ايام  
او الى شهر فلا بيع بينهما فالبيع فاسد وهذا بمنزلة الخيار الى هذه المدة في قول  
ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد هو جائز وكل بيع فاسد دونه المشتري على  
البائع بهبة او صدقة او بيع بوجه من الوجوه ووقع في يدي البائع فهو رطل  
للبيع وبرى المشتري من ضمانه وان اشترى شيئا وشرط على البائع ان يجعل له  
منزله او ان يخلقه فهو فاسد وكذلك لو اشترى دارا على ان يسكنها البائع  
شهر او ان اشترى شيئا على ان يرهنه رهنا لم يسمه او على ان يعطيه كفيلا بنفسه  
سما او لم يسمه فلا خضر فيه لاني لا ادري اكفل ام لم يكفل غير اني استحس ان كان  
الكفيل حاضرا عند البيع وسماه واقرب الكفيل قبل ان يتفرقا ان احرا البيع  
الحالة وان سمي الرهن احرا البيع وان باع شيئا من الحيوان واستثنى  
ما في بطنه فالبيع فاسد وكذلك ان وقع البيع على عدل بر او خيل او غنم  
واشترط ان يرد المشتري احديهن او ياخذ البائع احديهن بغير عن فالبيع  
فاسد وان اشترى شاة على انها حامل او على انها تحلب كذا فالبيع فاسد  
وكذلك لو اشترى سمما او زيتونا على ان فيه من الدهن كذا ولو رجل باع  
جارية وتبرأ من الحمل مكابها حمل ولم يكن فالبيع جائز وليست البراءة كاشرا  
رجل اشترى جارية بجاريتين الى اجل وقبض الجارية فذهبت عينها عنده  
من عمله او من غير عمله فللبائع ان ياخذها ويغتمه نصف قيمتها وكوفها عينها  
غيره كان للبائع ان ياخذ ويبع الغاقى بنصف قيمتها وان شاء اخذ ذلك  
من المشتري واتبع المشتري الغاقى ولو لم تذهب عينها ولدت ولد من ثمن  
احدهما اخذ البائع الجارية والولد الباقي ولم يغتمه قيمة الميت فان كانا الولدان  
قد نفصها وليس في الولد الباقي وقاء بنقصان فعلى المشتري تمام ذلك ولو  
كان الولد الميت مات في فعل المشتري كان المشتري ضامنا لقيمته بردها  
مع الامه فان لم يكن في الولد الباقي وقاء بنقصان الولادة ولا في قيمة الهالك  
ضمن تمام ذلك ولو كانت الام هي الميتة اخذ البائع الولدين وقيمة الام يوم  
قبضها المشتري وكذلك القول في كل بيع فاسد ولو كان اعتوا الجارية بعد  
قبضها اياها او باعها او مهرها او وهبها وسلمها او ذبحها او كاتبها واستولها  
جاء جميع ذلك لان البائع قد سلطه عليها وعليه قيمتها ومن المهر وان  
كان رهنا فعليه قيمتها فان افترقا قبل ان يغتمه القاضى قيمتها ردها عليه



وكذلك ان عجزت عن المكاتبه او رجعت في الحبة او ودف عليه بعيب بقضاء  
قاض ولو اجرها فله ان ينقض الاجارة ويردها لانه عذر في الاجارة وكذلك  
القول في كل بيع فاسد وكذلك لو اشترى بها خمر او خنزير ولو كان اشترى  
مبته او دما لم يجز شئ مما صنع فيها بعد قبضها من عتق ولا غير واذا اشترى  
الرجل شئاً الى الحصاد او الدباس او العطا او جزاة النخل او رجوع الحاج فله  
كله باطل بلفظنا بخلاف ذلك عن بن عباس غير ان المشتري ان يبطل الاجل الفاسد  
وينقذ الثمن استحسن هذا وقال ابن ابي ليلى البيهقي جازي والمتم حال قال وكذلك  
كل بيع الى اجل لا يعرف وان اشترى الى النيروز والمهرجان فهو فاسد ايضا الا  
ان يكون ذلك معروفا لا يتقدم ولا يتاخر كما يعرف الاهلة وكذلك الى الميلاد  
او الى صوم النصارى وان اشترى الى فطر النصارى فهو جازي ايضا ان كانوا  
دخلوا في الصوم وان كان ذلك قبل الصوم لم يجز الا ان يعرف ان ذلك  
لا يتقدم ولا يتاخر فيجوز وان اشترى شئاً الى اجلين وتفرقا على ذلك لم يجز  
وان ساءله على ذلك ثم قاطعه على احدهما وامضى البيع عليه جاز ولا باس  
بطيلسان كروى بطيلسان بن جواز بن ابي اهل ولا باس من صلي سمعته  
فسا نسا روى الى اجل ولا باس بقطيعة اصيبها بنه بقطيعتين كروى الى اجل  
**باب الاختلاف في البيع** واذا اشترى الرجل سمنا او غيره في ذق  
فانزله ثم جاء بالرق ليرده فقال البائع ليس هذا ذق فالقول قول المشتري مع  
يمينه واذا اشترى الرجل عبدين فقبض احدهما ومات عنده ومات الاخر عند  
البائع ثم اختلفا في قيمة المقبوض وفي قيمة الاخر فالقول قول المشتري مع يمينه  
الا ترى انه لو اشترى كرحضة فقبض بعضها وهلك الباقي عند البائع فان  
اقام البينة مصب ملكه وقال البائع كان القول قول المشتري  
ولو كان المشتري قبض العبدين فمات احدهما عنده وجاء بالآخر ليرده بالبيع  
فاختلفا في قيمة الميت كان القول قول الميت مع يمينه ويقسم الثمن على قيمة الذي  
يريد رده غير معيب وعلى قيمة الميت كما اقرب البائع وان اقام البينة كانت  
البينة ايضا بينة البائع وكذلك لو كان مكان العبد عدل طلي واذا اختلف  
البائع والمشتري في الثمن والسلعة قائمة في يدي البائع والمشتري فالقول  
قول البائع بلفظنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اليمن فان نكل عن اليمن  
لزمه البيع بما ادعى المشتري وان اختلفا استخلف المشتري على دعوى البائع وان  
قامت لهما بينة اخذت بينة البائع وهذا قول ابي يوسف الاول ثم رجع فقال  
الذي تبدا به في اليمن المشتري وهو قول محمد رحمه الله وقال في كتاب الدعوى  
كان ينبغي في القياس ان حلفا جميعا ان يكون بيعا بالف درهم لان المدعى

يدعى الا لعين ولكما ترك القياس في هذا الموضع للاثر وان كان البائع قدما  
واستخلف وورثه البائع والمشتري في اليمن فالقول قول ورثه البائع ان كان البيع  
في ايديهم فالقول قول المشتري ان كان البيع في يديه وكذلك لو مات المشتري  
وبقي البائع كان القول قول الذي في يديه منهم وهذا استحسنه والقياس في هذا  
وفي الاول ان يكون القول قول المشتري في ذلك كله وانما ترك ذلك للاثر الذي  
جاء فيه وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله تعالى  
يخالفان ويتردان وموتهما وحياتهما سواء وان كانت السلعة في يد المشتري  
فدراة خيرا ان كانت جارية فولدت او جنى عليها فاخذ المشتري ارشها ثم  
اختلفا في الثمن فالقول قول المشتري مع يمينه وان كانت نفقت من نفسها  
او جنى عليها المشتري فالقول قول المشتري ايضا الا ان ترضى البائع ان ياخذها  
ناقصة وان اختلفا في الثمن وقد خرجت السلعة من ملك المشتري فالقول  
قول المشتري وكذلك ان كانت قد رجعت اليه بوجه من غير الذي خرجت من  
يده فالقول قول المشتري مع يمينه وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما  
وقال محمد يتخالفان ويتردان بالقيمة وان كان البائع باعها من رجلين فباع  
احدهما نصيبه من شريكه ثم اختلفا في الثمن فالقول قول المشتري الذي  
باع في نصيبه ويتخالفان على حصصه الاخر وان اختلف البائع والمشتري في  
اثبات الاجل ونفيه فالقول قول البائع وان قال البائع بعثك هذه الجارية  
بما ندينار وقال المشتري بعثني معها هذا الوصيف بخمسين دينارا وانا  
البينة فها جميعا للمشتري بما ندينار ولو قال البائع بعثك هذه الجارية  
بعيدك هذا وقال المشتري اشتريتها منك بما ندينار واقام البينة الذي  
البيع بالعبد واذا اشترى الرجل عبدا بشريين وتقا بضمها ثم استحق العبدان  
وجدهم عيبا فردده وقد هلك احدهما بشريين فانه ياخذ الثوب الباقي وقيمة الهالك  
وكذلك لو هلكا جميعا اخذ قيمتهما والقول في القيمة قول الذي كانا في يديه ولو  
كان الثمن جارية فولدت من غير السيد ثم استحق العبدان اخذها صاحبها وولها  
فان كان قد دخلها عيب بنقصها اخذ معها النقصان ايضا ولو كان الذي  
في يديه اعتقها رده قيمتها مع الولدان كانت ولدته قبل العتق وكذلك الحكم في  
البيع الفاسد ولو وجد العبد حر كان عتق البائع في الجارية وجميع ما صنع  
فيها باطلا ولو اشترى عبدا بشريين وقبض العبد ثم هلك الثوبان قبل ان  
يقبضهما فعليه ان يردهم العبدان فان اعتقه او باعه قبل هلاك الثوبين او بعده  
قبل ان يقضى القاضى بينهما بشئ فهو جازي وعليه قيمة ولو تقا بضمها ثم استحق احد  
الثوبين فقال الذي كانا عنده استحق اعلاهما ثمنا وقال الذي باعهما بائنا



كل ارضيهما ثمنًا كان القول قول المشتري للتوبين رجل اشترى عدل رطل  
واقرانه رطل ولم يره وقيضه ثم جاء بعد ذلك بوزن وقال وجدته كرا بليس  
لم يصدق وان كان قال لا ادري اذ رطل هو ام لا ولكني اخذه على قولك فانظر  
اليه ثم جاء به بوزنه فقال وجدته كرا بليس كان مصدقا وكذلك كل شيء هو فيه  
بالخير ولو اشترى نوبيا فقال البائع هو هروى فقال المشتري لا ادري وقد  
راه ولكني قد اخذته على ما تقول ثم جاء به بوزنه وقال وجدته هروى لم يصدق  
لان لم يكن له في خيار وقد كان رآه وليس هذا كالعديل الذي لم يره واذا نظر  
الى العديل مطويا ولم ينتشر ثم اشتراه فليس له ان يردده الا من عيب واذا اشترى  
خادما على انها خراسانية فوجدتها سندس ثم كان له ان يرددها وهذا بمنزلة  
العيب فيها **باب الخيار** بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انه قال من اشترى شاة محفلة فهو باخر النظر بن ثلاثة ايام وبلغنا عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم انه جعل رجلا من الانصار بالخيار في  
كل بيع يشترى به ثلاثة ايام والخيار عندنا ثلثة ايام فماد ولا يكون اكثر  
من ذلك في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله بن  
ابى ليلى هو جائز وان اشترط شهرا او اكثر من ذلك بعد ان يشترطه الى وقت  
معلوم فان اشترى شيئا على انه بالخيار اربعة ايام فهذا بيع فاسد في قول ابي  
حنيفة رحمه الله فان اخار المشتري البيع قبل ان يمضي ثلثة ايام وكذلك لو ان  
مضت الثلثة الايام قبل ان يخار البيع فابيع فاسد وكذلك ان كان الخيار  
للبائع وان كان الخيار للمشتري ثلثة ايام فمات قبل ان يخار ولم يره البيع ففسخ  
خياره ولم يورث الخيار عنه وكذلك ان كان الخيار للبائع فمات قبل مضى البيع  
وكذلك ان كان الخيار لهما جميعا وكذلك ان مكنا حتى مضت الثلثة او اعمى  
عليها حتى مضت الثلثة وان كان الخيار للمشتري فهلكت السلعة في يده لزمه  
التمن وانقطع الخيار وكذلك ان اصاب السلعة عيب عنده بفعله او بفعل غيره  
او بغير فعل احد وكذلك ان كان جارية فوطئها او عرضها على بيع او قال قد كنت  
بها ولو لم يكن شيء من ذلك ولكنه اخارها على البائع بغير محضر فليس ذلك  
بشيء وله ان يرضى بعد ذلك في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وهو قول  
ابو يوسف الا قال ابو يوسف اجزؤه بغير محضر من البائع جائز ولو اخار  
ردها بقلبه او قبولها بقلبه كان باطلا لهما كان صاحب الخيار ولو كان  
الخيار للبائع فمات في يدي المشتري فعليه قيمتها وقال ابن ابي ليلى رحمه الله  
هو امين فيه فلا شيء عليه وان لم يمت البائع ولكن البائع اعتقها او دبرها او  
وطئها او قبلها من شهرة او كابتها او وهبها او سلمها او رهنها وسلمها او

اجرها وسلم او لم يسلم فهذا كله اختيار لنقض البيع ولو لم يصنع شيئا  
من ذلك ولكنه اخار رد البيع بغير محضر من المشتري ولم يقبضها منه  
كان هذا باطلا وله بعد هذا ان يجيز البيع في قول ابي حنيفة ومحمد فان  
اخار الزاهر البيع والمشتري غائب فهو جائز لا يزم وليس له بعد ذلك ان  
ينقضه وقال ابو يوسف رحمه الله نقضه جائز كما يجوز اجازته واذا اشترط  
المشتري الخيار لانسان من اهله او من غيرهم فهو كما اشترطه لنفسه وكذلك  
البائع واذا كان في البيع خيار للبائع والمشتري فجاء به المشتري ليرده وقال  
البائع ليس هذا هو الذي بعتهك قال لقول فيه قول المشتري وكذلك ان كان  
غير مقبوض فاذا البائع ان يلزمه فقال المشتري ليس هذا بعيب قال لقول  
قول المشتري مع يمينه واذا اشترط المشتري الخيار لغيره ثم ان الذي  
له الخيار رد البيع على البائع بمحض منه فردده جائز وان لم يردده وقال  
المشتري قد اخترته وقال الذي له الخيار لا ارضى فالبائع لا يزم للمشتري ليس  
خيارا اذ ارضى المشتري وكذلك لو كان البائع اشترط الخيار لبعض اهله  
فقال قد وجبت البيع وقال الذي له الخيار لا ارضى فالبائع جائز ولو قال  
البائع قد رددت البيع وقال الذي له الخيار قد وجبت البيع كان البيع  
باطلا لان الخيار انما هو للبائع ولو وجب الذي له الخيار البيع وقال البائع  
بعد ذلك لا اجزؤه كان البيع جائزا وان كان الخيار للبائع او للمشتري فالتقيا  
فناقضا البيع ثم هلك عند المشتري قبل ان يقبضه البائع فعلى المشتري  
التمن ان كان الخيار له والقيمة ان كان الخيار للبائع ولا يجوز فيه عتق المشتري  
بعد التناقص ولا شيء من عتقه ويجوز فيه عتق البائع واذا اشترى عدل  
رطل براس ماله ولم يعلم ما هو اجزؤه به فهو بالخيار ان شاء اخذه وان شاء تركه  
وكذلك اذا اخذه برقمه فان استهلكه المشتري قبل ان يجزئه فعليه القيمة  
وان كان البائع والمشتري جميعا بالخيار لم يتم البيع باجازه احدهما حتى  
يجتمعا عليه واذا اشترى عبدا على انه ان لم ينقده التمن الى ثلثة ايام فلا  
بيع بينهما فهذا جائز فان اعتقه ولم ينقده حتى مضت الثلث فاعتق غيره  
وعليه التمن وان كان المشتري اثنان وهما بالخيار فاخارا احدهما رده  
لاختار الاخر مساكه فليس لواحد منهما ان يرد حصته دون الاخر في قول ابي حنيفة  
رحمهما الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله له ذلك واذا اشترى الرجل شيئا  
على انه بالخيار الى القدا والى الليل او الى الظهر فله الهدكه والليل كله ووقت الظهر  
في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله الخيار الى طلوع  
البحر والى ان يغيب الشمس والى ان تزول الشمس واذا اشترى الرجل شيئا



لغيره بامر واشترط الخيار له فقال البائع قد رضى الامر وهو غائب لم يكن على  
المشتري في ذلك يمين ولو كانت عليه يمين لم يكن له ان يردده حتى يحضر الامر  
وله ان يردده بعين يمين وهو بمنزلة الاجبني فيما يدعى البائع على الامر وليس  
يخصم الا فيما بينهما واذا اقام البائع البينة ان الامر قد رضى فالبائع لا يردده  
وان لم يقم البينة وصدد المشتري فيه وقال الامر في الثلث بخضرة البائع قد  
ابطلت البيع لزم البيع المشتري وان كانت المقالة منهم بعد الثلث لزم الامر  
واذا اشترى عند ذي يمين فمستون ثوبا كل ثوب بكنا وجماعته بكنا على انه  
بالخيار ثلاثة ايام فاذا ان يرد بعضه دون بعض لم يكن له ذلك وكذلك كل  
ما اشتراه صفقة واحدة من المكيل والموزون والعروض والحجوان وغير ذلك  
واذا اشترى الرجل ثوبين كل واحد منهما بمشرة درهم على انه بالخيار ثلاثة ايام  
فهلك احدهما عند المشتري فليس له ان يرد الباقي وكذلك ان اصابه عيب من  
عمله او من غير عمله فان كان له الخيار في ان ياخذ احدهما دون صاحبه فهلك  
احدهما او دخله عيب لزم منه وورد الباقي وهو فيه امين وان هلكا معا فعليه  
نصف ثمن كل واحد منهما ان كان الثمن متيقنا ومختلفا وان كانا قايمين باعيان  
فاختار احدهما لزم منه وكان في الاخر امينا وان ضاع عنده بعد ذلك لم يكن عليه  
في ضمان واصل هذا البيع في القياس فاسد لانه اشترى ما لا يعرف الا ترى انه  
لو اشترى ثوبا من عشرة اقواب اخذها شئت او قال البائع الزمك انما شئت  
كان باطلا ولكن استحسن ذلك في الثوبين والثلاثة وان اشترى جارينين  
احدهما بالف والاخرى بخمسائة ياخذها شاء ويرد الاخرى فاعتقها في كلمة  
واحدة فانه يختار فايتهما اختار وقع العتق عليها وورد الاخرى ولو لم يفتها  
وحدث لهما عيب لا يدري ايتهما اصاب او لا فقال المشتري حدثت والا لزم  
يتمها خمسمائة فالقول قوله ويرد الاخرى ونصف قيمة المبيع في القياس ولكن  
استحسن ان لا يرد نصف قيمة المبيع وان حدث العيب بهما معا ردا لهما شاء  
وامسك الاخرى ولم يعزم من قيمة عيب المرد وشيئا استحسننا ولو حدث  
باحديهما عيب اخر بعد ذلك او مات او جنى عليها المشتري لزمه وورد  
الاخرى وان كان قد اعتق البائع التي اختارها المشتري لم يعتق وان كان  
اعتقها جميعا عتقت التورود عليه منهما ولو لم يعتق واحدهما ولكن المشتري  
وطمها فخبيلنا ثمن مات قبل ان يبين ايتهما الاول فان عرفت الموطوءة او لاهي  
امر ولده وعليه ثمنها وبسود الاخرى ولدها على البائع ولا يثبت نسبه  
من المشتري وعلى المشتري عقربها وان لم يعلم ايتهما وطى او لا فالقول قوله  
ورثته فان قالوا لا يعلم ايتهما وطى او لا لزم المشتري نصف ثمن كل واحد

منها ونصف عقربها وبيعت كل واحدة منهما في نصف قيمتها للبائع ولا  
يثبت نسب واحد من الولدين وذكر في نوادر ابراهيم ابن رستم اذا وُلد  
ثم مات المشتري قالت الورثة لا ندري ايتهما وطى او لا مثل هذا الجواب  
وقال يسعي الولد للبائع في نصف قيمتهما واذا وطىهما البائع والمشتري  
جميعا وادعى وليهما فالقول للمشتري في الذي وطىها او لا وهي امر  
ولده والولد ولده وعليه عقرب الاخرى والاخرى ولدها للبائع ويثبت  
نسب ولدها من البائع وعلى البائع عقربا وولد المشتري فان مات البائع  
والمشتري قبل البيان فالقول قول ورثة المشتري فان لم يعلموا لم يثبت  
نسب واحد من الولدين من البائع ولا من المشتري والاثنيان واولادهما  
احرار وعلى المشتري نصف ثمن كل واحد منهما ونصف عقربها وعلى البائع  
نصف عقرب واحدة منهما ولا الجارينين والولدين بين البائع والمشتري  
واذا اختلف البائع والمشتري في اشتراط الخيار فالقول قول الذي  
ينفيه وان اختلف في مقدار فالقول قول المقربا قصر الوقتين في نفيه فالقول  
قول الذي ينكر نفيه واذا قال الرجل للرجل اذهب هذه السلعة فانظر  
اليها اليوم فان رضيتها فتي لك بالف درهم او قال ان رضيتها اليوم فتي  
بالف درهم وهو جائز على اشتراط بمنزلة قول احدهما بالف وانا بالخيار الى  
الليل واذا كان المشتري بالخيار فاستخدم الجارية او ركب الدابة ينظر اليها  
والى سيرها وليس القبيص ينظر الى قدره عليه فهو على خياره وان لبسه  
بعد ذلك ثابته او سافر على الدابة او سكن الدار فهذا منه رضا وابطال الخيار  
وان قبل الجارية بشهوة او نظر الى فرجها من شهوة فهو رضا بها وان كانت  
الجارية هي التي نظرت الى فرجها او قبلته او مسسته بشهوة او قر للمشتري  
انها فعلت بشهوة لزمته الجارية ايضا وحرمت عليه امها وابنتها وكذلك  
هذا في الرجعة وهذا قول ابو يوسف قاسه على قول ابي حنيفة واما في قول  
محمد رحمه الله فلا يكون ما صنعت الجارية بالمشتري رضاه منه لانه لم يصنع  
شيئا واذا باع الوكيل خادما واشترط الخيار للامر بامر فقال البائع قد  
رضي الامر وقال الامر ما رضيت فالقول قول الامر مع يمينه ما رضى وان  
اختلف الامر والمشتري في الخادم فقال الامر ليست هذه بخادمي وقال  
المشتري هي الخادم التي اشتريت فالقول قول المشتري وان لم يكن للخادم  
فلسا حيا الخيار ان يختار في الثلاث فان مضت الثلاث قبل ان يختار البيع  
فالبائع فاسد لان الخيار لا يكون اكثر من ثلاث في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال  
ابو يوسف ومحمد رحمه الله يجوز ان يختاره بعد الثلاث واذا اشترى عبدا

وان اختلفا في منيه



احدهما بالف درهم والاخر بخمسة مائة على ان ياخذ احدهما ايها شاء وودا الاخر  
 فاما فقال البائع مات الذي بالف قبل وقال المشتري مات الذي بخمسة مائة  
 قبل لم يصديق واحد منهما على ما قال ويحلف المشتري انه ما يعلم ان مات الذي  
 بالف اولا ويحلف البائع ما يعلم ان الذي بخمسة مائة مات اولا فان خلفا جميعا  
 لزمه نصف مثنى كل واحدة منهما وقال ابو يوسف بعد ذلك القول قول المشتري  
 الا ان يقيم الاخر البينة وهو قول محمد رحمه الله وان قامت لهما البينة جميعا ان  
 بالف درهم وكذلك لو خدبهما عيب فاختلغا في الذي اصابه العيب اولا  
 واقاما البينة واذا اشترى الرجل عبدا على ان البائع بالخيار فثلاثا وقطعت  
 يده عند المشتري فالبايع بالخيار ان شاء الزم البيع واخذ منه الثمن وان  
 وان شاء اخذ عبده واخذ نصف قيمته من المشتري وابيع المشتري الفلاح  
 وان كان البائع هو الذي قطع يده فهذا رد منه للبيع وليس له ان يلزمه البيع  
 بعد ذلك وان اشترى الرجل جارية على ان فيها بالخيار فثلاثا فولدت عنده  
 او وطئها هو او غيره ينجورا وغير ذلك فقد انقطع خياره ولزمه البيع مسلم  
 اشترى من مسلم عبدا على ان بالخيار فثلاثا ثم اراد عن الاسلام في الثلاث فلم  
 ان يرد العبد ولا يوجب عليه الاسلام ولا الكفر نصرا في اشترى من نصراني  
 خمر فلم يقبضها حتى اسلم المشتري فلا بيع بينهما وكذلك لو كان البائع  
 هو الذي اسلم وهذا استحسان وكذلك اسلم في الخمر وان كان المشتري  
 قبض الخمر ولم يرد الثمن حتى اسلم او اسلم احدهما فالبيع ماضى والتمن دين  
 عليه واذا اشترى الرجل من الرجل عبيدين بالف درهم على ان احدهما لادبر  
 وهو في الاخر بالخيار وان شاء امسكه وان شاء رده فهذا فاسد لانه لا يفسد  
 الذي يلزمه من الذي هو فيه بالخيار فان ما في يديه فهو منها من لقيمتها والله اعلم  
**باب الخيار بغير شرط** واذا اشترى الرجل جراب هروي او زيتا  
 في زق او حنطة في جوالق ولم ير شيئا من ذلك فهو بالخيار اذا رآه وليس  
 للخيار في هذا الباب وقت فان رآه بعضها فهو عاين من الثياب بالخيار  
 يرد ما رآه وما لم يره ولو بقي ثوب واحد لم يره وكذلك كل حيوان او عرض  
 قاما السمن والزيت والحنطة وما اشبه ذلك فان كان الذي لم يره مثل  
 الذي رآه فهو لا ذم له لانه شئ واحد فان اختلفا فقال المشتري قد تغير  
 وقال البائع لم يتغير فالقول في ذلك قول البائع مع يمينه وعلى المشتري  
 البينة واذا رآه متاعا مطلوبيا ولم ينشره ولم يفتشه فاشتراه على ذلك  
 فلا خيار له فيه ولو نظر الى ملوك او دابة ثم اشترىها بعد ذلك بشهر لم يكن له  
 فيه خيار فان قال المشتري قد تغيرت عن حالها التي رايتها عليه فعليه البينة

وعلى البائع اليقين واذا اشترى شيئا ثم ارسل رسولا فقبضه فهو بالخيار  
 اذا رآه وروية الرسول لا يلزمه المتاع ولو وكل وكلا فقبضه فقبضه لم يكن  
 له بعد روية الوكيل خيار في قول ابى حنيفة وفي قول ابى يوسف ومحمد له الخيار  
 لا تملكه بالرؤية واذا اشترى عدل زطلم يره ثم باع منه ثوبا او قطعه  
 او لبسه حتى تغير ثم نظر الى ما بقي فلم ير منه لم يكن له رده الا من عيب  
 محده واذا اشترى عدل زطلم يره واحد وكل ثوب بعشرة او كثر خنطة  
 او خاد من فحدث في شئ من ذلك عيب قبل ان يقبضه او كان العيب فيه  
 فعلم به فليس له الا ان يرد كله او ياخذ كله ولو كان علم بذلك بعد القبض  
 لزمه الذي ليس به عيب بحجته من الثمن وود العيب ان شاء الا ما كان من  
 سكيل او موزون من ضرب واحد فليس له الا ان يرد كله او ياخذ كله واذا  
 اشترى ثوبين او عبيدين او ما اشبه ذلك يره واحد وقبضهما ثم استحق  
 احدهما فالآخر لا ذم وان كان لم يقبضهما او قبض احدهما ولم يقبض الاخر  
 استحق الذي قبض او الذي لم يقبض فله ان يرد الذي لم يستحق ولو كان ثوب  
 واحدا وعبد واحد او شئ واحد فما لا ينقص فاستحق بعضه قبل القبض وبينه  
 فله ان يرد ما بقي واذا اشترى شيئا فاما يكال او يوزن صفقة واحدة فاستحق  
 بعضه قبل القبض او بعده فله ان يترك ما بقي وكذلك ان وجده ناقصا والامى  
 في كل ما اشترى اذا لم يقبل ولم يحبس بالخيار واذا قلب وحبس فهو بمنزلة  
 النظر من التصحيح فلا خيار له الا ان يجد به عيبا والله اعلم **باب المراجعة**  
 واذا اشترى الرجل شيئا بنسيئة فليس له ان يبيعه مراجعة حتى تبين انه  
 اشتراه بنسيئة فان باعه مراجعة وكتم ذلك فالمشتري بالخيار اذا علم ان شاء  
 رد البيع وان شاء امضاه فان كان المشتري قد استهلك بعضه فالبيع  
 لازمه وليس له ان يرد الباقي منه ولا يرجع في شئ من الثمن واذا اشترى  
 خادما فاعورته واشترى ثوبا او طعاما فاصابه عيب عند المشتري فغير  
 فعل اخر فله ان يبيعه مراجعة على جميع الثمن من غير ان يبين قال محمد رحمه الله  
 في نوارده هشام اذا انقصه العيب قدر ما لا يتغابن الناس في مثله لم يبعه  
 مراجعة وكذلك ان غيره وان لم يصبه عيب ولكنه اصاب من غلة الخادم  
 او الدار والدابة شيئا فله ان يبيع المشترا مراجعة على ثمنه وان اصاب المشتري  
 عيبه فعل المشتري او من فعل غيره بامر او بغير امر لم سعه مراجعة حتى يبين  
 فان باعه ولم يبين كان للمشتري رده اذا علم فان كان قد استهلك شيئا  
 منه لم يكن له رد الباقي ولا الرجوع بشئ من الثمن واذا ولد الجارية  
 او السائمة او اثمر الشجر فلا باس ببيع الاصل والزيادة معه مراجعة فان



استهلك المشتري الزيادة لم ينع الاصل مراجة حتى تبين ما اصاب من  
ذلك وكذلك البان الغنم واصوا فيها وسمونها ما اصاب من ذلك من شيء  
فلا ينبغي الاصل مراجة حتى يبين ما اصاب من ذلك وكذلك البان الغنم  
 واصوا فيها وسمونها ما اصاب من ذلك من شيء فلا ينبغي الاصل مراجة حتى يبين  
 ما اصاب منها وان كان قد انفق عليها ما يساوي ذلك في غلتها وما يصلها  
 فلا بأس بان يبيعها مراجة ولا يبين وان هلكت هذه الزيادة من غير ان  
 ينفع بها فله ان يبيعها مراجة ولا يبين وان كانت قد نقصت الاصول  
 واذا اشترى متاعا فله ان يحمل عليه ما انفق في القصاراة والحياطة والكر  
 ويقول قام على كذا وكذا ولا يقول اشتريت بكذا او كذا فانه كذب ولا يحمل عليه  
 ما انفق على نفسه في سفره في طعام ولا كرا ولا مؤنة واما الرقيق فله ان يلحق  
 بهم طعامهم وكسوتهم بالمعروف ثم يقول قاموا على كذا واذا اشترى الرجل  
 طعاما فاكل نصفه فله ان يبيع النصف الباقي مراجة على نصف الثمن وكذلك  
 كل ما ياكل او يوزن من ضرب واحد وان كان مختلفا فلا يبيع البان في مئتين  
 مراجة وكذلك الثوب الواحد اذا ذهب نصفه احرق او خرقة انسان او ياء  
 او وهبه فلا يبيع النصف الثاني مراجة على الثمن الاول وكذلك الثوبان اذا  
 اشتراهما صفقة واحدة فلا يبيع احدهما مراجة دون الآخر وكذلك اذا  
 اشترى عدل زطى بالف درهم لو كان اخذ كل ثوب بعشرة دراهم فله ان يبيع  
 كل ثوب منها مراجة على عشرة في قول ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال محمد  
 رحمهما الله لا يبيع شيئا من ذلك مراجة حتى يبين انه اشتراه مع واذا اشترى  
 متاعا بمحلة او شعيرا او شيئا ياكل او يوزن فلا بأس بان يبيع على ذلك مراجة  
 واذا اشترى الرجل ثوبا بعشرة دراهم فباعه بخمسة عشر دراهم اشتراه  
 بعشرة فلا يبيعه مراجة حتى يطرح ربع الاول من راس المال في قول ابى حنيفة  
 ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يبيعه مراجة على عشرة دراهم  
 لانه شراء مستقبل لا يدخل فيه ما كان قبله من ربع او وصيغة الاتري انه لو  
 كان اصله هبة او ميراث فباعه ثم اشتراه كان له ان يبيعه مراجة على الثمن  
 الاخر ولو كان اصله شراء فباعه بوصيف او بزيادة ثم اشتراه بعشرة كان له  
 ان يبيعه مراجة ولا يطرح منه شيئا واذا انفق الرجل على عبده في تعلم عمل من  
 الاعمال دراهم لم يلحق ذلك براس ماله وكذلك الشعر والقنا والهورب واجر  
 تعلم القرآن والحساب وكذلك اجر الطبيب والرايض والبيطار والراعي وحمل  
 الابن والجمام والخنان لا يلحق شيئا من ذلك براس المال واما اجر سابق الغنم  
 الذي يسوقها من بلد الى بلد فانه يحقه راس المال وكذلك اجر القصار واجر

التسار وان ابيع المتاع مراجة ثم خط البائع الاول شيئا عنه من  
التمن فانه يحط ذلك عن المشتري الاخر وحصلته من البيع ولو كان زولا  
 حط عنه ذلك واذا ابيع المتاع مراجة فخانه فيه فالمشتري بالخيار ان اطلع  
 عليه ان شاء اخذه بجميع الثمن وان شاء تركه وان كان قد استهلك المتاع  
 او بعضه فالتمن كله لازم له في قول ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابن ابي  
 ليلى ابو يوسف يحط عنه الخيار وحصلته من البيع على كل حال واذا اشترى  
 ثوبا بعشرة دراهم فليس له ان يبيع دراهم منه مراجة وله ان يبيع نصفه  
 او ثلثه او جزاف كذا اجر امته مراجة وان اشترى نصف عبد بمائة ثم اشترى  
 النصف الاخر بمائتين فله ان يبيع احدى النصفين شاء مراجة على ما اشتراه به  
 وان شاء باعه كله على ثلاث مائة درهم مراجة وان اشترى عبدا بمائة درهم  
 فوهب له البائع الثمن كله فله ان يبيعه مراجة على الالف وان وهب له بعض  
 الثمن باعه مراجة على ما بقي من الثمن وكذلك اذا حط عنه بعضه فان باعه بالثمن  
 عرضا او اعطاه به رهنا فهناك الرهن كان له ان يبيع العبد مراجة على الف  
 ثوب ولو اشترى ثوبا بعشرة جيا ونقده فيها زيقا وتجوز البائع عنه  
 فله ان يبيعه مراجة على عشرة جيا وكذلك لو اشتراه بعشرة نقد ولم ينقد  
 الثمن شهر فله ان يبيعه مراجة على عشرة نقد ولو وهب الثوب لاسنان ثم  
 رجع في الهبة فله ان يبيعه مراجة على عشرة دراهم وكذلك لو باعه ثم رد عليه  
 بعيب او خيارا او قاله ولو تم البيع فيه ثم رجع اليه بميراث او هبة لم يكن له  
 ان يبيعه مراجة واذا اشترى شيئا من ابنة او ابنة او ولده او مكاتبه او عبده  
 او اشترى العبد او المكاتب من مولاه بتمن قد قام على البائع باقل منه لم يكن له  
 ان يبيعه مراجة الا بالذي قام على البائع للتمن وكذلك الزوج والمرأة  
 ومملوك ولده وكل من لا يجوز شهادته له في قول ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف  
 له ان يبيعه مراجة على ما اشتراه في جميع هؤلاء ما خلا العبد والمكاتب والولي  
 وهو قول محمد رحمهما الله واذا اشترى ثوبا بثوب قد قام عليه الاول بعشرة دراهم  
 فليس له ان يبيع الاخر مراجة على عشرة واذا اشترى الرجل عدل زطى  
 بالف درهم فاقبضه فليس لواحد منهما ان يبيع نصيبه مراجة واذا اشترى  
 دابة ذاعيب ليس له به علم فلما علم به رضى فله ان يبيعه مراجة وكذلك لو كان  
 اشتراه مراجة فخاء به صاحبه فيه فله ان يبيعه بعد ما اخذه منه واذا ولي الرجل  
 الرجل بيعا بما قام عليه ثم اطلع على انه كان اخذه باقل من ذلك بشهادة شهود  
 او بانقار البائع الاوسط او يتكوله عن اليقين وقد دعا المشتري الاخر  
 فانه يرجع عليه بذلك الفضل ويتم له البيع ويكون له ان يبيعه مراجة على ما بقي



ولو باعه مراجعة قبل ان يرجع بشئ على البائع الاول كان جائزا وله ان يرجع  
بتلك الحيازة وما اخذ دده على المشتري ورجعه وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف  
رحمهما الله تعالى وقال محمد بن سواء ولا يرجع بخيانة ولا ربح ولكن ان كان لم يستهلك  
فهو بالخيار ان شاء اخذه بجميع الثمن وان شاء تركه واذا اشترى شيئا من  
شريك له شركة عنان فلا بأس بان يبيعه مراجعة فان كان الاول فيه حصته لم  
ينبغي للاول ان يبيع حصته لنفسه مراجعة الا على ما اشتراه وان كان خادما لشريك  
مقاوم للخدمة فاشترىها شريكه منه للخدمة ثم بدله ان يبيعها مراجعة فله  
ذلك وكذلك كل شئ كان لاحدهما خاصة وكل شئ بينهما فلا يبيعه واحدهما  
مراجعة اذا اشتراه من صاحبه الا على الاصل الاول واذا كان عبد بين اثنين  
قد قام عليهما ثمن دينار فربح احدهما صاحبه في حصته دينار فلا بأس  
بان يبيعه مراجعة على ما يه دينار ودينار واذا اشترى الرجل ثوبا ثمنه  
بأكثر من ثمنه ثم باعه مراجعة على ثمنه فهو جائز ولا يقول قام على بكذا ولا اخذ  
بكذا ولكن يقول دفعه كذا فانما يبيعه مراجعة على ذلك وكذلك لو كان اصله مبرا  
اوهبة او وصية فقومه فيه ثم باعه على تلك القيمة كان جائزا واذا باع الرجل  
المتاع بربح دة مائة او بعشرة احد عشر اودة ودارده او بعشرة اثنا  
عشرة فهو كله سواء واذا علم المشتري بالثمن فهو بالخيار ان شاء اخذه وان شاء  
تركه وان كان قد علم بالثمن قبل عقدة البيع فليس له ان يردده واذا باع برقمه فهو  
كذلك وله الخيار اذا علم الرقم واذا اشترى ثوبا بعشرة دراهم ثم باعه بوضيعة  
ده بارده على الثمن فان الثمن يكون تسعة دراهم وجزا من احد عشر جزءا من  
دراهم وصارت الوضيعة عشرة اجزا من احد عشر جزءا من درهم واذا اشترى  
ثوبا بخمسة دراهم واشترى اخر ثوبا بستة دراهم ثم باعهما جميعا بصفة  
واحدة مراجعة او مواضعة فالثمن بينهما على قدر راس المالما ربحا واشترى عبدا  
بالفرد درهم فوله وجلا ثم حط عن المشتري الاول الثمن كله فانه لا يحط عن الآخر  
شئيا فان هذا ليس بحيط وهذا الباب **باب العيوب في البيع**  
واذا برى البائع الى المشتري من عند عقدة البيع من كل عيب فهو جائز وان لم يبر  
العيوب ويدخل في هذه البراءة كل عيب واذا شهد شاهدان على البراءة من كل  
عيب في خادم ثم اشترىها احدا الشاهدين بغير براءة فوجد بها عيب كان له  
ان يردّها به وكذلك لو شهدا على البراءة من الاياق ثم اشترىها فوجد بها عيب فله  
ان يردّها لان الشهادة على البراءة ليس باقرار بالعيوب من الشاهدين ولا من  
المشتري واذا اشترى جارية ولم يقر اليه البائع من عيوبها فوطئها المشتري  
ثم وجد بها عيبا لم يكن له ان يردّها بالعيوب بلفظ ذلك عن عمر بن الخطاب

رضي الله تعالى عنهما ولكنها تقوم وبها العيب وتقوم وليس بها العيب فان  
كان العيب بنقصها العشر رجع بعشر الثمن وقال ابن ابي ليلى يردّها ويرد معها  
مهر مثلها ومهر مثلها في قوله ان ياخذ العشر من قيمتها ونصف العشر فيجعل  
نصف ولو لم يطاها ولكنه حث بها عيب عنده لم يردّها ورجع بنقصان العيب  
وقال ابن ابي ليلى رحمه الله يردّها ويرد معها بنقصان العيب الذي حث عنه فان  
باعها بعد ما راي العيب بها وقد وطئها لم يكن له ان يرجع على البائع بنقصان  
عيوبها لان البائع ان يقول انا اقبلها ولو وطئها غير المشتري بزنا او نكاح او  
زوجها المشتري ولم يطاها الزوج ثم وجد بها عيبا لم يكن له ان يردّها به ولكنه  
يرجع بنقصان العيب ولو كان لها زوج قد وطئها عند البائع ثم وطئها عند  
المشتري كان له ان يردّها بالعيوب ولو اشترى جارية بكرها لها زوج فوطئها  
عند المشتري ثم وجد بها عيبا لم يكن له ان يردّها ولو اشترى ثوبا فضيعة  
بفضفرا وربعفرا وخاطله فبسطا ثم وجد به عيبا رجع بنقصان العيب فان  
باعه بعد ما راي به العيب فله ان يرجع بنقصان العيب لان لم يكن للبائع ان  
يقول انا اقبله ولو كان قطعه ولم يحطه ثم راي به العيب ثم باعه لم يكن له  
ان يرجع بنقصان العيب وكل عيب وجدته المشتري بالسلعة ثم عرضها على سبع  
او طسها لشهوة او اجرها او وهنها او كاتبها فذلك رضا منه بالعيوب وليس له  
ان يردّها ولا يرجع بنقصان عيوبها ولو استخذهما لم يكن رضا استحسانا ولو  
كان ثوبا فلبسه او دابة فركبها كان ذلك رضا بالعيوب غير ان يستحسن اذا  
ركب الدابة ليروها وليسقيها ان لا يكون رضا انما يكون الرضا ركوبه في حيا  
واذا ولدت الجارية عند الرجل او وطئها ثم باعها وكنتم ذلك فليس للمشتري  
ان يردّها لان هذا ليس بعيب لازم ولا بأس بان يبيعها مراجعة ان لم يكن الرجل  
نفسها واذا اشترى الرجل جارية ثم اعتقها او دبرها او ولدت له ثم وجد بها  
عيوبا رجع بنقصان العيب ولو خرجت من ملكه ببيع او هبة او خرج بغيرها  
من ملكه بذلك ثم علم بالعيوب لم يرد الباقي في يده منها ولا يرجع بشئ من نقصان  
عيوبها وقال ابن ابي ليلى رحمه الله يرد ما في يده منها بقدر ثمنها وان قبلها ثم علم  
بعيوبها لم يرجع بنقصان عيوبها وهذا والعق في القياس سواء غير ان يستحسن  
في العتق وان مات موتا رجع بنقصان العيب وان قبلها غيره لم يرجع بنقصان  
العيوب وكذلك لو كان ثوبا فاحرقه او طعما فاكله وان لم يعلم بالعيوب وليس  
التوب حتى يحرق واكل الطعما ثم علم بالعيوب لم يرجع بشئ في قول ابي حنيفة  
رحمهما الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يرجع بنقصان العيب وليس هذا  
كالقتل هذا مما يصنع الناس وكذلك الحنطة اذا طحنها والسويق اذا ذل



فله ان يرجع بنقصان العيب واذا اشترى خفي او غليظ او مصراعي باب  
فوجد باعدها عيبا فله ان يردهما جميعا فان كان باع الذي ليس به عيب  
لم يكن له ان يرد الباقي ولا يرجع بشيء واذا اشترى الرجل عبدا فباعه فرد عليه  
بعيب من غير قضاء فاض فليس له ان يرد على الاول لان هذا بمنزلة الصلح ولو  
قبله بقضاء قاض بينه قامت عليه او ما ساس او باقرا عند القاضي  
اقرانه باعه والعيب به وهو لا يعلم به كان له ان يرد على الاول ان كان على العيب  
بينه والا استخلفه واذا اشترى جارية لها زوج او عبده امرأه فله ان  
يردها بالعيب لان فوج الجارية عليه حرام اذا كان لها زوج والعبد يلزم  
الشفقة واذا اشترى شاة او بقرة فطعمها وشرب اللبن لم يكن له ان يرد  
بالعيب ولكنه يرجع بنقصان العيب وكذلك اذا اشترى الشجرة فاكل الثمرة  
ولو اكل علة العبد والدار كان له ان يرد بها بالعيب واذا اشترى عبدا فوجبه  
مختشا او كافرا او سارقا كان له ان يرد له ان يرد له فله ان يرد له  
لم يكن له ان يرد له وان كانت جارية فوجدها ذائبة او بنت ذافكا عيبا  
فيها وله ان يرد هابه والكلول عيب اذا انقص وان كان لا ينقص فليس  
والحال كذلك ايضا والصهوة في الشهر عيب وكذلك الشطط والجحر عيب في  
الجارية وليس عيب في الغلام الا ان يكون من ذاء والاد عيب والعش عيب  
والعشى عيب والدف في الغلام ليس عيبا لان يكون شيء فاحش لا يكون  
في الناس مثله وينقص الثمن والسن السواد عيب وكذلك السن السافطة  
عيب ضرر كان او غيره والطفرة الاسود عيب اذا كان ينقص الثمن والاباة  
مرة واحدة عيب من الصغير ما دام صغيرا فاذا بلغ فليس عيبا لان يابن  
بعد الكبر وكذلك البول في الفراش وان كان ذلك منه بعد البلوغ فهو  
عيب ابدا والجنون مرة عيب ابدا صغيرا كان او كبيرا والعرق عيب والعقل  
عيب وكذلك البرص والجذام والفتق والسلعة وكل شيء ينقص الثمن في  
الرفيق فهو عيب وكذلك الدواب والابل والبقر والكنى والقروح والقع  
في القدم عيب كله والفج عيب وكذلك الصنك والاحف والصدق  
والشدق في الغنم وكل عيب طعن به المشتري ظاهرا او باطنا ولا بينة  
له فان كان القاضي لا يستخلف البائع حتى يعلم ان العيب بالسلعة فان  
كان ظاهرا نظر اليه وان كان باطنا لا ينظر اليه الا النساء فان اخبرت  
امراة حرة مسلمة بالعيب استخلف البائع وان كان باطنا في الجوف او  
البصر رى ذلك الاطبا فاذا اجتمع رجلان مسلمان منهم على ذلك استخلف  
البائع على ذلك لقد باعه وقبضه المشتري وما هذا العيب به ولو طعن

المشتري باق او جنون لم يستخلفه حتى يشهد شاهدين انه قد باق عن  
المشتري او جن عنه فاذا شهدا استخلفا البائع البتة بالله لقد باعه وما بين  
منذ بلغ وما جن قط فان نكل عن البين وقال استخلف المشتري ما رضى بالعيب  
منذ راه ولا عرضه على بيع حلف على ذلك والقسم والحنف عيب والجبل في  
الجارية عيب وليس بعيب في البهايم والغزل والمشتري والحرد والزوايد والحرد  
والحج وخلع الرسن عيوب وبه المخلات عيب اذا كان ينقص الثمن والمفقوع  
عيب والانتشار عيب والشتر عيب والحوض عيب والقبل والشعر يكون  
في جوف العين عيب والجرب يكون في العين عيب وفي غير العين عيب وكذلك  
الماء في العين وريح السبل والسعال القديم اذا كان من ذاء والمستحاضة  
والذي يرفع حبيصتها زمانا والغرب عيب والخنام عيب واذا اشترى  
الرجل عبدا وعليه دين لم يعلم به ثم علم فله ان يرد له الا ان يقضي عنه البائع  
او يريه الغرماء منه واذا اشترى جارية محجمة فليس ذلك بعيب لان له ان  
يخلتها وان كانت في عدة من طلاق باين او موت فليس هذا بعيب وان كان  
في عدة من طلاق الرجعة فهو عيب فان انقضت العدة لزمته واذا وجد  
عيبا فاراد رد هاهنا فقال البائع ما هذه يجاري بي فالقول قوله مع يمينه وان  
اشتراها على انها بكر فقال لوجدتها تنبأ لم يصدق على ذلك الا بينة واذا  
جرزا او بيضا فوجده فاسدا كله وقد كسره فله ان يرد له وله ان ياخذ الثمن  
كله وكذلك البطيخ والفاهكة اذا وجدها فاسدة كلها بعد ما يكسرها فله  
ان يرد هاهنا ان كان لا تساوي شيئا واذا اشترى عبدا قد حله بدمه بقصاص او  
ردة فقتل عند المشتري جمع على البائع بالثمن كله وقال ابو يوسف ومحمد  
يقوم حلال الدم وحرامه ثم يرجع بفضل ما بينهما من الثمن ولو كان سارقا  
فقطعت يده كان له ان يرد له وياخذ الثمن كله وهذا قول ابى حنيفة رحمه الله  
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يرجع من ثمنه بفضل ما بين حاله وحال  
من ذلك واذا اشترى جارية وعبدا فزوجهما ثم وجد بها عيبا لم يكن له  
ردها فان ابانها ولم يدخل بها كان له ان يرد هاهنا واذا شهد شاهدان  
اشترى وهذا العيب به او شهداخر على اقرار البائع به لم تجز الشهادة وتوباع  
عبد من نفسه بجارية ثم وجد بها عيبا كان له ان يرد هاهنا وياخذ منه قيمة  
نفسه في قول ابى حنيفة الاخر وهذا قول ابى يوسف رحمه الله وقال محمد يرجع  
عليه بقيمة الجارية وهذا قول ابى حنيفة الاول فان كان حدث بها عيب عند  
لا يستطيع ردها رجع بفضل ما بينهما من قيمة العبد وتقوم صحبة وتقوم  
وبها العيب فان نقصها ذلك العشر رجع بعشر قيمة العبد في قول ابى حنيفة



الآخر وتول ابى يوسف وقال محمد رحمه الله يرجع بذلك من قيمتها ولو كانت على  
جارية بغير عينها فادهاا وعق فوجد بها المولى عيبا ودها واخذ مكانها بثمنها  
صحيحة فان كان قد حدث بها عيب عند المولى رجوع بنقصان العيب من قيمتها  
واذا باع الرجل جارية رجل بامر ثم خوصب في عيب فقتلها بغير قضاء قاض  
فانها تلزم البايع دون الامر الا ان يعلم ان مثله لا يحدث فيلزم الامر وقال في كتاب  
الوكالة لا يلزم الامر على كل حال وفي كتاب المازون ايضا كذا ذكره فان كان  
عيبا يحدث مثله فخصم البايع فيه الى القاضي فافرعه بالعبث كان اقراره  
عند القاضي وعند غيره سواء لا يلزم الامر الا من عيب لا يحدث مثله قال ابو الفضل  
رحمه الله اذا دعه القاضي باقراره بعبث يحدث مثله لم يكن اقراره حجة على الامر  
ولم يلزمه الابحجة يلزمه بها وان ردها عليه القاضي بالهايمين او بينة لزم الامر  
فان انكر الامر ان يكون جارية التي باعها له فالقول قوله مع يمينه فان اقام  
البايع البينة انها هي الجارية التي باع له لزم الامر واذا اشترى الرجل جارية  
لرجل بامر فله ان يردّها بالعيب قبل ان يدها الى الامر وان كان الامر غير جاهل  
الا ترى ان المضارب يرد ما اشترى بالعيب ورب المال غايب فان ادعى  
البايع ان الامر قد رضى بالعيب وطلب يمين الامر او يمين المأمور وما رضى  
بذلك الامر لم يكن له على واحد منهما في ذلك يمين وقال ابن ابى بلي رحمه الله لا يرد  
الوكيل ولا المضارب حتى يحضر الامر ورب المال فيخلف ما رضى بالعيب ولو اقام  
البينة على رضا الامر لم يكن له ان يردّها ولو كان الامر قد قبضها ثم وجد بها  
لم يكن له ان يخاصم فيها حتى يحضر المشتري ويخاصم ويرد ولو اقر المشتري انه  
قد ابر البايع من هذا العيب صدق على نفسه ولزمه الجارية الا ان يرضى الامر  
بقوله او يقوم بينة على ذلك واذا اشترى الرجل جارية فوجد بها عيبا فوجدها  
احدهما لم يكن للاخر ان يردّها في قول ابى حنيفة رحمه الله وللآخر ان يرد حصته  
في قول ابى يوسف ومحمد رحمه الله وهو قول ابن ابى بلي رحمه الله واذا اشترى  
الرجل عبدا بجارية وثقايضا ثم وجد بالعبث عيبا ومات عنده فانه يقوم  
صحيحا ويقوم وبه العيب فان كان ذلك ينقصه العشر رجوع بعشر الجارية  
ولو كان العبد قائما رده واخذ الجارية وكذلك الحيوان والعروض كلها  
اذا استحق احدهما او وجد به عيبا رده واخذ الاخر ان كان قائما وقيمته  
ان كان فائتا وكذلك ما يكال او يوزن اذا كان بينه ولو اقر المشتري  
به الانسان ولم يقم عليه بينة لم يرجع على البايع بشئ وان استحق بينة فقال  
البايع ليس هو عبدي الذي بعثك فالقول قوله مع يمينه وعلى المشتري البينة  
الذي اشتراه منه وان اشترى خادما بغير حنطة وعند الكره عنده لم يجوز

وان قال بغير حنطة بجيدا او وسطا او ردى جاز استحسانا بلفظنا عن رسول  
صلى الله تعالى عليه وسلم انه اشترى جردا بتمر ثم استقرضه فاعطاه اياه  
فان وجد بالجارية عيبا وقد استهلك البايع الكره ودها واخذ كراما مثل كره  
وكذلك ما يكال او يوزن وبعد ولو اشترى جارية بتمر ليس عنده لم يجوز  
وان كان الثوب عنده فوجد بالجارية عيبا وقد استهلك البايع الثوب  
ردها واخذ قيمة الثوب لان الثوب لا يقرض واذا باع الرجل شيئا بنقد  
او نسئة فلم يستوف ثمنه حتى اشتراه باقل من ذلك الثمن لم يجوز وان اشتراه  
باكثر من ذلك جاز وان دخله عيب فله ان يشتريه باقل منه وان رخص  
السعر لم يكن له ان يشتريه برباقل منه وكذلك ان اشتراه ولده او والده  
او مملوكه او مكاتبه او مواليه في قول ابى حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف  
ومحمد رحمه الله يجوز شراء والديه وولده وان اشتراه وكيله جاز في قول  
ابى حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله الوكيل يشتري لنفسه  
وقال محمد رحمه الله هو مشتري لا امره شراء فاسدا وان اشتراه البايع لنفسه  
لغيره لم يجوز وان اشتراه لنفسه برباقل من قيمته من الثمن جاز وكذلك ما اذا  
جيش الثمن من الكيل والموزن الا الداهم والدنا يرفاه اذا باعه باحد هما  
ثم اشتراه من الكيل الاخر باقل منه لم يجوز استحسانا فاذا كان بنقد الثمن  
كله ثم اشتراه باقل منه واكثر جاز وان كان البايع والمشتري وكيلين في  
البيع الاول لم يجوز للبايع والمملوكه شراء من المشتري ولا من موكله باقل من  
الثمن قبل قبض الثمن وان باعه بالثمن درهم نسئة سنة ثم اشتراه بالف درهم  
نسئة سنتين قبل قبض الثمن لم يجوز وان زاد على الثمن درهما واكثر جاز واذا  
باع الرجل طعاما بدراهم فله ان يشتري بالثمن قبل ان يقبضه المشتري ما بدله  
طعاما كان او غيره يدا بيد اكثر من طعامه او اقل اذا لم يكن طعامه بعينه بلفظنا  
عن عائشة رضى الله تعالى عنها ان امرأة سالتها فقالت انى اشتريت من زيد  
ابن ارقم خادما بثمانمائة الى اجل ثم بعته ثمانمائة فقالت بثمنها اشتريت  
ابلى زيد ابن ارقم ان الله ابطل جهاده ان لم يبت واذا كان لرجل على رجل  
دين الى اجل من ثمن بيع فخط عنه على ان يجعله فلاحيره بلفظنا ذلك عن عبد الله  
بن عمر ويرد ما اخذ والمال كله الى اجله واذا باع عبدا بنسئة فباعه المشتري  
من اخر فوهبه له او وصى له به ثم اشتراه البايع من ذلك الى اجل باقل من الثمن  
الاول جاز وان اشتراه من وارث المشتري لم يجوز وان اشتراه من المشتري  
مع عبدا اخر بثمن حصته منه اقل من الثمن الذي باعه لم يجوز الشئ فيه ويجوز  
في العبد الاخر بجمته وان اشترى مع رجل اخر جاز شراء الاجنبي في نصيبه



وان كانت جارية فولدت عند المشتري ثم اشتراها منه البائع باقل من  
الثلث الا وان كان ثلث الولادة نقصتها ولا يجوز ان لم يكن نقصتها واذ  
اشترى الرجل جارية فولدت عنده لاقل من ستة اشهر من يوم اشتراها  
فادعاه البائع والمشتري معا فهو ابن البائع وترد اليه الجارية فادعاه  
المشتري او لا جازت دعوتيه ولا يجوز دعوة البائع بعد ذلك فاساء علم  
**باب بيع اهل الذمة** واذ اشترى الذمي مملوكا مسلما صغيرا  
او كبيرا ذكرا او انثى من مسلم او ذمي جاز شراؤه واجبر على بيعه من المسلمين ولم  
يترك في ملكه وكذلك اذا اسلم مملوك الذمي وان كان الذمي عبدا وامراه له  
امه قد ولدت منه فاسلم العبد وولده منها صغيرا فانه يجبر على بيع العبد  
وان كان ذلك يفرق بينه وبين امه للحمق الذي وجب فيه واذ اسلم العبد وهو  
بين كافر ومسلم اجبر الكافر على بيع نصيبه منه وان اسلم عبدا الذمي فكا به  
جازت المكاتبه فاذا عجز على بيعه وان لم يكاتبه ولكنه رهنه عند مسلم  
او كافر اجبر المولى على بيعه ويكون ثمنه رهنا مكانه ولو اجره من مسلم ابطت  
الاجارة ولو كان رهينة اجره وهو كافر ثم اسلم في يدي الميراثين والمستأجر  
اجبرته على بيعه ولم اتركه مسلما في ملك الكافر واذ كانت جارية قد برها  
او استولدها قبل الاسلام او بعده جعلت عليها ان تسعى في قيمتها واذ باع  
الكافر عبدا على انه بالخيار ثلاثة ايام ثم اسلم العبد فهو على خياره وان نقص  
البيع اجبر على بيعه وان امضاه لكافر مثله جاز واجبر ذلك الكافر على بيعه  
وكذلك ان كان الخيار للمشتري واذ اشترى عبدا مسلما اشتراه فاسدا فقبضه  
فانه يجبر على رده الى البائع ويجبر البائع على بيعه ان كان كافرا وان كان  
البائع غائبا وكان مسلما فرفع المشتري الى القاضي اجره على بيعه انه اشتراه  
يجوز في مثله البيع مسلم اشترى عبدا مسلما من كافر اشتراه فاسدا اجبرته على  
رده الى الكافر واجبرت الكافر على بيعه وان كان الكافر غائبا فهو على حاله  
عند المسلم مسلم وهب عبدا مسلما كافرا وتصدق به عليه وسلم اليه جاز  
واجبرته على بيعه وكذلك لو وهبه الكافر لمسلم ثم رجع في هيبته كان لذلك  
واجبره على بيعه واذ اسلم عبدا نصرانيا فخره القاضي على بيعه فباعه ثم استخف  
نصرانيا اخرى بيئته مسلمين وقد اعتقه المشتري قال عتقه باطل وياخذ  
المستحق ويجبر على بيعه ولو ان يتامى من النصراني اسلم عبدا لهم جبروا على بيعه  
فان كان لهم وصي باعه وان لم يكن لهم وصي جعل لهم القاضي وصيا فباعه لهم  
وان كان للمسلم عبدا نصرانيا فاجر فاشترى عبدا نصرانيا فاسلم ولا دين  
على العبد التاجر لم اجبره على بيعه وان كان عليه دين جبرته على بيعه واذ

اشترى

اشترى النصراني عبدا مسلما فوجده غيبا فقال ان اردته تركته حتى يرده وهو  
بمنزلة البيع منه وان وكل وكيل فخاصم عنه في القيب جاز حتى يبلغ البين بالله  
ما راي ولا رضى فاذا بلغ ذلك لم يستطع رده حتى يبيح الموكل فيحلف وان اقر  
الوكيل عند القاضي ان المشتري قد رضى بالعب جاز ذلك على المشتري وان  
وكل البائع وكل بالخصومة جاز ايضا وان اقر ان وكله جاز عليه وان لم يقر  
لم يحلف الوكيل والحضر الموكل حتى يحلف لقد باعه وما هذا به واذ اشترى مملوكا  
كان شراؤه جائزا ويجبر على بيعه ولا يجوز بين اهل الذمة شيء من بيع  
والمسلم وغيرهما الا ما يجوز بين المسلمين ما خلا بيع الخمر والخنزير فاني اجبره بينهم  
استحسن ذلك لانها اموالهم ولا اثر الذي جاء فيه عن عمر رضي الله عنه ولا  
يحل للمسلم بيعها لو اكل ثمنها بلفظنا بخلاف ذلك عن رسول الله صلى الله تعالى عليه  
واذا اشترى المسلم من المسلم غصيرا فلم يقبضه حتى صار خرا فالبيع فاسد  
فان صادرت خلا قبل ان يترافعا الى السلطان فالمشتري بالخيار ان شاء  
اخذه وان شاء تركه واذ اخاصمه فيها قبل ان يصير خلا ابطال القاضي البيع فان  
صادرت خلا بعد ذلك لم يكن عليها سبيل وكذلك النصراني يشتري من النصراني  
خمر ثم صادرت خلا ثم اسلما فالمشتري بالخيار ان شاء اخذه وان شاء تركه  
واذا اشترى النصراني من النصراني خمر او خنزيرا على انه بالخيار ثلاثة ايام ثم اسلم  
المشتري قبل ان يختار وقد قبض كان البيع باطلا من قبل ان لم يجب له بعد  
قياس قول ابي حنيفة رحمه الله الا انه اشترى اياه وهو بالخيار لم يفتق في قول  
ابي حنيفة رحمه الله ويعتق في قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله ويجوز البيع  
في الخمر والخنزير على المشتري وبطل خياره ولو كان الخيار للبائع فاسلم اذ  
اسلم البائع ايضا بطل البيع فان اسلم المشتري وقد قبض ما اشترى لم يفسد  
البيع لانه من قبلة والبائع على خياره واذ اوتهم النصراني من نصراني خمر  
يدين له عليه فاسلم الميراثين بطل الرهن فان هلك في يديه هلك على الرهن  
وان كان الرهن هو الذي اسلم بطل ذلك كله وان هلك الرهن لم ينتقض رهن  
الميراثين شيء وان وكل المسلم نصرانيا ببيع الخمر فباعها جاز في قول ابي حنيفة  
رحمه الله ولا يجوز في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وان كان للذمي عبدان  
اخوان لم اكره له ان يفرق بينهما في البيع لان ما فيه من الشك اعظم من الفرق  
والله الموفق **باب بيع ذوى الارحام** قال ليس ينبغي للرجل ان  
يفرق بين جارية وولدها في البيع ولا في الهبة ولا في الصدقة ولا في  
الوصية اذ اكان صغيرا وكذلك كل ذى رحم محرر بلفظنا ذلك عن رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم في الاخوين والكافر والمسلم في ذلك سواء واذ اكانوا



قد بلغوا فلا بأس بالتفريق بينهم ولو كان مملوكا لرجل وولده مملوك  
 لابن الرجل وهو صغير في حجره كان للرجل ان يفدق بينهما في البيع وكذلك  
 ان كان كل واحد منهما الولد من اولاده وكذلك لو اشترىها جميعا لنفسه  
 فوجد باحدهما عيبا كان له ان يردده ويمسك الباقي وكذلك الدفع بالخيارة  
 والبيع في الدين ولو كان له من كل واحد منهما شقة لم اكره له ان يبيع شقة  
 من احداهما دون الاخر ولو كانا مملوكين له فباع احدهما دون الاخر كان مبيعا  
 والبيع جائزا في قول ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ابطال البيع في الولد اذا  
 اذا باعه وهو صغير او باع والده ولا ابطال في الاخرين واذا اجتمع في ملكه  
 اخوان فدبر احدهما واستولدها والاخرى صغيرة لم اكره له بيع الصغيرة وكذلك  
 ان كاتب احدهما دون الاخرى او يفتق او يبيعها شمة العنق واذا كان احد  
 المملوكين له والاخر ككاتبه او لغيره تاجر عليه دين فلا بأس بالتفريق بينهما فان  
 لم يكن على العبد دين فليس له ان يفدق بينهما وان كان المضاربة فلا بأس بان  
 يبيع المضارب ما عنده منهما واذا باع امة على الله بالخيار فلا تأثم اشترى  
 ابنتها كرهت له ان يوجب البيع في الامة وان كان الخيار للمشتري فلا بأس ان  
 يستوجبها ولو كان عنده ابن لها واختار رددها لم يكن بذلك باسا وبكره  
 للمكاتب والعبد التاجر من التفريق ما بكره للحرة ولا بكره التفريق بين ذريته  
 من غير النسب ولا بين المملوكين الزوجين واذا اجتمع اخوان في ملك رجل لم ينسب  
 له ان يبيع احدهما من ابن له صغير في عياله واذا دخل الحرة في دار الاسلام  
 بغلامين اخوين صغيرين با ما ن فادان يبيع احدهما فلا بأس بشرائه منه  
 وان كان فيه تفريق لاني ان لم اشتره منه اعاده الى دار الحرب ولو كانا اشترى  
 في دار الاسلام كرهت لمسلم ان يشتري احدهما ويجبر السلطان على ان يبيعها  
 جميعا الا ان يكون اشترى في دار الاسلام من حر في مستأمن لا يجبر على  
 بيعهما فلا بأس حينئذ للمسلم بان يشتري منه احدهما واذا كانت الامة بين  
 رجلين فباع احدهما نصيبه من رجل وهي حامل فادعى المشتري الحمل وادعى  
 البائع والذي لم يبيع معا فان ولدته لاقل من ستة اشهر ثبت نسب من البائع  
 وشريكه وينقض البيع ويرد المشتري نصف العقر على الذي لم يبيع باقراره  
 بالوطئ وقال ابو الفضل رحمه الله قوله ويرد المشتري نصف العقر ليس  
 بسديد والصواب ان يرد جميع العقر على الشرطيين جميعا بطلب هذا  
 في رواية ابى سليمان وان جاء ثبته لاكثر من ستة اشهر ثبت نسب من  
 المشتري ومن الذي لم يبيع وعلى البائع نصف العقر الذي لم يبيع والله اعلم  
**باب الاستبراء** واذا اشترى الرجل جارية فلا ينبغي له ان يقربها

حتى يستبرأ بها بحبضة بلقنا ذلك عن ابى بن طالب وعبد الله بن عمر  
 وكذلك ان اشترىها من امرأة او مملوك او صبي باع عليه ابوه وكذلك  
 لا يقبلها ولا يباشرها ولا ينظر منها الى غورة فان كانت لا تحبض من صغير او  
 كبر استبرأها بشهر فان كانت حاملا لم يقربها حتى تضع وان ارتفع حمها  
 وهي من تحبض تركها حتى استبان له انها ليست بحامل وقع عليها في قول  
 ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله اوفت في ذلك عدة  
 الحرة في الوفاة اربعة اشهر وعشرا فاذا مضت ولم يستبرأ بها حل وطئها وكذلك  
 اذا اصاب جارية من السبي لم يقربها حتى يستبرأ بها بحبضة بلقنا نحو ذلك  
 عن الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وان كانت حاملا لم يقربها حتى تضع حملا  
 بلقنا نحو ذلك عن الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وكذلك لو ملك جارية بنية  
 او صدقة او وصية او ميراث او جناية حنت عليه او جعل كاتبة او خلع وكذلك  
 لو كان له في جارية شقة فملك الباقي بوجه من الوجوه واذا اشترى جارية وهي  
 حائض لم يحسب تلك الحبضة وكذلك ان حاضت حبضة مستقبلة بعد  
 الشري قبل القبض لم يحسب بها وكذلك ان وضعت على يدي عدل حتى يفد  
 الثمن فحاضتها عنده لم يحسب بها واذا باع الرجل جارية فلم يسلمها حتى تاركه  
 المشتري البيع فيها كان ينبغي في قياس هذا القول ان يقربها البائع حتى يستبرأ  
 بحبضة ولكنما الحسن ان لا يجعل عليه فيها استبراء واذا اشترى الرجل  
 جارية لا تحبض فاستبرأ بها بعشرين يوما ثم حاضت انتقض الاستبراء  
 بالايام واذا حاضت الجارية عند المشتري حبضة ثم وجد بها عيبا فزدها  
 لم يقربها البائع حتى تحبض عنده حبضة وكذلك الا قاله وكذلك لو باع  
 منها ثم استقاله البيع فيه او استبرأه واذا رجعت الالبه او ردت  
 المفصولة او فكت المهر فزاد وعجزت المكاتبه او انقضت الاجارة لم يكن  
 على مولاه ان يستبرأ بها ولو وهبها لولده صغير ذكرا وانثى ثم اشترىها  
 لنفسه منه كان عليه ان يستبرأ بها ولو باعها من رجل على انه بالخيار ثم نقص  
 البيع لم يكن عليه ان يستبرأ بها وان كان الخيار للمشتري فزدها بعد القبض  
 فليس على البائع ان يستبرأ بها في قول ابى حنيفة رحمه الله وقال لا عليه ان يستبرأ  
 واذا قبضها المشتري على شراء فاسد ثم ردها القاضى على البائع لفساد  
 البيع فعليه ان يستبرأ بها واذا غضب الرجل جارية رجل فباعها من رجل  
 وقبضها المشتري فوطئها ثم خاصم مولاه الاول فيها فنقض له القاضى  
 بها فعليه ان يستبرأ بها استحسانا من قبل انها قد حلت للمشتري حين استبرأ  
 ولو كان يعلم المشتري انها لهذا ولم يطأها لم يكن على هذا ان يستبرأها لانها

بالحبضة  
 في قول ابى حنيفة



لم يحل المشتري ولا ان المشتري اذا علم لم يثبت نسب الولد منه وفي الاول  
ثبت نسب الولد منه وان لم يطاها في المسئلة الاولى فليس عليه استبراء  
ن فرج الرجل اقبله فطلقها الزوج قبل الدخول كان للمولى ان يقربها بعد ما  
يستبرئها بحبضة وان كانت تزوجت بعينها ففرق بينهما قبل الدخول  
لم يكن عليه ان يستبرئها وان فرق بينهما بعد الدخول لم يكن له ان يقربها حتى  
تتقضى عدتها واذا وطئ الرجل جارية ولده فلم تعلق منه ثم اشتراها فعليه ان  
يستبرئها وكذلك اذا اشترى جارية من ابية وامه او مكاتبه فعليه ان  
يستبرئها وان اشتراها من عبد له تاجر فلا استبراء عليه فان كان على العبد  
دين يحيط برقبته وبما في يديه فكذلك في القياس غير ان المستحسن ان يستبرئ  
في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا استبراء  
على المولى اذا كانت قد حاضت عند العبد بعد شرائها وان كانت عليه دين  
لان المولى يملكها الا ترى انه لو اعتمها جازعته في قول ابو يوسف ومحمد  
واذا وهب الرجل جاريته لرجل وسلمها اليه ثم رجع في الهبة فعليه ان يستبرئ  
وكذلك اذا اصاب الماسورة قبل القسمة او بعد لها لان العدة وقد كانوا  
ملكوها واذا باع الرجل ام ولد او مذبذبه وقبضها المشتري ثم ردّها عليه  
عليه ان يستبرئها من قبل ان المشتري يملكها الا ترى انها لو كانت امرأته لم يفسد  
نكاحها ولو اعتمها لم يحسن عتقها ولو ولدت عند المشتري لم يثبت نسب  
الولد من المشتري واذا اراد الرجل ان يبيع امته وقد كان يطاها فليس  
يتبقى له ان يطاها حتى يستبرئها بحبضة بلغنا ذلك عن عبد الله بن عمر  
ولا ينبغي للمشتري ان يجترى باستبراء البائع حتى يستبرئها واذا باعها  
البائع قبل ان يستبرئها جاز يبعه ولو اراد البائع ان يزوجه لم يتبقى له ان  
يزوجه حتى يستبرئها جاز واحسن للزوج ان لا يقربها حتى تحبض حبة  
وليس ذلك بواجب عليه في القضاء وكذلك اذا اراد ان يزوجه ام ولده او  
مذبذبه واذا زنت امه الرجل فليس عليه ان يستبرئها وليس في الزنا استبراء  
ولا عدة فان حملت من الزنا لم يقربها حتى تضع حملها امه بين رجلين باعها  
احدها كلها ثم سلم الاخر البع بعد ما حاضت عند المشتري حبضة فعليه ان  
يستبرئها بعد جواز البيع كله وكذلك لو كانت لغير البائع واذا اردت ثمانية  
الرجل ثم باعها لم يكن عليه ان يستبرئها وان كان الفرج قد حرم عليه وان  
امه لها زوج لم يدخل بها فطلقها قبل ان يقبضها المشتري فعليه ان يستبرئها  
وان طلقها بعد القبض لم يكن عليه ان يستبرئها واذا اشترى جارية فقبضها  
فرزجها ثم مات عنها زوجها فاعتدت عدة الوفاة ولم تحض فلا بأس بان

قأذا زوجها قبل  
ان يستبرئها

يطاها

يطاها المشتري وان طلقها الزوج قبل ان يدخل بها وقبل ان يحبض عنده  
لم يطاها المشتري حتى يستبرئها بحبضة فان كانت قد حاضت حبضة  
عند زوجها قبل الطلاق اجزته تلك الحبضة من الاستبراء وفي كتاب الجبل  
قال ان زوجها المشتري عبد له قبل ان يقبضها ثم قبضها ثم طلقها العبد قبل ان  
يدخل بها وقبل ان يحبض للمشتري ان يطاها في قياس قول ابو يوسف ولو اشترى  
امراة وهي امه ولم يدخل بها ففسد النكاح ولا استبراء عليه اذا قبضها والله اعلم  
**باب الاستبراء في الاخوات** واذا وطئ الرجل امه ثم اشتراها اخها  
عليه ان يطا الاولى وليس له ان يطا الثانية اذا اشتراها وان لم يكن وطئ الاولى  
فله ان يطا ربتها شاء فان وطئها جميعا او قبلها او نظر الى فرجها بشهوة فعد  
اسا ولا يطا واحدة منهما حتى يبيع احدها او يزوجهما فان زوج احدهما  
فله ان يجامع الثانية غير ان يجب له ان لا يطاها حتى تحبض اخها حبضة فان  
طلقها الزوج وانقضت عدتها لم ينبغي للمولى ان يطا واحدة منهما حتى يزوجه  
احدهما او يبيع وكذلك لو كان باع احدهما ثم ردت عليه بغير بلغنا نحو ذلك  
عن ابن عمر رضي الله عنهما نحو هذا واذا اردت احدهما عن الاسلام لم يحل له ان  
يطا الاخرى لان المرتدة في ملكه وحرم منها الكربة المحض وكذلك الهن والجاره  
والتدبير وكذلك ان نحو احدهما دين او جنايته لم يدفع او يباع ولو كانت  
احدهما او اعتق بعضهما فقبض عليها بالسعاية او لم يقبض حل له ان يطا الاخرى  
وكذلك لو باع من احدها شقصا او وهبها وسلمها او اسرها العدو واحزوها  
وتواقت اليهم لم يحل له وطئ الباقية في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف  
ومحمد اذا حرزوها حل له وطئ الاخوت ولو زوج احدها نكاحا فاسدا  
نوطئها زوجها ثم فرق بينهما فله ان يقرب اخها وان كان الزوج لم يفرق  
بينهما ولم يدخل بها لم يكن له ان يقرب الاخوت فان باع احدها بغير فاسدا  
وقبضها المشتري حل له وطئ الاخوت ولا يحل للمشتري وطئ الذي عند القضاء  
البيع واذا تزوج الرجل اخت جاريته التي وطئها لم يقرب واحدة منهما حتى  
يملك فرج امه غيره ولو اشترى اخت امه وهي امه كان له ان يطا الاولى  
واذا كان للرجل امه يطاها فاشترى عمتها او خالتها او ابنت اختها من نسب  
او رضاع فهو بمنزلة شري الاخوت واذا اشترى الرجل جارية وقبضها وعليها  
عدة من زوج من طلاق او وفاة يوما او اكثر من ذلك او قل فليس عليه بعد  
مضي تلك العدة استبراء استحسانا الا ترى انها لو كانت حاملا فولدت حلالا  
ان يطاها واذا اشترى الرجل جاريته زوجها وقبضها ثم طلقها الزوج قبل  
ان يدخل بها وقد كان البائع وطئها قبل ان يزوجه لم ينبغي للمشتري ان



يقربها حتى يحض خيضة استحسننا الا ان تكون قد حاضت خيضة بعد وطئ  
البائع واذا اشترى المكاتب جارية وقبضها وحاضت عنده ثم عتق حلالا وطئها  
وان تجزئ يطاها المولى حتى يستبرأها فان كانت ام المكاتب او ابنته لم يكن على المولى  
ان يستبرأها لانها قد صار مكاتبه وكذلك كل ذي رحم محرر من المكاتب في قول  
ابن يوسف ومحمد رحمهما الله وقال ابو حنيفة على المولى الاستبراء في ذلك الا في  
الاولاد والامهات واذا اشترى النضر في امه فليس عليه الاستبراء لانها من النسل  
اعظم من ترك الاستبراء فان اسلم قبل ان يطاها وقبل ان يحض استحسن ان  
يستبرأ بها بخيضة وان وطئها قبل اسلامه ثم اسلم لم يكن عليه ان يستبرأ بها  
بخيضة واذا اشترى المسلم امه بحوسبة وقبضها فحاضت خيضة ثم اسلم حلالا  
ان يطاها وكذلك اذا اشترى جارية محررة فحاضت في احرامها ثم حلت واذا اشترى  
جارية هي اخت البائع من الرضا عدا وكانت حراما عليه بوجه من الوجوه فعلى المشتري  
ان يستبرأ بها واذا اشترى الرجل جارية فلم يقبضها حتى ردها بجوار او عيب  
او بغير عيب لم يكن على البائع ان يستبرأ بها واسد اعلم بالفتاوى باب **بيع الخيل**  
**في الخيار** واذا راي الرجل جارية عند رجل وسأوه فيها ولم يشترها ثم رآها  
بعد ذلك مستغنية فاشترها بمن سمي ولم يعلم انها تلك الجارية ولم يكن بينهما  
منطق يستدل به على انه قد عرضها فهو بالخيار اذا اكتسفت نقابها وهذا بمنزلة من  
اشترى شيئا لم يره ولو نظر الى جراب هروي وقبضه ثم ان صاحبا الجراب قطع  
نقبا ثم اخبره انه قطع منه ثوبا ولم يره اياه فانه حتى اشتراه منه فهو بالخيار اذا رآه  
ولو عرض رجل على رجل ثوبين فلم يشترهما ثم لعا أحدهما في منديل ثم اشتراه منه  
ولم يره ولم يعلم انهما هو فهو بالخيار اذا رآه وتوفاه بثوبين جميعا قد لعا كل واحد  
في منديل فقال هذان الثوبان اللذان عرضت عليك اسرفقا ل اخذت هذا من هذا  
بعشرين وهذا بعشرة في صفتين او صفتة ولم يرها في هذه المرة فواجبها  
فله الخيار ولو قال اخذت كل واحد منهما بعشرة جاز ذلك ولا خيار له رجل اشترى  
ثوبا ولم يره حتى رآه او اجره ثوبا وباعه والمشتري بالخيار فهذا اختياره  
ولم يكن له ان يرده ولو باعه على انه بالخيار فنقض البيع كان له ان يرد اذا رآه  
ولو اشترى عبدا لم يره فكانت له ثم عجز فراه لم يكن له ان يرده بالخيار وكذلك خيار  
الشرط ولو حم العبد ثم ذهب الحمى كان له ان يرده اذا رآه وكذلك في خيار الشرط  
ولو اشهد على نقض البيع في الثلاث بخيضة البائع والعبد محكوم وله الخيار الشرط  
ثم ذهب الحمى قبل الثلاث ولم يحدث ردا حتى مضت الثلاث كان له ان يرده  
بذلك الرد ولو تمت به الحمى عشرة ايام لم يكن له ان يرد بذلك الرد ولا بغيره ولو حاض  
في الثلاث الى القاضي ورده المشتري وابا البائع ان يقبله وهو محكوم قال القاضي

يبطل

يبطل الرد ويجوز البيع فان صح في الثلاث لم يكن له ان يرده بعد قضاء القاضي  
وكذلك هذا في خيار الروية ولو اشهد على رده في الثلاث بخيضة البائع ومهر صح  
ثم حم قبل ان يقبضه ثم اقلعت عنه الحمى وعاد الى الصحة في الثلاث او بعد فلو لازم  
البائع ولا خيار له وكذلك خيار الروية وتوخرج العبد عند المشتري جرحا له  
ارثن او جرحه هو او كانت امه فوطئها هو او غيره او ولدت ولدا فمات ولدها  
او لم يمت لم يكن له ان يرد هاجيا والروية ولا بخيار الشرط ولو كانت دابة او  
شاة فولدت لم يكن له ان يرد هاجيا والروية ولا بشرط وكذلك لو قتل ولدها  
هو او غيره ولو مات موقا كان له ان يرد هاجيا ولو ان البائع جرحها عند المشتري  
او قتلها وجب البيع على المشتري وعلى البائع القيمة في خيار الشرط والروية ولو  
استودعها المشتري البائع بعد ما قبضها فماتت عند البائع قبل ان يرضى  
المشتري فهو في القياس يلزم المشتري الثمن ولكن استحسن وادع القياس بها  
من مال البائع في خيار الشرط وفي خيار الروية هي من مال المشتري وعليه الثمن  
وهذا قول ابو حنيفة رحمه الله واما في قياس قولنا ابو يوسف ومحمد رحمهما الله  
هي من مال المشتري والله اعلم بالصواب باب **بيع الخيل فيه ثمر او ثمر**  
واذا اشترى الرجل امضا وبخله بالف درهم والارض تساوي الفا والثلث يساوي  
الفا فامر الخيل في يدي البائع مرة او مرتين وكل مرة يساوي الفا فاكل ذلك  
البائع كله ثم جاء المشتري يطلب بيعه قال ينظر الى جميع ما اتمن في يدي البائع  
فاكله ثم قيمته ثم يضمنه الى قيمة الارض والثلث فيقسم الثمن في جميع ذلك فاما أصاب  
الثلث حط عن المشتري وما أصاب الثلث والارض اخذها به ان شاء وان شاء  
تركها فان كان في الخيل ثمة تساوي الفا يوم اشترى الارض والثلث فاكلها  
البائع ثم اتمن بعد ذلك مرة او مرتين او اكثر من ذلك فاكلها البائع قال  
اما الثمة الاولى فانها تذهب بثالث الثمن واما ما اتمن بعد ذلك فيجمع قيمته  
الى قيمة الارض والثلث ويقسم ثلثا الثمن على ذلك فان كانت الثمة التي حدثت  
بعد البيع لم ياكلها البائع ولكن اصابتها افة من السماء فذهبت بها ونقص  
تلك الخيل فالمشتري بالخيار ان شاء اخذها بجميع الثمن وان شاء تركه وان  
ينقص الخيل بذها بها شيئا لم يكن للمشتري في البيع خيار وهو لازم له بجميع الثمن  
وهذا كله قول ابو يوسف الاول وهو قول محمد وقال ابو يوسف بعد ذلك كله  
ثمة حدثت في يدي البائع بعد البيع فهي زيادة في الخيل دون الارض وهذا هو  
باب **خيار البائع والمشتري قبل القبض** واذا اشترى الرجل  
عبدا بالف درهم فلم يقبضه حتى قطع البائع يده فالمشتري بالخيار ان شاء  
اخذ العبد بنصف الثمن وان شاء تركه وما استهلك البائع من البيع قبل التسليم



فليس عليه ضمانا لما سقط عنه بحسابه من الثمن ولو كانت يد العبد شلت من غير فعل  
 احده كان المشتري بالخيار ان شاء اخذ به بجميع الثمن وان شاء تركه فان اخذه ابيع  
 الجاني بنصف القيمة فاذا اخذه تصدق بما زاد نصف القيمة على نصف الثمن فان تركه  
 المبيع ابيع البايع الجاني بنصف القيمة وتصدق ايضا بما زاد نصف القيمة على نصف  
 الثمن ولو كان المشتري هو الذي قطع اليد صار قابضا بجميع العبد فان هلك العبد  
 في يدي البايع من القطع او من غيره قبل ان يبيعه البايع من المشتري فعلى المشتري  
 جميع الثمن وان كان البايع منه منه ثم مات من القطع فعلى المشتري جميع الثمن  
 وان مات من غير القطع فعلى المشتري نصف الثمن لانه استوفى اليد بالقطع واليد  
 من العبد نصفه وان قطع البايع ولا يديره ثم قطع المشتري رجله من خلاف فبرا  
 منها فالعبد لزم للمشتري بنصف الثمن ولا خيار له فيه ولو قطع المشتري يده او لا  
 ثم قطع البايع رجله فبرا منها كان المشتري بالخيار ان شاء اخذ العبد واعطى ثلثه  
 ارباع الثمن وان شاء تركه وعليه نصف الثمن بقطعه اليد ولو كان المشتري نقد الثمن  
 ولم يقبض العبد ثم قطع يده ثم قطع البايع رجله من خلاف فبرا فالعبد للمشتري ولا  
 خيار له فيه وعلى البايع للمشتري نصف قيمة العبد لان المشتري حين نقدا الثمن ثم قطع  
 يده صار قابضا بجميع العبد قبضا لا يقدر البايع على منعه منه وجناية البايع  
 عليه بعد ذلك كجناية الاجنبي ولو كان البايع قطع او لا يديره ثم قطع المشتري  
 رجله فالعبد لزم للمشتري بنصف الثمن ورجع على البايع بنصف الثمن الذي عطا  
 واذا اشترى الرجل عبدا بالف درهم ولم ينقده الثمن حتى قطع البايع يده ثم قطع  
 المشتري رجله من خلاف فمات من ذلك كله في يدي البايع فعلى المشتري ثلثه اثمان  
 الثمن منقودا فعليه جميع الثمن وعلى البايع ثلثه اثمان القيمة وان كان البايع هو  
 البا دي بالقطع رد البايع على المشتري نصف الثمن الذي اعطاه ونصف قيمة  
 العبد ولو كان المشتري حين اشتراه نقدا الثمن ولم ينقده حتى قطع البايع يده ثم  
 قبضه المشتري باذن البايع او بغير اذنه فمات في يد المشتري بجنايته لا للمشتري  
 قبضه صار ضمانا ولا يشبه قبض المشتري في هذا قبضه في الوجه الاول بالجناية  
 عليه او لحدث بحدثه في كل شيء حدث من جناية البايع الاول بعد ما بحث المشتري  
 في جناية فان كان الثمن غير منقود بطل عن المشتري من الثمن بحساب ما هلك منه  
 بجناية البايع وان كان الثمن منقودا فعلى البايع قيمة العبد وان كان القبض بعد  
 جناية البايع فاخذ العبد فلا ضمان على البايع فيما بهلك من جانيته في المشتري  
 من القيمة ولا يبطل به شيء من الثمن سوى ما قد بطل بنفس الجناية حتى جنى قبل  
 القبض الا ترى لو ان رجلا قطع يد عبده ثم غصبه منه فاصب فمات في يده من  
 المولى كان على الغاصب قيمته يوم غصبه واذا اشترى الرجل من الرجل عبدا فلم ينقده

التمن حتى قبضه بغير امر البايع فقطع البايع يده في يد المشتري فان كان مات  
 من قطع اليد فقد بطل البيع ولا شيء على المشتري منه وان مات من غيره فعلى  
 نصف الثمن واذا اشتراه فلم ينقده الثمن حتى احده المشتري فيه عيبا ينقصه من  
 الثمن فلم يمنعه البايع بعد ذلك حتى مات العبد من غيره احده المشتري فيه عيبا  
 قبض من المشتري وعليه جميع الثمن ولو كان باعه المشتري بعدما احده فيه وقبضه  
 الذي اشتراه منه كان بيعه جائزا واذا اشترى جارية فلم يقبضها حتى زوجها  
 فالتكاح جائز وان ماتت من مال البايع ولم يكن التزوج قبضا استحصانا وكذا  
 القياس ان يكون قبضا لانه عيب دخلها فانوطها الزوج ثم ماتت من مال  
 المشتري نقصها الوطى ولم ينقصها وكذلك اذا وطى المشتري الجارية في يدي  
 البايع ثم ماتت قبل ان يمنحها اياه البايع فعليه جميع ثمنها فان كان البايع ثمنها  
 المشتري بعد وطى المشتري الزوج اياها ولم ينقصها الوطى شيئا ثم ماتت فلا  
 على المشتري من الثمن ولا من العقر ولو كانت بكر او كان الوطى قد نقصها لم ينظر الى  
 العقر ولكنه ينظر الى ما نقصها الوطى فيكون عليه حصته من الثمن وان كان  
 البايع هو الوطى لم ينظر الى العقر ولكنه ينظر الى النقص فان كان لم ينقصها شيئا  
 وهي حية اخذها المشتري بجميع الثمن وان كان نقصها شيئا حط عنه حصته النقص  
 واخذها بما بقي في قول ابي حنيفة رحمه الله وقالا ابو يوسف ومحمد يقسم الثمن  
 على العقر والقيمة اذا لم يكن الوطى نقصها وان كان نقصها نظر الى الاكثر من العقر  
 ومن النقصان فقسم الثمن عليه وعلى قيمتها ويبطل على المشتري حصته ذلك من الثمن  
 وياخذها بحصة القيمة من الثمن واذا اشترى الرجل من الرجل عبدا بالف درهم  
 فلم يقبضه ولم ينقده الثمن حتى قطع البايع يد العبد ثم قطع المشتري ورجل  
 اجنبي رجله من خلاف فمات من ذلك فعلى المشتري ثلثة اثمان الثمن وثلث  
 ثمن الثمن حصته الجناية وحصته جناية الاجنبي ويبطل عنه جناية البايع اذ  
 اثمان الثمن وثلثا ثمن الثمن ويرجع المشتري على الاجنبي بثلثي ثمن  
 القيمة ولا يتصدق بشيء منه ان كان فيه فضل على حصته من الثمن ولو كان البايع  
 والاجنبي هما اللذان قطعوا اليد ولا ثم قطع المشتري رجله من خلاف فمات من  
 ذلك كله فعلى المشتري بقطعه الرجل ربع الثمن وبما استهلك من النفس بجانيته  
 ثلثا ثمن الثمن وعليه ايضا بجناية الاجنبي على اليد ربع الثمن وبجانيته على النفس  
 ثلثا ثمن الثمن فيودي جميع ذلك الى البايع ويرجع المشتري على الاجنبي بربع القيمة  
 بقطعه اليد وبثلثي ثمن القيمة بما استهلك من النفس فيكون ذلك على اقله  
 الاجنبي في ثلث سنين في كل سنة الثلث فاذا قبضه نظيره فان كان الذي  
 قبضه من جناية الاجنبي على اليد اكثر من ربع الثمن تصدق بالفضل عليه لانه لا يبيع



يضمن ولا يتصدق بفضله ان كان في قيمة ما استهلك الاجنبي من النفس على اعطاء  
 المشتري من ربح ما قد كان ضمنه وقبضه الا ترى ان رجلا لو اشترى عبدا فلم  
 يقبضه حتى قطع اجنبي يده ثم قبضه على ذلك ورضيه فمات في يديه من جناية  
 الاجنبي عليه فعلى ما قلناه الاجنبي قيمة العبد ثلاث سنين فاذا قبضها وفيها  
 فضل تصدق بنصف الفضل وهي حصنة العبد لانه ربح ما لم يضمن واذا اشترى  
 الرجل عبدا بالف درهم فلم ينقده الثمن حتى قطع المشتري واجنبي يده معان  
 قطع البائع رجله من خلاف فمات من ذلك كله فان اخذ المشتري البائع  
 فعليه من الثمن خمسة اثمانه وثلاث ثمنه ويرجع على الاجنبي بثلثي القيمة وثلثي  
 ثمن القيمة ولا يتصدق بفضله ان كان في ذلك لان جناية الاجنبي كانت مع  
 قبضه وان شاء المشتري نقض البيع ولزمه من الثمن حصنة جانيته خاصة  
 وذلك ثمن الثمن وثلثا ثمن الثمن ويرجع البائع على الاجنبي بثلثي القيمة وثلثي ثمن  
 القيمة ويتصدق بفضله ان كان فيه على ثمنه واذا اشترى الرجل من الرجلين عبدا  
 بالف درهم ولم ينقدهما الثمن حتى قطع احدا البائع يدين العبد ثم قطع الآخر  
 رجله من خلاف ثم فقا المشتري عينه ومات من ذلك كله في يدي البائعين  
 فالمشتري مخار للبيع بجنايته بعد جناية البائع وعليه للقاطع الاول ثمن  
 الثمن وخمسة اسداس ثمن الثمن وعليه للقاطع الثاني ثمن الثمن وخمسة اسداس  
 ثمن الثمن ويرجع المشتري على القاطع الاول بثلثي قيمة العبد وسدس ثمن قيمته  
 وذلك على ما قلناه في ثلاث سنين وعلى ما قلناه القاطع الثاني ثمن قيمة العبد  
 وسدس ثمن قيمته في ثلاث سنين ويتصدق بما زاد من ذلك على ما عزم  
 من الثمن الا فضل سدس ثمن قيمة العبد على ثمنه من الثمن فانه يطلبه واذا اشترى  
 الرجلان من الرجل عبدا فلم ينقده الثمن حتى قطع احدا المشتري يدينه ثم قطع  
 الآخر رجله من خلاف ومات من ذلك كله فان البائع لادم للمشتريين بالثمن  
 كله ويرجع القاطع الثاني على القاطع الاول بثلثي قيمة العبد ونصف ثمنها ويرجع  
 القاطع الاول على القاطع الثاني بثلثي قيمتها ونصف ثمن قيمتها فيكون ذلك  
 على ما قلناه في ثلاث سنين وان كان البائع نقأ عينه بعد جانيته فمات  
 من ذلك كله فان المشتريين بالخيار ان شاء نقض البيع وكان للبائع على  
 القاطع الاول ثمن الثمن وسدس ثمنه وعلى الثاني ثمن الثمن وسدس ثمنه  
 ويرجع البائع ايضا على القاطع الاول بثلثي القيمة وسدس ثمنها وعلى الثاني ثمن  
 القيمة وسدس ثمنها فان اخذ ايضا البيع كان على كل واحد منهما ثلاثة اثمان الثمن  
 وثلث ثمنه ويرجع القاطع الثاني على الاول بثلثي القيمة وسدس ثمنها ويرجع الاول  
 على الثاني بثلثي القيمة وسدس ثمنها فيكون ذلك على ما قلناه كل واحد منهما في ثلاث

سنين واذا اشترى الرجل من الرجل عبدا بالف درهم ولم ينقده الثمن حتى قطع  
 البائع يده ثم قطع المشتري يده الاخرى او قطع الرجل التي في جانب اليد  
 المقطوعة ومات من ذلك كله فان المشتري قد بطل عنه بقطع البائع يد العبد  
 لنصف الثمن ثم ينظر الى ما ينقص العبد من جناية المشتري عليه لان هذه الجناية  
 استهلاك له ونقصانها اكثر من نقصان قطع الرجل من خلاف فان كانت هذه  
 الجناية نقصه اربعة اخماس ما بقي كان عليه اربعة اخماس نصف الثمن ومات  
 الخمس الباقي من جنايتهما جميعا فعلى المشتري نصف ثمنه ايضا فيكون عليه اربعة  
 اعشار الثمن ونصف عشرة فان بدا لقطع يده ثم قطع البائع رجله من خلاف  
 ثم مات من غير ذلك ولم يحدث البائع منعاً فعلى المشتري ثلاثة ارباع الثمن لانه  
 صار قابضاً للعبد بقطع اليد ولما قطع البائع رجله كان ما نفا للرجل خاصة  
 فالمشتري على قبضه الاول فيما بقي من العبد لان البائع لم يحدث منعاً فيما بقي منه  
 ولولم يميت منه وبري كان المشتري بالخيار ان شاء اخذه واعطاه ثلاثة  
 ارباع الثمن وان شاء تركه واعطى نصف الثمن بقطع اليد فان اراد المشتري  
 اخذه فمنعه البائع حتى يعطيه ثلاثة ارباع الثمن فمات في يديه من جناية  
 لم يكن على المشتري الا نصف الثمن وهذا اخر الباب **باب زيادة**  
**المبيع ونقصانه قبل القبض** واذا اشترى الرجل من الرجل جارية بالف درهم  
 قيمتها الف درهم فولدت عند البائع بنتا بالف درهم ونقصت الولادة الامر  
 فالمشتري بالخيار ان شاء اخذها بجميع الثمن وان شاء تركها فان اخذ  
 احدهما فلم ياخذها حتى ولدت الابنة بنتا لساوي الف درهم وقد نقصتها  
 الولادة فالمشتري بالخيار ايضا ان شاء اخذها بجميع الثمن وان شاء  
 ترك فان ولدت الوسطى حتى صارت تساوي القين فنقصتهن جميعاً الى  
 قدر جعت قيمتهما الى خمسمائة درهم ثم وجد بالام عيباً ردها بربع الثمن  
 واصل هذا الباب ان ينظر الى قيمة الام يوم وقع البيع والى قيمة الولد والى  
 يوم القبض فيقسم على ذلك واذا اشترى امين بالف درهم قيمة احدهما  
 خمسمائة وقيمة الاخرى الف درهم فولدت كل واحدة منهما ولداً يساوي  
 الفاً ثم اعورت التي كانت تساوي الفاً واخذ المشتري اخذ ذلك كله  
 بالثمن فنقصته جميعاً ورفع الثمن ثم وجد بالام عيباً وقيمتها خمسمائة  
 درهم ردها بثلاثة اثمانه وثلاثة وثلاثين وثلاثاً وانبثا بثلثي الثمن وكانت  
 قيمتها يوم وقع البيع وقيمة ولدها يوم وقع الف درهم ولو وجد بالجارية  
 الاخرى عيباً ردها بما يه درهم واحد عشر درهما وتسع دراهم واذا اشترى ثوباً  
 فولدت قبل القبض فليس للمشتري ان يترك البيع لان الولادة ليست بنقصان

ما لا بد من ان يكون  
 العبد قد قبضه المشتري



وهذا لا زمان له وكذلك لو مات الولد قبل القبض اخذ الام بجميع الثمن ولا خيار له

في الشاة كما يكون نقصا في الجارية وكذلك كل ما لا ينقصه الولادة فان المشتري يجبر على قبضها فان وجد بالام عيبا قبل القبض فهو بالخيار ان شاء اخذها بجميع الثمن وان شاء تركها وان وجد بالولد عيبا فلا خيار له فيه فان كان البايع هو الذي قتل الولد قسم الثمن على قيمة الاقرب يوم وقع البيع عليها وعلى قيمة الولد بغير قتله البايع فما اصاب بالولد بطل عن المشتري واخذ الام بما بقي وقال ابراهيم ومحمد رحمهما له في هذا الخيار في الام وان قبضها ثم وجد باحدهما عيبا رده وجد بحصته من الثمن واذا اشترى الرجل من الرجل جارية بثلث الف درهم واحدي بيضا وقيمتها الف درهم فولدت ولدا يساوي الف درهم ذهبيا بياض عن عينيها وصارت لتساوي الف درهم ثم ان البايع ضرب العين التي كانت في الاصل صحيحة قابضته ورجعت قيمتها الى الف درهم وبياض العين ينقصها اربعة اخماس القيمة الا ولى لو كانت العين الاولى بيضا على جارية فالمشتري بالخيار ان شاء اخذها بستة اعشار الثمن وان شاء تركها ولو كان البايع ضرب العين التي كان ذهب عنها البياض فعاد بياضها فالمشتري بالخيار في قول ابي يوسف ومحمد ان شاء اخذها بثلثي الثمن وان شاء تركها فان اخذها ثم وجد باحدهما عيبا رده بنصف ما اخذها به لان تلك الزيادة لما جنى عليها البايع صار بمنزلة ولد ولدته فقضى البايع وان كانت جنايته على العين التي كانت في الاصل صحيحة لم يعتد بزيادة العين الاخرى لانها غير مزيلة للبدن واذا اشترى جارية بالف درهم واحدي عينيها بيضا فزال البياض فصارت لتساوي الف درهم ثم ان عينا ضرب تلك العين فعاد بياضها ودفع مولاه بالخيار وقيمة خمسائة درهم فاخذها المشتري بجميع الثمن ثم انه وجد بالعبد عيبا فانه يرد بثلث الثمن لان قيمة يوم قبضه المشتري خمسائة درهم وقيمة الجارية يوم وقع البيع الف درهم فان كان العبد زاد في يد البايع حتى صار يساوي الف درهم ثم قبضها المشتري وجد باحدهما عيبا رده بنصف الثمن واذا اشترى جارية بالف درهم وتساروا الف ففقا البايع عينا ثم ولدت بعد الفتي وكذا يساوي اخذها المشتري ان شاء بنصف الثمن فان كان الفتي بعد الولادة اخذها ان شاء بثلثة ارباع الثمن ولا يشبه الرهن في هذا البيع واذا اشترى جارية بالف درهم وتساروا الف ففقا البايع عينا ثم ولدت بعد الفتي وكذا يساوي اخذها المشتري ان شاء بنصف الثمن فان كان الفتي بعد الولادة اخذها ان شاء بثلثة ارباع الثمن ولا يشبه الرهن في هذا البيع واذا اشترى جارية بالف درهم وتساروا الف ففقا البايع عينا ثم ولدت بعد الفتي وكذا يساوي اخذها المشتري ان شاء بنصف الثمن فان كان الفتي بعد الولادة اخذها ان شاء بثلثة ارباع الثمن ولا يشبه الرهن في هذا البيع

ان شاء

ان شاء فان قبضها ثم وجد بالجارية عيبا ردها بسبب الثمن الذي نقد وهو ما يتا درهم فان وجد بالعبد عيبا رده بخمسة اسباعه ولو كان البايع ينفق عينا حتى ذهب البياض من عينيها فصارت لتساوي الف درهم ثم ان عينا العين التي برأت وعاد بياضها بثلث الضربة ثم ان البايع فقا العين الباقية فصارت لتساوي ما تبقى درهم فولى العبد بالخيار ان شاء دفعه وان شاء فقهه بالف درهم فان دفعه وقيمة خمسائة درهم اخذها المشتري ان شاء بخمس الثمن وثلث خمس الثمن لان العبد زيادة بمنزلة ولد ولدته يساوي خمسائة وقيمتها الف ففقا البايع عينا صحيحة فنقصها ذلك فان ما يده درهم فالمشتري ان ياخذها وولدها بخمس الثمن وثلث خمس الثمن ان شاء والله الموفق بمذكرة

**باب قبض المشتري باذنه او بغيره** انه واذا اشترى الرجل من الرجل عبدا بالف درهم حاله فليس للمشتري ان يقبض العبد حتى يعطى الثمن وان اعطاه الثمن فله ان يقبض العبد قال لم يقبضه حتى وجد البايع الدراهم ذيوفا او نهج واستوفى او رصا صا او استحققت من يديه فليبايع ان يمتنع المشتري من قبض العبد حتى يعطيه الثمن مثل شرطه وكذلك لو وجد بعض الثمن على ما وصفت لك وان كان درهما واحدا فان لم يجد البايع ذلك حتى قبض المشتري العبد من البايع باذنه ثم وجد الثمن او بعضه على ما وصفت لك فان كانت ستوفى او رصا صا او استحق ذلك من يده كان له ان يترك العبد من المشتري حتى يعطيه البذل وان كان ذيوفا او نهج لم يكن له ان يسترد العبد فان لم يجد البايع شيئا من ذلك حتى باع المشتري العبد او هبه لرجل وسلمه اليه او رهنه وسلمه اليه ثم وجد البايع في الثمن بعض ما وصفت لك فجميع ما صنع المشتري في العبد جائز لا يقدر البايع على رده ولا سبيل له على العبد ولو كان المشتري قبض العبد بغير اذنه ثم صنع فيه بعض ما وصفت لك ثم وجد البايع بعض الثمن على ما ذكرنا كان له ان ينقص جميع ما صنع المشتري فيه وسيرده حتى يوفيه المشتري الثمن وان كان البايع لما علم يقبض المشتري العبد سلم ذلك ورهنيه والمسئلة بها لكان هذا مثله انه في القبض في جميع ذلك ولو كان لرجل على رجل الف درهم رهنه بها عبدا يساوي الفاه وقيمتها المئتين ثم قبضه الراهن دراهم ولم يقبض الرهن حتى وجد المئتين الدراهم او بعضها ذيوفا او نهج او ستوفى او رصا او استحق من يديه فلم يرهن ان يمتنع الرهن حتى يوفيه حقه وكذلك لو كان الراهن قبض الرهن باذن المئتين وبغير اذنه ثم وجد المئتين الدراهم وبعضها على ما وصفت لك فله ان يرجع في الرهن بقسطه رهنا كما كان ولا يشبه الرهن البيع الاخرى ان البايع اذا ان للمشتري في قبض العبد عارية منه له قبل قبض



التمن فقبضته المشتري على انه عادية لم يكن للبائع ان ياخذ به بعد ذلك منه وكان ذلك  
اذ ناله في قبضته على كل وجه ولو اذن المرتهن للراهن في قبض الرهن عادية كان  
جائزا وكان للمرتهن ان يرجعه حتى يعيده على حاله ولو كان الراهن في المسئلة  
الاولى حين نقد الدراهم المرتهن وقبض الرهن باذن المرتهن باعدا وجهه وسلم  
اليه او رهنه وسلم يوم وجب المرتهن الدراهم او بعضها على ما وصفنا فجميع ما  
صنع الراهن في الرهن جائز لا مرد ولكن يضمن قيمة يكون رهنا مكانه في يدي المرتهن  
ولو كان قبض الرهن بغير اذن المرتهن كان للمرتهن ان ينقض جميع ما صنع المرتهن  
فيه ويعيده رهنا في يده واذا اشترى الرجل عبدا بال درهم ولم يقبضه حتى  
وكل رجلا يقبضه فقبضه الوكيل بغير امر البائع ولم ينقد الثمن البائع فله ان يعيد  
في يدي الوكيل فالبائع ان يضمن الوكيل قيمة العبد ويكون في يديه حتى يعطيه المشتري  
التمن فاذا اعطاه رجعت القيمة الى الوكيل ولورثت القيمة عند البائع لم يكن على  
البائع في القيمة ضمان واتبع الوكيل المشتري بالقيمة ولو كان المشتري هو الذي  
قبض العبد بغير امر البائع فمات في يديه واعتقه بغير قبض لم يكن له على المشتري  
ضمان القيمة وانما له عليه الثمن ولا يجتمع ضمان الثمن وضمان القيمة عليه وانما الوكيل  
فلم يكن عليه ضمان الثمن وقبضه المبيع بامر المشتري فيما بينه وبين البائع بمنزلة  
قبضه له بغير اذنه لان المشتري لم يكن له ان يقبضه فاذا امره بقبضه لم يكن  
للمشتري قبضه بغير اذنه لو كان الوكيل قبضه بامر المشتري فاعنه  
المشتري كان هذا وموته في يدي الوكيل سواء ولو ان المشتري امر رجلا بقبض  
وهو في يدي البائع فاعتقه المأمور فان ابا يوسف رحمه الله قال هذا وقبض الوكيل  
للعبد سواء يضمن الوكيل قيمة العبد فيكون في يدي البائع حتى يورث المشتري الثمن  
واذا دفع احد الوكيل القيمة من البائع فان هلك في يديه رجع على المشتري وان هلك  
على الوكيل المقتن ويرجع البائع على المشتري بالتمن ثم رجع ابو يوسف رحمه الله فقال لا ضمان على الوكيل

## كتاب الصرف

ذكر حديث ابي سعيد الخدري رضي الله عنه الذي تقدم ذكره في صدر كتاب البيوع  
وعن انس بن مالك رضي الله عنه قال قال ابو عمر بن الخطاب رضي الله عنه يا اخي  
فله حكت صنيعة فبعتي بربايع وعطيت بر وزن وزيادة فذكرت ذلك لعمر بن الخطاب  
رضي الله عنه قال اما الزيادة فلا وعن ابي حنيفة قال سالت عبد الله بن عمر فقال  
انا تقدم ارض الشام ومعا الورق الثقال النافقة وعندهم الورق الخفاف الكاسد  
اقبضاع ورفهم العشرة بثمانية ونصف وبثمنه فقال لا تفعل ولكن بيع ورقك

بالذهب

بالذهب واشترى ورفهم بالذهب ولا نقاد فيه حتى تستوفي وان وثب من سطح فقبض  
وعن كليب بن وائل قال سالت عبد الله بن عمر عن الصرف فقال من هذه الى هذه وان  
استنظر لك الى خلف هذه السارية فلا تفعل يعني من هذه الى هذه من يدك الى يده  
وعن كليب قال سالت ابن عمر رضي الله عنهما عن الفضة بالفضة فقال وزنا بوزن  
من يدك الى يده وعن محمد بن سيرين انه كان يكره ان يبتاع السيف المحلى بالفضة  
بالفضة وتفسد به محاذفة ان يكون الفضة التي اعطى اقل ما فيه ويكره ان يبتاع  
ولا يرى باسبا ان يعبد بالذهب وعن ابي نصره قال سالت ابن عمر عن الصرف قال  
لا بأس به يدا بيد وسالت ابن عباس رضي الله تعالى عنه فقال لا بأس به وقد يربوا  
في خفية فيها ابي سعيد الخدري رضي الله عنه فسا الفارعة رجل فقال سلمه عن  
فقلت له ان هذا يامرني ان اسالك عن الصرف فقال الفضل الربوا فقال الرجل ان  
رايه والا شئ سمعت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال قد كرت ذلك فقال ابو سعيد  
بل سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اتاه رجل بربط طيب فقال ان  
هذا فقال اعطيت صاعين واخذت منها عا فقال اربيت فقال الرجل ان سقرهم  
الى السوق كذا وسعر هذا كذا فقال اربيت ثم قال هلا بقتة بسلعة ثم ابتعت  
بسلعة ثم فقال ابو سعيد التمر بالتمر ربا والدوم مثله قال ابو نصره واهرت  
ابا الصهباء فساالت ابن عباس عن الصرف فقال لا خير فيه وقال ابو نصره وسالت  
ابن عمر بعد ذلك عن الصرف فقال لا خير فيه وعن شرح مثله وعن سليمان بن  
يسار قال اتاني الاسود بن يزيد فصرف له دراهم واقية بدنا يترثم دخل المسجد  
فصلى ركعتين فيما اطلق فقال لا اشترى علة فحلت اطلب الذي صرف معه فقال  
لا عليك ان لا تجده فان وجدته فلا ابالي وعن قيس بن صفوان قال اكثرت عبد  
بن عمر بلا بدنا يتر فاقبضته ابقاضاه وبين يديه دراهم فقال المولاه انطلق معه الى  
السوق فاذا قام على سعر فان احب ان ماخذ والا فاشترى له دنا يتر واعطى  
اباه فقلت يا ابا عبد الرحمن او يصلح هذا قال نعم انك ولدك وانت صغير وعمر ابراهيم  
قال في السيف المحلى اذا كانت الفضة التي فيها قل من الثمن لا بأس بذلك وعن ابي  
الاشعث الصقاني قال نخطبنا عبادة بالشام فقال ايها الناس انكم كحذثتم  
بوسا لا ندرى ما هي الا وان الذهب بالذهب وزنا بوزن برة وعينه سواء الا وان  
بالفضة برة وعينه سواء وزنا بوزن ولا بأس ببيع الفضة بالذهب يدا بيد  
والفضة اكثر ولا يصلح بسلة الا وان الحنطة بالحنطة مدين بمدين الا وان الشعير  
بالشعير مدين بمدين ولا بأس بان يبيع الشعير بالحنطة يدا بيد والشعير اكثر ولا  
يصلح بسلة حتى ذكر التمر والمخ من زاد وازداد فهذا ربوا وعن عبادة رضي الله عنه  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبايعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق



الاوزن بالوزن ولا التبر بالتمر والحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والمخ بالمخ  
بسواء عينا بعين فمن زاد اوزان قد رادوا ولكن بيعوا الذهب بالفضة والحنطة  
بالشعير والتمر بالمخ كيف تشيئتم قال ابو نضرة واخرت فانما يصحها فسال بن عباس  
عن الصريف فقال لا خير فيه وعن شريح ان رجلا باع طوق ذهب مفضضة بما لا  
يبيد فاختصها الى شريح فافسد البيع وهذا عندنا لان لم يكن يدري ما كان في الطوق  
وعن عبيد الله بن ابي سلمة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث يوم خيبر  
سعد بن سعد بن مالك وسعدا اخر فباعا غنماهم بذهب باعوا كل اربع مثاقيل  
بثلاثة مثاقيل عينا فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم اريدوا ثوبا من  
سليمان قال بعثت جام فضة بورق اقل من ثمنه فبلغ ذلك عمر بن الخطاب رضى الله عنه  
فقال ما حملك على هذا فقلت الحاجة فقال رد الورق الى اهله واخذ انك فعاوض به  
وعن ابي رافع رضى الله عنه قال سالت عمر بن الخطاب رضى الله عنه عن الصرع  
اصوفة فابيعه قال وزنا بورق قلت اني ابيعه وزنا بورق ولكن اخذت من اجرك  
قال انما عملت لنفسك فلا تزدان شيئا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نهانا  
ان تباع الفضة الا وزنا بورق ثم قال يا ابا رافع ان الاخذ والمعلمي والكاتب والشاهد  
فيه شركاء وعن ابي الورداء عن ابي سعيد الخدري رضى الله عنه قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب الكفة بالكفة والفضة بالفضة ولا خير فيما بينهما  
فقلت له اني سمعت بن عباس رضى الله عنه يقول ليس يد بيد رباحي اليد اليسرى  
وانما معه فقلت سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم ما لم نسمع فقال لا فقال ابو سعيد  
فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثم حدثت الحديث فقال اني لا اتي به  
ابدا وعن عمر رضى الله تعالى عنه قال لا تباعوا الدرهم بالدرهمين اني اخاف عليكم الربا  
وعن بن مسعود رضى الله عنه انه كان يبيع ثقاته بيت المال بدينار بفضل يخرج  
خبره الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فسا له عن ذلك فقال هو ديا وكان بن  
مسعود استخلف على بيت المال عبد الله بن سيرة الازدي فاقدم بن مسعود رضى  
عليه بن عبد الله الازدي عن بيع الدراهم بالدراهم بينهما فضل وعن عبادة بن  
رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الذهب بالذهب مثل  
بمثل يد بيد والفضة بالفضة مثل بمثل يد بيد والحنطة بالحنطة مثل بمثل يد بيد  
والشعير بالشعير مثل بمثل يد بيد والتمر بالتمر مثل بمثل يد بيد والمخ بالمخ مثل بمثل  
يد بيد واذا اشتريتم بفضة بفضة فاشتروه كيف تشيئتم يد بيد يعني بذلك اذا اخذت  
النوعان فقال معاوية ما بال اقوام يجادلون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم احاديث  
لم يسمعها فقال عبادة اشهد اني سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ثم اعاد الحديث ثم قال لحدثت وان ربحتم انفس معاوية وعن عمر رضى الله عنه

قال الذهب بالذهب مثل بمثل والورق بالورق مثل بمثل لا يفضلوا بعضها على  
لا يباع منها غائب بناجر غالي اخاف عليكم الربا الربا هو الربا وان استنظروا  
الى ان يدخل بيته فلا تنظروا وعن الشعبي قال لا يابى ببيع السيف المحلى بالدرهم  
لان فيه حمايله وجفته وتصله وتغن الحسن البصري رضى الله عنه ان اصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يبتاعون فيما بينهم السيف المحلى بالدرهم  
والمقطعة المفضضة وعن ابراهيم رحمه الله قال لا قاله بيع وعن شريح رضى الله  
وعن ابراهيم رحمه الله انه لم يكن يرى ياسا يا تفضاء الورق من الذهب والذ  
من الفضة ببيع او فرض اذا كان يسعر يومه وعن ابراهيم انه كان يكره ان  
يشترى الرجل الثوب بدينار الادوم واذا اشترى الرجل من الرجل درهما  
اجرو منها فلا يصلح ذلك له الا وزنا بورق بسواء بسواء وسوا في ذلك جديدها  
ورديها ومصنوعها وتبرها وابيضها واسودها وكذلك الذهب بالذهب  
جيدة ورقية وناقعة وغير ناقعة وتبره ومصنوعة وغير ذلك من اجناسه  
ولا يجوز فيه شيء من الاجل اذا كانا سواء وان تفاقرا قبل ان يتقايضا او قبل ان  
يقبضه احدهما بطل الصرف واذا اشترى فضة بفضة جديده بفضة سودا  
اكثر منها ومع البضاعة ذهبيا وقلوسا وعرض جاز وكذلك الذهب بالذهب  
متفاصلا مع اقلها شيء اخر واذا اشترى منطقة بحالة او سيقا بحالة بفضة  
بدراهم لم يجوز حتى يعلم ان الدراهم اكثر مما فيها من الفضة فيكون الفضل بفضله  
وجفته وحمايله واذا اشترى بجاما متهوها بفضة بدراهم اقل مما فيه او اكثر فهو  
جائز لان الثوبة لا يخلص الا ترى ان الرجل يشترى الدار والمهوية بالذهب بثمن  
موجب فيجوز ذلك وان كانا في سقوفها من الثوبة بالذهب اكثر الذهبين  
واذا اشترى الرجل عشرة دراهم بدينار ومن رجل فاشترى درهما واخذ الاخر  
رضا بحقه فيه وفاقه لك الرهن قبل ان يفترقا فهو جائز والرهن بما فيه واذا  
كان حلي ذهب فيه لولوه او جوهه لا يستطوع ان يخلصه منه الا بضره فاشترى  
رجل بدينار لم يجوز حتى يعلم ان الدراهم اكثر مما فيه من الذهب وان باعه بدينار  
لنفسه لم يجوز ويحوز شراء الذهب بالفضة وان كان احدهما قليلا والاخر  
كثيرا وكذلك ان لم يعرف وزنها وان تفاقرا قبل ان يتقايضا بطل الصرف ولا يجوز  
شراء الفضة بالفضة بحازقة لا يعرف وزنها ولا يعرف وزن احدهما وان اشترى  
سيفا محلي بفضة بدراهم اكثر مما فيه ثم تفاقرا قبل التقايض فسد البيع كله لانه  
شيء واحد لا يتبع الا ترى انه لو باع المحسن والمجمل والفضلة والفضة لم يجوز  
ذلك وكذلك المنطقة والسراج المفضض وكذلك لو كان الثمن ذهبا فان فقد  
المن بحساب الفضة جاز وكذلك لو اشترى قاضير البقية الى اجل معلوم فهو جائز

لا يبيد ان يبيعها  
بغير ذلك



وإذا اشترى الرجل عشرة دراهم بدنانير وتقايبضها ثم وجد فيها درهما مستورا  
 أو رضا فان كان لم يتفرقا استبد له وان كان قد تفرقا رده عليه وكان يشترى  
 في الدنيا بحسنه وهذا بمنزلة لو تفقه فاشترى دراهم ثم فارقها واشترى  
 الرجل من الرجل الف درهم بما يدينه وليس عند واحد منهما درهم ولا دينار  
 ثم استقرض كل واحد منهما مئله اسماء في بيعه ودفعه الى صاحبه قبل ان يتفرقا  
 جان ذلك ولا يشبه هذا العروص والجوان وليس هذا مثل بيع الرجل ما ليس  
 لان الدراهم ثمن والدنانير ثمن وكذلك شراء ثوب الذهب بغير الفضة وليس ذلك  
 غير واحد منهما ثم استقرضه كل واحد منهما ودفعه الى صاحبه فهو جائز وان  
 اشترى انا مصنوعا او قلب فضة بذهب او فضة بقر ثم استقرض الاثنا او بطل  
 القلب البيع ولا يشبه هذا في الدراهم او الدنانير لو اشترى الف درهم بعينها  
 بما يدينه فاستحققت احدها قبل الفدية فعليه ان يعطى شترها مثلها ولا يملك  
 الصنف وان اشترى الف درهم بعينها بما يدينه والدراهم بغير واعطاه  
 مكانها سودا ورعى بها البائع جاز وكذلك لو اشترى منه ضربا من الدنانير  
 الا برضاه وان اشترى الف درهم بما يدينه ولم يسم كل واحد منهما شيئا  
 فلكل واحد منهما نقد الثمن في ذلك البلد فان كانا بالكوفة فحق على الذي كوفيه  
 وان كانا في بلد تفقه مختلف متفاضل فالبيع فاسد الا ان يستمرا ضرا من  
 ذلك معلوما وانما ابتاع الرجل سيفا محلي بفضة بعشرة دنانير فقبض السيف  
 فلم يتعد الثمن ولم يتفرقا حتى باع المشتري السيف من اخر وقبض المشتري  
 ايضا ولم يتعد ايضا حتى فترقا جميعا فانه يرجع السيف الى الاول لان البيع  
 كله قد انتقض ولو لم يفارقا الاخر الاوسط حتى فارقا الاول ونقده الاخر فان  
 بيع الاوسط جائز في السيف وان فارقه الاول ثم قبض من الاخر فبيع الاخر  
 جائز والاوسط ضامن لقيمة السيف وان باع الاوسط نصف السيف ثم  
 فارق الاول ثم قبض من الاخر نصف الثمن ودفع اليه نصف السيف او لم يدفع  
 حتى جاء الاول فخاصهم فانه يدفع الى الاول نصفه ويجوز البيع في نصفه ويمن  
 الاوسط نصف قيمة السيف الاول من الذهب وان كان النقد معروف فقال  
 احدهما اشترى لي كذا وكذا بشيء افضل من النقد المعروف وقال الاخر لم اشتر  
 ذلك بخلافه وانما اشترى الف درهم بمائة دينار فنقد الدنانير وقال  
 الاخر اجعلها قصاصا بالدراهم التي عليك ففعل فهو جائز وان لم يجبر على  
 ذلك ولم يكن قصاصا فان ادعى بعض الدراهم ثم فارقه قبل ان يودي البقية  
 انتقض من الصرف بقدر ما بقي وليس لواحد منهما ان يشتري من صاحبه شيئا  
 بثن الصرف قبل ان يعقبه وكذلك لا يشتري به من غيره وان اشترى ابريق

لم يكن البائع ان يعطيه ضربا  
 اخر من الدنانير

فضة وزنه الف درهم بالف درهم وتقد خمسين درهم وقبض ابريق  
 ثم افترقا فانه يلزمه نصف ابريق وبطل نصفه وان تقابضا قبل الافتراق  
 ثم وجد في ابريق عيبا كسر او هشما فزنا فذو عيب او ما اشبه ذلك فله  
 ان يرده بالعيب وكذلك القلب والطوق والمنطقة المفصضة والسرير  
 والسيف المحلى وان استحق نصف السيف فهو بالخيار ان شاء رده ما بقي وان  
 شاء امسكه بنصف الثمن فان كان حين وجد العيب بالابريق لم يرد حتى انكسر  
 عنده لم يستطع رده ولا يرجع بنقصان العيب الا ان يكون الثمن دنانير فيرجع  
 بنقصان العيب ولم يحدث به عيبا ولكنه استحق نصفه فلم يرد النصف الباقي  
 على البائع حتى انكسر ابريق لزمه نصفه الباقي ورجع بنصف الثمن المستحق  
 وان اشترى الرجل عشرة دراهم بدنانير من رجل ونقده الدنانير ثم اشترى  
 منه ثوبا بعشرة دراهم وقبضه فصار له عليه عشرة دراهم فقال اجعلها  
 قصاصا قبل ان يتفرقا لم يكن قصاصا وان تراضيا بذلك وان استقرض عشرة  
 دراهم من بايع الدنانير ثم قضاه اياه بعدما قبضها جاز ذلك وان اشترى  
 عشرة دراهم بدنانير وتقايبضها الا درهم واحد بقي من العشرة فاراد الذي  
 منه الدراهم ان ياخذ منه عشر الدنانير ولم يكن عبدا الاخر درهم فله ذلك  
 وان اشترى منه بعشر الدنانير فلوسا او عروضا مسمي جاز وان اشترى ذلك  
 بالدراهم لم يجوز وان كان للرجل على رجل الف درهم من قرض او غيره فباع دينه  
 من رجل اخر بما يدينه فقبض الدنانير لم يجوز وعليه ان يرد الدنانير وكذلك  
 لو اشترى بذلك الدين من رجل اخر كما كان باطلا وكذلك كل دين الا ان يشتريه  
 من الذي هو عليه ويقبضه فيجوز وان كانت الدراهم او الدنانير وبيعة  
 عند رجل فباع الدراهم بالدنانير او الدنانير بالدراهم وتقايبضا جازا  
 واخذها فان كان لم يتفرقا كاله عليه مثلها وان كانا قد افترقا بطل الصرف  
 وان اجاز صاحبها البيع جاز وكان مثل ما له وان كانت الوديعة ابريق فضة  
 فباعه بما يدينه وتقايبضا فاجاز صاحبه البيع جاز والثمن له وهو بمنزلة  
 العروص في هذا وان اشترى رجل عشرة دراهم ودنانير باثن عشر درهما  
 فهو جائز عشرة بعشرة والفضل بالدنانير ولو اشترى دينار او درهمين بددين  
 ودينارين فهو جائز ويكون دينار او درهمين ويكون ايضا دينارين بددين  
 والله تعالى اعلم بالصواب **باب الخيار في الصرف** وان اشترى الرجل  
 من الرجل الف درهم بما يدينه واشترط الخيار فيه يوما فان ابطا الخيار  
 قبل ان يتفرقا جاز البيع وان تفرقا قبل ان يبطله وقد تقابضا فالبيع فاسد  
 وكذلك ان كان الخيار للبائع ولهما جميعا وكذلك الاناء المصنوع والسيف



الحق والطلوق من ذهب فيه لولو وجوه لا يخلص الا ان يكسر الطوق واما  
الجواهر المبهمة وما اشبهه فان شرط الخيار في بيعه صحيح واذا اشترى الرجل جارية  
وطوق ذهب فيه خمسون درهما بالف درهم واشترط الخيار في الجارية  
والطوق يوما فهو فاسد كله في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف  
ومحمد رحمه الله يجوز في الجارية بيعها من الثمن وكذلك ان اشترىها بمانة  
دينار وان اشترىها بخطة او عروض واشترط الخيار يوما واكثر من يوم  
جان وكذلك ان اشترى رطلا من نحاس بدرهم واشترط فيه الخيار في جارية  
لا تليس بصرف والخيار جاز في كل ما ليس بصرف والصرف بيع الفضة بالذهب  
والفضة بالفضة والذهب بالذهب وسوا بيرة ومضروبة  
تعالى علم بالصواب وهذا اخر باب **باب البيع في الفلوس** واذا اشترى  
الرجل فلوسا بدرهم ونقد الدرهم ولم تكن الفلوس عند صاحبه البائع فباع  
جائزا وان استقرضها من رجل فدفعها اليه قبل الافتراق او بعده فهو جائز  
وكذلك ان يتايها وليس عندها فلوس ولا عند ذلك درهم اذا تقابضا  
قبل التفرق او قبض احدهما واذ لم يتقابضا حتى افتراقا بطل لان صار دين  
يدين وان اشترى خاتم فضة او خاتم ذهب فيه فضة وليس فيه نص  
بكذا فلوسا وليست الفلوس عنده فهو جائز ان تقابضا قبل التفرق او لم  
يتقابضا وكذلك ما اشترى من العروض بالفلوس واشترى بها فاكهة او  
غير ذلك بعد ان يكون البيع بعينه لان الفلوس ثمن بمنزلة الدرهم والدينار  
في هذا وسواء ان قال اشتريت منك كذا فلوسا بدرهم او قال اشتريت  
منك درهما بكذا فلس وان اشترى متاعا بفضة فلس بعينها فله ان يعطي  
غيرها ما يجوز بين الناس فان اعطاها بعينها فوجد فيها فلوسا لا ينفق استبدله  
كما يستبدل الزيف في الدراهم وان اشترى فلوسا بعينه بفلسين باعيانها او  
بأكثر فهو جائز لانه لا يوزن وان تفرقا قبل القبض لم يبطل وليس لو اشترىها  
يعطي غير ذلك بعينه وايها ما هلك انتقض البيع وهذا قول ابي حنيفة وابي  
يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله لا يجوز ان يبيع فلوسا بفلسين باعيانها  
كانت او بغير اعيانها واذا اشترى مائة فلس بدرهم فنقد الدرهم وقبض من  
الفلوس خمسين ثم كسدت الفلوس بطل البيع في الخمسين الباقية وزد البائع  
نصف الدرهم الذي قبض وللشترى ان يشتري منه بذلك النصف درهم  
ما احب ولو لم تكسر ولكنها رخصت او غلتم بفساد البيع وللشترى ما في  
من الفلوس واذا اشترى مائة فلس بدرهم فلم يقبضها حتى باعها من اخر لم يجوز  
وكذلك ان باع الاخر الدرهم قبل ان يقبضه من رجل بفلوس او غيرها لم يجوز

بكرهه  
او من الناس

لم يجوز لان كل واحد منهما دين فلا يجوز له ان يشتري بالدين ولا يبيعه وان اشترى  
فلسا بفلسين وكل واحد منهما بغير عينه فهو فاسد ولو اشترى مائة فلس فلم  
يقبضها حتى باع من رجل تسعين فلسا بدرهم ثم قبض تلك الفلوس فنقد منها  
تسعين وانفضل عشرة افلس فهو جائز مستقيم وان اشترى فاكهة او غيرها  
بدائع فلوس او بقراط فلوس فهو جائز لان ذلك معروف ولو اشترى شيئا  
من ذلك بدراهم فلوس كان مثل ذلك في القياس وهو في الدرهم الخش رجل  
اعطى رجلا درهما فقال اعطني بنصفه كذا فلوسا واعطني درهما صغيرا وزنه  
نصف درهم فهو جائز فان افتراقا قبل ان يقبض الفلوس والدرهم الصغير  
بطل الدرهم الصغير لانه صرف ولو لم ينقده الدرهم الثمن حتى افتراقا بطل الكل  
وان كان دفع اليه درهما وقال اعطني بنصفه كذا فلوسا وبنصفه الباقي  
درهما صغيرا يكون فيه نصف درهم الاحبة فيبني في قياس قول ابي حنيفة  
رحمه الله ان يفسد البيع كله وفي قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله يجوز في  
الفلوس ويبطل فيما ولو قال اعطني بكذا فلوسا ودرهما صغيرا وزنه نصف  
درهم الا بقراطا كان جائزا كله اذا تقابضا قبل ان يفتراقا رجل باع درهما  
زائفا لا ينفق من رجل قد علم عينه بخمسة دواين فليكن جائزا وكذلك ان كان  
باعه بنصف درهم فلوس بدرهم صغير وزنه دافين اذا تقابضا قبل  
التفرق وان باعه اياه بخمسة دواين فضة لم تجز وكذلك بدرهم بقراط  
وان قال بعني بهذه الفضة كذا فلوسا فهو جائز وان باعه اياه بخمسة  
اسداس درهم او بنصف درهم لم يجوز لان هذا يقع على الفضة دون الفلوس  
يجوز باقل مما فيه واذا اشترى الرجل مائة فلس بدرهم او بدافين بنصف درهم  
فان هذا كله يقع على الفضة الا ان يقبل بها فلوسا فيجوز واذا اشترى بدراهم  
فلوسا وقبضها ولم ينقد الدرهم حتى كسدت الفلوس فالباع جازي والدرهم  
دين عليه وان نقد الدرهم ولم يقبض الفلوس قبل ان ينقدها فان البيع ينتقض  
استحسانا ويرد ما قبضه حتى كسدت فالباع جازي ولكن ادع  
القياس منه واجعل عليه ان يرد الدرهم وكذلك لو اشترى بالفلوس فاكهة  
او غيرها وقبض ما اشترى ثم كسدت الفلوس قبل ان ينقدها فان البيع ينتقض  
استحسانا ويرد ما قبضها ان كان قايما وقيمه ان كان مستهلكا واذا اشترى  
فاكهة بدائع فلوس والدائع عشرون فلسا فلم يود الفلوس حتى علت و رخصت  
فعليه عشرون فلسا وان اشترى فلوسا بدرهم فوجد فيها فلوسا لا ينفق وقد  
نقد الدرهم فانه يستبدله وان لم يكن نقد الدرهم استبدله ايضا ما لم يفترقا  
وان تفرقا وهو فلس لا يجوز مع الفلوس رجع بحصته من الدرهم وان كان



معها في حال وفي حال لا يجوز استبدله وان استخفى منها شيء رجع بحصته من  
الدرهم وكذلك لو قال اقترضت من فلان خنطة فافرضه ربع خنطة فانما عليه  
ان يرد مثله واذا استقرض الرجل من الرجل عشرة اقلس ثم كسدت تلك القلوس  
لم يكن عليه الا مثلهما في قول ابى حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد عليه  
قيمتها من الفضة يستحسن ذلك وان استقرض دنانير فلوسا او نصف درهم  
فلوس ثم رخصت او غلظت لم يكن عليه الا مثل عدد الذي اخذه وكذلك لو قال  
اقترضت عشرة دراهم غلة بدنانير فاعطاه عشرة دراهم فعليه مثلهما ولا  
ينظر الى غلا الدرهم ولا الى رخصتها وكذلك كل ما يكال ويوزن فالقرض فيه جازي وركا  
ما بعد في البيض والجوز وان اقترض الجوز بكل فهو جازي ولا يجوز القرض في شيء  
من الحيوان فان اقترضه دودة فان باعه المستقرض اجزئ وضمنته قيمته  
بمنزلة البيع الفاسد وكذلك العقار والياب فانما القطن والكحان والابرسم  
والخماس النبر والحديد والرصاص والصنفر والشبه فان اقترضه بوزن  
معلوم فهو جازي وعليه مثله ولا يجوز قرض الخطيب والخشب والقصب والزنا  
المختلفة والبقول ولا يجوز الاجل في القرض لانه عارية وغارية الدراهم والافان  
وكذلك عارية كل ما اجزئ فافيه القرض من الكيل والوزن والعدد قاتا الاواني  
من الذهب والفضة والجواهر وغيرها فليست بقرض ولكها عواري فان باها  
المستقرض لم يجزئ ببيعها وكذلك ما لا يجوز القرض فيه **باب القرض بالبيع**  
روى عن زينب امرأة عبد الله قالت اعطاني رسول الله صلى الله عليه وسلم جرد  
عشرين وسق من تمر خبير وعشرين وسقا من شعير فقال لي عاصم بن قدي عيطك  
تمرها هنا وان يوفى تمرك بخير فقال حتى اسئل ذلك عمر فسالت عن ذلك عمر  
بن الخطاب رضي الله عنه فنهاها عنه وقالت كيف بالتمان فيما بين ذلك وعن محمد  
بن سيرين قال اقترض عمر بن الخطاب بباي بن كعب رضي الله عنهم عشرة دراهم وكا  
لاي يخل بمجل فاهدي ابى بن كعب امر بن الخطاب رضي الله عنه رطلين فرده عليه  
فلقيه ابى فقال خلنت ابني اهديت لك من اجل ما لك ابعت الى مالك فخذ فقال  
عمر لا يرد البنا هديتنا وعن ابراهيم رحمه الله انه كان يكره كل قرض جبر  
وكذلك عن عطاء رحمه الله وعن ابن عمر والحسين رضي الله عنهم في الرجل يكون  
له على الرجل الدراهم فيعطيه دنانير قال لا ياخذها بقيمتها في السوق وعن عبد الله  
بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه بعث عتاب بن اسيد الى مكة فقال  
انهم عن شراطين في بيع وعن بيع وسلف وعن بيع ما ليس عنده وعن بيع  
ما لم يضمن وعن الشعبي قال اقترض بن مسعود رجلا دراهم فقضاه الرجل بن جند  
عطاه فكره بن مسعود ذلك وقال لا الا من عوضه مثله وراهمي وقال عامر لابس

بان يعطى اجود من دراهم اذا لم يشترط ذلك عليه وعن صلة بن زفر قال اجاز  
ابى بن مسعود رضي الله تعالى عنه على فرس فقال انما وصي الى في بيتهم فقال عبد الله  
لا يشتري من ماله شيئا ولا يستقرض منه شيئا وعن عطاء بن ابى رباح كان  
ياخذ الورق بركة من الجزار فكشاهم الى البصرة والى الكوفة وياخذون اجود من  
ورقهم قال عطاء سالت ابى عباس رضي الله تعالى عنه عن اخذهم اجود من ورقهم  
قال لا باس بذلك ما لم يكن شرطا وعن بن عباس انه كان ياخذ الورق بركة  
على ان يكتب لهم الى الكوفة بها وكان ابو حنيفة رحمه الله يكره كل قرض جبر  
وعن عطاء قال لا يستقرض رسول الله صلى الله عليه وسلم من رجل  
فقضاه فارجح له فقالوا ارجحت فقال انا كذلك خزن ولا باس بان يقبل  
الرجل هديته من رجل له عليه دين قرض او غيره ما لم يشترط ولا باس بان يجيب  
دعوته واذا قضاه اجود من دراهم او دونها فهو جازي وان كان حين اقترضه  
شرط عليه ذلك فهو باطل وان اقترضه بالكوفة على ان يوفيه بالبصرة فهو فاسد  
وان لم يشترط عليه ذلك وكبت له به الى البصرة جاز وان لم يشترط ذلك  
وكبت فهو باطل فان اقترضه الف درهم بالكوفة على ان يوفيه اياه بالبصرة  
فهو فاسد فان باع رجل عبدا بالف درهم على شهن على ان يوفيه اياه بالبصرة  
كان جازيا وهذا لا يشبه القرض واذا اخل المالك ان له ان ياخذ به بالكوفة  
لان لا مؤنة عليه فيه واما في مؤنة مثل الخنطة وغيرها فليس له ان ياخذ الا  
حيث شرط له ولو اشتري عبدا بالف درهم حاله على ان يوفيه اياه بالبصرة  
كان فاسدا وكذلك الخنطة وغيرها واذا اقترض رجل رجلا دراهم ثم اخبر  
بها شهرا قالنا خير باطل وان صالحه من الف على خمسين دينارا او باعها اياه  
جاز ان تقده قبل التفريق وان فارقه قبل ان ينقده بطل الصلح وان فارقه  
بعد ما نقد بعثها برى من حصته ما نقد ويلزمه حصته ما بقي وان صالحه منها  
على تبرؤ هب او مستوع لا يعلم وزنها فان قبضه قبل الافتراق وان اقترضه  
درهما ثم اشترى به فلوسا بعينها او بغير عينها فهو جازي ان قبضها قبل الافتراق  
وان فارقه قبل القبض بطل وان اقترضه الف درهم واخذ منه بها كفيلا ثم صلح  
الكفيل الطالب على عشرة دنانير فقبضها جاز وكذلك يرجع الكفيل على المكفول  
عنه بالف درهم ولو كان الكفيل صالحا على مائة درهم لم يرجع على المكفول عنه  
الا بمائة درهم ولو كان المكفول عنه صالحا الكفيل قبل ان يودي على عشرة دنانير  
ودفعها اليه كان جازيا وان ادى المكفول عنه الدين بعد ذلك رجع به على  
الكفيل الا ان يشاء الكفيل ان يرد الدنانير الذي اخذ ولو كان صالحا على مائة  
درهم لم يرجع عليه الا بها واذا اقترض الرجل من رجل الف درهم وقبضها منه فامر



ان يصرفها فصرها فانه لا يجوز ولا يكون للطالب من قبل ان دين عليه وان رضي الطالب  
ان ياخذ الدنانير ففعل ذلك فهو جائز هكذا وجدت هذه المسئلة في رواية ابن  
ولم يذكر فيها اخلافاً ووجدت جوابها في رواية أبي حفص بانه لا يجوز ولا يكون للطالب  
حتى يقبضها من المطلوب من قبل ان دين عليه وكذلك ان كان الدين دنانير  
فامر ان يصرفها بدراهم في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد بن  
هو جائز اذا دفع الدراهم وقبض الدنانير قبل قبض الطالب او بعده واذا كان  
للرجل على الرجل الف درهم فدفع المطلوب الى الطالب دنانير فقال اصرفها واخذ  
حقك منها فقبضها فهلك في يديه قبل ان يصرفها هلك من مال الدافع والمدفع  
اليه موثمن واذا صرفها وقبض الدراهم فهلك قبل ان ياخذ منها حقه هلك  
من مال الدافع ايضا حتى ياخذ منها هذا حقه فاذا اخذ منها حقه ثم ضاع  
ما اخذ فهو من ماله فان قال بها لحقك فباعها بدراهم مثل حقه فاخذها فهو من  
ماله واذا اشترى الرجل من الرجل المبيع على ان يقرضه فهذا فاسد واذا اقترض  
المرتدا واستقرض ثم قتل على دينه فقبضه الذي عليه دين في ماله والذي اقترض  
دين على صاحبه واذا اقترض الرجل صبيا او معتوها مالا فاستهلكه فلا ضمان  
عليه وان اقترضه عبداً محجوراً عليه فاستهلكه لم يؤخذ به حتى يعقق واذا باع الرجل  
من الرجل دراهم بدراهم الى اجل وقبض فهذا فاسد وهو بمنزلة القراض حال عليه  
وان وجد دراهم بعينها فلا ضمان بعطية غيرها وهذا اخر الباب **باب**  
**الرهن في الصرف** واذا اشترى الرجل من الرجل عشرة دراهم بدنانير فنقد  
الدنانير واخذ بالعشرة رهنا يساويها فهلك الرهن في يديه قبل ان يتفرقا فهو بمنزلة  
ولو اشترى سيفا محلياً بمائة درهم ونقده الثمن واخذ رهنا بالسيف فيه وفاه هلك  
الرهن عنده قبل ان يتفرقا فانه يعضاه بالسيف ويقضى عليه بالاقل من قيمة  
السيف ومن قيمة الرهن وكذلك لو كان مكان السيف منقطة او سرج مفقود  
او اناصع مصنوع او فضة تبر وان هلك الرهن بعد ما انفردا قبل القبض ضمن  
المرتهن الاقل من قيمة الرهن ومما رهن به وسواء ان كان رهنا بالثمن او بالمشي  
**باب الصرف في المعادن** **باب الصفائح** غير ذكر حديث أبي حنيفة  
رضي الله عنه قال كان اهل الجاهلية اذا هلك الرجل في البحر جعلوها عقلة  
فاذا جرحته دابة جعلوها عقلة واذا وقع عليه معدن جعلوها عقلة فسألوا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال العجاير جبار والبير  
جرحها جبار في المعدن وفي الركا والخس قالوا يا رسول الله ما الركا قال  
الذهب الذي خلقه الله في الارض يوم خلق وعنه عمار قال وجد رجل الف درهم  
وخمس مائة درهم في قرية خربة فقال علي بن ابي طالب ساقتني فيها فضا بئنا

ان كنت وجدتها في قرية خربة نودي خراجها قوم فهم احق بها وان كنت  
وجدتها في قرية خربة ليس يودي خراجها احد عنها الخمسة لبيت المال وبقيته  
لك وسيت ذلك لك فجعله كله له وعن مسروق ان رجلا وجد كنزاً بالمدين ففرقه  
الى عامل فاخذه كلها فبلغ ذلك عايشة رضي الله تعالى عنها فقالت بغيره الكنت  
يعني التراب ان هذا اخذ الاربعة الاخماس ودفع اليه خمسة وعن جيلة بن  
حميد عن رجل منهم خرج في يوم مطير الى دبر جبر فوقع منه ثلثه فاذا استوفى  
اوجرة فيها اربعة الاف شقال فانت به عليا فقال اربعة اخماسها لك والخمس  
الباقى اقسمة على فقراء اهلك وعن الحرث الازدى قال وجد رجل ركازاً فاشترى  
منه المائة شاة مسع فلامته احمى وقال اشتريتها بثلاثمائة انفسها مائة واذا  
مائة فندم فاقاه فاستقاله فاني ان يقيله فقال لك عشرة شاة فاني فقال لك  
عشرة اخرى فاني فصيلح التي كان فخرج سنة قيمة الف شاة فاقاه الاخر فقال  
خذ غنمك واعط ما لي فاني عليه فقال لا ضربك فاقا عليا فذكر له ذلك وقبض  
عليه الفضة فقال الذي وجد الركاز ادى خمس ما وجدت فانما اخذ ثمن غنم  
وقال الشعبي لا خير في بيع تراب الصواعين هو غرر مثل بيع السمك في الماء  
وعنه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رجلاً من مرثد يسأل رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عما يوجد في الطريق العام قال عرفها حولاً فان جاء صاحبها  
فبى والالك قلت فان وجدتها في الحرب العادي قال فيها وفي الركاز الخمس  
وقال ابو يوسف المعدن عندنا بمنزلة الركاز وفيه الخمس وكل من اخفوه  
في المعدن فعليه الخمس وله اربعة اخماسه واكره ان يقاسموه التراب ولا  
يجزى ان فعلوا حتى يخلص ثم يقاسموه ما خالص من ذلك الا ترى ان رجلاً  
لو اشترى تراب معدن فضة بفضة لم يجز وكذلك لو اشتراه بفضة وذا  
وان اشتراه بذهب جاز وكان بالخيار اذا اخلص لك وراى ما فيه وكذلك  
لو اشتراه بعرض وكذلك تراب معدن الذهب اذا اشتراه بذهب لم يجز وانما  
اشتراه بفضة او عرض جاز واذا احتقر الرجل موضعاً من المعدن ثم باع تلك  
الخفيرة ببيع باطل وكذلك ان اعطاها رجلاً على ان عوضه عنها عرضاً  
واذا استاجر الرجل الاجير يعمل معه تراب معروف فهو جائز وله الخيار اذا  
راى ما فيه وان كان تراب ذهباً وفضة فهو سواء واذا استاجر بوزن  
من التراب معروف بغير عينه لم يجز وكذلك لو اشترى شيئاً من العروض بوزن  
من التراب مسماً بغير عينه لم يجز واذا كان لرجل على رجل دين فاعطاه به تراباً  
بعينه لا يبيد وان كان الذي فضة اعطاه تراب فضة لم يجز وان اعطاه تراباً  
ذهب جاز وهو بالخيار اذا راى ما فيه واذا استقرض الرجل من الرجل تراباً ذهب



او تراب فضة فاما عليه مثل ما خرج من ذلك التراب مثله لم يجز من المذهب  
والفضة بوزنه والقول فيه قول المستقرض وان كان استقرض التراب على  
ان يعطيه ترابا مثله لم يجز ايضا وكذلك لو اشتراه شراء فاسدا واستهلك  
التراب وان اشترى تراب ذهب بتراب فضة جان وكل واحد منهما بالخيار اذا  
راى ما فيه وان اشترى تراب فضة بتراب فضة لم يجز وكذلك تراب ذهب بتراب  
**باب صرف القاضي وحكم القاضي في المصادرة وحكم وبكاه وامينه**  
تحكم سائر الناس واذا كان لليتيم دراهم فصرفها الوصي بدناير من نفسه بغير  
السوق لم يجز وكذلك لو كان انا فضة فباعه من نفسه بوزنه وكذلك اذا كان  
في حجره يتمان لاحدهما دراهم والاخر دناير فصرفها الوصي بينهما لم يجز وقال  
ابو حنيفة رحمه الله لو ان وصيا لليتيم اشترى شيئا من ماله نظرت فيه فان كان  
خير لليتيم امضيت البيع وان كان شرا بطلت وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجز  
على حال الاثر الذي جاء عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه وقال ابو  
رحمة الله اذا اشترى تراب الصواعين بذهب او بفضة او بذهب وفضة  
ولا خير فيه لاني ادى غلة ليس فيه الا الفضة او الذهب وحدها واذا اشترى  
بغير الذهب والفضة هو جائز وله الخيار اذا رآه وعلم ما فيه وان اشتراه  
بسيف محلي او منطقة مفضضة او بقلادة فيها ذهب ولؤلؤ وجوهر فلا خير  
فيه فان علما ان فيه فضة وذهب فلا بأس بان يشتريه بفضة او ذهب  
ويزيد مع ذلك ما احب ذهب او فضة او جوهر او عروض والحكم في تراب  
معدن الفضة ومعدن الذهب يشتريهما جميعا رجل على ما وصفنا في تراب  
الصواعين وشرط الخيار في كل ذلك يفسده وكذلك التفرق قبل القبض  
ولو ان رجلا اشترى فضة وذهبا لا يعلم ما فيها بفضة وذهب لا يعلم وزنها  
كان جائزا ولا يجوز بيع العطا والورق والزيادة عليها بعروض ولا غيرها  
وروى عن شريح في بيع زيادة العطا قال لا بأس به بالعروض وقال الشعبي  
انا اكرهها بالعروض وغيرها وعن بن عمر رضي الله عنهما قال نهى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عن بيع الدين بالدين **باب الاجارة في الصاع**  
**يحمل له فضة معلومة** واذا استاجر الرجل اجرا بذهب او فضة معلومة يصرفها  
صياغة معلومة فهو جائز وكذلك الحلي والانية وحلية السيق والمناطق  
وغیرها وكذا اذا استاجر بفضة بذهب او فضة اذا اشترط من ذلك شيئا  
معروفا وكذلك اذا استاجر بفضة بذهب او فضة اذا اشترط من ذلك شيئا  
فان كان ذلك معلوما فهو جائز وكذلك اذا استاجر بفضة بذهب او فضة  
وكذلك ان استاجر ليفضله حليا او ينقشه بنقش معروف وان اشترط

ذهب التوبة على الذي اخذ الاجر فلا خير فيه لانه لا يدري ما يبلغ من ذلك ولا  
صرف ولو استاجر بذهب بفضة له حل وان بقيراط ذهب من عند العاجل فهذا  
باطل الا ان يقبض الدرهم ويقبض ذلك القيراط ثم يرد اليه فيقول موه به  
وكذلك ان استاجر بذهب اكثر من ذلك فانه لا يجوز الا ان يتقابضا ولو  
استاجر بعروض او شيء من الحلي او الوزن بعينه على ان يموه له ذلك ذهب  
او فضة مسمى فهو جائز فان عمله فقال المستاجر له يدخل فيه ما شرطت لي وقال  
الاخر قد فعلت فالقول قول المستاجر مع يمينه ويقطع الموه ما زاد التوبة  
في متاعه الا ان يرضى ان ياخذ بقوله وان استاجر بحل له ما لا من ارض الى  
ارض او فضة مسماة فهو جائز وكذلك تراب المعادن والانية من الذهب والفضة  
وكذلك لو استاجر ببيع له شهر او لو استاجر بحضرة له في هذا المعادن عشرة  
ايام بكذا جائز ولو استاجر ببيع له تراب المعادن او تراب الصياغة بفضة  
ما يخرج منه كان فاسدا وله اجر مثله ولو استاجر انا فضة بخرم يوما او  
استاجر حليا من ذهب او فضة بلبسة امرأته يوما بذهب او فضة جائز  
ولو استاجر منه الف درهم او مائة دينار بدرهم او ثوب يوما لم يجز لانه  
ليس ربا ولو استاجر سيفا محلي او منطقة مفضضة او سرجا مفضضا  
يلبس في ذلك ويركب السرج منه بدرهم مسماة اكثر مما فيه او اقل كان جائزا  
ولو استاجر رجل رجلا ضايعا يصوغ له طوق ذهب بقدر معلوم وقال  
له زدني هذا الذهب عشرة مثاقيل فصاغة الضايغ وقال قد زدت  
فيه عشرة مثاقيل وقال صاحب الطوق انما زدت خمسة فان كان  
محشوا فالقول قول رب الطوق مع يمينه الا ان يشاء الضايغ ان يعطيه  
مثل ذهبه ويكون الطوق للضايغ وان امر الضايغ ان يصوغ له خاتم  
فضة فيه درهم بنصف درهم واره القدر وقال تكون الفضة على قفا  
من عندك فصاغة لم يجز لانه ضايعا والفضة له ولا يجوز له ان ياخذ  
باكثر مما فيه وكذلك الحديد والخماس وغير ذلك **باب الغصب**  
**في ذلك** واذا غصب رجل رجلا قلب فضة او ذهب فاستهلكه فعليه  
قيمة الفضة مصنوعة من الدناير وقيمة الذهب مصنوعة من الدراهم فالقول  
في الوزن والصفة قول الغاصب مع يمينه وكذلك كل انا او حلي اتم فافوته  
او دونه من الذهب والفضة وكذلك الرجل يكسر انا فضة او ذهب لرجل  
فعليه قيمة الفضة مصنوعة من الدناير وقيمة الذهب مصنوعة من الدراهم  
ويدفع الاثاء المكسور الى الكاسر وان افرق قبل ان يدفع القيمة لم يضره ذلك  
وان اخبر بالقيمة شهرا جائز وكذلك لو غصب من رجل الف درهم او مائة دينار



فاستهلكها فاجره بغيرها شرا جاز وكذلك كل شئ استهلكه وانما هضم الرجل  
قلبا لرجل من ذهب او فضة هضمه شيئا ولا يقصد كلفه فليس له ان يعينه  
النفصان ولكن يقال له ادفعه اليه وخذ قيمته وكو استهلك اناء من نحاس او  
حديد او رصاص كان ضامنا لقيمته دراهم او دنانير وكذلك السيف والصالح  
فان كان ذلك يباع بالدرهم فبقي عليه بالدرهم وان كان يباع بالدنانير فبقي  
عليه بالدنانير وكذلك لو كسر او هشم شيئا بغير قيمته ودفعه اليه واذا  
كسر الرجل اناء فضة فاستهلكه صاحبه قبل ان يعطيه اياه فلا شئ لصاحبه  
على الذي كسره ولو غصبه اياه مصوغا من ذهب او فضة فكسره وصاغه شيئا  
اخر كان للغاصب منه ان يأخذه في قول ابي حنيفة رحمه الله ولا يأخذه في  
قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله ولكن يأخذ قيمة الاول مصوغا وان غصبه  
دنانيرا ودرهما واذا بها كان لصاحبها ان يأخذها ان شاء وان شاء من  
الفاصل مثل ما غصب وان غصبه درهما فالقاء في درهم له فعليه مثله  
ولا يكون هذا شريكا فيها في قول ابي حنيفة رحمه الله وكذلك الدرهم والقلوي  
وكل ما يكال او يوزن مما يخلط وان غصبه فضة فسبكا في فضة له حتى  
اختلف فعليه مثل ما غصب وكذلك الذهب وان كان للرجل درهم ورجل  
اخر درهم فخلطهما رجل حتى لا يعرفان درهم كل واحد منهما فهو ضامن لهما  
وان شاء اقتضا هذا المال ولم يضمنه وكذلك لو سبك هذا كله وخلطه في  
قول ابي يوسف ومحمد وقال ابر حنيفة بغيره ولا سبيل لهما على هذا وان غصب  
دراهما او دنانيرا فيجعله غزوة في قلادة فهذا استهلك وعلى الفاصب مثله واذا  
رد الفاصب اجمد مما غصب او اوردى منه ورضى به المصوب جاز وان غصب  
الف درهم ثم اشتراها منه بمائة دينار ونقده دنانير والدرهم قائم في منزل  
الفاصل واستهلكه فهو سواء وهو جاز لا ترضا من لهما وكذلك لو كان الذي  
غصبه اناء فضة وكذلك لو صاحبه منه على مثل وزنه من جنسه واعطاه  
جاز وكذلك لو كان الاناء مستهلكا فان صاحبه من الفضة على ذهب  
بتأخير او صاحبه من الذهب على فضة مثله وزنها بتأخير كان جازا لان اصل  
من غصب والغصب دين وليس هذا كالشئ القاييم بعينه ببيعه اياه ولو  
كان الاناء قايما بعينه لا يمتعه اياه قد اظهره فباعه منه كان هذا صرفا  
ولا يجوز الا بدائدا وان كان الاناء غائبا عنه فقال لا شترتيه مثل نسيت  
فاني اكره ذلك اذا وقع فيه ثم البيع كرهت منه ما اكره من الصرف وانما  
استحسن الصلح في ذلك على ما وصفت لك اذا كان الاناء مغيبا عنه فاما اذا  
كان ظاهرا او مقربا فاني اكره الصلح والبيع في ذلك الا على ما يجوز في الصلح

**باب الصرف في الوديعة** واذا استودع الرجل الف درهم ففقد  
المستودع في بيته ثم التقيا في السوق فاشترها منه بمائة دينار ونقده  
دنانيرا لم يجز وان فارقه قبل ان يقبض الوديعة من بيته وكذلك لو كانت الوديعة  
اناء فضة وان اودعه سيفا محلي فوضع في بيته ثم التقيا في السوق فاشترها  
منه بنوب وعشرة دراهم ودفع اليه العشرة والنوب ثم افترقا انقض البيع  
لان شئ واحد وكذلك لو اشتراه بسيف محلي ودفعه اليه ولم يقبض الوديعة  
من بيته حتى افترقا فان حلية السيف بحلية السيف لا يجوز وقد انقض  
ذلك كله لان شئ واحد وكذلك لو اشتراه بسيف وكان ينبغي ان يكون فصل  
السيف وحمايله وجفنه ببطل الاخر وحمايله وجفنه ان كان في حلية احدهما  
فصل اضيف ذلك الفصل الى الفصل والحمايل وكان ذلك كله بحمايل هذا  
ولكن ادع هذا وفسد البيع كله ولو قبض كل واحد منهما قبل ان يتفرقا كانا جازين  
فضة كل واحد منهما بفضة الاخر وحمايل كل واحد منهما بحمايل الاخر وفصل وان  
كان في الحلية فصل اضيف الفصل اليه وكان بالحمايل والجفن والفصل في هذا  
مثل رجل يباع رجلا ثوبا ونقده فضة بنوب ونقده فضة ونقا ايضا بالنوب  
بالنوب والفضة بالفضة وان كان فصل فهو مع النوب بذلك النوب كرجل  
اشترى من رجل بعشرة دراهم ونوب شاة واحد عشر درهما فعشرة  
بعشرة ودرهم وشاة بالنوب فان تفرقا قبل القبض انقض من ذلك عشرة  
بعشرة وجاز في الشاة والدرهم بالنوب ولو باع ثوبا ودينارا بنوب ودينارا  
بالنوب بحضته من النوب والدرهم الاخر بحضته من النوب والدينار  
فان افترقا قبل التقابض بطلت حصته الذهب من الفضة وحصته الفضة  
من الذهب وجاز البيع في كل واحد من النوبين لصاحبه بحضته التي سميت له  
ولا خيار في ذلك واهم بالنوب **باب الصرف في الوزنيات**  
رجل استبدل من رجل بدرهم معه لا يعلم وزنه درهما مثله ذنة اجود منه  
اراد ان يوزنها به وكذلك لو قال بعني بهذا الدرهم بهذا الدرهم فضة  
مثل وزنه وكذلك الذهب والوزنيات كلها ولو اشترى مثقال ذهب  
ومثقال نحاس بمثقال فضة وثلاث مثقال حديد كان جازا تكون الفضة  
بمثالها ويكون ما بقي من الفضة والنحاس بذلك الحديد وكذلك مثقال  
صفر ومثقال حديد بمثقال صفر ومثقال رصاص بمثقال نحاس والحديد بذكره  
نوع واحد جديده ورونيه وما يصح ان يصنع منه السيوف وما لا يصح  
كذلك ولا يصح الاوزان بوزن وان افترقا قبل التقابض يبطل البيع ولا  
يشبه هذا في هذا الوجه الصرف وكذلك الرصاص القلي والاسرب

فان سرق مثله والرتاس



فهذا رصاص كله بوزن ولا باس بالخاس الاحمر بالشبه والشبه واحد  
اثنان يدا بيد من قبل ان الشبه قد زاد فيه الصبغ ولا خيره لثمة لانه  
نوع واحد ولا باس بالشبه بالصفير الابيض يدا بيد والشبه واحد والصفير  
اثنان لان في الشبه المصبغ ولا خيره بالشبه وكذلك الصفير الابيض يدا  
به واحد منه باثنين من الخاس الاحمر لان الصفير الابيض فيه رصاص قد  
خلط به وان افرقا في جميع ذلك وهو قايض بعينه ولم يتقا ايضا لم يفسد البيع  
وكل ما يخرج بالصنعة من الوزن في المعاملات مع مجبته الاوزن بوزن  
سواء بسواء واذا اشترى اناء من نحاس برطل من حديد بغير عينه ولم يضر  
له اجلا وقبض الاناء فهو جائز ان دفع اليه الرطل الحديد قبل ان يتفرقا وان  
تفرقا قبل ان يدفع اليه فان كان ذلك الاناء قد خرج من الوزن فلا باس  
به وان كان الاذن بوزن فلا خيره من قبل انه وزن عين بوزن دين وكذلك  
ان اشترى رطلا من حديد بعينه برطلين من رصاص بغير عينه وقبض  
الحديد وتفرقا قبل ان يقبض الرصاص فسد البيع **باب الصرف**  
**في دار الحرب** روى محمد بن عيسى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ربا  
المسلمين وبين اهل الحرب في دار الحرب ولا يجوز فيما بين التاجر من  
المسلمين في دار الحرب من الصرف وغيره الا ما يجوز في دار الاسلام فان كانا  
اسلاما هناك فبأيها بالربا كرهته لهما ولا اذنه في قول أبي حنيفة رحمه الله  
وقال ابو يوسف ومحمد يرد والقضاء فيه كالعقضاء فيما بين المسلمين التاجر  
المستأمنين اذا دخلت دار الحرب دار الاسلام بامان فاشترى احدهما  
من صاحبه درهما بدرهمين لم اجز من ذلك الا ما اجز بين اهل الاسلام وكذلك  
اهل الذمة واذا باع الحرني بالربا في دار الحرب ثم خرجوا اليها فاسلموا وصار  
ذمة قبل ان يتقابضوا او قبل ان يقبض احدهما ثم اختصما في ذلك بطلت  
وكذلك المسلم باع الحرني بذلك في دار الحرب ثم اسلم الحرني واهل الدار  
قبل ان يتقابضوا فان اختصما في ذلك الى قاضي المسلمين ابطاله وان كانا  
قد تقابضا في دار الحرب ثم اختصما لم نظرفيه وان لم يتقابضا حتى دخلا  
دار الاسلام ثم تقابضا ثم اختصما في ذلك رده كله في قول أبي حنيفة ومحمد  
رحمهما الله وقال ابو يوسف رحمه الله لا اجز للمسلم في دار الحرب الا ما اجز  
في دار الاسلام روى حديث بن عباس وغيره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم انه خطب فقال لكل ربا كان في الجاهلية فهو مضرع وآورد ربا  
ربا العباس بن عبد المطلب وقال ابو يوسف قد روى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم ربا الجاهلية وكذلك اذا ارد ربا دار الحرب اذا كان بين المسلمين

وقال محمد رحمه الله انما روى رسول الله صلى الله عليه وسلم ربا الجاهلية حتى  
ظهر الاسلام على مكة وصارت دار الاسلام فابطل ما كان من ربا لم يقبض قاتما  
ما قبضه اهل قبل فتح مكة فانه لم يرد ذلك قال محمد رحمه الله بلغنا ان ابا بكر  
رضي الله تعالى عنه قبل الهجرة حين انزل تعالى الم غلبت الروم قال له مشركوا  
فريش هل لك ان تخاطرك على ان تجعل بيننا وبينك خطرا فان غلبت الروم اخذت  
خطرتنا وان غلبت فارس اخذنا خطرتك فخاطروهم ابو بكر على ذلك ثم اتى النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم فاحضره قال اذهب اليهم فزد في الخطر والبعد في الاجل  
ففعله ابو بكر فظهرت الروم على فارس فبعث مشركوا فريش الى فريش بقا الخندق  
خطرك فذهب فاخذه فاني به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فامر بأكله وكان  
يسمى السجيت لهذا القمار ولا يلجل بين اهل الاسلام وقد اجاز به رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم بين ابي بكر وهو مسلم وبين مشركي فريش وذلك انه  
كان بمكة في دار الشرك حيث لا تجزى احكام المشركين وعن ابراهيم قال لا باس  
اذا دخل المسلم دار الحرب ان يبيعهم الدرهم بالدرهمين والدينار بالدينارين  
**باب الصرف بين المولى وعبد** وليس بين العبد ومولاه ربا انه  
ليس يبيع فان كان على العبد دين لم يكن بينهما ايضا ربا ولكن ارده لانه ليس له  
ان ياخذ ما له وعليه دين وسواء ان كان اشترى منه درهم بدرهمين او درهمين  
بدرهم وكذلك المديون والمولد ولا يجوز له ان يشتري من مكاتبه الا مثلهما  
يجوز له مع مكاتب غيره والوالدان والمولد والزوجان والقراية وشريك الغنا  
والوصى في الربا بمنزلة الاجانب والمالك بمنزلة الاحرار واهل الذمة بمنزلة  
اهل الاسلام في ذلك واما المتقا وضمان فليس ذلك منهما بيع وهو ما لم يملك  
**باب الوكالة في الصرف** واذا تصارفا لوكيلان لم ينبغي لهما ان يتفرقا  
حتى يتقابضا ولا يضرهما غيبة الموكلين عنهما وان وكل رجل رجلين بالصرف  
لم يكن لاحدهما ان يتفرد به فان عقدا جميعا ثم ذهب احدهما قبل القبض بطلت  
حصته وحصته الباقي جائز وان وكل جميعا رب المال بالقبض او بالاداء  
فذهب بطل الصرف وان وكله ان يصرف له دراهما بدنا ينفقها وقابضا  
واقرا الذي قبض الدراهم بالاستيفاء ثم وجد فيها درهما زيفا فقبضه الوكيل  
او اقرا منه من دراهم وحده الموكل فهو لازم للوكيل وان رده القاضي على الوكيل  
ببينة او باي يمين ولم يكن القابض اقرا بالاستيفاء لزم الامر وان وكله  
ان يصرف هذه الدراهم بدنا ينفقها فليس للوكيل ان يصرف في الدنيا  
بشيء وان وكله ان يشتري له ابريق فضة بعينه من رجل فاشتراه بدرهم  
او دنانير جاز على الامر وان اشتراه بشيء مما يكال او يوزن بعينه او بغيره



لم يجز على الامر وان وكله بفضة له يبيعها ولم يسم له الثمن فباعها بفضة اكثر  
منها لم يجز ولم يضمن الوكيل والموكل احق بهذه الفضة من الوكيل يقبض منها  
وزن فضته والباقي في يد الوكيل حتى يرد له الى صاحبه واذا وكل الرجل رجلا  
ببيع تراب فضة فباعه بفضة لم يجز فان علم المشتري ان الفضة في التراب  
مثل فضة الثمن فرضيه جاز ذلك والخيار فيه له فان رده بغير حكم جاز  
على الامر وان تفرقا قبل ان يعلم ذلك فالبيع فاسد والوكيل فيما يجوز من حكم  
الصرف ويبطل بمنزلة الموكل ولو وكله ان يزوجه امرأة على هذا التراب وهو  
تراب معدن فزوج به كان جائزا ان كان فيه عشرة دراهم فضة او اكثر  
وكذلك ان كان تراب ذهب وفيه قيمة عشرة دراهم او اكثر ولو وكله  
ان يبيع له سيفاً محلي فباعه بسنة فالبيع فاسد ولا ضمان على الوكيل لانه لم  
يخالف وقد يكون البيع ينفذ بنسبة وكذلك ان باعه بفضة اقل مما فيه  
نقد وكذلك ان اشترط فيه الخيار ولو وكله محلي ذهب فيه لولو وياقوت  
يبيعه له فباعه بدراهم ثم تفرقا قبل القبض فان كان ذلك اللؤلؤ والياقوت  
ينزع بغير ضرر جاز البيع في حصته ويبطل حصته الذهب وان كان لا ينزع  
الا بضر لم يجز منه شيء وان وكله بشئ له فلو ساء بدراهم فاشترها وبها  
فكسدت قبل ان يسلمها الى الامر في الامر ولو كسدت قبل ان يقبضها الوكيل كان  
الوكيل بالخيار ان شاء ردها وان شاء اخذها فان اخذها فهي لانه  
له دون الامر الا ان يشاء الامر من قبل انها ليست بفلوس حين كسدت  
انما هي الان صفر وان وكله ان يشتري له عبداً بعينه فاشتره ثم وجد به  
عييباً قبل ان يقبضه الوكيل فالوكيل ان يرد له فان اخذه ورضيه وكان  
غيباً وينتفع بالعبد معه فهو لازم للامر وان كان عيباً يستهلك العبد فيه لزم  
الوكيل دون الامر استحسن ذلك الا ان يشاء الامر وكذلك الدابة والثوب  
والدار وما اشبه ذلك وان لم يجد بالعبد عيباً ولكنه قبل عند البائع فالوكيل  
بالخيار ان شاء فسخ البيع وان شاء اجازه وكذلك القيمة له دون الامر لان  
ليشاء الامر اخذ ذلك فيكون احق به من المشتري فان وكله بطوق ذهب  
يبيعه له فباعه وسلم الى المشتري وقبض منه الثمن ثم قال المشتري وجدة  
صفره يئوها بالذهب واقرب الوكيل لزم الوكيل وله ان يستخلف الامر وان  
انكره الوكيل فرده عليه القاضي بايأ يمين او يمينه لزم الامر وان وكله ان  
يشتري له طوق ذهب بعينه فيه ما يئد فاشتره بالف درهم ونقد  
الثلث ولم يقبض الطوق حتى كسر رجل قبل ان يفترقا فاختار الوكيل تضييع الكاس  
فيمته مصنوها من الفضة جاز ذلك على الوكيل دون الامر وبري منه باي طوق

ويأخذ الوكيل ضمان ذلك من الكاسر ويتصدق بفضله ان كان فيه على الثمن  
واكره للمسلم توكيل الذي او الخمر ان يصرف له دراهم او دنانير وبغيره  
ان فعل وان وكله ان يصرف له دراهم فصرفها مع عبد الموكل والوكيل يعلم او  
لا يعلم فلا ضمان على الوكيل ان كان عليه دين او لم يكن لانه ملك الموكل بفضله  
في بعض وان وكله بالف درهم فصرفها له فباع بدنانير وحط عنه ما لا يتجاوز  
الثلث في مثله لم يجز على الامر وان صرفها بسعها عند معاوض الوكيل او غيره  
له في الصرف او مضارب له في المضاربة لم يجز وان صرفها عند معاوض  
الامر لم يجز وان صرفها عند شرك الامر في الصرف بغير معاوض جاز وكذلك  
ضاربة وكذلك الوكالة ببيع عرض من العروض في جميع هذه الوجوه ولا  
وكله بالف درهم فصرفها له وبها بالكوفة ولم يسم له مكانا فصرفها بالكوفة  
او خرج بها الى الحيرة او الى مكة او الى الشام فصرفها هناك جاز ولا ضمان  
عليه لانه لم يوقت له مكانا وكذلك اليسر له حمل ومؤنة ولو وكله ببيع عبد  
او عرض من العروض له حمل ومؤنة فاستاجر له وخرج به من الكوفة الى  
فباعها هناك اجزت البيع ولم الزم الامر من الاجر شيء وقال في رواية الى  
خلف اجزت البيع اذا باعه بمثل ثمنه في الموضع الذي امره ببيعه فيه وعاد  
هذه المسئلة في كتاب الوكالة وقال في جوابها لم اجز البيع ولم الزم  
الامر من البيع شيئاً لانه لم يامر بالخروج وانفق على ذلك رواية الى سليمان  
وابي حفص وتوضيع او سرق قبل ان يبيعه فهو ضمان له ولو دفع اليه  
دراهما وقال اشترى لي بها ثوباً وسماه ولم يسم له المكان فاشتره بغير  
الكوفة كان جائزاً اذا لم يكن له حمل ومؤنة وان وكله بالف درهم فصرفها  
له ثم ان الموكل صرف تلك الالف فجاء الوكيل الى بيت الموكل فاختار الفا  
غيرها فصرفها كان جائزاً وكذلك لو كانت الالف الاولى باقية فاختار الوكيل  
غيرها فصرفها كان جائزاً وكذلك الدنانير والفلوس ولو امره ببيع فضة  
بعينها او ذهب بعينه او عرض من العروض بغيره لم يجز واذا وكله  
بالف درهم بصرفها له بدنانير فصرفها الوكيل بدنانير كوفية جاز لان ذلك  
الكوفة كان على الكوفية المقطعة انتقض ولو قال له اشترى لي بهذه  
الدنانير غلة ولم يسم غلة الكوفة او بغداد فاشترى له غلة الكوفة جاز  
ولو اشترى له غير الغلة لم يجز الا ان تكون مثل غلة الكوفة وكذلك لو  
اشترى له غلة فهو جائز لان وزن الكوفة كوفية وقال ابو يوسف ومحمد  
رحمهما الله اما اليوم فانصرفها بكوفية مقطعة لم يجز لان وزن الكوفة  
اليوم على الشامية الثقال وانما جاز قبل اليوم لان وزن الكوفة البصرة



او غلة بعدد لم يحز على الامر الا ان يكون مثل غلة الكوفة فيجوز عليه وان قال  
بمع هذه الاغلة يدنا بغير شامية فباعها بكوفية فان كانت الكوفة غير منقطعة  
وكانت تكون وزنها شامية فهو جائز وليس للثمن في هذا كالدراهم وتو قال  
بعثنا يدنا بغير كوفية فباعها بشامية لم يحز على الامر لان هذا مثل الدراهم  
التي ذكرنا قبل هذا **باب العيب في الصرف** واذا اشترى الرجل  
سيفا محلي بدراهم اكثر مما فيه وتقا بضا وتفرقا ثم وجد بالسيف عيبا  
في فضله او جفته او حمالة او حليته فرده وقبله منه صاحبه بغير قضاء  
فاضى فلا ينبغي له ان يفارقه حتى يقبض الثمن وان فارقه انتقض الرد وعاد الامر  
كما كان وله ان يرد عليه بالعيب وكذلك الاقالة وتورده بقبضه قاضي  
لم يضره ان يفارقه قبل القبض الثمن وله ان يواخره بالثمن وكذلك ان رده  
بجنا والرؤية بغير قضاء قاض فان كان محلي ذهب فيه جوهر مفضض فيه  
فوجد بالجوهر عيبا واراد ان يرد دون المحلي لم يكن له الا ان يرد المحلي  
كله او يأخذه كله وكذا لو اشترى خاتمة فضة فيها فضة باقوت فوجد بها  
او بالفضة عيبا وكذا لو اشترى ابريق فضة فيه الف درهم بالف درهم او  
مائة دينار وتقا بضا ثم استحق نصف الابريق ورد الباقي بقبضه قاض  
كله ان يفارقه قبل قبض الثمن وكذا لو اشترى الف درهم مائة دينار وتقا  
وتفرقا ثم وجدها رصاصا او ستوقه فردها عليه كان له ان يفارقه  
قبل قبض الثمن وكذلك الزبوف في قول ابى حنيفة وروى عن المسور بن مخرمة  
قال وجدت في المعتم يوم القادسية طليستا لا تدري اشبه هوام ذهب  
فاتبعتهما بالف درهم فاعطاني بهما الحرة والحرى الذي درهم فدعاني سعد فقال  
لا تليني ورد الطليستا فقلت لو كانت شهما ما قبلتها مني قال اني اخاف ان  
يسمع عمر اني بعثك طليستا بالف درهم فاعطيت بها الذي درهم فبرئ اني قد  
صاغتلك فيها قال فاخذها مني فاني قد ذكرت له ذلك فرفع يديه فقال  
الحمد لله الذي جعل رعيتي بخاني في افاق الارض قال وما زادني على هذا  
واذا اشترى الرجل طليستا او ناء لا تدري ما هو ولم يشترط صاحبه  
فهو جائز واذا اشترى ناء بفضة فاذا هو بفضة فلا بيع بينهما ولو كانت  
فضة حمر او السوداء فيها رصاص او صغر هو الذي يفسدها هو بالخيار  
ان شاء اخذها وان شاء ردها فان كانت الفضة ردية من غير غش فيها  
لم يكن له ان يردّها وكذلك الذهب وكذلك المحلى المصنوع وغيره وكذا لو اشترى  
سيفا محلي على ان فيه مائة درهم بمائة درهم وتقا بضا وتفرقا فاذا في السيف  
ما يتا درهم فانه يرد السيف وان اشترى ابريق فضة بالف درهم على ان فيه

دراهم وتقا بضا وتفرقا فاذا فيه الف درهم كان للمشتري ان شاء نصفه بالف  
دراهم ولو كان اشترى بمائة دينار كان جائزا له كله بالذنا بغيره ولو اشترى بغيره  
فضة بمائة درهم على ان فيها مائة درهم وتقا بضا فاذا فيها مائة درهم كان للمشتري  
نصفها ولا خيار له فيه وكذلك لو اشترىها بعشرة دنانير وكذلك الذهب  
التي وروى عن ابى نافع قال خرجت بخيالي فضة لامرأة ابيعه فلقيني  
ابوبكر فاشترى مني فوضعت في كفة الميزان ووضع ابوبكر دراهم في كفة  
الميزان فكان الخيال اشف منه قليلا فدعا بالمقراض ليقطعه فقلت يا خليفة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم هو لك فقال يا ابا رافع اني سمعت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقول الذهب بالذهب والذهب وزن بوزن الزايد والمزيد  
في النار واذا اشترى الرجل عشرة الدراهم فضة بعشرة دراهم فضة فزاد  
عليها دنانير فوهبه له هبة ولم يدخله في البيع فان ابا حنيفة قال هذا جائز  
واذا كان السيف المحلى بين رجلين فباع احدهما نصيبه وهو النصف بدينار  
من شريكه او من غيره وتقا بضا فهو جائز وان كان باعه من شريكه ونقده اليه  
والسيف في البيت ثم افترقا قبل ان يقبض السيف انتقض البيع ولا باس ببيع  
الفضة خروبا بالذهب او بالفلس او بالعمرو واذ اشترى سيفا محلي فيه  
خمسون درهما وقيمة السيف وحامله وجفته خمسون درهما بمائة درهم  
فنفقه منها خمسين وقبض السيف ثم افترقا فهو جائز وما نفقه فهو من الفضة  
وكذلك لو كانت الخمسين الباقية موجهة الى شهر وكذلك لو كان الثمن عشرة  
دنانير فنقده منها خمسة وقبض السيف ثم فارقه فهو جائز وما نفقه فهو  
من الف فيه وكذلك لو كانت الخمسة الباقية موجهة الى شهر وكذلك لو كانت  
من الخمسة الباقية على درهم او على ثوب وتقا بضا والله تعالى اعلم **باب**  
**الصلى في الصرف** رجل اشترى عبدا بمائة دينار وتقا بضا وتفرقا ثم  
وجد بالعبد عيبا اقربه البايع او انكره ثم صالحه على دينار وتفرقا قبل  
القبض فالصلى جائز وان كان ذلك اكثر من قيمة العيب او اقل فهو سواء  
وكذلك ان ضرب الدينار اجلا وان صالح على درهم وقبضها قبل ان يتفرقا  
جاز وان تفرقا قبل ان يقبض الصلى واستقبلت الخصومة في العيب  
وكذلك لو كان ضرب الدراهم اجلا ثم فارق قبل ان يقبضها واشترط في  
الصلى خيارا ثم افترقا قبل ان يبطل صياحبه الخيار خياره واذا ادعى رجل  
على رجل مائة درهم فانكره او اقربه ثم صالحه منها على عشرة دراهم حاله  
او الى اجل او بشرط خيارا ثم افترقا فالصلى جائز لانه ليس فيه صرف وان صالحه  
على خمسة دنانير وقبضها قبل ان يتفرقا فهو جائز وان افترقا قبل ان يقبضها



انقص الصلح وكذلك ان كانت الحاجل او فيها شرط خيار واختلفا على ذلك  
فهو فاسد واذا ماتت المرأة وترك ميراثا من رقيق وعروض وحلي ذهب  
وفضة وجوهر وترك اباهما وزوجها وميراثا كله عند ابها فصالح زوجها  
من ذلك على خمسة ائنة او على مائة دينار ولا يدري الفضة من الذهب والدرهم  
اقل من ذلك واكثر فالصلح جائز ولو صالح على خمسة ائنة درهم وخمسين دينارا  
وتقابضا قبل ان يفترقا لهما ذلك يكون الذي اخذ من الفضة بالذهب و  
بمحضته من العروض والذي اخذ من الذهب بالفضة وبمحضته من العروض  
وان تفرق قبل ان يقبض شيئا انقص الصلح وان قبض الزوج الدرهم والدينار  
ثم افترقا والميراث في منزل الاب انقص من الصلح حصته الذهب والفضة  
وان قبض الاب ذلك كله وقبض الزوج بعض الدينار والدرهم وبقي  
بعضها فان كان انقص بقدر حصته الذهب والفضة والحلي فالصلح ما صح  
وان كان اقل من ذلك بطل من الذهب والفضة حصته ما لم ينتقد واذا اد  
الرجل سيفا بعينه عند رجل فصالحه منه على عشرة دنانير وقبض منها خمسة  
دنانير ثم افترقا واشتري بالباقي منه ثوبا قبل ان يفترقا وقبضه فان كان  
نقد من الدنانير بقدر الحلية وحصتها فالصلح ما صح وان كان الذي نقد  
اقل من حصتها لم يجز شري الثوب لانه دخل في ثمنه بعض ثمن الحلية وقد  
فسد الصلح بالافتراق واذا اشترى الرجل ابريق فضة فيه الف درهم بمائة  
دينار وتقابضا ثم وجد بالابريق عيبا وهو فاسد بعينه فله ان يرد  
فان صالحه البايع على دينار وقبض فهو جائز وان كان الدينار اكثر من قيمة  
العيب او اقل في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله  
اذا كان الفضل فيه ما لا يتغايير الناس في مثله فالفضل غير جائز وان كان  
الدرهم اكثر من قيمة العيب في قولهم جميعا اذا قبضها قبل الافتراق وان  
افترقا قبل القبض او على شرط خيار او اجل بطل الصلح وان ادعى رجل على رجل  
عشرة دراهم وعشرة دنانير فانكر ذلك كله المدعى عليه واقر ثم صالحه  
على خمسة دراهم من ذلك كله نقدا او نسئة فهو جائز وان اشترى  
قلب ذهب فيه عشرة مثاقيل بمائة درهم وتقابضا واستهلك القلب لم  
يستهلك ثم وجد به عيبا قد كان دلسه له فصالحه على عشرة دراهم نسئة  
فهو جائز لان حصته العيب دين على البايع ولو صالحه على دنانير لم يجز الا ان  
يقبضه الثمن قبل التفرق وان اشترى قلب فضة فيه عشرة دراهم بدينار  
وتقابضا ثم وجد في القلب هشما ينقصه فصالحه من ذلك على قيراطين  
ذهب من الدينار على ان زاد مشترى القلب ربع حنطة وتقابضا فهو

وان كانت بعينها وتفرقا قبل القبض فيرا على الذهب والحنطة فهو جائز  
وان تقابضا ثم وجد الحنطة عيبا ردها ورجع بمحضتها من القيراطين  
اذا اتسما على قيمة الحنطة وقيمة العيب **باب الصرف في المرض** قال  
ابو يوسف سالت ابا حنيفة رحمه الله عن مريض باع من ابنه دارا بالف  
درهم وتقابضا قال لا يجوز لانه وارث والبيع ومثله للوارث وان كان  
لم يحط عنه شيئا وقال ابو يوسف ومحمد هو جائز وكذلك لو باعه بمثل قيمته  
ولو اشترى منه الف درهم بما في دينار فاجاز ذلك بقيمة الورثة فهو جائز  
وان ردوا فهو مردود في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد ان شاء  
الابن اخذ مثل الدرهم من الدنانير وان شاء نقض البيع فاذا باع المريض  
من ابني الف درهم بدينار وتقابضا ثم مات المريض والدينار عنده  
ولامال له غير ذلك فلو رد ثلثان برده واعلى ما زاد على الثلث فان ردوا كان المشتري  
بالخيار ان شاء اخذ ديناره وودا الف وان شاء اخذ من الف قيمة الدينار  
واخذ ايضا ثلث الالف كاملا وان كان المريض قد استهلك الدينار كان  
المشتري ان ياخذ قيمة الدينار من الالف وثلث ما بقي من الالف وكذلك  
اذا باع المريض المريض سيفا قيمته مائة درهم وفيه من الفضة مائة درهم  
وقيمة ذلك كله عشرون دينارا بدينار وتقابضا فابت الورثة ان يجزوا  
كان المشتري بالخيار ان شاء كان له قيمة الدينار من السيف وحليته  
وثلث السيف تاما بعد ذلك وان شاء رد ذلك واخذ ديناره وان  
كان الدينار قد استهلكه المريض كان المشتري بالخيار ان شاء اخذ ثلث  
مثل ديناره ورد البيع ويكون ذلك دينار في تركه الميت يباع السيف حتى يقد  
الدينار وان شاء اجاز له السيف وحليته قيمة الدينار وثلث ما بقي  
وان كان المشتري ايضا قد استهلك فاقبضه جاز له منه قيمة الدينار  
وثلث الباقي وعمره ثلث الباقي مريض له تسع مائة درهم لامال له غيرها  
فباعها بدينار وقبض الدينار وقبض الاخر مائة درهم من التسع مائة  
ثم افترقا ومات المريض والمال قائم والدينار قيمته تسعة دراهم فاجازة  
الورثة وردهم هاهنا سواء وله المائة دراهم بتسع الدينار ويرد عليه غايه  
ان شاء تم الدينار وان لم يكن قبض شيئا ود عليه ديناره وان لم يقبض فاقض  
زاد المشتري تسعة وخمسين دينارا وتقابضا فهو جائز كما قال الفضل  
انما تصح هذه المسئلة الاخيرة اذا زيد في سواها ان قيمة الدينار عشرة  
دراهم وان كان المريض وكل ويكلا فباعها من هذا الرجل بدينار ثم مات  
المريض قبل ان يتقابضا فقال المشتري انا اخذ التسع مائة بتسعين دينارا



قبل ان يتفرقا فله لان البيع قد وجب قبل موت الميت وان اشترى من المريض  
الف درهم بمائة درهم وتقابضا ثم مات من مرضه لم يجز على حاله والذي اعطى  
ان يمسك مائة من الالف ثمانية ويرد الفضل فان اعطى مع المائة ثوبا او  
دينارا كان ذلك بيعا صحيحا فان مات المريض فابت الورثة ان يجيزوا  
كان له ان ينقض البيع وان شاء كان له من الالف مائة مكان مائة وقيمة  
الدينار وثلاث الالف وان كان للمريض ابريق فضة في مائة درهم وقيمة بالدينار  
عشرون دينارا فباع بمائة درهم وقيمة عشرة دنانير ثم مات فابت الورثة  
ان يجيزوا فالمشتري بالخيار ان شاء رد البيع وان شاء اخذ ثلثي الابريق  
بثلثي الجارية وثلث الورثة والله اعلم  
واذا دفع الى الرجل  
كجاء بموهبة بفضة وزنا معلوما يكون قرضا على الدافع ويعطيه الدافع اجرا  
معلوما على ذلك فهو جائز بلزومه الاجر والقرض فان اختلفا في مقدار ما صنع  
فيه من الفضة فالقول قول رب الحمام مع يمينه على علمه فان قال هو موهبة بمائة  
درهم فضة على ان اعطيك ثمنها واجر عمالك ذهبا عشرة دنانير وتفرقا على  
ذلك فهو فاسد فان عمله كان له فضة مثل وزنها عليه وله اجر مثله لاجل  
له ما سمي وان دفع اليه ثوبا يكتب عليه كتابا بذهب معلوم باجر معلوم  
من الفضة في ذلك كله فهو فاسد وكذلك لو شرط عليه اجره وثمانه ذهبا  
فان قال اقرضني مثقال ذهب واكتب به على هذا الثوب كذا كذا على ان اعطيك  
اجر ك نصف درهم او قال قيراط ذهب جيتد فهذا جائز وان لم يقبض القرض  
لا يكتب له به فكان قبضه ويجب له الاجر فيه واذا دفع رجل الى رجل عشرة  
دراهم فضة فقال اخلط لي فيها خمسة دراهم فضة ثم صنعها كلها قلب  
ولك الاجر كذا ففعل فهو جائز والخمسة قرض عليه والاجر واجب عليه لانه  
بالخلط صار قابضا الا ترى انها لو هلكت بعد الخلط من مال الامر ولو اختلفا  
فقال الدافع كانت فضتي اثنا عشر وامرتك ان تزيد فيها ثلثة وقال المدفع  
اليه بل كانت عشرة وامرتي فردت فيها خمسة والقلب خمسة عشر كان  
القول المدفع اليه انه قد زادها خمسة وان الدافع انما دفع اليه عشرة  
ويضمن له عشرة مثل فضة من قبل انه زاد دواشين على ما قال الدافع الا ان يرضى  
الدافع ان ياخذها ويعطيه خمسة ويعطيه الاجر بما فيكون له ذلك ولو كان  
القلب محشوا لا يعرف وزنه وتقابضا اعطاه عشرة وامره ان يزيد خمسة  
فقال الدافع لم تزيد فيه شيئا وقال المدفع اليه قد زدت فيه خمسة فالقول  
الدافع الا ان يشاء العامل ان رد عليه مثل فضته ويكون القلب له بعد ان  
يختلف الاجر ما قلناه زاد فيه خمسة ولو اتفقا على ان زاد فيه خمسة فقال الامر كان

فضي بفضاء وامرتك ان تزيد فيها فضة بفضاء وقال العامل بل كانت فضته  
سوداء وامرتي فردت فيها فضة سوداء فالقول قول المدفع اليه مع يمينه  
ولو اختلفا في الاجر كان القول قول الدافع وان عملته لي بغير اجر رجل اشترى  
من رجل عشرة دراهم بدينار وتقابضا فوجدا زيوفا بعد ما تفرقا فاستبدلها  
منه ثم استحق رجل تلك الدراهم الزيوف وقضى له بها لم ينقص الصرف ولا نذر قد  
ابراها اياه قبل ان يستحق في قول ابو يوسف ومحمد رجل استقرض من رجل كحل  
فقال اطحنها لي بدرهم فطحنها له قبل ان يقبضها كان باطلا ولا اجر له فيه وان اعطاه  
الدينق فعليه الدينق مثله ولو دفع اليه كحل حنطة وقال اقرضني نصف كرفا فطحن  
به ثم اطحنها لي بدرهم ففعل كان هذا جائزا ولو دفع الى رجل كجاءا وذهبا فقال  
سره به وما فضل فهو لك اجر لم يجز لان الاجر مجهول فان عمله كان له اجر مثله  
واذا اشترى الرجل قلب فضة بدينار ودفع الدينار ثم ان رجلا احرق القلب  
بالنار واختار المشتري تعينه قيمته من الذهب قبل ان يفارق المشتري البائع  
فهو جائز ويتصرف بالفضل على الدينار وان تفرقا قبل ان يقبض البينة بطل  
وتكون القيمة للبائع على المحرق وهذا قول محمد وقول ابو يوسف الاول وقال  
ابو يوسف بعد ذلك اذا اختار المشتري اتباع المحرق بالقيمة ثم تفرقا قبل  
القبض لم يبطل الصرف لان اختياره لذلك بمنزلة قبضه وان توى من ماله  
وان اشترى سيفا محلي فيه خمسون درهما بمائة درهم وبشرة دنانير وقد  
التم ولم يقبض السيف حتى افسد رجل شيئا من حمايله او جفنه واختار المشتري  
اخذ السيف ويضمن المفسد قيمة ما افسد فله ذلك فان قبض السيف ثم فارق  
البائع قبل ان يقبض من المفسد ضمان ما افسده لم يضر ذلك البيع لان الفاسد  
كان في غير الفضة بمنزلة ثوب اشتراه فنقد الثمن واحرقه اخر قبل القبض فاخذ  
المشتري امضا البيع وتضمنه قيمة الثوب ثم فارق البائع لم يضره الا فراق ولا  
كان افسد السيف المحلي كله واحرقه بالنار فاخذ المشتري امضا البيع وتضمن  
المفسد ونقد البائع الثمن ثم فارقهم المفسد قبل ان يردى القيمة لم يفسد البيع  
وان فارق البائع المشتري قبل قبض القيمة انقص البيع كله في قول محمد واذا  
اسلم رجل ثوبا في كحل حنطة او باع قلبا بدينار فحشم رجل القلب وشق الثوب  
بأشبين فاخذ المشتري القلب والمسلم اليه اخذ الثوب والقلب ونقد الثمن  
وقال اتبع المفسد بضمان ذلك وقبض القلب والثوب قبل ان يتفرقا فله ذلك  
وان لم يسم القيمة حتى تفرقا لانه قد قبضها باعيانها فان اشترى سيفا محلي فيه  
خمسون درهما فضة بمائة درهم فاحرق رجل كره من حليته واختار المشتري  
امضا البيع وتضمن القاصب فنقد الثمن وقبض السيف ثم فارق البائع قبل



ان يقبض قيمة البكرة فان البيع ينتقض في البكرة خاصة دون السيف لانها قدر  
 ملته وهذا قول محمد وفي قياس قول ابى يوسف لا ينتقض البيع في البكرة ايضا  
 القول في السلم اذا استهلك راس المال قبل التسليم فاخترنا المسلم اليه اتباع  
 المستهلك بالاعمان ثم فارق رب السلم قبل القبض بطل في قول محمد ولم يطل  
 في قياس قول ابى يوسف واذا اشترى الرجل سيفاً محلاً بما به درهم وعليه خمسة  
 درهما وتقابضنا ثم باعه المشتري مرابحة برمج عشرة او بده يارده او برمج  
 ثوب بعينه او بوضيعة بخودك لم يجز لان الحلية حصنة من البرج ومن الحزان  
 ولا يجوز الحلية باكثر منها وان ربحه فيما سوى الفضة جاز واما الجواهر الممونة  
 فلا باس بالمرا بحة فيه لان التمويه لا يخلص وان اشترى قلب فضة فيه عشرة دراهم  
 بدينار وتقابضنا ثم باعه برمج نصف دينار او برمج درهم فلا باس بذلك  
 قام عليه بعشرة دراهم فباعه برمج درهم لم يجز ولو ضم معه ثوباً قد قام عليه عشرة  
 دراهم فقال يقوم على هذا بعشرين درهما او باعها برمج ده يارده فانه يجوز  
 الثوب بحصنة ولا يجوز في القلب وهذا قول ابى يوسف ومحمد ولا يجوز شيء من ذلك  
 في قياس قول ابى حنيفة وكذلك لو اشترى جارية وطوق فضة عليها فانه يارده  
 يالف درهم وتقابضنا ثم باعها مرابحة برمج مائة درهم او برمج ده يارده  
 جاز في الجارية دون الطوق في قول ابى يوسف ومحمد ولو اشترى سيفاً  
 محلاً بمائة درهم وحليته خمسون درهما وتقابضنا ثم حط عنه درهما  
 جاز والحط ليس من الفضة ولو ابتاع قلب فضة فيه عشرة دراهم بعشرة  
 دراهم وتقابضنا ثم حط عنه درهما وقبل الحط وقبضه بعد ما افتراقا  
 من مقام البائع او قبل ان يتفرقا فسد البيع كله في قياس قول ابى حنيفة وفي  
 قول محمد يجعله هبة فله ان يمتنع منه ما لم يستلم ولا ينتقض البيع وهذا بمنزلة  
 رجل اشترى ثوباً بعشرة دراهم فحط عنه البائع الثمن كله بعد القبض وقبله  
 فليس هذا الحط هبة وكذلك الفضة لا تكون باقل من وزنها فاذا  
 حطتها شيئاً قائماً ذلك هبة ان شاء سلم وان شاء امتنع وهبة درهم  
 من ثمن الفضة بمنزلة هبة جميع ثمن الثوب ولو اشترى قلب فضة وثوباً  
 بعشرين درهما وفي القلب عشرة دراهم وتقابضنا ثم حط عنه درهما  
 ثمنها جميعاً جاز نصف الحط في الثوب وينتقض البيع في القلب ولو كان  
 البيع سيفاً محلاً بمائة درهم وحليته خمسون درهما اجزى ذلك وحل  
 الحط على غير الفضة ولو باع قلب فضة بعشرين ديناراً وتقابضنا ثم حط  
 بعد ما افتراقا عشرة دنائير وقبضها او فارقته قبل القبض فهو جاز وان  
 اشترى قلباً فضة فيه عشرة دراهم وتقابضنا ثم زاد احدهما الاخر درهما

فقط من ثمنه درهما

او قبضنا من ذهب او شيئاً من العروض وقبل الزيادة انتقض البيع في قياس قول  
 ابى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد تبطل الزيادة ولا ينتقض البيع وكذلك لو جعله  
 بالخيار يوماً فتفرقا قبل ذلك ولم يكن ذلك شرطاً في البيع وان كان اشترى القلب  
 بدينار وتقابضنا ونفترقا ثم زاد احدهما الاخر شيئاً وقبض الزيادة فهو جاز وهي  
 في البيع فان كانت الزيادة ثوباً فتفرقا قبل قبضه انتقض البيع في نصف القلب ولو كان  
 زاد درهما ثم افتراقا قبل قبضه انتقض البيع في عشرين القلب وزن درهم ولو اشترى  
 محلاً بمائة درهم وحليته خمسون درهما وتقابضنا ثم زاد الذي قبض السيف درهما  
 او ديناراً فهو جاز وان تفرقا قبل القبض لان الزيادة ليست من الفضة انما هي في سائر  
 ولو كان البائع زاده ديناراً او قبضه قبل الافتراق جاز فان فارقته قبل ان يقبض ينتقض  
 من الثمن بحصنة الدينار ونفسه ان يعزل من الثمن وزن الفضة ويقسم الباقي على  
 الدنانير وقيمة السيف بغير حليته ولو اشترى قلب فضة فيه عشرة دراهم بعشرة  
 دراهم واشترى هو او غيره ثوباً بعشرة دراهم ثم باعها جميعاً برمج عشرة دراهم  
 والاربع ده يارده او بوضيعة عشرة احد عشر او بوضيعة ده يارده جاز فانه  
 الثوب ولم يجز حصنة القلب ولو قال ابيعكم بانفسكم درهم من عشرين او بوضيعة  
 درهم من عشرين جاز والفضة مثلاً والثوب بما بقي ولو اشترى فضة بخمسين  
 درهما وزنها كذلك فاشترى سيفاً بخمسين درهما يحضنه وحمايله ثم انفق عليه  
 خمسة دراهم وعلى الصنعة خمسة دراهم ثم قال يقوم على مائة وعشرة فباعه مرابحة  
 على ذلك ربح ده يارده او برمج عشرة احد عشر او ربح عشرين درهما كان فاسداً  
 لان شيئاً واحد وقد وقع للفضة فيه ربح ولو كان الثمن والنفقة ديناراً جاز اذا  
 اشترى قلباً بعشرة دراهم وفيه عشرة دراهم وقبض القلب عصه الاخر عشرة  
 دراهم ثم افتراقا فمضى فاص من ثمن القلب وان تفرقا على غير رضا وكذلك الغرض  
 ولو اشترى القلب مع ثوب بعشرين درهما وقبض القلب نقد عشرة دراهم ثم  
 تفرقا جعلت ما نقد بثلث القلب استحساناً ولو نقد العشرة فقال هي من ثمنها جميعاً  
 فهو مثل الاول فان نقده فقال هي من ثمن الثوب خاصة وقال الاخر نعم او قال  
 لا وتفرقا على ذلك انتقض البيع في القليل ان الدافع يجعلها قسماً من ايهما شاء  
 وكذلك لو كان الثمن ديناراً وكذلك لو اشترى سيفاً محلاً بمائة درهم وحليته  
 خمسون درهما فقبض السيف ونقده خمسين درهما وقال هي من ثمن او قال  
 هي من ثمن السيف والحلية او من ثمن السيف دون الحلية ورضي بذلك القاض  
 او لم يرض فهو سواء والذي نقد من ثمن الحلية استحساناً وكذلك لو كان الثمن  
 ديناراً ولو اشترى فضة بخمسة دنائير صباغته واشترى سيفاً وجفتها  
 وحمايل بخمسة دنائير وانفق على صاحبها وزكيبه ديناراً ثم باعه مرابحة على ذلك



برمج عشرة اخذ عشر درهم يارده او برمج دينار وتقا ايضا كان جازرا كله وكذا  
 لو كان قلب فضة يقوم عليه بدینار وثوب لاخر يقوم عليه بدینارين فباعها مائة  
 على ذلك برمج دينار والابرمج ده يارده او برمج عشرة احد عشر فان الثمن والبرمج منها  
 على قدر اس مال كل واحد منهما وان كان قلب فضة لرجل فيه عشرة دراهم وثوب  
 لاخر قيمته عشرة دراهم فباعها من رجل بعشرين درهما باع كل واحد منهما للذي له  
 الا ان البيع صفقة واحدة ثم نقد صاحب القلب عشرة درهم له خاصة لا شركة  
 لاخر معه ولا ينقص البيع قبل ان ينقد الباقي ولو باع جميعا الثوب وباعا جازرا  
 فنقد صاحب القلب عشرة ثم تفرقا انقص البيع في نصف القلب لم ينقد جميع  
 ثمن القلب وانما اشترى نصفه من صاحبه ولم ينقد ولو باع لولوة بمائة دينار  
 على ان فيها مثقالا كان البيع جازرا على جميعها ولو كان باعها على انها الف ذراع كل ذراع  
 بدرهم كان المشتري بالخيار ان شاء اخذها بالف وخمس مائة وان شاء ترك وكذا  
 قلب فضة اشتراه بعشرة دراهم على ان فيه عشرة فاذا فيه عشرون فهذا درهم  
 ياخذ بعشرين دراهم ان لم يكونا تفرقا لان كل درهم بدرهم وان لم يسم وان  
 شاء ترك وان كانا تفرقا جازله النصف من القلب وان كان اشتراه بدینار  
 فهو له كله بدینار ولو كان قال كل عشرة بدینار اخذه بدینارين ان شاء ولو باع  
 قلب فضة فيه عشرة وثوب بعشرين درهما فنقد عشرة وقال نصفها من ثمن القلب  
 ونصفها من ثمن الثوب ثم تفرقا وقد قبض القلب والثوب انقص البيع في نصف القلب  
 واما السيف اذا سمي فقال نصفها من ثمن الحلية ونصفها من ثمن نصل السيف ثم  
 تفرقا لم يفسد البيع ولو قال ابيعك السيف بمائة درهم خمسين نقدا من ثمن  
 السيف ثم تفرقا لم يفسد البيع ولو قال ابيعك السيف بمائة درهم خمسين  
 نقدا من ثمن السيف والحلية وخمسين من ثمن السيف والحلية ثم تفرقا كان البيع  
 قاسدا ولو كان هذا في الثوب والقلب فسد البيع كله ايضا في قول ابو حنيفة وقال  
 ابو حنيفة ومحمد بن حنبل في الثوب ولو اشترى سيفا بمائة درهم على ان حليته خمسون  
 درهما وتقا ايضا فاذا حليته ستون درهما ولم يتفرقا فالمشتري بالخيار ان شاء  
 زاده عشرة دراهم واخذ السيف وان شاء نقص البيع وان كان قد تفرقا فالبيع  
 منتقن وكذا لو كان في حلية السيف مائة درهم واخذ السيف ولا يشبه هذا  
 الا بريق ولو ان رجلا لو باع نصف ابريق جاز ولو باع نصف حلية سيف لم يجوز  
 باع النصل والحمايل ونصف الحلية لم يجوز لان في هذا اشترى سيفا على  
 وزن حليته خمسون درهما بعشرة دنانير وتقا ايضا وتفرقا فاذا في السيف  
 مائة درهم فالبيع جاز ولا يشبه هذا البيع بالتمام وكذا لو اشترى قلب فضة  
 بدینار على ان فيه عشرة دراهم فاذا فيه عشرون درهما كان البيع جازرا ولا يرد

مثال فانها

شيا ولو كان مكان القلب نفقة رد نصفها ولو ان رجلا باع قلب فضة لرجل وكله  
 يبيعه وكله اخر بثوب يبيعه فباعها جميعا صفقة واحدة بدینار وعشرة دنانير  
 على ان ثمن القلب الدينار و ثمن الثوب الدراهم كان جازرا فان دفع القلب وقبض  
 ثمنه فهو جازر ولا يشترط صاحب الثوب في ثمن القلب لان ثمن كل واحد منهما مسمي  
 حدة وكذا لو كان الثمن عشرون درهما عشرة بيض ثمن القلب مثل وزن عشرة  
 سود ثمن الثوب وبينهما صرف ولو باعها بعشرين درهما صفقة واحدة لم يبين ثمن  
 احدهما من صاحبه ثم نقد عشرة دراهم كانت من ثمن القلب وكان البيع جازرا ولو  
 كلها ثقتا القلب ولا يشترط صاحب الثوب فيها لان البيع فيه صرفا لا انقص نصف  
 فليبيع الاثر كله كذا البيع بعشرين درهما عشرة نقد وعشرة نسق فقبض النقد ودفع الثوب والقلب  
 كان جازرا والنقد من ثمن القلب لهذا الكتاب والله اعلم بالصواب

# كتاب الشفعة

روى عن مسور بن محزمة ان سعد بن مالك عرض بيتا له على جاره فقال خذ به بالبيع  
 درهم اما اني قد اعطيت به ثمان مائة درهم ولكني اعطيتك لاني سمعت رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم يقول الجار احق بسقبة وعن الحسن في الشفعة للبيت قال  
 وصلة بمنزلة ابيه ان شاء اخذ له فالغايب على شفخته وعن ابي سعيد الخدري عن النبي صلى الله  
 والسلام قال الخليل احق من الشفع والشفع احق من غيره وعن جابر بن عبد الله قال الجار احق  
 بشفخته ينظر بها اركان غايبا واذا كان طرقتها واحد وعن الشعبي قال من بيت شفخته هو  
 حاضر فلم يطلب ذلك فلا شفقة له فهذا قول ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى  
 وعن شريح انه قال الخليل احق من الشريك والشريك احق من الجار والجار احق من غيره  
 عن ابنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الجار احق بسقبة ما كان  
 ربها ياخذ ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد وعن شريح انه قضى لغيره في الشفعة بشفقة  
 وكتب في ذلك الى عمر بن الخطاب فاجازها وعن الحسن قال قضى رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم بالشفقة والجار وعن شريح قال لا شفقة لليهودي ولا النصراني ولا  
 المجوسي ولستنا ناخذ به وعن الحسن قال اذا قسم القوم الارض ورفعوا شربها  
 بينهم فهم شفعا وعن شريح قال الشفعة بالابواب اعرب الابواب الى الدار احق  
 بالشفقة ولستنا ناخذ به وعن علي بن عباس قال لا لا شفقة الا لشريك لم يقاسم  
 وهذا قول اهل المدينة وليس ياخذ به اهل الكوفة واذا اشترى الرجل شيئا من  
 منزل فشريكة في المنزل احق بالشفقة فان سلم الشفعة فالشريك في الدار والجار  
 احق من جارا الدار فان سلم الشريك في الدار الشفعة والجار احق بالشفقة ولا شفقة



لاحد بعد الجار والجار الذي له الشفعة عندنا الملازق الذي داره لزوج  
 التي فيها الشراء فان كان بينهما طريق فلا حق له في الشفعة وكان بن ابي ليلى يقول  
 مثل ذلك حتى كتب اليه ابو العباس امير المؤمنين يا مراه ان لا يقضي بالشفعة الا  
 لشريك لم يقاسم فاحذ بذلك وان كان فينا متخرج عن الطريق الاعظم رافع عن  
 الطريق وزقاق او درج غيرنا فذفيه دور فيعت دار منها فاصح الدور شفعا  
 جميعا لانهم شركاء في الفنا والطريق فان سلم هؤلاء الشفعة فالجار والملازق جميعا  
 احق بالشفعة والشفعة عندنا على عدد الروس دون مقادير الانبياء والداد  
 ولا شفعة الا في الارضين والدور والصغير والكبير والذكر والانثى والحرم والملوك  
 والمسلم والكافر في حق الشفعة سواء وياخذ للصبي ابوه او وصي ابنه او جده  
 ان لم يكن له وصي فان لم يكن له احد من هؤلاء فهو على شفخته اذا ادرك والغائب  
 شفخته اذا علم وقال بن ابي ليلى لا شفعة للصغير واذا اشترى دارا او قبضها  
 ونقد الثمن ثم اختلف الشفع والمشتري في الثمن فالقول قول المشتري مع غيره  
 وان اقام جميعا البينة فالبينة بيته الشفع لانه قد ثبت اقوال المشتري  
 بالامر بن جميعا فافراجه بما عليه اولى من اقراره بما له في قول ابي حنيفة ومحمد قال  
 ابو يوسف البينة بيته المشتري لانه اقام على الفصل واذا اخذ الشفع الدار من المشتري  
 فعهده وضماني ماله على المشتري وان اخذها من البائع ونقد الثمن كانت عقدة  
 وضمان ماله على البائع ولو غاب المشتري لم يكن بين الشفع وبين البائع خصومة  
 حتى يقدم المشتري ولو غاب البائع والدار يدي البائع لم يكن بين الشفع والمشتري خصومة  
 حتى يقدم البائع وان كانت الدار في يد المشتري فهو الخصم بخاصة الشفع في الشفعة  
 واذا اخذ الشفع الدار من المشتري كتب على افرادها كتابا ان كان اشترها وان  
 هذا كان شفيعها فطلب اخذها بالشفعة فسلمها اليه شفخته فيها وقبض منه  
 الثمن ودفع اليه الجار وضمن له الدرك واشهد عليه الشهود وياخذ من المشتري  
 ايضا كتاب الشري الذي عنده فان ابى ان يعطيه اشهد على شهادته الشهود فيه  
 وقال بن ابي ليلى العهدة على البائع واذا اخذ الدار من البائع كتب عليه ايضا نحو  
 ذلك بذكر البيع وقد سلم فلان البيع وتسليم الدار بالشفعة وغير ذلك وذاذفيه  
 وقد سلم فلان بر فلان المشتري جميع ما في هذا الكتاب واجازه واقرانه لاحقه  
 في هذه الدار ولا في ثمنها وان شاء كتب الكتاب عليها بتسليم الدار بالشفعة له  
 واليه وقبض البائع الثمن برضاها جميعا وضمان البائع للدرك واذا اشترى  
 الرجل دارا بالف درهم الى سنة فطلبها الشفع به الا ذلك الاجل لم يكن له ذلك  
 وقيل له امكث فان اخل الاجل فخذها وانقد الثمن وان شئت فقبل الماخذ  
 الدار فان اخذها من البائع فقبل له الماخذ وان اخذها من المشتري فقبل له الماخذ

كان الثمن للبائع على المشتري الى اجله وان كان للدار شفيعان فسلم احدهما<sup>الشفعة</sup>  
 لم يكن للاخر الا ان ياخذها كلها او يدعها فاذا كان البائع اثنان في صفقة واحدة  
 والمشتري واحد لم يكن للشفيع ان ياخذ بعضها دون بعض فان ادعى نصيب  
 احدا البايعين لم يبطل ذلك شفخته وله ان ياخذ حصصه احدهما دون الآخر  
 ولو اخبر الشفع ان المشتري فلان فقال قد كنت له فاذا المشتري غيرهم فمضى<sup>الشفعة</sup>  
 ولو كان المشتري فلان ذلك ومعه غيره بطلت شفخته في نصيب الذي سلم واخذ  
 نصيب الاخر وكذلك لو اخبر بثن فسلمها ثم وجد الثمن اقل من ذلك كان له الشفعة  
 وقال بن ابي ليلى لا شفعة له والتسليم للشفعة قبل الشرا باطل ولو اخبر ان الثمن بعد  
 اودار او متاع او شيء مما يكال ويوزن فسلم الشفعة فاذا الثمن من صنف اخر  
 اقل مما سمي له او اكثر فهو على شفخته وكذلك كل شيء يخبر به ان الثمن هو فاذا هو غيره  
 اقل منه او اكثر وتوفيل له اشترها بعبد قيمته الف درهم فسلم الشفع فاذا قيمته  
 اكثر من ذلك فلا شفعة له وان كانت قيمته اقل من الف درهم فله الشفعة وقال  
 ابو يوسف ومحمد اذا كانت الدار بين ثلاث رجال الاموضع بئر وطريق فيها فباع الشريك  
 في الجميع نصيبه من جميع الدار والشريك الذي له في جميع الدار نصيبا حق من  
 الاخر الذي له في بعض الدار نصيب واذا اختلفا المشتري والبائع والشفيع في  
 الثمن قبل نقد الثمن والدار مقبوضة او غير مقبوضة اخذها الشفع بما قال البائع  
 ان شاء وان كانت الدار في يدي المشتري فقال البائع بعثها اياه بالف درهم  
 واستوفيت الثمن وقال المشتري اشتريتها بالفين فللشفيع ان ياخذ بها بالف  
 درهم وان قال البائع بعثها اياه واستوفيت الثمن وهو الف درهم وقال  
 المشتري اشتريتها بالفين ونقدته الثمن او ياخذها الشفع الا بالفين وكو قال  
 البائع بعثها اياه بالفين ولم ينقد الثمن الا الف درهم لم ياخذها المشتري ولا الشفع  
 الا بالفين واذا كان البيع بالف درهم فخط البائع عن المشتري تسع مائة درهم  
 فعلى المشتري ان يحط عن الشفع ذلك فان كان قد اخذه منه رده عليه ولو  
 وهب البائع كله الثمن للمشتري قبل قبضه او بعده لم يحط المشتري عن الشفع شيئا  
 فان زاد المشتري البائع في الثمن زيادة بعد العقد اخذ الشفع الدار بالثمن الاول  
 وكذلك لو باعها المشتري من اخر بثن اكثر من ذلك كان للشفيع ان ياخذها  
 بالثمن الاول ومن يدي المشتري الاخر ويرجع المشتري الاخر على المشتري الاول  
 بما بقى له وعهدة الشفع على المشتري الاول وكذلك لو وهبها المشتري سلمها  
 او رهنها او تزوج عليها امرأة كان للشفيع ان يبطل ذلك كله وياخذها بالشفعة  
 الاول وليلا يحد من هؤلاء على الشفع شيء من الثمن للمشتري الاول ولا ياخذ الدار  
 حتى ينقد الثمن واذا اشترى الرجل شقصا من دار وقاسم شركه حكم او غير حكم

ان ياخذها كلها مقسومة كانت  
 او غير مقسومة فان كان البائع  
 واحد والمشتري اثنان فله سهم



ثم حضر الشفيع كان له ان يأخذ ما اصاب المشتري بالفتنة او يترك وليس له من  
القسمة واذا قضى القضاة بالشفيع بالشفعة بمن مسمى في لزمة لا يتخلص عنها الا  
المشتري او يجتهد بالدار عينا فان كانت في يد البائع وحكم له بها عليه ثم سأل البائع  
ان يقبله فاقاله جاز الاقالة وهي البائع وقدير منها المشتري والشفيع وكذلك  
لو كانت في يده المشتري فمضى بها عليه ثم ردها الشفيع على البائع فهو جائز والشفيع  
والمشتري برهان منها في قول ابى حنيفة غير ان المشتري ان لا يمنحها من يده حتى  
يرد عليه البائع الثمن الا ترى ان الشفيع لو باعها بعد ما قضى له بها وقبل ان  
جاز بيعه غير انها لا تؤخذ من يده المشتري حتى يقبض الثمن وقال محمد لا يجوز  
البيع حتى يقبضها الشفيع واذا اشترى دار الرجل غايب للشفيع ان يأخذها  
بالشفعة وكذلك ان كان البائع وكلا الغائب واذا بلغ الشفيع ثلث النصف  
الدار فسلم الشفعة ثم علم انه اشترى النصف كان تسليم جائزا واذا علم بثلث قبل  
فدلتها او فكت نصف الشفعة فيها كان سلبا لجميعها واذا اشترى الرجل دارا ففرق  
بناؤها واحرق وبقيت الارض لم يكن للشفيع ان يأخذها الا بجميع الثمن الا ترى  
ان المشتري يبيعها مريحة على جميع الثمن وكذلك لو كانت قضاة او يبرأ فذهب  
ماؤها ولو هدمها المشتري قسم الثمن على قيمة الارض وقيمة البناء يوم وقع البناء  
فاخذ الارض بحصتها من الثمن ولا حوله في البناء لانه قد زایل الارض وكذلك  
ان كان المشتري قد استهلك البناء وكذلك لو استهلكه اجبني فاخذ منه  
المشتري قيمته فان اختلفا في قيمة البناء فالقول قول المشتري وان اقام  
البينة فالبينة بينة الشفيع وفيها قول اخر وهو قول ابى حنيفة ان البينة بينة المشتري  
وقال محمد ان قياس قول ابى حنيفة ان البينة بينة المشتري ولا يشبه هذا الثمن  
لان الثمن انما هو اقرار من المشتري وفضل قيمة البناء دعوى منه وهو قول محمد واذا  
اختلفا في قيمة الارض يوم وقع الشئ نظر الى قيمته اليوم فقسم عليها الثمن واذا  
اشترى الرجل دارا فذهب بناها الرجل او باعها او تزوج عليها فهدم لم يكن للشفيع  
على البناء سبيل واخذ الارض بحصتها من الثمن وان كان لم يهدم فله ان يبطل البيع  
فيه ويأخذ الدار كلها بجميع الثمن واذا سلم الشفيع الشفعة للمشتري وهو يعلم  
بالشراء فهو سليم وان صدق المشتري انه لم يعلم واذا اتخذ المشتري الدار مسجدا  
ثم حضر الشفيع كان له ان ينقض المسجد ويأخذ الدار بالشفعة ويرفع المشتري  
بناؤه المحرق واذا اشترى دارا ففرق بعضها فصار مثل الفريج يجرى فيه الماء لا يستقل  
رد ذلك عنه ولا ينتفع به فالشفيع ان يأخذ الباقي بحصته من الثمن فان قال  
المشتري ذهب منها الثلث قال الشفيع ذهب النصف فالقول قول المشتري وان  
الشفيع يثلث الثمن ان شاء وكذلك لو استحق رجل بعضا وسلم للشفعة فطلبها الجار

جميعها كان له الشفعة والآخر  
فشرأ الكل فسلم الشفعة لم علم  
انه اشترى

بالشفعة

بالشفعة اخذ ما بقي بحصته من الثمن والقول قول المشتري في مقدار المستحق والباقي  
ولا ينتفعه في الشراء الفاسد فان سلمها المشتري للشفيع بالثمن الذي اخذها  
به وسماه ذلك جاز ذلك له وكان هذا بيعا بينهما الا ترى ان رجلا لو ورث دارا  
فسلمها للشفيع بالف درهم كان بيعا منه فاذا مات الشفيع بعد البيع قبل ان يأخذ  
بالشفعة لم يكن لولده فيها شفعة ولو كان البيع بعد موته كان لهم فيها شفعة وان  
مات المشتري والشفيع حي فله الشفعة ولم يبع في دينه ووصيته فان باعها  
القاضي او الوكيل في دين الميت فالشفيع ان يبطل البيع ويأخذها بالشفعة وكذلك لو اشترى  
اخذها الشفيع وبطلت الوصية واذا علم الشفيع بالبيع فلم يطلبها فلا شفعة له  
وقال ابن ليلى هو بائنا رثنا ايام بعد علمه فان طلبها فابى المشتري ان يدفعها اليه  
فاشهد الشفيع شهودا على طلب الشفعة كان على شفيعه فان طالت المحض بينهما  
فان اثبت ذلك في ديوان القاضي فهو باطل في العذر فان شغله شيء او عرض له سقم  
بعد خصمته واشهاده فهو على شفيعه فان سلم الشفعة على ما لا التسليم جائز في ذلك  
على صاحبه وكذلك لو باعها وكذلك الحال بالانفس ولو قضى القضاة للشفيع بالدار  
بالشفعة وقبل ذلك ثم ما قبل القبض والنقد فالبيع لازم لو دونه فاذا اشترى الرجل  
دارا والشفيع غائب فلم بالشراء فله من الاجل بعد علمه على قدر المسير فان مضى ذلك الاجل  
قبل ان يطلب او يبيع من يطلبه شفعة له وان قدم فطلب فيجب المشتري عنه او  
خرج من البلد فاشهد هذا على طلبه الشفعة فهو على شفيعه وان طال ذلك وان  
ظهر للمشتري ببلد ليس فيه الدار فليس للشفيع ان يطلبه في غير البلد الذي فيه الدار  
واذا قضى القاضي للشفيع بالشفعة فسا له المشتري ان يرد ها عليه على ان يزيد  
في الثمن كذا ففعل ذلك ودها عليه فان ذلك رد ولا يجوز له الزيادة وكذلك  
النافقة في قول ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف له الزيادة اذا كان قد قبض  
قبل المناقضة لانه يجعله بيعا وكذلك لو طلب اليه المشتري ان يسلمه للبائع على ان  
عليه من الثمن شيئا مستبى **باب الشهادة في الشفعة** ولا يجوز شهادة  
الشفيعين بالبيع على البائع المجاهد ان طلبها الشفعة وان سلمها جاز شهادتهما  
للمشتري وان جحد المشتري الشراء وادعاه البائع لم تجز شهادتهما ايضا ان طلبها  
غير لهما يأخذانها باقرار البائع وان سلم الشفعة جازت شهادتهما الا ترى ان البا  
لواقف بالبيع وانكره المشتري وحلف عليه ان لم يكن للبائع بينة كان للشفيع ان  
يأخذها باقرار البائع وشهادة ولدا للشفيع ووالده بمنزلة شهادة في ذلك  
واذا شهد ولد للشفيع ووالده على الشفيع بالتسليم جازت شهادتهما وكذلك  
شهادة المولى على كاتبه وعبيده بالتسليم وان شهد المولى على البيع والمكاتب والعبد  
يطلبان ذلك الشفعة لم تجز شهادتهما وكذلك شهادة ولد المولى ووالده واذا



سمات الدار ثلثة نفر تشهد اثنان منهم انهم جميعا باعوها من فلان وادعى ذلك فلان  
ومحمد الشريك لم يجز شهادتهما على الشريك من قبيل ان شهادتهما تسليم لبيعهما في الشفع  
ان ياخذ ثلثي الدار بالشفعة وان انكر المشتري الشراء واقربا لشركاء جميعا  
فشهادتهما ايضا باطل وللشفيع ان ياخذ الدار كلها بالشفعة ولا شفعة  
للوكيل فيما باع فان شهد الامر مع اجنبي ان المشتري دعى البائع بالشفعة لم يجز  
شهادته الامر في ذلك ولوكيل بالشراء ياخذها المشتري بالشفعة وانما باع الرجل  
دار وله عبد تاجر هو شفيعها وان كان عليه دين فله الشفعة وان لم يكن عليه دين  
فلا شفعة له وكذلك ان باع العبد والمولى شفيعها فان شهدا بنا المولى على العبد انه  
سلم الدار للمولى بالشفعة فشهادتهما باطلة وكذلك لو شهدا عليه بتسليم الشفعة  
في الوجه الاول والدار في يده المولى البائع وان باع المولى داره ومكاتبه شفيعها  
فله الشفعة فان شهدا بنا المولى ان المكاتب سلم الشفعة للمشتري فشهادتهما باطلة  
فان كان البائع المكاتب ومولاه شفيعها والدار في يده البائع كان له الشفعة وان  
شهدا بنا المولى انه سلم الشفعة للمشتري جازت شهادتهما ولا يجوز شهادة ابني  
المولى مكاتب بينهما ولا عبده في كل شيء يكون الا بخصما فيه او بايها او معا عليه لان  
الدار في يديه وانما باع الرجل دارا فشهادتا البائع ان الشفع سلم الشفعة  
للمشتري فشهادتهما باطل لان اباهما فيه فان كان المشتري قد قبض الدار فخاصمه الشفع  
ثم شهدا لابن ان بذلك جازت شهادتهما وكذلك العبد والمكاتب اذا باعا دارا  
وقبضها المشتري ثم شهدا بنا المولى على الشفع بالتسليم فهو جائز وانما شهدا بنا  
البائع والمشتري على الشفع انه قد سلم الشفعة وشهد رجلان للشفيع ان البائع  
والمشتري سلماه الدار قضيت بها الذي هي في يديه وهذا بمنزلة رجلين اختصما  
في دار كان كل واحد منهما يدعي انه اشتراها بالف درهم وقبض الثمن فاني افضي بها لذي  
هي في يديه وان كان المشتري قد قبض الدار فشهادتا البائع ان المشتري قد سلمها  
للشفيع وهو في يده المشتري وشهادتا جليلي ان الشفع قد سلمها للمشتري فاني  
اسلمها للمشتري واجيز شهادته شهود على تسليم الشفع للشفعة ولا اجيز شهادته  
ابني البائع على تسليم المشتري لا يدفعان عن ابنتهما المحضومة والعهد واذ سلم  
الشفيع الشفعة ثم وجد المشتري بالدار عيبا بعدما قبضها فردها بغير قضاء  
قاضيا وقال البائع البيع في الدار بغير عيب كان للشفيع ان ياخذها بالشفعة قبل  
القبض وبعده وان كان ردها بالعيب بقضاء قاض لم يكن للشفيع فيها شفعة  
فان لم يكن قبضها المشتري حتى ردها بالعيب بقضاء او بغير قضاء فلا شفعة  
فيها الا ترى انه حين راي العيب لو قال قد نقضت البيع كان نقضا ولو قال ذلك  
بعد القبض لم يكن نقضا الا برضا البائع واذ كان الرجل على رجل دين يقر به او يحد

فصله

فصله من ذلك على دار او اشترى له منه دارا وقبضها فطلبها الشفع بالشفعة  
واختلف الشفع والمشتري في مبلغ ذلك الدين وحسنه فالقول قول المشتري  
والبينة بينة الشفع في قياس قول ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف البينة  
بينة المشتري واذ اقر الرجل انه اشترى دارا بالف درهم فاخذها الشفع بذلك  
ثم ادعى البائع ان الثمن الفين واقام البينة فانه يوجب بينته ويرجع المشتري على  
على الشفع بالف درهم اخرى وكذلك لو ادعى البائع انه باعها اياه بما في دينار  
او بغيره بعينه قيمته اكثر من الف درهم واقام البينة فان ذلك يسلم للبائع  
ويقتضى به على المشتري ويسلم الدار للشفيع بذلك فان كانت قيمة العرض اقل من  
الف درهم رجع الشفع على المشتري بالفضل على قيمة العرض واذ اختلف البائع  
والمشتري في ثمن الدار كما قلنا ويبدا في البين بالمشتري فإتاهما تكل عن البين وجب  
البيع بذلك الثمن واخذها الشفع به وان حلفا تراءدا البيع واخذها الشفع  
بما قال البائع ان شاء وان اقاما جميعا البينة كانت البينة بينة البائع ولزم  
المشتري ذلك وياخذها الشفع به في قولهم جميعا ولا يشبه هذا اختلاف  
الشفيع والمشتري في قول ابى حنيفة ومحمد لان هذا بيع يلزم القاء المشتري ان  
شاء وان ابى ويبطل قوله بدعواه فيه وكذلك لو ادعى البائع ان الثمن كان غنة  
الدار فان كان الشفع شفيعا للدارين جميعا اخذ كل واحد منهما بنفسه الاخرى  
وان كان للدار شفيعان فشهد شاهدان ان احدهما سلم الشفعة ولا يدريان  
اياهما هو فشهادتهما باطلة واذ كان احدا للشفيعين غايبا كان للحاضر ان ياخذ  
جميع الدار بالشفعة واذ اقبل للمشتري بالدرك كفضل واخذ الشفع الدار  
عنه بالشفعة ونوى البين عليه لم يكن للمشتري على كفضل الدرك سبيل وان  
كفى الشفع درك لم يكن له على كفضل المشتري بالدرك سبيل واذ اقبل رجل  
للمشتري بالدرك ثم شهدا عليه بتسليم الدار الى الشفع بالشفعة فشهادتهما  
باطلة واذ شهد للشفيع شهودا انه ياخذها بالشفعة ولم يحج الى المشتري ولا  
الى البائع ولا الى الدار ولم يطلبها فلا شفعة له واذ شهد البائعان على المشتري  
ان الشفع قد طلب الشفعة حين علم بالشراء والشفيع مقر بان قد علم بها منذ  
ايام فقال المشتري ما طلب الشفعة فشهادتهما باطلة وكذلك  
شهادته اولادهما واذ قال الشفع لم اعلم بالشراء الا العتافا لقلولهم مع  
بيته وان شهد البائعان انه قد علم منذ ايام فشهادتهما باطلة ان كانت الدار  
في ايديهما او في يد المشتري واذ كان الشفعاء ثلثة فشهد اثنان منهم على احد  
انه قد سلم الشفعة وقال قد سلمناها معه فشهادتهما جائزه وان قال لا يحج  
بطلبها فشهادتهما باطلة وان قال قد سلمناها معه ولا ابى احدهما شفعة او



لابنه او كاتبه او زوجته فشهدا بطلانها **باب الشفعة بالعروض**  
 واذا اشترى الرجل دارا بعبد بعينه فمات العبد قبل ان يقبضه البائع انتقض  
 الشراء وللشفيع الشفعة بقيمة العبد وكذلك ان يطل البائع البيع بعيب وتجدد  
 وان لم يكن شيء من ذلك واخذ الشفع المدا من البائع اخذه بقيمة العبد والعبد  
 لا سبيل للبائع عليه وان اخذ المدا من المشتري بقيمة العبد بحكم او غير حكم ثم مات  
 العبد قبل القبض او دخله عيب فان تلك القيمة للبائع ولو استحق العبد بطلت الشفعة  
 واخذ البائع المدا من الشفع لان اصل البيع كان باطلا اذ كان المشتري دفع  
 المدا الى الشفع بقضاء قاضى وان كان دفعها بغير قضاء فاض بقيمة العبد ولو  
 وقبضها الشفع فله المنزلة البيع فيما بينهما وهي جائزة للشفيع بتلك القيمة وعلى  
 المشتري للبائع قيمة المدا ولو كان المشتري باع او وهبها وقبضها الموهوب له او  
 تزوج عليها شرا استحق العبد ضمن المشتري قيمة المدا واذا اشترى الرجل دارا  
 بعرض بعينه وقبضها فاحلف الشفع والمشتري في قيمة العرض فاقول فيها قول  
 المشتري الا ان يكون قائما فيقوم وان اقاما البينة فالبينة بينة الشفع في  
 قول الجحيفة الذي فاسه ابو ثوبان عليه وقال ابو ثوبان ومحمد البينة بينة المشتري  
 فان كان اشتراها بشئ مما يكال او يوزن اخذ بمثله وان اشترى ببناء دار على ان  
 ينقله فلا شفعة فيه وكذلك لو اشترى نصيبا للبائع من البناء وهو النصف فلا  
 شفعة فيه والبيع فاسد واذا اراد الرجل ان يشتري دارا بخادم فخاف عليها الشفع  
 وقيمة الخادم الف درهم فباع الخادم بالعين من ربه المدا ثم اشترى بالالفين الدار  
 لم ياخذ الشفع الا بالالفين وكذلك لو اشترى الدار بالالفين ثم اعطاهما خمسين  
 دينارا واعطاه الف درهم وباعه بالالف الاخرى اتوا بالالفين اليه بطريقه ما شهد  
 البائع بقطعة من الدار صغيرة فطريقها الى باب الدار وسلمها اليه بطريقه ما شهد  
 اشترى منه بقية الدار واذا ان لا يكون للجار شفعة جاز ذلك ولا شفعة فيها  
 للجار واذا اشترى دارا بعبد فوجده حرا فلا شفعة فيها وان استحقه سمي  
 فاجاز الشرا كانت له الدار وللشفيع الشفعة واذا اشترى الرجل دارا بدينار  
 ولكل واحدة منها شفع فلكل شفع ان ياخذ الدار بقيمة الاخرى وان كان احد  
 الرجلين شفيعا اخذ الشفع نصف الدار بنصف القيمة واذا اشترى بيتا في دار  
 علوه لآخر وطريق البيت الذي اشترى في دار اخرى فانما الشفعة للذي في دار  
 الطريق وصاحب العلو ايقاله الشفعة بالحوار **باب الشفعة في الارض**  
**والانهار** والشريك في الارضين احق بالشفعة من الشريك في الشرب كما ان الشريك  
 في نفس المنزل احق بالشفعة من الشريك في الطريق وانما الشريك في الشرب بمنزلة  
 الشريك في الطريق والشريك في الشرب احق بالشفعة من الجار والشريك في

تمت

الصغير كل من له فيه شرب احق من الجار الملاذق وان كان نهر كبير يجري فيه السق  
 والجار احق لان هولا ليسوا بشركاء في الشرب واذا زرع المشتري الارض ثم جاء  
 الشفع فله ان ياخذها ويقطع الزرع في القياس ولكن استحسن ان يدعها ولا ياخذها  
 بالشفعة حتى يحصد الزرع ثم ياخذها وان كان غرس فيه كرما او شجرا او رطبة  
 فله ان يقطع ذلك وياخذ الارض وان اشترى نخلا باصولها ومواضعها من الارض  
 ففيها الشفعة وكذلك اذا اشترى الزرع مع الارض وان اشترى ارضا وفيها  
 نخل وليس فيها ثمرة فامرت في يد يد فاكلها سنين ثم جاء الشفع فله ان ياخذها  
 بالشفعة بجميع الثمن وليس للمشتري ان يبيعها مرا بجة حتى يبين الا ان يكون  
 اتفق عليها في السفر والقيام عليها مثل ذلك وكذلك ساير اجناس الزيارات  
 والشفعة في هذا مخالفة للبيع والمرا بجة وان كان فيها ثمرة يوما اشتراها فاكلها  
 عن الشفع من الثمن حصتها وان اشترى ارضا فيها شجر صغار فكبرت واشربت كان  
 فيها زرع قادر فكذلك للشفيع ان ياخذ جميع ذلك بالثمن وان اشترى بيتا او حوتا  
 ونهرها ومناعها فلا شفعة الشفعة في ذلك كله الا ما كان من متاعها ليس في البناء  
 لان الرجا في البناء لا تربي ان الحكم ببيع فياخذ الشفع بقدر الحكم لانها في البناء  
 ولو اشترى اجمة فيها قصب او سمك يوحذ بغير صيد اخذ القصب والجمة بالشفعة  
 ولم ياخذ السمك واذا اشترى عينا او نهرا او بئرا باصلا فلا شفع وكذلك ان كان  
 عين قبرا ونقطة او موضع ملح اخذ جميع ذلك بالشفعة الا ان يكون المشتري  
 قد حمل ذلك من موضعه فلا ياخذ ما حملة منه وان اشترى شربا من نهر بغير ارض  
 ولا اصل في نهر فلا شفعة فيه والبيع فاسد ولو اشترى نخلا على ان يقطعها او  
 كرما او زرع على ان يحصده لم يكن فيها شفعة واذا اشترى الرجل ارضا فله  
 ما فيها من نخل او شجر وليس له ما فيها من زرع وثمر لان النخل والشجر بمنزلة البناء  
 والزرع بمنزلة الثمر ويلغنا عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال من  
 اشترى ارضا فيها نخل فالنخل للبائع الا ان يشترط المشتري وان اشترى الارض  
 بكل قليل او كثير هو فيها او منها فله الثمرة وفيها الشفعة فان اشتراها بكل حق هو  
 لم تدخل فيه الثمرة واذا اشترى بيتا او قورة علو لم يبعه العلو وان قال بكل حق هو له  
 فان اشترى منزلا او قورة علو يدخل العلو ايضا في البيع الا ان يقول بكل حق هو له فدخل  
 العلو فيه واذا اشترى دارا دخل فيه العلو والكيف الشارع الى الطريق ولا تدخل  
 الظلة التي على ظهر الطريق فيه الا ان يشترط كل حق هو لها فتدخل الظلة حينئذ ان  
 كان مفتحا الى الدار في قول الجحيفة وقال ابو يوسف ومحمد تدخل الظلة فيه  
 اذا كان مفتحا الى الدار وان لم يشترط كل حق هو لها وللشفيع الشفعة في ذلك  
 كله على ما وجب المشتري وان كان للدار طريقا واحدا في سكة والاخرى دار رجل

فيها الشفعة



ولم يشترط كل حوط لم تكن الطريق الذي في الدار الاخرى وان اشترط كل حق هو لها كان له ذلك الطريق وكذلك لو اشترط المرافق في ذلك ولا شيء له من مرافق المنزل في الدار الا الطريق ومسيل الماء فاما المخرج والمربط والمطبخ وبيوت الماء فلا حق فيه الا ان يسمى شيئا من ذلك والقرية مثل الدار فان كان في القرية والدار با موضوع او خشب موضوع اولين واجرا وحصل لم يدخل ذلك في البيع وان اشترى كل قليل وكثير هو فيها ان منها واشترط كل حق هو لها لان هذا مثل متاع موضوع فيها واذا اشترى الرجل ارضا فاستاجرها الشفعين منه او اخذها من اربعة او كانت فيها نخيل فاحذها معا فله بعد علمه بالشرا وسما ومما فقد بطلت شفيعته واذا اشترى نخلا ليقطعها ثم اشترى بعد ذلك الارض وترك النخل فيها فلا شفعة للشفعين في النخل وكذلك اذا اشترى الثمرة ليجزرها او البناء ليهدمه ثم اشترى الارض لم يكن للشفعين الشفعة الا في الارض خاصة واذا اشترى الرجل قرية فيها بيوت ونخل وشجر ثم باع المشتري نخلا وشجرا ليقطع ثم جاء الشفعين وقد قطع بعضا فللشفيع ان ياخذ الارض وما لم يقطع من الشجر بحسبه من الثمر وليس ان ياخذ ما قطع من ذلك واذا اشترى الرجل نفرا باصلا ولرجل ارض في اعلاه ولاخر ارض في اسفله الى جنبه فلها جميعا الشفعة في جميع النهر من اعلاه الى اسفله وكذلك القنابة والعين والبر وكذلك القنابة يكون مفتحا في ارض ويظهر بها في ارض اخرى ليجزئها من مفتحا الى مصيها شركا في الشفعة وصاحب التصيب في النهر والى بالشفعة من يجري النهر في ارضه لان هذا جاره واذا كان نهر اعلاه لرجل واسفله لآخر ومجره في ارض فاشترى رجل نصيب صاحب اعلاه النهر فطلب صاحب الارض وصاحب اسفل النهر الشفعة فالشفعة لهما جميعا بالجوار وليس لصاحب مسيل الماء حق بمسيل الماء وكذلك لو اشترى نصيب صاحب الاسفل وكذلك لو كانت قناة مفتحا بين رجلين الى مكان معلوم وما اسفل من ذلك لاحدهما فباع صاحب الاسفل ذلك الاسفل والشريك والجيران فيه سواء وان كان نهر رجل فطلب اليه رجل ليكرى منه نهر الى ارضه عادية ثم بيع النهر الاول ومجره في ارض رجل اخر فصاحب الارض والى بالشفعة ولا حق للشيخ فيه واذا كان نهر الرجل في ارض عليه رجا في بيت فباع صاحب النهر الرجا والبيت فطلب صاحب الارض الشفعة في ذلك كله فله الشفعة وان كان بين ارضين وبين موضع الرجا ارض لرجل اخر وكان بجانب النهر الاخر لرجل اخر فطلب الشفعة فلها جميعا ان ياخذ ذلك بالشفعة لهما سواء في الجوار من النهر وان كان بعض اقرب الى الرجا لا يستقيم الا بالنهر فهو الا ن شيء واحد الا ترى ان موضع الرجا لو كانت ارضا لها في ذلك النهر شرب فبيعت كان الشركاء في الشرب سواء في

ولا يكون

ولا يكون اقربهم اليها اولى بالشفعة واذا كان نهر الرجل خالصا عليه ارض ولا حق عليه ارضون ولا شرب لهم فيه فباع ربا لارض النهر خاصة فهم شركاء في الشفعة فيه وان باع الارض خاصة دون النهر فالملازق للارض اولاهم بالشفعة لانه اشركه بينهم في النهر وانما الشفعة لها با الجوار وان باع النهر والارض جميعا كانوا جميعا شفعاء في النهر وكان الذي هو ملازق اولاهم بالشفعة في الارض بمنزلة طريق في دار لرجل فباع الطريق والطريق خالص له فجاء الطريق اولى من جارا لارض دون الطريق وهذين بمنزلة الدارين لان جوار هذا غير جوار هذا ولو كان شريكا في الطريق اخذ بشفعته من الدار وكذلك اذا كان شريكا في النهر اخذ بحسبه من الارض وكان احق بهما جميعا من جيران الارض والطريق والنهر سواء في كل شيء **باب الهبة في الشفعة** واذا وهب الرجل دارا لرجل ان وهب له الاخر الف درهم شرطا فانهم يتقايضا فذلك باطل لا شفعة له فيه وكذلك ان لم يقبض احدهما وان تقايضا جاز ذلك وليس هذا بيع ولكنه مثل البيع فللشفيع فيها الشفعة وكذلك الصدقة والنخل والعين والعطية على هذه الصفة **واما الوصية** على هذا الشرط اذا قبل المولى ومات الموصي فليس بيع لازم له وان لم يقبض اذا قال قد اوصيت ان دارى بيعا لفلان بالف درهم ومات الموصي على قدر قلت وان قال قد اوصيت بان يوهب له على عوض الف درهم فهو مثل الهبة وان وهب نصيبا سمي من دار بشرط العوض ثم تقايضا لم يجز ولم يكن فيه شفعة في الهبة ولا في العوض وقال ابن ابي ليلى فيها الشفعة بقيمة العوض وان وهب دارا لرجل على ان ابراه من دين له عليه ولم يسمه وقبض الدار كان للشفيع فيها الشفعة والقول في مقدار العوض قول الذي ابراه وكذلك لو وهبها له على ان يبراه بما يدعى في هذه الدار الاخرى وقبضها فهو مثل ذلك واذا وهب لرجل دارا وبه هو صغير لرجل على عوض مثل قيمتها وتقايضا فهو جائز وللشفيع فيها الشفعة وقول ابن يوسف الاول وهو قول محمد وقال ابو يوسف بعد ذلك لا يجوز ولا شفعة فيها وكذلك الوصي والعبد الماذون والمكاتب والمنازب وكل ما يجوز له البيع تجوز له الهبة بالعوض اذا تقايضا ولم تكن فيه محاباة فان كان هذا ممن لا يجوز هبة بغير عوض وهذا قول ابو يوسف الاول وهو قول محمد وقال ابو يوسف اخر كل من لا يجوز هبة بغير عوض يجوز هبة لاه فانها ايضا لا يجوز بعوض ولا شفعة فيها **باب الخیار** في الشفعة واذا كان شرط الخيار ثلثا في الشرا للمشتري فللشفيع الشفعة في قولهم جميعا وقال ابو يوسف ومحمد في الرند يشترى دارا ان للشفيع فيها الشفعة ان اسلم او قبل وهو في قياس قول ابو حنيفة الا ترى انها لو كانت جارية فاعتقها المشتري جاز عتقه ولو كان المشتري بالخيار شهد لم يكن فيها شفعة في قول ابن



لان البيع فاسد فان ابطال المشتري خياره استوجب البيع وجبت الشفعة  
 واذا كان الخيار ثلثا فاحذها الشفيع من البايع في الثلث وقد وجب البيع  
 للشفيع من الخيار ما كان للمشتري واذا كان الخيار للبايع فلا شفعة فيها حتى  
 يوجب البيع فان بيعت دارا الى جنيها فاحذها البايع بالشفعة فهذا نقص منه  
 للبيع وان كان الخيار للمشتري فاحذها المشتري بالشفعة كان هذا الجارة  
 منه للبيع فاذا جاء الشفيع فاحذ منه الدار الاولى بالشفعة لم يكن له على الثاني  
 سبيل الا ان يكون له دار الى جنيها واذا اشترى الرجل دارا بعبد واشترى  
 الخيار ثلثا للمشتري الدار فللشفيع فيها الشفعة فان اخذها من يد مشتريها  
 فقد وجب البيع له فان سلم المشتري وابطل خياره سلم العبد للبايع وان اتي  
 بسلم البايع اخذ عبده ودفع قيمته العبد التي اخذها من الشفيع الى البايع ولا  
 يكون اخذ الشفيع للدار بالشفعة اختيارا من المشتري للبيع ولو كانت الدار  
 في يد البايع كان للشفيع ان ياخذها منه بقيمة العبد ويسلم العبد للمشتري  
 ولو كانت الدار في يد المشتري فهلك العبد في يد البايع انتقص البيع ورد  
 الدار وللشفيع ان ياخذها بقيمة العرض ولو كان الخيار للبايع الدار فيها او  
 العبد لم يكن للشفيع فيها شفعة حتى يوجب البيع وان كان البايع بالخيار  
 اربعة ايام فالبيع فاسد في قول الى حنيفة واذا مضى ثلثة ايام قبل ان يطل  
 صاحب الخيار خياره فلا شفعة له في ذلك وقال ابو يونس ومحمد البيع جائز وان  
 كان الخيار شهرا او اكثر بثلثا عن عمر بن الخطاب انه اجاز الخيار في ثمانية اشهر  
**باب ما لا يجب من الشفعة من النكاح وغيره** واذا خلع الرجل المرأة  
 على دار فلا شفعة فيها وكذلك الصلح من القضا في نفسا وعضو وكذلك لو استأجر  
 بلا بد ولا ندم يشترها بمال ولو تزوج امرأة بغير مهر ثم فرضها داره مهر او صاعا  
 على ان جعله لها مهر او اعطاها اياها مهر لم يكن فيها شفعة فان صاحبا مهرها  
 على الدار او صاحبا عليها مما يجزها من المهر فللشفيع فيها الشفعة واذا صلح بين  
 دم عمد على دار على ان رد عليه صاحب الدم الف درهم فلا شفعة في الدار في قول  
 الى حنيفة وقال ابو يونس ومحمد بحصة الالف فاحذ منها جزوا من احد عشر جزوا  
 بالالف درهم وكذلك الصلح من شجاع العمد وكذلك ان صاحبه من موضحة عمد  
 وموضحة خطا على دار فلا شفعة فيها في قول الى حنيفة وقال ابو يونس ومحمد ياخذ  
 الشفيع نصفها بخمسائة وان صاحبه من كفا له نفس رجل على دار فلا شفعة  
 فيها والصلح باطل وسواء ان كانت الكفا له بنفس رجل في قصاص او حدا  
 مال ولو صاحبه على دار من المال الذي يطلب به فان قال على ان يبري فلا  
 من المال كله فهو جائز وللشفيع فيها شفعة وان قال اقصيها عنه فالصلح باطل

لم ينع على كله ولا على بعضه ولا شفعة فيها من قبل الفساد واذا زوج الرجل ابنته في  
 صغيرة على دار فطلبها الشفيع بالشفعة وسلمها الابن بمن مسمى مهر شلها او بينة  
 الدار فهذا بيع منه بعد ان سمى الثمن وللشفيع فيه الشفعة ولا شفعة في البيع  
 الفاسدان قبضتها المشتري او لم يقبضها فان كان المشتري قد قبضها بقيت  
 دارا الى جنيها للمشتري ان ياخذها بالشفعة فان لم ياخذها حتى رد هذا المالا  
 بطلت شفعتها في تلك الدار ولا شفعة للبايع فيها واذا اشترى دارا شراء فاد  
 وقبضها وبنائها فان للبايع قيمتها فاذا جاء الشفيع اخذها بالشفعة وفيما كان  
 قول الى حنيفة وهدم المشتري بناءه وقال ابو يوسف ومحمد يرد الدار على البايع  
 ويهدم المشتري بناءه ولا شفعة فيها وان لم يبين فيها ولكنه باعها بيعا صحيحا  
 فللشفيع الشفعة فيها ان شاء اخذها بالبيع الثاني بالثمن وان شاء اخذها  
 بالبيع الاول بالقيمة واذا اشترها شراء فاسدا فلم يقبضها حتى بيعت الدار الى  
 كان للبايع ان ياخذ هذه الدار بالشفعة وان اشترها بخمرا وخمير واحد  
 سلم وشفيعها نصرا في فلا شفعة له لان البيع فاسد وان اشترها كافر من كفافر  
 وشفيعها مسلم اخذها بقيمة الخمرا والخمير واذا اشترى الرجل شراء فاسدا  
 فزرعها واتخذ فيها الشجر يقبضها ذلك ثم جاء الشفيع والبايع فان للشفيع  
 ان ياخذها بقيمتها في قياس قول الى حنيفة وبطرح عنه من ذلك بقدر ما نقص  
 الارض من عمل المشتري وقال ابو يونس ومحمد يرد على البايع ولا شفعة فيها وكذلك  
 ان اتخذها مسجد ثم خاصمه البايع فيها فله القيمة في قياس قول الى حنيفة وقال ابو يونس  
 ومحمد يرد على البايع فان باع نصفها بيعا صحيحا رد النصف الثاني على البايع واخذ  
 الشفيع النصف الاخر بالثمن الاخر **باب الشفعة في المرض** مريض باع  
 دارا بالقي درهم وقيمتها ثلثة الف درهم ولا مال له غيرها ثم مات وابنه شفيعها فلا  
 شفعة له ولو كان الابن هو المشتري واجبني شفيعها لم يكن فيها شفعة من قبل  
 البيع فاسدا في قول الى حنيفة وقال ابو يونس ومحمد للشفيع ان ياخذها بثلثة الف  
 درهم لانها انما تكون للابن بذلك واذا اشترى المريض دارا بالقي درهم وقيمتها الف  
 درهم وله سوى ذلك الف درهم ثم مات فالبيع جائز وللشفيع فيها الشفعة  
 لانه اعاجاه بالقدر الثلث ولو كان باع دارا بقيمتها او باكثر وارثها شفيعها فلا  
 شفعة له في قول الى حنيفة وقال ابو يونس ومحمد له الشفعة وان باعها بالقين بقيمتها  
 ثلثة الف وشفيعها اجبني فله ان ياخذ بالقين وتكون الوضعية هاهنا للشفيع  
 وان كان الوثن شفيعها مع الاجبني فلا شفعة للوثن وان باعها بالف درهم وهي  
 تساوي القين ولا مال له غيرها قيل للمشتري ان شئت فخذها بثلثي الالفين وان  
 نذع فاني ذلك ما فعل كان للشفيع فيها شفعة وان باعها بالقين الى اجل بقيمتها



ثلاثة الف والاجل باطل والمال لا يجزى بذلك او يدع وان باعها بثلاثة الف الى سنة  
 وقيمتها الفان قيل المشتري ان شئت فجعل الفين وان شئت فدفع في قول الى يوسف  
 وقال ل محمد ان شاء عجل ثلثي القم ويكون الباقي عليه الى اجله وان شاء ترك واشتد  
 فان شاء عجل المال كله واخذ الدار وان شاء كف حتى يجمل المال واذا باع المريض دارا  
 او خانة فيها ثم يراد من مرضه والشفيع وارثه قد علم بالبيع ولم يطلب الشفعة حتى  
 برأ فلا شفعة له **باب تسليم الشفعة** واذا سلم الشفع الشفعة بعد  
 وقوع البيع والمشتري حاضر او غايب فتسليمه جائز وكذلك ان ساءر الشفع  
 المشتري او سأل ان يوليها اياه او قال له المشتري انفق عليها كذا وان  
 اولى بها بالثمن فقال نعم فهذا كله تسليم فان وكل وكيل بطلت الشفعة فسلم الوكيل  
 الشفعة عند القاضي فتسليمه جائز وان سلمه عند غيره لم يكن تسليما وان اقر عند  
 القضاة الذي وكله قد سلم الشفعة جائزا افراده عليه وان اقر عند غير القاضي  
 لم يجز استحسانا وهذا قول الى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يجوز اقراره ولا تسليمه  
 ثم رجع بعد ذلك وقال يجوز اقراره بتسليم الشفعة عند القاضي وعند غيره  
 وعلى الذي وكله وقال في كتاب الوكالة قال محمد بن الحسن لا يجوز تسليم الوكيل  
 عند القاضي ويجوز اقراره على ماله بالتسليم وتسليم الاب او الوصي بشفعة  
 جائز في قول الى حنيفة وابي يوسف وقال محمد وزفر لا يجوز تسليمها وتسليم احد  
 المتفان شفعه صاحبه في دار له خاصة من ميراث جائز كما لو اخذ بالشفعة  
 كان الثمن عليهما والدار بينهما ولو كان المضارب هو الشفع بدار من المضاربين فيها  
 ربح وليس في يده من مال المضاربة غيرها فسلم المضارب الشفعة كان لرب المال ان يأخذها  
 لنفسه وان سلم رب المال كان للمضارب ان يأخذها لنفسه ولو باع المضارب  
 من المضاربة ورب المال شفيعها فلا شفعة له وكذلك لو باعه رب المالك  
 من مال المضاربة وفي تلك المضارب بدار اخرى من المضاربة لم يكن له شفعة وان  
 باع المضارب دارا من غير المضاربة كان لرب المال ان يأخذها بشفعته بدار من  
 المضاربة ويكون له خاصة دون المضارب ولو باع رب المال دار له خاصة  
 والمضارب شفيعها وان باع المضارب دارا من غير المضاربة كان لرب المال ان  
 يأخذها بشفعته بدار من المضاربة ويكون له خاصة دون المضارب ولو باع  
 رب المال دار له خاصة والمضارب شفيعها بدار المضاربة فان كان فيها ربح  
 فله ان يأخذها لنفسه وان لم يكن فيها ربح لم يأخذها واذا باع المقادير دار له  
 خاصة من ميراث وشريكه شفيعها بدار له خاصة من ميراث فلا شفعة له فيها لانه اذا  
 اخذها كانت بينهما واذا وجبت الشفعة للعبد الماذون فسلمها فهو جائز ان كان  
 دين او لم يكن وان سلمها مولا جائز ان لم يكن عليه دين وان كان عليه دين لم يجز

المولى عليه وتسليم المالك بشفعته جائز واذا اشترى الرجل دارا بعبد وتسليم  
 الشفعة ثم رأى صاحب العبد فلم ير منه ورده واخذ داره وقد كان دفعها  
 ولم يدفعها فلا شفعة للشفيع في ذلك واذا اشترى المضارب دارا من مال  
 المضاربة وهو الف درهم تساوى كل واحد منهما الف درهم فبيعت دارا التي  
 احدهما فلا شفعة للمضارب فيها لانه لا ربح له في واحدة منهما والشفعة لرب المال  
 ولو كان في احدهما ربح كان له الشفعة مع رب المال واذا سلم الشفع الشفعة  
 على ان يعطى نصف الدار بنصف الدرهم فهو جائز على ما اشترط فان اشترط بيتا  
 او شيئا غير مسمى فالشرط باطل لانه لا يدرك ما غن البيت من ثمن الدار وبأخذ الدار  
 كلها او يدع واذا شهد شاهدان على تسليم الشفعة واختلفا في الوقت او المكان  
 فالشهادة جائزة واذا سلم الشفعة في منزل وهو شريك في الطريق على ان اخذ  
 نصفه بنصف الثمن جائز ذلك وللجار ان يأخذ النصف الاخر بالشفعة وان  
 اشترى الرجل دارا فسلم الشفع الشفعة ثم اقر المشتري ان البيع كان بثلثة  
 لم يكن للشفيع الشفعة في ذلك ولم يكن هذا بمنزلة الاقالة واذا سلم الشفع  
 الشفعة في هبة بعوض ثم اقر البائع والمشتري انها كانت ببيع بذلك العوض لم يكن  
 للشفيع فيها شفعة وان سلمها في هبة بغير شرط عوض ثم تصارقا انها كانت بشرط  
 عوض فله الشفعة واذا وهب الرجل دارا على عوض الف درهم فقبض الدار ولم  
 يسلم الالف ولم يقبض الدار ثم سلم الشفع الشفعة ثم قبض الاخر فذلك التسليم  
 باطل لانه لم يسلم قبل ان يجب الشفعة حتى يكون التسليم بعد قبضها جميعا وان  
 رجل لرجلين دارا على عوض الف درهم وتقابضا فذلك باطل في قول الى حنيفة  
 وقال ابو يوسف ومحمد هو جائز ولو وهب رجلان لرجل دارا على عوض الف درهم  
 شه الالف مقسومة بينهما فسلمها اليه الدار جائز ذلك وللشفيع الشفعة  
 ولو كانت الالف غير مقسومة لم يجز في قول الى حنيفة ويجوز في قول الى يوسف  
 ومحمد واذا اشترى الرجل دارا بنصفه واحدة وشفيعها واحدة فادار احدهما  
 دون الاخرى فليس له ذلك وكذلك لو كانت ارضين او قرية وارضيها او قرينين  
 وارضيها وهو شفيع ذلك كله بارض واحدة او بارضين او بدار واحدة فانما  
 ان يأخذ بارض واحدة جميع ذلك ويدع جميعا لانه شفيع بذلك كله ولا يأخذ  
 بعضه دون بعض وان كان متفرقا في مصرين او قرينين بعد ان يكون ذلك  
 صفقة واحدة ان كان في صفقتين فله ان يأخذ احدهما دون الاخرى  
**باب شفعة اهل البغي** قال والباعي والمعادل في استحقاق الشفعة  
 سواء وتسليمها كذلك وان كان الشفع في غير المصر الذي فيه الدار المبيعة فجاء  
 لهذا المصر فطلب الشفعة واشهد عليها ولم يقصد البلد الذي فيه البائع والمشتري



فهو على شفيعته وان كان حدث الدار فلم يشهد على طلبه شخص الى المصرا والسود  
الذي فيه البايع والمشتري او كان حديثا به فلم يشهد عليه شخص الى الموضع  
الذي فيه الدار من السواد او بمصر اخر فهذا تسليم منه حدث ان يشهد على  
طلبه وكذلك ان قصد المصرا الذي فيه البايع او المشتري فطلب فيه الشفعة  
واشهد عليه ولم يقصد المصرا الذي فيه الدار فهو على شفيعته واذا اشترى رجل  
من اهل البقي دارا من رجل في عسكره والشفيع في عسكر اهل البلد لا يستطيع  
ان يدخل عسكر اهل البقي فلم يطلب وهو يقدر على ان يبعث ويكلا فلا شفعة له  
فان كان لا يقدر على ان يوكل ويكلا ولا ان يدخل فيه الشفعة الا ترى انهم لو كانوا  
في غير عسكر ولا حربي غير ان الشفيع في بلد اخر وبينهما قوم يحاربون فلم يقدم  
يقدر على ان يبعث ويكلا باخذ الشفعة ابطلت شفيعته ارايت لو كان بينهما  
مخوف او ارض مسبعة اكنث اجعله على شفيعته **باب الوكالة في الشفعة**  
ويجوز للشفيع ان يوكل بطلب الشفعة والحضرة فيها ويكلا ولا يقبل من وكيلة البيعة  
على الوكالة الا وخضع معه واذا اقر المشتري بشراء الدار وهي في يديه وجبت  
الشفعة للشفيع فيها وخضع الوكيل ولا اسال المشتري بينة انه اشترىها  
صاحبها اذا كان صاحبها غائبا لا ترى انه انما قضى عليه باقراره واذا اطلب وكيل  
الشفعة له بالشفعة فقال المشتري يحلف الشفيع ما سلم لي في فقي  
عليه بالدار طنا ويقاله انطلق واطلب بين الاخر واذا قضى القاضي للوكيل  
بالشفعة قابلي المشتري ان يكتب له كتابا كتب له القاضي ما يقضيه بكتابا بالشفعة  
عليه الشهود واذا اقر المشتري بالشراء وقال ليس لاني فيها شفعة سالا الوكيل  
البيعة على الحق الذي وجب له بد الشفعة من شركه او جوارقا اقامتها  
بالشفعة فان اقام البيعة ان الدار التي الى الجنب الدار البيعة في يدي موكله لم  
اقبل ذلك منه حتى شهدا انها له ولا اقبل في ذلك شهادة ابني الوكيل وابويه  
ومولاه ان كان عبدا او مكاتباً وان اقام البيعة ان فلان نصيبا من تلك الدار  
يقتواكم هو لم افضله بالشفعة وان قال المشتري حلف الوكيل ما يعلم صاحب سلم  
الشفعة فلا يمين عليه وكذلك لو قال حلفه ما سلم هو ولو شهد رجلا على الوكيل انه  
قد سلم عند غير القاضي او عند قاضي ثم عزل قبل ان يقضى عليه لم تجز ولو اقر هو  
سلم عند قاضي او عند غير قاضي جاز عليه وهذا بمنزلة الرجوع عن الشهادة في قول  
ابي حنيفة ومحمد واذا شهد ابنا الوكيل ان الموكل قد سلم الشفعة اجرت شهادتهما  
ولا تجوز شهادتهما على الوكالة ولا شهادة ابني الموكل وليس للوكيل بطلب الشفعة  
في دار ان يخاض في غيرها ولو كان وكلا بالخصومة في كل شفعة يكون له كان ذلك  
وله ان يخاض في كل شفعة تحدث له ويخاض في دين ولا حتى سوى الشفعة لا في

ثبت الحق الذي يطلب به الشفعة واذا وكل رجل رجلا ياخذ له بالشفعة دارا ولم  
ما القى فاخذها الوكيل بثن كثير لا يتغابن الدار في مثله بقضاء قاض او بغير قضاء  
قاض فهو للوكيل واذا وكل رجل غير شفيع الشفيع بان ياخذ له بالشفعة فاطهر  
الشفيع ذلك فليس له ان ياخذها لان طلبه لغيره تسليم منه الشفعة ان كان  
المشتري حاضرا او غير حاضرا ويسر ذلك حتى اخذها ثم علم بذلك فان كان  
المشتري سلمها له بغير حكم فهو جاز بمنزلة البيع منه وهي الامر وان كان القاضي  
نقضها فانها ترد على المشتري الاول وان كان للدار شفيعا فوكلا رجلا واحدا  
ياخذها لهما فلم شفعة احدهما عند القاضي واخذها كلها فهو جاز وان قال  
القاضي قد سلمت شفعة احدهما ولم يبين ايها هو وقال انما اطلب الشفعة للاخر  
لم يكن له ذلك حتى يبين ايها يسلم نصيبه ولا يما ياخذ واذا وكل الشفيع المشتري  
باخذ الشفعة لم يكن ويكلا في ذلك لانه لا يكون اخذ من نفسه وكذلك لو وكل  
البايع به لانه لا يكون ويكلا في بعض ما تقض ما بايع ولا في اخذه استحسن ذلك اذا  
وكل الذي للمسلم بطلب الشفعة لم تقبل شهادة اهل الذمة على الوكيل المسلم بشليم  
وكان الذي هو الوكيل وقد اجاز الشفيع ما صنع الوكيل قبلت شهادتهم عليه  
وابطلت الشفعة واذا وكل رجل رجلا يطلب شفعة له فاخذها ثم جاز  
يدعي في الدار شيئا فان الوكيل ليس بخضم له واذا وجد بالدار عبدا كان له ان يبرأ  
به ولا ينظر الى الذي وكله واذا قال قد وكلتك فطلب الشفعة بكذارهما واخذه  
فان كان الشراء وقع بذلك او باقل فهو وكيل وان كان باكثر فليس بوكيل وكذلك لو  
وكلتك بطلبها ان كان فلان اشترىها واذا كانت الشفعة لورثة فيهم كبير وصغير  
وجلي فمهم سواء في الشفعة واذا وضعت الجلي حملها في وقت ثبت نسب من  
الميت يشركهم في الشفعة وان كان الوضع بعد اربعين سنة اشهر واذا  
اشترى الرجل دارا بجزية وثقا بضا ثم ولدت الجارية لاق من ستة اشهر بعد  
الشرا فادعاه البايع ابطلت البيع والشفعة وان كنت قد قبضت بها قبل ذلك  
واذا وكل الرجل رجلا بطلب كل دين له وبالخصومة فله ان يتقاضى ما كان له من دين  
رما يجتهد بعد ذلك الا ترى انه وكله بتقاضى كل غلة له او يبيعها دخليه ما يجتهد  
وكذلك لو وكله بالخصومة في كل ميراث واذا وكله بماله لم يرد على هذا فهو وكيل في الغلط  
نقط وليس بوكيل في الخصومة ولا بقضاء دين ولا بيع وان قال له تقاضى ديني  
او ارسله يتقاضاه او وكله به فهو سواء وله ان يتقاضى ولا يشترى به شيئا ولا  
يوكل بقبضه احدا من غير عياله وله ان يوكل بعبده وابنه الذي في عياله هو  
بمنزلة وديعة عنده وان وكله بتقاضى دين له على رجل بعينه وسمى عليه لم يكن له  
ان يطالبه بما يجتهد له عليه واذا وكله بطلب شفعة لرجل الوكيل وقد غرق بناء



بناء الدار واخره فخل الارض فاخذ بجميع الثمن ولم يرض به الموكل فهو جائز على الكافر  
لا يستطيع رده وكذلك حربيا او صبيا في الخصومة في حيا في طلب الشفعة فيه  
ان يقبضه وينفذ الثمن ويرجع به على الموكل واذا وكل رجلين بالشفعة فلا حرج  
ان يخاصم ولا ياخذ دون الآخر وان سلم احدهما الشفعة عند القاضي جاز على الكافر  
واذا وكله بطلب الشفعة لم يكن له ان يوكل الا ان يكون الامرا جاز له ما صنع وان  
كان قال له ذلك فوكل وكلا وقال له مثله لم يكن للوكيل الثاني ان يوكل غيره  
واذا طلب المشتري الى الوكيل ان يكف عنه شهرا او سنة على انه على خصم وعلى  
شفعة صاحبه فله ذلك ولا يبطل ذلك شفعة صاحبه وان مات الوكيل قبل  
الاجل ولم يعلم صاحبه بموته فصاحبه على شفعة قاضى ذلك الاجل ولم يعلم  
بموته فلم يطلب او لم يبعث وكلا اخر يطلب له فلا شفعة له ومقدار ذلك بقدر  
اليسير من حيث هو غايب على سائر الناس **باب شفعة اهل الكفر**  
واذا اشترى الكافر من الكافر دارا بخر او خنزير وشفيعها كافر اخذها بخر  
ذلك الكفر وبقيمة الخنزير وان اشترها بمبينة او دم فالشرا باطل ولا شفعة فيها  
واذا اشترها بخر وشفيعها مسلم وكافرهما سواء في الشفعة وياخذ المسلم نصفها  
بنصف قيمة الخمر وياخذ الكافر نصفها بنصف قيمة الخمر فان اسلم قبل ان ياخذها لم يطل  
شفعته واخذ بالقيمة واذا اسلم احد المتبايعين والخمر غير مقبوضة والدار من  
او غير مقبوضة انتقض البيع ولم يبطل حق الشفع بقيمة الخمر ان كان مسلما او  
الماخوذ منه مسلما واذا انتحل المشتري الدار ببيعة او كنيسة او بيتا ثم خسر  
الشفيع فله ان ياخذها بالشفعة ويبطل جميع ذلك وكذلك اذا مال الشري  
فبيعت الدار في دينه ثم حضر الشفع فله ان يبطل ذلك وياخذها بالبيع  
واذا اشترى الذي دار بخر وتفا بضا ثم صار تخلا واسلم البائع والمشتري  
ثم استحق نصف الدار فللشفيع ان ياخذ البا بنصف قيمة الخمر ويرجع المشتري  
على البائع بنصف الخلل فاذا كان البائع استهلكه رجع بمثله فان لم يقد على  
رجع عليه بقيمته وانما كان له ان يرجع بنصف الخلل لانه عند البائع فلا يضمن  
البائع قيمته وهو غير ثمن واذا اشترى الذي كنيسة او بيعة او بيت فان البيع  
فيها جائز وهي بمنزلة الدار وللشفيع فيها الشفعة لانه صلواتهم فيها معصية  
كالمسجد ولو باع المسلم مسجد جماعة او اهل خطه باعوا مسجدهم ابطلت البيع  
ومرأ حب الطريق ولو بالشفعة من صاحب سبيل او صاحب المسيل بمنزلة  
الحمار وكذلك صاحب العلو والسفل اذ لم يكن طريقه في الدار فصاحب البعد  
في حائط من حيطان الدار والحراذي هم بمنزلة الحمار واذا اشترى مسلم من  
ارض عسروها ثلثة شفعات مسلم وذمي وتغلبى فاخذوها جميعا بالشفعة

فلى المسلم العشر وتضاعف على التغلبى العشر ويؤخذ من الذمي الخراج في حصته ذمي  
اشترى من مسلم ارض عشر فوضع عليها الخراج ثم وجد فيها عيبا فليس له ان يردها  
عليها الخراج او لم يضع هكذا ويجوز رواية ابو سليمان واما في رواية ابو حفص فانه يشترط  
وضع الخراج عليها ولكنه يرجع بنقصا العيب ولو كان البيع فاسدا كان له ان يردها  
ويؤدى الى العشر كما كانت واذا اشترى الرجل دارا او ارضا فوجد فيها حايطا او اهايا  
او جذاعا منكسرا او نخلة منكسرة او عيبا ينقص الثمن فردها كان للشفيع على  
شفعته وقال ابو يوسف اذا اشترى الذي ارض عشر جعل عليه العشر مضاعفا  
فان وجد بها عيبا ردها ورجع الى عشر واحد وليس هذا بعيب الا ترى انه في قوله  
لو باعها من مسلم ردها الى عشر واحد واذا باع المرتد دارا فقتل او ما او حتى يدار  
الحرب بطل البيع ولم يكن فيها شفعة للشفيع وهذا اذا كان البيع بالخيار فلو  
اسلم قبل ان يلحق بدار الحرب جاز بيعه وكان للشفيع فيها شفعة ولو كان اسلا  
بعد حاقه وقسمه ماله لم يكن للشفيع فيها شفعة لان البيع انتقض حين لحق  
بدار الحرب وقال ابو يوسف ومحمد بيعه جائز وللشفيع فيها شفعة ان اسلم  
او قتل او مات او حتى يدار الحرب وان اشترى المسلم دارا او المرتد شفيعها  
في ردة او مات او حتى يدار الحرب فلا شفعة فيها له ولا لورثته وان كانت امرأة  
مرتدة فلها الشفعة فان حكمت بدار الحرب بطلت شفعتها وان كانت باعة  
فللشفيع الشفعة فان مات او حكمت بدار الحرب واذا كان الشفع مرتدا فلم  
الشفعة جاز وان لم يسلم فطلب اخذ الدار بالشفعة لم يقض له بها الا ان يسلم  
فابطل القاضي شفعته ثم اسلم فلا شفعة له وان وقفها القاضي حتى يظن ثم اسلم  
فهو على شفعته ولو حتى المرتد بدار الحرب ثم بيعت الدار قبل قسمة ميراثه ثم قسم ميراثه  
كان لورثته الشفعة من قبل ان الميراث قد وجب بهم يومئذ الا ترى انه كان للمرتد  
ان كافر اسلم الابن بعد حاق ابيه بدار الحرب لم يكن له ميراثا واما الميراث لورثته  
يوم يحق بدار الحرب واذا اشترى المرتد دارا من مسلم او ذمي بخر فالبيع باطل ولا  
فيها والحري والمستامن في وجوب الشفعة له وعليه في دار الاسلام بمنزلة  
الذمي فان اشترى المستامن دارا او حتى بدار الحرب فالشفيع على شفعته متى  
لقيه فان كان وكل بالدار من يحفظها او يقوم عليها فلا خصومة بين الشفع  
وربته واذا اشترى المسلم في دار الحرب دارا وشفيعها مسلم بدار له ثم اسلم  
اهل الدار جميعا فلا شفعة للشفيع لان الشري كان حيث لا يجري عليه الحكم  
واذا اشترى المسلم في دار الاسلام دارا وشفيعها حري مستامن فلو بدار الحرب  
بطلت شفعته حين انقطع الحكم عنه علم بالشفعة او لم يعلم واذا اشترى الحري  
المستامن دارا وشفيعها حري مستامن فلحقا جميعا بدار الحرب بطلت شفعة



حين غاب وترك انقطع عنها الاحكام وان كان الشفيع مسلما او ذميا قد دخل دار  
الحرب فهو على شفيعته اذا علم قان دخل وهو يعلم ولم يطلب بطلت شفيعته حين غاب  
وترك الطلب واذا طلب الشفيعه ثم عرض له سفر الى دار الحرب او غيرها فخرج فبرئ  
شفيعته اذا كان قد شهد على طلبه وكذلك لو كان المشتري اجرة مدة معلومة او  
سأله ان يوجره مدة معلومة واذا كان الشفيع حربيا مستامنا فكل يطلب الشفيع  
ولحق بدا بالحرب فلا شفيعه له قان كان الشفيع مسلما او ذميا فكل مستامنا يطلب  
فدخل الوكيل دار الحرب بطلت وكالته والشفيع على شفيعته لان الوكيل لومات  
لم تبطل شفيعه الموكل **باب الشفيعه في الصلح** واذا ادعى الرجل في دار  
من ميرات او غيره ولم يثبت فصاحبه بعض اهل الدار على صلح على ان جعل ذلك لخاصة  
فطلب بقية اهل الدار الشفيعه وقد كان الصلح على اقرارهم الشفيعه في ذلك ولو كان  
الصلح على الانكار فلا شفيعه ولو صاحبه بغير اقراره سئل المصالح بينه على دعوى  
الذي صاحبه فاذا اقامها اخذه وكان لهم ان يطلبوها بحجهم من الشفيعه ولو  
صاحبه على سكنى داره اخرى سنين مسمى لم يكن للشفيع في ذلك شفيعه لانهم اذا  
ما لا الاتري انه لو استاجر سنة بدار لم يكن فيها شفيعه وان ادعى حقا في دار  
فصاحبه منه على دار فللشفيع فيها الشفيعه بقيمة ذلك الحق وكذلك لو كان ادعى بنا  
او دعيه او جراحة خطا فصاحبه على دار او حايطة من دار فللشفيع فيها الشفيعه  
قاذا صلح من سكنى دارا وصلى له بها او من خدمه عبد على بيت فلا شفيعه فيه واذا  
ادعى عليه ما لا فضايله على ان يضع جذوعه على حايطة او يكون له موضعا ابدا  
او سنين معلومة كان للشفيع الشفيعه في القياس ولكن القياس فحش فلا يقول  
فيه ويبطل الصلح والشفيعه ارايت لو صاحبه على ان يضع على حايطة حرا دى او على ان يبيع  
جذعاه في حايطة اكان يكون فيه الشفيعه وكذلك لو صاحبه على ان مصرفه سبيل ماء  
الى دار لم يكن لحا الدار اخذ سبيل ما به بالشفيعه الاثران هذا السبيل لا يجوز ان  
لو كان الشفيع اخذه لم يستطع ان يسيل فيه الا من حيث وجب اول مرة وقد كان  
ينبغي في القياس ان ياخذه بالشفيعه ونكاحا القياس ويبطل الصلح ولو صاحبه  
على ان اجر له طريقا محمدا معروفا في دار كان للشفيع للملاصق ان ياخذ  
ذلك بالشفيعه وليس الطريق في هذا السبيل الماء الا ترى انه يكون شريكا في الطريق  
ولا يكون شريكا في الموضع المحذوع في الحايطة او الجراوى ومسيل الماء والقياس  
في هذا كله سواء واذا ادعى الرجل على رجل بالف درهم فصاحبه منها على داره  
والانكار فسلم الشفيع الشفيعه ثم تصادقا انه لم يكن عليه شيء فرد الدار عليه  
بحكم او بغير حكم فلا شفيعه فيها وان لم يكن الشفيع سلم الشفيعه فله ان ياخذ  
ولا يصدق على ابطال حقه ولو كان باعه بها الدار ثم تصادقا على ذلك لم يرد الدار

على البايع ولكن المشتري يضمن له الثمن والشفيع على شفيعته ان لم يكن مسلما  
**باب الشفيعه في البناء وغيره** واذا اشترى الرجل دارا بالف درهم وقبضها  
ونفذ الثمن ثم اختلف المشتري والشفيع فقال المشتري احدثت فيها البناء وكذب  
الشفيع فالقول قول المشتري والبينة بينه الشفيع وكذلك اختلفت في شجر الارض  
فان قال المشتري احدثت فيها هذه الاشجار اسلم يصدق على ذلك لان مثل هذا  
لا يحدث في يوم وكذلك ما اشبهه من البناء وغيره فان قال اشتريتها منه عشر  
سنين وحدثت هذا فيها فالقول قوله ولو قال المشتري اشتريت البناء بخمسة  
ثم اشتريت الارض بعد ذلك بخمسة اوقال اشتريت الارض بغير بناء ثم اشترت  
البناء بعد ذلك بخمسة فلا شفيعه لك في البناء وقال الشفيع اشتريتها  
فالقول قول المشتري في القياس ولكن استحسن فاجعل القول قول الشفيع  
بيمينه على علمه وياخذها جميعا بالف درهم واذا ادعى المشتري انه اشترى جميع ذلك  
معا وادعى الشفيع انه اشتراه منفردا فالقول قول المشتري وان قال المشتري  
باعنى الارض بغير بناء بالف درهم ثم رغب الى البناء اوقال وهب لي البناء ثم  
باعنى الارض بالف درهم وقال الشفيع اشتريتها جميعا بالف درهم فالقول  
المشتري وياخذ الشفيع الارض بغير بناء بالف درهم ان شاء فان قال البناء  
لم اهب البناء فالقول قوله وياخذه وكذلك الارض والشجر والزرع وان قال  
المشتري وهب لي هذا البيت بطريقه الى باب الدار وباعنى ما بقى من الدار بالف  
وقال الشفيع بل اشتريت الدار كلها بالف درهم فالقول قول المشتري وياخذ  
الشفيع الدار كلها غير البيت وطريقه ان شاء فان حجد البايع هبة البيت فالقول  
قوله مع يمينه وان اقر بها كان البيت للموهوب له ولا يصدق على ابطال الشفيعه  
في ساير الدار ويكون الموهوب له شريكا بالطريق الا ان يقدم البينة على الهبة  
فيل الشري فيكون حينئذ اولى بالدار من الجار وتوادى الشفيع ان المشتري  
هدم طابقه من بناء الدار وكذب المشتري كان القول قول المشتري والبينة  
بينه الشفيع رجل اقام البينة انه اشترى هذه الدار من فلان بالف درهم  
ونفذه الثمن واقام اخر البينة منها هذا البيت بطريقه من فلان بمائة درهم منذ  
شهر ونفذه الثمن قضيت بالبيت لصاحب الشهر وجعلت له الشفيعه فيما بقى  
من الدار ولو لم يوقت شهره قضيت بالبيت بينهما نصفين وبقية الدار الذي  
اقام البينة على الدار كلها ولا شفيعه لواحد منهما على صاحبه ولو كانت دارين  
متلاصقتين فاقام احدهما البينة انه اشترى احدهما منذ شهرين من فلان بالف  
درهم واقام الاخر البينة انه اشترى الدار الاخرى من فلان بالف درهم منذ شهر  
نقضت الاول بالدار وجعلت له الشفيعه في الدار الاخرى ولو لم يوقتا قضيت



لكل واحد منهما بداره ولم اتض له بالشفعة وكذلك لو كان أحدهما قبض ولم يتبين  
 الآخر ولو وقت أحدهما ولم يوقت الآخر قضيت لصاحب الوقت بالشفعة وكذلك  
 لو كان ادعى فيه مقبوضة موقنة وإذا كان در ب غيرنا فذوقه دور يقوم فباع  
 رجل من ادب باب تلك الدور شرعا في السكة الاعظم ولا طريق له في الدار فلا يصح  
 الدوران ياخذوه بالشفعة فان سلموها ثم باع المشتري البيت بغير ذلك فلا  
 لاهل الدرب فيه لانه لا طريق للدرب في البيت وقد انقطعت الشركة وكذلك لو  
 باع قطعة من الدار بغير طريق بها فلم الشفعة فان سلموها ثم باعها المشتري  
 فلا شفعة لهم فيها الا لمن يحاورها وان كان الدرب غيرنا فذوقه في اقضاء مسجد  
 خطه يا بالسجد في الدرب وظهر المسجد جانيبه الاخر الى الطريق الاعظم فباع  
 رجل من اهل الدرب داره فلا شفعة لاهل الدرب فيها الا لمن يحاورها بالبحار  
 لان المسجد بمنزلة الطريق المشاهير لو كان حول المسجد ودخل بينه وبين  
 الطريق الاعظم كان لاهل الدرب الشفعة بالشر لان المسجد الان ليس بطريق فاذا  
 انزى انه لو كان فقا غيرنا فذوقه في موضع مسجد دار فيها طريق الى الدرب يخرج  
 من باب اخر منها الى الطريق الاعظم فان كان طريقا للناس ليس لاهل الدار ان  
 يمنعوه فلا شفعة لاهل الدرب الا بالبحار وان كان طريقا لاهل الدار خاصة  
 واهل الدرب شفعا للشركة في الطريق وان كان در ب غيرنا فذوقه ليس فيها مسجد  
 فاشترى اهل الدار من رجل من اهل دار وظهرها الى الطريق الاعظم فاشترى بها سجدا  
 وجعلوا بابا في الدرب ولم يجعلوا له الى الطريق الاعظم بابا وجعلوا له الى الطريق  
 الاعظم بابا ثم باع رجل من اهل الدرب داره فلا لاهل الدرب الشفعة بالشركة  
 في الطريق لان المسجد ينقص شركتهم وجنهم وليس هذا المسجد الحقة اذا كان  
 لم يكن بينهم شرك في الدرب فقط واذا اشترى الرجل دارا هو شفيعها وها شفيع  
 اخر غير غائب ثم ان المشتري تصدق ببيت منها وطريقه على رجل وسلم اليه ثم باع  
 ما بقي منها ثم قدم الشفع الغائب فيطلب الشفع فانه ينقص الصدقة والبيع الآخر  
 وياخذ الشفع نصف جميع الدار بالبيع الاول ويكون النصف الباقي للمشتري الاول  
 الا ترى ان دارين رجلين باع احدهما منهما موضعاً نحو المبحر وكذلك هذه المسئلة  
 فان باع ما بقي من الدار جاز جميع نصيبه ان كان باعه من المشتري الاول فان  
 باعه من غيره فالبيع الاول والثاني باطل الا ترى انه لو باع جذا في حياطة على ان  
 وسلم له ان البيع باطل فان سلم للمشتري جاز البيع واذا كان لرجل دار الى جنبها دار  
 لرجل فتصدق بالحائط الذي تلي داره على رجل وسلم اليه ثم باعه ما بقي من الدار  
 شفعة فيها للجار فان طلب الجار بين المشتري والبايع ما باع ضرارا او فسادا من  
 الشفعة على وجه النجاسة وابطال الشفعة فان عليه البين فان حلف فلا شفعة

وان كحل عن البين كانت الشفعة للجار ولو اشترى رجل حياطة باصلة كان للشفيع  
 الشفعة واذا كان منزل في دار لرجل والى جنبه في تلك الدار منزل اخر لرجل وحائط  
 المنزلين بين رجلين نصيفين وفي الدار منازل سوى هاتين المنزلين والمنازل كلها  
 في الدار الى باب الدار الاعظم والدار في در ب غيرنا فذوقه في الدرب دور اخرى غير هذه  
 فباع رجل من اهل الدرب منزله فالشريك في الحياطة احق بالشفعة في جميع المنزل وان  
 سلم الشفعة والشركة في الطريق الذي في الدار احق فان سلموا فالشركة في الطريق  
 الذي في الدرب احق فان سلموا فالحيران الملاصقين للدار التي هذه المنازل فيها شرك  
 في شفعة هذا المنزل والملاصق منهم لهذا المنزل والملاصق لاقصى الدار في سواها  
 وقال ابو حنيفة رحمه الله في سكة ليس لها منفذ باع رجل منهم فيها دارا فم جميعا شفعا  
 فيها وان كان زقا فانه عطف يدور فهو كذلك ايضا فان كان العطف مرفعا  
 فيها رجل دارا كان لاصحاب العطف دون اصحاب السكة فان بيع في السكة  
 دارا كانوا هم فيها شركاء واذا اقر البايع ببيع داره من هذا الرجل وانه قد قبض  
 منه ثمنها وقال بتمت ما منه وسلمتها اليه ثم اودع ثمنها وحجده المشتري ذلك قال  
 للشفيع ان ياخذها من البايع بالشفعة وينقده الثمن وان اقرانه باعها من رجل  
 غائب بالف درهم فلا خصومة بين الشفع وبينه حتى يحضر المشتري رجلان  
 انه باع من هذه الارض خمسين جريبا من رجل فلم يدع الشفع الشفعة ثم تخام  
 فيها الى القاضي فابطل شفيعته ثم اختصم البايع والمشتري في مقدار البيع وقضى  
 القاضي بينهما بالبينة ثم ادعى الشفع شفيعته قال ان وقع القضاء على ما كان بلغ  
 الشفع او اقل منه فلا شفعة له وان وقع على اكثر منه فله الشفعة واذا اشترى  
 قوما راضا فاقسمها دورا وتركوا من ارضهم سكة مسميهم محدودة غير نافذة  
 فبيعت دار في اقصاها فم جميعا شركاء في شفعتها وكذلك ان كانوا ورواها  
 عزابهم كذلك لا يعرفون الحال فيها رجل باع دارا فرضى الشفع ثم جاء يدعى  
 انه لم يعلم ان حدها الى موضع كذا او ظن انها اقرب او بعد ويدعى شفيعته حين  
 علم قال لا شفعة له علم اولم يعلم ولا يلتفت الى قوله هذا رجل اقام البينة انه اشترى  
 من رجل كل حقه وله في هذه الدار لا يذكر اعلم جميعا بما في الدار للبايع او علم المشتري  
 ولم يعلم الاخر قال اذا علم المشتري كم هو فالبيع جائز وان لم يعرفه البايع بعد ان يقرب  
 البايع انه كما قال المشتري قال لم يعرفه المشتري فالبيع فاسد في قول ابو حنيفة  
 رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله البيع جائز والمشتري بالخيار اذا علم بالشفعة  
 الشفعة واذا اخذ الشفع الدار بالشفعة فله ان يرد هاتين الرويتين ويجاز  
 العيب من اخذها منه وان كان المشتري قد رهاها ونبرا من عيوبها عند الشري  
 واذا ادى الشفع في الدار ثم استحققت من يده رجع الشفع بالثمن على من كانت عهدة



عليه ولم يرجع بقيمة البناء لانه لم يعززه ولكنه تقدمه وينقله الى حيث اجتمع ذلك  
الجارية الماسورة اذا وقعت في سهم رجل فاخذها مولاهما بالقيمة ثم وطمها فاولد  
له ثم اقام رجل البينة انها جارية ربيته فبها قبل ان توترس رد في عليه وضمن له الرجل  
عقرها وقيمة الولد ورجع على الذي وقعت في سهمه القيمة التي اعطاها اياه ولم يرجع عليه  
بالعقر ولا بقيمة الولد لانه لم يعززه ويعوض الذي كانت وقعت في سهمه من بيت المال فبتمها  
وان لم تشهد شهود المدعى بالتدبير لم يكن له على الجارية سبيل والله الموفق

## كتاب القسمة

حكى حديث بشر بن يسار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم خيبر على ستة وثلاثين  
سهما جميع ثمانية عشر سهما للمسلمين وسهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانية عشر  
سهما فيها اربعة اوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ونواييه وعن محمد بن  
اسحاق والكلبي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قسم خيبر على ثمانية عشر  
سهما جميعا وكانت الرجال الفا واربعماية والنجار مائة فرس وكان على كل مائة رجل  
وكان على ابن ابي طالب على مائة وكان عبيد السهام على مائة وكان عاصم بن عدى على  
مائة وطلحة على مائة والزبير على مائة وعبد الرحمن بن عوف على مائة وكان سهم  
رسول الله صلى الله عليه وسلم مع سهم عاصم بن عدى وكانت المقاسم في  
الشق والنظاة وكانت الشق ثلاثة عشر سهما والنظاة خمسة اسهم وكانت  
الكسبة فيها خمس لله وطعام اربعة اوج رسول الله صلى الله عليه وسلم وعطايا له كان  
اول سهم خرج من الشق سهم عاصم بن عدى وفيه سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم ثم سهم على سهم عبد الرحمن ثم سهم طلحة ثم سهم النجار ثم سهم  
جارية ثم سهم اسلم ثم سهم سلمة ثم سهم اوس وكان اول سهم خرج  
بالنظاة سهم الزبير ثم سهم بياضة ثم سهم اسيد ثم سهم الحرف ثم سهم ناعم  
وفيه قتل محمد سلمة وعن مسروق انه لم يكن ياخذ على القضاء ذقا وعن يحيى بن الجزار  
ان عبيد الله بن يحيى كان يقسم على ابن ابي طالب الدور والارضين وياخذ الاجر  
وعن عمر بن الخطاب قال ما اخذنا ياخذ قاضي المسلمين اجرا ولا على المصاع  
ولا على المقاسم وعن عامر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث عليا الى اليمن فاذا  
بركا زقا فخذ منه الخمس وترك اربعة اخماسه وآناه ثلاثة يدعون غلاما كل واحد  
منهم يقول هو ابني فاقرع بينهم فقضى بالغلام الذي قرع وجعل عليه الدية لصاحبه  
قال فقلت لعامر هل رفع عنه بحصته قال لا ادري وعن اسماعيل بن ابراهيم  
قال اخاصمت اخي الى الشعبي في دار صغيره او بد قسمتها وياتي اخذ ذلك فقال النبي

ثم سهم ساعدة

لو كانت مثل هذه فخذ بيده مقدر اجرة قسمتها بينكم قال وخطها على اربع قطع  
وعن شرح ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان رزقه مائة درهم كل شهر على  
القضاء وقال ابو حنيفة لا بأس ان ياخذ قاسم الدار والارضين عليه الاجر  
من الذين يقسم بينهم وقال ابو حنيفة الاجر على عدد الروس والرجال وان كان  
نصيبه اقل من نصيب صاحبه وقال لعل النصيب القليل اشد حسا بالانصاف  
الكثير وقال ابو يوسف ومحمد يجعل للقاسم الاجر على قدر الانصاف وقال ابو يوسف  
ومحمد يجعل للقاسم القاضي رزقا من بيت المال ولا ياخذ من الناس شيئا وان لم  
يجعل له رزقا وقسم بالاجر فهو جائز وعن شرح قال وما في لا يروى واستوفى منهم  
اصبر لهم في المجلس فاعدل بينهم في القضاء وعن محمد بن اسحاق والكلبي ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد سفرا اقرع بين نسائه فالت عابشة فاصابتني  
القرعة في السفرة التي اصابتني فيها ما اصابتني واذا كانت الدار بين  
فاقسماها بينهما مدارعة درعها بينهما رجل اصابتها ثم اقرع بينهما فان ابنا  
رحم الله قال هو جائز وكذلك القسمة قاسم القاضي وقال ابو حنيفة القسمة في القضا  
لا تستقيم وكما تركها القياس واخذنا بالاثروا السنة واذا كانت الدار بين  
فاقتسموها وفضلوا بعضها على بعض بفضل قيمة البناء والموضع فهو جائز في قول  
ابو حنيفة رحمه الله وان اقسما الارض ساحة والبناء قيمة بعتة عدل فهو جائز  
وان كان البناء حين اقسما الارض غير معروف القيمة فلا يجوز هذا في القياس وكما  
استحسن فيه واجزاه واذا كانت الدار ميراثا بين قوم حضور وكبار نصا دقوا  
عليها عند الحاكم وسالوه قسمتها فان ابنا حنيفة قال لا تقسم الدار وسائر العقار  
باقرارهم حتى تقوم البينة على اصل الميراث ويقسم ما سوى العقار بينهم باقرارهم  
بغير بينة ويشهد انهم قسم باقرارهم وقضى به عليهم دون غيرهم وكذلك الاقرار  
في العقار ان كان في الورثة صغيرا وغايب والعقار كلها في ايدي الذين حضروا  
الحاكم وقال ابو يوسف ومحمد ايضا ان كان شيء من العقار في يد الصغير والفا  
لم اقسما باقرار المحضور حتى تقوم البينة على اصل الميراث وقال محمد ايضا اذا كان  
في ايدي الغايب منها شيء استودعه رجلا حين غاب لم اقس ذلك حتى يحضر  
واذا حضر القاضي اثنان من الورثة والعقار في ايديهما واقاما البينة على اصل  
الميراث قسمت بينهم ويوكل القاضي بنصيب الغايب والصغير من يحفظه وان كان  
الحاضر واحدا لم يقسمها الا لا يثبت خصم فان كان معه خصم صغير جعل له  
القاضي وصيا واقام البينة عليه وامر بالقيمة وقال ابو حنيفة اذا كان العقار  
شرا بينهم فحضروا جميعا وتقوا عليه قسمتها بينهم بغير بينة ولو كان فيهم  
غائب لم اقسما بينهم وان اقاموا البينة على الشري حتى يحضر الغائب وهو قول

وقال ابو يوسف ومحمد يقسم العقار  
وغیرها بينهم بغير بينة لهم



ابن يوسف ومحمد رجاها الله وقال ابو يوسف ومحمد اذا كانت الدار ميرانا وفيها  
وصية بالثلث وبعض الورثة غائب وبعضهم شاهد واراد الموصي له بالثلث  
القسمه واقام البينة على الموارث والقسمه فان الدار تقسم على ذلك وتكون بيتا  
في الدار بين رجلين اراد احدهما قسمته وامتنع الاخر وهو صغير لا ينتفع واحده  
بتصيبه اذا قسم لا يقسم القاي بينهما ولا تقسم الحايط ولا الحمام بين الرجلين لان  
في قسمته ضرر وان كان دار بين رجلين ولا حدهما فيه شقص قليل لا ينتفع به  
اذا قسم فاراد صاحب نصيب الكبير القسمه قسمته لان هذا ينتفع بتصيبه  
وكذلك ان كان ساير الشركاء لا ينتفعون بانصبايهم الا هذا الواحد فانه ينتفع  
به قسمته وقال ابو حنيفة انما امتنع القسمه اذا كان الضرر عليهما جميعا وان كان  
الضرر على احدهما دون الاخر قسمته ايما طلب القسمه وقال ابن ابي ليلى لا تقسمه  
والرجال والنساء والاحرار والعبيد واهل الاسلام واهل الذمة في القسمه سواء  
واذا قسم الرجل دارا ورفع بينهما طريقا فهو جاز وان كان نصيبا احدهما اكثر  
من نصيب الاخر فينبغي ان يبين ذلك في كتاب القسمه ويوصف فيه كيف الطريق  
بينهما وان كانت الدار بين رجلين وفيها صفة وفيها بيت وباب البيت في الصفة  
ومسيل ما ظهر البيت على ظهر الصفة فاصابت الصفة احدهما وقطعه من الشاة  
واصاب البيت احدهما وقطعه من الشاة ولم يذكر وطريقا ولا مسيلا وما  
البيت بقدر على ان يفتح بابه فما اصابه من المساحة ومسيل ما به في ذلك واراد  
ان يمر في الصفة على حاله ويسيل ما به على ما كان فليس له ذلك وكذلك لو اشترط  
كل واحد منهما ان له ما اصابه بكل حق هو له وكوم يكن له مفتح للطريق ولا مسيل  
وقد قال بكل حق هو له تركت طريقه في الصفة ومسيل ما به على حاله وكوم فاعاير  
بينهما وكان على الطريق ظلة وكان طريق احدهما على تلك الظلة وهو يستطيع ان  
يجعل طريقا اخر فاراد صاحبه ان يمينه الممر على ظهر ظلته لم يكن له ان يمينه  
لان اسفل الطريق بينهما فمر وكذلك اعلاه وكان ابو حنيفة يقول في العلو الذي  
لا اسفل وفي السفل الذي لا علوه بحسب القسمه السفل ذراعاين من  
العلو وقال ابو يوسف بحسب العلو بالنصف والسفل بالنصف بنظرهم جملة ذراع كل  
واحد منهما فيطرح من ذلك النصف وقال محمد قسم ذلك على القيمة قيمة العلو  
وقيمة السفل لان العلو عما كان اجود من السفل وقال ابو حنيفة اذا كانت الدار  
بين قوم فاراد احدهم ان يجمع نصيبه منها دار واحدة وابل ذلك بعضهم  
القاضي كل دار منها سهم على حدة ولم يضم بعض انصبايهم الى بعض الا ان يصطلم  
على ذلك وكذلك لو كانت هذه الدور مجمعة وكذلك لو كانا منزليين متفرقين  
دار واحدة احدهما في قصاها والاخرى في اذناها وان كانا مجعنين في مكان

قسمته

نصيبا قسمته واحدة وجمعه تنصب كل واحدة منهما في احدهما وقال ابو يوسف  
ومحمد ينظر القاضي في القسمه فان كانت انصبا احدهم اذا جمعت في دار كان  
اعدل للقسمه جميع ذلك ولو اختلفوا في قيمة البناء فقال بعضهم اجعل قيمه البناء  
بذرع من الارض وقال بعضهم اجعلها على الدراهم فان القاضي يجعلها على الذرع لان  
الدراهم ليست من الميراث ولو اختلفوا في الطريق فقال بعضهم يرفع طريقا بينهما قال  
بعضهم لا يرفع ويجعل نصيب كل واحد على حدة نظرية الحاكم فان كان يستقيم  
لكل واحد منهم طريق يفتح في نصيبه قسمه بينهم بغير طريق يرفع لهما عنهم فان كان  
لا يستقيم ذلك رفعت الطريق عن جماعتهم ولو اختلفوا في سعة الطريق وصيقه  
جعل الطريق بينهم على عرض باب الدار وطوله على اذني ما يكفيهم واذا وقع الحايط  
لاحد القسمين وعليه جذوع الاخر رفعت القسمه على ان يكون هكذا ولم يذكر في  
القسمه فانه يترك على حاله الا ان يشترط قطع الجذوع منه وكذلك ان كان لا نزاع  
وقع على حايط هذه الصفة او درجه وكذلك اسطوانة وقع عليها جذوع وكذلك  
روشن وقع لصاحب العلو مشرف على نصيب الاخر فاراد صاحب السفل ان يقطع ذلك  
الروشن فليس له ذلك الا ان يشترط قطعة الاتري ان احدهما لو اصابه بيت علو  
واصاب الاخر السفل لم يكن لصاحب السفل ان يهدم العلو واذا اصاب الاخر منزلا  
وطريق علو هذا المنزل في هذه المفصورة فلم يذكر واذلك عند القسمه فلا طريق له  
في المفصورة لانه يقدر ان يجعل طريقه في حقه واذا اصاب احدهما حشا في القسمه  
فاراد ان يبني فيها ويرفع بناء فاراد الاخر منعه وقال يسد الربيع والشمس فله ان  
يرفع بناء ما بذله لان المساحة حقه وله ان يتخذ فيها حماما او تنورا او خراجا او  
ذلك وان كف عما يوزي جاره كان احسن له ولكنه لا يجبر على ذلك وكوم صاحب  
في علو بنايه بابا او كوة لم يكن لصاحب الشاة منعه من ذلك ولكنه يبني في ملكه  
ما يستر منه ان شاء وكذلك هذا في الدارين والحدادين وكوم اتخذ رجل بئرا في  
ملكه او كرناسا او بالوعة او بربما فيرميها حايط جاره فطلب منه جاره مخربه  
لم يجبر على مخوبه فان سقط الحايط من ذلك لم يلزمه ضمانه واذا قسم رجلا دارا  
ناخذا احدهما حيزا والاخر جيرا فوقع لاحدهما حايط الظاهر منه على حيزه واسا  
على اربع وقد دخل في نصيب صاحبه من ذلك اجده فقال لصاحب الحايط انا  
اخذ من نصيبك ما دخل فيه من ان حايط لم يكن له ذلك وانما له ما ظهر من الحايط  
على وجه الارض واذا اقتسم الشريكان دارا او دارين بينهما لم يكن للجاري في ذلك  
واذا اقتسم الرجلان دارا ورفعوا طريقا بينهما ثم اراد بعد ذلك قسمه الطريق قسمته  
ان لم يكن فيه ضرر وان كان لا يكون لاحدهما طريقا اتسمه واذا اصطلح الرجلان في القسمه  
على ان اخذا احدهما دارا والاخر نصف دار اخرى او على ان اخذ كل منهما سها ما هو



من دار على حدة او على ان اخذ احدهما دارا والاخر عبدا او ما اشبه ذلك من الاصطلاح  
في الاجناس المختلفة جائز ذلك وكما اصطلاحا في دار واحدة على ان اخذ احدهما الدار  
كلها والاخر البناء كلها فهو جائز فان شرط عليه ان يكون البناء له ينقصه ويكون  
الارض للاخر وان اشترط ان لا يقطع بناء فهذا فاسد واذا كانت الدار  
في طريق ليس بنا فذلها باب فاقسمتها اهلها على ان يفتح كل انسا منهم بابا في ذلك  
الزقاق لنفسه فهو جائز وليس لاهل الزقاق منهم من ذلك ولو كانت مقصورة  
بين ورثة بابها في دار مشتركة ليس المقصورة فيها الا الطريق فاقسموا المقصورة  
على ان يفتح كل واحد منهما بابا من نصيبه في الدار العظمى لم يكن لهم ذلك وليس  
الاطريق واحد من باب الدار العظمى وبينى اهل الدار ما سق ذلك ويفتح  
المقصورة فوكت هذه الدار في قسم رجل منهم فاراد ان يفتح بابها في هذا الطريق  
المرفوع بينهم فليس له ذلك لانه لا طريق لهذه الدار فيها واذا اشترى الرجل الذي  
اصابه المقصورة هذه الدار فاراد ان يجعل طريقها في مقصورة ثم في الطريق  
المشترك فله ذلك ان كان ساكن المقصورة والدار واحدا وان كان ساكن الدار  
غير ساكن المقصورة لم يكن له ذلك واذا اقتسم الرجل الدار واخذ احدهما طائفة  
والاخر طائفة وفي نصيب احدهما ظلة على الطريق او كنيف شارب فان كانا  
اقتسما على ان لكل واحد منهما فاجاز بكل حق هو له فله الظلة والروس وكذلك  
ان قال بمرافقة او بكل قليل او كثير فهو فيه اومته وان لم يشترط شيئا ان قال كل  
واحد منهما لك هذا الخبز وهذا الخبز فكل واحد منهما ارضا ما فيه حيز من  
ظلة وروشن في قول ابي يوسف ومحمد وكذلك في البيع فان هدم اهل الطريق ذلك  
لم ينقض القسمة انما لهم من ذلك البناء لان الارض طريق المسلمين وقال  
ابو حنيفة ان لم يشترط شيئا كان له الكنيف ولا يكون له الظلة في البيع والقسمة  
جميعا واذا اقتسم الرجلان دارا فلما وقعت الحدود بينهما اذا احدهما الطريق له  
ولا يقدر على طريق فان ابا حنيفة قال في هذا القسمة مردودة وان كان له  
يقدر ان يفتح فيه بابا يمر فيه رجل ولا يمر فيه الحولة فالقسمة جائزة وان كان  
لا يمر فيه رجل فليس هذا بطريق ولا يجوز القسمة وان كانا اقتسما على ان لا طريق  
وهو يعلم ان لا طريق له فهو جائز لانه رضى بذلك لنفسه وان اقتسما دارا على  
ان يشتري احدهما من الاخر دارا له خالصة بالف درهم فالقسمة على هذا الشرط  
باطلة وكذلك كل قسمة على شرط شراء او هبة او صدقة وكل شراء على شرط قسمة  
فهو باطل واذا كانت قسمة على ان يزيده شيئا معروفا فهو جائز **باب**  
**قسمة الدور بالذاهم على ان يزيدها احدهما** واذا كانت الدار بين رجلين شرا  
او ميراثا فاقسماها فاخذ كل واحد منهما طائفة على ان رد احدهما على الاخر

مسألة

مسألة فهذا جائز وكذلك ان كانت الدراهم الى اجل وكذلك ان كان كان **الذاهم**  
شيء من المكيل والموزون معين او موصوف من اجل وغيره وجل وان وصفه ولم يسمه  
الاجل فهو جائز وان لم يشترط المكان الذي يوفيه فيه فهو جائز في قول ابي يوسف  
وهذا المستحب والقياس فيه مثل السلم وفي قياس قول ابي حنيفة انه باطل حتى  
يسمى المكان الذي يوفيه فيه وان كانت الزيادة شيئا من الحيوان بعينه فهو  
جائز وان كان بغير عينه لم يجوز ان كان بعينه واشترط ان لا يسلم الى شهر  
فهو فاسد ولو كانت الزيادة شيئا موصوفا الى اجل معلوم فهو جائز وان  
لم يصرف لها اجل لم يجوز وان كان ميراث بين رجلين في دار وميراث في دار اخرى  
فاصطلحا على ان لا احدهما ما في هذه وللآخر ما في تلك وزاد مع ذلك دراهما  
مسألة فان كان سمي السهم كرهى من كل دار جاز ولم يسميا لم يجوز ولو سمي كان  
السهم ادرعا مسماة مكسرة جاز في قول ابي يوسف ومحمد وكرهى الله ولم يجوز  
في قول ابي حنيفة رحمه الله دار بين ثلاثة نفر فاقسموها على ان اخذ احدهما احدى  
الدارين واخذ الثاني الدار الاخرى على ان رد الذي اخذ الدار الكبرى على الذي  
لم ياخذ شيئا دراهم مسماة فهو جائز وكذلك ان اخذ الدار الكبرى اثنا عشر  
واخذ الدار الصغرى الثالث وكذلك ان كانت دار واحدة بينهم فاخذ اثنا  
منهم كل واحد منهما طائفة منها معلومة على ان ردنا على الثالث درهم معلومة  
فهو جائز وكذلك ان اشترطوا على ان اخذ احدهما ثلثي الدار بفضل منزلة  
وكذلك دار بين رجلين اقتسماها نصفين على ان رد احدهما على الاخر عبدا  
بعينه على ان زاده الاخر مائة درهم فهو جائز وكذلك ان اقتسما على ان  
اخذ احدهما البناء واخذ الاخر الخراب على ان رد صاحب البناء على الاخر  
دراهم مسماة وكذلك لو اخذ احدهما السفلى والاخر العلوي واشترط احدهما  
على صاحبه دراهم مسماة فهو جائز والله الموفق **باب قسمة الدور**  
**بفضل بعضها على بعض منها** واذا كانت الدار بين رجلين فاقسماها فان  
احدهما مقدمها وهو الثلث واخذ الاخر موخرها وهو الثلث جاز ذلك  
فان كانت الدار بينهما اثلاثا فاخذ صاحب الثلثين بنصيبه بيتا واخذ  
صاحب الثلث بنصيبه ما بقى من الدار وهو اكثر من حقه فهذا جائز بمنزلة  
البيع وكذلك ان كانت الدار بينهما ميرا فان اقتسماها على ان احدهما واحد منها طائفة  
من الدار على ان يرفع بينهما طريقا واحدهما ثلثة وللآخر ثلثا فهو جائز وان اخذ  
طائفة منها تكون الثلث واخذ الاخر طائفة تكون ثلث النصف ورفعا بينهما  
بينهما تكون مقدار السدس فهو جائز وان اشترط ان تكون الطريق لواحد منهما  
والاخر ثلثة فهو جائز وان اشترط ان تكون الطريق لصاحب الاقل والاخر ثلث



فيه فهو جائز وان لم يشترط شيئا من ذلك فهو على قدر ما ورثا وان كانت دار  
بين رجلين وبينهما شقص من دار اخرى فاقسما على ان اخذا حدهما الدار والآخر  
الشقص ولم يستويا سهام الشقص لم يجز فان اقرباها كانا يعرفان كم سهم هو يوم  
اقسما فهو جائز وان عرف ذلك احدهما وجعله الاخر فالقسمة مردودة واذا  
اقسما رجلان دارا على ان اخذا حدهما الثلث من مخرجها بجميع حقه واخذ الآخر  
الثلثين من مقدمها بحقه فهو جائز وان كان فيه غبن ومالم يقع الحدود بينهما  
وتراضيا بعد القسمة فلكل واحد منهما ان يرجع واذا كانت اقرحة ارض منفردة  
بين رجلين قسم كل قراح على حدة كالدر في قول ابو حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف  
ومحمد يفعل القاضى افضل ذلك في القسمة واذا كانت القرية ميراثا بين قوم  
فاقسماها فاصتا احدهم قراح ونخلات في قراح واصاب الاخر بيوت واصاب  
كرم فهو جائز واذا اصاب بعضهم بستان وكرم وبيوت وكتبوا في القسمة بكل  
حق هو لها ولم يكتبوا ذلك فله ما فيه من الشجر وله الطريق سرب ولا يدخل في  
ذلك الثمر والزرع ولو كتبوا وكل قليل وكثير هو فيها او منها دخل ذلك في القسمة  
وقال في كتاب المزارعة لو قال بكل قليل وكثير هو فيها ومنها من حقوقها لم يدخل فيه  
الزرع والتمر واذا اقسما نفرا راضيا بينهم على ان لا طريق لهم ولا سرب وضوا  
بذلك فهو جائز وان كانت الارض بين قوم ولهم نخل في غير ارضهم فاقسما على  
ان اخذا اثنين منهم الارض واخذ الاخر النخل المنفرد باصوله واذا اقسما  
نفرا راضيا على ان لفلان هذه القطعة وهذه النخلة وهي في غير ذلك القطعة  
والاخر قطعة اخرى والثالث القطعة التي فيها النخلة فاراد ان يقطع النخلة فله  
ذلك والنخلة لصاحبها باصلها بمنزلة حايطة اصابعه في جرح صاحبها فان قطعها  
فله ان يغرس مكانها ما بداله لان موضعها له فان اراد ان يمر اليها فمعه صاحب  
الارض  
فالقسمة فاسدة لان لا طريق له الى النخلة فقد وقعت على ضرر فان كانوا ذكورا  
في القسمة بكل حق هو لها فالقسمة جائزة وله الطريق الى النخلة واذا كانت  
قرية وارض ورجل بين نفرا قسماها فاصاب رجل منهم الرجا ونهرها وبيت الجا  
واصاب الاخر اقرحة معلومة واصاب الثالث البيوت واقرحة فاقسماها  
بكل حق هو لها فاراد صاحب النهر ان يمر الى نهره في ارض قسمه فله ذلك اذا كان نهر  
يمر في وسط ارض هذا ولا يخلص له اليه الا كذلك فان كان النهر مع حد الاخر  
له طريق اليه في غير الارض لم يكن له ان يمر في ارض هذا وان كان في وسط ارض  
هذا ولم يسير طولا المرافق والطريق وكل حق هو لها ولا كل قليل وكثير هو فيها  
او منها فانه لا طريق له في ارض هذا والقسمة فاسدة الا ان يقدر على ان يمر في  
بطن النهر فان قدر على هذا فالقسمة جائزة وطريقه في بطن النهر وان كان

للنهر مسناة من كل بيته يكون طريقه عليها فهو جائز وطريقه عليها دون ارض  
صاحبه وان لم يذكر والمسناة في القسمة فاختلف صاحب الارض والنهر فيها  
فانه لصاحب النهر الملقى عليه وطريقه في قول ابو يوسف ومحمد رحمه الله واذا لم يكن  
للنهر طريق الا في طريق قسمه فاشترطوا عليه ان لا طريق له في هذه الارض فهو جائز  
ولا طريق له اذا علم يومئذ ان لا طريق له وكذلك النخلة والشجرة ولو كان نهر نصيب  
في اجمة كان ذلك النصيب لصاحبه على حاله وقال ابو حنيفة رحمه الله اذا كان  
نهر لرجل يمر في ارض رجل واختلفا في مسناه على النهر فهو لرجل الارض وليس له  
ان يهدمها حتى لا يضرب النهر ولكنه يغرس عليها ما بداله بمنزلة حايطة سفله  
لرجل وعلوه لآخر فلصاحب العلوان يحدث على علوه ما بداله ما لم يضره السفلى  
وقال ابو حنيفة رحمه الله لاجريم للنهر وقال ابو يوسف ومحمد المسناة لصاحب  
النهر واذا كانت الارض والقرية بين قوم فاقسما الارض مساحة على ان  
من اصابعه شجرا وبيتا في ارضه فهو عليه بقيمة دراهم فهو جائز بمنزلة رجلين  
اقسما دارا على ان لكل واحد منهما ما اصابعه من البناء بالقيمة فهو جائز وان لم  
يسما ذلك الا ترى انه لو كانت دار بين رجلين فيها مساحة وفيها بناء لهما وللآخر  
فاقسماها على ان اخذا حدهما المساحة واخذ الاخر موضع البناء على ان البناء  
بينهم على حاله ثم اراد الذي اصابعه المساحة ان ياخذ نصيبه من البناء لم يكن  
له ذلك لان فيه ضررا على صاحبه ولكن له فتمحقه من ذلك اجرة عليه فاذا  
كنت اجرة على اخذ القيمة بغير شرط فهو اذا كانت بشرط اجوز وكذلك ان اشترط  
ذلك بدنا يزا وبمكيل او موزون موصوف واذا اقامت الورثة البينة على الميراث  
وسالوا القاضى على الميت دين لم يقسم شيئا من اجناس التركة فان كان الدين  
اقل من التركة فسا لوه ان يقف منها مقدار الدين ويقسم الباقي فله ذلك ولا  
ياخذ كفيلا بشئ من ذلك وان لم يعلم القاضى بالدين سالم هل عليه دين فان قالوا  
لا فالقول قولهم ويقسم المال بينهم فان حق الدين بعد ذلك تنقض القسمة بينهم  
كلها وكذلك لو قسم قبل ان يسالمهم عن الدين وكذلك لو كثر وارث اخر لم يعرفه  
الشهود فان القسمة تنقض كلها ويستقبل بينهم وان اقراهم لرجل دين ومحمد  
الباقر قسم التركة بينهم على الموارث ثم اخذت حصته المقرب الدين فبقيها  
فيه واذا قسم القاضى التركة بينهم ثم اقام رجل البينة ان الميت اوصى لباقر  
درهم وهي تخرج من ثلثة فان القسمة تبطل فان عزم الورثة هذه الالف من المالم  
رد فبقيها اليه بنصيب القسمة وكذلك لو كان هذا دين انفضاه وكذلك لو قضى  
ذلك واحد منهم على ان لا يرجع عليهم شيء فهو سواء في الدين والوصية واذا اراد  
ان يرجع عليهم لم يجز القسمة وكان بمنزلة الاول الا ان يقضوا بالحصص وكان



اقام البينة على انه اوصى له بالثلث ابطلت القسمة واذا كانت القرية والارض  
بين رجلين بالشركة فمات احدهما وترك نصيبه منها ميراثا فاقام ورثة البينة  
على الاصل والميراث وشريك ابينهم غايب لم يقسم حتى حضر الغائب ولو حضر الغائب  
وغاب بعض الورثة قسمتها بينهم ولو كان الاصل بين رجلين ميراثا قسمتها وان  
كان الشريك الحي غائبا ويعزل نصيبه من ذلك واذا قسم القوم القرية  
وهي ميراث بينهم بغير قضاء قاض وفيهم صغير ليس له وصى او غائب ليس له وكيل  
لم تجز القسمة وكذلك لو انقسموها بامر صاحب الشرطة او عامل غير القاضي  
وكذلك لو رضوا بحكم رجل من الفقهاء فسمع من بينهم على الاصل والميراث ثم  
قسمها بينهم بالعدل وفيهم صغير لا وصى له او غائب لا وكيل له لم يجز واذا جاء  
الغائب وكبير الصغير فاجاز فهو جائز وان مات الغائب فاجاز وادته فانه لا يجوز  
في القياس ولكن استحسن فاجيزه وكذلك الصغير ان مات وقال محمد لا يجوز  
**باب قسمة الحيوان والعروض** واذا كان الغنم بين قوم ميراثا او شرا  
فاد بعضهم قسمتها وكره ذلك بعضهم وقامت البينة على الاصل فان القائل  
يقسمها بينهم وكذلك الابل والبقر وكل صنف من الثياب وغيرها وسائر ما يملك  
او يوزن الا الرقيق فان ابا حنيفة قال لا يقسم الرقيق الا ان يكون معهم شئ لو  
من غنم او ثياب او متاع فاذا كان مع الرقيق غيره قسم ذلك كله وقال ابو ثوبان  
يقسم الرقيق ايضا وان لم يكن معه غيره واذا كان الذي بين الشركاء ثوب رضى  
وثوب هروى وبشرا ووسادة وما اشبه ذلك من الاجناس المختلفة لم يقسمه  
الا برضاهم فان كان في الميراث بينهم رقيق وثياب وغنم ودور وضياع فانقسموا  
بنها بينهم فاخذ بعضهم الرقيق وبعضهم الغنم وبعضهم الدور والضياع فهو جائز  
وان دفعوا ذلك الى القاضي قسم كل دار على حدة والارض على حدة والغنم على حدة  
والثياب على حدة ولا يضيف بعضها الى بعض الا ان يراضوا على ذلك واذا كانت  
الغنم بين رجلين قسمتها نصفين بالعدل ثم اقتربا فاصتا هذا طائفة وهذا  
طائفة ثم ندم احدهما فاراد الرجوع فليس له ذلك وكذلك لو رضى رجل قسمها  
بينهما نصفين ثم اقرع بينهما فهو جائز عليهما وان شاء هما عليهما قبل ان يقسمها فانه  
خرج سهمه عدو له الاول فالاول فان هذا لا يجوز لانه يجوز وكذلك هذا في الثياب  
والحيوان كله فان كان في الميراث ابل وبقر وغنم ففعلوا الابل فقسما والبقر فقسما والغنم  
قسما ثم تساهوا عليها واقرعوا على ان من اصابها الابل ردكذا وكذا ثم دحما على  
صاحبه نصفين فهو جائز فان ندم احدهما بعدما وقعت السهام لم يستطع نقض  
ذلك وجازت القسمة عليهم وان رجع عن ذلك قبل ان يقع السهام فله ذلك وان  
وقع سهمه وبقى سهمان رجع عن ذلك بجاز له الرجوع فان وقع سهمان وبقى سهم

لم يكن له ان يرجع لان السهام قد وقعت كلها واذا كان الثوب بين رجلين ندم  
احدهما قسمته لم يقسم فان رضى بذلك جميعا قسمته بينهما وان انقسم  
فشقاه طولا او عرضا يراض منهما فهو جائز واذا كانت الثياب بين قوم انقسموا  
لم يصب كل منهم ثوبا تاما فان هذا لا يقسم وان يراضوا فيما بينهم على شئ جاز ولو كان  
ثلاثة اثواب بين رجلين فاد احدهما قسمتها فاني انظر ذلك فان كان قسمتها  
نستقيم وان كانت لا نستقيم لم اقسما بينهما الا ان يراضوا فيما بينهم على شئ  
**باب الخيار في القسمة** واذا انقسم الشريكان عقارا او حيوانا او  
متاعا ولم يراض احدهما قسمه الذي وقع له ثم رآه فهو بالخيار اذا رآه ان شاء رده  
وان شاء امضاه والميراث والشري في ذلك سواء وكذلك الحظوة والشعير وكل  
ما يكال ويوزن والذهب والبر والى الذهب والفضة والجواهر واذا كانت  
الغنى درهم بين رجلين كل الف في كسبها فاقسمها على ان ياخذ احدهما كيسا والاخر  
اخر قد رآى المال كله احدهما ولم يره الاخر فاقسمة جائزة على الذي رآه وعلى الذي  
لم يره الا ان يكون قسم الذي لم يره المال شرهما فيكون له الخيار وكذلك الدنانير  
ولا يشبهه الدنانير والدرهم شيئا ما ذكرنا واذا انقسم الرجل دارا وقدر رآى  
كل واحد منهما ظاهرا والدار وظاهرا المنزل الذي اصابه ولم يرجونه فلا خيار لهما  
وكذلك الارض والقرية وكذلك ان انقسموا بستانا او كرما فاصاب احدهما  
واصاب الاخر الكرم ولم يره واحد منهما الذي اصابه ولا رآى جوفه ولا رآى نخله وكبر  
ولكنه رآى الحائط من ظاهره فلا خيار لواحد منهما فيه وروية الظاهر من الروية  
الباطن وكذلك روية الثياب مطوية واشترط الخيار في القسمة جائز مثله في البيع  
وحكمه في الفسخ والرضا بحكمه في البيع فان مضت الثلاث ثم ادعى احدهما الرد بالخيار  
في الثلاث ادعى الاخر الاجارة فالقول قول الذي ادعى الاجارة وان قاما بالبينة منه  
فالبينة بيته الذي ادعى الرد وسكنى الدار التي وقع في سهم صاحب الخيار  
بها وبطل الخيار وكذلك زراعة الارض وسقي الزرع وقطع الثمر وغير ذلك  
وتلقيع الخلل وسقيتها وكسح الكرم ويجوز قسمة الاب على الصبي والمعتوه في كل شئ  
ما لم يكن فيها عليها غير فاحش وكذلك قسمة وصى الاب وكذلك قسمة الجدا ب  
اذا لم يكن وصى ويجوز قسمة وصى الام اذا لم يكن له احد من هولا فيما سوى العقار  
من شركة الام وكذلك وصى الاخ والعم وابن العم في ميراثه منهم ولا يجوز في ميراثه من  
غيرهم وان كان له اب او وصى او جدهم يجز قسمة وصى هولا في تركته ايضا عليه  
ويجوز قسمة وصى الاب على الابن الكبير الغائب فيما سوى العقار ولا يجوز قسمة  
الاخ والام والعم والزوج على الصغير والصغيرة والكبير الغائب وان لم يكن له احد  
اب ولا وصى اب ولا يجوز قسمة الكافر والملوك والمكاتب على ابنه الصغير المسلم



ولا يجوز قسمة المتلفط على اللقيط وان كان يعوله والوصي الذي يقبله القاضي في  
امر اليتيم بمنزلة وصي الاب اذا جعله وصيا في كل شيء فان كان جعله وصيا في  
الثقة خاصة او في حفظ شيء عنده لم يجوز قسمته ومن وجد من الشركاء نصيب  
عيبا بعد تمام القسمة كان له ان يرد به بالعيب وينقض ان كان شيئا واحدا او اكثر  
ميكلا او موزونا وسواء ان كانت القسمة باسقاطها او بحكم الحاكم وان كان  
الذي اصابه عدد من الغنم او الثياب او ما اشبهه ذلك رد الذي به العيب خاصة  
فيكون بينه وبين اصحابه ويرجع في جميع ما اصابهم بقدر ذلك فان كان اصابه  
دارا وخدام فسكن الدار بعد ما راي العيب واستخدم الجارية لم يكن هذا رضا  
بالعيب استحسانا وان ركب الدابة او لبس الثوب او سقى الزرع فهو رضا بالعيب وان  
لبس الثوب لينظر الى قدومه فهذا رضا بالعيب وليس برضا بالخيار واذا باع ما اتى  
بالقسمة من الدار ولا يعلم بالعيب فرد المشتري عليه بالعيب بحكم الحاكم فله ان ينقض  
القسمة وان قبله بغير حكم لم يكن له ان ينقض القسمة وان كان المشتري هدم شيئا  
من الدار قبل ان يعلم بالعيب رجع على البائع بنقصان العيب ولم يرجع البائع على المشتري  
بشيء وان كان الشريك هو الذي هدم شيئا منه ولم يبعه ثم وجد به العيب رجع  
العيب في انصاء شركائه الا ان يرضوا بنقض القسمة ودفع نصيبه مهدوما والله اعلم  
**باب الاستحقاق في القسمة** واذا كانت الدار بين رجلين نصفين واقتسماها  
فاخذ احدهما الثلث من مقدمها وقيمتها ستمائة واخذ الاخر الثلثين من مؤخرها وقيمتها  
ستمائة فهي مشترك بينهما او شري ثم استحق نصفها في يدي صاحب المقدم فان ابا حنيفة  
قال في هذا يرجع صاحب المقدم على صاحب المؤخر بربع ما في يديه وقيمة ذلك مائة  
وخمسون درهما ان شاء وان شاء نقض القسمة وقال ابو يوسف ومحمد ردماني  
يديه ويبطل القسمة وقد واية ابو جعفر ذكر محمد باع ابني حنيفة وكذلك في اجزاء  
بشيء في هذا من سائر هذا الكتاب ولو كان صاحب المقدم باع نصفها في يدي يده  
النصف الباقي فانه يرجع في قول ابني حنيفة على صاحبه بربع ما في يديه ان شاء ان  
كان باع الذي باع بالف درهم او بعشرة دراهم وقال ابو يوسف ومحمد يرجع في  
يد صاحبه من الدار فيكون بينهما نصفين ونصف قيمة الذي باع لصاحبه  
وكذلك ارض بين رجلين نصفين وهي مائة جريب فاقسما على ان اخذ احدهما  
بحقة عشرة اجربة تساو الف درهم واخذ الاخر بحقة تسعين جربا تساو  
الف درهم باع كل واحد منهما الذي اصابه باقل من قيمته او باكثر ثم استحق جريبتين  
العشرة الاجربة فرد المشتري ما بقى منها على البائع فان هذا في قياس قول ابني حنيفة  
رحمهما الله يرجع على صاحب التسعين جربا بخمسين درهم لصاحبه واذا كانت  
مائة شاة بين رجلين فاقسما على ان اخذ احدهما اربعين منها يساوي خمسين

درهم واخذ الاخر ستين منها يساوي خمسين درهم فاستحق شاة من الاربعين  
تساوي عشرة دراهم فانه يرجع بخمسة دراهم في الستين شاة في قول ابني حنيفة وابي  
يوسف ومحمد جميعا تكون الشاة الستين بينهما يضرب هذا فيها بخمسة دراهم  
ويضرب فيها الاخر بخمسين درهم واذا كان كرحطة بين رجلين نصفين عشرة اقفة  
منه طعام جيد على حدة وثلاثون قفيرا ردى على حدة فاذا راد احدهم ان ياخذ  
العشرة بحقه وياخذ شريكه الثلثين بحقه لم يصلح ذلك فان زاد الذي اخذ الثلثين  
قفيرا ثوبا واقتسما على ذلك جاز فان استحق من الثلثين عشرة مخايم فانه يرجع عليه  
بنصف الثوب لانه اخذ الثوب بعشرين قفيرا فاستحق عشرة فرد بنصفه واذا  
كان كرحطة وكوشعير بين رجلين فاقسماها واخذ احدهما ثلاثين مخنا حنطة  
ردية وعشرة مخايم شعير اجيدا واخذ الاخر عشرة مخايم حنطة جيدة وثلاثين  
مخنا شعير رديا ثم استحق نصف الشعير الردي فانه يرجع عليه بربع العشرة  
مخايم حنطة قال ابو الفضل رحمه الله وفي هذا الجواب موضع تأمل واذا كانت الدار  
بين رجلين نصفين فاقسماها فاخذ احدهما النصف المقدم وقيمتها ستمائة واخذ  
الاخر النصف المؤخر وقيمتها اربعمائة على ان رد صاحب النصف المقدم مائة درهم  
ثم باع كل واحد منهما ما اصابه ثم استحق نصف المقدم فرجع المشتري على بائعه  
بخصه ذلك من الثمن فانفذ البيع في البيت فان صاحب المقدم يرجع على صاحب  
المؤخر بمائة درهم وخمسين درهما منها نصف المائة التي تقفه ومائة منها ربع  
قيمة النصف المؤخر ولو كان مكان المائة ثوب قايم بعينه رجع بنصفه وبمائة درهم  
وان كانت ارض ودار بين رجلين فاقسماها فاخذ احدهما الدار واخذ الاخر  
الارض على ان رد صاحب الارض على صاحب الدار عينا قيمته الف درهم وقيمة الدار  
الف درهم وقيمة الارض الفان وقبضه ثم ان صاحب الدار باع الدار فاستحق  
انسان منها علوبيت يكون ذلك البيت والسفل عشرة الدار فلما استحق العلوب  
نصف الفش ورجع المشتري على البائع بخصه ذلك من الثمن اسلك ابنا من الدار  
فان صاحب الدار يرجع بستة عشر واربعة دواينق من قيمة الارض على صاحب  
الارض في قياس قول ابني حنيفة رحمه الله قال ابو الفضل ويحتمل ان يكون مذهب  
ابني حنيفة في هذا جعل له ان ياخذ من القيمة لانه لا ينتفع بذلك من الارض الا ان  
يرضى بذلك ويرجع في قول ابني يوسف ومحمد بذلك في وقتها يكون شريكا في الارض  
واذا وقعت القسمة في دار واحدة وارض واحدة فبعض احدهما في نصيبه ثم استحق  
ذلك الموضع من نصيبه فرد القسمة واراد ان يرجع بقيمة بنايه على شريكه لم يكن له  
ذلك ولو وقعت القسمة في دارين وارضين فباخذ كل واحد منهما احدهما ثم  
استحق احدهما بعد ما بنا عليها صاحبها رجع على صاحبه بنصف قيمة البناء

الاخوة دراهم ٢



وكذلك اذا اقتسما جارين فوطئ احدهما الجارية التي اخذها فولد له ثم اخذ  
 وضمن قيمة الولد رجع على صاحبه بنصف قيمة الولد ويكون نصف الجارية التي  
 في يدي شريكه فان كان باعها ضمنه بنصف قيمتها وكذلك اذا اقتسما منزلين منزلي  
 في دار واحدة فهن بمنزلة دارين مختلفين فان كان الكفا قسم الدور المختلفين  
 الشركاء وجميع نصيب كل واحد منهم في دار على حدة وجبرهم على ذلك فبني احدهم  
 في الدار التي اصابتها استحققت وهدم بناء لم يرجع على شريكه بقيمة البناء لان الكفا  
 حين راي جمعها في القسمة صارت كدار واحدة واذا اقتسد رجلا دارين فاختار  
 احدهما دارا واخذ الاخر دارا فبني احدهما في الدار التي اخذ وهدم وانفق ثم سخط  
 من الاخرى موضع جدد في حايط او مسيل ماء او حايط او بالبيت فان الذي سخط  
 ذلك من يده بالحجارة ان شاء نقض القسمة كلها وهدم ما اخذها من البناء ومنه  
 قيمة ما هدم وان شاء لم ينقض القسمة ولم يرجع بشيء ورضي بما في يديه قال في التل  
 ان يكون هذا الجواب ان كان على مذهبهم جميعا كما ذكره في ما هو الصحيح عنده  
 يوسف من مذهب ابي حنيفة رحمه الله اذا بنا المشتري في الدار المشتراة شرا  
 فاسد لانه قد ذكر في الجامع الكبير فيما روي عنه ان الدار تترك للمشتري شرا  
 فاسد من اجل بناءه وقوله لا يرجع بشيء محتمل ان يكون قولنا في استحقاق موضع  
 والطريق بمسيل الماء خاصة لانها نواحي وما سواها خاصة من البيت ولو اخذ  
 احدهما دارا والاخر دارين وقيمتها سواء فاستحققت احدهما لم يكن له ان ينقض  
 القسمة وكانت له الدار الباقية ويرجع بربع الدار التي اخذ الاخر والله الموفق  
**باب ما لا يقسم قال** لا يقسم الحايط والحمام وما اشبه ذلك من  
 الشركاء بنصف ون لما فيه من الضر فان رضوا به جميعا قسمة ولو كان بناء بين  
 في ارض رجل ببناء باذنه لا يقسمها فاراد هدمه وقسمته وصاحب الارض  
 غايب قلها ذلك وان امتنع منه احدهما لم يجبر عليه فان اخرجهما صاحب الارض  
 هدماه وقال ابو حنيفة رحمه الله اذا كان طريق بين قريتين ان اقتسموه لم يكن  
 لبعضهم طريق ولا منفذ فاراد بعضهم قسمة لم اقسمة وكذلك لو كان في قسمة  
 ضرر على بعضهم دون بعض في ضيق الطريق او انه لا يجد طريقا لم اقسمة  
 بينهم الا ان يتراضوا جميعا وان كان يكون لكل واحد طريقا فاقسمه اذا  
 ذلك احدهم وان كان طريق بين رجلين ان اقتسما لم يكن لواحد منهما فيمر ولكن  
 واحد منهما يقدر ان يفتح في منزله بابا ويجعل طريقه من وجه اخر فاراد احدهما  
 القسمة والى الاخر ذلك قسمة بينهما لانه ليس عليها ضرر في هذا واذا كان مسيل  
 بين رجلين فاراد احدهما قسمة ذلك والى الاخر فان كان فيه موضع فيه ماء يسير  
 هذا قسمة وان لم يكن له موضع الا بضرر لم اقسمة وان كانت ارض صغيرة بين

ان اقتسموها لم يصيب كل واحد منهم شيء ينتفع به فاراد بعضهم قسمة لم اقسمة وان كان  
 حانوت في السوق يبيعان فيه او يملك بايديهما فاراد احدهما قسمة فاني انظر في  
 ذلك فان كان يصيب كل واحد منهما موضع يعمل فيه قسمة بينهما وان كان لا يصيبه  
 لم اقسمة بينهما واذا كان الزرع بين ورثة في ارض لغيرهم فارادوا قسمة لم  
 اجزه بقله كان او بالغا الا انهم اشترطوا في البطل ان يجز كل واحد منهما اصابه  
 واذا اقتسموا على هذا وجزوه اجزته ولو كانت ارض بين رجلين فاراد ان  
 زرعها دون الارض لم اجز ذلك ان اشترطوا تركه في الارض وان اشترطوا  
 جز ذلك واجمعا عليه اجزته وكذلك طلع في ثلث بين قوم واقتسموا الطعام  
 على ان يتركوه على التخلل بجزء وان اقتسموا على ان يقطع كل واحد منهما ما اصابه  
 على التخلل بجزء اجزته فان تركه فيه بعد ذلك باذن شريكه يطالب له الفضل  
 وان تركه لغيره اذ هم يصدق بالفضل وقال ابو حنيفة رحمه الله كل شيء يحتاج  
 في قسمة الى كسر وقطع لم يقسمه الا ان يرضا جميع الشركاء لان كسره وقطعه يضر  
 واذا اوصى رجل بصوف على ثلثي ثمنه لرجلين فارادوا قسمة قبل ان يجز لم يقسم  
 وكذلك اللبن في الصنع والولد في البطن وكوقما ذلك بينهما لم يجز وان كان قورم  
 نمر بينهما او دون خل فاراد احدهما قسمة قسم وان كانت خشبية او باب او حائطا  
 او دابة او لولوة او ما اشبه ذلك لم يقسم ويقسم الكلبا والقطا بين الشريكين  
 اذا اراد ذلك احدهما واذا كانت خشبية بين رجلين فاراد احدهما قسمة لا  
 الاخر فان كان في قطعها ضرر على واحد منهما لم اقسمة وان لم يكن في ذلك ضرر  
 قسمتها وقطعتها ويقسم نقرة الفضة والذهب وكل ما ليس بمصنوع من حديد  
 او رصاص او صفرا ونحاس او ما اشبه ذلك وكذلك علوبين رجلين يصيب  
 كل واحد منهما ما ينتفع به والسفل لغيرهما وكذلك سفل بينهما والعلوب لغيرهما وكل  
 ما لا يقسم اراد احدهما بيع نصيبه منه لم يمنع من بيعه ولم يجز صاحبه على منع  
**باب قسمة الدار فيها طريق لغير اهلهما** روي في كونه عن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قال دعوا الطريق تسعة اذرع ثم ابسوا وقال ابو حنيفة رحمه الله اذا  
 كانت الدار بين رجلين فاراد قسمتها وفيها طريق لغيرهما فاراد ان يمنعهما القسمة  
 فليس له ذلك وترك الطريق عرضة عرض باب الدار الاعظم وطوله من باب الدار  
 الى باب الذي له الطريق وتقسيم بقية الدار بين الرجلين على حقوقهما ويترك  
 الطريق بينهما نصيبين ولصاحب الطريق ممر في ذلك وليس لهم قسمة هذا الطريق  
 الا ان يتراضوا بينهم جميعا وان باعوا هذه الدار وهذا الطريق برضا هم  
 جميعا واقتسموا الثمن ضرب فيه صاحب الاصل ثلثي الطريق ونصف فيه  
 صاحب الثلث بالثلث فان كان في الدار مسيل ماء لرجل لم يكن له من القسمة



ويتركون له مسيله وان كان فيها طريق لرجل وطريق اخر من ناحية اخرى فانه  
يعزل طريق واحد عرصه عرص باب الدار الى باب كل واحد منها ويقسم باقي  
الدار من اهلها فان كان باب صاحب الطريق اعظم من باب الدار لم يكن له من  
الطريق الا مقدار عرص الباب وكذلك ان كانت صفة لرجل في دار رجل فله  
الى باب الدار لم يكن على اهل الدار ان يتركوا له من الطريق الا قدر عرص باب الدار  
عرص باب الصفة ولو كان له منزل بطريقه في الدار فقسمت الدار وترك له الطريق  
فادان يفتح من منزله الى هذا الطريق باين كان له ذلك ولا يستحق باين لا  
ما يستحقه باب واحد ولو كان هذا المنزل بين اثنين فقسماه وفتح كل واحد منهما  
بابا الى هذا الطريق كان لهما ذلك وان كان صاحب المنزل واحد فاشترى دارا  
من وراء هذا المنزل فان كان ساكن الدار والمنزل واحد فله ان يمر من الدار في  
المنزل وفي الطريق المرفوع بينهم وان كان للدار ساكن اخر لم يكن له ان يمر في هذا  
الطريق ولو اختص اهل الطريق في الطريق وادعى كل واحد منهما ان له فهو بينهم  
اثنان اذ لم يعرف اصله ولا يتجمل على قدر ما في ايديهم من دوع الدار والمنزل  
فاذا كان دار لرجل ولاخريها طريق فأت صاحب الدار واقسمت ورثة الله  
بينهم ودفعوا الطريق لصاحب الطريق ثم باعوه وارادوا قسمته ثمة فلصاحب  
الطريق نصفه وللورثة نصفه وان لم يعرف ان اصل الدار بينهم ميراثا فله ان  
تقسم على عدد رؤسهم ورأس صاحب الطريق فاذا كان في يدي رجل بيت  
من الدار وفي يدي اخر بيتان وفي يد اخر منزل عظيم وكل واحد منهم يدعى جميع  
الدار وكل واحد منهم ما في يديه وساحة الدار بينهم اثنان فان مات احدهم عن  
ورثته كان لورثته ثلث الساحة واذا اقتسم قوم دارا ودفعوا طريقها  
بينهم صغيرا وعظيما فهو جائز لا يسلح واذا اقتسم القوم دارا وفيها كيف شاء  
الى الطريق الاعظم او ظلة فليس بحسب بذرا الظلة والكيف في ذرع الدار  
كانت الظلة على الطريق فمنا فذا كان ذرعها بحسب ذرع الدار بمنزلة طول الدار  
لغيرهم وفي قول ابو يوسف بحسب على النصف من الذرع وفي قول ابى حنيفة  
على الثلث وفي قول محمد بن علي بن القيسية **باب قسمة دار الميت وعليه دين او وصية**  
واذا اقتسم الورثة دار الميت وعليه دين قليلا كان الدين او كثيرا ردت القسمة  
وان كان للميت مال سوا ذلك بعته في الدين وانفذت القسمة وان ابرأ الغريم  
الميت من الدين جازت القسمة واذا كان فيه وصية بالثلث لم تجز قسمة الوصي  
والورثة على الموصى له بغير قضاء قاضي واذا اقتسمت الورثة دارا وفيهم وارث  
غائب وليس للميت وصي ولا للغائب وكيل ثم قدم الغائب فله ان يبطل القسمة  
وكذلك الصغير اذا كبر وكذلك العروس والحجوان وسائر اجناس التركة

الدين والوصية في الوارث الغائب والصغير بمنزلة العقار وان كان شيء من ذلك  
ميراثا بين قوم ولا دين على الميت ولا وصية ثم مات بعض الورثة وترك عليه دين او  
وصي بوصية او كان له وارث غائب وصغير لا وصي له فاقسم الورثة الدار  
بغير قضاء قاض فللغريم ان يبطلوا القسمة وكذلك اهل الوصية والوارث  
الغائب والصغير واذا اقتسم الورثة الدار بينهم واشهدوا على انفسهم بالقسمة  
ثم ادعت امرأة الميت ميرها واقامت عليه البينة فلها ان تنقض القسمة ولا تكون  
قسمة باقرارها بالميراث من دينها وكذلك كل وارث ادعى دينا وتوان وثنا  
ادعى وصية لابنه الصغير بالثلث واقام البينة وقدا فقسما الدار فان هذه  
القسمة لا تبطل حق ابنه في الوصية الا ان الابن ليس له ان يطلب وصية ابيه ولا  
ان يبطل القسمة لانه قد اقرانه لا وصية لابنه ولكن الابن يطلب حقه ويرد القسمة  
واذا كانت الدار ميراثا بينهم فاقسموها على قدر ميراثهم من ابيهم ثم ادعى احدهم ان اقام  
من امه وابيه قد ورث اباهم معهم وانما بعدد ما فوريته هو واراد ميراثه منه وقال  
انما قسمته لميراثي من ابي ولم يبنوا في القسمة انه لا حق لبعضهم فما اصاب بعض واقام  
البينة على ذلك لم تقبل بينته ولم تنقض القسمة اقرارا بالميراث من الاب اقرارا له لا من  
غيره وكذلك لو اقام البينة انه اشتراها من امه في حيوتها او وهبها له وفيها  
او انها كانت لامه ورثتها منها لم تقبل بينته فاذا كانت القرية ميراثا بين ثلاثة  
فمن ابيهم فمات احدهم وترك ابنا كبيرا فاقسم هو وعماه القرية في ميراث الجد  
وتقبض كل واحد منهم حصته ثم ان ابن الابن اقام البينة على ان جده اوصى بالثلث  
لم تقبل بينته ولو ادعى دينا لنفسه على ابيه واقام البينة كان له ان يبطل القسمة  
الا ترى ان الدين لو كان لغيره فاجاز الغريم القسمة كان ذلك باطلا وكان له  
ان يبطل القسمة فكذلك الوارث اذا كان هو الغريم واذا ادعى الوارث انه كان شريفا  
نصيب ابنه منه في حيوتهم ثم سمي ونفقه واقام البينة على ذلك فهو جائز ولا يبطل  
القسمة لانه قسم نصيبه فبينوا ان كان شراء او ميراثا فاذا كانت الارض ميراثا  
بين قوم من ابيهم فاقسموها وتقابضوا ثم ان احدهم اشترى من الاخر قسمة وقبضه  
ثم قامت البينة بين علي الاب كانت القسمة والشري جميعا بطلا وكذلك لو اشتراه  
غير وارث واذا ورث ثلاثة نفر دارا عن ابيهم فاقسموها اثنان وتقابضوا  
ثم ان رجلا غريبا اشترى من احدهم قسمة وقبضه ثم جاء احدا لباقيين فقال  
انما تقسم فاشترى منه الثلث من جميع الدار ثم جاء الثالث فقال قد انقسمنا  
واقام البينة على ذلك وصدقة البايع الاول وكذلك البايع الثاني وقال  
المشتري ما ادرى اقسمة ام لا فاقسمته جائزة وشري الاول وجائز الثاني  
الثاني فان شاء المشتري اخذ ثلث قسم البايع الثاني بثلث الثمن وان شاء تركه



ولو كان المشتري اقر في الشراء الاول بالقسمة واقرب في الشراء الاخر لم يتم  
والمسئلة على حالها كان القضاء بينهم على ما وصفت لك وان ربيع التنا فان ربيع  
من نصيب الاول ثلثة لانه اقرب وان امكن البيع لزمه ثلثا الثمن بثلث نصيب الاول  
وبثلث نصيب الثاني ويرجع بثلث الثمن حصصه الثالث وبقي في يده البايع الثاني  
ثلثا قسمة الذي اصابه واذا اقر رجلان فلانما وترك هذه الدارين اثام اقر به  
ذلك انه اوصى له بالثلث فاذا قبل منه البينة على ذلك ولا يخرج قوله هذا من وصية  
وكذلك لو ادعى دينا وان ادعى شراء من الميت او هبة لم يقبل ذلك منه وكذلك اذا انقسم  
انها ميراث من ابنه ثم ادعى انها ميراث من غيره لم يقبل ذلك منه وكذلك اذا انقسم  
القوم دارا عن الميت ميراثا والمرأة مقر بذلك واصابها الثمن فعزلها ثم ادعت  
اصدقها اياها وانها اشترتها منه بصداقها وكذلك اذا انقسموا واصاب كل انسا  
طائفة بجميع ميراثه من ابنته ثم ادعى احدهم في قسم الاخر بناء او بخلافه ثم ادعى  
بناء وغرسه واقام البينة بذلك لم يقبل منه واقار به بان هذا ميراث اخيه من  
ابيه يخرج منه من ذلك واذا انقسموا دارا وارضا واحدا غلة من اجادة او غرة  
دين على رجلين تدخل الغلة في القسمة وتكون شرطوها في قسم بعضهم كانت القسمة  
فاسدة ولا يجوز ان تدخل فيها دين لميت على الناس في حصص بعضهم دون بعض ولو  
انقسموا على ان ضمن احدهما دينا عن الميت سمي كان هذا باطلا اذا كان في اصل القسمة  
فان ضمنه بغير شرط في القسمة على ان لا يتبع الوارث الميت ولا ميراثه بشيء من ذلك ولا  
ان يبرأ الغرماء الميت كان هذا جائزا فان ابا الغرماء ان يقبلوا ضمانه فلم تقسم القسمة  
وان رضوا بضمانه وبراوا الميت جازت القسمة فان توى المال عليه رجعوا في مال  
الميت حيث كان **باب دعوى الغلط في القسمة** واذا انقسم القوم دارا  
ميراثا بينهم او شراء وتقا بضوا ثم ادعى احدهم غلطا في القسمة فانه يسئل البينة  
على ذلك الغلط فان قامت البينة عليه اعيدت القسمة وان لم يكن له بينة فله ان ينقسم  
من خلف منهم فلا سبيل له عليه ومن كل عن البين جمع نصيبه الى نصيبه نفسه  
انصبا بهما وكذلك كل ما يقسم فهو على هذا ولا يعاد دوع شيء من ذلك ولا سبيل  
ولا كيله ولا وزن واذا انقسم رجلا دارين فاحدا احدهما دارا واحدا الاخر دارا  
ادعا احدهما غلطا وجاء بالبينة انه كذا وكذا درعا في الدار التي يدعي صاحبها  
في قسمته فانه يقضى له بذلك الذرع ولا تقاد القسمة وليس هذا كالدار الواحدة في قول  
ابي يوسف ومحمد رحمهما الله وانما في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله فاقسمته فاسدة  
والداران بينهما نصفان لان احدهما يرجع على صاحبه بذرع من الدار التي اخذ منه  
فهو بمنزلة رجل اشترى اذرع من دار فلا يجوز في قول ابي حنيفة رحمه الله وان  
اقرجه فاصفا احدهما فراحين واصاب الاخر اربعة افرجة ثم ادعى صاحب القرواحين

اخذ

اخذ الا فرجة التي في يده الاخر واقام البينة انها له في قسمه فانه يقضى له وكذلك  
في الاثواب فان لم يكن للدار بينة استحلها الذي في يده الثوب فان اقام البينة على  
ثوب بعينه فما في يده صاحبه انه اصابه في قسمه وجاء الاخر بالبينة انه اصابه فيما  
اصابه وذلك بعدما اشهدا على القسمة فالبينة بينة الذي ليس الثوب في يده لانه هو  
المسئوم وكذلك هذا الاختلاف في بيت الدار وان اقتسمتا ما بينهما فاصابا احدهما  
رخسين شاة واصاب الاخر خمسا واربعين شاة ثم ادعى صاحب الاخر غلطا  
التقويم لم يقبل بينه في ذلك فان قال اخطا في العدد واصاب كل انسا منا  
خمسين وهذا الخمس خطأ كان مني وقال الاخر اقتسمنا على هذا وليس بينهما بينة  
والنعم فاية بعينها مخالفا وترا فان اقام كل واحد منهما بينة على ذلك ردت القسمة  
لان صاحب الخمس والاربعين هو المدعى وليست قبلان القسمة فيما بينهما واذا اقتسما  
واخذ كل واحد منهما الحصصه ثم قال احدهما لصاحبه اخذت احدا وخمسين غلطا  
وقال الاخر اخذت الا خمسين فالقول قوله مع عيمه وعلى الاخر البينة واذا  
انقسم دارا فلم يشهد على القسمة حتى اختلفا فقال هذا اصابني هذه الناحية  
البيت فيها وقال الذي في يده اصابني هذا كله مخالفا وترا وان كانت بينهما بينة  
على القسمة انقضت بينهما بما شهدت به الشهود فان اختلفا في احد فيما بينهما فقال  
احدهما هذا الكد فادخل في نصيب صاحبه وقال الاخر هذا الكد فادخل في نصيب  
فان قامت لهما جميعا بينة اخذت بينة هذا وبينة هذا وان لم تقم لهما بينة  
استخلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه وجعلت لكل واحد منهما ما بقي في يده وان  
اراد احدهما ان يرد القسمة ردها بعدما يتخالفا وقال ابو يوسف ومحمد في رجل  
وترك دارا وابنين فاقسما الدار واخذ كل واحد منهما النصف واشهد على القسمة  
والقبض والوقا ثم ادعى احدهما بيتا في يده صاحبه لم يصدق على ذلك الا ان يقرب  
صاحبه من قبل انه قد اشهد بالوقاء ولم يكن اشهدا بالوقاء ولم يسمع منه اقرار  
بالقسمة حتى قال انقسمنا واصابني هذه الناحية وهذا البيت والناحية في  
يده والبيت في يده صاحبه وقال شريك بل اصفا البيت وما في يدي كله فاني اسأل  
عن البيت اكان في يدي شريك قبل القسمة فلم يدفعه اليه او غصبه منه بعد  
فان قال اكان في يده القسمة فقصني او اعترته لم تقض القسمة وحلفت صاحبه  
ان قال كان في يده صاحبه قبل القسمة فلم يسئل الى مخالفا وترا وكذلك الاختلاف  
في الكد وكذلك في اجناس الاموال ولو ادعى غلطا في الذرع فقال اصابني الف فادع  
الف فصار في يدك الف وماية وفي يدي تسعاية وقال الاخر اصابني الف فادع  
اصابك الف ولم ارد فالقول قول الذي يدعي الغلط قبله مع عيمه وان قال اصا  
لف وماية واصابك الف وماية وقال الاخر اصابك الف واصابني الف فقبضت



تسماية وقبضت ابنت الف وماية خالفا وترادا من قبل انهم يعقبوا قبض المائة وقد  
اقربها الذي هي في يديه ولو قال كنت قبضتها فقبضتها ثم انقضت القبضة وحلفت  
المدعى قبل القبض ولو اقسما مائة شاة فصار في يدهما ستين وفي يدهما الاخر  
اربعين وقال الذي في يديه الاربعين اصاب كل واحدنا خمسين فقبا بضاتنا ثم  
عشر باعيانها وخلطها بغنمك فهي لا تعرف وحجدا الاخر الغنم وقال بل اصابني  
ستين واصابك اربعين فالقول قوله مع يمينه ولو قال الاول اصابني خمسون  
ودفعت الى اربعين وبقي في يدك عشرة ولم تدفعها الى وقال الاخر اصابني ستين  
واصابك اربعين فخالفا وترادا ولو كان اشهد عليه بالوفاء قبل هذه المقالة كان قوله  
قولا الذي في يديه الستين ولا يمين عليه وان ادعى الغنم بعد القبض حلف عليه  
وان لم يشهد بالوفاء فقال الذي في يديه الاربعين كانت غنم والدي مائة شاة  
فاصابني خمسين واصابك خمسين وقبا بضاتنا ثم غصبتني عشرة وهي هذه وقال  
الذي في يديه الستين بل كانت غنم والدي مائة وعشرين فاصابني ستين واصابك  
ستين ولم اغصبك وقد تقا بضاتنا فان هذه قد اقر بفضل عشر من الغنم لست في  
قسمة لان الاخر اقر بقسمة المائة فيرد الفضل الذي في يديه وهو عشر ويجلف  
صاحبه وان لم يقر بفضل على مائة وقال كانت مائة فاصابني ستين فالقول قوله  
مع يمينه على الغنم الذي ادعاه قبله من قبل ان شريكه قد ابراه من حصته من المائة  
ولم يبره من الفضل عليها وان كانت الغنم باقية بعينها اقساما نصفين والافس  
القسمة وان كانت العشر الفضل باعيانها كانت بينهما نصفين وان كانت مجهولة  
ددت الستين والاربعين فاستقبل القسمة **باب قسمة الوصي على اهل**  
**الوصية والورثة** واذا كان في الميراث دين على الناس فادخلوه في القسمة لم يخرج ذلك  
لواقسما الدين فاخذ كل واحد منهم من حقه فيه ديناً على رجل خاصة لم يخرج وهذا  
يبطل القسمة ولا يجوز قسمة وصي الاب بين الصغيرين فان كان معهم ورثة كبار  
فان قسم نصيب الصغيرين معاجاز ولا يجوز قسمة الميت على الكبار وهم كارهون  
وان كان فيهم غايب فقام الوصي عليه لم يخرج في العقار وجاز في غيرها وان كان فيهم  
صغير وكبير غايب وكبار حضور فعزل الوصي نصيب الكبار الغايب مع نصيب الحاضر  
وقاسم الكبار والحضور فهو جائز في العقار وغيرها في قولنا في حصة ولا يجوز  
في قولنا في يوسف ومحمد على الكبار الغايب في العقار وكذلك الحكم في وصي الذي  
فان كان الوصي ذمياً والميت ورثة مسلمون فانه يخرج من الوصية فان قام  
على الصغير قبل ان يخرج جازت قسمة مثل قسمة الوصي المسلم وكذلك لو كان  
عبداً لغير الميت فهو وصي حتى يخرج منه القاضى ولا يجوز قسمة الكافر والمملوك على  
الولدا الصغير الحر المسلم ولا يجوز قسمة الحر في المستامن على ابن له صغير ذي

ويجوز على ابن له مثله ولا يجوز قسمة المرتدا اذا قتل على دمه على ولده صغير له  
مرتد وكذلك لا يجوز قسمة لنفسه في قولنا في حصة رحمة الله والمعنى المثلث  
بمنزلة الصغير في جميع ما وصقنا واما الميراث والميراث والميراث والميراث  
ولا يجوز عليه القسمة الا برضاه او كالتة في حال افاقته واهل الذمة في القسمة  
بمنزلة اهل الاسلام الا في الحر والخنزير يكون قاراد بعضهم قسمتها واهل بعضهم فاني  
اجبرهم على القسمة كما اجبرهم على قسمة غيرها واذا كان وصي الذي مسلماً كرهت له مقالة  
الخنزير والخنزير ولكن بكونه بكونه من يثوبه من اهل الذمة فيقاسم للصغير ويبيع  
واذا سلم احد الورثة فكل واحدنا بمقاسمة الخرجا في قولنا في حصة وقال  
ابن عمر ومحمد لا يجوز لانها ليست بماله له ولو اخذ نصيبه من الخمر فجعله خلام يجوز  
القسمة الاولى على المسلم وكان المسلم منا بحصته وعندنا حصة يخلو ويكون  
الحال واذا كان في تركة الذي خمر او خنزير وعزاه و مسلمون ليس له وصي فان في  
المسلمين يولي بيع ذلك رجلاً من اهل الذمة فيبيعه ويقضى به دين الميت والمكاتب  
كالحرف في القسمة فان عجز بعد القسمة لم يكن لمولاه قسمتها ومقاسمة مع مولاه جائزة ولا  
يجوز مقاسمة المولى على المكاتب بغير رضاه فان فعل ذلك ثم عجز المكاتب وصار ذلك  
الشيء لمولاه لم يخرج تلك القسمة لان المولى قسم وذلك الشيء ليس له وان وكل المكاتب  
بالقسمة وكذا ثم عجز او لم يكن لوكيله ان يقاسم بعد ذلك فان عجز فهو على كالتة  
ولو اوصى المكاتب عند موته الى وصي فقام الوصي ورثة المكاتب الكبار لولد الصغير  
وقد ترك وفاء فان قسمة الوصي في هذا جائزة على ما يجوز قسمة وصي الحر قال ابو حنيفة  
هذا خالف ما قال في الزيادة والذي قال في الزيادة اصح من هذا ولولم يترك وفاء فاق  
الوصي الولد الكبير للولد الصغير قبل ان يورث المكاتب لم يخرج فان ادوا المكاتب قبل  
ان يردوا القسمة اجزت القسمة والعبد التاجر بمنزلة الحر في القسمة واذا  
قاسم العبد التاجر عبداً تاجراً مثله وهما لرجل واحد جاز ذلك ان كان عليهما او  
احدهما دين وان لم يكن على واحد منهما دين فقسمة ما باطلة ولو كانا مساكين لرجل  
واحد جازت قسمة ما وان قسم العبد التاجر مولاه دارا وعليه دين جازت القسمة  
فان لم يكن عليه دين لم يخرج القسمة فان قاسم العبد التاجر رجلاً اجنبياً داراً غير  
امرئ ولاه وعليه دين او لادين عليه فالقسمة جائزة وان قاسمها المولى على العبد  
امرئ العبد ولا دين عليه فهو جائز وان كان عليه دين قليل او كثير لم يخرج الا ان يسلّم العبد  
ولا يجوز قسمة العبد المحجور عليه ولو كان العبد بين رجلين فاذن له احدهما  
في التجارة فاشترى داراً هو ورجل اخر جاز ذلك في حصته الذي اذن له  
فان قاسم شريكه فهو جائز ولو كانت دار بينه وبين مولاه الذي لم ياذن له  
فقاسم اياه جاز والله الموفق **بسمه وكرمه والبرهان**



# كتاب الأجار

ذكر حديث أبي سعيد الخدري وأبي هريرة رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يستأجر الرجل على سوره أخيه ولا تلح ولا على خطبة أخيه ولا يبايعوا بالجار المحر ومن استأجر أجرا فعليه أجره وعن أبي أمامة قال قال رسول الله بن عمر بن الأكدي إلى مكة أفجرتني عنى من جيتى قال الست تلبى وتقف وترى الجار قلت بلى قال بن عمر قال رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم عما سالتني عنه فلم يجبه حتى أنزل الله تعالى ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اتم حجاج وعن سعيد بن جبيرة قال أنا رجل إلى بن عباس فقال لا أجرت نفسي من قوم وخططت لهم أجرتي أفجرتني عنى من جيتى فقال بن عباس هذا من الذى قال الله تعالى ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم وعن رافع بن خديج قال مر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على جابط فاجبه فقال بن فقلت أنا استأجرت فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تستأجره بشئ منه وعن الشعبي في رجل استأجر بيتا فاجره بأكثر مما استأجره فقال عامر لابن عبد الله إذا يفتح بابا ويغلقه ويخرج متاعه فلا بأس بالفضل وقال أبو حنيفة رحمه الله إذا أصلح في بيت شيئا فلا بأس بالفضل وإن لم يصلح فيه شيئا بتطمين أو بتجصيص أو يزيد فيه بناء فلا يضر في الفضل ويقصد به وإن كنش البيت لم يطب له به الفضل وعن عطاء أنه كان لا يرى بأسا بالفضل ويعجب من قول أهل الكوفة في ذلك أنهم كرهوا الفضل وعن إبراهيم أنه كان يكنى الفضل لأن يزيد فيه شيئا فإن زاد فيه شيئا طأ الفضل وعن إبراهيم أنه كان يعجبهم إذا ابضعوا بضاعة أن يعطوا صاحبها كى يضمنها وعن شريح أنه خاصم إليه بقا لداجره رجل بيتا فالتقى إليه مفتاحه في وسط من الشهر فقال شريح هو يرى من البيت وقال أبو حنيفة أن كان له عذر فهو يرى من البيت وإن لم يكن له عذر فالاجارة لازمة له والعذر أن يزيد سقرا أو بفلس فيقوم عن السوق أو يمرض فيقوم عن السوق وما أشبه هذا وعن إبراهيم أنه كان لا يضمن الأجير المشترك ولا غيره وقال أبو حنيفة ومحمد المشترك عندنا القصار والخياط والصانع والأسكاف وكل من سقل الأعمال من جز واحد والرجل وحده يكون الرجل يستأجر الرجل ليخدمه شهرا ويخرج معه إلى مكة وما أشبه ذلك كما يستأجر فيه شهرا وشبهه ما لا يستطيع الرجل أن يواجر فيه من غيره وعن شريح أنه كان يضمن الملاح من كل شئ من الغرق والحرق وقال أبو حنيفة أن غرق من مودة أو ما يحمته فهو منها من وإن احترق من نار أو دخلها السفينة

لحاجة له من خبز أو طبخ أو غيره فلا ضمان عليه وقال بن أبي ليلى لا ضمان إلا في الماء حيا لا نغرق غالب وعن شريح أنه أتاها رجل بصباغ فقال انى أعطيت هذا ثوبى يصفى فاحرق بيته فقال له شريح اضمن له ثوبه فقال الصباغ كيف اضمن له وقد احترق بيتى فقال له شريح أريت لو احترق بيتك أكنت تدع له أجرك وقال أبو حنيفة لا يضمن الأجير المشترك إلا ما هلك من عمله ولا يضمن أجير الرجل وحده إلا ما خالف وعن بن جعفر أن عليا لم يكن يضمن القصار والصانع ونحوه وعن بن أبي ليلى أن من ران لم يجنى أيديهم وبأسنا داخر عن أبي جعفر أن عليا كان يضمن بالخياط والقطار ومثل ذلك من الصانع احتياطا للناس أن يضيعوا متاعهم وعن بكر بن الأشج قال كان عمر بن الخطاب يضمن الصانع وما أفسد من متاع الناس وضعاع على أيديهم وعن أبي الهيثم قال ابتعت كاذبا من السعر فحلت خابية منها على حماليين فانتكست الخابية فخاصمتهم إلى شريح فقال الحال زاحمتا الناس في السوق فانتكست الخابية فقال شريح إنما استأجرتكم لتبغوها أهله فضمنهم إياها وقال أبو حنيفة رحمه الله لا ضمان عليه فيما كسره غيره والقول بوله بهذا يحلف وعن بن سيرين قال كان شريح إذا أتاها حايك بثوب قد أفسده قال رد عليه مثل غزله وخذ الثوب وإن لم يرفسا إذا قال شاهدين عدل على شرط لم يوفك به وعن عامر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنا خفهم يوم القيمة ومن كنت خصمه حصته رجل باع حرا فأكل ثمنه واسترق الحر ورجل استأجر أجيروا واسترق عمله ومنعه أجيروا ورجل أعطى بين عدد وعن أبي نعيم أن بعض أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهي عن عيب النيبس وكسب الحرام وعبير الطمان وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من السحت عيب النيبس ومهر البغي وكسب الحرام قال أفاؤه رجل من الأنصار فقال أن لي حجاما وذا صفا فاعلفنا صفا إلى من كسبه قال نعم فأتاه آخر فقال أن لي عيالا وحجاما فاعطهم عيالا من كسبه قال نعم وعن بن عباس قال قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يضمن الأجير المشترك ولا يضمن أجيروا وحده وعن عطاء ومجاهد وطاوس قالوا لا ضمان على الأجير الراعى وإن اشترطوا ذلك عليه **باب الرجل يستصنع الشئ** وإذا استصنع الرجل ناء من حديد أو صفا وغير ذلك كان له المقدار فهو جائز والمستصنع بالخيار إذا أراه مفروغا منه وإذا أراه فليس للصانع منه ولا يبعه وإن باعه الصانع قبل أن يراه جاز يبعه ولم يكن للمستصنع عليه سبيل وإن سلم حديد إلى حداد ليصنعه أتاها قد سماه بأجر مسبق فهو جائز ولا خيار له فيه فإن أفسده فله أن يضمنه حديد مثله ونصير الأنا للعامل وكذلك



كلما سلمه الى عامل ليصنع منه شيئا قد سماه ولو استصنع عند حايك ثوبا من  
الطول والعرض والرفعة والجنس ينسج من غزل الحايك كان هذا في القياس مثل  
غيره ولكن هذا لا يعمل به الناس ولا يجوز انما اخذت في الخف والابنة بالاختصاص  
ولو ضرب لهذا الثوب اجلا ومجلا له الثمن كان جائزا وكان سلما ولا خيالا فيه  
فان قال رقه قبل ان يجعل له الثمن كان فاسدا ولو اسلم غزلا الى حايك لينسج سبعا  
في اربع فحاله اكبر من ذلك واصغر فهو بالخيار ان شاء ضمنه مثل غزله وسلم  
الثوب وان شاء اخذ ثوبه واعطاه الاجر الا في النقصا فانه يعطيه من الاجر  
بحسب ذلك ولا يجاوز به ما سمي له وكذلك لو شرط عليه صفيقا فجاء به رقيقا  
وكذلك لو شرط عليه دقيقا فجاء به صفيقا كان له اجر مثله لا يجاوز به ما سمي له  
ولو امره ان يزيد في الغزل رطلا فقال رده وقال رب الغزل لم تزد فالفول  
قول رب الغزل مع يمينه وعلى الحايك البينة فان اقام البينة اخذ من رب الثوب  
مثل غزله ولو اسلم اليه غزلا مسمى فنسجه ثوبا وامره ان يزيد من عنده غزلا وزنا  
مسمى مثل غزله على ان يعطيه ثمن الغزل واجر الثوب دراهم سماه فهو جائز فان  
قال رب الثوب بعد الفراغ لم تزد فيه وكان وزن غزلي منا وقال النساج  
قد كان وزن غزلك منا وقد ردت فيه رطلا فوزنوا الثوب فوجد من وزن  
فقال رب الثوب انما زاد لما فيه من الدقيق وقال النساج هو من الغزل فالفول  
قول الحايك مع يمينه ويجبر الرجل على ان يعطيه ما سمي له اذا لم يعلم ان الدقيق  
يزيد فيه ما قال رب الثوب وهذا اذا رغب رب الثوب في اخذه ولو كان الثوب  
مستهلكا قبل ان يعلم وزنه كان الفول قول رب الثوب مع يمينه على علمه وبلونه  
اجر الثوب ولا يلزمه ثمن الغزل ويقسم الاجر على عمل ثوب مثله وعلى قيمة غزله مثل  
ذلك فيطرح عنه ما اصاب الغزل منه وصواب هذا الجواب ان يطرح ايضا  
ما تركه من زيادة العمل في النسج واذا اسلم الرجل حنطة الى طحان ليطحنها يدهم  
وربع قفيز دقيق منها فهذا فاسد وتفسير الحديث في قفيز الطحان ولو اشترط  
مع دراهم ربع قفيز دقيق جيد ولم يقل منها كان جائزا ولو عمله على الشرط الفاسد  
كان له اجر مثله لا يجاوز به ما سمي وكذلك هذا في عمل السمسمة الا ترى انه لو استاجر  
بذبح شاة وسلمها باجر مسمى كان جائزا ولو اشترط عليه رطلا من لحمها كان فاسدا  
ولو دفع اليه سمسا فقال فشره ورنه سمسج على ان اعطيك اجر كدرهما كان  
فاسدا لانه لا يعرف ما شرط من البنفسج فان قال على ان يرنه بقفيز من بنفسج  
جائز فان كان البنفسج الذي يدخل في مثل هذا السمسمة معروفا عند التجار فهذا جائز  
وكذلك الخيط وكل الادهان والاستصناع جائز في اواني الزجاج والفضة والذهب  
وفي الابواب ونحو الحديد ونصول السيف والسكاكين والقصير والنخل والنجار

والرجل واوعية الادم وحاييل السيوف والمناطق والسلاح كله وان ضرب له ذلك  
اجلا ولا اخر اجلا فهو جائز في قول ابى يوسف ومحمد وفي قول ابى حنيفة اذا ضرب له  
اجلا صار سلما واذا دفع الى اسكاف جلد واستاجر به باجر مسمى على ان يجره له بين  
بصفة معلومة على ان ينعله وينطفه ووصف له البطا والنفل فهو جائز ولا خلاف  
لصاحبه الا ديم اذا عمله عملا مقاربا لافساد فيه وان خافه فاسدا ضمنه قيمة الجلد  
ان شاء وان شاء اخذ الخفين واعطاه مثل اجر عمله وقيمة ما زاد فيه وكذلك اذا  
اسلم خروقة الى صانع ليصنعها قلدسوة ويبطنها ويحشوها ولاسكاف والجميع  
هؤلاء الصنائع اذا رضى المستصنع العمل واختاره ان لا يدفع اليه المتأخر  
ياخذ الاجر منه الا ان يكون موجلا فلا يكون له منع المتأخر حينئذ واذا دفع الرجل  
الى صباغ ثوبا ليصبغه له بصبغ مسمى من عصفر او زعفران او بقم او سواد فهو  
جائز وان خالفه فصبغه غير ما سمي له فله ان يضمه قيمة الثوب ايضا وان شاء اخذ  
الثوب واعطاه اجر مثله ولا يجاوز به ما سمي له وان اختلفا فيما امره ان يصبغه  
فالفول قول رب الثوب مع يمينه واذا استصنع الرجل عند الرجل خفين فلما فرغ  
منه قال المستصنع ليس هذا امرتك وقال الاسكاف بهذا امرتني فالفول قول  
المستصنع ولا يمين عليه ويقال للرجل ان شئت فخذ وان شئت فدعه لا ترى  
لواقام العامل البينة لم يلزم الامر لانه اذا خافه على ما امره كان له الخيار ولو اسلم  
اليه خفا ينعله فانعله بنعل لا ينعل بمثله الخفاف لا يجزئها فصاحب الخف بالخيار  
ان شاء ضمنه قيمة حقه بغير نعل وان شاء اخذه واعطاه اجر مثله في عمله وقيمة  
النعل ولا يجاوز به ما سمي وان كان ينعل بمثله الخفاف فهو جائز وان لم يكن جديا  
ولو شرط عليه جديا فانعله بغير جيد فان شاء ضمنه قيمة الخف وان شاء اخذ الخف  
فاعطاه اجر مثله في عمله وقيمة ما زاد فيه فلا يجاوز به ما سمي ولو اختلفا في الاجر  
وقد عمله على ما وصفه له فاقاما البينة فالبينة بينة العامل ولو قال رب الخف  
عملته ليغير شئ وقال العامل عملة بدرهم ولا بينة بينهما فعلى رب الخف ان يحلف بانه  
ما شأ رطه على درهم ثم يغرم رب الخف ما زاد النعل في خفه ولو اقاما البينة  
اخذت ببينة العامل ولو عمل الخف كله من عنده ثم اختلفا في الاجر كان الفول  
قول الاسكاف فان شاء المستصنع اخذه بذلك وان شاء تركه ولو اسلم ثوبا  
الى صباغ ليصبغه فصبغه احر على ما امره به فقال الصباغ صبغته بدرهم وقال  
رب الثوب بدائنين فاني انظر الى ما زاد الصبغ في الثوب فان زاد درهما او اكثر  
فله درهم بعد ان يحلف الصباغ ما صبغه بدائنين وان كان اقل من دافنين  
اعطيته دافنين بعد ان يحلف رب الثوب ما صبغه الا بدائنين فان كان  
اكثر من دافنين واقل من درهم اعطيت الصباغ ذلك بعد ان يحلف ما صبغه



بدا ليقين وان كان الصبغ سواد فالقول قول رب التوب صبغته لي بغير اجر كان  
القول قوله مع يمينه وكذلك كل صبغ ينقص التوب واما كل صبغ يزيد في التوب فقال  
رب التوب صبغته لي بغير اجر وقال الصباغ صبغته بدمي فكل واحد منهما  
اليمن على دعوى صاحبه لم يضمن رب التوب ما زاد الصبغ في توبه ولا يجاوز  
درهما وكذا خلت القصار ورب التوب في مقدار الاجر فان كان لم يخذل في العمل  
مخالفا وتراشا وان كان قد فرغ من العمل فالقول قول رب التوب مع يمينه وكذلك  
لو قال علمته لي بغير اجره وقال بن ابي ليلى رحمه الله القول قول الاجر الى اجر  
مثله وكوشا وطقوا وعلى ان يقصره عشرة اتراب بدمه ولم يره الثياب لم  
تكن عنده كان فاسدا وان اراه الثياب كان ناجزا وكوسمي جنبسا من الثياب كان  
مثل ذلك ايضا ما لم يره اياها ولو اسلم ثوبا الى خياط وامره ان يخيط قميصا فحيا  
قبا ولم يصاحب التوب ان يضمنه قيمة توبه وان شاء اخذ القبا واعطاه اجر  
الاجار وزبه ماسمي وان قال رب التوب امرتك بقميصين وقال الخياط امرني  
بقبا فالقول قول رب التوب وان اقاما البيئتين فالبيئتين بيئته الخياط  
لان قد يضمن وقال بن ابي ليلى القول قول الخياط اذ لم يكن له بيئته وان خاطمه  
قميصا واختلفا في الاجر فالقول قول رب التوب والبيئتين بيئته الخياط وان  
اعطى صباغا ثوبا ليصبغه بعصفر برقع فقيرها ما شمي بدمه فصبغه بقصفر  
عصفر واقررب التوب بذلك فرب التوب بالخيار ان شاء ضمنه قيمة التوب  
وان شاء اخذ التوب واعطاه ما زاد الصبغ بعصفر في قيمة التوب مع الاجر  
ولو قال رب التوب لم يصبغه الا برقع فقير عصفر فان كان مثل ذلك الصبغ  
يكون فقير فالقول قوله وان كان لا يكون ربع عصفر وكان ذلك يعرف  
فالقول قول الصباغ والجواب في مثله في المسئلة الاولى ولو قال الخياط انظر  
الى هذا التوب فان كفا في قميصا فاقطعه بدمه وحطه فقال نعم ثم قطعه  
بعد ذلك ما قطعه انه ما يكفينك فالخياط ضامن لقيمة التوب ولو قال انظر اليه  
ايكفيني قميصا فقال نعم فقال قطعه فاقطعه فاذا هو لا يكفيه فانه يضمن وان  
اسلم ثوبا الى خياط فاقطعه له قبا فقال نظنه من عندك واحشبه على ان لك  
من الاجر كذا وكذا درهما فهذا مثل الخف الذي امره ان يغسله في القياس ولكن  
لا اجيز هذا فاجعل الخياط قيمة بطاينه وحشوه واجر مثله في خياطته ولا  
به ماسمي في اجر خياطته خاصة ولو اعطاه ثوبا وبطانة وقطنا وامره ان  
حية ويحشوها ويندف القطن عليها وسمى له اجرا فذلك جائز ولو شرط على  
خياط ان يقطع له عشرة قميصين بدمه ولم يسم له قدرها وجنسها  
لم يجزه ولو قال الثياب هروية ومقدارها على هذا الشيء معروف فهو جائز

ولو دفع اليه ثوبا يقطعه قميصا وشرط عليه ان خاطمه اليوم فله درهم وان  
لم يفرغ منه اليوم فله نصف درهم فان ابا حنيفة قال ان خاطمه اليوم كما قال  
درهم وان لم يفرغ منه يومه ذلك فله اجر مثله لا ينقص من نصف درهم ولا يجاوز  
به درهم وقال ابو يوسف ومحمد هو على ما اشترط ان يفرغ منه اليوم فله درهم وان  
فرغ منه بعد ذلك فله نصف درهم وقال ابو حنيفة ارايت لو قال ان فرغت  
عند فلان لك اجر لم يكن هذا الشرط الثاني فاسدا وكذلك قال ابو يوسف ومحمد في هذا  
لان لم يسم له في هذا اجرا فلهده مخاطرة ارايت لو استاجر فقال ان خطه خياط  
كذا فلك درهم وان خطه خياطه كذا فاجر ك نصف درهم لم يكن ذلك على  
هذا في قول ابو حنيفة الاول فاسدا وفي قوله الاخر جائز واذا اشترط فلابد  
وشرطها معها على ان يجدها فهذا جائز وان اشترى ثوبا على ان يخيطه البائع  
بعشرة دراهم فهو فاسد وهما في القياس سواء غير اني استحسن في العمل لا عمل الناس  
وليس يفعلون ذلك في الثياب وكذلك استحسن في خصف النعل في الخف يخل  
او يرتع من عند العامل ولو اشترط على الخياط ان يكون كم القميص من عنده كان  
فاسدا وكذلك اذا استاجر لبناء داره على ان الجص والاجر من عند البناء وكذلك  
كل شيء من هذا الجنس يسلم الى عامل يعمل به وشرط عليه ان يجعل في عمله شيئا من ثوبه  
بغير عينه فهو فاسد فاذا عمله على ذلك فالعمل لصاحب المتاع وللعامل اجر مثله  
مع قيمة ما زاد واذا دفع القصار الى صاحب التوب ثوب غير مخطا او عمدا  
فقطعه وخاطمه ثم جاء صاحب التوب فهو بالخيار ان شاء ضمن القصار قيمة  
توبه ورجع القصار بتلك القيمة على القاطع ويرد عليه توبه وان شاء ضمن القاطع  
وسلم له توبه ورجع القاطع بتوبه على القصار وكذلك هذا في كل صانع وامر الخياط  
**باب متى يجب الاجر للعامل** واذا هلك الثوب عند القصار بعد الفراغ فان  
ابا حنيفة رحمه الله تعالى قال لا اجر له ولا ضمان عليه لان لم يسلم العمل الى رب التوب  
وكذلك سائر الصنائع بايديهم واما في قول من يضمن الاجر المشترك فان شارب  
الثوب ضمنه قيمة التوب مقصودا واعطاه الاجر وان شاء ضمنه قيمة غير مقصودة  
ولا اجر له وهذا قول ابو يوسف ومحمد وان لم يهلك واذا صاحبه اخذه كان الصانع  
مستغنى حتى يوفيه فان منعه فهاك فالجواب على ما تقدم واهل قبل المنع وبعد سواء  
وان اراد ان ياخذ من الاجر مقدارا مع ما عمل قبل ان يفرغ منه لم يكن له ذلك حتى  
يفرغ منه وان استاجر حمالا ليحمل له شيئا على ظهره او على دابته الى موضع معلوم  
فحمله وصاحبه يمشي معه وليس معه فانكسر في بعض الطريق او عثر فانكسر او  
زلق او عثرت الدابة فانكسر المتاع فان ابا حنيفة قال في هذا كله هو ضامن لقيمة  
المتاع فان ضمنه حيث انكسر فله من الاجر بحسب ما كان وان ضمنه قيمة حيث



حمله ولا اجر له والخيار في ذلك لصاحب المتاع وان زعم الناس فانكسر فلان  
عليه في قوله وليس للجمال والجمال والملاح اذا فرغوا من العمل ان يمسوا المتاع ولصاحب  
ان ياخذ قبل ان يعطى الاجر الا ترى ان المتاع لو هلك بعد ما شاء وبه نصف المتاع  
كان له نصف الاجر في قول ابو حنيفة ولا يضمن شيئا وكان ابو حنيفة يقول في  
الكري الى مكة لا يعطيه شيئا من كراه حتى يرجع من مكة وكذلك كان يقول في  
جميع من يحمل حمولة على ظهره او على دابته او سقيفة ثم رجع عن ذلك فقال  
ما سار سيرا له من الاجر شيء معروف فله ان ياخذ به ذلك وهو قول ابو يوسف  
ومحمد وسواء ان كان الاجر دراهم او ثوبا او عبدا او غيره ذلك وان يحمل الاجر له  
كله وهو دراهم فهو جائز وليس له ان يرجع فيما يحمل من الاجر وكذلك لو باع بالاجر  
متاعا وسلم اليه فهو جائز وان لم يوفه العمل بعد ورجع عليه بالدرهم ولم يرجع  
عليه بالمتاع لانه باع ذلك بشيء عليه وان باعه بالدرهم دناير ودفعه اليه  
قبل ان يحمل له ذلك ثم حمله واوفاه الشرط فهو جائز في قول ابو يوسف والاول  
قول محمد وقال ابو يوسف بعد ذلك ابطال الصرف خاصة وان مات قبل ان يوفى  
العمل وقد حمله بعض الطريق ولم يحمله فانه يرد عليه من الدراهم بمقدار ما لم يرد  
من العمل الا ترى ان رجلا لو كان له على عشرة دراهم الى اجل ففعل بها دينارا  
جائزا وكذلك الاجر في قول ابو يوسف الاول وهو قول محمد رحمه الله وقال ابو يوسف  
بعد ذلك لا يجوز ان يعطيه بالاجر دينارا قبل ان يحمله لانه صرف واجر الدار  
والارض بمنزلة اجر الحولة ياخذ من الاجر بحسب ما يحب له يوما بيوم واذا اشترط  
في جميع هذه الوجوه فجعل الاجر اواخره فهو على ما اشترط واذا كان الاجر  
حمل ومؤنة فلم يشترط له مكان الا يفاء فينبغي في قياس قول ابو حنيفة ان لا يجوز  
وفي قول ابو يوسف ومحمد هو جائز ويدفع عند الدار والارض وفي الحولة حيثما  
يوجب له ذلك وفي العامل حيث يوفى العمل وان طالبه به في بلد اخر لم يكلف حمله اليه  
ولكنه يسترق له حتى يوفى في موضعه وله ان ياخذ في الدراهم والدينار حيث شاء  
**باب التمساد** ذكر حديث قيس بن ابي عروة الكلابي فقال كنا بنباع باسقي  
المدينة ونسعى أنفسنا السماسرة فخرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمنا  
باسم هو احسن من اسمنا فسمانا التجار فقال يا معشر التجار ان البيع يضمن النقص  
والكذب فشويوه بالصدقة وقال ابو حنيفة اذا دفع الرجل الى سمسار الف درهم  
فقال اشترى بها زطبا باحد عشرة دراهم فهذا فاسد وكذلك ان سمي له عدد  
لان الشئ ليس له وقت ولا يدرك في كم يشترى به وكذلك اذا استاجر لبيع طعاما  
او لغيره وكذلك لو جعل له في كرخطة يبيعه درهما وكذلك لو شرط له على كل ثوب  
يشترى به درهما ولو استاجر يوما الى الليل ببيع له متاعا وشرط له اجر له

او يشترى له متاعا معلوما فهذا جائز لان الاجر له اذا مضى ذلك اليوم باع او لم ي  
ان افقد لذلك وكذلك لو استاجر به شهر يبيع له طعاما او ثوبا فاذا افقد ذلك  
حتى يستكمل الشهر فله الاجر تمام وان لم يشتر ولم يبيع وقال ابو حنيفة في التمس  
في جميع ما ذكرنا في هذا الكتاب ما كان من ذلك فاسد فاشترى وبيع فله اجر  
ولا يجاوز به ما سمي له وقال ابو يوسف ومحمد ان شاء امره بالشرء والبيع ولا يشترط  
له اجر فيكون محينا له ثم يعوضه بعد الفراغ من العمل مثل الاجرة وقال ابو يوسف  
ومحمد رحمه الله اذا قال بيع لي هذا المتاع فلك درهم واشتره فلك درهم ففعل  
فله اجر مثله لا يجاوز به ما سمي **باب الكفالة في الاجارة** ويجوز الكفالة  
والكفالة في جميع الاجارة بالاجرة في عما جلتا وعلما ويكون على الكفيل نحو ما على  
المكفول عنه ان لم يشترط خلافه في تجمل او تاخير وليس للكفيل ان ياخذ المستاجر  
بالاجر حتى يوفيه ولكن ان الزم به صاحبه فله ان يلزمه المكفول عنه حتى يفكه  
ويؤدى عنه وان يحمل الكفيل الاجر من عنده قبل الوقت الذي يجوز لصاحبه فيه  
المستاجر لم يرجع به على الكفيل المستاجر حتى يحق الى ذلك الوقت وان اختلفا  
في مقدار الاجر فالقول قول المستاجر مع يمينه فان اقر الكفيل بفضل على ذلك غرم  
من عنده ولم يرجع به عليه وان استاجر دارا بثوب بعينه وكفل به رجل فهو جائز  
وان استكمل السكنى وهلك الثوب عند صاحبه برى منه الكفيل لانه ليس على  
المستاجر فدية الثوب انما عليه اجر مثل الدار ولو استاجر الدار بخدمة عبدا  
وكفل رجل بالخدمة لم يجز وان كفل بنفس العبد فانه يؤخذ به فاذا مضى الشهر  
وافر المكفول به ان حقه قبله خدمة الشهر كما يرى الكفيل من ذلك وله اجر مثل  
على المستاجر في قوتهم جميعا والله الموفق عنه وكرمه **باب الكفالة بالحولة**  
**والسكنى** واذا استاجر الرجل بالرجل محلا او داملة وكفل له رجل بالحولة كما  
يؤخذ المواجه وكذلك لو استاجر منه ابلا بغير اعيانها يحمل عليها متاعا مسمى  
بلد معلوم وكفل له رجل بالحولة ولو استاجر منه ابلا باعيانها وكفل رجل بالرجل  
لم يجز الكفالة وكذلك استاجر دارا بالسكنى او ارضا ليزرعها وكفل له رجل  
بالسكنى والوفاء بالزراعة كان باطلا وكذلك لو استاجر رجلا لخدمة وكفل  
رجل لخدمته وان يحمل الاجرة في الاجارة الصحيحة وكفل له رجل بالاجرة بان لم  
يوفه الخدمة او السكنى فهو جائز وكل شيء ابطنا فيه الكفالة من هذا فالاجارة  
جائزة نافذة اذا لم تكن الكفالة شطرا في الاجارة وان اسلم ثوبا الى الخياط  
ليخيطه له باجر مسمى واخذ منه كفلا بالخياطة فهو جائز والكفيل ضامن بخياطة  
الثوب وان خاطه الكفيل رجع على المكفول عنه باجر مثل ذلك العمل بالغاما بلغ  
فان كان صاحب الثوب اشترط على الخياط ان يخيطه بيده فالكفالة باطلة



وكذلك سائر الاعمال باب **اجارة الظير** ذكر حديث زيد بن علي عن  
صلى الله عليه وسلم قال لا ترضع لكم الحمقاء فان اللبن يفسد واذا استاجر الرجل  
ظيرا يرضع له صبيا سنتين يقطعه باجر معلوم فهو جائز وطعامها وكسوتها على نفسه  
وترضع في بيتها ان شاءت وليس عليها ان ترضعه في بيت ابيه فان اشترطت كسوة  
كل سنة ثلاثة اثواب رطلية واشترطت عندا الطعام درهم مسمى وقطيفة مسمى  
وفراشا مسمى فان ابا حنيفة رحمه الله قال في ذلك هو جائز وقال الحسن هذان  
الظير وحدها ولا اجيرة في غيرها وقالها وسط من المتاع والقياس وقال ابو يوسف  
ومحمد هذا كله فاسد ولها اجر مثلها فيما ارضعت وفي قياس قول ابي حنيفة  
ان اشترطت عليهم طعامها فهو جائز وفي قول ابي يوسف ومحمد لا يجوز وقال ابو يوسف  
ومحمد ان سملها درعا كل ثوب طوله وعرضه ورفعتة وجنته وضربوا بالاجل  
فهو جائز وكذلك الطعام ان سملها كل يوم كيل من الدقيق معروفا فهو جائز وكذلك  
لو اشترطوا عليها ان ترضع الصبي في منزلهم فهو جائز وان هلك الصبي بعد السنة  
فليها اجر ما مضى ولها ما اشترطت من الكسوة والدرهم عندا الطعام بحسب ما ذكره  
ولرضاع الصبي من يدها او وقع فوات او سرق الصبي او شئ من ثيابه وحليته  
لم يضمن الظير شيئا من ذلك وليست كلاجيرة المشترك الا ترى انه ليس لها ان تأخذ  
في غير علم ولا ان تشغل نفسها عن رضاع الصبي وليس عليها من عمل ابوي الصبي شئ  
ان كفوها عجينا او طبخا او خبزا او طحنا او اما عمل الصبي وغسل ثيابه وما يصلح مما  
يعالج به الصبي من الدهن والرياحان فهو على الظير فان كان الصبي يأكل الطعام فليس  
على الظير ان يشتري له الطعام وله كل ذلك على اهله وعليها ان تقيه له واذا اراد  
اهل الصبي ان يخرجوا الظير قبل الاجل فليس لهم ذلك الا من عذر واكفروا في ذلك ان  
لا يأخذ الصبي من لبنها او يغتال منها فيضافون على الصبي من ذلك وتكون سارقة  
يتخوفون على متاعهم او تكون فاجرة بينا فجورها فيخافون على نسبهم فهذا عذر  
ويريدون سفره يصيدهم فتاوى يخرج معهم فهذا عذر وليس للظير ان يخرج  
من عندهم الا من عذر وعذرهما مرض يصيدهما لا يستطيع معه الرضاع ولهم ان  
يخرجوها ايضا اذا مرضت وكذلك اذا لم يكن زوجها رضى بالاجارة فله ان يخرجها  
ولو كانوا يربون ونهايا بالسنتهم كفوا عنها وان ساوا اخلاقهم معها كفوا عنها فان  
يكفوا عنها كان لها ان يخرج فان كان زوجها قد سلم الاجارة وارادوا منعها  
عن غشيانها مخافة الحبل واضرار ذلك بالصبي فلم يمنعوه من ذلك فيمنعهم  
وان لقينها في منزله فله ان يعشاها ولا يستطيع الظير ان يمنعها اي من وطئ  
ولا يسمع اهل الصبي ان يمنعوها من ذلك ولا يسمع للظير ان يقطع احدا من طعام  
بغير امرهم وان زارها احد من اولادها فلم يمنعوه من الكسوة عند ما زارها

ان يمنعوها من الزيادة ان كانت ترضع بالصبي وما كان من ذلك لا يضر بالصبي فلم يملك  
منها ويجوز للامة المتاجرة ان تاجر نفسها ظيرا وكذلك المكاتبه وكذلك العبد  
التاجر يواجر امته ظيرا او يستاجر ظيرا للصبي له وكذلك المكاتب يستاجر ظيرا  
فهو جائز وان رد في الرق انتقضت الاجارة وان مات ابو الصبي فان كان هو اجر  
امته ظيرا لم تنتقض الاجارة في قول ابي يوسف وقال محمد تنتقض الاجارة وان  
اب الصبي الحر لم تنتقض اجارة الظير لانها للصبي واجر الظير في بيت الصبي  
ولو استاجروها ان ترضع صبيين لم في كل شهر بكذا فوات احدهما رفع  
نصف الاجر ولو استاجر وظيرين يرضعان مسا واحدا كان جائزا فان مات  
احد الظيرين بقيت الاخرى بحسبها من الاجر وهي النصف اذا كان لبنها واحدا  
ولا يجوز بيع لبن بنت ادم على وجهه من الوجوه وليس البيع كلاجارة ولا ياب  
ان يستعطف الرجل به وبشره ولو اصاب ثوبا لم يجسه وان اجر الظير  
نفسها من قوم اخرين ترضع لهم صبيا ولا تعلم اهله الا ولون يذ لك فارضعت  
حتى فرغت فانها قد اتمت وهذه حيانها ولها الاجر كما ملا على الفريقين ولا يصدق  
شئ منه ولا باس بان يستاجر المسلم الظير الكافرة او التي قد ولدت من الجور  
وان استاجرها ترضع صبيا له في بيتها فدفعته الى جارية رضعته حتى  
انقض الاجل ولم ترضعه هي فلها اجرها وكذلك ان ارضعته حولان لم يثبت  
فارضعته جارية حولان كما ملا اخر فلها الاجر كما ملا وكذلك لو استاجرت له  
ظيرا حين يبس لبنها ولو استاجر امراته على رضاع ولدها منها فلا اجر لها وكذلك  
لو استاجر بخادمها ولو استاجر مكاتبها كان لها الاجر وان استاجر المطلقة  
البائنة على رضاع ولده منها وكذلك خادمتها ولو استاجر الرجل المرأة تنزع  
صبيا له من غيرها جاز وعليه الاجر ولو استاجر امراته وابنته او اخته ترضع  
صبيا له كان جائزا وعليه الاجر وكذلك كل ذات رحم محرمة فان ابنته واحدة  
منهن ان ترضع لهما جبرها على ذلك وان كان الصبي قد المما لا يأخذ الامتها اذا كانوا  
لا يعرفون بمثل هذا العمل فان كانوا يعرفون به لم يكن لها ان تترك الاجارة الا عند  
ولو استاجر ظيرا لترضع صبيا له في بيتها فجعلت تزجره لبن الغنم ويغذوه بكل  
ما يصلح حتى استكمل الحولين ولها لبن لم ترضعه منه شيئا وليس لها لبن فلا اجر لها  
لانها لم ترضعه فان حجت ذلك وقال قد ارضعته فالقول قولها مع يمينها وان مات  
عليها بينة بذلك فلا اجر لها وان اقاموا جميعا البينة اخذت بينهن وان  
استاجرت له ظيرا فارضعته كان مثل هذا في القياس ولكني استحسن ان يكون لها  
الاجر ويتصدق بالفضل باب **اجارة الدار والبيوت** واذا استاجر  
الرجل من الرجل دارا سنة بكذا ولم يسم الذي يريد حاله فان ابا حنيفة رحمه الله



قال هذا جائز له ان يسكنها ويسكنها ما شاء ويضع فيها ما بدله من المتاع والحيوان ويجعل فيها ما بدله من الاعمال ما خلا الرجا والقصار والحداد فان هذا يضرب بالبناء فليس له ان يفعل الا برضا صاحبها او شرط عليه في الاجارة هذا قول ابي يوسف ومحمد كل عمل يفسد البناء ويؤثر فيه مثل الحداد والقصار والرجا وان استاجر لسكنى كل شهر بكذا فله ان يربط فيه دابته وبغيره وشائه ويسكنها من احب فان اجراها باكثر مما استاجرها به تصدق بالفضل الا ان يكون اصلها شيئا وكل واحد منهما ان يترك الاجارة عند تمام الشهر فان سكنها من الشهر الثاني يوما او يومين لم يراخذ منها ان يترك الاجارة الى تمام الشهر الا من عذر وقال ابو حنيفة رحمه الله اذا استاجرها كل شهر بكذا ولم يتم اول الشهر فهو من اول يوم استاجرها الى ان يهل الحلال قال ابو حنيفة ومحمد ان كان ذلك الشهر ليوم هو يوم الهلال فانما له من يوم الهلال الى ان يهل الحلال فان نقص الشهر يوما فعليه الاجر كاملا وان كان ذلك اليوم في بعض الشهر فله ثلاثون يوما لكل شهر ما سكنه واذا استاجر سنة مستقبلا او طاه هذا اليوم وهو لاربعة عشرة مضت من الشهر وفي بعض الروايات لاربعة عشر بقيت من الشهر وهو الصحيح فانه يسكنه بقية هذا الشهر واجد عشر شهر بالاهلية وستة عشر يوما من الشهر الباقي واذا استاجر الرجل بيتا في علودا او منزلا على علي على الطريق فهو جائز ولو استاجر بيتا على ان يقعد فيه قصارا فادان يقعد فيه حدا فله ذلك ان كانت مضرتما واحدة او مضرة الحداد اقل وان كان اكثر مضرة لم يكن له ذلك وكذلك الرجا والمسلم والحربي والذمي والمستامن والحرم الملك التاجر والكاثر كلهم سواء في الاجارة واذا استاجر الرجل الذمي دارا بالكوفة فبها بكذا درهمين من مسلم فان اتخذ فيها مصلى لنفسه دون الجاهل لم يكن لرب الدار ان ينزله فان اراد ان يتخذ فيها مصلى للعامة ويضرب فيها الناقوس فرب الدار ان يمنعه من ذلك وليس ذلك من قبل ان يملك الدار ولكن من قبل ان يكره ان يخرج هذا في امصار المسلمين وكل مسلم ان يمنعه من ذلك كما يمنعه رب الدار وكذلك لو اراد ان يبيع فيها الخمر منعه من ذلك ولا ينبغي ان يظهر بيع الخمر في امصار المسلمين ولو كان هذا في دار بالسواد والحبل كان للاستاجر ان يصنع من ذلك ما شاء فيها وليس للذمي ان يبيع خمر في مصر من امصار المسلمين ولو كان للاستاجر مسلم ان يبيع منه فسق في الدار او دعة او كان يجمع على الشراب فيها منع من ذلك كله فيها وليس لرب الدار ان يخرج من الدار من اجل ذلك وكذلك الذمي واذا سقط حائط من الدار فاراد المستاجر ان ينزل الاجارة نظرت في ذلك فان كان سقوط الحائط يضرب بالسكنى فله ان يخرج الا ان يبينه رب الدار وان كان لا يضرب بالسكنى فليس له ان يخرج فان كان رب الدار غايبا فليس له ان يخرج وان خرج لزم الاجر

وان سقط فيها بيت فهو الحافط وان سقطت الدار كلها فله ان يخرج منها شيئا كان صاحب الدار او غايبا وهذا عذر وهو قول محمد رحمه الله واذا استاجر دارا فلم يسلمها اليه حتى مضى شهر وقد طلب اليه التسليم ولم يطلب ثم خاف ان يكون له ان يمنعه من القبض فيها في السنة ولا للمواجر ان يمنعه من التسليم فان سلمها اليه الا بيتا كان يشغولا بمناع المواجر رفع عنه من الاجر مجتازا ذلك وكذلك لو سلمها اليه كلها ثم اترع منه بيتا منها ولو اغتصب الدار من المستاجر اجنبي سقطت الاجر عنه في مدة الغصب ويجوز استيجار الدار بالموصوف من المكيل والموزون ان شرط له اجلا ولم يشترطه ولا يجوز ان حدف الضيفة ولا يجوز بالثياب الموصوفة حتى يضرب لها اجلا ولا يجوز بالحيوان الا ان يكون معينا وكذلك اواني الذهب والفضة وغير ذلك فان استاجرها سنة لعبد بعينه فاعتقه رب الدار قبل ان يتقايضا لم يجز عتقه فان كان المستاجر دفع العبد اليه بقبض الدار حتى اعتقه رب الدار فعتقه جائزا فان قبض الدار وتمت السكنى فلا شيء عليه فان اهدمت الدار او غرقت او اسحققت او ما احدهما فعلى العتق ثمة العبد ولو لم يقبض العبد حتى سكن الدار شهر ثم اعتقا جميعا العبد وهو بيد المستاجر فانه يجوز فيه عتق رب الدار بقدر اجر شهر ويجوز عتق المستاجر فيما بقي منه ونقص الاجارة الا ترى ان العبد لو مات بعد شهر اشقت الاجارة وكان على المستاجر اجرا مثلها شهرا ولو كان استكمل السكنى ثم مات العبد قبل ان يدفعه اليه او اسحقق كان عليه اجر مثلها وكذلك كل حيوان او عرض بعينه فهلك بعد السكنى قبل تسليمه فعليه اجر مثل الدار ولو كان المستاجر دفع العبد ولم يكن سكن الدار حتى اعتقه فعتقه باطل ولو استاجر دارا سنة فسكنها ثم اسحققت فالاجر للمواجر دون المستحق وقال ابو حنيفة رحمه الله عليه ان يتصدق به ولا يجبر عليه وان اهدمت الدار من السكنى ضمن الساكن ويرجع به على الموجر وهو قول محمد رحمه الله ولو اجرد داره من رجل سنة بدرهم معلومة ثم استقرض رجل من رب الدار اجرا لدار شهرين فامر القاضى ان يعطيه ذلك فكان الرجل يشتري به من القاضى الدقيق والزيت وغير ذلك حتى استوفى اجر الشهرين فهو جائز وليس للقاضى على المستقرض شيء ولكنه فرض لرب الدار على المستقرض وكذلك لو اخذ دينارا فيما يخذ وكذلك لو كان للقاضى على الرجل دينارا واجرا لبيت عشرة دراهم كل شهر فمضى شهرين ثم امر رب الدار القاضى ان يدفع اجرا للشهرين اليه فرض عليه ورضى الرجل بذلك فهو جائز فان فاضه بالدينار الذي له عليه واخذ بالفضل شيئا فهو جائز وليس هذا بصرف فيما بين رب الدار والمستقرض ولكنه صرف فيما بين القاضى والمستقرض وهذا



كله قول الى يوسف الاول وقول محمد ثم رجع ابو يوسف عن الصرف خاصة اذا  
لم يمتل الشهران ولم يجب الاجر قال لا يجوز ولو كان رب البيت افرضه الدراهم  
ان يرد عليه ديناً او بعشرة دراهم لم يجوز ان يحرقه حاله على هذا الوجه بالدراهم نقداً  
بالدينار يتر واخذ ببقيتها شيئاً فانما له عليه عشرون درهما لانه صرف بنسبة  
ولو كان افرضه اخر شهرين قبل ان يسكني شيئاً وامره ان يجعله وطابت نفس  
القاضي بذلك واعطاه به دقيقاً او زيتاً او بعشرة ديناراً ثم مات رب الدار  
قبل السكنى او انهدمت الدار واستحققت لم يرجع القاضي على المستقرض بشئ  
ولكنه يرجع على رب الدار بالدراهم ويرجع رب الدار على المستقرض بالدراهم  
في قول محمد رحمه الله وقال ابو يوسف اخيراً يرجع بقدر ما اعطى من البيع فاما حصة  
الدار فانه يرجع بالدينار بعينه على الذي كان عليه الاصل ولا يجوز استيجار السكنى  
ولا الخدومة بالخدومة ويجوز استيجار السكنى بالخدومة والركوب واذا اجر  
داره من رجل شهر بثوب بعينه فسكنها لم يكن له ان يبيع الثوب من المستاجر  
ولا من غيره قبل القبض لانه بمنزلة البيع الا ترى انه لو هلك كان على المستاجر ثوبها  
وكذلك كل شيء بعينه من الحيوان والعروض والميكل والموزون بغير عينه  
كان له ان يبيعه من المستاجر قبل ان يقبضه منه فان باعه شيء بعينه جاز ان  
يقبضه على المجلس ولم يقبضه فان باعه منه شيء بعينه موصوف فلا يفارقه  
حتى يقبضه منه فان فارقه قبل ان يقبضه انتقض البيع وكذلك في ثمن المبيع ليس له  
ان يبيعه من غيره ولو استاجر بيتاً بثوب فاجر به دراهم اكثر من قيمة الثوب  
طاب له الفضل وكذلك في كل ما اختلف الجنس وانما يتصدق بالفضل اذا  
استاجر به دراهم فاجر به دراهم اكثر منها او استاجر به طعام فاجر به طعام  
منه وان استاجر به بخطة فاجر به بشيء اكثر منه لم يتصدق بالفضل وان كان  
اجر الدار عشرة دراهم وتغير حنطة موصوفة فاشهد المراجرة قد قبض  
من المستاجر عشرة دراهم وتغير حنطة ثم ادعى ان الدراهم بخرجة وان الطعام  
معيب فالقول قوله وان كان حين اشهد قال قد قبضت فيه من اجر الدار عشرة  
دراهم وتغير حنطة لم يصدق بعد ذلك ان ادعى المعيب والزييف وكذلك لو  
قال استوفيت اجر الدار ثم قال وجدته زبوا لم يصدق ببينة ولا بغيرها ولو  
كان اجر الدار ثوباً بعينه فقبضه ثم جاء بخرجه بعيب فقال المستاجر لم يكن  
هذا فيه فالقول قول المستاجر فان اقام رب الدار البينة على العيب رده به  
منه قيمة السكنى وهو اجر مثل الدار فان كان حدث به عيب عنده لم يستوف  
ورجع بحصة العيب من اجر الدار وكذلك كل اجر متعين واذا اخرج المستاجر  
من الدار وفيها تراب ورماد من كاسته فعلى المستاجر اخراجه وكذلك لو

ذلك ما هو ظاهر على وجه الارض واما البالوعة واشباهاها فليس على المستاجر  
تنظيفها استحساناً ولا قياساً مثل الاول واذا اختلفا في التراب الظاهر فالقول  
قول المستاجر انه استاجرها وهو فيها واما مسيل ماء الحمام ظاهر كان او مستقفاً  
فعلى المستاجر كنسه اذا امتلا ولو استاجر رب الدار على المستاجر حين اجر  
اخراج ما احدث فيها من تراب او سرقين فهو جاز لانه عليه وان لم يشترطه ولو  
استاجر فامر من رجل بيتاً فقام فيه زماناً ثم خرج منه واختلفا فيما فيه من الارض  
والدفوف على تلك الارض والنجاج التي قد بنى عليها البناء فقال المستاجر انما  
وقال رب الدار كانت في بيتي حين استاجرتها فالقول قول المستاجر وكذلك  
الطمان اذا اخرج من البيت فادان ياخذ متاع الرجا وما كان تحتها من بناياها  
ونخشبها التي هي فيها واسطوانتها فذلك كله للطمان وكذلك القصار والقلا  
والحداد وكل بناء نحو هذا نحو قدار ومغلاة او كسر الحداد او الصايغ وكذلك  
ما اشبهه من الاعوية والالات التي تكون للصباغ ولو استاجر ارضاً ليطبخ  
فيها الاجر والفحال يا جر سمي فهو جاز وان اختلفا في الاتون التي يطبخ فيها  
الاجر فقال رب الدار انا بنيتها وقال المستاجر انا بنيتها فالقول قول المستاجر  
لاني رايت المستاجر هو الذي بنى ولو اختلفا في بناء الدار غير ما ذكرنا من بناء  
او خشبة ادخلها في السقف فالقول قول رب الدار انه اجرها وهو كذلك  
وكذلك الاجر المفروش والعلق والميزان وما كان في الدار من لبن موضوع  
او اجرا وجص او جدد او باب موضوع فهو للمستاجر بمنزلة متاعه فان اقا  
البينة على كل شيء جعلنا القول فيه قول المستاجر والبينة بينة رب الدار  
ولو كان في الدار بئر مطوية او بالوعة مخفورة فقال المستاجر انا احدثتها وانا  
فعلتها فالقول قول رب الدار والبينة بينة المستاجر وكذلك الجصور السترة  
والدرج والخشب المبني في البناء وكذلك الثور ولو كان في الدار كوارات تخل  
كان للمستاجر وكذلك الحمامات ولو اقر رب الدار ان المستاجر جصصها او  
فوشها بالاجر او ركب فيها باباً او غلقها كان للمستاجر ان يقلع ذلك وكل  
احدثه فيها ما لا يصير قلعه الدار واما ما يصير بها قلعه فليس له ان يقلعها وكل  
فيه ذلك على رب الدار يوم يحصون لو انهدم بيت من الدار فاختلعا في بعضه  
فالقول قول رب الدار انه بيت انهدم وان لم يعرف ذلك وقال المستاجر هو  
فالقول قوله وان كان رب الدار امره بالبناء في الدار على ان يحسبه له من الاجر  
فانقاعا على البناء واختلفا في مقدار النفقة فالقول قول رب الدار والبينة بينة  
المستاجر وكذلك لو قال رب الدار لم تبني او قال بنيت بغير امرى ولو كان على باب  
منها مصراعان فسقط احدهما فقال المستاجر هما لي او قال هذا السافل لي ومن



يعرف انه اخ المعلق فالقول قول رب الدار والبيتة بينة المستاجر وكذلك  
 فيها بيت مصور مجذوع مصفورة فسقط جذع منها فكان مطروحا في البيت وقال  
 رب الدار هو سقف هذا البيت وقال المستاجر بل هو لي وهو يعرف ان تصاويرة  
 توافق لصها وير البيت فالقول في ذلك قول رب الدار والبيتة بينة المستاجر  
 وعمارة الدار وتطعيمها واصلاح ميزابها وما هي من بنايتها على رب الدار وكذلك  
 كل ستره يضر تركها بالسكنى وان ابى ان يفعل فالمستاجر ان يخرج منها الا ان يكون  
 استاجرها وهي كذلك وقدراها واصلاح بئر الماء والبالوعة والمخرج على رب  
 الدار ولا يجبر على ذلك وان كان ذلك انما امتلا من فعل المستاجر فان شاء  
 المستاجر ان يصح ذلك فعليه ولا يجبر عليه ولا يحسب له من الاجر ولو استاجر  
 من رجل نصف دارا ونصف ارض غير مفسومة لم يجز في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
 وان استعمله فله اجر مثله وقال ابو يوسف ومحمد هو جائز ويتأنيان فيه ويجوز ان  
 عليه وكذلك لو استاجر نصف عبدا ونصف دابة رجل تكاري دارا من رجل على  
 ان يجعل اجرها ان يكسوه ثلا اثواب فهذا فاسد وعليه اجر مثله فيما سكن رجل  
 تكاري منزلا كل شهر بدرهم فقال له رب المنزل ذاك المنزل فانزله ولم يفتح  
 له البتة فجاء راس الشهر وطلب الاجر فقال لم تفتح لي ولم انزله قال اذا كانت  
 بقدر على فتحه فالكرى واجب عليه وان كان لا يقدر على فتحه فلا اجر عليه رجل تكاري  
 منزلا في دار وفي الدار سكان كل شهر بدرهم فاخذه الدار وخلا بينه وبين المنزل  
 وقال اسكنه فلما جاء راس الشهر طلب الاجر قال ما اسكنته قال بيني وبين النزول  
 فلان الساكن فيه والساكن مقر بذلك او جاحد قال ان كان المستاجر فيه الاجر  
 عليه وان كان الغاصب فيه فلا اجر على المستاجر والقول فيه قوله فان لم يكن فيه  
 ساكن فالمستاجر ضامن للاجر رجل تكاري بيتا ولم يسم ما يعمل فيه فهو جائز وليس  
 ان يعمل فيه القصار ونظايرها فان علمها فانهم البيت فهو ضامن لما انهم من عمل  
 ولا اجر عليه فيما ضمن وان سمى وجبت عليه الاجر استحسانا وان قال المستاجر  
 استاجرتك منك لا عمل فيه القصاره وقال رب الدار اكرمتك بغير ذلك فالقول  
 قول رب البيت والبيتة بينة المستاجر وان سكنه واسكن معه غيره فانهم  
 من سكني غيره لم يضمن واذا طلب رب البيت اجرها سكن فقال الساكن اسكنني  
 بغير اجر فالقول قوله والبيتة بينة رب الدار وان قال الساكن الدار داري  
 او قال هي داري فلان وكلني بالقيام عليها واجرها واقض عليها فالقول  
 قول الساكن وهو خصم والبيتة بينة الطالب وان قال الساكن وهبتها  
 لم يصديق على الهبة ولا اجر عليه والبيتة بينة ان اقامها فان اقرب اصل الزم  
 ثم ادعى الهبة او العارية فدعواه باطلة والكراه لا زم الا ان تقوم البيعة قبل

تكري منزلا من رجل بعشرة دراهم كل سنة فخرج الرجل منه فعم اهله فاكروا  
 من المنزل بيتا وانزلوا انسا فان من غير اجر فانهم المنزل الذي اسكنوه قال  
 لا ضمان على المستاجر ولا على المورج الا ان ينهدم من عمله فان انهدم من عمله ضمنه  
 ورجع له على الذي اجر رجل تكاري منزلا كل شهر بدرهم فطلق الرجل امراته وخي  
 الرجل من المصنف فذهب فاني لا اجعل الكراه على المرأة ولا يخرج من المنزل حتى  
 يهل الهلال والكراه على الزوج وان كان استاجره على ان ينزله وحده لا ينزله  
 غيره فزوج امرأة او امرأتين قال له ان ينزلها معه وليس الشرط بشئ وان  
 حفر المستاجر في الدار بئر الماء وللوضوء فغضب فيها انسان او دابة قال  
 ان حفر باذن رب الدار فلا ضمان عليه وان كان بغير اذنه فهو ضامن رجل تكاري  
 دارا كل شهر بعشرة دراهم على ان ينزلها هو واهله على ان يعملها ويعطي اجرها لها  
 ونوابها فهذا فاسد وعليه اجر مثلها فيما سكن بالانعاما ببلغ والاشهاد على النساء  
 والمهرهن والمستعير في الحايطة الواهي باطل رجل تكاري منزلا في دار وفي الدار  
 سكان غيره فادخل دابة له في الدار فاقطعها على بابها فضربت انسانا فمات او  
 هدمت حايطة او كانت دابة ضيف فاطقت انسان من الشكا قال الاضمان  
 على الساكن ولا على الضيف لان للساكن ان يربط دابته في الدار وكذلك  
 رب الدار وان تكاري دارا سنة فسكنها لم يكن لرب الدار ان يربط فيها  
 بغير رضا الساكن فان فعل فهو ضامن لما اصاب رجل تكاري دارا ليسكنها  
 شهرا يجزئمة عبد شهرا قال ان كان العبد بغير عينه فالاجارة فاسدة وان  
 كان بعينه فالاجارة جائزة فان مات العبد قبل ان يجزئ وسكن الدار  
 فعليه اجر مثل الدار رجل تكاري دارا سنة بما يدرهم على ان لا يسكنها بغير  
 ولا ينزل فيها قال الاجارة فاسدة فان سكنها فعليه اجر مثلها لا ينقص مما  
 سمى رجل تكاري دارا على ان يسكنها فلم يسكنها ولكنه جعل فيها حيوانا فاقطع  
 رب الدار ان لم تسكنها فردها على فان الحيوان يجر بها قال ليس له ذلك حتى  
 المدة لان هذا من السكنى واذا انزل المستاجر حمتة معه في الدار فلما  
 انقضت المدة طالبه بالاجرة واراد رب الدار ان ياخذها قال لا اجر عليه رجل  
 تكاري منزلا وفي الدار سكان فامر صاحب الدار ان يكسب البيت الذي في الدار  
 ويخرج ترابا منها ففعل وطرحه في الدار فغضب بذلك انسان او فعله بغير  
 امر رب الدار قال لا ضمان عليه في الوجهين اذا لم يخرج به الى الطريق رجل تكاري  
 دارا سنة على ان يالحيا وثلاثة ايام فان وميتها اخذها بما يدرهم وان لم  
 يرضها اخذها بخمسين درهم قال الاجارة فاسدة وان سكنها في الثلاثة  
 الايام فعليه اجر مثلها ولا ضمان عليه فيما انهدم منها وان استاجرها بما



درهم على أنه فيها بالخيار فهو جائز وإن سكنها في الثلاثة الزمته الدار وإذا  
اجر الوصي دار اليتيم مدة طويلة جازت الاجارة الا ان تنقص من اجر مثله مالا  
يتغابن الناس فيه فلا يجوز ويجوز لو كبل الكبير ان يواجر بما قبله وكثر في قول أبي حنيفة  
رحمه الله ولا يجوز في قول أبي يوسف ومحمد الا بما يتغابن الناس مثله رجل تزوج  
امراة فنزل عندها وهي في منزل بكرا فكثر معها سنة ثم طلب صاحب المنزل  
الكراء وقد اجرت المرأة الزوج ان المنزل معها بكذا ولم يخبر فالكراء على المرأة  
دون الزوج فان قال لها لك على مع نفقتك اجر المنزل كذا وكذا وضمنه لرب المنزل  
فهو عليه وان اشهد بها به ثم لم يعطها فله ذلك لا في انزله منه بمنزلة الهبة ان  
شاء اعطى وان شاء لم يعط وإذا استاجر الرجل دارا ولم يكن رها فله الخيار  
اذا رها وان كان قد رها قبل ذلك فلا خيار له فيها الا ان يكون انهدم منها شيئا  
يضر بالسكنى ولو استاجر دارا سنة كل شهر بدرهم لم يكن لو احدث ما يضر الاجارة  
قبل كمال السنة بغير عذر فان قال المستاجر استاجرت شهر واحد بدرهم فالتزم  
قوله والبيتة بيته المواجه فان استاجرها شهر بدرهم فسكنها شهرين قال عليه  
كراه الشهر الاول ولا كراه عليه في الشهر الثاني فان انهدمت من سكناه فقال انها  
انهدمت في الشهر الاول فالقول قوله والبيتة بيته صاحب الدار وكذلك ان كان  
زاد على الشهر الاول يوما ويومين واذا اجرا البيت من رجل وسلم اليه المفتاح فلما  
انقضت المدة قال المستاجر لم اقدر على فتحه ولم اسكنه وقال صاحب البيت  
قد سكنت فالقول قول صاحب البيت والبيتة بيته وإذا تكادى الدار شهرين  
فاقام معه صاحب الدار فيها الى اخر الشهر فقال المستاجر لا اعطيك الاجرة فانك  
لم تحل بيدي وبيد الدار قال عليه من الاجر بحسب ما كان في يديه رجلا ان استاجر  
حائونا يعملان فيه بانفسهما فعمل احدهما فاستاجر اجرا فافعه معه في  
الحائوت فابى الاخران يدعه ذلك قال له ان يقعد في بصره من شاء ما لم يدخل  
على شريكه ضررا بينا في بصره وكذلك ان كان احدهما اكثر متاعا من الاخر فان  
اراد احدهما ان يبني وسط الحائوت حايط لم يكن له ذلك رجل تكادى من  
رجل بيتا ودكا فاعلى باب خانوته كل شهر بدرهم والدكان في طريق المسلمين  
فحبل بيته وبين ان يترقب به قال الكرا جائز ويدفع بحسب الدكان وان  
استاجر رجلا منزلا كل شهر بدرهم واشترط فيما بينهما على ان ينزل احدهما  
انضاه والاخر مقدمه ولم يشترط ذلك في اصل الاجارة قال الاجارة جائزة  
ولصاحب الاقصى ان ينزل في مقدمه مع صاحبه والشرط فيما بينهما باطل  
ولو اكترى دارا لبيتها بنفسه واهله فلم يبين لها وجعل فيها دوايا وابلا  
بفرا فانهدمت من غنايم قال الاضمان عليه وليس هذا بخلاف وعليه الاثر اذا لم

احد المتواجرين انتقضت الاجارة في حصته فان رضى الوارث وهو كبير  
ان يكون حصته على الاجارة ورضى المستاجر فهو جائز رجل تكادى من رجل  
دارا سنة بمائة درهم على ان يعمل له الاجر فسكن في الدار شهرا فقال له رب  
المنزل عمل لي الاجر كما شرطت عليك فابا ان يعطيه فاراد ان يخرج به قبل السنة  
قال ياخذ به بالاجر حتى يعمله له وليس له ان يخرج به حتى تمضي السنة في قول أبي حنيفة  
وابي يوسف ومحمد رحمهم الله وإذا بنى المستاجر في الدار تنورا يخبر فيه باذن  
الدار او بغير اذنه فاحرق بعض بيوت الجيران من تنوره وبعض بيوت الدار  
قال الاضمان عليه رجل تكادى من شهر بدرهم فسكنه اياما ثم خرج عنه وتركه  
ولم يخرج به رب المنزل ومضى الشهر قال ان خرج بعد رفعه من الاجر مجتبا  
ما سكن وان خرج بغير عذر فعليه اجر الشهر كله رجل وكل رجلا ان يواجر منزله  
فاجر من ابن الموكل وابيه او مكاتبه او عبده التاجر فلما مضت المدة  
وطالبهم الوكيل بالاجرا بان يعطوه قال الاجر واجب عليهم الا على عبد الموكل  
فانه لا اجر عليه فان كان المولى هو المستاجر ورب الدار عبده فلا اجر عليه ايضا  
الا ان يكون على العبد دين فان كان على العبد دين فعلى المولى الاجر في قياس قول  
ابن حنيفة وابي يوسف ومحمد رحمهم الله وان كان المستاجر ابن الوكيل او ابوه  
فهو جائز في قول أبي يوسف ومحمد والوكيل هو الذي يطالب بالاجر وقال ابن حنيفة  
رحمه الله لا يجوز الاجارة وان اجره الوكيل من اجتنى اجارة فاسدة فلا ضمان  
عليه وعلى المستاجر اجر مثل الدار رجل دفع داره الى رجل يسكنها ويرها ولا  
اجر لها فاجرها من رجل فانهدمت الدار من سكنى الاخر قال يضمن رب الدار  
المستاجر ويرجع المستاجر بذلك على الذي اجره ولا يكون لرب الدار ان يضمن  
المواجه في قول ابن حنيفة وله ان يضمنه في قول أبي يوسف ومحمد رحمهم الله  
رجل وكل رجلا بان يواجر منزله فهو عليه الوكيل لرجل او عماره اياه فسكنه  
سنتين ثم جاء صاحبه قال لا اجر له على الوكيل ولا الساكن رجل استاجر  
من رجل بيتا في دار شهر بدرهم وفي الدار بيت اخر فسكنه مع ذلك قال الاجر  
عليه الا للبيت الذي استاجر رجلا استاجر منزلا والمنزل مقفل فقال له رب  
المنزل اخذ المفتاح فافتحه فاسكنه ففتحته واعطاه اجر الحداد نصف درهم  
قال اجر الحداد على المستاجر فان انكسر القفل من معالجة الحداد قال فان انكسر  
القفل فالحداد ضامن لقيمته ولا يضمن للمستاجر القفل اذا اعطاه بما يعالج الناس  
مثله من قبل ان صاحبه قد اذن له في فتحه **باب اجارة الحمامات**  
ذكر عن عمارة بن عتبة قال قدمت على عثمان بن عفان فساألني عن ما لي فاجزته ان لي  
ثمان حمامين لهم غلة وحمام له غلة ففكر لي غلة الحمامين وغلة الحمام وإذا استاجر



الرجل من الرجل حماما شهورا مسماة باجر معلوم فهو جائز واذ كان حماما ابل  
وحما ما للنساء وقد حددت جميعا وسمى في كتاب الاجارة حماما فانه في القياس  
انما استاجر حماما واحدا وهو فاسد لانه لا يدري ايها استاجرته لكن ادع  
القياس واجيزه له الحامين جميعا الا ترى انك تقول حمام فلان وحما حمان  
وعجارة الحمار وصار وجهه وضوضه ومسائل ما يراه واصلاح قدره على رب  
الحمار فان اشترط المربة على المستاجر فسدت الاجارة ولو اشترط عليه رب  
الحمار عشرة دراهم كل شهر لم يمتعه مع الاجرة فان له ان ينقضا عليه فهو جائز فان  
قال المستاجر قد انفقته عليه لم يصدق ويستخلف رب الحمار على علمه وكذلك  
لو اشترط عليه انه امين في هذه النفقة فان القول قوله لم يكن القول فيها قوله  
وهو مثل الاول ولو جعل بينهما رجلا يقبضها وينفقها على الحمار فقال المستاجر  
قد دفعته اليه وكذبه رب الحمار فان اقر العدل بقبضها برى المستاجر وان  
موتن فيما ادعى فيها من ضياع او نفقة وان كان العدل كفيلا بالاجر كان مثل  
المستاجر غير موتن ولا يصدق وليس لرب الحمار ان يمنعه بغير الماء ومسيل  
ماء الحمار وموضع سرقينه وان لم يشترط لانه من مرافقه وان اختلفا في  
قدر الحمار قضى بها لرب الحمار لانها في بنائه وكذا وادرب الحمار وان يقدم مع  
المستاجر امينا نقبض عليه يوما يوما لم يكن له ذلك لانه ليس له من تلك الغاية  
شيء ولو انقضت الاجارة وفي الحمار سرقين كثير فادعاه كل واحد منهما للمساومة  
ويؤخذ بنقله وكذلك الرماد فان انكر المستاجر ان يكون الرماد من عمله فانه  
قوله ولو اشترط عليه في الاجارة نقل الرماد والتريقين والفسا لم ينفسد الاجارة  
لانه عليه وان لم يشترطه ولو اشترط شيئا من ذلك على رب الحمار في الاجارة  
فسدت الاجارة ولو استاجر حماما سنة كل شهر بكذا وقال رب الحمار قد تركت  
لك اجر شهرين لمربة الحمار فان هذا لا ينفسد الاجارة وان قال قد انفقته  
لم يصدق الا بيئته ولو اشترط مع رب الحمار مع الاجر عشر طليا كل شهر فسدت  
الاجارة واذ استاجر الرجل حمامين شهورا مسماة كل شهر بكذا فانهم احدثا  
قبل قبضهما فله ان يترك الباقي فان انهم بعد قبضهما فالباقى لازم له بحصة  
من الاجر وهذا بمنزلة شرا عين استاجرهما ليبيع فيهما فانهم احدثا بعد قبضهما  
فالاجر لازم له بحصته ولو استاجر حماما وعيدا وقبضهما فمات العبد لزم  
بحصته فان انهم الحمار وانما استاجر العبد ليقوم على الحمار في عمله فله ان  
يترك العبد ان شاء وان شاء اخذ بحصته من الاخر فان استاجر حماما  
فانهم منه بيت قبل القبض او بعده فله ان يتركه ولو ان رجلا دخل الحمار باجر  
واعطى ثيابه صاحب الحمار يحفظها له فصاعت لم يكن عليه ضمانها وروى ان رجلا

لم يضمنها

لم يضمنها ولو ان رجلا دخل الحمار بدائق على ان ينوره صاحب الحمار فهو فاسد في  
القياس وكذلك لو اعطاه فلسا على ان يدخل الحمار فيغتسل ولكنه تحسنه  
الناس فيما بينهم فاجيزه رجلا استاجر من رجل حماما سنة بغير قدر واستاجر  
القدر من غيره فانكسرت القدرة فلم يعمل في الحمار شهر قال لصاحب الحمار اجرو  
اذا دفع اليه الحمار وخلي بيته وبينها عمل فيها او لم يعمل ولا اجر لصاحب القدرة  
يوم اكسرها **باب اجارة الراعي** واذ استاجر الرجل راويا برعى له  
غنم باجر معلوم فهو جائز وان كان رب الغنم اشترط عليه ان لا يرعى معها غنم  
غير جائز وان ماتت منها شاة لم يضمنها ولم ينقص من الاجر بحسابها لانه اجير  
هذا وحده وليس له ان يرعى معها شيئا ولو ضرب منها شاة فقفا عينها  
كان ضامنا ولو سقاها من نهر فغرقت منها شاة لم يضمن وكذلك عطيها  
شاة في الرعي او كلها سبع وهو مصدق فيما هلك منها بعد ان يجلف وتكون  
هالك من الغنم يضمنها او اكثر كان له الاجر تاما ما دام يرعاها ولو كان الراعي  
مشارك برعى لمن شاء فان ابا حنيفة رحمه الله يضمنه كل ما هلك من فعله  
في سياق او سقى وغير ذلك وان لم يخالف فيه وما هلك بغير فعله بموت  
او سبع او يقصب او يسرق من غير تضيق او ما اشبه ذلك فلا ضمان عليه  
وقال ابو يوسف ويحد رحما الله هو ضامن في جميع ذلك ولا يصدق في ثلثها  
بدعيه من الموت الا ان يقيم البيعة انه مات من غير شيء اصابه فيرأس ضمانه ولو لم يخط  
عليه في الاجارة ضمانا هلك من فعله لم ينفسد ذلك الاجارة ولو اشترط عليه  
ضمانا منها كانت الاجارة فاسدة في قولهم جميعا وان اشترط على الراعي  
الذي هو اجير وحده ضمان ما عطيها كانت الاجارة فاسدة لانه لا يضمن  
منها الا ما خالف فيه واذ اتى الراعي المشترك بالغنم الى اهله فاكل السبع منها  
شاة وهي مرابضها عند اهله فلا ضمان عليه وله ان يبعث بالغنم مع غلامه ليرعى  
ولده الذي في عياله وكذلك اجير وحده في هذا واذ استاجر الرجل راويا برعى  
غنما له شهرا ولم يذكر شيئا غير ذلك فاذا راى الراعي ان يرعى غنما لغيره باجر فله ان يرعى  
سبعة من ذلك لانه قد استاجر شهر لنفسه فان لم يعلم به حتى رعى لغيره طاب  
له الاجر ولم ينقص من اجرة الاول اذا كان قدر غنم وكذا ان تقطل من الشهر ثوبا  
او يومان لا يرعاها حوسب بذلك من اجره وسواء ان كان ذلك من مرض او  
بطالة ولو ان رجلا سال راويا ان يرعى غنمه هذه بدرهم في الشهر كان جائزا وله  
ان يرعى لغيره بالاجر وهو اجير مشترك ان رعى لغيره وان لم يرعى وهذا يخالف  
للأب الاول لان هذا انما دفع الغنم اليه بدرهم في الشهر وان اشترط معه  
ان لا يرعى معها شيئا كان جائزا وهذا بمنزلة الباب الاول في انه اجير وحده



ولودفع اليه غنم برعاهها على ان اجرها اليانها واصوابها واشترط عليه مع  
ذلك جبنا معلوما او سمننا معلوما فهذا كله فاسد والراعي ضامن لما اصاب  
من ذلك وله اجر مثله ولو ان راعيها مشركا خلط غنما للناس ببعضها ببعض فلم  
يعرفها اهلها فالقول في ذلك قول الراعي مع يمينه فان قال لا عرفها فهو ضامن  
لقيمة الغنم كلها لا اهلها وتكون الغنم له والقول قوله ايضا في قيمتها يوم خلطها ولا  
كان الراعي مشركا يرعى من الجبال فاشترط عليه صاحب الغنم ان مات منها  
فعليه ان ياتي بسمته والا فهو ضامن لم يلزمه بهذا ضمان وان لم يسمته في قول  
ابي حنيفة رحمه الله وفي قولنا في يوسف هو ضامن الا ان يقيم البينة على الموت  
ولا يسمع المصدق ان يصدق غنما من الراعي حتى يحضر صاحبها فان اخذ الراعي  
من الراعي فلا ضمان على الراعي في ذلك فان خاف الراعي على شاة منها فذبحها  
فهو ضامن لقيمته يوم ذبحها وكواخلها في عدد ما سلمه الى الراعي فالقول قول  
الراعي والبينة بينة صاحب الغنم وليس للراعي ان يستقي من البان الغنم والابل  
ولا ياكل ولا يبيع ولا يقرض فان فعل شيئا من ذلك ضمنه ولو ان رتب الغنم  
باع نصف غنم فان كان استاجر الراعي شرا على ان يرعى له لم يحيط عنه من  
الاجر شيئا وان اراد ان يزيد في الغنم ما يطبق الراعي كان له ذلك ولو  
استاجر شرا يرعى له هذه الغنم باعيا نهالم يكن له ان يزيد فيها في القيا  
ولكن ادع القياس واجعله ان يزيد فيها آرايت لو ولدت الغنم اما كان  
عليه ان يرعى اولادها معها استحسن ولو لم يستاجر شرا ولكنه دفع  
اليه غنم مسماة على ان يرعاها له كل شهر بدرهم لم يكن له ان يزيد فيها شيئا فان  
باع منها طائفة فانه ينقصه من الاخر بحسب ذلك وكو ولدت الغنم لم يكن  
عليه ان يرعى اولادها معها فان كان اشترط عليه حين دفع الغنم اليه ان يولد  
ويرعى اولادها معها فهو فاسد في القياس ولكن استحسن فاجزه وكذلك الابل  
والبحر والخيول والحمير والبغال وليس للراعي ان ينزى على شيء منها بغير امر  
فان فعل ذلك ضمن ما عطب منها ولو لم تفعله الراعي ولكن الخلل الذي كان فيها نزا  
على بعضها فعطب فلا ضمان على الراعي في ذلك ولو قدت واحدة فخاف الراعي ان  
اتبع ما قد منها فيضيع ما بقي فانه في سعة من ترك ما قد منها ولا ضمان عليه فيه  
في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله وهو ضامن في قياس قول ابي يوسف ومحمد وان استاجر  
من محي تلك الواحدة وهو متطوع وكذلك ان فرقته فرقا فلم يقدر على اتباعها  
كلها فاقبل على فرقها منها وترك ما سواها وان كان للراعي اجر مشترك فرقاها  
في بلد فعطبت فقال صاحبها انما شرطت عليك في موضع بموضع كذا فجز هذا  
الراعي بل شرطت هذا الموضع فالقول قول رب السائمة والبيهة بينة الراعي

وفي قول ابي يوسف ومحمد هو ضامن وان لم يخالف وان كان اجير وحده لم يضمن  
في قول ابي حنيفة وابي يوسف الا ان يخالف ولا اجر للراعي اذا خالف بعد ان  
يعطى الغنم فان سلمت الغنم استحسن ان يجعل له الاجر باب اجارة  
الشياب والمتاع واذا استاجر الرجل ثوبا ليلبسه يوما الى الليلة ياخر  
فهو جائز وليس له ان يلبسه غيره فان اعطاه غيره فلبسه ذلك اليوم ضمنه  
ان اصابه شيء وان لم يصبه شيء لم يضمنه ولا اجر عليه وان كان استاجر ليلبس  
يوما الى الليل ولم يسم من يلبسه فهو فاسد وان اختلفا فيه قبل ان يلبسه افسد  
الاجارة لان اللبس يختلف فان لبسه هو واعطاه غيره فلبسه الى الليل فهو  
جائز وعليه الاجر ولا ضمان عليه ان ضاع منه وجميع اصناف ما يلبس من  
الشياب كذلك وان استاجر قميصا ليلبسه الى الليل بدرهم فلم يلبسه ورو  
في منزله حتى جاء الليل فطليه صاحبه فان عليه الاجر كاملا وليس عليه ان  
بعد ذلك ولو ارتدى به يوما الى الليل كان عليه الاجر كاملا وهذا ليس وان ائذ  
به يوما الى الليل فهو ضامن ان تحرق فان سلم جعلت عليه الاجر استحسننا وان  
استاجرت المرأة درعا لتلبسه ثلاثة ايام فلما ان تلبسه النهار كله ومن  
اول الليل واخره ما يلبس الناس وان لبسته الليل كله فتحرق من لبسها في غير  
الليل فلا ضمان عليها وليس لها ان تنام فيه فان فعلت ذلك وتحرق الثوب من ذلك  
فهي ضامنة وليس عليها اجر في تلك الساعة التي تحرق فيها الثوب وعليها الاجر  
فيما كان قبل ذلك وبعد وان سلم ولم تحرق فعليها الاجر كله وان كان الدرع  
للس بدرع سمانه انما هو درع بدله بنام في مثله فلا ضمان عليها ان نامت فيه  
وعليها الاجر وان كانت استاجرت لمخرج تخرج اليه يوما بدرهم فلبسته في  
بيتها فعليها الاجر وان لم يخرج ولم تلبس فعليها الاجر ايضا ولو كان الدرع  
ضام منها ذلك اليوم ثم وجدته لم يكن عليها اجر اذا صدقها رب الدرع وان  
لبسته في اليوم الثاني ضمنته وان كذبها رب الدرع فقال لم يضع منك فان  
كان الثوب في يدها حين اختلفا كان القول قول رب الدرع مع يمينه على  
وان سرق منها او تحرق من لبسها فلا ضمان عليها وكذلك لو اصابه في بيتها فو  
فارا وحرق نادر ولو امرت خادما او ابنتها فلبسته فتحرق من لبسها كانت  
ضامنة له ولا اجر عليها وان سلم الثوب بعد ان يصدقها رب الثوب بذلك  
ولو لبسته خادما او ابنتها بغير امرها فلا ضمان عليها وهذا بمنزلة العصب  
لو عصبها انكس اياه لم يكن عليها اجرة ولو تحرق من لبس الخادم بغير امرها كان  
ضامه في عتق الخادم واذا استاجر الرجل ثوبا ليلبسه في بيته وبيت فيها شرا  
فهو جائز وان لم يسم البيت الذي ينصبها فيه وان سماه قبضها في غيره فهو جائز



الاجر لانه ليس في هذا ضرر على القبة فان نصبها في الشمس او في المطر فكان عليها في ذلك ضرر على القبة فان نصبها فهو ضامن لما اصابها من ذلك ولا اجر عليه اذا وقع الضمان بطل الاجر فان سلمت القبة كان عليه الاجر استحسانا ولو شرط ان ينصبها في داره فنصبها في دار في قبيلة اخرى في ذلك المصير فعليه الاجر ولا ضامن عليه وليس له ان يخرجها من المصر وان اخرجها الى السواد فنصبها فسلمت اذا انكسرت فلا اجر عليه وعليه الضمان واذا استاجر الرجل من الرجل رجاء يطمح عليها بحمله فذهب بها الى منزله قال اذا فرغ منه فعلى ربا الرضا بقضائها في بيت المستاجر وودها ولو كان ذلك عادة كان على المستاجر وودها وان استاجر منه عدنان حملها او كسوتها او جميعها جميعا وقتا معلوما فهو جائز وكذلك البطا والوسايد والصندوق والسري والامتعة والقدر والقطع ولو استاجر منه قدورا بغير عينها لم يجز فان جاءه بقدره فقبلها منه على كراهة الاول فهو جائز والاجر عليه لانه وكما استاجر منه ستورا فقبلها على بابيه وقتا معلوما كان جائزا وكما استاجر متاعا واعطى كفيلا بالمناع فالاجارة جائزة والكفالة باطلة وان استاجر ميزانا ليزن به بدراهم مساهة او يوزن الى الليل في ذلك ما سمي فهو جائز وكذلك السججات والبقان والمكاييل كذلك فان استاجر سرجا ليركب به شهرا فهو جائز فان اعطاه غيره فركب فهو ضامن ولا اجر عليه لانه قد خالف وان استاجر اكا فانيقل عليه الحنطة شهرا فهو جائز وحنطته وحنطة غيره في ذلك سواء وكذلك الجواليق وكذلك استيجار المحمل الى مكة وكذلك الرجل يستاجر ليركب عليه فهو جائز وليس له ان يحمل غيره عليه فان حمل غيره فهو ضامن ان اصابه شيء وذكر عن الحسن البصري انه قال لا باس بان يستاجر حلي الذهب بالذهب وحلي الفضة بالفضة قال ربه ياخذ محمد رحمه الله واذا استاجرت المرأة حليا معلوما لتلبسه يوما الى الليل فهو جائز وكذلك ان كان الحلي ذهبيا والاجرة ذهبيا وان البسنة غيرها ضمنته ولا اجر عليها فان قال ربي الحلي انت لبستيه وقد هلك الحلي فقد ابراهما من الضمان ويكون له عليها الاجر واذا استاجرت يوما الى الليل فاذا بدا لها حبسته كل يوم بذلك الاجر وجبته فلم ترد عليه عشرة ايام قال لا اجارة على هذا الشرط فاسدة في القياس ولكني استحسن فاجزها واجعل عليها الاجر لكل يوم بحبسته **باب اجارة الدواب** واذا استاجر الرجل اية بعينها ليركبها الى مكان معلوم باجر مسمى فهو جائز وليس له ان يحمل عليها غيره فان حمل عليها غيره فهو ضامن ولا اجر عليه فان ركب هو حمل معه اخر فسلمت فعليه الكراكه وان عطيت بعد بلوغها المكان من ذلك الركوب فعليه الاجر

كله وتصف القيمة في قول ابو حنيفة وابي يوسف ومحمد رحمه الله وسواء ان كان الرجل الاخر اقل منه او اخف وليس يوزن الرجال بالقياس في هذا واذا استاجرها الى الجنادة او الى الجبانة او ليشيع عليها رجلا او يتلقاه فهو ضامن الا ان يسمى موضعها معلوما وان تكا رها من بلد الى الكوفة ليركبها فله ان يبلغ عليها منزله بالكوفة وكذلك لو استاجرها محل متاع او وضع المتاع في ناحية من الكوفة وقال هذا منزلي فاذا هو قد اخطا فارد ان يحمله فانية الى منزله فليس له ذلك وكذلك لو تكا رى حمارا من الكوفة ليركبها الى الحيرة ذاهبا وآيبا فارد ان يبلغ عليه الى اهله بالكوفة اذا رجع ولو تكا رى دابة بالكوفة من موضع كانت فيه الدابة الى الكفا سنة ذاهبا وجائيا فارد ان يبلغ في رجعته الى اهله لم يكن له ذلك وانما له ان يرجع الى الموضع التي تكا رى منه الدابة واذا استاجرها الى مكان معلوم ولم يسم ما يحمل عليها فان اختصموا ردتها لاجارة وان حمل عليها او ركبها الى ذلك المكان فعليه سمي من الكراكه استحسانا وكذلك لو استاجر عبدا ولم يسم ما استاجر له واذا سمي ما يحمل عليها لم يحل عليه غيره مما هو اخف منه لم يضمن والاجر واجب وان كان اقل منه فهو ضامن ولا اجر عليه وان استاجرها لم يحمل عليها كذا من الشجر لم يحل عليها مثل بكرة حنطة فهو ضامن وان استاجرها لم يحمل عليها عشق مخا بتم حنطة فله ان يحمل عليها مثل ذلك من حنطة غيره ولو حمل عليها عشق مخا بتم من حنطة فبلغت المكان الذي سمي ثم عطبت في ذلك فعليه الكراكه كالملا ولبه جزء من احد عشر جزءا من قيمة الدابة بقدر ما زاد عليها من الحمل في قول ابو حنيفة وابي يوسف ومحمد وقال ابن ابي ليلى عليه فبئسها تاما ولا اجر عليه واذا اختلفا فقال رب الدابة اكرتلك من الكوفة الى القصر بعشرة دراهم وقال المستاجر الى بعدد بعشرة دراهم ولم يركبها بعد تحالفا وترادا وكوا قاما البينة فالبينة بينة المستاجر الى بعدد بعشرة دراهم في قول ابو حنيفة وابي يوسف ومحمد وكان ابو حنيفة يقول قبل ذلك تكون الى بعدد بخمسة عشر درهما لان العشرة قد وجبت الى القصر ولو تكا رها بسرج ليركبها لم يحل عليها مكان السرج اكا ف ركبها فهو ضامن بقدر ما زاد وكذلك لو كان حمارا فنزع منه سرجه واسرجه بسرج بر دون لا يسرج بمثله الحمار فهو مثل الاكاف وان اسرجه بسرج مثله او اخف منه لم يضمن وكذلك ان استاجر به اكا ف فاوقف باكا ف مثله او اسرجه مكان الاكاف ولو تكا رى حمارا غريبا فاسرجه وركبه فهو ضامن له وقال ابو حنيفة اذا استاجر الرجل دابة ليركبها الى مكان معلوم فجا وزبها ذلك المكان ثم رجع اليه فعطبت الدابة فلا ضمان عليه ثم رجع وقال هو ضامن ما لم



يدفعها الى صاحبها وهو قول يوسف ومحمد وكولم يحا وذا كان ولكنه ضربها  
في السبيل او كبحها بالبحام فغطيت فمضامن الان باذن له صاحبها في ذلك فيقول  
ابو حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يستحسن ان لا يضمنه اذ لم يتأكد في الضرب والكنج وضرب  
بضرب الناس في موضع موضع واذا استاجرها ليحل عليها متاعا معلوما الى موضع متنى  
فاجرها المتخذ ذلك باكثر مما استاجرها به لم يطب له الفضل الا ان يزيد معها حبالا او  
جوا لقا او لحاما او ما اشبه ذلك فان لم يزد معها شيئا الا انه علقها لم يطب له الفضل  
وان استاجرها بغير لحا او فالحا او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره  
عليه وان استاجر الرجل دابة الرجل المحمولة معلومة فساقي رب الدابة فغرت  
فسقطت المحمولة وفسدت وصاحب المتاع يشتري مع صاحب الدابة وليس معه  
فان ابا حنيفة قال الكاري ضامن لانه من جنائنه يده وكذلك لو انقطع الحمل فسقط  
الحمل ولو مطرت السماء فاستند الحمل واصابته الشمس ففسد ضامنا عليه وهو ضامن  
في قول من يضمن الاجير المشترك وان حمل عليه عبدا له صغيرا فساقي رب الدابة الدابة  
فغرت فغطى العبد وقدامه رب العبدان يسوقه فلا ضمان عليه لانه من جنائنه  
ولا يشبه هذا المتاع وكذلك الكار وكذلك لو حمل عليه صاحب المتاع متاعه وركبها  
فساقيها رب الدابة فغرت فغطى الرجل او فسد المتاع لم يضمن صاحب الدابة شيئا  
لان صاحب المتاع متاعه في يده وهذا في قولهم جميعا وان كاري دابة من رجل كل شهر  
ب عشرة دراهم على ان متى ما بداله من ليل ونهار حاجة فركبها لا يضمنه منها قال  
ان كان سمي بالكوفة فاجته من نواحيها فوجاهته وان لم يكن سمي مكانا فالاجارة فاجارة  
وان تكادها يوما يقضى حوائجه في المصر فوجاهته وكذا ان يركبها الى نواحي المصر  
او الى الجيزة ونحوها وليس له ان يسافر عليها وان تكادها الى واسط بعلها اذا  
وجاها فركبها حتى ان عليها واسط فلما رجع حمل معه عليها رجلا او متاعا قال عليه  
اجر مثلها في الذهاب ونصفها جرم مثلها في الرجوع وهو ضامن في الحمل بقدر ما زاد  
عليه وعليه في ركوبه اجر مثلها ويحسب له ما علقها به وان تكاد دابة كل يوم يدرهم  
فحبسها ولم يركبها حتى ردها يوم العاشر قال يسع لصاحبها ان ياخذ الكراء وان كان  
يعلم انه لم يركبها فليس على المستاجر علف الدابة فان انفق عليها فهو متطوع الا ان يكون  
بامر صاحبها ورجل تكاد دابة من رجل اعروش ركب وتزف عليها الى بيت زوجها  
بخصسه دراهم فحبس الدابة حتى اصبح ثم ردها ولم يركب او حملوا عليها غير العروش  
فغطيت او لم تغط قال ان تكادها لعروش بعينها فحل عليها غيرها فمضامن ولا كراء  
عليه وان كان تكادها لعروش بغير عينها فلا ضمان عليه واما حبسها الدابة حتى  
فلا كراء عليهم ورجل تكاد دابة من رجل على ان يركبها مع فلان يشيعر فحبسها من غدة  
الى انتصارها فاشترى بدل الرجل ان لا يخرج فرد الدابة عند الظن قال ان كان حبسها

قدوما يحبس الناس فلا ضمان عليه ولا اجر وان حبسها اكثر من ذلك فهو ضامن لا  
اجر عليه في قولهم جميعا وان ركبها بعد الحبس رجل تكاد دابة بعينها او بغير  
عينها الى فلا فنجحت في الطريق وضعفت عن حمل الرجل من اجل الولادة قال عليه ان ياتيه  
بدابة اخرى بحملة متاعه الا ان يكون وقع الكراء على هذه بعينها فان كان كذلك لم يكن  
عليه ان ياتيه بغيرها وان تكاد دابة ثلاث دواب ثم ان رب الدابة اجر دابة من غير دابة  
اخرى وذهب اخرى وبيع فوجد المستكرى الدواب في ايديهم قال ان كان باع من غدر  
فبيعه جائزا وانقصت الاجارة وان كان باع من غير غدر فالبيع مردود واما اذا وجد  
الدابة في يد المستكرى فلا خصومة بينهما حتى يحضر ربها والموهوب له خصم فيها واما  
الاجارة فالمستاجر حتى يحضر حتى يستوفى الاجارة وان تكاد دابة غلاما ودابة الى  
البصرة بعشرة دراهم صفقة واحدة ذاهبا وجائيا وشرط لهم ردها الى الكوفة  
فابق الغلام وذهبت الدابة قال عليه من الاجر بحسب ما اصاب من خدمة  
الغلام وركوب الدابة واذا استاجر الدابة وحدها وقال له الكاري استكر  
غلاما يتبعك ويتبع الدابة واجره على واعطه نفقة يتفق على الدابة ففعل ذلك المستاجر  
وسرق النفقة من الغلام قال ان اقام المستاجر البيعة انه استاجر الغلام ففعل  
اليه النفقة او اقر الغلام بالقبض لزم الكاري النفقة ان ضاعا ولم تضع  
فلا شيء له ورجل تكاد دابة الى بغداد بعشرة دراهم فاعطاه اجره فلما بلغ بغداد  
رد عليه بعض الدراهم قال هي زيوف او ستوق قال القول قول رب الدابة فيما  
زعم انه لم يستوف وفيما زعم انه زيوف او ستوق واذا الكاري في الطريق  
فاستاجر المستكرى رجلا يقوم على الدابة فهو متطوع في ذلك وان انفق ذلك  
في الطريق فعليه من الكرى بقدر ما بيننا والقول قوله ورجل تكاد دابة من رجل  
احدهما الى بغداد والاخرى الى الحلوان قال ان كانت التي الى بغداد بعينها والتي  
الى الحلوان بعينها فهو جائز وان كانت بغير عينها لم يجز وعليه فيما ركبها اجر مثلها ولا  
ضمان عليه ورجل تكاد دابة الى بغداد فاد الكاري ان يحمل عليه متاعا له او  
لغيره بكرة مع متاع المستكرى قال للمستكرى ان يضمنه من ذلك فان حملت بلغت  
الدابة الى بغداد لم يكن للمستكرى ان يحبس عنه شيئا من الاجر لذلك واذا اختلف  
المواجران في مقدار الكرى فالقول قول المستاجر فان اقام المجرى البيعة فكل  
واحد منهما نصف ما قامت به بينته ورجل تكاد دابة على انه بالخيار ساعة من  
نهارا فركبها على ذلك فغطت تحتها ونزل عنها في منزله فسرت قال اذا كان  
الخيار له فركبها فقد لزمه الاجر ولا ضمان عليه وان كان الخيار لصاحب الدابة  
فالمستاجر ضامن لها ولا اجر عليه ورجل تكاد دابة الى بطن عليه فاد ثقه  
في الرحا وساقه اجيره فعنف عليه الاجير حتى عطف من عمله قال الاجير ضامن له







عذر والعذر ان ينهدم البيت او ينهدم منه ما لا يستطيع ان يسكن فيه فان اراد  
صاحبه ان يبيعه لم يكن له ذلك وان باعه لم يجز وان كان عليه دين فحبس فيه فاما  
فهذا عذر وبيعته جائز ولو انهدم منزل الماخر ولم يكن له منزل اخر فاما ان يسكن  
لم يكن له ان ينقض الاجارة وكذلك ان اراد التحول من المصروا ان كان هذا بيتا  
في السوق يبيع فيه التاجر ويشترى فحقه دين او فلس فقام عن السوق فهذا  
عذر وله ان ينقض الاجارة وكذلك ان اراد التحول من بلد الى بلد او من تلك  
التجارة الى تجارة اخرى او اراد السحر من ذلك المصروا عذر وان لم يكن  
هذا ولكنه وجد بيتا هو اخص منه لم يكن هذا عذرا وكذلك لو اشترى منزلا  
فاراد التحول اليه وان استاجر دابة الى بعد دابته ثم بدا للمستاجر ان يفعد  
يخرج فهذا عذر وكذلك لو كان اراد الخروج في طلب غريمه او عبدا بقر فرجع  
وكذلك لو مرض او لزمه غريم او خاف امرا او تغيرت الدابة او اصابها شئ لا  
يستطيع الركوب معه وان عرض الدابة مرض لا يستطيع الشخص مع دابته لم يكن  
لرب الدابة ان ينقض الاجارة ولكنه يومر ان يرسل معه رسولا يبيع الدابة بغير  
عينها لم يكن هذا عذرا ويومر ان ياتيه بدابة يحمله عليها ولو حمله على دابة فمات المستاجر  
في بعض الطريق كان عليه من الاجر بحسب ما سار وتبطل عنه بحسب ما بقي وكذلك ان كثر  
الى مكة فان مات دابة ابل في بعض الطريق فان ابا حنيفة قال للمستاجر ان يركبها  
على حاله ولا يضمن وعليه الكرى حتى ياتي مكة فيرفع ذلك الى القاضي وذكر في كتاب  
الشروط ان هذا اذا كان في مفازة حيث لا يقدر عليه سلطانا ويجاز ان يقطع  
وهو استحسان فان سلم القاضي له الكراء الى الكوفة فهو جائز وان فسخ الكرى وباع  
الابل فهو جائز واجب الى ان كان المستاجر ثقة ان ينفذ الكراء له الى الكوفة وان  
انفق على الابل شيئا لم يحسب له ذلك الا ان يكون بامر القاضي فيحسب له اذا اقام البيعة  
عليه وان كان المستاجر غير ثقة ولا مامون فاني اجب للقاضي ان يفسخ الاجارة  
ويبيع الابل فان اقام المستاجر البيعة على توفير الكراء رد عليه بحسب ما بقي وانما قيل  
منه البيعة على ذلك لان الابل في يده فلا ينبغي له ان ياخذها منه حتى يرد عليه ما بقي  
له من الاجر وهذا قضاء على الورثة فاذا وان استاجر ارضا فغلب عليها الماء او  
اصابها نزل لا يصلح معه الزراعة فهذا عذر وكذلك ان اراد ان يترك الزراعة  
وياخذ في عمل غيره او يقتصر حتى لا يقدر على ما يزرع وان وجد ارضا اخص منها  
او اجود منها لم يكن هذا عذرا وان مرض المستاجر وكان هو الذي يعمل بنفسه  
فهذا عذر وان كان انما يعمل اجراؤه فليس هذا عذرا وان كانت الارض لغيره  
اجرها وصيه فكبر البيعة لم يكن له ان يفسخ الاجارة وفي جميع الاجارة اذا مات  
المستاجر او دابة الشئ انتقضت الاجارة واذا استاجر عبدا للخدمة او لعل من

الاعمال فمرض العبد فهذا عذر والمستاجر ان يفسخ الاجارة وان اراد العبد  
لم يكن له ذلك وان لم يفسخها واحد منها حتى يرا العبد فالاجارة لازمة ويخرج من  
الاجر بحسب ما تعطل وكذلك ان ابن وكذا ان كان سارقا للمستاجر ففسخ الاجارة  
وليس للمولى العبد ففسخها وان اراد المستاجر ان يسافر ويترك ذلك العمل فهو عذر  
فان اراد دابة العبد ان يسافر لم يكن هذا عذرا وان وجد المستاجر اجرا اخص  
منه لم يكن هذا عذرا وان كان العبد غير حاذق بذلك العمل لم يكن للمستاجر  
ان يفسخ الاجارة الا ان يكون عمله فاسدا فله ان يفسخ حينئذ فان مات العبد  
الاجارة فان كان المستاجر رجلا فمات احدهما انتقضت حصته وكذلك ان كان  
المزجرا ثنان فمات احدهما وان ارتد الماخر والمستاجر وحق بدار الحرب انتقضت  
الاجارة فان لم يختصا ولم ينقض حتى رجع مسلما وقد بقي من المدة شئ فالاجارة  
لازمة فبما بقي منها **باب الشهادة في الاجارة** واذا اختلفا شاهدا  
الاجارة في مبلغ الاجرة التي سميت في العقد والمدعى لها هو الماخر والمستاجر  
فالشهادة باطلة فان لم يكن بينهما بيعة وقد نصها وقاع على الاجارة واختلفا في  
الاجرة قبل ان يستعمله تخالفا وتزادا وكذلك ان كانت دابة فقال رب الدابة  
اكرتلك الى البصرة بعشرة دراهم وقال المستاجر الى بغداد بخمسة تخالفا  
وتزادا وان حلفا جميعا ثم قامت لاحدهما بيعة اخذت ببيئته وان قامت لهما  
جميعا بيعة اخذت ببيئته رب الدابة على الاجر وبيئته المستاجر على فضل المسير  
وهذا قول الى حنيفة الاخر وقد كان قبل هذا يقول هو الى بغداد باثني عشر درهما  
ونصف وان انفقا في المكان واختلفا في جنس الاجر فالبيعة بيعة رب الدابة  
وان كان قد ركبها الى بغداد فقال اعترني الدابة وقال صاحبها بل اكرتتها منك  
بدرهم ونصف فالقول قول الرابسة وليس عليه اجر ولا ضمان فان اقام الماخر شاهدا  
فشهدا احدهما بدرهم والاخر بدرهم ونصف فان ابا حنيفة رحمه الله قال افضلي  
بدرهم وتودك رجل دابة رجل الى الحيرة فقال رب الدابة اكرتتها الى الجحنا الى امر  
البيوت بدرهم تجاوزت ذلك وتقال الذي ركب اعترنيها وحلف على ذلك فانه  
بري من الاجر فان اقام رب الدابة شاهدين انه اكره الى الحيرة بدرهم لم يقبل  
ذلك لان دعواه قد اكد بشهوده وان ادعى رب الدابة انه اكرها منه الى الشاهدين  
بدرهم فانه يقض له بذلك اذا كان قد ركبها ولو قال المستاجر تكا رتتها منك  
الى بغداد سبعة دراهم وقال رب الدابة اكرتتها منك الى موضع كذا من السواد  
سبعة غير ذلك الطريق بدرهم وقد ركبها الى القادسية فلا كراء عليه لانه خالف  
بصا وضا منا ولو ادعى انه اكره دابتين باعيانها الى بغداد بعشرة دراهم  
وقال الماخر اكرتتك احدهما ببيئتها بعشرة دراهم واقاما البيعة فقول الى



الاول هما له بخمسة عشر درهما اذا كان اجر مثلها سواء ثم رجع عن ذلك وقال  
 هما عشرة دراهم وهو قول ابو يوسف ومحمد رحمهما الله وان كان رب الدين  
 ادعى انه اكره احداهما بعينها بدينار واقام المستاجر البينة انه استكراهما جميعا  
 بعشرة دراهم فله الدنانير بدينار وخمسة دراهم وكذلك هذا في الاجناس المختلفة  
 من الاجر وان ادعى المستاجر دابة واحدة انه تكادها الى بغداد بدينار واقام  
 البينة واقام صاحبها البينة انه اكرها اياه الى الصراة بعشرين درهما وقد  
 دكها الى بغداد والصراة المنصف قضيت عليه بعشرين درهما ونصف دينار  
 وكذلك اذا اختلف الاجر في هذا الوجه من الكيل والوزن والعروض والكيوان  
 واذا ادعى المستاجر الاجارة ومحمد صاحب الدابة فشهد شاهدان استأجر  
 ليركبها الى بغداد بعشرة دراهم وشهد الاخر انه استأجرها ليركبها ويحمل هذا المتاع  
 عليها بعشرة وكذلك ان ادعى المستاجر لم يجر الشاة وكذلك ان اختلفت  
 حمولتين رجل ادعى انه سلم ثوبا الى صباغ ومحمد الصباغ ذلك فشهد له شاهد  
 دفعه اليه ليصبغه احمر وشهد الاخر انه دفعه اليه ليصبغه اصفر فقد  
 المشاهدة وكذلك ان يجر ذلك رجل الثوب وادعاه الصباغ باب  
 ما يضمن فيه **الاجر** وقال ابو حنيفة رحمه الله اذا سلم الرجل ثوبا الى قصار  
 يسمى قد قصار فتخرق او عصره فتخرق او جعل فيه النورة فاحرق او  
 فتخرق فهو ضمان من ذلك كله وهذا من جنابة يده فان كان اجرا لقصار فعل  
 ذلك غير متعده فالا ضمان على القصار دون الاجر لان الاجر اجير خاصة وقال  
 ابو حنيفة اذا هلك الثوب عند القصار فلا ضمان عليه وهو ممن بعد الجعة  
 وكذلك لو سرق وكذلك جميع الغمال وقال في الصباغ يصبغ الثوب احمر فيقول  
 رب الثوب امرتك باصفر فاقول قول رب الثوب وله ان يضمنه قيمة ثوبه ابيض  
 وان شاء لم يضمن واخذ ثوبه وضمن للصباغ ما اذا اذ قصير في ثوبه وان كان  
 صبغه اسود فاخذ ثوبه لم يكن للصباغ عليه شيء لان السواد نقصان  
 والصفرة والكحة زيادة وقال ابو يوسف ومحمد السواد مثل ذلك ايضا اذا كان  
 يزيد في الثوب وقال ابو حنيفة رحمه الله في الملاح اذا اخذ الاجر فان غرقت  
 السفينة من ريح او موج اصابها او خيل صدمته من غير فعل الملاح ومن غرقت  
 فلا ضمان على الملاح لانه ليس من عمله وان غرقت من مده او معالجته او عنفة فهو  
 ضامن وان كان الملاح الطعام وخلا بينه وبينه فقبض فلا ضمان عليه بل  
 يخلف في قول ابو حنيفة رحمه الله وان انكسرت السفينة فدخل الماء فافسده  
 فان كان ذلك من عمل الملاح فهو ضمان من وقال ابو حنيفة ان كان رب الطعام  
 في السفينة او وكيله فلا ضمان على الملاح في شيء من ذلك الا ان يخالط الملاح

او يصنع شيئا يتقدم فيه الفساد قاذ اجم الحجام باجرا ويزع البيطار او خبز النجاة  
 باجرا او عبدا بامرويه او بيط فرجة فان من ذلك فلا ضمان عليهم لم يخالطوا  
 وان فعلوه بغير امر ضموا واذا ق اجرا لقصار ثوبا فخرقة فغمانه على الاستاد  
 الاجير ولو وطى الاجير على ثوب القصار مما لا يوطى عليه فخرقة كان الضمان عليه  
 خاصة وان كان مما يوطى عليه فلا ضمان عليه لانه ما ذون له في وطئه ولو  
 وطى القصار ثوبا وديعة عنده فخرق كان ضامنا له وان كان مما يوطى اذا لم يكن  
 في بسطه اذن ولو حمل الغلام رجلا في بيت القصار من ثياب القصار فعثر  
 فسقط فتخرق بعضها كان ضمان ذلك على القصار دون الاجير وكذلك لو دخل  
 بنار للسراج بامر القصار فوقعت شرارة على ثوب من القصادة فاحرقه او وقع  
 السراج من يده فاصاب دهنه ثوبا من القصادة وكذلك اجد سائر الاعمال  
 وكذلك اجرا لرجل يخدمه فان وقع من يده شيئا فانكسر او فسد شيئا فمات الخلف  
 في خدمة صاحبه فلا ضمان عليه اذا كان ذلك في ملك صاحبه ولو ان غلام القصار  
 انفلت من يده المدقة فيما يدق الثياب فوقعت على ثوب من ثياب القصادة فخرقة  
 فالضمان على القصار دون الغلام وان وقع على ثوب القصار او متاعه فافسده  
 فلا ضمان فيه ولو وقع ذلك على ثوب انسان من غير القصادة كان ضمان ذلك  
 على الغلام وقال محمد اذا انفلت منه المدقة فوقعت على موضع المدقة ثم وقعت  
 على شيء بغيرها فلا ضمان على الاجير ولو اصاب ذلك انسانا فقتله كان ضمانه على الغلام  
 دون القصار لانها جنائته وكذلك لو مرت بشيء من متاعه بحمله فوقع على انسان  
 في البيت فقتله كان ضامنا ولا يشبه الجنابة في بني ادم ما سوى ذلك من الحيوان  
 والعروض رجل دعا قوما الى منزله فمشوا على بساطه فتخرق ولم يضمنوا وكذلك  
 لو جلسوا على وسادة وكذلك لو كان متقلدا سيفا فلما جلس شق السيف  
 البساط او وسادة ولو وطئوا على اية من اوائنه او ثوبا لا يبسط مثله ولا  
 برطام ضموا واذا حمل الاجير شيئا في خدمة استادة فسقط ففسد لم يضمن  
 ولو سقط من يد رب البيت شيء على وديعة عنده فافسدها كان ضامنا لها وكذلك  
 لو عثر فسقط عليها فان كان بساطا او وسادة استعاره ليستخدمه فلا ضمان  
 عليه في ذلك ولا على اجيره واذا جفف القصار ثوبا على جبل فمرت عليه حمولة  
 فخرقة في الطريق فلا ضمان عليه والضمان على سائق الحمولة رجل تكادى من رجل  
 دابة ليحمل عليها عشرة مضاييم حنطة من الكوفة الى الحيرة فحمل عليها خمسة عشر  
 خنطما ولا يعلم صاحبها فلما بلغت الحيرة وعطبت الدابة فعليه الاكاملاويين  
 ثلث قيمتها في قول ابو حنيفة وابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وقال ابو حنيفة  
 لو شجع رجل عبدا من مملوكين وشجع اخر بعد ذلك موصحة فمات منها كان على الاول



عشر قيمته صحيحا وعلى الآخر نصف عشر قيمته متجاوزا شحنتين وما بقي من قيمة فليهما  
نصفين وقال ابو يوسف ومحمد لو ان حايطا ما يلا لرجل ثلثاه والاخر ثلثه نقد  
اليهما فيه فوقع على رجل فخرجه او قتله كان على كل واحد منهما نصف الدية ولو لم  
يجرجه ولكن قتله نقل الحايط كان على صاحب الثلث ثلث الدية وعلى صاحب  
الثلثين ثلثا الدية وقال ابو حنيفة لو امر رجلان يضرب عبده عشرة اسواط  
فضربه احد عشر سوطا فمات من ذلك رفع عنه ما نقصه العشرة اسواط ومن  
ما نقصه السوط الاخر مضروبا عشرة اسواط ونقص ما بقي من قيمة مضروبا  
احد عشر سوطا وقال ابو حنيفة رحمه الله اذا سلم الرجل عبده وابنه الى  
مكتب او عمل فضربه الاستاد فهو ضامن لما اصابه في ذلك وان اذن له في ذلك  
فلا ضمان عليه وكذلك قال ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى واذا رهنه في الرق  
ومكة منها فوقع الرهن في غنمها فغذ بها فغطيت فهو ضامن وان كان صاحبها  
اذن له في ذلك وامره بالزهي ففلا ضمان عليه ولو امر رجل رجلا ان يقطع اصبعه  
لجميع اصابعه فيها فقطعها فمات منها لم يكن على القاطع شيء وكذلك لو امره  
ان يفعل ذلك باثر له صغيرا او يعبد له رجل امر حيا ما ان يقطع سنانه فقلعه  
فقال امرتك ان تقلع سننا غير هذا فالقول قوله والحكم ضامن رجل تكا راية  
يحمل عليها محتاجا يتم فحمله في جوارق عشر من مخنوم اثم امر رب الدابة فكاد  
الذي وضعها على الدابة فلا ضمان على المستكرى فيها وان حملها جميعا حتى  
وضعها على الدابة ضمن المستاجر ربع قيمة الدابة وان كان الحمل في عدلين فحمل  
كل واحد منهما عدلا فوضاها على الدابة لم يضمن المستاجر واذا ساق الراعي البقر  
فتناطح فقتل بعضها بعضا او وطئ بعضها بعضا من سياقه او في سياقه  
وبقر غير مشترك وهي لاثنا واحد فلا ضمان عليه وان كانت لقوم شتى فهو  
ضامن مشترك او غير مشترك كما يضمن الرجل حنافة دابته في سياقه وكل  
من وقع عليه الضمان فلا اجر له فيه واذا ساق الراعي الماشية فغطيت واحدة  
منها في سياقه او وقعت في هذا وغيره منها في السياق فغطيت وهو الجائر  
فهو ضامن لذلك وقال ابو حنيفة رحمه الله اذا استاجر الرجل دابة ليركبها ففلس  
من الثياب اكثر مما كان عليه حين استاجرها فان لبس من ذلك ما يلبسه الناس  
فلا ضمان عليه وان لبس ما لا يلبسه الناس فغطيت فهو ضامن بقدر ما زاد  
واذا تكا رى الرجل ناقة ليحمل عليها امراة فولدت المرأة فحملها هي وولدها على  
الناقة بغير امر صاحبها فغطيت الناقة فهو ضامن بحسب ما زاد عليها الولد  
وتولدت الدابة فحمل ولدا لاناقة مع المرأة كان ضامنا وان تكا رى بغير الحمل  
فحمل عليها واملة فهو ضامن لانه خالف وان حمل عليه رجلا مكان الحمل وركبه فلا ضمان

عليه لانه اخف من الحمل باب اجارة رحا الماء واذا استاجر رحا  
والبيت الذي هو فيه ومتاعها كل شهر باجر معلوم فهو جائز وان انقطع الماء  
عنه فلم يعمل رفع عنه من الاجر بحسب ذلك وله ان ينقص الاجارة وان لم ينقصها  
ويرفع عنه من الاجر بحسب ما انقطع عنه الماء فان اختلفا في ذلك فالقول قول  
المستاجر ولو قال المواجه لم ينقطع الماء فان كان الماء يوما اختصما منقطعا  
فالقول قول المستاجر وان كان جائدا فالقول قول المواجه مع يمينه على علمه فان  
كان استاجر جميع ذلك بعشرة دراهم كل شهر ثم طعن فيها في الشهرين فلا ضمان  
وربع عشر بن درهما فان كان المستاجر هو الذي يقوم على الطعام والرحا او  
اجيره او عبده فالربح طيبك وان كان ربا لطعام هو الذي يلى ذلك لم يطبق  
الربح الا ان يكون عمل فيها عملا ينتفع بها الرحا من كرى النهر ونقر الرحا وغير  
ذلك واذا استاجر الرجل من الرجل موضعها على نهر ليسنى عليه بيتا ويتخذ عليه  
رحا على الحجارة والحديد والمتاع والبناء من عند المستاجر فهو جائز فان انقطع  
ماء النهر فلم يطحن الرحا فالاجارة له لازمة وله ان يفسخ الاجارة ولو استاجر  
رحا ماء بمتاعها وبيتها ونهرها فانقطع الماء فلم يفسخ الاجارة حتى يضي شهر فلا  
اجر عليه في ذلك الشهر وان قل الماء حتى اضربا لطحن وهو يطحن على ذلك فان كان ضرا  
فاحشا فله ان يترك الاجارة وان كان غير فاحشا فالاجارة لازمة له واذا خاف  
رب الرحا ان ينقطع الماء ففسخ الاجارة فاكرى البيت والحجر من والمتاع حاشا  
فهو جائز فان انقطع الماء فليس المستاجر ان يترك الاجارة الا ترى ان طحا فالاستاجر  
رحا يطحن بحمله فنفق بحمله ولم يكن عنده ما يشتري به حملان له ان يترك الاجارة  
ولو استاجر رحا ماء فانكسر احد الحجرين والدوارة والبيت فله ان يفسخ الاجارة  
فان اصلح ذلك رب الرحا قبل الفسخ لم يكن للمستاجر ان يفسخ بعد ذلك ولكن  
يرفع عنه الاجر بحسب ذلك والقول قول المستاجر في مقدار العطلة الا ان  
يتكرها المواجه واذا استاجر رحا ماء على ان يطحن فيها الحنطة ولا يطحن غيرها  
فطحن فيها شعيرا وشيئا من الجوب غير الحنطة فان كان ذلك لا يضرب الرحا  
لم اضمنه وان كان اضرب عليها من الحنطة ضمنته ما نقصها وكذلك البرزق  
ولو استاجر رجل رحا من رجل وبيتا من اخر وبغير من اخر صفقة واحدة وكل  
شهر باجر معلوم فهو جائز ويقسمون الاجر بينهم على قدر ذلك ولو اشترك  
ارباب هذه الاشياء على ان يعملوا الناس بالاجر فاطحنوه فاجر بينهم على  
ان اجروا الحمل بيمينه فطحن فاجر ذلك لصاحب الحمل والاخرين اجر انفسهم  
على صاحب الحمل فان قبلوا الطعام على ان يطحنوه باجر معلوم ولم يواجروا الحمل  
بيته فاكسبوه فهو بينهم اثلاث ولو كان لرجل بيت على نهر قد كان فيه رحا ماء



فذهب رجل اخر برحاه ومتاعها فتصيبها في البيت واشتركا على ان يتفلا من ذلك  
الخطلة والشعير فيطحنانه فاكسبا من ذلك فهو بينهما نصفين فهذا جازي وما  
تقبلاه فطحنانه فاجر به بينهما نصفين وليس للرجل ولا للبيت اجر الا ترى ان تصا  
لوا مشتركا على ان ما يحصل فهو بينهما نصفين على ان يعمل في بيت احدهما باداة  
الاجر كان ذلك جازيا وكذلك سائر الصنائع ولكن تواجرا لرجل واحد معلوم  
على طعام معلوم كان الاجر كله لصاحب الرحا ولصاحب البيت اجر مثل بيته  
ونفسه على صاحب الرحا اذا كان قد عمل في ذلك ولا اجرا وزبه لنصف اجر الرحا  
في قول ابي يوسف ولو ان رجلا لو نهر اشترك هو ورجلان على ان جاء احدهما رجلا  
والاخر يمتاعها على ان يبنوا البيت جميعا من المولم وعلى ان ياكسبوا من شئ  
فهو بينهما فهذا جازي مثل المسئلة الاولى باب الكرى الى مكة واذا استأجر  
الرجل بعيرين من الكوفة الى مكة يحمل على احدهما محلا فيه رجلان وما يصلحهما من  
الوطأ والدثار وقد راي الرجلين ولم يره الوطأ والدثار واحدهما راملة  
يحمل عليها كذا محتوما من السوق والدقيق وما يصلحها من الحبل والزيت والمساكين  
ولم يبين ذلك وشرط عليه ما كان يكتفي به من الماء ولم يبين ذلك فهذا كله  
في القياس ولكن ابا حنيفة رحمه الله قال استحسن ان اجيره وقال ان اشترط  
عليه ان يحمل له من هدايا مكة من صالح ما يحمل الناس فهو جازي وهو قول ابي  
يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ووزن المعاليق والهدايا احب البنا وكل يحمل قريتين  
من ماء او اوتين من اعظم ما يكون من ذلك ويكتب في الكتاب ان يحمل قريتي  
الوطأ والدثار والقريتين والادوتين والحجمة والقبعة فان ذلك لذي الان  
اشترط عليه عقبة الاجر فهو جازي ويكتب انه قد راي الاجرة في كتاب الشرط  
قال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله نرى ان يشترطا من هدايا مكة كذا كذا منا وان  
تكارى شق محمل وشق راملة فاختلغا فقال الجاهل انما عنت عبدان المحمل وقال  
المستكرى بل عنت الابل فان كان الكرى كما يتكاري به الابل الى مكة فهو على الابل  
وان كان كما يتكاري به شق محمل حسب القول قول الجاهل وانما تكارى من الكوفة  
الى مكة ابل مسماة بغير اعيانها فقال الجاهل اخرجك في غرة ذي القعدة وقال  
المستكرى اخرجني في خمس يمضين او قال الجاهل اخرجك في خمس يمضين وقال  
المستكرى في غرة الشهر فانه يخرج في خمس يمضين في الوجهين جميعا الا ان لا  
الفوت وان اراد الكرى ان يتأخر الى النصف فاذا ذلك المستكرى فليس له  
ذلك لان هذا وقت يخاف فيه الفوت وان قال المستاجر اخرجني للنصف وقال  
المكرى بل اخرجك بخمس يمضين فانه يركبني من العلف واني او اخره الى  
عش يمضين من ذي القعدة ولا اخره اكثر من ذلك وان كان بينهما شرط

حملتها عليه ولا باس بان يسلف في كراء مكة قبل الحج لسنة او كما شهر لان في  
الحج معروف ولو تكا رى منه محلا او زاملة وشرط عليه حمله معلوما على الرائلة  
فما اكل من ذلك المحمل ونقص من المكبل والوزن كان له ان يتم ذلك في كل منزل  
ذاهبا وجايشا وان خرج بهما يفودها ولم يركبها ولم يحمل عليها ذاهبا وجايشا  
فعليه الاجر كما ملا وكذلك لو بيعت بهما مع عبده يفودها واذا اما الرجل يعقل  
فرضي المناسك ورجع الى مكة فانما عليه من الاجر بحسب ذلك وهو قول  
ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد يلزمه من الكرى خمسة اعشار  
ونصف وتبطل عنه اربعة اعشار ونصف لان الذهاب اربعة اعشار  
ونصف والرجعة كذلك وقضاء المناسك سنة ولو كان شرط المهر على  
المدينة في الرجعة او في البداية وان كان في البداية الزمة من الكرى اذ اقامت  
بعد الفراغ من الحج ستة وثلاثين جزءا من ثلاثة وستين جزءا من جميع الكرى  
فان كان الشرط في الرجعة الزمة من الكرى ثلاثة وثلاثين جزءا من ثلاثة  
وستين جزءا وذلك ان جعلت المدينة ثلاثة اجزا والمناسك ستة اجزاء  
وبدأة سبعة وعشرين والرجعة مثل ذلك واذا تكارى قوم مشاة بعول  
الى مكة واشترطوا على المكري ان يحمل من مرضهم او اعبي فهذا فاسد ولو  
اشترطوا عليه عقبة لكل واحد منهم كان جازيا واذا اراد المستاجر ان يبدل  
محمله فيجعل محلا غيره فان لم يكن في ذلك ضرر فله ذلك فان اراد ان يقب  
على المحمل كنيسة او قبة فليس له ذلك الا برضا المكاري وان اشترط عليه  
كنيسة فادان يجعل مكانها كنيسة اعظم منها او قبة فليس له ذلك  
وان اراد ان يجعل كنيسة دونها فله ذلك وان اراد الجاهل ان لا يخرج  
الى مكة فليس هذا بعذر وان اراد المستاجر ان لا يخرج عامة ذلك هذا  
عذر وكذلك لو كراه محمل الطعام الى مكة فبلغه عنها كسادا وخوف او  
بداله ترك التجارة فهذا عذر باب من استاجر اجرا يعمل في بيته  
واذا استاجر الرجل اجرا يعمل له في بيته عملا سمي ففرغ الاجر من العمل لم يثبت  
المستاجر ولم يصف من يده حتى يسد العمل او هلك فله الاجر كما ملا على المستاجر  
وكذلك لو استاجر محملا له في بيت المستاجر قميصا فحاط بعضه ثم سرق  
الشراب له من الاجر بقدر ما خاط ولو كان استاجر له في الاجر لم يكن له  
شئ من الاجر الا ترى انه لو استاجر يبنى له حايطا معلوما فبنى بعضه او كله ثم  
انهدم فله اجر ما بنى له في ملك صاحبه وكذلك حفرا البئر في ملكه وكذلك  
الرجل يستاجر الجبان يحفر له في بيته دقيقا معلوما باجر معلوم فحفره ثم سرق  
فله الاجر كما وان سرق قبل ان يفرغ منه فله من الاجر بقدر ما عمل ولو كان



في بيت الجار لم يكن له من الاجر شيء ولا ضمان عليه فيما سرق في قول ابي حنيفة  
رحم الله وان احرقت الخبز في النور قبل ان يخرج منه فان ابا حنيفة قال في هذا  
هو ضمان من فان ضمنه قيمته بخمسة اعطاء الاخر وان ضمنه دقيقاله يكون له اجر  
وهذا قول ابي حنيفة والي يوسف ومحمد رحمهما الله وان استاجر رجلا يعمل طعاما  
الى موضع معلوم فسرق منه في بعض الطريق فله الاجر بقدر ما حمل وكل شيء اذا  
هلك لم يكن فيه اجر فله ان يجبسه حتى ياخذ الاجر وكل شيء اذا هلك كان له اجر  
فليس له ان يجبسه حتى ياخذ الاجر وان جبسه فذلك عنده ضمنه واذا عمل الفسطة  
والصباغ والخياط واشباههم في بيت الذي استاجروهم لم يكن لهم ان يجبسوا  
المتاع بالاجر وهم ضمانون في قول ابي حنيفة لما جئت ابيهم فيما علموا في بيت  
المستاجر مثل يضمنون ما علموا في بيوتهم ولو استاجر خبازا يصنع له طعاما في  
فاسد الطعام او احرقه او لم ينصح فهو ضمان لان الاجر مشترك وهذا من جنابته  
ولو لم يفسد الخبز ولكن رتب الدار اشترى راوية من ماء فامر صاحب البعير فاد  
الدار فساد البعير فغضب فخر على القدر فكسرها فافسد الطعام فلا ضمان على صاحب  
البعير لانه ساقه في الدار يامر صاحب الدار ولا ضمان على الخباز فيما افسد من الطعام  
بذلك وكذلك لو كان البعير سقط على ابن ربه الدار وهو صبي فقتله او على عبده فلا  
ضمان عليه لو دخل الخباز بنا البعير بها فوقع شرارة فاحرق الدار والخبز  
فلا ضمان عليه لان له ان يدخل النار يعمل بها ولا ضمان على ربه الدار فيما احرقت  
للسكان لانه ادخل النار في ملكه **باب اجارة الفسطة وغيره** واذا  
استاجر الرجل فسطة ط يخرج به الى مكة ذاهبا وجائيا ويخرج من الكوفة  
في هلال ذي القعدة فهو جائز وكذلك الخيمة والكنيسة والرقاق والسرادق  
والجرب والحوالق والحبال والقرب والبسط وان تكادى الفسطة يخرج بها الى  
ذاهبا وجائيا ولم يسم متى يخرج فهو فاسد القياس ولكن ادع القياس واجزه  
ويخرج كما يخرج الناس وان تخرق الفسطة من غير خلاف ولا عظم يضمن وان  
بر ورجع وقال استعيت عنه فلم استعمله فالاجر واجب عليه ولو انقطع اطباء  
او تكثر عموده فلم يستطع نصبه لم يكن عليه اجر ولو احرقت فقال لم استعمله الا  
يوما واحدا كان القول قوله وليس عليه من الكرا الا كراهة مقدار ذلك ولو اسرج  
المستاجر في الفسطة او الخيمة او القبة سراجا حتى اسود الفسطة من الدخان  
او احرقت او غلق فيه فذيل فان كان منع كما يصنع الناس فلا ضمان عليه وان  
كان تفككه واتخذ مطبخا او اوقد فيه نارا حتى احرقت وصار بمنزلة المطبخ  
السود ضمنه ما افسد فان كان يقي منه ما يسكن فيه فعليه كراهة وكذلك اذا  
فيه وان كان اشترط عليه صاحبه ان لا يوقد فيه ولا يسرج فليس له ان يوقد فيه

ولا يسرج فان فعل فعليه الضمان وعليه الاجر واذا استاجر فيه تربية الكوفة في  
شهر ياجر مسمى ليو قد فيها وبيت فهو جائز فان ابات فيها عبده او ضيفه فلا ضمان  
عليه وهو مثل المسكن وكذلك الفسطة والخيمة في طريق مكة وان استاجر فسطة  
يخرج به الى مكة ففقد هو واعطاه اخاه فخرج ونصبه واستظل فيه فهو ضمان  
اجر عليه في قول ابي يوسف وقال محمد لا ضمان عليه وعليه الاجر وقال سكاة وكني  
غيره سواء الا ترى انه لو استاجر عبد ليخدمه في طريق مكة فاجر من غيره يخدمه  
لم يضمن الا ترى انه لو اخرج الفسطة فاسكن فيه غيره لم يضمن ولو كان هو الذي  
خرج به ثم اسكن فيه اخاه معه لم يضمن والفسطة طمخا للمسكن في هذا  
الموضع لا يتحول من موضع الى موضع في قول ابي يوسف رحمه الله وقال محمد هذا  
مثل خدمة العبد وكذلك الخيمة والسرادق ولو انقطع اطباء طمخا بالفسطة ط  
كلها فقصتها المستاجر من عنده ثم نصب الفسطة حتى رجع فعليه الاجر كله  
ويملك اطباءه ولو لم يعلق عليه الاطباء ولم يضربه لم يكن عليه كراهة ولو انكسرت  
او تاده فلم يضرب حتى رجع فعليه الاجر كاملا وليس الا وقاد مثل الاطباء والعمود  
لان الاوقاد من قبل المستاجر وان تكادى فسطة طمخا يخرجها الى مكة فخلفه بالكو  
حتى رجع فهو ضمان له ولا كراهة عليه لانه خالفه حين خلفه والقول فيه قوله مع  
يمينه بالله ما اخرجته وكذلك لو اقام بالكوفة فلم يخرج ولم يدفع الفسطة ط  
الى صاحبه وكذلك لو خرج ودفع الفسطة الى غلامه فقال ادفعه الى صاحبه  
فلم يدفعه حتى رجع المولى وكذلك لو دفعه الى امرأته ان برده الى صاحبه  
فلم يفعله ولو حمله الرجل الى صاحب الفسطة فاني ان يقبله يرى المستاجر والرجل  
من الضمان ولا اجر عليه ولو هلك الفسطة عند الاجر قبل ان يحمله الى صاحبه ففسد  
الفسطة ان يضمن ايها شاء فان ضمن الوكيل رجع به على المستاجر وان ضمن المستاجر  
لم يرجع على الوكيل وهذا قول ابي يوسف ومحمد واذا ذهب بالفسطة الى مكة ورجع  
فقال المراجع للمستاجر احمله الى منزلي فليس للمستاجر ذلك والحيلة على ربه  
المتاع في كل اجارة وفي العارية على المستعير واذا لم يخرج بالفسطة وخلفه  
بالكوفة فضمنه وسقط عنه الاجر فالحيلة على المستاجر لانه بمنزلة الغاصب  
استاجر دابة من الكوفة الى بلد اخرى وقبضها وذهب صاحب الدابة فان  
حبسها بالكوفة على قدر ما يحبس الناس الى ان يرحل فلا ضمان عليه ولا كراهة عليه  
وكذلك الفسطة وجميع ما يتكادى من بلد الى بلد وان حبسها ما لا يحبس الناس  
مثله يومين او ثلاثة فهو ضمان وان استاجر الرجل فسطة ط من الكوفة  
الى مكة جائيا وذهبا فقال احدهما بمكة اريد ان اتى البصرة فدفعها الكوفي الى  
البصري فدفعها به البصري فرب الفسطة ط ان يضمن قيمته ان هلك ولا اجر عليه



فان اراد ان يضمن الكوفي فان اقر الكوفي انه امره ان يذهب به الى البصرة كان  
ان يضمنه نصف قيمته ويضمن البصري نصف قيمته ولا اجر عليهما في الرجعة وان قال  
الكوفي لم امره ان يذهب به ولكني دفعته اليه لمسكه حتى يتحل فلا ضمان عليه  
يخلف على ذلك ولا اجر عليه في رجعته وان ارتفعا الى القاضي كنه منع البصري  
من الذهاب به الى البصرة وان راي القاضي ان يفسخ اجارة البصري ويوجب نصيبه  
من كوفي مع الكوفي الاول فهو جائز وان لم يجد من يستاجر فذبح الفسطاط  
الى الكوفي فقال نصفه معك بالاجارة الاولى ونصفه ودية حتى تبلغه صاحبه  
فهو جائز وعلى الكوفي نصف الاجر والاجر على البصري في الرجعة ولا الضمان وان لم  
يرتفعا الى القاضي ولكنهما استاجرا في ذلك فدفعه البصري الى الكوفي فرجع الكوفي  
فالكواري عليهما نصفين وان ارتفعا الى القاضي فاني ان يحكم بينهما الغيبة صاحب  
الفسطاط فدفعه البصري الى الكوفي فهو على الجواب الاول وان غصبه الكوفي غصبا  
فعلى الكوفي حصته من الاجر ذاهبا وجائيا وعلى البصري اجرة ذاهبا وليس عليه في  
الرجعة اجر ويكون الكوفي ضامنا لنصف قيمته ان هلك لانه غاصب في ذلك  
وان ارتفعا الى القاضي بمكة واقاما البينة على قبضها وحلف البصري على انه  
يريد الرجعة الى البصرة فان عمل القاضي في ذلك مما وصفنا فهو جائز وان  
ذلك ولم ينظر فيما بينهما فهو موسع عليه وان تكادى رجل فسطاطا من الكوفة الى  
ذاهبا وجائيا وخرج الى مكة فخلعة مكة ورجع الى الكوفة فعليه الكراذلهما  
وهو ضامن لقيمة الفسطاط يوم حلفه والفسطاط له فان لم يختصما حتى يخرج  
قابل فرجع بالفسطاط فلا اجر عليه في الرجعة لانه لم يستاجر الا في العام الماضي  
وكل مستاجر فسطاط او متاع او عقار او حيوان ففسد ذلك حتى لا يتفجع به او  
غصبه غاصب فلا اجر على المستاجر منذ يوم كان ذلك وعليه اجر ما قبله والقول  
قول المستاجر اذا اختصما يوم اختصما وهو على ما وصفنا من الفساد او الغصب  
مع يمينه والبينة بينة المواجر رجل تكادى دابتين من رجلين صفقة واحدة  
بعشرة دراهم ليحمل عليهما عشرين نختما فحل على كل واحد منهما عشرة نختم فان  
الاجر على اجر كل مثل دابة منهما فيعطيه صاحبه **باب الاجارة الفاسدة**  
رجل استاجر من رجل الف درهم يدرهم كل شهر يعمل بها فهو فاسد ولا اجر عليه  
ضامن للمال وكذلك الدنانير والكيل والوزن كله وان استاجر الف درهم ليرك  
بها يوما الى الليل باجر مسمى فهو جائز وكذلك الدنانير وكذلك لو استاجر حنطة  
مسمى ليعبر بها مكايلا له يوما الى الليل فهو جائز لانه عمل به بمقولة الا ان المستاجر  
يعمل به بمكة بمنزلة الاثاء المستاجر فعمل به وان استاجر نصيبا دار غير مسمى  
لم يجز وكذلك العبد والدابة في قول ابي حنيفة وابو ثور رحمهما الله ثم رجع ابو ثور

عن هذا وقال هو جائز وهو بالخيار اذا علم النسيب وهو قول محمد رحمه الله تعالى  
واذا استاجر مائة ذراع مكسده من هذه الدار او جريبي من هذه الدار لم يجز في  
قول ابي حنيفة وهو جائز في قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله ولا يجوز اجارة الشجر  
بالكرم باجرة معلومة على ان يكون الثمرة له وكذلك البنا الغنم وصوفها وولدها  
وسمنها وان استاجر ارضا فيها ذرع او رطلية او شجرا وقصب او كرم او ماء بمنع  
من الزراعة فالاجارة فاسدة في قولهم جميعا ولا يجوز اجارة الاجام والانهار  
للملك ولا لغيره وان استاجر بيرا يسقى شهر منها ارضه وغنمه لم يجز وكذلك  
النهر والعين ولو استاجر رجل عبدا باجر معلوم كل شهر وبطلان لم يجز وكذلك  
وكذلك استيجار الدابة باجر مسمى ويعلفها وقال ابو حنيفة كل اجارة فيها رزق  
الغلام او علف الدابة فهي فاسدة لان هذا مجهول الا ان كان يستحق في طعام  
الظير وحما وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز في الظير ولا في غيرها واشترط تطهير الدار  
ومرمتها وتعليق باب عليها او ادخال جذع في سقفها على المستاجر فيسند الاجارة  
وكذلك استيجار الارض باجر مسمى واشترط كرى نهر فيها او ضرب سنة عليها  
وحفر بريقها وان يسقى عليها على المستاجر وكذلك لو شرط عليه رب الارض ان يكون  
له ما فيها من زرع اذا انقضت الاجارة او ان يرد لها اليه مكره به رجل دفع ارضه  
الى رجل يفرس فيها شجرا على ان تكون الارض والشجر بين رب الارض وبين الفارس  
نصفين لم يجز فان فعل ذلك فالشجر لرب الارض وعليه قيمة الشجر واجر ما عمل ولا امر  
بتلف الشجر لا يدخل عليها من الفساد ولو كانا اكل الفلة على هذا حسب ما ياكل الفارس  
من اجرة وقال ابو الفضل تاويل هذه المسئلة عندنا ان جعل نصف الارض  
عوضا لجميع الفرس ونصفها خارج عوضا لعمله وتاويل قوله لما يدخل من الفساد  
عليها جميعا يريد به فساد القلع على صاحب الارض وصنابع عمل الاجر بالقلع وتاويل  
اجرة وقد دل على هذا في كتاب المزاولة ولودفع الى حايك غنلا يشبعه بالنصف  
كان فاسدا وكذلك نقل الطعام في سفينة او على دابة بنصفه غير جائز في قول  
ابو حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد له اجر مثله لاجاوزه بنصف ذلك ولو كان  
طعام بين رجلين فاستاجر احدهما صاحبه ليحملة او ليطبخه لم يجز وكان ابو حنيفة  
رحمه الله يقول لا ياخذ اجل على شيء هو فيه شريك وكذلك نسج الغزل وعلى الغنم  
التي بينهما ولا اجر له على ذلك ولو استاجر رجلا ماء على انه ان انقطع عنها الماء  
فلا اجر عليه لم يجز ولو استاجر كيتا ليقراها شعرها كانت او فقها او غير ذلك لم يجز  
وكذلك اجارة المصاحف فان سمي لذلك وقتا معلوما لم يجز ولا اجر له ان قرأه  
بحر وان استاجر رجل رجلا ليعلم ولده القرآن او الفقه او الفرائض او يؤمهم  
من رمضان وغيره او يواظن لهم وقد كره حديث عثمان بن العاص قال كان من امر



ما عهد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال صل بالقوم صلاة اضيقهم  
وان اتخذوا مودنا لم ياخذ على الاذن اجرا ولا يجوز الاجارة على شيء من الفنا والنوح  
والمزامير والطبل وشيء من اللهب وعلى الحداء وفراة الشعر ولا غيره ولا اجري ذلك  
وهذا كله قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد وان استاجر الذي من المسلم ببيعة يصلي  
فيها لم يجز لانها معصية وكذلك ان استاجرها ذي من ذمي وكذلك الكنيسة وبين  
النار وكذلك المسلم يستاجر من المسلم مسجدا يصلي فيه المكتوبة والناقلة ولا يجوز  
ان يستاجر اهل الذمة رجلا يصلي بهم او يضربهم بالنار فوسا اذا استاجر  
الذي من المسلم بيتا يبيع فيه الخمر لم يجز وليس شيء من هذا اجري في قول ابي يوسف  
ومحمد وكذلك من استاجر مسلما يحمل له خمر فان ابا يوسف ومحمد قال لا يجوز ذلك  
ولا اجزله وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى هو جائز وله الاجر وهو مثل رجل حمل رجل  
ميتة او عذرة او جيفة وقال ابو يوسف ومحمد هما الله لا يشبهه هذا الميتة  
والجيفة لانه يحمل الميتة ليطرحها والخمر انما يحمل للشرب والمعصية وكذلك الدابة  
يستاجرها الذي من المسلم ليحمل عليها خمر وكذلك السفينة فان استاجر ذمي  
ذميا يحمل له خمر فهو جائز وان استاجر منه بيتا يبيع فيه خمر فهو جائز وكذلك  
لو استاجره على ان يري له خنار يروا ان استاجره كبيع له ميتة او دما لم يجز  
ولا باس بان يواجر المسلم الذي داره يسكنها فان شرب فيها الخمر او عبيدها  
الصليب او ادخل فيها الخنار لم يلحق المسلم شيء من ذلك الاثم لانهم يواجرها  
كذلك وكذلك لو اتخذ فيها بيعة او كنيسة او بيت تاربعدان يكون ذلك بالبدن  
وكذلك لو باع فيها الخمر وكذلك هذا في الامصار غير اني احول بين اهل الذمة وبين  
ان يتخذوا في امصار المسلمين وان يبيعوا فيها الخمر وذكر حديث بوبه بن ثمران  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا حض في الاسلام ولا كنيسة وعن مكحول ان  
ابا عبيدة بن الجراح صالحهم بالشام على ان يحمل كبايسهم القديمة وعلى ان لا يتخذوا  
كنيسة وهذا تفسير الاول ومعناه عندنا ان لا يتخذ كنيسة في مصر من امصار  
واذا استاجر المسلم من الرجل المسلم بيتا يصلي فيه في رمضان لم يجز ولا اجزله  
وكذلك في الصلوة المكتوبة وكذلك الرجل يستاجر ليقبل له رجلا او شتمه او  
يضربه ظالما لم يجز ولا اجزله وكذلك كل اجارة وقعت في مظلة وان اعطاه  
لذلك سلاحا فضاع منه او انكسر لم يضمن ولو ان قاضيا استاجر ليضرب رجلا  
حدا قدماه او ليقنع من رجل او ليقطع يده او ليقوم عليه في مجلس القضاء او ليرى  
باجر معلوم فالاجارة جائزة ولا اجرو ويحل القصاص وضرب الحدود في  
ذلك في استيجاره ليقوم عليه كل شهر وان استاجره لاقامة الحدود خاصة  
او لقصاص لم يجز ذلك فان فعل شيئا من ذلك كان له اجر مثله ولو استاجره

على ان يجعل له رزقا كل شهر كما نجائنا وكذلك قسام القاضي اذا استاجره  
كل شهر باجر مسمى فهو جائز وذكر عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه ان  
له قاسم يقسم له بالاجر وكوفض لرجل بالقصاص في قتل قاتل استاجره رجلا  
له ثم اجعل الاجر لان هذا ليس بعمل ولو استاجر رجلا رجلا يغزو واعلم بمجوز ان  
شروطكم لا ان يكمل عينه شهر بدينهم اجرت ذلك وكذلك الدواة في كل داء  
وان استاجر رجلا ليرزقه لم يجز لان الرزق الذي جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم  
ولا يجوز الاجارة على تعليم الفنا والنوح وان اسلم غلامه الى معلم وشرط عليه ان يجز  
فهذا فاسد لان التحديق مجهول وكذلك لو شرط عليه في ذلك شهر اسماء ولو  
اجر ارضه بدراهم وشرط خراجها على المستاجر فهذا فاسد لان الخراج مجهول  
وكذلك لو اعطاها اياه بغير الاجر الا انه شرط عليه ان يورث خراجها وكذلك  
لو اجرها واستاجر العشر على المستاجر في قول ابي حنيفة واذا كان الاجر كذا  
درهما او كذا دينار او كذا فلسا فهو جائز وله نقدا بلده وذنهم فان كان  
وذنهم مختلفا فهو فاسد حتى يبين وزنهم وان جعل الاجر دراهم مسماة عددا  
بغير عينها وبغير وزن فهو فاسد لان وزن العدد مختلف فان قال مائة درهم  
عددا مما يدخل في المائة خمسة كان جائزا لانه قد سمي الوزن ولو استاجر  
رجلا يكتب له مصحفا او نقفا معلوما كان جائزا وكذلك الشعر والنوح والفنا  
ولو استاجر رجلا يعمل له عملا بينهما فعمله فلا اجزله وكذلك لو استاجر ان  
يحيط ثوبا بينهما او يقصر او يحمله ولو استاجر منه نصيبه من دار بينهما او  
من عبد جاز ولو استاجر الوصي نفسه او عبده ليعمل لليتيم لم يجز ولا يجوز  
للعبي ان يواجر نفسه وان عمل واجبت له الاجر وكذلك العبد المجهول لا يواجر نفسه  
وان فعل واتخذ الاجر فهو لولاه واذا استاجر الرجل نرا يا بسا ليجري فيه الماء  
الى ارضه او الى حمامه فان هذا فاسد وكذلك لو استاجر بالوعة ليست  
وضره وبوله وكذلك لو استاجر مسيل ماء ميزابه بسيل فيه وكذلك لو استاجر  
من رجل حايطة له ليعني عليه بستره وان استاجر منه طريقا في دار ليعني فيها  
كل شهر بشيء مسمى فهذا فاسد قياس قول ابي حنيفة رحمه الله لانه يقول اذا  
استاجر بصف دار لم يجز وكذلك الطريق واذا استاجر علون منزل ليعني عليه  
لم يجز في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله ويجوز في قول ابي يوسف ومحمد وان استاجر  
موضع كوة يقفها في حايطة لرجل يدخل عليه منها الضوء لم يجز وكذلك لو  
استاجر موضع وبر في حايطة يعلق به شيئا لم يجز من قبل انه ليس ارض ولو  
استاجر كبرة دكول يسيق بها غنمه فهو فاسد الا ان يسيق وقتا فيجوز واذا استاجر  
موضع جديع يضع عليه حايطة لم يجز وكذلك لو استاجر موضع مزاج في حايطة



واذا استاجر الرجل رجلا يعمل له عملا معلوما اليوم الى الليل بدرهم خياطة او  
صباغة او خبازة او غير ذلك فالاجارة فاسدة في قول ابي حنيفة رحمه الله  
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله بخبر هذه استحسانا ويجعل الاجارة على العمل والى  
اليوم فان فرغ منه نصفها منها فله الاجر كاملا وان لم يفرغ منه اليوم فعليه  
ان يعمل في الغد الا ترى انه لو استاجره على ان يعمل له هذا العمل بدرهم وشرط عليه  
ان يفرغ منه اليوم كما نجايزا ولو استاجره دابة من الكوفة الى بغداد فثلاثة ايام  
باجر مسمى كان فاسدا في قول ابي حنيفة وهو جازي في قياس قول ابي يوسف  
ومحمد وكذلك الرجل استاجر رجلا ينقل له طعاما او ينقل له طينا معلوما  
من موضع الى موضع اليوم الى الليل باجر مسمى فهو مثل ذلك في القولين جميعا وان  
استاجر عبدا شهر باجر مسمى على انه ان مرض فعليه ان يعمل بمقدار الايام التي مرض  
فيها من الشهر الداخل فهذا فاسد وان استاجر بيتا شهر بعشرة دراهم على انه  
ان سكنه يوما ثم خرج فعليه خمسة دراهم فهذا فاسد وكذلك ان استاجر  
دابة بعشرة دراهم الى بغداد على انه ان يبلغ قرية كذا ثم برأله ان يرجع فعليه  
كاملا فهذا فاسد وان استاجر دابة يحمل عليها حمل كذا الى موضع كذا باجر معلوم  
وعلى انه ان حمل عليها حمل كذا يحمل غير ذلك الى ذلك المكان ولم يحمل الاور فاجر  
كذا فهذا فاسد قول ابي حنيفة الاول وهذا جازي في قوله الاخر ولو اجاروا  
ليزرها حفلة بخمسين درهما فان زرعا سمسما فاجرهما مائة درهم  
فهذا فاسد يعني في قوله الاول لانها اجارة وان آرايت لو استاجر بيتا  
على ان يسكنه بدرهم في الشهر فان نصب فيه رعا فاجر درهمان في ذلك الشهر  
البيوت فاسدا في قوله الاول وهو جازي في قوله الاخر وفي قول ابي يوسف ومحمد  
هو فاسد وان استاجر دارا سنة بمائة درهم على ان لا يسكنها ولا يتركها فيها  
فرفعت الاجارة على هذا قال الاجارة فاسدة ولا اجر عليه ان لم يسكنها فان  
سكنها فعليه اجر مثلها لا ينقص مما سمي وان جعل اجر الدار ان يؤذن في مسجد  
او يؤمر قوما فالاجارة فاسدة وعليه اجر الدار ان سكنها ولا اجر له في الاذن  
والاقامة وان حارز يبرد فالبعضرض عليه فان جاز فله عشرة دراهم وان لم  
يجز فله خمسة قال الاجارة فاسدة وعليه اجر مثلها ولا ضمان عليه ان يفرغ  
ركوبه واخذه السلطان وان تكاواه على انه فلما ذكبا الامير ركبه فله الاجارة  
فاسدة وعليه في الركوب اجر مثلها وان تكاواه دابة الى بغداد على انه ان رزقه  
من بغداد شيئا او على انه ان رزقه الله من فلان شيئا اعطاه من ذلك شيئا فله  
فاسد وعليه اجر مثلها فمركب وان تكاواها الى بغداد على انه ان بلغته بغداد فله  
اجر عشرة دراهم والا فلا شيء عليه فالاجارة فاسدة وعليه اجر مثلها بقية

ماسا وعليها باب اجارة حفرا لابر والعيون وما اشبهها واذا استاجر  
الرجل حفرا ليحفر له بيرا في داره ولم يصنعها فهذا فاسد ولو ساء عشرة اذرع  
في الارض وما يزيد بها كذا ذراعا باجر مسمى كان فان حفر ثلاثة اذرع ثم وجد  
جيلا شديدا واشد منه فادرك ذلك فليس له تركه ويجبر على الحفر اذا كان  
يطاق ولو شرط عليه ان كل ذراع في سهله او طين بدرهم وكل ذراع في الماء  
بدرهمين وسمى طول البئر خمسة عشر ذراع فهذا جازي كما شرط ولو استاجر  
ليحفر له بيرا عشرة اذرع في جبل مروة فحفر ذراعا ثم استقبله جيلا شديدا  
فان كان يطاق حفره فهو عليه وان كان لا يطاق فله ان يترك الاجارة ويكون  
الاجر بحساب ما حفر وكذلك المنبر والقناة والسترة والبالوعة اذا ظهر فيه  
الماء قبل ان يبلغ ما بشرط عليه فان كان لا يستطيع ان يحفر معه فهذا عذر  
وله ان يترك الحفر ولو استاجر ان يحفر له بيرا في داره بذرع معلوم فحفرها  
فانها ردت قبل ان يفرغ منها فله الاجر بحساب ما حفر ولو كانت بير ماء فشرط  
عليه مع حفرها طيبها بالاجر والجص فعملها وفرغ منها ثم انها ردت قبل ان يطوها  
بالاجر فعليه من الاجر بحساب ذلك وان استاجر يحفرها في الجبانة في قبر  
ملكه ولا قنابة فحفرها فانها ردت فلا اجر له حتى يسلمها الى صاحبها وكذلك لو  
استاجر يحفر قبرا فحفره ثم دفن فيه انسان اخر قبل ان ياتي المستاجر بخبازة  
لم يكن على المستاجر اجر وان جاء المستاجر فحفر الاجر بينه وبين القبر فانها ردت  
بعد ذلك ودفن فيه انسان اخر فلا اجر للاجير كاملا عليه وان دفن في المستاجر  
بيته ثم قال للاجير احث عليه التراب فايا الاجير فالقياس ان لا يلزمه ذلك  
ولكن انظر الى ما يصنع اهل تلك البلاد فان كان الاجير هو يحث التراب اجزى على  
ذلك وكذلك العمل بالكوفة وان كان الاجير لا يحث التراب في تلك البلاد لم اجر  
وان اراد اهل الميت ان يكون الاجير هو يضع الميت في كده وهو نصب عليه  
اللين لم يجبر الاجير على ذلك وان وصف له موضعا يحفر فيه فحفره في غيره فليس له  
اجر فان دفنوا في حفرة ولم يعلموا فله الاجر وان وصفوا له موضعا فحفر فيه  
فوافق جلا هو اشد من وجه الارض فحفره لم يزد على اجره شيئا وان استاجر  
بالكوفة فيحفر له قبرا ولم يسم له في اي المقابر فيحفر فاني استحسن اذا حفره في  
التاحية التي يدفن فيها اهل ذلك الموضع ان يجعل له الاجر وان حفره في غير تلك  
التاحية فلا اجر له الا ان يدفنوا في حفرة وان ارادوه على تطيب القبر او  
تجصيصه فليس ذلك عليه وان استاجر حفره ليحفر لهم القبر ولم يسجل له  
طوله ولا عمقه ولا عرضه في الارض فانه فاسد القياس ولكني استحسن فاجر  
واخذه بوسط ما يعمل الناس وان وصفوا له موضعا فوجد الارض لينا فلما



حفروا عا وجد جبالا جبرته على ان يحفر اذا كان مثل ذلك مما يحفر الناس وان  
 لم يسموا له الحد ولا شقا فلحد احدا فان كان بالكوفة فهو على ذلك لا عظم علمهم  
 على الحد وان كان في بلد عظم علمهم على الشق فهو على الشق وكواستاجر رجلا ليكرى  
 له نهرا او قناة فاراه مفتحةا ومصبها وعرضها وسمي له كم يمكن لها من الارض فهو جاز  
 فان شرطه طيبها بالاجر والجص من عند الاجر فهو فاسد وان شرط الاجر الجص  
 من عند المستاجر ولم يسم عدد الاجر فهو في القياس فاسد ولكن استحسن ان  
 اجيزه على ما يعمل الناس وان سمي عدد الاجر وكيل الجص وعرض الطي وطوله في  
 السماء فهو وثق وان استاجر قوم يحفرون له سربا لم يخرج حتى يسمي طوله  
 وعرضه وقعره في الارض فاذا سماه ذلك فهو جاز وان عمل بعضهم اكثر من  
 غيره فالاجر بينهم على عدد الروس وان لم يعمل واحد منهم شيئا لمرض او عذر  
 فان كان شريكهم في الاصل فله الاجر معهم وان لم يكن بينهم شركة فلا اجر له  
 له من الاجر بحسب حصته ويكون علمهم في حصته تطوع وهذا قياس قول ابى  
 حنيفة رحمه الله وكذلك البناء رجل تكادى رجلا يحفروا بيرة عشرة اذرع  
 طولها في ارض معلومة بعشرة دراهم ودفعها اليه وزعم الحنفية انه دفعها اليه  
 على ان يحفروا خمسة اذرع طولها ولم يعمل بعد ذلك شيئا قال ليحالفان ويترادا  
 الاجارة وان كان قد حفر خمسة اذرع فالقول قول المستاجر مع يمينه  
 يعطيه من الاجر بحسب ما قال ويجلف الاجر على دعوى المستاجر ويتنابذا  
 ما بقي واذا قال احفر لي في هذا المكان فحفرها فانه انتهى الى جيل لا يطاق فالاجر  
 بالخييار ان شاء حفروا ان شاء لم يحفروا وان كان المستاجر سمي له جبلا فهو  
 جاز **باب اجارة البناء والتحصين وغيره** واذا استاجر الرجل رجلا  
 يبنى له حايطة بالحصص والاجر فاعلم طوله وعرضه وارتفاعه فهو جاز ولو سمي  
 كذا كذا الفاجرة من هذا الاجر وكذا كذا كذا من جص ولم يسم الطول والعرض  
 فانه في القياس فاسد ولكن اجيزه فان لم يسم الملاء ولم يره اياه كان فاسدا  
 اني انظر فان كان اجر ذلك البلد ولبنهم متفقا اجزته وان كان مختلفا افسل  
 وان استاجر ما يبنى له دارا بالاساس والسراديب والسفل والعلو والطاقا  
 والاساطين والحيطان على مثل ما يبنى بالكوفة كل الفاجرة واربعة اكرار حصص  
 بكذا كذا فهو فاسد في القياس لان الاساس والسفل اهون من العلو والطاقا  
 اشد من الحايطة المستطيل ولكن ادع القياس واجيزه واجعل الزنايل والار  
 وانية الماء على ريب الدار ولا طعام عليه في شيء من هذه الاجارة وان اشترط  
 ريب الدار الزنايل وانية الماء على المستقبل فهو عليه واما الماء فهو على الدار  
 المستقبل ان يسقيه ان كانت في الدار البير وكذلك ان كانت بيرة فبها

يكن بعيدا متفاوتا والمرد على المستقبل وانما اختلف المرد الزنايل لان  
 عمل الناس بالكوفة على ذلك واذا تكادى رجلا يعمل له يوما الى الليل يبنى له بالجر  
 والجص فهو جاز يعمل من حين يصلي الغداة الى غروب الشمس لانه تكاداه بين العمال  
 بالكوفة يعملون الى العصر وليس لهم ذلك الا ان يشترطوا ولو اشترطوا بالدار  
 على البناء ووضع الجذوع والحراوى وكس السطوح وتطينها وسمي الكس  
 وقد والتطين فهو جاز وان استاجر يبنى له بالبن فعلى البناء بل الطين  
 ونقله الى الحايطة الا ان يكون مكانا بعيدا فيكون بالخييار اذا علم ذلك فان  
 كان قناده الكان فلا خيار له وان استاجر يبنى له الحايطة بالجر حصص شرط  
 عليه الطول والعرض والارتفاع فهو جاز **باب اجارة الرقيق**  
 في الخدمة وغيرها واذا استاجر الرجل عبدا لخدمته كل شهر باجر سمي في جاز  
 وله ان يستخدمه من السكر الى ان تنام الناس بعد العشاء الاخرة وانما يجزى  
 كما يخدم الناس ويكره له ان يستاجر امرأة حرة يستخدمها ويجلو بها وان  
 فعل ذلك فهو جاز في القضاء وهو مكروه لهما جميعا وان استاجر العبد  
 كل شهر بكذا لم ياخذ الاجر حتى يستكمل الشهر في قول ابى حنيفة الاول وفي القول  
 الاخر ياخذ اجر يوم بيوم وهو قول ابى يوسف ومحمد رحمه الله وان دفع  
 عبده الى رجل يقوم عليه اشهر اسماء في تعليم النسيح ان اعطاه المولى كل  
 شهر شيئا مسمى كان جازا وان كان الاستا طلي بشرط المولى ان يعطيه ذلك  
 ويقوم على غلامه في تعليم ذلك وكذلك تعليم سائر الاعمال وتعليم الخط والهاء  
 والحسنا واذا اراد الرجل ان يدفع عبده الى عامل باجر سمي سنة فاراد رب  
 العبد ان يستوثق بين الاستاد فان ابا حنيفة يوجره الشهر بجميع الاجر  
 الادرها ويواجر بقية السنة بتلك الددم وان اراد الاستاد ان يستوثق  
 جعل السنة كلها الا الشهر الاخر بددم والشهر الاخر بقية الاجر قال  
 ابو ثوبان ومحمد مثله ذلك وقال ليحالف بين الاجرين احب البناء فيجعل احدهما  
 دينارا والاخر فضة وانما يحتاط بذلك ليجعل الحكم حتى لا يجعلوها اجارة  
 واحدة واذا دفع الرجل غلامه الى عامل ليعلم عملا ولم يشترط واحدا على  
 صاحبه اجرا او دفعه على وجه الاجارة وعلم فلما علم ذلك العمل قال الاستاد  
 الى الاجر وقال المولى لاجر لي عليك فاني انظر الى ما يصنع الغلام تلك في ذلك  
 العمل فان كان المولى هو الذي يعطى الاجر جعلت على المواجر اجرا مثله للمولى  
 وقال ابو حنيفة اذا استاجر رجل غلاما في عمل مسمى كل شهر بكذا فهذا جاز  
 على شهر واحدة على كل شهر يستعمله فيه وقال اذا دخل في الشهر الثاني في  
 واحد فاستعمله فيه فقد لزمته الاجارة في ذلك الشهر ولا يجزىه الا من



عذر وإذا البق الغلام من المستاجر فله ان يقسخ الاجارة فان لم يقسخها بين  
 رد العبد فالاجارة لازمة فيما بقي من المدة وإذا استاجر الرجل عبداً شهراً  
 شهراً بخمسة وشهراً بستة فهو جائز والشهر الاول بخمسة والثاني بستة  
 ولو كان سمي السنة او لا كان الشهر الاول بستة وإذا استاجر ثلثة اشهر  
 شهرين بدرهم وشهراً بخمسة فالشهرين الاولين بدرهم والثالث بخمسة  
 وان استاجر ليخدمه بالكوفة فليس له ان يسافر فيه وان سافر فهو ضمان  
 ولا اجر عليه ولو استاجر بالكوفة ليخدمه كل شهر باجر مسمى ولم يشترط الخدمه  
 بالكوفة وليس له ان يسافر فيه فان سافر به بغير امر صاحبه فهو ضمان ولا اجر  
 وليس له ان يضرب العبد فان ضرب بغير امر صاحبه فعطيل فهو ضمان وان  
 دفع الاجر عند عرقه الشهر الى العبد فان كان المولى هو الذي اجره لم يبرأ من الاجر  
 وان كان العبد هو الذي اجر نفسه فهو برى من الاجر وله ان يكفله كل شيء من  
 خدمه البيت ويامر ان يغسل ثوبه او يخطله ثوباً او يحن او يحنز وهو من  
 ذلك او يعلف دابته او يستقي له ماء البئر او ينزل متاعه من ظهر البعير او يرفقه  
 اليه او يجلب شاة وما اشبه ذلك من الخدمه وليس له ان يقعه خطاطا  
 ولا صناعة من الصنائع وان كان خادماً بها لانها ليست من الخدمه وليس  
 على المستاجر طعامه الا ان يتطوع وله ان يامر بخدمه اضيافه وله ان  
 يواجره من غيره بالخدمه وان تزوج المستاجر امراه فقال اخذ مني وعيالي الله  
 ذلك وكذلك ان كانت المرأة هي المستاجرة فتزوجت وقالت اخذ مني وزوجي  
 فلما ذلك وان استاجرت امراه رجلاً ليخدمها فهو جائز واكره ان يخلو بها حتى  
 كان او عبداً وإذا استاجر الرجل امراه ليخدمه كل شهر باجر مسمى لم يجز لانها في  
 عياله وان استاجرها لترضع له ولداً من غيرها او لرعى دوابه او لعمل سوكخدمه  
 البيت فهو جائز وان استاجرت المرأة زوجها ليخدمها فهو جائز وقال في  
 كتاب الاباق له ان يمتنع من الخدمه ولو استاجر تربيعة غنمها او بقرة على  
 عملها جاز ايضاً وان استاجر ابنه ليخدمه في خدمه بيته لم يجز ولا اجر له  
 وكذلك ان استاجرت الام او جده او جده لم يجز ولا يترك الوالد لخدمه ولده وان  
 عمل في ذلك شيئاً كان له اجره فان كان احدهما استاجر لربعه غنم او عمل  
 الخدمه جاز وان استاجر الابن اباه او امه او جده او جده لخدمه لم يجز  
 وان كان الابن مكاتباً او عبداً فاستاجر ابوه ليخدمه وابوه حر غني عن  
 خدمته او محتاج اليها فهو جائز وان كان الاب عبداً والابن حراً فاستاجر  
 من مولا ليخدمه ابطلت ذلك ولا اجر له لا ينجى الاب ان يخدم الولد فان  
 عمل جعلت له الاجر فان كان الاب كافراً والابن مسلماً والاب مسلماً والابن كافراً

فاستاجر ابوه ليخدمه لم يجز ويجوز الاستيجار للخدمه بين الاخوين  
 وسائر القرابة وان استاجر الذمي والمستامن مسلماً لخدمته حراً او عبداً  
 فهو جائز واكره للمسلم خدمه الكافر وان استاجر المسلم ذمياً او مستامناً لخدمه  
 كان جائزاً **باب الاستيجار على ضرب اللبن وغيره** وإذا استاجر  
 الرجل رجلاً ليضربه لبناً في داه قال ان كان لبن معلوم فهو جائز فان لبسه ففسده  
 المطر قبل ان يرفعه فليس له اجر وكذلك ان انكسر وقال ابو حنيفة اذا اقا  
 فقدرى منه اللبن وجب له الاجر وقال ابو يوسف ومحمد حتى يحف فاذا جف وحس  
 فقدرى منه فاذا لم يسم اللبن فهو فاسد وان عينه او وصفه طوله او غيره  
 فهو جائز فاذا لبسه في دار اللبن لم يجز له الاجر حتى يدفعه الى صاحبه واذا  
 تكادى خبازاً ليخبز له لم يجز له الاجر حتى يخبزه من التور واذ استاجر  
 ليضربه لبناً بمبلغ معلوم فيطبخه له اجرا على ان الخطيب من عند رب اللبن فهو  
 جائز وان فسد اللبن بعد ما يدخله الاتون ويكسر لم يكن له اجر لانه لم يفرغ منه  
 بعد ويطبخه حتى اصبح ثم كف النار عنه واخلف هو وصاحبه في اخراجه  
 اخراجه على الاجر بمنزله الخبز ان يكون اخراج الخبز من التور عليه فان كسر قبل  
 ان يخرج فلا اجر له وان اخبره من الاتون والارض في ملك رب اللبن وجب له  
 الاجر برى من ضمانه وان كان الاتون في ملك اللبن فلا اجر له حتى يدفعه الى صاحبه  
 وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا شق رجل رواية لرجل فهو ضمان لما شق منها  
 ولما عطب بما زال منها ما لم يشق منها صاحبها وكذلك اذا كان شيء يحمله رجل  
 نسقه اخر فحمله صاحبه وهو ينظر اليه فهذا ارضاء بما صنع والصغير والكبير في  
 هذا سواء واذا شق رجل رواية رجل فلم يزل يسيل ماء فيها ثم مال الحائط الاخر  
 فوقع فاحرق ايضاً فهو ضمان من لهما جميعاً لان هذا من فعله الا ان يكون صاحبه  
 مضى وساق بعيره فلا يكون عليه شيء وفي رواية ابى حفص زيادة مسئلة هذا  
 قال ابو يوسف ومحمد اذا استاجر الرجل رجلاً كل شهر بدرهم على ان يطحن له كل يوم قفيزاً  
 الى الليل فهذا باطل الا ان لا يسمى قفيزاً ولا شيئاً واذا قال على ان يطحن له يوماً الى  
 الليل فهو جائز وهذا آخر الكتاب والله تعالى اعلم بالصواب

## كتاب ادب القاص

ذكر محمد بن الحسن عن ابى بكر الهذلي عن ابى الميخ بن اسامة الهذلي ان عمر بن الخطاب  
 رضي الله تعالى عنه كتب الى ابى موسى الاشعري ما بعد فان القضاء فريضه محكمة  
 سبعة فانه اذا ادلى بالبك فانه لا ينتفع بكلم حتى لا يعاد له امين بين الناس في



بجلسك ووجهك وعدك حتى لا يطعم شريف في حنك ولا يحيا فضعف جورك  
البدنة على المدعو واليمين على من انكر والصالح جابر بين الناس الا صلح حالهما او  
حالا لا يمنعك قضاء قضيت بالامس واجعت فيه اليوم نفسك وهديت فيه لرسولك  
او تراجع الحق فان الحق قديم ومراجعة الحق خير من التماذي في الباطل اللهم انهم فيما  
يخجل في صدرك مما لم يبلغك في الكتاب والسنة اعرف الامثال والاشباه ومن  
الامر عند ذلك ثم اعهد الى اجبا الى الله تعالى واشبهها بالحق فيما ترى اجعل لك  
امدا ينهي اليه فان احضر بينه اخذ بحقه والا وجهت القضاء عليه فان ذلك  
للعمى والبلغ في العذر والمسلمون عدول بعضهم على بعض الا محدودا واحدا او مجربا  
بشهادة ذوا وطنين في ولاء او قرابة فان الله تعالى تولى منكم السراير وذراعتكم  
السيات ثم اياك والفجر والقول والتأذي بالناس والشكر للخصوم في مواطن الحق  
التي يوجبها الله تعالى بها الاجر ويحسن بها الدخر فان من يحصل نيته فيما بينه وبين  
الله تعالى ولو على نفسه يكف الله ما بينه وبين الناس ومن يتزين للناس سرعا يعلم  
منه خلافة الله فما ظنك بتوابعه في عاجل رزقه وخزائن رحمة الله  
قال محمد بن الحسن حدثنا الحسن بن عمار عن سعيد بن ابي بردة عن ابيه عن محمد بن  
الخطاب رضي الله عنه كذا في موسى بن يحيى عن هذا وذكر عن شرح ان عمر بن الخطاب  
رضي الله تعالى عنه كتب اليه ان لا سار ولا تضار ولا يبيع ولا يبتاع ولا ير  
بشيء ولا يقضي بين اثنين وانت غضبا وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه  
قاضيا كان على الشام حديث السن فقال له بما تقضي قال قضيت بما في كتاب الله تعالى  
قال فاذا لم تجد ذلك في كتاب الله قال لا تقضي بما قضى به رسول الله صلى الله عليه  
قال فاذا لم تجد فيما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقضي بما قضى به  
ابوبكر وعمر رضي الله تعالى عنهما قال فاذا لم تجد ذلك في قضائهم قال لا تجتهد  
قال عمر انت قاضيا وعن بن مسعود رضي الله تعالى عنه قال لقد اتى علينا زمان وسال  
نسال ولسنا هنالك ثم بلغنا من الامم ما ترون فمن ابتلي منكم بقضاء فليقض بما في كتاب  
الله عز وجل وان لم يجد في كتاب الله تعالى فليقض بما قضى به رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فان لم يجد فيما قضى به رسول الله فليقض بما قضى به الصالحون فان لم تجد  
ذلك فليجتهد رايه ولا يقولن اني اراي واني اخال فان الحلال بين والحرام بين  
ذلك امور مشبهة فذع ما يربك الى ما يربك وعن عمر بن الخطاب قال اذا كان  
في القاضى خمس فقد كل وان كان فيه اربع ولم تكن فيه واحدة ففيه وصية فان كان  
فيه ثلاث ولم يكن فيه اثنان ففيه وصية فقال القائل ما هي يا امير المؤمنين فقال  
قبله وبزهد في الطمع وحلم على الخصم واستحقاق الائمة وشاورة اهل الرأي  
بن جيل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم والدع عن يمين يمينهم تقضي ما عند

قال قلت بما في كتاب الله قال فان لم تجد في كتاب الله قال لا تقضي بما قضى به رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال فان لم تجد ذلك فيما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال اجتهد رايي قال الحمد لله الذي وفق رسول الله صلى الله عليه وسلم ووفق رسول الله  
بما بالحق احبا الى من ان اربط سنة وعن علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال القضاء  
ثلاثة فاثنتان في النار وواحدة في الجنة فاما اللذان في النار فجل علم بقضاء بخلاف  
ورجل جاهد فقضا بغير علم ورجل اتاه الله علما فقضا به فذلك في الجنة وعن  
رضي الله عنه قال يوتى بالقاضي يوم القيامة وماله اخذ بقضاه ثم يلتفت فان  
قيل ادفع دفعه في سفر اربعين خريفا وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
من ابتلي ان يقضي بين اثنين فانه يذبح نفسه بغير سكين ومن ابتلي ان يقضي بين  
اثنين فليقتضهم ما من الكلام والنطق ولا ينبغي ان يرفع صوته على احدهما الا يرفع  
على الآخر وعن جابر بن عبد الله ان ابي بن كعب وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما  
اختصما في شيء فحكما زيد بن ثابت فاتياه في منزله فقال اهلا ارسلت الي يا امير المؤمنين  
فقال في بيته يوتى بالحكم فالق زيد لعمر وسادة ليقعد عليها فقال له عمر  
هذا اول جورك فكانت اليمين على عمر فقال زيد لابي بن كعب لو اعفيت امير  
المؤمنين فقال عمر لكني احلف فترك ابي له ذلك وعن بن مسعود قال لا حسنة الا  
اثنين رجل اتاه الله ما لا فهو يتفقه في طاعته ورجل اتاه الله علما فهو يعلم الناس  
وبعضيهم وعن سوار بن سعيد قال شهد انا ورجل عند شرح شهادة فقرضا  
عن حجته فقالا نقصد شهادتي ان ابر عنه قال لا قال فاعربت عنه فقضى له  
وعن سوار قال اختصم قوم عند شرح فقضى عليهم فلقبت بن شرح فذكرت  
ذلك له فقال ما اراه فهم وسار قوله ذلك الليلة فذكر ذلك له فقال ما اهتم  
قروهم ان يرجعوا الى فرجعوا اليه فقضاهم وعن مكحول لان اكون قاضيا احبا الى  
من ان اكون غاريا وعن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه اصاب رجلا فلما كنت  
ايما قارب اليه في خصومة فقال علي له اخصم انت قال نعم فقال له علي ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم نهانا ان نصيف الخصم الا ان يكون خصمه معه وعن  
بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن العاص قض بين هذين  
فقال لا تقضي وانت حاضر او جالس قال نعم قال علي ما ذا افاض قال افاض علي انك  
ان اجتهدت قاصبت فلك بذلك عشر حسنة وان اخطأت فلك حسنة وعن عمر  
بن الحسين قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله مع القاضي ما لم يحسب  
يسدده للحق ما لم ير غيره وقال محمد بن عيسى القاضي ان ينصف الخصمين في بحلها  
منه وفي النظر اليهما وفي المنطق ولا ينبغي ان يرفع صوته على احدهما ما لم يرفع على الآخر  
ولا يطلق بوجهه الى احدهما في شيء من المنطق ما لم يفعل بالآخر فلا يسد على خصم



احدهما ولا يلقنه حجته وينبغي له ان لا يشتري ولا يبيع في مجلس القضاء نفسه  
ولا باس بذلك في غير مجلس القضاء ولا باس ايا الخصمين قاذفا قدم اليد الخصم فان  
ابتداهما فقال ما لكما او بتركهما حتى ينديا بالمتنطق فلا باس به فانه اذا تكلم  
الدعوى اسكت الاخر واستمع من صاحبه الدعوى حتى يفهم حجته ثم يامر بالسكون  
بعده ويستنطق الاخر ولا يقضي الا وهو مقبل على الحج مفرع نفسه لذلك فان  
دخله هم او غضب او فاسد عن ذلك حتى يذهب ذلك عنه ثم يقبل على  
وهو متفرغ له مستمع غير محمل للخصوم عن حجتهم ولا تخيف فان الخوف مما يقطع  
الرجل وان كان خيرا للقاضي ان يقعد عنده اهل الفقه فعدوا عنده فان  
حضر من جلوسهم عنده او شغله ذلك عن شيء امر المسلمين بجلوس واحدة وتبين  
للقاضي ان يتعب نفسه في طول الجلوس فاني اتخوف عليه ان يضرب ذلك بنظره في الحج  
والخصوم ولكنه يقعد طر في النهار او ما اطاع من ذلك ويتبين له ان يقدم  
على مناظرهم الاول فالاول ولا يبتدي باحد جاء قبله غيره ويضع على ذلك ايضا  
من قبله يقدم اليه فان راى ان يجمل الغريب مع اهل المصير فقل وان راى ان  
يبدؤهم فلا يضرب ذلك بعد ان لا تكون الغريباء كثيرا فان كثروا وكل يوم فتشبهوا  
عن اهل المصير قد هم على مناظرهم مع الناس ولا باس بان يشهد القاضي الجا  
ويجوز المربض ويجيب الدعوة الجامعة كل هذا من السنة وما يجب عليه ان يفعل  
ولا يجيب الدعوة الخاصة والخمسة والعشرة في مكان ولا ينبغي له ان يضرب  
احد الخصمين الا ويكون خصمه معه ولا يقبل الهدية فان ذلك يدخل عليه التهمة  
ويطعم فيه الناس الامن ذي رحم محرر ولا يخلوا في منزله باحد الخصمين ولا  
باس بان يقضي في منزله وحيث احب واحسن ذلك ان يقضي حيث جماعة  
الناس ولا يقضي وهو عيشي او يسير فاني اتخوف عليه في ذلك الزلل ولا باس بان  
وهو متكى وينبغي له ان يقضي بما في كتاب الله تعالى فان اناه شيء لم يجده فيه فضا  
بما اتاه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقضا به فان كان اختلفوا فيه فخير  
من اقاويلهم احسنها في نفسه وليس له ان يجادلهم جميعا ويبتدع شيئا من  
رايه فان لم يجده فيما جاء عنهم اجتهد ذلك براسه وقاسه بما جاء عنهم ثم  
بالذي يجمع رايه عليه من ذلك ويرى ان الحق فان اشكل عليه شيء يشاور خطا  
من اهل الفقه فان اختلفوا فيه نظر الى احسن اقاويلهم واشبهها بالحق باجتهاد  
فان راى خلاف رايم احسن واشبه بالحق قضا بذلك ولا يجعل بالحكم اذ لم  
يتبين له الامر حتى يفكر فيه ويشاور اهل الفقه واذا قضا بقضائه ثم بداله ان  
يرجع فيه فان كان الذي قضى به خطأ لا يختلف فيه رده وابطاله وان كان  
خطا مما يختلف فيه امضاه على حاله وقضا فيما يستقبل بالذي يرى انه افضل

ومن يشرع انه كان يقضي بالقضاء ثم يبدوا له فيرجع عنه ولا يرجع فيما  
كان قضا به وعن عامر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضي بالقضاء  
فيتزل القرآن بخلافه فيمضي ما قضا به ويستأنف القضاء وعن ام سلمة عن  
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انكم تختصمون الي ولعل بعضكم اكن بحجته من  
بعض فمن قضيت له بشي من مال اخيه بفير حق فانما افضى له بقطعة من النار  
واكره للقاضي ان يقضي في القضاء للخصوم كراهية ان يعلم خصمه قوله فيحزنه  
بالباطل وعن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه قال اختصم رجلان الى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم احدهما عالم بالخصومة والاخر جاهل فلم يثبت العالم ان قضا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام المقضي له وقعد المقضي عليه وقال يا رسول  
والذي لا اله الا الله ان حتى تقول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على الرجل  
فانابه فاجره بالذي حلف عليه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شئت  
عاودة فعاودة فلم يلبث ان قضا له فقام المقضي له وقعد المقضي عليه فقال  
والله الذي لا اله الا الله ان حتى تقول فقال عليه الصلوة والسلام على الرجل فاتي به  
واجره فقال ان شئت عاودة فعاودة فلم يلبث ان قضا له فقال والذي لا اله الا  
الا هو الرحمن الرحيم الذي انزل عليك الكتاب ان حتى تقول فقال ان شئت عاودة  
ولكن اعلم ان من اقتطع بخصومته وجد له حق امرى مسلم فانما يقتطع قطعتين  
النار فقال الرجل ان الحق حقه فقال النبي عليه الصلوة والسلام من جفا فجلس  
من اقتطع بخصومته وجد له حق امرى مسلم فليست بواقعة من النار قال  
ابو هريرة رضى الله عنه وكان هذه اشد من الاولى وينبغي للقاضي ان لا يلفظ  
الشاهد ولكن يدعه حتى يشهد بما عنده فان كانت جائزة قبلها وان كانت  
غير جائزة ردها وليقول له ان تشهد بكذا فانه تلقين وهذا قول ابو حنيفة ومحمد  
رحمهما الله وقال ابو يوسف اخيرا لا ارى باسا ان يقول له ان تشهد بكذا ولا  
لا يقضي القاضي ان يقدم الشهود معا او واحدا واحدا ولا ينبغي له ان يعينهم  
فان التفت يخلط على الرجل عقله وان كان صحيحا في شهادته وان اتهم القاضي  
الشهود فلا باس بان يفرق بينهم ويسالهم اين كان هذا ومتى كان وكيف كان  
فان اختلفوا اختلافا يفسد الشهادة ابطالها والا اجازها ولا يطرأ بها  
بالتهمة والظن واذا لم يفهم القاضي لغة الشاهد ترجم له عنه رجل مسلم ثقة  
واثق احب الي ولا يقبل ترجمه كافر ولا مملوك ولو قبل ترجمه امرأة بعد ان تكون  
سليمة كان في سعة وقال محمد لا يجوز في الترجمة اقل من رجلين او رجل وامرأتين  
ناحدا بمنزلة الشهادة فلا يقوم بذلك الا من يقبل شهادته لان القاضي ليس  
بحري ما يتكلم به الخصم وكان لم يسمع وينبغي للقاضي ان يتخذ كاتب من اهل الفنا



والصلاح ثم يفقه حيث نرى ما يكتب وما يصنع ثم يكتب خصومة كل خصم  
وما كان بينهما من الشهادة في صحيفة بيضاء وحدها ثم يطويها ويختتمها ثم  
يكتب عليها خصومة فلان بن فلان وفلان بن فلان في شهر كذا من سنة كذا خصومة  
في قسط على حدة لا يخالطها شيء وليسا شريفاً مسايلاً للشهود في كتبها او يكتب  
بين يديه ثم يبعث بها في السر الى اهل الثقة عنده والعفاف والصلاح فيبعث  
بكل مسئلة مع رجلين كل واحد منهما ثقة ولا يطلع احدهما بما يبعث به مع  
صاحبه وان استطاع ان لا يعرف له صاحب مسئلة فليقبل فان بعث بالمسئلة  
مع رجل واحد اجراه وان اتان افضل واحب الي وهذا قول ابو يوسف رحمه الله  
محمد لا يجوز الا اثنين عدلين واذا اتاه تركبة رجل من رجل فاقاه من اخر فانه  
غير عدل اعاد المسئلة فان اتفق رجلان على التركيبة عمل بقولهما ولم يعمل بقول الرابع  
لما جرى جرح وان اجتمع رهط على التركيبة واجتمع رجلان عدلان على الجرح اخذ  
بقولهما ويتبني له ان يكتب اسم الشاهد ونسبته وجليته ومنزله ثم يبعث بها  
في المسئلة عنه لكن لا يتسما رجل باسم غيره ويتبني ان يكتب منزله في دار نفسه  
او في دار غيره ويسئل عن التركيبة في العلانية بعد التركيبة في السر واذا وجد  
القاضي في ديوانه صحيفة فيها شهادة شهود لا يحفظ انهم شهدوا بذلك عنده  
فانه يقضي بها وجد فيه بعد ان يكون موضوعاً في قسرة تحت خاتمه في قول ابو  
يوسف ومحمد وابن ابي ليلى وقال ابو حنيفة رحمه الله لا يقضي به الا ان يذكره وما وجد  
في ديوان القاضي بعد ان يعزل من شهادة او قضاء او اقرار فهو باطل لا يعمل  
الا بقوم بيينة انه قضاه عليه وانفذه وهو قاض يومئذ ولا يتبني للقاضي  
ان يتخذ كتاباً من اهل الذمة بلفظنا ان ابا موسى قدم على عمر فسأله عن كتابه فقال  
هو رجل من اهل الذمة فوضعت عمر من ذلك وقال لا تستعينوا بهم في شيء ولا  
واذ لوهم ولا يتخذ كتاباً مملوكاً ولا محدوداً في قذف ولا احداً من لا يجوز شهادته  
ولا باسماً يكلف القاضي الظالم صحيفة فيها دعواه وشهادة شهوده واذا  
صاع ذكر شهادة شهود من ديوان القاضي فشهد كما تبا ان اوله شهود فلان  
بن فلان فلان قد شهدوا عنده بكذا وكذا لم يقبل ذلك ويتبني ان يكتب شهادة  
الشاهد بحضور من الشهود عليه او يكلفه حتى لا يغير شيئاً من موضعه لان الشاهد  
اذا زاد او حرق خلف الخصم فيه وان كتبها بغير حضور منه لم يقض به ذلك ويتبني  
للقاضي ان يعرض كتاب الشهادة بعدما قبض بها الشاهد فيقول راد في كتاب  
او خرقه عن موضعه **باب كتاب القاضي** والقاضي اذا اتاه القاضي  
قاضياً الذي جاء به البيينة على انه كتاب وخاتمه ثم يقرأ عليهم ويشهدون على ما به  
ولا يفتح الكتاب الا بحضور من الخصم فيكون مثل شهادة الشهود عليه وهو حاضر

قراه عليه وعلم ما فيه فانه يتبني له ان يتخذ منه ويختتمه ويكتب عليه اسم صاحبه وقال  
ابن ابي ليلى رحمه الله تعالى ان شهدوا على كذا به وخاتمه قبل وهو قول ابو يوسف رحمه الله  
وان وصل الكتاب الى هذا القاضي بعدما اتاه القاضي الذي كتبه او عزل لم يكن يعمل به  
وان مات ذلك او عزل بعدما وصل الكتاب الى هذا القاضي وقراه ما فيه فانه يحضيه  
وان مات المكتوب اليه او عزل قبل ان يصل الكتاب اليه ثم وصل الى الذي كتبه  
لم يكن يعمل به واذا كتب القاضي الى القاضي في حق رجل شهادة شهوده او  
فانه يتبني له ان يسمى الشهود في الكتاب وينسبهم الى اباؤهم وقبايلهم فان كان قد  
عرفهم بالصلاح كتب بذلك وان لم يعرفهم واجزوا بذلك عنه كتبهم وان علمهم  
فحسن وان ترك التحلية لم يضره فان اراد الذي جاء به من المكتوب اليه ان يكتب  
به الى قاض اخر فعليه واذا سمع القاضي شهادة الشهود وكتب بها الى قاض اخر فلم  
يخرج الكتاب من يده حتى حضر المدعى عليه لم يحكم بذلك عليه حتى يعيد المدعى اليه  
لان سمع البيينة وهو غائب ولا يتبني له ان يقبل بيينة على غائب واذا وصل الكتاب  
الى المكتوب اليه وقراه بحضور الخصم وشهد الشهود على الحتم وما فيه وهو غائب  
فيه الفقهاء لم ينفذ منه الا ما يراه لان الاول لم يحكم له ولا يقبل كتاب القاضي في  
شيء من الحدود والقصاص ويجوز فيما سواهما ولا يقبل كتاب قاضي رستان ولا  
قريه ولا كتاب عاملها ولا يقبل الا كتاب قاضي مدينة فيها منبر وجافة وكتاب  
الامير الذي استعمل ذلك القاضي ولا يجوز شهادة اهل الذمة على كتاب القاضي  
لذي على الذي ولا على قضايه واذا جاء كتاب القاضي ان فلان على فلان كذا  
وكذا من الدين لم يخرج حتى ينسبه الى ابيه او الى اخيه او الى تجارة يعرف بها  
وان كان في ذلك الغش او في تلك التجارة اثنان كذا لم يخرج حتى ينسبه الى شيء  
يعرف به من الاخر فان لم يكن كذلك الا واحد فاقام البيينة انه قد كان فيهم  
رجل على ذلك الاسم والنسب وانما لم يقبل ذلك منه اذا كان مونة قبل تاريخ  
الكتاب وان كان بعد قبلته وبطلت الكتاب الذي جاء به المدعى فان كان في  
الكتاب فلان بن فلان القتل وقدما فهو على الميت وان كان نسبه في الكتاب الى  
ابيه او الى بكر بن وايل او الى بن عم او الى هذا ان لم اجزه حتى ينسبه الى اخيه  
الذي هو منه ادناه اليه بعد ان يكون قبيلة عليها عرافة ولا يقبل دون ذلك  
الا ان يكون رجلاً مشهوراً شهر من القبيلة فقبل اذا كان كذلك ولو جاء كتاب  
قاض بشهادة شهود على دار ليس فيها حدود لم يجوز وكذلك لو جحدوا بجدين فان  
حدوها بثلاثة حدود جاز وان لم يحدوها ونسبوها الى اسم معروف لم يجوز ذلك  
وكذلك الشهادة بذلك عند الحاكم في قول ابو حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف  
ومحمد رحمهما الله هو جائز ولو جاء بكتاب قاض بان لفلان على فلان المشتري



عند فلان بن فلان الفلاني كذا وكذا الجزية وكذلك لو نسب العبد الى عمل  
او تجارة يعرف بها وان جاء الكتاب لم اجز ذلك وهما في القياس سواء وقال  
لا يكون عندنا كتب القضاة بشيئ بعينه الا في العقار وقال ابو يوسف ومحمد  
اذا انا كتاب القاضي الى القضاة وليس عليه عنوان وهو مختوم بخاتمة فشهدت  
المشهود انه كتابه اليه فانه يفتحه بعد ان يشهد واعلى الكتاب والخاتم فان لم  
يكن في داخله اسم الكاتب والمكتوب اليه او كان فيه اسمها دون اسم ابيها لم  
يقبله وان كان فيها اسمها واسمها ابيها قبله وقال ابو حنيفة رحمه الله لا  
حتى يشهد واعلى ما في جوفه وان كانت كتابتها دون اسمها لم يقبله الا ان  
يكون الكتي مشهورة كمشهورة ابي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان فيه من ابن فلان  
الى ابنه فلان فان كان مشهورا مثل بن ابي اسلم بن بشير مة جاز ولو كتبت اسم  
القاضي ونسبه الى جده ولم ينسبه الى ابيه لم يجز ولو كان على عنوانه اسمها  
واسم ابيها لم يجز اذا لم يكن ذلك داخله ولو كتبت القاضي الى الامير الذي استلم  
وهو في المصنف معه اصلى الله الامير ثم اقتصر القصة والشهادة ثم جاء بكلمة  
بعد معرفة الامير فان الامير ان امضاء فهو جائز لانه في المصنف المستحسن هذا  
ولو كان في مصنف اخر لم يجز حتى يكتب اسم الامير واسم ابيه واسم القاضي  
واسم ابيه ويجوز على كتاب القاضي شهادة على شهادة وشهادة المراتين  
مع رجل وذكر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه كان يري رزق سلمان ابن  
ربيعه على القضاء كل شهر خمسمائة وقال ابو حنيفة رحمه الله ينبغي للقاضي  
اتخذ قاسم ان يجعل له من بيت المال رزقا فان لم يقدر على ذلك امر الذين  
يريدون القسمة ان يستأجروا باجر معلوم لانه عمل عمل ولا ينبغي له ان  
يكره الناس على قسامه خاصة وايما قوم اصطلموا على قسمة قاسم جاز ذلك  
بعد ان لا يكون فيهم صغير ولا كبير غائب فان كان فيهم صغيرا وغائب وقد  
امرهم بالقسمة فاستأجرو قسما ما اخبروا رخص بعد ان يكون عدلا يعرفه  
القاضي فانه يامرهم ان يقسم بينهم لانه لم يجز هذا الحكم قسامه على الناس  
وان اتخذ القاضي جماعة من القسامين فلا يشرك بينهم احد الى قسمة الجدة  
ان لا يتحكموا على الناس واذا شهد قاسما على قسمة قسماها بين قسماها  
بان كل انسان قد استوفى نصيبه فانه يجز شهادتهما لانه لم يجز ان الى  
انفسهما شيئا وقال محمد رحمه الله لا يجوز شهادتهما ولو شهد قاسم واحد  
على القسمة لم يجز وكذلك امين القاضي اذا امر ان يدفع مالا الى اليتيم  
دفعته وانكروا المدفوع اليه فالامين مصدق في برائة نفسه ولا يصدق  
الاخر انه قبضه ولا ينبغي للقاضي ان يتخذ قاسما ذميا ولا مملوكا ولا محمدا

في تذف ولا اعصى ولا فاسقا ولا احدا ممن لا يجوز شهادته واذا راي القاضي  
وهو في مجلس القضاء او غيره رجلا يزني او يسرق او يشرب الخمر لم يقم عليه الحد  
استحسانا حتى تشهد الشهود عنده بذلك عليه وان اقرب شي من ذلك عنده  
اقام حده عليه وان راه يذف او يغصب او يبيع او يطلق او يقتل رجلا او  
يخرج به ثم رفع اليه قضى بذلك كله من حقوق الناس وهو مصدق فيما زعمه  
راه او انه اقرب عنده او انه قامت عليه بيته بذلك فان راي شيئا من ذلك  
في غير مصر الذي هو فيه قاض لم يقض به وكذلك ان راه قبل ان يستقضا او  
اشهد عليه ثم خوصم فيه اليه بعدما استقضى لم يقض به حتى يشهد شاهدان  
سواه او يشهد هو واخر عند الامام الذي فوزه في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
وروي نحوه عن شريح وقال ابو يوسف ومحمد حمما الله يقضي بغيره فيما علم  
القضاء او في غير مصر في غير حدود التي لله تعالى وذكر عن ابي اسحاق ان شريحا  
نقبا بشهادة رجل واحد قد كان علم شيئا منها وعن عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه قال لعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه لو رايت رجلا على حد  
وليت اكنتم لقيمته عليه قال لا حتى يشهد معي غيري قال عمر اصبحت وعن الزهري  
عن ابي بكر بن جهمي ذلك واذا دفع القاضي من مال اليتيم الى تاجر فحده التاجر فالقاضي  
مصدق في ذلك على التاجر يقضي عليه بالمال وكذلك القاضي اذا باع ما لبيت  
في دينه فلا عهدة على القاضي فيه وانما المهردة على الذي يبيع لهم ولو وجد  
المشتري منه المبيع امضا عليه واخذ منه الثمن وكذلك هو مصدق فيما  
ذكرانه قضاه في قصاص او مال او طلاق او نكاح او غيره من حقوق الناس  
وقال اقرب بذلك عندي او قامت به بيته ولو عزل عن القضاء فابتنه القاضي  
عليه من جميع ذلك فقال لا انما قضيت به عليكم كان مصدقا ولو ان قاضيا  
لنفسه شيئا او اشترى لم يقبل قوله في شيء منه على خصمه وهو كغيره من الناس  
في هذا لانه على غير سبيل الحكم ولا يجوز قضاه بشيئ لنفسه ولا لوالده ولا لغيره  
من قبل الرجال والنساء ولا لوالديه واجداه من قبلهما ولا لزوجته ولا  
لمكاتبه ومما ليكراه لان شهادته لا يجوز لهم قاسما من سواه من القرابة فقضا  
هم جائز كما يجوز شهادته لهم واذا عزل عن القضاء ثم قال كنت قضيت لهذا  
على هذا ابكذا وكذا لم يقبل قوله فيه وان شهد مع اخر لم يقبل شهادته حتى يشهد  
شاهداً سواه واذا رفع قضاء القاضي بعد موته او عزله الى قاض اخر  
خلاف رايه فان كان ذلك مما يختلف فيه الفقهاء امضاء وان كان خطا لا يخذ  
بغيره فقهاء ابطاله ولا ينبغي للقاضي ان يكون نقبا غلبا جبارا عنيدا  
وينبغي له ان يشهد حتى يستنطق الحق فلا يدع من حق الله شيئا في غير خشيته



وان يدين حيث ينبغي ذلك في غير ضعف ولا يترك شيء من الحق وينبغي له ان يدين  
الحكم من يخاف ان يقع في نفسه عليه شيء اذا قضا عليه وان يقسم الخصم بين  
له حتى يعلم الخصم انه قد فهم عنه حجة وقضا عليه بعد فهمه وتقدم الى  
اعوانه والقوامر عليه في ترك الخرق والشدة على الناس وياهم بالرفق  
واللين والقرب من جيران يضعفوا فيقصر عن شيء مما ينبغي ولا ينبغي ان يستعمل  
على القضاء الا الموثوق به في عقاده وعقله وصلاحه وفهمه وعلمه بالسنة  
والاثار ووجوه التي يوجد منها الكلام فانه لا يستقيم ان يكون صاحب رأي  
ليس له علم بالسنة والاحاديث ولا صاحب حديث ليس له علم بالفقه وليس  
يستقيم واحد منهما الا بصاحبه ولا ينبغي لاحد ان يقضي الا من كان هكذا الا  
ان يقضي بشيء سمعه ولا يولي القضاء اعمى ولا محذور وفي قذف ولا بعد  
ولا من يسعى في شيء من قيمته ولا ينبغي للقاضي اذا سافر او مرض ان يستعمل  
الا بامر الامام الذي هو فوقه فان استخلف بغير امر الامام الذي هو فوقه لم تجز  
قضاء خليفته فان انقذ هو قضاء خليفته جائز كانه هو الذي قضاه  
وكذلك لو حكم به حكم بين خصمين فان طمع القاضي في اصطلاح الخصمين  
فلا باس ان يردوهم ولا ينقض الحكم بينهما لعلهما ان يصطلاحا وقد ذكر عن  
بن الخطاب رضي الله عنه قال ردوا الخصوم حتى يصطلحا فان فصلت  
بحد بين القوم الضغائن ولا ينبغي ان يردوهم اكثر من مرة او مرتين ان طمع  
في الصلح وان لم يطمع فيه انقذ القضاء وان انقذ القضاء بينهم من قبل ان  
يبدوهم فهو في سعة من ذلك وليس بواجب عليه ترديدهم ولا ينبغي  
للقاضي ان يسمع من رجل واحد جنتين او اكثر في مجلس واحد الا ان يكون  
في الناس قلة ولا يشغله ذلك عنهم وكان يفرغ قبل ان يقوم فلا باس  
حينئذ ولا ينبغي ان يقدم حلا قد جازله غير لفضل منزلة ولطفا ولكن يقدم على غيره

## كتاب الشهادة

ذكر من شريعتنا انه قال لا يجوز شهادة النساء في الحدود وقال لا يجوز اقل  
من شاهدين في الحقوق بين الناس ولا في الجراحات لقوله تعالى واشتد به  
شهادين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامراة ان وقوله تعالى واشهد  
ذوي عدل منكم وقال في موضع اخر اثنان ذوا عدل منكم واخران من غيركم  
ولو كانت يجوز شهادة رجل لم يكن بخزيمة من ثابت فضل في شهادته وروى  
رسول الله صلى الله عليه وعلى آله جعل شهادة خزيمة شهادة رجلين وشهادة

رجل وامراةين والشهادة على الشهادة جائرة في كل شيء ما خلا الحد وروى  
ورد ذلك عن ابراهيم وروى عن النجاشي بن ارمطة عن الزهري قال مضت  
السنة من رسول الله صلى الله عليه وعلى آله والخليفين من بعده ان  
لا يجوز شهادة النساء في الحدود ولا يسئل في غير الزنا اربعة شهداء

**باب الاستحلاف** وقال ابو يوسف يستحلف المدعى عليه في كل شيء  
الا الحد ودخاصة فانه لا يستحلف فيها ما خلا السرقة فاستحلفه فيها اذا طلب  
المدعى ضمان السرقة وتضمنه المال ان تكمل عن اليمين ولا تقطعه وقال ابو حنيفة  
لا يستحلف في النكاح ولا في الرجعة ولا في الایلاء ولا في النسب والحلف واجب  
في القصاص فان تكمل عن اليمين فمادون النفس اقتص وان تكمل عنها في النفس  
حبس حتى يحلف ولم يقل قال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله النفس ومادونها  
سواء اذا تكمل عن اليمين قضينا عليه بالارش وهو قول ابو حنيفة الاول لا  
يستحلف الرجل مع شهادة شاهدين وان كانت اليمين على الرجل فان القا  
يحلفه بالله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم  
من السر ما يعلم من العلانية وذلك حسن وان اكفى بالاول اجزاه ولا يحلفه  
بغير الله ولا يستقبل به القبلة ولا يدخله المسجد وحيث حلفه فهو مستقيم واذا  
تكمل عن اليمين في عتق وطلاق او حق من حقوق الناس فان القاضي يقضي عليه  
بذلك ويلزمه ان يحلف عليه وان حلف فابراه القاضى ثم اقام الطالبة على البيعة  
بالحق فانه يوزعها وكان بن ابي ليلى رحمه الله لا يقبل ذلك وعن شريح قال اليمين  
الفاجرة احق ان يرد من البيعة العادلة وعن عمر بن الخطاب مثله ولا يحلف  
الشاهد ويحلف غيرهم من النصارى بالله الذي انزل الانجيل على عيسى عليه السلام  
بالله الذي انزل التوراة على موسى ويحلف غيرهم من اهل الشرك بالله تعالى والى  
الملوك والرجال والمراة في اليمين سواء وقال محمد رحمه الله استحلف المجوس بالله  
الذي خلق النار ولا استحلفه من بيت النار انما استحلفه عند القاضي واذا  
ارادت المرأة ان تستحلف زوجها على الدخول لتأخذه بالمهر او قالت تزوجني  
وطلقتي قبل الدخول فلي عليه نصف المهر استحلفه على ذلك بالله فان تكمل عن اليمين  
لزمه المال ولا يقع النكاح فهذا على مذهب ابو حنيفة رحمه الله **باب لا يجوز**  
**شهادته** روى عن شريح قال لا يجوز شهادة الوالد لولده ولا الولد لوالده ولا  
المراة لزوجها ولا المرأة ولا العبد لسيدته وعن شريح ايضا انه قبل شهادة الاخ  
لاخيه وكذلك قولنا ويجوز شهادة الوالد لولده من الرضاعة ولوالدته من  
الرضاعة والام امراته وابنتها وذكر عن ابراهيم قال لا يجوز شهادة المحذور  
القذف وان تاب انما تؤبته فيما بينه وبين الله تعالى وعن شريح مثله وعن علي



بن ابي طالب رضي الله عنه انه شهد عنده اعمى فقال احب المشهود عليه انه  
اعمى فذكر ذلك لاهل بيته ولا يجوز شهادة الاعمى وان عيى بعد الشهادة  
على الشهادة في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف وابن ابي ليلى يجوز اذا اعمى  
عليها قبل ان يعي ولا يجوز شهادة الاخضر والفاقد واكل الربوا المشهود بذلك  
المقيم عليه ومدمن الخمر ومدمن السكر والنخث ومن يلعب باحكام بطرها وصاحب  
الغنا الذي يجازي عليه ويجمعهم والنايحة ولا شهادة للعبيد ولا المحذور والقد  
واما المحذور في الزنا والخمر والسرقه اذا قابوا فاني اقبل شهادتهم وعن شريح  
انه اجاز شهادة اقطع من بني اسد فقال لا يجوز شهادته في قال نعم واداك لذلك  
اهلا وكان قطع في سرقه وكان ابو حنيفة وابن ابي ليلى رحمهما الله شهادة  
اصحاب الاهواء جائزة الا ترى ان اصحاب محمد عليه الصلوة والسلام قد اختلفوا  
واقبلوا وشهادة بعضهم على بعض كانت جائزة فليس بين اصحاب الاهواء من الاخذ  
اشد مما كان بينهم من القتال وشهادة اهل الاسلام جائزة على اهل الشرك كلهم  
وشهادة اهل الذمة على المستأمنين من اهل الحرب جائزة وشهادة المستأمن  
على الذمي باطل ومن عرف منه المحايده لم يجوز شهادته ولا يجوز شهادة الرجل  
لمملوك ومكاتبه وكذلك شهادة بن المولى وابيه وامراته له وكذلك شهادة النج  
لامرأة الامه وكذلك شهادة المرأة لزوجها المملوك واذا شهد المكاتب  
العبد والعتق عند القاضي شهادة فردها الرقة وصغره ثم شهد بها بعد  
العتق والكبر جازت واذا تحمل المملوك شهادة لمولاه ولم يودها حتى عتق ثم  
شهد بها جازت وكذلك الزوج اذا ابان امراته ثم ادعى الشهادة لها جازت  
شهادته ولو شهد الحرة لامراته شهادة فردها القاضي ثم ابانها ونكح غيره  
ثم شهد لها بتلك الشهادة لم يجوز وكذلك شهادة المرأة لزوجها ولو شهد العبد  
لمولاه فردها القاضي ثم شهد بها بعد العتق جازت شهادته ولو شهد المولى  
لعبدته بنكاح فرقت شهادته ثم شهد له بها بعد العتق لم يجوز لانها ردت وهو حر  
مسلم ولو شهد كافر على مسلم فردها القاضي ثم اسلم فشهد بها جازت شهادته  
ولو شهد فاسق فردت لنفسه ثم تاب فشهد لم يقبل لانها ردت لنفسه فلا يقبل  
ابدا والله المستعان **باب الشهادة على الشهاده ولا يجوز على الشهاده**  
رجل اقل من رجلين او رجل وامرأتين من قبل ان الشهادة حتى عنده فلا يقوم بها  
الا رجلان وكذلك المرأة اذا كانت عندها شهادة وقال ابن ابي ليلى يجوز  
شهادة واحد وان شهد رجلان على شهادة رجلين فهو جائز لانهما يشهدان  
جميعا على شهادة كل واحد منهما ولو شهد رجلان على شهادة رجل وشهد  
احدهما على شهادة نفسه فهو باطل لانه رجل واحد يشهد على امر واحد في كتاب

وان شهد شاهدان على شاهدين ان قاضي كذا ضرب فلانا المحذور فهو جائز  
وليس هذا بجحد وان شهد شاهدان على شهادة شاهد وقد خسر المشهود على  
شهادته بعد ما اشهدا واعمى وارثا وافسق او ذهاب عقله لم يجوز شهادة  
الشاهد على شهادته وان كان عدلا بلغنا عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه  
انه قال لا يجوز على شهادة رجل الا شهادة رجلين ومن ترك الصلوة في الجماعة  
والجمعة محامة لم يجوز شهادته وان ترك ذلك سهوا وهو لا يثبت في شهادته  
ذلك وان شهد كافران على شهادة مسلمين لكافر على كافر لم يجوز وكذلك  
لو شهد كافران على قضية قاض لكافر على كافر او لمسلم على كافر ولو شهد مسلمان  
على شهادة كافران جازت الشهادة ولو ان كافرا في يده امة اشتراها من مسلم  
فشهد عليه كافران انها لكافر او مسلم جازت الشهادة في قول ابو يوسف  
الاخر على الكافر خاصة دون غيره وهو قول ابن ابي ليلى رحمه الله ولم يجوز في قول ابن  
حنيفة رحمه الله وكذلك لو كانت في يديه بهيمة من المسلم او صيد فانه في  
جوازها ابطال هبة المسلم وهو قول ابو يوسف الاول ولو ما كافر وترك  
ابنين وترك العيين فاقسمها ثم اسلم احدهما فشهد كافران على ابهما بدين  
اجزت ذلك في حصة الكافر خاصة ولو ما كافر فادعى مسلم وكافر ديننا  
واقاما البينة من اهل الكفر اخذت ببينة المسلم واعطيت حقه فان في  
شيء كان لكافر ولو ما كافر او صا الى مسلم فادعى رجل على الميت دينا واقاما  
شهودا من اهل الكفر اجزت شهادتهم وان كان المسلم خصمه وكذلك يجوز  
شهادة الكافر على العبد الماذون الكافر في الشري والبيع وان كان مولاه  
مسلم وكذلك المكاتب الكافر ولو كان العبد الماذون مسلما ومولاه كافرا  
لم يجوز شهادته الكافر على العبد ولو وكل كافر مسلما بشري او بيع لم يجوز شهادته  
الكافر على الوكيل ولو وكل مسلم كافر بذلك جازت شهادة الكافر على الوكيل  
**باب شهادة النساء ولا يجوز شهادة النساء وحدهن الا فيما لا**  
اليه الرجال الولادة والعيب يكون في موضع لا ينظر اليه النساء وروى  
عن مجاهد وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبيرة وعطاء بن ابي دياح وطالب  
قالوا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادة النساء جائزة فيما لا يستطيع  
الرجال النظر اليه ولا اقبل في ذلك شهادة اهل الكفر ولا شهادة امرأة  
مملوكة ولا اقبل الا شهادة حرة مسلمة وان كان امرأتان او ثلاث فهو واجب  
واما الاستهلاك فاني لا اقبل شهادة النساء فيه الا في الصلوة عليه واما  
استراة رجل وامرأتان لان الاستهلاك ظاهر يعرف وهذا قول ابو حنيفة رحمه الله  
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يقبل في ذلك شهادة امرأة حرة مسلمة



بلفنا عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه ان اجاز شهادته قابله في الاستقبال  
**باب شهادة الزور وغيرها** ذكر عن شرح انه كان اذا اخذ شهادته  
 بعث به الى سوقه ان كان سوقيا والى القوم ان كان غير سوق في بعد العصر اجمع  
 ما كانوا يقولون ان شريحا بقركم السلام ويقولون ان وجدنا هذا شاهد زور  
 فاحذروه وحذروا الناس منه وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف  
 ومحمد يعاقب بالتعزير والخمس ولا يسبح وجهه ولا يبلغ به اربعين سوطا ويطلق  
 به ويحبس على قدر ما يرى الامام حتى يحدث ثوبة وقال ابو يوسف بعد ذلك  
 يبلغ بالتعزير خمسة وسبعين سوطا وذكر عن عمر بن الخطاب في شاهد  
 الزور قال يضرب اربعين سوطا ويسبح وجهه ويطلق به وقال ابن ابي ليلى  
 رحمه الله بعز خمسة وسبعين سوطا ولا يطلق وشاهد الزور عندنا النفر  
 على نفسه بذلك وليس بالذي ارده بالتهمة او بالدمع عن نفسه او بالاختلاف  
 في الشهادة وان خالف الذي شهد له لاني لا ادرى ايها الصادق والرجال  
 والنسا في شهادة الزور سواء واذا شهد احد الشاهدين على قتل او حرمة  
 عمدا وخطا وشهد الاخر على الاقرار بذلك لم تجز شهادتهما وكذلك لو اختلفا  
 في الوقت والذي كان به القتل ولو شهدا احدهما على فرض مائة وشهد الاخر اربعة  
 وكذلك البع والقرض كلهم كله ولو شهد احدهما على مائة وشهد الاخر على خمسين  
 لم اجز ذلك في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد بن ابي ليلى  
 يجوز على الاقل اذا ادعى المدعي الاكثر ولا يجوز شهادة دافع عن نفسه موقفا  
 وجارا اليها مغنا ولا يجوز شهادة المفاوض لشريك في شيء ما خلى الحدود  
 والنكاح وشهادة الشريك لشريكه وان كان غير متغاوضين ولا يجوز في  
 تجارتهما للتمه وشهادة الاجير اذا كان في تجارته لا يجوز ولا في شيء وان كان  
 عدلا اخذ في ذلك بالثقة استحسننا بلفنا في ذلك عن شرح ومحال النكاح  
 التي عليها اليوم وكان رجلا كان عليه ما لا تشهد ابناؤه ان الطالب ابراهيم  
 واحتمل به علي فلان والطالب بكر والمطلوب يدعى البراءة والحالة تجاز شهادتهما  
 ولو شهد رجلا ان لهما ولفلان علي فلان كذا وكذا لم تجز شهادتهما وكذلك لو  
 شهدا ان فلانا قد ابراهما وفلانا ماله عليهما وعليه وكذلك شهادة ولد لهما  
 تجز شهادته الاجير لعله وقال ابو يوسف ومحمد اذا ادعى رجل دابة في يدي رجل  
 فقال هي دابة فلان دفعها الى رديعة فردتها اليه وجاء احد الودعة فيجاءه  
 في ذلك وقال هي دابتي قصد قبها علي ابي نجاء الذي كان في يده او لا تشهد ابنا  
 دابته قال ان كان يعلم ان هذا استودعها اياه فشهادته جائزة والا فلا  
 لانه دافع مفرم وكذلك المدار رجل معه شاة فمرب رجل فقال اني جها فتدعي

فجاء رجل واقام البيعة ان هذا اعتصبها منه واقام شاهدين احدهما الذي  
 لم تجز شهادته الدائم لانه دافع مفرم ومن التهاثر ان يشهد الشاهد ان هذا  
 الشيء لم يكن لفلان فهذا مما لا يقبل وكذلك لو شهدا ان لم يكن لفلان علي فلان  
 وكذلك كل شهادة هكذا ان لم يكن وان فلانا لم يصنع هذا فهي باطلة ومن شهد  
 ان هذا لم يكن فقد شهد بالباطل والحاكم يعلم انه كاذب فيه ومن ذلك لو شهدوا عليه  
 انه فعل كذا يوم كذا فشهد شاهدان ان لم يحضر يومئذ ذلك المكان وان كان  
 بمكان كذا وكذا فهذا باطل ومن التهاثر ان يقيم الرجل البيعة على حق فيقضي به  
 له فيقول الذي قضى عليه انا اقيم البيعة ان لم يقبل **باب الشهادة**  
**في النسب وغيره** واذا شهد الشاهدان على رجل انه فلان بن فلان الفلاني  
 وان الميت فلان ابن فلان الفلاني بن عمه ووارثه لا يعلمون له وارثا غيره ولفلان  
 ذلك الميت دار في يد رجل وهو مقر انها له غير انه لا يعرف له وارثا فاني اجيز  
 شهادته هؤلاء على هذا النسب وادفع اليه الدار وان كانوا لم يدركوا  
 اياه الا ترى اننا شهدنا عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب رضي الله تعالى  
 ولم ندرك احدا منهم فان كان الشاهد لا يعرف الرجل الا ان المدعى اخبره بذلك  
 وشهد عنده رجل لم يبن على ان يشهد حتى يكون النسب مشهورا او يشهد به  
 مدلان ولو قدم اليه رجل من بلد اخر وانتسب له واقام معه دهر لم يسعه  
 ان يشهد على نفسه حتى يلقى من اهل بلده رجلين عدلين يشهدان له على ذلك ولو  
 نظر الى رجل مشهورا باسمه ونسبه غير انه لم يخاطله ولم يكلمه وسعه ان يشهد  
 فلان بن فلان ولو مات رجل قاقام اخر البيعة ان الميت فلان بن فلان  
 وانه فلان بن فلان حتى يتلقوا الى اب واحد وهو عصيته ووارثه لا يعلمون  
 له وارثا غيره قضيت بالميراث ثم جاء اخر قاقام البيعة ان الميت ابنه ولد  
 على فراشه وان هذا ابوه لا وارث له غيره جعلت الميراث لهذا وابطلت الفضا  
 الاول وان اقام هذا البيعة ان الميت فلان بن فلان ونسبه الى اب اخر  
 وقبيلة اخرى وانه فلان بن فلان بن عمه ونسبه الى اب واحد لا وارث له  
 غيره لم يحول النسب بعد ان ثبت من اب ومن فخذ الا ان يحج ما هو قريب من  
 الذي جعلت له الميراث واذا شهد شاهدان ان هذا اعتق فلانا وانه مولاه  
 وعصيته لا وارث له غيره فان كان قد ادركا المعتق وسمعا العتق منه فشهدا  
 جازية وان كانا لم يسمعا العتق منه لم تجز شهادتهما وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله  
 وفي رواية ابي حفص وهو قول ابي يوسف الاول وقول محمد ثم رجع ابو يوسف  
 فقال اذا شهدوا على ولد مشهور فهو كشهادتهم بالنسب ان لم يسمعو ذلك  
 منه ولم يدركوه وكذلك لو شهدوا ان فلانا اعتق اب فلان وان فلان بن فلان



عصبته فلان الذي اعتق وعصبته فلان المعتق فاني لا اجيز شهادتهما حتى  
ينسبوا الذي اعتق وعصبته الى اب واحد يلتقيان اليه وان لم يدركا ذلك  
لم يضرهما بعد ان شهدا على سماع العتق من المعتق ثم ان المعتق مات وترك ابنة  
ثم مات ابنه ولم يعلم ان له وارثا غيره يعني غير المعتق يريد ان لا ينسب له ولا مولاه  
وان كان هو ميتا وان فلانا يعني المدعا عصبته الذي اعتق ووارثه لا يعلمون  
له وارثا غيره ولست اكلفهم في المواريث ان لا وارث له فصر من قبل ان هذا  
يميت واذا قالوا لا نعلم له وارثا غيره فقد فرغوا من الشهادة وقال بن ابي  
ليلى رحمه الله اذا قالوا لم نعلم له وارثا غيره لم يخرج حتى يقولوا لا وارث له غيره ولو  
شهدوا انهم لا يعلمون له وارثا غيره بارضى كذا غير فلان اجزت ذلك في قول  
ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يجزى ذلك حتى يقولوا  
منهم لا نعلم له وارثا غيره قلوا عار جلا ولا رجل واقام كل واحد منهما البينة  
انما اعتقه وهو يملكه لا يعلمون له وارثا غيره جعلت الولاء والميراث بينهما فان انا  
احدما بينة قبل صاحبه وقضيته لربه ثم جاء الاخر بالبينة لم يقبل منه ولم  
يشارك الاول واذا شهدا على موت رجل واقراهما لم يعاينا ذلك لم يجز الا ان يكونا  
مشهورا الموت فيجوز شهادتهما فان قالوا لا نشهد ان مات اجزت ذلك وكذلك  
ان قالوا نحن دفناه او شهدنا جنازته واذا اجزى الموتى بر او المرأة ان  
عائنه مو فلان فالذي انتهى الخبر اليه في سعة هن ان يشهد على موته وهكذا  
امور الناس واذا جاء موت الرجل من ارض اخرى فصنع اهله ما يصنعون  
على الميت فانه لا يسعه ان يشهد على موته حتى يخبره من يشهد ممن يوثق به فاذا  
اخبر به وسعه ان يشهد الا ترى انه لو مات ميت فاخرجت جنازته حتى  
دفع دفن وسع المحي والجيز ان يشهدا بموته وان لم يعاينا ذلك واذا نزع  
الرجل امرأة تكا حاضرا وعرش بها واقام بها عداينة اياما ثم ماتت فانه  
يسع المحي والجيز ان يشهدوا انها امراته وان لم يشهدوا النكاح آداب  
لو كان معها ولد لها ويسع هؤلاء ان يشهدوا انه ولدهما وان لم يعاينا الولادة  
فهذا امر واسع وهكذا امر الناس واذا شهد شاهدان فلانا مات وترك  
الدار ميراثا فلان ابنه هذا لا يعلمون له وارثا غيره ولم يدركوا فلانا الميت  
فشهادتهما باطله وكذلك العبد والذابة والتوب ولو شهدوا على دار في يد  
رجل انها دار فلان جده هذا المدعى وحطته وقد ادركوا الجدل بمجرتشادهم  
حتى يجزوا المواريث ولو شهدوا على افراد الذي في يده الدار بانها دار  
هذا اجزت ذلك وجعلتها له ان لم يكن له وارثا غيره واذا كانت الدار في  
رجل فادعى ابن اخيه وادعى انها دار جده مات وترك ميراثا لابييه

لا يعلمون له وارثا غيره وان اباه مات وترك نصيبه منها ميراثا له لا يعلمون  
له وارثا غيره واقام الاخر بالبينة ان اخاه مات قبل ابيه وان اباه ورث منه  
السدس ثم مات ابوه فورثه هو فاني اقبل شهادته شهود بن الاخ لا نهى المذبح  
فان كان لا بل الخلام ميراث من تركته سوى الدار وكل واحد منهما يدعى على صاحبه  
لم اقبل بينة واحدا منهما وجعلت لكل واحد منهما ميراث ابيه وكذلك لو غرقا  
في سفينة او وقع عليهما بيت لم اورث واحدا منهما من صاحبه ولو اقام  
رجل البينة على ميراث رجل انه مات يوم كذا فورثه وهو ابنه لا وارث له غيره  
واقامت امرأة البينة انه تزوجها يوم كذا اليوم بعد ذلك اليوم ثم مات  
بعد ذلك واقاما جميعا البينة اني اخذت بينة المرأة لا فيم اوجب موته  
بعد ما جعل لها المهر والميراث ولو قامت امرأة اخرى البينة بعد قضيت  
بموته في يوم وورثته امراته انه تزوجها بعد ذلك الوقت الذي ذكرناه فيه  
موت قبلت ذلك لان هذه مدعية ولا يضرها متى كان الموت ولو كان الورث  
اقام البينة ان فلانا قتل اباه يوم كذا فقضيت بذلك ثم اقامت امرأة  
البينة انه تزوجها بعد ذلك لم التفت الي بينة لان القتل حق لازم والموت  
ليس فيه حق لازم الا ترى انه لو قامت عليه بينة انه تزوجها يوم النخبة  
فلما قضيت بشهادتهما واجازتها جاء شاهدان اخران فشهدا انه تزوج  
هذه الاخرى يوم النخبة اشران ثم اجزى شهادتهما الاخرين لاني قد جعلت في ذلك  
اليوم بمكة **باب طعن الخصم في الشاهد** واذا شهد شاهد الرجل  
بحق من الحق وقال المشهود عليه هما عبدان فاني لا اقبل شهادتهما حتى اعلم  
انما حران فان قالوا نحن احرار لم نملك قط لم يقبل قولهما حتى ياتيا بالبينة انهما  
حران ولو ان القاضي سأل عنهما فاجبرا انهما حران فقبل ذلك واجاز شهادتهما  
كان حسنا والباي بالاول احب الي واحسن ولو قال لا قد كنا عبيدا فاعتقنا  
المولى فصدقهما الابينة فان جاء البينة على ذلك قبلتهما واعتقتهما فان جاء  
المولى وانكر امضاء القضاء بالعتق لاني قبلت البينة على خصم الا ترى ان رجلا  
لو ادعى قبل رجل انه قطع يده عمدا او ادعى عليه قذفا او ميراثا واقام البينة  
ان مولاه اعتقه وان هذا قطع يده بعد ذلك واستدان منه دين او باع  
اجزت ذلك ولو جاء المولى فادعى حقه لم اكلفه اعادة البينة **باب**  
**الشهادة في البيع والشراء** واذا ادعى رجل قبل رجل دار في يده وشهد له  
بها شاهدان على الشراء منه ولم يسميا الثمن والبيع ينكر فشهادتهما باطلة  
وكذلك لو سميا الثمن اختلفا في جنسه او مقداره وان اتفقا على جميع  
غيرهما اختلفا في المكان والوقت فشهادتهما جائزه ولو شهدا على البيع



بالبيع ولم يسميا ثمننا ولم يشهدا بقبض الثمن فشهادتهما باطلة وان قالوا  
 افرعنا اننا باعناها منه واستوفوا الثمن ولم يسميا الثمن فهذا جائز واذا ادعى  
 شرا ودار واقام شاهدين عليها غير انهما لا يعرفان الدار والحد ودون سميا  
 شيئا من ذلك فهو باطل فان قالوا قد سميا البايع والمشتري موضع الدار والحد  
 ثم وصفوا ذلك وسموه فهو جائز غير اني استل البيعة على ما سما الشهود من موضع  
 الدار والحد ودون ذلك لوحدوها بثلاثة حدود وكذلك لو ادعى البايع وحده  
 المشتري في جميع هذه الوجوه واذا كانت الدار في يدي رجل فادعاه رجل  
 كل واحد يقيم البيعة انه اشتراها منه بالف درهم فان وقتا اخذ باول الوقتين  
 وان وقتت احدي البيعتين دون الاخرى فهي لصاحب الوقت الا ان يكون  
 الدار في يدي الاخر فيكون لصاحب اليد فان لم يوقتا فكل واحد منهما بالخيار وان  
 شاء اخذ نصفها بنصف الثمن وان شاء ترك وكذلك لو كان احدهما ابن  
 البايع او مكاتبه واذا كانت الدار في يد رجل فاقام رجل البيعة انه اشتراها  
 من الذي هي في يديه واقام الذي هي في يديه البيعة انه اشتراها من المدعى ولا  
 ينتهي اي ذلك اول فانه يقضى بها للذي هي في يديه والبيع كله باطل الا ترى ان  
 كل واحد منهما لو اقام البيعة ان القاضي فضاله بهذه الدار على صاحبه اني  
 انقدها للذي هي في يديه وكذلك لو اقام كل واحد منهما البيعة انه افرانها له  
 قال ابو الفضل الحاكم ولم يذكرها هنا مسئلة الشري اختلافنا وقد ذكرنا  
 ان هذا قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد رحمه الله احكم بما جميعا وجعل  
 الدار للمدعى واذا كانت الدار في يدي رجل فاقام البيعة انه باعها من فلان  
 بالف درهم في شهر رمضان واقام فلان البيعة انه اشتراها منه في شوال  
 بخمسماية كان الشري الاخر ينقض الاول وهي له بخمسماية وكذلك لو اقام فلان  
 البيعة انه وهبها له في شوال على ان عرضه خمسماية وقبض جميعا فهي له بالهبة  
 وهي بمنزلة البيع ولو لم يدعى الهبة ولكنه اقام البيعة انه ارادتها في شوال  
 بخمسماية امضيت البيع بالف في شهر رمضان وقضيت له من ذلك بخمسماية في  
 الذي اعطاه في شوال وقال محمد رحمه الله الرهن في شوال ينقض دعوى البايع  
 في البيع لا يرهنه شيئا بملكه المرتهن وان كانت الدار في يدي رجل فادعاه رجل  
 كل واحد منهما يقيم البيعة انه اشتراها بالف وكفل عنه صاحبه المدعى فان  
 علم الاول منهما قضى له بها وان لم يعلم فكل واحد منهما ان ياخذ نصفها بنصف  
 الالف ان شاء فان اخذها فالكفالة لازمة لكل واحد منهما على صاحبه من  
 قبل انهما ليسا بشركين واذا اقام رجل البيعة على دار في يدي رجل انه اشتراها  
 منه بالف والبايع بقول لم ابعه شيئا ثم اقام البايع البيعة على انه قد رد الدار

فاني اقبل ذلك منه وانقض البيع ولا يبطل انكاره البيع البيعة واذا ادعى الرجل  
 دارا في يدي رجل واقام البيعة ان اياه اشتراها منه بالف درهم وقدما ابوه  
 والبايع بجحد البيع فاني لا اكلفه البيعة انه مات وتركها ميراثا ولكني اساله البيعة  
 انه لا يعلم لابييه وارثا غيره فان اقام على ذلك بيعة امرته ان ينقد الالف وينقض  
 الدار ولو كانت الدار في يدي غير البايع سالته البيعة ان اياه مات وتركها ميراثا  
 وليس هذا كالاول لان الاول هي في يديه رهن بالثمن بمنزلة رجل اقام البيعة  
 ان اياه رهن هذه الدار عندها بالف درهم وقدما الاول ولا وارث له  
 غيره وجاء بالالف بنقدها واذا ادعى الرجل دارا في يدي رجلين واقام البيعة  
 ان احدهما باع الدار وسلم الاخر ولا تعرف الشهود الذي باع من الذي سلم  
 فشهادتهما باطلة وكذلك دار في يدي رجل اقام البيعة انه باعها من احدهذين  
 الرجلين ولا يعرفونه بعينه واذا كانت الدار في يدي رجل فادعاه رجل انه اشتراها  
 كلها بالف درهم واذا ادعى اخر انه اشترى نصفها بخسماية درهم واذا ادعى اخر انه  
 اشترى ثلثها بستماية درهم واقاموا البيعة فم بالخيار ان شاء واخذوا  
 وان شاء وتركوها فان اخذوها كان لصاحب الجميع الثلث خاصة وكان السدس  
 بينه وبين صاحب الثلثين نصفين وكان النصف بينهم اثلاثا ولم كل واحد  
 منهم حصته ما اخذ من الثمن في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله وان ادعاه رجل  
 فاقام احدهما البيعة على شري الجميع واقام الاخر البيعة على شري النصف كان  
 لصاحب الجميع ثلاثة ارباع الدار ولصاحب النصف ربعها وان شاء وتركها  
 وان ادعى احدهما الرهن والقبض واذا ادعى الاخر الهبة على عوض والتقابض واقام  
 البيعة فانه يقضى بها للذي ادعى الهبة على عوض ولو كان بغير عوض قضيت بها  
 لصاحب الرهن من قبل انه قد نفذ ما له فيه وكان ينبغي في القياس الذي قلنا  
 قبل هذا ان يكون لصاحب الهبة وان اقام كل واحد منهما البيعة انه نقض  
 بها عليه وقبضها لم يقضى بها لواحد منهما لانه انما يقع لكل واحد منهما نصفها  
 غير مقسوم وان شهدت شهود احدهما انه اول في الاول وان لم يشهدوا بذلك  
 وهي في يدي احدهما فهي للذي هي رهن في يديه ولو اقام رجل بيعة على بيع واما  
 الثمن وهي في يدي المتصدق عليه لم اقبل ذلك حتى يشهدوا انه اشتراها قبله  
 واذا كانت الدار في يدي ثلاثة رهط فادعى احدهم الجميع والاخر النصف والثالث  
 الثلثين وليست لهم بيعة فكل واحد منهم ما في يديه ويحلف كل واحد منهم على دعوى  
 صاحبه فان تكلموا عن اليمين في دعوى صاحب الجميع وحلف صاحب الجميع لهما  
 فالدار كلها له وان تكلموا عن اليمين لصاحب الثلثين وليست لهم بيعة وحلفوا  
 لصاحب الجميع والنصف كان لصاحب الثلثين الثلث الذي في يديه وياخذ



سدس الجميع من صاحب الجميع والسدس من صاحب النصف وان تكلوا  
عن اليمين لصاحب النصف وحلفوا الباقيين فلصاحب النصف الثلث الذي  
في يديه وله نصف سدس الجميع من يدي صاحب الجميع ونصف سدس الجميع  
من يدي صاحب الثلثين وان تكل صاحب الجميع من اليمين لصاحب النصف  
وحده حلف بعضهم لبعض فلصاحب النصف الثلث الذي في يديه وبأخذ نصف  
السدس الجميع مما في يدي صاحب الجميع واذا قام لهم جميعا البيعة فلصاحب  
النصف الثمن ولصاحب الثلثين الربع ولصاحب الجميع خمسة عشر سهما من اية  
عشرين سهما في قول ابي حنيفة رحمه الله وكذلك ان لم يكن لهم بيعة وتكلوا عن  
عن اليمين وان كانت الدار في يدي الرجلين رجلين وعند احدهما والعبد تاجر  
قد اذن له مولاه في التجارة وعليه دين وكل واحد منهم يدعي الدار كلها فم بينهم  
اثلاثا وان لم يكن على العبد دين فالدار بين الحريين نصفين واذا كانت الدار في  
يدي رجل فادعاهما رجل انه اشتراها من اخر وهو يملكها يوم بيعها واقام البيعة  
والذي في يديه يقول ليست لي فاني اقضي بالدار للمدعي الا ان يقيم البيعة الذي  
في يديه انه عارية في يديه او باجارة او هي في يديه بوكالة بالقيام عليها من  
رجل غير البايع فان اقام ذلك بيعة فلا خصومة فان جاء المشتري ببيته ان  
ذلك الرجل سلطه على قبضها من هذا الساكن قضى له بذلك وقبضها منه وانتهى  
**باب ما لا يكون بين الرجلين فيه خصومة** واذا كانت الدار في يدي  
رجل رهنا والراهن غايب فادعاهما رجل واقام البيعة فان اقام المرتهن البيعة  
انها رهن في يديه فلا خصومة بينهما وكذلك لو كان المرتهن الذي الدار في يديه  
غائبا والراهن حاضر وكذلك لو كانت الدار في يديه باجارة او عارية او وكالة  
بالقيام عليها واذا لم تقيم البيعة على ذلك فهو خصم وان كان المدعي ادعى انه اشتراها  
من فلان والذي في يديه ادعى ان فلانا ذلك اسكنها فلا خصومة بينهما الا  
بقيم المدعي البيعة ان البايع وكله بقبضها منه فينقذه ذلك له وكذلك العرض  
في جميع ذلك واذا كانت الدار بين شريكين شراء او ميراثا فغاب احدهما فادعى  
رجل انه اشترى من الغايب نصيبه لم يكن الشريك خصم فيه وان ادعى انه اشتراها  
او بعضها من الميت الذي ورثها منه كان المحاضر خصما فيه عن نفسه وعن الغايب  
وكذلك لو كانوا قد قسموا الدار واذا كانت الدار بين يدي رجل شراء فاسد  
فهو خصم لمن يدعيها واذا كانت الدار في يدي رجل فادعاهما اخر واقام كل واحد  
البيعة انه اشتراها من رجل واحد والمدعي هو الا ولم ينقد الثمن فان كان الذي  
في يديه والبايع غايب فاني اقضي بها للمدعي واستوفى منه الثمن فان كان الذي  
يديه قد نقض الثمن اعطيته الثمن قصاصا وان كان فيه فضل امسكته على البايع

ولا اعطى الذي في يديه الثمن ببيته بقيتها على انه اعطاه الغايب لاني لا اقضي على  
الغايب وانما اعطيه اذا كان البايع افرغ عند القاضي بقبضه منه قبل غيبته ولا  
الذي في يديه الدار لم ينقد البايع الثمن او كانت الدار في يديه بهبة او صدقة  
دفعتها الى المدعي واخذت منه الثمن للبايع واذا باع الرجل جارية من رجل ثم  
غاب المشتري لا يدعي ابنه هو واقام البايع على ذلك بيعة فاني اسبع الجارية  
على المشتري وانقد البايع الثمن واستوفى منه بكفيل فان كان فيه وضعية  
فعلى المشتري وان كان فضلا فله وان كان يعرف ابن المشتري لم اباع هو المبيع  
**باب الاختلاف في الشهادة** واذا ادعى الرجل دارا في يدي رجل فشهد  
شاهد بالشري واخر بالهبة فالشهادة باطلة وكذلك لو شهد احدهما بالهبة  
والاخر بالصدقة او الرهن او الميراث او الوصية واذا ادعى رجل دارا في يدي  
رجل انه وهبها له وان لم يتصدق بها عليه ثم اقام شاهدين على الصدقة وقال  
لم يهبها لي قط وقد ادعى الهبة عند القاضي فهذا كذاب منه لشهادته وكذلك  
لو ادعى انها ميراث لم يشتريها قط ثم جاء بعد ذلك فقال هي شراء ولم ارها قط  
وجاء بشاهدين على الشري منه منذ سنة فهذا باطل واذا ادعى هبة ولم يقل  
لم يصدق بها على قط ثم جاء بعد ذلك بشهود على الصدقة وقال لما جئني  
الهبة سبالتني ان يتصدق بها علي ففعل اجرت هذا وكذلك لو قال ورثتها  
ثم جئت الميراث فاشتريتها منه وجاء بشاهدين على الشري اجرتة واذا شهد هذا  
بالرهن واختلغا في الايام والبلدان وهما يشهدان على معاينة القبض فالشهادة  
جائزة وكذلك الشراء والصدقة والهبة لان القبض قد يكون من غيره قال ابو الفضل  
وقال في كتاب الرهن لانه لم يكن رهنا ولا قبضا الا باقرار الراهن وقال محمد  
رحمه الله ان شهيدا على معاينة القبض في الرهن والهبة والصدقة لم تجز  
الشهادة وان شهدوا على اقرار الواهب والراهن والمتصدق بالقبض جازت  
الشهادة واذا طلب رجل شفعة في دار واقام شاهدين على الشراء واختلغا في  
الثمن والمبيع فشها دهما باطلة ولو انفقا على الاقرار من واحد بال واحد اختلغا  
فقال احدهما كذا جميعا في مكان كذا او قال احدهما كان ذلك بالعداة وقال الاخر  
كان ذلك بالعشي فالشهادة جائزة لاني لا اكلفهم حفظ الاماكن والايام في  
الاقرار وعن الشعبي قال كتب عمر الى معاوية اما بعد فاني كتبت اليك بكتابي  
في القضاء الى ذلك ونفسي خير الزم حسن خصال او خلا ليلم لك دينك  
وتاخذ فيه بافضل حظك اذا تقدم اليك الخصمان فعليك بالبيعة العادلة  
واليمين القاطعة واذن للضعيف حتى يشند قلبه ويتشط لسانه وتعاهد  
لغيره فانك ان لم تعا هذه ترك حقك ورجع الى اهله وانما ضيع حق من ربح



راسا وعليك بالصالح بين الناس ما لم يستبين لك فضل القضاء والسلام وذكر  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من الخمر ان تستشير اولى الراي ثم تطيعهم واذا  
 شهد شاهدان ان فلانا اقرا هذا الثوب ثوب فلان وهو في يديه وشهد آخر ان  
 ان فلانا الذي شهد له اقرا له فلان الذي شهد عليه فهو الذي هو في يديه وان  
 في ايديهما فهو بينهما نصفين واذا كانت الدار في يدي رجلين فاقام كل واحد منهما بيته  
 ان فلانا اقرا به له ووقفا في لصاحب الوقت الاخر ولا يشبه هذا البيع واذا  
 اقام البيعة انه اباع هذه الدار من فلان منذ سنة واقام الاخر البيعة منذ  
 سنتين في لصاحب السنتين وان لم يوقفا في الذي في يديه واذا ادعى رجل على  
 رجل الف درهم وخمسمائة وشهد له شاهد بالف واخر بالف وخمسمائة ففصل  
 بالف وان ادعى الف فقد كذب الذي شهد له بالف وخمسمائة وان اختلفا في جنس  
 المال فالشهادة باطلة ولو شهدا على قتل او قطع او عصب او عمل فاختلعا في الزنا  
 او المكان او فيما وقع القتل به كانت الشهادة باطلة وان شهدا على اقرار القاتل  
 في وقتين مختلفين فالشهادة جازية ولو ادعى رجل ثوبا في يد رجل انه رهنه  
 منه منذ عشرة ايام وجاء شاهدين فشهدا احدهما انه رهنه منه منذ عشرة ايام  
 وشهد الاخر انه رهنه منه منذ خمسة عشر يوما فالشهادة باطلة ولو لم يثبت  
 المدعى جازية الشهادة وقال محمد رحمه الله اذا قضى القاضي على رجل يا رض او دار  
 في يديه بيعة ودفعها اليه ثم ان المقضى له اقربها للمقضى عليه فانه يدفع ذلك  
 اليه وكذلك ان اقام المقضى عليه البيعة انه قد بنا فيها في له الا ان تشهد  
 المدعى ان الدار له ببنائها فان شهدوا له ببنائها فاقربها للمقضى عليه بطلت  
 الشهادة واذا وكلت امرأة رجلين ان يزوجاها تزوجاها ثم شهدا ان الزوج  
 طلقها ثلاثا وهي تدعى او تنكر جازية الشهادة وكذلك ان كانا عيين <sup>بأمرهما</sup>

## كتاب الرجوع عن الشهادة

وروى عن الشعبي ان رجلين شهدا عند علي بن ابي طالب رضي الله عنه على رجل ان  
 فطعت يده ثم اتيا بعد ذلك باخر قفا الا وهما انما السارق هذا فقال لهما لا  
 اصدقكما على هذا الاخر وامنكما دية الاول وكو انا اعلمكما نعمت ما ذلك فطعت  
 ايديكما وبهذا كان ياخذ ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد وقال ابو يوسف ومحمد  
 فطعت ايديكما تهدد منه وعن ابي حنيفة عن حماد انه كان يقول في الشاهد  
 اذا رجعا عن الشهادة بعد قضاء القاضي فانه ينظر الى حالهما يوم رجعا فان كان  
 افضل منهما يوم شهدا صدقهما ورد القضاء وان كان حالهما يوم رجعا

حالهما يوم شهدا او دون ذلك لم يصدقهما ولم يقبل رجوعهما ولم يصنعهما شيئا  
 فان كان القضاء الاول ما ضيا وقال ابو يوسف كان ابو حنيفة رحمه الله يقول  
 بهذا القول زمانا ثم رجع عنه وقال لا يبطل القضاء بقولها الاخر وان كان  
 اعدل منهما يوم شهدا ولكن اضمنها المال للذي شهدا وهو قول ابي يوسف ومحمد  
 رحمهما الله وعن ابراهيم اذا شهد شاهدان على قطع يد فقضا القاضي بذلك ثم  
 رجعا عن الشهادة فعليهما الدية وان رجع احدهما فعليه نصف الدية وبهذا  
 كان ياخذ ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد رحمهما الله وعن ابراهيم اذا شهد  
 شاهدان على رجل بمال فقصا به القاضي ثم رجع احدا الشاهدين فعليه نصف  
 المال وان رجعا جميعا كان عليهما المال كله وكذلك قول ابو حنيفة وابو يوسف  
 ومحمد رحمهم الله وعن الشعبي ان رجلين شهدا على رجل انه طلق امراته ففرق القاض  
 بينهما ثم تزوجها احدا الشاهدين ثم رجع عن شهادته فلم يفرق القاضي بينهما  
 وبه كان ياخذ ابو حنيفة رحمه الله الا ترى ان فرقة القاضي جازية وان القاضي  
 لا يرد المرأة الى زوجها رجوع الشاهدين ولا يفرق بينهما وبين زوج ان كان  
 لها وكذلك الشاهدين كأنهما الزوج وقال محمد لا يصدق على ابطال شهادة الاول  
 ولكنه يصدق على نفسه فان كان تزوجها فرق بينهما رجع ابو يوسف الى هذا القول  
 بعد ذلك ولو ان شاهدين شهدا على رجل انه طلق امراته ثلاثا واجاز القاضي ذلك  
 وفرق بينهما ثم رجع الشاهدان عن شهادتهما فان القاضي لا يصدقهما على ابطال  
 الطلاق وان كانت المرأة تزوجت فموجبا ولا يسع الزوج الاول ان يعقربها  
 ان كانت لم تزوج وان كان يعلم انها شهدا بزور لان فرقة القاضي فرقة الا ترى  
 ان من رطمها فقد وطئ حرما عند القاضي وعند المسلمين ولا يسعه ان يعمل عملا  
 بهم به نفسه عند المسلمين ويكون عندهم زانيا يقام عليه الحد واذا ادعى رجل  
 على رجل انه باع جارية بالقدوم والمشتري يحد ذلك فاقام عليه به شاهدين  
 والنزاع القاضي البيع ونقده الثمن وقيمة الجارية الف درهم والمشتري يعلم انه  
 لم يشتريها ثم رجعا عن شهادتهما لم يصدق على نقض البيع والمشتري في حل من  
 وطئ الجارية لان القاضي قد جعله بيعا وقال محمد رحمه الله لا ينبغي له ان يطاها  
 وهو قول ابي يوسف الاخر واذا شهدا على رجل انه قذف امراته بالزنا والرجل يعلم انها  
 شهدا بباطل واجبر القاضي بالسعي هو وامرته وفرق القاضي بينهما لم يسع الزوج  
 ان يطاها ابدا الا ترى ان الزوج لو قذفها بالزنا وهو يعلم انه كاذب وكره ان  
 يكذب نفسه فلا عن القاضي بينهما وفرق لم يسع الزوج ان يطاها وان كان  
 يعلم انها لم تزنا ولو تزوجت هذه بعد انقضاء العدة وسعها ذلك وان كان يعلم  
 ان زوجها كاذب فيما رواها به الا ترى ان رجلا لو جاء بأمراته ولم يدخل بها



ثم طلقها واقرت هي بذلك ان لها المهر كاملا ولا يسعها ان تأخذه ولا يسعها  
ان تنزوج قبل ان تنقضي عدتها ولا يسع الزوج ان يتزوج اختها في عدتها  
ولو عملوا في هذا بما يعملون من الباطل كانوا قد عملوا بما لا يحل وكوفد امراته  
بالزنا وهو صادق فحجده المرأة ولا عن القاضي بينهما وفرقوا ونقضت عدتها  
انها في سعة ان تنزوج غيره وله ان ينزوج اختها واذ شهد شاهدان على  
رجل ان اعتق امته هذه فاجاز القاضي ذلك فاعتقها وتزوجت ثم رجعا عن  
شهادتهما لم يقبل رجوعهما ولم يضمنهما شيئا لانهما يتلقا ما لا يسع الزوج ان  
يطأ امراته وان علمتا انهما شهدا بذلك ودرلان القاضي جعلنا اخته ولو كانت مبينة  
في يدي رجل يزعم انها امته فشهدا ان اقراهما ابنته فقضا القاضي به لم يسع الزوج  
ان يطأها وان علم انها شهدا بزور فان رجعا ضمننا قيمتها ولو ماتت وترك ميراثا  
وسعة ان ياكل ميراثها وكذلك لو مات الاب كانت في سعة من اكل ميراثه ولو شهدا  
على مال فقضا به القاضي فقبضه او لم يقبضه ثم رجعا ضمننا المال اذا اخذه المقتول  
من المقتضى عليه وكذلك العقاد ولو شهد ثلاثة نفر على رجل بمال فقضا به القاضي ثم  
رجع احدهم لم يضمن شيئا وان رجعا اثنان منهم ضمننا نصف المال وان شهد عشرة  
نسوه معه فقضى به ثم رجعا جميعا فعلى الرجل السدس وعلى النساء خمسة اسدس  
المال في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله على الرجل النصف  
وعلى النساء النصف لانهن بمنزلة رجل واحد ولو رجعا ثمان نسوة لم يكن عليهن  
شيء فان رجعت امرأة بعد ذلك كان عليها وعلى الثمان ربع المال ولو شهد رجلان  
وامرأة بما ية فقضى له ثم رجعا كان الثمان على الرجلين دون المرأة لانه لا يجوز  
شهادة امرأة واحدة ولو شهد رجل وثلاث نسوة فقضى به ثم رجعا الرجل والمرأة  
الواحدة ضمن الرجل نصف المال ولم يضمن المرأة شيئا في قول ابي يوسف ومحمد بن  
في قياس قول ابي حنيفة ان يكون النصف اثلاثا على الرجل والمرأة ولو رجعا جميعا  
كان على الرجل النصف في قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله وفي قول ابي حنيفة على الرجل  
خمس المال وعلى النساء ثلاثة اخماسه واذ شهد شاهدان على مال فقضى ثم ادعى  
المشهود عليه انهما رجعا عن شهادتهما وادعى بينهما فلا يمين عليهما في ذلك ولا يمين  
عليهما بيمينه ولا حكم للرجوع عند غير القاضي وكذلك هذا في سائر الحقوق والمحدود  
وكذلك ان كانا رجعا عن شهادتهما واشهدا بالمال على أنفسهما قبل الرجوع  
ثم حجدا ذلك فشهد عليهما المشهود بالمال من قبل الرجوع والضمان لم يقبل ذلك  
واذا لم يقض القاضي حتى رجعا عنها لم يضمن بها ولم يضمنهما شيئا ولو اشترى  
رجل دارا بالف درهم وهي قيمتها ونقد الثمن فشهد شاهدان ان هذا الرجل اشترى  
واحدة الدار التي في يده يلزقها داره فقضى له القاضي بالشفقة ثم رجعا

عن شهادتهما فلا ضمان عليهما وان كان المشتري قد بنا بناء فامر القاضي بشفقة  
ضمن له الشاهدان قيمة بناءه حين رجعا ويكون النقص لهما واذا رجعا عن  
عن شهادة شهادتهما عند غير القاضي الذي شهدا عنده فانه يقضى عليهما بالتمام  
وان لم يورد ذلك حتى تخصما الى القاضي الذي شهدا عنده وامر رجعا الرجوع  
وقامت عليهما البينة بالرجوع فقضى القاضي عليهما بالتمام فانه ينقد ذلك عليهما  
ويضمنهما المال وكذلك لو رجعا عند القاضي الذي شهدا عنده فضمنهما ذلك ثم  
اختصما الى غيره وكذلك لو شهد عليهما شاهدان باقراهما انهما رجعا عند قاض  
من القضاة وانه ضمنهما ذلك وهما يجحدانه فانه ينبغي للقاضي الذي شهدا عنده بذلك  
ان يأخذهما به ولو رجعا عند غير قاض وضمننا المال وكتبنا به على أنفسهما صكنا  
ونسبنا المال الى الوجه الذي هو منه ثم حجدا ذلك وخصما فيه الى القاضي لم يقض  
بذلك عليهما وكذلك لو اقرا بذلك عند صاحب شرطة او عامل كورة للنقض  
اليه ولو شهدا على رجل انه باع عبده هذا من فلان بالف درهم والبايع محمد بن  
المشتري يدعى فقضى القاضي بالبيع وامر المشتري بدفع الثمن ثم رجعا الشا  
عن الشهادة فان كانت قيمة العبد الف درهم او اقل فلا ضمان على الشاهدين  
وان كانت قيمة العبد اكثر من الف درهم ضمننا الفضل وكذلك كل بيع شهدا به  
وكذلك الصرف وان لساها ضمان الصرف جاز لانه ليس بصرف انما هو بمنزلة  
النصب ولو كانا شهدا على اذ الثمن فانقذه القاضي بشهادتهما ثم رجعا عن  
ذلك ضمننا ذلك الثمن واذ كان لرجل على رجل دين فشهد شاهدان انه وهبه  
فقضا القاضي بذلك ثم رجعا ضمننا المال وكذلك الصدقة والبراء والخليل  
والانفا ولو شهدا انه اجله له سنة فقضا به ثم رجعا قبل الحل وبعده  
ضمننا المال للطالب ورجعا به على المطلوب الى اهله فان نوى على المطلوب  
نوى من مال الشاهدين ولو شهدا على رجل انه وهب عبده لهذا الرجل وقبضه  
سنة والواهب بمحمد فقضى القاضي بشهادتهما ثم رجعا ضمننا قيمة العبد ولا  
رجوع للمولى في الهبة اذا اخذ القيمة ولا للشاهدين وان لم يضمن الشاهدين  
نله ان يرجع في العبد وليس له ان يرجع الا عند قاض وكذلك لو شهدا بذلك  
في دار او ارض ولو شهدا على عبد في يدي رجل انه لهذا الرجل فقضى به له وهو  
بعض العيين ثم ذهب البياض عنه و زاد خيرا ومات عند المقتضى ثم رجعا  
عن شهادتهما ضمننا قيمته يوم قضى له ولا يلتفت الى ما كان فيه بعد ذلك من  
زيادة او نقصان والقول قولهما في القيمة ولو شهدا على رجل انه وكل هذا الرجل  
الذي على فلان وفلان مقربا لدين فقضى القاضي به للوكيل فقبضه واستهلكه  
ثم قدم صاحبه فانكر الوكالة ثم رجعا عن شهادتهما فلا ضمان عليهما لانهما



لم يشهدا بتلف المآل والوكيل ضامن لما استهلك من ذلك وكذلك هذا في قبض  
ودبعة وغلة وميثاق وغير ذلك ولو شهد رجل وامرأتان على ألف درهم وشهد  
رجل وامرأتان عليها وعلى مائة دينار ففرضي بذلك ثم رجل وامرأتان عن الدين  
دون الدنيا لم يضمنوا شيئا لأنه بقي عليهما من الشهود من يحفظهما وإذا كان زوج  
الشهود من الشهادة في المرض كان ذلك بمنزلة إقرارهما بالدين فيبدلين الصحة  
وإذا شهد شاهدان على رجل أنه باع عبده هذا بالف درهم وهو يساوي الثمن  
على أن البائع بالخيار ثلاثا وهو محدد جميع ذلك ففرض القاضى بذلك ثم  
مضت الثلاث فوجب البيع ثم رجعا عن شهادتهما ضمن فضل القيمة على الثمن ولو  
كان البائع أوجب البيع في الثلاث ولم يضمن شيئا وكذلك لو كان شرط الخيار  
للمشتري وهو منكر للشراء وفي قيمة العبد نقصان عن الثمن ولو شهد ابراهيم  
والراهن مقر بالدين جاحدا للدين ففرض القاضى بذلك ثم رجعا عن شهادتهما  
العبد فضل عن الدين فلا ضمان عليهما وإن كان فيها فضل لم يضمنوا ايضا ما دام  
حيا فإذا مات عند الميراث ضمنوا ذلك الفضل ولو كان الراهن هو ادعاه رهن  
وجحد الميراث ذلك ففرضي بشهادتهما فلا ضمان عليهما من قبل انهما لم يتلفا مالا  
وإذا عمل المضاد بالمال ورجح فادعاه أنه أخذ مضاربة بالنصف وشهد  
بذلك شاهدان ورب المال يقول بالثالث فاخذ المضارب نصف الربح  
ووداكما ثم رجعا الشاهدان ضمن السدس الذي شهد به ولو كان الربح  
دينامي يضمن شيئا حتى يقبضوا قبضا منه اقتسماه نصفين ويضمن الثالث  
سدسه لرب المال ولو شهدا أنه أعطاه بالثالث فلا ضمان عليهما في هذا الوجه  
إذا رجعا لأن القول فيه قول رب المال بغير بينة ولو شهدا أنها اشتركا ورأس  
مال كل واحد منهما ألف درهم على أن الربح بينهما اثلاثا وصاحب الثلث يدعى النصف  
وقد رجعا قبل الشهادة ففرض القاضى بينهما اثلاثا ثم رجعا عن شهادتهما  
ضمن لصاحب الثلث ما بين الثلث والنصف في كل ربح كان قبل الشهادة وإذا  
رجعا فيما اشتريا بعد الشهادة فلا ضمان عليهما فيه لأنه قد كان لهما أن يفسخا  
فيما اشتركا ولو كان في يد رجل مال فشهد شاهدان لرجل أنه شرك هذا شركة  
مقايضة ففرضي له القاضى بنصف ما في يديه ثم رجعا ضمن ذلك النصف  
للمشهد عليه ولو شهدا على رجل بدبعة ففرض القاضى له  
رجعا ضمن له ما غرمه ذلك وكذلك العارية لو ركب رجل بعير رجل إلى مكة  
فعطى فقال لصاحب البعير عصبتي وقال الركاب استأجرته منك بكذا وكذا  
واقام على ذلك شهودا وبراءة القاضى من الضمان فنفذما وجب عليه من الأجر  
ثم رجعا عن شهادتهما ضمن الشاهدان قيمة البعير يوم عطى إلى مقدار الأجر

صاحبه من الأجر وإذا كان لرجل على رجل الف درهم وهو مقر بها وفي الطلب  
ثوب يساوي مائة درهم يدعى أنه له فاقام المطلوب شاهدين أنه رهنه إياه  
بالمال ففرضي به ثم هلك الثوب وذهبت بمائة درهم ثم رجعا عن شهادتهما  
فلا ضمان عليهما لأنهما شهدا أن الثوب لغيره ولو كان مقررا بالثوب للراهن غلته  
يقول هو ودبعة عندي وقال الراهن بل هو رهن عندك واقام شاهدين  
ففرضي به ثم هلك فذهب بمائة درهم رجعا عن شهادتهما فلا ضمان عليهما لأنهما  
لم يشهدا على رقبته الثوب ولو شهد شاهدان أن هذا الرجل أسلم عشرة دراهم  
في كحلة الخرج لم يجد ذلك ولم يفترقا ففرض القاضى به وأمره بدفع العشرة  
إليه وأوجب الكر عليه ثم رجعا فلا ضمان عليهما حتى يقبض الكر فإذا قبضه  
فهما ضامنان لطعام مثله الا عشرة دراهم ينقص ذلك منه الكر فإن كان ذلك  
المال مثل الكر فأكثرم يضمن ذلك ولو شهدا على رجل أنه أكرأ شق محمل إلى مكة بمائة  
درهم ففرض القاضى وحمله وقبض الأجر ثم رجعا عن شهادتهما فلا ضمان  
عليهما إذا كان المستأجر هو المدعى وإن كان الآخر ضعف ذلك لأن ركوب  
الابل ليس بمال استهلكه وإن كان ادعاه صاحب الابل وجحد المستأجر  
ضمن له ما أداه فوق مثل أجر البعير وإذا ادعى رجل على رجل ألف درهم واقام  
بها عليه شاهدين واقام المشهود عليه بالالف شاهدين أنه أبراه منها أو  
أشهدوا أنه أبراه من كل قليل وكثير يدعيه عليه وعدلوا واجتمعت البيئتان  
عند القاضى فإنه لا ينبغي له أن يسمع من الشهود الذين شهدوا على المال لأهائنا  
من يشهد على البراءة فإن أخذ بشهود شهادة البراءة وقضى بها ثم رجع شهود  
البراءة عن شهادتهم فإن القاضى يكلف المشهود له بالالف البينة تأنيبه  
ولا يلتفت إلى ما مضى فإن أعادهم ليشهدوا فخصه في ذلك شهود البراءة الذين  
رجعوا وصاروا بمنزلة الذي عليه الف فإن شهد شهوده على الف أنهما  
على المدعى عليه في الأصل ففرضي بها على شهود البراءة لأنهم تلفوها ولم يرجعوا  
بها على المشهود له بالبراءة قال وإنما يامر القاضى مدعى المال بأعادة شهود  
بعد رجوع شاهدي البراءة بمحض منهما لأن المال إنما وجب عليها ساعة رجعا  
فهرما عادت وجب عليها ساعة ولا يجزى شهادة الذين شهدوا قبل رجوع  
عليهما **باب الرجوع عن الشهادات في الطلاق والنكاح** وإذا شهد  
شاهدان على رجل أنه طلق امرأته ثلاثا وشهدا أن طلقها واحدة ولم يكن  
دخل بها فاجاز القاضى شهادتهما وقضى لها بنصف المهر ثم رجعوا جميعا  
فضمن نصف المهر على شهود الثلاث ولا ضمان على شهود الواحدة لأن أصح  
الثلاث الذين قطعت بشهادتهم الأنزى أنها لا تحلل له إلا بعد زوج وإذا شهدا



على رجل انه تزوج امرأة على الف بمهر مثلها فقضى بذلك ومهرها الالف ثم جبا  
لم يضمن شيئا ايها كان المدعى لذلك والنكاح ثابت فان كان مهر مثلها وكان  
الزوج متكررا ضمن له الفضل فان كان المدعى هو الزوج فلا ضمان عليهما قبل المهر  
ولو شهدا على رجل قد دخل بامرأته انه طلقها فلا فارق القاضي بينهما ثم جبا  
لم يضمن شيئا ولو لم يكن دخل بها فحكم الحاكم لها بنصف المهر ثم رجعا ضمن للزوج  
نصف المهر ولو لم يكن فرضها مهر فقضى لها بالمتعة ثم رجعا عن ماله المتعة  
ولو شهد شاهدان على رجل انه تزوج امرأة بالف درهم والزوج بمحمد ومهر مثلها  
خمس مائة وشهد آخران انه طلقها قبل الدخول بها فقضى بذلك ثم رجعا فغلب  
شاهدي النكاح ما بيني وخمسين ولو شهد شاهدان ايضا بالدخول والزمان  
القاضي الالف قبل رجوع الاربعة ثم رجعا فغلب شاهدي النكاح خمسمائة  
الفضل على مهر مثلها وعلى شاهدي الدخول ثلاثة ارباع الخمسمائة الاخرى  
شاهدك الطلاق ربعها واذا شهد شاهدان على امرأة انها اختلفت من زوجها  
ان يدخل بها على ان ابرأته من المهر ويحسد فقضى بذلك ثم رجعا ضمن لها نصف  
المهر وان كان دخل بها فجميع المهر ان كان عليه وكوادع رجل انه تزوج امرأة على  
مائة وقالت المرأة بل تزوجني على الف وذلك مهر مثلها فجاء الزوج بشاهدين  
انه تزوجها على مائة وقضى بذلك وقد دخل بها ثم رجعا ضمن لها تسع مائة  
وان كان طلقها قبل الدخول بها لم يضمن لها شيئا في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما  
وفي قول ابي يوسف لا يضمن لها شيئا في الحالين لان جعل القول قول الزوج في  
المهر وان كانت لم تقر بالنكاح لم يضمن لها شيئا وكوادعت المرأة على رجل  
انه صاكنها من نفقتها على عشرة دراهم كل شهر وقال الزوج صاكنك على خمسة  
وشهد شاهدان انه صاكنها على عشرة وقضى بها ثم رجعا فان كانت نفقة  
مثلها عشرة او اكثر فلا ضمان عليهما وان كانت اقل ضمن الفضل للزوج في قول  
واذا قضى لامرأة بمهر ومتعة او بنفقة فمقت مدة ثم شهد شاهدان عليها  
بالاستيفاء فقضى به ثم رجعا ضمن ذلك للمرأة وكذلك الولد وكل ذي رحم كز  
من قد فرض له القاضي النفقة ولو شهد رجلان على الطلاق ورجلان على الدخول  
فقضى بذلك ثم رجعا احد شاهك الدخول ضمن ربع المهر فان رجعا بعد ذلك  
شاهدي الطلاق لم يضمن شيئا ولو رجعا شاهد الطلاق واحد شاهك الدخول  
ضمنوا من ذلك نصف المهر على شاهد الدخول نصفه والنصف الباقي عليهم فلا  
ولو شهد شاهدان على رجل انه تزوج امرأة بالف درهم وهي تدعى ذلك والزوج  
بمحمد فاجاز القاضي بشهادتهما والزوج يعلم انه باطل فان الزوج يسع ما رجا  
لان القاضي قد جعله نكاحا في قول ابي حنيفة رحمه الله قال ابو الفضل وذكر في كتابه

الحيل انه بلغه عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه ان رجلا اقام عنده بئنة على  
امرأة انه تزوجها فانكرت المرأة فغضاه بالمراة فقالت له المرأة انه لم يتزوجني  
فاما اذا قضيت فجدد نكاحي فقال لا اجدد الشاهدان زوجاك قال وبه  
تاخذ واذا طلق الرجل امرأته ولم يدخل بها ولم يفرض لها مهر فشهد شاهدين انه  
صاكنها من المتعة على عبد ودفعه اليها وقبضته وهي تنكر ذلك فقضى عليها  
ثم رجعا فانها لا يضمنان لهما العبد وانما يضمنان لها المتعة وهي ثلاثة اشهر  
مثل كسوتها في بيتها فان كان مهر مثلها عشرة دراهم ضمن لها خمسة دراهم  
ولو شهد شاهدان على الطلاق وشاهدان على الدخول ولم يكن سميها مهر  
فقضى بذلك ثم رجعا ضمنا شاهد الطلاق نصف المتعة وشاهد الدخول  
بقية المهر ولو شهد شاهدين على ما بيني درهم بعينها انها الرجل وشهد آخران  
على احدهما انها له فقضى بذلك ثم رجعا احد شاهدي المائتين ضمن خمسين  
درهما وان كان رجعا احد شاهدي المائة لم يضمن شيئا وكذلك العبد والثوب  
**باب من الرجوع عن الشهادة** واذا شهد الذميان لذي ماله اقر  
او خنزير فقضى القاضي بذلك ثم رجعا ضمن الما لقيمة الخنزير ومثل ذلك  
الخمر فان كان الشاهدان اسلما ثم رجعا عن شهادتهما ضمن الما لقيمة  
الخنزير ولا يضمن الخمر ولا قيمته في قول ابي يوسف ويضمنان قيمة الخمر في قول  
محمد ولو لم يسلم الشاهدان واسلم المشهود عليه ثم رجعا عن الشهادة ضمن  
الخنزير ولم يضمن الخمر ولو شهد ذميان بمال على ذمي فاسلم المشهود عليه قبل  
ان يقض القاضي بشهادتهما لم يقض بها واذا شهد محمد ودان في قذف فقضى  
بشهادتهما ثم علم بذلك وليس من رايه امضاه فانه يرد القضاء وياخذ الما  
من المتقضي عليه وكذلك لو علم انهما عبدان او كافران او اعمايا رد القضاء واخذ  
المقتضى بذلك كله وهذا كله قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد واذا  
شهد شاهدان على رجل انه يبر عبده فقضا القاضي بذلك ثم رجعا ضمن  
ما تقضه التدبير فان مات المولى والعبد يخرج من ثلثة عتق ومن الشا  
قيمة مديرا وان لم يكن له مال غيره عتق ثلثة ويسع في ثلثيه ويضمن الشا  
ثلث القيمة اذا عجل العبد لثلثين ولم يرجع بذلك الثلث على العبد واذا لم يعجل  
العبد لثلثين من القيمة وبجز عنها فللورثة ان يرجعوا بها على الشاهدين  
ورجع الشاهدان بذلك على العبد قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى  
ولو شهد عليه انه كاتب عبده على الف الى سنة فقضى بذلك ثم رجعا عن  
شهادتهما وهو يساوي الفين او الف فانها يضمنان قيمته ويبيعانه بالكتابة  
على نحوها ولا يعتق المكاتب حتى يودي ما عليه فاذا اداه عتق والولا المكاتب



وان عجز ورد في الرق كان لمولاه ويرد المولى ما اخذ من الشهود عليهم  
ولو شهد شاهدان على رجل انه حلف يعقوب عبده ان دخل هذه الدار وشهد  
انه دخلها فان العبد يعقوب فان رجعا الشهود جميعا ضمننا شاهد البين قيمة  
العبد ولا ضمان على شاهد الدخول ولو شهد شاهدان على رجل انه اصدق عبده  
عز الدين منه وشهد اخر ان اعنته البتة فقصي بذلك ثم رجعوا فالضمان  
على شاهدي العتق البتات دون شاهدي التدبير ولو شهدا شاهدان  
اولا فقصي به ثم رجعوا ضمن شاهدي التدبير ما نقصه التدبير وضمن  
العتق البتات قيمة مدبرا ولو كان شاهدا العتق البتات شهدا انه اعنته  
البتة قبل التدبير فاعتقه القاضي ثم رجعوا جميعا ضمن شاهدي العتق  
ولا ضمان على شاهدي التدبير الا ترى انهما لو شهدا انه باعه من هذا بالقديم  
ووقنا لذلك وقتا قبل التدبير فابطل القاضي التدبير وانفذ البيع ثم رجعوا  
لم يضمن شهود التدبير شيئا ويضمن شهود البيع فضل القيمة على الثمن وان كان  
القيمة اقل من الثمن والمشتري هو المنكر ضمننا للمشتري فضل الثمن على القيمة ولو كان  
سواء فشهدا انه نقد الثمن والبايع منكر ثم رجعا عن البيع ولم يرجعا عن  
الثمن لم يضمننا شيئا ولو رجعا عن نقد الثمن ضمننا الثمن ولو كان البايع هو  
المدعى والمشتري بمحمد لم يضمننا شيئا واذا شهد شاهدان على رجل انه كان  
عبده على الف درهم الى سنة وقيمته خمسمائة درهم فاجاز القاضي ذلك ثم  
رجعا فاختار المولى ضمان الشاهدين وقبض منهما القيمة لم يعقوب المكاتب  
حتى يردى القيمة الى الشاهدين ويتصدقان بالفضل فان لم يحضر القاضي  
المولى ولكن المولى جعل سقاضا المكاتب حتى قبض منه مائة درهم ولم يقبضها  
غير انه علم بالرجوع من الشاهدين فهذا اختيار المكاتب ولا يضمن الشاهدان  
شيئا ابدا وان لم يكن علم فهو سواء ولا يرجع على الشاهدين ابدا ما خلا خصمة  
واحدة ان يكون المكاتب اقل من القيمة فان هذا ان ياخذ المكاتب بالمكاتب  
ويرجع على الشاهدين بفضل القيمة ولو شهدا انه باع عبده من رجل بالقديم  
الى سنة وقيمته خمسمائة والمشتري يدعى ذلك والبايع بمحمد فاجازه  
القاضي ثم رجعا فان القاضي يحرمه فان شاء ضمن الشاهدين القيمة ورجعا  
على المشتري بالثمن ونصدقا بالفضل وان اختار المشتري لم يرجع على  
الشاهدين بشئ ابدا ولو تقاضا المشتري بعد رجوعهما كما هذا رضائهما  
سنع الشاهدين بشئ منه ابدا واذا شهد شاهدان على رجل انه حلف يعقوب  
عبده ان في قيده عشرة اطفال وحلفا رجل بعنته فدام القاضي ان حلف  
فشهدا شاهدان على المولى ان في يده خمسة اطفال فاعتقه القاضي بشئ

ثم اطلقه القاضي من القيده ثم نظر الى القيده فاذا فيه عشرة اطفال فان اباية  
قال على الشاهدين قيمة العبد لانه اعتق بشئ دهما قبل ان يحل العبد وقال ابو يوسف  
ومحمد لا ضمان عليهما وانما يعقوب بحل العبد ولو لم يجعله وعلم انهما شهدا بباطل  
في الرق ولو شهد رجلا على رجل انه اعتق عبده عام اول في اول يوم رمضان  
فاختار القاضي شها دهما بذلك ثم رجعا عن شها دهما ضمنما القاضي قيمة  
العبد يوم اعنته القاضي وحكمه في جراحاته وحدوده وغير ذلك فيما بين  
رمضان الى ان اعنته القاضي حكم المحر ولو شهدا على عبدا مولاه اقرب  
حين ولدانه لهذا الرجل فانكره المولى والعبد يوم شهدا رجل شاب فقضاه  
القاضي ثم رجعا ضمننا قيمة يوم قضى به القاضي ولو شهدا على رجل ان يطلق  
امراة عام اول في رمضان قبل ان يدخل بها فقضى به القاضي والزمن نصف  
المهر ثم رجعا فضمنه القاضي نصف المهر ثم شهدا شاهدان على الزوج انه  
طلقها عام اول في شوال قبل ان يدخل بها لم يعزل ذلك ولا ينتفع به الا ولان  
ولو اقر الزوج بذلك عند القاضي لم يكن له على الشاهدين ضمان ورد عليهم ما  
ضمننا له وكذلك اقرار المولى في العتق ولو شهدا على رجل انه حلف يعقوب عبده ان  
يبيع هذه الدار وانكر ذلك المولى ودخل العبد الدار بعد شها دهما فقضى القاضي  
بعنته ثم رجعا عن شها دهما ضمننا قيمته واذا ادعى العبد ان مولاه كاتب على  
الف سنة وهي قيمته وقال المولى كاتبة على الفين واقام البينة فقضى القاضي  
بذلك على المكاتب فاذا هما ثم رجعا الشهود عن شها دهما فان القاضي ضمن  
الف درهم للمكاتب ولو كان للمكاتب يدع الكتابة فقال المولى كاتبة على الفين  
ومحمد المكاتب ذلك واقام المولى البينة فانها لا تقبل منه ويقال للمكاتب  
ان شئت فامض على الكتابة وان شئت فدعها وكن رقيقا فان كان للمكاتب  
يدعى انه حر فجا المولى بشاهدين فشهدا انه كاتبة على الفين فقضى به بذلك  
واذا مال ثم رجعا ضمننا الالفين للمكاتب وان كانت قيمته اقل من ذلك  
واذا شهد شاهدان على رجل انه عبد لهذا الرجل فقضى به ثم اعنته على مال  
ثم رجعا عن شها دهما لم يضمننا له شيئا ولو شهدا على رجل انه اعتق عبده على  
خمسمائة وقيمته الف درهم فاعتقه القاضي ثم رجعا عن شها دهما فان  
القاضي يحرمه وان شاء ضمن الشاهدين الالف ورجعا على العبد بخمسمائة  
درهم وولاء العبد للمولى **باب الرجوع عن الشهادة في النسب**  
**والولاة** واذا ادعى رجل انه ابن رجل والاب بمحمد فاقام البينة انه ابنه وذلك  
ان اقره فقضى القاضي بذلك واثبت لنسبه ثم رجعوا عن شها دهم فلا ضمان  
عليهم وكذلك لو اقام البينة ان هذا مولاه اعنته وهو ملكه وقال ذاك



انا حر الاصل ثم رجعوا بعد القضاء عن شهادتهم لم يضمنوا شيئا ولو ما فتر  
 ثم رجعوا عن شهادتهم لم يضمنوا شيئا ولو شهدوا الرجل انه ابن هذا القبيل لا  
 وارث له غيره والقاتل يقر انه قتل عمه فقضى القاضى بالقصاص وقتله الابن  
 ثم رجعوا عن شهادتهم فلا ضمان عليهم في القصاص ولكنهم يضمنون كل ودية  
 هذا الابن من القبيل لورثته المعروفين الا ترى انهم لو شهدوا على رجل انه  
 عن دم فاجازوه القاضى ثم رجعوا لم يضمنوا شيئا وعليهم التعزير ولو رجعوا  
 عن الشهادتين قبل ان يقضى بهما كان القصاص واجباً عن جاله ولو شهدوا الرجل  
 كان اياه كافراً ان اياه مات مسلماً وليت ابن كافر فقضى بميراثه للمسلم ثم رجعوا  
 عن شهادتهم ضمنوا الميراث كله للكافر وكواسم كافراً مات وله ابنا مسلمان كل  
 واحد منهما يدعى انه اسلم قبل موته واقام على ذلك شاهدين فورثهما القاضى  
 ثم رجعوا شاهد احدهما ضمننا جميع ما ورثه الاخر وكذلك لو مات رجل من  
 اخ معروف فادعى اخرا انه ابنه وشهد به شاهدان وحكم له بالميراث ثم رجعوا  
 ضمننا جميع ذلك للاخ وان كان صبي في يد رجل لا يعرف انه حر او عبد فشهد  
 شاهدان على افراده انه ابنه فثبت القاضى بنسبه منه ثم مات الرجل فقضى  
 له بميراثه ثم رجعوا عن شهادتهم لم يضمنوا شيئا وكذلك لو شهد المرأة بالكفاح  
 على من مثلها فقضى به ثم مات الرجل فورثته ثم رجعوا عن شهادتهم فلا ضمان  
 عليهما ولو كانت الشهادة بعد الموت ضمننا جميع ما اخذ به للورثة ولو كان في  
 يد رجل عبد صغير وفي يده ايضا امة له فشهد شاهدان انه اقران الصبي  
 ابنه وشهد اخران انه اعتق هذه الامة وتزوجها على الف درهم وهو محجج ذلك  
 كله فقضى للقاضى بجميع ذلك ثم مات الرجل عن شيء سوى الصبي فقضى  
 للمرأة بالمهر وقسم المال بينهم على الميراث ثم رجعوا عن شهادتهم فان شهد  
 الابن يضمنون قيمة الابن للورثة الا نصيب الابن منها ويضمنون شهود الامة قيمة الامة  
 الامير الامة منها ولا يضمنون غير ذلك الا ان يكون المهر اكثر من مهر مثلها فيضمنون  
 ذلك الفضل الا حصنها منه بميراثها واذ مات رجل فادعى رجل انه اوصى له  
 بالثلث من كل شيء واقام على ذلك شاهدين فقضى به ثم رجعوا عن شهادتهما  
 ضمننا جميع الثلث وكذلك لو شهدا انه اوصى له بالثلث في حياة الميت ثم رجعوا  
 في ذلك حتى مات ولو شهدا بعد موته انه اوصى بهذه الجارية لهذا المدعى في  
 يخرج من ثلثه فقضى له بها فوطئها وكذلك ثم رجعوا عن الشهادة ضمننا قيمتها  
 يوم قضى بها ولا يضمنان قيمة الولد ولا العقر ولو ولد من غيره فلو اختلفوا  
 في قيمتها فقال الشاهدين قد زادت قيمتها لم يصدقوا على ذلك واخذ بقيمتها  
 اليوم الا ان يقيم البينة على ما قال فيؤخذ بذلك الا ان يقيم الورثة البينة

ان قيمتها يوم شهدا اكثر مما قال فشهدا فيؤخذ ببينة الورثة ولو كانت الجارية  
 بنة حين اختلفوا كان القول قول الشاهدين في قيمتها اذ لم يكن بينهم بينة  
 ولو شهدا ان الميت اوصى الى هذا في تركته فقضى القاضى بذلك ثم رجعوا فلا ضمان  
 عليهما والضممان على الوصى ان استهلك شيئا **باب الرجوع عن الشهادة**  
**على الشهادتين** واذ شهد شاهدان على شهادة اربعة وشاهدان على شهادة  
 شاهدين بحق فقضى به ثم فعل الشاهدين الذين شهدوا على شهادة الاربعة ثلثا  
 الضمان وعلى الاخرين الثلث وانما انظر الى الشهود على شهادتهم الا ترى ان اربعة  
 لو شهدوا على شهادة اثنين وشهدا اثنان على شهادة اثنين ثم رجعوا بعد  
 القضاء ان نصف الضمان على الاربعة ونصفه على الاثنين وهذا قولنا في  
 رحمه الله وقال محمد يضمنان على الفريقين نصفان في الوجه الاول وانما انظر الى  
 الاول مما يلزم الشهود بشهادتهم وشهادة من شهدوا على شهادتهم قالهم  
 اقل ذلك واذ شهد شاهدان على شهادة شاهدين فقضى به القاضى ثم رجع  
 الاوليان والاخران فالضمان على الذين شهدا عند القاضى ولا ضمان على الاولين  
 في قول ابى حنيفة رحمه الله وابى يوسف ايضا وقال محمد رحمه الله المشهود عليه  
 بالخيار ان شاء ضمن الاوليين وان شاء ضمن الاخرين فان رجع الاوليان  
 ولم يرجع الاخران فلا ضمان على الراجعين في قول ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما  
 وقال محمد هما ضمانان للمال وان لم يشهد الاخران فلا ضمان عليهما والقضاد  
 ماضى في جميع ذلك **باب الرجوع عن الشهادة في المحل الذي شهدا**  
 واذ شهد رجلان على رجل بسرقته الف درهم بعينها فقطعت يده ثم رجعا فثبت  
 ديته في مالهما وضمننا الالف بعمر كانت قائمة مشارة اليها وقال ابراهيم قال  
 على ابن ابي طالب رضى الله عنه لا يقطع يدان بيد وكذلك كل قصاص في نفس  
 او دونهما ولو شهد اربعة نفر على رجل بالزنا ولم يحصن لجلده الامام مائة جلدة  
 وجرخته السيطا ثم رجعوا عن الشهادة فان ابى حنيفة رحمه الله قال ليس  
 عليهم ارش الضرب وقال ابو يوسف ومحمد عليهم ارش الضرب فان لم يجرحه  
 السيطا فلا ضمان عليهم وكذلك لو كان هذا في حد قذف او خمر او قذف ولو شهد  
 رجلان على رجل انه اعتق عبده وشهد عليه اربعة بالزنا والاحصنا فاجاز  
 القاضى شهادتهم واعتقه ورجعوا عن شهادتها فليشهدوا القتي قيمة العبد  
 لولاه وعلى شهود الزنا الدية للمولاه ايضا ان لم يكن له وارث غيره من قبل انه قد  
 عتق وان كان المولى بمحمد العتق وكذلك لو كانوا شهدوا انه ابنه وكذلك لو  
 كان احد شاهداً العتق احد الاربعة ضمن حصته من الدية مع حصته من  
 القيمة وكذلك لو كان شهود العتق رجل وامرأتان ولو شهدا اربعة على العتق



والزنا والاحصاء فامض القاضى ذلك كله ورجعوا عن العتق ضمنوا القيمة  
ولو رجع اثنان عن الزنا واثنان اخران عن العتق فلا ضمان على شهود العتق  
لانه قد بقي اثنان على العتق وعلى الذين رجعوا عن الزنا نصف الدية والحدود  
شهادة اربعة على رجل بالزنا والاحصاء فقضى القاضى بذلك وامر بجرم رجوع  
عن الشهادة وقد جرحته الحجارة وهو حتى فان القاضى يد راعته الرجم  
الشهود ادرش جراحتهم وكوشهد انصالحه من دم عمد على القدر ثم رجا  
ثم سميا شيئا انهما كان المنكر للصلح وكوشهد انصالحه على عشرين الف  
والقاتل بمحمد فقضى القاضى بذلك ثم رجعوا عن شهادتهما ضمننا الفضل على  
الدية وكذلك هذا فيما دون النفس وكوال الطالب صالحك على الف درهم  
وقال المدعى عليه بل صالحك على خمسمائة درهم فالقول قول المدعى عليه مع  
يمينه فان اقام الطالب بينة على الف درهم فقضى له بها ثم رجع شهوده  
ضمن الخمسمائة التي وجبت بشهادتهم واذا شهد شاهدان على رجل انه عاق  
دم خطاء او جراحة خطاء او عمد فيها ارش فقضى بذلك ثم رجعوا ضمنا  
الدية وارش تلك الجراحات وتكون الدية عليهم في ثلاث سنين وما بلغ من ارش  
الجراح خمسمائة فصاعدا الى ثلث الدية بقى سنة وما زاد على الثلث ففى سنة  
اخرى الى ثلثى الدية وما زاد على الثلثين ففى سنة اخرى فان كان الارش  
اقل من خمسمائة ضمننا جالا وان كانت الدية وجبت حالة ولم يؤخذ منها  
شيء فشهد ان ابراه منها وقضا بالمرأة ثم رجعوا ضمنا ذلك حاله ولو وجد  
بين اظهر قوما استطاعهم القاضى خمسين مينا ما قتلنا وما علمنا له قاتلا فقضى  
القاضى بدينه ثم رجعوا عن شهادتهم فلا ضمان عليهم لان تلك الدية لم تزل  
القبيلة بشهادتهم قال ابو الفضل يريد بقوله رجعوا عن شهادتهم عن ايمانهم  
التي حلفوا بها في اكذابهم انفسهم فيها واذا شهد شاهدان على عبد يده  
رجل انه لفلان فقضى به القاضى له والذي في يديه العبد بمحمد ذلك ثم رجا  
عن شهادتهما وضمنهما القاضى القيمة فادياها او لم يوردياها حتى وجبت  
العبد المشهود عليه وقيضه فان الشاهدان يبران من الضمان ويرجعا  
فيما اديا فان رجع الواهب العبد فقيضه رجع المشهود عليه بالضمان  
الشاهدين فان مات المشهود له فورث المشهود عليه منه العبد رجع على  
الشاهدان بما ادياه من القيمة وكذلك لو كان العبد قتل فاخذ المشهود له  
قيمته فورث المشهود عليه تلك القيمة او مثلها من تركته فكذلك ان كان موه  
وارث اخر وفي حصته من ميراثه وقا بذلك القيمة وكوشهد شاهدان على رجل  
انه تزوج تلك المرأة على الف درهم وهو مهر مثلها والزوج بمحمد فقضى

بذلك ثم طلقها عند القاضى ثم رجعوا عن شهادتهما فلا شيء عليهما ولو قال الزوج  
تزوجتها بغير نسبية مهران على الشاهدين فضل ما بين المتبعة الى الخمسمائة التي  
عرفها الزوج ولو كان شهدا اخران ايضا على الدخول قبل الطلاق رجعوا جميعا  
فعلى شاهدى الدخول خمسمائة خاصة وعليهما وعلى شاهدى الالف فضل ما بين  
المتعة والخمسمائة نصفين وكوشهدا اخران ايضا على الطلاق فقضى القاضى  
بجميع ذلك ثم رجعوا فعلى شاهدى الدخول خمسمائة خاصة وعليهما ايضا  
وعلى شاهدى المتعة فضل ما بين المتعة الى نصف الالف وعلى شاهد الدخول  
وشاهدى الطلاق وشاهدى الكاح قدر المتعة اثلاثا على كل شاهدين الثلث  
واذا شهد اربعة نفر على رجل بمجن فشهد عليه اثنان بخمسمائة واثنان بالف  
فقضى به القاضى ثم رجع احد شاهدا الالف فان عليه ربع الالف فان رجع  
معه شاهدا الخمسمائة كان على شاهد الالف ربع الالف وعليه ايضا وعلى الآخر  
ربع بينهما اثلاثا وان رجعوا جميعا كان على شاهدى الالف خمسمائة خاصة  
والخمسمائة الاخرى عليهم جميعا ارباعا فان رجع شاهدى الالف واخذ شاهدا  
الخمسمائة فان النصف على شاهدى الالف خاصة والربع عليهم جميعا اثلاثا  
رجل مات وترك عبيدين وامه وما لا تشهد شاهدان ان لهذا الرجل اخوة لابيه  
وامه وارثه لا وارث له غيره فقضى له القاضى بالمال والعبيدين والامه ثم  
شهد شاهدين بعد ذلك ان احدا العبيدين بعينه ابن الميت فاجاز القاضى  
شهادتهما واعطاه الميراث كله ثم شهدا اخران ان العبد الباقي ابن الميت  
فقضى به ايضا ثم شهد شاهدان ان الميت اعتق هذه الامة وتزوجها في جثا  
وحسنة فقضى القاضى بنكاحها وجعلها وارثه معها ثم رجع الشاهدان اللذان  
شهدا للعبد الاول ضمننا قيمته بين الابن الاخر والمرأة اثمانا وكذلك لو لم يبرح  
ورجعا شاهدا الابن الثاني ضمننا قيمته بين الابن الاول والمرأة اثمانا وضمننا  
ميراثه تاما لاجله دون المرأة ولو لم يرجع هذان ورجعا شاهد المرأة ضمنا  
قيمتهما وميراثها بين الابنين وكوكانا الشاهدان للمرأة هما الشاهدان على نسب  
الابن الاول والابن الاخر ثم رجعوا عن الشهادة كلها كان الضمان عليهم كذلك  
وسواء ان رجعوا معا ومتفرقين لان اصل الشهادة كان مختلفا بعضهما  
على بعض وكوشهد شاهدان على ذلك معا وبعضهم لا يصدق بعضنا ثم رجا  
ستة اش من المرأة من المال وقيمتهما للابنين وضمنا من كل ابنان لصاحبه  
اسم من ثمانية اسم والسهم للمرأة وكذلك لو رجعوا عن الشهادة واحد بعد  
الاول **باب من الرجوع ايضا** رجل له جاريتان وكل واحد منهما ولدولة  
في ملكه فشهد هذان لاحد الابنين ان الرجل ادعاه وهو ينكر وشهدا اخران الاول



الاخر بمثل ذلك فقضى القاضي بانها ابناؤه وجعل الامتين ام ولد ثم رجعا  
عن شهادتهما والولد حي ضمن كل شاهدين منهم قيمة الولد الذي شهدوا له ويرجع  
شاهد كل واحد في الميراث ما بين قيمة امه الى قيمتها ام ولد فاذا غرما ذلك واستند  
الاب ثم مات ولا وارث له غيرهما وكل واحد من الابنين بمحضر صاحبه ضمن كل  
شاهدين للولد الاخر نصف قيمة ام الولد الذي شهد له ويرجع شاهد كل  
واحد في الميراث الذي ورثه الولد الذي شهد له بجميع ما اخذ منهم الولد  
في حياته ولو كانوا رجعا عن شهادتهما بعد موت الوالد ضمن كل شاهدين منهم  
للولد الذي لم يشهدوا له نصف قيمة الولد الذي شهد له ونصف قيمة غيرهم  
الولد ولم يضمنوا من الميراث شيئا ولو كانت الشهادة منهم بعد موت الولد عن  
اخ الاب وام لا وارث له غيرهم فقضى بشهادتهما ثم رجعا عن غير كل واحد  
الشاهدين منهم للولد الذي لم يشهد له قيمة الولد الذي شهد له وقيمة امه  
امه وجميع ما ورث ولم يضمن الاخ شيئا وكذلك في هذه الوجوه لو كان  
الشهود كلهم شاهدان شهدا لهم بذلك جملة والولد صغيرا فنقض القاضي  
ثم كبر الولدان تصدق كل واحد منهما بما شهد به خاصة وكذبهما فيما شهدا  
لاخر ثم رجعا ولو كان الولدان كبيرين فشهد شاهدان على المولى انهما سمعا  
يقول في كلمة واحدة هذان ابناؤنا من هاتين الحاريتين وادعى بذلك الغلاة  
فقضى به القاضي ثم رجعا ضمننا للوالدين قيمة الولدين ونقصا نقيمة الامتين  
فاذا اخذ ذلك منهما ثم مات الوالد ولا وارث له غيرهما اخذا من تركته جميع  
ما ضمننا له ولم يضمننا للوالدين شيئا ولو رجعا بعد موته لم يضمننا شيئا ولو  
كانا شهدا بعد موته على اخ وهو وارثه ضمننا للاخ قيمة الولدين والامتين  
والميراث كله ولا يشبه هذا الاخ الاخ قبل الباب لان ذلك يثبت بشهادة  
بعد الموت وقد رجعا وهذا معروف قبل موته واذا شهد شاهدان على  
رجل بطلاق امراته وهو بمحضره فقضى القاضي بالفرقة وينصف المهر لها  
ثم مات ثم رجعا عن شهادتهما غرما لورثة الزوج نصف المهر الذي اخذه  
المرأة ولا ميراث للمرأة منه ان كانت الدعت الطلاق او لم تدع ان اقر الورثة  
انه طلقها او لم يغروا لانها قد بان في حياته فلا ينفقها قول الورثة ولو كانت  
شهدا بذلك بعد موت الزوج وادعى ذلك الورثة فنقض القاضي ما بنصف المهر  
في ماله ثم رجعا عن شهادتهما ضمننا للمرأة نصف المهر والميراث والله اعلم

كتاب الدعوى والبيد

ذكر حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
قال البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه وعن ابراهيم قال البينة على المدعى  
واليمين على المدعى عليه وكان لا يرد اليمين وقال ابو حنيفة رحمه الله اذا كانت الدار  
في يدي رجل فادعاه رجل اخر كلها او طائفة منها فالبينة على المدعى  
واليمين على المدعى عليه الذي الدار في يديه وكذلك سائر صنوف الاملاك وسواء  
ان كان احدهما حرا والاخر ذميا او مرتدا او حربيا مستامنا او مملوكا ناجيا  
ايهما كان ذلك وكذلك لو ادعى ثمن من الذي في يديه او هبة او صدقة  
او اجارة واصل معرفة المدعى والمدعى عليه ان ينظر الى منكرهما فهو المدعى  
عليه والاخر المدعى فان كان الذي في يديه ادعى انه باعه من هذا الرجل واجر  
فهو المدعى وعليه البينة ولو ادعى رجل على رجل دينا بوجه من الوجوه وانكره  
الاخر كانت البينة على المدعى ولو اقر بذلك المدعى عليه وقال قد قبضت  
المال كان المدعى عليه قبله هو المدعى الفضا وعليه البينة وكذلك لو ادعى  
اجلا فاذا كانت الدار في يدي رجلين كل واحد منهما يدعى انها له فكل واحد منهما  
مدعى في يدي صاحبه وعليه البينة وكل واحد منهما على صاحبه اليمين  
فايها حلف على دعوى صاحبه برى منها وايها نكل عن اليمين لزمه دعوى ما  
وكذلك الحيوان والعروض واذا تنازع رجلان في دار كل واحد منهما يدعى  
انها في يديه فعلى كل واحد منهما البينة فان اقام كل واحد منهما البينة انها في يديه  
جعلت في يدي كل واحد منهما نصفها فان اقام احدهما بينة انها له قضيت بها  
له وان لم يقم لها بينة وطلب كل واحد منهما يمين صاحبه ما هي في يديه فعلى  
كل واحد منهما ان يحلف البتة ما هي في يدي صاحبه فان حلفا لم يحلفا القاضي  
في يدي واحد منهما وايها نكل عن اليمين لم يجعلها في يديه فان وجد القاضي  
في يدي غيرهما لم يترعا من يديه بالذي انقذه بينهما تين واذا كان العبد في يدي  
رجل فادعاه الاخر واثم البينة انه كان في يدي الامس لم يقبل ذلك منه ولو  
اقام البينة ان هذا العبد اخذه منه هذا ولم ينزعه منه او غصبه منه او بيه  
عليه واخذه منه او شهدوا انه ارسله في حاجة فاعترض هذا في الطريق فذهب  
به او شهدوا انه ابتاع من هذا فاخذه هذا الرجل فهذه الشهادة جائزة ونقض  
له بالعبد فاذا ادعى الرجل شيئا في يدي رجل اخر له وقال الذي هو في يدي  
او اعارني او وكلني بحفظه واثم البينة لم يكن خصما للمدعى وقال ابو يوسف  
رحمه الله بعد ذلك اذا اتهم بجلته خصما ولم اقبل منه بينة عليها ادعى من ذلك  
اذا كان يريد ان يدفع به الخصومة عن نفسه وقال محمد رحمه الله اذا شهدا  
بالوكالة او بالوديعة او بالعارية من رجل مسمى فلا خصومة بينهما وان قال



المشهود دفع ذلك اليه رجل يعرف بوجهه ان رايته ولا يعرف اسمه ونسبه  
لم يلتفت الى ذلك وكان الذي في يديه الشيء خصما وقال ابو حنيفة رحمه الله  
في الجامع لا خصومة بينهما اذا ادعى الذي في يديه انه اودعه رجل يعرف وجهه  
وشهد له اليهود بذلك وقال بن ابي ليلى رحمه الله اذا قال الذي في يديه  
وديعه لغيره عند صدقة ودفعته لخصومة عنه واذ كانت الدار في يدي  
رجل فادعى رجل انها له اجرها اياه وادعى اخا انها له اودعها اياه واقاما  
البينة قضى به بينهما نصفان واذ كان العبد في يدي رجل فادعى رجل انه غصنه  
واقام البينة وادعى اخا انه قرانه وديعه له فاقام البينة قضى به لصاحب الغصن  
**باب الدعوى في الميراث** واذ كان العبد في يدي رجل فاقام رجل البينة انه  
مات وترك ميراثا له لا يعلمون له وارثا غيره فاقام اخر البينة ان اياه مات منذ  
سنة وترك ميراثا له لا يعلمون له وارثا غيره فانه يقضى بالعبد بينهما نصفان ولو  
غير الوقت في ذلك سواء كان وقت بينة الاخر سنتين قضى بالعبد لثبنا السنتين  
في قول ابو حنيفة وهو قول ابو يوسف الاخر وقال محمد وهو قول ابو يوسف الاول  
العبد بينهما نصفان والوقت الاول والاخر وغير الوقت في ذلك سواء وكذلك الجواب  
ان ادعى المالك دون الورثة فاقام البينة على المالك منذ وقتين لمخلفين ولو  
اقام رجل البينة ان اياه مات وترك ميراثا له منذ سنة لا وارث له غيره او في  
اقل من سنة او لم يوتوا وقتا فانه يقضى به للدعي واذ كان العبد في يدي رجل فادعى  
الاخر البينة انه عبده منذ سنة واقام الذي هو في يديه البينة انه ولد منذ  
فهي الذي في يديه في قول ابو حنيفة واخر قول ابو يوسف وقول محمد وكان ابو يوسف  
يلو لا هو للدعي ولو كانت ارض في يدي رجل فاقام رجل البينة ان اياه مات وهي  
في يديه لا يعلمون له وارثا غيره واقام الاخر البينة ان اياه مات وترك ميراثا لهذا  
لا يعلمون له وارثا غيره قضى به بينهما نصفين وشهادة مشهود هذا انه مات وهي  
في يديه مثل قول الاخر ان اياه مات وترك ميراثا وكذلك لو اقام احدهما البينة  
ان اياه مات وترك ميراثا لا وارث له غيره وادعى الاخر انها له فاقام البينة  
على ذلك قضى به بينهما نصفين وان اقام احدهما البينة ان اياه مات وترك ميراثا  
له لا وارث له غيره واقام الاخر البينة انه اشتراها من ابى هذا فانه فقد النكاح  
قضى بها للمشتري وكذلك لو ادعى صدقة او هبة مقبوضة من الميت في صحته  
واقام البينة وكذلك لو اقام البينة ان ابا هذا تزوج امه عليها وان اياه  
مات وترك ميراثا لا وارثا غيره فان ادعاه رجل انها له فشهد له شاهد  
انها لابنه ولم يشهدوا انه مات وترك ميراثا فانه لا يقضى بهاله ولا تنفذ  
الشهادة وكذلك لو شهدوا انها كانت لابنه مات وهذا قول ابو حنيفة رحمه الله

وقال ابو يوسف اذا اقام البينة انها كانت لابنه لم اخرج الى ان يقولوا ماتت  
ميراثا غير اني اسأله البينة على عدد الورثة ثم انفذ القضاء وهذا قوله الاخر  
ولو اقام البينة ان اياه مات وترك ميراثا ولم يعرفوا الورثة فان القاضي كمل  
البينة انهم ولد فلان بعينه وانهم لا يعلمون له وارثا غيرهم فان اقاموا على ذلك  
البينة دفعوا الارض اليهم وباخذ منهم كفيلة بما دفع اليهم ولو اقام البينة انها  
كانت لجدته مات وترك ميراثا لم يقض له حتى يشهدوا انه وارث جده لا يعلمون  
وارثا غيره في قول ابو حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف رحمه الله اقضى بها للجد  
واضعها على يدي عدل حتى يصحوا عدد ورثة الجد وكذلك في قول بن ابي ليلى رحمه الله  
يقضى بها للجد ولو شهدوا ان جده مات وترك ميراثا لا ابى هذا لا وارث له غيره  
ثم توفي والده وترك ميراثا له لا وارث له غيره قضيت بهاله في قولهم جميعا وقال  
ابو حنيفة رحمه الله لا اخذ من الورثة كفيلة بشيء مما دفع اليه من ميراثه آرايت لو لم  
يجد كفيلة كنت امنعه حقه بشيء اخافه لم يتبين لي بعد ولم يجب عليه وان كان  
الدار في يدي رجل واقام الاخر البينة ان اياه مات وترك ميراثا له ولاخيه فلان  
لا وارث له غيرها واخيه غائب قضيت لهذا بحصته وترك نصيب الغائب في يدي  
الذي الدار في يديه في قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله اذ كان  
الذي في يديه الدار منكرا خرجنا نصيب الغائب من يديه ووصفناه على يد عدل  
وان كان الذي في يديه اقر بذلك ترك نصيب الغائب في يديه وان كانت  
الدار في يدي رجل وبن اخيه فادعى العمران اياه مات وترك ميراثا له لا وارث له  
غيره وادعى ابن الاخ ان اياه مات وترك ميراثا له لا وارث له غيره واقام البينة  
فقضى بينهما نصفين فان قال العمران ان الدار بين ابنة واخي نصفين وصدة ابن  
الاخ بذلك واقام العمران البينة ان اخاه مات قبل ابنة فورثة ابوه وابنة لا وارث  
له غيرها ثم مات ابوه فورثته هولا وارث له غيره فانه يقضى بنصيب كل واحد منهما  
لورثته الاحياء دون الاموات **باب شهادة اهل الذمة في الميراث**  
واذا مات الكافر وله ابناء مسلم والاخر كافر فاقام المسلم البينة ان  
اياهم مسلما وترك هذه الدار ميراثا له لا يعلمون له وارثا غيره واقام الكافر  
البينة ان اياه مسلما كافر وترك هذه الدار ميراثا له لا يعلمون له وارثا غيره فانه  
يقضى بها للمسلم منها الا ترى اني اصلي على الميت يقولون لو كان مشهود الذي مسلمين  
وشهود المسلم ذميين جعلتها للمسلم ايضا فاذا كانت الدار في يدي رجلين اخوين  
مسلم وكافر فاقرا جميعا ان اياهما مات وترك ميراثا فقال المسلم ما لي مسلما  
وقال الكافر مات ابى كافر فاقضى بها للمسلم منها الا ترى اني اصلي على الميت  
فان ابنه وكذلك ان قال احدهما كنت مسلما والآخر مسلما وقال الاخر قضيت



وقد كنت انا مسلما اسلمت في حياته فكذب الاخرو قال اسلمت بعد موته فالميراث  
 الذي اجتمعا على سلامه في حياة ابيه وكذلك لو كان هذا الاختلاف في العتق والرق  
 فالميراث الذي اجتمعا على عتقه في حياة ابيه واذا كانت الدار في يدي فاقام مسلم  
 من اهل الذمة ان اباه مات وتركها ميراثا له لا وارث له غيره واقام الذي بينته من  
 اهل الذمة على مثل ذلك فاني اقضي بها للمسلم فان كانت بيته الذي مسلمين قضيت  
 بينهما نصيقتين واذا كانت الدار في يدي مسلم فاقام ابني وهو مسلم وتركها ميراثا  
 وقال اخو الميت وهو ذمي مات اخي على ديني فالقول قول الابن والميراث له ولا قول  
 للاخ مع الابن وكذلك لو اقاما البيته اخذت بيته الابن المسلم ولو اقام الاخ  
 بيته من اهل الذمة على ما قال ولم يقيم الابن البيته لم اجرشها ذمهم على المسلمين ولو  
 كانت الدار في يدي ورثة الميت فقالت امرأة الميت مات زوجي مسلما وقال  
 ولده وهو كافر فزين مات ابونا وهو كافر وصديق اخ الميت المرأة وهو مسلم  
 بالميراث للاخ والمرأة دون الاولاد الا نرى انه لو ترك ابنا وابنة واخا ومرا  
 فقالت الابنة وهي مسلمة مات ابني مسلما وصديقها الاخ وهو مسلم وقال الابن وهو كافر  
 كان ابني كافرا اني اجعله مسلما واصلي عليه واورث الاخ والابنة وكولم يكن ابنة  
 واختلف الابن والاخ جعلت القول قول الابن الكافر واذا كان بعض الورثة  
 مسلما جعلت القول قوله فان كانت له ابنة واخ احدهما مسلم والاخر كافر فالقول  
 قول المسلم منهما ايها كان وهذا كله اذا لم يقر المسلم منهم ان الاب قد كان كافرا فان  
 اقراف اباه قد كان كافرا واذا ادعى المسلم انه اسلم قبل موته لم يصدق عليه ولو اقرت  
 امرأة رجل بعد موته انه طلقها في الفحة واحدة واقرت بانقضاء العدة وانه قد  
 راجعها وكذبها الورثة في الرجعة فالقول قول الورثة واذا مات الرجل وله  
 ذميان كافران فقال مات ابننا كافرا وقال ولده وهم مسلمون مات ابونا بميراث  
 مسلما فالقول قول الولدين المسلمين ولا ميراث لابويه واذا مات رجل وترك ميراثا  
 في يدي رجل فاقام ابنة البيته انه ابيه وهو مسلم وقال كان ابني مسلما وقال الذي  
 في يديه المال له ولد غير هذا وقال لا ادركه له ولد غير هذا لا فاني ابلغ في ذلك  
 فانظر هل له وارث فان لم اعرف له وارث دفعت المال الى هذا واستوفت منه كفيلا  
 وكذلك لو كان هذا الابن بنتا كافرا او كافرا وكذا لو كان مكان الابن  
 اب وكذلك لو كانت ابنة جعلت لها الميراث كله بعد ان لا يجد له عصبية ولا وارثا  
 وكذلك الام فاما المجد والمجدة والاخ والاخت وابن الابن وابن الابنة  
 ممن يرث في حال ويسقط في حال فاني لا اعطيهم شيئا الا ان يقرهم البيته عدد الورثة  
 او يشهدون انهم لا يعرفون له وارثا غير هذا واما الزوج والمرأة فاني اعطيها اقل  
 ما يكون من نصيب الزوج والمرأة حتى اعرف الورثة وقال محمد اعطى الزوج والمرأة

اكثر من نصيبها من الميراث حتى اعلم غير ذلك وروى عن ابي يوسف انه قال يعطى المرأة  
 ربع الثمن وعن الحسن بن زياد يعطى المرأة ربع التسع وروى عن ابي حنيفة ايضا  
 مثل قول محمد رحمه الله **باب اختلاف الاوقات في الدعوى وغير ذلك اذا**  
 كانت امة في يدي رجل فادعى رجل انها له منذ سنة واقام البيته وادعى الذي  
 هي في يديه انها له منذ سنتين واقام البيته انها في يديه منذ سنتين ولم يشهدوا  
 انها له قضيت بها للدعي واذا كانت الدابة في يدي رجل فاقام اخر البيته انها له منذ  
 سنتين وهو يومئذ يملكها فاني اقضي بها فنظر الحاكم في سننها فاذا هي بنت ثلث  
 سنين فعرف ذلك فانه لا يقبل بينته على ذلك واذا كانت الدار في يدي رجل فاقام  
 اخر البيته انها له منذ سنة واقام اخر البيته انها له منذ سنتين وهو يومئذ  
 يملكها فاني اقضي بها لصاحب الشري ولو شهدوا انه باعها بثمن مسمى وقبض الثمن  
 وقد قبض المشتري الدار ولم يشهدوا انه يملكها فاني اقضي بها لصاحب الشري  
 واذا كانت الدار في يدي رجل فاقام اخر البيته انه اشتراها من فلان بثمن مسمى  
 ونقده الثمن لم يقبل ذلك حتى يشهدوا انه باعها وهو يومئذ يملكها او شهدوا  
 انها ارض هذا المدعي اشتراها من فلان بكذا ونقده الثمن فاذا شهدوا بذلك  
 جاز فان حضر البائع فأنكر ذلك بعد ما قضيت بها للمشتري لم يكلف المشتري  
 اقامة البيته عليه ثانيا ونفذا لقضائه واذا كانت الدار في يدي رجل فاقام  
 رجل البيته انها له ولم يوقتوا واقام الذي هي في يديه البيته انها له منذ سنة  
 فاني اقضي بها للمدعي وكذلك لو لم يوقت شهود الذي هي في يديه ولو اقام  
 المدعي البيته انها له منذ سنة او سنتين شك الشهود في ذلك واقام الذي  
 هي في يديه البيته انها له منذ سنتين فاني اقضي بها للذي هي في يديه وكوقت  
 شهود المدعي سنة وقال شهود الذي هي في يديه سنة او سنتين فني للمدعي  
 ولو شهد شهود المدعي انها كانت له منذ العام قضيت بها للمدعي ولو شهد المدعي  
 انها له منذ العام وشهد شهود الذي هي في يديه انها كانت له عام او قضيت  
 بها للذي هي في يديه في قول ابي حنيفة وابي يوسف والاخر ومحمد رحمه الله واذا  
 كانت الدار في يدي رجلين فاقام احدهما البيته انها له منذ سنة واقام الآخر  
 البيته انها له منذ سنتين قضيت بها لصاحب السنتين فان اقام احدهما البيته  
 انها له منذ سنة ثلثا واقام الاخران له ثلثها منذ سنتين قضيت بالثلثين  
 لصاحب الثلثين واترك الثلث في يدي صاحب السنة واذا كانت امة في يدي رجل  
 فاقام رجل البيته انها له منذ سنة وانه اعتقها عن دين منه منذ سنة واقام الآخر  
 البيته انها اتمته منذ ستة اشهر وانه اعتقها البيته منذ شهر فانه يقضي بها لصاحب  
 الوقت الاول في قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد وفي قول ابي يوسف الاول البيته



بينته يعني بينة الاخر وهي حرة النسبة واذا كانت الدار في يدي رجل فادعى رجل  
 انه اشتراها منه بماية درهم ونقده الثمن وادعى اخر انه اشتراها منه بماية درهم  
 ونقده الثمن ولم يوقت واحدة من البينتين وقتا فكل واحد منهما بالخيار ان شاء  
 اخذ نصفها بنصف الثمن الذي سمي شهوده وان شاء ترك وان اختار احدهما  
 تركه والاخر الاخر البيع لم يكن له الا نصفها بنصف الثمن اذا وقع الخيار من الحاكم  
 وان وقت كل واحد من البينتين وقتا قضيت بها لصاحب الوقت الاول والآخر  
 الاخر بالثمن على البايع وان وقت احدهما ولم يوقت الاخر قضيت بها لصاحب الوقت  
 وان لم يوقت واحدة منهما وقتا وكانت الدار في يدك احد المتعينين قد قبضتها قضيت  
 بها للذي هي في يديه وردا البايع الثمن على الاخر فان شهد شهود الاخر على وقت  
 لم ينتفع به الا ان يشهدوا ان بيعة كان قبل بيع الاخر فاقضى بها له واذا كانت  
 الدار في يدك رجل فاقام رجل البينة انه اشتراها من فلان بثلثين مسمى ونقده الثمن  
 واقام اخر البينة انه اشتراها من اخر وهو يملكها بثلثين مسمى ونقده الثمن  
 الثمن فانه يقضى بها بينهما نصفين ويرجع كل واحد منهما على البايع بنصف الثمن  
 ان كانا اقرا يقبض الدار او لم يقرأ ولو وقت الشهود في هذا وقتين في الملك  
 صاحب الوقت الاول اولى ولو اقام احدهما البينة انه اشتراها من فلان بماية  
 درهم وهو يملكها ونقده الثمن واقام اخر البينة ان فلانا اخر وهبها له وقبضها  
 منه وهو يومئذ يملكها فانه يقضى بها بينهما نصفين وكذلك لو اقام ثالث البينة  
 على الصدقة من ثالث واقام رابع البينة على ارثه لها من ابيه قضى بها بينهم اربعة  
 اذ كانت دابة في يدي رجل واقام رجل البينة انها دابته اشتراها من فلان بثلثين  
 مسمى ونقده الثمن وقبض الدابة واقام اخر البينة ان فلانا ذلك وهبها فقبضها  
 منه قضى بها لصاحب الشري وكذلك الشري اولى من الصدقة والرهن والكناح  
 عليها في قول محمد رحمه الله وكذلك في قول ابي يوسف الا في الشري والكناح  
 فانه يكون نصفين والرهن اولى من الهبة والهبة والصدقة سواء واذا كانت  
 الدار في يدي رجل فاقام رجل البينة انه اشتراها من الذي هي في يديه بالف  
 درهم ونقده الثمن واقام الذي هي في يديه البينة انه اشتراها من هذا المدعي  
 بخمسمائة درهم ونقده الثمن فان ابا حنيفة قال اقضى بها للذي هي في يديه  
 وابطل دعوى الاخر ولا اجعل له شيئا ولو وقت الشهود وقتين فكان وقت  
 المدعي اولا فاني اقضى بها للذي هي في يديه وابطل دعوى الاخر ولا اجعل له  
 شيئا ولو كان وقت الشهود الذي هي في يديه اولا فاني اقضى بها للمدعي بالثمن  
 الاخر وابطل الاول والشري الاخر ينقض الاول واذا كانت الامة في يدك رجل  
 فاقام رجل البينة على الشرائع واقامت المجاورة البينة على العتق او التدبير

فان عتقها اولى وان وقت البينتان كان اولهما اولى ولو وقت بينة المشتري  
 ولم يوقت بينة العتق او التدبير كان العتق او التدبير اولى الا ان يكون المشتري قد  
 قبض من فيكون هوا ولي حتى يقوم البينة على ان العتق اول او يوقوا وقتا  
 انه اول وكذلك لو لم يوقت بينة المشتري الا ان المشتري قد قبضه كان اولى  
 حتى يقوم البينة ان العتق اول وكذلك الهبة والصدقة ولو كانت الدار والامة  
 في يدي رجل فاقام اخر البينة ان الذي هي في يديه وهبها له وقبضها منه واقام  
 الذي في يديه البينة على المدعي بمثل ذلك فاني اقضى للذي هي في يديه ولو ادعى  
 رجل انه اشترى الامة من الذي هي في يديه بالف درهم ونقده وان عتقها واقام  
 البينة على ذلك واقام اخر البينة على الشري منه ايضا فانه يقضى بها لصاحب العتق  
 لان العتق بمنزلة القبض الا ترى انها لو كانت في يديه جملته اولى بالبيع ولو ادعى  
 احدهما هبة مفتوحة وادعى الاخر صدقة مقبوضة واقام البينة فوقت  
 احد البينتين ولم يوقت الاخرى قضيت بها لصاحب الوقت ولو كانت في يدي  
 احدهما قضيت بها له الا ان يقيم الاخر البينة انه اول وكذلك كل ما لا يقسم  
 قاما الدار وما يقسم فاني اقضى بها لاولهما ان عرف وان لم يعرف الاول قضيت به  
 للذي هي في يديه فان لم يكن في يد واحد منهما ولم يعرف الاول ولم يوقت واحد  
 منهما وقتا ابطلت ذلك كله واذا اختصم رجلان في دابة او عرض من العروض  
 كائن ما كان وهو قايه بعينه فان القاضي لا ينبغي له ان يسمع من واحد منهما حتى  
 يحضر ذلك الذي اختصما فيه وان كان ذلك الشيء مستهلكا سمع دعواهما  
 وقبل منهما البينة عليه **باب الدعوى في النتائج** واذا كانت الدابة في  
 يدي رجل وادعى رجل انها دابته نتجها عنده واقام البينة على ذلك واقام الذي  
 في يديه الدابة انها دابته نتجها عنده فانه يقضى بها للذي هي في يديه اخذ  
 في هذا بالاثرو السنة قال محمد رحمه الله اخبرنا ابو حنيفة عن الهيثم عن رجل  
 عن جابر بن عبد الله الانصاري ان رجلا ادعى ناقة في يدي رجل واقام البينة  
 انها ناقته نتجها فقضى بها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم للذي هي في  
 يديه وكذلك العبد والامة وكذلك الثوب يكون في يدي رجل فاقام البينة انه  
 ثوبه شجة واقام الذي في يديه البينة انه ثوبه شجة فانه يقضى به للذي هو في  
 يديه واذا كانت الدابة في يدي رجل فارعاها رجلا واقام كل واحد منهما البينة  
 انها دابته نتجها عنده فانه يقضى بها بينهما نصفين وقت بينة احدهما  
 ولم يوقت بينة الاخر وهي مسكلة قضى بينهما نصفين فان وقتا وقتين فان كان  
 بينهما على احد الوقتين قضيت بها لصاحبه وان كانت على غير الوقتين كانت  
 مسكلة قضيت بينهما نصفين وفي رواية ابي الليث الخوادمي رحمه الله اذا كانت



سن الدابة على غير الوقتين فالبينة ان باطل والولادة والنسب وكل ما لا يكون الاجرة  
واحدة مثل التناج فان اقام الذي هي في يديه البينة انه نسج الثوب وهو له  
او نجت الدابة عنده وهو له قضيت للذي هي في يديه المدعى فان وقت البينة  
في الدابة وقتين فان كان سن الدابة على وقت بينة المدعى قضيت بهاله وان كان  
على وقت بينة الذي هي في يديه او كانت مشككة قضيت بها للذي هي في يديه  
فان كان ثوب الخن في يدي رجل فادعاه رجل انه ثوبه نسجه واقام البينة على ذلك  
واقام الذي هو في يديه البينة مثل ذلك فاني انظر فيه فان كان مما ينسج مرتين  
قضيت به للمدعى وان كان مما لا ينسج الامة واحدة قضيت للذي هو في يديه وفي  
الغزل يقضي به للمرأة الذي هو في يديها وفي الشعر اذا كان مما ينقص ويفضل  
يقضي به للمدعى وكذلك المرعى وفي الخلي يقضي به للمدعى لانه يصاغ مرتين واذا اقام  
البينة على حيلة الدار قضيت بها للمدعى لان الحيلة يكون غير مرة واذا كان  
في يدي رجل فاقام رجل البينة انه صوفه وحده نسجه من غنم واقام الذي هو  
في يديه البينة على مثل ذلك فانه يقضي به للذي هو يديه لان الجوز لا يكون الا مرة واحدة  
وكذلك المرعى والجوز والشعر واذا كانت الارض والنخل في يدي رجل فاقام  
اخر البينة انه نخله وارضه وان غرس هذا النخل فيها واقام الذي هي في يديه البينة  
على مثل ذلك فانه يقضي للمدعى لان النخل يزرع من غير مرة وكذلك الكرم والشجر  
واذا كانت الحنطة في يدي رجل فاقام اخر البينة انها حفظته رزعا في ارضه  
واقام الذي في يديه مثل ذلك قضيت بها للمدعى لان الزرع قد يكون غير مرة  
وكذلك لو كانت ارض فيها زرع فاقام كل واحد منهما البينة ان الارض زرع  
له وان زرعها قضيت بها للمدعى من قبل انه اقام البينة على الارض لا ينح  
وكذلك قطن في يد رجل او كان اقام رجل البينة انه له وان زرعها في ارض  
له اخرى في يديه وخرج منها ذلك فانه يقضي بها للمدعى لانه يزرع غير مرة  
وكذلك الحنطة والشجر وكل ما يزرع مما يكال او يوزن وهذا لا يشبه الصوف  
والمرعى لان الرجل قد يزرع في ارض غير مرة فيكون له ولا يستحقه رب الارض  
خروج من ارضه ما خرج من الصوف والمرعى فهو لصاحب الغنم ولو كان النخل  
شجرا ثابتا في ارض في يدي رجل فاقام اخر البينة انها ارضه وان زرع هذا  
القطن فيها فانه يقضي بها للمدعى وكذلك دار في يدي رجل فاقام اخر البينة انها  
داره بناها هذا البناء بهاله واقام الذي هي في يديه البينة بمثل ذلك فانه يقضي  
بها للمدعى ولو كانت امة في يد رجل ادعاه رجل اخر انها امة ولدت عنده  
في ملكه واقام الذي هو عنده البينة على مثل ذلك قضيت بها لانه لا يولد الا  
صوف في يدي رجل فاقام اخر البينة انه صوفه جره من شاة هذه وهي في ملكه

واقام الذي في يده البينة انه صوفه وان جره من شاة هذه وفي ملكه شاة  
اخرى قضيت للذي هي في يده ولو اقام المدعى البينة على الشاة التي في يدي المدعى  
عليه انها شاة وان جره هذا الصوف في ملكه منها واقام الذي هي في يديه  
البينة على مثل ذلك قضيت بها للمدعى لانه استحق الاصل ولم ينسب واحد منهما  
الاصل الى ولادة عنده ولو كان عبد في يدي رجل فاقام اخر البينة انه عبده  
ولد في ملكه من امته هذه ومن عبده هذا واقام الذي هو في يديه البينة انه  
عبده ولد في ملكه من امته هذه ومن عبده هذا فانه يقضي به للذي في  
يديه ويكون بن عبده وامته واذا كان العبد يدي رجل فاقام اخر البينة  
انه عبده اشتراه من فلان وانه ولد في ملك فلان الذي باعه اياه واقام الذي  
في يديه البينة انه عبده اشتراه من فلان اخر وانه ولد في ملكه قضيت به للذي  
هو في يديه وكذلك ان اقام الذي هو في يديه البينة انه عبده فقط وكذلك  
لو اقام البينة على وراثته او وصية او هبة مقبوضة من رجل وانه ولد في  
ملك الذي وصل اليه من قبله ولو كان في يدي رجل فاقام اخر البينة انه عبده  
ولد في ملكه ولم يسموا امه واقام اخر البينة انه عبده ولد عنده من امته  
هذه فانه يقضي به للذي امه في يديه فان شهد شهود الذي العبد في يديه  
انه ابن هذه الامة لامة اخرى وانها له وامها ولدته في ملكه فانه يقضي بالعبد  
للذي هو في يديه ويقضي بالام للذي في يديه الذي اقام البينة عليها ولو كان  
عبد في يدي رجل فاقام اخر البينة انه عبده ولد في ملكه من امته هذه ومن  
عبده هذا واقام اخر البينة انه عبده ولد في ملكه من امته هذه ومن عبده  
هذا فانه يقضي به بينهما نصفين ويكون ابن الامنين والعبد بن جميعا وقال  
ابو يوسف ومحمد لا يثبت نسب من الامنين وان كان قبا محشوا في يدي  
رجل فاقام رجل البينة انه قبا خا طه وحشاه وقطعه في ملكه واقام الذي  
هو في يديه البينة على مثل ذلك فانه يقضي به للمدعى لا بنحشا وبعاد غير مرة وكذلك  
الحبة المحشوة والغزا وكل ما يقطع من الثياب والبسط والاعناب والوسائد  
وكذلك الثوب المصبوغ بالعصفر والورس والزعفران في يدي الرجل فيقيم  
اخر البينة انه ثوبه صبغه بهذا العصفر وبهذا الورس وبهذا الزعفران  
في ملكه ويقيم الذي في يديه البينة على مثل ذلك فانه يقضي به للمدعى وكذلك  
او في الصفر والحديد وغيرهما الا اذا كان لا يصاغ الامة واحدة فهو للذي  
في يديه واذا كان يصاغ غير مرة فهو للمدعى وكذلك المصراع من الساج  
او الخشب او اقاء الخشب او الاقداح يكون في يدي الرجل فاقام اخر  
البينة انه له بنجره وصنعه واقام الذي في يديه البينة على مثل ذلك فان كان



ذلك لا يكون الامر واحدة قضى به للذي في يديه وان كان يكون غيره مرة فهو  
للمدعى وكذلك الباقوت والسرير والصندوق والحجلة والقبه والخفاف والبقا  
والعلائق ولو كان سمن في يدي رجل او دهن سمس او زيت فاقام رجل البينة  
انه له عصير وسله في ملكه واقام الذي في يديه مثله فان يقضى للذي هو في  
يديه به وكذلك الدقيق والسويق والعصير والحل والجبن واشباه ذلك وما  
الشاة المسلوخة يكون في يدي رجل فاقام اخر البينة انها شاة فحجبها وسحقها  
واقام الذي في يديه البينة على مثله فان يقضى بها للمدعى واذ كانت الدابة  
في يدي رجل فاقام رجل البينة انها دابته نجت في ملكه واقام اخر البينة انها  
دابته فانه يقضى بها لصاحب النتاج وذكر عن شريح قال النتاج اخو من العار  
ولو كان لحما مشويا او سمكا مشويا في يد رجل فادعاه رجل واقام البينة انه  
له شواه في ملكه واقام الذي هو في يديه البينة انه له شواه في ملكه فانه  
يقضى به للمدعى ولا يشبه هذا النتاج الا ترى انه لو كان في يده مخفف فاقام  
اخر البينة انه مخفف كنبه في ملكه واقام الذي في يديه البينة انه مخفف كنبه  
في ملكه قضيت به للمدعى واذ كانت امه في يدي رجل فاقام عليها رجل البينة  
انها امه ولدت في ملكه واقام اخر البينة انها امه سرت منه فانه يقضى بها  
لصاحب الولادة وكذلك لو كانت دابته فشهدت شهودا احدهما بالنتاج في ملكه  
وشهد شهودا الاخر بانها دابته اجرها الذي هي في يديه او اعارها او اودعها  
او رهنها اياه قضى لصاحب النتاج واذ كان الثوب في يدي رجل فاقام رجل  
البينة انه لنسجه ولم يشهدوا انه له لم يقض به له وكذلك لو كانت دابة في يدي  
رجل فاقام اخر البينة انها نجت عنده او كانت امته فشهدوا انها ولد عنده  
وكذلك لو شهدوا انها ابنة امته وكذلك على ثوب ان غزل من قطن فلان ونسج  
لم يقضى له من زرع حصده من ارض فلان فاراد صاحب الارض اخذ الحنطة  
لم يكن له ذلك وفي رواية ابي حفص له ان ياخذ الحنطة وكذلك ان شهد  
ان هذه الحنطة من زرع كان في ارضه وان هذا التمر من نخل كان في ارضه  
وان هذا الزبيب من كرم كان في ارضه فان اقرب ذلك الذي كان في يديه اخبر  
وان شهدوا ان هذا التمر اخذه هذا من نخل فلان او شهدوا ان هذا التمر  
خرج من نخل فلان وهو يملكه او شهدوا ان هذا العبد ولدته امه فلا ريب  
يملكها قضى له بجميع ذلك وان شهدوا ان هذه الحنطة من زرع هذا  
وان هذا الزبيب من كرم هذا وان هذا التمر من نخل هذا قضى به له ولو شهدوا  
ان فلانا غزل هذا الثوب من قطن فلان وهو يملك القطن ونسج الثوب فاقام  
اقضى على الذي غزل الثوب بمثل هذا القطن وان قال صاحبه انا امرته بذلك

يقال ان امرته به الذي نسج ونسج الثوب له  
به ولو شهدوا ان هذه الحنطة من

اخذ الثوب وكذلك الدقيق لو شهدوا عليه ان فلانا طحن هذا الدقيق من حنطة  
وفلان يومئذ يملك الحنطة قضى عليه بحنطة مثلها فان قال رب الحنطة  
انا امرته بذلك اخذ الدقيق واذ كان الدجاج او اللحم او شي من الطير مما  
يفرخ في يدي رجل فاقام رجل البينة انه له فرخ في ملكه واقام الذي في يديه  
البينة على مثله فان يقضى للذي في يديه وهذا مثل النتاج ولو كانت دجاجة  
في يدي رجل فاقام البينة ان البيضة التي خرجت هذه الدجاجة منها كانت  
له لم يقض له بالدجاجة ولكن يقضى على صاحب الدجاجة ببيضة مثلها  
لصاحبها اذا اقرانه فرخها ولا يشبه هذا الولادة والنتاج الا ترى انه  
لو غصب امه او شاة ولدت عنده كانت الام وولدها للغصب منها ولو  
غصب بيضة فحصبها تحت دجاجة فخرجت منها دجاجة كان عليه بيضة  
مثلها والدجاجة للغاصب ولو غصب دجاجة فباضت عند بيضتين فحصب  
الدجاجة بعينها على احدهما من غير ان يحصبها الغاصب فخرج منها فرخ  
واخذ الغاصب البيضة الاخرى فحصبها تحت دجاجة اخرى فخرج منها فرخ  
فان الدجاجة والفرخ الاول للغاصب منه والفرخ الاخر للغاصب وعليه  
بيضة مثل ذلك البيضة ولو اقام رجل البينة على ثوب انه كان في يديه لم يقض  
به له فلوا اقرالذي في يديه الثوب انه كان في يديه هذا دفعته اليه واذ  
كان الثوب في يدي رجل وهو مصبوغ بعصفر فشهد شاهدان ان هذا  
العصفر الذي في هذا الثوب لفلان صبغ به هذا الثوب لا بدري من صنعه  
وحجرب الثوب ذلك فادعى رب العصفر ان رب الثوب هو الذي فعل  
ذلك فانه لا يصدق عليه ولكن يقوم الثوب ابيض ويقوم فيه العصفر  
فرب صاحب الثوب على صاحب العصفر فتمت ما زاده العصفر في ثوبه  
فان ابا كان شريكا بالعصفر في ثوبه فان راي رب الثوب ان يصنع ذلك  
بيع الثوب فقسّم الثمن بينهما يصرف فيه صاحب الثوب بقيمة الثوب ابيض  
وصاحب العصفر ما زاد العصفر في قيمة الثوب واذ كان اللبن في يدي رجل  
فاقام رجل البينة انه لبنه ضرب في ملكه واقام الذي في يديه البينة بمثل  
ذلك فانه للمدعى لانه لا يضرب غير مرة واذ كان الجبن في يدي رجل فاقام  
رجل البينة انه جبنه صنعه في ملكه واقام الذي هو في يديه البينة  
بمثله لك قضيت به للمدعى ولو اقام المدعى البينة ان اللبن حليب من شاة  
في ملكه صنع هذا الجبن واقام الاخر البينة على مثله لك قضيت به للذي  
في يديه ولو اقام المدعى البينة ان اللبن حليب من شاة هذه وفي ملكه فان  
غصبه الشاة له وان هذا الجبن صنع من هذا اللبن في ملكه واقام الذي في يديه



الشاة والجبن بمثل ذلك قضيت به وبالشاة المدعى وإذا كان اجرا رجل  
او نورة في يدي رجل فاقام اخر البينة انه اجره وجعبه ونورته صنع  
في ملكه واقام الذي في يديه البينة قضيت به للذي في يديه ولو كان جلد  
شاة في يدي رجل فاقام رجل البينة انه جلده سلخه في ملكه واقام الذي  
في يديه البينة بمثل ذلك فهو لصاحب اليد ولو لم تقم البينة على ذلك ولكن  
المدعى اقام البينة انه جلده شاة ولم يشهدوا انه لم يقض به له وكذلك  
لو شهدوا على صوف في يدي رجل انه صوف شاة هذه وكذلك لو شهدوا  
لحم انه لحم شاة هذه ولو كانت شاة مسلوخة في يدي رجل وجلدها وراسها  
وسقطها في يدي اخر واقام الذي في يديه الشاة البينة ان الشاة والجلد  
والراس والسقط له واقام الذي في يديه السقط البينة بمثل ذلك فانه  
يقضي لكل واحد منهما بما في يدي صاحبه ولو اقام كل واحد منهما بينة ان  
الشاة شاة نتجت عنده في ملكه فذبحها وسلخها وان هذا الجلد والراس  
والسقط جلدها وراسها وسقطها قضيت بالشاة للذي هي في يديه  
وقضيت له بالسقط كله اتبعها سقطها ولو كانت شاة في يدي رجل وشاة  
اخرى في يدي اخر فاقام كل واحد منهما البينة على شاة صاحبه التي في يديه  
انها شاته ولدت في ملكه من شاته هذه القايم في يديه فاني اقضي لكل  
واحد منهما بشاة صاحبه التي في يديه ولو اقام احدهما البينة ان الشاة  
التي في يديه شاته ولدت في ملكه وان شاة صاحبه له ولدتها شاته  
هذه في ملكه واقام الاخر البينة على مثل ذلك فاني اقضي لكل واحد منهما  
التي في يديه ولو كانت شاتان في يدي رجل فادعاهما رجل واقام البينة  
انها له وان هذه ولدت هذه الاخرى في ملكه وادعى رجل اخر واقام البينة  
انها له وان ابنه الذي ذكر صاحبه انها شاته ولدت الاخرى في ملكه فاني  
اقضي لكل واحد منهما بالشاة التي شهدت شهوده انها في ملكه ولدت اذا  
شاة في يدي رجل فاقام عليها رجل البينة انها شاته ولدت في ملكه فقضى  
القاضي له بها ثم جاء اخر فاقام البينة انها شاته ولدت في ملكه وقال  
الذي في يديه الشاة للقاضي قد قضيت لي بها بالولادة فان اكتفيت بذلك  
والا اعدت عليك البينة فانه يامرهم ان يعيدهم فان امارهم قضى بها  
لهم وان لم يعيدهم قضى بهم لهذا المدعى فان قضى بها للمدعى ثم اعاد المفضي  
الاول وشهوده على الولادة فان القاضي يقبل بينته ويقضي بها له ولو  
قضاه الاخر ولو ان شاة في يدي رجل فاقام عليها اخر البينة انها له قضيت  
بها له ثم اقام الذي كانت في يديه البينة انها شاته ولدت في ملكه قضيت

بها له وقضيت القضاء الاول ولو ان امه في يدي رجل فاقام رجل البينة ان  
قاضي كذا قضى له بها على هذا الرجل بشهادة شهود شهدوا بها له انها امته  
واقام اخر البينة انها امته ولدت في ملكه وان قاضي كذا قضى له بها  
هذا الرجل واخرها منه ودفعها اليه واقام الذي في يديه البينة انها  
امته ولدت في ملكه قضيت بها للذي قضى له بها القاضي وانقداه له  
وقال محمد رحمه الله اقضي بها للذي في يديه ولو اقام رجل البينة انها  
له امته وان قاضي كذا قضى بها له بشهادة شهود شهدوا بها له انها امته  
الذي في يديه واقام اخر البينة انها امته ولدت في ملكه فاني اقضي  
بها لصاحب القضاء وقال محمد رحمه الله اقضي بها لصاحب الولادة  
واذا كان عبد في يدي رجل فاقام رجل البينة انه له فقضى له القاضي  
فاقام الذي كان العبد في يديه البينة انه عبده ولد في ملكه واقام اخر  
البينة ان قاضي كذا قضى به له على هذا ولم يزدوا على هذا ولم يفسروا  
انقد قضاء القاضي لهذا على صاحب الولادة لاني لا ادرى لعله اشتراه منه  
او وهبه له وكذلك قول محمد اذا لم يفسروا واذا كان عبد في يدي رجل  
اخر البينة انه عبده ولد في ملكه ووقفوا وقتا فكان العبد اكبر من وقت  
او اصغر معروف ذلك بين قاني ابطال شهادتهم وهم شهود زور  
**باب الشهادة في الولاء والنسب** واذا كان عبد في يدي رجل وهو  
صغير لا يتكلم يدعى انه عبده فالقول قوله فان ادعاه اخر انه ابنه فعليه  
البينة فان اقام البينة انه ابنه ولم يزدوا على هذا قضيت به ابنه له وجعله  
حرا من قبل النسب الذي شهدوا به وكذلك لو كان الذي في يديه يدعى انه  
ابنه فالمدعى الذي اقام البينة اولى به ويكون الغلام ابنه حرا وان لم يفسر  
امه وكذلك ان كان المدعى ذميا او عبدا اثبت نسبه منه وان كان الصبي  
في يدي رجل وادعى انه ابنه واقام الاخر البينة فادعاه رجل اخر انه ابنه  
واقام البينة قضيت به للذي هو في يديه وكذلك ان اقام كل واحد منهما البينة  
انه ابنه من امراته جعلته الى الذي هو في يديه من امراته وان وجدت ذلك امراته  
وكذلك لو وجد الاب وادعته الام وكذلك لو كان المدعى امراته من الغريب وكان  
عبدا وامراته امه في يديهما قضيت اقاما البينة انه ابنهما واقام رجل من الغريب البينة  
انه ابنه من امراته هذه وهي من الغريب فاني اقضي للغريب ولا امراته للصبي الذي قل  
فيه وكذلك لو كانا من الموالى او من اهل الذمة وان كان صبي في يدي رجل فاقام  
البينة انه ابنه من امراته هذه وهما حرا واقام الذي هو في يديه البينة انه  
ابنه وهو حر ولم ينسبوه الى امه فاني اقضي به للمدعى لان نسبه قد ثبت من امه



وولادة الاب مثل ولادة الام ولوا قام رجل البينة انه ابنه وشهد شهود  
 اخرين ان الذي هو في يديه اقرانه ابنه قضيت به للدعي واذا كان الصبي في يدي  
 رجل فادعاه رجلان واقام كل واحد منهما البينة انه ابنه ولد على فراشه من امرأة  
 هذه جعلته ابن الرجلين وابن المراتين في قول ابى حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف  
 ومحمد بن جعفر ابن الرجلين ولا يجعله ابن المراتين بان العلم يحيط بانه لا يولد امرأتين  
 ولو وقت كل واحد منهما وقتا نظرت الى الصبي والى الوقيتين فان كان مشكلا قضيت  
 به لهما جميعا وان كان مشكلا في احدهما وهو اكبر من الاخر او اصغر منه وذلك ان  
 واضح قضيت به للمشكك واذا كان الصبي في يدي رجل فاقامت امرأة شاهدين ان  
 ابنها قضيت به للمرأة فان كان الذي هو في يديه يدعيه لم يقض له به ولو لم تقم البينة  
 الا امرأة واحدة شهادتها ولدت فان كان الذي هو في يديه يدعي انه ابنه قضيت به له  
 ولا يقضى للمرأة بشهادة امرأة واحدة وكذلك لو ادعى الذي هو في يديه انه عبده  
 فان كان الذي هو في يديه لا يدعيه وهو لقيط فاقضى به للمرأة بشهادة امرأة  
 واحدة واذا كان العبد في يدي رجل فاقام رجل البينة انه عبده ولد في ملكه  
 اعتقه البينة واقام الذي في يديه البينة انه عبده ولد في ملكه فاقضى به للدعي  
 اعتقه وان كان المدعى به او كاتبه لا يستحق بهذا ولا يشبه هذا العتاق  
 وقد اعاد هذه المسئلة في آخر الكتاب وجعل التدبير كالعناق ولوا قام البينة  
 انه ولده ولد في ملكه من امته هذه واقام الذي هو في يديه البينة انه عبده  
 ولد في ملكه فاقضى به للدعي انه ابنه واجعله حرا ولو كان صبي في يدي  
 امرأة فاقامت امرأة شاهدا ان ابنها واقامت التي هو في يديها ابنا شاهدا  
 ان ابنها قضيت به للتي هو في يديها وكذلك لو شهد كل واحد منهما رجلا وشهد  
 لادعية رجلان وشهد للتي هو في يديها امرأة قضيت به للدعية ولو كان صبي في  
 يدي رجل وامرأة يدعيان ان ابنهما وشهد لهما امرأة واحدة واقام رجل شاهدين  
 انه ابنه من امراته هذه قضيت به للتي ولو ان الصبي في يدي ذي شهدة ذميان  
 انه ابنه واقام مسلم شاهدين مسلمين انه ابنه قضيت به للمسلم وكذلك لو كان  
 شهود المسلم من اهل الذمة وان كان شهود الذي من اهل الاسلام وشهود المسلم  
 من اهل الذمة او من اهل الاسلام قضيت به للذي هو في يديه فان كان الصبي  
 في يدي ثالث مسلم او ذي قضيت به للمسلم ولو ان الصبي في يدي رجل وامرأة فقال  
 الرجل هو ابني من فلانة لامرأة له غيرها وقالت المرأة هو ابني من زوجي فلا رجل  
 غايب واقام كل واحد منهما البينة على ذلك جعلته ابن هذين الذين في ايديهما  
 واذا كان اللقيط في يدي رجل فاقام رجل البينة انه ابنه من امراته هذه الحرة  
 فاقام عبد البينة انه ابنه ولد على فراشه من هذه الامة وادعاه مكاتب انه ابنه

من امراته المكاتبه هذه فاقضى به للحر ولو ادعاه عبدا انه ابنه ولد على فراشه  
 من هذه الامة وادعاه مكاتب انه ابنه ولد على فراشه من هذه المكاتبه واقاما  
 البينة قضيت به للمكاتب ولو ادعاه نصراني ويهودي ويجوسي واقام كل واحد منهما  
 البينة انه ابنه قضيت به لليهود والنصراني واما في دعوى الملك فم كهم سواء  
 وكذلك المسلم معهم ولو ان صبيا في يدي رجل اقامت امرأة البينة ان ابنها ولد  
 واقام رجل البينة انه ابنه ولد على فراشه ولم يسم امه جعلته ابن الرجلين المرأة  
 وكذلك لو كان في يدي المرأة ولو كان الصبي في يدي رجل لا يدعيه فادعياه ذي انه  
 ابنه ولد على فراشه واقام على ذلك بينة من المسلمين وادعاه عبد مسلم انه ابنه  
 ولد على فراشه من هذه واقام على ذلك بينة من المسلمين فاقضى به للدعي **باب**  
**دعوى الرهط في الدار** واذا كانت الدار في يدي رجل فادعى رجل جميعها  
 والاخر نصفها والثالث ثلثها واقام كل واحد منهما البينة على ما ادعى فان ابان حنيفة  
 لصاحب الجميع الثلث والسدس بين صاحبي الجميع وصاحب الثلثين نصفها  
 والنصف الباقي بينهما اثلاثا وفي قول ابى يوسف ومحمد بينهما على ثلاثة عشر سهما  
 لصاحب الجميع ستة اسهم ولصاحب الثلثين اربعة ولصاحب النصف ثلاثة  
 ولو كانت الدار في يدي رجلين فادعى احدهما نصفها والاخر جميعها فالبينة  
 على مدعى الجميع فان اقاما جميعا البينة فعلى الدار لصاحب الجميع ولو كانت  
 الدار في يدي غيرهما فان ابان حنيفة قال لصاحب الجميع ثلاثة ارباعها ولصاحب  
 النصف ربعها وقال ابو يوسف ومحمد لصاحب الجميع ثلثاها ولصاحب  
 النصف ثلثها واذا كانت الدار في يدي رجل وفي يد اخر منها منزل فادعى  
 احدهما ان الدار بينهما نصفين وقال الاخر هي لي كلها فله المنزل الذي في  
 يديه وما في يد الاخر فله نصفه ولو كانت الدار كلها في ايديهما ولم يعرف فيهما  
 شيء في يدي واحد منهما دون صاحبه فهو بينهما نصفان كما كانت وكذلك  
 الارض والحيوان والعروض واذا كانت الدار سفلا في يدي رجلين  
 في يدي اخر وطريق العلو في الساحة فادعى كل واحد منهما ان الدار له فالدار  
 لصاحب السفلى والعلو وطريقه فانه لصاحب العلو ولو اقاما جميعا  
 فكل واحد منهما ما في يدي صاحبه ولو كانت الدار في يدي ثلاثة رهط  
 فادعى احدهم النصف والاخر الثلث والثالث السدس ومحمد بعضهم في  
 بعض فان في يدي كل واحد منهما الثلث والثلث الذي في يدي المدعى السدس  
 له نصفه ونصفه موقوف في يده فان قامت البينة لصاحب النصف اخذ  
 من يد كل واحد منهم من صاحبه نصف السدس **باب دعوى الكا**  
**والطريق** واذا كان الكايط بين دارين فادعاه صاحب كل واحد من الدارين



فان ابا حنيفة قال ان كان لاحدهما عليه جذوع وليس لآخر عليه جذوع فهو  
لصاحب الجذوع وان كان له عليه جرادى او سادى لم يستحق به شيئا وكان  
الحايط لصاحب الجذوع الا ان يكون اتصالا بتربع بيت او ذار فيكون الحايط  
لصاحب الاتصال ولصاحب الجذوع موضع جذوعه وان لم يكن متصلا  
ببيت واحد منهما ولم يكن عليه جذوع فهو بينهما نصفان وان كان لاحدهما عليه  
عشر خشبات وللآخر عليه خشبة واحدة فلكل واحد منهما ما تحت خشبة  
مقابلة ولا يكون بينهما نصفين واستحسن ذلك في الخشبة الواحدة ونحوها  
ذكر ذلك في كتاب الصلح وقال في كتاب الاقرار وهو لصاحب العشر الا موضع  
الخشبة الواحدة وان كان لاحدهما عليه تسع خشبات وللآخر عشر خشبات  
فهو بينهما نصفان وان كان لاحدهما عليه خشب وللآخر حايط ستره فله  
الاسفل لصاحب الخشب منها ولصاحب السترة على حايطها وان لم يكن لواحد  
عليه خشب ولا ستره ولم يكن متصلا بينهما ولا احدهما عليه جرادى بالحايط  
بينهما نصفان وقال ابو حنيفة رحمه الله اذا كان جنس بين رجلين كل واحد  
يدعيه والتمط لاحدهما فان اخص بينهما ولا عمل بالتمط وكذلك البناء  
وجهه الى احدهما وظهره الى الآخر جعلته بينهما وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يفتى  
بالخص لمن كان اليه التمسك وكذلك بلغنا عن شريح رحمه الله ويقضى ايضا  
كان اليه ظهر البناء واصناف اللبن وقال ابو حنيفة رحمه الله اذا كان اسفل  
الحايط لرجل وعلوه لآخر فارد صاحب الاسفل ان يهدم الاسفل فليس له ذلك  
وليس له ان يفتح فيه بابا ولا كوة ولا يدخل فيه جذعا لم يكن له ذلك الا برضاء  
العلو وقال ابو يوسف ومحمد له ان يفتح بابا وكوة ويدخل فيه جذوعا اذا لم  
ذلك بالعلو وان كان شئ من ذلك يضر بالعلو لم يكن له ان يفعله وقال ابو حنيفة  
رحمه الله ليس لصاحب العلوان بجدت على علوه بنا ولا يضع عليه جذوعا لم يكن  
ولا يشرع فيه كنيفا لم يكن وقال ابو يوسف ومحمد له ان يبنى ما يضر بالاسفل  
كان الحايط بين دارين ولا احدهما عليه جذوع فاقام صاحب الدار الاخرى البنية  
ان الحايط له قضيت بهما له ويرغب جذوع الآخر واذا كان الحايط بين رجلين  
فاقام رجل البنية على احدهما انه اقر ان الحايط له قضيت له بحصته من الحايط  
وتكون الحايط بينه وبين الآخر واذا كان الحايط في يدي رجل وله جذوع  
شائعة فيه على دار رجل فاراد ان يجعل عليها كنيفا فلصاحب الدار ان يهدم  
من ذلك وليس فيه لصاحب الدار ان يقطع الجذوع ولكن يترك على حايطها الا ان  
تكون جذوعا لا يحمل على مثلها شيئا انما هي اطراف جذوع خارجة في دار فيقطع  
في قول ابو حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد اذا كان بيتا اسفله لرجل

وعلوه لآخر فانهما جميعا لم يجز صاحب الاسفل على بناية ولصاحب العلوان يبنى  
الاسفل ثم يبنى عليه العلو ولا يسكن صاحب الاسفل منزله حتى يرد فيه البناء الى صاحبه  
العلو وقال ابو حنيفة لو هدم صاحب العلو علوه وهدم صاحب الاسفل اسفله  
اخذت صاحب الاسفل بالبناية حتى يعيده على حاله ولو كان بين رجلين او دار  
فانهما يبنى احدهما لم يرجع على شريكه بشئ وكذلك الحايط ان لم يكن عليه جذوع  
وكذلك الحكم لانه بناء في ملكه وملك صاحبه بغير امره وكان يقدر على التمسك واذا  
كان لرجل باب من داره فاراد ان يخرج سراب داره من ذلك الدار فتمنع صاحب  
الدار فصاحب الباب هو المدعى للطريق وعليه البينة والقول قول رب الدار  
بمنه فان اقام البينة انه كان يمر في هذه الدار من هذا الباب لم يستحق بهذه  
الشهادة شيئا الا ان يشهدوا انه طريق له ثابت فيها فان شهدوا بذلك الجازت  
شهادتهم وان لم يجزوا الطريق ولم يسموا درع الطول والعرض بعد ان يقولوا ان  
طريقا في هذه الدار من هذا الباب الى تلك الدار وكذلك لو قال ما قابو ميتك  
هذا الطريق ميراثا له واذا كان لرجل ميراث في دار رجل فاراد ان يسيل فيه الماء فنهض  
رب الدار فليس ان يسيل فيه حتى يقيم البينة ان له في هذه الدار مسيل ماء  
فان اقام البينة انهم قد راوه يسيل فيه الماء لم يستحق بهذه الشهادة شيئا حتى  
يشهدوا ان له مسيل ماء فيها من هذا الميراث فان شهدوا انه الماء المطر فهو ماء المطر  
وان شهدوا انه مسيل ماء دائم للفصل والوضوء والماء المطر فهو جازم وان شهدوا  
انه مسيل ماء ولم ينسبوه الى شئ مما سمينا فالقول قول رب الدار الذي يحد  
ذلك مع بنيه فان قال هو ماء المطر والوضوء فهو كما قال واذا كانت الدار التي  
يدعى فيها المسيل او الطريق بين الورثة فاقرب بعضهم بالطريق والمسيل ومحمد  
ذلك بعضهم لم يكن للمدعى ان يمر فيه ولا يسيل ماءه باقرار بعضهم ولا يشبه  
ما سواه من الحقوق وقد ذكر في موضع اخر ان الدار تقسم فيضرب المقر بالمقر  
بالطريق والمسيل في حصص المقر له ذلك ويضرب المقر بحصة فيكون  
بينهما على ذلك واذا كان مسيل ماء في قناة فاراد ان يجعله ميزابا لم يكن له ذلك  
الا ان يرضى به اهل الدار الذين عليهم المسيل وكذلك لو كان ميزابا فاراد ان يجعله  
قناة لم يكن له ذلك الا ان لا يكون عليهم ضرر من ذلك بين قلة ان يجعله وكذلك  
لو جعل ميزابا اطول من ميزابه او عرض وتواراد ان يسيل فيه ماء سطح اخر  
لم يكن له ذلك وكذلك لو اراد ان ينقل الميزاب عن موضعه او يرفعه او يسفله  
وكذلك لو اراد اهل الدار ان يبنوا حايطا تشد مسيله لم يكن لهم ذلك ولو ارادوا  
ان يبنوا بيتا فسلم ميزابه على ظهره كان لهم ذلك وليس لهم ان يبنوا في ساحة الدار  
ما يقطع عليه طريقه فيبنيهم ان يتركوا من ساحة الدار عرض باب الدار واسفلها



**باب الدعوى في شيء واحد من وجهين** وإذا كانت الدار في يدي رجل فادعى رجل  
أنه أباه مات وتركها ميراثا له منذ سنة فدعاه القاضي بشهود فجاء بهم فشهدوا  
أنه اشتراها هو من الذي هي في يديه منذ سنتين لم تقبل منه هذه البينة وكذلك  
لو ادعى جبة أو صدقة وكذلك لو ادعى أولاد من الذي هي في يديه تصدق بها عليه  
وسلمها إليه منذ سنة ثم أقام البينة على الشري منه منذ سنتين وكذلك لو ادعى  
الشري أولاد ثم أقام البينة على الصدقة فإن ادعى الصدقة منذ سنة وأقام البينة  
على الشري منه منذ شهر وقال محمد في الصدقة فاشترتها منه قضيت بها له وكذلك  
لو ادعى الشري منه منذ سنة ثم أقام البينة على الصدقة وقال محمد الشرافة  
فتصدق على بها بعد ذلك وكذلك لو ادعى الميراث من أبيه منذ سنة وقال محمد  
ذلك ولم يكن له بينة فاشترتها منذ شهر وأقام البينة وكذلك لو ادعى الميراث  
منذ سنة ثم جاء بالبينة أنه اشتراها منه بعد ما قاما من عند القاضي وقال  
محمد الميراث فاشترتها منه ولو ادعى أمه في يده رجل وقال اشترتها منه بعدي  
هذا منذ سنة ثم جاء بشاهدين فشهدوا أنه اشتراها منه بالف درهم منذ  
من عند القاضي وقال محمد في البيع الأول فاشترتها منه قضيت بها له ولو شهدوا أنه  
اشترها بالف منذ سنة أو أكثر لم تقبل شهادتهما ولو ادعى رجل شيئا في يدي رجل  
أنه له ثم جاء بالبينة أنه اشتراها من الذي هي في يديه بتم مسمى ونفذه الثمن  
قضيت له به وكذلك لو جاء بالبينة على جبة أو صدقة وكذلك لو جاء بالبينة على  
وراثته له وكذلك لو ادعى أن ذلك الشيء لغيره وكله بالخصومة فيه قضيت له  
به إذا أقام البينة على ذلك لأنه قد أخرجه عن نفسه بدعواه الآخر ولو ادعى رجل  
مرة أنه لفلان وكله بالخصومة فيه ثم أقام البينة أنه له لم يقبل منه لأنه قد عود  
ينقض الآخر وكذلك لو أقام البينة أنه لفلان وكله بالخصومة فيه لم يقبل ذلك  
ولو ادعاه لرجل وزعم أنه وكله بالخصومة فيه ثم قال بعد ذلك بأحد من فلان  
وهو ملكه وكلني فلان المشتري بالخصومة فيه وجاء بالبينة على ذلك قبلته  
منه وقضيت به للموكل الآخر وإذا ادعى رجل على رجل دين الف درهم في صلح جاء  
باسمه ثم جاء بالبينة أن ذلك الما بعينه والصلح لغيره وأنه قد وكله بالخصومة  
فيه قبلته منه لأن الوكيل يقول على فلان يعني للذي وكلني وهو صادق في ذلك

**باب ادعاء الولد** وروى عن شريح أن عمر بن الخطاب كتب إليه إذا ادعى  
الرجل بولده لم يكن له أن ينفيه وعن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه مثله وعن حماد  
قال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه على جارية يستقي مع رجل على بئر فقال عمر  
لن هذه فقالوا لفلان فقالوا لعلله أن يطأها فقالوا نعم قال أنها لو ولدت الزمته  
ولدها وعن بن عمر قال قال عمر من وطئ وليلة له فصنعها قال الولد والضباع

عليه وقال أبو حنيفة رحمه الله إذا ادعى الرجل بولده من سرية كان أو من زوجه  
لم يكن له أن ينفيه أبدا وعن إبراهيم عن الأئمة بين رجلين مسلم وكافر فولدت ولدا  
فادعياه جميعا أن الولد للمسلم منها وعن إبراهيم في الرجل والمرأة يكون بينهما الولد  
أحدهما كافرا والآخر مسلما أن الولد للمسلم منها وعن إبراهيم في الرجلين يدعيان الولد  
أنه ابنهما يرثهما ويرثانه وعن شريح أن رجلا وطئ جارية فجاءت بولد فادعياه  
جميعا فكتب في ذلك إلى عمر بن الخطاب أنهما فكتب إليه عمر أنهما ليسا فليس عليهما  
ولو سا لم يربهما فهو ابنهما يرثهما ويرثانه وهو للباقي منها وعن عمر بن الخطاب رضي الله  
قال حصنوهن أو لا تحصنوهن إنما رجل وطئ جارية فولدت ولدا لم ينهه الله قال  
أبو حنيفة رحمه الله لو وطئ الرجل أمته فولدت قال إذا حصنها فأجاب إلى في  
أن يقر به وإن لم يحصنها في سنة من أنكاره وإذا حبست الأمة عند رجل ثم باعها  
وقبض منها فولدت عند رجل لا قل من ستة أشهر فدعاه المشتري فهو أبير الميراث  
أم ولله فإن ادعاه البائع بعد ذلك لم تصدق ولو لم يدعيه المشتري ولكنه  
اعتق الأم أو غيرها أو استولدها ثم ادعى البائع الولد ثبت نسبته منه وكان له  
بحصة من الثمن فلم يرد إليه الأم ولم يفعل شيئا من ذلك ولكن الأم ماتت ثم ادعى  
البائع الولد فهو مصدق في ذلك ويرد الثمن كله في قول أبي حنيفة رحمه الله قال  
أبو يوسف ومحمد لا يرد حصنة الأم ولو كانت الأم أو هبها أو باعها أو رهنها  
أو أجزأها أو زوجها بطلت جميع ذلك وردت إلى البائع ولو لم يصنع شيئا  
من ذلك ولكنه اعتق الولد أو دبره أو قتل عبده وأخذ قيمته ثم ادعى البائع  
لم يصدق على ذلك إذا كذبه المشتري ولو لم يعتق الولد ولكن قطعت يده عند  
فأخذ المشتري نصف قيمته ثم ادعاه البائع فإنه يصدق على الدعوى ويرد  
البائع ما قبض من الثمن بالحصنة اليد وكذلك لو كان القطع في الأمر وكذلك  
لو كان رجل ففأ عيني الولد فدفعه المشتري وأخذ قيمته ثم ادعاه البائع فدفع  
جائزة ويرد الثمن على المشتري ويرجع الجاني على المشتري بالقيمة التي أعطاه  
ولا يكون العبدان رثن على الجاني في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف ومحمد  
ما نقصه وكذلك لو كان فقاه عيني الأم وإذا حبست الأم عند رجل ثم باعها  
وقبض الثمن فولدت عند المشتري لا قل من ستة أشهر فدعاه البائع وكذبه  
المشتري ثم قبل الولد بعد ذلك عند المشتري أو قطعت يده عمدا أو خطأ أو  
الجاني في ذلك ما عليه في جناية الأحرار ولو كانت الجناية على الأم كان عليه ما في  
جناية أم الولد ولو جازا الولد كانت جنايته كجناية الحر وجناية أمه جناية  
أم الولد وإن لم يكن القاضي قضا بذلك وإن كانت الجناية منها قبل الدعوى قضى  
على البائع وهو مختار إذا كان عالما بها ولو صدق المشتري أنها حبلى وقال



المشتري ليس هذا منك فانه لا يصدق في الدعوة حتى تضع الامة فان جاءت به  
لاقل من ستة اشهر فهو ابنه وان جاءت به لاكثر من ستة اشهر لم يصدق على  
ولو باع امة فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر فادعاه البائع وقال كان هذا  
الحبل عندي وقال المشتري لم يكن عندك قال المول قول البائع فان كانت ولدت  
ابنتا ثم ولدت ابنتها ابنا فاعتق المشتري الابن وادعى البائع الابنة فهي ابنته  
ويبطل عتق المشتري في ابن الابنة وكذلك ابنة الابنة الا ترى ان رجلا لو ولد  
غلام ثم ولد الغلام ابن فباع المولى ابن الولد الذي ولد عنده فاعتقه المشتري  
ثم ادعى الولد عبيده اجرت دعوته وبطلت بيع ابن الابن وعتقه وكان هذا  
بمنزلة النور وكولم يبع ابن الابن ولكنه باع الابن نفسه فاعتقه المشتري ثم  
ادعاه لم يجز دعوته وعتق ابن الابن الذي في يديه وكذلك لو مات الابن عند  
المشتري وان اجلبت الجارية وولدت في بطنها مولاهم باعها من زوجها المشتري  
من عبده فولدت له ولذا تم مات العبد عنها فاستولدها المشتري ثم ادعى  
البائع الولد الذي عنده ثبت نسبه منه ويرد اليه ابن العبد بحصة من  
الثمن فيكون عبده في حيوته وعتق بموته من جميع ماله ولا يرده اليه الجارية  
فان ادعى البائع بن العبد انه ابنه عتق ولم يثبت نسبه منه ولو باعها وهي  
حبل فولدت عند المشتري بعد البيع بيوم ثم ولدت والآخر بعد سنة  
من غير زوج فادعى البائع والمشتري الولدين معا فباعها البائع بعد الولد  
الاول ثبت نسبه منه بحصة من الثمن ولو لم يدع واحد منهما شيئا حتى ادعى  
البائع الولد الاخر خاصته لم يصدق وكذلك ان مات الاول ثم ادعاهما  
البائع وان اجلبت الامة عند الرجل ثم باعها فولدت عند المشتري ولدين  
في بطن واحد كلاهما او احدهما لاقل من ستة اشهر فجنح على احد الولدين جنحة  
فاخذ المشتري ارشها ثم ادعاهما البائع كانت دعوته جائزة فيها والارش  
للمشتري وكذلك كسوتهما للمشتري ولو كان قتل احدهما ثم ادعاهما البائع  
كانت قيمة المقتول لورثة المقتول ولا يشبه فيه الارش والكسب ولو كان  
المشتري اعتق احدهما ثم قتل وترك ميراثا فاخذ المشتري دينه وميراثه  
بالولاء ثم ادعى البائع الولدين صدق على ذلك واخذ الدية والميراث من  
المشتري وبطل ولاء المشتري ولو ادعاهما المشتري اولاهما ابنا فان  
ادعاهما البائع بعد ذلك لم يصدق فاذا جلبت الامة في ملك الرجل ثم ولدت  
غلاما فكبر فزوجه المولى امة له فولدت له غلاما ثم باع الاسفل واعتقه  
المشتري ثم ادعى البائع الابن الاول فهو ابنه وينتقض بيع المشتري وعنه  
في ابن الابن ويرجع اليه البائع فيكون بن امته وهذا بمنزلة التوام ولم

يدعى البائع الذي عنده ولكنه ادعى الذي باع انه ابنه كانت دعوته باطلة واذا  
ولدت امة الرجل ولدين في بطن واحد ولم يكن اصل الحبل عنده فباع احدهما وعنه  
المشتري ثم ادعاهما البائع فباع ابنا ولا ينتقض البيع ولا عتق المشتري واذا كان  
الامة في بطن رجل وفي يديه ولدها وفي بطن رجل اخر ولدها اخر فادعى الذي في يديه  
الولد انهما ابنا ولدا من هذا الامة في بطن واحد وان هذه الامة امته واقام البينة  
على ذلك وادعى الذي في يديه مثل ذلك واقام البينة فاني اقضي بالامة والولد  
جميعا على المدعى الذي في يديه الامة وكذلك اذا كانا في بطنين واذا كانت امته في  
يد رجل وفي يديه ولدها وجاء اخر يدعي ولدها وفي يديه ولدها اخر يدعي  
فاقام المدعى البينة ان هذه الامة له وانها ولدت الولد الذي هو في يديه منه ولا يعرف  
اي الولدين اكبر وقد ولدتا في بطنين قضيت بالامة التي في يديه وقضيت لكل واحد  
منهما بالابن الذي ادعاه وهو في يديه واذا كانت امة في بطن رجل ولدها فادعى  
الامة للذي هي في يديه زوجها منه ولدت على فراشه ولدا هو في يديه فاقام الذي  
هو في يديه البينة ان هذه الامة لهذا المدعى وان زوجها آياه فولدت على فراشه  
هذا الولد الاخير فانه يقضي لكل واحد منهما بولده الذي هو في يديه وتكون الامة تزوجة  
في يدي الذي هي في يديه لا يطاها واحد منهما فايها مات عتقت واذا كانت الامة  
في يدي رجل وفي يديه ولدها فادعى اخر انه تزوجها بغير اذن مولاهما فولدت على  
فراشه هذا الولد الذي في يديه مولاهما بعد ما تزوجها بسنة واقام على ذلك بينة  
واقام المولى البينة انه ابنه ولدت على فراشه من امته هذه فاني اقضي بالولد للزوج  
واثبت نسبه منه واعتقه باقرار المولى واجعل الامة بمنزلة ام الولد اذا مات  
المولى عتقت امرأة حرة ولدا بين في بطن واحد قكبرا واكسبا ما لانتم ما احدهما  
عن ابن ثم ادعى رجل انه تزوج المرأة وان ابنه منها فافترت المرأة بذلك وحل  
فانها لا تصدق على غيرها ولكنه يدخل معها في نصيبها من ميراث ابنتها فان اقر ابن البكر  
بذلك تثبت نسبها منه ولا ترق مع ابن الميت شيئا وان اقر ابن الميت بذلك  
وهو محتلم ورفق معه وثبت نسبها منه واذا ولدت امة الرجل غلاما فاقرا المولى  
ان هذا الولد من زوج حرا وعبد معروف وصدقة الزوج او كذبه او كان غايبا  
ثم ادعى المولى انه ابنه عتق بدعواه ولم يثبت نسبه منه كما اقر به فيه في قول ابي حنيفة  
رحمه الله تعالى وكذلك قول ابي يوسف ومحمد الا في خصلة واحدة ان انكر الاب  
الاول ان يكون ابنه فهو ابن المولى ولو لم يقر المولى نسبها من ذلك ولكن اجنبيا  
وقال هذا الولد ابن المولى فانكر المولى ثم استرده ذلك الاجنبى او ورثه فادعى  
انه ابنه عتق ولم يثبت نسبها منه في قول ابي حنيفة رحمه الله وكذلك كل من شهد  
بغيره ثم ادعاه لنفسه ثم ثبت نسبها منه في قول ابي حنيفة ولو شهدت



امراة على صبي انه ابن هذه المرأة وادعت ذلك المرأة فلم تترك هذه الشهادة فامضت  
شهادتها ثم ادعت هذه الشاهدة ان الصبي ابنها واقامت على ذلك شاهدين  
لم يقبل ذلك منها ولو كبر الصبي وادعى انها امه واقام شاهدين على ذلك قبله  
وان ثبت نسبه منها لان حق الصبي وكذلك لو ادعى رجل صبيا في يدي امرأة انه  
ابنه وهو يشهد له به شاهد فلم يقض القاضي بشهادته ثم ان الشاهد ادعى  
ان الصبي ابنه وان المرأة امراته واقام البينة لم يقبل ذلك منه ولو ادعت المرأة  
واقامت البينة قبلته منها وجعلته ابن الرجل ولو ادعى رجلا صبيا في يدي امرأة  
كل واحد منهما يقول هذا ابني هذا بنكاح وهي تنكر ثم ان المرأة ادعت على اخوانه  
زوجها وهذا الصبي طامنه وشهد بها بذلك الرجل المدعيان لم يقبل شهادتهما  
وكذلك صبي في يدي امرأة شهد رجل انه ابن فلان فادعى الشاهد انه ثم شهد هو و  
انه ابن رجل اخر واذا اقر رجل ان رجل امه من زوج قدما ثم ادعى انه ابنه فولد  
لاقل من ستة اشهر عتق ولم يثبت نسبه منه وان اقرانه من زوج ثم مكثت  
ثم قال هي حامل متى فولدت ولدا لاقل من ستة اشهر من الاقرار الاخر وتسنة ونصف  
من الاقرار الاول فهو ابن المولى ثابت النسبه واذا كانت امه الرجل حاملا فلما  
ان كان حملها غلاما فهو مني وان كانت جارية فهو من زوج كنت زوجتها اياه  
او قال ان كانت جارية فليست مني ثم ولدت غلاما وجارية لاقل من ستة اشهر  
فهما ولداه في قول ابى حنيفة واليوسف ومحمد رحمهم الله واذا اقر الرجل انه زوج  
رجلا غائبا وهو حي لم يمت ثم جاء بولد منذ اقر به لسنة اشهر فادعاه المولى لم يصدق  
لان قد اقر بالغير واذا اقران ولد مكاتبته من زوج ثم ادعاه لم يصدق  
عليه ولكنه يعتق وكذلك المدبرة وام الولد وكذلك الكاتبة بين رجلين جاءت بولد  
فاقر كل واحد منهما انه من الاخر ثم ادعاه احدهما بعد ذلك لم يصدق عليه وقد  
عتق بالقول الاول وصارت الامة بمنزلة ام الولد موقوفة فابها مات عتقت اذا  
اشترى الرجل جارية حامله فولدت بعد الشري يسومها ادعى ابن المشتري الولد  
وكذبه المشتري فان الاب لا يصدق على ذلك لان اصل الجبل لم يكن عند ابيه  
ولو جعلته ابنه لم اضمنه قيمة الام وكل ولد لا يضمن الاب فيه قيمة الام فاني لا اضمنه  
عليه الا ان يصدق المولى وكذلك المدبرة تكون للرجل فتجمل في ملكه وتلد بغير  
ابره ويكذب المولى فان الاب لا يصدق عليه لانه لا يضمن قيمة الام وكذلك ام الولد  
تلد غلاما فنفاه المولى وادعاه الاب وكذلك ولد المكاتب تدعيه او مولها  
وقد ولدته في المكاتبه او قبله او كاتب عليه فان الاب لا يصدق على ذلك واذا  
ادعى الرجل ولد جارية ابنه والابن مسلم والاب عبدا ومكاتب او كافرا لم يجز  
دعوة الاب وان كانا جميعا من اهل الذمة ومليتهما مختلفا جازت دعوة

الاب فيه ولا يجوز دعوة الجدا اذا كان الاب حيا فان كان الاب ميتا جازت دعوة  
الجدا فان كان الجدا من قبل الام لم يجوز دعوته في الوجهين جميعا واذا كان للرجل امه  
قد وطئها ثم ولدت بعد ذلك ولدا فادعاه ابوه جازت دعوته فيه وهو ضامن  
لقيمة امه وان كانت لا يحل له واذا اشترى الرجل جارية فوطئها ابوه فولدت منه  
واقرب ذلك الاب وضمن قيمتها للابن ثم استحقها رجل فانه ياخذها وعقرها وقيمة  
ولدها ويرجع الاب على الابن بالقيمة التي ادى اليه واذا وطئ الرجل امه لمكاتبته  
فولدت ولدا فادعاه المولى وصدقه المكاتب ثم استحقها رجل فغض له بغيره الولد  
والعقر التي على المكاتب باب — واذا سبي الصبي فوقع كل واحد منهما في يدي  
رجل فاعتقه ثم ادعى كل واحد منهما ان الاخر اخوه لايه وامه لم يصدق وكذلك  
لو كان معهما امرأة فاعتقت ثم ادعت انها امها وصدقها لم يصدقوا وقد وثق  
الشعبي ان امرأة سبيت ومعها صبي فاعتقها وكبر الصبي فاكتسب لاثم مات  
فقالوا اخذ ي ميراث ابنك فقالت ليس هو ابني ولكنه ابن دهبان القرية وكنت  
ظنر له فذكر ذلك لعمر بن الخطاب رضي الله عنه فكتب لا ترثا لحميل الابينة  
والحميل عندنا نسكان في دار الحرب ما خلا الاب فانه لو اعتق رجلا صبيا واعتق  
اخر رجلا ثم ادعى الرجل الصبي انه ابنه واقوله الصبي بذلك وقد احتم ومثله  
يراد لمثله فان هذا جائز وهو ابنه ويجوز اقرار الرجل بالولد لصلبه والوالد بالولد  
والمولى من غرق ومن تحت اذا صدقه الاخر ولا يجوز اقراره بغير هؤلاء الاربعة ويجوز  
اقرار المرأة بالولاد والزوج والمولى ولا يجوز بغير هؤلاء الثلث ولا يجوز اقرار المرأة  
بالولد وان صدقها الولد ولكنها يتوارقان ان لم يكن لهما وارث معروف فان شهد  
لها امرأة على ذلك وقد صدقها الولد ثبت نسبه منها وكذلك ان لم يشهد لها امرأة  
وصدقها زوجها فيه ثبت النسب منها واذا اشترى العبد التاجر امه فوطئها  
فولدت له غلاما فادعاه ولدها وكذبه المولى ثبت نسبه منه وكذلك لو تزوج هذه  
الامة فولدت منه واقرب ولدها وكذلك لو ادعى ولدا من امه حرة بنكاح فاسد  
او جائز وصدق المولى وكل شيء صدق في الحرفان العبد يصدق فيه وكل شيء يكذب فيه الحرفان  
العبد لا يملك المولى لم يصدق فيه اذا ملكه والعبد التاجر كذلك اذا ملك الولد بعد  
عتقه عتق وثبت نسبه منه والعبد التاجر ان كان عليه دين اذا اشترى امه  
فوطئها ثم ولدت فادعى الولد وكذبه مولاه فهو ابنه وكذلك لو ادعى ان مولاه احفان  
وكذبه المولى ولو ادعى ولدا من امه لمولاه لم تكن من حداثته وادعى ان مولاه احفان  
له وزوجه اياها فان صدقه مولاه ثبت نسبه منه وان كذبه لم يثبت نسبه  
فان عتق العبد ملك ذلك الولد ثبت النسب منه ودعوة المكاتب ولدا من جاز  
ولو ادعى المكاتب ولدا من امرأة حرة بنكاح فاسدا وجائزا وصدقه المرأة كان ابنه



ولو ادعى ولد امة رجل بكاح او بملك وكذبه الرجل بصدق المكاتب فان ملكه  
 ثبت نسبته منه واذا باع المكاتب امة فولدت لاقل من ستة اشهر فادعى الولد  
 جازت دعوته وردا اليه مع امه واذا وطئ المكاتب امة ابنه وهو مكاتب على  
 او هو حر ثم ادعى الولد بصدق على النسب اذا كذب الابن فان ملكه يوم ثبت  
 نسبته منه وان كانت الجارية لابن له ولد في مكاتبته او اشتراه فولدت فادعى  
 المكاتب جازت دعوته فيه وامة ام ولد له ولا يضمن مهر ولا قيمة وهي بمنزلة امة  
 في ذلك وان ادعى ولد جارية مكاتب لم يصدق عليه الا ان يصدقه مولاه فان  
 كان ابنه بالقيمة واذا ادعى الحر ولد مكاتبته وكذبته فهو ابنه وان ادعى ولد  
 مكاتبته والحمل في ملكه لم يصدق الا ان يصدقه المكاتب وان صدقه كان ابنه  
 استحسانا وهو حر وهو من امة مكاتبته ولو ادعى ولد امة مكاتب مكاتبته وكذبه  
 مولاه وصدقه المكاتب الاول لم يصدق فان عجز فادعى ملك المكاتب الاول اخذ  
 المولى بالقيمة وان كان صدقه مولاه فهو ابنه ولا يأخذ بالقيمة واذا ولد امة  
 الرجل فكاتب ولدها ثم ادعاه ابوه لم يصدق عليه وكذلك لو كانت مكاتبته  
 الام وترك الابن فادعاه ابوه ثبت نسبته منه وضمن قيمته ولم يصدق على الام  
 وهذا الجواب اوضح واصح مما تقدم قبل هذا الباب وكذلك لو كان باع الام او هبها  
 وسلمها ولو ادعى الرجل ولد مكاتبته وطأ زوج وصدقها زوجها لم يصدق على الب  
 والولد للفراش ولكن الولد يهتق باقراده وكذلك لو كان زوجها مكاتبته او  
 واذا كانت الام بين رجلين فعلق ثم باع احدهما نصيبه من صاحبه ثم وضعت  
 لاقل من ستة اشهر فادعاه المشتري ثبت نسبته وبطل البيع ويسترد الثمن  
 ويفرق حصصه البايع من قيمتها وعقرها وكذلك لو كان البايع هو الذي ادعاه  
 واذا كانت الام بين رجلين مسلمين او مسلم وذمي مكاتب احدهما نصيبه ثم جاء  
 بولد فادعاه الاخر ثبت نسبته منه فان كانت الكتابة باذنه فان شاء تعجز  
 وكانت ام ولد المذمي وان شاء تمضت عليها فاذا ادعاه عتق به نصيب الذي كان  
 ويعتق حصصه اب الولد ايضا ولا يسعى له في شيء فاذا كانت الكتابة بغير اذنه  
 نقضها القضا وجعلها ام ولد فان لم ينقضها حتى ادعاه في حرة بمنزلة التي كانت  
 كتابتها باذن الشريك ولو كانت الجارية بين مسلم وذمي فعلق ثم اسلم الذي  
 ادعاه الولد معا فهو بينهما جميعا فان كانت بين مسلمين فعلق ثم ارتد احدهما  
 ثم ادعاه الولد فهو ابن المسلم ولو كانت بين مسلم وذمي فارتد المسلم ثم ادعاه  
 ابن المرد وهما ام ولد له ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها ويضمن الذي له  
 العقر واذا كانت الام بين رجلين فولدت ولدا فادعاه جميعا وقدم ملك  
 احدهما نصيبه منذ شهر وملك الاخر نصيبه منذ ستة اشهر فالدعوة دعة

صاحب الملك الاول ويضمن قيمتها ونصف عقرها وان لم يعلم انها صاحب الملك  
 الاول فهو بينهما جميعا ولا عقر على واحد منهما ولو كانت امة الذمي فباع نصفها من  
 فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر فادعاه جميعا فهو ابن الذمي وبطل البيع ولو  
 كانت امة بين رجلين وامرأة صغيرة او كبيرة فجاءت بولد فادعاه الرجل والمرأة  
 فان نسبته ثبت من صاحب الرقبة ولو كانت امة بين رجلين فولدت ولدا  
 فادعاه احدهما فهو ابنه وهما ام ولد له وكذلك لو كانت اسقطت سقطت  
 استبان بعض خلفه وكذلك لو ادعى احدهما انها قد اسقطت منه سقطت  
 استبان خلفه ولم يعرف ذلك ولو كانت جارية بين رجل وامرأة سقطت فولدت  
 فادعاه ولدها معا جعلته ابن الابن وان الابن استحسانا وضمت نصف قيمة  
 الام ونصف عقرها وضمت الابن نصف العقر ايضا فيكون فصا صا وكذلك  
 الجدا اب الاب اذا كان الاب ميتا واما الاخ والعم والاجني فيهم كلهم سواء  
 واذا كان احد الابوين مسلما فالولد الصغير مسلم وذوي عن عمر بن الخطاب  
 رضي الله عنه قال الولد للمسلم منها وعن شريح وابراهيم مثله واذا كانت امة  
 بين رجلين فجاءت بولد فادعاه جميعا فهو ابنهما فان ولدت اخر بعد ذلك  
 لم يلزم واحد منهما الا ان يدعيه احدهما فيلزمه ويضمن لشريكه نصف قيمته  
 ان كان موسرا على حال امة في قول ابى يوسف ومحمد رحمهما الله واذا التقط  
 الرجل لقيطا فادعاه عبدا نه ابنه من زوجته هذه وهي امة وصدقه المولى ايضا  
 هو عبده فانه اصدقه ثم على ذلك واجعله ابنا لهما استحسن ذلك من اجل النسب  
 وهذا قول ابى يوسف وقال محمد اجعله ابنا لهما حرا ولا اجعله رقيقا بقولهم وهو لقيط  
 وان ادعاه رجلان كل واحد منهما يدعي انه ابنه ووصف احدهما علما ولم يصف الاخر  
 شيئا جعلته ابن صاحب الصفة ولو لم يصف احدهما شيئا جعلته ابنا لهما وقال  
 احدهما هو غلام ومن صفه جسد هكذا وقال اخر جارية ومن صفه جسد هكذا  
 فايهما اصاب ذلك فهو اخى به وان ادعاه واحد فقال هو غلام فاذا جارية  
 فاني لا اصدق ولا اقبل دعوته واذا كان اللقيط في يد مسلم فاقام ذمي هكذا  
 ذمي ان ابنه فاني استحسن ان اجعله ابنه واجعله مسلما اذا كان وجدا  
 فريه لاهل الذمة او كنيسة او بيعة وقوله اجعله مسلما خلاف ما قال في كتاب  
 اللقيط ولم اجدهم الخلاف في رواية ابى حفص هاهنا واذا وجد مصر من  
 امصار المسلمين جعلته حرا مسلما ولا اقبل فيه شهادة اهل الذمة يربدها ان  
 لا قبل شهادتهم في ان يجعله على دين الذمي فان اقام رجل البينة انه ابنه واقام  
 امر البينة ابنه عبده قضيت به للذي ادعى انه ابنه فان اقام احدهما البينة انه  
 ابنه من هذه المرأة الحرة واقام اخر البينة انه ابنه من هذه الامة قضيت بدين



والحرمة ولو اقام كل واحد منهما البينة انه ابنه من امراته الحرة ووقت كل بينة  
وقتا يعرف ان الصبي على احدهما جعلته لصاحب ذلك الوقت ولو لم يعرف وقتا  
فانه ينبغي في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله ان يقضى به للاول وفي قول ابو يوسف  
ومحمد يقضى به بين الرجلين هكذا وجدته في رواية ابي سليمان واما في رواية ابي حنيفة  
وغيره فانه جعله بينهما جميعا في قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد واما ابو حنيفة  
الاختلاف الذي بينهم فيكون ابن المراتين واذا ادعى اللقيط رجلا فاقام احدهما  
البينة انه ابنه فاذا هو خفي فان كان يبول من حيث يبول الغلام فهو ابن الكهني  
انه ابنه وان كان من حيث الجارية فهو الذي ادعى انها بنته فان كان يبول منها  
جميعا فضلت به بينهما في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد يقضى  
به لاكثرهما بولا واذا ادعى اللقيط مسلم وذني واقاما البينة فضلت به للاكثر  
ان كان شهود المسلم من اهل الذمة وشهود الذمي من المسلمين واذا اختلفا  
من الاسلام فان الولد يلزم الزوج الى الستين وكذلك لو كفى الرجل بدار الحرب  
فلا يلزم النسب في هذا ولا يجب الميراث في قول ابي حنيفة الا بشاهدين ويجب  
قول ابي يوسف ومحمد بشهادة امرأة وكذلك ام الولد ولو كانت المرأة هي المرتدة  
اللاحقة بدار الحرب لم تلزم الزوجة الا ان يحجى به لاقل من ستة اشهر منذ  
يوم ارتدت وهي في هذه الحال بمنزلة من لم يدخل بها لان العدة بطلت  
عنها حين كفت بدار الحرب واذا اسلمت امرأة الكوفي ودخلت دار الاسلام  
لم يلزم الحرب ولها الا ان يحجى بها لاقل من ستة اشهر في قول ابي حنيفة ومحمد  
وقال ابو يوسف ومحمد يلزمه الى ستين واذا سببت المرأة المرتدة وهي حال  
ثم ولدت لاقل من ستة اشهر منذ سببت اثبت نسبته من المسلم والولد  
رقيق مع المرأة واذا تزوج المرتدة مسلمة او تزوجت المرتدة مسلمان فولدت منه  
ثبت نسبته منها وهو بينهما واذا تزوج المرتدة مرتدة او كتابية فولدت منه  
لم يرث الولد واحدا منهما وكذلك ان ولدت امة المرتدة وهي مرتدة او كتابية  
وان كانت مسلمة ورت الولد اياه وقال ابو حنيفة لو مات رجل وترك امرأة وام  
ولدا فاقرا الورثة ان كل واحدة منهما قد ولد هذا الغلام من الميت اثبت النسب  
بعد ان تكون الورثة ابني الميت او اخوته او ابن وابنتين واذا تزوج المجوسي امة  
او ابنته او اخته فولدت له ولدا فادعاه او نفاه فانه ابنه وكذلك العبد  
يتزوج الامة والمسلم يتزوج المجوسية واذا اسلم الزوجا الكافران او اعثن  
المملوكان ثم جاءت بولد لستة اشهر فنفاه لاحدهما ولزم الولد اياه واذا جاء  
به لاقل من ستة اشهر فنفاه لاحدهما والابن لازم للاب واذا كان للمسلم امرأة كاهنة  
فولدت ولدا فنفاه ثم ادعى او ادعاه ثم نفاه فهو ولده ولا حد عليه ولا لعان

واقام الاخر البينة  
ابنه

وان اسلمت المرأة والزوج كافر ثم نفاه الولد فعليه الحد وان اسلما جميعا ثم  
طلقها ثم تزوجها ثم جاءت بولد لستة اشهر منذ تزوجها اخر فنفاه لاحدهما  
ولزم الولد اياه وان جاءت به لاقل من ستة اشهر لاحدهما ولزم الولد اياه وقال  
ابو حنيفة رحمه الله لو ولدت امرأة رجلا غلاما وولدت امة غلاما ثم ماتا  
فقال الرجل احدهما انثى ولا اعرفه لم اثبت نسب واحدهما ويعتقان ويسعى  
واحد منهما في نصف قيمته وكذلك لو قال هذا ولدي او هذا وكذلك رجل له عبد  
فقال احدهما انثى ثم مات قبل ان يبين باب في الولد من زوجة مملوكة غير حرة واذا كان  
للرجل امرأة مملوكة فاعتقت ثم جاءت بولد لستة اشهر بعد العتق فنفاه لم يلزمها  
حين اختارت نفسها فالولد لا يلزمه ولا حد عليه ولا لعان واذا اشترى الرجل  
امرأة فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر فنفاه فالولد لازم له وان جاءت به لستة  
اشهر فصاعدا فله ان لا يتقيه وهذا بمنزلة ولد ام الولد يتقيه مالم يقربه قال  
بعد هذا باسط لا يلزمه الا ان يقربه لانها امة يحل فرجها له بالملك فان اعتقها  
بعد ما استبرأها وقد كان دخل بها فجاءت بولد يلزمه ما بينه وبين ستين  
من يوم استبرأها وان نفاه فعليه الحد وكذلك ان جاءت به لاقل من ستة  
اشهر وهذا قول محمد وفي قول ابي يوسف الاخر اذا جاءت به لاكثر من ستة اشهر  
لم يلزمه الا ان يدعيته فان ادعاه يلزمه وان كذبت المرأة وان كان لم يدخل بها  
فجاءت به لاقل من ستة اشهر بعد الشراء فهو ابنه وان نفاه ضرب الحد وان  
جاءت به لاكثر من ستة اشهر لم يلزمه وان نفاه لم يضرب الحد ولو لم يعتقها حتى  
اشتراها ولكن ببيعها وقد كان دخل بها في النكاح فجاءت بولد لاقل من ستة  
اشهر منذ اشترأها يلزمه الولد ونقص البيع فيها وان جاءت به لاكثر من ستة  
اشهر ولم تقربا فنقص العدة فنفاه الزوج لم يلزمه وان ادعاه يلزمه ونقصت  
البيع وجعلتها ام ولده وكذلك ان جاءت به لاقل من ستين يوما وهذا قول  
محمد وفي قول ابي يوسف الاخر اذا جاءت به لاكثر من ستة اشهر فادعاه لم يلزمه  
ولم ينقص البيع وان كان المشتري الاخر قد اعثن الولد ثم ادعاه المشتري الاخر  
فان كانت جارية لستة اشهر فصاعدا بعد الشراء الاول لم يلزمه العتق الا  
اخذ به المشتري الاخر فيه وان كان لم يعتقه واعتق امة وهو عبد على حاله وقد  
جاءت به لاكثر من ستة اشهر بعد الشراء الاول ثم ادعاه يلزمه وكان ابنه  
ولا ينقص عتق الامة وان جاءت به لاقل من ستة اشهر وقد اعثن المشتري  
الاخر الولد واه ابطلت عتقها جميعا والشراء الاخر واذا اعثن الرجل ام ولده  
ثم تزوجها ثم جاءت بولد بعد التزوج بستة اشهر فصاعدا فان نفاه  
لاش ولزم الولد اياه وان جاءت به لاقل من ستة اشهر ولزم الولد اياه والولد



في الوجهين جميعا للمولى الام واذا اعتق الرجل امته وطا زوج حرجاءت بولد  
 بعد الولد بسنة اشهر ففناه الزوج لاعن ولزم الولد امه وان جاءت به لاقل  
 من ستة اشهر لاعن الزوج الولد اياه والولاء في الوجهين جميعا للمولى الام واذا  
 طلق الرجل امراته طلاقا باينا وهي امه ثم اعتقت ثم جاءت بولد الى سنتين  
 منذ طلقها ففناه فانه يلزمه اياه ويضرب الحد والولاء للمولى الام ولو ثلثا الاب  
 فجاءت بولد ما بينهما وبين سنتين وقد اعتقت بعده بيوم فان الولد ثابت للاب  
 ولا للمولى الام واذا اشترى الرجل امراته وقد ولدت منه فاعتقها وتزوجها  
 ثم جاءت بولد لسنة اشهر منذ تزوجها ففناه ولاعن لزم الولد امه فان جاء  
 به لاقل من ستة اشهر منذ تزوجها اخيرا ولاكثر من ستة اشهر منذ اشترى  
 او لاقل لاعن ولزم الولد اياه وكولم تزوجها لزمه ولدها ما بينهما وبين سنتين  
 فان نفاه ضرب الحد وكان ابنه وكذلك ام الولد يعتقها مولاه فان كانت من اهل  
 الكتاب فان الولد يلزمه اياه ولا يضرب الحد ولو صدقته انه ليس منه لم يصدقها في  
 الولد واذا ما الرجل عن ام ولد فجاءت بولد ما بينهما وبين سنتين ونفاه الولد لم  
 يثبت نسبه من الميت في قول الى حنيفة رحمه الله ولم يرث الابشهادة شاهدين الا ان  
 يكون حملها ظاهرا فيقبل فيه بنيتها امراة وكواقرية الورثة اثبت نسبه منه ولو  
 وقال ابو يوسف ومحمد يقبل في جميع ذلك شهادة امرأة مسلمة فان كان الموكدة  
 قبلت في ذلك شهادة امرأة كفاية وان كان المولى مسلما وام الولد كفاية ولم يقبل فيه  
 الا شهادة مسلمة باين دعوة البائع وغيره ايضا **واذا اشترى**  
 الرجل امرأة وولدها واشترىها وهي حامل ثم باعها ثم اشترىها من ذلك الرجل ومن  
 غيره فادعى ولدها فدعوتها جائزة اذا كان الولد يوم يملكه ولا يفسخ شيء من  
 البسوع والعقد كلها واذا اشترى الرجل عبدين توام ولدا في ملك الاخر وكذلك  
 لو ادعاهما المشتري بثلث نسب غير فباع احدهما ثم ادعاهما بثلث نسبهما منه ولم  
 ينقض البيع في الاخر وكذلك لو ادعاهما المشتري بثلث نسبهما منه ولو اشترى  
 رجل عبدا واشترى ابوه اخا ذلك الولد وهما توام فادعى احدهما الذي هو في يده  
 ثبت نسبهما جميعا منه وعق الذي في يدي الاخر واذا اشترى الرجل جارية على ام  
 فيها بالخيار فولدت في الثلاث عنده ولدا فادعاه المشتري لزمه البيع بالولادة  
 وثبت النسب بالدعوة ولو كان الحيا والبائع فادعى المشتري الولد ونقض البائع  
 البيع فدعوة المشتري باطل وان ملك الولد يوما ثبت نسبه منه واذا اخذ الرجل  
 من الرجل اثنين على ان ياخذ بينهما ما بالف درهم فولداه عنده واقربهما منه ثم  
 قبل ان يبين ايها اول واختلعا الورثة في الاول فالقول في ذلك قول الاول منهم  
 ابن يقوله وامته ام ولده ويرد الاخرى ولدها رقيقا الى البائع واذا اشترى

عبد المجز دعوة المولى فيه وكذلك لو اشترى الابن عبد المجز دعوة الاب فيه وقد  
 حدث فتوة بن عمير قال زوج ابني عبد الله يقال له كيسان امه له فولدت فادعاه  
 مات ابني فكتب عمر فكتب اليه ان قد مات فكتب ان ابعتوا الى ابيه فذهب  
 اليه فقال ما تقول في ابن كيسان فقلت قد ادعاه ابني فان كان صدق فقد صدق  
 وان كان كذب فقد كذب فقال لو قلت غير هذا لا رجعتك واعتقه بالدعوة  
 وجعله ابن العبد بالفراش فيما يعلم ابو يوسف رحمه الله واذا زوج الرجل امته  
 عبده بشهر فجاءت بولد لما تلده النساء منذ تزوجها منه فهو ابن الزوج وان  
 نفاه لم ينشئ عنه ولو كانت ولدت له لاقل من ستة اشهر لم يثبت النسب من الزوج  
 وان ادعاه المولى كان ابنه وعق وفسد النكاح لانه تزوجها وهي حامل من المولى  
 ولو كان ن وجها من عبد غيره باذن مولاه او من حرجاءت بولد لسنة اشهر  
 فادعاه المولى وصدقه الزوج او كذبه فهو ابن الزوج دون المولى ويعقوب اقاربه  
 ويكون بمنزلة ام الولد ولو تزوجها ثم باعها فجاءت بولد لسنة اشهر بعد النكاح  
 ولاقل من ستة اشهر منذ باع فادعى البائع والمشتري لم يصدق قاعلى النسب  
 ولم يطل البيع ولو تزوجت امته بغير اذنه ودخل بها الزوج ثم ولد لسنة اشهر  
 فادعاه الزوج والمولى فهو ابن الزوج ويعق بدعوة المولى وكذلك ام ولد  
 تزوجت بغير اذنه ودخل بها الزوج فجاءت بولد فادعياه او  
 نفاه او ادعاه احدهما ونفاه الاخر فهو ابن الزوج على كل حال وكذلك رجل تزوج  
 امه ابنه بغير اذنه فولدت كما تلده النساء فادعاه الزوج والمولى **باب**  
**دعوة احد الاماء** واذا كانت الامه لها ثلاثة اولاد ولدتهم في بطون مختلفة  
 نسب معروف فاقرا المولى في صحته ان احدهم ابنه ولم يبين ذلك صحته لم يثبت نسب  
 واحدهم ويعقون ويسعى كل واحد منهم في ثلثي قيمته في قول الى حنيفة رحمه الله  
 ويكون الجارية بمنزلة ام الولد الا ترى لو كان لها ولد واحد فقال المولى فولدت  
 هذه الامه مني ولدا ولم يبين هذا هو وغيره انه لا يثبت نسب هذا ويكون امته  
 بمنزلة ام الولد ويكون هو عبد لا يعتق بعقوامه ولو قلت ان كان ولدت الولد  
 اقربيه قبل هذا فهذا يعتق مع امه فان كان بعده لم يعتق فيكون نصفه بمنزلة امه  
 كان هذا قبيحا فاحشا وكذلك لو قال اسقطت هذه الامه مني ثم اعنوشيا  
 من ابنتها الكبير وكذلك القضاء في الثلاثة الاولين انما يعتق واحدهم باقراره  
 انه ابنه ولا يعتق احدهم بعق الام وهذا قول الى حنيفة رحمه الله واما في قول  
 محمد فانه يجوز العتق بعق امهم فيعتق الاصغر كله ونصف الاوسط وثلث الاكبر  
 ويسعى كل واحد منهم فيما بقى وكذلك لو كان كل واحد من هؤلاء الاولاد من زوج  
 معروف كان لها واذا ولدت الامه ولدا من غير زوج فلم يدعه المولى حتى يكبر الولد ولدت



ابن من امة المولى مات ابن الاول ثم ادعى المولى احدهما فقال احدهما بنى يعنى  
الميت وابنه فانه يعنى الاسفل كله ويسعى امة في نصف قيمتها ووجهه في نصف قيمتها  
واذا كان لرجل امة فولدت ابنتا وولدت ابنتها ابنا فقال المولى في صحته احد هؤلاء  
الثلاث ولدى ثم ما قبل ان يبين فانه يعنى نصف اهلها وجميع الرسل وجميع الاسفل  
وكذلك لو كان لرجل امة فولدت ابنا من غير زوج ثم ولدت ابنتين في بطن اخر ثم  
ولدت ابنا في بطن اخر ثم ان المولى نظر الى القلام الاكبر واحكما الابنتين في محنة  
فقال احدهما بنى ولدى ثم ما قبل ان يبين لم يثبت نسب واحد منهم ويعتق من الاسفل  
نصفه ويسعى في نصف قيمته ويعتق من كل جارية ثلاثة ارباعها ويعتق الابن الاصغر  
كله ويعتق ام الولد ولو نظر الى الابن الاكبر والابن الاصغر فقال احدهما بنى  
لم يثبت نسب واحد منهم ويعتق من الاكبر نصفه ويعتق الاصغر كله في قول محمد بن يعقوب  
الام ونصف الابنين وفي قول ابى حنيفة يعتق من الاصغر ايضا نصفه ولو ان رجلا  
له امة لها اولاد قد ولدتهم في بطن مختلف من غير زوج فقال الاكبر منهم هو ابني ابنت  
نسبه منه وكانت الام ام ولد له وعق من بقي من ولدها نصفها ولا يثبت نسب  
واحد منهم فان ولدت بعد اقراره ولد لسته اشهر فصاعدا فلم ينفع ولم يدعيه  
حتى مات فهو ابنة لانها علقته بعد ما صار ت ام ولد له ولو ان رجلا اقران امة  
هذه قد ولدت منه منه سقطا متبين الحلو ثم ولدت بعد ذلك لسته  
اشهر ولدا وهو غايب او مريض فهذا ثابت النسب منه ما لم ينفعه باب دعوة القرابة  
واذا ولدت جارية لوالد ولدا فادعى ابنته ان اباه زوجها منه فولدت له هذا  
وانكره الاب لم يصدق على ذلك ولم يثبت نسبه منه الابينة تقوم على النكاح  
واذا ادعى الاب ولد جارية ابنته انه ابنه والابن عبدا ومكاتب فدعوة الاب  
باطل وكذلك الابن حرا مسلما والاب ذمي او مستامن وكذلك لو كان الاب حرا  
مسلم والابن ذمي او مستامن واذا ولدت امة الرجل فادعاه اخوه انه ابنه من نكاح  
او شبهه او غصب وانكره المولى لم يصدق وكذلك العم والخال وسائر اقربائه  
فان ملكه وقد ادعاه من جهة نكاح صحيح او فاسدا او من جهة ملك او ادعى انه  
ابنه ولم يتزوجها يثبت نسبه منه فان ملك معه او دونه صار ت ام ولد له وان  
ملك الولد رب المدعى وهو محمد مقالة ابنته لم يثبت نسبه من الابن ولم يعتق ولدا  
تزوج الرجل امرأة على غلامه فولدت الخادم فادعى الزوج الولد وكذبته المرأة  
فان كان ولده لاقل من ستة اشهر منذ تزوجها وكان اصل الحمل عنده فهو مستأنف  
ويضمن قيمة الخادم ولدها وان لم يكن اصل الحمل عندها لم يصدق وان كانت  
وضعته لاكثر من ستة اشهر لم يصدق فان طلقها قبل ان يدخل بها وقبل ان يدعي  
الخادم ولدها ثبت نسب الولد وتكون الخادم ام ولد ويضمن نصف قيمتها

ويسعى الولد في نصف قيمته لها وان كان اقربا لوطي بعد النكاح ضمن نصف عقرها  
فان اقربيه قبل النكاح لم يضمن من العقر شيئا وان لم يبين ذلك فالقول قوله الا ان  
تكون جاء قبل الولد لاكثر من سنتين منذ يوم تزوجها فيكون عليه نصف العقر  
ولا يصدق وان كانت ولدت في يوم المرأة ثم طلقها قبل ان يدخل بها لم يرجع اليها  
من الخادم والولد بشئ الا ان تكون جاءت به لاقل من ستة اشهر منذ يوم تزوجها  
فيكون ابنه والجارية ام ولد له ويضمن للمرأة نصف قيمتها وان جاءت به لاكثر من  
سنة اشهر بعد القبض ولم يطلقها ولكن المرأة ماتت فور ثبوتها يضمن نصيب شر كايه  
بها ويسعى الولد لهم في حصصهم ولكن كل ميراث يقع في مثل هذا فان اب الولد يضمن  
نصيب شر كايه من قيمة ام الولد ويكون ام ولد له فاما ابنته فان كان شر كايه فيه  
ذو رحم محرر من الولد فانه يعنى ولا يسعى لهم في شئ وان كانوا اجانب لم يسعى لهم  
في شئ ولكن اباه يضمن ان كان غنيا في قول ابى يوسف ومحمد وان كان فقيرا كان  
ذلك ديناً عليه يسعى فيه العبد في قول ابى يوسف ومحمد اذا كذبوا العبد في الدعة  
وفي قول ابى حنيفة رحمه الله اذا كانت الدعة بعد ما وجب الميراث فان  
كان فقيرا استسعوا الولد وان كان غنيا الا بضمن وان كانت الدعة قبل  
ان يملكوا الولد ثم ملكوه فهو بمنزلة الولد المعروف واذا ادعى رجل في يده رجل  
امة انه تزوجها وانها ولدت منه وقال المولى بل يعتكها يا فخرهم وهذا الولد  
منك فالولد من الزوج ويعتق الولد باقرار المولى ويكون الامة ام ولد باقراره  
ولا يخدم واحدا منها ولا يبتغي الزوج ان يقربها فاذا مات ابو الولد عتقت  
وعلى الزوج العقر قضاء من الثمن وهذا الجمل بخلاف ما ذكر في كتاب العتاق  
فاذا ادعى الرجل انه استبرأها فولدت منه هذا الولد وقال المولى بل زوجك  
ثبت النسب ويعتق الولد واذا كانت الامة في يده رجل فولدت وادعى ولدها  
رجل اخر وقال هي امك زوجتيها وصدقه الاخر ولا يعرف ان اصلها كان  
لاخرها لولد حتى ثابت النسب من الذي هو في يديه وابنه بمنزلة ام ولد ويضمن اب  
الولد قيمتها ولو كان يعرف ان اصلها كان للمقر له ثبت النسب وكانا مملوكين له  
وان كان الاصل لا يعرف لهذا فقال هذا يعتكها وقال اب الولد زوجتي ضمن  
اب الولد قيمتها ولم يضمن العقر وكذلك لو قال رب الولد يعتني هذه الجارية  
وقال الاخر بل زوجك فهو مثل الاول فان كان يعرف ان الاصل لهذا فانه  
ياخذ الامة ولدها مملوكين في جميع ذلك ما خلا خصلة واحدة ان يقرانه  
باسم من فلان اقرب ذلك لم يضمن اب الولد من ذلك شيئا غير العقر وكان بمنزلة  
ام ولد باقراره مولاهما بذلك واذا تزوج الرجل امرأة فولدت ولدا فادعى  
احدهما النكاح كان منذ شهر وقال الاخر كان منذ سنة فالنسب ثابت بينهما



وكذلك لو طلقها ثلاثا فولدت بعده ولد يوم ثم اختلفا هذا الاختلاف ولو  
اجتمعا جميعا على ان النكاح كان منذ شهر والولد صغيرا صدقتهما ولم يثبت نسبه  
من النكاح فان قامت البينة انه تزوجها منذ ستة اشهر ثبت نسبه منهما  
**باب اقرار المريض بالولد** واذا كان الرجل عبيد في صحته وافر في  
الذي مات فيه انه ابنه وليس له نسب معروف فانه ابنه يرثه ولا يسقط  
شي وان كان عليه دين يحيط به لانه ملكه في صحته وكذلك لو كانت تجارية  
لها ولد ولدت هذه في صحته فافترق مرضه انه ابنه منها وكذلك لو كانت لولا  
في غير ملكه ولو ملكه في مرضه ثم ادعاه بعد الملك او قبل ان يملكه ثم مات ولان  
غير ثبت نسبه منه وليس في قيمته بينه وبين الورثة في قول ابى يوسف وغيره  
ان لم يكن على الميت دين وفي قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى يسقط في ثلثي قيمته ولا يرث  
واما ام الولد فلا يسقط في شيء في قولهم جميعا واذا كان معها ولد ثبت نسبه  
منه ان كان على الميت دين او لم يكن ملكها في المرض وفي الصحة ولو ان مرضا مات  
وعليه دين وقد ذهب له في مرضه ابنه المعروف بنسبه منه ولا مال له غيره  
فانه يسقط في قيمته للقرناء وان كان الدين اقل من قيمته يسقط في الدين وفي ثلثي  
ما بقي من القيمة للورثة في قول ابى حنيفة رحمه الله وله الثلث وصية وفي قول  
ابى يوسف ومحمد يسقط فيما بقي من قيمته بينه وبين الورثة ولو كان وصي  
للمريض ام ولد له معرفة النسب وقبضها عتقت ولم تسع في شيء في قولهم جميعا  
ولو ان مريضا له الف درهم لا مال له غيره فاشترى فديته ابنه وذلك قيمته ثم  
مات فانه يسقط في قيمته ميراثا بينه وبين الورثة في قول ابى يوسف ومحمد وقال  
ابو حنيفة رحمه الله يسقط في ثلثي قيمته بين الورثة والثلث وصية له ولا  
ميراث له فان كان عليه دين اقل من قيمة الابن يسقط في الدين وفي ثلثي ميراث الورثة  
في قول ابى حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله يسقط فيما بقي  
بينه وبين الورثة ولو كان اشترى ام ولد له معرفة لم تسقط في شيء للقرناء  
ولا للورثة فان كانت قيمتها اقل من الميراث على الميت دين يحيط بذلك فان  
البايع يرد الفضل على القيمة الى القرناء وان لم يكن عليه دين رد ثلثي الفضل على  
الورثة ولو كان مريضا وامه مملوكة لرجل لا يعرف له نسب فاشترىها رجلا  
او ملكا لها بهبة او صدقة او ميراث او وصية ثم ادعى احدهما ان اولد  
ابنه وكذلك الاخر فهو ابنه ويضمن حصته شريكه من قيمته وقيمة امه ان كان  
غنيا وان كان فقيرا ضمن حصته شريكه من قيمة الام ويسقط الولد في حصته الشريك  
فان كان الشريك ذارحم محرر من الولد فهو سواء وهو على ما وصفت الان  
قول ابى يوسف ومحمد واما في قول ابى حنيفة رحمه الله فانه يضمن عنها جميعا

ولا يسقط قال الشيخ هذا خلافا لما قول ابى حنيفة في الباب الذي قبل هذا وان  
اشترى المكاتب ابنه مع رجل اخر صارون حصته مكاتبين معه فان  
ادى عتق وليس شريكه في نصف قيمته في قول ابى حنيفة رحمه الله وقال ابو  
يوسف ومحمد يكون كله مكاتبين مع ابنه ويضمن المكاتب نصف قيمته ابنه  
شريكه ولو كان مجهولا فادعاه المكاتب بعد ما ملكه كان للشريك ان يعينه  
نصف قيمته ان كان غنيا وان شاء استسعى الابن وان كان فقيرا استسعى الابن  
وان كان امة معه ضمن الولد نصف قيمتها غنيا كان او فقيرا فان كان الذي ملكه  
مع المكاتب ذوارحم محرر من الصبي ونسب الصبي من المكاتب معروف عتق نصيب  
ذي الرحم المحرم ونصيب المكاتب موقوف فان عتق عتق معه وان عجز يسقط لولاه  
فيه **باب دعوة الولد من الزنا او من النكاح الصحيح** واذا  
افترق الرجل انه زنا بامرأة حرة فان هذا الولد منه من هذا الزنا وصدقة المرأة فان  
نسب الولد لا يثبت بهذه الدعوة من المرأة ولا من الرجل فان شهدت امرأة على الزنا  
ثبت نسبه من المرأة دون الرجل وقد كره حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الولد للفراش وللعاهر الحجر وهشام بن عروة  
عن ابيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها ان سعد بن مالك خاصم في عبيدين زمة  
تقال ان عبيته ابن ابى وقاص قد اقر به وقال ابن زمة فقصه رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لزمة لانه ولد على فراشه وامر سودة ان يحجبته لما راي  
فيه من شبه ابن ابى وقاص واذا افترق الرجل انه زنا بامرأة امة او حرة فولد هذا  
الولد فادعت المرأة نكاحا فاسدا او جازما ثبت نسبه منه وان ملكه وان كان  
هذا الزنا لاحد فيه وعليه العقر للشبهة التي دخلت وكذلك ان اقامت هذا  
واحدا وعليها العدة ولو ادعى الزوج النكاح فافترقت المرأة بالزنا فعقيلة العقر  
وان ملكه الولد يوم ثبت نسبه منه وان ملك امة كانت ام ولد له ولا ينظر في  
هذا الفعل المرأة وسيدها وكذلك لو اقام شاهدا او شاهدين فلم يبعدا ولا على الزنا  
العدة واذا ولدت امرأة الرجل على فراشه فقال الزوج زنت بفلان وهذا الولد  
منه وصدقة المرأة بذلك واقرب فلا فان نسب الولد ثابت من الزوج وهو  
صاحب الفراش وكذلك لو كان نكاحها فاسدا وقال ابو حنيفة رحمه الله لو ان  
رجلا تزوج امرأة لا تحل له فاغلق بابا وارحمى حجبا ثم فرق بينهما لم يكن لها عليه  
هرق فجاءت بولد لستة اشهر منذ تزوجها ثبت نسبه منه وعليه المهر وكذلك  
لو جاءت به لستة اشهر منذ اطلق الباب وارحمى السر وكذلك كل نكاح فاسد  
وكذلك كل ملك فاسد ولا يشبه الملك والنكاح الزنا واذا قال الرجل لصبي  
في يدى امرأة هو ابني من زنا وقالت المرأة من نكاح ثم قال بعد ذلك هو نكاح



ثبت نسبه منه وكذلك لو قال الرجل هو ابني من كاح منك وقالت هي هو  
ابنك من زنا لم يثبت نسبه منه فان قالت بعد ذلك هو ابنك من كاح ثبت نسبه  
منه واذا جاءت امرأة الرجل بولد وهما حران مسلمان فادعى الزوج انه منه وكنت  
المرأة وقد جاءت به لستة اشهر منذ تزوجها فهو ابنه وكذلك لو قال  
هذا الولد من زواج كان لك قبل وقالت المرأة بل هو منك فهو منه ولو قال الزوج  
ولديته من زنا وجب اللعان بينهما ولا يخرج الولد من نسب الزوج الا للعان  
وان تصادق انه من زنا واذا انفى الرجل ولدا ولدت له امرأته ميتا كان اوجيا وان  
قبل اللعان فانه ابنه لا يستطیع ان ينفيه اذ ايت لوقل لم يكن له ميراث واذا كان  
للرأة ولد ليس في يدي زوجها فقالت المرأة تزوجتك بعد ما ولدت هذا من  
زوج قبلك وقال الزوج بل ولديته مني في ملكي فهو ابن الزوج وان كان الصبي  
في يدي الزوج دون المرأة فقال هو ابني من غيرك وقالت هو لك مني فالقول  
قول الزوج ولا تصدق المرأة واذا انفى الرجل ولدا امرأته فاحتصما عند اللعان  
ومضى اللعان ولم يفرق القاضي بينهما ولم يلزم الولد امه حتى مات الزوج والمرأة  
قالا لو لد ثابت النسب من الزوج ولو كانت ولدت ولدين فعلم باحدهما ونفاه  
الاخر فلا عين به والزهر القاضي الولد امه وفرق بينهما ثم علم بالاخر فنها ابنا ولو لم  
به قبل فرقه القاضي وقبل القضاء نفياه اعاد اللعان بينهما جميعا ولزم الولدان  
الام ولو لادن رجل بولد والزهر القاض الولد امه وفرق بينهما ثم ادعاه بعد ذلك  
ضرب الحد وكان ابنه حية كانت الام او ميتة فان كان الولد قد مات وترك ميراثا  
ثم ادعاه الاب لم يصدق عليه لانه ليس له نسب للحرية الا ان يكون ترك ولدا ذكرا  
او انثى فيصدق لانه ليس الاب حينئذ على النسب ويضرب الحد وباخذ الميراث  
وكذلك لو ترك ابن ابن او ترك ابن ابنة فان اباحنيقة قال لا يصدق في هذا على  
النسب ولا يرث وقال ابو يوسف ومحمد وسواء ويصدق ويرث ولو لا عن نجاة  
فالزمت امها ثم اراد الملاح ان يتزوجها لم يكن له ذلك ولو فعل فرقت بينهما  
وكذلك الملاح عن نفسه لو قال لم ادخل بالام وتزوجت بالابنة فرقت بينهما لانه لو  
ادعاهما جازت دعوته واذا طلق الرجل امرأته واحدة يملك الرجعة فولدت  
ولدا لاقل من سنتين بيوم ولم تقر بانقضاء العدة فقاه الرجل ثم ولد لغيره بعد  
سنتين بيوم فانهما جميعا ابنا ولاحد عليه ولا لقا لان حدة كان اللعان  
حين انقضت العدة بالولد الاخر وهذا قول ابى حنيفة رحمه الله وابى يوسف  
ايضا وقال محمد هذه رجعة ويوقف على الولد الثاني فان نفاه لادن ولزم  
امها لاني لا اتبع الولد الاول الاخر ولو كانت جاءت بهما لاكثر من سنتين فانه  
يوقف على الاخر منها فان نفاه لادن بها ولزم الام وان اقربيه ضرب الحد

ابناء ولو كان الطلاق بائنا في هاتين المسئلتين كان عليه الحد في المسئلة  
الاولى ويلزمه الولدان ولاحد عليه في المسئلة الاخرة ولا لعان ولا يلزمه  
الولدان في قول ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد لا يلزمه الولدان في المسئلتين  
جميعا واذا طلق الرجل امرأته واحدة بائنة وقد دخل بها ثم تزوجها ثم جاءت بولد اقل  
من ستة اشهر فقاه فانه يلزم الولد ابنا لان الحبل كان في غير  
هذا المالك وان جاءت به لستة اشهر فصاعدا لادن ويلزم الولد امه  
**باب الولادة والشهاد عليها** واذا ولدت امة الرجل فادعت ان مولها قد اوفيه  
ومحمد المولى ذلك فشهد عليه شاهدا نه اقر بذلك وشهد اخر انه ولد على فراشه فهو  
جابر وكذلك هذا في الزوجة الحرة ولو كان المولى من اهل الذمة والامة مسلمة  
فشهد بشا عليه بذلك جاز ولو ادعاه المولى وجحدته الامة لم تجز شهادته  
الذي بين عليهما ولو كانا مسلمين فشهدا على الجاحد منهما ابوه وجده لم تجز شهادتهما  
لانهما يشهدان لولدهما وكوشهد على ذلك ابنا جاز واذا نفيت المرأة زوجها  
واعندت ثم تزوجت فولدت من هذا الزوج الاخر اجاء الاول جينا فان ابانته  
قال الولد الاول لانه صاحب الفراش في النكاح الصحيح وترد المرأة اليه وان نفى  
الاول والاخر الولد او نفاه احدهما او ادعياه او ادعى احدهما فهو الاول على كل  
حال ولاحد عليه ولا لعان وكذلك لو كان في اهل الحرب وكذلك لو كانت المرأة  
هي الماسورة فتزوجت رجلا من اهل الحرب فولدت له الزمت الولد الزوج الاول  
وكذلك لو ادعت امرأة الطلاق واعندت فتزوجت ومحمد زوجها الاول ذلك  
وفي كتاب اختلاف ابى حنيفة وابن ابى سبي رحمه الله تعالى وقال ابو حنيفة بعد  
ذلك الولد للاخر وحكا ابو عصمة عن اسماعيل عن ابن حماد بن ابى حنيفة وعن عبد الله  
الجرجاني عن ابى حنيفة قال الاولاد للزوج الثاني وقال ابو يوسف اذا تزوجت  
بشهود والولد من هذا الزوج الثاني او جاءت به لستة اشهر فصاعدا ولا يكون  
من الاول ابدا وان نفاه او ادعياه او نفاه احدهما فادعاه الاخر وقال محمد ان  
جاءت بالولد بعد ما دخل بها الاخر لاكثر من سنتين فهو ابن الاخر وان جاءت  
به لاقل من سنتين فهو ابن الاول وذكر عن الشعبي ان رجلا من جعفة زوج  
ابنته من عبد الله بن الحر ثم مات ولحق عبد الله بمعاوية فزوج الجارية  
اخرتها فجاء بن الحر بخاصم زوجها الى علي بن ابى طالب رضي الله عنه فقال له  
اما انت في المألى عليا عدونا فقال اي بني ذك من عدك قال لا فقصني بالمراة له  
وقصني بالولد للزوج الاخر واذا ولد الام ولدا الرجل ولدا فام ينفعه المولى حتى مات  
الولد ثم لا يزم لا يستطیع ان ينفيه بعد ذلك وكذلك اذا جنى جناية فقصني  
القاضي على عاقلة لم يستطیع فيه بعد ذلك وكذلك ان جنى عليه فحكم فيه



وارثن حد ولون زوج ام ولده ثم مات عنها الزوج او طلقها او انقضت  
 عدتها وحلف لا يقربها ثم جاءت بولد لزمه ما لم يتفق ولو كانت امر  
 ولد النسب بحسب سيرة او مكرمة لم يلزمه ولدها الا ان يقربه او تلد بغيره  
 لا قل من ستة اشهر واذا اقر الرجل بصبي في يديه انه ابنه من امته هذه والدة على  
 ثم مات الرجل فان اخوته ان ايام فلكان زوج هذه الامة عبدا قبل ان تلد  
 هيتا يتلذذ سنين وانها ولدت هذا الغلام على فراش العبد والعبد والدة  
 والامة يتكروون ذلك فيقبل بينهم على ذلك والغلام ابن الميت وان ادعى العبد  
 ذلك واقام البينة اثبت نسبه منه لانه صاحب الفراش وتيق الغلام  
 وانه باقر والمولى فان كان الاقرار منه في المرض عتقا من الثلث والمرأة امرأة  
 العبد ولو كان العبد غايبا وقت انقضاء حتى يحضر العبد فيدعي او ينكر واذا  
 ادعت الام الكناح او الغلام قبلت بينة الزوج واذا طلق الرجل امراته  
 باينا فاقرت بانقضاء العدة ثم جاءت بولد لستة اشهر فصاعدا لم يثبت نسبه  
 منه الا ان يدعيه فان ادعاه ثبت نسبه منه وان كانت تزوجت ثم جاءت  
 به لستة اشهر منذ تزوجها الاخر فيولد الاخر وان جاءت به لاقل من ستة اشهر  
 منذ تزوجها لم يلزم الاخر فان كانت جاءت به لستين او اقل منذ طلقها  
 الاول فهو يلزمه قال يجب ان يكون هذا الجواب اذا لم يكن اقرت بانقضاء العدة  
 واقرت بانقضاءها ثم جاءت بولد بعد الاقرار لاقل من ستة اشهر وان كان  
 لاكثر من سنتين لم يلزم الاول فان ادعاه لزمه قال ابو الفضل هذا اذا  
 المرأة وقال ابو حنيفة ومحمد اذا طلق الرجل امراته وعدتها بالشهر من صفر  
 فجاءت بولد لستين او اقل منذ طلقها الاول لم تقرب بانقضاء العدة لم يلزم الزوج  
 الا ان يجحى به لاقل من ستة اشهر بعد العدة وقال ابو يوسف يلزمه الى سنتين  
 ما لم تقرب بانقضاء العدة واذا مات الرجل عن امراته فاقرت بانقضاء العدة  
 بسقط قد استبان بعض خلقه بعد موت الرجل بغير قولها وان جاء  
 بعد ذلك بولد لستة اشهر لم يلزمه وان لم يقرب بانقضاء العدة وجاءت بولد  
 ميت وشهدت امرأة انه اسهل ثم مات وقالت الورثة ولدت ميتا لم ترث الا  
 ان يشهد شاهدان على الاستهانة قول ابو حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف  
 ومحمد يقبل عليه شهادة امرأة وتورث لان الرجال لا يحضرون ذلك المشهد  
 طلق الرجل امراته واحدة رجعية فجاءت بولد لستة اشهر فانكر الزوج ان  
 تكون ولده وقال قد انقضت عدتك فشهدت امرأة على الولادة لم يلزمه في قول  
 ابو حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد يلزمه واذا قال الرجل للطفه  
 التي تملك رجعتها قد انقضت عدتك قد انقضت كذبته وتزوج اربعا فكما نحن جابر

فان جاءت الاولى بولد لستين يوما طلقها لزمه ولو جاءت لاكثر من  
 سنتين من يوم طلقها ولاقل من ستة اشهر منذ اخر بانقضاء العدة  
 ايضا وهذه رجعة ويقادق الادبعة لوطيقها واحدة رجعية ثم بانها ابويها  
 فهو مثل ذلك الا انها لا يكون رجعة وكوادى غلام تحتلم على رجل وامرأة ابويها  
 فجاءه ذلك فاقام البينة انها ابواه وان هذه المرأة ولدت من هذا الرجل على فراش  
 رادى رجل اخر وامرأة ان هذا الغلام اسمها واقاما البينة على ذلك فاني اثبت  
 نسب الغلام من الاب والام الذي ادعاهما الغلام وبطل نسب الذين انكرهما  
 وكذلك لو كان الغلام نصرانيا والذين ادعيا ابواه نصرانيا ان اذ كان ثوب  
 مسلمين واذا ادعى الغلام انه ابن فلان ولد على فراشه من امته فلانة واقاما  
 البينة وانكر الرجل ذلك وقال هو عبيد ولدت له امته هذه زوجها عبيد فلا فائدة  
 له هذا الغلام واقام البينة على ذلك والعبد يحى يدعيه فهو ابن العبد وهو اولى  
 بالفراش من المولى وكذلك لو اقام الغلام البينة انه ابن العبد من هذه الامة  
 ومحمد وجته واقام المولى البينة انه ابنه منها ولو كان العبد والمولى مسلمين  
 والمسئلة على حالها وقد اقام العبد البينة انه ابن المولى واقام ورثة المولى  
 البينة على ما ذكرنا في اول المسئلة وام الغلام ميتة فاني اثبت نسبه من المولى  
 وتوان رجلا مات وترك ما لا فاقام تحتلم البينة انه ابن الميت من امته فلانة  
 كان يملكها قبل ان تلده وان الميت اقر انه ابنه وانها ولدت له في ملكه واقام رجل  
 اخر البينة ان هذا الغلام عبده والامة امته زوجها عبده فلان فولدت  
 هذا الغلام منه على فراشه والعبد يحى يدعى ذلك فتثبت للعبد بالنسب ونقضت  
 بالامة ان كانت حية للمدعى فان كان العبد ميتا اثبت نسب الغلام من الحي  
 وجعلت الامة ام الولد للميت واذا كان الغلام وامة في يد رجل فادعاه اخر  
 واقام البينة ان هذه الامة امته وانها ولدت هذا الغلام منه على فراشه وفي  
 ملكه واقام الذي في يديه البينة انها امته ولدت هذا الغلام منه وفي ملكه  
 وعلى فراشه والغلام صغير لا يتكلم او قد احتلم وهو يدعى انه ابن الذي هو في يده  
 فاني اقضي به للذي هو في يديه وان كان الغلام يدعى انه ابن الاخر فاني اقضي  
 بالغلام والامة للمدعى واذا كانت المرأة حرة ولها ابن وهما في يدي رجل اقام  
 اخر البينة انه تزوجها فولدت منه هذا الغلام على فراشه واقام الذي هما في  
 يديه البينة على مثل ذلك والغلام يدعى ان الذي هو في يديه ابوه فاني اقضي  
 بالمرأة والغلام للذي هما في يديه وكذلك لو كان الذي هما في يديه من اهل الذمة  
 ومهرده مسلمون فان اقام المدعى البينة انه تزوجها في وقت واقام الذي  
 هو في يديه البينة على وقت دونه فاني اقضي بها للمدعى ولو كان رجلا في يده امرأة

وكذلك



وولدها فاقام رجل البيعة انها امراته تزوجها وولدت هذا على فراشه  
واقام اخر البيعة انها امته وولدت هذا الغلام منه وفي ملكه وعلى فراشه  
فان اقصى به الزوج واثبت نسبه منه واجعله له بالقيمة ان شهدته شهوده المأثرة  
بفسها وان لم يشهدوا بذلك جعلت الامه وابنها مملوكين للمدعي واثبت النسب  
من الزوج واعتق الولد باقرار المدعي انه ابنه واجعل امته بمنزلة ام ولد  
ان رجلا في يديه امرأة لها ولد فاقام اخر البيعة انها امه ابنة ولدت هذا  
الولد على فراشه ابنة وابوه ميت وشهدوا انها ولدت في ملكه وعلى فراشه  
وانه ابنة قضيت بالولد للميت الذي ليس في يديه وجعلت الامه حرة مولاة  
للميت ولا اقصى للذي هي في يديه بشئ من ذلك **باب دعوى العتاق**  
واذا ادعت امه انها ولدت من مولاها واقامت البيعة واقام اخر البيعة انه  
اشتراها منه اخذت بيعة الولادة فان كان المشتري قد قبضها واقام  
البيعة على الشري يمين مسمى واقامت هي البيعة انها ولدت من مولاها هذا الباع  
هذا الغلام فاني اخذ بيعة الولادة لان الجبل كان قبل البيع والقبض وتوثيق  
بيعة المشتري وقيل للمشتري قبل الجبل بثلاث سنين اجزت البيع وابطلت  
النسب وكذلك الوقت في العتق والبيع او التدبير والبيع وحد بالوقت بيعة  
المشتري الاول واذا اقام عبد البيعة ان فلانا اعنته وفلان ينكر او يقر  
واقام اخر البيعة انه عبده قضيت به للذي اقام البيعة انه عبده لان شهود  
العتق لم يشهدوا على الملك وكذلك لو شهدوا انه اعنته وهو في يديه ولو شهدوا  
انه اعنته وهو يملكه يبرأ عتقه اخذت بيعة العتق واذا كان عبد في يدي  
رجل فادعاه رجل واقام البيعة انه له واقام العبد البيعة ان فلانا كاتبه  
وهو كان يملكه وفلان حاضر مقر بذلك او منكر فاني اقصى به للذي ادعى انه عبد  
وابطل الكتابة لان لم يدخله عتق واذا كان عبد في يد رجل واقام اخر البيعة انه  
عبده غصبه الذي هو في يديه واقام الذي هو في يديه البيعة انه عبده اعنته  
عن دين منه او لسه او هو يملكه فاني اقصى به عبد المدعي وكذلك لو ادعى دينه  
او اجارة او رهنا واذا كان عبد في يدي رجل فاقام اخر البيعة انه عبده وكذلك  
ملكه البينة وهو يملكه واقام الذي هو في يديه البيعة انه عبده ولدت في ملكه فاني  
اقصيه للمدعي واعنته الا ترى انه لو ادعاه انه ابنه اثبت نسبه منه وقضيت  
له به وكذلك التدبير في هذا قال وهذا خلاف ما قبله ولو كان شهود الذي في  
يديه شهدوا انه اعنته وهو يملكه جعلته اولى به ولو شهدوا انه دبره وشبهه  
شهود المدعي انه اعنته البينة قضيت بالعتق لابتات الا ترى ان رجلا لو اقام  
البيعة ان فلانا اعنته وهو يملكه واقام اخر البيعة انه دبره وهو يملكه فاني

افصى بالعتق البينات وكذلك لو كانت امه في يدي رجل فاقام عليها رجل البيعة  
انه اعنتها وهو يملكها واقام البيعة انها قد ولدت منه اجزت العتق البينات وكذلك  
لو شهدوا انها حرة الاصل ولو كانت مدبرة واقام اخر البيعة انها له دبرها  
وهو يملكها واقام الذي هي في يديه البيعة على مثل ذلك قضيت بها للذي هي  
في يديه ولو اقام كل واحد منهما البيعة انه كاتبها على الف درهم وهو يملكها كما  
اخرق بها ولو ادعت امه ان ولدها من مولاها او ادعت انه اقربيه وارادت  
بمينه فان ايا حنيفة قال لا يستخلف على شئ من ذلك وكذلك الزوجة اذا جاء  
بصبي فادعت انها ولدته وانكر الزوج ذلك وارادت بمينه على علم يستخلف  
وكذلك لرجاء المولى او الزوج بصبي وادعى انها ولدته منه واراد استخلاها  
فلا يمين عليها فيه وكذلك لو كان المدعي هو الابن على الاب والاب على الابن وكذلك  
لو ادعى رجل على رجل ولاء عتق او مولات من محب فلا يمين عليه ولو  
ادعى عبدا على مولاة عتقا او تدبير او كتابة وانكره المولى حلف عليه وايعا رجل  
ما ذكرنا لا يمين عليه في دعواه ادعى ميرا ثا قبل صاحبه استخلفه على الميراث  
ولو ان رجلا اورث دارا من ابية فادعى اخر انه اخوه وانه قد ورث اباه  
هذه الدار وحججه الذي في يديه الدار لم يستخلفه على النسب واستخلفه باصل  
له من هذه الدار نصيبا وهذا كله في قول ابى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد كل  
نسب ادعاه احدهما على صاحبه مما لو اقربيه صاحبه لزمه فاني استخلفه  
عليه وما كان من نسب لواقربيه صاحبه لم يلزمه فاني لا استخلفه عليه ائني  
ذلك النسب وكذلك الولاء ولو كانت امه رجلين فولدت ولد في بطنين  
فادعى احدهما الاكبر ثم ادعى الاخر الاصغر لم يجز دعوه صاحب الاصغر وكان  
الاصغر بمنزلة امه المدعي الاكبر ولو كان صاحب الاصغر ادعى الاصغر ولا  
ثبت نسبه منه ويكون الجارية ام ولد له ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها  
وان ادعى الاخر الاكبر بعده ثبت نسبه منه وضمن نصف قيمته ونصف  
عقرها وان مات الرجل وترك امه حاملا وترك ابنين فادعى احدهما ان الجبل  
من ابية وادعى الاخر ان الجبل منه وكانت الدعوة منهما معا فاجبل من الابن  
الذي ادعاه لنفسه ويضمن لاختيه نصف قيمتها ونصف العقر وكذلك ان  
كان الذي ادعاه لنفسه سبق بالدعوة ولو كان الذي ادعى الجبل لاب بدا  
بالاقرار عتق نصيبه من الام وما في بطنها ويجوز دعوه الاخر ويثبت نسبه  
ولا يضمن من قيمة الام شيئا ويضمن نصف عقرها ان طلب ذلك اخوه وانما اثبت  
نسبه من الابن لان حصته منه رقيق بعد في قول ابى حنيفة رجلا الله وان كان  
عبد صغير بين رجلين فاعتقه احدهما ثم ادعاه الاخر فهو ابنة في قول ابى حنيفة



رحمه الله تعالى ونصف ولده للآخر ثابت قسواء ان كان ولد عندهما اولم يولد  
 وكذلك ان كان الغلام كبيرا فاقرب ذلك ولو وجد لم يجز دعوى الذي اعتقه ويجز  
 دعوى الذي يعتقه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهم الله لا يجوز دعوته واذا انشأ  
 الرجل والمرأة الحرة على ولد في يدي احدهما انه ابنهما فهو ابنهما والمرأة المرأة  
 فان كانت المرأة لا تعرف انها حرة فقالت انا ام ولدك وهذا ابني منك وقال الرجل  
 هذا ابني منك وانت امرأتى فهو ابنهما ولا تكون امراته وكذلك لو ادعتاه وتزوج  
 وقال الرجل انت ام ولدي ولو قال الرجل هذا ابني منك من نكاح وقالت  
 صدقت هو من نكاح فاسلم تصدق المرأة على الفساد وان قال الزوج  
 هو من نكاح فاسد وقالت هي من نكاح صحيح نسب الولد ثابت واسأل  
 الزوج عن الفساد ما هو فاذا اخبر بوجه من وجوه الفساد فرقت بينهما  
**باب الفروع** وذكر حديث عبد الله بن مسعود قال ابنته  
 فانت بعنق قبيل العرب فترز وجهها رجل عدوه فسرت له بطنتها ثم جاء  
 مولاهم فرفع ذلك الى عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فقضى بها للمولاهم  
 على اب الولد ان يفدي ولده الغلام بالغلام والجارية بالجارية وعن الشعبي  
 رجلا اشترى جارية من رجل فولدت منه فاستحقها رجل فرفع ذلك الى علي بن  
 ابي طالب رضي الله تعالى عنه فقضى بالجارية لمولاهم وقضى للشري على  
 البايع ان يفتك ولده بما غتر وهان واذا ابنت الامة فانت رجل فاحرية  
 انها حرة فترز وجهها على ذلك بنكاح صحيح في الظاهر وفسد فولدت له ولدان  
 اقام مولاهم البينة انها امته فقضى بهاله القاضى فانه يقضى بالولد ايضا  
 لمولى الجارية الا ان يقيم الزوج البينة انه تزوجها على انها حرة فان اقام  
 البينة على ذلك جعلت الولد حرا ولا سبيل عليه وجعل على ابيه قيمته يوم  
 اقضى به له دينها حاله في ماله دون مال الولد ولا لولاء المستحق على الولد  
 وان قتل الابن واخذ الاب دينه فعليه قيمته للمستحق فان قضى له بالدية فلم  
 يقبضها لم يرض بالقيمة فان قبض من الدية قدر قيمة المقتول اود منها فنفي  
 عليه بالقيمة للمستحق فان كان للولد ولد يجوزون دينه وميراثه مع الاب  
 فخرج من الدية شئ مثل القيمة اود منها قضيت على الاب بمثل ذلك في ماله ولا  
 اقضى به في الدية ولا يتركه الابن فان كان الاب ميتا قضيت في ماله فان  
 كان على الاب دين حاصر المستحق الغرماء بقيمة الولد وان لم يكن للاب بينة  
 انه تزوجها على انها حرة فطلب يمين المستحق على علمه حلف على ذلك ولو كان  
 استولدها على شراء او هبة او صدقة او وصية اخذ المستحق الجارية وقيمة  
 الولد ورجع الاب على البايع بالثمن وقيمة الولد ولم يرجع على الواهب والمنشئ

رضى بالولاهم والولاهم

والموصى بشئ واذا اشترى امه فباعها من اخر فولدت لسته ثم استحقها رجل  
 فقضى له بها وقيمة الولد ورجع اب الولد على الذي باعه بالثمن وقيمة الولد ولم يرجع  
 باعه على البايع الا بالثمن في قول ابى حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد  
 لهم ان يرجعوا بقيمة الولد ايضا بعضهم على بعض الى الاصل واذا اشترى رجلا جارية  
 فوهب احدهما حصته لشريكه فولدت له ثم استحقها رجل فاخذها وقيمة الولد  
 فان الاب يرجع بنصف الثمن ونصف قيمة الولد على البايع ويرجع الواهب على  
 البايع بنصف الثمن فان كانت امه بين رجلين فجاءت بولد فاذهاه احدهما  
 فقدر نصف القيمة ونصف العقر لشريكه ثم استحقها رجل فقضى بهاله فحل  
 اب الولد قيمة الولد ويرجع على البايع بنصف قيمة الولد ونصف الثمن ويرجع  
 على شريكه بما اعطاه من قيمة الامر والعقر واذا تزوج المكاتب امرأة على انها  
 حرة باذن مولاه فولدت له ثم استحق فانه يقضى للمستحق بها وبولدها رقيقا  
 في قول ابى حنيفة رحمه الله وهو قول ابى يوسف الاخر وقال لا يكون المكاتب مقولا  
 وكذلك العبد وكذلك هذا في الشري واذا اشترى الرجل ام ولد رجل او مكاتبه  
 او مدبره من اجنبي فوقع عليها فجاءت بولد ثم استحقها مولاهم فعلى اب الولد قيمة  
 الولد لمولى المدبرة وام الولد وعليه قيمة الولد للمكاتب لان الذي غره منها غيرها  
 وان كانت هي الجارية رجع عليها اذا اعتقت بقيمة الولد واذا باع المكاتب امه  
 من رجل فوطئها فولدت منه ثم استحقها رجل فانه يقضى بالامه وقيمة الولد  
 والوارث فيه مضرور اذا لم يعلم غير ذلك ويرجع بالثمن وقيمة الولد على الذي  
 كان باعها على الميت وليس للوارث في هذا كالموصى له واذا اقر الرجل في مرضه  
 ان هذه الجارية وديعة عنده لفلان وعليه دين يحيط بماله او ليس عليه دين  
 ثم مات فوطئ الوارث الامة فولدت منه وقد علم باقرار الاب ثم استحقها رجل  
 ببينة فيقضى بهاله وبولدها لان الوارث قد علم انها ليست بميتا واذا قال  
 هي ميتة وعليه دين يحيط بماله فوطئها الوارث فولدت منه بعثت الجارية في الدين  
 وضمن الوارث قيمة الولد والعقر ولو اقام رجل البينة انها له قضيت بها وقيمة  
 الولد والعقر على الوارث ولو كانت الامة لميت وعليه دين يحيط بقيمتها  
 فوطئها الوارث فولدت منه ضمنته قيمتها وعقرها وقضيت من ذلك الدين  
 وكان ما بقى ميراثا ولا يضمن قيمة الولد وتوان رجلا اشترى جارية مضمومة  
 وعو يعلم ان البايع غاصبا وتزوج امرأة اخبرته انها حرة وهو يعلم انها كاذبة  
 فاستولدها كان ولدها رقيقا ولو اشترى من رجل جارية قد علم انها لغيره  
 فقال البايع ان صاحبها فلان وكلني ببيعها ومات وقد اوصى الى فباعها  
 بذلك فولدت من المشتري ثم جاء صاحبها فانكر الوكالة والوصية فانه



ياخذ جاريته وعقرها وقيمة ولدها ويرجع المشتري على البائع بالثمن وقيمة الولد  
ولا يرجع بالعقر في جميع هذه المسائل لأنه هو الواطئ ولو اشترى رجل رجلا  
بامر جارية من امرأة ونفدها الثمن من مال الامر ثم استحقها رجل اخذها وقيمة  
الولد والعقر من الامر ويرجع بالثمن وقيمة الولد على البائعة والمأمور هو الذي  
على خصوصتها فيه فان قالت لم ابيع من ولد الاب شيئا او قالت لم يشتري هذا مني  
له او قالت اشترى له فمرسوء اذا قامت البينة ان هذا الرجل اشترى لها من  
هذه المرأة لفلان بامر بكذا ونفدها الثمن من ماله او لم يشهد بامرهم ولكنهم  
شهدوا على اقرار المشتري قبل الشراء انه يشتريها لفلان بماله ولو شهدوا انه  
اقر بذلك بعدما وقع الشراء او بعد ولدت او قبل ان تلد يورث تصديق على التي  
باعت ولو ان رجلا وطئ جارية فولدت منه فاستحقها رجل فقال اب الولد  
اشتريتها من فلان بكذا وصدقه فلان بذلك وكذبها المستحق كان القول قول  
المستحق وياخذ الولد بعد ان يخلص ما يعلم انه اشترىها منه ولو انكره البائع  
واقربه المستحق فالولد حر وعلى الولد قيمته ولو انكره المشتري واقربه المستحق  
عق الولد باقراره ولا قيمة له على الاب ولو ان مضاربيا معه مضاربة الغنم  
بالنصف اشترى بها جارية تساوئ الفين درهم فوقع عليها فولدت له ثمر  
استحقها رجل فقصي له بها وقيمتها ويرجع المضارب على البائع بالثمن فيكون  
على المضاربة ويرجع عليه ايضا برجع قيمة الولد فتكون له خاصة ولا يكون  
على المضاربة ولو لم يكن في الامر فصل اخذ المستحق الولد مع الام ولو لم يثبت له  
من المضارب وان كان رب المال هو الذي وطئها فولدت فان لم يكن فيها فصل كان  
الولد حرا وعليه قيمته المستحق ويرجع بها على البائع فيكون له خاصة ويرد البائع  
الثمن فيكون على المضاربة وان كانت الجارية تساوئ الفين رجوع بثلاثة اربع  
قيمة الولد على البائع ولو ان رجلين ابتاعا جارية من وصي يتيم فوقع عليها  
فولدت منه ثم استحقها رجل فقصي له بها وقيمة الولد على الاب ويرجع الاب نصف  
تلك القيمة على الوصي ويرجع به الوصي في مال التيمم وكذلك لو كان الاب هو البائع وكذلك  
الوكيل والمضارب الا ان المضارب ان كان في المضاربة فصل يرجع على رب المال  
من قيمة الولد الا بقدر راس المال وحصته من الربح ولو كفل رجل لشترى بها  
او ركه من درك ثم رجع على الكفيل بقيمة الولد لانه ليس يدرك في الجارية اذا  
غرت الامة من نفسها رجلا اخرته انها امة لهذا الرجل فاشترىها منه فولدت  
منه اولادا فاستحقها مستحق فاحذها وعقرها وقيمة الولد يرجع ابو الولد  
بالثمن وقيمة الولد على الذي باعه فاذا ولدت امرأة حرة ولدين في بطن واحد  
فكبروا وكسبا ما لاثم مات احدهما وترك ابنا وخالا لاثم جاء رجل فادعى انه ربي

المرأة وانما ابناؤه واقرب المرأة بذلك وحجدا الابن الباقي وبن الابن الابن فان الظل  
والمرأة لا يصدقان على ذلك ولكنه يدخل في نصيب المرأة فان اقرب ابن المرأة يدعى  
الرجل يثبت لتسليمها منه ولا يرث ايضا مع ابن الميت فان اقر الصبي بدعوى اهل  
وقد احتلم ورب الرجل معه ويثبت تسليمها منه وقال محمد رحمه الله لو ان امراة ولدت  
ولدين في بطن واحد لا يعرف لهما نسب فاشترى رجل احدهما واعتقه ثم مات  
المعتق فورثه مولاه ما لا كثير ثم ان رجلا اراد ان يخرج هذا المالك من يد فاشترى الابن الكبار  
مع امه ثم ادعاه انه ابنه فانه ابنه ثابت النسب فان كان كبيرا لا يقرب ذلك لانه عبد  
ويثبت نسب الميت ايضا منه ولا يكون له الميراث الذي اخذه المولى

## كتاب الاقرار

واذا اقر الرجل انه غصب رجلا شيئا ولم يبين شيئا فانه يلزمه من ذلك ما شاء  
من ان يقر بشيء والقول فيه قوله مع يمينه واذا اقر الرجل انه غصب رجلا عبدا  
لزمه عيبه والقول في عيبه ان اتى به وفي قيمته قوله مع يمينه اذا كان غايبا وكذا  
ان اقر بغصب شيئا او بقرة او عروض او ثوب ولو قال غصبته دارا فالقول قوله ان  
عنى الدار وفي قيمتها ان كانت مستهلكة مع يمينه ولو قال هي هذه الدار التي في  
يدي هذا الرجل والذي في يديه الدار ينكر لم يضمن المقر شيئا ولم يورث بغير تلك  
الدار في قول الجحيفة رحمه الله وابي يوسف الاخر وفي قول ابى يوسف الاول  
وهو قول محمد يضمن المقر قيمة تلك الدار ولو قال غصبته هذه الامة او هذا العبد  
وادعاهما جميعا للمقر له فانه يقال للغاصب اقربا بهما شئت واحلف على الاخر  
فان ادعى المغتصب احدهما استخلف الغاصب عليه واذا اقر الرجل انه غصب هذا العبد  
هنا ومن هذا وكل واحد منهما يدعيه فان اصطلحا على اخذه اخذاه ولو لم يصطلحا  
استخلف لكل واحد منهما فان حلف لم يكن لهما عليه شيء قال فان تكلم عن اليمين لاجل  
نصيبي له وان حلف لهما جميعا ثم اجمعا على اخذه لم يكن لهما ذلك في قول ابى يوسف  
الاخر ولهما ذلك في قوله الاول وهو قول محمد رحمه الله وان تكلم عن اليمين لهما جميعا  
دفع العبد وقيمتها لهما نصيفين ولو قال غصبت من هذا الابن هذا فهو الاول  
والاخر قيمته واذا اقر بغصب شيء من الاشياء كايما كان من قريب او بعيد صغير  
او كبير كافرا أو مسلما او مرتدا أو مستنما من حر او عبد محجور عليه او تاجر فهو ضامن له  
في جميع ذلك ان كان قايما وان كان قايما رده الى الذي اخذه منه صغيرا كان  
المغتصب منه او كبيرا لانه هو الخصم فيه ما خلا الولد الصغير مع ابيه الغني فان ذلك  
يكون عند ابيه على حاله ولا يكون غاصبا له حتى يستهلكه وكذلك وصي الصغير



وكذلك لو غصب من مكاتبه او من عبده ناجر بعد ان يكون عليه دين قال الشيخ  
به في وجوب الرد والضمان وكذلك المكاتب يغصب من مولاه ولو قال غصبك هذا  
العبد امر ان شاء الله تعالى لم يلزمه شيء ولو قال غصبك هذا العبد امر الله  
صدق فيه وان استثنى كله كان الاستثناء باطلا واذا قال غصبك كذا وكذا  
او مع كذا او قال كذا او قال كذا عليه كذا الزمها جميعا ولو قال كذا او كذا  
كذا الزم الاول فقط ولو قال غصبك كذا وكذا والثاني مما يكون وعال الاول  
لزمه نحو ثوب في متديل وطعام في سفينة او ما اشبه ذلك وان كان الثاني  
مما لا يكون وعال الاول مثل قولك غصبك درهما فدرهم لم يلزمه ذلك الثاني وان  
كان مما يكون وسط نحو قولك غصبك ثوبا في عشرة اوتوب لم يلزمه الا ثوب في  
قول ابي يوسف ويلزمه في قول محمد رحمه الله احد عشر ثوبا وكذلك ما اشبهه  
ولو قال غصبك البيت بالطعام ولم احوط الطعام من موضعه لم يصدق له  
جميعا ولو اقرانه غصبه ثوبا وانه رده عليه بكلام متصل لم يصدق على الرد  
ولو اقرانه غصبه ثوبا من عس او ثمر من قوسرة او طعام من بيت او ظهر  
داية ضمن الثوب والتمر والطعام دون العينة والقوسرة والداية والبيت  
**باب اقرار المفاوض في المرض** واذا اقر المفاوض المريض في مرضه  
الذي صحت فيه يدين من تجارته بما يلزمه في خذبه في الحال ويخرج عن دين الصحة  
وهو لازم لشريكه الصحيح في الحال وان كان جاحدا له وان اقر يدين لا يلزمه  
قبل اقراره لو ارثه لم يلزمه شريكه منه شيء وكذلك لو قبل الولد به شيء وان  
يدين يلزمه من الثلث مثل كفاية اقربها لا جنتي او استأنتها لم يلزمه شريكه  
منه في قول ابي حنيفة منه الا مقدار ما يلزمه ولا يلزمه شيء بواحدة في قول  
ولو اقر بصحة يدين من تجارته وجحد المريض او اقر جميعا اخذ به الصحيح  
في الحال ولم يرخد من مال المريض الا بعد دين قضاء الصحة ولو اقر الصحيح  
يدين لو ارث المريض لزم الصحيح كله دون المريض ولو كان المفاوض قال الرجل  
ما كان لك على فلان فهو على ما وجب لك عليه او ما قضى لك عليه فهو على ثم مرض  
ثم اقر فلان بالف درهم لذلك الرجل فقضى بها عليه لزم المريض ذلك في جميع  
بمنزلة داربها رجل وضمن المفاوض الدرهم فيها ثم مرض فلان ادركه فيها من  
درهم فهو لازم للمفاوض في جميع ماله وان كان دين الصحة يحيط به **باب**  
**الاقرار بما في البطن** واذا اقر بما في البطن في بطن امرأة يدين او عين ثم ولدت لوف  
كان يعلم انه كان في البطن فالقرار باطل في قول ابي يوسف رحمه الله حتى يبين  
وجها يصح منه ميراث او وصية الا نرى انه لو اقر يدين لبيته لم يجوز وكذا في  
لداية رجل ان تلف بعد موته جاز في الوصية وقال الاقرار بما في البطن صحيح حتى يبين

وجها يسقط منه **باب الحيار** واذا اقر الرجل لرجل يدين من قرض او  
غصب او ودية او عارية قايمة او مسهولة على انه فيه بالحيار وثلاثة ايام  
فالحيار باطل والقرار لازم جاز ان صدقه فيه صاحبه او اقرب الحيار له وان  
اقرب الدين من كفاية على شرط الحيار مدة معلومة طرية او قصيرة وصدق فيه  
المقر له فهو كما قال والحيار له الماخرا المدة ولو كذبه في الحيار لزمه المالا ولم يصدق  
على شرط المال وان اقر به من ثمن بيع على انه فيه بالحيار وثلاثة ايام فهو الحيار  
في البيع وهو جاز ان صدقه فيه صاحبه وان كذبه في الحيار فالملك لازم واقرار  
الصبي التاجر جاز في جميع تجارته وماله وفي الاقرار بشيء من تركه ابيه لغرض  
الاقرار على ابيه يدين ويخذ بحصته ان انكره شركاؤه ولا يجوز اقراره على نفسه  
بالمهر والحناية والكفالة وما اشبه ذلك **باب الاقرار بالعارية** واذا  
اقر الرجل ان هذا الثوب او هذه الدراهم عنده عارية لملك فلا او يملكه او من ملكه  
او ميراثه او لميراثه او من ميراثه او بحقه او من حقه او من قبله فهذا كله اقرار  
وكذلك لو اقر بقرض على هذه الوجه والدراهم وكذلك لو اقر بالف درهم مضاربة على  
هذا الوجه ولو قال هذا الثوب عنك عارية وهذه الالف مضاربة عندي لحقه  
لم يكن اقرارا وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا قال اخذت منك هذا الثوب  
عارية وقال الاخر اخذته مني بيعا فالقول قول الاخر مع يمينه ما لم يلبس ولو قال  
اقرضني الف درهم وقال الاخر غصبتي فالمقرض من ثمنها غير انها ان كانت بيعها  
فللقوله ان ياخذها ولو قال هذه الدراهم في يدي عارية لفلان او قال عارية  
من فلان او قال عارية من قبل فلان فهذا اقرار له بها ولو قال هذه الدراهم عارية  
عندي على فلان فلا يكون اقرارا **باب الاقرار بالدراهم عدا** واذا  
قال الرجل لفلان على الف درهم عدا ثم قال بعد ذلك هو وزن خمسة اوزن ستة  
وكان الاقرار منه بالكوفة فعليه مائة درهم ووزن تسعة ولا يصدق على القضاء  
اذا لم يبين وزنها موصولا بكلامه وكذلك الدنانير وان كانوا في بلاد يتبايعون على  
دراهم معروفة الوزن بينهم ينقص من وزن سبعة صدق اذا ادعى ان الذي  
اقر به على وزنه ولا يصدق اذا ادعى وزنا دون ذلك فان كان نقدا بلدا لم يصدق  
فهر على اقل ذلك ولو قال بالكوفة لك على مائة درهم بيض عددا ثم قال هي نقض دانقا  
لم يصدق ولو ان رجلا اقر ان لفلان عليه مائة درهم اصبهنديه عددا ثم قال  
عنت هذه الصفا فعليه منها مائة درهم ووزن سبعة من الصبهنديه ولو  
قال له على مائة درهم من السواد الكبار ثم قال وزن سبعة وقال الطالب هي مائة  
درهم متاقيل فالقول قول المقر مع يمينه والدراهم كلها في بلادنا وزن سبعة  
الا ان تسمى موصولا بالاقرار زيادة او نقصانا من الوزن فعرفا ولو قال له



على درهم صغيرا او قال على دراهم او قال درهم كبير فعليه درهم وزن سبعة ولا يصدق  
به واحدة منهما على الزيادة والنقصا وكذلك لو قال له على دينارين ثلثه درهم وثلاثة  
وكذلك فليس وقفيرو وطيل هوكله على التام من ذلك وكو قال له على مائة درهم مثاقيل  
او قال وزن خمسة فهو على ما قال وكذلك لو قال له على درهم وزن نصف درهم فهو  
مصدق اذا وصل بكلامه وكو قال له على ربع درهم كان عليه ربع البندل الاكبر فان  
قال عنيت ربع الصغير لم يصدق واذا كان الثوب في يدي جعل فقال وجهه  
فلان فقال فلان نعم او قال اجل او قال صدق او قال ذلك بالفاضية فهو اقرار  
واذا اقر الواهب بالهبة والقبض ولم يعاين الشهود القبض ثم انكر الواهب فبینه  
واراد استخلافه لم يحلفه القاضي في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى  
**باب الاقرار بالفاضة مختلفة** وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى اذا  
قال الفلاني عشرة دراهم في عشرة دراهم فعليه العشرة الاولى وكذلك لو قال في  
عشرة دنانير الا ان يقول عنيت هذه وهذه ولو قال له على درهم في تغير حنطة  
لزمه الدرهم والقفيز باطل وكو قال له على تغير حنطة في درهم لزمه القفيز والدرهم  
باطل وكذلك لو قال له على زيت في عشرة مخاتيم حنطة لزمه الزيت والخمسة  
باطل ولو اقر ان له على خمسة دراهم ثم ثوب هودي ثم قال بعد ذلك الثوب  
الهودي هو الدين والحنسة دراهم اسلمها الي فيه فان ادعى ذلك الطالب فربما  
قال فان حنطه وحلف عليه كان له ان يأخذه بخمسة دراهم وكو قال له على درهم  
مع درهم او قال معه درهم او قبله درهم او بعده درهم او سمي احدهما دينارا او  
تغير حنطة او قال درهم فدرهم لزمه جميعا واذا قال درهم درهم او قال درهم درهم  
او قال على درهم له على درهم لزمه درهم واحد وكو قال له على درهم ثم درهمان فلزمه  
ثلاثة دراهم وان قال له مائة درهم لابل مائتين لزمه في القياس ثلثمائة وكما  
لستمحسن فلزمه مائتين واذا اقر الرجل على نفسه لرجل بمائة درهم واشهد شاهدان  
ثم اشهد له على نفسه في موطن اخر شاهدين اخرين بمائة درهم او باقل او باكثر  
اخذا بالمائة جميعا في قول ابي حنيفة رحمه الله وان كان الاقرار بالمائة الثانية  
عند الحاكم لم يؤخذ الا بما لو احد وقال ابو يوسف ومحمد في الشهود ايضا كذلك  
والموطن والموطنين سواء ويدخل احدا المدين في الاخر ويؤخذ باكثرهما وحكي ان  
ابا يوسف رحمه الله كان يقول ولا يقول ابي حنيفة رحمه الله واذا قال الرجل  
لفلان عندي الف درهم بضاعة قرضا فهو لزمه له وان قال فلان على ارضي  
مائة درهم فهو اقرار بالدين وان قال عندي اوسى وفي يدي وفي كيسي او فصدقت  
فهذا اقرار بدية وان قال في مائة درهم او قال له في مائة درهم  
فهذا اقرار وان قال له من مالي الف درهم او قال له من دراهم درهم فهذه هبة

ولا يجوز الا ان يدفعها اليه فان قال له من مالي الف درهم لاحق فيه فهذا اقرار  
بالدين وان قال له عندي مائة درهم ودية قرضا او قال مضاربة قرضا فهو  
قرض فان قال لفلان على اقبلي الف درهم ودية فهو دية فان قال لفلان عندي  
الف درهم قرضا فهو دين وان قال لفلان قبلي مائة درهم دين ودية او قال  
ودية دين فهو دين **باب الاقرار بالزئوف** واذا اقر بالف درهم  
دين من قرضا او ثمن مبيع قاضي انما زئوف او بهتجة او لم يصدق ان  
وصل او فصل في قول ابي حنيفة ويصدق في قول ابي يوسف ومحمد اذا وصل  
وان اقر به غصبا او ودية وقال هي بهتجة صدق وان وصل او فصل  
وان قال هي ستوفة او رصاص لم يصدق ان فصل وان وصل صدق وان  
اقر ان له كرحضة من ثمن مبيع او قرضا ثم قال هو ردي فالقول قوله  
وكذلك الكيل والوزن كله في سوى الدرهم والدنانير وكذلك لو اقر بكنخة  
غصب او ودية ثم قال هو ردي فالقول قوله وكذلك لو اقر بدراهم قد  
اصابه الماء او غرق فالقول قوله انه هو الذي غصبه واستودعه الا  
نرى انه لو قال غصبته ثوبا هوديا ثم جاء بثوب مخرق فقال هو هذا  
كان مصدقا في ذلك وكذلك لو قال استودعني عبدا ثم جاء بعبد معيب  
كان القول قوله فيه ولو اقر ان فلان عنده عشرة افلس من قرضا او ثمن  
مبيع هي من الفلوس الكاسدة لم يصدق وكذلك ان قال موصولا باقراره  
في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يصدق في القرض اذا وصل عليه قال  
واما في البيع فلا يصدق في قول ابي يوسف الاول لانه يريد فساد البيع وقال  
محمد يصدق في البيع اذا وصل وعليه ثمة البيع وكذلك الاختلاف في قوله على  
عشرة دراهم ستوفة من قرضا او ثمن مبيع ولو قال غصبته عشرة افلس  
ثم قال هي من الفلوس الكاسدة كان مصدقا **باب ما يكون اقرارا**  
واذا قال الرجل للرجل اقضني الف التي عليك فقال نعم او قال ساعطيكها  
او غدا اعطيكها او سوف اعطيكها او اعد فانتقدتها او اعد فاقبضها  
او قال لم تحمل نقد او قال غدا او قال انزها او انتقدتها او خذها وارسل  
غدا من يترتها او من يقبضها او قال ليست عندي اليوم او ليست بمهتة  
اليوم او ليست بمسيرة اليوم او قال اجلني فيها الى كذا واخرها عني القسي  
فيها او قال ما اكثر ما تنقاضها او قال قد غمستني بها اول زميتي فيها او ادبني  
فيها او قال والله ما اقضيكها الا اذنها لك اليوم ولا تأخذها مني اليوم او  
قال حتى يدخل علي مالي او قال حتى يقدم علي غلامي فهذا كله اقرار يلزمه فان قال  
انزل اسقدا وخذ فليس منه باقرار وكذلك الحكم في ساير الديون واذا قال



اقض المائة درهم التي عليك فان عزمي لا يدعون فقال احل بها على بعضهم اومن  
شئت منهم اوابي برجل منهم اضمنها او يمتثل على بها فهذا كله اقرار واذا انقضى  
بما به درهم فقال قد قبضتكم اوقال قد حلتني منها اوقال قد وهبتها لي اوقال  
قد احلتك اوقال تصدقت بها على فهذا كله اقرار واذا قال رجل لرجل غصبتني  
هذا العبد فادفعه الي فقد اقر له به وكذلك لو قال هذا في الوديعة والغارية  
وكذلك لو قال ساعطيكه وكذلك لو قال اتبع مني عبيك هذا واستاجر مني  
اوقال اعرتك داري هذه فقال نعم اوقال ادفع الي غلة عبيدك هذا اوقال اعطني  
ثوب عبيك هذا فقال نعم فهذا اقرار له بالثوب والعبد وكذلك لو قال له افتح بابي  
داري هذه اوقال حصص داري هذه اوقال اسرج دابتي هذه فقال نعم فهذا  
اقرار وكذلك لو قال اعطني سرج بعلي هذا او لحام بعلي هذا اوقال لا في جميع  
ذلك لم يكن اقرارا ولو قال لا اعطيك اليوم ولا اعطيك ابدا كان هذا اقرارا  
بالعقل والحام ولو قال رجل لآخر انما لك على مائة درهم فقد اقر بما به فان قال ليس  
لك مائة درهم فلم يقبله بشيء فان فعلت كذا ان كان لك على مائة درهم فقد اقر وكذلك  
لو قال فعلت كذا يوما فترضني مائة درهم اوقال اذ كنت اترضني بمائة درهم ولو  
قال لرجل اقرضتك مائة درهم فقال لا اعود لها اوقال لا اعرد بعد ذلك فهذا اقرار  
وكذلك لو قال اخذت مني مائة درهم فقال اعود لها ولو قال اغصبتك الان  
المائة او سوى هذه المائة او غير هذه المائة او لا اغصبك بعد هذه المائة شيئا  
فهذا كله اقرار وكذلك لو قال لم اغصبك مع هذه المائة شيئا اوقال لم اغصبك  
احدا قبلك او لم اغصب احدا معك ولو قال لرجل قد اقرضتك مائة درهم  
فقال ما استقرضت من احد سواك او من احد غيرك او من احد قبلك اوقال  
لا استقرض من احد بعدكم لم يكن هذا اقرارا وكذلك لو قال لم استقرض من احد  
ولو قال مالك على الامائة درهم اوقال مالك على الامائة درهم واكثر من مائة درهم  
فهذا اقرار ولو قال مالك على اكثر من مائة درهم ولا اقل لم يكن اقرارا ولو قال لك  
عليك الف درهم فقال المطلوب بل تسع مائة درهم كان عليه تسع مائة واذا  
قال لرجل لاني اخبر فلانا ان فلانا على الف درهم اوقال بشره او قل فلانا ان فلانا  
لو قال له اعلم فلانا ان فلانا على الف درهم اوقال بشره او قل فلانا ان فلانا  
على الف درهم ولو قال اخبر فلانا ان فلانا عليك الف درهم فقال نعم فهذا اقرار  
لوساله فقال اعلم ان فلانا عليك الف درهم اوقال قولا وقال شاهد فقال نعم و  
قال وجدت في كتابي ان فلانا على الف درهم او وجدت في ذكري او في حسابي  
او بخطي او كتبت بيدي ان فلانا على الف درهم فهذا كله باطل وان قال كتبت  
بيدي فلانا صكك فلانا بالف درهم اوقال كتبت على بخط يدي بشهادة فلانا و

بعدك ولم اغصبك احدا

او شاهد فلانا ان فلانا على الف درهم

فهذا اقرار ولو كتب على نفسه فلانا صكك بالف درهم والقوم ينظرون اليه  
وقال لهم اشهدوا كان جوابا ولو قال لرجل لاني لا تشهد فلانا على الف درهم لم يكن  
هذا اقرارا ولو قال ما فلانا على شيء فلا تخبره ان له على الف درهم لم يكن هذا  
اقرارا ولو ابتدا فقال لا تخبر فلانا بان له على الف درهم ولا تقل فلانا ان له على  
الف درهم كان هذا اقرارا ولو قال فلانا على الف درهم بحقه او بحقه اومن  
ميراثه او بميراثه او بميراثه او بملكه او من ملكه او بالجرة او باجرة او من اجرة او  
لشركته او بشركته او من شركته او من بضاعة او لبضاعته او ببضاعته او  
ببضاعته فهذا كله اقرار ولو قال ما فلانا على شيء فلا تخبر فلانا ان له على  
الف درهم لم يكن هذا اقرارا وكذلك لو قال ما فلانا على شيء فلا تقل فلانا ان له  
على الف درهم وكذلك لو قال لا تشهد فلانا ان له على الف درهم ولا تشهد  
على الف درهم لم يكن هذا اقرارا ولو قال اشهد ان فلانا على الف درهم كان  
المال لازما الا ترى ان قوله لا تشهد على مخالف لقوله اشهد على فكذلك قوله  
اخبر ولا تخبر لا يوجب له لا تخبر في وقوله اخبر اقرارا وظاهر هذا يدل ان الجواب  
في المسئلة التي تقدمت في قوله مبتدأ لا تخبر فلانا ان له على الف درهم غير  
سديد الا ان يحل على انه تكلم بعينه لفظها هذا واذا قال الرجل فلانا على الف درهم  
من ثمن متاع اشتريته منه ولم يقبضه فقال له ذلك موصولا باقراره لم يصدق  
في قول ابي حنيفة ويصدق في قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى  
وان اقاله مفصلا يصدق اذا انكره المقر له ان يكون ذلك من ثمن مبيع وان  
اقر للطالب انه باعه متاعا فالقول قول المقر له لم يقبضه في قول ابي يوسف  
الاخر وقول محمد رحمهما الله وان قال له على الف درهم من ثمن خمر وصل لم يصدق  
في قول ابي حنيفة ويصدق في قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله ولو قال ابتعت  
منه بعبا بالف درهم ثم قال لم اقبضه كان القول قوله في قولهم جميعا وقال  
ابو حنيفة رحمهما الله لو قال فلانا على الف درهم من ثمن هذا العبد الذي في يدي  
المقر له فان اقر الطالب بذلك وسلم له اخذه بالمال فان قال له على الف  
درهم ثم قال لا من ثمن هذا العبد الذي في يدي المقر له صدق بالوصل ولم  
يصدق بالفصل فان قال لم ابعك هذا العبد بعتك غيره واخذ منه العبد ولم  
عليه لم يكن له عليه شيء قال ابو الفضل وقد قال في اخر هذا الكتاب ان ابا حنيفة  
قال يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ويرد العبد ويبطل المال وهو قول  
ابي يوسف ومحمد رحمهما الله ولو قال هذا العبد لك ولم ابعك وغيره كان المال  
لازماله ولو قال له على الف درهم من ثمن عبده فلانا الذي في يدي فلانا المقر له فقال  
لم ابعك هذا وقد بعتك غيره لم يكن على المقر شيء في قولهم جميعا ولو قال فلانا على



ودیعة الغنم قرضاً ثم قال لم اقبضها فبرضا من لها وكذلك لو قال اقضني  
الف درهم وقال له على الغنم قرضاً ثم قال لم اقبضها **باب الاقرار بالمرض**  
روى عن ابن عمر رضي الله عنهما قال اذا اقر الرجل في مرضه بدين لرجل غير وارث  
فانه جائز وان احاط ذلك بماله وكذلك قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد بن  
الله واذا اقر المريض بدين ثم مات من مرضه كان الدينان في ماله وان  
كان الاقرار منه في كلام متصل ومتفصل وكذلك لو اقر بدين ثم يورثه  
اقرب دية بعينها ثم بدين بدين لودیعة ولو كان عليه دين الصحة كان دين  
الصحة مقدم على الاقرار بالدين والودیعة في المرض وقال ابن ابي ليلى رحمه الله  
ما اقرب من الدين في الصحة والمرض سواء ولو استقرض في مرضه ما الاقرار  
شياً وعاین الشهود قبضه فان هذا الخاص غرماء الصحة فيما ترك وان كان  
عين المال الذي اخذه قرضاً او بيعاً فيكون اولى من الاقرار في المرض ولو قضى  
هذا الذي اخذ منه في المرض كان جائزاً وهو له دون غرماء الصحة ولو قضى بعض  
رءاء الصحة دينه ثم مات ددته وجعلته بين الغرماء بالخصم ولو كان  
في دين الف درهم لا مال له غيرها وليس عليه دين الصحة فاقرب بدين الف درهم ثم  
اقر ان الالف التي في يديه ودية لفلان او مضاربة ثم اقرب بدين الف درهم  
ثم مات قسمت تلك الالف بينهم اثلاثاً من قبل الدين الذي اقرب به او لغيره ولا  
صاحب الدين الاول لاحق في قبل الميت وقدراته من ديني كانت الالف بين  
صاحب الودیعة والغريم الاخرين فحينئذ لا يبطل حق الاخر بابراء الاول كما  
اقر الرجل ان لفلان على فلان الف درهم وجعل فلان ذلك ثم مرض المقر ومات  
المجاحد والمقر وارثه وعلى المقر دين في الصحة ثم مات وترك الف وارثاً من  
المجاحد فان دين المقر في الصحة احق بهذا الف من غرماء المجاهد لان المقر  
انما جازا قراره في مرضه حين ملك المال الا ترى ان هذا لو كان اقاراً من المقر  
على المجاهد بعقوبته والمسئلة بحالها كان عتقاً من الثلث واذا اقر المريض  
بالف درهم بعينها انها لقطة عنده وليس له مال غيرها فانه يصدق في ثلثها  
ويتصدق بالثلث ولا يصدق في الثلثين في قول ابو يوسف وقال محمد ان لم  
تصدق الورثة فهي كلها ميراثهم لا يتصدق بشئ منها لانه لم يامر بالصدقة  
فيها واذا تزوج المريض امرأة على الف درهم وهي ميراثها كان للمرأة اسوة  
غرماء الصحة بمهرها وهي مقدمة على ما اقرب به في مرضه من دين او ودية **باب**  
**الاقرار للوارث وغيره** ولا يجوز اقرار المريض لوارثه بدين ولا لغيره  
فاذا اقر لوارثه بدين فلم يمت المريض حتى مات الوارث دون جازا قراره فان  
كان يوم اقر له غير وارثه ثم صار وارثه يوم مات بطل اقراره اذا كان وارثاً

بقراءة وان كانت صارت وارثه بموالاته او زوجية لم يبطل اقراره وان كان  
يوماً اقر وارثه بموالاته او زوجية وكومات وارثه وقد خرج فيها بين ذلك من ان  
يكون وارثه سبونه او فسخ الموالاته الاقرار باطل في قول ابو يوسف الاخر وقال محمد  
هو جائز وان اقر لوارثه او لاجنبي ثم مات المقر له ثم مات المريض وارث المقر له  
من ودية المريض لم تجز ذلك الاقرار في قول ابو يوسف الاول وهو جائز في قوله  
الاخر وهو قول محمد رحمه الله وكذلك لو اقر المريض بعينه يده انه لاجنبي فقال  
الاجنبي انه لفلان احد ودية المريض لم يكن فيه حق فان اقر الاجنبي ان الصبي  
الاسل وانما اعتقه عتق ولا شئ عليه في القولين جميعاً وكذلك التدبير والمكاتب  
وقال ابو حنيفة رحمه الله لا يجوز اقرار المريض لقائله بدين اذا مات في ذلك  
المرض من جنائنه وقال هو بمنزلة الوارث وان لم يكن يوم اقر صاحباً فانه جائز  
اقراره ولا يجوز اقراره ولا يجوز اقرار المريض بدين لعبد احد الورثة ولا المكاتب  
والعبد القاتل ومكاتبه ولو اقر المريض بدين لرجلين احدهما وارثه ثم مات  
فان ابا حنيفة قال لا يجوز ذلك لواحد منهما للشركة ولو قال الابن لم يكن له على ابي  
شئ ولا شركة بيني وبين هذا الاجنبي لم يصدق على ذلك ولم يكن للاجنبي شئ  
وكذلك لو قال الاجنبي مثلك في قول ابو حنيفة وابو يوسف وقال محمد  
انما جازا قراره الاجنبي الشركة بينهما فيه جازا الاقرار في حصته ولو استقرض  
المريض من وارثه ما لا بمعينة من الشهود كان الوارث بمنزلة الاجنبي في ذلك  
ولو اقر لامرأته بدين من مهرها صدق فيما بينه وبين مهر ثلثها وخصم غرماء  
الصحة به وكوافرت المرأة في مرضها بقبض المهر من زوجها لم تصدق ولو ان  
المريض باع من رجل عبداً وتقا بضاعته باعه المشتري من وارث المريض او من  
له او مات فودته فهو جائز كله واذا كان دين الصحة يحيط بمال المريض فاقر  
انه اقترض رجلاً الف درهم في مرضه ثم قال قد استوفيتها منه لم يصدق على  
ذلك وكذلك لو باع شيئاً بمثل قيمته ثم اقرباً استيفاء الثمن وكذلك لو لم يكن  
عليه دين الصحة وعليه دين في مرضه **باب المقتول عمداً وعليه دين** فاذا  
قتل الرجل عمداً وترك الف درهم وترك ابنتين ففقا احدهما وعلى المريض الف  
درهم فادى القاتل الى الذي لم يعف خمسة الاف درهم فان الدين في هذه السنة  
الف درهم لانه كله تركه الميت فباخذ الطالب منها الفه وما بقي فللذي عفا  
سدسه سهم من اثني عشر سهماً وللذي لم يعف ما بقي وكذلك لو كان الدين اكثر من ذلك  
ولو كان الميت اوصى لرجل بالف درهم وعليه دين ثلاثة الاف درهم بدأت  
بالدين فقبضته ثم انفذت الوصية وبقي الفان بعد ذلك بين الاثنين على اثنا  
عشر سهماً للف في نصف سدسها سهم واحد والثلث الذي لم يعف ولو كان ترك



عبد ليسا وى الف درهم لاما له غيره وعليه دين الف درهم فاستعد الغريم  
القاضي فباع العبد في دينه فاوفاه اياه ثم غنى احد الابنين عن الدم فغنى  
للاخر خمسة الاف درهم فقبضها فان العاني يتبعه فياخذ منه نصف سكا  
ولم يبع العبد حتى قبض الاخر خمسة الف فاتبعه الغريم فاخذ منها الف والعبد  
بينهما نصفين على حاله والاربعة الاف الباقية للذي لم يعف ويرجع على العاني  
بثلاثة وثمانين درهما وثلاث فاما ان يوديها اليه واما ان يباع نصيبه من العبد  
فيها لان الالف الدين كانت على اثني عشر سهما وحصصه العاني في سهم واحد منه و  
ثلاثة وثمانون درهما وثلاث واذ اقل الرجل عمدا وله ابن وامرأة وترك عبدان  
الف وترك عليه دين الف درهم فغنى امرأة عن الدم وقضى لابن بسبعة اثمان  
الدية ثمانية الاف وسبعماية وخمسون درهما ثم جاء الغريم وقبض دينة  
من مال هذا الابن فالعبد بين الابن والمرأة اثمان على الميراث ويقال لها الابن عليه  
من الدين جز وثمانية وسبعون جزا يتباع نصيبك فيه او تقديره وكوفل  
وله الف درهم وعليه دين الف درهم وترك ابنا وابنتا وامرأة فغنى الابن عن  
الدم فللابنة والمرأة حصصهما من الدية عشرون اسهم من اربعة وعشرين سهما  
وذلك اربعة الاف درهم وستة وستين درهما وتلثي ويقضاف ذلك الى  
الالف التركة ويقبض من جميع ذلك دين الغريم ويقسم الباقي بينهم بالحصص  
يضرب فيه الابنة بنصيبها من التركة والدية وهو ثلاثة الاف درهم وما بقى  
درهم وثمانية وراهم وثلاث ويضرب المرأة بالثلاثة وثمانية وخمسة وسبعين  
درهما ويضرب الابن فيها بنصيبه من التركة وهو خمماية وثلاث وثمانون  
وثلاث واذ امرض الرجل وفي يده الف درهم فقرأها ودية بعينها لرجل ثم  
قتل المريض عمدا وله وليان فعفى احدهما فان الاخر يقضى له بخمسة الاف درهم  
وياخذ صاحب الوديعة وديعته ولا شيء للعاني وكذلك لو لم يقر بوديعة  
ولكنه اقر لرجل بالالف درهم في مرضه وقضاها لياه قبل ان يقتل ولو حتى الميت  
بعد ذلك فاتبع صاحب الدين الابن الذي لم يعف فاخذ منه دينة فان ذلك  
لا يوجب للابن الذي عفا شيئا وان لم يتبع به الابن الذي لم يعف واتبع المريض  
الذي اقتضى في المرض وكان دين هذا الاخر الف درهم في الصحة بشهود فانه  
ياخذ الالف كلها ويتبع الغريم الذي انتزعت منه الالف الابن الذي لم يعف  
فياخذ منه الالف ويرجع الذي عفا على اخيه نصف سدس اربعة الاف درهم  
من قبل ان الالف التي قضى الميت في مرضه قد صار ميراثا واذ امرض المريض عمدا  
له لرجل وقبضه وقيمه الف درهم ولا مال له غيره ثم قتل العبد المريض عمدا  
وله ابناان فعفا احدهما فان شاء الموهوب له فذاه بخمسة الآواك

العبد ويكون خمسة الاف بين الابنين للعاني منها تسعة منها فان اختار  
الدفع رد بثلاثة اخماسه لا يجوز فيها الهبة ويدفع الخمس بالجابة الى الله  
لم يعف وبقي في يده الخمس فيكون الاربعة الاخماس بين الابنين على  
اثني عشر سهما للثلاث منها خمسة اسهم لان العبد كان بينهما نصفان ودفع  
الى الذي لم يعف الخمس فصار له ثلاثة اخماس ونصف يضرب بها ويضرب  
الاخر بنصيبه وهو خمس ونصف باب **افراد الوار بالدين** واذ  
مات الرجل وترك الف درهم ميراثا وابنا فقال الابن في كلام موصول  
لهذا على الميت درهم دين فان الالف بينهما نصفين ولو اقر الاول وسكت  
ثم اقر الثاني قالوا لاول احق بالالف فان اعطاه الاول فغير قضاء قاضي ضمن للثاني  
خماية درهم وكو قال في كلامه موصولا هذه الالف ودية لهذا ولهذا الاخر  
على ابى الف درهم دين كان صاحب الوديعة احق بالالف وكوبدا يذكر الدين  
تخاصما وكو قال لهذا على ابى الف درهم لا بل لهذا قضى بالالف الاول فان دفعها  
بغير قضاء قاضي ضمن للثاني مثلها وكو قال له رجل هذه الالف التي تركها ابوك  
ودبعة لي وقال اخي على ابيك الف درهم دين فقال صدقتما فان اباه خيفة  
قال يلتمها نصفان وقال ابو يوسف ومحمد صاحب الوديعة اولى بها واذ مات  
الرجل وترك ثلاثة بنين وثلاثة الاف درهم فاقسموها فاخذ كل واحد منهم  
الف درهم فادعى رجل على ابيهم ثلاثة الاف درهم وصدقه الاكبر فيها وصدقه  
الاولى في العين وصدقه الاصغر في الف منها فانه ياخذ منهم جميعا الف درهم  
اثلاثا وياخذ الف درهم من الاوسط والاكبر نصفين وياخذ من الاكبر نصف  
ما بقى في يده في قول ابى يوسف وقال محمد ياخذ من الاكبر الالف التي في يده  
كلها من جميع الثلاثة الآف التي اقربها ومن الاوسط الف كلها ومن الاصغر  
ثلث الالف وقال ابو يوسف رحمه الله فان تفرقوا عليه فلقى الاصغر وقدمه الى  
الحاكم فانه يحكم عليه بالالف التي في يده كلها فان لقي الاوسط بعده قضى  
عليه بالالف فان لقي الاصغر بعدهما مقربا بان اخوته قد اقراله بما سميما قضى عليه  
بثلث الالف التي في يده فان محمد فقال لم تقولك اخوي الالف واحدة لم يقضى  
عليه بشيء وان لقي الاوسط وامرأة قضى له عليه بالالف كلها فان لقي الاصغر  
بعد فاجواب ما ذكرت في اقرار الاصغر وانكاره في الاول قال ابو الفضل رحمه  
الله يريده اشتراط اقراره لا في مقدار ما ياخذ منه فانه انما ياخذ منه خمماية  
في هذا الوجه فان لقي الاكبر قضى عليه بالالف التي في يده كلها واذما الرجل ترك  
البنين وترك الفين فاخذ كل واحد منهما الفاشم ادعى رجل على ابيهما الف درهم  
وادعى اخرا الف درهم فاقرا جميعا لاحدهما وافرادهما للاخر وحده وكذا افراد

والاخر سبعة اسهم

والاصغر



معا فان الذي اتفقا عليه ياخذ من كل واحد منهما خمسمائة وياخذ الآخر الذي  
اقر له ما بقي في يديه وهو خمسمائة درهم وكولم يقبضا شيئا حتى مات الذي اقر له  
جميعا وجاء الذي اقر له الواحد فقدم ما الى الحاكم فقال له على اب هذا الف درهم  
وقد اقرت بها فصدقه الابن ويوم ان يجزه بما اقر به لغيره فان القاضي قضى  
عليه له بالالف كلها فان جاء الآخر وقدم اخاه قضى عليه بالالف التي في يديه كلها  
ولا يرجع من الاخرين على صاحبه بشئ وكذلك لو كان الذي اقر له جميعا قدم  
الذي اقر له وحده قضى له عليه بالالف التي في يديه اخيه فان جاء الآخر فقدم  
اخاه قضى عليه بالالف التي في يديه ولا يرجع واحد من الاخرين على صاحبه  
بشئ وكذلك لو كان الميراث ما بين دينار والدينين ما بين دينار وكذلك لو كان  
الميراث شيئا مما يكال ويوزن والدين مثله وادامات الرجل وترك عبدين فبما  
كل واحد منهما الف وترك ابنتين فاقسما العبدان فاخذ كل واحد منهما عبدا  
ثم اقر جميعا ان اباهما اعتق احدا العبدان بعينه في صحته وهو في يده الاصغر  
منهما وافر الاخران اباه اعتق العبد الذي في يديه في صحته فالافراد بجميع ذلك  
منهما فبما حران ويضمن الاكبر للاصغر نصف قيمة الذي في يديه وكذلك الاقرار  
بالوديعة على هذا الوجه ولو كانت التركة الف درهم فاقسماها واحدا لكل واحد  
القائم واحد اقر لرجل بدين خمسمائة على ابيه وقضى به القاضي له عليه ثم اقر  
جميعا ان على اسمها الف درهم يقضى بها عليهما اثلاثا ولو كان الاول اقر بالالف  
ودفعها بقضاء قاضي ثم اقر جميعا بالالف الثانية قضى لصاحبه بالالف الثانية  
في يده الابن الاخر ولا يتبع اخاه بشئ ولو كانا اقرارا لرجل بدين بمائة درهم  
فالماية الاولى عليهما نصفين فان اخذهما من احدهما رجع ذلك الابن على اخيه  
بنصفها ويرجع الاخر في حصته الذي اقر له وحده وكوبدا فافترقا وحده  
اقر ذلك الاخر كما لهذا الاولى بمائة درهم في حصته الذي اقر له وكانت المائة للآخر  
في مالهما على تسعة عشر سهما عشرة منها على الذي لم يقرب الاول فان اخذهما  
احدهما رجع على اخيه بحصته منها وكذلك لو كان الاقرار منهما جميعا سكا  
المائة عليهما على تسعة عشر سهما عشرة منها على الذي لم يقرب الاول وتسعة على الذي  
اقر بها والمائة الاخرى على الذي اقر بها وحده **باب الاقرار بترك الميراث**  
واذا ادعى رجل عبدا في يده رجل وطلب بمينه وكل المدعى عليه عن الدين  
فانه يقضى بالعبد للمدعى وهذا منه بمنزلة الاقرار فان اقر بعد ذلك ان العبد  
كان لاخر لم ينتفع بذلك وان اقر قبل ان يستخلف ان العبد لفلان الغائب لم  
يدفع الخصومة عن نفسه بهذه المقالة ما لم يقر بينه وعليه ان يحلف فان لم  
ان يحلف دفعته الى المدعى فان جاء المقر الاول كان له ان ياخذ العبد <sup>المقر</sup>

لانه اقر له به قبله وهذا على حجته فان لم يكن له حجة استخلف هذا الذي  
اخذ العبد واذا ادعى الرجل عبدا في يده رجل وقال غصبني وخذ  
الاخر ذلك ولم يكن له بينة فاستخلف فابا ان يحلف فانه يقضى له بالعبد  
فان قضى له فجاؤ مدعى اخر فقا لهذا عيبك غصبه الذي كان العبد في يديه  
وطلب بمينه فانه يستخلف له ايضا فان ابا ان يحلف غرم له قيمة العبد  
وكذلك هذا في الوديعة والعارية وجميع اصناف الاملاك في هذا  
سواء ما خلا العقار فانه لا يضمن للثاني شيئا في قول ابى حنيفة والشافعي  
ولا يمين له عليه ويضمن في قول ابى يوسف الاول وهو قول محمد لان اقراره  
اتلفها واذا مات الرجل وترك ابنا لا وارث له غيره وترك في يديه عبدا  
فادعاه رجل انه استودع العبد اباه فان الابن يستخلف له على علمه فان  
ابى ان يحلف دفع اليه العبد فان ادعى اخر مثله ذلك لم يستخلف له الابن  
وكذلك ما ادعى على الاب من غصب او عارية فلا ضمان على الابن الثاني  
اذا كان دعوته في الذي قضى به الاول وقال ابو الفضل هذا اذا لم يكن  
في يد الابن من ميراث الاب بشئ والرجل والمرأة في ذلك سواء والعبد التاجر  
فما ادعى قبله بمنزلة ذلك وكذلك المكاتب والصبي التاجر واذا ادعى ان  
ثم قال قيل ان يقضى القاضي انا احلف فانه يقبل ذلك منه فان اجله باليمن  
برما او يومين فلا بأس بان يؤخره الحاكم فان لم يقبل ذلك وامضى عليه الحكم  
فمرجاؤه وان امضى عليه القضاء بايلاء اليمن ثم قال بعد ذلك انا احلف  
لم يقبل ذلك منه **باب الاقرار في العروض بين الرجلين** واذا  
كانت الدار بين رجلين فاقرا حدهما ببنت لرجل بعينه وانكر صاحبه قسم  
نصف الدار في موضع واحد وقع البيت في نصيب المقر سلم للمقر له وان  
وقع في نصيب الاخر قسم النصف بينهما يضرب فيه صاحب البيت للمقر له  
بمثل ذراع البيت ويضرب فيه المقر بنصف ما بقي من الدار بعد البيت  
وكذلك لو كان اقر في الدار بطريق رجل او بجائط معلوم وكذلك البساتين  
والارض وهذا قول ابى حنيفة واذا كان حمام بين رجلين فاقرا حدهما ان  
البيت الاوسط منه لرجل فان ذلك لا يجوز للمقر له ان يضمن المقر نصف  
قيمة البيت لان الحمام لا يقسم وكواقر له بنصف الحمام او ثلثه كان جازما  
ولو كان عدل زطي بين رجلين فاقرا حدهما بشئ بعينه منه لرجل كان نصيبه  
من ذلك الثوب للمقر له وليس هذا كالدار الواحدة وكذلك الرقيق الحيوان  
ولو كانت دار بين رجلين فاقرا حدهما ببنت بعينه منها لرجل وانكر شره  
او اقر شره ببنت لآخر وانكر صاحبه ذلك فانه يقسم الدار بينهما نصفين

او ثلثه



فأيهما وقع البيت الذي اقربه في نصيبه سلم الى المقرله وان لم يقع في نصيبه  
قسم ما اصابه بينه وبين المقرله على البيت وعلى نصف ما بقي من الدار وتكون  
طريقا القوم عليه باب مسوب اقروا خدمهم وطريق لرجلهم بجزا اقراره على  
شركا به ولم يكن للمقرله ان يرفيه حتى يقسموها فان وقع موضع الطريق  
في قسم المقرجا ذلك عليه وان وقع في نصيب غيره كان للمقرله ان يقاسم  
بحصة ذلك الطريق فيما اصابه على ما وصفت لك في هذا البيت وتكون  
بين قوم خاص شربهم فيه اقرا خدمهم بشرب فيه لرجلهم بجزا ذلك على شرب  
فان كانوا ثلاثة نفر فاقرا خدمهم ان عشر هذا النهر لرجل دخل عليه في حصته  
وكان بينه وبين الذي اقرله على مقدار نصيبه وعلى عشرة ولو قال له عشر  
هذا الطريق لم يجر على اصحابه ولم يكن للمقرله ان يرفيه والطريق في هذا مخالف  
للنهر لان الطريق لا تقسم بينهم والنهر يتجاوزون فيه بقدر شربهم فيدخل المقرله  
مع المقر في حصته فان كان في ذلك ضرر على اصحابه لم يدخل معهم في شيء ولو  
كانت عين او ديكه بين ثلاثة اقرا خدمهم ان عشرها لرجل دخل معهم في حصته تقسم  
البيت بينهما على الثلث والعشر للمقر اذا كان يدي نفسه البيت وتكون سيفا  
بين رجلين حليته فصة اقرا خدمهم ان حليته لرجلهم بجزا ذلك على شريكه ومن  
للمقرله نصف قيمة الحلية وكذا لو كان ما عليه من الذهب وتكون دارا بين  
رجلين اقرا خدمهم ان جدها في سقف بيت منها لرجل ضمن نصف قيمة الجدة للمقر  
وكذلك لو اقر باخر في حايط منها وكذلك لو اقر بعدوين فيها او بلوح في باب  
بينه وبين اخر وتكونت دار بين رجلين فباع احدهما نصف بيت منها بطل  
لم يجر بيعه لان فيه ضررا على صاحبه وتكون وصى له ببيت منها بعينه فاقسم  
للموصى النصف كاملا فان وقع البيت في نصيبه اخذه الموصى كله وان لم يقع  
في نصيبه اخذ الموصى له بقدر دفع ذلك البيت من نصيبه في قول ابي حنيفة  
وقال محمد ان وقع البيت في نصيب الموصى اخذ الموصى له نصفه من البيت وان  
وقع في نصيب شريكه اخذ مقدار دراع نصفه من نصيب الموصى واذا قال الرجل  
لك على او على مكاتبتي فلان الف درهم فان عتق المكاتب فالاقرا باطل وان عجز  
فرد في الرق ولادين عليه فالاقرا جائز ويلزم ذلك ان شاء نفسه وان شاء  
غيره ولو قال لك على مكاتبتي الف درهم فالاقرا باطل فان عجز فرد في الرق ولا  
دين عليه كان الاقرا عليه وتكونا على عبده التاجر يدين والعبدة محجور عليه  
يحيط بقيمته فالاقرا باطل فان بيع العبد للغراء في دينهم لم يلزم الدين الذي  
اقر به المولى وكذلك ان عتق واذا اقر ان لفلان عليه الف درهم او على فلان مائة  
فلان والمقر وارثه فان الاقرا يلزمه ان شاء كان عليه وان شاء كان في مال

البيت وكذلك لو اقر بذلك بعد موته فالمشية في ذلك الى المقر فان اقر ان لفلان  
على فلان الف درهم ثم مات والمقر وارثه والدين في تركه الميت فان كان على  
دين في صحته او مرضه فدينه احق بتركته من هذا وكذا لو اقر لفلان الف درهم  
لا بل على فلان لزم المقر الدار واذا كانت الدار بين رجلين فاقرا حدهما انهما بينهما  
وبين فلان اثلاثا واقر الاخر انهما بينهما وبين هذا المقرله وبين اخر ارباعا فان الله  
اقربا الارباع يعطى الذي اقراله جميعا ربع ما في يديه ويقاسم الاخر ما بقي في يده  
نصفين ونصف الذي اخذ الربع ما اخذه الى ما في يدي المقر الذي اقرله البيت  
فيقتسمان نصفين وهذا قول ابي يوسف الذي قاسه على قول ابي حنيفة وكما في  
قول محمد على قياس قول ابي حنيفة فان الذي اقراله جميعا ياخذ من الذي اقر له  
خمس في يديه فيقسم الى نصف الذي اقرله خاصة فيقتسمان ذلك نصفين ويقاسم  
الذي اقر له ما بقي في يدي المقر الاخر نصفين واذا تنازع الرجلان في الحايط  
وبطن البناء الى احدهما فان ايا حنيفة قال هو بينهما نصفين وليس بطن البناء  
عندنا بشيء الا ترى ان وجه البناء يخرج الى الطريق الا رأت لو كان احد جانبي  
الحايط محصيا يقضى لصاحب الحصن او كان في احد الجانبين طاقا وروان نصف  
لصاحب الطاقا والروان كذلك قال ابو يوسف ومحمد في الحصن والروان  
وقال الحايط للذي اليه داخل البناء وان كان الحايط مبنيا بطاقا فالحايط  
للذي اليه الطاقات في قولهما وروان لا يحقر لا يشبه الطاقات فان كانت  
الروان في البناء من الاخر فهو مثل الطاقا وقال ابو الفضل هذا اليد على انهما لم  
يعتبرا بالروان المحفورة في الحايط وقال ابو الفضل رحمه الله في الطاقات  
ايضا هو بينهما نصفين واذا كان الباب في حايط قادم على كل واحد منهما الباب  
والحايط وعلق الباب الى احدهما فالباب والحايط بينهما نصفين في قول ابي حنيفة  
وقال ابو يوسف ومحمد الحايط بينهما نصفين والباب الذي يرد عليه العلق  
فان كان له علقا من كل جانب واخذ فهو بينهما نصفين في قولهم جميعا **باب**  
**الاقرا بشي غير عينة** واذا اقر الرجل بشاة في غنمه قيل له  
ادعي ايها شيت واقم البينة عليها واستحلفه فان ادعى شاة بغير عينة  
اعطاه المقر شاة منهن شاء فان حلف المقر على كل من لم اقبل ذلك منه وخبره  
على ان يعطيه شاة منها فان لم يعين واحدا منها شاة منها وقال لا تدري او  
رجع المقر عن اقراوه وحجده وهو شريكه فان كانت الغنم عشر فله عشر كل  
شاة منها وان ماتت شاة منها ذهبت من مالهما جميعا فان ولد شاة فيها  
كان لهما جميعا على ذلك الحث فان مات المقر فهو في ذلك بمنزله والقول قولهم  
مع ايمانهم على علم وكذلك سائر الحيوان والرقوق والعروض وتكون في دراهمي



هذه عشرة دراهم وهي مائة درهم فلقوله منها عشرة دراهم وزن سبعة  
 فان كان فيها دراهم صفار بعض وكبار فقال له المقرض عشرة صفار لم يصح  
 وان كان فيها زبوف فقال له منها صدق وكو قال لفلان في طعامي هذا كرحضة  
 فلم يبلغ ذلك الطعام كذا فهو له كله ويحلف ما استهلك من هذا الطعام شيئا  
 ولا شيء عليه ولو قال له هذه المشاة او هذه الناقة ثم جحد ذلك حلفه  
 فيها شيء وادعاها الطالب فانه يقضي له بالمشاة بالا وكسر بينهما ولا يكون  
 شريكا في الناقة ولو قال الشهود سمي لنا احدهما فنسينا هالم تجزئها دما  
 واذا اقر لرجل بحق في داف يديه فانه يجبر على ان يسمى من ذلك ما شاء وعنه  
 على ما فعل ان ادعاه المقرض فان الى ان يسمى يسمى له الحكم ثم وقفه على شيء من  
 ذلك حتى اذا انتهى الى اقل ما اقربه استخلفه ما له فيه الا ذلك وكذلك التوبة  
 والمملوك واذا اقر ان لفلان حق في هذا الغنم ثم قال هو عشر هذه المشاة والحق  
 قوله مع يمينه وكو اقر ان لفلان حقا في هذه الدار ثم قال هو هذا الجذع او  
 هذا الباب المركب او هذا البناء بغير ارض لم يصدق وقد ثبت للمقرض في  
 اصل الدار حتى اذيت لو قال غنيت الثوب او الطعام الذي في هذه الدار  
 اصدقه ولو اقر ان له في هذه البستان حقا ثم قال ثمره هذه النخلة لم يصدق  
 وان اقر بالنخلة باصلها فالقول قوله اذا اقر معها من الارض بشيء يصدق وان  
 قال هي له بغير ارض لم يصدق وكو قال له في هذه الارض حق ثم قال حقت فيها  
 اني اجرها السنة يزعمها لم يصدق وكذلك لو اقر ان له في هذه الدار حقا ثم  
 قال هو سكني شهر ولو اقر ان له في هذه الدار ميراثا او شرا ثابنا وملكا ثابتا  
 او حقا ثابتا وقال هو هذا الباب المعلق لم يصدق وكو قال له في دار والدي  
 هذه وصية من والدي ثم قال هي سكني هذه البيت سنة لم يصدق حتى يبره  
 بشركة في اصل الدار ولو وصل المنطق في جميع فقال له وصية في هذه الدار  
 سكني شهر وله حق فيها سكني شهر فالقول قوله وكذلك لو قال ميراثا سكني شهر  
 ولو كان في يدي رجل عشر من الغنم فقال لفلان فيها شركة مشاة ثم مات الغنم  
 في يد المقرض فقال المقرض انت خلطت شاة في غنمك لم يصدق على ذلك ولم يضمن  
 المقرض شيئا ولو اقر ان لفلان في زيتي هذا رطل من زيت فقال المقرض انت خلطت  
 وقال المقرض انت خلطته لم يصدق ولحد منها على دعواه وهما شركيان في الزيت  
 يضرب فيه صاحب الزيت بمثل رطل زيت ويضرب الاخر بمثل ما بقي في الزيت  
 صاحب الزيت بقيمة زيتيه لا بصلاب زيتا كله ولو كان لرجل خمسة  
 رطلا من زيت فاقرا لرجل فيه رطلا من بنفسج بعته وقسمت الثمن بينهما  
 يضرب فيه صاحب البنفسج بقيمة رطل من بنفسج ويضرب صاحب الزيت بمثل

زيتيه وان شاء صاحب الزيت اعطى رطلا من البنفسج والزيت كله له والجار  
 فيه الى صاحب الزيت لان متاعهم الغالب ولو ان رجلا في يديه ثوب مصبوع  
 بعصر فقال لرجل لك في ثوبي هذا قفيز من عصفر في صبغه فان صاحب الثوب  
 باجرا ان شاء رد عليه ما زاد قفيز من عصفر فيه وان الى ذلك بيع الثوب  
 فضرب فيه صاحب العصفر بما زاد قفيز من عصفر فيه وضرب صاحب الثوب  
 بقيمة ثوبه فان كان صبغه اكثر من قفيز ضرب صاحب الثوب بالفضل من  
 قيمة الثوب والقول في زيادة العصفر قول الذي في يديه الثوب بعد ان يما  
 اهل العلم فان وقفوا على شيء يعرف ذلك اخذ بقولهم والا فالقول قول صاحب  
 الثوب ولو ان رجلا في يديه عبد فقال لفلان في هذا العبد شرك في النصف  
 في قول ابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله القول قول المقرض اقربه وان  
 قال هو شريك فيه او قال هو لي وله او قال هو بيني وبين فلان شريك او قال  
 هو شريك فيه كان له النصف فان وصل الكلام فقال هو شريك فيه بالعشر  
 او قال معي شريك بالعشر كان القول قوله وكذلك لو قال هذا العبد لي  
 وغلان لي الثلثان وغلان الثلث واذا اقر لفلان ولفلان مع شريك في  
 هذا العبد فهو بينهم اثلث في قول ابي يوسف رحمه الله تعالى وهو مثل قوله فلان  
 وفلان شركاء فيه واذا قال قد اشركت فلانا في نصف هذا العبد فان ابان حنيفة  
 قال له النصف استخسنا وقوله اشركته في هذا العبد واشركته في نصفه  
 سواء ويبقى في القياس ان يكون له الربع اذا قال اشركته في نصفه واذا  
 اقر ان لفلان عليه حقا ثم قال اغا غنيت الدين فالقول قوله ولا يصدق  
 المدعى على ادعاء الشركة الرقبة واذا اقر ان لفلان في رقبة عبده حقا  
 فهذا يوجب الشركة في الرقبة والقول قول المقرض في مقدارها واذا اقر ان لفلان  
 حقا في عبده هذا او في امته هذه فادعى الطالب حقا في الامة فان المقرض  
 عليه فان حلف لم يكن له في الامة شيء ولا حق له في العبد لان المدعى فيه شيئا  
 ولو ادعى فيها جميعا خربت المقرض على ان يقر في ايها شاء بطاعة منه وان  
 حلف عليها خبرته على ان يفرق احدهما بشيء وحلفه على دعوى الطالب ان  
 ادعى اكثر من ذلك واذا اقر الرجل بحايطة لرجل ثم قال غنيت البناء دون  
 الارض لم يصدق ويقضي عليه بالحايطة بارضه وكذلك لو اقر باسطوانه  
 فداه معروفة فقال غنيت بناها وكو اقر بحشبة في داره اصلها ثابت  
 في الارض وعليها حمل فلقوله الحشبة دون الارض فان كان ليستطاع  
 دفعها من غير ضرر دفعت اليه وان كان لا يتخذ الا بضر ضمن المقرض قيمتها  
 لمطاب ولو اقر له بنخلة او شجرة في بستانه وهي له باصلها من الارض ولو



أقر له بثمره في نخل لم يكن له النخلة وكواقر له بكرم في أرض كان له الكرم بأرضه  
كلها لأن اسم الكرم جمع الشجر والأرض وكذلك لو أقر أن هذا البستان كان له  
الشجر والأرض والنخل وكواقر أن هذا النخل لفلان فأراد الطالب أن يأخذ  
الأرض كلها لم يكن له ذلك وإنما له الأرض بأصوله من الأرض ولا طريق  
له وليس له ما بين النخل من الأرض وكذلك لو أقر له بعشيرة أصول من هذا  
الكرم معروفة كان له تلك الأشجار بأصولها ولا يكون ما بين الشجر من الأرض  
وكواقر أن بناء هذه الدار لفلان كان له البناء دون الأرض وكذلك  
لو قال له بناء هذا الحائط وإذا أقر له بجزء من جداره فإنه يقر له بما شاء  
والقول قوله فيه وكذلك الشقص والنصيب والحق والطائفة والقطعة  
والسهم في قياس قول أبي حنيفة إذا قال له سهم من دار يثله سهم من سهم  
وإذا أقر له ببعض هذا الحائط فله البناء دون الأرض وإذا أقر له بجزء  
هذه النخلة فله الجذوع دون الأرض **باب إضافة الأقرار إلى حال**  
**الصغير وما أشبهه** وإذا أقر الرجل أنه كان أقر لفلان وهو صبي لفلان بالف  
درهم وقال الطالب بل أقرت لي بها وانت رجل فالقول قول المقر مع ميثاقه  
ولا شيء عليه وكذلك لو قال أقرت بهالة في يومى أو قبل أن أخلق وكواقر له  
أقرت بالف درهم وأنا ذاهب العقل برسام أو لم كان يعرف أن ذلك  
أصابه لم يلزمه شيء وإن كان لا يعرف أن ذلك كان أصابه كان ضامنا للمال  
وكواقر أخذت منك ألف درهم وأنا صبي أو ذاهب العقل من مرض يعرف  
أنه كان أصابه فهو ضامن للمال وكواقر أنه كان لفلان عليه ألف درهم وعقد  
لزمه المال وكذلك الحق في مسلم ثم يقر أنه كان قد أقر لفلان في دار الإسلام  
بألف درهم في دخله دخلها بأمان فإن ذلك يلزمه وكذلك لو قال دخل عينا  
فلان بأمان فأقرت له بالف درهم لزمه وكذلك لو قال له أقرت بالف  
درهم وأنا في دار الحرب وهو في دار الإسلام لزمه وكذلك المسلم يقر أنه  
كان أقر لفلان وهو حربي بالف درهم لزمه وكواقر أنه كان أقر لفلان بالف  
درهم قبل أن يعتق وقال فلان أقرت لي بها بعد العتق لزمه المال وكواقر مسلم  
قد كان حربيا أنه أخذ في حربه من فلان ألف درهم وقال فلان أخذتها مني بعد  
إسلامك كان ضامنا للمال وكذلك لو أقر المسلم أنه كان أخذ من هذا الحربي  
في دار الحرب وقال الحربي أخذته مني بعد الإسلام وهذا قول أبي حنيفة  
وبعضه قياس عليه وقال محمد يصدق في المستهلك من ذلك ولا يصدق فيما  
كان قائما بعينه **باب الأقرار بالاستيفاء** وإذا أقر الرجل لآخر ليس  
قد أقرضني ألف درهم أسبق قال الطالب بل يجهل المقر فإن المال يلزمه وكذلك

لو قال أما أقرضتني أسبق أو قال لم تقرضتني أسبق ألف درهم ولو قال أقرضتني  
أسبق ألف درهم وأعطيتني أو أسلفتني أو أسلمت لي أو استودعني أو وضعت  
عندي أو دفعت لي أو نقدتني فإنه لا يصدق في قول أبي يوسف وقال محمد  
هو كله سواء والقول قوله وكواقر أنه أخذ منه ألف درهم فلم يتركه يذهب  
بها لو قال غصبت ألف درهم فذهب بها أو قال غصبت ألف درهم  
فأنزعتها من يدي لم يصدق ولو أن قضاوا أن فلانا أسلم إليه ثوبا ففضي  
به ثم قال بعد ما قطع الكلام لم يدفعه إلى يصدق ولو وصله به صدق  
وإذا قال الرجل لآخر أعطيتني أسبق ألف درهم وفصل الألف فهذا استيفاء  
ولم يلزمه شيء ولم يفصل الألف كان أقر أو إذا أقر أن لفلان عليه مائة دينار  
أو شيء عليه فالقول قوله وكذلك لو قال أودعني عشرة دراهم أو لم تودعني  
لم يلزمه شيء وكذلك لو قال لك على عشرة دراهم أو على فلان وكذلك لو كان  
فلان ذلك عبدا أو صبي أو حر تبا أو مكاتب أو فهو سواء ولا شيء على المقر  
وكذلك لو قال غصبتك أنا أو فلان وإذا قال لك على عشرة دراهم أو على فلان  
فأضاف إلى شيء لا يكون عليه دين والمال لازم للمقر في قياس قول أبي حنيفة  
وقال أبو يوسف ومحمد لا يلزمه وإن قال لفلان على عشرة دراهم أو لفلان  
على دينار لم يلزمه شيء وكذلك لو قال على عشرة دراهم أو لفلان على دينار  
ولو قال لك على عشرة دراهم أو على عبك فلان وليس على عبده دين فإن الفسخ  
يلزمه أو قلن مر عبده بصرقها إلى أيها شاء وكواقر أن على عبده دين يحيط بقيته  
لم يلزمه من هذا الأقرار شيء فإن قضى عنه دينه يوما من دهره وهو عبد  
على حاله فإن الأقرار يلزمه **باب الأقرار بقبض شيء من ملك**  
**الإنسان والاستثناء في الأقرار** وإذا أقر الرجل أنه قبض من بيت فلان ألف  
درهم وقال هي لفلان آخر فإن المال يلزمه لصاحب البيت فإن زعم  
أنه لا خروا أنه قبضه متذمنا له مثله وكذلك لو قال قبضت من صندوق  
فلان مائة درهم فهو ضامن وكذلك لو قال قبضت من كيس فلان أو قال من  
سقط فلان ثوبا هو ديار أو من قرية فلان كرحضة أو من نخل فلان كتمر أو  
من زرع فلان كرحضة وكذلك لو قال قبضت من أرض فلان عدل زطي ثم  
قال مررت فيها فزلتها ومعى حال من زطي فإنه يقضى بالزطي لصاحب الأرض  
وكذلك لو قال أخذت من دار فلان مائة درهم قال كنت فيها ساكنا أو  
كنت معي بإجارة لم يصدق فإن جاء بالبينة أنها كانت في يديه بإجارة  
أو أنه ترك أرض فلان أبرته من ذلك وإذا كانت الدار في يدي رجل فأقر أنها  
لفلان لا يثبت منها معلوما فإنه لا يثبت على ما قال وكذلك لو قال لا تلتها أو



قال الاتسعة اعتساها الى وكوال الدار لفلان وهذا البيت كانت الدار  
كلها لفلان كذلك لو قال الدار لفلان ولكن هذا البيت لي وكذلك لو قال  
هذه الدار لفلان وبناؤها الى وكوال هذه الارض لفلان ونحطها الى وكوال  
هذه النخل لفلان باصوبها وبناؤها الى وكوال هذه الدار لفلان الابناء لها  
فانه لم يصدق ايضا على البناء والبناء بالغ وليس هذا باستثناء وكذلك  
لو قال هذا البستان لفلان النخل يعني اصوله فانه الى وكوال هذه الحجة لفلان  
لفلان الابطال انتهائهما الى وكوال هذا السيف لفلان الاحلية فانه الى  
ولو قال هذه الدار لفلان ثم قال بعد ذلك بل لفلان فهي الاولى وليس  
للاخر شيء وكذلك لو قال هي لفلان ثم قال بعد ذلك ولفلان فهي الاولى وليس  
للاخر شيء وان اقرامها لفلان ولفلان فوصل المنطق فهي بينهما نصيبين  
فان وصل فقال لفلان الثلثين ولفلان الثلث فهو كما قال واذ اولدت  
الحارية في يدي رجل ثم قال الحارية لفلان والولدي فهو كما قال وكذلك  
لو سكت عن الولد سبع الام ولو اقام رجل البيعة ان الحارية له قضيت له بها  
وبولدها وكذلك ولد ساير الحيوان ولو كان في يده خاتم فقال هذا الخاتم  
لفلان ونقصها الى كان الخاتم لفلان ونقصه له وكذلك لو قال الانقصه فانه الى وكذلك  
لو قال هذه الحلقة الفضة لفلان ونقصها الى ولو كان في يده صندوق فيه متاع  
فقال هذا الصندوق لفلان والمتاع الذي فيه لي كان كما قال وكذلك لو كان ساكنا  
في دار وفيها متاعه ودوابه فقال الدار لفلان وما فيها الى وكذلك لو لم يذكر  
ما فيها كان ذلك المقر ولويذا فقال لهذه الدار واراضيها فلان كان الارض  
والبناء لفلان وكوال هذه الارض لفلان كان البناء لفلان وكوال الارض لفلان  
والبناء للآخر كان البناء الاول والارض للثاني ولا يجوز اقراره للثاني على ذلك  
كما يجوز على نفسه وكوال اقرانه غصب هذه العبد من فلان ثم قال لا بل من فلان  
فانه يقضي بالعبد الاول ويقضي للآخر بقيمة العبد فان دفعه هو ولم يدفعه  
حتى قضى به القاضي فهو سواء وكذلك الوديعة والعارية من قبل انه اقلها  
باقراره الاول فصا رضاءنا للآخر قيمة ذلك وكذلك الاملاك كلها ما خلا النكاح  
في قول ابي حنيفة رحمه الله واذ اقران هذه الالف درهم بعينها لفلان ودية  
عندي او لم يقل عندي ثم قال لا بل لفلان وديعة فانه يقضي بها للاول ويقضي  
على المقر مثلها للثاني وكذلك هذا في الغصب وكذلك هذا في العروضة والديون  
واذا قال هذا العبد الذي في يدي وديعة لفلان الانقصه فانه لفلان فانه  
كما قال وكذلك هذان العبدان لفلان الا هذا فانه لفلان وكوال هذا العبد  
وهذا العبدان المقر له الاول الا الاول فانه لم يصدق وكافا جميعا لفلان

الا ترى انه لو قال هذا العبد لفلان الا انه لفلان وديعة عندي كان الاول  
ويضمن للثاني قيمته ان كان اقربيه وديعة او غصبا ولو قال هذا العبد لفلان  
وهذا العبدان الانقصه الاول فانه لفلان والانقصه الاخر فانه لفلان كان جازما  
عليما قال وكذلك هذا في الحنطة والشعير والذهب والفضة والدار والارض  
**باب الاقرار بالمجهول او بالشك** واذ اقر الرجل ان لفلان عنده ودية  
ولم يبين ما هي فما اقربيه فهو مصدق عليه والقول فيها قوله بعد ان يحلفه  
لو اقر شوب وديعة وجاء به معييا واقرانه حدث عنده هذا العيب فلا ضمان  
عليه وان انكر صاحبه ان يكون استودعه وكذلك لو قال ضاع الثوب الا ترى  
انه لو قال وضعت خاتمك على يدي قضاع كان القول قوله لانه لم يصف الى نفسه  
في ذلك فعلا يضمن به وكوال لفلان على الف درهم او لفلان كان الجواب فيه عليما  
في اول الكتاب في قوله غصبت هذا العبد من هذا او من هذا وكوال لفلان  
على الف درهم ولفلان مائة دينار او لفلان فالالف درهم الاول والقول  
في المائة دينار بين الاخر مثل القول في المسئلة الاولى وكوال لفلان على مائة  
دينار ولفلان كرحنطة او لفلان كرحشعير فالدينار ثابت ولا يثبت من  
الحنطة والشعير لواحد من الاخرين ولكل واحد منهما ان يحلفه على ذلك  
ولو قال لفلان على مائة درهم ولفلان او لفلان فلان اول عليه نصفها والنصف  
الباقى يحلف لكل واحدة من الاخرين عليه الا ان يصطلي عليه فيكون بينهما  
نصفين وكوال لفلان قبل مائة درهم او لفلان وفلان فالنصف للثالث  
والنصف الباقي من الاولين عليما وصفتنا في المسئلة الاولى بين الاخرين قوله  
على قبلي دين وعندي وديعة وفي مالي شركة ومن مالي حصة وان قال لفلان  
على مائة درهم والا لفلان كان هذا مثل قوله او لفلان في قول ابي يوسف  
وقال محمد الالف للاول ولا شيء للثاني وكوال لفلان على مائة درهم بل لفلان  
او قال لا بل لفلان فهو سواء ولكل واحد منهما مائة درهم وكوال لفلان  
على مائة درهم الا فعلى حجة لزمته المال ولم تلزمه الحجة وكوال لفلان  
على مائة درهم او على حجة لم يلزمه المال وكوال لفلان على الف درهم بل عليه  
حجة لزمه المال والحجة وكوال لفلان على الف درهم وزن سبعة او نقصها  
لفلان اخر فنهنا باطل مثل الباب الاول الا ان يجتمعا على نصفها فيأخذانه  
وكوال لفلان على مائة درهم والا فعلى حجة فهذا اقرار بالمال لانه اخر عن  
فصل ما ضربه وحلف عليه وكوال قد افرضني فلان اس مائة درهم والا  
لفلان اخر على دينار ولزمته الداهم وبطل الدينار وكوال لفلان على مائة  
درهم والا لفلان على دينار ولم يلزمه لواحد منهما شيء في قول ابي يوسف وقال



محمد رحمه الله يلزمه الاول ماية درهم ولو قال للفلان على دينار او درهم فهذا  
 باطل في القياس ولكن ادع القياس والزعم الاقل من ذلك درهما واستخلفه  
 على الدينار ان ادعى الاخر الامرين جميعا فان ادعى الدينار وحده حلفته  
 عليه وبري من الدراهم وكذلك لو قال على كرحضة او كرشعير او قال كرحضة  
 او درهم وكذلك لو قال على ثوبه روى سلم او نهودي فان ادعى الطالب بذلك  
 كله وحلف المطلوب عليها لزمه الاقل ولو قال له على الف درهم ودينار او كرحضة  
 لزمه الاقل والاقل من الدينار والكر ولو قال له على ماية درهم او دينار وكرحضة  
 والكر لزمه والخيار في الماية والدينار وله الاولين اذا ادعى صاحبه ولو قال  
 له على ماية درهم او نصفها فنصفها ثابت عليه ولو قال له على الف درهم بعض  
 او سود فعليه الاولين منها ولو قال على الف درهم وماية دينار او كرحضة وك  
 شعير فعليه الاول والرابع والخيار في الثاني والثالث وعليه الاولين منهما  
**باب اقرار المريض بقبض الدين وغيره ولا يجوز اقرار المريض اذا مات**  
 من مرضه ذلك بقبض دين له على وارث من ورثته اصلي او من كفالة في النكح  
 او في المرض منه ولا من المكفول عنه ولا من الكفيل عن الوارث ولا من اجنبي يترى  
 له عن الوارث ولا بالحوالة عن الوارث الى غيره وكو قبضه من الوارث او من  
 ادعى عنه بمعاينة الشهود جاز ولو وكل رجل ببيع عبده فباعه من  
 ابن الامر ثم مرض الامر مرضا مات فيه فاقر انه قبض الثمن من الابن ودفعه  
 الى المريض لم يصدق على ذلك وان صدقه المريض ولو كان المأمور هو المريض  
 والامر هو الصحيح كان الوكيل مصدقا ولو جحد الامر ذلك فان كان المشتري  
 وارثا للوكيل والامر هو المريض لم يصدق الوكيل على ذلك وان كان دارثا  
 للوكيل دون الامر لم يصدق الوكيل على قبض المال لانه يلزمه الا ان يقول  
 قبضته ودفعت له الى الامر او ضاع مني فيصدق حينئذ ولو ان مرضا عليه  
 دين يحيط بما له او بقبض دين له على اجنبي كان ذلك جائزا اذا كان الدين  
 في الصحة فان المريض اخاله وله ابن نجبه عن الميراث ثم مات الابن ثم  
 مات الاب والآخر من ورثته لم يجز اقراره بقبض الدين منه وكذلك لو كان  
 له على ابن نصراني دين فاقر بقبضه ثم اسلم الابن ثم مات المريض والابن  
 ورثته ولو اقر بقبض دينه من امرأة ثم تزوجها ثم مات وهي من ورثته  
 فهو مصدق على ذلك وكذلك لو اقر بقبض دين من امراته ثم ابانتها وانقضت  
 عدتها ثم مات المريض فهو مصدق على ذلك ولو خلع امراته في مرضه على حلال  
 فانقضت عدتها واقر باستيفايه منها وليس عليه دين في الصحة ولا في المرض  
 كان مصدقا وكذلك لو صالح في مرضه من جراحة فيها قصاص او من دم عمدا على

مال ثم اقر بقبضه وهو غير وارث صدق واذا اقر العبد بالتاجر في مرضه  
 بقبض دين كان له على مولاه فان كان عليه دين لم يجز اذا مات من ذلك المرض  
 وان لم يكن عليه دين جاز وكذلك المكاتب اذا كان مولاه وارثه وعليه دين وكان  
 على مولاه طعامه والمكاتبه دراهم فاقربا استيفاء الطعام ثم مات وقد ترك  
 وما له ورثته على المولى فهو مصدق في ذلك فان كان عليه دين يحيط بما له  
 لم يصدق في ذلك لان مولاه وارثه لانه عبدا ذالم يترك وفا اذا اقر المريض  
 وعليه دين يحيط بما له انه قبض من وارثه وديعة كانت له عنده فهو مصدق  
 في ذلك لان المستودع لو قال دفعتها اليه كان مصدقا وان انكره المريض  
 وكذلك المضاربة والعارية وكل شيء اصله امانه وكذلك لو كان ذلك من  
 ثمن بيع باعه له من غير وارث فقال الوارث قد قبضته ودفعت له الى المريض  
 او ضاع عندي كان مصدقا وكذلك لو كان المريض اعطاه دراهما شيئا  
 له بها له حاجة وقال الوارث قد فعلت ودفعت الى المريض فهو مصدق  
 وان كذبه المريض او صدقه فهو سواء وان دفع المريض الى وارثه دراهم  
 ليقبضها غريبا من غريبه فقال الوارث قد دفعتها اليه وكذبه الغريب لم يصدق  
 مصدق في هبة نفسه ولا يصدق على ابطال حق الغريم وان صدقه المريض  
 او كذبه فهذا سواء وان وكله بقبض دين له على اجنبي فقال قد قبضته  
 ودفعت له اليه فهو مصدق والمطلوب بريء وان وكله ببيع متاع له ولابن  
 عليه فباعه بالقيمة بشهادة الشهود ثم قال في حياته او بعد موته قد  
 قبضت الثمن ودفعت اليه او ضاع فهو مصدق وان قال بعت المتاع واستبق  
 الثمن وضاع فان كان المتاع مستهلكا ولم يعرف الذي اشتراه فهو مصدق  
 كان المريض حيا او ميتا وان كان المتاع قايما والذي اشتراه معترف فمصدق  
 وليس على المريض دين قال الوارث مصدق ايضا اذا كان المريض حيا فان كان  
 على المريض دين لم يصدق الوارث على ذلك وان صدقه المريض فيه واذا مات  
 المريض فقال وارثه كانت له عندي وديعة قد دفعتها اليه فهو مصدق  
 وكذلك المضاربة والبضاعة وان كان عمل بالمضاربة او البضاعة  
 لم يصدق وكان ضمنا فان كان المريض اقر في مرضه انه معه مضاربة  
 او بضاعة قال الوارث مصدق في الرد وكذلك لو قال دفعت الى الورثة  
 انصياهم من ذلك بعد موت المريض فانه مصدق في ذلك غير ان نصيبه  
 الذي بقي بينه وبين الورثة بعد ان يحلفوا ما قبضوا ولو اقر المريض بقبض  
 شيء مضمون كان في بدو وارثه من غصب وغيره لم يصدق واذا مرض العبد بالتاجر  
 فاقربا بين لاربعة رهط لكل واحد منهم الف درهم ثم باعه القاض في دينهم



وهو مريض فاشتراه احدهم بالف درهم وقبضها وكيل القاضي فهلكت  
عنده واعتق المشتري العبد ثم مات المشتري واخذ الفراء وارثه  
واكتسب العبد ما لا في مرضه ثم مات فان ماله يقسم بين غريميه الثلاثة  
الباقين يضرب كل انسان منهم بدينه ولا يضرب بدين الذي اعتقه  
لانه قد ملكه فبطل دينه ولا يلزم العبد منه شيء ولكن يكون ذلك في غنمه  
وفي ماله الذي كان قبل البيع فاذا هلك ذلك بطل دين العتق ولا يبطر دين  
الوارث من قبل ان يقر له يوم اقر وليس يوارث ولو ان مريضنا اقر لابنه  
بدين وابنه عبد ثم عتق ثم مات الاب وهو من ورثته فاقراره بالدين جائز  
لان المولى دون العبد وان كان العبد جارا عليه دين فالقرار باطل من قبل  
ان هذا منفعة له بقضاء دينه ولو اقر المريض وابنه وهو مكاتب ثم مات  
الاب والابن مكاتب على حاله فاقراره له جائز ولو عتق مكاتب قبل موت الاب  
لم يجز له الدين لانه وارث ولو اقر المكاتب في مرضه لابنه الحر بدين ثم مات مكاتبنا  
ولم يترك وفاء بالدين دون المكاتبه قالوا قرار جازم وان ترك فكذلك كله كان  
اقراره بالدين باطلا لانه وارثه **باب الاستثناء** واذا قال الرجل  
لفلان على الف درهم الاسبعماية وخمسين درهما فالاستثناء جائز وان قال  
له على الف درهم الالف درهم فالالف له لا درهم والاستثناء باطل وكو قال  
على الف درهم الادينار فالاستثناء جائز وبطرح من الالف قيمة الدينار  
وكذلك لو قال الافلس والاكرحنطة فانما يستحسن اذا استثنى شي من  
الكيل والوزن او شيئا مما يباع عددا ان يجوز الاستثناء في قول ابو حنيفة  
وابن يوسف رحمهما الله ولو استثنى شيئا او شيئا كان الاستثناء باطلا  
وقال محمد الاستثناء من غير جنسه لا يجوز باطل في جميع ذلك وكو قال لفلان  
على الف درهم ولفلان على مائة درهم الاقرار كان الاستثناء من الاجر  
ولو قال لفلان على الف درهم ولفلان على مائة دينار الالف درهم من الالف  
كان كما قال وكولم يبين انه من الالف جعلته من الدينار فان اقر لرجل واحد  
فقال له على الف درهم ومائة دينار الالف درهم جعلت الاستثناء من الالف  
وكذلك لو قال له على كرحنطة ودرهم الاقبح حنطة اذا كان ذلك الواحد  
جعلت الاستثناء من نوعه استحسانا واذا قال لفلان على الف درهم  
الاماية درهم او خمسين درهما جعلت عليه تسعماية وخمسين درهما وجبت  
الاستثناء للاولين الا ان ياتي اليمين ورايت في رواية ابو حفص ان عليه  
تسعماية درهم ولو قال لفلان على الف درهم ومائة دينار الامة درهم عشرة  
دنانير فعليه تسعماية درهم وتسعون دينارا ولو قال له على الف درهم

وما يدينار الالف درهم كان الاستثناء باطلا الا انه استثنى احد الثنتين  
كله ولو قال لفلان على كرحنطة وكرحنطه الا كرحنطة وقبض شعير قال استثنى  
قبض شعير جائز واستثنى في كرحنطة باطل وهذا قول ابى يوسف ومحمد  
رحمهما الله في قياس قول ابو حنيفة يلزمه الكرا في جميعها لان استثنائه الكرا  
فصل بين الافراد وبين استثناء القبض فصا كانه سكتها الا ترى ان ايا  
حنيفة يقول لو قال لالعبد انت حر وحران شاء الله كان استثنائه باطلا  
ولو قال لفلان على الف درهم ولفلان مائة دينار الالف درهم كان الاستثناء  
جائزا من المال الاخر ولو قال لفلان على الف درهم استغفر الله الاماية درهم  
فالاستثناء باطل لانه فصل بينه وبين الاقرار وكذلك التسبيح ولو قال لفلان  
على مائة درهم يافلان الالف درهم كان الاستثناء جائزا ولو قال لفلان  
على الف درهم فاشهد واعلي ذلك الالف درهم فالاستثناء باطل ولو قال  
لفلان على الف درهم الالف درهم فاشهد واعلي ذلك الالف درهم فالاستثناء باطل  
من قبل انه استثناء القضا وكذلك لو قال قد قضيتها وكو قال الالف درهم  
درهم وقد قضيتها اياه كانت عليه الالف درهم ولو قال له على الف  
درهم الالف درهم قضيتها اياه كانت عليه الالف درهم وقول قضيتها كانت عليه الالف  
درهم ولو قال على درهم الادانق من ثمن نقل قد قضيتها اياه كان عليه درهم لانه  
نطع بين الاستثناء وبين القضاء بكلام فصا والقضاء على الدرهم وقوله الا  
دانق وغير دانق ونقصان سواء قال الشيخ ورايت في رواية ابو حفص  
ان عليه درهم الادانق وهذا الجواب اقرب الى وفاقا مما اعتل به في المسئلة  
ولو قال لفلان على الف درهم ان شاء الله كان الاقرار باطلا وكذلك لو قال  
عندي ومعى وقال ابو حنيفة رحمه الله لو كتب عليه ذكر حق لفلان على فلان عليه  
كذا وصكه الى كذا ومن قام بذكر هذا الحق فهو له اياه ان شاء الله فهذا المال  
باطل ولا يلزمه هذا في الصك وقال ابو يوسف ومحمد يستحسن في الصك قبض  
اياه لا معنى هذا الاستثناء على من يقوم بالحق ولو قال لفلان على الف درهم ان  
شاء فلان فقال فلان قد شئت فهذا الاقرار باطل وكذلك كل اقرار علق  
بخاطر او بشرط نحو قوله ان دخلت الدار وان قطرت السماء وان هبت الريح  
او ان قضى الله وان اراده او رضيه او احبه او قدره او يسر او يسر  
لذلك او ان اصبحت مالا وان كان كذلك او ان كان حقا وان قال شهادتي  
ان ايه على مائة درهم ان مت فمى عليه ان عاش او مات فليس هذا باستثناء  
ولا بخاطرة وكذلك لو قال له على الف درهم اذا جاء راس الشهر او اذا اقبل  
الناس الى الفطر او الى الاضحية فهذا كله اقرار وهي حاله عليه ان لم يقر الفطر



بالاصل ولو قال له على الف درهم الا ان يبدا والمقا لا قرا وباطل وانما ان  
قبل ان يبدا له وكذلك لو قال الا ان يبدا غير ذلك ولو قال له على الف درهم  
ان حمل متاعى هذا الى منزلي بالبصرة ففعل ذلك وقد كان حاضرا يسمع هذه الفتا  
فهو اجازة وهذا جائز وكذلك لو قال على الف درهم ان حملت هذا المتاع  
الى بيتي وكذلك لو قال لفلان على الف درهم فيما اعلم فهو باطل ولو قال اشهد  
ان لفلان على فلان الف درهم فيما اعلم كانت الشهادة باطلة وهذا قول ابى  
حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف هو شك في الشهادة وليس في الاقرار لان  
له آراء لو قال له على الف درهم في علي وقال قد علمت ان له على الف درهم كان لا  
له في قول ابى يوسف ولا يلزم في قياس قول ابى حنيفة ومحمد الا في قوله قد علمت ولو  
قال له على الف درهم فيما اظن او فيما ظننت او فيما احسب او فيما حسبت او فيما  
ادرك او فيما رايت فهذا كله باطل ولو قال له على الف درهم في شهادة فلان  
او في علم فلان لم يلزمه شيء فان قال بشهادته او بعلمه لزمه المال فان قال في قوله  
او بقوله او في حسابه او بحسابه او في حساب فلان او في كتابه او بكتاب  
لم يلزمه شيء وان قال بصكه او في صكه او قال في صكه ولم يصفه الى احد  
او في كتاب او بكتاب او في حشوا او من حساب بيتي وبينه او من كتاب بيتي  
وبينه او قال له على صكك بالف درهم او كتاب او حساب بالف درهم يلزمه  
المال في ذلك كله ولو قال له على الف درهم من شرك بيتي وبينى او من شرك  
ما بينى وبينه او من تجارة بيتي وبينه او من خلطة لزمته الف كلها في جميع  
ذلك وان قال له على الف درهم في قضاء فلان وهو قاض او في فري فلان  
الفقيه او بقتياه او في فقهه لم يلزمه شيء فان قال بقضائه لزمه فان لم يكن  
فلان قاضيا فقال العا لمحاكمته اليه فقتضى عليه لزمه وان تصادقا على انه  
لم يحاكم اليه لم يلزمه شيء وان قال على الف درهم في ذكره او بذكره لم يلزمه  
شيء وان اقران لفلان عليه كرحضة من سلم او من سلف لزمه ذلك وان  
قال لفلان على مائة درهم من ثمن بيع او ببيع او ببيع او من قبل بيع او من  
اجارة او اجارة او اجارة او كفاالة او من كفاالة او بكفاالة او على كفاالة  
لزمه المال ولو قال لفلان على الف درهم الاشياء فانه يلزمه خمسمائة وثلثون  
وكذلك لو قال لا قليل وكذلك لو قال له على ركها الف درهم او عظم الف درهم  
او حمل الف درهم او قريب من الف درهم فان مات المقر كان القول فيما زاد على  
الى ورثته وكذلك هذا في الغصب والوديعة وغيرها وكذلك هذا في الكيل  
والموزون والنياب وكل دين يجوز فيه السلم ولو قال له على ما يتجر درهم الياقوت  
درهم فعليه مائة درهم وتسعة وسبعون درهما والدرهم الاخر غاية لا يشهد

في قول ابى حنيفة ولو قال على ما بين كرسعير الى كرحضة فعليه في قياس  
قول ابى حنيفة كرسعير تاما وكرحضة الا تقين وقال ابو يوسف ومحمد يلزم  
ذلك كله في المسئلتين جميعا وكذلك لو قال — له على ما بين عشرة دنانير  
الى عشرة دراهم فعليه الدنانير وتسعة دراهم في قياس قول ابى حنيفة  
رحمة الله وكذلك الكيل والوزن كله ان اختلف النوعان او اتفق فهو سواء  
والواحد من الاخير هو الغاية وكذلك قوله من كذا الى كذا **باب الاقرار**  
بشيء غير مسمى المبلغ واذا اقران لفلان عليه دراهم ولم يسما لزمه ثلاثة دراهم  
وان اقران له عليه دراهم كثيرة لزمه في قياس قول ابى حنيفة عشرة دراهم وقال  
ابو يوسف ومحمد اهما ما بين درهم الى ما يجب فيه الزكاة وان قال له على دنانير  
كثيرة لزمه عشرة دنانير في قياس قول ابى حنيفة وفي قولهما يلزمه عشرون دينارا  
واذا اقر فلان عليه كذا كذا درهما ولم يسم شيئا لزمه احد عشر درهما واذا اقر  
لفلان كذا وكذا درهما وكذا كذا دينارا فعليه من كل واحد منهما احد عشر درهم  
شيئا لزمه احد عشرون درهما وكذلك في الدنانير والكيل والوزن ولو اقر  
ان لفلان عليه كذا كذا كذا محتوما حضة بالها سمي كان عليه احد عشر محتوما واذا  
اقران لفلان عليه كذا كذا درهما وكذا كذا دينارا فعليه من كل واحد واحد  
احد عشر ولو قال له على كذا كذا دينارا او درهما كان عليه احد عشر منهما جميعا  
وان قاله على مال عظيم من الدراهم فعليه ما يجب فيه الزكاة ما بين درهم في  
قول ابى يوسف ومحمد ولو قال له على مال كان القول فيه قوله والدرهم مال ولو قال  
له على حضة فالقول في ذلك ما قال ربع حضة فما فوقه وكذلك الكيل  
والوزن كله وكذلك لو قال له على عشرة دراهم ونصف فالقول في النصف  
بالمال درهم او اكثر منه او اقل منه فان شاء قال هو فانقضته وان قال له  
على بضعة وخمسين درهما فالبضعة ثلاثة دراهم فصاعدا وليس له نقص  
من ثلاثة ولا يشبه هذا السيف واذا اقران لفلان عليه حقا او فلان قبله  
شيء فالقول فيه قوله بقرعما شاء فنلزمه ذلك ولا يلزمه غير ولو قال له على  
عشرة دراهم ودنانير فالدينار فضة وكذلك القيراط وكذلك لو قال له على ما  
دينار فالماية دنانير وكذلك جميع الكيل والموزون وهذا يكيل بالبلد ووزنه  
وسجانه ولو قال له على الف كان القول قوله فيه وكذلك لو قال له على مائة  
ونصف كان القول في المائة قوله بقرعما شاء وكذلك كل شيء لا يكيل ولا يوزن وكذلك  
لو قال له على مائة وثوبان ولو قال له على مائة وثلاثة اثواب كان الجميع ثيابا  
بقرعما شاء من اجناس الثياب وكذلك ما زاد على الثلاثة اثواب ولو قال  
له على ما يتجر ثيابا فضة وذهب فعليه من كل واحد منهما النصف والقول



قوله في الجودة والردارة وكذلك جميع ما يقربه من الكيل والوزن والنياب  
وغيرهما قرضا او سلا او غصبا او ودعة او شرا او ميرا في كساح او  
في خلع او وصية او كفا له او غير ذلك ولو قال له على كرم حنطة وشعير اسم  
كان عليه من كل واحد منهما الثلث ولو قال له عليه قفيز من حنطة وشعير الارب  
كان الاستثناء جائزا وكان عليه ثلاثة ارباعه من كل واحد النصف وكذلك لو  
له قبلي مثاقيل من مسك وزعفران ولو قال للفلان على وفلان قفيز حنطة فعليه  
لكل واحد منهما نصف قفيز منهما فان قال استودعني ثلاثة اثواب زطي ونبود  
كان القول قوله فان شاء قال هو يودي وزطيان مع يمينه ولو اقران الذي له  
على فلان لفلان وكان المقر على فلان مائة درهم في صدك وعشرون دينار في صدك فقال  
المقر انما عني الدراهم خاصة وادعاهما المقر له فيما جميعا المقر له ولو قال  
لم يكن المقر له ان يتقاضى المال من الغريم وان صدق الغريم فانه قد اقر له بذلك  
لم يجبر على دفعه اليه فانه دفعه اليه الغريم يري ولو كان لرجل على رجل الف درهم  
فاقران نصفها لفلان فهو جائز والمقر هو الذي يتقاضى ويعطى المقر له نصف  
ما خرج منه وليس المقر له ان يتقاضى ان قاب المقر وان ادعى المقر له الضمان  
المقر وقال ادبته بغير امرى وقال المقر له ادبته ذلك فالقول قول المقر ولا ضمان  
عليه وان ادعى انه اذاه باذنه فهو قرض من له بعد ان يحلف المقر له ما اذنه في  
ذلك وكذلك لو كان هذا في سلم او بيع او غصب شيء من الكيل والوزن ولو كان  
لرجل على رجل كرم شعيرا وتمرا وكر حنطة فاقران نصف طعامه الذي على فلان لفلان  
وانما اقر له بالحنطة دون الشعير اذا قال لفلان عندي الف درهم فوضد  
فهو قرض من نصفها قرضا والنصف الاخر ودعة وكذلك لو قال له قبلي الف درهم  
مضاربة وقرض فان وصل الكلام فقال مائة منها قرض وتسعمائة مضاربة كان  
القول قوله وكذلك لو قال له قبلي كرم حنطة وشعير الحنطة مختوم والشعير شدة  
وثلاثين مختوما كان القول قوله وان وصل الكلام كان عليه من كل واحد النصف  
ولو قال له عندي الف درهم هبة وودعة فانها ودعة ولا تكون هبة لانه  
لم يقبضها ولو قال غصبتك ثمانية اشجار فميرما يجب فيه الزكوة ان يعين شاة  
ولو قال غصبتك ابلا كثيرة فهي خمسية وخمسون ما يجب فيه الفريضة واذ قال  
حنطة كثيرة فهي خمسة اوساق وهذا قول محمد وهو قيا س قول ابو يوسف  
ولو اقران الودعة التي له عند فلان لفلان فهو جائز وليس المقر له ان يأخذها  
من المستودع ولكن المقر يأخذها فيدفعها الى المقر وان دفعها المستودع  
الى المقر له يري فان كانت له عنده ودائع فقال عني لم يصدر في  
سائرهما في اقراره فان قال فلان ما استودعني المقر شيئا وقال المقر استودعني

ايه بغير امرى فالمقرضا من لها بعد ان يحلف المقر ما امر بذلك فان اقر  
وقال المستودع رد دتها الى المقر وقال دفعتها الى المقر له او قال اضاعت  
فالقول قوله مع يمينه والذي يلي خصوصيته واستخلافه المقر ان كان اودعه  
بازن المقر له باب **الاقرار بكذا الابل بكذا** واذا اقران لفلان عليه الف  
درهم ابيض لابل اسود كان عليه افضلها والاخر باطل وكذلك الجيد والري  
واذا قال له على درهم لابل دينار ودرهم جميعا وتو قال على كرم حنطة لابل كرم  
شعير كان عليه الكران جميعا وكذلك اذا اختلف النوعان من الكيل والوزن  
وان كان نوعا واحدا فعليه اكثرهما وكذلك لو قال له على قفيز حنطة جيد لابل  
ردي فهو جيد وكذلك ردي لابل جيد وكذلك لو قال له على مختوم من رطل  
لابل فارسي وكذلك لو قال مختوم من رقيق حواري لابل هو ردي او قال ردي  
لابل حواري فهو حواري ولو قال له على رطل ينفسح لابل حري لزمه جميعا وكذلك  
لو قال له على رطل من سمن غنم لابل سمن بقر كان عليه رطلان ولو قال لفلان على  
الف درهم قرضا لابل لفلان فعليه لكل واحد منهما الف درهم وكذلك لو كان  
الثاني مكاتب المقر له الاول او عبده تاجر عليه دين لزمه الف لكل واحد منهما  
وان لم يكن عليه دين لزمه الف واحدا استحسانا ولو قال لفلان على  
الف درهم من ثمن جارية باعيتها بالف درهم لابل فلان باعيتها بالف فعليه  
لكل واحد منهما الف درهم الا ان يقر الثاني انها الاول فتكون الف واحدا  
استحسانا واذا كان لرجل على رجل عشرة دراهم بيض وعشرة دراهم سود  
فاقر الطالب انه اقتضى منه درهما ابيض ثم قال لابل اسود وادعى المطلوب  
انه قد قضاه الدرهمين فاني الزم الطالب الدرهم البيض فقط وهذا لا فرق  
بالدين سواء ولو كان عليه مائة درهم في صدك ومائة في صدك اخر فقال قبضت  
منك عشرة دراهم من هذا الصدك لابل من هذا عشرة واحدة بجعلها من ثمنها  
شاء الذي وكذلك لو كان ياخذها كفيلا ولو كان له عليه درهم وعشرة ودينار  
فقال قبضت منك دينارا ولا بد درهما لزمه جميعا وكذلك الانواع المختلفة  
ولو كان له على رجلين كل واحد منهما مائة درهم في صدك على احد اوهما في صدك  
وكل واحد منهما كفيلا عن صاحبه فقال قبضت من هذا عشرة لابل من هذا الزنه  
لكل واحد منهما عشرة وكذلك لو كان كفيلا بذلك على رجل واحد ولو كان لرجل  
على رجل الف درهم فقال له الطالب دفعت الي منها مائة درهم بيدك ثم  
قال لابل ارسلت بها الي مع غلامك فانها مائة واحدة لا يزمه اكثر منها ولو اقر  
انه قبض منها مائة درهم فقال المطلوب وعشرة دراهم ارسلت بها  
اليك مع فلان وثوبا بعثته بعشرة فقال الطالب قد صدقت وقد دخل هذا



في هذه المائة كان القول قوله مع يمينه وفي بعض الروايات فقال المطلوب عشرة  
درهم ارسلت بها اليه بعرفات وهذا شبه لانه ذكر في اخي الكتاب في باب  
الافراد بالقبض نحو هذه وجعل القول قول الطالب ولو كان به كميل فقال قد  
قبضت منك مائة لابل كفلتك لزمه لكل واحد منهما مائة درهم فان ادان  
يستحق كل واحد منهما لم يكن عليها يمين لانه قد اقر بذلك **باب الافراد**  
**بمال دفعه اليه اخر** واذا اقر الرجل فقال دفع الي هذه الالف فلان وهو فلان  
وادعى الالف كل واحد منهما فانها للدافع وان قال هذه الالف لفلان دفعها لفلان  
ففي المقر له الاول ولا يكون للدافع فيها شيء فان ادعى الدافع وحلف ما هي فلان  
ضمن المستودع الفا اخرى له والوديعة والعارية سواء ولو قال هذه الالف  
لفلان اقرضتها فلان الاخر وادعياها فهي للذي اقر له بها والا للمقرض عليه  
الف درهم واذا كان عبدا في يدي رجل فقال هو فلان باعته فلان اخرا باع  
درهم وادعى البائع انه بالف درهم وادعاه المقر له وحلف ان لم ياذن له  
في بيعه فانه يقضي بالعبد للمقر له ويقضي بالتمن للبائع ولا يشبه البيع والقرض  
والوديعة وفي بعض الروايات ولا يشبه القرض والبيع والوديعة ما سولها  
وهذا اقرب على ظاهرهما تقدم لا نه اجاب في هذه الثلاث على الاتفاق والكلاب  
الاول يحتمل على مذهب ابي يوسف لانه لا يرى الضمان في الوديعة ويحتمل اخلا  
نفي الضمان فيها وفي الوديعة ولو اقر ان هذا العبد الذي في يديه لفلان غصبا  
فلان المقر له من فلان اخر فانه يقضي به للمقر له ولا يقضي للمغضوب بشيء وفي  
بعض الروايات بلفظ السواك لفلان غصبه من فلان وليس فيه ذكر المقر له  
الا ترى انه لو قال هذا الصبي ان فلان غصبه من فلان اخر وادعى ابا الصبي  
ابنه وادعى المغتصب فيه انه عبده قضى به للاب وهو غير ثابت نسب منه  
الا ترى انه لو قال هذا الصبي ابن فلان ارسله به الي مع فلان كان الابن لفلان  
اذا ادعاه دون الرسول وانما انظر في هذا الى الافراد الاول وفي جميع هذا  
ان ادعى الرسول ذلك كان له على المقر مثل ما خلا الابن فان كان يعبر عنه  
فاقرانه ابن الذي اقر له المقر فلا ضمان على المقر للدافع وان كان صغيرا لم  
ضموم مثل ذلك غير ان على المقر قيمة للرسول اذا ادعاه لنفسه انه مملوك له وقد  
قال هذه الالف فلان ارسل بها الي مع فلان وديعة فادعاه كل واحد منهما  
ففي الاول فان قال الاول ليست لي ولم ارسل بها فليست للرسول واذا كان في  
غايبا لم يكن للرسول ان ياخذها واذا اقر الخياط ان الثوب الذي في يديه  
لفلان اسلمه اليه فلان وكل واحد منهما يدعيه فهو للذي اقر له به او لمة  
ولا يضمن للثاني شيئا وكذلك ساير الصناعات ولو اقر ان هذا الثوب اسلم به

فلان يقطعه قميصا وهو فلان فلان عياه فهو للذي اسلم اليه وليس للثاني  
شيئا ولو قال ان هذا الثوب استعاره من فلان فبعث اليه به مع فلان فهو  
للذي اعاره اياه ولو اقر ان فلانا اتاه بهذا الثوب عارية من فلان فادعاه  
فهو للرسول **باب الاقرار بالانقضاء** واذا اقر الرجل انه اقتضى من  
رجل الف درهم كانت له عليه وقبضها فقال فلان قد اخذت من هذا المالا ولم يكن  
لك شيئا فرده على فانه يجبر ان يرد عليه المال بعد ان يحلف ما كان له عليه شيء  
وكذلك لو اقر انه قبض من فلان الف درهم كانت وديعة عنده او هبة  
وهبها له فقال بل هو مالي قبضها مني وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لو ان  
رجلا قال اسكنت هذا بيتي ثم اخبرته منه ودفعه الي وادعى الساكن بانه  
له قال يقول فور صاحب البيت استحسننا وعلى الساكن البيعة وقال ابو يوسف  
ومحمد القول قول الساكن وكذلك لو اقر ان هذه الدابة له اعارها فلان فادعاه  
قبضها منه وقال فلان بل هي دابتي وكذلك الثوب واذا اقر الرجل ان فلانا اخذ  
خاط قميصه هذا بنصف درهم وقبض منه القميص وقال الخياط هو قميص  
اعرتك قال يقول فيه كما يقول في الاول وكذلك الثوب يسلم الي الصباغ وان  
قال رب الثوب خاط لي الخياط قميص هذا بنصف درهم ولم يقبل قبضته  
منه فان هذا في قولهم جميعا لا يرد على الخياط وكذلك الصباغ والصانع ولو  
كان الثوب معروفا انه للمقر والدابة او الدار فقال اعرت فلانا وقبضته منه  
كان القول قوله واذا اقر الرجل ان فلانا ساكنا في هذا البيت فادعى فلان البيت  
فانه يقضي به للساكن على المقر ولو اقر ان فلانا زرع هذه الارض او بنى  
هذه الدار او غرس هذا الكرم او البستان ذلك كله في يدي المقر فادعاه  
الباني او الزارع او القارس وقال المقر بل ذلك كله لي استعنت بك ففعلت  
ذلك او فعلته باجر قال يقول المقر لانه لم يقر ان ذلك كان في يده لفاعله  
وهذا مثل قوله خاط لي هذا القميص واذا اعتق الرجل مملوكه ثم اقر انه جنى  
عليه او اخذ منه ما لا قبل العتق قال يقول المملوك في جميع ذلك الا في العمل  
والوطى في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد القول قول المولى  
في كل شيء ليس له ملك واما ما كان قابلا بنفسه فالقول فيه قول المملوك  
وكذلك لرباعه او هبة وسلمه ثم اقر انه قطع يده قبل البيع والهبة ولو  
قال قطعت يده ثم بعته او وهبته كان القول قوله الا ان تقوم البيعة  
على بيع او هبة قبل اقراره بهذا فيكون على الاخلاق في المقدم ولو اعتق امته  
ثم قال اخذت منك هذا الولد قبل العتق وقالت بل اخذته مني بعد العتق  
فانه يرد عليه وهو حر وكلم يقر اخذت منك ولكن قال اعتقتك بعد



ما ولد به وقالت ما اعتقني قبل الده فان كان الولد في يدي المولى فالقول  
قوله وان كان في يديها فالقول قولها ولو ان حريتها اسلم فافر رجل ان عصب  
مالا في الحرب او في ما والحرب او انه جنى عليه جناية وقال الحق بل فعلته  
بعد الاسلام في ما الاسلام كان المقرضا منا جميع ذلك في قول ابن حنيفة  
وابن يوسف وقال محمد يصدق المقر على ما كان مستهلكا من ذلك ولا يصدق  
على ما كان قايما بنفسه من مال او ولد ولو ان رجلا اعتق عبدا وافر رجل انه  
اخذ منه الف وهو عبد وقال العبد اخذتها مني بعد العتق فالقول قول  
العبد وكذلك لو كاتب مولا ثم افر رجل انه اخذ منه الف درهم قبل الكتابة  
وكذلك لو باعه ثم افر رجل انه عصب منه مائة درهم وهو عند مولا لا  
وقال مولا بل عصبته وهو عبدي فالمال للاخر وكذلك المبرأ ولو افر  
انه فقا عين فلان عدا ثم ذهبت عين الفاقى بعد ذلك وقال المفقوع  
بل فقا عين عيني وعينك ذاهبه فالقول قول المفقوع عينه ولو ان عبدا اعتق  
ثم اقر انه قتل ولم هذا الرجل خطا وهو عبد وقال ذلك بل قتلته بعد العتق  
فليس على العبد في هذا شيء ولو اقر احد المتفاوضين انه كفل عن صاحبه بمر  
او نفقة زوجته او جناية لزمته ولزم به صاحبه ايضا في قول ابن حنيفة  
رحم الله وقال ابو يوسف ومحمد يلزمه ولا يلزم صاحبه وكذا اقر احداهما  
على صاحبه دين قبل الشركة لفلان وانكره صاحبه وادعى الطالب ان هذا  
الدين كان في الشركة لزمهما جميعا المال وكذا اقران ذلك عليه دون شركة  
قبل الشركة وادعى الطالب انه عليه في الشركة فالمال لازم له ولشركه  
وان تصادقوا ان الدين كان قبل الشركة لم يؤخذ واحد منهما بدين صاحبه  
وان اقر احدهما ان لفلان عليه الف درهم وقال الاخر لا بل لفلان لزمها  
جميعا المالا لان اذا مات احدهما او تفرقا ثم اقر احدهما بدين عليه في الشركة  
لزمته صاحبه **باب الاقرار في المضاربة والشركة** واذا كان مع رجل  
الف درهم مضاربة فاقربها بدين وحديث الما لاجاز اقراره منه بكونه  
ان اقربها باجر اجيرا او اجرة او خاتوت فان كان دفعها الى رجل المال  
فقال هذا من راس مالك فاقضه ثم اقر بعد ذلك ببعض ما ذكره من الدين  
لم يصدق ولو اقر المضارب بربح الف درهم في المال ثم قال عطلت انما ختمت  
درهم لم يصدق وهو من مال آخر من المال وان بقي في يده شيء من المال فقال  
هذا الربح وقد دفعت راس المال فكذبه رب المال فالقول قول رب المال  
واذا قال الرجل فلان شريكي مفاوضة وقال فلان نعم او قال يصدق او قال لا  
او قال هو كما قال او قال هو صادق فهذا كله سواء وهما شريكان في كل واحد

او دين او رقيقا وعقارا وغير ذلك في يدي واحد منهما فهو بينهما نصفان الا  
طعاما وكسوة مثل طعام كل واحد منهما وكسوته وكسوة اهله وليس يكون  
ذلك بينهما استحسن ذلك وكذلك ام ولد احدهما او مدبرته او مكاتب احدهما  
فذلك مكاتب قبل اقراره فان ما على المكاتب بينهما وكذلك لو قال هو مفاوضة  
في الشركة او قال انا مفاوضة في الشركة واذا كان الرجل متفاوضين  
فاقر احدهما بشركة ثالث معها وانكر الاخر فبرجائز عليها واذا اقر الذي لمسلم  
مفاوضة او المسلم للذي بالمفاوضة فهو جائز في قول ابن يوسف وقال محمد  
لا يكونان متفاوضين وما في ايديهما بينهما نصفين بمنزلة اقرار المتفاوضين  
وهو قول ابن حنيفة رحمه الله ولو اقر الحر بشركة عبد متفاوضة وصنف العبد  
وهو تاجر فكل شيء في ايديهما فهو بينهما باقرارهما ولا يجوز المفاوضة وكذلك  
المكاتب ولا يجوز اقرار واحد منهما على صاحبه بدين ولا وديعة واذا اقر الرجل  
لصبي تاجر بمفاوضة وصنفه الصبي فهو جائز فيما في ايديهما وكذلك اقرار  
الصبي لتاجر لصبي تاجر واذا اقر الرجل لآخر بالشركة مفاوضة وانكر الاخر  
ذلك فلا شيء لواحد منهما فيما في يدي صاحبه فان قال الاخر انا شريكك  
فما في يدك غير مفاوضة وليست شريكي فيما في يدي كان القول قوله بعد ان  
يحلف واذا اقر الرجل لصبي لا يتكلم بالشركة المفاوضة وصنفه ابوه كما في  
يدي الرجل بينهما نصفان ولا يكونان متفاوضين لان الصبي لا يشتري ولا يبيع  
ولا يتكلم واذا اقر الرجل انه شريك فلان في كل قليل وكثير في يدي كل واحد منهما  
بمنزلة المتفاوضين الا انه لا يجوز اقرار احدهما على صاحبه بالدين والوديعة  
ولو كان اقرانه شريكه في التجارات كان ما في ايديهما من متاع التجارة بينهما ولا يدخل  
في ذلك مسكن ولا خادم ولا كسوة ولا طعام واذا كان في يدي احدهما دارا او عبد  
او امة فقال ليس هذا من تجارتي كان القول قوله الا ان يقيم الاخر البينة ان من  
الشركة او انه كان في يده يوم اقره وكذا اقرانه كان في يده بعد يوم اقر كان  
في الشركة لان الدراهم والدنانير من التجارة ولو قال هذا مالي في يدي من غير شركة  
اصبته من ميراث او جائزة او بضاعة من انسا كان القول قوله ولو كان في يده  
متاع من التجارة فقال ليس هذا من التجارة التي بيننا ولم يزل في يدي قبل الشركة  
كان المتاع بينهما وليس هذا كالاول ولو قال فلان شريكي في تجارة فقال فلان  
انا شريكك فيما في يدك وليست شريكي فيما في يدي كان القول قوله ولو اقر والآخر  
في يديه فقال فلان شريكي في ما في الخاتوت ثم قال دخلت هذا العبد بعد  
الاقرار من غير شركة لم يصدق ولو قال هو شريكي في كل رطل قدم لي من الاثر  
اسم ثم اقران الاعدال العشرة قدمت من الاثر اسم وقال احدهما خلت



مالي والاخر بضاعة لم يصدق وكو قال فلان شركي ولم يسم شيئا ثم قال انما  
عنيت في هذه الدار كان القول قوله وكو اقر فقال شركي فلان في كل تجارة  
واقرب ذلك فلان ثم مات احدهما وفي يديه مال فقال ورثته هذا ما استفاد  
من غير الشراكة كان القول قولهم وكو اقر واقر في يديه يوم اقر وابي الخ  
فهو من الشراكة وكذلك ان كان لبيت صدك باسمه على رجل قالنا ربحه قبل الشراكة  
فهو من شرك ما بينهما يعني قبل اقراره بالشراكة وان كان ربحه بعد الشراكة  
فالقول قول الورثة انه ليس من الشراكة واذا قال فلان شركي في الطعن وفي  
يدي المقر ربحا وابل ومتاع من متاع الطمانين فادعي المقر له الشراكة في الابل  
والارحاض ومتاعها فالقول قول المقر وكذلك كل عامل في يديه حانوت فيه متاع  
من متاع عمله فاقرا شركي فلان في عمل كذا وكذا هما شركيان في ذلك العمل  
اذا صدق فلان ولا يكون المقر له في ذلك المتاع شيء وان قال هو شركي  
في هذا الحانوت في عمل كذا وكذا فكل شيء في ذلك الحانوت من عمل ومتاع ذلك العمل  
فهو بينهما وان كان الحانوت وما فيه في ايديهما جميعا فقال احدهما فلان شركي  
في كل ما اشترت من زحلي وفي يديه عدلان فقال اشترت احدهما ووزنت  
الاخر كان القول قوله وكذلك لو قال هو شركي في كل ذي عندى للتجارة او فبما فيه  
امس من الاهواز وكذلك لو قال اشترت احدهما في عمل كذا فاما المتاع فهو لفلان  
الاخر بل المتاع بينهما فهو بينهما واذا قال فلان شركي في كل ما اشترت من زحلي  
وفي يديه عدلان فقال اشترت احدهما ووزنت الاخر كان القول قوله وكذلك  
لو قال اشترت احدهما من خاصة مالي بغير تجارة فالقول قوله ولو اقر انما في  
يديه للتجارة وقال هذا من خاصة مالي لم يصدق وكو قال هو شركي في كل ذي  
قدم من الاهواز امس ثم اقر ان الاعمال المشتملة قدمت من الاهواز امس قال  
احدهما من خاصة مالي والاخر بضاعة لفلان وقال شركي هي كلها من الشراكة  
فانها كلها من الشراكة الا العدل الذي اقرانه بضاعة فانه مصدق على حصته  
منه ولا يصدق على نصيب شركيه ويضمن لصاحب البضاعة نصف قيمة هذا العمل  
لانه ائلفه باقراره الاول واذا كان العبد في يدي شركي فاقرا جميعا انه  
بينهما من شركتهما ثم قال احدهما استودعناه فلان فانه يصدق على حصته ولا  
يضمن من نصيب صاحبه شيئا لانه لم يكن في يديه الا النصف واذا قال فلان شركي  
في هذا الدين الذي على فلان فقال المقر له انت ادبته الدين ولم اذن له فيه  
ولم يكن بيني وبينك شرك فان كان المقر هو باع البيع فهو ضامن لنصف قيمته  
وان لم يكن في ذكرك الحق انه باعه المتاع فقال لم ابعه انا ولكن بعته انا رات  
وكتبت الصك باسمي فالقول قوله والعكس بينهما فان اراد المقر له ان يضمن

عليه الصك نصف قيمة المتاع وقال قبضت متاعا بغير اذن فقال الذي عليه ما  
اشترت منك شيئا انما باعني المتاع الذي الصك باسمه فلا ضمان عليه له والمال  
الذي في الصك بينهما واذا كان عبد في يدي رجل فقال هذا مضاربة لفلان  
معي بالنصف ثم باعه بالعين وقال كان راس المال الف درهم وقال رب المال  
دفعت اليك العبد بعينه مضاربة فالقول قول رب المال والتمن كله له  
وعليه للمضارب اجر مثله واذا اقر المضارب ان هذا المال مضاربة لفلان  
ثم قال بعد ذلك هو لفلان وادعي كل واحد منهما انه له مضاربة بالنصف  
ثم عمل به المضارب فربح فيه فانه يدفعه الى الاول ونصف الربح ويدفع  
الى الاخر راس المال غرماء من ماله ولا يضمن له من الربح شيئا وهذا قول ابو يوسف  
وقال محمد رحمه الله يضمن الاول راس ماله لاقراؤه للثاني ويضمن الثاني مثله  
باقراره الاول والربح كله له يصدق به وكو اقرانه مضاربة لفلان وفلان  
يصدقاه ثم قال بعد ذلك لاحدهما الثلثان والاخر الثلث لم يصدق هو بينهما  
نصفان الا ان يصل الكلام بعينه ببعض وكو اقر المضاربان بماله في انما  
انه مضاربة لفلان وصدقهما في ذلك ثم اقر رب المال لاحدهما بثلث الربح  
والاخر بربعة فالقول قوله واذا اقر الرجل بمضاربة لرجل ولم يسمها فالقول قوله  
فيما سمي من ذلك فان مات فالقول قوله وارثه **باب الاقرار بالبرادة**  
**وبغيرها** واذا قال لا حق لي على فلان فيما اعلم ثم اقام البينة ان له عليه حقاً مستملاً  
بينته وليست هذه البرادة بشيء وكذلك لو قال في علي او في نفسي او في ظني  
او في راي او فيما اري او فيما اظن او فيما احسب او في ضمنا او في كتابي او قال  
قد علمت انه لا حق له عليك ثم اشهد عليك بالف درهم وقال الاخر اجل لاحق  
لك على ثم اشهد له بالف درهم والشهود يسمعون ذلك كله فهذا باطل لا يثبت  
شيء ولا يسمع الشهود ان يشهدوا عليه وان اقر الرجل ان عليه الف درهم  
تجئة فقال الطالب بل هو حق فان كان المقر له اقرب ذلك فهو مثل الاول  
وان كان المقر له لم يقرب ذلك وقال هو حق له عليك لزمه المال وكذلك لو قال  
اشهد ان فلان على الف درهم ذكرا وباطلا وكذا في فلان صدق في  
جميع ما قال لم يلزمه شيء فان قال صدق في المال وكذا في قوله باطلا ووزن  
اخره بالالف وكو اقرانه باع داره من فلان بالف درهم تجئة فقال  
فلان صدق في جميع ما قال قال البيع باطل وان قال باعني بيعا صحيحا البينة  
تجئة لزم المقر البيع ولو قال صدق في هذا على جميع الكلام والبيع باطل  
لو قال لفلان على الف درهم فقال فلان مالي عليك شيئا فقد برئ المقر من اقربه  
فان اعاد الاقرار فقال لي لك على الف درهم فقال المقر له اجل هي اخذ بها



ولو اقران هذه الحاربة لفلان غصبتهما اياه فقال فلان ليست هذه وانما  
انتقص الاقرار فان اعاد الاقرار والدعاء المقر له دفعت اليه ولو قال  
هذا العبد لك فقال ليس هو لي ثم قال بل هو لي لم يكن له ولم تقبل بيته عليه ان  
اقام البيعة ولو ان رجلا اقرانه برى من هذا العبد ثم ادعاه واقام البيعة لم  
يقبل منه البيعة الا على حق يحدث له بعد البراءة وكذلك لو قال خرجت من هذا  
العبد او قال خرج هذا العبد من ملكي او من يدي واذا قال الرجل للمرأة اني اريد  
ان اشهد اني قد تزوجتك بالف درهم تزوجا باطلا وتنجت وقالت المرأة  
نعم انا فعلت على هذا الوجه وحضر الشهود هذه الحالة ثم اشهدا له قد تزوجا  
بالف درهم رضيت بذلك فالتكاثع جائز لانهم لا يزوجون له سواها وكذلك  
الطلاق والعناق على مال وغيره مال والمخلع والمال واجب فيما يسمى فيه المالا ولما  
الكتابة على هذا الوجه باطل بمنزلة البيع ولو قال اني اريد ان ابيع اليك دارى هذه  
واشهد لك بالبيع ويقبض الثمن تلجئة منى اليك لامرجية فقال الاخر نعم ثم ان  
له بالبيع وقد حضر الشهود بذلك المقالة فان ابا حنيفة قال فيما اعلم يقع البيع  
والمقالة التي كانت قبله باطل وان قال هذا بعد البيع تلجئة فهو تلجئة وهو باطل وقال  
ابن يوسف ومحمد البيع باطل على الكلام الاول ولو قال اشهد عليك بالف درهم  
على انها باطل وعلى انك برى ففعل لم يكن عليه من هذا شيء ولو قال لامرأة اني اريد  
الف درهم في السر والظهر في العلانية القين سمعه وانما اصل المهر الف وقال ابو حنيفة  
فيما اعلم لو كان هذا في بيع كان بالقين وقال ابو يوسف ومحمد هما سواء ويؤخذ  
بالف درهم **باب** الاقرار بالجناية ولو ان رجلا اقر بقتل رجل خطا  
وقامت البيعة على اخر وادعى الولي ذلك كله كان له المقر نصف الدية ولا شيء له  
على الاخر ولو ادعى ذلك كله على المقر كانت عليه الدية في ماله وكذلك لو كان  
ولو ادعى ذلك كله على الذي قامت البيعة عليه وحده كانت الدية على عاقلته ولو  
اقر رجل انه قتل فلانا عمدا وحده واقر اخر بمثل ذلك وقال الولي قتلتما جميعا  
له ان يقتلها ولو قال لاحدهما انت قتلته كان له ان يقتله ولو قال صديقا  
جميعا في مقتلهما لم يكن له ان يقتل واحدا منهما ولو اقر احدهما انه قتل عمدا  
وقامت البيعة على اخر بمثل ذلك وادعى الولي عليهما جميعا كان له ان يقتل المقر  
ولا شيء على الاخر **باب** من الاقرار واذا اقر الرجل انه اقضى من فلان  
الف درهم فقال مالك على شيء ولكنك اخذتها مني ظمنا فان المقر يؤخذ برأيه  
عليه بعد ان يجلف انه لم يكن عليه شيء وكذلك لو ادعى هبة او صدقة او زوجه  
ولو قال قد قبضتها بوكالة فلان كانت له عليك او وهبتها له فامرني بقبضها  
فدفعها اليه كان ضامنا للمال واذا اقران لفلان عليه وعلى فلان الف درهم

ويجوز ذلك فلان وادعى الطالب المال على المقر وحده فانه يلزم المقر من ذلك  
النصف وكذلك لو اقر بمثلته في غصب او عارية او مضاربة او قتل خطا  
او بجراسة عمدا او خطا ولو اقرانه قطع يد فلان هو وفلان عمدا ويجوز فلان  
ذلك فادعى الطالب ان المقر قطعه وحده لم يلزمه شيء في القياس لان الطالب  
ادعاه عليه القصاص وانما اقر هو بمال ولكنك ادع القياس ويجعل عليه نصف  
ارش اليد ولو قال اقرضني انا وفلان الف درهم لزمه النصف من ذلك الا  
تري انه لو قال لفلان على الف درهم وفلان ثم قال عنيت الاخر معي الدين  
لم يصدق على ذلك وكان الدين عليه لهما جميعا نصفين قال الحاكم وراى سؤل  
هذه المسئلة في اكره الروايات انه قال لفلان على الف درهم وفلان ثم قال  
هذه المسئلة ولو قال لفلان على الف درهم وفلان كانت الالف بينهما <sup>نصفين</sup>  
واذا اقران لفلان وفلان عليه الف درهم فمضى لهما نصفان فان قال بقدر  
لاحدما استمانية والاخر اربعة لم يصدق وكان للذي اقر له اربعة وخمسة  
والاخر استمانية ولو وصل الكلام فقال لفلان وفلان الف درهم فلان استمانية  
وفلان الف كان القول قوله ولو قال اقرضني فلان الف درهم مع فلان  
كانت الالف لهما جميعا ولو قال اقرضني فلان الف درهم عند فلان كانت  
الالف للاول ولو قال اقرضني وفلان معا الف درهم كانت عليه من ذلك  
خمسماية وان قال اقرضني وفلان معا شاهد الف درهم كانت الالف عليه  
وحده وكذلك لو قال <sup>فلان</sup> وفلان معا جالس وكذلك الاقرار بالغصب على  
هذا الوجه او بالوديعة او بالعارية او بالجناية **باب** اقرار  
الوصي والوكيل بالتبض واذا اقر الوصي انه قد استوفى جميع مال الميت  
على فلان ولم يسم كم هو وقال بعد ذلك انما قبضت منه مائة درهم وقال  
الغير الف كانت لفلان على الف درهم وقد قبضها الوصي مني وليس بينهما  
بيعة على قبض شيء مسمى ولا على اصل ما كان الميت عليه فالقول بما قبض قول  
الوصي مع يمينه ولا يؤخذ الغريم بشيء فان قامت بيعة ان الميت على الغريم  
الف درهم او على اقرار الغريم بذلك قبل اشهاد الوصي بالتبض فالوصي ضامن  
لها باقراره انه قبض ما للميت على هذا وكذلك الوكيل في هذا وان اقر الوصي  
بقبض جميع ما للميت على فلان وهو مائة درهم فقال فلان مائة درهم فقال  
فلان كانت لك على الف درهم وقد قبضها الوصي فقال الوصي انما قبضت منك  
مائة درهم فانه يؤخذ من الغريم تسماية ولا يصدق الوصي ان جميع ما عليه  
مائة وليس الوصي والوكيل فهذا بمنزلة الطالب لو ان الطالب اشهدانه  
قبض جميع ماله على فلان وهو مائة درهم فقال فلان كانت لك على الف درهم



وقد استوفيتها وقال الطالب ما قبضت الاماية فان المطلوب برى من جميع  
الالف ولو ان وصيا باع خادما للورثة واشهد انه قد استوفى جميع ثمنها  
وهو مائة درهم وقال المشتري بل كانت مائة وخمسين كان القول  
قول الوصى ولا يصدق المشتري عليه ولا يلزم المشتري شيء وكذلك الوكيل  
والمضارب وكذلك الوكيل ببيع لنفسه ولو اقرانه استوفى من فلان مائة  
درهم وهي جميع الثمن فقال المشتري بل الثمن مائة وخمسين فاداد الوصى  
ان يتبعه بالخمسين الفضل كان له ذلك وكذلك لو باع مال لنفسه ولو اقر  
الوصى انه استوفى جميع ما لفلان على فلان وهو مائة درهم فقامت البينة  
انه كان له عليه ما يتاد درهم فان الغريم يرخد بالمائة الفاضلة ولا يصدق  
الوصى على ابطالها ولو اقر الوصى انه قد استوفى جميع ما لفلان الميت عند  
فلان من زوجة او مضاربة او شركة او عارية ثم قال الوصى بعد ذلك  
انما قبضت مائة درهم وقال المطلوب قبض الوصى الف درهم وقامت  
البينة على ذلك قال الوصى ضامن لذلك كله وان لم تقم بينة لم يصدق المطلق  
على الوصى وكل شيء اصله امانة فان المطلوب منه برى بقوله قد دفعته  
الى الوصى ولا يضمن الوصى يقول المطلوب قبل يرخد الوصى بما اقر به وكذلك  
الوكيل في القبض واذا اقر وصى الميت انه قبض كل دين لفلان على الناس  
فجاء غريم لفلان الميت فقال قد دفعت اليك وكذا وقال الوصى قبضت  
منك شيئا وما علمت ان لفلان عليك شيء فالقول قول الوصى ولو قام البينة  
على اصل هذا الدين لم يلزم الوصى منه شيء لان لم يقر بقبض شيء من رجل يبيع  
وكذلك لو قال قبضت كل دين لفلان بالكوفة وكذلك لو نسب ذلك الى غيره  
لم يلزمه منه الا ما اقر به وكذلك لو نسب ذلك الى السواد وكذلك الوكيل  
في القبض واذا اقر الوصى انه قد استوفى ما على كاتب فلان الميت وهو مائة  
درهم والمكاتب معروف يدعى ذلك ويقول قبضت مائة درهم في  
جميع مكاتبتى فالقول قول الوصى ويلزم المكاتب تسعماية فان قامت  
البينة ان اصل المكاتبة الف درهم او ان المكاتب اقر بذلك قبل ان يشهد  
الوصى بالقبض وقد اقر الوصى بقبض المكاتبة ولم يتسم مائة درهم فالالف  
كلها لازمة للوصى ويعتق المكاتب ولو اقر الوصى ان المكاتبة الف درهم  
وقال قبض الميت منها تسعماية في حياته وقد قبضت انا مائة بعد موته  
فقال المكاتب بل قبضت مائة الف كلها وقامت البينة ان الوصى اقر انه  
استوفى جميع ما كان على المكاتب فانه يلزم الوصى الف كلها في ماله بعد ان  
يخلف الورثة ما يعلمون الميت قبض منها تسعماية وكذلك الوكيل في القبض

ما كان على المكاتب واذا اقر الوصى انه قد استوفى ما على فلان من دين الميت  
فقال نعم كان له على الف درهم ودفعها اليك وقال الوصى قد كان له عليك  
الف درهم ولكك اعطيتك خمسمائة درهم في حياته ودفعت الى الخمسمائة  
بعد موته فان الف تلزم الوصى بعد ان يخلف الورثة وكذلك الوكيل في القبض  
واذا اقر الوصى انه قد استوفى ما لفلان الميت على الناس من دين استوفى  
من فلان بن فلان فقامت البينة ان للميت على رجل الف درهم فقال الوصى ليست  
هذه فيما قبضت فانها تلزم الوصى وكل من قامت عليه بينة ان للميت عليه  
مال فانه يلزم الوصى ذلك لانه اقر بقبض ذلك من رجل يبيع وكذلك  
الوارث يكتب على الوارث البراءة من كل الميراث ويكتب اني قد عجلت لك  
نصيبك من كل شيء تركه الميت على الناس فهو جائز عليه وان لم يسمه ولو  
ان وصيا اقرانه قبض جميع ما في منزل فلان من متاعه وميراثه ثم قال بعد  
ذلك هو مائة درهم وخمسة اثواب واقام الوارث البينة انه كان في منزل  
فلان يوم مات الف درهم ومائة ثوب لم يلزم الوصى اكثر مما اقر به وكذلك  
لو اقرانه قبض ما في ضيعة فلان من طعام وما في نخلة هذا من ثمره فانه قد قبض  
زرع هذه الارض ثم قال هو لذى وادعى الوارث اكثر منه واقام البينة  
انه كان في هذه الضيعة كذا وكذا اكثر مما سمي الوصى لم يلزم الوصى ذلك حتى  
يشهدوا انه قد قبضه وكذلك الوكيل **باب الاقرار بالبيع والقبض**  
واذا اقر البائع انه باع هذا العبد من هذا وبه هذا العيب وادعى المشتري  
انه ابراه منه فعليه البينة فان لم يكن له بينة استخلف المشتري ما ابراهه  
عرض على بيع منذ اراه ولا رضى به ولا خرج من ملكه فان حلف رده عليه وان  
ادعى المشتري انه اشتراه وبه هذا العيب وهو عيب يحدث مثله وحده  
البائع ذلك واقرانه باعه وبه عيب لم يسم لم يلزمه بهذا الاقرار شيء وان  
كان البائع اثنين فاقرا حدهما عيب وسماه ومجده الاخر كان للمشتري ان  
يرد على المقر ومن الاخر فان كان البائع واحدا وله شريك مفاوض فحجج البائع  
العيب واقر به شريكه كان للمشتري ان يرده فان كان الشريك شركة غنان  
لم يكن للمشتري ان يرده باقراره وكذلك المضارب اذا باع خادما للمضاربة  
فاقر رب المال فيها بعيب لم يكن للمشتري ان يردها باقراره على المضارب  
بذلك ولو قال بعثك هذا الثوب وبخرق وجاء المشتري بخرق فقال البعني  
وهذا به وقال ليس هذا الذي اقررت لك وهذا حدث عندك ولم يكن  
بالثوب خرق سواء لم يصدق البائع على ما قال ولو قال هذا الخرق كان صغير  
فرا دية كان يصدق وكذلك الخرق وكذلك لو كان رب المال هو باع واقر



المضارب بذلك وكذلك رجل امر ببيع خادما له وقبض المشتري  
ثم اقر البايع فيها وحججه البايع لم يلزم البايع ولا يلزم الامر من ذلك شي  
لان البايع منكر فلا يصدق عليه من لم يبيع ولو اقر البايع نفسه بسئ ارباب  
وحججه الامر كان المشتري ان يردده على البايع ولا يلزم الامر بعد ان يخلف الا ان  
تقوم عليه بينة او يكون عيب لا يحدث مثله او اقر الشريك بشركة عنان  
بالعيب وهو البايع وحججه شريكه رد عليه ولزمها جميعا وكذلك المضارب  
اذا اقر بالعيب لزمه ولزم رب المال فان كانا شريكين في سلعة خاصة فافر  
البايع منهما بالعيب لزمه خاصة فان كان عيبا لم يحدث مثله لزم الشريك  
مع البايع ولو ان رجلا اشترى سلعة فباعها من رجل فطعن فيها المشتري  
الاخر بجيب فاقربه البايع الثاني فان قبلها بغير قضاء قاض لم يكن له ان يرد  
على البايع الاول فان قبلها بقضاء قاض كان له ان يرد بها بهذا الاقرار وان  
يخلف فان له ان يخصم البايع الاول وان قال بغيرها وهذا العيب ليس بها  
فاستحلغه القاضى فان ان يخلف فردها عليه فاراد خصومة البايع الاول  
فالخروج عليه البايع الاول بقوله لم يكن هذا العيب بها فانه لا يستطيع رد  
بهذا العيب لا يردعه انه حدث عند المشتري واذا باع الرجل دارا ثم  
اندها وباعها فيها هذا العيب كصدع في جايط يحرق وكسرى جديع او في باب  
ردق عليه وكذلك لو باع ارضا بها نخل فاقرب عيب ينقص الثمن في نخله او يبي  
وكذلك الثياب والعروض والحيوان بقرية البايع بجيب يسمى بنقص الثمن  
ولو قال بعثتك هذا الثوب وبه خرق واحد وكان به خرق غير ذلك فقال  
بعثتك وهذا به ولم يكن الاخر به فالقول قول البايع مع يمينه ولو قال بعته  
هذا العبد وبه قرحة ثم جاء المشتري يريد رده فقال البايع قد برى من  
ذلك القرحة وهذه غيرها صدق البايع على ذلك وكذلك اذا سمي البايع  
نوعا من العيوب صدق انه قد ذهب وهذا غير اذا كان مما يبرأ ويذهب  
ولو اقرانه باعه اقطع اليد ثم جاء به المشتري وهو اقطع اليد لم يكن له  
ان يردده ولكنه يرجع بنقصان القطع في يد واحد واذا كان للعبد اصبع  
زايدة فللمشتري ان يردده به ان اقربه البايع او انكر لان هذا حدث واذا اقر  
الرجل انه باع عبده هذا من فلان وقبض الثمن منه ولم يسمه جاز ولو سمي  
واقرا نه قبضه كان هذا احوز من الاول ولو سمي ثمنا وقال لم اقبضه وقال  
المشتري قد قبضه فالقول قول البايع مع يمينه والبيعة على المشتري وان  
ان يقبض العبد حتى ينقد الثمن وان كان قد قبضه فهو جاز وعليه ان يثبت  
وليس للبايع ان يرد العبد والامة لانه دفعه اليه ولو اقرانه باعه

وقبضه ثم استحق العبد او رده المشتري ليعيى كان القول قول البايع في  
الثمن ولو اقرانه باعه منه بالف درهم وقال المشتري اشترته بخمسمائة  
بعض العبد من ملك المشتري فالقول في الثمن قول المشتري مع يمينه الا  
ان يرضى البايع ان ياخذ ما بقي منه ويبيع المشتري حصته ما خرج من ملكه  
على قول المشتري في قول ابي يوسف واما في قول ابي حنيفة فلا ياخذ منه شيئا  
الا الثمن وقال محمد بن الحنفية ان يتراد ان قيمة العبد الا ان يشاء البايع ان ياخذ  
ما بقي من العبد وقيمة ما استهلك منه المشتري واذا اقرانه باع هذا العبد  
من فلان بالف درهم وقال فلان ما اشتريته منك بشي فقال البايع قد  
لم نشتره ثم قال المشتري بعد ذلك قد اشتريته لم يلزمه البيع ولم يقبل  
منه بينة عليه بعد ان يتم البايع على محوره لانهما قد اجعما على نقص البيع فان  
صدقه البايع بعد ذلك على الشر اجاز له ايضا ولو اقرانه باع هذا العبد  
فلان ولم يسم ثمنا فقال فلان اشتريته منك بخمسمائة محمد بن الحنفية ان يكون  
بأع شيء فان البايع يخلف على دعوى المشتري ولا يلزم البيع وكذلك لو  
هذا الاقرار من المشتري ولو اقرانه باعه من فلان ثم قال لا يلزم فلان فهذا  
كله باطل ويخلف لكل واحد منهما ان ادعاه بتمن سمي ولو ادعى انه اشترى  
هذا العبد من هذا الرجل فحججه البايع فادعى المدعى ان العبد كان له من  
الاصل واقام البينة على ذلك لم يقبل بينته وكذلك لو كان ساوما به  
ولو اقر رجل انه باع عبده ولم يسم العبد ثم حججه بهذا الاقرار باطل وكذلك  
لراقرانه باع عبده من فلان والشهود لا يعرفونه بعينه وكذلك لو كان هذا  
في دار او دابة او ثوب فان حدد الارض والدار وسمى الثمن فهو جاز وان  
جحد ذلك البايع ولا يعرف الشهود الحد ود بعد ان تقوم البينة على معرفة  
الحد وكذلك لو كان المشتري اقر بالشري ثم جحد وادعى البايع ذلك  
فهو مثله ذلك وهذا كله قياس قول ابي حنيفة رحمه الله وقول ابي يوسف محمد  
ويجوز اقرار شريك العنان على شريكه في بيع يمينه وفي شراء شيء قائم  
بينه في يد البايع وله على شريكه ثمن حصته وما اقربه من شراء شيء مستهلك  
شئ يكون دينا لزمه دون شريكه الا ان يقربه شريكه واما المضارب  
فقر في المضاربة ببيع او شراء فانه يصدق على ذلك فيها وفي الدين ولو  
كل رجل رجلا ببيع عبده فاقرا الوكيل انه قد باعه فهو يصدق ولو اقر  
العبد ان الوكيل باعه من فلان بالف وادعى ذلك فلان وحججه الوكيل  
العبد لفلان بالف والعهد على مولى العبد دون الوكيل وكذلك صاحب  
المضاعة ولو امر رجل رجلا بشراء عبد بعينه له فاقرا الوكيل انه قد اشتراه



بالف درهم وادعى ذلك البايع ومحمد الامر بالقول قول الوكيل في  
 قول ابى حنيفة وابى يوسف ومحمد ولو كان امره بشراء عبد بغير عينه سمي  
 جنسه وصفته وثمنه فاقول الوكيل انه قد اشترى هذا العبد للامر بالتمن  
 ساء له ومحمد الامر فان ابى حنيفة قال ان كان دفع الثمن الى الوكيل قال الوكيل  
 وان لم يكن دفع الثمن اليه لم يصدق وقال ابو يوسف ومحمد اذا كان العبد  
 قائما بعينه وكان مثله يشترى بذلك الثمن فالقول قول الوكيل ولو كان قد  
 مات ثم اقر الوكيل بشراء هذا العبد فان كان الثمن في يديه بعينه او في يدي  
 البايع او كان الامر لم يدفع الثمن اليه فلا يصدق الوكيل في قول ابى حنيفة  
 على الامر ويلزم البايع الوكيل ويحلف الورقة على علمه فان كان قد استهلك  
 البايع الثمن فالقول قول الوكيل ويلزم البايع الميت وقال ابو حنيفة اذا دفع  
 رجل الى رجل عبدا وامره ببيعه ثم مات الامر فاقول الوكيل انه قد باعه بالف  
 درهم وقبضها فان كان العبد قائما لم يصدق الوكيل وان كان مستهلكا  
 ولو كان باع العبد لرجل اجنبي وقد استهلك المشتري العبد فقال رجل العبد  
 للبايع اكل امرتك بذلك والى الثمن وقال الوكيل لم تأمرني بالقول قول رب العبد  
 وله الثمن وكذلك ان كان العبد قائما ولوم يامره بذلك ثم اجاز البايع فان  
 كان العبد قائما جاز وان كان مستهلكا لم يجز وان كان لا يعرف انه حي  
 مستهلك فالبايع جاز حتى يعرف انه ميت فان كانت قطعت يده ثم اجاز البايع  
 فارشها المشتري فاذ لم يجز البايع فارشها لرب العبد فان اقر رب العبد  
 انه كان اجاز البايع بعدما وقع البيع بيوم وقال المشتري لم يجز والعبد قائم  
 فالقول قول رب العبد ولا يمين عليه فان كان العبد ميتا كان القول قول المشتري  
 مع يمينه على علمه وان كان العبد قتله رجل فوجب الارش عليه فهو بمنزلة الميت  
**باب الافراد بالطلاق والعناق** واذا اقر الرجل انه تزوج فلانة  
 بالف درهم في صحة او مرض ثم جحدته فصدفته في التكليف في حياته او بعد  
 في صحته او مرضها تزوجت فلانا بالف درهم ثم جحدته وادعى الزوج فانه  
 لازم لها وان مات فهو جائز لها الميراث والمهر الا ان يكون فيه فضل على مهرها  
 فيبطل الفضل اذا كان في المرض ولو اقرت المرأة قبل ان يدعى الزوج ثم ادعاه  
 الزوج ولم يكن المرأة جحدته لم يجز النكاح في قول ابى حنيفة رحمه الله وقال  
 ابو يوسف ومحمد هو جائز واذا اقرت المرأة انها تزوجت هذا الرجل وهي امه  
 وقد كانت امه ثم اعتقت وقالت الزوج تزوجتها بعد العتق او قبله فهو  
 والنكاح جائز في قول ابى حنيفة وابى يوسف ومحمد ولو كانت مجوسية قال  
 ثم اقرت انها تزوجته وهي مجوسية وقال فلان تزوجتها بعد الاسلام

قوله ولو قالت تزوجتك وانت صبي او قالت تزوجتك في المنام او قالت تزوجتك  
 قبل ان تولد او قبل ان اولد او قالت تزوجتك وانما مغلوبة على عقلي ويعرف انها  
 كانت مغلوبة على عقلها فالقول قولها وكل شيء تصدق فيه المرأة من ذلك وكذلك  
 الزوج يصدق فيه اذا قاله ولا مهر عليه وكل شيء لا يصدق فيه المرأة فان  
 الزوج اذا قاله لزمه نصف المهر واذا اقرانه تزوجها وقد كان طلقها ثلاثا  
 قبل ان تنكح وجايعه وقالت هي ما طلقني او قالت طلقني وتزوجت غيره وقل  
 بي فانه يفرق بينهما ولها نصف المهر ولو اقرانه تزوجها امس وقال ان شاء الله  
 ووصل وقالت هي ما استثنيت لم يلزمه النكاح وكذلك لو اقرت بذلك وادعى  
 هو النكاح ولو قال رجل لامرأة الم تزوجك امس او ليس قد تزوجتك امس او  
 اما تزوجتك امس فقالت بلى ومحمد الزوج فهذا اقرار بالنكاح من المرأة  
 وكذلك لو كان ابتدا هذا القول من المرأة ولو قال قد تزوجتك امس فقالت  
 لا ثم قالت بلى وقال هو لا لزمه النكاح ولو قال رجل لامرأته طلقتك امس  
 وقلت ان شاء الله او قد استثنيت ان شاء الله لم يقع الطلاق ولو اقرانه طلقها  
 منذ ثلاثة اشهر وقد تزوجها قبل ذلك وقالت هي ما ادرى كانت عليها العدة  
 من يوم اقر فان صدقته بما قال فالعدة عليها منذ يوم وقع الطلاق ولو قال  
 ابنته فلان طالق ولم يسمها باسمها وقال لم اعن امراني واسم ابيرها ما قال  
 طلقتم ولم يصدق وكذلك لو نسبها الى امها او الى اخيها او الى ولدها ولم يسمها  
 باسمها ولو قال لها اما طلقتك امس او ليس قد طلقتك امس فقالت نعم او  
 قالت لا فهذا اقرار بالطلاق وكذلك لو قال لم اطلقك امس ولو اقر بعد  
 الدخول انه كان طلقها قبل ان يدخل وقد سمي لها مهر فالطلاق واقع عليها  
 مهر ونصف **باب افراد المحجور عليه والمملوك** واذا جحد القاضى  
 على حرم ثم اقر المحجور عليه بدين او غصب او بيع او عتق او نسب او قذف او  
 زنا فهو كله جائز عليه والحج على الحر باطل الا انه نرى لو شهد شهادة بعد ان  
 يكون عدلا في شهادته انها تجوز وهذا قول ابى حنيفة وابى يوسف الاول  
 ثم رجع ابو يوسف فقال ابو يوسف ومحمد الحج جائز ولا تجوز اقاربه بدين ولا بيع  
 وكل شيء يبطل في المهرل فهو في الحج باطل وكل شيء يجوز عليه في المهرل فهو  
 جائز عليه واذا اقر الرجل لصبي صغير ليقط او غير ليقط بدين مائة درهم فهو لا  
 وكذلك لو قال بعد ذلك اقرضته الصبي وان كان الصبي لا يتكلم ولا يقضى  
 الا ترى انه لو اقر ان فلانا اقرضه مائة درهم فقال فلان بل غصبنيها ان المال  
 لازم للمقر بالغصب وكذلك لو اقر بها للصبي على وجه غصب او ودعة او هبة  
 او بيع وكذلك لو قال اعانني هذا الصبي هذا العبد او اجرته وكذلك لو اقر

قال المحرم



بذلك المجنون ولو اقرانه كفل لهذا الصبي عن فلان بالف درهم والصبي لا يكمل  
يعقل كان هذا باطلا الا ان يكون اب الصبي مخاطبه في الكفالة او وصيه ارجو  
لان الاب ان لم يكن اب ولا وصي فان كان مخاطبه ولي فالكفالة باطلة فان ذلك  
الصبي فرضي بها جازت فان رجع الرجل عنها قبل ان يدرك الصبي ابطلت  
قول ابى حنيفة ومحمد واما قول ابى يوسف فهو جاز ولو اقرانه كفل عن هذا  
اللقبط لفلان بما به درهم واللقبط لا يتكلم ولا يعقل جاز على الكفيل ولم يلزم  
الصبي شيء ولو ان رجلا كفل عن رجل اخر جاز بما به درهم بغير امره فقال المكفول  
عنه قد رضيت بكهالك ثم قال المكفول له قد رضيت بصفتك قال الصبي جاز  
و يرجع الكفيل اذا ادعى على المكفول عنه ورضاه بالكفالة قبل ان يخرج  
امره ولو قال المكفول له اولا قد رضيت ثم قال المكفول عنه قد رضيت  
كان رضاه باطلا ولم يرجع عليه الكفيل بالمال اذا اداه وقوله قد ثبت كذا  
وسلمت كذا لك او سلمت كذا لك واجزت كذا لك مثل قوله قد رضيت  
ان الكفيل بعد ما رضى المكفول عنه رجع عن الكفالة قبل رضى المكفول له  
لم يلزمه المال واقرار العبد بالتاجر الاجنبي دين او دية او غضب اوبع  
او اجارة او ما اشبه ذلك جاز فان كان عليه دين يحيط بقيمته او ما فيه  
لم يجز ولا يجوز اقرار العبد بالتاجر الاجنبي بجنابة ليس فيها قصاص وان اقر  
بقتل عمدا جاز اقراره ولزمه منه القصاص وكذلك اذا اقر بسرقة نجس فيها  
القطع ولا يجب فيها القطع فهو مصدق على ذلك وكذلك لو اقر بقتل  
زنا ولا يجوز اقراره في رقبته بمهر امرأة ولا بكفالة نفس ولا مال ولا في  
عبد له ولا مكاتبته ولا تدبيره ولو اقر بتكاح امرأة جاز اقراره بغير ان المولى  
له ان يفرق بينهما الا ان يجيزه واقراره بالطلاق جاز ولو اقر العبد بالتاجر  
افتنص امرأة باصبغة امه كانت اوحرة لم يلزمه شيء في قياس قول ابى حنيفة  
رحم الله وهو قول محمد ويلزمه ذلك كله في قول ابى يوسف رحمه الله وخزفنة  
متاع غصبه ولو اقر ببيع ورجع وانه قد افتنصها لم يلزمه مهر لو احدثتها في قول  
ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله واذا اقر العبد بالتاجر انه وطئ امرأة اشتراعا  
فاقتضاها ثم استحققت كان عليه عقربها لا زما في قول ابى حنيفة وابى يوسف  
ومحمد رحمهم الله لان البيع من تجارته اذ ثبت لو اقر ان عيبتها ذهبت عنه  
من عمله او من غير عمله لم يضمن ولو اقر ان عدرتها ذهبت عنه من غير طم  
ضمن كما يضمن الغير ولو اقرانه وطئ صبوية بشبهة فاذ هب عدرتها فضا  
لم يلزمه شيء في قول ابى حنيفة ومحمد وكذلك لو اقرانه وطئ امه بشبهة  
فاذ هب عدرتها وافتضاها بغير اذن مولاهما في قول ابى يوسف اذا

لا تستمسك البول لم يلزمه شيء لانه جنابة وان كان تستمسك فانه يصدق  
في المهر ويكون ديناً عليه اليوم ولا يصدق في الاقضاء هكذا هذا في رواية  
ابى سليمان عندنا وكذلك وجدته في كتاب ابى يوسف ووجدت في رواية  
ابى حفص قال ولو اقرانه وطئ صبوية بشبهة فاذ هب عدرتها وافتضاها  
بغير اذن مولاهما فان كان البول لا يستمسك فانه لا يلزمه شيء لان هذه  
جنابة وان كان البول يستمسك فانه لا يصدق في المهر ولا يكون ديناً عليه  
ولا يصدق في شيء من ذلك لانها جنابة وقال ابو يوسف لا يلزمه للحر  
شيء ويلزمه للامة ان كان لم يكن المولى زوجها فان كان المولى زوجها  
لم يلزمه شيء حتى يعقوب وقال ابو يوسف لا يلزمه للحر شيء واما الامة  
فان كان لم يذهب بعذرتها لم يلزمه من مهرها شيء حتى يعقوب وان كان  
ذهب بها من منزل مولاهما الى موضع غيره وهي بكر تعلم ذلك فمولاها بالخيار  
ان شاء ضمنته العذرة بالغصب وان شاء بالوطئ فان اراد ان يضمن  
بالغصب فله ذلك وان اراد ان يضمنه بالوطئ فلا شيء عليه حتى يعقوب وان  
كانت ثيبا فلا شيء عليه في الوجهين حتى يعقوب هكذا وجدناه في رواية  
ابى سليمان عندنا ووجدت في رواية ابى حفص يعقوب قول ابى حنيفة  
ومحمد في كتاب الاقرار لابى يوسف يعقوب قول ابى حنيفة وقال ابو يوسف  
لا يلزمه للحر ويلزمه للامة ان لم يكن المولى زوجها فان كان المولى زوجها  
لم يلزمه وذهب بعض اصحابنا الى ان الجواب في قوله فان كان ذهب  
بها من منزل مولاهما الى موضع اخر هو على قول ابى حنيفة ومحمد ويحتمل ان  
يكون كذلك لاني لم اجد هذا الفصل في كتاب ابى يوسف واقرار العبد  
المأذون بالشركة في شيء خاص او تجارة كبيرة جازية وان اقر بشركة  
مما وضة جاز عليه فيما في يده كله ولم يكن مفاوضا ولو كان مولى العبد  
المأذون مرتدا اذن له في حال اسلامه او بعد ارتداده ثم اسلم المولى  
او قتل على رده فالعبد في اقراره في حال ردة مولاه بمنزلة المحجور  
عليه في قول ابى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد اقراره جاز بمنزلة العبد  
التاجر واذا ولدت الامة التاجرة ولدا وعليها دين او ليس عليها دين  
لم يكن ولدها مأذونا له في التجارة الا ان يورث له واذا اقر الاخر انها  
في يده من قليل واكثر من تجارة او متاع او مال عين او دين فهو لفلان  
وقال انا اجيز له فيه فهو جاز وما كان في يده يومئذ من شيء فهو لفلان  
كله لا حق للاجير فيه غير اني استحسن الطعام والكسوة فاجعلها للاجير  
وان لم يعرف ما كان في يده يوم اقر فالقول قول الاجير فيما قال اصبته بعد



اقرارى وكوا اقرارا ما في يديه من تجارة كذا فهو لفلان كان ما في يديه  
من تلك التجارة يوما قروا فهو لفلان وما كان في يديه من غيرها لم يكن لفلان  
وما كان في يديه من تلك التجارة فادعى انه اصابه بعد اقراره بالقول  
قوله مع عيته واذا اقرارا لاجير ان ما في يديه من تجارة او مال لفلان وفي  
يديه صكك ومال عين فذلك كله لفلان واذا اقرارا ما في يديه من طعام  
لفلان وفي يديه حنطة وشعير وسمسم وتمر لم يكن لفلان من ذلك  
الا الحنطة وان قوبل ذلك وليس في يديه او في يديه شعير وتمر وسمسم  
فلا شيء للمقوله **باب من اليمين والاقرار بالرق** واذا اقرار الرجل  
ان لفلان على الف درهم ان يحلف او على ان يحلف او اذا حلف او مني حلف  
او حتى يحلف او مع يمينه او في يمينه او بعد يمينه فحلف هو على ذلك وتجوز  
المقرب للمال لم يؤخذ هذا بالمال وليس هذا باقرار ولا نه تحاطرة وكذلك الاقرار  
من المال على مثل هذه الحاطرات باطل ولو ادعى الطالب عليه المال فحكموا  
فحلفه فابى ان يحلف فنقض عليه بالمال كان جايزا بمنزلة قضاء القاضي  
واذا ادعى رجل على رجل الف درهم فقدمه الى القاضي وقال ليس لي  
بينة وسال القاضي ان يحلفه فابى المدعى عليه ان يحلف فان القاضي  
يقضى عليه ذلك ويكون هذا بمنزلة الاقرار منه واذا اقرار رجل وامرأة  
او صبي بعقل ولقبط لم يجز فيه حكم العتق بالرق لرجل فهو جائز يصنع  
به المقر ما يصنع بملوكه فان كان المقر حرا الاصل معروفا بذلك او كان  
معتقا لرجل فاقرب بالرق لاخر لم يجز اقراره واذا كان عبد في يدي رجل  
فاقراره بملوك لاخر وقال الذي هو في يديه انت عبيدى بالقول قول  
الذي هو في يديه ولو لم يكن في يدي الرجل كان القول قول العبد ولو كان  
عبد في يدي قصارا او مكيت فقال انت عبيدى وقال العبد بل انا عبد  
فلان اسلمني اليك فادعاه فلان بالقول قول القصار والمكيت وان كان  
امه في يدي رجل فقالت انا ام ولد لفلان او مدبرة او مكاتبه وصداها  
فلان وقال الذي هو في يديه بل انت امه الى فان ابا حنيفة ومحمد قالوا  
القول قول الذي هو في يديه من ام الولد والمدبرة وكذلك المكاتبه فيما  
قول ابا حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف اذا صدقها المقر لمائة كانت  
يجعلها له كذلك استحسانا وان قال انت امه الى جعلها امه للذي  
في يديه استحسانا وكذا قالت كنت امه لفلان فاعتقني البسه وصدقها  
فلان بذلك فاني اجعلها حرة ولا اجعلها للذي هو في يديه في غير  
قول ابا حنيفة اذا قرب بالرق لم تصدق على العتق الا بيينة ولا يخرج

لم يكن لفلان من ذلك  
الا الحنطة

من يدي الذي هو في يديه وهو قول محمد واما ابو يوسف فيراها حرة  
لانها لم تنزل في يديه بالرق ولو كان في يدي رجل غلام فقال انا ابن  
فلان وامى ام له وقال الذي هو في يديه وامه انت عبيدى وامك امي  
وقال المقر له هو ابني فاني اجعله حرا ابن الذي ادعاه استحسانا ولا امه  
الذي في يديه والام عليه وكذا قال الذي هو في يديه انا ابنك من ام ولدك  
هذه وكذبه المولى جعلته حرا استحسانا وفي بعض الاصول قال وهو قول  
محمد وكذلك قول ابي يوسف فيها جميعا بيينة في كتاب الاقرار له  
وفي قياس قول ابي حنيفة في المسئلةين جميعا هو عندى للذي هو في  
يديه عبد فقال اعتقني وكذبه المولى كان عبدا له واذا اعتق الرجل عبدا ثم  
اقرار الرجل والعبد انه كان مملوكا لفلان وادعى ذلك فلان ولم يجز في  
عتقه حكم فمهما مصدقان وهو مملوك لفلان فان جرى في عتقه حكم محمد  
او قصاص او بشيء مما يجوز في الحردون العبد فامضى القاضي ذلك  
فان هذا لا يرد في الرق وان اقر مولاه انه غصبه من فلان ضمنه القيمة  
وكذلك لو ادعى هبة منه او شراء ولم يكن له بيينة وحلف فلان ما فعل  
ذلك ضمن المعتق قيمة الغلام واذا استاجر الرجل عبدا ثم ادعى بعد  
الاجارة انه عبده لم يصدق على ذلك وهو عبد لمن اقر له العبد ولو ان  
رجلا قال كانت امي امه لفلان ولم اولدا انا قط الا حرا يعني ليس في يدي  
احد حتى لا يشك في المسئلة قبل هذه كان القول قوله فان ادعى فلان انه  
نقله البينة ولو ان امراة لا يعرف اصلها تزوجت رجلا ثم اقرت بالمال  
لرجل جعلها امه له ولم اصدقها على فساد النكاح فان كان الزوج اعطى  
المهر قبل اقرارها فهو بريء منه وان اعطاها بعد الاقرار لم يبرأ منه وما  
ولدت من ولد قبل ذلك او بعده لا قل من ستة اشهر فهو حر وان ولدت لاكثر  
من ستة اشهر فهو عبد في قول ابي يوسف وقال محمد الولد حر على كل حال  
وطلاقها تطليقتان وعدتها حيضتان فان كان طلقها قبل اقرارها  
اثنين لم يصدق على ابطال رجعتة ولو ان رجل مجهولا الاصل له اولاد  
وامهات اولاد اقرب بالرق لرجل جائز ذلك في نفسه وماله ولم يجز على اولاد  
وامهاتهم ومدبرته ومكاتبته ولو ان امراة مجهولة في يديها ابنها صغير  
من نحر اجزت انها امه لفلان فان ابنها عبدا له فهي مصدقة على نفسها وانما  
فان كان ابنها يتكلم فقال انا حق بالقول قوله وهو حر وكذلك رجل وامرأة  
مجهولين لهما ابن صغير لا يتكلم اقرارا بالرق لرجل على انفسهما وابنهما جاز فان قال  
نحز مملوكا لفلان وابنتا هذا مملوكا لفلان اخر وكذبه مولاهما في الابن

ولو كان في يديه



قال ابن مملوك له معهما ولوان رجلا ادعى امة انها امته وادعت الامة  
 عبدها ولا يعرف اصلهما وليس واحد منهما في يدي صاحبه فصدقني  
 واحد منهما صاحبه في دعواه معا فذلك باطل وان كان اقرارا  
 الاخر فالذي اقرارا مملوك الاول اذا صدقه ثانية فان لم يصدق ثانية  
 ولم ينكر لم يكن واحد منهما مملوك للاخر ولو قال انا عبدك فقال الاخر لا  
 قال بل انت عبدي فانه عبده ولا يكون انتفاؤه شيئا اذ ايت لو كان  
 في يده فقال انا عبدك فقال لا ثم قال نعم لم يكن عبده ولو كان في يده  
 رجل عبد فقال هو في يدي هو عبدك يا فلان فقال لا ثم قال هو عبدي فقال  
 الذي هو في يدي بل هو عبدك فانه عبد الذي هو في يدي ولا يشبه هذا  
 الذي لم يكن في يدا احد ولو قال الذي هو في يدي هو عبدك يا فلان فقال  
 هو عبدك انت ثم قال بل هو عبدي وجاء بالبينة لم يقبل بينته لان  
 به له وكذلك لو اقران هذا العبد لفلان ثم جاء بالبينة انه لم يقبل ذلك  
 ولو ادعى رجل دارا فقال هذه الدار لي الا هذا البيت وحده الذي هو في يدي  
 فاقام المدعى البينة وقال كان البيت لي فبعته قبلت بينته ولو قال لم يكن  
 البيت قط فذالت شهوده ولم يقل شيئا سالت عنه فان ابى ان يحسم  
 بينته استخسنا الا ترى اني لو قضيت له ثم قال بعد ذلك لم يكن البيت  
 قط اني انقض القضاء وكذلك رجل ادعى على رجل الف درهم فاقام عليه  
 بالف درهم فان قال لم يكن لي عليه قط الا الف درهم ابطلت بينته وان  
 قال كان لي عليه الفان فبرأته من الف قبلت بينته فان ابى ان يحسم  
 ابطلت الشهادة استخسنا واذا اقر الرجل بالرق لرجل وباعه فبرأه  
 وكذلك الامة فان ادعت عتقا بعد البيع واقامت البينة على عتق من  
 البايع قبل ادعى انها حرة من الاصل قبلت بينتها استخسنا لانه فروح  
 لو كانت حرة فذلت النسبة انفذ عليها اقرارها بالملك لانفذ عليها وكذلك  
 رجلا باع عبدا ودفعه الى المشتري وقبض منه وقبض المشتري وذهب به الى  
 والعبد ساكت لا يقرب كلام ولا ينكر وهو رجل اوصى بعقل ما يصنع به  
 اقرار منه بالرق ولا يصدق ان ادعى ان يقوم له بينة وكذلك رده  
 او دفعه بجناية فاذا اراد اجره على هذه الصفة ثم قال انا حرة فاقول قوله لا  
 ان لو كان نجده ثم قال انا حرة فاقول قوله لان الخدمة والاجارة  
 الخادم والاجير بالرق وهو اقرار من المستاجر ان العبد ليس كذلك لو قال  
 هذا نجده مني كان اقرارا من المستاجر الذي استاجر منه وكان جلا  
 وسعه رجلا ونساء نجدهن فادعى انهم رقيقه وادعى انهم احرار وان كان

كان العرا

او سندا او حبس وان كانوا في يديه ما لم يقروا بالملك بكلام او غيره  
 ولوان رجلا عرض جارية على بيع وساءم بها وهي ساكتة لم يكن هذا اقرارا  
 منها بالرق وكذلك الغلام ولوان امرأة زوجها رجل من اخر فافترت بذلك  
 ثم ادعى انها امته لم يصدق على ذلك ولو كانتها او اعتقها على مال او قالت  
 اعتقني او كانتني او بعني نفسي من فلان او اوهبني من فلان كان هذا كله  
 اقرارا منها بالرق وكذلك لو قالت ان رهنني من فلان بالف او تزوج فلانة  
 على رهنني او قالت لامرأة اختلعتني مني زوجتي فلان ولو قالت اجرني  
 من فلان لم يكن هذا اقرارا منه بالرق ولو ان رجلا قال لاخر قد اعتقتني او  
 اعتقتني مسر كان هذا اقرارا منه بالرق **باب الاقرار بالكناح** ذكره  
 عبد الله بن عمر قال كان علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه اذا اتاه رجل  
 غريم قال هات بينة على ما احبسه لك به فان قال له فاني اذا الزمته قاله  
 استغنى من لزومه وعن يمينك عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال  
 لصاحب الحق على صاحبه اليد واللسان قال محمد بن قيس عن ابي بصير  
 والزرور وعن شريح انه كان يحبس في الدين وان امرأة قالت لرجل طلقني  
 كان هذا اقرارا منها بالكناح وكذلك لو قالت له اخلعتني بالها وقالت  
 قد طلقني امس او قالت قد خلعتني امس بالف درهم او انت مني  
 مظاهرا او مولى ولو قال الرجل اخلعتني مني بكذا كان هذا اقرارا منه بانه  
 زوجها وكذلك لو قالت له طلقني فقال لها اختاري او امرك بيدك  
 في الطلاق ولو قال لها والله لا اقربك لم يكن هذا اقرارا بانها زوجته  
 وكذلك لو قال انت علي حرام او بانيته اوسه الا ان يقول له طلقني  
 فيقول لها انت علي حرام او بانيته او بيلة او اعتدي او امرك بيدك ولان  
 لها انا منك مولى او مظاهرا كان هذا اقرارا منه بالكناح ولو قال انت  
 على كظهر امي لم يكن اقرارا وان قال لم اطلقك امس كان هذا اقرارا بالكناح  
 والطلاق ولو قال بطلت امس كان هذا اقرارا بالكناح وليس بالقرار  
 بالطلاق ولو قالت هذا ابني منك فقال نعم او قال هو فلان كذلك فهذا  
 اقرارا منها بالكناح اذا كانت معروفة **باب اقرار المكاتب**  
 واذا اقر المكاتب بدين عليه كرا او عبدا من بيع او قرض او غصب او  
 او عارية او اجارة او غير ذلك او بعيب فهو لازم له وان عجز لم يبطل عنه  
 ولا اقر المكاتب المولاه بدين جاز عليه واقرار المكاتب بالحدود جاز  
 اقره من كساح لم يلزمه في قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد وقال ابو  
 اذا اقر بالدخول فانه يلزمه وكذلك اذا اقر انه افترض امرأة باصبعه

بانه حرة



خبره او امانة صبية فان هذا يلزمه في قول ابي يوسف وفي قياس قول  
حنيفة ومحمد يلزمه ما دام مكاتباً فان عجز قبل ان يودي بطل في قياس قول  
ابن حنيفة وجاز في قول محمد قال ابو الفضل يريد به اذا عجز بعد ما قضى  
عليه بالجناية وان اقرانه افتض صبية او امانة باصبغة لزمه ذلك  
رقيقته مثل اقراره بالجناية الخطاء واذا قضى عليه بارس جناية الخطا  
فادى بعضه ثم عجز بطل عنه ما بقي في قول ابن حنيفة وقال ابو يوسف  
ومحمد هو لازم له فان عجز قبل ان يقضى عليه يلزمه ذلك وكذا اقرار العبد  
او المحجور عليه بدين او وديعة او عارية ثم غاب المقر له فاراد مولاه ان  
ياخذه من المقر لم يكن له ذلك حتى يحضر العبد وكذا اقرار المحجور بديعة فاقرو  
العبدانها لغيره فاقرا به جائز ان كان عاجزاً وان كان محجوراً عليه فاقرا به  
بها لغيره باطل واذا اقرار العبد بين رجلين بدين وقدا زن له احدهما  
في التجارة ولم ياذن له الاخر فهو جائز واذا قبضه فهو بين المولى بين  
ولا يستحق احدهما كله بالاذن وكذلك ان كانت وديعة فان كان على  
العبد دين كان في حصته الذي اذن له والعبد الحق بذلك كله حتى  
يقبضه لغيره وان كان العبد بين رجلين فاذن له احدهما في التجارة  
فاقرار العبد بدين لزمه في حصته الاذن وجميع ما يجوز اقرار العبد بالتاجر  
يجوز اقراره في حصته الذي اذن وجميع ما لهذا العبد من مال فدينه  
اولى به من ماله فاذا قضى الدين كان الباقي بين المولى بين نصفين  
الا ان يعلم انه من غير التجارة من هبة او صدقة او نحو ذلك فيكون نصفه  
للذي لم ياذن له قبل قضاء الدين **باب اقرار الرجل انه لاحق له**  
**قبل فلان** واذا اقرار الرجل انه لاحق له قبل فلان فهو جائز عليه وفلان يركب  
من كل قليل او كثير بدين او وديعة او كفالة او غضب او عارية او  
اجارة او جناية او حدا وغير ذلك فان قال هو بري مما لي عليه فهو  
مثل ذلك ايضا غير انه لم يبره في هذه الوجه من الوديعة والعارية ولا  
من كل شيء اصله امانة وان قال هو بري مما لي عنده هو بري من كل شيء  
اصله امانة ولا يبرء من شيء اصله ضمان غصبا كان او وديعة جالف  
فيها وغير ذلك واذا قال هو بري مما لي قبله بري من الضمان والامانة جميعا  
فان ادعى الطالب بعد ذلك حقا لم يصدق ولم يقبل بينته عليه حتى  
تشهد شهوده انه بعد البراءة او يوقتوا وقتا بعدها ولو اقران فلان في  
من حقه قبله ثم قال انما بري من بعضه لم يصدق على ذلك وكذلك ان قال  
هو بري من الذي لي قبله او مما لي قبله او من ديني عليه او من حقي عليه فمن

من ذلك كله ويدخل في البراءة من الحق الكفالة والجناية التي فيها قود او اضرار  
ولو اقرانه لاحق له قبل فلان ثم ادعى قبله حد قذف او سرقة لم يقبل بينته  
على ذلك الا يشهدوا انه فعل ذلك بهذا البراءة وكذا اقراره بري من قذفة  
ايما ثم طلب بعد ذلك كان له ذلك لا ردها بمنزلة العفو وكذا قال  
هو بري من السرقة التي ادعت قبله لم يكن له عليه ضمان ولا قطع ولو  
قال لست من فلان في شيء ثم اقام البينة على مال له عليه قبل هذا القول  
قبلت بينته وهذا القول باطل وكذلك لو قال برئت من فلان او بري  
فلان مني لم يكن ابراً من حق لواحد منهما قبل صاحبه ولو قال لست من هذه  
الدار التي في يدي فلان من شيء ثم ادعى فيها حقا لم تقبل دعواه وكذا قال  
انما بري من هذه الدار كان هذا اقرارا مته بانه لاحق له فيها وكذلك  
المحجور والعروض والدين فان انكر فلان الذي في يديه ذلك وقال  
هو لي وقد اخذت مني مائة درهم غصبا حلف على ذلك واخذ المائة درهم  
منه وكان الاخر على خصومته واذا قال الطالب قد برئت من ديني على  
فلان او هو بري من ديني او هو في حل مما لي عليه كانت هذه براءة للمطلوب  
وكذلك لو قال وهبت الذي لي عليه له فهو بري من ذلك فان كان حاضرا فاقرا  
لا قبل الهبة قالما لي عليه وان كان غائبا فبلغه فقال لا قبل قالما لي عليه  
فان مات قبل ان يرد فهو بري في قول ابن حنيفة وابي يوسف ومحمد رحمهم الله  
وكذلك اذا قال هو لي في حل مما لي عليه او هو بري مما لي عليه فهو مثل ذلك  
قال ليس مع فلان شيء لم يكن هذا براءة من دين وكان هذا براءة من كل امانة  
واذا اقر الطالب ان فلانا قد برى اليه ماله عليه فهذا اقرار بالقبض  
واذا اقرانه لا قصاص له قبل فلان فله ان يدعى الخطا والتحد واذا اقر  
انه لا جراحة خطا له قبل فلان فله ان يدعى العمد ان كان فيه قصاص  
لم يكن واذا اقرانه لا جراحة قبل فلان فليس له ان يدعى جراحة عمدا او خطا  
وله ان يدعى الدم فان اقرانه لاحد له قبل فلان فادعى سرقة لا يجب فيها  
القطع فانه على دعواه فان اقرانه لادم له قبل فلان فليس له ان يدعى دم  
خطا ولا عمدا وله ان يدعى مادون الدم واذا اقرانه لارش له قبل فلان  
لم يكن له ان يدعى دية خطا ولا صلحا من عمد ولا كفالة بدية نفس ولا من قبل  
شي من الجراح **باب الاقرار بالعق والوكالة** واذا اقرار الرجل انه  
اعتق عبده هذا امس وهو كاذب عتق في القضاء ولم يعتق فيما بينه  
ومن الله تعالى ولو قال اعتقتك امس وانما اشتراه اليوم وكذلك قوله  
اعتقتك قبل ان اشتريك ولو قال اعتقتك ان دخلت الدار لم يعتق حتى يدخل

وقلت ان شاء الله لم يعتق  
وكذلك قوله اعتقتك امس



ولو اقرانه اعتق عبده هذا لا بل هذا اعتقا جميعا ولو قال اعتقتك على  
مال وقال العبد اعتقتني بغير مال كان القول قول العبد ولو قال جعلت  
في يدك في العتق امس لم تعتق نفسك بغير شيء وكذلك هذا في الطلاق في  
امر بك بيلد واختاري ولو قال كما بتك ولم يسم ما لا وقال العبد بل على ما  
فانه ينبغي في قول الحنفية ان يصدق العبد ولا يصدق في قول ابو  
محمد ولو قال كما بتك امس على الف درهم ولم تقبل الكتابة وقال العبد  
قبلها فالقول فيه قول العبد وكذلك هذا في البيع لو اقرانه باع عبده هذا  
من الف درهم فلم تقبل وقال لا قبلت ولو اقرانه كاتب عبده هذا  
على الف درهم لا بل هذا وادعى كل واحد منهما الكتابة جاز ذلك لهما ولو اقر  
انه كاتب هؤلاء العبيد الثلاثة على الف درهم الا هذا احدهم بعينه وادعى  
ذلك انه في الكتابة فالقول قول المولى وكذلك هذا الاقرار في البيع والشراء  
ولو اقرانه كاتب هذا قبل ان يملكه او انه كاتبه امس وانما اشتراه امس  
او انه كاتبه امس وقال ان شاء الله تعالى فالقول قوله وان قال استنبت  
الخيار والخيارى وقال المكاتب لم يكن فيه خيار فالكتابة جازية ولا يصح  
المولى على شرط الخيار وكذلك البيع في جميع هذه الوجوه **باب اقرار**  
**الكفار** واذا اقر الكافر المستامن في دار الاسلام بدين مسلم فهو لازم  
فان قال ادابني في دار الحرب وقال المسلم في دار الاسلام فالدين لازم  
فان اقر اقرارا فقال ادابني في دار الحرب فقال المسلم في دار الاسلام  
فالدين لازم في قياس قول الحنفية وهو قول ابو يوسف ومحمد وكذلك  
تمن المبيع والغصب وكذلك لو اقر بذلك ذمي او مستامن مثله وكذلك  
لو اقر بشيء بعينه في يده له واقرار المستامن بالكناس والطلاق والعتق  
والولد والجراحات وحدا القذف والاجارة والكفالة وما اشبه ذلك  
جايز ولو اقر بحد زنا او سرقة لم يضرب ويضمن السرقة ولو اقر بالذمي  
بذلك اجزته وكذلك الاقرار للخن في جميع ذلك ما خلا حد القذف لا يحد  
ولا يقطع السارق منه وهو قول الحنفية ومحمد وقول ابو سنان لا  
ثم رجع فقال اقيم الحد ودعي المستامن كما اقيمها على الذمي واقرار الذمي  
في جميع الحقوق جايز ولو اقر المسلم بحد بغيره في يديه لزمى جاز وكذلك  
ذمي اقر لمسلم بحد بعينه فانه يجوز عليه ويؤمر المسلم ان يخلها الا ترى  
انه لو اقر بحد شاة ميتة جاز عليه ويدفعه الى المسلم فينتفع بها وان  
كان مستهلكا لم يلزمه شيء ولو اقر بحد بغيره مستهلكا لم يلزمه  
شيء ولو اقر بها لزمه قيمتها واذا اسلم الذمي فافرد ذمي انه استهلكه

خبرنا

خبرنا بعد اسلامه وقال المسلم استهلكته قبل اسلامه فهو ضامن لقيمته  
في قول ابو يوسف رحمه الله وقال محمد لا ضمان عليه لا في انظر الى حاله يوم  
يقرفان كان ضامنا يوما يومئذ ضمنته وان كان غير ضامن يرى وكذلك اقرار  
المسلم وقد كان ذميا قبل ذلك ولو ان ديننا اقر بحد استهلكه الله في يده  
استهلكتها وان حزن وقد كان ذميا لم يصدق وهو ضامن وكذلك الخبر  
في قياس قول الحنفية وابو يوسف وكذلك لو كان المقر له خبريا فصاد  
ذميا فقال المقر استهلكتها وانما حزن وقال محمد هو يصدق في ذلك كله  
واقرار المرتد بالحقوق جاز ان اسلم وان قتل على ردة او نحو بدا الحوب  
لم يجز اقراره فيما كان له قبل الردة ويجوز فيما اكتسبه في قول الحنفية  
رحم الله وقال ابو يوسف اقراره جاز في جميع ذلك وقال محمد اذا قتل  
على ردة او ما كان اقراره في الردة بمنزلة اقرار المرتد به تبديلا بين  
الاسلام وقال ابو حنيفة اقرار المرتد جاز ولو ان مرتدا اقر بكتابة عبده  
او عتقه في دار الاسلام لم يجز في قول ابو حنيفة رحمه الله ان قتل او نحو  
بدا الحوب ويجوز في قول ابو يوسف وفي قول محمد هو بمنزلة اقرار المرتد  
واذا اقرت المرتدة او المرتد بحد في قذف او سرقة او زنا او جراحة عمد  
او خطا لزمه من ذلك ما لم يلزم المسلم في قول ابو يوسف ومحمد رحمهما  
عليهما وصف لك **باب من الاقرار ايضا** وذكر حديث القاسم بن  
عبد الرحمن عن ابيه ان عبدا اتى على بن ابي طالب رضي الله عنه فاقترع  
مزين واصبره فقطع فقال عبدا الرحمن فكافي انظر الى يده في عنقه وعزالي  
مالك الا شحى قال آت عبدا لمحى قد رايت على بن ابي طالب رضي الله عنه  
فاقر عبده بالزنا فامر به فبخر اضربه فاذا قال اتركني فتركه قال فلما اوه  
خمس مائة جلدة قال له العبد اتركني فتركه واذا اقر العبد بحجور بدين  
وله وليان فغفا احدهما لم يكن الاخر في عنقه ولو اقر بسرقة لا يجب في  
مثلا القطع كان اقراره باطلا فان كان عبدا تاجرا او يورث الغلة لزمه  
ذلك واقرار الصبي المجبور في جميع الحقوق باطل وكذلك المعنوة والعمى  
عليه واقرار السكران جاز كما اقرار الصبي وكذلك الاصم والاعمى المقعد  
والمفلوج واقرار الاخرى اذا كان يكتب ويعقل جاز في الفضا صروف  
الناس ما خلا الحدود ولا يجوز اقرار الاب على ابنة الصغير والكبير او  
المعنوة بانه غصب شيئا واستهلكه او استدانه او باعه او استاجره  
او اشتراه ولا بالجناية على انسان وكذلك كل فعل ينسبه اليه وكذلك  
اقرار الوصي **باب الاقرار بالكتاب** واذا كتب الرجل ذكرا على



نفسه بشهادة قومه او كتب وصية ثم قال اشهدوا لهذا الفلان على ولم  
يقرا عليهم الصك ولم يقروه عليه فان اباحنفة قال هذا جائز اذا كتبه  
ايديهم بيده او املاه على انسان وان لم يحضر واذك لم تجز شهادتهم قالوا  
كتب رجلا كتابا الى رجل من فلان الى فلان اما بعد فان لك على من قبل فلان  
كذا درهما فان ذلك جائز عليه اذا كتب على ما يكتب الناس الرسائل السخا  
فان حجه وشهدت البيعة انه كتبه او املاه جاز عليه وكذلك الطلاق  
والعتاق وسائر الحقوق ما خلا القصاص والحد فان اخذت بها بالقبض  
الا في تضمين السرقة وهو قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله وان كتب في  
الارض لفلان على الف درهم لم يلزمه وكذلك لو كتب ذلك في صحيفة او خرقه  
وقال ابو حنيفة لا يجز كتاب القاضي حتى تشهد الشهود على ما في جوفه وان  
كتبه بين ايديهم وقال اشهدوا عليه فهو جائز وان لم يحضر والكتاب لم تجز  
شهادتهم حتى يقره عليهم وهو قول محمد رحمه الله وقال ابو يوسف اذا شهد  
على الكتاب والخاتم اجزته وان لم يعلموا ما فيه استحسن ذلك ولو اقر  
رجل على رجل بصك فقال اشهد عليك بما في هذا الكتاب فقال نعم فسمع ذلك  
اخر وسعه ان يشهد عليه وذكر عن الشعبي قال اذا شهد الرجل قوما على  
شهادة فسمع ذلك اخرون فهي شهادة جائزة واذا كتب الرجل ذكر حق لفلان  
عليه بكذا وقوم عنده حضور ثم قال اختموا عليه ولم يقل اشهدوا فليست  
هذه بشهادة وكذلك لو قالوا اشهد عليك فقال اختموا ولو قالوا اختم  
الصك فقال اشهدوا كان ذلك جائزا ولو كتب رسالة من فلان الى فلان اما  
بعد فانك كتبت الى اني ضمنت لك عن فلان بالفت ولم يضمن لك الفاعل فانت  
لك خمسمائة درهم وعنده رجلان شهدا كتابته ثم حاكما به فشهدا عليه  
بذلك لزمه وان لم يقل لهما اشهدا ولا اختما وكذلك الطلاق والعتاق وكل  
دين وغصب وما اشبه ذلك بولاية هذا الصك وكتب هذه الرسالة قدم  
رجلين اميين لا يكتبان ولا يقران وامسك الكتاب عندهما وشهدا عليه به  
فهو جائز في قول ابي يوسف رحمه الله الا ترى انه لو تقدم الى القاضي فاقرا  
كتب اليه به قبل ان يفسر القام فيه جاز ذلك عليه وكذلك الطلاق والعتاق  
وقال ابو حنيفة ومحمد لا يجوز حتى يعلم ما فيه او يقر به عند القاضي  
ولو كتب على نفسه صكاً قدام رجلين اميين وقال اشهدوا عليه ولم يعلم  
ما فيه في قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى ولا يجوز في  
الصك والوصية الا من يعرف كتابه او يقر عليه ما كتب في قولهم جميعا لا  
يشبه هذا الرسالة في قول ابي يوسف ولو كتب رسالة لم يجز فان قال

اشهد

اشهدوا على بهذا فهو جائز ولو كتب في خرقه بيضاء بمداد لفلان على القدر  
او كتبه في صحيفة او لوح لم يلزمه شيء الا ان يقول للشاهدين اشهدوا  
عليه ولو كتبه في صحيفة بغير مداد الا ان يثبتين او في الموضع ثم قال اشهد  
على وقد حضر الكتاب الشهود وعرفوه جاز ولو كتب كتابا ليس له اثر ولا  
يثبتين باقرار يدين او طلاق او عتاق ثم قال اشهدوا له على ذلك ولو  
عند القاضي انه كان كتبه لم يلزمه ذلك وليشهدا بكتاب ولو كتب في صحيفة  
حسابه ان لفلان عليه الف درهم وشهد شاهدان حضران لك او اقر  
عند الحاكم لم يلزمه الا ان يقول اشهدوا به على ولو كتب ان لي على فلان الف درهم  
فصك بحضرة قدام الشاهدين ومحضر من الذي عليه المال فهو كما ينبغي  
ما كتب به قال للشاهدين اشهدا فقال فلان الذي كتب عليه نعم فهو جائز وما  
في سعة من ان يشهدا انه قد قرا وشهد به **باب الاقرار بالدين** في الدين  
واذا اقر الرجل والمرأة ان لفلان عليه عبدا ثم انكره فانه يقضي عليه بيمينه  
كما يقضي في المهر في قول ابي يوسف وقال محمد القول قوله في قيمته ولو قال له على  
عبد قرض اخذته بيمينه عبد والقول فيها قوله وكذلك الشاة والبقر والبعية  
ولو جاء بها احد منهما بيمينه فقال هي هذه صدق بيمينته ولو قال له على جارية  
كان عليه قيمة اي الدواب شاء فان جاء بدابة بيمينتها فقال هي هذه فالقول  
قوله ان جاء بفرس او برذون او بغل او حمار ولا اقبل منه غير ذلك ولو اقر ان  
لفلان عليه دارا او ارضا او بيتا فان هذا محال واخذه بيمينته ما يكون من  
ذلك حتى يدفعه اليه آتيت لو قال غصبتك ذلك لم اخذه به ولو اقر ان لفلان  
عليه ثوب هروي لم يتصفه فيما جاء به من ثوب هروي صدق فيه بعد ان  
يحلف ولو قال لا بيع لي قبل فلان ثم ادعى عبدا جعل له صلح كان على دعواه  
وكذلك لو ادعى انه لا صلح له قبل فلان ثم ادعى عبدا شتر كان على دعواه ولو اقر  
بالعبد كله وادعى رب العبد انه باعه منه لزمه البيع دون الخمسمائة  
وان انكر رب العبد البيع لم يلزمه البيع ولا الخمسمائة ولو اقر ان لفلان عليه  
الف درهم والاف فلان عليه مائة دينار صدقته بعد ان يحلف وكذلك لو  
قال له على ثوب ولم يسم جنسه فاي ثوب جاء به قبل منه والبليس والجريد  
غير سواء ولا يترك حتى يعطي ثوبا ولو اقر انه لاهية قبل فلان ثم ادعى صفة  
او شتر فهو على دعواه ولو اقر انه ليس له في هذا العبد شتر ثم ادعى انه  
اشتراه لغيره قبل اقراره لم يقبل ذلك منه واذا اقر بالرهن والتسليم  
لم يجز في قول ابي حنيفة الا ولا حتى يجازي الشهود التسليم ويجوز في قوله  
الاخر وهو قول ابي سفيان ومحمد فان كان في يدي الرهن دفع الى المرنه ولو



على رهن بغير قبض او على رهن مشاع فهو باطل ولو اقر انه رهن هذا العبد  
من فلان بمائة درهم وان قد قبضه منه وقال فلان بما يتي درهم فالرهن  
جائز وهو بمائة درهم **باب الاقرار بكذا والافعلية كذا** واذا اقر الرجل  
ان لفلان عليه الف درهم اقرضتها امس والافعلية حر فان المال يلزم  
ولا يعتق العبد وكذلك لو حلف على ذلك بطلاق او حج او بالله تعالى ولو  
اقر انه استقرض من فلان الف درهم وقبضها والافعلية عليه الف درهم  
قالا اقرارا الاول جائز والثاني مخاطرة لا تلزمه ولو قال قد ابتعت من فلان  
هذا العبد بالف درهم والافان عليه خمسمائة درهم فادعى ربه العبد انه  
باعه لمنه البيع دون الخمسمائة دينار لم يلزمه واحدا منهما وهذا مثل  
قوله لفلان على الف درهم او لفلان ولو قال قد اعتقت عبدي هذا والافعلية  
هذا حرعتق الاول دون الثاني ولو قال قد اعتقت هذا والابعد اعتق هذا  
كان مجزئة هذا كانه قال هذا حر وهذا كله قول ابو يوسف رحمه الله واما  
قوله في ذلك كله فالاول ماضى والثاني باطل الا ان يقول فلان حر  
او فلان او يقول لفلان على الف او لفلان **باب اقرار الرجل في نصيبه**  
واذا كانت الدارين رجلين فاقرا أحدهما ان نصيبه منها فلان لآخر  
فيه او قال نصف نصيبه الا لآخر في فيه او قال عشر جميع الدار له  
من نصيبه فهو جائز على ما قاله ولو قال ربع جميع هذه الدار له ولدع  
ونصف ولصاحبي ربع ونصف ومحمد شريك ذلك فان نصف الدار  
حصصة المقر بين المقر والمقر له على خمسة المقر له سهمان والمقر ثلاثة  
وكذلك الحيوان والعروض واذا اقران لفلان عليه الف درهم وانه قد  
قضاها اياه فوصل الاقرار فهذا ثم جاء بالبينة انه قضاها اياه قبل  
ذلك منه استحسانا وكان القياس ان لا يقبل لان هذا الكلام محال ولو  
قال له على الف درهم ثم قال بعد ذلك قد قضيتها اياه قبل ان اقربا  
وجاء بالبينة قبلت بينته وهذا الاقرار كله عند القاضى وعند غيره سواء  
ولو قال لهذا العبد لفلان اشتريته منه فوصل باقراره ثم اقام البينة  
على الشراء قبل الاقرار قبلت بينته ولو قال لهذا العبد لفلان ثم ادعى  
بعد ذلك انه اشتراه منه قبل الاقرار لم يقبل ذلك منه وكذلك لو ادعى  
هبة او صدقة قبل الاقرار واذا اقر الرجل ان هذا العبد الذي في يدي  
عبد فلان اشتريته منه بالف درهم ونقدته الثمن ثم قال بعد ذلك  
اشتريته من فلان اخر بخمسمائة ونقدته الثمن فان اقام البينة على ذلك  
كله فهو جائز وعليه الثمن الاول والثمن الاخر قال ابو الفضل يريد به انه قال

البينة على العبد فقط وان لم تقم له بينة فالعبد الاول ان يجحد البيع  
وعليه قيمة العبد للاخر ان يجحد البيع فان ادعى البيع فعليه خمسمائة وكذلك  
الدار والارض والعروض واذا اقر الرجل ان هذا العبد الذي في يديه بئنه  
وبين فلان ثم قال بعد ذلك هو بينى وبين فلان اخر ثم قال بعد ذلك هو  
بينى وبين فلان اخر ثم خاضعوه الى القاضى فانه يقضى الاول بنصفه  
والثاني بربعه والثالث بثلثه ويبقى في يدي المقر الثمن وكذلك لو اقر  
بهذا على بيت هو وارثه ولو اقر بالعبد كله لفلان ثم قال بعد ذلك هو  
لفلان فانه يقضى به الاول ولا شيء للاخر ولو كان دفعه الى الاول بغير قبض  
قاضى ضمن للاخر قيمته ولو قال او دعنى فلان هذا العبد ثم قال او دعنى  
فلان اخر فانه يقضى به الاول وضمن للاخر قيمته وكذلك الغصب والعارية  
ولو كانت دابة في يدي رجل فقال استودعنى فلان نصف هذه الدابة  
ثم قال استودعنى فلان اخر نصف هذه الدابة ثم اقر بمثل ذلك لآخر  
فالدابة للاولين ويضمن للمقر نصف قيمتها وكذلك الغصب والعارية والاكراه  
في هذا واذا كانت الدار في يدي رجل فاقام اخر البينة عليه انه اقربا  
له واقام الذي في يديه البينة ان المدعى اقربا له فان ابا حنيفة قال  
اقضى بها للذي في يديه واذا شهد شاهدان يدين فشهد احدهما بالف  
وشهد الاخر بالف وخمسمائة جازت الشهادة على الف ولو شهد احدهما  
على الف والاخر على الفين لم يجز في قول ابو حنيفة رحمه الله ويجز في قول  
ابو يوسف ومحمد على الالف واذا شهد انه اقربا لف فقال احدهما كاجيعة قال  
الاخر كنت وحدي فالشهادة جازية واذا ادعى رجل على رجل الف درهم فقال  
قد اخذت منها شيئا فقد اقربا وكذلك ان قال كم وزنها فقد اقربا  
وكذلك اذا قال متى اجلها او قال لما ضربتها او قال قد برئت اليك منها او  
قد ادبته اليك او قال قد برئت اليك من كل قليل وكثير كان لك على كان قد  
اقر بشيء عني على ان يقربه قليلا كان او كثيرا ويحلف الطالب ما قبضه منه  
ويحلف المطلوب ما له عليه غير هذا **باب الاقرار بما قبضه من ملك غيره**  
واذا اقر الرجل انه اخذ ثوبا من اربينة وبين اخر فادعى الشريك نصف الثوب  
وانكره المقر فالحق قول المقر لان له ان يسكن دابة بينهما ولو اقر انه قبض من بيت  
فلان مائة درهم ثم قال بعد ذلك هي او قال هي لفلان اخر فان المال يلزم  
لساحب البيت فان زعم انه لاخر قبضه منه ضمن له مثله وكذلك لو قال له  
قبضت من صندوق فلان مائة درهم او من كيسه او قال قبضت من سفطه  
ثوبا هوديا وان قال قبضت من قرية فلان كرا من حنطة فهو ضامن وكذلك الاول



قبضت من نخل فلان كذا من تمر او من خرغ فلان كذا من حنطة ولوقال قبضت  
من ارض فلان عدلا من رطل ثم قال اني مررت فيها ما رايت قطها ومعنى احوال من  
فانه يقضي بها لصاحب الارض الا ان تكون الارض طريقا معروفا او تكون القرية  
فيها فاذا كانت الطريق فيها فالقول قوله وكذلك القرية اذا كان الطريق فيها  
ولوقال اخذت من دار فلان مائة درهم ثم قال كنت فيها سائرا باجارة لم يسل  
علي ذلك فان جاء تبينة انها كانت في يديه باجارة فاني ابريه من المال واذا  
شهد شاهدان ان فلانا اتى الى ارض فلان هذه فاحقها فيها واستخرج منها  
درهم ووزن سبعة وادعاهما رب الارض ويحكما كما فرأوا قريظا وادعى  
فاني اقض بها الرب الارض وعليه وكذلك لو شهد انه اخذ من منزله كذا كذا ان  
حائوته او دهنه من قارورة او سمنه من زنة واذا اقرانه اخذ مسجعا كان في  
دابة فلان او نجاما او رجلا فادعى ذلك دابة فلان فليقض له به وكذلك لو قال  
اخذت حلة من حنطة كانت على دابة فلان او طعاما كان في جوالق فليقض به  
له وكذلك لو اقرانه اخذ بطانة جيبه او ستر بابيه واذا اقرانه ركب دابة فلان  
فاخذت فلا فهو ضامن لها حتى يرد لها وكذلك لو قال لبست ثوب فلان او استندت  
خادمه ولوقال حملت فلا على دابته لم يضمن شيئا لانهم يقولون قبضتها وكذلك السبعة  
وكذلك لو اقرانه حمل على دابة فلان ولو اقرانه اخذ ثوبا من حمام فلا ضمان عليه  
وكذلك المسجد الجامع والكعبة والحان والارض ينزلها الناس ويقعون فيها  
الامتعة ولو اقرانه وضع ثوبا في بيت فلا ثم اخذه لم يضمن في قول ابي حنيفة  
ان ادعى رب البيت ويضمنه في قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله ولو اقرانه اخذ ثوبا  
من طريق فلان او من قبا فلا فلا شيء عليه ولو قال اخذت ثوبا من اجرة فلا فانه لا ضمان  
الاستناد ولو اقرانه اخذ ثوبا من مسجد فلان لم يكن عليه ضمان بعد ان يكون مسجد  
جماعة العامة فان كان مسجد الرجل خاصة في داره ضمنه له ولو قال اخذت  
من هذه البيعة او الكنيسة او بيت النار والقنطرة او الجسر او كل موضع العامة  
فلا ضمان عليه **باب اقرار الرجل على نفسه وغيره** واذا قال الرجل لفلان على  
وعلى فلانة الف درهم فحجوه الاخر لم المقر نصفه وان سمي اثنين معه لزمه الثلث  
وكذلك لو سمي من سمي عبدا محجوبا او صبي او حريرا او مستامنا او رجلا او  
نقلى المقر حصته على عددهم ولو قال فلان علي الف درهم ولم يسم احدا ثم قال  
عنت فلانا لزمه المال كله ان ادعاه الطالب عليه ولو قال ان فلانا عنتا  
الف درهم واسأد بیده الى نفسه واخرين معه فقد لزمه المال كله ولو كان معه  
رهن فعود فقال فلان عليا جميعا واسأد بیده الى نفسه واليهم اوقال فلان  
علينا كلنا واسأد اليهم والى نفسه الف درهم لزمه حصته من ذلك على عددهم

الذين معه ولو قال فلان على رجل منا الف درهم لم يلزمه شيء وكذلك لو قال  
على رجلين منا ولو قال يا فلان لكم على الف درهم لزمه المال كله وكذلك لو قال  
انتم يا فلان لكم على الف درهم او استودعنا او اعادنا كذا او غصبا منه لزمه  
جميع المال ولم يصدق على انه اذا دبره غيره معه ولو قال قبضت ومعنى فلان من فلانة  
مائة درهم لزمه النصف قال ومعنى فلان لزمه الجميع وكذلك هذا الباب  
في كل قرض وعارية ووديعة او جناية ولو قال له على عشرة مثاقيل فضة  
ثم قال هي سودا كان القول قوله وكذلك الذهب ولو قال له على الف درهم قرضا  
لم يقبضها فوصل كان المال لازما له اذ ايت لو قال له عندي الف درهم ووديعة او  
غصب لم يقبضها هل كان يصدق ولو قال له على الف درهم من ثمن متاع باعته  
ونقصته الى العطاء وقال الطالب بل هي على حاله فالقول قول الطالب وكذلك  
لو ادعى المطلوب فيه شرط يقسمه وكذلك ان قال له على الف درهم من ثمن عبيد  
باعته وقبضته وزاد مع ذلك خيرا او خيرا وليس هذا كما اذا قال كله من ثمن  
خمر لان ذلك رجوع **باب اقرار المريض** واذا اقر الصحيح بالدين  
والغصب والقرض والوديعة وغير ذلك لو ارثه ولغير وارثه ومكاتبه واقرار  
المكاتب لم يولاه جازية كله واذا اقر المريض ان لفلان قبلي حق فصدقه بما قال ثم  
مات المريض فان ابا حنيفة قال يصدق الطالب ما بينه وبين الثلث استحسن  
ذلك فان ادعى اكثر من ذلك حلف الورثة على علمه فاذا حلفوا اخذ الثلث فاذا  
اقر المريض بدين مسمى مع ذلك فان الدين المسمى اولى بما ترك كله ولو لم يقر بدين مسمى  
واوصى بوصية كانت الوصية اولى بالثلث من ذلك الاقرار ايضا وهو قول  
ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ولو اقر في مرضه بدين ثم بوديعة بعينها ثم مضى  
بعينها ثم بدين اخر فخاصوا جميعا الا انه اقر بدين ثم اقر بدين اخر ولا مال له  
غير هذا العبدان العبد ببيع في ثمنه صاحب الدين بدينه وصاحب العبد  
بقيته ولو قال له على الف درهم الا درهم او غير درهم او نقصان درهم كان كما قال  
ولو قال له على الف درهم الاتسعية كان عليه مائة درهم ولو قال الالف درهم لزمه  
الالف ويطلق الاستثناء ولو قال له على عشرة ونصف درهم كان العشرة دنانير  
واذا مات الرجل وعليه دين الى اجل وحل الدين عليه واداه عن زيد بن ثابت  
ولا يجوز اقرار المريض بالدين لقائله ولا للملوك قائله ولا مكاتب قائله وكذلك  
لا يجوز لعبد وادته ولا مكاتب وادته وان اقر المريض بكاتب نفسه بدين فهو  
جائز اذا كانت في الصحة فان كان كاتبه في المرض لم يجز الا من الثلث فان اقر  
انه قد استدان منه مثل المكاتبه عتق ويسعى في ثلث ثمنه واذا اقر المريض  
الى ابنه دين لفلان الف درهم وفي يديه دار لابنه وعلى المريض دين معروف



في الصحة فان دينه الذي في الصحة او ليدلك فان فصلت من ذلك كان في دين  
ابنه ولو كان اقرب ذلك في صحته بعد موت ابنة كان دين الابا حق بذلك  
المال من غرماء الابن ولو ان مريضا فضا بعض غرمائه دون بعض ثم مات كان  
لمن لم يقبض ان يشارك الذي قبضوا والعبد والخمر في ذلك سواء واذا  
الرجل ولا دين عليه وفي يديه الف درهم من تركه ابنة فقال لفلان الف  
درهم على ابني ولفلان الف درهم ووصل ذلك فمى بينهما نصفين وكذلك لو  
قال الف درهم دين لفلان على ابني وهذه وديعة لفلان عند ابني فمى بينهما  
نصفين ولو قال لفلان على ابني الف درهم لا يل لفلان فان القاضي يقضي ان  
دفعه للاول ولا ضمان على المقر الثاني اذا دفع شيئا وان دفعهما الى الاخير  
فضاء قاضي ضمن للثاني مثلهما واذا اقر المريض عند الحاكم بدين لوارثه وعليه  
دين في صحته بحيط بماله فانه يثبت اقراره عليه وان ير من مرضه جاز عليه  
وان مات منه بطل ولو قال لفلان على الف درهم فدفعها اليه بقضاء ثم اقر  
لاخر بالف على ابنة لم يقض له شيئا ولو كان دفع الى الاول بغير قضاء دفع للثاني  
خمسائة **باب الاقرار بالقبض** واذا اقر الطالب انه قبض مائة  
فلان مائة درهم فقال فلان قبضت مني خمسين درهما من قبل كذا وكذا فاق  
الطالب نعم قبضتها ولكنها قد دخلت في المائة وقال المطلوب بل هذه سواء  
المائة فالقول قول الطالب مع يمينه ولو قال المطلوب بعثك ثوبا بغير ثمن  
ممالك على فقال الطالب اهل فقد اتبعته منك وقبضته وقد دخلت في هذه  
المائة فالقول قول الطالب ولو كان في يد المطلوب شاة فقال الطالب اتبعته  
منك بعشر دراهم من هذه المائة وقال المطلوب لم ابعها وقد اخذت مني  
مائة فالقول قول المطلوب مع يمينه واذا اقر المريض بقبض ماله على فلان  
فهو جائز وان كان المطلوب وارثه او وكيل عن وارثه والوارث وكيل عنه  
فالقرار باطل ولو جاء الوارث بالمال فادخله عليه مخض من الشهود بولي الود  
وبغيره واذا اقر الطالب انه قبض من المطلوب خمسمية درهم ثم قال وجدها زورفا  
فالقول قوله ان وصل او فصل وان قال قبضت منه الذي لي عليه وهي الف درهم  
ثم قال بعد ذلك وجدها زورفا لم يصدق على ذلك وكذلك لو قال قبضت من الذي  
لي عليه او مما لي عليه او من الدين الذي لي عليه وان وصل فقال قبضت منه مالى  
عليه خمسمية وجدها زورفا فالقول قوله وان قال قبضت خمسمية درهم فقال  
بعد ما سكنت وجدها ستوقا او رصاصا لم يصدق واذا شهد الطالب انه  
قبض خمسمية درهم ماله على المطلوب ثم قال بعد ذلك وجدها زورفا  
او بخرجة لم يصدق ولا يمين على المطلوب انها كانت جياذا في قول ابني حنة

ومحمد وقال ابو يوسف اذا اتهم خلفته وكوا قريقبض خمسمية له وشريك فيها  
هي بينه وبينه ثم قال بعد ذلك هو ذيق قال لفلان قوله وللشريك نصف  
الذيق ان شاء وان قال بعد ذلك هو رصاص ولم يقل ذيق لم يصدق  
والشريك نصفها جياذ فان قاله موصولا قال لفلان قوله ولا شريك فيها وان  
قال قبضت مالى ولفلان على فلا يثبت ثم قال بعد ذلك هو ذيق لم يصدق وللشريك نصف  
واذا اقر القاضى بقبض من المطلوب خطا او كرشعرا شى ما كان ابو يوسف ثم قال بعد ذلك هو رصاص  
فقال

## كتاب الوكالة

ذكر محمد عن ابى يوسف عن محمد بن سالم عن الشعبي عن قاطمة بنت قيس قالت مطلقتي ذى  
ثلاثا ثم خرج الى اليمن فوكل اخاه بنفقتي فوكله الى رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وسلم فلم يحمل له نفقة ولا سكنى وعن ابى يوسف عن محمد بن اسحاق عن جهم بن  
ابى جهم عن عبد الله بن جعفر قال كان على بن ابي طالب لا يحضر خصومة ابدا  
وكان يقول ان الشيطان يحضرها وان لها فحما فكان اذا حوهم في شى من  
امواله وكل عقيل فلما اكبر فاسن وكل عبد الله بن جعفر قال هو وكيل فيها  
فغنى عليه فهو على وما قضى له فهو لي بخاصني طلحة بن عبد الله في حقير احده  
على بدارض طلحة وارضة قال والصغير المستأه قال فقال طلحة اني قد اجرت  
وجعل على السبيل قال فوجدنا عثمان ابن عفان ان يركب معنا فينظر اليه قال  
فركب قال والله انى وطلحة لتخضم في المركب وان معاوية على غيلة له شهابا  
المركب قد قدم قبل ذلك واذا قال فانني كرهت ان اعانني بها قال لا يستحق  
الحفير اكان على عهد عمر فقلت نعم قال لو كان جورا ما تركه عمر قال فساو عا  
حتى راي الحفير قال ما اري ضررا وقد كان على عهد عمر ولو كان جورا لم يكره  
وعن عامر انه كان يقبل الوكالة في الخصومة وعن ابراهيم مثله وعن شرح  
انه كان يجيز بيع كل مجزر الوصى والوكيل وعن شرح انه قال من اشترط الحول  
فهو احمق مسلم او رد ما اخذ ولا خلاص وابو حنيفة وابو يوسف ومحمد بن  
يحيى شرح وعن ابراهيم انه سئل عن ولي باع عبدا قال يوحى خلاصه  
ولا ياخذ به ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد واذا وكل الرجل الرجل بالخصومة  
في شى فهو جائز وهو خصم بمنزلة الذي وكله غير انه لا يجوز اقرار الوكيل الذي  
وكله الا عند قاضي فاما عند غيره فلا يجوز وليس له ان يجامع بعد ذلك فيه  
وهذا قول ابى حنيفة ومحمد درهمما الله وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجوز  
اقراره عند القاضي ولا عند غيره ثم رجع وقال يجوز عند القاضي عند



ويقبل البينة عليه بذلك وإذا وكله بالخصومة في دار يدعي فيها دعوى ثم عزله عنها ثم شهد له الوكيل بها فإن كان الوكيل قد خاصم إلى القاضي لم يجز شهادته وإن كان لم يخاصم إلى القاضي فشهادته جائزة في قول أبي حنيفة ومحمد وإذا وكله بالخصومة فله أن يعزله متى شاء إلا في خصلة واحدة أن يكون الخصم قد اخذ حتى جعل له وكيل في الخصومة فلا يكون له أن يخرج منه إلا بحضور الخصم في قول أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف رحمهم الله تعالى وإذا وكله بالخصومة وهو مقيم بالبلد لم يقبل ذلك منه إلا برضا من خصمه أو يكون مريضا أو غائبا إلى مسيرة ثلاث وأرجال والنساء والتب والبر في ذلك سواء في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف ومحمد تقبل الوكالة من الغائب والحاضر والصحيح والمريض والرجل والمرأة فإن سقط الخصم وهو ابن أبي حنيفة وأن وكلت امرأة رجلا أو رجلا وكل امرأة أو وكل عبده أو مكاتبه أو عبده غيره بأذن مولاه أو وكل المسلم ذميا أو الذي مسلما فذلك كله جائز والوكال في كل خصومة حائزها خلا الحدود والقصاص أو سلعة ترد بغيره فلا بد من أن يحضر المشتري فيحلف أو ادعى خصمه أنه قد رضى ولو وكله بطليق له قبل رجل وغاب الطالب وقامت البينة على المطلوب بالحقوق فقال المطلوب أريد بين الطالب ما استوفيتني أو قال أريد بينه وقد شهدت بشيء حتى فليس له أن يجلس إلى حتى يحج صاحبها ولكنه يؤديه ثم يطلب صاحبه بغير ما استوفيت مني وليس ينبغي له أن يحلفه بالله تعالى لقد شهدت بشيء على حق فإن نكل عن البين لزمه المال دون الوكيل فإن كان المال عند الوكيل فلا سبيل له عليه إنما هذا مال الطالب الأول ولو قامت البينة على القضا فإن شاء اخذ به الموكل وإن شاء اخذ المال من الوكيل إن كان قابعا فإن قال الوكيل قد دفعته إلى الموكل أو هلك مني فالقول قوله مع بيمينه وإن قال امتني فدفعته إلى الوكيل له أو غريم له أو وهبه لي أو قضى من حق كان لي عليه لم يسد ضمن المال ولا يقبل من الوكيل شهود على الوكالة في شيء مما ذكرت الأوصاف خصم فإن قبل البينة بغير خصم وقضى بها جاز قضاؤه وقال ابن أبي ليلى يقبل بغير خصم ولا أحد الوكيلين بالخصومة أن يخاصم وليس له أن يقبض وليس للوكيل أن يوكل غيره فإن قال له ما صنعت من شيء من ذلك فهو جازي كان له أن يوكل غيره وإذا وكله بالخصومة لم يجز له أن يخاصم أن وهب الوكيل الحق أو باعه وإذا وكل الرجل الرجل بقبض حق له في دار وبقسمته وخصته محمد الذي في يديه الدار ذلك فله أن يخاصم ويقيم البينة على حقه وإذا وكل المسلم الذمى بوكالة في خصومة فشهد في الذمى من أهل الذمة في إبطال

المسلم لم يجز على المسلم ذلك ولو كان المسلم هو الوكيل والذي صاحب الحق فشهد عليه قومه من أهل الذمة اجزت ذلك ألا ترى أن الذمى إذا أوصى إلى المسلم ثم مات الذي قبلت شهود أهل الذمة إذا شهدوا على الذي يحق وإذا وكل الرجل الصبي بخصومة وهو يعقل فهو وكيله فإن قضى عليه بذلك بشهادة شهود فهو جائز ألا ترى أنه لو وكله ببيع أو شري أو شيء كان له أن يخرج من الوكالة إذا ذهب عقل الموكل ذهابا دائما فقد خرج الوكيل من الوكالة وهذا بمنزلة الموت وأما ما لم يكن له أن يخرج من الوكالة فلا يبطل مثل الأمر باليد ولو كان ذهب عقله ساعة أو خمس ساعة ثم أفاق فالوكيل على وكالته وأبطل هذا كذا ولا أقبل هذا بالاول وهما في القياس سواء وقال الشيخ الاستحسان في الجوز ساعة بيته في باب الوكالة المكاتب وفي باب الوكالة بالطلاق وذكر الاستحسان في التطاول وفي النوادر قال أبو يوسف لا ينزل الوكيل حتى يحن أكثر السنة وقال محمد لا ينزل حتى يحن شهرا ثم رجع فقال حتى يحن سنة وتركيل الصبي رجلا باطل إلا أن يكون الصبي مائنا وإذا وكل الرجل عبده أو امرأة بالخصومة ثم اعتق العبد وطلق المرأة ثلاثا فالوكيل منهما على وكالته وإن باع العبد فإن رضى المشتري أن يكون العبد على وكالته فهو وكيل وإن لم يرض بذلك لم يجز على الوكالة وإذا وكل المسلم الحنفي المستامن في دار الإسلام أو وكله المستامن بالخصومة فهو جائز وإن أسلم الحنفي فهو على الوكالة وإن وكل المسلم الحنفي في دار الحرب أو وكله الحنفي فالوكالة باطلة وإن وكل الحنفي حريتي في دار الحرب ثم أسلم أو أسلم أحدهما فالوكالة باطلة فإن أسلما جميعا ثم وكل أحدهما صاحبه اجزت وإذا خرج الحنفي بآمان إلى دار الإسلام وقد وكله حنفي آخر في دار الحرب ببيع شيء اجزته عليه من قبل أن ذلك السومع وإن وكله بخصومة لم يجز ذلك على الحنفي الذي في دار الحرب وتوكيل المرتد المسلم ببيع أو قبض أو خصومة أو تكاح أو غير ذلك موقوف فإن قتل أو قتل بالدار فهو باطل وإن أسلم فهو جائز وكذلك لو كان المرتد هو الوكيل فالحق بالدار انتقضت الوكالة مادام في دار الحرب فإذا عاد لم تعد الوكالة في قول أبي يوسف وقال محمد تعود الوكالة إذا عاد إلى دار الإسلام مسلما ولا يشبه الوكيل الموكل لأن الموكل يخرج ما وكل فيه من ملكه بارتداده وكافة الوكيل ليست وكالته مما ملك وإذا وكل رجلا رجلا واحدا وكل واحد منهما يخاصم صاحبه لم يجز أن يكون وكيلهما في الخصومة واحدا وإن كانت الخصومة لهما مع ثالث فلا واحد جاز وإذا وكل الرجل رجلا بالخصومة ثم عزله بغير علم منه وقضى على الوكيل فالقضاء نافذ عليه والفعل باطل حتى يعلم به الوكيل وللوصي أن يوكل



بالخصومة لليتامى وإذا وكل الرجل الرجل عند القاضي بالخصومة والقاضي  
يعرف الموكل فهو جائز وإن لم يعرفه لم يقبل ذلك منه حتى يشهد الوكيل على الوكالة  
شاهدان وإذا وكل الرجل الرجل يقبض عبده وإجازته فادعى العبد القسور  
مولاه وأقام البينة فإني لا أدفعه إلى الوكيل ولا أقضي بالعتق ولكن أفقه  
لا ندم يوكله بالخصومة في ذلك إنما وكله بقبضه وإجازته وإن لم يقم بقبضه  
ثلاثا إن ادعى بينة حاضرة فإن حضرها والأدفعته إلى الوكيل وكذلك  
لو وكله بأخراج امرأته فأقامت البينة أن زوجها طلقها ثلاثا وكذلك لو وكله  
بقبض دار فأقام الذي في يديه بينة أنه اشتراها من الموكل ولو وكله بقبض دين  
له فأقام الغريم البينة أنه قد أوفى الطالب قبلت ذلك منه وليس الدين كذا  
الغايم بعينه في قول الحنفية وقال أبو يوسف ومحمد سلف ذلك كله والدين  
وغيره سواء **باب الشهادة في الوكالة** ويجوز من الشهادة في الوكالة  
ما يجوز في غيره من حقوق الناس ولا يفسدها اختلاف الشاهدين في الوكيل  
والمكان لأنها كلام وإن شهدا على الوكالة ثم قال أحدهما قد كان عمره  
عنها جازت شهادتهما على الوكالة ولم تجز شهادتهما على العزل وإن شهد  
أحدهما أنه وكله بخصومة فلان في دار سماها وشهد الآخر أنه وكله بالخصومة  
فيها وفي شيء أخر جازت الشهادة في الدار التي اجتمعا عليها وإن شهدا شافها  
بالوكالة والوكيل لا يدري أنه وكله أو لم يوكله غيره قال أخضره الشهود أنه  
وكلني بذلك فإنا اطلبه فهو جائز وإن شهدا على الوكالة في شيء معروف فلا  
يجوز الوكالة ويقول لم يوكلني فإن قال الوكيل هو الطالب فليس له أن يأخذ بذلك  
الوكالة لأنه قد كذب الشهود وإن كان هو المطلوب فإن شهدا أنه قبل الوكالة  
لزمته الوكالة وإن لم يشهدوا فله أن يقبل وله أن يرد ولا يجوز شهادة ذمي  
على توكيل المسلم مسلما أو ذميا بقبض دينه من مسلم أو ذمي فإن كان الطالب  
ذميا والوكيل مسلما والمطلوب ذميا جازت شهادتهما وإن كان المطلوب  
مسلمًا مقربا للدين والوكالة جازت شهادتهما أيضا وإن كان منكرا للوكالة  
لم تجز شهادتهما وإن كان المطلوب غائبا فادعى الطالب في داره دعوى عليه  
بإبني المطلوب فشهدا أن المطلوب قد وكل هذا الوكيل بخصومته في هذه الدار  
والوكيل لم يجد ذلك فهو باطل وكذلك إن كان الطالب بمحمد الوكالة ولو أن  
رجلا كان له على رجل مال فغاب الطالب ودفع المطلوب المال إلى رجلا فادعى  
أنه وكيل الطالب في قبضه ثم قدم الطالب لمحمد ذلك وشهد المطلوبين بالطالب  
بالوكالة فالشهادة جائزة ولو وكل رجلا بقبض دين له على رجل وغاب شاهد  
على ذلك أبنا الطالب والمطلوب لم يجز الشهادتان وإن أقر بها الطالب

وإذا عاها أحدهما وحارب فإن كانت دار في يديه فشهدا أبنا الطالب إن  
أباها وكل هذا بالخصومة فيها وحج ذلك المطلوب وأقر به لم تجز وليست  
الخصومة في ذلك مثل قبض الدين الأتري أنه لو لم يكن له بينة على الوكالة فقال  
المطلوب قد جعل هذا وكيلًا في الخصومة لم أقبل قوله فيه ولو كان ذلك  
في دين قضيت بدفعه إليه ولو كان مسلم في يديه دار فادعى ذمي فيها  
وكل وكيلًا بشهادة أهل الذمة لم تجز شهادتهم على الوكالة إن أقر المسلم بالوكالة  
أو أنكرها وكذلك العبد والثوب وما أشبههما فإن كان ذلك في دين هو  
مقربا للوكالة أجبرته على دفعه إلى الوكيل وليس هذا كالوكالة في الخصومة وإذا  
شهدا أن فلانا وكل فلانا بقبض دينه على فلان وشهدا آخر أنه أمره بأخذه منه  
وأنه أرسله أن يأخذه منه فهو سواء وله أن يأخذه إن كان المطلوب  
مقربا للدين وإن حجده لم يكن هذا بخصم له لأن الرسالة والأمر غير الوكالة في  
القبض في قول الحنفية وإن شهدا جميعا أنه وكله بقبضه لم يجز للمطلوب  
الدين فلو وكيل أن يقيم البينة عليه ويكون خصما فيه ولو وكله بتقاضيه دين  
له بشهود ثم غاب فشهدا أبنا الطالب أن أباهما قد عزله عن الوكالة وأدعى  
المطلوب شهادتهما فإن شهدا دهما جائزة وإن لم يدع بشهادتهما أجبرته  
على دفع المال إلى الوكيل وكذلك أن شهد على ذلك أجنبيان فإن جاء الطالب  
بعد دفع المال فقال كنت قد أخرجته من الوكالة فإني أضمن المطلوب المال  
لا أقم أدفعه إلا بأقراره وإن قال ذلك وليس له شهود على إخراجه من الوكالة  
الأول له لم تجز شهادتهما لأن المطلوب قد دفع المال إلى الوكيل بشهود على  
الوكالة ولو شهد الابن أن قبل قدوم أبيهما كان أباهما أخرج هذا من الوكالة  
وكل هذا الآخر بقبض المال فإن أقر بالمطلوب بذلك دفعه إلى الآخر فإن حجده  
دفعه إلى الأول وإن كان الطالب ذميا فشهد مسلما أنه وكل هذا المسلم  
بقبض دينه على هذا والمطلوب مقربا للدين وشهد ذميا أنه عزله عن الوكالة ولو  
هذا الآخر لم يجز ذلك على الوكيل الأول لأنه مسلم فإن كان ذميا جاز وإذا  
شهد أبنا الوكيل أن الطالب أخرج أباهما من الوكالة وكل هذا الآخر بقبض  
المال فهو جائز فإن كان الشاهدان أبنا الوكيل الآخر لم تجز شهادتهما على  
أبيهما ويجوز على أخرج الأول وإذا شهد شاهد أنه جعله وكيلًا في الخصومة  
في الدين الذي على فلان وشهدا آخر أنه وكله بقبضه فهو سواء في قول أبي  
حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد هو سواء في القبض ولا يكون خصما إذا حجده  
وكشده شاهدان أن فلانا وكل فلانا بخصومة فيما يدعى في هذه الدار  
وكيلًا في الخصومة والقبض جميعا وكذلك الدين وكل دعوى وإن شهدا



بانه وكله ببيع هذا العبد وشهدا لآخرانه وكله بالبيع وقال لا تتبع حتى تستأمر  
فباع الوكيل العبد فهو جائز في القياس وقوله الاخر حتى تستأمره باطل ارايت  
لو قال الاخر وكله بالبيع ثم نهاه المبحر بالبيع اذا كان الوكيل بمحمد قول الشا  
الاخر واذا قال احدهما وكل هذا ببيعه وقال الاخر وكل هذا لم يكن لهما ولا لهما  
ان يبيع وكذا هذا في قبض الدين ولو كانا هذا في الخصومة كان الذي اجتمعا  
هو الخصم فيه وليس له ان يقبض اذ افضله وان شهدا احدهما به قال انت وكيل  
في قبض هذا الدين وشهدا لآخرانه قال انت في قبضه كان جائزا وكذلك  
لو شهدا هكذا في الخصومة او الرد وان قال احدهما وكيلي وقال الاخر وصني  
فان الوصية تكون بعد الموت الا ان يشهدا به قال انت وصي في حياتي فكل  
مثل الوكالة فاذا شهدا احدهما انه وكله بالخصومة في هذه الدار الى قاضي كذا  
وشهدا لآخرانه وكله بالخصومة الى قاضي البصرة فهو جائز وهو وكيل في الخصومة  
فان شهدا احدهما انه جعله وكلا في الخصومة الى فلان الفقيه وقال الاخر  
الى فلان اخر فهذا باطل وكذلك ان سمي احدهما القاضي والاخر الفقيه وان شهد  
احدهما انه وكله بطلا فلانة وفلانة وقال الاخر فلا وجدها فهو وكيل في الا  
التي اجتمعا عليها وكذلك التزويج والخلع والبيع والعق والكتابة ولو شهد  
احدهما انه وكله بقبض هذا الدين وشهدا لآخرانه سلطه على قبضه فهو جائز  
وكذلك في بيع العبد والخلع ولو شهد رجلا على وكالة رجل بالخصومة في  
دار فاثبتته القاضي وكيل فيها ثم رجعا لم اضمهما شيئا وامض الوكالة على  
حالتها واذا ادعى الوكيل دعوى في دار في يد رجل بموكله فانكر الذي في  
يديه الدار الوكالة والدعوى فشهدا ابنا المطلوب على الوكالة في الخصومة  
فهو جائز لانه على ايها وان شهد رجلا على شهادتهما ثم ارتد اثم اسلم الى  
شهادة الاخرين على شهادتهما وان شهدا احدهما جاز وان شهدا على شهادتهما  
الاسلام جاز ايضا واذا شهدا لقاسقان على شهادتهما رجلا لم يجز فان  
واصلتا ثم شهدا بذلك فهو جائز وان شهدا على شهادتهما بعد التوبة ذلك  
الشاهدين او غيرهما جاز وان كان ذلك الشاهدين على شهادة القاسقين  
قد شهدا عند القاضي فردهما بتهمة الاولين لم يقبلهما ابدا من الاولين ولا من  
يشهد على شهادتهما فان شهد شاهدين على شهادة عدلين فردهما القاضي  
لتهمة الاخرين ثم شهد الاولان بذلك جاز وكذلك اذا شهد شاهدين على  
شهادة عبيدين او كافرين على مسلم فردهما القاضي لذلك ثم عتقا العبدان  
او اسلم الكافرين فشهدا بعد ذلك جاز ولا يجوز شهادة اهل الحرب بغير  
على بعض في دار الحرب ان كتب بذلك ملكهم لم يقبل **باب كتاب القاضي وكالة**

واذا وكل الرجل الرجل بالخصومة له في دار وبقبضها والدار في مصر سوى مصر  
الذي هو فيه فاراد ان ياخذ كتاب القاضي بالوكالة فان القاضي ينتقل  
ان يساله البينة انه فلان بن فلان الفلاني بعينه فاذا اثبت الشهود ذلك  
عنده وزكوا كتب له وسماه ونسبه الى ابيه وقبضته فانه قد اقام عنده  
البينة بذلك وزكوا في السر والعلانية وان شاء سمي الشهود وان شاء ترك  
ذكرهم وقال عرف الى وجهه واسمه ونسبه وذكر ان الدار بالبصرة في بني فلان وذكر  
حدودها وانه قد وكل بالخصومة فيها وبقبضها فلان بن فلان الفلاني وان كان  
الوكيل حاضرا حلاه في الكتاب ويختمه ويشهد عليه شاهدين فاذا قدم  
الوكيل بكتابه سأل القاضي البينة على الكتاب والخاتم بما فيه فاذا شهد  
بذلك وزكوا سأل الوكيل البينة انه فلان بن فلان الفلاني بعينه فاذا اقام  
البينة وزكوا دعاه بحجة صاحبه ولا ينبغي للقاضي ان يفتح كتاب الاول  
والاخصم معه وان سأل القاضي الوكيل البينة انه فلان بن فلان الفلاني  
بعينه قبل ان يساله البينة على الكتاب فذلك اصوب واحسن واذا قبض  
الوكيل الدار لم يكن له ان يواجرها ولا يرهنها ولا يسكنها احدا واذا ادعى فيها  
رجل دعوى فهو خصمه فيها لان الوكيل وكله بالخصومة فيها ولم يسم احدا فان  
كان سمي انسانا لم يكن له ان يخاصم غيره والقاضي في التوكيل لنفسه بمنزلة غيره  
ولا يجوز قضاؤه بين وجهه وبين خصمه وكذلك كل من لا يجوز شهادته له ولا يجوز  
قضاؤه له ولا لو كيله وكل من جازت شهادته له جاز قضاؤه له وتوان رجلا  
اوصى للقاضي بثلث ماله واوصى الى رجل لم يجز قضاء القاضي لذلك الميت  
بشي من الاشياء لان له فيه نصيب وكذلك ان وكل القاضي في ميراث الميت  
وجلا وكذلك ان وكل القاضي احد ورثته ولم يوص له بشي وكذلك ان كان  
ابنه او امراته موصى له او وارثا وكذلك ان كان للقاضي على الميت دين  
ولو اخصم رجلا في شي بوكل احدهما ابن القاضي او عبده او مكاتبه لم يجز  
قضاء القاضي للوكيل على خصمه ولو قضى لخصمه على الوكيل جاز وان وكل رجل  
رجلا بالخصومة ثم ولي الوكيل القضاء لم يجز قضاؤه في ذلك ولو جعل مكاتب  
وجلا لم يجز ايضا ولو عزل عن القضاء كانت وكالة على حالها واذا وكل رجل  
القاضي ببيع او شراء او قبض ثم عزل عن القضاء فهو وكيل على حاله ولو وكله  
بالخصومة لم يجز قضاؤه لنفسه وهو على حاله اذا عزل فان قال له ما صنعت  
من شي فهو جائز فوكل القاضي وكلا يخاصم اليه بذلك لم يجز قضاؤه للوكيل وكذلك  
لو قال هذا وكيل ابني او بعض من لا يجوز شهادته له فاذا وكل القاضي ببيع  
وكلا بناءه فخاصمه المشتري الوكيل في عيب لم يجز قضاء القاضي فيه لو كيله



وكذلك وكيل ابنه ومن لا يجوز شهادته له فان قضى على الوكيل جاز ولو وكل الكا  
ويكلا ببيع شيئا فباعه ثم خاصه المشتري في عيبه جاز قضاء القاضي للوكيل  
في ذلك واذا وكل الرجل وكيله في الخصومة فخاصه الى القاضي ثم مات الموكل  
والقاضي وارثه لم يجوز له ان يقضي للوكيل به وان كان قضى به قبل موت الموصي  
جاز ولو وكلت امرأة القاضي وكيله بالخصومة ثم بانت منه وانقضت عدتها  
عكتهها فقضى لوكيلها جاز وكذلك وكيل مكاتبه اذا علق المكاتب قبل القضاء  
واذا كان ابن القاضي وصي يتيما لم يجوز فضاؤه له في امر اليتيم **باب وكالة**  
**وصي اليتيم** ويجوز لوصي اليتيم ان يوكل بكل ما يجوز له ان يعمل بنفسه من امور اليتيم  
قبل ان يصنع الوكيل ذلك لم يجوز ان يفعله واذا وكل اليتيم بشئ من اموره وكلام  
يجوز فان اجازته وصيه جاز وان كان لليتيم وصيان فوكل كل واحد منهما رجلا في  
حدة بشئ مما ذكرنا قام وكيل كل واحد منهما مقامه وجاز ما يجوز له واذا كان  
الصبي في حجر ذي رحم محرم منه يعوله وليس بوصيه لم يجوز له عليه بيع ولا شراء  
ولا خصومة ولا غير ذلك سواء اجازته وقبض الهبة والصدقة له استصفاة  
واذا اجر عبدا او دابته لم يجوز واذا وكل وصي اليتيم وكيله في خصومة الوكيل  
او بيع او شراء مات الوصي بطلت الوكالة **باب الوكالة بالقيام على الدار**  
**وقبض العقلة وغير ذلك** واذا وكل وكيله بالقيام على داره واجازته وقبض  
عقلتها والبيع لم يكن له ان يبنى ولا يبرم منها بشئ وليس يوكل في خصومتها ولو  
رجلا منها شيئا كان وكيله في الخصومة في ذلك لانه استهلك شيئا في يديه وكذا  
لو اجرها من رجل فحصد ذلك الرجل الاجارة كان خضا فيها حتى يثبتها عليه  
اذا سكنها وحصد الاجر وليس للوكيل ان يدعي شيئا من هذه الدار لنفسه او لغيره  
بالوكالة يهدم دعواه وليس لهذا الوكيل ان يوكل فيها غيره وكذلك الوكيل بالبيع  
له ان يوكل غيره ولو امر غيره فاجر وهو حاضر فجاز ذلك الوكيل جاز وقال  
في باب بعد هذا اذا مر الوكيل رجلا فباعه فخصمته فهو جاز ولو كان وكيله  
في اجارة او بيع ففعل ذلك احدهما دون الاخر لم يجوز وليس الوكيل بالبيع يوكل  
في الخصومة وكذلك المرید والبناء ليس اليه شئ من ذلك ولو باعه الوكيل  
بالبيع من نفسه او من ابن له صغير لم يجوز وكذلك الاجارة ولو باعه من ابن  
له كبير او من مملوكه او من مكاتبه وقد اجاز له في الوكالة ما باعه له من شئ من  
الامن مملوكه اذا لم يكن عليه دين لانه قال ما باعه به من شئ فهو جاز ولو لم يمل  
ذلك لم يجوز البيع في قياس قول ابي حنيفة وكذلك الاجارة واذا باع الوكيل  
الدار والخادم فطعن المشتري بعيب فهو وكيل في خصومته وكذلك الخصومة  
في الثمن اليه حتى يقبضه واذا اقر بعيب وقبلها دون القاضي لزمه ذلك

دون الامر وكذلك المعيب يعرف انها كان بها لانه ليس له ان يقبل البيع  
واما وكيل الاجارة فله ان يقبل دون القاضي وان فسخها لم يلزمه الاجارة  
لان فسخها ليس باجارة وليس للوكيل ان يبيع بالنسيئة وان ياخذ بالثمن  
رهنا او قبلا وله ان يجتال بالثمن ان كان قال له ما صنعت من شئ فهو جاز  
وان حط البائع عن المشتري من الثمن شيئا بعيب او غريب ولم يقبل له  
ما صنعت من شئ فهو جاز ويقبضه وكذلك لو اشترى به متاعا او كانت  
دنا يرفاخذ بها دراهما فهو ضامن للثمن الذي اشترى به وكذلك لو  
صالحه عليه وهذا كله قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال ابو يوسف  
رحمه الله تعالى لا يجوز ما ضيع والمال على المشتري على حاله ولو قبض منه  
بعض الثمن واشترى به بعضه متاعا كان موثما فيما قبض من الثمن بعينه  
واما البيع فان قبضه فهو له وهو ضامن لثمنه فان هلك قبل ان يقبضه  
لم يضمن المشتري ثمنه للامر وللوكيل بالبيع ان يبيع لقليل الثمن وكثيره وبيع  
بأي جنس من اجناس الاموال شاء في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد  
لا يجوز ان يبيعه الا بدراهم ودنانير ولا يجوز الا بما يتغابن الناس في  
مثله ولو وكله ان يعارض عبده هذا فلانا بامته هذه فباع فلان امته  
تلك من رجل كان للوكيل ان يعارض ذلك الرجل بها وللوكيل باجارة الارض  
وغيرها ان يواجرها بالدراهم والدنانير والمكيل والموزون ان كان معلوما  
موصوفا وبالقين من الحيوان بالموصوف المؤجل من الثياب ولو وكل الوكيل  
بقبض الاجرة رجلا ليس في عياله جاز والمستاجر يرى والوكيل الذي اجر  
ضامن للاجر حيث قبضه وكيله لانه لم يكن له ان يوكل بقبضه غيره وكذلك  
ثمن المبيع وكذلك لو وهبها الوكيل للمستاجر او ابراه منه واخر عنه  
في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يجوز هبة الاجر ولا ابراه منه  
**باب الوكالة بالشراء والبيع** واذا وكل الرجل رجلا ان يشتري له  
جارية او عبدا لم يجوز وان وكله ان يشتري له عبدا مولدا وحشيا او  
سنديا او سمى جنسا من الاجناس فهو جاز وان لم يسم الجنس وسمى الثمن  
جاز ايضا وتسميته الثمن وتسميته الجنس سواء واذا وكله بشر او جارية  
وسمى جنسها او ثمنها فاشترها له عورا او عمية او مقطوعة اليدين او  
الرجلين او احداها او مقعدة فهو جاز على الامر في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
ومحمد لا يجوز من ذلك العمية والمقعدة والمقطوعة اليدين والرجلين ويجوز  
القطعا اليد والعورا اذا اشترها بما يتغابن الناس فيه وان وكله ان  
يشتري له جارية لتخدمه او عبدا لتسلكه الى الجباز او في عمل من الاعمال فاشترى



اعني ومقطوع اليدين او الرجلين لم يجز على الامر في قولهم جميعا وكذلك لو  
اشترى لاجارية اطاهها فاشترى اخت الامر وان وكله ان يشترى له دابة  
لم يجز وان سمي الثمن وان قال اشترى لي حمرا ولم يسم الثمن فهو جائز عليه وكذلك  
البغل فان اشتراه بما لا يتغابن الناس في مثله لم يكن من الامر واذا امر ان  
يشترى له ثوبا لم يجز وان سمي له الثمن وان قال اشترى لي ثوبا فهو جائز  
ولم يسم الثمن فهو جائز على الامر وان سمي ثمنه فزاد عليه شيئا لم يلزم الامر وكذلك  
ان سمي ذلك الثمن الا ان يكون وصفه له وصفه وسمي له ثمنه فاشترى تلك  
الصفة باقل من ذلك الثمن فيجوز على الامر وان دفع اليه داهم وامره ان  
يشترى بهاله طعاما فاشترى لحم او فاكهة لم يجز على الامر استحس ذلك  
وان اشترى بها دقيقا او خبزا فان كان ذلك يشترى بمثل ذلك الدرهم  
فهو جائز على الامر وان كانت كثيرة لا يشترى بها مثلك لا يجز على الامر  
لم يدفع اليه شيئا وقال اشترى لي حنطة فاشترى بها لم يجز على الامر من قبل  
انه لم يسم كره يشترى وكذلك ساير ما يحال او يوزن واذا وكله ان يشترى  
له دارا او ثوبا ولم يسم له الثمن لم يجز ذلك على الامر وان سمي الثمن جاز وان  
كان الصبي حرا مسلما وابوه ذمي او حر او ذمي او ذمي عن الذمة وتحق بداء الحق  
او مستأمن او مكاتب او عبد لم يجز توكيل احدكم عليه ببيع ولا شراء ولا  
تزوج ولا خصومة ولا غير ذلك وان اسلم او عتق بعد ذلك لم يجز منه ما  
تقدمه وان كان الاب مرتد اعن الاسلام لم يجز توكيله عليه ايضا الا  
اسلم فان اسلم جاز والولد الكبير اذا نكح اصاب العقل بمنزلة العتيق فيما  
على ابيه المسلم عليه واذا وكل اب الصبي ويكلا ببيع متاع الصبي وادخل الاب  
بطلت الوكالة وكذلك ان مات الاب ولم يمت الصبي وكذلك لو ذهب عقل  
الاب او ارتد وتحق بداء الحرب وقضا القاضي بلحاظه فان اسلم لم يطل  
واذا وكل الرجل رجلين ببيع شيء او شرايه او تزويج امرأة بعينها او غير  
عينها او تجلعه او مكاتبه او يعتق على مال ففعله احدهما لم يجز فان كان  
يسم لها مالا وطلعا المرأة على درهم او كاتبا العبد او اعتقه على درهم جاز  
في قول ابي حنيفة كما يبيع ولا يجوز في قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله  
ولو وكل رجل رجلا ببيع عبيد له بالف قباع احدهما باربعائة واشترى  
احدهما بستمائة لم يجز على الامر اذا اشتراه باكثر من حصته من الالف وان  
كان اشتراه بخصته منها او باقل جاز وان وكله ببيع عبده فباع نصفه  
من رجل ثم باع النصف الاخر من اخر فهو جائز وان باع نصفه ولم يبيع  
لم يجز في قول ابي يوسف ومحمد ويجوز في قول ابي حنيفة وقال ابو حنيفة لو

ان يشترى له عبدا فاشترى نصفه لم يجز على الامر فان لم يختصما حتى  
اشترى النصف الباقي جاز ذلك كله على الامر ولو وكل رجلين ببيع شيء واحد  
لو كيلين عبدا فاشترى عليه او صبي لم يجز للاخر ان ينفرد ببيعه فان كانا حريين  
فباع احدهما والاخر حاضر فجاز ذلك جاز ولو مات احدهما او ذهب  
عقله لم يكن للاخر ان يبيعه ولو وكل رجل رجلا ببيع خادم له فباعه ثم  
اقاله اليابيع البيع فيها لزومه المالك والخادم له وكذلك لو لم يكن قبضه المشتري  
حتى اقاله من عيب او من غير عيب واذا وكل الرجل الصبي ببيع خادم فباعه  
جاز والعهد على الامر ولا عهد على الصبي الا ان يكون ماذون له في الجا  
يكون العهد عليه وكذلك العبد وان كان المأمور بجوز لا يعقل فبيعه  
باطل وان تكلم بالبيع ووصفه واثبته وعاقبه فهو بمنزلة الصبي ولو كان  
المأمور مرتدا فباعه فان اسلم كانت العهد عليه وان قتل مرتدا كانت  
العهد على الامر واذا وكل الرجل الصبي والعبد المحجور عليه بشراء عبده بنفسه  
بثمن سمي فاشتراه لم يلزم المشتري الثمن ولزم الامر ولو كان ماذون في الجا  
لزمه الثمن ورجع به على الامر وهذا استحسان ذكره في كتاب الوكالة وكان  
القياس ان لا يجوز له ان يحمل الثمن بالوكالة كما لا يجوز له بالوكالة واذا  
اذن الرجل لعبده او لابنه في التجارة ثم ذهب عقله او اطبق عليه ففعل  
اذنه ولو كان حلف بطلاق او عتاق او جعل امر امرته بيده ثم اصابه بعد  
لم يتطل ما فعله من ذلك ولو وكل ويكلا ببيع او شراء ثم ذهب عقل الوكيل  
واخلط ثم اشترى وباع لم يلزم الوكيل ولزم الامر بمنزلة لو وكل صبي  
فاشترى له وان وكل العبد المحجور عليه رجلا يشترى له شيئا فاشتراه لزم  
الوكيل واذا وكل الرجلان رجلا ببيع عبدهما فباع نصفه وقال هذا  
نصف فلان فهو جائز وان لم يبين عند البيع اي النصفين هو جاز من  
نصيب كل واحد منهما نصفه في قياس قول ابي حنيفة ولا يجوز في قول ابي  
يوسف ومحمد وان لم يدفع ذلك حتى يبيع النصف الاخر جاز كله واذا باع  
الوكيل العبد بخمسة دراهم فقال الامر امرتك بالف او قال امرتك بدتار  
او بخيط او شعرا او باعه بشئ فقال امرتك بالمال فالقول قول الامر وكذلك  
هذا في السكاح والمكاتب والاجارة والعتق على مال واذا قال الامر من الوكيل  
فداخركم من الوكالة فقال الوكيل قد بعته اسلم يصدق الوكيل ولو ادعى  
الوكيل بالبيع لاني ان بعته فقال الامر قد اخرجتك من الوكالة جاز البيع  
اذا ادعى ذلك المشتري ولو وكله ببيع عبده فباع العبد من نفسه لم يجز  
لان عتق ولو باعه من ابن العبد جاز ولو وكله ان يبيعه وامره ان يشهد



على بيعه فباعه ولم يشهد فهو جائز ولو وكله ان يبيعه برهن ثمنه بنسبة  
فباعه بغير رهن لم يجز وان امره ان يبيعه من قلة ان لكفيل اخر فباعه بغير  
كفيل لم يجز وان قال الوكيل لم يجرى بذلك فالقول قول الامر وان وكله ان  
يبيعه من رجل فباعه منه ومن اخر جاز النصف الذي امره بذلك في قول  
الحنيفة ولم يجز في قول ابو يوسف ومحمد واذا وكله ببيع عبد فباعه بغير  
الخيار لنفسه او للامر فهو جائز واذا قبل الوكيل العبد بغير قضاء قاض  
بجنايا شرط او روية فهو جائز على الامر وكذلك لو رده المشتري عليه بسب  
قبل القبض بغير قضاء قاض فهو جائز على الامر واذا باع الوكيل العبد من ابن  
الامر وابيه او مكاتبه او عبده فباعه عليه دين فهو جائز وان لم يكن  
العبد دين لم يجز وكذلك لو كان الموكل هو العبد فباعه الوكيل من مولا  
فهو جائز ان كان على العبد دين ولو لم يكن عليه دين فالبيع مردود واذا  
وكل الرجل رجلا ببيع عبده ودفعه اليه فقال الوكيل قد بعته من هذا  
وقبضت الثمن منه وهلك وادعى ذلك المشتري فهو جائز والوكيل مأمور  
فيه مع يمينه فان كان الامر قدمات فقال ورثته لم تبعه وقال الوكيل  
بعته من فلان يالف وقبضت الثمن وهلك وصدقه المشتري فان كان العبد  
قايما بيمينه لم يصدق الوكيل على البيع الا ان تقوم بينة ان باعه في حياة  
الامر فان لم يكن له بينة ردا لبيع وضمن الوكيل المال للمشتري وان كان  
العبد مستهلكا فالوكيل مصدق بعد ان يحلف استحسنت ذلك ولو وكله  
ببيع امته له ثم باعها الموكل او وهبها او رهنها وقبض منه او اجرها او  
وظنها او استخدمها فذلك نقض في الوكالة الا في الخدمة والاجارة والحق  
والوطى اذا لم تلد منه ولو باعها الامر والوكيل ثم ردت بغير قبضاء قاض  
فالوكيل ان يتبعه وان قبلها المولى بغير قبضاء قاض بغير عيب بعد  
القبض لم يكن للوكيل ان يبيعها وان كان البيع بجنايا بشرط كان للبايع او  
للمشتري او بفساد البيع او بجنايا روية فالوكيل على وكالته وان رجعت  
الامنة الى الموكل بميراث او بغيره بملك جدد لم يكن للوكيل بيعه ولو وكله  
ببيع عبده ثم اذن له في التجارة او جنى عليه جناية كان الوكيل على وكالته  
واذا باع الوكيل العبد ثم قطع الوكيل يده قبل ان يقبضه المشتري فللمشتري  
ان يودي جميع الثمن ويأخذ العبد ويتبع الوكيل بنصف القيمة ويتصدق  
بما فضل وكذلك لو قتل او استخدمه قات واذا وكل الرجل رجلا ببيع عبده  
هذا وكل رجلا اخر ببيعه ايضا فايهما باعه جاز وان باعه كل واحد  
منهما من رجل فان علم الاول فهو له وان لم يعلم كان لكل واحد منهما النصف

بنصف الثمن ان شاء اخذ وان شاء ترك وان كان العبد يد احد الوكيلين  
او في يد المولى او في يد المشتري فهو سواء وان كان في يد احد المشتريين  
الا ان يقيم اخر بينة انه اول واذا وكل الرجل رجلا ببيع عبده فباعه مع  
عبد اخر بمن واحد فهو جائز والاخر حصته عبده وكذلك لو قال الموكل هو  
نقوم على درهم وضم الوكيل عبدا اخر معه يقوم عليه بما به درهم فباعها  
مراجه على ثلثا مائة فهو جائز والثمن بينهما على راس المال واذا باع الوكيل  
فاسدا فهلك عند المشتري فعليه قيمته للوكيل ويدفعها الوكيل الى المولى  
وكذلك ان باعه ببيع صحيحا فالثمن للوكيل على المشتري وليس للامر ان يطالب  
المشتري به الا ان يوكله الوكيل بذلك وان دفعه المشتري الى الامر يرى  
وان كتب الوكيل الصك باسم رب العبد لم يكن لرب العبد ان يطالبه  
الا ان يوكله الوكيل بذلك وكذلك ان اقر الوكيل ان العبد وثمنه للامر وان  
وكله ببيعه واذا قال الرجل للرجل بيع عبدي هذا وهذا وقال بيع احدهما  
فايها باع جاز واذا باع الوكيل العبد ثم قتله المولى بطل البيع وان كان  
تقطع يده كان للمشتري ان يأخذ بنصف الثمن ان شاء ولو وكله ببيع عدل  
زطى فباعه وقبضه المشتري ثم رده على البايع بجنايا روية فقال الامر  
ليس هذا عدل فالقول قول الوكيل فان كان انما رده ببيع فالقول قول الامر  
مع يمينه وان قتله لانه ولو باع الرجل منه ثوبا ولم يسع سواء  
جاز في قول الحنفية رحمه الله ويلزم العدل الامر وقال ابو يوسف ومحمد  
ان كان ذلك بضر بالعدل لم يجز بيعه وان كان لا يضر به جاز ولو وكله ببيع  
شيء مما يكال او يوزن فباع بعضه دون بعض جاز وليس هذا كالدان العبد  
وما اشبههما وضمن الوكيل ثمن ما باع للامر باطل وكذلك المضاربة وكل مال  
اصله امانة واذا اقام المشتري البينة على الوكيل انه قد اوفاه الثمن والوكيل  
بمجرد ذلك فقد برئ المشتري من الثمن والوكيل ضامن له واذا وكله بعدل  
زطى ببيعه له فعدل الوكيل الى العدل فقصره فهو ضامن لما هلك منه عند  
القضاء لانه لم يامر بذلك فان رجعت المتاع الى الوكيل برئ من ضمانه وما  
هلك من الوكيل بعد ذلك فلا ضمان عليه فيه فان باعه بعد القصد  
فالثمن كله للامر وليس للوكيل اجر القصد ولا غيره وكذلك ان صل الثياب  
وان صنع الثياب بسواد او عصفر او زعفران فقد خالف وللموكل ان  
يضمنه قيمة متاعه وان شاء رد على الوكيل ما زاد العصفر والزعفران في  
متاعه واما السواد فهو ينقص ولا يزيد فالوكيل على وكالته في بيعه ما لم  
الامر فقال ابو يوسف ومحمد السواد بمنزلة العصفر والزعفران واذا دفع



الرجل الى الرجل جراب هروي يبيعه وهو بالكوفة فباعه فهو جائز فان رجع  
 الى مصر فباعه فهو جائز له وان كان للرجل عدل في طي فقال الرجل الجواب  
 فهو جائز او قال ان يباعه احدهذين فهو جائز فايهما يباعه جاز وتوقالت  
 قد وكلت هذا وهذا يبيع هذا العبد فباعه احدهما كان باطلا في القياس  
 ولكني استحسن واجيزه وكذلك لو قال الواحد بيع احدهذين العدلين او قال  
 له بيع ردي عليه فبيعه باطل وهو له ضمان وتوقال يبع واشترط  
 الخيار شهر فباعه واشترط الخيار ثلاثة ايام فاني اجيزه استحسانا  
 في قياس قول ابي حنيفة ولا يجوز في قول ابي يوسف ومحمد وتوقال يبع يبع  
 فاسد فباعه ببيع جائز كان جائزا استحسانا في قياس قول ابي يوسف  
 وقال محمد لا يجوز البيع وتوقال يبع الى اجل بعيد فباعه بدراهم حاله كان  
 هذا في القياس لا يجوز وهذا قول محمد ولكن اجيزه وتوقال يبع بالفلسنة  
 سنة فباعه بالف او بكثر بالنقد فهو جائز وان باعه باقل لم يجوز وان  
 بالفين سنة سنة وشهر لم يجوز وكودفع اليه منطقة فيها مائة درهم فنفذ  
 فقال لهما بخمسين درهما فباعها بمائة درهم وعشرة دراهم نقدا فهو جائز في قول  
 ابي يوسف وكذلك لو كان قال لهما بخمسين درهما فلسنة فان دفع اليه  
 هروي فقال يبعه سنة او نقد فباعه به من شيء من دراهم او دنانير او حلة  
 او شعير او شيء مما يكال او يوزن فهو جائز فان يباعه ببيع فاسدا او دفعه  
 لم يكن مخالفا وتوقال يبعه بنسبة فباعه الى القياس والحصاد او البروز  
 قال يبيع فاسدا الا ان يقول المشتري انا اعجل المال وادع الاجل فيجوز  
 ولو وكله بطلع فباعه كل كرا بخمسين فباعه كله فهو جائز وان قال  
 يبع بمثل ما باع به فلا ان الكرفق فلا يفت الكرا بربعين فباع ذلك  
 وجد فلا يباع بخمسين فباع مردود فان كان فلا يقد باع كرا بخمسين  
 وبيع هذا طعامه بخمسين خمسين ثم باع فلا يبع ذلك بستين فهذا  
 جائز ولا يخاف على الوكيل فان كان باع كرا بربعين وكرا بخمسين فباع الوكيل  
 طعامه كله بربعين اربعين اجزته استحسانا وان وكل الرجل رجلا في  
 شراء عبد بعينه وقبل الوكالة ثم خرج الوكيل من عنده واشهد انه يشترى  
 لنفسه او وكله امر بشراء فاشترى الرجل فهو الاول وان وجد الوكيل في يده  
 عبدا فلا ان يردده ولا يستامر الامر فيه وان كان دفعه الى الامر فليس له ان  
 يخاصم فيه الا بالامر الامر وليس هذا الوكيل بمخضم لاحد يدعي في هذا العبد  
 واذا امره ان يشتري له هذا العبد بصنف من المكيل والموزون فاشترى  
 بغير ذلك الصنف لم يلزم الامر ولو لم يسم له الثمن لم يجز ان يشتريه للامر لا

او ذهب بدراهم  
 او مصنوع

بدراهم او دنانير فان اشترى بفضة بعينها نبرا واناء مصنوع او  
 مكيل او موزون او عرض لزم المشتري دون الامر ولو وكله بشراء عبد  
 بعينه فاشترى وعبد اخر جاز على الامر الذي امر به منهما بخصته من الثمن  
 ولو وكله بشراء عبد بعينه بثلث مسمى فوكل الوكيل ويكلا اخر فاشترى لزم  
 الامر الثالث دون الاول ولو اشترى بخصرة الوكيل الاول لزم الامر الاول  
 وقال الوكيل امرتني ان اشترى لك بالف وقال الامر بخمسمائة قال يقول  
 قول الامر وكذلك لو قال الامر امرتك بغير هذا العبد وان اقاما البيعة  
 فالبيعة بيعة الوكيل ولو قال اشترى لي عبد فلا يبعيدك هذا فاشترى  
 جاز للامر وعليه قيمة عبد الوكيل فان اختلفا في القيمة فالقول قول الوكيل  
 مع يمينه او يتردان فيلزم الوكيل العبد ان لم يرض الامر ان يأخذه  
 بما قال الوكيل والذي يبدأ في اليمين الامر على علمه فان رضى ان يأخذ بما قال  
 الوكيل اخذه وكان له ان يحلف الوكيل وان لم يرض به تركه واذا وكل  
 الرجل رجلا ان يشتري له امة يتخذها ام ولد او يطاها بالف درهم فاشترى  
 له جارية رتقا لا توطا او بخمسة او امة لها زوج لم يلزم الامر وكذلك  
 كل ما وصفه بصفة فاشترى بخلاف تلك الصفة ولو امره ان يشتري له  
 عبدا بعينه بالف درهم فاشترى الوكيل وقبضه فطلب الامر اخذ  
 العبد من الوكيل ما بال الوكيل ان يعطيه فله ان يمنعه ذلك حتى يستوفي  
 الثمن في قول ابي حنيفة رحمه الله ان كان الوكيل نقدا الثمن او لم ينقده  
 فان هلك العبد في يديه بعد منعه اياه هلك من مال الوكيل ان كان قيمة  
 العبد اقل من الف واكثر بمنزلة هلاك الشيء في يد البائع وهذا قول محمد  
 وقال ابو يوسف ان كانت قيمته اقل من الف رجع الوكيل عليه بالفضل  
 بمنزلة الرهن وان مات في يدي الوكيل قبل ان يمنعه الامرات من مال الامر  
 واخذ الوكيل الامر بالف فان كان البائع اخذ المال عن المشتري لم يكن  
 للمشتري ان يأخذه من الامر وان حط عنه شيئا حط عن الامر مثله  
 ولو ذهب البائع الثمن كله للوكيل كان للوكيل ان يأخذ الثمن كله من الامر  
 ولو امره ان يشتري له عبدا بعينه بالف درهم فاشترى الوكيل وقبضه  
 فطلب الامر اخذ العبد من الوكيل ما بال الوكيل ان يعطيه فله ان يمنعه  
 ذلك حتى يستوفي الثمن في قول ابي حنيفة ان كان الوكيل نقدا الثمن او لم  
 ينقده فان هلك العبد في يديه بعد ما منعه اياه هلك من مال الوكيل ان  
 كانت قيمة العبد اقل من الف واكثر بمنزلة هلاك الشيء في يد البائع وهذا  
 قول محمد رحمه الله وقال ابو يوسف ان كانت قيمته اقل من الف رجع



الوكيل عليه بالفضل بمنزلة الرهن ولو امره ان يشتري له عبد بعينه  
بالف درهم فاشتراه بالف ومائة ثم حط البايع المائة عن المشتري  
كانا لعبد للمشتري دون الامر ولو ان رجلا اشترى عبدا واشهدانه  
بشتره لفلان فقال فلان قد رضيت فادام المشتري ان يمتعه كانه  
ذلك فان سلمه واخذ الثمن كان هذا بمنزلة بيع مستقبل بينهما فاذا وكل  
الرجل رجلا ان يشتري له امة بالف درهم فاشترها بالعين وبعث بها اليه  
فوطئها الامر فولدت منه ثم قال الوكيل اشتريتها بالعين فان ابا حنيفة  
رحم الله قال فيها ان كان حين بعث بها اليه قال هذه الحارثية التي اتي  
فاشتريتها لك لم يصدق على الالفين ولم يقبل بنيه وان لم يكن قال حتى يبعث  
بها اليه قال قول قوله وياخذ الامة وعقرها وقيمة ولدها ولو وكله ان  
يشتري له كحفظه من العزات فاشتراه واستاجر بغير ايجاله عليه ان  
الكرء على الامر في القياس ولكن استحسن ان اجيزه عليه فان كان الامر  
ان يستاجر لكرء بدرهم فاستاجر له بدرهم ونصفه لم يكن على الامر العز  
ولو استاجر بدرهم جاز على الامر ولم يكن للوكيل حبس الطعام حتى يسو  
كره ولو وكله ان يشتري له طعاما بعشرة دراهم ولم يدفعها اليه فاشترى  
الوكيل تسعة فهو جائز ولا امر ان يقبض الطعام قبل ان ينقضي الثمن وان  
مات الوكيل فحل عليه الثمن لم يحل على الامر وكذلك لو كان امره ان يشتري  
الى اجل ولو كان اعطاه دنانير وامره ان يشتري بها فاشترى بها ثم  
لم ينقدها حتى دفع الطعام الى الامر وانفق الدنانير في حاجته ونفق  
فمن جائز وان اشترى بدنانير غيرها ثم نقدها فالطعام للوكيل وهو ضامن  
له بامر الامر وان اشترى طعام الى اجل وهو ينوي الشراء لم يصدق على  
ذلك ولا يلزم الامر وان كان اشترى طعاما بالحال وهو ينوي بها فهو  
جائز على الامر وان نقدها لم يصرفه ولو وكله ان يشتري له عبدا وحشيته  
وتمنه وكله اخر بمثل ذلك ودفعها اليه الثمن فاشتراه على تلك الصفة  
فقال نوبته لفلان قال قول قوله فان مات في يديه مات من مال الذي كان  
ولو وكله احدهما ان يشتري له نصف عبد معروف بتمن سمي وركبه اخر  
ان يشتري له نصفه بمثل ذلك الثمن فاشترى الوكيل نصفه وقال نوبته  
ان يكون لفلان قال قول قوله وان كان كل واحد منهما سمي له ثمنان فاشترى  
لما سمي الاخر فاشترى احدا النصفين بذلك الثمن وقال نوبته لفلان  
الاخر قال قول قوله وهذا النصف له لانه قد خالف فيه ولا يكون للذي لم  
ينوي له الا لمن يتوه فاذا وكل رجل رجلا ان يشتري له جاريا بعينه فاشترى

الوكيل نعم فاشترها لنفسه ووطئها فحبست منه فانه يد راعته المحد  
وتكون الامة ولدها للامر ولا يثبت النسب ولو وكله ان يشتري له امة  
وسمى حبسها ولم يسمي الثمن فاشترى امة وارسل بها اليه فوطئها الامر  
فعلق فقال الوكيل ما اشتريتها لك فانه يحلف على ذلك وياخذها وعقرها  
وقيمة ولدها للشبهة التي دخلت وان كان حين بعث بها اليه اقرانه اشترى  
له او قال هي الحارثية التي امرتني ان اشترى بها لك لم يستطع الرجوع في شيء  
من امرها فان اقام البينة انه حين اشترها اشهدانه اشترها لنفسه  
لم يقبل ذلك منه ولو وكله ان يشتري له دابة بالف درهم فاشترى صجرا  
ليس فيها بنا فهو جائز وان هلك المال من عند الوكيل فقال الامر لك قبل ان  
تشتري وقال الوكيل هلك ما بعد ما اشتريت قال قول قول الامر مع  
بمينه على علمه ولو لم يهلك ونقده البايع فاستحقه رجل ضمن الوكيل رجوع  
به على الامر فان ضمن البايع رجوع به على الوكيل ورجع الوكيل على الامر ولو لم  
يستحق ونقده الوكيل لم يجده البايع وحلف رجوع به على الوكيل ولم يرجع  
الوكيل على الامر ولو لم ينقده البايع هلك عند الوكيل فاخذه من الامر ثانية  
فهلك عنده ثم رجع به على الامر ويضمن الوكيل من عنده للبايع والدار للامر  
ولو امره ان يشتري له بيتا بمائة درهم فاشترى له ارضا بيضا ليس  
بنا لم يجز على الامر ولو وكله ان يشتري له سيفا بثلث مائة فاشترى له سيفا  
او سيفا محلي كان جائزا ولو وكله ان يشتري له دابة يسافر عليها او  
يركبها فاشترى دابة مقطوعة اليد او عيبا او ميرا لا يركب ولو وكله  
ان يشتري له عشرة ارباع لحم بدرهم فاشترى له عشرة رطلات بدرهم  
لزم الامر عشرة منها بنصف درهم والباقي للامر وباب الوكالة  
في الصرف والتسليم فاذا وكل الرجل الرجل يشتري له ابريقا بعينه  
على رجل ولم يسم له الثمن فاشتراه بوزنه دراهم او دنانير فهو جائز  
فان قال الموكل لم يشتريه وقال الوكيل قد اشتريته بكذا وكذا وصدقه  
البايع فانه يلزم الموكل بذلك الثمن وكذلك لو قال الموكل اخذته بثلث  
دون الذي قلت وكذلك هذا في الوكالة بشراء دار بعينه او ببيع  
او ما شبه ذلك فان وكله بخاتم ذهب فيه يا قوتة ببيعته فباعه بفضة  
او بذهب اكثر مما فيه او بخاتم ذهب اكثر مما فيه وزنا من الذهب  
ليس فيه فصر فهو جائز وان تفرقا قبل قبض احدهما فسد البيع وان باعه  
بخاتم ذهب اكثر مما فيه من الذهب او اقل وفيه فصر ونقا بفضا جاز  
فاذا وكله بدرهم يصر فيها الوكيل عند ابيه او عبده او



مكاتبه كان باطلا في قول الى حنيفة وهذا في قول الى يوسف ومحمد  
كله ما خلا عبده او مكاتبه فان باعه بالقيمة جاز في ذلك كله ما خلا عبده  
اذا لم تكن عليه فانه لا يجوز وكودفع اليه عبدا فقال بعه بالف درهم  
وزن سبعة قباعه بالف درهم وزن خمسة كان جائزا لان هذا اكثر  
من الف درهم وزن سبعة وان دفع اليه عشرة سلما له في ثوبه لم  
جسسه لم يجوز فان سلما الوكيل في ثوب موصوف قال سلم للوكيل ولو كان  
دراهما شيئا فان ضمنها الوكيل فالسليم ماض وان ضمنه المسلم اليه بعد  
ما انفرقا بعد السلم وان كان سمي ثوبا فهو باجازه التوكيل **باب الوكالة**  
**في الدين** واذا وكل رجل رجلا بتقاضى دينه وقبضه لم يكن للوكيل ان وكل  
غيره بذلك وان فعل لم يبر المطلوب الا ان يصل المال الى الوكيل الاول ولو كان  
الاخر من عيال الاول فيكون قبضه جائزا وان وكله بتقاضى كل دين له ثم  
حدث له بعد ذلك دين فهو وكيل في قبضه اذ ثبت لو وكله بقبض غلة ارض  
وثمرتها اما كان له ان يقبض ذلك كل سنة فان جحد الغريم الدين فاقبل  
الوكيل البينة ان عليه لفلان كذا فان الوكيل في التقاضى وكل في القبض  
ويقبل منه البينة على ذلك في قول الى حنيفة ولا يقبل في قول الى يوسف  
ومحمد ويوقف حتى يحضر الطالب ولو وكل رجلين بالقبض فقبض احدهما  
لم يبر الغريم حتى يصل ذلك الى الاخر فيقع في ايديهما جميعا واذا وكل رجل  
وكيلا في دينه فهو وكيل في قبضه استحسانا ولو وكله في قبضه فاني ان  
يقبل الوكالة ثم ذهب فقبض لم يبر الغريم منه ان اعطاه فان قبض اهل  
الدين جاز فان ضاع المال في يد الوكيل رجع على الغريم ان كان كذبه او لم  
يصدقه ولم يكذبه او صدقه وضمنه المال فان كان صدقه ولم يضمنه رجع  
به عليه وان قبل الوكالة ثم اخبره الموكل من الوكالة ولم يعلم ذلك فهو على  
وكالته وان اخبره بذلك حرا وعبدا وكافرا ومسلم صغيرا وكبيرا له من  
الامر لم يكن له ان يقبض شيئا ولم يبر الغريم منه ان اعطاه وان كان ذنب  
الدين وكله بقبضه فمحصن من المطلوب فان المطلوب يبرأ بالدفع حتى  
ياتي الخبر انه قد اخبره عن الوكالة واذا ارتد الوكيل وحق بدا الحرب ارضا  
عقله ثم سلم او رجع اليه عقله فهو على وكالته والوكيل يقبض الدين اذا  
وهبه للغريم او ابراه منه واخره واخذه به رهنا لم يجوز وان قال قدري  
الى منه فهذا اقرا بالقبض وكذلك ان قامت عليه البينة بذلك القول ان  
اخذ منه كفيلة بالمال جاز واخذه به ايها شاء واذا اخذ كفيلة على ان ابراه  
لم يجوز البراءة عليه واذا وكله بكل قليل او كثير هو له فهو وكيل بالقبض وليس بكل

بتقاضى ولا بشر ولا بيع وقال ابن ابي ليلى يجوز دينه واذا وكله بتقاضى دينه  
بالشام فليس له ان يتقاضى دينه بالعراق واذا وكل الذي المسلم بتقاضى دينه  
على ذم كرهت للمسلم ان يقبض ذلك فان فعل فهو جائز والمطلوب منه وكذلك  
لو كان الخمس وديعة واذا قال الرجل للرجل اقص عني فلانا من مالك الف درهم  
حتى اقصيها فقال المامور قد دفعتها الى فلان وكذبه فلا وصدة الاخران  
الطالب ياخذ الامر به ولا شيء للمامور على الامر لا تلم يبرأ بدفعه واذا  
وكل الوصي وكل بدفع دين على الميت او وصيه الى صاحبه فهو جائز ولو وكل  
في هذا الكتاب سميتا دفع بغير بينة ولم يكتب براءة فلا ضمان عليه وهو  
الا ان يكون الموكل قال لا تدفع الا بشهود فان كان قاله فهو ضمان فان قال  
الوكيل قد اشهدت وحج ذلك الطالب ولم يكن للوكيل شهود الا قوله قد  
اشهدت كان الوكيل بري من الضمان بعد ان يحلف على ذلك وكذلك ان قال  
لا تدفع الا بمحض من فلان فدفع بغير محضر منه فهو ضمان وان وكله ما  
لفلان عليه فارتد الوكيل ثم دفعه اليه جاز وان ارتد الموكل ثم قتل على  
رذته او حتى بدا الحرب فقال الوكيل دفعت المال قبل ان يقتل او قبل ان  
يرتد فالقول قوله وان دفع الموكل المال الى صاحبه ثم دفع الوكيل الى  
الذي معه اليه وهو لا يعلم فلا ضمان عليه وهذا مثل اخراجه من الوكالة  
وهو لا يعلم وكذلك لو ان الطالب وهب المال للمطلوب ثم دفعه اليه الوكيل  
فلا ضمان على الوكيل ولو وكل ان يرجع بالمال على الطالب ولو دفعه الوكيل  
وهو يعلم بذلك كان ضامنا ورجع به الوكيل على الذي قبضه ولو لم يكن  
شيء من ذلك ولكن الطالب ارتد ثم دفع اليه الوكيل المال فان قتل  
او حتى بدا الحرب فدفع الوكيل اليه باطل ولا يضمنه الوكيل الا ان يعلم ان هذا  
لا يجوز فان علم فدفع ضمن ورجع به الوكيل من مال المرتد الذي كسبه الزدة  
فان لم يلحق المرتد بالدار ولكنه اسلم فقبضه جائز وقال ابو يوسف ومحمد  
قبضه جائز ان اسلم او قتل او حتى بدا الحرب ولا يجوز ان يكون الواجد  
وكيلا للمطلوب في القضاء ووكيلا للطالب في الاقتضاء والوكيل بالتقاضي  
والقبض جائز ان كان الموكل حاضرا او غائبا او مريضا فان مات المطلوب  
فالوكيل على وكالته في تقاضى ذلك من مال الميت ولو كان الموكل هو المستخرج  
الوكيل من الوكالة فان قال قد كنت قبضت ذلك في حيوة الموكل ودفعته  
اليه لم يصدق على ذلك فان لم يمت الطالب ولكنه احتال بالمال على اخر  
رابر المطلوب منه لم يكن للوكيل ان يقبضه من المحتال عليه ولا من الاول  
فان تولى على المحتال عليه ورجع المال على الاول فالوكيل على وكالته ولو اشترى



الموكل بالمال عبدا من المطلوب فاستحق من يده اورد به بعب بقبضه فامر  
بعده بقبضه او بغير قضاء قاضي قبل القبض او بجنا رقا لوكيل على كاله وكذا  
لو كان قبض الدراهم فوجدها زبوقا ولو اخذ الطالب منه كقبضه لم يكن  
للكيل ان يتقاضى من الكفيل ولو قال الطالب للرجل اذ احل مالي على فلان  
فتقاضه او قال اذ اقدم فلان فتقاضه واقبض ما عليه كان جازيا  
وكذلك لو قال اذ ادبته شيئا فانت وكيل في قبض ما عليه ولو قال انت  
وكيلي في قبض كل دين لي وليس له دين يومئذ ثم حدث له دين كان وكلا  
في قبضه ولو قال اذهب فتقاضى ديني على فلان فهو وكيل في القبض وليس بغير  
في الخصومة ولو كتب في ذكر الحق ومن قام بهذا الذكر فهو في امارة او  
وكيلي في قبضه لم تكن هذه الوكالة بشي ولو كتب فيه ان فلانا وكيل في قبض  
هذا الحق كان جازيا ولو وكله بقبض دينه على رجل فقبضه كان بمنزلة الوكيل  
عند الكيل ولو وجد الكيل زبوقا واستوفى فردده فانه ينبغي في القبال  
ان يضمن ولكن استحسن ان لا تضمنه وان وكله بتقاضى حصة له على فلان  
فقبضها فوجدها عيبا فرددها فهو جازي وان لم يكن فيها عيب فاستاجر لها  
فخطا لم يجب الاجر على الامر الا ان يكون في المصرف استحسن ان يجعله عليه وان  
وكله بقبض رقيق او غنم فقبضها وانفق عليها في رعيها وفي كسوة الرقيق  
وطعامهم وحملهم فهو متطوع في ذلك ولو وكله بقبض دين له على اب الكيل  
او ولده او مكاتب لولده او عبدا فقال الكيل قد قبضت الدين وهلك المكاتب  
الطالب فالقول قول الكيل واذا كان الكيل عبدا فقال قد قبضت من  
مولاي او من عبدي مولاي وهلك مني فهو مصدق ايضا فان كان الكيل  
ابن الطالب او المطلوب فهو كذلك ايضا ولو وكل عبده ان يلزم رجلا  
بماله عليه لم يكن وكلا في القبض واذا وكل المسلم مرثدا بقبض دينه فقبضه  
او اقر بقبضه وهلاكه منه ثم قتل على رده جازي بقبضه وكذلك ان كان من  
فقبضه ثم حن بدار الحرب ولو وكل رجل رجلا بقبض دينه من فلان بامر  
ان لا يقبضه الا جميعا فقبضه كله الا درهم لم يجز قبضه على الامر وكان للامر  
ان يرجع على الغريم بحقه كله وكذلك لو قال لا يقبض درهم دون درهم  
فقبض شيئا دون شيء واذا ادعى ان فلانا وكله بقبض دينه على فلان فقبض  
الغريم ودفع المال اليه على الانكار ثم اراد ان يسترده منه لم يكن له ذلك  
لا تدفعه على وجه القضاء واذا اقربا لوكالة ثم اراد ان لا يدفع المال فان  
قضا القاضي بالمال للوكيل ولا يبره من المال ان انكر الطالب الوكالة وان لم  
يقرب ذلك المطلوب فقال الكيل استخلفه ما وكلني استخلفه على ذلك فان

حلف برئ وان نكل قضيت بالمال للوكيل ولم يصرفا على الطالب وان انكر  
الطالب الوكالة وحلف كان له ان ياخذ ماله من الغريم وقال ابن ابي  
ليلى اذا اقر الوكيل بالوكالة لم يجبره القاضي على دفع الدين اليه ويقول  
انت اعلم ان شئت فاعطه وان شئت فاتركه واذا دفع الرجل الى الرجل  
الف درهم قال ادفعها الى فلان قضاء عني فدفع الوكيل غيرها واخسبها عنده  
كان القياس ان يدفع الالف التي احتبس الموكل ويكون متطوعا فيما دفع وكفى  
استحسن ان اجيزه واذا دفع الرجل الى الرجلين الف درهم يدفعها الى الرجل  
فدفعها احدهما فهو ضامن للنصف في القياس ولكن استحسن ان لا تضمنه  
فان قال اخذت يا فلان هذه الالف فاقبضها فلانا وانت يا فلان فاقبضها  
الى فلان فاقبضها جازي ولو قال للرجل اقبض عني هذه الالف فلانا او فلانا فاقبضها  
فقبضها جازي **باب الوكالة في الرهن** واذا دفع الرجل الى الرجل  
متاعا فقال له وارهن به رهنا ففعل فهو جازي فان كان الرهن اقل  
من الثمن مما لا يتغابن الناس في مثله فهو جازي في قول ابي حنيفة رحمه الله  
ولو باعه ولم يرهن لم يجز البيع ولو قال بعه برهن ثقه فارهن رهنا اقل  
منه بما يتغابن الناس فيه جازي وان كان اقل منه بما لا يتغابن الناس  
لم يجز فان ارهن رهنا ثقه وقبضه ثم رده على صاحبه فهو ضامن  
ورده الرهن جازي والبيع جازي وان وضعه على يد عدل فهو جازي لانه  
على يده وعلى يد عدل سواء وليس للوكيل قبض الرهن وكذلك القرض في هذا  
برهن واذا دفع الرجل الى الرجل مائة درهم فقال ايت بها فلانا فقل له  
ان فلانا اقترضك هذه على ان يعطيه بها رهنا وارني ان اقبض الرهن  
عذك فايته به ففعل وقبض الرهن فهو جازي والرهن مقبوض والاخران  
بقبضه من الكيل وان هلك في يدي الكيل هلك من مال الامر وان قال  
اقترضها انت وخذ بها رهنا لم يكن للامر ان يقبض الرهن من الكيل فان  
هلك في يدي الكيل هلك من مال الامر وان دفع اليه ثوبا يساوي عشرة  
دراهم ووكله ان يرهنه له بعشرة ففعل وقبض العشرة فان كان الذي  
اعطاه المال قال ان فلانا ارسلني اليك بهذا الرهن لتقرضه عشرة دراهم  
من ففعل وقبض العشرة فان كان الذي اعطاه المال قال ان فلانا  
ارهن هذا الثوب منه فالدرهم للامر والوكيل فيها امين وان كان  
الوكيل قال للقرض اقرضني عشرة دراهم وارهن هذا الثوب مني فاقبض  
للكيل وكه ان يمنعه بالامر فان هلك من الكيل هلك من ماله وليس هذا  
بخالف للامر وان كان قال استقرضني لان استقرضته لنفسه وبغيره



سواء وان كان قال له فلان يقرضني واعطه هذا الثوب برهنا  
رهنا عني فقد خالف الوكيل ولا يجوز الرهن وهو ضمان للثوب وكورع  
اليه عبدا فقال ايت فلانا فقل له ان فلانا استقرضك الف درهم  
وبرهناك هذا العبد ففعل ذلك واخذ الف فاعطاه الامر فهو جازر  
فان جاءه بالمال بامر الرهن فقصاه لم يكن للوكيل ان يقبض العبد الا ان  
يوكله رب العبد نفسه لانه قد خرج من الامر الاول ولو اخذ العبد فغلب  
عنده ضمنه فان كان المرتهن هو دفعه اليه ضمن قيمته بالغة ما بلغت  
وان اخذه بغير امره فصاحبه بالخيار ان شاء ضمن القابض قيمته وان  
شاء رجع على المرتهن بما قضاه وكوكله ان يرهن ثوبا بدراهم فضا فذهب  
الوكيل فقال ان فلانا يقول لك انقبض هذا الثوب رهنا واعطني كذا وكذا  
فزاد على ما سمي له او نقص ففعل المقرض ذلك لم يكن الثوب رهنا لان الوكيل  
قد خالف فان جاء الوكيل الى الموكل بدراهم مثلهما سمي له فاعطاهما اياه  
فهي دين عليه ولا يكون الثوب رهنا بها والمرتهن ان يرجع على الوكيل بما قبض  
منه والوكيل ضمان له فان كان المرتهن صدقه في الرسالة قال الوكيل من  
ان هلك الدراهم لم يضمن وان قال دفعها الى رب الثوب لم يضمن ولا يضمن  
على رب الثوب وان قال الوكيل انما امرتني ان ارضه لك بخمسة عشي  
وقال رب الثوب امرتك بعشرة فهذا والباي لا وسواء والقول قول المرتهن  
مع يمينه وكذلك لو قال امرتك ان ارضه بعشرين واذا واكله ان يرهن له  
ثوبا ولم يسم له ما يرهنه به فصار رهنا به من شيء فهو جازر فان كان رب  
الثوب قال للوكيل ما صنعت من شيء فهو جازر وامر الوكيل غيره ان يرهنه فهو جازر  
وان رهنه الوكيل فقه وسلطه على بيعه عند كل المال فهو جازر وليس للوكيل ان  
يوكل غيره ولا ان يسلط المرتهن على بيعه وكو وضعه على يد عدل كان جازرا  
وان وكل الوكيل وكيلا برهنه فليس للثاني ان يسلط على بيعه الا ان يقبض  
رب الشيء ذلك اليه وان وكل الرجل رجلا ان يبع له بدراهم في شيء  
معلوم فاعطاه رهنا برهنه فقال ما صنعت من شيء فهو جازر فتعين الرجل  
ورهن الرهن فان الغيبة للوكيل ولا سبيل للوكيل عليه من قبل ان هذا بيع امر  
ان يشتريه له فهو الامر ولم يكن الامر قاله ما صنعت من شيء فهو جازر  
للكيل ان يبيع ذلك البيع حتى يدفعه بعينه الى الامر فاذا احل المال فالماخذ  
به الوكيل لانه ولي عقده الشراء فان قضى المال كان له ان يقبض الرهن ولا يضمن  
ان هلك في يديه وهو موثر ويرجع بما قضى على الامر ولو قال له ايت فلانا فقل  
له ان فلانا يقول لك بعني خادما لك فلان السنة بالف درهم فابلغة الوكيل

ذلك قال قد فعلت فرجع الوكيل فابلغ صاحب ذلك فقال قد قبلت فرجع  
الوكيل الى البائع واخبره بذلك فقال قد اجزت فقد وقع البيع بينهما فاذا  
قبض الامر الخادم قالما له عليه الى سنة ولا شيء على الوكيل من ذلك وليس للوكيل  
ان يقبض الخادم واذا وكل الرجل رجلا ان يرهن له شيئا بكذا وكذا فرهنه  
احدهما بذلك لم يجز واذا رهنه جميعا فشرط له احدهما بيع الرهن وقال له  
احدهما انه قد امرنا ان نجعلك مسلطا على بيعه اذا ابدالك وسكت الاخر  
فللمقبض ان يبيعه فان كانا استقرضاها المال فقال احدهما هذا المقتاة  
لم يجز للمرتهن ان يبيعه وان وكله ان يرهن له ثوبا بدراهم سماه فرهنه عند  
نفسه ودفع الدراهم الى الامر ولم يبين له الامر لم يكن الثوب رهنا والوكيل  
امين فيه وان هلك لم يضمنه والدراهم قرضا على الامر لو كان رهنا عند  
ايه وهو كبير او عند مكانه او عند عبده له تاجر عليه دين كان جازرا لانه  
فيه على رب الثوب وان لم يكن على العبد دين لم يكن رهنا وكذلك ان رهنه  
عند ابن له صغير لم يكن رهنا فان كان الوكيل في ذلك عبدا تاجرا او غير  
تاجرا ومكاتب او صبيبا فان قال ان فلانا يقول لك اقرضني كذا وامسك  
هذا رهنا فهو جازر وان قال اقرضني انا وامسك هذا رهنا لم يجز في البقي  
والعبد المحجور وجاز في غيرها فان كان العبد تاجرا عليه دين فرهنه عند  
مولا جاز وان لم يكن عليه دين وقال اقرضني فلانا فهو جازر وان قال  
اقرضني وامسك هذا رهنا لم يكن رهنا واذا وكل الذمي المسلم ان يرهن  
له رهنا عند ذمي محجور او يرهن له خيرا بدراهم فان قال الوكيل ان فلانا  
استقرضك كذا من الخمر واعطاك هذا رهنا ففعل ودفع الخمر اليه فهو  
جازر وكذلك ان كان الخمر هي الرهن وان قال اقرضني انا لم يكن رهنا واذا  
قال الرجل للرجل ايت فلانا فقل له ان فلانا يقول لك اقرضني الف درهم وامسك  
هذا العبد عندك رهنا بها فلما خرج من عنده اشهد انه قد اخرج من الوكالة  
فلم يبلغ ذلك الوكيل حتى رهن العبد فان الرهن جازر وان ارسل اليه رسولا  
او كتب اليه كتابا فرهنه بعد ذلك لم يجز وان لم يصدقهما المرتهن بذلك  
فالقول قوله الا ان تقوم البينة ان الرسول قد بلغه اخراجه من الوكالة  
قبل ان يرهنه فان كان رب العبد باعه او اعتقه او دبره او كاتبه او هب  
او سلمه او لم يعلم به الوكيل حتى رهنه فالرهن باطل وان كان الموكل رهنا ثم  
افتكه ولم يعلم الوكيل بذلك حتى رهنه لم يجز وكذلك ان وكل اخبره رهنا  
فرهنه فقد خرج الاول من الوكالة فان كان الاول رهنا ثم وكل المولى  
برهنه رجلا ثم افتكه المولى ثم رهنه الثاني فهو جازر واذا رهن الوكيل



عبيدا للولى ثم انه ناقض المهرين الرهن او اجره اياه او باعه فالاجارة والبيع باطل واما مناقضة الرهن فان كان قال له ان فلانا استقرضك وقد جئت بهذا فمناقصته باطل وهو ضامن للعبد ان قبضه على هذا وان كان هو المستقرض والراهن فمناقصته جائزة وهو موقوف في العبد وليس له ان يخرجه ثانية وان وكله ان يرهنه فرهنه ثم كيت اليه الشراء واقر الوكيل والمشتري انه رهن وانته كتبت الشراء سمعه فهو رهن بالا مستحسن وفي القياس لا يكون رهنا وهو ضامن ولو وكله ان يرهن له عبدا له بالف فقال قد رهنته عند فلان وقبضت منه المال وهلك ودفعت اليه العبد وانا قلت له اقرض فلانا فاته ارسلني اليك بذلك وبذلك امره فصدقه المهرين وقال الموكل لم يقبض هذا القرض ولم يرهن العبد فالقول الموكل مع يمنه ولو كان الوكيل استقرض هذا المال ورهن العبد بذلك امره رب العبد كان المال دينيا عليه دون الموكل وكان العبد رهنا بالمال واذا اذن الوكيل للمهرين في ركوب الرهن واستخدامه ففعل فهو ضامن لان الوكيل لا يملك ذلك وطعام الرهن وعلقه على الموكل وان كان الوكيل استقرض المال لنفسه وكذلك سقى البستان **باب الكفالة في قبض العارية والوديعة** واذا وكل الرجل رجلا بقبض امانة له في يدي رجل فقال الذي في يدي قد دفعتها الى الموكل فالقول قوله وكذلك ان قال دفعتها الى الوكيل فهو ضامن في ابرايه بنفسه وان وكل رجلين بقبض عبده وديعة فقبضه احدهما لم يبرأ من الاخر فهو ضامن ولا يجوز قبضه فان قبضها جميعا جاز ولا حد ان يستأجر للاخر لا ينفق وكما ان يستودعهما عيال احدهما وان وكله بقبضه رجلا اجنبيا فقبضه فالذي كان عنده ضامن الا ان يصل الى الوكيلين ولو وكل رجل رجلا ليقبض بعضها فهو ضامن ولا يجوز القبض فان قبض ما بقي قبل ان يهلك الاول جازا لقبض على الوكيل ولو وكله بعبده بدفعه الى فلان وديعة فانا فقال انا فلانا استودعك هذا فقبله ثم رده على الوكيل فهلك عنده فليبرأ العبد ان يقبض ايها شاء ولو قال له الوكيل قد امرك فلان ان يستخدمه او تدفعه الى فلان ففعل فهلك العبد لم يضمن الوكيل شيئا وان كان قد كذب في المستودع بضمنه لو وكله بقبض وديعة له عند رجل او عارية ثم هلك الموكل فقد خرج الوكيل من الكفالة فان قال الوكيل قد كنت قبضتها في جبانة وهلك عندي او دفعتها الى الميت فالقول قوله وليس هذا كالدين ولو وكل رجل عبدا رجلا بقبض وديعة له عند مولاه او عند غيره فباع المولى العبد او اعتقه او كانت امة فولدت فالوكيل على وكالته وان وكل رجل رجلا بقبض

فأبرأني الغنم هذا  
استر الباب

و ديعة فقبض بعضها  
فان كان امره ان لا يقبضها  
الا جميعا فقبض

عبد له عند رجل فقتل العبد خطاء كان للمستودع ان ياخذ قيمة العبد من عاقلة القاتل وليس للوكيل ان يقبض القيمة لانها كالتمن ولو كان الوكيل قبض العبد وقتل عنده كان له ان ياخذ القيمة وهو لان بمنزلة الاول ولو جنى على العبد جناية قبل ان يقبضه الوكيل فاخذ المستودع او شها فالوكيل ان يقبض العبد دون الارش وكذلك لو كان المستودع اجره باذن مولاه لم ياخذ الوكيل اجره وكذلك امر الامة اذا وطيت بشبهة ولو وكله بقبض امة او شاة فولدت كان للوكيل ان يقبض الولد مع الامر ولو كانت ولدت قبل ان يوكله بقبضها لم يكن له ان يقبض الولد وكذلك ثمر البستان بمنزلة الولد ولو كان المستودع باع الثمرة في دوسر التخل فافررب الارض لم يكن للوكيل ان يقبض الثمرة وكذلك تمن ولد الجارية واذا كانت الوديعة مما يكال او يوزن فوكله بقبضها ثم استهلكها رجل فقبض المستودع من المستهلك مثلها لم يكن للوكيل ان ياخذها في القياس ولكن استحسن ان ياخذها ولا اراه مثل قيمة العبد آرايت لو اكلها المستودع اما كان للوكيل ان ياخذ منه مثلها واذا وكل الرجل الرجل بقبض وديعة له عند رجل ثم قبضها الموكل ثم استودعها اياه ثانية لم يكن للوكيل ان يقبضها ان علم بذلك او لم يعلم وكذلك لو قبضها الوكيل اولا ودفعها الى الموكل ثم ان الموكل استودعها الاول لم يكن للوكيل ان يقبضها منه وان قبضها فلرب المال ان يضمنه ان شاء وان شاء ضمن المستودع فان ضمن الوكيل لم يرجع على المستودع وان ضمن المستودع رجع على الوكيل على الوجه الذي قسمتها ولو وكله بقبض الوديعة فقال اقبضها اليوم فله ان يقبضها غذا استحسن ذلك كانه قال اقبضها الساعة ولو قال اقبضها بخبر من فلان فقبضها وهو غير حاضر جاز ذلك واذا قبض رجل وديعة رجل فقال رب الوديعة ما وكلته وحلف على ذلك وضمن ماله المستودع رجع المستودع بالمال على القابض ان كان عنده بعينه وان قال فذهلك مني او قال دفعته الى الذي وكلني وقد صدقه المستودع بالكفالة لم يرجع عليه بشيء فان كان قد كذبه بالكفالة او كان لم يصدقه ولم يكن له اوصدقه وضمنه المال كان له ان يضمنه واذا وكل رجل رجلا بقبض دابة استعارها من رجل فقبضها الوكيل وركبها فهو ضامن لها ولا يرجع به على موكله واذا وكل المكاتب وكلا بقبض وديعة له عند رجل ثم ركبها في البرق وقبضها الوكيل فهو جاز كذلك الدين وكذلك العبد التاجر محج عليه ولو وكل رجل رجلا بقبض وديعة له وجعل له على ذلك اجره اسمي على

عبد



ان يقبضها قياتيه بها فان كان ديننا تقاضاه لم يجوز الا ان يوت له  
اياما واذا وكل الوصي وكلا بدفع وديعة او دين او يقبضها كان جازيا  
**باب الوكالة في الهبة** ويجوز الواهب ان يوكل وكلا بالسليم ويجوز  
للموهوب له ان يوكل بالقبض وكذلك الصدقة واذا قبل وكيل الموهوب  
الوكالة بالقبض وقاب الموهوب له وقد وكل الواهب وكلا بالسليم فلا  
يسلم فخاصه وكيل الموهوب له واقام البينة ان رب الدار قد وكله بها  
اليه فهو جازي ويجوز على دفعها وكذلك الصدقة وان ادعى مدعى في  
ذلك دعوى لم يكن واحدا من هذين الوكيلين خصما في خصوصته وليس  
لوكيل الواهب ان يرجع في الهبة وكذلك ان كان هو الذي وهبها باذن  
صاحبها ولو اراد الواهب ان يرجع وهي في يدي الموهوب له لم يكن له  
ان يرجع ولم يكن هذا الوكيل يخصم له فيه ولو وهب رجلا رجلا دارا  
او عبدا ثم وكل رجلا بان يدفعها اليه فهو جازي وكذلك لو وكل رجلا  
او وكل كل واحد منهما رجلا على حدة فان دفعها احدهما اليه او قبضها  
هو من غير دفعها جاز لانها حينئذ وكلا هذين بدفعها فقد سلط الموهب  
على قبضها واذا وهب الذمي للذمي خيرا او خيرا فوكل الواهب بدفع  
ذلك الى الموهوب له مسلما او وكل الموهوب له بقبضه مسلما فهو جازي  
واذا وكل الموهوب له رجلين يقبض الهبة فقبضها احدهما لم يجوز  
وان كان الواهب وكلهما بدفعها ودفع احدهما جاز وان وكل وكيل  
الواهب غيره بدفعها جاز وان وكل وكيل الموهوب له بقبضها غيره لم يجوز  
الا ان يكون قال له ما صنعت من شيء فهو جازي واذا وكل رجل رجلا  
ان يهب هذا الثوب لفلان على عوض فقبضه منه ففعل ذلك غير ان العوض  
اقل من قيمة الهبة فهو جازي في قول ابي حنيفة رجلا لله ولا يجوز في قول ابي  
يوسف ومحمد الا ان يكون ما حط من العوض ما يتغابن الناس في مثله  
وان وكل الموهوب له وكلا بان يعرض ولم يسره فدفع عوضا من عرض  
الموهوب له لم يجوز وان كان قال له عوضه من مالي ما شئت فاي شيء عوض  
فهو جازي وان كان قال عوض عني من مالي على اني ضامن له فعوضه عنه  
جاز ورجع بمثله ان كان له مثل او يضمنه ان لم يكن له مثل ولو اهب ان  
يوكل وكلا بالرجوع في الهبة وان وكل رجلين بذلك لم يكن لاحدهما ان يهب  
لان قبضه ولو وكل رجل رجلا ان يقبض ديناه من فلان فيدفعه الى فلان  
قد وهبته له ففعل فهو جازي وان امر الذي عليه الدين ان يدفعه اليه  
فدفعه فهو جازي وان قال الغريم قد دفعته اليه وصدق الموهوب له فهو

بجازي وان كذبه لم يصدق الغريم ولو كان وكل وكيل بقبضه منه ودفعه  
الى الموهوب له فقال للغريم قد دفعته الى الوكيل وصدق الوكيل  
وقال دفعته الى الموهوب له فالوكيل والغريم بريان ولا يصدق الوكيل  
على الموهوب له وكذلك الرجل يهب ما على مكاتبته لرجل ويامر اخر يقبضه  
ودفعه الى الموهوب له **باب الوكالة في العتق والكتابة** واذا وكل اكل  
الرجل ان يعتق عبدا على مال او غيره اذله ان يعتقه على ذلك في المجلس وفي  
غيره وليس له ان يقبض المال منه ولو وكل ان يخرج منه قبل ان يقبضه ولو  
وكله بان يعتقه البتة فاعتق على دين او قال انت حر غدا او ان دخلت الدار  
او اعتقه على مال او مكاتبته او وكل بعثته انسانا اخر كان كله باطلا ولو  
وكله ان يعتقه غدا فاعتقه اليوم كان باطلا ولو وكله ان يعتقه اليوم  
فاعتقه غدا استحسن ان اجيزه ولو وكل صبيبا او عبدا ان يعتق عبدا  
على مال او غيره اذ فعل فهو جازي وكذلك الكتابة ولو وكله ان يعتقه البتة  
على مال او غيره اذ فعل فهو جازي وكذلك الكتابة ولو وكله ان يعتقه  
البتة على مال او غيره اذ فعل فهو جازي وكذلك الكتابة ولو وكله ان يعتقه  
امه فوطئها المولى فولدت كان الوكيل على كاته ولو وكله ان يعتق امته  
فولدت قبل ان يعتقها لم يكن له ان يعتق الولد وكذلك الكتابة والسبع  
ولو وكله ان يكاتب عبدا او يعتقه او ان يبيعه ثم باعه المولى فقد خرج  
الوكيل من الوكالة فان رجع الى ملك المولى من غير ردته بغير قضاء قاض  
او باقالة او ميراث لم تعد الوكالة ولو رد عليه بعيب بقضاء قاض كان  
الوكيل على كاته ولو اسره اهل الحرب وادخلوه دارهم ثم رجع  
الى المولى بملك جديد فقد خرج الوكيل من الوكالة فان كان المولى اخذه  
من المشتري بالثمن او من الغنيمة بالقيمة من الذي وقع في سهمه فهو على كاته  
وان وكله ان يعتق امته ثم اعتقها المولى ثم ارتدت وتحقت بداء الحرب  
واسرت وملكها المولى لم يجوز عتق الوكيل فيها ولو امره ان يعتق عبدا ففعل  
الوكيل اعتقه امس وحج ذلك رب العبد يصدق الوكيل على ذلك  
وهو على الوكالة وان وكله ان يعتقه فقبل ذلك ثم ابنى ان يعتقه لم يجوز  
عليه وكذلك هذا في ساير العقود فان قال له الوكيل انت حر ان شئت  
فقال قد شئت لم يعتق وله ان يعتقه بعد ذلك فان اعتقه بغير  
لسان العربية جاز وان قال له انت عتيق او معتق او قد حررتك  
عتق وان كتب اليه كتابا يعتقه فهو جازي وان قال له اعتق نفسك  
بما شئت فاعتق نفسك على درهم فهو جازي ان يرضى المولى بذلك ولو قال



له بيع نفسك من نفسك بما شئت فباع نفسه من نفسه جاز ذلك اذا  
رضى المولى وكذلك الطلاق في هذين البابين وان وكله ان يعتق عبدا  
على مال فاعتقه على درهم جاز في قياس قول الحنفية رحمه الله ولا يجوز  
في قول ابو يوسف ومحمد وان وكله ان يعتقه على شيء فما اعتقه على شيء  
من اصناف المال فهو جائز وان اختلف المولى والوكيل في جسد الماربه  
او مقدارها فالقول قول المولى وان وكله ان يعتقه على جعل فاعتقه على  
خمر او خنزير فالعتق جائز وعلى العبد قيمة نفسه ولو اعتق على مائة  
او درهم لم يجز ولو اعتقه على حكم العبد او على حكم الوكيل جاز والعتق عليه  
قيمته ولو قال اعتقه على هذا العبد فاعتقه فاذا هو جاز والعتق  
وعليه قيمة نفسه ولو اعتق على عبد واستحق جاز والعتق وعليه قيمة نفسه  
في قول الحنفية الاخر وقول ابو يوسف وقال محمد عليه قيمة العبد  
المستحق وهو قول الحنفية الاول وان وكله ان يعتقه على جعل فاعتقه  
على شاة مذبوحة بعينها او على دن خلع بعينه فاذا الشاة ميتة والدين  
خمر فالعتق جائز في الحنفية وعليه قيمة نفسه والعتق باطل في الشاة والا  
وكى الكافر المسلم يعتق عبدا فز على جعل فاعتقه على خمر او خنزير فهو جائز  
وكذلك الكتابة واذا وكل العبد رجلا ان يشتري له نفسه من مولا  
او يسال له العتق على مال ففعل ذلك الوكيل والمولى فالعتق جائز ولما  
على العبد ولا شيء على الوكيل وهذا خلاف رواية الجامع الكبير ولو وكله  
ان يعتق نصف عبده فاعتقه كله لم يجز في قياس قول الحنفية ومحمد  
وقال ابو يوسف ومحمد يعتق كله وان وكله ان يعتق العبد كله فاعتق  
نصفه جاز في قياس قول ابو حنيفة وليس في نصف قيمته ولا يسى  
في قول ابو يوسف ومحمد في شيء وان وكله ان يعتقه على جعل ولم يسر  
شيئا فاعتقه على الف اجزت ذلك استحسانا واما جعله الف درهم  
ان كان مثله يعتق على مثله ذلك ولو وكله ان يكاتب عبده فكتبه لم يكن  
للوكيل ان يقبض المكاتبه وان دفعها اليه المكاتب لم يبر ولو وكله ان  
يكاتب عبده فكتبه على شيء لا يتعاقب الناس في مثله جاز في قول ابو  
حنيفة ولم يجز في قول ابو يوسف ومحمد وان كاتبه على نصف او غم  
او صنف من الثياب او من الكحل والموز ونحو جاز وكذلك الخلع والعتق  
على مال وان وكله ان يكاتب عبيدين له فكتب احدهما جاز وان وكله ان  
يكاتبهما مكاتبته واحدة ويجعل كل واحد منهما كفلا فكما احدهما لم يجز  
الا ترى انه لو قال يبيع برهن ثقتي فباعه بغير رهن لم يجز ولو قال يبيع

من فلان بكهالة فلان فباعه بغير كهالة لم يجز ولو قال يبيع بشهود فباعه  
بغير شهود جاز ولو وكله ان يكاتب عبده ثم كاتبه المولى ثم عجز فليس  
للوكيل ان يكاتبه ولو وكله ان يكاتبه او يبيعه ثم قتل العبد خطا ثم فعل  
الوكيل ذلك وهو يعلم ولا يعلم على المولى القيمة ولا يلزمه الدية وان علم  
المولى بذلك لانه وكيله قبل الجناية وليس للوكيل بالطلاق في الصحة فلو  
في المرض ولو قال يبيع عبدي هذا او كاتبه او اعتقه على مال فاني ذلك ففعل  
الوكيل ذلك جاز ولو قال كاتب هذا او هذا فله ان يكاتب ايها شاء فان  
كاتب كل واحد منهما على حدة جاز مكاتبته الاول وان كاتبهما معا فكتبتهما  
باطلة اذا جعل الجوز واحدة وان لم يجعل الجوز واحدة خربت المولى على  
ان يختار ايها شاء بحصته ذلك ويجوز الاخر وكذلك الخلع قاما النكاح  
فلا يلزمه واحد منهما قاما في البيع اذا باعها جميعا معا فلا يجوز واحدا  
اذا ابطال المشتري البيع فان طلب المشتري اخذ احدهما فليس له ذلك  
وان وكله ان يكاتب عبده يوم الجمعة فقال الوكيل يوم السبت فكتبته  
اسر بعد الكهالة على كذا وكذا وكذا به المولى فالقول قول المولى في القياس  
ولكن ادع القياس واجيزه وكذلك البيع والاجارة والعتق على مال الخلع  
فان الوكيل يصدق ولو وكله ان يكاتبه فقال الوكيل وكلتني اسر فكتبته  
من اخر النهار بعد الكهالة ويقال رب العبد انما وكلتك اليوم فالقول  
قول رب العبد وتبطل الكتابة وكذلك البيع والنكاح والخلع والعتق  
ولو قال اي هذين الرجلين كاتبه فهو جائز فايهما كاتبه جاز ولو قال قد وكله  
احد هذين الرجلين ان يكاتبه ولم يسف واحدا يعتقه فكتبته احدهما  
فمنه في القياس مثل الاول وهو جائز ولو وكل رجلا ان يكاتب عبده فاني  
ان يقبل ثم يد للعبد في القبول فكتبه الوكيل جاز وكذلك سائر العقود  
**باب وكالة المضارب والشريك وتوكيل المضارب بالبيع والشراء**  
والقبض والمضاربة وغير ذلك من اسباب المضاربة جائز ولو وكل المضارب  
رجلا ان يشتري له عبدا بالمضاربة فاشتري له اخ رب المال فالشراء  
جائز على المضارب دون رب المال وان اشترى اخ المضارب فان لم  
يكن فيه فضل على راس المال فهو جائز على المضاربة وان كان فيه فضل جاز  
على المضارب خاصة واذا وكل المضارب وكيله بالمضاربة في الدين المضاربة  
فاقر الوكيل عند القاضى ان المضارب قد قبض ذلك الدين فهو جائز  
على المضارب في قول ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد رحمهم الله فان قال  
المضارب لم اقبضه فقد نوى الغريم ولا ضمان على المضارب وهذا بمنزلة



قول الوكيل قد اخذته فدفعته اليك وقال المضارب لم يدفعه الى ربي  
وكل المضارب بقبض المال المضاربة من رب المال ويدفع شيئا من المال  
الى رب المال كان جازيا واذا امر رب المال المضارب ان يتفق على اهله  
فكل المضارب وكيل بالنفقة عليهم فهو جازي فان قال الوكيل انفق عليهم  
ماية درهم في مدة يتفق مثلها على مثلهم وقال المضارب اتفقت بما بين  
في مدة يتفق مثلها على مثلهم وقال رب المال ما اتفقت شيئا قال لقول قول الحق  
وقد ذهب من المال بما يتين درهم ولا يضمن الوكيل شيئا وانما يصدق  
المضارب لان المال في يديه وكذلك كل وكيل يدفع اليه مال ويومر بان  
يتفقه على شيء من الاشياء كما ينما كان فهو جازي وهو مصدق على ذلك  
في النفقة بالمعروف على ذلك فان وكل المضارب وكيل يتفق على رقيق  
المضاربة ولم يدفع اليه مالا فقال الوكيل قد اتفقت عليهم كذا وكذا  
وكذبه المضارب فان الوكيل لا يصدق لانه لم يكن في يده مال يكن  
فيه مومتنا وكذلك لو وكله رجل من مال نفسه يتفق على نفسه وان وكل  
المضارب رجلا يشتري له متاعا بعينه من المضاربة ثم اشترى الوكيل  
ذلك المتاع ولم يعلم فهو جازي على المضاربة خاصة ولو وكله المضارب  
ببيع عبد من رقيق المضاربة ثم ان رب المال نهى المضارب عن البيع  
ونقض المضاربة ثم باعها الوكيل وهو يعلم ولا يعلم فبيعه جازي لان  
رب المال لا يستطيع منع المضارب من البيع وكذلك لو مات رب المال  
ثم باعه الوكيل او وكله المضارب بعد موته فبأمره ووكاله بشرائه عبد  
بالف درهم من المضاربة ثم مات رب المال ثم اشترى العبد لم يضر  
خاصة واذا اشترى احد المتفا وصين عبدا فوجده عيبا فوكل وكيل  
او كان شريكه هو الذي يخاصم فيه لم يكن بد من ان يخضر الذي اشترى حتى  
يخلف ما رضى بالعيب وان كان الذي اشترى حاضرا فخاصم فطلب اليه  
بين شريكه ما رضى بالعيب لم يكن له عليه يمين وان وكل احدهما وكيل  
في عبد باعه وطلع فيه المشتري بعيب وغاب لم يكن على الوكيل منه يمين  
فان ارا والمشتري ان يخاصم الشريك الاخر ويخلفه على عمله ففعل واذا وكل  
احد المتفا وصين وكيل بشيء هو وليه تقرقا واقتما واشهدا انه لا شركة  
بينهما ثم امضى الوكيل ما وكل به وهو يعلم ولا يعلم جازي ذلك عليها وكذلك  
لو كانا وكلهما جميعا لان وكالة احدهما جازية على الاخر وليس تقرقا بينهما  
الوكالة واذا وكل احد شريك العنان وكيل ببيع شيء من شئهما جازي ذلك  
عليه وعلى صاحبه استيسا نا واذا وكله ببيع او شراء او اجارة او فاسق

ولم يدفع اليه المال بقا رب المال  
فاخذ المال ناقصة المضاربة

ثم اخرج الشريك الاخر من الوكالة فانه يخرج من الوكالة في جميع ذلك  
الا في تقاضى الدين فان كان الموكل هو الذي اذانه فاخراج هذا آياه  
باطل وان كان الموكل لم يذنه لم يخرج توكيله هذا في تقاضيه **باب الجوز**  
من الوكالة واذا وكل الرجل رجلا يطلب قصاصا في نفس او ثيابا  
لم يقبل في ذلك وكالته فان وكل باقامة البينة على ذلك لم يقبل ايضا  
في قول ابي يوسف ويقبل في قول ابي حنيفة من الغايب والمرضى ويقبل  
في قول محمد من الغايب والمرضى والحاضر والصحيح فاذا بلغ القصاص  
لم ينفذ حتى يحضر او وان وكل المطلوب بالقصاص وكلاهما بالخصومة في  
دفع ما يطالب به لم يقبل ايضا في قول ابي يوسف ويقبل في قول ابي حنيفة  
ومحمد عليهما وصفناه وكذلك الاختلاف في قبول الوكالة على اثبات حد  
الغذف والسرقة او دقة واما التوكيل باثبات متاع السرقة دون  
طلب الحد فمقبول عندهم جميعا واذا قتل عبد عند المستنوع والمستبر  
فليس لهما ان يقتضا وان وكلهما بذلك صاحبه وكذلك عبد من المضاربة  
او عبد بين شريكين شركة عنان او معارضة قتل عمدا واحدهما غايب  
فليس للحاضر ان يقتل قاتله وان وكله الغايب بذلك واذا كان لرجل  
عبد في يدي رجل فقال لرجل انطلق واشترى عبدا من فلان لنفسك  
فذهب فاشتراه ولم يكن رب العبد وكل البائع بالبيع فان هذا البيع يجوز  
وتكون امره للمشتري بالشراء وكالة للبائع في البيع وكذلك لو قال اذهب  
فاقتض ديني من فلان كان جازيا وليس للذي عليه الدين ان يمنع من  
دفعه وكذلك العارية والوديعة وما اشبههما آرايت لو قال لعبد  
انطلق الى فلان حتى يكاتبك فكا به فلان اما يجوز او قال انطلق اليه حتى  
يعتقك فاعتقه اما يعتق او قال لامرأته انطلق الى فلان حتى يطلقك  
فطلقها فلا اما يقع آرايت ان نهاها بعد ذلك فقال لا تطلقى اليه  
ولا يطلقك اكون هذا نهيا عن الطلاق ولو امر رجلا ان يطلق امرأته  
او يعتق عبده ثم قال للمرأة والعبد قد نهيت فلا تاذن لك فلم يعلم الوكيل حتى  
طلق او اعتق وقع وان كان علم بالنهى لم يقع واذا قال لرجل اذهب بشئ  
هذا الى فلان حتى يبيعه ففعل فهذا امر به واذن في بيعه وكذلك لو قال  
اذهب الى فلان حتى يبيعهك ثوبى الذي عنده كان جازيا وكذلك لو قال  
اذهب بهذا الى القصار حتى تقصه او الى الخياط حتى يقطعه فقصاكا  
هذا اذ ناهى **باب وكالة عبد المازون والمكاتب** وكل ما جاز لهما ان  
يفعله جاز لهما ان يوكل به من يفعله وليس للعبد المازون ان يتزوج



ولا يكاتب عبده فان اذن له المولى في ذلك فوكل وكيله لم يجز واذا جرح المولى  
على عبده او عجز المكاتب عن كتابته انقطعت وكالة وكيله الا في القضاء  
والنقاضي وفي كل شيء وليه العبد فان باعه باذن الغرماء او ما بطلت  
وكالة الوكيل في جميع ذلك وكذلك ان فعل ذلك المكاتب بعد عجزه وليس  
لمولاه اذا غاب العبد ان يتقاضى ذلك ولا يوكل بذلك ان كان عليه دين  
او لم يكن فان اقتضى شيئا هو او وكيله فهو من ان لم يكن على العبد دين  
وان كان عليه دين لم يجز وكذلك الوديعة والبضاعة وما اشبهها وان اذن  
له المولى في التزويج فوكل العبد وكيله بذلك بامر المولى ثم نهاه المولى عن التزويج  
وعلم به الوكيل خرج من الوكالة فان لم يعلم فهو على الوكالة ولو وكل العبد بتقاضي  
دينه وكيله ثم باعه المولى خرج وكيله من الوكالة ان لم يكن عليه دين او كان  
عليه دين اذا باعه باذن الغرماء ويجعل القاضي وكيله بتقاضي الدين ان  
كان على العبد دين وان لم يكن عليه دين تقاضاه المولى وكذلك اذا ما  
العبد واما اذا اعتقه فهو على الوكالة وكذلك لو كاتبه باذن الغرماء  
واذا قال الوكيل قبضت قبل الجرح وقبل الموت لم يصدق ولو ان عبدا ثمر  
له دين على رجل به كفيل وكل رجلا بتقاضي دينه ذلك الذي على فلان الذي  
عليه الاصل كان له ان يتقاضاه من الكفيل ولو ادعى دارا في يدي رجل  
فوكل رجل بالخصومة فيها وقبضها فباعها الذي في يديه وقبضها المشتري  
كان للوكيل ان يخاصم المشتري فيه لانه وكله فيها بيعتها وكذلك الجحور  
والعروض والمال العين ولو كان وكله بخصومة فلان في هذه الدار لم يكن  
ان يخاصم المشتري وله ان يخاصم وكيل فلان ذلك اذا لم يبيع ولو وكله ان  
يخاصم فلانا في هذه الدار فاذا الدار في يدي غير فلان لم يكن له ان يخاصم الذي  
في يديه ولو لم يسم احدا كان له ان يخاصم من وجد الدار في يديه ولو كانت  
الدار في يدي العبد فوكل وكيله بالخصومة فيها لفلان المدعى وادعاه اخر  
لم يكن الوكيل وكيله في خصومة هذا الثاني وهو وكيل في خصومة الاول  
وخصومة وكيله واذا وكل العبد التاجر وكيله ببيع او شراء او ضمان  
ذلك فاخرج المولى الوكيل من الوكالة فليس ذلك بشيء وهو على وكالة  
ان كان على العبد دين او لم يكن ولو ان العبد وكل مولاه بشيء من ذلك كما  
جائز وليس للمولى ان يوكل به غيره فان وكل به غيره وانفذه الوكيل جاز ان  
لم يكن على العبد دين فان كان على العبد دين لم يجز واذا وكل العبد وكيله  
بخصومة في شيء ثم بدد حجر عليه مولاه في التجارة لم يكن للوكيل في ذلك  
وكيل وكذلك التوكيل بالبيع والشراء وما اشبههما ولو كان العبد الناجي

اذا باعه باذن الغرماء وجعل  
القاضي وكيله بتقاضي الدين  
ان كان على العبد دين وان لم  
لم يكن عليه دين

ثم اذن له

بين رجلين وكل وكيله بشيء من ذلك حجر عليه احدهما وعلم به الوكيل  
كان الوكيل على وكالة يجوز ما صنع في حصة الذي لم يجز عليه واما  
في نقاضي المدين فيجوز قبضه من نصيبهما جميعا واذا وكل العبد  
ببيع شيء او شرايه ثم حجر عليه ثم اذنا له في التجارة وعليه دين ثم  
باعا ما كان وكلهما ببيعه لم يجب ذلك الا بوكالة مستقبله وليس للعبد  
يوكل وكيله بمحض فيه احد يرعي رقبته او يدعي جراحة جرحها اياه  
العبد او جرح هو العبد ولا بالصالح في ذلك وله ان يوكل في ذلك في  
خصومة اتعز على عبده له واذا اذن المولى ان للعبد في التجارة فوكل  
وكيله شراء او غيره ثم باعه احدهما من الاخر فاذن له ايضا في التجارة  
فانه ينبغي في القياس ان تكون الوكالة جازية في النصف الذي لم يبيع  
ولكن استحسن فاجيز الوكالة في جميع ذلك واذا كانت الامة تاجر  
وعليه دين فاذن لها مولاه في التزويج فزوجت فهو جازي وان وكلت  
به وكيله فزوجها وهي حاضرة جاز فان زوجها وهي غائبة لم يجز  
الا ان يجيزه هي بعد ذلك واذا وكل العبد المحجور عليه وكيله بشراء  
شيء ثم اعتق او كوتب او اذن له مولاه في التجارة فاشترى الوكيل  
ذلك جاز عليه استحسانا وكذلك التزويج في العبد والامة ولا يشترط  
هذا الصبي يوكل بالبيع او بالشراء ثم يدرك او باذن له ابوه فيه  
فضمنه الوكيل عليه هذا لا يجوز واذا وكل العبد وكيله فمكاتب مولاه  
عليه ففعل لم يكن على الوكيل من المال شيء ولا اصنعت ولو وكل العبد  
وكيله يشترى لنفسه من مولاه فاشتراه عتق والمال على الوكيل فاذا  
اداه من مال العبد فان كان الوكيل وكيل المولى لم يكن له ان يقبض  
المال من العبد واذا وكل العبد وكيله في خصومة او بيع او شراء ثم  
ابى العبد خرج الوكيل من الوكالة لان الاباق حجر ولو كان الوكيل  
عبدا فابق فهو على الوكالة غير انه لا يلزمه عهدة في شيء وعجز المكاتب  
بطل وكالة وكيله في العفو والخصومات الا في تقاضي الدين الذي  
وليه المكاتب ويقضاه واذا كوتب بعد ذلك لم تعد الكتابة التي بطلت  
وليس هذا المحجور وكل وكيله بشيء ثم كوتب وتوكل المكاتب وكيله  
بالخصومة في حياته خطأ او عمدا لا قصاص فيها بدعي قتله او قتل  
عبد جازي وتوكله لمخاضة المولى في المكاتب او غيره جازي عتد بين  
رجلين كاتب احدهما نصيبه منه بغير اذن شركه فوكل المكاتب وكيله  
ببيع او شراء او خصومة فهو جازي في نصيب الذي كاتبه وان كاتب

عنه ثمانية اذ كان ذلك للمالك العبد  
قبل العتق ويرجع به على العبد



الاخر بعد ذلك جاز فعل الوكيل على نصيبهما جميعا استحسن ذلك وان  
كان مكاتب لهما فوكل وكلا بشئ من ذلك ثم عجز عن نصيب احدهما فنقل  
ذلك الوكيل جاز في نصيبهما جميعا لان مكاتبه كل واحد منهما اذن له  
في المكاتبه فلما عجز عن نصيب احدهما كان كذلة عبده بين رجلين كان  
نصيبه باذن صاحبه فما وكل به المكاتب من انواع التجار فمنهم من  
رقيته لان اذنه لشريكه في المكاتبه اذن منه لنصيبه في التجارة وان  
وكل المكاتب وكلا يقبض هبة وهبت له فقبضها الوكيل بعد عجزهما  
او بعد عتقه فهو جائز فان قبضها بعد موته لم يجوز ولو كان المكاتب بين  
رجلين فوكل احدهما بقبض دين له على الاخر او على غيره او ببيع او شراء  
الاخر او من غيره فهو جائز وكذلك ان وكله احدهما ببيع عبده من الاخر  
او من غيره فهو جائز وكذلك في الخصومة وكذلك لو كانت لخصمه  
بينه وبين موليه جميعا فوكل ابن احدهما بذلك او عبده او مكاتبه  
وكذلك البيع والشراء ولو وكل هذا المكاتب وكلا بدفع نصيب احدهما  
اليه وغاب لم يكن للاخر ان ياخذ من الوكيل شيئا وكذلك لو وكل رجل  
بقبض دين عليه ودفع المال اليه فاراد مولياه او غيرها ان يقبضوا  
ذلك من الوكيل لم يكن لهم ذلك وان امر المكاتب رجلا ان يشتري له  
عبد فلان من فلان فاشتراه الوكيل من فلان او من وكله او من رجل  
اشتراه منه فهو جائز وان امره رجلا ان يبيع عبدا له من فلان فباع  
من غيره وليس بوكله لم يجوز واذا وكل المكاتب وكلا بتقاضى دين له على رجل  
ثم عجز المكاتب فرد في الرق فقال قد قبضت ما عليك فهو مصدق وقال  
انما كان لي عليك مائة لم يكن لي عليك غيرها فهو مصدق **باب الوكالة**  
**في النكاح** واذا وكل الرجل رجلا يزوجه امرأة بعينها فزوجها اياه  
باكثر من مهر مثلها فهو جائز في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف  
ومحمد لا يلزمه النكاح اذا زاد اكثر مما يتعاقبان الناس فيه ولو تزوجها  
الوكيل كانت امراته ولا يشبه هذا الشراء ولو وكله ان يزوجه امرأة ولم  
يستمرها فزوجها اياه وليس بكفول للزوج فهو في القياس جائز وكذا ان عجز  
ابن لا يجيزه وهو قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله وقال ابو حنيفة هو  
وقال ابو يوسف ومحمد ارايت لو كان الموكل من قريش فزوجه امه او ابنته  
او حبشية اكنا يجيزه عليه ولو وكله ان يزوجه امرأة بعينها فزوجها له  
على عبد للزوج فانه لا يجوز ان يهرها العبد الا ان يسلم الزوج والنكاح  
جائز استحسنانا وعلى الزوج قيمته وكذلك لو تزوجها اياه على عوض

للزوج بعينه وان تزوجه على وصيف بعينه جاز وكذلك ان تزوجه  
على بيت وخادم او على عشرة اكرار حنطة موصوفة او غير موصوفة  
وكذلك لو تزوجها على جراحة جرحها الزوج جاز ذلك لان هذا بمنزلة  
الداهم ولو وكله ان يبيع عبده فزوج به امرأة لم يجوز وكذلك لو صالح  
من جراحة فيها قصاص او استاجر به له دارا وان وكله ان يزوجه  
امراة ولم يسلمها فزوج به ابنته لم يجوز الا ان يرضى الزوج في قياس قول ابي  
حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد ان كانت كبيرة ورضيت بذلك  
فهو جائز وان تزوجه اخيه فهو جائز وكذلك ان تزوجه امرأة عميه  
او شلاء او معنوهة او رتقاء او زمينة او مقلوبة في قول ابي حنيفة  
ومحمد ولو امره ان يزوجه من قبيلة او من بلد فزوج امرأة من قبيلة اخرى  
او من بلد اخر لم يجوز ولو وكله ان يزوجه امرأة فزوج الوكيل امرأة  
وشروطها الوكيل شرطا ان اخبرها الزوج من الكوفة فالتكاح جائز  
والشرط باطل وكذلك لو شرط لها الوكيل ان لا يخرجها من الكوفة فالتكاح  
جائز والشرط باطل فان كانت حطت من مهر مثلها شيئا بهذا الشرط  
ضمنه لها ولو وكله ان يزوجه امرأة على مائة درهم فان ابت فاعطها ما بينه  
وبين مائتين قابت المائة فزوجها اياه على مائتين فذلك لازم للزوج  
وان وكله ان يزوجه امرأة على بيت وخادم ففعل فقال الزوج عنيت  
بيتا مبنيا بارضه لم يصدق وان تزوجه الوكيل على بيت من داره فقال  
الزوج عنيت بناف بيت فلا نكاح بينهما واذا ارسل رجل رجلا يجلب  
عليه امرأة بعينها فذهب الرسول فزوجها اياه فهو جائز ولو وكله ان  
يزوجه امرأة فزوجها اياه على خمر او خنزير او على غيرهما وحكمها  
فالتكاح جائز وان تزوجه اياه على دار رجل او عبده جاز النكاح  
ولها قيمة ذلك وان تزوجه امرأة معتدة او لها زوج فدخل بها الزوج  
ولم يعلم بذلك فرق بينهما وعليه الاقل من مهر المثل وما سمي لها ولا ضمان  
على الوكيل في ذلك وكذلك ان كانت ام امرأة الزوج والوكيل يعلم بذلك  
او لا يعلم ولو وكله ان يزوجه امرأة بعينها على الف درهم فزوجها اياه  
بالف على ان نادها كرامة ضمنها لها ولم يسلمها فان كان مهر مثلها اكثر من الف  
لم يجوز النكاح لانه قد خالف وان كان مهر مثلها الف او اقل فالتكاح جائز  
واشترط الكرامة باطل وكذلك لو اشترط مع ذلك طلاق امرأة اخرى  
ولو امره ان يزوجه امته فزوجته حرمة لم يجوز وان تزوجه مكاتبه او مدبرة  
او ام ولد جاز وان وكله ان يزوجه امرأة فزوج صبية لا يصح بيع مثلها



فزوجاين ولو وكله ان يزوجه امرأة بعينها على القدر من مهرها الفاء  
فزوجها اياه الوكيل بشرطها ان يخرجها من الكوفة وان لا يتزوج عليها  
لم يجز النكاح على الزوج ولو وكله ان يزوجه امرأة فزوجه امرأة فذلك  
الزوج طلاقا ثلاثا ان تزوجها او كانت في عدة منه او كانت قد اتمت  
او ظاهرها منها فالتكاح جائز وان وكله ان يزوجه امرأة فزوجه امرأتين  
في عدة لم يلزم الزوج واحدة منهما وكان ابو يوسف يقول مرة يلزمه  
واحدة منهما بخيار ايتهما شاء ثم رجع عنه الى قول ابي حنيفة ومحمد  
ان يزوجه امرأة بعينها فزوجه تلك وامرأة اخرى لزمه تلك دون  
الاخرى ولو وكله ان يزوجه امرأة فاختلف الزوج والوكيل فقال الزوج  
ن وجئتني هذه وقال الوكيل بل زوجتك هذه فالقول قول الزوج اذا اختلف  
المراة وان وكله ان يزوجه فلانة او فلانة فايتهما زوجه جاز وان  
زوجها جميعا لم يجز واحدة منهما ولو وكل رجلا ان يزوجه امرأة وكل  
اخر ان يزوجه امرأة فزوجه كل واحد منهما امرأة فاذا هما اختان جاز  
نكاح الاولى منهما وان وقع النكاح كان معا فالتكاح باطل وكذلك لو  
خمس رطل ان يزوجه كل واحد منهما امرأة فزوج الاربع جاز نكاح  
واحد وان زوجه معا فهو كله باطل واذا زوج رجل رجلا من غير وكالة اخي  
في عقد بين او خمس نسوة في عقد متفرقة كان له ان يجيز نكاح احد اخي  
او ما شاء من الخمس الى تمام اربع نسوة وان كان ذلك في عدة واحدة  
لم يكن له ان يجيز نكاح شيء منهن وان وكله ان يزوجه من النساء ما شاء  
ومن شاء وكيف شاء فزوجه امة مسلمة او كتابية فهو جائز وكذلك ان زوجه  
اربع اماء فان وكله ان يزوجه امرأتين في عدة فزوجه واحدة جاز  
وليس هذا بخلاف ولو كان قال له لا تزوجني الا اثنتين في عدة لم يلزمه  
ولو وكله ان يزوجه امرأة بعينها فاذا لها زوج فمات عنها او طلقها  
وانقضت عدتها ثم تزوجها اياه الوكيل جاز ولو تزوجها الوكيل ثم اياه  
لم يكن للوكيل ان يزوجها اياه ولو تزوجها الوكيل واثبتها عند الرجل  
وانقضت عدتها ثم تزوجها اياه جاز ولو اريدت وكلفت ثم سبب  
واسلمت فزوجها الوكيل اياه جاز في قياس قول ابي حنيفة ولم يجز في  
قول ابي يوسف ومحمد ولو لم يكن كذلك ولكن الموكل تزوج امها او ابا  
محرم منها او اربع سواها فقد اخرج من الوكالة وان لم يتزوج ولكنه  
قال ان تزوجها فهو طلاق فليس هذا باخراج له من الوكالة واذا وكلت  
المراة رجلا ان يزوجها فزوجها رجلا غير كفو لها لم يجز وان كان كفولا

غير انه اعصى او مقعدا وصبي فهو جائز وان كان مبنيا او حصيا فالتكاح  
جائز ويحل حولا وان زوجه نفسه لم يجز وان زوجه ابنة او اياه  
لم يجز في قول ابي حنيفة رحمه الله ويجوز في قول ابي يوسف ومحمد اذا كان  
ابنه كبيرا فان كان صغيرا لم يجز وان وكلته ان يزوجه فزوجها على  
غير مهر او على مهر فاسد او تصدق بها الرجل او وهبها لرجل بشهر او قبل  
ذلك الرجل فهو نكاح جائز وان زوجه اياه على القدر من مهرها على ان زاده  
عبد لها فالتكاح جائز ولها ان يمنع العبد ويبطل حصته من الالف  
ولو تزوجت هي قبل ان يزوجه الوكيل فقد اخرجته من الوكالة وكذلك  
لو اريدت وكلفت بالدار او لم يلحق ولو كانت امرأة لها زوج فقالت لرجل  
ان اريد ان اختلع من زوجي فاذا فعلت ذلك وانقضت عدتي فزوجي  
فلا ناجاز ذلك على ما قالت ولو وكلته ان يزوجهها وقالت ما صفت  
في امرى من شيء فهو جائز فخص الوكيل الموت فاصحى بوكايتها الى رجل  
فزوجها الوكيل الثاني بعد موت الوكيل الاول كان جائزا وكذلك لو  
الزوج هو الموكل وكذلك هذا في البيع والشري وغيرها ولو وكلته ان  
يزوجه رجل فزوجها منه واشترط عليه انه اذا تزوجها كان امرها  
بيدها فالتكاح جائز وامرها بيدها حتى يزوجهها ولو كان هذا الوكيل  
الزوج كان النكاح جائزا بشرط باطل لان الزوج لم يامر بذلك ولو  
كان الزوج قال لا تزوجني امرأة فاذا تزوجها فامرها بيدها فزوجها الوكيل  
ولم يشترط ذلك فامرها بيدها حتى يقع النكاح ولو قال لا تزوجني امرأة  
واشترط لها على اني اذا تزوجتها فامرها بيدها لم يكن الامر بيدها الا ان يشترط  
الوكيل ولو وكلته ان يزوجه فزوجها على عبد على ان زاده مائة درهم  
فالتكاح جائز فان ابت ان يعطى الدرهم فطلب حصتها من العبد ولو  
وكلته على ان يزوجه على دم عمه في عتقها فزوجها بعض اولياء ذلك  
الدم بطلت حصته الزوج من الدم وعليها حصته بغيره الورثة من الية  
ولا مهر مثلها ولو وكلت المراة او وكل الرجل رجلا بالتزوج او بالخلع  
ففعل ذلك احدهما لم يجز ولو وكل رجلين بطلاق او عتاق بغير ما افعل  
ذلك احدهما جاز **باب نكاح الزوج بالطلاق او الخلع** واذا  
وكل الرجل رجلا ان يطلق امرأته ثلاثا فطلقها واحدة ونعت واحدة  
وان وكله ان يطلقها واحدة فطلقها ثلاثا او اثنتين لم يقع شيء في قول ابي  
حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقع واحدة وان وكله  
ان يطلقها واحدة باينة فطلقها واحدة رجعية طلقت واحدة باينة



وان وكله ان يطلقها واحدة رجعية فطلقها واحدة باينة طلقت واحدة  
رجعية وان وكله ان يطلق امرأتين له فطلق احدها طلقتا وان وكله ان  
يطلق امرأته للسنة فطلقها في غير وقت السنة لم يقع فان طلقها بعد  
ذلك في غير وقت السنة طلقت وان وكله ان يطلقها ثم يطلقها الزوج  
فان طلاق الوكيل يقع ما دامت في العدة وكذلك لو طلقها الزوج وان  
لم يطلقها الوكيل حتى ينقض العدة ثم تزوجها وطلقها الوكيل لم يقع  
عليها طلاق وان اردت او اورد الزوج فان طلاق الوكيل يقع عليها  
وان لحق الزوج مرتدا بدا بالحرب ثم طلق الوكيل وهي في العدة لم يقع  
وكذلك ان عاد مسلما فزوجها ولو قال الزوج اذا تزوجت فلا تطلقني  
فزوجها فطلقها الوكيل جان ولو وكل عبدا بطلاق امرأته في حال جنونه ثم  
افاق فهو على وكالته ولو وكل مسلم مسلما بالطلاق فارتد الوكيل ونحو بالاد  
ثم جاء مسلما كان على وكالته وكذلك الوكالة بالعنق والكتابة والخصومة  
والبيع ولو وكل رجل رجلا بطلاق امرأته والوكيل غائب لا يعلم فطلقها  
فالطلاق باطل وكذلك سائر العقود ولو وكله بطلاقها فابا ان يقبل  
ثم طلقها لم يقع وان لم يقبل قبلت ولم يرد حتى طلق وقع استحسانا واذا  
وكل الصحيح ويجل بطلاق امرأته ثلاثا ثم طلقها الوكيل في مرض الموكل ثم مات  
الزوج وهي في العدة ودرت منه لان طلاق الوكيل مثل طلاق الزوج  
وكذلك ان كان الموكل عبدا فاعتق بعد ما وكل الوكيل ثم مرض وطلقها الوكيل  
وكذلك اذا وكل الذمي عبدا سلام المرأة ثم اسلم الزوج ومرض فطلقها  
الوكيل وكذلك تعليق المسلم الوكالة بمريضه واذا شهد المولى ان على وكالته  
زوج امرأته بالطلاق وانه قد طلق فان ادرت ذلك الامة فهو باطل وان  
محدث جازت الشهادة في قول ابي يوسف وقال محمد لا يجوز شهادة  
المولىين على طلاق امرأته ولا على الوكالة بمحدث الامة ذلك او اقرت به ولا  
قال الرجل لرجل ان شئت فطلق امرأتى او ان هويت او ان اردت فقام  
من المجلس بطل وان قال انت وكلني في طلاقها ان شئت او ان هويت او  
ان اردت لم يكن وكلا حتى يشا هي ذلك في مجلسها فاذا اشأته صار وكلا  
فان قام الوكيل من ذلك المجلس قبل ان يطلق بطلت الوكالة لانها وكالة  
وقعت بالمشية لا بملك الزوج فسخها وان قال انت وكلني في طلاقها ان  
فان شاء في ذلك المجلس فهو جائز وان قام قبل ان يشأ فلا وكالة له فان  
قال انت وكلني في طلاقها على اني بالخيار ثلاثه ايام او على ان فلانة بالخيار  
ثلاثه ايام فالوكالة جائزة والخيار باطل وكذلك هذا في البيع وسائر العقود

وكذلك ان اشترط الخيار لعينه فانه لا يكون في الوكالة خيار ولو وكله بطلاق  
امرأته فقال الوكيل انت طالق عند لم يقع وكذلك ان قال انت طالق ان  
دخلت الدار وان وكله ان يطلقها ثلاثا على الف درهم فطلقها واحدة او  
اثنين لم يقع فان طلقها واحدة بالف درهم او اكثر فهو جائز وليس للوكيل  
بالخلع قبض المال واذا وكله ان يطلق امرأته وله اربع نسوة ولم يسم له امرأة  
بعينها فان وقع الطلاق على احدي نساءه جاز وان طلقهن جميعا جاز  
على واحدة يد فمها الزوج على ايتهن شاء واذا وكله ان يطلق امرأته  
فطلقها الوكيل ثلاثا فان كان الزوج نوى ثلاثا فهو جائز وان لم ينو  
لم يقع شيء في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد هي طالق واحدة  
وكذلك لو قال اخلعها وطلقها ثلاثا ولو قال له طلقك نسائي او قال  
اخلع احداهن او هذه او هذه فطلق احداهن بعينها وخلعها كان جائزا  
كانه قال طلق ايتهن شيئا الا ترى انه لو قال بع عبدا من عبيتي فباع واحد  
منهم جاز ولو قال له اعن هذا لم يصدق ولو طلق واحدة منهن ولم يسمها  
بعينها جاز ذلك والخيار الى الزوج واذا وكلت المرأة رجلا ان يخلعها من  
زوجها على مال او على بدالة فخلعها على المهر الذي اخذت منه فهو جائز  
عليها وهو دين على المرأة ولا يوجب الوكيل واذا وكله بالخلع فله ان يخلعها  
في ذلك المجلس وفي غيره ما لم يعزله واذا وكل الرجل رجلا ان يخلع امرأته فوكلت  
المرأة ذلك الرجل ان يخلعها من زوجها فخلعها الوكيل من قبل نفسه بما شأ  
ولم يلق الزوج ولا المرأة فالخلع باطل وهو في هذا بمنزلة البيع ولو وكلت  
المرأة زوجها ان يطلقها من نفسه بما شاء فخلعها من نفسه بما شأ  
فهو باطل الا ان يجيز المرأة ذلك وكذلك لو وكل الرجل المرأة بخلع نفسها  
فخلعت نفسها منه بمال او بقرض فان ذلك لا يجوز الا ان يرضى وهذا بمنزلة  
البيع في هذا الوجه ولو قال لامرأة اشترى طلاقك مني بما شئت وقد وكلت  
بذلك فقالت قد اشتريتك بكذا كذا كان باطلا ولو قال لها اخلعي نفسك  
منى بكذا وكذا ففعلت ذلك كان جائزا ولا يشبه الطلاق بالمال الذي يخلع  
بغير مال واذا وكل رجل رجلا ان يخلع امرأته فخلعها الزوج او بانته منه بوجه  
من الوجوه ثم تزوجها في العدة او بعدها لم يكن للوكيل ان يخلعها وكذلك  
لو كانت هي الموكلة ولو وكله ان يخلعها على عبدها على ان زادها مائة درهم في  
الزوج ان يسلم المائة بطلت حصتها من العبد وجاز له حصته المهر منه  
وكذلك الوكيل ضمن لها المائة لنمته ولا ترجع بها على الزوج ولو خلعها الوكيل  
على حرام أو خمر أو خنزير فالخلع باطل ولو خلعها على درهم لم يجز الا ان يخلعها على شيء



يتغابن الناس فيه فيقول ابي يوسف ومحمد وفي قياس قول ابي حنيفة يجوز  
وان ظلمها على حكمها او على حكم الوكيل جاز فان حكمت او حكم الوكيل اقل من المهر لم يجز  
حكمه وكان المهر للزوج عليها واذا وكلت الذمية مسلما فظلمها من ذمي على غير  
او خنزير فهو جائز وكذلك النكاح ولو كان احدا الزوجين مسلما فظلمها من  
والوكيل كما في جاز الخلع ويطلق الجعل ولو وكل رجل رجلا ان يخلع امرأته  
وقال له ان ابنت فطلقها فابت الخلع فطلقها الوكيل ثم قالت اذا خلع  
فان ظلمها وهي في العدة والطلاق يملك فيه الرجعة جاز الخلع  
**باب الوكالة في الاجارة والمزارعة والمعاملة** واذا كانت الارض  
بين دهم فوكل احدهم وكلا باجارة نصيبه فاجر من جميعهم جاز وان  
اجر من احدهم لم يجز في قول ابي حنيفة وهو جائز في قول ابي يوسف ومحمد  
فان اجره بعرض او خادم بعينه فهو جائز والوكيل بالاجارة خصمهم في  
اثبات الاجارة وفي قبض الاجر وجلس المستاجر به فان وهب الاجر  
للمستاجر او ابراء منه جاز وان لم يكن شيئا بعينه ويضمنه للاجر وان كان  
شيئا بعينه لم يجز ابراءه ولا هيته وموت الوكيل لا ينقض الاجارة وان  
رب الارض والمستاجر ينقضها ولو ان الوكيل ناقض للمستاجر الاجارة  
قبل ان يعمل فيها شيئا جازت مناقضته ان كان الاجر دينيا او عينيا وبراء  
المستاجر الا ان يكون الوكيل قد قبض الاجر فلا يجوز حينئذ واذا وكل  
ان يواجر ارضا وفيها بيوت ولم يسم البيوت فله ان يواجر البيوت مع الارض  
وكذلك لو كانت رحاء ماء واذا اجر الارض صاحبها ثم وكل وكيل قبض  
الاجر فهو جائز وان اجر الوكيل الاخر عن المطلوب وحط عنه او سطر  
على بيعه لم يجز وان وكله ان يواجرها بدراهم فاجرها بدنانير لم يجز وان  
بالاجارة والاستيجار بدراهم ليس له ان يزارع وكذلك الوكيل بالزراعة  
ليس له ان يواجر بدراهم ولا يستاجر بدراهم ولا حنطة واذا وكله ان  
يستاجرها له فاخذها له من مزارعة لم يجز في قول ابي حنيفة ويجز  
في قول ابي يوسف ومحمد ولو وكله ان يستاجر له ارضا فاستاجر  
من مكيل او موزون بغير عينه فهو جائز على الامر في قول ابي حنيفة رحمه  
وقال ابو يوسف ومحمد هو الذي يوزن والدرهم وما يستاجر به الارض ما يخرج  
منها من الكيل والوزن ونحوه وان استاجرها بشيء من الحيوان او الكيل  
والوزن بعينه كان مخالفا ولو وكل بالزراعة والمعاملة ان يقبض ثيب  
رب الارض فان وهبه للعامل او امره منه لم يجز في قول من يجز المزارعة  
والمعاملة واذا وكله بان يدفع ارضه مزارعة فاجرها بدراهم او جواز

او ما اشبهه ذلك لم يجز فان اجرها بحنطة كذا فانه ينبغي ان يجز  
في قول من يجز المزارعة وهو قول ابي يوسف ومحمد وكذلك ان اجرها بعين  
او بشيء مما زرع واذا وكله ان يدفعها مزارعة فدفعها الى رجل فزرعها  
وطيبه او شيء من الحبوب كان جائزا وان دفعها الى رجل يعرس فيها بغير  
الم جاز ولو وكله لدفعها يعرس فيها النخل بالنصف فدفعها للشجر لم يجز  
وكذلك لو وكله ان يدفعها للشجر فدفعها للنخل ولو وكله بارض له يدفعها  
الى رجل يبنها بيوتا ويواجرها بالنصف ويكون الامر بينهما نصيبين فهذا  
جائز في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله من يجز المعاملة وليس لقول ابي  
ولا ابي يوسف ولا محمد رحمهم الله تعالى واذا وكل الرجل رجلا يستاجر له  
ارضا فاستاجرها فهو رب الارض الاجر للمستاجر كان للمستاجر  
ان ياخذ من الامر ولو لم له فاراد المستاجر ان ياخذ الامر  
بالاجر قبل ان يؤذنه كان له ذلك ولو مات المستاجر كان ينبغي في القياس  
ان ينتقص الاجارة ولكني استحسن ان لا انتقصها ولو ان المستاجر  
ناقض رب الارض الاجارة فان كانت الارض في يدي المواجر اجزت  
المناقضة وابطلت الاجارة وان كان قد دفعها الى الامر والمستاجر  
ثم ناقض الاجارة لم يجز ذلك استحسانا واذا وكله ان يستاجرها  
له فاستاجرها سنتين فالسنة الاولى للامر والسنة الثانية للوكيل  
ولو وكله ان يستاجر له دار فسقط بعض الدار قبل ان يقبضها او بعد  
ما قبضها فقال المستاجر انا ارضى بها وقال الاخر لا ارضى بها فاني  
بذره الاجردون الامر ولو وكل رجلين ان يستاجر له ارضا فاستاجر  
احدهما لزم الوكيل فان قال الامر انا ارض بذلك فالمستاجر ان يبيعها  
منه فان دفعها ثالثة فهي للامر باجارة مستقبله **باب الوكالة**  
**في اهل الكفر** واذا وكل الذمي الذي يقبض خمره بعينه فضا خلا له  
ان يقبضها وكذلك المسلم يقبض عصير له بعينه فلما صار العصير خلا  
ان يقبضه ولو وكل الذمي ذميا يقبض جلود ميتة ودباغها ففعل  
ففعل ذلك فهو جائز واذا وكل الكفر في مسلمانا او ذميا او حربيا تقاضا  
ماله في دار الاسلام واشهد على ذلك شهودا من اهل الاسلام فخرج  
ويكفه من دار الحرب بطلب ذلك فهو جائز وكذلك لو وكله ببيع شيء او  
بشئ يشتره او ودعة يقبضها او ما اشبه ذلك ولو وكل المسلم  
او الذمي حربيا مستامنا في دار الاسلام بخصومة او بيع او ما اشبه ذلك  
فهو جائز واذا كان الوكيل حربيا مستامنا فحق بدار الحرب فان كان الذي



وكله مسلم او ذمي او حنفي من اهل داره فهو على وكالته يستحسن ذلك  
 وان كان الذي وكله مسلم او ذمي انتقضت الوكالة واذا وكل الحنفي للمستأجر  
 حربيا مستأجرا منصوصا ثم كحل الموكل بالدار وبقي الوكيل بخاصم فان كان  
 الوكيل هو الذي يدعي الحنفي الاصح قبلت الخصومة منه وان كان الحنفي  
 هو المدعي قبلت ذلك ايضا في الاستحسان وكان ينبغي في القياس ان  
 يقطع الوكالة حين كحل الموكل بالدار وبالقياض باخذ وان وكل الحنفي للمستأجر  
 ذميا ببيع متاع او تقاضي دين او بعض ما ذكرنا سوى الخصومة وكحل  
 الحربي بدار الحرب فهو جائز وان كان الموكل ذميا والوكيل حنفي  
 مستأجرا فله الحق الحنفي بالدار فقد انتقضت الوكالة واذا وكل المرتد  
 في دار الحرب ويكلا ببيع شيء من ماله في دار الاسلام لم يجز وان اسلام  
 لم يجز تلك الوكالة لانه وكله وهو لا يملك ذلك ولو وكله وهو مسلم ثم ارتد  
 ثم اسلم قبل لحاقه بدار الحرب فهو على وكالته في جميع ذلك ما خلا الكلام  
 ولو كحل بدار الحرب مرتدا ثم جاء مسلما فالوكيل على وكالته الا ان يكون  
 رفع المرأة الى القاضي فقضى بلحاظه وقسم ماله بين ورثته فان كان قبل  
 ذلك فقد خرج الوكيل من الوكالة فاذا جاء بعد ذلك مسلما بعد وكالة  
 الوكيل وان وكل الرجلان رجلا ان يشترى لهما جارية بعينها ثم ارتد  
 احدهما فله الحق بالدار ثم اشتراها لهما الوكيل نصفها وكرم الموكل الثاني  
 نصفها فان قال له ورثته المرتد اشترى بها قبل ان يرتد صاحبها وكذبهم  
 الوكيل فالقول قول الوكيل مع يمينه الا ان يكون بعد ما ارتد فيكون  
 القول قول ورثته المرتد حينئذ وان اقاما البيينة فالبيينة بينة الورثة  
 ايضا وكذلك لو كان الموكل هو المرتد وحده ولو قال الوكيل اشترى بها  
 قبل لحاقه بالدار وكذبته الورثة فالقول قول الوكيل اذا كان قد دفع  
 اليه المال وليس المال الا ان يعينه في يدي الوكيل وغيره ويلزمه الجارية  
 الورثة والقول قول الورثة اذا لم يكن دفع اليه المال مع ايمانهم على علم  
 ولا تلزمهم الجارية اذا حلفوا ويلزم الوكيل وكذلك المرتد المستغنى  
 بجميع ذلك واذا وكل الرجل الرجل على ان يخلع امراته على مال او يطلقها  
 ثلاثا بغير مال ثم ارتد الزوج وكحل بالدار او مات وطلقها الوكيل بالف  
 او طلقها ثلاثا بغير مال فقالت المرأة فعل ذلك بعد موت زوجي وبعد  
 لحاقه بالدار وقال الوكيل والورثة بل كان ذلك في حياته واسلامه  
 فالقول قول المرأة والطلاق باطل وما لها مردود عليها ولها الميراث فان قالوا  
 البيينة اخذت ببيينة الورثة واذا وكل الرجل وكلا بعتق عبده او مكاتبه

او بعتقه على مال ثم ارتد الموكل وكحل بالدار او مات فقال الوكيل فقلت  
 ذلك قبل لحاقه وفي اسلامه وحياته وكذب به الورثة فالقول قول الورثة  
 ولو قامت لهم البيينة جميعا اخذت ببينة الوكيل لانها بينة العبد ولو  
 رجلا دفع الى رجل الف درهم فقال يصدق بها او اقضها فلانا عني  
 ثم ارتد الامر وكحل بالدار فقال الوكيل قد فعلت ذلك في اسلامي فالقول  
 قوله وان اقاموا جميعا فالبيينة ايضا بينته وكذلك لو كان وكله ببيع  
 عبد بعينه فقال الوكيل بعته في اسلامه ودفعته اليه الثمن فان كان  
 العبد قايما بعينه لم يصدق الوكيل وان كان مستهلكا فالقول قوله  
 والبيينة بينته ايضا وكذلك هذا في المرتدة الاصح بدار الحرب وان  
 كان الموكل قد جاء مسلما من دار الحرب ثم اختلف هو والوكيل فالقول  
 فيه مثل القول في الوكيل مع الورثة ولو وكله ان يزوجه امرأة بعينها  
 ثم ارتد الامر فله الحق بالدار فقال الوكيل ذبحته في اسلامه وكذب به الورثة  
 فالقول قول الورثة او الموكل ان رجعا مسلما والبيينة بينة الورثة  
 فان اختلفت الورثة على علمهم وقضى القاضي لهم بالميراث ثم رجعا  
 فارادت ان تستخلفه ايضا فلها ذلك وتوكيل المرأة المرتدة بالبيع  
 والخصومة والقبض والعقود وغير ذلك من العقود جائز وكذلك ان  
 وكلت قبل ردها فهو وكيلها وكذلك لو وكلت بذلك مرتدة وهي  
 كالمسلمة في جميع ذلك ولو وكلت وكيلها زوجها وهي مرتدة فزوجها  
 فذلك باطل فان لم يزوجهما حتى يسلم فزوجها فهو جائز ولو وكلته  
 بزوجها وهي مسلمة ثم ارتدت ثم اسلمت فزوجها لم يجز وارتداها  
 اخراج له من الوكالة ولو وكلت المرتدة وكيلها بتقاضي دينها او يقضي  
 عنها او يخاصم عنها في شيء بدعيه او يدعي قبضا ثم لحقت بالدار انتقضت  
 الوكالة ولا يجوز له فعل شيء من ذلك بعد لحاقها او موتها فان قال  
 الوكيل فعلته في حيوتها ذلك من بيع وشراء او تقاضي او قضا فهو مصدق  
 في كل شيء مستهلك ولا يصدق في القاييم بعينه ولو قال قد قبضت  
 دينها من فلان لم يصدق على ذلك الا ببينة وان كان قايما بعينه وان  
 قال قد قبضته المال الذي اعطيتني فلانة وقد كانت امرته بذلك  
 فهو مصدق اذا كان المال غير قاييم بعينه واذا وكلت المرتدة وكلا بقبض  
 وديعة لها ثم مات فقال الوكيل قبضتها ودفعتها اليها وقال الورثة  
 قبضتها بعد موتها فالقول قول الوكيل لان هذه مستهلكة ولم يكن مضمونة  
 وكذلك ساير الاما قايما الدين فلا يشبه هذا ولو وهب لها هبة او نكحها



عليها بصدقة فوكلت وكيلها بقبضها ثم مات فقال الوكيل قبضتها وادفعها  
اليها قال قول قول الوكيل وان قال الواهب قبضتها بعد موتها قال قول قول  
الوكيل الا ان يكون قابضها فيكون الواهب ان يرجع فيها لان لم يقبض  
بانها وجبت للمرأة وكذلك لو وهبت المرأة هبة فوكلت بدفعها الوكيل  
دفعتها في حياتها وصدقة الموهوب له فلا ضمان على الوكيل وللورثة  
ان ياخذوها من الموهوب له فان اقاموا البينة اخذت ببينة الموهوب  
واذا ارهنت المرأة المرتدة رهنا ووضعته على يد وكيلها ببيعها اذا  
حل الاجل فهو جائز وكذلك اذا ارهنت هي قبل الوكيل ان يبيعه وان مات او  
لحققت بدار الحرب واذا وكل المكاتب المرتد وكيله ببيع او شراء او تقاضي  
دين او قضايه او اجارة او رهن فهو جائز وليس المكاتب في هذا كله  
من قبل ان يماله لغريم وكذلك المستسعي في قول الحنفية فان وكل المكاتب  
بالدار مرتد كان الوكيل على وكالته وكذلك لو سعى او اسر باب  
**الوكالة في الدم والصلى** واذا اقر وكيل المطلوب بالدم عند القاضي  
ان الطالب يطلب موكله بحق اجزاه على موكله ولم اقبله به استخسانا الا  
ان يشهد هو واخر معه اذا حضر المدعى عليه والتوكيل بطلب دم خطا  
او جراحة عمدا ليس فيها قود جائز مثل التوكيل في المال واذا وكل الرجل  
رجلا ان يصالح عنه رجلا ادعى عليه دعوى وان يعمل في ذلك براه  
فصالحه الوكيل على ما يدرهم فهو جائز والامر لها ضمان ولا يضمنها الوكيل  
وكذلك لو كان هذا الصلح في ارض او خادم او غير ذلك والوكيل في الصلح  
ليس بوكيل في الخصومة ولو اقر ان ذلك باطل لم يجز ذلك على صاحبه  
ولو وكل المدعى عليه وكيله بالصلح فوكل الوكيل وكيله ففعله لم يجز فان كانت  
الدرهم مال لا امر رجوع بها وان لم يكن الامر دفع المال فصلح الوكيل الاخر  
ودفع المال من عنده لم يلزم الموكل الا في شيء وجاز الصلح على الموكل الاخر  
وهو الوكيل الاول وهو متطوع فيه ولا يجوز على الموكل وكذلك لو وكله  
ان يصالح عنه بالف درهم ويضمن المال فصالح بالفين او بمائة دينار  
ونقد من ماله او شيء من العرض او المكيل والموزون من عند الوكيل  
جائز ولا يرجع الوكيل على الموكل بشيء ولو صالحه على اقل من الف درهم  
جاء على الموكل ولو وكله ان يصالح على كرحفلة فصالحه على كرسع او دبر  
لم يجز على الموكل وجاز على الوكيل ولو وكله ان يصالحه على عبد بعينه فصالح  
على امة للوكيل جاز على الوكيل دون الموكل ولو وكله ان يصالحه على كرحفلة  
بعينه فصالحه على غير من صفة اجود منه جاز على الوكيل دون الموكل

ولو صالحه على كرحفلة وسط ولم يعينه والكر الذي دفعه اليه وسط  
اجزته على الموكل استخسانا ولو وكله المدعى ان يصالح على بيت من هذه  
الدار بعينه فصالح عليه وعلى بيت اخر فهو جائز في حصته البيت الذي  
امره به لانه اذا اوله ولو وكله رب الدار ان يصالح عنه ولم يسم له  
فصالح على ما لا كثير وضمنه فهو لازم للوكيل وانظر فان كان ذلك بتغابن  
الناس في مثله جاز على الموكل وان كان زاد على ذلك لم يجز على رب الدار  
وان كان الوكيل وكل المدعى فصالح على شيء يسير فهو جائز على المدعى في  
قياس قول ابن حنيفة ولا يجوز في قول ابن يوسف ومحمد الا ان يحيط عنه  
ما يتغابن الناس في مثله وان لم يعرف الدعوى فالصلح عليه على كل حال واذا  
وكل المشتري الطاعن بالعيب وكيله بالخصومة فاقرا ان صاحبه قد رضى  
بالعيب فاقرا به باطل ولو كان البايع عبدا فوكل مولاه وكيله بالصلح  
لم يجز ان كان على العبد دين وان لم يكن عليه دين جاز وكذلك لو كانت  
العبد هو المشتري ولا يجوز توكيل المولى على المكاتب بذلك ولو كان  
ابن للمكاتب ولد من امة له فباع او اشترى وطعن بعيب او طعن عليه  
فوكل المكاتب بالصلح في ذلك جاز ذلك عليه ان لم يكن على الابن دين فان  
كان عليه دين وكذلك ابواه واسه المشتري ولو وكل المكاتب وكيله بالخصومة  
في ذلك لم يجز ان كان على الابن دين او لم يكن وكذلك لو وكل المكاتب وكيله  
بتقاضي دين لايته وبالخصومة في ذلك لم يجز ان كان على الابن دين او  
لم يكن وكذلك الرجل يوكل بالخصومة في دين عبده لم يجز ان كان عليه  
دين او لم يكن واذا كان دين بين رجلين فوكل احدهما وكيله فاقضى منه  
شيئا كان نصف ما اخذ لشريكه فان ضاع من الوكيل فالشريك ان يضمن  
صاحبه نصف ما اخذ الوكيل فان كان وكله بقبض المال كله فقبضه  
فهو له منه فالشريك ان يضمن شريكه نصف ذلك وان شاء ضمن الوكيل  
ويرجع الوكيل بما ضمن من ذلك على الشريك ورايت في اصل رواية ابن  
حفص قال فيه فالشريك ان يضمن شريكه نصف ذلك وان شاء ضمن  
الغريم ويرجع الغريم بما ضمن على الشريك فان اقر الوكيل بالقبض او  
قامت به بينة فهو سواء وان كان الوكيل وكيله في الخصومة فاقضى عند  
القاضي ان صاحبه الذي وكله به قد قبض حصته جاز ذلك على  
صاحبه ولم يضمن لشريكه شيئا وليس هذا كقبض الوكيل ولو كان دين  
بين اثنين فوكل احدهما وكيله بتقاضيها فاشترى بحصته ثوبا جاز  
على الوكيل دون الموكل فان رضى بذلك الوكيل لم يبرأ المطلوب من حصته



من الدين وكان حصته من الدين عليه ولو كان الدين طعام قرض بينهما  
فكل أحدهما وكيلًا بقبض حصته فباعها بدهم لم يجز فان رضى الموكل  
باجاز وصاوت الدراهم للموكل ورجع شريكه عليه بربع الطعام ان قبض  
الدراهم وان لم يقبضها ولو كان باعها بثوب وقبض لم يجز على الوكيل  
ولا على الموكل فان اجاز الموكل جاز وكان الثوب للوكيل دون الموكل  
وعلى الوكيل حصته الموكل من الطعام وان قبضها اخذ شريكه نصف  
ذلك ولو وكله ان يصالح عنه في دم عمدا رضى عليه فصالح الوكيل على عشرة  
الاف درهم وضمنها فهو جائز ويرجع بها الوكيل على الذي امره وكذلك  
لو صالح على الف دينار او مائة من الابل بغير اعيانها او التي شاة او مائة  
نقرة او مائة ثوب نهودي او عشرة وصف بغير اعيانهم كان جائزا وبوخذ  
الكفيل بذلك ويرجع به الوكيل على الموكل ولو صالح على اكثر من الدية فزاد  
مالا يتغابن الناس في مثله وضمن ذلك جاز عليه ولا يجوز على الذي وكله  
ولو كان المطالب بالدم هو الذي وكل بالصلح في ذلك فصالح على بعض  
ما ذكرنا كان جائزا وان صالح على مائة درهم جاز على الطالب في قولنا في غيبة  
ولا يجوز في قولنا في يوسف ومحمد على الطالب الا ان ينقض من الدين ما  
يتغابن الناس في مثله وان صالح وكيل المطلوب على عبد المطلوب فالصلح  
جائز وان شاء المطلوب اعطى العبد وان شاء اعطى قيمته كان الوكيل  
على عبد فاستحق وكذلك كل شيء من العروض بعينه والحيوان والعقار وان  
كان مكيلا او موزونا بعينه فان شاء الموكل امضاه وان شاء اعطى مثله  
فان كان بغير عينه وضمن ذلك على الوكيل والموكل واذا وكل المطلوب وكيل  
يصالح عنه ويضمن فصالح عنه على ما سمي الاجل وضمن فهو للوكيل على الموكل  
الى ذلك الاجل فان كان المال لا كان للوكيل ان ياخذ به الموكل قبل ان يبر  
ولا يشبه هذا الكفالة فان اعطى الوكيل به كفلا لم يكن لكفيله اذا ان يرجع  
على الموكل ولكنه يرجع على الوكيل ويرجع الوكيل على الموكل ولو كان الموكل اعطى  
الوكيل رهنا بالمال قيمته والمال سواء فهلك الرهن عند الوكيل كان بمنزلة  
استيفاء الوكيل المال ويعطى الوكيل المال من عنده ولا يرجع به على الوكيل  
ولو كان الوكيل صالحا الطالب على الف درهم على ان يكون ذلك على المدعي عليه  
الدم دون الوكيل كان ذلك جائزا والمال على المدعي عليه الدم وكذلك هذا  
في غير الدم ولو ان الطالب وكل وكيل بالصلح والقبض فصالح عنه كان للوكيل  
ان يقبض المال بمنزلة البايع ولو وكله بان يقول قد عفا فلان عن  
بالف درهم وقبل ذلك المطلوب لم يكن للوكيل ان ياخذ ذلك المال وكان الطالب

الدم ان ياخذه ولو ان المطلوب بالدم وكل وكيل بما يطلب به لم يكن  
ان يصالح وكذلك لو وكله بالدم واذا وكل المطلوب بالدم وكل فصالح  
عنه وعلى الدم وكل وعلى الدم وكل فصالح عنه المطلوب فالتمس الوكيل  
فاصلحا فهو جائز وليس هذا بخلاف ولو ان رجلا امر رجلا ان يشتري  
له من فلان خاد ما بعينه فاشتراه من وكيله او من رجل اشتراه منه جاز  
ولو وكله ان يبيع عبدا من فلان فباعه من غيره لم يجز فاباعه من رجل اشتراه  
لفلان جاز واذا كان دم الخطاء بين ورثة فوكل أحدهم وكيلًا بالصلح في حصته  
فصالح على درهم وقبضها فلزمته الورثة ان يشتاركو الموكل ويتحاضرو  
فيما اخذ وليس لهم على الوكيل سبيل فان هلك المال عند الوكيل لم يكن لهم  
عليه سبيل وياخذون صاحبهم فيضمنونه بقدر حصتهم ما اخذ  
وكيله واذا قضى بالدية من الابل على القاتل وعلى ما قلته فوكل الطالب وكيلًا  
بقبضها فقبضها واففق عليها في علفها وسياقها ورعيها حتى بلغها  
الموكل فهو منطوع في ذلك ولو امره الموكل ببيعها فوكل الوكيل عبدا  
فباعها لم يجز فان لم تعدر عليها فلرب الابل ان يضمن الوكيل وان شاء  
ضمن عبده قيمة الابل واذا قضى بالدية من جنس فوكله بقبضه فقبض  
به جنسا اخر لم يجز على الموكل وان وكل المطلوب وكيلًا يوردي عنه  
وقد قضى عليه بالدية بدهم فباع بها الوكيل الطالب دنانيرا وعرضا  
فهو جائز ويرجع بالدرهم على المطلوب لانه وكله بالقضاء فحيث باعه  
فكانه قضاء بالدرهم واذا وكل المطلوب رجلا بالخصومة فادى الموكل  
المال من عنده لم يرجع به على الموكل لانه لم يامر بالاداء واذا دفع المطلوب  
الدية دراهم الى رجلين وقال ادبها عني فصالحا الطالب من المال  
على دنانيرا وعرضا جاز ذلك وكذا منطوعين فيه ويردان الدرهم  
الى الموكل ولو قضا دراهم غير الذي اعطاها كانت تلك الدراهم مستحقة  
ولو وكل رجلا بان يوردي عنه الدية ودفع اليه المال فدفع نصفه  
وحط الطالب النصف فانما حط عن الذي عليه الاصل وليس للوكيل  
من ذلك شيء فان وهبه للوكيل وامره بقبضه من الذي عليه الاصل  
فقبضه منه فهو جائز والوكيل ان يقاصه بما في يديه حتى يستوفي  
منه ما في يديه اذا حضر الذي عليه الدين **باب الصلح في الشجر**  
واذا وكل الرجل رجلا بالصلح في شجرة ادعيت قبله وامره ان يضمن  
ما صالح عليه الوكيل على اكثر من خمسمائة فان كانت الشجرة خطا جاز  
في ذلك خمسمائة وبطل الفضل وان كانت عمدا جاز ذلك على الموكل



اذا كان زاد ما يتغابن الناس في مثله فان مات المشجوع انتفى  
 الصلح في الوجهين جميعا وكان اولياؤه على دعواهم وان كان الوكيل  
 صالحا على الجناية ثم برا من الشجة فهو كذلك فان مات منها فهو جائز  
 على الوكيل ان كان ضمنه ولا يجوز على الموكل لانه لم يامر ان يصالح  
 على النفس فان كان الوكيل صالحا على الشجة وهي خطأ وما يحدث منها  
 الى النفس على خمسمائة درهم ثم برا فان المشجوع يجوز له من ذلك  
 نصف العشر ويرد تسعة اعشار المال ونصف عشرة ان كان فيه  
 لانه صالح على موضحة ونفس ولومات من تلك الشجة وله ما لا يخرج  
 ما حفظ من ثلثه جاز ذلك على الوكيل ان كان ضمنه ولا يجوز على  
 الموكل وان لم يكن للمشجوع مال الا الدية دفع الثلث من ذلك ثم  
 يخاصم اولياء المشجوع المدة على الشجة فان ثبت لهم عليه اخذوا  
 تمام ذلك ولو ان المشجوع وكل وكيله بالصلح في موضحة فصالح عنها  
 وخط من الخمسمائة ثم برا المشجوع فان كان خط ما يتغابن الناس  
 في مثله فهو جائز على الموكل وان خط اكثر من ذلك لم يجز واذا وكل  
 الشجاع وكيله بالصلح في الشجة خاصة فصالحه عليها وعلى ما يحدث منها  
 على عشرة الف درهم وضمن الوكيل ثم مات المشجوع من ذلك فان  
 الصلح يلزم الوكيل دون الامر في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
 ومحمد رحمهما الله هو جائز اذا وكله بالصلح في الشجة فقد وكله بالصلح  
 فما يحدث منها ولو وكله المطلوب بالصلح في شجة ومن جرح اخرتها  
 جاز على الموكل النصف وان كان اكبرا واصغرا جاز على الموكل بمسألة  
 ذلك ولزم الوكيل الفضل اذا ضمنه وان وكله بالصلح في موضحة وما  
 منها فصالح في موضعتين وما يحدث منها وضمن جاز على الموكل النصف  
 ولزم الوكيل النصف ان مات او عاش فان كان الطالب وكله بالصلح  
 في موضحة ادعاه قبل فلان فصالحه الوكيل عليها وعلى غيرها جاز  
 عليها ولم يجز على غيرها واذا وكل الرجل رجلا بالصلح في الشجة يدعى  
 قبله وان يضمن فصالح على وصيف بغير عينه او على عشرة من الغنم او  
 على خمسين من الابل فهو جائز وعلى الوكيل من ذلك وسط ويرجع به  
 على الموكل ولو وكل المطلوب وكيله بالصلح في موضحة عمد فصالح الوكيل  
 على خذمة عبد للموكل خمس سنين جاز ذلك فان رضى المولى به والا  
 فعليه قيمة الخذمة ولو صالحه على خيرا وخيرا ودم فهذا عقد ولا يثنى  
 على الشجاع ولا على الوكيل ولو قال الوكيل اصالحك على هذا العبد او

على هذا العبد او على هذا الخل وضمنه له فاذا الخل خمر واذا العبد حمر  
 فعلى الوكيل ارش الشجة ويرجع بها على الموكل ولو صالحه على عبيدين  
 فاذا احدهما حمر فليس للصلح غير العبد في قياس قول ابي حنيفة رحمه  
 الله وفي قول ابي يوسف الاول وهو قول محمد له مع العبد الباقي تمام  
 ارش الشجة ولو صالحه على عبد فاذا هو مديرا ومكاتب او كانت امة  
 فاذا هو ام ولد وضمن الوكيل تسليمة فعليه قيمته في ماله ويرجع بها على الموكل  
 واذا شجع رجلا من رجل موضحة وكله وكيله فصالح عنها فصالحه على احد  
 بعينه بما يجرى جاز وعلى الامر بنصف الارش وان صالح عن احدهما اياهما  
 هو فهو جائز والقول قول الوكيل وكذلك لو كان الشجاع واحدا والمشجوع اثنين  
 فوكلا وكيله بالصلح عنهما فصالح عن احدهما ولم يسم ثم قال الوكيل هو فلان  
 فالقول قوله واذا اشترك حمر وعبد في موضحة شجها رجلا فوكلا الموكل  
 ومولى العبد وكيله فصالح عنهما على خمسمائة فعلى مولى العبد نصف ذلك  
 وعلى الحر نصفه وان كانت قيمة العبد خمسون درهما وكذلك لو كان ذلك  
 في دم خطاء ولو ان رجلا قتل عبدا او حرا عمدا او خطاء فوكلا مولى العبد  
 واولياء الحر وكيله فصالح القاتل على عشرة الف كانت بينهم بصرف  
 فيه اولياء العبد بقيمته واولياء الحر بالدية وكذلك لو صالح على احد  
 عشر الفا وقيمة العبد خمسمائة والقتل عمد وان كان القتل خطا كان  
 لورثة الحر من ذلك عشرة الف ولو كان العبد قتل عمدا والحر خطاء  
 فصالح على احد عشر الف كان لاولياء الخطاء عشرة الف وما بقي فلولى  
 العبد ولو كان الحر قتل عمدا والعبد خطا كان جازا مثل الباب الاول  
 ولو ان نصرانيا شجع نصرانيا موضحة فوكلا المطلوب وكيله مسلما فصالح  
 عنه على خير وضمن لم يجز والنصراني على حقه ولو كان الطالب مسلما  
 فصالح عنه على خير جاز ولو كان الطالب والمطلوب مسلمين وقد  
 وكل كل واحد منهما وكيله ذميا فصالحه على خير لم يجز ولو ان عبدا قتل  
 خطا فوكلا مولا وكيله بالصلح فصالحه على عشرة الاف جاز ذلك ويرد المولى  
 من ذلك عشرة دراهم ولو كانت شجة فصالح بها على القدمم جاز  
 ولو كان فقرا عين فصالحه على ستة الاف جاز ولو صالحه على عشرة الف  
 نفست منها احد عشر درهما وهذا كله قول ابي يوسف رحمه الله تعالى  
 قول محمد فان صالحه في موضحة الخطاء على القدمم جاز من ذلك خمسمائة  
 الا نصف درهم ويبطل ما بقي ولو كان هذا وكيل المطلوب فضمن ذلك  
 جاز عليه ولا يجوز على المطلوب من ذلك الا مثل ما يتغابن الناس



واذا جاوز ذلك لزم الوكيل ولا يلزم المطلوب منه شيء لانه خالف  
 واذا وكل الرجل رجلا بشجة موضحة شجها اياه رجل فليس له ان يصالح ولا  
 يعفو ولا يتخاصم ولو اخذ ارشها قاما اجزت ذلك استحسانا في الخطا  
 لان رجلا لو وكل رجلا بدينه استحسن له ان يتقاضاه واما في العبد  
 فليس له ان ياخذ ارشها ولو ان رجلا وكل رجلا بكل شيء له لم يكن له ان  
 يتقاضى دينه ولا يتخاصم واما هو وكيل من الحفظ وان قال المشترع  
 ما صنع من شيء في شيء فهو في حل فصالح عليها اجزت ذلك استحسانا  
 وان ابراه منها لم يجز ولو قال ما صنعت فيها من شيء فهو جائز اجزت البراءة  
 والصالح وغيره ولو قال قد جعلته وكيل في الصلح وامرته بالقبض فصالح  
 عنه فله ان يقبض لانه قد وكله بقبضه حيث وكله بالصلح واذا وكل  
 الشايج وكلا بما يدعى قبله فليس له ان يتخاصم ولا يتخاصم ولا يصنع شيئا  
 واذا وكل المكاتب بالصلح عن جناية او غضب عليه او على عبده ثم ردت  
 الرق ثم صالح الوكيل وهو لا يعلم بعجزه وضمن فانه لا يجوز على المكاتب  
 على الوكيل ويرجع به على المكاتب اذا عتق وكذلك وكيل العبد الماذن  
 بالصلح عن عبده وكذلك لو ولاه بعد العجز والمجور ولو وكل رجل رجلا بالصلح  
 في شجة او عيب قبله ثم مات الموكل بطلت الوكالة فان صالح الوكيل  
 وضمن جاز عليه في ماله خاصة فان لم يمت للوكيل ومات الطالب فصالح  
 الوكيل ورثته جاز على الموكل واذا وكله بالصلح في موضحة سبها اياه  
 رجل فصالح على الموضحة التي سبها فلان ولم يقل هي في موضع كذا فمن جاز  
 وكذلك اليد والعين والسن فان قال على اليد اليسرى والمقطوعة هي اليمنى  
 فالصلح باطل وكذلك كل شيء في الاسنان باب

## كتاب الكفالة

ذكر حديث جيب الذي كان يقوم على راس شريح ان سرحا حبس ابيه  
 بكفالة بنفسه رجل قال حين طلبنا الرجل فاخذناه فدفعناه الى صاحبه

وعن الشعبي في رجل كفل بنفسه رجلا فمات المكفول به فقال الشعبي  
 الكفيل بري وقال ابو يوسف سالت ابا حنيفة رجلا الله تعالى عن الرجل  
 يكفل بنفسه الرجل هل يجبر به حتى يحج به قال نعم اذا لم ياتي به حبس ولا  
 يكون ذلك في اول ما يتقدم اليه واذا حبس المكفول به بدين او غيره اخذ  
 الكفيل به لانه يقدر على ان يفكه مما حبس به بايضا وحق الذي حبسه واذا  
 كان المكفول به غائبا في بلاد اخرى قد علم ذلك القاضي وقامت به البيعة  
 اجل الكفيل بمقدار الذهاب والحجبة فان جابه والاحبس وان مات الكفيل  
 بطلت الكفالة واذا كفل رجل بنفسه رجل ثم اقر الطالب انه لاحقه قبل  
 المكفول به واراد اخذ الكفيل به فان ابا حنيفة قال له ان ياخذه به  
 الا ترى انه يكون وصيا لمس عليه او وكيل في خصومة له قبل ذلك والرجل  
 وياخذ الكفيل بذلك فان لم يقر الطالب بذلك ولكنه لقي المكفول به  
 فاخذ منه كفيلة لم يبر الا اول واذا سلم الكفيل المكفول به الى الطالب ببرا  
 منه واذا كفل الرجل على ان يوافي به المسجد الا عظم فدفعه اليه بالكفالة  
 او في السوق او في غير ذلك من المصروف فان ابا حنيفة قال الكفيل يبرأ  
 من قبل انه دفعه اليه بالمصر والمكفول به لا يستطيع ان يمنع من  
 الطالب وكذلك لو كان شرط عليه ان يدفعه اليه في المسجد عند مكان  
 القاضي فدفعه اليه في السوق واذا كفل رجل بنفسه رجل وهو غائب  
 او مجبور فهو جائز وهو ضامن له واذا اطلب رجل الى رجل ان يكفل  
 بنفسه اخر ففعل فان الكفيل يوقد به ولا يرجع على الآخر ولا على المكفول  
 به من قبل ان المكفول به لم يامر به ولا امره بضم له شيئا واذا كفل بنفسه  
 الى شهر ثم دفعه اليه قبل الشهر بري وان ابا المكفول ان يقبله واذا  
 دفع الكفيل المكفول به الى الطالب في السجن وقد حبسه غيره لم يبرأ  
 وكذلك لو دفعه اليه في مفازة او موضع لا يستطيع المكفول به ان  
 يمنع من الطالب واذا دفعه له في مصر فيه سلطان وهو غير المصلح الذي  
 كفل له به فيه يبرأ في قول ابي حنيفة ولا يبرأ في قول ابو يوسف ومحمد  
 حتى يدفعه اليه في مصر الذي كفل له فيه واذا كفل رجل بنفسه رجل  
 ثم دفعه اليه وبري منه فلزمه الطالب فقال الكفيل دفعه واذا  
 على كفالي او قال على مثل كفالي او قال وانا كفيل به ففعل فهو لازم له  
 واذا كفل بنفسه رجل والطالب يدعى قبله دم عمدا او قصاصا دون  
 النفس او حد في قذف او سرقة او خصومة في دار او دين او كفالة  
 بنفسه او مال او وكالة او وصية او غير ذلك فالكفالة في النفس

بنفسه



في ذلك جائزة ولولم يدعى شيئا من ذلك غير انه كفيلا له لنفسه فالكفالة  
جائزة فان خاصم الكفيل بالنفس الطالب الى القاضي وقال انه لا يحلف  
قبل هذا الذي كفلت به فان القاضي لا ينبغي له ان يسأله عن ذلك ولكنه  
ياخذ به بالكفالة فان اقر الطالب انه لا يحلف له قبل المكفول به وان لم  
يوصى يثبت له قبله حق وخصومة وليس بوكيل لاحد قبله حق او  
خصومة وانه لا يحلف له قبله على وجه من الوجوه فان الكفيل يرى الكفالة  
وكذلك لو وجد الطالب هذه المقالة وشهد عليه بها شاهدان فالكفيل  
يرى من كفالة له وقوله ضمننت وكفلت وهو على سواء كله هو  
كفيل بنفسه واذا ابرأ الطالب الكفيل من الكفالة او قال يرى الى من  
او قال قد دفعه الى او قال لا يحلف قبل الكفيل من هذه الكفالة فهو يرى  
منها واذا دفع المكفول به نفسه الى الطالب فقال قد دفع نفسي اليك  
من كفالة فلان يرى الكفيل وكذلك لو دفعه اليه انك من قبل الكفيل  
والمرأة والرجل والذمي والمستامن في الكفالة سواء واذا كفل ثلاثة  
رهن بنفس رجل على ان بعضهم كفيلا عن بعض فان للطالب ان ياخذ  
ايهم شاء بنفس الاول وبنفس صاحبه فايهم دفع الاول فاشهد  
بالبراة فهو يرى وصاحبه بريان ولولم يك بعضهم كفيلا عن بعض  
كان للطالب ان ياخذ ايهم شاء بنفس الاول وليس له ان ياخذ  
بصاحبه وايهم دفع الاول عنهم يروا جميعا واذا كفل رجل بنفس  
رجل ثم كفل به اخر ايضا ثم كفل به ثالث ايضا فدفعه الاول الى الطالب  
يرى والاخران على كفالتهم وكذلك ان دفعه الاوسط والاخر ولا يشبه  
هذا الدين كفلا به جميعا وقال ابن ابي ليلى رحمه الله اذا كفل به الثاني  
يرى الاول واذا كفل رجل بنفس رجل وكفل اخر بنفس الكفيل فهو جائز  
فان مات الاول يرى الكفيل جميعا وان مات الاوسط يرى الآخر  
وان مات الاخر فالأوسط على كفالة وكذلك لو دفع الاول نفسه الى  
الطالب يرى الكفيل جميعا وقال ابو حنيفة كل كفالة بنفس الطالب  
غير حاضر فانها باطل وكذلك المال الا في خصلة واحدة فانه قال اذا  
رضي الرجل بوضيعة وقال الولدها ولبعثهم اضموا على ديني في مرضه  
فممنوه والغرماء غيب عن ذلك فاني استحسن ان اجيزه وان لم يسم  
الدين وقال هذا في الصحة لم يجز ولم يلزم الكفيل شيء وهذا قول محمد  
قول ابو يوسف الاول ثم رجع وقال الكفالة في ذلك كله جائزة  
وان لم يحضر المكفول له قيمه واذا كفل الرجل براسه وبرقبته او برجلاه

او بوجه او بجسده او بيده او ينصفه او يحومسه فهو كفيل به كله  
واذا كفل بغير ذلك من جسده فهو باطل وان قال انا به مسل او زعيم  
او قال ضمنني فهو كفيل وقال ابو يوسف ومحمد وكذلك لو قال انا اوليك  
به او الى ان اوتيك به او الى ان القاك به او قال هو على حتى يجتمعا احتى  
توافيا او حتى تلتقيا وان قال انا ضامن بمعرفته فهو باطل وان لم يقل  
هو على وقال انا ضامن لك ان يجتمعا او تلتقيا فهو باطل وان قال انا  
ضامن بوجهه فانه يؤخذ به حتى يوافيه وان قال انا ضامن لان  
اد لك عليه او انا ضامن لان اوقفك على منزله فهذا باطل واذا كفل  
الميت غريبا للميت بنفسه من رجل قد دفعه الوكيل الى ورثة الميت او غريبا  
لم يبرأ والكفالة جائزة فيما بين الاولاد والاباء وبين الاقارب جوارها  
بين الاجانب والكفالة بالنفس والمال الى الحصاد والدراس والحراش  
او النير وزا والمهرجان جائزة الى الاجل الذي سمي وكذلك الى العطا والورث  
او الى ان يقدم المكفول به من سفره او الى صورة الضماني او فطهم وكذلك  
الحالة وان كفل به الى ان يخطو السماء او الى ان يميت السحاب او شبه ذلك  
ما يشبه على التيارات جازت الكفالة وبطل الاجل وكذلك ان قال الى  
قدوم فلان غير المكفول فان كان فلا ذلك معه في الدين فقال انا الكفيل  
بنفس هذا او الى قدوم فلان ذلك فالكفالة جائزة الى هذا الاجل واذا  
قال رجل يقوم اشهدوا اني كفيل لفلان بنفس فلان والمكفول به حاضر  
والطالب غائب فهذه الكفالة باطلة في قول ابو حنيفة ومحمد وان قدم  
الغائب فاجاز لم يجز فان قال الطالب قد كنت كفلت له به قبل ذلك  
وانا حاضر وانما اشهدته على نفسك بما كان منك قبل ذلك فالقول قول  
الطالب وياخذه بالكفالة واذا كفل رجل بنفس رجل على ان لم يواف به  
غدا فهو كفيل بنفس فلان لرجل اخر للطالب قبله حق فذلك جائز ان لم يوافيه  
بالاول كان عليه الثاني ولو قال انا كفيل لفلان او فلان كان جائزة ففزع  
ايهما شاء الكفيل يبرأ من الكفالة واذا قال رجل لرجل ان لفلان على مال  
فاكفل له بنفسه فقال قد فعلت وفلان للطالب غائب ثم قدم فرضي  
بذلك فهو جائز لانه قد خاطبه به مخاطب وان لم يكن وكفلا والكفيل ان  
يخرج من الكفالة قبل قدوم الطالب وليس للمخاطب ان يخرج من الكفالة  
حتى يحضر الطالب واذا وكل رجل رجلا ان ياخذ له من فلان كفيلا بنفسه  
فاخذ له منه كفيلا بنفسه فان كان الكفيل كفل الوكيل فانه ياخذه الوكيل  
بذلك ولا ياخذه الموكل وان كفل به الموكل اخذه الموكل ولا ياخذه الوكيل



٧  
وان دفعه في الوجهين جميعا الى الموكل فهو بري من الكفالة واذا ادعى  
رجل على رجل كفالة بنفسه او اذ يمينه فانه يحلف له فان نكل عن اليمين  
فان اخذ به فاستعدي على المكفول ان يحضر معه بريه من الكفالة فان كان  
المكفول بر مقربا بانه امره بالكفالة امر ان يحضر معه بريه فان قال كفنت  
ولم امره وحلف على ذلك لم يجبر على الحضور معه واذا كفل رجل بنفسه رجل  
فما ت الطالب فلوصيه ان ياخذ بهما فان لم يكن له وصي اخذه الورثة  
واي الورثة اخذه به فله ذلك ويبر الكفيل بدفعه اليه ولا يبر  
بقية الورثة ولو كان على الميت دين يحيط بماله ولم يوص الى احد من  
الوكيل الى غرمائه او الى الورثة لم يبر ولو كان في ماله فضل على الذر وقد  
وصى الميت بالثلث فدفع الكفيل المكفول به الى الغرماء والورثة ولو كان  
لم يبر الا ان يدفعه الى الوصي فان ادى الورثة الدين والوصية جاز  
ذلك الدفع الى الورثة وبري الكفيل من كفالته واذا كفل رجل لرجلين  
بنفسه رجل ثم دفعه الى احدهما بري من كفالة هذا وكان للآخر ان يخذ  
وكذلك لو كانا وكيلين فدفعه الى احدهما برام حصته وكان للآخر ان  
ياخذه وكذلك وصيا ميت كفلا رجلا بنفسه للميت عليه حق فدفعه  
الكفيل الى احد الوصيين بري منه وكان للآخر ان ياخذه به وسواء  
ان كفلا متفرقين او في صفقة واحدة **باب الكفالة بالنفس** فان  
**تعليق** وان كان لرجل على رجل دين دراهم او دنانير او شيء من الكيل  
او الموزون الى اجل حال او قرض او سلم او ثمن مبيع فكفل رجل بنفسه  
فان لم يوافه الى كذا وكذا فعليه ماله عليه وهو كذا وكذا فمضى الاجل قبل  
ان يوافي به فالمال لازم له ولا يبر من كفالة النفس وكذلك ان قال افعل  
مالك عليه ولم يسسم ما هو وهذا في قولهم جميعا الا ترى انه لو قال قد  
كفلت لك مالك على فلان من الدراهم او كفلت لك بما ادركك في هذه الجارة  
التي اشتريت من درك او قال كفلت له بما اصابك من هذه الشجرة التي  
شجك فلان وهي خطا كان جازا بلغت النفس او لم تبلغ وان لم يسسم  
النفس واذا كفل بالمال الذي عليه وسماه وقال ان واثبتك به غذا  
فاذا بري من هذا المال فوافاه به من الغد فهو بري من المال وان مضى  
قبل ان يوافيه فعليه المال وتقديم الاول وتأخير في هذا سواء واذا كفل  
بنفسه رجل وقال ان لم افك به غذا فعلى الف درهم ولم يقل التي لك على فلان  
ومضى عند ولم يواف به وفلان ينكر ان يكون عليه شيء والطالب يدعي  
الف درهم على فلان والكفيل ينكر ان يكون له عليه شيء فالمال لازم للكفيل

٨  
في قول ابي حنيفة رحمه الله وهو قول ابي يوسف وقال محمد لا شيء على  
الكفيل وهو قول ابي يوسف الاول واذا ادعى الطالب المال وجده  
المطلوب وكفله رجل بنفسه المطلوب فان لم يواف به لزم الكفيل المال في قولهم  
الذي ادعاه على المطلوب فمضى عند ولم يواف به لزم الكفيل المال في قولهم  
جميعا فاذا ادعاه رجوع به على المطلوب ان كان امره ان يكفل بالمال وان  
لم يامر ان يكفل بالمال وامره ان يكفل بالنفس لم يرجع عليه بالمال وكذلك  
لو كان المطلوب عبدا تاجرا وان كان لرجل الف درهم وكفله رجل  
على ان يوافيه به اذا ادعاه به فان لم يفعل فعليه الف درهم التي له عليه  
الرجل ان يدفعه اليه فدفعه اليه مكانه فانه يبر من المال وان لم يفع  
اليه فالمال عليه فان قال ايئني به العشية او غدوة فلم يواف به على ما  
قالا لالزم فان قال الطالب ايئني به غدوة فقال الكفيل ايئني  
به بعد غد فابا الطالب ان يفعل فلم يواف به الكفيل غدوة فالمال  
عليه وان اخره الطالب الى بعد غد كما قال فوافاه به فهو بري من المال  
فان مضى بعد الغد ولم يواف به فعليه المال فان كان شرطه ان يوافيه  
غدا مكان القاضي فدفعه اليه في السق او الكفاية فهو بري من المال  
وكذلك ان دفع اليه في مصر اخر فهو بري من المال في قول ابي حنيفة  
ولا يبر في قول ابي يوسف ومحمد اذا دفع اليه في مصر اخر ولو دفع  
اليه قبل الاجل وبري اليه منه فهو بري ولو دفعه اليه في السواد او  
في كورة من كور الحبل في غير مصر ولا مدينة وعند غير السلطان لم يبر  
وان شرط عليه ان يدفعه اليه عند الاخير فدفعه اليه عند القاضي  
او شرط له عند القاضي فدفعه اليه عند الامير او شرط له عند هذا  
القاضي فاستعمل قاضي غيره فدفع اليه عبده فهو يبر ولو كفل بوجه  
على انه ان لم يواف به غذا فعليه ما عليه وهو الف درهم فهو جازي على  
ما شرط وكذلك ما اشبه هذا الوجه ولو كفل بيده او برجله على هذا الشرط  
كان باطلا ولا يلزمه المال فيه واذا كفل رجل بنفسه رجل فان لم يواف  
به غذا فالمال الذي للطالب على فلان رجل اخر وهو الف درهم على الكفيل  
فهو جازي في قول ابي يوسف الكفالة بالنفس جازية والكفالة بالمال  
باطلة لا تخاطرة اذا كان المال على غيره وانما يجوز اذا كان المال عليه  
استحسانا ولو قال فان لم اتيك به فالمال الذي لك عليه وهو مائة  
درهم والمال الذي لك على فلان وهو عشرة دنانير على كان ذلك كله عليه  
في قول ابي يوسف الا ترى انه لو كان عليه مال واخذ كل واحد منهم كفلا



فكفل بنفسه أحدهما على أنه لم يواف به غذا فالمال الذي على فلان وهو  
 كذا على فلم يواف به أن ذلك عليه وقال محمد لا يلزمه الدناير ولو أن رجلا  
 كفل بنفسه رجلا للطالب عليه مال فلزم الطالب الكفيل وأخذ منه كفيلة  
 بنفسه على أنه لم يواف به فالمال الذي له على فلان المكفول به الأول  
 فهذا جائز وليس هذا كالذي عليه مال ولم يكفل به أحد وإذا كفل رجل  
 بنفسه رجلا أو بما عليه وهو مائة درهم فوفعت الكفالة على هذا كان جائزا  
 وكان عليه أي ذلك شاء الكفيل وإيهاد فمهرى وإذا كفل بنفسه  
 فلان أو بما عليه أو بنفسه فلان آخر أو بما عليه فهذا جائز وأي ذلك  
 دفع الكفيل فهو برى ولو كفل بنفسه فان لم يواف به غذا فالالف  
 درهم التي له على فلان كفيل آخر ينوي الكفيل بالنفس وأقر الكفيل بالمال  
 بذلك فهو ضامن ولو قال رجل المال الذي لك على فلان وهو الف درهم  
 لك على فان وافاك فلان بنفسه غذا فان أبرى من المال أو قال إن  
 وافاك به فلان آخر فان أبرى من المال فهو جائز على هذا الشرط والكفيل  
 برى من المال إن وافا الرجل بنفسه أو توافى به الأمر وإذا كفل رجل  
 بنفسه رجلا فان لم يواف به غذا فعليه المال الذي هو عليه وهو الف درهم  
 فان لم يواف به الوكيل ولكن الرجل لقي الطالب وخاصة وتلازماني المسج  
 في الليل فالمال لازم للكفيل ولو كان الرجل قال للطالب قد دفعت نفسي  
 اليك من كفالة فلان برى الكفيل من المال ولو كفل رجل بنفسه رجلا على أنه  
 ان لم يواف به يوم كذا وكذا فعليه الف درهم التي عليه ثم كفل آخر  
 بنفسه الكفيل على أنه ان لم يواف به يوم كذا وكذا فالمال الذي كفل عن فلان  
 وهو الف درهم عليه يوافي الكفيل الأول بالمطلوب ودفعه اليه في  
 ذلك اليوم فالكفيلان يبران من الكفالة وان لم يواف به الأول ولكن  
 الآخر وافا بالكفيل الأول في ذلك اليوم فان الكفيل الآخر يبرأ ويلزم  
 المال الكفيل الأول من قبل أنه لم يواف بصاحبه وإذا كفل رجل بنفسه  
 رجلا فان لم يواف به إلى شهر فالمال الذي عليه وهو مائة درهم عليه يوافي  
 به أحدهما في الاجل فان الذي وافاه يبرأ من المال والكفالة ولا يبرأ الآخر  
 فان قال الكفيل الذي وافاه قد دفعته عن نفسي وعن فلان فانه  
 عن نفسه ولا يكون عن فلان ولا يشبه هذا ما لم يكن عدم الموافة  
 شرطا للزوم المال وان قبله الطالب على ذلك برأ جميعا وتجاوز  
 ليس بكفيل فقال قد دفعته اليك عن فلان ففلان لا يبرأ الا ان يقبله  
 الطالب على ذلك أو يقول المكفول به قد دفعت نفسي اليك عن فلان

وفلان فبرأ من الكفالة بالنفس والمال فان كان المكفول به قاعده مع  
 الطالب يحدثه فقال رجل للطالب قد دفعت هذا اليك عن  
 فلان فسكت الطالب أو قال لا لم يبرأ الكفيل لأن هذا ليس بمجسم فيه  
 فان قال الطالب نعم قد قبلته فالكفيل يبرأ ولو قال المستكلم أنا وكيل  
 فلان في ذلك واقربيه الطالب فانه يبرأ من كفالة بالنفس والمال وإذا  
 كفل ثلاثة رهط بنفسه رجلا فان لم يواف به يوم كذا فعليه المال الذي  
 عليه وهو الف درهم فلم يواف به فعلى كل واحد منهم ثلث الألف فان وافا  
 به أحدهم في ذلك اليوم قد دفعه وبرى منه فهم جميعا برأ من النفس  
 والمال وان قال فعليه الف التي عليه وبعضهم كفيلة عن بعض بها  
 فوافى به أحدهم برأ جميعا وان لم يواف به جميعا لزمهم المال وان اداه  
 أحدهم رجع على صاحبها بالنصف ان شاء ثم رجع على الثالث بالثلث  
 وان شاء رجع على صاحبها بثلثي الألف ثم رجعوا جميعا على صاحب الأصل  
 بالمال ولو كفل بنفسه رجلا على أنه ان لم يواف به غذا فعليه الف درهم التي  
 له عليه فلم يواف به الغد وقال للطالب قضاني الألف وأديته الف أخرى  
 أو قال لم يكن عليه شيء يومئذ ولكني أديته الف قبل حل الاجل لم يلزم الكفيل  
 من ذلك شيء فان كان قال فان لم يواف به إلى كذا من الاجل فعليه المائة  
 درهم التي عليه وما باعه به من شيء ما بينه وبين ان يقضى هذا الاجل  
 لزمه على ما قال ولو كفل بنفسه رجلا فان لم يواف به إلى كذا فعليه المال الذي  
 عليه وهو مائة درهم فقال المكفول به قبل الاجل ثم حل الاجل فالمال على  
 الكفيل قبل حل الاجل فان مضى الاجل قبل ان يوافي ورثة الكفيل الطالب بالرجل  
 فالمال دين في مال الكفيل يضرب به مع ساير ديونه فان دفعه اليه في الاجل  
 أو دفع المكفول به نفسه برى الكفيل من المال والكفالة وان نحو الكفيل  
 بدأ بالحرب مرتدا فهو مثل موته وان نحو المكفول به بدأ بالحرب فان مضى الاجل  
 قبل ان يوافي به فالمال لازم للكفيل وان كانت المكفول به امرأة فارتدت  
 وحقت بالدار فسيبت فوافا بها وهي أمة في الأصل برى من الكفالة بالنفس  
 والمال وكذلك لو كان رجلا فوافي به وهو جلال الدم وكومات الطالب فوافي  
 به الكفيل في الأصل برى من المال والكفالة وكذلك ان لم يكن له وصي فوافا  
 به ورثته اذ لم يكن عليه دين وكوافاه به أحدهم برى من الكفالة لهذا الوا  
 ولم يبرأ من غيره وان كان عليه دين يستغرق ماله لم يبرأ تسليمه إلى الورثة ولو  
 كفل بنفسه رجل لرجلين فان وافاهما به إلى كذا والافعليه ماله عليه فوافا  
 به أحدهما والآخر غايب برى من الكفالة الشاهد ولزم نصيب الغايب



من المال وما اخذه الغائب من هذا كان بينه وبين شريكه ولو ماتا جميعا كان ورثته على ما كانا عليه ولكن الطالب واحد معيب عند حل الاجل فطلبه الكفيل واشهد على طلبه ولم يدفع اليه الرجل فالمال لازم للكفيل وكذلك لو اشترط عليه مكانا فوفا به ذلك المكان وتغيب الطالب ولو كان الكفيل اشترط في الكفالة انه برى منه اذا وافاه المسجد الاعظم واشهد عليه يوم كذا وكذا فوفا به المسجد يومئذ واشهد وغاب الطالب برى الكفيل من الكفالة بالنفس والمال وكذلك هذا في الكفالة بالنفس وحدها ولو كفل بنفسه الى عهد فان لم يواف به غدا في المسجد فقبضه منى فان ابرى منه فالنقيا بعد الغد فقال الكفيل وقد وافيت به ولم يوافق قال الطالب قد وافيت انا ولم يواف به لم يصدق واحد منهما على الموافقة والكفالة على الكفيل على حالها والمال له لازم فان اقام كل واحد منهما البينة على الموافقة الى المسجد ولم يشهدوا على دفع الكفيل اليه فان الكفالة على حالها والمال يلزم الكفيل واذا اقام المطلوب البينة على موافاة المسجد ولم يقم الطالب البينة برى الكفيل من كفاية النفس والمال ولم يصدق الطالب على الموافقة ولو كفل بنفسه على ان يدفعه اليه غدا فان لم يفعل فالمال عليه واشترط الكفيل ان لم يواف في قبضه منى فان ابرى من الكفالة والمال فلم يلتقيا من الغد فان الكفيل برى والقول قوله ان الطالب لم يواف لان الكفيل هاهنا لم يشترط عليه الموافقة في مكان كما اشترط في الباب الاول ولو كفل بنفسه على ان لم يواف به غدا فعليه ما للطالب عليه من شيء فلم يواف به الغد وقال الكفيل لا شيء لك عليه فالقول قوله مع يمينه على علمه وكذلك اذا اقر الكفيل بما به درهم واقرا المكفول عنه بما يتى درهم صدق المكفول على نفسه ولم يصدق على الكفيل ولو كفل بنفسه على ان لم يواف به غدا فعليه من المال ما اقر به المطلوب فلم يواف به الغد فاقر المطلوب ان عليه الف درهم فالكفيل ضامن لها ولو كفل بنفسه على ان لم يواف به غدا فعليه ما ادعى الطالب فلم يواف به الغد واذا ادعى الطالب الف درهم وامر له بها المطلوب وحملها الكفيل فالقول قول الكفيل مع يمينه على علمه ولو كفل بنفسه على ان يواف به اذا جلس القاضي فان لم يواف به فعليه الالف درهم التي للطالب عليه فلم يفقد القاضي اياها ولم يواف به وطلبه صاحبها فلم يات به فلا شيء على الكفيل من المال من قبل ان القاضي لم يقعد فيما لم يقعد بمحض الاجل ولو كفل بنفسه على ان لم يواف به غدا فقد احتال الطالب عليه بالالف التي له على المطلوب فلم يواف به الغد فالمال على الكفيل والحالة في هذه الكفالة سواء وكذلك

لو قال فالى المال او قال فعلى المال او قال فعندي له هذا المال ولو كفل بنفسه على ان يواف به غدا فان لم يواف به غدا فعليه المال الذي عليه وهو الف درهم فلم يواف به الغد ولزمه المال فاداه ثم اخذ الطالب بكفالة النفس وقال لي عليه ما لا اخرا ولي معه خصومة فان الكفيل يوحذ بنفسه لا يبر منه حتى يدفعه اليه ولو كفل بنفسه على ان متى ما طلبه الطالب فلم يواف به فعليه المال وكذلك لو طلبه منه غدة فلم يدفعه اليه حتى اقبضه لا يبريه من المال الا ان يدفعه اليه ساعة يطالب به **باب الوكالة** **والكفالة بالخصومة** واذا ادعى رجل على رجل دعوى فاخذ كفيلا منه وشروط الموافقة بنفسه ووكيلا في خصومته ضامن لما ذاب عليه فهو ضامن فان وافاه ودفعه اليه وبرى منه فهو برى من ذلك وان لم يفعل فللطالب ان ياخذه بالكفالة وبخاصة في دعواه قبل المكفول به مما قضى له به على المكفول به فان الكفيل ضامن له فان قال ان لم اوفيك به غدا فانا وكيل في خصومته ضامن لما ذاب عليه ورضي بذلك المطلوب فهو ضامن على ما وصفتنا وكذلك لو قال متى ما وعدتني به فلم اوفك به فانا وكيل في خصومته ضامن لما ذاب عليه ولو كفل بنفسه على ان لم يواف به غدا ففلان رجل اخر وكيل في خصومته فيما قضى به عليه ففلان رجل اخر ضامن له فهو جائز ولو قدم الوكالة فقال هذا وكيل في خصومة ما بيني وبينك ضامن لما ذاب لك على او لما قضى لك به على او لما لزمتيك او لما حقني فان وافاه غدا حتى تدفعني اليك فهو برى من ذلك فهو جائز ولو كفل بنفسه الى اجل فان لم يواف به فهو وكيل في الخصومة التي بينهما ضامن لما ذاب عليه ولم يشهد المطلوب على ذلك فالكفالة بالنفس والمال جائزة والوكالة باطلة لان المطلوب لم يبرئ بذلك ولم يشهد عليه ولو كفل بنفسه على ان لم يواف به غدا فهو وكيل في خصومته ورضي المطلوب فلم يواف به الغد فهو وكيل في الخصومة فان قضى عليه بشيء لم يلزم الكفيل منه شيء ولكن الطالب ياخذ الكفيل بالكفالة بالنفس حتى يدفعه اليه ولو ان الكفيل قضى الطالب حقه كان متبرعا فيه فان ابا الطالب ان يقبل ذلك القضاء كان له ان يياه رباخذه بنفسه المطلوب ولو كان كفيلا بالمال ضرب الطالب على قبضه منه وكوفضاه المال على ان يبريه من الكفالة او قضاه بعضه على ان يبريه من الكفالة كان جائزا ولو قضاه اياه على ان يبريه به على المطلوب وقبضه منه على ذلك فان هذا لا يجوز فان ابراه من الكفالة على هذا كان الكفيل ان يرجع بما قضاه ويرجع الطالب عليه بالكفالة بالنفس ولو كفل بنفسه

الذي عليه وهو الف درهم فطلبه منه فلم يدفعه اليه فعليه المال



الى اجل سمي فان لم يوافق به فهو ضامن لما ذاب عليه وكيل في خصوصته فليس  
للطالب ان ياخذ به كقالة النفس قبل الاجل ولا ان يخاصمه قبل الاجل وكذلك  
الكفالة بالنفس بغير وكالة ولو كفل بنفس رجل وجعله المكفول به وكلا في  
الخصوصية ضامن لما ذاب عليه ثم مات الكفيل وله مال ولا خصوصية بين  
الطالب وبين ورثته ولكنه يخاصم المكفول به فما قضى له به عليه ضرب  
مع غرماء الكفيل في ماله وكذلك لو مات المكفول به ايضا فخاصم الطالب  
ورثته او وصيه فقضى له بالمال كان له ان يبيع ميراثهما شاء فبيعه  
في ميراثه بجميع ماله ويضرب في ميراث الاخر بما بقي له فان بدا يضرب  
مع غرماء الكفيل رجع ورثة الكفيل بما ادوا في مال المكفول عنه فضر بوابه  
مع غرماء الكفيل ولو كفل بنفسه الى اجل فان لم يوافق به فهو وكيل في خصوصته  
ما بينهما ولم يبين اي خصوصية هي فالكفالة جائزة ولا يكون وكلا في خصوصية  
لان لم يبين اي خصوصية هي وكفالة الصبي التاجر باذن ابيه او بغير اذنه  
بنفس او بمال باطل وكذلك المعتوه والمبرسم وكذلك رجل عليه مال  
فادخل ابنه له غير بالغ معه في الكفالة به او بنفسه وكلا قريب بعد بلوغه  
انه كفل بماله ونفس وهو صبي كان باطلا وان ادعى الطالب انه كفل بعد  
بلوغه لم يصدق على دعواه فان اقر انه كفل به وهو غمى عليه فان كان ذلك  
عرف منه فالقول قوله وان لم يعرف منه احد به ولو استدان وصي اليتم  
دينا في نفقة اليتم وامر اليتم فضمنه او ضمن بنفسه فثمان الدين جاز  
وصمان النفس باطل وكذلك الاب لو استدان ديناً من الابن في بعض الاكابر  
وامر الابن فضمنه جاز ولو امره ان يكفل بنفسه لم يجوز والتاجر غير التاجر  
في ذلك سواء ولا يجوز الكفالة لصبي لا يعقل ولا يحسن ولا لمغى عليه ويجوز  
لصبي تاجر ورأيت في بعض الروايات عن ابي سليمان ان الكفالة طوالة  
جائزة وفي قول ابي يوسف ولو كفل رجل بنفس رجل على ان يوافق به الى اجل  
وان لم يوافق به الى ذلك الاجل فهو ضامن لما ذاب عليه فقضى الاجل قبل ان  
يوافقه به فهو ضامن لما ذاب عليه وانما يلزم الكفيل اذا قضى به على المكفول  
وليس الكفيل يخاصم عنه في اقامة البينة عليه بالمال وان مات الطالب او  
المطلوب قام وارثه او وصيه في ذلك مقامه وكذلك لو كفل بنفسه على  
انه ضامن لما قضى عليه او لما قضى به عليه فاضى اهل الكوفة فقضى به بذلك  
غير قاضى اهل الكوفة فهو جائز لازم للكفيل ولو كفل بنفس رجل على ان يوافق  
قضى به على الكفيل وهو ميت والمكفول به وارثه فهو جائز مستقيم وكذلك  
وصي الميت يكفل بنفس رجل على ان يوافق به على الميت فهو جائز

وكذلك الوصي ياخذ من غريم الميت كفيلا بنفسه ضامنا لما قضى به عليه  
وكذلك الاب ياخذ من غريم ولده الصغير ولو ان رجلا اخذ غريمه لاجل  
او لبعض اهله بغير وكالة من صاحب المال فاخذ منه كفيلا بنفسه ضامنا  
ما ذاب عليه ورضي بذلك مدعى المال كان جائزا ويضمن الكفيل ذلك لمدعى  
المال ولو نسخ الكفيل الكفالة وبرئ منها قبل ان يرضى صاحب المال فهو  
برئ في قول ابي حنيفة ومحمد ولو ان رجلا وكل رجلا ياخذ له كفيلا من غريم  
بنفسه ضامن لما قضى عليه به كان جائزا فان كفل الوكيل الكفيل فدفعه  
اليه برئ من الكفالة بنفسه وليس للوكيل ان ياخذ له وان كفل به للوكيل  
لم يبرأ بدفعه الى الوكيل وان دفعه الى الموكل في كلا الوجهين برئ من  
الكفالة وتكون كل رجل رجلا بان يعطى فلا كفيلا بنفسه للوكيل ضامنا لما ذاب على  
الموكل فاعطاه الوكيل كفيلا بذلك فقضى على الموكل بالطالب فانه ياخذ  
به الكفيل وليس للكفيل ان ياخذ الوكيل بذلك الا ان يكون ضمن له شيئا الا  
تري ان رجلا لو امر رجلا ان يضمن رجلا بنفسه وان يضمن ما ذاب عليه لم يكن  
على الامر شيء ولا على المكفول به وفي الباب الاول يرجع الكفيل على المكفول به  
بما ادعى من المال لان امر وكيله فيه كآمره **باب الكفالة عن الصبي**  
**والمالك** واذا ادعى رجل قبل صبي وعوى وكفل به رجلا بغير اذن ابيه  
فالكفالة لازمة للكفيل يوجبها فان طلب الكفيل ان يحضر معه الصبي  
لم ياخذ له الصبي فان كان الصبي طلب ذلك اليه الا ان يكون تاجرا  
ما ذاب له فان كان ما ذاب له فادعى رجل قبله شيئا من الدين فطلب الى  
رجل يكفل به فاخذ به الكفيل فانه يوجب الفلام للكفيل حتى يبرئ من الكفالة  
وكذلك ان كان غير تاجر فطلب ابوه الى رجل ان يضمن نفسه كان جائزا  
واخذ به الكفيل وللکفيل ان ياخذ الفلام فان تعيب الفلام فله ان ياخذ الآ  
حتى يحضره فيدفعه اليه او يخلصه من قبل ان امر الاب على الولد مثل هذا  
جائز وكذلك الوصي ولو امره ان يكفل بنفسه غلام ليس هو وصيه لم يوجب  
الامر بشيء ويوجب الكفيل والمعتوه في ذلك بمنزلة الصبي ولو كفل بنفسه  
على ان يوافق غدا فان لم يوافق به غدا فعليه ما ذاب عليه فالكفالة بالنفس  
جائزة وما قضى به على اب الصبي او وصيه او قسم نصبه القاضى لزم  
الكفيل ولم يرجع بها على الصبي الا ان يكون الاب امره بالضمان او الوصي  
او القاضى وكفالة العبد التاجر وغير التاجر عن سيده بماله او بنفسه  
بغير اذنه باطل وان كفل بنفسه باذنه فهو جائز وان كفل عنه بالاذنه  
وليس عليه دين فهو جائز فان اذاه بعد العتق لم يرجع به على سيده وان



كان عليه دين يستغرق القيمة لم يلزمه الكفالة في رقبته فاذا اعتق لزمه  
 فان مات السيد وترك مالا واعتق العبد قبل موته فان غرماء العبد  
 في قيمته ولا شيء لغرماء السيد في قيمة العبد ويتبعون بمال السيد وان  
 شاء غرماء العبد اتبعوا مال السيد بقيمة العبد وان شاء المكفول له اتبع  
 مال السيد وان شاء اتبع العبد غرماء لا يشارك غرماءه في القيمة ولكنه  
 يتبعه بدينه فان كان مكان العبد ام ولد فعتقت فان صاحب الكفالة  
 يستسعيها مع غرمائها واما المدير في عتق العبد في ذلك ولا يرجع  
 واحد منهم على العبد بشيء مما يورثه عتقه في الكفالة وكذلك ان كان مال  
 على السيد من كفالة قادى عنه العبد بالكفالة لم يرجع به على احد ويرجع  
 السيد به على صاحب الاصل وذكر عن شريح قال لا كفالة للعبد وكفالة  
 العبد والمدير وام الولد عن غير السيد بنقش او مال بخير اذن السيد  
 باصل حتى يعتق فاذا اعتق لزمه فان اذن له سيده فيها جازت ان لم يكن  
 عليه دين ويباع العبد في دين الكفالة وان كان عليه دين بدينه قبل  
 دين الكفالة واما المدير وام الولد فيسعيان في الدين واذا كفل العبد اذن  
 سيده بنفس رجل ثم اعتقه سيده لم يضمن شيئا واذا كفل العبد بالكفالة  
 واذا كانت الكفالة بمال ضمن السيد الاقل من قيمته ومن الدين فان شاء  
 الغريم اتبع العبد بذلك وان شاء اتبع السيد فان اتبع العبد كان  
 للعبد ان يتبع المكفول به ان كان كفل بامر وان اتبع السيد كان للسيد  
 يتبع المكفول به واذا كانت قيمة العبد تاجر القادى وهم وعليه دين الف  
 درهم فامده مولاه فكفل بالقادى درهم ثم استدان العبد بعد ذلك القادى  
 ثم باعه القاضى في الدين بالف درهم فان غمته يضرب فيه الغرماء الا ان  
 والاخرين بدينهم كلهم ويضرب فيه اصحاب الكفالة بالف درهم مقدار القادى  
 من قيمته عن الدين يوم كفل واذا كفل العبد وهو صبي بغير اذن سيده  
 بنفس او مال ثم اعتق لم يلحقه من ذلك شيء وان كان كفل بامر سيده  
 فهو جاز عليه في الرق بعد العتق وان كفل العبد باذن سيده بدين  
 يستغرق قيمته فيه فهو جاز فان كفل بدين اخر يستغرق قيمته باذن  
 سيده لم يجز الدين الثاني فان قضى الاول جاز الثاني وكذلك ان كان  
 الدين الاول من تجارته وان عتق قبل ان يقضى دينه لزم الثاني وان كان  
 مولى العبد صبي فان هو وابوه او وصيه للعبد في الكفالة لم يجز وكذلك  
 ان كان مولاه عبد تاجر فان اذن المولى عبد عبيده في الكفالة بنفسه  
 مال فان كان عليه دين لم يجز وان لم يكن على واحد منهما دين جاز واذا اذن

عبده ان يكفل بثلاثة الاف درهم لرجل عن رجل فكفل بها ثم استدان  
 ثلاثة الاف درهم ثم باعه القاضى بالف درهم فانه يضرب فيها المحاب  
 الكفالة بدينهم كلهم واصحاب الدين بجميع دينهم واذا كفل العبد وهو  
 يساوى الف درهم باذن سيده بالف درهم ولا دين عليه وان  
 كفل اخرى باذن مولاه لم يجز الكفالة الثانية فان زادت قيمته حتى  
 بلغت الف درهم ثم كفل بالف اخرى باذن مولاه فهو جاز فان باعه  
 القاضى في دينهم بالف درهم فانها تقسم بين المكفول له الاول والمكفول  
 الاخر نصفين ولا شيء للاوسط من قبل انه كفل وليس في قيمته فضل وكذلك  
 لو باعه بالف وخمسمائة او بالف درهم فان باعه بالف وخمسمائة استوفى  
 الاول الف درهم والاخر الف درهم وكانت الخمسمائة الفضل للاوسط  
 واذا قال الرجل للرجل ما دار لك على فلان فهو على ورضي بذلك الطالب  
 المطلوب لك على الف درهم وقال الطالب عليك الى القان وقال الكفيل  
 ما لك عليه شيء قال قول قول المطلوب وعلى الكفيل الف درهم وكذلك لو قال  
 ما اقر لك به فلان من شيء فهو على او ما صار لك عليه وهذا استحقاق  
 وكذلك قوله ما قضى لك به عليه الا انه لا يلزم الكفيل حتى يقضى به على المكفول  
 عنه ولو قال ما لك عليه فهو على لم يلزم الكفيل شيء باقرار المكفول عنه  
 وكذلك لو قال ما اقر لك به من شيء فهو على فقامت عليه بيعة انه اقر  
 الكفالة بالف درهم لم يلزم الكفيل الا ان يقربها بعد الكفالة وما قضى  
 به القاضى على المطلوب يتكوله عن المدين لم يلزم الكفيل لانه لم يقربه واذا  
 ادعى رجل قبل عبده رجل دعوى فكفل مولاه بنفسه فهو جاز وكذلك  
 كفالة المولى عتق العبد بماله جازة ولا يرجع به على عبده وان اذاه بعد  
 عتقه وان احوال العبد غرماءه على مولاه بدينه على ان ابرأ العبد فمات  
 المولى ولا مال له الا العبد وللعبدين كثير فللغريم ان يرجع على العبد  
 من قبل ان ماله قبل المولى فقد يرى وان كفل المولى عن عبده بدين ثم ابرأ  
 صاحب الدين المولى لم يبرأ العبد وان ابرأ العبد بيا جميعا وان كفل  
 المولى بنفس عبده وضمن ما دار عليه وغاب العبد وهو تاجر فان المولى  
 يركل بنفسه ولا يكون خصما فيما على العبد حتى يحضر العبد فيخاصم فاذا  
 قضى عليه لزم المولى وسواء كان عليه دين او لم يكن واذا كان لرجل على عبد  
 تاجر الف درهم وامرأة على ذلك الرجل الف درهم فاحاطا بذلك على العبد  
 او ضمنه العبد لهما باعه فهو جاز لانه ضمن ما عليه ولو كفل رجل بنفس عبده  
 محجود بامر فان الكفيل يورثه بالكفالة وليس له ان يبيع العبد بذلك



الا ان يعتق فيبيعه بكفاله حتى يبريه منها ولو كان على المكاتب مال  
 لرجل فكفل به عبده لا خيرا كان جازيا وان امر المكاتب عبده ان يكفل بمال  
 على المكاتب فهو جازي وان امره ان يكفل عن غيره لم يجوز وقد ذكر عن ابراهيم  
 قال لا يجوز كفالة الرجل عن المكاتب بالمكاتب لمولاه لانه عبده وماله  
 وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد ولو كان للمولى عليه دين لسوي  
 المكاتبه فكفل به رجل لم يجوز وكذلك لو كان له مكاتبان كل واحد منهما مكاتب  
 على حدة فكفل احدهما بما على صاحبه للمولى من الكتابة والدين لم يجوز وان كان  
 مكاتبه واحدة وجعل بخيرها واحدة ان ادباعتقا وان عجزا ردا كان  
 جازيا والمولى ان ياخذ كل واحد منهما بجميع المكاتبه ولو اذن للمولى  
 احدهما دينا بعد المكاتبه فكفله له به الا حرم لم يجوز وليس هذا كالمكاتبه  
 لان المكاتبه لا يعتق الا باذنها كلها ولو كان للمكاتب مال على رجل فامر  
 فضمنه لمولاه من المكاتبه او من دين له سوى ذلك فهو جازي ولو كان للمولى  
 دين على ابن المكاتب او على ذي رحم محرره او على عبده او على كفله به رجل لم يجوز  
 وان كفله به المكاتب عن عبده او ام ولده جاز وان كفله به عن ابنته  
 او احدا بويه لم يجوز واذ مات مولى المكاتب فكفل رجل بما عليه من المكاتبه  
 او غيرها للورثة لم يجوز وان كان للمكاتب دين على بعض الورثة فكفل به رجل  
 او كفله بنفسه المطلوب كان جازيا واذا اديت العبد للتاجر لمولاه  
 دينا ولا دين عليه واخذ منه كفيلة بذلك فالكفالة باطلة من قبل انه  
 لا يكون للعبد دين على مولاه وان كان على العبد دين فكفاله جازية  
 لان ماله لغريمه والكفالة بالنفس في ذلك مثل الكفالة بالمال وكذلك  
 ان اخذ هذا الكفيل بنفس مولاه في خصومة شيء بدعيه قبله ويكفي في  
 خصومته فهو جازي اذ كان على العبد دين وان لم يكن عليه دين فالكفالة  
 والوكالة باطلة وكذلك لو كفل الكفيل بنفس المولى وضمنها عليه وهو  
 درهم فان مات المولى على العبد دين فله العبد ان تستوفي المال من الكفيل  
 ويرجع به الكفيل في نكحة المولى وكذلك لو كان المولى صغيرا وقادرا له  
 ابوه او وصيه لعبده في التجارة فاستهلك الصبي شيئا لعبده وعليه دين  
 فاخذ منه كفيلة بالمال برضا الاب والوصي واذا كفل الكفيل للعبد بمال  
 عن مولاه وعلى العبد دين فادى العبد دينه برى الكفيل من كفالته  
 وان عتق قبل ان يودي دينه ثم اداه من مال الكفيل بعد العتق اخذ  
 الكفيل بالمال وان اداه من مال كان له في الرق برى الكفيل من الكفالة  
 وكفالة الرجل للمكاتب بنفس مولاه او بدين له عليه جازية وكذلك لو كفل

بنفسه وكفالة في خصومته وكذلك ان كفل عنه بدين لابن المكاتب او  
 لعبده المكاتب والمستسحق في بعض قيمته بعدما عتق بمنزلة المكاتب  
 في قول ابي حنيفة رحمه الله لا يجوز كفاله احد عنه بالسعاية لمولاه ولا  
 بنفسه وكذلك المعتق عند الموت اذا لم يخرج من الثلث فقتل منه السعاية  
 واما المعتق على جعل فهو بمنزلة الحر والكفالة للمولى بالجعل عنه وغيره جازي  
 واذا كان العبد التاجر بين رجلين فاداه احدهما دينار واخذ منه  
 كفيلة او بنفسه فهو جازي غير انه لا يلزم الكفيل الا نصف المال وكذلك  
 لو كان العبد هو ان احد مولاه فاخذ منه كفيلة بالمال او بنفسه  
 فانه جازي بوجهين ان كان عليه دين فان لم يكن عليه دين بطل منه نصف  
 الدين وكذلك شريك المولى شركا مفاوضة واذا اذن العبد دينا فاخذ  
 منه كفيلة بنفسه او بالدين فانه جازي غير انه يبطل من حصصة المولى من الدين  
 نصفها واذا كان للمولى شريك عتق اذ ان العبد دينا واخذ منه كفيلة  
 بنفسه فهو جازي ولو ان المولى بين جميعا اديا العبد دينا واحدا بعد  
 واحدا وفي صفقة واحدة فاخذ منه كفيلة بالمال او بنفسه فهو جازي  
 غير انه يبطل دين كل واحد منهما ولو ان العبد اذن مولاه دينا واخذ منهما  
 كفيلة فهو جازي غير ان يبطل من كل واحد منهما نصف الدين ولو كان للعبد  
 دين على رجل فكفله به احد مولاه او كفل بنفسه فهو جازي بوجهين كله  
 ان كان على العبد دين وان لم يكن عليه دين اخذ بنصفه وان كفل المولى  
 جميعا له بمال وكل واحد منهما كفيل ضامن وعليه دين فهو جازي وابهما لوى  
 اليه المال رجع على صاحبه بنصفه وان لم يكن عليه دين بطل منهما نصف  
 هذا الدين ولا يكون كل واحد منهما كفيلة من قبل صاحبه لان كل واحد  
 انما يضمن حصصة صاحبه وكل ما جازت فيه كفالة المسلم عن المسلم  
 جازية كفالة المسلم عن الذمي والذمي عن المسلم والذمي عن الذمي جازية  
 وان كفل الذمي عن الذمي بخير من قرض او عصب او مهر فاسلم الكفيل  
 بطلت عنه وهذا من ذهب ابي حنيفة الذي رواه عن ابي يوسف ولو  
 كفل بالخير عن ذمي مسلم او غير مسلم لذمي والذمي عن ذمي والكفيل مسلم  
 فالكفالة باطلة وكفالة الذمي بالخير للعبد التاجر الذمي والمكاتب الذمي  
 جازية وان كان مولاهما مسلم واذا كانت كتابة العبد على خير سماء وكل  
 واحد منهما كفيل عن صاحبه فاسلم احدهما صارت كلها فسيه وكذلك  
 لو كان عبدا واحدا مكاتب لرجلين على خير فاسلم احدهما ولو كانت الفري في  
 عبدا مسلما وعبدا نصرانيا على خير وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه لم يجوز



ولو غصب ذمي غير ذمي خيرا او خيرا فكفل به عنه مسلم لم يجز ان كانا  
قايمين وان كانا قد هلكا قبل الكفالة جازت الكفالة لما عليه من ضمان  
المختبر ولم يجز في المختبر ولو كان الغاصب مسلما ايضا جازت كفالته في  
المختبر ايضا بعد هلاكها **باب الكفالة بالمال** ذكر حديث الى امامه  
قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول العارية والمسيح  
مردود والدين مقضى والرقيم غارم واذا كان لرجل على رجل الف درهم  
اجل فقال له رجل اذا احل مالك على فلان فلم يوفك مالك فهو على او قال ان كان  
فلان قبل ان يوفيك مالك فهو على هذا كله جائز على ما قال وان ادعى الكفيل  
بعد موته او بعد حل الاجل ان المطلوب قد كان قضاؤه قبل ذلك لم يصح  
ولو كان المالحا لا فقال ان لم يعطك فلان مالك فهو على فتقاضى الطالب  
المطلوب فلم يعطه ساعة تقاضاه فهو لازم للكفيل وذكر عن شريح انه قضى  
بكفالة وقال الكفيل غارم واذا كفل الرجل عن الرجل بمال الرجل فطالب  
ان ياخذ به ايهما شاء ويجبسه ولا يبرأ الذي عليه الاصل بكفالة هذا  
عنه فان اخذ الكفيل كان للكفيل ان ياخذ المكفول به ويلزمه ويجبسه  
يخلصه مما اخله فيه وليس للكفيل ان ياخذ المال من الذي عليه الاصل  
حتى يودي به فان قضاؤه الكفيل فهو جائز والكفيل ان يصرف فيه ويكون له  
فضله من قبل ان يهلك منه ولو كان هلك منه كان ضامنا له لانه اخذه على وجه  
الاقتضاء وكما اقتضاه الطالب من الذي عليه الاصل وغاب الكفيل ثم  
قدم فللذي كان عليه الاصل ان يرجع على الكفيل بما اعطاه وتوكل بقضه  
احدا ولكنه دفعه الى الكفيل فقال آيت رسول الله الى الطالب فها هو الكفيل  
كان الكفيل مؤتمنا في ذلك ويرجع به على الذي عليه الاصل ولو لم يهلك منه  
ولكنه عمل به فربح او وضع كانت الوضعية عليه ويصدق بالرجوع من قبل  
ان المال عليه وهو غاصب له ولو كان الدين طعنا ما فاسد به الى الذي عليه  
الاصل مع الكفيل الى الطالب فباعه الكفيل ثم اشترى طعنا ما مثله بذلك  
ذلك تقضاه عن الذي عليه الاصل فان الربح له في قول ابو يوسف  
وقال ابو حنيفة ومحمد لو تصدق به كان احب اليها قال ابو الفضل  
قوله الربح له يريد به في الحكم واستحقاقه الصدقة يريد به ان الحكم  
لا يطالب به بالصدقة ولكنها عليه فيما بينه وبين الله تعالى كما فسره في غير  
الكتاب واما ابو يوسف قال لا يتصدق منه بشيء واذا قال الرجل لرجل  
اكفل عني فلان بكذا وكذا فهذا منه اقرار بالمال ان كفله الكفيل ولم يكفل  
واذا كان لرجل على رجل الف درهم الى اجل فكفل بها رجل ولم يسلم في الكفالة

اي الاجل فالكفيل ضامن لها الى الاجل وان لم يسلم فان مات الكفيل قبل الاجل  
حلته عليه ولم يحل على الكفيل ولو كان لرجل على رجل الف درهم حاله من ثمن  
بيع فكفل بها رجل الى سنة فهو جائز الى ذلك الاجل وهذا ما حرم عن الذي  
عليه الاصل ايضا الا ترى انه لو كان عليه ذكر حق بالف درهم وفلان  
كفيل بها الى سنة كانت عليه جميعا الى سنة فان كفل له بالف درهم  
فلان على ان يعطيها اياه من وديعة لفلان عنده فهو جائز فان هلك  
الوديعة فلا ضمان على الكفيل ولو كان لرجل عند رجل وديعة الف درهم  
وعلى رب الوديعة الف درهم فطلب الذي عنده الوديعة ان يعين  
الوديعة حتى يدفعها الى فلان قضاء لدينه هذا ففعل كان ذلك جائزا  
ولم يكن لصاحب الوديعة ان ياخذها من الكفيل فان هلكت برى الكفيل  
والقول قول الكفيل انها هلكت فان اغتصبها اياه رب الوديعة برى  
الكفيل وان اغتصبها اياه انسان اخر فاستهلكها برى الكفيل وكذلك  
لو ضمن له الف درهم على ان يعطيها اياه من ثمن هذه الدار فلم يبيعها لم يكن  
على الكفيل ضمان ولو كفل من رجل بمال على ان جعل له جعلا فان الضمان جائز  
اذا لم يشترط الجعل في الضمان وان اشترط فيه فالضمان والجعل باطل  
جميعا وروى عن ابراهيم مثله وكفالة المرتد جائرة وان مات على الردة او حقت  
بدار الحرب فسيبت بطلت الكفالة بالنفس بمنزلة امة كفلت بنفسها واما  
الكفالة بالمال فهو دين في ما لها الذي خلقته فان عتقت يوما لم تؤخذ  
بالكفالة بالنفس ولا بالمال ابطال السبي ككفالة وكل حق قبلها ولو كفل  
مسلم بنفس مرتد في دين عليه فله حرب او اريد بعد الكفالة في  
بدار الحرب كان الكفيل على كفالته يؤخذ به حتى يرجع به من قبل ان يحنى  
لم يمت بمنزلة رجل غاب ويوجب لمقدار المسافة الى دار الحرب ذاهبا  
وجائيا والمقام عنده فان احضره لذلك الاجل والا اخذه به وقال محمد  
اذا قدر على ان ياتي به بوجه من الوجوه اخذه وان لم يقدر على ذلك  
ترك ولم يجبس حتى يقدر على ذلك بمنزلة كفيل بمال اعسر فلم يقدر على  
ذلك فانه يخل سبيله حتى يقدر على ذلك فان كانت امرأة فسيبت بطلت  
الكفالة بالنفس وان كانت كفالة عنها بمال فهي ثابتة على الكفيل ويرجع  
بالمال اذا اداه فيما ترك في دار الاسلام فان لم تكن تركت شيئا وادى  
الكفيل ذلك ثم عتقت يوما فلم يبق لها من ذلك بشيء لان السبي ابطال  
عنها كل دين وكذلك الذمي والذمية اذا انقضا العهد وحقا بدار الحرب



وقد كفل رجل عنهما بنفس او مال فان الكفيل يؤخذ بذلك فان ما اذا او  
سببا بطلت الكفالة بالنفس ويؤخذ الكفيل بالكفالة بالمال فاذا ادا  
ثم عتقا لم يرجع عليهما به ولا يجوز كفالة المرتد عن الذمى بالحجر والخزير  
ولو استهلك حجر الخزير كان عليه قيمتها فان كفل بها عنه مسلم جاز ولو  
كفل مسلم المرتد بنفس او مال ثم كفل المرتد بالمال كان ورثته على حقه من  
الكفالة فان رجعا فانيما كان له ان ياخذ الكفيل بالمال والنفس وان كان  
ورثته قد استوفى بقضاء قاضي الكفيل من ذلك برى وكفالة المستامن  
وكفالة له بمال او نفس جائزة فان كفل بداره ثم خرج مستامنا فالكفالة  
بجملها وان اسر بطلت الكفالة فيما له وفيما عليه بالنفس والمال وكذلك  
المرأة المستامنة ومكاتب الحزبي اذا كان مستامنا في دار الاسلام وعبد  
بمنزلة عبدا هل الذمة ومكاتبهم في جميع ذلك **باب كفالة الرجل**  
**بعضهم عن بعض كفلا** واذا كان لرجل على رجل الف درهم من ثمن متاع فكفل  
بها عنه ثلاثة نفر وبعضهم كفلا عن بعض ضامنون لذلك فاذا اخذ الكفلا  
المال فله ان يرجع على الذي عليه الاصل بالمال كله وان شاء ترك صاحب  
الاصل واخذ شركته في الكفالة بثلاثي المال وان شاء اخذها بالنصف  
ثم يتبع هو والذي ادى اليه النصف الكفيل الاخر بالثلث ثم يتبعون  
الذي عليه الاصل بالمال كله ولو كان ثلاثة نفر عليهم الف درهم وبعضهم  
كفلا عن بعض قادي المال واحد منهم فانه ان شاء رجعا على كل واحد  
بالثلث وان شاء رجعا على احدهما بالثلث وبالسدس حتى يكون قادي  
حصته في حصصه شريكه في الغريم يتعاقبان الاخر بالثلث وذكر عن عبد  
الحلاب انه باع قوما غفرا على انه ياخذ اياهم شاء بحقه فابى شريحا بذلك  
فقال اخترا ملاهم فخذوه حتى يستوفى منه حقه وقال ابو حنيفة رحمه  
اذا اشترط عليهم ان بعضهم كفلا عن بعض بالمال فانه ياخذ اياهم شاء ثم  
يختار الاخر بعد ذلك ان شاء اخذهم جميعا وكذلك ان اشترط ان ياخذ  
ايهم شاء بحقه وكذلك اذا قال بعضهم كفلا عن بعض ولم يقل بالمال فله  
بالمال فان كان عليهم الف درهم ولم يكفل كل واحد منهم عن صاحبه فله  
كل واحد منهم الثلث فان قال عليهم على مقدمهم او حسيهم على سببهم فليس  
هذا بشيء واذا كان لرجل على اربعة نفر الف درهم وما يتي درهم وكل اثنين  
منهم كفلا عن اثنين بجميع المال فانه ياخذ اياهم شاء وحده بسبع مائة  
وخمسين درهما وياخذ الاثنين منهم شاء بجميع المال فان ادى احد  
نصف المال بحصته من ذلك الربع ولا يرجع بها على اصحابه وحصته

اصحابه الربع ان شاء رجعا على كل واحد منهم بثلث هذا الربع وهو ثمانية  
درهم وان لقي احدهم اخذه بما يتين فاذا اداها اليه كان الغريم  
عليهما سواء فان لقي اخر كان لكل واحد منهما ان يرجع عليه بسبعين  
وستين وثلاثي فان لقوا الرابع بعد ذلك رجعا كل واحد منهم عليه بثلثة  
وثلاثين درهما وثلث ولو كان الذي ادى النصف لقي احدهم فاخذ  
منه ما يتي درهم ثم لقي صاحب المائتين احدا الباقيتين فانه ياخذ منه  
خمسة وسبعين درهما فان لقي الاول الثالث اخذه ما يتي وستين  
درهما ونصف خمسين منها ادى عنه واثناعشر ونصف حتى يكون الغريم  
عليهما سوى لانه ادى خمسة وسبعين والغريم من ذلك ثلثة  
وعشرين لقي من الغريم خمسة وعشرين عليها نصفان فان لقيهما الاول  
رجعا عليه بمائتين وثلث بينهما نصفين فان لقوا الاخر اخذوه بمائة  
ولو كان الاول الذي ادى النصف لقي الذي قبض الخمسة وسبعين  
فانه ياخذ منه نصفها ثم يبيعان الذي ادى الخمسة والسبعين  
بمائتين وخمسين وثلث بينهما نصفين ثم يتبع كل واحد منهم الرابع  
بثلثة وثلثين وثلث لا يتبعه واحد منهم باكثر من ذلك ولو كان لرجل  
على ثلاثة رهط الف وما يتي درهم وبعضهم كفلا عن بعض ضامنون  
لها فادى احدهم المال فانه يرجع على كل واحد منهم بالثلث فان لقي  
احدهما دون الاخر رجعا عليه بالثلث ونصف ما غرم عن الغائب  
حتى يستوي في الغرم فان لقي احدهما الغائب بعد ذلك واخذ  
شيئا منه كان لصاحبه نصفه شركة فيما اخذ حتى يكون الغرم بينهما  
سواء واذا كان لرجل على رجل الف درهم وكفل بها عنه رجل ثم ان  
اخر كفل بها عن الذي عليه الاصل فهو جائز ياخذ الطالب اياهم شاء  
بجميع المال فان اخذ احدا لكفيلين فاداه لم يرجع على الكفيل الاخر  
شيء لانه لم يكفل عنه فان لم يود شيئا حتى قال الكفلا للطالب كل  
واحد منا كفيل عن صاحبه فهو ضامن لهذا المال فادى احدهما المال  
كان له ان يرجع على صاحبه بالنصف واذا كان لرجل على رجل الف درهم  
وكفل بها عنه رجل فامر ثم ان الطالب اخذ الكفيل بها فاعطاه كفلا  
بها فاداهما الاخر الى الطالب لم يرجع بها على الذي عليه الاصل ولكنه  
يرجع بها على الكفيل الاول ويرجع بها الكفيل الاول اذا اداها على الذي  
عليه الاصل ولو كان كفل عن الذي عليه الاصل رجلا ولم يقل كل واحد  
منهما كفيل عن صاحبه فان كل واحد منهما يودي النصف ولا يرجع على



صاحبه بشئ فان لم يود يا شيا حتى قال الطالب ايها شئت اخذت بها  
او كل واحدنا كفل ضامن لها فله ان ياخذها بما شاء بجميع المال فاذا اراد  
رجع على صاحبه بالنصف فان كانت هذه الكفالة متفرقة او مجمعة  
قال هذه المقالة حين كفلا فهو سواء وان لقي احدهما فاشترط ذلك على  
بامر صاحبه ولفي صاحبه فاشترط عليه مثل ذلك بامر صاحبه فهو  
وايها ادى المال رجوع على الكفيل معه بالنصف ولو كتب ذكر حق على رجل  
بالف درهم وفلان وفلان كفيلين بها وايها شاء اخذ بهما فاقطعوا  
والكفيلان بذلك فهو جائز فان ادى احدا الكفيلين للمال رجوع على الذي عليه  
الاصل به كله وان شاء رجوع على الكفيل بنصفه وان ارادها بهذا الصلابة  
طلب الذي عليه الاصل عليها ان يكفلا عنه واذا كان لرجل على عشرة  
الف درهم وجعل كل اربعة كفلا عن اربعة بجميع المال فهو جائز وباع  
اربعة بالالف كلها فان اراد اخذ واحدا اخذ بربع ما بقي من الف بعد  
حصته فان اخذ اثنين احدهما بنصف ما بقي من الف بعد حصته وان  
اخذ ثلاثة اخذهم بثلاثة ارباع ما بقي من الف بعد حصته فان اخذ  
وادى ربع الف فانها منه حصته ومائة وخمسين عن صاحبه  
حصته كل واحد من ذلك التسع يرجع به عليه ان لقيه دون اصحابه  
عليه بنصف ما بقي حتى يشاركه في الغرم فان ادى ذلك اليه ثم لقي اخر  
منها احد العشرة ياخذ بنصف تسع الخمسين والمائة واخذ ايضا  
بنصف ثلاثة التساع ونصف حتى يكونا في الغرم سواء فان لقي الاول  
الاوسط بعدما قبض هذا يرجع عليه بنصف ما اخذ كله فان لقي الاخر  
بعد ذلك رجعا عليه بنصف ثلاثة التساع وثلاث تسع حصته تسعة  
وتسعين وثلاث مثل ما غرم كل واحد منهما واذا كان لرجل على ثلاثة رهط  
الف درهم وبعضهم كفلا بها عن بعض فادى احدهم مائة درهم لم يرجع  
على صاحبه بشئ منها لانها من حصته الى تمام الثلث ولو قال هذا عن  
صاحبي او عن احدهما لم يكن لان المال واحد فان ادى زيادة عن الثلث  
كانت الزيادة على صاحبه نصفين ولا يستطيع صرفها الى احدهما  
صاحبه فان لقي احدهما اخذه بنصيبه من الزيادة وهو النصف  
ما ادى عن الاخر واذا كان لرجل على رجل الف درهم فكفل بها عنه رجلان  
على انه اخذ ايها شاء بها فادى احدهما مائة فقال هذه من حصته صاحبي  
الكفيل لم يكن على ما قال ولكنها من جميع المال يرجع على صاحبه بنصفها  
واذا كان لرجل على رجل الف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه فادى

احدهما فاعطاه بها كفلا فاذا اها الكفيل فانه يرجع بها على الذي طلب  
اليه ان يكفل بها ولا يرجع على الاخر بشئ لانه لم يطلب اليه ان يكفل عنه  
بشئ فاذا اخذها منه كان له ان يرجع على صاحبه بالنصف وان كانا  
طلبا اليه ان يكفل بها عنهما ففعل ولم يشترط عليه ان بعضهم كفلا عن  
بعض فاذا اها الكفيل رجوع على كل واحد منهما بالنصف ولو كان الشرط حين  
كفلا ان بعضهم كفلا عن بعض فادى بالالف رجوع على احدهما بالنصف حصته  
ويرجع عليه بنصف الغرم فيكون ثلاثة ارباع ثم يتبعان الاخر بالنصف  
فاذا كان لرجل على رجلين الف درهم كل واحد منهما ضامن بها فاخذ الطالب  
احدهما بالمال فاعطاه كفلا بالمال كله ثم اخذ الاخر فاعطاه ذلك الكفيل  
كفلا بالمال ثم ادى الكفيل للمال فانه يرجع على ايها شاء بالالف كلها  
فان لزمهم الطالب بعد ذلك حتى جعل بعضهم كفلا عن بعض بها ثم اداها  
الكفيل ثم وجد احدهما رجوع عليه بثلاثة ارباع المال واذا كان لرجل على  
رجل الف درهم فكفل بها عنه رجلا على ان بعضهم كفلا عن بعض ثم ان  
الطالب اذ احدا الكفيلين فاعطاه كفلا بالمال ثم لزم الاخر فاعطاه هذا  
ايضا بالمال كفلا ثم ادى الكفيل الاخر للمال فانه يرجع به على ايها شاء ولا  
يرجع على صاحب الاصل بشئ ولو لم يود حتى اخذ الطالب الكفلا فجعل  
بعضهم كفلا عن بعض ثم ادى الاخر للمال فانه يرجع على احدا الكفيلين  
بثلاثة ارباع المال ولو لم يود حتى لقي الكفلا الثلاثة والذي عليه الاصل  
يجعل بعضهم كفلا عن بعض بالمال ثم ادى الكفيل الاخر للمال فانه يرجع  
على صاحبه بالثلثين وان لقي احدهما رجوع عليه بالنصف وكذلك لو ادى  
المال احدا الكفيلين الاولين رجوع كل واحد منهما بالثلث وان لقي احدهما  
دون الاخر اخذه بالنصف واذا كان لرجل على رجل الف درهم فكفل  
بها ثلاثة رهط وبعضهم كفلا عن بعض بجميع الف فادى احدا الكفلا  
المال ثم لقي احدهم واخذ منه النصف ثم ان الاول لقي الذي لم يود شيئا  
فاخذ منه خمسين ومائتين فايها يوديان الى الاسط مائة وستين  
ورثتي حتى يكون الغرم على ذلك واحد منهم الثلث واذا كان لرجل على رجل  
الف درهم وكفل بها عنه رجلان ان الكفيل طلب الى رجل ففرضنا عنه للطالب  
ثم ان الطالب اخذهم جميعا حتى جعل بعضهم كفلا عن بعض ثم ان الكفيل  
الاول ادى المال فانه يرجع بها على الكفيل الاخر بنصف المال من قبل  
الكفالة الاخرة فنقصت الكفالة الاولى ولو كان لرجل على رجلين الف درهم  
كل واحد منهما ضامن لذلك ثم اعطاه احدهما كفلا بالمال ثم اخذ الاخر



فاعطاه ايضا ذلك الكفيل كفيلا بالمال ثم ادرك الكفيل الالف رجع بها  
 اليها شاء فان لم يود حتى اخذهم الطالب جميعا فجعل احدهم كفيلا عن غيره  
 بالمال ثم ادرك الكفيل الالف رجع بها على ايها شاء فان لم يود حتى  
 الطالب جميعا فجعل احدهم كفيلا عن بعض المال ثم ان الكفيل ادرك  
 فانه يرجع على ايها شاء ثلاثة ارباع الالف وقد نقصت الكفالة الاخرى  
 الكفالة الاولى فان لقي الاخر بعد ذلك فاخذ منه ما يتي وخمسين كان  
 ادرك الثلاثة ارباع ان يرجع عليه بنصف ما اخذ من هذا الاخر ولو لم  
 يود الكفيل الاخر شيئا ولكن احدا لاولين المال فله ان يرجع على الكفيل بالثمن  
 وخمسين لقي الاول صاحبه الذي كان معه في الالف فاخذ منه ما يتي وخمسين  
 اخرى فان لقي الاول صاحبه الذي كان معه في الالف فاخذ منه ما يتي  
 وخمسين اخرى على الكفيل نصفها ثم اتبع هو والكفيل الاخر الاول بما يتي  
 وخمسين واذا كان لرجل على رجل الف درهم فكفل بها عنه رجلان اربعة  
 مكاتب او عبد فانه يجوز على الخروج النصف فاذا عتق العبد والمكاتب جاز  
 عليه النصف ولو كان اشترط ان كل واحد منهما كفيلا من عن صاحبه  
 فعتق العبد فاخذه بالمال فاذا كان له ان يرجع على المكاتب النصف ثم يتبع  
 الذي عليه الاصل فيما ادرك الى واحد منهما يشركه فيه الاخر وكذلك هذا  
 في كل ما يكال او يوزن وكذلك لو كانا حريين ولو ان ثلاثة نفر تكفلوا عن  
 بالقدمهم وبعشرة اكرار حنطة ومائة دينار وبعضهم كفلا عن بعض  
 ضامنون لذلك فلقى الطالب احدا الكفلا فاخذ منه خمسمائة درهم ثم لقي  
 اخر فاخذ منه خمسة اكرار حنطة ثم غاب الطالب وغاب الذي عليه الالف  
 ثم لقي هذان الكفيلان الكفيل الثالث فاذا اخذه بما ادركا وادرك واحد  
 منهما اخذ صاحبه فللذي ادرك الخمسمائة ان يرجع على صاحبه بثمنها  
 وللذي ادرك الطعام ان يرجع على صاحبه بثمنه ثلثي الطعام ولو اتى هذان  
 المودبا ولم يلتقيا الثالث فكل واحد منهما ان يرجع على صاحبه بنصف ما  
 ادرك وكذلك لو اتقوا جميعا كان لكل واحد منهما ان ياخذ صاحبه بنصف  
 ما ادرك ثم يتبعان جميعا الذي لم يود شيئا فان لقيه احدهما كان له ان  
 بنصف الف درهم الذي جعل عليه يوم يلقاه فان لقي الثالث اخذ هذين رجع  
 بنصف الفضل من حساب ما ادرك كل واحد منهما فيرجع اكثرهما اذا عتق  
 او انصف الفضل واذا كفل على رجل بمال عليه فاذا الكفيل ثم لقي الكفيل  
 عنه فحده ان يكون امره بكفالة او ان يكون لفلان الطالب عليه شيئا  
 فاقام الكفيل البيعة ان لفلان على فلان الف درهم وان فلانا هذا

امره يصنعها لفلان وانه قد اداها الى فلان فان القاضى يقبل ذلك منه  
 ويقضى له بالمال على المكفول عنه فان استوفاه ثم قدم المكفول له فادرك  
 المال وحده القبض فان بيعة الكفيل بالقضاء جائزة عليه ولا تقار عليه البيعة  
**باب الكفالة عن المكفول عنه** واذا كان لرجل على رجل مال  
 فتمت له رجل على ان ابراهيم الذي عليه الاصل فهو جازر والكفيل ضامن للمال  
 ولا ياخذ الطالب المكفول حتى يموت الكفيل والترك وقفا فادامات  
 ولم يترك وفاء فله ان يرجع بالمال على الذي كان عليه الاصل ولو لم يمت  
 ولكن القاضى فلسه لم يرجع الطالب بالمال على المكفول عنه وليس للتفليس  
 نديفلس الرجل اليوم ويصيب غدا ما لا وهذا قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف  
 ويحمد التفليس بمنزلة الموت فاذا فلسه القاضى قسم ماله بين غريميه  
 رجع صاحب الحق على الذي كان عليه الاصل بماله واذا مات الكفيل فقال  
 الطالب لم يترك شيئا وقال المطلوب قد ترك وفاء فالقول قول الطالب  
 مع بيعة على علمه وكذلك الحوالة في جميع هذه الوجوه وكوفل بالمال  
 بغير شرط البراءة ثم ان الطالب ابراهيم الذي عليه الاصل من المال بعد الكفالة  
 برييا جميعا ولو كان غلام مراهق لم يحل تاجرو له على رجل مال فضنه له  
 اخر على ان ابراهيم الاول وكان عليه مال لرجل فضنه لآخر بامر صاحبه على  
 ان ابراهيم المكفول عنه له الاجر فهو جازر وكذلك لو كان هذا الذي من قرض  
 او سلم ولو قال لرجل لآخر ما اقر لك به فلان من شيء فهو على فقامت عليه  
 بيعة انه اقر بعد الكفالة بالقدمهم لزم الكفيل الالف وان شهدوا  
 انه اقر بذلك بعد الكفالة لم يلزم الكفيل شيء **باب ضمان ما يباع**  
**في الرجل** واذا قال رجل لرجل باع فلانا فابايعته من شيء فهو جازر على  
 ما قال وان لم يوفت وقتا ويلزمه ضمان ما يابعه به من درهم او دينار  
 او ثياب او مكيل او موزون واذا قال الطالب بعتك متاعا بالقدمهم  
 وقبضه مني واقر به المطلوب وحده الكفيل فالمال لازم للكفيل الا ترى  
 لو كان قال ما لزمه لك من شيء فانا ضامن له لزمه ما اقر به المكفول عنه  
 وهو قول ابو حنيفة رحمه الله تعالى وهذا استحسنه والقياس في هذا ان لا يضمن  
 الكفيل لشيء حتى تقوم البيعة على ما يابعه به ووجدت في بعض الاطراف  
 ان اسدي بن عمرو روى عن ابو حنيفة في هذه المسئلة ان القول للرجل  
 الكفيل ولو قال ما بعتك به اليوم فباعه بغيرين واحدا بعد واحد لزمه  
 المالان جميعا ولو قال بعتك ما بينك وبين القدمهم فابعتك من شيء  
 فهو على الالف درهم فباعه متاعا بخمسمائة درهم وباعه حنطة بعد



ذلك بخمسماية درهم وقبض ذلك لزما الكفيل المالا ان جميعا وكذلك  
لو قال كفا بيعته بيعة فاناضا من ثمنه ولو قال بعه فباعه بما لا يلزم الامر  
وكذلك لو قال افرضه فافرضه فان قال ما بيعته من رطل فهو على ثبائه من  
لم يلزم الكفيل شيء وكذلك لو قال ما افرضته فهو على ثبائه متاعا ولو قال  
ما داينته به اليوم من شيء فهو على ثبائه القرض وثن البيع ولو رجع الكفيل  
عن هذا الضمان قبل ان يبايعه ونهاه عن مبايعته ثم باعه بعد ذلك لم  
يلزم الكفيل شيء ولو قال ما بيعته به اليوم من شيء فهو لك على ثم حمله الكفيل  
والمكفول به المبيعة واقام الطالب البيعة على احدهما بائنا باع المكفول  
به ذلك اليوم متاعا بالف درهم وسلم اليه لزمها جميعا ذلك المالا  
كان حاضرا ولا يكلف اعادة البيعة عند حضور الاخر اذا كان القاضي  
هو الاول ولو قال من يبيع فلانا اليوم يبيع فهو على ثبائه على غير واحد  
لم يلزم الكفيل شيء ولو قال لقوم خاصة ما يبيعتموه انتم وغيركم فهو  
على ان عليه ما يبيع به اولئك القوم ولا يلزمه ما يبيع به غيرهم ولو ان  
رجلا اذن لبعده في التجارة وقال لرجل ما بيعت به عندك فهو على ثبائه كل  
بيع باعه ابدا وكذلك لو لم يقل ابدا وكذلك لو قال كفا بيعته او الذي  
ما بيعته ولو قال اذا بايعته او متى ما بايعته او ان بايعته لم يلزمه الا  
ثن البيع الاول واذا قال ما يبيع به فلانا من شيء فهو على ثبائه  
درهم في طعام او باعه شعيرا او زيتا فذلك كله على الكفيل **باب**  
**الحالة** ذكر عن شرح انه قال في الحوالة اذا افلس على مال مسلم واذا  
كان لرجل على رجل الف درهم فاحال بها على رجل فقد برى الاول عنها فان  
مات المحتال عليه بالمال ولم يترك وفاء رجع الطالب بذلك على الذي  
عليه الاصل ويجوز الحوالة بين الاجانب والا قارب في جميع اصناف  
الديون من التجارات والمهور والجنايات وغير ذلك ولو ان المحتال عليه  
احاله بالمال على غيره كان جائزا وليس للمحتال عليه ان ياخذ الذي عليه  
الاصل بالمال حتى يوديه ولكن له ان يلزمه ويجبسه حتى يخلصه  
ولو قضاه المان فعمل به كان له ربحه من قبل انه عليه ولو كان لرجل  
على رجل الف درهم فاحاله بها على اخر فقضاه اياه المحتال عليه فقال الذي  
عليه الاصل كان لي عليك وكذلك المحتال عليه فانه يقضي على صاحبه الاصل  
بالمال للمحتال عليه ولو كان لرجل على رجلين الف درهم وكل واحد منهما كفل  
بها عن صاحبه فاحاله احدهما على رجل بالف درهم على ان ابراه فلطالب  
ان ياخذ الذي لم يحله بخمسماية وان شاء اخذ المحتال عليه بالقضاء

ادها المحتال عليه رجع بها على المحيل دون صاحبه فان اداهها اليه  
المحيل رجع بنصفها على صاحبه ولو كان لرجل على رجل الف درهم فاحاله  
بها على رجلين فله ان ياخذ كل واحد منهما بنصفها فان اشترط ان كل  
واحد منهما كفيل عن صاحبه اخذ بالالف ايها شاء فاذا اداهما رجع  
على صاحبه بالنصف ولو كان لرجل على ما مكاتب مال فاحاله المكاتب  
به على رجل له عليه مال فهو جائز وكذلك لو كان المكاتب هو المحتال اليه  
بعد ان يكون المال الذي ضمنه كان عليه وكذلك العبد الناجي عن  
المحل الناجي وكذلك لو كان المال على رجلين كل واحد منهما كفيل به عن صاحبه  
فاحاله على واحد وكذلك الوصي بمحتال يدين لليتيم على رجل املا من غير  
وكذلك الاب **باب الامر بنقد المال** واذا امر رجل رجلا ان  
ينقد فلانا عنه الف درهم فنقدها رجع بها على الامر وكذلك  
لو قال افرضه ماله على او قال افرض عني او ادفع اليه الذي له على او  
اعطه عني الف درهم او اوفه ماله على وقوله اعطه عني الف درهم  
اتر بالمال عليه ولو قال انقده عني الف درهم على اني ضامن لها  
او على ان كفيل بها او على انها لك على او على انها لك الى اوقبل فهو سوله  
واذا انقدها اياه رجع بها على الامر وكذلك لو نقد بها مائة دينار  
او باعه بها جارية او عبدا او حارسا وعرضا وقبضه رجع بها على الامر  
فاذا قال لرجل للرجل ادفع الى فلان الف درهم فضاله ولم يقل عني  
ولم يقل على انها لك على فدفعها المامور فان كان خليطا للامر رجع بها  
عليه وان لم يكن خليطا له لم يرجع بها عليه وهو قول ابو يوسف الاول  
وقول محمد بن رجع ابو يوسف وقال يرجع عليه خليطا كان او غير خليط  
وقال محمد لو كان امر بذكر ولدك او اخاه كان ذلك مثل القريب الذي  
لم يخالط الا ان يامر انسانا في عياله من ولدا وزوجة او غيرهم  
من قريب او بعيد بعد ان يكون في عياله او امرأة امرت زوجها  
فبذفعه فيرجع به على الامر ويكون بمنزلة الخليط وكذلك لو امر امرأته  
وكذلك الشريك استحسن هذا وبارى هؤلاء جميعا بمنزلة الشريك  
والخليط ولو قال لرجل لرجل ادفع الى فلان الف درهم وليس الامر  
بخليط للمامور فدفعها لم يرجع بها على الامر وللدافع ان يرجع بها على  
القايض ولو امر رجل خليطا له ان ينقد فلانا عنه الف درهم بحقه  
فنقده الف درهم غله او سهرجه لم يرجع على الامر الا بمثل ما اعطاه ولو  
كان المامور كفيلا رجع بالالف بحقه ولو كان لرجل على رجل الف درهم



فاحال بها عليه رجل ثم قال رب المال انما كنت وكيلاً قال لقل قوله وان  
 اراد المحتال عليه ان يمنع المال من الذي احتال به عليه ورب المال غائب  
 لم يكن له ذلك بعد الحوالة وكذلك لو قال له رب المال ضمن له هذا المال  
 فهو مثل الحوالة ولو قال له رب المال ضمن له عن هذا المال كان هذا اقرا  
 من رب المال بالمال لهذا وكذلك الحوالة واذا قال بحال عليك بالغى التي  
 لي عليك ضمان تضمنها له عن هذا اقرا بان للماله عليه ولو قال له ضمن له  
 الف درهم ولم يقل عنى او قال بحال عليك بالف درهم ففعل لم يكن هذا اقرا  
 من الامر بالمال واذا غاب الامر لم يستطع الضامن ان يتبع من ذلك لانه  
 ضمن له الف الا لا يدرا ما حالها وان اداها وكان حليطاً للامر رجع بها عليه  
 ورجع بها على الامر على المضمون له بعد ان يحلف انها ليس له عليه ان  
 لم يكن حليطاً لم يرجع عليه بها الامر على المضمون بعد ان يحلف انها ليس  
 عليه ولو لم يكن حليطاً لم يرجع بها ونقدت المضمون له **باب**  
**صلح الكفيل** واذا كان لرجل على رجل الف درهم وبها كفيل عنه بامر  
 فصالح الكفيل الطالب على مائة درهم على ان ابراه الذي عليه الاصل من الف  
 وهو جابر ويرجع الكفيل على المكفول عنه بمائة درهم وان صالحه  
 المائة على ان ابراه الكفيل صاحبه من البا رجع الطالب على المكفول عنه  
 بتسعي مائة ولو صالح الكفيل على مائة درهم على ان وهب التسعي مائة للكفيل  
 كان للكفيل ان يرجع بالالف كلها على المكفول عنه ولو صالح الكفيل الطالب  
 على عشرة دنانير كان للكفيل ان يرجع على المكفول عنه بجميع الف وكذا  
 كل ما صالحه عليه من حبس الدراهم او باعه بها وان كان معه كفيل اخر  
 وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه كان له ان يرجع على صاحبه بنصف ذلك  
 وهذا بمنزلة الاداء ولو كفل رجلان عن رجل بالف درهم وكل واحد منهما  
 ضامن عن صاحبه فاذا احدهما تم اخذ صاحبه في الكفالة ثلثه  
 فصالحه من ذلك على مائة درهم على ان امارة تخاصمه مما بقى فهو جابر ويتبع  
 الذي عليه الاصل بالتسعي مائة ويتبعه الاخر بالمائة وايهما اخذ شيئاً اقتسم  
 على ذلك ولو كان صالحه على عشرة دنانير او كرحضة او عرض من الخمسة  
 جاز ذلك واتبع كل واحد منهما الذي عليه الاصل بخمس مائة وايهما اخذ  
 شيئاً كان لصاحبه نصفه ولو كان الدين طعاماً وبه كفيل فصالح الكفيل  
 الطالب منه على عشرة دراهم رجع بالطعام كله على المكفول عنه ولو كان  
 الدين الف درهم وبها كفيلان وكل واحد منهما ضامن عن صاحبه فصار  
 احدا الكفيلين صاحبه على مائة درهم على ان ابراه من حصته من الكفالة

وقبضها منها ثم ان الكفيل الذي قبض المائة ادى المال كله الى الطالب  
 على المكفول عنه بتسعي مائة درهم ولم يرجع على الكفيل معه بشيء ويرجع  
 الذي ادى المائة على المكفول عنه بالمائة ولو لم يكن هكذا وكل الطالب  
 احدا الكفيلين الذي ادى المائة فاستوفى منه الالف كلها فله ان يرجع  
 على شريكه بالمائة التي دفعها اليه وبخمس مائة ولو كان الكفيل صالحاً صحبه  
 على كرحضة ودفعه اليه على ان ابراه من حصته من كفالته فهذا جابر  
 فيما بينهما ولا يجوز على الطالب ان اخذ الطالب الكفيل الذي ادى  
 الكر بالالف فاذا اداها فانه يرجع بها تامة على الكفيل الذي معه وبخمس مائة  
 مع ذلك على الذي عليه الاصل ويرجع ايضا بخمس مائة على الكفيل الذي  
 اخذ الطعام الا ان يشاء الكفيل ان يرد عليه طعامه ولو صالح احد الكفيلين  
 صاحبه على عشرة دنانير ودفعها اليه على ان ابراه من حصته من الكفالة  
 ثم ان الطالب صالح الكفيل الذي قبض الدنانير على تلك العشرة دنانير  
 باعيانها من جميع الما فاذا اداها اليه كان جابراً وكان للكفيل الذي صالح  
 الطالب ان يرجع على الذي عليه الاصل بخمس مائة درهم ويرجع الكفيل  
 الاخر على صاحب الاصل بخمس مائة ايضا وايهما اخذ شيئاً من صاحب الاصل  
 شاركه فيه صاحبه ولو لم يكن هكذا ولكن احدا الكفيلين ادى المال كله  
 الى الطالب ثم صالح الكفيل معه على مائة درهم على ان ابراه او على عشرة  
 دنانير على ان ابراه وقبض ذلك فهو جابر ويتبعان الذي عليه الاصل بالف  
 تامة فان كان الصلح بينهما على دنانير فالالف بينهما نصفين وان كان  
 الصلح بينهما على مائة درهم فالالف بينهما على عشرة اسهم لصاحب المائة  
 العشر وما بقى الاخر وان صالحه على عرض او حيوان كل مثل الصلح على  
 الدنانير والصلح قبل الاداء وبعد الاداء جابر وان كان الدين طعاماً او قرضاً  
 او غصباً فصالح احدا الكفيلين صاحبه على دراهم مائة على ان ابراه من  
 حصته من الكفالة فهو مثل الباب الاول فان ادى الذي قبض الدراهم  
 الطعام كله كان لهما ان يتبعان الذي عليه الاصل بذلك نصفين فان كان  
 الطعام الذي دفع الدراهم اتبع صاحب الاصل بجميع ويرجع ايضا  
 على الكفيل الذي قبض الدراهم بنصف الطعام الا ان يشاء القابض  
 للدراهم ان يرد الدراهم وان شاء الكفيل الذي ادى الطعام اتبع  
 صاحبه في الكفالة بالطعام كله الا ان يشاء الكفيل القابض للدراهم  
 ان يدفع اليه نصف الطعام ودراهم ثم يتبعان الذي عليه الاصل فما  
 اخذ واحد منهما كان بينهما نصفان واذا كفل رجلان عن رجل بمائة درهم



وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه بها ثم ان احدا الكفيلين صالح الآخر  
على عشرة دراهم على ان ابراه ثم صالح الذي قبض العشرة على خمسة  
دراهم فاداهما اليه فانه يزد سبعة ونصف على الكفيل الذي معه ثم  
يرجعان جميعا على المكفول عنه بخمسة دراهم ولو لم يكن هكذا ولكن  
الذي عليه الاصل صالح احدا الكفيلين على عشرة دراهم ودفعها اليه  
فهو جائز فان ادى الكفيل الذي اخذ العشرة الى الطالب المائة  
لم يرجع على الذي عليه الاصل ولا على صاحبه بشيء ولو ادى الكفيل الآخر  
المائة كان له ان يرجع على الكفيل معه بخمسين درهما ويرجع الذي  
عليه الاصل بخمسة دراهم على الذي صاحبه ويؤدي الذي عليه الاصل  
الى الكفيل الآخر خمسين درهما ولو صالح الذي عليه الاصل الكفيلين  
جميعا على عشرة دراهم من جميع الكفالة فهو جائز وايضا ادى المائة  
الى الطالب لم يرجع على الذي عليه الاصل الا بخمسة دراهم وان شاء  
على صاحبه بخمسة دراهم التي قبض من الذي عليه الاصل ولا يتبع  
الذي عليه الاصل بشيء فان رجع على صاحب الاصل بخمسة التي قبض  
الكفيل الآخر فان لصاحب الاصل ان يرجع على الكفيل الذي قبضها ولو  
ادى الذي عليه المال الاصل رجع على الكفيلين بعشرة دراهم ولو كان  
صاحبا على ثوب ودفعه اليهما ثم ادى المائة على الطالب رجع على كل  
واحد من الكفيلين بخمسين درهما ولو كان ادى المائة اخذ الكفيلين  
فانه يرجع على الذي معه بخمسين درهما وان شاء رجع بها على الذي عليه  
الاصل ويرجع بها الذي عليه الاصل على الكفيل الذي لم يود شيئا الا ان  
يشاء الكفيل ان يرد عليه نصف الثوب الذي صالح عليه وكلم يود  
مائة درهم ولكنه ادى عشرة دراهم فصالح عليه الطالب بمائة  
لا يرجع على شريكه في الكفالة بخمسة دراهم ولكن الذي عليه الاصل  
يرجع على الكفيل الذي ادى العشرة الى الطالب باربعين درهما وعلى الكفيل  
الآخر بخمسين درهما ولو لم يود شيئا ولكن الذي عليه الاصل صالح  
الطالب على عشرة دراهم فان الذي عليه الاصل يرجع على كل واحد من  
الكفيلين بخمسين درهما ولو كان الذي عليه الاصل صالح الكفيلين  
على عشرة دراهم ثم ان احدا الكفيلين صالح الطالب على اربعة دراهم  
فانه لا يرجع على صاحبه بالدرهم الذي ادى عنه لانه قد قبضها من  
الذي عليه الاصل ويرد درهما على الذي عليه الاصل ولو كان الذي عليه  
الاصل صالحا على ثوب ثم ان احدهما صالح الطالب على درهم على ان

ابراه من جميع المال لم يرجع على شريكه بشيء ويردان على الذي عليه الاصل  
بثلاثة وتسعين درهما وان كفل رجلا بالرجل ثم فاض رجلا ثم حل  
الاجل لم يلزم شريكه منه شيء ولو كفل به رجلا وهو مضاف ثم فاض  
او مات شريكه وكل المال لزم شريكه جميع الكفالة في قول ابي حنيفة رحمه الله  
فان اداهما الشريك قبل الفارقة او بعدها كان له ان يرجع على الذي شريكه  
بالكفالة وكذلك لو اداه بعد موت الكفيل ولو مات الذي لم يكفل قبل  
حل الاجل فان المال يحل عليه في قول ابي حنيفة ولا يحل على المحي من قبل  
ان المال عليهما وايتهما مات فقد حل عليه خاصة دون صاحبه لان الشريك  
قد انقطعت واما شريك العنان ونظائره اذا كفل احدهم بمال لم يرد  
ولو كان لرجل على رجل كرجلة سلم وبه كفيل فاداه الكفيل ثم صالح الكفيل  
عنه منه على دراهم او عروض او مكيل او موزون يدا بيد فهو جائز  
ولا يجوز شيء منه نسنة الا الطعام فانه يجوز لانه غير حقه بمنزلة الفرض  
ولو صالحه على شيء مما ذكرنا قبل ان يؤدي كان جائزا فان ادى الذي عليه  
الاصل الطعام الى الطالب رجع على الكفيل بطعام مثله في ذلك كله ما خلا  
خسلة واحدة ان كان صالحه على طعام اقل من ذلك لم يرجع الا بمثل ما  
اعطاه ولو اخر الكفيل الطعام عن الذي عليه الاصل قبل ان يؤديه ثم اذه  
كان التاجيل جائزا ولو ان الكفيل صالح الذي عليه الاصل على دراهم ثم تقربا  
قبل ان يقبضها انتقض الصلح فيما بينهما وكذلك لو صالحه على شيء بغير عينه  
مما يكال او يوزن ما خلا الطعام فانه ان صالحه على نصف كرجلة الى  
اجل فهو جائز انما حط عنه ما بقي **باب الكفالة والحالة الاجل**  
واذا كان لرجل على رجل مائة الى اجل مسمى فقبضها عنه رجل الى اجل دون  
ذلك واكثر منه او مثله فهو جائز على ما سمي فان كان المال حالا على المطلوب  
فاخذه الطالب حتى اقام به كفيلة الى سنة كان المتأخر عنها جميعا ولو كان  
الكفيل اخر المكفول عنه بعد الحل الى اجل مسمى جاز التأخر عن الكفيل دون  
الطالب ولو كان المالك حالا عليهما واخر الطالب الكفيل به سنة ثم عجل  
الكفيل المالك قبل الاجل لم يرجع به على المطلوب حتى يمضي الاجل والكفالة بالقرض  
الى الاجل جائزة وهو على الكفيل الى الاجل وعلى المكفول عنه حال ولو كفل  
رجل بمال عن رجل ثم كفل به عن الكفيل ككفيل اخر فآخر عن الذي عليه الاصل  
سنة فهو تأخر عن الكفيلين وان اخره عن الكفيل الاول فهو تأخر عنه  
وعن الكفيل الآخر والمال على الذي عليه الاصل حال ولو كفل رجل عن رجل  
بالقرض الى سنة ثم ان الكفيل باع الطالب بها عبدا قبل الاجل



وسلمه اليه فاستحق فالمال على الكفيل الى اجله وكذلك لو رده المشتري  
بعبب بقضاء قاض وان رده بغير قضاء قاض ولم يسم اجلا فالمال حال  
على الكفيل ولو كان قضاء الالف مجلا فوجدتها مستوفية فالمال عليه الى اجله  
وكذلك الثاني وجدها رتوبا فوجدتها بقضاء قاض وبغير قضاء قاض ولو ان  
ان الكفيل احواله بالمال على رجل الى اجل او حال فمات المحتال عليه من غير  
وفاء رجع المال على الكفيل الى اجله ولو قبل رجلان عن رجل بالقدم وكل  
واحدة منهما كفيل بها عن صاحبه على ان المال على احدهما الى سنة وعلى الآخر  
الى سنتين فهو جائز على هذا الشرط فان حل على صاحبه السنة فاداه رجل  
به على صاحبه الاصل فلا يرجع به على الكفيل الا خرج حتى تمضي السنتان ولو  
ان الذي عليه الاصل باع الطالب عبدا بالمال وسلم اليه برى الكفيل فان رده  
عليه بعبب بغير قضاء قاض لم يعد المال على الكفيل وان رده بقضاء قاض  
رجع المال على الكفيل وكذلك ان استحق واذا كان لرجل على رجل القدم  
حاله او الى سنة فاحاله بها على رجل الى سنة ثم مات المحيل فهو على المحال  
عليه الاجل وان مات المحتال عليه حال المال عليه فان كان لم يترك ذمته  
رجع على المحيل الى اجله ان كان له اجل وان لم يكن له اجل فهو حال عليه ولو  
كان لرجل على رجل القدمهم قرض للطلوب على اخر الف درهم قرض  
فاحال المطلوب الطالب بالالف التي للطلوب على الاخر الى سنة فمضى  
وهي له الى سنة وليس للمحيل ان ياخذ المحتال عليه بها فان ابراه منها او  
وهبها له لم يجز وان مات المحيل وعليه دين فما قبض المحتال له في حياته فهو  
وما لم يقبضه فهو بينه وبين الغرماء ولو احوال رجلان على رجل بالقدم  
درهم سنة من دين له ثم ان المحتال عليه ترك الاجل وجعلها حالة  
كان ذلك جائزا وكانت له حالة ولو اداها لم يرجع بها على المحيل حتى يمضي  
الاجل ولو كان المال ديننا للمحيل على المحتال عليه ثم ان المحيل قضى المال من  
عنده كان له ان يرجع به على المحال عليه وليس هذا بتطوع منه وتوفقه  
عنه غيره كان متطوعا وكان المال الذي عليه له ولو احوال رجلان على رجل  
الصغير على رجل الى اجل لم يجز وكذلك الوصي وكذلك الوكيل اذا لم يفوض  
اليه الموكل ذلك واذا احوال رجلان على رجل الى اجل ثم ان المحتال عليه مات  
وترك وفاء وعليه دين فكان في الغرماء وقسمته فاجزا بعد الاجل لم يكن  
للتطالب ان يرجع على الذي عليه الاصل حتى ينظر الى ما يصير امره باب  
الامر بالضمان واذا امر الرجلان رجلان ان يضمن لرجل القدمهم وليس  
بمخيط له فضمنها له فهي لازمة للكفيل واذا اداها لم يرجع على الامر لانه

لم يامر ان يضمن عنه في قول ابن حنيفة وابن يوسف ومحمد ثم رجع  
ابن يوسف عن ذلك وقال يرجع بها على الذي امره فان قال الكفيل اني  
لم اضمن لك ديناً كان نعم لك على احد وانما ضمننت لك المالا لم يكن على ولا  
على غيره فان الطالب لا يفسر عن ذلك ولا يطلب منه تفسير وجه الما  
ويؤخذ الكفيل به وكذلك لو قال رجل لآخر كفيل لفلان بالالف درهم  
ففعّل او مال لي حال عليك بالالف درهم فاشهد له الاخر انه قد احوال عليه  
بالف درهم فالمال لازم للكفيل دون الامر وكذلك لو كان الامر عبدا  
او صبيا او كان المامور صبيا تاجر لم يجز عليه الضمان واذا قال رجل لرجل  
اضمن لفلان درهم التي له عليه او قال اضمن لفلان الف درهم التي له على  
او قال احوال فلانا بالالف درهم له على اضمن لفلان الف درهم على اني  
على او اني لها ضمان او على اني لها كفيل او على ان اوديها عنه ايك كفيل  
فهو جائز ويرجع به الكفيل على الامر اذا ادي واذا امر رجل رجلا خليطه  
ان يضمن لفلان الف درهم فضمنها له والامر مقربان الالف عليه فان  
الكفيل المال رجع به على الامر استحسانا في الخليط والخليط عنه فهو  
الذي ياخذ منه ويعطيه ويديته ويضع عنده المال وكل شيء في يده  
فهو بمنزلة الخليط وكذلك ان امر الابن اباه والابن كبيره في عيال ابه  
او امرت المرأة زوجها فهو مثلك واذا احوال رجل رجلا على رجل بالقدم  
درهم كانت للمحيل على المحتال عليه فاذا احوال المحيل المال الى وقال  
المحتال بها المال الى قال قول قول المحيل والمحتال بها وكيل له وكذلك لو  
كان قال اضمن له التي التي عليك او كفيل له بالتي التي عليك له ولو ان رجلا  
اخي خليطه له فقال اضمن لفلان الف درهم فضمنها له واذا احوال اليه فلان  
ان ياخذها من المضمون له ووكيل الامر في ذلك وليس للكفيل ان يمتنع  
من دفعها الى المكفول بها الا ان يحضر الامر فان حضر فادعى ان المال له  
على المامور فليقم البينة على ذلك والاحلف المامور ويرى منها ولو كان  
المامور ليس بمخيط للامر كان الضمان جائزا والمال المكفول له دول الامر  
ولو كان الكفيل خليطاً للمكفول له لم يرجع على الامر بشيء **باب كفيل**  
**القاضي في الدعوى** واذا ادعى رجل على رجل دعوى بما له عند القاضي  
فانكره وسأل المدعي ان ياخذ له منه كفيل بنفسه وادعى ان له بينة  
جائزة اخذ له منه كفيل معروفا سمعه ثلاثة ايام فان قال بينتي  
غيب لم يؤخذ له منه كفيل وكذلك ان اقام شاهدا واحدا وان قال  
لا بينة له واريد ان استخلفه فخذ له منه كفيل لم ياخذ منه كفيل ولو كان



يستخلفه مكانه وان قال بينتي حاضرة فخذ لي منه كفيلًا فقال المطلوب  
ليس لك كفيل فانه يا ذن الطالب في ان يلزمه ان احب حتى يحضره شهوة  
فان احب ان يستخلفه فعلا ولا بينتي للقاضي ان يستخلفه له وكل ما ادعاه من  
دين او عين فالجواب فيه كذلك فان قال الطالب خذ لي منه كفيلًا  
بالعين الذي ادعاهما اخذ له منه بها كفيلًا وان كان الكفيل بنفسه  
وبذلك الشيء واحدا وان اراد الطالب ان يكون كفيلًا بنفسه  
وكيف في خصوصته فان القاضي يأمر المطلوب ان يعطيه ذلك ثلاثة  
ايام فان اراد الطالب ان يكون ضامنا لما قضى له عليه من الدين لم  
يجبر المطلوب على ذلك وان بعث القاضي مع الطالب رسولا ياخذ به  
كفيلًا فكفل به الكفيل للطالب واحضر للقاضي فكفل عنه ثم رده  
الكفيل الى الطالب بربى لان الكفالة كانت له وان كانت الكفالة  
للقاضي ورسوله لم يبر الكفيل بدفعه الى الطالب حتى يدفعه الى القا  
او الى رسوله الذي كفله والعبد التاجر والمكاتب والصبي التاجر  
مطلوبان اوطالبا والمستامن والذمي والمرتب في جميع ما وصفنا  
بمنزلة الحر المسلم وتقدم رجلا مكاتبه القاضي فادعى مضي اجل الكفالة  
وقال بينتي حاضرة فخذ لي منه كفيلًا بنفسه لم ياخذ له لانه عبده وكذلك  
لو ادعى عليه دينًا غير الكفالة او ادعى على عبده تاجر دعوى وعليه دين  
او ادين عليه ولو ادعى المكاتب قبل مولاه دعوى فانه يؤخذ للمكاتب  
كفيلًا بنفسه المولى وكذلك العبد التاجر يدعى قبل مولاه دعوى على العبد  
دين فان لم يكن على العبد دين لم يؤخذ له من مولاه كفيلًا واذا ادعى رجل قبل  
رجل دعوى والمدعى عليه محبوس في حق لرجل فان اراد الطالب ان يخرج  
القاضي من السجن حتى يخاصه فقال الذي حبسه خذ لي منه كفيلًا بنفسه  
وبما لي عليه فانه يخرج به وبخاصه وهو معه حتى يرده الى الحبسه ولا يأخذ  
منه كفيلًا بنفسه لانه في ثقة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى  
في الكفالة بالنفس لا يجعل لها اجلا يجعلها على قدر خلوصه الى القاضي  
وقال ابو يوسف اذا كانت الدعوى شيئًا بعينه فخلف ان يقبض <sup>المطلوب</sup> <sub>الطالب</sub>  
وكان غير ثقة وضعته على يدى عدل ولم اجعل لذلك وقتًا وجعلته  
بمنزلة الكفالة واما العقار فليس فيها كفالة ولا توضع على يدى عدل  
تقوم بينة فاذا قامت البينة وكانت ارضا فيها تحلا وتمر فلا بد من ان  
توضع على يد عدل اذا اخيف المطلوب على استهلاكه ويؤخذ الكفيل  
الدعوى في العتق والطلاق وجميع اجناس الديون واذا ادعى الذي

الف درهم فلم يقر المدعى عليه ولم ينكره فان القاضي لا يحبس له ولكنه  
يقول للطالب احضر بينتك فان قال المطلوب للقاضي سل الطالب  
اي وجه تدعى على هذا سالة من غير ان يجبره على الجواب فان ابى ان يبين  
وجهه سالة البينة ولم يستخلف المطلوب ما له قبله هذا الحق  
ولا شيء منه فان حلف دعى المدعى بشهوده واذا شهد شاهدان اهل  
على رجل بالف درهم فقال احدهما هي بيض وقال الاخر وهي سود والبيضان  
فضل على السود فان ادعى الطالب البيض او ادعى الما لبيض جميعا قضيت  
له بالسود وان ادعى السود ابطلت شهادة الشاهد على البيض ولم  
اقض بالسود حتى يحضر شاهدا اخر عليها وكذلك لو شهدا بكر حنيفة  
فقال احدهما جيد وقال الاخر ردي ولوا دعى عليه بما تبين درهم  
شاهد عليه بما يات وشهد اخر بما تبين لم يجز شهادتهما في قول ابي حنيفة  
رحمهما الله وكذلك لو شهد واحد على عشرة والاخر على خمسة عشر ولو شهد  
شاهد على مائة درهم وشهد الاخر على مائة وخمسين جازت شهادتهما  
على مائة وقال ابو يوسف ومحمد يجوز شهادتهما في جميع ذلك على مقدار  
ما اجتمعا عليه وروى عن شريح انه شهد عنده شاهدان احدهما  
تسماية والاخر ستماية فقضى شريح بالاعل وعن ابراهيم والحسن  
يخون لك وقال ابو يوسف سمعت ابن ابي ليلى يقول بشهادة اهل الاهل  
جائزة انما دخلوا في الهوى بشبهة المبالغة في الدين الخطابية وهم  
صنف من الرافضة فانه يلفني ان بعضهم يصدق بعضهم فيما يدعى ويشهد  
به فاذا ادعى رجل قبل رجل الف درهم وقال خمسمائة منها من ثمن عبده قد  
قبضه وخمسمائة من ثمن متاع قد قبضه وجاء شاهدين فشهدا احدهما  
على خمسمائة من ثمن عبده فقبضه وشهدا الاخر على خمسمائة من ثمن متاع  
قد قبضه فانه يجوز ذلك على خمسمائة واذا شهد شاهدان لرجل على  
رجل بالف درهم وشهدا احدهما انه قد قضى منها خمسمائة وانكر الطالب  
بالقبض فشهادتهما بالالف جائزة وشهادة الواحد بقضاء الخمسمائة  
باطل ولو شهد شاهدان لرجل على رجل بالف درهم وقال الطالب انما لي  
عليه خمسمائة وقد كانت الف فقبضت منها خمسمائة ووصل الكلام  
اولم يصل فان شهدا دهما جائزة بخمسمائة لانه لم يكن دهما ولو قال لم يكن  
لي عليه قط الا خمسمائة ابطلت شهادتهما ولو شهد شاهدان لرجل على  
رجل بالف درهم من ثمن جارية قد قبضها المشتري فقال البائع قد اشهد  
المشتري بهذه الشهادة والذي في عليه من ثمن متاع اجزت شهادتهما



ولو قال لم يشهدا بهذا ولكنه اشهدا ان من ثمن متاع ابطلت شهادتهما  
وكذلك لو شهدا انهما اقراة كفل له بالف عن فلان وقال الطالب قد اقرب ذلك  
ولكن الكفالة عن فلان كان له ان ياخذها بالمال ولو قال لم يقرب بهذا  
انما اقراهما كانت عن فلان بطلت شهادتهما ولو انكر الطالب ان يكون  
لطالب عليه شيء فشهد له شاهداً عليه بالف درهم فجاء المطلوب  
بشاهدين يشهدان له بالبرائة منها والدفع اليه اجزت ذلك وكذلك  
لو كان قال لم يكن شيء لانه يقول افتديت نفسي من الباطل الذي ادعاه  
على ولو كان قال لم ادفع اليه شيئاً او قال لم اقضه او لم اعرفه او لم اكله او  
لم اخالطه لم اقبل منه البيعة بعد ذلك على دفع المال وشهادة الشاهدين  
على البرائة من دين او كفالة وقد اختلفا في الوقت والمكان جازية لان البرائة  
اقرار من الطالب ولو كان كفلاً ثلاثة بعضهم عن بعض فشهد اثنان على  
واحدانه دفع المال الذي عليهم لم تجز شهادتهما ولم يرجع عليهم بشيء لانهما  
لم يبريا من المال **باب بصيرة الدافع من القضاء** واذا كان رجل  
على رجل ثلثا مائة درهم كل مائة منها في صدك منها قرص وصدك منها قرصاً  
عن رجل وصدك كفالة عن آخر فدفع المطلوب مائة درهم الى الطالب اشهد  
انها من صدك كذا فهي من ذلك الصدك وكذلك ان لم يشهد بالقول قوله  
انها من صدك كذا فان مات الدافع قبل ان يقول شيئاً كانت المائة من  
كل صدك قامة وكذلك ان مات الدافع والمدفوع اليه واختلفا الورثة  
فانها من صدك ثلثه الا ان يتصادق ورثة الدافع والمدفوع اليه على شيء  
ولو كان لرجلين على رجلين الف درهم في صدك ثم ان احدهما يكفل عن  
صاحبه بامر ثم ادعى خمسة مائة في الصدك فجعله من حصته المكفول  
عنه جاز ذلك وان لم يقل عنه ذلك الدافع وجعلها بعد ذلك من حصته  
المكفول عنه جاز والقول قوله ويرجع بها على المكفول عنه ولو لم يوجد  
شيئاً حتى يكفل الاخر عنه ايضا بامر ثم صار كل واحد منهما كفيلاً عن  
صاحبه او كانت الكفالة على ذلك في اصل الصدك في عقد البيع او  
فاريها ما قضى شيئاً فهو من حصته خاصة حتى يودي حصته وانقضت  
على انه من حصته صاحبه ولو كان ثلاثة نفر عليهم الف درهم من ثمن بيع  
وبعضهم كفيلاً عن بعض كان ما ادعى احدهم من حصته الى الثلث فاذا  
جاوز الثلث كان من حصته صاحبه لا يستطيع ان يجعله من حصته  
دون الاخر ولو كانوا كما تبين ثلاثة بعضهم كفيلاً عن بعض فادعى  
طالفة من الكتابة كان ذلك من جميع المكتات ولو جعلها من حصته

ذلك ولو كان لرجل على رجل دين مائة درهم وكان له عنده وديعة  
مائة درهم فدفع اليه مائة درهم فقال الطالب هي وديعتي قال  
المطلوب قد هلكت الوديعة وهي من الدين فالقول قول الدافع والكفا  
بالمال في المرض بمنزلة الوصية ولا يجوز لو ادعى ولا يغزو رث الا ان  
يبرأ من مرضه واذا كانت الكفالة في الصحة بالف درهم فأت الكفيل  
وعليه دين يضرب المكفول بدينه مع غرمائه فاصابة خمسة مائة درهم  
ثم مات المكفول عنه وعليه دين يضرب المكفول له في ماله بالخمسة مائة  
درهم التي بقيت له وضرب وارث الكفيل بالخمسة مائة درهم التي ادعى  
غرماء الميت بدينهم فما اصاب وارث الكفيل فانه يقسم بين غرمائه بالحصص  
ويضرب فيه المكفول له بما بقي ولو ان متفقا وضين عليهم الف درهم ما تبا  
جميعاً وتركوا الفاً وعلى كل واحد منهما الف درهم مائة درهم تقسم المائتين  
نصفين فضرب الطالب في مال له فماتت الف درهم والمرأة بالف  
ثم يضرب مع امرأة الاخر بما بقي وتضرب هي بالذي لها ولا يرجع ورثة الا  
اخذ منه او لمرأة في مال الباقي بشيء الا ان يكون الطالب اصاب  
من ماله أكثر من النصف ويضربون بالفضل الذي ادعى صاحبه ويكون  
لامرأة وللطالب ان يبقى لهم شيء بالحصص **باب ادعاء الكفيل ان**  
**المال من خرافاً** واذا كفل رجل عن رجل بالف درهم عن امره ثم غاب  
الذي عليه الاصل فادعى الكفيل ان الف درهم عن خرافاً انه ليس بخصم في  
ذلك ولو جاء بيينة على اقرار الطالب بذلك لم يصدق بعد ان يكون  
الطالب بحمد ذلك ولو اراد استخلاف الطالب لم يكن له عليه عاين  
وكذلك الحوالة وكذلك ان كان كل واحد منهما كفيلاً من المال عن صاحبه  
لان الاصل على غير هذا الكفيل فلا يكون خصماً فيها على غيره ولو ادعى الكفيل  
المال الى الطالب وغاب الطالب وحضر المكفول عنه فقال المال من  
ثمن خرافاً جاء بالبيينة لم يكن بينه وبين الكفيل خصومة في ذلك ويبلغ  
المال الى الكفيل ويقال للمكفول عنه اطلب صاحبك فخاصمه ولو اقر  
الطالب عند القاضي ان ماله من ثمن خرافاً قال ليس على الذي عليه الاصل  
شيء امرات الكفيل والذي عليه الاصل فان اقر الطالب بذلك فابرا الطالب  
الكفيل ثم حضر المكفول عنه فاقر ان المال عليه فرض لزمه المال ان صدق  
الطالب بذلك ولا يصدق ان على الكفيل ولو ان مسلماً باع مسلماً خرافاً  
درهم ثم احال مسلماً عليه بها والمحال يطلب المحيل بالف درهم فجعلها  
بذلك ثم غاب المحيل وقال المحال عليه المال الذي على من ثمن خرافاً فقام البينة



قال لا خصومة بينه وبين الطالب في ذلك ويدفع المال بضمائه فاذا  
 حضر المحيل خاصه فان اقام بيته عليه بذلك رجع عليه بالمال وان لم يرد  
 المال حتى يحضر المحيل خاصه وجاء بالبيته انها من عندهم بطلها القاض  
 عنه وعن المحتال عليه فان كان حال عليه بالف درهم لم يبرأ منها ولكنه  
 يود بها ويرجع بها واذا باع رجل رجلا عبدا بالثمن ثم احوال البايع  
 غريمه على المشتري بالمال الذي باعه به العبد ثم استحق العبد او رجد  
 حرا فان القاضى يبطل الكفالة وكذلك الكفالة ولو رده بغير قبضه  
 قاض او بغير قضاء قاض لم يبطل الكفالة والكفالة وكذلك لو مات  
 العبد قبل القبض واذا احوال رجل رجلا على رجل بالثمن ثم كانت  
 للمحتال على المحيل وكان مثلهما للمحيل على المحتال عليه فمات المحتال عليه  
 وعليه دين فابين غرما وبين المحتال له بالخصم فان بقي من حق المحتال  
 بشئ رجع به على المحيل **باب المحيل في الدين ويجبس في كل دين**  
 ما خلا دين الولد على الابوين او على بعض الاجداد من قبلهما فانها لا  
 يجبس في دينه ولا يجبس الغريم في او لم يقدمه الى القاضى ولكن قبل  
 قم فارضه فان عاد به اليه حبسه وروى عن شريح انه كان يجبس  
 في الدين وعن علي انه اتخذ سجنا فكان يجبس فيه وسماه نافعا وبني سجنا  
 اخر وسماه مجلسا وكان يجبس فيه **وقال** فيه شعرا مفرد  
 الا تراءى كيسا مكسسا يبيت بعد نافعا مجلسا وعن الشعبي  
 ان رجلا انا عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فقال يا ابا عبد الله  
 اجرمي قال من ما اذا قال من ذمى قال عمر السجين ثم قال عمر كانا بالظلمة  
 قد جانا وقال ابو حنيفة لا ابيع مال السجين في دين عليه الا ان يكون  
 عليه دنانير فاخذ له دراهم فاصرفها او تكون عليه دراهم فاخذ  
 دنانير فاصرفها دراهم وكان ابن ابي ليلى يبيع ماله في الدين وروى  
 ان عمرو بن الخطاب رضى الله تعالى عنه خطب الناس فقال ان اسع  
 جهينة رضى من دينه وامانته ان يقال سبق الحاج فادان معضاض  
 دين به فمن كان له شئ عليه فليقدم علينا فاننا نقسم ماله بين غريمه  
 وياكم والدين فان اوله هم واخره جرب وقال ابو حنيفة اذا حبس  
 شمس بن سأل عنه وان شاء سأل عنه اول ما يحبسه فان كان معسر  
 اخرجه ولم يحل بين الطالب وبين لزومه ولم يحبسه بعد ذلك اذا علم  
 انه مفلس وسأل عنه فاجبر بذلك والكفيل بالمالك والذي لا اصل  
 سواء في ذلك وذكر عن الكلبي ومحمد بن اسحاق

ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حبس من قرضه حتى نزلوا  
 على حكم سعد في دار بيت الحرب حتى ضرب رقابهم واذا الزم القاضى الكفيل  
 بالدين كان للكفيل ان يجبس المكفول عنه حتى يخلصه اذا كان بامر  
 وكذلك لو لم يمه الطالب حتى يوديه كان له ان يلزم الذي عليه الاصل  
 وليس للكفيل ان ياخذ المال واذا حبس رجل بدين فجاء غريم له اخى  
 فطالبه فان القاضى يخرج من السجن ويجمع بيته وبين المدعى فان اقر  
 بالدين او قامت له عليه بيته به كتب اسمه فيمن حبسه مع الاو فان  
 كان القاضى قد فليس المحبوس جازا قراره لهذا الثاني ايضا في قول ابى  
 حنيفة وابى يوسف ثم رجع ابى يوسف وقال تغليس القاضى اياه  
 جائز ولا يجوز اقراره بعد ذلك ولا يبعه ولا يشرؤه ولا شئ يصنعه في  
 ماله ما خلا العتق والطلاق والتكاح والاقرار بالنسب فان ادع  
 القياس فيه ويجوز وهو قول محمد وهو قول شريح وابراهيم النخعي وابن ابي  
 ليلى رحمهم الله وليس المحبوس تغليس لم يشهد القاضى انه قد فلسه ولا  
 يضرب بالمحبوس ولا يقتل ولا يعامل ولا يواجر وروى عن ابن مسعود  
 رضى الله تعالى عنه انه قال ليس في هذه الامة صنف ولا قيد ولا غل ولا  
 تجريد ويجبس الابوان في نفقة الولد ولا يشبه النفقة الدين ولا يخرج  
 المحبوس في الدين الجمعة ولا عيد ولا حج ولا جنازة قريب او بعيد  
 واذا سأل القاضى عن المحبوس بعد شهرين او اكثر في السراجه ثقة  
 بحاجة على سبيله ولم يحل بين غريمه وبين لزومه وان شهد عليه شهود  
 انه موسر وان له مالا اخذ يشهد بهم وترك المسئلة في السراجه حتى  
 يترك ما عليه فان ادى دين احدا الغريمين لم يخرج حتى يودى دين الآخر  
 ويجبس في درهم وفي اقل منه وينبغي ان يكون تجبس النساء في الدين على  
 حدة ولا يكون فيه معهن رجل ولا يمنع المسجون من دخول اهله واخوانه  
 عليه ولا يجبس المكاتب لولاه بالمكاتبه ويجبس يدين عن المكاتبه فان كان  
 على مولاه طعام ومكاتبته دراهم فان المولى يجبس في دينه حتى يوديه  
 والغلام التاجر الذي لم يجتلم في السجن مثل الرجل والغلام الذي يستهلك  
 المتاع فيمن قيمته وله ابى او وصى له مال وليس بتاجر مثل ذلك  
 ولا يجبس المعاملة في الديته ولا في شئ من الارش يقضى به عليهم ولكنه  
 يورث من الاعطية وان كرهوا ذلك فان كان قور من اهل البادية ليس  
 عطاء فقرض ذلك عليهم في مواهم فامنعوا من ادايه حبسوا حتى يودوا  
 وكذلك الدعا ويجبسون ابد حتى يعرف منهم التوبة ولو ان غلاما مراهقا



استهلك لرجل مالا وله دار ودين وعروض وليس له اب ولا وصي ثم يحبس  
في ذلك ولكن القاضي يرى رايه فيه ان شاء فعل له ويكلا يبيع بعض ماله  
فيودي للطالب حقه وان كان له اب او وصي يجوز بيعه عليه فانه يحبس  
لان له من يجوز بيعه عليه وقضاؤه عليه ويجب على المسلم الذي يدعيه والذي  
والضحيح ويجب على الحزبي المستامن ويجب له **باب** **الابراء والهيبة للكفيل**  
واذا قال الطالب للكفيل قد برئت الى من المال الذي كفلت به عن فلان  
فهذا اقرار بالقبض والكفيل ان يرجع به على المكفول عنه وكذلك قوله تد  
دفعت الى المال او نقدتني او قبضته منك وكذلك الحوالة ولو قال قد ابراء  
منه لم يكن هذا اقرار بالقبض والطالب ان ياخذ الذي عليه الاصل بالمال  
ولو قال للكفيل برئت من المال ولم يقل الى فهذا اقرار بالقبض في قولنا لا يبرئ  
وقال محمد هو بمنزلة قوله ابراءك والتحليل بمنزلة الابراء والمحال عليه في  
جميع ذلك بمنزلة الكفيل ولو وكل الطالب ويكلا يقبض ماله فقال الوكيل  
للكفيل قد برئت الى كان هذا اقرارا بالقبض ولو قال قد ابراءك وانت في  
منه لم يخرج وكذلك الوصي والعبد والتاجر والكاتب اذا قالوا ذلك للكفيل  
فهو بمنزلة الوكيل واذا ابرأ الطالب الكفيل من المال قاي ان يقبل ذلك فهو  
بري ولا يشبه هذا الهيبة وكذلك قوله انت في حل من المال ولو قال ذلك  
للذي عليه الاصل كان هذا بمنزلة الهيبة والمال عليه ان لم يقبل وان قبل ابراء  
قبل ان يعلم فهو بري منه في الهيبة والابراء جميعا وكذلك لو كان ميتا فابراه  
منه وجعله في حل فهو جائز فان قالت الورثة لا يقبل جاز ذلك ويقضون  
المال والكفيل منه بري وهو قول يعقوب وقال محمد ليس للورثة في ذلك قول  
واذا اوجب الطالب المال للذي عليه الاصل قاي ان يقبله فان المال عليه  
وعلى كفيله الا ترى انه لو وهبه للكفيل قاي ان يقبل كان المال عليه واذا اوجبه  
للكفيل قبله رجع به الكفيل على الذي عليه الاصل وكذلك الحال عليه وان  
كانت الكفالة على ان المكفول عنه بري او كانت حوالة فوجب للطالب ان  
عليه الاصل فالهيبة باطللة وان وهبه الكفيل للذي عليه الاصل فهو جائز  
فان اذاه الكفيل لم يرجع به عليه وكذلك ان اذاه صاحب الاصل لم يرجع  
على الكفيل **باب** **اقرار واحد الكفيلين بان المال عليه** واذا كان  
لرجل على رجل الف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه بجميع المالا فاف  
احدا الزوجين ان المال كله عليه كله وصاحبه اذاه واذا دان يرجع  
على شريكه وقال انما عفيت باقراي انه على لا كفلت عنك بمحضتك فله  
ان يرجع عليه بنصفه ولو كان اقرا انه كله عليه وان صاحبه كفل عنه بارة

لم يكن له ان يرجع على صاحبه بشيء ولو ان رجلين كان عليهما خمسون  
دينارا لرجل قرضا وكل واحد منهما كفيل ضامن لها فاشهدا احدهما على صاحبه  
الى معك دخيل في هذا المال فاقرب ذلك الاخر ثم ادى المال كله فانه يرجع  
على صاحبه بنصفه لان قوله انت دخيل معي ليس باقرار بشيء لم يكن عليه  
خاصة دون الاخر الا ترى ان كل واحد منهما دخيل مع صاحبه ولو اقر  
احدهما ان المال هذا عليه دون الاخر ثم ادى المال لم يرجع على صاحبه  
بشيء ولو اذاه صاحبه كان له ان يرجع به كله عليه ولو كان لرجل على رجل  
نقرا الف درهم في صدك باسمه وبعضهم كفلا عن بعض ضامنين للمال فاف  
الطالب ان اصل المال على احدهم وان الاخرين كفيلين عنه ولم يقر به  
المقالة التي ليست اليه ثم ادى المال فله ان يرجع على صاحبه بالثلثين  
ولو لم يقر الطالب بذلك ولكن احدا الكفلا قال اصل هذا المال كله على صاحبه  
منه بريان ثم ادى المال لم يرجع على صاحبه بشيء فان اذاه صاحبه رجع  
عليه ولو كان لرجل على رجل الف درهم في صدك باسمه وفلان بها كفيل فاف  
الكفيل ان هذا المال عليه اصله وان فلا تاكفل عنه وانه انما قدمه في الضم  
بشيء خافه فادى المقدم في الصدك المال كله فله ان يرجع بذلك على الكفيل  
باقراره على نفسه ولو كان المال قرضا في الصدك وضمن بيع وفسد الذي  
في صدر الصدك ثم اقر الكفيل بهذا المال كان اقراره على نفسه اصدقا  
في الصدك ولو لم يقر الكفيل بهذه المقالة ولكنه اقر انه قبض المال من صاحب  
الصدك وانه قد اشترى المبيع من صاحب الصدك وقبضه وقال الذي  
الصدك الذي اسمه في اوله فهو جائز واذا اذاه المكفول عنه رجع بها عليه  
واذا كان لرجل على رجلين الف درهم وعلى كل واحد منهما كفيل ضامن عن  
بجميع المال فادى كل واحد منهما ان المال على صاحبه وانه كفل عنه لزم  
واحد منهما على ذلك وعلى كل واحد منهما البينة على ما ادعى فان لم يكن له  
بينة حلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان حلفا جميعا ثم ادى احدهما  
المال رجع على صاحبه بنصفه وايضا نكل عن البين لزمه الاصل وان قامت  
البينة ان الاصل على احدهما والاخر كفيل لم يصدق على ذلك ولم يخرجه  
في ذلك لو كان للطالب ابنا فشهدا على ذلك ولو شهدا ابنا الطالب  
ذلك جازت شهادتهما اذا كان ثابت عليهما باقرارا وبينة ولو شهد  
ابنا احدهما ان الاصل عليه والاخر كفيل عنه جاز فان شهدا ان الاصل  
على الاخر وابوهما كفيل عنه لم يخرجهما **باب** **بطلان المال عن**  
**الكفيل بغير اذاه ولا ابراء** واذا كفل رجل عن رجل بالدين بيع اشتراه



فاستحق المبيع من يده برى الكفيل من المال وكذلك لو رده بعيب يقضاء  
قاض او بغير قضاء قاض او باقالة او بخيار شرط او روية او بفساد البيع  
وكذلك المهر يبطل عن الزوج وبعبضه بوجه من الوجوه برى الكفيل مما  
بطل عن الزوج ولو ضمن المشتري ثمن المشتري لغريم البائع ثم استحق  
المبيع من يدي المشتري بطلت الكفالة ايضا وكذلك الحوالة ولو لم  
يستحق ولكن المشتري رده بعيب بقضاء او بغير قضاء لم يبرأ الكفيل  
من المال ويرجع به اذا اداه على البائع وكذلك لو هلك المبيع قبل التسليم  
وكذلك اذا ضمن الزوج مهر المرأة لغريمها ثم وقعت بينهما فدية من قبله او  
قبلها لم يبطل الضمان عنه ولو كاتب رجل عبده على الف درهم ثم امر فضمنه المرأة  
او قبل الحوالة بها ثم اعتق المولى المكاتب لم يبرأ من الضمان ويرجع به على المرأة  
اذا اداه وكذلك لو مات المولى والمدير مكاتب يخرج من ثلثه او كانت ام  
ولد فعتقت ولو كفل عبدا مولا به بالف درهم بامر ثم اعتقه المولى فادى  
يرجع به على المولى لانه كفل بها وهو عبيد ولا يشبه هذا المكاتب لان المكاتب  
لو فعل عن مولا فادى رجع عليه ولو ان رجلا له على رجل الف درهم فامر  
فضمنه لغريم له ثم ان الامر وهبها للكفيل او ابراء منها لم يخرج ذلك  
وكان للكفيل ان يأخذ بالمال ولو مات الامر وعليه دين ولم يقبض المكفول  
له الداهم كانت الداهم بين ساير الغرماء للبت ولم يكن المكفول له الحق  
بها منهم استحقاقا وكان القياس ان يكون للمكفول له خاصة ولو كان المكفول  
حر فاقام رجل البينة ان هذا المال له وان امر فلانا فباع ضمن الذي هذا  
المال عنه لم يكن له ان يبطل الكفالة في قول الى حنيفة ومحمد ولكنه  
يفض البائع وقال ابو يوسف يبطل الكفالة ولو كان لرجل على رجل الف درهم  
فكفل بها عنه ثلاثة رهط وبعضهم كفلا عن بعض المال وهو حال من ثمن  
بيع فاجر الطالب احد الكفلاء الى سنة جاز وله ان يأخذهم شاء سواء  
بجميع المال فان ادى المال احد الكفيلين كان له ان يأخذ صاحبه بالنصف  
ولا يأخذ الذي اجر حتى يحل الاجل فاذا حل الاجل وقد كان اخذ من صاحبه  
النصف اتبع جميعا ذلك الكفيل بالثلث فاخذاه منه ثم اتبعوا جميعا  
الذي عليه الاصل ولو اجر كفيلا شهرا وكفيلا شهرا وكفيلا ثلاثة اشهر كان  
جائزا على ما سمي فاذا حل على صاحب الشهر اخذه من بينهم فان اخذ الذي عليه  
الاصل سنة كان المال عليهم الى سنة دخلت الشهور في السنة والتاجر في  
جميع الديون الا في القرض واذا كان الدين من ثمن بيع او غصب وبطل  
واخذ الطالب الذي عليه الاصل فاذا ان يقبل الاجل فاما عليه وعلى الكفيل

حال الا ترى انه لو اخذ عن الكفيل فابي ان يقبل كان عليه حالا ولو كان  
لرجل على رجل الف درهم فكفل بها عنه ثلاثة نفر وبعضهم كفلا عن بعض  
ثم ان الطالب وهب المال لواحد منهم فاذا ان يقبل فاما عليه كما كان  
وان قبل فاما له ياخذ من الذي عليه الاصل وان شاء اخذ نصفه من  
اي الكفيلين شاء فان كان غايبا ولم يعلم ولم يقبل ولم يرد حتى مات فاهبة  
جائزة ويرجع ورثته على ايهما شاءا ولو وهبه لرجلين من الكفلاء جاز  
تقبلا ورجعا به على الذي عليه الاصل وان شاءا ان ياخذ والكفيل الثاني  
ثلثه فلها ذلك وليس لواحد منهم ان يرجع على صاحبه بشئ فان ادى  
اليهما الكفيل الثالث ثلث الالف ثم اراد ان يرجع على احدهما بنصف ما  
ادى الى الاخر لم يكن له ذلك ويتبعون الذي عليه الاصل بالف كلها  
ولو قبل احدهما الهبة وابى الاخر ان يقبل فللذي قبل ان ياخذ بثلثي هذا  
النصف من الكفيلين معه وان شاء اخذ نصف هذا النصف من اي  
الكفيلين شاء وياخذ الطالب بالنصف الاخر اي الكفلاء الثلاثة شاء  
وان شاء الذي عليه الاصل فان اخذ من الذي عليه الاصل شيئا فله حصة  
وتوان الطالب وهب نصف المال لاحد الكفلاء كان بهذه المنزلة فان  
رجع الموهوب له على الكفيلين بثلثي ذلك النصف لم يتبعه واحد منهما  
بشئ ولكن لو ادى الى الطالب خمسمائة كان للموهوب له ان يرجع عليها  
بثلثي الخمسمائة لان ما وهب له كان اداه وكذلك الصدقة والتحل والدية  
فاما البراة فليست كذلك ولا يرجع المبرأ على احد شئ **باب الحلف**  
**في الكفالة** واذا حلف الرجل ان يقضي فلان شيئا فضمن له بنفسه او  
حش ولو ضمن لعبده او لوكيله او لمضاربه او لشريك له عتدا او فاقرا  
لم يحنث وكذلك لو ضمن لرجل ورثة المخطوف عليه ولو حلف لا يضمن لاحق  
شيئا فضمن لانسان ما ادركه من شرك في دار اشتراها او عبده حش  
الا ترى انه لو قال ان لم يوفك فلان مالكا اذا حل ومات فلان قبل ان  
يوفك فهو على او فانا له ضامن انه قد ضمن وحش ولو ضمن لرجل غايب  
لم يحنث عليه عند احد لم يحنث في قول الى حنيفة ومحمد ويحنث في قول  
ابو يوسف وان مخاطبه عنه مخاطب حش في قولهم جميعا الا ترى  
ان الغايب لو رضى لزمه ذلك ولو ضمن لصبي حش لان اياه لو اجاهه  
جاز وكذلك العبد المحجور عليه يحلف لا يضمن فضمن شيئا يحنث وان  
كان غايبا عليه بعد العتق ولو حلف لا يكفل فلان ولا يضمن فلانا  
فكفل عنه قال لا يحنث وهذا على الكفالة بالنفس فان عني المال كان على



ما عنده **باب الكفالة بما لا يجوز** ولا يجوز الكفالة بشيء عده فيها  
قصاص ولا بد من عده فيه قصاص ولا يؤخذ بأشياء من ذلك ولا بد  
قذف ولا بشيء من الامانات وان يستهلكها بعد ذلك من هي في يديه  
لم يلزم الكفيل ضمانها وكذلك الكفالة بالرهن والكفالة للمولى بمملوكه  
وهو في بيت مولاه او قد ابقر به وكودفع رجل الى قصاص ثوبا ليقتض  
وضمنه له رجل فضا نه باطل في قول ابى حنيفة وكذلك من اشبهه من  
الصناع واما في قول من ضمنه ما هلك عنده فالكفيل ضامن له وهو قول  
ابى يوسف ومحمد وان كفل عبدا رجلا ان هو ابقر من مولاه فهو باطل  
وكذلك لو كفل بديته ان انقلب او بشيء من ماله ان تلف ولو استمر  
رجل رجلا ودفعه على ان هذا كفيل بها ان اكلها او جرحها فهو جائز  
على ما شرط وكذلك في العارية وكذلك لو قال انا كفيل بما صاحته  
عليه من مال من القصاص الذي لك عليه في نفس او مال وكذلك ان قال  
ان قتلك فلا ن خطا فانا ضامن لديتك فقتله فلا ن خطا فهو ضامن  
لديته وان قال ان اكلت سبع او قتلت فانا ضامن لديتك فهذا  
باطل وان قال ان غصبك انسان شيئا فانا ضامن فغصب انسان  
شيئا فلا ضمان عليه لانه عم وكوخص انسانا او قوما لزمه ذلك ولو كان  
ثوبا الى قصاصه ويقصر باجرة وكفله به رجل ان افسده كان الضمان  
جائزا في قولهم جميعا وكوادعى رجل قبل رجل انه سرق ما لامنه وقال  
بينتي حاضرة فانه يؤخذ له كفيلة بثلاثة ايام وكو قال قد قبضت منه  
السرقه ولكني اريد ان اقيم عليه الحد لم يؤخذ منه كفيلة ولو شهد عليه  
رجل بالزنا يطلب المشهود عليه من الشاهد حد القذف فقال الشاهد  
عندي بذلك اربعة شهود اجل في ذلك الى قيام القاضي ولم يجد  
ولا يكفل ولكن الطالب يلزمه فان قال الشاهد ان المشهود عليه  
عبدا فالقول قوله فان طلب المقدوق الى القاضي ان ياخذ له منه  
كفيلة حتى يحضر البينة انه حر لم يؤخذ ولكن القاذف يحبس ويؤجل  
اياما واذا اقام رب السرقه شاهدين على المسارق وعلى السرقه وهي  
بعينها في يديه لم يؤخذ منه كفيل ولكن يحبس وتوضع السرقه على يده  
عدل حتى يركى الشهود واذا ادعى عبدا على حر قذفا واذا ادان يعزره  
واذا ادعى رجل قبل رجل شتيمة فيها تعزير وقال بينتي حاضرة اخذ له منه  
كفيلة بنفسه ثلاثة ايام لانه ليس يجد وهو من حقوق الناس الا ان يمانه  
لوعفائه وتركه جاز وكوادعت المرأة على زوجها انه قذفها والزبح

حرا وعبدا لم يؤخذ منه كفيل في قول ابى حنيفة ولكنهما يلزمه ما بينه وبين  
قيام القاضي وكوادعى الولد قبل الوالد قذفا لم يؤخذ منه كفيل ولم يترك ان  
يلزمه وكذلك لو ادعاه قبل والدته او جده او جدته وكذلك لو ادعى عبدا  
ان مولاه قذف امه وهي حرة مسلمة وكوادعى حر قبل عبدا قذفا واذا ادان  
ياخذ منه كفيلة بنفسه وبنفس مولاه وخاف ان لا يقام عليه الحد الا  
بمحضر من مولاه لم يؤخذ له الكفيل من واحد منهما ولكن يؤمر ان يلزمها الى ان  
يقوم القاضي في قياس قول ابى حنيفة رحمه الله وكوادعى البينة بذلك  
بمحضر من مولاه فان العبد يحبس به ويؤخذ له من مولاه كفيلة لان العبد  
لا يقضى عليه الا بمحضر من مولاه وهو قول ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى  
وقال ابو يوسف رحمه الله اقبل البينة على العبد بالقبض والزنا وقيل  
العمد وان يحضر مولاه وكوادعى رجل على رجل حدا في قذف واقام شاهدين  
على شهادة شاهدين واقام شاهدا وامر تين لم يحبس ولم يكفل وكذلك  
هذا في القصاص ولكن هذا في سرقة اخذ منه كفيلة بنفسه حتى يسئل  
عن الشهود فان زكوا قضى عليه بالمال واذا ادعى رجل دم عمه على ثلاثة  
نفر فقرأ ثمان منهم بذلك وشهدا على صاحبهما انه قتل معهما عمدا وكل  
يدعى بينة حاضرة لم يحبس احد منهم ولكن يؤخذ من كل واحد منهم كفيل  
ثلاثة ايام من قبل ان لا يقصا في هذه الدعوى وكوادعى رجل قبل رجل  
قطع يد عمه ثم ابراه وادعاه على اخرا لم يكفل الثاني ولم يقبل بينته عليه  
وان اقر الثاني بذلك قضى عليه بالدية ولا قصاص عليه وكل ما فيه قصاص  
فانه لا يكفل فيه المدعى عليه وكل ما لا قصاص عليه فهو بمنزلة الخطاء ويكفل  
في الخطاء كما يكفل في الديون وكوادعى شاهدين عدلين على قتل خطاء  
قضى بالدية ولا يحبس على القاتل في ذلك ولا كفالة الا ان يكون القاتل  
داعرا فيحبس لدعائه وكوان رجلا قطع يمين رجلين فاجتمعا يطلبان  
منه كفيلة بنفسه لم يؤخذ لهما منه كفيلة من قبل ان كل واحد منهما يدعى القصاص  
وكوادعى رجل على رجل قطع يد ويد القاطع شلاء فقال المدعى انا اختار  
الدية فتخذ منه كفيلة بنفسه اخذته وهذا كله قول ابى حنيفة رحمه الله  
وقال ابو يوسف ومحمد في جميع ما فيه القصاص يؤخذ منه ايضا كفيلة  
بنفسه الى ثلاثة ايام حتى تقوم البينة فاذا قامت البينة حبس في القصاص  
ولم يؤخذ منه كفيل واذا ادعى رجل قبل رجل شتيمة فاحشة واقام عليه  
شاهدين بالشتيمة لم يحبس المدعى عليه ولكن يؤخذ منه كفيلة بنفسه  
حتى يسأل عن الشهود فاذا زكوا عزره القاضي اسواط واذا راي ان



وان يحبسها ايا ما عقوبة فعل الا ترى اني اجعل المحبس عقوبة فكيف  
احبسها قبل البينة واذا كان المدعى عليه رجلا له مروه وحطرت استخسنت  
ان لا احبسها ولا اعززه اذا كان ذلك اول ما فعل وذكر عن الحسن عن  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عا فوا عن عقوبة ذي المروة الا في الحدود  
واذا ادعى رجل قبل رجل شئ يجب عليه فيه عقوبة فاخذ منه كفيل بنفسه  
فهرب المكفول به وقدم الطاب الكفيل الى القاضي فانه يحبسها حتى يحضر  
ولو ادعى رجل قبل رجل انه ضربه وخنقه وشتمه وان له بيعة حاضرة  
اخذت له منه كفيل ثلاثة ايام فان اقام على ذلك شاهدين او شاهد  
وامرأتين او شاهدين على شهادة شاهدين عززته وقال ابو حنيفة لا يبلغ  
بالتعزير اربعين سوطا ادى الحدود وهو قول محمد وذكر حديث الفضالة  
عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال من بلغ حدا في غير حد فهو من  
المعتدين وعن شريح والشعبي قال لا يبلغ بالتعزير اربعين سوطا وقال  
ابو يوسف ابلغ بالتعزير خمسة وسبعين سوطا اذا كان في امر تقاض  
وتعزير العبد مثلك التسعة وثلثين سوطا ولو ادعت امرأة على زوجها  
انه ضربها ضربا فاحشا وادعت بيعة حاضرة اخذت طهره منه كفيل ثلاثة  
ايام وكذلك الرجل يدعى قبل ولده الكبير او قبل اخيه وكذلك الوصي يدعى  
الشتم قبل المسلم والعبد يدعى قبل الحر وكذلك اهل الذمة يدعى بعضهم  
قبل بعض الشتم والضرب والاداء الفاحش وقال ابو حنيفة رحمه الله  
تعالى اذا مات الرجل وعليه دين ولم يترك شيئا فكفل ابنه للغيرم بآله  
على الاب الميت فان ذلك لا يجوز لان الحق قد تولى ولم يترك الميت شيئا  
فيه وفا فان ترك شيئا فانه يلزمه الكفيل بقدر ما ترك الميت وقال ابو يوسف  
ومحمد الكفالة تجازية في جميع ذلك **باب كتاب القاضي في الكفالة**  
واذا كتب القاضي الى القاضي في كفالة بنفس رجل كفيل به بامر فاحش  
فاراد ان يعقل معه حتى يوافيه واقام على كتاب القاضي شاهدي عدل  
القاضي انه قد قامت عنده البينة العادلة انه كفيل بنفسه بامر فان  
القاضي بامر بالخروج معه حتى يوافي مكانه ويخلصه مما ادخله فيه فان  
كان كفيل به بالبصرة وجاء بالكتاب من قاضي البصرة الى قاضي الكوفة  
بذلك فانه يومر ان يوافي معه بالبصرة حتى يبريه من ذلك وكذلك لو كان  
كفيل به بالكوفة على ان يوافي بالبصرة واذا كان الكفيل بالمال لثلاثة اشهر  
كفيل عن بعض قاضي احدهما المال والكفيلان الاخران في بلدين وصاحب  
الاصل في بلد اخر فاقام البينة بذلك عند القاضي وساله ان يكتب له

فانه يكتب له ثلثه كتب الى كل بلد بصفة الكفالة وحالها واذا المال وكبت  
الى كل قاض ما كتب به الى القاضي الاخرين ولا بد من ان يسمى في كتابه الشهود  
وابا هم وقبا يلزم فان اخذ احدا لكفلا فقال قد اخذت من الكفيل مني  
او من الذي عليه الاصل نصف المال فعليه البينة فان لم يكن له بيعة حلف  
الذي ادعى المال واخذ منه نصفه فاذا ادعى الكفيل المال واخذ به كتاب  
القاضي الى قاضي فلم يجد صاحبه هناك فسال القاضي الذي اقامه  
بالكتاب ان يكتب له او مرة فقال لا اكتب لي كتابا اخر الى قاض اخر فاني  
لم اجد صاحبه في البلد الذي كتبت الى قاضيه لم يكتب له حتى يرد اليه  
كتابا فان كتب له قبل ان يرد اليه كتابا به فقد اسي وليس في كتابه انه قد  
كتب له هذه النسخة الى قاضي كذا وكذا واذا كتب القاضي بما اياه كفيل  
عن كفيل فهو جائز ويؤخذ به الكفيل الاول للثاني اذا كان هذا الذي  
امر به ولا يؤخذ به الذي عليه الاصل هو الذي امر الثاني ان يضمن عن  
الاول ولم يامر الكفيل الاول فانه يرجع بالمال على الذي عليه الاصل ولا يرجع  
به على الكفيل الاول واذا ادعى الكفيل المال وكبت له القاضي بذلك ولم  
يكتب في كتابه انه كفيل بامر فان الذي اياه الكتاب لا يرد الكفيل بالمال فان  
جاء الكفيل بكتاب من قاض اخر انه كفيل عنه بامر فهو مستقيم يؤخذ  
بالمال وهذا بمنزلة شاهدين اقامهما عليه بذلك **باب الشهادة واليمين**  
**في الكفالة والحالة** واذا ادعى رجل على رجل كفاالة بنفسه وشهد له بها  
شاهدين فاختلغا في الوقت او في البلد الذي وقعت الكفالة فيه او في  
الاصل فقال احدهما الى شهر وقال الاخر الى شهرين او قال احدهما حال  
وقال الاخر الى شهر فالكفالة لازمة في ذلك كله ولو شهدا ان هذا كفيل  
لهما بنفس رجل لا يعرفه وهو يعرف وجهه ان جاء به فهو جائز يؤخذ به  
حتى ياتي به على معرفتهما ولو قال لا يعرف وجهه ايضا فانه يؤخذ بالكفالة  
ويقال اي رجل اتيت به وقلت هو هذا وحلفت عليه فانت بري من الكفالة  
ولو قال احدهما كفيل بنفس فلان وقال الثاني كفيل بنفس فلان اخر لم يجر الشهادتين  
ولو ادعى قبله كفالة بنفس رجلين واقام شاهدين فاثبتا كفالة احدهما  
واختلغا في الاخر فاثبت احدهما وشك فيه الاخر فانه يؤخذ بالكفالة  
التي جمعا عليه ولو شهد رجلان على رجل انه كفيل لهما ولم يجر الشهادتين  
كانت شهادتهما باطلة ولو شهد شاهدان على رجل انه كفيل فلان بنفس  
فلان فان لم يواف به عند فعله ما عليه وهو الف درهم فهو جائز فان  
اختلغا في الوقت او المكان او في الاجل فشهادتهما جائزة اذا ادعى الطال

الى قاض اخر بما اياه من قاض كذا وكذا  
فان رجعا كفيل الى القاضي الذي  
كتب له



اقرب الاجلين وان ادعى ابعد الاجلين فقد كذب الذي شهدوا باقره  
 ولا يقبل شهادته في شيء من ذلك ولو اختلفا في المال فقال احدهما بدين  
 والاخر بدين لم يجز شهادتهما في شيء من ذلك ان ادعى الطالب احد  
 الصنفين وقال لم يشهد لي بالصنف الاخر فان ادعى الصنفين جميعا  
 جازت شهادتهما في الكفالة بالنفس وبطلب المال وكذلك ان شهدا  
 بجنطة والاخر بشعير وان اتفقا في الالف انه الف درهم فقال احدهما  
 قرض وقال الاخر ثمن بيع وادعى الطالب من ثمن البيع وقال لم يشهد  
 على قرض فقد كذب الشاهد بالقرض ولا يجوز شيء من ذلك ولو ادعى  
 الطالب الفين الف قرض والالف من ثمن بيع جازت شهادتهما في الكفالة  
 بالنفس وفي الف درهم ولو كان الشاهدان كفيلان بالمال عن صاحب  
 الاصل لم يجز شهادتهما وكذلك لا يجوز شهادة ولدهما ووالدهما وكذلك  
 لا يجوز شهادة بن الذي عليه الاصل على الكفيل وكذلك لا يجوز شهادة  
 ابني الكفيل اذا اقر به الكفيل وانكر الذي عليه الاصل واذا ادعى  
 رجل على رجل انه كفيل بنفس رجل وبالف درهم له عليه ان لم يوافق به غدا  
 شهد له بذلك شاهدان وبان المكفول به امر الكفيل بذلك والكفيل  
 والمكفول به ينكران المال والامر فقضى القاضي بتلك الشهادة على الكفيل  
 ولم يوافق به واخذ بالمال فاذا رجع به على المكفول عنه ولو اقر الكفيل  
 بالكفالة بالنفس والمال وقال لم يامرني بذلك فقضى عليه القاضي بذلك  
 ثم جاء الكفيل بالبينة ان المكفول عنه امره بالكفالة لم يقبل بينته على  
 ذلك واذا كفيل بنفسه بامر فانه يوافق به غدا فعليه ما عليه وهو  
 الف درهم فادعى الكفيل انه قد وافته لم يصدق الابينة فان اقام  
 البينة على ذلك برى من كفالة النفس والمال جميعا وان شهد شاهدان  
 على اقرار الطالب بذلك واختلفا في مكان اقراره وفيه فالشهادة  
 جائزة وان شهد احدهما انه دفعه اليه غداة بمحض منه بغير اقرار  
 وشهد الاخر انه دفعه اليه عشية بمحض منه بغير اقرار وادعى المدعي  
 شهادتهما جميعا فقال دفعته اليه غدوة وعشية لم يجز شهادتهما  
 ولو اقر الكفيل انه لم يدفع الرجل اليه وان المال قد لزمه وان الشهود  
 شهدوا بباطل وقد اتفقت شهادتهما فاما المال لازم للكفيل ولا يرجع به  
 ان اداه على المكفول عنه واذا كفيل رجل بغير نفسه رجل قال لم يوافق به  
 غدا فعليه ما عليه وهو مائة درهم فشهد عليه شاهد بذلك معاينة  
 عليه اخرا بقراره والكفيل بحمد لزمه ذلك والاقرار والمعاينة في الشا

هو اقراره واذا شهد شاهدان على رجل انه كفيل لرجل بالف درهم عن فلان  
 واختلفا في الوقت او المكان او اللفظ فقال احدهما كفيل بها وقال الاخر  
 ضمنها او قال احدهما قال هي الي وقال الاخر قال هي على فالشهادة جائزة  
 فان قال احدهما احتال بها عليه وقال الاخر ضمنها له على ان ابر الاول  
 اولم يذكر بالبراة وادعى الطالب الضمان بغير براة وقال عن احيل عليه  
 جائز ياخذ ايهما شاء من قبل انه لم يكذب الذي شهد بالحوالة في شهادته  
 له انما اكذبه في شهادته عليه الا ترى انه لو شهد شاهدان بان كفالة  
 بالمال على ان ابر الاول والطالب يقول لم ابر الاول والكفيل بحمد الكفالة  
 قضيت للطالب بالكفالة وابرأت الذي عليه الاصل وكذا لو شهد  
 بالحوالة وقال الطالب انما كفيل له وكوشهد رجلان على رجل انه كفيل بالف  
 درهم لرجل فقال احدهما الى شهر وقال الاخر حالة وادعى الطالب حالة  
 وحمد الكفيل اقرار وادعى الاصل فان المال عليه حال في الوجهين جميعا  
 من قبل ان الطالب لم يكذب شهوده فيما شهد له انما اكذبه فيما شهد له  
 به عليه واذا ادعى رجل قبل رجلين كفالة بالف درهم وكل واحد منهما  
 كفيل ضامن عن صاحبه بها وشهد له شاهدان فشهدا احدهما بالالف  
 عليها بذلك وشهد الاخر على احدهما فان الطالب ياخذ الذي اجمع عليه  
 بالالف ولو شهد شاهد عليهما جميعا وشهدا اخر على احدهما وشهد اخر  
 على الاخر كان للطالب ان ياخذهما جميعا بالمال ولو شهدا اثنان على  
 احدهما انه كفيل له هو وفلان عن فلان بالف درهم على ياخذ ايهما شاء  
 ولو شهد له شاهدان بالمال احدا على الاول وشهد له شاهدان على الاخر  
 بالمال الى الاصل على مثل شهادة الاول كان جائزا واخر الطالب صاحب  
 الاصل بالمال الذي اجله والاخر بالمال حال وكذلك ان اختلف الفريقان  
 في مبلغ المال اخذ ايهما شاء بما شهد به الشاهدان عليه واذا ادعى رجل  
 قبل رجل كفالة بالف درهم له على رجل قد سماه فشهد شاهدان انه قد  
 كفله بالف درهم عن رجل قال رايتاه ولم يفرقه او قال لم نره ولكن  
 الكفيل اشهدنا على ذلك فاما المال لازم للكفيل واذا ادعى رجل على رجل  
 الف درهم حاله بها عليه فلان الغايب واقام البينة فاذا اها اليه  
 المحتال عليه رجع بها على المحيل ولم اكلف اعادة البينة عليه ولو كان  
 الطالب غائبا فاقام المحتال عليه البينة على الذي عليه الاصل انه كان  
 لفلان عليك الف درهم واجلته بها على واديتها اليه قضيت بها له  
 عليه وهو قضاء على الطالب وكذلك الكفالة واذا ادعى رجل على رجل

وشهد له اخرا على الكفيل الاخر  
 بمثل ذلك كان له ان ياخذ ايهما  
 شاء



كفالة بنفس اموال او حوالة ولا بينة له استخلف المدعى عليه فان  
نكل عن اليمين لزمه ذلك وان حلف برى ورجع المدعى صاحب الأصل  
بالمال وليس ادعاه له الحوالة براءة لصاحب الأصل وان كان نكل عن اليمين  
وانى المال رجع به على صاحب الأصل ان كان مقرا بان امره بذلك او  
احاله عليه او كان منكرا فقامت عليه البينة بالامر ولو كان قضى بالمال  
على الكفيل او المحتال عليه ببينة قامت عليه بذلك وكان فلا فامره به  
قضى المال وصاحب الأصل جاحدا لمرقانه يرجع بالمال عليه ولو كان  
قضى عليه بالمال بنكوله عن اليمين فله ان يستخلف الذى عليه الأصل  
امر بذلك واذا ادعى رجل قبل رجل كفالة بنفس اموال فقال الكفيل لم اكفل  
له بشئ وقد ابرأني من هذه الدعوى فاستخلف ما ابرأني وقال الطالب  
بل استخلفه ما نكل لي فاني استخلفه ما له قبله كفالة بذلك فان حلف  
برى وان نكل لزمته الكفالة ويستخلف الطالب ما ابرأه فان نكل عن  
اليمين برى الكفيل عن كفالته واذا ادعى الكفيل بالنفس انه قد دفعه الى  
وكيل الطالب حلف الطالب على علمه وكرا دعى رجل قبل رجل كفالة فقال لا اخذ  
غلامي حتى تكفل للفلان وجمدا الكفيل ذلك فانه يحلف عليه ما له قبله  
هذه الكفالة وكذلك قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد في كل دين ومال  
ودعة وعارية واجارة وشئ مما فيه اليمين فانه لا يحلف ما اشترت  
ولاما استودعتك ولاما اعادني ولاما استاجرت منه ولكن احلف  
بأنه ما له قبله ما ادعى ولو قال الكفيل للقاضي حلف الطالب ان له  
قبل هذه الكفالة فاني لم ارد عليه اليمين ولو جاء الطالب بشاهدين  
على حق له فقال المطلوب استخلفه لقد شهدت شهوده على حق لم استخلف  
**باب كفالة الرجلين على شرط لزوم المال بترك الموافقة به واذا**  
كفل رجل لرجلين بنفس رجل فان لم يوافق به اذا ادعياه فعليه ما لهما عليه  
وسمى لكل واحد منهما الذى له وهو مختلف فهو جائز فان دعاه به احد عاظم  
يواف به لزمه ما له ولم يلزمه مال الاخر حتى يدعوه به وان بدا بالمال  
فضمته لكل واحد منهما وقال فان وافيتكما بنفسه اذا دعوتما فاني  
برى من المال فهو مثل ذلك وتقديم الما في هذا وتأخير سواء وكل واحد  
ان ياخذ بكفالته دون الاخر ويلزمه ذلك دون الاخر ولو كان الطالب  
متقا وضين لهما على رجل الف درهم فكفل لهما رجل بنفس رجل فان واقعا  
به غدا فهو برى من المال فوافاه به احدهما ودفعه اليه فانه برى من  
كفالته بالنفس والمال لهما جميعا ولو كانا شركتيين شركتهما برى من

الذى واقاه به خاصة ولا يبرأ من الكفالة للاخر **باب الكفالة**  
**بالاعيان** واذا ادعى الرجل عبدا في يدي رجل فلم يقدمه الى القاضي واخذ  
منه كفيلة بنفسه وبالعبد فأت العبد في يدي المطلوب واقام المدعى  
البينة ان العبد عبده فان القاضي يقضيه بقيمة العبد على المطلوب ان  
شاء على الكفيل وان لم يقيم بينة ولكن المطلوب نكل عن اليمين فقضى له  
القاضي بالعبد فمات العبد قبل ان يقبضه فانه يقضى له بقيمته  
على المدعى عليه دون الكفيل وكذلك الاقرار الا ان يقر الكفيل بمثل ذلك  
ويأبى ان يحلف فيلزمه مثل ما يلزم المطلوب وكوا غتصب رجل عبدا  
فضمته رجل لصاحبه فهو ضامن له حتى ياتي به وان هلك فعليه قيمته وقول  
قول الكفيل في قيمته فان اقر الغاصب بأكثر من ذلك لزمه الفضل ولم  
يصدق على الكفيل واذا اشترى رجل جارية من رجل فقبضها فجاءه  
فادعاهما واخذها كفيلة واقام البينة انها جاريته فقضى له القضا  
بها فقال المطلوب قد ماتت او ابلت وقال الطالب كذبت فاني  
احبس الكفيل حتى ياتي بها فان طأ ذلك ضمنته قيمتها فان قال هي ابنة  
درهم وحلفا عليها وقال الطالب الف درهم ضمنتها مائة درهم  
ياخذها ايها شاء فاذا ظهرت الجارية بعد ذلك فهو بالخيار ان شاء  
اخذ الجارية ورد القيمة وان شاء سلم الجارية وجازت له المائة درهم  
ولا يسع الغاصب ان يطاها ما كان للمغصوب منه فيها بالخيار وان  
كانوا انصارا وقوا على القيمة او قامت بها بينة فاخذها المغصوب ثم  
ظهرت الجارية لم يكن للمغصوب عليها سبيل وكا للغاصب ان يطاها  
بعد ان يستبرأ بها بحضنة واذا كان عبدا في يدي رجل فادعاه رجل  
واخذ منه كفيلة به ووكيلا في خصومته ثم غيب المطلوب وغاب العبد  
فان الكفيل يجلس حتى يحجى به ببينة وكذلك لو ظهر المطلوب وغيب العبد  
حبس حتى ياتي به فان قال المدعى ان اتي بالبينة قبل ذلك منه فان  
شهد شاهدان ان العبد الذي ضمن هذا له وسمياه وخلياه عند فلان  
وزكيا قضيت له بالعبد على الكفيل فان لم ياتي به قضيت له بقيمته هذا  
يحلف المدعى بالله تعالى ما خرج عن ملكه بوجه من الوجوه وان شهد  
شاهدان ان العبد الذي يقال له فلان الفلاني لفلان وخلياه لم يقل  
ذلك لان الاسم موافق الاسم والحلية توافق الحلية ولكن الكفيل  
يجلس حتى ياتي به فان مات الكفيل اخذت المدعى عليه ان ظهر العبد حتى  
ياتي به بغدا ان يوافق حلية العبد شهادة الشهود فان لم ياتي بالبد



حلت عنه وليس المولى في هذا كالكفيل قد ضمن الشيء لهذا فلا بد من ان  
ياتي به والمولى لم يضمن له شيئا وان كان العبد في يدي رجل فادعاه الاخر  
وكفل به رجلا له فاقام البينة انه عبده حبس الكفيلان به حتى يدفعا  
اليه فان لم يقم عليه بينة اخذ الكفيلين بفنائهما فان قال قدامتا العبد  
او ابقى واقاما على ذلك بينة فاني اخبرهما من السجن ولا يريهما من الكفالا  
وادعوا الطالب بشهوده ان العبد عبده فان اقام على ذلك بينة عادة  
اخذ كل واحد من الكفيلين بنصف قيمة العبد وان لم يكن له بينة لم اضمن  
الكفيلين شيئا ولم احبسهما واجلما في الاياق اجلا حتى ياتي به واذا  
ادعى رجل في يدي رجل ارضا او بيتا او قال بينتي حاضرة اخذت  
كفيل بنفس الرجل ولم ياخذ منه كفيل بما ادعاه من العقار واذا ادعى  
رجل رجلا عبدا فنجده فاخذ منه كفيل بنفسه وبالعبد فمات العبد  
يدي المستودع واقام رب العبد البينة انه استودعه وقيمتة كذا  
وقالوا لا ندرى قيمته يوم كفله الكفيل فالمستودع ضامن لقيمتة  
يوم استودعه على ما شهدت به الشهود ولا يضمن الكفيل من قيمته الا  
ما اقر به بعد ان يحلف ولو كان العبد يوم اختصموا فيه اعشى وحجدا المستودع  
وشهدت الشهود انه استودعه وهو صحيح يساوي الف درهم فكفل  
الكفيل وهو اعشى ورفعوه الى القاضي وهو كذلك ثم مات في يدي المستودع  
فذكرى شهوده فان المستودع يضمن قيمته اعشى على الحالة التي وجد فيها  
وكذلك الكفيل وكذلك لو لم يقم ولكن السوق الصعب وحجده يوم  
جمعه وهو يساوي خمسمائة درهم وعلم ذلك القاضي ولو لم يعلم ذلك  
القاضي ضمن المستودع الف درهم ولم يقبل منه بينة على اصاع السوف  
الا ترى ان العبد لو مات وعلم بذلك القاضي ثم جمعه المستودع بعد  
لم يضمن شيئا ولو لم يعلم ذلك القاضي وجمعه المستودع الوديعة فاقام  
عليه البينة بما ذكرت ضمنته القدرهم فان قال قدامتا العبد لم تقبل  
قوله ولم اقبل منه بينته عليه الا ان يشهدوا انه قد مات قبل حجوده  
ولو ان رجلا استعار دابة من رجل الى مكان معلوم فجاءه ذلك فضمنها  
واعطى بها كفلا جاز وكذلك المستودع اذا خان في بعض الوديعة  
ثم اعطى كفلا بتلك الوديعة جازت الكفالة في مقدار ما خان منها  
ولو اشترى عبدا من رجل ونفقه الثمن واخذ منه كفيل بالعبد حتى يدفع  
اليه فمات العبد في يدي البايع لم يكن على الكفيل شيئا وكذلك لو كان ضمن  
الدرك في العبد ولو قبض ثم وجد به عيبا فرده لم يكن على البايع بالدرك

شئ ولو لم يجد به عيبا ولكن استحق نصفه ورد المشتري النصف لبا  
لم يضمن الكفيل الا ثمن النصف المستحق واذا كفل رجل بالرهن وفيه فضل  
عن الدين فهلك عند المرتهن لم يكن على الكفيل شئ ولو كان ضمن لصاحب  
الدين ما نقص الرهن من دينه فكان الرهن قيمته لشعباية والدين الف  
ضمن الكفيل ما يه درهم ولو ان رجلا رهن رهنا فاستعار منه الرهن  
على ان اعطاه كفلا به لم يجوز فان هلك عند الراهن كان خادجا من الرهن  
ولم يلزم الكفيل شئ ولو كان الراهن اخذه بغير رضا المرتهن جاز ضمان  
الكفيل واخذ به من قبل ان الراهن ضامن ولو ان رجلا استقرض من رجل  
مالا على ان يعطيه فلان عنده رهنا وكفله بذلك الرهن كفلا فلا ضمان  
على الكفيل لانه لا يكون رهنا غير مقبوض ولو ان رجلا تكا رداية او عبدا  
وحجدا لا جرح ولم يقبض العبد ولا الدابة وكفله كفلا بذلك حتى يدفعه  
اليه فان الكفيل يوقضه ما دام حيا فان هلك ما استاجر لم يكن على الكفيل  
شئ ويوقض المواجه بالاجر وكذلك البيع ولو اوصى رجل لرجل بامه وهي  
حلي والاخر بما في بطنها وهي تخرج من الثلث فلخذ صاحب الامة من صاحب  
الولد كفلا بما في بطنها لم يجوز وكذلك لو دفع الامة الى صاحب الولد يكون عنده  
على ان اعطاه بها كفلا لم يجوز ولو اخذها بغير امره واعطاه بها كفلا جاز  
ولو اخذها صاحب الامة بغير اذن صاحب الولد واعطاه كفلا بالولد  
لم يجوز ولو اوصى لواحد بخادمه ولاخر بخادمتها فانها تكون عند صاحب  
الخادمة فان اخذ منه صاحب الرقية كفلا بها وقد اخذها صاحب  
الخادمة باذنه او بغير اذنه لم يكن على الكفيل شئ ولو اخذها صاحب الرقية  
بغير اذن صاحب الخادمة ثم اعطاه كفلا بها حتى يسلمها له اخذها الكفيل  
كما يوقض صاحب الرقية فان ماتت برى من الكفالة وكذلك لو كانت الرقية  
بالقلة مكان الخادمة ولو ان رجلا باع من رجل دارا او عبدا فادعى رجل  
فيه دعوى فاراد المشتري ان ياخذ من البايع كفلا بنفسه او بما ادركه  
من ذلك من درك لم يكن له ذلك ولو ادعى ذي قبل ذي خمر او خضر برأيه  
فاخذ منه كفلا من اهل الذمة جاز وان كفل به مسلم لم يجوز وان هلك  
ذلك عنده ثم ضمنه المسلم به ثم اقام المدعى على ذلك شهود مسلمين ضمن  
المسلم قيمه ولم يضمن الخضر ولو ان رجلا تقبل من رجل بناء دار معلوم  
او كرا ارض معلومة او كرا من معلوم فاعطاه كفلا كان جازا وكذلك لو  
اكره ابلا الى مكة فاعطاه كفلا بذلك فهو جاز ولو كانت الايل باعياها  
فاعطاه كفلا بالحمولة لم يجوز فيما كان بعينه وجاز فيما كان بغير عينه ان شاء

بها كان جائزا ما دلت باعياها فاذا  
هتكت فلا ضمان على الكفيل ولو  
اعطاه كفلا به



اخذها جميعا وان شاء سبي وكذلك الخذمة واذا كتب على رجل ذكر حق  
 وبه كفيل كتب فيه وكل واحد منهما ضامن له وايهما شاء فلان اخذ بهذا  
 المال ان شاء اخذها جميعا وان شاء شي كيف شاء وكلما شاء حتى يستوفي  
 منهما هذا المال واذا كتب ذلك احتياطا لصاحب الحق من اختلاف القضاة  
 وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى اذا كفيل رجل بمال على رجل كان للطالب ان ياخذ  
 ايها شاء بجميع المال كيف شاء وكلما شاء وقال ابن ابي بلي رحمه الله تعالى  
 بين الاول والمال على الكفيل الا ان يشترط كل واحد منهما انه كفيل عن صاحبه  
 وقال ابن شبرمة ان اشترط ان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه خيرة  
 فايها اختار ابرأت الاخر الا ان يشترط ان ياخذها جميعا او بشي فادخلنا  
 في الصك جميعا او بشي كذلك وقال بعض قضاتنا ان ادخل جميعا  
 او بشي اخذه به فان اختار احدهما لم يكن له ان ياخذ الاخر الا ان يفسد  
 هذا ويموت ولا يترك شيئا فادخلنا كيف شاء وكلما شاء حتى يكون له  
 الاختيار لكل مرة **باب الكفالة** واذا اقترض الرجل قرضا على ان يكفل  
 به فلان كان جايزا حاضرا كان او غايبا ضمن او لم يضمن وكذلك  
 التزويج والتخلع والعق على مال والصلى من دم عمد او جراحة فيها قصاص  
 حالا او موقعا وكذلك الغصب وجناية الوديعة والعادية اذا ضمنها  
 فشرط له في ذلك كفالة او حوالة واذا كان لرجل على رجل دين حال من كان  
 بيع او قرض او غصب فسا له ان ياخذ عنه بجحها على ان يضمنه له فلان  
 القايب فصلحه من ذلك فقدم الكفيل قابا ان يضمن فالصلى منتقض  
 وان ضمن جاز الصلى وان كان حاضرا قابا ان يضمن لم يجز الصلى وان ضمن جاز  
 وان اعطاه كفيلة على ان يجعل له اجلا معلوما كان جايزا في ذلك كله الا في الميراث  
 فانه حال على الذي عليه الاصل موجب على الكفيل واذا كفيل المريض بماله ثم  
 مات ولادين عليه لزمه في ثلثه وان اقل منه كفيل به في الصحة لزمه من جميع  
 ذلك اذا لم يكن لوارث ولا عن وارث واذا كان عليه دين يحيط بماله لم يكن  
 اقراره بذلك واذا كفيل في الصحة بما اقربه فلان لفلان ولم يسمه ثم مرض  
 وعليه دين يحيط بماله ثم اقر الكفيل عنه ان لفلان عليه الف درهم لزم  
 المريض ذلك في جميع ماله وكذلك لو كان ذلك لوارث عن وارث لزم  
 كان في الصحة وهو بمنزلة ضمان البدل في الصحة وان كفيل في المرض لم يضمن  
 دين ثم استدان دين يحيط بماله ثم مات فالكفالة باطلة واذا كفيل  
 رجل لرجلين فقال كفلت لفلان بماله على فلان وهو الف درهم او كفلت  
 لفلان الاخر بماله على فلان وهو الف درهم فهذا باطل وكذلك لو كان المال

من جنسين مختلفين ولو كان الحق لرجل واحد على رجلين على كل واحد منهما  
 الف درهم على حدة فقال رجل كفلت لك بمالك على فلان او على فلان كان  
 جايزا وكذلك لو كان المال مختلفا وبودي الكفيل ايها شاء وكذلك  
 الكفالة بنفس فلان او بنفس فلان وكذلك لو قال كفلت لك بنفس فلان فان  
 لم اوفك به غدا فعلى مالك عليه وهو الف درهم او بنفس فلان فان لم  
 اوفك به غدا فعلى مالك عليه وهو مائة درهم فلم يوافق بواحد منهما فانه  
 يضمن احدهما احد المالكين اي ذلك شاء فان دفع احدهما في ذلك  
 اليوم سري من الكفالة كلها وهذا اختيار من الكفيل لاحدهما دون الآخر  
 وقد بطلت كفالته عن الآخر ولو كان لرجلين لكل واحد منهما على رجل  
 مال فقال رجل لاحدهما قد كفلت بنفس فلان فان لم اوفك به غدا فما  
 لفلان عليه وهو الف درهم على ورضي بذلك الاخر فالكفالة الاولى  
 جايزة والثاني باطل ولو قال قد كفلت لك بنفس فلان ولفلان بماله  
 عليه او بنفسه فهذا باطل كله ولو قال رجل لرجل قد كفلت لك باحد  
 غريمك هذين كان جايزا ويضمن الكفيل ايها شاء وكذلك لو قال قد كفلت  
 لك باحد ما ليك على هذين كان جايزا ويضمن الكفيل ايها شاء واذا  
 كفيل الرجل عن الرجل بماله بامر ورهنه المكفول عنه رهنا فيه وفاء فهو  
 جايز فان هلك الرهن عند الكفيل فهو من ماله فان اراد الكفيل المال  
 لم يرجع به وان اداه الذي عليه الاصل رجع به على الكفيل وسواء ان  
 كان هذا المال من سلم او بيع او قرض او مهر او جناية او غير ذلك  
 ولو ان رجلا كفيل عن رجل بالف درهم بامر على ان يعطيه بها هذا العبد رهنا  
 فوفقت الكفالة على هذا بغير شرط من الكفيل على المكفول له ثم ان المكفول  
 عنه الحيوان يدفع اليه العبد فان العبد لا يكون رهنا لان الكفيل لم يضمنه  
 ولا يجبر المكفول عنه على دفعه والكفالة لازمة للكفيل وان كان الكفيل  
 اشترط على الطالب فقال له اكفل لك بهذا المال عن فلان على ان ترهن به  
 فلان هذا العبد فان لم يدفعه اليه برى الكفيل من الكفالة والمال لو كان  
 لو كفيل عنه بالمال على ان يعطيه بذلك المطلوب كفيلة فوفقت الكفالة  
 للطالب على غير شرط ثم ان المكفول عنه ادى ان يعطى الكفيل كفيلة فان  
 الكفالة عن الكفيل جايزة وان كان الكفيل شرط على الطالب ان يعطيه  
 كفيلة بهذا فانما برى من كفالته فهو على شرطه ان لم يعطه كفيلة برى من  
 الكفالة وان كتب الكفيل على ذلك المكفول عنه شري بالمال فهو جايز  
 قضاء من المكفول عنه للكفيل وكذلك لو باعه شيئا واذا كفيل بنفس رجل



على ان لم يوافق به الى سنة فعليه المال الذي عليه وهو الف درهم  
ثم اعطى المكفول عنه رهنا بالمال قبل السنة فالرهن باطل لان المال  
لم يحبس بعد ولا يجوز الرهن في الكفالة بالنفس على وجه من الوجوه ولا  
صمان على المرتهن ان هلك الرهن في يديه واذا كفل رجل عن رجل بمال  
لم يجعل عليه فقال اذا حل المال فهو على فاعطى الكفيل عنه المكفول رهنا  
كان جائزا وان قال ان لم يوفى مالك عليه فهو على واعطاه بذلك رهنا  
لم يجوز الرهن وكذلك لو قال ان مات ولم يوفى مال فهو على وكذلك ان  
اخذ الكفيل بالدرك رهنا فالرهن باطل ولا ضمان على المرتهن فيه  
وكل ما ابطالنا فيه الرهن بالمال كان الرهن في يد الكفيل حتى يجعل عليه  
المال ويؤخذه فليس له ان يمسك الرهن ولو تكادى منه ابلا الى مكة  
وكفله عنه رجل بالاجر وبالحنولة واخذ الكفيل منه بذلك رهنا جاز  
لان الكفيل يؤخذ بالكفالة التي قد وجبت عليه ولو ان رجلا احل  
على رجل بمال واعطاه رهنا كان جائزا واذا كان اصل المال على كافر  
فشهدا كافرين على مسلم وكافراهما كفلا عنه بهذا المال وبعضهم كفلا  
عن بعض جازت الشهادة على الذي عليه الاصل وعلى الكافر واذا اذ  
مسلم على مسلم ما لا يحد المطلوب وادعى الطالب كفالة رجل من اهل  
الذمة عنه بالمال بامر فحجده الكفيل وشهد له بذلك ذميا جاز  
شهادتهما على الكفيل ولم يجوز على المسلم وكذلك لو كان المال عليهما في صدك  
والمسلم في صدك والصك والذمى كفلا بعه او كان الصك عليهما جميعا  
وكل واحد منهما ضامن صاحبه واذا كان الدين لرجلين على رجل فكفل  
احدهما لشريكه بخصته لم يجوز وكذلك لو كان لواحد فورثه ابنا فكفل  
احدهما لصاحبه بخصته واذا كان لرجل على رجل الف درهم فكفل بها  
عند رجل بامر او بغير امر ثم مات الطالب والمطلوب وارثه لم يكن له  
على الكفيل شيء ولو كان احتمال بها عليه على ان ابر المطلوب ثم مات  
الطالب والمطلوب وارثه فان كانت الكفالة والحالة بامر لم يكن  
الكفيل شيء وان كان بغير امر وجع بها على المحتمل عليه او الكفيل وهو  
نطوع من الكفيل واذا كفل الرجل لرجل عبده بدين على رجل وعلى عبده دين  
فهو جائز فان قضى العبد الدين بطلت الكفالة عن المولى وكان الدين على  
المكفول عنه على حاله يؤخذه واذا كفل رجل لرجل بالقدوم ثم مات  
الطالب والكفيل وارثه يرى الكفيل منه والمال على المكفول عنه على حاله  
ان كان كفله عنه بامر وان كان كفله عنه بغير امر فلا شيء على المكفول

ايضا الا ترى ان الطالب لو وهبه في حياته للكفيل ثم مات الطالب  
يرى المكفول عنه وكذلك لو كان الطالب ابرامنه المطلوب على ان  
ضمنه هذا وعلى ان احتمال به عليه هذا ثم مات الطالب والكفيل وارثه

## كتاب الصلح

ذكر عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه انه الى في شيء فقال انه  
يجوز ولولا انه صلح لردته وعن شريح قال انها امرأة صوحت على سهمها  
لم يبين لها كم ترك زوجها فملك الربية وقال ابو حنيفة ايما امرأة صوحت  
على سهمها ولم يكن لزوجها دين على الناس فكان ما اخذت اكثر من نصيبها  
من الغنم فذلك جائز وان لم يبين لها ما ترك زوجها وان كان فيما ترك  
زوجها دين فالصلح باطل وان كان نصيبها من الداهم التي ترك زوجها  
اكثر مما اخذت من الداهم لم يجوز وان اخذت عروضا فهو جائز وهو قول  
ابي يوسف ومحمد قال ابو الفضل انما يبطل الصلح على اقل من نصيبها من  
العين في حال التصديق وقد بين ذلك في موضع اخر من هذا الكتاب  
واما في حال المناكحة فالصلح جائز وروى عن عمر بن الخطاب رضي الله  
تعالى عنه قال رد المحضوم حتى تصطلموا فان فصل القضاء يحدث  
بينهم الصغائر وعن عمر بن عبد الله ان احك نساء عبدا لرجل من بني  
رضي الله تعالى عنه صالحوها على سهمها بثلاثة وثمانين الف على ان  
اخرجوها من الميراث وعن ابن عباس قال يخرج اهل الميراث وعن ابن سيرين  
قال ما ريت شرطا اصليح بين خصمين قط الا امرات استودعت ودية  
فاخترت بينهما فمنا ولتتها جارة لها فصاحت فاصلحت بينهما على ثمانين  
درهما وعن عابشة رضي الله تعالى عنها ان بريرة اتتها نسائها  
فقالن ان شئت اعددتها لاهلك عده واحدة واعتقتك فذكرت  
ذلك لاهلها فقالوا لا الا ان يكون الولد لنا فذكرت ذلك لعابشة  
رضي الله تعالى عنها لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال الولد  
لن اعتق فاشتريتها فاعتقتها فخطب رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وسلم الناس فقال ما بال قوم يشترون شروطا ليس في كتاب الله  
شرط او تنق وكتاب الله احق وكل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل  
وان كان مائة شرط ما بال قوم يقولوا احدهم اعتق يا فلان والولد لي انما الولد  
لن اعتق وعن علي رضي الله عنه انه اتاه رجلا من نجبهم ان في رجل فجاء احدهما



بخمسة رجال فشهدوا انه انجته وجا الاخر بشاهدين فشهدوا له انه  
انجته فقال على القوم ما ترون فقالوا افضل لاكثرهما فقال على اهل الشاهد  
خير من خمسة فقال على فيها قضا وصلى وسأنيكم بذلك اما الصلح فانه يقسم  
بينهما على عدد الشهود واما القضاء فيخلف احدهما ويأخذ ويأخذ البغلام  
نشاحا على اليمين اقرعت بينهما لهذا خمسة اسم ولهذا بسمهم فابها خرج  
سهم استخلفته وغلظت اليمين ويأخذ البقل باب **الصلح في القمار**  
واذا ادعى رجل في دار في يدي رجل دعوى وانكرها الذي هي في يديه ثم  
صالحه على دراهم او دنانير مسماة موزنة او حلة فهو جازي وقال ابو حنيفة  
احرم ما يكون الصلح على الانكار وكذلك كل موصوف من المكيل والموزون  
صالح عليه وان صالح على ثياب موصوفة فان ضرب لها اجل فهو جازي  
ومن ان قارقه قبل القبض لم يبطل الى وان يضرب بها اجلا ففسد الصلح ولو  
صالح على مكيل او موزون او ثياب معينة ولم يضرب بها اجلا فهو جازي وان  
قارقه قبل القبض لم يبطل وان ضرب اجلا ففسد الصلح وان صالح على حيوان  
موصوف غير معين لم يجز وان كان معين اجاز ان لم يكن فيه تاجيل وان ضربه  
على بيت منها او على بيت من غيرها او صالحه على سكنى بيت منها ابدا او قال  
يموت لم يجز وان اقر بحصة من الدار ولم يسمه او سمي ثم صالحه على بيت منها  
او على بيت من غيرها فهو جازي وكذلك لو صالحه منها على ارض او على شقص في  
ارض او على ان يزرع ارضا له مسنين مسماة ولو كان لرجل ظلة او كنيف  
شارع على طريقا فذخا صم رجل فيه واود طرجه فصالحه من ذلك على  
دراهم كان الصلح باطلا ونجاصه في طرجه متى شاء ولو كان على طريق غير  
نا فذخا صم رجل من اهل الطريق فصالحه على دراهم مسماة كان جازيا ولو صالحه  
على مائة درهم على ان يطرخ الظلة عن هذا الطريق كان جازيا لان فيه منفعة  
لاهل الطريق ولو ادعى حقا في دار في يدي رجل فصالحه من ذلك على خذمة  
عبد لنفسه شهرا او على لبس هذا الثوب فهو جازي وكذلك لو صالحه على ان  
يركب دابته هذه الى بغداد فهو جازي فان مات المدعى والمدعى عليه وفدخا  
عشرة ايام فانه يجوز من الصلح بقدر ما خذمه ويرجع في دعواه بقدر ما بقي  
فان تققت الدابة بعد ما ركبها نصف الطريق او مات العبد وقد خذ  
نصف الشهر فهو على دعواه في النصف وكذلك لو صالحه على سكنى بيت  
فانه يدم ولو صالحه من دعواه على كذا راع مسماة من هذه الدار لم يجز في قول  
ابن حنيفة ويجوز في قول ابى يوسف ومحمد ومالك الله وكذلك الخمران  
من الارض ولو ادعى ارض مسماة في دار فاصطلمها على دراهم مسماة كان

جائز في قوطم جميعا لانه لو ادعى حقا فيها لم يسمه فصالحه منها على شيء  
معلوم جاز ولو ادعى كل واحد منهما في دار في يدي صاحبه حقا ثم اصطلمها  
على ان يسم كل واحد منهما لصاحبه ما في يديه بغير تسمية ولا اقرار فهو جازي  
ولو ادعى رجل في ارض دعوى فصالحه على طعام بعينه مجاز فانه فهو جازي  
وكذلك على دراهم بعينها بغير وزن ولو صالحه على عبد بعينه لم يره  
فهو بالخيار اذا رآه وكذلك الرد بالعيب في الصلح بمنزلة البيع ويرجع  
بحصة البيع في الدعوى اذا لم يتهبها رده واذا استحق نصف العبد من  
يديه كان بالخيار ان شاء رده ما بقي في يديه وكان على دعواه وان شاء  
امسك وكان على نصف دعواه ولو ادعى رجل في دار رجل دعوى فصالحه  
عنه احد بامر او بغير امره بانكارا او باقرارا فان ذلك جائز ولا شيء للمصالح  
من حق المدعى انما يكون للذي في يديه الدار ولا يجب المال على المصالح الا  
ان يضمنه الذي صالحه فاصالحه على عبد بعينه فوجد به عيبا فرده او  
استحق او وجد حرا او مديرا او مكاتبعا في دعواه ولم يكن له على المصالح  
شيء ولو صالحه على دراهم مسماة وضمنها له فدفعها اليه فاستحققت  
او وجد فيها ذبوقا او ستوقا فله ان يرجع بذلك على الذي صالحه  
دون الذي في يديه الدار ولو صالحه على دراهم وضمنها ثم قال لا اؤد  
بجبرته على ان يوديها ولو لم يكن ضمنها لم يكن عليه شيء انما صالحه عن  
المدعى عليه فان قبل لزمه المال والالم يكن له على هذا المصالح شيء ولو ادعى  
في دار رجل حقا فصالحه على دراهم ودفعها اليه ثم استحققت الدار  
يدين المدعى عليه كان له ان يرجع بدراهم ولو كان صالحا عنه غيره رجع  
المصالح بدراهم ولو استحق نصفها لم يرجع على المدعى بشيء وكذلك لو  
استحق بيتا منها معلوم واذا ادعى في بيت في يدي رجل دعوى فصالحه  
من ذلك على ان يبيت على سطحه سنة فهو جازي الا نرى انه لو استأجره  
منه جاز قال ابو الفضل باوله بعض مشايخنا على السطح المحجر ولو ادعى  
نصف الدار واقران نصفها للذي هي في يديه فصالحه الذي هي في يديه  
على دراهم مسماة ودفعها اليه ثم استحق نصف الدار رجع عليه بنصف  
الدراهم وكان ما استحق بينهما جميعا ولو كان لم يقر المدعى للذي هي في  
يديه بحق فيها او قال نصفها لي ونصفها لفلان وقال الاخر كذب نصفها  
في نصفها الاخر لا ادري لمن هو او قال كلها لي لم يرجع عليه بشيء من الدراهم  
واذا كانت الدار وديفة في يدي المدعى عليه فصالح المدعى من ذلك  
من دعواه فيها على شيء لم يرجع به على المودع الا ان يكون امره بذلك



وإذا صالح الرجل الرجل من دعواه في دار لم يعاينها الشهود ولا عرفوها  
 بحدودها ثم خاصه في دار وزعم انها غير الذي صالحه عنها وقال  
 المدعى عليه هي تلك تخالفا وتراد الصلح وعاد في الدعوى ولو ان دارا  
 في يدي ورفقة ادعى رجل فيها حقا وبعضهم غايب فصالح الشاهد  
 المدعى على شيء مسمى من جميع حقه فهو جائز والدار للورثة على جاهلها ولا  
 يرجع هذا المصالح فيما بينه وبين شركائه على حجة المدعى فان لم يظفر  
 بدعواه ولم يكن له بينة فله ان يرجع على المدعى بحصة شركائه في اليوم  
 الا ترى لو ان رجلا ادعى دارا في يدي رجل فصالحه رجل منها على عبده  
 على ان تكون الدار له وخاصم الذي في يديه الدار فلم يظفر بشيء كان  
 له ان يرجع على المدعى بالعبدا وبقيته ان كان هلك عنده ولو ان رجلين  
 ادعيا دارا في يدي رجل وقالوا ورثناها عن بنتنا ومحمدنا الرجل  
 ثم صالح احدهما عن حصته من هذه الدعوى على مائة درهم فاراد  
 شريكه ان يشركه في هذه المائة لم يكن له ذلك ولم يكن لها ان تأخذ من الدار  
 شيئا الا ان تقم البينة وذكر ابراهيم بن رستم ان ابا يوسف قال يشرك  
 وان محمدا قال لا تشاؤكه ولو صالح احدهما عن جميع دعواهما على مائة  
 درهم وضمن له تسليم احده فان سلم الاخر ذلك جاز له واخذ نصف  
 المائة وان لم يسلم كل واحد على دعواه ورد المصالح نصف المائة ولا  
 ان رجلا ادعى دارا في يدي رجل فقال هي ولاخوي فاقرا الذي هي في  
 يديه بذلك ثم اشترى نصفه لم يكن لاختوته ان يشاؤكه في الثمن  
 وكذلك الصلح ولو ادعاه دارا في يدي رجل فاصطلحا على ان يسكنها الذي  
 هي في يديه سنة ثم يدفعها الى المدعى فهذا جائز ولو ان رجلا اشترى  
 دارا فاختذها مسجدا ثم ادعى رجل فيها دعوى فصالحه الذي بنا  
 المسجد والذي بين اهلهم المسجد فهو جائز وكذلك لو كان باع الدار  
 او وهبها لابن له صغيرا او لغيره او لغيرها عن جاهلها ثم صالح عنها  
 واذا انكر المدعى عليه دعوى المدعى بعد الاقرار ثم صلحها او انكرها  
 ثم انكره كان محققا في دعواه فالصلح ما هن وهو انتم في الجحد الا ترى  
 انه كان عليه دين فحجده ثم ابراه الطالب منه ان الرأفة جائزه وانظر  
 انتم في الجحد واذا ادعى في دار في يدي رجل دعوى فصالحه منها  
 خذمة عبد سنة فقتل العبد خطاء فاخذوا قيمته فصالح الخذمة  
 بالخيار ان يشا اشترى له عبدا بخدمة كذلك وان شاء تركه كان  
 حقه وقال محمد اذا قتل العبد فقد انتقض الصلح ويعود على دعواه

وكذلك لو كان سكني بيتا فهدمه رجل ولو انه قدم من غير فعل احد  
 فقال صاحب البيت انا ابنيه لك فان شاء صاحب السكني رضى  
 بذلك وان شاء كان على حقه ولو كان عبدا فاعتقه صاحب الصلح  
 جاز عتقه وكذا صاحب الخذمة على حقه وكذلك لو قتل صاحب الخذمة  
 كان عليه قيمته والقول فيه كالقول في العبد المقتول الاول ولو ان رجل  
 العبد او البيت باعه لم يجز لما فيه من الخذمة والسكني ولساكن الخذمة  
 والسكني ان يواجرها وان يخرج بالعبد من المصر الى اهله ولو ادعى رجل  
 في حائط رجل موضع جذع او ادعى في داره طريقا او مسيلا فحجده  
 ثم صالحه على دراهم معلومة جاز ولو ادعى في ارضه حقا فصلح  
 المطلوب على شرب نهر شهر لم يجز ولو صالحه على ان يسيل ماؤه فيها او  
 على ان يسيل نهر فيها لم يجز ولو صالحه على عشب نهر بارضه او على شرب  
 بئر او عين فهو جائز وكذلك لو ادعى عشب نهر او بئر او عين فصالحه به  
 على شيء معلوم ولو ادعى في دار في يدي رجل دعوى فصالحه من ذلك  
 على عبد وعلى مائة درهم وقيمة العبد مائة درهم ثم استحق العبد  
 رجع في نصف دعواه فان كان الذي في يديه الدار اخذ من المدعى  
 ثوبا رجع المدعى في نصف الدعوى ونصف الثوب ولو كان استحق  
 الثوب رجع على الذي في يديه الدار بحصة الثوب من قيمة العبد  
 والدرهم ثم ينظر كم ادعى من الدار فيقوم ذلك ويقوم الثوب فان  
 كانت قيمتها سواء رجع بنصف العبد وبنصف الدراهم وان  
 اختلفا في قيمة الحق في الدار فقال الطالب كان لي نصف الدار وقال  
 المدعى قبله بل كان لي ثلثها فالقول قول الذي في يديه الدار مع  
 يمينه الا ترى لو ان رجلا باع طعاما من رجل مائة درهم ودفعها  
 وقبضه الطعام ثم وجد به عيبا فرده فقال البائع كان طعامي الذي  
 بعته حنطة وقال المشتري كان نصف كرا فالقول قول المشتري  
 مع يمينه وكذلك لو اشترى سقفا في دار بعبد واستحق العبد فقال  
 الذي قبض الشقص انها كان ثلث الدار وقال الاخر كان نصف الدار  
 فالقول قول الذي في يديه الدار ولو ادعى رجل في دار رجل حقا فانكره  
 ثم صالحه على سكني بيت منها معلوم بسنين مسماة فهو جائز فان مات  
 صاحب السكني كان ما في يديه لورثته وكذلك لو مات صاحب الدار  
 فالسكني لصاحبها على حاله ولا يشبه الصلح في هذا الاجارة وقال محمد  
 يبطل ما بقي من السكني ويرجع المدعى على دعوته بقدر ما يبطل من السكني



ولو كانت دار في يدي ثلاثة نفر في يدي كل واحد منهما منزل منها  
وساحتها على حاتها فاختصموا فيها فكل واحد منهما ما في يديه والساح  
بينهم اثلاث فان اصطالحوا على ان يقضى بينهم على ان يفلان نصف الساحة  
ولكل واحد من الآخرين ربعها فهو جائز وان اشتربا احدهم لنفسه  
نصف المنزل الذي في يدي صاحبه جاز ولو كانت الدار في يدي رجلين  
ميراث وفي يدي اخر منها منزل فقال احدهما للدار بيني وبينك نصفين  
وقال الاخر بل هي كلها لي فللذي ادعى جميعا ما في يديه ونصف ما في يدي  
صاحبه والساحة بينهما نصفان وان اصطالحوا قبل القضاء ان تكون  
الدار بينهما نصفين او على الثلث والثلثين فهو جائز والصلح بعد  
في جميع ذلك كان جائزا ايضا ولو كان احدهما نازلا في منزل في الدار  
والاخر في علو ذلك المنزل وادعى كل واحد منهما جميع الدار فكل  
واحد منهما ما في يديه والساحة بينهما نصفان ولو اصطالحا قبل  
او بعده على ان لصاحب السفلى العلو ونصف الساحة ولصاحب  
العلو السفلى ونصف الساحة جاز واذا كانت الحايطة بين دارين  
لرجل واحد واحد يدعى انما له وكل واحد منهما عليه جدر  
وجذوع احدهما اكثر من جذوع الاخر كان للاخر ان يزيد في جدره  
حتى تكون جذوعه مثل جذوع صاحبه وقال ابو حنيفة رحمه الله  
ليس لواحد منهما ان يبني على هذا الحايطة ولا يفتح فيه كوة ولا بابا  
وان اصطالحا على ان يكون الحايطة باصله لاحدهما وعلى ان يكون الاخر  
موضع جذوعه وعلى ان يبني عليه حايطة مسمى معروفا يحمل عليه جدره  
معلومة فهو باطل واذا اختصم رجلا في حايطة فاصطالحا على ان يبنيا  
وكان نحوفا وعلى ان يبنياه على ان لاحدهما ثلثه والاخر ثلثاه والنفقة  
عليهما على قدر ذلك وعلى ان يحمل عليه من الجذوع قدر ذلك فهو جائز  
ولو كان بيت في يدي رجل له سطح فادعى رجل فيه دعوى واصطالحا  
ان يكون البيت لاحدهما ويكون سطحه للاخر لم يجز لان سطحه لاني  
عليه ولو كان عليه بناء او حجرة فاصطالحا على ان يكون لاحدهما العلو والاخر  
سفله جاز ولو كانت دار في يدي قوم في يد كل رجل منهم ناحية فاختصم  
درج فيها معقود نازح في سفليها في يدي احدهما وظهر الدرج طريق  
للاخر الى منزله فانه يقضى بالدرج كلها لصاحب السفلى غير ان لصاحب  
العلو طريقه عليها على حاله ولو كان راس هذه الدار حجرة  
على منزل لصاحب السفلى وهو طريق لصاحب العلو الى غرفه له فاختصم

في راس كلة لصاحب السفلى ولصاحب العلو الممر عليه على حاله  
ولو كان بيتا سفلى في يدي رجل وبيت علو عليه في يدي اخر فان شققت  
البيت السفلى وجذوعه وجراده وبواريه وطينه لصاحب  
السفلى غير ان لصاحب العلو سكناه في ذلك كله وكذلك الدرج والرواق  
ولو اصطالحا على ان يكون الدرج والرواق بينهما نصفين اجرت ذلك  
قبل القضاء وبعده ولو ان بيتا في يدي رجل وفوقه بيت في يدي  
اخر وكل واحد منهما مقر لصاحبه بما في يديه فوهن البنيان جميعا  
فاصطالحا على ان ينقض كل واحد منهما ما بينه وبينه على مثل ما كان عليه  
فان ذلك جائز ويؤخذ صاحب السفلى بالبناء واذا كان لرجل نخلة  
في ملكه فخرج منها سقها الى ملك غيره فاراد الاخر قطع شقتها  
فله ذلك فان صالحه ربا النخلة ان يترك السقف على دراهم مسماة  
لم يجز ولو ان نهرا بين قومين فاصطالحوا في كونه او حصصه لم يسا  
او ينظروا على ان النفقة على ذلك بحصصهم فهو جائز عليهم اذا كان فيه  
ضرر عام فاذا كانت القنطرة عمل لا يضر تركها لا اجبرهم عليها وكذلك  
المسناة فاما الكرى فاني اجبرهم عليه لان في تركه ضرر عام ولو ان رجلا  
ادعى زرعاً في ارض رجل فصالحه ربا الارض من ذلك الزرع على دراهم  
جاز وكذلك لو ادعى نصفه ولو كانت ارضا لرجلين فيها زرع لهما فادعاه  
رجل فحجراه فصالح احدهما على ان اعطاه مائة درهم على ان يسلم نصف  
الزرع للمدعى من قبل ان يصفوا الزرع والارض الذي هو في يديه ونصف الزرع  
لصالح يجبر على قلعه ولا يجوز ذلك وكذلك هذا في البيع وكذلك النخل  
والشجر ولو ادعى رجل شقفا في دار في يدي رجل فصالحه منه على سكتي  
بيت من هذه الدار معلوم عشرين سنين فهو جائز فان اجره من الذي ملكه  
جاز وقال محمد لا يجوز فان استاجر الذي كان في يديه فقبضه حتى  
مضى الاجل ابطلت عداد المدعى على دعواه ولو باع هذه السكتي بيعا  
من رجل لم يجز بيع السكتي ولو صالحه الذي كانت الدار في يديه من هذه  
السكتي على دراهم جاز وكذلك لو صالحه من الدراهم على فانيرو قبضها  
قبلا ان يتفرقا فهو جائز وان قبض بعضها ثم تفرقا جاز بمقدار ما قبض  
وتبرج بحصته ما بقي من الدراهم والاقرار من المدعى الذي في يديه الشيء  
على وجه الصلح لا ينفقه من الدعوى اذا بطل الصلح بوجه من الوجوه  
والاقرار من الذي هو في يديه عند الصلح للمدعى بوجه رده اذا بطل  
الصلح وقال ابو يوسف ومحمد كل شيء وقع الصلح عليه مما لو استحق رجوع



بقيته فله ان يبيعه قبل ان يقبضه وكل شيء يرجع فيه على دعواه فليس  
بيعه قبل القبض وكذلك في قول ابن حنيفة الا القطار ولو ادعى في دار  
في يدي رجل حقا فصالحه منه على عشرين ودفع اليه احدها ومات  
الاخر في يديه فالمدعي بالخيار ان شاء رد العبد الذي قبضه وعاد في  
دعواه وان شاء امسكه ورجع بحصة العبد الميت في دعواه ولو كان ادعى  
في ارض حقا فصالحه منها على ارض اخرى باقرار ففرقت الارض التي وقع  
الصالح عليها فان شاء المدعي رضيا بها وان شاء تركها ان كان قد فقصها  
الفرق وان غرقت الارض التي ادعى فيها قبل ان يصل اليها المصالح عنها  
ونقصها الفرق فهو بالخيار ان شاء امضى الصلح وان شاء دعه وان كان  
الصالح وقع على انكار لم يكن فيه ما يخار لانه بمنزلة القاصب ولو ادعى سكنى في  
دار وصيه من رب الدار فحجده او اقربه ثم صالح عنه على شيء جان  
وكذلك لو صالحه على سكنى دار ولو ادعى رجل دارا في يد رجل فصالحه منها  
على دراهم مسماة او على شيء من الحيوان على ان يزيده الاخر كحفظه جده  
وليس عنده طعام لم يجز الا ترى انه باعه عبدا بدراهم واشترط المشتري  
مع العبد طعاما وليس عنده كان البيع فاسدا ولو ادعى في دار رجل  
طريقا فصالحه منه على دراهم او على طريق في دار اخرى كان جائزا بعد  
ان يبني الطريق لو كان لرجل باب في غرفة او كوة فاداه جار فخاصمه فان ذلك  
خصومته بدراهم صالحه عليها فالصلح باطل وله ان يترك بابا ولو  
على جالهما لانها في غير ملك احد **باب الصلح في الشفاعة** واذا  
وجبت الشفاعة للشفيع في دار فصالحه المشتري على ان اعطاه الدار  
الشفيع على الثمن شيئا معلوما جاز ولو اخصما في الشفعة شريك وجاز  
فاصلحا على ان ياخذها بينهما نصفين وسلمها لهما المشتري جان فاذا  
اشترى الرجل دارا فخاصم رجل في شقص منها وطلب الشفعة فيما بقي  
ثم صالحه المشتري على نصف الدار بنصف الثمن على ان يبرأ من الدعوى  
جاز ولو ان رجلا ادعى في دار في يدي رجل حقا او ادعاها كلها فصالحه  
على دراهم فلا شفعة للشفيع فيها فان خاصمه في الشفعة فسلم له نصف  
الدار بنصف الدراهم التي صالح عليها المشتري جاز ولو اشترى ارضا  
فسلم الشفيع الشفعة ثم حجدا للتسليم وخاصمه فصالحه على ان اعطاه  
نصف الارض بنصف الثمن جاز واذا مات الشفيع ثم صالح الورثة  
المشتري على نصف الدار بنصف الثمن جاز واذا ادعى رجل شفعة في دار  
فصالحه المشتري على ان يسلم له دارا اخرى بدراهم مسماة على ان يسلم له

الشفعة فهذا فاسد ارايت لو باعه عبدا بالف درهم على ان يسلم له  
لم يكن فاسدا واذا ادعى رجل شفعة في عبد فلقى المشتري فصالحه من  
شفعته على ان يسلم له نصف العبد بنصف الثمن وسمى كره هو فهو جائز  
لان باعه اياه بيعا **باب الصلح الفاسد** واذا ادعى رجل في دار  
حقا فصالحه الذي هي في يديه على عبد الى اجل فالصلح فاسد وان كان صالحا  
من حقه فقد اقر له بالحق والقول فيه قول المدعي عليه وان كان صالحا  
من دعواه لم يكن ذلك افراد وكذلك لو صالحه على دراهم مسماة الى  
المصدا وما اشبهه ولو ادعى رجل في عبد رجل دعوى فصالحه على  
غلة شهر لم يجز وكذلك الصلح عن غلة الدار وثمر النخيل ولو ادعى  
رجل قبل رجل الف درهم ديناً فصالحه منها على عشرة دنانير الى اجل لم  
يجز وان كان احدا وكذلك لو صالحه منها على طعام موصوف وسمى له اجلا  
او لم يسمه وفارقه قبل القبض وكذلك لو صالحه عنه غيره ولو صالحه على  
حصة فصالحه على سود مثلها او اقل ولو ادعى رجل على رجل الف درهم  
سود فصالحه منها بعد الانكار على الف درهم حصة الى اجل لم يجز ولو  
باع منه عبدا بالف درهم سود ثم صالحه منها على الف درهم ومائة  
بهرجه لم يجز وكذلك لو صالحه على شيء منها ما يكال او يوزن بغير  
عينه لم يجز لانه بمنزلة بيع ما ليس عنده ولو كان لرجل قبل رجل الف درهم  
فرض او بيع او غصب غلة الكوفة فصالحه منها على خمسمائة درهم حصة  
نفدا ونقد ها اياه فهو جائز وان تفرقا قبل ان يقبضه فله خمسمائة غلة  
الكوفة لانه قد ابراه مما يفرج يعقوب عن هذا وقال اذا صالحه  
على خمسمائة اجود من دراهم لم يجز وهو قول محمد رحمه الله واذا كان  
لرجل على رجل الف درهم فصالحه منها على مائة درهم على ان بها هذا  
الثوب او على ان تواجره بها هذه الدار فهو فاسد وكذلك لو صالحه  
مها على عبد بعينه على ان يشتريه منه بمائة درهم وكذلك لو صالحه  
مها على دار على ان يسكنها الذي عليه الدين سنة او كان عبدا قاتلا  
خدمته ولو ادعى في غنم رجل دعوى فصالحه منها على صوفها التي على  
على ان يجزه من ساعته جاز في قول ابن يوسف ولا يجوز في قول محمد  
صالحه على البانها التي في ضرعها لم يجز وكذلك الولد في البطن ولو  
ادعى في يدي رجل حقا فصالحه على ان يسلم صبي المدعى منه لم يجز وكذلك  
لو صالحه على ما فيها من الصيد اذا كان لا يوجد الا بصيد وان كان مخلوطا  
واذا كان الصيد مخلوطا بغير صيد كان الصلح جائزا وله الخيار



اذا راه ولو ادعى في عبده دعوى فصالحه من ذلك على تخاتم معلومة من  
دقيق هذه الحنطة وعلى ابطال من لم يشاة لم يجوز بيع ذلك  
وكذلك لو صالحه على عيادتي ولو ادعى قبل رجل مائة درهم وكر حنطة  
سلم فصالحه من ذلك على عشرين دينارا لم يجوز اذا كان راس المال درهم  
لانها صفقة واحدة واذا كان راس المال خمسة دنانير فصالحه  
منها على عشرين دينارا واجبة منها راس المال السلم جائز وروى عن ابى  
اسحاق الشيباني قال سالت عبدا لله بن معقل عن رجل كان له عليه عشق اكراد  
حنطة فاشترت بهامته ارضا فقال لي خذ راس مالك وقال ابو حنيفة  
الشريفي هذا باطل والسلم على حاله وكذلك الصلح وعن طاوس السلم رجل الى  
رجل حل دون فلم يجد عنده حل وقاراد ان يعطيه حل حسن كله فقال  
ذلك بن عباس فكرهه وعن ابى سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم انه نهى عن بيع ما في بطون الانعام وعن بيع ما في ضرعها  
الا بكفيل وعن بيع العبد الابن وعن بيع ضربه القابض وعن بيع الصدقة  
حتى يقبض وعن بيع الفتم حتى يقسم وعن محمد بن زيد قال سالت  
ابن عمر رضي الله تعالى عنه فقلت اني اسلم الى رجل الف درهم واقول  
ان اعطيتني برا فبكذا وان كان شعيرا فبكذا فقال سم في كل نوع منها  
ورقاسما فان اعطاك ذلك والا فخذ راس مالك وعن ابن عباس  
رضي الله عنه انه نهى عن بيع اللبن في الضروع والحمل في البطن واذا  
صالحه من مسلم على راس ماله ثم صالحه من راس المال على شيء اخر يدا  
بيد لم يجوز ولو اسلم الرجل دراهما في شيء مسلما فاسدا وتفرقا كان له ان  
ياخذ يد راهمه ما بداله يدا بيد ولو ادعى عبدا في يدي رجل ثم صالحه  
منه على دراهما او دنانير موجلة والعبد قايم او هالك جاز وان صالحه  
على طعام موجلا جاز ان كان العبد قايما ولم يجوز ان كان العبد هالكا  
لم يكن فيه اجل جاز وان كان بعينه فدفعه اليه قبل ان يتفرقا وان فاقه  
قبل ان يقبضه ولم يكن بعينه والعبد هالك بطروا ان صالحه على ثياب  
موجلة والعبد هالك لم يجوز باب المهايياه واذا كانت الدارين  
رجلين فيها بنا على ان يسكن كل واحد منهما منزلا منها معلوما وبولج  
وياكل غلته فهو جائز وليس لاحدهما ان يحدث فيه بناء ولا ينقصه  
ولا يفتق بابا في حايطة الا بضرنا صاحبه وكذلك لو تهايا بنا على ان يكون  
السفلى في يدا حدهما والعلو في يدا الاخر وكذلك التهايا في الدارين  
على السكنى او بقلة جائزة وكذلك التهايا في الدار الواحدة السكنى

او الغلة الا ان تكون غلة الدار ان فصلت في يدا حدهما شراكة ضما  
فيها وهذا قولهم جميعا والنهاية في الخدمة في العبد الواحد وفي القدر  
جائز وعلى الغلة باطل في قول ابى حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد  
يجوز على غلة العبدين ولا يجوز على غلة العبد الواحد والنهاية في الركوب  
او الغلة في الدنانير جائز وعلى الغلة باطل في قول ابى يوسف ومحمد ولا يجوز  
في قول ابى حنيفة فيما يعلم ابو يوسف في المهايياه في الدواب في ركوب  
ولا غلة والنهاية في دار وعبد على السكنى والخدمة جائز وعلى الغلة  
باطل في قول ابى حنيفة وهو جائز في قول ابى يوسف ومحمد رحمه الله  
تعالى ولو تهايا بنا في ارض على ان يزرع كل واحد منهما طائفة منها مغن  
وبواجرها جاز ولهما ان يبطل المهايياه ويقبضهما اذا بدا لهما اولا  
وورثتهما في ذلك بمنزلهما وكذلك المهايياه في دار وارض على ان يسكن  
هذه الدار ويزرع هذه الارض وكذلك المهايياه في دار وحلم  
ولو كانت المهايياه في نخل او شجر على ان ياكل هذا غلة النخل وهذا غلة الشجر  
كان باطلا لان هذا من النخل والشجر بمنزلة راس الحاشية واولاد الجوار  
ولو كانت المهايياه في منزل واحد على ان يسكن احدهما سفله والاخر علوه  
فهو المملوك ان لصاحبه ان يسكن مع صاحب السفلى وورثته في ذلك  
بمنزله ولو ادعى رجل في دار في يدي رجل حقا فهاياه على ان يترك شيئا  
منها من غير صلح واح على ان يكف عن الخصومة حتى بدوله ان يجاهم على انه  
لا يسكن سكنى هذا البيت شيئا ولا يلزمه بخروجه منه حق جاز ولو تكلا  
في المهايياه في منزل واحد على ان يسكن احدهما سفله والاخر علوه وترضا  
عليها ثم نقضناهما لم يلزم واحد منهما من ذلك شيء واذا كانت جارية بين  
رجلين فخاف كل واحد منهما صاحبه عليها فقال احدهما يكون عندك يوما  
وعندي يوما وقال الاخر بل نصفها على يد عدل لم اضعها على يد عدل لغير  
رضاها جميعا وجعلتها عند كل واحد منهما يوما وشهرا فان تنازعا فيها  
بدا بدافع بينهما وان شاء بدا باحدهما من غير قربة فان تهايا على الخدمة  
في عبد وامه واشترطا على كل واحد منهما طعاما دمه جاز استحصانا  
وان اشترطا الكثرة لم يجوز الا ان بينا شيئا معروفا فيجوز استحصانا  
ولو كانت غنم بين رجلين فهايا على ان يرعا كل واحد منهما شهرا او على ان  
يستاجرهما اجيرا جاز والعبد والحرف في ذلك سواء وكذلك والى الصغر  
وان تهايا على الخدمة في اميتين ثم وطئ احدهما الامة التي عنده فغلت  
فسدت المهايياه وكذلك لو ماتت او ابلت ولو استخدمها الشهر كله الا



ثلاثة ايام في اول الشهر ثم مرضت او ابلت تقضنا الاخر من شهر ثلاثة ايام ثم يستقبلان المهاياه ولولم ينقضه الثلاثة الايام حتى تم الشهر في خدمته لم يكن عليه في ذلك شيء وكذلك لو ابلت احدهما الشهر كله واستخدم الاخر الاخرى الشهر كله لم يكن عليه في تلك الخدمة ضمان ولا اجر وان عطلت احدهما في الخدمة لم يضمنها صاحبا وكذلك السكنى في المنزل ولو اهلهم من سكنى احدهما واحترقت من نار او قده فيها لم يضمن ولو توفى فيه فلولق رجل بوضوبه او وضع له شيئا او جلس فيه او ربط فيه دابة فقتلها من اهل الدار وغيره لم يضمن ولو بنا فيه بيتا واحترق فيه بيتا فان ابا حنيفة قال في هذه هوضان ويرفع عنه بقدر حصته واذا تهايبا الرجل في حاد من على ان يخدم احدهما هذا سنة بفصل حد منها والاخرى هذا الاخر سنتين فهو جائز فان ولدت احدهما امة ومدة المهاياه طويبة فيها كانت خدمته بينهما فاذا مات احدهما لم يكن عليه دين لم يكن لورثته ان يعدها المهاياه ولكن نصيبه يباع في دينه ولو باع احدهما نصيبه يباع فاسدا ولم يسلم لم يبطل المهاياه في عقار ولا غيرها وان سلت بطلت المهاياه ولو كان الباع جازا بطلت المهاياه ان سلم ولم يسلم وكذلك لو كان المشتري بالخيار وان كان الخيار للبايع لم يبطل المهاياه الا ان يضي الباع **باب**  
**صلح الاب والوصي والوارث** واذا كان للصبي دارا وعبد فادعى رجل فيه دعوى فصالحه ابوه على شيء من مال الصبي نظر في ذلك فان كان للدمعي بينة على دعواه وكان ما اعطاه من مال الصبي مثل حق المدعي او اكثر منه مما يتقاي الناس فيه جاز وان كان اقل منه بشي كثير لم يجز ان كان له بينة وان لم تكن له بينة على دعواه لم يجز الصلح من مال الصبي ولو ادعى الاب حقا للصبي في مثل ذلك ثم صالح منه على شيء وقبضه وهو مثله او اقل منه مما يتقاي الناس فيه جاز وان كان اقل منه بشي كثير لم يجز ان كان له بينة وان لم تكن له بينة على حقه فالصلح جائز وكذلك الوصي والمجد ولا يجوز صلح غيره هولا على الصبي ولا عنه والمعتوه بمنزلة الصبي ولو كان للصبي دين على رجل فصالحه ابوه على بعض وحط عنه بعضا فان كان الاب هو ولي مبايعته جاز الحط في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وهو ضامن لما حط وان لم يكن ولي مبايعته لم يحطه وكذلك الوصي لو ادعى الوصي شيئا في دار فجد رب الدار فصالحه الوصي على دراهم وقبضها فان ذلك جائز ان لم يكن لهم بينة على الاصل وكانوا صفارا او كبارا فان كان لهم بينة وكان ما قبض مثل قيمته ذلك او اقل مما يتقاي الناس فيه جاز عليهم جميعا في قول ابي حنيفة ولا يجوز في

قول ابي يوسف ومحمد على الكبار في حصتهم الابرضاهم ان كانت لهم بينة او لم تكن وصلح من الام والاخ على الصبي مثل صلح وصي الاب في غير العقار فاذا كان على الميت دين او وصي بوصية فصالح الوصي من دعوى له في دار او على ما ذكرت لك من الورثة اذا كانوا صفارا واذا ادعى الوارث الكبير قبل الوصي بمرات من ضمانت ورفيق او امتعة فحجده ثم صالحه من جميع ذلك على عبد او ثوب معلوم جاز وكذلك لو قال افتدى منك عين هذا فان كانا وارثين ادعى ذلك قبله فصالحه احدهما على عرض من غير افراد لم يكن للاخر ان يرجع على الوصي بشي وله ان يستخلفه وان اراد ان يشارك اخاه فيما قبض فله ذلك اذا كان ما ادعيه مستهلكا لا ان يعطيه نصف ما ادعى وان كانت الورثة صفارا او كبارا فصالح الوصي الكبار من دعواتهم ودعوى الصغار على دراهم وقبضها الكبار او تفقوا على الصغار حصتهم لم يجز ذلك على الصغار وللصغار ان يرجعوا بحصتهم على الوصي ويرجع بها الوصي الكبار واذا اقر الوصي ان لاحد الورثة عنده من ميراثه كذا كذا درهم فلا ريب في الورثة ان يرجعوا على الوصي بحصتهم كما اقر هذا لم يكن لهم ذلك ولكن ما اقر به هذا فهو بينهم على الموارث واذا اقر الوصي ان عنده الف درهم لميت وليت ابنا ثم صالح احدهما من حصته على اربعماية درهم من مال الوصي لم يجز لانه اعطاه اقل من حصته وكذلك لو كان مع الالف متاع ولو كان الوصي استهلك ذلك جاز الصلح على اربعماية درهم لانه حط عنه طائفة من دين عليه وان امات الرجل وترك ابنا وامرا وترك رقيقا ومتاعا وامتعة فقبضها الابن واستهلكها ولم يستهلكها ثم صالحته المرأة بعد اقرارها بالكاف على اربعة مائة او اربعة مائة جاز ذلك وصلح معه قبل صلح الاجنبي مع الاجنبي في الدعوى فان كان الميراث دين وعين وصالح الابن المرأة من ذلك كله ما خلا المال العين والدين فهو جائز وان كتب في كتاب البراة اني دفعت اليك جميع حصتك من المال العين فهو جائز وان كتب فيه اني عجلت لك ميراثك من كل دين على الناس من غير شرط شرطه على فهو جائز ويبر الغرماء عن حصتهم من الدين واذا مات الرجل وصي بثلاثة لرجل وترك ورثة فيهم الصغير والكبير فطلب الوصي له وصية فصالحه بعض الورثة على دراهم مسماة على ان يسلم ذلك خاصة دون بقية الورثة فان كان الميراث ليس فيه مال غايب ولا مال غير حاضر يكون ثلثه مثل ذلك فاني اجيز الصلح ان كان المال العين في يد المصالح وكان الميراث رقيق وعقار وان كان في الميراث دين لم يجز ذلك وان كان فيه عين ثلثة مثلها اعطى او اكثر لم يجز الصلح وان كان المال العين في يد الوصي وكان ما اعطى



اكثر من ثلثه ثم تفرقوا قبل ان يقبض الوارث من يدى الوصى بعض من الصلح  
حصه المالا العين وجان فيما سوى ذلك وكذلك ان صالحه على ذابروكو  
صالحه على مكيل وموزون بعينه جاز وان كان بغير عينه لم يجز لانها صفة  
واحدة وان صالحه على ثياب موصوفة موجهة ثم تفرقوا قبل ان يقبض الوارث  
حصه الموصى له من المالا العين بطل عن الثياب حصه المالا العين ولو كان هذا  
الصلح في مال الوارث على ان يسلم الموصى له جميع وصيته بين الورثة على سبيل  
فكان القول فيه مثل ذلك في جميع ما في هذا الكتاب وصلاح الوارث الموصى له  
وصلاح الوارث في جميع ذلك سواء وكذلك لو كان الميراث في يد الموصى له  
فصلاح الوارث على ان اعطاه دراهم على ان يسلم ميراثهم له ولو كان الميراث  
مال عين وحلي وجوهر لا يخلص الابصر ومتاع والورثة رجلان كبيران وصغيران  
وصى ورجل موصى له فاصطفا على ان قوموا ذلك قيمة عدل فسموا الاكبرين  
حلياً بعينه وثياب او متاع وكذلك الاخر والصغير والموصى له وانفذوا  
ذلك فيما بينهم وجعلوه لصاحبه بتلك القيمة ولم يتقابضوا لم يجز لما فيه من  
الصرف ولو كان وارثاً منهم اشترى رقيقاً ومتاعاً بالف درهم ثم ان  
الوارث الاخر اشترى منهم حلياً فيه جوهر بالف درهم على ان يحسب له نصيبه  
لم يجز ذلك من قبل انه لم ينفذ وان حصته مما عليه دين والوارث الصغير  
والموصى له لم يقبضا من حصته من ذلك غير انه يجوز له من ذلك ان يجزى حصته  
ان كان مميزاً **باب الصلح والوصايا** واذا اوصى الرجل لرجل بجزء  
عبده سنة وهو يخرج من ثلثه فصالحه الوارث من الخذمة على دراهم  
او على سكنى بيت او على خذمة خادم اخر او على ركوب دابة او لبس ثوب شهر  
فهو جائز وكذلك لو فعل ذلك وصى الوارث الصغير فان مات العبد الموصى له  
بخذمته بعد ما قبض الموصى له ما صالحه عليه فهو جائز وان صالحه على ثوب  
وجد به عيباً كان له ان يردده ويرجع في الخذمة وليس له ان يبيع الثوب  
قبل ان يقبضه ولو صالحه على دراهم كان له ان يشتري بها ثوباً منه قبل  
ان يقبضها ولو ان الوارث اشترى منه الخذمة ببعض ما ذكرنا لم يجز وقال  
اعطيتك هذه الدرهم مكان خذمتك او عرضاً عن خذمتك او قال اعطيتك  
على ان تترك خذمتك او اعطيتكها بدلاً من خذمتك او مقابضاً بخدمتك  
كان جائزاً قبل الصلح وكذلك لو قال اهب لك هذه الدرهم على ان تهب لي خذمتك  
كان جائزاً ان قبض الدرهم قال ابو الفضل طعن فيه مشايخنا بانه منزلة ابيع  
ولا ينبغي ان يجوز وجوزه بعضهم بانه ليس بلفظ البيع وان لفظ الهبة  
تفسيرها اذا اتقا بضاها والقبض لا يجريها هنا على الخذمة في الحال وانما

بعد لانه بمعنى الابطال الخذمة ولو كان الوارث ابن فصالحه احدهما على عشرة  
دراهم على ان يجعل له خذمة هذا الخادم خاصة دون غيره لم يجز ذلك  
لانه بمنزلة الاجارة وليس لصاحب الخذمة ان يواجر الخادم من الوارث  
ولا من غيره وانما استحسننا اذا كان بجميع الورثة لان الخذمة تبطل ويصير  
العبد بينهم على الميراث ولو باع الورثة العبد فجاز لصاحب الخذمة البيع  
بطلت خذمته ولم يكن له في الثمن حق وكذلك لو دفع بجنابة برضاه ولو قتل  
العبد خطأ فاخذوا قيمته كان عليهم ان يشتروا بها عبداً يخدم صاحب  
الخدمه ولو صالحه من ذلك على دراهم مسماة او طعام اجزت ذلك ولو  
قطعت احدي يدي العبد فاخذوا ارشها فكان مع العبد فان اصطفا  
منها على عشرة دراهم على يسلمها لهم بعينها والعبد اجزت ذلك ولو اوصى  
رجل لرجلين بسكنى دار في جنابة ثم ماتت هي يخرج من الثلث فصالحه الوارث  
منها على سكنى دار اخرى سنين مسماة جاز وان صالحه على سكنى دار اخرى  
حيوته لم يجز وان صالحه على سكنى دار سنين مسماة فانه دمت رجوع في  
داره الا ان يسكنها ولو كان اوصى له بغلة عبد ابداً فصالحه الورثة  
على مثل عليه شهر واحد جاز ولو صالحه احدا الورثة على ان تكون له الغلة  
خاصة لم تجز وكذلك لو كانت الوصية بغلة سنة ولو استاجر منه العبد  
مدة معلومة جاز لان لصاحب الغلة ان يواجره فان اجر المستاجر باكثر  
ما استاجر به تصدق بالفضل ان كان في جيبته مما يكال او يوزن  
وان استاجر به ثوب نهدي بعينه فاجر بثوبين نهديين باعيانها طاراً  
له الفضل ولو كانت الوصية بغلة تخيل ابداً فصالحه الورثة بعد ما خرج  
ثمر عامه منها ومن كل غلة يخرج ابداً على خنطة وقبضها فهو جائز وان صالحه  
على خنطة نسبية لم يجز لان ما في روس النخل ثمره مكيل ولو صالحه على شيء  
من الوزن نسبية جاز ولو صالحه على شيء من الثمر لم يجز حتى يعلم ان الثمر  
اكثر مما في روس النخل ولو صالحه من غلة هذا النخل على غلة نخل اخر ابداً  
سنين معلومة لم يجز وكذلك لو صالحه على غلة عبد سنين معلومة لان  
الغلة مجهولة واذا اوصى الرجل بما في بطن امته وهو حامل فصالحه الورثة  
على دراهم معلومة جاز ولو باع منهم او من غيرهم لم يجز ولو صالحه احد  
الورثة منه على ما في بطن جارية اخرى لم يجز ولو صالحه على دراهم مسماة  
ثم ولدت الجارية غلاماً ميتاً فالصلح باطل ولو ضرب انسان بطنها فافت  
جنيناً ميتاً كان ارش ذلك لهم والصلح جائز ولو مضت سنين قبل ان تلد  
شيئاً كان الصلح باطلاً وكذلك الوصية بما في بطن الغنم وضروها ولو اوصى



الرجل بما في بطن امته فصالحه رجل من الورثة على ان يكون ذلك له خاصة على  
دراهم مستأمة لم يجز وان قبض الرجل الامه ثم اعتقها في بطنها لم يجز لان  
قبضها ليس يمتنع له ولو اعتق الورثة ما في بطنها لم يجز ولو اعتقوا امه  
جاز فان صالحهم بعد عتق الام جاز مما في بطنها على دراهم جاز فان ولدته  
ميتا بطل الصلح وان خرج حيا فالصلح جائز وان كان على اكثر من قيمته ولو  
اوصى له مما في بطن عنده فذبحها الورثة فالصالحان عليهم فيما في بطنها فان  
صالحه بعد الزيج على شيء لم يجز وكذلك الامه لو قبلوها هم او غيرهم  
كان القيمة على الورثة ولا شيء للموصي له وان اوصى له مما في بطن عنده نصيبه  
الورثة على ابن اقل منه او اكثر لم يجز فان صالحه على دراهم جاز وكذلك  
الصرف ولو اوصى لصبي بما في بطن امته فصالح ابوه او وصيه الورثة  
على دراهم جاز ذلك وكذلك المعتوه وكذلك لو كانت الوصية لمكات  
فصالح ولو اوصى بشيء لما في بطن فلانة لم يجز له الوصية الا ان تضعه لاف  
من ستة اشهر وان اقر الموصي انها حامل بقت الوصية ان وضعت ما  
وبين سنتين من يوم اوصى فان صالح عنه ابوه على شيء لم يجز فقل الاب  
ما في البطن من صلح ولا بيع ولا شري وكذلك فعل الام فان ولدته غلاما  
وجارية فالوصية بينهما نصفان وتوضرب انسان بطنها فالقتل جناية  
ميتا كانت الوصية باطلة ولو كانت الحبل عمدا وصالح مولاه عليه لم يجز  
ولم يصالح مولى الحبل مع موت على صلح ثم اعتق المولى الامه الحامل فاعتق  
ما في بطنها ثم ولدت غلاما فالغلام حر ولا وصيه والوصية لمولاه ولا  
الصلح وكذلك لو باع الامه وكذلك لو دبر ما في بطنها ولو كان الموصي جبا  
ثم اعتق المولى الامه ثم مات الموصي كانت الوصية للغلام دون المولى  
وكذلك لو لم يعتقه ولو صالح الورثة من الوصية قبل موت الموصي لم يجز  
**باب الصلح في الجنايات والصلح في كل جناية فيها قصاص على**  
**قل من المال او كثر من المال جائز ولو صالحه من الجرح والجراحة والضرب**  
**او القطع والشجاة او اليد على شيء لم يبرى جاز الصلح وان مات من ذلك**  
**بطل الصلح وعليه القصاص في القياس ولكني استحسن فاجعل عليه**  
**الدية في ماله وان كان الجرح خطأ فعلى عاقلته وهذا قول اخيه**  
**رحمة الله وقال ابو يوسف ومحمد الصلح ماض ولا شيء عليه وكذلك**  
**الاختلاف في العفو عن شيء من ذلك بغير مال ولو صالحه من ذلك وما**  
**يحدث منه كان الصلح ماضيا في قوتهم جميعا ان عاش او مات في قوتهم**  
**جميعا وكذلك الصلح من الجناية جائز ان عاش او مات واذا قطع**

الرجل اصبع رجل عمدا او خطأ فصالحه منها على الفدرهم ثم قبلت  
اصبع اخر سواها فعلى القاطع ارش الاصبع الاخرى في قياس قول اخيه  
ولا شيء عليه في قول ابو يوسف ومحمد واذا قتل الرجل عمدا وله ابنان  
فصالح احدهما من دينته على ما يدرهم من حصته فهو جائز ولا شيء  
فيها لآخيه وكذلك لو صالحه على طعام موصوف موبل او غير موبل  
وكذلك لو صالحه على خادم فعليه خادم وسط ويجوز في ذلك ما يجوز  
في الكساح ولو صالحه من ذلك على عبد بعينه كان له ان يبيعه قبل القبض  
ولو استحق العبد من يد المولى كان على القاتل قيمته وكذلك ان وجد به  
عبا فاحشا ولو وجد حرا كان القاتل الدية لا ولياء القاتل في ماله  
ولو اختلفا في العبد الذي وقع الصلح عليه كان القول قول القاتل مع يمينه  
بمنزلة الخلع ولو كانت الجناية خطأ فصالحه احدهم على ماله كان شرك  
ان يشركه في ذلك الا ان يشاء المصالح ان يعطيه ربع الارش ويمسك العبد  
ولو صالحه من ذلك على عرض بعينه لم يجز وكذلك لو صالحه على موصف  
من المكيل والموزون موبل فان صالحه منه على عبد بعينه فاستحق او ما  
قبل ان يقبضه رجع بنصف الارش ولو وجد به عبيا صغيرا او كبيرا رده  
ورجع بنصف الارش وليس له ان يبيعه قبل القبض وكذلك لو صالحه  
عن الجاني غيره باقراره وانكاره ولو صالحه من دم العمد على سكنى دار او  
خدمة عبد سنة جاز فان صالحه على غلته ابد او على ما في بطن امته او على  
غلة نخله سنين معلومة او ابد لم يجز ولو صالحه على ما في نخله من ثمرة جاز  
ولو صالحه على ان عفا عن هذا الدم على ان عفا الاخر عن قصاص له قيل  
رجل اخر جاز ولو قطع يده عمدا فصالحه على خمر او خنزير او على حرو هو  
يعرفه او على ان يقطع رجله فهذا عفو ولا شيء للمقطوعة يده ولو كان القطع  
خطا كانت عليه الدية ولو كان قتل عمدا فصالحه عنه رجل على الفدرهم  
ولم يضمنها له لم يكن عليه شيء فان كان القاتل هو امره بذلك كان على  
القاتل ولو صالحه عنه على عبد ولم يضمن له خلاصه جاز ولو استحق  
لم يرجع عليه بشيء ولكنه يرجع على القاتل بيمينه ان كان هو امره بذلك  
فان كان المصالح تبرع بالصلح عليه وضمن خلاصه ثم استحق رجع عليه  
بيمينته ولا بد ان يصالح من دم عمدا وجب لابنه الصغير والمعتوه على الدية  
ولو صالح على اقل منها فعلى القاتل تمام الدية وكذلك ما دون النفس وليس  
للموصي ان يقبض من النفس ولا ان يصالح وقال في الجامع الصغير وفي كتاب  
الديات للموصي ان يصالح عن النفس على الدية على اقل منها على القاتل تمام



الدية وكذلك ما دون النفس ولا يقتض قاذ كان دم العبد بين ورقة  
 فيهم الصغير والكبير فلكبير ان يقتل في قول الحنفية وان صالح  
 على الدية فصلحه جاز في قيا سقوله وكل شيء كان له ان يقتض فصلحه  
 جاز وقال ابو يوسف ومحمد ليس له ان يقتل وان صالح على الدية اجز  
 ذلك كله واذا قتل الرجل عمدا ولاولى له غير الامام فان ابا حنيفة قال لان  
 يقتض وان يصالح على الدية وليس له ان يعفو وقد كره حديث وجب للسان  
 ان عبد الله بن عمر قتل الهران في تهمة له من دم عمد فقال على اعمان اقتل عبد  
 به فقال عثمان قتل ابوه بالامس واقتل هذا اليوم لا اقتل هذا  
 رجل من اهل الارض قتلوا ناوليه اعفوا عن هذا وادى دية وبهذا  
 كان ياخذ ابو حنيفة وابي يوسف ومحمد اذ لم يكن له وادى واذ قتل  
 الحر والعبد رجلا عمدا فوكل الحر ومولى العبد رجلا يصلح فصالح ولى  
 الدم عنهما على الف درهم فعلى الحر نصف الف وعلى المولى اى مولى العبد  
 واذا قتل العبد الرجل عمدا وله وليان فصالح مولاة احدهما من نصيبه  
 في الدم على العبد فالصلح جاز ويقال للذي صار له العبد ادفع نصفه  
 الى شريك او اقله بنصف الدية على ان يسلم لك العبد ولو صالحه  
 عبدا اخر مع ذلك لم يكن له في العبد الاخر حتى ولو صالحه على نصف العبد  
 القاتل فالصلح جاز والعبد بين المولى والمولى نصفين بدفعان نصفه  
 الى المولى الاخر ويفديا به بنصف الدية ولو صالحه على درهم او شئ  
 من المكمل والوزن خالا وموجلا فهو جاز ولاحق لاخر في ذلك ولكنه  
 يبيع العبد القاتل حتى يدفعه اليه مولاة بنصفه او يفديه بنصف  
 الدية والامة والمديرة وام الولد في الصلح قبل العمد سواء واذا قتل  
 العبد رجلا خطأ فصالح المولى ولى الدم من ذلك على اقل من الدية  
 او على عروض او على شئ من الحيوان بعينه فهو جاز ولشركائه ان يبيعوا  
 في ذلك المال واذا قتل الامة رجلا خطأ له وليان ثم ولدت الامة ابنا  
 فصالح المولى احدا الوليين على ان يدفع اليه ابن الامة بحقه من الدم فهو  
 جاز والاخر من عين المولى خمسة الف وهذا اختياره ولو صالحه  
 على ان يدفع اليه ثلث الامة بحقه من الدم كان جاز او يدفع الى شريك  
 نصفه او يوديه واذا قتل المدير قتيلا عمدا فصالح عنه مولاة بالف درهم  
 وهي قيمته فهو جاز واذا قتل اخر خطأ فعلى مولاة قيمة اخرى فان صالح  
 الاخر على عيب ودفعه اليه ثم قتل اخر خطأ فان ولى الدم الاخر سبغ ولى  
 الدم الذي اخذ العبد حتى يدفع اليه نصفه او نصف قيمة المدير والجار

في ذلك الى الذي في يديه وان كان بقضاء قاضى او بغير قضاء قال  
 فهو سواء في قول ابى يوسف ومحمد وكذلك في قياس قول ابى حنيفة  
 رحمه الله ان كان بقضاء قاض وان كان بغير قضاء قاض لولى الدم ان  
 المولى بنصف قيمة المدير والخيار في ذلك الى الذي في يديه العبد قول  
 محمد ولو كان لم يصالح على العبد ولكن القاضى قضى له بالقيمة فاشترى  
 بها العبد ثم قتل الاخر فانه يكون له على المشتري نصف قيمة المدير ولا  
 للمشتري في ذلك ولا ضمان على البايع منه واذا قتل المدير رجلا خطأ او قتل  
 عين اخر فعلى مولاة قيمته بينهما اثلاثا فان صالح المولى صاحب العين على اية  
 درهم وقيمته ستمائة درهم وقبض صاحب الدم مائة بعد الصلح فاما  
 بينهما على خمسمائة اسهم يضرب فيها صاحب الدم باربعماية وصاحب العين  
 بمائة ولا يحاص صاحب العين بالمائة التي قد ابرامها ولو كان قبض  
 المائة ثم ابراه من الباقية كانت المائة بينهما اثلاثا لانها وقعت كذلك  
 يوم قبضها رجع يعقوب عن هذا وقال هما سواء ولصاحب العين خمسمائة  
 حتى تقع القسمة فاذا وقعت القسمة ثم ابراه لم تنقض القسمة في قول محمد  
 وتولى يقضى لهما بشئ حتى صالحهما على عيب ودفعه اليهما كان العبد بينهما  
 اثلاثا وام الولد بمنزلة المدير في الحناية واذا قتل المدير رجلا خطأ  
 ونفاه عين اخر خطاء فصالحهما المولى على عيب ودفعه اليهما فاختلفا فقا  
 كل واحد منهما انا ولى الدم فعلى كل واحد منهما البينة فان لم تقم لهما بينة  
 فالعبد بينهما نصفان فان قال مولى المدير لاحدهما انت ولى القتل فالقول  
 قوله واذا اقر المدير بقتل عمدا فهو جاز فان صالح مولاة عنه احد ولى الد  
 على ثوب فهو جاز والاخر نصف قيمة المدير على المولى ان قامت له بينة او اقر  
 المولى بذلك وان لم تقم له بينة لم يكن له شئ وليس الصلح باقرار واذا قتل  
 المرأة يد رجل عمدا فصالحهما من الجراحة على ان ينز وجهها فالكراخ جاز  
 فان برأ من ذلك فاشتر ذلك مرها في قول ابى حنيفة وابي يوسف ومحمد  
 وكذلك ان نز وجهها على الضربة او على القطع اليد فاذا مات من ذلك فلها  
 مهر مثلها وعليها الدية في مالها وان كان القتل خطأ فعلى عاقلتها وليس لها  
 منه شئ لانها قاتلة في قول ابى حنيفة ولو كان نز وجهها على الحناية ثم مات  
 وفي عمد فمدا عفوا ولها مهر مثلها وكذلك لو قال على الضربة وما يحسن منها  
 والجراحة وما يحدث منها وان مات من ذلك وهو خطأ دفع لعاقبتها  
 مهر مثلها من ذلك وما بقى رجع لهم من الثلث ولا ميراث لها فان طلقها قبل  
 الدخول اخذ من عاقلتها نصف الدية ونظر الى النصف الباقى فدفع منه عن عاقلتها

ويرجع المولى على الصالح بنصف العبد  
 الذي دفع اليه الا ان يعطى نصفه من



نصف مهر مثلها ثم نظر الى ثلث ما يترك الميت فيرجع ذلك من العاقلة  
 مما بقي ويودي العاقلة ما بقي بعد ذلك وتكون رجلا جرح رجلا جراحة  
 عمد فترت وبت تحت الجرح المجرع على ان مهرها الجرح على ان يكون  
 ذلك لها خاصة دون اخيها فانكاح جاز فان برافه عفو وطاهر  
 مثلها على الزوج وان كان جراحة لا يستطاع فيها القصاص فارتدت  
 مهرها في مال الزوج وكذلك الخطاء فان كانت اشترطت العفو عن  
 اخيها والبراة له فله مهر مثلها واخوها منه يرى وان طلقها قبل الدخول  
 فلها المتعة وان كانت اشترطت ان تاخذ ذلك لنفسها فهو جاز فان شاء  
 اخذت به الاخر وان شاءت رجعت به على الزوج فان طلقها قبل الدخول  
 رجعت عليه بنصف ذلك ولو شئت امرأة رجل من صحة فصالحها على ان يزوجها  
 على هذه الجناية فذهبت عنها من ذلك فذلك كله مهرها واذا جرح الزوجة  
 امرأته عمدا فصالحته على ان اخذت منه بذلك الجرح فهو جاز ان كان  
 من ذلك فان مات منه كان عليه الدية وقال ابو يوسف ومحمد هو جاز  
 وكذلك لو خلعها على الضربة او الشجة فان طلقها على ذلك طلاقا ثم ماتت  
 ذلك فعليه الدية في قول ابي حنيفة وهو علك الرجعة وقال ابو يوسف  
 ومحمد ليس عليه دية والطلاق بملك الرجعة وان طلقها على الجناية او الجرح  
 وما يحدث منها فماتت وهو عمد فهو جاز والطلاق رجعي لا يخذل نصف  
 وليس بمال فان كان خطا فالدية على العاقلة يرجع عنهم الثلث من تركتها  
 ويؤخذ منه الباقي والطلاق باين ولا ميراث له واذا جرح رجل امرأة  
 رجل جراحة خطا فصالحه زوجها على ان طلقها واحدة ان عفت له من  
 ذلك كله ثم ماتت منه فالعفو من الثلث والطلاق باين وان كان عمدا  
 فهو جاز عليه والطلاق رجعي ولو ضرب رجل سكر امرأة فصالحها من الجناية  
 على ان طلقها واحدة فهو جاز والطلاق باين وان اسودت او سقطت  
 فلا شيء عليه وكذلك لو سقطت من ذلك سكر اخرى واذا قتل المكاتب رجلا  
 عمدا فصالح من ذلك على مائة درهم فهو جازها دام مكاتبها فان ادى فمقت  
 فالمال لازم له وان عجز فرد رقيقا بطل المال عنه وان عتق بوما لزمه رد  
 صالح من ذلك على شيء بعينه كان جازا فان كان الذي صالح عليه عبد  
 كفيل فمات العبد قبل ان يدفعه كان لولي الدم ان يقتل الكفيل قيمته  
 ضمن ذلك المكاتب وان كان العبد قايما فله ان يبيعه قبل ان يقبضه  
 صالحه من ذلك على مال موجل والقتل ببينة وكفيل به كفيل ثم عجز فرد  
 رقيقا لم يكن للطالب ان ياخذ المكاتب بشيء ولكنه ياخذ الكفيل ويقتل

لو كان القتل باقراره وكذلك ولد المكاتب واذا قتل المكاتب رجلا  
 وله وليان فصالح احدهما على مائة درهم واذا هال اليه ثم عجز فرد في الرق  
 ثم جاء المولى الاخر فالولى بالخيار ان شاء دفع نصفه الى هذا المولى وان  
 شاء فداه بنصف الدية وان لم يعجز ولكنه عتق ثم جاء المولى الاخر فاداه  
 يقضى له على المكاتب بنصف قيمته دينا عليه ولو عفا احدا لولين عن الدم  
 بغير صلح فانه يقضى على المكاتب ان يسعى في نصف قيمته للاخر فان صالح  
 من ذلك على شيء بعينه جاز وان صالحه على شيء بغير عينة وتفرقا قبل ان  
 يقبض بطل الصلح ولو صالحه على طعام بعينه اكثر من نصف قيمته جاز وكذلك  
 العروض ولو صالحه على دينارين ودرهم اكثر من نصف قيمته لم يجز  
**باب الشهادة في الصلح** واذا ادعى رجل في دار رجل دعوى واقا  
 الذي في يديه الدار شاهدين انه صالحه على شيء ورضي برمته ودفعه  
 اليه فهو جاز وان سمي احدهما دراهم ولم يسم الاخر شيئا فشهادتهما  
 انما استوفى جميع ما صالحه عليه فهو جاز ايضا ولو جحد صاحب الدار  
 وادعى الطالب الصلح على مائة وخمسين درهما وشهد شاهديهما على صلح  
 بمائة دراهم مسماة وشاهد اخر على الاقرار بمثل ذلك فهو جاز لان  
 الصلح كله اقرار **باب الصلح في العيدين** واذا كان لرجل على رجل  
 دين الف درهم فصالحه منه على عيدين بعينه فهو جاز والعبد للطلائع  
 فيه عتقه ولا يجوز فيه عتق المطلوب فان مات في يده المطلوب قبل ان يقبضه  
 الطالب مات من مال المطلوب ورجع الطالب بالدين وكذلك كل  
 بعينه ولا يبطله افتراقهما قبل ولو صالحه على دينار مسماة ثم افترقا  
 قبل القبض بطل الصلح وان كان رفع على انكار وكذلك كل ما يكال او يوزن  
 بغير عينة ولو صالحه من الف على مائة درهم وافترقا قبل القبض لم يبطل  
 الصلح وكذلك كل صلح وقع على بعض الدين لا نخط ولو ابتاع كره خطه بعينه  
 بكر شعير بغير عينة ثم تفرقا قبل ان يقبض الشعير بطل البيع ولو كان لرجل  
 على رجل مائة درهم ومائة دينار فصالحه من ذلك على خمسين درهما  
 وعشرة دنانير الى شهر فهو جاز لا نخط وليس ببيع وكذلك لو صالحه من  
 ذلك على خمسين درهما الى اجل او حالة وكذلك لو صالحه على خمسين درهما  
 فضة بعتاء تيراحا لا والى اجل وكذلك لو كانت دراهم سوا دراهم  
 منها على خمسين كية الى اجل او حالة وكذلك لو كانت غلته مائة درهم محبة  
 وعشرة دراهم فصالحه من ذلك على خمسين درهم وسود حاله والى اجل  
 ولو صالحه من ذلك على مائة درهم وعشرة دراهم لم يجز اذا كان الى اجل وان كان

اذا شاهد بانه درهم قضيت له عليه مائة درهم  
 وان شهد شاهد



حالة وقبضها قبل التفرق جاز وكذلك ان قبض عشرة دراهم ثم افترقا  
وكذلك ان صا حكه على مائة درهم وعشرة دراهم على ان ينقده خمسين  
وستين الى اجل ثم نقده الخمسين قبل التفرق جاز في قول ابو يوسف وقال  
محمد لا يجوز لانه شرط بالصرف تاجير الدين الى اجل ولو صا حكه على خمسين  
وخمسة دنانير الى اجل جاز وكذلك جميع المكيل والموزون في جميع ذلك  
ولو كان لرجل على رجل كرجلة فصا حكه بعد اقرارا وانكارا على نصف كرجلة  
ونصف كرجل على رجل الى اجل فالصالح كله باطل ولو لم يضرب لذلك اجلا ولو كان  
الشعير بعينه والحنطة بغير عينها كان جازا وان تفرقا قبل القبض وان كان  
الشعير بغير عينه فان قبضه قبل التفرق جاز ان كانت الحنطة موجلة  
او حالة قبضها او لم يقبضها وان فارقه قبل ان يقبض الشعير بطل الصلح  
في حصة الشعير ولو كان له عليه الف درهم فضة تبر بفضاء فصا حكه  
منها على خمسمائة درهم فضة تبر سوداء الى اجل فهو جاز وهو حط لان  
الفضة كلها واحدة ولو صا حكه على الف درهم مقروية وزن سبعة الى  
اجل لم يجز ولو كان له عليه الف درهم غلة فصا حكه منها على الف وهي كجبه  
حاله فان قبض قبل ان يتفرقا جاز وان تفرقا قبل ان يقبض بطل وان جعله  
اجلا فهو باطل وكذلك ان كان الصلح على خمسمائة حبة في جميع ذلك وان  
فارقه قبل القبض فعليه خمسمائة درهم من دراهم الاولى وقد يرى ما سوي  
ذلك رجوع يعقوب عن ذلك وقال الصلح فاسد اذا صالح على اقل من  
دراهم وكان اجود من دراهم لانه صار زيادة الجوده بالخط وهو قد  
محمد ولو كان لرجل على رجل دراهم لا يعرفان وزنها فصا حكه منها على ثوب  
او نحوه فهو جاز وان صا حكه على دراهم فهو فاسد في القياس ولكن  
استحسن ان اجيزه وكذلك ان جعله اجلا ولو بين رجلين اخذ واعطاء  
وبسوم وفرض وشركة فتصادقا على ذلك ولم يعرفوا الحق كم هو للطالب  
ثم صا حكه على مائة درهم الى اجل فهو جاز ولو ادعى رجل قبل رجل دراهم ودفعة  
با عيانها فحجده المدعى عليه فاراد الطالب خصومته فصا حكه المطلوب  
على دراهم وزنها فهو جاز لان الوديعة صادرة دين حين خذ ولو  
كان لرجل على رجل الف درهم فصا حكه منها على مائة درهم وتقاضاه  
استحققت المائة من يدى الطالب رجوع بمثلها وسواء ان كان الصلح  
باقرارا وبانكار ولو وجد استوفى وبهرجة رجوع بها رجوعا وكذلك  
ان كان له عليه مائة درهم بخبة فصا حكه منها على خمسين درهما وقبضها  
فوجدها بخبة بهرجة او وجدها سوداء فله ان يرجع ويستبدلها بخبة

وكذلك لو كان له عليه عشرة دنانير فصا حكه منها على خمسة دنانير وقبضها  
فوجدها حردا لا يتفق او مقطعة لا تنفق فله ان يستبدلها بجواد ولو  
صا حكه من الدنانير على دراهم وقبضها ثم استحققت بعد التفرق رجوع  
بالدنانير ولو صا حكه من دراهم له عليه على فلس وقبضها وتفرقا ثم استحققت  
رجوع بالدراهم لانه صار كالدين بالدين وكذلك ان وجدها من ضرب  
لا تنفق وكذلك لو كان له عليه حنطة فصا حكه منها على شعير وقبضه وتفرقا  
ثم استحققت من يده او وجد به عيبا فرد رجوع بالحنطة لانه لا يكون دين بدين  
وكذلك كل ما يكال او يوزن والعروض ولو صا حكه على كرجل وسط فاعطاه  
اياها ثم استحققت منه قبل ان يتفرقا رجوع بمثله ولو كان عليه كرجلة فرض او  
فصا حكه منه على عشرة دراهم ودفعتها اليه ثم استحققت الداهم او وجدها  
ستون فعد ما افترقا فردا بطل الصلح ولو وجدها زبوا او بهرجة كان  
كذلك في قول الحنفية وقال ابو يوسف ومحمد يستبدلها قبل ان يتفرقا من  
بجلسها الثاني ولو كان عليه عشرة دراهم كرجلة فصا حكه من ذلك على  
احد عشر درهما ثم فارقه قبل ان يقبض انتقص من ذلك درهم واخذ حصة  
الطعام ولو كان له عليه الف درهم الى اجل فصا حكه منها على خمسمائة وفيها  
اليه لم يجز وروى ان رجلا سال ابن عمر رضي الله تعالى عنهما عن مثل ذلك فقها  
فساله فيها ثم ساله فقال ان هذا يريد ان اطعم الربا وعن الشعبي مثل ذلك  
وعن ابراهيم قال لا بأس بذلك انما هو ماله حط عنه بعضه ولو كان له عليه  
الف درهم موجلة ثم خاد فصا حكه على انه يرد لها عليه بخمسمائة قبل الاجل  
او بعده غير انه لم يتقد وكذلك لو كان انقذه الادرها واحدا ولو كان غير  
سبب جاز ذلك ولو ادعى عليه الف درهم قاربها وانكرها ثم صا حكه منها  
على مائة درهم الى شهر على انه اعطاه الى شهر فهو برى مما بقى ولم يعطها فان ذلك  
لم يجز وكذلك لو قال اصا حكه على مائة درهم الى شهر فان عجلتها قبل الشهر فهي  
وكذلك لو صا حكه على احد تفسير سماها واشتاد اليها ولم يعزم على احدهما  
لم يجز وكذلك لو كان الصلح من احد تفسيره على الشك او مع احد هادين  
الرجلين على الشك ولو اقر له بالف درهم ثم صا حكه منها على عبد على ان يخدم  
المدعى عليه شهر لم يجز وكذلك لو صا حكه على دار واشترط سكناها شهر  
وكذلك لو صا حكه منها على عبد على ان يدفعه اليه الى شهر وكذلك لو صا حكه  
على ان يقطع فبصا او يخطيه وكذلك لو صا حكه على طعام على ان يجل الى منزله  
او على ان يطبخه له وان صا حكه على طعام بعينه بالكوفة على ان يوفيه اياه  
بالبصرة لم يجز باب الخيارات في الصلح والخيار في الصلح كالحيار في البيع



وإذا كان لرجل على رجل الف درهم فصالحه منها على عبدان زاد المدة عشرة  
 دنانير إلى شهر واشترط الخيار ثلثة أيام فهو جائز وإن استوجبا لعبد  
 برى المطلوب وجازت الدنانير على الطالب الأول إلى شهر من يوم استوجب  
 ولو كان له عليه عشرة دنانير فصالحه على ثوب واشترط المطلوب الخيار  
 ثلاثا ودفع الثوب إليه ففلك عنده في الثلاث فهو ضامن لقيمتة وماله  
 المطلوب كما كان وإذا كان لرجل على رجلين دين فصالحه على عبد على أنه بالخيار  
 ثلاثا فأوجب الصلح على أحدهما ورد على الآخر كان له ذلك ولو كان لرجل على رجل  
 دين فصالحه منه على عبد واشترط الخيار ثلاثا ومضت الثلاث ثم ادعى حقه  
 الخيار الفسخ في الثلاث لم يصدق الأبيينة فإن أقام البيينة على الفسخ وأقام  
 الآخر البيينة أنه قد مضى الصلح في الثلاث أخذ بيئته الفسخ لا يملك أن الخيار  
 وإن اختلفا في البيينة فالقول قول الذي له الخيار أنه قد فسخ وبيئته بيئته  
 الآخر أنه قد أوجب وخيار الروية بمنزلة في البيع وإذا ادعى الرجل قبل  
 دعوى فصالحه منها على عدل وظف قبضته ولم يره ثم صالح عليه القاضى  
 ادعى قبله دعوى وقبضه الآخر ولم يره فلا خلاف أن يرد على الثاني إذا زاده  
 فلم يرضه وليس للثاني أن يرد على الأول أن قبله بقضاء قاض وبغير قضاء  
 قاض وقد انقطع خياره حين باعه لأن عزمه قد ملكه عليه والصلح على الذم  
 ليس بافراد ويرد فيه بالعيب كما يرد في البيوع ويرجع في الدعوى إن كان  
 رده بحكم أو بغير حكم ولو ادعى رجل قبل رجل مائة درهم فصالحه منها على  
 ولم يقربها فقبضها وولدت عنده ثم وجدها عوراء لم يستطع ردها  
 ولكنه يكون على حجة فيما نقصت من العور من المائة فإن أقام عليه بيئته  
 أخذه بحصة العور من المائة وهو النصف ولو ادعى عليه كحصة  
 قرض فصالحه منه على ثوب من غير أن يقر بذلك على أن زاد الآخر عشرة دراهم  
 وتقابضا من قبل أن يتفرقا ففقطع الثوب قيمتها ثم وجد به عيبا بنقصه  
 العشر فإنه يرجع بدراهم عشر ما نقده ويكون حجة في عشر الكروان  
 عليه مائة درهم فلم يقربها فصالحه منها على كحصة ودفع إليه الكروان  
 زاده الآخر عشرة دراهم إلى شهر فهو جائز فإن وجد بالكروان عيبا وقد حدث  
 عنده عيب وكان العيب الأول ينقصه العشر فإنه يبطل من العشر درهم  
 التي عليه درهم ويكون على حجة في عشر المائة ولو صالحه من المائة على كحصة  
 ودفعه إليه وعلى عشرة دراهم إلى شهر من غير أن يقر أنه وجد بالكروان عيبا  
 وقد حدث به عنده عيب والعيب الأول ينقصه العشر فإنه على حجة في  
 عشر تسعين درهما **باب الصلح في الدين إلى أجل** وإذا كان لرجل على رجل

إلى سنة فصالحه على أن اعطاه منه كفيلة وأخره إلى سنة أخرى فهو جائز  
 وكذلك لو كان به كفيلة فأبراه على أن اعطاه به كفيلة أخرى وأخره سنة بعد  
 الأجل الأول ولو صالحه على أن يجعل له نصف المال على أن يؤخر عنه الباقي  
 سنة بعد الأجل كان باطلا وكذلك كل ما يجعل موقعا بتأخير شيء أجر موقعا  
 أو يجعل ولو أن المطلوب قضى الطالب المال قبل حله ثم استخفى من يده  
 لم يرجع به عليه حتى يجعل الأجل وكذلك لو وجد زبوا أو بنت حرة أو  
 سترة وكذلك لو باع به عبدا أو صالحه منه على عبد وقبضه ثم استخفى  
 العبد أو وجد حرا ورده بعيب بقضاء قاض أو طلب إليه أن يقبله  
 الصلح على ما كان من الأصل فإله أو رده بعيب بغير قضاء قاض ولو كان  
 به كفيلة لم يعد المال على الكفيل إلا أن يكون قبل العبد بالعيب بقضاء قاض  
 ولو كان به رهن وهو في يد الطالب حين رده بالعيب كان رهنا على  
 بالماء ولو صالحه على أن يجعل دينه حالا فهو حال وليس بصلح وكذلك  
 لو قال قد أبطلت هذا الأجل الذي في هذا الدين أو قال تركته أو قال  
 جعلته حالا ولو قال قد تبرأت من الأجل أو قال لا حاجة لي في الأجل  
 لم يبطل الأجل ولو ادعى عليه الف درهم فأنكرها فصالحه على أن يباعه  
 بها عبدا فهو جائز وهذا أقرار بالدين وليس هذا مثل قوله صالحه منك  
 منها ولو صالحه من الدين على عبد وهو غديره وقبضه لم يكن له أن  
 يبيعه مراهجة والصلح مخالف للبيع وإذا كان لرجلين على رجل الف درهم  
 من ثمن بيع حال فصالحه أحدهما على مائة درهم على أن يأخر عنه مائة  
 من حصته سنة لم يجز التأخير في قول أبي حنيفة وما قبض فهو بينهما  
 نصين وإن أقر أحدهما بالدين كان الدين كله إلى سنة وقال الآخر كان  
 حصته المقر إلى ذلك الأجل وحصته المقر الآخر حالا وقال أبو يوسف ومحمد  
 رهما الله في جميع ذلك تأخير أحدهما جائز في حصته ولو كان لرجل على  
 رجلين الف درهم من ثمن بيع فأقر أحدهما أنه كان للمطلوب عليه خمسة  
 دراهم قبل دينهما فقد برى المطلوب من حصته ولا شيء لشريكه عليه وكذلك  
 لو أبراه له أو وهبه منه أو جنى عليه جناية عمدا يكون أرشها ذلك  
 أو صالحه من جناية عمدا فيها قصاص على ذلك أو فسد له متاعا ولو كان  
 لرجلين على رجل كحصة قرض فصالحه أحدهما على عشرة دراهم من  
 فهو جائز ويدفع إلى شريكه أن شاء ربع كروان شاء خمسة دراهم  
 ولو باعه حصته من الطعام بعشرة دراهم ضمن لشريكه ربع الكروان  
 خياره وإذا كان عبدا بين رجلين فباع أحدهما نصيبه من رجلين



درهم وناع الآخر نصيبه من ذلك الى اجل خمسمائة درهم وكذا عليه  
 صكا واحدا بالف ثم قبض احداهما منه شيئا لم يكن للاخر ان يشارك فيه  
 وكذلك لو باعه صفقة واحدة على ان نصيب فلان منه بمائة ونصف  
 منه بخمسمائة لانه بمنزلة الصفقتين وكذلك لو اشترط احدهما ان يقبض  
 خمسمائة بنجيه وشرط الآخر خمسمائة سود ولو كان لرجلين على رجل الف درهم  
 نجيه فصالحه احدهما من نصيبه على خمسمائة زبوف او بنجيه واقتضاها  
 ويجوز بها ان لشريكه ان ياخذ منه نصفها وكذلك السود وكذلك  
 لو اقتضا حنطة رد به مكان حنطة جيدة واذا كان لرجل على رجلين كل  
 حنطة فصالحه احدهما من حصته على كرشير وقبضه قاعطى لشريكه  
 ربع حنطة ثم وجد بالشعر عيبا ينقصه العشر وقد حدث به عند  
 عيب اخر فانه يرجع بنصف عشر حنطة فيكون له خاصة واذا اشترى  
 الرجل من الرجل ثوبا بزرق سمين جيد بغير عيبه حال ثم صالحه من الثمن على زرة  
 زيت ودفعه اليه جاز وكذلك جميع الكيل والموزون واذا صالح  
 الرجل من دعواه في دار على حنطة وسطا ثم صالحه من ذلك الكرشير  
 بغير عيبه واقتضا قبل القبض لم يجز ولو كان الشعر بعينه جاز واذا كان  
 لرجلين على رجل الف درهم ولاحداهما مائة دينار لآخر فصالحاه من ذلك كله  
 على الف درهم وقبضاها لم يجز لاني لو اخرجت قسمت الدراهم بينهما على  
 درهم ومائة دينار فيكون الف درهم فاصل من الف درهم وكذلك لو كان  
 لاحدهما عليه حنطة وللآخر كرشير فقبض فصالحاه على حنطة ولو كان  
 صالحاه على مائة درهم وقبضاها قبل ان يتفرقا جاز ويقسم بينهما على  
 الحنطة والشعر ولو كان لرجلين على امرأة الف درهم فقبض وجها احدهما على  
 حصته منها لم يرجع عليه صاحبه بشيء وكذلك لو كان نحو هذا في الخ  
 ولو كان نزل وجها احدهما على خمسمائة درهم ثم قاصها بحصته من الف  
 ولم يقاصها رجوع عليه شريكه بمائتي وخمسين درهما ويتبعانها بحسب  
 ولو طلقها قبل ان يدخل بها رجوع عليها بخمسين ومائتي نصف الم  
 عليها سبع مائة وخمسين فما خرج كان بينهما على حساب ذلك ولو كان  
 لرجل على رجلين الف درهم فقال له احدهما قد تبرأت الى من خمسمائة فقبض  
 بالقبض ولشريكه ان ياخذه بنصفها وكذلك لو استاجر منه احدهما  
 دارا بحصته سنة وسكنها فهو بمنزلة القبض وكذلك اخذ منه البعد  
 وزراعة الارض باب **الصالح في السلم** واذا صالح الرجل الرجل  
 من السلم على راس ماله لم ينبغي له ان يسره شيئا حتى يقبضه فان كان راس

مال السلم عرضا فصالح عليه ثم هلك قبل ان يقبضه فعلى المسلم اليه قيمته  
 وكذلك لو هلك قبل ان يتقاضا السلم ولو كان بالسلم كغليل برامن الكفالة  
 حين وقع الصلح على راس المال ولا يجوز الصلح من السلم على جنس اخر سوى  
 راس المال ولو كان السلم منه كحنطة فصالحه منه على نصف حنطة  
 على ان ابراه مما بقي جاز وهذا حط وكذلك لو كان السلم حنطة جيدة  
 فدخل فصالحه منه على حنطة جيدة على ان يزيد رب السلم درهما  
 لم يجز في قول ابو حنيفة وكذلك في الكيل كله والوزن كله وقال ابو يوسف  
 رحمه الله هذا جائز اذا نقد الدراهم قبل ان يتفرقا سواء كان  
 الكرجال او الى اجله وانما هذا قضاء وزيادة في راس المال وكذلك  
 لو جاءه بكرة ردى منه فقبضه منه وحط منه درهما من راس المال جاز  
 لا تربي لو كان عليه كرشير فادرسى فقضاه كرد قل نقيه ورضى به الطال جاز  
 وقال ابو حنيفة رحمه الله لو كان السلم ثوبه هروى فدخل فصالحه على  
 ثوبه هروى اطول منه واجود منه على ان زاده درهما وتقا بضاجاز  
 فان كان الثوب لم يحل فزاده درهما على ان يجعل الثوب اجود منه من صفه  
 او اطول من زرعه بذراع الى اجل فهو جائز ولو جاءه بثوب اقصر من ثوبه  
 بذراع فصالحه عليه على ان يزيد عليه مع ذلك درهما من راس المال لم يجز  
 لاني لا ادرى كم حصته الدرهم من الثوب قال ابو يوسف رحمه الله هو  
 جائز وان كان اقصر منه واردى منه وقال محمد في هذا كما قال ابو حنيفة  
 ولو كان السلم كحنطة الى اجل والثن دراهم او شئ بغير عيبه واصطفا  
 على ان زاده الذي عليه السلم نصف حنطة الى ذلك الاجل لم يجز  
 وعلى المسلم عليه ان يرد ثلث راس المال الى ربه السلم وعليه كتمام في قبض  
 قول ابو حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد الزيادة بال  
 والسلم على حاله ولو كان صالحه على ان زاده ربه السلم عشرة دراهم في  
 راس المال جاز فان تفرقا قبل ان يدفع اليه العشرة بطلت حصته ما من  
 الكرجال واذا كان السلم ثوب هروى فدخل فصالحه على نصف راس المال  
 وعلى ان يعطيه نصف الثوب جاز فان جاءه بنصف ثوب مقطوع لم يجز  
 على اخذه ولكنه ياتيه بثوب صحيح فيكون له نصفه ولو كان السلم الى اجل  
 فصالحه على ان ياخذ نصف راس المال ويتا قضا السلم ويجعل له نصف  
 السلم قبل الاجل جاز المقص في نصف راس المال ولم يجز التجيل ولو كان  
 السلم كحنطة الى اجل فصالحه على ان زاده في الاجل شهر على ان حط عنه  
 من راس المال درهما ورد عليه الدرهم لم يجز ولو كان حالا فزاد عليه من

ردى الى شهر ولو كان السلم كحنطة  
 ردى فدخل فصالحه منه على حنطة



راس المال درهمها على ان الكرم عليه كما كان واخره شهر كان جازيا وكذا  
 لو افترقا قبل ان يقبض الدرهم ولو اصطالحا على ان يرد عليه راس المال  
 وهو جارية قد ولدت عند المسلم اليه فانه ياخذ قيمتها يوم دفعها اليه  
 وكذلك لو كان اعتق او قتل فاخذ ارشه وان كان الولد مات كان له  
 ان ياخذ الجارية فان كانت الولادة بقصتها كان له ان ياخذ قيمتها  
 يوم دفعها اليه ولو لم تكن ولدت ولكنه جنى عليها واخذ ارش الجانية  
 لم يكن لرب السلم الا قيمتها ولو كان المسلم اليه باعها من رب السلم  
 ثم صالحه على راس المال فعلى المسلم اليه قيمتها يوم قبضها وكذلك لو  
 على عوض او غير عوض في القياس غير اني استحسن في الهبة اذا كانت بغير  
 عوض الا يرجع بشئ واذا كان السلم حنطة ورأس مالها مائة درهم فصالح  
 على ان يزد عليه مائتي درهم او مائة وخمسون درهما لم يجوز ان قال انه  
 درهم راس مالك جاز وكذا ان قال خمسين درهما من راس مالك فهو  
 جاز وان قال ما يتجدد درهم من راس مالك لم يجوز ان راس المال لم يبلغ ذلك  
 فاذا اسلم الرجل ثوبا في حنطة وقبضه المسلم اليه ثم ان المسلم اليه  
 اسلم ذلك الثوب الى اخر ثم صالحه الاول على راس ماله ثم صالح الثاني  
 الثالث على راس ماله فرد عليه الثوب لم يردده على الاول وياخذ منه الاول  
 قيمته لانه دخل في ملك الاوسط بملك مستقبل فان اصطالحا على ان ياخذ  
 كان له ذلك لانه راس ماله بعينه ولم يقضى له القياضي بالقيمة بعد ذلك  
 لو كان الاوسط قبل الثوب بعيب بغير حكم قبل ذلك او بعدة وورثته لم يلب  
 بقضاء قاض ثم ناقض الاول رده عليه بعيبه ولو كان ناقضه المسلم  
 قبل ان يرد عليه الثوب فقصى له بالقيمة ثم رد عليه الثوب كان عليه  
 قيمته ولكنه يرد بالعيب وياخذ القيمة ولو كان وهبه ثم اشتراه او  
 ورثه ثم اقاله السلم كان عليه قيمة الثوب ولو رجع في الهبة ثم ناقضه  
 السلم رده عليه واذا مات رب السلم والمسلم اليه او مات جميعا ثم صالح  
 الوارث او الوارث الوارث على راس المال جاز واذا صالح رب السلم  
 المسلم اليه على ان يرد عليه راس المال وبعض السلم لم يجوز واذا كان راس  
 المال عرضا قبضه المسلم من رب السلم بطعام مثل طعامه او اكثر جاز فان  
 باعه باقل لم يجوز وكذلك لو كان ذلك صلح واذا كان راس المال شاة  
 فاصاب المسلم اليه من لبنها وصوفها وسمتها ثم صالحه على راس الجاذ  
 وعليه قيمتها الا ان يرضى رب السلم ان ياخذ الشاة بعينها وكذلك  
 لو كان يخل فاكل من ثمره ولو كان عبدا فاكل من غلاته ثم صالح على راس المال

كان عليه ان يرد العبد ولا يرد الغلة واذا كان السلم فاسدا فلا بد  
 بان يشتري براس ماله ما شاء يدا بيد كما يشتري بالعرض واذا كان  
 المتعا وضين سلم على رجل فصالحه احدهما على راس المال جاز وكذلك شرك  
 العنان الا ترى انهما لو ابتاعا عبدا فصالحه احدهما على ان اقاله البيع  
 كله كان جازيا على شريكه ولو امر رجل رجلا فاسلم له في حنطة ثم صالح  
 الذي ولي السلم على راس المال جاز عليه ويضمن كراه مثله للامر ولو كان  
 الامر هو الذي صالح المطلوب على راس المال وقبضه جاز ذلك واذا  
 اسلم رجلا من عشرة دراهم في حنطة فنقد هذا من عبده خمسة  
 من عبده خمسة ولم يخلط العشرة ثم صالح احدهما على راس ماله واخذه  
 فهو جاز ولا يشركه الاخر فيه في قول ابو يوسف ولو لم ياخذ راس المال  
 وقبض شيئا من السلم شركه صاحبه فيه في قول يعقوب واذا اسلم ثوبا  
 الى ذمي في خمس فهو جاز فان اسلم احدهما بطلت حصته من السلم ورجع  
 اليه براس ماله فان صالح من راس ماله على طعام بعينه او الى اجل لم يجوز  
 لان اصل السلم كان صحيحا ولو توى مال النضر في من هذا السلم كان  
 له ان يشارك المسلم فيما قبض من راس المال وقال ابو يوسف اذا  
 اعتق نصراني عبدا له نصرانيا على خمس ثم اسلم احدهما فعليه قيمة نفسه  
 وقال محمد عليه قيمة النحر وكذلك الخلع والكاح والصلح من دم العمد  
 اسلم نصراني خمر الى نصراني في حنطة وقبض الخمر ثم اسلم احدهما  
 انتقض السلم ولو صالحه المسلم منهما على راس ماله لم يجوز الا ترى لو ان  
 نصرانيا باع لنصراني جارية بخمر وتقابضا ثم اسلم احدهما ثم تقايلا  
 لم يجوز واذا اسلم نصراني الى نصراني خمر في خمر وقبض الخمر واستهلكه  
 ثم اسلم احدهما انتقض السلم وعليه قيمة الخمر واذا صالح الكفيل  
 رب السلم على ان زاده رب السلم درهما في راس مال السلم قبضه  
 لم يجوز وعلى الكفيل ان يراى الدرهم ولو قال الطالب للكفيل قد اعلا  
 على السلم فزاده الكفيل محتوم حنطة في السلم لم يجوز ولم يحط به  
 عن المكفول عنه شئ ولو زاده رب السلم درهما على ان قال الكفيل  
 محتوم حنطة لم يجوز ولو كان السلم ثوبا مرويا فاعطاه الكفيل طول  
 منه واجود منه على ان زاده رب السلم درهما لم يجوز من قبل انه لم  
 يبايعه بشئ ولو كان السلم طعاما فاعطاه الكفيل طعاما فيه عيب  
 على ان رده عليه درهما مع ذلك لم يجوز وكذا عطاء طعاما فيه عيب  
 ويجوز به عنه رجوع الكفيل على المكفول عنه بمثل ما كفل به وكذا وفاه

بالسلم الطالب من السلم على ثوب والسلم  
 حنطة له ولو صالح الكفيل



الكفيل المسلم في غير الموضع الذي شرط وقبله كان له ان يرجع به على الله  
 عليه الاصل في موضع الشرط فان صاحبه الكفيل على ان يعطيه السلم في غير  
 موضعه ويعطيه الاخر الى ذلك الموضع لم يجز الصلح ويرد الاخر ويرد الطعام  
 حتى يورده عند الشرط ولو كان شرط عليه ان يوفيه اياه بالسود فصالحه  
 على ان يعطيه بالكوفة ويأخذ له كذا من الاجر لم يجز ذلك وان صاحبه الذي  
 عليه اصل السلم الكفيل من الطعام على دراهم او شعير او ثوب فهو جائز لا يبر  
 بسلم فيما بينهما فان ادى الكفيل الطعام الى الطالب بر يا جميعا فان ادا المكون  
 عنه رجع به على الكفيل الا ان يشاء الكفيل ان يرد عليه ما اخذ منه **باب**  
**الصلح في الغصب** رجل غصب من رجل عبدا ثم صاح منه على اكثر من قيمته من  
 الدراهم بقليل او كثير حال والى اجل فهو جائز فان كان العبد مستهلكا واقام  
 الفاضل البينة على قيمة اقل مما صاحبه عليه بكثير لم يقبل بينته على ذلك في قولنا  
 حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد يقبل بينته ويرد زيادة القيمة على الفاضل  
 اذا كان العبد مستهلكا فان كان قايما فالصلح ماض في قوطم جميعا رجل غصب  
 من رجل ثوبا فاستهلكه اخر فصالحه صاحب الثوب الاول على اقل من قيمته  
 فهو جائز ويرجع الاول على المستهلك ب قيمته ويتصدق بالفضل وتسلم بصلح  
 الاول ولكنه صالح الثاني على اقل من قيمته جاز وهو برأه الاول ولا يصدق  
 الاخر بشئ وان بوى ما على الاخر لم يكن له ان يرجع على الاول بشئ رجل غصب  
 من رجل عبدا قابض من يده ثم صاحبه مولاه على دراهم او دنانير موزونة فهو جائز  
 ولو صاحبه على ما سواهما من الكيل والوزن بغير عينه كان فاسدا وكذلك  
 اذا لم يضرب له اجلا وقارقه قبل القبض فان كان بعينه جاز ولو صاحبه على  
 من ذلك بعينه او بغير عينه حالا وموجلا والعبد قايما بعينه في يده جاز  
 وكان بمنزلة البيع وتو قال الفاضل هو ابق وقال المغضوب هو ابق جاز  
 انما انظر الى قول الفاضل الا ترى ان الابق لا يجوز شراؤه فان قال المشتري  
 هو عبدي قد اخذته ثم اشتراه جاز ولو غصبه كرحضة ثم صاحبه منه وهو  
 قايما بعينه على دراهم موجلا فهو جائز وكذلك الغنضة والذهب والموزون  
 قايما المكينة فلا يجوز فيها النسبة فان كان الطعام مستهلكا لم يجز الصلح على شئ  
 من ذلك نسبية ما خلا الطعام فان صاحبه على طعام مثله الى اجل او حال فهو  
 جائز وكذلك لو صاحبه على اقل منه ولو صاحبه على اكثر منه لم يجز ذلك نسبية  
 ولا حالا ولو غصبه كرحضة وكشعير فاستهلكها ثم صاحبه على كرشعير الى  
 اجل على ان ابراه من الحنطة فهو جائز وكذلك لو كان احدهما قايما فصالحه عليه  
 على ان ابراه من المستهلك ولو غصبه مائة درهم وعشرة دنانير ثم صاحبه

ويرجع عليه بالآخر ان كان  
 دفعه وكذلك لو كان الذي  
 عليه الاصل هو صالح على

على كرحضة بعينها وقد استهلكها ثم استحق الكرا ووجد به عيبا رجع بالدراهم  
 والدنانير وان صاحبه على خمسين درهما موجلة او حالة فهو جائز فان استحققت  
 بعد ما قبضها او وجدها زيوفا واستوفت رجع بمثلها ولم ينتقض الصلح وكذلك  
 لو صاحبه على وزن خمسين درهما فضة تبراجا زائغا هذا حط وكذلك لو غصب  
 مائة مثقال فضة او عشرة دنانير فصالحه على خمسين درهما حالة او موجلة فهو  
 جائز اذا كانت الدراهم مثله في الجودة فان كانت خيرا منها لم يجز ولو غصبه  
 كرحضة فصالحه منه على نصف كرحضة والغصب قايما بعينه او صاحبه على  
 نصف الكرا الغصب ودفعه اليه واستفضل الباقي غير ان الطعام الغصب  
 لم يكن بخفضتها حيث اصطلحا فالصلح جائز واكره ما استفضل الفاضل زاده  
 على المغتصب منه وكذلك جميع ما يكال ويوزن والدراهم والدنانير ولو غصب  
 الف درهم بعينها وجباها ثم صاحبه على خمسمائة اعطاها اياه من ذلك الدراهم  
 او من غيرها اجبت له ان يرد الفضل فان كان الدراهم في يد الفاضل حيث  
 براها المغتصب منه والفاضل منكر الغصب ثم صاحبه على خمسمائة منها جاز  
 وكذلك كل ما يكال او يوزن والمنكر اثم في الانكار فان وجد المغتصب بينته  
 على بقية ماله الذي في يديه قضيت له به ولو كان الفاضل مقر بالدراهم  
 الغصب وبالحنطة وهي ظاهرة في يديه بقدر المغتصب منه على قبضها بها  
 على نصفها على ان ابراه مما بقى فهذا مثل الاول في القياس غير اني اخذ في هذا بالاسبق  
 ولا اجيز الصلح وادفع ذلك كله الى المغتصب منه ولو كان صاحبه من ذلك على وزن  
 ودفعه اليه جاز حاضر كان الغصب او غايبا على الانكار والاقرار وكل  
 عبد غصب او عرض صالح الفاضل المغتصب على نصفه وهو مغيب من  
 المغتصب منه والفاضل منكر او مقر لم يجز لانه لم يكن ديناه عليه وان  
 صاحبه على عوض اخر جاز وكل عوض بين رجلين غصبه رجل فاستهلكه  
 ثم صاحبه احدهما من نصيبه على دراهم او دنانير كان لشريكه ان يشركه  
 فيها وان صاحبه على شئ سواهما كان القايض بالخيار ان شاء دفع نصف  
 ذلك الشئ الى شريكه وان شاء اعطاه ربع قيمة العوض فان كان العوض  
 قايما بعينه ظاهرا او مغيبا فصالحه احدهما من حصته على دراهم او شئ  
 ما يكال او يوزن وقبضه ثم ظفر الغصب لم يشا ركه في ذلك وكان على خصمه  
 ونصيبه والاقرار من الفاضل والانكار فيه سواء ولو غصب رجل من رجلين  
 طعاما بينهما فغصبه عنهما ثم صاحبه احدهما على دراهم او شئ من الوزن  
 والكيل سوى الطعام وقبضه كان لشريكه ان يشا ركه فيه لانه دين لهما فغنى  
 احدهما حصته وان كان الغصب ظاهرا في يدي الفاضل وهو بحجده



او يقرب به لهما لم يشركه الاخر فيما قبض بالصلح انما هذا الان بيع باعه نصيب  
والاخر على حقه ولو ان رجلين ادعيا في دار دعوى من ميراث عن ابيه ما نص  
دب الدار احدهما على مال لم يشركه الاخر فيه ان كان المصالح مقرا او منكرا  
وكذلك العروض ولو ان قوما دخلوا على رجل بيتا ليلا ونهارا فهددوه  
وشهروا عليه السلاح حتى صالح رجلا من دعواه على شيء فهذا الاقرار ينبغي  
ان يجوز في قياس قول ابي حنيفة لانه لا سلطان لهم وقال ابو يوسف ومحمد  
ان كانوا شهروا عليه السلاح لم يجز الصلح وان لم يشهروا عليه السلاح لم يجز  
وعدوه فان كان ذلك نهرا في مصر فالصلح جائز وان كان ذلك ليلا في  
مصر وسفر في طريق لم يجز ليلا ولا نهرا وكذلك ان كان ذلك في رستاق  
لا يقدر فيه الناس وكذلك لو كان الزوج هذا الذي اكره امراته بشيء  
من ذلك ولو تواعدها بالطلاق او بالتزويج عليها لم يكن ذلك اكرها  
**باب الصلح في الوديعة والعارية** واذا قال المستودع صاعته الوديعة  
وقال صاحب الوديعة استهلكتها ثم صالحه منها على مال لم يجز وكذلك لو قال  
قد دفعتها الى صاحبها فان جحد الطالب ان يكون المستودع قال هذه  
المقالة قبل الصلح وقال المستودع قد قبلتها لم يصدق المستودع عليها  
والصلح جائز وان اقام بينة على هذه المقالة برى من الصلح وان لم يكن له  
بينة على هذه المقالة برى من الصلح وان لم يكن له بينة فعلى الطالب البين  
وهذا قول ابو يوسف قال ابو الفضل قال محمد الصلح جائز عن ذلك كله لانه  
صالح عن دعوى صاحبها الضمان بالاستهلاك ذكر قول ابو يوسف رواية  
ابن حفص وان كانت الوديعة قائمة بعينها وهي ما يتادهم فصالحه منها  
على مائة درهم بعد اقراره وانكاره لم يجز اذا قامت البينة على الوديعة وان  
كان الصلح على عرض جاز فان كان الصلح على عشرة دنانير بعد انكاره جاز فان  
كان على اقراره والوديعة غير حاضرة عندهما لم يجز وان كانت حاضرة  
في يد المستودع جاز ولو استهلك المستودع الوديعة وهي الفم صالح  
منها على مائة جاز امرأة استودعت رجلا وديعة كانت عندها لغيرها  
ثم قبضتها منه واستودعتها اخر ثم قبضتها منه فقصدت متاعا منها  
فقالت رهب بينكما ولا ادري ايكما صاحبه وقال لا تدري ما كان في  
وعائلك غير الى دفعتي اليها متاعا في وعاء فلم تغتشه وردناه عليك  
فصالحهما من ذلك على صلح قال هو ضامنة لصاحب المتاع قيمة ذلك الصلح  
فيما بينهما جائز وان جاء زوجها فادعى ذلك قبلها ولم يقل ان امرأتي كذبت  
فصالحهما من ذلك على صلح ولم يقل بغيره فان ذلك غير انه قال عليكما في قيمة

ذلك المتاع المفقود خمسين درهما لصاحب المتاع صلحا بينهما وكانت  
المرأة هي التي خاطبتها فصالحته على كل واحد منهما بمحضته من ذلك وكذلك  
ان كان هذا القول من زوجها او من اخ لها فضمن المستودع عين ما ذكرنا  
والمرأة غير حاضرة ولا تعلم انها وكلته بذلك لا يقولها ان كنت وكلته او لم  
ذلك غير انها قالت قد رضيت بالصلح الذي صالحكما عليه زوجي فان الصلح  
جائز وعليهما ذلك واذا استعار رجلا دابة من رجل الى وقت ففطبت فقال  
المستودع نفقت تحتى وكذبه رب الدابة وهو مقربا لعارية وبخاصة  
فانذرى المستعير عينة فصالحه لم يجز وكذلك لو قال المستعير قد نعتيت  
الى رب الدابة وان لم يكن للمستعير بينة على انه قال هذه المقالة قبل الصلح  
وحلف رب الدابة انه لم يقطعها مضى الصلح وهذا قول ابو يوسف رحمه الله تعالى  
وقال محمد الصلح جائز في ذلك كله على قياس الوديعة التي سبق ذكرها وان  
اكر رب الوديعة العارية وقد نفقت الدابة تحت المستعير فصالحه  
على صلح جاز الا ان يقيم المستعير البينة على العارية وانه قال قد نفقت الدابة  
قبل الصلح او ينكر رب الدابة عن البين على ذلك والصلح من البضاعة على قياس  
ما مضى من الوديعة والعارية **باب الصلح في الهبة** واذا ادعى رجل  
على رجل انه وهب له هذا العبد وسلمه اليه وهو يد الواهب والراغب بمحمد  
ذلك ثم اصطالحا على ان يكون نصفه للمدعى ونصفه للمدعى عليه جاز وكذلك  
لو زاد احدهما في ذلك درهم وكذلك لو اصطالحا على ان يكون العبد لهما  
على ان يرده الاخر درهم وكذلك لو كان العبد في يد الموهوب له في جميع  
ذلك ولو كان الموهوب له مقرا انه لم يقبض فاصطالحا على ان يكون العبد  
بينهما نصفين او على ان يزيد الواهب درهم لم يجز ولو رد الموهوب عليه  
درهم على ان يسلم له نصفه جاز الا ترى ان رجلا لو ادعى في يد رجل  
عبد فقال له بعثنيه بخر وحجده البائع ثم اصطالحا على ان يسلم له البائع  
نصف العبد بكذا درهم جاز وكذلك لو ادعى ان العبد له وحجده المدعى  
عليه ثم صالحوه على درهم دفعها اليه المدعى على ان يسلم له نصف العبد  
ثم اقرا المدعى انه لم يكن له فيه حق كان الصلح ماضيا وكذلك لو ادعى انه هب  
نصف هذه الدار مشاعا ولم يقبضها منه وحجده الواهب ثم اصطالحا  
على ان يسلم له ربع الدار بالقب درهم جاز امرأة وهبت ارضا لاختها لايها  
وامها ولاختها لايها ثم ماتت فورثها اخوها لايها وامها وقال تلك الهبة  
كانت غير جائزة وادعى الاخر جوازها في قول بعض الفقهاء ثم اصطالحا فيها على  
صلح ثم مات الاخر من الاب والام فان لورثته ابطال ذلك الصلح عند قاض



يرى اصل الهبة باطلا قال يبطله في قول من يرى تلك الهبة باطلا ويجعل  
 الدار ميراثا واما في قول من يجوز تلك الهبة فيبطل الصلح ويجعلها هبة  
 بينهما نصفين ولو كانت الهبة كلها للآخر من الاب غير انه لم يقبضها فحياة  
 الاخت ثم خاصه اخوه فيها فقال انها لم تجز لك لانك لم تقبضها وقال الآخر  
 صدقت لم اقبضها ولكن لا اردتها حتى يقضى الف على بذلك فاصطلحوا  
 على صلح فهو باطل واذا صلح احدا الوارثين صاحبه من حقه في الميراث على  
 شيء سواء فلما اخصه اختلفا فيه او في شيء منه قال اذا حلف الذي  
 يريد الخروج من الميراث بالصلح على ذلك الشيء انه غير ما صلحه عليه تراد  
 الصلح **باب المصارف والشركاء** واذا اختلف المصارف ورب  
 المال في رد المضاربة او هلاكها ثم صلحه منها على شيء كان القول فيها  
 مثل ما مضى في الوديعة وان كان للمضارب دين على رجل اذ ان من المضاربة  
 فصاحبه على ان اخره عنه جاز وان حط عنه بعضه جاز وضمن ما حط من  
 المال ولو حط بعيب في بيع او صلح من العيب على دراهم يدها جاز على  
 رب المال وكلما يصنع التاجر في البيع والشراء فهو جائز له على رب المال  
 ما خلا الخط من غير عيب ولو صلح على ان اخذ بالدين كفيلا على ان ابر الذي  
 عليه الاصل جاز وكذلك لو احتال به ولو حط رب المال عن غريم  
 عليه ما من المضاربة او اخر عنه او احتال به جاز ولا ضمان عليه وانا  
 باع احد شيككي العنان شيئا من تجارتها ثم صلح من ذلك على حط او تاخير  
 او اقاله جاز جميع ذلك عليه وعلى شريكه الا ان يضمن نصيب شريكه في  
 الخط بغير عيب ولو ان الذي لم يلى العيب اخر المال على المشتري لم يجز  
 في قول الحنفية ويجوز في حصته في قول ابى يوسف ومحمد ولو اخذ  
 بالمال كفيلا واحتال به جاز في حصته دون حصته شريكه ولو قبل  
 السلعة بعيب او اقاله فيها جاز عليه وعلى شريكه ولو كانا متفاوضين  
 جاز جميع ذلك لكل واحد منهما الا الخط بغير عيب فانه يجوز للذي رلى  
 البيع ويضمن نصيب شريكه ولا يجوز للذي لم يلى البيع الا في نصيبه  
 ولو كانت الشركة في تلك السلعة خاصة فباعها احدهما من صاحبه  
 لم يجز لواحد منهما في ذلك الا ما يجوز في الوكالة للموكل والوكيل وقال ابو  
 لا يجوز حطه على الاخر في الوكيل والمضارب والمفاوض والعنان وانا  
 خرقا لقضارا الثوب بدقه ثم صلح رب الثوب على دراهم اعطاها  
 اياها جاز وكذلك لو صلحه على ان اخذ منه الثوب واعطاه دراهم  
 وان صلحه على ان اخذ منه الثوب على حطة مسماة الى اجل لم تجز في حصة

المحذور جاز في حصة الثوب واذا خالف المحايك في تسج الغزل ثم صلحه  
 صاحبه على ان يسلم له الثوب على دراهم مسماة الى اجل لم يجز لان عليه  
 غزلا مثل غزله وياخذ الثوب ويعطيه اجره فان صلحه على ان ياخذ الثوب  
 ويعطيه بعض الاجر ويحط عنه بعضه جاز **باب صلح المريض و صلح**  
 المريض من دم عمد له فيه القصاص ومن جراحة فيها قصاص على شيء قليل  
 او كثير حال او مرجل جائز وكذلك خلع زوجه واما الصلح على ما هو مال  
 على حط او تاخير في المرض من الثلث ولو باع في مرضه عبدا يساوي الف  
 بثلاثة الاف درهم الى سنة ولا مال له غيره ثم مات قبل المشتري عجل  
 ثلثي الف والبقية عليك الى الاجل او رد العبد ولو صلح المريض من دم  
 عمد على الف درهم حاله ثم اخر بها بعد الصلح سنة جازا لتاخير من الثلث  
 وقال محمد يقال له ان شئت فجع ثلثي الف والبقية عليك الى الاجل او  
 رد العبد ولو ان امرأة مريضة تزوجت رجلا بالف درهم الى سنة  
 ثم ماتت ولا مال لها غير الف الا عبيد كانت الف على الزوج الى الاجل  
 وكان ميراثه في العبد ثابتا و صلح القبي التاجر جائز في جميع ما يجوز على  
 الرجل الا الخط بغير عيب **باب ما يكون اقرارا في الصلح** واذا قال  
 الرجل لآخر سلم هذه الدار بالتي في يديك بالف درهم فقال الاخر لا واراد اخذ  
 الدار فله ذلك وهذا اقرار من الذي في يديه الدار له بجميع الدار  
 وكذلك لو قال ابرامتها بالف درهم وانزكها لي بالف درهم او دعها  
 او اعطينها بالف درهم او اخرج منها بالف درهم فهذا كله مسامحة  
 واقرار له بها الا ترى ان الرجل يساوم الرجل بالثوب فيقول برت منه الف  
 درهم او اسلم لي بالف درهم او يقول ابرامته بالف درهم وكذلك هذا  
 في سائر العروض والحيوان وسواء ان كان في يدي هذا القايل او في يدي المقله  
 ولو اصر على رجلان على ان يسلم احدهما للاخر دارا او سلم الاخر له عبد لم يكن  
 هذا اقرارا وكذلك لو اصر على ان يسلم احدهما هذا العبد للاخر على ان  
 ابراه الاخر من الدين الذي عليه لم يكن هذا اقرارا بالعبد ولو اصر على ان  
 يرى فلان الى فلان من هذه الدار ويرى الاخر اليه من العبد كان هذا  
 صلحا وليس باقرار وقد اصر على ان يخرج احدهما من هذه الدار وسلمها  
 للاخر وخارج الاخر من هذه الدار وسلمها له فان هذا جائز ولم يكن اقرارا  
 ولا انكارا وانهما ما استحققهما على حجة في الباقي ولو ان رجلا في يديه  
 دارا وعبد فقال الاخر سلم لي كان هذا منه اقرارا وكذلك لو قال اعطه  
 وان قال ابرامته ولم يسلم لذلك ما لم يكن هذا اقرارا وكذلك لو قال



اخرج منه وان قال سلم له شراء هذه الدار بالف درهم فهذا اقرارا  
بها وكذلك لو قال سلم له شراها من فلان وتوقال — اشترى منك هذه  
الدار على ان يسلمها لفلان او قال اشتريتها ولم يقل منك على ان تسلم لي فلان  
او قال اشتريتها على ان يسلمها لي فلان لم يكن هذا اقرارا لفلان المسلم لانه  
عبر على وجه المساومة والبيع وكذلك لو سمي مع ذلك على تسليمه بالابواب  
**صلح العامل بدينه** واذا دفع رجل ثوبا الى صباغ يصبغه بفقير عصفور  
بدرهمين فصبغه بفقيرين ثم صالحه من ذلك على فقير عصفور بعينه جاز  
ولو صالحه على درهم الى اجل جاز ولو هلك ثوب عند القصار فقال قد هلك  
ثم صالحه بعد ذلك على درهم فهو جاز في قول من يضمن القصار ولا يجوز  
في قول من لا يضمنه لانه لا يضمن القصار وكذلك لو قال دفعته اليك وقال  
محمد الصلح جاز واذا قال الراعي المشترك او الخاص قد مات شاة في الغنم  
فكذب به رب الغنم ثم صالحه من قيمتها على شيء لم يجز في قياس قول من لا يضمنه  
وفي قول من يضمن الاجير المشترك فيجوز على الراعي المشترك ولا يجوز على الراعي  
الخاص وكذلك لو قال اكلها السبع او سرقته وقال محمد الصلح جاز في  
الوجهين جميعا واذا ادعى القصار انه قد دفع الثوب الى رب الثوب  
فطلب الاخر وكذب به رب الثوب فصالحه من الاخر على نصفه جاز وان كان  
الاجر حنطة بغير عينها فصالحه منها على درهم لم يجز ونقدتها اياه جاز  
وان الاجر حنطة بعينها فصالحه منها على درهم لم يجز لان الاجر اذا كان  
بعينه بمنزلة بيع لم يقبضه وكور الثوب فادعاه صاحبه انه قد اوفاه  
الاجر وجحد القصار فاصطلم على ان اعطاه نصف الاجر وهو درهم  
على ان يقصر له هذا الثوب الاخر كان جاز ولو ادعى رجل على قصار دينه  
فجحد اياه فصالحه بها على ان يقصر له به هذه الثياب جاز **باب**  
**الصلح على الدين** واذا ادعى رجل على رجل القدر ثم انكرها ثم اصطلم  
على ان يحلف المدعى عليه وهو يري فحلف ماله قبله قليل ولا كثيرا فالصلح باطل  
والمدعى على دعواه فان اقاما البينة اخذه بها وكذلك هذا في سائر  
الدعاوى ولو لم يكن بينة واراد ان يستحلف المدعى عليه بعد ذلك البين  
فله ذلك ولو كان قاضا يستحلف به لم يكن له ان يستحلفه ثانيا واذا  
اصطلم على ان يحلف المدعى على دعواه على انه ان حلف فالمدعى عليه ضامن  
لها فالمدعى عليه ضامن لها فحلف المدعى على ذلك فابى المدعى عليه ان يضمن  
شيئا او يعطيه شيئا لم يلزمه شيء والصلح باطل الا ترى انه لو قال ان حلف  
فلان غير الطالب فهذا المال على فلان او قال ان شهد فلان على به فهو على

عليه لم يلزمه شيء وكذلك ان اصطلم على ان يحلف الطالب والمطلوب  
ثم يكون عليه نصف ما ادعى فهو باطل وان اصطلم على ان يحلف الطالب  
اليوم على ما يدعى فان مضى اليوم قبل ان يحلف ولا حق له فمضى اليوم قبل ان  
يحلف فهو على دعواه والصلح باطل وكذلك ان اصطلم على ان يحلف للمطلوب  
فان لم يحلف اليوم فهو ضامن لمال او قال قالما عليه او فقد اقر بالمال  
وان اصطلم على ان يحلف الطالب بطلا او غيره فان حلف فماله على  
المطلوب فحلف على ذلك لم يجب على المطلوب واذا قال الطالب للمطلوب  
انت بري من دعواي هذه على ان يحلف ما لي قبلك شيء ففعل ذلك وحلف  
لم يبر الا انه مخاطر وكذلك لو قال انت بري مما ادعيت قبلك او حلف  
على انه لا حق لي قبلك او متى حلفت او حين حلفت او في حلفك او عند يمينك  
او قال المطلوب ما تدعى قبلي حق ان حلفت او متى حلفت او مع حلفك  
او في حلفك او ما اشبه ذلك فهذا كله باطل **باب الصلح في الاجرة**  
**والمهور والنكاح والطلاق** واذا اختلف المواجه والمستاجر في اجرة  
دار في المدة والاجرة ثم اصطلم على مدة اكثر منها او قل فهو جاز وكذلك  
لو صالحه على مدة من السكنى على ان يعطيه هذا وصنا بالاجرة او على ان  
يعطيه هذا كفيلا بها ورضي بذلك الكفيل فهو جاز وان كان الكفيل غائبا  
فالصلح مردود وان اشترط ان يزيد مع السكنى ركوب دابة الى موضع  
كذا جاز وكذلك لو زاده خدمة عبده هذا شهرا وتو زاده المستاجر  
سكنى دار معروفة شهرا لم يجز استيجار سكنى دار واذا تزوج الرجل  
المرأة على بيت وخادم ثم صالحها من الثلث على ثياب هروية الى اجل لم  
يجز وان صالحها من البيت والخادم على درهم او دنا يتر الى اجل فهو جاز  
وان قبضت ما صالحته عليه من ذلك ثم طلقها قبل ان يدخل بها ردت  
اليه نصفه وان كان صالحها على عرض بعينه وقبضته ثم طلقها قبل  
ان يدخل بها فان شاءت ردت اليه نصف قيمة البيت والخادم وان  
شاءت ردت نصف العرض التي قبضت وان صالح الرجل امرأته على ان  
يرضع ولده سنتين حتى تقطعه وعلى ان زادها ثوبا بعينه فقبضت الثوب  
فاستهلكتته وارضعت الولد سنة ثم ماتت وقيمة الثوب والمهر  
فان الزوج يرجع عليها بنصف قيمة الثوب وربع قيمة الرضاع فان كانت  
المرأة زائدة مع ذلك شاة قيمتها مثل قيمة الرضاع رجوع ربع الثوب  
وربع قيمة الرضاع وسلك الشاة وتو استحقت الشاة مع ذلك الرجوع  
عليها بثلاثة ارباع قيمة الثوب وربع قيمة الرضاع ونصف قيمة الشاة

شيء ولم يلزم للمالك ملاقاة وكذلك  
ان اصطلم على نحو من يمين المطلوب

على ان حلفها



وان استحق الثوب والمسئلة على حالها ولم تستحق الشاة فان المرأة  
 يرجع على الرجل بنصف الشاة وتاخر مثلها في نصف السنة التي  
 ارضعت ويرجع عليها الرجل بربع قيمة الرضاع فيتقاضون بذلك  
 ويرجع بعضهم على بعض بفضل ان كان ولوا دعت امرأة ان زوجها  
 طلقها ثلاثا وحجج الزوج ذلك فصالحها على مائة درهم ان اكدت نفسها  
 وبريت من الدعوي فالصلح في هذا باطل وكذلك لو كانت ادعت  
 تطليقة او خلعا ولوا دعي رجل قبل امرأة انه تزوجها فحججت ذلك  
 فصالحها على مائة درهم على ان تقر بذلك فاقرت له بالنكاح جازا لقرار  
 بالنكاح والجعل الذي ساء لها لا ازم له الا ترى ان رجلا لو ادعى عبدا  
 يدي رجل فحججه ثم صالحه على مائة درهم على ان يقر له بالعبدان ذلك جائز  
 ولو ادعى عليه الف درهم فحججه فقال اولي بها على ان اعطيك مائة درهم  
 كان باطلا ولا يشبه هذا العبدانما قال اعطى القامباية ولو قال  
 اعطيك مائة على ان تكوني امرأتى فهو جائز اذا قبلت ذلك بحضور  
 اليهود ولو قال تزوجتك على الف درهم امسرف قالت لا فقال اني  
 اريد سائه على ان تقرى بالنكاح فاقرت كان لها القومباية والنكاح  
 جائز ولو ادعى رجل قبل رجل الف درهم فحججه فقال اقر لي بها على ان احط  
 عنك مائة ففعل ذلك فهو جائز ولا يشبه هذا قوله على ان اعطيك مائة  
 ولو ادعت امرأة على زوجها طلاقا باينا فصالحها على مائة درهم على ان  
 طلقها واحدة باينة فهو جائز وكذلك لو قالت على ان تقر لي بهذا الطلاق  
 التي ادعيت وهو محجج ذلك فهو جائز فان قامت بينة على ذلك الطلاق  
 فشهدوا انها طلقها ثلاثا واحدة باينة رجعت عليه بالجعل الذي  
 اعطته ولو ان رجلا ادعى امرأة انها امراته فانكرت ذلك فصالحته على  
 مائة درهم على ان يبرأ من تزوجها الذي ادعى اجزته اذا قبله وان  
 اقام بينة على تزويجه بعد الصلح لم اقبل ذلك منه وهذا قرار بمنزلة الخ  
 وكذلك لو قال اعطيك مائة درهم على المباراة او على انك برى من دعوي  
 او على انه لا نكاح بيني وبينك **باب الصلح في دعوى العتق والرق**  
 واذا ادعى رجل على رجل محبوس انه عبده وانكر المدعى عليه ذلك ثم  
 صالحه المدعى عليه من ذلك على مائة درهم فهو جائز فان اقام المدعى  
 بعد ذلك بينة انه عبده لم يقبل منه وهذا بمنزلة العتق غير انه ليس له  
 ولادة اذا لم تقم له بينة وكذلك لو قال اصلحك من دعوى الوصف  
 الى اجل كذا فهو جائز وكل شيء يجوز في المكاتبه فهو في هذا جائز ولو اخذ

منه كفيل بذلك لزم الكفيل تلك الكفالة ولا يشبه المكاتبه في هذا  
 لان هذا قد عتق حتى وقع الصلح ولو قال بجارية انت امتي وقالت  
 هي بل انا حرة فصالحها من ذلك على مائة درهم فهو جائز فان اقامت  
 البينة انها امته كانت اعتقها عام اول رجعت عليه بالمائة وتواقات  
 البينة انها كانت امه لفلان فاعتقها عام اول لم اقبل ذلك منها ولم يرجع  
 بالمائة على هذا ولو اقامت البينة انها حرة الاصل من الموالي او من العرب  
 حرة الا بوبن رجعت بالمائة عليه وان ادعى العبدان مولاه اعتق فصالحه  
 مولاه على مائة درهم ودفعها الى العبد على ان يبرأ من هذه الدعوى فالصلح  
 باطل ومتى اقام العبد بينة على عتقه عتق وكذلك الامه في هذا واذا ادعى  
 الكاتب ان مولاه اعتقه قبل ان يورث شيئا فصالحه مولاه على ان يحط  
 عنه النصف ثم اقام البينة على انه كان اعتقه قبل ذلك فالصلح باطل  
 ويرجع الكاتب بما ادعى من الخمسمائة واذا ادعى العبد على مولاه عتقا فحججه  
 فصالحه العبد على ما يتي درهم على ان امضى عتقه فهو جائز فان وجد العبد  
 بينة انه اعتقه قبل ذلك رجع على مولاه بما اعطاه **باب الصلح**  
**على اداء البعض بشرط البراءة** واذا كان لرجل على رجل الف درهم  
 فقال له اصلحك على ان احط عنك خمسمائة فصالحه على ذلك فان  
 ابا حنيفة ومحمد قالوا ان اعطاه ذلك يومئذ خمسمائة فقد جاز الصلح  
 وان مضى اليوم قبل ان يعطيه انتقض الصلح وكانت الالف عليه وقال ابو  
 اليسر عليه الخمسمائة وقال ابا حنيفة وابو يوسف ومحمد درهم الله  
 اذا اشترط عليه فقال ان لم توفي في اليوم خمسمائة فعليك الالف  
 فمضى اليوم قبل ان يعطيه فعليه الالف ولو صالحه على ان يعطيه خمسمائة  
 الى شهر على ان يحط عنه خمسمائة الساعة فاجاب فيه على ما تقدم ولو كان  
 اخذ منه كفيل فشرط على الكفيل ان لم يوفيه خمسمائة راس الشهر فعليه  
 الالف كلها فهو جائز والالف كلها لازمة للكفيل في قول ابي حنيفة وابي  
 يوسف ان لم يوفيه الخمسمائة كما قال وكذلك لو ضمن الكفيل الالف كلها  
 ثم قال قد حطت عنك خمسمائة على ان توفي في راس الشهر خمسمائة فان لم  
 توفي في الالف كلها عليك وهذا او ثمن المال الاول والاصح في قول ابي  
 وابي يوسف درهم الله تعالى وكذلك لو حمله بخوما بكفيل او بغير كفيل وقال  
 ان لم توفي في كل يوم عند محله فالمال عليك حال وما حطت عنك فهو  
 فهو جائز على ما اشترط في قوطهم جميعا ولو قال للغيرم والكفيل متى ما  
 ادبت الى خمسمائة منها فانت برى مما بقى فادى اليه خمسمائة لم يبرأ



من الباقي وكذلك كل مائة علق وقوعها بشرط وكذلك لو قال ذلك بكاتبه  
**باب الصلح في الصدقة والرهن والبيع الفاسد وغيره** وإذا كان  
 الدار في يدي رجل فادعى أن فلانا تصدق بها عليه وقبضها وقال فلان  
 بلي وهبتها له وأنا أريد الرجوع فيها فاصطلمها على مائة على أن سلم الدار إليه  
 بصدقته فهو جائز ولا رجوع فيها بعد ذلك وكذلك لو أقر الذي في يديه  
 أنها هبة وكذلك لو حدد رب الدار الهبة والصدقة وكذلك لو اصطلمها  
 على أن تكون الدار بينهما بالسوية على أن رد الذم في يديه الدار عليه  
 درهم فهو جائز وأن كانت غير مقسومة وإذا ادعى رجل عبدا في يدي رجل  
 أنه هبة أياه بمائة درهم كانت له عليه وقال الذي في يديه العبد هو  
 عبدي والعبد عليك فاصطلمها على أياه من المائة وزاده خمسون  
 درهما وسلم له العبد فهو جائز وأن أقر بعد ذلك أنه كان رهنا في يديه على  
 ما قال المدعي لم ينتقض الصلح بينهما وأن اصطلمها والعبد في يدي المرتين  
 على أن زاده خمسين درهما قرضا وجعل هذا العبد رهنا بهذه المائة  
 والخمسين فهو جائز وأن اصطلمها على أن يجعل له الخمسين هبة على أن جعل  
 له العبد رهنا بالمائة لم يجز لأنه جعل على كل رهن فيبطل الرهن ويجعل هبة  
 ولو صالحه على أن يبريه من الخمسين ويجعل له العبد رهنا بالخمسين  
 الباقية جاز ولو ادعى المرتين ثوبا في يدي الراهن أنه رهنه أياه بشيء  
 دراهم أقرضها أياه ولم يقبض الرهن وقال الراهن لم ارهنه ثم  
 اصطلمها على أن رهنه أياه على أن خط عنه درهما من العشرة وعلى أن  
 أقرضه درهما آخر على أن يكون رهنا بذلك ودفعه إليه جاز وأن لم  
 يدفع الثوب حتى يداله في أمساكه فله ذلك ويبطل الصلح ويرجع فيما  
 وإذا كانت قيمة الرهن ما يتا درهم والدين مائة درهم فقال المرتين  
 هلك عندي وقال الراهن لم يهلك ثم اصطلمها على أن رد عليه المرتين  
 خمسين درهما وأبراه من المائة لم يجز هذا الصلح في قول أبي يوسف رحمه الله  
 وقال محمد الصليح جائز وكذلك لو قال المرتين دفعته إلى الراهن ولم يقبض  
 من ذلك وقال الراهن يفت متاعى فلم يقبض ولم ينكر ثم اصطلمها جاز الصلح  
 ولو أقر المرتين أنه باع المتاع بمائة درهم بوكالة الراهن وقال الراهن  
 ما وكلتك ببيعه ثم اصطلمها على أن أبراه من المائة وزاده خمسين  
 درهما جاز فإن ظهر المتاع عند المرتين فالصلح ماض وإذا اشترى  
 المسلم من المسلم خادما بخصر أو خنزير أو ميتة ثم اصطلمها على أن سلمه  
 الخادم بمائة درهم وجد فاما سميا من الحرام جاز ولو ادعى المشتري

اشترىها بمائة درهم وقال البائع بعتكها بمائة درهم وخمسة أصطلمها  
 على أن زاده المشتري دينارا والخمسة جاز وإذا ادعى الرجل على الرجل  
 الف درهم ثم جادهم ببيعة أياه ببيعة فاسدا أو قد استهلك الخادم فصاح  
 من الألف والخادم على خمسمائة وقد ادعى الطالب أن قيمته كانت  
 الف درهم وادعى المطلوب أن قيمتها أربع مائة فالصلح جائز ولو اشترى  
 نصراني من نصراني خنزيرا بدراهم مسماة فاسلم المشتري قبل أن يقبض  
 ثم اصطلمها على أن أبراه البائع من ذلك وعلى أن رد عليه المشتري  
 درهما فالصلح باطل وإذا باع الرجل ببيعة فاسدا قاراد البائع أن يلزم  
 المشتري فصالحه المشتري على دراهم أقرضه بها منه على أن أبراه  
 من ذلك فالصلح باطل ولا يجوز الصلح على دراهم عن أن يقبض عن حد  
 القذف ولا على ترك مراقبة سارق سرق منه أو من غيره إلى السلطان  
 أو زاني أو سكران وكذلك لو كانت المرأة المزني بها هي التي بذلت الدار  
 على ذلك وأخذت ولا يجوز الصلح مع الشاهدين بمال على أن لا يشهدا  
 عليه بكذا أي حتى كان فإن أقر الشاهد بذلك عند القاضي لم يجز شهادته  
 وأن جحد فقامت به عليه بيته والمال في يديه قضى عليه برده المال  
 وبطل شهادته وأن كان قد رد المال قبل ذلك لم تبطل شهادته  
**باب الصلح في النفقة** وإذا صاححت المرأة زوجها من نفقتها  
 على ثلاثة دراهم كل شهر فقال الزوج لا أطيق ذلك فذلك لازم له إلا أن  
 يبريه منه المرأة أو القاضى أو يرضخ السعر فيكفيها دون ذلك ولو لم  
 يرض من الشهر شيء حتى صالحها من هذه الثلاثة دراهم على ثلاثة شحائم  
 دقيوق جاز ذلك لأن الدراهم لم يكن أصلها دين إنما أصلها نفقة وكذلك  
 نفقة القرابة ولو أعطاهما كفيلا بالنفقة ما كانت امرأته جاز ولو لم  
 صالحه على أجره رضاع الصبي بعد البينونة لم يكن لها أن تصالحه مما  
 من دراهم الآخر على طعام بخير لأنه لا نه دين ولو مات الزوج وقد  
 اجتمع لها عليه بره كل شيء ضربت به مع الغرماء وإذا صاحح الرجل بيقض  
 محارمه على النفقة وهو فقير لم يصح على إعطائه فإن لم يعرف حاله فادعى أنه  
 فقير فالقول قوله ويبطل عنه ما صاحح عليه إلا أن يقوم بيته أنه منس  
 فيمض الصلح عليه ولو صاحح العسر امرأته من نفقتها ونفقة الولد  
 الصغير على شيء جاز فإن كان ذلك أكثر من نفقتهم وما يتغابن الناس  
 فيه يطلب الفضل عنه وكذلك الصلح عن الكسوة ولو صاحح رجل امرأته  
 من كسوتها على درهم يهودى ولم يسلم طوله وعرضه ونفقته جاز ذلك



لان اصله ليس بدين وكذلك كسوة القرابة ولو صالح رجل اخاه  
وهو صحيح بالغ على دراهم مسماة من الكسوة لكل شهر لم يجز ذلك ولو  
كانت امراته مكاتبه او مدبرة او امة قدبواها بيتا وصالحها على دراهم  
مسماة من الكسوة والنفقة لكل شهر جاز ذلك وكذلك لو صالح مولى الامة  
وان لم يكن بوالامة بيتا لم يلزمه ذلك وان كانت المرأة صغيرة فلم يستطع  
ان يسرها فصالح اباها على نفقتها لم يجز وان كانت كبيرة والزوج صغير  
فصالح ابوه على النفقة وضمن فهو جاز وكل شيء لا يخرج عن نفقته سنة على زوج  
سنة او فقهها اليه جاز فان استحق الترتيب رجعت عليه بالنفقة والكسوة  
وكذلك لو وجد به عيبا فردته اذا كان قد فرض لها كل شهر او مدة او سنة  
نفقة مسماة كل شهر وصالح ذلك رجعت عليه بقيمة الثوب في الوجين جميعا  
واذا كان لرجل امراتان احدهما امة قدبواها بيتا فصالح الحرة على نفقة  
مسماة كل شهر وصالح الامة على نفقة اكثر منها فهو جاز واذا صالح البعد  
امرته على نفقة كثيرة في الشهر لم يلزمه الا نفقة متسا فان كان زاد على نفقة  
مثلها ما يتغابن الناس في مثله جاز ولزمه ذلك واذا صالح الرجل امراته  
من نفقتها او كسوتها عشرة سنين على وصيف وسط الى شهر او لم يجز له  
اجلا فهو جاز وكذلك سائر الحيوان والنبات ولو صالحها في نفقتها ما لم يجر  
في العدة على دراهم مسماة لا يزيد عليها في نفقتها عدها وعذرهما الحيض  
وان قدتها الشهور جاز وان صالحها وهي باينة معتدة من السكنى على  
دراهم لم يجز ولو اشترط عليها في الخلع البراءة من النفقة فصالحها على  
نفقة كل شهر لم يجز **باب الصلح في دعوى القصاص والحدود**  
ولو ادعى رجل على رجل دم عمدا او خطاء او حرام وانكره الاخر ثم صالحه  
دراهم على ان يقبله بذلك تفعل فهذا باطل لا عبور الاقرار فيه وكذلك  
لو ادعى قبله حدا في قذف فصالحه على ما يدهمهم على ان يقبل بذلك ولو ادعى  
المدعى قبله على ما يدهمهم على ان ابراه من ذلك لم يجز به ان كان ضرب الحد  
على هذا الاقرار فان شهادته عامرة وكذلك لو ادعى عليه شرب خمر او زنا  
فصالحه على ما يدهمهم على ان اقرب ذلك ولو ادعى قبله سرقة متاع فصالحه  
المدعى على ما يدهمهم على ان ابراه من السرقة فهذا جاز ولو صالحه على ما يدهمهم  
دراهم دفعها اليه على ان اقرب له بالسرقة فان كانت عرضا قيمة بعينها  
فالصلح جاز وان كانت مستهلكة فالصلح باطل وان كان ذهابا بعينه  
او مستهلكا فالصلح جاز **باب الصلح في دار الحرب وبين اهل الاسلام**  
واذا اسلم الحربيان في دار الحرب ثم غصب احدهما من صاحبه شيئا

وان صالحها وهي باينة معتدة من السكنى

جرحه جراحة ثم صالحه من ذلك على صلح لم ينجح ان يجوز الصلح في قول ابي  
لان يقول لاضمان عليهم في غصب بعضهم بعضا وفي الجراحات وهو قول  
محمد وقال ابو يوسف هو جاز والضمان عليهم في ذلك مثل الضمان في ارض  
الاسلام ولو غصب رجل من تجار المسلمين رجلا من اهل الحرب في دار الحرب  
شيئا او غصبه الحربي شيئا فاصطفا من ذلك على صلح لم يجز في قوله ما ولو  
ادان احدهما صاحبه ديناً ثم صالحه على ان يحط بعضا واخذ بعضا ثم  
اسلم الحربي فهو جاز ولا يشبه هذا الغصب وكذلك الصلح ان كان  
الصلح في دين او بيع بين اهل الحرب ثم اسلم ولو كان الصلح من اهل الحرب  
في غصب مستهلك او غير مستهلك فهو باطل في قياس قول ابي حنيفة  
ومحمد وقال ابو يوسف استحسن واخره فيما بينهم واذا ادان المسلم  
الحربي ديناً في دار الحرب ثم صالحه على ان اخر بعضه او حط بعضه فحل  
ما اخر وخرج الحربي مستأمن الى دار الاسلام فاذا دانا المسلم ان يأخذه  
بالدين ويرجع فيما حط عنه لم يأخذه بما عليه الا ان يعطيه اياه ولم  
يرجع في قياس قول ابي حنيفة لان لم يدخل لجرى عليه الحكم وكذلك لو كان  
هو الطالب للمسلم وهو قول محمد واذا صالح الحربي في دار الحرب من  
دينه على ان يحط بعضه واخر بعضه فحل ما حط عنه ثم خرجا بائنا  
لم يكن له ان يأخذ شيء لانه حيث كان لا يجري عليهم الحكم وهذا كالمسلم  
والحربي فاذا صار ذمهما واسلم احدنا حط والتاخر واخذت بما حل  
واذا دخل الحربي دار الاسلام بائنا فادان واستدان من تجارة او  
غصب ثم صالح على حط او تاخر فهو جاز وكذلك لو عمل ذلك مع مستأمن  
مثله في داره او من دار اخرى وكذلك لو كفا بدارهما ثم عادا مستأمنين  
فذلك الصلح نافذ عليهما وكذلك الذمة في مصالحه بعضهم بعضا فيما  
عدا الخمر والخنزير والمسلمين ولو اشترى ذمي من ذمي عشرة دراهم  
بدرهم وتقابضنا ثم اصطفا على ان يرد عليه من العشرة خمسة دراهم  
فان كان العشرة قائمة بعينها لم يجز وان كانت مستهلكة جاز واذا  
استهلك نصراني لنصراني حريرا ثم صالحه منه على شيء من الكيل  
والوزن سوى الدراهم والدنانير الى اجل لم يجز وان كان الحربي قايما  
بعينه فصالحه منه على حريرا الى اجل لم يجز **باب الصلح في العطاء**  
واذا كان عطاء في الديوان مكتوب باسم رجل فبارعه فيه اخراجه  
انه له وصالحه المدعى فيه على دراهم او دنانير جالة او الى اجل لم يجز  
وكذلك لو صالح على شيء بعينه واذا ماتت امرأة فتنازع ابناها في



عطاها فاصطلمها على ان كتب احدهما باسم الاخر على ان اعطاه الاخر  
على ذلك جعلنا العطا لصاحب الاسم ويرجع فيما اعطاه صاحبه وكذلك  
لو تنازنا رجلان في ذلك وادعى كل واحد منهما انه امته واخته وكذا  
لو اصطلمها على ان يكتب العطا باسم احدهما على ان ما خرج منه فهو بينهما  
نصفين فهذا باطل وهو لصاحب الاسم وفي قول من يجزئ شراء العطا  
بالعرض هذا جائز كله ولو كان للمرأة ابن فاكنت اخوها على عطائها  
فخاصة ابنها فصالحه الاخر على دراهم مسماة او عرض بعينه على ان  
يسلم العطا للاخر لم يجز وما اخذت الدراهم وما خرج من العطاء  
والرزق فهو الذي اثبت اسمه في الديوان وكذلك لو كان الذي كتب  
احد ليس منه وبين المراه مرابه وفي قول من يجزئ هذا ان صالحه على غير  
عرض جاز وان صالحه على دراهم لم يجز وكان له ان ينازعه في الاسم  
حتى يحوله واذا ماتت المرأة ولها ولد فورث الامام عطائها ولها  
على ان يكون بينهم على المواريث فهو مستقيم وان قال بقول من عليه فان  
ما قرع الله عليه فهو جائز ويقرع بينهم على ذلك وان اصاب رجلان  
في عطا فالحق عليه ولده على ان ما خرج منه من شيء فهو بين ولده وبين  
اخيه نصفين فان العطا لصاحب الاسم المكتوب والمشرط فيه بطل  
ولو ان رجلا بعث بريلامكانه في بعث فجعل له جملا فخرج البديل من  
ذلك قاصدا غنايم فللبديل سهم ويرد على المتخلف ما اخذ منه من الجمل  
ولا شيء للمتخلف من الغنيم وكذلك لو كان استاجر اشهر معلومة  
بدراهم مسماة فخرج عنه من بعث **باب صلح المكاتب والعبيد**  
وصلح المولى المكاتب من الكتابة على جنس آخر معين او موصوف مؤجل  
او حال له صلحه مع الاجنبي من الدين ولو كانت الكتابة الفدرهم  
فصالحه على ان زاده مائة درهم على ان اخذه عنه سنه بعد الكل  
فهو جائز ولو اصطلمها على ان ابطل الدراهم وجعل الكتابة على الذي  
دينارا جاز وكذلك لو جعلها على وصيف مؤجل ولو كانت الكتابة  
على وصيفين الى اجل فصالحه منها على اربع مائة درهم الى سنة جاز لان  
لو جاء بغيرها قبل منه ولو صالحه على خمسين دينارا واذا ادعى الكاتب  
على رجل دين فحضر ثم صالحه على ان يحط عنه النصف واخذ النصف  
جاز لا ما لم يجد المكاتب شهود عليه وكذلك لو ادعى الذي على مولا  
وصالحه على ذلك فان قامت البينة على اصل الدين بطل الصلح ولا يجوز  
حط المكاتب عن غريمه ويجوز تأخير وان حط المكاتب بعيب جاز

استحسانا وكذلك العبد للتاجر في جميع ذلك ولو ادعى رجل على  
المكاتب ديننا ومحمد المكاتب ثم صالحه على ان ادعى اليه بعض وحط عنه  
بعضا وكذلك ابن المكاتب وكذلك العبد للتاجر وصلح المكاتب في وقته  
بدعا قبله فمحمدا مثل صلح الحد واذا عجز المكاتب ثم ادعى رجل عليه ديننا  
فاصلحها على ان ادعى بعضه واخر عنه بعضا لم يجز وان كانت عليه  
مدا الذي قبل العجز جاز ولو ان عبدا محجورا ادعى رجل عليه ديننا  
فصالحه منه على ان يحط عنه بعضه واجل بعضه لم يجز فان عتق  
يوما جاز ذلك عليه فان استهلك الحر متاعا في يد عبد محجور عليه  
لمولاه فصالحه العبد من ذلك على دراهم مسماة دون قيمة المتاع  
لم يجز ولو صالحه على طعام لم يجز لان بيعه وشراؤه لا يجز فكذلك  
صلحه وكذلك لو غصب دراهم فصالحه منها على دنائير ولو كان  
عبدا تاجرا ديننا فصالحه من ادعى الى اجل فان اقام البينة او ترك  
العبد جاز ولو ان عبدا محجورا عليه ادعى على عبد تاجر دين فصالحه  
على بعض ما ادعى الى اجل فان اقام مولى العبد البينة على اجل الدين لم يجز  
الصلح وان لم يكن له بينة جاز الصلح الى ذلك **باب الصلح في العيوب**  
واذا اشترى الرجل من رجل عبدا بالف درهم وقبضه ونقده آتيا ثم وجد  
له عيبا فانكر البايع ان يكون باعه وذلك العيب به ثم صلحه على ان  
رد عليه دراهم مسماة حاله او الى اجل فهو جائز وان صالحه من العيب  
على دينار فانقذه قبل ان يتفرقا فهو جائز وان تقربا قبل ان ينقذه فسلح  
والاقرار بالعيب في ذلك والانكار سواء وكذلك ان صالحه على شيء  
مما يكال او يوزن بغير عينه وان كان بعينه فهو جائز وان فارقه  
قبل القبض وكذلك ان كان العبد قد مات عند المشتري الاخر  
فرجع على البايع الثاني بنقصان العيب فصالح البايع الثاني البايع  
الاول من العيب على صلح لم يجز في قول ابو حنيفة وهو جائز في قول ابى  
يوسف ومحمد وكذلك لو لم يبعه المشتري الاول ولكنه قتله واعتقه  
وهو يعلم بالعيب او عرضته على عيب وهو يعلم بالعيب ولو اشترى امته  
بطعام موصوف وتقا بعضا ثم يوجد به عيب فصالحه على طعام مؤجل  
وفارقه قبل ان يقبضه فهو جائز وان صالحه على دراهم وفارقه  
قبل ان يقبضها انتقض الصلح ولو اشترى امته بعينه مسمى الكيل  
وتقا بعضا ثم وجد به عيبا فصالحه من العيب على رات مسمى الى اجل او  
بعينه فهو جائز ان كان الزيت الذي اخذه عن الجارية مستهلكا وان كان



قايما بعينه لم يجز الصلح من ذلك على موجد وان كان جالا ووافاه اياه  
قبل ان يتفرقا او كان بعينه وكواشترى امة فظهر بعينه قبل ان يتفرقا  
التمن فصالحه البايع على ان يخط عنه بعض الثمن جاز ولو صالحه على ان  
زاده ثوبا معها كان جاز فان استحق الثوب رجع على خصوصيته في العيب  
وكذلك لو رده بعيد من لم يردده لم يكن له ان يبيعه مائة واحدة ولا  
باسر بان يبيعها جميعا مائة وكواشترى طعاما فوجد به عيبا  
على ان راده طعاما بعينه فهو جاز فان كان قد انتقد الثمن فاستهلكه  
او لم يستهلكه فصالحه على طعام موجد وكذلك الوزن والكيل كله ولو  
كان لم ينتقد الثمن فصالحه على طعام مسمى الى اجل على ان ينتقد الثمن كان  
جايزا وهو بمنزلة رجل اشترى من رجل كرين حنطة بمائة درهم فدفق  
الدرهم اليه واخذ الكرين قايما بعينه والاخر الى اجل مسمى فهو جاز  
وكذا لو اشترط مكان الطعام شيء من الكيل والوزن عن الحنطة  
وكذلك لو اشترط ثوبا موصوفا موجد وقول الى يوسف ومحمد  
لا يجزي في قول الى حنيفة اذا خالف الذي صالح عليه الطعام الا ترى  
ان ابا حنيفة قال لو اسلم مائة درهم في كرين حنطة وشعر لم يجز  
حتى يسمى راس مال كل واحد منهما ولو ان رجل اشترى من رجل دابة  
فقطع في بياض بعينها فصالحه البايع من ذلك على ان يخط عنه درهمان  
فهو جاز فان ذهب البياض بعد ذلك فانه يرد الدرهم عليه وكذلك  
لو قطع بجل فصالحه على شيء ثم استبان انه لم يكن بها جمل وكواشترى  
كر حنطة بكر حنطة وقابضها ثم وجد احدهما به عيبا فصالحه الاخر  
على درهم او على قفيز حنطة او قفيز شعر لم يجز لان الحنطة بالحنطة  
مثل بمثل واذا اختلف النوعان فلا بأس بذلك وكواشترى كرين حنطة  
بكر شعر قطع بعيب فصالحه على درهم الى اجل فان كان صالح الحنطة  
هو قطع بعيب والشعر قايما بعينه فهو جاز وان كان مستهلكا لم يجز  
واذا اشترى الرجل من الرجل عبدا ثم صالحه من كل عيب على درهم فهو  
جايز وان لم يكن المشتري طعن وتو قال اشترى منك العيوب بدرهم  
لم يجز ولو صالحه على صنف من العيوب على ان يخط عنه درهمان جاز  
ان يخاصمه مما وجدناه من غير ذلك الصنف ولو صالحه من العيب على  
سكنى بيت او على خذمة عبدا او على ركوب دابة في حوايجه شهر جاز  
ولو صالحه على غلة عبده او على غلة داره شهر او على بستانه او على  
بطن امته وما اشبه ذلك لم يجز ولو صالحه على ان يزرع هذه الارض

جاز ولو اشترى عبدا من امرأة وقبضه ونقدها الثمن ثم طعن بعيب  
فصالحه من ذلك على ان تزوجه كان الكناح جازا وهذا اقرار منها  
بالعيب فان كان ارش العيب يبلغ عشرة دراهم وكذلك لو صالحه بان  
باعته بحصة العيب ثوبا كان هذا اقرارا منها بالعيب والبيع جاز  
واذا اشترى الرجل ثوبين من رجل كل ثوب بعشرة وقبضها ثم وجد  
بأحدهما عيبا فصالحه على ان رده بالعيب على ان زاده في ثمن الاخر درهم  
فان الرد جاز وزيادة الدرهم باطل في قول ابو حنيفة ومحمد ولا يجوز  
شيء من ذلك في قول ابو يوسف وكواشترى ثوبا فقطه فبصا خاطه  
ثم وجد به عيبا فصالحه منه على درهم جاز وكذلك لو كان باعه  
بعدهما خاطه وكذلك لو صبغه احمر ثم باعه ثم صالحه من عيب  
ولو صبغه اسود ثم باعه بعد ما خاطه وكذلك لو صبغه لانه  
لو كان في يده كان للبايع ان يأخذه وكذلك لو لم يصبغه وجد به عيب  
عبد ثم باعه ثم صالحه من عيب ولو لم يكن باعه حتى صالح جاز الصلح  
والهبة والصدقة في جميع ذلك كالبيع وكواشترى شاة فاصاب  
من لبنها ثم وجد بها عيبا لم يكن له ان يردّها وان صالح من عيبها جاز  
وكذلك لو اصاب من صوفها او باع ولدها وكذلك ثمر الخنبل  
وكواشترى عبدا فوجد به عيبا فصالحه البايع على ان ابراه من ذلك  
العيب وكل عيب فهو جاز ويدخل في ذلك عيب شاة في قول ابو حنيفة  
وقال بعضهم لا يجوز حتى يسمى العيوب وكان ابو حنيفة يفتي في  
ذلك يقول قد برئت من كل عيب وسميته لك فعرفته وكذلك بلغنا عن  
ابن عمر انه باع بالبراة من كل عيب وكواشترى عليه مع ذلك انه قد باع  
العبد وخرج من ملكه ثم عاد الى ملكه بصدقة من الذي اشتراه كان  
ذلك جازا او لم يكن له ان يخاصمه فيه ابدا وكذلك لو جعله حرا بواحدة  
فهو جاز مستقيم ولو صالحه من العيوب دخل فيه كل عيب ولو صالحه  
من العقر في ثوب اشتراه ثم وجد به خرقا او وجد من نواعصر  
كان له ان يردّه وكواشترى جاوية قطع بعيب في عيبتها ثم صالحه  
من عيبها كل شيء ولم يسمى العيب فهو جاز لان المعنى وقع على العيب وكو  
اصطاح اجنبيا على ذلك فاجازه البايع والمشتري جاز عليها وكو  
قال صاحبك على كذا على ان يبرأ من هذا العيب كان جازا وكذلك لو قال على  
ان لا اخاصمك في هذا العيب او على ان سلمت لك هذا العيب وصلح الا  
والوصى جاز على الصغير من العيب وكل عيب طعن به طاعن لا ينتقص الثمن



منه فصالحه البايع على شيء لم يجز ولو اشترى جارية بالقدوم وتقاها  
فوجدها عوراء واقر البايع بذلك فصالحه على عيبه وباعه لم يكن له  
ان يبيع احدهما رابحة وان باعها جميعا من الاخر فهو جازي وان وجد  
بالعبد عيبا فصالحه على عشرة دراهم فهو جازي وان استحققت الجارية  
رجع بحصتها من الثمن وهو النصف وامسك العبد ولو قامت ابنة  
بانها حرة رد العبد واخذ الالف ولو لم يكن حرة ولكنه وجد بها عيبا  
اخر ردها بحصتها من الثمن ولو اشترى دابة على نقصها حتى صالح  
البايع على ان ابراه من كل عيب ثم حدث بها عيب لم يكن للمشتري ان  
يردها في قول ابي يوسف وقال محمد له ان يردها ولو اشترى امة  
بخمسين دينارا وتقاها فصالحه فطعن المشتري فيها بعيب ثم اصطلح ان  
قبلها البايع رد تسعة واربعون دينارا فان ايا حنيفة قال ان  
اقر البايع ان العيب كان عنده فعليه رد الدينار الباقي وكذلك  
كل عيب يقربه البايع انه كان عنده وان قال لم يكن عنده ولم يفروم بغير  
جاذله ذلك الدينار الباقي وهو قول ابي يوسف ومحمد ولا عيبا لا يحدث  
مثله في تلك المدة فعليه رد الدينار الباقي ولو كان اخذ من المشتري  
ثوبا وقبل منه السلعة على ان رد عليه الثمن كله كان مثله ذلك ايضا  
وكذلك لو كان مكان الثوب دراهم فان كانت الدراهم الى اجل لم يجز  
على وجه من الرجوع لا تصرف وان كان مكان الدراهم طعام مؤثرا  
الى اجل وهو ينكر ان العيب كان عنده على ان رد عليه الثمن وتقاها قبل  
ان يتفرقا والعيب يحدث مثله فهو جازي وان تفرقا قبل ان ينقضي الثمن  
بطل الطعام وقسمت الدنانير على قيمة السلعة صحيحة وقيمتها وبها العيب  
يرد على المشتري ما اصاب السلعة وامسك البايع ما اصاب انفسا  
ولو اشترى رجل دار رجل بمائة وتقاها ثم طعن فيها بعيب رجلا  
البايع ثم صالحه على ان يقل الدابة ومعهما ثوب على ان رد عليه الثمن  
فهو جازي فان استحق الثوب رجع بحصته من الثمن وهو قد رد العيب  
ولو استحق الدار كان للمشتري الاول ان ياخذ الثوب من البايع  
لان الصلح كان باطلا ولو اشترى ثوبا فقطعه فمصاصا لم  
يخطئه ثم وجد به عيبا اقر به البايع فصالحه على ان رد عليه الثوب  
وحط عنه من الثمن درهمين ورد ما بقي فهو جازي وكذلك لو لم يكن  
قطعه وكان صبغه احمر ولو اشترى جارية فولدت عنه ثم  
وجد بها عوراء واقر البايع انه ليس بها له كذلك فصالحه على ان يردها

وردها وزيا يثوب على ان رد عليه الاخر الثمن فهو جازي وكذلك هذا  
في نقص بناء الدار ورأى ساها وتوان رجلا امر رجلا فابتاع له امة  
وتقاها وطعن الامر بعيب ولم يحضر المشتري ذلك فصالح البايع الامر  
من العيب على صلح فالصلح باطل في القياس ولكن ادع القياس واجزه  
وكذلك ان طعن بعيب فصالحه الامر على ان يقبل السلعة على ان حط عنه  
من الثمن شيئا وعلى ان اخر عنه الثمن واما البايع فهو جازي وكذلك  
لو اتفق الامر بالبيع والامر بالشري فاصطالحا من العيب على ان قبل منه  
المتاع على ان حط عنه من الثمن طائفة واخر عنه الثاني الى اجل مسمى  
فهو جازي واذا اشترى الرجل دابة ثم باع نصفها ثم طعن بعيبها  
البايع على ان قبل منه النصف بثلاث الثمن فهو جازي واذا اشترى  
الرجل من الرجل دارا فطعن فيها بعيب فصالحه البايع ان قبلها منه  
على ان جعل له طريقا منها في دار المشتري فهو جازي وكذلك لو صالحه  
على ان رضي بالعيب على ان يسلم له البايع في داره طريقا من هذه الدار  
**باب الصلح على ان يحط البايع والمشتري وياخذ اخر** واذا لم  
الرجل من الرجل امة بالالف درهم وتقاها ثم طعن بعيب وجعله البايع  
فاصطالحا على ان يحط كل واحد منهما عشرة دراهم وياخذها رجل اجني  
رضي بذلك ودخل معهم فخط المشتري جازي وهو رضي بالعيب وان شاء  
الاجني اخذها بالالف ثم عشرة وان شاء ردها وحط البايع لا يجوز  
ولو اصطلحا على ان ياخذها رجل بمائة على ان على البايع من ذلك  
ما يتي درهم وعلى المشتري ثلثمائة درهم ورضوا بذلك فان الامة تبقى  
للرجل بمائة درهم وهذا رضا من المشتري بالعيب وليس على البايع  
شيء ولو دخل رجل فيما بينهما على ان ياخذ بمائة درهم وعلى ان يحط  
البايع من المشتري مائة درهم من الثمن فاصطالحوا على ذلك فهو جازي  
وهي للدخيل ثمانية درهم ويرد البايع على المشتري مائة درهم  
وان يوجد الدخيل بالجارية عيبا ردها فان ردها عليه بقضاء  
قاض كان له ان يخاصم الاول ولو اشترى رجل ثوبا بعشرة دراهم  
وتقاها فاسلمه المشتري الى قصار فقصره فجاءه منخرقا فقال للمشتري  
ما ادرى اكان ذلك عند البايع وعند القصار فاصطالحوا على  
ان يقبل المشتري الثوب ويحط عنه البايع درهما ويرد القصار درهما  
وياخذ اجرة منه فهو جازي وكذلك لو كان هذا الصلح على ان يقبل البايع  
ولو لم يصطالحوا وارادوا الخصومة قيل للمشتري ادعى على انها فان ادعى



على البائع يرى القصار وان ادعى على القصار يرى البائع وكذلك  
لو كان هذا مع صباغ صبيغه بعصفرو واصطلموا على ان ياخذ الثوب  
احدى بسبعة دراهم على ان يحط البائع عن المشتري الاول درهمين  
الصباغ عليه ايضا درهمها فهو جائز وان اشترى الرجل امة بالغدرم  
وتقا بضائهم باعها من اخر بالف درهم وتقابضنا ثم طعن المشتري  
الاخر بعيب فاصطلموا على ان يردوها المشتري الاخر على البائع الا بالف  
وخمسائة درهم فهو جائز وهذا بيع منه ثم وجد بها عيبا فصالحه رجل  
اخر على ان اخذها منه بثمن سمي دون ذلك الدين على ان يرد الذي عليه  
الدين فضل الدين على الطالب فهو جائز **باب الاقالة** وان اشترى  
الرجل عبدا بالف درهم وتقابضنا ثم اقاله البيع باقل من الثمن او اكثر  
قالا قالة جائزة بالثمن الاول والزيادة والنقصان باطلة في قول ابي حنيفة  
وكذلك لو شرط عليه دينارا ومختوم قبضه قال ابو يوسف الاقالة  
بعد القبض جائزة باقل من الثمن وبأكثر منه او بشئ اخر معه ولو اشترى  
مع العبد ثوبا ببعينه يرد المشتري معه لم يجز في قول ابي حنيفة جاز  
في قول ابي يوسف ولو كانت الاقالة قبل قبض العبد كان في جميع ذلك  
بالثمن الاول والشرط باطل في قول ابي حنيفة ولو اشترى امة  
بالف درهم وعبدا بالف كل واحد منهما في صفقة واحدة على حدة وتقابض  
ثم اصطلموا على ان اقاله الامة على ان زاده مائة في ثمن العبد لم يجز الزيادة  
وجازت الاقالة في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف لا يجوز الاقالة  
ولا الزيادة وكذلك هذا في كل بيع في صفقة او في صفقتين بثمن كل  
واحد منهما بثمن وكذلك لو اقاله البيع في احدهما على ان يحط عنه من  
ثمن الاخر ولو كان اقاله بغير شرطين زاده في الثمن الاخر وحط عنه  
البائع كان جائزا وانما فسد في الشرط لانه لو قال اقبل مني هذا العبد  
بثمنه الذي بعته على ان امتك هذه ببيعك بالف درهم كان فاسدا  
كله الاقالة والبيع في قول ابي يوسف وفي قول ابي حنيفة الاقالة  
جائزة والبيع والحط باطل وان اشترى الرجل امة وقبضها ثم اقاله  
البائع البيع فيها ثم اقال البائع بايعه الاول البيع فيها جاز ولو  
اقال المشتري البائع البيع فيها وقبضها منه البائع ثم وجد بها  
عيبا فوجدت عند المشتري فله ان يرد لها عليه بذلك وان كان عيبا  
قدما لم يرد لها عليه ولو اشترى عبيدين بثمن واحد ثم اصطلموا قبل  
القبض على ان يسلم له احدهما بثلثي الثمن واقاله البائع في الاخر

شرط فهو جائز وكذلك لو اشترى ثوبين كل واحد بعشرة فلم يقبض حتى  
اصطلموا على ان اقاله البيع في احدهما وسلم له الاخر ياخذ عشرة دراهم  
بغير شرط فهو جائز **باب ما يجب فيه القيمة عند الاستحقاق** واذا صالح  
الرجل من دم عمدا دعى عليه على عبد ببعينه باقرار منه او بانكاره فاستحق  
العبد او رد عليه يعيب فاحش فانه يرجع بقيمته وكذلك كل جرح لجة  
عمد فيها فصاح ولوز وج امراته ثم صالحها على عبد على ان يجعله مراه  
لها ودخل بها ثم استحق العبد رجعت عليه بقيمته وكذلك لو فرضه  
لها بعد النكاح ولو اعتق رجل عبدا على عبد ببعينه فاستحق ذلك العبد  
فان للولى ان يرجع بقيمة العبد المعتق في قول ابي يوسف وقال محمد بن  
عليه بقيمة العبد المستحق ولو صالح الرجل على عبده عن المدعى فله الدم  
فاستحق فان المصالح ضامنا بقيمة العبد يوم وقع الصلح ولا يضمن زياده  
ان كانت فيه وكذلك لو كان المطلوب هذا الذي صالح على امة فولدت  
عنده واستحققت او على اسنان قايم واستحق رجوع بقيمته يوم وقع الصلح  
عليه دون الزيادة وما استهلكه طالب الدم من هذه الزيادات  
ضمنه ولم يرجع على المطلوب واذا وكل رجل وكلا بالصلح فيما ادعى في هذه  
الدار وفي هذه فاما صالح عليه الوكيل فهو جائز وكذلك هذا في العبد  
وفي هذا العبد وكذلك لو وكله في الصلح ودينه على فلان او فلان ولو قال  
قد وكلته بالخصومة فيما ادعته من هذه الدار والصلح فيما يخصم فيها  
فهو جائز وليس له ان يحدث في الثاني بعد الاول وكذلك لو قال وكلتك  
ببيع عبدك داودا او قال اعتق عبدك داودا فله ان يفعل ذلك في احدهما  
دون الاخر ولو وكله بالصلح في دار ادعى فيها دعوى فصالح الوكيل الذي  
الدار في يديه على مائة درهم كان جائزا وان لم يذكر في ذلك اسم المذي  
وكله فلم يصح اليه ذلك استحسن **باب الحكمين** ذكر عن الشعبي  
انه كان بين عمر بن الخطاب وبين ابي ابن كعب مدانة في شئ فحكما بينهما  
زيد بن ثابت قاتله فخرج زيد بن ثابت اليهما فقال لعمر بن الخطاب  
هذا يعيب الى قاتلك يا امير المؤمنين في بيته نوى الحكم قد دخل قاذرا لهما  
والتي امر وسادة فقال عمر رضي الله تعالى عنه هذا اول جورك فكانت  
اليمين على عمر فقال لزيد لابي ابن كعب لو اعفيت امير المؤمنين من اليمين  
فقال عمر معنى لزمته بل اخطف فقال لابي بكر يعني امير المؤمنين ونفسه  
وعن الشعبي ان عمر ساوم بقر من فحل عليها رجل بشوره فخطب فقال  
عمر هو من مالك وقال صاحبه بل هو من مالك فقال اجعل بيني وبينك



رجلا فقال نعم شريح العراقي فقال شريح ان كنت حملته عليه من بعد  
السوم فهو من مالك يا امير المؤمنين وان كنت حملته قبل السوم فلا  
تعرف عمر وبعته قاضيا على اهل الكوفة وبه نأخذ واذا اصطاح الرجل  
على حكم يحكم بينهما ان يرجع عنها ما لم تمض الحكم الحكومة فاذا مضى لم يكن  
لواحد منهما ان يرجع عنها فان حكم بينهما ببينة او بايلاء يمين ثم ارتقا  
الى القاضي بالبلد فان كان موافقا لرايه امضاه وان كان مخالفا لرايه  
ابطله وان كان ذلك فيما يختلف فيه الفقهاء وقال ابن ابي ليلى حكم الحكم  
جائز وكذلك لو كان الحكم بينهما امرأة فان حكما بينهما محذوف في ذف  
او اعلى وصيبا او عبدا لم يحز حكم بينهما وان كان موافقا لراي القاضي  
وكذلك حكم الذي بين المسلمين فان حكم بين اهل الذمة فهو جائز على ما  
وصفت لك واذا اصطاحا على حكم يحكم بينهما القضا على احدهما ولم ينفذ  
ولم يمضه حتى رجع الذي وجه عليه القضاء يحز حكمه ثم امضى القضاء  
بعد ذلك لم يحز قضاءه واذا اتفقا على حكمين فقضا احدهما لم يحز وكذلك  
لو قضى احدهما على احدهما والاخر على الاخر واذا كان احدا الحكمين عبدا لم  
يحز حكمهما واذا اتفقا على حكم يحكم بينهما نقضى لاحدهما على صاحبه ثم  
رجع عن قضايه وقضى الاخر فالقضاء الاول ما ذكرنا ذلك والقضاء  
الثاني باطل واذا اتفقا على حكم يحكم بينهما فاقام احدهما البينة على الحكم انه  
قضى له على صاحبه بالف درهم والحكم يحذ ذلك وصاحبه يحذ ذلك  
جائز ولا يصدق الحكم وقد خرج من الحكومة حتى انفذ القضاء فاذا قضى  
على صاحبه بشئ مما يدعى ثم رجع المقتضى عليه عن تحكيمه فيما يقضى عنهما نقضاه  
الاول لجائز ولا يجوز ان نقض فيما بقي واذا قضى الحكم لاحدهما على الاخر  
بالف درهم بشهود قايما وعنده وعدلوا ثم تدبه الى القاضي رجلا  
فاراد ان يستخلفه على ذلك فانه يستخلفه فان خلف برى وان نكل  
عن اليمين لزمه ذلك واذا ارتد الحكم خرج من الحكومة ان حكم بالدار  
لم يلحق واذا حكم الذميان ذميا ثم اسلم احدا الخصمين خرج الحكم من الحكومة  
فما بينهما واذا حكم المسلمان مسلما في خصومة فاشهد الحكم انه قد قامت  
عندي بينة على كذا وكذا وزكوا وقد قضيت لفلان على فلان بذلك فهو  
جائز ولو ان الشاهدين شهدا ان الحكم قد قضى لفلان على فلان بالف  
درهم وشهد شاهدان الاخر ان الحكم قد ابراه من هذا الا فدرهم  
يدعنها فلان والحكم ميت او غايب او شاهد يحذ ذلك ولا يصح ان  
فاني اقضى به لصاحب البراة وانفذها على الطالب ولو كانت الخصومة

في دار فجاه احدا الخصمين شاهدين ان الحكم قد قضى له بها على هذا وجاء الاخر  
بمثل ذلك نظرت في ذلك فان كانت الدار في ايديهما قضيت به بينهما لتفق  
وان كانت في يد احدهما دون الاخر قضيت بها للذي في يديه وان كانت  
في يد احدهما لم يرضى بحكمه لم انفذ الحكم عليه وتركها في يديه بعد ان يكون  
يديهما وكذلك هذا في الرقيق والحيوان والعروض واذا حكم الرجل  
عبدا او ذميا او صيبا او مرتدا ثم اعتق العبد واسلم الذمي وارتاب  
ثم ادرك الصبي بحكم يحكمه باطل الا ان يرضى ان يحكمه بعد ذلك وان حكم  
المسلم والمرتب بينهما حكما فحكم بينهما ثم قتل المرتد او نحو هذا والحرب  
لم يحز حكمه عليه ولو اسلم صار حكمه عليه في قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف  
ومحمد حكمه جائز في جميع ذلك واذا حكم العبد التاجر والمكاتب حكما  
بينه وبين خصمه جائز واذا قال الحكم قد اقر عندى فلان لفلان بالقدر  
وقضيتا عليه وقال فلان ما اقر بذلك فان قضاءه جائز عليه واذا اقام  
احدا الخصمين البينة بانه قضى له بالبراة بالف درهم يوم السبت ثم اقام  
المقتضى عليه البينة بانه قد اخرج من الحكومة يوم الجمعة قبل السبت  
لحكمه باطل ولولم يقيم على ذلك بينة ولكنه اقام البينة بانه قضى له بالبراة  
من هذا المال يوم الجمعة واقام الاخر بينة بانه قضى له يوم السبت فان  
البراة والقضاء الاول نافذ عليهما ولا يجوز القضاء الثاني الا بتحكيم  
مستقبل وكذلك لو كان القضاء بالمال او لا كان القضاء الاول هو الجائز  
ولا يجوز ان يحكم بحكم الى القاضي لا ينبغي للقاضي ان يكتب الى حكم حكمه رجلا  
بشهادة شهود عنده لا ينبغي للحكم ان يحكم بكتاب قاضى الى قاضى واذا رضى  
الخصمان ان ينفذ الحكم القضاء بكتاب قاضى فانفذ فهو جائز وقضى الحكم في  
الاموال والقصاص جائز اذا وفق راي القاضي الذي رفع اليه ولا يجوز  
قضاؤه في حادثة ولا قذف ولا زنا ولا بخر ولا في لعان بين زوجين  
فان فعل ذلك فهو باطل وان قضى بتضمن السرقة فهو جائز واذا رضى  
خصمان بحكم رجل فاقام المدعى البينة ان له على خصمه هذا وعلى كفيه فلان  
الغائب الف درهم وكل واحد منهما كفيلا من ذلك فقال المدعى عليه  
هذان الشاهدان عبدا فلان الغائب فقال قد كفا عبدين له فاعتقنا  
واقاما على ذلك بينة عند الحكم وعدلوا فانه يقضى بعقوبتهما ويجزى شهادتهما  
بالمال على الحاضر ومن الكفيل ولا نقضى على مولى العبد بعقوبتهما انما نقضى  
بعقوبتهما على المشهود عليه بالمال لانه رضى بحكمه فان جاء مولاها فانكر  
العقوبة قدمها الى القاضي فان شهدا بالعقوبة الشاهدان ان الاولان



او غيرها والا بطل القاضى بحكم الحكم بالمال ولو ادعى رجل على رجل ما خطأ  
فاصلهما على حكم فاقام المدعى البينة على دعواه فقضى الحكم على العاقلة  
بذلك لم يجز ذلك عليهم لانهم لم يرضوا بحكمه وكوفى به على القاتل في ماله ثم  
رفع الى القاضى ابطال حكمه لانه لا يلزم العاقلة ولو ادعى رجل على ميت دينار  
وورثته غيب الا واحد فاصلهما على حكم الحكم بالمال على الغائب لم يجز  
على الغائب منهم وجاز على هذا الحاضر في جميع ميراثه واذ حكم الخصما في رجل  
بينهما وهو محبوس في فلاس جاز حكمه وكذلك لو كان محبوسا بدينهم او بين  
احدهما وكذلك لو ولي القضاء ثم عزل عنه فهو على حكومته فلو غاب الخصم  
وكل واحد واحد منهما وكلا بخسومة فحكم بينهما فهو جاز ولو كل واحد  
الحاكم نفسه بهذه الخسومة وقبلها الحاكم خرج من الحكومة ولو اشترى المبد  
الذى اختصا اليه فيه لم يجز حكمه فيه وكذلك لو اشترى ابنه او واحد من  
لا يجوز شهادته واذ كان احد الخصمين ابن الحاكم او احد من لا يجوز شهادته  
له لم يجز قضاءه الا ان يقضى على ابنه وكذلك المسلم والذي يمكن ذميا  
ثم حكمه على المسلم ولا يجوز على الذمي وكذا الحكم مسلمانا واذ قال  
المسلمان الذمي اذا اسلمت فانت الحاكم بينهما لم يجز حكمه لانه مخاطرة وكذلك  
فعلهما اذا اهل الهلال او اذا قدم فلان فاحكم بينهما وما اشبه ذلك مما يتفق  
بشرط فانه لا يجوز في قول ابى يوسف وقال محمد يجوز هذا عند الوقت كما  
قالا وهذا بمنزلة الوكالة الا ترى ان الخليفة لو قال لرجل اذا قدمت من  
الحج فانت والى قضاء بغداد فقدم كان جازا واذ اطعن المشتري بسبب  
فاصلهما هو البايع على حكم حكم فرده على البايع لم يكن للبايع ان يخاصم الذى  
باعه اياه في ذلك العيب ولا في غيره ولو اصلهما جميعا على حكم فرده على  
البايع الثانى ثم رده على البايع الاول جاز استحسانا ولكن القياس ان  
لا يرد الثانى على الاول ولو نقص البايع الاول الخسومة بعد ما رد البعد  
على البايع الثانى كان له ذلك فان خاصه الى القاضى بذلك العيب لم يرد  
القاضى على الاول في القياس لانه قبله بغير قضاء القاضى ولكن استحسن  
في هذا وافض بينهما كما افضى لوقبله بقضاء قاضى واذ اصلهما الرجلان على  
حكم بينهما اول من يدخل عليهما هذا المسجد فهو باطل الا ان يحكما بعد دخوله  
وان اصلهما على ان يحكم بينهما فلان لو فلان فانهما حكم بينهما فهو جاز وان  
اختصا الى احدهما فقضى بينهما فهو جاز واذ انتصب عينا الحاكم بعد  
ما حكمه حتى صار لا يبصر ولا يجوز شهادته لو شهد ثم ذهب ولكنه  
لم يجز حكمه وكذلك لو ادعى ثم تاب الا ترى انه لو شهد على شهادته

ثم ادعى يسع الشاهدين ان يشهدا على شهادته حتى يشهدا بها بعد اسلام  
فاذا حكمنا فابى ان يفعل ذلك ثم حكم بينهما لم يجز الا ان يجدد الحكم ولو حكمنا  
ان ليسبقى فلان من فلان ثم يقضى بينهما بما قال فهو جاز او فورا على القاضى  
واذا خالفه ابطله وحكامه على ان يحكم بينهما في يومه هذا او في مجلسه هذا  
فهو جاز ورصا المعاصى وبالحكم جاز على شريكه وكذلك المضارب وشريك  
العنان فيما وليه ولو ان رجلا امر رجلا فاشترى له عبدا فوجد به عيبا  
فصالح بايعه على حكم فرده على البايع جاز على الاخر ولو كان باع عبدا باع  
فطعن المشتري فاصلهما على حكم حكم فرده بعيب بشهر او بعيب لا يحث  
مثله كان جازا على الاخر وفي بعض الروايات كان جازا على البايع فان كان  
عيبا يحدث مثله وقد قبضه ولم يقم بيته والى اليمين لزم العبد البايع على  
حال لانه بمنزلة الاقالة في العيب اذا حدث مثله ان قامت بيته عدول  
ومثله يحدث لزم البايع ولو كان حكما برها الامر لزم الامر في ذلك كله ولو  
اصلح الخصما كل واحد على ان يبعث بينهما حكما مسمى من قبله فهو جاز  
وكذلك هذا في الطلاق والنكاح والنفقة لقوله تعالى فابعثوا حكما من  
اهله وحكما من اهلها فاحل الحكومة في كتاب الله تعالى واذ اصلح الرجل  
على حكم حكم بينهما فاجاز القاضى حكومته قبل ان يحكم وحكم بينهما بخلاف  
راى القاضى لم يجز واذ وكل واحد من الخصمين وكلا بالخسومة  
فاصلهما الوكيلان على حكم لم يجز ذلك ولو كانا وكيلين بالصلح والخسومة  
جاز ذلك ولو ان الامام الذى استعمل القاضى امر رجلا ممن تجوز شهادته  
ان يحكم بين رجلين جاز وهو بمنزلة القاضى ولو ان قاضيا امر رجلا ان يحكم  
بين رجلين الا ان يجيزه القاضى بعد الحكم فيكون قضاء منه او يتراضيا  
به فيكون حكم حكاه ولو حكم رجلا بين رجلين من غير ان يحكمه فقا لا يعد  
حكمه قدر رضينا بحكمه واجزاه علينا جاز بمنزلة رضائهما به قبل حكمه ولو  
حكم رجلا فلما وجه القضاء على احدهما اخرجته من الحكومة بحكم عليهم من  
خارج من الحكومة ثم رضى بحكومته واجازها كان جازا عليه وليس للحاكم  
ان يولى الحاكم الا برضى الخصمين فان حكم بينهما بغير رضاهما واجاز ذلك  
الحكم الاول لم يجز فان اجازة الرجلان بعده ورضياه جاز ولو ان ذميا  
حكم بين مسلمين ورضياه لم يجز وان رضى المقضى عليه ان يلزمه ذلك  
المال واقربه على نفسه لزمه ذلك باقراره ولم يلزمه بحكم الذى واذ  
اصلح الرجلان على حكم فقضا بينهما لاحدهما على الاخر ثم اصلح على  
حكم اخر يقضى بينهما فانه ينقض حكم الاول اذا كان عدلا عنده وان كان



جورا بطله واذا رد الشهادة شهود يشهدوا عنده بتهمة ثم اخبروا  
الحكم اخر الى القاضي فانه يسال عنهما فان زكوا اجازهم واذا حكم حكم  
بين رجلين بحكم ثم تحاكموا الى حكم اخر فحكم بينهما بحكم سوى ذلك ولم يعلم بالامر  
ثم ارتفعا الى القاضي فانه يفتد الحكم الذي يوافق به من ذلك واذا حكم الرجل  
حكما في خصومة بينهما ما دام في مجلسه ذلك فتجاءدا فقالا لم يحكم بيننا  
وقال بل هو قد حكمت فان الحكم يصدق ما دام في مجلس الحكومة ولا يصدق  
بغيره فيه حتى يشهد ذلك غيره وان حكمه ولم يشهد بحكمها اياهم قبل قول الحكم بغيرها

## كتاب الرهن

ذكر عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه قال مراد ان الفصل في الرهن  
وعن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تغلق الرهن  
لا تغلق الرهن فانه عليه غرمه وعن ابراهيم قال اذا كان الرهن والدين  
قيمتها سواء فضاء فهو عاقبة وان كانت قيمته اكثر من الدين فهو في الفصل  
مؤمن لاضمان عليه وان كانت قيمته اقل من الدين رجع المرتهن على الراهن  
بذلك وهو قول ابي حنيفة وابو يوسف ومحمد وعن شرح قال الراهن بما  
وان كان خاتم حديد بماية درهم ولا يجوز الرهن بغير مقتوض لقول الله  
تعالى فلهن مقبوضة ولا يجوز رهن المشاع فيما يقسم وفيما لا يقسم من  
جميع اصناف ما يرهن وتوارثهن عبدا فقبضه فاستحق بعضه بطل  
الرهن في جميعه وكذلك جميع الاشياء وقال ابن ابي ليلى الباقي منه  
رهن بالحق واذا كان العبد بين رجلين فلهن احداهما نصيبه من صاحبه  
وسلم اليه لم يجز وكذلك ساير ما يرهن واذا ارتهن الرجل ثمرة في فصل  
دون الفصل لم يجز الا ان يصرفه فمقتضاها امره وكذلك لو ارتهن درعا  
او رطبة في ارض دون الارض واذا كفل رجل بتفرض رجل فاعطاه رهنه  
بذلك وقبضه المرتهن لم يجز وكذلك الرهن بجراحة فيها قصاص او دم  
عمد ولا يضمن المرتهن ان هلك الرهن في يديه من غير فعله وكذلك الرهن  
بالسلعة وبالعداية والوديعة والاجارة وكل شيء اخذ امانة وكذلك  
الرهن بالدرك واذا ارتهن الرجل من الرجل ثوبا وقبضه وقيمته والدين  
سواء فاستحقه من رجل فانه يأخذه ويرجع المرتهن على الراهن بقيمة الرهن  
والدين ولو كان الرهن عبدا وابق فضمن المستحق المرتهن رجع المرتهن  
على الراهن بتلك القيمة وبالدين وان تلفوا بالعبد بعد ذلك كان الراهن

ولا يكون رهنا لانه قد استحق فبطل الرهن واذا كان الرهن امانة  
فولدت عند المرتهن ثم ماتت هي واولادها ثم استحقها رجل فضمن  
المرتهن قائما بضمته الامة ولا ضمان له في قيمة الولد على المرتهن ولا على  
الراهن وكذلك ساير الحيوان وثمره النخل واذا ارتهن الرجل امانة  
فوضعها على يد عدل يبيعها عند محل المال فولدت الامة فللعادل ان  
يبيع الولد معها فان باعها وسلمها ثم استحقها رجل ولا يعلم مكانها  
كان للمستحق ان يضمن العدة قيمة الامة والولد ويرجع العادل بذلك في الثمن الذي  
عنده فان شاء ضمن المرتهن ويرجع المرتهن بمال ولا يملك ان يأخذها جميعا  
وان اجاز احدهما او مات لم يكن له ان يبيع الاخر بذلك ولو لم يبيعها العادل  
وما فاعنده كان للمستحق ان يضمن العادل قيمة الام دون الولد ويرجع العادل  
على الراهن وقبض العادل الرهن بمنزلة قبض المرتهن في حكم صحته وذهابها  
بالدين اذا هلك بلفظي نحو هذا عن ابراهيم الشعبي وعطاء والحسن وقال  
ابن ابي ليلى ان هلك في يدي العادل لم يبطل الدين وان ماتا الراهن والمرتهن  
اسوة القراء فيه لانه لم يكن في يديه وقد بطل الرهن وليس للعدي بيعه وان  
كان قد سلط عليه ونفقة الرهن على الراهن وكذلك كفنه ان مات واذا  
دفع العدة الرهن الى الراهن والمرتهن كان ضامنا له وكذلك لو استوفى  
رجلان عند امراته او بغيره بعض من عياله وكذلك لو فعل ذلك المرتهن  
واذا كان العادل رجلا والمال مما لا يقسم فوضعه عند احدهما كان جائزا  
ولا ضمان فيه وان كان مما يقسم اقتسماه فكان عند كل واحد منهما نصفه  
فان وضعه عند احدهما ضمن الذي وضع حصته عند صاحبه في قول  
ابن حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لاضمان عليه لان كل واحد منهما مؤتمن ولو  
سافر العادل او انتقل عن البلد فذهب بالرهن معه لم يضمن وكذلك المرتهن نفسه  
اذا كان في يديه وليس للمؤمن بيع الرهن ما لم يسلط على بيعه فان كان مسلطا  
على بيعه فابى ان يبيعه فرفعه المرتهن الى القاضي جبره القاضي على بيعه بعد  
ان يقوم البينة على ذلك ولو مات العادل بطل تسليطه على البيع والرهن  
على حاله وان اوصى العادل ببيعه لم يجز وان اجتمع الراهن والمرتهن على  
وضعه على يدي المرتهن جاز ذلك ولو لم يمت العادل ومات الراهن بغي  
المال المرتهن ثم وجد بالعبد عيبا فرده عليه ببينة فانه يضمن الثمن ويرجع  
به على المرتهن ويكون الرهن رهنا على حاله الاول يبيعه العادل ولو لم يمت  
بينة على العيب ولكن العبد اقربيه فان كان عيبا لا يحدث مثله فكذلك  
وكذلك اذا كان يحدث مثله وابي ان يحلف عليه فرده القاضي عليه وان اقيم



لزمه فان صدقه المرتهن يرد عليه المرتهن ما قبض منه ويبيع الرهن  
ثانية ولا يلزم الراهن من وضعته ذلك شئ الا ان يقربه ولو اقاله البيع  
اوردته عليه بغير يحدث مثله او لا يحدث بغير قضاء قاض لزم البيع  
العدل خاصة ولو قال العدل قد بعته وقبضت ثمنه فهلك عندى كان صدق  
وكان من مال المرتهن وكذلك لو قال دفعته على المرتهن فهو مصدق مع يمينه  
ولو قبض الثمن ثم وهبه للمشتري لم يجز ولو قال حططت عنك من الثمن او قال  
وهبت لك من الثمن كذا فاقبض لذلك اجزته على ان يعطى ذلك من ماله وسلمت  
الثمن واقبل المرتهن واذا باع العدل الرهن واقر الراهن والمرتهن بالبيع فقال  
بعته بمائة درهم والدين مائة درهم واعطيتكما وقال المرتهن بعته بمائتين  
واعطيتكما فالقول قول المرتهن مع يمينه لانه قد خرج بالبيع من الرهن وكذلك  
لو كان الثمن على المشتري ثم اختلفا في مقداره فان اقاما البينة فالبينة بينة  
الراهن والعدل ولو كان العدل يبيع المهننا ويكافعه وهو حاضرا وان  
كان غائبا لم يجز الا ان يحضر بعد البيع فلا اجازة بعد البيع فكانه باعه هو كذلك  
لوقت العدل للوكيل ثمن فقال بعه بكذا وكذا فباعه كان ذلك جائزا واذا باع  
العدل الرهن من ولد او زوجته لم يجز الا ان يجزى الراهن والمرتهن في قول  
ابن حنيفة ولو كان العدل اثنان فباع احدهما الرهن لم يجز ولو باعه اجنبى  
فاجازة الراهن والمرتهن فهو جائز ولو اجازة احدهما لم يجز وان اجازة الراهن  
والمرتهن والى ذلك العدلان جاز وقد اخرجها من الوكالة واما اخرج الرهن  
والمرتهن العدل من التسليط بالبيع وسلطا غيره ولم يسلط احد ففقد  
العدل بذلك فان لم يعلم ذلك فهو على كالتة حتى يعلم واذا اراد العدل بيع الرهن  
قبل اجل لم يكن ذلك فان قال المرتهن كان الاجل الى شهر الى شهر رمضان كنت  
مسلطا على بيعه وقد دخل وصدقه العدل وقال الراهن بل سلطتك على بيعه  
اذا دخل شوال فالقول قول الراهن في التسليط على البيع والقول في حمل  
المال قول المرتهن وان اتفقا على الاجل انه شهر واختلفا في مضيه فالقول  
قول الراهن واذا باع العدل بدنا يترابغيرها من العروض والحقوق درهم  
قله ان يصر فيها بدراهم ان كان مسلطا على بيعه حتى توفيته ويبيع العرض  
حتى يوفيه في قول ابن حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد له ان يبيعه بعروض  
ولو باعه بدراهم والدين طعام كان له ان يشتري بها طعاما فيقبضه ويتراب  
المرتهن ولو باعه بلسه كان جائزا وما نوى من الثمن فهو من مال المرتهن واذا  
كان الرهن ارض خراج او عشر فاخذ السلطان الخراج او عشر الثمن من  
الرهن لم يكن للراهن ان يرجع في شئ من الثمن وهو كله رهن يبيعه العدل

ويوفيه المرتهن ولو كان الرهن ابلا او غنما او بقرا سايمة لم يكن فيها ذكوة  
لان على صاحبها دين تستغرق رقابها وان كان العدل هو الراهن فان  
كان الرهن لم يقبض من يد الراهن فليس برهن وان كان المرتهن قبضه وحمل  
الراهن مسلطا على بيعه فهو رهن ويبيع الراهن فيه جائزا واذا ارتهن الرجل  
دارا وسلط الراهن رجلا على بيعها ودفع الثمن الى المرتهن ولم يقبضها  
المرتهن حتى حمل المال لم يكن رهنا فان باع العدل الدار فالبيع جائز بالوكالة  
وكذلك الشقص في الدار واذا باع العدل ذلك فانه يدفع الثمن الى الراهن  
ثم يقضى المرتهن على الرهن بحقه واذا دفع العدل المال المرتهن يضمن فانما  
الراهن لم يكن للعدل ان يبيعه بعد موته والمرتهن اسوة الغرماء فيه وانما  
العدل مسلطا على بيع الرهن وهو عبيد فقتل عبده قد دفع مكانه عبدا فهو  
مسلط على بيع العبد كما كان مسلط على بيع الاول وكذلك لو فقاء عبدا عينه  
فدفع بالعين واذا باع العدل الرهن فقال بعته بتسعين والدين مائة فامر  
بذلك المرتهن فانه يسئل الراهن عن ذلك فان اقرانه باعه وان عني اكثر من  
تسعين فالقول قول العدل والمرتهن والبينة بينة الراهن وان لم يقبل وان  
بالبيع وقال هلك في يدي العدل فالقول قول الراهن اذا كان قيمته مثل  
الدين واذا اقره بالبيع فقال الراهن بعته بمائة درهم وقال العدل بتسعين  
وقال المرتهن بعته بمائتين وقد تقابضوا فالقول قول المرتهن ويرجع  
على الراهن بعشرين درهما والبينة بينة الراهن وان اقام العدل البينة  
انه باعه بتسعين واعطاها المرتهن وقال الراهن لم تبعه واقام البينة  
انه لم يبع وانه مات في يديه قبل ان يبيعه لم يقبل منه الراهن على هذا لانهم  
شهدوا انه لم يبع واذا ارتد العدل ثم باع الرهن ثم قتل على ردة فبيعه  
جائز ولو كحق بدراهم فالحاقه بمنزلة موته فان رجع مسلما فهو على  
وكالته ولو ارتد الراهن والمرتهن فالحاقا بالدارا وقتله على الردة ثم باع  
العدل الرهن جاز يبيعه واذا كان العدل عبدا محجورا عليه فان وضعا الرهن  
على يديه باذن مولاه فهو جائز ولا يكون عهد البيع عليه وكذلك الصبي  
الحرا الذي يعقل فان استحق الرهن من يدي المشتري ولم يكن مولى العبد والاد  
الصبي اذا هما في ذلك فان المشتري يرجع بالثمن وان شاء على الراهن  
ولو ذهب عقل الراهن او المرتهن وايسر من ان يبرا فالعدل على وكالته  
ولو ذهب عقل العدل لم يجز بيعه في تلك الحال فان رجع اليه عقله فهو على  
وكالته وان كان العدل صغيرا يعقل او كبيرا لا يعقل فحمل الرهن على يديه  
لم يجز ولم يكن رهنا ولم يكن قبضه قبضا ولو كبر فحمل الرهن جاز يبيعه



بتسليم الراهن اياه على البيع وان كان العبد ذميا او حرييا مستاما  
والراهن والمرتهن مسلمين فهو جائز وان كان الحري بالذم لم يكن له ان يبيع  
وهو في الذم فان كان الحري الراجح الى الدار الراهن او المرتهن والعبد ذمي  
او حري مقيم في دار الاسلام بامان فله ان يبيعه واذا باع العبد المرتهن وقبض  
التمن فهلك عنده ثم رد عليه المبيع بعيب فأتى عنده واستحق او هو باقى  
مدة وقد اخذ بالتمن متى اذاه فله ان يرجع على الراهن في ذلك كله ولا يكون له  
ان يرجع على المرتهن فان كان الراهن مفلسا والعبد يد العبد فله ان  
يبيعه ويستوفي الثمن الذي غرمه وهو اخذ بذلك من المرتهن وان باع العبد  
الرهن بيبعا فاسدا او جائزا لم يقبض واذا كان الراهن خسر او خسر والراهن  
والعبد ذميان والمرتهن مسلم فباعه العبد فبيعه جائز والوكالة والرهن  
باطل **باب الرهن الذي لا يقبض صاحبه** واذا ارتهن الرجل عبدا  
بالف درهم وقبضه وقيمته الف درهم ثم وهب المرتهن المال للراهن فلم  
يرد اليه الرهن حتى مات عنده من غير ان يمنع اياه فالقياس ان يقبض  
المرتهن قيمته ولكن ادع القياس فيه ولا يمنع شيئا ولو منع المرتهن حتى  
مات في يد من قيمته ولو ارتهنت المرأة رهنا بصدقتها وهو مستحق بقيمته  
مثله ثم ابرته منه وقد ابرته من الصداق واذا اسلم الرجل خمسمية درهم  
الى رجل في طعام مسمى فادتهن منه عند الساري ذلك الطعام فقبضه ثم  
صاحبه على راس ماله فالقياس ان الراهن يقبض العبد ويكون راس المال  
دين عليه ولكن ادع القياس ويجعله رهنا في سدر حتى يستوفي راس المال  
هالك العبد عنده من غير ان يمنع فعلى المرتهن ان يعطى مثل الطعام الذي كان له  
على المسلم اليه وياخذ راس ماله وكذلك لو وهب له راس المال ليعبد الصلح  
ثم هلك العبد فعليه طعام مثله الا ترى ان ذلوا فرض رجلا كرحطة  
وارتهن منه ثوبا قيمته مثل قيمته فصالحه الذي عليه اكره على كرين من شعير  
يدا بيد جاز ولم يكن له ان يقبض الثوب حتى يدفع كرا شعيرا ولو هلك الرهن  
عنده بطل طعامه واذا اشترى الرجل الف درهم بمائة دينار وقبض الف  
واعطاه بالمائة دينار رهنا يساويها ثم تفرقا فسد البيع وبطل المائة  
دينار وعليه رد الالف وليس له ان ياخذ الرهن حتى يوفيه الالف فان هلك  
الرهن عنده رجوع عليه بمائة دينار ورجع المرتهن بالالف وان لم يفرقا  
حتى ضاع الرهن فهو بالمائة دينار وليس هذا بقبض غير ماضية ولكنه  
براه من الدين وكذلك في المسلم وكذا لو كان الرهن على يدى عدل واذا اقر  
المرتهن حقه من الراهن ثم هلك الرهن عنده ولم يمنع من قبضه وقيمته مثل

الدين فعليه ان يرد ما قبض ولو كان الدين طعاما فرضنا فاشتراه  
الذي هو عليه بدرهم ودفعها الى المرتهن ثم هلك الرهن كان على المرتهن  
ان يرد مثل ذلك الطعام على الراهن ولو ارتهن رجل عبدا بالف درهم  
نسا وبها فقضاها رجلا تطوعا ثم هلك الرهن فعلى المرتهن ان يرد المال  
على المتطوع ولو ان امرأة نقدتها رجلا تطوعا عن زوجها ثم طلقها  
الزوج قبل ان يدخل بها وقد سمي لها مهر ارجع نصف المهر الى المتطوع ولو  
يكن سمي لها مهر ارجع المهر على المتطوع وعلى الزوج المتعة واذا جنى العبد  
الالف وقيمته الف والدين الف والحجار الف واكثر فابى المرتهن ان يقبضه  
وقداه الراهن بالجناية ثم مات العبد عن المرتهن فعلى المرتهن ان يرد  
على الراهن الف درهم وهو بمنزلة مال اقتضاه منه وكرمه لو كان استهلك  
متاعا استغرق رقبته فقضاها الراهن ومات العبد ولو ارتهن عبدا بالف  
يساويها ونصادقا انه لم يكن عليه شيء وقدمات العبد فعلى المرتهن ان  
يرد عليه الف درهم وكذلك لو اخذه منه على ان يقبضه الف فان كانت  
قيمته اقل من الف ضمن قيمته ولو احوال الراهن المرتهن بالمال على رجل ثم مات  
العبد قبل ان يرده فهو بما فيه وبطلت الحوالة وكذلك لو اعطاه رهنا مكملا  
الرهن الاول ثم هلك الرهن الاول قبل ان يرده فهو بالمال فزهن الثاني باطل  
وهو في الثاني مومن واذا اراد الراهن طهر المرتهن وجعلها في الرهن فانه لا يكون  
في الرهن وكذلك كل ما انفقه المرتهن على الرهن بامر القاضى او بامر صاحبه  
او جناية اذها المرتهن وفي الرهن فضل فانه لا يكون شيء من ذلك في الرهن  
ولكنه على الراهن واذا زاد الراهن المرتهن رهنا مع الرهن الاول جاز  
استحسانا وهذا قول ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف رحمه الله استحسن  
ان اخذ الزيادة في الدين ايضا **باب رهن الوصى والوالد** واذا  
كان على الميت دين وله وصى فزهن الوصى بعض تركه الميت عند غريم من  
غريم لم يجز ولا اخذ من ان يردوه فان فصا منهم قبل ان يردوه جاز  
ولو لم يكن للميت غريم اخر جاز الرهن وبيع في دينه وان ارتهن الوصى  
بدين الميت على رجل جاز وان استدان الوصى لليتيم في كسوته وطعامه  
ورهن به متاعا لليتيم جاز وكذلك لو ائجر لليتيم فارتهن او رهن واذا  
ارتهن الوصى خادما لليتيم من نفسه او رهن خادما لنفسه من اليتيم يجزى  
لليتيم عليه لم يجز واذا كان الورثة بكرا لم يكن للوصى ان يرهن من متاعهم شيئا  
وكذلك لو كانوا صغارا وكبارا لم يجز له ان يرهن من متاعهم شيئا بدين يستدينه  
عليهم وعلى الصغار خاصة ولو كانوا غيبا من المصطفى الوصى ان يرهن بدين



على الميت فان كانوا صغارا وكبارا وكان الكبير يشاهد فاحتاج الى نفقة بنفسها  
على الرقيق ورهن شيئا من متاعهم في ذلك فانه لا يجوز في قول ابى يوسف  
ومحمد ولو كان غايبا جاز ولو رهن الوارث الكبير شيئا من متاع البيت  
الميت دين ولا وارث له غيره فان خاصم الغريم في ذلك ابطال الرهن وبيع  
في دينه وان قضاه الوارث دينه جاز الرهن واذا لم يكن على الميت دين  
فرهن الوارث الكبير شيئا من متاعه بمال انفق على نفسه او كان الوارث  
صغيرا ففعل ذلك الوصي ثم ردت عليهم سلعة بالغيب كان الميت باعها  
في ايديهم وصار ثمنها دين في الميت وليس له ما لا يبره ارضه بالنفقة فالرهن  
جائز والراهن من ثمن لقيمته حتى يورثه في مال الميت وصيا كان او وارثا  
ويرجع به الوصي على اليتيم واذا رهن الوصي عبد اليتيم ثم استحق عنه كال  
الميت باعه فرجع المشتري في ميراث الميت بالثمن لم يجز الرهن ولو كان الميت  
زوج امته واخذ مهرها فاعقبتها الوارث بعد موته قبل دخول الزوج  
بها فاختارت نفسها وصار المهر دين الميت كان الرهن جائزا والابن صليبا  
واذا رهن الوصي متاعا لليتيم في دين استدانه عليه وقبضه من الرهن ثم  
ان الوصي استعاد من الرهن حاجة اليتيم فضايع في يد الوصي فقد خرج  
من الرهن وضايع من مال اليتيم واذا رهن الوصي متاع اليتيم في نفقة اليتيم  
ثم ادرك اليتيم فافري ذلك واراد ان يبطل الرهن لم تكن له ذلك ولا يجوز  
للوصي ان يرهن متاع اليتيم من ابن له صغير ولا من عبده تاجر ليس عليه  
دين وان رهنه من ابن له كبيرا ومن ابيه او من مكاتبه او من عبده تاجر  
عليه دين جاز ولو رهن الوصي مال اليتيم ثم غصبه فاستعمله حتى ملك  
عنده فالوصي ضامن لقيمته نفقته منها الدين ان كان قد حمل والفضل لليتيم  
وان كان لم يحمل فالقيمة رهن وان استدان الوصي على نفسه رهن متاع اليتيم  
في ذلك فهو جائز لانه يجوز رهنه وبيعه على اليتيم فكذلك اذا رهنه لنفسه  
فهو ضامن وكذلك الولد في هذا واذا رهن الاب من نفسه متاع الصغير  
فهو جائز وكذلك لو رهنه من عبده تاجر ليس عليه دين واذا رهن الاب  
متاع ابنته الصغير عند رجل قادر على الولد ومات الاب لم يكن للولد ان  
يرد الرهن حتى تقضى المال فان كان الاب وهبه لنفسه فقضاه الابن فانه  
يرجع به في مال الاب واذا رهن الاب متاعا لولده بمال اخذه لنفسه ولولده  
وولد الصغير فهو جائز فان هلك الرهن ضمن الاب حصته من ذلك وكذلك  
الوصي وكذلك الجد اب الاب اذا لم يكن وصي **باب رهن الحيوان**  
واذا ارهن الرجل شيئا من الحيوان وقبضه فهو جائز وعلقه وطعام الرقيق

على الراهن وكذلك اجر الراعي لانه بمنزلة العلف وعلى المرتهن ان يضمنها اليه  
انها في منزله واما في منزل مكاري له وليس على الراهن من ذلك شيء لان القبض  
على المرتهن فان اصاب الرقيق جراحة او مرض او سرق الدواب فاصلاح  
ذلك ودواه على المرتهن اذا كان الدين والقيمة سواء وان كان الدين اقل  
منها فالمصلحة على الراهن والمرتهن بحساب ذلك ونقصان السعر واذا  
بغير حكم الرهن والاعتبار بقيمته يوم رهن ولبى النافعة رهن معها  
وكذلك اصوا في الغنم وسمونها واولادها وثمر الاشجار وكذلك نبات  
النخل والشجر في ارض الرهن وان هلكت هذه الزيارات لم يبطل من الذي  
شري واما غلة الدار والارض تاجر فليس من الرهن فان كان المرتهن  
اخذها بغير اذن الراهن فالغلة له ويقصدق بها وان كان الراهن اذن له  
في ذلك فقد خرجت من الرهن ولا يعود فيه الا برهن مستقبل والغلة  
للراهن وقال ابن ابي ليلى هو رهن على حالها والغلة للمرتهن من حقه فان  
ركب المرتهن الدابة او كان الرهن عبدا فاستخدمه او ثوبا فلبسه او سيفا  
فقتله بغير اذن الراهن فهو له ضامن وان كان باذن الراهن فلا ضمان  
عليه واذا نزل عن الدابة ونزع الثوب وكف عن الخدمة واللبس والركوب  
فهو رهن على حاله وان هلك ذهبا فيه وان هلك في حالة الاستعمال  
باذن نه ذهب بغير شيء وان كان بغير اذنه فهو ضامن لقيمته وكذلك  
الاعادة ولو اذن له ان يرهنه فرهنه خرج من الرهن الاول واذا ائتم  
الكرم والنخل وهو رهن فخاف المرتهن على الثمرة الهلاك فباعها بغير اذن  
قاسم لم يجز بيعه وهو ضامن لقيمته ولو خرب الثمر وقطف العنب فهو ضامن  
في القياس ولكن استحسن ان لا امنه وكذلك اذا ملئت الغنم والابل واذا  
رهن الرجل عدلا رطبا بالف درهم او مائة شاة او عشرة امثال الابل وسلمها  
اليه ثم قضى بعض المال لم يكن له ان يقبض شيئا من الرهن حتى يوفي المال  
كله وكذلك ان رهن مائة شاة بالف درهم كل شاة بعشرة دراهم وقضاه  
عشرة دراهم قال الشيخ ويقال هذا في قول ابى يوسف وجواب الزيارات  
جواب محمد ان له ان ياخذ شاة منها ولو رهنه شاتين بثلاثين درهما  
اخذ بهما بعشرين والاخرى بعشرة ولم تكن هذه من هذه لم يجز الرهن ولو هي  
كانت جائزا واما هلكت هلكت بما فيها والاخرى رهنها بما سألها ولو ارتهن  
عبدا بالف نصفه بستمائة ونصفه باربعماية لم يجز وكذلك لو قال كل نصف  
بستمائة وكذلك لو قال لرجلين رهنكما هذا العبد لكل واحد منكما نصفه  
بستمائة لم يجز ولو قال رهنكما كل واحد منكما هذا العبد لكل واحد منكما نصفه



الرجل دابتين على ان يقرضه مائة درهم وقبض احدهما الدابتين فنفت  
عنده وقيمتها خمسين درهما وقيمة الثانية ثلثون فعلى المرتهن ان يرد  
على الراهن خمسين درهما فان بداله ان ياخذ الاخرة ويقرضه شيئا فهو  
مستقيم وان لم يفعل لم يجبر على شيء فان نفقت الاخرى ايضا عند الراهن  
ولم يدفع اليه المائة او قد دفعها ثم اخلفا في قيمة الدابتين فالقول قول  
المرتهن وما انفق المرتهن على الرهن والراهن غايب فهو فيه متطوع فان امره  
القاضي ان يتفق ويجعله ديناً على الراهن فهو دين على الراهن ولا يصدق  
المرتهن على النفقة الابدية فان لم يكن له بينة حلفا الراهن ما يعلم انفق  
على رهنه كذلك ولو ارتهن دابتين فنفت احدهما اذهب من الدين  
بحسابها وكذلك لو كانت الباقية قبلاً وليس هذا بخيار الرقيق ولو  
استخفت احدهما لم تفك الاخرى الا بجمع المال فان هلكت هلكت بحسبها  
ولو ولدت احدهما ولدا وقيمتها سواء وقيمة الولد مثل قيمة الام ثم نفقت  
التي لم تلد ذهب نصف الدين وان نفقت التي ولدت ذهب ربع الدين وان لم  
ينفق هي ونفق ولدها لم يذهب من الدين شيء اذ كانت الولادة لم تنقص  
الام وان كانت الام ماتت فذهب ربع الدين ثم ولد لابنتها مثلاً كانت  
الابنتان بثلثي النصف لا يفك شيئاً من الرهن دون شيء ولو اعوت  
احدى الابنتين ذهب بموت الام اربعة احر من احد عشر جرواً من النصف  
ولو كان هذا في الرقيق بقيت لابنتان بثلثة احر من النصف واذا ارتهن  
الرجل ارضاً ونخل بالقدحهم وقيمة الاخر خمسمية وقيمة النخل خمسمية  
فاخرق النخل والارض وهي بخمسمية وابطل خمسمية فانه ثبت في الارض  
نخل يساوي خمسمية والارض والنخل بثلثي جميع المال ولو ارتهن ارضاً  
ليس فيها نخل فثبت فيها نخل وقيمة الارض مثل الدين وكذلك قيمة النخل  
والارض ذهبا بالمال وان ذهبت النخل لم ينقص من الدين شيء ولو ارتهن  
ارضاً وكرمها قيمته والدين سواء ثم اثمر ثمرا كثيراً يكون مثل قيمته ثم ذهب  
الشجر وسلم الثمر وقيمة الشجر والارض سواء فانه يذهب بثلث الدين وان  
ذهب الثمر بعد ذلك بقي الارض بنصف المال وان ساق المرتهن دابة  
الراهن او قادها فاصابت انساناً فابيهما او وطئته برجلها فهو على القابض  
والسائق ولا يلحق الدابة من ذلك شيء ولا الراهن واذا ارتهن الرجل ثوباً  
يساوي خمسة دراهم ومثقال ذهب يساوي عشرة دراهم بخمسة  
دراهم فهلك الذهب وليس الثوب حتى يخرق او يبدل بالثوب فليس له قبل  
ذهاب الذهب فانه يضمن قيمة الثوب بحسب له من ذلك ثلث الخمسة

ريودي ثلثها وقد ذهب ثلثا الدين بالذهب ولو ارتهن عمامة تساوي  
نصف درهم ودرهم فضة بدرهم فهلك الفضة ولبس العمامة حتى خربت فان  
الفضة تذهب بثلثي دينه ويضمن قيمة العمامة بحسب له منها دانقين  
ولا يجوز ارتها ان الحضر والخزير فيما بين السلم والذمي وان هلك عند المتيقن  
ذهب بما فيه ان كان الراهن كافراً وان كان الراهن مسلماً بغير شيء **باب**  
**رهن الفضة بالفضة والكل بالوزن** واذا ارتهن الرجل قلب فضة  
وقيمة القلب اقل من عشرة دراهم فانكسر عند المرتهن فانه ضامن لقيمة ثلثها  
من الذهب ويكون القلة له ويرجع بماله وان لم ينكسر ولكنه هلك فالرهن  
بما فيه في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد على المرتهن قيمته من الذهب  
يكون رهناً مكانه وكذلك لو رهن عشرة سواد بعشرة بيض لها فضل  
فهلك السود عند المرتهن ولو ارتهن ابريق فضة فيه مائة درهم تساوي  
مائة درهم بعشرة دراهم فانكسر عنده فهو ضامن لعشر قيمته مصنوعاً  
من الذهب ويكون له عشر ابريق ويكون تسعة اعشاده والذهب  
الذي غرمه بجمع الدين ولو لم ينكسر حتى هلك فهو بما فيه وذكر في رواية  
ابي حنيفة انه قول ابو يوسف ولو ارتهن قلب فضة فيه عشرة دراهم  
بدرهم فكسر رجل القلة عنده ضمن قيمته من الذهب وكان رهناً والقلة  
له فان ادى الراهن والمرتهن ويدفعا اليه القلب ورضيا ان يكون رهناً على  
حاله وهو مكسور فهو رهن ولا ضمان على الرجل ولو ارتهن عشرة دراهم  
بعشرة بر فضة سوداء فهلك عنده ولو انكسر ضمن المرتهن قيمته مصنوعاً  
من الذهب وكان رهناً بالدين والقلت له في قول ابي حنيفة وفي قول اخر  
لا يضمن القلة ولكن يقال للراهن ان شئت فسلم له القلة بالعشرة  
التي عليك والا فخذ مكسوراً واعطه ماله وهو قول محمد وقال ابو يوسف  
للراهن ان يضمن المرتهن من القلة ذهاباً بقدر فضة المرتهن السوداء  
ويكون ما بقي من القلة للراهن بقسم فيجمع الذهب الذي ضمنه المرتهن  
فيكون رهناً ويكون للمرتهن حصة ما غرم من القلة ولو ارتهن قلبه فضة  
بعشرة دراهم بدينار مكسور وقيمتها والدينار سواء فان المرتهن بغرم  
بئمه من الذهب ويكون رهناً بالدينار والقلة له ولو لم ينكسر ولكنه هلك  
ذهب بما فيه وان انكسر فهو على ما وصفت لك وان ارضه خاتم فضة فيه  
من الفضة وزن درهم وفيه فضة تساوي عشرة دراهم بعشرة دراهم  
الخاتم فهو بما فيه في قول ابي حنيفة ولو ارتهن سيفاً محلي قيمة السيف خمسون  
درهم وفضة خمسون درهم بمائة درهم فهلك فهو كالمخاتم وان انكسر



التصل والحلة تصل من الدين بحساب نقصان التصل وأما الفضة  
فيضمن المرتهن قيمتها مصنوعا من الذهب ويكون الفضة له ويكون  
الذهب دهنًا بخمسون درهما ويكون ما بقي من التصل دهنًا بحساب  
الخمسين الأخرى هي في قول أبي يوسف ولو ارتهن كرحضة جيدة  
بكرحضة ردي فهلك فهو بما فيه وإن أصابه ماء ففسد فلي المرتهن  
كمرثله ويكون الفاسد له ويرجع بدينه في قياس قول أبي حنيفة وقال  
محمد بن شاذان الراهن سلمه بالدين وإن شاء أخذه معيبا وأعطاه دينه  
ولو كان الرهن كرحضة ردي والدين كرحضة جيدة فهلك فهو بما فيه  
في قول أبي حنيفة وفيها قول آخر أن يضمن كرامثله ويرجع بكرو وكذا  
إذا أصابه ما يفسد ضمن كرامثله كان له ذلك الفاسد وكان دينه  
على حاله وكذلك الشعر بالشعر وما أشبه ذلك وهذا كله قول أبي  
يوسف ومحمد ولو رهن قلة فضة بعشرة دراهم فقال إن جئتك  
بالعشرة الأشهر والأفهر سبع لك فالرهن جائز والشرط باطل والرهن  
كلها وإذا ادعى رجل عند رجل قلة فضة فقال أدهنه لي عند رجل بعشرة  
دراهم وفي القلت عشرون فامسكه الوكيل عنده وأعطاه عشرة دراهم  
وقال قد رهنته لك كما أمرتني ولم يقل رهنته عند أحد فهلكت القلت  
عنده فإن تصادقا على ذلك رجع بالعشرة وكان أمنا في القلت وإن  
تجادحا وقال الآخر قد أقررت بأنك قد رهنته فلا شيء لك فهو كما قال  
بعد أن يخلف ما يعلم به أمسكه وإن قال الآخر للوكيل قد أقررت أنك رهنته  
ثم زعمت أنك لم تفعل فانت ضامن له فله أن يضمنه قيمته من الذهب  
ويضمن له العشرة وطمع عيسى بن إبان في هذه وقال لا معنى لضمان القيمة  
لأنهما لو تصادقا أنك لم ترهنه لم يضمنه وإذا رهنه لم يضمنه وقيل في  
بحر محله قول رهنه معني قوله ليس لك عندي شيء ومن أنكر أنما في يده  
ضمنها ولو ارتهن طوق ذهب فيه مائة وخمسين مثقالا بالقد درهم  
فحال الحول والالف عند الراهن بخرقها فلا زكوة فيها على الراهن ولا في  
رهنه ولا زكوة على المرتهن في الدين الذي له عنده فإذا قبض المالك  
وردا الرهن فعلى المرتهن زكوة الالف لما مضى وعلى الراهن زكوة الطوق  
لما مضى وإذا ارتهن الرجل كرين من حنطة ردي بكرحضة جيدة  
وقيمتها سواء فهلكا عنده فهو بما فيه وإن أصابه ما يفسد فإنه  
يضمن كرحضة مثل أحدهما ويكون له نصفين الكرين جميعا ويرجع  
على الراهن بدينه في قياس قول أبي حنيفة وإذا ارتهن شيئا مما يوزن بالنس

ما يكال أو شيئا مما يكال بما يوزن وفيه وفاء فهلك فهو بما فيه وإن أصابه  
شيء فافسده ولم يهلك ضمن المرتهن مثله وكان له ذلك ويرجع بدينه قول  
أبي يوسف ولو ارتهن بعشرة دراهم فلوسا تساء وبها فهلكت بما فيها وإن  
انكسرت ذهب بدينه بحساب ذلك لأنها كانت لا توزن يوم رهنها وتوزن  
وهي مكسورة بحساب ما تساءوي ولو لم تنكسر ولكنها كسدت فهي على حالها  
رهن فإن هلكت ذهبت العشرة لأن كسادها ثمن له بغير السعر ولو  
ارتهن فلسا أو نورا أو كورا بدرهم أو أكثر من ذلك وفي الرهن وفاء وقيل  
فإن هلك فهو بما فيه وإن انكسر فيما كان منه لا يوزن يقضى من الدين بحسب  
ذلك وما كان منه يوزن فإن شاء الراهن أخذه وأعطاه الدرهم  
وإن شاء ضمنه في قول أبي يوسف قال الشيخ في رواية أبي حنيفة وهو قول  
أبي حنيفة مكان أبي يوسف وكذلك فصل السيف وكل شيء من الصنف  
والحديد والشبه يكون مصوعا لا يتباع مثله وزنا فهو كما وصفت لك  
وما كان من ذلك يباع وزنا لا ينقص من الدين شيء ولكن إن كان هو  
والدين سواء ضمن المرتهن قيمته مصوعا وكان رهنًا وكل ذلك الشيء  
للمرتهن والدين على حاله في قول أبي يوسف ها هنا وكان ذكر عن أبي يوسف  
في الروايتين جميعا وإذا رهن الرجل عند الرجل قلة فضة فيه عشرة دراهم  
على أن يقرضه درهما فهلك الرهن عند المرتهن قبل أن يقرضه فعليه أن يعطيه  
درهما وإن كان قال على أن يقرضه شيء ولم يسمه فهلك قبل المرتهن أعطيه  
ما شئت وكذلك إن أمسكه رهنًا ينفعه يعطيه إياه فإن قال أمسكه  
رهنًا بدرهم فلا بد من أن يعطيه ثلاثة دراهم ولو قال أخذه رهنًا  
بمخوم حنطة أو مخوم شعير فأخذه على ذلك فهلك عنده كان على المرتهن  
مخوم شعير وكذلك لو أخذه بدينا أو بدرهم وإذا رهن الرجل عند  
الرجل خاتم فضة فيه درهم بنصف درهم فلوسا أعطاه تسعين فلسا  
فقلت الفلوس فصارت ثلثين درهما وصار هذا التسعين تساءوي ثلثة دراهم  
ثم هلك الخاتم فهو بما فيه ولا انظر إلى تغير الشعير وكذلك لو كسدت فلم تنفق أو  
رحصت فصارت تسعين بدانوق لم يكن عليه إلا تسعين فلسا فإن هلك  
الخاتم رهن بما فيه وإن انكسر فإن شاء الراهن أبطل الرهن وأخذ الخاتم  
مكسورا وإن طلب المرتهن حقه ضمن نصف قيمة الخاتم مصوعا من الذهب  
وأخذ نصف الفضة وكان الذهب ونصف الفضة رهنًا بتسعين  
فلسا ولا يكون رهنًا غير مقسوم ولكنه يقسم الخاتم نصفين وهو قول  
أبي يوسف وقال محمد في ذلك كله من الكيل والوزن والفضة والذهب وكل



رهن اذا هلك ذهب بما فيه فانه اذا لم يهلك ففسد او دخله عيب <sup>بغيره</sup>  
 المرتهن ولكن الراهن بالخيار ان شاء اخذه فاسدا او ادى الدين ولا كان  
 له غير ذلك وان شاء جعل المضمون منه للمرتهن واخذ الباقي منه ويطلق  
 الدين **باب الشهادة في الرهن** واذا ادعى المرتهن الرهن  
 وقد قبضه وانكره الراهن فاقام شاهدين فتشهد احدهما انه رهنه بمائة  
 وشهد الاخر انه رهنه بمائتين فتشهدا بينهما باطلا وان شهد احدهما بمائة  
 والاخر بمائة وخمسين والمرتهن يدعي مائة وخمسين فالرهن بمائة درهم  
 ولو ادعى المرتهن مائة درهم بطلت شهادتهما ولو شهد احدهما بدنانير ولا  
 بدراهم كانت شهادتهما باطلا وهذا كله قول ابي حنيفة ولو ادعى الراهن  
 انه رهنه بمائة وخمسين وهي قيمته وشاهد له بذلك شاهد وشهد  
 اخر على مائة وقال المرتهن عليه خمسون ومائة وهذا رهن بمائة منها  
 فالقول قول المرتهن والبيينة بيينة الراهن وكذلك لو كانا ثوبين فهلك  
 احدهما ثم اختلفا في قيمة الهالك واذا رهن الرجل عند الرجل عبدا  
 بالف درهم من ثمن متاع باعه اياه فقبض المتاع والى ان يدفع اليه الرهن  
 ويجد الراهن فاقام المرتهن بيينة انه باعه على ان يرهنه ذلك العبد  
 قابي لا اجبره على دفعه اليه لانه لم يقبضه ولا يكون رهنا لا بمقوضنا  
 ولكن البائع بالخيار ان شاء اخذ متاعه الا ان يعطيه الاخر العبد  
 رهنا برضايه او يعطيه رهنا مكانه برضايه ولو لم يتجدا الراهن ولكن  
 الرهن هلك من يد او استحق او باعه او اصابه عيب ينقصه فباع  
 المتاع بالخيار ان شاء اخذ متاعه وان شاء تركه بغير رهن او يعطيه  
 الاخر رهنا برضايه وان الى البائع ان ياخذ رهنا الاخر الادراهم او  
 دنانير فبقيته ذلك فله ذلك او ياخذ متاعه فان كان المتاع قد استهلك  
 اخذ ثمنه حالا ويعطيه قيمة الرهن دنانير او دراهم مكانه رهنا واذا  
 ادعى الرهن الواحد رجلا ن كل واحد منهما يقول رهنتي بالف درهم  
 وقبضته ويقيم البيينة فان كان الرهن في يدى الراهن لم يحكم لواحد  
 في القياس وان اقام احدهما البيينة انه اول او وقت كل واحد منهما  
 وقتا فهو رهنا لاولهما وقتا فان كان في يد احدهما فهو لاوليه الا ان  
 يقيم الاخر البيينة انه اول وان كان في يديهما جميعا فان علم الاول  
 منهما فهو له وان لم يعلم الاول لم يكن رهنا لواحد منهما وفي القياس ربه  
 ناخذ وفي الاستحسان لكل واحد منهما نصفه رهنا بنصف حقه ولو  
 مات الراهن وعليه دين والرهن في ايديهما وكل واحد منهما يقيم البيينة

انه ارهنه كان لكل واحد منهما نصفه بنصف حقه يباع له فان فضل  
 عن نصيب كل واحد منهما شيء كان بين القريما وبالخصص ولو كان الرهن  
 في يدهما واحدهما واما كل واحد منهما البيينة انه ارهنه من رجل اخر  
 فهو للذي هو في يديه وان كان وقت الاخر اول ولو اقام كل واحد منهما  
 البيينة انه متاع للاخر وان ارهنه منه بكذى وقبضه فهو ايضا  
 للذي في يديه ولا يقبل من الاخر بيينة اذا كان صاحبه غائبا لان القضا  
 لا يكون على الغائب وان كان صاحبه شاهدا وصاحب الاخر غائبا  
 لم افض بينهما حتى يحضر راهن هذا او راهن هذا فان حضرا قضيت  
 به للمدعى الذي ليس في يديه وجعلته رهنا له ولا انظر في هذا الى الاول  
 والاخر واذا كان عبدا في يد رجل فادعى اخر انه عبده رهنه من فلان  
 بالف درهم وقبضه فلان منه وفلان غائب والذي هو في يديه يقول  
 هو عبدي فانه يقضى به للمدعى فيؤخذ ويوضع على يدي عدل حتى يرفع  
 س فيصدق بالرهن او يكذب به ولو غاب الراهن وقال المرتهن هو  
 رهن في يدي من قبل فلان بكذا فان هذا غصبته منى او استعاره او  
 استاجره منى واما على ذلك بيينة فانه ادفعه اليه واذا اختلف  
 الراهن والمرتهن في غير الرهن واما البيينة فالبيينة بيينة المرتهن  
 فان كانت البينتان اللذان اختلفا فيها قد هلكا في يدى المرتهن فالبيينة  
 بيينة الراهن واذا قال المرتهن رهنتي هذا العبد بالف درهم وقبضته  
 منك ولى عليك سوى ذلك ما بيني وبينك لم يعطى لها رهنا وقال  
 الراهن غصبتى هذا العبد ولك على الف درهم بغير رهن وقد رهنك  
 بالمائتي دينار امة يقال لها كذا وقبضها منى وقال المرتهن لم اربهن  
 منك فلانة وهي امك والعبد والامة في يدى المرتهن فان حلف بطل  
 الرهن في العبد وان نكل عن البيتين كان رهنا بالعبد واما المرتهن  
 فلا يحلف على الامة بشيء وردها على الراهن لانه لم يدع فيها رهنا فان قال  
 لها البيينة انه قد رهن من هذا الرجل عبدا بالف يساوى الفين وقبضه  
 وانكر المرتهن ذلك ولا يدري ما فعل العبد والمرتهن ضامن لقيمته كلها  
 ولو اقر المرتهن ولم يتجدا ان العبد مات عنده لم يضمن شيئا وزهبت  
 بما فيه واذا اقام الراهن البيينة على المرتهن انه رهن عبدا يساوى  
 الف وقبضه ولم يسم الشهود ولم يعاينوه فانه يسأل المرتهن عنه ولو  
 نفى سمي قوله مع يمينه ولو شهد شهود الراهن انه رهن عنده هذا الرهن  
 فبأمره وبأيمانه وهي تسأوى خمسين درهما وجحد المرتهن ولا يدري



ما فعل الثوب فهو ضامن لقيمته وان لم يحده ولكن جاء بثوب يساوي  
عشرين درهما فقال هو هذا لم يصدق ويطرح عنه خمسين درهما واذ كان  
الراهن اثنين فادعى عليهما المرتهن رهنا واقام البيعة على احدهما انه رهته  
وقبضه المتاع لهما جميعا وهما يحذان الرهن فانه يستخلف الذي لم يقم عليه  
البيعة ما رهته فان حلف رد الرهن عليهما جميعا وان الى ان يحلف جاز  
الرهن عليهما جميعا وان كان الراهن واحدا والمرتهن اثنان فقال احدهما  
ارتهنت انا وصاحبي هذا الثوب منك بمائة درهم واقام البيعة واكر  
المرتهن الاخر وقال لي قبضه وقد قبضا الثوب وحمدا الراهن الرهن فان  
الرهن يرد على الراهن في قول ابي يوسف وقال محمد افضى به رهنا واجعله في  
يد المرتهن الذي اقام البيعة وعلى يدي عدل فاذا قضى الراهن المرتهن  
الذي اقام البيعة ماله اخذ الرهن فان هلك الرهن ذهب نصيب الذي  
اقام البيعة من المال واذا اقام الرجل البيعة انه استودع المرتهن هذا الثوب  
واقام الاخر البيعة انه ارتهنه منه فانه يوجب بيعة المرتهن ولو ان الراهن  
اقام البيعة انه باعه اياه واقام المرتهن البيعة على الرهن جعلته رهنا  
ولو ادعى الراهن الرهن فاقام البيعة وادعى المرتهن انه وهبه له وقبضه  
اخذت بيعة الهبة ولو ادعى رجل الشري والقبض واقام كل واحد منهما  
البيعة وهو في يدي الراهن اخذت بيعة المشتري الا ان يعلم ان الراهن  
كان قبلة ولو كان في يد المرتهن جعلته رهنا الا ان يعلم ان المشتري اول  
ولو كان في يدي الراهن وادعى المرتهن الهبة وادعى الاخر الصدقة واقام  
كل واحد منهما البيعة على ذلك وعلى القبض فصاحب الرهن اولى به واذا  
استودع الرجل الرجل ثوبا ثم رهته اياه فان هلك قبل ان يقبضه المرتهن  
بالرهن فهو فيه مومن والقول قوله بغير بيعة فان اقام الراهن البيعة  
انه قبضه بالرهن بعد ما ارتهن وهلك بعد ذلك واقام المرتهن البيعة  
انه هلك عنده بالوديعة قبل ان يقبضه بالرهن فانه يوجب بيعة الراهن  
واذا اختلف المرتهن والراهن فقال الراهن هلك في يدك فقال قول الراهن والبيعة  
بالقبض انت من بعد الرهن فهلك في يدك فالقول قول الراهن والبيعة  
ايضا بينته وان قال المرتهن هلك في يدي الراهن قبل ان يقبضه فالقول  
قوله والبيعة بينة الراهن وان قال المرتهن ارتهنته عانة وقال الراهن  
بما يتين وقد قبضه فالقول قول المرتهن والبيعة بينة الراهن وان قال  
المرتهن رهنتي هذين الثوبين وقبضتهما وقال الراهن رهنتك احدا  
بعينه وهو يساوي القاف قال الراهن كانت هذه قيمته يوم رهنتك فاد

ذهب نصف حقه وقال المرتهن بك كانت قيمته خمسمائة يومئذ وانما  
زاد بعد ذلك فالقول قول الراهن والبيعة بينته **باب رهن**  
**المكاتب والعبد** والمكاتب بمنزلة الحر في الرهن والارثتها فان رهنه  
بالمكاتب عيدا وفيه وفاء وقبضه المولى فهلك عند فهور بما فيه  
وعتق المكاتب وان اعور ذهب نصف المكاتبه وان خاصم المكاتب  
المولى فيه واراد دفع المال اخذ رهنه وقال المولى قد ابقوا فانه يحلف على  
ذلك بعد ان يساونا في ذلك وينتظر فاذا حلف ابطالنا المكاتبه واعتقنا  
وان وجد العبد بعد ذلك رد على المكاتب ورجع عليه المولى بالمالك كان  
وله ان يمسك الرهن حتى ياخذ المال وهو حر بالعتق الاول الماضي فيه  
ولو رهن رجل عند المكاتب بمكاتبته وفيه وفاء فقبضه المولى فهو جاز  
فان هلك بطلت المكاتبه وعتق المكاتب ولم يرجع المكاتب على الراهن شي  
لانه لم يامر بذلك واذا كانت المكاتبين واحدة وكل واحد منهما كفيل  
عن صاحبه بالمال فرهنا احدهما بالمكاتبه رهنا قيمته مثلها فهلك عند  
المولى عتقا ويرجع الراهن على المكاتب للاخر بحصته من المكاتبه ولو كان  
الرهن بينهما نصفين فرهناه جميعا فهلك عند المولى وقيمتها مختلفة  
عتقا وتراجعا فيما بينهما بالفعل واذا كان لرجل على رجل الف درهم  
بها عيدا يساوي خمسمائة ثم اعتق الميه او دبره او كانت امه فوطئها  
فولدت وهو موسر فانه يضمن قيمة الرهن فيكون رهنا مكانها فان كان  
المال قد حل اقتضاه المرتهن من ماله ورجع بالفضل وان كان الراهن  
معسر كان للمرتهن ان يستسعى ام الولد والمديرة في الدين كله ويسلعي  
المعتق البتة بقيمته خمسمائة ويرجع المعتق بذلك على الراهن ويرجع المرتهن  
بفضل حقه فاذا ولدت المديرة ولدا بعد ما قضى عليها بالسعاية ثم مات  
استسعى ولدها في جميع الدين وان كان الولد من المولى قد ارعاه قبل  
الولادة لم يكن عليه سعاية فان ولدت ولدا اخر من غيره سعى معها في الدين  
وان الرهن عبيد يساوي خمسمائة بالف فاعتقه الراهن وهو معسر ثم  
مات الراهن وترك خمسمائة فان المرتهن ياخذها ويسعى له العبد ما يتين  
رخمسين ولو كان العبد يسعى له في قيمته قبل موته ثم مات الراهن وترك  
خمسمائة كانت بين المرتهن والعبد نصفين وان ارهن رجلا عبدا بالف  
درهم ثم اعتقه احدهما وهو موسر وقيمة العبد الف فهو ضامن لخمسمائة  
حصته من الدين وعلى شريكه مثلها ولشريكه ان يضمن المعتق نصف قيمته  
وان شاء استسعى العبد وان شاء اعتقه فان كان المعتق معسرا



فللمرتهن ان يستسقي العبد والالف كلها فيرجع العبد على المعتق بخمسماية  
ولا يرجع على الاخر بشيء ولو اعتقه احدهما ثم دبره الاخر فان كانا معترفا  
فهو كما وصف وآن كانا موسرين ضمنا الالف للمرتهن وسعى المديون للذي دبره  
في نصف قيمته ولا يرجع واحد منهما على صاحبه بشيء واذا استعفا والرجل  
من الرجل عبدا الف درهم كرهته فرهته بالف درهم حاله ثم اعتقه مولاه  
وهو موسر ضمن المال للمرتهن ورجع به على الراهن فان كان معسرا والراهن  
موسر ضمن الراهن المال ولم يرجع على احد بشيء وان كانا موسرين ابنتها شاء  
فان رجع على مولاه يرجع به مولاه على الراهن واذا رهن الرجل امه بالف درهم  
هو قيمتها فوطئها نجاءت بولد يساوي الفا فادعاه بعد ما ولدته وهو موسر  
ضمن المال فان كان معسرا سعت الامة في نصف المال ويسعى الولد في نصفه  
فان لم يولد ولد حتى ماتت الام قبل ان تفرغ من التسعاية يسعى ولدها في  
الاصل من قيمته ومن نصف الغن على حاله ولا يزداد عليه شيء بموت الام ويرجع  
الولد بما سعى له على الاب واذا رهن الرجل عبدا يساوي الف درهم بالف درهم  
وقبضه المرتهن ثم اقر الراهن بالعبد لرجل لم يصدق على ذلك ولكن المقر له  
ان شاء ادى المال وقبض الرهن فان اذاعه حلالا لم يرجع به على الراهن حتى يجل  
عليه فاذا حل رجوع عليه لانه اعتق رقبة عبده بذلك والمقر له ان يستخذ  
المرتهن على علمه فان لم يؤد المال واعتق العبد جازعتقه وكان المرتهن بالخيار  
ان شاء اخذ الرهن بقيمة العبد وان شاء المعتق فان اخذها المعتق رجع  
بها على الراهن دون المعتق لانه يقربان المعتق لم ياذن له في رهته ولو كان  
العبد معروفا للمعتق قد كان اعاده الراهن ليرهته فاعتقه المعتق وهو  
كالراهن موسر ان فللمرتهن ان يرجع بقيمته على المعتق دون الراهن فيكون  
رهنها مكانه ويرجع بها العبد على المعتق والمستعير فان اخذ الدين  
اخذ من الراهن ورجعت القيمة الى المعير بضمائه واذا كان لرجل على رجل  
الف درهم فرهته بها عبدا يساوي الغن وقبضه المرتهن ثم اقر الراهن  
ان الرهن لرجل اعتقه الراهن منه لم يصدق المرتهن على الراهن ويردى  
الراهن الدين وياخذ العبد ولا سبيل للمقر له على العبد ولا على ما اخذ  
المرتهن فان مات في يدي المرتهن ضمن المرتهن جميع قيمته للمقر له فان كان  
المرتهن لم تقر برقبة العبد وكتبته اقران لرجل عليه دين الف درهم قد  
استهلكها وقد مات في يدي المرتهن فان المقر له يرجع على المرتهن بالف  
درهم فان اقر المرتهن برقبته لرجل وقد كان الراهن جعل فيما بينهما عدلا  
يبيعه ويوفي المرتهن حقه فباعه العبد بالقي درهم وقبضه وقبض الثمن

فقد المرتهن من ذلك الف درهم واعطى الراهن الف درهم فان اجاز المقر له  
البيع اخذ الالف الذي اخذها المرتهن وان لم يجز البيع فلا سبيل له على ما  
اخذ المرتهن لم يقربا الرقبة ولكن اقران العبد قد استهلك لرجل الف درهم  
والمسئلة على حالها فان المرتهن يدفع الالف الى قبض من يئنه الى المقر له ان  
اجاز البيع او لم يجز واذا رهن الرجل عبدا يساوي الف درهم  
بالف تحقر العبد عند المرتهن ببرا في طريق المسلمين ثم ان الراهن اخذ  
الدين واخذ عبده فوقع في البئر دابة تساوي الفا فغطيت فان العبد  
سابع في الدين الا ان يقضيه الراهن فان بيع بالف درهم واخذها صاحب  
الدابة رجع الراهن على المرتهن بالدين الذي قضاه فان وقع في البئر دابة  
اخرى تساوي الفا فغطيت رجع صاحبها على صاحب الدابة الاول  
فياخذ منه نصف ما اخذ واذا اخذه لم يكن لصاحب الدابة الاول  
ان يرجع على الراهن بشيء من قبض من الدين فان وقع في البئر حرا وعبدا  
فان قدمه هدر واذا رهن الرجل امه بالف درهم وقيمتها خمسمائة  
وقبضها وكاتبها المولى فللمرتهن ان يبطل المكاتبته ولو لم يكاتبها ولكنه  
دبرها فصغت في خمسمائة ثم ماتت وقد ولدت ابنتا يساوي خمسمائة  
فعلى ولدها ان يسعي في خمسمائة فان سعت الابنة في مائة درهم ثم  
ولدت ابنة اخرى ثم ماتت الابنة الاولى وقيمة الاولى والسقلى سواء  
فعلى السقلى ان يسعي فيما بقي كله ولو رهن اميتين بالف درهم وقيمة كل  
واحد منهما الف درهم فدبرهما المولى ثم ماتت احدهما بيعت الباقية في  
نصف الدين ويضمن المولى بنصف الدين فان ولدت الباقية ابنتا ثم  
ماتت قبل ان يسعي في شيء وقيمتها مثل قيمة الام او اقل واكثر بيعت في  
خمسمائة تامة لانها سعاية قد وجبت على الام وخرجت من الرهن ولو  
رهن امه تساوي الفا فولدت ابنتا تساوي الف ثم دبر المولى الامر  
وهو معسر فعلى الام ان تسعي في خمسمائة فان ماتت ابنتها سعت في الالف  
فان لم تمت الابنة وماتت الام ثم دبر الابنة فعلى الابنة ان يسعي في خمسمائة  
فان ولدت الابنة ابنتا وماتت الابنة الاولى سعت ابنة السفلى في  
خمسمائة وان كانت قيمتها مائة وتوولدت الامة الرهن ابنتا ثم ولدت  
الابنة ابنة وقيمة كل واحد منهن الف درهم ثم دبرهن جميعا ثم ماتت  
الام والابنة الاولى وكان على السقلى ان يسعي في نصف الدين لانه لا  
الا بالسقلى وقال ابو الفضل طعن في شيء في هذه وقال ينبغي ان يسعي في  
ثلث الدين لانه كالتقاضي للسقلى بالتدبير وكذلك لو ماتت الاولى

ولو كان المرتهن



والابنة قبل التدبير ثم دبر السفلى ولو ولدت الامة الرهن ولدا يساو  
القائم بينهما فعلى كل واحدة منهما ان يسمى في خمسمائة فان ماتت الام رجع  
بخصتها على الراهن وان ماتت الام سعت الابنة سعت الام في الالف  
كلها ولو رهن امة تساوى الفا بالفا الى اجل فولدت ولدا يساوى الفا  
فدبر المولى الام وهو موسر ضمن قيمته وكان رهنا مع الام وان كان بصيرا  
يسعى الولد في خمسمائة فان مات الولد قبل ان يفتح من السعاية كانت  
الام هتبا بالالف لا بعثكا الا بها وان ماتت بنت خمسمائة لان المولى  
ضامن لقيمة الولد وقيمتها من الدين خمسمائة ورهن العبد التاجر من الخبي  
وارتھانه جائز وان كان كذلك في ولده ووالديه وان رهن من مولا  
او ارتھن ولادين عليه لم يجوز وان كان عليه جاز له ان يرتھن من مولا  
ولا يجوز لمولا ان يرتھن منه لانه لا يكون لمولا دين واذا اخذ العبد  
رهنا بشئ يقرضه فذلك الرهن قبل ان يقرضه وقيمته والقرض سواء  
فهو ضامن لقيمته وان كان فرضه لا يجوز وكذلك لو ارتھن بكفالة  
ولا يجوز للعبد التاجر ان يرتھن عبدا غيره رهن فاذا اذن له مولا فيه  
اذا كان عليه دين فان لم يكن عليه دين جاز يا ذن المولى وكذلك الكفا  
وارتھان العبد التاجر من العبد التاجر جائز في الدور والعقار  
والعروض والحيوان وغير ذلك ولا يجوز للعبد التاجر ان يرتھن نفسه  
فان فعل باجازه المولى جاز وان لم يكن عليه دين غير ذلك الا ترى لو باع  
نفسه فاجاز المولى جاز واذا رهن العبد او ارتھن ثم حجر عليه فالرهن  
جائز وكذلك المكاتب اذا عجز ولا يجوز للعبد المجبور عليه ان يرتھن ولا يرتھن  
الا ان يجيزه المولى واذا رهن المولى شيئا من متاع العبد الماذون وعليه دين  
لم يجوز وان اجاز له العبد والمولى ضامن له وان لم يكن عليه دين ورهنه  
جائز وكذلك لو اعاد العبد متاعه رجلا ليرهنه لم يجوز وان اجاز له المولى  
وعليه دين لم يجوز وكذلك ان اجاز له الغرماء وكذلك لو رهن الصبي الحز  
عن غيره رهنا بامر ابيه جاز وان كان بغير امر ابيه لم يجوز واشترط الحز  
للراهن في الرهن ثلثة ايام جائز كالبيع ولا معنى لاشتراطه للرهن لانه  
يرده متى شاء بغير خیاره وكذلك لا معنى لخيار الروية فيه لانه ان  
بعد الروية بـ **رهن اهل الكفر** والرهن والارتھان جائز بين  
اهل الذمة فان رهنه خمر اقصاد خلا فان كان قيمته مثل قيمتها يوم  
ارتھنتها فهو رهن على حالها لا يتغير وكذلك لو رهنه عصيرا فصار خمر  
ولو رهنه شاة فماتت فدفع جلدھا فهو رهن فان كان الدين عشرة دراهم

وكانت الشاة عشرة دراهم فانه ينظر كم كان يساوى لحمها وكم كان  
يساوى جلدھا فان كان الجلد يساوى درهما فهو له اذا كان اللحم يساوى  
لشاة فان كان الشاة تساوى عشرين يوما ارتھن تساوى خمسة والجلد  
يساوى درهما واللحم تسعة عشر يوما ارتھن والدين عشرة فالجلد رهن  
بنصف درهم وقد ذهب ما بقي وان كانت الشاة يوما ارتھن يساوى  
خمس والجلد درهم واللحم اربعة فقد ذهب من الدين اربعة والجلد  
رهن لسه وارتن المسلم من مسلم او كافرا فخره فصار في يده خلام يجوز  
الرهن والراهن ان ياخذ الخل ولا يعطيه اجرا والدين عليه كما كان فان  
كان الراهن كافرا وكانت قيمة الخمر يوم رهن والدين سواء فله ان يدع  
الخل ويبطل الدين وكوارتن مسلم عصيرا فصار خمر والراهن مسلم  
ايضا لم يكن للراهن ان ياخذھا وللمرتهن ان يخللھا فان خللھا فهو على حال  
ما نقص وان كان الراهن كافرا فله ان ياخذ الخمر ويبطل الرهن فيها  
ويكون الدين عليه وليس للمسلم ان يخللھا فان خللھا فهو ضامن لقيمتها  
يوم خللھا ويكون له ويرجع بدينه وكوارتن من الذمي جلد مائة  
فدفعه المرتهن لم يكن رهنا والراهن ان ياخذھ ويعطيه قيمة اجر الذمة  
واذا ارتھن الذمي من الذمي خمر ثم اسلما فقد خرجت من الرهن فان خللھا  
فهو رهن وكذلك لو اسلم احدهما لهما كان ثم صارت خلا فهو رهن ونقص  
من الدين بحسب ما نقص منها واذا رهن الكافر من الكافر رهنا خمر او  
على يد مسلم وقبضها فان الرهن جائز ولكنها تنزع من يدي المسلم فتوضع  
على يدي رجل من اهل الذمة عدل في دينه وليس لواحد منهما ان يقبضها حتى  
يضعها القاضي على يدي عدل من اهل الذمة والكربي والمستامن في الرهن  
والارتھان بمنزلة اهل الذمة فان رجع الى دار الحرب ثم ظهر المسلمون على  
تلك الدار واخذوه اسيرا وله رهنا في دار الاسلام دين فقد بطل الدين  
وصار الرهن للذي هو في يديه بذلك والدين في قول ابي يوسف وقال محمد  
يباع الرهن فيستوفى المرتهن دينه وما بقي فهو بمن اسيره وان كان عنده  
رهن للمسلم او الذمي يدين له رد الرهن على صاحبه وبطل دينه في قولهم  
جميعا واذا ارتھن الكربي من الكربي رهنا وقبضه ثم خربا بامان واختصما  
فيه لم يقض بينهما فيه ولو جاء مسلمين او صار اذمة ثم اختصما في الرهن  
وهو عينه امصبت الرهن على حاله ورهن المرتد وارتھانه موقوف  
في قول ابي حنيفة فان قتل على رده وهلك الرهن في يدي المرتهن فهو  
والرهن سواء وقد كان الدين قبل الردة والرهن مال اكتسبه فهو بقاء



ولو استدان في ذمته ديناً باقرضته ورهن به متاعاً اكتسبه قبل  
الردة ثم قتل على الردة فالرهن باطل فان هلك عند المرتهن فهو ضامن  
لقيمته ويردها على الورثة ويكون دينه فيما اكتسبه المرتد في الردة  
يكون فيما مع ما اكتسب في الردة ويرجع المرتهن بماله فيما اكتسب قبل  
الردة في قول أبي حنيفة وإذا ارتهن المسلم من المسلم عبداً مرتداً فقبضه  
وهو لا يعلم به فقتل عندك فهو مال الراهن والدين عليه وكذلك لو كان حلال  
الدم بقبضه ولو كان سرق عند الراهن فقطعت يده عند المرتهن ثم يذبح  
من الدين بشيء وكان العبد رهناً بالدين كله وإذا اختلفا في ذلك فقال  
الراهن رهنتك وهو مسلم وقال المرتهن رهنته وهو كافر فالقول قول  
المرتهن وبينه الراهن وكذلك في القصاص والسرقه وأما العبد الزاني  
والقاذف والشارب الخمر إذا أصاب ذلك عند المرتهن ثم ضرب الحد  
عند المرتهن فدخله في ذلك عيب نقص ذلك من مال المرتهن في قول أبي حنيفة  
ولا يشبه هذا ما تقدم وقال أبو يوسف ومحمد مثلك إلا في السرقه  
والقتل فإنه يقوم سارقاً ويقوم غير سارق ويقوم حلال الدم بالقتل والردة  
فيكون رهناً بحصة قيمته كذلك ويبطل من الدين بقدره إذا قتل أو قطع  
باب **رهن المضارب والشريك** وإذا ارهن المضارب رهناً بدين  
استدان عليه فإن كان رب المال امرئاً يستدين ويرهن فالرهن جائز  
والدين عليها فإن هلك الرهن وفيه فاسد على المضارب نصفه فإن كان لم يأمرو  
أن يستدين عليها صار على المضارب قيمتها كلها وإن ارتهن المضارب بدين  
من المضاربة جاز ولو كانت المضاربة الغبن فاشترى عبداً بالثمن ونفقه  
ثم اشترى متاعاً بالثمن الأخرى وقبضه على أن يعطاه العبد رهناً بدينه  
لأنه رهن في المضاربة وإذا مات رب المال والمضاربة عروضة فمضارب المضارب  
شيئاً منها لم يجز وهو ضامن أن يباع جاز وإذا رهن رب المال متاعاً من  
المضاربة وفيه فضل على رأس المال لم يجز وإن لم يكن فيه فضل على رأس  
المال جاز ورب المال ضامن له فإنه استهلكه وكذلك لو باعه وأكل ثمنه  
ورهن المتاع وضارته بدين في المتاع وضمة جائز عليه وعلى شريكه ولو  
وجب عليه دين في جائزته فمضارب الرهن من المتاع وضمة جائز وهو ضامن له  
وليس لشريكه أن ينقصه في قولهم جميعاً ولو أعاره انساناً متاعاً رهنه  
كأنه جائز في قول أبي حنيفة مثلك كقوله ولا يجوز في قول أبي يوسف ومحمد  
وإذا رهن من الغبن ورجع شريكه بحصته على المطلوب ويرجع المطلوب  
على المرتهن بنصف قيمة الرهن وإن شاء الشريك ضمن شريكه حصته لأن

أخذ الرهن بمنزلة استيفاء المال ولو كانت شركتهما على أن يعمل كل  
واحد منهما بربيه فيها فمضارب الرهن أحدهما وارتهن فهو جائز على صاحبه وإن  
استودعه صاحبه أو أخذ أميناً لم يضمنه وإذا أخذ رهناً بدين  
لهما فهلك عنده فقال شريكه لم تأخذه رهناً وقال الآخر قد أخذت  
فهلك عندي فإن كان ولي صفقة البيع فالقول قوله وإن كان وليتها  
الآخر لم يصدق هذا إلا أن يكون كل واحد منهما أجاز ما صنع صاحبه  
وأن له أن يعمل بربيه في الرهن وإن كانت شركتهما بالثلث والثلثين  
على أن يعمل كل واحد منهما بربيه في ذلك وما صنع من شيء فهو جائز وإن  
أحدهما ديناً من الشراكة فهو جائز وكذلك أن رهن وارتهن على قدر  
الشراكة وإذا كفل الرجل من الرجل بدين فارتفع من المكفول عنه رهناً  
بذلك وقبضه فهو جائز وإن لم يكن أدى المال بعد وإذا افرق  
الشريكان ثم هلك في يدا أحدهما ثم قال أخذت هذا الرهن من فلان  
بدين ودينك في الشراكة قبل أن يفرق وقال الآخر أخذته بعدما افرقنا  
فإن كان هذا إذا الدين وحده في الشراكة وأخذ الرهن في الشراكة أو بعد  
جاء عليها وإن كان الآخر أدانه فعلى المرتهن البينة أنه أخذه في الشراكة  
فإن جاء ببينة على ذلك وقد أجاز كل واحد منهما ما صنع صاحبه  
فهو جائز وإن لم يكن أجاز كل واحد منهما ما صنع الآخر ولم يقل له أعمل  
برأيك فيه لم يجز على شريكه ولو أن رجلاً أدان رجلاً الفاء وأخذ أخيراً  
منه رهناً لم يجز ذلك على رب المال ولم يضمن أخذ الراهن شيئاً لأنه  
هاهنا بمنزلة العدل بينهما ولو قال له قد ملكني بقبض المال وأمرني  
أن أخذ به منك رهناً ياخذ به منه رهناً قيمته مثل الدين فهلك  
عنده فإنه يضمن قيمته للراهن ولو كان المطلوب صدقه بالوكالة لم يرجع  
على الوكيل بشيء ولو كان لرجل على رجل عشرة دراهم فجاءه رجل فقال قد  
ركبني فلان ياخذها منك أو ابتاع بها منك ببيعاً واصنع بها ما  
شئت فاعطاه بها ثوباً بخمسة دراهم ورهنه ثوباً بخمسة دراهم  
وقبضها وصدق المطلوب في ذلك وهلك الثوبان عنده ضمن  
الثوب الذي اشتراه ولم يضمن وثن الثوب الذي ارتهنه ويرجع  
الطالب على الغريم بالعشرة باب **العارية بالرهن** وإذا  
استعار الرجل من الرجل ثوباً لرهنه فمضارب الرهن به من قليل وأكثر فهو  
جائز ولو سمي له شيئاً لرهنه بأقل منه أو أكثر ضمنه وكذلك لو رهنه  
بجنس آخر أو من رجل آخر غير الذي سماه له ولو قال أرهنه بالكوفة



فرهنه باليصرية فهو جائز واذا استعار الرجل من الرجل ثوبا ليرهنه بعشرة فرهنه بعشرة وقيمة الثوب عشرة واكثر فهلك عند المرتهن بطل المال من الرهن ويجب مثله لرب الثوب على الرهن وكذلك لو اصابه عشرة فذهب من الدين بحسابه فوجب مثله لرب الثوب على الرهن فان كان الثوب يساوي خمسة وهو رهن بعشرة فاعسر الرهن ولم يجد ما يفكه ثم هلك الثوب في يدي المرتهن ذهب بخمسة وعلى الرهن خمسة للمرتهن وخمسة لرب الثوب ولو اراد رب الثوب ان يفكه وقيمته مثل الدين متى اعسر الرهن لم يكن للمرتهن ان يمتنع من دفعه اليه اذا قضاه دينه ويرجع المهر بما ادى على الرهن ولو هلك الثوب والعارية عند الرهن قبل ان يرهنه او بعد ما افكه فلا ضمان عليه فيه فان قال رب الثوب هلك قبل ان يرهنه فالقول قوله والبينة بينه رب الثوب واذا اختلف الرهن والمرتهن فقال المرتهن قبضت منك المال واعطيتك الثوب واقام البينة وقال الرهن بل قضيتك المال وهلك الثوب عندك واقام البينة فالبينة بينه الرهن فان كان الثوب عادية وقال رب الثوب امرتك ان يرهنه بخمسة وقال المستعير بعشرة فالقول قول رب الثوب والبينة بينه المستعير ولو استعار عبدا يساوي الف درهم ليرهنه بالف فارهنه بالف ولم يقبضها حتى مات العبد عند المرتهن فعلى المرتهن الف درهم للرهن وعلى الرهن الف درهم لصاحب العبد فان رهنه واخذ الف ثم اعتقه مولاه جاز عتقه والمرتهن ان يرجع بالمال ان شاء على الرهن وان شاء رجع به على رب العبد فيكون رهنا في يده حتى يقبضه من الرهن فان لم يعتقه ولكن الرهن اقرانه قبض العبد ثم مات عندك وادعى ذلك المرتهن والمال على الرهن بعد لم يدفعه فان الرهن يصدق على قبضه العبد لان المال عليه للمرتهن وكذلك لو كان العبد دينيا فقبضه الرهن ثم قال العبد عندى وما اعطى المال بعد صدقة المرتهن ولو قضى الرهن المرتهن المال وبعث وكيله فقبض العبد فهلك عنده ضمنه المستعير لصاحبه الا ان يكون الوكيل من عياله وكذلك لو كان الرهن قبضه صاحبه مع وكيله فهلك في يده ولو استعار عبدا من رجلين فرهنه بامرهما من رجل ثم قضى نصف المال وقال هذا فكاك من نصيب فلان خاصة لم يكن ذلك له وكان من جميع العبد ولو استعار عبدا فرهنه بالف وقيمته الف بامرهما ثم قضى المال وهلك العبد عند المرتهن فلا ضمان على الرهن والمرتهن ضمان للالف يرد لها على مولى العبد قال عيسى بن خلف لان الرهن هلك في يدي المرتهن

فكان المرتهن كان مستوقا يوم قبضه قال ابو الفضل يحتمل ان يكون اراد بقوله لاضمان على الرهن يعني ضمان القيمة ورايت جواب هذه المسئلة في رواية ابى حفص قال قال المرتهن ضمان للاف يرد لها على الرهن ويرد لها الرهن على مولى العبد ولم يقل لاضمان على الرهن ولو استعار الرجل عبدا ليرهنه او دابة ليرهنها واستخدم العبد وركب الدابة قبل ان يرهنها ثم رهنها بمال بمثل قيمتها ثم قضى المال ولم يقض الرهن حتى هلك عند المرتهن فلا ضمان على الرهن لانه قد يه الضمان حتى رهنها والمال على المرتهن يرد على الرهن وبأخذه المعير وفي رواية ابى حفص في جواب هذا قال والمال على المرتهن يرد على المعير ولم يذكر رده على الرهن ولو افتك الرهن الرهن وقبضه ثم ركب الدابة واستخدم العبد فهو ضمان فان لم يعط في الركوب والحذمة ثم عطب بعد ذلك من غير شئ صنع به فلا ضمان عليه ولو استعار دابة ليرهنها فرهنها ثم وطئها الرهن او المرتهن فانه يرد راء عنها المحذور وتكون المهر على الوطئ وهما معها وافتكا الرهن سلمت الامة ومهرها لمولاها ولو كانت وهبت لها هبة كانت الهبة لمولاها وكذلك لو اكتسبت باب رهن الارض وغيرها واذا رهن الرجل ارضا فيها نخل وشجر وقبضها المرتهن فهو جائز وسعى النخل والشجر على الرهن كان النفق المرتهن عليها فهو متطوع الا ان يكون بامر القاضى وليس للمرتهن ان يبيع ثمرة الرهن وان خاف عليها الفساد الا بامر الرهن او بامر القاضى ان كان الرهن غائبا ويدخل الشجر في رهن الارض وان لم يسمها وكذلك بناء الدار وكذلك ثمر النخل والشجر وزرع الارض ولا يشبه البع في هذا واذا اخذ السلطان العشر من الغلة لم ينقص ذلك من الدين ولو اخذ المرتهن فادى عشرها او خراجها يرجع على الرهن بذلك لانه طلب بحقه وليس للرهن ان يزرع الارض الموهونة ولا يواجرها وكذلك المرتهن ولو اذن الرهن في الاجارة فعل او سلم المرتهن للرهن ان يواجر او يرضى ففعل فخرجت من الرهن ولا نفوذ فيه ولو اعادها باذن الرهن وقبضها المستعير خرجت من الرهن مادام في يدي المستعير والمرتهن ان يرد لها في الرهن وكذلك ان زرعه المستعير باذنها فهو سواء ولو ارتهن ارضا ففقدت وعلى عليها الماء حتى جرى فيها السفن لا يستطاع ان ينتفع بها فلا حق للمرتهن على الرهن فان نصب الماء عنها ففى رهن على مالها **باب رهن الرجلين** وارتهنهما **نهيا** واذا كان لرجلان على رجل دين ما فيه شريكان او لاحدهما دناير والاخر داهم او حنطة او غيرها فرهنها لذلك رهنا



رهنا واحدا فهو جائز من أي رهن كان كل واحد من الدينين فان قضى  
 احدهما ماله لم ياخذ الرهن حتى يقضى الباقي ماله فان تلف الرهن عنده  
 استرد من الذي قضاه ما اعطاه واذا ارتهن الرجل كان لهما بحق له عليها  
 فهو جائز فان قضاه احدهما نصف المالم ياخذ شيئا من الدار حتى يقضى  
 صاحبه ما عليه واذا كانت بين رجلين رهناهما من رجل له عليهما  
 مال واحدهما شريك في المال والمال متفرق لم يجوز الرهن من قبل انه لا يكون  
 رهنا لنفسه فلما بطل بعضه بطل كله واذا ارتهن الرجل من الرجلين او  
 اودارا واحدهما اكثر من نصفها وقبض فهو جائز واذا كان المرتهن اثنين  
 والراهن اثنين رهنا دارا وجعلوا الثلثين من ذلك رهنا لاحدهما بحقه  
 والثالث الاخر رهنا بحقه لم يجوز ان كان الحق متفرقا او كان واحدا بينهما  
 اثلاثا وكان بينهما نصفين من قبل انهما قد فضلا بعض الرهن من بعض  
 ولو كان لاحدهما الف درهم والاخر الف درهم على حدة رهناهما جميعا كان  
 جائزا او لصاحب الالفين الثلث والاخر الثلث وكذلك لو كان جعش  
 المالمين مختلفا فان مات احدا الراهنين فورثه الاخر فالرهن على حاله واذا  
 مراد الراهن والمرتهن الرهن ونقضاه فهو في يدي المرتهن فهو رهن  
 على حاله حتى يقبضه الراهن فان بدا للمرتهن ان يحسكه فله ذلك وليس  
 للراهن ان ياخذه وان بدا للراهن ان يتركه كان للمرتهن ان يردده واذا  
 كان المرتهن ارتهن فاراد احدهما رد الرهن لم يكن له ذلك حتى يجتمعا  
 على الرد ولو اختلفا في اصل الرهن فقال احدهما بل ارتهن واقام البينة  
 وقال الراهن لم ارتهن لم يكن رهنا حتى يجتمعا على الدعوى وكذلك ان كان  
 شريكين شركة عنان او مفاوضة لم يكن رهنا وليس هذا الذي كان  
 نقضه احدهما هذا يجوز في المفاوضة بقضى احدهما على شريكه ولو كانا  
 شريكين عنان فرضنا جميعا لم يكن لاحدهما ان ينقضه فان نقضه ونقضه  
 فلهلك عنده كان المرتهن ضامنا بحصته ثم ينقض ويرجع عليها بماله  
 ويرجع بنصف القيمة التي ضمن على الذي قبض منه الرهن قال عيسى هذا  
 خطأ لا يرجع المرتهن بما ضمن على القياس الا ان يكون ادعى الوكالة من صاحبه  
 ودفعه اليه المرتهن من غير تصديق لان المرتهن يملك ذلك النصف بالتمام  
 وهو الذي دفعه اليه وقد قيل ان حال الذي كثر من الناس جواز قبض  
 احدهما له بحقهما قائم في الغرم مقام ادعاء الوكالة ولو كان احدهما حقه  
 بان شريكه ثم نقض الرهن وقبضه وسلم ذلك للمرتهن كان جائزا  
**باب جناية الرهن بعضه على بعض** واذا ارتهن الرهن عبيدين بالف درهم

قيمة كل واحد منهما الف درهم فقتل احدهما صاحبه فان الباقي  
 يكون رهنا بسبعماية وخمسين ولو قضا عينه كان الفاقى بسماية  
 وخمسة وعشرين والمفقوة عينه بما يتى وخمسين ولا يفنكهما الا  
 جميعا ولو ان المفقوة عينه فقاء بعد ذلك عين الفاقى توفي عتق  
 الفاقى الاول من الرهن ثلاثماية واثنى عشر ونصف وكفى الفاقى الا  
 مائة وستة وخمسين وربيع مع المائتين والخمسين التي في عتقه ولو  
 كان كل واحد منهما فقاء عين الاخرهما ذهب من الرهن ربيعة وتبقى  
 في عتق كل واحد منهما ثلاثة ارباع خمسمية واذا كان الرهن امتين  
 قيمة كل واحدة منهما الف فولدت كل واحدة منهما ابنة تساوي الفاقى  
 والدين الف فقتلت احدي الامتين صاحبتها لم يبطل من الدين  
 شيء وان ماتت ام المقتولة بقيت القاتلة وامها بسماية وستة  
 وعماين ونصف الامة من ذلك بما يتى وخمسين والابنة بما يتى  
 وخمسين من الرهن الاول ومائة وستة وعماين ونصف كحقتها من  
 الجناية الخمسمية واذا ارتهن الرجل عبيدين كل واحد منهما بمائة  
 وقيمة كل واحد منهما الف ارتهن كل واحد منهما على حدة فقتل احدهما  
 قاتله يحجر الراهن والمرتهن وان شاء جعل القاتل مكا في المقتول للقاتل  
 رهنا على حاله لان كل واحد من هذين رهن على حدة ويبطل ما كان في  
 القاتل من دين فان شاء افديا القاتل بقيمة المقتول وعزم كل واحد منهما  
 بخمسمية فكانت هذه القيمة رهنا مكا في المقتول وكان القاتل رهنا  
 على حاله لان كل واحد من هذين رهن على حدة الا ترى انه لو كان احدا  
 رهنا بخمسمية والاخر بخمسين دينارا كان رهنين متفرقين ايهما  
 ادعى ما فيه افتهكه ولو كان احدهما فقاء عين الاخر قيل لهما ادفعاه  
 او افدياه بارش عين الاخر فان دفعاه بطل ما فيه من الرهن وان  
 فدياه كان الفداء عليهما نصفين وكان رهنا على حاله وكان الفداء  
 رهنا مع المفقوة عينه وان قال المرتهن لا ابغى الجناية وادع الغن  
 على حاله فله ذلك ويكون الفاقى رهنا على حاله والمفقوة عينه  
 ذهب ما فيه فان طلب المرتهن الجناية فقال الراهن انا افديه  
 وقال المرتهن لا افدي فللراهن ان يفدي بارش الجناية كلها  
 فان فدى بارش الجناية فانه يكون له نصف ذلك عزماء على المرتهن  
 في العبد ويبطل من حقه في العبد الجاني نصفه وان ابا الراهن ان  
 يفدي وقال المرتهن انا افدي بجميع الارش فدى وكان متطوعا



فيه ولا يلحق الراهن مما فدى به شيء فان كان الراهن غائبا وفي  
المرتهن كان على الراهن نصف ذلك الفداء دينا وكذلك كل جناية  
يجنيها احدهما على الآخر واذا كان العبد يساوي القا وهو رهن  
بالف فقتل نفسه او فقاء عينه فليس في ذلك ارش وهذا مثل  
بلاء نزل من السماء فان كانت امة لتساوي القا بالف فولدت ابنا  
لتساوي القا الجنى الولد جناية فدفع بهالم يبطل من الدين شيء فان  
فقاء ت الام عين الابنة فدفعت الام واخذت الابنة فهي رهن  
بالالف كاملة مكان الام وهوها هنا بمنزلة جارية لم تلده وانما  
ما تبجميع الرهن فان فقات الابنة بعد ذلك عين الام فدفعت  
واخذت الام عينا فانه ينبغي في القياس انه تكون رهنا بجميع المال  
ولكننا ندع القياس ويجعل رهن الاول قد عاد على حاله فيذهب منه  
بحسب ما يقضى من العين واذا استعار رجل من رجلين عبيدين  
قيمة كل واحد منهما الف درهم فرهنا بالف درهم فقاء احدهما عين  
الاخر ثم ان المفقوة عينه فقاء عين القاقي فان المستعير يترك  
العبد بسبعماية وثمانية عشر درهما وثلاثة ارباع درهما وعليه  
ايضا المولى العبد المفقوة او الامائة درهم وخمسة وعشرين درهما  
ولمولى العبد المفقوة عينه الاخر مائة وستة وخمسين درهما  
وربع درهم ويقال لرب العبد القاقي اولاد دفع ثلاثة ارباع  
عبدك والا فذه بثلاثة ارباع ارش عين العبد الاخر فان دفعه  
فليس له على صاحبه شيء وان فقاء بثلاثة ارباع ارش العين قبل  
لرب العبد المفقوة عينه اولاد دفع من عبدك ثلاثة اقسامه  
وثلاثة اثمان خمسة ونصف ثمن خمسة او اذ بمثل ذلك من ارش  
العينين فاي ذلك فعل سلم لصاحبه ولا يرجع واحد منهما على صاحبه  
بشيء واذا كان الرهن امة لتساوي القا بالف فولدت ولدا يساوي  
القا ثم جنت الام جناية فدفع بقي الولد بخمسماية فان فقاء الولد  
عين الام تدفع واخذت الام عادت الام الى حالها الا ولدها بالذ  
غير انه يذهب من الف بحسب ما ذهب من بصرها واذا كان الرهن  
امة لتساوي القا بخمسماية فولدت ولدين كل واحد منهما يساوي  
القا الجنى احدهما جناية فدفع بهما ثم فقات الام عينه فدفعت الام  
واخذت الولد مكانها بهذا الولد الاعمي والصحيح بالالف كلها فانما  
الاعمي ذهب نصف الدين لان الاعمي كان الامر لم ينقص منها شيء فان

جنى الولد الجنى على الام قد دفع واحدا لام مكانه عاد الرهن الى حاله  
ونذهب من الرهن بحسب ما ذهب من الام واذا استعار الرجل  
عبيدين من رجلين كل واحد منهما يساوي القا فرهنا بالف فقتل احدا  
صاحبه فالقاتل رهن بسبعماية وخمسين درهما وقد يبطل من الرهن  
ما يتين وخمسين درهما يرد بها الراهن على رب العبد المقتول ولقيت  
القاتل بسبعماية وخمسين ويقال للمولاه ادفع ثلاثة ارباعه الى مولى  
العبد المقتول او اذ به بسبعماية وخمسين من قبل ان مولى المقتول  
اخذ ربع الجناية ولولم يقتله ولكنه فقاء عينه كانا جميعا رهنا بثلاثة  
درهم وخمسة وسبعين درهما القاقي من ذلك بسبعماية وخمسة  
وعشرين ويرد الراهن على مولى المفقوة عينه مائة وخمسة وعشرين  
فاذا افترقا الراهن قبل مولى القاقي ادفع ثلاثة ارباع عبدك واذ به  
بثلاثة ارباع ارش العين ولو كان الراهن اثنين والمسئلة بمجالها  
فولدت كل واحد منهما ولدا يساوي القا ثم ان احدي الامتين بكت  
صاحبتها يبطل من الدين اثنان وستون درهما ونصف ولزم القاتل  
من الجناية مائة وسبعة وثمانين ونصف فان مات ولدا القاتل  
يبطل عنها من هذه الجناية اثنان وستون ونصف فان ماتت ابنة  
الجارية المقتولة لزم القاتل من الجناية مائة وخمسة وعشرين  
اخرى ولو كان والدان حيين فافترقا الراهن رد على مولى المقتولة  
وستين ونصف واذا رهن الرجل امتين بالف لتساوي كل واحدة  
منهما القا فولدت كل واحدة منهما ولدا يساوي القا ثم ان احد  
الولدين قتل امه لم يلحقه من الجناية شيء وذهبت الام بمائة وخمسين  
حين ماتت ولو كانت الام هي التي قتلت ولدها او فقات عينه  
لم ينقص من الدين ولولم يكن شيء ولكن احدا الولدين قتل الولد الاخر  
كانت ام المقتول وثلاثة اثمان القا رهنا بخمسماية وخمسة  
اثمان الف امها رهنا بخمسماية فان مات القاتل لم ينقص من الدين  
شيء وان لم يميت القاتل وماتت امه ذهب ربع الدين ولولم يميت  
امه وماتت الاخرى ذهب من الدين خمسة اثمان وخمسماية وبقي في  
عنق القاتل ثلاثة اثمان وخمسماية من الجناية مع خمسين ومائتين  
وخمسين في عنقه من الرهن وخمسين ومائتين في عنق امه فيقضي  
الراهن بذلك وكذلك لو كان الرهن عبيدين قيمة كل واحد منهما الف  
بالف فقتل كل واحد منهما امه قيمتها كثيرة او قليلة فدفع به ثم



ولدت كل واحدة منهما ولدا مثلها في القيمة ثم قتلت احدي الامتين  
ابن الاخرى او قتلت احدي الامتين صاحبتهما واذا ارهن الرجل  
امة وعيدا بالف درهم يساوي كل واحد منهما الف فولدت لامة  
ولدا يساوي الفاهي وولدها بخمسماية والعبد بخمسماية فان  
ولدها على انسان فدفعه لم يبطل من الرهن شيء فان قتل الولد  
عنه العبد جميعا فاخذ الولد ودفع العبد فالولد بخمسماية وامة  
بخمسماية فان قتلت الام الولد او قتل الولد الام فالقاتل منهما بسبعمائة  
وخمسين درهما فان قتل العبد المدفوع هذا الولد فدفع به كان رهنا  
بسبعمائة وخمسين الانقضاء العين الذي نقص منه وهذا الحسنة  
والقياس ان يكون هذا بتسعمائة وخمسين **باب جناية الرهن**  
**على الراهن والمترهن** واذا كان العبد رهنا وقيمته الف وهو  
رهن بالف او باكثر فجنى على الراهن جناية خطاء في نفس او دونها  
فالجناية باطلا وهو رهن على حاله وكذلك لو كانت هذه الجناية على  
مملوكه او متاعه وكذلك لو كانت على المترهن او على ماله ولو كانت الجناية  
على ابن الراهن او على ابن المترهن كان كالجناية على الاجنبي يدفع بها او  
يقديه بها ولو كانت قيمته الفان والدين الف فجنى على الراهن او على  
ماله كانت كالجناية باطلا ولو جنى على المترهن او رقيقه قيل للراهن  
ادفعه او افذه فان دفعه وقبله المترهن بذلك صار عبدا له وبطل  
الدين وان فذاه كان على الراهن نصف الفداء ويكون رهنا على حاله  
واعا خالف هذا الاول لان في هذا فضل على الدين وهذا قول ابي  
حنيفة وفي الباب الاول قول اخر قول ابو يوسف ان الراهن والمترهن  
ان شاء ابطلا الرهن ودفعاه بالجناية الى المترهن وان شاء المترهن  
قال لا يبقى الجناية وهو رهن على حاله واذا افسد متاعا للمترهن قيمة  
الفان وهو رهن بالف فطلب المترهن اخذه بقيمة المتاع فانه يرضى  
على الراهن فان شاء قضى عنه نصف ذلك الدين وجعل نصف  
هذا المترهن وان كرهه بيع العبد في ذلك كله فان بقي شيء بعد  
الدين اخذ الراهن نصفه فان كان الدين قليلا او كثيرا فهو كذلك  
واذا قبل الرهن الراهن والمترهن عمدا فعليه القصاص ويبطل الدين  
اذا قتل فان كان العبد يساوي الفين والدين الف فقتل المترهن  
عمدا فعنى احدا بنيه فانه يقال للراهن والذي عمدا دفع نصف  
العبد الى الذي لم يعف او افديه بثلاثة ارباع نصف الدية

فان فدياه كان رهنا على حاله وان دفع نصفه بطل الرهن  
وبطل نصف الدين في قول ابي حنيفة وكان لهما على الراهن نصف  
الدين بينهما نصبتين وان فدياه كان على الراهن ربع الدية وعلى ابن  
الراهن الذي عفا عن الدية وان كان العبد رهنا بين رجلين وهو  
يساوي الفين بالف فقتل احدهما عمدا وله ولتاتن فعنى احدهما فانه  
يقال للراهن والمترهن الثاني والذي عفا دفعوا نصف العبد الى الذي  
لم يعف فان دفعوه بطل الرهن في العبد وبطل نصف الدين وكان  
نصف الدين على الراهن بينهم على حاله وان قدوه فدوه بسبعة اشهر  
نصف الدية على الراهن من ذلك اربعة اسهم وعلى المترهن الباقي سهم  
وعلى الولى الذي عفا سهم **باب جناية الرهن على غير الراهن والمترهن**  
واذا كان العبد رهنا بالف وهو يساوي الفين فقتل رجلا خطاء فان  
شاء الراهن والمترهن دفعاه وبطل الرهن وان شاء افديه بالدية  
على كل واحد منهما النصف وكان رهنا على حاله فان قال احدهما ادفع  
وقال الاخر اذني لم يستقيم ذلك بينهما وان دفعه الراهن والمترهن  
غائب فلمترهن ان قدم ان يبطل دفعه وان يقديه وكذلك ان دفعه  
المترهن والراهن غائب فان فذاه الراهن والمترهن غائب فهو جائز  
وقد خرج من الرهن الا ان يشاء المترهن ان يورى نصف ما فدى به  
الراهن ولو فذاه المترهن والراهن غائب فهو جائز وهو رهن وعلى الراهن  
نصف الدية دين عليه للمترهن ولا يكون العبد بها رهنا وكذلك ان  
كانت الجناية دون النفس ففداء المترهن والراهن غائب وان فذاه  
الراهن والمترهن غائب نظرنا في الارش فان بلغ نصف الدين كله او  
زاد عليه فقد خرج من الرهن وبطل الدين كله وان كان الدين اكثر  
من نصف الفداء كان العبد رهنا بالدين الذي بقي حتى يقضيه واذا  
كان الراهن والمترهن حاضرين فقال المترهن انا افدي وقال الراهن  
انا ادفع فلمترهن ان يقدي وهو متطوع في ذلك ولا شيء له على الراهن  
وهذا والغايب في القياس سواء عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
ويحمد ليس على الغايب من الفداء شيء وهو مثل الحاضر واذا كانت  
الامة رهنا بالف وقيمتها الف ولها ولدا يساوي الفانم جنى الولد  
على الراهن او على ملكه فلا شيء في ذلك وان جنى على المترهن لم يكن بد من  
ان يدفع او يقدي فان دفع لم يبطل من الدين شيء وان فدى كان على  
الراهن نصف الفداء كما يكون عليه في الاخر وكذلك لو جنى على اجنبي



فالفداء عليهما ولو كان العبد رهنا بالف وقيمته الف فاستهلك مالا  
لرجل فذلك في عنقه يباع فيه فيستوفي صاحب المال ماله فان بقي  
شيء كان للرهن وان اذ كان الرهن عبدا يساوي القابل ففقاء عين  
عبد يساوي مائة فدفع الرهن واخذ العبد الا عني فهو رهن بالف  
يفتك بها فان اصابه عيب ينقصه ذهب من الدين بحسب ذلك وهذا  
قول ابي يوسف وقال محمد يدفع العبد الرهن بجنايته وما بقي من العبد  
المفقود عيناه فيقوم المفقود عيناه صحيحا ويقوم عني فيبطل من الرهن  
فضل ما بينهما ويصير العبد الا عني رهنا بما بقي فان شاء الرهن سلم للرهن  
بما بقي من الدين ولا يكون لواحد منهما على صاحبه شيء وان شاء الرهن  
اخذاه واعطاه ما بقي فيه من الدين **باب الجناية على الرهن**  
واذا كان العبد قيمته الف درهم وهو رهن بالف ففلا السهم نصا ريسا  
العين فقتله رجل فعليه الفان فان ادى القاتل للرهن حتى يهدى الالف لان  
الالف الباقية زيادة ولم يكن من اصل الرهن ولو كانت قيمته في الاصل  
الفان كان ما خرج من قيمته بين الرهن والرهن نصفين وما بقي كان  
بينهما وان لم يقتل ولكن فقت عينه ثم نرى الارش على القاتل فانه يذهب  
نصف الدين ان كان العبد يساوي في الاصل القاتل بلغت العين او كان  
في الاصل يساوي العين وان كان الرهن امة نسأوي القابل بالف  
فولدت ولدا يساوي القاتل خرجت الامة جناية فدفع بها ذهب  
الدين فدت الامة فالفداء عليهما نصفين فان مات الولد فالفداء الذي  
اعطى المولى قضاء من الدين والام رهن بما بقي ولو كان الرهن عبدا يساوي  
القابل فقتله عبد يساوي مائة وبه عيب فاحش فدفع به فهو رهن  
بجميع بقية المال في قول ابي حنيفة وابو يوسف وقال محمد ان شاء الرهن  
اخذاه وادى الدية كلها وان شاء سلم للرهن بدية كله وان كان المدفوع  
صحيحا فذهبت عينه ذهب نصف الدين ولو كانت امة فقات عين العبد  
المدفوع صحيحا بالرهن فدفع به فجميعا رهن بالف وايتها مات مان  
بنصف الدين وكذلك لو قتل هذا العبد الا عور عبدا فدفع به كان رهنا  
مع الامة امها فان مات مات بجسمانية وان كانت قيمتهما مختلفة فان  
قتل احدهما صاحبه كان القاتل رهنا بجسمانية وان كان فيه فضل من  
قبل انهما كرهن واحد ففقاء عين نفسه وكذلك لو فقاء احدهما عين صاحبه  
ذهب ربع الدين وان كان العبد رهن بالف وقيمته الف فقتله عبدان  
فدفعاه فجميعا رهن بالف فان قتل احدهما صاحبه كان الباقي رهنا

بجسمانية وان كان قيمة كل واحد منهما الف او اكثر فان مات احدهما او  
جنا فدفع كان الباقي رهنا بنصف المال وان اختلفت قيمتهما ولو كان  
الرهن عبيدين بالف يساوي كل واحد منهما جسمانية فزاد كل واحد منهما  
حتى صار يساوي القاتل فقتل احدهما صاحبه كان الباقي بجسمانية  
وخمسين على ما كان يكون عليه في الزيادة ولو كانت في الاصل ولو لم  
يقتل احدهما صاحبه ولكن قتل كل واحد منهما عبدا فدفع به وقيمة  
المدفوع قليلة او كثيرة ثم قتل احد المدفوعين صاحبه كان القاتل رهنا  
بسبعماية وخمسين واذا كان الرهن عبيدين بالف وقيمة كل واحد منهما  
الف فقتلهما عبد واحد فدفع بهما ففقاء عين نفسه او جرح نفسه  
فانه يذهب بحسب ذلك ولا يكون عليه ارش **باب الغصب**  
**في الرهن** واذا كان العبد رهنا بالف وقيمته الف واعتصبه رجل  
فقتل عبده قتل خطأ ثم رده فدفع بالجناية فانه يرجع على الغاصب  
بقيته فيكون رهنا مكانه وان فداء المرتهن كانت القيمة التي ياخذ من  
الغاصب له مكان الفداء ولو كان الرهن يساوي العين ففداء الرهن  
والمرتهن كانت القيمة التي ياخذون من الغاصب بينهما نصفين ولو لم يكن  
عند الغاصب ولكنه افسد عنده متاعا لحقه منه دين وقيمته الف  
ثم رده فانه يباع في الدين الا ان يصطلحه المرتهن فان بقي شيء بعد  
الدين كان في الرهن ويضمن الغاصب ما دفعوا في الدين فيكون رهنا  
مع ما بقي من الثمن ولا يتقص من الرهن شيء ولو كان الغاصب حين  
غصبه قتل في يده قتل خطأ ثم رده الى المرتهن ومات عنده نطيل  
الجناية وذهب بالدين ولا شيء على الغاصب وكذلك لو عني وطال الدم  
وكذلك لو كان الدم عمدا فيه قصاص وكذلك لو استهلك المال ولو قتل  
عبد الغاصب قتل خطأ ثم قتل قتل عمدا ثم افسد متاعا مثل قيمته  
ثم رده عليهم فاختراروا دفعه فانه يدفع بالخطأ ثم يقتله اصحاب  
العهد ويكون على الغاصب القيمة في دفع على اولياء الخطأ ياخذها الغلاء  
ثم يرجع المرتهن على الغاصب بقيمة اخرى فياخذها اصحاب الخطأ ثم يرجع  
عليهم بقيمة اخرى حتى يكون في يدي المرتهن قيمة لا بيعه فيها ولو بد بالدين  
ثم ثنى بالعهد ثم ثلث بالخطأ فاختراروا دفعه فانه يدفع بالخطأ ثم  
يقتل بالعهد ثم يكون على الغاصب قيمته للمرتهن ياخذها الغراء ثم يرجع  
على الغاصب بقيمة اخرى فيكون رهنا مكان العبد ولو كان الرهن امة  
فقبضها رجل فولدت عنده ولدا وجنى الولد جناية ثم ردها جميعا فالف



ولدها يدفع او يفدي ولا شيء على الغاصب من ذلك ولو كان الرهن عبدا  
يساوى اكثر من عشرة الاف وهو رهن بمثل قيمته فغصبه رجل فقتل  
عنده قتلا خطاء ففداء المرتهن يرجع على الغاصب بعشرة الاف الا عشرة  
دراهم ولو كانت قيمته عشرين الفا واكثر وهو رهن بمثلها فقتل  
عبد الغاصب ففداء المرتهن بعشرين الفا لم يرجع على الغاصب باكثر من  
عشرة الاف الا عشرة دراهم ولو لم يفدوه ولكنهم دفعوه رجوعا على القاتل  
بعشرة الاف الا عشرة دراهم فيدفع نصفها الى ولي الجناية الاولى ثم  
يرجع بذلك على الغاصب فتكون هذه العشرة الاف الا عشرة دراهم  
رهنا بمثلها دفعه ويبطل الفضل وكذلك لو قتل العبد خطا عند المرتهن  
ولم يكن فيه غصب فغرمه قاتله عشرة الاف دراهم كانت رهنا بمثلها ولو  
الفضل ولو لم يقتله حر ولكن قتله عبد قيمته مائة درهم فدفع به كان  
رهنا بجميع الدين في قول ابى حنيفة وابى يوسف ولو لم يقتل ولكن المرتهن  
باعه بعشرين الفا وكان مسلطا على بيعه سوى الثمن ذهبن مال الكفا  
وكذلك لو باعه العبد وكان باعه باقل من الدين رجوعا الى الدين على  
الراهن ولو كان العبد رهنا بالالف وهو يساوى الف فرخص المستغرق  
صار يساوى مائة وحل المال فقتله غرمه مائة درهم لم يكن للمرتهن  
غرمها وكذلك لو قتله الراهن او المرتهن واذا كان العبد رهنا بالالف  
يساوى الفا فغصبه الراهن فجنى عنده جناية ثم رده على المرتهن ففداءه  
فانه يرجع بالاقل من قيمته والفداء على الراهن ولو كان استعاره الراهن  
فقتل عنده قتلا فدفعه الراهن والمرتهن به كان الدين على الراهن ولا يكون  
قيمة الرهن فيكون رهنا مكانه ولا يرجع واحد منهما على صاحبه بشيء  
ولو كان الراهن اعاره بغير اذن المرتهن ضمن المستعير القيمة وان شاء  
ضمنها الراهن واذا كان العبد رهنا بالالف وقيمته الف فغصبه رجل  
فجنى عنده جناية تستغرق قيمته واكتسب عنده الف درهم ثم رده  
ودفع العبد بالجناية فانه يرجع عليه بالقيمة العبد ويكون الاقل الذى  
اكتسب العبد للمولى العبد لا يدخل في الرهن منه شيء وكذلك لو وهب الف  
درهم ولو كان الغاصب رهنا فجنى العبد الرهن عنده جناية تستغرق  
قيمته فذلك في عتق العبد الغاصب يباع فيه او يفدي لان الغصب  
في هذا ليس كالجناية الا ترى ان الغاصب لو كان حرا كانت القيمة في حالة  
حالة ولو كان العبد الغاصب يساوى عشرين الفا والعبد المختص  
يساوى عشرين الفا فقتل عنده قتيلين فدفع بهما لم يكن في عتق العبد

درهم الا عشرة  
٣

الغاصب الا عشرة الاف الا عشرة دراهم يباع فيهما او يفدي ولو  
ارثن عبد يساوى الفا بالالف فغصبه رجل فقتل عنده قتلا خطاء  
ثم رده فغصبه رجل اخر فقتل عنده قتلا خطاء ثم رده فاختاروا  
دفعه فانه يكون بين صاحب الجنايات اثلاثا ويضمن الغاصب الاول  
ثلث قيمته فيدفعها المولى والمرتهن الى ولي القاتل الاول ثم يرجع المولى  
على الغاصب الاول ايضا بمثلها فيدفعها الى ولي القاتل الاول ثم يرجع  
على الغاصب الاول بمثلها فيكون في يديه وفي يدى ولي الاول ثلثا قيمته  
وثلث عبده ويرجع على الغاصب الثاني بثلث قيمته فيدفع نصف ذلك  
الى ولي القاتل الثاني ثم يرجع على الغاصب الثاني بذلك فيكون في يدى  
المولى ثلث قيمة من قتل الغاصب الثاني وفي يدى ولي القاتل الثاني  
ثلث العبد وسدس ثم يكون على الغاصب الثالث ثلث قيمة ولا يدفع  
الى ولي القاتل الثالث فيكون هذه القيمة التى اخذها المولى رهنا  
مكان العبد وكذلك لو كان الغاصب واحدا فغصبه ثم دبره وكذا  
لو جنى هذه الجنايات في يده قبل ان يرده كان القول مثل ذلك يعزى  
قيمته فاخذ ولي القاتل الاول ثلثها والثاني سدسها ثم يرجع المرتهن  
بذلك كله على الغاصب فيكون رهنا واذا ارثن الرجل امته بالالف  
لثاوى خمسة الاف فغصبها رجل فجنى عنده جناية دون النفس  
ردها فاختاروا فداها فعلى المرتهن خمسين الفداء وعلى الراهن اربعة  
اخماسه فيرجعون على الغاصب بذلك ان كانت الجناية اقل من خمسة  
الاف فان كانت الجناية اقل من خمسة الاف واكثر رجعوا على الغاصب  
بخمسة الاف الا عشرة واذا اغتصب الرجل عبدا رهنا فاستهلك  
عنده متاعا فعليه قيمة ذلك المتاع دينيا في عنقه بالقاما يبلغ فاذا  
رده بالعزيم بالخيار ان شاء استسغيه وان شاء بيع له من ذلك  
ما مضى به ضمن الغاصب الاقل من قيمته من الدين واذا سمي العبد  
الدين وهو الف حتى يورديه واخذوا من الغاصب قيمته الفا كانت  
هذه القيمة للمولى والعبد رهنا ولو بيع العبد في الدين يدي بالدين حتى  
يستغرق الثمن ويرجعون على الغاصب بالقيمة الا ان يكون الدين اقل  
منها فان باعوه بثلاثة الف وقيمته الفان والدين الف والرهن الاول  
الف فقصوا الغرماء الفا وضمنوا الغاصب ثلث قيمته فيكون هذه الالف  
وثلث القيمة رهنا بالمالك لا ينقص منه شيء لان قيمته الفان فقد بقي مثل  
ذلك ولو كان باعوه بالدين فقصوا غريم العبد الف رجعوا على الغاصب



بنصف القيمة الف كما مله فكانت هاتان الالفان رهنا بالمال كله ولو  
توى ما على الغاصب كانت هذه الالف التي بقيت رهنا بنصف الدين  
ولو كان العبد رهنا بالالف وقيمتها الف على يدي عبد فباعه العبد  
وكان مسلطا على الدفع فتوى واحد من الالفين وخرجنا الف استوفنا  
ها المرتين لان الالف الاخرى زيادة ولو كانت قيمته الفين فباعه  
بالالفين فتوى احدهما وخرجت الاخرى كان للمرتين نصف الالف  
التي خرجت ونصفها للراهن وتوبايع بثلاثة الاف فخرجت الف وقيمت  
الفان كان ما خرج بينهما نصفان لان اصل الرهن كان على الفين  
لان كان يساوي الفين والدين الف **باب جناية الرهن في الحفر**  
واذا كان العبد رهنا بالالف وقيمتها الف فغصبه رجل فحفر عنده  
بيرا في الطريق ووضع في الطريق حجرا ثم رده الغاصب على المرتين  
فافتكه الراهن وقضى الدين وقبض العبد ثم وقع في البئر انسان فأت  
قيل للراهن ادفع عبدك او افده بالدية فامى ذلك ففعل رجع على الغاصب  
بقيمتها فان كان الغاصب مطلقا او كان غائبا رجع الراهن على المرتين  
بالذي قضاه اذا كان الدين والرهن سواء حتى يكون الموفى مال المرتين  
وان عطبت بالحجر اخرقات وقد دفع العبد الى صاحب البئر فانه يقال  
لصاحب البئر ادفع نصفه او افده بعشر الف ولا يتبع الراهن ولا  
المرتين في ذلك شيء سوى الذي اتبعهم او لفرقة والذي عطبت بالحجر  
مثل الاخر الذي وقع في البئر واذا حفر العبد بئرا في الطريق وهو رهن  
بالف درهم وقيمتها الف فوقع فيها عبد فذهب عيناه فانه يدفع العبد  
الرهن او يغدي فان فداه كان رهنا على حاله واخذ المرتين العبد الاعمى  
فكان رهنا مكانه بالف تامة فان وقع في البئر اخر شركوا في العبد كما هو  
بخصه ذلك او يقدر به مولا الذي هو عنده بالارش ولا يلحق الاعمى  
من ذلك شيء فان بيع العبد في ثمن الدابة ثم وقع في البئر اخرقات  
لم يكن له ارش وذمته هدر من قبل ان العبد قد ذهب كانه مات او  
قتل عمدا حيث بيع في الدين فان وقعت دابة اخرين في البئر شركوا في  
الدابة الاولى في الثمن بقدر قيمتها واذا حفر العبد بئرا في الطريق وهو  
رهن بالف وقيمتها الفان ثم جنى بعد الحفر على عبد ففأ عينه فدفع  
واحد العبد فهو رهن مكانه وان وقع في البئر عبد اخر فذهب عيناه  
فيل المولا الذي هو عنده ادفع نصفه واخذ هذا العبد الاعمى او افده  
بقيمتها هذا الاعمى والعبد الاعمى الاول رهن بالف فان كان الاعمى الاخر

امه فولدت ولدا ثم ماتت هي قسم الالف الدين على قيمتها عميا وعلى  
ولدها فيبطل قيمتها واذا حفر العبد الرهن بيرا في الطريق او وضع  
فيه شيئا فعطبت الراهن واخذه من رفيقه لم يلحقه شيء من ذلك وان  
وقع فيها المرتين واخذ من رفيقه والدين والرهن سواء فهو كذلك  
في قول ابن حنيفة رحمه الله وان كان في الرهن فضل على الدين دفع  
بالجناية وبطل الدين والرهن وان فداه الراهن فداه بقدر الفضل الذي  
فيه وعلى المرتين بقدر رهته الذي فيه من القداء وهو رهن على حاله فان  
قال المرتين لا افدي ولكني ادفع الى نفسي قيل للراهن افده كله وبطل  
الرهن والدين او ادفعه كله واذا امر المرتين في حفري في فناء ففعل  
فيها الراهن او غيره فهو على عاقلة المرتين ولو كان الراهن امره بذلك  
في فناء نفسه كان على عاقلة الراهن ولو امره الراهن او المرتين ان يقتل  
رجلا فقتله فدفع به كان على الذي امره بذلك قيمته فيكون رهنا مكانه  
وكذلك لو بعته بسقاية فاطا انسانا فان كان بعته باذن المرتين  
دفع بتلك الجناية وكان الدين على الراهن وكذلك لو كان بعته المرتين  
باذن الراهن واذا اقر الراهن بالامه الرهن لرجل فزوجها ذلك لم يكن  
للزوج ان يقربها والتكاح جائز وتورهن رجل امه لها زوج كان  
الرهن جائزا وكان الزوج على تكاحه فان غشيه الزوج فهلك من  
ذلك فالقياس ان تهلك من مال الراهن ولكنا ندع القياس ونستحسن  
ان يجعلها من الرهن ولو كان انها زوجها بعد الرهن فوطئها الزوج  
فماتت من ذلك كانت من مال الراهن واذا شهد الراهنان بالرهن  
لا انسان لم يجز وان شهد به المرتين جاز وتوشهد به كفيلا بالمال  
لم يجز لانهما بمنزلة الراهنين وتوشهد به ابنا الراهن وهو منكر جازت  
شهادتهما وكذلك ابنا الكفيل وكذلك لو كان الرهن مكاتب او عبدا  
تاجرا فشهد مولى به بذلك وهو منكر واذا ادعى رجل الرهن انه له وانه  
سرقه وسال المرتين ان يخرججه حتى يقيم عليه البيعة فابى ذلك المرتين  
فانه يجبر على اخراجه واذا ارتهن الرجل رهنا واقران قيمته الفثم جاء  
به بعد ذلك وقيمتها مائة ولم يتعين فقال الراهن ليس هذا متاعى  
فالقول قوله واذا باع رجلا نبيعا الى سنة من رجل على ان يرهنها هذا  
العبد ففعل ثم شهد ان الرهن لفلان فان قال نحن نرضى ان يكون  
بيننا الى اجل غير رهن اجزت شهادتهما وان قال ان يزيد رهنا غير او يرد  
علينا متاعنا ابطلت شهادتهما فان كان رهنا بعينه فاستحق او



هالك قبل ان يقبضه قيل للراهن ارضه رهنا برضاه او عطيه قيمه ذلك  
 الرهن يكون رهنا عنده او رد عليه ماله واذا زاد الرهن مع الرهن  
 رهنا اخر نظر الى قيمة الاول يوم رهته والى قيمة الزيادة يوم زاده  
 ولو كان لرجل على رجل عشرين درهما فرهته بعشر منها ثوبا يساوي  
 عشرة او عشرين ثم قضاه عشرة فله ان يجعلها في الرهن ويقبض الرهن  
 ولو كان رهته الثوب بجميع المال وهو يساوي درهما لم يكن له ان يقبضه  
 حتى يودي جميع المال ولو رهته بعشر منها ثوبا يساوي عشرين درهما  
 ثم زاده ثوبا اخر رهنا بالعشر الاخرى فهو جائز وان جعله بالعشرين  
 جميعا فهو جائز فان هلك الثوب الاول ذهب بثلاثي العشرة وان هلك  
 الثوب الاخر ذهب بثلاثي العشرة التي بها الرهن الاول وبجميع العشرة  
 الاخرى واذا كان لرجل على رجلين مال وكل واحد منهما كفيلا عن صاحبه  
 واعطاه احدهما رهنا بجميع المال يساويه ثم اعطاه الاخر رهنا بجميع  
 المال يساويه فهو جائز وايهما هلك ذهب بنصف المال وكذلك لو كان  
 المال على احدهما والاخر كفيلا وكذلك لو كانا مكاتبين مكاتبه واحدة  
 ولو كان لرجل على رجل الف درهم فرهته بخمسائة منها عبدا يساوي  
 خمسماية ثم زاده امة رهنا بالالف كلها يساوي القاف فولدت ولدا  
 يساوي خمسماية التي كان العبد رهنا بها وبثلث الخمسماية الاخرى واذا  
 ارتهن الرجل عبدا بخمسماية وهو يساوي القاشم زاده المرتين خمسمائة  
 على ان زاده الاخر امة رهنا بجميع المال فان هذا في قول الجنيفة  
 تكون الامة رهنا بذلك نصفها مع العبد بخمسماية الاولى ونصفها  
 بخمسماية الاخر وهو قول محمد رحمه الله وقال ابو يوسف هما جميعا رهنا  
 بالالف كلها ولو كان لرجل على رجل الف درهم فرهته بخمسماية تجارية  
 تساوي خمسماية فولدت كل واحد منهما ابنا يساوي ما تساوي الام  
 فالاولى وابنتها ونصف الاخر ونصف ابنتها رهن بخمسماية ان ماتت الام  
 الاخرى ذهب ربع هذه الخمسماية التي قيمتها خاصة وبقي نصف ابنتها  
 ارباعها ويذهب من الخمسماية الاولى خمسون درهما ولو كان لرجل على  
 رجل الف درهم وزن سبعة فرهته خمسماية منها امة تساوي  
 ما يتين ثم زاده امة تساوي ثمانمائة درهم رهنا بالمال كله فولدت ابنتا  
 واحدة منهما ابنا قيمته مثل قيمة امة ثم ماتت الاولى ذهب من الخمسماية  
 الاولى السدس ولو لم تمت الاولى وماتت الاخرى ذهب من الخمسماية الاولى  
 ثلثها ومن الخمسماية الاخرى خمسها ولو كان رهته بخمسماية من الف

ثم ماتت القيد والامة بقي الولد  
 سدس الخمسماية

امة تساوي القاف ورضه بخمسماية الباقية عبدا يساوي القاشم زاده  
 امة رهنا بالمال كله يساوي القاشم ولدت كل واحدة من الابنتين ابنا  
 يساوي القاشم ماتت الامة الاخرى ذهبت بسدس المال ولو لم تمت  
 الاولى ولكن العبد مات ذهب بثلث الدين ولو لم يمت العبد فقضى المثل  
 خمسماية كان له ان ياخذها ان شاء العبد الاول وان شاء الامة  
 الاولى وابنتها وليس له ان يقبض الامة الاخرى حتى يودي المال كله

## كتاب المضاربة

ذكر محمد حدثنا عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه انه اعطاه مال  
 بيتيم وله قال لا تحك لعبيك الشرط بينهما يعمل به بالعراق وكان بائي الحجاز  
 وكان يقال اسم عمر البرج وعمر ابراهيم ان عبدا لله بن مسعود اعطاه دينارا  
 حليدة مالا مضاربة فاسلمه زيد الى عشرين سن بن عروق في بلاد معلومة  
 باسنان معلومة الى اجل معلوم فحل الاجل فاشتد عليه فاتا عمر ليس عليه  
 بن مسعود يستعين به عليه فذكر له ذلك فقال ابن مسعود خذ راشي  
 ولا تسلم شيئا من مالنا في الجوان وعمر ابراهيم انه كان يكره المضاربة بالفق  
 والثلث وزيادة عشرة دراهم وقال اريت ان البرج الا بذلك العشر  
 وعمر ابراهيم قال في المضاربة والوديعة والدين سواء يتخاصون في  
 ذلك من مال الميت جميعا وعمر ابراهيم قال في الوصي يعطى مال اليتيم مضاربة  
 وان شاء ابضعه وان شاء يجزبه اى ذلك كان خيرا لليتيم فحل وعمر بن الخطاب  
 مولى الكوفة قال كان عثمان بن عفان يعطى مالا مضاربة والمفاوضة  
 على المضاربة وعن جلاس عن علي انه كان يعطى مال اليتيم مضاربة ويقول  
 قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم رفع القلم عن ثلاث عن الغلام  
 حتى يجتلم وعن المجنون حتى يصح وعن النائم حتى يستيقظ وعن عطاء  
 وقتادة ان عمر بن الخطاب وعائشة وابن عمر رضي الله تعالى عنهم كانوا  
 يدفعون مال اليتيم مضاربة وعن الشعبي انه سئل عن رجل اخذ مالا مضاربة  
 فانفق في ماله خمسماية درهم قال ينمو راس المال من البرج وعن الشعبي  
 انه سئل عن رجل اعطاه رجلا اربعة الاف درهم مضاربة فخرج بها الى خراسان  
 واشهد بها عند خروجه انه مال صاحب الاربعة الاف ليس لاحد فيه حق  
 ثم اقبل فتوفي في الطريق واشهد عند موته ايضا ان هذا المال مال صاحب الاربعة  
 الاف ليس لاحد فيه حق ثم ان رجلا جاء بصك فيه الف مثقال مضاربة



هذا الرجل له بها البينة وهو قبل الاربعة الاف باحدى وعشرين سنة  
 قال عامر قد اشهد في حيوته وعند موته ان المال لصاحب الاربعة  
 الاف فان جاء المدعى ببينة ان له في هذا المال حق وسماه والا فاما هو  
 لصاحب الاربعة الاف وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يكون المضاربة  
 الا بالدرهم والدنانير وهو قول ابى يوسف وقال محمد استحسن ان يكون  
 بالفلوس النافقة ايضا لانها بمن واذ دفع الرجل الى رجل الف درهم مضاربة  
 على انما رزق الله من ذلك من شيء فهو بينهما نصفين فهو جاز ومكان  
 في ذلك من ربح فهو بينهما نصفين وكذلك لو قال ما رزقك الله في ذلك او  
 ما ربح من ذلك من شيء وكذلك لو اشترط للمضارب ربع الربح او اقل  
 من ذلك والباقي لرب المال فهو جاز على ما اشترط ولو قال على انما رزق الله  
 في ذلك من شيء فللمضارب مائة سنة فهذه مضاربة فاسدة فان عمل في  
 ذلك فربح ما لا اولى لم يربح شيئا فله اجر مثله فيما عمل وليس له من الربح شيء  
 وكذلك لو تلف المال فله اجر مثله فيما عمل ولا ضمان عليه وكذلك لو ساءل  
 معلومة اقل من مائة واكثر فكذلك كل مضاربة فاسدة عمل فيها المضاربة  
 فربح او وضع فله اجر مثله ولا ربح له والربح لرب المال ولو دفع اليه  
 الف درهم مضاربة على انما رزق الله من ذلك من شيء فللمضارب ربح  
 نصف المال او قال ربح عشر المال او ربح مائة سنة من راس المال فهو  
 جاز على ما اشترط وكل مضاربة جائزة فلا اجر للمضارب في عمله ولو قال  
 ان ما رزق الله من ذلك من شيء فللمضارب ربح هذه المائة بعينها من ربح  
 المال او قال ربح هذا النصف من المال للنصف بعينه فهذه مضاربة  
 فاسدة فان عمل فله اجر مثله ولو دفع اليه الف درهم فقال له خذ هذه  
 الالف مضاربة بالثلث او قال بالخمسة او قال بالثلثين واخذها فعمل بها  
 فهذه مضاربة جائزة وما اشترط من ذلك فهو للمضارب والباقي للرب  
 وكذلك لو قال خذها مقاضاة او معاملة فهو بمنزلة قوله مضاربة ولو  
 دفعها اليه مضاربة على ان ما رزق الله من ذلك من شيء فهو بينهما ولم يرد  
 على هذا فهذه مضاربة جائزة بالنصف ولو قال خذها فاعمل بها على ان ما  
 رزق الله في ذلك من شيء فهو بينهما نصفين ولم يقل مضاربة فهذه مضاربة  
 جائزة وكذلك لو قال اعلم بهذه الالف على انك نصف ربحها او قال جزا  
 من عشر بن جزا من ربحها وكذلك لو قال خذ هذه الالف فاعمل فيها بالنصف  
 او ما اشبه ذلك من التسمية كانت هذه مضاربة جائزة استحسن ذلك  
 ولو دفع اليه الف درهم مضاربة على انما رزق الله في ذلك من شيء

كله للمضارب فقبض المال على هذا فعمل فربح او وضع او هلك المال قبل  
 ان يعمل به فالمال قرض عليه وهو ضمان والربح له ولو قال على انما رزق  
 الله من ذلك من شيء فهو كله لرب المال بضاعة وليس له فيها ربح  
 ولا اجر ولا ضمان عليه في المال والربح من المال والموضوعة عليه ولو  
 قال خذ مضاربة او قال مقاضاة ولم يرد على هذا ولم يذكر ربحا فهذه  
 مضاربة فاسدة ولو قال ان لرب المال ثلث الربح فلم يسم للمضارب  
 شيئا فهو فاسد في القياس ولكن استحسن ان اجيزها واجعل للربح  
 من الربح ما سماه لنفسه والباقي للمضارب ولو سمي للمضارب ولم يسم  
 لرب المال جاز ولو قال على ان للمضارب ثلث الربح او سدسه كان  
 فاسدا وكذلك لو قال على ان لرب المال نصفه او ثلثه ولو قال خذ  
 الالف فاشتر بها هريرا بالنصف او قال رقيقا بالنصف ولم يرد  
 على هذا فاشترى بها المضارب ما امره فهذه فاسدة والمضارب اجر  
 مثله فيما اشترى وليس له ان يبيعه الا بما مر به المال فان باعه فبيعه  
 باطل فان تلف ولم يسد على المشتري فالمضارب ضامن لقيمتها والربح  
 له يتصدق بالفضل على القيمة فان علم ان المتاع احترق فاجاز رب المال  
 البيع لم يجز ويضمن المضارب قيمته يوم باع قال ابو الفضل قوله يوم باع  
 وسلم وامره بان يتصدق من حيث لم يحرم المشتري فرده عليه لا من حيث  
 جاز البيع ولو قال خذ هذه فابتع بها ما تشاء كان من فضل ذلك النصف  
 ولم يرد على هذا ولم يقل ببيع المتاع فهذه مضاربة جائزة وله ان يشتري  
 ما بدله من المتاع ويبيعه فاما ان من فضل فيه فهو بينهما نصفين استحسن  
 ذلك ولو قال اعلم بهذه على النصف ولم يقل مضاربة او قال خذ هذا المال  
 على النصف ولم يرد عليه فهي مضاربة جائزة بالنصف ولو دفعها اليه  
 مضاربة على ان يعطى رب المال ما شاء من الربح او قال على ان يعطى المضارب  
 رب المال ما شاء من الربح فهذه مضاربة فاسدة وكذلك لو اشترط  
 لاحدهما بعينه ما شاء من الربح والاخر ما بقي وتواشترط لرب المال  
 من الربح مائة درهم والباقي للمضارب فهو فاسد وكذلك لو اشترط  
 للمضارب نصف الربح الا عشرة دراهم او قال له نصف الربح وزيادة  
 عشرة دراهم ولو دفعها اليه مضاربة على مثل ما شرط فلان فلان  
 من الربح فان كانا قد علما جميعا فلان فلان من الربح في مضاربه  
 التي دفعها اليه فهذه مضاربة جائزة بمثل ذلك الشرط وان كان لم يعلم  
 او لم يعلم احدهما فهذه مضاربة فاسدة واذ دفع الى رجل الف درهم مضاربة

يريد يوم باع



لا يدري واحد منهما ما وزنها جاز فاتفق عليهما انهما يختلفا في راس المال فالقول  
قول المضارب مع يمينه واليمين بينة رب المال وكذلك الدائير واذا كان  
لرجل على رجل الف درهم وديعة فامر ان يعمل بها مضاربة بالنصف جاز  
ولو كان له على رجل الف درهم فامر ان يعمل بها مضاربة وبشترى ما يدا  
له من المتاع ثم يبيعه فما كان فيه من فضل فهو بينهما نصفان فهذا فاسد  
وما اشترى فهو مشترى لنفسه ورجحه له ولا شيء لرب المال فيه في قول  
ابي حنيفة رحمه الله تعالى ودينه عليه بحاله وقال ابو يوسف ومحمد ما اشترى  
وباع من ذلك فهو لرب المال والمضارب يرى من دينه والمضارب على  
رب المال اجر مثله فيما عمل ولو قال رب المال لرجل اخر قبض مالي على فلان  
ثم اعمل به مضاربة بالنصف جاز على ما قال **باب اشتراط بعض الرب بغيرها**  
واذا دفع الرجل الف درهم الى رجل مضاربة على ان يارزق الله من ذلك  
من شيء فله المضارب ثلثه ولعبد المضارب ثلثه ولرب المال ثلثه جاز  
وثلثا الرب للمضارب لان ما اشترطه لعبد فانه اشترطه لنفسه ولا  
لم يشترط لعبد المضارب ولكنه اشترطه لعبد رب المال كان ثلثا الرب  
لرب المال ولو كان اشترط الثلث لعبد المضارب وعلى العبد دين يحيط  
بماله والثلثان من الرب لرب المال في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى لان العبد  
اذا كان عليه دين يحيط بماله لم يملك مولاه في قوله من ماله شيئا وقال صاحبنا  
ثلثا الرب للمضارب لان مال العبد لسيدته ولو كان عليه دين في قوله ما ولو  
كان اشترط ثلث الرب لامرأة المضارب كان ذلك الشرط باطلا والمضارب  
جائزة وثلث الرب لرب المال وكذلك لو كان اشترطه لابنته او لمكاتبته  
ولو كان اشترطه لامرأة رب المال او ولده او لاجنبى كان كذلك ولو كان  
اشترط ذلك الثلث للمساكين والحج او في الرقاب كان كذلك ولو دفع اليه  
الف درهم مضاربة على ان يثلث الرب للمضارب وثلثه يقضى به دين  
المضارب الذي للناس عليه او قال الذي لفلان عليه وثلث الرب لرب المال  
فالمضاربة جائزة وثلثا الرب للمضارب ولا يجبر على دفع ذلك الى غيره  
ولو دفع رجلان الى رجل الف درهم مضاربة على ان للمضارب ثلث الرب  
جميع المال وما بقي من الرب فلا حصصا جزي المال ثلثه والثلثان للآخر  
فصل المضارب بالف فرج فيها ما لا فان ثلث جميع ما ربح للمضارب والباقي  
بين صاحبي المال نصفين وما اشترط في الرب الثلث والثلثين باطل ولو  
كان المضارب اشترط ان له ثلث الرب ثلثا ذلك من حصصه احدهما والثلث  
من حصصه الاخر على ان ما بقي من الرب فهو بين صاحبي المال نصفين فرج فان

للمضارب

للمضارب ثلث الرب على ما اشترط ثلثا ذلك من حصصه الذي اشترط  
ذلك من حصصه بالثلث من حصصه الاخر وما بقي من الرب فهو بين صاحبي  
على اثني عشر سهما خمسة منها للذي شرط المضارب من حصصه ثلثي  
الرب وسبعة اسهم للآخر واذا دفع الرجل الى الرجل الف درهم مضاربة  
على ان يارزق الله من ذلك من شيء فثلثه للمضارب وثلثه لمن شاء  
المضارب والثلث الاخر لرب المال فرج فله المضارب ثلثا الرب ولرب المال  
ثلثه وذلك الشرط باطل وكذلك لو كانا قالوا ثلث الرب لمن شاء رب  
المال واذا دفع الرجل الى الرجلين الف درهم مضاربة على ان يارزق  
الله من ذلك من شيء فلا حصصا بعينه نصف الرب وللآخر سدس الرب  
ولرب المال ثلث الرب فرج جاز على ما اشترطوا ولو دفع رجلا الى رجلين  
الف درهم مضاربة على ان لاحد المضاربين بعينه من الرب الثلث  
والآخر السدس وما بقي بين صاحبي المال لاحدهما ثلثه وللآخر ثلثا فلا  
فرجا فنصف الرب للمضاربين على ما اشترطوا والنصف الباقي بين صاحبي  
نصفين ولو كانا قالوا للمضاربين نصف الرب بينهما لفلان منه الثلثان  
وللفلان الاخر منه الثلث ثلثا ذلك من نصيب احد صاحبي المال وهو الله  
اعطا الاول الثلث من نصيبه وثلث ذلك من نصيب الاخر والنصف  
الباقي بين صاحبي المال على سبعة اسهم للذي شرط للمضارب ثلثي النصف  
من نصيبه وذلك اربعة اسهم وللآخر خمسة اسهم ولو دفع الى رجل  
الف درهم مضاربة على ان يخلطها المضارب بالف درهم من قبله ثم  
يعمل بها جميعا على ان يارزق الله من ذلك من شيء فله المضارب ثلثه وللآخر  
دفع الالف ثلثه فخلطها المضارب بالف من ماله وعمل بها ورجح كان على  
ما اشترطوا ولو كان شرط الدافع زيادة على ربح ماله بغير عمل فهو باطل  
ولو دفع اليه الف درهم مضاربة على ان يخلطها بالف من ماله ثم يعمل بها  
جميعا على ان للمضارب ثلثي الرب نصف ذلك من ربح الف صاحبه ونصف  
من ربح الف خاصة وعلى ان ما بقي من الرب للذي دفع الالف الى المضارب  
فخلطها وعمل جاز والذي دفع الالف الثلث والمضارب ثلثه لان سدس  
الرب الذي صار للبايع من ربح الف المضارب صار له بسدس مثله من  
ربح الف الذي صار للمضارب **باب المضاربة بالعروض** بلفظها عن ابراهيم  
التحفي والحسن البصري انهما قال لا تكون المضاربة بالعروض انما تكون  
بالدراهم والدنانير واذا دفع الرجل الى الرجل كرحضة مضاربة على ان  
يشترى به ويبيع على ان يارزق الله من ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فهذا

نصفين فملا فرجا فنصف المال من الرب  
من المضاربين على ما اشترطوا والنصف  
بين صاحبي المال



مضاربة فاسدة فان اشترى وباع ورجع او وضع فالرجع لصاحب المال  
والوضعية عليه ولا ضمان على المضارب وله اجر مثله فيما عمل وقال ابن الجلي  
المضاربة جائزة وكذلك لا يجوز بجميع العروض وما يكال ويوزن سوى  
الدرهم والدنانير ولا يجوز المضاربة بشراء الذهب والفضة والدرهم  
الستوقه واما النهرجة والزبوف فالمضاربة بها جائزة ولا يشبه التبرك  
عرض من العروض الا ان الرجل يشتري عبدا بذهب تبرعته او تبرعته بعينه فهلك  
التبرك قبل التسليم انتقض البيع واذا دفع الرجل الى الرجل الفلوس مضاربة  
بالنصف فلم يشتري بها شيئا حتى كسدت تلك الفلوس وفسد واحد فلوسا  
غيرها فقد فسدت المضاربة فان اشترى بها المضارب بعد ذلك اوضع  
فهو لرب المال والمضارب اجر مثله لان الفلوس حين كسدت صارت عرضا  
الا ترى ان رجلا لو اشترى بهذه الفلوس كاسدة شيئا فصاعت قبل  
ان ينقدها انتقض البيع ولو لم تكسد الفلوس حتى اشترى به ثوبا ونحوها  
وقبض الثوب ثم كسدت وفسد فالمضاربة جائزة فان باع الثوب بدرا  
او عرض فهو على المضاربة فان ربح ربحا اربا والقيمة اخذ رب المال قيمة  
فلوسه يوم كسدت والباقي بينهما على الشرط واذا دفع الرجل الى الرجل  
شبكة ليصيد بها السمك على ان ياصاد بها من شيء فهو بينهما نصفان فصاد  
بها سمكا كثيرا فجميع ذلك للذي صاد ولصاحب الشبكة اجر مثلهما وكذا  
لو دفع اليه دابة ليستقي الماء ويبيع عليها او ينقل عليها الطين ويبيعه  
وما اشبه ذلك ولو ان رجلا دفع الى صاحب غزلا على ان يحكه ثوبا سبعا  
في اربع ثوبا وسطا على ان الثوب بينهما نصفان فعمل الحائك الثوب على هذا  
فهو فاسد والثوب لصاحب الغزل والحائك اجر مثله واذا دفع الرجل  
الى الرجل ارضا بيضاء على ان يبني فيها كذا كذا بنا سمي طولها وعرضها وكذا  
كذا حجره على ان ما بني من ذلك فهو بينهما نصفان وعلى ان اصل الدارين  
نصفان فبناها كما شرط فهو فاسد وجميع ذلك لرب الارض وعلى ان يرض  
للتاني قيمة ما بني يوم بنا واجره مثله فيما عمل ولو دفع اليه ارضا على ان يبني  
فيها دسكرة ويواجهها على ان ما رزق الله تعالى من ذلك من شيء فهو بينهما  
نصفان فبناها كما امر واجرها فاصابها بالجميع ما اصاب من ذلك للتاني  
والبناء له ولرب الارض اجر مثلها على الثاني وينقل الثاني بناءه عن ارض  
رب الارض ولو كان اشتراط مع ذلك ان الارض والبناء بينهما نصفان  
كان ذلك كله مع ما اجرها لرب الارض وللثاني قيمة ما بنا به بنا واجره  
فيما عمل واجره مثله فيما اجر من الدسكرة واذا دفع الرجل الى الرجل بيتا على

بيع فيه البر على ان ما رزق الله في ذلك من شيء فهو بينهما فقبض البيت  
فباع فيه فاصاب مالا فالمال لصاحب البر ولرب البيت اجر مثل بيته ولو  
رب البيت دفع اليه البيت ليواجهه فباع فيه البر على ان ما رزق الله من ذلك  
من شيء فهو بينهما نصفان فهذا فاسد فان اجر البيت فالاجر لرب البيت  
ولذي اجره اجر مثله فيما عمل واذا قال الرجل للرجل خذ هذا العبد مضاربة  
وقيمة الف درهم على ان راسه الى قيمته على ان يبيعه وليشترى بثمنه  
ويبيع ما رزق الله تعالى من ذلك من شيء اخذ منه راس المال قيمته  
الف درهم وما بقي فهو بينهما نصفين فهذه مضاربة فاسدة وجميع  
ما باع واشترى فهو لرب العبد والمضارب اجر مثله ولو قال لي عبدك  
هذا اقبض ثمنه واعمله مضاربة على ان ما رزق الله ثما من ثمنه فهو  
بيننا نصفان جاز على ما اشترط وما باعه به من دراهم او دنانير فهو  
راس المال غير اني اكره ان يقول بعه وخذ ثمنه مضاربة على ان الرجح  
بيننا نصفين لان البيع ليس في المضاربة وقد صار كانه شرط فيها  
ولكنه يامره ببعه ولا يذكر المضاربة فاذا قبض الثمن امره ان يعمل به مضاربة  
وكذلك جميع العروض والكيل والوزن ولو باع المضارب العبد بغير  
اكرار حنطة وعمل بها فهذا في قول ابي حنيفة مضاربة فاسدة وقال  
ابو يوسف ومحمد للمضارب من لقيمة العبد لرب المال ولو باعه بمائة درهم وقيمة  
الف درهم ثم عمل بها فهو مضاربة جائزة في المائة في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
وقال ابو يوسف ومحمد هو بخلاف من لقيمة العبد واذا كان للرجل عشرة  
اكرار حنطة وخواتيم ودنانير وريق فقال للرجل خذ اى اصناف مما شئت  
فاعمله مضاربة بالنصف فاخذ المضارب احدا الاصناف فعمل به فان كان  
اخذ الدراهم او الدنانير فعمل بها فهو جائز على الشرط فان اخذ غيرها فاشترى  
وباع ورجع فهو لرب المال وعليه وضيعته والمضارب اجر مثله ولو قال  
خذ اى ما شئت فبعه ثم اعمل بثمنه مضاربة فاخذ عبدا فباعه بدراهم  
او دنانير ثم عمل به مضاربة جاز واذا قال رجل لرجل اشتر لي عبدا بالف  
درهم تسنة بيته ثم بعه فاعمل بثمنه مضاربة فاشترى له عبدا كما امر  
وقيضه ثم باعه بدراهم او دنانير ثم عمل بالثمن فهذه مضاربة جائزة  
على ما اشترط وراس المال للعبد الذي باعه به المضارب **باب ما يجوز للمضارب**  
**في المضاربة** واذا دفع الرجل الى الرجل مالا مضاربة  
ولم يقل عملك فله ان يشتري به ما يبداله من اصناف التجارة ويبيع بالنقد والشيء  
ويستاجر معه الاجرا يشرون ويبيعون ويستاجر البهائم والدواب والامتنعة



التي ليس فيها وله ان يستاجر به وان يودعه وليس له ان يقرضه ولا يخلطه  
 بماله ولا يدفعه مضاربة ولا يشارك به وقال ابن ابي ليلى ليس له ان يبيع بنية  
 فان قال له اعمل فيه براكفله ان يفعل ذلك جميعه الا القرض واذا دفع اليه  
 ما لا مضاربة على ان يعمل بالكوفة فليس له ان يعمل به في غيرها ولا ان يعطيه  
 بضاعة يخرج به فان اخرجته من الكوفة فاشترى فيه وباع من غيرها فربح  
 او وضع فالربح له ويصدق به والوضعية عليه وهو ضمان لراس المال  
 فان اخرجته من الكوفة فلم يشتريه شيئا حتى رده اليه فهو مضاربة على حاله  
 فان اشترى بعضه في غير الكوفة وبما بقي منه بالكوفة فهو كما اشترى  
 بغير الكوفة وما اشترى بالكوفة فهو على المضاربة وتودعه اليه على ان يعمل  
 في سوق بالكوفة فعمل به بالكوفة في غير ذلك السوق فان ابا يوسف ومحمد اقالا  
 هو جائز على المضاربة اذا كان ذلك في مصر واحدا مستحسنا وكذلك لو عمل  
 سوقا بعينه ان شاء وتودعه اليه على ان يعمل في سوق الكوفة ولا يعمل  
 الا في السوق فعمل به بالكوفة في غير السوق فهو ضمان وكذلك لو قال اخذ مضاربا  
 بالنصف في الكوفة وتو قال اخذه مضاربا بالنصف واعمله في الكوفة فله ان  
 يعمل حيث شاء وتو قال اخذه مضاربة على ان تشتري به طعاما او قال اشترى  
 الطعام او قال اشترى به الطعام او قال اخذه مضاربة في الطعام بالنصف في  
 مضاربة في الحفلة والديق خاصة وليس له ان يشتري به غيره وكذا ان يستاجر  
 بعضه ببناء حجر فيه الطعام او يبيعه فيه او سفينة يحملها فيها من مصر  
 وكذلك كل صنف سواه فهو عليه خاصة فان اشترى غيره فهو ضمان وتو قال اخذه  
 مضاربة من الديق فليس له ان يشتري غير الديق وله ان يشتري بعضه كسرو  
 للريق وطعاما وما لا بد من ذلك لهم ويستاجر لهم ما يحلهم عليه وتو قال اخذه  
 مضاربة بالنصف واشترى به البر وبيع فله ان يشتري ما يبدله من البر وغيره  
 لان قوله واشترى به البر مشورة وليس بشرط وكذلك لو قال واشترى به من فلان  
 او قال اخذه مضاربة وانظر فلانا فاعمله فيه واشتر منه وبيع وتودعه اليه  
 مضاربة على ان يشتري من فلان ويبيع منه على ان ياد رزق الله من ذلك من  
 رزق فهو بينهما نصفين فهذه مضاربة جائزة وليس للمضارب ان يشتري من غيره  
 ولا ان يبيع من غيره وتودعه اليه مضاربة على ان يشتري به من اهل الكوفة  
 جاز وكذلك لو دفعه اليه مضاربة في الصرف على ان يشتري بها من الصياغة  
 ويبيع كان له ان يشتري من غير الصياغة ما يبدله من الصرف واذا دفع  
 الرجل الى الرجل الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها حنطة فقال  
 رب المال دفعتك اليك مضاربة في البر وقال المضارب دفعت الى مضاربة

ولم يسم شيئا فالقول قول المضارب مع يمينته وتو قال المضارب امرتني  
 بالبر وقال رب المال لم تسم شيئا فالقول قول رب المال فان اقام كل  
 واحد منهما البيينة على ما ادعى من تجارة خاصة اخذ بيمينته وتودعه اليه  
 ما لا مضاربة بالنصف ولم يقل شيئا ثم قال له رب المال بعد ذلك لا تفعل  
 المال الا في الحنطة فليس له ان يعمل به في غير الحنطة وامره اياه بعد ذلك  
 وامره به في المضاربة سواء فان كان اشترى ببعض المال ثيابا ثم امره  
 ان لا يعمل بالمال الا في الحنطة فليس للمضارب ان يشتري بما بقي في يديه  
 من المال الا الحنطة واما الثياب فله ان يبيعهما بما يبدله الا انه اذا رجع  
 اليه راس المال التي كان نقد في الثياب فليس للمضارب ان يشتري به الا في  
 الحنطة وتودعه اليه مضاربة ولم يسم شيئا ثم قال اشترى به البر  
 وبيع فله ان يشتري غيره وليس هذا بمنى انما هذا مشورة واذا قال رب  
 المال دفعتك اليك مضاربة في الطعام خاصة وقال المضارب امرتني  
 بالبر خاصة فالقول قول رب المال في ذلك الشيء فان اقام المضارب  
 البيينة ان رب المال دفع اليه المال وامره ان يشتري له ما يبدله واقام  
 المال البيينة انه نهاه ان يشتري به شيئا غير الطعام وقد وقت البيئتان فله  
 ياخذ ببيئته الوقت الاخر وان وقت احدهما ولم توفت الاخرى او لم توفت  
 واحدة منهما اخذ ببيئته رب المال ولو كان ادعى كل واحد منهما شيئا فله  
 واقام البيئتين ووقت البيئتان اخذت بالوقت الاخر وان وقت احدهما  
 ولم توفت فالبينة بينة المضارب وتودعه اليه مضاربة على ان يشتري  
 بالنقد ويبيع فليس له ان يشتري ويبيع الا بالنقد فان قال المضارب  
 بالنقد والنسيئة وقال رب المال امرتك بالنقد فالقول قول المضارب  
 والبيئتين بينة رب المال ولو امره ان يبيع بالنسيئة ولا يبيع بالنقد فله  
 بالنقد فهو جائز لان هذا خير لصاحب المال وكذلك هذا في الوكالة لو امره  
 ان يبيع بالف نسيئة ولا يبيع بالنقد ولا يبيعه باكثر من الف فباعه بالنقد  
 او باكثر من الف واذا دفعه اليه مضاربة على ان يشتري الطعام خاصة  
 فله ان يستاجر لنفسه اذا خرج في الطعام خاصة وله ان يشتري دابة  
 يركبها اذا سافر كما تشتري التجار وان يشتري حمولة يحمل عليها الطعام  
 ان لم يجد بدا فان اشترى سفينة يحمل عليها الطعام فيه الحمولة فيحمل  
 عليها فاشترى شيئا من الحمولة جاز استحسانا لما صنعت التجار اذا خرجوا  
 في حمولة الطعام فمما كان من ذلك يشتري به فاشترى المضارب من المضارب  
 جاز وان كان رب المال دفع اليه المال مضاربة بالنصف ولم يسم

لم يجز ذلك على رب المال لانه ليس  
 مما يفعل التجار وان كان في بلد يشتر  
 الطعام



فاشترى طعاما وسفينة يحمل فيها الطعام او اشترى دوا باجاز ذلك  
كله على رب المال وكان ذلك في المضاربة واذ اختلفا بعلما اشترى بها  
في غير المصرف قال احدهما كانت المضاربة على ان يكون الشري والبيع بالبحر  
خاصة وقال الاخر لم يسم شيئا فالقول قول الذي قال لم يسم شيئا والبينة  
بينه الاخر واذ ادفع الرجل الى الرجلين الف درهم مضاربة بالنصف  
وقال اعلا فيه براكما ولم يقل فليس لواحد منهما ان يشترى او يحدد  
في المال شيئا الا باذن صاحبه فان اذن له في ذلك صاحبه جاز وان  
ابضع احدهما بعض المال بغير امر صاحبه فاشترى المستبضع وبيع  
فربح او وضع فربح ذلك للمضارب الذي ابضع ووضعته عليه ولرب  
المال ان يضمن ان شاء المستبضع ويرجع به المستبضع على المضارب الا  
وان شاء ضمن المضارب الامر فان ضمنه لم يرجع على المستبضع بشئ واذ  
اذن كل واحد منهما لصاحبه في ان يبضع ما شاء من المال فابضع احدهما  
رجلا والاخر رجلا فذلك جائز عليهما وعلى رب المال واذا باع المضاربان  
عبدا من رجل فكل واحد منهما قبض نصف الثمن من المشتري وان لم ياذن  
شريكه في ذلك ولا يقبض اكثر منه الا باذن شريكه ولو قال لهما حين دفع  
اليهما المال مضاربة لا تبضعا المال فابغاه فبما ضامنا له وان ابغاه  
رب المال فرجايز على المضاربة واذ ابضع المضارب في المضاربة الف  
جاز على رب المال والمضارب باجر مثله فيما عمل المستبضع وكل شئ جاز  
للمضارب في المضاربة الصحيحة من شراء او بيع او اجارة وبيعانة وغير  
ذلك جاز في المضاربة الفاسدة ولا ضمان على المضارب فيه وكذلك  
لو كان قال له عمل براكما جاز له فيه ما كان يجوز في المضاربة الصحيحة  
واذا دفع الرجل الى الرجلين الف درهم مضاربة على ان لا يحدما ثلث  
الربح والاخر مائة درهم منه فعمل على ذلك فثلث الربح للمضارب الذي  
له ثلث الربح وما بقي فهو لرب المال وعليه اجر مثل المضارب لان المضاربة  
فيما بينه وبينه فاسدة فان لم يعمل به حتى ابضع احدهما المال مع صاحبه  
فعمل به ايضا كذلك وكذلك الجواب غير ان للمضارب الذي شرط له مائة  
دروهم في نصف المال وسواء كان العامل هو او صاحبه وليس لاحدهما ان  
ينفرد ببيع او شري او غير ذلك الا باذن صاحبه واذ باع المضارب  
متاع المضاربة وسلمه الى المشتري ثم اخذ الثمن عن المشتري ببيع او  
غيره جاز على رب المال ولا يضمن شيئا وكذلك لو احتال به المضارب  
على انسان ليس من المشتري او اعس منه لانه مما تفعله التجار وكذلك

لرحط عنه شيئا ببيع مثل ما يحط التجار او مثل ما يتغابنون فيه في مثل  
ذلك العيب وان حط شيئا فاحتسا او حط بغير عيب جاز على المضارب  
خاصة في قول ابي حنيفة ومحمد وضمنه لرب المال وما قبضه من الثمن  
فعمل به فهو على المضاربة ورأس المال فيه ذلك الذي قبضه من المشتري  
وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجوز هذا الحط واذ قال رب المال  
للمضارب اعمل فيه براكم فخلطه بماله ثم اشترى به جاز على المضاربة  
ولو لم يقل له اعمل فيه براكم كان مخالفا بالخلف ضامنا له والوضعية  
عليه فان لم يخلطه ولكنه اشترى به وبالف من ماله عبدا واحدا وفقه  
الثن قبل ان يخلطه جاز على المضاربة فان عزل حصصه المضاربة ثم اشترى  
بأحد المالين وبيع فربح او وضع فالوضعية والربح على حساب المالين  
وقسمته باطلة **باب في المضارب وبيع** واذ دفع  
الرجل الى الرجلين الف درهم مضاربة بالنصف وقال لهما اعلا  
براكما ولم يقل فاشترى احدهما بنصف المال بامر صاحبه وبيع حتى  
اصاب ما لا وعمل الاخر بنصف المال بغير امر صاحبه حتى اصاب ما لا فان  
العامل بغير امر صاحبه مخالف ضامن لنصف رأس المال واما الذي  
عمل بامر صاحبه فانه يأخذ مما في يديه نصف رأس المال والباقي في المضاربين  
ورب المال على الشرط فان نوى ما في يدي العامل بغير امر صاحبه وهو  
معسر فان رب المال يأخذ جميع رأس ماله مما في يدي المضارب الذي  
عمل بامر صاحبه فان بقي من الربح شئ اخذ رب المال نصفه واخذ  
المضارب رבעه والربع الثاني تضيب المضارب المخالف من الربح  
فينظر الى نصف رأس المال الذي اتلفه فان كان مثل هذا الربح كان  
ما بقي عليه حصته من الربح ولخذ رب المال والمضارب الموافق  
ربع الربح الذي صار للمخالف فاقسماه اثلاثا وان كان ما نوى عليه  
اكثر من حصته من الربح او اقل تراجعوا بالفضل ولو لم يهلك ما في يديه  
ولكن هلك ما في يدي العامل بامر صاحبه فان رب المال يضمن الخسارة  
المخالفة نصف رأس ماله ليس له غير ذلك وما بقي فهو للعامل بقسط  
به ولو كانا حين قبضا الف مضاربة اقسماها نصفين فاشترى احدهما  
بنصف المال عبدا ثم اجاز صاحبه شرا لم يكن العبد من المضاربة  
باجازته ولو اشترى جميعا بالالف عبدا ثم باعه احدهما بثلث فاجازه  
صاحبه واجاز رب المال جاز والبايع هو الذي يلقى قبض الثمن من  
المشتري ولو كان احدهما باع العبد بشئ بغيره فاجازه صاحبه



فأتى استحسن ان اجزءه واجعل ثمنه من المضاربة فان لم يجزه الاخر حتى  
 قبض البائع ما يباع به العبد فباعه ثم ان المضارب الاخر اجاز ما صنع  
 من ذلك فاجازته باطلا لانه اجاز ما قد جاز بيعه قبل اجازته ويرد  
 العبد فيكون على المضاربة وعلى البائع ضمان الذي قبضه فباعه القيمة ان  
 لم يكن له مثل وله ثمنه برهجه ووضعته ولو كان رب المال هو الذي اجاز  
 بيع العبد بشئ بعينه قبل ان يحدث البائع في ثمنه شيئا جاز بيع العبد  
 للبائع وله ثمنه وهو ضمان لقيمة العبد لرب المال وقد بطلت المضاربة  
 لانها صارت على المضارب البائع واذا دفع الرجل الى الرجل الف درهم  
 مضاربة بالنصف فاشترى عبدا بالف درهم فلما قبضه قال اشتريته  
 واذا انزى ان يكون بالمضاربة وكذبه رب المال والعبد قايم او هلك  
 فالقول قول المضارب ويدفع مال المضاربة في ثمنه لان الف في يديه  
 فهو مصدق فيه فان لم يدفعه حتى هلك المال ثم قال المضارب اشتريته  
 واذا انزى المضاربة وقد كان الشري قبل هلاك المال والعبد قايم او  
 هالك فالقول قول رب المال والعبد للمضارب فان كان هذا القولين  
 المضارب قبل هلاك المال وكذبه رب المال ثم هلك بعد ذلك فان كان  
 العبد قايم فالقول قول المضارب وان كان هالكما حين قال المضارب  
 هذا القول ثم ضاع الف بعد ذلك قبل ان يتقدها المضارب البائع  
 فالقول قول رب المال وانما يصدق المضارب بعد هلاك العبد فان  
 المضاربة في يده ولو كان المضارب اشترى العبد بالف المضاربة ثم  
 ثمنه من ماله وقال اشتريته لنفسه وكذبه رب المال فالقول قول رب المال  
 وياخذ المضارب الف المضاربة قصاصا عما اذا ولو كان اشترى  
 العبد بالف درهم ولم يسم مضاربة ولا غيرها فقال المضارب اشتريته  
 لنفسه فالقول قوله ولو اشترى المضارب عبدا بالف درهم ولم يسم شيئا  
 ثم اشترى عبدا اخر بالف درهم ولم يسم شيئا ثم قال نويتها بالمضاربة  
 ولم يتقدها في واحد منهما فصدق رب المال فيها وكذبه فيها فالعبد الاول  
 هو بالمضاربة فان قال رب المال انما اشتريت الثاني بالمضاربة فالقول  
 قوله ولو كان المضارب اشترى العبد بصفقة واحدة كل واحد منهما  
 بالف درهم وقال نويت كل واحد منهما بالف المضاربة وصدق رب المال  
 في ذلك فان نصف كل واحد من العبد على المضاربة ونصفها للمضارب  
 وان قال رب المال اشتريت هذا بعينه بالمضاربة كان القول قوله  
 ولو قال المضارب اشتريتها بالف عندي وبالف المضاربة وقال رب المال

اشترى هذا بعينه بالمضاربة فالقول قول المضارب ونصف العبد  
 على المضاربة واذا دفع الرجل الى الرجل ما لا مضاربة بالنصف ثم نهاه بعد  
 ذلك ان يبيع او يشتري فان كان المال بعينه في يده فهو رب المال اجاز  
 فان اشترى بعد ذلك فهو مشتري لنفسه وان كان رب المال نهاه  
 بعد ما اشترى بالمال شيئا فنهيه عن البيع والشراء باطل وكذا ان يبيع  
 ما في يده من ذلك بما بدله من العروض والمكيل والموزون ثم يبيع ذلك  
 ايضا بما بدله من ذلك بدراهم او دنانير ولم يكن له ان يشتري شيئا  
 الا ان له ان يبيع الدنانير بالدراهم حتى يوفى رب المال راس ماله وكذلك  
 ان كانت دراهم مخالفة لراس المال فله ان يشتري بها مثل راس المال  
 وكذلك لو مات رب المال كان موته ونهيه سواء ولو دفع اليه الف  
 درهم مضاربة واجاز ما صنع في ذلك من شئ فاشترى بها خمر او  
 خنزير او ميتة او مدبرا او مكاتب او هو يعلم او لا يعلم فقبض ذلك ودفع  
 الدراهم فهو ضمان للدراهم لانه اشترى بها ما لا يجوز بيعه فيه وانما  
 امره رب المال ان يشتري ما يبيع ولو اشترى بالمضاربة عبدا شراء  
 فاسدا او اشترى بها دراهم اكثر منها او اقل ودفع مال المضاربة  
 وقبض ما اشترى فلا ضمان عليه فيما دفع من مال المضاربة وكذلك كل ما  
 اشتراه بالمضاربة شراء فاسدا مما يجوز بيعه فيه لو باعه ولو دفع اليه  
 الف درهم مضاربة وامره ان يعمل في ذلك لبرايه فاشترى بها عبدا يساوي  
 خمسمائة درهم ونقد الثمن وقبضه فهو مخالف ضمان للمال وكذلك كل ما  
 ما اشتراه باكثر مما يقاين الناس في مثله ولو اشترى العبد بالف درهم  
 وهو يساوي خمسمائة درهم جاز على المضاربة ولو اشترى بها عبدا يساوي  
 الف اثم باعه بمائة درهم جاز في قياس قول ابي حنيفة ولا يجوز في قول ابي  
 يوسف ومحمد ولو دفع اليه الف درهم مضاربة على ان يشتري بها الثياب  
 ويقطعها بيده ويخيطها على ان ما رزق الله في ذلك من شئ فهو بينهما  
 نصفان جاز على ما اشترط وكذلك لو قال على ان يشتري بها الجلود والادوية  
 ويخترها خفا فادلا وروايا بيده واحرازه على ان ما رزق الله في  
 ذلك من شئ فهو بينهما نصفان وكذلك ما اشبه هذا واذا دفع اليه الف  
 درهم مضاربة على ان يشتري بها في الربح ولم يسم نصفها ولا غير جاز  
 للمضارب نصف الربح وكذلك لو قال على ان للمضارب شركاء في الربح في  
 قول ابي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد هذه مضاربة فاسدة واذا  
 دفع الرجل في مرهنة الى رجل الف درهم مضاربة على ان ما رزق الله من ذلك



من ربح فهو بينهما نصفان فعلم المضارب فربح القاتم مات رب المال  
في مرضه واخذ من المضارب اقل مما شرط له من الربح فيما عمل وعلى المال  
دين يحيط بماله فلمضارب نصف الربح يبدأ به قبل دين المريض لانه وقع  
يوم وقع للمضارب ولم يملكه رب المال قط ولا يشبه الربح الاخر ولو لم  
يكن سما للمضارب رجحا كان له اجر مثله يضرب به مع القوماء وكذلك  
كل مضاربة فاسدة وجب فيها ولو دفع الصحيح الف درهم للمريض على  
ان للمضارب عشرين ربحا فعلم ربح القاتم وجره مثله خمسمائة درهم ثم مات  
المريض وعليه دين كثير فلمضارب عشرين ربحا لا يزداد عليه واذا اراد المضارب  
ان يرد عبدا اشتراه بالعيب فطلب البايع منزلة المضارب ما رضى بالعيب  
ولا عرضه على بيع منذراه فتكفل عن اليقين بقي العبد على المضاربة وكذلك  
لو اقر المضارب انه قد رضى بالعيب او ابراه منه او عرضه على بيع بعد  
راه ولو ادعى البايع مضارب المال بالعيب لم يستحق المضارب على ثمنه  
ولا رب المال على شيء من ذلك فان اقام البايع البينة ان رب المال قد  
رضى به او عرضه على بيع منذراه بقي العبد على المضاربة ولو اشتري المضارب  
عبدا لم يره وقد راه رب المال فلمضارب ان يرده بخيار الروية وان لم يره  
رب المال وراه المضارب لم يكن لواحد منهما ان يرده ولو كان رب المال  
قد علم انه اعور قبل ان يشتريه المضارب فاشتراه المضارب وهو لا علم  
به فله ان يرده وكذلك الوكيل يشتري عبدا بغير عينه بالقدم ثم يرد  
المضارب في جميع ذلك ولو ان رجلا دفع الى رجل الف درهم مضاربة على  
ان يشتري بها عبدا فلان بعينه ثم يبيعه فما كان فيه من فضل فهو بينهما  
نصفان فاشتراه المضارب وراه فليس للمضارب ان يرده بخيار الروية  
وكذلك لو كان المضارب واه ولم يره رب المال فليس للمضارب ان يرده  
بخيار الروية وكذلك لو كان العبد اعور قد علم به احدهما ولا يشبه  
العبد بعينه العبد بغير عينه وكذلك الوكيل يشتري عبدا بعينه فاشتره  
وقد كان الامر واه او علم بعينه لم يكن للوكيل ان يرده واذا دفع المال  
اليه مضاربة على ان يشتري به الثياب ويبيع فله ان يشتري به الخبز  
والحرير والفرا والنبات القطن والكتان والاكسية والاصطيقات والطبايع  
ويخوذ لك مما يلبس الناس وليس له ان يشتري المسوخ والستور والامانة  
والستائر والوسايد والطناض ويخوذ لك مما لا يلبس ولو دفعه اليه  
على ان يشتري به البز فليس له ان يشتري شيئا من ثياب الخبز والحرير والطبايع  
والاكسية ولا يشتري الا ثياب القطن والكتان واذا باع المضارب عبدا

من المضاربة

من المضاربة ثم قبله بعيب يحدث مثله باقرارا وغيره يحكم او اقاله فهو  
سواء وهو على المضارب ولو انكر المضارب العيب ثم صالحه منه على  
ان زاده مع العبد دينارا او ثوبا او نحو ذلك في المضاربة جاز على رب  
المال ان كان مثله ذلك العيب او اكثر مما يتغابن الناس فيه فان كان اكثر  
منه مما لا يتغابن الناس فيه ابطلته ولو اشترى المضارب بالف المضاربة  
من ولده او والده او مكاتبه او عبده وعليه دين عبدا يساوي الف  
درهم فهو جاز على المضاربة وان كان يساوي اقل منه مما يتغابن  
الناس في مثله فهو مشتري لنفسه في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله  
وقال ابو يوسف ومحمد هو جاز على المضاربة الا ما اشترى من مكاتبه  
او عبده فان قولهما في ذلك مثل قول ابي حنيفة ولو كان العبد يساوي  
الف اقرارا للمضارب ان يبيعه مراحمة لم يبعه في قول ابي حنيفة حتى يبين  
وقال صاحباه يبيعه مراحمة ولا يبين الا ما اشتراه من مكاتبه او عبده  
وعليه دين فانه لا يبيعه مراحمة حتى يبين ولو اشترى بالف المضاربة  
اباه او امه او اخاه او ولده ولا فيه عن راس المال جاز على المضاربة  
والمضارب ان يبيعه وان كان فيه فضل يوم اشتراه فهو مشتري لنفسه  
واذا كان لرجل على رجل الف درهم فامر رجلا ان يقبض من الذي عليه جميع  
ماله عليه ويعمل به مضاربة بالنصف فقبض المأمور بنصف ما عليه ثم  
عمل به جاز على المضاربة وراس المال فيها ما قبضه ولو قال له اقبض  
جميع الالف التي على فلان ثم اعمل بها مضاربة كان مخالفا فيما صنع واذا  
دفع الرجل الى الصبي والعبد المحجور عليه ما لا مضاربة فاشترى به وباع  
وربح او وضع بغير اذن ولد الصبي ومولى العبد جاز على رب المال والربح  
بينهما على ما اشترطا والعهد في البيع والشراء على رب المال ولا ينتقل الى  
الصبي وان كبر وينتقل الى العبد اذا كبر ولو مات العبد على المضاربة قبل  
الصبي وهو في عمل المضاربة بعد ما ربحا فان مولى العبد يضمن رب المال قيمة  
يوم اخذه بالعمل في المضاربة فعلم فيها لانه كان غاصبا له يوم عمله في  
المضاربة بامر جميع ما ربح العبد فرب المال دون مولى العبد لان  
رب المال ضمن قيمته فما ربح العبد له الا ترى ان المضاربة لو كانت  
فاسدة كان للعبد اجر مثله في حياته فان مات غرر رب المال بقيته  
ويطل الاجر عنه فاما الصبي اذا قتل في عمل رب المال بعد ما ربح فان  
على عاقلة القاتل الدية وان شاء ورثة الصبي ضمنوا عاقلة رب المال  
الدية ويرجع بها عاقلة رب المال على عاقلة القاتل ويسلم لورثة الصبي



حصته من الربح وإذا دفع الرجل إلى الرجلين الف درهم مضاربة فأتى  
 أحدهما فقال الباقي منها قد هلك المال فهو مصدق في نصفه ولا ضمان  
 عليه في شيء من المال وأما الميت فان نصف مال المضاربة دين في ماله وإذا  
 دفع المسلم إلى النصراني الف درهم مضاربة بالنصف جاز وهو مكروه  
 فإن أجزأه في الخمر والخنزير ورجح جاز على المضاربة ويتبع للمسلم أن يبيع  
 بحصته من الربح في قياس قول أبي حنيفة وقال صاحباه لا يجوز شراء الخمر  
 والخنزير على المضاربة وإن اشترى منه فنقد المال فيها فهو ضمان مخالف  
 في قولهم جميعا ولا بأس بأن يأخذ المسلم مال النصراني مضاربة فأن أخذه  
 فاشترى به خمرًا أو خنزيرًا ونقد المال فيه فهو مخالف لضماني للمال فإن  
 ربح في ذلك رد الربح على من أخذه منه إن كان يعرفه ولا تصديق  
 به ولا يأخذ وإذا دفع المسلم ماله إلى مسلم ونصراني مضاربة لم يكن ذلك  
 وإذا دفع الرجل ماله مضاربة إلى عبده وعليه دين أو إلى مكاتبته أو ولده  
 أو والده جاز على ما اشترط وإذا دفع الرجل إلى الرجلين الف درهم مضاربة  
 بالنصف فاشترى بها عبدًا يساوي الف درهم وقبضه قبضه أحدهما بشرط  
 أم صاحبه بعرض يساوي الف فاجاز ذلك رب المال جاز والعرض للمضارب  
 وعليه قيمة العبد الف درهم يستوفي منها رب المال رأس ماله وما بقي فهو  
 بينهم على الشرط يدفع عن البايع حصته من ذلك ولو كان المضارب باع  
 العبد بالقي درهم فاجاز ذلك رب المال جاز على المضاربين ولا ضمان  
 البايع ويؤخذ من المشتري الألفين فيكون ذلك على المضاربة ولو كان للمضارب  
 باع العبد بأقل من الفين بقليل أو كثير مما يتغابن الناس في مثله ولا ضمان  
 فاجاز ذلك رب المال فاجازته باطلا لأن فيه نقصان يدخل على الآخر  
 فلا يجوز عليه إلا أن يرضى بالبيع وكذلك لو كان رب المال باعه بما سميت  
 لك فاجازة أحد المضاربين أما يجوز بيع رب المال على المضاربين أن  
 باع بمثل القيمة فإذا باع بأقل منها بقليل أو كثير لم يجوز حتى يجزأه جميعا  
 ولو كان أحد المضاربين باع العبد ببعض ما سميت لك من الثمن فاجازة  
 المضارب الآخر ولم يجوز رب المال جاز أن كان باع دون القيمة بما يتغابن  
 الناس فيه وإن كان بما لا يتغابن الناس فيه لم يجوز في قول أبي يوسف  
 ومحمد رحمهما الله تعالى وجاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
**باب نفقة المضارب** وإذا دفع الرجل إلى الرجل مالا مضاربة  
 فخرج بالمال إلى مصر آخر تجريبه فان نفقته في مال المضاربة في طريقه  
 المصر الذي يأتية وكسوته ودهنه وطعامه وغسل ثيابه وركوبه في

سفره وفي المصر الذي أتاه بالمعروف على قدر نفقة مثله فإن انفق أكثر  
 من ذلك حسب له من ذلك نفقة مثله وكان ما بقي عليه في ماله وإذا خرج  
 إلى مصره وقد بقي منه ثياب أو طعام أو غيره رد في المضاربة والدوا  
 والكحل والحجامة ونحو ذلك في ماله خاصة دون مال المضاربة وكذلك  
 جارية الوطى أو الخذمة وإن استأجر أجرا يجده في سفره وفي مصره  
 الذي أتاه فنجيزه ويطبخ ويقسل ثيابه ويعمل ما لا بد منه من نحو ذلك  
 فهو على المضاربة وكذلك لو كان معه علمان يعملون في المال كانوا بمنزلة  
 ونفقته على مال المضاربة وكذلك لو كان دواب تحمل عليها متاع المضاربة  
 إلى مصر من الامصار كان عليها على المضاربة ما دامت في عملها فإذا أراد  
 القسمة بدأ برأس المال وأخرج من المال وجعلت النفقة مما بقي فإن بقي بعد ذلك  
 شيء قسم بين المضارب وبين رب المال على ما اشترطوا وكذلك لو انفق في  
 سفره من المال بعضه قبل أن يشتري به شيئا ثم اشترى بالباقي وباع فربح  
 استوفى رب المال رأس ماله كاملا وما بقي فهو بينهما على ما اشترطوا وقال  
 أبو يوسف ومحمد إذا دفع إليه مال مضاربة يخرج إلى السواد يشتري به  
 الطعام وتلك مسيرة يوم أو يومين فاقام في ذلك المكان يشتري ويبيع فأنه  
 ينفق في طريقه ومقامه من مال المضاربة وهذا ومسيرة ثلاثة أيام سواء  
 ولو كان في المصر الذي فيه أهله إلا أن المصر عظيم أهله في أقصاه والمكان الذي  
 يجز فيه في الجانب الآخر وكان يقيم هناك ينبغي ولا يرجع إلى أهله فلا نفقة له  
 على المضاربة ولو كان له أهل بالكوفة وأهل بالبصرة ووطنه فيها جميعا  
 فخرج بالمال من الكوفة ليخبره بالبصرة فأنه ينفق من المضاربة في طريقه  
 فإذا دخل البصرة كانت نفقته على نفسه ما دام بها فإذا خرج منها  
 إلى الكوفة انفق من مال المضاربة في سفره ولو كان أهل المضارب بالكوفة  
 وأهل رب المال بالبصرة فخرج بالمال إلى البصرة مع رب المال في تجريبه  
 فنفقته في طريقه وبالبصرة ورجوعه إلى الكوفة من مال المضاربة ولو كان  
 أهل رب المال بالكوفة وأهل المضارب بالبصرة فخرج بالمال من الكوفة  
 إلى البصرة ليخبره كانت نفقته على مال المضاربة حتى يدخل البصرة ولو  
 كان دفع إليه مال مضاربة وهما بالكوفة وليست لهما بوطن لم ينفق من  
 المال على نفسه ما دام بالكوفة فأن خرج منها إلى وطنه ثم عاد إليهما في  
 تجارتهم انفق بالكوفة من مال المضاربة فأن تزوج بها امرأة واتخذها  
 وطنا زالت النفقة من مال المضاربة وإذا سافر المضارب بالمال وأعان  
 رب المال بغيره يعملون معه في المضاربة أو أعانته بدوابه يحمل المتاع



ليشترى بالمضاربة لم يفسد ذلك المضاربة ونفقة الغلمان والدواب  
على رب المال دون المضاربة فان اتفق المضارب عليهم بغير امر رب المال  
ذلك على رب المال ولو دفع المضارب مال المضاربة الى عبده لم يخرج به  
مصر من الامصار يشترى ويبيع فخرج به كانت نفقته على المضاربة ولو كان  
ذلك عبدا رب المال باذنه واعانتة لم يفسد ذلك المضاربة ونفقته على  
وان ابضعه المضارب مع رجل لم يكن المستبضع من مال المضاربة نفقة  
ولو ابضعه المضارب مع رب المال فجعل به فهو على المضاربة والرجح بينهما على  
الشرط ولا نفقة لرب المال على المضاربة واذا دفع رجل الى رجل الامصار  
وامره ان يعمل براه فدفق المضارب الى اخر مضاربة ففسا فمضارب الاخر  
بالمال الى مصر من الامصار يشترى ويبيع فنفقته في مال المضاربة واذا دفع  
الرجل الى الرجل الامصارية الف درهم فخرج بها المضارب وبعضه  
الاف من مصر الى مصر من الامصار يشترى بها ويبيع فان نفقته على احد عشر  
سهما جزء منها على المضاربة وعشرة على نفسه وكذلك لو كان مال المضاربة  
الذي خرج فيه عشرة الاف وماله الف فالنفقة على حساب ذلك ولو كان  
له اعمل فيه براك فخلط ماله بمال المضاربة ثم خرج على مضاربة فاسدة  
فلا نفقة للمضارب فيها على مال المضاربة وما اتفق منه على نفسه حسب له  
من اجر مثله عمله واخذ بما زاد عليه او كان هو اكثر من اجره واذا اتفق في مال  
المضاربة الصحيحة في سفره من مال المضاربة فلما انتهى الى مصر الذي  
لم يشتر شيئا حتى رجع بالمال الى مصر واخذ رب المال منه ما بقي من ماله  
لم يكن على المضارب ضمان ما اتفق واذا امض المضارب على العاشر بمال المضاربة  
واجبر به فاخذ منه العشر فلا ضمان على المضارب فيما اخذ العاشر منه وان  
كان هو الذي اعطا العاشر ذلك بغير اكرامه من العاشر له ضمنه وكذلك ان  
صانعه بشئ من المال حتى كف عنه واذا اشترى المضارب بمال المضاربة  
او لم يشتر به شيئا ففها رب المال ان يخرج من البلد فليس له ان يخرج من ذلك  
البلد فان اخبره ضمنه وان لم يحدث فيه حدا حتى رده اليه برئ من  
الضمان وعاد المال الى المضاربة على حاله وكذلك لو لم ينهه ولكن رب المال  
مات والمضاربة في يد المضارب في او متاع فسا فربه المضارب بعد موته  
وقد علم بموته او لم يعلم واذا سافر المضارب بالمال فاشترى به متاعا في بلد  
اخر فمات رب المال وهو لا يعلم بذلك ثم سافر بالمتاع حتى اتاه مصل  
اخر فنفق المضارب بعد موت رب المال على نفسه دون المضاربة وهو ضمان  
لما هلك في الطريق من المتاع وان سلم حتى يبيعه بما زال البيع ولو كان المضارب

خرج بالمتاع من ذلك المصر قبل موت رب المال فسا فربه ثم مات رب المال  
لم يكن عليه ضمان وكان نفقته في سفره حتى ينتهي الى مصر ويبيع المتاع على  
المال ولو كان رب المال مات والمضارب بمصر غير مصر رب المال والمضاربة  
متاع في يده فخرج بها المضارب الى مصر رب المال استخسنت ان لا ضمنه ومنها  
نفقته حتى يبلغ مصر رب المال على المضاربة ولا يشبه مصر رب المال في هذا  
غيره وكذلك لو كان رب المال حيا فارسل اليه رسولا ينهاء عن الشراء والبيع  
وفي يده متاع فخرج به الى مصر رب المال فاني لا ضمنه ما هلك من المتاع في  
سفره واجعل نفقته على المال لانه على المضاربة على حاله الا ترى ان له ان يبيعه  
اذا قدم ولو كانت المضاربة في يده دراهم او دنانير فمات رب المال  
ربى المضارب في مصر اخرجي وكان رب المال حيا فارسل اليه ينهاء عن الشراء  
والبيع فاقبل المضارب بالمال الى مصر رب المال فهلك في الطريق فلا ضمان  
عليه وان سلم حتى قدم به وقد اتفق منه على نفسه في سفره فهو ضمان من نفقته لان  
رب المال حين مات او نهاه والمال دراهم او دنانير فقد خرج المال من المضاربة  
فصار بمنزلة الوديعة في يده واذا اشترى المضارب بالمال وباع وصار  
على الناس ثم ابا ان يتقاضاه فان كان فيه فضل على راس المال اجبر على ان يتقاضاه  
وان لم يكن فيه فضل لم يجبر عليه وامره ان يحل به رب المال على الغرماء فان كان  
فيه فضل وهو في مصر فاتفق في تقاضيه وخصومة اصحابه وطعامه وزكوة  
نفقته لم يرجع بها في مال المضاربة وان كان الدين غايبا عن مصر المضارب  
فاتفق في سفره وتقاضيه ما لا بد منه حسب ذلك من مال المضاربة الا  
ان تزيد النفقة على الدين فلا يرجع بالزيادة على رب المال واذا سافر  
المضارب بمال المضاربة فاشترى طعامه وكسوته واستاجر ما يركب عليه  
من ماله ليرجع به في مال المضاربة فله ذلك فان لم يرجع به فيه حتى تولى مال  
المضاربة لم يرجع على رب المال بتلك النفقة لانها كانت في المال الذي تولى  
وكذلك لو لم يكن نقدا ماله في ذلك وكان ثمن الطعام والكسوة واجر الدابة  
دينا عليه وان كان المضارب استاجر دابة ليحمل عليها متاع المضاربة  
فحمل عليها واشترى طعاما من المضاربة فضاء المال قبل ان ينقده وضاء  
الطعام في يد المضارب فانه يرجع بذلك على رب المال واذا كان المضارب  
مال المضاربة في غير مصر فخرج فيه فاراد ان يتقاضاه ويكون نفقته منه  
وقال رب المال انا اقضاه فان رب المال يجبر على ان يتقاضاه المضارب  
ويكون نفقته على المال وان لم يكن فيه فضل فقال المضارب انا اتقاضاه ويكون  
نفقته حتى اقبضه وقال رب المال احلني بمجر المضارب على ان يحل



وبالمال واذا اشترى المضارب بمال المضاربة متاعا وفيه فضل او لا  
 فضل فيه فاراد المضارب ان يمسكه حتى يجد فيه ربحا كثيرا واراد رب المال  
 ان يبيعه ان يعطيه رب المال براس ماله وان كان فيه فضل راس المال  
 الف والمتاع يساوي الفين فان المضارب يجبر على بيعه الا ان يشاء ان يعطى  
 رب المال ثلثة ارباع المتاع براس ماله وحصة من الربح وسلم رب المال  
 ربع المتاع للمضارب بحصته من الربح فان ارباب المال يجبر على ذلك واذا  
 دفع الرجل الى الرجل مالا مضاربة وامره ان يعمل في ذلك براه او لم يامر به ذلك  
 فاستاجر بعضه ارضا بيضاء واشترى ببعضه طعاما فزرعه في الارض  
 فهذا جائز على المضاربة بمنزلة التجارة ولو استاجر ارضا بيضاء على ان يزرع  
 فيها شجرا او رطابا ففعل ذلك من المضاربة فهو جائز والوضعية على رب المال  
 والربح على ما اشترطا ولو كان يدفع اليه المال مضاربة بالنصف وقال اعمل  
 براك فاخذ المضارب نخلا وشجرا ورطابا مضاربة على ان يتفق على ذلك من  
 المضاربة على ان يخرج الله من ذلك فنصفه لصاحب النخل والرطاب ونصفه  
 للمضارب على المضاربة فعمل المضارب وانفق مال المضاربة عليه فان ما  
 خرج من ذلك بين صاحب النخل والشجر والرطاب وبين المضارب نصفين  
 ولا يكون لرب المال شيء من ذلك والنفقة التي انفقها المضارب على النخل  
 والشجر والرطاب على المضارب في ماله خاصة وهو من ماله انفق في ذلك  
 من مال المضاربة لان المضارب يجبر في الشجر والرطاب ولو كان المضارب  
 اخذ من رجل ارضا بيضاء على ان يزرعها طعاما فما خرج منها فنصفه  
 لصاحب الارض ونصفه على المضاربة فاشترى طعاما ببعض المضاربة  
 فزرعه في الارض ثم اتفق ما بقي من المضاربة عليه حتى يبلغ فهذا جائز وهو  
 المضاربة ياخذ رب المال نصف ما خرج وما بقي فهو على المضاربة تستوفى  
 صاحب المال من ثمنه راس المال والباقي بينه وبين المضارب على الشئ  
 وان لم يكن قال له اعمل فيه براك فالمضارب ضامن للمضاربة وما خرج  
 من الزرع فهو بين المضارب ورب المال نصفين **باب المراجعة**  
**في المضاربة** واذا سافر المضارب بالمضاربة فانفق على نفسه ما لا بد له  
 منه فبلغ مائة درهم فاشترى المتاع بالف درهم لم يبعه مراجعة الا  
 الف درهم ولا يقيم اليه ما انفق على نفسه الا ان يقسمه ويضم اليه ما انفق  
 على المتاع المعروف وعلى الرقيق في طعامهم وكسوتهم ودرهم وما لا بد له  
 منه فيقوم تمام على يكذا من غير ان يقسم فان جمع الثمن وما انفق على نفسه  
 فقال يقوم على بالف ومائة درهم وباعه مراجعة على ذلك بربح مائة درهم

ولم يفر

ولم يقسم ثم علم المشتري والمتاع قابم فالمشتري بالخيار في قول ان حنيفة  
 ان شاء اخذه بالف وما يتبين وان شاء تركه وان كان حنيفة بالمتاع عيبا عنده  
 فهو لازم له بالف وما يتبين وهو قول محمد وقال ابو يوسف يلزمه البيع بالف  
 درهم والمائة الربح ان كان المتاع قابما ولم يكن ولا خيار للمشتري وقد  
 المتاع وان ولله اياه بالف درهم ومائة درهم والمشتري البيع بالف وبطلت  
 المائة الجارية في قول الحنيفة وابي يوسف وقال محمد في التولية مثل قوله  
 في المراجعة وهو قول زفر واذا دفع الرجل الى الرجل الف درهم مضاربة  
 فاشترى بها متاعا ورثه الف درهم ثم قال المضارب للمشتري ابيعه درهم  
 على رقمه فان كان المشتري لم يعلم رقمه فابيع قاسدا فاذا علم بالرقم كره هو  
 بالخيار في قول الحنيفة ان شاء اخذه وان شاء تركه فان قبضه فباعه  
 ثم علم ما رقمه فرضى به فرضاه باطل وعليه قيمته وكذلك التولية وان كان  
 المضارب ولا رجلا برقمه ولا يعلم المشتري ما رقمه ثم باعه المضارب بعد  
 ذلك من رجل اخر بيعا صحيحا ولم يكن المشتري الاول قبضه فهذا البيع  
 الاخر جائز وقد استقص البيع الاول وكذلك لو كان الاول علم برقمه فلم يرقه  
 ولم يرد حتى باعه المضارب من اخر بيعا صحيحا ولو رضى به الاول بعد علم  
 برقمه وباعه المضارب من اخر بيعا صحيحا كان بيعه الثاني باطلا ولو كان  
 الاول قبض المتاع من المضارب في هذه الوجوه كلها ثم باعه المضارب  
 من اخر كان بيعه الثاني باطلا وان علم الاول بالرقم فنقص البيع لم يجز البيع  
 الثاني ولو كان المضارب اشترى بالالف المضاربة المتاع ثم قال لرجل  
 ابيعه هذا المتاع مراجعة بربح مائة درهم على الف درهم ولم يسم رقبا  
 ولا يضره فاشتراه على ذلك ثم علم المشتري ان المضارب كان اشتراه بالف درهم  
 فابيع له لازم بالرقم درهم ومائة درهم وهذا بيع صحيح لا بأس به واذا دفع  
 الرجل الى الرجل الف درهم مضاربة فاشترى بها جارية فباعها من رجل  
 بالرقم درهم ثم اشترى منه بالالفين قبل ان يقبضها جارية تساوي التي درهم  
 فلا بأس ان يبيعها مراجعة ولا يبين ان ثمنها كان دينارا ولو كان صالحا من  
 المال على هذه الجارية صلحا لم يبيعها مراجعة حتى يبين واذا دفع الى رجل  
 الف درهم مضاربة فاشترى المضارب على الالف المضاربة جارية بالف  
 درهم نسبة سنة فهو جائز والجارية من المضاربة ولو اشترى بعض  
 المضاربة ثيابا ثم قبلها او غيرها باجرا وصغيرا حرا او امرأة او سودا  
 باجرا مساة فله ان يبيعها مراجعة على الثمن الاخر ولو اشترىها بجميع المال  
 ثم قصرها من ماله فهو متطوع ولا يرجع به على رب المال ولا ضمان عليه



في مضاربه ان كان قال له اعمل لي رايك او لم يقل ولا يبيعها مائة الا على  
 الثمن الذي اشتراها به وكذلك لو قلها او صبقها سواد من ماله  
 فنقصها ذلك او لم يزد فيها ولو صبقها من ماله صبغا يزد فيها فان كان  
 رب المال امره ان يعمل في ذلك برأيه فلا ضمان عليه وان كان رب المال  
 يامر ان يامر في ذلك برأيه فهو ضمان للثياب ورب المال بالخيار ان لم يكن  
 فيه فضل على راس المال ان شاء اخذها براس ماله واعطى المضارب ما زاد  
 الصبغ فيها يوم يختصمون وان شاء سلم له الثياب وضمنه قيمتها فان لم  
 يجر شيئا حتى باعها المضارب مساومة او مائة جارية ببيعة وبراس ماله  
 وقسم الثمن في المساومة على قيمة الثياب وما زاد الصبغ فيها فيكون حصة  
 الصبغ للمضارب وما اصاب حصة الثياب استوفاه منه ورب المال  
 راس ماله وما بقي يرجع بينهما على ما اشترطا وان كان باعها مائة قسم الثمن  
 على ما اشترى به المضارب من الثياب وعلى اجر الصبغ يوم صبغ واذا اشترى  
 المضارب المتاع بالف المضاربة وقبضه ولم ينقده الا فحق ضاعته فانه  
 يرجع على رب المال بالف اخرى فينقدها اياه ولا يبيع المتاع مائة الا على  
 الف فاذا باعه اخذ رب المال راس ماله الف درهم والباقي يرجع بينهما  
 وكذلك لو كان اشترى بالالف جارية فلم يقبضها حتى ادعى للمضارب انه  
 قد نقد الثمن وحججه البائع ذلك فان للمضارب يرجع على رب المال بالف  
 درهم يدفعها الى البائع وباخذ الجارية فتكون على المضاربة ولا يبيعها مائة  
 الا على الف واذا قسم المضاربة اخذ رب المال راس ماله الف درهم ولا  
 المضارب في هذا الوكيل واذا قال الوكيل قد نقدت الف البائع وحججه  
 البائع غرمها الوكيل من ماله فدفعها الى البائع واخذ منه الجارية فسلم الامر  
 واذا اشترى المضارب من مال المضاربة ثوبا بعشرة دراهم ثم باعه مائة  
 فقال للمشتري ابيعك هذا الثوب برح درهم درهم فالثمن عشرون درهما  
 ولو قال برح درهم اثنين ثلثون ولو قال برح عشرة بخمسة عشر  
 ولو قال برح عشرة بخمسة عشر فالقياس ان يكون بخمسة وعشرين  
 ولكما استحسن ان يكون بخمسة عشر وكذلك لو قال برح عشرة باحد  
 او بزيادة فالرجح درهم واحد ولو قال برح عشرة وخمسة  
 او قال خمسة وعشرة كان الثمن خمسة وعشرون فان كان الثوب اشترى  
 عنده حتى صار يساوي ثلاثة دراهم ثم باعه بوضيعة الدرهم درهم كان  
 الثمن خمسة دراهم ولو قال بوضيعة الدرهم درهم كان الثمن ثلاثة  
 دراهم وثلاث ولو قال بوضيعة الدرهم نصف درهم كان الثمن ستة دراهم

وثلاث

وثلاث وكذلك لو قال بوضيعة عشرة خمسة عشر ولو اشترى بالمضاربة  
 عبدا وقبضه ثم باعه الجارية وقبضها ودفع العبد لم يكن له ان يبيع الجارية  
 مائة على الثمن ولا يولييه الا من الذي يملك العبد فان باعها مائة مائة  
 برح عشرة دراهم فهو جازم وباخذ العبد وعشرة دراهم وان كان ولا  
 اياه بالثمن الذي اشتراها به جازم واخذ العبد ولو كان الذي اشترى  
 العبد باعه من رجل اخر او وهبه وسلم ثم باعه المضارب الجارية فخر  
 او توليه كان باطلا ولو باع المضارب الجارية من الموهوب له الغلام  
 مائة او توليه جازم ذلك كما يجوز في المسئلة الاولى ولو باع المضارب  
 جارية من رجل يملك العبد برح عشرة دراهم على راس المال فجاز رب العبد  
 البيع جازم وكانت الجارية للذي اشتراها من المضارب وباخذ المضارب  
 الغلام وباخذ من الذي اشترى منه الجارية عشرة دراهم ويرجع مولى الغلام  
 على المشتري بقيمة الغلام وكذلك التولية وكذلك العروض كلها اذا كانت ثمنيا  
 ولو كان في يدي المضارب جارية من المضاربة فباعها بغلام وتقا بضام  
 ان المضارب باع الغلام من مضارب الجارية برح عشرة احدى عشر كان قاسدا  
 لان الرجح انما هو زيادة من الجارية ولو كان باع الغلام من رب الجارية  
 بوضيعة عشرة احدى عشر كان جازما ويعطيه المشتري من الجارية عشرة  
 اجزاء من احدى عشر جزءا ولو قال المضارب ابيعك هذا الغلام برح عشرة  
 دراهم كان جازما وباخذ الجارية وعشرة دراهم ولو قال ابيعك بوضيعة  
 عشرة دراهم من راس المال كان البيع باطلا واذا كانت المضاربة الف  
 درهم بخمسة فاشترى بها عبدا ثم باعه بالكوفة فقال المشتري اشترينيه  
 بالف درهم بخمسة وانا ابيعك مائة على مائة درهم جازم البيع وعلى المشتري  
 الف درهم بخمسة ومائة درهم غلة بالكوفة ولو قال ابيعك برح عشرة احدى  
 كان الثمن والرجح كله نحوه ولو كان باعه بوضيعة مائة درهم او بوضيعة الف  
 احدى عشر كانت الوضيعة من النخلة واذا دفع الرجل الى الرجل ما لا مضاربة  
 فاشترى بها جارية وقبضها فباعها بغلام وقبض الغلام ودفع الجارية فقلت  
 الجارية في يد المشتري او ولدت ثم باع المضارب الغلام برح مائة درهم  
 من رب الجارية وهو لا يعلم الولادة فان كانت الزيادة في البدن اخذ  
 الجارية ومائة درهم وان كانت ولدت فان شاء المضارب اخذ الجارية  
 ومائة درهم وان شاء نقص البيع ولا سبيل له على الولد وكذلك التولية  
 واذا كانت المضاربة الف درهم فاشترى بها جارية وباعها بالف  
 وخمسة درهم ثم اشتراها بالف باعها مائة على خمسة مائة في قول الجعفي



وقال ابو يوسف ومحمد يبيعها مرا بحة على الثمن الاخر ولو كان باعها بالف درهم وكرو حنطة وسط او باعها بالف درهم ودينار ثم اشتراها بالف درهم فلم يبيعها مرا بحة في قول قياس ابي حنيفة وكذلك كل شيء يطرح من الثمن بالحمد ولو كان باعها بمائة دينار وقيمتها اكثر من الف درهم ثم اشتراها بالف درهم لم يبيعها مرا بحة في قياس قول ابي حنيفة لانه كان يقول لو اراد باع جارية بالف درهم لم يبتغي له ان يشتريها بالدينار بقدر من الدراهم قبل قبض الثمن ولو كان المضارب باع الجارية بشيء من الكيل والوزن او غيره قيمته اكثر من الف درهم ثم اشتراها بالف درهم فله ان يبيعها مرا بحة على الف درهم **باب المضارب يبيع المتاع ثم يشتريه بأقل من ذلك** واذا اشترى المضارب بالف المضاربة جارية تساويها ثم قبضها وباعها بالف درهم ولم ينتقد الثمن حتى اشتراها لنفسه بخمس مائة درهم لم يجز وكذلك لو اشترى رب المال بخمس مائة لنفسه وكذلك لو كانت قيمتها الف درهم يوم اشتراها المضارب ولو اشترى المضارب وهي تساوي الف درهم فباعها بالف درهم وقبض الثمن الا فدها ثم اشتراها المضارب لنفسه واشترىها رب المال لنفسه بخمس مائة او بخمسين دينارا لم يجز ذلك وكذلك لو اشترى ابن احمدا او ابوه او عبده او مكاتبه في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد شراء هؤلاء جائزا لاشراء المكاتب والعبد ولو وكل المضارب ابنة لشرائها ابن رب المال لم يجز الشراء في قول ابي حنيفة للوكيل ولا للوكيل ولو وكل المضارب رب المال ان يشتريها له او وكل رب المال المضارب بذلك لم يجز واذا دفع الرجل الى الرجل الف درهم مضاربة على ان يشتري بها الهروي خاصة على ان ما كان في ذلك من ربح فهو بينهما نصفان وعلى ان ما اشترى المال من السائر يخرجه لرب المال وعلى ان ما اشترى به من الرطب فالربح كله للمضارب فعلى المال فربح او وضع فان اشترى الهروي فهو على المضاربة كما اشترط وان كان اشترى بها السابري فالربح لرب المال والمال بضاعة في الحال وان كان اشترى بها رطبا فالربح للعامل والوصيعة عليه ومال المضاربة فرض عليه واذا اشترى المضارب بمال المضاربة جارين يتساوي كل واحد منهما الف درهم فباع احدهما بالف والاخرى بالفين وقبضهما المشتري فله لقيه المضارب فقال زدني في ثمنها فزاده مائة درهم وقبضها المشتري ثم وجدا المشتري باحدهما عيبا ردها بثمنها ونصف المائة لان الزيادة لان الزيادة تقسم على قيمتها ولو كان المشتري طعن فيها بعيب فصالحه للمضارب على ان يحط عنه من الثمن مائة درهم وقبضها ثم وجدا المشتري بعد ذلك

بالذي اشتراها بالف درهم عيبا ردها بالف غير ثلاثة وثلاثين وثلاث يقسم الحط على الثمن لان الحط من الثمن والزيادة ليست من الثمن انما هي شيء اشترى به الجارين يتبين فلو كان المضارب اشترى الجارين من المشتري بربح مائة درهم على ما باعها به ثم وجدا باحدهما عيبا ردها بثمنها وحصلتها من المائة الربح اذا قسمت على الثمن ولو كان المشتري لجدي الجارين اشترى بالف والاخرى بالفين ثم اراد ان يبيعها مرا بحة على ثلاثة الاف فله ذلك وان باع كل واحدة منهما على حدة بثمنها فان زاد في ثمنها مائة درهم ثم اراد ان يبيعها مرا بحة باعها جميعا على ثلاثة الاف فله ذلك وان باع كل واحدة منهما على حدة بثمنها فان زاد في قيمتها مائة درهم ثم اراد ان يبيعها مرا بحة باعها جميعا على ثلاثة الاف درهم ومائة وان اراد ان يبيع احدهما على حدة لم يكن له ذلك لان المائة انما تقسم على قيمتها **باب عمل رب المال مع المضاربة** واذا وقعت المضاربة على ان يعمل رب المال مع المضارب فالمضاربة فاسدة واذا اخرج الرجل من ماله الف درهم فقال لرجل اعلم بهذه مضاربة فاشترى وبيع على ان يارزق الله في ذلك فهو بينهما نصفين ولم يدفع اليه المال فاشترى المضارب عليها وباع فربح او وضع فالربح لرب المال والوصيعة عليه واذا اخرج مثله فيما عمل انما يجوز للمضاربة اذا دفع المال الى المضارب ولو دفع المال اليه على ان يعمل به المضارب وعند رب المال فادرك الله في ذلك فله المال والعبد نصفه والمضارب نصفه فله مضاربة جارية والربح على ما اشترط ولا يشبه العبد في هذا مولاه ان كان عليه دين او لم يكن وكذلك مكاتبه او ابنته او ابوه ولو اشترط ان يعمل معه شريك مقاوض لرب المال فان المضاربة فاسدة وان كان شريكه غنا فان كان المال من شركتهما كانت المضاربة فاسدة وان لم يكن من شركتهما جازت واذا دفع الرجل مال ابنته الصغرى الى رجل مضاربة على ان يعمل الاب معها بالمال فادرك الله تعالى منه فللمضارب ثلثه وللاب ثلثه وللابن ثلثه جاز على ما اشترطوا وكذلك وصي الاب ولو كان الاب اشترط عمل الابن مع المضارب كانت فاسدة واجوز مثل المضارب في عمله على الاب يوديه من مال الابن وكذلك الوصي واذا دفع الرجل الى الرجل مال المضاربة بالنصف فزده المضارب على رب المال واره ان يشتري له ويبيع على المضاربة تفعل فربح فهو جاز على المضاربة والربح على ما اشترط ولو اخذ رب المال من منزل المضارب المال بغير امره فاشترى وبيع فربح فقد انقضت المضاربة والربح لرب المال واذا دفع الرجل الى الرجل الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها المضارب جارية وقبضها



فاخذها رب المال فباعها بغير امر المضارب فربح فيها جاز بيعه والربح فيها  
 عليها الشرط ولا يكون بيعه الجارية نقضا للمضاربة فان باع رب المال  
 جارية بالقي درهم ثم اشترى بالالفين جارية اخرى فباعها بأربعة آلاف فربح  
 المال للمضارب خمسمائة درهم حصته من الربح على الجارية الاولى ولا حق له  
 في من الجارية الاخرى لان رب المال حين باع الجارية الاولى بدراهم لم يكن له  
 ان يشتري بها شيئا على المضاربة الا بامر المضارب فاذا اشترى الجارية  
 بغير امره كان مستريا لنفسه وتوكان المضارب دفع الجارية الى رب المال  
 وامره ان يبيعها ويشتري بغيرها ويبيع على المضاربة جاز على المضاربة وما  
 ضاع في يدي رب المال من ذلك ضاع من الربح لانه بمنزلة الامين وتوكان في  
 المال اخذ الجارية بغير اذن المضارب فباعها بقلام او عرض او شيء من  
 الكيل والوزن يساوي الف درهم وقبضه ثم باعه بأربعة آلاف فذلك  
 كله على المضاربة وتوكان المضارب باع الجارية الاولى بما في دينه ثم اشترى  
 بها جارية اخرى كان هذا بمنزلة بيعه بالدراهم والجارية الاخرى له دون  
 المضاربة وتوكان يشتري بالدينار جارية ولكنه اشترى بها ثلاثة آلاف جاز  
 على المضاربة واذا دفع العبد الماذون له في الجادة الى رجل ما لامضاربة  
 فهو جائز فان اشترط ان يعمل مولاه معه على ان العبد له نصف الربح والمضارب  
 ربعة والمولى ربعة ولا دين على العبد فالمضاربة فاسدة والمضارب اجرة  
 وان عليه دين جاز على ما اشترطوا وتوكان العبد اشترط عمل نفسه مع  
 المضارب ولا دين عليه فالمضاربة فاسدة والمضارب اجرة مثله على العبد  
 وتوكان الدافع مكاتباً واشترط ان يعمل مولاه مع المضارب جاز وان عجز  
 قبل العمل ولا دين عليه فسد المضاربة فاذا اشترى بعد ذلك وباعا وربحا  
 او وضفا فالربح كله لرب المال ولا اجر للمضارب في عمله وتوكانا اشترى  
 بالمال جارية ثم عجز المكاتب فباعا الجارية بقلام ثم باعا القلام بأربعة  
 آلاف فان المولى يستوفى منها راس ماله وما بقى فهو بينهما على ما اشترطوا وعجز  
 المكاتب في هذا بمنزلة موته واذا عجز اومات والمضاربة دراهم او دينار  
 لم يكن لهما ان يشتريا بها شيئا على المضاربة وان كانت عرضا كان لهما ان  
 يبيعاها واذا دفع الرجل الى الرجل ما لامضاربة بالنصف وامره ان يعمل  
 بوايه فدفعه المضارب الى رجل اخر مضاربة على ان يعمل المضارب الاول  
 والمضارب الاخر ربع الربح والاول ربحه ولرب المال النصفه فالمضاربة  
 فاسدة فان عملا فللاخر اجر مثله والربح بين الاول وبين المال على شرطها  
 والوضعية على المال وتوكان دفعه المضارب الاول الى رب المال مضاربة

بالثلث

بالثلث فعمل فربح او وضع فانه يقسم على شرط المضاربة الاول والمضاربة  
 الاخرى باعلة والمال في يدي رب المال بمنزلة البضاعة الا ترى ان  
 المضارب لو استاجر رب المال ان يشتري ويبيع بعشرة دراهم في الشهر  
 فاشترى له وربح او وضع كان ما صنع من ذلك جائزا على المضاربة ولا  
 اجر له وتورفعه المضارب الى رجل مضاربة بالربح على ان يعمل هو ورب المال  
 فعلا فالمضاربة الثانية فاسدة والمضارب الاخر اجر مثله فالربح بين  
 الاول ورب المال على ما اشترط **باب الاختلاف بين المضارب وبين رب المال**  
 واذا دفع الرجل الى الرجل الغنم مضاربة فربح  
 فيها الف ثم اختلفا وقال المضارب شرطت لي نصف الربح وقال رب  
 المال شرطت لك ثلث الربح فالقول قول رب المال والبينة بينة  
 المضارب فان قال رب المال لم اشترط لك دجحا او قال شرطت لك  
 مائة درهم من الربح وقال المضارب شرطت لي نصف الربح فالقول  
 قول رب المال فان قال المضارب شرطت لي ثلث الربح وقال رب المال  
 بل شرطت لك ثلث الربح وزيادة عشرة دراهم فالقول قول المضارب  
 والبينة بينة رب المال وتوكان رب المال شرطت لك ثلث الربح  
 الا عشرة دراهم وقال المضارب شرطت لي ثلث الربح فان القول  
 قول رب المال والبينة بينة المضارب وتوكان فيه وصيغة فقال  
 رب المال شرطت لك نصف الربح وقال المضارب شرطت لي مائة دراهم  
 او قال دفعته الى مضاربة ولم يشترط لي دجحا في اجر مثالي فالقول قول  
 رب المال فان اقام رب المال البينة انه شرط له نصف الربح واقام  
 المضارب البينة انه لم يشترط له دجحا فالبينة بينة رب المال وتوكان  
 المضارب البينة انه شرط له ربح مائة درهم وقال رب المال دفعته  
 اليك بضاعة فالقول قول رب المال والبينة بينة المضارب واذا  
 ادعى المضارب انه شرط له نصف الربح او قال من الربح مائة وقال  
 رب المال دفعته اليك بضاعة فالقول قول رب المال والبينة بينة  
 المضارب واذا كانت المضاربة بالنصف فجاء المضارب بالقيمة  
 فقال رب المال دفعت اليك العين وقال المضارب دفعت الغنم  
 وربحت اتفاقا فالقول قول المضارب وقد كان ابو حنيفة يقول مرة  
 القول قول رب المال ثم رجع عنه فقال القول قول المضارب فان  
 اختلفا مع ذلك فيما شرط له من الربح فقال رب المال شرطت لك  
 الثلث وقال المضارب شرطت لي النصف فالقول قول المضارب

باب الاختلاف بين المضارب وبين رب المال



في راس المال وقال رب المال فيما شرط له من الربح قال اقاما البيعة  
فالبيعة بينة رب المال وياخذ الالفين فان كان المال ثلاثة الاف كانت  
البيعة بينة المضارب على ما ادعى من الربح في الالف الفاصلة عن الالفين  
واذا دفع الرجل الى الرجلين الف درهم مضاربة بالنصف فجاء بثلاثة  
الاف درهم فقال رب المال كان راس مالي الفان والربح الف وصلة  
احد المضاربين وقال الاخر كان راس مالي الف والربح الفان فاذ رب  
المال ياخذ الف درهم من راس مالي من يد المضاربين وياخذ خمسمائة  
درهم منه ايضا من يدا الذي صدقه ويقاسم الاخر خمسمائة مما في يده اثلاثا  
ثلثاها بحسبهم من راس مالي والذي كذبه ثلثها ويقسمون الالف الباقية  
ربحاً بينهم ارباعاً فيصير في يدي رب المال خمسمائة من الربح وفي يدي الذي  
صدق ما يتكافؤون وخمسون فيجمع ذلك فيأخذ منه رب المال اقام راس مالي  
الذي تصادق عليه وهو مائة وستة وستون درهما وثلثا درهم  
والباقي من الربح بينهم اثلاثا قال ابو الفضل وقد طعن عيسى في صحة  
الخمسماية الاولى بين رب المال وبين الذي كذبه اثلاثا وقال ليس  
المال منها الا نصفها لان المنكر زعم ان الالف بينهم ارباعاً وزعم شركة  
انها لرب المال ثلثة ارباعها حصته وحصته الذي اقره فينبغي ان يسلم  
للمنكر ربعها وقيل هذا غير واجب لانا لو فعلناه كما قد اعطينا المنكر جميع  
وعواه من ربح الالفين ولا يجوز ان يصدق على ما في يدي صاحبه كالمصدق  
صاحبه على ما في يده ووجه اخرو هو ان ما وصل الى رب المال من ثلث الالف  
لم تصل ربحاً كما ادعاه هذا المضارب لانه اخذ على انه من راس مالي فلهذا  
لم يلزمه دعوى المنكر ونحو هذا اجاب محمد فيما حكاه عنه ابن سماعه رحمه  
واذا دفع الرجل الى الرجل مالاً لا يربح فيه ربحاً فقال العامل اقرضتني هذا  
المال وقال الدافع دفعته اليك بضاعة او قال مضاربة بالثلث او قال  
مضاربة ولم اسم لك شيئا او قال سميت لك مائة درهم من الربح فالقول  
قول رب المال فان كان اقرباً لبضاعة فلا شيء للعامل وان كان اقرباً لربح  
الثلث اعطاه ذلك وان كان اقرباً بمضاربة فاسده اعطاه اجر مثله  
ياخذ المضارب قضاء مما ادعاه من المال الذي اخذ منه رب المال فان  
هلك المال في يدي المضارب بعد هذا القول فهو ضامن للاصل والربح  
لانه ادعى انه له فقصه ولو قال المضارب شرطت لي نصف الربح وقال  
رب المال شرطت لك الثلث ثم هلك المال في يدي المضارب فهو ضامن  
لسدس الربح لانه ادعاه لنفسه ولو كان وضعه في المال ثم قال العامل

دفعته الى مضاربة وقال رب المال دفعته اليك قرضاً فالقول قول رب  
المال والبيعة بينة ولو لم يكن عمل بالمال وقد ضاع فالقول قول المضارب  
والبيعة بينة رب المال ولو قال المضارب دفعته الى مضاربة وقال رب  
المال اخذته مني غصباً وقد ضاع قبل ان يعلم به فلا ضمان على المضارب  
فان كان ضاع بعد ما عمل به فهو ضامن للمال وان اقام البيعة فالبيعة  
بينة المضارب في الوجهين جميعاً ولو قال المضارب اخذته منك  
مضاربة فضاع من قبل ان اعلم به او بعده وقال رب المال اخذته  
من غصباً فالمضارب ضامن للمال ولو قال اخذته منك مضاربة فضاع  
قبل ان اعلم به وقال رب المال اقرضتك فلا ضمان على المضارب فيه الا  
ان يعمل به واذا دفع الرجل الى رجلين الف درهم مضاربة بالنصف  
فجاء ابا الفين فقال احدهما الف راس مالك والالف ربح وصدق رب المال  
وقال الاخر الف راس المال وخمسمائة ربح وخمسمائة لفلان دينا علينا في  
المضاربة وادعاهما المقر له فان رب المال ياخذ راس مالي وياخذ المقر له  
بالدين من المضارب الذي اقر له ما يتي وخمسين ويقاسم المضارب  
المنكر رب المال ما يتي وخمسين درهماً مما في يديه له ثلثها ولرب المال ثلثها  
وربقي في يدي المضارب خمسمائة درهم قد اقر جميعاً انها ربح فيقسموها  
بينهم لرب المال نصفها ولكل واحد من المضاربين ربعها ولا يرجع الغريم  
على المضارب الذي اقر له بشيء غيرهما اخذ وكذلك لو كان احدهما ادعى  
لنفسه ان خمسمائة من هذا المال له خاصة من مالي ولو جاء المضاربان  
بالفي درهم خمسمائة منها بيض والالف وخمسمائة سود فقال احدهما المختار  
البيض وديعة لفلان عندنا والخمسمائة السود ربح وقال المضارب  
الاخر الالف كلها ربح فان رب المال ياخذ راس مالي الف درهم من  
الشهود وياخذ المقر له ما يتي وخمسين من البيض وهي التي في يد المقر  
بالوديعة ويقسم المضارب الاخر ورب المال ما يتي وخمسين من  
البيض اثلاثاً سهمان لرب المال وسهم للمضارب ويقسمون الخمسمائة  
السود ارباعاً وكذلك لو كان جميع المال في يد المنكر للوديعة ولو كان  
المال غلة في يدي المقر كان مصداقاً فان كان المضاربان حين جاء  
بالفين كانت الخمسمائة البيض كلها في يدي المقر بالوديعة فقال هذه  
وديعة لفلان عندى وقال الاخر ورب المال المال كلها ربح اخذها  
الوديعة كلها والخمسمائة السود بينهم ارباعاً وقد كانت البيض في يدي  
المنكر للوديعة اخذ رب المال راس مالي الف درهم وما بقي من المال



قسم على اربعة سهم لرب المال سهمان ولكل واحد من المضاربين سهم  
فما وقع في سهم المقر بالوديعة من البيض سلمه الى صاحب الوديعة واذا دفع  
الرجل الى الرجلين الف درهم مضاربة بالنصف وامرهما ان يعملوا في ذلك  
برأيهما فجاء ابا القحدرم في ايديهما جميعا فقال احدهما الف عنهما راس المال  
وخمسمائة ربح وخمسمائة ووديعة فلان خلطناها بهذا المال بامر فهو  
شريكنا في هذا المال بخمسمائة درهم وصدقه فلان بذلك وقال المضارب  
الاخر ورب المال الالف كلها ربح فان رب المال ياخذ راس ماله الف درهم  
وياخذ المقر له بالشركة ما يتوهمه وخمسين درهما اثلاثا ويقسم رب المال  
بالمضاربة والخمسمائة الباقية ارباعا فيكون للمضارب المقر بالشركة مائة  
وخمسة وعشرون من اثلاثا ويقسم رب المال بالمضاربة والخمسمائة الباقية  
ارباعا الى فيجمعها الى ما اخذهما المقر له ويقسم ذلك كلها بينهما على خمسة اسهم  
سهم للمضارب واربعة للمقر له بالشركة ولو كان المال كله في يد المقر بالشركة يوم  
اقر بها اخذ المقر له بالشركة جميع الخمسمائة من المال واخذ رب المال راس ماله  
والخمسمائة الباقية بين رب المال وبين المضاربين ارباعا ولو كان المال كله في  
يد المنكر بالشركة اخذ راس ماله الف درهم واقتسم هو والمضاربان  
الالف الباقية ارباعا فاما اخذه المقر بالشركة اقسمة بينه وبين المقر له  
له خمسة والمقر له بالشركة اربعة اخماسه قال عيسى هذا خطأ وسواء كان  
المال في يديهما وفي يد المنكر منهما على ما قال في مسئلة البيض والسود قبل هذا  
لان المنكر مقار نصف المال في يد صاحبه وقد قيل هذه مخالفة لذلك المسئلة  
لان المنكر وان اقر ان نصف المال في هذه في يد صاحبه فصاحبه ينكر ويقول  
يد المقر له على ماله لانه شريك معنا فلما لم يكن للمقر فيه انه لم يجز اقراره فيه قبل  
ان يحق للمضاربة شيئا في الحل في مسئلة الشركة فاذا كان كذلك لم ينفرد  
احد المضاربين بشيء منه ولم ينهيا ببقية اقراره الا بعد القسمة واما في الوديعة  
فاما اقر بشيء بعينه متميز عن حق المضاربة فيرقت الى المقاسمة ولو جاء والمضارب  
بالقحدرم فقال احدهما كان راس المال الف درهم فشا ركنا فلانا في المال فجاء  
بخمسمائة فخلطناها بالالف ثم علمنا فربحنا خمسمائة درهم وقال الاخر الف كلها  
ربح فان رب المال ياخذ راس ماله الف درهم ويدفع المقر بالشركة الى المقر  
ما يتوهمه وخمسين درهما ما في يديه ويبقى في يديه مائتان وخمسون وقد اقرنا  
ربح بين صاحب الشركة وبين المضاربين ورب المال على ثلاثة اسهم فيأخذ  
المقر له ما منه حصته من الربح ثلاثة وثمانون وثلث ويبقى في يد هذا المضارب  
مائة وستة وستون وثلثا درهم فيجمع الى مثلها من يد المنكر فيكون ذلك

المجموع بينهما وبين رب المال ارباعا وسقى في يد المنكر ثلاثة وثلثا  
وثلثين وثلث من الربح فيكون بينه وبين رب المال اثلاثا له ثلثها  
ولرب المال ثلثاها ويجمع ما اصاب المقر بالشركة وهو ثلاثة وثمانون  
وثلث الى ما اخذه صاحب الشركة فيقسمون ذلك على سبعة اسهم للمقر  
سهم والمقر له ثمانية اسهم لان المقر اقر ان المقر له خمسمائة وثلثا الخمسمائة  
الربح بينه وبين صاحبه وبين رب المال ارباعا فجعلنا كل خمسمائة ستة  
اسهم **باب المضارب يدفع المال مضاربة** واذا دفع الرجل  
الى الرجل الف درهم مضاربة بالنصف ولم يقل له اعمل فيه برأيك فليس للمضارب  
ان يدفعه الى غيره مضاربة فان دفعه فاشترى به وباع فرب المال بالخيار وان  
شاء ضمن المضارب الاول راس ماله فان ضمنه سلمت المضاربة فيما بين المضاربين  
الاول والاخر على شرطهما وان شاء ضمن المضارب الاخر راس ماله فان ضمنه  
رجع على المضارب الاول بما ضمن ذلك وكانت المضاربة بينهما على شرطهما  
فان اختار رب المال ان ياخذ من الربح الذي ربحه الاخر ما شرط لنفسه  
على الاول ولا يضمن واحد منهما شيئا من المال لم يكن ذلك والمضارب الاول  
في جميع ذلك بمنزلة الغاصب غصب مال رجل فدفعه الى رجل مضاربة  
فعمل به ولو كان المضارب الثاني لم يعمل بالمال حتى ضاع في يده فلا ضمان  
على واحد من المضاربين اليهما ثم يخالف حتى يعمل به الاخر وكذلك لو غصب  
المال من الاخر ولو استهلك المضارب الاخر المال كان الضمان عليه خاصة  
دون الاول فلو ابضعه المضارب الثاني مع رجل يشترى به ويبيع ففعل  
فالربح بين المضاربين على ما اشترطا والوصيعة على المضارب الاول ولو ارجح  
لرب المال وله ان يضمن للمضارب الاول وان شاء راس ماله وان شاء  
ضمن الثاني فان ضمنه رجع به على الاول وان شاء ضمن المستبضع  
فان ضمنه رجع به على المضارب الثاني ورجع به للمضارب الثاني على المضارب  
الاول واذا دفع الرجل الى الرجل ما لا مضاربة بالنصف ولم يقل له اعمل فيه  
برأيك فدفعه المضارب الى رجل اخر مضاربة بالسدس فعمل فيه الثالث فربح او  
وضع فالمضارب يرى من الضمان لان الثاني خالف امره ورب المال  
بالخيار ان شاء ضمن المضارب الثاني راس ماله وان شاء ضمن الثالث  
فان ضمن الثاني لم يرجع على احد بشيء وان ضمن الثالث رجع على الثاني  
بما ضمن والمضارب بينهما على الشرط ولو كان المضارب الاول حين دفع  
الى الثاني بالثلث قال له اعمل فيه برأيك فدفعه الثاني الى الثالث مضاربة



بالسدس فرج او وضع فرب المال ان يضمن اى الثلاثة شاء فان ضمن الثاني  
رجع به على الثاني ورجع به الثاني على الاول وان ضمن الثاني رجع على الاول  
وان ضمن الاول لم يرجع على احد بما ضمن ووضعته عليه واما الربح فلا يفرق  
سدسه وللثاني سدسه وللأول ثلثاه ولو كان المضارب الاول دفع  
المال الى رجل مضاربة على ان للمضارب الثاني من الربح مائة درهم فعمل به  
فرج او وضع او توى المال بعدما عمل به فلا ضمان كرب المال على احد والوضعة  
عليه والتوا عليه وللعامل اجر مثل عمله على المضارب الاول ويرجع بالمضارب  
الاول على رب المال وان كان فيه ربح فالربح بين رب المال وبين المضارب  
الاول على الشرط بعدما يستوفى العامل اجره واذا دفع الرجل الى الرجل الا  
مضاربة على ان له من الربح مائة درهم ولم يقل عمل فيه براك فدفعه المضارب  
الى اخر مضاربة بالنصف فعمل به فلا ضمان على المضاربين في الوضعة والتوا  
والربح كله لرب المال وعليه اجر مثل المضارب الاول فيما عمل للمضارب الاخر  
وعلى المضارب الاول للمضارب الاخر اجر مثل نصف الربح الذي ربح في ماله  
خاصة الا ترى ان رجلا لو استاجر رجلا يعمل له بماله فيشتري به ويبيع  
ويبضعه ويستاجر عليه ان اجر ذلك فاستاجر عليه الاجر من يعمل به او  
ابضعه مع رجل عمله فرج او وضع فالربح لرب المال والوضعة عليه  
وللاجير اجره على رب المال فيما عمل المستبضع او الاجير الاخر وتوان الاجر الاول  
دفعه الى رجل مضاربة بالنصف فعمل به فرج كان الربح كله لرب المال والاخر  
اجر على رب المال والمضارب نصف الربح في ماله ولا ضمان على الاجير  
وللمضارب في المال لان المضارب لم يصير شريكا في المال بمضاربه وقاد دفع  
الرجل الى الرجل الا مضاربة بالنصف فقال له عمل فيه براك فدفعه المضارب  
الى رجل مضاربة بالثلث فعمل به فرج فلمضارب الاخر ثلث الربح وللأول  
سدسه طيب له وارب المال نصفه وان دفعه الثاني الى ثالث مضارب  
وقد كان الاول قال للثاني عمل فيه براك فهو جازر والمضارب الثاني فيه بمنزلة  
الاول لانه قال له عمل فيه براك وله ان يشارك به وان يخلط بماله وان يملكه  
الاول للثاني لم يكن للثاني ان يدفعه مضاربة وله ان يبضعه ويستاجر  
فيه ولا يخلط بماله ولا يشارك به واذا دفع الرجل الى الرجل الا مضاربة  
على ان للعامل من الربح مائة درهم وقال له عمل فيه براك فدفعه المضارب  
الى اخر مضاربة بالنصف فرج فيه او وضع فالربح كله لرب المال والوضعة  
عليه وعليه اجر مثل المضارب الاول فيما عمل للمضارب الاخر مثل نصف الربح  
في مال المضارب الاول ولو كان الاول اخذ المال مضاربة بالنصف وقال له

اعمل فيه براك فدفعه مضاربة الى اخر على ان له من الربح مائة درهم فعمل به  
الثاني للثاني اجر مثله على المضارب ويرجع به المضارب في مال المضاربة  
والربح بينه وبين رب المال على الشرط واذا دفع الرجل الى الرجل الف درهم  
مضاربة على ان ما رزق الله من ذلك فهو بينهما نصفان او قال هذا المال  
خذه مضاربة على النصف او ما كان في هذا المال من فضل فهو بينهما نصفان  
وقال له عمل فيه براك فدفعه المضارب الى اخر مضاربة بالثلث فعمل به  
فرج فنصف الربح للمضارب الثاني ونصفه لرب المال ولا شيء للمضارب  
الاول ولو كان المضارب الاول شرط للثاني ثلثي الربح كان للمضارب  
الثاني نصف الربح ويرجع على المضارب الاول في ماله خاصة سدس الربح  
ايضا ولا ضمان على المضارب الاول في المال من اجل شرطه للثاني فضل الربح  
الذي لرب المال لانه لم يأخذه من الربح الذي في المال انما يأخذه من مال  
المضارب الاول واذا دفع الرجل الى الرجل الف درهم مضاربة وشرط رب  
المال على المضارب ان ما ربح في هذا المال من شيء فهو بينهما نصفان او على  
ان ما رزق الله فيه او قال على ان ما كان له فيه من ربح او فضلا او قال على ان  
ما كسبت فيه من كسب او على ان ما رزقت فيه من شيء او على ان ما صار لك  
فيه من ربح فهو بينهما نصفين وقال له عمل فيه براك فدفعه المضارب الى اخر  
مضاربة بالنصف فعمل به فرج فلمضارب الاخر نصف الربح والنصف  
الباقى بين الاول ورب المال نصفين واذا دفع الرجل الى الرجل الا مضاربة  
على ان ما رزق الله من ذلك من شيء فهو بينهما نصفان وقال له عمل فيه براك  
فدفعه الى اخر مضاربة بالنصف وقاله مثله ذلك فدفعه الثاني مضاربة الى  
رجل بالثلث فعمل به فرج للثاني سدس الربح وللثالث ثلثه ولرب المال نصفه  
ولا شيء للاول ولو كان الاول دفعه الى رجل مضاربة وشرط عليه ان ما رزق الله  
فذلك من شيء فهو بينهما نصفين وبمسئلة على جالها فان المضارب الاخر يأخذ  
الثلث كله ويقاسم الثاني الاول الثلثين نصفين ثم يقاسم الاول رب المال  
ذلك الثلث نصفين **باب قسمة رب المال والمضارب** واذا دفع  
الرجل الى الرجل الف درهم مضاربة بالنصف فرج القافا قسما الربح وال  
المضاربة في يدي المضارب على حاله فاخذ رب المال خمسمائة درهم من الربح  
واخذ المضارب مثلها لنفسه ثم هلك الالف الباقية في يدي المضارب  
فعمل بها فوضعت او تويت بعدما عمل بها فان قسمتها التي اقتسمها باطل  
والخمسائة التي اخذها رب المال بحسب من راس المال ويعزله المضارب  
الخمسائة التي اخذها لنفسه فيكون له من راس ماله وما هلك فهو من الربح



وكذلك لو هلك ايضا ما اخذه كل واحد منهما لنفسه وانما ضمن المضارب ذلك  
 الخمسة لا نأخذها من المال على انها له فصار لها ضامنا وخرجت من المضاربة  
 ولو كان الربح الفين فاخذ كل واحد منهما الف من الربح ثم ضاع المال كله ولم  
 يقبض رب المال رأس ماله من المضارب فان الالف التي قبض رب المال من  
 الربح هو رأس ماله ويقسم له المضارب نصف الالف التي اخذها لنفسه  
 رجحا ولو لم يقبض المال حتى اشترى المضارب بالالف التي بقيت في يديه بعد  
 قسمة الربح فربح ما لا كثيرا كانت الالف التي قبضها رب المال او لا من رأس ماله  
 وبأخذ من هذا المال الف درهم مثلا اخذ المضارب من الربح الاول  
 ثم يكون الباقي رجبا بينهما نصفين ولا يجوز قسمة الربح حتى يستوفي رب المال  
 رأس ماله او يستوفيه له وكيل فاذا استوفاه ثم اقتسموا الربح جازت  
 القسمة واخذ كل واحد منهما نصفه ثم ان رب المال دفع الى المضارب الالف  
 درهم رأس المال فقال اخذها فاعمل بها على المضاربة التي كانت هذه مضاربة  
 مستقبله جازية ان ربح فيها او وضع لم تنتقص القسمة الاولى ولو دفع اليه  
 الف درهم مضاربة بالنصف فربح فيها الف درهم ثم اقتسموا فذبح المضارب  
 الى رب المال رأس ماله الف درهم مضاربة بالنصف فربح فيها الف درهم  
 ثم اقتسموا فذبح المضارب الى رب المال رأس ماله الف درهم واخذ المضارب  
 من الالفين حصته من الربح الف درهم وبقيت حصته رب المال الف درهم  
 حتى ضاعت فانها تضاعف من جميعها ويرد المضارب نصف ما اخذ من  
 الربح فان كانت الالف التي اخذها المضارب لنفسه هي التي هلكت  
 وبقيت بالالف الاخرى فانها تحسب على المضارب من حصته وسلم الالف  
 الباقية لرب المال فان كان المضارب قاسم رب المال الربح واخذ نصف  
 ولم يقبض رب المال حصته حتى ضاع ما قبضه المضارب لنفسه وبقي  
 فان الذي لم يقبضه رب المال هلك من ماله جميعا ويقسم المضارب لرب  
 المال نصف الربح الذي كان قبضه لنفسه لانه كان مستوفيا له بالقبض  
 ولو دفع اليه الف درهم مضاربة بالنصف فربح الف فاقسما الربح واخذ  
 كل واحد منهما نصفه ثم اختلفا في رأس المال فقال المضارب رب  
 اليك وانما قاسمتني بعد الدفع وقال رب المال لم تدفع الى رأس المال  
 قول رب المال ولا يكون قسمة للربح اقرا ويقبض رأس المال ياخذ الخمسة  
 التي اخذها المضارب فتكون له من رأس ماله فان اقام البيئته فالبيئته  
 بيئته المضارب وان لم يقيم البيئته وهلكت الخمسة التي اخذها المضارب  
 لنفسه فالمضارب ضامن لها من ماله ولو دفع اليه الف درهم مضاربة

بالنصف

بالنصف فذكر المضارب انه قد ربح فيها الف وجاء بالفين ثم انه جحد  
 لم اربح فيها الا خمسة درهم فهلك الالفان في يده وقامت البيئته على  
 افراد بهما من الربح فانه يقسم الخمسة التي انكرها من الربح فاخذها  
 رب المال من رأس ماله ولا يقسم شيئا غيرها ولو كان انكر ان يكون ربح في  
 المال شيئا والمسئلة بحالها ضمن الالف الربح كلها فاخذها رب المال  
 من رأس ماله وتكون فع اليه الفامضاربة بالنصف فربح فيها الف فقال  
 لرب المال قد دفعت اليك رأس المال الف درهم وبقيت هذه الالف للربح  
 وقال رب المال لم اقبض منك شيئا قال قول قول رب المال مع يمينه انه  
 لم يقبضه منه وبأخذ الالف الباقية من رأس ماله واستخلف المضارب  
 بالله ما استهلكها ولا ضيعها وتوان المضارب حين اراد رب المال اخذ  
 على الالف انه قد دفعها الى رب المال قال لم ادفعها اليه ولكن ضاعت  
 مني وحلف على ذلك فانه يعزم خمسة نصف الالف التي ذكر انه دفعها الى  
 رب المال لانه ينافي قوله في تلك الالف فصار غارما لها وتوان المضارب  
 حين قال دفعت اليك رأس مالك وبقيت هذه الالف للربح في يدي وكنه  
 رب المال اقام البيئته على ما ادعياء من ذلك فالبيئته بيئته المضارب  
 وترا قام المضارب البيئته ان رب المال اقرا به قبض رأس ماله الف  
 درهم واقام رب المال البيئته ان المضارب اقرا به لم يقبض رب المال  
 شيئا من رأس ماله فان لم يعلم اي الاقرارين اول فالبيئته بيئته المضارب  
 وان علم ايها اول فالبيئته بيئته الذي يدعي الاقرار الاخر واذا دفع  
 الرجل الى الرجل مالا مضاربة بالنصف فاشترى به عرضا فلم يبعه حتى  
 زاده رب المال في الربح السدس فجعل المضارب الثلثين ولرب المال  
 الثلث او كان المضارب حط من رب المال من الربح السدس فصار  
 للمضارب الثلث ولرب المال الثلثين ثم ربح المضارب بعد ذلك  
 رجحا فان هذا جازية على ما فعلاه ويقسمان الربح على ذلك قبل الزيادة  
 والخط او بعدها ولا ينظر في ذلك الى الشرط الاول لان الخط والزيادة  
 قد نقضا وهو قول ابى يوسف ومحمد ولو كان رجحا فاقسما نصفين  
 واخذ رب المال رأس ماله قبل الخط والزيادة ثم وقع الخط والزيادة  
 بعد ذلك فقال لرب المال قد كسب عسى فزاده ربح السدس وقال لرب  
 المال عسى فنقصه المضارب السدس فان هذا جازية لانه يرجع كل  
 واحد منهما على صاحبه بما جعل له من ذلك في القياس واما في قولنا يجوز  
 الخط ولا يجوز الزيادة لان العمل قد انقضا عقوبة المضارب

باعتق المضارب وطوبى له



واذا دفع الرجل الى الرجل الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها عبدا  
واعتقه المضارب فعتقه باطل وان اعتقه رب المال كان حرا ولا ضمان  
عليه وبطلت المضاربة وتكون اشترى بخمسائة من المضاربة عبدا  
فاعتقه المضارب فعتقه باطل فان اعتقه رب المال جازعتقه وكان  
مستوفيا لراس ماله بعتقه ويقسمان الخمسائة الباقية رجلا بينهما ويكون  
اشترى بالالف عبدا يساوي الفين واعتقه المضارب جازعتقه في  
ربعة فان كان موسرا ضمنه رب المال ان شاء ثلاثة ارباع قيمته وان  
شاء استسعى العبد فيها وان شاء اعتقه في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
ومحمد بن قيس ثلاثة ارباع قيمته وان كان معسرا استسعى العبد فيها  
وليس له غير ذلك ولو كان المضارب اشترى بخمسائة درهم من المضارب  
وهو يساوي الفين فاعتقه وهو موسر جازعتقه في ربعة وياخذ رب  
المال الخمسائة الباقية من راس ماله ويضمن المضارب تمام راس ماله  
خمسائة درهم ونصف الربح وهو سبعة وخمسون ويرجع المضارب  
في قول ابي حنيفة على العبد بجميع ما ضمن وهو الف وما يتان وخمسون  
ويرجع المضارب ايضا على العبد بما تان وخمسين وليستسعيه فيها  
وكذلك تمام ما كان وجب له من الربح لانه لما كان عتق منه يوم اعتق ربه  
وقال ابو يوسف ومحمد يعتق العبد ويستوفي رب المال الخمسائة الباقية  
من راس ماله ويضمن المضارب الفين وما يتان وخمسين ولا سعاية على  
العبد ولو اشترى المضارب بالف المضاربة عبدين يساوي كل واحد  
منهما الف فاعتقهما المضارب فعتقه باطل وان زادت قيمتهما بعد ذلك  
كان العتق ايضا باطلا ولو اعتقهما رب المال معا عتقا وضمن رب المال  
خمسائة درهم حصص المضارب من الربح موسرا كان او معسرا ولا سعاية  
على العبد لانه اعتقهما ولا شيء للمضارب فيهما وهذا قياس قول ابي حنيفة  
وابن يوسف ومحمد وان اعتق اخدهما قبل صاحبه عتق الاول كله ورأسه  
له ويعتق من الثاني نصفه والمضارب بالخيار في النصف الباقي ان شاء  
ضمنه رب المال ان كان موسرا وان شاء اعتق وان شاء استسعى  
فان ضمن رب المال رجع به رب المال على العبد ولو كان المضارب اشترى  
بها عبدين يساوي احدهما الفين والاخر الف درهم فاعتقهما المضارب  
معا او متفرقين وهو موسر فعتقه في الذي قيمته الف درهم باطلا واما  
الذي قيمته الفين فانه يعتق منه ربعة ويباع الذي قيمته الف درهم فيسرق  
رب المال ذلك من راس ماله ويضمن المضارب حصصه رب المال من الربح

في العبد

في العبد الاخر وذلك الف درهم ويرجع المضارب بها على العبد في قول ابي  
حنيفة ومحمد والله وليستسعيه في خمسائة ايضا تمام نصيبه ولو لم يستسعى  
المضارب واعتقهما رب المال في كلمة واحدة فالعبد الذي قيمته الف  
درهم حر من مال رب المال ولا سعاية عليه واما العبد الذي قيمته الفين  
ثلاثة ارباعه من مال رب المال واما الربح الباقي فان كان رب المال  
موسرا فالمضارب في قول ابي حنيفة بالخيار ان شاء ضمن ذلك الربح رب  
المال ورجع به رب المال على العبد وان شاء استسعى العبد وان شاء  
اعتقه وان كان رب المال معسرا استسعى المضارب العبد في ذلك  
الربح وان شاء اعتقه ويضمن ايضا رب المال تمام حصصه من الربح وذلك  
خمسائة موسرا كان رب المال او معسرا لانه اعتقه يوم اعتقه ولا حق  
للمضارب في العبد من الاربع العبد الذي قيمته الفان وكل زيادة نصيب  
المضارب بعد عتق رب المال فالضمان فيها على رب المال دون العبد موسرا  
كان او معسرا ولا يرجع بها رب المال على العبد فانه كان رب المال اعتق  
الذي قيمته الفان ولا عتق منه ثلاثة ارباعه وعتق من الاخر نصفه  
والمضارب في قول ابي حنيفة بالخيار ان شاء ضمن رب المال ان كان موسرا  
ربيع قيمة الاول ونصف قيمة الاخر ويرجع به رب المال على العبد وان  
شاء اعتق وان شاء استسعى واذا دفع الرجل الى الرجل الف درهم  
مضاربة واشترى بها عبدين يساوي كل واحد منهما الف فاعتقهما  
المضارب معا واحدهما قبل صاحبه ثم فقار رب المال عين احدهما او  
قطع يده فقد صار مستوفيا نصف راس ماله والعتق الذي كان من  
المضارب قبل ذلك فيها باطل فان اعتقهما المضارب بعد ذلك لم يجز  
عتقه في المحنى عليه لانه لا فضل فيه عما بقي من راس المال واما العبد  
الاخر فيعتق منه ربعة ويباع المحنى عليه فيدفع الى رب المال تمام راس ماله  
ويضمن المضارب ان كان موسرا رب المال نصف قيمة العبد الذي جاز  
عتقه فيه ويرجع به على العبد ويرجع عليه ايضا بما تان وخمسين وهذا  
قياس قول ابي حنيفة واذا دفع الرجل الى الرجل الف درهم مضاربة  
فاشترى بها جارية تساوي الف فادعاها المضارب فدعوتها باطلة  
وهي من عقد الجارية فتكون في المضاربة وله ان يبيع الجارية ولو لم  
فان لم يبع واحد منهما حتى زادت الجارية فصارت تساوي الفين فان  
الخادم ام ولد للمضارب ويضمن من قيمتها الف وخمسائة لرب المال  
واما الولد فريقي على حاله ما لم يولد ما عليه من قيمة الام او ياخذ رب المال



شيا من العقر لانه لا فضل فيه والمضارب ان يبيعه فان لم يبيعه حتى صار  
يساوي الفين فانه يصير ابن المضارب ويعتق منه ربعه ولا ضمان عليه  
فيه لانه عتق بدعوته التي كانت قبل زيادته فاذا استوفى رب المال من  
المضارب الف درهم صار ما بقي من الابن وما بقي على المضارب من قيمة الام  
وعقرها ومجالكه فان كان العقر مائة درهم ضمن رب المال للمضارب الباقي  
كلها والمائة درهم فاذا اخذها المضارب كان له مثل ذلك من الولد يعين  
من الولد الف درهم ومائة ويبقى تسعمائة درهم فهو بين المضارب ورب  
المال نصفين فيضمن حصة المضارب ويسعى الولد لرب المال في حصته  
اربعمائة وخمسين وكرب المال من ولاء الولد عشريه وربع عشره والباقي  
للمضارب في قول ابن حنيفة رحمه الله قال عيسى هذا خطأ لان ما بقي  
كله يرجع بينهما نصفين فلا تكون حصة المضارب من الرجب الولد خاصة  
ولكن المضارب يضمن ما بقي من نصف قيمة الارض ونصف العقر ويسعى  
الولد في نصف قيمته واستشهد بمسئلة اخرا لابي وقال تلك صحيحة  
وهي تنقض هذه ولو كان المضارب معسرا لا يقدر على الاداء فاراد رب  
المال ان يستسعى الجارية في راس ماله وحصته من الرجب لم يكن له ذلك  
لانها ام ولد ولا سعاية على ام الولد وان اراد ان يستسعى الولد كان له ذلك  
فيستسعيه في القدرهم راس ماله وخمسمائة درهم حصته من الرجب في  
الولد وله ثلاثة ارباع ولاء الولد ويرجع على المضارب بنصف قيمة الام  
ونصف العقر فان اذ ذلك الى رب المال فاراد الولد ان يرجع بشي ما  
سعى فيه على واحد منهما لم يكن له ذلك وهذا قياس قول ابن حنيفة ولو كان  
المضارب حين اشترى الجارية بالالف تساوى القا فو لدت ولدا يساوي  
القال يدعه وادعاه رب المال فهو ابنة والام ام ولده ولا يعزم المضارب  
شيا من عقر ولا قيمة وكذلك لو كان الولد يساوي الفين لان النسيب ثبت  
وهو في البطن ولو كانت الام تساوي الفين عزم ربع قيمتها وضمن عقرها  
للمضارب ولا ضمان عليه في الولد وانما ضمن ثمن عقرها لانه وليها ولدت له  
ارباعها ولا عقر عليه في حصته وعليه ربع العقر في حصة المضارب وكذلك  
الرجح بينهما نصفين فيسقط لذلك نصفه ولو كان المضارب هو الذي  
الجارية وقيمتها الفان فجاءت بولد فادعاه المضارب بعد ما ولدت وثبت  
الف فان الولد ولد للمضارب ولا ضمان عليه فيه وهو عبد ويعزم للمضارب  
ثلاثة ارباع قيمة الجارية لرب المال ويعزم له ثلاثة اثمان العقر لانه وطئها  
وله ربعها ولا عقر عليه في الربع وضمنه ثلاثة ارباع العقر ويضمنها نصفين

فيكون لرب المال ثلاثة اثمان العقر فاذا قبض رب المال ذلك عتق بنصف  
الولد وسعى في نصف قيمته لرب المال ولو كانت الجارية تساوي القا فو لدت  
ولدا يساوي القا فادعاه المضارب فغرمه رب المال العقر وهو مائة  
درهم فاخذه صارت الجارية ام ولد للمضارب ويعتق الولد وثبت  
لنسيبه ولا يضمن المضارب من قيمة الولد شيا وذلك ان رب المال صار  
مستوفيا للمائة درهم من راس المال وبقي له من راس المال سبعمائة درهم  
في الام ورجح مائة درهم وكذلك في الولد ويضمن المضارب من قيمة الام سبعمائة  
وخمسين درهما فاذا قبضها رب المال عتق بنصف الولد من المضارب وسعى  
في نصف قيمته لرب المال ولاء الولد بينهما نصفان فان كان للمضارب معسر  
وقد ادعى العقر لرب المال ان يستسعى الولد في سبعمائة وخمسين درهما  
ويكون له ذلك القدر في ولاية ويكون نصف قيمة الام دينا على المضارب وهذا  
كله قول ابن حنيفة رحمه الله عليه **باب جناية العبد من المضاربة الجارية عليه**  
واذا دفع الرجل الى الرجل الف درهم مضاربة فاشترى بها وباع فرجح ثم اشترى  
بعضها عبدا يساوي القا فقتله رجل عمدا فلا قصاص فيه ولو كان المضارب  
اشترى عبدا يساوي القا لا يقتل فيه فقتله رجل عمدا فلا قصاص واجب  
لرب المال وقد خرج العبد من المضاربة فان صاحكه القا تل على الف درهم  
فانه لرب المال راس ماله وان صاحكه على الفين استوفى راس ماله القدرهم  
والباقي رجع بينهما ولو كان للمضارب اشترى العبد بالالف المضاربة وهو  
يساوي الفين فقتله رجل عمدا فلا قصاص فيه فان اجتمع على طلبه رب المال  
والمضارب ولكن المضارب ياخذ قيمة العبد من القا تل من ماله في ثلاث  
سنين فيكون على المضاربة يشترى بها ويبيع ولو كانت قيمته القدرهم  
او اقل فقتل العبد رجل عمدا فادعاه اولياءه على العبد وجحده العبد  
واقاموا عليه البينة بذلك والمضارب حاضر ورب المال غايب لم يغفر  
على العبد بالقصاص حتى يحضر رب المال فاذا حضر قضى على العبد بالقصاص  
فان حضر رب المال والمضارب غايب فان القاضى لا يقضى على العبد ايضا بذلك  
حتى يحضر المضارب لان العبد في يدي المضارب ولو ان العبد قربا لقتل عمدا  
فرضي عليه بذلك ان حضر او لم يحضر في قول ابن حنيفة ومحمد وكذلك البينة  
في قول ابن يوسف الاخر وكواقر العبد بذلك وهما حاضران فكذبا فيه وللقول  
وليان نفعنا احدهما عنه فان حق الولي الاخر باطل وكذلك لو كان المضارب  
صدقه فان كان في العبد فضل وقد صدقه المضارب نظر الى حصته من القتل  
فغيره اذ دفع نصف حصته الى الذي لم يعف واوفده فاذا اخذ احداهما



المضاربة واخذ رب المال من العبد قدر رأس ماله وحصته من الربح  
واخذ المضارب نصف حصته الذي بقوله ولو كان المضارب انكر ما اقرب  
العبد واقرب رب المال وقيمتها الف وقل قيل لرب المال ادفع نصفه او اذ  
بنصف المديته فان دفعه كان النصف الباقي على المضاربة ورأس المال فيه  
خمسماية ان كان العبد يساوي الف وان كان يساوي اقل من الف كان  
رأس المال في النصف الباقي الف درهم الا قدر قيمة ما استهلك رب المال  
من العبد بالدفع ولو كانت قيمة الف درهم صدق رب المال على حصته من  
ذلك فيقال له ادفع نصف حصتك او افده وسلم لرب المال نصف حصته  
من العبد ويكون للمضارب حصته من العبد ولو اشترى المضارب بالالف  
المضاربة عبد قيمته الف درهم فجاءت بخراب لم يكن للمضارب ان يوجه  
بالجناية وان فداه كان متطوعا في الفداء وكان العبد على المضاربة ولو كان ذلك  
المال حاضرا قيل له ادفعه او افده فان اختار الفداء اخذه ولم يكن للمضارب  
عليه سبيل فان اراد دفعه فقال المضارب انا اؤديه ويكون على المضاربة  
لا في اريد ان ابيعه ربح فيه كان له ذلك ولو كان المضارب غائبا لم يكن لرب  
المال ان يدفعه لانه في يد المضارب انما له ان يقديه ولو كان المضارب اشترى  
بعض المضاربة عبد فجاءت بخراب في يد المضارب من المضاربة مثل الف  
او اكثر لم يكن له ان يقديه بالمال الذي في يديه لان هذا ليس من التجارة ولو كان  
اشترى بالالف المضاربة عبد يساوي الفين فجاءت بخراب فخطب ببقية  
او اقل منها لم يكن لواحد منهما ان يدفعه حتى يحضر اجمعيا واما فداه فهو  
متطوع في الفداء فاذا حصل قيل لهما ادفعوا او افديا فان فديا فالفداء عليه  
ارباعا وقد خرج العبد من المضاربة وليس للمضارب بيع نصيبه بالمال  
منه فان اختار رب المال الفداء واختار المضارب الدفع دفع المضارب  
ربعة وفدا رب المال حصته ثلثة ارباع الفداء قد خرج من المضاربة  
ولو اختار رب المال الدفع فدفع ثلثة ارباعه وفدا المضارب الربيع  
ذلك الربيع له وقد رقت القصة وبطلت المضاربة **باب ما لا يجوز**  
**للمضارب ان يفعله** **سأله** **سأله** واذا اشترى بالالف المضاربة عبدا او لته  
لم يكن له ان يزوجه واحدا منهما في قول ابي حنيفة ومحمد وفي قول ابي يوسف  
يزوجه الامة وليس للمضارب ان يكاتبه فان كاتبه وليس فيه فضل على رأس  
المال فالكاتب باطله ايضا فان لم يرد حتى اذا عتق نصيب المضارب  
والحصه نصيبه ويستوفى رب المال رأس ماله من المكاتبه وما ينفق  
بعد ذلك اقتسامه على الشوط في الربح ورب المال بالتجارة في قول ابي حنيفة

ان شاء ضمن المضارب ان كان مومنا نصف قيمة العبد اذا كانت المضاربة  
بالنصف وان شاء استسعى وان شاء اعتقه ولو كان المضارب باعتقه  
على الف درهم ولا فضل فيه فعتقه باطل وان كان فيه فضل عتق نصيبه منه  
بحصته من المال الذي اعتقه عليه وسلمت تلك الحصه له ورب المال  
بالتجارة بين الضمان والكاتب والعتق واذا دفع الرجل الى الرجل الف درهم  
فاشترى ببعضها عبدا فربته المضارب بدين عليه من ثمنه المضاربة  
لم يجوز ان كان في العبد فضل على رأس المال او لم يكن ولو لم يرهه ولكن البه  
استهلك ما لا لرجل او قتل دابة فباعه المضارب في ذلك دون حضور  
المال او دفعه اليهم بدينهم او اقضى الدين عنه من مال المضاربة فذلك جائز  
ولو اذن المضارب لهذا العبد التجارة ولم يقل له اعمل ليك في المضاربة  
جاز ذلك على رب المال فان اشترى العبد عبدا من تجارته فجاء عنده  
جناية لم يكن للعبد ان يدفعه ولا يقديه حتى يحضر المضارب ورب المال  
انما يجوز له ان يفعل من ذلك ما كان للمضارب ان يفعله ولا يشبه هذا  
العبد الذي ياذن له مولاه في التجارة فيلشترى عبدا فجاءت بخراب فله  
المأذون ان يدفعه او يقديه واذا دفع الرجل مال ابنه الصغير بالنصف  
او باقل او باكثر فهو جائز وكذلك لو اخذه لنفسه مضاربة ولو اخذ  
الاب لابنه الصغير مال رجل مضاربة بالنصف على ان يعمل فيه الاب لابن  
فعمل به الاب فرجح فالربح بين المضارب والاب نصفين ولا شيء للابن  
في ذلك لانه لم يعمل به ولو كان مثله يشترى ويبيع فاجر الاب على ان يشترى  
به الغلام ويبيع والربح نصفين فالمضاربة جائزة والربح بين رب المال  
والابن نصفين وكذلك لو عمل به الاب لابن بامر به العمل فهو من مال الربح  
له بتصدق به لان رب المال اذا اذن لابن في العمل والوصى في جميع ذلك بمنزلة  
الاب واذا ادوى المكاتب ما لا مضاربة بالنصف او باقل او باكثر واخذ  
ما لا مضاربة كذلك فهو جائز وكذلك العبد المأذون والصبي المأذون  
له في التجارة فان دفعه الصبي بغير اذن ابيه او وصيه وهو غير مأذون  
له في التجارة فعلم به المضارب فهو من مال له والربح له يتصدق به وامره ان  
**باب مضاربة الكافر** ولا بأس ان ياخذ المسلم من النصراني  
ما لا مضاربة ويكره للمسلم ان يدفع اليه مال مضاربة وهو جائز في القضاء  
ولا يكره للمسلم والنصراني ولا يفتي للمضارب ولا لرب المال ان يطأ جارية  
المضاربة او كان فيها فضل عن رأس المال ولم يكن ولا يباشرها الا ترى ان رب  
المال لو اراد اخذها من المضارب لم يكن له ذلك وكان للمضارب ان يبيعها



وقال في كتاب المضاربة الصغير اذا لم يكن فضل فاجب الى ان لا يطاها ربح المال  
ولا يضره ما بشئ من هذا ولو زوجه ربح المال من المضارب فان كان فيها فضل  
فالنكاح باطل وهي على المضاربة وان لم يكن فضل جاز النكاح وقد خرجت  
الحجارية من المضاربة وليس للمضارب ان يبيعها الا ترى ان عبدا ما ذوا  
لو اشترى جارية من تجارته ولا دين عليه فزوجها اياه المولى جاز النكاح  
وخرجت الحجارية من التجارة واذا اشترى المضارب بمال المضاربة جارية  
ثم اشهد بعد ذلك انه اشترىها لنفسه شراء مستقبلا بمثل ذلك المال  
او بربح وقد كان رب المال اذن له في ذلك جازت له وتضمن لرب المال ما يقد  
فيه من ماله وان كان لم ياذن له في ذلك فالجارية على المضاربة ولو كان اشترى  
على المضاربة وفيها فضل اراد المضارب ان ياخذها لنفسه ثم ياعها اياه  
رب المال بربح فهو جائز يستوفي رب المال من ذلك راس ماله وحصته من الربح  
وقد خرج من المضاربة لان المضارب صار ضامنا للمال ولو كان المضارب  
هو الذي ياعها من رب المال بربح حين اراد رب المال ان ياخذها لنفسه  
واخذ المضارب المال منه فهو على المضاربة واذا دفع الرجل الى الرجل الا  
مضاربة بالنصف فارتد المضارب عن الاسلام او دفعه اليه بعد ما ارتد  
ثم اشترى وباع فربح او وضع ثم قتل على ردة او مات او نحو بدار الحرب  
جاز ما فعل من ذلك والربح بينهما على الشرط والعهد في ذلك كله على رب  
المال في قياس قول ابي حنيفة كما لو كبل المرتد وفي قول ابي يوسف ومحمد  
ولو كانت المضاربة امرأة فارتدت او كانت مردة حين دفع المال اليها  
ثم فعلت ذلك كانت العهد عليها في قولهم جميعا ولو لم يرتد المضارب  
فارتد رب المال او كان مرتدا ثم اشترى المضارب وباع فربح او وضع  
ثم قتل المرتد او مات او نحو بدار الحرب فان القاضى يجيز البيع والشراء  
على المضارب والربح له ويضمن راس ماله في قياس قول ابي حنيفة وقال ابو  
محمد هو على المضاربة ولو لم يرفع ذلك الى القاضى حتى يرجع المرتد مسلما جاز  
جميع ذلك على المضاربة كما اشترطوا ولو كان رب المال امرأة مرتدة كان  
جميع ذلك جائزا على المضاربة ان اسلمت او لم تسلم واذا دفع الرجل الى الرجل  
مالا مضاربة بالنصف فارتد رب المال او نحو بدار الحرب فلم يقض في ماله  
بشئ حتى يرجع مسلما وقد اشترى المضارب بالمال وباع ورب المال  
دار الحرب فذلك كله جائز على المضاربة ولو كان المضارب هو الذي ارتد  
ونحو بدار الحرب فاشترى به في دار الحرب وباع ثم رجع بالمال مسلما  
فان له جميع ما اشترى وباع من ذلك فلا ضمان عليه في المال لانه انما اخذ

فيه بعد ما دخل دار الحرب فلا ضمان عليه في دار الحرب الا ترى انه لو نحو بدار  
ثم عاد فاحذالمال فاستهلكه لم يكن عليه ضمان واذا دفع الرجل الى الرجل  
الف درهم مضاربة فاشترى بها عرضا ثم ارتد رب المال ونحو بدار  
الحرب او قتل او مات مرتدا ثم باع المضارب العرض جاز بيعه على المضاربة  
فان كان بمثمنه وراهم لم يكن له ان يشتري بها شيئا وان كان دنا يترقبه  
ان يشتري بها غير الدراهم وان كان غيرهما كان له ان يبيعه بما يبدله حتى  
يصير في يده وراهم او دنا يترقبه واذا دخل الحرب الى ايمان فادفع اليه المسلم  
مالا مضاربة بالنصف فادعه الحرب مسلما ثم رجع الى دار الحرب ثم دخل  
اليان بعد ذلك بايمان فاحذالمال من المستودع فاشترى وباع فهو عامل لنفسه  
وتضمن لرب المال راس ماله ولو ان الحرب دخل بالمال دار الحرب فاشترى به  
وباع هناك فهو له ولا ضمان عليه في راس المال فان كان رب المال اذن له  
في ان يدخل دار الحرب فيشتري به ويبيع هناك فاني استحسن ان اجيز ذلك  
على المضاربة واجعل الربح بينهما على ما اشترطوا ان اسلم اهل الدار ورجع المضارب  
الى دار الاسلام مسلما او معاهدا او بايمان وان ظهر المسلمون على تلك الدار والمال  
في يدي المضارب فربح فيه او اشترى به عرضا فيه فضل وليس فيه فضل فان  
كان رب المال يستوفي من المضاربة راس ماله وحصته من الربح وما بقي  
فهو في المسلمين واذا دخل الحرب بيان دار الاسلام بايمان فادفع احدهما الى  
صاحبه مالا مضاربة بالنصف فهو جائز فان دخل احدهما دار الحرب لم  
تنقض المضاربة ولو دفع احدا الحرب بين المصاحبة مالا مضاربة على ان له  
من الربح مائة درهم فالمضاربة فاسدة وهما في ذلك بمنزلة المسلمين وكل  
مضاربة فيها شرط يفسدها فالحرب بيان والذميان فيها بمنزلة المسلمين  
وكذلك حكم المسلمين في المضاربة الفاسدة في دار الحرب ودار الاسلام سواء  
واذا دخل المسلم والذمي دار الحرب بايمان فادفع حربي مالا مضاربة بربح  
مائة درهم او دفعه اليه الذمي كذلك فهو جائز في قول ابي حنيفة ومحمد  
والربح بينهما على الشرط فان لم يكن في المال من الربح الا مائة درهم فهو كلها  
للمضارب فان كان اقل من مائة درهم فذلك للمضارب ولا شيء على رب المال  
غيره وقال ابو يوسف المضاربة فاسدة وحالهما في ذلك كما هما في دار الاسلام  
وكذلك في قول ابي حنيفة ان دفعه المسلم المستامن مضاربة في دار الحرب  
الى رجل قد اسلم هناك بربح مائة درهم او اخذه منه كذلك جاز على ما اشترطوا  
وقال ابو يوسف ومحمد المضاربة فاسدة **باب الشفعة في المضاربة**  
واذا دفع الرجل الى الرجل مالا مضاربة ولم يقل له اعمل فيه برباك فادفع المضارب



المال الى رجل وقال له اخلطه بمالك هذا واخلطه بمالي هذا ثم عمل بها جميعا  
فاخذ الرجل منه ولم يخلطه حتى ضاع من يده فلا ضمان عليه ولا على الذي اخذ  
منه لانه بمنزلة الوديعة في يده ما لم يخلطه والمضارب ان يودع ولو كان  
رب المال قال له شاك به قد فسد المضارب الى رجل مضاربة جاز ولا ضمان  
على واحد منهما وان اشترى به الاخر وباع فهو على المضاربة لان رب المال اذا  
امر بالشركة فقد امره بالمضاربة وتودع اليه القدرهم مضاربة بالبدل  
ودفع اليه القدرهم مضاربة بالتلف ولم يقل في واحد منهما العمل بزيك  
فخلطهما المضارب قبل ان يعمل بشيء منها ثم عمل به فربح او وضع فلا ضمان عليه  
والوضيعة على رب المال وان كان فيه ربح اقتسما نصف الربح نصفين والنصف  
الاخر اثنان وان ربح في احدهما ووضع في الاخر قبل ان يخلطهما فالربح بينهما  
على الشوط والوضيعة على المال الاخر لا يدخل احد المالكين في الاخر ذكره في كتاب  
المضاربة الصغير فان خلطهما بعد ذلك فقد صار ضمانا للمال الذي وضع فيه  
ولا ضمان عليه في المال الاخر فان عمل بهما بعد ذلك كان ربح المال الذي كان  
فيه وضيفة للمضارب يتصدق به وربح المال الاخر بينهما على الشوط ولو كان  
اليه الف درهم مضاربة فاشترى بها المضارب وبالف من ماله جارية  
فخلط المضارب الالفين قبل ان ينقدهما بعد الشراء ثم نقدهما البائع فلا ضمان  
عليه وان باعهما ذلك وقبض الثمن فخلطهما فلا ضمان عليه فيه وله ان يشتري  
بالثمن بعد ذلك ويبيع فيكون نصفه على المضاربة ونصف للمضارب وان قسم  
المضارب المال بغير حضر من رب المال فقتلته باطلا وكان المضارب حين  
اخذ الالف المضاربة خلطها بالف من ماله قبل ان يشتري ثم اشترى بها  
كان يشتري لنفسه وهو ضمان من مال المضاربة وان كان خلط المال بعد الشراء  
ثم لم ينقده حتى ضاع في يده كان ضمانا للالف المضاربة حتى يدفها من ماله الى  
البائع ولا يرجع بها على رب المال فاذا قبض المضارب الجارية كان تضمها  
على المضاربة ولا يفسد المضاربة فيها ضمان المضاربة لانه انما ضمن المال بعد  
اشترى ولو كان المضارب اشترى بالالف المضاربة مع رجل بالف من  
عند ذلك الرجل جارية ودفعها الالفين قبل ان يخلطها فهو جاز ونصف الجارية  
على المضاربة فان باعها بتم واحد وقبضه فخلطها فهو جاز ولا ضمان على المالك  
فان قاسم المضارب ذلك الرجل الثمن فهو جاز فان خلط نصيب المضاربة  
بعد القسمة بنصيب ذلك الرجل فالمضارب ضمان للمضاربة وان ادفع  
الرجل الى الرجل القدرهم مضاربة بالنصف يعمل فيها براهي فربح الربح  
ثم اعطاه الف اخرى مضاربة بالتلف يعمل فيها براهي فخلط خمسين من هذه

الالف بالمضاربة الاولى ثم هلك منها الف فلها لك في قول ابي يوسف ربح  
المال الاول وقال محمد يهلك من ذلك كله بالحساب وتكون يهلك حتى عمل  
فربح الف اخرى فخمسين من هذا الربح من المضاربة الاخرى فاربعة اخماسه  
على المضاربة الاولى ولو كان دفع الالف الاخرى الى اخر مضاربة يعمل فيها براهي  
فاجتمع مع المضارب الاول وخلط المالكين ثم هلك بعضه هلك منها بالحقبة  
في قولهم جميعا وان دفع الرجل الى الرجل الف درهم مضاربة بالنصف يعمل  
فيها براهي فربح الف اخرى فاجتمع المضاربين بالمضاربة بالنصف يعمل فيها براهي  
ودفع المضارب الاول الالفين بالتلف الى رجل يعمل فيها براهي ودفع المضارب  
الثاني الالف الى هذا الرجل ايضا مضاربة بالتلف يعمل فيها براهي فخلط الالف  
بالالفين فلا ضمان عليه وان ربح على ذلك كله الف امسك ثلثها لنفسه وقسم  
الثلثين الباقيين اثنان اتم ياخذ صاحب الالفين الثلثين من ذلك ثم يقاسم  
صاحب المال فيدفع اليه راس ماله الف درهم وما بقي فله من المال نصف  
ما كان ربح المضارب الاول في المال مرتين وهو خمسين درهم ونصف الالف  
الاول وثلثة ارباع ما كان من الربح الثاني لان ما اعطاه المضارب الاول  
للمضارب الثاني من الربح بحسبه من نصيبه وما بقي من الربح فهو للمضارب  
وياخذ المضارب الاخر من المضارب الثاني الثلث ثم يقاسم رب المال  
ربحه ارباعا ثلاثة ارباعه لرب المال وربعه له ولو كان المضارب الاول  
لم يربح شيئا حتى دفع الالف مضاربة بالتلف يعمل فيها براهي فربح الف درهم  
ثم دفع اليه المضارب الثاني بالالف التي في يده مضاربة بالتلف وامر  
ان يعمل فيها براهي فخلطها بالالفين ثم ربح الف فان الربح على ثلاثة ارباعه  
على ثلثة نصيب الالف ثلث الربح فياخذ المضارب الاخر حصته من ذلك  
ثلث هذا الثلث وما بقي اخذ رب المال راس ماله وثلثها ما بقي بينهما  
لرب المال ثلاثة ارباعه ونصيب الالفين ثلثا الالف وياخذ المضارب  
الاخر منه ومن الالف الربح الاول ثلاثة ارباعه وما بقي على المضارب الاول  
واخذ منه رب المال راس ماله وثلاثة ارباع ما بقي بعده من الربح والمضارب  
الاربعة وادفع الرجل الى الرجل الف درهم فقال له نصفها قرض عليك ونصفها  
بعك مضاربة بالتلف فاحذها المضارب على ذلك فهو جاز على ما سمي فان  
هلك المال قبل ان يعمل به فهو ضمان من نصقه ولو عمل به فربح كان نصف الربح  
للعامل ونصفه على شرط المضاربة بينهما فان قسم المضارب المال بينه  
وبين رب المال بعد ما عمل به وقبل ان يعمل به بغير حضره رب المال فقسمتها  
باطلة فان هلك احد القسمين قبل ان يقبض رب المال بنصيبه هلك من



فان لم يهلك حتى حضر رب المال فاجاز القسمة فالقسمة جازية فان لم يقبض رب  
المال نصيبه الذي جعل له حتى هلك رجع بنصف نصيب المضارب لان نصيب  
رب المال لم يسلم له حتى يقبضه ولو كان الذي هلك نصيب المضارب لم يرجع  
المضارب في نصيب راس المال بشئ لانه قبض نصيبه وان هلك النصيبان  
جميعا بعد وضار رب المال بالقسمة رجع رب المال على المضارب بنصف ما  
ما صار للمضارب وكرب المال على المضارب حسمية فترض على صاحبه ولو اؤخذ  
هذه الالف على ان نصيبها قرضا عليك وعلى ان تعمل بنصفها الاخر مضاربة على  
ان الربح كله في هذا كله مكره لانه قرض جبر منفعته فان عمل على هذا فربح او خسر  
فالربح والوضيعة بينهما نصفين لان نصف المال قرض عليه والنصف الاخر  
بضاعة في يده ولو دفعها اليه على ان تصفها مضاربة بالنصف ونصفها  
للمضارب وقبضها المضارب غير مقسومة فهذه هبة فاسدة فان هلك  
المال في يده قبل العمل او بعد ضمن نصفه وهو الهبة الفاسدة ولو ربح في  
المال كان نصف الربح حصته الهبة للمضارب والنصف الاخر على المشرط ان  
المضاربة بينهما فان وضع فالوضيعة عليهما نصفان ولو دفعها اليه على ان  
تصفها بضاعة ونصفها مضاربة بالنصف فذلك جازي على ما ساقا فربح  
المضارب للمال نصفين ثم عمل باحد النصفين على المضاربة فربح او وضع  
عليه وعلى رب المال نصفين فان ربح فنصف الربح للمضارب ونصفه على  
ما اشترط في المضاربة لان قسمة المضاربة كانت باطلا فلما اشترى  
بنصف المال كان ضامنا لنصف ذلك النصف فان اراد ان يشتري المضارب  
ولا يضمن اشترى بنصف الالف غير مقسوم وكان البايع شريكا في  
حتى يحضر رب المال فيقاسمه قال ابو الفضل رحمه الله ناويله انه اشترى  
نصفه وسله على الشيوخ لان الضمان في الوجه الاول انما كان بمرتبة التمام  
فطلب السلامة في هذا الموضع من الضمان الذي كان يلحقه في الوجه الاول  
ولو دفع اليه الف درهم مضاربة بالنصف واشهد في العلانية انها  
قرض يوثق بذلك فعمل المضارب بالمال فان تصادقا ان الامر كذلك  
فلما لم يوثق على حكم المضاربة وكذلك ان تكاديا فقامت البينة انه دفع مضاربة  
واشهد عليه بالقرض وقالوا ايجزنا جميعا انما اشهد بالقرض على وجه  
الموثق وليس بقرض انما هو مضاربة فان شهد شاهدان بالمضاربة  
وشاهدان بالقرض ولم يقسموا شيئا غير ذلك فالبينة بينة الذي يرد  
القرض واذا دفع الرجل الى الرجل حرا مروي فباع نصفه بحسمية ثم امر  
ان يبيع النصف الثاني فيعمل باليمن كله مضاربة على راس مال رقيق

من شئ فيبينها نصفان فباع المضارب نصف الجراب بحسمية ثم عمل بها  
وبالحسمية التي عليه فالربح والوضيعة نصفان لانهما اشتراه بالحسمية  
الدين فهو مشتري لنفسه ولو كان رب المال امره ان يعمل بالمال مضاربة  
على ان للمضارب ثلثي الربح فعمل بها كان للمضارب ثلثا الربح ولو كان رب  
المال اشترط لنفسه الثلثين من الربح والمضارب الثلث كان الربح بينهما  
**باب اقرار المضارب بالمضاربة في المثلث** واذا مات  
المضارب وعليه دين والمال مضاربة في يده معروفة وهو داهم وكان  
راس المال داهم يدين برب المال قبل الغرماء فاخذ راس ماله وحصته  
من الربح فان قال ورثة المضارب ورب المال الدين الذي على المضاربة  
من المضاربة وكذبهم رب المال فالقول قول رب المال مع يمينه على علم  
وان كانت المضاربة حين مات المضارب عروضا او دائرا فادرك رب  
بيعها لم يكن له ذلك وكان الذي يبيعها وصي المضارب فان لم يكن له  
وصي جعل القاضية وصيا يبيعها فهو في رب المال وحصته من الربح على  
حصته المضارب من الربح عزماؤه قال ابو الفضل وقال في كتاب المضاربة  
الصغير يبيعها وصي الميت ورب المال فان كانت المضاربة لا تعرف فبيعها  
في يد المضارب برب المال اسوة الغرماء في جميع تركته ولا يبيع للمضارب  
واذا دفع الرجل الى الرجل الف درهم مضاربة بالنصف واقر المضارب  
عند موته انه عمل بالمال ورجح القاييم مات والمضاربة غير معروفة والمضارب  
مال فيه وقاء بالمضاربة وبالربح فان رب المال باخذ من مال المضاربة  
راس ماله ولا شئ له من الربح لان المضاربة لم يقربان الربح وصل اليه  
ولو كان اقراران ذلك وصل اليه اخذ رب المال حصته منه مع راس المال  
ولو قال المضارب في مرضه قد دبت فيه الف درهم ووصلت الى فضاء المال  
كله وكذلك رب المال فلم يستخلف على ذلك حتى مات برى من المال ورب  
المال ان يستخلف ورثته على علمهم بضياع المال وكذلك لو قال في مرضه  
قد دفعت راس المال الى رب المال وحصته من الربح الا ان رب المال  
باخذ حصته المضارب من الربح فيكون له من راس ماله وان كان على المضارب  
دين يحيط بماله وحصته المضارب من الربح غير معروفة فان رب المال نجح  
الغرماء بحصة المضارب من الربح واذا اقر المضارب عند موته وعليه دين  
يحيط بماله انه قد ربح في المال الف درهم فان المضاربة والربح دين على فلان  
ثم مات فلان فان اقر الغرماء بذلك فلا حق لرب المال فيما ترك المضارب  
ويبيع الذي عليه الدين براس ماله فيأخذه وما بقي اخذ نصفه واقتسم



نصفه غرماء المضارب ان المضارب لم يربح في المال شيئا وليس الذي  
على فلان من المضاربة كان ذلك الدين مع ساير تركته بين الغرماء ولو  
المال بالخصص يضرب رب المال براس ماله ولا يضرب بشئ من الربح ولو  
اقرضه ماله في يديه انه مضاربة لفلان ولا يعرف الا بقوله بدي يدي  
الصحة فان لم يكن عليه دين الصحة وانما اقر بالدين في مرضه قبل اقراره بالصحة  
خاص رب المال الغريم براس ماله ولو بدا بالاقرار بالمضاربة بعينها بدا  
وان اقر بها بغير عينها خاصة فان اقر بها بغير عينها ثم اقر بالدين ثم اقر بعد  
ذلك ان المضاربة هي هذه الالف بعينها خاصة ولو قال هذه الالف مضاربة  
لفلان عندي ولفلان عندي وديعة كذا ولفلان من الدين كذا  
بدي بالمضاربة ولو قال عندي فلان الف درهم مضاربة وهي في هذا  
الصندوق ولفلان على الف درهم فلم يوجد في الصندوق بشئ كان ماله  
المضارب بين رب المال وبين الغريم بالخصص ولو وجد في الصندوق  
الف درهم كان رب المال احق بها وكذلك الكيس والجراب والبيت قال  
ابو الفضل في كتاب المضاربة الصغير اذا لم يشهد الشهود ان هذه الالف  
كانت في الصندوق او في البيت يوما اقر جعلها بين الغرماء وبين رب  
بالخصص وذكر الاستحسان في الصندوق ولو وجد الفان فليرب المال  
الف منه خاصة والباقي بين الغرماء وسواء كانت الالفان مختلطة او  
مختلطة فان لم ان المضارب هو الذي خلط المال بغير امر رب المال كان المال  
بينهم بالخصص في قول ابي حنيفة رحمه الله واما في قول ابي يوسف ومحمد  
لرب المال ونصفه للغرماء ولو قال عندي فلان الف درهم مضاربة  
وهي التي على فلان ولفلان على الف درهم دين ولما لم يخرجه فذلك الدين  
لرب المال واذا اوجد المضارب المضاربة في صحة او مرض ثم اقر بها في  
دين في ماله وكذلك لو وجد شيئا من الربح ثم اقر به ثم قال يصل الى من  
ما وجد من الربح وان كان ديناً لانه حقه وضمنه قال ابو الفضل قال عيسى  
هذا خطأ انا احمد الدين لم يضمنه حتى يقبضه على الجود فان رجح الى  
الاقرار ثم قبضه فلا ضمان عليه وقيل يحتمل انه اذا بقوله رب المال ثلث  
الربح وشيئا ثلثاه ثم اقر ان له النصف فيكون مساهله ذلك على فاذا دفع  
الرجل الى الرجلين ما لا مضاربة فاما احدهما فقال الاخر هلك المال صدق  
في نصيبه وكان نصيب الاخر ديناً في تركته فان علم ان الميت كان اودع  
نصيبه صاحبه الحي فقال الحي قد هلك هو مصدق على جميعه وانه قال قد  
دفت ذلك الى صاحبي كان مصدقاً مع يمينه وكان ذلك ديناً في ماله خاصة

وقال

واذا ربح المضارب رجحاً في المال فاقرب به ويراس المال ثم قال خلطت الف  
درهم قال المضاربة بما قبل ان اربح فيه لم يصدق وان هلك المال في يده  
بعد ذلك ضمن المضارب راس المال لرب المال وخصته من الربح واذا  
اقر المضارب بدين في المضاربة لولد المضاربة او والده او زوجته او  
مكاتبه او عبده وعليه دين او لاديه عليه لزمه ذلك في ماله خاصة  
في قول ابي حنيفة الا ما اقر به لغيره ولا دين عليه فلا يلزمه قال ابو الفضل  
في مضاربة الصغير قال ابو حنيفة ان كانت في المضاربة فضل لزم  
المضارب ما اقر به في حصته وقال ابو يوسف ومحمد يجوز اقراره لهم الا  
لغيره او لمكاتبه فانه باطل ولو اقر المضارب في مرضه بمضاربة بعينها ثم  
اقر بها بعينها وديعة لاخر ثم اقر بدين ثم مات بدي بالمضاربة ثم  
تخاص صاحب الوديعة والدين فيما بقي من تركته **باب الشفعة**  
**في المضاربة** قال اذا دفع الرجل الى الرجل الف درهم مضاربة فاشترى  
المضارب داراً تساوي الف او اقلها واكثر ورب المال شفعها باكثر  
فله ان ياخذها في المضاربة بالشفعة ويدفع اليه الثمن فيكون الثمن على المضارب  
ولو اشترى داراً ببعض المضاربة ثم اشترى رب المال داراً لنفسه الى جنبها  
للمضارب ان ياخذها بالشفعة بما بقي من مال المضاربة ولو اشترى المضارب  
بعض المال داراً تساوي الفين ورب المال شفعها فسلم الشفعة ثم باعها  
المضارب بالفي درهم لم يكن لرب المال ان ياخذ شيئا منها بالشفعة ولو لم  
للمضارب ولكن باع رب المال داره فاراد المضارب ان ياخذها بالشفعة  
لنفسه من اجل الربح الذي له في دار المضاربة بمحضته من الربح كان له ذلك  
ولو اشترى المضارب ببعض المال داراً في قيمتها فضل على راس المال فباع رجل  
داراً الى جنبها وفي يد المضارب من مال المضاربة مثل ثمن الدار التي بيعت الى  
جنب دار المضاربة فاراد المضارب ان ياخذ تلك الدار بالشفعة لنفسه  
لم يكن له ذلك ياخذها على المضاربة او يدع فان سلم المضارب الشفعة  
فاراد رب المال ان ياخذها بالشفعة لم يكن له ذلك ولو لم يكن في المضارب  
من مال المضاربة شيئا ياخذ به الدار التي بيعت كان له ان ياخذها بالشفعة  
لنفسه فان لم يكن فيها فضل على راس المال لم يكن للمضارب ان ياخذها لنفسه  
فان اراد رب المال ان ياخذها لنفسه فله ذلك لانه لا فضل فيها على المضاربة  
فان سلم المضارب الشفعة فتسلمه باطل ورب المال على شفعتها فان كان  
في الدار التي من المضاربة فضل على راس المال وليس في يد المضارب من المضاربة  
شيء فاراد المضارب ورب الدار ان ياخذ الدار المبيعة الى جنب دار المضارب

باب الشفعة في المضاربة



بالشفعة لا نفسها فلها ان ياخذها نصفان فان سلم احدهما كان للاخر  
ان ياخذها كلها فان كان قد بقي في يدي المضارب من مال المضاربة قد بقي  
الدار التي بيعت فاراد المضارب او رب المال ان ياخذها بالشفعة لنفسه  
لم يكن له ذلك فان سلم المضارب الشفعة لم يكن لواحد منهما ان ياخذها  
بالشفعة بعد ذلك ولوم يعلم المضارب بالشفعة حتى تناقضا المضارب  
وافقسما الدار التي في المضاربة على قدر اس المال والربح ثم اراد ان ياخذ  
الدار المبيعة بالشفعة لا نفسها فلها ذلك فايها سلم اخذ الاخر الدار كلها  
واذا دفع الرجل الى الرجلين مال المضاربة فاشترى به دارا ورب المال شفعها  
قله ان ياخذ حصة احدهما بالشفعة دون حصة الاخر قبضا ولم يقبضا  
وكذلك لو كان الشفع اجنبى فله ان ياخذ من المضاربين وان لم يحض  
رب المال وكذلك الوكيلان واذا دفع الرجل الى رجل مال المضاربة فاشترى  
به دارا واحدا حاجى المال شفعها فادان ياخذ بعضها بالشفعة فليس له  
ذلك اما ان ياخذ كلها او يدع وكذلك لو كان الشفع اجنبى وكذلك الرجل  
يوكلا رجلا يشتري للشفيع ان ياخذها من الوكيل وان كان الامر بين غائبين  
واذا وجبت الشفعة للمضاربة فسلم احد المضاربين الشفعة لم يكن للاخر  
ان ياخذها الا ترى انه ليس لاحدهما ان ياخذ بالشفعة دون صاحبه وان  
لم يسلموا وان كان راس المال الغدوم فاشترى بها المضارب دارا واشادى  
الفا واول واكثر وشفعها رب المال بدار له ورجل اجنبى ايضا شفعها  
بدار له فلها ان ياخذها نصفين فان سلم رب المال الشفعة فالقياس ان  
ياخذ الاجنبى نصف الدار بالشفعة ليس له غير ذلك ولكن استحسن ان ياخذ  
الاجنبى كلها **باب الشفعة في المضاربة** واذا دفع الرجل الى الرجل الف درهم  
مضاربة بالنصف على ان للمضارب ما عمل في المال احد عشرة دراهم كل شهر  
فهذا شرط فاسد ولا ينبغي له ان يشترط مع الربح احدا لانه شريك في المال  
وكل من كان شريكا في المال فليس له ان يشترط آخر فيما عمل فان عمل المضارب  
على هذا الشرط الفا فربح فالربح على ما اشترط ولا اجر للمضارب قال ابو الفضل  
طعن عيسى في هذه وقال يجب ان يكون للمضارب اجر مثله كما قالوه في كتاب  
المزاوعة في مسألة تشبه بهذه ذكرتها وقيل في الفرق بينهما انه قال في  
مسألة المزاوعة على ان للمزارع اجر ما يدرهم ولم يقل كل هم فصار ذلك نظرا  
على العمل الذي اشترط له به الربح وقال في المضاربة على ان له اجر عشرة دراهم  
كل شهر فشرط له الاجر كل بمعنى الشهر وهو غير ما علق به شرط الربح فصار لعقد  
اذا فسد احدهما لم يفسد الاخر بفساده وكذلك لو اشترط ذلك الاجر

يعمل معه في المضاربة اول ثبت له يشتري ويبيع ولو كان ذلك عبدا له عليه  
دين او مكاتبه او ولده فهو جائز على ما اشترط من الربح للمضارب والاجر للعالم  
معه وكذا اشترط ان يعمل عبدا رب المال مع المضارب على ان للعبد اجر عشرة  
دراهم كل شهر ما عمل معه فهذا شرط فاسد فان عمل مع المضارب والربح  
ما اشترط المضارب ورب المال ولا اجر للعبد فيما عمل وكذلك يستدب  
المال ولو كان عبدا رب المال عليه دين فاشترط اجر عشرة دراهم كل شهر  
فهو جائز من شرط فاسد فان عمل مع المضارب والربح على ما اشترط المضارب  
ورب المال الى وكذلك مكاتب او ابنة وابوه واذا استأجر الرجل رجلا  
عشرة اشهر كل شهر بعشرة دراهم يشتري له البز ويبيع فذلك جائز فان  
دفع اليه رب المال في هذه العشرة اشهر ما لا يعمل به على ان الربح بينهما نصفين  
فعمل به الاخر فالربح لرب المال والوصيعة عليه ولا شيء للاجير من الربح  
لانه اجير لرب المال فلا يجتمع له الاجر والشركة في قول ابى يوسف وقال محمد  
ربح المضارب بينهما على ما اشترط ولا اجر للاجير ما دام يعمل بهذا المال فاذا  
عمل بغيره من مال رب المال قل له اجر عشرة دراهم في كل شهر حتى تنقضي هذه  
الشهور الا ترى ان هذا الاجر لو شارك رب المال من ماله يخلط بمال الرب  
المال باذنه على ان يعمل الاجير بالمالين جميعا على ان ما ذر الله تعالى في ذلك  
من شيء فهو بينهما نصفين فعمل الاجير بالمال ان الشركة له جائزه على  
ما اشترط ولا اجر للاجير ما دام يعمل بهذا المال ولو كان الاجير دفع  
رب المال مال المضاربة ليعمل به على النصف كان جائزا والاجير على الاجارة  
ورب المال على المضاربة فان استبضع رب المال الاجر ماله المضاربة  
بشترى به ويبيع على المضاربة فقبضه الاجير واشترى به وباع فذلك  
جائز على ما اشترط في المضاربة والاجر للاجير على حاله واذا دفع الرجل  
الى الرجل مال المضاربة بالنصف على ان يعمل به معه رب المال على ان لرب  
المال اجر عشرة دراهم كل شهر فاعمل مع المضارب فعمل بالمال فالربح لرب  
المال والوصيعة عليه وللضارب اجر مثله فيما عمل **باب المراجعة بين**  
**المضارب وبين رب المال** واذا دفع الرجل الى الرجل الف درهم مضاربة  
على ان كان في ذلك من ربح فهو بينهما نصفين فاشترى رب المال عبدا  
بخمسمائة فباعه من المضارب بالالف للمضاربة فان باعه المضارب بمائة  
باعه كيف شاء وان باعه مائة باعه على خمسمائة ولو كان رب المال  
اشترى بالالف فباعه من المضارب بخمسمائة من المضاربة باعه المضارب  
مراجعة على خمسمائة ولو كان ذلك العبد رب المال بغير شراء فباعه من المضارب



بالالف المضاربة لم يبيعه المضارب مائة حتى يبين انه اشتراه من رب  
 المال ولو عمل المضارب بالالف المضاربة فربح فيها الف ثم اشترى رب  
 عبدا بالف يساوي الفين فباعه من المضارب بالالفين فله ان يبيعه  
 مائة على الف وخمسمائة ولو كان رب المال اشتراه بخمسمائة والمسئلة بها  
 باع المضارب مائة على الف درهم منها خمسمائة درهم الثمن الاول  
 وخمسمائة ربح المضارب ولو كان رب المال اشتراه بالف وقيمته الف  
 فباعه من المضارب بالفين فان المضارب يبيعه مائة على الف درهم  
 لان قيمته الف درهم ولا ربح للمضارب فيه ولو كان رب المال اشتراه  
 بخمسمائة باعه المضارب مائة على خمسمائة ولو كان رب المال اشتراه  
 بالفين وقيمته الف فباعه من المضارب بالالفين باعه المضارب مائة  
 على الف درهم ولو كان العبد يساوي الف وخمسمائة وقد اشتراه رب  
 المال بالف درهم والمسئلة بها باعه المضارب مائة على الف درهم  
 وخمسين ثم اذا دفع الرجل الى الرجل الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى  
 المضارب بها عبدا فباعه من رب المال بالفين باعه رب المال مائة على  
 الف وخمسمائة ولو كان المضارب اشترى العبد بخمسمائة من المضاربة  
 على الف درهم من رب المال فانه يبيعه مائة على الف درهم ان كانت قيمته  
 اقل من ذلك او اكثر ولا يلتفت في هذا الوجه الى قيمة العبد واذا دفع الرجل  
 الى الرجل الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها عبدا فباعه من رب  
 المال بالف درهم ثم باعه رب المال من رجل اجنبي مسأومة بثلاثة الاف  
 درهم ثم اشتراه المضارب من الاجنبي بالف درهم التي اخذها من رب  
 المال ثلثا العبد فانه لا يبيعه مائة في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
 لان راس مال الاول كان الف درهم فربح فيه المضارب خمسمائة وباعه  
 رب المال فربح الف درهم وخمسمائة فاذا طرح الربح من راس المال بقي  
 من راس المال شيء وقال ابو يوسف ومحمد يبيعه المضارب مائة على  
 الثمن الاخر الذي اشتراه به من الاجنبي ولو كان المضارب باع العبد  
 رب المال بالف وخمسمائة ثم باعه رب المال من اجنبي بالف وستماية  
 ثم عمل المضارب بالالف والخمسمائة حتى صادف الف درهم فاشترى بها  
 العبد من الاجنبي فانه يبيعه مائة في قياس قول ابي حنيفة على الف وباعه  
 درهم لان المضارب كان ربح في البيع الاول مائتين وخمسين وربح  
 رب المال حتى باعه من الاجنبي ثلثماية وخمسين فيطرح ربحها بين الاثنين  
 واما في القول الاخر يبيعه مائة على الف درهم واذا دفع الرجل الى الرجل

بالالف المضاربة بالنصف فاشترى بالالف منها عبدا يساوي الفين فوله  
 رب المال ثم باعه رب المال من اجنبي بالف وخمسمائة درهم مائة  
 ثم اشتراه المضارب من الاجنبي مائة بالف درهم من المضاربة ثم حط  
 رب المال عن الاجنبي من الثمن ثلثماية درهم فان الاجنبي يحط عن المضارب  
 مثل ذلك من الثمن وحصته من الربح وذلك كله اربعماية درهم ثم يبيعه  
 المضارب مائة على الف ومائتين درهم لان رب المال كان ربح فيه  
 خمسمائة فلما حط ثلثماية كان الحط من جميع الثمن ثلثاه من راس المال  
 وثلثه من الربح فبقي من ربحه على الاجنبي اربعماية فيطرح المضارب هذه  
 الاربعماية والاربعمائة التي سقطت عنه من الفين فيبيعه مائة على  
 ما بقي في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى لان يبين يبيعه مائة  
 على الف وستماية وفي قول ابو يوسف ومحمد يبيعه مائة على الف وستماية  
 ولو كان المضارب حط عن رب المال من الثمن الذي ولاه العبد مائتين  
 درهم فان رب المال يحط المائتين وحصتها من الربح وهي مائة درهم  
 عن الاجنبي ويحط الاجنبي عن المضارب هذه الثلثماية درهم وحصتها  
 من الربح وهو مائة درهم والمضارب ان يبيعه مضاربة على الف مائتين  
 الف درهم في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله عليه **باب ضمان**  
**المضارب** واذا دفع الرجل الى الرجل الف درهم مضاربة بالنصف  
 وامره ان يعمل فيها برايه ولم يامر به فربح الف درهم ثم انه دفع اليه  
 الف درهم مضاربة بالنصف وامره ان يعمل فيها برايه ولم يامر به فخطب  
 هذه الالف الاخرة بالالفين الاولين ثم عمل بالمال كله فربح الف فان  
 كان لم يامر به ان يعمل في الاخرة برايه فالمضارب ضامن للالف الاخرة حتى  
 يخطبها بالربح الذي كان له في المضاربة الاول وله ربحها فياخذ من المال  
 هذه الالف وربحها ثلثماية وثلثة وثلاثين وما بقي من المال فهو على المضارب  
 ولو ضاع المال قبل القسمة لم يضمن المضارب الا الالف الاخرة ولو كان  
 امره ان يعمل فيها برايه ولم يامر بذلك الا في الاولى وامره والمسئلة بها  
 فلا ضمان عليه والمال كله مضاربة عليها اشتراطا ولو لم يامر به ان يعمل في واحد  
 من المائتين برايه فخطبها قبل ان يربح في واحد منهما شيئا فلا ضمان عليه  
 ولو كان ربح في كل واحد ربحا ثم خطبها ضمنهما جميعا وحصة رب  
 المال من الربح الذي كان قبل ان يخطبها وما ربح فيها بعد ما خطبها فهو  
 للمضارب يتصدق به الا حصته ورجحه قبل ان يخطبها فانما حلال له هذا  
 قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يتصدق بشيء من الربح كان



امره فيها جميعا ان يعمل برأيه كان ذلك مضاربة على الشوط والجواب  
 المضاربة بين اذا خلط المالكين قبل ان يربح واحدا منهما شيئا او بعد ربحهما  
 في مضاربة شيئا نحو الجواب في المضاربة الواحدة **باب المراجعة بين**  
**المضاربين** واذا دفع الرجل الى الرجل الف درهم مضاربة بالنصف  
 ودفع الى اخر الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى احدهما عبدا بثلثي  
 من المضاربة فباعه من المضارب الاخر بجميع الالف المضاربة فله ان  
 يبيعه مساومة كيف شاء وان اراد بيعه مراجعة بانه على اقل الثمن  
 خمسمائة درهم ولو كان المشتري اشترى العبد بالالف المضاربة و  
 من ماله باعه مراجعة على الف وما بين وخمسين الالف التي ادى من ماله  
 وما بين وخمسين من المضاربة وتودف رجل الى رجل الف درهم مضاربة  
 بالنصف ودفع الى اخر الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى الذي دفع  
 اليه العبد الفها فباعه من الاخر بالالف المضاربة فله ان يبيع  
 مراجعة على الف وخمسمائة الف منها راس مال الاول وخمسمائة ربح المضارب  
 الاول ولو كان الاول اشتراه بخمسمائة من المضاربة وباعه من الثاني  
 بجميع المضاربة باعه مراجعة على الف درهم ولو كان الاول اشتراه بالالف  
 المضاربة ثم باعه من الثاني بالالف المضاربة والالف من ماله فله ان يبيع  
 مراجعة على الف ومائة وستة وستين درهما وثلثي درهم الفها ما نفذ  
 من ماله وقد اشترى ثلثي العبد بالالف المضاربة من ماله فله ان يبيعه  
 الى راس مال المضارب الاول فيه ثلثا الالف وربع المضارب فيه  
 خمسمائة فيبيعه على ذلك وي طرح ما سواه ولو كان المضارب الاول  
 اشترى العبد بخمسمائة من المضاربة وقيمة ثلاثة الاف والمسئلة بحالها  
 فان الاخر يبيعه مراجعة على الف وثمان مائة وثلاثة وثلاثين درهما وثلث  
 درهم الفها ما نفذ من ماله في ثمن الثلث وثلثمائة وثلثة وثلثين  
 ثمن الثلثين في اشترى الاول وخمسمائة ربح المضارب الاول على ذلك  
 ما سواه واذا دفع الرجل الى الرجل الف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع  
 الى اخر الف درهم مضاربة بالنصف فعلى الاخر بالمال حتى صار الف درهم  
 ثم اشترى الاول بالالف المضاربة عبدا فباعه من الاخر بالالف التي في يده  
 وقيمته الف درهم فانه يبيعه مراجعة على الف وخمسمائة ولو كان الاول  
 اشتراه بخمسمائة من المضاربة وخمسمائة من ماله والمسئلة بحالها باع  
 الاخر مراجعة على الالف وخمسمائة لان الاول اشترى نفسه لنفسه بخمسمائة  
 فباعه بالالف فيباع ذلك النصف بالالف والنصف الاخر يبيعه على ثمن الاول

لانه لا ربح فيه للمضارب ولو كان الاول اشتراه بالالف من عنده وبخمسمائة  
 من المضاربة والمسئلة بحالها باعه الاخر مراجعة على الف وثمان مائة وثلاثة  
 وثلاثون وثلث لانه اشترى ثلثه لنفسه وباعه بالالف وثلثمائة وثلاثة  
 وثلاثون وثلث فلا يطرح منها شيئا واما الثلث فيبيعه على ثمن الاول  
 وهو خمسمائة وكذلك لو كان الاول اشتراه بالالف المضاربة وبخمسمائة من ماله  
 فان الاخر يبيعه مراجعة على الف وثلثمائة وثلاثة وثلاثين وثلث واذا دفع  
 الرجل الى الرجل الف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع الى اخر الف درهم مضاربة  
 فاشترى الاول عبدا بالالف من ماله وخمسمائة من المضاربة فباعه من الاخر  
 بثلاثة الاف درهم الفها ما نفذ من ماله والالف المضاربة فانه يبيعه مراجعة على الف  
 وستمائة وست وستين درهما وثلثي درهم لان ثلثي العبد كان للواحد  
 فباعه من هذا بالالف درهم ولا ينقص من هذا شيء وثلثه كان على المضاربة  
 فاشترى الاخر لنفسه ثلث هذا الثلث بثلثمائة وثلاثة وثلاثين وثلث فلا  
 ينقص من ذلك ايضا شيء وثلثا هذا الثلث اشتراه بثلثي الف على المضاربة  
 وكان الاول نقد فيه من المضاربة ثلث الالف فيبيعه على ما نفذ فيه الاول  
 وي طرح الفضل ولو كان الاول اشترى العبد وقيمته خمسة الاف بالالف  
 المضاربة وبخمسمائة من ماله والمسئلة بحالها باعه الثاني مراجعة على الف  
 وخمسمائة لان ثلث العبد كان الاول من ماله فباعه من الاخر بالالف درهم  
 فلا ينقص من ذلك شيء والثلاثان اشتراهما بالالف فيباع بالالف في طرح  
 خمسمائة حصصة رب المال ثلث الثلثين اشتراه الاخر لنفسه بستمائة وستين  
 وثلاثين فلا ينقص من ذلك شيء وثلثا الثلثين اشتراهما المضارب  
 الاول بستمائة وستين وثلثين فباعهما من المضارب الثاني بالالف  
 وثلثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث في طرح منها تمام راس مال المضاربة  
 الاولى وذلك ثلثمائة وثلاثة وثلاثين وثلث ونصف الربح الذي صار  
 لرب المال في المضاربة الاولى وهو مائة وستة وستون وثلثان وباع  
 على الباقي من الثمن واذا دفع الرجل الى الرجل الف درهم مضاربة بالنصف  
 ثم دفع الى اخر الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى الاول عبدا بالالف  
 من ماله وخمسمائة من المضاربة فباعها من الاخر بثلاثة الاف درهم الف  
 من المضاربة والالف من ماله فانه يبيعه مراجعة على الف درهم وثمان مائة وثلاثة  
 وثلاثين وثلث فاذا قبض الثمن اخذ لنفسه من الثمن حصته الف درهم  
 وكان الباقي من المضاربة فان كان الثمن الذي باعها به اربعة الاف درهم  
 كان خاصه من ذلك اثنا عشر جزوا من تسعة عشر جزءا والباقي من المضارب



وإذا دفع الرجل إلى الرجل الف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع إلى الآخر في  
 درهم مضاربة بالنصف فاشترى الأول جارية بالالف المضاربة ونحوها  
 من ماله فباعها من الآخر بالالف المضاربة وبالفين من ماله فانه يبيعه من  
 على الفين وقا غاية وثلاثة وثلاثين وثلاث فاذ اقتضها قسم الثمن على رأس المال  
 المضارب الآخر وهو الف درهم وعلى قايمة درهم وثلاثة وثلاثون وثلاث  
 فهذا والاول سواء فقسم على سبعة عشر سهما قال ابو الفضل قال عيسى هذا  
 خطأ اغايبها مائة على الفين وستماية وستة وستين وثلاثين لان  
 ثلث الثلثين باعه الاول من المضاربة واشتراه منه الثاني للمضاربة ولا  
 يصدر من المضارب الاول فيه لان ثمن ذلك الثلث اقل من رأس مال المال  
 وقيل انما يصح ما ذهب اليه عيسى لو كان مقدار ذلك الثلث من الثلثين ففردا  
 في مملوك او في بيع على حدة فاما اذا كان في جملة مملوك قد بيع ببيع واحد  
 وسائر رأس المال فيه قال محمد رحمه الله تعالى فلا يصح ذلك **باب دعوى المضاربة**  
**ورب المال** وإذا دفع الرجل إلى الرجل الف درهم مضاربة بالنصف  
 وامره ان يعمل فيها بزيادة او لم يأمره فاشترى ابن رب المال فهو مشترى لنفسه  
 ضامن لرب المضاربة يردده على رب المال وان شاء رب المال اخذ من البايع  
 ولو كان اشترى ابن نفسه وقيمتها الف درهم او اقل جاز على المضاربة وهو  
 عبد فان زادت قيمته على الف عتق ويسعى في رأس المال وحصة رب المال  
 من الربح ولا ضمان على المضارب فيه ولو كانت قيمته يوما اشتراه اكثر من الف  
 كان مشترىا لنفسه وتواشترى بالالف عبد يساوي الف درهم ولا ضمان  
 نسب فقال المضارب لرب المال هذا ابتك وقال رب المال كذبت فان الغلام  
 يعتق وليسعى لهما في جميع قيمته بينهما ارباعا ولو قال المضارب هو ابتك  
 رب المال بل هو ابتك او قال صدقت فهو مملوك للمضارب وعليه ان يرد رأس  
 المال إلى رب المال وإذا دفع الرجل إلى الرجل الف درهم مضاربة بالنصف  
 فاشترى بها عبد يساوي الف فقال المضارب لرب المال هو ابتك وكذبه  
 رب المال فالعبد على حاله في المضاربة فان لم يبيعه حتى زاد فصار يساوي  
 الفين درهم عتق وسعى في جميع قيمته بينهما ارباعا ولو قال له رب المال  
 كذبت ولكنه ابتك فهو على المضاربة فان لم يبيعه حتى زادت قيمته فصار  
 يساوي الف درهم عتق وسعى في قيمته بينهما ارباعا ولو كان اشترى بالالف  
 عبد يساوي الفين فقال رب المال للمضارب هذا ابتك فقال المضارب كذبت  
 فانه يعتق ويسعى في حصة المضارب من الربح خمسمية ولا سعاية عليه لرب  
 المال ولو كان المضارب صدقة في ذلك ثبتت نسبة منه وعتق من قبله

لرب المال رأس ماله ولو قال رب المال للمضارب هو ابتك فقال المضارب كذبت  
 فالعبد على المضاربة بحالها فان زادت قيمته حتى صادت الف درهم عتق وسعى  
 في قيمته بينهما ارباعا وان كان المضارب صدقة ولا فضل في الغلام فهو ابنة  
 مملوك في المضاربة فان لم يبيعه حتى بلغت قيمته الف درهم عتق وسعى في ثلاثة  
 ارباع قيمته لرب المال ولو كان اشترى عبد يساوي الفين فقال المضارب  
 هو ابتك وقال رب المال كذبت ثبتت نسبة من المضارب وعتق ربعة ويضمن  
 ثلاثة ارباعه لرب المال ان كان موسرا وان شاء رب المال استسقى الغلام  
 فيها وان شاء عتق والولاء بينهما ارباعا في قياس قول الحنفية رحمه الله تعالى  
 ولو كان رب المال صدقة في ذلك عتق على المضارب ويضمن المضارب رأس  
 المال وان لم يصدقه ولكنه ادعى بعده انه ابنة فهو ابن المضارب يعتق عليه  
 ويضمن رأس المال ولو كان اشترى عبد يساوي الف فقال المضارب هو ابتك  
 وكذبه رب المال لم يثبت نسبة على حاله في المضاربة فان صادت قيمته  
 الفين عتق وسعى في ثلاثة ارباعه لرب المال ولو زادت قيمته حتى صادت  
 تساوي الف درهم قبل دعوة المضارب ثم ادعى انه ابنة وكذبه رب المال  
 ثبتت نسبة منه وعتق ربعة ورب المال ان يضمن المضارب ثلاثة ارباع قيمته  
 ان كان موسرا ولا يرجع بها المضارب على الغلام وان شاء رب المال استسقى  
 الغلام في ذلك او اعتقه وله ثلاثة ارباع ولاية في قياس قول الحنفية ولو كان  
 رب المال صدقة فلا ضمان على المضارب وله ان يستسقى الغلام او يعتقه ولو  
 زاد قيمة العبد على الف فقال المضارب هو ابتك وقال رب المال كذبت ولكنه  
 ابنه فهو ابن لرب المال حر من ماله ولا ضمان على المضارب فيه وان لم يدرعه واخذ  
 حتى صادت قيمته الفين فقال المضارب هو ابتك وقال رب المال كذبت ولكنه  
 ابنه فانه ابن المضارب وقد عتق منها جميعا ولا ضمان لواحد منهما على صاحبه  
 والولاء بينهما ارباعا لان رب المال يمين زعم انه ابنة عتقت حصته من العبد  
 ثلاثة ارباعه فصار كانه اعتقه وبطل بذلك الضمان عن المضارب ولو كان  
 العبد يساوي الفين يوما اشتراه ونقدت فقال رب المال هو ابتك وكذبه  
 المضارب ثبتت نسبة وعتق ثلاثة ارباعه والمضارب بالخيار في الربيع كما سبق  
 في رب المال ولو كان صدقة المضارب فالغلام ابن رب المال وهو عبد المضارب  
 ويضمن المضارب رأس المال ولو لم يصدقه المضارب ولكنه قال كذبت هو ابتك  
 فهو ابن المضارب حر من ماله ولو كان يساوي الف فقال رب المال هو ابتك  
 المضارب فهو ابنه حر من ماله وان صدقه المضارب كان ابن رب المال وهو عبد  
 للمضارب ولو لم يصدقه المضارب ولكن قال كذبت هو ابن رب المال حر من قبله



ولا ضمان لواحد منهما على صاحبه ولولم يقول ذلك حتى صار ثمنه الفين فقال  
رب المال هو ابني وقال المضارب كذبت ثبت نسبه منه وعنت ثلاثة ارباعه  
والمضارب بالخيار في الربع وتصدق المضارب بما قال كان ابن رب المال  
وهو عبد للمضارب ولولم يصدق المضارب ولكنه قال كذبت هو ابني فهو ابن  
رب المال والعبد حر من جميعا ولا ضمان لواحد منهما على صاحبه والاولا وبني  
ارباعا باب ضياع مال المضاربة بعد الشرأوقب الله واذا دفع  
الرجل الى الرجل الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها بزا ثم ضاعت الالف  
قبل ان ينقدها المضارب البايع فان المضارب يرجع بمثلها على رب المال  
فيدفعه الى البايع فان قبضه من رب المال فلم يدفعه الى البايع حتى ضاع ربح  
بمثله ايضا وكذلك كل مضاع ما يقبضه منه قبل ان ينقده البايع ولو كان  
مكان المضارب ويكلم يرجع الامرة واحدة واذا دفع الرجل الى الرجل الف درهم  
مضاربة بالنصف فاشترى بها عبد يساوي الفين وقبضه فباعه بالفين  
ثم اشترى بالالفين جارية ولم ينقدها لالفين حتى ضاعت فان المضارب يرجع  
على رب المال بالف وخمسائة ويفر من ماله خمسمائة فيدفع ذلك كله الى البايع  
واذا قبض الجارية فباعها بخمسة الاف درهم اخذ المضارب ربعها فكان له  
والثلاثة ارباع مال المضاربة ياخذ منها رب المال راس ماله الفين وخمسمائة  
والباقي ربح بينهما وتودفع اليه الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها  
جارية ضاعت الالف قبل ان ينقدها فقال رب المال ضاعت قبل ان يشتريها وقال  
المضارب ضاعت بعد ما اشترى بها فالقول قول رب المال فان اقام رب المال  
البينة انها ضاعت قبل ان يشتري واقام المضارب البينة انه اشترى قبل ان  
تضيع فالبينة بينة المضارب وتولم تهلك الالف ولم ينقدها في ثمن الجارية ولكنه  
اشترى بها جارية اخرى على المضاربة وقال ابيع الجارية وانقذ الثمن الاول  
فانما اشترى الجارية الاخرى لنفسه ولا تكون من المضاربة وتواشترى بالجارية  
التي قبض جارية اخرى جاز وكانت من المضاربة وتودفع اليه الف درهم مضاربة  
فاشترى جارية بالف ولم يقل بهذه الالف وقال ادون بذلك المضاربة فاقوله  
قوله وتواشترىها بالف درهم نسبية سنة يزيد بها المضاربة جاز على المضاربة  
فان قبضها فاشترى بها شيئا فهو من المضاربة وتولم يشتري بالجارية ولكنه اشترى  
بالالف التي في يديه كان يشتري لنفسه واذا اشترى بالالف المضاربة خفة  
او غيرها ثم اشترى بما في يديه عبد بالف درهم وهو يريد ان يبيع بثلث في  
يديه وينقذ الالف وفي يديه وقاء بالالف وفضل فهو يشتري لنفسه ولو كان  
اشترى بالالف خفة ثم اشترى جارية بكر من خفة وسط نسبه شهر او

يريد ان تكون على المضاربة وفي يد خفة مثل ما اشترى به واكثر فهذا جائز  
على المضاربة واذا كانت المضاربة القدرهم فاشترى عليها جارية بخمسين  
دينارا وقبضها وصرف الدراهم فنقدها البايع فالقياس ان يكون مشتريا  
لنفسه ولكن ابا يوسف ومحمد استحسنا في ذلك ان يجعله من المضاربة وكذلك  
لو كانت المضاربة دنانير فاشترى عليها بدرهم وصرفها ونقذ الدراهم ولا  
يشبه الدراهم والدنانير في هذا غيرهما الا اني لو كانت المضاربة بحرها فضل  
في الصرف فاشترى المضارب جارية بالف درهم غلة البلد واعطاها البايع كان  
جائزا استحسنا وكذلك قال ابو يوسف ومحمد في رجل دفع مائة دينار مضاربة  
فاشترى بخمسين دينارا منها جارية وقبضها ثم اشترى بها بدرهم او فوس  
طعاما قاطله ان ذلك من المضاربة ولا يشبه الدراهم والدنانير والفلوس  
ماسواها اذ كانت المضاربة التي في يده درهم او دنانير وفلوس فلا بأس  
ان يشتري باحدى هذه الثلاثة الاصناف واذا كانت التي في يده من المضاربة  
سوى هذه الاصناف ثم اشترى شيئا بدرهم او دنانير وتصرفه في يده  
كان مشتريا لنفسه واذا دفع الرجل الى الرجل الف درهم مضاربة بالنصف  
فاشترى بها جارية تساوي الفين فقبضها ولم ينقذ الدراهم حتى باع الجارية  
بالفي درهم وقبض الالفين ثم هلك الدراهم قبل ان ينقدها وهلكت الجارية  
معا في يده فعلى رب المال ان يودي اليه القدرهم مكان الالف الا والي التي  
اشترى بها الجارية فيدفعه المضارب الى الذي باعوا الجارية ويفر من ماله  
ايضا الف وخمسمائة من ماله لمشتري الجارية فان هلك الدراهم الاول ثم  
هلكت الجارية والدراهم الثانية بعد ذلك فالثلاثة الاف كلها على رب المال  
ولا يفر من المضارب من ماله شيئا ولو هلكت الجارية او لاقى هلك المال الاول  
والاخر معا فعلى رب المال الفين وخمسمائة وهذا هلاك الجميع معا سواء كان  
ان هلك الجارية او لاقى هلك المال الاخر ثم هلك المال الاول واذا كانت المضاربة  
الف درهم فاشترى عليها جارية بخمسة اكرار خفة وسط فقبض الجارية  
وهلك الدراهم عند المضارب فالمضارب يشتري الجارية لنفسه  
وعليه مثلها ولا ضمان عليه في المضاربة ولو كان اشتراها بخمسين دينارا  
فقبضها ولم ينقذ الثمن حتى ضاعت الدراهم رجع المضارب على رب المال  
بخمسين دينارا استحسنا ونقدها من ثمن الجارية واذا باعها بعد ذلك  
ثلاثة الاف درهم او اقل واكثر استوفى رب المال راس ماله القدرهم  
وخمسين دينارا والباقي ربح بينهما وكذلك لو كان راس المال نقدي بيتا  
فاشترى الجارية بالف درهم غلة واذا دفع الرجل الى الرجل الف درهم مضاربة



بالنصف فاشترى بها جارية تساوى الفا وقبض الجارية ولم ينقد الدراهم  
حتى باع الجارية بالف درهم وقبض الالفين ولم يدفع الجارية حتى اشترى  
بالفين جارية تساوى الف درهم فقبضها ولم ينقد الدراهم فهلك الدراهم  
كلها والجاريين معا فعلى المضارب ان يورث اليهم خمسة الاف درهم يرجع  
منها على رب المال باربعة الاف درهم لان خمسة المضارب من ثمن الجارية  
التي باعها خمسمائة ومن التي اشتراها اخر خمسمائة والباقي لرب المال من  
راس المال والربح ولو هلك الالف ثم هلك ما بقي معارجع بجميع الخمسة  
الاف على رب المال ولو هلك الجارية الاخرة او لا ثم هلك ما بقي معارجع  
على رب المال باربعة الاف درهم وعلى المضارب خمسمائة ولو هلك الجارية  
الاولى او لا وهلك الفين ثم هلك ما بقي فكذلك وتودفع اليه الالف  
مضاربة بالنصف فاشترى بها جارية تساوى الفا فقبضها ولم ينقد الدراهم  
حتى اشترى بالجارية جارية تساوى الفين وقبضها ولم يدفع الجارية حتى  
ماتت الجاريين وهلك الدراهم معا فعلى المضارب الف ثمن الجارية  
الاولى والفا ثمن الجارية الاخرة ويرجع من ذلك على رب المال بالفين  
وخمسمائة ولو كانت الالف الاولى هلكت او لا ثم هلكت الجارية الثانية معارجع  
المضارب بجميع الثلاثة الاف على رب المال ولو هلكت الجارية الاولى او لا  
او هلكت الجارية الثانية او لا ثم هلك ما بقي معارجع عليه بالفين وخمسمائة  
ولو اشترى بالالف جارية تساوى الفا وقبضها ولم ينقد الثمن ثم اشترى  
بالجارية عبدا يساوى الفين وقبضه ولم يدفع الجارية ثم اشترى بالعبد  
جرا ب فوطى يساوى ثلاثة الاف درهم وقبضه ولم يدفع العبد فهلك  
هذه الاشياء كلها وراس المال الاول معافى على المضارب سنة الاثني عشر  
منها ثمن الجارية الف والفين قيمة العبد وثلاثة الاف قيمة الجرا ب ويرجع  
على رب المال من ذلك باربعة الاف وخمسمائة درهم ولو هلك راس المال  
او لا ثم هلك ما بقي معارجع المضارب على رب المال بخمسة الاف وخمسمائة  
ولو هلك الجرا ب او لا ثم هلك ما بقي معارجع على رب المال بسبع مائة واربع  
الاف وخمسين درهما وكذلك لو هلك العبد او لا ثم هلك ما بقي ولو هلك  
الجارية او لا ثم هلك ما بقي معارجع على رب المال باربعة الاف وسبعمائة  
وخمسين درهما ولو اشترى بالالف جارية تساوى الفا فقبضها ثم اشترى  
بالجارية جاريين تساوى كل واحد منهما الفا فقبضها ثم هلك الجاري  
وراس المال الاول معافى على المضارب ثمن الجارية الاولى الف درهم والباقي  
قيمة الجاريين الاخرين ويرجع بجميع ذلك على رب المال ولو كان اشترى

بالجارية

بالجارية جارية تساوى الفين وقبضها فهلكت الجاريان ورأس المال معا  
فعلى المضارب ثمن الجارية الاولى الف درهم و ثمن الجارية الاخرة الفا  
درهم ويرجع على رب المال من ذلك بالفين وخمسمائة وكذلك ان هلك  
احدا الجاريين او لا ثم هلك ما بقي ولو هلك الالف الاولى او لا ثم هلك  
ما بقي رجع بالثلاثة الاف كلها على رب المال واذا دفع الرجل الى الرجل  
الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها جارية تساوى الفا وقبضها  
ثم باعها بالف درهم وقبض الثمن ولم يدفع الجارية ثم اشترى بالفين  
والالف الاولى وهي في يده جارية تساوى اربعة الاف وقبضها ودفع  
راس المال الاول الى صاحبه ودفع الالفين الى الذي اشترى منه الجارية  
الاخرة فان عليه غرم الف درهم من ماله الذي اشترى منه الجارية وله  
ثمن الجارية الاخرة وثلثا الجارية على المضارب فان لم يدفع الالف  
الاولى حتى هلك وباع الجارية الاخرة بستة الاف كان له من ثمنها الفا  
درهم ويكون اربعة الاف على المضاربة ويورث منها الف درهم الى الله  
اشترى منه الجارية الاولى ثم ياخذ رب المال راس ماله من الباقي الفا  
درهم ويخرج بينهما على الشهود فان كان المضارب لم ينقد الالفين التي اشترى  
بها الجارية الاخرة حتى ضاعت والمسئلة على جاهها فانه يورث ذلك  
من ثلثي ثمن الجارية الاخرة ولا يبقى فيه ربح وكذا اشترى وباع بالالف  
المضاربة حتى صار في يده الفا فان فاشترى بها جارية وقبضها ثم باعها  
باربعة الاف بسنة سنة وقيمتها يوم باعها الفا وقل او اكثر فله  
الى اشترى ثم هلك الاتفاق الايمان قبل ان ينقدها بايع الجارية فانه  
يرجع بالف وخمسمائة على رب المال وخمسمائة من ماله يوفى بها بايع الجارية  
فان خرجت الاربعة الاف كان للمضارب ربعها من ثمن المضاربة في  
ويأخذ رب المال من الثلاثة الارباع راس ماله الفين وخمسمائة والباقي  
يرجع بينهما وكذا اشترى بالف المضاربة جارية قيمتها اكثر من الف ونقد  
الدراهم ثم باعها بجارية تساوى الفا فقبضها ثم هلك الجارية  
جميعا فعلى المضارب قيمة الجارية الاخرة ويرجع بها على رب المال لانه  
لا يتلفها وان كان المضارب فيما اشتراه به فضل وتوكل بالمضاربة  
حتى صار في يده الفين ثم اشترى بها جارية قيمتها اقل من الفين فقبضها  
فهلك ذلك كله عنده معافى على المضارب الف درهم ويرجع على رب المال  
بثلاثة ارباعها ولا ينظر في قيمة الجارية لان الثمن هو الواجب وتوكل بالمضاربة  
حتى صار في يده اربعة الاف الفين منها دين والفين ثمن في يده فاشترى بها



الالفين جارية فلم يقبضها حتى هلكت الالفان فعليه الفاد درهم ويرجع  
بثلثة ارباعها على رب المال لان راس المال من هاتين الالفين الف درهم  
الا ترى ان الدين لو برى كان راس المال كله في الالفين واذا اخذ الجارية  
كان له ربعها من ثمن المضاربة وان هلكت الجارية في يده ثم خرج الدين  
كان كله لرب المال لانه دون راس ماله **باب المضارب يا امره رب**  
**المال ان يستدين عليه** اذا دفع الرجل الى الرجل الف درهم مضاربة بالنصف  
وامره ان يستدين على المال فهو جائز فان اشترى بالمضاربة غلاما ثم  
اشترى على المضاربة جارية بالف درهم ديننا وقبضها ثم باعها بالف درهم  
وقبض المال ثم هلك ما قبض ولم يدفع ما باع وما كان عنده فان المضارب  
يلحقه نصف ثمن الجارية ويكون على رب المال نصف ثمنها ولو لم يهلك ثمن  
الجارية كان بينهما نصفين ويوردان منه ثمنها فان لم يبيع الجارية واعقبا  
المضارب ولا فضل فيه على راس المال فثمنه جائز في نصفها بتمتلة جارية  
بين رجلين اعقبا احدهما وتودفع اليه الف درهم مضاربة وامره ان  
يستدين على المال على ان ياد رزق الله تعالى في ذلك من شيء فالمضارب ثلثاه  
ولرب المال ثلثه فاشترى بالف جارية تساوي الفين ثم اشترى على المضاربة  
غلاما بالف دينار تساوي الفين فباعهما جميعا باربعة الاف فان ثمن  
الجارية يستوفي منه رب المال راس ماله وما بقي بربح بينهما على ما اشترطوا  
واما ثمن الغلام فيورده منه والباقي بينهما نصفان الا ان رجلين لو اشتركا  
من غير مال على ان يشتريا بالدين ويبيعا فاد رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو  
بينهما اثلاثا فاشترى وباعا كان الربح بينهما نصفان ولو ان المضارب ابره  
رب المال ان يستدين على المال على ان ياد رزق الله تعالى في ذلك من شيء فلرب المال  
ثلثه وللمضارب ثلثاه وعلى ان ياد رزق الله تعالى في المال من شيء فهو بينهما  
نصفان فاشترى المضارب بالمضاربة جارية تساوي الفين واشترى  
على المضاربة جارية بالف تساوي الفين فباعهما باربعة الاف فحصة المضارب  
على شرطهما وحصة الجارية المشتراة بالدين بينهما نصفان وكذلك لو ابره  
ان يستدين على رب المال وقول رب المال استدين على المضاربة او استدين  
على شري وما استدان وان كان اكثر من المضاربة فهو بينهما نصفان وربح  
وضمته بينهما نصفان ولو كان امره ان يستدين على نفسه كان ما اشتراه  
المضارب بالدين له خاصة دون رب المال ولو كان امره ان يستدين  
على رب المال فاشترى بالمضاربة جارية ثم استقرض المضارب الف  
درهم على المضاربة واشترى بها جارية فهو مشتري لنفسه والقرض عليه

خاصة الا ترى ان رجلا لو كان امره ان يستقرض له الفان فلان فاستقرض  
كما امره كانت المستقرض دون الامر والامر في هذا باطل وتودفع الى رجل  
د درهم مضاربة بالثلث وامره ان يعمل في ذلك براه وامره ان يستدين على  
المال فاشترى بالالف المضاربة ثيابا فاسلمها الى صباغ يصبغها صفراء  
بماية درهم ووصف له شيئا مغروفا فاصبغها ثم ان المضارب باع  
الثياب مائة بالف درهم فان رب المال ياخذ راس المال الف درهم  
ويودي المضارب اجر الصباغ مائة درهم وما بقي من الربح على احد عشر  
سهما عشرة اسهم حصة المضارب بينهما اثلاثا وسهم بينهما نصفان ولو  
كان باع الثياب مساومة بالقي درهم قسم الثمن على قيمة الثياب وعلى ما زاد  
الصنع بينهما فما اصاب قيمة الثياب فهو على شرط المضاربة وما اصاب حصة  
الصنع كان بينهما نصفان وتودفع اليه الف درهم مضاربة بالثلث وامره  
ان يستدين على المال وان يعمل في ذلك براه فاشترى المضارب بالمال كله  
ثيابا واستقرض على المال مائة درهم فاشترى بها زعفرانا بصنع للثياب  
ثم باعها مائة على مال المضاربة وعلى ما استقرضه بالف درهم فانها تقسم  
على احد عشر سهما عشرة اسهم منها مال المضاربة على شرطها وسهم واحد  
للمضارب خاصة وتوبايعها مساومة قسم الثمن على قيمة الثياب وعلى ثياب  
الصنع فما اصاب قيمة الثياب كان على المضاربة وما اصاب زيادة الصنع  
كان للمضارب وعليه قضاء القرض ولو كان اشترى بالزعفران بماية درهم  
نسبة فصنع الثياب كان هذا والذي استاجر الصباغ بماية ليصبغها سواء  
في جميع ما وصفت لك وتودفع اليه درهم مضاربة بالثلث وامره ان  
يعمل براه وان يستدين على المال فخرج المضارب بالمال واشترى به ثيابا  
ثم استكرى بغلا لماية وحمله الى مصر فله ان يبيعه مائة على الف ومائة  
وكذلك اجر التمسار فان باعه مائة بالف درهم كانت حصة المضارب  
من ذلك عشرة اسهم بينهما على الشوط وحصة الكراسم واحد بينهما نصفان  
وتوبايعها مساومة كان جميع الثمن في المضاربة على الشوط وعزم الكراوى  
المضارب ورب المال نصفان ولو لم يكن استكرا بالدين ولكنه استقرض  
مائة درهم فاستكراها باعيا فاد واد بايحل على كل دابة كذا ثوبا فله ان  
يبيعه مائة على الف درهم ومائة فان باعها بالفين كانت عشرة اسهم  
من ذلك حصة المضارب على شرطها وسهم واحد للمضاربة خاصة وقال  
ابو يوسف ومحمد يبيع الثياب مائة على الف درهم ولا يدخل حصة الكراوى  
ذلك لانه منطوع فيه وتوبايعها مساومة فان الثمن كله مضاربة وثمان



الكراء في مال المضاربة خاصة فان قال للمضارب رب المال انما استكر  
الدواب لك كحل ثيابك وقال رب المال انما استكرتها بمالك لنفسك  
ثم حملت ثيابي عليها فاقول قول رب المال لانه استكرى بالمائة التي  
استقرض بعينها ولو لم يامر ان يعمل في المضاربة برايه فاشترى بها كلها  
ثيابا تساوي القدر ثم اشترى من عنده عصفا بمائة درهم فصيرها به  
فروضا من ثياب خاصة وصاحب المال بالخيار ان شاء اخذ ثيابا اعطاه  
ما زاد العصف في ثيابه وان شاء ضمنه قيمة ثيابه الف درهم وكانت  
الثياب للمضارب فان لم يختر شيئا حتى باع المضارب المتاع بالنقد ثم جاز  
بيعه وقسم الثمن على قيمة الثياب وعلى ما زاد الصبغ فيها فما اصاب زيادة  
الصبغ فهو للمضارب وما اصاب الثياب فهو على المضاربة على الشرط فان  
هلك الثمن من المضارب فلا ضمان عليه وان كانت الثياب حين اشتراها  
المضارب تساوي القادر درهم فصيرها بعصف من عنده فان شاء رب المال  
ضمنه ثلاثة ارباع قيمة الثياب وسلم الثياب للمضارب وان شاء اخذ  
ثلاثة ارباع الثياب واعطاه المضارب ما زاد الصبغ في ثلاثة ارباعها  
فان لم يختر شيئا حتى باع المضارب الثياب جاز بيعه وكان للمضارب حصة  
الصبغ من الثمن والباقي بينهما على الشرط ولو لم يصيرها ولكنه قصها بمائة  
درهم من عنده وذلك يزيد فيها او ينقص منها فلا ضمان عليه في ذلك  
ان زاد او نقصت وتوابعها بربح او وصيغة فهو على المضاربة ولو اكره  
عليها من عنده فهو منطوع ولو كانت الثياب تساوي القادر فصيرها سودا  
فهذا والقصدرة سواء لان السواد نقصان ولا ضمان على المضارب في  
ذلك لانه لم يخلط بالمضاربة ما لا من عنده الا ترى انه لو باع بعض الثياب  
واشترى بتمته سوادا يصير به الثياب الباقية لم يضمن ولو كان امره ان  
يعمل في المضاربة برايه فاشترى بها ثيابا ثم صيرها من عنده فهو شريك  
في الثياب بما زاد العصف فيها ولا ضمان عليه في ذلك والثياب على المضاربة  
واذا دفع الرجل الى الرجل القدر درهم مضاربة بالثلث وامره ان يستدين  
على المال فاشترى بها وثلاثة الاف دين جارية تساوي خمسة الاف  
فباعها بخمسة الاف ونقص الدراهم فهلك المضاربة الاولى والخادم  
ونقصها في يد المضارب معا فلي المضارب تسعة الاف درهم يورى الى الله  
اشترى منه الجارية اربعة الاف والذي باعها منه خمسة الاف ويرجع  
على رب المال بخمسة الاف وخمسائة واحد واربعين وثلاثي درهم فان هلك  
الالف المضاربة اولاً ثم هلكت الجارية والخمسة الاف بعد ذلك

على جالها فانه يورى تسعة الاف على ما وصفت لك ويرجع على رب المال بها  
بخمسة الاف وستماية وخمسة وعشرين درهما لان الاخذ الاول حين  
هلكت كحود رب المال في المضاربة القدرهم دين فصارت المضاربة لاربع  
فيها ولم يبق على المضارب الا حصته من الدين وربها باب الشهاد  
واذا اقر رب المال للمضارب بسدس الربح وادعى المضارب النصف واقام  
شاهدين فشهدا عندهما انه اشترط له ثلث الربح وشهدا لآخر بالنصف  
فالشهادة باطلة في قياس قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد هي جائزة  
على الثلث ولو قال رب المال دفعت اليه بضاعة وادعى المضارب للمضاربة  
فالقول قول رب المال ولو ادعى المضارب انه اشترط له ما يتى درهم فشده  
احدهما بما يتى والاخر بما يتى فالشهادة باطلة في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
ولا شيء للمضارب وقال ابو يوسف ومحمد له اجر مثله فيما عمل ولو ادعى  
المضارب انه اشترط له مائة وخمسين فشده له شاهد بها وشاهد بمائة  
درهم فله اجر مثله في قولهم جميعا واذا دفع الرجل الى الرجل الف درهم  
مضاربة فعمل بها وربحها فدعى احدهما انه اشترط لهما بنصف الربح فدعى  
رب المال انه اشترط لهما مائة درهم من الربح فالقول قول رب المال فان  
اقام شاهدين فشدها عندهما بنصف الربح والاخر بثلثه فان قيس قول  
ابي حنيفة ان لهما اجر مثلهما فيما عملا ولا تقبل هذه الشهادة وقال ابو يوسف  
الشهادة جائزة للمضارب الذي ادعى النصف وله سدس الربح ولا شيء  
اجر مثله فيما عمل **باب المضارب الصفير** رواه اذا اشترى المضارب بالمال  
وهو الف درهم خادما ثم هلكت الالف فرجع بمثلها على رب المال ونقصها  
ثم باع الخادم بثلثة الاف فاشترى بها متاعا فهلك قبل ان ينقد فانه  
يرجع على رب المال بالعقبن وخمسائة ويورى من عنده خمسماية فان باع  
المتاع بعد ذلك بعشرة الاف كان للمضارب حصة ما نقد من عنده  
وهو السدس والخمسة الاسدس على المضاربة يستوفى منها رب المال  
راس مال اربعة الاف وخمسماية والباقي ربح بينهما وقال ابو يوسف اذا  
عمل الرصمي بمال اليتيم فربح او وضع فقال عملت به مضاربة فهو مصرف  
في حال الوصية ولا يصدق في حال الربح حتى يشهد قبل العمل انه يعمل به  
مضاربة وان قال استقرضته لم يصدق ان كان فيه ربح حتى يشهد  
قبل العمل وان كان فيه وصيغة فهو ضامن وكذلك لو دفعه الى رجل وعمل به  
ثم قال دفعته قرضا عليه او قرضا على فان قال مضاربة لليتيم او بضاعة  
وصدق الرجل وفيه وصيغة فلا ضمان عليهما وان كان فيه ربح فهو لليتيم



كله الا ان يشهد على ما صنع من ذلك قبل ان وكل هذا بيعة فيما بينه وبين  
الله تعالى على ما قال اذا كان صادقا ولكن القاضى لا يقبل قوله الا ببينة

## كتاب الفرائض والمعاملة

ذكر محمد بن ابي العتوف عن الزهري مالا هم ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال لليهود حين علمهم حسوا امكم ما امركم الله وان بين عذرة جاء  
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين افتخ خير وجاء به يهود وادي  
القراشي كابي عذرة بالوادي فاعطوا له ايديهم وحسوا ان يعرفهم فلما  
اعطوا ايديهم والوادي حين فقلوا ذلك نصفان نصف لبنى عذرة ونصف  
لليهود فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الوادي اثلاثا المثلثة  
للمسلمين وثلثا لخاصة بني عذرة وثلثا لليهود وكان الوادي على ذلك  
اذا اجلا عمر اليهود من خير امريه والوادي ان يجروا باطلا الى الشام  
يهود الوادي اما نحن في اموالنا ماذنا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اقر كما اقر الله وان رسول الله صلى الله عليه وسلم عهدان لا يجمع  
في ارض العرب دينان رفاي محلي من لم يكن معه عهد رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم وانا مقوم اموالكم هذه نعطيكم اموالها فقومت بسبعين الف  
دينار فدفعها عمر اليهم واخلاههم وبقضا اموالهم ثم قال بني عذرة انا نعلم  
ولن نستأثر عليكم انتم شفعوا وفاقى اموال اليهود وان شئتم اديتم نصف  
ما اعطيتم واعطيكم نصف اموالهم وان شئتم سلمنا لنا البيع فتوليت الذي هم  
فقلت بني عذرة لا بل نعطيكم نصف الذي اعطيتم من المال وتقاموا  
اموالهم فباع بضع عذرة في ذلك الرقيق والابل والغنم حتى دفعوا الى عمر  
خمسة واربعين الف دينار فقسم عمر الوادي نصفين بين الامارة  
وبين بني عذرة وقال زمان النخضير حين حضر الوادي نصفين وقال الزهري  
وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين صالح اهل خيبر اعطاهم النخل على  
ان يعملوا وبقاسهم نصف الثمار وكان بيعت لفته ذلك عبد الله ابن رواحة  
فيعرض عليهم ويقول ان شئتم فلكم وان شئتم فلنا وعن مكحول ان رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم دفع خيبر الى اهلها الذين كانت لهم على ان يعملوها  
فاذا بلغت الثمار كان لهم النصف والمسلمين النصف فبعث رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم ابن رواحة فيعرضها عليهم وعن الجاهل بن اوطاه  
قال سألت محمد بن علي عن الفرائض بالثلث والنصف قال اعطاه رسول الله

فقال عمر ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم

صلى الله تعالى عليه وسلم خيبر بالشطر وابوبكر وعمر وعلى واهلهم الى يومهم  
هذا يفعلونه وعن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
حين فتح خيبر قال لليهود افرمكم الله على ان التثن بيننا وبينكم فكان رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم يبعث ابن رواحة فيعرض عليهم ثم يقول ان شئتم  
فلكم وان شئتم فلنا وكانوا ياخذونه وعن سليم بن يسار ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم كان يبعث ابن رواحة فيعرض بينه وبين اليهود قال فجعلوا له  
حليا من حلي نسائهم فقالوا هذا لك وخفف عنا ونجا وز في القسمة فقال  
يا معشر اليهود انكم لمن ايفض خلق الله الى وما ذاك يحامل على ان يخفف عنكم  
اما الذي عرضتم من الرشوة فانها شئت وانا لا ناكلها فقالوا بهذا قامت  
السموات والارض وعن ابن سيرين قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ابن رواحة الى خيبر فقال بعثني اليكم من هو احب الى من نفسي ولا تملوا  
على من الخنازير ولا يمنعني من ان اقول الحق قالوا بهذا قامت السموات  
والارض فاقد عرضت عليكم فان شئتم فخذوه ولى عندكم الشطر وان شئتم  
اخذته ولكم عندى الشطر فخذوه فان لكم فيه منافع فاخذوه فوجدوا  
فيه فضلا قليلا وعن الحسن بن علي ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
اعطى خيبر بالشطر وقال لكم السواقط وعن ابن عمر ان رسول الله صلى  
عليه وسلم يبعث ابن رواحة فيعرض عليهم مائة وسوق فقال اليهود اشطظتم  
علينا فقال عبد الله بن نحر فاخذوه ونعطيكم خمسين وسقا فقال لليهود  
بهذا تنصرون وعن علي بن ابي طالب رضى الله تعالى عنه قال لا بأس بالبراءة  
بالثلث والربع وعمر طاب وسوقا قدم علينا معاذ اليمن نحن نعطي ارضنا بثلث  
او ربع فلم يقب ذلك علينا وعنه ايضا ان معاذ امضى ذلك وعنه وسئل  
عن الحاضرة في الارض فقال جابر وعنه الشطر والثلث والربع والحضر ولا  
محار واهل كبل معلوم وعن موسى بن طلحة قال قطع عثمان رضى الله تعالى عنه  
من اصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عبد الله وسعد والزبير وجابا قال  
فرايت حاري هادي يعطيان ارضهم بالثلث والربع مما بعينان ذلك علينا  
وعن محمد بن رافع بن خديج قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا  
بعضهم ثم خرجوا فجاء ارباب النخيل فقالوا يا رسول الله ان فلانا قد طعن علينا  
نخلنا قال بعث رجلا في نفسي اينا فان رضيت ان فاخذوا نصيبكم يا معشر  
والاخذنا واعطيناكم نصيبكم قالوا هذا الحق وبالحق قامت السموات والارض  
وعنه النخل ان عمر رضى الله تعالى عنه كان يكرى الارض بثلث بالثلث  
والربع وكان لا يرى بذلك بأسا وعن عمر رضى الله تعالى عنه قال لراغب

بالثلث والربع عبد الله وسعد  
الاسودان كالفارزاج على عند  
علقة والاسود



جديج ما حدثت بلغني عن عمر بن الخطاب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم خرجوا اليها فاجروا ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ثم خرجوا اليها فاجروا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الارض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على ان لرب الارض ما في  
 البيع السواني الذي يتجنى منها الماء وطايفة من الشق قال محمد هذا الذي  
 عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم عندنا من كراماتهم كانوا يكرهونها  
 لا يبيعون كرهوا ولا ما يخرج وعن اسد بن طهر قال جاء ذات يوم الى قومه  
 يا بني هارثة قد دخلت عليكم اليوم مصيبة قالوا ما هي قال هي رسول الله صلى الله  
 وسلم عن كراماتهم قال قلنا يا رسول الله انما نكرها على الربيع السما من  
 الزرع قال لا اخذوها او نكحها اخاك قال محمد فهذا عندنا هو مكره كله وعن  
 بن امية وكان عاملا لعمر بن الخطاب رضي الله عنه على حجاز فكتب اليه يذكره  
 ارض حجاز فكتب اليه عمر بن الخطاب رضي الله عنه على حجاز فكتب اليه يذكره  
 سمعا قد فيها اليهم لنا الثلث ولنا الثلثان وما كان يسقى بالعرب فادفعه  
 اليهم لهم الثلثان ولنا الثلث وعن عمرو بن دينار عن طاووس قال قلت  
 لو تركت المحارة فانهم يزعمون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عنها قال  
 اخري اعلمهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينه عنها ولكنه قال بمخرج  
 اخاه خيله من ان ياخذ منه حراجا معلوما وعن جعفر بن محمد بن ابيه قال نهي  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها حتى بطا المراكب الرجل يكرى ارضه ويشترى  
 وما يسقى الربيع والطلق فلما نظروا اليها عنها وعن ابن عمر قال انما نكحها لا نرى  
 بذلك باسا وعن رافع بن خديج ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهاها عنها  
 فتكلمها من اجل قوله وعن ابن عمر قال انما نكحها لا نرى ارضه ويشترى  
 وعن ابن عمر كان اذا اكر ارضه اشترط على صاحبه ان لا يدخلها كلبا ولا حمارا  
 وعن خالد الحذاء قال كنت عند مجاهد فذكر حديث رافع بن خديج في كرامات  
 ورفع طاووس يده فضر به فمعه ثم قال قدم اليها معاذا اليمن فكان يعطى  
 على الثلث والرابع فنحن نعمل به الى اليوم وعن كليب بن وائل قال قلت لابن عمر  
 له ارض وماء وليس له بذر ولا بقرا عطا في ارضه بالنصف فزرعته ببذري  
 وبقرى قال وعن حسن وابن سعيد مولى مازن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عليه وسلم زرع بالحرف وعن جابر قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 على ام ميسرة وهي في نخلها فقال يا ام ميسرة من عن هذا النخل مسلم ام كافر  
 قالت بل مسلم قال فلا يغرنك المسلم عن ما ولا يزرع ذرعا في كل منه انسان  
 ولا دابة ولا سبع ولا طائر الا كان له صدقة يوم القيمة وعن ابن المسيب كان

لا يرا باسا بكر الارض البيضاء بذهب او فضة وعن ابن جبير انه كان لا يرا  
 باسا باجارة الارض بدرهم او طعام مسمى وقال هل مثل ذلك الاثر لا  
 او بيت وعن رافع بن خديج قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عن المحاقلة والمزانية وقال انما يزرع ثلثه رجل له ارض فهو يزرعها ورجل  
 منح ارضا فهو يزرع ما منح او رجل استكرى ارضا بذهب او فضة وعن ابن  
 قال ان امثلا يصنعون ان يستكرى احدهم الارض البيضاء بذهب او فضة  
 عاما يعام وعن مجاهد قال اشترك اربعة على عهد رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فقال احدهم من عندى البذر وقال الاخر منى العمل وقال الثالث من عندى  
 الغدان وقال الرابع من عندى الارض فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لصاحب الغدان اجر سماه ولصاحب العمل هما كل يوم والحق الزرع كله لصاحب  
 البذر وقال محمد انما يصح الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم حين جعل  
 لصاحب العمل دهما كل يوم انه راي ذلك اجر مثله في عمله وكذلك فضاء في  
 العرا ويجعل له اجر سما وهذا عندنا انه جعل له مثل اجر هذه وعلى هذا القياس  
 كل امر من هذا فاسد فيجعل لصاحب العمل اجر مثله ان عمل بنفسه او بغيره  
 اجرا او بغيره استعان بهم بغير اجر وكيف عمل ولصاحب البقر اجر مثله  
 ويحق الزرع كله لصاحب البذر لانه خرج من بذره قال ابو حنيفة وابو يوسف  
 ومحمد في هذه المسئلة التي قضاه رسول الله صلى الله عليه وسلم جعلوا  
 على صاحب الزرع اجر مثل البقر واجر مثل الرجل العامل واجر مثل الارض  
 صاحب الزرع فيما بينه وبين الله تعالى من حيران يجبروه عليه ان ينظر الى  
 الزرع فيخرج منه مثل ما بذر فيسلم اليه فيكون له طيبا ثم ينظر الى قدر ما يخرج  
 من الاجر لصاحب الارض ولصاحب العمل ولصاحب البقر فيأخذ مثل ذلك مما في  
 من ربع الزرع فان بقي شيء بعد ذلك تصدق به ولم يأكله **باب المزارعة**  
**بالنصف** وخوفا اذا دفع الرجل الى الرجل ارضه وبذره على ان يعمل الاخر في  
 ذلك بنفسه واجرا له وبقره سنة من يومه ذلك فاخرج الله تعالى منها من  
 فاعمل نصفه ولصاحب الارض نصفه يعمل على هذا فاسد في قول ابو حنيفة لانه  
 كان لا يجبر المزارعة ببعض ما يخرج وقال من اجاز المزارعة ينبغي ان يجبرها  
 وقال ابو يوسف ومحمد وابن ابي ليلى صاحبها جاز على ما اشترط وكذلك لو كان  
 البذر والبقر من رب الارض وكذلك لو كان البذر من العامل وكذلك لو لم يكن  
 لصاحب الارض والبذر بقرا فاشترط عليه العامل ان يستاجر له بقرا ولا اجر  
 لشيء من ذلك والمزارعة الصحيحة على مذهب ابو يوسف ومحمد ان اخبر جتا الارض  
 شيئا ولم يخرج ولو كان البذر من العامل واشترط البقر على صاحب الارض فللمزارع



فاسدة في قول النبي يوسف ومحمد وعلى العامل اجر مثل الارض والبقران اخرج  
شيئا ولم يخرج والاصل في ذلك على مذهبهما انه اذا كانت الاسباب من احدهما  
ومن الاخر العمل خاصة او الارض والبذر جاز ذلك وان جمع بين الارض والبذر  
فقط او بين الرجل والارض فقط لم يخرج فان جمع بين الرجل والبقر جاز وان  
كان البذر من صاحب الارض واشترط ان يعمل عبده مع العامل والخارج  
ينتهي اتلا تاجازت المزارعة وما اشترط العبد فهو لصاحبه وان كان البذر  
من العامل لم يخرج وان كان البذر من قبل صاحب الارض واشترط ان يعمل  
مع العامل لم يخرج وكل ما كان الربح لصاحب البذر من قبل فساد المزارعة لا يخرج  
له لم يصدق بشيء وان لم تكن الارض له يصدق بالفضل والمشرط للبقر مشروط  
لصاحبه وما اشترط للمساكين فهو لصاحب البذر واذا لم يسم ما لصاحب البذر  
وسمى بالآخر جاز وان سمي ما لصاحب البذر ولم يسم ما للآخر جاز ايضا تحت  
وان قال اعمل في ارضي بذري بنفسك وبقرتك واجرايك فما خرج فهو لك  
فهو جاز والعامل معين وان قال اعمل لك فهو جاز ايضا وصاحب الارض معين  
لارضه مقرض لبذره وان قال ازرع في ارضي كذا من طعامك على ان اخرج  
لي لم يخرج والخارج لصاحب البذر وعليه اجر مثل الارض وان قال له ازرع  
في ارضي كذا من طعامك على ان اخرج لي وقال على ان اخرج نصفين جاز  
عليها قال والبذر قرض على صاحب الارض اخرجت الارض شيئا ولم يخرج ودفع  
دفع رجل بذرا الى صاحب الارض على ان يزرعه في ارضه فيقوم عليه فما خرج فهو  
بينهما نصفان فهو فاسد والربع لصاحب البذر وعليه اجر مثل صاحب الارض  
لعملة وارضه ان اخرجت الارض شيئا ولم يخرج فان قال على ان اخرج لصاحب  
الارض فهو جاز والبذر قرض عليه وان قال على ان اخرج لصاحب البذر  
فهو ايضا جاز وصاحب الارض معين للارض وان قال ازرع لي في ارضي  
على ان اخرج لك لم يخرج والخارج لصاحب البذر وعليه اجر مثل الارض  
وان قال ازرعه في ارضك لنفسك على ان اخرج لي لم يخرج والخارج لرب  
الارض وعليه مثل ذلك البذر لصاحبه وتكون دفع اليه الارض على ان يعمل  
ببذره وبقره ويعمل فيهما معه هذا الاجر على ان اخرج بينهما اتلا تاجاز  
وكذلك فيما بينهما وبين الاجنبي وهو فيما بينهما جاز وتلك الخارج لصاحب  
الارض وتلك لصاحب البذر وعليه اجر مثل الرجل الذي عمل معه ولكه  
البذر من قبل رب الارض كانت المزارعة جازة بينهما جميعا وهذا كله قول  
ابن يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ورضي عنهما **باب المزارع ان يمنع فيه**  
واذا دفع الرجل الى الرجل ارضا مزارعة بالنصف فزرعها هذه السنة ببذره

وبقره فلما تراضيا على ذلك لم يزرعها قد بدا الى ترك الزرع في هذه السنة  
او قال اريد ان ازرع ارضا اخرى فله ذلك وليس لصاحب الارض ان  
يجبره عليه وليس هذا كما يستجاء الارض بشيء سوى مما يخرج منها سنة ما  
هي وبذره ان يزرع في هذه السنة فله ان يترك الارض وان قال بدا لي  
ان ازرع ارضا اخرى لم يكن له ترك الارض التي استاجر ولكنه يسلم اليه  
فان شاء زرع وان شاء لم يزرع فاذا انقضت المدة اخذ بالاجر وان كان  
البذر من رب الارض جاز للعامل على ان يزرعها ان اراد تلك المزارعة سنة  
تلك او لم يزرع وان بدا لرب الارض والبذر ان يترك المزارعة من تلك الارض  
او في غيرها فله ذلك وان كان البذر من العامل لم يكن لصاحب الارض ان  
يمنع الزارع من زراعة الارض الا من عذر والعذر فيه دين لا يقدح في  
فضائه الا من تمن هذه الارض فيبيعها فيه وتكون دفع اليه فخلا معاملة  
بالنصف ثم بدا للعامل ان يترك العمل او يسافر فانه يجبر على الفضل وكذا  
ان بدا لصاحب النخل ان يعمل بنفسه ويمنع العامل منه لم يكن له ذلك  
الا بقدر الدين الذي وصفنا **باب الارض بين رجلين يدفعها احدهما**  
**لصاحبه** وان اكانت الارض بين رجلين دفعها احدهما الى صاحبه  
على ان يزرعها هذه السنة ببذره وبقره واعوانه على ان اخرج منها  
بينهما نصفين فعمل على ذلك المزارعة فاسدة والربع كله للمزارع وعليه اجر  
مثل نصف الارض لصاحبه وبطبيع نصف الخارج ثم ياخذ من النصف  
الاخر ما اتفق فيه وعمره ويصدق بالفضل ولو كان البذر من الدافع  
فالربع كله له وعليه للعامل اجر مثل عمله وحصلته من الارض وبطبيع له  
نصف الربع وياخذ من النصف الاخر نصف البذر ونصف اجر العامل  
ونصف اجر مثل الارض ويصدق بالفضل ولو كان البذر من العامل  
على ان له ثلث الخارج وكذلك دفع ثلثه كان جازا ولو كان البذر من الدافع  
والمسئلة بجازا او كان الذي اشترط الثلثين الدافع كان هذا فاسدا  
ولو كان البذر منهما نصفان على ان ثلث الخارج للعامل وثلثه للآخر فهذا  
فاسد والخارج بينهما نصفان بطبيع لا يتصدق واحد منهما بشيء ولا  
اجر واحد منهما على صاحبه وكذلك لو اشترط الثلثين للدافع ولو اشترط  
ثلثي البذر على الدافع وثلثه على العامل والربع نصفين فهذا فاسد وما خرج  
فثلثه لصاحب البذر ولا اجر للعامل في عمله لانه عمل في شيء وهو شريك ولا  
يصدق صاحب البذر بشيء وبطبيع نصف الزرع للدافع ويكون عليه  
اجر مثل سدس الارض للعامل فيستوفي ثمن سدس الزرع الذي صار له



مثل ربع البذر الذي بذر وما غرمه من اجر الارض ويتصدق بالفضل والشرط  
ثلث البذر على الدافع وثلثه على العامل والخارج نصفين فهو فاسد والعمال  
ثلث الربع وعليه سدس اجر مثل الارض ويطلب له نصف الربع ويدفع من البذر  
ربع حصته من البذر وما غرمه من الاجر ويتصدق بالفضل ولو اشترط  
البقر على الدافع والبذر على العامل والخارج نصفين فهو فاسد وكذلك لو اشترط  
الثلث لصاحب البذر باب اجتماع صاحب الارض مع الاجر على العمل  
واشترط البذر عليه او اذا دفع الرجل الى الرجل ايضا على ان يزرعها بنصف  
وهذه البذر منهن نصفين فهل على هذا المزارعة فاسدة والخارج بينهما  
نصفين ولا اجر للعامل في عمله لانه عمل في شئ وهو شريك فيه ولصاحب الارض  
على العامل نصف اجر مثل الارض ويطلب له نصف الخارج واما العامل فيصدق  
بالفضل من نصيبه وكذلك لو اشترط لصاحب الارض ثلثي الخارج وكذلك  
لو كان البذر ثلثاه من احدهما نصيبه واشترط الربع على قدر البذر او  
اشترط ان الربع نصفين بينهما الا ان الخارج بينهما على قدر البذر واذا  
دفع الرجل الى الرجل ايضا على ان يعمل فيها رب الارض والمدفوع الثلث  
هذه ببذر بينهما نصفين على ان الخارج بينهما نصفين فهذا جائز ولو اشترط  
لرب الارض ثلثي الخارج كان فاسدا والخارج بينهما على قدر نصيبهما ويطلب  
لصاحب الارض نصيبه ولا اجر لواحدهما على صاحبه في العمل ولصاحب الارض  
على الاخر اجر مثل نصف الارض ويتصدق العامل بما زاد على البذر والنقطة  
والاجر الذي غرمه ولو اشترط الثلثين للعامل كان فاسدا والخارج بينهما  
نصفين ولا اجر للارض على العامل لان صاحب الارض اشترط نفسه  
فضلا ويطلب لهما جميع الزرع ولو اشترط العمل عليهما جميعا والخارج بينهما  
نصفين والبذر من المدفوع اليه خاصة فعلا وعلى صاحب البذر وحده  
فهو فاسد والخارج لصاحب البذر ولصاحب الارض اجر أرضه وعلاه  
كان عمل باب اشتراط شئ بعينه من الربع **احدهما**  
واذا اشترط ان يدفع صاحب البذر بذره من الربع والباقي بينهما نصيبا  
فهو فاسد ايها كان صاحب البذر ولو اشترط ان يدفع صاحب البذر عشر  
الخارج لنفسه ويكون الباقي بينهما نصفان كان جائزا وكذلك لو اشترط  
دفع الخارج من الربع والباقي بينهما نصفين كان فاسدا ولو كانت الارض  
عشرية فاشترط دفع العشر ان كانت تشرب الارض مسكا او نصفها  
ان كانت تشرب بدلو والباقي بينهما نصفين لان جازيها باخذ السلطان  
منها شيئا واحدا وبعض طعامهم سر من السلطان فان العشر الذي شرط

السلطان من ذلك يكون لصاحب الارض لان العشر عليه في قول الجنيفة  
رحم الله على قياس من اجار المزارعة واما في قول من يجعل العشر فيما اخرجت  
الارض فهو قول محمد فان ما تركه السلطان لهم واخذوه من امته فهو بينهما  
نصفان ولو كان صاحب الارض قال للعامل السب ادري ما ياخذ السلطان  
من العشر ونصف العشر فيما ملك على ان لي النصف مما يخرج الارض يعني  
ياخذ السلطان ذلك النصف فهذا فاسد في قول الجنيفة واما في قول  
من يقول العشر فيما اخرجت وهو قول محمد فالمزارعة جائزة على ما قال الا اذا  
دفع الرجل الى الرجل ايضا من ارض الخارج يزرعها سنة هذه ببذر وه  
ونفسه فما خرج منها دفع منه حصصة السلطان وهو النصف مما يخرج  
وكا نياقي بينهما لرب الارض ثلثه وللعامل ثلثاه فهو جائز على ما اشترط فان  
لخذ السلطان من ربا الارض الخارج وترك المقاسمة فالنصف الذي  
شرطه للسلطان هو لرب الارض والباقي بينهما على شرطهما وكذلك لو لم يحد  
السلطان خراجا ولا يقاسمه وترك ذلك وكذلك ان اخذ شيئا من الطعام  
سواء من الطعام سواء شتم قاسمهم السلطان ما بقي فاحذ نصيبه فان اخذ  
سوا يكون لصاحب الارض ثلثاه  
ما ياخذ السلطان في هذه السنة المقاسم والخارج فاما ملك على ان دفع  
مما يخرج الارض حفظا السلطان مقاسمة كان او خراجا ويكون مما بقي ثلثها  
الى الثلثان ولك الثلث فرضي المزارع بذلك فهذه مزارعة فاسدة  
من ايها كان البذر والربع لصاحب البذر والخارج والمقاسمة ايها  
على باب البذر باب **يفسد المزارعة** واذا اشترط رب الارض  
على العامل الحصاد فالمزارعة فاسدة من ايها كان البذر واما عليه في  
المزارعة الصحيحة ان يعمل ويحفظ الى ان يبلغ الزرع الحصاد فاذا بلغه  
كان ذلك عليهما على قدر مالهما من الزرع فاذا اشترط عليه من لسبب  
المزارعة فسدت وكذلك ان اشترط الدراس او التنقية او الحمل الى البذر  
وكذلك ان اشترط شيئا من ذلك على صاحب الارض الا ترى ان رجلا لو  
الى رجل وقصد ان يزرعه نقلا في ارضه فعامله على ان يقوم عليه وليسقيه  
حتى يستحصد فما خرج منه فهو بينهما نصفين كان جازيا ولو جاء اليه  
وقد استحصد زرعه وبلغ فعامله على ان يحفظه بالنصف كان فاسدا  
وكذلك لو عامله على ان يحصده ويدرسه ويدريه ويتقيه ويحمه  
الى منزله في موضع كذا وتكون دفع اليه ارضا وبذرا على ان يبذره سنة  
هذه على انما زرع الله تعالى في ذلك من شئ فهو بينهما نصفين فصلا



فإذا كان يفصل ويبعد فحصاد الفصيل وبيعها عليهما وكذلك لو كان  
 البذر من قبل العامل ولو أن رجلا دفع إلى رجل نخلا له فعامله على أن  
 يقوم عليه ويسقيه ويلقحه على أن الخارج بينهما نصفين فهو جائز وعلى العامل  
 حفظه بالليل والنهار حتى يصير تمرا فإذا صار تمرا فالحفظ والخيار عليهما  
 جميعا فإن اشترط صاحب النخل في أصل المعاملة الحراز والحفظ بعد  
 ما يبلغ ويصير تمرا كانت المعاملة فاسدة ولو أراد في المعاملة الصحة  
 أن يمر به سرا فيبيعها أو يلقطها رطبيا فيبيعها فإن اللقطة والحراز عليهما  
 نصفين ولكن على العامل حفظه ما دام في روض النخل حتى يصير تمرا **باب**  
**الشروط فيما يخرج الأرض وفي الكرا** وغيره وإذا دفع الرجل إلى الرجل  
 أرضا مزارعة بالنصف هذه على أن البذر من قبل العامل فاحذرها على ذلك  
 فقال صاحب الأرض أكرهها ثم أزرعها وقال الآخر أزرعها بغير كراث  
 نظرت في ذلك فإن كان يزرع بغير كراث يخرج زرعها إلا أن الكراث أجود  
 فإن شاء كراث وإن شاء لم يكراث وأن كانت لا يخرج زرعها بغير كراث  
 إلا أن يشاء المزارع فإن كانت يخرج شيئا قليلا نظرت في ذلك فإن كان  
 ما يخرج للناس مثله اجزت للمزارع ذلك وإن كان مما ليس يعمل للناس  
 جبرت العامل على الكراث وكذلك أن زرع ثم قال لا استقي أرضها حتى  
 يسقيها السماء فإن كان يكتفي بماء السماء إلا أنه إن سقاها كان أجود للزرع  
 لم أجبره على السقي وإن كانت مما لا يكفيه سقي السماء جبرته عليه لو كان البذر  
 من قبل صاحب الأرض في جميع ذلك وتودع إليه أرضا وبذرا على أن  
 يكرثها ويزرعها سنة هذه فما خرج فهو بينهما نصفان فهو جائز وإن أراد  
 أن يزرعها بغير كراث فليس له ذلك ويجبر على الكراث وكذلك لو كان البذر  
 من قبل المزارع واشترط بيته الكراث يفسد المزارعة وكذلك إذا اشترط  
 كراث إلا أنها إذا وينا مسبتها أو ما أشبه ذلك من الأعمال التي بقي منفعة  
 بقدر القضاء المزارعة وتودع إليه البذر والأرض على أن يعملها سنة  
 هذه على أنه أن يزرعها فما خرج منها من شيء فهو بينهما للعامل ثلثه وللزرا  
 ثلثه وإن كرت سائر زرع فما خرج من شيء فهو بينهما نصفين فهذه  
 مزارعة جائزة عليهما واشترط من وجوهها فإن زرع بعضها بكرات وبعضها  
 بغير كراث وبعضها بكرات ونبتة فما زرع بغير كراث فهو بينهما أرباعا  
 وما زرع بكرات فهو بينهما الثلثا وما زرع بكرات وسبان فهو بينهما نصفين  
 وكذلك لو كان البذر من قبل المزارع وكذلك لو كان لفظ الشرط أن يزرع  
 منها بغير كراث فهو بينهما على كذا وما كرت منها ثم زرعه فعلى كذا وما زرع

بغير كراث فما خرج من شيء  
 فهو بينهما للعامل ثلثه وللزرا  
 ثلثه وإن كرت سائر زرع  
 فما خرج من شيء فهو بينهما  
 نصفين فهذه مزارعة جائزة  
 عليهما واشترط من وجوهها

منها بكرات وسبان فعلى كذا وكذلك لو دفع إليه الأرض على أن يزرعها ببذره  
 وعمله سنته هذه على أنه أن يزرعها حنطة فالحارج بينهما على كذا وأن ذكرا  
 سميا فعلى كذا فهو جائز عليهما سمي واشترط وأن زرع فيها من الأصناف  
 الثلاثة فالحارج من كل صنف بينهما على شرطهما فيه وكذلك لو قال على أنه  
 أن يزرع فيها كذا فالحارج بينهما على كذا وإن زرع كذا فعلى كذا فهو مثل الأول  
 أن يزرعها كلها من صنف واحد أو زرع من كل صنف منها بعضها وتودع  
 إليه أرضه ثلثين سنة على أن يزرع فيها من حنطة أو شعير أو شيء من غلة  
 الشتاء والصيف فهو بينهما نصفان وما غرس فيها من نخل أو تين أو كرم أو  
 بينهما أثلاثا لصاحب الأرض الثلث وللعامل الثلثان فهو جائز على ما سمي  
 واشترط وكذلك لو زرع بعضها وغرس في بعضها نخل وبعضها كرم أو غيره  
 على ما اشترط ولا يشبه النوع في هذا الأجارات فإن الأجارات تجوز في مثل  
 هذا وذكر عن حماد عن إبراهيم قال سألت عن الأجير قوله أن عملت كذا وكذا  
 فلك كذا وكذا وإن عملت كذا وكذا فيكون لك كذا وكذا فقال لا بأس بما كان  
 يكره ذلك في النوع وتودع إليه أرضا مزارعة على أن يزرعها ببذره وقمره  
 وعمله على أن يزرع بعضها حنطة وبعضها شعير فما خرج منها من حنطة  
 فهو بينهما نصفان وما زرع فيها شعير فما خرج منها من حنطة وثلثاه  
 وللزراعه وللصاحب الأرض ثلثه فهذا فاسد وكذلك لو قال خذها على أن يزرعها حنطة  
 فما خرج منها فهو بيني وبينك نصفين وما زرع فيها شعير فما خرج منها  
 ثلثه ولك ثلثاه وتودعها إليه لين يزرعها ببذره على أنه أن يزرعها حنطة  
 فما خرج فهو بينهما نصفان وأن زرعها شعير فما خرج منها فهو للعامل  
 جائز على ما قال وإن سما من الخارج الشعير لنفسه جاز في الحنطة ولم يجز  
 في الشعير وتودع إليه أرضا في كرت حنطة وكرت شعير على أنه أن يزرع الحنطة  
 منها فالحارج بينهما نصفان والشعير مردود عليه وإن زرعها الشعير  
 فالحارج كله لرب الأرض والحنطة مردود عليه فهو جائز كله على ما بينا  
 واشترط ولو اشترط الخارج من الشعير للعامل كان جائزا ويكون للدفع  
 مقرضا له وتودع إليه الأرض وحدها على أن يزرعها حنطة فالحارج  
 بينهما نصفان وإن زرعها شعير فالحارج للعامل وإن زرعها سميا  
 فالحارج لصاحب الأرض فهو جائز من الحنطة والشعير على ما قال ولا يجوز  
 في السمسم ولو كان البذر من صاحب الأرض كان جائزا في جميع ذلك على ما قال  
**باب القدر في المعاملة والاستحقاق** وإذا دفع الرجل إلى الرجل أرضا سنته  
 على أن يزرعها ببذره ونفقته فما خرج الله تعالى منها من شيء فهو بينهما

في الكرا  
 في الكرا  
 في الكرا



فان باعها بقدر الدين

نصفان فلما تراضيا على ذلك اراد صاحب الارض ان ياخذ ارضه قبل ان  
يعمل فيها الذي قبضها شيئا او بعد ما كثر ثمارها وحفراتها وسوى مساحتها  
لم يكن له ذلك الا بقدر الدين لم يكن عليه من نفقة العامل شيء فان لم يأخذ  
حتى زرعتها فبنت زرعتها ولم يستحصل ثم اراد اخذها لبيعها في دينه  
الذي حبسه فيه القاضى ولا دينا عنده غير ثمنها وقد علم ذلك القاضى  
فان القاضى يخرج من السجن ولا تباع الارض في الدين حتى يستحصل ثمنها  
ولا يحول بين صاحب الدين وبين لزومه واذا استحصل الزرع رده الى  
المحبس حتى يبيع الارض ونصيبه من الزرع ويقضى الدين فان كان وقته  
ثلاث سنين ثم مات رب الارض في اول سنة منها بعد ما بنت الزرع لم يكن  
للو رثة اجر الارض استحقاقا حتى يستحصل الزرع فاذا استحصل اخذها  
وقد انتقضت الاجارة فيما بقي من السنتين وكان القياس ان ينتقض  
حين مات ولو مات قبل ان يزرع انتقضت المزارعة واخذها الورثة  
ولا شيء عليه من نفقة العامل ولو كان الوقت سنة واحدة فاجر العامل  
بالزرع حتى يزرع من اخر السنة فانقضت المدة والزرع فالزرع  
بين العامل ورب الارض نصفين والعمل فيما بقي عليها جميعا وعلى العامل  
مثل نصف الارض فان اراد رب الارض ان ياخذ الزرع نقلا لم يكن له  
ذلك وان اراد العامل ذلك قبل لصاحب الارض اقلعه فيكون بينكما  
او اعطه قيمة حصته منه او انفق على الزرع كله وارفع ما يتفق من حصته  
ولو كان البذر من صاحب الارض قبل ان يزرع بعد ما كثر ثمارها العامل  
انها رها كان له ذلك ولا شيء عليه للعامل فان كان قد زرع وصار  
الزرع نقلا لم يكن لصاحب الارض اخراج العامل منه وان لحقه دين  
لا وفاء عنده الا من ثمر هذه الارض ولكنه يخرج من الحبس حتى يستحصل  
الزرع ولو انتقضت السنة والزرع لم يستحصل ترك في الارض على حاله  
حتى يستحصل وعلى الزارع اجر مثل نصف الارض والنفقة عليهم جميعا  
فان انفق احدهما بغير امر صاحبه ولا امر قاض فهو متطوع واذا دفع  
الرجل الى الرجل ارضا وبذر اعلى ان يزرعها سنته على ان الخارج ينفق  
نصفان فزرعها فلم يستحصل حتى هرب العامل فانفق صاحب الارض بالمال  
على الزرع حتى استحصل ثم قدم المزارع فلا سبيل له على الرجوع حتى  
يستوفى صاحب الارض جميع نفقته فان اختلفا في النفقة فالقول  
قول المزارع مع يمينه على علمه ولو انتقض وقت المزارعة قبل ان يستحصل  
والمزارع غايب فان القاضى يقول لصاحب الارض انفق عليه ان ثلث

او اسد

وامسك حصته حتى يعطيك نفقتك فان ابايع نصيبه منه واعطيت  
نفقتك عن حصته فان لم تنفق حصته بتفقتك فلا شيء لك عليه ولو كان  
البذر من العامل فزرع الارض ثم مات المزارع قبل ان يستحصل فقال  
يخن ثمنها على حالها فلهم ذلك فان قالوا ثمنها لم يجبروا على ذلك وقيل  
لصاحب الارض اقلع الزرع فيكون بينك وبينهم نصفين او اعطهم  
فيه حصتهم او انفق على حصتهم ويكون نفقتك على ما يخرج من حصتهم وكذلك  
لو مات رب الارض وبقي العامل وكذلك لو كان البذر من رب الارض  
ثم مات احدهما ولو كان البذر من العامل فلما صار الزرع نقلا انتقض  
وقت المزارعة فايهما انفق والاخر غايب فهو متطوع في النفقة ولا اجر  
لصاحب الارض على الاخر وان رفع الامر الى القاضى وصاحب الارض غايب  
فانه يكلفه البينة على ما ادعى ولا يأمره بالنفقة حتى ياتي بالبينة على ذلك  
فان اتى بالبينة على الزرع انه بينه وبين فلان الغايب امر القاضى بالنفقة  
فان انفق حتى يستحصل ثم حضر رب الارض كان الزارع اخو بحصته  
من الزرع حتى يستوفى نفقته فان بقي شيء كان لرب الارض وان كانت  
نفقته اكثر لم يرجع على رب الارض بشيء وكذلك يقول له القاضى انفق  
ان يكون نفقتك في حصته مما يخرج الارض ويجعل القاضى عليه اجر مثل  
نصف الارض ولو حضر واجبها فقال المزارع يقطع الزرع وقال رب الارض  
ينفق عليه واخذ منك نصف اجر المثل لم يكن له ذلك ولكن القاضى يقول  
لصاحب الزرع ان شئت فاقطع الزرع مع المزارع وان شئت فاعطه  
ثمنه الزرع وان شئت فانفق على الزرع كله وتكون نفقتك فيما يخرج من الارض  
من حصته ولا يجبر المزارع على نفقة ولا اجر فان قال المزارع نفق بخن  
وانت وانا المزارع صاحب الارض فقال يقطع الزرع امر القاضى ان ينفق  
على المزارع وتكون حصته نفقته على حصته من الزرع وعليه اجر مثل نصف  
الارض وكل شيء في هذا الكتاب امر القاضى احدهما بالنفقة كلها وصاحب  
غائب لم يأمره بذلك حتى تقوم البينة على الشك فانه خاف الهلاك على  
الزرع قبل ان تقوم البينة قال امرتك بالنفقة ان كان الامر على ما وصفت  
ولو كان البذر من صاحب الارض فلما صار الزرع نقلا قال العامل لا  
انفق عليه ولا اسقيه فان القاضى يجبره على ذلك فان لم يفعل ولم يكن  
عند امر صاحب الارض ان يتفق عليه ويسقيه على ان يرجع بذلك كله  
على صاحبه وان كان اكثر من نصيبه لان ذلك شيء يجبر عليه وكل نفقة  
لا يجبر عليها صاحبها فانفق شريكه بامر القاضى فانها تكون في حصته الاخر



فان لم يف بها لم يكن للنفق غير ذلك وكما صاب الغلة افة بعد النفقة فذهب  
لم يكن لصاحب النفقة على صاحبه شيء الا ترى ان عبدا صغيرا لو كان بين  
رجلين فقال احدهما ليس عندى ما انفق عليه ولا ما استرضع له به جبره الفاء  
على ذلك وامر شريكه ان يسترضع له رجوع عليه بحصته من الاخر بالغامع  
اذا كان ذلك رضاع مثله وان كان ذلك اكثر من قيمة الصبي وكذلك ان  
هلك الصبي لم يبطل حقه ولو ان رجلا اوصى لرجل بنخل ولاخر بغلته فاحال  
قلم يخرج شيئا لم يجبر واحدهما على النفقة عليه فان انفق عليه صاحب النخل  
حتى حمل لم يكن لصاحب الغلة شيء حتى يستوفي نفقته هذا من الغلة وان لم يخرج  
من الغلة فيما يستقبل مثلما انفق لم يكن على صاحب الغلة غير نفقته فيما اخرج  
الارض وكذلك الزرع الذي وصفت لك ولو انفق عليه المزارع باجره  
رجع بذلك عليه بالغاما بلغ ولم يكن له على حصة صاحبه من الزرع سبيل  
واذا دفع الرجل الى الرجل ارضا عشر سنين على ان يزرعها ما بداله ونفقا  
ما بداله على ان يخرج من ذلك من شيء فهو بينهما نفقا بخلا او كرما او نخرا  
فان لم يبلغ التمر حتى مات المزارع او رب الارض فالتمر بمنزلة الزرع الذي  
لم يبلغ في جميع ما وصفت لك فان مات رب الارض وليس فيه ثمر انتقصت  
المزارعة وصار الشجر بين ورثة الميت وبين المزارع نصفين وكذلك لو  
المزارع وبقي صاحب الارض فان قال المزارع انا اخذ من الورثة نصف  
قيمة الغرس لم يكن له ذلك والخيار الى صاحب الارض او ورثته ان كان  
ان شاء واقلعوا ذلك وكان بينهم وان شاء اعطوا المزارع وورثته  
قيمة ذلك وكذلك لو كانا حين قلح رب الارض دين لا وفاء عنده الا  
بمن الارض وبمن الشجر فان القياس ينقض الاجارة ثم يجبر رب الارض ان  
شاء عن ماله نصف قيمة الشجر والنخل والكرم وان شاء قلعه وكذلك لو انتقصت  
ولو كان العامل اخذ ارضا اجارة بدوام مسواة لم يكن له من هذه الوجوه  
كلها خيار ولا لصاحب الارض ويقال له اقلع شجر الا ان يكون قلح ذلك  
يضرب الارض ضربا يكون استهلاكها فسادا فيكون للواجر ان يعزم  
القيمة للمستاجر ولو دفع الرجل الى الرجل ارضا مزارعة سنة هذه يزرعها  
ببذره وعمله على ان يخرج بينهما نصفين وكونها العامل ونشأها وحق  
انها رها ثم استحقها رجل اخذها ولا شيء للمزارع في نفقته وعمله ولو استأجر  
بعدهما زرعها قبل ان تستحصد فانه يوزع الارض ويوزع المزارع وصاحب  
الارض ان يقطعها الزرع والمزارع بالخيار ان شاء اخذ نصف الزرع  
على حاله والذي دفع اليه الارض النصف وان شاء ضمن الذي دفع الارض

مزارعة نصف الزرع ثابتا في الارض وسلم الزرع كله ويضمن المزارع  
في قول الجنيفة نقصان الارض للمستحق ويرجع به على الذي دفع اليه  
الارض وفي قول ابى يوسف ومحمد ان شاء المستحق ضمن نقصان الارض  
من الدافع وان شاء المزارع ويرجع به المزارع على الدافع ولو كان العامل  
عن سبب اخلا وشجرا وكرما وقد كان اذن الذي دفع اليه الارض في ذلك  
نظما بلغ واثم استحقها رجل فانه ياخذ ارضه ويقطع العامل والذي دفع  
اليه الارض ما فيها من النخل والكرم والشجر ويضمن ان المستحق نقصا القطع  
ويضمن الغارس له ايضا نقصان الغرس في قول ابى حنيفة ويرجع العامل  
بما ضمن من نقصان الغرس والقطع على الدافع في قول ابى يوسف ومحمد  
ان يضمن الدافع جميع ذلك النقصان **باب 2 المعاملة** واذا  
دفع الرجل الى الرجل نخلا له معاملة على ان يسقه ويقوم عليه فما اخرج الله  
منه من شيء فهو بينهما نصفان فقام عليه ولحق حتى صار يسر اخضر صاحب  
الارض انتقصت المعاملة وكان اليسر بين ورثة صاحب الارض وبين  
العامل نصفين في القياس ولكن استحسن ان يكون العامل يقوم عليه كما كان  
يقوم حتى يبلغ وان كره ذلك الورثة وان قال العامل انا اخذ نصف  
البسر والورثة بالخيار ان شاء واصرموا البسر وقسموه نصفين وان شاء  
اعطوه نصف قيمة البسر وان شاء وانفقوا على البسر حتى يبلغ ويرجعوا  
بنصف نفقته من حصة العامل من الثمر ولو كان مات العامل قبل ورثته ان  
يقوموا عليه وان كرهه صاحب الارض وان قالت الورثة نحن نصر ماله  
بسر فان لصاحب الارض من الخيار ما وصفت لورثته في الوجه الاول  
ولو ماتا جميعا كان بالخيار في القيام عليه او تركه الى ورثة العامل فان  
ابوا ان يقوموا عليه كان الخيار الى ورثة صاحب الارض على ما وصفتنا  
من الوجه الاول ولو لم يموتا ولكن انتقصت المعاملة والبسر اخضر فهذا  
والاول سواء والخيار فيه الى العامل فان شاء عمل كما كان يعمل فان ادى ذلك  
خيرا لآخر بين اهك الوجوه الثلاثة ولو لم تنقض المعاملة ولكن تخرب  
الارض دين لا وفاء عنده سوى بيع النخل وفي النخل بسرا واطلع لم يبلغ  
لم يجبر على بيع النخل حتى يبلغ التمر وتنقض المعاملة ولو مات احدهما او  
انتقصت المدة او نحو صاحب الارض دين لا وفاء عنده به وقد ساقا العامل  
النخل وقام عليه في حفظه الا انه لم يخرج شيئا انتقصت المعاملة ولم يكن  
له من نفقته شيء ولو كان الطلع قد خرج او صار يسرا ثم استحققت الارض  
كان النخل وما فيه للمستحق ورجع العامل على الدافع باجر مثل عمله واذا



الرجل الى الرجل زرعاً له من ارض قد صار بقلها فاعمله على ان يقوم عليه  
ويسقيه حتى يستحصد فما خرج منها فهو بينهما نصفين فهو جائز فان اقام  
عليه حتى انقضى حبه ولم يستحصد ثم مات احدهما فالعامل او ورثته  
بالخير وان شاء مضى على العمل حتى يستحصد فيكون الخارج بينهما على النصف  
وان شاء نقض المعاملة فان ايا ان يعمل خيراً صاحب الزرع او وادته  
بين القلع وبين اعطاء قيمة حصة العامل يومئذ وبين الاتفاق على الزرع  
حتى يستحصد ويرجع بنصف النفقة من حصة العامل وكذلك لو ماتا  
جميعاً ولو لم يمت واحد منهما وكان دفع اليه اشهر معلومة فانقضت  
قبل ان يستحصد فالزرع بينهما والنفقة عليهما وعلى العامل اجر مثل  
نصف الارض وان قال العامل اريد قلعه خيراً صاحب الارض بين القلع  
واعطاء القيمة والاتفاق وهذا نحو ما قاله ابن الصل فان اراد صاحب  
الارض قلعه وقال العامل انا اتفق عليه قال له القاضي اتفق عليه حتى  
يستحصد وعليك نصف اجر مثل ارضه فاذا استحصد اخذت نصف  
القيمة من حصته ولو لم تنقض المدة حتى استحصد ثم استحق رجل الارض  
فزرعها اخذها كله ورجع العامل على الدافع باجر مثل عمله واذا دفع الرجل  
الى الرجل بخلافه طلوع على ان يقوم عليه ويسقيه ويلقيه فما خرج فهو  
بينهما نصفين ولو لم يضر به له وقت او بين له وقت معلوما فهو جائز  
فان اقام عليه حتى صار يسيراً ثم مات احدهما وكلاهما او انقضا وقت المعاملة  
فالخير في العمل الى العامل او وادته فان ايا ان يعمل خيراً صاحب النخل بين الخبز  
الوجه الثالث ولم يفرقها هنا في الجواب بين الموت وبين انقضاء الوقت  
ولو لم يكن شيء من ذلك ولكن استحق رجل الارض ونخلها كان على الدافع اجر  
مثل العامل ولو استحقه بعدما سقاه العامل وقام عليه واتفق الا ان لم يزرع  
شيئاً اخذ المستحق ولم يكن للعامل على الدافع شيء ولو لم يستحق وما ان كان  
انقضت المعاملة ولم يرجع واحد منهما على صاحبه بشيء وكان الكفري  
لصاحب الارض باب ما يجوز استنأؤه وما لا يجوز واذا اشترط  
في المزارعة والبذر من احدهما ان للمزارع ما اخرجت فاجبة من الارض  
معروفة ولرب الارض ما اخرجت فاجبة منها اخرى معروفة فهذا ما  
والزرع لصاحب البذر وكذلك لو اشترط ما اخرج من زرع على السواك  
فهو للمزارع وما اخرج من الابوار فهو لرب الارض وكذلك لو اشترط  
التين لاحدهما بعبته والحب للآخر وكذلك لو سما لاحدهما اقيرة معلومة  
وتوعد اليه عشرين سنة على ان يزرعها ويغرسها ما بداله على ان يخرج

الله تعالى من ذلك من شيء فهو بينهما نصفان ثمرة وشجر وجوبه وتبذنه  
ورطبه واصول الرطبة وعنبه وكرمه واصول الكرم ووطنه وعبدانه  
ولو اشترط ان الثمرة بينهما كان جائزاً والتمر بينهما وأما الشجر والكرو  
 واصول الرطبة فهو للغارس وله ان يقلعه اذا انقضت المعاملة  
وكذلك لو شرط ذلك للغارس ولو كان شرطه لرب الارض كانت  
المعاملة فاسدة ولو كان الغرس والبذر من صاحب الارض كان جائزاً  
في جميع هذه الوجوه ايضاً الا ان يشترط الشجر والكرو واصول الرطبة  
للعامل بنفسه واذا اشترط في المعاملة الحب بينهما نصفين والتين لصاحب  
البذر فهو جائز وان اشترط للآخر لم يجز وكذلك لو اشترط التمرة لاحدهما  
والشجر بينهما نصفين لم يجز ولو اشترط في المزارعة ان ما اخرج من الحطة  
بينهما نصفين وما اخرج من شجر فلصاحب البذر في اخذه لم يجز وكذلك  
لو شرطه للآخر ولو دفع زرعاً في ارض قد جاز بقلها مزارعة واشترط  
ان الحب بينهما نصفين والتين لصاحب الارض وسكنا عنه فهو جائز  
والتين لصاحب الارض ولو اشترط التين للعامل كان فاسداً  
**باب عقد المزارعة على شرطين** واذا دفع الرجل الى الرجل ارضاً  
يزرعها سنة هذه ببلده وعمله على ان يزرعها في اول يوم من جمادى  
الاول فالتحارج بينهما نصفان وان زرعها في اول من جمادى الآخرة  
فالثلثان من الخارج لرب الارض والثلث للمزارع فالشروط الاول جائز  
والثاني فاسد في قول ابن حنيفة رحمه الله على قول من اجاز المزارعة  
وقال ابو يوسف ومحمد الشرطان جميعاً جائزان وقياس المسئلة بل  
دفع الى الخياط ثوباً على ان يخطه اليوم فبدرهم وان خطه غداً بنصف  
درهم وكذلك لو كان البذر من قبل رب الارض ولو قال على ان يزرع  
من هذه الارض في يوم كذا فالتحارج بينهما نصفان وما زرع من هذه  
الارض في يوم كذا فالتحارج لرب الارض قلناه فهذا  
فاسد كله لانه اخذها على شيء غير معروف وهذه كفولة للخياط على ان  
ما خطه اليوم فعلى حساب درهم وما خطه غداً فعلى حساب نصف  
درهم فهذا فاسد ولو كان في المسئلة الاول زرع بعضها في اول يوم  
من جمادى الاول وبعضها في اول يوم من جمادى الآخرة فما زرع في الوقت  
الاول فهو بينهما على ما اشترط وما زرع في الوقت الثاني فهو لصاحب البذر  
في قول الاول وفي قول ابن يوسف ومحمد كل واحد منهما بينهما على شرطهما  
وكذلك في الخياطه اذا خط نصفه اليوم ونصفه غداً وقد قال ان



خطته اليوم فلك درهم وان خطته غدا فلك نصف درهم فله مما خاطم البذر  
نصف درهم وفيما خاطه غدا اجر مثله لا ينقص من درهم ولا يزداد على نصف  
درهم وفي قول ابي يوسف ومحمد له ثلاثة ارباع درهم وتو قال على ائذان  
زرع بداليه او سامة فالثلثان للزارع والثلث للرب الارض واذا زرع  
بما فتح السماء او بسقي بالخارج بينهما نصفان فهو جازي عما اشترط وهذا  
بمنزلة الحياطة الرومية والفارسية وتو قال على ان يزرع منها بذر  
للعامل ثلثاه وللرب الارض ثلثه وما زرع منها بما فتح في نصفين في  
مزارعة فاسدة وهذا بمنزلة رجل دفع الى حياطة خمسة اناوين يقسمها  
فيمسا على ان يخطم منها روميا فله درهم في كل ثوب وما خاط منها  
فارسيا فله نصف درهم في كل ثوب فهذا فاسد وتو دفعها اليه يزرعها  
خمس سنين ما بداله على ان يخرج منها من شيء في السنة الاولى فهو  
بينهما نصفين وما خرج في السنة الثانية للرب الارض الثلث وللزارع  
الثلثان وسما كل منه شيئا معلوما بخير ذلك فهو جازي وكذلك لو كان البذر  
من صاحب الارض وكذلك لو اشترط ان البذر في السنة الاولى من  
قبل الزرع وفي الثانية من قبل رب الارض وفي الثالثة من قبل الزرع  
وثبتا بخير ذلك في كل سنة فهو جازي وهذا بمنزلة عبد دفعته الى حياطة  
يقوم عليه في تعليم الحياطة خمسة اشهر على ان يعطيه في كل شهر خمسة دراهم  
على ان يعطيه الحياطة في خمسة اشهر اخرى في كل شهر عشرة دراهم فهو جازي  
عليما اشترط وتو دفعها عليه ثلاث سنين على ان يزرعها في السنة الاولى  
ببذره وعمله على ان الخارج له وعليه اجر ما يزرعها لادرس على ان يزرعها  
في السنة الثالثة ببذر رب الارض على ان الخارج للرب الارض للزارع  
اجر ما يزرعها فهو جازي كله وكذلك لو كان البذر في السنة الاولى من  
صاحب الارض واذا دفع الرجل الى الرجل ارضا له على ان يزرعها ارضا  
عشر سنين ويعرضها ببذره وعمله على ان عمل ذلك من موضع الى موضع  
اخر من الارض يقوم عليه ويسقيه على ان يخرج الله تعالى منه فهو بينهما  
نصفين فهذا جازي وكذلك لو كان البذر والغرس من صاحب الارض وتو  
دفع اليه ارضين له على ان يزرع هذه ارضا وهذه ارضا ببذره وعلى ان  
يحول ما يزرع في هذه الى هذه ويسقيه ويقوم عليه فما خرج من بينهما  
نصفان فهذا مزارعة فاسدة وكذلك لو كان البذر من رب الارض  
وكذلك الغرس وكذلك لو جمع الغرس والزرع وكذلك لو كانت ارضا

واحد

واحدة فاشترط ان يزرع او يغرس ناحية منها معلومة على ان يجعل ذلك  
في ناحية منها اخرى معلومة وكذلك الزعفران وكل ما يحول واذا دفع  
الرجل الى الرجل ارضه بسنته هذه على ان يزرعها ببذره فلهما فيما  
خرج منها من عصفق فهو للزارع وما خرج من فوطم فهو للرب الارض  
فاسد وكذلك لو اشترط القرطم للزارع والعصفق للرب الارض  
وكذلك لو كان البذر من رب الارض وكذلك لو كان البذر ببذر كان  
فاشترط لاحدهما بعينه الكنان وللآخر البذر وكذلك الرطبة لو اشترط  
لاحدهما بعينه والعصفق بينهما نصفين او اشترط العصفق  
لاحدهما بعينه والقرطم بينهما نصفين لم يكن ذلك من ايهما كان البذر  
لانهما جميعا بمنزلة الثمرة وكذلك هذا في الكنان وبزرة والرطبة وبزرها  
باب اشتراط العبد او البقر من قبل احدهما واذا دفع الرجل الى  
الرجل ارضا وبذر على ان يزرعها هو وعبده هذا فما خرج للزارع  
ثلثه ولعبد ثلثه وللرب الارض ثلثه فهو جازي وما خرج للزارع ثلثاه  
نصيبه ونصيب عبده وكذلك لو لم يشترط على العبد عملا ولو شرط ذلك  
لكاتبه او لكاية رب الارض فان اشترط عليه عملا فهو جازي وهو خارج  
معه وله ثلث ما يخرج وان لم يشترط عليه عملا فالمنزلة جازية والشرط  
باطل وثلث الزرع للرب الارض وكذلك الولد والاجنب في ذلك سواء  
ولو كان البذر من العامل فما اشترط لعبد العامل فهو للعامل ان اشترط  
عليه عملا ولم يشترط والمنزلة جازية وما اشترط لكاية او لابنة او لاجنب  
فهو للعامل ولا شيء لاحد منهما ان لم يكن عمله معه وان اشترط عليه العمل وعمله  
فله اجر عمله على الزرع وثلث الزرع طيب للعامل وكذلك عبد رب الارض  
اذا كان عليه دين وتو دفع اليه الارض على ان يزرعها ببذره وعمله على ان  
له ثلث الخارج وللرب الارض ثلثه وعلى ان يكرها ويعالجها ببقر فلان على  
ان لقان ثلث الخارج فرضي فلان بذلك فعلى العامل اجر مثل البقر  
وثلثا الخارج له طيب ولو كان البذر من رب الارض كان الثلثان له  
وعليه اجر البقر ولو كان اشترط عليه ان العمل بنفسه مع بقرة بالثلث  
حين يستصعد كالجائز وهما مزارعان جميعا ولو كان البذر والبقر من  
واحد والارض من اخر والعامل ثالث كان فاسدا والخارج لصاحب  
البذر وعليه اجر العمل وتو دفع اليه ارضا يزرعها بسنته هذه ببذره وتو  
على ان يستاجر فيها اجيرا من مال الزارع فهو جازي وان اشترط ان يستاجر  
من مال رب الارض لم يجز وكذلك لو اشترط ان يستاجر الاجير اجيرا من مال

لاحدهما بعينه بذر الرطبة  
والآخر الصل ولو اشترط القرطم



الزارع على ان يرجع به فيما اخرجت الارض ثم يقسمان الباقي نصفين  
 ولو كان البذر من رب الارض واشترط على الزارع اجرا لاجراء من ماله  
 كان جائزا ولو اشترطه على رب الارض من ماله لم يجز وكذلك لو اشترط  
 على الزارع على ان يرجع به في الخارج ولا يشبه هذا المضاربة ولو دفع  
 رجل الى رجل دجلا مالا مضاربة بالنصف على ان اجرا لاجراء من المال كان  
 جائزا ولو اشترطه على المضاربة في ماله او على رب الارض في ماله كان  
 باطلا **باب تولية المزارع ومشاركتها** واذا دفع الرجل الى الرجل  
 ارضا وبزراين دعهما سنته هذه على ان الخارج بينهما نصفان ولم يقل له  
 اعمل برايك فله ان يستاجر فيها الاجراء بماله وليس له ان يوليها اجرا  
 فيدفعها اليه مع البذر يعملها على ان الخارج بينهما نصفين فان فعل ذلك  
 وعملها الرجل فالزراع بين الاجير والوسط نصفان ورب الارض النصف  
 ايها شاء البذر ونقصان الارض في قول ابي يوسف فان ضمته الاخر  
 به على الاوسط فان قال له اعمل في ذلك برايك والمسئلة بحالها فان نصف  
 الخارج للآخر ونصفه لرب الارض ولا شيء للوسط ولو لم يقل له اعمل فيه  
 برايك فاشرك فيها رجلا ببذر من قبل ذلك الرجل فاشتركا على ان يعمل بالبذر  
 جميعا على ان الخارج بينهما نصفين فعلا على هذا فان الخارج بينهما نصفان  
 وهما ضامتان لنقصان الارض والمزارع الاول ضامن للبذر صاحب  
 الارض ولو كان امره ان يعمل فيها برايه ويشارك فيها من اجب والمسئلة  
 بحالها كان جائزا ونصف الخارج للآخر ونصفه بين الاول والثاني  
 نصفين ولا شيء له من الارض على واحد منهما ولو لم يشاركه ولكنه دفع اليه  
 البذر على ان يعمل ببذر مثله في الارض على ان ما اخرج الله تعالى من ذلك  
 فهو بينهما نصفان والمسئلة بحالها فهذه مزارعة فاسدة والمزارع الآخر  
 نصف الخارج وعليه نصف اجر الارض لرب الارض والذي على قبضه  
 منه المزارع الاول ويكون نصف الزرع بين المزارع الاول وبين رب الارض  
 على ما اشترطوا لطبيعهما ولو لم يكن رب الارض امره ان يعمل برايه فيها ولا  
 ان يشاركه في الزراعة والمسئلة بحالها كان الخارج بين المزارعين نصفين  
 والمزارع الاول على الارض اجرا مثل نصف الارض ويضمنها رب الارض  
 نقصان الارض ويرجع الاخر على الاول بما ضمن من النقصان في قياس  
 يوسف رحمه الله تعالى واما في قياس قول ابي حنيفة فيضمن رب الارض  
 الاخر جميع نقصان الارض ويرجع به على المزارع الاول الاخر واذا دفع  
 الرجل الى الرجل ارضا وبذرا على ان يزرعها سنته هذه فما اخرج الله

منها فله الثلث والمزارع الاول الثلثان يعملها على هذا فان الخارج بين  
 المزارعين اثلاثا ولرب الارض ان يزرع بذره ونقصان الارض ايها  
 شاء فان ضمن الاخر رجوع على الاول بذلك وهذا قولنا وقياس قول ابي  
 يوسف ويتصدق الاول بالفضل ولا يتصدق الاخر بشيء لانه كان  
 اجيرا بنصف الخارج ولو كان رب الارض قال له اعمل فيه برايك والمسئلة  
 بحالها كان ثلث الخارج للآخر ونصفه لرب الارض وسدسه للمزارع  
 الاول ولو كان دفع اليه ارضا وبذرا على ان يزرعها سنته هذه فما اخرج  
 الله تعالى من ذلك من شيء فهو بينهما نصفان وقال له اعمل فيه برايك  
 فدفعها المزارع الى رجل بالنصف فهو جائز ولا اجير بنصف الخارج والنصف  
 الاخر بين الاول ورب الارض نصفين وكذلك لو كان رب الارض قال له  
 انما اصب من ذلك من شيء فيبينهما نصفين ولو لم يقل اعمل برايك والمسئلة  
 بحالها كان الاول محالفا ضامنا حين زرعهما الاخر والخارج بينهما نصفان  
 ولا شيء منه لرب الارض بذره ونقصان ارضه ايها شاء ولو لم يزرع  
 الاخر حتى ضاع البذر من يده وغرقت الارض ففسدت فلا ضمان على واحد  
 منهما في شيء من ذلك لانه انما يضمن بالشركة ولم يضمن المزارع الاخر بماله  
 في البذر ولا في الارض ولو دفع اليه ارضا وبذرا على ان يزرعها سنته  
 هذه فما اخرج الله تعالى منها من شيء فهو بينهما نصفان وقال له اعمل ذلك  
 برايك فدفعها المزارع الى رجل اخر مزارعة على ان المزارع الآخر الثلثين  
 فما اخرج من الارض وللأول الثلث فهذا فاسد فان عمل على ذلك كان الاخر  
 اجرا مثله على الاول والخارج بين الاول وبين رب الارض نصفين وطبيعهما  
 ولا يشبه المزارعة في هذه المضاربة ولو لم يكن قال له اعمل فيه برايك والمسئلة  
 بحالها كان الخارج بين المزارعين على شرطها ويضمنها رب الارض بذره  
 ارضه على ما وصفت ولو كان رب الارض قال للاول اعمل فيه برايك على ان  
 ما رزقك الله تعالى من ذلك من شيء فهو بيننا نصفين والمسئلة بحالها  
 كان ثلثا الزرع للآخر والثلث بين الاول ورب الارض نصفين ولرب الارض  
**باب تولية المزارع ومشاركتها والبذر من قبلة** واذا دفع  
 الرجل الى الرجل ارضا يزرعها سنته هذه وبذره على انما اخرج الله تعالى  
 فهو بينهما نصفان وقال له اعمل فيه برايك او لم يقل فدفعها المزارع وبذرا  
 منها الى رجل يزرعها سنته هذه على ان الخارج بينهما نصفان فهذا جائز  
 وما اخرجت الارض من شيء فنصفه للآخر ونصفه لرب الارض ولا شيء  
 لصاحب البذر وكذلك لو كان البذر من قبل الاخر ولو كان المشروط للمزارع

ويضمن رب الارض



للاخر ثلث الخارج في المسثلين جميعا كان جايزا وللآخر الثلث ولرب الارض  
 النصف وللأول السدس ولو كان رب الارض دفعها اليه على ان يارزق  
 تعالى من ذلك من شئ فهو بينهما نصفان ولم يقل له اعمل برأيك فدفعها  
 المزارع وبذر ما معها الى رجل بالنصف فنصف الخارج للاخر والنصف بين  
 الاول ورب الارض نصفين وكذلك لو قال لما اصبحت من ذلك او ما خرج  
 لك وكذلك لو كان البذر من قبل الآخر وكودفها الى الاول على ان يعملها  
 ببذره فما اخرج الله تعالى منها ثلثاه للاخر وثلثه للاول فعملها على ذلك  
 فثلثا الخارج للاخر وثلثه لرب الارض ولرب الارض على الاخر اجر مثل ثلث  
 ارضه ولو كان البذر من قبل الاول كان ثلثا الخارج للاخر وثلثه لرب الارض  
 ولرب الارض اجر مثل ثلث ارضه على الاول ولو كان الاول دفعها الى الآخر  
 محبة على ان يزرعها لنفسه فزرعها فالحاج كله له ولصاحب الارض على الاول  
 اجر مثل ارضه ولو كان البذر من قبل الاول فاستعان بالثالث او احتاج  
 فعمل له فنصف الخارج للاول ونصفه لرب الارض واذا دفع الرجل الى الرجل  
 على ان يزرعها ببذره والخارج بينهما نصفان ولم يقل اعمل برأيك فتشارك  
 فيها رجلا اخر فخرج جميعا بذرهما على ان يعملوا بالخارج نصفان فهذا جازم  
 ونصف الخارج للاخر ونصف ما بين الاول ورب الارض نصفين وعلى  
 الاول لرب الارض نصف اجر مثل ارضه ولو اشترطوا العمل على الشريك  
 الاخر خاصة فهذا فاسد ونصف الزرع للاخر وعليه نصف اجر مثل الآخر  
 للمزارع الاول ونصف الزرع بين الاول وبين رب الارض نصفين طبقا  
 وعلى الاول لرب الارض اجر مثل نصف ارضه ويتصدق الاخر بالفصل  
**باب دفع المزارع الى رجل الارض ومملوكة مزارعة** واذا  
 دفع الرجل الى الرجل ارضا وبذرا يزرعها سنه هذه على ان الخارج بينهما  
 نصفين فقبضها ثم استعان رب الارض على عملها ذلك المزارعة  
 ولا اجر له في عمله وان كان استاجر على ذلك اجرا فاجر الاجراء عليه في ماله  
 وكذلك لو استأجره على ذلك بدراهم معلومة كان ذلك باطلا في المزارعة  
 بينهما على شرطها وكذلك لو دفعها اليه يزرعها على ان له ثلث نصيبه  
 فعملها على ذلك كان الاجر بينهما على المزارعة الاول لا لنفسه لصنعها والشرط  
 الثاني باطل ورب الارض في عمله متطوع ولو كان استاجر على العمل اجير  
 كان اجر الاجراء على المزارع وكذلك استأجر عبده لذل بدراهم ولا  
 دين عليه وان كان عليه دين كانت الاجارة جايزة وله الاجر ولو استأجر  
 مكاتبه او امته جاز وكذلك لو كان البذر من المزارع في جميع هذه الوجوه

وكذلك المعاملة في جميع ذلك واذا دفع الرجل الى الرجل ارضا وبذرا يزرعها  
 سنه هذه فما اخرج الله تعالى فهو بينهما نصفين فتراضيا على ذلك ثم اخذ  
 صاحب الارض البذر ببذره بغير امر المزارع فخرجت زرعها كثيرا فذلك  
 كله لرب الارض وقد بطلت المزارعة ولو كان البذر من قبل المزارع في المسئلة  
 بما لها كان الزرع لرب الارض وهو ضامن لبذر المزارع **باب الشرط**  
 واذا دفع الرجل الى الرجل ارضا مزارعة على ان يزرعها سنه هذه ببذره  
 وعمله فما اخرج من ذلك فهو بينهما نصفان وعلى ان يكرى العامل انهارها  
 فالمزارعة فاسدة فان عمل وكري الانهار فالحاج للعامل ولصاحب الارض  
 اجر مثل ارضه ولصاحب البذر اجر مثل عمله في كرى الانهار لنفسه وان  
 كرى بغير شرط كان في المزارعة لم يكن له في ذلك اجر ولو كان البذر من قبل  
 الارض وقد اشترط على العامل كرى النهر واصلاح المسنات كان الخارج  
 لصاحب الارض وللعامل اجر مثل عمله في جميع ذلك ولو كان اشترط على  
 رب الارض كرى الانهار واصلاح المسنات حتى ياتي الشرب كانت المزارعة  
 جايزة على شرطها وكذلك لو كان البذر من العامل الا ترى ان رجلا لو استأجر  
 دارا بدراهم مسماة اشهر اسماء على ان يعطين رب الدار سطوحها او على ان  
 يصلح مسناتها المسيل الماء جاز ذلك ولو اشترط رب الدار ذلك على المسكين  
 كانت الاجارة فاسدة ولو اشترط على رب الارض كرى النهر والكرات والنبات  
 فان كان البذر من قبل العامل فالمزارعة فاسدة وان كان البذر من رب  
 الارض جازت المزارعة ولو اشترط على احدهما بيعته ان يسرقها او غيرها  
 والبذر من العامل فالمزارعة فاسدة والخارج للعامل ولصاحب الارض  
 اجر ارضه في عمله وقيمة سرقته ان كان ذلك من قبله وان كان من قبل  
 العامل لم يكن له على رب الارض من قبل ذلك شئ وان كان فيه منفعة لرب  
 الارض فيما بقي لان العامل عمله لنفسه وان كان البذر من رب الارض  
 فان كان اشترط ذلك عليه فالمزارعة فاسدة وان اشترط على العامل  
 فالمزارعة فاسدة وللعامل اجر عمله فيما عمل وما طرح من السرقة وان اشترط  
 على العامل ان لا يعدها ولا يسرقها والبذر منه او من صاحب الارض فالمزارعة  
 جايزة والشرط باطل ولما ان يسرقها وبعدها وكذلك لو اشترط عليه ان  
 لا يدخلها كلبا ولو اشترط العامل على رب الارض وايا او دالية باردا  
 وذلك بيعته عند رب الارض او لم يكن عنده فاشتراه فاعطاه اياه  
 فعمل على ذلك والبذر من العامل فالمزارعة فاسدة ولو اشترط ذلك  
 رب الارض على العامل كان جايزا وكان ذلك على العامل وان لم يشترط



على العامل لانه ما يسقى به الارض والسقى على العامل وكذلك الدواب التي  
يسقى عليها بالدولاب ان اشترطها على رب الارض فالمنزعة فاسدة وان  
اشترطها على العامل جاز وكذلك لو اشترط الدولاب والدواب على العامل  
وشرط العلف الدواب كذا الحق ما شيعرا وسطا كل شهر وكذا من القوت والبن  
شيء معروف من ذلك على رب الارض فالمنزعة فاسدة ولو كان شرط  
ذلك كله على العامل كان جازا ولو كان البذر من رب الارض فاشترط ذلك  
كله على صاحب العمل كان جازا وكذلك لو اشترط على رب الارض وان شرط  
الدولاب على رب الارض والعلف على المزارع شيئا معروفا فالمنزعة فاسدة  
وكذلك لو اشترط الدولاب والدابة على المزارع وعلف الدابة على رب الارض  
ولو اشترط الدابة والعلف على احدهما والدولاب على الاخر جاز **باب**  
**يشترط فيها المعاملة** واذا دفع الرجل الى الرجل ارضا مزارة وفيها نخل  
على ان يزرعها ببذره وعمله على ان ما خرج من ذلك فهو بينهما نصفا على  
ان يقوم المزارع على النخل ويسقيه وثلثه على ان ما خرج منه فهو بينهما نصفا  
فا شرطنا من ذلك شيئا معلوما فهذا فاسد لانه جعل احدهما شرطاً للآخر  
ولو كان البذر من صاحب الارض كان جازا وكذلك لو اشترط له من احدهما  
اكثر من النصف ومن الاخر اقل منه وتكون دفع اليه ارضا وكرمها على نحو  
هذا كانه الجواب فيه مثل الجواب في النخل وتكون دفع اليه ارضا بيضاء فيها  
نخل فقال له ارفع اليك هذه الارض تزرعها ببذرك وعملك على ان يخرج  
من ذلك بيتي وبيتك نصفين وادفع اليك ما فيها من النخل معاملة على ان  
يقوم عليه ويسقيه وثلثه فما خرج من ذلك فهو بيننا نصفين اقول لك  
منه الثلث والى الثلثان فتراضيا على ذلك وقما معلوما فهو جاز لانه لم يجعل  
احدهما شرطاً في الاخر وكذلك لو دفع اليه ارضا وكرمها على هذا **باب**  
**المخلاف في المزارعة** واذا دفع الرجل الى الرجل ارضا مزارة بالنصف  
سنة هذه فهذا فاسد لانه لم يسمها البذر من احدهما وكذلك لو قال  
على ان تزرعها سنينك هذه وتكون دفعها اليه على ان يزرعها سنة هذه  
لنفسه بالنصف فهو جاز استحسانا والبذر من العامل وكان القياس  
لا يجوز حتى يسمي ما يزرعها لان بعض الزرع اضر على الارض من بعض وكما استحسن  
ان يجيزه ويجعل له ان يزرعها ما بداله من غلة الشتاء والصيف من الحنطة  
والرطوبة والسمسم ونحو ذلك وليس له ان يغرس فيها شجرة ولا كرمها وتكون دفعها  
اليه على ان يزرعها سنة هذه لصاحب الارض بالنصف فهو جاز والبذر  
لرب الارض وتكون الارض ان يستعمل المزارع فيما بداله من الزرع من غلة

الشتاء والصيف استحسانا وكان القياس ان لا يجوز حتى يبين ما يزرع  
او يقول على ان تزرع لي فيها ما بدالي من غلة الشتاء والصيف لان العمل من  
ذلك يتفاضل وتكون دفعها اليه على ان يزرعها سنة هذه ما بدال المزارع  
من غلة الشتاء والصيف فهو جاز والبذر من العامل وتكون دفعها اليه البذر  
الارض كان البذر من رب الارض وكذلك لو قال رب الارض تزرعها  
ما احببت او شئت او اردت انا فهذا دليل على ان البذر من رب الارض  
وهو جاز استحسانا وينبغي في القياس ان لا يكون فاسدا حتى يبين ما  
البذر من قبل احدهما هو وتكون دفعها ما شئت انت او احببت انت  
او قال ما اردت انا كان جازا والبذر من العامل وتكون دفع اليه ارضا وبذر  
على ان يزرع سنة هذه بالربع ولم يسمها غير ذلك فالمنزعة جازة والربع  
للمزارع واختلفا فيه قبل العمل وبعده وتكون دفع اليك هذه الارض  
على ان تزرعها ببذرك وعملك كان الربع لرب الارض وان دفعها اليك  
ان يزرعها حنطة من عنده بالنصف لم يجز له ان يزرعها غير الحنطة وان  
كان اقل ضررا على الارض ولو كان استاجرها بدينارهم يزرعها حنطة  
تزرعها شيئا هو اقل ضررا لم يغرس عليه الاجر وان قال اخذ هذه الارض  
تزرعها الحنطة فهذا شرط وكذلك لو قال فادفعها الحنطة وتكون دفع  
اليه الارض وبذر على ان يزرعها سنة هذه فما خرج منها فللمزارع ربع  
فجران وثلاثة ارباع لرب البذر وتكون دفعها اليه فقال اجرتك هذه  
الارض هذه السنة بالنصف كان فاسدا لانه لم يسم زرعها ولا غرسها فان  
لم يتقاسما حتى زرعا او غرسها وقد اجرها اياه بشئ كان الخارج بينهما  
نصفين استحسن ذلك وتكون دفعها لرجل قد استاجر منك هذه السنة يزرع  
هذه الارض بالنصف كان جازا والبذر من رب الارض فما اعطاه  
من جوب او رطوبة فعليه ان يزرعه وان اراد رب الارض ان يدفع  
اليه شجرة او كرمها يغرسه فللعامل ان يمتنع من ذلك لان هذا لا يقع  
عليه اسم المزارعة وتكون دفعها استاجر منك فاعطاه هذه الارض عشر سنين  
بالنصف فهذا فاسد فان لم يتقاسما حتى اعطاه رب الارض بذرا فبذره  
او غرسا فغرسه وعمله كان الخارج بينهما على شرطهما استحسانا **باب**  
**اخذها في المزارعة** واذا كان البذر من رب الارض فخرجت  
الارض زرعها كثيرا فقال رب الارض شرطت لك الثلث وقال المزارع  
شرطت لي النصف فالقول قول رب الارض مع يمينه واليمين بينة المزارع  
فان اختلفا قبل ان يزرع شيئا تعاونا وترا المزارعة ويبدأ بالمزارع



في اليمن وأن أقاما البينة قبل التحالف أو بعده فالبينة بينة المزارع وكل  
اختلعا والبذر من العامل وقد أخرجنا الأرض المزارع فالقول قول صاحب  
البذر والبينة بينة الآخر ولو اختلفا قبل أن يزرع بحالغا ويبدأ بصاحب  
الأرض في اليمن وإذا دفع الرجلان إلى رجل أرضا وبذرا بين رعيها سنة  
هذه على أن للمزارع ثلثا الخارج وثلثه من نصيب أحدهما بعينه وثلثه  
من نصيب الآخر فهذا جائز وله سهم من ثمانية عشر سهمها والباقي بين  
الأرض خمسة السهم منه الذي شرط للمزارع الثلثين من نصيبه وسبعة  
للآخر وكذلك لو كانا شرطاً أن الباقي بينهما نصيبين وتودع رجل إلى رجل  
أرضاً بينهما نصيبين يزرعها ببذرهما وعملهما على أن يخرج من ذلك  
فلساحب الأرض منه الثلث ثلثه من نصيب أحدهما بعينه وثلثاه من  
نصيب الآخر فهذا جائز وله الثلث والباقي بين العاملين على أن ثمانية عشر  
كما وصفنا فإن كانا شرطاً أن الباقي بعد الثلث بينهما نصيبين فهذا  
مزارعة فاسدة وتودع رجلان أرضاً وبذرا إلى رجل يزرعها على  
للعامل ثلث الخارج والثلثان من ذلك لأحد صاحبي الأرض لم يجز ذلك  
الثلثان بين صاحبي الأرض نصيبين ولو كان البذر من العامل جاز وكان  
الباقي بين صاحبي الأرض على شرطهم وتودع رجل إلى رجلين أرضاً  
ببذرهما وعملهما على أن لصاحب الأرض ثلث الخارج والعاملين الثلثان الربع  
من ذلك لأحداهما بعينه وثلاثة أرباعه للآخر فهذا فاسد وإذا دفع الرجل  
إلى الرجل أرضاً يزرعها ببذره وعمله على أن الخارج بينهما نصيبين فلما أخذ  
الأرض المزارع اختلفا فقال صاحب البذر شرطت لك عشرين فقيرا مما  
تخرج الأرض وقال رب الأرض شرطت لي النصف منه فالقول قول  
البذر ومع بينة ويعطيه أجر مثل الأرض والبينة بينة رب الأرض وإن  
لم يخرج الأرض شيئا فقال المزارع شرطت لك نصف ما يخرج الأرض  
وقال رب الأرض شرطت لي عشرين فقيرا منه فالقول قول المزارع  
والبينة بينة ولو لم يزرع حتى اختلفا كان القول قول رب الأرض وإن  
دب الأرض أنه دفعها بالنصف وأدعا المزارع أنه أخذها بعشرين  
فقيرا مما يخرج فالقول قول المزارع فإن كان البذر من صاحبا الأرض فلما  
أدرك المزارع قال العامل شرطت لي النصف وقال رب الأرض شرطت  
لك عشرين فقيرا مما يخرج الأرض فالقول قول رب الأرض والبينة  
بينته ولو لم يزرع حتى اختلفا كان القول قول الذي يدعي الفساد والبينة  
بينه الآخر إذا كان ولو أخرجت زرعاً كثيراً فقال لصاحب الأرض والبذر

شرطت لك النصف وزيادة عشرة وقال العامل شرطت لي النصف فالقول  
قول العامل والبينة بينة رب الأرض وتودع رب الأرض البذر  
له النصف مما يخرج الخمسة عشرة أقدرة وقال العامل لم يسهم شيئا فالقول  
رب الأرض والبينة بينة المزارع وإن لم يخرج الأرض شيئا فقال المزارع  
شرطت لي النصف وزيادة عشرة أقدرة وقال رب الأرض شرطت لك  
النصف فالقول قول رب الأرض والبينة بينته ولو اختلفا قبل العمل  
فقال المزارع شرطت لي النصف وزيادة عشرة أقدرة وقال رب الأرض  
شرطت لك النصف فالقول قوله في قياس قول إلى حنفية على قياس قول  
من أجاز المزارعة بالنصف والثلث وقال أبو يوسف ومحمد القول  
قول المزارع وإن أقاما البينة فالبينة بينة المزارع في قولهم جميعاً  
قال المزارع شرطت لي النصف لا عشرة أقدرة وقال رب الأرض شرطت  
لك النصف فالقول قول رب الأرض في قولهم جميعاً والبينة أيضاً  
بينته ولو قال المزارع قبل العمل شرطت لي النصف فالقول قول رب الأرض  
مع بينة والبينة بينة المزارع ولو كان البذر من قبل العامل كان حاله  
في جميع وجوه هذه المسئلة كحال رب الأرض حين كان البذر من قبله  
وإذا دفع الرجل إلى الرجل أرضاً وبذرا على أن يزرعها سنة هذه فما  
أخرج الله تعالى من ذلك فلا أحد منهما بعينه الثلث ولرب الأرض الثلثا  
وللآخر على رب الأرض أجر ما يشرب فهذا جائز على ما اشتروا فإن  
اختلف الزارعان عند القسمة وقال كل واحد منهما أنا صاحب الثلث  
فالقول قول رب الأرض في ذلك وإن أقام كل واحد منهما البينة أنه  
صاحب الثلث أخذ الذي أقر له رب الأرض الثلث بأقراره وأخذ  
الآخر سبعة وبطل الأجر عن صاحب الأرض وتوزع ما فلم يخرج الأرض  
شيئا فقال كل واحد منهما أنا صاحب الأجر فالقول قول رب الأرض  
فإن أقاما البينة فكل واحد منهما على صاحب الأرض مائة درهم ولا يفتن  
إلى بينة رب الأرض في هذه الوجوه ولا في الوجه الأول مع بينتهما ولو  
كان دفع الأرض إليهما على أن يزرعها ببذرهما على أن يخرج منها فلاح  
بعينه نصفه وللآخر ثلث الربح ولرب الأرض على كل واحد منهما أجر مائة  
درهم ولرب الأرض سدس الزرع فهذا جائز فإن زرعاً فلم يخرج الأرض  
شيئا فقال كل واحد منهما لرب الأرض أنا شرطت لك سدس الزرع فالقول  
قول كل واحد منهما فيما زعم أنه شرطه له وإن أقاما البينة أخذ بينة  
صاحب الأرض ولو أخرجت زرعاً كثيراً فأدعا كل واحد منهما أنه هو الذي



شروط له الاجر وادع صاحب الارض على احدهما الاجر وعلى الاخر سد الزرع  
فانه ياخذ الاجر من الذي ادع عليه ويقال له اقم البينة على السد  
ادعيت على الاخر فان اقاموا البينة اخذ ببينة رب الارض واذا دفع  
الى الرجل رضاء ليرعها ببذره وعمله فما خرج منها فثلثاه للعامل والثلث  
الاخر لاحد صاحبي الارض بعينه والاخر مائة درهم اجر نصيبه فوجاز  
فان اخرجت ذرعا فادع كل واحد من صاحبي الارض انه صلب الثلث  
فالقول قول المزارع فان اقام كل واحد من صاحبي الارض البينة كان لكل  
واحد منهما ثلث الخراج ولا يلتفت الى بينة المزارع مع بينهما واذ  
دفع الرجل الى الرجلين رضاء وبذرا ين رعاهما على ان لاحدهما بعينه ثلث  
الخارج والاخر عشرون فقيرا مما يخرج الارض ولرب الارض ما بقي  
فزرعها فاخرجت زرعاً كثيراً فالثلث للذي سماله الثلث والثلثان  
لصاحب الارض والاخر اجر مثله اخرجت الارض ولم يخرج والقول قول  
رب الارض في الذي له اجر مثله منها فان اقام كل واحد من المزارعين  
البينة انه هو الذي شرط له عشرون فقيرا وادع رب الارض البينة  
عاما ادعى فالبينة بينة رب الارض ولو كان صاحب الارض ايتا على  
هذا الشط والبذر على المزارع كان حكم المزارع في جميع هذه الوجوه مثل ما  
من حكم صاحب الارض حين كان البذر من قبله **باب العشر في المعاملة**  
**والمن ارعة** واذا دفع الرجل الى الرجل رضاء سنة هذه على ان  
يزرعها ببذره وعمله فما اخرج الله تعالى منها فهو بينهما نصفان فاخرجت  
زرعا كثيراً والارض رضاء عشرون فقيرا في قول ابي حنيفة على قول من اجاز  
المزارعة يكون للمزارع نصف الخراج كاملا وياخذ السلطان عشرون  
الخارج من نصيب صاحب الارض ان كانت تشرب وكما اوتسقى  
السماء فان سرق الطعام بعد ما حصدا وغرق قبل ان ياخذ السلطان  
بطل عن رب الارض نصفه ولزمه في ماله نصفه وهو ما عليه من قبل  
المزارع وكذلك لو كان البذر من صاحب الارض في قول ابي حنيفة وقال  
ابو يوسف ومحمد العشر فيما اخرجت الارض عليها نصفين فان سرق فلا عسر  
فيه عليهما وتواجر رجل رضاء من رجل بمائة درهم ين رعها هذه السنة  
فاخرجت طعاما كثيراً ثم تروي الاجر على المستاجر فعشر جميع الطعام على رب  
لا يبطل عنه في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف العشر فيما اخرجت الارض  
وفسد على المواجه ولا على المستاجر شيء وتواجر مستاجر زرع ولم يحصد  
زرع فالاجر واجب للمواجه ولا عسر عليه وكذلك في المزارعة اذ اهلك

بعد ما استحصد قبل ان يحصد فلا عسر على واحد منهما في القولين جميعا  
في معاملة الخيل والكر مثل الجواب في المزارعة وتواجر الامام قوما  
من اصل الحرب على ان صادوا ذمة له ووضع على رؤسهم شيئا معلوما وجعل  
خراج اراضيهم وشجرهم المناصفة فما خرج من شيء كان نصفه لاصحاب  
الارضين ونصفه خراجا للمسلمين فهو جاز وقاد دفع رجل رضاء مزارعة  
والبذر منه او من العامل او اجرها بدرهم او اعارها رجلين رضاء لنفسه  
او دفع الاشجار ومعاملة كان الجواب في ذلك على ما تقدم من ارض العشر  
واذا دفع الرجل الى الرجل رضاء من ارض العشر وبذرا على ان ين رعها  
سنة هذه فما اخرج الله تعالى منه فثلثا رعاء منه عشرون فقيرا  
واخرجت زرعاً كثيراً فثلثا رعاء اجر مثله وعلى رب الارض عشرين خارج  
ولا يحسب منه اجر عامل ولا نفقة ولو كان البذر من العامل كان الخراج  
له وعليه اجر مثل الارض وعلى رب الارض مثل عشرين الخارج في القول الاول  
وفي القول الاخر العشر من الخارج ولو دفع اليه الارض على ان ين رعها  
ببذرها جميعا فما اخرج الله تعالى منها فهو بينهما نصفان فاخرجت  
زرعا كثيراً فثلثا رعاء فاسددة والخارج بينهما نصفان وعشر الطعام  
على رب الارض وله اجر مثل نصف ارضه على العامل ولا اجر للعامل  
في القول الاول واما في القول الاخر فالعشر للخارج واذا دفع الرجل الى  
الرجل رضاء عشر على ان ين رعها ببذره وعمله فما خرج منه فهو بينهما  
نصفان فاستحصدا الزرع ولم يحصد حتى استهلكه رجل او سرقه  
فلا عسر على واحد منهما حتى يودي السارق والمستهلك وما ادى من شيء  
كان على رب الارض عشر وكذلك لو كان البذر من صاحب الارض وهذا  
قول ابي حنيفة رحمه الله في قياس من اجاز المزارعة وقال ابو يوسف  
ومحمد ما خرج منه من شيء اخذ السلطان عشر ذلك المقدار والباقي  
بينهما نصفان وكذلك لو كانت الارض مما صالح الامام اهلها على ان جعل  
خراجها نصف ما يخرج منها وكذلك لو كان اجر الارض بدرهم سنة  
على ان ين رعها فاستحصدا زرعها ثم استهلك لم يكن على المستاجر ولا  
رب الارض عشر الخارج فان ادى المستهلك شيئا منه على المستاجر  
كان على رب الارض عشرها وصل الى المستاجر في قول ابي حنيفة وكذلك  
هذا في ارض الصلح واذا غصب الرجل رضاء عشر وخارج فاخرجت زرعاً  
كثيراً ولم تنقصها الا رعاة شيئا فخرجت على المزارع والعشر في الخارج فان  
كانت المزارعة نقصت الارض فغرم المزارع ما نقصها فان ابا يوسف



قال في قياس قول أبي حنيفة على رب الارض عشرا اخرجت الارض ان كانت  
عشر وكذلك الخراج عليه خراجها واما في قول محمد فان كان نقصان الارض  
يكون مثل الخراج واكثر كان الخراج في ذلك النقصان وان كان النقصان  
اقل من الخراج كان الخراج على الغاصب بدخوله نقصان الارض ولا يغرمه  
بعد اداء الخراج قال ابو حنيفة قول محمد على قياس قول أبي حنيفة وهو مخالف  
هذا القول **باب المعاملة** وان ادفع الرجل الى الرجل نخلا  
معاملة سنتين سماة بالنصف ثم اراد صاحب النخل ان يخرج العامل لم يكن  
ذلك الا من عذر والعذر فيه ان يلحق صاحب النخل دين لا وفاء عنده الا  
او يكون العامل سارقا معروفا بذلك تخاف على افساد العمل فان كان النخل  
خرج ولم يبلغ ثم حقه دين ولا وفاء عنده الا ببيع النخل لم يكن له ان ينقص  
المعاملة ولا يبيعه حتى يبلغ الثمن فيباع نصيب صاحب النخل مع الثمن في الدين  
وتنقص المعاملة فيما بقي ولو اراد العامل ترك العمل قبل خروج الثمن لم يكن له  
ذلك الا ان يمرض مرضا يضعف عن العمل فيكون هذا عذرا وان دفع الرجل  
الى الرجل نخلا وشجرا وكروما معاملة بالنصف ولم يسم الوقت فهذا جائز  
ان ينقصا على اول ثمرة تخرج في اول سنة فان لم تخرج له ثمرة في تلك السنة  
انقضت المعاملة ولا يجوز مثل هذا في المزارعة ولو دفع اليه اصول رطبة  
نابت في ارض معاملة ولم يسم الوقت فهو فاسد فان كان للرطوبة غاية  
تنهي اليها في تناسلها حتى تقطع ثم يخرج بعد ذلك جازت المعاملة ويكون في  
اول مرة وكل شيء من هذا امرنا فليس لواحد منهما ان ينقصه الا من عذر  
ولو دفع اليه نخلا فيه طلوع معاملة بالنصف ولم يسم الوقت فهو جائز  
على ذلك حتى يبلغ وكذلك لو دفعه اليه بعد ما صار بسرا اخضر او احمر  
غير انه لم ينقص عظمه ولو دفع اليه بعدما انتهى عظمه وليس يزيد بعد ذلك قليلا  
او كثيرا الا انه لم ينقص فاسد وكذلك العنب وجميع الفواكه ولو ان  
رجلا اشترى من رجل طعاما في نخل وبسر اخضر فتركه في النخل بغير ان  
صاحبه حتى صار بسرا بصدق المشتري بالزيادة وان كان اشتراه وبسر  
بسر اخضر قد انتهى عظمه لم يتصدق بشيء ولو دفع اليه رطبة في ارض له فد  
صارت قراحا ولم ينته الى ان يخرج فدفعها اليه معاملة على ان يسقيها ويؤ  
عليها بالنصف ولم يسم وقتا معلوما فهذا فاسد فان كان للرطوبة غاية تنهي  
اليها جاز ولو دفع اليه رطبة قد انتهى حرارها على ان يقوم عليها ويسقيها  
ندرها على ان يزرع في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان ولم ينسبها  
وقتا فهو جائز على ما اشترط لان البذر له غاية والرطوبة لصاحبها ولو اشترط

ان الرطبة بينهما نصفين فسمت المعاملة ولو كان دفعها اليه وهي خراج  
لم يسمه كان جائزا وان لم يسمها وقتا وان دفع الرجل الى الرجل عن سبيل  
او نخل او كرم قد علق في الارض ولم يبلغ الثمن على ان يقوم عليه ويسقيه ويؤ  
فما خرج من ذلك الغرس والثمر فهو بينهما نصفان فهذه معاملة فاسدة  
الا ان يسمي سنتين معلومة على ان يقوم عليه ويسقيه وبلحقه ويكسح كرمه على  
الكروم والشجر والنخل والخارج بينهما نصفين فهذا فاسد ولو دفع اليه اصول  
رطبة على ان يسقيها ويقوم عليها حتى يذهب اصوها وينقطع نباتها فما  
اخرج الله تعالى من ذلك فهو بينهما نصفان فهذا فاسد وكذلك النخل والشجر  
ولو دفع اليه نخلا وشجرا وكروما معاملة اشهر معلومة يعلم انها لا تخرج  
ثمرة في تلك المدة فهذا فاسد وان اشترط وقتا قد بلغ الثمرة في تلك المدة  
وقد يتاخر عنها فهو جائز فان خرج الثمرة في تلك المدة فهو بينهما على ما اشترط  
وان تاخر عن تلك المدة فللعامل اجر مثله فيما عمل ان كان تاخيره لذلك ليس  
ذهاب في تلك السنة وان كان حال في تلك السنة فلم يخرج شيئا فهو تارة  
ولا اجر للعامل في عمله ولا شيء له وان كان قد خرج في تلك السنة ولم يحل  
الا ان الوقت الذي وقتا نقضا قبل ان يطلع الثمر فللعامل اجر مثله فيما  
عمل وهذا بمنزلة الوقت الذي يعلم انه ينقضي قبل ان يخرج الثمر والله اعلم  
**باب المعاملة** واذا دفع الرجل الى الرجل ارضا بيضاء سنتين  
سماة على ان يقوم ويغرس نخلا وشجرا وكروما على ان يخرج الله تعالى  
ذلك من نخل او شجرا وكروم او ثمر فهو بينهما نصفان وعلى ان الارض بينهما  
نصفين فهذا فاسد كله وان قبضها فغرسها فخرجت ثم لجميع الغرس  
والثمر لرب الارض وللغارس قيمة غرسه واجر مثله فيما عمل وكذلك لو لم يشترط  
من الارض شيئا ولكنه قال على ان لك مائة درهم او شرط عليه كرحضة  
او شرط له نصف ارض اخري معروفة وكذلك هذا في الزرع وكذلك  
لو كان الغرس من عند رب الارض واشترط على ان يخرج من ذلك ثمر بينهما  
نصفان وعلى ان للعامل على رب الارض مائة درهم فهو فاسد والخارج كله  
لرب الارض وللعامل اجر مثله والدرهم التي شرطها له باطل لا تجعله  
شريك في الخارج فلا يكون له مع ذلك اجر وكذلك لو شرط كرحضة  
وسقط او شرط ان الارض بينهما نصفين وكذلك هذا في المزارعة ولو كان  
الغرس من العامل وقد اشترط الخارج بينهما نصفين وعلى ان لرب الارض  
على الزرع مائة درهم فهذا فاسد والخارج كله للعامل وعليه اجر مثله  
ولو كان البذر والغرس من رب الارض على ان الخارج بينهما نصفين وعلى ان

ان فان سماها جاز ولو دفع اليه  
نخل وشجرا وكروما قد اطعم وبلغ  
سنتين معلومة به



لرب الأرض على الزارع مائة درهم فهو قاسد والخارج كله للعامل ولرب  
 الأرض أجر مثل أرضه وقيمة غرسه وبذر مثله بذرته على الزارع لأنه  
 كالمشتري الغرس والبذر بالمائة التي شرطها لرب الأرض وكذلك لو  
 شرط له مكان المائة كرحضة وسط أو شيئا من الحيوان بعينه أو غيره  
 عينه وتودفع إليه الأرض على أن يزرعها المدفوع إليه لنفسه ما يبدله  
 من الغرس ويزرعها ما يبدله على أن ما أخرج الله تعالى من ذلك فهو بينهما  
 نصفين وعلى أن للغارس على رب الأرض مائة درهم وأسماء غير المائة فهذا  
 قاسد والخارج للغارس ولرب الأرض أجر أرضه وكذلك لو لم يشترط  
 المائة واشترط أن المائة بينهما نصفين ولو كان الغرس والبذر من رب الأرض  
 على أن يغرسه وبذر المدفوع إليه لرب الأرض على أن ما أخرج من ذلك  
 فهو بينهما نصفان وعلى أن للعامل على رب الأرض مائة درهم واشترط للعامل  
 والخارج لرب الأرض وللعامل أجر عمله وإذا دفع الرجل إلى الرجل ثلثا معاولة  
 سنين مسماة على أن يقوم عليه ويلقح ويسقيه فما أخرج من ذلك من ثلثي  
 فهو بينهما نصفان وعلى أن لرب الأرض على العامل مائة درهم واشترط للعامل  
 على رب الأرض مائة درهم فهذا قاسد والخارج لصاحب النخل وللعامل  
 أجره وكذلك لو كان قال للعامل عمل ذلك لنفسك أو قال عمل ذلك كله  
**باب الأرض بما لا ينفع فيها جميعا أو أحدها** وإذا كانت الأرض بين رجلين  
 على أن يعمل فيها جميعا سنتها هذه ببذرهما وبقرهما فما أخرج فهو بينهما  
 نصفان فهو جائز ولو اشترط أن الخارج بينهما أثلاثا كان قاسدا ولو كان  
 البذر منها أثلاثا والخارج كذلك كان جائزا ولو اشترط أن الخارج نصفين  
 كان قاسدا ولو كان البذر منهما نصفان والعمل عليهما جميعا إلا البقر فاشترط  
 اشترطاه على أحدهما بعينه خاصة فعلا على هذا فالخارج بينهما نصفين  
 وصاحب البقر معبر لصاحبه ببقره ولو اشترط لصاحب البقر ثلثي  
 الخارج كانت المزارعة فاسدة والخارج بينهما نصفان ولصاحب البقر  
 أجر مثل بقره فيما كرت لأنها كرت الأرض قبل أن تقع الشركة في الزرع ولو  
 اشترط البقر على أحدهما بعينه والبذر على الآخر والخارج نصفين لم يجز  
 وكذلك أن اشترط لصاحب البذر ثلثي الخارج والآخر مثله وإذا دفع  
 الرجلان أرضا لهما وبذرا إلى رجل على أن يزرعها سنته هذه فما أخرج  
 تعالى من ذلك فنصفه لأحدهما جلي الأرض والآخر الثلث وللعامل  
 السدس فالمزارعة فاسدة ولو كان العامل حين اشترط السدس بينهما  
 أن ذلك السدس من حصص أحدهما خاصة كان قاسدا أيضا وإذا دفع

الرجل إلى الرجل أرضا مزارعة بالنصف واشترط حفظ الزرع حتى  
 يستحصل على رب الأرض والبذر من قبله أو من قبل العامل كان قاسدا  
 أيضا وإذا كان النخل بين رجلين فدفعه أحدهما إلى صاحبه سنته هذه  
 على أن يقوم عليه ويسقيه ويلقح فما أخرج الله تعالى من ذلك فللعامل  
 ثلثاه والآخر ثلثه فهذا قاسد والخارج بينهما نصفان ولا أجر للعامل على  
 ذلك ولو كان اشترط الخارج نصفين كان جائزا وكان العامل معينا  
 لصاحبه فإن كان اشترى ما يلحق به النخل من صاحبه رجع بنصف ثمنه  
 عليه ولو اشتركا على أن يعمل جميعا فيه ويسقيه فيلحقه هذه السنة  
 فما أخرج من ذلك فلا حدهما بعينه الثلثان والآخر الثلث فهو قاسد  
 وتودفع رجل نخله إلى رجلين يقومان عليه على أن لا حدهما بعينه من العاين  
 نصف الخارج والآخر سدسه ولرب النخل ثلثه فهو جائز وكذلك لو  
 اشترطوا لأحد العاملين بعينه أجر مائة درهم والآخر ثلث الخارج ولو  
 النخل ثلثه فهو جائز ولو اشترطوا لصاحب النخل الثلث ولأحد العاملين  
 بعينه الثلثين ولصاحب الثلثين أجر مائة درهم كان قاسدا وهو بمنزلة  
 رجل دفع إلى رجل نخل معاولة هذه السنة على أن لصاحب النخل الثلث  
 وللعامل الثلثين وعلى أن يستأجر العامل فلانا يعمل معه بمائة درهم هذه  
 السنة فهذا كله قاسد لأنه أجارة في أجارة وتودفع أرضا له سنته  
 هذه مزارعة إلى رجل يزرعها ببذره وبقره فما أخرج فهو بينهما نصفان  
 وعلى أن يستأجر فلانا يعمل معه بمائة درهم فهذا قاسد وكذلك لو كان البذر  
 من صاحب الأرض وكذلك الشجر يدفعها إلى رجل معاولة هذه السنة  
 على أن نصف الخارج لصاحبه والنصف الثاني لأحد العاملين بعينه  
 وللعامل الثاني على شريكه أجر مائة درهم في عمله فهو قاسد وكذلك النخل  
 بين رجلين يدفعها إلى رجل سنة يقوم عليه فما أخرج فنصفه للعامل  
 ثلثا ذلك النصف من نصيب أحدهما بعينه وثلثه من نصيب الآخر والثاني  
 بين صاحب النخل ثلثاه للذي شرط الثلث من نصيبه وثلثه للآخر فهو  
 جائز على ما اشترطوا ولو اشترطوا أن نصف الخارج لأحد صاحب النخل  
 بعينه نصيبه الذي هو له منه والنصف الآخر للعامل ثلثاه ولصاحب  
 النخل ثلثه فهذا قاسد ولو اشترطوا أن للعامل نصفه ثلثه من نصيب  
 أحدهما وثلثاه من نصيب الآخر وعلى أن النصف الباقي بين صاحب النخل  
 فهو قاسد ولو اشترطوا أن يقوم عليه العامل فاحذر صاحب النخل بعينه  
 والخارج بينهما أثلاثا فهو قاسد ولو اشترطوا للذي يعمل من صاحب النخل



نصف الخارج والباقي بين الاجر والعامل نصفين كان جازيا ولو اشترى  
ان يعمله جميعا مع العامل ان الخارج بينهم اثلاثا فهو فاسد ولو كان شرط  
العمل على العامل وحده في سنة بعد هذه السنة او شرطوا ذلك بعد ثلاث  
سنتين فهو جازي وكذلك هذا في المزارعة من ايها كان البذر وادفع  
الرجل الى الرجلين نخلا لهما معا هذه السنة على ان يقوما عليه فما خرج  
فللعامل نصفه لو احدهما بعينه ثلثا ذلك النصف والآخر ثلثه والباقي  
بين صاحبي النخل نصفين فهو جازي على ما اشترطوا ولو اشترطوا ان النصف  
بين العاملين ما بقي بين صاحبي النخل لاحدهما بعينه ثلثاه وللآخر ثلثه  
فالمعاملة فاسدة ولو اشترطوا ان النصف للعاملين من نصيب احدهما  
بعينه ثلثي النصف ومن نصيب الآخر ثلثه والباقي بين صاحبي النخل ثلثا  
الذي شرط الثلث وثلثه للذي شرط الثلثين كان جازيا على ما اشترطوا  
ان النصف الباقي بين صاحبي النخل ثلثا للذي شرط الثلثين وثلثه  
للذي شرط الثلث كانت المعاملة فاسدة ولو اشترطوا ثلثا الخارج  
لاحدا لعاملين بعينه وثلثاه لصاحبي النخل وللعامل الآخر اجرة درهم  
على صاحبي النخل فهو جازي ولو كانوا اشترطوا المائة على احد صاحبي النخل  
بعينه كانت هذه المعاملة فاسدة والخارج لصاحبي النخل وللعامل  
الذي شرط له الثلث اجرة مثله بالغ على صاحبي النخل وللعامل الآخر  
اجرة مثله لا يجاوز به مائة درهم على الذي شرط له المائة ويرجع هذا على  
شريكة والنخل ينصف ما لزمه من ذلك ولو كانوا اشترطوا ان المائة  
درهم على الذي شرطوا له الثلث كانت المعاملة فاسدة والخارج  
لصاحبي النخل وعليهما للذي شرطوا له الثلث اجرة مثله واجر مثله صاحبه  
بالغاما بالغ وصاحبه عليه اجرة مثله لا يجاوز به مائة درهم وادفع  
الرجل الى الرجلين ارضا له هذه السنة ينزعها ببذرهما وعملهما فما  
اخرج الله تعالى منها فنصفه لاحد العاملين بعينه والثلث للآخر والسادس  
لرب الارض فهو فاسد ولو اشترطوا لاحدهما اربعة اعشار الخارج  
وللاخر الثلث ولرب الارض ما بقي كان جازيا ولو اشترطوا لاحدهما بعينه  
نصف الخارج ولرب الارض عليه مائة درهم وللآخر الثلث ولرب الارض  
السادس كان جازيا على ما اشترطوا ولو اشترطوا ان ما اخرجت الارض  
بينهم اثلاثا ولرب الارض على احدهما بعينه مائة درهم كان فاسدا ولو  
اشترطوا المائة درهم على رب الارض كان فاسدا وان شرط المائة  
درهم على رب الارض لاحدهما بعينه وقد ان الخارج بينهم اثلاثا فمضى

قول

قول ابو حنيفة على قول من اجاز المزارعة فهي مزارعة فاسدة والخارج  
لصاحبي البذر وفي قياس قول ابو يوسف ومحمد المزارعة بين رب الارض  
والمزارع الذي لم يشترط عليه المائة جازية ياخذ المزارع الثلث وياخذ  
رب الارض السدس ويكون نصف الخارج للمزارع الآخر ولرب الارض  
وعليه نصف اجرا رضه **باب مشاركة العامل مع الآخر** وادفع  
الرجل الى الرجل نخلا له معا هذه السنة على ان يقوما عليه ويسقيه  
ويلقحه فما خرج منه فهو بينهما نصفان ولم يامر ان يعمل في ذلك برأيه  
قد نفع العامل الى رجل اخر على ان يقوم عليه ويسقيه ويلقحه هذه السنة  
فما خرج منه فللآخر الثلث فعلم على ذلك فما خرج ثلثا الخراج الخارج  
لصاحب النخل وللعامل الاجر على الاول اجرة مثله ولا اجر للاول على رب  
النخل لانه خالفه فان هلك الثمرة في يده العامل الآخر من غير عمله وهو في  
دوس النخل اصابتها افة فلا ضمان عليه ولا للاول وان هلك من عمل  
الآخر في شيء خالفه فيه ما امر به فالضمان فيه لصاحب النخل على العامل  
الاخر دون الاول وان هلك في يده من عمله في شيء لم يخالف فيه ما امر به  
الاول فلصاحب النخل ان يضم اليها شاء فان ضمن الآخر رجع على الاول  
بما ضمن ولو كان رب النخل امر الاول بالعمل فيه برأيه والمسئلة على  
حاله قد دفعه الاخر جازيا ونصف الخارج لصاحب النخل وثلثه للآخر  
وسدسه للاول ولو كان رب الارض قال للاول ما رزقك الله تعالى  
فيه من شيء فهو بيننا نصفان او ما اخرج الله تعالى لك فيه من شيء قال له  
اعمل فيه برأيك قد دفعه الى اخر معااملة بالثلث كان هذا جازيا وثلث  
الخارج للآخر والباقي بين الاول وصاحب النخل نصفين وادفع  
الرجل الى الرجل ارضا على ان ينزعها في هذه السنة فما خرج من  
ذلك فللزارع منه عشرين فقيرا ولرب الارض ما بقي وقال له اعلم  
برأيك او لم يقل فدفع الزارع الارض والبذر الى اخر على ان ينزعها بالنصف  
فتعمل بالخارج لرب الارض وللاول على رب الارض اجرة مثله ذلك  
العمل وللآخر على الاول اجرة مثله وكذلك ان لم يخرج الارض شيئا ولو دفع  
اليه ارضا وبذر مزارعة بالنصف وقال له اعلم فيه برأيك او لم يقل  
قد دفعها الى اخر مزارعة على ان للآخر عشرين فقيرا فعمل بالخارج بين رب  
الارض وبين الاول نصفين وللآخر على الاول اجرة مثله وتكون دفع اليه  
ارضا على ان ينزعها ببذره وعمله فما خرج منه فلرب الارض منه  
عشرون فقيرا والباقي للمزارع او كان شرط الاقصة للمزارع والباقي

باب مشاركة العامل مع الآخر



لرب الأرض قد فقهها المزارع إلى آخر مزارعة بالنصف والبذر من عند  
 الأول أو من عند الآخر ففعل الخارج بين المزارعين نصفين ولرب الأرض  
 أجر أرضه على الأول ولو لم يعمل الآخر في الأرض بعد ما تعاقد المزارعة  
 حتى أراد رب الأرض أخذ الأرض ونقص ما عقد عليه كان له ذلك لأن  
 هذا عذر فإن كان الآخر قد زرع لم يكن لرب الأرض أخذ أرضه حتى  
 يستحصد الزرع ولو كان رب الأرض قد فقهها الأول مزارعة بالنصف  
 وقال له عمل فيه براك ولم يقل قد فقهها الأول وبذر معها إلى آخر مزارعة  
 على أن الآخر عشرين قفيزا مما يخرج الأرض واشترط أن الأول عشرين  
 قفيزا ففعل على ذلك فالخارج بين رب الأرض وبين الأول نصفين وللآخر  
 على الأول أجر عمله ولو كان البذر من الآخر كان الخارج له وعليه الأول أجر  
 الأرض وعلى الأول لرب الأرض أجر الأرض وإن دفع الرجل إلى الرجل  
 نخلا له معاملة هذه السنة بالنصف وقال له عمل فيه براك ولم يقل  
 قد فقهها العامل إلى آخر معاملة بعشرين قفيزا مما يخرج ففعل على هذا فالخارج  
 بين الأول وصاحب النخل نصفين وللأول على الآخر أجر مثله ولو كان الشرط  
 في المعاملة الأولى عشرين قفيزا لأحدهما بعينه ومن الثانية النصف  
 فالخارج لصاحب النخل وللآخر على الأول أجر عمله وللأول على صاحب النخل أجر  
 ما عمل الآخر ولا ضمان عليهما في ذلك **باب مزارعة المرتد ومعاملة**  
**وإذا دفع المرتد أرضه وبذره إلى رجل مزارعة بالنصف ففعل على ذلك**  
**وخرج الزرع فإن أسلم فهو بينهما على شرطهما وإن قتل على ردة فالخارج**  
**للعامل وعليه غرم البذر ونقصان الأرض للدافع كأنه عمله بفقرامه**  
**في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله على قول من أجاز المزارعة وكذلك لو لم**  
**تخرج الأرض شيئا وقال أبو يوسف ومحمد فعل المرتد في ذلك جائز وهي**  
**مزارعة صحيحة وإن كان البذر من العامل وقيل المرتد على ردة فإن كان**  
**في الأرض نقصان غرمه العامل نقصان الأرض والزرع له فإن لم يكن**  
**في الأرض نقصان فالقياس أن يكون الخارج له ولا شيء عليه وفي الاحتياط**  
**يكون الخارج على الشرط بين العامل وبين ورثة المرتد في قياس قول أبي**  
**حنيفة على قول من أجاز المزارعة وإن كان المرتد هو المزارع والبذر من**  
**الخارج له ولا شيء بكثر الأرض من نقصان الأرض ولا غيره إذا قتل**  
**المرتد في قول أبي حنيفة وإذا كان البذر من الدافع والخارج على شرطهما**  
**في قولهم جميعا مرتدين والبذر من الدافع والخارج للعامل في قولهم**  
**جميعا وعليه غرم البذر ونقصان الأرض ولو أسلم أو أسلم صاحب**

ولو كانا جميعا

كان الخارج بينهما على الشرط ولو كان البذر من العامل وقد قتل على الردة  
 كان الخارج له وعليه نقصان الأرض وإن لم يكن فيها نقصان فلا شيء  
 لورثة رب الأرض وكذلك إن أسلم رب الأرض وإن أسلم أو أسلم  
 الزارع وقتل الآخر على الردة ضمن الزارع نقصان الأرض والزرع له  
 وإن كان لم ينقص شيئا فالقياس فيه أن الخارج للزارع ولا شيء لرب  
 الأرض وورثته ولكن استحسن أن يجعل الخارج بينهما على الشرط وقال  
 أبو يوسف ومحمد الخارج بينهما على الشرط في جميع ذلك إن قتل أو أسلم  
 أو كفا بدار الحرب أو ماتا والمدة في المزارعة والمعاملة بمنزلة المسئلة  
 وإذا دفع المرتد إلى مرتد أو مسلم نخلا لسنة هذه معاملة بالنصف ففعل  
 على ذلك ثم قتل صاحب النخل على ردة فالخارج لورثته ولا شيء للعامل  
 فيقول أبي حنيفة ولو كان صاحب النخل مسلما والعامل مرتدا فقتل على ردة  
 بعد ما عملا أو ماتا أو كفا بدار الحرب أو أسلم فهو سواء والخارج بينهما  
 على شرطهما ولو كانا عقد المزارعة والمعاملة في جميع هذه الوجوه وهما  
 مسلمان والبذر من الدافع أو العامل ثم ارتد أحدهما إيهما كان ثم عمل  
 العامل وزرع فادرك ثم قتل على الردة كان الخارج على الشرط بينهما في  
 قولهم جميعا لأن البذر لا يبطل بردة **باب مزارعة الحر** وإذا  
 دخل الحرب دار الإسلام بآمان قد دفع إليه رجل أرضا له وبذر مزارعة  
 هذه السنة بالنصف فهو جائز والخارج بينهما على شرطهما ويتبع في الأولى  
 أن لا يملكه في دار الإسلام هذه المدة ولو اشترى الحربى المسلم من  
 أرضا عشرية أو خراجية فدفعها إلى مسلم فهو جائز والخارج بينهما على  
 الشرط ويوضع عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله الخراج ويجعل ذميا ولا  
 يترك أن يخرج إلى دار الحرب ولو دخل المسلم دار الحرب بآمان فاشترى  
 أرضا من أرض أهل الحرب فدفعها إلى حربى مزارعة فالخارج بينهما  
 على شرطهما في قول أبي حنيفة وصاحبيه وكذلك لو أخذ المسلم أرض  
 الحربى مزارعة بالنصف وكذلك لو كان الشرط لأحدهما بعينه عشرين  
 قفيزا كان جائزا في قول أبي حنيفة ومحمد يأخذها من سميت له والباقي  
 للآخر إن كان وفي قول أبي يوسف المزارعة فاسدة والخارج لصاحب  
 البذر وللآخر الجرا إذا أسلما وخرجا البنا والمزارعة بين التاجر بين  
 المسلمين في دار الحرب بمنزلة ما بينهما في دار الحرب والمزارعة بين  
 مسلم تاجر في دار الحرب وبين رجل أسلم هناك جائز بالنصف في قولهم  
 جميعا وكذلك لو اشترط لأحدهما عشرين قفيزا في قول أبي حنيفة



وقال ابو يوسف هي فاسدة واذا اشترى المسلم التاجر في دار الحرب  
ارضا قد ضعا الى جن في مزارعة بالنصف هذه السنة فزرعها فلما  
استحصد الزرع لم يحصد حتى ظهر المسلمون على تلك الدار فصارت  
دارا اسلام والارض والزرع كله فيا لمن فتحها ولو كان الزرع حصدا  
ولم يحل من الارض حتى ظهر وا على الدار كانت الارض ونصيب الحربى  
من الزرع فيا للمسلم نصيبه من الزرع وسواء من ايها كان البذر  
وكذلك لو كان صاحب الارض هو الحربى والمسلم هو الزارع فان كان  
الزرع لم يحصد فرد الامام الزرع في ايدي اهلهما يؤدون عنها  
الخارج كما فعل عمر باهل السواد كانت هذه الارض لصاحبها ايها  
كان والزرع بينهما على شرطهما وتودخل مسلمان دار الحرب بامان  
فاشترى احدهما ارضا من ارضهم فدفعها الى صاحبه مزارعة  
بالنصف هذه السنة فاشترط البذر على احدهما بعينه فعمل على هذا  
واستحصد الزرع ولم يحصد حتى ظهر المسلمون على تلك الدار والارض  
والزرع في وان ظهر واعلها بعد ما حصد الزرع فالارض بينهما  
على شرطهما وتودفها المسلم الى حربى مزارعة هذه السنة بالنصف  
والبذر من احدهما بعينه والعمل عليهما جميعا فعملوا فخرجت الزرع ثم  
اسلم اهل الدار وقد استحصد الزرع ولم تحصد فهذا جائز في قول ابي حنيفة  
والخارج بينهما على شرطهما وقال ابو يوسف هو فاسد والخارج لصاحب  
والاخر الاجر ولو لم يسلم اهل الدار وظن المسلمون على الدار كانت الارض وما  
فيها فيا ولا شيء لاحدهما على صاحبه من احد ولا غيره في قولهم جميعا فان زرع  
الامام في ارضهم كترك عمل اهل السواد فهذا بمنزلة اسلامهم عليها في قولهم  
جميعا والمعاملة في الشجر بمنزلة المزارعة في جميع ذلك واذا كانت المزارعة  
في دار الحرب بين حربى وبين با لنصف او باقفرة مسماة من الخارج فاسلم  
الدار قبل ان يحصد الزرع وقد استحصدا وبعد ما حصدا فهو جائز على  
شرطهما في قولهم جميعا ولو اسلم اهل الدار قبل ان يزرع ثم زرع كانت  
المزارعة فاسدة على شرط الاقفرة المسماة والخارج لصاحب البذر  
ولو كان زرع ثم اسلموا وهو بقل لم يتسبل ثم عمل فيه بعد ذلك حتى  
استحصد كان فاسدا باب مزارعة العبد والعبد الماذون له  
في التجارة بمنزلة الحر في المزارعة وكذلك العبد الحر الماذون له في التجارة  
فان زرع العبد انسانا فلم يزرع حتى حجر عليه مولاه محبب كان للخروج  
من المص على المزارعة كان لولى العبد ان يمنع العبد منه ويحجر عليه وجب

ما لم يكن لحر ملك لم يكن للولى منع العبد منه ولم يبطل العقد بحجر المولى على  
وكذلك العبدى بحجر عليه ابواه او وصيه وكذلك المعاملة في الشجر ولو  
لم يحجر المولى على عبده ولكن نهاه او نهى مزارعة عن العمل بعد العقد او نهاه  
عن العقد قبل ان يعقد كان نهيه باطلا ولها ان يعقدا ويعملا وكذلك  
العبدى الحر واذا اشترى العبدى التاجر ارضا ثم حجر عليه ابواه فدفعها  
مزارعة بالنصف الى رجل فزرعها ببذره وعمله فعمل على ذلك فالتاجر  
للعامل وعليه نقصان الارض وان لم يكن في الارض نقصان كان الخارج  
بينهما على الشرط استحصدا ولا يتصدق واحد منهما بشئ ولو كان البذر  
من قبل الدافع كان الخارج للعامل وعليه غرم البذر في الوجهين جميعا  
ويغرم نقصان الارض ان كان فيها نقصان وكذلك لو لم يخرج الارض  
شيئا واذا دفع الحر الى العبد المحجور والعبدى الحر المحجور ارضا وبذرا  
مزارعة بالنصف هذه السنة فزرعها فخرج الزرع وسلم العمل  
فالتاجر بينهما على الشرط وتومات العبد وهو في عمل الزرع بعد ما  
استحصد الزرع فصاحب الارض والبذر ضامن لقيمته والزرع كله  
له طيب وان مات العبدى الحر من عمل المزارعة بعد ما استحصد الزرع  
فالزرع بينهما على شرطهما طيب لهما وعلى عاقلة صاحب الارض دية العبدى  
وكذلك الحكم في المعاملة على الشجر ولو كان البذر من العامل وهو حر كان  
الخارج للعامل ولا شيء لرب الارض من نقصان الارض ولا غيره فاذا  
عتق العبد رجع عليه رب الارض باجر مثله ولا يرجع على العبدى بشئ  
وان كبر وان مات العبد او العبدى في عمل الارض لم يضمن رب الارض  
شيء لانها عملا لا تقسمها وان كانت الارض لم تخرج شيئا لم يترتب  
رب الارض ضمان بذر ولا غيره واذا حجر الرجل على عبده او ابنته وفي  
يده فخل فدفعه الى رجل معاملة بالنصف هذه السنة فعمل العامل  
وخرج الثمن فالتاجر لصاحب الفخل ولا شيء للعامل الا اجر مثله على  
العبد خاصة اذا عتق العبد واذا دفع المحجور عليه ارضا في يديه مما  
كان من تجارته او ارضا اجرها من ارض مولاه فدفعها الى رجل فزرعها  
بيده في هذه السنة فما خرج منه فهو بينهما نصفان فزرعها هذا الحال  
فاخرجت طعما كثيرا ونقص الزرع الارض فالتاجر للعامل وعليه  
نقصان الارض لرب الارض فان عتق العبد رجع العامل عليه بما كان  
الى مولاه من نقصان الارض ثم اخذ من الزارع نصف ما اخرجت فبيع  
فاستوفى منه العبد فاغرمه المزارع فان كان فيه فضل كان لمولاه



وان قال المولى قبل ان يعق العبد انا اخذ نصف ما اخرجت الارض ولا  
اضمن العامل نقصا ان كان له ذلك ان عتق العبد ولم يعق وان كانت  
الارض لم تنقصها الزراعة شيئا فلما خرج بين المولى والمزارع نصفين  
واذا دفع العبد المحجور الى رجل ارضا من ارض مولاه وبذر من بذر  
مولاه او مما كان من تجارته قبل ان يحجر عليه مزارعة هذه السنة بالنصف  
فزرعها المزارع فاخرجت زرعاً ولم يخرج به وقد نقص الارض ولم تنقصها  
فلمولى ان يضمن الزارع بذره ونقصان ارضه فان كان ضمنه ذلك ثم  
عتق العبد رجع عليه الزارع بما ضمن من ذلك وكان نصف الخارج للعبد ونصف  
منه ما ضمن ويكون ذلك الفضل لمولاه وان شاء اخذ المولى نصف الزرع  
له ولم يضمن الزارع من البذر والنقصان شيئا **باب الكفاية في المزارعة والمعاملة**  
واذا دفع الرجل الى الرجل ارضا له بزرعها ببذره هذه السنة فما خرج منها  
فهو بينهما نصفان وضمن له الزراعة رجل فان كان الضمان شرطاً في المزارعة فالزراعة  
فاسدة وان لم يجعله شرطاً فيها صححت المزارعة وبطل البذر وان كان البذر من  
رب الارض جاز الضمان والمزارعة في الوجهين جميعاً فان هرب المزارع اخذ  
الكفيل بالضمان فاذا عمل ببلغ الزرع ثم ظهر الزارع كان الخارج بينهما على شرط  
وللكفيل عليه اجر عمله وان كان الشرط على المزارع ان يعمل بنفسه لم يجز الضمان  
وبطلت المزارعة ايضا ان كان الضمان شرطاً فيها وكذلك المعاملة على التجر  
في جميع هذه الوجوه ولو كان الكفيل كفل لرب الارض بحصته مما يخرج الارض  
والبذر من صاحب الارض ومن العامل فالكفاية باطلة وتبطل المزارعة  
ايضا ان كانت الكفاية شرطاً فيها ولا ضمان على المزارع فيما يملك من الزرع  
وكذلك هذا الضمان في المعاملة ولو كفل رجل لاحدهما بعينه عن صاحبه بمحض  
مما يخرج الارض ان استهلكها صاحبه فان كان ذلك شرطاً في الرجل المزارعة  
فهو فاسدة فان لم يكن شرطاً جازت المزارعة والكفاية وان استهلك ذلك  
المضمون عنه شيئا ضمنه الكفيل وياخذ به الطالب ايها شاء وان كانت المزارعة  
فاسدة والبذر من العامل وضمن رجل لصاحب الارض حصته مما يخرج الارض  
فالضمان باطل ولا يؤخذ الكفيل باجر مثل الارض لانه لم يضمنه وان كان الاجر  
للرجل وللارض كرجل بعهده لم يكن له ان يبيعه قبل ان يقبضه فان هلك بعد  
العمل واستهلكه الروح في يده كان عليه اجر المثل مكانه وان كان الشرط  
بعض الخارج في المزارعة والمعاملة فاستحصد الزرع او بلغ التمر ولم يجز  
باع احدهما حصته قبل ان يقبض جاز بيعه وان هلك فلا ضمان عليه وان  
استهلكه احدهما ضمن نصيبه صاحبه **باب مزارعة المريض وسامته**

واذا دفع المريض ارضه الى رجل مزارعة بزرعها ببذره وعمله على الخارج  
بينهما على كذا وكذا فزرعها المزارع واخرجت زرعاً كثيراً واجر مثل الارض  
اكثر من حصته صاحبها اضعا فاعليه دين يحيط بماله وباجر مثل الارض  
ثم مات والزارع اجنبى او احد ورثته ونقصا لارض اكثر من اجر مثلها  
فلما خرج بينهما على شرطهما ولا شيء على العامل من الاجر والنقصان ولو  
كان البذر من صاحب الارض وسما العامل تسعة اعشار الخارج ولا  
دين على المريض ولا مال له غير الطعام والارض فانه ينظر الى الزرع يوم خرج  
من الارض وصارت له قيمة كبرياوى تسعة اعشاره فان كان مثل  
اجر الزارع او اقل منه فيما قام عليه وسقاه حتى استحصد وصار اكثر من  
اجر مثله او اكثر من ثلث مال ربا الارض فللمزارع تسعة اعشار الخارج  
وان كانت قيمة تسعة اعشاره حين خرج اكثر من اجر المثل فقام عليه وقاه  
حتى استحصد وصار اكثر من ثلث مال الميت فابا الورثة ان يجيزوا اخذ  
المزارع بحصته من الخارج مثل اجره وثلث ما ترك وصيه له ان لم يكن  
من ورثته والباقي لورثة صاحب الارض مثل رجلا استاجر في مرضه رجلا  
يخدمه سنة بجارية له ولا مال له غيرها فدفعا اليه وخدم الرجل السنة  
كلها وولدت الجارية وازادت في بدنها حسن تساوى اكثر من اجر  
الرجل ثم مات المريض فان كانت قيمتها يوم وفعت الاجارة وقبضها مثل اجر  
فانه يعطى الاجر منها مثل اجر مثله وثلث ما ترك الميت بعد ذلك من الجارية  
ولدها ورضية له ويرد قيمة النفقة على الورثة وان كان المزارع وارثه كان  
الجواب كذلك الا انه لا وصية له وان كان المزارع اجنبيا وعلى الميت دين  
يحيط بماله كان للمزارع اسوة الغرماء بما ثبت له من الحصة في الزرع على  
ما تقدم ذكره يضرب بقيمته معهم وكذلك في مسئلة الجارية هو اسوة  
الغرماء بما ثبت له منها وفي المضاربة الرجح على الشرط وان كان اكثر من اجر  
المثل لان راس المال قد رجع الى المريض واذا دفع الصحيح الى المريض ارضه  
على ان يزرعها هذه السنة ببذره فما خرج منها فهو بينهما نصفان فزرعها  
المريض ببذره من قبله ليس له مال غيره فاخرجت زرعاً كثيراً ثم مات من  
مرضه فانه ينظر الى حصته رب الارض ما اخرجت الارض يوم صار زرعاً  
قيمه فان كانت حصته من ذلك مثل اجر الارض او اقل فلما خرج بينهما  
على شرطهما وان كانت اكثر من اجر المثل يوم خرج الزرع نظر في حصته  
برميقة القسمة فاعطى منها مقدار اجر مثله وثلث تركه للميت ما بقي  
من حصته وصية له وكذلك ان كان رب الارض اخذ ورثته الا ان كان



وكذلك ان كان رب الارض اخذ ورثته الا انه لا وصية له ولو كان  
غير وارث وعليه دين يحيط بما له كان الجواب كذلك الا انه اسوة الغرماء  
بما ثبت له من ذلك ولو كان الذي عليه دين اقرب في مرضه بدي يحق  
رب الارض قبل الدين لانه لا وصية له ما لم يقض الدين واذا دفع المدين  
الى رجل تخل له معاملة بالنصف هذه السنة فقام عليه العامل ولحقه  
وسقاه حتى اثمر ثم مات رب النخل ولا مال له غير النخل وثمره فانه ينظر  
الى ثمر النخل يوم طلع وصار كغري وصارت له قيمة فان كان نصف قيمته  
مثل اجر العامل او اقل فللعامل نصف الثمر وان كان اكثر من اجره نظر الى  
اجر العامل من الثمر فكان للعامل وثلث تركته الميت مما بقي من حصته وصية  
الا ان تكون وارثا فلا وصية له وان كان على المريض دين يحيط بما له فان  
كانت قيمة النصف من الكفري حين طلع مثل اجره ضرب مع الغرماء بنصف  
جميع الثمن وان كانت قيمته بنصفه اكثر من اجر مثله ضرب معهم في التركة  
بمقدار اجر مثله واذا دفع الصحيح الى المريض تخل له معاملة هذه السنة  
على ان للعامل جزء من مائة جزء وما يخرج منه فقام عليه المريض باجرا به  
واعوانه فسقاه ولحقه حتى صار ثمر ثم مات ولا مال له غير دين  
ورب النخل من ورثته واجر مثل ذلك العمل اكثر من نصيبه فليس له الا ما  
ولو دفع المريض الى رجل ذرعا له في ارض لم يستحصد او كفري في روث النخل  
او ثرا في شجر حتى اخضر ولم يبلغ على ان يقوم عليه حتى يبلغ فما رزق الله تعالى  
من ذلك فهو بينهما نصفان فقام عليه العامل حتى يبلغ ثم مات صاحب الشجر  
والزرع ولم يدع ما لا غير ذلك فانه ينظر الى حصته العامل يوم قام عليه فالك  
قيمتها مثل اجر مثله او اقل فله نصف الخارج وان كانت قيمتها اكثر من اجر مثله  
فيما عمل كان له من حصته مقدارا اجر مثله وثلث التركة وصية له وكذلك  
ان كان احد ورثته الا انه لا وصية له وان لم يكن من ورثته وكان على  
الميت دين يحيط بما له ضرب العامل بما ثبت له من ذلك على ما وصفنا من  
الغرماء ولا وصية له واذا استاجر المريض رجلا يخدمه هذه السنة  
بجارية بعينها فلما وقعت الاجارة لم يخدمه حتى زاد قبالا وكانت  
قيمتها يوم وقعت الاجارة مثل اجر الاجير فخدمه السنة كلها ودفع اليه  
الجارية فولدت عند الاجير اولاد ثم مات المريض ولا مال له غيرها فلا اجر  
من الجارية واولادها مقدارا اجر مثله وثلث مما بقي وصية يعطا وصية  
من الجارية فان بقي شيء كان له من اولادها في قياس قول ابي حنيفة  
ويقال له اذ قيمة ما بقي ذراهم او دنانير او دراهم الجارية وولدها يكون

ذلك اجر مثلك في مال الميت ولو كانت الجارية حين وقعت الاجارة  
دفعها المريض الى الاجير فلم يخدمه الا جرح حتى زادت الجارية في يدي الاجير  
نصارت قيمتها اكثر من اجر مثل الارض وخدمه بعد ذلك حتى كملت  
السنة ومات المريض ولم يدع شيئا غيرها وقد ولدت الجارية اولادا  
فالجارية وجميع اولادها للاجير وكذلك ان كان اخذ ورثته الا ان  
يكون ولدا او زوجة فترك الجارية وولدها فتكون بينهم ميراثا لان  
الولد والزوجة لا اجر لهم في خدمته وان لم يكن من ورثته وكان على الميت  
دين يحيط بما له فان كانت الجارية لا فضل فيها يوم قبضها الاجير على خدمته  
مثله فتمت هي وولدها بين الغرماء وبينه يصرف في ذلك الاجر بقيمتها  
وقيمة ولدها فما اصابه كان له في الجارية وولدها وما اصاب الغرماء  
قبل له اذ قيمته ذراهم او دنانير فان ابا بيعت الجارية وولدها قسم  
الثلث بينه وبين الغرماء يضرب فيه الغرماء بدينهم وبضرب الاجير  
باجر مثله وان كان في قيمة الجارية يوم قبضها الاجير فضل على اجر مثله  
وكان في قيمتها يوم وقعت الاجارة مثل اجره الا جرح لم يخدم المريض  
حتى قبض الجارية ضرب الاجير في الجارية وولدها بمقدار اجر مثله فما  
اصابه كان له في الجارية وولدها وقبل له اذ قيمة ما اصاب الغرماء فان  
ابا بيعت الجارية وولدها فاقسموا الثلث يضرب فيه الاجير باجر مثله واذا  
استاجر الرجل في مرضه رجلا يخدمه بجارية قيمتها ثلث مائة درهم واجر  
الرجل في خدمته مائة درهم فخدمه الاجير حتى اكمل الخدمة وقبض الجارية  
ثم مات المريض ولا مال له غيرها فالاجير بالخيار ان شاء قبض الجارية كلها  
واعطا الورثة اربعة اشباع بقيمتها وان شاء نقص الاجارة ووردها على  
الورثة وكان له في مال الميت اجر مثله مائة درهم تباع الجارية حتى يستوفى  
ذلك ولا يشبه هذا ما وصفت لك قبله من المزارعة والمعاملة اذا كان فيها  
محاباة فاراد ان يرد على الوارث قيمة الفضل عن الاخر بالوصية لم يكن له ذلك  
ولو كان اجر مثل الاجير يوم وقعت الاجارة ثلث مائة درهم فدفع اليه الجارية  
وخدمه الاجير جميع السنة ثم مات المريض وقد زادت الجارية في يديها  
او في السعرا وولدت ولدا في يدي الاجير قبل موت المريض بعدما كملت  
السنة او قبل ان يكمل وعلى المستاجر دين كثير فان الجارية بزيادتها وولدها  
بينهم يضرب الاجير في ذلك بقيمتها يوم يختصمون بقيمتها وولدها وبضرب  
الغرماء بدينهم فما اصاب الاجير فان له من الجارية وولدها وما اصاب  
الغرماء قبل للاجير اذ قيمته ذراهم او دنانير الى الغرماء فان ابا اخذت



الجارية وولدها وتضرب الاجير في الثمن باجر مثله والغرماء بدينهم  
 ولو كانت الجارية لم تزد ولم تكد ولكنها نقصت في السعر عند الاجير حتى  
 صارت تساوي مائة درهم والمسئلة على حالها فلا ضمان على الاجير في  
 نقصانها وتضرب الغرماء في الجارية بدينهم والاجير بقيمتها مائة درهم  
 فيما اصاب الغرماء قبل الاجير اعظم قيمته فان ابا بيعت الجارية بضرب الاجير  
 في ثمنها باجر مثله ثلثمائة درهم والغرماء بدينهم ولو كانت نقصت في الثمن  
 حتى صارت تساوي مائة درهم فان قيمة الجارية يوم قبضها اجر وهي ثلثمائة  
 درهم تقسم بين الاجير والغرماء فيما اصاب الغرماء ضمنته لهم الاجير  
 فيما له وتسلم الجارية وليس له ان يردّها واذا دفع المربض بخلا له مائة  
 الى رجل هذه السنة بالنصف فاخرج النخل كغري يكون اجرة مثل اجراء  
 العامل او اقل فقام عليه وسقاه حتى صار يساوي ما لا عظيم ثم  
 صار خشفاً قيمته اقل من قيمة الكفري حين خرج ثم مات المربض وعليه دين  
 كثير فان ماله يقسم بين الغرماء والعامل يضرب فيه بقيمة نصف الخشف  
 فقط فيما اصابه كان له في حصته من الخشف وما اصاب الغرماء بيع لهم  
 بدينهم ولا ضمان على العامل في النقصان انما هو بمنزلة ولد الجارية في السنة  
 الاولى التي ولدت في يد الاجير لومات او احدث به عيب لم يضمنه الاجير  
**باب الوكالة في المزارعة والمعاملة واذا وكل الرجل الرجل**  
 يا رضى له على ان يدفعها مزارعة هذه السنة فدفعها مزارعة بالثلث  
 او اقل واكثر فهو جائز الا ان يدفعها بشئ يعلم انه جاء بما لا يتغابن لذلك  
 في مثله واذا كان كذلك لم يجز فان زرعه المزارع فخرج الزرع فهو  
 بين المزارع والوكيل على شرطهما ولا شئ لرب الارض ولكنه يضمن المزارع  
 نقصان الارض ويرجع به المزارع على الوكيل وان شاء رب الارض فمن  
 ذلك الوكيل في قول ابي يوسف ومحمد ان كان حابا فيه بما يتغابن الناس في  
 مثله فالخارج بين المزارع ورب الارض على الشرط والوكيل هو الذي قبض  
 نصيب الموكل وليس لرب الارض ان يقبضه الا بوكالة من الوكيل فان كان  
 رب الارض امر الوكيل ان يدفعها مزارعة ولم يسم له سنة ولا غيرها فان  
 للوكيل ان يدفعها مزارعة اول سنة فان دفعها اكثر من ذلك او بعد  
 السنة ولم يدفع هذه السنة لم يجز وهذا يستحسن ولو كان البذر من  
 رب الارض على ان يدفعه بما يتغابن الناس فيه ورب الارض هو الذي يضمن  
 حصته وليس للوكيل قبضها الا باذنه فان دفعه الوكيل بما لا يتغابن الناس  
 فيه كان الخارج بين الوكيل والمزارع على الشرط ويضمن الوكيل البذر ولرب الارض

ان يضمن نقصان الارض لهما شاء فان ضمن المزارع رجع به على الوكيل ولا  
 يصدق المزارع بشئ مما صار في هذه المسئلة وفي المسئلة الاولى ويتصدق  
 الوكيل بالنصف ولو وكل رجل رجلا ان يواجر عبده هذا وداره هذه فاجرها  
 ذلك الشهر او بعده باجره كان جائزا ولو وكله ان يكرى ابله هذه الى مكة  
 ليحج عليها فلم يكرها في ذلك الموسم حتى مضى لم يكن له ان يكرها من قابل وهذا مثل  
 المزارعة واذا وكل الرجل الرجل ان ياخذ له هذه الارض مزارعة هذه السنة  
 على ان يكون البذر من قبل الموكل فالوكيل ان ياخذها بما يتغابن الناس فيه  
 فان اخذها بما لا يتغابن الناس فيه لم يجز الا ان يرضى به ويرزعه فان زرعه  
 المزارع في جميع ما وصفت لك فاخرجت زرعا كثيرا فهو جائز على الشرط والوكيل  
 امر انما اخذ بحصة رب الارض حتى يسلمها اليه فان كان الوكيل اخذها بما لا يتغابن  
 الناس فيه ولم يجز به ذلك حتى زرعهما وقد امره الوكيل برعايتها كان الخارج  
 للمزارع وعلى الوكيل اجر مثل الارض لصاحبها مما اخرجت الارض وان كان الوكيل  
 دفع اليه الارض ولم يامر به برعايتها ولم يحجره بما اخذها به فالخارج للمزارع  
 ولا شئ لرب الارض على الوكيل وعلى المزارع نقصان الارض لرب الارض ولا يرجع  
 به على الوكيل ويتصدق بالنصف واذا لم يبين الوقت للوكيل فهو على اول السنة  
 واول الزراعة ولو كان وكله ان ياخذ ارض فلان وبذر مزارعة فان اخذها  
 يتغابن الناس فيه فهو جائز ورب الارض هو الذي يقبض حصته من المزارع  
 وان اخذها بما لا يتغابن الناس فيه لم يجز على الموكل الا ان يرضى فان عمل المزارع  
 في جميع ما وصفت لك فهو بينهما على الشرط فان كان الوكيل اخذها بما لا يتغابن  
 الناس فيه فله حصة المزارع وامر المزارع فعمل ولم يبين ذلك له فالزراع متعلق  
 في عمله في القياس والخارج لرب الارض ولكن يستحسن ان يكون بينهما على الشرط  
 فان كان الموكل لم يسم للوكيل الوقت فهو على اول سنة وزراعة فان مضت  
 قبل ان ياخذ ثم اخذ له بعد ذلك لم يجز الموكل على العمل فان رضى وعمل فهو بينهما  
 على الشرط واذا دفع الرجل الى الرجل فخلا ثم وكله بان يدفعه معاملة هذه  
 السنة او لم يسم وقتا فهو على اول سنة فان دفعه بما يتغابن الناس فيه فهو جائز  
 وصاحب النخل هو الذي يقبض نصيبه وان دفعه بما لا يتغابن الناس فيه  
 فالخارج لصاحب النخل وللعامل على الوكيل اجر مثله ولو وكله ان ياخذ نخلا  
 بعينه معاملة بما يتغابن الناس فيه فهو جائز على الشرط وصاحب النخل هو الذي  
 يقبض نصيبه وان اجره بما لا يتغابن الناس فيه لم يلزم الموكل الا ان يشاء  
 فان عمله وقد علم بنصيبه او لم يعلم كان له شرط فاذا امره ان ياخذ نخلا  
 له معاملة الى رجل ولم يعين الرجل فكذلك ولو امره ان يعطي ارضه هذه



مزارعة فاعطاها رجلا وشرط عليه ان يزرعها حنطة او شعيرا او سمما  
او نحو ذلك فهو جائز وكذلك لو وكله ان ياخذ هذه الارض وبذر امه  
فاخذها وبذر حنطة او شعيرا او سمما او رزا او غير ذلك من الجوزيجان  
على الموكل ولو وكله ان ياخذ هذه الارض مزارعة فاخذها من صاحبها للموكل  
على ان يزرعها حنطة او شرط عليه شعيرا او غيره لم يكن له ان يزرع الا ما شرط  
عليه وبالأرض ولو وكله ان يدفع أرضا له هذه السنة مزارعة فاخذها  
لنزرع حنطة او شعيرا او شئ مما يخرج الارض جازا استحسننا وله ان يزرعها  
ما بدا له وان اخذها بدراهم او بياض او غيرها مما لا يزرع لم يجز وان امره  
ان يدفعها هذه السنة مزارعة في الحنطة خاصة فاخذها بكر حنطة وسط  
جاز وبزرعها المزارع ما بدا له من الزراعات مما هو اقل ضررا من الحنطة او  
مثلا وان اجرها غير الحنطة لم يجز وان وكله ان يدفعها مزارعة بالثلث فبها  
على ان لرب الارض الثلث فهو جائز وان قال رب الارض انما عنيت للمزارع الثلث  
لم يصدق الا ان يكون البذر من قبله فيكون القول قوله ولو وكله ان يدفعها  
مزارعة بالثلث فاخذها بكر حنطة وسط فهو مخالف لقان زرعهما المستاجر  
كان الخارج للمزارع وعليه كحنطة وسط للموajer ويضمن المزارع نقصان  
الارض لصاحبها ويرجع به على المواجه وان شاء رب الارض ممن ذلك المواجه  
في قول ابى يوسف ومحمد وياخذ المواجه من الكرا الذي اجر به الارض ما ضمن  
ويتصدق بالفضل وان وكله ان يواجرها بكر حنطة وسط فدفعها مزارعة  
بالنصف على ان يزرعها صاحبها حنطة فزرعها فهذا والاول سواء وهو  
مخالف ولو وكله ان ياخذ له هذه الارض مزارعة فاستاجرها الوكيل بكر  
حنطة وسط لم يجز على الامر الا ان يرصني به ولو وكله ان ياخذها له مزارعة  
بالثلث فاخذها الوكيل على ان يزرعها المزارع ويكون للمزارع ثلث الخارج  
ولرب الارض ثلثا لم يجز هذا على المزارع ولو كان امره ان ياخذ البذر مع  
الارض والمسئلة بها فان ذلك على المزارع ولو وكله ان يدفع فخذ  
هذه معاملة بالثلث هذه السنة فاخذها على ان للعامل الثلث فهو جائز  
ولو وكله ان ياخذ له هذه الارض هذه السنة وبذر امه مزارعة فاخذ  
الوكيل الارض والبذر على ان الخارج كله لرب الارض وعلى رب الارض  
للمزارع كحنطة وسط فهو جائز وان كان البذر غير الحنطة وان شرط  
له اجرة دراها ومتاع بعينه لم يجز انما استحسن ان اشترط له شيئا مما  
يخرج الارض ان اجزءه ولو امره ان ياخذها له مزارعة بالثلث والسنة  
على حالها لم يجز شئ من ذلك ولو وكله ان ياخذ له هذا الفضل معاملة فاخذها

على ان الخارج لصاحب الفحل وللعامل كمن يزرع فارسي جيد فهو جيد لانه  
اشترط اقل ما يخرج من الفحل وان كان شرط له كذا منه دقل ينظر الى الثمر  
فان كان دقلا وان كان العمل ليس به فحل لم يجز ذلك على العامل وكذلك لو شرط  
له كحنطة او دراهم لم يجز على العامل الا ان يرصنا به ولو وكله ان ياخذ له  
فحل فلان معاملة بالثلث فاخذها بكر يزرع فارسي جيد يلزم العامل الا ان يبا  
فان كان يعلم ان الثلث يكون اقل مما يشترط له فهو جائز **باب الزيادة**  
**والخط في المزارعة والمعاملة** واذا تعاقد الرجلان مزارعة او معاملة بال  
وعل فيها العامل ثم زاد احدهما الاخر من نصيبه السدس وجعل له الثلثين  
ورضى بذلك الاخر فان كان ذلك قبل استحصان الزرع وقبل ثبات عظم البس  
فهو جائز وان استحصن الزرع وتاهى عظم البس فان كان الزايد صاحب الفحل  
بالبذر فهو باطل لانها هبة غير مقسومة وان كان الاجنبي هو الزايد فهو جائز  
لانه خط من اجر عمله او اجر ارضه واذا اشترط الخارج في المزارعة او  
المعاملة نصفين واشترط لاحدهما على صاحبه عشرين درهما فسد المزارعة  
والمعاملة من ايها كان البذر والشرط والخارج لصاحب البذر في المزارعة  
ولصاحب الفحل في المعاملة **باب النكاح والخلع والصلى من الجنابة** **والعقوبة**  
**والكتابة في المزارعة والمعاملة** واذا تزوج الرجل المرأة ارضه هذه السنة  
بزرعها ببذرها وعملها فخرج منه فهو بينهما نصفان فالنكاح جائز وانما  
فاسدة وصداقها مثل نصف اجر الارض في قول ابى يوسف وقال محمد لها  
الاقل من مهر مثلها ومن اجر مثل الارض فان طلقها قبل الدخول كان لها  
ربع اجر الارض في قول ابى يوسف وقال محمد لها المبتعة وان زرعت المرأة  
الارض فاخرجت زرعها ولم تخرج ولم يطلقها فالخارج للمرأة في قول ابى يوسف  
وعليها مثل اجر نصف الارض ولا صداق لها على الزوج وقال محمد عليها اجر  
مثل الارض ولها على الزوج الاقل من مهر مثلها ومن اجر مثل الارض فبقا  
والاصل فيه انه اذا جعل نصف الخارج مهر لها فلها مهر مثلها واذا جعل  
اجرة نفسه او ارضه مهر لها وبذلك حصته من الخارج وجب عليه لها  
نصف اجر المثل مهر لها عند ابى يوسف ولها عند محمد الاقل من جميع اجر المثل  
ومن مهر المثل والمرأة في الخلع مثل الزوج في النكاح وكذلك الصلى من جنابة  
العمد واما كل جنابة عمد ليس فيها قصاص او جنابة خطأ وقعت على شرطها  
عقوبة مزارعة او معاملة بخير ما وصفنا في النكاح فان العقوبة في  
جميع ذلك فاسدة وارش الجنابة واجب واما العتق على شرط المزارعة  
في جميع هذه الوجوه فعلى العبد فيها قيمة نفسه واما الكتابة على نحو ذلك



فالكفاية فاسدة والمزادة والمعاملة فاسدة فان علمنا المكاتب عتق  
ان خرج شيء او لم يخرج اذا كان محله محل اجرة فداوفا العمل الذي جعل به  
ولا يعتق اذا كان محله محل المستاجر لان العمل هاهنا بعض الخارج وهو  
مجهول القدر والكون **باب عمل صاحب الارض والنخل فيها باجر العامل وبغير امره**  
واذا دفع الرجل الى الرجل ارضا وبذر اعلى ان يزرعها هذه السنة فما  
خرج فهو بينهما نصفان فبذره العامل وسقاه فلما نبت قام عليه رب الارض  
بنفسه واجراه وسقاه حتى استحصد بغير امر الزارع فالخارج بينهما نصفان  
ورب الارض متطوع فيما صنع ولو كان المزارع يذر البذر فلم يبت ولم يستق  
حتى سقاه رب الارض بغير امره فبنت فلم يزل يقوم عليه ويسقيه حتى  
استحصد فالقياس فيه ان الخارج لرب الارض ولا شيء للمزارع ولكن سخن  
ان اجعله بينهما على شرطهما الا ترى ان رجلا لو بذر ارضا فلم يبت حتى سقاه  
رجل بغير امره فبنت كان الزرع للذي سقاه في القياس ولكن استحسن  
اجعله لصاحبه ولو لم يزرعه المزارع حتى اخذ رب الارض البذر فبذره في  
الارض وسقاه فبنت ثم ان الزارع بعد ذلك لم يزل يسقيه ويقوم عليه  
حتى استحصد فالخارج لرب الارض والمزارع متطوع في عمله ولا اجرة له ولو  
بذره رب الارض ولم يسقه ولم يبت حتى سقاه المزارع وقام عليه حتى  
استحصد فالخارج بينهما على الشرط وكذلك لو كان رب الارض اخذ البذر  
فبذره ولم يبت ولم يسقيه حتى سقاه المزارع وقام عليه ولو كان رب  
الارض حين بذره وسقاه حتى نبت ثم قام عليه المزارع وسقاه فهو  
لرب الارض ويعتق البذر والمزارع متطوع في عمله واذا دفع الرجل الى  
الرجل نخلا معاملة بالنصف فقام عليه العامل وسقاه ولحقه حتى ادرك  
فالخارج بينهما على شرطهما ولا اجر لصاحب النخل في تلقيحه وعمله ولو كان  
العامل حين قبض النخل اخذه صاحبه بغير امره وقام عليه حين طلع  
ثم قبضه منه العامل فلقحه وسقاه وقام عليه حتى صار غرا فجميع ذلك  
لصاحب النخل ولا شيء للعامل ولو كان صاحب النخل قبضه وسقاه فلم يخرج  
طلعه حتى قبضه العامل بغير امر صاحبه وسقاه وقام عليه حتى خرج  
طلعه ثم لقحه وقام عليه حتى صار غرا فالخارج بينهما على شرطهما فانما علم  
**باب اشتراط بعض العمل على العمل** واذا دفع الرجل الى الرجل  
نخلا معاملة على ان يلقحه فما خرج منها فهو بينهما نصفان فلم يشترط صاحب  
النخل على العامل من الحفظ والسقي شيئا غير التلقيح نظرت فيه فان كان النخل  
يحتاج الى الحفظ والسقي فالمعاملة فاسدة فان لحقه العامل فله اجر مثله

فيما عمل وفيما لقحه به وان كان لا يحتاج الى السقي ولا الحفظ ولا عمل  
التلقيح فالمعاملة جائزة وان كان ترك السقي يضره وينقصه ويفسد  
بعضه الا انه لا يفسد كله فالمعاملة فاسدة وان ترك اشتراط التلقيح  
عليه وقد اشترط ما سواه لم يجز لان تركه يضر فقد بقي بعض العمل على  
صاحب النخل وكذلك كل عمل لا يصلح النخل الا به ولم يشترطه على العامل  
وان كان نخلا يحتاج الى التلقيح ويفعله كله بغير تلقيح الا ان التلقيح جود  
فالمعاملة جائزة ولو دفع النخل اليه ملحقا واشترط عليه السقي والحفظ  
جاز فان دفعها اليه بغير ملحق واشترط على رب الارض لم يجز وان اشترط  
ان يلقحه صاحبه ويحفظه العامل ويسقيه لم يجز الا ان يشترط عليه  
ان يلقحه في هذا الشهر على ان يحفظ العامل ويسقيه من غمرة الشهر الداخل  
فيجوز ولو دفعه اليه واشترط التلقيح والسقي على العامل والحفظ على رب  
الارض لم يجز الا ان يكون في موضع لا يحتاج الى الحفظ فيجوز ولو اشترط  
السقي على رب الارض والتلقيح والحفظ على العامل لم يجز وان كان قد  
يصلح بغير سقي الا ان السقي جوده لم يجز ايضا وان كان السقي لا يضره  
شيا ولا يضره تركه فالمعاملة جائزة والشرط باطل واذا دفع الرجل  
الى الرجل ارضا وبذر اعلى ان يزرعه هذه السنة فما خرج من ذلك  
فهو بينهما نصفان ولم يشترط عليه من العمل غير البذر فان كانت ارضا  
يسقيها السماء لا يحتاج فيها الى سقي ولا حفظ مثل ارض الجزيرة ونحوها  
فالمزادة فاسدة على شرطهما وان كان لا يستغنى عن الحفظ والسقي  
فهو فاسدة وان كان لا يحتاج الى سقي ولكنه لو سقي كان اجود فهو على  
شرطهما وان كان اذا ترك السقي هلك بعضه وخرج بعضه حيا صا  
برحمتنا فاللزادة فاسدة ولو اشترط جميعا العمل على العامل الى  
الحفظ فانه اشترطه على رب الارض فاللزادة فاسدة وكذلك لو  
عليه السقي ببذره فان كان اشترط على رب الارض السقي والسقي  
وترك لم يضر البذر ولكنه اجود للزرع فاللزادة فاسدة وان كان  
السقي لا يضره شيئا فاللزادة جائزة وشرطه باطل فان كان المطر  
ربما قل فزاد السقي خيرا وربما كثر فلم يزره فاللزادة فاسدة واذا  
بذر الرجل ارضه فلم يخرج شيئا فدفع الى رجل على ان يسقيه ويحفظه  
فما خرج فهو بينهما نصفان فهو جائز ولو لم يذرها حتى دفع الارض  
اليه على ان يزرعها رب الارض ويسقيه المزارع ويحفظ فما خرج  
فهو بينهما نصفان فهو فاسد ولو كان رب الارض شرط له ان يذر على ان



يحفظ المزارع بعد ذلك وليس قلم يجوز ايضا الا ان يشترط ان يزرع  
في هذا الشرط على ان يحفظ العامل ويسقيه من غيرة الشهر الداخل فيحوز  
ولو كان البذر من المزارع على ان الذي يبلح البذر في الارض رب الارض  
واشترط لذلك وقت يكون الحفظ والسقي بعده او لم يشترط فالزراعة  
فاسدة وكذلك لو اشترط الحفظ او السقي على رب الارض ولو لم يشترط  
الحفظ ولا السقي على واحد منهما وقد دفعها اليه على ان يزرعها جاز وكان  
ذلك على المزارع واذا دفع الى الرجل ايضا مزارعة هذه السنة على ان يزرعها  
ببذره فما خرج منه فهو بينهما نصفان فزرعها فلما صار الزرع بقل  
باع رب الارض فزرعها ولم يسم زرعها فالبيع موقوف فان اجاز المزارع  
جاز وان لم يجزه حتى استحصدا الزرع ومضت السنة وقد باعها مع  
الزرع فالمشترى ان ياخذ الارض ونصف الزرع بحصته من الثمن اذا  
قسم على قيمة الارض وقيمة الزرع يوم وقوع البيع ولو اختصم البائع والمشتري  
في ذلك قبل ان يستحصدا الزرع وقبل ان تنقضي السنة فاداد احدهما  
نقص البيع وقدا با المزارع ان يجز البيع فالامر في نقص البيع الى المشتري الا ان  
يسلم له البائع ما باعه فان لم يزرع واحدهما نقص البيع وخسر الشفع  
فاداد اخذ ذلك بالشفعة فله ذلك ويكون فيه بمنزلة المشتري ان سلم  
البيع ولا نقصه فان قال المشتري والبائع لا نسلم لك البيع حتى يسلم  
لم يكن له ذلك والامر فيه الى الشفع فيكون له ان ياخذ بالشفعة ويصرف  
ذلك بمنزلة المشتري في جميع امرة وان سلم الشفع في هذا الشري فلم يطله  
بطلت شفيعته ولو طلب بالشفعة حتى دفع البيع قبل ان يسلم البيع لم يضر  
فقال له البائع هات الثمن واخذ بالشفعة والا فلا شفعة له فان سلم  
البائع الارض للشفيع فعليه ان يعطيه الثمن فان لم يسلم له فالشفيع ان  
يمنعه الثمن ولا يبطل ذلك شفيعته وكذلك لو كان البذر من رب الارض  
وكذلك هذا في معاملة النخل **باب موت المزارع ولا يزرع ما صنع الزرع**  
**واختلافهما في البذر والشرط** واذا مات المزارع بعد ما استحصدا الزرع  
فلم يوجد في الارض زرع ولا بذرا ما فعل نصا رخصة رب الارض في مال  
الزراع ايها كان منه البذر كالوديعه بموت المستودع ولا يدرك ما صنع  
بها وكذلك اذا مات العامل بعد ما طلع الثمر ببلغ او لم يبلغ ولم يوجد في النخل ثمر  
واذا مات رب الارض او المزارع او ماتا جميعا فاختلف ورثتهما  
واختلفا في حياتهما في شرط الا ايضا فالقول قول صاحب البذر  
ورثته مع اليمين والبينة بينة الاخر فان اختلفوا في صاحب البذر

كان قول

كان القول قول المزارع وورثته لانه في يده والبينة بينة رب  
الارض واذا مرض الرجل وفي يده ارض لرجل قد اخذها مزارعة وعليه  
دين في الصحة والبذر من قبله فاقرا له شرط لصاحب الارض الثلثين ثم مات  
وانكر ذلك الغرماء فان كان اقربيه بعد ما استحصدا الزرع بدين الغرماء  
ففضي فان بقي شيء كان لصاحب الارض من ذلك مقدار اجر مثلها من الثلثين  
الذي اقر له فان بقي من الثلثين بعد ذلك شيء كان له من الثلث وان كان  
اقرب ذلك حين طلع الزرع وفي طلع الزرع فضل عن اجر مثل الارض يوم  
اقر بذلك فلم يمت حتى استحصدا الزرع ثم مات فان صاحب الارض يرضى  
مع غرماء الصحة بمقدار اجر مثل الارض من الثلثين فيتحاصون في ذلك وان  
كان الدين باقراره في المرض يدي باجر مثل في هذا الوجه وتحاصروا في الزرع  
الاول ولو كان البذر من قبل رب الارض كان المريض مصدا فافهم اقر  
به له وان كان عليه دين في الصحة لان القول فيه قول رب الارض والبذر  
ولو كان المريض رب الارض وعليه دين الصحة فاقرب في مرضه بعد استحصدا  
الزرع انه شرط للمزارع الثلثين ثم مات يدي بدين الصحة فان بقي شيء  
كان للمزارع مقدار اجر مثل من ثلثي الزرع والباقي من الثلثين وصية له  
من الثلثين وصية له من الثلث وان كان حين زرع المزارع وتلقى ثلثي  
الزرع فضل على اجر مثله ثم مات بعد ما استحصدا الزرع خاص المزارع  
غرماء الصحة بمقدار اجر مثله من ثلثي ما اخرجت الارض والباقي وصية  
له وان كان الدين على المريض باقراره في مرضه بدين باجر مثل المزارع  
في هذا الوجه وتحاصروا من الوجه الاول وكذلك الحكم في معاملة النخل  
اذا مرض صاحب النخل واقر بشيء من ذلك فان كان العامل اخذ ورثته  
وقد اقر له بذلك بعد ما بلغ الثمر فاقرا له غير جائز فان كان اقربيه ابدا  
العمل وطلع الكهري ثم مات بعد ما اخذ العامل مقدار اجر مثله من ثلثي  
الثمر يدي به قبل الدين الذي اقربيه في مرضه وتحاصروا صاحب دين الصحة  
به فان اراد الوارث العامل ان يستخلف ببيعة الودثة على ما بقي مما اقرب  
المريض بعد ما اخذ مقدار اجر مثله فان اقران المعاملة كانت في المرض  
فلا يمين عليهم وان ادعى انها كانت في الصحة وان اقر له بها في المرض استخلفوا  
على علمهم ولو كان العامل هو الذي مرض بعد ما صارت ثمر فقال شرطت له  
السدس وصداقه صاحب النخل ثم مات العامل وكذبه الغرماء والورثة  
فالقول قول رب الارض ولا يقبل بينة غرماء العامل وورثته على دعوى  
الزيادة لانه قد اكد بهم ولا يمين لهم على رب النخل وان كان رب الارض



من ورثة العامل صدق ايضا الا ان يثبته غرضه وورثته مقبولة  
 في هذا الوجه ولهم ان يستخفوه ان لم يكن لهم بينة لان افراجه لو ارثه باطل  
**باب المزارعة والمعاملة في الرهن** واذا رهن عبد الرجل ارضا  
 وتخلد يدين له عليه فلما قبضه المرن من قال له الراهن احفظه واسقه ولح  
 على ان الخارج بيننا نصفين ففعل ذلك فالخارج والارض والتخل كل  
 رهن والمعاملة فاسدة والمرن اجر مثله من التلقيح والسقي وون الخ  
 وكذلك لو كان الرهن ارضا مزروعة قد صارت الزرع بقاء وتوكان  
 الرهن ارضا بيضاء فزرعها الراهن بالنصف والمرن منه البدن جاز  
 والخارج على الشرط وقد خرجت من الرهن وليس للمرن ان يعيد رهنه  
 وان مات الراهن وعليه دين لم يكن المرن الحق بها من الراهن كانت  
 المزارعة جائزة والمرن ان يعيد الرهن من الرهن بعد القراع من الزرع  
 كانه اعاده الرهن وان كان الرهن ارضا بيضاء فيها تخل قامه الرهن  
 ان يزرع الارض سنة هذه ببدنه وعمله بالنصف ويقوم على  
 التخل ويسقيه ويلقيه ويحفظه بالنصف ايضا ففعل على ذلك فقد  
 خرجت الارض من الرهن وليس للمرن ان يعيدها فيه والخارج بيننا  
 على الشرط واما التخل والثمره فلا تصح المعاملة فيها وهما رهن ولا يفتك  
 الراهن الا باذنه جميع الذين فان هلك هلك بالحصه وللعامل اجره  
 في التخل الا في الحفظ وكذلك ان كان الارض من رب الارض الا ان الارض  
 تعود رهنه اذا انقضت المزارعة وان مات الراهن كان المرن الحق بها  
 من غرضه قبل ان تنقضي المزارعة وبعدها **باب الشروط القاسدة**  
**التي تجعل فسخ المزارعة** واذا شرط المزارع على رب الارض مع حصه من  
 الزرع داهم معلومة او امشياء من العمل فسدت المزارعة وان قال ابطال الشرط  
 لم يفسد المزارعة لم يفسد بطلاله وكذلك لو اشترط احدهما على صاحبه الحصاد  
 او الدراس او السقية ولو اشترط لاحدهما خبيرا معلوما في المزارعة جاز على  
 ما اشترط وان كان خبيرا غير موقت او الى وقت مجهول فالمزارعة فاسدة  
 فان ابطال صاحب الخبار خبارة والجاز المزارعة جازت وكذلك المعاملة في  
 الشجر وان اشترط احدهما على صاحبه ان يصاد له لا يبيعه ولا يهبه فالمزارعة  
 جائزة والشرط باطل لانه لا منفعة فيه لواحد منهما ولو اشترط عليه ان يبيع  
 منه بمائة درهم فسدت المزارعة فان ابطال صاحب الشرط لم يفسد المزارعة  
 ايضا لان لها فيه منفعة وان كان الشرط عليه ان يبيع منه فسدت وان  
 ابطله صاحبه جازت المبادعة والله تعالى اعلم بالصواب وبه ختم

## كتاب الشرب

ذكر عن الحسن البصري عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال من خفر ببراهله  
 ما حولها اربعين ذراعا حطبا لما شربه وعن الزهري عن رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم قال الخمر بين العين خمسين ذراع وكريم بن العطن اربعون ذراعا  
 وكريم بن الناصح ستون ذراعا وعن عبد الله بن مسعود قال اهل اسقل  
 النهر امر على اعلاه حتى يروا وعن محمد بن اسحاق بن ربيعة عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال اذا بلغ الوادي الكعبين لم يكن لاهل الاعلى ان يجسوه عن اهل الاسفل  
 وعن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال المسلمون شركاء في ثلثة الماء  
 والكلاء والشار وعن عابشة رضى الله تعالى عنها قالت نبي رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم عن بيع نفع الماء وعن القاسم ان قوما وردوا ماء فضاوا  
 امله ان يدلوهم على البير فابوا ان يفعلوا وسالوهم ان يعطوهم دلو فابوا  
 ان يعطوهم قالوا ان اغنا منا واعنا فطايانا قد كانت تقطع فابوا ان  
 يعطوهم فذكروا ذلك لعمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فقال لهم عن  
 هذا وضعت فيهم السلاح وكان ابو حنيفة يقول ذلك ويامرهم به ويقول  
 ابي يوسف ومحمد اذا منعوهم ان يسقوا الماء من البير وعن عروة ان رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم قال من اجاب ارضا ميتة فهي له وليس لمن يحجر بعد  
 ثلث سنين حق وعن طاووس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 ان عادى الارض لله ولرسوله في احياء ارض ميتة فهي له وعن ابي معشر  
 عن اشياخه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قضى في السراج وماء المطر  
 اذا بلغ الماء الكعبين ان لا يجسسه اهل الاعلى عز جاره وقال ابو معشر  
 السراج السواقي وعن سعيد بن زيد قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم لا تمنعوا الماء نخافة الكلاء وقال ابو حنيفة رحمه الله اذا كان  
 للموتى ارض او عين او قنطرة فليس له ان يمنع ابن السبيل ان يستقي  
 منها ويشرب ويسقي دابته وبعيره او شاته ولا يمنع شيئا من الشفة والشفة  
 عند شرب بني ادم والبهائم وله ان يمنع لسقي الارض والزرع والتخل والشجر  
 وليس له ان يسقي شجرة ولا زرعه من هذا الرجل ولا قنطرة ولا يتره ولا  
 عينه الا باذنه فان اذنه له او اعاده فلا بأس بذلك وان باعه لشرب  
 اخر من ذلك واكثر فلا خير فيه وكذلك لو استاجرته وكذلك لو اشترط في  
 شربه او اجارته شرب هذه الارض وهذه الشجر وهذا الزرع او



كذى اوحين نلتقى واذا اشترى الرجل شرب ماء ومعه ارضه فهو جائز  
وكذلك لو استاجر ارضا مع شربها ولو استاجر مسيل ماء بغير ارض  
فلا خيفه ومسيل الماء في هذا مثل الشرب واذا اشترى الرجل ارضا لم يكن  
له شربها ولا مسيل ما بها فان اشترط شربها فله الشرب وليس له مسيل  
الماء والشرب ولو لم يشترط كل حق هو لها واشترط مرا فقها كان له مسيل  
الماء والشرب ولو لم يشترط المرافق واشترط لك كل قليل وكثير هو فيها او ما  
كان له الشرب ومسيل الماء واذا استاجر الرجل ارضا فليس له مسيل  
ماء ولا شرب بمنزلة الشراء في القياس ولكن استحسن ان اجعل له مسيل  
الماء فاذا كان بين قوم لهم عليه ارضون ولا يعرف كيف كان اهله  
بينهم فاختلفوا فيه واختصموا في الشرب فان الشرب بينهم على قدر ارضهم  
فان كان الاعلى منهم لا يشرب حتى يسكر النهر لم يكن له ان يسكر النهر على الاعلى  
ولكنه يشرب بحصته فان تراصوا على ان يسكر الاعلى النهر حتى يشرب بحصته  
اجرت ذلك بينهم وان اختلفوا على ان يسكر على شرب كل رجل منهم في يوم  
اجرت له فان اختلفوا لم يكن لاحد منهم ان يسكره على صاحبه وان اراد  
احد منهم ان يكرى منه نهر لم يكن له ذلك الا ان يكون برضا من اصحابه  
وكذلك ان اراد ان ينصب عليه رجلا لم يكن له الا برضاهم الا ان يكون رجلا  
لا تضر بالنهر ولا بالماء ويكون موضعها في ارضه فان كان هكذا فهو جائز وان  
اراد ان ينصب عليها دالية او سايبة ولا يصير ذلك بالنهر ولا بالشرب وكان  
بين ذلك في ملكه كان له ان يفعل واذا اراد هؤلاء القوم ان يكرى هذا النهر  
فان ابا حنيفة قال عليهم جميعا ان يكرى من اعلاه فاذا جاء وارض رجل  
رفع عنه وقال ابو يوسف ومحمد الكري عليهم جميعا من اوله الى اخره بحصص  
الشرب والارضين الا ترى ان الاعلى له في الاسفل مسيل ماء وقال ابو يوسف  
قال ابو حنيفة فيما اعلم ليس على اهل الشفة من الكري شيء وكذلك قال ابو يوسف  
ومحمد المسلمون جميعا شركاء في الفرات وفي كل بير عظيم يحوزه يستقون منه  
ويستنوي في الشفة الخف والمخاف وليس لاحد ان يمنع ذلك وكل قوم شرب  
ارضهم وتخلطهم وشجرهم ولا يحبس الماء من احد دون احد وان اراد رجل ان  
يكرى منه نهر في ارضه فان كان ذلك يضر بالنهر الاعظم لم يكن له ذلك وان  
كان لا يضره ذلك وعلى السلطان كرى هذا النهر الاعظم اذا احتاج الى الكري  
وعليه ان يصطح مستأته ان خاف منه غرقا وليس هذا كبرى خاص لقوم ليس لاحد ان  
يدخل عليهم فيه ولهم ان يمنحوا من اراد ان يستق من نهرهم ارضه وشجره وزرع  
وقال ابو يوسف سالت ابا حنيفة رجلا عن الرجل يستاجر النهر يصيد به

وان اشترط مسيل الماء جائز  
ولو اشترى كل حق هو لها كان  
له مسيل الماء

الملك او يستاجر اجمه يصيد ما فيها قال لا يجوز ولو اشترى عشر نهر بارضه  
جان وكذلك النهر والقناه والبير ولو استاجر حوضا او بركة او بئرا  
ليستقي منه الماء كل شهر بشئ مما لم يجز نهر رجل خاص في ارض رجل فادعى كل  
واحد منهما مستأته ولا يعرف في يد من هي قال ابو حنيفة هي لرب الارض  
بغير فيها ما بدا له وليس له ان يهدمها وقال ابو يوسف ومحمد المستأته لصاحب  
البئر حرم النهر وملقاطينه ومنافعه واذا قال رجل لرجل اسقني يوما من  
نهرك على ان اسقيك يوما من نهرى في مكان كذا لم يجز وكذلك لو قال اسقني  
يوما بمخدة عبيدك هذا شهرا وقال برفقة او ما استبته ذلك فلا غرم عليه لما  
اخذ من شربه وسئل ابو يوسف عن نهر مرو وهو نهر عظيم قريب من الفرات اذا  
دخل مرو وكان ما وه قسمته بين اهله بالخصص لكل قوم كوا معروفة فالتخذ  
رجل ارضا كانت مواتا فلم يكن لها من ذلك النهر شرب ثم كرا لها نهر فوق  
مرو في موضع لا يملكه احد يساق الماء اليها من النهر العظيم قال ان كان هذا  
النهر يضر باهل مرو وضروا في الماء اليها من النهر العظيم قال ان كان هذا النهر يضر  
باهل مرو وضروا ساق ما بهم فليس له ذلك وضعه السلطان منه وان  
كان لا يضر بهم لم يكن لهم ان يمنعه قيل له فان كان رجلا كرا معروفة  
الدار يزيد فيها قال ان كان الكوا في النهر الاعظم وزاد في ملكه كوة او كوتين  
وكان لا يضر باهل النهر فله ذلك وهذا بمنزلة الباب الاول وان كان نهر  
خاصة لقوم باخذ من هذا النهر الاعظم لكل منهم في هذا النهر كوا مستأته لشرب  
لم يكن لاحد منهم ان يزيد كوة وان كان ذلك لا يضر باهل النهر الخاص  
قال محمد وسالته هل لاحد من اهل هذا النهر الخاص ان يتخذ عليه رجلا ما يكون  
لنهر منه بسيل في ارضه ماء النهر ثم يعيده اليه وذلك لا يضر باهل  
الشرب قال ليس له ذلك لانه من اعلاه الى اسفله بينهم ليس لاحد منهم  
ان يحد ث فيه حد ثا ولا يتخذ عليه جسرا وقنطرة الا برضاهم بمنزلة طريق  
خاص بين قوم وكذلك العين والبير تكون بين قوم قال وسالته من نهرين  
رجلين له كوا من هذا النهر الاعظم واخذ الرجلين ارضه في اعلاه هذا النهر  
والاخر ارضه في اسفل النهر فقال صاحب الاعلى انا اريد ان اسيل بعض هذه  
الكوالا ن ماء النهر يكسر فيقتض في ارض وتبت منه قال ليس له ذلك وكذلك  
لو قال اجعل لي نصف النهر ولك نصفه فاذا كان في حصتي سدق منها  
ما بدا لي فليس له ذلك وان تراصيا على ذلك كان لصاحب الاسفل ان ينقصه  
مما شاء وسالته عن نهر بين رجلين له اربع كوا فاصابت اليها رجل اجنبي كوتين  
في نهرهما تراصيا حتى اذا اشترى الى اسفل النهر كوا منه نهر الى ارضه ثم بدا لاحد



ان ينقضه بعد ما جري على ذلك زمان فله ان ينقضه وكذلك ان ما توانم  
بلا لوارث احدهما نقضه لانه عادية ولو منعه احدهما في الابتداء لم يكن له  
ان يسيل في نهرها شيئا الا برضاها الا ترى انه ليس له ان يسقي من نهرها او  
يرضاها الا برضاها وان كان لهما دار لم يكن لاحدهما ان يعير طريقا منها الا  
برضا صاحبه وسالته عن نهر ياخذ من هذا النهر الاعظم بين قوم لكل رجل  
منهم يوم منه فمنهم من له كوتان ومنهم له ثلاث فقال صاحب الاسفل لصاحب  
العلوانكم تاخذون اكثر من نصيبكم لان وقعة الماء وكثرة في اول النهر  
ويدخل في كواهم شيئا كثيرا لا ماسا الا وهو قليل عاير فخن نريده ان ينقضكم  
وتجفل لكم اياما معلومة يسد فيها كوتانا ولنا اياما معلومة يسد ونفها  
كواكر قال ليس لهم ذلك ويترك على حاله كما كان بينهم قبل اليوم وكذلك ان  
قال اهل اسفل هذا النهر نحن نريد ان نوسع راس النهر ونزيد في كواه وقال  
اهل اعلاه اذا فعلت ذلك لمرأها حتى يفيض في ارضنا لم يكن لاهل اسفله  
ان يحد ثوابا لم يكن وان باع رجل منهم كوة له كل يوم بشيء معلوم او بغير  
لم يحد قال وسالته عن هذا النهر اذا خافوا ان ينشق فادوا ان يخصصوا  
فامتنع بعضهم من الدخول معهم فيه قال ان كان فيه ضرر عام اجبرهم عليه  
جميعا على تحصيله بالخصص وان لم يكن فيه ضرر عام لم اجبرهم عليه وامر  
كل انسان ان يخص نصيب نفسه قلت فان احتاجوا ان يكرروا قال اجرو  
على ان يكرروا قال اجبرهم على ان يكرروا لان هذا عام وسالته عن رجل اخذ في  
ارضه رجلا ماء على هذا النهر الاعظم الذي العامة يفتح في ارضه وسال  
في ارضه لا يضر باحد فادوا بعض حيران ان يمنعه من ذلك قال ليس له ان  
يمنعه وسالته من هذا النهر العظيم ان كانت عليه ارض الرجل وحرزها  
الماء فقبض وحرز عن ارضها هذا الرجل الى هذا الى ارضه قال  
ليس له ذلك اذا كان يضر بالنهر وسالته قلت بلغني ان الفرات بارض  
البحرية يخرج عن القنطرة فينحدرها الرجل وهي في حد ارضه قال ليس له  
ذلك اذا كان يضر بالفرات وهذا العامة المسلمين وان كان لا يضر بالفرات  
فهو له في قول ابي يوسف ومحمد اذا حصها من الماء فقد اجابا قال وسالت ابا  
يوسف عن نهر بين قوم ياخذ من هذا النهر الاعظم فيه كوا مسماة ولكل رجل  
منهم نهر من هذا النهر الخاص له كوا وكان احدهم في اسفل ارضه فادوا  
ان يحول بهذه ليجعلهم اعلاه قال ليس له ذلك فقلت له اليس يكون الطريق  
لرجل فتح فيه بابين او ثلاثة قال لا ولا ليس له ذلك لانه يذهب من الماء  
باكثر ما كان له فيض ذلك باصحابه والذي يمر في الطريق بين لا يذهب

بشيء من الطريق وسالته عن هذا الكوا ان اراد صاحبها ان يكررها فينقلها  
عن موضعها ليكون اكثر لاحد من الماء قال ذلك الا ترى ان له ان يكرري نهره  
قلت فان اراد ان يرفع الكوا وكانت مستقلة لتكون اقل للماء في ارضه  
قال له ذلك وسالته عن نهر له خاص من هذا النهر الخاص اراد ان ينظر  
فيه او يستوثق منه قال له ذلك قلت فان كان مقنطر مستوثقا منه  
فادوا ان ينقض ذلك لعله او غيرها قال ان كان ذلك لا يزيد في اجرة الماء  
فله ذلك قلت فان اراد ان يوسع نهره من النهر هل له ذلك قال لا قلت فان  
اراد ان يزيد في عرضيه ويؤخر الكوا عن نهره ينقلها على اربعة اذرع  
من نهر النهر الى اسفل قال ليس له ذلك وسالته عن رجل مات من له في هذا  
الشرب نصيب قال الشرب ميراث بين ورثته فان اوصى فيه بوصية  
قال ذلك جائز والوصية مثل الميراث ولا يشبه البيع والهبة والصدقة  
وسالته عن امير خراسان اذا جعل لرجل شربا في هذا النهر الاعظم العام  
وذلك الشرب لم يكن فيما مضى او كانت له شرب كوتين فزاده مثل ذلك  
واقطعه اياه وجعل مفتحه في ارض يملكها الرجل اراد ان لا يملكها قال ان  
كان ذلك لا يضرهم فهو جائز اذا كان ذلك في غير ملك احد واذا  
اضبط امير خراسان شرب رجل في ارضه واقطعها رجل اخر لم يحد  
الى صاحبها الا ولي والى ورثته واذا تزوج الرجل المرأة على شرب  
بغير ارض فلها مهر مثلها ولو اختلعت عليه امرأة من زوجها بغير ارض  
كان عليها ان ترد المهر الذي اخذته والصلح بين الدعوي على الشرب باطل  
وهو على دعواه فان كان شرب من ذلك الشرب مدة طويلة فلا ضار  
عليه وان كان الصلح عليه من قصاص في نفس او نكاح ونها فالصلح  
باطل وجاز العقود على العامل الدية وارض الجناية وهو القياس وبه  
ناخذ ولومات صاحب الشرب وعليه دين لم يبع الشرب في دينه  
الا ان يكون معه ارض وكذلك لو اوصى ان يباع من هذا الرجل او  
برحله او يتصدق به عليه كان ذلك باطلا الا ان يكون معه ارض  
فيجوز من ثلثه واذا اوصى ان يسقي ارض فلان يوما او شهر او سنة  
من شرب اجزته من ثلثه فان مات الذي له الوصية بطلت وصيته  
ولو اوصى ان يتصدق به على مساكين كان باطلا ولو اوصى ان يسقي  
ارض فلان يوما او شهر الى حيوة اجزته ولو قال هو صدقة في المساكين  
انقضت كذا ففعله لم يجز ولو باع الشرب بعيد وقبض العبد فاعتق ومن  
بمنه وكذلك لو كانت امة فوطئها فولدت منه كانت ام ولده وكانت



عليه قيمتها وعقرها قال ابو الفضل وذكر هذه المسئلة في موضع آخر من  
هذا الكتاب ولم يذكر العقر وهو صوب وكذلك اجره بعبد وقبضه فاعقته  
ولو ادعى شربا في يدي رجل انه له بغير ارض فانه ينبغي في القياس ان لا يقبل  
ذلك منه ولكنا ندفع القياس واقتل البينة واقتل به واذا كانت ارض  
لرجل ولرجل فيها نهر فاراد رب الارض ان يجري النهر في ارضه لم يكن له ذلك  
ويرد على مالها لانه في يديه فان لم يكن له بينة على اصل النهر وحاشيته انه قد  
يجري مائه في هذا النهر يسوقه الى ارضه حتى يسقيها اجزته وكذلك لو كان  
سره ذلك نصيب في ارض اخرى منعه صاحب الارض السفلى النهر فافاء  
البينة ان له فيه مصب ماء اجزته واذا سقى الرجل ارضه او شجرها مال  
من مائها في ارض رجل فها لم يكن عليه ضمانها وكذلك لو نزلت ارضه من  
الماء واذا كانت ارض رجل ارض فيها مراعى فاضربوا ثمنها او باعها كل سنة  
بشيء سمائة لم يجز ولو اخذ من هذا شيئا فاحرقه ثم باعه جاز وكذلك  
مراعى الجبال والبرية ولو ان رجلا زرع قصيرا في ارضه ثم اجره من رجل  
يرعى فيه غنمه او دابته كان باطلا وعليه قيمة ما رعى غنمه او دابته من ذلك  
ولو استاجر مرعى بعبد سنه فرعى في تلك السنة لم يضمن ما رعاه وياخذ  
عبد له ولو كان المواجه قد اعقته او باعه جاز ذلك ويضمن قيمته ولو تزوج  
امراة على ان ترعى غنمها في ارضه سنه كان لها من ثمنها ولو اوصى بجزء  
ارضه سنين سمائة او وحيه او صالح من قصاص او ما كان القول فيه  
مثل القول في الشرب ولو ان رجلا احرق كلا او حصايد في ارضه فذهب  
النار ميمنا ومثالا واخرقت شيئا لغيره لم يضمنه والارض الميته عندنا كل  
ارض من ارض السواد والجبال الذي لا يبلغها الماء وليست لاحد فيها  
ملك وهو ارض العرب وما لم يكن لاحد فيها ملك وقال ابو حنيفة رحمه الله  
من احتقر بئرا في مقاداة في غير حق مسلم باذن الامام كان له ما حرقها  
اربعون ذراعا حرقها ولم يكن ياخذ بالسنتين ذراعا وكان ياخذ  
بالخمسائة ذراعا في العين وعرتها وكان يقول من احتقر بغير اذن الامام  
فليس لها حريم وقال ابو يوسف او طاله فان كانت لما شيبته فلها حريم  
اربعين ذراعا وان كانت لتاخر بغير سنتين ذراعا وان كان بين  
فلها حريم خمسائة ذراعا وامر الامام وغيره في هذا سواء وقال ابو يوسف  
اخذ بجديت عمر من حجر على ارض ثلث سنين فلم يعملها فلا حوله فيها  
ولو ان رجلا اذا ظفقت من البطيخة مما ليس لاحد فيه ملك فباعت عليه ثاء  
فضرب عليه المستينات واستخرجها وقطع ما فيها من القصب وايتها لغيره

الارض الميتة وكذلك ما عالج في اجرة او نهر او بحر بعد ان لا يكون لاحد  
فيه ملك وهذا بمنزلة الموات في قول ابو يوسف ومحمد ولو احياه من كان له  
مالا قبل ذلك رد دونه الى مالكه الاول وهو ضامن لما قطع من قصبتها واذا  
احتقر الرجل بئرا في مقاداة باذن الامام فجاء رجل فاحتقر فيها ذكرت  
لك من حريم بيرا كان الاول ان يسد ما احتقر الثاني وكذلك لو بنا او زرع  
اراحت فيه شيئا كان الاول ان يمنعه منه وما عبط في بئر الاول  
فلا ضمان عليه وما عبط في عمل الثاني ضمنه الثاني لانه احدث في موضع  
غيره ولو ان الثاني حضر بيرا بامر الامام في غير حريم الاول وهي قريبة فذهب  
ماء بيرا الاول وعرف ان ماء هاهنا ذهب من حق الثاني فلا شيء له عليه ولو  
ان رجلا احتقر قناة بغير اذن الامام في مقاداة من جبل ثم ساق الماء حتى اتيه  
ارضا فاحياها هل كنت تجعل لقنانيه وتخرج ما به حريما قال نعم ما يصلح  
على قدر ذلك فاذا كانت القناة على هذا الوجه بين رجلين والارض بينهما  
ثم استحيا احدهما ارضا اخرى فاراد ان يسقيها لم يكن له ذلك ولو كان نهر  
بين قوم لهم عليه ارضون لكل رجل منهم ارض معلومة فاراد احدهم ان يسقي  
شربة الى ارض اخرى لم يكن لها من ذلك النهر شرب فيما مضى فليس له ذلك من  
قبل ان يستوجب بذلك في النهر شربا لم يكن له قبل ذلك قلت فان اراد ان  
يجعل شرب الاول لهذا الارض الاخرى ويسوقه اليها في ارضه الاولى حتى  
انها اليها قال ليس له ذلك انما هذا بمنزلة طريق بين قوم فليس لواحد منهم  
ان يفتح فيه طريقا من دواخري فاذا اراد هذا الرجل ان يسقي من هذا  
النهر ارضا اخرى ليس له في هذا النهر شرب فليس له ذلك واذا استاجر  
اصحاب النهر رجلا يقسم بينهم للشرب كل شهر بشيء معلوم ويقوم على نهرهم  
فذلك جائز ولو استاجروه بشرب من النهر مكان الاجر لم يجز وله اجن مثله  
ولو اعطاه كفيلا بذلك الشرب لم يجز ولم يكن على الكفيل شيئا واذا احتقر  
القوم بينهم نهر على ان يكون بينهما على مساحة ارضهم ويكون نفقته بينهم  
على قدر ذلك فوضعتوا على رجل منهم اكثر مما عليه رجع بذلك عليهم ولو  
عليه اقل مما يصيبه رجعوا عليه بالفضل وان كان نهر بين قوم فاصطفا  
على ان قسموا الكل رجل منهم شربا سمائة وفيهم الشاهد والغائب فقدم القاء  
فله ان ينقض فان كانوا اوفوه حقه وقاسموه واما بوه فليس له ان ينقض  
ولا يجوز الكفالة بتمن الشرب فان فقد الكفيل الثمن رجع به ان شاء على البيع  
الذي نقده وان شاء على المشتري ويرجع به المشتري على البائع واذا  
وكل ويكسر بشربة فهو جائز يسوقه الى ارضه ويقوم عليه وليس له ان



ولا يسقي أرض غيره وإذا اتخذ الرجل مشرعة على شاطئ الفرات ليستقي  
منها السقاون وياخذ منها الكوا لم يجز لأنه لم يجرهم أرضا ولو فصل  
هذه المشرعة كل شهر باجر سما يقوم فيه الدواب اجزت ذلك ولو  
استاجر من كل قطعة منها يقيم فيها بغيره يوما جاز وإن كانت هذه  
المشرعة لا يملكها الذي اتخذها فلا ينبغي له هذا ولا يصح ولو كانت  
في موضع لا يجر لاجد فيه فاتخذها مشرعة في ذلك المكان كان للمسلمين  
ان يستقوا الماء فمنهم من قال انظر فيه فان لم يكن لهم طريق غيره لم يكن  
له ان يمنهم ومروا في أرضه في مشرعة بغير اجر وإن كان يملك رقبته  
او كان لهم طريق غير ذلك كان له ان يمنهم من ذلك وإذا كان لرجل نهر  
في أرض رجل فادان يدخل أرضه ليعالج من النهر شيئا فمنعه رقبته  
فليس له ان يدخل أرضه ولكنه يمضي في بطن النهر وكذلك القناة والبير  
والعين وإن كان له طريق في أرضه فله ان يمر في طريقه الى البئر والعين  
والقناة وإذا اصطلم رجلان على ان يخرجوا نفقة يحقران بها بئرا في  
أرض موات على ان تكون البئر لأحدهما والخرير للآخر لم يجز وسواء ان  
كانت النفقة مختلفة او متفقة ولو اشترط ان تكون البئر والخرير بينهما  
نصفين على ان ينفق أحدهما أكثر من الآخر لم يجز وان فعلا ذلك رجح  
الأكثر بنصف الفضل على صاحبه وإذا كان بئر في أرض بين رجلين فباع  
أحدهما نصيبه من البئر بطريقه في الأرض فان ذلك لا يجوز وليس  
ان يبيع طريقه في أرض بينه وبين آخر لا يرضاه ولو باع نصف بئر  
بغير طريق جاز ولم يكن له طريق في الأرض **باب الشهادة في الشرب**  
وإذا كان لرجل نهر في أرض فادعى فيه رجل شرب يوم في الشهر وقام البينة  
اجزته وكذلك مسيل الماء وتوادي يومين في الشهر فجاء بشاهد على يومين  
من رتبة الشهر وشهر آخر على يومين فاني اقضي في رتبة الشهر يوم فان  
شهدوا ان له شرب يوم ولم يسموا عددا ولم يشهدوا ان له في رتبة الشهر  
شربا لم اجز شهادتهم وتوادي عشر عينا او قناة فشهد له أحدهما بالخير  
والآخر باقل من ذلك فانه ينبغي في قياس قول أبي حنيفة ان تبطل شهادتهما  
اذا شهدوا بالاقرار ولكن ادع القياس واجيز الأقل من ذلك في قول  
يوسف وإذا ادعى رجل عرضا على نهر شربها فيها فقام عليها شاهدان هما  
ولم يذكر الشرب بشيء فاني اقضي له بها وبجسته من الشرب ولو شهدا  
بالشرب دون الأرض لم اقض له من الأرض بشيء ولو كانت رجل على نهر  
عنده بغير أرض وشرب لم يجز فان كانت أرضا يمينها العين لم يجز أيضا

ما من ذلك المكان بغير اجر ولو  
ارادوا المسلمون ان يمروا في ذلك  
الأرض ليستقوا

ولو ادعى بثلث شرب بغير أرض في سبيل الله تعالى والحج والفقراء او  
في الرقاب كان باطلا وإن ادعى بثلث حقه في النهر في كل شيء من ذلك جاز  
وإذا كان لرجل أرض وشرب فادعى رجل انه اشترى ذلك منه بالقدم  
فشهد له شهادته اشترى الأرض والشرب بالالف وشهد آخر انه  
اشترى الأرض بالالف لم يجز ولو شهد هذا الآخر انه اشترىها بكل حق  
مروها أو قال اشترىها بمراقفها أو قال بكل قليل وكثير هو فيها او ميتها  
جازت الشهادة وإذا باع الرجل شربا بامة وقبضها فوطئها رجل بشبهة  
واخذ المهر وقطع رجل يدها واخذ الأرض ثم ماتت البحارة عنده  
فبقيت الأرض والمهر ولو كانت حية فاحذها وباعها فالأرض وللبيع  
ولو كانت ام ولد ثم ماتت اخذ بايها ولدها وقيمتها **باب الخيار**  
**في الشرب** وإذا اشترى الرجل أرضا وشربا وهو بالخيار ثلاثة ايام وفي  
الأرض زرع وقد اشترطه معها ثم سقا الزرع من ذلك الشرب او  
من غيره او سقى بذلك الشرب أرضا أخرى فهذا أرضا وقطع للخيار  
وكذلك لو كان الخيار للبايع فسقى الزرع فهذا قطع للخيار وكذلك لو كان  
شجرا او نخلا فسقاه او قطعته او كانت أرض فكرت شجرا كان هذا  
نقطا للخيار وكذلك لو كان حرا النخل او قطع الكرم وإذا اشترى رجل  
عشر نهرا وبئر على انه بالخيار ثلاثة ايام ثم سقا أرضا له فهذا أرضا  
ولو سقى منه غنما او بقرا او استقامته لسقاه وضو لم يكن هذا  
رضاه منه وكذلك لو كان الخيار للبايع لم يكن هذا نقضا منه للشري وإذا  
اشترى الرجل نهرا على انه بالخيار ثلاثة ايام فسقا أرضا له من ذلك النهر  
لم يعلم المشتري به لم يبطل به خياره وكذلك خيار البايع وإذا اشترى  
الرجل نهرا او قناة واشترط الخيار ثلاثة ايام فان سقى أرضه مما اشترى  
فقد اجاز البيع وإن سقاها مما باع فقد نقض البيع ولو ان الاجر هو الماء  
سقا أرضه متما او من أحدهما لم يكن ذلك نقضا ولا اجازة وإذا اشترى  
رجل نهرا وهو بالخيار ثلاثة ايام وقبضها فذهب ماؤها ونقص نقضا فاشترى  
لزمه البيع ولو كان الخيار للبايع فذهب ماؤها عند المشتري فان شاء  
البايع امضى البيع واخذ الثمن وان شاء رد البيع واخذ النقصا ولو  
اشترى نهرا وشرب على انه بالخيار ثلاثة ايام وفي جرمه كلا فرغت غنمه  
او انا بها في غطن اليه لم يكن هذا أرضا ولو كان فيها شجر ما بعت الناس  
فافسدت الغنم لزمه لانه عيب وكري النهر وكش البئر أرضا بالعب  
ولو وقع في البئر ما يجسه من عصفورا وغيره لزمه البيع ولو استعاد

أشربتها أرضها



الرجل من الرجل من فسقا به ثم اشتراه على انه بالخيار ثلاثا ثم فسقا به فبذا  
 قطع الخيار وكذلك لو باع المشتري الشرب بغير ارض او ساوم بها واجره  
 او اعاده فهذا رضا بالشراء او فسقا به المستعير ولم يسق بعد ان يكون  
 قد استعار باعاده ولو اشترى رجلا ماء بنهرها والبيت الذي هو فيه  
 ومتاعه على انه بالخيار ثلاثا فان لم يكن هذا رضا بها لان هذا  
 نفل كاستخدام الجارية فان نفقها الطن لزمه البيع ولو اشترى شيئا  
 في الرضا ثلاثا ايام ان وضعت اخذت وان كرهت تركت او قال في الخيار  
 ثلاثا فهو سواء واذا باع الرجل ارضا وشربا بجارية واشترط الخيار  
 ثلاثا ايام وكان مع الجارية مائة درهم فانفقها لم يكن هذا رضا وليس  
 الدراهم في هذا كالعروض اذا باعها او ساوم بها او وهبها  
 هذا رضا والدراهم ان فعل بها ذلك لم يكن رضا واذا كان بين قوم لهم  
 عليه ارضون وبعض ارضهم سوا في ذلك النهر وتبع بعضها والى بعضها  
 ليس له ساقية ولا دالية وليس لها شرب معروف من هذا النهر ولا من غيره  
 فاختصموا في هذا النهر وادعى صاحب هذه الارض ان له فيه شربا ويمر  
 شاطئ النهر فانه ينبغي في القياس ان يكون البير بين اصحاب السواقي والى ذلك  
 دون اهل الارض ولكن استحسن ان اجعل بينهم جميعا على قدر ارضهم  
 التي على شط النهر فان كان يعرف لهم شرب قيل ذلك فهو على ذلك المعروف  
 وان كان لهذه الارض شرب معروف من غير هذا النهر فلها شربها من ذلك  
 وليس لها من هذا شئ الا ان يكون لها من هذا شئ معروف وان لم يكن لها شرب  
 من غيره وقضيت لها فيه بشرب وكان لصاحبها ارض اخرى الى جنبها  
 ليس لها شرب معروف من غير هذا النهر فلها شربها من ذلك وليس لها  
 فاني استحسن ان اجعل الارض كلها اذا كانت متصلة الشرب من هذا  
 النهر فان كان الى جنبه ارض لآخر وارض الاخرى بين النهر وبينها وليس  
 لهذه الارض شرب معروف ولا يدرك من ابن كانت تشرب فاني اجعل  
 شربها من هذا النهر الا ان يكون النهر معروف بالقوم خاصة ولا رصين  
 خاصة فلا اجعل لغيرهم فيها شئ الا ببينة وان كان هذا النهر يصيب في حجة  
 وعليه ارض لقوم مختلفين ولا يدري كيف كانت حاله ولا لمن كان له  
 فتنازع اهل الارض واهل الاجرة فيه فاني اقضي بين اصحاب الارض  
 بالخصص وليس لهم ان يقطعوه عن اهل الاجرة وليس لاهل الاجرة ان  
 يمنعوه عن المسيل في اجرتهم ولو ان رجلا بنى حائطا من حجارة النهر  
 واتخذ عليها رجلا يطن بالماء لم يجوز ذلك في القضاء ومن خاصه من النهر

هدمه بمنزلة رجل بنى في طريق المسلمين واما فيما بينه وبين الله تعالى  
 فان كان هذا الحائط الذي بناه في الفرات يضرب مجرى السفن والماء  
 لم يسعه وهو فيه اثم وان كان لا يضرب فهو في سعة من الانتفاع به ومن  
 خاصه فيه من مسلم او ذمي قضى عليه بهدمه وكذلك النساء والمكاتب ولما  
 العبد فلا خصومة له في ذلك وكذلك الصبي الا ان يخاصم عنه ابوه او  
 وصيه وكذلك المعتوه واذا كان بين رجلين لاحدهما ثلثاه وللآخر  
 ثلثه فاصطلحا على ان يستقيا صاحب الثلثين منه يومين وصاحب  
 الثلث منه يوما فهو جائز الا ترى الى قوله عز وجل وبينهم ان الماء قسم  
 بينهم كل شرب محتضر وقوله تعالى اشرب ولكم شرب يوم معلوم واذا كانت  
 الارض في يد المشتري وهو بالخيار ثلثة ايام فهدم البايع بناها او غيرها  
 او فسد نهرها لم يكن للمشتري ان يرد بها بخياره وقد لزمه البيع ويضمن  
 البايع قيمة ذلك وكذلك لو كان اشترى ثوبا وقبضه ولم يره تحرقه البايع  
 في يد المشتري لزم البيع المشتري وقال ابو يوسف بعد هذا اذا اشترى  
 الرجل من الرجل ارضا وقبضها على انه بالخيار ثلثة ايام او قبضها وسماه  
 ولم يرها فافسد البايع منها شيئا فحدث فيها عيبا فالمشتري على خياره وما  
 يبطل خياره وما احدثه البايع لا يشبه ما احدثه غيره وقول ابو يوسف  
 الذي في الكتاب اعجب وبه فاحذر نفر بينهم حرق حصده وجمعوه كله  
 فكان في يد احدهم يحفظ بامرهم فزعم انه قد دفع نصيب الرجلين الى احدهما  
 والمدفوع اليه ينكر ذلك والاخرينكران يكون قد دفع اليه حقه ويقال  
 دفعه بغير امرى وبقي الثلثين في يدي الثالث ما عليه للرجلين ارايت  
 ان قال دفعت الى احدهما ثلثه ثم قال دفعت اليه ايضا بعد ذلك ثلث  
 صاحبه وهما ينكران ذلك قال يقسم الثلث الذي في يديه بينهم ثلاثا  
 ويضمن ثلث ما دفع ويكون للاخرين بينهما نصيبين واصلاح نهر العام  
 على بيت العام قلت الوالى اذا اذن لرجل ان ينصب حائطا على ما لزمه  
 في ارض رجل ولا يضرب اهل النهر شيئا او يضربهم ويكرهون والوالى يرى في  
 ذلك صلاحا للامة قال لا ينبغي ان يضع ذلك الا باذن صاحب الارض  
 وصاحب الماء اهل المدينة يربها بعد شتمه الوالى قد دفع بينهم منزلا  
 طريقا للامة فراى لو الى بعد ذلك ان يعطى نصف الطريق احدا ينتفع  
 به ولا يضرب ذلك باهل الطريق قال ان كانت المدينة للوالى فهو جائز وان  
 كانت للمسلمين لم ينبغي له ان يعطى منها شيئا ولا ينبغي للذى اعطى ان يأخذ  
 من ذلك شيئا قوم اقتسموا ارضا لهم بينهم بالسوية ثم اختلفوا في الطريق



بين لنا ما الذي يوجد به من الاثر في السبعة اذ روى في الطريق قال ان  
اختلفوا بعد قال قول قول المدعي عليه لم يعزفوا من القسمة بها يواينهم  
على ما شأوا وقد بلغنا عن عكرمة بن فقه اذا تشاجر القوم في الطريق  
جعل سبعة اذ روى فلا يأخذ به لا نالا نذرى احق هذا الحديث ام لا و  
نظم انه حق اخذنا به قوم لهم عشر مستات من ما يجري لهم جميعا في  
فاقصى منها مسسا رجل منهم وقطع ذلك من نهم عن الذي اصنى  
في غير قسمة قال هو شربكم فيما بقي والذي اصنى من حقهم جميعا رجل له مجرى  
ماء يجري الى بستانه او يجري في دار قوم ميزابا ومشا في دار قوم فكل  
ياخذ الى منزله فاختلفوا في ذلك من اين يعلم انه لمدعى هل هذه المعرفة  
تعرف به قال نعم اذا شهد وان له طريقا منها او مجرى ماء او منسبل او جاد

## كتاب الاشربة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
ذكر محمد بن الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله عن ابي اسحق الشيباني عن ابي  
قال سقا في ابن عمر شربة ما كنت اهتدى الى اهلي ففروا اليه من الغد  
فاخبرته بذلك فقال لما زدناك على عجرة وزبيب وعن ابن عمر انه سئل  
السكر فقال الحنظل ليس لها كينه وسئل علي الفصيح فقال ذلك الفصيح  
وسئل عن نبيذ الزبيب يعتق شهرا او شهرا فقال الحنظل احتبئها وعن  
بن جيل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما وجهه الى اليمن قال لهم  
عن عثر السكر وعن ابراهيم قال لا بأس ببيع العصور ممن يتخذ خمر  
وعن الفصيح قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من بلغ حدا في غير  
فهو من المعتدين وعن ابراهيم قال لا بأس اذا كان للمسلمين خمر ان نجها  
خلا وعن ام حداث قالت رايت علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه  
يخرج خبزا من سلته ويصططع بكل خمر فياكل وعن محمد بن الزبير قال  
استشار الناس عمر في شرب يردقة فقال رجل من النصارى  
انا نضنع شربا في صومنا فقال عمر اتنى منه قال فاقاه بشئ منه  
قال اما اشبه هذا بطلا لا بل كيف تصنعونه قال يطبخ العصور حتى يبد  
ثلثاه ويبقى ثلثه قال فصب عمر عليه ماء وشرب ثم ناول عبادة بن  
الصامت وهو عن يمينه فقال عبادة ما ارى الناذل شربا فقال  
عمر يا احق ليس تكون خمر اثم تكون خلا فتأكله وعن عباس قال كل

نبيذ يفسد عندا وانيه فهو نبيذ ولا بأس به وكل نبيذ يزداد جودة  
على طول الترك فلا خيرة فيه وعن ابن عباس قال حرمت الخمر بعينها قليلا  
وكثيرها والسكر من كل شراب وعن ابن عباس قال الكاس المسكر هي الحرام  
وقال ابو يوسف انما مثل دم في ثوب فلا بأس بالصلاة فيه ان كان  
قليلًا فاذا اكثر لم يحل الصلاة فيه ومثل رجل ينفق على اهله من كسبه  
به واذا اسرف في التفقة لم يصلح له ذلك وكذلك النبيذ لا بأس ان شرب  
على طعامك ولا خيرة في السكر منه لانه اسراف فاذا جاء السكر فليدع  
الشراب الا ترى ان اللبن وما اشبهه من الشراب حلال ولا ينبغي ان  
يكثر منه الا ترى ان النبيذ لا بأس بتدويه واذا اراد ان يذهب عقله  
لم ينبغي ان يفعل ذلك وعن عايشة قالت كنت ائبد لرسول الله صلى الله  
صلى الله عليه وسلم تمر فلم يستمره فامرني فالتقت فيه زبيبا وعن ابن  
ان نسا نافي بطنه صفرا قال وصف لي السكر فقال عبدا لله ان الله تعالى  
لم يجعل شفاكم فيما حرم عليكم وعن بريدة ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال نهيتكم عن ثلاث عن زيارة القبور فزورها فها فقد اذن ل محمد  
في زيارة قبر امته ولا يقولوا حراما وعن حم الاضاحي تمسكوه فوق ثلاث  
فامسكوا ما بدا لكم ونزودا فاما نهيتكم ليوسع موسى كره على عسر كره  
وعن النبيذ في الوبا والحنث والمرفق فانه في كل ظرف فان الظرف  
لا يجرم شيا ولا يحمله ولا تشربوا مسكرا وعن ابراهيم قال اتى عمر باعراي  
سكان معه اذاوة من نبيذ فاراد عمر ان يجعل له مخزجا فاعماه الاذهاب  
عقله فامر به فحبس حتى صحا ثم ضرب به الحد ودعا باذاته وفيها نبيذ  
فذاقها وقال او ه هذا فعلم به هذا الفعل غضب منه في انام ثم صلبه  
الماء فشرب وسقا اصحابه وقال اذا زادكم شرابكم فاكسروه بالماء  
وعن حماد قال دخلت على ابراهيم وهو يتغذا فدعا بنبيذ فشرب وسقا  
فراى في الكراهية فحدثني عن علقمة انه كان يدخل على عبدا لله بن مسعود  
فيتغذا عنده ويشرب عنده النبيذ وعن ابي عبيدة انه اناهم بالخمر  
الاخضر الذي كان يئبد فيه لابن مسعود وعن عمر انه كان يئبد له العجوة  
والزبيب وعن ابراهيم قال انما يكره التمر والزبيب لشدة العشر في  
ذلك الزمان كما كره اللحم والسمن وكما كره ان يقرن الرجل بين التمرتين  
فاما اليوم فلا بأس وعن ابراهيم رحمه الله قال قول الناس ما اسكر كره  
تقليله حرام خطا منهم انما ارادوا السكر حرام فخطوه وعن عمر بن  
الخطاب رضي الله عنه قال انا نخرج جزورا للمسلمين والعق من الهام



ثم يشرب عليها من هذا النبيذ فيقطعها فيجلونها قلت ارايت بنيد  
الزبيب المعتق اذا لم يطبخ هل ترى به لباس قال لا يا س به اذا لم يغزل  
واشتد فلا خير فيه ومن سعيد بن جبير قال هي الخمر اجتنبها ولا يا س  
بنيد التمر والبس جميعا واحدهما وحده اذا طبخ قلت قال التمر والزبيب  
يطبخ ثم يعتق قال لا يا س بهذه كلها من العسل والذرة والزبيب  
وكل شيء من ذلك وغيره من النبيذ عتق ولم يعتق خلط بعضه ببعض  
او لم يخلط بعد ان يطبخ فلا يا س بذلك ما خلا بنيد الزبيب المعتق  
النقيع اذا غلا فلا خير فيه وكذلك بنيد نقيع التمر اذا غلي وهو السكر  
حرام عندنا قلت الخمر بيع ما باعه من المسلمين او نقيع الزبيب بيع  
ان يغلي قال نعم وهذا قول ابى حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد  
بيعه ولا احد على من شربه ما لم يسكر ولا يا س يشرب العصير ما لم يغلي  
ويغذف بالزبد اذا فعلت ذلك فقد صار خمر ومن شرب منه حدة  
ولا اجز بيعه وان طبخ بعد ذلك لم يحله الطبخ ويجد من شربه منه  
قلت فما ترى في العصير يطبخ قبل ان يغلي حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه  
قال لا يا س به وعن ابراهيم ان عمر بن الخطاب كتب الى عمار بن ياسر  
اني ايت بشراب من الشام يطبخ حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه يبقى  
حلاله ويذهب حرامه ورحمته من قس من قبلك فليست بسعوا في انهم  
قلت ما ترى في بنيد الخمر قال لا يا س به قلت فهل يرخص في شربه  
من المطبوخ على النصف او اقل من ذلك وهو حلو قال لا ارخص في شيء  
من ذلك الا ما قد ذهب ثلثاه ويبقى ثلثه قلت فهل يجز بيع من باه  
من المسلمين قال نعم في قول ابى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يجز بيعه  
ولا احد على من شربه ما لم يسكر منه وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى  
اجز بيع الاشربة كلها ما خلا الخمر بعينها واذا وقعت قطرة من خمر  
او سكر ونقيع زبيب قد اشتد في قدح ما امرت باراقته وكرهت  
شربه والتوضي به فان شرب رجل ما فيه خمر لا يوجد فيه طعمه ولا ريحه  
ولا لونه لم يجز وان كان يوجد فيه ريحه وطعمه وبين لونه حدة  
وكولم يوجد فيه ريحه ووجد طعمها حد ولولاء فاه خمر ان لم يجد  
جوفه منها شيء لم يجز وعن ابراهيم انه كان يمد له الخمر قلت ارايت  
التمر المطبوخ يمرس فيه العنب فيغليان جميعا والعنب غير مطبوخ قال  
اكره ذلك وانهي منه ولا احد من شربه الا ان يسكر ولو خلط الخمر  
بغيرها مع النبيذ ثم شربها ولم يسكر قال ان كانت الخمر هي الغالبة حدة

وان كان النبيذ هو الغالب لم احده قلت ارايت العنب والتمر يخلطان  
في فخارة او قدر ثم يطبخان جميعا حتى يذهبا ثلثا العنب فيمرسان  
ويندان قال لا يا س بذلك وان كان ما في العنب من الماء قد ذهب  
ثلثاه وهذا مثل الزبيب والتمر يطبخان وكذلك الزبيب والعنب  
فان طبخ الزبيب وحده ثم مرس العنب فيه فلا يا س به ما دام حلوا  
فاذا اشتد فلا خير فيه وان لم يمرس فيه العنب ولكن اخذ الزبيب  
فانقع ثم مرس فيه فلا يا س به ما دام حلوا فاذا اشتد فلا خير فيه  
وكذلك ان مرس العنب في بنيد العسل والتمر واذا اخذ عصير العنب  
ثم طبخ مع التمر والزبيب حتى يذهب ثلثا العصير فلا يا س به قلت  
ارايتم بنيد التمر المطبوخ قال لا يا س به قلت فما طبخ منه وتبذ  
وعتق قال لا يا س به وكذلك بنيد التمر المعتق الذي يجعل له الدوى  
وقال ابو يوسف ومحمد المعتق من الزبيب والتمر فكهه ونها عنه  
ولا يجز بيعه وفي رواية ابى حنيفة قال ثم رجع ابو يوسف الى قول  
ابى حنيفة قلت ارايت التوت او نصب السكر او القانيد  
او التامف او القنداد والاذ قال لا يا س بنيد هذا كله قلت ارايت  
شرايا يصنع من الخنطة او الشعير والذرة ما ترى فيه قال لا يا س  
به ويكره شربه وردى الخمر والانتفاع به ولا يجد من شربه حتى يسكر  
ويكره ان يتدلك به الرجل في الحمام ولا يا س بان يجعل في حل قتل دابة  
الخمر يطرح فيه ريحان يقال له السوسن حتى ياخذ ريحها ثم يباع  
ان ترى ان يذهب به او ينطيب قال لا خير فيه ولا يمشط المرأة بالخمر  
ولا تسقى الصبيان للدواء وعن ابن مسعود انه قال ان اولادكم  
ولدوا على الفطرة فلا تداءوهم بالخمر ولا تغدوهم فان الله تعالى لم يجعل  
في رخص شفاء واما الاشم على من سقاها ويكره للرجل ان يداوي  
بها جرحا في بدنه او يداوي بها دمه واسه واذا غسل الطرف الذي فيه  
الخمر فلا يا س بالانتفاع به ويجعل فيه المرى والنبيذ قلت ارايت الخمر  
يطرح فيه السمك المالح فيصنع المرى قال لا يا س بذلك اذا تحولت عن  
حال الخمر وصارت خللا او مزولا يحل للمسلم بيع الخمر ولا هبتها ولا  
عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ان الذي حرم شرها حرم بيعها  
واكل ثمنها وعن ابن عمر بنحوه قلت افتر بقها او نصنعها خلا قال لا بل  
نصنع خلا قلت ارايت المرق يصنع فيه الخمر ثم يطبخ اكثره ولا احد  
من اكل منه يلعن عن ابراهيم انه كان يقول في الرجل المسلم يكون عنده



الخمر قال لا بأس بان يصنعها خلا ويكره الاحتقان بالخمر والافراط  
في الاحليل ولا حد فيه قلت ارايت شرا با يطبخ من العسل والنعام  
فيترك حتى يشتد ويعتق قال لا بأس به وكذلك الكبر والشعير  
وكذلك التمر يطبخ معه الكشوثا واذا عجنها لدقيق بالخمر ثم خبز كره  
أكله ولو صب الخمر في حفلة لم توكل حتى تغسل فان غسلت وطخت ولا  
يوجد فيها راحة الخمر ولا ريحها فلا بأس باكلها ويكره ان يستقى الله  
الخمر وان يسقيها المسلم الذي واذا الرجل دين على رجل فقضاه من ثمن  
خمر او خنزير لم ياخذه الا ان يكون الذي عليه الدين كافرا فلا بأس حينئذ  
بان ياخذ منه ولا بأس ببيع العصير من يجعله ومن اهرق خمر مسلم  
فلا ضمان عليه واذا كان له مسكرا وطلا وقد طبخ حتى ذهب ثلثه وقد  
اهرقه رجل فعليه قيمته وقال ابو يوسف ومحمد لا شيء عليه ولو غصب  
جلد ميتة لم يسخ به بالتراب فيجعله دبا غا قال لا ناخذه ولا شيء عليه  
ولا بأس بطعام الجحش واهل الشرك ما خلا الدباغ ولا بأس بكل  
في انهم وغسلها احب الى ولا بأس بالخبز وان كان من صنعة الجحش  
انما الخبز لبن قلت فان صنعوا فيها النفخة الميتة وانت تعلم قال وان  
صنعوا لان النفخة ايضا لبن واللبن ليس بميتة لانه لم يكن لبنا ولا  
النفخة الا وهي حية وكذلك لا بأس بالبيضة في بطن الدجاجة الميتة  
وقال ابو يوسف ومحمد لا نفخة اذا كانت جامدة مثل البيضة تغسل  
وان كانت مائعة فربا في وعاء ميت اكره ما كان في ذلك الوعاء  
ولو سقى شاة خمر لم اكره لبنها ولا لحمها وان ذبحها ساعتها دون  
رجل خابية خمر في ثمن مثل القرات او اصغر منه ورجل اسفل منه في  
به الخمر فلا بأس بان يشرب من ذلك الماء الا ان يجد فيه ريحها  
فلا يحل حينئذ واذا خاف المضطرب الموت فلا بأس بان يشرب من الخمر  
ويجزيه وكذلك الميتة وحمل الخنزير وان شرب منها وهو مضطرب  
لم يحسد وان كان يجزيه ما لا يسكره فاكثر بعد ذلك قال محمد وكذا  
التبذ اذا شرب منه فوق ما يجزيه حتى سكر محسد وان كان مع ثمن  
له ما وكثير فابا ان يسقيه حله ان يقاله عليه مادون الشراح  
وان كان رفيقه يخاف على نفسه ان يحرز ما به قال ياخذ منه بعض  
ويترك بعضه وذكر عن الهيثم ان قوما وردوا والماء وقد كادوا  
ان تقطع اعناقهم واعناق مطاياهم من العطش فابا اهل الماء ان  
يعطوهم ولو اوجبلا قد كروا ان لك لعن من الخطاب رضي الله عنه

فقال اهلا وضعتهم فيهم السلاح قلت ارايت الرجل يخاف على نفسه الموت  
من الجوع ومع رفيق له طعام فابا ان يطعمه هل يحل له قتاله  
بالسلاح كما يحل قتاله على الماء اذا كان في النهر قال لا قال فهل  
اياه ان استطاع فباكله ثم يعطيه ثمنه قال نعم ويضرب الشارب  
الحمد في ازاره وسراويله ليس عليه غيره ويضرب بالسوط وكذلك  
في سائر الحدود ويفرق الضرب في اعضاء المرأة كالرجل فان لم  
يكن عليها غير جبة محشوة او جبة فوالم تنزع عنها وان كان عليه  
درع لم ينزع شيء منها ولا يطرح عنها خمارها واذا رها قلت هل  
بلغك عن الحد اثر قال بلغنا عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
انه اني بشارب وعنده اربعةون رجلا فامرهم ان يضربوه فضربوه  
كل واحد منهم بتعليه فلما كان عمر رجل ذلك ثمانين سوطا قلت  
وكيف يعرف السكر اذا ذهب عقله وكل كلمة مختلفة لا يقيم نطقا  
ولا كلاما ولا جوابا فهذا السكر الذي يجب عليه فيه الحد فاذا  
شهدت عليه الشهود بالشرب وهو سكران حبس حتى يصح ثم  
يضرب الحد وحد الخمر والسكر سواء ولا حد على الذي في الشراب  
ولا يحسد المسلم لو وجد ريح الخمر منه حتى تشهد الشهود عليه به  
او يقر ولو شهد عليه واحدا انه شربها وشهد اخر انه فاهام يحسد  
وكذلك لو شهدا على الشرب والريح منه موجودة واختلقت في  
الوقت وكذلك لو شهدا احدهما انه شربها وشهدا الاخر على  
اقراره بشربها وكذلك لو شهدا احدهما انه سكران من الخمر  
وشهدا الاخر انه سكران من السكر ولا يحسد في السكر عن دواء  
ولا يحسد باقراره في حال سكره من الخمر ولو اقر عند القاضي  
انه شرب امس خمر لم يحسد انما يجب الحد اذا اتى بساعة شرب  
والريح يوجد منه وقال محمد رحمه الله يوجد باقراره متى اقر  
مثل حد الزنا واذا اكره رجل على شرب خمر لم يحسد وكذلك الرجل  
يكره عبده واذا اسلم الخزني وجاء الى دار الاسلام ثم شرب  
الخمر قبل ان يعلم انها محرمة عليه وان ذنا او سرق اخذ بالحد  
ولم يعد بقوله لم اعلم ولا بمطوعة المرأة اياه واما المولود في دار  
الاسلام اذا شرب الخمر وهو بالغ فعليه الحد ولا يصدق انه لم يعلم  
واذا شرب القوم بيذا فسكر بعضهم دون بعض حد من سكر واذا  
شرب المحرم خمر بمكة فعليه الحد لا يمنع منه الاحرام والخمر واذا ذنق



السكران رجلا حبس حتى يصحى ثم جرد القذف ويجلس حتى يحجب عنه  
الضرب ثم جرد للسكر وإذا شرب الرجل في شهر رمضان نهارا جرد  
حد الخمر ثم يجلس حتى يحجب عنه الضرب ثم يعزله لا يفطاره في  
رمضان بلقنا عن علي ابن ابي طالب رضي الله عنه اني بالخياشي الحار  
قد شرب الخمر فحدته ثم حبسه حتى اذا كان من الغد ثم اخرجته  
فصر به عشرين سوطا وقال هذا جحدك على الله تعالى وافطارك في  
شهر رمضان قلت رجل اريد عن الاسلام ثم اخذه الامام وقد شرب  
خمر او كان سكرانا من غير خمر او سرقا وزنا ثم عاد واسلم قال يجزي  
جميع ذلك ما خلا الخمر والسكر فانه لا يحد فيه وان لم يبت فلا شيء  
من ذلك غير جحد القذف ويضمن السرقة ويقتل فان سرقة وهو مسلم فانه  
به فلما وقع في يدك ان يعلم ثم قاب لم يحد وان كان زنا او سرق اقيم  
عليه الحد قال ابو الفضل رحمه الله وقد قال في اخر هذا الكتاب اذا  
ارتد الرجل عن الاسلام ثم سرق او زنا او شرب خمر او شرب شرابا  
فسكر منه ثم اسلم وقاب لم يحد في شيء من ذلك الا في القذف وان  
لم يبت لم يقيم عليه ايضا شيء غير جحد القذف ويقتل وان اخذ به وهو  
مسلم شيئا ربا خمر او زنا فلما وقع في يده الامام ارتد عن الاسلام  
فاستلب قتاب اقيم عليه الحدود الا حد الخمر وتزويج السكران ولده  
الصغير وهبته وما اشبه ذلك من افعاله جازية ولو شهد رجلا على  
شهادته لم ينفخ له ان يشهد واذا اتى الامام بالرجل قد شرب خمر ان شهده  
به عليه شاهدان فقال انما اكرهت عليها ولم اعرفها اتمت عليه الحد الا  
ان ياتي بشاهد ثاثة اكره عليه فيدرا عنه ويكره للرجل ان ياكل على ما به  
يشرب عليها الخمر بلقنا عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انه من  
عن ذلك وقال محمد في العصور يطبخ حتى يذهب منه نصفه ثم يترك حتى  
يفلى او يتغير عن حال العصير فلا يخبر فيه وقال ابو يوسف ومحمد في عشرين  
عصير صب في قدر ثم يطبخ فغلي ويقذف ذلك بالزبد فجعل فاخذ ذلك  
الزبد حتى جمع منه قدر دودق فانه يطبخه حتى يبقى ثلث دودق  
ثلث الباقي وقال في رجل صب في قدر عشرين دودق عصير وعشرون  
دودق ماء قال ان كان الماء يذهب قبل العصير فانه يطبخه حتى يذهب  
الى الثلث وهو ثلث العصير وان كان الماء والعصير ينقصا جميعا فانه  
حتى يذهب الثلثان وقال ابو يوسف في عصير قد غلا لا خمر في شرب  
خمر وقال ابو حنيفة رحمه الله لا بأس به ما لم يقذف بالزبد وقال ابو يوسف

في هذا العصير الذي قد غلا يخلط بعصير لم يفلى لا خمر فيه واذا طبخ عصير  
حتى ذهب ثلثه وضع منه فان كان صنعه قبل ان يفلى او يتغير عن حال  
العصير فلا بأس به فان صنعه بعدما غلي وتغير عن حال العصير فلا بأس  
فيه واذا طبخ عصير حتى يذهب الثلث ثم تركه حتى يذهب ثم اعاد عليه  
الطبخ حتى ذهب نصف ما بقي فان كان اعاد عليه الطبخ قبل ان يفلى او  
يتغير عن حال العصير فلا بأس به وان كان تغير عن حال العصير وغلا  
فلا يخبر فيه وقال ابو يوسف اكره كل شراب من الانبذه يزاد وجوده  
على طول الترك ووقته عشرة ايام فاذا بقي اكثر من عشرة ايام فهو  
او اقل فلا بأس به وهو قول محمد ورجع ابو يوسف وحده وقال لا بأس  
بذلك كله قلت ارايت الرجل يشرب الطلاء الذي قد طبخ حتى ذهب عشره  
قال ان سكر فعليه الحد وان لم يسكر فلا حد عليه واذا اسعط الرجل  
بالخمر او اكحل به او قطرها في اذنه او داوى بها جايقة او آمة  
فليس الى دماغه فلا حد عليه ولو عجن دواء بالخمر اولته بها او حلقا  
احدى اخلاط الداء ثم شربها والدواء هي الغالبة فلا حد عليه وان  
الخمر هي الغالبة حد **باب التغير** بلقنا عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم انه قال من بلغ حدا في غير حد فهو من المعتدين وعن  
الشعبي قال لا يبلغ بالتغير اربعين سوطا واذا اخذ الرجل المرأة  
قد اصاب منها كل محرم غير الجماع عزرب تسعة واربعين سوطا وتبلغ  
تبايه للضرب حتى يبقى في اذنه ولا يفرق التغير في الاعضاء واذا  
نقب السارق البيت واخذ المتاع فاخذ في البيت واخذ وقد خرج  
بمتاع لا يساوي عشرة دراهم قال يعزره وتغزر المرأة في مثل هذا  
وفي الوجه الاول ايضا واذا كان الرجل فاسقا يتهم بالشرب فخذ  
عزرب وحبس حتى يحد توبة قلت فالذي يزني في شهر رمضان نهانا  
فيدعى شبهة يدرا عنه بها الحد عنه هل يعزره لا فطاره قال نعم لا  
احبسه قلت فالمسلم يبيع الخمر وياكل الربا لا يسرع عن ذلك  
فرفع الى الامام قال يعزره وكذلك المحنت قلت والناجحة والمغنية  
قلت يعزران ويحبسان حتى يحدتا توبة واذا سب المسلم امرأة  
ذميمة وقد فها عزرب وكذلك اذا قذف مسلمة ودرا او آمة مسلمة  
واذا قطع اللصوص على قوم الطريق فلم ان يقاتلهم وان استغاثوا  
بقوم من المسلمين لم يحل لهم الا ان يعينهم ويقا تلومهم وان ابوا على  
انفسهم قلت فالرجل يضر السيف على الرجل فيريد ان يضربه فلم يفعل



او شهر عليه بالسكين او عصا لم يضرب به بشيء من ذلك هل فعزده قال  
قلت فالرجل يرجد في بيته الخمر بالكوفة وهو قاسق او يوجد القدر  
بجملتهم عليهم ولم يرم احد يشربونها غير انهم جلسوا مجلس من يشربها  
هل يعزرون قال نعم وكذلك الرجل يوجد معه كوز من الخمر بالكوفة  
**باب طبع العصور** رجل طبع عشرة ارطال عصير حتى ذهب منه  
رطل ثم اهرق منه ثلاثة ارطال ثم اراد ان يطبخ البقية حتى يذهب  
ثلثاه قال يطبخه حتى يبقى منه رطلان وسعوطا ولو كان ذهب منه  
بالغليا رطلا ثم اهرق رطلا قال يطبخه حتى يبقى منه رطلان ونصف ولو  
ذهب بالغليا خمسة ارطال ثم اخذ منه رطلا قال يطبخ البقية  
حتى يبقى منه رطلا وثلثا رطل والله تعالى اعلم بالصواب

## كتاب الأكره

ذكر ابراهيم عن الرجل يجبره السلطان على الطلاق والعناق فيطعن  
او يمتق وهو كاره انه يجوز عليه ويقع قال لو شاء الله لا يتلاه يات  
من هذا وهو يقع كيف ما كان وعن محمد بن عبد العزيز انه اجاز طلاق  
المكره وعن سعيد بن المسيب انه ذكر له ان رجلا ضرب غلامه حتى  
طلق امراته فقال بئس ما صنع وعن صفوان بن عمرو الكاظمي ان رجلا  
كان مع امرأة فاخذت سكا وجلست على صدره ووضعت السكين  
على حلقه وقالت لتطلقني ثلاثا او لا ذبححك فقناشدها الله تعالى  
فابت عليه فطلقها ثلاثا فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقال لا يقوله في الطلاق وعن عمر بن شرحيل ان امرأة كانت بمكة  
لزوجها فراودته على الطلاق فابى فلما راته نائما قامت الى سيفه  
وضعت على بطنه ثم حركته برجلها فاستيقظ فقالت لا تفدك  
به او لتطلقني فطلقها ثلاثا فاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه فاستأ  
به فشتها وقال ويحك ما حملك على ما صنعت قالت بفضي اياه فافني  
طلاقه وعن ابى قلابه قال طلاق المكره جائز وعن عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه قال اربع واجبات على من تكلم بين الطلاق والعناق  
والنكاح والتذرو به ناخذ مجنونا ذلك كله عليه ان جدا وهزل اكره  
اولم يكره وعن علي رضي الله عنه قال ثلاث لا لعب فيهن الطلاق والعناق  
والصدقة وعن عمر اربع مما مغلط ليس فيهن رد الطلاق والعناق

والنكاح وعن ابى الدرداء قال ثلاث لا لعب فيهن واللعب فيهن كالجحد  
النكاح والطلاق والعناق وعن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال ثلاث جدهن جد وهن جد الطلاق والنكاح والرجعة وعن  
الشعبي قال اذا جبر السلطان على الطلاق فهو جائز وان كان لصا فلا  
وعن علي قال كل طلاق جائز الا طلاق المعتوه قال محمد فيدخل في هذا  
طلاق المكره وغيره وعن الزهري ان ثنا اسود كان مع ابى بكر الصديق  
رضي الله تعالى عنه وكان يقرأ القرآن فبعث ابو بكر رجلا يسعي على الصلوة  
فقال له اذهب بهذا الغلام معك يربعا عليك ويعينك وتعطيه من  
سهمك فذهب بالفتا فرجع وقد قطع يده فقال له ابو بكر ويحك مالك  
قال قد زعموا اني سرق فريضة من فرائض الابل فقال ابو بكر لان وجدته  
تطعنك بغير حق لا فتدبك منه قال فليشوا ما ليثوا ان متاعا لامرأة  
ابى بكر سرق وذلك الاسود قايم يصلي فرفع يده الى السماء فقال اللهم  
السارق اللهم اظهر على السارق فوجدوا ذلك المتاع عنده فقال ابو بكر  
ما كان اجعلك بالله ثم امر به فقطعت رجله فكان اول من قطعت رجله  
قال وبه ناخذ اذا بعث الخليفة غلاما فتعدا على رجل فامر به فقطعت  
يده او قتل بغير حق اقتصر من العامل الذي امر به كما قال ابو بكر والله لو  
وجدته فطعنك بغير حق لا فتدبك منه وعن ابى عبيدة بن محمد بن عمار  
بن ياسر ان المشركين اخذوه فلم يتركوه حتى سب رسول الله صلى  
تعالى عليه وسلم قال ما وراك قال شر ما تركوني حتى قلت منك  
وذكرت الله ثم يخبر فقال كيف تجد قلبك قال اجمده مطمينا بالايما  
قال ان عمارا فعند وعن ابى عبيدة بن محمد بن عمار في قوله تعالى من كفر  
بالله من بعد ايمانه قال ذاك عمار بن ياسر قال ولكن من شرح بالكفر  
صدرا قال ذاك عبد الله بن ابى سرح وعن جابر الجعفي انه سأل  
عن الرجل امر عبده ان يقتل رجلا قال فيها ثلاثا او اقبل قاتل يقتل  
العبد وقد قال يقتل المولى والعبد وقد قال يقتل المولى وعن الحسن  
البصري قال الفتنه جائزة للمومن الى يوم القيمة الا انه كان لا يجعل  
القتل فتنه وقال ابن عباس انما الفتنه باللسان ليس باليد وعن الحسن  
في رجل امر عبده فقتل رجلا قال يقتل السيد وعن حذيفة قال فتنه  
الشرط اشده من فتنه السيف قالوا كيف ذلك قال ان الرجل يفتن  
بالسيف حتى يركب الحبيشه قال ابو الفضل وبه ناخذ نرى الاكره  
بالضرب فيما يخاف التلف بمنزلة السيف وعن مسروق قال بعثت

ش و ذكر الله ثم ترك  
فلا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم



بما قيل من صغر سباع بارض الهند فمر بها على مسروق فقال والله  
لو اني اعلم انه يسلني لعرها ولكن اخاف ان يعتريني فيقتلني والله لا  
ادري اي الرجلين معوية رجل زينه سوء عمله فراه حسنا او رجل قد  
يشن من الاخرة فهو يمتنع من الدنيا وعن جابر بن عبد الله قال لا اجأ  
على في طاعة الظالم اذا اكرهني عليها **باب ما يكره عليه** قال محمد بن  
لصوصها من المسلمين المتأولين ومن اهل الذمة يجتمعوا على مصر من اصار  
المسلمين وامروا عليها اميرا واخذوا رجلا فقالوا لنقتلك او لنشر برهنا  
الحضرا ولنأكلن هذه الميتة او لنأكلن لحم الخنزير ففعل شيئا من ذلك كان  
عندنا في سعة وان لم يفعل شيئا حتى قتل كان اغا وكذا لو اوعده على  
ذلك بقطع عضوا او بضرب مائة سوطا او اقل منها مما يخاف منه التلف  
او ذهاب عضو ولو اوعده بضرب سوطين لم يسعه تناول شيء من ذلك  
وكذا كل من ضرب لا يخاف فيه التلف نفس او ذهاب عضو في اكثر الزمان  
وما يقع في القلب قال وقد وقت بعضهم ادنى الكدود اربعين سوطا  
فان تهدد باقل منها لم يسعه الاقدام عليها وان تهدد بها او باكثر منها  
وسعه ذلك وكذا ان كان هؤلاء اللصوص لم يغلبوا على بلد ولكنهم افادوا  
رجلا في طريق او مصر في دار لا يقدر فيها على عيون ولو اوعده على شيء من  
ذلك بحبس سنة او به وبالعقد مع ذلك من عيران يمتنعه طعاما ولا  
شربا لم يسعه الاقدام على شيء مما وصفنا ولو قالوا له لنجيعفك او لنقتل  
بعض ما ذكرنا لم يسعه له ان يفعل شيئا من ذلك حتى يحبس من الجوع ما يكره  
منه التلف فاذا كان ذلك فلا بأس بالاقدام عليه وانما يقاس الاكراه  
في ذلك بالضرورة في هذه الاشياء فكما يجوز للمضطر الذي يخاف  
على نفسه من العطش والجوع وان شرب الخمر اذا كان به برد من عطش  
ويأكل الميتة والخنزير ليرد من جوعه فكذلك الاكراه وكذلك الضرورة  
اذا خاف ذهاب بعض اعضائه وكل شيء جاز له منه شرب الخمر او  
اكل الميتة او لحم الخنزير من الاكراه فكذلك يجوز له فيه عندنا الكفر  
بالله اذا اكره عليه وتلقه مطمئن بالايمان وبلغنا عن ابن مسعود قال  
ما من كلام اكلم به عند سلطان يد راعني ضرب سوطا الا كنت منكفئا  
وانما يصنع هذا منه على الرخصة فيما فيها الالهة الشديدة وان كان شئ  
ظن وهو كشيء المثل منه وكان هؤلاء اللصوص الغالبين قالوا شيئا ان  
ذلك لرجل والرجل يرى انهم لا يقدمون عليه لم يسعه الاقدام على الجوع  
وهذا على ما يقع في قلبه فان وقع في قلبه انهم يقدمون عليه بما يهددوه

فيسعه ذلك الفعل وان كان الواقع في قلبه انهم لا يقدمون عليه لم يسعه  
ذلك فان كان لا يخاف ان يقدموا عليه او لمرة حتى يعاودوه لم ينبغي  
له ان يقدم على ذلك حتى يعاودوه فهذا على ما يقع في القلب الا ترى  
انك لو رايت رجلا ينقب عليك دارك من خارج او داخل عليك ليلا  
من النقب بالسيف وخفت ان اندرته ان يضربك وعلى ذلك اكثر  
ظنك وسحك ان تقتله قبل ان تعلم ان اخفت ان يقتلك ان علمته  
وتوحد دوه بتلف نفس او عضوا وبحبس او بقتل على ان يقر الرجل  
بالتف درهم فاقوبه فالاقرار باطل وذلك عن شريح قال القيد  
كرهه والوعيد كرهه والسجن وعن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه  
ليس الرجل بأمين على نفسه اذا ضربت او اوثقت او جوعت ولو اوعده  
بضربه سوطا واحدا وبحبس يوم واحد وقيد يوم على الاقرار  
فاقربه كان جازيا والحد في الضرب الذي هو اكراه ما يجد فيه الالهة  
الشديدة وليس في ذلك حد لا يزد عليه ولا ينقص منه وذلك على  
قدر ما يرى الحاكم اذا رفع اليه فما راي انه اكراه ابطال الاقرار فيه  
ولو اكرهه على ان يقول بالتف درهم فاقوله بحسامة كان باطلا ولو اقر  
بالتي درهم لزمه الالف ولو اقر بما يدين لزمته وكذلك اذا اقر  
بضرب غيره ما اكرهه عليه ولو اكرهه على ان يقول بالتف فاقوله بالتف  
الغايب بها فالاقرار كله باطل في قولنا بحسامة رحمه الله تعالى اقرنا  
ان هذا شركته او اكرهه وقال محمد بن سعد ان صدقة الغايب فيما اقربه بطل  
الاقرار كله وان قال الغايب عليه نصف هذا المال ولا شركة بيني  
وبين هذا الذي اكرهه على الاقرار له فيه جازا الاقرار للغايب بنصف  
المال ولو اكرهه على حصة جارية لعبد الله فوجها لعبد الله وزيد  
ونصفها بامر جازت حصة زيد وبطلت حصة عبد الله ولو  
كان ذلك في الف درهم بطلت الحصة كلها في قولهم جميعا ولو اكرهه  
على حصة جارية لرجل ودفعها اليه فذهب ودفع فاعتقها الموهوب له  
جاز عتقه وعنهما المعنى قيمتها وكذلك لو دبرها واستولدها وان  
شاء المكره في هذا كله رجوع على الذي اكرهه بقيمتها اذا اكرهه بتلف  
فان ضمنهم القيمة رجعوا بها على الموهوب له بذلك ولو اكرهه على البيع  
والسليم ففعل فاعتق المشتري او دبرها واستولد كان للبايع ان يضمن  
قيمتها ان شاء الذين اكرهه يرجعون بها على المشتري وان شاء ضمن  
قيمتها المشتري ولو ان المشتري او الموهوب له لم يفعل بها ذلك ولكنه



باعها او وهبها وسلم او كانتها كان لمولاه المكره ان يعطل جميع ذلك  
وباخذ الجارية وليس من شئ يكره عليه الانسان الاولة ان يردده الامام  
فيه عتق او تدبير او ولادة او طلاق او نكاح او نذرا ورجعة في الدار  
او الايلاء ممن لا يقدر على الجماع فان هذه الاشياء يجوز ولا يرد فان اغنى  
المشتري له الاخران الموصوب له الاخر الجارية او دبرها او اولدها بما  
ما صنع من ذلك وكان مولاهما بالخيار ان شاء ضمن الذي اكرهه قيمتها  
اذا كان بوعيد تلف وان شاء الذي اخذها منه وان شاء الذي اغنى  
او دبرها او اولدها فان ضمن المكره رجع المكره بالقيمة على المشتري الاول  
وان ضمن المشتري الاخر رجع بالثمن على المشتري الاول واخذ المشتري  
الاول الثمن من مولى الجارية ولو كان الاكره بقتل او حبس او بغيره كان  
منه بالثمن وقيمتها عشرة الاف فباعها منه باقل من الف كان البيع جائزا  
في القياس واما في الاستحسان فالبيع باطل ولو باعها باكثر من الف كان البيع  
جائزا ولو اكرهوه على البيع فذهب او اكرهوه على ان يقرله بالف درهم فوجبه  
الف درهم جائز جميع ذلك ولو اكرهوه على ان يبيع جارية ولم يسره له  
احدا فباعها من انسان كان البيع باطلا ولو اخذه بماله ليورده وذلك  
المال اصله باطل واكرهوه على اداية ولم يذكر له بيع جاريته فباعها بغير  
المال ليورده المال فالبيع جائز ولو اكرهوه على ان يبيع جاريته من ذلها  
بالف درهم فباعها منه بقيمة الف درهم دمارا في البيع في القياس  
وهو في الاستحسان باطل ولو اكرهوه على ان يبيعها بالف درهم  
فباعها بغير قيمته اقل من الف او اكثر او بجنطة او شعير فالبيع  
جائز **باب الاكره على العتق والطلاق** ولو اكرهوا رجلا  
بوعيد تلف على عتق عبده فاعتقه فعلى المكره قيمته لمولاه والولاء للمولود  
ولا سعيه على العبد ولو كان العبد بين رجلين فاكرهوا احدهما بوعيد  
تلف حتى اعتقه كان الولاء للعتق في قول ابو يوسف ومحمد فان كان  
الذي اكرهه موسرا ضمن قيمته بينهما نصفين وان كان مفسرا ضمن  
نصف قيمته للمكره وليس العبد في نصف قيمته للشريك الاخر  
ولا يرجع واحد منهما على صاحبه بشئ وكذلك في القياس قول ابن شبة  
رحم الله الا في خصلة اذا كان الذي اكرهه موسرا وان شاء الشريك  
الذي لم يكره ضمنه نصف قيمته وان شاء المستعصى فبقيت فان ضمن  
الذي اكرهه رجع به على العبد فاذا اذاه العبد اليه عتق وكذلك الولاء  
بين الذي اعتقه وبين الذي اكرهه نصفين ولو اكرهه بوعيد تلف

على ان يطلق امراته ثلاثا ففعل ولم يدخل بها رجع الزوج بما يعزبه لها  
من نصف المهر والمثقة على الذي اكره ولو كان الزوج قد دخل بها لم يرجع  
الزوج على المكره بشئ رجل استكره امرأة ابية فباعها بغير يديه الفساد  
على ابية ولم يدخل بها ابوه كان لها على الزوج نصف المهر ويرجع بذلك  
على ابية ولو ان رجلا اكره بوعيد بقتل او حبس حتى تزوج امرأة على عتق  
الاف درهم ومهر مثلها الف كان النكاح جائزا وللزوجة من العشرة الا  
مقدار مهر مثلها الف درهم ولو ان المرأة هي التي اكرهت ببعض ما وصفتها  
على ان تزوجه على الف درهم ومهر مثلها عشرة الاف ذرجهما اولياها  
مكرهين فالنكاح جائز ولا ضمان على المكره فيه ويقول القاضي للزوج ان  
شئت فاتم لها مهر مثلها وهي امراتك ان كان كفوا لها والافرق بينهما ولا شئ  
لها وان كان دخل بها مكرهة وهو كفوها فلها تمام مهر مثلها وهي امراته وان  
لم يكن كفوها فلها مهر مثلها ولا وليا لها ان يطالبوا بالتفريق وان كان  
دخل بها وهي غير مكرهة فهذا رضا منها بالنكاح ولو ان رجلا وجبه  
على رجل قصاص في نفس او في مال او غيرها فاكره بوعيد تلف او حبس حتى  
عفا فالحق وجايز ولا ضمان له على الجاني ولا على المكره لانه لم يتلف له مالا  
وكذلك اليهود اذا رجعوا فلا ضمان عليهم ولو وجب لرجل على رجل حتى  
من مال او كفالة بنفسه او غير ذلك فاكره بوعيد بقتل او حبس حتى ابراه  
من ذلك الحق كانت البراة باطلة وكذلك لو اكرهه على تسليم شفعة  
بعد ما طلبها ولو كان الشفعين حين علم بها اراد ان يتكلم بطلبها فاكره  
حتى سدد فمه ولم يتكلم يوما واكثر من ذلك فهو على شفيعته اذا حل عنه  
فان طلب عند ذلك ولا بطلت شفيعته وكذلك لو اكره فان قيل له اين  
تكلت بطلت شفيعتك لنقلتك او لنحبسك فكف ولم يتكلم به لم يطل  
شفيعته فان قال المشتري انه لم يكف عن ذلك للاكره ولكن ليس يريد  
اخذها بالشفعة وقال الشفعين ما كففت الا للاكره فالقول قول  
الشفيع مع يمينه بالله تعالى ما منعه من طلبها الا الاكره ولو ان رجلا  
اكرهه اهل الشرك على ان يكفر بالله تعالى وله امرأة مسلمة ففعل ثم  
خلت سبيله فقالت كفرت بالله وقد بنت منك وقال الرجل انما امرت  
ذلك وقلبي مطمئن بالايمان فالقول قوله مع يمينه وهذا استحسان  
وكان ينبغي في القياس ان يفرق بينهما لئلا يعلم سره **باب**  
**ما يكون ان يفعل بنفسه او ماله** ولو ان رجلا اكرهه لص غالبا بالقتل  
على قطع يد نفسه او على ان يطرح من فوق بيت او على ان يطرح نفسه



فما اوفى نارك ان شاء الله تعالى في سعة من ذلك فان فعلك  
بنتفسه ثم خاصم المكره فيه اخذه القاضى بذلك وقطع يد المكره  
لكان قطع يده ويقتل ان القاضى لنفسه في النار فاحترق وكذا  
زيد بن وهب قال استعمل عمر ابن الخطاب رجلا على جيش فخرج نحو  
الجبل فانتهى الى نهر ليس عليه جسر في يوم بارد فقال امير ذلك  
الجيش لرجل انزلك فانقع لنا من هذه الجوز فيها فقال الرجل ان انا  
ان دخلت الماء ان اموت قال فاكروه فدخل الماء فقال يا عمر  
يا عمر اه ثم قلت ان هلك فبلغ ذلك عمر رضي الله تعالى عنه وهو  
سوق المدينة فقال يا بليكا يا بليكا فبعث الى امير ذلك الجيش  
وقال لولا ان تكون سنة لا فدم منك وعمره الدية وقال لا  
ابدا وانما امر الامير بهذا غير ارادة قتله فقصته عمر دية فكيف  
يمن اراد قتله بذلك ولو قال له لتقطع يد نفسك اولا وتقطع  
انا لم يسعه قطعها وان قطعها لم يكن له على الذي اكروه شي ليس  
هذا باكراه وانما الاكراه ان يقال له لتفعلن كذا او لتفعلن بك  
ما هو اعظم منه وكذلك لو قال له لتقتل نفسك بهذا السيف  
اولا وتقتل بك به لم يكن هذا اكراها ولو قيل له لتقتلنك بالسيف  
او لتقتلن نفسك بهذا السيف او ذكر واهل نوعا من القتل هو  
اشد عليه مما امروا به ففعل ذلك بنفسه قتل به الذي اكروه  
وكذلك ما دون النفس لو قيل له اخرقن يدك بهذا النار  
اولي قطعها بهذا الحديد فقطعها بيد الذي اكروه  
ان كان واحد وان كانوا عددا لم يكن عليهم في يده قود وليم  
دية اليد في ماله ولو اكروه بوعيد تلف على ان يطلع ماله  
في البحر او على ان يخرق ثيابه او على ان يكسر متاعه ففعل  
ذلك فاكروه ضامن لذلك وان كان الاكراه بحبس او قيد  
فلا ضمان عليه ولو اكروه بتلف على ان ياكل طعامه فأكله او على ان  
يلبس ثوبا فلبسه مكرها حتى يخرق لم يضمن المكره شيئا لا لليس  
بافساد شيء ولو اكروه بوعيد يقتل على ان يقتل عبده بسيفه او  
ان يقطع يده لم يسعه ان يفعل فاذا فعله كان له ان ياخذ الذي  
اكروه فيقتله قودا بعبده ان كان قتله وياخذ دية يده ان كان  
قطع يده واذا كان بحبس لم يكن له على المكره شيء ولو ان قاضيا اكروه  
رجلا بشيء او ضرب او قيد حتى يقرر على نفسه بمحدا وقصاص كان

القرار باطلا فان خلا سبيله ثم اخذ بعد ذلك فاقرب بما كان به  
عليه بغير اكراه مستقبل اخذ بذلك كله فان كان لم يخل سبيله ولكنه  
قال له وهو في يده بعدما اقراني لا اخذك باقرارك الذي اقربت به  
ولا احبسك ولا اضربك ولا اعرض لك شيئا فان شئت فاقروا  
شئت فلا تقروا وهو في يد القاضى على حاله لم يجر هذا الا قد ولا يكتونه  
في يده بعد وان خلا سبيله ولم يتوار من بصر القاضى حتى يبعث من  
اخذه فرد به اليه فاقربا الذي اقربه او لمره من غير البراءة فان  
هذا ليس بشيء وان كان حين اتا به او لمره لم يحبس به ولكنه يده  
به فلما اقر قال اني لست اصنع بك شيئا فان شئت فاقروا  
شئت فلا تقروا ياخذ به شيء من ذلك ولو ان رجلا اكروه قال  
بضرب او حبس حتى يقرر بسيرة او زنا او شرب خمر او قتل فاقرب  
بذلك فاقامه عليه فان كان رجلا معر فاقربه الا انه لا يدينه  
عليه به فالقياس ان يقتص من المكره فيما امكن القصاص منه وتضمن  
في ماله ما لا يستطاع القصاص منه ولكنا استحسن ان يلزم ضمان  
جميع ذلك في ماله ويدر القصاص فان كان المكره لا يعرف شيئا مما  
به اخذ فيه بالقياس واقتص من القاضى فيما امكن فيه القصاص  
**باب تعدد العامل** واذا بعث الخليفة على كورة غلاما  
فقال لرجل عاقلا ومعتوه اولغلام غير بالغ لتقتل هذا الرجل عدا باليد  
اولا وتقتلنك فقتل المامور فالقود على العامل كان قتله بيده دون المامور  
والمامور اثم في ذلك ولا يحرم من الميراث ويحرم الامر الميراث هذا على  
قول ابن خنيفة ومحمد وقال ابو يوسف استحسن ان اجعل على الامر  
الدية ولا اقتله فان كان الامر غير بالغ كان ذلك بمنزلة جنايته  
بيده واجتج محمد في ايجاب قتل العامل فان لم يباشر القتل بيده بقتل  
قطاع الطريق فان القتل وان وليه واحد منهم قتل البا قون وحكي  
عن الحسن البصري في اربعة شهد واعلى رجل بالزنا فزجه الناس فقتلوه  
ثم رجع بعض الشهود قال يقتل الراجع عن اهل المدينة ان رجلا  
امسك رجلا لرجل حتى قتله وهو يعلم انه يريد قتله انها يقتل جميعا  
وكذلك لو قال العامل له لتقطع يده او لا تقتلنك لم ينبغي ان يفعل  
ذلك وان فعله فلا شيء عليه الا الاثم وان راي الخليفة ان يعززه  
وبحبسه ففعل وكذلك ان امره بقطع اصبع او نحوه ولو امره ان يضرب  
سوطا واحدا او امره ان يحلق راسه ويحسبه او ان يحبس به او يقيد



رجوت ان لا يكون انما في فعله ولا في تركه وان كان يهدده على ذلك  
يجب ان يقيده او يضرب سوطا او حلق راسه او يحبسه لم ينجح له ان يهدد  
على شيء من الظلم قل ذلك او اكثر ولو اكرهه بالحبس على ان يقتل رجلا له  
كما في القود فيه على القاتل ولو اكرهه ان يقتله ولم يكرهه على ذلك الا انه  
يخاف ان لم يفعل ان يقتله او يكسر عضو منه ففعل ما امر به كان ذلك بغير  
الاكراه وهو على الامر دون العامل ولو اكرهه بوعيد تلف على ان يقتل  
على مسلم رجوت ان يكون في سعة من فعله الا ترى انه لو اكرهه على الكفر بالله  
تعالى وعلى سب محمد صلى الله عليه وسلم كان في سعة من فعله ان شاء  
الله تعالى ولو لم يفعل ذلك ولم يفتقر على المسلم حتى يقتل كان ذلك افضل  
ولو اكرهه بوعيد تلف على ان ياخذ مال فلا بد ويدفعه اليه رجوت  
ان يكون في سعة من اخذه ودفعه اليه لانه بمنزلة المضطر والضمان  
فيه على الامر وانما يسعه هذا ما دام حاضر عند الامر فان كان ارسله  
ان يفعل تخاف ان يظفر به ان يفعل ما تهدده لم يحل له ان يقدم على ذلك الا  
ان يكون رسل الامر معه يخاف ان لم يفعل ان يردده اليه فيكون بمنزلة  
الذي كان حاضرا عنده ولم يفعل ذلك حتى قتله كان في سعة ان شاء الله  
تعالى ولو كان الوعيد بحبس او ما اشبهه لم يسعه الا قدام على ذلك  
ولو ان لصين غائبين اكرها رجل بوعيد تلف على ان يقطع يد رجل  
كان ذلك كفعلهما بايديهما وان مات منها اخذا بالقود ولو كان الامر  
واحدا والمأمور اثنان كان على الامر القصاص في اليدان عاش وفي  
النفس ان مات **باب الاكراه على دفع المال واحسنه** ولو ان  
لصا غابا اكره رجلا بوعيد تلف حتى اعطى رجلا ماله واكرهه الاخر بمثل  
ذلك حين قبضه منه وضاع المالا عنده فضا ان المال على الذي اكرهها  
دون القابض وكذا لو كان اكرهه القابض على قبضه له دفعه الى  
الذي اكرهه فقبضه وضاع عنده قبل ان يدفعه اليه ان اختلف  
بالله تعالى ما اخذه ليدفعه اليه طائعا او ما اخذه الا ليرده الى صاحبه  
الا ان يكرهه على دفعه ولو كان اكرهه صاحب المال على ان يهبه لصاحبه  
واكرهه الاخر على ان يقبل الهبة منه ويقبضها بوعيد تلف فقبضها فضا  
عنده فان قال الموهوب له اخذتها على الهبة لتسلم لي كان لرب المال ان  
يضمنه فان شاء ضمن الذي اكرهها فان ضمن الذي اكرهها رجع به على  
القابض وان قال القابض اخذته على ان يكون في يدي مثل الوديعه  
ارده الى صاحبه كان القول قوله مع يمينه والضمان على المكره ولو كان

يؤدد على ان يكلم بذلك عند الهبة ضمن الا ان يكون قال عند الهبة ولو  
اكرهه على بيع عبده واكرهه المشتري على شراؤه واكرهها على القبض ايضا  
تتقايضا فهلك الثمن والعبد ثم اختصموا فضا ان العبد للبايع وضمان  
الثمن للمشتري على الذي اكرهها فاداد احدهما ان يضمن صاحبه يسئل  
كل واحد منهما عما قبضه على اي وجه قبضه فان قال قبضته على البيع  
الذي اكرهها عليه ليكون لي وقال جميعا ذلك فالبيع جائز ولا ضمان  
فيه على المكره وان قال قبضته مكرها لارده على صاحبي واخذ ما اعطينه  
وحلف كل واحد منهما لصاحبه على ذلك لم يكن لواحد منهما على صاحبه  
ضمان وان حلف احدهما ويا بالآخر ان يحلف لم يضمن الذي حلف ويضمن  
الذي لم يحلف ما قبضه فان كان هو المشتري ضمن البايع فتمت العبد  
ايها شاء فان ضمنها المكره رجع بها على المشتري لانه انما ضمنها بالاكراه  
على القبض وقد كان البيع قبل ذلك ولا يكون بمنزلة البايع وان ضمنها  
البايع المشتري لم يرجع بها على المكره لانه اقرانه لم يقبضه على الاكراه  
ولم يرجع على البايع بالثمن ايضا وان كان المشتري حلف ويا البايع  
الثمن فلا ضمان في العبد على واحد واما الثمن فان شاء المشتري ضمنه  
المكره وان شاء ضمنه البايع ثم يرجع به على المكره وان ضمنه المكره  
رجع به على البايع ولو كان اكرهها على البيع والشري ولم يذكر لها قبضا  
فلما تباعا لم يتقايضا حتى فارقا الذي اكرهها ثم تقايضا على ذلك  
البيع فهذا رضاهما بالبيع واجازة له ولو كان الاكراه في الوجه  
الاول على البيع والقبض بغير تلف لم يكن على المكره ضمان شيء من ذلك  
وكل واحد منهما ضامن لما قبض من ذلك ولو اكرهه بالحبس على ان يبيع  
ماله هذا الرجل واكرهه الاخر بالحبس ايضا على قوله ودفعه فضا عنده  
فلا ضمان على المكره ولا على القابض ولو اكرهه بالحبس على ان يهبه  
لصا او يدفعه اليه واكرهه الاخر بالحبس على قوله وعلى القبض فهلك  
عنده قال ضمان على القابض ولو كان اكرهه القابض بوعيد تلف على  
ذلك لم يضمن القابض ولا المكره شيئا ولو كان اكرهه الواهب بتلف  
واكرهه الموهوب له بالحبس كان لصاحب المال ان يضمن ان شاء المكره  
وان شاء القابض فان ضمنه المكره رجع على القابض وكذا في  
البيع اذا اكرهه البايع بوعيد تلف على البيع والقابض واكرهه المشتري  
على ذلك بالحبس فتقايضا وضاع المالا ان فلا ضمان على البايع فيما  
قبضه بعد ان يحلف ما قبضه الا ليرده على صاحبه والبايع ان يضمن



المكره قيمة عبده ورجع بها المكره على المشتري وان شاء البائع صحتها  
المشتري ولم يرجع بها المشتري على المكره ولا بالثمن ولو كان المكره  
البائع بالحبس واكره المشتري بالتلف فلا ضمان للبائع في العبد على  
المشتري ولا على المكره والمشتري ان يضمن الثمن البائع وان شاء ضمنه  
المكره ورجع به المكره على البائع **باب الاكره بالاقرار** واذا اكره  
الرجل بوعيد تلف او بغير تلف على الاقرار بعتق باض او طلاق او نكاح  
وهو يقول لم افعله فان اقر به مكرها بالاقرار باطل والعبد عبده كما كان  
والمرأة امرأة كما كانت وكذلك الاقرار بالرجعة او بالعتق في الابداء وكذلك  
الاقرار بالعفو عن دم عمد وكذلك الاقرار في عبده بانه ابنه او في جارية  
انها ام ولده وكواكره نصرا في على الاسلام فاسلم كان مسلما فان رجع  
عنه اجبر على الاسلام ولم يقتل بالشبهة التي دخلت لا بما لا يعلم به  
ولو كان اكرهه على الاقرار بالاسلام فيما مضى فالاقرار باطل ولو اكره  
بوعيد تلف او بغير تلف على ان يعز بانه لا تعود له قبل فلا بد ولا بينه له بطل  
فاقراره باطل فان ادعاه بعد ذلك فاقام البينة عليه برحم له عليه  
بالقود وكذلك لو اكرهه ان يعز بانه لم يتزوج هذه المرأة ولا بينه  
له عليه او ان هذا ليس بعبده وانه حرا الاصل فاقرب ذلك فاقراره باطل  
فان اقام البينة ان هذه امراته وان هذا عبده قبل منه **باب**  
**الاكره على العتق والمخلع والصلح من دم** ولو ان رجلا اكره بوعيد تلف  
حتى خلع امراته على الف ومهرها الذي تزوجها عليه اربعة الاف وقد  
بها والمرأة غير مكرهه فالمخلع واقع وللزوج على المرأة الف درهم ولا شيء  
على الذي اكرهه وكذلك لو اكرهه ولى الدم العمد على ان يصالح منه على الف  
فلا شيء له غير الف ولو اكرهه على ان يعتق عبده على مائة درهم وقيمة  
درهم والعبد غير مكرهه فالعتق جائز على المائة ومولى العبد بالخيار ان يشاء  
ضمن الذي اكرهه قيمة العبد ورجع الذي ضمنها على العبد بالمائة وان شاء  
المولى اخذ المائة من العبد ورجع على المكره بتسعيائة تمام القيمة ولو كان  
اكرهه على العتق بالثمن درهم الى سنة وقيمته الف فالمولى بالخيار ان يضمن  
المكره قيمته الف درهم حاله على الذي ضمن القيمة على العبد الفان الى  
اجلها ياخذ منها مثلها مخرجه ويتصدق بالفضل وان شاء المولى اباع العبد  
يا لا لعين الى اجل ولم يكن له على المكره بشيء فان كانت الالفان بخم المخلع  
منها يحنم فطلب المولى العبد بذلك النجم بغير اكرهه فقد اجاز ابتاع العبد  
ولا ضمان له على المكره ولو اكرهت امرأة بوعيد تلف او حبس حتى يقتل

من زوجها تطليقة على الف درهم فقبلت ذلك منه وقد دخل بها وها  
الذي تزوجها عليه اربعة الف درهم او خمسمائة درهم فالطلاق واقع  
ولا شيء عليها من المال فان قالت بعد ذلك رخصت بتلك التطليقة بذلك  
المال جاز ولو منها المال وتكون التطليقة باينة في قول ابو حنيفة رحمه الله  
نقالي وقال محمد ايجازتها باطل وهي تطليقة رجعية ولو كان مكان التطليقة  
خلع بالف درهم كان الطلاق باينا ولا شيء عليها وكذلك الصلح من دم  
العمد اذا اكره الذي قبله القود بحبس او تلف على ان يصالح صاحب الحق  
على مال اكثر من الدية او اقل منها فصالحه بطل الدم ولم يلزم الجاني شيء  
ولو ان رجلا خلع امراته قبل ان تبلى وقد دخل بها على الف درهم فقبلت  
ذلك وقع الخلع بغير مال وكذلك لو كان للرجل دم عمد قبل رجل فصالحه عليه  
غلام لم يبلغ على مال ضمنه الغلام له على ان عفى جاز العفو ولا شيء لصاحب  
الدم وكذلك صلح المكره وكذلك عبده لو اكرهه على ان قبل العتق من مولاه بال  
قليل وكثير عتق ولا شيء عليه ولو اكرهه الزوج على ان يطلق امراته بالف درهم  
واكرهت المرأة على ان تقبل ذلك ففعله وقع الطلاق بغير مال وكذلك  
هذا في الصلح من القود وكذلك هذا في العتق على مال الا ان للمولى ان يضمن  
المكره قيمة العبد ان كان اكرهه بوعيد تلف وان كان بالحبس لم يضمن شيئا  
**باب الاكره على الزنا والقطع** قال ابو حنيفة رحمه الله يقول لو  
ان سلطانا او غيره اكره رجلا حتى زنا كان عليه الحد لان لم ينتشر الا بالذمة  
وان اكرهت المرأة فلا حد عليها ثم رجع وقال اذا اكره الرجل السلطان  
على ذلك فلا حد عليه وان اكرهه غيره فالحكم عليه واذا ادري الحد وجب  
واذا وجب الحد بطل المهر ولا يجتمعان في جماع واحد ولا يكون ابدا  
لا يجب فيه مهر ولا حد وقال محمد مثل ذلك الا انه قال اذا اكره غير السلطان  
ممن هو مثل السلطان من الغلبة في ذلك الموضع بوعيد تلف فلا حد عليه  
وعليه المهر وسواء ان كانت اذنت له في ذلك او استكرهها وهوانه  
ولا يرجع على المكره بالمهر ولا على المرأة ان تاذن له في الجماع وان امتنع  
من الزنا حتى يقتل كان ما جورا وان كان الاكره بغير تلف ففعل ذلك كان  
عليه الحد ولو قال لنقتلك او لنقطعن يد هذا الرجل فقال له ذلك  
الرجل قد اذنت لك في القطع واقطع وهو غير مكره لم يسع المكره ان يقطع  
يده وان قطعها فلا شيء عليه ولا على الذي اكرهه وان كان صاحب اليد  
مكرها ايضا من ذلك المكره او من غيره على الاذن في القطع بوعيد تلف  
فالقصاص على الذي اكرهه القاطع على القطع ولو قال له لنقتلك او لنقطعن



فقال له ذلك اقلني وانت في حل من ذلك فقتله بالسيف ففعل الامر  
الدية في ماله كما نه قتل بامر ولو كان الذي فعله بامر بشي دون النفس  
فما من منه لم يكن على الامر منه شيء ولو اكره على ان يصنع به شيئا لا يخاف  
منه تلف من ضرب سوط او مخو ففعل رجوت ان لا ياتم فيه فان ابا  
ذلك عليه فمات منه كانت ديتة على عاقلة المكره ولو اكرهه بتلف على  
ان ياخذ مال رجل فزمى به في مملكة فاذا ن له صاحبه فيه ففعل فلا شيء  
على واحد منهما ولو اكره صاحب المال ايضا بوعيد تلف على ان امر بذلك  
فالضمان على الذي اكره الفاعل ولا ضمان على الفاعل ان علم ان صاحب المال  
مكره على الاذن او لم يعلم ولو كان الفاعل اكره على ذلك بحبس او قيد لم يحمل  
له ان يستهلك ماله الا ان يامر صاحبه به من غير اكره والعبد والامة  
فيما ياذن فيه مولاهما في جميع ما وصفت لك مثل الحر والحرمة الا في خصة  
واحدة لا يغرم نفس المملوك اذا اذن المولى في قتله بغير اكره **باب**  
**الاكره على البيع ثم يبيعه المشتري او يفتقه** واذا اكره الرجل بوعيد تلف  
على بيع عبده له يساوي عشرة الاف درهم من هذا الرجل بالف درهم  
ودفعه اليه ويقبض الثمن وفعل ذلك وتقاينا والمشتري غير مكره فلا  
تفرقوا على ذلك المجلس قال البايع قد اجزت البيع كان البيع جائزا وكذلك  
لو لم يكن قبض الثمن فقبضه من اشترى بعد ذلك كان هذا اجازة منه  
للبيع ولو لم يفعل شيئا من ذلك حتى اعتق العبد فعتة جائز فان قال  
المكره بعد ذلك قد اجزت البيع كان اجازته باطلا وكذلك التدبير  
واستيلاد الجارية ولو لم يقبضه المشتري ولم يحدث فيه شيئا ولم  
يجز البايع البيع حتى التقيا فقال له المشتري قد نقصت البيع فيما  
بيني وبينك وقال البايع لا اجر نقصك وقد اجزت البيع فقد انقض  
البيع ولو لم يفعل ذلك حتى باعه المشتري من آخر وقد كان قبضه  
باكره البايع فالبيع على حاله ان شاء نقص البيع كله واخذ العبد وان  
شاء اجازة البيع الاول فان اجازة جازا البيعان جميعا الا ترى ان  
رجلا لو اشترى من رجل عبدا بالف درهم حاله فقبضه المشتري بغير  
امر البايع فباعه كان يبيعه جائزا وللبايع الاول ان يسترد فاذا  
فعل ذلك انتقض البيع الثاني وان سلم البايع الاول للمشتري  
الاول قبضه جاز البيع الثاني وجاز كل بيع كان في ذلك ولو تنازع  
عنده عشرة يبيع بعضهم من بعض وكذلك المكره ولو تنازع عنده  
عشرة يبيع بعضهم من بعض كان له ان ياخذوه وينقض البيوع كلها فان

سلم البايع الاول والثاني والاخر او بيع من البيوع جازت البيوع  
كلها وكان له الثمن على المشتري الاول فان اعتقه المشتري الاخر  
قبل اجازة البيع وقبل ما شفعه عشرة كان العتق جائزا قبضه او لم يقبضه  
فان سلم المكره بعد ذلك لم يجوز تسليمه وكان له ان يقبض قيمة عبده ايها  
شاء وان ضمنها الذي اكرهه وان ضمن الذي اكرهه رجع بها على  
البايع الاول وجازت البيوع الباقية كلها وان ضمنها البايع المشتري  
الاول يرى الذي اكرهه وعت البيوع كلها وان ضمنها احد البايعين  
سلم كل بيع كان بعد ذلك البيع ورجع المشتري الذي ضمن على البايع  
بالثمن الذي اعطاه وتراجعوا بالاثمان كلها حتى يشتوا الى البايع  
المكره ولو ان رجلا اكره بوعيد تلف على ان يشتري من رجل عبدا  
يساوي الف درهم بعشرة الاف درهم والبايع غير مكره فاكراه على الشراء  
والقبض ودفع الثمن فلما قبضه المشتري اعتقه او دبره او كانت  
امة فوطئها او قبلها بشهوة او نظر الى فرجها بشهوة فاقرب بذلك او  
بذلك او قال قد رضيتها فهذا جائز كله عليه ولو كان اكره البايع ولم  
يكره المشتري فلم يقبض المشتري العبد حتى اعتقه كان عتقه باطلا  
لان البيع فاسد حتى يجيزه البايع والبيع فاسد لا يملك الا بالقبض  
فان اجاز البيع بعد عتق المشتري لم يجوز ذلك العتق ولو اعتقا جميعا  
العبد جاز عتق البايع ولو قبضه المشتري ثم جاز عتق المشتري ولو كان  
جميعا مكرهين على العقد والتقابض ففعل ذلك فقال احدهما بعد ذلك  
قد اجزت البيع كان جائزا من قبله والاخر على حاله ولو لم يكن اكره غيره ولو لم  
يجز حتى اعتقه المشتري جاز عتقه ويضمن قيمته فان اجاز الاخر بعد  
ذلك لم يلتفت الى اجازته وان كان لم يتقابضا فاجاز احدهما البايع  
او المشتري ثم اعتقاه معا جاز عتق البايع فيه وان لعقه احدهما  
ثم اعتقه الاخر بعده فان كان البايع هو الذي اجاز البيع واعتقه  
المشتري قبله فهذا اجازة منها جميعا للبيع وان كان البايع اعتق الا  
فقد نقص البيع ولا يجوز عتق المشتري وان كان الذي اجاز اول مرة  
المشتري او لم يجزه البايع فعتق البايع جائز ان اعتق قبل المشتري او  
بعده وانما مثل هذا رجل اشترى من رجل عبدا بالف درهم على المشتري  
بالخيار ابدا فلم يقبضه حتى اعتقاه فعتق البايع جائز فان اعتقه المشتري  
اولا فالقياس فيه ان عتقه باطل ولكنما استحسن فيجعل عتق اياه رضا  
بالبيع ومالك وعق مع الا ترى ان رجلا لو قال لرجل قد اعتقت عبدي



عنه على الف فقال الآخر قد رضيت عتق العبد عن المعتق عنه فوقع  
 العتق والمالك ورضاه بذلك وليس هذا بالقياس ولو كان المشتري  
 قبض العبد بالاكراه وفي الحين فاسد ثم اجاز احدهما البيع في الاكراه  
 لم يجز عتق البايع فيه على حال ولو كان المشتري اكره على الشراء والنقص  
 ودفع الثمن ولم يكره البايع على ذلك فتقايضا ثم التفتا فقال البايع قد  
 نقضت البايع لم يلتفت الى قوله وكان ذلك الى المشتري ولو قال المشتري  
 قد نقضته كان منتقضا فان قال بعد ذلك انا اخذه بذلك الثمن  
 لم يكن له ذلك وان اعتقه لم يجز عتقه ولو كان العبد لم يقبض فنقض  
 البايع البيع كان منتقضا وكذلك ان نقضه المشتري وكذلك الشراء  
 الى العطا بغير اكراه ولو كان البايع هو الذي اكره على البيع والدفع ونقص  
 الثمن فتقايضا ثم التفتا فنقض المشتري البيع لم يلتفت الى نقضه وان  
 البايع فنقضه جائز وكذلك كل بيع يفسد من قبل شرط لاحدهما فيه فان كان  
 لم يقبضه فايها نقضه فهو نقض وان كان قبضه فان نقضه الذي له  
 الشراء بجا ونقضه وان نقضه الآخر لم يجز نقضه وان كان البايع  
 امر بغير شرط مثل الشراء بالخبر فايها نقض فنقضه جائز وان التفتا  
 اعتقه المشتري بعد ذلك لم يجز عتقه وعتق البايع فيه جائز **باب**  
**الاكراه على ما يجب به عتق او طلاق** واذا اكره الرجل بوعيد تلف حق  
 اشترى من رجل اخر عبدا بعشرة الاف درهم وقيمته الف درهم على دفع  
 الثمن وقبض العبد وقد كان المشتري حلف ان كل عبد يملكه فيما يستقبل  
 فهو حرا وحلف على ذلك العبد بعينه فقد عتق العبد وعلى المشتري  
 قيمته للبائع ولا يرجع على المكره بشيء وكذلك لو اكرهه على شئ ذي  
 محرم منه او امة قد ولدت منه امة فاجعلها مديرة او ملكها وكذلك  
 لو شهد شاهدان انه قال ان ملكته فهو حرا فشهدا عليه انه اشتراه بال  
 درهم هي قيمته والبائع يدعي البيع فنقض القاضي بذلك فاعتقه بقوله  
 ان ملكته فهو حرا ثم رجعا فلا ضمان عليهما الا ان يرى انه لو قال عبده  
 حرا ان دخل هذه الدار واكره بوعيد تلف حتى دخل فعتق ان المكره لا  
 له قيمة عبده ارايت لو لم يكرهه احد ولكن قوما احتملوه وهو لا يملك من  
 شيئا حتى ادخلوه الدار وقد كان حلف فقال ان صرير في هذه الدار  
 هذا حرا فصارت فيها باطلهم اياها فعتق العبد لم يغير ماله شيئا وكذلك  
 لو قال ان تزوجت فلانة فهي حرة فاكراه حتى تزوجها بمهر مثله لم يرجع  
 على الذي اكرهه بشئ مما يغيره لها من نصف المهر ولو اكره بوعيد تلف

حتى يجعل عتق عبده في يده هذا الرجل وطلاق امراته ولم يدخل بها فطلق  
 ذلك الرجل المرأة او اعتنق العبد كان القياس فيه ان يقع العتق والطلاق  
 ولا يغير المكره منه شيئا لانه لم يكرهه على الطلاق والعتاق بعينه  
 ولكن استحسن ان اضمنه قيمة العبد ونصف المهر الذي غرمه لامراته ولا  
 يشبه الاكراه في هذا شهادة الشهود اذا قضى بشهادتهم انه جعل امرها  
 بيها ثم رجعا الا ترى ان شهود الاحصان اذا رجعوا بعد الرجم والطلاق  
 شهدوا بباطل ونحن نعلم انه باطل لم يلزمهما غرم ولو لم يشهدوا بالاحصان  
 فقال القاضي قد علمت انه لم يضمن ولكن ارجعه ظالما واعلم انه لا رجم عليه  
 واكره الناس حتى رجموه ضمنته دية وكان ينبغي في قياس قول محمد  
 رحمه الله ان يقتل القاضي ولكن استحسن ان اجعل عليه الدية في ماله  
 لهذه الشبهة ولو ان رجلا اكره على ان قال لعبده ان شئت فانت حر  
 فشاء العتق فعتق ويغير المكره قيمته وكذلك لو كان اكرهه على ان قال  
 له ان دخلت الدار فانت حرة فدخلها ولو اكره على ان قال لعبده ان شئت  
 فانت حرا واكملت او شربت ثم صنع ذلك فان العبد يعتق ويغير المكره  
 اكرهه قيمته وكذلك كل فريضة لا يحد المكره بدا من ان يفعلها فلو قال  
 قل له ان تقاضيت ديني الذي على فلان واكملت طعام كذا الطعام خاص  
 بخدمته بدا وان دخلت دارا فانت حرة فقال له ثم فعل ذلك عتق العبد  
 ولم يغير المكره شيئا لانه ليس فيه ضرورة ولو ان رجلا قتل عبده قتل  
 خطاء فاختصموا فيه الى القاضي فاكراه القاضي المولى على عتق عبده بوعيد  
 فاعتقه وقد علم المولى بالجناية فلا ضمان على المولى في الجناية وانما الضمان  
 على الذي اكرهه فيقرمه قيمته وياخذها المولى فيدفعها الى ولي الجناية  
 ولو كان الاكراه بعتد او حبس لم يكن على القاضي ضمان وان غرم المولى قيمة  
 العبد لاصحاب الجناية فلا يلزمه اكثر منها ولو كان اكره المولى بوعيد  
 تلف حتى قتل عبده عمدا كان للمولى ان يغير الذي اكرهه وبطل حق اصحاب  
 الجناية ولو كان اكرهه بحبس او قيد كان على المولى قيمة لاصحاب الجناية  
**باب الاكراه على النذر وغيره** ولو اكره رجل بوعيد تلف  
 حتى جعل على نفسه صدقة لله او صوما او حج او عمرة او غزوة في سبيل  
 او بدنة او شيئا يتقرب به الى الله تعالى لزمه ذلك ولا ضمان على المكره  
 وكذلك لو اكرهه على ان يظاهر من امراته كان مظاهرا فان اجبره على ان  
 يكفر ففعل لم يرجع على الذي اكرهه لانه امر يلزمه ما بينه وبين الله سبحانه  
 وتعالى فان اكرهه على عتق عبده بعينه عن كفارة ففعل عتق ورجع الله

وكذلك لو اكرهه على اليمين بشئ  
 من ذلك او بغير من الطاعات والمعاملات



أكرهه بغيره ولم يجز الكفارة فإن قال أنا بريء من القيمة حتى يجزى  
من الكفارة لم يجز وإن قال اعتقه حين أكرهني وأنا أريده عن كفارة  
ظها ري ولم اعتقه لا كراهه اجزاه من كفارة الظهار ولم يكن على الكوة  
شيء وإن قال أدون العتق عن الظهار وكما أمرتني ولم يحظر على بالي غير ذلك  
لم يجز عن الكفارة وله القيمة على المكروه وإن كان أكرهه بحبس أو قيد  
اجزأ عنه ولا ضمان على المكروه ولو أكرهه بوعيد تلف حتى الآمن امراته  
تقوم ولو لم يرجع به على الذي أكرهه ولو كان أكرهه حتى قال إن قربتها  
فمطالقي ثلاثاً ولم يدخل بها ثم قربها فطلقت لزومه مهرها ولو لم يقربها  
حتى بانت بعد مضى أربعة أشهر لزومه نصف المهر ولم يرجع به على الذي  
أكرهه وكذلك لو كان أكرهه إلى أن قال إن قربتها فعبدي هذا حر  
لم يضمن لأنه قادر على بيعه فإن كان مديراً لا يقدر على بيعه أو كانت  
أم الولد فإن قرب المرأة عتق هذا ولا ضمان على الذي أكرهه وإن تركها  
حتى بانت بالأيلاء وقد دخل بها لم يرجع على الذي أكرهه أيضاً بشيء  
فإن لم يكن دخل بها لزومه نصف المهر ورجع على المكروه استحساناً  
بالأقل منه ومن قيمة الذي استخلف على عتقه ولو أكرهه على أن قال  
إن قربتها فمطالقي صدقة في المساكين فتركها أربعة أشهر قبالت ولم يكن  
دخل بها أو قربها في الأربعة الأشهر فلزومه الصدقة لم يرجع على المكروه  
بشيء لأن الصدقة تلزمه بينه وبين ربه لا يجزى السلطان عليها  
**باب الأكره الخواارج والمتاولين** وإذا علب قوم من الخواارج المتاولين  
على أرض وجرى فيها حكمهم ثم أكرهوا رجل على شيء مما وصفناهم في جميع  
ما يحل لأقدام عليه بالأكره وفيما يحرم بمنزلة الأكره للصوم غير المتاولين  
وكذلك أهل الحرب من المشركين وأما ما يضمن فيه للصوم أو يلزمهم  
به القود فيما وصفنا من أكرههم وأكرهه على مثله الخواارج المتاولين  
بتأويل أهل الحرب فلا شيء عليهم فيه لأن الحديث المعروف جاء أن  
وقعت في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم متاخرون فأنفقوا  
على أن لا قود في دم استقر في تأويل القرآن إلا أن يؤخذ شيء بعينه  
فيرد إلى أهله ولو أن المتاولين الشاهدين علينا بالشرك السابق  
لما لنا أو نعموه وكان فيها أخذ وأجوار من جوارينا فأنفقوا  
فيما بينهم كما تقسم الغنمة وحرباً ولا دهن وقعن في شهاب من نحر  
قائلاً وظفر عليهم وددت الجوارى إلى مواليهم ولا أحد على الواطئ

منهم ولا عقر ولا ولاد أحرار بغير قيمه وكذلك أهل الحرب فيما أخذوا  
من المسلمين من مدبر أو أم ولد أو مكاتب أو مكاتبته فولدت لهم ثم  
أسلموا بأب ما يخالف المكروه **فإنما أمره** وإذا أكره الرجل على أن  
يهب نصف داره غير مفسوما ولم يسم له مفسوما ولا غيره وثقه  
فوهب الدار كلها ودفعها جاز وكذلك لو أمر بعبته الدار فتصدق بها  
عليه أو أن يصدقها عليه فوهبها له وهو ذرهم محرمة منه أو كان أجنبي  
ولو أمره بالهبة فقبلها أو أعتقها كان باطلاً ولو أكرهه على الهبة والدفع  
والدفع فوهب على عوض وتقابضاً كان جازاً ولو أكرهه على أن يهبه على  
عوض ويدفعه فباعه بذلك وتقابضاً كان باطلاً وكذلك لو أكرهه  
على البيع والتقابض فوهبه على عوض وتقابضاً ولو أكرهه على أن يهبه  
ويدفعه ففعل وعوضه الآخر من الهبة بغير أكره فقبله كان هذا  
اجازة منه حتى رضي بالعوض فإن سلم له العوض وقبضه فهو جاز  
وهو بمنزلة الهبة على شرط العوض وإن أبا أن يسلم العوض وقال له  
قد سلمت الهبة حين رصيت بالعوض فلا دفع اليك العوض ولا يسيل  
على الهبة لم يكن له ذلك لأنه سلمها على العوض فهو بمنزلة اشتراطه العوض  
الآخرى أنه لو قال قد سلمتها لك على أن تعوضني كذا وكذا لم يكن هذا تسلماً  
منه للهبة الآخرى أن رجلاً لو وهب جارية رجل بغير أمره لرجل وقبضها  
الموهوب فقال له دبا لجارية عوضني فيها فغوضه عوضاً وقبضه  
كان هذا اجازة منه للهبة وإن أبا أن يعوضه لم يكن هذا اجازة منه  
لهبة وكذلك لو أكرهه على بيع عبده بالف درهم وعلى دفعه وقبض  
التمن ففعل ذلك ثم قال للمشتري زدني في الثمن الف درهم لم يكن  
هذا اجازة للبيع الأول فإن زاده جازاً للبيع وآزم يزده فله  
أن يبطله وكذلك لو قال قد اجزت لك كل البيع على أن تزيدني الف  
درهم ولو أكرهه بوعيد تلف أو حبس على أن يبيع عبده من هذا بالف  
درهم ولم يور بالبيع فباعه ودفعه لم يكن على الذي أكرهه شيء  
ويجب أن يجوز البيع إذا كان هو الدافع بغير أكره لأنه بمنزلة دفعه  
ذلك بعدما افتقر من موضع الأكره ولو أكرهه بوعيد تلف على أن يهبه  
ولم يأمره بالدفع ولم يتره عن ذلك فوهبه ودفعه وقال له قد وهبه  
لك فخذته فآخذته الموهوب فملك عنده كان الذي أكرهه ضامن  
له الآخرى أن رجلاً لو أمر رجلاً أن يهب جاريته هذه فآخذها  
الأمور فوهبها أو دفعها إليه جاز ذلك وكذلك في الأكره أمره بالهبة



امره بالدفع ولو اكره على ان يبيعه منه بيعا فاسدا فباعه بيعا جائزا  
جائزا البيع ولو اكره على ان يبيعه بيعا جائزا ويدفعه اليه فباعه بيعا  
فاسدا فباعه بيعا جائزا جازا البيع ولو اكره على ان يبيعه بيعا جائزا  
ويدفعه اليه فباعه بيعا فاسدا ويدفعه اليه وهلك عنده فلا بد  
ان يضمن المكره وان شاء المشتري فان ضمن المكره رجع على المشتري  
ولو اكره على ان يهبه نصف الدار مقسوما ويدفعها اليه فوهبه الدار  
كلها ودفعها فاهبة جائزة في القياس ولا ضمان على المكره لكني اخش  
ولا اجراهبة لانه قد اكرهه على نقض ذلك وكذلك البيع فهذا  
وكذلك لو اكرهه على ان يهبه او يبيعه شيئا في هذه البيوت فباعه  
البيوت كلها او وهبها له كلها كان باطلا في الاستحسان لانه اكرهه  
على بيعه **باب الاكره على ان يعق عبده من غيره** ولو انفق  
غاليا اكره رجلا على ان يعق عبدا له يساوي الفين عن رجل بالف درهم  
ففعل ذلك وقبله المعتق عنه طايعا فالعبد حر عن المعتق عنه والولاء  
له ورب العبد بالخيار ان شاء ضمن قيمة عبده المعتق وان شاء ضمن  
الذي اكرهه فان ضمنها اياه رجع بها عن المعتق عنه ولا شيء على اكره  
المعتق والمعتق عنه بوعيد تلف حتى فعل ذلك فالعبد حر عن المعتق  
عنه والولاء له وضمان العبد على الذي اكرههما المولى العبد وهذا  
بمنزلة اكره رجل على بيع عبده من هذا بالف درهم ودفعه اليه  
واكرهه الاخر على شرايه وقيضه وعتقه بوعيد تلف حتى فعل ذلك  
ولو ان رجلا قال لرجل اعق عبدا هذا عني بالف درهم من خمس  
كان العتق عن المعتق عنه وكان ضمنا لقيضه وفعل المعتق عنه بائرا  
بمنزلة القبض وكذلك في الاكره ولو كان اكرههما بالحبس على ذلك  
ففعل ضمن المعتق عنه قيمة العبد لمولاه ولو اكره المولى بوعيد تلف  
واكرهه الاخر بالحبس حتى فعل ذلك كان للمولى ان يضمن ايهما شاء  
قيضه فان ضمن الذي اكرههما رجع على المعتق عنه بما ضمن وانما  
اختار ضمنا لم يكن له ان يضمن الاخر بعد ذلك ابدا ولو اكرهه  
بالحبس واكرهه المعتق عنه بوعيد تلف حتى فعل ذلك فالعبد حر  
عن المعتق عنه والولاء له ويضمن الذي اكرهه قيمة العبد بئرا  
الى مولى العبد ولا سبيل للمعتق عنه عليهما وما فعله هو نكاح الذي  
اكرهه فعله ولو كان اكرههما بوعيد تلف حتى دبره عن صاحبه  
درهم وقبل ذلك صاحبه فالنذير جائز عن الذي دبره عنه

وكذا لو اكره

والمديون له والمولى بالخيار ان شاء ضمن الذي اكرهه قيمة عبده عن مديون  
ورجع الذي اكرههم على الذي دبر عنه بقيضته مديونا وان شاء اكره  
رجع بقيضته مديونا على الذي دبر عنه ورجع على الذي اكرهه بنقصان  
النذير ولو كان انما اكرههما على ذلك بالحبس فلا ضمان على الذي اكرههما  
ورجع المولى بقيضته عبده على الذي دبر عنه ولو كان اكره المولى  
بوعيد تلف واكرهه الاخر بالحبس فالمولى بالخيار ان شاء ضمن الذي اكرهه  
قيمة عبده عبدا غير مديون وان شاء ضمن الذي دبره عنه بقيضته عبدا  
غير مديون فان ضمن الذي اكرهه رجع الذي اكرهه على الذي دبر عنه  
بقيضته عبدا غير مديون فان لم يرجع به الذي اكرههم على الذي دبر عنه  
العبد حتى ان المولى الذي اكرههما من القيمة التي ضمنها اياه ولو وهبها  
له واخره عنه شبرا كان للذي اكرههما ان يرجع بما ضمن من ذلك على  
الذي دبر عنه العبد ولو كان اكره المولى بالحبس واكرهه الاخر بوعيد  
تلف حتى فعل ذلك كان للمولى ان يرجع على الذي اكرههما بنقصان  
النذير ويرجع على الذي دبر عنه بقيضته العبد مديونا وكذلك في هذه  
الرجوة كلها لو اكرههما على البيع والقبض ثم اكرهه المشتري على النذير  
ولو اكرههما بوعيد تلف على ان يتبايعا وتقابضا ثم اكرهه المشتري  
بوعيد تلف على ان يقتل العبد عمدا بالسيف فالقياس فيه ان يقتل الله  
اكرههما فالعبد للبايع ولكن استحسنا وضمنه بقيضته من ماله ولو كان  
اكرههما بالحبس على البيع واكرهه المشتري على القتل عمدا بالسيف  
فللبايع قيمة العبد على المشتري والمشتري ان يقتل الذي اكرهه على القتل  
ولو كان اكرهه على القتل بالحبس لم يضمن المكره شيئا ولو كان اكرهه البايع  
بوعيد تلف واكرهه المشتري على الشراء والقتل بالحبس فالبايع بالخيار  
ان شاء ضمن الذي اكرهه قيمة عبده وان كان اكرهه المشتري على الشراء  
بالحبس وعلى القتل عمدا بوعيد تلف فالبايع بالخيار ان شاء ضمن الذي اكرهه  
قيمة عبده فان ضمنه فلا شيء لواحد منهما على المشتري وان شاء البايع  
ضمن المشتري قيمة عبده فان ضمنه كان للمشتري ان يضمن الذي اكرهه  
على قتل عبده وان كان اكرهه البايع بالحبس على البيع والدفع واكرهه المشتري  
على الشراء والقبض بوعيد تلف ففعل ذلك فلا ضمان على المشتري  
ويضمن الذي اكرههما قيمة العبد لمولاه وان كان انما اكرهه المشتري  
على الشراء والقبض بوعيد تلف واكرهه على العبد والعتق والنذير  
بالحبس ففعل ذلك فلا ضمان على الذي اكرههما ويضمن المشتري قيمة



العبد البايع ولو كان البايع غير مكره ولكنه طلب الى الذي اكره ان يكره  
المشتري بوعيد تلف على ان يشتري عبده بالقدوم وقيمته الف درهم  
ويقبضه على ذلك ففعل ثم اكرهه على ان يقتل واعتق بوعيد تلف ففعل  
فلا ضمان على المشتري وعلى الذي اكرهه قيمة العبد للبايع ولو كان اكره  
بقتل حتى دبر العبد بالخيار ان شاء ضمن الذي اكره قيمة عبده غير  
مدبر ويرجع الذي اكرهه بقيمته على المشتري مدبرا وان شاء ضمن المشتري  
قيمه مدبرا وضمن الذي اكرهه نقصان التدبير لان البايع لم يامر به ان  
يكرهه على قتل ولا اعتق ولا تدبير ولو كان اكره المشتري على الشراء والقبض  
بالحبس والمسئلة على حالها لم يكن للبايع على الذي اكره المشتري ضمانه وكان  
له ان يضمن المشتري قيمة عبده وكان للمشتري ان يقتل الذي اكرهه على  
القتل بوعيد تلف ويضمنه قيمة عبده ان كان اكرهه على الاعتق وان كان اكرهه  
على التدبير ضمن نقصان التدبير فان مات الذي دبره وهو يخرج من قلته كما  
لو رثته ان يضمنوا الذي اكرهه على التدبير قيمة العبد مدبرا ولو كان اكره  
في ذلك كله على الحبس والمسئلة على حالها لم يكن للبايع على الذي اكرهه ضمان  
ولكنه يضمن المشتري قيمة عبده ولو ان لصا غابا اكره رجلا بوعيد تلف  
على ان يقتل من فلان او يعتق عبده عنه بالقدوم وقيمته الفان اضمن  
فطلب من ذب العبد فقتله منه فالعبد حر عن المعتق عنه ولا ضمان عليه  
ولا على الذي اكرهه الا ترى انه لو سال لصا يكره هذا الرجل بوعيد تلف  
على ان يشتري هذا منه بالقدوم ويقبضه ففعل ذلك فمات في يده  
لم يضمن المكره ولا المشتري للولي شيئا وكذلك ان ساله مع ذلك ان يكرهه  
على عتقه بوعيد تلف ففعل ولو اكره المولى بالحبس على البيع والدفع واكره  
الاخر بوعيد تلف على ان يعتق ففعل كان ضمان القيمة على الذي اكره البايع  
لان امره بالعتق وهو مكره بالحبس باطل **باب الاكره بالوديعه وغيرها**  
ولو ان لصا غابا اكره رجلا بالحبس على ان يورع ماله هذا الرجل فاودعه  
فهلك عنده والمستودع غير مكره لم يضمن المستودع ولا الذي اكرهه لانه  
هو الذي اعطاه ولم يعطه بضرورة وان كان اكرهه بوعيد تلف ففعل  
المال ان يضمن المستودع ان شاء الذي اكرهه فايما ضمنه لم يرجع على  
صاحبه بشئ ولو اكرهه بتلف او حبس على ان يامر رجلا بقبض مال  
فقبضه بامره والمأمور غير مكره فضاء المال فالقايض ضمان للمال الا  
ترى انه لو اكرهه بالحبس على ان يطرح ماله في البحر ففعل لم يضمن المكره شيئا  
ولو اكرهه بالحبس على ان يامر انسانا ان ياخذ فيطرحه في البحر ففعل

غير مكره او مكره بالحبس فالضمان على الفاعل ولو اكرهه بوعيد تلف على ان  
ياذن له ان يقتل عبدا له عمدا فاذن في ذلك كان للولي ان يقتله به وان كان  
اكرهه ذلك بالحبس كان ذلك في القياس لان الاذن باطل ولكني استحسن  
في هذا ان اضمنه له قيمة عبده ولو اكرهه بوعيد تلف او حبس على ان يورع  
بيعه او شري ففعل ذلك كان باطلا ولو اكرهه بالحبس على ان يورع هذا القيد  
عبده فوكله فاعتقه الوكيل وهو غير مكره كان العبد حرا عن مولاه ولم يضمن  
المكره شيئا ولو كان اكرهه بوعيد تلف كان الضمان على الذي اكرهه ذلك  
الذي ولي العتق وان كان غير مكره ولو كان اكرهه بوعيد تلف على ان ياخذ  
له في عتقه فاذن له فيه عتق والولاء للولي ويضمن الذي اكرهه قيمته  
من قبل اكرهه اياه على الاذن لا من قبل عتقه ولو كان اكرهه بالحبس يضمن  
له شيئا وكل اكرهه بوعيد تلف على امر لا يقدر على رده نحو العتق والطلاق  
او العتق واستهلاك مال اكرهه فيه لمن له جناية يده وان كان اكرهه  
على ذلك بعتد او حبس لم يلزمه ضمانه وانما الاكره بالحبس لمن له الاكره  
بالتلف في الاكره على البيع والشراء والاكره بالاشياء كلها والوكالات  
بذلك والامر به **باب التلخيص** واذا قال رجل لرجل اني اريد  
ان اجمع اليك عبيدك هذا فابيعك تلجئة باطلا وليس شراء واجبا لشئ  
اخافه فقال نعم ففعل وحصر هذه المقالة بشهود ثم قال في مجلس اخر قد  
بعتك بالف درهم فقال قد قبلت ثم تصادقا على ما كانا قال فابيع باطل  
وان محجده احدهما لم يبطل البيع حتى تقوموا بالبينة على هذا القول بينهما  
فان تصادقا على ما قال احدهما قد اجزت البيع لم يجز على صاحبه فان  
قال صاحبه قد اجزته انا ايضا فابيع جائز لان البيع كان بيع هزل  
فان جعل هذا جائزا ولو لم يجزهاه حتى قبضه المشتري منه فاعتقه كان  
العتق باطلا لان البيع كان هزلا منها فكانا باختيار ولا يشبه هذا  
بيع المكره وعتق المشتري فيه لانه اكرهه على ان يبيع بيعا جائزا ولو كان اكرهه  
على ان يبيع بيع تلجئة لم يجز عتق المشتري فيه ولو قال رجل لامرأة الزوجه  
نزوجا هزلا فقال نعم وافقهم على ذلك الولي ثم تزوجها كان النكاح  
جائزا في القضاء وبينا بينه وبين الله تعالى وهذا يدل على ان بيع الهزل  
يحتمل الاجازة وكذلك لو طلق امرأته على مال على وجه الهزل وقد نقضت  
قبل ذلك على انه هزل وقع الطلاق والعتاق ورفع الطلاق والعتاق  
يرجع المال واما الاجارة والقسمه والمكاتبه وكل امر ينقض بالحكمه  
بيها في التلجئة والهزل على ما وجهتها في البيع وتو قال بخبرنا بتأنيت هذا العبد



اسم بالف درهم ولم يكن شيئا سرياً ما هو شراء باطل بقربه واجمعاً على  
الاقرار بذلك بحضور شهود ثم قال البائع للمشتري كنت بعثتك عبيدك هذا  
كذا وكذا فقال الآخر صدقت فليس هذا ببيع وانما جمعاً على اجازته الآخرة  
انما لو صنعها مثلاً ذلك في نكاح او طلاق على مال او عتاق على مال لم يكن ذلك  
نكاحاً ولا طلاقاً ولا عتاقاً بل فيما بينه وبين الله تعالى لانه كذب الا ان الله  
لا يصدق في الطلاق والعتاق على من كذب ولو كان قبض الذي قال فيه مائة  
ثم اعتقه ثم قامت البينة على ما كانا قالنا في السر بطل العتق ورد العبد  
مولاه ولو ان رجلاً قال لامرأة ولوليتها او قال لوليتها ونها الى اريد ان  
اتزوجك على الف درهم وتستمتع بالنى والمهر الف درهم فقال لوليتي نعم ففعل  
فزوجها على نية النكاح جازياً والصدوق الف درهم اذا تصادقا  
على ما قالنا في السر وقامت البينة برؤك ذلك الطلاق على مال والعتاق عليه وكذا  
البيع ولو قال ان المهر مائة دينار ولكم تسعة عشرة الف درهم فليجتمعا  
على هذا او شهدوا عليه ثم تزوجها في الظاهر على عشرة الاف درهم فالتكاح  
جازي كانه على غير مهر ولا يكون واحداً من المالين من اكد ذلك لو قال في السر  
يكون النكاح على مائة دينار فزوجها على نية ومهر ستمائة وان كانوا  
قالوا على مهر قدر احسابه ولم يسموا فالتكاح جازي على مائة دينار ولو كان  
هذا في البيع قالوا البيع على مائة دينار الا انه يظهر خمسة الاف فالبائع  
جازي بل خمسة الاف وما كانوا قالوا في السر فهو باطل وكذلك القسمة  
والاجارة والمكاتبه وكل شيء لا يكون الا بيمين وكذلك هذا في الخلع والطلاق  
والعتاق على المجهل في كل شيء الا في النكاح خاصة ولو كانوا عقدوا النكاح  
او الطلاق او العتاق او البيع والاجارة او المكاتبه على ما كانوا اسروا  
ثم اظهروا شيئاً غير ذلك فادعوا احدهم السر واقام عليه البينة وادعى  
الآخر العلانية واقام عليه البينة اخذوا العلانية وبطل السر لان الشهود  
الشهود انهم قالوا في السر انما تشهد بذلك في العلانية سمعنا فان شهدوا  
بذلك على الولي الذي زوج او على المرأة او على الذي وليها ما ادعوا بالعلانية  
اخذت بيمينه اصحاب السر وبطلت العلانية وذكر عن الشعبي قال اذا كان  
مهر بستر ومهر علانية اخذ بالعلانية الا ان عني البينة انه اعلن ذلك وان  
المهر الذي في السر ولو كانا قالنا في السر انما نريد ان تظهر بيعاً علانية وهو  
بيع تجمة وباطل ثم ان احدهما قال علانية وصاحبه حاضر انما قلت كذا  
وكذا في السر وقد بدى ان اجعله بيعاً صحيحاً وصاحبه يسمع ذلك ثم قيل  
شيئاً ثم تباعاً فالبائع جازي وليس السائل بطله لان شراء بعد ما سمع قول

صاحبه يذ لك ولو لم يكن سمعه ولم يبلغه كان البيع فاسداً فان قبضه للمشتري  
على ذلك فاعتقه فان كان الذي قال ذلك القول البائع فالبائع جازي وعلى  
المشتري الثمن وان كان المشتري قاله ثم نجح البيع والعتق فان اجاز البائع  
ان شاء نقض وان شاء سلب البيع وليس الى المشتري من النقض شيء وهذا  
بمنزلة خيار ولها جميعاً فاسد وان كان البائع والمشتري قالوا في السر نريد  
ان يظهر بيعاً هزلاً وباطلاً ويظهر انه غير هزل ولا باطل ويظهر مع ذلك  
الاكاذب جعلنا في السر هزلاً فقد بطلنا ذلك وجعلناه جازياً واشهد  
على انفسهما بذلك ثم انهما قالوا علانية قد ابطنا كل هزل في هذا البيع ونجح  
بجعله صحيحاً فبأيهما على هذا فطلب احدهما اجازة البيع فالبائع جازي ولا  
ان يقيم الآخر البينة على ما كانا قالنا في السر من ذلك فان اقام البينة على  
ذلك فالبيع باطل وان كان قال في العلانية انما كنا قلنا في السر انما نريد  
تبائع في العلانية بيعاً باطلاً هزلاً وقد ابطت ذلك فقال صاحبه  
صدقت ثم تباعاً فالبائع باطل اذا قامت البينة على ما كانا قالنا في السر  
حتى يقول احدهما بحضور من صاحبه وهو يسمع اننا قلنا في السر انما تبائع  
بيعاً هزلاً وقلنا في السر انما تظهر في العلانية اننا قد ابطنا وبتبائعنا بيعاً  
صحيحاً فاذا قال هذا او قاله احدهما والاخر يسمع فالبائع جازي لا يقدر  
احدهما على ان يبطله لانه وصف جميع ما كانا قالنا في السر بطله فاذا  
وصف ذلك كله ثم ابطله جاز وان وصف ابطالها قالنا في البيع  
ثم ابطل ذلك وحده وزعم انه بيع فاسد فليس هذا ببيع جازي بل  
**العهد في الاكراه** ولو ان لصاً غلبا اكره رجل بوعيد تلف  
او سجن على ان يبيع فباع اللص من هذا الرجل بالثمن درهم والمشتري  
غير مكره فباعه فالبائع جازي والثمن للصل على المشتري ولا عهده على البائع  
فان طلب البائع الثمن من المشتري بعد ذلك بغير اكراه فله ان يقيضه  
وعلى المشتري دفعه اليه وتكون عهده عليه ولو كان اكره رجلاً على  
ان يشتري له متاعاً من رجل بالف درهم فاشتراه كان الثمن على الذي  
اكرهه دون المشتري فان طلب المشتري المتاع من البائع ليصيفه  
بغير اكراه فله ذلك وعليه الثمن ويرجع به على الامر فان بدله ان لا يأخذه  
بعد ذلك فقد وجب عليه الثمن حين طلبه بغير اكراه ولو ان رجلاً باع  
عبداً من رجل فلم يقبض الثمن حتى اكرهه لص غالب على دفعه الى المشتري  
بوعيد تلف او بيمين فدفعه كان له ان يراجعه حتى ياخذ الثمن وكذلك  
ان كان المشتري باعه او وهبه كان للبائع ان يتقضه ويرجع



وكذلك في الرهن لو أكره المهرين على أن يردا الرهن إلى الراهن ويتناقض  
الرهن ففعل ذلك وباعه الراهن وأوهبه وسلمه كان للرهنين أن ينقض  
جميع ذلك ويعد رهنهما كما كان **باب ما يخطر على بال المكره غير المكره عليه**  
وأذا أكره على الكفر بالله تعالى فقال قد خطر ليما إن أقول قد كفرت بالله تعالى  
أريد الخبر عما مضى فقلت ذلك أريد به الخبر عما مضى والكذب فلم أكره فعله  
ذلك فإذا خطر ذلك فيما مضى بابت منه امرأته في الحكم وأما فيما بينه وبين  
الله تعالى فهي امرأته وإن قال خطر على بالي أن أقول كفرت بالله تعالى الخبر  
بالباطل عما مضى فقلت كفرت بالله تعالى أريد به ما طلب مني ولم أكره الخبر  
مضى فهذا عندنا كما فرقتين منه امرأته في القضاء وفيما بينه وبين الله  
تعالى ولو قال لم يخطر ذلك على بالي وكفرت بالله تعالى أقروا مستقبل  
وقلبى مطمئن بالإيمان لم يثن منه امرأته وكذلك لو أكره على أن يصلي لهذا  
الصليب وكذلك لو أكره على شتم محمد صلى الله تعالى عليه وسلم فخطر به  
رجل من النصارى يسمى محمد فإن شتم محمد أريد به ذلك الرجل لم يثن  
منه امرأته وإن ترك ما خطر على باله وشتم صلى الله تعالى عليه وسلم وقلبه  
كأمره لذلك ينقعه ذلك وإن لم يخطر على باله أحدم يكن كافرا ولو أكره  
بوعيد تلف على أن يعتق عبده فخطر على باله أن يقول له هو حر يريد به الخبر  
بالكذب وسعه فيما بينه وبين الله تعالى وإن رفع إلى القاضي اعتقه  
عليه ولم يضمن الذي أكره شيئا ولو قال خطر ذلك على بالي فقلت هو خير  
عتق مستقبل اعتقناه عليه في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى وبين  
الذي أكرهه قيمته فإن كان قال المكره خطر على باله الخبر بالكذب فقال  
هو حر يريد الخبر بالكذب فإذا أريد بعينه على ذلك كان له أن يستخلفه  
ولو أكره على طلاق امرأة لم يدخل بها فقال هو طالق ثم قال بعد ذلك أكره  
به الكذب وأردت أنها طالق من قبل وسعه ذلك فيما بينه وبين الله  
تعالى وأما في القضاء فهي يلزمه ولا ضمان له على الذي أكرهه فإن قال  
خطر على بالي أن أقول هو طالق أخذ بخبر امرأته فلم أفعله أو قال خطر  
بالي أن أقول هو طالق من قبل فلم أقول ذلك وقلت هو طالق طلاقا مستقبلا  
كانت طالق في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى وطا عليه نصف المهر  
ويرجع به على الذي أكرهه وكذلك لو قال لم يخطر ليما غير ما أكرهتني عليه  
فإن قال المكره أنه قال ذلك يريد به الخبر بالكذب أو طلاقا من قبل فطلب  
بمينه عليه استخلف عليه **باب زيادة المكره على ما أمر به** ولو أكره  
بوعيد تلف على أن يطلق امرأته واحدة ولم يدخل بها فقال الرجل طالق

ثلاثا فلا ضمان على الذي أكرهه ولو قال طلقها ثلاثا وطلقها واحدا بجمع  
بنصف الصداق الذي غرمه ولو أكره على أن يضرب هذا بهذا الحديد  
فتقطع يده ففعل المكره ذلك ثم ثننا فقطع رجله بغير أكره ولا امرأت  
الرجل من ذلك كله فإنه يقتل لقائل والأمم جميعا كأنها فعلا ذلك ولو  
كان أكرهه على أن يضربه بعضا ففعل في ضربه ضربة أخرى بعضا بغير  
أكرهه أو أكرهه على أن يضربه مائة سوطا وعشرة فمات من ذلك فعلى عاقلة  
الامر نصف الدية في ثلث سنين أو على الذي ضرب نصف الدية في ثلث  
سنين فإن كان قطع يده بالسيف مكرها ثم ضربه بغير أكرهه نخصين  
سوطا فمات من ذلك كله فنصف الدية في مال الأمر في ثلث سنين وضربها  
على عاقلة الضارب في ثلث سنين ولو كان أكرهه في ذلك كله بالحبس كان  
ذلك كله على القاعل ولو أكره بوعيد تلف على أن يعتق نصف عبده فاعتق كله  
فلا شيء له على الذي أكرهه في قياس قول أبي حنيفة كان يقول لو أن أسانا  
أجبر رجلا أن يعتق نصف عبده فاعتقه كله كان باطلا وقال أبو يوسف  
ومحمد يفرما الذي أكرهه قيمة العبد له ولو أكرهه على أن يعتقه كله فاعتق  
نصفه كان كذلك في قول أبي يوسف ومحمد وأما في قياس قول أبي حنيفة  
بسعي العبد في نصف قيمته لمولاه ويرجع المولى على الذي أكرهه بنصف قيمة  
فإن توى ما على العبد من نصف القيمة كان للمولى أن يرجع به أيضا على الله  
أكرهه ويرجع الذي أكرهه على العبد بما أخذ بينهما نصفين ولو أن امرأة  
أكره امرأته بوعيد تلف أو سجن حتى تأمره أن يطلقها تطليقة بأئنة فامرت  
بذلك فطلقها كما أمرت ثم مات وهي في العدة ورثته ألا ترى لو أن امرأة  
أمرت أن رجها أن يطلقها تطليقة بأئنة وهو مريض فطلقها اثنين  
بأئنتين لم يريد ألا ترى أن رجلا لم يدخل بامرأته لو جعل امرأته بيد رجل في  
تطليقة إذا شاء وأكره بوعيد تلف حتى جعله في يد الرجل تطليقة أخرى  
ففعل وطلقها الرجل تطليقتين جميعا لم يرجع الزوج على الذي أكرهه بشيء  
من المهر وكذلك لو طلقها التطليقة التي جعلها إليه الزوج بغير أكره  
ولو كان طلقها التطليقة التي أكره الزوج عليها دون الأمر رجوع الزوج  
على الذي أكرهه بنصف المهر ألا ترى أن لو قال لامرأته ولم يدخل بها أنت  
طالق تطليقة إذا شئت ثم أنه أكره بعد ذلك أو قبله على أن يقول لها  
أنت طالق إذا شئت تطليقة فقال لها ذلك وطلقت نفسها التطليقة  
جميعا غير مهرها الزوج بنصف المهر ولم يرجع به على الذي أكرهه ولو  
طلقت نفسها التطليقة التي أكرهه عليها خاصة ببئنة ذلك رجوع الزوج



بنصف المهر على الذي أكرهه ولو كانت هي المطلقة فأكرهته على أن يطلقها  
بوعيد بقتل ففعل لم يكن عليه طهر من المهر شيء ولو كانت أكرهته بالحبس  
أخذته بنصف الصداق ولو أكره رجل الزوج بوعيد تلف على أن يطلقها  
واحدة بالف فطلقها ثلثا كل واحدة بالف فقبلت جميع ذلك طلقت  
ثلثا ورجعت عليها ثلثة آلاف ولها عليه نصف مهرها ولم يرجع على الذي  
أكرهه بشيء وإن كان نصف المهر أكثر من ثلثة آلاف درهم ولو أكرهه على  
أن يطلقها واحدة بالف درهم ففعل وقبلت ذلك وجب له عليها الف درهم  
ويتطرق إلى نصف مهرها في قول أبي يوسف ومحمد فإن كان أكثر من الف درهم  
الزوج إليها الفضل على الف درهم ورجع على الذي أكرهه أن كان أكرهه  
بوعيد تلف ولو اعتقت أمه طاهر زوج حر لم يدخل بها فأكرهت بوعيد تلف  
أو غيره على أن اختارت نفسها في مجلسها بطل الصداق كله عن الزوج ولا  
ضمان على الذي أكرهها ولو كان دخل بها قبل ذلك كان الصداق ولو لاها  
على الزوج ولا يرجع على الذي أكرهها بشيء **باب الخيارات في الأكره**  
وإذا قال المص الغالب للرجل لا تقتلك أو لتعتق عبيدك هذا أو لتقتل  
امراتك هذه أيها شئت ففعل المكروه أحدهما ولم يدخل بالمرأة غمرك المكروه  
الأقل من قيمة العبد ومن نصف مهرها وإن كان قد دخل بها لم يكن على الله  
أكرهه شيء ولو قال له لا تقتلك أو لتكفرن بالله تعالى أو يقتل هذا المسلم  
عمدا فإن كفر بالله تعالى وقلبه مطمئن بالإيمان فهو في سعة ولا تبين امرأته  
ولا يجزئ له أن يقتل المسلم وإن لم يكفر وقبل المسلم فالقياس أن يقتل القاتل  
ولكني استحسن أن ادراؤه عنه القتل وأضمنه الدية في ماله في ثلث شق  
أن لم يكن عالما بأن الكفر يسعه في هذا الوجه ولو قال له لا تقتلك أو تقتل  
هذا الرجل المسلم فلا بأس بأكل الميتة وإن لم يأكلها حتى قتل هو أو شتمها  
سكان يعلم أن ذلك يسعه فإن لم يأكلها وقتل المسلم قتل به ولو أكرهه بالحبس  
لم يسعه أن يكفر فإن فعل بآثامته لم يسعه أن يأكل الميتة أو  
يشرب الخمر فإن فعل لم يكن عليه حد بهذه التشبيه ولو قال له لا تقتلك  
أو تقتل هذا المسلم عمدا أو تزني بهذه المرأة لم ينبغ له أن يصنع واحدا منه  
وإن صنعه أثم وإن إلى حتى قتل كان ما جورا فإن إلى استحسن أن ادراؤه  
عنه الحد واجل عليه المهر وأن قتل المسلم كان القود على الذي أكرهه ثم  
يورد القاتل بالحبس والعزير ولو كان أكرهه على ذلك بالحبس أخذ بحده  
الزنا والقود ولو أكرهت المرأة على الزنا بالقتل والحبس لم يجز وتوفد  
له لا تقتلك أو تقتل هذا الرجل أو يأخذ ماله فتستهلكه وهو أكثر من الدية

أو أقل فلا بأس أن يأخذ الماله ويستهلكه ويكون الضمان على الذي أكرهه  
وإن قتل الرجل قتل به القاتل ولم يفعل واحدا منهما حتى قتل كان غير آثم في ذلك  
الآثرى أنه لو اضطر إلى طعام رجل فحاف الموت أن لم يأكل وصاحبه يا يا  
أن يعطيه فلم يأخذه حتى مات لم يأثم عندنا في تركه الآثرى أنه لو قال له  
لا تقتلك أو لتدبني على ما لك فلم يفعل حتى قتل لم يكن آثما وكذلك لو قال لا تقتل  
أو لتقتلني امرأتك أو تعتق عبيدك فلم يفعل حتى قتل لم يأثم ولو أكرهه  
بوعيد بقتل عبده عمدا وقيمته ألف درهم أو استهلك ماله وهو القادوم  
فأبى أن يفعل واحدا منهما حتى قتل كان غير آثم وإن استهلك ماله كان ضمانه  
على الذي أكرهه بالغاما ببلغ وإن قتل العبد ولم يستهلك الماله كان آثما فيما  
صنع ولا شيء له على الذي أكرهه ولو أكرهه بوعيد القتل على أن يقتل عبده  
هذا أو عبده هذا واحدا أقل قيمته من الآخر فقتل أحدهما عمدا كان له  
أن يقتل الذي أكرهه به وكذلك لو أكرهه بوعيد القتل على أن يقطع يد  
أو يقتل عبده عمدا ففعل أحدهما كان له أن يقتصر من الذي أكرهه أيما أقل  
ولو أكرهه على أن يضرب أحد عبديه مائة سوط ففعل ذلك بأحدهما فمات  
منه غير الذي أكرهه أقل الثمنين ولو أكرهه على أن يأخذ ماله هذا الرجل أو  
مال هذا الرجل فلا بأس أن يأخذ ماله أحدهما وأحب إلى أن يأخذ ماله  
أغناهما عن ذلك الماله فإن كانا في الغناء سواء فليأخذ أقلهما فإن أخذه  
واستهلكه كما امره غرمه الذي أكرهه وإن أخذ أكثرهما فاستهلكه غرمه  
الذي أكرهه مقدارا أقلهما وغرمه المستهلك الفضل لصاحب المالك  
ولو أكرهه أن يقتل عبده هذا الرجل عمدا أو يأخذ ماله هذا الآخر أو قال  
صاحب العبد فيطرحه في ملكه أو يعطيه أنسا فلا بأس أن يفعل في  
المال ما امره وغرمه بالغاما ببلغ على الذي أكرهه فإن قتل العبد فمات  
القود وعلى الذي أكرهه الأذن والحبس ولو كان آثما أكرهه أن يستهلك  
المال ويضرب العبد مائة سوط فلا بأس باستهلاك الماله وضمانه  
على الذي أكرهه ويكره له أن يضرب العبد وأن يضربه فمات منه كانت قيمته  
على عاقلة الضارب ولا ضمان على الذي أكرهه ولو كان العبد والمال  
لغيره لم يسعه ضرب عبده فمات لم يكن على الذي أكرهه ضمان ولو أكرهه  
بوعيد القتل على أن يقتل عبده هذا أو يقتل الذي أكرهه أو يقتل ابنه أو  
قال عبيدك هذا الآخر أو قال اقتل أباك لم يسعك ويقتل عبده الذي أكرهه  
على قتله وإن قتله فلا شيء له على الذي قتله سوى الأول الآثرى أنه لو قتل  
ليقتل أبوك أو ليقتل هذا الرجل وهو لا يخاف أن يقتل هذا ولم يقتله لم يسعه



ان يقتل الرجل فان فعله قتل به وكذلك لو اكرهه على ان يستهلك مال هذا الرجل  
اوليقتل ان اياه فاستهلك المال فممنه ولم يرجع على الذي اكرهه ولا ياتم في  
ذلك الاستهلاك وان لم يستهلك كما امر حتى يقتل الرجل لم يكن عليه ان يشاء  
تعالى لانه كان يلزمه غرمه اذا استهلك الا ان يكون شيئا يسيرا فلا جناح  
يترك استهلاكه ويفرجه لصاحبه الا ترى ان رجلا لو راى رجلا يضاف عليه الموت  
من العطش والجوع ومع رجل طعام او شراب فابا ان يعطيه وقوى الرجل  
على اخذه منه حتى يدفعه الى الرجل فيأكله ويشربه فيسعه ان يعطى ذلك بما  
دون فان قتلته ويفرجه له وان تركه حتى يموت ويسعه ذلك عندنا ولو  
اخذه افضل لانه امر يسير لا يحجب غرمه ولو كان يحجب به لم اربا سا ان لا  
ياخذه ولو راى رجلا يقتلك وهو يقو على منعه لم يسعه عندي الا ان يمنه  
وان اتى على نفس الذي اراد قتل صاحبه ولا هذا عندك الاول لان هذا الاثر  
عليه وان انتهى الى بئزها ما يمنع المضطر من الشرب منها فلم يقوى عليهم  
وقوى صاحبه على قتالهم حتى يستق له يسعه الا ذلك وان اتى على انفسهم الا  
ترى ان المضطر بنفسه يحل له ان يقتلهم او يخلو بينهم وبين الماء فاذا كان  
طعاما فذاك اكرهه في او عينهم لم يسعه ان يقتلهم عليه ان ينفوه ولم يدله  
له بشئ يشتر به فاما ان ياخذ ذلك وهو ينفذ على غمته كان عندنا انما وكو  
قبله لتشر بن هذا الخمر او لتاكل هذه الميتة او لتقتل ابيك هذا لم يسعه  
بشرب الشراب ولا اكل الميتة وتوفيل له ليقتل ابيك هذا او لتبيع عبدك  
هذا بالثمن فباعه فالقياس ان البيع جائز لانه ليس فيه اكراه ولا  
ان البيع باطل وكذلك كل ذي رحم محرر وكذلك الاقرار بالهبة والدين  
وكل عقد يعقدها وتوفيل له لتبيع اباك في السجن او لتبيع عبدك هذا من هذا  
الرجل بالقدرة ففعل فالبيع جائز وكذلك الاقرار والهبة وكذلك عدد  
هذا ليس باكره وكذلك كل ذي رحم محرر في القياس فاما الاستحسان فانه  
اكراه كله والبيع والاقرار والهبة باطل وبه ناخذ **باب الاكره فيما وجب**  
**لله عليه ان يودي** واذا اكره بوعيد تلف على ان يكفر بمينا فوجب فيها بقاء  
او صدقة او كسوة اجزاء ذلك ولم يرجع على الذي اكرهه بشئ ولو اكرهه  
على ان يعتق عبده هذا عنها ففعل الكره وعلى الذي اكرهه قيمته ولو كان  
اكرهه بالحبس اجزاء من الكفارة ولو كان الذي اكرهه على كفارة الذي يودي  
تلف على الصدقة ففعل بطر في الصدقة فان كانت اقل قيمته من ادنى  
الرقاب ومن ادنى الكسوة التي تحرى لم يضمن الذي اكرهه شيئا واجزاء  
وان كانت اكره فيه من غيرها لم يجزه من الكفارة وضمنه الذي اكرهه وان

قد ر على الذي اخذه منه اخذه وود عليه وان كان اكرهه بالحبس لم يضمن  
الذي اكرهه ولكنه يرجع به على الذي اخذه منه فان امضاه لم يعد ذلك بغير  
اكراه اجزاء ان كان قايما وان كان مستهلكا لم يجزه وكذلك كل شيء وجب  
عليه لله تعالى من تذا وهدى او صدقة او حج فاكراه على ان يضمنه ففعل  
ولم يامر الذي اكرهه بشئ بعينه فلا ضمان على الذي اكرهه وما امضاه  
الرجل من ذلك فهو يجزيه ولو كان اوجب شيئا بعينه على نفسه صدقة  
في المساكين فاكراه يقتل او حبس على ان يصدق ذلك جازعا صانع منه  
ولم يرجع على الذي اكرهه بشئ وكذلك الاضحية وصدقة الفطر ولو اكرهه  
عليها رجل حتى فعلها اجزاء ولم يرجع على الذي اكرهه بشئ ولو ان رجلا  
قال لله تعالى على هذا اهدى الى بيت الله تعالى فاكراه بالقتل على ان يهدى  
بعينه او بدنة ويخزها ويتصدق بها ففعل كان الذي اكرهه ضامنا  
لبيعتها ولا يجزيه مما اوجب على نفسه ولو كان اكرهه على ان ياكل من  
الهدى والقيمة وغيرها فامضاه لم يفره الذي اكرهه شيئا ولو قال لله  
تعالى على عتق رقبة فاكراه على ان يعتق عبدا بعينه بقتل فاعتقه ضمن الذي  
اكرهه قيمته ولم يجزه من النذر ولو كان يعلم ان الذي اكرهه على عتقه  
ادنى ما يكون من الثمن لم يكن على الذي اكرهه ضمان واجزاء من العتق ولو قال  
لله تعالى على ان تصدق بشئ مروي او هروي فاكراه ان تصدق بشئ  
بعينه فتصدق به فانه ينظر الى الذي تصدق به فان كان العلم بحيطا  
ادنى ما يكون من ذلك الجسد من القيمة وغيرها اجزاء ولا ضمان على الكره وان  
كان غيره اقل قيمة منه فنظر الى فضل ما بين قيمتين ففره الذي اكرهه ذلك  
ولا يشبه هذا هدى ولا اضحية والعتق ولو قال لله تعالى على ان تصدق  
بعشرة اقفرة حنطة على المساكين فاكراه بوعيد تلف على ان تصدق بحصة  
اقفرة حنطة جيدة تساوي عشرة اقفرة حنطة ردية فالذي اكرهه  
ضامنا طعاما مثله وعلى الناظر ان يتصدق بعشرة اقفرة ردية وكذلك  
كل ما يكال او يوزن ولا يشبه هذا العروض ولو ان رجلا له خمسة عشر  
ابنت محاض فحال عليها الحول فوجب فيها ابنت محاض وسقط فاكراه بوعيد  
بقتل على ان تصدق ابنت محاض جيد غير المكره فضل ما بين قيمتها على قيمة ابنت  
رجازت الصدقة من المصدق **باب الاكره على الوكالة** ولو اكره بوعيد تلف  
على ان وكل رجلا يبيع عبده من هذا بالقدرة واكله على دفعه اليه حتى  
يبيعه ففعل ذلك فباعه الوكيل واخذ الثمن ودفع العبد الى المشتري فهلك  
العبد يدير من غير فعله والوكيل والمشتري غير مكرهين فالعبد بالخيار ان شاء



ضمن المشتري قيمة عبده وان شاء ضمن الوكيل وان شاء ضمن الذي اكره  
فان ضمن المشتري لم يرجع على احد بشئ وان ضمن الوكيل يرجع الوكيل على  
المشتري بالقيمة ولم يكن له على الذي اكرهه سبيل وردا للمشتري ان كان قبضه  
ولا يكون له الثمن بما ضمن من القيمة لانه باعته اكرهه فقد قبضه المكره فضمنه  
القيمة ولا يشبه هذا الغصب وان ضمن الذي اكرهه القيمة كان له ان يرجع  
بها ان شاء على المشتري وان شاء على الوكيل ويرجع بها الوكيل على المشتري  
بان قال الوكيل حتى ضمن القيمة انا اجيز البيع فيما بيني وبين المشتري لم يكن له  
ذلك ولو كان اكرهه بالحبس على ذلك كان كذلك الا انه لا ضمان على الذي  
اكرهه ولو كان الوكيل والمولى مكرهين بالقتل كان المولى بالخيار وان شاء  
ضمن المشتري قيمته وان شاء ضمن الوكيل وان شاء الذي اكرهه ويرجع  
بها الذي اكرهه على المشتري وان كانا جميعا مكرهين بالقتل بالضمان  
على الذي اكرهه خاصة ولا يرجع على احد بشئ وان كانا مكرهين بالحبس  
فلا ضمان على الذي اكرههم والمولى ان يضمن للمشتري قيمة عبده وهو الذي  
يلى خصومة منها دون الوكيل وان شاء ضمن الوكيل ويرجع الوكيل  
به على المشتري ولو اكره المولى بالقتل والوكيل والمشتري بالحبس كان  
للمولى ان يضمن ايهم شاء فان ضمن المشتري لم يرجع على احد بشئ وان  
ضمن الوكيل يرجع الوكيل على المشتري دون الذي اكرهه وان ضمن الذي  
اكرهه يرجع به على المشتري دون الوكيل ولو اكره المولى والوكيل بالقتل  
والمشتري بالحبس كان للمولى ان يضمن ان شاء الذي اكرهه ويرجع به على  
المشتري وان شاء المشتري ولا ضمان على الوكيل ولو اكره المولى والوكيل  
بالحبس والمشتري بالقتل فلا ضمان على احد الا الوكيل خاصة ولو اكره المولى  
والمشتري بالقتل واكره الوكيل بالحبس على ان يقبض ويبيع ويدفع  
والمسئلة بحالها كان للمولى ان يضمن الذي اكرهه ان شاء وان شاء ضمن  
الوكيل فايهما ضمن لم يرجع به على صاحبه لان الذي اكرهه ان له في بيعه  
فلا يضمنه ولو ان رجلا اكره بالقتل على ان يוכל هذا الرجل بان يهب عبدا  
هذا هذا الرجل فقبضه الوكيل ودفعه الى الموهوب له فمات في يديه  
بغير فعله والوكيل والموهوب له غير مكرهين فلو ان يضمن الموهوب له وان  
شاء ضمن الوكيل ويرجع به الوكيل على الموهوب له وان شاء الذي اكرهه  
ويرجع به على الموهوب له وان اكره بالحبس لم يضمن الذي اكرهه سبيل  
وكان للمولى ان يضمن ان شاء الموهوب له وان شاء الوكيل ويرجع به الوكيل  
على الموهوب له **باب ما يسع في الاكره وما لا يسع** واذا اكره الرجل برعيده

تلف على اكل الميتة او لحم الخنزير او شرب الخمر فلم يفعل ذلك حتى قل وكان يعلم  
ان ذلك يسعه كان اثما مثل الذي يضطر الى ذلك فلم يتناوله حتى مات  
جوعا او عطشا وهو يعلم ان ذلك يسعه وذكر عن مسروق قال من اضطر  
الى ميتة او دم او لحم خنزير فلم يأكل ولم يشرب فمات دخل النار وان  
كان لا يعلم ان ذلك يسعه رجوت ان لا يكون اثما وان قيل لرجل ان ميتة  
لنقتلنك فخاف ذهاب الوقت فقام فصلى وهو يعلم ان تركها يسعه فلما  
صلى قل كان في سعة وان ترك الصلوة كان ايضا في سعة وكذا لك صورة  
رمضان لو قيل له وهو مقيم لان لم تقطر لنقتلنك فابا ان يفطر حتى قل هو  
يعلم ان ذلك يسعه كان ما جورا ولو افطر وسعه ذلك وتومض رمضان  
بخاف منه الموت ان لم يأكل او يشرب فلم يفعل حتى مات وهو يعلم ان ذلك  
يسعه كان اثما وكذا لك لو كان في سفر فصام في شهر رمضان فقيل له  
لنقتلنك او لنفطرن فابا ان يفطر حتى قل كان اثما لان الله تعالى قد احل  
الفطر في هذين الوجهين في كتابه مفسرا وكو قال لرجل لاقتلنك اولناخذ  
هذا المال فتعطينه فابا ان يفعل حتى قل كان ما جورا ان شاء الله تعالى  
ولو قتل الصيد كان في سعة من ذلك ولم يكن عليه كفارة في القياس ولا  
على الذي اكره وكما نستحسن فنجعل الكفارة على القاتل وان كانا مكرهين  
فعل كل واحد منهما كفارة وكذلك لو نوده بالحبس وهما محرمان بالقتل  
ان الجزاء على القاتل دون الامر ولكني استحسن فاجعل على كل واحد منهما جزاء  
ولو كانا حلالين في الحرم وقد نوده بالقتل كانت الكفارة على الذي  
اكرهه وان نوا نوده بالحبس كانت الكفارة على القاتل وان اكرهه  
بقتل على ان يقتل رجلا خطاء كانت الدية على عاقلة الذي اكرهه والكفارة  
عليه ولو ان رجلا وجب عليه امر معروف ونهى منكر فخاف ان فعل يقتل  
وسعه ان لا يفعل فان فعل كان ما جورا ولو اكره رجلا بالقتل على ان يزن  
لم يسعه ان يفعل فان فعل وكان محرما فسد احرامه وكان عليه الكفارة  
دون الذي اكرهه ولو اكرهت امرأة محرمة بالقتل على الزنى وسعها ان تمكن  
من نفسها فاذا اجتمعت فسد احرامها والكفارة عليها دون الذي اكرهها  
فان لم تفعل حتى تقتل كانت في سعة وكل امر حرمه الله تعالى ولم يحج فيه  
اختلاف الا ان الله تعالى اكره رخصة للكره فابا ان ياخذ بالرخصة حتى قل  
كان في سعة وكان امر حله الله تعالى في مثلها اجل في الضرورة من الميتة  
وعزها والفطر في المرض والسفر فلم يفعل ذلك حتى مات فمات في الاول  
اذا ان يترك الرخصة اعزازا للدين وهذا الامر قد احله الله تعالى له في



تلك الحال فليس فيه عزان للدين الا ترى ان محرما الواضطر الى الميتة والزوج  
صيد حل له اكل الميتة ولم يحل له ذبح الصيد مادام يجد الميتة ولو قيل  
لرجل ذلنا على مالك او لنقتلك فلم يفعل حتى قتل لم يكن عندنا اثما  
**اللعان يقضي به القاضى** واذا ادعت امرأة على زوجها قاذفا فأنجد  
الزوج فقامت البينة عليه بذلك فذكر في السرى والعلائية وامر  
القاضى الزوج ان يلاعنها قاذبا ان يفعل وقال لم اقدحها وقد شهدا  
على بالزور فان القاضى يجبره على اللعان ويجبسه فان حبسه حتى  
يلاعن او يهدده بالحبس حتى لا عن فقال اشهد يا الله اني لم افسد  
فيما وميتها به من الزنا فقال ذلك اربع مرات ثم قال ولعنة الله  
على ان كنت من الكاذبين فيما رميتها به من الزنا ثم شهدت المرأة  
ايضا وفرق القاضى بينهما ثم اطلع القاضى ان الشهود عبيدا  
في قذف او بطلت شهادتهم بوجه من الوجوه فان القاضى يبطل اللعان  
الذى كان بينهما ويبطل الفرقة ويردها اليه لان اقراره بذلك  
في شهادته كان باكراه من القاضى على ذلك ولو كان القاضى لم يجبه  
حتى يلاعن ولم يهدده بالحبس ولكنه قال شهد عليك بالقذف  
وقضيت عليك فالسكن كما وضعت لك والتعنت المرأة وفرق القاضى  
بينهما ثم ان الشهود كانوا عبيدا فابطل شهادتهم فانه يمضى اللعان  
والفرقة بينهما لانه قد اقربا القذف في اللعان بغير اكراه

فريب ان باطل

## كتاب الحلي

قال ابو حنيفة رحمه الله المحرم على الحر باطل اذا بلغ مبلغ الرجال وله مال  
تركه ابوه ميراثا وهو مصليا او مقسدا جاز له كل ما يجوز لغيره من الباقين  
الا انه ينبغي لو صيحه والقاضى اذا بلغ وهو مقسدا يونس منه وشدان  
يمنع منه ماله ويحال بينه وبينه وهو مع ذلك جاز الفل فيه وقال  
اذا بلغ الغلام خمسا وعشرين سنة فاكلها وهو مقسدا دفع اليه  
ماله لا في استقيم ان يلبثه القضاء فيحجر عليه وقال محمد اذا بلغ ولم يونس  
منه وشدان لم ينفق اليه ماله ولم يحجز له شئ صنعه من بيع ولا صدقة  
وغير ذلك وكان فيه بمنزلة الذي لم يبلغ الا انه قد عقل غير ان القاضى يظن  
فيما يباع او اشترى فان رأى اجازته جاز وكان بمنزلة الذي لم يبلغ فان  
باع او اشترى فاجازه الحاكم وهما سوى في جميع الاشياء الا في

اربع لا يجوز لو وصى الاب ان يبيع على هذا الذي بلغ ولا يشتري له الا بامر  
الحاكم وان اعتنق هذا الذي بلغ عبدا له جازعتقه وسعى الغلام في قيمته  
له وان دبر عبدا جاز ولا يستخدمه فان مات ولم يونس منه وشدان سعى الغلام  
في قيمته مدبرا ولا يقنر الغلام نقصا ان التدبير وكذلك لو اعتنقه بعد  
التدبير الا ترى ان رجلا مصليا لو دبر عبده في مرضه ثم مات وعليه دين  
اكثر من ماله لم يكن على العبد ان يسعى الا في قيمته مدبرا والقياس في وصايا  
الغلام الذي بلغ مقسدا من التدبير وغيره باطل ونحن استحسن انما في  
الحق منها وما يتقرب به الى الله تعالى وما يكون على غيره وجه الفسق ولم يات  
بسرق ولا امر يستقيم به المسلمون انه جاز فيما يجوز وصية غيره ولو  
جاءت جارية له بولد فادعاه ثبت لشبهه منه وكانت ام ولد له وكانت  
حرة لا سبيل عليها ان مات هذا ولو لم يكن معها ولد فقال هذه ام ولكن  
كانت بمنزلة ام الولد لا تقدر على بيعها فان مات سعت في جميع قيمتها  
ولو كان له عبد لم يولد في ملكه فقال هذا ابني ومثله يولد لمثله فهو ابنة  
وليسعى في قيمته الا ترى انه لو اشترى ابنة وهو معروف وقبضه كان  
شراوة فاسدا ويعتق الغلام حين قبضه وليسعى في قيمته للبايع  
ولا يكون للبايع في مال المشتري شئ من ذلك الا ترى ان مريضا مصليا  
لو وهب له ابنة المعروف او وهب له غلاما في مرضه فادعى انه ابنة  
ثم مات وعليه دين ولا مال له غيره سعى الغلام في قيمته للغرماء ولو ان  
هذا الغلام الذي بلغ مقسدا تزوج امرأة جاز نكاحه ويبطل الفضل  
على مهر مثلها ويكون مهرها مقدار مهر مثلها مما سمى فان طلقها قبل  
الدخول وجب لها نصفه في ماله وكذلك لو تزوج كل يوم واحدة  
وطلقها وحلف بايمان او تذر او صدقة لم تنفذ له القاضى شيئا  
من ذلك ولم يدعه يكفر ايمانه وعليه ان يصوم لكل عين ثلاثة ايام  
لانه لا يقدر على ماله الا ترى ان رجلا مصليا لو حنت في يمين وماله  
غائب عنه اجراه عن يمينه ان يصوم وكذلك لو كان ماله دينيا على  
رجل او غصبا عند قاذبا ان يعطيه اجزاء الصوم ولو اعتنق عبدا  
عن ظهاره سعى الغلام في قيمته ولم يحجزه الكفارة وكذلك لو كان عليه  
كفارة القتل كفارته بالصوم الا ترى ان مريضا مصليا لو اعتنق عبده  
من ظهاره او من قتل ولا مال له غيره ثم مات في مرضه سعى الغلام في ثلثي  
قيمته ولم يحجزه عن الكفارة التي وجبت فان صام المفسد احدا الشهور  
ثم صار مصليا لم يحجز الا العتق بمنزلة معسر ايسر فاما ما وجب على المفسد



من امر او جيا الله تعالى عليه من زكوة ماله او حجة الاسلام او غير ذلك فهو  
والصالح فيه سواء انما يختلفان فيما اوجبه على نفسه وينبغي للحاكم ان يغتفر  
ما اوجبه الله تعالى عليه من ذلك اذا طلبه من زكوة ماله ولكن لا يخل بينه  
وبين ذلك حتى يعطيه من ذلك الى المساكين بحض من البيعة وكذلك اذا  
طلب من القاضي ما لا يصل به اهله التي يحبس على نفقتهم اجابه الى ذلك ولم يجر  
اليه ويدفع الى ذي الرحم المحرم ولا ينبغي للقاضي ان ياخذ بقوله في ذلك حتى  
يقوم البيعة على الاخوة والقراية الا في الولد والولد فانها اذا تصادقا  
على النسب قبل قولهما فيه ولم يقبل قوله في اخوة بقربه حتى يعلم انه كذلك  
ويقبل اقراره بالزوجة ويجب لها مقدار من مثلها ونفقة فان كان  
قد مضى بعد اقراره بذلك اشترى ثم اقرانه قد كان فرض نفقة في اول تلك  
الاشهر لم يصدق على ما مضى من ذلك وان اراد ان يخرج حجة الاسلام يمنع  
منه ولا من عمرة واحدة استحسننا الاختلاف الناس فيها وان اراد ان  
يقرب وليسوق بدنه لم يمنع منها فان كانت الشاة تجزئ لاختلاف الناس  
في ذلك وان اراد ذلك من بحر الحاكم الى نفقة ممن يريد الخروج الى مكة فيدفع  
اليه ما يكفي المحجور عليه من الكراء والنفقة والهدى في ذلك الرجل النفقة  
عليه وما اراد من الهدى وغيره يامر المحجور عليه ولا يدفع اليه شيء من  
ذلك المال مخافة ان يلفظ ثم يقول ضاع مني فاعطوني مثله وكواصطاد  
احرامه صيدا او خلق راسه من اذى او صنع ما يجب فيه الصوم امران  
يصوم لذلك ولم يعط من ماله ما صنع من ذلك شيئا وان راي الحاكم ان  
الرجل ان ابتلى باذى في راسه او اصابه وجع احتاج في ذلك الى بشي  
او غيره ان يذبح عنه او يتصدق لم يرب به باسالا انه لم يلزمه من فعل فعله  
ولكن لا يفعله الوكيل الا بامر المحجور عليه فان تطلب المحجور عليه في احرامه  
بطيب كثيرا وقبل بشهوة او صنع شيئا يلزمه به دم وطعام ما لا يجوز فيه  
الصوم فهذا لا يتم لم يورده اذا صار مصلحا ولا يورده عنه في حال افساده  
وهو بمنزلة العبد الماذون في جميع هذه الكفارات وكذلك لو جامع امرته  
بعدها وقف بعرفة وان جامعها قبل ان يقف بعرفة لم يمنع من نفقة النبي  
احرامه ولا نفقة العود في العام القابل في القضاء لا في لازم وبيع الكوفة  
وكذلك العمرة لا ترى ان المرأة ليس لها ان يخرج حجة الاسلام الا باذن زوجها  
فاذا خرجت بحجة الاسلام ثم جومت في احرامها مطاوعة او مكرهة  
مضت في الحج الفاسد ولم يمنع في القابل من العود للقضاء وكذلك ان  
كثر هذا منها وتوان هذا المحجور عليه قضاء حجة كراه الطواف الزيارة ثم

رجع الى اهله ولم يطف الصدد فانه يطلق له نفقة الرجوع للطواف  
ويصنع فيها ما صنع في ابتداء الحج ويامر الذي على النفقة عليه ان لا ينفق  
عليه راجعا حتى يحضر ويطوف بالبيت فان طاف جنبا ثم رجع الى اهله  
لم يطلق له نفقة الرجوع للطواف ويكون عليه بدنة لطواف الزيارة  
وشاة ويورده طواف الزيادة اذا صلح وان احضر في حجة فسي الله  
اعطى نفقته ان بيعت بهدي عنه يحل به ولو كان احرم بحجة تطوعا لم  
ينفق عليه في قضايهما ولكن يجعل له من النفقة ما يكفيه في منزله ولا يزان  
على ذلك ثم يقال له ان شئت فاحرم ما شئت الا ترى انه لو قال اعطوني  
في مالي شيئا اتصدق به لم يعط ذلك فان كان موثرا كثيرا لمال وقد كان وسع  
الحاكم عليه في منزله لذلك وكان فيما يعطيه من النفقة فضل عن قوته فقال  
الحاكم لذلك وانفق على نفقة القوت اطلق له ذلك من غير ان يدفع اليه  
النفقة ويدفع الى نفقة يدفعها على ما اراد فان لم يقدر على الخروج واقام  
حراما وطال به ذلك حتى ياتي به من احرامه ضرورة بخلاف عليه منها مرض  
او غيره فلا بأس اذا خاف الضرورة ان يتفق عليه من ماله حتى يقضى  
احرامه ويرجع وكذلك لو احضر في احرامه التطوع لم يبعث بالهدى عنه الا  
ان يشاء ان يبعث به من النفقة فان شاء ذلك لم يمنع منه وان لم يكن في نفقة  
ما يقدر على ان يبعث ذلك منه ترك على حاله حتى ياتي الضرورة التي توجب  
لك ويبيع عنه بهد من ماله يحل به وانما ينظر في هذا الى ما يصلح ويصلح  
ماله وان ابلغت المرأة مفسدة فاختلعت من زوجها بما جاز الخلع  
ولم يلزمها المال فان بلغت مصلحة وهي في ذلك بمنزلة التي لم تبلغ فان  
كان الزوج طلقها على ذلك المال فهو عليك رجعتها ولا يشبه هذا الامة  
التي يطلقها زوجها على الف درهم وقد كان دخل بها لان الامة تطلقها  
المال اذا اعتقت فالتطبيق باينة كذلك ولو كانت الامة مع زوجها  
ممن لو كانت حرة لم يخرج امرها في مالها كان الطلاق رجعيًا ولم يلزمها المال  
اذا اعتقت ولو ان غلاما ادرك مفسدا لم يرفع امره الى القاضي حتى يباع  
شيئا من تركته والدع واقربديون وذهب هبات وتصدق بصداقات  
ثم رفع امره الى القاضي فانه يبطل جميع ذلك وهو كحجور عليه وان لم يخرج  
عليه القاضي فان كان قبض ثمن ما يباع بيينة ثم رفع ذلك الى القاضي  
نظر فيه فان راي ما يباع رعية اجازته ان كان الشئ قايما وان كان ضاع  
في يده لم يخرج القاضي لان اذا اجازها قبضه الشئ وكذلك ان كان قبض  
الشئ يدفع المشتري ذلك اليه واستهلك في يد الشهود ثم رفع الى القاضي



فانه يقبض ببيعة ولا يلزم المحجور من الثمن شيء وان كان المحجور حين قبض  
الثمن انفقته على نفسه نفقة مثله في تلك المدة اوجب به حجة الاسلام  
ادامته زكوة ماله او كان صبيح منه شيئا مما كان القاضى يصعبه ثم رفع  
اليه نظريه فان كان البيع رغبته او كانت قيمته مثل الثمن الذي اخذه  
اجاز البيع واير المشتري من الثمن فان كان فيه محاباة فابطله القاضى  
لم يبطل الثمن عن المحجور عليه ولكن القاضى يعطيه من ماله الا ترى ان المحجور  
اذا استقرض من رجل مالا فقبضه من رجل مالا فقبضه من رجل مالا فقبضه  
من ماله فان كان استقرض لذلك ثم استهلكه في بعض حاجته لم يكن  
عليه شيء في حال فساد ولا بعد ذلك ولو استقرض مالا فانفقته على نفسه  
نفقة مثله ولم يكن القاضى انفق عليه في تلك المدة اجاز ذلك وقضاه من  
ماله وان كان انفقه باسرا وحسب القاضى القرض في ذلك مثل نفقة  
المحجور عليه في تلك المدة قضاه من المال وايبطل الفضل ابدا وانما شبه  
المحجور عليه العلام الذي لم يبلغ فيما كان فيه مفسدا من ماله وانما عر ذلك  
فلا يشبه الا ترى ان هذا المحجور عليه لو اقر بقتل عمدا قتل به او سرقة قطع  
بها او بقتل حذبه لو ادعاه رجل مالا فاقربا استهلكه لم يصدق على  
ذلك ولم يلزمه بهذا الاقرار شيء ابدا فان صلح سئل عما اقربه في حال فساد  
فان اقرانه كان استهلك ذلك في حال فساد لم يلزمه ذلك ايضا  
وكذلك لو كان استهلكه بحضرة الشهود الا ترى ان غلاما لم يبلغ لادع  
رجل مالا فاستهلكه لم يضمنه ابدا في قول ابى حنيفة ومحمد ويضمنه في قول ابى  
يوسف وبني في قياس قوله ان يضمن المحجور ايضا ما استهلك بيئته وان  
ادع المحجور عليه غلاما او جارية فقتله خطأ كانت قيمته على عاقلة وان  
اقرب ذلك اقراره لم يلزمه ما دام المحجور عليه فان صلح سئل مما كان اقربا  
اقربه في حال صلاحه اخذت القيمة منه في ثلاث سنين من يوم يقضى عليه ولو  
المحجور عليه انه اخذ مال رجل بغير امره واستهلكه لم يصدق على ذلك فان صلح  
لم يوجب بذلك الاقرار ولكنه يسأل فان اقر ان الذي اقربه كان خطا فقبض  
وان انكر ان يكون خطا لم يوجب به وكذلك لو قال بعد صلح قد كنت اقرب  
وانا محجور على اني استهلك لك القدر ثم قال رب المال اقررت لي بذلك  
في حال صلاحك او قال في حال فسادك ولكنه حق وقال المقر لم يكن ذلك خطا  
فالقول قول المقر ولو قال بعد ما صلح انك كنت اقربتني في حال فسادى  
القدر ثم فانفقته وقال رب المال كنت اقربتك او ادعيتك بعد ما صلحت  
فالقول قول رب المال ولو قال رب المال اقررت لي بذلك وقد كنت اقربته

او ادعيتك في حال حجرك ولكنك استهلكك بعد ما صلحت فالقول قول  
المحجور عليه حتى يقوم البيئته ان المال كان في يده بعد ما صلح فيؤخذ به حينئذ  
الا ترى ان غلاما لم يبلغ لو ادعاه رجل مالا فاقربته الف درهم فكبر فاقربته  
استهلكها في حال صغره وقال رب المال استهلكها بعد الكبر ان القول قول  
الغلام وقال رب المال اغا اقرضتك او ادعيتك بعد الكبر واستهلكته بعد  
الكبر وقال الغلام استهلكته قبل الكبر كان الغلام ضامنا لجميع ذلك  
لا ذنب للمال لم يقر ان اقربته ووديعته كان اذا نفي الاستهلاك واذا  
وان ابلغت المرأة محجورا عليها ففسادها فزوجت كفوا لها بمهر مثلها او  
باقل منه بما يتغابن الناس فيه فهو جائز وان كان اقل منه مما يتغابن الناس  
فيه ولم يدخل بها قيل لزوجها ان شئت فاتم لها من مثلها فان ابا فرق بينهما  
وان كان دخل بها فعليه ان يتم لها من مثلها فالكاح جائز وكذلك لو كان  
الذى قد تزوجها محجورا عليها مثلها الا في خصلة واحدة ان كان تزوجها  
على اكثر من مهر مثلها بطل الفضل على مهر مثلها من الزوج ولا خيار للمهر اقرب  
ذلك ان دخل بها ولم يدخل وان كانت تزوجت بمهر مثلها غير كفوف القاضى  
بينهما ولو ان غلاما ادرك وهو مصلح قد اوشى منه الرشيد فدفع اليه وصيه  
او القاضى ماله وسلطه عليه ثم فسده بعد ذلك وصار ممن يستحق الحجر  
فهو محجور عليه وان لم يحجر عليه القاضى ولو كان باع عبده ولم يدفعه اليه ولم يغير  
ثمنه وهو حال او موهل حتى فسده فسادا يستحق الحجر ثم دفع اليه العتق يده  
المال فدفعه باطل الا ترى ان يحجر لو باع عبدا وقبضه المشتري ولم ينفق  
ثمنه حتى صار البايع معتوها الا ان مثله يقبض لم يحجر قبضه للثمن ان  
دفعه اليه المشتري وكذلك لو ان رجلا وكله ببيع عبده وهو مصلح  
فباعه ثم ان البايع صار ممن يستحق الحجر عليه فقبض الثمن بعد ذلك فان  
ارسله الى امر بئري المشتري من الثمن وان لم يصل حتى هلك في يد البايع  
هالك من مال المشتري ولا ضمان على البايع والامر فيه ويؤخذ من المشتري  
مرة اخرى ولو ان الامر امره ببيع العبد مقر قباع وقبض الثمن والامر ببيع  
بفساده او لا يعلم فالبيع جائز ولو باع المفسد متاعه بثمن صالح ولم  
يقبضه حتى رفعه الى القاضى فانه يحجر البايع ويمنى المشتري عن دفع الثمن  
الى المحجور عليه فان دفعها بعد ما نهاه قضاة في يد المحجور عليه لم يبرأ منه  
المشتري ويحجر على دفع ثمن اخر الى القاضى ولا خيار له من رد البيع ولو  
كان القاضى حين اجاز البيع لم يبرأ منه عن دفع الثمن اليه فدفعه جائزا لان  
اجازة بيعه اجازة لدفع الثمن اليه بدفعه جائزا لان اجازة بيعه



اجازة لدفع الثمن اليه فبيعه جائزا الا ان يبيعه كما وصفت لك فيقول  
قد اجزت البيع ولا اجيز دفع المشتري الثمن فاذا قال ذلك فقد احكم به  
فان دفع المشتري الثمن لم يبرأ منه علم بقول القاضى ولم يعلم لان القاضى  
اجاز البيع على هذا الشرط ولو ان القاضى اجاز البيع جملة ثم قال بعد ذلك  
قد نهيت المشتري ان يدفع الثمن جاز فيه باطلا ولو كان دفع الثمن الى  
المحجور عليه جائزا حتى يبلغه ما قال القاضى من ذلك فاذا بلغه ثم اعطاه الثمن  
لم يبرأ منه ومن اعلم بذلك فكان خبره حقا وهو اعلام الا ترى ان مفسدا لو قال  
القاضى مع عبدك هذا بالقدوم ولم ينهه عن قبض الثمن فباعه وقبض الثمن  
فضاع عنده كان قبضه جائزا ولو كان قال بعد ولا يقبض الثمن لم يجوز قبضه  
الثمن واجبر المشتري على اداية مرة اخرى فلا خيار له في نقص البيع ان لم  
يذلك ولم يعلم فان كان امره بالبيع ولم ينهه عن قبض ثم قال بعد ذلك  
اذا باع فلا يقبض الثمن فاني قد نهيت عن ذلك فله ان يبيعه ويقبض الثمن  
ما لم يبلغه من القاضى واذا ادرك اليتم مفسدا فحجر عليه القاضى وان لم  
فسال وصيه ان يدفع اليه ماله قد دفعه اليه فضاع في يده او تلفه فانه  
ضامن للمال وكذلك اذا كان الوصى او دعه المال ايداها وليس هذا كدفع  
الوصى مال يتيم مصلح لم يبلغ اليه ودية او وليبيع ويشترى هذا الاصل  
عليه ان ضاع منه او ضيعه لانه مأمور على نفسه لو اذن له في التجارة  
جاز ولو اذن للمفسد في التجارة لم يجز اذنه ولو ان القاضى امر هذا المفسد  
ببيع ماله او يشتري ففعل ذلك جاز وكل هذا اخراجا له من الحجر في هذا الموضع  
خاصة فان وهب ونصدق لم يجز وان اعتق سعى الغلام في قيمته فان باع  
او اشتري بما لا يتغايين الناس فيه لم يجز وان اذن له في بيع عبد بعينه  
لم يجز فعله في غيره ولو اذن له في الشراء البز وغيره دون ما سواه من  
التجارات كان ما ذونا في التجارات كلها وكان هذا اطلاقا من القاضى  
عنه في التجارات خاصة فاذا قال القاضى في سوق محض من اهل النحر  
جماعة منهم قد اذنت لهذا في التجارة ولا اجيز منها الا ما اعلم انه اشترى  
منها بيئته واما ما لا يعلم الا باقراره فاني لا اجيزه فالامر على ما قال القاضى  
من ذلك وليس هذا كالمصلح الذي لم يبلغ قاذن له ابوه او وصيه  
في التجارة على هذا الوجه والعبد ياذن له مولاه على هذا فان هو لا يلزم  
ما اقروا به مثل ما يلزمهم بالبيئته والمفسد الذي يستحق الحجر كل من كان  
لما له مفسدا له ولا ينال ما ضيع متفقا بالسرقة في غير منفعة فان كان  
ناسدا في دينه ولا على فجور ولا غيره الا انه حافظا لماله حسن التدبير لم يستحق

ولو ان قاضيا حجر على مفسد يستحق الحجر ثم رفع الى قاض اخر فاطلق عنه  
الحجر فاجاز فان باع واشترى ولم يرد الحجر الاول شيئا وبطل حجره جاز  
اطلاقه واجازته ما كان باع واشترى الا ان يكون شيئا من بيوعه  
واشتريته المتقدمة ورفع الى القاضى الذى راي الحجر عليه او الى قاض  
اخر يرى الحجر فانه ينبغي له ان ينقد قضاءه الاول باطلا له ما اطلق  
بيوعه واشتريته المتقدمة ورفع الى وتبطل قضاءه الثاني فيما اطلق  
من قضاء الاول انه امر مختلف فيه الفقهاء رضى الله تعالى عنهم **باب**  
**المأذون الكبير** بسؤاله الرحمن الرحيم  
ذكر عن ابراهيم النخعي ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان يركب  
الحمار ويتجيب دعوة المملوك وعن ابراهيم انه كان يقول يجوز على العبد  
كل دين حتى يحجر عليه وكان يقول اذا حجر الرجل على عبده في اهل سوقه  
وليس عليه دين وعن ابن صالح قال رايت للعباس بن عبد المطلب عشرين  
عبدًا لهم بنجر بعشرة الف درهم وعن الشعبي قال اذا اخذ الرجل من عبده  
الفريضة فهو تجارة وعن شرح في عبد تاجر كحقه دين انه تباع فيه وعن  
شرح ان رجلا ادعى على عبد رجل دينًا فقال الرجل عبدك محجور فقال  
شرح شاهدى عدل انه كان يشتري ويبيع بعلمه بامر وعن ابن عمر  
التقى ان رجلا اذن لعبده في الحياطة واذن لعبدان يكون في  
الصباغة فاجاز شرح على الحياطة ثم الا بر والحياطة واجاز على الصباغة  
ثم العليا والعصف وما كان في عمله وقال ابو يوسف ومحمد يجوز عليه  
ما كان في عمله من ذلك وما استدان في غيره وعن الاخص بن حكيم عن ابيه  
ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اجاز دعوة عبد وقال ابو حنيفة  
اذا قال الرجل لعبده قد اذنت لك في التجارة فهو مأذون له في التجارة  
كلها وله ان يشتري ما بدا له من انواعها وله ان يتاجر الاجرة  
ويؤجر نفسه فيما بدا له من الاعمال وسفل الارض وياخذها مزارعة  
كما ياخذ الحر ويشترى طعاما فيزرعه وليس له ان يدفع طعاما الى رجل  
له يزرعه اذ لك الرجل في أرضه لان هذا يصير قرضًا وليس له ان يقرض  
وليس على المولى ان يشهد اليهود حين ياذن في التجارة واذا نظر  
الرجل الى عبده يشتري ويبيع فلم ينهه عن ذلك فهو اذن له في التجارة  
بكله قوله اذنت لك في التجارة واذا قال الرجل لعبده ادى الى الفقه  
على شريطة درهم فهذا اذن له في التجارة وكذلك اذا قال اذا  
ايت الى الفافانت حر وكذلك اذا قال ادى الى الفافانت حر ولا يفتى



حتى يودي قاذ اقال له اتعد قصارا وصباغا فقد اذن له في جميع  
التجارات وله ان يتعد في الصرف وغيره لو قال اذهب فاجر نفسك  
من فلان لم يكن هذا اذنا له في التجارة لانه امره ان يواجر نفسه من انسان  
بعينه الا ترى انه ارسل عبده الى اخر من فلان لم يكن هذا اذنا الواحد من  
العبد في التجارة ولو قال اذهب فاعمل في البقالين او الخياطين فهذا  
اذن له في التجارة وكذلك لو قال ااجر نفسك في البقالين او الخياطين ولو  
ارسل عبده يشتري ثوبا وارسله يشتري له ثوبا بدوهم لم يكن اذنا له  
في التجارة استخسنا وكذلك لو امره ان يشتري ثوب كسوة للمولى او لبعض  
اهله او للعبدا وامره ان يشتري طعاما رزقا للمولى والعبده لم يكن  
اذنا له في التجارة وكذلك لو قال اشتر من فلان طعاما او يدفع رادية  
فامر ان يستقي عليه الماء لمولاه ولعياله وجيرانه بغير ثمن ففعل ولو قال  
استق على هذا الماء وبعه كان هذا اذنا له في التجارة فان امره ان  
يتحل عليه طعاما للناس باجر كان اذنا له في التجارة ولو ان ملحا نادى له  
عبده حمارا لينقل عليه له طعاما فباته به ليطحنه لم يكن هذا اذنا له في  
التجارة فان امره ان ينقل عليه طعاما للناس باجر كان اذنا له في التجارة  
وان كان الرجل تاجرا وله غلمان يبيعون متاعه باجر فهذا اذنا لهم في  
التجارة وكذا لو امرهم ان يبيعوا غيره متاعه الا ترى ان لو امرهم ان  
يشتروا له متاعا وان يشتروا غيره فاشترى الزمهم الشئ وهم تجار في تلك  
التجارة وغيرها وكذلك لو امرهم بالبيع ولو راى عبده يبيع في جائزته  
متاعه بغير امره فلم ينهه حتى باع من ذلك متاعا كثيرا واشترى فهذا  
اذن منه في التجارة ولا يجوز ما باع العبد من متاع المولى بسكوته عنه لان  
سكوته ليس باجارة منه لبيع متاعه ولكنه اذنا منه في التجارة وكذلك  
عبد دفع اليه متاعا له يبيعه فباعه بغير امر المولى وهو يراه يبيع ولا  
ينهاه فهو اذن والبيع في المتاع جائز باجر صاحبه ولو لم يره المولى جاز  
البيع والعبد على صاحب المتاع ولو اغتصب العبد من رجل متاعا كثيرا  
فباعه ومولاه ينظر اليه ولم ينهه عنه فهو اذن له منه في التجارة وكذلك  
لو باعها من المولى وكذلك البيوع الفاسدة ولو ارسل غلاما الى اقل  
من الافاق بما ل عظيم يشتري له به البز ونهاه عن بيعه فهذا اذنا له  
في التجارة ولو راى عبده يشتري بماله ولم ينهه عن ذلك رمال المولى  
دراهم او دنانير فهذا اذن منه له في التجارة وما اشتراه العبد لغيره  
لازم له وللمولى ان ياخذ ماله من الذي اخذه ويرجع به ذلك الرجل على

العبد ولو كان مال المولى ذلك شيئا بعينه من العروض او الكحل والوزن  
سوا الدراهم والدنانير كان كذلك الا ان المولى اذا اخذه انتقص  
شراء العبد له وتكون فع الرجل الى غلامه مالا وامره ان يخرج به الى بلد  
كذا ويدفعه الى فلان فيشتري به البز ثم يدفعه اليه على ان ياتي بمولاه  
ففعله لم يكن هذا اذنا له في التجارة ولو دفع الى عبده ارضا له بيضاء  
وامره ان يشتري طعاما فيزرعه وسفل الاجرا فيكون فيها ففعلها  
ويستقون زرعا ويكثرونها ويودي الخراج فهذا اذن له في التجارة  
ولو امره ان يبيع له ثوبا واحدا يريد بذلك الرجح والتجارة فهو اذن  
له في التجارة وكذلك لو قال قد اذنت لك في التجارة في هذا الشهر فاني  
وقد خرجت عليك لا يبيع ولا تشتري بعد ذلك الا ترى انه اذا كان له  
عبد ما ذون فقال اشهدوا اني قد جرت عليه راس الشهر كان باطلا ولا يكون  
الحجر الى وقت ولا يؤخذ بشرط ولو قال للعبد اذا كان راس الشهر فقد اذنت  
لك في التجارة فهو كما قال ولا يكون ما ذون له حتى يحجر راس الشهر فاذنا  
اجر الرجل عبده من رجل فليس هذا باذن منه في التجارة له ولو اجره منه  
كل شهر باجر معلوم على ان يبيع له البز ويشترى به جاز في الاجارة وصار  
العبد ما ذون له في التجارة وما لزمه العبد من دين فيما اشترى المستاجر  
رجع به عليه وما لزمه من دين فيما اشتراه لنفسه فهو في رقبته بتاع فيه  
والعبد الماذون ان ياذن لعبده في التجارة ان كان عليه دين او لم يكن  
وكذلك اذن شريك العنان لعبد من تجارتهما في التجارة جائز عليه وكذلك  
المضارب ياذن لعبده من المضاربة واذا امر الرجل عبده بقبض غلة داره  
او امره بقبض كل دين على الناس او وكله بالحضرة في ذلك فليس هذا باذن له  
في التجارة وكذلك ان امره بالقيام على ذرع له اوارض او عمل له في بناء داره  
وان يحاسب غرماؤه وان يتقاضا دينه على الناس ويودي منه خراج ارضه  
او يقضي دينه عليه ولو امره بقر عظمه ان يواجر ارضا ويشترى الطعام  
فيزرع فيها ويبيع ويودي خراجها كان اذنا له في جميع التجارات ولو قال  
لعبده اشترى البز والطعام او قال اشتر فلان البز والطعام فهذا  
اذن له في التجارة وهذا مثل قولك اشتر لنفسك وكذلك العبد الصغير الذي  
لم يبلغ الا انه يعقل البيع والشري في جميع ذلك وكذلك اذا كان القاضي  
للعبد الشيم في التجارة فان قال القاضي للعبد اشتر في الطعام خاصة فاجتر  
فيه او غيره فهو جائز وله ان يبيع في جميع التجارات وكذلك لو قال القاضي  
اجتر في البز خاصة ولا تعد الى غيره فاني قد جرت عليك ان تعد الى غيره



فهو ما ذون له في جميع التجارات وقول القاضى في ذلك كله باطل فان دفع  
هذا العبد الى القاضى وقد ابحر في غير ما امر به فحقه منه دين فابطله  
القاضى ثم رفع الى قاض اخر فامضاه فابطل دينهم **باب الاذن**  
**للصبي الحر والمعتوه** واذا اذن الرجل لابنه الصغير في التجارة او حبسه  
وهو يعقل البيع والشراء فهو ما ذون له في التجارة كلها مثل العبد الماذون  
واقارده بالدين والقصب والاستهلاك جايز وكذلك لو اقر بشئ من تركه  
امدلا نسان وكذلك لو قال غصبت فلانا كذا قبل ان يوذن له في التجارة  
اخذ بذلك وكذلك لو كان ابوه ميتا فاذن له وصيه في التجارة ولو اقر  
الوصى والاب عبد للصبي على مال او زوج عبده فكبر الصبي لم يحجز وكذلك  
لو فعله اجنبى ولو زوج الاجنبى امته فاجازه الصبي بعد ما كبر جاز وكذا  
الكفاية وكل شئ لا يجوز للاب ان يفعله في مال الصبي ففعله رجل فاجازه  
الصبي فاجازه باطله وكل شئ كان فعل الاب والوصى جايزا فيه على الصبي  
فعله اجنبى فاجازه الصبي بعد ما كبر فهو جايز ولو كان للصبي امرأة ففعله  
ابوه او اجنبى او ظلمها او اعتق عبده ثم اجاز الصبي بعد ما كبر فهو باطل  
ولو قال حين كبر قدا وقعت عليها الطلاق الذي اوقع عليها فلا او قاله  
او وقعت على العبد العتق الذي اوقعه وقع الطلاق والعتاق لانه ايقاع  
مستقبل واذا باع الصبي وهو يعقل البيع والشراء عبدا من رجل باذنه  
درهم ودفع العبد وقبض الثمن ثم ضمن المشتري رجل ما اذنه من ذلك  
فاستحق العبد من يده المشتري فان كان الصبي ما ذون وارجع المشتري  
بالثمن ان شاء على الصبي وان شاء على الكفيل ورجع الكفيل على الصبي ان  
كان كلفه بامر وان كان الصبي محجورا عليه ففان الكفيل عنه باطل ولا  
ضمان على الصبي ايضا في الثمن فان كان قائما بعينه اخذ المشتري وان كان  
الرجل اخذ المشتري وان كان الرجل ضمن للمشتري الدرك في اصل الشراء  
او ضمنه قيل ان يدفع المشتري الى الصبي ثم دفع المشتري الثمن الى الكفيل  
على ضمان الكفاية ثم استحق العبد من يده فالضمان جايز وياخذ المشتري  
الكفيل بالثمن الا ترى ان رجلا لو قال لرجل ادفع الى هذا الصبي عشرة دراهم  
بنفقها على اني ضامن لها حتى اردتها عليك والصبي محجور عليه ففعل كما  
لها عن الكفيل ولو كان دفع الدراهم اولا الى الصبي وامره ان بنفقها على  
نفسه ثم ضمنها له رجل بعد الدفع كان ضمانه باطلا واذا اشترى الصبي محجورا  
عبد فاذن له في التجارة او اذن له ابوه او وصيه في التجارة وعلى الصبي دين  
اولاد دين عليه فهو جايز واذا لم يكن للصبي الاوصى لام فاذن له ولعبد

في التجارة فان نه باطل واذا ن القاضى والوالى الذي يستعمل القاضى  
للصبي في التجارة جايز واذا ن امير الشرط ومن لا يولا القضاء في ذلك  
باطل والمعتوه الذي يعقل البيع والشراء في التجارة بمنزلة الصبي في جميع  
ذلك وان كان المعتوه لا يعقل البيع والشراء فاذن له ابوه في التجارة  
فان نه باطل وهو بمنزلة الصبي الذي لا يعقل ولو اذن للمعتوه الذي يعقل  
البيع والشراء في التجارة ابنه كان اذنه باطلا **باب الحجر على هؤلاء**  
واذا باع العبد الماذون له في التجارة واشترى فحقه دين او لم يلحقه  
ثم اراد مولاه ان يحجز عليه فليس يكون الحجر الا في اهل سوقه فان حجر عليه  
في بيته ثم باع العبد واشترى وهو قد علم بذلك فبيعه وشراؤه جايز  
لان ما ذون له على حاله الا ترى انه لو اذن له ان يشتري ويبيع من  
قصر بايعانهم ونهاه عن اخرين فباع الذي نهاه عنهم كان جايزا واذا جاء  
المولى بعبد له الى اهل سوقه فقال قد حجرت على هذا فلا تباعوه كان هذا  
حجرا عليه وان لم يحضر ذلك اهل السوق كلمهم وان كان انما حضر ذلك  
من اهل سوقه رجل او رجلان لم يكن ذلك حجرا حتى يحضره الاكثر من اهل  
سوقه فاشهدهم انه قد حجر عليه كان حجرا ولو خرج العبد الى تلك التجار  
فانى المولى اهل سوقه فاشهدهم انه قد حجر عليه وكذلك لو كان العبد في  
المصر وان بايعه بعد ذلك اهل سوقه او غيره فهو جايز فاذا علم العبد  
بعد يوما او يومين فهو محجور عليه حين علم وما اشترى وباع قبل ان يعلم  
به فهو جايز وان كان المولى يراه يشتري ويبيع بعد ما حجر عليه قبل ان  
يعلم به العبد فم ينهه ثم علم به العبد فباع واشترى بعد ما علم ايضا  
فالقياس ان يكون محجورا عليه وان لا يكون رويته اياه يشتري ويبيع  
اذنا مستقبلا لانه ما ذوننا على حاله ولكن ادع القياس فيه واجعله  
اذناله في التجارة وابطل ما كان اشهد به واذا اذن الرجل لعبد في  
التجارة ولم يعلم بذلك احد ولم يبيع ولم يشتري حتى حجر عليه فعلم منه بغير  
محضر من اهل سوقه فهو محجور عليه ولو كان علم بالاذن قبل ان يقول  
قد حجرت عليك كان ذلك الحجر باطلا حتى يحجز عليه في اهل سوقه ولو لم  
يعلم بالاذن احد غير العبد ثم حجر عليه والعبد لا يعلم فاشترى وباع  
كان ما ذوننا والحجر باطل واذا اذن الرجل لعبد في التجارة فاشترى  
وباع وهو لا يعلم باذن المولى ولم يعلم به احد فليس مما ذون ولا يجوز  
شئ من ذلك فان علم بعد ذلك فاشترى وباع جازما فقله بعد العلم  
بالاذن ولم يحجز ما قبله ولو امر المولى قوما ان يبايعوه فبايعوه والعبد



لا يعلم باذن المولى شراؤه وبيعه جائزا فان اشترى العبد بعد ذلك من  
غيرهم وباع فهو جائز وهو ما دون له في جميع النجاسات ولو كان الذي امرهم  
المولى ان يبايعوه لم يفعلوا وبايعه غيرهم وهم لا يعلمون باذن المولى العبد  
لا يعلم به ايضا كانت مبايعته اياهم باطلا وهو محجور عليه على حاله فان بايعه  
بعد ذلك الذي امرهم المولى ثم بايع العبد بعده قوما آخرين جازت مبايعته  
مع الذين امرهم المولى بها وتبيع من بايعه بعدهم ولم تصح المبايعه التي  
كانت قبل ذلك اذا باع المولى العبد الماذون وعليه دين او لادين عليه  
وقبضه المشتري فهذا حجر عليه ان علم به اهل سوقه او لم يعلموا وكذلك لو  
وهبه لرجل وقبضه الموهوب له وكذلك لو مات المولى واذا شهد المولى  
اهل السوق انه قد حجر على عبده وارسل الى العبد رسولا او كتب بتركابا  
فبلغه الكتاب او اخبره الرسول فهو محجور عليه حتى يبلغه ذلك واخبره  
بذلك رجل لم يرسله مولاه لم يكن ذلك حجرا في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله  
حتى يخبر به رجلان او رجل عدل يعرفه القاضي وقال ابو يوسف ومحمد  
من اخبره بذلك من رجل وامرأة او صبييا صا محجورا عليه بعد ان يكون  
الحجر حقا واذا ابقى العبد الماذون له في التجارة فاباقت حجر عليه قاذبا  
رجل ثم اختلفا فقال المولى كان ايضا وقال الذي بايعه لم يكن ايضا  
لم يصدق المولى على اباقة الابينة فان اقام المولى البينة انه باق منه الى  
موضع كذا و اقام الذي بايع العبد البينة ان المولى ارسله الى ذلك الموضع  
فيشتري فيه ويبيع فالبينة بينة الذي باع ايضا واذا ارتد العبد الماذون  
ثم باع واشترى فان قتل على رده او مات بطل جميع ما صنع في قول ابي حنيفة  
وان اسلم جاز جميع ذلك وقال ابو يوسف ومحمد جميع ذلك جائزا ان  
اسلم او قتل على رده وان كاتب امته جاز جميع ما صنعت في ردها ان  
اسلمت او لم تسلم في قولهم جميعا واذا اسر العبد وعيدا ما دونه في  
التجارة واخره في دارهم فقد صار محجورا عليه فان انفلت منهم واخذ  
المسلمين فرده على صاحبه لم يعد ما دونه الا باذن جديده وكان اهل الحرب  
لم يحرموه في دارهم حين انفلت منهم واخذوا المسلمون فهو على اذنه واذا  
باع المولى عبده الماذون بيعها فاسدا بحضرة او خنزير وسلمه الى المشتري  
فباع واشترى في يد المشتري ثم رد الى البائع فهو محجور عليه ولا يجوز  
ما صنع في يد المشتري وكذلك لو قبضه المشتري بامر البائع بحضرة او  
بغير حضرة وكذلك لو قبضه بحضرة البائع بغير امره ولو قبضه بغير امره  
بعد ما تفرقا لم يصح العبد محجورا عليه لان المشتري لم يملكه ولو كان البيع

ادوم لم يصح محجورا عليه في جميع هذه الوجوه ان قبضه او لم يقبضه <sup>المشتري</sup>  
وكذلك ان كان المشتري فيه خيرا وثلاثة ايام ولو كان الخيار للبائع كان  
ذلك حجرا الا ان يتم البيع فيه ولو لم يبعه المولى ولكن وهبه لرجل فقبضه المولى  
له عند الهبة بحضرة الواهب بغير امره ثم رجع الواهب في الهبة فالعبد  
محجور عليه وكذلك لو قبضه باذنه بحضرة او بعد ما تفرقا ولو قبضه  
بغير اذنه بعد ما افرقا لم يصح محجورا عليه واذا اغتصب الرجل من رجل  
عبدا محجورا عليه فطال به صاحبه به بغيره الغاصب وحلف عليه ولم  
يكن لصاحبه بينة ثم اذن له الغاصب في التجارة فباع واشترى <sup>المشتري</sup>  
منه يراه ولم ينهه ثم وجد بينة انه عبده واقامها عند القاضي فقبضه  
به فانه يبطل القاضي جميع ما باع واشترى وكذلك لو ادعى العبد انه حر  
فجعل القاضي القول قوله فاشترى وباع والمولى ينظر اليه لاسنها  
ثم اقام البينة انه عبده واذا ادبر المولى عبده الماذون فهو على اذنه  
ولو كانت امته فولدت من المولى استحسن ان يكون هذا حجر عليها  
واذا اذن العبد لتاجر لعبده في التجارة فباع واشترى فحقه دين ثم ان  
المولى حجر عليه بحضرة في سنة والعبد الاخر يعلم بذلك ولا يعلم فان كان  
على الاول دين فحجره حجر عليها وان لم يكن عليه دين لم يكن حجره عليه حجرا  
على الثاني لان اذنه كان من قبل المولى واذا كان على الاول دين فاذن الثاني  
من قبل الاول لان المولى لو اذن لعبده من عبده الاول في التجارة وعلى الاول  
دين لم يجز اذنه وكذلك لو مات العبد الاول وعليه دين فهو حجر على الثاني  
فان لم يكن عليه دين فالثاني على اذنه ولو مات المولى كان حجر عليها او كان  
على الاول دين او لم يكن فاذن المكاتب لعبده في التجارة ثم حجر عليه دين  
او ليس فهو حجر على العبد وكذلك لو مات المكاتب عن ولاء او غير ولاء او عن  
ولد ولد في المكاتبه يسمى فيها فان اذن الولد للعبد بعد موت المكاتب  
في التجارة لم يجز اذنه لان على المكاتب دين فلا يجوز ما صنع الولد في ماله  
بقضى دينه وكذلك المكاتب اذا مات وعليه دين وله عبد فاذن له وارثه  
في التجارة فاذنه باطل فان قضى الوارث الدين من ماله لم ينفذ اذنه فان  
ابراه اياه من المال قضاه عنه بعد اذنه للعبد وجاز الذي اشتراه قبل  
قضاء الدين وبعده ولو لم يكن على الميت دين وكان الدين على العبد جاز اذن  
الوارث له في التجارة وكذلك المكاتب لو اذن له للعبد الذي تركه في  
التجارة ثم استقرض مالا من انسان فقضاه عنه المكاتبه جاز اذنه للعبد  
في التجارة واذا اذن الرجل لعبده في التجارة ثم جن المولى فان كان جنونا



مطبوعا فهو ححر على العبد وان لم يكن مطبوعا فهو على اذنه ولو اراد المولى ثم  
 باع العبد واشترى فان قتل او مات على رده او حرق بالدار وقضا القاضي  
 يلحقه فجميع ما صنع العبد بعد رده باطل فان اسلم بعد ما ححر به  
 ورجع او قتل قبل ان يلحق فهو جائز كله وقال ابو يوسف ومحمد جميع ذلك  
 جائز الا ما صنع العبد بعد حرق المولى بدا الحرق فان ذلك يبطل اذا لم يرجع  
 حتى يقضى القاضي يلحقه وان رجع قبل ذلك جائز ولو كان المولى امرأة  
 فارتدت ثم صنع العبد شيئا من ذلك فهو جائز ولو حقت بدا الحرق ثم باع  
 العبد واشترى فان رجعت قبل ان يقضى يلحقها فهو جائز وان لم يرجع قبل قضاء  
 القاضي يلحقها وقسم ميراثها وابطل ما صنع العبد من ذلك ثم رجعت  
 مسلمة لم يحز العبد ما صنع بعد حرقها بدا الحرق في قولهم جميعا واذا  
 اذن المضارب لعبد من المضاربة في التجارة فهو جائز على رب المال وان  
 ححر عليه رب المال ححره باطل لان المضارب اولى به حتى يبيع فربي  
 راس المال واذا اشترى العبد الماذون عبدا فاذن له في التجارة فححر  
 عليه المولى ححره باطل ان كان على الاول دين او لم يكن الا ترى ان العبد الاول  
 لو كان امر رجلا يبيع عبده فنهاه المولى كان نهيه باطلا ولو كان المولى ححر على العبد  
 الاخر وقبضه من الاول كان هذا الوجه الاول سواء ان كان على العبد  
 الاول دين فان لم يكن فقبض المولى العبد الاخر وححر عليه جائز لان ابا حنيفة  
 كان يقول ما قبض المولى من مال العبد الماذون وليس عليه دين فليس للعبد  
 يبيعه واذا دفع المولى الى عبده الماذون ما لا فامره ان يشتري به عبدا  
 وياذن له في التجارة ففعل ثم ححر المولى وعليه دين او لا دين عليه فليس ذلك  
 بححر على الاخر ولو ححر على الاخر كان ححره جائزا وححر الاب او وصيه على الصبي  
 الماذون له في التجارة مثل ححر العبد سواء وكذلك ححر القاضي عليه وكذلك  
 ححره هؤلاء على الصبي بعد ما اذنوا له في التجارة وموت الاب او الوصي ححر  
 على الصبي وعلى عبده وكذلك جنونهما جنونا مطبوعا وكذلك عزل القاضي  
 الوصي عن الوصية ولو كان القاضي اذن للصبي والمعتوه في التجارة  
 ثم عزل القاضي كان الصبي والمعتوه على اذنها واذا كان للصبي او  
 المعتوه اب او وصي فرائى القاضي ان ياذن له في التجارة فاذن له  
 واما ابوه او وصيه فاذن القاضي جائز وان ححر عليه احد من هؤلاء ححر  
 باطل وكذلك لو ححر عليه ذلك القاضي بعد عزله وانما الححر على هذا  
 الغلام الى القاضي الذي استقضى بعد موت الاول وعزله واذا اذن  
 الرجل لعبد ابنه الصغير في التجارة ثم مات الابن ووارثه الاب فهذا

ححر عليه وكذلك لو اشتراه الاب من الابن ولو لم يكن ذلك ولكن  
 ادرك الصبي فالعبد على اذنه وكذلك لو كان معتوها فافاق فان مات  
 الاول بعد ما ادرك الصبي وافاق المعتوه فالعبد على اذنه واذا ارتد  
 الاب بعد ما اذن لعبد ابنه الصغير في التجارة ثم ححر عليه ثم اعلم فححر  
 جائز وان قتل على رده فذلك ححر ايضا ولو اذن لابنه في التجارة بعد  
 رده فباع واشترى وحقه دين ثم ححر عليه ثم اسلم فجميع ما صنع الغلام  
 من ذلك جائز ولو قتل على رده او مات كان جميع ما صنع الابن من ذلك  
 باطلا والذي في اذنه لابنه الصغير والمعتوه في التجارة وهو على دينه بمنزلة  
 المسلم في جميع ما وصقنا وكذلك وصيه ولو كان الولد مسلما كان اذن  
 الذي باطلا فان اسلم الاب بعد ذلك لم يحز الاذن **باب العبد**  
 رجلين ياذن له احدهما واذا كان العبد بين رجلين فاذن له احدهما  
 في التجارة فباع واشترى فلحقه دين فذلك كله جائز في نصيب الذي  
 وان كان في يديه مال اصابه من تجارته فقال المولى الذي لم ياذن اذا اخذ  
 نصف هذا المال فليس له ذلك ويعطاه منه جميع دين الغرماء فان بقي  
 شيء واخذ كل واحد من المولين نصفه وان زاد الدين على ما في يده فله  
 تلك الزيادة في نصيب الذي اذن له خاصة من الرقبة وكذلك ما اقره  
 العبد من استهلاك مال او غضب او غيره ولو استهلك ما لا ينعى كان  
 جميع ذلك في رقبته ولو اشترى العبد وباع ومولاه الذي لم ياذن  
 له يراه فهذا اذن منه في القياس وكفى استحسن ان لا اجعله اذنا لانه  
 قد نها اهل سوقه ولا يقد على منع العبد من البيع والشراء ولا يشبه ان يكون  
 مولاه واحدا قد نها اهل سوقه عن عبده العبد ثم راه ويبيع ويشترى فلم  
 ينهه فهذا اذن لانه يقد على منعه من البيع والشراء ولو كان الشريك  
 الاخر بايعه بعد نهيه فهذا اذن منه له واذا قال احد المولين لصاحبه  
 اذن لنفسك منه في التجارة ففعل فالعبد كله ماذون وقول احدهما  
 لصاحبه اذن لنفسك في التجارة اذن منه لنفسه واذا كان العبد بين  
 رجلين وكاتب احدهما نصيبه منه فهذا اذن منه لعبده في التجارة  
 فان لحقه دين ثم ابطال الاخر الكتابة كان الدين في نصيب الذي كاتبه  
 فان لم يطل الكتابة حتى يراه يبيع ويشترى فلم ينهه لم يكن ذلك منه جازة  
 للكتابة وله ان يبطلها وكان ذلك اذنا له منه في التجارة ولو كان العبد  
 لواحد وكاتب نصفه كان هذا اذنا لجميعه في التجارة وما اكتسب مال  
 فنصفه للمولى ونصفه للكاتب في قياس قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى وما حقه



من دين كان عليه ان يسعى فيه ولو كان العبد بين رجلين فاذا ان الاخر  
في ان يكاتب نصيبه فكاتب فهذا اذن منها جميعا للعبد في التجارة  
وكذلك لو وكل احدهما صاحبه ان يكاتب نصيبه منه ففعل ولو اذن  
احدهما للعبد في التجارة فلحقه دين ثم اشترى نصيب صاحبه منه ثم  
اشترى العبد بعد ذلك وباع والمولى لا يعلم به فلحقه دين فان الدين  
الاول والاخر كله في نصيب الاول ولو كان المولى يعلم بشرايه وبيعه بعد  
شرايه نصيب صاحبه كان هذا اذ نأمنه للنصيب الذي اشتراه في  
التجارة والدين الاول في نصيب الاول والدين الاخر في جميع العبد  
ولو اذن له احد المولين في التجارة وابا الاخر اهل سوقه فتهام عن  
مبايعته في ان الذي لم ياذن له اشترى نصيب صاحبه منه صار  
العبد مجبورا عليه فاذا اشترى الرجل العبد على انه بالخيار ثلاثة ايام  
فاذن له في التجارة او نظرا اليه يشترى ويبيع فلم ينهه عن ذلك فهذا  
رضا منه بالعبد ولزمه البيع والعبد ما اذن له في التجارة قبضه او  
لم يقبضه ولو كان الخيار للبائع فاذن له البائع في التجارة بغير محض  
من المشتري او رآه يبيع ويشترى فلم ينهه فان لحقه دين فهذا نقص  
منه للبيع وان لم يلحقه دين حتى مضت الثلاثة ايام وصار العبد مجبورا  
عليه وما اكتسبه العبد من شيء فهو للمشتري فان كسبه بعد قبضه كان  
وان كسبه قبل قبضه يصدق به فاذا كان عبيد بين رجلين فاذا اذن لهما  
في التجارة فلحقه دين وفيده مال فقال العبد هذا من التجارة وهو للفرد  
وصدق الذي اذن له وقال الذي لم ياذن هذا مال وهب لك نصفه  
القياس ان يكون نصفه له وكما ندع القياس ونجعل كله للغرماء فلو علم  
ان المال وهبه رجل للعبد ونصدق به عليه ان كان من كسب اكتسبه  
قبل الدين او ما اكتسبه بعد الدين من غير الذي لحقه من قبله الدين ففقد  
هذا المال للمولى الذي لم ياذن له ونصفه للغرماء **باب الدين**  
يلحق العبد الماذون فاذا اذن الرجل لعبد في التجارة فلحقه دين من  
من فصب او ودقة حجه او عارية حجه او دابة عقها او اجر اجيرا  
او حراجية اشترها فوطئها فاستخف فهو عليه يباع فيه الا ان يقدم  
مولاه فان بيع في ذلك انقسم الغرماء قيمته بالخصص باقراره كان ذلك  
او لم يقر ولا يجوز بيع المولى للعبد بامر بعض الغرماء ولو دفع بعض الغرماء  
الى القاضي ومن يصرى منهم غايب فباعه القاضي للخصم وبيع ويبيع  
اليهم حصتهم من ثمنه ويوقف حصة الغير حتى يحضر وان قال العبد

قبل ان يباع ان لقلا ان على من المال كذا وصدقه المولى بذلك او كذبه  
وقلان غايب وكذبه المصور من غرمائه في ذلك فالعبد مصدق فيه  
ويوقف حصة المقر له من الثمن حتى يحضر ولو اقر بذلك بعد ما باعه القاي  
وصدقه مولاه فيه لم يصح على الغرماء فان قدم الغايب فاقام بينه على  
ابيع الغرماء بحصة من الثمن الذي اخذوه ولم يكن له على العبد ولا على مولاه  
البائع والمشتري سبيل فان اراد القاضي ان يستوفى من الغرماء بالكفالة  
حتى يقدم الغايب فابوا ان يفعلوا لم يجبروا على ذلك واذا اذن الرجل  
لعبد في التجارة فاكسب مالا فاخذه المولى منه ثم لحقه بعد ذلك دين  
وقد استهلك المولى المال او لم يستهلكه فان كان على العبد دين يوم اخذ  
المولى المال فعليه رده وان لم يكن على العبد دين يومئذ فهو سليم للمولى ويكون  
الدين فيما بقي في يده من كسبه قبل ذلك وبعد ذلك ولو كان المولى اخذ منه  
درهم واستهلكه وعليه يومئذ خمسمائة درهم ثم لحقه بعد ذلك دين اخذ  
على قيمته وعلى ما قبض المولى فان المولى يفرم الا لثمن يكون بين الغرماء وسباع  
العبد ايضا في دينهم ولم يلحق العبد دين اخر لم يفرم المولى من الا لثمن الا نصفه  
واذا اذن الرجل لعبد في التجارة فلحقه دين ما في على جميع ما في يديه وعلى  
جميع قيمته فاخذ منه مولاه الغلة بعد ذلك ياخذ كل منهم عشرة دراهم  
حين اخذ منه ما لا كثيرا فهذا جائز للمولى ولا يرجع الغرماء عليه من تلك الغلة  
بشيء ولو كان قبض مائة درهم كل شهر كان ذلك باطلا وعليه ان يرد ما زاد  
على غلة مثله انما استحسن ان اخذ غلة مثله واما اذن الرجل لعبد في  
التجارة فاقر العبد بدين خمسمائة ثم استفاد عبدا يساوي القدر ثم فاخذ  
المولى ثم لحق العبد الماذون بعد ذلك دين باقى على قيمته وعلى ما في يده وعلى ما  
قبض المولى منه فان العبد الذي قبضه المولى يباع فيقسم ثمنه بين سائر الغرماء  
وكذلك العبد الناجر وما في يده فان ادى المولى الدين الاول ليس له  
العبد ثم يسلم ويبيع الغرماء الاخرين في دينهم وليس للمولى ان يجازم بما ادى  
من الدين الاول فان لم يوده المولى ولكن الغريم الاول ابر العبد من دينه  
بعد ما لحقه الدين الاخر يبيع العبد الذي قبضه المولى في دين الاخرين فان  
كان ابراه منه قبل ان يلحقه الدين الاخر يسلم العبد الذي قبضه للمولى ولو لم  
يبر حتى لحقه الدين الاخر ثم اقر الغريم الاول لم يكن له على العبد دين وان  
اقراره باطل يسلم العبد للمولى ولا يبيعه الدين الاخر بشيء فان كان المولى اقر  
بالدين الاول كما اقر به العبد ثم قال الغريم الاول لم يكن له على العبد دين فان  
الغرماء الاخرين ياخذون العبد الذي قبضه المولى فيبيعونه في دينهم



لان المولى قد اقرا ان الشركة وقعت بين الغرماء فيما قبضه واذا اذن الرجل  
 لامته في التجارة فلحقها دين ثم وهبها هبة او تصدق عليها بصدقة او اكتب  
 كسبا من تجارة او غيرها فغرمها وها الحق بجميع ذلك من مولاها وكذلك  
 ان كانت اصابت جميع ذلك قبل ان يلحقها الدين فلم ياخذ المولى منها حتى  
 يلحقها الدين وتكون ولدت ولدا بعد ما يلحقها الدين بيع ولدها معها في الدين  
 وتكون ولدت ولدا قبل ان يلحقها الدين فلم يقبضه المولى حتى يلحقها الدين  
 لم يبع هذا الولد في الدين ولا يشبهه الولد في هذا الكبير لانها لا تتبع الولد  
 ويقع الهبة وسائر الكسب وتكون ولدت ولدا وعليها دين ثم يلحقها دين اخر اشتد  
 الغرماء كلهم واما ولدها فلا صحاب الدين الاول خاصة ببيع لهم ولا يدفع  
 الولد بجناية الامه ان كانت ولدت قبل الجناية او بعد ما جنى عليها فوجب  
 لها ارشها وكان الجاني عبدا فدفع بالجناية فحكم ولدها في حق الغرماء  
 واذا اذن الرجل لعبده في التجارة فلحقه دين كثير ثم دبره مولاة فالغرماء بالتجارة  
 ان شاؤوا ضمنوا المولى القيمة ولا سبيل لهم على العبد حتى يعق قانا اعتق ابقوا  
 ببقية دينهم وان شاؤوا استسعوا وهو مدين في جميع دينهم ولم يكن لهم  
 على المولى فان ضمنوا المولى قيمته واقسموا بينهم والعبد على اذنه فاشترى  
 وبيع ايضا فلحقه دين كان لاصحاب هذا الدين ان يستسعوه فيه ولا سبيل  
 على المولى ولا يشاء لهم الاولون في سعيته فان فضل من كسبه من دين هؤلاء  
 كان للمولى دون الاولين وان قتل المدين كانت قيمة للغرماء الاخرين دون الاولين  
 واذا اذن الرجل لعبده في التجارة وقيمة القدره فلحقه دين ثلاثة الاف لثلاثة  
 نفر ثم دبره المولى فاخذ بعضهم اتباع المولى بالقيمة واخذ بعضهم استسعا  
 فذلك لهم فان كان الذي اخذوا ضمن المولى اثنان منهم كان لهما ثلثا القيمة  
 على المولى حصتها من قيمة العبد ويسلم المولى ثلث القيمة ويبيع الذي اخذوا سعاية  
 العبد بجميع دينه فاما اخذ منه لم يشاء فيه الاخران فان اراد بعد اخذ  
 السعاية ان ياخذ المولى بدينه لم يكن له ذلك وكذلك الاخران بعد اخذ  
 ضمان المولى ان اراد ان سقا المدين بينهم وبريا المولى من ضمانهما لم يكن له ذلك  
 وان سلم ذلك المولى لان كسبه قد صار للذي اخذوا السعاية فان اشترى  
 المدين بعد ذلك وبيع فلحقه دين اخر كان لجميع ما اكتسبه المدين وسعاية  
 بين اصحاب الدين الذي يحصه احد وليس لاحد منهما ان ياخذ شيئا دون  
 صاحبه فان اخذه فشا ركه اصحابه وسوا وان كان ذلك قبل ان يلحق الدين  
 الاخر او بعده فان كان الذي اخذوا سعايته قبض شيئا من سعايته قبل ان يلحق  
 الدين الاخر سلم ذلك له ولو اقرا المدين لرجل بدين الف درهم وذكرا كان ثلثه

قبل التدبير وصدقه فيه صاحبه او قال صاحبه كان بعد التدبير فذلك سواء  
 ويسعى المدين مع غرمائه وما سعى فيه من شيء اشترى كوافيه ولا يصدق المدين على  
 ان ياخذ هذا في القسمة التي كانت وجبت للاول على المولى ولو صدقه المولى  
 في ذلك فاقرا انه كان قبل التدبير واخذ ان هذا الغريم اتباع المولى فان كان  
 المولى دفع الى الغريمين الذين اخذوا ضمانه ثلثي القيمة بقضاء قاضي دفع الى  
 هذا المقر له سدس القيمة وهو نصف ما بقي عليه واتباع هذا الغريم المدين ثلث  
 دينه فيسعى له فيه ولا يبطل اختياره ضمان المولى ثلث حقه على المدين لانه لم  
 ياخذ به شيئا فان كان الثلثين بغير قضاء قاض غريمه لهذا ربيع جميع القيمة  
 ولم يبيع هذا الغريم المدين بشيء من دينه حتى يعق الا ترى ان الغرماء الثلاثة  
 الاول لو اخذوا ضمان المولى فضمنوه القيمة فدفعها اليهم بقضاء قاض فباعوا  
 اخر على المدين الف درهم كانت له عليه قبل التدبير وصدقه المدين والمولى في  
 ذلك انه لا سبيل لهذا الغريم على تلك القيمة ولا على المولى ولا يبطل اختياره  
 المولى حق العبد واذا اذن الرجل لعبده في التجارة فلحقه دين ثلاثة الاف  
 درهم لثلاثة نفر لكل رجل منهم الف درهم فاعتقه المولى وهو معسر وموت  
 فهو سواء والغرماء بالتجارة ان شاؤوا تبعوا المولى بالقيمة واخذوا من العبد  
 ما بقي من دينهم وان شاؤوا اخذوا جميع دينهم من العبد وابتروا المولى فان  
 اخذوا ضمان المولى واتباع العبد ما بقي ثم ارادوا ان يبيعوا العبد بجميع  
 دينهم فذلك لهم ولو اخذوا اتباع العبد بدينهم ولم يبروا المولى من شيء  
 لم يكن هذا براءة منهم للمولى وتوان بعض الغرماء اختيار واتباع العبد  
 بدينهم وابتروا المولى من ان يتبعوه بشيء من القيمة لم يكن لهم بعد ذلك  
 ان يتبعوه بشيء ويكون القيمة كلها لاصحاب الدين الذين اخذوا ضمان  
 المولى وياخذون بها ان شاؤوا المولى وان شاؤوا العبد فان اخذوا المولى  
 لم يرجع على العبد بشيء وان اخذوا العبد لم يرجع على المولى بشيء وما اخذ  
 واحد من الغرماء بعد ما عتق العبد منه فهو له خاصة لا يشاء ركه فيه  
 الغرماء وتوان ان لعبده في التجارة فلحقه دين كثير ثم اعنته المولى واخذ  
 ما في يده من المال فاستهلكه ثم اخذوا الغرماء اتباع العبد واخذوا  
 الدين رجوع العبد على المولى في المال الذي اخذه منه بما اداه من الدين  
 فضمنه ذلك وان كان قايما في يد المولى بيع العبد حتى يستوفي منه الدين  
 الذي اداه وما فضل منه فهو للمولى وان لم يكن يورث العبد الدين ولكن القوا  
 ابنه ووهبه له لم يرجع على المولى بشيء من ذلك المال وكذلك ان كانت  
 امه فاخذ منها ما لها ولدها وارثان قد كان الدين حقا قبل الولاء



والجناية ثم حضرهما وها جبر المولى على ان يدفع اليها ما لها لتقضى منه دينها ولا يجبر على دفع الولد والارض اليها ولكن يباع الولد فيقضى من ثمنه ومن الارض الدين فان اعتقها المولى كان الغرماء بالخيار ان يشاءوا رجعوا على المولى بقيمة الا وباعوا ولدها في دينهم واخذوا من المولى الارض فاتبعوا الامة بما بقي من دينهم وان شاءوا اتبعوا الامة بدينهم فاخذوه منها يسلم للمولى ولد الامة وما اخذوا من ارض يدها ولم يكن لها ان ترجع على المولى بالولد والارض كما لا ترجع بقيمة نفسها وكذلك لو باعها بالغرماء بدينهم وقبض الثمن ثم اعتق المشتري التجارية فان شاء الغرماء اخذوا الثمن واتبعوا التجارية بجميع دينهم وان اخذوا جميع الدين منهم سلم للمولى الثمن وكذلك لو كان المولى كاتبها باذن الغرماء كان لهم ان ياخذوا جميع ما يقبض المولى من المكاتبه وليس لهم ان يرجعوا عليها بشيء من دينهم مادامت مكاتبه فان قبض المولى جميع المكاتبه وعتقت ولم ياخذ من الغرماء شيئا من المكاتبه فم بالخيار ان يشاءوا اخذوا المكاتبه من السيد واتبعوا الامة بما بقي من دينهم وان شاءوا اخذوا الامة بجميع دينهم فان اخذوه منها سلمت المكاتبه للمولى واذا اذن الرجل عبده في التجارة فله حقه دين كثير ثم ان المولى كاتبه للغرماء ان يردوا المكاتبه ويبيعوا العبد بدينهم وان لم يعلموا بذلك حتى ادى المكاتبه الى المولى فقد عتق باذنها ولكل غرماء ان ياخذوا الغرماء من المولى فيقبضونها من دينهم ويضمنونه قيمة العبد ايضا فان بقي شيء من دينهم بعد ذلك اتبعوا به العبد وان شاءوا اتبعوا العبد بجميع دينهم وتسلم المكاتبه للمولى وليس للعبد ان يرجع عليه بشيء مما ادى ولو كان العبد ادى بعض المكاتبه ثم جاء الغرماء فلم يردوا ان يبطلوا ذلك المكاتبه ويباع العبد لهم وياخذون ما قبض المولى من المكاتبه فان اجازوا المكاتبه جازت وكان ما قبض المولى وما بقي منها بين الغرماء فان كان ما قبض المولى منها هلك قبل الاجازة لم يكن للغرماء الا ما بقي من المكاتبه واذا جاز المكاتبه بعض الغرماء دون بعض لم يجز فلو اذوا رد المكاتبه لم يكن لهم ذلك **باب العبد بين رجلين** **الحق** **دين** واذا كان العبد بين رجلين فاذ ناله في التجارة فاذ ناله احد منهما مائة درهم وادانه اجنبى مائة ثم مات العبد وترك مائة درهم فنصف المائة للاجنبى ونصفها للمولين وتو لم يكن ادانه الا احد المولين مائة درهم والمسئلة بحالها كانت المائة بينه وبين الاجنبى ثلثا ثلثها له وللجنى ثلثاها في قول ابي حنيفة ومحمد الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد بنهما اربا للمولى وربها وللجنى ثلثة ارباعها واذا كان الرجلين شريكين شريكه مائة او عينا وبينهما عبد ليس من شركتهما فادانه احدهما مائة درهم من شركتهما

اجنبى مائة درهم ثم مات العبد وترك مائة درهم ان بيع بمائة درهم فلا اجنبى ثلثا المائة وللشريكين ثلثها ولو كان العبد من شركتهما كانت المائة كلها للاجنبى ولو كانت شركتهما عتق العبد من شركتهما فادانه مائة درهم من غير شركتهما وادانه اجنبى مائة درهم ثلث المال للاجنبى وثلثه بينهما نصفين واذا اذن الرجلان العبد في التجارة ثم ادانه احدهما مائة درهم وادانه اجنبى مائة درهم ثم ان المولى الذي لم يدن العبد شيئا قاتل وحضر الاجنبى فاد به بيع نصيب المولى الذي ادان العبد في دينه بيع له فان بيع بخمسين فاخذها ثم جاء المولى الاخر فاد به بيع نصيبه له وللولى الذي ادانه فيقتسمان ذلك نصفين ولو كان ثمن نصيب المولى الذي ادان العبد بولى على المشتري وبيع نصيب هذا المولى الذي لم يدن بخمسين درهم او اقل واكثر فان ذلك يقسم بينهما على ثلثة اسهم سهمان منه للاجنبى وسهم للمولى الذي ادان فان اقتسماه كذلك ثم جمعت الخمسين الاول اخذها الاجنبى كلها وكذلك ان كانت اكثر من خمسين درهما حتى تزيد على ثلثي المائة فتكون الزيادة للمولى الذي ادان ولا يرجع واحد من المولين على صاحبه بشيء وان كان العبد بين رجلين فاذ ناله في التجارة ثم ان كل واحد منهما ادانه مائة درهم لرجل اخر بارصاحبه وادانه رجل اجنبى مائة درهم ثم مات العبد فترك مائة درهم وبيع بمائة درهم فان هذه المائة بين المولين وبين الاجنبى ثلثا لكل واحد ثلثها ولو كان المال الذي ادانه المولين كل واحد من المولين بين المولى الذي ادانه وبين اجنبى قدامه باذنه والمسئلة بحال فان المال يقسم بينهم على عشرة اسهم اربعة من ذلك للاجنبى الذى ادان العبد واربعة اسهم للاجنبى الذى شادكا المولين في المالين لكل واحد منهما سهمين وللمولين سهمان لكل واحد سهم واذا كان العبد بين رجلين فذنه مائتا درهم فاذ ناله في التجارة فادانه اجنبى مائة درهم فحضر من الغريم فطلب دينه وغاب احد المولين فان نصيب الغائب لا يقضى فيه بشيء حتى يحضر ويباع نصيب الاخر فان بيع بمائة درهم اخذها الغريم كلها فاذا حضر الغائب كان للذي بيع نصيبه ان يبيعه بخمسين درهما في نصيبه حتى يباع فيه او يقضيه وكذلك لو كان العبد قبل فاخذها حاضر نصف قيمته كان للغريم ان ياخذ كله ثم يرجع الماخذ منه في نصيب شريكه اذا حضر وقبض ولو كان العبد بين رجلين واذ ناله في التجارة وكحه دين الف درهم لرجلين لكل واحد منهما الف درهم وفي يديه الف درهم فاخذ احد المولين الف واستهلكها ومات العبد للغريم ان ياخذ المستهلك بالالف فقيما نصفين فان دفعاه في ذلك الى القاضى فقصى عليه قد دفعه اليهما او لم يقض شيء



حتى ابرأ احد الغريمين العبد والمولى من دينه فان الغريم الاخر ياخذ  
المستهلک بجميع الالف وكذلك لو كان المولى واحدا لا ترى ان رجلا لومنا  
وترك الالف درهم وعليه لرجلين لكل واحد منهما الف درهم نقض القاضي بقسمتهما  
بينهما فلم يقسمها ولم يقبضها حتى ابرأ احد الغريمين الميت من دينه كانت الالف  
كلها للغريم الثاني ولو اقسماها وقبضها ثم ابرأ احد الميت من دينه  
سلم له ما اخذ ولم يكن لصاحبه ما قبض قليل ولا كثير وكذلك غرماء العبد لو اخذ  
الالف من المولى المستهلک واقتسمها ثم ابرأ احد العبد من دينه سلم  
لكل واحد منهما ما قبض واذا كان العبد بين رجلين فاذن احداهما في التجارة  
فاقر العبد بالالف درهم في دينها ودينه لرجل وانكر ذلك المولى جميعا قايما  
في هذا ان ياخذ المولى الذي لم ياذن له نصف الالف ويكون النصف الاخر  
للمستودع وكلما استحسن فحصل الالف كلها للمستودع ولو لم يقر بالوديعة  
حتى قبض المولى ان منه الالف ثم اقر بعد ذلك انها وديعة لفلان وكذابه  
لم يصدق على الالف ولا شيء عليه في الوديعة لانه لم ينقلها الا ترى ان رجلا  
اجتبيا لواخذها منه ثم سجد ان يكون اخذها منه فادعى العبد انه اخذها  
منه لانه لا ضمان على العبد واذا اذن للعبد احد المولين في التجارة  
فادانه اجنبي ما يردهم وادانه الذي اذن له ما يردهم فان يبيع  
يباع في دين الاجنبي خاصة ولو كان ادانه الذي لم ياذن له فان كان اذ  
قبل ادانه الاجنبي اياه فادانه اذن له في التجارة فاذا ادانه الاجنبي  
بعد ذلك كان مثل العبد فابيع بينهما اثلا في قول ابي حنيفة وقال  
ابو يوسف ومحمد هو بينهما ارباعا وان كان ادانه بعد الاجنبي فانه يباع  
من العبد نصفه وهو حصصة المولى الذي كان اذن له فيضرب فيه الاجنبي  
بجميع دينه ويضرب فيه المولى الذي ادانه نصف دينه فيقسمان ثمن  
ذلك النصف اثلا ولا يلحق حصصة المولى للذي ادانه من دين الاجنبي شيء  
**باب العبد المأذون بدفع اليه ما لا يعمل به** واذا دفع الرجل الى عبده  
ما لا يعمل به بشهود واذا ناله في التجارة فباع واشترى فحقه دين ثم ما ن  
العبد وفي يده مال ولا يعرف منه مال المولى لجميع ما في يده العبد بين الغرماء  
لا شيء للمولى منه الا ان يعرف شيء بعينه المولى فيأخذه دون الغرماء وكذلك  
لو عرف شيئا بعينه اشتراه بمال المولى وباع به مال المولى كان المولى احر  
وان لم يعرف بعينه فلا شيء للمولى منه لان مال المولى في يده العبد بمنزلة  
الوديعة فاذا مات ولا يدرا ما فعل صار دينه بطل وتوارى العبد في  
صحته بعد ما حقه الدين بان هذا المال الذي في يده بعينه هو مال مولاه

الذي دفعه اليه لم يصدق عليه الا ان يعرفه الشهود بعينه او تقر الغرماء  
لان العبد المأذون اذا حقه الدين ثم اقر بشيء في يده انه لم يولاه لم يصدق  
عليه الا ان تقوم البينة او تصدق فيه الغرماء واقرار العبد لم يولاه بعد كان  
الدين بمنزلة اقرار المريض بوديعة لا جني وعليه الدين في الصحة فلا يصدق  
عليه ولو اقام ذلك الرجل البينة انه اودعه عبدا وقبضه المريض الا ان  
الشهود لا يعرفون العبد بعينه العين وقال المريض هذا هو بعينه لم يصدق  
على الغرماء الا ان المريض اذا مات بيع العبد فقسم ثمنه بين الغرماء وبين  
المستودع ويضرب فيه للمستودع بقيمته والقول في تلك القيمة قول الغرماء  
مع ايمانهم على علمهم ولو كان العبد اقربا لوديعة بعينه لا جني كان اقراره  
جائزا ولا جني اقر بها من الغرماء وان يمكن له بيته على اصل الوديعة واذا  
اذن الرجل عبده في التجارة فدفع اليه مالا وامره ان يشتري به الطعام  
فاشترى به دقيقا فشراه اياه جائز في عقه وليس للبائع ان ياخذ ثمنهم  
من المال الذي دفعه اليه المولى وكذلك لو لم يكن اذن له في التجارة ولكنه  
دفع اليه المال وامره ان يشتري به الطعام فان نقض الثمن من مال مولاه كان  
لمولى ان يبيع البائع بذلك المال حتى يسترده منه ويرجع به البائع على  
العبد واذا اذن الرجل لعبده في التجارة فحقه دين كثير ثم باع مولاه  
مناعا بمثل ثمنه فهو جائز ويؤخذ المولى بالثمن ان كان قبضه او لم يقبضه  
وكذا بائنه بما يتغابن الناس فيه ولا يتغابن فهو سواء ويقال للمولى ان  
بالخيار ان شئت فانقض البيع وان شئت فاتم الثمن حتى يكون مثل  
قيمته ما اشتريت وخذ ما اشتريت فان كان المولى قد قبضه واستهلك  
فعليه الثمن وقام القيمة والقول قوله في فضل القيمة ولو كان المولى هو الذي  
باع مناعه من العبد بمثل قيمته او باقل منها فبيعه جائز والمولى ان يبيع  
حتى يستوفي الثمن وان دفع العبد اليه الثمن وقبض منه ما اشترى  
نذلك جائز ولا سبيل للغرماء على المولى فيما قبض من الثمن ولو سلم المولى  
ما باعه الى العبد قبل ان يقبض الثمن والتمن دين على العبد فقبض العبد  
فيما اشترى فهو جائز وهو للغرماء ولا شيء للمولى من الثمن ولو كان الثمن  
كان للمولى احق بذلك الثمن من الغرماء ولو كان المولى باع مناعه من عبده  
باكثر من قيمته بقليل او كثير كان المولى بالخيار ان شاء اخذ من العبد قدر  
ثمنه ما باعه وا بطل الفضل وان شاء نقض البيع واذا خرج العبد الى امر  
من الامصار فاجتبر فيه فحقه دين ثم قال لم ياذن مولاي فلان في التجارة  
وقال الغرماء قد اذن لك فان القاضي يبيع جميع ما في يده في دينهم استخرا



ولا يبيع نفسه حتى يحضر مولاه وكان ينبغي في القياس ان لا يبيع ما في يده  
ايضا فان اقام الغرماء البيعة ان العبد ما ذوناله في التجارة وهو محدد  
والمولى غاييه ليقبل بليتهم وتوفيق البيعة على الماذون واقربيه العبد يبيع  
ما في يده ايضا ولم يبيع نفسه فان حضر مولاه بعد ما باع القاضى ما في يده  
وقضاء الغرماء فانكر الاذن كلف الغرماء البيعة على الاذن فان اقامها  
والا ردوا ما قبضوا واذا اشترى العبد من رجل متاعا فقال الرجل للعبد  
تجور عليك فلا ادفع اليك ما اشتريت منى وقال العبد انا ما ذون  
قال قول في ذلك قول العبد ولا يمين عليه ويجبر البايع على دفع ما باع  
الى العبد وياخذ منه الثمن وكذلك لو كان العبد هو البايع فقال المشتري  
انت تجور عليك وقال العبد انا ما ذون في القول قول العبد ويجبر  
المشتري على اخذ ما اشترى ولا يمين على العبد ولا يقبل بيعة المشتري  
على انه تجور عليه ولا على اقراره عند غير القاضى بانه تجور ولو اقر عند  
القاضى بذلك رد العبد فان حضر المولى بعد ذلك فقال كنت اذنت له  
في التجارة جازا النقص الذي كان فيما بين العبد والمشتري ولم يلتفت  
الى قول المولى وكذلك لو قال الماذون له ولكنى اجرت بيعه لم يبطل ذلك  
النقص ولو لم يقضى القاضى بنقص البيع حتى حضر المولى فقال كنت اذنت  
له في التجارة او قال الماذون ولكنى اجرت البيع جازا البيع ولو باع العبد  
متاعا من رجل ثم قال هذا الذي بعته لمولاى لم ياذن له في بيعه وانا  
تجور وقال المشتري كذبت وانت ما ذون لك قال قول في ذلك قول  
المشتري وكذلك لو كان العبد هو المشتري ثم قال انا تجور لم يصدق  
ويجبر على دفع الثمن فان حضر المولى وقال الماذون له في بيع بشئ من هذا  
قال قول قوله ويرد البيع والشراء وكذلك لو ان عبدا ابتاع من عبد  
شئيا فقال احدهما انا تجور على وقال الاخر انا وانت ما ذون لنا قال قول  
قول الذي يدعى جواز البيع منهما ولا يمين عليه ولا يقبل بيعة الاخر  
بالحجر ولا على الاقرار به عند غير القاضى ولو اقر بذلك عند القاضى اجرة  
وا بطل البيع بينهما واذا باع الرجل واشترى ولا يدعى احد هو ام عبد  
فلحقه دين كثير ثم قال انا عبد فلان وصدقه فلان وقال هو عبدى  
تجور عليه وقال الغرماء هو حر فالدائن لازم للعبد يبيع فيه الا ان  
يقرب مولاه ولو جنى عبد جناية باقرا او بيعة ثم قال انا عبد فلان  
وصدقه فلان بذلك وقال ولى الجناية بل هو حر فهو عبد فلان ولا حق  
لصاحب الجناية في رقبته وكذلك عبد ما ذون عليه دين فقال غرماء

لمولا قد اعنته وقال المولى لم اعنته فانه يباع لهم ولو كان جناية  
فقال ولى الجناية للمولى قد اعنته وقال المولى لم اعنته فالعبد للمولى  
على حاله ولا شئ لاصحاب الجناية الا ان يقبضوا البيعة على المولى بالعتق  
**باب اقرار العبد الماذون بالدين** واذا اقر العبد الماذون بدين من  
غصب وغيره لزمه ان صدقه المولى ولم يصدق وكذلك لو اقر انه اشترى  
جارية هذا الرجل فوطئها فان العقر يلزمه وكذلك لو غصب جارية  
بكرافا فقتلها رجل عنده ثم هرب كان لمولاها ان ياخذ العبد بعقرها  
واذا اقر العبد انه وطئ جارية هذا الرجل بشكاح بغير اذن مولاه  
فاقتضها لم يصدق على هذا الا انه ليس من التجارة فان صدقه مولا بذلك  
يدى بين الغرماء فان بقى شئ اخذ مولا الجارية من عقرها وتوزج  
العبد الماذون وعليه دين امرأة حرة باذن مولاه كانت المرأة اسوة  
الغرماء بمهرها وما يجب لها من النفقة ولو كان العبد اقرانه وطئها  
بشكاح وحجها المولى ان يكون اذن له في ذلك لم يؤخذ بالمهر وكذلك  
لو اقر بوطئ امرأة بشكاح فاقتضها باذن مولاه او بغير اذنه ومولاه  
يصدق ذلك ولو اقر انها اقتضها باصبعه غاصبا كان اقراره باطلا في  
قول ابى حنيفة لانه بمنزلة الجناية وفي قول ابى يوسف اقراره  
جائز يضرب مولاه امرها مع الغرماء لانه دين وليس بجناية الا ترى  
انه تباع فيه ولا يدفع به واذا كان على الماذون دين كثير فاقرب دين  
لزمه ذلك ويتخاصموا فيه ولو اقر بشئ بعينه انه لفلان غصب منه  
واودعه اياه وعليه دين كثير بدا بالذى بدا به نفسه وان اقاد على  
ما في يده وكذلك المضاربة والبضاعة وكل شئ بعينه ولو اقر بعد  
في يديه ان فلا تاودعه اياه او قال هو حر لم يملك قط قال قول  
قوله ولا سبيل للغرماء عليه ولو اشترى الماذون من رجل عبدا  
او نقده الثمن وعليه دين اولاد من عليه ثم اقر ان البايع قد اعنت  
هذا قبل ان يبيعه اياه او انه حر الاصل وانكر البايع ذلك فالعبد  
مملوك على حاله وكذلك لو اقر بالندبيرا وكانت جارية قافر بولادها  
من البايع فان صدقه البايع انتقض البيع ورجع بالثمن ولو اقر  
الماذون ان البايع كان باعه قبل ان يبيعه من فلان وقبضه فلان  
منه ونقد الثمن وجاء فلان يدعى ذلك فهو مصدق على ذلك ويدعى  
العبد الى المقر له ولا يرجع على البايع بالثمن الا بيعة او يقر البايع  
به او يابا باليمين ولو باع العبد جارية من رجل وقبضها ذلك الرجل فحضر



من الجارية ولا يدرا حالها فادعى رجل انها ابنته وصدقه بذلك  
المشتري والعبد فاجارية ابنت الرجل ترد اليه ولا ينقص البيع فيما  
بينهما واذا كان العبد اشترىها من رجل وقبضها منه فاقول البائع بذلك  
انقصت البيع كلها وتراجعوا بالتمس ولو كان المازون اشترىها تخفف  
منها وقبضها وهي ساكنة لا تكثر ثم باعها من رجل وقبض التمس ثم ادعى  
رجل اخر انها ابنته وصدقه في ذلك المازون والجارية والمشتري واكثر  
ذلك البائع من العبد فاجارية ابنته الذي ادعاه حرة باقرار المشتري  
ولا يبطل البيع الذي بين العبد وبين المشتري الاخر وكذلك لو ادعى المشتري  
الاخر ان الذي باعها من العبد كانا عتقها قبل ان يبيعهما او دبرها او  
ولدت له وصدقه العبد بذلك الا انه ان كان اقرها بتدبير او ولادة  
صار في موقوفة من مال المشتري الاخر فاذا مات البائع الاول عتقت  
ولا يرجع بالتمس على العبد حتى يعتق فيرجع حينئذ عليه وكذلك لو كان  
المازون يتكر جميع ذلك الا انه لا يرجع عليه بالتمس بعد العتق ايضا ولو  
كان المشتري الاخر ادعى ان الذي باعها العبد كان كاتبها قبل ان يبيعهما  
وصدقه المازون في ذلك او كذبه وادعت الامة ذلك لم تكن مكاتبته وهي  
امة للمشتري يبيعهما ان شاء وان كان على المازون دين فاقربش في يديه  
انه وديعة لمولاه او لابن مولاه او لابنه او لعبد له تاجر عليه دين  
او لاديين عليه او لمكاتب مولاه او لام ولده فاقرا له لمولاه ولمكاتبه  
وعبد له وام ولده باطل واقرا له به لابن مولاه وابنه جازير ويبدأ به قبل  
الغرماء ولو لم يكن على العبد دين كان اقراره جازير في ذلك كله وان كلفه  
دين بعد ذلك وان كان اقرب دين لاحدهم ثم كلفه دين لم يكن له شيء ان كان  
هو المولى او ام ولده او عبده الذي لاديين عليه فان كان عليه دين او كان  
اقراره لمكاتب مولاه او لابنه ثم كلفه دين اشترى كوا في ذلك وهو قياسي  
قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد واذا اقر المازون لابنه وهو حر والاب  
اولن وجهه وهو حرة او لمكاتب ابيه او لعبد ابيه وعليه دين او لاديين عليه  
وعلى المازون دين او لاديين عليه واقرا له لمولاه باطل في قياس قول ابي  
حنيفة رحمه الله واما في قول ابي يوسف ومحمد فاقرا له في ذلك جازير  
وتشارك الغرماء وكذلك الاختلاف في الاقرار لاحدهم بوديعة الا  
ان الوديعة يبدأ بها في قول ابي يوسف ومحمد واذا كان العبد المازون  
عليه دين فاذن لجارية له في التجارة فلحقها دين ثم اقرت له بوديعة  
في يدها لم تصدق على ذلك وان اقر العبد لها بوديعة في يده صدق على ذلك

وكذلك

وكذلك ان اقرها بدين فان كان بعض غرمائها مكاتب المولى او عبد  
ما ذون له في التجارة وعليه دين فان كان العبد المقول دين عليه فاقرا له  
لها بالوديعة والدين جازير وان كان عليه دين لم يجز لانه لو جازير  
المكاتب يدفعها ساير غرمائها فيه الا ترى ان رجلا لومات وعليه دين  
لقوم شتى متفرق ثم حضر رجل اخر فاقرب لبيت بوديعة الف درهم في يده  
او بدين ثم مات وبعض غرماء الميت الاول اخذ ورثته الاخر كان اقراره باطلا  
وكذلك الاول ولو كان بعض غرماء الجارية ابا المولى او ابنة فاقرها العتق  
او دين وعلى العبد دين فاقرا له جازير ولو كان بعض غرمائها ابا العبد وابنه  
وعلى العبد دين او لاديين عليه فاقرا له في قياس قول ابي حنيفة باطل وهو جازير  
في قول ابي يوسف ومحمد وكذلك لو كان بعض غرمائها مكاتب لابل العبد وابنه  
ولو كان بعض غرمائها ابا العبد كان اقراره لها جازير في قولهم جميعا واذا  
اقر المازون بدين كان عليه وهو محجور من قرضه وغصب او وديعة استهلكها  
او ما اشبه ذلك وعليه دين او لاديين عليه فصدقه رب المال بذلك واكثر  
وقال كان ذلك بعدما اذن لك مولاك في التجارة فالقول قول المقول والمالك  
لازم له اذا لم يصدقه المقول انه كان في حال المحجور ان صدقه في ذلك  
لم يوجب شي من ذلك الا بالغصب فان عتق ابيع بجميع ما اقر وكذلك  
الصبي والمعتوه الذي يعقل البيع والشراء وقد اذن له في التجارة فيقدر  
بمخدراتك الا انها لا يوجب ان به بعد الكبر والافاقة ايضا قال ابو الفضل  
وقد طعن عيسى في مسألة الصبي وقال فيها قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف  
وهو خطأ في قول محمد لانه كان يقول في الحربي يسلم ثم يقول لرجل غصبك  
في دار الحرب الف درهم وانا حربي واستهلكتها وقال الرجل غصبتهما  
في دار الاسلام فالقول قول الحربي وقيل هذا مفارق للصبي لان الصبي اقر  
بملك لو كان عينا في يده معلوما اخذه وجب رده والحربي اقر بما لو علم  
صدقه فيه وكان قائما في يده لم يجب رده وكذلك لو اقر بدين بعد الكبر  
والافاقة فان اقاما البيعة انما فعلا ذلك بعدما اذن لهما في التجارة  
فالبيعة بيعة المقولة قصا والقول قوله والبيعة بيعة واذا اذن الرجل  
لعبد في التجارة ثم حجر عليه ثم اذن له فاقرب بعد ذلك انه كان استوفى  
من هذا الرجل الف درهم في حال اذنه الاول وقبضها منه وانه كان  
استودعه في حال اذنه الاول فاستهلكها او ما اشبه ذلك فصدقه  
بذلك رب المال او كذبه والمال لازم للعبد في الوجه كلها ويخاص به  
غرماء المعروفين وكذلك الصبي والمعتوه في نحو هذا واذا اذن الرجل



في التجارة ثم حجر عليه فاقرب بعد الغضب بغضب اغتصبه في حال اذنه او  
بقرض او بوديعة او مضاربة فاستهلكا في حال اذنه وكذب المولى بذلك  
ولا مال في يد العبد لم يصدق حتى يعتق فيؤخذ به حينئذ فان لم يعتق حتى  
اذن له المولى مرة اخرى سلم القاضي عما كان اقرب به فان اقرب بعد الاذن  
اخذه به وان انكره او قال لم يكن اقرارا في ذلك بحق وقد كنت اقررت  
به في تلك الحال لم يؤخذ به وكذلك الصبي والمعتوه ولو لم يكن اقرارا في حال  
حجره ولكنه اقرارا في حال اذنه الاخر انه قد اقر وهو محجور عليه انه غصب  
من هذا الرجل الف درهم في حال اذنه الاول وبانه اخذ منه الف درهم  
وديعة او مضاربة فاستهلكا فصدقه رب المال بذلك لم يلزمه  
شيء حتى يعتق ولو قال المقر له قد اقررت لي بذلك في حال اذنه الاول  
او قال في حال اذنه الاخر فاقول قول المقر له والبينة بينته ايضا كان  
العبد اقرب به في غير موطن ولو كان ذلك في الصبي والمعتوه لم يلزمها ذلك  
ما لم يقم البينة على اقرارها به في حال الاذن وكذلك العبد الصغير  
واذا حجر الرجل على عبده ثم اذن له وفي يده الف درهم يعلم انها كانت في  
حال الاذن الاول في يده فاقر انها كانت وديعة لفلان فهو مصدق  
في قول ابي حنيفة ولو اقر بالف درهم غصبها من فلان في حال الاذن الاول  
فهو مصدق ايضا وقال ابو يوسف ومحمد لا يصدق على الالف للمولى <sup>المع</sup>بيع  
له العبد بما اقرب رقبته فيه وكذلك لو اقر بهذا بعد ما حقه الدين في  
الاذن الثاني والالف للمقر له بها في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
ومحمد هو للمولى واذا اذن الرجل لعبده في التجارة فاقر انه كان اقر هذا الرجل  
وهو محجور عليه بالف درهم وقال المقر له اقررت لي بها بعد الاذن الاول  
قول المقر له لان العبد اقربا ليلزمه لو اعتق ولو كان العبد صغيرا او كان  
صغيرا حرا او معتوها فاقرا في حال الاذن بانهم اقرروا بذلك قبل  
الاذن كان القول قولهم لانهم اقرروا بما لا يلزمهم باب **اقرار الحجر عليه**  
واذا اقر الرجل على عبده الماذون ثم باع بعد ذلك واشترى او اقرب بذلك  
كله باطل ما خلا الاقرار بدين او بوديعة او ما اشبه ذلك فان ابا حنيفة  
كان يقول ان اقر من ذلك بشيء بعينه في يده فهو مصدق وان اقر  
بمستهلك وفي يده مال مثله صدق به في ذلك المال ولم يصدق في استهلاك  
رقبته وان كان عليه دين في حال اذنه باقرارا او به كان ذلك الدين  
مقدما على ما اقرب بعد الحجر فان لم يكن عليه ولم يقرب بشيء حتى اخذ مولا له  
المال او باعه ثم اقرب بشيء من ذلك لم يصدق العبد فيه على شيء من ذلك

المال ولكنه يؤخذ اذا اعتق بما هو دين عليه من ذلك وقال ابو يوسف  
ومحمد لا يصدق العبد بعد الحجر على شيء من ذلك وهو القياس وقول  
ابي حنيفة استحسن ان وكذلك العبد والصغير في جميع ذلك الا انه  
لا يؤخذ به بعد العتق وكذلك الحرة والصغير والمعتوه واذا حجر الرجل  
عبده وفي يده الف درهم فاخذها المولى ثم اقر العبد انها كانت  
وديعة في يده لفلان وكذب المولى لم يصدق العبد على ذلك فان  
لم يلحقه شيء لانه كان امانة في يده وكذلك البضاعة والمضاربة  
ولو كان غصبا اخذ به اذا اعتق ولو حجر عليه وفي يده الف درهم وعليه  
دين الف درهم فاقر ان هذه الالف وديعة عنده لفلان او مضاربة  
او قرض او غصب فلم يصدق على ذلك اخذها صاحب الدين من حقه  
ثم اعتق كان الالف دينا عليه يؤخذ بها ولو حجر عليه وفي يده الالف  
واقر العبد بدين الف درهم عليه ثم اقر ان الالف وديعة عنده لفلان  
فالالف في قياس قول ابي حنيفة لصاحب الدين فاذا اعتق ابيعه  
صاحب الوديعة واذا كان اقراره او لا بالوديعة كانت الالف  
لصاحب الوديعة واما في قول ابي يوسف ومحمد فلا يصدق العبد  
ولا يبيع بالوديعة اذا اعتق ولو اقر اقرارا متصلا فقال لفلان على  
الف درهم وهذه الالف وديعة لفلان كان بينهما نصفين في قول  
ابي حنيفة فاذا اعتق اجزاء بما بقي لها ولو بدا في هذا الاقرار المتصل  
بالوديعة كانت الالف لصاحب الوديعة ولو ادعى جميعا فقال  
صدقما كانت الالف بينهما نصفين وكذلك العبد الصغير في ذلك  
والحرة الصغيرة في ذلك الا انها لا يؤخذان به العتق والبلوغ بشيء مما  
يؤخذ به الكبير بعد العتق ولو حجر على عبده وفي يده الف درهم واقر لرجل  
بدين الف درهم او بوديعة الف درهم بعينها ثم ضاع المال لم يلحق العبد  
شيء من ذلك حتى يعتق فيؤخذ بالدين ويبطل الوديعة ولو حجر عليه وفي  
يده الف درهم وعليه الف درهم ثم اذن له فاقرب بدين الف درهم لرجل  
اخر او وجبت عليه بينة فالالف التي في يده لصاحب الدين الاول  
خاصة وكذلك ان اقر العبدان هذا الدين كان في حال الاذن الاول  
وكذلك لو اقر باثني وديعة عنده لرجل او دعها اياه في حال الاذن الاول  
فالاول اجبر بالالف ويبيع صاحب الوديعة العبد بما في رقبته ولو  
حجر عليه وفي يده الف درهم لا دين عليه ثم اذن له فاقرب بدين الف  
كان عليه في حال الاذن الاول فهو مصدق في قياس قول ابي حنيفة



في المال الذي في يديه في رقبته وقال ابو يوسف ومحمد لالف مولاه ونفع  
بالدين في رقبته ولو جهر عليه وفي يده الف درهم وعليه دين الف خمسمائة فان  
يدين بعد الف الف ثم اذن له بعد ذلك فان تلك الف التي كانت  
في يده هذا الرجل ودبغة عنده لم يصدق على الدبغة والالف التي كانت في  
يده لصاحب الدين الا ولو خمسمائة منها والخمسمائة الباقية في قيس قول  
ابن حنيفة للذي اقر العبد بالالف وهو محجور عليه ثم يبيع صاحب الدبغة  
دبغة العبد بورد يبعته كلها في قيس قول ابو يوسف ومحمد خمسمائة من الف  
لصاحب الدين الاول وخمسمائة منها للمولى ويتبع صاحب الدبغة رقبته  
العبد بخمسمائة وتبطل ودبغة الخمسمائة التي اخذها المولى فان هلك من  
الالف خمسمائة في يد العبد كانت الخمسمائة الباقية لصاحب الدين الاول  
خاصهم في قوتهم جميعا ويلزم رقبته العبد من الدبغة خمسمائة واذا  
وهب الرجل العبد محجور عليه الف درهم وقبضها العبد فلم ياخذها من المولى  
حتى استهلك رجل الف درهم يبيته بالالف الهبة للمولى والذي في رقبته العبد  
ولو كان الدين قبل الهبة كانت الهبة لصاحب الدين فان استهلك بعد  
الف درهم يبيته لرجل اخر كانت الهبة لصاحب الدين الاول ولو كان العبد  
ما ذ وناله في التجارة كانت الهبة بين صاحبي الدين **باب خصومة المحجور**  
**وعليه في البيع والشراء** واذا اشترى العبد المحجور عليه عبدا بغير  
اذن مولاه فشره باطل فان اجاز المولى بعد الشراء جاز وكذلك مباح  
من مال مولاه او مما وهب له فبيعه باطل فان اجاز المولى جاز والعهد  
على العبد وكذلك الاجارة والرهن والعرض وكذلك القبي المحصونه في ذلك  
واذا اشترى العبد المحجور عليه متاعا بغير اذن مولاه ثم اذن له مولاه  
في التجارة لم يحز شراؤه المتقدم فان اجاز المولى جاز والعهد على العبد كذلك  
لو اجاز له العبد ولو اعتقه لم يحز شراؤه المتقدم في ذلك وان اجاز العبد  
بعد العتق لم يحز وكذلك ان اجازاه جميعا الا ترى ان عبدا محجورا عليه  
لو اشترى جارية بالف درهم ثم ان المولى باع عبده من رجل فاجاز المشتري  
شراء الجارية لم يحز وكذلك لو ان البائع اجاز البيع وكذلك لو لم يبعه لكنه  
مات فورثته وارثه فاجاز البيع لم يحز لانه حين مات قبل ان يتم بيع الجارية  
بطل بيعها واذا اشترى العبد المحجور عليه من رجل بالف درهم فقبض العبد  
ولم ينفذ الثمن حتى مات العبد فلا ضمان عليه في العبد حتى يعق قاذاعن  
لزمه قيمة العبد الذي قبض بالغة ما بلغت لان البيع كان فاسدا ولو كان  
فقل العبد حين قبضه البائع قبل مولاه ادفعا وادفده ولو كان مكان العبد

ثياب او عروض او دواب فاستهلكها العبد حين قبضها لم يضمنها حتى يعق  
فاذا عتق ضمن قيمتها بالغة ما بلغت وكذلك لو كان البائع من العبد عبدا  
ما ذ وناله او صبيا ما ذ وناله في التجارة وكذلك لو كان المشتري صبيا  
محجورا عليه او محتوها كان بمنزلة العبد المحجور الا انهما اذا اقتدا العبد  
المشترا كانت القيمة على ما قلتما ولا يلحقهما ضمان ما استهلكا من هذا اذا  
القبض وعقل المعنوه ولو كان البائع ايضا عبدا محجورا عليه اخذ المشتري  
بضمان ما هلك في يده من ذلك او استهلك واذا اشترى العبد المحجور  
من رجل عبدا بالف درهم وقيمته الف درهم وقبضه فباعه فربح فيه شئ  
اشترى بيمينه وباع حتى جاز في يده الف درهم ثم حضر البائع فله ان يستق  
ثمنه ما في يده استخسا قاذاعن يعلم ان الذي في يده من ثمن العبد الذي  
المحجور عليه فذلك المال للمولى ولا شئ للبائع ولا على العبد حتى يعق قاذاعن قال  
المولى هذا المال وهب لعبك او اصابه من غير ثمن عبدك الذي بعت قال البائع  
اصابه من ثمن عبك وصدقه العبد بذلك قال قول المولى والبينة بينه  
البائع وكذلك لو كان مكان شراء العبد قرص الف درهم او ودبغة الف  
درهم او عروض فيضرب قيمة العبد ولو دفع اليه رجل متاعا بضاعة فباعه  
العبد جاز ببيعه والتمن للامرو عليه العهدة حتى يعق العبد قاذاعن  
لزمته العهدة فان وجد المشتري بالمتاع عيبا فالتخصم فيه الامر لم  
يعق العبد والتمن عليه على العلم ولو اعق العبد اذن له مولاه في التجارة  
جاز ان الخصومة معه فان كان المشتري قد اقام البينة على العيب قبل  
ان يعق الغريم عتق فالتخصم هو في ذلك ويقضى الحاكم بتلك القيمة وكذلك  
لو اقام شاهدا واحدا على المشتري لم يكلف اعادته على العبد ويحكم عليه  
واذا شهد شاهدا اخر بالعيب فان قضى القاضي بالعيب على العبد ونقض  
البيع فان كان الامر هو الذي قبض الثمن من المشتري لزوم الثمن الامر لم يبع  
العبد فان كان قبضه العبد فهلك عنده اخذ العبد به ورجع بذلك  
على الامر ولو كان مكان العبد صبي محجورا ومعنوه كانت العهدة في جميع  
هذه الوجوه على الامر والخصومة معه والتمن عليه على العلم وهو الذي رد  
الثمن ولا تنتقل العهدة الى الصبي والمعنوه بالاذن والافاقه واذا جاز  
للعبد الماذون على رجل دين من بيع او اجارة او قرص واستهلك او وجوه  
من الوجوه ثم حجر عليه مولاه فالتخصم فيه العبد فاذفعه الذي عليه الدين  
الى العبد يرى ان كان عليه دين او لم يكن فاذفع الى مولاه يرى ايضا ان  
لم يكن على العبد دين فان كان عليه دين لم يبرأ بدفعه الا ان يقضى المولى الدين



فان قضاه برى المطلوب من الدين فان مات العبد بعد حجرة ولا دين عليه  
في ذلك المولى ولم يمت ولكن المولى اخرج من ملكه فليس العبدان يقبض شيئا  
منه فان قبضه لم يبر العبد من قبضه وقد انقطع الخصم من العبد عن ذلك  
ان كان عليه دين او لم يكن والخصم في ذلك المولى في جميع ماله على الناس  
وغيرهم فاذا قضى بذلك لم يكن للمولى قبضه حتى يقبض الغرماء دينهم فان  
حضروا معه اخذوا دينهم وكان ما بقي للمولى ولو كان المولى اعنته كان العبد  
الخصم في جميع ذلك ولو باعه المولى فاعنته المشتري فالعبد والخصم في  
جميع ذلك واذا باع العبد المأذون متاعا من رجل بالف درهم وتقاضاه  
حجر عليه المولى فوجد المشتري بالمتاع عيبا فالخصم هو العبد فيه فان قامت  
بر عليه بينة وحكم برده عليه فابا المشتري ان يدفعه حتى يقبض الثمن فله  
ذلك فان لم يكن في يد العبد مال وعليه دين يدي بالمتاع فبيع واعطى المشتري  
ثمنه فان بقي له شيء شأركه غرماءه في رقبته وان جهل المشتري فدفع اليه  
ثم جاء بعد ذلك فطلب الثمن فهو اسوة الغرماء في رقبته ولو لم يقم بينة  
على العبد فالثمن على العبد دون مولاه وان تكلم عن الثمن ود عليه المتاع باليب  
وكانت حاله بمنزلة حاله اذا قامت البينة بالعيب وكذلك لو اقر بالعيب  
عند القاضي وهو عيب لا يثبت مثله فان كان يثبت مثله لم يرد عليه الثمن  
باقراره ولم يكن خصما فيه لانه قد اقر به المولى هو الخصم فيه فان اقام المشتري  
البينة على المولى بالعيب ود عليه كان حاله فيه بمنزلة اقامته البينة على العبد  
وان لم يكن بينة استخلف المولى على علمه فان تكلم عن اليقين واقر به ود اليه  
فان كان على العبد دين وكذب غرماءه العبد والسيد بما اقر به من العيب  
بيع المتاع في ثمنه المشتري فان فضل من ثمنه الاخر شيء على ثمنه الاول كان الغرماء  
العبد وان نقص عنه كان الفضل في رقبته الا انه يباع قبله بغرماءه فان  
فضل من ثمنه شيء بعد قضاء دينهم كان للمشتري وان لم يفضل شيء فلا شيء  
وان لم يكن على العبد دين كان ثمن المتاع في رقبته وفي المتاع ببا عان فيه  
وان حجر على العبد لم يرد ان كان على العبد دين او لم يكن حتى يعق فاذا عتق  
باقراره ولزمه الثمن وكان المتاع واذا باع العبد المأذون متاعا  
بالف درهم قضاه في يد العبد ثم حجر عليه مولاه وفي يده الف درهم ثم  
طعن المشتري بعيبي المتاع فاقربه العبد ومثله يثبت فهو مصدق في قولك  
خفيفة ولا يصدق في قول ابى يوسف ومحمد وهذا والذي ليس في يده مال  
عندها سواء فان كان المولى قبض ذلك من يده قبل اقراره بالعيب لم يصدق  
في قولهم جميعا وكذلك لو كان في يده ماله عليه دين مثله واذا باع العبد المأذون

متاعا ثم حجر عليه المولى ثم باعه فوجد المشتري بالمتاع عيبا فليس العبد بخصم  
فيه والخصم هو المولى ان كان على العبد دين حين باعه مولاه او لم يكن فان  
قامت البينة على العيب رد المتاع فبيع في ثمنه وكان الحق به المشتري من  
الغرماء فان لم يقبضه خاص الغرماء فيما قبضوا من ثمن العبد ولو لم يقبض  
بينة على العبد ولكنه اقربه المولى او تكلم عن اليقين فيه فكذلك الا ان المشتري  
لا يتخاص الغرماء بيبا في حقه ولو حجر المولى على العبد ولم يبعه ثم طعن المشتري  
ببيع في المتاع فصدق به العبد وناقضه البيع بغير قضاء قاض والعيب  
يحدث مثله ولا يثبت فتناقضه اياه باطل وكذلك لو اقاله بغير عيب فان  
اذن له المولى بعد ذلك لم يثبت ذلك الا قالة فان اقاله جديده او  
اجازها جان فان كان العبد اقر بالعيب في حال الحجر وليس في يده مال ثم اذن  
له المولى في التجارة لم يثبت بذلك الا قارا الا ان يقر اقرارا جديدا وان  
قال المشتري اقرت لي بالعيب بعد الاذن الاخر وقال العبد اقرت به  
في حال الحجر اخذ باقراره فان كان العبد غير بالغ كان القول قوله واذا دفع  
رجل اجنبي الى عبد مأذون متاعا يبيعه له بغير اذن مولاه فباعه فرب جاز  
والعهدة على العبد ان كان عليه دين او لم يكن وكذلك ان دفع اليه مولاه  
متاعا يبيعه له وعليه دين فان حجر المولى على عبده ثم طعن المشتري بعيب  
في المتاع فالعبد خصم فيه فان رد عليه ببينة او ابا يمين او كان عيبا  
لا يثبت مثله فبيع ذلك المتاع في الثمن فان بقي منه شيء كان في عتق العبد جميع  
به على الاجنبي ان كان باعه له وان باعه للمولى رجع به عليه فان كان المولى  
والاجنبي محسرين خاص المشتري الغرماء فيما بقي في رقبته العبد ثم رجع  
المشتري بما بقي بعد ذلك من حقه على الامر ورجع عليه الغرماء ايضا  
بما اخذه المشتري من ثمن العبد وان كان العبد اقر بالعيب وهو يحدث  
مثله فاقراره باطل ولا يكون خصما فيه بعد ذلك ولكن رب المتاع هو الخصم  
فيه فان ابا اليمين او كان قبضه من العبد او ملك عند العبد فان حلف  
على العيب ثم اعنت العبد رده المشتري عليه باقراره الذي كان في حاله  
واخذ منه الثمن وكان المتاع للعبد المقتق **باب اقرار المولى**  
على عبده المأذون واذا اذن الرجل لعبده في التجارة ثم اقر عليه بدين اكثر  
من قيمته وانكره العبد فان الدين كله لازم له ببيع فيه وان شاء الغرماء  
استسعوه فيه وكذلك لو اقر عليه بكفالة باعه فان كانت قيمة الف درهم  
فاقر عليه المولى بدين عشرة الاف درهم ثم اعنته فعلى المولى قيمته للغرماء  
ويرجعون على العبد ايضا بقدر قيمته وكذلك لو ابر المولى من القيمة



او برت عليه لم يرجعوا على العبد الا بقدر قيمته وكذلك لو ساعاهم العبد في  
خمسة الاف درهم ثم اعتقه المولى في صحته ثم مات المولى ولم يدع شيئا  
فعلى العبد ان يسعى لهم في قيمته الا ان يكون بقي من الدين اقل منها وان كان  
العبد اقرب الدين ايضا لزمه الدين كله ولو اقر عليه المولى بدين عشرة الاف  
درهم وانكر العبد فيبيع في الدين واقتسم الغرماء ثمنه فلا سبيل لهم على العبد  
عند المشتري فان اعتقه المشتري رجع الغرماء على العبد عند المشتري  
فان اعتقه المشتري رجع الغرماء على العبد ببقية وتولم بيع في الدين  
حتى دبره المولى للغرماء ان يضمنوا المولى ولا شيء لهم على العبد حتى يفتق  
فاذا عتق اخذوه بقيته وان شاء ضمنوا المدير فاستسعوه في جميع  
دينهم فان ادى خمسة الاف درهم ثم اعتقه المولى اخذ منه ايضا ثمنه  
وبطل ما بقي من الدين وتولم يدبره حتى مرض المولى فاعتقه ثم مات اولا  
مال له غيره فعليه ان يسعى في قيمته في اخذها غرماء العبد دون الورثة  
لان المولى صار من اهلها حين اعتقه ثم ياخذ الغرماء بعد ذلك العبد  
بقيته ولا شيء لورثته ولا لغرماء المولى من ذلك فان كان انما اقر على العبد  
بالدين في المرض والمسئلة على اهلها كانت القيمة الاولى لغرماء المولى خاصة  
والقيمة الثانية لغرماء العبد خاصة وتولم يقر عليه بالدين ولكنه اقر عليه  
بجناية خطأ فانه يدفعه بها او يقدير وكذلك لو اقر على امة في يده العبد  
بدين او جناية كان مثل قراره على العبد وكذلك ان اعتقه با بعد ذلك كان  
بمنزلة العبد وقرار العبد والوصى على الصبي الماذون له في التجارة او  
عبد باطل ولو اذن الصبي التاجر لعبد في التجارة ثم اقر الصبي على العبد  
بدين او جناية خطأ وحجده العبد كان اقرار الصبي عليه في جميع ذلك  
بمنزلة الكبير وكذلك المكاتب او العبد الماذون يا ذن لعبد في التجارة  
ثم يقر عليه ببعض ما ذكرت لك فهو بمنزلة اقرار الحر على عبده واذا اشترى  
المكاتب ابنة او اباه او ولده ولد في مكانته فهو ماذون له في التجارة  
وان لم ياذن له المكاتب فان اقر عليه المكاتب بدين لم يصدق عليه الا ان التو  
اخرى بكسبه وبما في يده من مال المكاتبه فان كان المكاتب قد اخذ منه  
قبل اقراره مالا فان ذكر المكاتب ان الدين وجب عليه بعد قبضه المال  
اخرى به ولو اقر عليه المكاتب بالدين ثم اذ افتق عتقه هذا معه ولا شيء  
على واحد منهما من ذلك الدين وكذلك لو كان اشترى اخاه او ذارحم  
محرره في قول ابي يوسف ومحمد واما في قياس قول ابي حنيفة فهو بمنزلة قراره  
على عبده ولو كان الاجنبي اشترى او ابنة اباه اقر عليه بجناية خطأ وقراره

عليه باطل فان اكتسب الا كان المكاتب اقر من صاحب الجناية فان لم ياخذ  
المكاتب منه حتى مات المقر عليه بالجناية اخذ صاحب الجناية من ذلك  
المال الاقل من قيمته ومن ارش الجناية لانه حين مات صارت جنايته  
مالا ولو كان المكاتب قبض منه كسبه قبل موته لم يكن لصاحب الجناية  
على ذلك سبيل لان المكاتب اخذ قبل ان يصير الجناية مالا بموت الجاني  
وتولم يموت ولم ياخذ منه المكاتب كسبه حتى اذا المكاتبه فعتقا فالكاتب  
للمكاتب ولا شيء لصاحب الجناية فيه ولا على واحد منهما ولو كان المكاتب  
اقر عليه بجناية خطأ ثم اقر عليه بدين ثم اكتسب المقر عليه مالا كان  
صاحب الدين اقر به وان لم ياخذ حتى مات خاص فيه صاحب الجناية  
بالاقل من قيمته ومن ارش الجناية وصاحب الدين باقية وكذلك ان كان  
المكاتب اخذ منه قبل موته وتولم يموت لكن المكاتب اذا المكاتبه كان صاحب  
الدين اقر بذلك المال وبطلت الجناية فان فضل عن الغريم شيء كان  
للمكاتب ولو كان اقر عليه بدين ثم بجناية ثم بدين وهو بمحمد ثم مات  
المقر عليه وفي يده مال كثير ثم يبداه منه بالدين الاول ثم يحاص صاحب  
الجناية والدين الاخر في الباقي وتولم يموت ولكن المكاتب اذا فعتقا  
بدين بالدين الاول ثم بالدين الباقي فما فضل عن الدين فهو للمكاتب  
ولو اقر عليه بجناية ثم بدين ثم بجناية مثل الاول ثم مات المقر عليه وفي  
يده مال فانه يحاص صاحب الجناية الاول وصاحب الدين ثم يدخلها  
الجناية الاخره مع صاحب الجناية الاولى فيبشركه فيما اصابه فان اشترى  
صاحب الجناية الاولى وصاحب الدين حقهما وبقي شيء نضيف ذلك اليه  
الحما اصاب صاحب الجناية الاولى فاقسم جميع ذلك صاحب الجنايتين  
نصفين حتى يستوفيا حقهما وتولم يموت المقر عليه ولكن المكاتب اذا فعتقا  
كان صاحب الدين اقر بما في يده المقر عليه حتى يستوفي دينه فما فضل عنه  
كان للمكاتب ولو كان اقر عليه بجناية ثم جناية في كلام متصل او منفصل  
ثم مات المقر عليه محاصا في شركته ولو كان اقر عليه بدينين في كلام متصل  
محاصا ايضا في تركته وان كان قطع كلامه بين الاقرارين بدئي بالا ولان  
فضل عنه شيء كان للثاني وكذلك ان لم يموت واذا المكاتبه وعتقا واذا اذن  
الرجل لعبده في التجارة وقيمته الف درهم فاذا ان الف درهم ثم اقر  
المولى عليه بدين الف درهم وهو بمحمد ذلك ثم ان المولى اعتقه فان العبد  
الذي اذا ان العبد بالخيار ان شاء ضمن المولى قيمة العبد فان ضمنه واستقر  
منه لم يكن للاخر على المولى ولا على العبد شيء فان شاء اخذ دينه من العبد فان



أخذه كان للأخران بأخذ المولى بقيمة العبد ولو كان المولى أقر على العبد  
بدين الف درهم ولا دين عليه سواء وجب له الغريم ثم جاز على العبد الف  
درهم بأقرارا وبينة فانه يباع فيضرب كل واحد منهما بجميع دينه ولو كان  
أقر العبد أول بدى به وكذلك ان يبيع بالف درهم فخرج منها الف وبقيت  
الف كان الخارج منها للذي أقر له العبد فان كان العبد أقر بالف ثم أقر  
عليه المولى بالف ثم أقر العبد بالف فانه يباع بخص في ثمنه اللذان أقر لهما  
العبد فان بقي شيء كان للذي أقر له المولى وتولى بقرا العبد لنفسه بشيء أو  
المولى عليه بدين الف درهم في كلام منقطع فانه يباع فيبدأ بالاول فان بقي  
شيء كان للثاني وان كان وصل كلامه فقال للفلان على عبيدك الف درهم و  
الف تحاصا في ثمنه فان صدقه العبد في أحدهما والكلام منقطع او متصل تحاصا  
ثمنه وان صدقه في أولهما بدى به ان كان أقر المولى فيهما منقطعا وان كان  
متصلا تحاصا في ثمنه لانه صدقه بعدما وجب الدينان في رقبته ولو كانت  
قيمة العبد الف وخمسمائة فأقر العبد بالف ثم أقر عليه المولى بدين الف  
ثم أقر العبد بدين الف درهم ثم يبيع بالف درهم فانه يضرب كل واحد منهما  
بجميع دينه الا الذي أقر له المولى فانه يضرب بخمسمائة فتكون بينهما اثنا  
لانه لم يكن في قيمته على فضل دينه يوما أقر المولى لهذا المقدار وتولى يبيع فانه  
المولى وقيمة الف وخمسمائة عنهما فكانت بينهما اثنا عشر الف يبيع للذي  
أقر لهما العبد بالباقي من دينهما على العبد ويرجع الذي أقر له المولى على  
له من الخمسمائة التي لزم العبد ولا شيء على المولى فان شاءا فخرما وتركوا  
المولى واتبعوا العبد فان اتبعوه أخذ منه الغريمان للذان أقر لهما العبد الف  
درهم وأخذ منه الذي أقر له المولى بخمسمائة درهم ورجع على المولى ايضا  
بخمسمائة ولو كانت قيمة العبد الف درهم فأقر العبد بدين الف ثم أقر عليه  
بدين الف ثم زاد قيمته حتى صادرت الف درهم ثم أقر العبد بدين الف  
ثم يبيع للفرما والف درهم فان الثمن الذي أقر لهما العبد خاصة وكذلك لو  
المولى فبقي ثمنه ولو اختار اللذان أقر لهما العبد ابتاعه وأتوا به المولى  
من القيمة كان للذي أقر له المولى ان يأخذ المولى بجميع دينه ولو كانت قيمة  
العبد الف وخمسمائة فأقر عليه المولى بدين الف ثم بالف في كلام منقطع ثم  
بيع العبد بالف فبقي بين الاولين اثنا عشر الف يضرب فيها الاول بالف والثاني  
بخمسمائة وتولى عتقه المولى وقيمة الف ضمن قيمته الف فاقسمها الاولان  
اثلاثا وتوليا اولا أخذ العبد أخاه بالف قيمة ثم أخذ المولى ايضا بجميع  
قيمته حتى يصل اليها دينهما ولو كان المولى أقر بهذه الديون أقر اذ منقطع

كانوا شركاء في ثمن العبد فان أعتقه المولى بقيته ثم رجعوا على العبد بقيته  
من با في دينهم ولو كانت قيمة العبد الف فأقر عليه المولى بدين الف درهم  
ثم أقر العبد ذلك ايضا بالف ثم زاد قيمته حتى صادرت الف درهم ثم  
أقر عليه المولى بدين الف ثم يبيع العبد بالف درهم فبقي بين الاول والاخر  
نصفين ولا شيء للاوسط فان يبيع بالف وخمسمائة استوفى الاول والاخر  
دينهما ثم كان الفضل للاوسط وتولى عتقه المولى وقيمته الفان أخذ الاول  
والاخر قيمته من المولى ولا شيء للاوسط فان أعتقه وقيمته الفان أخذ الاول  
أخذ الاول والاخر من المولى التي وكانت الخمسمائة الباقية للاوسط ولو  
شيء على العبد فان تولى بعض القيمة على المولى كان التوكل من نصيب الاوسط ولو  
كانت قيمة العبد الف وخمسمائة فأقر عليه المولى بدين الف درهم ثم بالف  
ثم بالف ثم يبيع العبد بثلاثة الاف فان الاول يستوفي الف درهم دينه  
وكذلك الثاني ويبقى الف فهو للثالث فان خرج من الثمن الف درهم  
وتولى الباقي كان ثلثا الف الاول وثلثا الثاني وكذلك كل ما خرج  
حتى يستوفي الاول الف درهم ثم يكون الخارج للثاني حتى يستوفي تمام  
دينه ولو كان الاقرار كله متصلا كان الخارج بينهم على قدر دينهم والتوكل  
منهم جميعا ولو كان الاقرار منقطعا ثم أقر العبد بعد ذلك بدين الف درهم  
ثم يبيع بثلاثة الاف درهم أخذ الاولان والذي أقر له العبد ديونهم ولا  
شيء للثالث فان تولى من الثمن الف درهم وخرجت الفان كانتا بين الاول  
والثاني والذي أقر له العبد اثنا عشر الف للاول الخمسة وللثاني الخمس والذي  
أقر له العبد الخمسان وكذلك لو خرج الف وخمسمائة وإذا أذن الرجل العبد  
التجارة وقيمته الف درهم فاشترى وباع حتى صادرت الف درهم  
أقر العبد بدين الف درهم ثم أقر المولى عليه بالف فالالف التي في يديه  
بين الغريمين نصفين ثم يباع العبد فيقسم ثمنه ايضا بينهما نصفين  
ولو كان المولى أقر عليه بالفين معا قسم ثمن العبد وماله بينهما نصفين  
ايضا ولو كان في يد العبد خمسمائة فأقر العبد بدين الف درهم ثم أقر المولى  
عليه بدين الفين ثم أقر العبد بدين الفلم يضرب الذي أقر له المولى في ثمن  
العبد وماله مع غيره الا بخمسمائة ولو كان أقر المولى قبل أقرار العبد الذي  
الاول كان ثمن العبد وماله بينهم ارباعا سهما من ذلك للذي أقر له  
المولى ولكل واحد من غريمي العبد سهم لان المولى أقر ولا دين عليه فيلزمهم  
جميع ما أقر به وان كان أكثر من قيمته وماله وان كان أقر المولى  
بعدما لزم العبد شيء فان ما يلحقه من أقرار المولى بقدر ما في قيمته وماله



من الفضل على الدين **باب اقرار العبد لمولاه** واذا باع العبد الماذون  
وعليه دين كثير متاعا له من مولاه بقدر قيمته او باكثر فهو جائز فان سلم  
المتاع الى مولاه واقر بقبض الثمن منه لم يصدق على ذلك حتى يشهد الشهود  
على معاينة القبض والمولى بالخيار ان شاء رد البيع وان شاء نقد الثمن  
مرة اخرى فان كان المتاع هلك في يديه فعليه ان يوفي الثمن ولا خيار له  
وكذلك ان كان حدث به عيب عنده وكذلك كل دين وجب للعبد على مولاه  
فاقر بقبضه منه لم يصدق على ذلك ولم يبرأ منه المولى حتى يعين الشهود القبض  
وكذلك اقرار وكيل العبد بقبض الدين واذا اذن الرجل لابنه الصغير  
في التجارة او اذن له وصى الاب فلحقه دين ثم باع عبدا من ابيه ومن  
وصى ابيه ببيعه جائز ان باع بالقيمة او اقل منها مما يتقايين الناس فيه ذلك  
كان باعه شيء مما لا يتقايين الناس فيه لم يكن في قياس قول ابي حنيفة واليوسف  
رحمهما الله تعالى قال ابو الفضل وراية في بعض روايات هذا الكتاب  
انه جائز في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله ولا يجوز في قول ابي يوسف ومحمد  
رحمهما الله تعالى وفيه نظر وكذلك بيع اليتيم من الوصي وهو الذي ذكر  
في السؤال نظر وهو مفسر في موضع اخر فان اقرار الصبي بقبض الثمن فهو جائز  
وليس هو كالعبد لان اقرار العبد وعليه دين دين او بديعة للمولى  
باطل واقرار الصبي لابي له ولو صبيته جائز واذا وكل العبد التاجر وعليه دين  
وكيله يبيع متاعا له من مولاه فباعه ثم اقرار الوكيل انه قبض الثمن من المولى  
ودفعه الى العبد وصدقه العبد او كذبه لم يصدق على ذلك والمولى ان يقتر  
البيع او يودي الثمن فإيهما فعل ذلك كان له ان يتبع الوكيل بالثمن الذي اقر  
بقبضه منه ولا يرجع الوكيل به على العبد ولو دفع العبد الى مولاه الف  
درهم وديعة او مضاربة او بضاعة ثم اقر بقبضها منه فالقول قوله وكذلك  
لو قال المولى قد دفعتها اليه وكذبه العبد كان القول قول المولى ولو دفع  
العبد الى المولى الف درهم مضاربة بالنصف فربح فيه المولى الف درهم فللفرد  
جائزة فان قال العبد قد اخذت من المولى رأس المال وحصتي من الربح  
وكذب العبد او ادعى ذلك المولى وكذب العبد والعزماء فلا ضمان على  
المولى مع يمينه والعبدان ياخذ من المولى ما اصابه من الربح فيكون له من  
رأس ماله لان المولى والعبد لا يصدقان على ان يسلم للمولى حصته من الربح  
ولو شارك العبد مولاه شركة عنان بخمسائة في يده وخمسائة من مال  
مولاه على ان يبيعا ويشتريا فهو جائز فان اشتريا وباعا فلم يربحا شيئا ثم  
اقرار العبد انه قاسم مولاه المال واشترى اياه نصفه ودفع الى المولى نصفه

وصدقه المولى فان العبد لا يصدق على القسمة والعزماء ان ياخذوا من المولى  
نصف ما قبض وكذلك كل شيء كان بينهما على الشركة فان العبد لا يصدق  
على القسمة والقبض الا ان يعين الشهود ذلك واذا كان على العبد الماذون  
دينا فوكل رجلا يبيع متاعا له من مولاه فباعه ثم حجر المولى على عبده فافر  
الوكيل بقبض الثمن لم يصدق على ذلك ولو كان القاضي قد باع العبد  
للغرماء في دينهم ثم اقرار الوكيل انه قد قبض الثمن من المولى فصاع في يده فهو  
مصدق مع يمينه لان العبد قد خرج من ملك المولى وصار الوكيل وكيل  
للغرماء واذا كان على العبد الماذون دين فاخذ المولى جارية من رقيقه  
فباعها وقبضها المشتري وتوى الثمن على المشتري فاقرا العبد انه امر مولاه  
بذلك فاقرا به جائز قال ابو الفضل رحمه الله تعالى وقد طعن عيسى  
هذا وقال لا ينبغي ان يصدق العبد في ذلك على قياس مسألة اول الباب  
وكذلك في مسألة الاجارة التي بعد هذه لان فيها براءة المولى بقول العبد  
شيء قد لزمه وقيل في تحريمها ان العبد اقر في مسألة او الباب بقبض  
دين كانا ثبنا على المولى وها هنا اقراره لم يكن ضمانا ارضا بالاجارة ضمانا  
متعلقا موقوفا ولو كان العبد انكر ان يكون امر المولى ببيعها ضمن المولى  
قيمتها وكانت بين الغرماء ولو اقر العبد ان لم امر المولى بذلك ولكن  
اجزت البيع فان كانت الجارية بعينها او لا تدرى ما فعلت فابيع جارية  
وقد ضمن المولى من ضمان الجارية فان كانت قد ماتت فاجازته باطلة  
وعلى المولى قيمة الجارية ولو لم يقر العبد بشيء من ذلك حتى حجر عليه مولاه  
ثم اقراره امره بالبيع لم يصدق على ذلك والمولى ضمان لقيمتها ولم يبيع  
العبد الماذون في دين الغرماء ثم اقراره امر المولى بذلك لم يصدق واذا  
كان على العبد الماذون دين كثير فباع جارية له من ابن مولاه او ابنة او  
مكاتبه او عبدا له تاجر عليه دين او لاديين عليه باكثر من قيمتها ودفعها الى  
المشتري ثم اقر بقبض الثمن منه جاز اقراره بذلك الا في العبد والمكاتب  
فانهما بمنزلة المولى وكذلك وكيل العبد بالبيع في ذلك ولو كان ابن العبد  
استهلك ما ان العبد وهو حر وابوه او امراته او مكاتب ابنة او عبده  
التاجر وعليه دين او لاديين عليه فاقرا العبد الماذون انه قبض ذلك  
من المستهلك لا يقبل في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد  
رحمهما الله تعالى هو مصدق وكذلك لو لم يكن دبره في القولين جميعا ولو  
كان المستهلك اخوه كان اقراره بالقبض منه جائزا واذا كان على العبد  
الماذون دين فدفع متاعا الى مولاه وامره ببيعه فباعه من رجل وسلم اليه



ثم اقر المولى انه قبض الثمن من المشتري ودفعه الى العبد فهو مصدق  
على ذلك مع يمينه ولا يمين على المشتري وكذلك لو حجر على العبد قبل الاقرار  
بقبض الثمن وكذلك لو ان المولى باع عبده في الدين ثم اقر بقبضه الثمن بعد  
بيعه فاقراره جائز وسئل المولى عن الثمن فان ادعى ان ضاع صدق مع يمينه  
ولو كان العبد هو الذي باع فاقر بقبض الثمن وعليه دين صدق في ذلك  
ولا يمين على المشتري فيه وكذلك لو اقر بقبض الثمن بعد ما حجر عليه مولاه  
فان كان بيع في الدين ثم اقر بقبض الثمن او عاينت الشهود دفع الثمن  
بعد ما بيع فالتمس على المشتري على حاله ولو كان المولى باع متاع العبد  
بأمره من رجل وصمن الثمن عن المشتري لعبده فالضمان باطل والبيع  
جائز فان قال قد قبض العبد الثمن من المشتري وارعاه المشتري واكره  
العبد والغرماء قال قول قول المولى مع يمينه والمشتري يرى من الثمن  
ولا يمين عليه وكذلك لو اقر العبد ان المولى قبض الثمن وحججه المولى  
ولو استهلك رجل الف درهم للعبد فضمنها عنه المولى جاز فانه فان  
اقر العبد بقبض المال من المولى ومن المستهلك لم يصدق وكذلك لو  
كان المال على المولى والاجبني كفيلا بأمره او بغير أمره وكذلك الاقرار  
لا يجوز وكذلك لو كان الغريم مكاتب المولى والاجبني كفيلا به عنه او  
كان الكفيل ابنة كان العبد مصدقا على الاقرار بالقبض والائتمار  
**باب وكالة الاجنب** واذا وكل الاجبني عبدا تاجر عليه دين  
اولا دين عليه فقبض دين له على المولى العبد بالتوكيل جائز فان اقر  
بقبضه وهلاكه قال قول قوله مع يمينه ولا يمين على المولى فان نكل العبد  
اليمين لزمه المال في عسقه يخاص به الموكل غراماؤه وان كان المولى هو الموكل  
بقبض دين على عبده لم يكن وكيلة في ذلك ولم يجز قبضه باقراره ولا ما به  
الشهود ان كان على العبد دين او لم يكن ولا يمين العبد من الدين يدفعه الى  
مولاه ولو كان لرجل على عبدا تاجرا فوكل اجبني احدهما بقبض دين  
على الاخر فاقر بقبضه قال قول قوله مع يمينه فان نكل عن اليمين لزمه  
ذلك في عسقه وكذلك لو كان الوكيل مكاتب المولى وابنه واذا اراد العبد  
المأذون ان يقضي دين بعض غراماياه او يعطيه رهنا به فلا خير من ان  
يمنعه عن ذلك فان كان الغريم واحدا فرهنه بدينه رهنا ووضعاه  
على يد المولى فضايع في يديه ضائع من مال العبد والدين عليه بحاله ولا يكون  
المولى وكيلة في ذلك ولو وضعاه على يد عبده اخرا ومكاتب او على يد  
ابيه فهلك في يدي العدل ذهب بالدين وكذلك لو وضعاه على يد

عبد للعبد المأذون ولو كان الدين على المولى والعبد هو العدل في الرهن  
فهلك ذهب بما فيه وكذلك لو لم يعرف هلاكه الا بقول العبد واذا  
اذن العبد المأذون لعبده في التجارة فخلق كل واحد منهما دين فوكل  
غرماء الاول العبد الاخر بقبض دينه فاقر بقبضه جاز اقراره ولو ان  
غرماء الاخر وكل الاول وامره بقبض دينه من الاخر لم يكن وكيلة  
ذلك ولم يجز قبضه ولو رهن كل واحد منهما رهنا بدينه ووضع  
على يدي الاخر فضايع الرهنان فان ذهب الاول ذهب بما فيه وان  
ذهب الثاني ذهب من مال الثاني واذا اذن الرجل لعبده في التجارة  
فخلق دين كثيرا قرار منه فاحال العبد احد غراماياه بدينه على رجل  
فان كان حاله بما كان للعبد على الكفر فالحالة باطلة لان عليه دين فلهذا  
فلا يجوز ان يحيل بعضهم دون بعض فان لم يكن للعبد على الكرمال فالحالة  
جائزة فان وكل الغريم بقبض الدين من العبد الذي كان عليه اصل الدين  
او مولاه لم يجز قبضه فان كانت الالف في يدي القابض ردت على  
صاحبها وان كان قد ضاعت فلا ضمان على الذي ضاعت في يده ولو كان  
رهن بقبضه عبدا اخر للمولى او مكاتبه او ابن مكاتبه او عبده المأذون  
الذي كان عليه اصل الدين فاقر بقبضه من المحال عليه جاز اقراره ولو  
كان الدين على المولى فاحاله به على رجل ثم ان الغريم وكل عبدا للمولى فافر  
بقبضه جاز واذا وكل الاجبني بقبض دين له على عبده مأذون ابن العبد  
والعبد حرا ومكاتب ابيه او عبدا لابيه مأذون او محجور عليه فافر  
بقبضه جاز في قولهم جميعا واذا غصب العبد المأذون من رجل الف  
درهم فقبضها منه رجل فهلكت عنده ثم حضر صاحبها فاختر  
ضمان الاجبني يرى العبد منها فان وكل العبد ارملاه بالقبض من  
الاجبني جاز التوكيل فان اقر الوكيل بالقبض جاز اقراره وان اختار  
ضمان العبد فليس له بعد ذلك ان يبيع الاجبني ابدا فان وكل مولى العبد  
او الاجبني فقبضه من العبد لم يجز توكيل المولى بالقبض وكان توكيل  
الاجبني بالقبض واقراره جائزا واذا بر المولى عبده التاجر وعليه  
فاختار الغرماء فقيمة القيمة ثم وكلوا المدير بقبضها منه لم يجز  
توكيله ولا اقرار المدير بالقبض وكذلك ان اختاروا اتباع المدير  
وكلوا المولى بقبضه منه لم يجز فان اعتقه بعد ذلك لم يلزمه ضمان  
مستأنف فان قبض شيئا من المدير على الوكالة الاولى لم يجز قبضه  
وان وكلوه به بعد العتق جاز واذا اعتق المولى عبده التاجر وعليه دين



كثير فللعزما ان يتبعوا العبد بدينهم كله ويتبعون المولى بقيمة العبد ولا  
يكون اتباع واحد منهما ابراء للآخر فان ابروا العبد من دينهم برى المولى  
من القيمة واذا ابروا المولى من القيمة كان لهم ان يتبعوا العبد بجميع دينهم  
فان وكلوا المولى بعد ابروه بقبض دينهم فاقبضه جازا قراره عليهم  
ولو كانوا وكلوه بذلك قبل ان ابروه لم يجز توكله وكذلك لو ابروه بعد  
الوكالة لم يكن وكله في قبضه الا ان يوكلوا بعد البراء ولو كانوا ابروا العبد  
من دينهم قبل ان يتبعوا المولى بقدر القيمة من دينهم وتراضوا على ذلك  
جميعا كان جائزا ويبرأ العبد من الدين ويتبعون المولى بالقيمة فان ابروا  
عليه رجعوا على العبد من دينهم بقدر القيمة وكان هذا بمنزلة الحوالة  
فان لم يتوما على المولى حتى وكلوا العبد بقبضه منه لم يجز توكله ولا قبضه  
واذا مات الرجل وعليه دين او لادين وله عبد اما ذون عليه دين فوكل  
عزما العبد الوارث بقبض دينهم من العبد لم يكن وكله في ذلك وكذلك  
لو وكلوا بذلك بعض عزما المولى ولو لم يكن على المولى دين وقد ترك تلبية  
سوى العبد وقد اوصى بثلاث الثلثية او بنصفها الرجل فوكل عزما العبد  
المولى له بقبض دينهم من العبد لم يكن وكله في ذلك ولو اعتق الوارث العبد  
جاز عتقه وان اختار العزما اتباع العبد وابروا الوارث من القيمة ثم  
وكلوا الموصى له بقبض دينهم من العبد لم يكن وكله في ذلك ولو اعتق الوارث  
العبد جاز عتقه وان اختار العزما اتباع العبد فامر بقبضه جاز  
اقراره وكذلك لو وكلوا الوارث المعتق بذلك ولو لم يبروا الوارث من القيمة  
حتى وكلوا الموصى له بقبض الدين من العبد او بقبض القيمة من الوارث لم يجز  
توكله ولا قبضه واذا باع المولى العبد الماذون للعزما برضاهم بالف  
وقبض الثمن فاستهلكه فلا شيء للعزما على العبد حتى يعتق فان وكل العزما  
العبد وهو ماذون او محجور عليه بقبض الثمن الذي استهلكه المولى منهم  
لم يجز توكله ولا قبضه وان لم يحن العبد الماذون الدين ثم دفع الف درهم  
مضاربة الى رجل بالنصف فذلك جائز فان اشترى المضارب بالالف  
وقبضه ولم ينقد الثمن حتى وكل المايح العبد الماذون او مولاه او بعض  
عزما به بقبض ذلك الثمن لم يجز التوكيل ولا القبض وتوقع المضارب الثمن  
ولم يقبض العبد حتى وكل بعض هؤلاء بقبضه جاز اقراره ولو وجب للعبد  
الماذون ولرجل اجنبي على رجل الف درهم مما فيه شركان ثم ان الشريك  
وكل العبد بقبض نصيبه فقبضه بمعاينة الشهود واشهادهم على ذلك  
فهلك في يديه فانه يهلك منها جميعا فان كان العبد قبض من الغريم شيئا

لنفسه فهلك كانها لكان من ماله خاصة وان لم يهلك كان للاجنبي ان  
ياخذ نصفه ولو كان الشريك وكل مولى العبد بقبض نصيبه من الدين  
فان كان العبد لادين عليه فهذا وكالة العبد سواء والمقبوض من  
نصيبهما جميعا وان كان على العبد دين كان قبض المولى على الاجنبي جائزا  
قال ابو الفضل رحمه الله وقد طعن عيسى في هذا وقال لا ينبغي ان يجوز اقرار  
المولى بالقبض لانه ينفع عبده واستشهد على ذلك المسئلة التي في باب  
خصومة الماذون اذا مات الغريم فادعى العبد ان شريكه قد قبض  
حصته فحججه الشريك وكل الشريك مولى العبد في خصومة العبد  
فان المولى على الشريك لم يجز اقراره ولم يكن وكله فيه وقد فرق بينهما فان  
المولى لا يخاصم عبده لنفسه فكذلك لا يخاصم لغيره ويخاصم الاجنبي  
لنفسه فكذلك يخاصم لغيره ويجوز اقراره عليه لانه قد سلطه على اقرار  
عليه لما وكله واذا وكل رجل رجلا ببيع متاعه فباعه من عبد الوكيل عليه  
دين او لادين عليه فباعه باطل في قوتهم جميعا فان كان المولى امره ان يبيع  
من عبد الوكيل فباعه ولادين عليه فالبيع باطل فان كان عليه دين  
فالباع جائز والعهد على الامر ذون المولى والامر هو الذي بلى التسليم والتسليم  
وكذلك لو كان وكله بشيء منه وان كان العبد الماذون هو الوكيل  
للاجنبي ببيع شيء او بشرايه من مولاه جاز وكانت العهدة عليه ان كان  
عليه دين او لم يكن وان اقر بالقبض جاز اقراره وكذلك لو لم يدفع الامر  
العبد شيئا من ثمنه كان شراؤه جائزا وياخذ الثمن فيدفعه الى المولى اذا  
دفع العبد الماذون الى رجل مالا مضاربة بالنصف فربح فيه او لم يربح  
حتى وكل العبد او مولاه او بعض عزما به ببيع شيء فباعه من المضارب  
بالمضاربة لم يجز وان كان الموكل امره ببيعته منه جاز والعهدة على  
الامر وكذلك الشري منه وكل من وصفتنا في هذه المسائل انه لا يكون وكله  
بالقبض لم يجز ان يعدل فيوضع رهنا بذلك الدين على يده وكل من جاز  
ان يكون وكله في قبضه جاز ان يكون عدلا بوضع الرهن على يده باب  
بيع القاضى والمولى العبد الماذون واذا دفع العزما العبد الماذون  
الى القاضى وارادوا بيعه في دينهم فابا القاضى في ذلك ونظر هل له مال  
حاضر او غائب يرجوا وصوله اليه ينتظره وان لم يكن شيء من ذلك باعه  
ولا يبيعه الا بمحض من المولى فان اشترى المولى او غيره قسم ثمنه بين الغريمين  
ولم يكن لهم على العبد سبيل حتى يعتق فان اذن له مولاه بعدما اشتراه  
في التجارة فلحقه دين ببيع فيه واشركه الاولين مع الآخرين في الثمن الاخر



واذا باعه المولى بغير امر القاضى والغرماء فبيعه باطل الا ان يقضى عنه الدين  
 او يكون في الثمن وقاء فيعطيه الغرماء ويجوز للغرماء البيع فيكون بمنزلة  
 بيع القاضى لهم فان وجد الغرماء المشتري والعبد في يده ولم يجدوا البايع  
 لم يكن المشتري خصما في نقص البيع في قول الحنفية ومحمد وقال ابو يوسف  
 هو خصم لا يرد على الرقبة ويباع الغرماء في دينهم ويرجع المشتري على البايع  
 بالثمن ولو حضر البايع وغاب المشتري وقد قبض العبد فلا خصومة بين  
 البايع وبين الغرماء في رقبة العبد حتى يحضر المشتري الا انهم ان يضمنوا  
 قيمته ويكون الثمن للبايع ويجوز البيع فيه وان اجازوا البيع اخذوا الثمن  
 فان قسموه فان هلك في يدي البايع قبل ان يقبضوه منه هلك من الغرماء  
 ولا شيء لهم على البايع ولا على العبد حتى يعقب وكذلك لو اجازوا البيع بعد ذلك  
 الثمن وكذلك لو اقر البايع انه قبض الثمن فهلك في يده قبل اجازتهم البيع له  
 بعدها فكذبوه في القبض وقد اجازوا البيع قبل اقراره وبعده فهو منه  
 مع عيبه ولا شيء للغرماء حتى يعقب العبد فاذا عتب استبعوه بجميع دينهم  
 ولو اخذوا بعض الغرماء ضمان القيمة وبعضهم الثمن كان للذين اخذوا ضمان  
 القيمة حصصهم من القيمة وللذين اخذوا الثمن حصصهم من الثمن على قدر الدين  
 ويكون ما بقى من الثمن للبايع بما يضمن من القيمة واذا باع القاضى العبد للمشتري  
 للغرماء في دينهم فضاغ الثمن في يدي الاجنبي الذي باعه ثم وجد المشتري  
 بالعبد عيبا فرده على الامين فان القاضى باع الامين ان يبيعه مرة اخرى  
 ويبين عيبه وياخذ الثمن فيبدأ بالمشتري الاول فيوفيه الثمن فان كان ثمن  
 الاخر اقل من الثمن الاول غرم الغرماء للمشتري الاول تمام حقه ولا غرم على  
 الامين فان كان المولى هو الذي باعه للغرماء بامرهم وقبض الثمن فضاغ في يده  
 ثم وجد المشتري به عيبا فرده على البايع بيينة او ابايهم او عيب الاجنبي  
 مثله فان القاضى يبيعه ثمنه في المشتري ثمنه فان نقص عن الثمن الاول  
 غرم البايع نقصا للمشتري ثم رجع به على الغرماء ولو كان رده عليه  
 باقرار عيب يحد مثله فيبيع العبد ودفع ثمنه الى المشتري فان نقص عنه  
 ضمن البايع ما نقص منه ولم يرجع به البايع على الغرماء الا ان يقوم به  
 ان العيب كان بالعبد قبل ان يقبضه المشتري الاول فيرجع حينئذ على  
 الغرماء بما ضمن من فضل الثمن وان لم يكن له بيينة استخلف الغرماء على ثمنهم  
 ولو كان العبد حين رده على امين القاضى او على المولى البايع في جميع هذه  
 الوجوه فان مات قبل ان ساع البيع الثاني رجع المشتري بالثمن على القاضى  
 او كان امين القاضى باعه ولا ضمان على الامين فيه وان كان المولى هو البايع

ضمن الثمن للمشتري ورجع على الغرماء به الا ان يكون القاضى رده عليه باقراره  
 بعيب يحد مثله فلا يرجع حينئذ بالثمن على الغرماء الا ان يقوم بيينة على  
 العيب او با ابايهم ولو كان امين القاضى او المولى البايع قبل العبد  
 يبيعه بغير قضاء قاض قات في يده عن الثمن للمشتري ولم يرجع به على القاضى  
 ان كان العيب يحدث مثله او لا يحدث مثله وكذلك لو لم يمت العبد  
 لازم للمرد رده عليه فان ارادوا الغرماء بيعه وفيه فضل عن الثمن الاول  
 لم يكن لهم ذلك وان كان على العبد المازون دين فباعه المولى بالقدم  
 وقبض الثمن وسلمه الى المشتري ببيته فالغرماء بالخيار ان شاءوا ضمنوا  
 المشتري قيمة العبد ورجع بالثمن على البايع وان شاءوا ضمنوا البايع  
 قيمته وسلم البيع فيما بين البايع والمشتري واربهما اختارا وضمانه يرى  
 الاخر وان برت القيمة على الذي اختاره ولم يرجعوا على الاخر بشئ فان  
 اختاروا وضمان احدهما ثم ظهر العبد فلا سبيل لهم عليه ان كان القاضى  
 فضاهم بقيمة العبد على الذي اختار وضمانه بيينة او ابايهم يمين فان كان  
 قد فضا عليه بقوله وقد ادعى الغرماء اكثر منه فهم بالخيار ان شاءوا وضنا  
 بالقيمة وان شاءوا ردوها واخذوا العبد فباع لهم وان اختاروا  
 البايع فضمنوا قيمته واقتسموها بينهم ثم ظهر العبد في يدي المشتري ثم  
 وجد به عيبا فرده على البايع بقضاء قاض فالبايع بالخيار ان شاء  
 كان العبد له وان شاء استرد من الغرماء ما اعطاهم ويبيع لهم  
 فان كان البايع قد علم بالعيب قبل ان يبيعه ثم رده المشتري عليه بذلك  
 العيب فان كانوا الغرماء ضمنوا البايع قيمته وبه العيب سلمت القيمة  
 للغرماء وان كانوا ضمنوا قيمته صحها كان للبايع ان ياخذ منهم القيمة وسلم  
 لهم العبد فباع في دينهم وان شاء سلم لهم القيمة وامسك العبد ولو كان  
 ضمنوا قيمته المشتري فاقتسموها بينهم ورجع المشتري بالثمن على البايع  
 ثم ظهر العبد فهو للمشتري فان وجد به عيبا رده على الغرماء واخذ منهم  
 القيمة وبيع لهم وان كانوا ضمنوا البايع القيمة ثم وجد به المشتري عيبا  
 رده القاضى على البايع باقراره والعيب يحدث مثله فلا سبيل للبايع  
 على الغرماء في القيمة الا ان يقيم البيينة على العيب او با ابايهم يمين وان رده  
 بغير قضاء قاض والعيب يحدث مثله او لا يحدث مثله فلا سبيل للبايع  
 على الغرماء في القيمة وكذلك لو كان المشتري بالخيار ثلثا في العبد فرد  
 بالخيار ما ضمن الغرماء البايع القيمة لم يكن للبايع ان يرجع عليهم بالقيمة  
 وكذلك ان كان المشتري ارسل رسولا بقبض العبد من البايع ولم يرد



فضمن الغرماء البايع القيمة ثم رأى المشتري العبد فلم يردده وورده على  
البايع فلم يكن له أن يرجع بالقيمة على الغرماء وكذلك لو كان البايع بالخيار  
وقد دفع العبد إلى المشتري فضمن الغرماء البايع القيمة ثم اختار البايع  
رأى العبد ألا ترى أن رجلا لو غصب عبد رجل فباعه من رجل ودفعه  
إليه فالمشتري فيه بالخيار ثم إن رب العبد ضمن البايع القيمة ثم رد  
المشتري العبد بالخيار على البايع وأجاز البيع سلم لرب العبد القيمة  
فإذا باع المولى العبد المأذون بغير إذن الغرماء فاعتقه المشتري  
قبل أن يقبضه فعتقه موقوف فإن تم البيع بإجازة أو قضاء دين أو  
كان في الثمن وفاء فآخذه بعد العتق وإن لم يتم البيع أبطله القاضي  
وباع العبد في دينهم لأن البيع كان فاسدا لا يجوز إلا بإجازة أو ما ينفذ  
مقامها ولو كان اعتقه بعد القبض جاز عتقه ولو لم يعتقه المشتري  
ولكنه باع أو وهبه وسلم إليه فإن تم البيع الأول ببعض ما وصفنا جاز  
ما فعل فيه المشتري ولو لم يبعه المولى ولكنه وهبه لرجل وسلم إليه فضمنه  
الغرماء القيمة ثم رجع في الهبة بحكم أو غير حكم سلم العبد له ولو لم يكن له  
العبد ولا للغرماء على العبد سبيل فإن وجد به عيبا ينقصه من القيمة التي  
عزمها كان له أن يرد ويأخذ القيمة فإن كان اعتقه بعد الرجوع في الهبة  
قبل أن يعلم بالعيب أو يبر بعد ما حذبه عيب رجع بما بين العيب والقيمة  
من القيمة وللغرماء أن يردوا القيمة ويبيعوا العبد في الدين في غير العتق  
والتدبير إلا أن يشاء المولى أن يطالبه بالنقصان ويرضى به معيبا وإن  
كان هذا في جارية وقد وطئت بشبهة فوجب لها العقر لم يكن للغرماء علم  
سبيل من أجل الزيادة ووردوا نقصان العيب من القيمة ولو كان المولى  
باع العبد وعساه المشتري فضمن الغرماء المولى ثم وجد المشتري العبد  
عيبا لا يوجب مثله وحدت به عيبا آخر عنده يرجع بنقصان العيب على  
البايع لم يكن على البايع أن يرجع على الغرماء بالقيمة ولكنه يرجع بحصة العيب  
من القيمة التي عزم للغرماء وكذلك لو كان البايع العبد حين أراد المشتري  
الرجوع بنقصان العيب باب **بيع المولى عبد المأذون** فيجوز وإذا كان  
الدين على العبد المأذون إلى أجل فباعه المولى بأكثر من قيمته أو بأقل فباعه  
جائزا ولا قول للغرماء في ذلك حتى يحل دينهم فإذا حل ضمنوه قيمة ولا يلزم  
لهم على الثمن أن أجازوا والبيع أو لم يجزوا إلا أنه كان جائزا بغير إجازتهم  
وكذلك لو وهبه لرجل وسلم إليه فإن توى ما على المولى من القيمة لم يكن لهم على  
العبد ولا على الموهوب له سبيل ألا ترى أن مريضا لو وهب عبده وهو

جميع ماله لرجل وعلى المريض دين كثير فلم يمت المريض حتى باعه الموهوب له  
وسلمه ثم مات الواهب فلا سبيل للغرماء على العبد ولا على الذي هو في  
يديهم وإنما لهم القيمة على الموهوب له الأول أو بورتا رحت والمولى أن يستخذه  
المأذون إذا كان دينه إلى أجل وإن يسافر به وإن يواجره وإن يرهقه  
إلا أنه إن حل الدين قبل نقضاء مدة الإجازة كان هذا عذرا وللغرماء  
نقض الإجازة دون الرهن ويضمنوه في الرهن قيمته فإن أرادوا تخمينه  
فإنكر المرتفع ودفعه إليهم يرى من الضمان وإذا قبله بعدما قضا القاضي  
بضمان القيمة فالقيمة عليه والعبد له ولا سبيل للغرماء على العبد ولو  
كان الدين جالا كان للغرماء منع المولى من استخداه والسفر به ومن  
إجازته ورهقه وإذا لم يكن على العبد دين فامر مولا أن يكفل عن رجل  
بألف درهم فقال العبد المكفول له إن لم يعطك فلان مالك عليه وهو  
ألف درهم على الضمان جائز على ما مضى وكذلك لو قال إن مات فلان  
ولم يعطك هذا المال الذي لك عليه فهو على فهو جائز كما قال فإن أخرجه  
المولى من ملكه ببيع أو هبة ثم مات المكفول عنه قبل أن يعط المكفول له  
حقه فإن المكفول له يضمن المولى الأقل من دينه ومن قيمة العبد ولا يبطل  
بيع المولى ولا هبته وكذلك ضمان الدرك نحو هذا فإن لم يخرج المولى  
من ملكه حتى يحل العبد دين يلزمه ما ضمن مع الدين الذي في علقته وإذا  
حفر العبد التاجر يبر في الطريق ثم أخرجه المولى من ملكه ثم وقع في البئر  
دابة لتساوى ألف درهم فنفتت فلا سبيل لصاحبها على العبد ولا على الله  
هو في يديه ولكنه يضمن لمولا الأقل من قيمته ومن هبة الدابة فإن توبت  
القيمة عليه لم يبيع عبده بشئ حتى يعتق العبد فيؤخذ بقيمة الدابة وإذا  
كان على العبد الآخر دين إلى أجل فباعه مولا ثم اشتراه أو رجع إليه  
بأقله أو عيب بعد القبض بغير حكم ثم حل الدين فلا سبيل للغرماء على العبد  
ولكنهم يضمنوا المولى قيمته ولو رجع إليه العبد بعيب بقضاء قاض  
أو بخيار روية أو بشرط في أصل الدين ثم حل الدين أخذوا العبد به  
ولا سبيل لهم على المولى وإن مات في يد المولى بعد ما رجع إليه على هذا الترتيب  
قبل أن يحل دينهم ثم حل الدين فلا ضمان لهم على المولى وكذلك لو كان المولى  
وهبه وسلمه ثم رجع في الهبة بحكم أو بغير حكم فإن المولى يبر من القيمة  
ولو كان باع فمات قبل أن يقبضه المشتري يرى المولى من القيمة وإن مات  
بعد ما قبضه المشتري قبل أن يحل الدين فقد حل عليه بموته وعليه قيمة  
إلى أجل الدين وكذلك لو اعتقه المولى ثم مات العبد حل عليه ويؤخذ المولى



الى الاجل بقيمته ولو كان الدين على العبد الف درهم الف حالة والى الاجل  
فباعه المولى او وهبه وسلمه فلصاحب الدين الحال ان ينقصه الا ان يقبض  
المولى دينه فان قضاها جاز ما صنع المولى من ذلك واذا حل الدين الاخر  
لم يشأ ذلك الا اول فيما اخذ من المولى ولكنه يبيع ببيع متطوعا فيما قضا  
الاول ولو لم يقبض المولى صاحب الدين الحال حقه فنقص ذلك ببيعته با  
القاضي ودفع الى صاحب الدين الحال نصف الثمن ودفع النصف الاخر  
الى المولى فاذا حل الدين الاخر اعطاه المولى ما في يده فان هلك ذلك في يد  
المولى فلا سبيل عليه ويبيع صاحب الدين الغريم الاول فاخذ منه  
ما اخذه فان لم يهلك ذلك ولكن هذا الغريم ابرأ العبد من دينه او  
وهبه له فان الاول ياخذ هذه الخمسمائة من المولى بتمام حقه وكولم يبر  
ولكن المولى فقد غرمها له خمسمائة التي في يده فهو جازر فاذا حل دين غريم العبد  
ضمن تلك الخمسمائة فان توفيت عليه رجع على الاول فيما قبضه ورجعا على  
الغريم التي قضاها المولى بخمسمائة التي اقتضاها وكولم يبيع القاضي العبد  
للغريم ولكن المولى باعه من صاحب الدين الحال ببيعته جازر ويعطيه نصف  
الثمن ويسلم للمولى نصف الثمن فاذا حل الثمن الاخر اخذ صاحبه من المولى  
نصف القيمة ولا سبيل له على الثمن فان توفى ما على المولى من نصف القيمة لم  
يرجع على الذي اخذ نصف الثمن بشيء واذا كان على المادون ديون  
الى احوال مختلفة فباعه المولى قبل ان يحل على منتهى ثم حل الدين الاول  
فان فيه العبد يقسم على الدين كله ما حل وما لم يحل فما اصاب الذي حل  
منها من القيمة اخذه وكذلك كل من حل دينه من غرمائه فان كان الدين ثلاثة  
الا فدرهم لكل رجل الف درهم فحل القيمة فطلب صاحبها ببيع العبد  
ببيعه ويعطيه ثلث ثمنه ويضع الثلثين في يد المولى فاذا حل دين اخر  
اعطاه صاحبه ثلث الثمن واذا حل الثالث اعطاه الثلث الباقي كان  
توفى الثلث الباقي من المولى رجع الثالث على الاولين فاخذ منهما ثلث ما في  
أيديهما فان لقي احدهما اخذ منه نصف ما في يده ثم رجعا جميعا على الآخر  
بثلث ما في يده وان لقي احدهما الآخر وحده اخذ منه ربع ما في يده فان  
لقيهما بعد ذلك الاخر اخذ منهما تسع ما في أيديهما واذا قال المادون  
لرجل بامر مولاه ولا دين عليه ان مات فلان ولم يعطك الذي لك عليه  
فاذا ضا من لهما حتى ادفعا اليك ثم لحق العبد الف درهم دينه فباعه  
القاضي في دينه بالف درهم فانه يدفعها كلها الى الغريم ويستوفى منه  
فاذا لم ير العبد ضمان ما كفل به اخذ الكفول من الغريم نصف الثمن الذي

اخذه

اخذه واذا كان على المادون دين حال فوهبه مولاه رجل وسلمه اليه فلهية  
باطلة فان اجازها فهو جازر وقد بطل دينهم ولا شيء لهم على المولى ولا  
على العبد حتى يعقب ولو كان الدين الى اجل جازت الهبة وللقرمان على المولى قيمة  
اذا حل دينهم فان اخذوا القيمة منه او قضا بها القاضي عليه ثم رجع المولى  
في هبته فلا سبيل لهم على العبد فان اذن له المولى بعد ذلك في التجارة فلهية  
دين يبيع في الدين الاخر خاصة فان مات المولى قبل ان يباع ولا مال له غيره  
بيع فيديدين الاخرين فان بقي من ثمنه شيء كان للاولين فان كان على المولى  
دين سواء وقد بقي من الثمن شيء بعد دين القرمان الاخرين اقتسمه الاخرون  
واصحاب دين المولى يضرب فيه الاولون بقيمة العبد واذا كان على المادون  
دين الف درهم حاله والى الاجل فوهبه مولاه لرجل وسلمه اليه فلصاحب  
الدين الحال ان يرد الهبة فان اجازها جازت فان حل دين الاخر ضمن المولى  
جميع القيمة حتى يستوفي دينه ولو ان صاحب الدين الحال لم يجز الهبة  
ولم يقدر على العبد فله ان يضمن المولى نصف قيمته فان ضمنه ثم ظهر العبد  
فالهيئة جازرة فاذا حل دين الاخر كان له ان يمنع المولى بنصف القيمة وكولم يحل  
الدين الثاني حتى رجع المولى في هبته ثم حل كان لصاحبه ان يبيع نصف العبد  
بدينه حتى يباع له وان شاء شأه الاول فيما اخذ ثم يبيعان نصف  
العبد بدينهما فان كان العبد اعور في يدي الموهوب قبل ان يرجع فيه الوارث  
ضمن المولى ربع قيمته ويبيع نصفه في دينه ولو اعور بعد ما دفع الى المولى  
لم يضمن من هوده شيئا ويبيع نصفه اعور في دينه واذا كفل المادون عن  
رجل بالف درهم بامر مولاه ولا دين عليه ثم باعه المولى للمولى ان ينقص  
البيع ولو كانت الكفالة بنفس رجل لم يكن للكفول له ان ينقص البيع ولو كانت  
الكفالة بنفس رجل لم يكن للكفول له ان ينقص البيع ولكنه يبيع العبد  
بكفالة حيث كان وهو عيب فيه ان شاء المشتري دده به فان كانت  
الكفالة على انه كفيل بنفس المطلوب ان لم يعط المطلوب ما عليه الى كذا الم  
للمشتري ان يردده بعيب هذه الكفالة حتى يجب شرطها فاذا اوجبت على  
العبد دده على المشتري وان لم يكن علم بها حتى اشتراه فليس له ان يردده  
بغيرها ابدا والحكم في بيع المولى شيئا من رقيق العبد المادون او هبته  
وعليه دين حال او مؤجل على ما وصفتنا في بيع المادون ونفسه وكذلك  
عنه بعق المادون وجازر في قول ابن حنيفة اذا كان الدين مؤجلا وان كان  
محيط به وبما في يده واذا اقر العبد المحجور عليه باستهلاك الف درهم لرجل  
لم يوجب له حتى يرضى فاذا عتق اخذ بذلك فان ضمن عنه رجل هذا الدين



قبل ان يعتق اخذ به الكفيل الا فان اشتراه صاحب الدين فاعتقه او  
امسكه بطل دينه من العبد وياخذ الكفيل بالاقبل مما ضمن من الثمن لان الدين  
لو كان معروفا كان في غنمه ولو لم يشتريه ولكن صاحبه وهبه له وسلم اليه  
بطل دينه عن العبد وعن الكفيل فان رجع المولى في هبته لم يعد الدين ابدا  
وكذلك في الدين المعروف اذا وهبه المولى لصاحب الدين وسلم اليه  
بطل الدين فان رجع في الهبة لم يعد الدين ابدا وكذلك لو كان الدين شريكين  
بعضه حال وبعضه موقوف فوهب المولى لاحدهما وسلم اليه فليس بكنه ان يقضى  
الهبة فاذا نقضها بيع العبد فاستوفى الذي نقض الهبة حقه والباقي للمولى  
ولا شيء للموهوب ابدا ولو باعه المولى من احدهما بالف درهم وقيمة الف درهم  
فابطل الاخر البيع بعد القبض وقبله ببيع لهما جميعا فاقسمهما ثم لم  
تطل من دين المشتري شيء واذا كان على العبد الماذون دين موقوف  
المولى من صاحب الدين باقل من قيمته او باكثر فالتمن للمولى وهو اخير  
حتى يحل الدين فيرد الثمن الى الغريم فان تولى الثمن في يد المولى لم يكن للغريم  
على المولى سبيل فان على العبد لاخر دين مثل دين المشتري فحل ضمن للمولى  
نصف القيمة لصاحب الدين الذي لم يشتري العبد فيسلم له ذلك ولا يشتر  
المشتري فيه ان كان شريكا في الدين الذي على الغرماء او لم يكن واذا اذن  
الرجل لعبده في التجارة ثم امره فكفل لرجل بالف درهم عن رجل على الغريم  
ان مات ولم يدفع المال الى ربه المالك فالعبد ضمان للمالك فهو جائز فان باعه  
المولى من ربه المالك بالف درهم او باكثر او باقل فبيعه جائز ويقبض  
التمن فيصنع به ما بدا له فان مات المكفول عنه قبل ان يردى المالك كان  
للذي اشترى العبد ان يرجع بالتمن على المولى فيما اخذه منه قضا من دينه  
فان كان الثمن هلك من المولى لم يقض المولى شيئا وان هلك بعضه اخذ  
الباقي بدينه وان هلك الثمن من المولى ثم وجد المشتري بالعبد عيبا  
عليه ان شاء ولم يكن له عليه من الثمن شيء لانه انما باعه له وقبض ثمنه  
ولكن يباع له العبد حتى يستوفي ثمنه فان فضل منه شيء اخذه من دينه  
**باب توكيل العبد الماذون في الخصومة وغيرها** وتوكيل العبد الماذون  
بالخصومة له وعنه جائز مثل الحر وكذلك ان كان الوكيل مولاه او بعض  
عزمايه او ابيه او ابن المدعى او مكاتبه او عبده اذن له واقرار وكيله عليه  
عند القاضي جائز وان انكره مولاه وعزمايه فان اقر عند غير القاضي فقد  
الى القاضي وادعى اقراره عند غيره سأل عن ذلك فان اقر به اقر له بذلك  
قبل ان يتقدم اليه الزمه ذلك وان قال اقررت به قبل ان يوكلي وقال

الخصم اقرب في الوكالة الزمه القاضي ذلك وان صدق خصمه ثم انه اقر  
قبل الوكالة اخرجته من الوكالة ولم يجوز اقراره على موكله ولو وجد الوكيل اقراره  
لم يستخلف عليه فان اقام الخصم البينة على اقراره قبل الوكالة او بعدها  
اخرجته القاضي من الوكالة ولم يجوز اقراره على موكله ولو كان المدعى على العبد  
وكل على مولى العبد بخصومته وعلى العبد دين اولاد دين عليه كانت وكالته  
باطلة فان وكله غريبا من عزمايه فكذلك ولو كان الوكيل ابن الغريم او  
مكاتبه او عبده له عليه دين اولاد دين عليه او ابن المولى او مكاتبه او عبده  
كان جائزا واقراراه على موكله جائز وان اقبض المولى ما في يده العبد الماذون  
ولا دين عليه وادعى رجل فيه دعوى فوكل العبد وكيله بالخصومة لم يجوز  
توكيله ولا اقراره من وكله عليه وكذلك لو اخذه المولى بعد توكيل العبد  
وكيله بالخصومة قبل ان يقرأ الوكيل بما ادعى المدعى ثم اقر به فاقراراه باطل  
ولو كان على العبد دين كانت الوكالة صحيحة والاقرار جائز واذا وجب  
للعبد الماذون ولشريك له على رجل الف درهم فنجح المدعى عليه المالك  
فوكل العبد وشريكه بخصومته مولى العبد وعلى العبد دين اولاد دين عليه  
فاقر المولى هذا القاضي ان الغريم قد اقره فاعبده وشريكه جميع المالك اذن  
اقراره عليها جميعا وان جحداه فان ادعى الشريك على العبد انه قبض  
نصيبه دونه فان كان العبد لا دين عليه فان الشريك يرجع في رقبته  
العبد بنصف حصته قبض في ذلك وان كان على العبد دين فلا سبيل  
ولا على مولاه حتى يقضى دينه فان فضل عن الدين شيء رجع بحقه في ذلك  
ولو كان الشريك هو الذي وكل العبد بالخصومة في دينه فاقر العبد عند  
القاضي انه لاحق للشريك قبل الغريم واقرا انه استوفى من الغريم نصيبه  
رجح ذلك الشريك برى الغريم من حصته الشريك وبيع العبد  
الغريم بنصف الدين فاذا اخذ شريك الغريم فيه ان كان على العبد دين  
او لم يكن ولو كان للعبد ولشريكه على رجل الف درهم وهو مقربهما فغاب  
الغريم فادعى العبد ان شريكه قد قبض حقه واذا ان يرجع عليه بنصفه  
فنجحه الشريك وكل مولى العبد في ذلك وعلى العبد دين اولاد دين له  
او وكل الشريك بعض عزمايه العبد بذلك فامر الوكيل ان الشريك قد  
استوفى نصيبه من الغريم فاقرا به باطل ولا يكون وكيله في ذلك ولو كان  
الشريك ادعى على العبد الاستيفاء فوكل العبد بالخصومة فيه مولاه  
او بعض عزمايه فاقر الوكيل على العبد بالاستيفاء جازا اقراره عليه  
وياخذ الشريك بنصف ما قبض فان احضر الغريم فادعى ان العبد قد قبض



ما قال الوكيل لم يصدق على ذلك وكان للعبد ان يرجع عليه بجميع دينه  
الا ان يكون العبد لا دين عليه والوكيل هو المولى فيصدق على عبده في  
ذلك لان العبد انما وكل في خصوصية الغريم فيجوز اقرار الوكيل على العبد  
فيما بينه وبين الغريم فاذا اخذ الشريك من العبد نصف ما اقر به  
الوكيل ثم حضر الغريم فادعى على العبد مثل ما ادعى الشريك من القبض  
لم يصدق على ذلك وبرى العبد من نصف حق الشريك لانه قد قبضه من  
العبد ويرجع العبد بجميع حقه على الغريم والشريك بنصف حقه فما  
اخذ واحد منهما اقتسموه اثلاثا حتى يستوفيا من العبد ثلاثة ارباع  
حقوقهما واذا كان لرجلين على الماذون الف درهم فادعى العبد على احداهما  
انه قد استوفى نصيبه ومحمد المدعى عليه فوكل المدعى عليه مولى العبد  
بذلك فاقربه مولاه عند القاضى فاقراه باطل ولا يكون المولى خصما في  
ذلك ان كان على العبد دين او لم يكن فاحضر الغريم الاخر فادعى ما اقر به المولى  
على شريكه واذا كان ياخذ بنصفه لم يكن له ذلك لان اقرار المولى كان  
وكذلك لو كان الوكيل غريبا للعبد ولو كان احدا للشريكين وكل صاحبه  
بخصوصية العبد في ذلك فاقرا ان صاحبه قد استوفى من العبد حصته  
عند القاضى جاز ذلك عليه وعلى شريكه وبطل من الدين خمسائة وما  
اخذ الشريك الوكيل من الخمسائة الباقية اخذ صاحبه نصف ذلك  
ولو كان الوكيل غريبا للعبد ليس بينه وبين الوكيل شركة في المال الذي  
على العبد لم يجز اقراره واذا وجب لرجلين على العبد دين الف درهم  
فادعى احدهما على صاحبه انه قد قبض حصته من الدين فانكره شريكه  
فوكل المولى والعبد او غريبا للعبد بخصوصية صاحبه في ذلك فاقرا الوكيل  
عند القاضى ان موكله قد قبض ما ادعاه شريكه لم يجز توكيله ولا اقراره  
ولو كان المدعى هو الوكيل فاقرا وكيله ان المدعى عليه لم يقبض من الدين شيئا  
جاز اقراره على المدعى وكان حقهما على العبد بماله **باب شراء**  
**المماذون وبيعها وشراء المماذون وبيعه** جائز بما يتغابن الناس فيه  
حالا واجلا او سلفا في قوتهم جميعا وكذلك بما لا يتغابن فيه في قول ابي  
ان كان عليه دين او لم يكن ولا يجوز في قول ابى يوسف ومحمد لانه بمنزلة  
الهيئة ولا يجوز هبته ولا صدقته وكذلك كل من لا يجوز هبته كالمكاتب  
والصبي والمعتوه يا ذن له ابوه في التجارة فاشترى وبيع بما لا يتغابن  
الناس فيه فهو على هذا الاختلاف واذا كان في المماذون جارية فباعها  
من رجل بفلان وسلم اليه الجارية ولم يقبض الفلام حتى ذهبت عن الجارية

شلت يدها ثم مات الفلام فالمماذون بالخيار ان شاء اخذ جاريته  
ولا يتبع المشتري بنقصانها وان شاء ضمن المشتري قيمة الجارية  
يوم قبضها ولو كان قد اخذ بها بعد موت الفلام اخذ المماذون جاريته  
ونقصانها فان كان قد حدث بها عيبا احدهما قبل هلاك الفلام والاخر  
بعد هلاكه فان شاء المماذون اخذها ونقصان عيبها وان شاء اخذ  
قيمة الجارية يوم دفعها اليه ولو لم يحدث بها ذلك ولكن قطع رجلها  
او فناء عينيها او وطئها فنقصها الوطئ او لم ينقصها او ولدت ولدا من  
غير سيدها ثم هلك الفلام لم يكن للمماذون الا قيمتها يوم دفعها فان كان  
ذلك بعد موت الفلام اخذ المماذون جاريته وعقرها وولدها واخذ  
نقصان عيبها ان شاء وان شاء اسع به الجاني فان كانت الجارية ولدت  
ثم هلك الفلام فلم يقبض له بقيمة الجارية حتى يهلك الولد فالمماذون بالخيار  
ان شاء اخذ الجارية ولا شيء له غيرها وان شاء ضمن المشتري قيمتها  
يوم دفعها اليه ولو كان مكان الجارية شاة او فرس او غيرها مما لا ينقص  
الولادة لم يكن له في ذلك خيار اذا هلك الولد واخذ الا فرقا فان كانت  
الجارية ولدت ولدا فاعتقه المشتري ثم مات الفلام فعلى المشتري  
قيمة الجارية ولا ترد الجارية فان مات الولد بعد العتق قبل ان يقبض  
على المشتري بقيمة الجارية فاراد المماذون اخذ جاريته لم يكن له ذلك  
وان كان الولد يترك ولدا مولاه الى المشتري وان لم يكن ترك فللعبد  
ياخذ الجارية ولا ياخذ نقصانها ولو كان المشتري حين قبض الجارية  
قطع يدها او وطئها وهي بكر او ثيب او ولدت ولدا فقتله المشتري ثم  
مات الفلام في يدي البائع فان شاء المماذون اخذ الجارية ولم يقبض  
المشتري شيئا من ذلك وان شاء اخذ قيمة الجارية يوم دفعها اليه  
وكذلك لو كانت بهيمة فولدت فقتل المشتري ولدها ولم ينقصها الولادة  
شيئا ولو كان هذا كله من المشتري بعد هلاك الفلام كان للعبد ان ياخذ  
الجارية وعقرها وارشها وقيمة ولدها الذي ولده بعد هلاك الفلام ولو كان  
الجارية زادت في بدنها قبل هلاك الفلام اخذ بها المماذون بزيادة بقا  
وكذلك في جميع هذه الوجوه ولو لم يمت العبد ولكن العبد وجد به عيبا قبل  
القبض او بعده فزوجه بحكم او بغير حكم او بخيار روية فالرد في هذا الموت  
قبل القبض سواء ولو كان المماذون اشترط خيار ثلاثة ايام في الفلام الذي  
اشتراه فقبضه ودفع الجارية فذهب عين الجارية عند المشتري من قبله  
او غير فقله ولا من فعل احدا وطئها هو او غيره او ولدت ولدا ثم ان المماذون



رد الفلام بجواره فانه ياخذ الجارية وولدها وعقرها ونصف قيمتها ان  
 كان ذهب عينها من فعل غير المشتري اخذها ونصف قيمتها ان شاء من الجاني  
 وان شاء من المشتري ويرجع به المشتري على الجاني وكذلك لو قتلها غير المشتري  
 وقد زادت قيمتها في بيعة المشتري فلما ذون ان يضمن المشتري ان يشام يوم  
 حالة ويرجع المشتري على القاتل بقيمتها يوم قتلها على ما قلته في ثلاثين  
 ويتصدق بالفضل وسواء في ذلك ان كان ما وصفت قبل ان يجتاز الماذون  
 نقض البيع او بعده لان البيع لم يتم مادام له فيه خيار الانزى ان المشتري لو  
 اعتق الفلام الذي باع او اعتق الجارية التي اشترى لم يجز عتقه مادام الماذون  
 خيار في شئ من البيع فاذا باع الماذون جارية من رجل بفلام فقبض الرجل  
 الجارية ولم يدفع الفلام حتى هلك في يديه ثم اعتق المشتري الجارية فعتقه  
 جازي ويضمن قيمتها يوم قبضها وكذلك لو قتلها المشتري او قتلها رجل اخر  
 ضمن المشتري قيمتها يوم قبضها ولا سبيل للماذون على القاتل الاخر ويرجع المشتري  
 بالقيمة على ما قلته الاجبني ولو كان المشتري لم يقبض الجارية من الماذون حتى  
 اعتقها فعتقه جازي قبل موت الفلام وان اعتقها بعد موته فعتقه باطل ولو  
 قبض المشتري الجارية ولم يدفع الفلام حتى حدث به عيب فزده الماذون  
 على المشتري بعيبه بحكم او غير حكم ثم اعتق المشتري الجارية فعتقه باطل  
 وكذلك لو دمجها والرؤية وكذلك الرد بالعيب بعد قبضه بحكم او غير حكم  
 وكذلك الاقالة **باب هبة الماذون ثمن ما باعه** واذا باع الماذون  
 جارية ودفعها ثم ذهب الثمن للمشتري وبعضه قبل القبض وبعده اوحطه  
 فذلك باطل فان كان ذهب بعض الثمن اوحطه قبل القبض وبعده بعيب  
 طعن به المشتري فهو جازي ولو حط بجميع الثمن او وهبه للعيب لم يجز ولو اشتبه  
 الماذون جارية وقبضها ثم ان البائع وهب الثمن للعبد فله فهو جازي  
 وكذلك لو وهب المولى وقبله كان بمنزلة هبة العبد ان كان عليه دين ولو لم  
 وان لم يقبلها المولى في هذا الوجه ولم يقبلها العبد في الوجه الاول كانت الهبة  
 باطلة والمال على العبد بحاله فان وهب البائع الثمن للعبد او لمولاه قبل ان  
 يقبضه ثم وجد العبد بالجارية عيبا لم يكن له ان يردّها ولو كان البائع  
 الثمن وهو الف درهم من العبد ثم وهبه للعبد او لمولاه وعلى العبد دين او لا  
 عليه ثم وجد العبد بالجارية عيبا فله ان يردّها ويرجع على البائع بالثمن  
 وكذلك هذا في كل ثمن بعينه فان كان الثمن عرضا بعينه فهو هبة الماذون  
 العرض للمشتري قبل ان يقبضه وقبله المشتري فله جازيه وهو نقض  
 للبيع وان لم يقبل المشتري الهبة فهي باطل والبيع على حاله ولو كان المشتري

وهب الجارية قبل ان يقبضها العبد او مولاه قبلها الموهوب له فان كان  
 لا دين على العبد فله جازية وهذا نقض للبيع وكذلك ان كان على العبد  
 والهبة له وان كانت للمولى وقبلها وقبض الجارية فله جازية وليست  
 بنقض للبيع وياخذ العبد العرض للمشتري فقبله فله جازية باطلة ولو وهب  
 المشتري الجارية للماذون او لمولاه جازت الهبة فان وجد الماذون  
 العرض عينا ولا دين عليه فليس له ان يردّه بالعيب لانه ان رده رده بعينه  
 وكذلك ان كان عليه دين وقد وهب المشتري الجارية له وان كان وهبها  
 لمولاه فله ان يرد القرض بالعيب ويضمن قيمة الجارية يوم قبضها ولو باع الماذون  
 جارية بعرض بعينه وتقابضا فحدث بالجارية عيب عند المشتري من غير فعل  
 احدا ومن فعله او من فعل اجنبي او ولد او ولد او وطيت وهي بكر او ثيب ثم وهبها  
 للمشتري للعبد او لمولاه وعليه دين او لا دين عليه ثم وجد الماذون العرض  
 عيبا ورده ضمنه قيمتها في جميع ذلك لانها لو كانت في يده كان للعبد ان يضمن  
 قيمتها ولو اشترى الماذون جارية من رجل بفلام وبالف درهم وتقابضا  
 ثم وهب البائع الالف والفلام للماذون وسلمها اليه ثم وجد الماذون  
 بالجارية عيبا فليس له ان يردّها وكذلك لو كانت الهبة للمولى ولا دين على العبد  
 ولو كان على العبد دين والهبة للمولى كان له ان يرد الجارية بالعيب وياخذ  
 من البائع الف درهم وقيمة الفلام فان اخذ ذلك منه ثم ابراه الغرماء من  
 الدين او وهبوه له او للمولى او ورثه المولى لم يرد على البائع ما اخذ منه  
**باب الاقالة** واذا اشترى الماذون جارية فزادت في يديه  
 صار الثمن اقل من القيمة لا يتغابن الناس فيه ثم اقاله البيع فيها فهو جازي  
 في قول ابى حنيفة ولا يجوز في قول ابى يوسف ومحمد والاقالة بعد الحجر باطل  
 واذا باع الماذون شيئا واشتراه ثم اقال المولى البيع فيه فان كان الماذون  
 لا دين عليه يومئذ فما صنع المولى من ذلك على عبده جازي وان كان عليه  
 دين يومئذ فهو باطل الا ان يقضي المولى الدين او يبرى الغرماء العبد من دينهم  
 قبل ان يفتح القاضي الاقالة وان فسحها القاضي ثم ابراه الغرماء من الدين  
 فالفسح ماض واذا باع عرضا بثمن وتقابضا ثم تقايلا والعرض باق والثمن  
 هالك قبل الاقالة او بعدها فلاقالة ماضية فان كان الثمن باقيا والعرض  
 هالك قبل الاقالة او بعدها فلاقالة باطلة واذا باع عرضا بعرض وتقابضا  
 ثم تقايلا واحدهما هالك او هلك بعد الاقالة فلاقالة جازية ويرد فيه  
 الهالك وان كانا هالكين قبل الاقالة او بعدها فلاقالة باطلة واذا باع  
 الماذون جارية بالف وتقابضا ثم قطع المشتري بها او طلبها او ذهبت



عيتها من غير فعل ثم تقايلا البيع ولا يعلم العبد بعيبها فهو بالخيار أن شاء  
أخذها بعيبها وأن شاء ردها وأن كان الفاطم والواطي اجبني فوجب  
العقر والارش ثم تقايلا البيع والعبد يعلم بذلك ولا يعلم قالالة باطلة  
في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف ومحمد الا قاله جائز وهو غير  
البيع المستقبلي ولو اشترى الماذون جارية من رجل بالف درهم وقبضها  
ولم يدفع الثمن حتى وهب البائع الثمن للعبد ثم تقايلا قالالة باطلة في قياس  
قول أبي حنيفة لا نه لورد الجارية ردها بغير شيء وقال أبو يوسف ومحمد  
الا قاله جائزه بغير شيء كالباع المستقبلي وأخذ العبد من البائع الف درهم  
ويدفعها اليه أي الجارية وكذلك لو قاله الباع بائة دينار أو بجارية أخرى  
أو بالف درهم كانت الا قاله في قياس قول أبي حنيفة باطل وأما في قياس قول  
أبي يوسف ومحمد كل جائزة بما سمي في الا قاله من الثمن وهي منزلة البيع  
ولو كان الماذون لم يقبض الجارية التي اشتراها حتى وهب البائع ثمنها ثم  
تقايلا قالالة باطلة في قولهم جميعا وكذلك لو قاله بتمن آخر ولو تقايلا  
البيع ولكنه رأى بالجارية عيبا قبل أن يقبضها فلم يرخصها ولم يكن يراها فلما  
راها لم يرخصها ونقص البيع وقد كان وهب البائع الثمن فنقصه للبيع باطل  
ولو كان حين اشتراها اشترط فيها خيار ثلاثة أيام ثم وهب له البائع الثمن  
ثم ردها بالخيار فرددها جائزة في قياس قول أبي حنيفة لأنها لم يجب له بعد  
وقال أبو يوسف ومحمد ليس له أن يردّها وكذلك المكاتب في جميع ما وصفنا  
وإذا باع الماذون جارية من رجل بالف درهم وتقابضاه ثم تقايلا قالالة  
العبد الجارية حتى قطع رجل يدها أو وطئها فنقصها الوطي كان للعبد أن يأخذ  
ويتبع الواطي والجاني بالعقر والارش وأن شاء فسخ الا قاله وكان  
العقر والارش للمشتري ولو كان مكان الف عرض بيته كان العبد بالخيار  
أن شاء أخذ الجارية واتبع الجاني والواطي بالارش والعقر وأن شاء  
أخذ من المشتري قيمة الجارية يوم قبضها وتسلم الجارية وعقرها وأرشها  
للمشتري وكذلك لو كان الجاني قتلها كان للعبد أن يتبع عاقلة الجاني  
بقيمتها وأن شاء اتبع المشتري بقيمتها حاله ويرجع المشتري على عاقلة  
الجاني بقيمتها في ثلاث سنين ولو كانت الجارية ماتت بعد الا قاله كان العبد  
أن يأخذ من المشتري قيمتها وأن كان حدث بها عيب من فعل المشتري  
بعد الا قاله كان للعبد أن يأخذ الجارية أن شاء ويتبع المشتري بنقصان  
العيب وأن شاء ضمن قيمتها يوم قبضها منه ولو كان العيب أحدثه المشتري  
فيها قبل الا قاله ثم تقايلا ثم علم العبد بالعيب فأن شاء أخذ الجارية

معية ولا شيء له غيرها وأن شاء أخذ قيمتها يوم قبضها منه المشتري  
وكذلك لو كان العيب حدث في الجارية قبل الا قاله من غير فعل أحد ولو كان  
العيب أحدثه فيها رجل اجبني قبل الا قاله ثم تقايلا قالالة جائزة ولا يل  
للعبد على الجارية ولكنه يأخذ من المشتري قيمتها يوم قبضها وإذا باع الماذون  
جارية من رجل بجارية وقيمة كل واحدة منهما الف درهم وتقابضاه ثم  
تقايلا فلم يقابضاه بعد الا قاله حتى ولدت كل واحدة منها ولذا قيمة مثل  
قيمة أمه فلمما أن يقابضاه الجاريتين وولدهما فإن لم يقابضاه حتى مات  
الامتان فإراد أخذ الولدين فإن كل واحد منهما يأخذ الولد الذي في يده  
صاحبه ونصف قيمة أمه ولو كانت قيمة كل واحد جسمانية أخذ كل واحد منهما  
مع الولد ثلثي قيمة أمه الهاكمة ولو هلك الولدان وبقي الامتان أخذ كل واحد  
منهما الجارية التي في يده صاحبه ولم يتبعه شيء من قيمة الولد ولو هلك الامتان  
وأخذ الولدين فإن الذي في يده الولد الحي يدفعه إلى صاحبه ويأخذ منه  
ثلث قيمة الأم التي هلكت في يد الآخر **باب تأجيل الماذون** وإذا  
وجب للعبد التأجيل على رجل الف درهم من ثمن بيع أو غصب أو غير ذلك فالجزة  
العبد عنه سنة فهو جائز لأنه من فعل التجارة ولو صاحبه على أن أخر عنه بعضه  
وحط بعضه كان الحط باطلا والتأجيل جائزا ولو وجب للعبد ولو جلي  
رجل الف درهم هما فيه شي كان فأخر العبد نصيبه سنة فالأخير باطل  
في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله هو جائز وما أخذه  
الذي لم يؤخر فهو له خاصة فإذا حل الأجل فإن العبد بالخيار أن شاء أخذ  
من نصيبه نصف ما أخذ ورجعا باقي على الغريم وأن شاء اتبع الغريم  
وإذا اقتضا العبد شيئا قبل حل الأجل كان لشره أن يأخذ منه نصفه وكذلك  
لو كان الدين كله موجلا فقبض منه أحدهما شيئا قبل حله كان للأخر أن يشاكره  
ولو كان الدين حالا فأخره العبد سنة ثم قبض الشريك حصته ثم اطل  
الغريم الأجل الذي أجله العبد برضا منه قبل مضيه فقد بطل ولا سبيل  
للعبد على قبض شريكه حتى يحل الأجل في قول أبي يوسف ومحمد فإذا حل شاركه  
أن شاء ولو لم ينقض الأجل ولكن الغريم مات فحل عنه شارك العبد شريكه  
فيما قبض ولو لم يميت ولكنها تناقضا الأجل ثم قبض الشريك حقه كان له أن  
يشاكره ولو كان المال جالا فنقبض الشريك حقه ثم أن العبد أخر الغريم بحقه  
وهو يعلم بقبضه ولا يعلم فلا سبيل له في قول أبي يوسف ومحمد على قبض شريكه  
حتى يحل الأجل فإذا حل أخذ منه نصف ما قبض وكذلك لو كان مالهما إلى  
نقبض الشريك حقه عاجلا ثم أن العبد أخر الغريم بحقه سنة أخرى وهو يعلم



بقضه او لا يعلم فلا سبيل له في قول ابي يوسف ومحمد على ما قبض شريكه حتى ينفى  
 الشئان جميعا ولو كان المال حالا واخذ الشريك حقه فسلم له العبد كان  
 تسليمه جائزا في قولهم جميعا ولا يرجع عليه بشئ حتى يبرأ عما على الغريم ولو كان  
 المال الى سنة فاشترى العبد من الغريم جارية بحصة فللشريك ان يأخذ  
 العبد بنصف حصته من الدراهم فان اخذ منه ثم وجد العبد بالمجارية  
 عيبا فردها على البائع بقضاء قاض عاد المال الى اجله واسترد من شريكه  
 ما اخذه منه ولو كان ردها بغير قضاء قاض او باقالة لم يرجع على الشريك  
 بما اعطاه ويكون للعبد ولشريكه على الغريم خمسمائة حالة وكذلك لو كان  
 العبد اشترى المجارية من الغريم بجميع الالف الا ان الشريك يأخذه بنصف  
 الالف من هذا **باب وكالة الماذون بالبيع** وللبيع الماذون ان يتوكل  
 لغيره في الشراء بالنقد استحسانا ولا يجوز بالنسيئة ويكون مشتريا لنفسه  
 وله ان يتوكل لغيره في البيع والشراء كما يفعل المحر واذاباع الماذون جارية  
 رجل بامر ثم قتلها الامر بطل البيع وان قتلها الماذون قبل مولاه ادفع بها  
 او ادف ب قيمتها فايتهما فعل كان المشتري بالخيار ان شاء نقض البيع وان شاء  
 اخذ بها قام مقام المجارية وادى الثمن ولو كان سوى العبد هو الذي قتل  
 العبد دين او لادين عليه كان المشتري بالخيار ان شاء ادى الثمن وانبع عالة  
 القاتل بالقيمة في ثلاث سنين وان شاء نقض البيع ولو كان الماذون باع  
 جارية مما في يده من رجل بمجارية ثم قتلها العبد قبل ان يسلمها بطل البيع وكذلك  
 ان قتلها المولى ولادين على العبد ولو كان عليه دين ضمن المولى قيمتها في ماله خطأ  
 قتلها او عمدا وللمشتري ان يورى الثمن ويأخذ القيمة وان شاء نقض البيع ولو  
 كان المولى دفع الى عبده جارية ببيعها فباعها العبد ثم قتلها بطل البيع  
 ولو قتلها العبد فان اجاز مولاه دفعه بها وللمشتري ان يأخذ العبد ويبيع  
 الثمن وان شاء نقض البيع وان اختار المولى الفداء انتقض البيع لانه اذا  
 اختار الفداء صار الضمان عليه واذا صار الضمان عليه بطل لانه يصير  
 بمنزلة قتله اياها واذ كان بين الماذون وبين جارية قامة المحر بينهما  
 فباعها العبد بالالف درهم ثم اقر العبدان شريكه قبض جميع الثمن ونصفه  
 من المشتري وادعاه المشتري وكذبه الشريك فان العبد يحلف على ذلك  
 فان حلف اخذ من المشتري نصف الثمن وكان بينهما نصفيين وان نكل عن  
 اليمين غرم نصف الثمن واخذ من المشتري نصف الثمن ولا يمين على المشتري  
 في شئ من ذلك ولو كان الشريك هو الذي اقر ان العبد قبض جميع الثمن  
 وكذبه العبد وصدقه المشتري يرى المشتري من نصف الثمن انفسا ولا يمين

عليه ويختلف الامر العبد فان نكل عن اليمين لزمه نصف الثمن للامر وان حلف  
 يرى من نصيب الاخر واخذ العبد من المشتري نصف الثمن لا يشاركه فيه  
 الامر ولو اقر الامر ان العبد قبض نصف الثمن يرى المشتري من ربع الثمن وهو  
 نصف نصيب الامر ويبقى على المشتري سبعمائة وخمسون درهما فما قبض  
 العبد منه قللا مرثته وللعبدة ثلثاه ولو اقر الامر ان العبد ابر المشتري  
 من جميع الثمن بغير قبض او اذ وهبه فافراه باطل في قولهم جميعا والثمن  
 على المشتري لهما بحاله وكذلك لو اقر العبد بذلك على الامر فانكر ولو كان  
 شريك العبد هو الذي ولي البيع بامر العبد ثم اقر على العبد بقبض الثمن او  
 بحصته كان ذلك بمنزلة اقرار العبد عليه لو كان العبد ولي البيع ولو اقر  
 البائع على العبد بالابراء والهبة كان باطلا وكذلك لو اقر العبد بذلك  
 على البائع واذ كانت المجارية بين حرين فباعها احدهما بامر صاحبه  
 من العبد الماذون بالف درهم ثم اقر الامر ان البائع ابر المشتري  
 من الثمن او وهبه له وادعاه العبد وجحده البائع فقد يرى العبد  
 من حصته الامر من الثمن ولا يمين عليه في شئ من ذلك في قول ابي حنيفة  
 ومحمد ويأخذ البائع من المشتري نصف الثمن وسلم له بعد ما يحلف  
 البائع على ما ادعاه البائع من البراء والهبة ولو ان البائع اقر ان شريكه  
 ابر العبد من حصته من الثمن او اقرانه قبض حصته منه وجحده الشريك  
 وادعاه العبد فان العبد يرى من نصف الثمن ولا يمين عليه ويرجع  
 على البائع بحصته من الثمن وهو نصفه فيضمنها اياه وللبيع على الشئ  
 نصف الثمن في قول ابي حنيفة واذ ادفع الماذون جارية له المولى ببيعها  
 فباعها من رجل له على الماذون دين ودفع اليه المجارية فقد صار  
 الثمن بالدين قصاصا ولو كان الدين على الما مودون العبد كان كذلك  
 في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يكون قصاصا ولو كان  
 للمشتري على العبد الف درهم وعلى الوكيل الف درهم كان الثمن قصاصا بين  
 العبد في قولهم جميعا **باب البيع الفاسد من الماذون** واذ اباع الماذون  
 بيعا فاسدا من رجل وسلمها اليه جاز للمشتري فيها من العتق والبيع وغير  
 ذلك ما يجوز في شراؤه من المحر فان اغلت في يد المشتري غلة ثم رد البيع  
 فيها رجعت الغلة الماذون معها ولم يتصدق الماذون بتلك الغلة ولكنها  
 يضرب من دينه عليه ان كان فان لم يكن عليه دين فالغلة للمولى ويجوز  
 ان يتصدق بها وان كان الماذون هو المشتري لها شرا فاسدا فيثمنها  
 فاغلت غلة ثم باع المجارية وسلمت له الغلة ان كان عليه دين او لم يكن فان نقض



البيع فيها رد الغلة معها ونقص البايع بالغلة وإذا باع الماذون غزير  
بيعا فاسدا جارية وسلمها اليه فباعها المشتري من مولا الماذون او من  
وكيل مولاه وسلمها اليه فهو جائز ان كان على الماذون دين وان لم يكن عليه  
دين فهو نقض البيع الفاسد ولا يبرأ من فائها الا بردها على الماذون والبايع  
او على مولاه ولو كان على احدهما دين فهو بيع جائز ولو باعها من مضارب  
لما ذون البايع فهو جائز وكذلك ان باعها من مضارب المولى وعلى العبد  
دين او لادين عليه او باعها من ابن المولى او مكاتبه او باعها من المولى لاد  
له صغير في عياله فهو جائز وكذلك لو ان اجنبيا وكل المولى بشراها له  
فاشتراها له وعلى العبد دين او لادين عليه فهو جائز والتمن على المولى وعلى  
العبد القيمة على المشتري وكذلك لو ان الاجنبى وكل الماذون البايع بشرا  
له فاشترها جازا ايضا وكان له على المشتري القيمة والمشتري عليه التمن قصير  
قصاصا ويرجع العبد على الامر بالتمن ولو كان الماذون البايع هو الذى وكل  
انسانا بشراها له ففعل وقبضها فهو نقض البيع كانه هبته اشتراها  
وان قتلها الماذون في يد المشتري فهو نقض البيع وكذلك لو حفرها  
في الطريق قبل البيع او بعده فوقع الحادثة فيها او حدث بها عيب من ذلك  
ثم لم يمنعها المشتري منه حتى ماتت من غير فسخ البيع وحدوث العيب  
من فعله قبض منه لها الا ان يمنحها المشتري بعد ذلك وان كان المولى هو  
الذى فعل جميع ذلك ولادين على العبد فهو كذلك وان كان عليه دين  
فعلى عاقلة المولى القيمة في ثلاث سنين اذا حدث من فعله وحسب خطا فان حدث  
العيب من فعله والموت من غير فعله ضمن المشتري قيمتها ورجع على المولى  
العيب في ماله حالا وان كانت وقعت في يده المولى في ملكه او للعبد في مجارته  
لم يكن ذلك نقضا للبيع والضمان على المشتري واجب ولا شيء على صاحب  
**باب قبض الماذون في البيوع** والعبد الماذون بمنزلة  
الحرة في حكم قبض ما اشتراه باليد او بالجنابة عليه وكذلك ان كانت جارية  
فوطئها ونقصها الوطء او لم ينقصها ثم ماتت في يد المشتري من غير الوطء  
قبل ان يمنحها المشتري العبد فعلى العبد جميع التمن وكذلك ان اقر بالوطء  
المولى فيه واذا اشترى الماذون من رجل كرحطة يساوي مائة درهم  
بما في درهما فصب فيه العبد قبل ان يقبضه مائة ففسده فضا ويساوي  
الثمانين ثم ان البايع صب فيه ماء فافسده فضا ويساوي ستين درهما  
فالماذون بالخيار ان شاء اخذ الكرابرة وستين درهما وان شاء  
ولا ضمان عليه لما افسده لان الكرابرة راجع الى البايع فلا يأخذ منه شيئا

ولو كان البايع هو الذى صب فيه الماء او لا فنقصه ذلك عشرين درهما  
ثم صب المشتري فيه الماء فنقصه ايضا عشرين درهما فان المشتري  
يجر على قبضه ويودي اربعة وستين درهما وكذلك كل ما يكال اربوزن  
ولو كان ذلك عرضا افسده المشتري او لا ثم افسده البايع فان شاء  
اخذ وسقط عنه من التمن بحسب ما نقصه البايع وان شاء نقض  
البيع واذا من التمن بحسب ما نقص المشتري من العرض وان  
كان المشتري افسده بعد البايع لزمه ذلك وسقط عنه من التمن بحسب  
ما نقصه البايع واذا اشترى الماذون كرمز جيد بعينه بكرم رزى  
نصب العبد في الكر الذى اشتراه ماء فافسده ثم صب فيه البايع ماء  
فافسده فهو بالخيار ان شاء اخذه ودفع الكر وان شاء نقض البيع ولا يرجع  
واحد منهما على صاحبه بنقصان الكر في الوجهين جميعا ولو كان المشتري  
صب الماء فيه بعد البايع لزمه الكر بجميع التمن الذى اشتراه وليس له  
ان يرد به بعب ان وجد به قبل القبض وبعده واذا اشترى الماذون  
من رجل عشرة ارطال زيت بدرهم وامره ان يكيله في قارورة جائها  
فكال البايع الزيت في القارورة فلما كالم فيها رطلا انكسر والمشتري  
والبايع لا يعلمان فكال البايع بعد ذلك جميع ما باعه من الزيت فيها  
فسال ذلك كله لم يلزم العبد من التمن الا حصصة الرطل الاول لان القارورة  
حصلت بالانكسار من ان يكون وعاء فان كان الرطل لم يسلكه حتى  
صب البايع الرطل الثاني فالبايع ضامن لما بقى من الرطل الاول والقارورة  
لانه خلطه بزيتة ولو كانت القارورة مكسورة حين امره ان يكيل ذلك  
فيها ولا يعلم بذلك واحد منهما فكال البايع فيها عشرة ارطال فسال كلها  
فالتمن واجب على العبد وكذلك الحرة في هذا واذا اشترى الماذون جارية فلم  
ينقد التمن حتى قبضها بغير امر البايع فماتت عنده او قتلها مولاه ولادين  
على العبد واعتقها لم يكن للبايع ان يضمن العبد ولا المولى قيمتها ولكنه يضمن  
العبد بالتمن فيبيع له فيه فان نقص منه عن حقه كان على المولى تمام ذلك  
من قيمة المجارية التي استهلكها ولو كان العبد وكل رجلا بقبضها فقبضها  
فماتت في يده ضمن الوكيل للبايع قيمتها فان هلكت القيمة في يدي البايع  
بها الوكيل على العبد وان كانت اكثر من التمن وكذلك لو كان المشتري  
حرا فكل رجلا بقبضها فقبضها او امره بقتلها فقتلها **باب**  
**الرد بالعيب على الماذون** واذا باع الماذون جارية وسلمها ثمرتها  
عليه المشتري بعب يحدث مثله بغير قضاء قاض وقبلها العبد فمر جائز



بمنزلة الحر في ذلك ولو ردها عليه ببينة بقضاء قاض واحد من الثمن  
ثم ان العبد وجد بها عيب قد كان حدث عند المشتري ولم يعلم به فهو  
بالخيار ان شاء ردها على المشتري واخذ منه الثمن ويرجع على المشتري  
بخصه العيب من الثمن وان شاء امسكها ولا شيء له على المشتري وان لم يرد  
العبد حتى حدث بها عيب عنده لم يكن له ان يردّها ويرجع بنقصان  
العيب الذي حدث عند المشتري من الثمن الا ان يشاء المشتري ان  
ياخذها ببيعها الذي حدث عند العبد فان اخذها ببيعها دفع الثمن  
الى العبد ويرجع المشتري على العبد بنقصان العيب الاول من الثمن ولم يكن  
له ان يرجع عليه بنقصان العيب الاخر وكذلك ان كان العيب الاخر جناية  
من العبد او وطئا وان كان جناية من الاجنبي او وطئا يرجع الاخر  
رجع العبد على المشتري بنقصان العيب الذي حدث عند المشتري في الثمن  
ولم يكن للمشتري ان ياخذ الجارية ولو كان المشتري رد الجارية على العبد  
او بالعيب فنقصها العبد ثم وجد المشتري قد قطع يدا او وطئا فلم يردّها  
عليه بذلك حتى حدث بها عيب عند المشتري فالمشتري بالخيار ان شاء  
اخذها واعطا العبد جميع الثمن ورجع المشتري على العبد بنقصان العيب  
الاول من الثمن وان شاء دفع الى العبد نقصان العيب الذي حدث عنده  
من الثمن ولو كان المشتري وطئا وهي بنت فلم ينقصها الوطئ شيئا لم يرجع  
العبد على المشتري بشيء من الثمن ولا زهر العبد الجارية ولو كان اجنبي قطعها  
عند المشتري او وطئا فوجب المهر ثم رد القاضى الجارية على العبد باليب  
الذي كان عنده ولم يعلم بما صنع الاجنبي ثم حدث بالجارية عيب عند  
العبد ثم اطلع العبد على قطع اليد او الوطئ فان الجارية ترد على المشتري  
ويرد عليه معها نقصان العيب الذي حدث عند العبد من قيمتها واخذ  
الثلث من المشتري ان كان قبضه منه ويرجع المشتري على العبد بنقصان  
العيب الاول من الثمن ولا يلزم العبد الجارية بالعيب الذي حدث عنده لانه  
اذا وجب فيها ارش او مهر عند المشتري لم يستطع ردها ابدًا ولم يستطع  
البائع اخذها اذا اراد المشتري ان يرجع عليه بنقصان عيبها فان كان  
العيب الذي حدث بها عند العبد من فعل اجنبي فالمشتري بالخيار ان شاء  
اخذ ذلك النقصان من العبد ويرجع به العبد على الاجنبي وان شاء اخذ  
من الاجنبي فان كان العبد قتلها او قتلها الاجنبي في يد العبد فهو سواء  
وياخذ المشتري من العبد قيمتها ولا سبيل له على الاجنبي ويرجع المهر  
بقيمتها التي ضمنها على الاجنبي ولا يشبه النفس في هذا مادونها ولو كان العبد

بائعها بعد ما قبضها منه المشتري جاز بيعها وعليه قيمتها يوم قبضها  
من المشتري ويرجع عليه المشتري بنقصان العيب الاول من الثمن  
وكذلك لو كان الود بهذا العيب بغير قضاء قاض وكذلك لو كان بما قبل  
له في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى **باب الخيار في بيع الماذون**  
والماذون مثل الحر في حكم الخيار والمشتري في البيع واذا باع الماذون ثلثا  
او اشتراه واشترط لنفسه خيارا لثالث وعليه دين او لادين عليه  
نقص المولى البيع محض من الاخر لم يجز نقضه وان اجازة جاز ان لم يكن  
على العبد دين وان كان عليه دين لم يجز اجازة المولى وان كان الخيار  
من المشتري للعبد او للبائع من العبد فنقص صاحب الخيار للبائع بخلاف  
المولى وعلى العبد دين او لادين عليه فنقصه باطل في قول ابي حنيفة  
ومحمد وكوباع الماذون جارية على انه بالخيار ثلثا فاخذ المولى الجارية  
فباعها او وطئا او قبلها بشبهة او فقاء عينها بغير محض المشتري  
وكذلك بعدما اخذها فان كان الماذون لادين عليه فهذا نقص  
للبيع والجارية للمولى وقد خرجت من تجارة العبد وكذا ينقصها الوطئ  
ثم قال قد نقصت البيع من المشتري فالبيع منقوض ولو قبضها  
ولم ينقص البيع حتى مضت الثلاثة الايام جاز البيع والى العبد  
المشتري وان كان على العبد دين في جميع ما وصفت لك فنقص الوطئ  
البيع واخذ الجارية باطل والبيع على حاله ولو اشترى الماذون  
جارية واشترط الخيار لمولاه ثلثة ايام فان نقص البيع المولى او  
العبد فهو نقص وان اراه احدهما وكذلك وان نقص المولى البيع محض  
من البائع واجازة العبد كان ذلك منهما معا فانقص اولي من الاجازة  
الاخرى ان رجلا لو اشترى جارية العبد على انه بالخيار لهما في الجارية  
وتقابضا ثم اعتق المشتري الجارية عتقت جاز البيع وان لم يقبضها  
ولكنه اعتق العبد عتق وهو نسخ منه للبيع ولو اعتقه معا جاز عتقه  
فيهما وانقص البيع وعليه قيمة الجارية وكان النقص اولي من الاجازة  
وكذلك لو باع الماذون جارية واشترط لمولاه خيار ثلثة ايام فنقص  
العبد واجازة المولى معا فانقص اولي ولو اشترى الماذون جارية  
قدراها مولاه ولم يرها العبد وعليه دين او لادين عليه فله العبد الجارية  
اذا رها وان كان العبد رها قبل الشراء ولم يرها المولى لم يكن له ان  
ان يردّها ان كان على العبد دين او لم يكن ولم يرها واحد منهما قبل  
الشراء رايها جميعا فالخيار للعبد فان رضى المولى جازى على العبد



ان لم يكن عليه دين وان كان عليه دين فرضنا المولى باطل وان نقض  
المولى البيع فمحصن من البايع فنقضه باطل ان كان على العبد دين او لم يكن  
وان رضى بها المولى ورد بها العبد معها كان رد العبد باطلا وكذلك ان رده  
بها عيبا قبل ان يقبضها فالعبد بالخيار ان شاء اخذها وان شاء تركها  
فان رضى بها المولى وعلى العبد دين فرضناه باطل وان لم يكن عليه دين الايمن  
الجارية جاز رضى المولى ولو نقض المولى البيع بالعيب فنقضه باطل ان كان  
عليه دين او لم يكن الا ترى ان رجلا لو اشترى لرجل جارية بامره فلم يقبضها  
الوكيل حتى وجد بها عيبا فرضيها الامر جاز وان نقض الامر البيع لم يجر نقضه  
واذا اشترى الرجل جاريين من رجل بالف درهم فلم يقبضها حتى قتلت احد  
صاحبتهما فالعبد بالخيار ان شاء اخذ الباقيته بجميع الثمن وان شاء  
نقض البيع ولو كانت احدهما ماتت موتا اخذ الباقيته بحصتها من الثمن  
واذا اشترى الماذون جارية من رجل وقبضها ودفع الثمن او لم يدفع  
واشترط الخيار في الثمن ثلاثة ايام فهو جاز واشترط الخيار في الثمن  
بمنزلة اشترطه في الجارية وكذلك ان كان الثمن شيئا بعينه ولو اشترى  
توبين كل ثوب بعشرة على ان ياخذها ما شاء ويترك الاخر فهلك احدهما  
عند البايع فالمشتري على خياره في الباقي وكذلك لو حدث باحدهما  
عيب كان للمشتري ان ياخذها ما شاء بعشرة دراهم وان شاء ترك  
وتوباع الماذون من رجل توبين على ان البايع بالخيار يلزم المشتري ان  
شاء بعشرة دراهم ويرد الاخر فالبيع باطل في القياس وكذلك ان اقبضا  
في خيار المشتري ولكنما استحسن ان يجيزه على ما اشترط فان قبضها  
المشتري فهلك احدهما عنده فهو فيه امين لا يضمنه والبايع ان يلزم ان  
ان شاء بعشرة دراهم وليس له ان يلزمه الهالك ولو لم يهلك واحد  
منهما ولكنه حدث باحدهما عيب عند المشتري كان البايع على خياره يلزمه  
اياهما شاء فان نقض البيع فيهما احدهما ونصف القيمة للفرعاء في القياس  
ولكن استحسن ان لا ياخذ من قيمة العيب شيئا وتوهلك احدا التوبين عند  
البايع قبل التسليم كان له ان يوجب البيع في الباقي وان شاء ونقضه  
ولو لم يهلك ثم حدث باحدهما عيب عند البايع فهو على خياره فان  
اختر الزاهر المشتري الثوب بالعيب كان للمشتري بالخيار ان  
شاء اخذ بعشرة وان شاء ترك فان تركه لم يكن للبايع ان يلزمه  
الاخر الثمن بعد ذلك **باب البيع على انه ان لم ينقد فلا بيع بينهما** اذا  
اشترى الحرا والماذون جارية بالف درهم على انه ان لم ينقد البايع الثمن

الى اربعة ايام فلا بيع بينهما فالبيع فاسد في قول ابي حنيفة وجعله  
كاشترط الخيار اربعين وقال ابو يوسف رحمه الله هو جاز على ما اشترط  
ولو اشترها ونقد الثمن على ان البايع ان رد الثمن على المشتري ما بينه وبين  
ثلاثة ايام فلا بيع بينهما فالبيع جاز على ما اشترط ولو اشترها على انه  
ان لم ينقد الثمن الى ثلاثة ايام فلا بيع بينهما فقبضها وباعها ثم مضت الثلاثة  
قبل ان ينقد الثمن فالبيع الثاني جاز ولا سبيل للبايع على الجارية وبيع  
المشتري بالثمن وكذلك لو قبلها المشتري او ماتت في يديه او قبلها  
اجنبي بغير قيمتها في الايام الثلاثة فان كان المشتري وطها وهي بكر  
او ثيب او جنا عليها جناية او اصابها عيب من غير فعل احد ثم مضت  
الايام قبل ان ينقد البايع بالخيار ان شاء اخذها بنقصانها ولا شيء  
لها غيره وان شاء سلم البيع للمشتري وان كان الواطى او الجاني اجنبي  
فوجب العقر والادش لم يكن للبايع على الجارية سبيل ولله الثمن على الشبهة  
ولو كان حدث ذلك قبل الاجنبي بعد مضي الثلاثة ايام فالبايع  
بالخيار ان شاء اخذ الجارية واتبع الاجنبي بعقرها وارشها وان شاء  
سلم البيع للمشتري بالثمن وكانت الجارية وارشها وعقرها للمشتري  
فان كانت ثيبا فلم ينقصها الوطى شيئا اخذها البايع وعقرها من  
الاجنبي ولا خيار له في تركها قال ابو الفضل وقد طعن فيس في هذا الجواب  
وقال للبايع ان لا يقبلها وقيل في يخرججه هو على قول ابي حنيفة رحمه  
نعالى في ان المشتري لو كان الواطى لم يلزمه شيء ولو كان المشتري  
هو الذي قطع يد الجارية اذا قبضها وهي بكر بعد مضي الايام الثلاثة  
فالبايع بالخيار ان شاء سلمها للمشتري بالثمن وان شاء اخذها ونصف  
ثمنها في القطع وكذلك كل جناية حتى عليها اخذ نقصانها من الثمن فان  
افتضاها لم ينظر الى عقرها ولكنه ينظر الى ما نقصها الوطى من قيمتها  
فيكون على المشتري حصة ذلك من ثمنها وان كانت ثيبا لم ينقصها الوطى  
شيئا اخذها البايع ولا شيء على المشتري في الوطى في قياس قول ابي حنيفة  
وقال ابو يوسف يقتسم الثمن على قيمتها وعلى عقرها واخذها البايع حصة  
العقر من ثمنها لان العقر فيه بمنزلة ولد ولده فاستهلكه المشتري  
وفي قياس ابي حنيفة الولد لا يشبه العقر لان الولد حصة من الثمن قبل ان  
يلقت واما العقر فلم يكن قائما بعينه فلا حصة له من الثمن ولو كانت ولده  
في الايام الثلاث ولدا ثم مضت بامر وهما حيان ولم ينقد الثمن فالجارية  
وولدها للمشتري بالثمن ولا خيار للبايع في ذلك ولو لم يلد ولكنها اذا



في يديها كان للبايع ان ياخذها بزيادتها ولو كانت ولدت بعد قبض الايام  
ونقصها الولادة فالبايع بالخيار ان شاء اخذها ومن المشتري ان يرضى  
وان شاء سلمها للمشتري بالثمن ولو ماتت بعد مضي الايام ثم ماتت وبقي الثمن  
فالبايع بالخيار ان شاء الولد للمشتري واخذ منه جميع الثمن وان شاء اخذ الولد  
ورجع على المشتري بمحضه الا من من الثمن ولو كان اشترى الجارية بعرض بعينه  
على انه ادى البايع سعدا للبايع ذلك الا ثلثا ايامه فلا بيع بينهما فوجباين  
وان حدثت بالجارية او فقا للمشتري عيها او وطئها وهي بكر او ثيب او فقل  
ذلك اجبني ثم مضت الثلثة الايام قبل ان يعطيه ما يباعه فهذا والذي وصفه  
لك في الدراهم سواء ولو مضت الايام قبل ان يعطيه ما شرط له ثم هلك  
الجارية في يدي المشتري او قبلها كان للبايع على المشتري قيمتها ولا سبيل  
على عنها ولو ذهبت عيها او فقاها المشتري اخذ البايع الجارية ونصف  
قيمتها ولا سبيل له على الثمن ولو كان اجبني فقفا عيها او قبلها كان للبايع  
بالخيار ان شاء اخذ قيمتها ولو في القبل من مال المشتري حالا وان شاء  
رجع بها عا قلة القاتل في ثلث سنين فان اخذها من المشتري رجع بها  
المشتري على عا قلة القاتل واما في القبل فان البايع ياخذ الجارية ويبيع  
بارش العتق المشتري او الجاني اهما ثلثا حالا فان اخذها من المشتري  
رجع به المشتري على الجاني ولا سبيل للبايع على الثمن في شيء من هذه الوجوه  
واذا باع الماذون او الحر من رجل جارية بالف درهم وتقابضا على البيع  
ان رد الثمن على المشتري الى ثلثة ايام فلا يقع بينهما ثم ان المشتري رد  
الجارية او فقا عيها في الايام الثلثة فان رد البايع الثمن على المشتري  
في الثلثة الايام كان له ان ياخذ جاريته ويضمن المشتري في الوطئ عقرها  
وفي الفقا نصف قيمتها فان مضت الايام الثلثة قبل ان يرد الثمن جاز  
البيع ولا شيء على المشتري من العقر والادش ولو كان اجبني فقل ذلك ثم  
رد البايع الثمن في الثلثة الايام اخذ جاريته ونصف قيمتها ان شاء اخذ  
ذلك من المشتري ورجع به المشتري على الفاق وان كان اجبني وطئها وهي  
بكر فهي بمنزلة الخيار وان كانت ثيبا لم ينقصها الوطئ اخذها البايع وبيع  
الوطئ بعقرها ولا سبيل له على المشتري وان لم يرد البايع الثمن حتى مضت  
الثلثة الايام جاز البيع واتبع المشتري الجاني والوطئ بالادش والعقد  
ولو كان البايع هو الذي وطئها او فقا عيها في الثلاث فقد انتقض البيع  
ان رد الثمن بعد ذلك ولم يرد وياخذ جاريته ولو فعل ذلك بعد مضي  
الثلثة ولم يرد الثمن فالبيع جائز على البايع وعقرها وارش الجناية د

**باب الشفعة في مع الماذون وشراثة** ولا شفعة للمولى فيما  
باع عبده الماذون واشترى اذ لم يكن عليه دين وكذلك لا شفعة للعبد  
فيما باع المولى واشترى وان كان على العبد دين فالشفعة واجبة لكل واحد  
في جميع هذه الوجوه الا في وجه واحد ان باع العبد دارا باقل من قيمتها  
بما يتقايين الناس فيه لم يكن للمولى فيها شفعة ولو باع العبد من مولاه دارا  
اولاد دين عليه واجبني شفتيمها فلا شفعة له وان كان عليه دين وان باع  
بمثل القيمة او باكثر كان له الشفعة وان باع باقل من قيمتها فلا شفعة ان اخذ  
بقيمتها فان تركها اخذها المولى ان شاء بقاها القيمة وهذا قياس قول ابى  
ويحمد في المريض يبيع دارا من وارثه ولها شفعة اجبني واما في قياس قول  
ابى حنيفة رحمه الله فالشفعة له في الدار التي اشتراها المولى من عبده ولا دين  
عليه فلا شفعة فيها وان كان عليه دين جاز والشفعة واجبة وان باع باكثر  
من القيمة فالبايع بالخيار ان شاء سلم الدار للعبد بقدر القيمة واخذها الشفيع  
بذلك وان ابا كان للشفيع ان ياخذها من المولى بجميع الثمن والعهد على  
المولى في قول ابى يوسف ويحمد واما في قياس قول ابى حنيفة فالبيع فيما بين العبد  
ومولاه باطل ولا شفعة للاجبني في شيء من ذلك واذا سلم الماذون شفعة  
رجبت له وعليه دين اولاد دين عليه فتسليمها جائز وان سلمها مولاه جاز  
تسليمه ان لم يكن على العبد دين فتسليمه باطل والعبد على شفته قائم ياخذها  
العبد حتى اقتضا الغريم دينهم وابر والعبد من دينهم سلمت الدار للمشتري  
كتسليم المولى الشفعة ولو جحر عليه المولى بعد وجوب الشفعة له وفيه مال  
وعليه دين اولاد دين عليه لم يكن له ان ياخذها بالشفعة وان لم يجحر عليه واراد  
المولى الاخذ بالشفعة ولا دين عليه فله ذلك وان كان عليه دين فلا الا  
ان يقضى الدين فان قضاه كان له ان ياخذ بالشفعة وان اراد والفقهاء  
ان ياخذوا بالشفعة لم يكن لهم ذلك ولو جحر عليه بعد وجوب الشفعة له ثم  
اراد ان ياخذها المولى بالشفعة ولا دين على العبد للمولى ان ياخذ بالشفعة  
او سلم العبد قبل الجحر وبعده وان كان عليه دين لم يكن له اخذها بالشفعة  
الا ان يقضى الدين فان قضاه سلم العبد او لم يسلم بعد الجحر واذا  
اشترى الماذون دارا ولها شفعة يريد اخذها فوكل الشفيع مولى العبد  
ياخذها والخصومة فيها وعلى العبد دين اولاد دين عليه فالوكالة باطلة  
وان كان على العبد دين فتسليمها العبد للمولى بالشفعة جازت الدار للشفيع  
ولا يجوز قبض المولى لها على الشفيع حتى يقبضها الشفيع من المولى والعهد  
فيما بين العبد والشفيع ولا عهد فيما بين المولى وعبده وكذلك لو كان وكيل

ن ولا يجوز البيع فيما بينهما  
لانه ياباه ثمنها وان كان المولى  
هو البايع من عند بمثل القيمة



بعض غرمائه ولو كان العبد هو الشفيع فوكل مولاة ان ياخذها بالشفعة  
جاذت الوكالة ان كان عليه دين او لم يكن وكذلك لو وكل بعض غرمائه ولو كان  
العبد هو الشفيع والوكيل مولاة فاخذها جازت الوكالة ان كان عليه  
دين او لم يكن وكذلك لو وكل له بعض غرمائه فان سلم المولى الشفعة عند القاض  
جاز تسليمه وان سلمها عند غير قاض جاز ايضا ان لم يكن على العبد دين وان كان  
عليه دين فتسليمه باطل وليس له ان ياخذ بالشفعة ولكن العبد هو الذي ياخذ  
في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وابي يوسف ايضا وقال محمد بن سليمان الوكيل الشفيع  
باطل وان كان الوكيل المولى اذا كان على العبد دين ولو وكل العبد ياخذ بالشفعة  
والخصومة فيها بعض غرمائه فتسلم الشفعة عند القاضي جاز في قول ابي حنيفة  
وابي يوسف وكذلك ان اقر عند القاضي في قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف  
وكذلك ان اقر عبده ان العبد قد سلمها قبل ان يتقدم اليه رجل مات وعليه  
دين فباع الوصي دارا للميت وطاش شفع فوكل الشفيع بعض غرماء الميت ان  
ياخذها له لم يكن ويكفي في ذلك وكذلك لو كان اشترى الميت في حياته دارا  
وتبناها ثم مات وعليه دين فطلب الشفيع شفعة وكل بالخصومة فيها بعض  
غرماء الميت لم يكن ويكفي فان سلمها له القاضي بغير خصومة وجبت للشفيع  
لم يكن للغير يبر ان يقبضها والشفيع هو الذي يقبضها وتكون الهبة فيه يابيه  
وبين الوصي وكذلك لو وكل وارثا بذلك ولو باع الماذون دارا وطاش  
فوكل الشفيع بخصومة المشتري مولى العبد وعليه دين او لادين عليه او لاد  
بعض غرماء العبد فالوكالة باطلة لان الدار بيعت للوكيل الا ترى ان الوكيل  
اذا باع دار رجل بامر فوكل الشفيع الامر بالخصومة في ذلك لم يكن ويكفي  
وكذلك المضارب اذا باع دارا من المضاربة فوكل شفعها وب المال بالخصومة  
والامر بالشفعة لم يكن ويكفي فان سلمها المشتري بغير خصومة جاز والشفيع  
هو الذي يلى قبضها والشفعة بينه وبين المشتري **باب بيع الكل**  
**والوزن من صنفين** واذا باع الماذون والحرم من رجل عشرة اقفة خنة  
وعشرة اقفة شعير فقال ابيعك هذه العشرة الاقفة الحنطة وهذه  
العشرة الاقفة الشعير كل قفيز بدرهم فالبيع جائز فان تقابضا ثم وجد  
بالحنطة عيبا ردها بنصف الثمن على حساب كل قفيز بدرهم وكذلك لو  
قال ابيعك هذه الحنطة وهي عشرة اقفة وهذا الشعير وهو عشرة اقفة  
الفقير بدرهم ولو قال ابيعك هذه العشرة اقفة حنطة وهذه العشرة  
اقفة شعير كل قفيز منها بدرهم فتقابضا ثم وجد بالحنطة عيبا فانه ردها  
على حساب كل قفيز منها نصف من الحنطة ونصف من الشعير بدرهم

نقسم الثمن على قيمة الحنطة والشعير فان كانت قيمة الحنطة عشرين درهما  
وقيمة الشعير عشرة دراهم والحنطة بثلاثي الثمن وكذلك لو قال ابيعك  
هذه الحنطة وهي عشرة اقفة وهذه الشعير وهي عشرة اقفة الفقير  
منها بدرهم ولو قال ابيعك هذه الحنطة وهذا الشعير ولم يسم كيلها كل  
قفيز بدرهم فالبيع فاسد في قياس قول ابي حنيفة حتى يعلم الكيل فاذا علم  
من بالخيار ان شاء اخذ كل قفيز حنطة بدرهم وكل قفيز شعير بدرهم وان  
شاء ترك وقال ابي يوسف ومحمد البيع جائز كل قفيز حنطة بدرهم وكل  
قفيز شعير بدرهم ولو قال كل قفيز منها بدرهم كان البيع واقفا في قول ابي  
حنيفة على قفيز نصفه من الحنطة ونصفه من الشعير بدرهم فاذا علم بالكيل  
بعد ذلك فهو بالخيار ان شاء اخذ كل قفيز منها بدرهم وان شاء ترك وقال  
ابي يوسف ومحمد يلزمه جميع ذلك كل قفيز منها بدرهم نصفه من الحنطة  
ونصفه من الشعير فاذا قال ابيعك هذه الحنطة على انها اقل من كرا  
فاشترها على ذلك فوجب اقل من كرا فالبيع جائز وان وجدا كرا واكثر منه  
فالبيع فاسد ولو كان قال على انها اكثر من كرا فان وجدا اكثر من كرا بقليل  
او كثيرا فالبيع جائز وان وجدا كرا واقل منه فالبيع فاسد وكو قال على  
انها كذا واقل منه فان وجدا كذا واقل منه فهو جائز وان وجدا اكثر من  
كذا الزم المشتري من ذلك كرا ولو قال على انها كرا واكثر من كرا فوجد كذا  
فهو جائز وان وجدا اقل منه فان شاء المشتري اخذ بمحضها من الثمن  
اذا قسم على كرا وان شاء ترك ولو قال ابيعك هذه الدار على انها اقل من  
ذراع فاشترها على هذا فوجب اقل من الف والغا واكثر من الف فالبيع  
جائز لا زهر ولو قال على انها اكثر من الف فالبيع جائز لا زهر  
بقليل او بكثير فان وجدا الغا واقل فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ بمحض  
الثمن وان شاء ترك ولو اشترى ثوبا من رجل بعشرة دراهم على انه عشرة  
اذرع فوجد ثمانية وقال البائع بعثتك على انه ثمانية اذرع فالقول قول البائع  
مع يمينه ولو قال المشتري اشترى بعشرة على انه عشرة اذرع كل دراهم  
بدرهم فوجد ثمانية اذرع وقال البائع بعثتك على انه ثمانية اذرع بعشرة  
دراهم ولم اشترط على ذراع بدرهم فقال الغاية وتراد **باب بيع**  
**المولى الماذون ومرفقة** واذا اعتق المولى عبده الماذون وعليه دين اكثر  
من قيمته وهو يعلم ولا يعلم به غرماء المولى قيمته بالغة ما بلغت ولو لم يكن عليه  
دين ولكنه قتل جارا او عبدا خطأ فاهتق المولى وهو يعلم بالجناية فعليه  
دية الحران كان المقتول حرا وقيمة المقتول ان كان عبدا الا ان يبلغ عشرة



الاف فينقص منها عشرة ولو لم يعلم بالجناية فمرد قيمة عبده لا ولباء المحر  
الا يبلغ عشرة الاف فينقص منها عشرة دراهم وان كان المقتول عمدا غرم  
المحقق اقل من قيمة عبده ومن قيمة المقتول الا ان يبلغ عشرة الاف فينقص  
منها عشرة فان اعتقه وعليه دين وجنایات اكثر من قيمته ولم يعلم بالجناية  
غرم ولا صاحب الدين قيمته بالغة ما بلغت ويغرم لاصحاب الجنایات اقل من  
قيمته ومن عشرة الاف الا عشرة دراهم فما اشركه بين الغرماء وبين اصحاب  
الجناية وان اعتقه وهو يعلم بالجنايات ضمن الجنایات كلها وتوباع الماذن  
مدبرا وام ولد فاعتقه المولد وعليه دين لم يغرم المولى شيئا واذا كان على العبد  
الماذن دين قليل او كثير فاعتق المولى امة للماذن ونفتقه باطل ثم رجع  
ابو حنيفة عن هذا القول وقال ان كان الدين يحيط برقة الماذن في جميع  
ما في يديه فعتقه باطل وان كان في دينه وما في يده فضل من دينه جازعته  
ويضمن قيمة الامة وان كان معسرا كانت القيمة دين على الجارية المعتقة ويرجع  
بذلك على المولى وكذلك التديبر قال ابو الفضل رحمه الله ذكر في كتاب الماذن  
الصغير ان المولى اذا اعتق جارية العبد الماذن بعد موت الماذن من  
كعتقه اياها في حياته وقال ابو يوسف عتقه وتديبره جازع وهو قول  
محمد رحمه الله وان كان الدين يحيط بقيمة الماذن وما في يده ضمن المولى قيمة  
الامة فان كان معسرا فللغرماء ان يضمنوا الجارية ويرجع بذلك على المولى  
وكذلك قال ابو يوسف ومحمد في رجل مات وترك جارية ولم يدع مالا غيرها  
وعليه دين اقل من قيمتها فاعتقها الوارث وقال ابو حنيفة وابو يوسف  
ومحمد لو وطئ المولى امة للماذن فجاءت بولد فادعاه ثبت نسبه وصار  
ام ولد ويضمن قيمتها ولا يضمن مقرها وان كان الدين يحيط بقيمة الماذن  
وبجميع ما في يده قال ابو الفضل وذكر في كتاب الماذن الصغير ان جواز  
دعوتها استحسانا وكذلك لو كان الوطئ بعد موت الماذن وعليه دين  
يحيط بقيمته وما في يده فعتقه باطل في قول ابو حنيفة فان قضى العبد  
الدين او ابراه منه الغرماء او بعضهم حتى صار في قيمته وفيما في يده فضل  
على الدين جازعته المولى والجارية الا ترى ان الوارث لو اعتق جارية لثبت  
ولا مال له غيرها ودينه يحيط بقيمتها كان عتقه باطلا في قولهم جميعا فان  
ابرا الغرماء الميث من الدين جاز ذلك العتق وكذلك تديبر المولى ولو غنم  
المولى جارية للماذن وعليه دين يحيط برقبته وماله فبطل عتقها في قول ابو  
حنيفة ثم وطئها المولى فجاءت بولد فادعاه فدعوتها جازع وهو ضمان  
لقيمة الجارية للغرماء والجارية تحرق بالعتق الذي كان منه قبل الوطئ وثلى

المولى العتق الجارية ولو ادعى المولى بعض رقيق الماذن انه ولده ولم يكن  
ولد في ملك الماذن فدعوتها باطلة في قول ابو حنيفة وهو جازع في قول ابو  
يوسف ومحمد ويضمن قيمته للغرماء فان كان معسرا ضمنته الولد ويرجع  
على ابيه **باب جنایة الماذن وعبيده والجناية عليه** واذا جنى  
الماذن على عبدا وحر وعليه دين قبل مولاه اذ دفعه بالجناية او اذ دفعه  
فان قلاه باعه الغرماء في دينهم وان دفعه بالجناية اتبعه الغرماء في  
ايدي اصحاب الجناية فباعه في دينهم الا ان يدفعه اصحاب الجناية واذا  
كان للماذن جارية من تجارتها فقتلت قتيلا مخطئا فان شاء الماذن  
دفعها وان شاء قذرها ان كان عليه دين او لم يكن فان كانت الجناية  
نفسا وقيمة الجارية الف درهم ففداها الماذن بعشرة الاف فهو جازع  
في قياس قول ابو حنيفة رحمه الله ولا يجوز في قول ابو يوسف ومحمد لانه مما  
لا يتعاقبان الناس فيه وان كانت الجناية عمدا فوجب القصاص عليها فصالح  
الماذن وعليها جاز فان كان الماذن هو القاتل فصالح عن نفسه وليس  
عليه دين لم يجز الصلح وليس لمولى القاتل ان يقتله بعد ذلك ولا ياخذ به حتى  
حتى يقتل فباخذ بما صالحه عليه حينئذ ولو كان للماذن دار من تجارتها  
فترجدها فقتل وعليه دين او لا دين عليه فالدية على عاقلة المولى في قول ابو  
وابو يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة ينبغي في القياس اذ كان على العبد دين  
ان لا يكون الدية على عاقلة المولى ولكن استحسن فاجعل الدية على عاقلة  
وكواشده على الماذن في حايط ما يل في داره فلم تنقض حتى وقع على انفسا  
فقتله فالدية على عاقلة المولى في قول ابو يوسف ومحمد رحمه الله وقالوا هو  
بمنزلة القاتل يوجب دارة وان وقع على دابة فقتلها او على متاع فافسده  
كانت قيمة ذلك دينا على العبد وقال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد ان كان  
على الماذن دين تجنبا جنایة فباعه مولاه من اصحاب الدين بدينهم وقولا  
بالجناية فعليه قيمته لاصحاب الجناية وان كان يعلم بها فعليه ارشها ولو لم  
يبعه ولم يحضر واودفعه الى اصحاب الجناية بغير قضاء قاض فان اتاها  
قال القياس ان يضمن المولى قيمته للغرماء ولكن استحسن ان لا تضمنه شيئا  
واجيز دفعه اليهم وبيع للغرماء عن دينهم وقالوا لو لم يدفع حتى طاب للفرار  
بدينهم ولم يحضر صاحب الجناية وقد اقر بها المولى والغرماء عند القاضى  
لم يبيعه في الدين حتى يحضر صاحب الجناية فيدفع المولى اليه او يدفعه  
ثم يباع للغرماء واذا قضى القاضى ان يباع لهم وصاحب الجناية غائب  
فالبيع جازع ولا شيء لصاحب الجناية على احد ابدا فان باعه القاضى الغرماء



او من غيرهم باكثر من الدين كان الفضل من الدين لصاحب الجناية وان كان الفضل اكثر من قيمة العبد الا ان يكون اكثر من ارش الجناية فردد ما فضل من ارش الجناية الى المولى وكذلك ان باعه المولى بامر القاضي وان باعه بغير امر القاضي بخمسة الاف وهو لا يعلم بالجناية وقيمته الف ودينه الف وجناته قتل رجل خطأ فانه يدفع من الثمن الى صاحب الدين الف درهم والى صاحب الدين قيمته الف درهم والباقي للمولى وقالوا اذا قتل الماذون عمدا وعليه دين او لادين عليه فعلى عاقلته القصاص للمولى ولا شيء للفرعاء وان صاح المولى القاتل من دمه على شيء قليل او كثير جاز واخذه الفرعاء بدينهم ان كان من جنينته وان لم يكن من جنينته بيع لهم ولو قتل الماذون ولكن قتل عبده ولا شيء على الماذون وعلى القاتل القصاص للمولى دون الماذون وان كان على الماذون دين قليل او كثير القصاص على القاتل وان اجمع على ذلك المولى والفرعاء والاذن وعلى القاتل قيمة المقتول في ماله في ثلاث سنين الا ان يبلغ عشرة الاف فغير منها عشرة دراهم وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تها اذا اجتمع عبد الرجل بجناية فاذن له في التجارة وهو يعلم بالجناية او لا يعلم فباع واشترى فحقه دين لم يصير المولى مختارا لها ويقال له ادفع او افذه فان دفعه بالجناية ابته الفرعاء وبيع لهم الا ان يقديه صاحب الجناية بالدين فان فذاه او بيع في الدين رجع صاحب الجناية على المولى بقيمة العبد فسلط له وكذلك لو كان اذنه له في التجارة فلم يلحقه دين حتى جناية ثم لحقه دين وكذلك لو راه يشترى وبيع بعد الجناية فلم ينفه وان كان الدين لحقه قبل الجناية لم يرجع ولو الجناية بالقيمة على المولى وان كان لحقه الف درهم قبل الجناية والقبيحها وقيمة الف درهم ثم دفع العبد بالجناية بيع في الدينين جميعا او يقده ولى الجناية بهما ويرجع ولى الجناية على المولى بنصف قيمته واذا قتل الماذون او المجرور رجلا خطأ ثم اقر عليه المولى بدين يستغرق قيمته فليس هذا باخذ منه ويدفعه او يقديه فان دفعه بيع في الدين الا ان يقديه ولى الجناية ويرجع ولى الجناية على المولى بقيمته ولو كان المولى اقر عليه بقتل رجل خطأ ثم يقتل خطأ وكذبه في ذلك اولياء الاول فانه يدفعه بالجنايتين او بدينه فان دفعه اليهما رجع الاولياء الاول على المولى بنصف قيمته ولو كان عليه دين يستغرق رقبته لم يجز اقرار المولى عليه بالجناية الا ان يقديه من الدين فيدفع حينئذ بالجناية او يقديه ولو قتل العبد رجلا عمدا وعليه دين فصالح المولى صاحب الجناية منها على رقبته فان العبد يباع في الدين فان بقي شيء من ثمنه كان لصاحب الجناية وان لم يبق شيء فلا شيء له

على المولى ولا على العبد ابدا ولو لم يصالح ولكن عفا احد ولى الدم فان المولى يدفع نصفه الى الاخر او يقديه ثم يباع جميع العبد في الدين ولو اقر العبد انه قتل رجلا عمدا وعليه دين كان مصدقا ان صدقه المولى او كذبه فان عفى احد ولى الجناية بطلت الجناية كلها وبيع في الدين او يقديه وتسلم له العبد الا ان يصدق المولى فيما اقر من الجناية فيدفع الى المولى الباقي بنصفه وان وجد الماذون قتيلا في دار مولاه ولا دين عليه فدمه هدر وان كان عليه دين كان على المولى في ماله حالا الا قل من قيمته ومزدبته كانه قتله ولو وجد عبيد من عبيد الماذون قتيلا في دار مولاه ولا دين عليه فدمه هدر وان كان عليه دين كان على المولى في ماله حالا الا قل من دينه كانه قتل ولو وجد عبد من عبيد الماذون قتيلا في دار المولى ولا دين على الماذون فدمه هدر وان كان على الماذون دين يحيط بقيمته وماله فعلى المولى قيمة القاتل في ماله في ثلاث سنين في قيا سر قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد عليه قيمته حاله وان كان الدين لا يجمع ذلك كانت القيمة حاله في قوتهم جميعا وكذا لو قتله المولى في جميع ذلك ولو قتل المولى مكاتبه او عبدا مكاتبه عمدا او خطأ او وجد المكاتب مقتولا في دار مولاه فعلى المولى قيمة المقتول في ماله في ثلاث سنين وهذا اذا كان فيها وفاقا بالمكاتبه فان لم يكن وفاقا فلا شيء على المولى ولو وجد المولى قتيلا في دار العبد الماذون كانت دية المولى على عاقلته لورثه في قيا سر قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد هدر وان كان عليه دين فعلى المولى الا قل من قيمته ودينه حالا في ماله ودار العبد في هذا الوجه بمنزلة دار المولى الا ترى ان اجنبيا لو وجد قتيلا في هذه الدار كانت القصاص والدية على عاقلته المولى وهذا استحسانا ذكره في كتاب الماذون الصغير ان كان عليه دين اولم يكن ولو وجد الغريم الذي له الدين قتيلا في دار الماذون كانت دية على عاقلته مولاه في ثلاث سنين ولا يبطل دينه على العبد وكذلك لو كان القاتل عبدا للغريم واذا اذن المكاتب لعبده في التجارة فوجد في دار الماذون قتيلا وعليه دين او لادين عليه فعلى المكاتب قيمة رقبته في ماله حاله لا ولياء القاتل ولو كان المكاتب هو القاتل كان دمه هدر ولو كان الماذون هو القاتل كان على المكاتب الا قل من قيمته ومن قيمة الماذون في ماله حالا لفرعاء الماذون لان الدار كانا دار المكاتب **باب ما يجوز للماذون ان يفعل** وليس للماذون ان يكاتب مملوكه فان كاتبه واجاز ذلك المولى جاز ان لم يكن عليه دين والمكاتب للمولى وان دفعها المكاتب الى العبد لم يبرأ الا ان يوكفه المولى بقيمتها وكذلك ان لحقه دين بعد اجازة المولى



الكاتب وترك ان عليه دين قليل او كثير فكاتبته باطلا وان اجازها المولى  
فان لم يرد المكاتبه حتى اداها فان كان المولى لم يحجزها لم يعتق وردت  
للماذون ونبيع في دينه وصرف ما اخذه منه من المكاتبه في دينه وان كان  
المولى اجاز المكاتبه وامر العبد بقبضها وعلى العبد دين يحيط برقبته وبما  
في يده فاذا مكاتب المكاتبه فهذا والاول سواء في قياس قول ابي حنيفة  
رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد هو حر والمولى ضامن لقيمة الغرماء والمكاتب  
التي قبضها الماذون للغرماء في دينهم ولو كان دين الماذون لا يحيط به  
وبما له ضمن المولى قيمة الغرماء في قوطهم جميعا وبأخذ المولى المكاتبه التي قبضها  
المولى من دينهم وليس الماذون ان يكفل بنفسه ولا مال ولا بعرض ولا ب  
هبة ولا يتصدق بالدرهم والتوب وما اشبههما فان فعل شيئا من ذلك  
فاجازته المولى ولا دين عليه جاز وان كان عليه دين لم يحجز وقال اذا اخذ  
الماذون هدية او دعار رجل الى منزله فقدها او اعاد راتبه بركبها او ثوبا  
يلبسه فذلك جائز لا بأس به ولا ضمان عليه على الرجل ان هلك شيء من ذلك  
عنده ان كان على العبد دين او لم يكن وهذا استحسننا بلفظنا عن عمرانه  
سئل عن العبد يتصدق بشئ قال بالرجوع ونحوه ولا بأس بصدقة  
الماذون في الطعام ونحوه استحسننا ولو اعتق الماذون امته على مال  
لم يحجز فان اجاز المولى جاز ان لم يكن على الماذون دين والمال دين للمولى  
عليها ولا يجوز قبض الماذون له منها فان لحقه دين بعد اجازة المولى  
لم يكن للغير في ذلك المالحق وان كان على الماذون دين لا يحيط برقبته  
وبما في يده جاز الحق باجازة المولى ايضا وعليه قيمة الامه للغرماء وللحال  
الذي عليها للمولى وكذلك ان كان الدين يحيط بالماذون وبما في يده فيقول  
ابي يوسف ومحمد ولا يعتق في قول ابي حنيفة وتزوج الماذون امرأة حرة  
بغير اذن مولاه ودخل بها فارق بينهما ولم يوجها للمهر حتى يعتق واذا اشترى  
العبد الماذون لهما في التجارة شركة عنان على ان يشتريا بالتقيد والنسبة  
بينهما نصفان لم يحجز من ذلك النسبة وجاز التقيد لان النسبة معنى الكفا  
عن صاحبه فان اذن لهما المولى ان في ذلك ولا دين على العبد فهو جائز واذا  
اشترى العبد الماذون وعليه دين او لادين عليه ثوبا بعشرة دراهم فباعه  
من مولاه بخمسة عشر لم يبعه المولى مراجه الا على عشرة وكذلك لو كان  
المولى اشتراه بعشرة ثم باعه من العبد بخمسة عشر لم يبعه المولى مراجه الا  
على عشرة وكذلك لو كان الماذون اشتراه ثم باعه من مكاتب للمولى او من  
عبد ماذون له او من عبد مكاتب المولى او من مضارب للمكاتب لم يبعه مراجه

الا على اقل القثنين ولو باعه من ابن المولى او ابيه كان كذلك في قياس قول  
ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد يبعه على خمسة عشر  
**باب الغرور في العبد الماذون** واذا جاء الرجل بالعبد الى السوق  
فقال هذا عبيك فبايعوه فقد اذنت له في التجارة فبايعوه وباعه من الجحش  
هذا القول ولم يعلم به فلحقه دين ثم علم انه كان حرا واستحقه رجل فاعلى الذي  
ببائعه الا قل من قيمته ومن الدين لسائرهم ولا يضمن شيئا من سبوه لهم وان  
شاء رجعوا بدينهم على الذي ولي مبايعتهم ان كان حرا وان كان عبدا لم  
يرجعوا عليه بشئ حتى يعتق وان اختاروا عصفان المولى ثم تولى ما عليه اشعروا  
هذا بجميع دينهم اذا اعتق ولو لم يكن هذا ولكن العبد قام البينة ان مولاه  
الذي اذن له دبره بعد ان ياذن له او كاتبه او كاتب امته فقامت البينة  
انها ام ولد له فهذا بمنزلة المستحق ايضا وتوجه به الى السوق فقال هذا  
عبيك وقد اذنت له في التجارة ولم يقل بايعوه والمسئلة بحالها لم يكن هذا  
غرورا ولم يلزمه بهذا الا اذن ضمان بشئ ولو كان قال هذا عبيك فبايعوه  
في البر فاني قد اذنت له في التجارة فبايعوه في غير البر والمسئلة بحالها  
فالامر بذلك غار ومبايعتهم اياه في البر وغير البر سواء واذا اذن الرجل لعبد  
في التجارة ولم يامر بمبايعته ثم ان المولى امر رجلا بعبته او قوما باعبانهم بمبايعته  
فبايعوه وباعه قوما اخرين ايضا قد علوا بامر المولى فلحقه دين ثم استحق او وجد  
حرا او مدبرا للمولى فللذين امرهم المولى بمبايعته عليه الا قل من حصتهم من قيمة  
العبد ومن دينهم واما الآخرون فلا شيء لهم على المولى من ذلك ولو كان امر قوما  
بأعبانهم بمبايعته في البر فبايعوه فيه او في غيره فهو سواء والضمان واجد على  
الفار ولو اتاه الى السوق فقال بايعوا هذا ولم يقل لهم انه عبيك فبايعوه  
فلحقه دين ثم استحق او وجد حرا او مدبرا الامر لم يكن على الامر شيئا وتوالت الى  
السوق فقال هذا عبيدي فبايعوه ثم دبره ثم لحقه دين لم يضمن المولى شيئا  
ولكن الغلام يسعي في الدين وكذلك ان كان اعتقه بعد الاذن ثم لحقه الدين  
ولو باعه بعد الاذن ثم بايعوه فلحقه دين لم يكن على الامر منه شيء واذا اتى  
الرجل بالعبد الى السوق فقال هذا عبيدي فبايعوه فقد اذنت له في التجارة  
فبايعوه ثم استحق او وجد والذي امرهم بمبايعته عبدا ماذونا او مكاتبنا  
او صبيتا حرا ماذونا له في التجارة فلا ضمان على الامر في ذلك ان علم الذين  
بايعوه بحال الامر ولم يعلموا فاذا اعتق العبد والمكاتب رجع عليهم غرام  
العبد بالاقل من دينهم ومن قيمة الذين بايعهم فان كان الامر مكاتبنا جاد بامته  
الى السوق فقال هذه امتي فبايعوها فقد اذنت لها في التجارة فلحقها دين ثم



علم انها قد ولدت في مكانه قبل ان ياذن لها فللغرماء ان يضمنوا المكاتب الاول  
من قيمتها امة ومن دينهم لانه لو ضمن غرام ولده ما لاجاز ضمانه وضمان الغرور  
بمنزلة الكفالة واذا اتى الرجل بالعبد الى السوق فقال هذا عبيد فبايعوه  
فقد اذنت له في التجارة فبايعوه فليحقه دين ثم استحقه رجل قد كان المستحق  
اذن له في التجارة قبل ان ياتي به السوق فانه يباع في الدين ولا ضمان على  
الذين امرهم بمبايعته ولو كان مديرا للمستحق ما ذناله في التجارة ضمن الغار  
الاقل من دينهم ومن قيمة عبيد غير مديري ولو كان عبدا محجورا عليه لغيره يومئذ  
هذا السوق ثم اذن له مولاه في التجارة فليحقه دين بعد ذلك لم يكن على الغار  
ضمان ولو كان لحقه دين الف درهم قبل اذن مولاه له في التجارة والف بعد اذنه  
كان على الغار الاقل من الدين الاول ومن نصف القيمة واذا اتى الرجل بالعبد الى  
السوق فقال ان هذا عبد فلان وقد وكلني بان اذن له في التجارة وان  
امر بمبايعته وقد اذنت له في التجارة فبايعوه فاشترى وباع فليحقه  
دين ثم حضر مولاه فانكر الوكالة فلو كيل ضام من الاقل من الدين وفي  
لان الغرور في عبيده سواء الا ترى ان المشتري اذا ابتاع في الارض  
ثم استحققت الارض رجع على البائع بقيمة البناء للغرور وان كان  
بأعه لنفسه او بادعاء وكالة لغيره وتووجدا العبد حيا واستحقه  
رجل او كان مديرا لمولاه فالوكيل ضام من ايضا ورجع به على الموكل وان  
بالوكيل الذي الذي ادعاه ولو قال هذا عبد ابني وهو صغير في عيالي  
بايعوه فليحقه دين ثم استحقوا وجدا فالضمان على الاب وكذلك وصي  
الاب واما الام والاخ ومن اشبههما فان فعلوا شيئا من ذلك لم يكن  
غرورا ولم يلحقهم ضمان واذا جاء الرجل بصبي الى السوق فقال هذا ابني  
بايعوه فالصبي يعقل الشراء فليحقه دين ثم ان رجلا اقام البيعة لزوج  
فان الدين بطل عن الصبي ابدا ويرجع الغرماء بجميع الدين على الغار  
لانه غرهم من دينهم وكذلك وصي الاب في هذا واذا اتى الرجل بعبد  
السوق فقال هذا عبيد وهو مدير فبايعوه فليحقه دين ثم اقام رجل البيعة  
انه عبده مدير له بطل الدين عن المدير ولا ضمان على الغار وقيمته رقبته ورجل  
وكوئيل المدير في يده الذي استحقه ضمن الغار وقيمته مديرا للغرماء وتووجدا  
بحارته له الى السوق فقال ان هذه امة فبايعوها فليحقها دين فيحيط برقبته  
ثم ولدت ولدا فاستحقها رجل فاخذها وولدها ضمن الغار قيمتها وقيمتها  
فان كانت قيمتها يوم استحققت اكثر من قيمتها يوم امرهم بمبايعتها او اقرضت  
قيمتها يوم استحققت ولو اقام الغار البيعة على المستحق اذن خافي التجارة

باب الشهادة على المادون قالوا وشها  
الشهود على العبد المادون والصبي المادون والمعنوه المادون وله في التجارة  
بغصب او بضاعة مستهلكة او باقراره بذلك او ببيع او بشري جائزة  
وان كان مولاه غايبا ويقضي القاضي عليه بذلك ولو شهدوا على المحجور عليه  
بغصب او ودبعة مستهلكة او ما اشبه ذلك والمولى غايب لم يقضي القاضي  
على العبد بذلك حتى يحضر المولى فاذا حضر قضى عليه بالغصب فبيع فيه واما الذي  
وما اشبهها فلا يقضي عليه بهما حتى يعترف فان كانوا شهدوا عليه باقراره  
بذلك ومولاه حاضر او غايب لم يقضي على العبد بشي من ذلك حتى يعترف فاذا  
فان اعترف لزمه ما شهدوا به وقال ابو حنيفة ومحمد لو شهدوا عليه بقتل  
عبد او قذف او زنا او شرب خمر لم يقضي عليه الا بخضرة مولاه ولو شهدوا عليه  
باقراره بذلك ومولاه غايب لم يقضي عليه فان كان حاضر احدا بالقتل وحده  
القذف واما الصبي المعنوه والمادون لهما فلا يلزمهما شي من ذلك  
في الافراد ولا في الشهادة على الفعل الا في القتل خاصة اذا كان الصبي  
المعنوه او وصيهما حاضر وتكون الدية على العاقلة ولو شهدوا على العبد  
المادون بسرقة عشرة دراهم او باكثر ومولاه حاضر قطع وان كان  
مولاه غايب لم يقطع وضمن السرقة ولو شهدوا عليه بسرقة اقل من عشرة  
دراهم ضمن السرقة ولو شهدوا على صبي مادون او معنوه مادون لهما  
بسرقة عشرة دراهم واقل واكثر والعبد بمحمد ذلك فان القاضي يلزمه  
ضمان السرقة ولا يقطعه حضر المولى او غاب وكذلك الصبي المعنوه ولو  
شهدوا على عبد محجور بسرقة عشرة دراهم او اكثر والمولى غايب لم يقضي عليه  
بشي حتى يحضر المولى وان كان حاضر قطع وان كانوا شهدوا على افراد العبد  
بذلك وهو بمحمد فالشهادة باطلة واذا اذن المسلم لعبده الكافر في التجارة  
فاشترى خمر او خنزير او فمجرى اذن كان عليه دين او لم يكن ولو اشترى ميتة  
او دما او باع كافر بيا فهو باطل وهو في جميع بياعاته بمنزلة المسلم الا  
في الخمر والخنزير ولو شهد عليه كافر بغصب او ودبعة استهلكها او بيع او  
اجارة او رهن او ما اشبه ذلك او شهدوا على اقراره بذلك وهو مولاه  
بنكران فشهادتهما جائزة استحسانا ذكره في كتاب المادون الصغير وكذلك  
الصبي الكافر ياذن له وصيه المسلم في التجارة او جده ولو كان العبد للمادون  
مسلم ومولاه كافر لم تجز شهادته الكافرين على العبد بشي من ذلك ان لم يكن  
عليه دين واذا شهد الكافران على العبد المحجور الكافر بغصب ومولاه مسلم  
فشهادتهما باطلة وان كان مولاه كافرا فشهادتهما جائزة واذا اذن للمسلم



لعبد الكافر في التجارة فشهد عليه كافران بجناية خطاء او يقتل عمدا او يرب  
نحر او يقدف او شهد عليه اربعة كفار بالزنا وهو مولاه يتكران ذلك  
قال شهادة باطلة وكذلك لو كان العبد مسلما ومولا كافرا واذا اذن للمسلم  
لعبد الكافر في التجارة فشهد عليه شاهدان بسرية عشرة دراهم او اكثر او  
اقل قضى عليه بعتان السرية ولم يقطع ولو كان العبد مسلما ومولا كافرا  
فشها دتبا باطلة واذا اذن للمسلم لعبد الكافر في التجارة فشهد عليه  
كافران لكافرا ومسلم بدين الف درهم والعبد يتجده وعليه دين الف درهم  
لمسلم او كافرا فشها دتبا جائزة عليه فان كان صاحب الدين الاول مسلما  
بيع العبد وما في يديه في دين الاول وما فضل عنه كان للذي شهد الكافر  
ولو ادعا عليه مسلمان كل واحد منهما الف درهم فشهد لاحدهما مسلمان وشهد  
للاخر كافران فان القاضي يقضي بالدين كله عليه ويبدأ بالذي شهد له المسلم  
فيقضي دينه فان بقي شيء كان للذي شهد له الكافران فان صدق العبد  
شهد له الكافران مسلم والذي شهد له المسلمان كافر والعبد يتجده ذلك  
كله بيع لهما فاقسما منه نصفين ولو كان الغرماء ثلاثة كل واحد منهما يد  
الف درهم واحدهما مسلم وشهد له كافران والثاني مسلم وشهد له مسلمان  
والثالث كافر شهد له مسلمان فانه يقضي عليه بجميع الدين قيباع فيه  
فيقسم ثمنه بين المسلم الذي شهد له المسلمان والكافر الذي شهد له  
المسلمان نصفين فيسلم للمسلم نصفه ويصير النصف الذي صار للكافر  
بينه وبين المسلم الذي شهد له الكافر نصفين ولو كان احد الغرماء مسلم  
شهد له كافران والاخران كافران شهد لكل واحد منهما كافران بدين الف درهم  
فان بقي شيء كان بين الكافرين ولو كان العبد مسلما والمولى كافرا والغرماء  
رجلان احدهما مسلم والاخر كافر شهد له مسلمان والعبد يتجده ذلك فان الثاني  
يبتل دعوى المسلم الذي شهد له الكافران ويباع العبد الاخر في دينه فباخذ  
فيسلم له فان بقي من ثمنه لم يكن للمسلم المدعى منه شيء وكذلك لو كان العبد كافر  
عليه ومولا مسلم والغرماء رجلا احدهما مسلم وشهد له كافران بان العبد  
غصبه الف درهم وشهد عليه مسلمان لكافرا غصبه الف درهم والعبد جاز  
فانه يقضي عليه بدين الكافر ولا يقضي عليه بدين المسلم حتى يعتق وما اخذ  
الكافر من دينه شاركه فيه المسلم واذا اذن للمسلم لعبد الكافر في التجارة  
فشهد عليه كافران بدين الف درهم لمسلم او كافرا قرارا وغصب فقضى ثلثا  
بذلك وباع العبد في الدين بالف درهم فقضاه الغريم ثم مسلم ادعى  
العبد دين الف درهم كانت عليه قبل ان يباع واقام على ذلك شاهدين

شهد له الكافران خاصة  
بيدتهما ولو كان الذي

سليم فان القاضي ياخذ الالف من الغريم الذي شهد له الكافران  
فيدفعها الى هذا الذي شهد له المسلمان ولو كان هذا الثاني كافرا اخذ  
نصف ما اخذه الاول ولو كان الاول كافرا وشاهد له مسلمين والثاني  
كافرا ومسلم وشاهدا كافرين فانه ياخذ من الاول نصف ما اخذ الاخر  
ان كافر المومات وترك الف درهم فاسلم وارثه فاقام كافر شاهدين مسلمين  
على الميت بالف درهم فقضى له القاضي بالالف ثم ان مسلما وكافرا اقاما  
على الميت شاهدين كافرين بدين الف درهم انه ياخذ من الاول نصف ما اخذه  
واذا اذن الرجل لعبد الكافر في التجارة فباع واشترى ثم اسلم فادعى عليه  
رجلان دينان فباع احدهما بشاهدين كافرين عليه بدين الف درهم كانت عليه  
في حال كفره وجاء الاخر بشاهدين مسلمين بدين الف درهم كانت عليه في حال  
كفره والمدعيان مسلمان او كافران والمولى مسلم او كافر شهد له المسلمان  
على العبد جائزة ولا شيء للذي شهد له الكافران ولو كان العبد مسلما ومولا  
كافرا ومسلم فارتد العبد عن الاسلام فشهد عليه مسلمان لكافرا ومسلم عال  
وشهد عليه كافران مسلم او كافرا بما لفتها شهادة المسلم جائزة وشهادة الكافرين  
باطلة واذا اذن الرجل لعبد في التجارة والمولى مسلم او ذمي والعبد ذمي  
شهد عليه مسلمان مسلم بدين وشهد عليه ذميان مسلم بدين وشهد عليه  
حرييان مستامان مسلم بدين فان القاضي يتطل شهادة الحرييين  
ويقضي عليه بشهادة المسلمين والذميين او يباع العبد فيبدأ بالذي  
شهد له المسلمان فان بقي شيء كان للذي شهد له الذميان فان بقي شيء كان  
لمولى وكذلك لو كان المولى حرييا مستامان ولو كان المولى وعبد حرييين  
دخلا بامان والمسئلة على حالها قضى بالدين كله على العبد ويباع فيه فيبدأ  
للذي شهد له المسلمان ثم بالذي شهد له الذميان ثم بالذي شهد له  
الحريين ولو كان اصحاب الدين كلهم مستامنون فحاسبوا كلهم في ثمنه ولو كان  
اصحاب الدين كلهم اهل الذمة والمسئلة على حالها فاحص في ثمنه الذي شهد له  
المسلمان والذي شهد له الذميان فان بقي شيء كان للذي شهد له الحريين  
ولو كان المولى مسلم او ذمي والعبد حريي دخل بامان فاشترى هذا المولى  
واذن له في التجارة والمسئلة على حالها لم تجز شهادة الحرييين ولا شيء  
للذي شهد له لان العبد قد صار بالشر ذميا ولا يجوز عليه شهادة  
اهل الحرب واذا دخل الحري دارا مستامنا ومعه عبده فاذن  
في التجارة جازت شهادة المستامين عليه بالدين للمسلم ويباع فيه  
ولو كان الغرماء ثلاثة مسلم شهد له حرييان بدين الف درهم وذمي



ذميا ان يدين الف درهم وحرى شهد له مسلمان يدين الف درهم ثم يبيع بالذ  
هرم فانه يقسمه الذمي الذي شهد له الحربيان والحربي الذي شهد له  
المسلمان نصفين ثم ياخذ المسلم من الحربي نصف ما صار له قال ابو الفضل  
وقد انكر عيسى هذا الجواب وقال يجب ان يكون الالف بينهم اثلاثا لان شهاد  
اهل الذمة لا تجوز على المسلم كما لا تجوز شهادة اهل الحرب على الذمي فيقتل في  
دفع ذلك امان الحربي يثبت بالمسلم او من يقوم مقامه وعقد الذمي ليس  
يثبت بالذمي فلذلك كانت شهادة اهل الذمة الذين اقر من شهادة المسلمان  
للمسلمين ولو كان شهود الذمي حربيان وشهود المسلم ذميان والمسئلة كما  
كان الثمن بين الحربيين والمسلم نصفين فياخذ الذمي نصف ما اصاب  
الحربي ولو كان الذمي شهد له المسلمان ونحوه والذي شهد له الحربيان  
مسلم كان الثمن بين الحربي والذمي نصفين ثم ياخذ المسلم نصف ما اصاب  
الحربي واذا الحق العبد دين فقال مولاه هو محجور عليه وقال الغرماء هو  
ما ذون له قال قول قول المولى فاذا اجاء الغرماء بشاهدين على الاذن  
فشهد احدهما ان مولاه اذن له في شراء البر وشهد الاخر انه راه يشترى  
البر فلم ينفه لم يجز ذلك ولو شهد احدهما انه راه يشترى البر فلم ينفه وشهد  
انه راه يشترى الطعام فلم ينفه فكذا لو شهدا انها راياه يشترى البر  
فلم ينفه كان الشراء جائزا وكان العبد مازونا **باب الاخلاف**  
**بين الماذون ومولاه** واذا كان في يده العبد الماذون مال وعليه  
فقال هو مالي وقال المولى هو مالي قال قول قول العبد فان كان المال في يده  
المولى وفي يده العبد فهو بينهما نصفان وان كان في يدهما ويد اجنبي فهو  
اثلاثا في قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد وان كان العبد لادين عليه  
فالمال بين المولى والاجنبي نصفان ولو كان ثوب في يده وعبد ماذون  
وكل واحد منهما يدعيه وعقله في يدهما والاخر متعلق بغيره فهو بينهما  
نصفان فان كان احدهما منزلا به او مرتدا به او لابس او الاخر متعلق به  
او كانت دابة فكان احدهما راكبا والاخر متعلق بالجام في راكبه والاخر  
لو ان ماذونا اجرت نفسه من رجل يبيع معه البر او يخط معه ثم اختلفا  
في ثوب في يدي الاخر فان كان في جانت الذي استاجر فهو للذي استاجر  
وان كان في السكة او في منزل الاجر فهو للاجر والصغير والكبير في هذا سواء  
ولو ان عبدا محجورا اجره مولاه من رجل وكان مع العبد ثوب فقال المسألة  
هو لوقال مولاه هو لكان ذلك للمستاجر لان مولاه قد اخذه منه والعبد  
في يده وسواء ان كان ذلك في السكة او في السوق اذا كانت المشاركة

في دابة والعبد راكبا ولو كان على العبد قيمه او قبا فقال المستاجر  
هو لوقال المولى هو ليعتق قال قول قول المولى ولا ينظر الى قول العبد في  
شي من ذلك ولو كان العبد في منزل المولى وفي يده ثوب فقال المولى  
هو لوقال المستاجر هو لوقال المولى ولو كان العبد الماذون عليه دين  
في منزل مولاه وفي يده ثوب فقال المولى هو لوقال العبد هو لكان  
الثوب من تجارة العبد فهو له وان لم يكن من تجارته فهو للمولى وان كان  
العبد راكبا على دابة او لابس ثوبا فقال العبد هو لوقال المولى هو لوقال  
للعبد يقضي به دينه ان كان ذلك من تجارته او لم يكن **باب الماذون**  
**ياسره العبد واوسرته** فاذا اردت الماذون وعليه دين او  
جناية خطا او حق بدار الحرب ثم اسره المسلمون فمولاه احق به قبل  
القسمه وبها بلا شيء لانه لم يحرز المشركون واغاها وابق والدين  
والجناية عليه بحالهما واذا اذ ان المسلم دينيا ثم اردت والحرب دار الحرب  
ثم اسره المسلمون فابى ان يسلم فقتل بطل الدين الا ان يوجد له مال في  
دار الاسلام فيقضي به دينه ولو كانت مرتدة فاسرت بطل الدين عنها  
وكذلك كل جحد وقصاص كان عليها فيما دون النفس قبل الردة واما  
القصاص في النفس فهو عليها كالحرة وكذلك الرجل الذمي والمرأة الذمية  
ينقض العهد ويلحق بدار الحرب وعليها دين ثمن ثوبين فهو رقيق  
وقد بطل الدين وكل جحد وقصاص دون النفس كان عليه يؤخذ  
بالقصاص في النفس واذا استدان الحربي المستامن في دار الاسلام  
ثم رجع الى بلاده ثم عاد اليها مسلما او ذميا او مستامنا اخذ بذلك  
الدين ولو لم يرجع اليها حتى اسروا وعبد بطل الدين ولو دخل مسلم  
دار الحرب باثمان فادان الحربي دينيا ثم اسر المسلمون الحربي فصار  
عبدا بطل الدين وكذلك لو جاء مستامنا لم يؤخذ به فان اسلم او صار  
ذميا اخذ به ولو كان الحربي هو الذي اذ ان المسلم دينيا في دار الحرب ثم  
اسر فصار عبدا بطل الدين عن المسلم وكذلك لو جاء مستامنا لم يؤخذ  
به المسلم حتى يسلم او يصير ذميا فيؤخذ به حينئذ **باب**  
**اقرار الماذون في مرض مولاه** واذا اذن الرجل عبده في التجارة ثم مرض  
المولى ومات منه فاقتر العبد بدين او غصب او ودية قائمه او مستهلكه  
او غير ذلك من التجارات فان كان المولى لادين عليه فاقرار العبد جائز وان  
كان على المولى دين في الصحة بدى بدين المولى من تركته ومن رقبته العبد  
وما له فان فضل من العبد وما له شيء خير فيها اقر به فان كان المولى بالغيا



فقضى القاضى دين المولى من ثمن العبد وما في يده ثم حضر مال المولى فان القاضى  
ياخذ منه ثمن العبد وما كان في يده فيقضى به دين العبد وما اقربه فان كان  
على المولى دين الصحة والعبدين الصحة واقر العبد في مرض المولى بما وصفتنا بدي  
بدين العبد الذى كان في صحة المولى ثم بدين المولى الذى كان في الصحة ثم بما اقر  
به في مرض المولى دين محاص غرماء العبد الاولين والآخرين فيه وفيما كان في يده الا  
فيما اقربه بعينه لاننا فانه يبدا به ويسلم اليه ولو لم يقر العبد بذلك في مرض مولاه  
ولكنه فعله بمعاينة الشهود ولزمه ذلك مثل ما عليه في الصحة وبدي بجميع دين  
وما عليه قبل دين المولى ولو مرض المولى ولا دين على واحد منهما وثمة العبد الف  
درهم فاقر المولى على نفسه بدين الف ولا مال له غير العبد ثم اقر العبد على نفسه  
بدين الف درهم ثم مات المولى فانه يباع العبد ومحاص الغرماء في ثمنه ولو  
كان اقرار العبد اول بدي به ولو بدا المولى فاقر بدين الف درهم ثم بالف  
بالف اقرارا متصلا او منقطعا ثم اقر العبد بدين الف درهم ثم مات المولى  
فان غرماء المولى محاصون غير العبد في ثمنه بجميع دينهم وكذلك لو كان  
العبد اقربا لالف ثم بالف اقرارا متصلا او منقطعا ضربوا بجميع ذلك  
مع غرماء المولى في ثمنه ولو اقر المولى بدين الف ثم العبد بدين الف تحاصروا  
جميعا ولو كان العبد اقر بدين الف قبل اقرار المولى ثم اقر المولى على نفسه  
بدين الف ثم العبد بدين الف ثم مات المولى فانه ثمن العبد لغريمه دون غيره  
المولى ولو كانت قيمته الف درهم فاقر العبد بدين الف ثم اقر المولى بدين  
الف ثم مات فانه يباع قبولى غير العبد حقه ثم غير المولى فان كانت  
قيمتها نقصت فبيع بالف قبولى غير العبد خاصة وان بيع بالف وخمسائة  
كانت الف منها لغريم العبد والباقي لغريم المولى ولو كان العبد اقر بدين الف  
وقيمة الفان اقر المولى على نفسه بدين الف ثم اقر العبد بدين الف ثم مات المولى  
فبيع العبد بالفين اقتسم الغرماء اثلاثا وان بيع بالف وخمسائة اقتسموا  
انحصارا لا يضرب فيه غير المولى الا بالفضل على الدين الاول وهو خمسمائة  
وان بيع بالف كان لغريم العبد خاصة ولو بدا المولى فاقر على نفسه بدين  
الف وقيمة العبد الف درهم ثم اقر العبد بدين الف فان القاضى يبيع العبد  
فيقسم ثمنه بين الغرماء بالخصص ولو بدا العبد فاقر بدين الف ثم المولى  
بدين الف ثم بالف اقرارا متصلا ثم العبد بدين الف ثم مات المولى فبيع  
العبد بالفين ضرب فيه غرماء العبد كل واحد منهم بجميع دينه وضرب فيه  
غرماء المولى كلهم بالالف فقط ولو بيع بالف وخمسائة ضرب فيه غرماء  
العبد بجميع دينهم وغرماء المولى بخمسائة فان اقتسموه على ذلك ثم خرج

عبد ذلك دين كان للسيد على الناس فخرج منه الف درهم كان غرماء المولى  
اخرها وكذلك ان خرج من دينه الفان وخمسائة فان خرج منه ثلاثة  
الاف درهم اخذ غرماء المولى من ذلك الفين وسبعمائة واخذ غرماء  
العبد منه ثلثمائة وان كان خرج منه الفان وستماية اخذ غرماء المولى  
الفين وخمسائة وخمسين واخذ غرماء العبد منه خمسين لان ما خرج  
من دين المولى لغرماء المولى احق به الا ترى ان دين السيد لو خرج قبل ان  
يقسم الغرماء ثمن العبد وهو الف وخمسائة فخرج من دين السيد الف  
درهم وستماية كان غرماء السيد احق بها فاذا قبضوها بقي من دينهم  
اربعمائة فيضربون بها في ثمن العبد مع غريم العبد فتصيبهم سدس ثمن  
العبد مايتان وخمسون مع ما اخذوا من دين السيد ولو كان العبد  
لم يقر بالدين الاول والمسئلة على حالها اخذ غرماء السيد جميع ما خرج  
من دين السيد وهو الفان وستماية ثم يباع العبد فان بيع بالف  
درهم ضرب فيه غرماء المولى بما بقي لهم وغريم العبد بجميع دينه وهو  
الف درهم ولو كانت قيمة العبد الف درهم فاقر العبد في مرض المولى بدين  
الف درهم ثم اقر العبد بدين الف درهم ثم اشترى العبد عبدا بدين  
الف درهم بالف درهم وقبضه بمعاينة الشهود فمات في يديه ثم  
مات السيد ولا مال له غير الماذون فبيع بالف درهم ثم اقتسم غرماء  
العبد بينهم ولا شيء فيه لغريم المولى لان دين المولى فيه بمنزلة دين الصحة  
وهو اقرار من دين المولى في قيمة العبد وصار العبد لا فضل فيه من دين  
المعاينة وعن الدين الذى اقرب قبل اقرار المولى فلما صار كذلك بطل دين  
المولى وصار ثمنه بين غرمائه ولو لم يشتتر الماذون شيئا ولكن المولى هو  
الذى اشترى عبدا بالف يساوى الف وقبضه بمعاينة من الشهود فان  
في يديه ثم مات المولى في مرضه والمسئلة على حالها وبيع العبد بالف درهم  
فانه يبدا بدين البايع وما بقي بعد ذلك كان بين غرماء العبد لان اقرار  
العبد انما جاز باذن المولى وسواء ان كان الاذن في الصحة او في المرض  
الا ترى انه لو اذن له في التجارة في صحته ثم مرض فاقر العبد لبعض ورثة  
المولى بدين ثم مات المولى من مرضه ان اقراره باطل ان كان على المولى دين  
يحيط بها وبالعبد ان لم يكن عليه دين واذا اذن الرجل لعبده في التجارة  
فلحقه دين كثير ثم مات المولى فصار تجردا عليه بموته ثم اقر بدين لم يجز  
اقراره فان اذن له الوارث في التجارة جاز اذنه فان اقر العبد بعد اذنه  
بدين جاز اقراره ويشترك المقر له اصحاب الدين الاولين ولو كان على



المولى دين لم يجز اذن الوارث له في التجارة ولا اقرار العبد بالدين **باب**  
**بيع الماذون وشراؤه في مرض المولى واقتراره** واذا اذن الرجل العبد  
في التجارة ثم مرض المولى فباع العبد بعض ما كان في يده من تجارته واشترى  
شيئا فحبا في ذلك ثم مات المولى ولا مال له غير العبد وما في يده لجميع ما  
فعل العبد في ذلك بما استغاب الناس فيه او بما لا يتغابن جازين في قول ابي حنيفة  
من ثلث مال الميت وكذلك قول ابي يوسف ومحمد فيما يتغابن فيه وكذلك  
ان كان على العبد دين يحيط برتبة العبد وما في يده ولا مال له غير لم يجز  
من محاباة العبد شيء وقيل ان شئت فانقض البيع والآفة المحاباة كلها  
ولو كان الذي حبا بالعبد بعض ورثة المولى كانت المحاباة باطلة في جميع  
هذه الوجوه ولو ان رجلا دفع المهر العبد جارية يبيعها له في مرض المولى  
فباعها من وارث المولى وحبا جاز ذلك ولو باع العبد في مرض المولى  
شيئا فلم يحاب فيه ولا دين على واحد منهما واشترى شيئا ولم يحاب فيه  
ثم اقر بقبض ما اشترى او بقبض ثمن ما باع ثم مات المولى جاز اقراره  
وكذلك لو كان على العبد دين يحيط برتبة العبد وما في يده لم يصدق البتة  
على القبض الا ببينة ويقال للمشتري ان شئت فاد الثمن مرة اخرى وان  
شئت فانقض البيع وسواء ان كان على العبد دين او لم يكن ولو كان الذي  
بايعه بعض ورثة المولى لم يجز اقرار العبد له بالقبض ان كان عليه دين  
او على المولى دين او لم يكن **باب اقرار العبد في مرضه** واذا اذن الرجل  
لعبد في التجارة فمرض العبد واقر بدين او ودعة او بشئ من وجوه التجارة  
ثم مات من مرضه ولا دين عليه في الصحة فاقراره جاز وان كان عليه دين  
في الصحة يدى بدين الصحة وان كان الدين حقه من الدين في المرض تشاركوا  
اصحاب دين الصحة في التركة وهو بمنزلة الحرف في الاقرار بالدين والودعة  
وتقديم الاقرار باحدهما على الاخر فيما لحقه من ذلك ببينة وعليه دين  
الصحة واذا لم يكن عليه دين الصحة فاقر في مرضه على نفسه بدين الف درهم  
واقربا ستيفاء الف درهم من ثمن بيع وجب له في مرضه على رجل لم ينفذ  
على قبضه ولكنه يقسم ما كان له عليه ببينة وبين الغريم الاخر نصفين بقرينة  
نصفه اليه لانه ضرب فيه بما اقر المريض لانه قبضه منه واذا مرض الماذون  
وعليه ديون الصحة فقفى بعض غريمه دون بعض لم يجز وكذلك لو كان ثمة  
في صحة لم يجز وكان للآخرين ان يشا ذكوه فيه ولو اشترى في مرضه شيئا بقرينة  
الشهود وقبضه ثم نفقه ثمنه فله الشئ في يده ثم مات العبد لم يكن له  
على البايع سبيل فيما قبض من الثمن وكذلك هذا في الصحة ولو كان هذا الجرح

اجرح او مرض امرأة في صحة او مرض كان للفرماء ان يشا ذكوا المرأة والاجر  
نما نقضا واذا حبا بالعبد في مرضه ولا دين عليه ثم مات فالمحابة  
جائزه لان المولى صحيح وكذلك ان كان عليه دين فوفا ما له بالدين وان  
لم يف ما له بالدين لم يجز المحابة وان امرض الماذون فوجب له على رجل  
الف درهم في ثمن بيع او غيره فاقر باستيفائها ولا دين على الماذون  
ولا مال له غير ذلك الدين ثم اقر بعد ذلك على نفسه بدين الف درهم  
ثم مات فاقراره بالاستيفاء جاز ولو لم يقر بالدين ولكنه حقه ذلك  
بمعاينة الشهود بطل اقراره بالاستيفاء **كتاب الماذون له الصغير**  
قلت ارايت عبيدين تاجر بن كل واحد منهما رجل اشترى كل واحد منهما  
صاحبه من مولاه قال ان علم ايها اول وليس عليه دين فاشرا الاول  
جائز وشرا الثاني باطل لانه قد صار لمولاه فلا يجوز ان يشتري من  
مولاه شيئا فان لم يعلم اي البيعين اول فالبيع مردود كله قلت فان كان  
على كل واحد منهما دين يجوز الشراء الاول قال لا يجوز الا ان يحزن الغريم  
قلت ارايت العبد التاجر اذا اشترى امه فوطئها فولدت ولدا فاداه  
واكرز له مولاه هل يجوز ادعاه وبنت نسبته قال نعم قلت فان  
كانت جارية لمولاه من غير التجارة قال لا يثبت النسب قلت فان اقر  
انه وطئها ولم تلد ثم استحقها رجل هل يكون على العبد مهر قال لا لان مولاه  
لم ياذن له في الجماع فلا مهر عليه قلت العبد الرهن يامره مولا يشتري  
ويبيع ففعل ذلك ويكن فيه دين قال الرهن على حاله فاذا استوفى الرهن  
ماله بيع العبد في الدين ولا سبيل للعبد على الغريم مادام رهنا قلت  
فان كان العبد تاجرا له على رجل الف درهم ثم ان مولى العبد وهب  
لغيره وقبضه بجواز الهبة قال نعم والدين لازم عليه لمولا العبد على حاله  
لانه وهب العبد ولم يهب المال قلت ارايت العبد الماذون عليه دين  
خمسمائة وقيمت الف درهم فكفل لرجل عن رجل بالف درهم باذن مولاه  
ثم استدان الف الف اخرى ثم بيع للفرما في دينهم بالف درهم كيف  
يقسم قال اما الكفالة الاولى فتبطل بقبضها فيضرب صاحبها بغيرها  
قد رخص القيمة واما الكفالة الثالثة فباطلة ويضرب صاحب الدين  
الاول والاخر بجميع دينهما مع ما يضرب به صاحب الكفالة الاولى

كتاب الديارات



قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى القتل على ثلاثة اوجه عمد وخطا وشبه العمد  
فالعمد ما تعمدت ضربه بالسلاح وفيه القصاص الا ان يعقوا والا وليا  
او يصالحوا وما شبه العمد فهو ما تعمدت ضربه بالعصا او السوط والحجر  
واليد ففيه الدية مغلطة على عاقلة القاتل وعلى القاتل الكفارة واما الخطا  
فهو ما اصبحت مما كنت تعمدت غيره فعلى القاتل الكفارة وعلى عاقلته الدية  
بلغنا ذلك عن ابراهيم النخعي والكفارة ما قال الله تعالى فتحرير رقبة مؤمنة  
فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين وفي النفس الدية وفي الاتف الدية  
ومن المارن الدية ما دون قصبة الاتف وفي البيان الدية وفي بعضه  
اذ امتنع الكلام الدية وفي الذكر الدية وفي الحشفة الدية كاملة وفي اليد  
الدية كاملة اذ امتنع الكلام او حذب فان عاد الى حاله فلم ينقصه ذلك  
شيئا الا ان فيه اثرا كضرب ففيه حكم عدل بلغنا عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم انه تقى في اللسان الدية وفي الاتف الدية واذا ضرب على  
راس الرجل فذهب عقله ففيه الدية وفي الرجل اذا قطعت نصف الدية  
وكذلك اليد وفي الاصابع عشر من الابل في كل اصبع واصابع اليد  
والرجلين وفي العين اذا قطعت نصف الدية وكذلك الاذن وفي كل من  
خمس من الابل والاسنان سواء وفي الاثنتين اذا قطعت الدية وفي ثلث  
نصف الدية بلغنا عن علي بن ابي طالب في الراس اذا حلق فلم يثبت الدية  
كاملة وقال في اللحية اذا حلق ولم يثبت الدية كاملة وفي العينين الدية  
كاملة وفي احدهما نصف الدية ان انحسفت او ذهب بصرها وهي باينة  
او ابضت حين ذهب البصر فهو سواء واذا شلت اليد حين لا ينفع بها  
او قطعت فهو سواء وفيها ارشها كاملا وفي الحاجبين الدية اذ لم يثبت  
احدهما نصف الدية وفي اشفا العين الدية كاملة اذ لم يثبت في كل شفر  
ربع الدية والاشفا كلها سواء وكذلك اذا قطع الجفون بالاشفا دون  
ثدي المرأة الدية كاملة وفي احدهما نصف الدية وفي حلمي المرأة الدية كاملة  
وفي احدهما نصف الدية والصغيرة والكبيرة في ذلك سواء وفي الموصضة  
نصف عشر الدية وهي التي توضع العظم حتى يتدو وفي المنقلة عشر  
ونصف وهي التي يخرج منها العظام وفي الهاشمة عشر الدية وهي التي تشم  
العظم وفي الامة ثلث الدية وهي التي يصل الى الدماغ فان ذهب العقل بها  
ففيها الدية كاملة وفي الجائفة ثلث الدية وهي التي يصل الى الجوف فان  
نفذت ففيها ثلثا الدية وفي كل مفصل من الاصابع ثلث دية الاصبع اذا  
كان فيها ثلث مفصل واذا كان فيها مفصلين ففي كل مفصل نصف دية

ذكر

وذكر عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه نحو ما ذكرنا في النفس الا  
وعن ابن مسعود انه قال في دية الخطاء اخماسا عشرون جذعة  
وعشرون حقة وعشرون بنت لبون وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت  
مخاض وفي شبه العمد اربعا وخمسة وعشرون جذعة وخمسة وعشرون حقة  
وخمسة وعشرون ابنت لبون وخمسة وعشرون ابنت مخاض وبهذا أخذ  
ابو حنيفة وابو يوسف وقال محمد في الخطاء بقول ابن مسعود واخذ بشبه  
العمد يقول زيد بن ثابت ثلثون حقة وثلثون جذعة واربعون مائة  
ثلثة الى نازل عامها كلها خلقة والخلقة الحامل وهو قول عمر بن الخطاب  
والغيرة بن شعبة وابي موسى الاشعري وبلغنا عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم انه قال في خطيئة الا ان قتل خطا وهو قتل السوط والعصا  
فيه مائة من الابل منها اربعون في بطونها ولادها وعن عمر بن الخطاب انه  
جعل الدية على اهل الابل مائة وعلى اهل الورق عشرة الف وعلى اهل الذهب  
دينار وعلى اهل الشاة الف شاة مسنة فيه وعلى اهل البقر مائة بقرة وعلى  
اهل الحمل مائة حلة وبهذا أخذ كله ابو يوسف ومحمد واما ابو حنيفة فافا  
أخذ من هذا بالابل والذهب والفضة وقال انما اخذ عمر ذلك لانها كانت  
اموالهم فلما صارت الدواوين والاعطية جعل مواليهم الدراهم والدينار  
والابل عن علي بن ابي طالب قال في دية المرأة على النصف من دية الرجل في النفس  
وفسادونها وبذلك أخذ وفي ذكر الحصى واللسان الاخرس واليد الشلاء والرجل  
العرجا والعين القائمة العوراء والسن السوا وذكروا العتق حكم عدل بلغنا ذلك  
عن ابراهيم وفي الدامية من الشجاج وهي التي تدعى الرجل حكم عدل وفي البصغة  
وهي التي يبضع وهي فوق الدامية حكم عدل اكثر من ذلك وفي الشجاج  
حكم اكثر من ذلك وهي التي بينها وبين العظم جلدة وفيما دون الموصضة حكم  
عدل بلغنا عن ابراهيم انه قال في السمحاق وفيما دونها حكم عدل وفي السلق  
حكم عدل وفي البروة حكم عدل وفي الساعد اذا كثر او كسر احد الزنين  
حكم عدل وفي اليد اذا قطعت من نصف الساعد دية اليد وحكم عدل  
بين الكف الى الساعد فان كان من المرفق كان في الزراع بعد دية الكف  
حكم عدل اكثر من ذلك واذا كسرت الاتف ففيه حكم عدل وان اقطعت  
اليدين وليس فيها الا اصبعان ففيها خمسا الدية في قول ابو حنيفة وقال  
محمد ينظر الى ارش الاصبعين والى ارش الكف بغير اصبع فيكون الاكثر  
منها وكذلك لو لم يكن فيها الا اصبع فان كان فيها ثلث اصابع ففيها ثلثة  
اخماس دية اليد اذا بقي اكثر الاصابع فلا ارش للكف وان لم يكن للكف

ن وفي الساق اذا كثر حكم



اصبع حين قطعت فيها حكم عدل وفي يدي الرجل حكم عدل وفي الاذن اذا  
يبست او انحسفت حكم عدل بلفظنا عن ابراهيم لا يعقل العاقلة الاخمية  
درهم فصاعدا وكل شئ من الخطأ يبلغ خمسمائة نصف عشرة دية الرجل او  
نصف عشرة دية المرأة ما في وخمسين درهما هو على العاقلة في سنة وكذلك  
ما زاد عليه الى ثلث الدية فان زاد على ذلك اخذ ذلك الفضل في سنة  
اخرى الى تمام الثلثين فان زاد على الثلثين اخذ ذلك الفضل في السنة  
الثالثة الى تمام الدية وبلغنا عن عمر بن الخطاب انه اول من جعل العطا  
وجعل الدية في ثلث سنين وثلث في سنة والنصف في السنتين  
والثلثين في السنتين ودية اهل الذمة مثل دية المسلمين وكذلك جراحهم  
وكذلك جنائياتهم فيما بينهم وجنات الصبي والمعتوه صدها وخطاها كلها  
على العاقلة اذا بلغت خمسمائة درهم فاذا كانت اقل من خمسمائة فهو في المالم  
بلغنا ان مجنونا سعى على رجل بسيف فضربه ورفع ذلك الى علي بن ابي طالب  
رضي الله تعالى عنه فجعله على ما قلته وقال عمه وخطاؤه سواء واذا ضرب  
الرجل بطن المرأة فالقت جنينا ميتا ففيه العزة عبدا او امة يعدل ذلك  
بخمسمائة درهم وبلغنا عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انه جعل ذلك  
على العاقلة في سنة فاذا خرج حيا ثم مات ففيه الدية كاملة وعلى الجاني الكف  
وان خرج حيا غلاما كان او جارية فهو سواء وفيه خمسمائة درهم بين ورثته  
على شرايض الله تعالى وكو قتل الام ثم خرج الجنين بعد ذلك منها ميتا فلا  
للجنين وفي الام الدية وان كان في بطنها جنينا فخرج احدهما قبل موتها  
وخرج الاخر بعد موتها وهما ميتان ففي الذي خرج قبل موتها خمسمائة ولا يرث  
من دية امه ولها ميراثها منه وليس في الذي خرج بعد موتها شئ وان خرج  
حيا ثم مات ففيه الدية ايضا وله ميراثه من دية امه ومما ورثت امه من  
اخيه وان لم يكن لاخيه اب حتى قله ميراثه من اخيه ايضا ولا قصاص على  
الابوين والاجداد والجدات في قتل الولد وجرحه وعليه في قتله عبد الدية  
في ماله في ثلاث سنين وفي الخطاء الدية على العاقلة وعلى العاقلة وعليه الكف  
بلغنا عن عمر بن الخطاب انه قضى صاحب العصا نصف الدية وعلى صاحب  
الحديد نصف الدية في ماله كذلك بلفظنا عن ابراهيم وكذلك لو قتل  
واحدهما ابوه ولو قتلاه بسلاح واحدما صبي او معتوه فالدية عليه ما في  
ثلث سنين ولو اشترك عشرة رهط في قتل رجل خطا كانت الدية على كل  
في ثلث سنين ولو اقر رجل بقتل خطا او شبه عمد كانت الدية عليه في ماله  
في ثلث سنين وكل جنائية عمد فيقادون النفس لا يستطاع فيه القصاص

او شبه عمد فالادش في مال الجاني مغلظا ولا يعقل العاقلة في شبه العمديتها  
دون النفس فاذا ضرب الرجل سن الرجل فتمركت فانه ينتظرها حول اذن  
اسودت او سقطت او احرقت او اخصرت ففيها ارشها كاملا فان قال  
الضارب انما اسودت من ضرب به حديث فيها بعد ضربى وكذبه المضروب  
فالقول قول المضروب مع يمينه الا ان يقيم الضارب البيينة على ما ادعى  
به المستحسن في هذا الما جاء فيه من الاثر والسنة وكوشج الرجل موضحة نصا  
منقولة فقال المضروب صارت منقولة من ذلك وقال الضارب بل حدث  
فيها من غير فعل فالقول فيها قول الضارب واذا قلع سن رجل او صبي ثم  
نبت فلا شئ على القالع وكذلك الظفر وان نبت السوداء ففيها ارشها  
كاملا وان نبت الظفر سودا او صغيرة ففيها حكم عدل واذا قلع الرجل  
سن الرجل خطا فاحذ المقلوعة سنة فان نبت في مكانها فنبتت فعلى القالع  
ارشها كاملا وكذلك الاذن واذا ابيضت العين من ضرب به رجل ثم ذهب  
البياض منها فابصر فليس على الضارب شئ وكوشجه موضحة خطا فسقط  
منها شعر راسه فلم ينبت فعلى ما قلته الدية تامة وتدخل الشجة في ذلك فان  
كان ذهب من الشعر بعضه فعلى الجاني الاكثر من ارش الشعر وارش  
الشجر ويدخل الاقل في ذلك وكذلك ان كانت في الحاجب والموضحة وفي الارش  
والوجه سواء وكوشجه فذهب سممه وبصره فعليه ارش الشجة ودية السمع  
ودية البصر ولا يستطاع على ذهاب السمع الا ان ينقل وينادى اما البصر  
فانه ينتظر اليه اهل العلم بذلك بلفظنا عن عمر بن قتي باربع ديات في رجل  
وهو حي واذا قطع اصبع رجل فشلت اخرى الى جنبها او قطع يده اليمنى  
فشلت يده اليسرى فلا قصاص في ذلك والارش واجب في ذلك الخطا قطع  
احدب فيه الشلل في قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد القطع باين  
عن الشلل فيقتصر في القطع وفي الارش الشلل الارش وكوشجه موضحة  
فصارت منقولة او كسر بعض سنه فاسود بعض سنه فاسود ما بقي  
او قطع الكف فشلت الساعدا وقطع اصبعها فشلت الكف وقطع مضرب  
من اصبع فشلت ما بقي من الاصبع فلا قصاص في شئ من ذلك واذا شج  
منقولة عمدا وهو من اهل الايل عليل عليه في الاسنان فجعل عليه خمسة  
عشر من الايل ارباعا وكذلك على هذا القياس في الامة وغيره وان كان  
ذلك خطا وجب الارش اجماعا واذا كان القاتل خطا من اهل الايل  
فصالح على اكثر من عشرة الف درهم واكثر من الف دينار بنقده او  
نسيته لم يجز ان يعطى اكثر من الدية وكذلك لو كان من اهل الورق



فصالح على أكثر من ألف دينار وأكثر من مائة من الأبل ولوصالح على خمس  
من الأبل جاز وكذلك لوصالح على خمسمائة دينار في ثلث سنين ولو كان  
من أهل الأبل وقال إنما صاكتك على الدم على ذلك ولو صالحه من دم الخطأ  
على خمسة الف درهم ولم يسم أجلا وعلى ألف دينار وكان ذلك في ثلث  
سنين ولو كان من أهل الأبل فقتل عليه من الأبل فصالحه في ذلك على شيء  
من العروض والحيوان بعينه بعد الأجل أن لا يكون ما فرض منه الدية  
كاجاز وأن كان أكثر من الدية أضاعا فإيا حذره حالاً وكذلك لو كان  
من أهل الورق والذهب وأن جعل ما وقع عليه الصلح أجلا فلا يجبر  
فيه لأن الدية دين فلا يعطى شرا دين بدين وإذا أقر الرجل أنه قتل قتيلا خطأ  
وادعى وثيقته الممد فله الدية في حاله ولو أقر القاتل بالعمد وادعى الوطء الخطأ  
فلا شيء له وكذلك فيما دون النفس وإذا قتل الناييم أنسا فاستقط عليه  
أو كان بيده شيء فضربه وهو ناييم فهذا خطأ وعلى ما قلته الدية **باب**  
**الشهادة في الديات** وإذا شهد شاهد على رجل بقتل خطأ  
وشهد آخر على أقرار القاتل به فهو باطل وكذلك لو شهدا على القتل واختلفا  
في الوقت أو المكان أو فيما قلته به أو قال أحدهما قتله بكذا وقال الآخر لا  
الذي كان به القتل وإذا قال جميعا لا ندرى بما قتله فهو مثل الأول  
في القياس ولكني أجيزه بالاستحسان الشهادة والزعم الدية في مالها  
أمرأتين مع رجل جازية في قتل الخطأ وفي كل ما نفس فيه القصاص ولا يجوز  
فيما فيه قصاص ولا شهادة على شهادة ولا كتاب القاضى إلى القاضى ولو شهد  
عليه رجلان بالعمد حتى سئل عنهما وأن شهد عليه رجل وأخذ عنه  
حبسه أيضا إيا ما فإن جاء شاهدا آخر وأخلا سبيله واليمين ذلك  
والخطأ وشبه العمد سواء وإذا ادعى على القاتل بينة حاضرة في المجلس  
والعبد خطأ أخذ له من المدعى عليه كفيلا إلى ثلاثة أيام **باب القسامة**  
وإذا وجد الرجل قتيلا في محلة قوم فعليه أن يقسم منهم خمسون رجلا بالله  
ما قتلنا وما علمنا قاتله ثم يقرمون الدية بلفظنا عن رسول الله صلى الله عليه  
عليه وسلم وبلغنا عن عمر أنه قضى بالدية على عواقلهم في ثلث سنين فإن  
لم يكمل العدد خمسون رجلا كرت عليهم الأيمان حتى يكمل خمسين يمينا  
ولا وليا القاتل أن يجتاروا في القسامة من صالح العشرة الذين وجد بين  
أظهريهم فيخلفون ولو اختاروا فيهم أعمى ومحدودا في قذف كان لهم  
ذلك والمجترأ فيه إليهم دون الأمام وإذا وجد القاتل بين قريتين أو سكتين  
فإنه يعاس وإلى أيهما أقرب كان عليهم القسامة والدية بلفظنا عن عمر بن

باب الشهادة في الديات

باب القسامة

الخطاب

الخطاب أنه قضى بذلك في قريتين فإن سكتوا عن اليمين جلسوا حتى يهتقوا  
وإذا وجد القاتل في قرية أهلها لقوم شتى منهم المسلم والكافر فإن القسامة  
على أهل القرية المسلم والكافر يكون عليهم الأيمان أن لم يكن فيها خمسون رجلا  
ثم يعرض عليهم الدية فما أصاب المسلم من ذلك فعلى عواقلهم وما أصاب  
أهل الذمة فإن كانت لهم معاقل والأقربى أموالهم وإذا وجد القاتل في  
قبيلة بالكوفة فيها سكoon وفيها من قد اشترى من درهم فالقسامة والله  
على أهل الحطة دون السكان والمشتري وقال ابن أبي بلى الدية على السكان  
والمشتري وأهل الحطة وهو قول أبي يوسف الآخر قال وكذلك إذا وجد  
القاتل في دار رجل قد اشتراها وهو من غير أهل الحطة وأهل الحطة را  
من ذلك والقسامة على صاحب الدار وعلى قومه وإذا باع أهل الحطة  
بجميعا حتى لا يبقى منهم أحد ثم وجد قاتل في سكة سكتهم أو في مسجد  
مساجدهم فالقسامة والدية على المشتري فإن وجد في دار أحد المشتري  
فمن عليه خاصة على ما قلته وإن كان الدارين رجلين فوجد فيها قتيلا وأكثر  
نصيبا من الآخر فالدية على عواقلها نصفين وإذا بقى في الحطة دار واحد  
ثم وجد قاتل في المحلة فالقسامة والدية على أهل الحطة دون السكان  
والمشتري وإذا وجد الرجل قتيلا في دار نفسه فعلى ما قلته الدية في قول  
أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد لا شيء عليهم والقتل عندنا كل ميت فيه  
أثر فإن لم يكن فيه أثر فلا قسامة فيه ولا دية إنما هو ميت فإن لم يكن فيه  
أثر إلا أن الدم خرج من أنفه فليس بقتل وإن كان الدم خرج من أذنه  
فهو قاتل وإذا ادعى القاتل على بعض أهل المحلة الذين وجد القاتل بين أظهرهم  
فقالوا قتله فلان عمدا أو خطأ لم يبطل هذا حقهم وفيه القسامة والدية  
وقال أبو يوسف ومحمد لو ادعى على رجل من غيرهم فأنابهم بشهادة  
القتيلة على ما قلته وقال أبو حنيفة لا أجيز شهادتهم ولا شيء عليهم من  
الدية وإذا وجد القاتل في محلة وادعى أهل المحلة أنه قتله غيرهم فإن قاتل  
على رجل بينة من غيرهم فهو جازي فإن ادعى الأولياء على ذلك الرجل أخذت  
بالدية وإن أبى ربه لم يكن لهم عليه ولا على أهل المحلة شيء وإن ادعى الأولياء  
على غير أهل المحلة فقد أبى وأهل المحلة وإذا وجد بدن القاتل أو أكثر  
من نصف البدن أو نصف البدن ومعه الرأس في محله فعلى أهل القسامة  
والدية وإن وجد نصفه مشقوبا بال طول أو وجد أقل من نصف فلا  
شيء عليهم فيه وإذا وجد العبد والمكاتب أو المديون أو المولد فقتل  
محله وجدت القسامة والدية في ثلث سنين وأما الدواب والبهائم



ولو كان اخذ بالمال رهنا كان هذا منزلة قبض المال عفا احدهما بعد ذلك  
فانما هذا استحسانا وكان ينبغي في القياس ان لا يقع بينهما شركة ابدا ما لم ينفقا  
قال ابو الفضل ولم يذكر غير هذا في رواية ابو حفص ورواية ابي سليمان كان  
ينبغي في القياس ان لا يقع بينهما شركة اذا قبضا المال ولم يقبضا في قول  
ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد اذا قبضتهما بالقصاص في اليد نصين  
وبدئة اليد بينهما نصين ثم عفا احدهما بطل القصاص والباقي دية واذا  
قطع الرجل اصبع رجل من المفضل من ثمانية ثم قطع يمين اخر او يدا باليد ثم  
قطع الاصبع ثم اجتمعا فانه يقطع المفضل لصاحب المفضل ثم يجزى صاحب  
اليد فان شاء قطع ما بقي وان شاء اخذ دية يده وتوجاه صاحب اليد  
اولا قطعت له اليد ويكون للآخر الارش وتقطع من اصبع رجل مفضلا  
ومن اصبع رجل آخر مفضلين ومن رجل ثالث الاصبع كلها ثم اجتمعا  
وذلك كله في اصبع واحد قطع المفضل الا على صاحب الا على ثم يجزى صاحب المفضل  
فان شاء قطع المفضل الا وسطا بجميع حقه وان شاء اخذ ثلثي دية  
اصبعيه ثم يجزى صاحب الاصبع فان شاء اخذ ما بقي باصبعه وان شاء  
اخذ دية اصبعيه وتقطع كف رجل من مفضل موضحة فاخذت ما بين ترق  
المشجوج وهو لا ياخذ بين قربي المشجوج فان شاء اخذ الارش وان شاء  
اقبض له فيبذل من اي المالين احب حتى يبلغ مقدارها في طولها الى حيث  
يبلغ ثم بكف واذا لم ياخذ ما بين قربي المشجوج وهي تاخذ من بين قربي الشاح  
ويقتل فانه يجزى ايضا فان شاء اخذ الارش وان شاء اقبض ما بين القربين  
في الشاح لا اريده على ذلك واذا كانت الشجة في طول راس الشاح من جهة  
المقاه فان شاء اخذ الارش وان شاء اقبض له مقدار شجة الى مثل من  
في راسه لا اريده على ذلك وان كانت من المشجوج ما بين جبهته الى قفاه  
ولا يبلغ من راس الشاح الا الى نصف ذلك فان شاء اخذ الارش وان شاء  
اقبض له مقدار شجة الى حيث يبلغ ويبدا من اي الجانبين احب والقصاص  
واجب في موضع الوجه والراس وكذلك في الدائمة والباضعة والسحاق  
ولا يقتص في شيء من ذلك حتى يبرأ ولا قصاص في الهاشمة والمنقلة والانه  
والجافية بلغنا عن عمر قال لا قصاص في عظم وعن ابن عباس قال لا قصاص  
في امة ولا جافية ولا منقلة ولا عظم يخاف عليه تلف وكل عظم كسر من  
ساق او ساعدا واصبع او رفوه وما اشبه ذلك او قطع ففقه عدل لا  
قصاص فيه واذا قطع الرجل يد رجل عمدا او يد القاطع شكلا او مقطوعة  
قبل له اقطع يده ان شئت فهذا الارش وكذا لو قطعها وهي مضمومة

منها في اصبع بغير قصاص لم يكن للمقطوعة يده الا ان يقطع ما بقي ولا ارش له  
الا ترى انها لو قطعت كلها لغير قصاص لكل حقه بمنزلة رجل كان له القصاص  
في نفس رجل فمات او قتل فقد بطل حق الاول وان اقطعت اليد في قصاص  
او سرقه وقد كان وجب فيها القصاص فلا وله ارش يده في مال القاطع واذا  
اقبض الرجل من الرجل في عضوا وشبهه فمات المقتص منه من ذلك فدينه على  
عاقلة المقتولة في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا شيء عليه في ذلك  
الا ترى انه لو قطع في سرقه فمات لم يكن على الامام شيء وانت مرجع او حجية  
او قطع عرقا من عروقه من دالم ويجوز اما امره به فمات منه لم يقتله ولو كان  
المقتول له مال قبله المقتص منه ولو قتل رجل رجلا فوقع الى قتله فقطع يده  
عمدا ومثل به في مثل ذلك الموضع لم يقتل ذلك ولكنه يغزر لما اتى به من البينة  
ويمنع في المثلة بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان عن المثلة  
ولو قطع يده عمدا وخطا ثم عفا عنه كانت عليه دية اليد في قول ابي حنيفة  
وقال ابو يوسف ومحمد لا شيء فيه وفي العين القصاص وفي السن اذا  
قطعت او كسر بعصتها ولم تسود ما بقي واذا ضرب العين فذهب نورها  
ولم تحسف فيها القصاص مجازا لمرأة ثم يذف منها حتى يذهب وتربط  
على عينه الاخرى وعلى وجهه قطن واذا احرق رجل رجلا بالدار ففعله  
القصاص بقتله وليه بالسيف واذا طعن رجل رجلا بالرمح ولا سنان  
فيه فاجابه فمات منه فعليه القصاص وكذلك لو شق بطنه بعود او نجح  
بقصبته وان ضرب به بعود حديد او شجة حديد وما اشبه ذلك من الحديد  
والنحاس فعليه القصاص ولو ضرب به بحجر او بقصا خشب بداهمه لم يكن  
فيه قصاص في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا جناح على هذا  
شيئا يعرف انه مثل السلاح او اشد فعليه القصاص ولو غرق رجل رجلا  
في ماء فلا قصاص عليه وان كان لا يعرف انه لا يغرق منه بلغنا عن من ذلك  
عن عمر وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد عليه القصاص اذا  
جاء من ذلك ما لا يعاش ولو ان رجلا خنق رجلا حتى مات او طرحه في بئر  
او القاه من ظهر جبل او سطح فمات من ذلك لم يكن فيه قصاص فان كان  
خنقا قد خنق غير واحد معروف بذلك فعليه القتل ولو سقى رجل سميما  
او اوجرا ياه ايجارا فقتله لم يكن عليه قصاص والدية على عاقلته ولو كان  
اعطاه اياه فشر به لم يكن عليه ولا على عاقلته شيء واذا جرح الرجل الرجل  
عمدا بالسيف فاشهد المجرع على نفسه ان فلا لم يجرحه ثم مات المجرع  
من ذلك فلا شيء على فلان ولا يقبل البينة عليه بالجناية ولو لم يقبل المجرع



بذلك ولكن عفا اولياؤه من الجناية قبل موته ثم مات جاز عفو استحقاقا  
 وكذلك لو عفا المجرم نفسه ثم مات جاز عفو استحقاقا  
 والعفو عن دم العمد جائز في المجرم من جميع المال لانه ليس بمال والعفو عن احد  
 القتلتين لا يبطل القود عن القاتل الاخر وكذلك الصلح مع احدهما وكل وارث  
 في دم العمد نصيب بغير اية يجوز فيه عفو وطه بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم امرأة اشتمت من عقل اشتم وعمن على قال اذا وصى الرجل بثلثه دخل دية في  
 ملك الوصية وعمن على انه كان يقسم الدية على من احرز الميراث وقال ابن  
 ابي ليلى لكل وارث القصاص الا الروح والمراة واذا كان دم العمد بين اثنين  
 فعفا احدهما فلا قود على القاتل والاخر حصته من الدية في مال القاتل بلغنا  
 ذلك عن عمر بن الخطاب وابن مسعود وهو في ثلث سنين واذا كان دم  
 العمد بين رجلين فشهد احدهما على الاخر انه قد عفا وانكر ذلك المشهود عليه  
 والقاتل فقد بطلت حصته الشاهد من الدم والمشهود عليه نصف الدية  
 في مال القاتل ولو ادعى القاتل شهادة فلهما عليه الدية استحقاقا وكان  
 ينبغي في القياس ان لا يكون للشاهد شيئا وكذلك لو كان شهد مع اخر  
 في الوجه الاول ولو شهد كل واحد منهما على صاحبه انه قد عفا والقاتل  
 لا يدعى ولا ينكره فانها شهد اول مرة نصف الدية وبطل حصته الاخر  
 فقد بطل حقه وجب حق صاحبه ولو شهدا معا فلا شيء لواحد منهما وان  
 صدق القاتل احدهما وكذب الاخر اعطى الذي صدق نصف الدية وبطل  
 حصته الاخر وان صدقهما ايها قد عفا فينبغي في قياس هذا القول ان يضمن  
 الدية لهما ولكن استحسن ان لا اصعبهما شيئا ولو كان الدم بين ثلثة فقد  
 شهد اثنان على الثالث انه قد عفا فشهدا بطل فان كذبا القاتل  
 اعطى المشهود عليه ثلث الدية ولم يكن للشاهد من عليه شيء فان صدق  
 الدية بينهم اثلاثا وكذلك الشهادة على الصلح وان لم يصدق ولم يكذب فهو  
 بمنزلة التكذيب فان كان مضمم شريك رابع لم يشهد ولم يشهد عليه فله حصته  
 من الدية في الوجوه كلها واذا ادعى القاتل العفو على بعض الورثة حلف على انه  
 فان حلف اخذ بالقصاص وان نكل عن اليمين بطل حقه ولشركاه حصته  
 من الدية واذا شهد شاهدان على القاتل انه صالح على الدية فانها كفلاهما  
 عنه بعد ذلك في غير صلح وادعى ذلك القاتل وانكره المولى لم يجز شهادتهما ان  
 ذكر ان الكفالة في الصلح وان ذكر انها كانت بعد الصلح فشهدا بطل على الصلح جائزة  
 ويؤخذ ان بالكفالة باقرارهما على نفسها ولا يرجع ان بذلك عن الذي  
 كفلا عنه الا ان يكون امرها بذلك وان ادعى المولى شهادتهما وجحد القاتل

ذلك جازت شهادتهما على نفسها ولا يرجع ان على القاتل شيء واذا شهد  
 شاهدان على العفو وقضى به القاضي ثم رجعا فلا ضمان عليهما وان لم  
 يقضى القاضي شهادتهما حتى رجعا فالقصاص واجب على حاله ولو شهدا  
 على العفو واختلفا في الوقت كانت شهادتهما جائزة ولو شهدا على احد  
 الورثة بالعفو ولم يعرفوا انهم حرر فالشهادة باطل ويقضى بالقصاص  
 ولو شهد احدهما انه عفا على القدرهم وشهد الاخر انه عفا على غيرهم  
 فالشهادة باطلة وكذلك ان شهدا احدهما بالقتل والاخر بغيره وان  
 لم يدع القاتل فادعاءه على القاتل فقد جاز العفو ولا اخذه شيء من  
 المال في قياس قول ابي حنيفة وكذلك ان شهد احدهما بالصلح على عمد  
 والاخر بالصلح على الف درهم وعفو الاب عن دم لابنه الصغير باطل  
 وكذلك الوصي وان كان الدم وليا ان احدهما غائب فادعاه القاتل ان  
 الغائب قد عفا عنه واقام البينة على ذلك فاني لا اقبله واجيز العفو  
 على الغائب لان الشاهد خصم فاذا قدم الغائب لم يعد المشهود عليه واذا  
 ادعى عفو الغائب ولم يكن له بينة فاذا ادان يستحلف فانه يورث حتى  
 يقدم الغائب فيحلف فاذا حلفا فتنضم منه فاذا ادعى بينة حاضرة  
 على العفو احمليه ثلث فان مضت الثلاثة ولم يات بهم وادعى بينة عليه  
 فانها سواء في القياس وينبغي في قياس قولنا ان يقضى عليه ويمضي  
 القضاء كما يمضي في المال ولكن استعظم الدم فلا يعمل فيه القصاص  
 اثبت فيه واشاور به اوجله ولا اعجله واذا شهد شاهدان على احد  
 الورثة بعينه بالعفو انا اقرار فلان لم يقبله فالشهادة جائزة  
 واذا كان الدم بين اثنين فعدا احدهما ثم قتله الاخر عدا قد علم بالعفو  
 او لا يعلم فعليه الدية كاملة في ماله بحسب منها نصف الدية حصته من الدم  
 ويورث الباقي فان كان فيها يعلم انه ليس له ان يقتل بعد العفو ثم قتله  
 بعد ما علم بعفو صاحبه فعليه القود واذا وجب القصاص على رجل  
 فقتله ولي الدم بسيف او عصا او وقع في بئر حفرها في الطريق او غير  
 بحجر وضعه في الطريق لم يكن عليه في ذلك شيء وهذا بمنزلة القصاص  
 فان كان له وليا نفعي احدهما ثم اصبا به هذا الاخر بعد العفو فعلى  
 ما قتله الدية في جميع ذلك الا السيف فاذا قاتل احدهما والمقتول  
 خطأ رجح هذا القاتل خطأ في مال المقتول بنصف الدية التي اخذها  
 اولياؤه ولو قتله غير المولى بغير امره عدا او خطأ بطل دم الاول ولا شيء  
 لوليه ويكون على القاتل الاخر القصاص في العمد والدية على ما قتله في الخطا



ولو قتله فقال الولي انا امرته وليس له على ذلك بينة فهذا الاول في  
القياس سواء الا ان يعلم ان الولي امره بذلك فلا يكون عليه شيء **باب**  
**العفو في الخطأ وغير ذلك** واذا قتل الرجل خطأ فأكذب به بين ورثته  
والموصي له بالثلث كسائر التركة ولا حق للموصي له بالثلث في دم العمد ولا يرد  
عفوهم وان صالح القاتل على رجل فيه الموصي له وجاز عفوهم بعد الصلح وليس  
للعمرء عفو في عمد ولا خطاء بلعنا عن ابراهيم قال لكل وارث نصيب في  
الدية ان عفا فعفو جازين واذا عفا عن دمه وهو خطاء في مرضه الذي  
مات فيه جاز عفوهم من ثلثه فان كان مع ذلك اوصى بوصايا لمخالص اهل  
الميت او وصايا والعاقبة في الثلث وان كان قد اعتق عبدا يدي يره وان لم يعف  
الميت وعفا بعض الورثة بطل حصته العاقبة واذا شهد شاهدان من  
الورثة على بعضهم انه عفا عن حصته والقتل خطأ فشهدا دمه جازيه ولا  
كان الشاهدان احدا طائفة من الدية ثم شهد بذلك لم يجز شهادتهما  
ولو شهدا وارثان على المعتق انه عفا عند موته عن القاتل فشهدا دمه  
جازيه واذا شهد شاهدان على عفو الورثة وهم كبار فجازاه القاتل  
وابرا القاتل ثم رجعوا عن شهادتهما ضمنوا الدية ولو شهد شاهدان  
في دم العمد على احد الورثة انه اخر القاتل اليوم الى الليل على الف درهم لم يكن  
ذلك عفو ولا مال له وان شهدا انه اخذ منه الف درهم على ان يعفوا عنه  
يوما الى الليل فهذا عفو وهو صلح جازين وذكر عن يزيد ابن وهب قال روي  
رجل مع امراته رجلا فقتلها بالسيف فاستحق بعض اخوتها مائة الف فعفا  
عنه فجعل عمر ابن الخطاب لم يلزم يعف حصته من الدية وعن ابراهيم ان  
عمر استثنى ابن مسعود في دم عمه عفا عنه بعض الورثة فقال لعبد  
قد احيا انما هذا بعض النفس ولا يستطيع ببقية الورثة ان يقتلوا حتى  
يقبلوا ما عفا عنه هذا فالذي لم يعف حصته من الدية فقال عمر وابناؤ  
ذلك ولو ان رجلا اخذ السكين فوجا بها راس انسان فاصحبه ثم  
السكين قبل ان يرفعها حتى شجها اخرى فدية موضحة واحدة وعليه  
القصاص وعليه ان كان ارش موضحة واحدة ولو دفع السكين ثم  
وجاه الى جنبها اخرى فانصلت او لم يتصل فهذه اقصر من عيب  
القائمة وان شاء اخذ دية عينية وان كانت عين المفقودة هي القائمة  
فلا قصاص فيه وفيها حكم عدل ولو قطع يد رجل وفيها ظفر مسنوناد  
جرح لا ينقصها فعليه القصاص ولو قطع من كف رجل اصبعان اربعة  
فلا قصاص فيها وفيها حكم عدل واذا قطع الرجل يد الرجل من المفصل

فبراث واقترض منه وبرالمقتض منه ثم قطع احدهما ذراع صاحبه من  
تلك اليد فلا قصاص فيه وان كانا سواء **باب الشهادة في القصاص**  
واذا شهد شاهدان على رجل انه ضرب رجلا بالسيف فلم يزل صاحبه يراش  
حتى مات فعليه القصاص بلعنا ذلك عن ابراهيم ولا ينبغي ان يسئل  
الشهود مات من ذلك ام لا وكذلك في الخطاء فان شهدوا انه مات  
من ذلك لم تبطل شهادتهم وجازت اذا كانوا عدولا وان شهدوا  
انه ضربه بالسيف حتى مات ولم يزيدوا على ذلك فهذا عمد فان سالها  
القاضي اعمد ذلك فهو اوفى وكذلك اذا شهدوا انه طعن برمح او رمه  
بسهم او نسا به فهذا كله عمد ولو شهد احدهما انه قتله بسيف وشهد اخر  
انه طعنه برمح او شهد احدهما انه ضربه بسيف وشهد اخر انه ذبحه  
او شهدا احدهما انه رماه بسهم وشهد الاخر انه رماه بنسابة او اختلفا  
في مكان القتل او وقته او موضع الجراحة من يده فالشهادة باطل  
ولو شهد شاهدان انه قطع يده عمدا من مفصل وشهد شاهدان انه  
قطع رجله من المفصل ثم شهدا جميعا انه لم يزل صاحبه يراش حتى  
مات والولي يدعي ذلك كله عمدا فان اقضى على نصف الدية في ماله  
وكذلك لو شهد على الرجل شاهدان فلم تزكيا ولو زكى احد شاهد اليد  
واحد شاهد اليد الرجل لم يؤخذ القاتل بشيء وان زكوا جميعا نصيب  
عليه بالقصاص فان طلب الولي ان يقتل الرجل لم يكن له ذلك  
ولو شهد شاهدان انه قطع يده من المفصل عمدا ثم قتله عمدا كان  
لوارثه ان يقتل من يده ثم يقتله وان قال له القاضي اقله ولا تقدر  
من يده فذلك خسر ايضا وهذا قول الحنفية وقال ابو يوسف يامر  
بقتله ولا يجعل له القصاص من يده لانها قبل البركة كالجناية الواحدة  
الا ترى انه لو كان خطأ كانت فيه دية واحدة في قولهم جميعا ولو كان  
احدا الجنايتين خطاء والاخرى عمدا احدهما جميعا ولو كان لكل واحد  
من الجنايتين جاني على حدة وهما جميعا عمدا او خطا او احدهما عمد  
والاخر خطاء اخذ كل واحد منهما بجنايته ولو شهد شاهدان ان هذا  
قطع يده من مفصل الكف وشهد اخر ان على احدهما قطع تلك اليد  
من الخرق ثم مات من ذلك كله والقطع عمد فعلى قاطع الكف القصاص  
في اليد وعلى الاخر القصاص في النفس ولو كان قطع الثاني خطأ  
كانت عليه دية النفس ولو كان قطع الاول خطا وقطع الثاني عمدا  
انه كان على الاول دية اليد وعلى الاخر القصاص في العين ولو شهدا



على رجلين انهما قتل رجلا احدهما بسيف والاخر بعصا ولا يدريان  
انما صاحب العصا لم يجز شهادتهما وكذلك لو شهدا على واحد بقطع  
اصبع وعلى اخر بقطع اصبع اخري من تلك اليد ولا يجز ان قاطع هذه  
الاصبع من قاطع الاخرى وكذلك لو شهدا احدهما بالخطا ولو شهدا  
على رجل انه قطع ايهام هذا عمدا او شيئا هذا على صاحب الابهام انه قطع  
كف القاطع ذلك عمدا لم يربا فانه يجز صاحب الكف فان شاء قطع  
ما بقي من يد القاطع بيده وان شاء اخذ دية يده وبطلت الاصبع  
ولو شهدا على رجل انه قطع يد رجل من المفصل وشهدا اخر ان اخرج  
بسبع سنان او جرحه عبده او عثر فانكسرت رجله ثم مات من  
ذلك كله فلا قصاص على قاطع اليد وعليه نصف الدية ولو قطع رجل  
يد رجل خطا وجرحه بسبع وجرحه عبده وجرح نفسه فمات  
من ذلك كله فعلى قاطع اليد ربع الدية وكذلك لو خرجت له فرجة او  
لحشة حية ولو اجتمع هذا كله فيه مع جراحة الرجل كان على الرجل  
اذا لم يصيبه انسان مع ذلك وكان هذا كله مرض ولو اصابه رجل اخر  
مع ذلك كان على الرجلين ثلثا الدية وكذلك لو اصابه حجر وضعه رجل  
او حائط يقدم اهله فيه مع اجراحه الرجل والسبع جعلت على الرجل  
الثلث وعلى صاحب الحجر والحائط الثلثين **باب الوكالة في الجناية**  
ويقبل الوكالة في تشييت دم العمد ولا تقبل في اقامة القود وكذلك  
فيما دون النفس وان اقر وكيل الطالب عند القاضي ان صاحبه يطلب  
باطلا بطلت حقه صاحبه ولا يقضي القاضي بالقود الا والورثة كلهم  
حضور واذا مات احد الورثة والقائل من ورثة بطل القود عنه وثلث  
حصة ساير الورثة من الدية وان ورثة من القائل بطل القود ايضا  
وعليه الدية لسائر الورثة والوكالة في دم الخطاء والجراحة وفي دم  
المجروح العبد التي لا قصاص فيها بمنزلة الوكالة في المال واذا قتل الرجل  
عمدا وله ورثة اصغار وكبار فللكبار ان يقتلوا في قول ابي حنيفة وكذلك  
ان كان فيهم معنوه وقال ابن ابي ليلى ليس لهم ان يقتلوا حتى يكبر الصغار  
وقال ابو يوسف ومحمد ينظر بالصبي حتى يكبر والامام وليه وان شاء  
صالح وان شاء انتظر وليس له ان يقتل ولا يقتص وكذلك المعنوه  
ولو كان وصي الاب كان له ان ياخذ نحو الصغير من الكبار في القود الا  
وان قطعت يد الصغير عمدا كان للوصي ان يقتص فان تصالح على ارض  
الدية وليس له ان يعفو ولو قتل عبدا السهم لم يكن للصبي ان يقتص له ولو

الاب حيا كان له ان يقتص من عبده ويده وان تصالح وليس له ان يعفو  
وان تصالح على اقل من قيمته لم يجز وكان للصغير ان يرجع بتمام القيمة واذا  
قتل الرجل عمدا فاقام اخوه البينة انه وارث لا وارث له غيره واقام  
القائل البينة ان له ابنا فابا ان لا يجعل بقتله حتى انظر فيما جاء به القائل  
ويؤلفه عذرا لا علم مصداقه فان اقام القائل البينة ان له ابنا وانه قد  
صالحه على الدية وقبضها منه درات القصاص حتى انظر فيما قال فان جاء  
الاخر فانكر ذلك كلقت القائل ان يقيم البينة عليه ولا يجز البينة التي  
قامت على الاخ لانه لم يكن خصما يومئذ فان كانا اخوين فاقام القائل البينة  
على احدهما انه قد صالح اخاه الغائب على خمسة الف اجرت ذلك ولا اكلف  
اعادة البينة اذا حضر الغائب واذا ادعى بعض الورثة دواينه على رجل  
واخوه غائب فاقام البينة انه قتل اباه عمدا فابا في قتل ذلك واحبس القائل  
فاذا قدم اخاه كلهم جميعا ان يعيدوا البينة في قول ابي حنيفة وقال  
ابو يوسف ومحمد لا يكلفهم اعادة البينة ولو كان هذا في دم خطا لم يكلفوا  
اعادة البينة في قولهم جميعا ولو حضر والورثة جميعا فاقام البينة  
بالقتل العمد على رجلين احدهما غائب قضيت بالقتل على الحاضر ولم اوجده  
لصنه الغائب وكذلك لو مات الاخر او نقد وتوان اخوين اقاما  
شاهدين على رجل انه قتل اباهما عمدا فقضى القاضي بذلك وقتلاه ثم ان  
احدهما قال قد شهدت الشهود بالزور والوفاء في غرمة نصف الدية  
وان كان احدا الاخرين قتل القائل قبل ان يقضي ايهما عليه بالقتل او قتل قبل  
ان يقوم لهما البينة على ذلك فقال الاخر قد كنت عفوت او كنت اريد  
ان اعفو او كنت صاحبه ولا بينة له على ذلك فانه لا يصدق على اخيه ولا  
شيء على اخيه وان كان قد اجرعته حقه من قبل الشركة فان اقام ورثة  
المقتول بينة على ان هذا انه قد كان صالحا كذا كذا قبل ان يقتل الاخر  
اجزت ذلك وكذلك لو شهدوا على انه قد كان عفا احديه وصممت اخاه  
الدية ويجسب ذلك نصف الدية فان كان قبل ان يعبر عفوا عنه او  
وعليه بذلك وبان الدم قد حرم عليه فعليه نصف القصاص وله نصف  
الدية في مال القائل **باب رجوع الشهود عن القتل** واذا شهد شاهدان  
على رجل بقتل عمدا وقبل شهادتهما ثم رجع احدهما ضمن نصف الدية  
في ماله في ثلث سنين فان رجعا جميعا ورجع الولى الذي اقصرا ايضا  
واقر جميعا انه لم يقتل كان لولى المقص منه ان ياخذ الدية ان شاء  
من الشاهدين وان شاء من القائل فن ايهما اخذها لم يرجع على الاخرى







نما اصابته في وجهها فهو له ضامن كما يضمن الذي سار ولا كفارة  
عليه وان عطفت الدابة يمينا وشمالا فلا ضمان عليه الا ان يكون لها طريق غير الذي  
اخذت فيه فيكون ضامنا على حاله فان وقعت ثم سارت فيه خرج من  
الضمان فان ردها راد فالذي ردها ضامن بما اصابته في نورها ذلك  
واذا احلها فاقفها فسارت هي في نفسها فلا ضمان عليه واذا اصطلم الفارس  
فقتل كل واحد منهما صاحبه فدية كل واحد منهما على عاقلة صاحبه بلذ  
على ابن ابي طالب قال ذلك وكذلك الرجلان يصطديان وان كان احدهما  
حر والاخر عبدا فقيمة العبد على عاقلة الحر ثم ياخذها ورتة الحر ولا شيء  
لمولاه واذا وقف الرجل دابته في ملكه فما اصابته بيدا ورجل او غير ذلك  
فلا ضمان عليه فيه وكذلك ان كان للملك له ولغيره لان له ان يوقف دابة  
فيه وان كان له فيه قليلا اذ ايت لوقوعه فيه فغلب انسان به او بغيره  
الساكنة لا الضميمة استحسنانا واذا سار الرجل على دابته فضر بها او كسرها  
بالحام فضر بهت برجلها او بغيرها لم يكن عليه شيء ولو سقطت بيدا ورجل  
او كدمت او صدمت انسانا فقتله ضميمة لانه راكب وان كان لا يملكها  
ولو سقط منها ثم ذهبت على وجهها فقتلت لم يكن عليه شيء لانها منقلبة  
والمنقلبة جرحها جبار لانها عجا بلقنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انه قال العجا جبار وهي المنقلبة عندنا **باب**  
واذا سار الرجل على دابته في الطريق فتحبسها رجل او ضربها فتفتت رجل  
كان ذلك على الناحية دون الراكب بلقنا ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
بن مسعود فان فتحت الناحية كانت دية هدر وكوالفت الراكب من تلك  
الناحية فقتلته كانت دية على عاقلة الناحية وكذلك لو ثبتت من ناحية  
على رجل فقتله او وطأت رجلا فقتله والواقفة في ذلك والذي يسير  
ولو تحبسها باذن الراكب كان ذلك بمنزلة فعل الراكب لو تحبسها ولا ضمان  
عليه في فتحها وهي يسير ولو وطأت رجلا في سيرها وقد تحبسها هذا باذن  
الراكب كانت عليها الدية جميعا اذا كانت في نورها الذي تحبسها فيه  
لانها الان راكب وسائق فان سارت ساعة ويركبها من السير فادان  
انسانا فهو على الراكب دون الناحية ولا يكون على الناحية شيء حتى يعلم  
ان الذي اصاب كان من نورها الذي تحبسها فيه واذا تحبس الرجل الدابة  
ولها سائق بغير اذن السائق فتفتت رجلا فقتله فالضمان على الناحية  
وكذلك لو كان لها قايدها فان كان امره بذلك فلا ضمان عليه ولا عليها  
لان الناحية الان سائق باذن صاحبها واذا قام الرجل الدابة فتحبسها

رجل اخر فانقلبت ثم من القايده ثم اصابته من نورها ذلك انسانا  
فضممان ذلك على الناحية ولو كان الناحية عبدا بجنابة الدابة في رقية  
العبد وان كان الناحية صبيبا فهو كالرجل فاذا مرت الدابة شيء فغلب  
في الطريق فتحبسها ذلك الشيء فتفتت انسانا فقتله فهو على الذي يصيب  
ذلك الشيء واذا كان الرجل يسير في الطريق فامر عبد الغيرة فتحبس دابة  
فتفتت فلا ضمان على واحد منهما واذا وطأت في نورها ذلك انسانا  
فقتله فعلى عاقلة الراكب نصف الدية يدفعه مولاه بها او يفيده ثم يرجع  
بقية على الذي امره بالتحبس وكذلك لو امره بالسياق او تفود الدابة ولو  
كان الراكب عبدا فامر عبدا اخر فسياق دابته فاوطأت انسانا فقتله  
فالدية على عاقلة نفيها نصفين ولا شيء على الراكب مما امر اذا كان مجورا عليه  
يعتق فيكون عليه قيمة المأمور وان كان ياخذ من يدين في عنقه وان كان  
معه سائق فالضمان عليهما وان كان معهما سائق فالضمان عليهما وان كان  
معهما سائق للابل وسقط القطار فالضمان في جميع ذلك عليهم اثلاثا  
وكذلك ان يكون احيا احيا نا وسطها واحيا نا تقدم واحيا نا تاخذ  
وهو يسوقها في ذلك ولو كان رجلا ركبها وسقط القطار على غير ولا  
يسوق معها شيئا لم يضمن شيئا فيما يصيب الابل الذي بين يديه وهو  
فالضمان فيما اصاب البعير الذي هو عليه وما خلفه واذا اتى الرجل بعير  
فربطه الى قطار والقايده لا يعلم وليس معها سائق فاصاب ذلك البعير  
انسانا ضمن القايده ويرجع القايده على الذي ربط البعير بذلك الضمان  
ولو سقط شيء مما يحمل الابل على انسان فقتله او سقط في الطريق فقتل  
بجرحه وضعه رجل او بذكره قد كان بناه رجل او بما قد صبه الرجل فوقع  
على انسان فمات فالضمان على الذي وضع الحجر وبين الدكان وصب الماء  
ولو سار على دابته في ملكه فاوطأت انسانا بيدا ورجل فقتله فعليه  
الدية والكفارة وان كان سائقا او قايده فلا ضمان عليه في ذلك  
ولو وقعها في ملكه فاصاب انسانا من اهله او اجنبيا دخل باذنه  
او بغير اذنه فلا ضمان عليه وكذلك الكلب العقور في الدار ففزع عنه  
او مربوطا ولو ربط دابته على الطريق فحالت رباطها من غير ان يحلها احد  
فما اصابته فهو على الذي ربطها ولا يبطل الضمان عنه بغيرها عن حالها  
بعد ان يكون الرباط كما هو وكذلك كل بهيمة من سبع او غيره اوقف  
على الطريق وكذلك لو طرح بعض الهوام على رجل فاعطبه ذلك فضممان  
**باب ما يحدث الرجل في الطريق** واذا وضع الرجل حجر في الطريق



او يبر فيه بناء او اخرج من حايطة جذعا او شجرة شاخصة في الطريق  
او اشبع كنيفا او جناحا او ميذايا او ظلة او وضع في الطريق جذعا  
فهو ضامن لما اصاب من ذلك كله ولا كفارة ولا يحرم الميراث فان  
عثر بذلك رجل فوقع على اخر فما قال الضمان على الذي احده في الطريق  
واذا احرك رجل شيئا من ذلك عن موضعه فعطب به اخر فالضمان على الذي  
نحاه وقد خرج الاول من الضمان وتواني رجل في الطريق تريا كان  
بمنزلة الحجر وكوان رجلا كنس الطريق فعطب انسان بموضع كنسبه  
لم يضمنه وتورث الطريق فعطب انسان في رشه ضمنه وكذلك التورث  
واذا اشبع الرجل جناحا الى الطريق ثم باع الدار فاصاب الجناح رجلا فقتله  
فالضمان على البائع وكذلك الميزاب وتوسقط الميزاب فاصاب منه  
ماكا في الحايطة فقتل فلا ضمان عليه فيه وان اصاب ماكا خارجا عن  
الحايطة فقتل فالضمان على واضعه وان لم يعلم ايها اصابه فينبغي في  
القياس ان يبطل ولكننا ندع القياس ويضمنه نصفه واذا استاجر  
رب الدار الفعلة لاجرا خارج الجناح او الظلة فوقع فيها انسان فلا ضمان  
على الفعلة فما اصاب ذلك بعد فراغهم منه والضمان على رب الدار  
الذي استاجرهم استحسانا لا لالترا الذي جاء في نحوه عن سريج وتوسقط  
من علمهم وهم يعملونه كان الضمان والكفارة عليهم دون رب المال  
وان اوضع الرجل ساجدة في الطريق او حبيسه ثم باعها من رجل ويرى  
اليه منها ويركبها المشتري حتى عطب بها انسان فالضمان على الذي  
وضعها وان اكان جميع ما ذكرنا في يوم اسرعوه في ملكهم فلا ضمان  
عليهم وان كان اسرعه بعضهم دون بعض فعليه الضمان يرفع عنه  
بمحصة ملكه من ذلك وليس هذا كوضوئيه واذا وضع في الطريق حرجا  
فاحرق شيئا فهو له ضامن وان حركته الرمح فذهب به الى موضع اخر  
ثم احرق شيئا فلا ضمان عليه وكذلك كل ما وضع في الطريق فوقعه  
ذلك الموضع فقد برى الاول من الضمان **باب الحايطة المأبأة**  
وان امان حايطة الرجل او وهي تواقع على الطريق الاعظم فقتل انسان  
فلا ضمان على صاحبه لانه بناء في ملكه وسقط من غير عمله فان كان  
الطريق او يبرهم تقدموا اليه في ذلك او سالوه ان ينقصه فاحس  
تلك حتى سقط على انسان فهو ضامن لديته على ما قلته استحسانا لا  
ولا كفارة عليه فيه وان كان قتل دابة او انسدمت عا فضا منه في ماله  
وكذلك لو كان اشهد عليه في حايطة شاهدان او رجل وامرأتان عند

او عند غير سلطان فلم باخذ في نقصه عند ذلك فهو ضامن كلما اصاب  
بلغنا عن الشعبي انه كان يمشي ومعه رجل فقال الرجل ان هذا الحايطة  
المائل وهو عامر ولا يعلم الرجل انه عامر فقال عامر ما انت بالذي تفارقني  
حتى انقصه فبغت الى الفعلة فنقصه واذا باع الحايطة بعد ما اشهد  
عليه برى من ضمانه ولا ضمان على المشتري حتى يشهد عليه ولو كان الحايطة  
واذا تقدم الى ساكن الدار في نقص الحايطة المائل فليس ذلك شي حتى  
يتقدم الى رب الدار واذا تقدم الى وصي اليتيم في ذلك فلم ينقصه حتى سقط  
فاصاب شيئا فضا منه على اليتيم دون الوصي وكذلك التقدم الى اب الصبي  
وان تقدم في الحايطة الى بعض الورثة فالقياس ان لا ضمان على واحد منهم  
ولكننا ندع القياس ويضمن هذا المشهود عليه بمحصة نصيبه فيما اصابه  
الحايطة والرجل والمرأة والمسلم والذمي والحرة والمكاتب في الاشهاد عليه  
سواء واذا تقدم الى العبد التاجر في حايطة فاصاب انسانا عليه دين  
او لادين عليه فهو على ما قلناه مولاه وان اصاب متاعا وكذلك لو كان الحايطة  
ما بلا من قبل ان له ان يضع على حايطة متاعه واذا تقدم الى الرجل في حايطة  
في دار في يده فلم يهدمه حتى سقط على رجل فقتله فانكرت العاقلة  
ان تكون الدار له فلا ضمان عليهم وكذلك لو قالوا لا ندرى هوله او غيره  
حتى يقوم البينة انها له فان اقر الرجل انها له لم يصدق على العاقلة فلا  
ضمان على المقر ايضا في القياس ولكننا نستحسن ان يضمنه الديه ويجعله  
كجناح اخرجه من دار في يده الى الطريق فوقع على انسان فقتله فذالت  
العاقلة ليست الدار له وانما اخرج الجناح بامر رب الدار فلا ضمان  
عليهم في ذلك حتى تقوم البينة بان الدار له فان اقر الذي اخرج الجناح  
ان الدار له ضمن الديه في ماله وان اكان الرجل على حايطة له مايل او غير  
مايل فسقط به الحايطة فاصاب من غير عمله انسانا فقتله فهو ضامن في  
الحايطة المائل اذا كان قد تقدم اليه ولا ضمان عليه فيما سواه ولو كان  
هو سقط من الحايطة من غير ان يسقط الحايطة فقتل انسانا فان كان ضامنا  
ولومات الساقط نظرت في الاسفل فان كان يمشي في الطريق فلا ضمان  
عليه وان كان قائما في الطريق او قاعدا فهو ضامن لديته الساقط عليه  
احدث في الطريق القيام والقعود وليس له ذلك وله ان يمشي واذا كان  
الاسفل في ملكه فلا ضمان عليه وعلى الاعلى ضمان الاسفل في هذه الحال  
وكذلك ان يفعل فسقط او قام فيقلب فسقط فهو ضامن لما اصاب  
كانت له يده وعليه الكفارة وكذلك لو تردى من جبل على رجل فقتله



وملكه وفي غير ملكه في هذا سواء حيث كان الرجل وكذا لو سقط في بئر  
احتضرها في ملكه وفيها انسان فقتل ذلك الانسان كان ضمانا لديته  
ولو كان البئر في الطريق كان الضمان على رب البئر فما اصاب الساقط  
والمسقوط عليه من قبل ان الساقط بمنزلة المدفوع واذا شهد الرجل على  
خياطه شاهدا فاصاب الخياط احدا الشاهدين او اباه او عبده  
او مكاتبه او زوجة او جارا او ولدا او ولد ولد ولا شاهد على رب الخياط  
غيرهما لم يجز شهادته الذي يجوز الى نفسه او الى احد من ذكركنا عليه ولو  
اشهد عليه عبدان او صبيان او كافران ثم وقع الخياط على انسان قبل  
ان يعتقا او يكبرا او يسلموا وبعد ذلك ثم شهد عليه بعد العتق والكبر والاسلم  
فهو ضمان من لذلك واذا شهد على اللقيط في حايطة ثم سقط فقتل رجلا  
فديته على بيت المال وكذلك الرجل من اهل الكفر واسلم ولم يواحد فهو  
كاللقيط فيه يعقل عنهما في حياتهما بيت المال وميراثهما لبيت المال واذا  
الخياط على دار قوم فاشهدوا عليه فهو ضمان لما اصاب الخياط منهم  
وكذا لو العلوا او هي فمقدم اهل السفلى الى اهل العلو وكذلك الخياط  
يكون اعلاه لرجل واسفله لآخر فان مال على الطريق فمقدموا فيه الى احدهما  
ثم سقط فاصاب انسانا فاما يضمن الذي يقدم اليه النصف من ذلك  
اذا كان الخياط هو الذي اصابه كله واذا مال حايط الرجل بعضه على  
الطريق وبعضه على دار قوم فمقدم اليه اهل الدار فسقط ما في الطريق  
منه فهو ضمان من له وكذلك لو تقدم اهل الطريق اليه فسقط المايل الى  
الدار على اهل الدار فهو ضمان من له لانه حايط واحد اذا شهد على بعضه  
فقد اشهد على كله واذا وهي بعض الخياط وما بقي منه صحيح غير واجب  
اليه فيه فسقط ما وهي منه وما لم يب فقتل انسانا فهو ضمان من له من  
قبل انه حايط واحد اذا وهي بعضه فقد وهي كله فان كان حايط طريقا  
اذا وهي بعضه لم يد ما بقي منه ويعرف ذلك فانه يضمن ما اصابه الا  
منه ولا يضمن ما اصاب الذي لم يد منه فاذا شهد على رجل في حايط لم  
ثم سقط فقتل انسانا فلا ضمان عليه واذا كان سفل الخياط وعلو طريق  
وقد وهي فمقدم فيه اليهما ثم سقطا لعلو فقتل انسانا فالضمان على  
صاحب العلو واذا استاجر الرجل قوما يهدمون له حايط فقتل الله  
من فعلهم رجلا منهم فالضمان عليهم والكفارة دون رب الدار واذا شهد  
الى المشتري للدار في حايط منها مايل وهو بالخيار في السرى ثلاثة ايام  
ثم رد الدار بالخيار وبطل الاشهاد ولو دون رب الدار ولو استرجع

البيع لم يبطل الاشهاد ولو كان اشهد على البائع في تلك الحال لم يضمن ولو  
كان بالخيار للبايع فيقدها اليه فيه فان نقض البيع فلا شهادته صحيح وان  
اوجبه بطل الاشهاد ولو تقدم الى المشتري في تلك الحال ثم اوجبه  
له البائع البيع لم يكن على واحد منهما ضمان ولو تقدم الى رجل في حايط  
مايل عليه جناح شارب قد اشربه الذي باع الدار فسقط الحايط  
والجناح فكان الحايط هو الذي طرح الجناح كان ضمانا لما اصاب من  
ذلك لانه بمنزلة الدافع للجناح ولو كان الجناح هو الساقط وحده  
كان الضمان على البائع الذي اصاب من ذلك لانه بمنزلة الدافع للجناح  
ولو كان الجناح هو الساقط وحده كان الضمان على الذي اشربه  
**باب البئر وما يحدث فيها** واذا احتضر الرجل بيرا في طريق المسلمين  
في غير ثمانية فوق وقع فيها رجل وعبد فمات وذلك على عاقلة الكافر ولا كفارة  
عليه فان كان استاجر عليها اجر فحفرها فذلك على المستاجر ولا شيء  
على الاجر ان لم يعلموا انها في غير ثمانية وان كانوا علموا ذلك فالضمان على الاجر  
دون الامر وان كان في ثمانية فهو على الامر دون الاجر ان علموا ولم يعلموا بها  
فخرج ذلك عن شريح وان سقطت فيها دابة فعطبت ضمنها في ماله وكذلك الاشجار  
والعروض ولا يعقل العاقلة من المال غير الرقيق واذا وقع فيها انسان متمدا  
للسقوط فلا ضمان فيه واذا استاجر الرجل اربعة رهط يحفرون بيرا فوقع  
عليهم من حفرة ثم قتل واحد فعلى كل واحد منهم من الثلاثة الباقيين ربع  
وكذلك لو كانوا اعدوا ولو كان الذي يحفر واحدا فانه مات عليه من حفرة فقتل  
هدهد واذا حفر الرجل بيرا في طريق المسلمين ثم جاء اخر فحفر فيها طائفة في  
اسفلها ثم وقع فيها انسان فمات كان ضمان عليهما نصفين ولو ان رجلا حفر  
بيرا في الطريق ثم سبها كلها بطين او تراب او جص فجاء اخر فاحفرها فوقع  
فيها انسان فمات كان الضمان على الذي احفرها اول مرة ولو سدا الاول  
راسها واستوف منها فجاو اخر فيقتض ذلك كان الضمان الاول وكذلك  
لرجل فيها طعام او متاعا او شبه مما لا يسد به الا فاحفرها فجاو انسان  
فاحتقر ذلك ثم وقع فيها انسان ولو بعقل يحفر فسقط في هذا البئر كان  
على واضع الحجر فان لم يكن وضع الحجر احد فهو على جاف البئر ولو وضع رجل  
في هذه البئر حجرا وحديدة فوقع فيها انسان فقتله الحجر والحديدة  
كان الضمان على الكافر واذا حفر بيرا في الطريق فوقع فيها رجل فعطبت  
خرج منها فسحقه رجلا من ثمن من ذلك حتى مات فالديته عليهم ان لا  
الان ترى انه لو قطع يده رجلا من ثمنه رجل فمات من ذلك كانت الديته



عليهم اثلا ثا على مالها ولو كان احدهم جرحه جرحا واحدا وثلاثة جرحه اثلا  
جراحة صغيرة كانت الدية على عدد الرجال ولا يكون على عظم الخدوة  
ولا على صغيرها ولا عدد لها واذا وقع الرجل في بئر في الطريق فعلق  
باخر وتعلق الاخر باخر لوقعوا جميعا فما تولا ولم يتبع بعضهم على بعض فدية  
الاول على الذي حفر ودية الثاني على الاول المتعلق به ودية الثالث على  
الثاني واذا وقع الاول في بئر وقعته ووقعه الثاني عليه فقتله فلا  
ضمان على الثاني من قبل ان الاول حده على نفسه وان وقع الثالث على  
الثاني فقتله فلا ضمان على الثالث ايضا فان مات الثالث من الوقعة فدية  
على الثاني وان مات الاسفل من وقعته في البئر من وقعة الثاني والثالث  
عليه ثلث دية على صاحب البئر وثلث دية على الثاني لانه جرح الثالث  
عليه وثلث دية هدر لانه جرح الثاني على نفسه وان مات الثاني من جرح  
الاسفل ووقعة الثالث عليه فدية الثاني على الاسفل نصفها لانه جرحه  
ونصفها هدر لانه جرح الثالث على نفسه ودية الثالث وان مات من وقعته  
على الثاني وان كان الاول مات من وقعته في البئر ووقعه الثالث  
عليه فعلى صاحب البئر نصف دية وعلى الثاني نصف دية لانه جرح  
عليه وان كان الثاني مات من وقعة الثالث عليه فدية هدر ودية  
الثالث ان مات على الثاني واذا وجد بعضهم على بعض في البئر موتى وقعة  
حاصلهم في تعليق بعضهم ببعض كما وصفنا فان صاحب البئر يضمن الاول  
ويضمن الاول الثاني ويضمن الثاني الثالث على عواقلم وهو القياس  
وفيها وجه اخر ان دية الاول اثلا ثا على صاحب البئر ثلث وثلث على  
الاول لا نه جرح الثالث وثلث هدر لان الاول هو جرح الثاني عليه  
ودية الثاني نصفين نصف هدر ونصف على الاول ودية الثالث  
على الثاني كلها فاذا لم يعرف من اى ذلك ما يواطل نصف ذلك كله واخذ  
بالنصف وبهذا القول ناخذ واذا وقع رجل رجلا في بئر في ملكه او  
في طريق ثقات فالضمان على الدافع واذا سقط الرجل في بئر في الطريق  
فقال المحافر القى نفسه فيها عمدا وقال ورثة الرجل كذبت فالقول قول  
المحافر واذا امر المولى عبده ان يحفر بيرا في الطريق عند ميزاب له بفا  
او قريبا من داره حيث ينتفع به ويسيل فيها ماؤه فما عطيه فيها هو  
على المولى وكذلك الاجير ولو امر ان يحفر في الطريق ليس عند داره  
كان ما وقع فيها في رقبه العبد يدفعه به المولى او يذنيه ولو استاجر  
عبدا محجورا وحرا او مكاتبيا يحفرون له بيرا يحفروها فوقع عليهم من

فما نوا

لما نوا فلا ضمان على المستاجر في الحرج والمكاتب وهو ضمان لقيمة المحجور عليه  
بر ذمتها الى مولاه ثم يرجع فيها ورثة المحر بثلت دية المحر واولياء المكاتب  
بثلث قيمة المكاتب فيقتسمونه قيمته على ذلك الا ان تكون القيمة اكثر فيكون  
الفضل للمولى ويرجع المولى على المستاجر بما اخذوه منه ويرجع المستاجر  
على عاقلة المحر بثلت قيمته لانه حيث غرم قيمته صا والعبد له ويرجع مولى  
المكاتب على عاقلة المحر بثلت قيمة المكاتب فيخرج ما اخذوا لها المكاتب من  
ذلك الى ما تركه فينتظر قيمته من ذلك فيخرج فيصيرت فيها اولياء المحر بثلت  
دية المحر وتصيرت فيها المستاجر بثلت قيمة العبد ولو استاجر حرا وعبد  
يحفرون له بيرا يحفروا فوقعت عليهم ثقات والعبد مولى ان قد اذن له  
احدهما ولم ياذن الاخر فلا ضمان على المستاجر الا في نصيب الذي اذن العبد  
فيه وهو ضمان من نصف قيمته الذي لم ياذن له ويرجع فيه ورثة المحر يرجع  
دية المحر ويرجع المولى الذي لم ياذن له بما اخذ منه ذلك النصف على  
المستاجر ويرجع المستاجر على عاقلة المحر بربع قيمة العبد فسلم له ويرجع  
الذين اذن للعبد على عاقلة المحر بربع قيمة العبد ثم يرجع ورثة المحر  
في ذلك الربع بربع دية المحر ولو كان العبد ماذونا كان على عاقلة المحر  
نصف قيمة العبد ثم يرجع بذلك ورثة المحر على اولياء العبد خلفه  
بنصف الدية ولا شيء على المستاجر ولو استاجر عبيدين احدهما ماذونا  
والاخر محجور عليه فحفر بيرا فوقعت عليهم ثقات فانه يضمن قيمة المحر  
عليه لمواليه ويرجع مولى الماذون بنصف قيمة في تلك القيمة ويضمن  
المستاجر لمولى العبد العبد المحجور عليه ما اخذ من ذلك ويرجع المستاجر  
بنصف قيمة المحجور عليه فيما اخذ اولياء الماذون حتى يستكمل ذلك نصف  
قيمة المحجور واذا احتقر الرجل بيرا في دار لا يملكها بغير اذن اهله فهو  
ضامن لما وقع فيها فان اقر رب الدار انه امره بذلك دانت عنه الضمان  
استحسانا ولا شيء على رب الدار واذا احتقر الرجل بيرا في طريق مكة  
او في غيرها لك من الضمان فلا ضمان عليه في ذلك وليس هذا كامصا والا  
نرى انه لو ضرب هناك فسقاطا او كد سورا بغير فيها او ربط  
هناك دابته لم يضمن ما اصاب من ذلك **باب الشهر** واذا احتقر  
الرجل نفرا في ملكه او جعل جسرا او قنطرة في ارضه فطبع بذلك انسان  
فلا ضمان عليه وان حفر النهر في ارضه فهو بمنزلة البئر وكذلك  
لو جعل عليه جسرا او قنطرة في غير ملكه فان مشى عليه انسان متعمدا بذلك  
وانحسفت به فلا ضمان عليه ولو حفر نفرا في غير ملكه فاشتق من ذلك



ماء ففرقت أرضا وقرية كان ضامنا لذلك لانه ليس له في غير ملكه ولو كان  
لم يضمن شيئا وكذلك لو سقى أرضه فخرج الماء منها الى غير ملكه لم يضمن وكذلك  
لو اخرج حشيشا في أرضه او حصايدا او حمله فخرجت الدار الى غير أرضه  
فاحتسبت شيئا فلا ضمان عليه ولو حفر بئرا في حارة او بئر في أرضه فترى  
من ذلك أرضا لغيره او حيايطا لغيره حتى يفسد فلا ضمان عليه ولا يامر  
بتحويله عن موضعه ولو صب الماء في ملكه صبا فخرج من صب ذلك الى ملك  
غيره فافسد ضمانه استحيانا لا ترى انه لو صب في ميزاب له فافسد  
قاعا لم يضمنه ضمانه لانه اذا صب في ميزابا وشبهه كان ما افسد من جنس  
**باب الحديث في البئر والسوق** واذا حفر اهل المسجد فيه بئر الماء  
المطر او صبوا فيه شيئا يصب فيه الماء واطرحوا فيه بواقي او حصا او  
ركبوا فيه بابا او علقوا فيه قناديل او طللوا فلا ضمان عليهم فيمن عطب بذلك  
وكذلك ان فعله غيرهم باذنهم وان فعله بغير اذنهم فهو ضامن في قول ابي  
حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد اذا كان مسجد عامة فلا ضمان عليه استحياء  
الا البناء والحفر واذا قعد الرجل في مسجد حية بجديت او نام فيه من غير  
صلوة او قرأ فيه ما را فهو ضامن لما اصاب كما ضمن في الطريق الا عظم في قول  
ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا ضمان عليه واذا احتقر الرجل بئرا في  
سوق العامة او بنا فيها بناء او دكا فابغير امر سلطان فهو ضامن لما  
عطب به من شيء وان فعله بامر سلطان فلا ضمان عليه واذا وقف الرجل  
دابة في السوق فما اصاب دابته فهو ضامن له وان كان موقفا يقف به  
الدواب يتبع قد اذن فيه السلطان فلا ضمان عليه فيما اصاب وان  
لم يكن السلطان اذن له في ذلك فهو له ضامن اذا كان هو اخرجها  
او وقفها او ادسلها وان لم هو اخرجها ولا وقفها ولا ادسلها فلا ضمان  
عليه في ذلك والقول في ذلك قوله مع يمينه **باب جناية العبد**  
واذا جنى العبد جناية خطأ فمولا به بالخيار ان شاء دفعه وان شاء فله  
بالارش وامسك عبده ولا يقضي فيه شيء حتى يبرأ المجنى عليه والعمر في ادون  
النفس مثل الخطا فاذا بلغ العبد النفس ففيه القصاص والصغير من  
الجراحات في ذلك والكبير سواء كالحرق والملك والذكور والانس والذكور  
امراة يشبهه مستكرهه فذلك دين في عنقه يباع فيه ولا يعقل العاقل  
شيئا من جنائيات المملوك ولا يعقل العاقل ما جنى على المملوك خطا فاعا  
دون النفس وان كان الجاني حرا فاذا بلغ النفس عقلته العاقلة  
في ثلث سنين وان قلت القيمة او كثرت غير انه لا يبلغ بها دية حر بلقنا

عن ابراهيم وعبد الله ابن مسعود قال لا يبلغ بقيمة العبد دية الحر  
وقال ابو حنيفة ينقص منه عشرة داهم وقال ابن ابي ليلى لا يعقل العاقل  
ولو قتل الحر قتله ولبيان فاعا احدهما دفع الى الثاني نصفه او ندي  
بنصف الدية ولو قتل قتلا خطاء وفقاء عين اخر دفعه مولاة اليها اثلا  
او ندي بخمسة عشر الف فان اعتقه وهو يعلم بالجناية وعليه خمسة  
عشر الفا من ماله وكذلك لو دبره او باعه او كاتبه فان كانت امة  
فجاء معها او زوجها او اجرها او رهنها او استخداها لم يكن تخارا  
فان ضرب العبد ضربا الزمة منه عتقت فاحس او جرحه او قتله وهو  
يعلم فهو مختار ولو وقع العبد في بئر حفرها المولى في الطريق او احذله  
جناح اسره المولى فليس هذا باختيار وكذلك كل ما يجب على المولى فيه  
الكفاية فليس ذلك باختيار منه وعلى المولى القيمة ان مات العبد من  
ذلك بينهم اثلاثا وان اوطاه المولى وهو يسير على دابته او وقع عليهم  
قتله وهو يعلم بجناية العبد ولم يتعمد الوطى ولا الوقوع فهذا اختيار  
عليه الارش واذا اعتقه او باعه او وهبه وهو لا يعلم بجناية فعله  
بقيمة وان كان يعلم باحد من الجانين ولم يعلم بالآخرى فهو مختار للذي  
عليهما وعليه ارشها وللآخر حصتها من قيمة العبد واذا جنى العبد جناية  
لم يبلغ النفس فاعتقه المولى وهو يعلم بها قبل البر ثم انتقضت الجرح  
فان وهو مختار وعليه الدية ولو قال لعبدان ضربت فلانا بالسيف  
او بعصا او بسوط او بيدك او شجته او جرحته فانت حر ففعل ذلك  
فانت منه عتق والمولى مختار للدية الا فيما يجب فيه القصاص فانه يقص  
من العبد واذا جرح العبد رجلا فقصم المولى فيه فاختر العبد واعطى  
الارش ثم انتقضت الجراحة فمات فالقياس ان يكون المولى مختار  
وكما ندع القياس ويخيره فان شاء دفعه واخذه ما اعطا وان شاء  
نداه بتمام الدية في قول ابي يوسف الاول ومحمد وقال ابو يوسف  
بعد ذلك عليه الدية واذا جنى العبد جناية فاختر المولى امساك  
عبده وليس عنده ما يوردي وكان ذلك عند قاضي وعبد غير قاضي  
فالعبد عبده والارش دين عليه في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
ومحمد ان ادى الدية مكانه اخذ عبدا والادفع العبد الا ان يرضى الا  
ان يتبعوا بالدية على ما قال فان رضوا بذلك لم يكن لهم بعد ذلك ان  
يرجعوا في العبد واذا جنى العبد جناية خطا ثم اقر المجنى عليه انه  
حر بعد ما دفع اليه العبد عتق العبد ولا زه موقوف واذا جنى العبد



الامة بجناية ثم ولدت ولدا وكسبت كسبا اوجنتي عليها فاخذ المولى  
ارشها فانه يدفعها بالجناية وارشها ولا يدفع ولدها وكسبها وان كان  
وجب لها الارش قبل جناية ثم لم يدفع الارش قبل جناية ثم يدفع الارش  
معها فان لم يعلم بذلك فالقول وان كان لها بعد جناية فاستهلك  
المولى الارش ووهبه للجاني عليها لم يكن مختارا وله ان يدفعها ويعزو  
مثل ما استهلك من ارشها وان كان الجاني عليها فوقع بالجناية وقبضه  
المولى دفعه معها بجنايتها او فداها بالدية فان اعتق العبد صارا مختارا  
للامة وعليه الدية ولا يستطيع ان يدفع احدهما دون الاخر وان اعته  
وهو لا يعلم بجنايته دفع الامة وقيمة العبد ولو كان هذا العبد فقرا  
عين الامة فدفع بها واحداث الجارية صارا مكانها يدفع بجنايتها  
او يقدى وكذلك لو قتلها فدفع بها ولو كانت الجارية قتلت خطأ  
فاخذ المولى قيمتها لم يقل للمولى ادفعها او افدها ولكنه يدفع قيمتها  
عبد قتل خطأ ثم قتلت جارية للمولى العبد خطأ فله ادفعها  
او افدها بقيمتها واذا قتل عبد الرجل رجلا خطأ وقتلت امته رجلا  
خطأ وهما في ملك واحد ثم ان العبد قتل الامة فاجبا للمولى دفعه  
قسم على قيمة الامة ودية الحر فان فداه فداه بدية الحر وقيمة الامة  
لولى قتل الامة واذا اجنا العبد جناية فقداه المولى منها ثم جنا  
جناية اخرى قيل له ادفعها او افده وان لم يكن نقص في الاول  
شيء حتى جنا الثانية دفعه بها او فداه بارشها واذا اعتق العبد  
ثم اقرانه صبا في حال رقة جناية عمدا او خطأ لم يلزمه شيء  
منها الا القود في النفس ولو جنت امة جناية فقال قد كنت اعتقها  
قبل الجناية او دبرها او كانت ام ولدي لم يصدق الذي اجهري اذ قال  
لم اصدقه ولم اكذبه فليس عليه الا قيمته مالم يخبره بذلك رجلا  
او رجلا عدل ففرقه بذلك او بقرابة صدق الذي اخبره في قول ابي حنيفة  
وقال ابراهيم ومحمد اذا اخبره بذلك حر او عبد صغيرا وكبير مسلم  
او كافرا ثم اعتقه ثم كان المخبر حقا لم يختار اذ ايت لوكل صاحب الكتاب  
نفسه يدعي ذلك ثم اعتقه اما ان يكون مختارا ولو جنتي عبد جناية  
فقال المولى قد كنت بعته من قبل الجناية من فلان وصدقه فلان او  
قال هو له لم يكن له قط وصدقه فلان قتل فلان ادفعه او افده  
لان المولى لم يبلغه ولو كذب به فلان قيل للمولى ادفعه او افده وتوان  
عبدا في يدي رجلا جنتي جناية فقال ولي الجناية هو عندك وقال الرجل

هو ودية عند فلان او عارية او اجارة او رهن فاذا قام على ذلك  
بيئته احدث ذلك الامر فيه حتى يقدم الغايب وان لم تقم بيئته فهو  
المخضم يدفعه او يفيده فان فداه ثم قدم الغايب اخذ منه بغير شيء وان  
كان دفعه فالغايب بالخيار ان شاء امضاه وان شاء اخذه  
ودفع الارش وان انكر الغايب ان يكون له خادم ما صبح فيه الاول  
واذا كان عبد في يد رجل وهو مقر بانه عبده او لم يقرب ولم يتكفر فافر  
المولى على العبد بجناية مخطا يتم اقرانه لرجل اخر وان لم يملكه قط  
وصدقه الرجل فالعبد له فان كذبه في الجناية وقد كان الذي  
في يده اقرانه له فهو مختار فان لم يكن ادعاه لنفسه قبل اقراره لهذا  
الرجل فلا شيء عليه ولا على العبد من الجناية واذا اجنا العبد جناية ثم  
اصاب عيب سماوي او بعته المولى في حاجة له فغلب فيها او استجده  
فلا ضمان على المولى فيما حق من ذلك واذا قتل العبد قتيلا خطأ ثم فقاه  
رجل عينه ثم قتل اخر خطأ ثم اختار المولى دفعه فانه يدفع ارش العين  
للاول ويكون العبد بينهما يضرب فيه الاول بالدية اما اخذ من  
ارش العين ويضرب فيه الاخر بالدية وكذلك لو كان الذي فقاه عينه  
عبد فدفع به كان ولي الاول ويكون الحق به ويضرب مع الاخر  
بالدية الا قيمة العبد الذي اخذ منه واذا قتل العبد قتيلا خطأ ولحق  
وليان فدفعه المولى الى احدهما بقضاء قاض ثم قتل عبده اخر خطأ  
ولي الاخر والشريك في الاولى فانه يقال المدفوع اليه الاول ادفع  
نصفك الى الاخر بنصف الدية او افده بعشرة الف خمسة الف والاخر  
وخمسة الف لولى الاول فان دفعه ضرب كل واحد منهما فيه بخمسة  
الف ويضمن المولى الذي كانت الجناية الثانية في يده ربع قيمته للمولى  
فدفعه المولى الى الاول واذا قتل العبد قتيلا خطأ فدفعه المولى  
الى احدهما بغير قضاء قاض من عبده قتيلا خطأ ثم اجتمعوا واقتلوا  
الدفع فان المدفوع اليه الاول يقال له ادفع نصف العبد الى الاخر  
ويرد النصف الباقي على المولى في دفعه المولى الى الاوسط والاخر  
يضرب فيه بخمسة الاف والاوسط بعشرة الف ويضمن المولى سدين  
قيمة العبد الاوسط ويرجع به على الاول الذي كان في يده واذا قتل  
العبد قتيلا خطأ وفقاه عين اخر فدفعه المولى الى الفقوة عينه  
فقتل عبده قتيلا اخر ثم اجتمعوا فاقتلوا فدفعه فان صاحب العين  
يدفع ثلثه الى الاخر ويرد الثلثين على المولى في دفعه المولى الى ولي القتلين



يضرب فيه الاول بعشرة الف والاخر بتلثي الدية ويضمن المولى الاول  
نفسه اجزا وتلثي جز من ستة عشر رجعا وتلثي جز من ثلثي القيمة وذلك  
نفسا ثلثي الدية ويرجع به على صاحب العين واذا قتلت الامة قتلا ثم  
ولدت ابنتا ثم قتلت الابنة رجلا خطأ ثم ان الابنت قتلت الام فاختر  
المولى دفعها ضرب فيها اولياء قتل الام بقيمتها الامر واولياء قتل الابنة  
بالدية ولو اختر هذا الابنت دفع له قتلها الى وليه بقيمتها الام الى قتل  
الام ولو كانت الابنة فقرا غير الام ولم يقتلها فاختر دفعها دفع الام  
بجنايتها وضرب في الابنت اولياء قتلها بالدية وقتل اولياء قتل الام  
بنصف قيمة الام وكوفقات الام عين الابنت بعد ما فقات الابنت عنت  
فانه يدفع الابنت فيضرب فيها اولياء قتلها بالدية وفي قتل الام بنصف  
قيمة الام بنصف قيمة الام فيكون ذلك المقدار من الابنت ثم يرجع الام وما  
بارش عينها من الابنة فيكون ما دفع بها من الابنت لولي قتل الام خاصة  
ويضرب في الام بما بقى من الدية ويضرب فيها ولجناية الابنت بنصف قيمة  
الابنة ولو اختر الفداء امسكها واعطى دينين واذا قتلت الامة رجلا  
ثم ولدت ابنتا فقتلها ابنتا قتل للمولى ادفعه او افده بقيمة الام واذا جنت  
الامة وهي حامل ثم ولدت ولدا قبل ان يدفعها فالولد للمولى فان ولدت  
اخر بعد الدفع فهو للدفعة اليه ولو جنت الامة جناية خطأ ثم ولدت  
ولدا فقطع الولد لخير المولى فان شاء دفع الام ونصف قيمتها او الى ولي  
الجناية وان شاء دفعها وولدها فان شاء امسكها واعطى الادش وان  
كان ارش الجناية اقل من نصف قيمتها او مثل نصف قيمتها لم يكن عليه ثم فاء  
رجل عينها الا ذلك ولو جنى عليها عبد لغيره فاخذ الارش اعطى من ذلك  
ارش جنايتها وامسكها والباقي واذا اختلف المولى وولي جنايتها فقال  
المولى جنت وهي صحيحة ثم فقاء رجل عينها فالارش الى وقال المولى جنت بعد  
الفتى فالقول قول المولى وكذلك لو كان الجاني عليها القتل او ولده **باب**  
**جناية العبد في البئر** واذا احضر العبد بئرا في الطريق بغير اذن  
مولاه ثم اعتقه مولاه ثم علم بالحفرة ثم وقع فيها رجل فمات فعلى المولى  
قيمة العبد فان وقع فيها اخر اشركا في تلك القيمة فان وقع فيها العبد فانه  
شركهم وادته في تلك القيمة وكذلك لو اعتقه بعدما وقع فيها رجل وخر لا  
يه فان كان علم بموت الرجل فعليه الدية وان وقع فيها اخر فمات فانه يقاسم  
صاحب الدية فيضرب الاخر بقيمة العبد والاول بالدية في قول الى حنيفة  
وقال ابو يوسف ومحمد على المولى بنصف قيمة اخرى لولي القتل الاخر لا شريك

الاول في الدية من قبل ان يعتقه بمنزلة اختياره العبد اذ ايت لو امسكه  
ولم يعتقه واعطاه الدية اما كان عليه ان يدفع نصفه الى الاخر او يفتد  
ولو وقع فيها رجل فمات ووقع فيها اخر بعد ذلك فذهبت عليه والعبد  
قائم دفعه اليهما اتلا ثا قبل ان يقع فيها احدا ثم وقع فيها انسان فمات  
فعلى البايع قيمته وكذلك لو وقع فيها العبد نفسه واذا احضر العبد  
في طريق المسلمين فوقع فيها رجل فمات فقال المولى انك انت امرته بذلك  
لم يضمن عاقلته لم يصدق على ذلك الا بينة والجناية في رقبه العبد دفع  
بها او يفتديه اذا كذب به ولي الجناية واذا استاجر الرجل حرا وعبد يحضران  
له بيرا في طريق المسلمين فوقع عليهما فمات فمات فعلى المستاجر قيمة العبد للمولى  
ولو رثه الحر تلك القيمة ان كانت اقل من نصف الدية ويرجع بها المولى  
على المستاجر وعلى عاقله الحر نصف قيمة العبد للمستاجر واذا احضر العبد  
في الطريق بغير اذن مولاه ثم قتل قتيلا خطأ فدفعه مولاه الى ولي القتل  
ثم وقع في البئر انسان فمات فان ولي القتل يدفع ثلثة المولى الواقع في  
البئر اجرا او يفتديه بالدية واذا احضر المدبر واما الولد بئرا في الطريق وقيمة  
الف درهم فوقع فيها واحد بعد واحد فماتوا وقد تغيرت قيمته فيما بين  
ذلك الى زيادة او نقصان لم يكن على المولى الا قيمته الف درهم يوم حفر  
بينهم جميعا بالسوية وكذلك لو مات المدبر قبل ان يقع فيها انسان او  
اعتقه او كاتبه فمات فعلى المولى قيمته لانه لم يكن يقدر على دفعه حيث  
جنى وكذلك لو جنى بيده جناية شاربهم وليها في تلك القيمة فان كانت  
بقيته يوم جنى بيده الفان فعلى المولى الف درهم لهذا خاصة ويضرب  
في القيمة الاول مع اهله بتسعة الف درهم لهذا خاصة ويضرب كل  
واحد من اهله بعشرة الف واذا استاجر الرجل اربعة رهط حرا او  
مدبرا ومكاتب وعبد يحضرون له بئرا فوقع عليه من حفرهم فماتوا  
ولم يوزن للمدبر ولا للعبد في العمل فعلى المستاجر قيمة كل واحد منهم ولو رثه  
الحر ربع دية الحر في رقبه كل انسان منهم ويبطل الى ربع الدية وربع قيمة  
المكاتب والى قيمته ياخذ ورثة الحر ورثة المكاتب الاقل من ذلك  
ويرجع موالهما بذلك على المستاجر والمستاجر على عاقله الحر ربع قيمة  
كل واحد منهما وله في رقبه المكاتب ربع قيمته كل واحد منهما ثبته نصا  
من بصره ويتراد ان الفضل وربع قيمة المكاتب على عاقله الحر ثم ياخذها  
ورثة الحر الا ان يكون اكثر من ربع الدية فيأخذون ربع الدية ويرد  
الفضل على مولى المكاتب ولكل واحد من العبدين ربع قيمته الاخر ولكن ذلك

والمكاتب في رقبه كل واحد  
ربع قيمته كل واحد منهما



على المستاجر فهو له فان كان العبدان ماذون لهما في العمل فلا ضمان على المستاجر  
وربع قيمة كل واحد منهما في عتق صاحبه ورابع قيمة كل واحد منهما على عاقلة  
الحكر وثلاثة ارباع دية الحكر في اعتاقهم في عتق كل واحد منهم ربع فاذا عطل  
عاقلة الحكر ربع قيمة كل واحد منهما عزل كل واحد منهم ربع قيمته وياخذ  
من مولى المدير قيمة المدير كاملة بعد ان تكون القيمة اقل من ذلك فيقسم  
بينهم فيضرب دية الحكر بربع الدية ومولى العبد بربع القيمة ومولى المكاتب  
بربع القيمة فان كان المكاتب ترك وفاء اخذ من تركته تمام قيمته  
ان كانت قيمته اقل من عليه من ذلك بربع دية الحكر ومولى المدير بربع قيمة  
المدير ومولى المكاتب بربع قيمة المكاتب **باب جنابة الكيف والميراث** واذا  
اخرج الرجل من داره كنيها من داره شارعا الى الطريق او ميذايا او  
حرمها او صلابة من حايطة فما اصاب من ذلك انسان فقتله فعلى عاقلة  
الذي اخرجته دية فان اصاب الذي في الحايطة فلا ضمان عليه ولو وقع  
خشب على الطريق فيعقل به رجلا فهو ضامن له وان وطئ عليه فوقع  
فمات كان ضامنا بعد ان لا يتعد الزلق وان يعقل به عمدا فلا ضمان عليه  
وان قال واضع ذلك تعمد العقول به وكذب به المولى فالقول قول المولى في  
قول ابي يوسف الاول ثم رجع عنه وقال القول قول الواضع وهو قوله  
واذا انقل الرجل بحجر فوقع على حجر فمات فالضمان على واضع الحجر الاول  
فان لم يكن له واضع فهو على واضع الحجر الاخر **باب الغصب** الرقيق مع الجنابة  
واذا اغتصب الرجل عبدا فقتله العبد عبده قتيلا خطا ثم اختصموا  
فان العبد يرد الى مولاه ثم يقال له ادفعه واقده ويرجع على الغاصب ثلث  
يوم غصب فان كانت عنه ذهبت عند الغاصب بعد الجنابة واخذ  
دفعه بالجنابة فدفعه رجوع على الغاصب بقيمة عصيته ويدفع نصفها  
الى ولي الجنابة ثم يرجع بذلك النصف على الغاصب وان كان اعور قبل  
الجنابة كان نصف القيمة للمولى ويرجع المولى على الغاصب بقيمة اعور واذا  
غصب الرجل عبدا فهو ضامن له ولما جتا عبده من جنابة او لحقه من ذن  
ما بينه وبين قيمته ولا يضمن اكثر من ذلك ولو غصب عبدا قتل عبدا  
قتيلا ثم ذهب عينه فدفعه الى المولى اعور قتل عنه قتيلا اخر ثم اختصموا  
فدفعه المولى بالجنابتين فانه ياخذ نصف قيمته من الغاصب فيدفعها  
الى الاول ثم يضرب الاول في العبد بالدية الا ما اخذ وبضرب الاخر بالدية  
ثم يرجع المولى على الغاصب بنصف القيمة التي اخذ منه وبما اصاب الاول  
في قيمة العبد اعور ثم يرجع اولياء الجنابة الى الاول فيما اخذ المولى من ذلك

تمام قيمة العبد الى ما في يده ويرجع المولى فقتل عبده اخر خطا فاخذ  
المولى دفعهما فانه يكون بينهما نصفين وياخذ المولى من الغاصب نصف  
قيمة العبد فيدفعه الى ولي القتل الاول ويرجع بمثل ذلك ايضا على القاتل  
فيكون للمولى وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد ياخذ المولى  
نصف القيمة من الغاصب فيسلم له ولا يدفعه الى الاول لانه دفع هذا  
النصف مرة فلا يدفعه مرة اخرى ولو غصب عبدا قتل عبدا مولاه قتل  
قتل عبده اخر فاخذ المولى دفعه فانه ياخذ من الغاصب نصف القيمة  
فيدفعها الى الاول ويقسمان العبد نصفين ولا يرجع المولى بذلك على  
الغاصب وكذلك الجواب في المدير في هاتين المسئلتين الا ان المولى  
يدفع قيمته ولو غصب عبدا جارية فقتل كل واحد منهما قتيلا ثم قتل الجارية  
ثم رده الغاصب الى المولى فاخذ دفعه فانه يصرب فيها اولياء قتل  
العبد بالدية واولياء الجارية بقيمتها ويرجع المولى على بقيمة العبد وقيمة  
الجارية فيدفع من قيمة الجارية الى اولياء قتل الجارية تمام قيمتها ويرجع  
به المولى على الغاصب وياخذ اولياء قتل العبد من قيمة العبد التي اخذها  
المولى من الغاصب تمام قيمة العبد ويرجع بذلك المولى على الغاصب ولو  
اختر المولى الفداء ادى دية قتل العبد وادى قيمة الجارية الى ولي  
قتل الجارية ويرجع بها الغاصب بقيمة الجارية والعبد واذا غصب  
عبدا وجارية قيمة كل واحد منهما الف درهم فقتل كل واحد منهما عبدا  
قتيلا ثم قتل العبد الجارية ثم رده على المولى فانه يرد معه قيمة الجارية  
فيدفعها المولى الى ولي قتل الجارية ويرجع بها على الغاصب ثم يخير  
المولى في العبد بين الدفع والفداء فان اختار الفداء فداء بالدية  
ورجع بقيمته على الغاصب فان اختار الدفع دفع العبد كله الى  
ولي قتل العبد في قياس قول ابي حنيفة ويرجع بقيمته على الغاصب  
واما في قول ابي يوسف وهو قول محمد فان اختار الفداء فداء بالدية  
لمولى قتل الغلام ولا يرجع بقيمته على الغاصب لانه كان ينبغي له ان  
يعديه ايضا بقيمة الجارية فيدفعها الى الغاصب لان الجارية صارت  
له ثم يرجع عليه بقيمة الغلام وهو مثل تلك القيمة فصارت قصاصا وان  
اختار الدفع دفعه الى ولي قتل الغلام ولا يرجع بقيمته على الغاصب  
لان الغاصب صار كالجارية كانت له ثم يرجع المولى على الغاصب  
بقيمة الغلام فيدفع منها جزا من احد عشر جزا الى ولي قتل الغلام ثم  
يرجع به على الغاصب فيصير في يدى المولى قيمة الغلام بامه وقيمة



الجارية فيصير في يدي ولي قتل الغلام عشرة اجزاء من اجزائها  
من العبد وجزء من احد عشر جزءا من قيمته ويصير في يد الغاصب من الغلام  
جزء من احد عشر جزءا ويصير في يدي ولي القاتل الجارية قيمة الجارية  
فان كان الغاصب معسرا ولم يقدر عليه واختار المولى الدفع وقال  
ولي قاتل الجارية لا اضرب بقيمة الجارية في الغلام ولكن انظر فان خرجت  
قيمة الجارية اخذتها كان له ذلك ودفع الغلام كله في قياس قول ابي حنيفة  
الى ولي قاتل الغلام ويرجع المولى على الغاصب بقيمته وبقيمة الجارية فكذا  
الى ولي قاتل الجارية ثم يرجع به عليه بها فيصير في يديه قيمتين واما  
في قول ابي يوسف وهو قول محمد فانه يدفع من العبد عشرة اجزاء من  
احد عشر جزءا الى ولي قاتل الغلام ويترك الحرف في يديه فان خرجت قيمة الجارية  
اخذها ودفعها الى ولي قاتلها ثم يرجع بها فيصير الغاصب كان الجارية  
كانت له فيقال للمولى ادفع هذا الحرف الى الغاصب او افده بقيمة الجارية  
فان دفع رجع عليه بقيمة الغلام فيدفع منها الى ولي قاتل الغلام جزءا من  
احد عشر جزءا ويرجع به على الغاصب وان فداه فداه بقيمة الجارية ويرجع  
بقيمة الغلام فذلك قصاص ويدفع مكان ذلك الحرف الى ولي قاتل الغلام  
جزء من احد عشر جزءا من قيمته ويرجع بمثله على الغاصب من القيمة وان  
قال ولي القاتل ولي قاتل الجارية انا اضرب في الغلام بقيمتها دفع اليهم بضرب  
ولي قاتل الجارية بقيمتها ويضرب ولي قاتل الغلام بالدية ويكون بينهم على  
احد عشر فان قدر على الغاصب او اسبغ دى الى المولى قيمة الغلام وقيمة  
الجارية فيدفع من قيمة الغلام الى ولي قاتل الغلام جزءا من احد عشر جزءا  
من قيمته ويرجع به على الغاصب وليس لولي قاتل الجارية الا ما اصابه من الغلام  
ولا يقضى من قيمة الجارية شيء لان حقه كان في قيمة كان في قيمة الجارية  
فصالح وكان صاحب الجارية بهذا القدر من جميع حقه قال ابو الفضل  
وقد ذكر قبل هذا الموضع انه يرجع في قيمة الجارية بتمام حقه وهو اخذ من  
الروايتين فان اختار المولى الفداء فداه بعشرة الف وبقيمة الجارية  
ويرجع على الغاصب بقيمة الغلام وبقيمتين في الجارية قيمة مكان القيمة  
التي اداها وقيمة الغاصب في قياس قول ابي حنيفة واما في قياس قول ابي  
يوسف وهو قول محمد فان ادعى الغاصب قيمة الغلام وقيمتين في الجارية  
صار كان الجارية كانت له فيقال للمولى ادفع جزءا من احد عشر جزءا من  
العبد اليه او افده بقيمة الجارية فاما فعل ذلك لم يرجع على الغاصب شيء واما  
اعتصب الرجل عبدا فقتل مولاه او عبدا مولاه باكثر من قيمته ثم رده الفداء

على المولى والغاصب ضامن لقيمة العبد الذي غصب الا ترى انه لو قتل نفسه  
ضمن الغاصب قيمته وكذلك لو استهلك ما لا مولاه وهذا في قول ابي حنيفة  
وقال ابو يوسف ومحمد لا يضمن شيئا من ذلك وليس هذا كقتله نفسه  
غصب عبدا ثم امره ان يقتل رجلا فقتله ثم رده المولى فقتل عبده اخر ثم  
عفا اولياء القاتل الاول عن الدم كان على المولى ان يدفع نصفه الى اولياء  
القاتل الاخر ولا يرجع على الغاصب بشيء وكذلك لو فداه ولو دفعه اليهما  
قبل العفو ثم عفا الاول عما بقي واخذ المولى الغاصب بنصف القيمة لم يكن  
لولى قاتل الاول على ذلك النصف القيمة سبيل لانه قد عفا ويسلم للمولى لا  
يرجع على الغاصب بعينه واذا اعتصب الرجل عبدا واستودع مولى الغاصب  
امه فقتل العبد قتيلا في يد الغاصب ثم قتلته الامه فانه يكون على الغاصب  
قيمة العبد يدفعها الى المولى فيدفعها المولى الى اولياء القاتل ثم يدفع الغاصب  
قيمة اخرى الى المولى ثم قال للمولى ادفع امتك الوديعه على الغاصب او افدها  
بقيمة العبد ولو ان العبد هو الذي قتل الامه مع قتله الرجل الاخر فاخار  
المولى الدفع قسم العبد على دية القاتل وقيمة الامه ياخذ اولياء القاتل  
من ذلك ما اصاب الدية ياخذ المولى قيمة ما اصاب قيمة الامه ويضمن له  
الغاصب تمام قيمة الامه ويرجع المولى على الغاصب من قيمة العبد بمثل ما اخذ  
اولياء القاتل في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يضرب المولى  
من قيمة امته في العبد ويدفعه كله الى اولياء القاتل ثم يرجع بقيمته على الغاصب  
ولو غصب امه فقتل عنده قتيلا خطأ ثم ولدت ولدا فقتلها ولها  
نعلى الغاصب ان يرد الولد وقيمة الام على المولى ويقال للمولى ادفع هذه  
القيمة اولياء القاتل ثم ارجع بها على الغاصب فيكون في يدك ثم يقال  
ادفع الولد الى الغاصب او افده بقيمة الغاصب ولو غصب رجلا من عبدا  
فقتل في يديه قتيلا ما دفع نصفين الى ولي القاتل قبل المولى ادفعه الى ولي  
القتيلين نصفين وان رجع عن الغاصبين فادفع نصفها الى ولي القاتل  
الاول ثم ارجع بها على الغاصب الاول قال ابو الفضل اراد بالغاصب  
الاول المحي وفي مال الغاصب المقتول فيكون لك ولا يرجع فيها واحد  
من الغاصبين بشيء **باب جناية المكاتب** واذا جنى المكاتب  
جناية خطأ فعليه ان يسعى في الاقل من ارشها ومن قيمته بدم حتى ولا  
بلغت الى ما حدثت في يديه بعد ذلك من زيادة او نقصان فان جنى جناية  
اخرى بعد ما قضى القاضى بالاول فعليه ايضا ان يسعى لولى الثانية في الاقل  
من ارشها ومن قيمته وكذلك في كل جناية يجنيها بعد القضاء لا قبلها فاذا



كانت الجناية نفسها وتيمتها أكثر من عشر الف شيء في عشر الف الا عشرة دراهم  
وهذا قول ابو حنيفة وابي يوسف ومحمد واذا جنى جناية قبل ان يقضى شيء  
منها لم يقض عليه بجميعها بأكثر من قيمة فان قتل رجلا خطأ وتيمته الف ثم  
قتل اخر خطأ وتيمته الفان فانه يقضى عليه ان يسعى في العاين الف منها  
للاخر خاصة والف بين الاول والاخر بضرب فيها الاول بعشر الف والاخر  
بشعة الف واذا قتل المكاتب قتلين خطأ فقضى عليه بنصف القيمة لاحد  
والاخر غايب ثم قتل اخر ثم عجز فاختر المولى الدفع فانه يدفع نصفه الى  
الثالث ويتبعه الاول بنصف القيمة فبئاع ذلك النصف فيه ويدفع النصف  
الاخر الى الثالث والى الاوسط فيضرب فيه الاوسط الذي لم يكن قضى  
شيء بعشر الف ويضرب فيه الثالث بخمسة الف واذا جنى المكاتب جناية  
ثم مات ولم يترك الامائة درهم ومكاتبته اكثر من ذلك ولم يقض عليه بالجناية  
فالامائة لمولاه وتو ترك وفاء بالجناية والمكاتبته كان عليه الاقل من قيمة  
ومن ارش الجناية ثم يستوفى المولى المكاتبته بعد ذلك والباقي ميراث ولو كان  
عليه دين مع ذلك بدى بالدين ثم يكون الباقي على ما وصفت لك فان كانت  
الجناية قد قضى بها حاص ولها صاحب الذي في التركة واذا ترك ولدان  
ولد له في المكاتبته من امته وعليه دين وجناية قد قضى بها ولم يقضى  
بها سعى الولد في الدين والجناية والمكاتبته ولا يجبر على ان يبدى من ذلك شيء  
قبل شيء غير انه ان عجز فرد في الرق بعدما قضا عليه بالجناية بيع فكانت  
بين الغرماء واصحاب الجناية بالخصص وان عجز قبل القضاء بالجناية بطلت  
الجناية فان كانت ام الولدية حين مات المكاتب والدين على المكاتبته قد  
قضى عليه بالجناية او لم يقض فانه يقضى على الام والولد بالسعاية فيها  
فان قضى عليها بها او لم يقض بها حتى قتل احدهما قتيلا خطأ قضى عليه  
لولى القتل سوى ما عليها لولى جناية المكاتب فان عجز بعد ذلك بيع كل واحد  
منهما في جنايتها خاصة فان فضل من الثمين شيء ولو كان لولى جناية المكاتب  
وان اماتت المكاتبته وترك مائة درهم واسا ولديه في مكاتبته وعليه دين  
وقد قتلت قتيلا خطأ فقضى بها او لم يقض بها فانه يقضى على الابن ان سعى  
في المكاتبته والدين والجناية وملك المائة بين اهل الجناية والدين بالخصص  
لان المكاتبته غير عاجزة ما دام الابن يسعى في المكاتب وان استدان الابن  
دينا رجنى جناية فقضى عليه بذلك مع ما قضى به عليه من دين امه وجنايتها  
فعليه ان يسعى في ذلك كله فان عجز بيع في دينه وجنايتها خاصة فان فضل  
من هبة شيء كان في دين امه وجنايتها بالخصص فان كان عجز قبل ان يقضى

عليه بالجناية دفعه مولاه بها او فداه وبيعه دينه فيتبع فيه دين  
دين امه وجنايتها فان فضل من ثمينه شيء لم يكن لصاحب دين الام وجنايتها  
عليه سبيل لان جناية اولى به وتوفداه المولى بيع في دينه فان فضل منه  
شيء كان في دين امه وجنايتها واذا جنى المكاتب ثم مات قبل ان يقضى  
عليه بها وقد ترك وفاء بالمكاتبته استوفى صاحب الجناية من تركته  
حقه فان بقي شيء اديت المكاتبته منه واذا مات المكاتب وعليه دين وليس  
للمكاتب مال غيره وترك عبدا له باخر عليه دين بيع العبد في دينه خاصة  
فان بقي من هبة شيء كان في دين المكاتب فان لم يكن على العبد دين ولكنه  
كان جناية وليس للمكاتب مال غيره فانه يحجر المولى فان شاء دفعه من  
جميع الغرماء بالجناية ولا حق للغرماء فيه وان شاء واذا بالدية وبها  
في دين الغرماء فان كان عليه دين ايضا فانه يحجر مولاه فان شاء دفعه  
فيتبع فيه ولا شيء للغرماء المكاتب فان شاء المولى فداه ثم بيع في دينه  
خاصة فان فضل شيء كان لغرماء المكاتب من قبل ان المولى متطوع بما في الذم  
**باب المكاتب بين اثنين** واذا كان العبد بين رجلين فكاتب  
احدهما نصيبه بغير امر صاحبه ثم جنى جناية ثم ادى فعتق فانه يقضى  
على المكاتب بالاقل من نصف قيمته ونصف ارش الجناية وياخذ الذي  
لم يكاتب من شريكه نصف ما اخذ من المكاتب ويرجع به الشريك على  
المكاتب والذي لم يكاتب بالجناية ان شاء اعتق وان شاء استسعى  
العبد وان شاء ضمن شريكه فان فعل احدى هذه الخصال وقبض فهو  
ضامن للاقل من نصف قيمة المكاتب ومن نصف ارش الجناية وكذلك لو كان  
كاتبه باذن شريكه الا انه لا ضمان عليه في قول ابو حنيفة وتوخى المكاتب  
في الجناية قبل ان يعتق فقضى عليه بنصف ارشها ثم عجز عن المكاتبته فانه  
بئاع نصفه فيما قضى به عليه وهو نصيب الذي كاتبه ويقال للاخر  
ادفع نصيبك بنصف الجناية او افده بنصف ارشها واذا كاتب احدا  
نصيبه ثم اشترى المكاتب عبدا في جناية ثم ادى المكاتب فعتق فانه  
يحجر المكاتب والذي لم يكاتب فان شاء ادفع وان شاء افديه بالدية  
ولو كان الجاني ادى المكاتب ولد عبده من امه له كان عليه ان يسعى  
في الاقل من نصف قيمته ومن نصف ارش الجناية وليس على الذي لم يكاتب  
شيء حتى يعتق او يستسعى ثم يعرض الاقل من نصف قيمته ومن نصف ارش  
الجناية ولو كان هذا الابن جنى على ابيه ثم ادى الاب يعق فان عجز  
الابن نصف قيمة نفسه فيسعى فيها الذي لم يكاتب والذي لم يكاتب بالجناية



في المكاتب على ما وصفنا واما ام الولد المكاتب فالمكاتب ضامن لنصف  
قيمتها الذي لم يكاتب واما جناية الابن على الاب فقد جنى حتى نصف  
مع ابنه ونصفه وقيق والاب كذلك فما كان في الاب من حصته الذي  
يكاتب فهو عتق الابن ياخذ المولى من الابن ويكون على الابن الاول  
من نصف قيمته ومن ربع قيمة المكاتب الذي لم يكاتب يبطل من  
ذلك نصفه ويثبت نصفه وهو ربع الجناية في النصف فيكون قصا  
ولا يكون لاحد على اخر شيء واذا كانت امة بين رجلين كاتبا احدهما  
منها ثم ولدت ولدا ثم اوردت خيرا او اسقطت ثم ادت فعتقت  
واختار الشريك ان يضم الى كاتب وهو موصى منها نصف قيمتها او  
عتقت وله ان يستسعى الابن ونصف قيمته وكوكاتب احدهما نصيبه  
منها ثم ولدت ولدا فكاتب الاخر نصيبه من الولد ثم جنى الولد على  
امه او جنت عليه جناية لا يبلغ النفس ثم ادى فعتقا والمولى ان يورث  
فلا ضمان للذي كاتب الام على شريكه في الولد وللذي كاتب الولدان  
يضمن الذي كاتب الام نصف قيمة الابن وان شاء استسعاها وان  
شاء اعتقها وجناية كل واحد منهما على صاحبه على ما وصفت لك في العبد  
وابنه واذا كان العبد بين رجلين فقفا عتق احدهما وقيمتها الف ثم ان  
الذي فقت عينه كات نصيبه منه ثم جرح جرحا اخر ثم اد  
فعتق ثم مات المولى بالجناية بين جميعا فان الذي لم يكاتب ياخذ من  
مال الذي كات نصيبه مما اخذ من المكاتب ويرجع بذلك ورثة الله  
كاتبه ويرجع بذلك ورثة الذي كاتبه على العبد وللذي لم يكاتب ان يبيع  
العبدان شاء وان شاء اعتقه وان شاء ضمن الذي كاتب في ماله ان  
كان ترك مالا فاذا فعل احكم هذه الحما لا قبله عليك ان يدفع نصف  
قيمة العبد الى ورثة الميت بجنايته وعلى العبدان يسعي في الاقل من نصف  
قيمتهم ومن ربع الدية لو ورثة الميت من قبل الجناية وان كان العبد بين  
رجلين فجنى على احدهما فقفا عينه او قطع يده ثم ان الاخر باع نصف نصيبه  
من شريكه وهو يعلم بالجناية ثم جنى عليه العبد ايضا بجناية اخرى ثم ان  
الذي باع ربعه اشترى ذلك الربع ثم كاتب الذي جنى عليه على نصيبه  
منه ثم جنى عليه جناية اخرى ثم ادى فعتق ثم مات المولى من الجنايات  
فعلى المكاتب كتابته وهو مكاتب الاقل من نصف قيمته ومن ربع الدية وعلى  
الذي لم يكاتب سدسه وربع سدس الدية واذا كان العبد بين اثنين  
فقطع يد رجل ثم باعه احدهما من صاحبه وهو يعلم ثم اشتراه منه

فقطع يدا اخر وبقاء عين الاول ثم ما تا من ذلك قبل الشريك المشتري  
ان دفع نصفك الى اولياء القاتلين نصفين او افده بعشرة الف وقيل  
للبائع ادفع العين وخمسائة الى ولي القاتل الاول وادفع اليه ايضا ثلث  
نصيبك او افده بالعين وخمسائة وادفع الى ولي القاتل الاخر ثلثي نصيبك  
او افده بخمسة الف واذا كان العبد بين اثنين فخرج رجلا جرحا فكاتبه  
احدا الشريكين وهو يعلم بذلك ثم جرحه ايضا فكاتبه الثاني وهو يعلم ثم جرحه  
ايضا ثم مات الرجل من ذلك كله فعلى الذي كاتب او لا ربع الدية وعلى الذي  
كاتب احرا الاول من نصف القيمة ومن ربع الدية وعلى المكاتب الاقل من قيمة  
ومن نصف الدية وهذا قياس قول ابى حنيفة **باب جناية المدبر**  
واذا قتل المدبر رجلا خطأ وفقاء عين اخر فعلى مولاه قيمته لاصحاب الجنايات  
اثلاثا فان اكتسب كسبا او رهب له هبة لم يكن لاهل الجناية من ذلك  
شيء واذا قتل المدبر رجلا خطأ وقيمتهم الف درهم ثم ذهبت عينه فعلى  
المولى قيمته يوم جنى وكذلك لو زادت قيمته فان دفع المولى قيمته الى ولي  
الجناية ولم يحدث به عيب ثم قتل رجل اخر خطأ فان كان دفع الى الاول  
بقضا قاضى فلا سبيل للثاني على المولى ولكنه يبيع الاول فياخذ منه نصف  
القيمة وان كان دفعها بغير قضاء قاضى كان للثاني ان يبيع المولى بنصف  
القيمة ان شاء فاذا اخذه منه رجع به المولى على الاول وان شاء اتبع بذلك  
الاول في قول ابى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد القضا في ذلك  
سواء ولا ضمان على المولى والقيمة التي دفعها وام الولد بمنزلة المدبر في  
جميع ذلك واذا قتل المدبر رجلا خطأ وقيمتهم الف درهم ثم زادت  
قيمتهم الى الف درهم ثم قتل اخر خطأ ثم اصابه عيب فرجعت قيمته الى خمسائة  
ثم قتل اخر خطأ فعلى مولاه الف درهم الف منها لولي القاتل الاوسط وخمسة  
مئتين لولي القاتل الاول وبين الاوسط يضرب فيها الاوسط بنسبة  
الف والاول بعشرة الف وتكون الخمسائة الباقية بينهم جميعا يضرب  
فيها الاخر بعشرة الف والاول بعشرة الف اما اخذوا الاوسط بعشرة  
الف اما اخذوا اذا قتل الرجل خطأ وقيمتهم الف فدفنهم المولى بقضا قاضى  
ثم رجعت قيمته الى الخمسائة ثم قتل اخر فان خمسائة مما اخذ الاول  
والخمسائة الباقية بينهما يضرب فيها الاول بعشرة الف والخمسائة والاخر  
بعشرة الف واذا خرج مدبر وام ولد ومكاتب وعبد فقتلوا رجلا  
قتل المولى العبد ادفعا واافده بربع الدية ويسعى المكاتب في الاقل من قيمة  
ومن ربع الدية وعلى مولى المدبر الاقل من قيمته ومن ربع الدية وكذلك في ام



الولد وان اقل المدير ثنيلا خطأ واستهلك ما لا فعل المولى قيمته لان  
اولياء القتل وعلى المدير ان يسعى فيما استهلك من المال ولا يشارك  
احدا الفريقين الاخر فيما ياخذ فان مات المولى قبل ان يقضى بشئ من ذلك  
ولامال للمولى غيره فان المدير يسعى في قيمته فيكون اصحاب دينه احق بها  
فان كان الدين اقل من قيمته اخذ اصحاب الجناية بقيمة يقضى بشئ من  
ذلك ولا مال للمولى غيره فان المدير يسعى في قيمته فيكون اصحاب دينه  
احق بها فان كان الدين يقضى فلا شئ للعبد ولا شئ لهم اكثر من ذلك  
وكذلك لو كان القاضي قضى على المولى والمدير قبل موت المولى وام الولد لا  
يسعى لاصحاب الجناية في شئ وجناية المدير وام الولد على المولى في نفس  
او فيما دونها خطأ وعلى ماله هدر الا ان المدير يسعى في قيمته اذا قتل  
من قبل انه لا وصية له لانه قاتل ولو قتل المدير مولاه عمدا فعليه ان يسعى  
في قيمته من قبل انه لا وصية له وعليه القصاص ويبدأ الوارث بائتمامه  
وان كان له اثنان فعلا احدهما على المدير ان يسعى في نصف قيمته  
الذي لم يعف ويسعى في القيمة التي عليه لهما فان كان على المولى يدى بالدين  
في جميع ذلك والباقي بين الوارثين اثلاثا ولو قتل ام الولد مولاه  
عمدا ولا ولطامته فعليه القصاص ولا سعاية عليها وان كان لها منه ولد  
فلا قصاص عليها وعليها ان يسعى في القيمة من قبل الجناية واذا قتل العبد  
عمدا فعليه القصاص فان كان له وليان فعلا احدهما بطل الدم كذا  
عندهما في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف على الذي عفا ان يدفع  
نصف نصيبه الى الذي لم يعف او يعديه بربع الدية ولو كان القتل خطأ  
فالجناية هدر واذا قتل المدير مولاه عمدا ولو كان احدهما ابن المدير  
فعلى المدير ان يسعى في قيمته ولو حضر المدير بئرا في الطريق فوقع فيها المولى  
فمات فلا شئ على المدير ويعق من الثلث واذا قتل المدير رجلا وقيمتها الف  
درهم ثم فقاء رجل عين المدير ففقر خمسمائة ثم قتل المدير رجلا اخر فمات  
المولى لاحق لاولياء الجناية فيه وعلى المولى الف درهم خمسمائة منها الاول  
وخمسمائة يضرب فيها الاول بالدية الاخمس مائة ويضرب فيها الاول بالدية  
ولو كان الفاقى عيبا فدفع به كان للمولى ايضا واذا استهلك المدير رجلا  
درهم فاعتقه مولاه لم يضمن المولى لصاحب الدين شيئا وسعى قيمة المدير  
ولو لم يعتقه ولكن رجلا قتل المدير ففقر قيمته وقد جنى المدير ثم مات  
المولى ولا مال له غير ذلك قصاصا حق بالقيمة من صاحب الجناية وكذلك  
لو كان المولى حيا واذا قتل المدير رجلا من اصحابه عمدا والاخر خطأ فعلى المولى

قيمته لاصحاب الخطاء وان عفا احد ولي العبد فالقيمة بينهم ارباع في  
قول ابي يوسف ومحمد وليس هذا كالنفس والعين لان العين في جميع  
رقيته واما في قياس قول ابي حنيفة فهي بينهم اثلاث واذا اغتصب رجل  
مديرا فقتل عبده قتيلا واستهلك لرجل مالا ثم رده على المولى فقتل عبدا  
رجلين خطأ احدهما بعد الاخر فعلى المولى قيمته بين اصحاب الجناية اثلاثا  
ثم يرجع على الغاصب بثلاث القيمة فيدفعه الى الاول ثم يرجع بثلاث القيمة  
ايضا فيدفعه الى الاول ثم يرجع بثلاث القيمة ايضا فيدفعه الى الاول  
ثم يرجع لمثله على الغاصب في قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد يرجع  
بثلاث القيمة فيسلم له ويسعى المدير لصاحب الدين في دينه فاذا قضاه  
رجع المولى بالاقل من قيمته ومن الدين على الغاصب واذا قتل المدير  
رجلا خطأ ثم غصبه رجل فقتل عبده رجلا عمدا ثم رده على المولى فانه  
يقبل وعلى المولى قيمته لصاحب الخطاء ويرجع على الغاصب بقيمته  
فان عفا احد عن والى العمد كانت القيمة بينهم ارباعا ثم يرجع المولى على الغاصب  
بالربع الذي اخذه صاحب العمد فيدفعه الى صاحب الخطاء ولو قتل  
عبد الغاصب او لاثم رجلا عمدا رده الى المولى فقتل عبده رجلا خطأ  
بعد ما عفا احد ولي العمد فعليه قيمته بينهم ارباعا ثم يرجع على الغاصب  
بربع القيمة فيدفعه الى صاحب العمد الذي لم يعف ثم يرجع بمثله على الغاصب  
في قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف واذا غصب الرجل مديرا فافترقه  
بقتل عمد وزعم ان ذلك كان عند المولى وعند الغاصب فهو سواء فان  
رده قتل بذلك وعلى الغاصب القيمة ولو لم يقر بذلك ولكنه اقر عبده  
بسرقته او ارتد عن الاسلام ثم رده فقتل في الردة فعلى الغاصب قيمته  
او قطع سرقته فعلى الغاصب نصف قيمته وقياس هذا عندى البيهقي  
عبد مرثدا فقتل عند المشتري رجوع بجميع الثمن وكذلك لو باعه وقد  
افترقه عند قول ابي حنيفة وذكرها هنا خلاف ابي يوسف ومحمد  
في البيع خاصة ولو قتل المدير عند الغاصب رجلا خطأ وانفسا  
ثم قتله رجل خطأ فعلى عا قلة القاتل قيمته فيكون لصاحب الدين على  
المولى قيمته لولى القتل ويرجع بذلك كله على الغاصب ولو غصب مديرا  
او عبدا او استهلكه عنده مالا ثم رده على المولى فمات عليه فلا شئ  
الدين ولا شئ للمولى على الغاصب وان مات عند الغاصب قبل ان يرد  
فعلى الغاصب قيمته يدفعها الى المولى فيأخذ الغريم ثم يرجع المولى عليه  
ذلك وان كان قتل عند المولى خطأ فقيمته لاصحاب الدين على عا قلة القا



ليقتضها المولى ويدفعها اليهم ويرجع بها على الغاصب ولو استهلك المولى  
مالا عند المولى ثم غصبه رجل فحضر بيرا في الطريق ثم رده الى المولى فقتله  
رجل خطأ فعرض قيمته للمولى واخذها اصحاب الدين ثم وقع في البئر  
داية فغطيت شاركة صاحبها الذين اخذوا القيمة في القيمة بالخصنة  
ويرجع المولى بذلك على الغاصب فيدفعه الى اصحاب الدين الاول فان وقع  
في البئر انسان اخر فمات فعلى المولى قيمة المدير ويرجع بها على الغاصب  
**باب جناية المديرين اثنين** واذا كان المدير بين رجلين فقتل  
احد موليه رجلا خطأ بدا بالرجل قبل المولى فعلى المولى الباقي نصف قيمة  
وفي مال المقتول نصف قيمته فيكون لولى المولى المقتول ربع القيمة وللثلاثة  
ثلاثة ارباعها من قبل ان ولي القاتل لا حق له فيما ضمن وانما حقه في النفس  
الاخر يضرب فيه بخمسة الف فالآخر بخمسة الف وعلى المدير ان يسعى  
قيمته ولو كان قتل المولى عمدا فعلى المولى الباقي وفي مال المقتول قيمة بانه  
لولى الخطاء وسعى المدير في قيمته بين الموليين ويقتل بالعمد فان غلام  
احد ولي العهد سعى الذي لم يعف في نصف قيمته واذا قتل المدير رجلا  
ثم قتل احد موليه خطأ بعد ما عفا احد ولي العهد فعلى المولى الباقي نصف  
قيمته فيكون النصف لولى المولى القاتل والنصف الباقي من ذلك النصف  
بينه وبين الذي لم يعف من اصحاب العهد نصفين وفي مال القاتل ربع  
قيمة المدير الذي لم يعف وسعى المدير في قيمته بانه للمولى ورثة الميت واذا  
قتل المدير موليته معا خطأ سعى في قيمته لورثتها ولا شيء لواحد منها  
على صاحبها ولو غصب المدير احد موليته قتل عنده قتيلا خطأ ثم  
فقتل رجلا عمدا له وليان فعفا احدهما فعليه قيمته قامة لصاحب الخطا  
ثلاثة ارباعها وللذي لم يعف من ولي العهد ربعها ويرجع المولى الذي  
على الغاصب بثلاثة ارباع نصف قيمة المدير فيرد على صاحب الخطاء  
من ذلك لمن قيمته العبد ويرجع به على الغاصب واذا قطع رجل المدير  
وقيمته الف فيرا وزاد حتى ضارت قيمته الف درهم فعفا اخر عنه ثم  
انقصت اليد ضارت منها والمدير من اثنين فعفا احدهما عن اليد واما  
منها وعفا الاخر عن العين وما اخذ منها فللذي عفا عن اليد على صاحب  
بسبع مائة وخمسون درهما على ما قلته ان كان خطأ وفي مال له ان  
كان عمدا وللذي عفا عن العين على صاحب اليد ثلثا مائة واثنى عشر ونصف  
وكذلك ام الولد مولاهما عمدا ولا ولد لها منه فعفا احدا بولي المولى عنها  
سعت الاخر وفي نصف قيمتها لان الجناية كانت وهي امه وكذلك عند قتل

رجلا عمدا فاعتقه المولى ثم عفا احد ولي الدم واذا كاتب الرجل ام ولده  
ومدبرته ثم قتل مولاه خطأ سعت ام الولد في قيمتها من قتل عمدا فاعتقه  
المولى لانها جنت وهي مكاتبته وتبطل عنها المكاتبته الا ترى انها لو استغفرت  
منه ما لا ثم مات المولى بطلت عنها المكاتبته ولزمتها الدين واما المدبرة  
فعليه ان تسعى في قيمتها من قبل الجناية وسعى في قيمة اخرى لانه لا وصية  
لها فان كانت مكاتبته اقل من ذلك سعت في مكاتبته واذا اسلمت ام  
ولدها النضر الى فاستسعاها في قيمته فقتلته خطأ وهو يسعى فعليه قيمتها  
من قبل الجناية وتبطل عنها سعاية الرق واذا قتل ام الولد مولاهما عمدا  
وهي حبل منها ولا ولد لها فلا قصاص عليها من قبل انما في بطنها لعل ولده  
من قبل ان الحبل لا يقتل بالقصاص وان ولدته حيا وجبت القيمة عليها  
لجميع الورثة وان ولدته ميتا كان عليها القصاص فان ضرب انسان  
بطنها فالتقت ميتا ففيه غرة ولها ميراثها من تلك الغدة وتقتل هي  
بالمولى **باب جناية المكاتب في الخطاء** واذا قتل المكاتب رجلا  
وارثان يقضى عليه القاضى لاحدهما بنصف القيمة ثم قتل اخر فجاء الاخر  
لخاصم الى القاضى وهو مكاتب بعد وفاته يقضى له بثلاثة ارباع القيمة  
من قبل ان النصف المقضى فيه الاول لا جناية فيه فيقضى له بنصف الدية  
والنصف الباقي يقضى له بنصفه فان عجز المكاتب وجاء الاوسط فانه  
يدفع اليه ربع العبد اربعة مائة بنصف الدية ولو قتل المكاتب رجلا  
خطا ثم اعور ثم قتل اخر خطأ فعليه قيمته صحيحا الاول نصفها  
ونصفها بينهما يضرب فيها الاول بالدية الا ما اخذ والاخر بالدية وكذلك  
لو كان فقرا صبيها انسان ولو قتل رجلا خطأ ثم حفر بيرا في الطريق  
فوقع فيها انسان فمات او احدث في الطريق شيئا فقتل عليه بالقيمة للذي  
وقع في البئر ولولى القاتل وينبغي فيما بينهما ثم عطف بذلك الذي احدث  
في الطريق انسان فمات فانه يشتركهم في تلك القيمة لانه احدث في الطريق  
قبل ان يقضى عليه بالقيمة وكذلك لو كان وقع في البئر انسان ولو حفر  
بيرا اخرى في الطريق بعد ما قضى عليه بالقيمة فوقع فيها انسان فمات قضى  
عليه القاضى بقيمة اخرى ولو وقع في البئر الاول فدرس فعطبتا كان عليه  
قيمته دينا يسعى فيه بالغام بالغ ولا يشترك اهل الجناية ولا يشترك  
واذا جنى ابن المكاتب المولود له من امه او المستترى جناية فهو بمنزلة  
المكاتب يسعى فيها وكذلك ابواه وام ولده التي له منها ولد في المكاتبته  
واذا قتل المكاتب بقتله عمدا ثم عفا احدا لوارثين عنه قضى عليه بنصف



القيمة للاخرفان عجز بطل ذلك عنه في قول الى حنيفة واذا قتل المكاتب  
رجلا عمدا له وليان فحقا احدهما سعى الاخر في نصف القيمة وان وقع رجل  
بشرحها المكاتب على الطريق قبل القتل فعليه نصف قيمة اخري لصاحب البئر  
ويشارك صاحب البئر صاحب القتل فيما اخذ منه نصف ما اخذ في قول  
ابي يوسف ومحمد واذا قتل ابن المكاتب رجلا خطا ثم ان المكاتب قتل ابنه  
وهو عبد وقتل اخر خطا فعليه القيمة بضرب فيها اولياء القتل الاخر  
بالدية واولياء قتل الابن بقيمة الابن واذا جنى المكاتب جناية ثم اختلص  
المكاتب وولى الجناية في قيمة المكاتب وقد علم انها قد زادت او نقصت  
فالقول في القيمة قول المكاتب جناية ثم اختلص المكاتب وولى الجناية  
في قيمة المكاتب وقد علم انها قد زادت او نقصت فالقول في القيمة قول المكاتب  
ولذلك لو نقصت عين المكاتب فقال المكاتب جنىت بعينها فنقصت عين المكاتب  
فقال المكاتب جنىت بعدما فقأت عيني فالقول قوله والله تعالى اعلم

## كتاب الجنائيات

بلغنا ان عبدة ابن الجراح جعل جنائيه المدبر على يده وعن عامر وبراheim  
جنائية المدبر على مولاه واذا جنى المدبر فخاصم المولى مولاه وقيمة القتل  
الولي لم ينزل هذه قيمته منذ جنا وقال المولى كانت قيمته يوم جنا اقل  
من هذا ولا يعلم متى كانت الجنائية لم يصدق مولاه واخذ بالقيمة على ما هي  
في قول ابي يوسف الاول وقال محمد اذا اقر الجاني عليه ان الجنائية كانت قبل  
اليوم في وقت لا يدركه كانت قيمته فيه فالقول قول السبيد وهو قول  
ابي يوسف الاخر واذا حفر المدبر بئرا على الطريق فوقع فيها رجل فمات  
فدفع المولى القيمة الى وليه بقضاء قاض فوهب الولي نصف القيمة للمولى  
ثم دفع فيها اخرفان يدفع النصف الذي في يده كله الى شريكه لانه انما  
نصف القيمة فوهب نصيبه فان وقع فيها ثالث وقد عمر الواهب نصف القيمة  
الثاني بامر القاضي قال على الواهب سدس القيمة ويتبع الذي اخذ نصف  
القيمة فيما اخذ منه ثلث ما في يده ولو حفر مدبر بئرا ثم اعتقه مولاه ثم وقع  
فيها عبد للمولى او مكاتب والمولى وارثه او ابنه او بعض من لا يرثه للمولى  
قدمه هدر الا المكاتب فان على المولى الاقل من قيمة المكاتب يوم وقع فيه من  
قيمة المدبر يوم حفر البئر يورى من ذلك مكاتبته وما بقى فهو ميراثه وكذلك  
لو كان للمكاتب ولد حفر المدبر البئر بعد ما كاتب المولى المكاتب

او قبله ولو حفر المدبر البئر ثم اعتقه المولى ثم مات ثم وقع في البئر انسان  
فمات كان قيمة المدبر دينارا في مال المولى مدبر قتل دابة رجل واخر قتل بآخر  
فسعى في شئ من ذلك وقضاه احدهما وقد قضى القاضي ما جميعا شاركه  
الاخر فيه وكذلك العبد المحجور عليه ياخذ بعض غريمه من ماله شيئا شاركه  
الاخر فيه رجل اعتق عبدا له في مرضه ولا مال له غيره اوله مال لا يخرج  
العبد من ثلثه ثم ان العبد قتل سيده خطا قات عليه ان يسعى في قيمته  
في قول الى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد الدية على العاقلة وان كان عليه  
السعاية في قيمته عبد جرح مولاه فاعتقه مولاه ثم مات من ذلك الجرح  
قال ان كان المولى صاحب فراش سعى العبد بتمته لورثته وان كان المولى  
بحج وبذهب فالعبد حر لا سبيل عليه الا ترى ان رجلا لو جرح رجلا  
جراحة فاقوله بدين وهو يخرج وبذهب جاز وان كان صاحب فراش لم يخرج  
اقراره مدبره قتل مولاه خطا وهي جلي ثم ولدت بعد موته قال الاسعاف  
على ولدها في شئ من رقبته ولو جرح مولاه ثم ولدت ثم مات المولى من  
ذلك الجرح قال سعى المدبر في قيمتها وينفق الولد من الثلث مدبر تاجر عليه  
دين مولاه خطا قال يسعى في قيمته فيه لغريمه وما بقى من الدين عليه  
على حاله وكذلك لو كان عبدا ما ذونا عليه دين يخرج مولاه جرحا ثم  
اعتقه المولى وهو صاحب فراش ثم مات من ذلك ولا مال له غيره وان  
كان اعتقه وهو يخرج وبذهب فان كان ترك ما لا كان غرضا العبد الجراح  
ان شاوا واخذوا قيمة العبد من تركته واتبعوا العبد بياقي دينهم وان  
شاوا واتبعوا العبد بجميع دينهم ولا سعاية على العبد لورثته المولى مدبر  
ضرب مولاه ورجلا اجنبيا خطا بدا باحدهما قبل الاخر الا ان الاخر  
مات قبل المولى قال لورثته الاجنبى قيمة المدبر في مال المولى وسعى المدبر  
لورثته وكذلك لو مات المولى قبل الاجنبى او لم يدريا بمات قبل فان لم يكن  
للمولى شئ كانت القيمة التي يسعى فيها المدبر لورثته الاجنبى وان كان  
لرجلين لكل واحد منهما مدبر فقطع كل واحد منهما يد صاحبه فبرا جميعا  
قال يضمن سيد كل واحد منهما نصف قيمة مدبر صاحبه يوم جنى عليه مدبره  
الا ان يكون قيمة مدبره اقل من ذلك فانما تاجمعا ضمن كل واحد منهما  
قيمة مدبر صاحبه الا ان يكون قيمة مدبره اقل من ذلك ولو اعتقه مولاه  
بعد الجنائية كان على كل واحد منهما الاقل من قيمته عبده ومن ارش جنائيه  
على صاحبه الى يوم اعترق الاخر سيده ولا يضمن الفضل الذي حدث في الجنائية  
بعد اعترق مدبر بين رجلين اثلا ثا جنى جنائية قال عليه ما قيمته على نفسه



فيه ترك ذلك ان كان احدهما دبر نصيبه منه واختار الاخر تركه بحاله في قول ابي حنيفة مديري بين رجلين حتى احدهما جناية قال على الاخر نصف قيمته له فان اعطى ذلك بامر قاض ثم جنى المدير على اجنبي قال على المولى المجنى عليه نصف قيمة المدير للاجني ويكون نصف الباقي فيما اخذه المولى المجنى عليه فيقسمانه على قدر انصاف جنايتهما فان جنى المدير بعد ذلك جناية ثالثة لم يكن على المولين منها شيء ولكن الاخر يتبع المولى والاول فيكون ما اخذه المولى والاول بينهما وبين هذا الاخر يضرب كل واحد منهما فيه بنصف الجناية فكذلك ان جنى بعد جناية اخرى كان هذا القياس واذا جنى المدير على احد مولييه جناية يزيد على قيمته ففرض شريك له نصفه قيمته بامر القاضي ثم جنى المدير على المولى الاخر ففرض شريك له نصف قيمته بامر القاضي ثم جنى على اجنبي جناية فانه يضرب مع كل واحد من المولين فيما في يده بنصف الجناية رجل مات وترك مديرا لاملاله غيره فجنا المدير جناية قال عليه ان يسي في الاقل من قيمته ومن الجناية وليس للورثة في ثلثي قيمته وهو بمنزلة المكاتب عند ابي حنيفة في احكامه الا في وجه واحد اذا جنى بعد موت المولى جناية فنقض عليه بها ولم يقض حتى مات قبل ان يسعي فيما عليه الورثة وعليه دين فان مات تركه بين صاحب الجناية والدين بالخصم لان جناية دين عليه ولو ترك ولدا ولد له من امته ولم يترك ما لا يسعي الولد بغيره ولد المكاتب فيما كان على المدير للورثة ولا وباب الدين والجناية فان كان المدير قد سعى فيما كان للورثة ولم يقض عليه بالجناية حتى مات لم يتبع ابن شيء لانه اعتق مع ابنته في حيوة فلا يبنعه شيء من دين ابنته بعد العتق رجل اوصى بعتق عبده له يخرج من ثلثه ثم مات الموصي فجنا العبد جناية بعد موته قال يدفعه الورثة وينبطل الوصية او تقذره متطوعين وينفق من الميت فان لم يكن له مال غيره وقذره اعتق واستسعى في ثلثي قيمته وجناية مديري الذي بمنزلة مديري المسلم وسواء ما جنى قبل اسلامه وما جنى بعده ما لم يقض عليه بالسعاية لمولاه الذي من اجل اسلام المدير ولا تقضى بها عليه ثم جنى كان بمنزلة المكاتب في جناياته واما مديري الحر المسلم فان كان تدبيره في دار الاسلام ثم كحا العبد الحرى بدار الاسلام قبل الحرب اذ دفعه او افذه وان كان دبره في دار الاسلام فهو بمنزلة مديري الذي فان دبره في دار الاسلام ثم كحا الحرى بدار الحرب والعبد في دار الاسلام ثم جنى جناية لم يكن على العبد منها شيء فان رجع الحرى بامان او مسلما او اسلم اهل داره اخذ الحرى بها وان سبي الحرى والمدير حر

والجناية باطل واذا ابقاء الحرى عن مدير وام ولدا ومكاتب او قطع يده او قطع اذنيه كان عليه نقصان ذلك ولو فعل ذلك بعد خيره مولاه فان شاء دفعه واخذ قيمته وان شاء امسكه ولا شيء له في قول ابي حنيفة قال ابو يوسف ان شاء امسكه واخذه ما نقضه وجعل غصب مدير رجل فقتل عبده مخطئا ثم رده الى المولى فنقضه منه رجل اخر فقتل عبده قتيلا مخطئا فليس على المولى شيء وياخذ المولى من الاول قيمته فيدفعها الى ولي الجنايتين ويرجع على الغاصب الاخر بنصف القيمة فيدفعه الى ولي الجناية الاولى ولو غصب مدير فقتل المدير الغاصب او عبده او رجلا هو وارثه لم يكن على المولى المدير من ذلك الشيء قلت ارايت رجلا اغتصب مديرا من رجل فجنى المدير على مولاه جناية وهو عند الغاصب هل على الغاصب شيء قال لا وكذلك لو جنى على عبد للمولى لانه عبده ولا يكون للمولى عليه شيء كانه جنى وهو في يده قال ابو الفضل وقد ذكر هذه المسئلة في كتاب الدييات في العبد واوجب الضمان على الغاصب في قول ابي حنيفة وام الولد في جنايتها والجناية عليها بمنزلة المدير آمة رجلين دبرها رجلين ثم وطئها الاخر فجاءت بولد فادعاه الواطئ ثبت نسبته منه وعليه نصف قيمته ونصف عقرا لام وجنايتها عليها جميعا بمنزلة جناية مديري بين اثنين وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد هي مديرة كلها للاول وجنايتها عليه وكذلك ولدها ولا يثبت نسب الولد من الواطئ وعلى الواطئ عقرا لجارية للذي دبرها وعلى الذي دبرها نصف قيمتها للواطئ واذا جنى المكاتب جنايات ثم اعتقها سيده فعلى المكاتب الاقل من قيمته ومن الجناية دينا في ذمته فان قضى عليه بذلك نقضا بعضهم جاز ولم يشركه الاخرون وكذلك الديون وكذلك لو جعل ذلك وهو مكاتب ولو لم يقض عليه بالجناية حتى عجز فاعتقه المولى وهو يعلم بها كان مختارا فان جنى وهو مكاتب ثم عجز قبل القضاء وجنا اخرى فمما ساء فيه مكاتبه جنت جناية ثم جنى عليها بالارش ان كان ذلك لم يأتى على جميع قيمتها فان اتى على جميع قيمتها من خوفقوا العين او قطع اليد او جزع الاثت وقد برأت من ذلك فان المولى بالجنا وان شاء دفعها الى الذي جنا عليها واخذ منه قيمتها وان شاء امسكها فان امسكها فلا شيء له وان دفعها الى المجنى عليه كان ارش الجناية التي جنى عليها للمجنى عليه ويكون في ذلك بمنزلة المولى فان كانت الجناية انت على جميع القيمة فان شاء دفعها اليه واخذ قيمتها وان شاء امسكها فان امسكها فلا شيء له وان



دفعها الى المجنى عليه كان ارش الجناية التي جنى عليها للمجنى عليه ويكون في  
 ذلك بمنزلة المولى فان كانت الجناية انت على جميع القيمة فان شاء فيها  
 واخذ قيمتها وان شاء امسكها فلا شيء له الا ترى ان عبدا لو جنى على رجل  
 جناية ثم جنا عليه ثم دفعه المولى بجنايته كانت الجناية على العبد المبيع  
 اليه العبد واذا جنى المكاتب جناية فقتل عليه بها ثم جنى اخرى فلم يقض  
 بها حتى عجزا وجناية بعد العجز وعليه دين فان المولى يدفع هذه الجناية  
 ويتبعه الدين والجناية المقضى بها ثم جنى اخرى فبئاع فيها وجناية  
 المكاتب على مولاه وعلى الاجنبى سواء ما لم يعجز واذا عجز بطلت جنايته على  
 المولى فان كان قد قضى عليه بجناية المولى والاجنبى وهما سواء ثم عجز  
 تبع بنصفه بجناية الاجنبى فان كان قد قضى عليه بجناية المولى والاجنبى  
 وهما سواء ثم عجز بيع بنصفه بجناية الاجنبى وان كان قضى بجناية المولى  
 ثم جنى على الاجنبى فقتل بها ايضا ثم عجز بيعت رقبته كلها في جناية  
 الاجنبى وجل قطع يديها مكاتبته فقتل عليه بذلك والمكاتبه الى اجل ثم  
 جنى المكاتب على رجل جناية فقتل عليه بها ثم عجز فرد في الرق قال لا يبطل  
 جناية المولى على المكاتب وتباع المكاتب في جناية الاجنبى فان لم تنف عنه  
 اقطع بها رجوعهما على المولى لانه كان دينيا للمكاتب على المولى قبل ان يعجز  
 قال ابو الفضل وفي بعض روايات هذا الكتاب لا تبطل جناية المولى على  
 المكاتب الا ترى ان مكاتب الاستهلاك له مولاه الف درهم وعليه دين  
 وليس عليه دين ثم استدان بعد ذلك دينيا ومكاتبته الى اجل ثم عجز  
 او مات اتبع المال بذلك فكان عزمه سائر عزمه بالخصص فان كان المكاتب  
 جنى على الاجنبى وقضى عليه بذلك ثم جنى عليه المولى جناية فقتل عليه بها  
 عجز بيع العبد في دين الاجنبى فان وفا قال لا نظر الى ما بعض قيمة العبد  
 يوم جنى المكاتب فيضمن المولى الاجنبىين الا قلمه ومن اوثر جناية  
 ثم عجز بيع العبد وهذا الاول سواء الا ترى ان عبدا لو جنى جناية ثم  
 جنى عليه المولى وهو لا يعلم بجنايته فاخار دفعه ضمن ما جنا عليه رجل جنى  
 على مكاتبته جناية ثم مات المكاتب وترك ولدا ولد في المكاتبه فانه  
 يدفع عن الامن بقدر الجناية وسعى فيما بقي بعده من المكاتبه فان كان  
 على المكاتب دين قال يقضى على المولى بالارش فيؤخذ منه ويورث الى غيره  
 المكاتب ويسعى الولد في باقي الدين والمكاتبه وان اقتل العبد رجلا  
 خطا ثم كاتبه المولى فالمكاتبه جائزة ان علم بالجناية او لم يعلم وليس  
 لاهل الجناية بعضها وكذلك لو باعها ولو كاتبته بعد ما قضى بها الا

الجناية قبل ان يقتضوه كان باطلا لانه لا يملكه وكذلك لو اعتقه لم يعجز  
 عنه ولو كاتبه وهو لا يعلم بالجناية ولم يقض بها ثم علم بها ثم مات  
 المكاتب ولم يدع شيئا او عجز ثم مات فهو سواء ولا ضمان على المولى فيه  
 ولو مات عن ولاء كانت عليه القيمة وكذلك ان ترك ولدا سعى في المكاتبه  
 فان عجز الولد فرد في الرق قال لا يبطل القيمة عن السيد لاني الزمتها اليه  
 وان كان العبد بين رجلين فجنى جناية فكاتبته احدهما بغير اذن شريكه  
 فادى اليه المكاتبه ثم جاء اصحاب الجناية قال ان كان علم بالجناية  
 فهو ضامن لنصفها وان لم يعلم ضمن نصف قيمة العبد ولما الذي لم يكاتب  
 فلا شيء عليه وينظر الى نصف الجناية والى نصف قيمة العبد فيكون في  
 حصته الاقل من ذلك وله ان يضمن الذي كانت فيه نصيبه فان ضمن  
 دفعه الى اصحاب الجناية وكذلك ان استسعا وان اعتقه ضمن  
 نصف القيمة لاصحاب الجناية ويرجع على الذي كاتبه بنصف ما اخذ منه  
 المكاتب ولا شيء لاصحاب الجناية وكذلك لو كاتبه باذن شريكه  
 وهما يعلمان بالجناية ولو كانت كل واحد منهما باذن شريكه وهما  
 يعلمان بالجناية كان هذا اختيارا منهما رجل كاتب عبده وقد جنى  
 جناية ولم يعلم بها ثم جنى جناية اخرى فقتل عليه بها ثم عجز ثم  
 حضر اصحاب الجناية الاولى قال يدفعه المولى اليهم ويدفعه صاحب  
 الجناية الثانية المقضى بها فبئاع له فيها واذا قتل المكاتب رجلا خطأ  
 قتل رجل خطأ ثم جاء والى احدهما فقتل به قيمة العبد ولم يعلم بالجناية  
 الاخرى في النصف الباقي فان شاء مولاه قاده وان شاء دفعه ولو لم يعجز  
 واخذ المقضى قيمة العبد ثم حضر العبد الاخر قال يقضى للاخرى على المكاتب  
 بنصف القيمة ويرجع المكاتب على الاول بنصف القيمة مكاتب قتل رجلا  
 خطأ ثم قتل اخر خطأ فقتل عليه باخذ الجنايتين ثم قتل اخر خطأ  
 قال يكون للمقتضى له نصف القيمة التي قضى بها ويقضى للثالث بنصف  
 القيمة العبد خاصة ويقضى له وللارسط الذي لم يقض له بنصف القيمة  
 بينهما اثلا وثلاثا للاوسط وثلاثة للثالث ويكون النصف الباقي للثالث  
 خاصة ويكون حق المقضى دينيا في هذا النصف تباع فيه مكاتب قتل رجلا  
 نقاعين رجل فقضى للمفقور عينه عليه بثلاث القيمة ثم عجز قال تباع الثلث  
 في الدين المفقور في هذا النصف تباع فيه مكاتب قتل رجلا خطأ ثم  
 نقاعين رجل فقضى للمفقور عينه عليه بثلاث القيمة ثم عجز قال تباع  
 الثلث في الدين المفقور عينه ويدفع المولى ثلثه الى والى النفس ويترك



بجميع الديه فان لم يخرج حتى قتل رجل اخر خطا ثم عجز فاخذ دفعه قال  
اما المقضى له فله ثلث القيمة العبد دينيا في ثلث العبد ويدفع ذلك الثلث  
الى الثالث ويتبع الدين ويدفع الثلثين الى الاول والاخر يضرب فيه الاول  
بالديه والاخر يتلقى الديه مكاتبه قتل رجل خطا ثم قتل عين اخر  
ثم ولدت ولدا فقضى عليها للمفقوة عينه بثلث قيمتها ثم عجزت قال دية  
المقتول في ثلث رقبه الام يدفع او يفدى ويتبع الثلث في دين المقضى له  
فان لم يف من الثلث نجحه تبع ثلث الولد فيه ايضا لان المكاتبه اذا عجزت  
وعليها دين وقد ولدت في مكاتبها فبيعت في الدين ولم يف ثمها به بيع  
ولدها فيه ايضا مكاتب جني جنائيه فقضى عليها ثم جني جنائيتين فقضى  
عليه باحدهما ثم عجز والجنايا مستوية وكل واحد منهما ياتي على قيمتها فان  
المقضى بها للاول دين في جميع المقتة ونصف القيمة للمقضى له الاخر دين  
في نصف الرقبه وتضرب جنائيه الباقي في نصف العبد في دفع بها او تفك  
فان قدها تبع العبد فكان نصف هبة الاول خاصة والنصف الاخرينها  
اثلاث وان دفع نصفه بالجنايه تبع النصف الباقي للاخرين نصفين  
وتباع النصف المدفوع في دين الاول خاصة ولو كان قضي للاخرين ايضا  
بقية العبد ثم تبع العبد فكان نصف ثمنه الاول ونصفه للاخرين كما  
قتل ثلثة انفس خطا فقضى لاحدهم بثلث قيمته ثم وهب احد الاخرين  
للمكاتب ثم عجز المكاتب فأتى بثلثه في دين المقضى له ويدفع ثلثه الى الثلث  
ويبقى ثلثه للمولى الا ترى ان تحت جنايتين ففقا احدهما كان للمولى نصفه  
ويدفع نصفه الى الباقي وكذلك ان كان في يد المكاتب مال بقي بدين المقضى  
قضى منه ودفع المولى ثلثه الى الثالث فقط فان كان ما في يده لا يبقى  
بحق المقضى له فمضى ذلك وتبع الثلث في الباقي منه فان كان عليه دين  
سوى ذلك فخاصا في هذا المال ثم يكون ثلثا ما بقي من دين صاحب الدين  
في ثلث العبد وثلثه مع ما بقي من دين المقضى له في هذا الثلث تباع لها  
واذا كان المكاتبه ولد ولدت في المكاتبه فجنى الولد جنائيه فقضى عليه بالجنايه  
ولم يلحق الام منها شيء وان ضمنت الام ذلك عنه لم يخرج وان تمتعت جان  
ذلك الضمان وكذلك ضمان الدين عنه واذا كان العبد وامراه مكاتبين  
مكاتبه واحده فولدت ولدا ثم قتل الام ذلك عنه لم يخرج فعليه قيمته  
للأم وان لم يسقط عنه وكذلك لو قتل الابن اباه سعى في قيمته ولم تلزمه  
من المكاتبه شيء فان ادت الام عنقوا وكانت تلك القيمة ميراثا عن الاب ولو لم  
يقبل الاب ولكن الام قتل الولد لم يلزمها شيء وكذلك لو قتل الولد الام لا

الا انه تلزمه الكفارة لانه بمنزلة امه وكذا لو قتل رجل مكاتب عبيدين له مكاتبه  
واحدة فولد لاحدهما ولد من امته ثم جنى الاب على ولده او جنى المولى عليه  
فالجنايه باطل وتوجى المكاتب الاخر على الولد لزمته الجنايه للاب واذا ولدت  
المكاتبه ولدا ثم اقرت عليه بجنايه او بدين لم يصدق عليه فان مات الولد  
عن مال اخذ باقرا رها من ذلك وكذلك لو قتل فاخذت قيمته ولو اقر  
الولد على الام بدين او جنايه لم يصدق فان مات الام عن مال بكي بالمكاتبه  
فقضت والباقي ميراث عنها ويؤخذ الابن باقرا رها فيما ورثه وان لم يدع  
الام شيئا وقضى على ولدان يسعى فيما على امه من المكاتبه وهو مقر اليوم  
بالجنايه التي كان اقر بها على الام فانه يقضى عليه بالسعيه فيها ايضا وان  
عجزت فقد ادوى بعض الجنايه لم يسترد ما ادوى ويبطل ما بقي وتوافرت  
المكاتبه على ولدها بدين وعلى الولد دين بذمته وفي يدها مال قد كسبه  
قال صاحب البيئنه اتفق بما له فان فضل عنه شيء كان للذي اقرت للام  
لانه بمنزلة عبدها فان عجزت او عفت لم يلزم رقبه الولد من اقراها  
شيء ولو قتل الولد وهي مكاتبه فاخذت قيمته صدقت في الدين فان ضمنت  
في الدين ثم عجزت لم تسترد ولو غصب المكاتب عبدا فهلك عنده ضمنه  
بالغنه ما بلغت وكذلك ساير الاموال فان غصب عبدا بقيته القدر  
نصارت قيمته في يده التي درهم ثم قتل فخر خطا فمولى العبد بالخيار  
ان شاء ضمنته قيمته بالقتل التي درهم فان اختار ذلك قضى بها على  
العبد فاقسمها المولى وولى الحر نظرت فيها المولى بالفي درهم وقضى عليه  
لولى الحر بقية اخرى التي درهم ولا يشتركان في ذلك وكذلك لو كانت قيمته  
يوم غصبته اكثر القيمتين مكاتب قتل عبدا وله وارث غير المولى او ليس له  
وارث غيره ولم يترك وقاء وفي قيمته وقاء بالمكاتبه قال لا قصاص فيه  
وان كان ترك وقاء فله ولده فلا قصاص فيه ايضا وان اجتمع على طلبة  
المولى والولد فان لم يدع المكاتب شيئا فالقصاص في هذا الوجه للمولى بمقتل  
ان يكون اراد به لا وقاء في قيمته وان ترك وقاء لا وارث له غير المولى للمولى  
القصاص وهذا قول ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد لا فدية رجل  
قطع يد مكاتب ثم جنى المكاتب على القاطع جنائيه ثم عجز فعلى الحر ارش  
الجنايه للمولى ويدفع المولى عنده مقطوعا او يفديه وان كانت جنائيه  
المولى على الحر قبل جنائيه عليه قبل للمولى ادفعوا وافده وان دفعه بطلت  
جنايه الحر عليه وان فداء اخذ المولى من الحر ارش الجنايه على العبد رجل  
كاتب نصف عبده ثم قطع رجل يده ضمن ما نقصه فيكون نصفه للمولى



ونصفه للكاتب في قول أبي حنيفة وإذا قتل عبد الكاتب رجلا خطأ فآخا  
 المكاتب فداء بالدية وقضى القاضى عليه بها في دين في عتق المكاتب بوجده  
 وان عجز بيع فيه رجل كاتب نصف عبده ثم جنى المكاتب جناية ضمن المولى  
 وسمى المكاتب في نصفها فان قضى عليه بذلك ثم عجز بيع نصفه في النصف  
 الذي قضى به عليه وكان النصف الآخر ديناً على المولى ولو لم يعجز ولكنه قل  
 آخر خطأ فانه يقضى على المكاتب بنصف قيمة اخرى فدخل الثاني مع الاول  
 في نصف القيمة الذي قضى به على المولى ولا يضمن المولى أكثر من نصف القيمة فان  
 عجز قبل ان يقضى الثاني قبل المولى دفعه الى الثاني واقره فان دفعه اتبعه  
 الاول بنصف القيمة ديناً في نصفه وانبع المولى بنصف القيمة رجل كاتب نصف  
 امته ثم ولدت ولداً نجنى الولد جناية فانه يسقى في نصف جنايته ويكون  
 نصفها على المولى فان اعتق السيد الام بعد جنى الولد عتق نصف الولد معها  
 وسمى في نصف جنايته للمولى ونصف الجناية على الولد ونصفها على المولى وكذلك  
 حكم الجناية ان اعتق المولى ولو لم يعتق واحدهما ولم يجنيا على الاجنبي ولكن جنى  
 احدهما على الآخر لم يترك واحد منهما من جنايته الاقل من قيمته ومن نصف  
 الجناية فيكون نصف ذلك على المولى ونصفه على الجاني للمولى فيصير نصيباً  
 ولو جنت الام جناية ثم ماتت قبل ان يقضى عليها ولم يدع شيئاً قال ولدها  
 بمنزلتها يسمى في نصف الجناية وفي المكاتبه وعلى السيد نصف الجناية وكذا  
 لو قضى عليها بالجناية فان جنى الولد بعد ذلك جناية بعد ذلك ثم عجز  
 وقد كان قضى عليه بجناية امه قال الذي قضى به عليه من جناية امه دين  
 في نصفه غير ان المولى ان دفعه بجنايته لم يتبعه هذا الدين لان جنايته  
 اولى به من دين امه رجل كاتب نصف عبده فجنى جناية ثم كاتب النصف  
 الباقي فجنى جناية اخرى ولم يكن قضى الاول قال على المولى نصف الجناية  
 الاولى يقضى على المكاتب بقيمته فيكون نصفها للآخر ونصفها بين الآخر  
 يتخاصمونه وان عجز دفعه اليهما او فداء فان كان قضى عليه بالجناية  
 الاول قبل ان يجبر الثانية ثم عجز قال للمقضى له نصف ما قضى به على الاول  
 ونصف دين في نصف العبد ويدفع العبد الى الثاني ويقديه وان دفعه  
 اتبعه الاول فليتبع له نصفه في حقه رجل كاتب نصف عبده فجنى جناية  
 ثم كانت نصف الباقي فجنى جناية ثم عجز عن الكتابة الاول قال يرد ذلك  
 النصف في الرق ويكون النصف الباقي على المكاتبه ويقضى على المولى بالاقل  
 قيمته ومن جميع الجناية الاولى ونصف الجناية الاخرة فيكون نصف القيمة  
 للاول خاصة بنصف جنايته ونصفها بينه وبين الثاني يضرب كل واحد

فيه بنصف جنايته وعلى المكاتب نصف جناية الاخرة وكذلك ان عجز  
 عن المكاتب الثانية ولم يعجز عن الاولى الا ان المولى لا يفرمها هنا  
 الا الاقل من نصف قيمته ونصف الجناية الاولى ونصف الجناية الاخرة  
 فيضرب كل واحد منهما فيه بنصف جنايته ويقضى على المكاتب في النصف  
 الذي كوت احداً الاقل من نصف قيمته ومن اتصاف جنايتهما وهذا  
 قول أبي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد اذا كاتب الرجل نصف عبده فهو  
 مكاتب كله والحكم في جنايته كالحكم في المكاتب رجل كاتب عبد من مكاتبه  
 واحدة ثم جنى احدهما جناية سعى فيها ولم يلزم صاحبه فيها شيء ان  
 عاش هذا ومات وكذلك الدين وان قتل احدهما صاحبه خطأ وقيمتهما  
 سواء فعليه قيمة المقتول ويسعى في جميع المكاتبه فاذا اداها عتق وصار  
 ما ادى عن صاحبه من المكاتبه قصاصاً بما وجب عليه من قتل الجناية ويؤدى  
 فضلاً ان بقي عليه ويرجع بفضل ان بقي له ولو كانت امين له مكاتبه  
 واحدة فولدت احدهما ولداً ثم جنى الولد على الآخر ثم ادت امه المكاتبه  
 فعتقوا قال يرجع الام على صاحبها يحصتها من الكتابة ويسعى الولد في الجناية  
 فان كان في يد المولى ما لحتى عتق كان للام ان لم يكن قضى بالجناية على الولد  
 ويسعى الولد في الجناية وان كان الولد قضى عليه بها قبل العتق كان بمنزلة الذي  
 يؤخذ من ذلك المال ولو كانت الاخرى جنت على الولد كان ارش ذلك عليها  
 للام فان ادت هي الكتابة صارت ما ادت عن صاحبها قصاصاً بالارش  
 وبتراجعان بالفضل عبد بين رجلين جنى جناية فكا به احدهما وهو المولى  
 والاخر يعلم فيبلغ المولى الذي لم يكاتب كتابه صاحبه فاجازها لم يكن مخاراً  
 بالاجازة فاذا اتفق عبيد وحر مع كل واحد منهما عصف كل عضو منهما  
 صاحبه موصحة فبريا ولا يدرا ايها بدا بالضربة فقال المولى للحر انت بدات  
 بالضربة وقال الحر بل العبد بدا بهما فالقول قول المولى وعلى الحر نصف  
 قيمة العبد للمولى ويدفع المولى عبده اليه بجنايته او يقديه وكذلك ان  
 كان مع العبد سيف فمات العبد وبرا الحر فالقول قول المولى في ذلك  
 ويكون جميع قيمة العبد على عاقلة الحر فيكون مقداره ما نقصه ضربة الحر  
 من قيمته الى يوم ضرب العبد الحر للمولى والباقي في ارش جناية على المولى اذا  
 كان السيف مع الحر والعصا مع العبد وقدمات العبد وارش حراة  
 الحر اكثر من قيمة العبد فقال المولى انت بدات فضربت عبده وقال الحر  
 بل العبد بدا فضررتني فالقول قول المولى وله ان يبطل الحر ويبطل حتى الحر  
 لان عتقه كان في عتق العبد وقدمات قلت فان اقام الحر بينه على العبد



بدا فضر به قال هذا مثل الاول ولو اتقى عبدا وجرع كل واحد منهما عصا  
فاضطربا فاشج كل واحد منهما صاحبه موضحة فبريا واتفق المولى والحراهما  
لا بد ريان ايها بدا فان المولى يدفع العبد او يقديه فان دفعه رجع على الحر  
بنصف ارش جنايته الحر عليه وان فقا رجع بجميع ارش جنايته ويرجع على  
الحر بجميع ارش جنايته على العبد ولو كانا عبدين فاشج كل واحد منهما صاحبه  
معا وبريا خير مولى كل واحد منهما فان شاء دفعه وان شاء فداءه فان  
اخارا لدفع صاحبه عبدا كل واحد منهما للآخر ولا يتراجعا بشئ سوى  
ذلك وان اخارا الفداء ادى كل واحد منهما ارش جنايته الاخر تاما وان  
سبقوا احدهما بالضربة قبل المولى البادي اذ دفعه او افده فان دفعه  
صارا العبد والمدفوع اليه ولا شئ للدافع وان فداءه قبل الاخر اذ دفع عبدا  
او افده فان مات البادي من الضربة وبريا الاخر وقيمة كل واحد منهما خمسة  
الف قال قيمة الميت في عتق المحي يدفع بها او يقدي فان فداءه بقيمة الميت رجع  
في تلك القيمة بارش جراحة عبده وان دفعه رجع بارش شجرة عبده في عتقه  
ويختار المدفوع اليه بين الدفع والفداء قال ابو الفضل وقال في جواب  
هذا السؤال بعد انتظار مولى الميت بالحنيا وان شاء دفع ارش جنايته المحي  
فكان قيمة عبده في عتق الحرا لبا في ويخير مولاه فان شاء دفعه وان شاء  
فداءه وان ابا ان يدفع ارش جنايته الحر فلا شئ له في عتق المحي لا عبده هو  
البادي فلا يكون له شئ في عتق المحي حتى يردى ارش جنايته الاخرى ان  
عبده لو كان حيا بدي له اذ دفعه او افده ولو برى الاول ومات الاخر من الجأ  
خير مولى الاخر بين الدفع والفداء فان فداءه كان ارش جنايته عبده في الفداء  
بعد ما يدفع منه ارش موضحة العبد الاخر واذ دفع عبده فلا شئ له ولو  
اضطرب العبدان بالعصا فاشج كل واحد منهما صاحبه موضحة فبريا والبار  
معروف ثم ان عبدا للرجل قتل البادي منها خطا مولاه اذ دفعه او افده فان  
فداءه بقيمة اداء مولاه من تلك القيمة ارش جراحة العبد الباقي والفضل له  
ثم يرجع بارش جراحة عبده في عتق العبد الباقي في دفعه بها او يقديه  
وان دفع مولى القاتل عبده قام مقام المقتول فان شاء مولى المقتول  
دفعه ولا يكون له على المدفوع اليه من ارش جراحة عبده شئ وان شاء  
فداءه ورجع في عتق صاحبه بارش جراحة عبده ولو كان العبد قبل  
الاخر منها قد دفعه به مولاه فاقام مقامه وحكم حكمه وان فداءه بقيمة خير  
مولى البادي بين الدفع والفداء فان دفعه فلا شئ على مولى المقتول  
في قيمته وان فداءه رجع في قيمة المقتول بارش جراحة عبده وان مات العبد

القاتل خير مولى العبد البادي فان شاء دفع ارش جنايته المقتول وان  
شاء دفع عبده وقد بطل حقه ايها فعل وكومات صادت الاول من شئ  
اخر وبقي الاخر قال مولى الاول بالحنيا وان شاء دفع الى مولى المحي ارش جنايته  
العبد ويتبع عبده بارش جنايته العبد في دفع الاخر عبده به او يقديه فان  
ابى ان يدفع الا ارش فلا شئ له في عتق المحي ولو لم يكن كذلك ولكنهما بريا  
من الموضحةين ثم ان البادي منها قتل الاخر خطا قال ويخير مولاه فان شاء  
دفعه وان شاء فداءه بارش الموضحة وبالفئة فان دفعه فلا شئ له وان فداءه  
كان ارش شجرة المقتول لمولاه خاصة ويكون ارش شجرة المقتول في هذه  
القيمة ياخذ مولاه منها وان كان الاخر هو الذي قتل البادي خطا فالخير  
مولى المقتول فان شاء بطل جنايته ولا شئ لواحد منهما على صاحبه وان  
فداءه موضحة العبد المحي فان شاء فداءه بها خير مولى المحي بين ان يدفع عبده  
او يقديه بقيمة المقتول فايها فعل سلم ذلك لمولى المقتول فان كان اختار  
مولى العبد الاخر دفع عبده قد دفعه قال يصير ارش الشجرة التي كان شجرها  
الاول في عتقه فان شاء المدفوع اليه فداءه وان شاء دفعه فان دفعه  
لم يكن للاول شئ وكذلك ان فداءه قال ابو الفضل اراد ان الاخر سبق  
الى الدفع قبل ان يختار الاول شيئا فان كان لا يعرف البادي من العبد  
بالضربة ثم قتل احدهما صاحبه بعدما برى قال ويخير مولى القاتل فان  
شاء دفع عبده وان شاء فداءه بقيمة المقتول بحصا فان دفعه كان له  
النصف في عتقه ان شاء المدفوع اليه فداءه بذلك وان شاء دفع منه  
حصة النفس لانه لما دفع القاتل وجبه المشجج المقتول ينضم العبد  
المدفوع على نصف ارش شجرة المقتول وعلى قيمته شجرها فباخذ الذي  
منه حصة قيمة العبد مشججها من العبد الذي دفع له او يقديه فان فداءه  
بالقيمة رجع عليه بارش الشجرة في الفداء بعدما يدفع مولى العبد المقتول  
نصف ارش شجرته ولو اتقى عبدا فاضطربا فقتل كل واحد منهما يد  
صاحبه معا فبريا قال ويخير مولى كل واحد منهما يد صاحبه فان شاء  
دفع عبده واخذ عبدا صاحبه فان ابى فلا شئ لهما في قول ابي حنيفة  
انه قطعت يد رجل ثم ولدت ولدا فقتلها ولدها خطا قال ويخير مولى  
فان شاء دفع الولد الى المقتولة يده وان فداءه بالاقل من دية البدون  
قيمة الام عبدا قتل رجل خطا ثم ان عبدا الرجل قطع يد هذا العبد خطا فبريا  
قال ويخير مولى القاطع فان شاء دفعه وان شاء فداءه فايها فعل خير مولى  
المقتولة يده فان شاء دفع عبده وما اخذ بجنايته معه وان شاء فداءه



ولو ان عبد من رجل قتل رجلا خطا فاعتق احدهما وهو يعلم بالجنابة لم يكن هذا  
اختيارا والاخر رجل قطع يده عبد رجل فاعتقه مولاه قبل ان يبرأ وهو يعلم بذلك  
اولا يعلم قال على الحر نقصها ان العبد في قول ابى يوسف ومحمد واما في قول ابى حنيفة  
فلا شيء عليه وقال ابو يوسف ومحمد في ام ولد بين رجلين كانتا جميعا  
فقتلت احد الموليين فعليهما الاقل من القيمة ومن الدية فان قتل الاخر  
بعد ذلك فعلى ما قتلها الدية وعليها كفارتان وان قتلها معا فعليهما قيمتها  
وقال اذا قطع الرجل يد عبد قيمته الف درهم فلم يبرأ حتى زادت قيمته فصار  
الف درهم فقطع اخر دله من خلاف ثم ماتت منها جميعا قال على الاول  
ستمائة وخمسة وعشرون درهما وعلى الاخر سبعمائة وخمسون درهما

قال بلغنا ان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فرض المعاقلة على اهل الديوان  
لانه اول من وضع الديوان فجعل العقل فيه وكان العقل قبل ذلك على عشرة  
الرجل في اموالهم فالعقل على اهل الديوان من المقاتلة وعن الممرور قال ابو  
عمر بن الخطاب الدية تؤخذ في ثلث سنين وما دون الثلث ففي سنة  
ابراهيم قال في دية الخطاء وشبه العمد النفس على العاقلة على اهل الديوان في  
ثلثة اعوام في كل عام الثلث وما كان من جراحات الخطاء فعلى العاقلة على  
اهل الديوان اذا بلغت الجراحة ثلثي الدية ففي سنتين وان كان النصف ففي  
سنتين وان كان الثلث ففي سنة واحدة وذلك كله على اهل الديوان والنساء  
والنساء والذرية ممن كان له عطاء في الديوان عقل لانه بلغنا عن عمر بن الخطاب  
قال لا يعقل مع العاقلة صبي ولا امرأة وانما جعل فيما يرى والله تعالى اعلم  
على عشرة الرجل ولم يجبروا على وجه العون لصاحبهم لانهم اهل يد واحدة ومن  
واحدة على غيرهم ولو بوضع ذلك على النسيان القوم قد كان يعقل عظمهم معهم  
وعديدهم ويعقلون عنه وليس بينه وبينهم ولا ولا قرابة فلما وضعت الديوان  
صار اهل الديوان يتناصرون القرابة وصارت اموالهم الاعطية تفرض العقل  
على اهل الديوان لذلك لا ترى ان الاخوين يكون ديوان احدهما بالكوفة  
وديوان الاخر بالشام فلا يعقل واحد منهما عن صاحبه لان نصرا مختلفا  
واذا قتل الرجل خطا فلم يرفع الى القاضي حتى مضت ستون ثم رفع اليه فانه  
يقضي بالدية على عاقلة في ثلث سنين من يوم يقضي فان كانوا اهل ديوان فقي  
بذلك في اعطياتهم فجعل الثلث في اول اعطياتهم لم بعد قضايه وان لم يكن

بين القتل وقضايه وبين خروج عطايهم الا يشترطوا اقل من ذلك ويجعل  
الثلث الثاني في العطاء الا اذا خرج ان ابطا بعد الحول ويجعل قبل السنة  
وكذلك الثلث الثالث فان جعل القوم العطاء فخرجت لهم ثلثة اعطية هذه  
وهي اعطية استحقوها بعد قضاء القاضي بالدية فان الدية يؤخذ من تلك  
الاعطية الثلثة ويقضي بالدية على القوم حتى نصبت الرجل في عطايه كلها  
من الدية اربعة دراهم او ثلثة او اقل من ذلك فان قتل العاقلة فكان  
نصيب الرجل في عطايه ما وصفت لك ولا يستحق العطاء عندنا الا باخذ  
فذلك ثلثا الى جرح العطاء بعد القضاء يشترط اقل اخذ منه ثلث الدية  
وان لم يقض بالدية عليهم حتى مضت ستون ثم قضى بها ولم يخرج للناس  
عطايهم امرهم باعطائهم الماضية لم يكن فيها من الدية شيء واستقبل صاحب  
الدية والاعطية المستقبلة بعد القضاء ولو كانت عاقلة الرجل اصحاب  
رزق باخذ وشكل شهر قضى عليهم بالدية في ارزاقهم في ثلث سنين فكل  
سنة الثلث فان خرج رزق شهر بعد القضاء وقد كان بقي من ذلك الشهر  
حتى قضى القاضي يوما واكثر اخذ من رزق ذلك الشهر بحصة الشهر فان  
كانوا ياخذون الارزاق في كل سنة اشهر ولم يكن لهم اعطية فخرج لهم  
رزق ستة اشهر بعد القضاء اخذ منهم سدس الدية فان كانت لهم  
ارزاق في كل شهر ولهم اعطية في كل سنة فرضت عليهم الدية في اعطائهم  
دون ارزاقهم ومن جبا من اهل البادية واهل اليمن الذين لا ديوان لهم  
فرضت الدية على عواقلهم في اموالهم في ثلث سنين على الاقرب فالاقرب  
منهم من يوم القاضي بالدية ويضم اليهم اقرب القبائل في النسب حتى  
نصيب الرجل من الدية في السنتين الثلثا ثلثة دراهم او اربعة دراهم  
ومن اقرب قتل خطاء او ما يبرأ يرفعوا الى القاضي سنتين ثم ارتفعوا قضى  
عليه بالدية في ماله في ثلث سنين من يوم يقضي لان الجنابة يجب على الحائض  
ولا يجب على العاقلة حتى يقضي بها سنة ولو اقرانه قتل ولم يزل هذا الرجل  
وانه خاصمه الى قاضي كذا كذا واقام بذلك البينة فقضى بالقاضي  
على عاقلة من اهل ديوان الكوفة وصدقة والجنابة في كذا وكذا العاقلة  
لم يجب عليه من ماله شيء الا ان يكون له عطاء معهم فيكون عليه حصته  
من ذلك وكذلك العمد الذي لا قود فيه يقضي به في ثلث سنين من  
يوم يقضي ولا يعقل اهل مصر عن اهل مصر اخر ويعقل اهل كل مصر عن  
اهل سوادهم وقرادتهم ومن كان منزله بالبصرة وديوانه بالكوفة  
عقل عنه اهل الكوفة ولو ان قوما من خراسان اهل ديوان واحد فخلعت



في انسابهم منهم من له ولاء ومنهم من العرب ومنهم من لا ولاه جنى بعضهم  
جناية عقل عنه اهل دياره واهل قناده وان كان غيره اقرب اليه في النسب  
فان كان عددا اهل دياره قليل ضم اليهم الامام من راي من اهل الديوان  
بجعلهم عاقلة واحدة ومن لا ديوان لهم من اهل البادية وكوهم تعاقلوا  
على الانساب وان تباعدت منازلهم واختلفت الباديان ولا يعقل اهل  
البادية عن اهل الامصار الذين عواقلهم في العطا ولا يعقل اهل العطا عنهم  
وان كانوا اخوة لاب وام ومن جناية جناية من اهل مصر وليس في العطا  
واقرب البادية اقرب اليه ومسكنه في مصر عقل عنه اهل الديوان من  
ذلك المصري وان لم يكن فيهم عطا كما ان صاحب العطا لا يعقل عنه اهل البادية  
ان كان فيهم نازلا واصحاب الارواق الذين لا اعطيات لهم بمنزلة اهل  
العطا في ذلك فاذا كان لاهل الذمة عاقلة معروفة يتعاقلون بها قتل  
احدهم قتيلا خطأ فديته على عاقلة بمنزلة المسلم فان لم يكن لهم عاقلة  
يتعاقلون بها فالدية في ما له في ثلث سنين من يوم يقضى بها عليه ولا  
المسلم عن كافر ولا كافر عن مسلم والكفار يتعاقلون فيما بينهم وان خفي  
ملاهم فاذا كان القاتل من اهل الكوفة وله بها عطاء فلم يقضى بالدية على عاقلة  
حتى حول ديوانه الى البصرة ثم رفع الى القاضي فانه يقضى بالدية على عاقلة  
من اهل البصرة وكو قضي بها على عاقلة بالكوفة ثم حول الى ديوان البصر  
كانت الدية على عاقلة التي قضى عليهم لا ينقل عنهم ويؤخذ منه في عطاءه  
بالبصرة حصته ولو قلت العاقلة بعد القضاء عليهم وبعد اخذ البعض  
منهم ضم اليهم اقرب القبايل منهم في النسب ولا يشبه قتلهم بتحويله الى  
بلد اخر ولو كان رجل مسكنا في الكوفة وليس له عطا فقتل رجلا فلم يقض  
عليه حتى يحول عن الكوفة واستوطن البصرة فانه يقضى بالدية على عاقلة  
بالبصرة ولو كان قضى بها على عاقلة بالكوفة لم ينتقل عنهم وكذلك البلاء  
اذا التحق في الديوان بعد القتل قبل القضاء قضى بالدية على اهل الديوان  
فان كان ذلك بعد القضاء على عاقلة بالبادية لم يحول عنهم ولو ان  
قوما من اهل البادية قضى عليهم بالدية في اموالهم في ثلث سنين فاذا  
الثلث او الثلثين او لم يودوا شيئا حتى جعلهم الامام في العطا صارت اليه  
عليهم في اعطياتهم وان كان قد قضى بها اول مرة في اموالهم لان العطا  
من اموالهم ولكنه يقضى عليهم في اعطياتهم بما كان قضى به عليهم بالبادية  
ان كان قضى بالام يحول ذلك واذا قتل الابن الملاعنة رجلا خطأ  
فوقلت عنه عاقلة الام ثم ادعاه الاب رجعت عاقلة الام بما ادت

عاقلة الاب رجعت عاقلة الام بما ادت على عاقلة الاب في ثلث سنين  
من يوم يقضى القاضي لعاقلة الام على عاقلة الاب بها ولا يلتفت الى ما  
مضى من السنين بعد دعوى الاب وكذلك اذا مات المكاتب عن ولد  
حر ووفاهم فلم يودوا شيئا حتى جنى ابنه وعقل عنه قوما ثم ادت  
الكاتب وكذلك رجل امرصيا ان يقتل رجلا فقتله نفسه عاقلة الصبي  
الدية رجعت بها على عاقلة الامران كان الامر ببينة وفي مال الامران كان  
باقراره في ثلث سنين من يوم يقضى بها القاضي على الامرا وعلى عاقلة  
وان كانوا اجتمعوا في اول الامر وعلى عاقلة قضى بها على الامر على عاقلة  
الصبي ولعاقلة الصبي على عاقلة الامر تكلموا اخذ ولي الجناية من عاقلة الصبي  
شيئا اخذ عاقلة من عاقلة الامر مثلكم ولو ان ملاعنة قتل رجلا خطأ  
فقضى القاضي بالدية على عاقلة الام بالثلث الذي ادوا على عاقلة الاب في سنة  
جميعا فانه يقضى لعاقلة الام بالثلث الذي ادوا على عاقلة الاب في سنة  
مستقبلة ويبدأ بهم قبل اهل الجناية ويبطل العقل عن عاقلة الام ويقضى  
بالثلثين الباقيين عن عاقلة الاخير في السنتين بعد السنة الاولى ولا  
يسرد من ولي الجناية ما اخذ من عاقلة الام وكذلك المكاتب الذي صفاه  
واذا كاتب المرأة حرة مولاة لبني عيسى يجب عبد رجل من همدان فولدت له غلاما  
فعاقلة الابن عاقلة امه بني عيسى واجنى جناية فلم يقض به القاضي على عاقلة  
الام حين عتق الاب فان القاضي يحول ولاه الى مولى ابنة ويقضى بالجناية  
التي قد جناها على عاقلة امه لا حولها عنهم وكذلك لو كان حريزوا قتل عتق  
ابيه ثم سقط فيها اثنان بعد عتق ابيه والخصم في ذلك حتى يثبت الدية  
على عاقلة الام الحاني فان كان صغيرا فانه ولا يشبه هذا ابن الملاعنة وان  
الكاتب لان هذا ولا حدث بعد الجناية وكذلك امرأة مسلمة مولاة لبني عيسى  
جنت بجناية او حشرت بثرا فلم يقضى بالجناية حتى اوتى وكفت بدار الحرب  
ثم شئت واعتقها ورجل بين همدان ثم وقع في البئر رجل فمات قضى بذلك  
وبالجناية التي كانت جنتها على بني عيسى ولا يحول العقل عنهم لان الحال  
الثانية غير الحالة الاولى حري في اسلم ورا لا مسلما في دار الاسلام ثم جنى  
جناية عقل عنه عاقلة الذي كان ولاه فان عقلوا عنه او لم يقض بها ثم  
اشتراه ابوه من دار الحرب فاشتراه رجل فاعتقه جبر ولا ابنة فصار  
مولى المولى ابنة ولا يرجع عاقلة الذي كان ولاه على عاقلة مولى الاب شيئا  
ولا نزول تلك الجناية عنهم وان لم يكن قضى بها عليهم وكذلك لو حفر بئر  
قبل ان يورس ابوه ثم وقع فيها انسان بعد عتقه فان ذلك على عاقلة الذي



والاه دون عاقلة ابنه والمقصومة في ثلثيه مع الجاني في سلم فلم يوال احدا  
حتى قتل قتلا خطاء فلم يقض به حتى والارجل من بني تميم ثم جنى جناية اخرى فانه  
يقضى بالجناية بين علي بيت المال ولا يجعل ولاه بجماعة المسلمين وتبطل مولاة  
الذي والاه وكذلك لو رمى بسهم او حجر خطا قبل ان يوال احدا فلم يقع الذم  
حتى والارجل ثم وقعت الذم فقتلت رجلا كاتب مولاة باطلا وتوضد  
بيرا في الطريق فلم يقع فيها احد حتى والارجل ثم وقع فيها رجل فمات فاذية  
القتل عليه في ماله الذي والاه صحيح ولا يشبه هذا ما يقضى قبله من الذم  
لان البئر ليست بجناية يجب بها ارض حتى يعطب فيها انسان فقد والارجل  
في عمقه جناية فجازت المولاة ولا يعقل عنه بيت المال لانه ان عقل عنه بطل  
ولا وه وكذلك الرجل يسلم في والي رجلا ثم بجنى او يرمى او يحفر بئرا ثم ينتقل  
فولاة الى رجل فهو بمنزلة هذا فما كان يكون الولاء فيه في الاول بجماعة المسلمين  
فهو هذا للمولى الاول ينتقل عنه ابدا واما حفر البئر فليجناية فيه عليه في ماله  
ولا الاخر الا ترى ان جافر البئر لو لم يقع في البئر احد حتى يتحول لولاة الى رجل  
اخر فوالاه وعاقده ثم جنى جنايات كثيرة فان علقها على عاقلة المولى الاخر  
فحفر البئر ولم يعلم وكان ابو حنيفة يقول لو ان رجلا قتل رجلا خطا فلم يقضى  
عليه بالدية حتى صاحبه على عشرين الف درهم وعلى الف درهم او ما في غيرهم  
ثلثة الف شاة او ثلثماية بقرة لم يجوز ذلك ورد الى الدية ولو قضى القاضى  
بالفدينار فصالح على عشرين الف درهم جان وكذلك لو صاح على ما في غير  
باعيانها واذا اقر الرجل بقتل رجل خطا عند القاضى فقال المولى لا اعلم ولا يشي  
فاقض بها عليه في ماله فقضى القاضى بالدية في مال الجاني ثم اصاب واليه  
بينه وارادوا ان يتحول ذلك الى العاقلة لم يكن له ذلك ولو لم يقض بواحدة  
اقام بينة فقضى بها على العاقلة وجعل من اهل البادية حفر بئرا في الطريق ثم  
ان الامام نقل اهل البادية الى الامصار فنفقوا فيها وصاروا اصحاب عطية  
ثم وقع في تلك البئر انسان كانت الدية على عاقلة يوم مات الرجل في البئر  
وكذلك لو حفر بئرا وهو من اهل العطاء ثم ابطل الامام عطاءهم وردهم الى البئر  
فتعاقبوا عليها ثم مات انسان في البئر كان على عاقلة اليوم الذي وجب  
فيه لان الرجل لم يخرج من نسبه ولم يتحول الى حاله اخرى انما اختلفت  
ولو ان اهل عطا الكوفة جنى منهم رجل جناية فقضى بها على عاقلة ثم لم يبق  
قوم من قومه اهل البادية او من اهل المصر لم يكن لهم ديوان وجعلوا مع  
قومهم عقلوا معهم ودخلوا فيما قضى به وما لم يقضى به من الجناية ولا يعقل  
فيما ادوا قبل ذلك والاصل ان حال الجاني اذا اختلفت فانتقل من ذلك الى

والاه بسبب حادث لم ينتقل عنه جناية عن الاوليين ان كان القضاء  
قد وقع بها ولم يقع بها واذا ظهرت حاله خفية مثل دعوة ولد الملاعة  
حولت الجناية الى الاخرين ان وقع القضاء بها ولم يقع وان لم يختلف  
ماله الجاني ولكن العاقلة استحالت الى عاقلة اخرى اعتبارا في ذلك الوقت  
القضاء فان كان قد قضى على الاول لم ينتقل الى الثانية وان لم يكن قضى بها  
على الاول فانه يقضى بها على الثانية واذا كانت العاقلة واحدة فلحقها  
زيادة ونقصان اشركوا في حكم الجناية قبل القضاء وبعده الا فيما سبق  
اداره ولو ان رجلا من اهل البادية من اهل الابل جنى جناية فلم يقض بها  
حتى نقله الامام وقومه فجعلهم اهل عطا وجعل عطاءهم الدنيا ثم  
رفع الى القاضى قضى عليهم بالدنيا يردون الابل ولو كان قضى عليهم بماية  
من الابل لعلا الامام وقومه الى العطا وجعل عطاءهم الدنيا واخذوا الابل  
او بقيتها فان لم يكن لهم مال غير العطا اخذت قيمة الابل من اعطياهم ان  
قلت القيمة او كثر وكذلك ساير اجناس الدية ومن اسلم ووالى رجلا  
ثم جنى جناية خطا بينة فلم يقض بها القاضى على العاقلة حتى اثاروا وليا  
المجنى عليه الجاني من الجناية فلجاني ان يتحول عنه لان الذي والاه كان له  
ان يتحول عنه لان الذي والاه كان له ان يتحول عنه ليس له ان يتحول وكذلك  
هو لا يتحول ولو اخذ منهم العطا ولم يعقل عنهم كان له ان يتحول عنه

# كتاب الوصايا

ذكر عن ابي قلابة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال لا وصية  
لوارث وعن سعد بن مالك انه قال يا رسول الله اوصى بمالى كله فقال رسول  
صلى الله تعالى عليه وسلم لا قال فنصفه قال لا قال فثلثه قال فثلث وثلث  
كثيرا ان تدع عمالك اغنيا جرم من ان تدعهم فقرا يتكفون الناس وروي  
ان حفصة ابن عبد المطلب اوصى الى زيد بن حارثة يوم واحد وان عليا اوصى  
الى الحسن وعن ابن مسعود انه سئل عن انسان اوصى بسهم من ماله فقال  
له السدس وعن شريح انه سئل عن رجل اوصى بسهم من ماله فقال احسبوا  
له سهام القرينة واجعلوا له سهما كاحديها وعن عمر ابن الخطاب قال  
اذا اوصى الرجل برصيتين فالأخرة منهما املاك وعن ابراهيم في الرجل يموت  
ولم يحج قال ان اوصى ان يحج عنه فمن الثلث وان لم يوص فلا شيء وعن ابراهيم  
قال لا بأس بان يوصى الرجل المسلم للنصراني والنصراني للمسلم فيما بينه وبين الثلث



وعن شرح مثله وعن ابراهيم في الرجل يستاذن وارثه في الوصية فيا ذنوله  
ثم يرجعون بعد موته قال لهم ذلك ان شاؤوا رجعوا وعن ابراهيم في رجل  
اوصى بغير وارث بدين او اقربيه قال هو جائز ولو احاط بماله وعن الشعبي  
انه سئل عن رجل له ثلثة بنين واوصى بمثل نصيب احدهم قال له الربع  
وعن ابراهيم والشعبي قال في رجل اوصى ارجلين بالنصف والثلث فردوا  
الى الثلث ان الثلث بينهما على خمسة اسم لصاحب النصف ثلثه ولصاحب  
الثلث اثنين وهو قول ابي يوسف ومحمد وابن ابي ليلى وقال ابو حنيفة  
بينهما نصفين وعن ابن عباس البقي قال سألني ابراهيم عن رجل اوصى بنصف  
ماله وثلثه ورابعة فاجازوا فقلت لا اعلم لي بها فقال لي خذ ما لك نصف  
وثلث ورابع وذلك اثنا عشر فخذ نصفها بسنة وثلثها اربعة ورديها  
ثلثه فاقسم المالا على ذلك وهذا قول ابي يوسف ومحمد فيها بخلاف  
ذلك وعن ابراهيم قال اذا اوصى الرجل واعتوى يدي بالعتق وعن ابن  
مثله وعن علي بن ابي طالب قال لان اوصى بالخمسة احب الى من ان اوصى  
بالثلث ومن اوصى بالثلث فلم يترك شيئا وعن الحسن ان ابا بكر وعمر  
رضي الله تعالى عنهما قال لا نوصى بالخمسة احب الى من ان يوصى بالربع  
ولان يوصى بالربع احب الى من ان يوصى بالثلث وعن ابراهيم في الرجل  
يوصى الى رجل فيموت الموصى اليه فيوصى الى رجل اخر قال الاخر وصية راجيا  
وعن ابراهيم في الرجل يوصى لام ولده في حيوته وصحته فيموت قال هو ميراث  
وان اوصى عند موته لها بوصية فهو لها من الثلث وعن ابن عمر اذا اقرض  
عند موته بدين لو ارث فانه لا يجوز الا ببينة وان اقرب غير وارث بدين  
جاز ذلك ولو احاط بجميع ماله وعن ابراهيم في المرأة يرض بها الطلق  
قال هي بمنزلة المريض يعني في الوصية قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى اذا ارث  
الرجل بثلث ماله فهو جائز وان اوصى باكثر من الثلث لم يجز الفضل على الثلث  
الا ان تجزئه الورثة بعد موته وهم كبار فان اجازوه في حيوته ثم رده  
بعد موته كان لهم ذلك وكذلك الوصية للوارث ان اجازوها في حياته  
فهم ان يردوها بعد موته بثلثا ذلك عن ابن مسعود فان اجازوا بعد  
موته فليس لهم ان يرجعوا عنه وقال ابن ابي ليلى ليس لهم ان يرجعوا عن  
الاجازة ان كانت الاجازة منهم في حياته او بعد موته وتكون اوصى بالف  
درهم من مال رجل او بعيدا وبثوب فاجازه ذلك الرجل قبل موته او  
بعد موته فله ان يرجع عنه ما لم يرفعه الى الموصى له فان دفعه اليه جاز  
فان اوصى الرجل بعيدا ولاخر بثوب ولاخر بدابة والثلث تبلغ الف

درهم والوصية تبلغ الفدرهم وخمسائة اصاب كل انسان منهم ثلثا  
وتبطل منها الثلث واذا اوصى لذوي قرابته بالثلث فان ادنى قرابته ولو  
كان عم واحد وحالين كان للعم النصف والحالين النصف وهذا قول  
ابي حنيفة وفيها قول ابي يوسف ان العمين والحالين في الثلث سواء  
وكذلك كل ذي رحم محرم وقال ابو يوسف ومحمد بعد ذلك ذوي  
القرابة كل من كان من ولد ابويه الى اقصى اب لابنه وامه الذي ينسب  
اليه في الاب لام مع كل ذي رحم محرم وكذلك لا قرنا فلان ولا نسابة  
وقال محمد اذا اوصى بثلث ماله لقبيلة دخل المولى فيه وقال ابو يوسف  
ومحمد اذا اوصى لفقراء اهل بيته فهو لكل ما ينسب الى اقصى فخذ في الامم  
لجميعهم من قبل الرجال وكذلك المحتاجين من اهل بيت فلان فهو من  
قبل الاب اقصى ان في الاسلام ينسبوا اليه والبيوتات ما كان في  
الاسلام الرجال والنساء فيه سواء وكذلك الوصية بحبس فلان  
او لمحتاجي خمسة ولوا وصى بثلث مال باخوته وله ستة اخوة متفرقين  
وله ولي يجوز ميراثه فالثلث بين اخوته سواء وان لم يكن له وارث  
غيرهم فالاخوين من الاب ثلث الوصية واذا اوصى بثلثه المولى فلان  
ذلك اب فالثلث للذكور من ولده دون الاناث وكذلك ان كان فلان  
ذلك جد له ولد ذكور واناث فالثلث للذكور من ولده دون الاناث  
وليس لولد الولد شيء ذكورا كانوا واناثا فان لم يكن له ولد لصلبه قالوا  
لولد الاب يستوي فيه ذكرهم واناثهم ولا شيء لولد الابنت من ذلك  
فان كان له ولد واحد كان له جميع الثلث واذا اوصى لفخذ فلان او لثمن  
فلان وهم يحصون فقال ثلث مالي لبني فلان فالذكور والاناث فيه سواء  
وان كان بنوا فلان مسلمة لا يحصى فالوصية باطل وقال محمد اذا اوصى  
بثلثه لبني فلان لصلبه دخل فيه البنون والبنات وان كان ابا لبنت فخذ  
والقبيلة لان الذكور اذا اخطوا الاناث جعلوا اثنين واذا اوصى  
بثلثه لفلان وفلان او لبني فلان وفلان ثم مات الموصى ثم مات احدهما  
كان الباقي نصف الثلث ونصف الثلث لورثة الميت منهما وان مات  
احدهما قبل الموصى بطلت حصته والاخر نصف الثلث وتو قال في  
وصيته ثلث مالي لفلان وفلان احدهما ميت فالثلث كله للحی وكذلك  
لو قال ثلث مالي لفلان وللمولى او قال لفلان وتعبقه فالثلث كله لفلان  
ولو قال ثلث مالي لفلان وللمساكين كان نصفه لفلان ونصفه للمساكين  
وكذلك لو قال ثلث مالي لفلان وللحی كان نصفه لفلان ونصفه للحی واذا قال



حجوا عنى حجة واعتقوا عنى نسمة العدا من الثلث فان لم يسعها الثلث  
 بدى بالحج لانه بداهه وان كان بدا بالنسمة فانه يبدأ بها الا ان يكون الحج  
 حجة الاسلام فيبدأ بحجة الاسلام وان كانت النسمة بعينها فيبدأ بها  
 ولم يبدأ فانما يتخاصان في الثلث واذا اوصى بالثلث لثلاث فلان وهم اربعة  
 فمات منهم رجلان وولد للاب ولدا اخر ثم مات الموصى بالثلث لولده  
 يوم يموت الموصى وكذلك لو قال ثلث مالى لمولى بنى فلان وفلان عمرى  
 بعنى مواليه الذين اعتقهم ثم مات منهم ميت واعتق فلان عبدا ثم مات  
 الموصى بالثلث لمواليه يوم مات ولو كان لفلان موالى اعتقهم وموالى اعتقوه  
 ولم يبين لان الفريقين اوصى بالوصية باطل واذا اوصى بثلث ماله لفلان  
 وله مال فهلك ذلك المال ولم يكن له مال ثم اكتسب مالا فله ثلث ماله موت  
 ولو اوصى له بثلث غنمه فهلك الغنم قبل موته ولم يكن له غنم من الاصل فالرثبة  
 باطل وكذلك العروض كلها ولو قال له شاة من مالى وليس له غنم فذلك  
 جائز يعطى قيمتها وكذلك لو قال له قفيز حنطة من مالى او ثوب من مالى ولو  
 قال له شاة من غنمى او قفيز من حنطتى ثم مات وليس له غنم ولا حنطة فالرثبة  
 باطل واذا اوصى لرجل بثوب ثم قطعه وخاطه قميصا او اوصى له بقطن  
 ثم غزله او بفزل ثم نسجه او بجديده ثم صاغ منها اناء او سيفا او بقية  
 بين ثم صاغ خاتما او غيره او سبق ثم لته او بدار ليس فيها بناء ثم بناء فيها  
 فهذا كله رجوع عن الوصية وكذلك كل ما اوصى بدله ثم غيره من حاله ولو اراد  
 بثوب ثم غسله او بدار ثم حصصها او هدمها فليهد هذا الرجوع ولو اراد  
 له بقطن ثم جانيته ثوبا او بطنانة ثم تطر بها قبا او بطهاره ثم غيرها ثوبا  
 فذلك كله رجوع عن الوصية ولو اوصى له بثوب او عبدا ثم باعه ثم اشتراه  
 فبيعه رجوع عن الوصية واذا اوصى لرجل بعبد لا يملكه ان يشترى له ثم  
 ملكه الموصى بهية او ميراثا او وصية ثم مات فهو جائز له من ثلثه ولو اراد  
 له بشاة ثم ذبحها او اوصى له بحبة او قميص ثم نقصه وجعله قبا فذلك  
 رجوع عن الوصية واذا اوصى لرجل بعبد يخرج من ثلثه ثم اوصى به لآخر  
 فالعبد بينهما نصيفين ولو قال العبد الذي اوصيت به لفلان وكذلك لفلان  
 فقد اوصيت به لفلان ولو قال العبد الذي اوصيت به لفلان وقد اوصيت  
 به لفلان كان بينهما نصيفين ولو لم يوص به لاحد ولكنه جحد وصية الاول  
 وقال لم اوصى له به فهذا رجوع قال ابو الفضل هذا خلاف جوابه في الجامع  
 وكذلك لو قيل له اوصيت لفلان بعبدك هذا فقال لا وكذلك لو قال لا  
 ولكنى اوصيت له بهذه الامة فهو رجوع من العبد ووصيته بالامة واذا

اوصى الرجل بعبد قيمته خمسمائة درهم ولاخر بثوب مائة درهم ولاخر  
 بسيف قيمته مائتان وله سوى ذلك الف درهم او عرض حدى قيمته الف  
 درهم فابى الورثة ان يجزوا فلكل واحد منهم ثلثه ارباع وصيته ولو  
 اوصى لرجل بسيف قيمته مائة دون الاخر سدس ماله وله خمسمائة درهم  
 سوى السيف كان لصاحب السدس سدس الخمسمائة ولصاحب السيف  
 خمسة اسداس السبعة وسدس السيف بين صاحب السيف وبين صاحب  
 السدس نصيفين في قول ابى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد مثل ذلك الا ان  
 السيف بينهما على سبعة اسهم لصاحب السيف ستة اسباعه ولصاحب  
 السدس سبع السيف وسدس الخمسمائة ولو كان اوصى مع هذا بالثلث  
 كان الثلث بينهم يضرب فيه صاحب السدس بسدس خمسمائة وثلث  
 سدس السيف فاما اصاب صاحب السيف الى ويضرب فيه صاحب  
 الثلث بثلث خمسمائة وخمسة اسداس بسدس السيف ويضرب  
 صاحب السيف بخمسة اسداس السيف الا سدس السيف فاما اصاب  
 صاحب السيف كان في السيف وما اصاب صاحب الثلث كان في الثلث  
 وفيما بقي من السيف وما اصاب صاحب السدس فهو في الدراهم وفيما  
 بقي من السيف في قياس قول ابى حنيفة ولو اوصى لرجل بالثلث ولاخر  
 بعبد قيمته الف درهم وله الف درهم سوى ذلك فان صاحب الثلث  
 يضرب فيه بثلث القيمتين وسدس العبد ويضرب صاحب العبد بخمسة  
 اسداس العبد فاما اصاب صاحب العبد فهو في العبد وهو النصف فيما  
 اصاب صاحب الثلث فهو فيما بقي من العبد وفي المال يكون له خمس ما بقي  
 من العبد وخمس المال من قبل ان ياتي المال بين الوارث والموصى له بالثلث  
 على سهمها ماله بسهم وللوارث اربعة وهذا قياس قول ابى حنيفة وفيما قول  
 اخر انه يكون لصاحب الثلث ثلث ما بقي من العبد وهو سدس العبد وسدس  
 الالفين وهو قول ابى يوسف ومحمد واذا كان للرجل عبدان قيمتهما سواء  
 لا مال له غيرهما فافصى للرجل باحدهما بعينه ولاخر بثلث ماله فان الثلث  
 يقسم بينهما على سبعة اسهم لصاحب الثلث ثلثه في العبدين جميعا اثنا  
 في ذلك لا وصية له وواحدة في الذي فيه الوصية بعينه ولصاحب العبد  
 اسهم في قول ابى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد الثلث بينهما على خمسة اسهم  
 واذا اوصى الرجل بعبد لرجل وبثلث ماله لآخر وبعبده ذلك ايضا لآخر  
 وبالسدس لآخر وقيمة العبد الف درهم وله الفان سوى ذلك فان الثلث  
 يقسم بينهما على اثنين وسبعين سهمما يضرب فيه صاحب العبد باخذ اثنين



سهما وصاحب الثلث تسعة وعشرين ونصف وصاحب السدس بثلاثة عشر ونصف فيما أصاب صاحب العبد كان في العبد وما أصاب الآخرين كان في المال وفيما بقي من العبد في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد الثلثين على أحد وعشرين سهما وتو وصى لرجل بعبده ولاخر بنصفه ولاخر بثلاثة ماله والعبد يساوي الفا وله الفان سواء ذلك فلم يجزوا قسم الثلث بينهم على اثنين سهما لصاحب العبد اثنا عشر ونصف وفي العبد وصاحب نصفه ثلثه ونصف قيمة فلصاحب الثلث اربعة عشر فيما بقي من العبد والمال سدس ذلك في العبد في المال وهذا قول أبي حنيفة وقال عيسى هذا انظر فان الاخران خطأ وانما ينبغي ان يجمع ما بقي من العبد والمال فيقسم ذلك بين الموصي له والورثة على اربعة وسبعين سهما فيما أصاب اربعة عشر سهما من ذلك فهو للموصي له بالثلث وما أصاب اثنين سهما فهو للورثة وتو وصى له بعبد قيمته أكثر من الثلث ولاخر بعبد قيمته أقل من الثلث صرب صاحب الأقل بقيمة عبده وصاحب الاخر بقدر الثلث من قيمة عبده في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يضرب كل واحد منهما بجميع قيمة عبده وتو وصى لرجل بمائة درهم بعينها ثم وهبها لرجل ولها اليه ثم رجع فيها ومات الوصية باطل وتو كان مضيا غاصب ثم رجعت اليه بعينها لم تبطل الوصية وان استهلكها الغاصب نفقضي عليه بمثلها تبطل الوصية وتو كان اشترى بها عبدا فاستحق العبد ورجعت اليه المائة بعينها فالوصية باطل لانه قد ملكها غيره **باب الوصية في الحج** واذا وصى الرجل ان يحج عنه بمائة وثلثة اقل من مائة فانه يحج عنه بالثلث من حيث تبلغ وتو وصى ان يحج عنه بمائة درهم حجة من ثلثة فحج بها فبقي من نفقته وكسوته وطعامه شيء كان ذلك لورثة الميت فان جتمع عنه فافسد بها ففعله الكفاية ويرد ما بقي من النفقة والكسوة ويضرب ما اتفق وتو وصى ان يحج عنه فاستأجر وارجله يحج عنه لم يجز الاجارة من قبل انما يفضل في يد من النفقة ففعله رده وان عجزت النفقة عنه كان عليهم ان يكملوا له نفقة مثله وما لا بد له منه ويجزى الحج عنه عن الميت واذا وصى ان يحج عنه فلا فضل ان يحج عنه من قبل حج وان اجتمع عنه ضرورة اجراه وان اجتمع عنه امرأة فانه يجزى وقد اسأروا ان كانت المرأة هي الوصية فاجتمعوا عنها رجلا اجزأها واذا وصى بالحج فانه يحج عنه من بيته فان مات هو في الطريق وهو يريد الحج اجمع عنه من حيث مات واذا كان له اوطان مختلفة فاما وهو مسافر واوصى ان يحج عنه فانه يحج من اقرب الاوطان الى مكة وان لم يكن له وطن فمن حيث مات وان وصى ان يحج عنه حجة فاجتمعوا رجلا ففسدت نفقته في بعض الطريق فرجع فعلمهم ان يجزوا اجر من ثلث ما بقي من اديهم من حيث ادى

الميت الا ترى انه لو قال اعتقوا عني لبسة فاشتروها فماتت قبل ان يعتقوا كان عليهم ان يعتقوا من ثلث ما بقي في ايديهم في قول أبي حنيفة وقال محمد اذا قاسم الوصى الورثة ودفع اليهم حقوقهم واخذ الوصية ثم دفعها ففسدت او هلك لم يرجع في مال الميت شيء والمقاسمة جائزة اذا كان الوصايا لله تعالى واذا كانت الوصية لانسان بعينه لم تجز قسمته الوصى على الموصي له واذا وصى ان يحج عنه وارثا لم يجز الا ان يجزوا الورثة وتو وصى ان يحج عنه بمائة درهم وارثا فبقي من ثلثة لفلان واوصى بالثلث من ماله لاخر والثلث مائة درهم نصف الثلث للحج ونصفه لصاحب الثلث ولا شيء لصاحب ما بقي وان مات الموصي له بالثلث قبل موت الموصي قال فما بقي من الثلث قال لا ابو الفضل لا يصح هذه المسئلة الا ان يكون الثلث أكثر من المائة التي للحج واذا كانت الوصايا لله لا يسعها الثلث مثل الحجمة والعسمة والدية واشباه ذلك يدى بالذي بدا به ما خلا الا سلام او الزكوة او شيء واجب عليه فاني ابدأ بالواجب وان كان المسأله جراه استحسن ذلك **باب الوصية للوارث والاجنبي والقاتل** واذا وصى الرجل بعبد لبعض ورثته والاجنبي جازت حصته الاجنبي وبطلت حصته الوارث وكذلك الوصية للقاتل والاجنبي وتو وصى له به وهو وارث ثم اوصا ثم صار غير وارث او كان غير وارث ثم اوصى ثم صار وارثا ومات الموصي قائما ومات الموصى فانما ينظر الى يوم يموت الموصي فان كان الموصى وارثا لم تجز الوصية وان لم يكن وارثا جازت الوصية له وكذلك الهبة في المرض وتو وصى ككاتبه في مرضه اوصيته بوصية جازت الوصية بلقنا عن علي ابن ابي طالب انه لم يجعل للقاتل ميراثا وعن عمر بن الخطاب وعنه عبده السلمي قال لا يرث قاتل بعد صاحب البقرة والوصية عندنا بمنزلة ذلك لا وصية لقاتل واذا وصى له قبل الجناية او بعد فهو سواء وكذلك الوصية بعبد القاتل وككاتبه قال وفي الاصل اذا كانت الوصية لمولاه او لعبده ابطمتها وتأويله اذا كان المولى هو القاتل فوصى له او لعبده والوصية جائزة لابن القاتل وابويه وغيرهم من قرابته وللمالك الكسر واذا اقر للقاتل بدين فان كان مريضاً صاحب فراش حتى مات لم يجز وان كان يذهب ويحكي فهو جائز وكذلك الهبة والافراد بالدين للقاتل كالاقرار للوارث ولا اشترك عشرة في قتل رجل احدهم عبده فوصى بعضهم بعبد الجناية واعتق عبده فالوصية باطل ولا يبطل عتق العبد ولكنه يسعى في قيمته والعقود من القاتل في يوم العمد جائزة لانه ليس بها مال وفي دم الخطاء هو وصية لعائلته فمخبر من الثلث وكذلك ان كان القاتل عبدا لان الوصية يقع لمولاه واذا وصى بعبد بالثلث ثم قتله العبد فوصيته باطله غير انه يعتق ويسعى في قيمته واذا اوصى



لقاتل بالثلث فاجاز ذلك الورثة بعد موته ولو اوصى لرجل نوصيته فقامت عليه  
بينته انه قاتل وصديقهم بذلك بعض الورثة وكذبهم بعضهم فانه يبرأ من حصته التي  
كذبوا الدية ويجوز وصيته في حصتهم من الثلث وتبطل وصيته في حصته الذين  
صدقوه ويلزمه حصتهم من الدية فاذا قامت عليه بينة بالعبد وابعاده اليه  
فابراه عفو منه وان كذب الورثة فالمقتول المشهود وابعاده من القتل جازت  
الوصية له واذا جرح الرجل جراحة عمدا وخطا فقال المرحوم في مرضه لم يخرجني  
فلان ثم مات من ذلك كان القول قوله ولا سبيل للورثة على القاتل وان اقام  
ورثة البينة على القتل لم يقبل بينهم واذا اوصى الرجل الى رجلين بوصية واقام  
كل واحد من ورثة البينة على البينة على احد الموصي له بانه قاتل صاحبها خطأ كان على كل  
واحد منهما خمسة الف الذي اقام البينة عليه ولا وصية له في حصته التي اقام  
عليه البينة بالقتل ويجوز له الوصية في حصته الاخر بالحساب واذا اوصى  
الرجل لرجلين لكل واحد منهما بالثلث واوصى لآخر بعينه فشهد صاحب الثلث  
على الموصي له بالعبد انه قاتل قتلها دهما باطل وكذلك لو شهدوا على او على ابني  
انه قتله خطأ واذا اعتق الرجل في مرضه صبيا صغيرا ولا مال له غيره ثم قتل  
الصبي مولاه عمدا فعليه ان يسعى في قيمتين يدفع له من ذلك الثلث وصيته له  
ولو كان كبيرا فقتل مولاه خطأ سعى في قيمتين للورثة ولا وصية له وهذا قول  
ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد عليه قيمته والدية على العاقلة وكذلك في  
الصبي الدية على العاقلة ونحوه قيمته من الثلث **باب الوصية**  
**في الغلة والخلة واذا اوصى الرجل ان يجزئه عبده سنة وليس له مال**  
قال العبد يجزئ الورثة يومين والموصي له يوم واحد يستكمل الموصي له سنة  
ولو اوصى له يسكن دار سنة ولا مال له غيرها فانه يسكن ثلثها سنة وسكن  
الورثة بثلثين ولو اوصى له بغلة عبده سنة ولا مال له غيره فله ثلث غلة  
تلك السنة وكذلك اذا اوصى له بغلة داره وكان ابن ابلي لا يجزئ شيئا من  
هذه الوصايا موقتا ولا غير موقت وليس للموصي له يسكن الدار وخدته البتة  
ان يواخذها وليس له ان يخرج العبد من الكوفة الا ان يكون الموصي له واهله  
في غير الكوفة فيخرجهم الى اهله ليجزئه هناك اذا كان يخرج من الثلث ولو اوصى  
له يجزئه عبده ولا خير برقبته وهو يخرج من الثلث فالرغبة لصاحب الرقبة  
والخدمة كانها لصاحب الخدمة فان جنى العبد خيانة والغداء على صاحب الخنة  
فاذا فداه خدمه على حاله فان مات صاحب الخدمة بطلت وصيته وقيل  
لصاحب الرقبة الى ورثة ذلك الغداء فان ابى بيع فيه العبد وكان بمنزلة  
الدين في عنته وان ابى صاحب الخدمة في اول الامر ان يغدى قيل لصاحب الخنة

ادفعه او افده فابها فعل بطلت وصيته صاحب الخدمة وتوقل رجل العبد  
خطا ولم يجزئ العبد فعلى عاقلة القاتل قيمته يشتري في مال القاتل يشتري  
بها عبيد فيخدمه مكانه وتوقل رجل عبيده او قطع يديه وتبع العبد واخذت  
قيمته صححا فاشترى بها عبدا مكانه قطعت يده او فقت عيناها او شج موصية  
قادي القاتل ارش ذلك فان كانت الجناية ببعض الخدمة اشترى بالارش  
عبدا حتى يجزئ صاحب الخدمة مع العبد الاول او يباع العبد فيقيم غنمه  
الى ذلك الارش ويشترى لهما عبدا وان اختلفا في ذلك لم يبع العبد واشترى  
بالارش عبيد يخدمه معه فان لم يوجد بالارش عبيد وقف الارش حتى يصطلي  
عليه فان اصطليا على ان يقسماه نصفين اجزت ذلك بينهما وان كانت الجناية  
لا تنقص الخدمة فالارش لصاحب الرقبة وكل مال وهب العبد وصدق بغيره  
او اكسبه فهو لصاحب الرقبة ولو كان مكان العبد امة كان وما ولدت  
من ولد فهو لصاحب الرقبة وهبة العبد وكسوته على صاحب الخدمة وان  
كان اوصى بخدمة عبيد صغير لرجل وبرقبة لآخر وهو يخرج من الثلث تنفقة  
على صاحب الرقبة حتى يدرك الخدمة فاذا خدم صارت تنفقة على صاحب  
ولو اوصى بديات لرجل ويظهرها وشققها لآخر كان مثل العبد سواء واذا  
كان للرجل ثلثة عبيد فوصى برقبة احدهم لرجل ويجزئه اخر لرجل ولا مال  
له غيرهم وقيمة عبيد صاحب الخدمة خمسمائة درهم وقيمته للذي اوصى  
برقبته ثلثمائة درهم وقيمة الباقي الف درهم فالثلث بينهما على بمينة اسمهم  
فما اصاب خمسمائة فلصاحب الخدمة في خدمة العبد الذي اوصى له بخدمة  
فيكون له من خدمته ثلثة ايام وللورثة يوم ويكون الاخر من رقبته عنده  
ما كان وخمسة وعشرون فاذا مات صاحب الخدمة استكمل صاحب الرقبة  
عنده وكذلك ان مات العبد الذي كان يجزئ كان العبد الاخر كله لصاحب  
الرقبة ولو كانت قيمة العبد سواء كان لصاحب الخدمة نصف خدمة العبد  
ولصاحب الرقبة نصف رقبة الاخر ولو اوصى بالعبيد كلهم لصاحب الرقبة  
ويخدمه احدهم لصاحب الخدمة لم يضرب صاحب الرقاب الا بقيمة واحدا  
ويضرب الاخر بخدمة الاخر فيكون كالباي الذي قبله ولو كانوا يخرجون من  
الثلث كان لصاحب الرقبة ما اوصى له به ولصاحب الخدمة ما افضى له  
به ولو لم يكن مال غيرهم فوصى بثلث كل واحد منهم لفلان واوصى بخدمة  
احدهم بعينه لفلان فانه يقسم الثلث بينهم على خمسة لصاحب الخدمة  
ثلثة اقسام الثلث لصاحب الرقاب ويجزئ احدهم بعينه لصاحب الخدمة  
ولا مال لهم غيرهم قسم الثلث بينهم نصفين فاما اصحاب الخدمة فهو



في العبد الذي اوصى له به وذلك نصفه وما اصاب صاحب الثلث وهو  
 نصف عبد كان له فيما بقي منهم يكون له في كل عبد ثلث ذلك النصف واذا اوصى  
 بخدمة عبده لرجل وبغلة لآخر وهو يخرج من ثلثه فانه يخدم صاحب الخدنة  
 شهر او عليه فيه طعامه ولصاحب الغلة علة وعليه فيه طعامه وكسوته عليها  
 نصفان فان جنى العبد جناية قيل لهما افدياه فغداه الورثة ابطلت وصيتهما  
 وتواوصى لرجل من غلة عبده كل شهر درهم ولاخر ثلث ماله ولا مال له في العبد  
 فان ثلث العبد بينهما نصفين في قول الجنيفة فما اصاب صاحب الثلث  
 فهو له وما اصاب صاحب العبد استقل بحسب غلته عليه وينفق عليه منها  
 كل شهر درهم فان مات وقدمتها بشئ رد على صاحب الثلث ويرجع اليها ايضا  
 ما خسر من رقة العبد صاحب الغلة وتواوصى لرجل بغلة داره ولا مال له  
 غيرها واحتاجت الورثة الى سكناها قسمت الدار ثلثا فيكون للورثة ثلثها  
 واستقل ثلثها لصاحب الغلة وتواوصى لرجل بغلة داره ولاخر عبده ولاخر  
 بثوب فان الثلث يقسم بينهم يضرب فيه كل انسان بما سمي له فما اصاب  
 صاحب الدار كان له غلة ذلك فاذا مات صاحب الغلة بطلت وصيته وتم  
 الباقيين من بقي من اهل الوصية واذا اوصى لرجل بغلة داره وعبده في المساء  
 جاز ذلك في السكنى والخدمة الا لا انسان معلوم وتواوصى بظهر دابته في المان  
 كان باطلا وتواوصى بظهرها لا انسان معلوم فركبها في حاجته ما عاش واوصى  
 له بظهرها في سبيل الله فهو جائز وهذا قول الجنيفة وقال محمد اذا اوصى  
 بظهر دابته في سبيل الله فهو جائز وان لم يوص لا انسان بعينه وتوفا في صحنه  
 غلة ارضي هذه او عبيد هذا صدقة في المساكين فان ردت بعد موت في وصية  
 من ثلثي تباع فبصدق بمنها اخذت ذلك ما اجازة الورثة فان لم يكن فيه طامن  
 منهم جعلته وصية من ثلثه كما قال وتواوصى بداره او ارضه فجعلها حبسا  
 وعلى الاخر فالآخر من ورثة لا تباع ابطلت ذلك وجعلها ميراثا وتواوصى  
 بغلة داره لرجل وسكناها لآخر وبرقيتها لآخر وهي ثلث فهدمها رجل بعبث  
 الموصى من قيمته ما هدم من بنائها بما مساكين كما كانت فيواجر فيها خذلتها  
 صاحب الغلة وسكنها الاخر وكذلك البستان اذا اوصى بغلته فقطع رجل  
 نخلة او شجرة واذا اوصى لرجل ثلث ماله ولاخر بغلة داره وقيمة الدار  
 درهم وله القادرهم سوى ذلك فلصاحب الغلة نصف غلة الدار ولصاحب  
 الثلث نصف الثلث فما بقي من المال والدار خمس ذلك في الدار واربعة اقسامها  
 في المال وان شئت قلت قلنا ذلك في المال وثلثه في الدار فاذا مات صاحب  
 الغلة فلصاحب الثلث ثلث الدار والمال فان استحققت الدار بطلت وصيته

الغلة وان لم يستحق ولكنها اهدمت قيل لصاحب الغلة ابن نصيبك منها  
 ويبنى صاحب الثلث نصيبه والورثة نصيبهم وايتم الى ان يبنى لم يخرج عن ذلك  
 ولم يمنع الاخر من ان يبنى ما نصيبه من ذلك ولو اجره وسكته وتواوصى لرجل  
 بسكنى داره او بغلته فادعاهما رجل فقامتا البينة انها له فشهد الموصى  
 له بالغلة او السكنى وهو ثلث ماله فالرقة لصاحب الرقة والغلة لصاحب  
 الغلة ابداما بقي وكذلك ان قال ثمرته لفلان ثم مات ولا ثمرة فيه والسكنى  
 والحراج وعلاج ما يصلح على صاحب الغلة وتواوصى له بصوف غنم او بالبا  
 او بسمنها او بالادها ابدام يخرج الاما على ظهرها من الصوف وفي ضرعها  
 من اللبن ومن السمن الذي في اللبن الذي في الصروع والولد الذي في البطن  
 يوم يموت وما حدث بعد ذلك فلا وصية فيه له وهذا الغلة في القياس  
 سواء ولكن ادع القياس فيه واستحسن فيه ذلك وكذلك لو اوصى لولد  
 جاريته ابدان فان ولد له لفلان من ستة اشهر بعد موته فهو له من الثلث  
 وان ولدته لاكثر من ستة اشهر بعد موته فهو له من الثلث وان ولدته  
 الاكثر من ستة اشهر لم يكن للموصى له فيه حق ولا فيما تلده بعده واذا اوصى  
 بثمره ببستان وقيمة ثمره يوم يموت فله تلك الثمرة الا ان يقول ابدان لم  
 يكن فيه ثمره فاني استحسن ان اجعلها له حتى يموت فاذا مات بطلت وصيته  
 ولم يورث عنه وتوكان البستان قد اثمر ثم مات الذي الغلة فذلك الثمر  
 لورثته وتوكان باعه في حيوته واخذ عنه ثم مات كان بيعه جائزا والثلث  
 له وتواوصى لرجل بغلة كله ابدان ولاخر برقيتها ولم يدرك ولم يحمل فالنفقة  
 في سقيها والقيام عليها على صاحب الرقة فان اثمر فالنفقة على صاحب الغلة  
 فان لم يفعل وانفق صاحب الغلة عليه حتى يحمل فانه يستوفي نفقته من ذلك  
 الحمل وما بقي من الحمل فهو لصاحب الغلة وتواوصى لرجل بثلث غلة بستان ابدان  
 ولا مال له غيره فقا سهم البستان فاعل احد النصيبين ولم يفعل الاخر فانه  
 يشتركون فيما يخرج من الغلة لان القسمة في ذلك باطل وللورثة ان يبعروا  
 ثلثي البستان فيكون المشتري شريك صاحب الغلة وتواوصى بغلة بستان  
 التي فيه لرجل واوصى بغلته ابدان ايضا ثم مات الموصى ولا مال له غيره فالغلة  
 لتساوي مائة والبستان لتساوي ثلثا مائة فالموصى له ثلث الغلة التي فيه وثلث  
 ما يخرج من الغلة فيما يستعمل ابدان وتواوصى بعشرين درهما من غلته كل  
 لرجل فاعلى سنة قليلا وسنة كثيرا فله ثلث الغلة كل سنة يحبس فينفق عليه  
 كل سنة من ذلك عشرين درهما وتواوصى ان يتفق عليه اربعة اشهر من غرض  
 ماله وعلى اخر خمسة كل شهر من غلة البستان ولا مال له غير البستان فثلث



البستان بينهما نصفين تباع ثلث غلة البستان لكل واحد منهما من نصف  
 نصيبه ما سمي له فان ما تاجمعا وقد بقي من ذلك شيء او ورنه الموصي  
 وكذلك لو كان ينفق على فلان اربعة وعلى فلان خمسة خمس السدس  
 على المفرد والسدس الاخر على المجموعين في النفقة وتواوصى بقلة بستانه  
 لرجل ونصف غلته لاخر وهو جميع ما له قسم الثلث بينهما نصفين كل ستة  
 وان كان البستان من ثلثة كان لصاحب الجميع ثلثة ارباع غلته كل سنة  
 والاخر ربعها في قول ابن حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد ثلثاها لصاحب  
 الجميع وثلثاها لاخر وتواوصى لرجل بقلة بستانه وقيمة الف ولاخر  
 بقلة عبده وقيمته خمسمائة وله سوى ذلك ثلثا فالثلث بينهما على حد  
 عشر مائة في قول ابن حنيفة وثلثاها لاخر وتواوصى لرجل بقلة بستانه وقيمته  
 الف ولاخر بقلة عبده وقيمته خمسمائة فالثلث لصاحب العبد خمسمائة ثم  
 في العبد ولصاحب البستان ستة في غلته لا يضر بثلث المال في الغلة  
 وتواوصى للرجل بقلة ارضه وليس فيها نخل ولا شجر ولا مال له غيرها فانه يراجر  
 فيكون له ثلث الغلة وان كان فيها شجر اعطى ثلث ما يخرج منها واذا وصى  
 ان يواجر نفسه من رجل سنتين مائة كل سنة بكذا وله مالها غيرها  
 فان كان الذي سمي اخذ منها جازت له وان كان اقل منه حسبت له  
 ذلك من الثلث وتواوصى لرجل بقلة بستان له يوم يموت وليس له يوم  
 اوصى بستان ثم اشترى بستانا ثم مات فالوصية جائزة وتواوصى  
 له بقلة بستانه فاعل البستان سنتين قبل موت الموصي ثم مات الموصي لم يكن  
 للموصي له من تلك الغلة شيء او يكون له الغلة التي فيه يوم يموت فان اشترى  
 الموصي له البستان من الورثة بعد موته جاز الشراء وبطلت وصيته وكذلك  
 لو اعطوه شيئا على ان يبرأ من الغلة وكذلك في سكنى الدار وخدمة العبد  
 اذا اصالحوه منه على شيء جاز وبطل وصيته **باب الوصية في العتق**  
 واذا وصى الرجل بعتق عبده بعد موته او قال اعتقه او قال هو حر بعد  
 موته بيوم او باقل او باكثر واوصى لانسان بالف درهم تحاصا في الثلث  
 وليس هذا من العتق الذي يبدأ به وانما يبدأ به اذا قال هو حر بعد موته  
 منها او اعتقه في مرضه البته او قال ان حث به حث من مرضه هذا هو  
 حر فانه يبدأ به قبل الوصية وكذلك التباير وكل عتق يقع بعد الموت بغير  
 وقت يدى قبل الوصية بلغنا عن ابراهيم قال اذا كانت وصية وعتق  
 فانه يبدأ بالعتق وتراعتق امته في مرضه فولدت بعد العتق قبل ان يموت  
 الرجل وبعد ما مات لم يدخل ولدها في الوصية لانها ولدته وهي حرة وان حث

الثلث من قيمتها ولزمها سعاية ثم مات قبل ان يورثها كان على ولدها  
 ان يسعى فيها على امها في قياس قول ابن حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا شيء  
 على الولد ولود بعبده وقال لاخر ان حدثت بحدث من مرضه هذا فانت  
 حرا ثم مات من مرضه تحاصا في الثلث وتواوصى بعبده بدرهم مسما  
 او بشيء من ماله لم يجز وتواوصى له ببعض رقبته عتق ذلك المقدار  
 في الباقي في قول ابن حنيفة وتواوصى له رقبته او تصدق بها عليه عتق  
 من الثلث وتواوصى له بثلث ماله جاز وعتق ثلثه فان بقي من الثلث  
 شيء اكمل له وان كان في قيمته فضل على الثلث سعى فيه للورثة بما صوته  
 بما يصيبه من الثلث من رقبته وتواوصى بعبده لرجل ثم اوصى ان  
 يباع من اخر بمن مائة حط عنه فيه الثلث ولا مال له غيره فلذلك لم يوصى  
 بالبيع ان يشتري خمسة اسداس العبد بثلث قيمته ان شاء او يدع فان  
 اخذ كان لاخر سدس رقبته وان كان تركه كان لاخر ثلث رقبته  
 وتواوصى بعتقه ثم اوصى به ان يباع كان هذا رجوعا عن وصية العتق  
 وقال محمد اذا وصى ان يباع ولم يزد على ذلك او اوصى ان يباع بقيمته  
 فهو باطل وتواوصى ان يباع بمائة فانه يباع بمائة كما اوصى ويحط من  
 ثمنه مقدارا الثلث ان لم يجدوا من يزيدهم على ذلك وتواوصى ان يباع من  
 رجل بعينه ولم يسم ثمنه فانه يباع بقيمته لا ينقص منها شيئا فان شاء  
 اخذ وان شاء ترك وتواوصى ان يعتق عبده فابى العبد ان يعتق عبده  
 ان يقبل ذلك فانه يعتق من الثلث واذا اشترى ابنة في مرضه بالف درهم  
 وذلك قيمته وله القادرهم سوى ذلك فان ابنة يعتق من قبل ان يخرج  
 من الثلث ولا سعاية عليه وترث في قول ابن حنيفة وتواعتق عبدا اخر  
 ايضا يساوى القاتحاصا في الثلث وسعى الابن فمات او على حصته ولا ميراث  
 له وقال ابو يوسف ومحمد يرث الابن في الوجهين جميعا وسعى في رقبته  
 في الحيازة قبل العتق في قول ابن حنيفة واذا عتق الرجل امته ثم تزوجها وهو  
 مريض ثم دخل بها وقيمته الف درهم ومن مثلها مائة فان كانت قيمتها  
 ومن مثلها يخرج من الثلث جعلت لها الميراث والمهر واجزت النكاح فان كان  
 قيمتها ومن مثلها لا يخرج من الثلث دفع لها من مثلها والثلث مما بقي بعد  
 المهر ثم سعت فيما بقي من قيمتها ولا ميراث لها وهذا قول ابن حنيفة وقد بين  
 عيسى في اشتراطه خروج القيمة ومن المثل من الثلث واكثر منه اشتراط  
 خروج القيمة من الثلث بعد دفع من المثل من المال والله اعلم وقال ابو يوسف  
 ومحمد النكاح جائز ولها من مثلها وعليها السعاية في قيمتها ويجازي ذلك من



وميراثها وإذا شهد شاهدان أنه اعتق أحد عشر أو أربعة بغير عينه في وصيته جان استحقاقا وعتق من كل واحد منهم ربعه إن كانت قيمتهم سواء وإن كانت قيمتهم مختلفة أخذنا أقليم قيمة وأكثرهم قيمة لجمعنا قيمتهم ثم أخذنا نصف ذلك فقسمة بينهم على قدر قيمتهم قال أبو الفاضل هذا الجواب أما استمر في بعض المسائل بحسب القيمة ولو شهدا أنه قال لفلان عبدي هذا أو عبيك هذا الآخر وصية وهما يخاصمان من الثلث كان الورثة أن يعطوه أتمها تساويا ولو شهدا أنه اعتق عبده هذا وهو يخرج من ثلثه ثم شهد آخران من الورثة أنه اعتق عبدا آخر سواء فشهدا درهم جائزة ويخاصمان في الثلث ولو شهدا لأجنبيان أنه أوصى لفلان بالثلث وأجازة القاصي ثم شهدا لوارثان أنه اعتق عبده هذا في مرضه وهو الثلث وجازت عتاقه من الثلث وبطلت الوصية بالثلث وكذلك لو شهدا لأجنبيان أنه أوصى أن يعتق عبده سالم وهو الثلث وشهدا لوارثان أنه رجع عن ذلك وأوصى بعتق عبده زياد وهو الثلث أجرأت شهدا درهمين ولو كانت قيمة العبد الباطل أقل من الثلث أجرأت شهدا درهمين للآخر فاعتقه ولا اصدفهما على الفضل الذي في سالم فاعتق العبد من الثلث بالخصص ولو شهدا شاهدان أنه اعتق عبده هديته في مرضه وقيمة أحدهما ألف وقيمة الآخر خمسمائة ولا مال له غيرها فالثلث بينهما اثلاث ولو كان أوصيا أحدهما الرجل والآخر كان الثلث بينهما نصفين في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يضرب كل واحد منهما بجميع قيمة عبده ويكون الثلث بينهما اثلاثا وإذا قال الرجل في مرضه لعبدي ومديرا هذا حر ثم مات ولا مال له غيرها وقيمتهما سواء فللمدير ثلثا الثلث وللآخر ثلث وإن كان قال ذلك في الصحة سعى المدير في سدس قيمته والآخر في نصف قيمة وإذا شهد شاهدان أنه دبر عبده فلانا أن قبله وأنه قد قبل وشهدا أنه مات موقفا في أدير العتق من ثلثه وكذلك لو شهدا أنه اعتق أن حدث له حدث في مرضه هذا أو في سفره هذا وأنه قد مات في ذلك السفر أو في ذلك المرض وشهدا آخران أنه رجع من ذلك السفر ومات في أهله فأتى جبر شهادة شهود العتق وإذا شهدا شاهدان الآخران أنه قال إن رجعت من سفرى هذا فعت في أهلي ففلان حر وأنه قد رجع فمات في أهله وشهدا لوارثان على شهدا درهمين الأولى وجا واجمعا إلى القاصي فأتى لأجير شهادة الذين شهدا على الرجوع واجيز شهادة الذين شهدا أنه مات في سفره ذلك ألا ترى أن الرجل لو قال إن مت في جميعك الآخر ففلان حر وإن مت في جميع فلان حر بعينه آخر فشهدا شاهدان أنه مات في جميعك الآخر وشهدا آخران

أنه مات في رجب أخذنا بقول الشاهدين على الموت الأول وإذا شهدا أنه قال إن مت من مرضي هذا ففلان حر فلا لا ندري مات منه أم لا فقال الفلاهر مات منه وقال الوارث صح منه ثم مات قال قول قول الوارث وأن أقاما البيضة فالبيضة بيضة العبد ولو قال إن مت من مرضي هذا ففلان حر وإن برأت منه ففلان حر لاخر فقال العبد قد مات فيه وقال الوارث قد برأ قال قول قول الوارث فإن أقام الآخر البيضة اعتقته أيضا وإن قامت البيضة أخذت بيضة الذي شهدا على الموت الأول أنه مات من مرضه ذلك وبطلت الآخر لأنه لا يموت مرتين وقد امتناه في الأول **باب العتق النسيئة عن العبد** وإذا اشترى الوصي نسيئة ليعتقها عن الميت كتب له بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما اشترى فلان بن فلان وصي فلان ابن فلان اشترى منه مملوكا يقال له بكذا وهو رجل كذا بكذا درهمي نسيئة كان فلان أوصاه أن يشتريها له فيعتقها عنه ثم يكتسب الثمن وما بعده اسمته وإن أوصى أن يعتق عنه نسيئة بمائة درهم فلم يبلغ ثلثه مائة درهم لم يعتق عنه في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يعتق عنه بالثلث ألا ترى أنه لو أوصى أن يحج عنه بمائة درهم فلم يبلغ الثلث إلا درهمين أنه يحج عنه من حيث يبلغ وإذا أوصى أن يعتق عنه نسيئة وأوصى لآخر بالثلث فإن الثلث يقسم على الثلث وعلى الألف ما تكون من قيمة النسيئة اعتق به النسيئة ولو أوصى أن يشتري ما يشتري به من الثلث ولو أوصى لرجل أن يشتري له نسيئة بهذه المائة بعينها فيعتقها من الثلث عنه فاشترى بها نسيئة واعتقها عنه ثم استحق دخل تلك المائة أو بعضها أو حقه دين تكون المائة أكثر من ثلثه فإن الوصي يضمن تلك المائة وتكون العتق عن نفسه فإن خرج لليت مال لم يعلم به من دين أو عين يكون ثمن النسيئة الثلث من ذلك يرى الوصي من الضمان وإذا أوصى الرجل أن يباع عبده أو يشتري نسيئة فيعتق عنه فباع الوصي العبد فاشترى بثمنه نسيئة فاعتقها وهو الثلث ثم رد العبد من عيب بعد ذلك ضمن الوصي الثمن ويقال له بيع العبد فإن بلغ ذلك الثمن فالعتق جائز عن الميت كما كان وأن نقص منه أو زاد عليه فالعتق عن الوصي ويشتري بالثمن نسيئة فاعتقها وهو الثلث ثم رد العبد بالثمن نسيئة أخرى فيعتقها عن الميت وكولم يرد العبد بالعيب ولكنه استحق رجع المشتري على الوصي وكان العتق عن الوصي نفسه ولا يرجع على الورثة في نصيبهم بشي من قبل أنه لم يوص الميت فيه بشي فإن أوصى أن يشتري بثلث ماله نسيئة فيعتق عنه وماله ثلثا مائة



فاشترى الوصي بناية نسمة فاعتمها واعطى الورثة ما تبين فاستحققت النسمة  
ورجعت في الرق وقبض الوصي المائة ليشترى بها نسمة فهلكت عنه فانه  
يرجع على الورثة بثلك ما اخذوا فاشترى به نسمة في قول ابي حنيفة وقال  
ابو يوسف ومحمد مقاسمة الوصي الورثة لمجايزة ولا يرجع فيما اصاب الورثة  
بشيء وقد بطلت وصية الميت ولو اوصى ان يعق عنه نسمة بجميع ماله  
فلم يجز ذلك الورثة لم يشتره واليه شيء والوصية باطل في قول ابي حنيفة  
وقال ابو يوسف ومحمد مقاسمة الوصي الورثة لمجايزة ولا يرجع فيما اصاب  
الورثة يشترى بالثلث اذ ايت لو اوصى ان يعق عنه نسمة بما في درهم مائة  
من ماله ومائة من مال فلان لرجل اجنبي كتب ابطال وصيته في ماله من  
اجل انه يسمى مال اجنبي اذ ايت لو اوصى ان يشترى له بناية درهم او ينجح  
او ينجح او بان شاح كتب ابطال وصيته بالمائة لا بطلها والوصية لمجايزة  
من ثلثه ولو اوصى ان يعق عنه نسمة بمائة درهم بعينها فاذا فيها درهم  
مستور ولا يتفق او اكثر فاشترى بها نسمة ومحاوذا لبايع ذلك اما كت  
امر ان يشترى بها او قال لبايع لا قبله اما كت امر ان يشترى  
بما بقي ولو اوصى ان يشترى له نسمة بعينها يعق عنه فاشترىها الكو  
ثم ماتت فقد بطلت الوصية وكذلك لو جفت جناية من الورثة لم يعق  
بذلك حتى يعق عن الميت ولو اوصى ان يعق امه له ان يخرج من الثلث  
كانها كذلك فان ولدت النسمة ذارحم محرر من الورثة لم يعق  
بذلك حتى يعق عن الميت ولو اعتمها بعض الورثة عن نفسه كان العتق  
عن الميت وكذلك لو قال انت حرة ان دخلت الدار او قال بعد موتي لم يكن  
مدبرة ولكنها تعق عن الميت ان دخلت الدار ومات القائل ولو قال انت حرة  
على القدرهم ان قبلت قبلت فخرية بعد شيء ولو اوصى يعق بشيء من شيء  
واجب عليه فانها يعق من الثلث والواجب وغير الواجب فيه سواء وكذلك الورثة  
وحجة الاسلام ولو اوصى يعق نسمة فاشترى له او يعق امه له يخرج من الثلث  
نجني عليها جناية فالارث للورثة وكذلك سبها ولو وجوها لم يجز فان دخل  
بها الزوج فالمهر ولو اوصى له ببيع عبده هذا ويتصدق بتمته على المساكين  
فباعه الوصي وقبض الثمن فهلك عنده ثم استحق العبد قال كان ابو حنيفة يقول  
مرة يضمن الوصي ولا يرجع على احد شيء **باب الوصي والوصية** ويكتب  
في وصية ذكر تركته فان كتب انه يعمل كذاي او ما من ماله هذا او في سفره هذا  
فارجع من ذلك السفر ويرأى من ذلك المهر من بطلت تلك الوصية واذا اوصى في  
احدهما جعل للقاضي مكانه وصيا اخر ولا يجوز لاحد الوصيين بيع ولا اقتناء

ولا يغير ذلك دون اذن صاحبه الا مالا يدينه فاني استحسن ان لو باع  
احدهما اشترى الاخر لليتامي الطعام والكسوة وما لا يدينه لليتيم وهذا  
قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف فعل احدهما جائز في جميع ما يجوز  
فعلهما جميعا فيه واذا مات الوصي واوصى الى اخر فهو وصية في تركته وتركه  
الميت الاول وقال ابن ابي ليلى لا يكون وصيا للاول لان يوصى اليه الوصية  
الاول واذا قبل الوصي الوصية في حيرة الوصي ثم اراد الخروج منها بعد  
موته فليس له ذلك الوصية له لازم وكذلك اذا قبلها بعد موته واذا لم يقبلها  
حتى مات الوصي فهو بالخيار ان شاء قبل وان شاء رد فان لم يقبل ولكنه باع  
بغير تركه الميت او اشترى الورثة بعض ما يصلحهم او اقتضى مالا او قضاه  
لزمته الوصية واذا سكا الوصية الورثة او بعضهم الوصي الى القاضي فانه  
لا ينبغي له ان يجزله حتى يبدوا له منه خيانة فان علم منه خيانة عزله عن الوصية  
وجعل عليه غيره فيكون بمنزلة الاول في كل شيء واذا اوصى الرجل الى عبده غيره  
فالوصية باطل وان اجاز مولاه وكذلك ان اوصى الى عبده وفي الورثة  
كبير وان كان الورثة صفارا فالوصية اليه جائز في قول ابي حنيفة ولا يجوز  
في قول ابو يوسف ومحمد ولو اوصى الى مكاتبه او مكاتب غيره فهو جائز فان تجز  
فالقول فيه كالقول في العبد وان اوصى المسلم الذي اراد الى مستامن فالوصية  
اليه باطل وكذلك وصية الذي الى الحرابي ولو اوصى الذي الى الحرابي الى المسلم  
فهو جائز وكذلك وصية الذي الى الذي ولو اوصى الرجل المسلم الى امرأة او عني  
او محدود في ذوق فهو جائز ولو اوصى الى فاسق مخوف على ماله فالوصية اليه  
باطل ويجعل القاضي مكانه وصيا واذا مات الوصي جعل القاضي مكانه وصيا ان  
لم يكن اوصى الى احد واذا اوصى رجل الى رجل بماله فهو وصي في ماله وولده وسائر  
اشيائه ولو قال فلان وصي حتى يقدم فلان ثم الوصية الى فلان فهو كما اوصى  
ولو اوصى بالمال العين الى رجل واوصى بتقاضي الدين الى اخر فجميعا وصيا  
في العين والدين في قول ابي حنيفة وكذلك لو اوصى ببعض ولده فبقية انهم الى رجل  
وريفيه ولده وميراثهم الى اخر فجميعا وصيان في جميع المال والولد لا تختص  
ذلك وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد كل وصي منهما وصي مما اوصى اليه  
دون صاحبه واذا اختلف الوصيان في المال عند من يكون يبدل واحد منهما  
نصفه وان احبا استودعا رجلا وقال لهما اذ لم يشهد الوصي على نفسه بالمال  
مضاربة انه يعمل بالمضاربة كان ما اشترى للورثة ولو اوصى بالثلث والورثة  
صفار فقام الوصي اهل الوصية واعطاهم الثلث وامسك الثلثين للورثة  
فهو جائز فان هلكت حصته الورثة من يديهم يرجعوا على الوصية بشيء وان كان



الوارث كبيرا او صاحب الوصية كبير غايب فاعطى الوصى الوارث الثلثين  
وامسك الثلث لصاحب الوصية ثم هلك الثلث من يد الوصى فلصاحب  
الوصية ان يرجع على الوارث بنثل ما بقي في يديه ولو كان الوارث هو الغايب  
فاعطى الوصى صاحب الوصية الثلث وامسك الثلثين فهلك في يديه  
فالقسمة جائزة واذا كانت الورثة اصغار فقال الوصى انفق عليهم كذا  
درهما فان كان ذلك نفقة مثلهم في تلك المدة او زيادة بشئ قليل فهو  
فيه وعليه اليمن ان اتهموه وان كان في الورثة صغير وكبير فقا سم الوصى  
الكبير واعطاه حصته وامسك حصته الصغير فهو جائز وان كانت الورثة  
صغار فقال الوصى انفق على هذا كذا وعلى هذا كذا وكانت نفقة احدهما اكثر  
لان كان اكثر شيئا فهو مصدق فيما يعرف من ذلك واذا قال الوصى للوارثين  
وهما كبيران قد اعطيتكما القدرهم وهي الميراث فقال احدهما صدقت  
وقال الاخر كذبت كان الذي صدقه منا مائتا تين وخمسين درهما يؤدونها  
الى شريكه بعد ما يحلف شريكه ما قبض خمسمائة واذا قسم الوصى الميراث بين  
الورثة وهم صغار وعزل كل انساب منهم نصيبه وهم صغار وكبار فيغير من  
من الكبار لم يجز وما هلكت هلك منهم جميعا واذا مات احد الوصيين فادعى  
الى صاحبه جاز له ما فعل في الوصية واذا قضى الوصى ديناً عليه الميت بشئ  
فلا ضمان عليه وان كان قضى ذلك بغير امر القاضى وان حق الميت دين بعد ذلك  
فهو ضمان من حصته وان اعطى الاول بامر قاضى فلا ضمان عليه ولكن الغريم يبيع  
القابض بحصته ولو كان الوصى الى رجلين فادعيا الى رجل ديناً وشهدا انه له  
الميت ثم حق الميت بعد ذلك بشهادة غيره فانهما ضمانان بجميع ما ادعيا  
ولو لم يكونا دفعا حتى شهدا عند القاضى فقضى القاضى بالدين بشهادتهما  
وامرهما بالدفع ثم قامت بينة على دين بعد ذلك لم يكن عليهما ضمان ولكن الغريم  
يبيع المقتضى فيما اخذ منه حصته ولو شهدا وان على دين الميت جازن  
شهادتهما وهي كشهادة غيرها والوصى مصدق في كفن الميت فيما يكف فيه مثله  
واذا اشترى الوصى الكفن من ماله وتعد الثمن كان له ان يرجع به في مال  
الميت وكذلك الوارث وكذلك لو قضى الوصى او الوارث من ماله دين  
الميت وكذلك الوصى يشترى لليتيم طعاما او كسوة بما له بشهادة الشهود  
او يوكعهم خراجهم بشهود ولا يصدق على ذلك الخراج ولا شرا ما له حتى  
شهد على ذلك وان كان للميت عنده مال فقال ادبت منه وانفقت منه فهو  
مصدق في ذلك بالمعروف واذا قبض الوصى ديناً كان للميت على انسان كتب  
البراءة بما قبض ولم يكتب البراءة من كل قليل او كثير لانه لا بدك لعل عليه مال

ذلك ولو اقر الوصى ان هذا جميع ماله عليه لم يصدق على الورثة واذا اخذ  
الوصى مال الورثة الى اجل لم يجز وان كانوا صغارا وكذلك المحط فان حال  
به على انسان املى من الغريم فهو جائز وان كان الذي احتال عليه مفلسا او  
مليفا فالحالة باطل وكذلك اذا صالح على حق اليتيم فان كان الصلح بوجه صالح  
خير لهم فهو جائز وان كان شر لهم لم يجز وكذلك اذا ابتاع لنفسه من ثمن  
فان كان ذلك خيرا لهم جاز وان كان شر لهم او كان بوجه يثلك الثمن  
ابطلت البيع في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز بيع الوصى  
من نفسه لهم ولا يشترى لنفسه شيئا من تركه الميت ان كان ذلك خيرا  
لليتم او شر له وان اشتراه براه للوصى من كل قليل او كثير فالوارث ان يمنع  
من ذلك باكثر من قيمته ثم رجع ابو يوسف الى قول ابي حنيفة واذا انفق  
الوصى امور الميت وسلم الباقي الى الورثة واراد ان يكتب على الوارث  
كتاب براءة للوصى من كل قليل او كثير فالوارث ان يمنع من ذلك والعدل  
بينهما ان لا يكتب له براءة الا بما اخذ منه بعينه واذا اعطى الوصى احد الوارثين  
وهو كثير نصيبه مما وصل اليه من الميراث وهو القدرهم ثم محمد فقال  
لم يكن عندي غيرها فهو ضمان من مائة الف اخرى حصته الصغير لان قوله هذا  
حصته الكبير مما عندي اقرب بان للصغير عنده مثله واذا كان في الورثة  
صغار كان للوصى ان يبيع العقار وسائر الميراث وكذلك اذا كان على  
الميت دين او وصى بوصية وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد  
اذا لم يكن عليه دين ولم يوصى وصيه فليس للوصى ان يبيع حصته الكبار  
من العقار وله ان يبيع حصته الصغار وهذا قول ابن ابي ليلى واذا اوصى  
بالثلث في اشياء يشترى به ويتصدق بها والورثة كلهم كبار فلموصى  
ان يبيع العقار كله في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد ليس له ان  
يبيع من العقار غير الثلث ومقدار الدين وحصته الصغير واذا كانت  
الورثة كبارا وكلهم وليس عليه دين ولم يوص بشئ فليس له عقار فان كان  
الكبار غيبا وبعضهم كان الوصى ان يبيع الحيوان والعروض وان كانوا  
حضورا لم يكن له ذلك وان كانوا غيبا فاجز الوصى عبدا ودارا فهو جائز  
واذا قسم الوصى المال بينهم وهم كبار فاعطى نصيب بعضهم وامسك  
نصيب بعضهم ومن امسك نصيبه غايب فهو جائز واذا قسم الوصى  
مال الورثة واخذ كل واحد منهما طائفة فقال احدهما الذي عنيك لفلان  
خاصة والذي عندك لفلان فان قسمها باطل وهو بينهما على حاله ولو  
غاب احدا الوصيين فقام الاخر الورثة فاعطى الكبار حصصهم وامسك



حصه الصغار فضاعت حصه الصغار فان ذلك لا يجوز في قول ابي حنيفة  
ومحمد ويجوز في قول ابي يوسف وان كان لبيت وديعة عند رجل فامر الوصي  
ان يقرضها او يهبها او يسلفها فالصان على الذي فعل ذلك واذا امر ان يقرضها  
الى رجل فدفعه اليه جائز ويرى منها وكان هذا وكذا في القبض ولو امر ان يقرضها  
بها مضاربة او يشتري بها متاعا كان ذلك جائزا **باب اقرار**  
**الورثة وشهادة الشهود** واذا اقر الوارث ان اياه اوصى بالثلث لفلان  
وشهدت الشهود ان اياه اوصى لآخر فانه يوجب بشهادة الشهود ولائها  
للذي اقر له الوارث ولو اقر ان اياه اوصى بالثلث لفلان ثم قال يثبت لك  
بل اوصى به لفلان او قال اوصى به لفلان فانه يكون الاول في الوجهين جميعا  
ولا شيء للآخر واذا اقر اقرارا متصدا فقال اوصى بالثلث لفلان واوصى  
به لفلان جعلت الثلث بينهما نصفين واذا اقر انه اوصى به لفلان وفيه  
اليه ثم قال لا بل لفلان فهو ضامن له حتى بالثلث يدفع مثله الى الثاني  
ولا يصدق على الاول ولو كان دفع الى الاول بقضاء قاض لم يضمن للثاني  
شيئا واذا اقر لرجل بوصية الف بعينها وهي الثلث ثم اقر لآخر بالثلث  
ثم رفع الى القاضي فانه ينفذ الف الاول ولا يجعل للثاني شيئا وشهادة  
الورثة على الوصي جائزة كما يجوز شهادة غير الوارث واذا شهد وارثان  
ان الميت اوصى لفلان بالثلث ودفع ذلك ثم شهدا انه اوصى لفلان بالثلث  
لاخر وقال قد اخطانا فانهما لا يصدقان على الاول وهما ضامنان للثالث  
يدفعان الى الاخر ولو لم يكونا دفعا شيئا اجرت شهادتهما للاخر وابطلت  
وصية الاول واذا كانت الورثة ثلثة والمال ثلثة الف فاخذ كل واحد  
ثم اقر احدهم بان اياه اوصى بالثلث لفلان فانه يعطيه ثلث ما في يده  
وكذلك لو كانا اثنين ولو كان المال الفاعينا والعادين على احدهما فاف  
الذي ليس عليه دين ان اياهما اوصى بهذا بالثلث اخذ المقر له من الف  
ثلثا وكان القياس ان يكون له نصفها ولو كان المال كله عينا فاخذ  
منهما كل واحد منهما القاسم اترك كل واحد منهما على حاله لرجل غير الذي  
اقر له صاحبه ان الميت اوصى له بالثلث فان كل واحد منهما ياخذ ثلث  
ما في يده الذي اقر له به وهذا كذلك على ان ترك القياس فيه احسن اذ كان  
يتبع في القياس ان ياخذ كل واحد منهما نصف ما في يده صاحبه لا يري  
ان الميت لو كان تركه امرأة وابنا فاخبرت المرأة الثمن ثم اقرت ان اليدين  
الميت اوصى بهذا بالثلث لم ياخذ الا ثلث ما في يدها ولو اخذنا فيه بغير  
اخذ اربعة اخماس ما في يدها وهذا قبيح لان الفريضة من اثني عشر وورثة

اثني وعشرين درهما لم يترك غيرها فاقسماها نصفين ثم غاب احدهما  
فاقام رجل البيعة على الحاضر بوصية الثلث اخذ منه نصف ما في يده  
واذا اقر الوارث بوصية او يفتق ثم اقر بدين بعد ذلك لم يصدق على ابطال  
الوصية والعتق وجاز الذي عليه في نصيبه واذا اقر الوارث بوصية بعينها  
بوصية في كلام متصل بدا بالاول فالاول واذا اقر احدا الورثة بدين  
وانكر ذلك بقيتهم لزمه جميع الدين في نصيبه ولو كان الوارث واحدا فقال  
هذه الوديعة لفلان بن لفلان او قال هي لفلان ثم قال بعد ما سكنت  
ولفلان معه في الاول وكو قال هو وديعة لفلان ثم قال بعد ما سكنت  
معه في الاول وكو قال هي وديعة لفلان ودفعها اليه ثم اقر انها كانت  
لهذه الاخر وان اخطا فهو ضامن ثلثها لهذا الاخر ولو لم يدفع كان الاول  
فلا ضمان عليه وكو قال اوصى ان لهذا بالثلث ولهذا بدي الف درهم في كلام  
متصل والدين يستهلك جميع المال اجرت الدين وابطلت الوصية الا  
تري انه قال اوصى لي لفلان بالثلث واعتق هذا العبد وهو الثلث صدقة  
في العتق وابطلت الوصية فان فصل بين الاقارب اخذت الثلث للاول  
وعلى العبد ان يسعى في جميع قيمته ولو اقر الوارث ان اياه اوصى لفلان  
باكثر من ثلثه وان قد جاز به بعد موته ثم مات الوارث قبل ان يقبض ثلثه  
وعليه دين فان الوصية يبدأ بها من مال ابنه قبل دين الوارث فان كان الوارث  
قد استهلك مال ابنه فهو دين فيما تركه خاص ابنه فيها واذا شهد وارثان  
من الورثة على ان الوصية تجاوزت شهادتهما على جميع الورثة فان كانا غير  
عديني او اقر وشهد شاهدان انه اوصى بالثلث لهذا الاجني وشهد وارثان  
لورثة اوصى بالثلث لهذا الوارث واجازت الورثة فالثلث للاجني ولو شهد  
الوارثان انه رجح عن وصية الاجني وجعلها لهذا الوارث واجازت الورثة  
فالثلث وانهم وجميع الورثة قد سلموا ذلك بعد الموت كان ذلك جائزا  
رجح ابو يوسف عن هذا وقال شهادة الوارثين على الرجوع عن وصيته  
عن وصية الاجني والوصية للوارث باطل وهذا قول محمد **باب**  
**اقرار الوارث بالعتق** واذا مات الرجل وترك وارثا واحدا وثمة  
اعبد قيمته سواء ولا مال له غيرهم فقال الوارث اعتق لي هذا في مرضه  
ثم قال بعد ذلك لا بل هذا ثم قال بعد ذلك لا بل هذا فانهم يعتقون  
جميعا من قبل ان عتقه استهلك وهو بمنزلة مال اقربه ودفعه وكو قال  
في كلام متصل اعتق هذا وهذا يسعى كل واحد منهم في ثلثي قيمته وكو قال عتق  
هذا ثم سكت ثم قال وهذا ثم سكت ثم قال وهذا عتق الاول ونصف



الثاني ونصف الثالث ولو اقر الوارث ان اياه اعتق هذا في مرضه وهو الثلث  
وشهدت الشهود انه اعتق هذا الاخر وهو الثلث فان الذي اقر به الوارث  
سعى له في قيمته ولو اقر الوارث ان اياه ذبر هذا العبد في مرضه ثم سكت  
ثم قال واعتق هذا الاخر في مرضه فان المدير يعتق من الثلث ويعتق من الاخر  
نصف الثلث وكذلك لو شهدت الشهود على اقرار الوارث في حيوة ابنه  
او بعد موته فان اياه اعتق عبده هذا وهو سكت اخذ بذلك وكذلك  
لو شهد احد الشاهدين انه اقر بذلك قبل موت ابنه وشهد الاخر انه اقر بعد  
ابنه فالشهادة جارية لانه اقر كله **باب الوصية بالعتق على مال او صدقة**  
واذا وصى الرجل عبده بان يورثه كذا وكذا ويعتق فهو جائز على ما قال الزكاة  
كذا الذي شرط عليه اداؤه اكثر من قيمته او مثلها او دونها بمقدار الثلث من  
وان كان النقصان عن القيمة اكثر من ثلث ماله حط عنه ثلث المال ويسعى فيما بقي  
فان اعتق مع هذا عبدا غير هذا بالعبد المعتق بغير جعل ثم اعتق هذا الاخر بما بين  
الثلث على ما وصفنا واذا وصى الرجل ان يخدم عبده بعض ورثة سنة ثم يفتق  
لم يجز الا ان يجز الوارث ولو وصى ان يخدم جميع الورثة سنة ثم هو حر  
فهذا جائز فان كره ذلك بعضهم اجبر عليه ثم يعتق العبد من الثلث ولو وصى  
ان يخدم فلانا نفسه ثم هو حر وفلان غير وارث فهو جائز من الثلث فان  
ابن ان يقبل الخدمة لم يجبر على ذلك ويبطل عتق العبد وكذلك لو قتل ثم مات  
قبل سنة وكذلك ان قال لو خدم فلان سنة فهو حر وان كان فلان غائبا  
ثم قدم بعد موته سنة فان الخدمة تكون له من يوم قدم ولو قدم يخدم فلانا  
هذه السنة ثم هو حر فلم يقدم حتى مضت السنة بطلت الوصية ولو قال يجز  
فلانا سنة ثم هو حر ولا مال له غيره فانه يجز فلانا يوما وليلة ثم يمين فلانا  
مضى ثلث سنين عتق ولو وصى ان يخدم ورثة سنين ثم هو حر حتى مضت السنة  
فصالحه من الخدمة على دراهم ويجعلوا عتقه فهو جائز ولو وصى ان يعتق عبدا  
هذه الحالة بعد موته بسببه فولدت ولدا واعلست غلة قبل السنة او ولدا  
فذلك للورثة وان جئت بخاتبة فذلك الى الورثة ان شاء وان دفعوها ويبطل  
العتق وان شاؤا فدوها واعتقوها عن الميت واذا اعتقها احد الورثة عن  
نفسه قبل مضى السنة فهو عن الميت وعليه حصة من بقى من الورثة من قيمة الخدمة  
واذا وصى ان يعتقها في بطن جارية بعد موته بشهر فهو جائز وان اعتق  
الام بعض الورثة فهي حرة عنه وما في بطنها حر عن الميت وشركاؤه في الامة  
بالخير في قول ابي حنيفة وان ذبرها قبل ان تلد فتدبره جارية وان اعتق الام  
بعض الورثة فهي حرة عنه وما في بطنها حر عن الميت وشركاؤه في الامة بالجار

وقد بطلت وصية الميت واذا وصى الرجل ان يعتق عنه جارية فلانة  
بعد موته بسنة وهي الثلث فباعها الورثة فبيعهم باطل وان ولدت الشري  
فالولد ولده وهو يعتق قيمته من قبل ان الورثة غروه وعليه العقد لم  
يردون عليه الثمن ويؤخذ الجارية فيعتق عن الميت بعد سنة كما وصى  
ولو وصى يعتق جارية وقيمتها الف وله الفان نهكت الا لقان قبل ان  
يقبضها الوصي فان الجارية يعتق ثلثها ويسعى في ثلثي قيمتها هكذا القاطن  
الروايات **باب الوصية اذا لم يقبلها الموصى له** واذا وصى الرجل بوصية  
فلا حكم للقبول والرد في حيوة فاذا مات الموصى فالقياس ان يكون ورثة  
بمنزله ولا يجبرون على القبول فالموصى له ان يرد الوصية وان كان الذي  
وصى له به ولده ولو وصى له بجارية قد ولدت من الموصى له فلم يعلم بالوصية  
حتى مات الموصى له بعد الموصى فالقياس ان تكون الورثة بمنزله ولا يجبرون  
على القبول ولكن ادع القياس في هذا ويجعلها من مال الموصى له ولو كان جارا  
لم يعلم بالوصية وهو بيطا وهايا لكاح حتى ولدت له اولادا ثم علم بالوصية  
وهو بيطا هايا لكاح فهو بالخير وان شاء قتل وكاسام ولده فاولادها  
احرار وان كانوا يخرجون من ثلث الميت وان شاء لم يقبل الوصية واذا  
وصى لرجلين بالثلث فردا احدهما الوصية بعد موته كان للآخر حصته  
من الورثة وان وصى لرجل بوصية فقبلها بعد موته ثم ردها على الورثة  
فرده جائز وان لم يقسم الوصية ولا شبه الصدقة والهبة وان ردها  
على بعض الورثة دون بعض فهم لهم كلهم على فرايض الله رده على بعضهم  
كرهه على كلهم استحسن ذلك فان رد عليهم فلم يقبلوا لم يجبروا على القبول  
وكذلك لو كانت على الميت دين فوجهه للورثة او لبعضهم فهي هبة لهم كلهم  
كانه وهبة للميت ولو وصى له بخادم ثم مات الموصى نهب انسان الخادم  
الف درهم والخادم هي الثلث قبل الوصية له الوصية فله الخادم وثلث  
الف وكذلك الولد فان هلك بعض الورثة فله الخادم من الثلث فان  
بقي من الثلث شيء فله ذلك من الولد والهبة في قول ابي حنيفة وقال ابو ثور  
رحمده الثلث من الخادم وولدها وما وهب لها بالخاصة **باب**  
**الوصية بمثل نصيب احد** واذا كان للرجل خمسة بنين فوصى لرجل  
بمثل نصيب احدهم وثلث ما بقى من الثلث لآخر بالفريضة من احد وخمسين  
سهما لصاحب النصيب ثمانية اسهم ولصاحب ثلث ما بقى ثلثة ولكل ابن  
ثمانية ولو وصى بمثل نصيب احدهم ولاخر بربع ما بقى من الثلث فالفريضة  
من ثلثة وستين لصاحب النصيب احد عشر ولصاحب ربع ما بقى ثلثة ولكل



ابن احد عشر ولو اوصى له بمثل نصيب احدهم ولا يخرج من ما بقي من الثلث  
 قال الفريضة من سبعة وثلاثين لصاحب النصيب اربعة عشر وللآخر ثلثه  
 ولكل اربعة عشر ولو اوصى له بمثل نصيب احدهم الا ثلث ما بقي من الثلث  
 بعد النصيب قال الفريضة من سبعة وخمسين النصيب عشرة والاستثناء  
 ثلثة وكل ابن عشرة ولو قال الاربع ما بقي من الثلث بعد النصيب قال الفريضة  
 من خمسة وسبعين النصيب منها ثلثة عشر والاستثناء ثلثة واثمات  
 الرجل وترك اما وابنتين وامراة واوصى بمثل نصيب احدهم ابنيه ثلث  
 ما بقي من الثلث قال الفريضة من ستة وستين والنصيب منها ستة عشر  
 وثلث ابنا في اثنان وللا بنتين اثنان وثلثون والام ثمانية والامراة ستة  
 والعصبة سهمان ولو كان اوصى بمثل نصيب احدهم الابنتين الا ثلث ما بقي من الثلث  
 بعد النصيب قال الفريضة من ستة مائة واربع وعشرون والنصيب اية  
 وستون وثلث الباقي ستة عشر ولو كان اوصى بمثل نصيب المرأة وثلث  
 ما بقي من الثلث قال الفريضة من مائتين واربع وثلثين والنصيب اربعة  
 وعشرون وثلث الباقي ثمانية عشر ولو كان لرجل خمسة بنين فاوصى  
 لاحدهم بحال الربع بنصيبه وثلث ما بقي من الثلث لآخر فاجاز واذا تقو  
 من اثني عشر النصيب اثنان وبكل الربع واحد وثلث ما بقي من الثلث واحد  
**باب العين والدين** واثمات الرجل وترك ابنتين له على احدهما  
 عشرة دراهم دين وترك عشرة دراهم عينا ولا مال غير ذلك ولا وارث  
 له غير ذلك واوصى بالثلث قال الفريضة من ثلثة والثلث واحد من الابنتين  
 واخذ فاطم بنصيب الذي عليه الدين واقسم العين على سهمين فلو وصى له  
 خمسة وللابن خمسة وبحسب لصاحب الدين نصيبه مما عليه ستة وثلاثين  
 وتودي ثلثة وثلث بين الابن والموصى له نصيبان وكذلك لو كانت الوارث  
 بثلث العين والدين ولو لم يوصى له بالثلث ولكنه اوصى له بربع ما له فالدين  
 بين الموصى له وبين الابن الذي لا دين عليه على خمسة اسهم الابن ثلثة والدين  
 سهمان وبحسب الذي عليه الدين نصيبه مما عليه سبعة ونصف وتودي  
 الباقي ولو كان اوصى له بالخمسة كان له ثلث العين وللابن ثلثاه وبحسب الذي  
 عليه الدين نصيبه مما عليه ثلثة ولو كان له درهم او اكثر منه الى خمسة  
 دراهم اخذ وصية كلها من العين ولو كان اوصى بالثلث والربع كان  
 للابن نصف العين ونصف العين بين صاحبي الوصية على سبعة اسهم لصاحب  
 الثلث اربعة ولصاحب الربع ثلثة ولو اوصى لرجل بثلث العين والآخر بربع  
 العين والدين كان العين بين صاحبي الوصية يضرب فيها صاحب ثلث

العين بثلثة وثلث وصاحب ربع العين لرجل وثلث العين والدين ستة  
 دراهم وثلث درهم ولو ترك ابنا وامراة وعشرة عينا وعشرة دين  
 على امراته واوصى لرجلين بدرهمين ولاخر بما بقي من الثلث ولاخر بالربع  
 فابوا ان يجيزوا قال الفريضة من اثني عشر الثلث للمرأة الثمن بعد الثلث  
 بسهم فادفع نصيبها مما عليها وبقي سبعة للابن فاقسم العين على احد عشر  
 فسيعة للابن واربعة لاهل الوصية يضرب فيها صاحب الدرهم بدرهمين  
 ويضرب لصاحب الربع بما اصاب ثلثة وترفع المرأة نصيبها مما عليها وهو  
 درهم وخمسة اثمان وثلث ثمن ويودي ما بقي فيكون بين الابن وصاحب  
 الوصية على ما وصفتنا قال ابو الفضل قوله يضرب صاحب الربع بما اصاب  
 ثلثة ليس يريد به ثلثة دراهم انما يريد به ثلثة اسهم من سهمان الفريضة  
 وقد فسره في كتاب العين والدين كذلك وتترك ابنتين وعشرة عينا وعشرة  
 على احد ابنيه ديناً واوصى لرجل بثلث العين ولاخر بربع الدين فان العين  
 تقسم اثلاثا فاخذ صاحب ثلث العين ثلثها والابن ثلثها وبقي ثلثة وثلث  
 نصيب الذي عليه يضرب فيها الابن ما بقي له وصاحب الوصية بربع الدين  
 وبحسب الذي عليه الدين نصيبه مما عليه سبعة وبقراط ويودي ما بقي  
 فيقسمه صاحب دفع الدين والابن الذي لا دين عليه على ما بقي لكل واحد منهما  
 قال ابو الفضل قد اجاب في هذا بخلاف هذا في كتاب العين والدين وتترك  
 ابنتين على احدهما له عشرة دراهم دين وترك عشرة عينا وعلى رجلين عشرين  
 على كل واحد منهما عشرة دراهم دين فاوصى لكل واحد من العرين بما على امرته  
 واوصى لآخر بثلث العين فجاء احدا العرين بما عليه قاده والاخر لاشي له  
 فان هذه العشرة العين والعشرة الدين التي على الابن عير كل يقسم على ستين  
 سهمان فياخذ اهل الوصية ما اصاب ثلثة عشرة وياخذ الابن ما اصاب  
 ستة واربعين وثلثي كل ابن ثلثة وعشرين وثلث بحسب لصاحب الدين  
 نصيبه مما عليه وياخذ ما كان من فضل وما اصاب اهل الوصية فلصاحب  
 العين منه ثلث اسهم وثلث للذي ادى العشرة عشرة اسهم ويدفع للموصى  
 له الاخر نصيبه مما عليه ونصيبه عشرة اسهم من ثلثة وعشرين وثلث  
 فيقسم ثلثة عشر وثلث على ثلثة وعشرين وثلث فيكون له ما اصاب العشرة  
 ويودي الفضل فيقسمه اهل الوصية والورثة على ما اقتسموا عليه قبل  
 ذلك وتترك ابنتين وعشرة ديناً على احدهما وعشرة عينا واوصى  
 لرجل بثلث الدين فنصف العين للابن الذي لا دين عليه والنصف الاخر  
 من نصيب الذي عليه الدين فكانه خرج مما عليه فيبدا فيه صاحب الوصية



فباخذ الخمسة كلها ويحسب الذي عليه الدين ستة وثلثين ويورث الفضل  
 فيقسمانه نصفين ولما وصى مع هذا بثلث العين لآخر كان نصف العين بين  
 صاحبي الوصية يضرب فيه صاحب ثلث العين بثلثه وثلث وصاحب ثلثي  
 الدين بثلثه وثلث فيقسمانه نصفين ويحسب للذي عليه الدين نصيب مما عليه  
 ستة وثلثين ويورث ثلثه وباخذ الابن نصفها وصاحب الوصية نصفها  
 قال ابو الفضل هذا الجواب على هذا السؤال غلط وقد اجاب بمثله في كتاب العين  
 والدين اذا كاتب الوصية بثلث الدين وهو الصواب ولو ترك وجمع هذا  
 ثوبا قيمته خمسة دراهم فامضى لرجل بثلث ماله وامضى لآخر بالتوبة  
 نصيب صاحب التوبة من التوبة اربعة عشر ربع ونصيب صاحب الثلث اربعة  
 غير ربع ويكون ثلث ذلك في التوبة وثلثاه في العشرة وباخذ الابن الذي  
 ليس عليه دين سبعة ونصف ياخذ ما بقي من التوبة وتمام سبعة ونصف  
 بقي من العشرة ويحسب للذي عليه الدين نصيبه من الدين ثمانية واثني  
 ويورث درهمين وثلثي فاذا ادى درهمين وثلثي استقبلت الفريضة فيصير لآخر  
 الوصية ثمانية وثلث يضرب فيها صاحب التوبة باربعة وداقين ويضرب  
 فيها الاخر بسبعة ونصف سدس التوبة وثلث العشرين فما اصاب التوبة  
 كان في التوبة وما اصاب الاخر كان في التوبة من ذلك خمس ما بقي منه وما  
 في نصيبه في الدراهم وان شئت قلت تاخذ من التوبة مثل ثلث ما اصاب  
 صاحب التوبة وتأخذ ما بقي من الدراهم كل هذين القولين حسن واذا ترك  
 ابنين ومات في درهم عينا وثلثا مائة على احد ابنيه ديناً وسبقا قيمته مائة درهم  
 وامضى لرجل بالسيف ولاخر بثلث العين فلاهل الوصية نصف العين  
 يضرب فيه صاحب السيف بخمسة اسداس السيف وصاحب الثلث ثلث  
 السيف وثلث المائتين فنصيب صاحب السيف ثلثة ارباع السيف  
 ونصيب الاخر خمسة وسبعين خمسة وعشرين منها في السيف وثلث  
 في المائتين العين ويحسب للابن الذي عليه الدين نصيبه مما عليه ما يتا درهم  
 فاذا ادى مائة درهم اقتسموا الثلث سهم يعطى فيه صاحب السيف  
 بخمسة اسداس السيف وصاحب الثلث بسدس السيف وثلث خمسة  
 فما اصاب صاحب السيف كان في السيف وما اصاب صاحب الثلث  
 في السيف والمال قال ابو الفضل قوله يضرب بثلث خمسها يخطا لانه  
 انما وصى له بثلث العين وقوله يضرب بسدس السيف ايضا غلط  
 لان الوصية بثلث العين لا يقع على العروش وقد اثبتنا الجوهرة المسئلة  
 في كتاب العين والدين فقال امضى بثلث العين وثلث كذا وصى له

العرض واذا حمل على ذلك وجب ان يستوفيا وصيتهما ان يخرج من الدين  
 ثلثه وثمانون وثلث لان وصيتهما يخرج الان من ثلث ذلك ولو ترك ابنين  
 وامراة وعلى امراة عشرة ديناً وعلى احد ابنيه عشرة ديناً وترك ثوبا تساو  
 خمسة دراهم وامضى بالتوبة لرجل ويحسب للابن الاخر ما عليه سبعة  
 غير ربع وتورث درهمين وربع فاذا ادى هذا كله اخذ الابن جميعا حصته  
 واخذ صاحب التوبة التوبة ولو مات وترك ابنين وامراة على احدتهما  
 مائة درهم فاعتقها عند الموت فان الخادم يسمى في نصف قيمتها للمرأة  
 من ذلك ثلثه وللابن سبعة اثمانه ويحسب للمرأة نصيبها اثنا عشر ونصف  
 مما عليها ويورث الباقي ويحسب للابن نصيبه مما عليه سبعة وثمانين  
 ونصف وتورث الباقي فاذا ادى ما عليها رد على الخادم ما اخذ منها من  
 السعاية واذا ترك ابنين على كل واحد منهما عشرة وترك على رجلين على كل  
 واحد منهما عشرة وامضى لكل واحد من الرجلين بما على صاحبه وامضى لآخر  
 بالثلث ثم ادى احد الرجلين فانما سئل قول ابى حنيفة ان هذه العشرة العشرة  
 التي على الابن يجمع ذلك كله فنقسم بين الورثة وبين صاحب الثلث الذي  
 ادى العشرة على ثلثه واربعين سهمها لاهل الوصية احد عشر سهمها لصاحب  
 الثلث ستة ولصاحب العشرة خمسة وللورثة اثنان وثلثون وجب  
 للآخر نصيبه مما عليه خمسة من ستة عشر ويورث الفضل فيقسم كما في ثلث  
 لك واذا مات وترك ابنين وامراة وخادما تساو مائة درهم وترك على  
 رجل مائة درهم فامضى للرجل بما عليه وامضى لبقية الخادم فان الخادم  
 يعقوبها خمسها ويسمى في اربعة اخماسها للورثة ويحسب الرجل الثلث  
 مما عليه من نصيب ويورث الثلثين فيدفع الى الخادم من ذلك تمام الثلث  
 من قيمتها وباخذ الورثة الفضل وهو قول ابى يوسف ومحمد قال ابو الفضل  
 رد قول ابى حنيفة في كتاب العين والدين ان الخادم يسمى في عشرة اجزاء  
 من ثلثة عشر جزءا ومن قيمتها ويحسب الذي عليه الدين نصيبه مما عليه  
 ستة وعشرين وثلثين ويورث ما بقي فاذا اداه ثم للخادم تمام اربعين  
 درهما وذلك خمس المال ولو ترك ابنين والعين عينا والفا دينار على رجل  
 فامضى لصاحب الدين بما عليه وامضى لآخر بالف ومن العين جميعا فانه ياخذ  
 المصلى له بالدين اربعة مائة وما خرج من الدين فهو بينه وبين الورثة  
 على الخمسة له الخمس منه حتى يستوفي ولو كان احد الابن ديناً  
 على احد الابن كان لصاحب الوصية في العين ثلث العين من قبل ان الورثة  
 من ستة فقد استوفى احد الابن نصيبه مما عليه ويحسب للابن الذي

مائة درهم وترك خادما  
 تساو مائة



عليه الذين نصيبه من الالفين مما عليه وهو ثمان مائة درهم ويورث ما بين  
فكون بينهما على ثلثة فيأخذ الموصي له نصيبه من ذلك وكل واحد من الاثنين  
ثمان مائة ويؤخذ من الموصي له الآخر خمسة درهم فكون بينهما على خمسة  
للاثنين اربعة وللوصي له واحد باب الدعوى على بعض الورثة  
واذا مات الرجل وترك ابنتين فادعى احدهما اخا وكذبه الآخر فان اخا  
فأخذ من المقرب بها ثلث ما في يديه ولو كان اقرب زوجة لانه اعطاها  
يسعى ما في يديه ولو كان له امرأة معروفة سواها فان المقرب يعطى هذه التي  
اقربها ثمن ما في يديه وقال ابن ابي ليلى في هذا المال يعطى المقرب ما فعل في يديه  
باقراره عن نصيبه ولو ترك امرأة اخا وزوجا فاقرب الزوج ان لها اخا  
وجحدت الاخف فان الزوج يعطيه خمس ما في يديه ولو كان اقربا خا  
اعطاها خمس ما في يديه ولو كان اقربا خا لاب اعطاها ربع ما في يديه  
وكذلك لو اقربا خا او اخا لام وان اقربها اعطاها خمس ما في يديه ولو ترك  
زوجا واخا لاب فاقرب الزوج باخت لاب وامر واعطى نصف ما في يديه  
ولو ترك امرأة وابنتين فاقربا خا لابنتين اعطاها اربعة من خمسة وعشرين  
سهما ما في يديه ولو ترك ابنتين وابوين فاقربا خا لابنتين بامرة اعطاها  
خمس ما في يديهما ولو اقرب بها الام وحدها اعطتها ثلثة من سبعة اسهم  
مما في يديهما ولو ترك امرأة وابنتين وابوين فاقرب المرأة بامرة اخرى اعطتها  
نصف ما في يديهما فان اقرب بها احد الابنتين ايضا فانها تأخذ نصف ما في  
يدى المرأة ولا يأخذ من الابنت شيئا واذا كان الورثة اثنان فاقربا خا  
على ابيه يدين او يورثه بعينها او مجهولة فكذبه الآخر فانه يستوفيه كله من  
نصف المسفر وقال ابن ابي ليلى يأخذ منه بقدر حصته ولو اقرب بشركة كانت  
بينه وبين ابيه فان اقرب بشركة النصف أخذ من حصته الثلثين وان اقرب  
بالثلث أخذ منه النصف واذا كان الميت اثنان وعبدان لامل له امر  
ورثة كل واحد منهما ثلثا فاقربا خا لابنتين ان اباها اعتق هذا بعينه  
في مرضه فاقربا خا انه اعتق احدها لا يدري ايها هو فان الذي اقرب  
يعتق منه ثلثا نصيبه ويسعى له الآخر في نصف قيمته ويعتق من نصيب الآخر  
الثلث منها جميعا ويسمان له في ثلثي نصيبه ولو اقرب كل واحد منهما لواحد  
بعينه يسعى كل واحد منهما للذي اقرب له في الثلث نصيب منه والذي لم يسر  
له في جميع نصيبه منه ولو شهد جميعا انه اعتق هذا بعينه وقال الخ  
اعتق هذا الآخر ايضا اعتق ثلثا هذا الذي شهد له ويسعى لهما في الثلث  
وعتق الآخر ويسعى في جميع قيمته لهما لان الذي شهد له اولى بالثلث

ولو شهد احدهما انه اعتق هذا بعينه في صحته وشهد الآخر انه اعتق  
هذا الآخر في مرضه اعتق نصيب الشاهدين من الدين يشهد له في الصحة  
ويسعى للآخر في نصف قيمته ويعتق ثلثا نصيب الذي يشهد له في المرض  
الذي شهد له ويسعى له في الثلث ولاخه في جميع نصيبه واسرها  
**باب اقرار المريض وقضاياه** واذا كان على المريض دين الصحة فقص  
في مرضه من انسا شيئا ثم قضاه فزوجا له وكذا ما اخذ من قاتقه  
على نفسه في كسوته وطعامه ودوائه ثم قضاه ولو استاجر امرا او  
تزوج امرأة واعطاها ذلك لم يجوز وكانا اسوة غرما والصحة فيه لانه  
لم يأخذ منها شيئا ولو اقر المريض ان دينه الذي على هذا الرجل فلان لم يجوز  
حتى يقبض دين الصحة ولا يجوز للمريض ان يبيع من وارثه في مرضه الذي  
يموت منه باكثر من ثمنه ولا باقل منه في قول ابى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد  
وابن ابي ليلى ان ابا ع بالقيمة او باكثر جاز واذا اوصى الرجل الى الرجل بثلثه  
يفضه حيث احب او يجعله حيث احب فهو سواء وله ان يجعله لنفسه  
ومن احب من ولده وليس له ان يجعله لبعض ورثة الميت فهو باطل ويرد  
جميع الورثة وليس له ان يعطيه بعد ذلك احدا ولو اوصى بثلثه ان  
يعطيه من شئ فليس له ان يعطيه نفسه وليس هذا كالاول ولو اوصى  
اليه وقد جعلت ثلثي لرجل سمته للموصي فصدقوه فيه فقال الوصي هو هذا  
وخالفه الورثة لم يصدق الوصي على ذلك وكذلك لو قال اعتقت عبدي  
وسمته للموصي فصدقوه ولو اوصى الى رجلين ان يضا ثلثه حيث شاء  
او يعطياه من شاء فاختلفا فقال احدهما اعطيه فلانا وقال الآخر  
اعطيه فلانا لم يكن لواحد من الرجلين شئ لان الوصيين لم يجها على واحد  
ولو قال قد اوصيت بثلثي لفلان وميمته للمصيين فصدقوها فقالا لا  
وشهد له بذلك اجرت شهادتهما ولو اوصى عبده لرجل ثم قال يبعوا  
فهذا رجوع عن الوصية الاولى فان اوصى به لرجل ثم اوصى به ان يباع  
لرجل اخر فخاصا فيه وكذلك ان بدا بالبيع ثم الوصية واذا شهد شاهدان  
بعد موته قال في حيوته بعينهما احدهما حرجا زت الشهادة في قولهم  
جميعا والله تبارك وتعالى اعلم بالصواب **باب الشهادة في الوصية**  
**وعبرها** واذا شهد الوصيان انه اوصى الى هذا معهما بشهادتهما جازية  
ان ادعاهما وان كذبا فشهدا معا باطل فان دخل معهما اخر وكذلك لو شهدا  
وقال لا قبل الوصية واذا شهد ابنا الميت ان اباها اوصى الى هذا جازية  
شهدا معا استحسانا وكذلك لو شهد ابوه رجلا ان لهما على الميت دين او



عليهما دين ولو شهدا ابنا احد الوصيين ان الميت اوصى الى ابيهما والى هذا  
 فالشهادة باطل وشهادة ابن الوصي على عزله جائزه وكذلك شهادة  
 ابن الميت او غيره على انه عزل هذا واوصى الى هذا الاخر واختلاف الشاهدين  
 على انه اوصى اليه في وقت او مكان لا يفسد الشهادة ولو شهد انه قال هو  
 وكيلي فيما تركت بعد موتي جعلته وصيا له ولو شهد الوصي باليتيم لشهادة بعد  
 ان يدرك ورثة الميت وتقبضوا امرالمهم لم اجز لشهادة لانه لو قبض ذلك  
 جاز قبضه عليهم وكان هو المضم فيه ولو شهد الوصي لوارث كبير او صغيرا  
 على الميت بشئ لم يجز شهادته في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد وابن  
 ابي ليلى يجوز شهادته للكبير ولا يجوز شهادته للصغير من غير الميراث ويجوز للكبير  
 وان اشهد شاهدان رجلين على الميت بدين وشهد الرجلان للشاهدين  
 على الميت ايضا فهو جائز في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف شهادتهم  
 باطل وكذلك لو شهدا بناهذين لهذين وابناهذين لهذين وان اشهدا ابنا  
 الميت او غيرها بدين لرجلين على الميت ثم شهد هذان الرجلان بدين لآخر  
 على الميت فهو جائز وان اشهد رجلان لرجلين بوصية الثلث وشهد الاخران  
 لهما بوصية الثلث او السدس او عبيد بعينه او ما اشبه ذلك فتشهادتهما  
 جميعا باطل وكذلك شهادة ابني هذين لهذين وابني هذين لهذين وان اشهد  
 بوصية هذا العبد وشهد هذان الشاهدان بوصية هذه الامة فتشهادهم  
 جائزه وكذلك شهادة ابني هذين لهذين وابني هذين لهذين وان اشهد  
 الوصيان بدين على الميت او بوصى قسما دهما جائزه وان دفعا ذلك  
 قبل ان يشهدا ثم شهدا فشهدا دهما باطل وكذلك شهادة ابنيهما  
**باب** واذا اوصى الرجل بدين او لادهم فمك قال وكذلك  
 كرحفلة الادهم او قال كرسيعر الا تخور حنطة وكذلك لو قال له  
 دارى هذه او عتقك هذا الا ما يدرهم اجرة من الثلث وابطلت منه قيمة  
 مائة درهم وهذا قول ابو يوسف وقال محمد الاستثناء باطل ولو قال  
 قد اوصيت له بما بين العشرة والعشرين او بما بين العشرة الى العشرين  
 او من العشرة الى العشرين فهو سواء وله سبعة عشر درهما وكذلك  
 لو قال ما بين المائة الى المائتين فانما اوصى له بمائة وسبعة وسبعين درهما  
 وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد  
 بحر المائتين كلها استحسانا وكذلك العشرين وروى زر عن ابي حنيفة  
 ما بين العشرين ثمانية عشر ولو اوصى له بعشرة دراهم في عشرة فله عشرة  
 وكذلك لو قال بعشرة اذرع من دار جعلت له مائة ذراع مكسرة ولو قال

بنوب سبع في اربع جعلته كما قال ولو اوصى له بحنطة في جوالق  
 اعطيته الحنطة دون الجوالق واذا اوصى له بهذا الجراب المروي اعطيته  
 الجراب وما فيه ولو اوصى له بهذا الدين وسجل اعطيته الدين والحل وكذلك  
 لو اوصى له بقوسرة تمر ولو اوصى له بسيف اعطيته السيف بحفنه وحليته وكذلك  
 لو اوصى بسرج اعطيته السرج وما حمل من متاعه ولو اوصى له ببقية اعطيته  
 اعطيته عبدا ان اقصه بغير كسوة ولو اوصى له ببقية تركته اعطته اقصيه  
 بالبود واذا اوصى له بحملة فله الكسوة دون العبد واذا اوصى له بشاة  
 وعضران اعطيه الزعفران دون الشاة وكذلك لو اوصى له بهذا العمل  
 وهو في رزق اعطيته العسل دون الرزق وكذلك السمن والزيت وما  
 اشبهه **باب الوصية بما في البطن** واذا اوصى لرجل بما في  
 بطن هذه الجارية ثم ولدت بعد موته بستة اشهر واكثر فلا وصية  
 له وان جاءت به لاقل من ستة اشهر وجبت له الوصية ولو قال ان كان  
 في بطن فلانة جارية فلها وصية الف وان كان في بطنها غلام فله وصية  
 الفان فولدت جارية يسبع اشهر الا يوم ولدت بغلام بعد ذلك بيوم فلها  
 جميعا الوصية وان ولدت غلامين وجاريتين لاقل من ستة اشهر فلها  
 الى الورثة يعطون اى الغلامين شاة واوصى اى الجاريتين شاة ولو قال  
 ان كان الذى في بطني غلام فله القان وان كانت جارية فلها الفولدة  
 غلام وجارية فليس لواحد منهما شاة واذا مات وترك امراة جلي وارثا  
 رجل بما في بطنها بوصية ثم وضعت لاقل من سنتين ثبت نسبها وجوز  
 الوصية وان ولدت ترميتا فلا وصية له وان ولدت ولدين احدهما ميت  
 والاخر حي فالوصية للحى منهما **باب الوصية بالجزء والسهمة** واذا اوصى لرجل  
 بسهم من ماله فله مثل احسن سهام ورثته بزيادة ذلك على الفريضة الا ان  
 يكون اكثر من السدس فلا يزد عليه في قول ابي حنيفة وهذا خلافا لما قال في الجامع  
 الصغير وقال ابو يوسف ومحمد له ذلك ان قل او اكثر فان زاد على الثلث  
 راق الى الثلث ان لم يجزه الورثة ولو اوصى له بجزء من ماله او بنصيب من ماله  
 او بطائفة من ماله او ببعضه او بشقص من ماله اعطاه الورثة ما شاءوا  
 ولو اوصى له بالثلث الا شئ الا قليل او الايسر او بكل هذه الالف او بتمام  
 هذه الالف او يعظم هذه الالف وذلك يخرج من الثلث فله الصغير  
 من ذلك وما زاد على النصف فهو الى الورثة يعطونه منه ما شاءوا **باب**  
 الوصية على الشوط واذا اوصى الرجل لامته ان يعق على الانثى  
 ثم مات فقال لا اتزوج فانها تقن من ثلثه فان تزوجت بعد ذلك لم يسل



ذلك وصيتها وكذلك لو قال هي حرة على ان يثبت على الاسلام او هي حرة على ان يرجع من الاسلام فان قامت على الاسلام ساعة فهي حرة من ثلثه وان ارتد بعد ذلك لم يبطل عتقها ولا وصيتها ولو اوصى لام ولده بالعتق لم يثبت على ان لا يتزوج او قال ان لم يتزوج او على ان يثبت مع ولده فقلت وفعلت ما شرط عليها بعد موته يوما او اقل او اكثر فلها الوصية فان تزوجت بعد ذلك لم يبطل وصيتها واذا اوصى بخادمه ان يقيم مع ابنه او مع ابنته حتى يستنفا ثم هي ولا وارث له غيرها وهي تخرج من ثلثها فان كانا كبيرين خدما حرة يتزوج الحارثية ونصيب الغلام خادما او ما لا يبلغ خادما يستغنى به عن خدمتها وان كانا صغيرين فانها يخدمهما حتى يئدا كما اذا ادركا اعتقت فان لم يكن مال غيرها اعتقت بعد الخدمة وسعت في ثلثي قيمته للوارثين فان مات احدهما وما قبل ان يستنفا بطلت وصيته العتق فاذا اوصى النصراني بخادمه بالعتق ان يثبت على النصرانية بعد موته او على الاسلام فثبت على ذلك بعد موته ساعة او يوما فانها تعتق من ثلثه فان تغيرت بعد ذلك لم تبطل وصيته وعتقها ماض ولو اوصى لام ولده بالعتق لم يثبت ايدا او وقت وقتا فهو كما قال فان تزوجت قبل ذلك فوصيتها باطل وكذلك لو اوصى لامته اعتقها ان لم يخرج من عند ولده الى شهر او قال هي حرة ان لم يتزوج شهرا ولو اوصى لها بالعتق على ان لا يتزوج فلا يبعثه فلم يتزوج فاعتقت ثم تزوجته لم يضرها ذلك ولو اوصى لها بالعتق على ان يتزوج فلا يبعثه ايدا ففعلت ذلك فانها تعتق من ثلثه فان تزوجته بعد ذلك او لم يتزوج فليس عليها شيء وان كان فلان ذلك وارثه لا وارث له غيره قد اعتقها على ان تزوجه فانتحران تزوجه فانها تسعى في قيمتها وكذلك لو اعتقها في مرضه على ان يتزوج ففعلت ذلك ثم مات ان تزوجه ثم مات فانها تسعى في قيمتها ولو اوصى بعتق عبده على ان لا يفارق ولد اباؤه او بن يحيط به ابطلت وصية وقيمه في الدين فان اعتقه الورثة لم يخرج عتقهم وان لم يوصى بعتقه فاعتقه الورثة لم يخرج عتقه فان كان فيه فضل على الدين جاز عتق الورثة وضمنوا الدين **باب وصية الصبي والكافر** واذا اوصى لصبي بوصية فوصيته باطل وكذلك ان اوصى بترك ثم مات وكذلك المجنون وكذلك لو قال الصبي اذا دركت ثم مت فثلثي فلان ولدا اوصى المجنون المستامن بماله كله او لمسلم او ذمي فهو جائز قتل ان حكا لا يجزى على الورثة واذا اوصى باقل من ذلك العبد الوصية فدرت الباقية على ورثته ولو اوصى له مسلم او ذمي بوصية جاز ولو اوصى المجنون في دار الحرب

بوصية ثم اسلم اهل الدار وصار واذمة ثم اختصموا الى في تلك الوصية فان كانت قامة اجزها وان كانت قد استهلك قبل الاسلام ابطلتها ولا يجوز وصية الذمي يكثر من ثلثه ولا يجوز وصيته لو ارثه ولو اوصى بغير اهل ملته فهو جائز وان اوصى المجنون في دار الحرب لم يخرج واذا اوصى الذمي للبيعة او الكنيسة ان ينفق عليها في اصلاحها اجزته ولو اوصى بشايعة او كنيسة او بيت نار اجزته في قول ابي حنيفة وكذلك لو اوصى ان يذبح لعبدهم او للبيعة او بيت نارهم ولا يجوز في قول ابي يوسف ومحمد شيء من ذلك لانه معصية وان بنى في حيوة بيعة او كنيسة او بيت نار ثم مات كان ذلك ميراثا بين ورثته في قول ابي حنيفة ووصيته الذمي للمجني بالحق والمجنون جازية واذا شهد قوم من اهل الذمة بدين على الذمي والوصي مسلم فالشهادة جازية بين ورثته في قول ابي حنيفة ولا يجوز شهادتهم بما تولاه الوصي من عقود ولو اوصى الذمي للمسلم والمسلم للذمي بوصية جاز ولو اوصى المسلم ببيت له بين مسجد فهو جائز من ثلثه وكذلك لو اوصى بزم مسجد ميني او ببلق فيه حصا او بتخصص او بتعلق عليه ابواب ولو اوصى المسلم للبيعة او كنيسة فوصيته باطل ولو اوصى المسلم بعتق جارية تكون في نفقة الحج وموته فانهم المسجد وقد اجتمع من عليه الجارية شيء انفق ذلك من ماله **باب الوصية بسدس داره** واذا قال الرجل في مرضه ثلثي فلان او سدس فلان ثم مات قبل ان يقبض فهذا في القياس باطل لا يجهل غير معروف ولكني استحسن ان اجعل ذلك ووصيته من جميع تركه كما سمي واذا قال في وصية بسدس داري فلان فاني اجيز ذلك وليس باقرار ولو قال فلان بسدس في داري فهذا اقرار وكذلك اذا قال له الف درهم في مالي ولو قال الف درهم من مالي لم يكن اقرارا وهو وصية ان كان ذكر في وصيته وان قال عبيتي هذا فلان او دارتي هذه فلان فهذا مثل قوله بسدس داري فلان في القياس ولكن هذا المسمى وصية لم تكن وصية وكانت هبة ان لم يقبضها في حيوة فهو باطل واذا قال هذه الدار فلان فهذا اقرار ولو قال درهم من دارتي فلان فليس باقرار وان قال بيتي من دارتي فلان فليس باقرار وان قال له بيت في داري فهذا اقرار واذا قال له سدس داري ولم يقل ذلك في وصيته ولم يقل بعد موته فهذه هبة ولو قال قد اوصيت بان يوهب فلان سدس دارتي بعد موتي هبة اجزته وكذلك لو قال سدس دارتي فلان هبة وصية بعد موتي او صدقة اجزته **باب الوصية بالمال** واذا ترك الرجل



بنين وابنتا ووصى لاحد بنيه بحال الربع فاجازوا قال القسمة من ستة  
 وتلثين سهما الربع من ذلك سبعة اسهم ميراثه ستة وكما للربع ثلثة  
 والباقي بين الآخرين لكل ابن ستة وللا بنت ثلثة ولوترك ثلثة بنين  
 وابنتا ووصى لابنت بالربع بتصيبها وثلث ما بقي من الثلث فاجازوا  
 فالوصية الربع ثلثة والباقي بين الآخرين لكل ابن ستة وللا بنت ثلثة  
 ولوترك ثلثة بنين وابنتا ووصى لابنت بالربع بتصيبها وثلث ما بقي  
 من ثمانية واربعين نصيب لابنت من ذلك خمسة ايام وتام الربع سبعة  
 وثلث ما بقي من الثلث ستة ولكل ابن عشرة رجل اوصى بداره يتبع لرجل  
 يالف حرمهم ووصى لرجل بقرض القدر من ستة فاستهلك الوارث المال  
 بعد موت ابنه وترك ابوه القدر اراه ودار قيمتها القدرهم قال يتبع  
 الدار من الذي اوصى له ربع الدار بالقدرهم وينفذ منه الالف فيقرضها  
 الذي اوصى له بالقرض سنة ثم يؤخذ منه فيكون للوارث رجل مات  
 وترك اربعة بنين ووصى لاحد منهم بالثلث بتصيبه وربع ما بقي  
 من الثلث فاجازوا قال هي من تسعة وثمانين سهما فالنصيب ثمانية  
 ولام الثلث خمسة وربع ما بقي من الثلث سهما فان ترك ابويه وامرأة  
 وثلث بنات ووصى لاحد من الثلث من جميع المال بتصيبها والاخرى  
 بالخمسة بتصيبها فاجازوا ذلك قال هي من مائة سهم وخمسة سهم  
 وخمسة اسهم فالوصية كلها من ذلك اربعة وعشرون سهما وبقي احد  
 وثمانين سهما للمرأة سبعة وللابوين الثلث اربعة وعشرين وللبنات الثلث  
 لكل واحدة ستة عشر فاعط صاحب الثلث مع نصيبها سبعة عشر  
 واعط صاحب الخمس مع نصيبها خمسة فان ترك ثلث بنين وامرأة  
 ووصى لاحد بنيه اربع الثلث بتصيبه ولرجل اجني ربع الثلث  
 قال هي من ثمانية وثمانين للاجني من ذلك اربعة وعشرين والباقي بينهم  
 على الميراث وليس لابن وصية لان ميراثه اكثر من ذلك فان ترك امرأته  
 وثلث اخوات وجدًا ووصى لاحد اخواته بالثلث بتصيبها والاخرى  
 بخمسة اسداس الوصية فاجازوا قال هي من مائة سهم واحد وستين  
 سهما الوصية من ذلك مائة واحد وعشرين لاحد الاختين وصيتها  
 ستة وستون والاخرى خمسة وخمسون يبقى بعد ذلك مائة واثني  
 بين الورثة للمرأة الربع منها والباقي بين الاخوات والجد في قول زيد  
 فان ترك ابنا وخمس بنات ووصى لابنة بخمسة اسداس الثلث  
 بتصيبه ووصى لاحد بناته بالخمسة بتصيبها من جميع المال

فاجازوا هي من ثلثمائة وستين سهما الوصية فيها واحد وتلثون  
 سهما لابن من ذلك ستة اسهم وللا بنت خمسة وعشرين والباقي  
 ميراث بينهم فان ترك امرأته وابويه وثلث بنات ووصى لاحد امرأته  
 بالخمسة بتصيبها والاخرى بالسدس بتصيبها وربع ما بقي من الثلث  
 فاجازوا قال هي من خمس مائة واربعين سهما الوصية منها مائة لسهام  
 واثنان وستون سهما لصاحب الخمسة من ذلك سبعة وثمانون  
 وميراثها احد وعشرون فذلك مائة وثمانية وخمسة جميع المال وصاحب  
 السدس سبعة وستون سهما وميراثها احد وعشرون سهما فذلك  
 تسعون سهما سدس جميع المال لصاحب ربع ما بقي لستة اسهم  
 فان ترك خمس بنات وابوين ووصى لاحد بناته بالثلث بتصيبها  
 وثلثة اربع الوصية لاخرى واقرب الاب باين وانكر ابن البنات  
 فاجازوا كلهم الوصية فالقريضة من ثمانية وعشرين سهما  
 الوصية منها ثلثمائة وثمانية وسبعين لصاحب الثلث من ذلك مائة  
 وستة عشر وميراثها ستون سهما فذلك تمام الثلث والاخرى مائة واثني  
 وستين سهما وذلك ثلثة اربع وصية الاولى ويدخل الابن مع الاب  
 في نصيبه وهو خمسة وسبعين فيأخذ منها اربعين سهما بدينه ضرب  
 سبعين ثلثي المال بعد الوصية والاب بالسدس وادامات وترك  
 بنين وعشرة دراهم عينا وعشرة دينارا على احدهما ووصى بخمسة ماله  
 الا درهم فانك ترفع من العين درهمين وذلك الخمس فيرد درهما على  
 الاثنين فقصر العين في يدها تسعة دراهم فنصف ذلك لابن الذي عليه  
 الدين والوصى له بالخمسة من ذلك الثلث قال ابو الفضل قد فسر جواب  
 هذه في كتاب العين والدين ولو كان اوصى بالخمسة لادريه ثم يرد ذلك  
 على الوارثين فنصيب كل واحد منهما خمسة فانه يأخذ الثلث العشرة  
 فيعطى صاحب الدرهم درهما ويبقى في يدي الوصى له بالخمسة الادمان  
 وثلث رجل مات وترك ثلث بنين ووصى بمثل نصيب احدهم لرجل وثلث  
 ماله لآخر فاجازوا فالقريضة من ستة لصاحب الثلث اثنان وللوصى  
 بمثل نصيب احدهم واحد ولكل واحد من البنين سهم فان لم يجزوا قال الثلث  
 بينهما على خمسة للوصى له بالثلث ثلثة ولصاحب النصيب سهما  
 قال محمد في وصي الام فيما تركت من الميراث ووصى الاخ والعم وابن العم  
 وجميع من يورث الصغير والكبير والغايب من الورثة بمنزله وصي الاب  
 ووصى الجد اب الاب اذا لم تكن ولا وصي اب في الكبير الغايب وكل شيء

نصيب الذي عليه الدين خمسة عشر سهما  
 على الثلث قالوا فاي خمسة ماله  
 الاول هي منه لآخر



حان وصى الاب على الولد الكبير الغائب فهو جائز لوصي الام ووصي من ذكرنا  
وكل شيء لا يجوز لوصي الاب ان يفعله على الكبير الغائب سوى العقار  
جائز بيعه ولا يجوز بيعه في العقار وكذلك وصي الام ومن ذكرنا في الصغير  
والكبير الغائب ولا يجوز وصي الاب الكبير الغائب في ماله وكذلك وصي  
الام في الصغير وكل شيء ورثة الولد الكبير الغائب من غير ان يكون لوصي  
ابيه عليه سبيل وكذلك وصي الام قائما وصي الاب على الولد الصغير  
قائمة عليه جائز فبايع واشترى في جميع ذلك والله تعالى اعلم

واذا وصى الرجل بثلث ماله لرجل وله ثلثون دينارا وقيمة ثلثمائة درهم  
وثلاثمائة درهم ولا مال له غيرها كان له ثلث الدينارين وثلث الدراهم فان  
هلك منها عشرون دينارا بعد موت الموصي او قبله كان للموصي له ثلث  
العشرة دينارين الباقية وثلث الثلثمائة درهم وانما ينظر في مثل  
ماله كان له سدس الباقي من الدينارين وسدس الدراهم وانما ينظر في مثل  
هذا الى يوم القسمة ولو كان اوصى له بثلث الدينارين وثلث الدراهم ثم هلك  
عشرون دينارا قبل موته او بعد موته فان الموصي له ياخذ ثلث ما بقي من المال  
نصفه فيما بقي من الدينارين ونصفه في الدراهم لاننا جمعنا وصية من الدينارين  
كلها في العشرة الباقية ولو كان اوصى له بسدس الدينارين وسدس الدراهم  
ثم هلك من الدينارين كلها في العشرة الباقية ولو كان اوصى له بسدس الدينارين  
وبسدر الدراهم ثم هلك من الدينارين عشرون دينارا اخذ السدس  
كله من الباقي ولو هلك من الدراهم ايضا ما يتادهم وقد اوصى له  
بسدر ماله فانه ياخذ بسدر المائة الباقية وسدس العشرة دينارين ولا  
اوصى بسدر الدراهم وبسدر الدينارين كان له الثلث الباقية وثلث  
الدراهم الباقية واذا ترك الرجل الف درهم ومائة شاة قيمتها الف درهم  
واوصى لرجل بسدر ماله فاستحق رجل نصف الغنم اخذ الموصي له بسدر  
الباقي من الباقية وسدر الدراهم وكذلك لو استحق نصف الدراهم  
ايضا ولو كان اوصى بسدر الغنم وسدر الدراهم ثم استحق نصف المائتين  
اخذ ثلث ما بقي كله نصفه في الغنم ونصفه في الدراهم وكذلك لو كان مكان  
الغنم ابلا او بقرا او انا من نصف واحد وشيئا مما كان او يوزن ولو كان  
ترك الف درهم وثلثة اعبدة واوصى لرجل بسدر من الاعدد وسدر الدراهم

او اوصى له بسدر ماله ثم هلك عبدان كان له في الوجهين جميعا سدس  
العبد الباقي وسدر الدراهم وكذلك الاستحقاق ولو كان مكان العبد  
دارا واستحق نصفها مقسوما او غير مقسوم فهو سواء فان كان اوصى له  
بالسدس ماله فله سدس الباقي فان كان اوصى له بسدر الدار وسدر  
الدراهم اخذ ثلث ما بقي من الدراهم وسدر الدراهم فان كان مكان الدار  
ثلثة دور متفرقة او مجمعة الا ان كل دار منها حارطة على حدة فاو  
له بسدر ماله او بالسدر الدور والدراهم فاستحق دارا من ماله سدس  
الدراهم وسدر الدار الباقية في الوجهين ولا يشبه العبد والدور  
ما سواهما لان الدار والعبد اذا كان بين شرك لا يقسم فتجوز نصيب الرجل  
منهم من العبد وعبد واحد ومن الدور في دار واحدة فذلك نصيبه  
الوصية وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يقسم الرقيق ولو  
اوصى لرجل بسدر ماله وقد ترك الف درهم وثلثة اثواب احدها مرق  
والاخر قمرق فله ثلث اثوابان منها فلما سدس الباقي وكذلك لو كان اوصى له بسدر  
التياب وسدر الدراهم ولو هلك نصف الدراهم ايضا فان كان او  
بالثلث فله سدس الباقي وان كان اوصى له بسدر الدراهم وسدر  
التياب كان له بسدر من الثياب الباقي وثلث الدراهم الباقية واذا ترك الرجل  
ثلثمائة درهم وعدل على يساوي ثلثة مائة درهم ولا مال له غير ذلك  
وقد اوصى لرجل بثلث ماله وبثلث الدراهم فقسم الثلث نصيبين بينهما  
بينهما في العدل والدراهم فان ضاع نصف الدراهم قبل موت الموصي  
او بعده اقتسم الثلث ما بقي نصيب فيه صاحب ثلث المال بثلثة اسهم  
والاخر باربعة اسهم فما اصاب صاحب ثلث العدل وثلث الدراهم  
اخذ من ثمانية نصيبين والباقي بين الاخر وبين الورثة على سبعة عشر سهما  
في قول ابي يوسف ومحمد وما في قول ابي حنيفة فالثلث بينهما نصيبين  
لان الموصي له بثلث العدل وثلث الدراهم لا يضرب باكثر من ثلث الباقية  
فياخذ نصيبه في العدل نصفه ونصفه في الدراهم واذا ترك الرجل  
ثلثمائة درهم وحراب هروى شاة وسائمة درهم واوصى لرجل بثلث  
ماله والاخر بسدر الحراب وثلث الدراهم فان الموصي له بثلث المال  
يضرب في الثلث بثلثة اسهم ويضرب الاخر سهرمين فما اصاب الموصي له  
بسدر الحراب وثلث الدراهم كان له نصف ذلك في الحراب ونصفه في  
الدراهم ويقسم الموصي له بالثلث والورثة ما بقي من المال على ثلثة عشر  
سهما فان لم يقسموا شيئا حتى هلك نصف الحراب فاستحق كان ثلث الباقية



بين الموصي لهما نصفين لكل واحد منهما نصف وصيته في الدراهم ونصفها  
في الجراب فان كان ضاع نصف الدراهم ولم يضع من الجراب شيئا من صلب  
سدس الجراب ونصفه في الدراهم ولم يقسم باقي المال بين الآخر  
وبين الوارث على ثلثة وعشرين سهما وإذا ترك الرجل ثلثا مائة درهم وسيفا  
يساوى مائة درهم فامضى لرجل برقع ماله ولا خير بسدس السيف  
وسدس الدراهم فالثلث بينهما على خمسة اسهم للموصي له سدس السيف  
والدراهم سهران ربعة في السيف وثلثة ارباعه في الدراهم والباقي  
بين الورثة والموصي له بالربع على ثلثة وعشرين سهما فان لم يقسموا حتى ضاع مائة  
درهم كان الثلث بين صاحب الوصية على سبعة وعشرين سهما ثمانية منها  
لصاحب السيف ربعها في السيف وثلثة ارباعها فيما بقي من الدراهم  
والباقي مقسوم بين الآخر وبين الورثة على ثلثة واربعين سهما فان هلك  
مائة اخرى قبل القسمة ايضا فقسما الثلث على سبعة اسهم لصاحب السيف  
اربعة ربعها فيه وثلثة ارباعها في المائة الباقية والباقي بين الآخر وبين  
الورثة على سبعة وعشرين سهما له منها ثلثة وإذا ترك الرجل عبدا يساوى  
الفا وترك الذي درهم سواء وامضى بالعبد لرجل ويترك ماله لآخر فالثلث  
بينهما نصفان نصفه لصاحب العبد في العبد ويقسم باقي المال بين صاحب  
الثلث وبين الورثة خمسة اسهم فما اصاب سهم من ذلك من العبد والباقي  
وذلك الخمس فهو لصاحب الثلث فان لم يقسموا حتى هلك الف درهم كان  
الثلث بينهما اسبعا في قول ابى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد الثلث بينهما  
اخماس وإذا ترك الرجل عبدا يساوى الف درهم وترك الف درهم فامضى  
العبد وامضى لرجل ثلث الالفين فالثلث بينهما اخماس للعبد ثلثة اخماس  
لعتق منها ويسعى فيما بقي فان ادى السعاية حاضرة اخذ صاحب الوصية  
خمس الثلث من الالفين وان لم يقدر على اداء ماله عليه وكان غلسا قسمت  
الالف بين الموصي له ثلث الالفين وبين الورثة على ستة اسهم فياخذ منها  
السدس وما خرج من السعاية بعد ذلك اخذ الموصي له من الورثة مثل  
سدس الخارج وإذا ترك الرجل عبدا يساوى الف درهم وامضى بعينه  
وترك ايضا الف درهم وامضى لرجل ثلث ماله ولا خير بسدس الالف بعينه  
ولم يترك مالا غير ذلك فالثلث بينهما على احدى عشرين سهما نصف في العبد  
بسته وصاحب الثلث باربعة وصاحب السدس فيهم فيعتق من العبد  
بسته ويسعى فيما بقي فيضم الى الالف الباقية فياخذ صاحب السدس  
من الالف الباقية ثلثا من احدى عشرين سهما من الثلث وما بقي من الالف ضم

الى السعاية فاقسم الورثة وصاحب الثلث على ستة عشر سهما فان لم يقسموا  
حتى نصف العبد وضاع نصف الدراهم قسم الثلث على ستة اسهم للعبد  
منها ثلثة فيعتق منه وذلك سدسه ويسعى فيما بقي فيضم الى الخمسة الباقية  
من الالف فياخذ صاحب السدس الالف من الخمسة الباقية بسدس  
نصف العبد والخمسة الباقية ثم يقسم الباقي بين الورثة وصاحب  
الثلث على سبعة اسهم وقال محمد في جميع هذه المسائل اذا وصى لرجل  
شيء بعينه ولا خير بثلث ماله مرسلا قسم الثلث على وصاياها اخذ الموصي  
بالشيء بعينه حصته من الثلث مما وصى له به ثم يعطى صاحب الثلث  
من الذي وصى به بعينه للرجل مثل ثلث ما اخذ ذلك الرجل وما بقي من حصته  
فيما بقي من المال وانما علم **باب الوصية باكثر من الثلث** واذا وصى لرجل  
لرجل بثلث ماله ولا خير بجميع ماله فاجاز ذلك الورثة يقول ابى حنيفة  
في ذلك ان الثلثين من المال للموصي له بجميع المال والثلث بينه وبين  
الثلث نصفين وان لم يجر الورثة فالثلث بينهما نصفين استخسنا  
ولا يضرب صاحب الجميع باكثر من الثلث وقال ابو يوسف ومحمد ان  
اجاز واضرب فيه صاحب الجميع بثلثة اسهم وصاحب الثلث بالثلث  
بينهم فيقسمان المال ارباعا فان لم يجزوا ضرب بالثلث كذلك على قياس  
قول ابى حنيفة ياخذ صاحب الجميع في الفريض ولو وصى لرجل بثلث ماله  
ولا خير بثلث ماله ولا خير بجميع ماله واجازوا في قياس ابى حنيفة ياخذ  
صاحب الجميع منه الثلث له خاصة وثلث اخرين صاحب الجميع  
وصاحب الثلثين نصفين والثلث الباقي بينهم ثلاث وان لم يجزوا  
اقسموا الثلث اثلاثا وقال ابو يوسف ومحمد يضرب كل انسا بوصيته  
على ما وصفنا ولو وصى لرجل بثلث ماله ولا خير بنصفه وثلث بنصفه  
فاجازوا فان صاحب صاحب النصفين باحد كل واحد منهما سدس المال  
والباقي بينهم اثلاث في قياس قول ابى حنيفة ولو وصى بثلث ماله ونصف  
ماله وبثلث ماله وبخمس اسداس ماله فاجازوا فالسدس لصاحب  
الخمس اسداس خاصة ياخذه ثم ياخذها ايضا وصاحب الثلثين  
كل واحد منهما سدسا ثم ياخذانها وصاحب النصف سدس بينهم اثلاثا  
والثلث الباقي بينهم وبين صاحب الثلث ارباع فان كان وصى مع هذا  
بجميع المال اخذ صاحب الجميع السدس واخذ هو وصاحب الخمسة  
الاسداس سدس اخر بينهما نصفين واخذها وصاحب الثلثين سدس  
اخر بينهم اثلاثا واخذهم وصاحب النصف سدس اخر بينهم ارباعا واخذ



وصاحب الثلث الثلث بينهم اخماسا في قياس قول ابي حنيفة ولو اوصى  
 بثلاث ماله للرجل ويرجع ماله لآخر فاجاز الورثة اخذ كل واحد منهم وصية  
 كاملا وان لم يجزوا ضرب كل واحد منهم في الثلث جميع وصيته في قوطم  
 كان اوصى مع هذا بجميع ماله ونصف ماله فاجازت الورثة فان ابا  
 يوسف ذكر ان قياس ابي حنيفة في ذلك ان لصاحب الجميع نصف المال  
 وسدس ثلثه وبين صاحب النصف نصفين ونصف سدسه بينهما  
 وبين صاحب الثلث الثلث اثلث ونصف سدس بينهم وبين صاحب الربع  
 ارباع والباقي بينهم وبين صاحب السدس اخماس وقال محمد ليس هذا القول  
 قول ابي حنيفة لان ابا حنيفة قال اذا لم ترد الوصايا على الثلث ضرب كل  
 انسان في الثلث بوصية ولم يجعل لبعضهم شيئا دون بعض ولكن قياس  
 قول ابي حنيفة ان كل شيء زاد على الثلث فكان للورثة اجازة اوردته  
 فانه يقسم على ما وصفت ابو يوسف واما الثلث الذي ليس الى الورثة اذ  
 فانه يقسم على الوجه الذي كان يقسم عليه لو لم يجز الورثة فيكون القول  
 في هذه المسئلة ان النصف لصاحب الجميع خالصا والسدس بينه وبين  
 الرديف نصفان وبقي الثلث الذي لا اجازة فيه الورثة فهو بين اصحاب الوصايا  
 كلهم يقسمون كما كانوا يقسمون لو لم يجز الورثة يضرب فيه صاحب الجميع  
 وصاحب النصف وصاحب الثلث كل واحد منهم بثلث المال ويضرب فيه  
 صاحب الربع وبالعرب وصاحب السدس بالسدس فهذا عندنا قياس قول  
 ابي حنيفة ولو كان قوله على التفسير الاول كانت الاجازة تنقض بعضهم وبقي  
 ذلك رجل اوصى لرجل بجميع ماله ولاخر بثلث ماله ولاخر بسدس ماله  
 فاجازوا في قياس قول الاول لصاحب الجميع ثلث المال وسدسه بينه  
 وبين صاحب الثلث نصفين والسدس الباقي بينهم وبين صاحب السدس  
 اثلث فيصيب صاحب السدس ثلث سدس وكل واحد يجزوا وكان له خمس  
 الثلث لانه يضرب فيه بالسدس ويضرب الاخران فيه صاحب كل واحد  
 بالثلث فصارت وصية اذا لم يجزوا اكثر من وصية اذا اجازوا وهذا لا  
**باب الوصية بالعتق والمال يقضى فيه احد الوارثين صاحب**  
 واذا اعتق الرجل عبدا له في مرضه قيمته الف درهم لا مال له غيره ثم قتل رجل  
 المولى عبدا وله ولتان فعفا احداهما فان وصية الذي لم يعف على القاتل خمسة  
 الف درهم فاذا اذاها اعتق العبد كله ولا شيء عليه لان الخمسة  
 الالف من تركة الميت ونقسم الخمسة الالف بين الاثنين على اثني عشر  
 سهما للعاني منها بسهم واحد والباقي للاخر لان الميت لم يكن اعتق العبد

كان العبد بينهما نصفين والخمسة العبد في ثلثايه وثلثه وثلثين وثلث  
 نجتمع الى الخمسة الالف واقسمها الاثنان على ستة عشر سهما ثلثه منها  
 للعاني والباقي للاخر فان هلك العبد وبوت السعاية عليه كان للعاني سدس  
 الخمسة الالف والباقي للاخر لان العبد حتى هلك علمنا ان قصبة مثل نصف  
 الباقي من المال وهو خمسة الف فصارت وصيته الفان وخمسة فكان  
 الميت لم يترك عشر الف والعاني وخمس مائة ولا يخير ما يورث من العبد يضرب  
 العاني بالف ومائتين وخمسين والذي لم يعف بسنة الف وبالفين ومائتين وخمسين  
 ولو كان على الميت مع ذلك دين الف درهم اخذ الدين من هذه الخمسة  
 الالف واقسم الباقي على سبعة اسهم للعاني بسهم ولاخر بسنة لان وصية  
 العبد مثل نصف المال بعد قضاء الدين فصارت وصيته الفادهم والباقي  
 منه تاوي واذا كان للرجل عبدان يساوي كل واحد منهما الف درهم فاعتقهما  
 في مرضه ثم مرضه ثم قتل عبدا وله بنات اثنتان فعفا احداهما فعفا القاتل  
 خمسة الف درهم فانه يسعي كل واحد منهما في خمس مائة فيقسم الى خمسة  
 الالف ويقسمها الاثنان على سبعة سهما من منها للعاني الباقي والاخر  
 للاخر فان مات احد العبدين قبل ان يورث شيئا يسعي الباقي في ستة  
 مائة فيقسم الى خمسة الالف ويقسمها الاثنان على اثنين واربعين منها  
 ثمانية اسهم ونصف والباقي للاخر لان وصية العبد المتألف واربع مائة  
 والباقي منه تاو وصارت التركة سوى الخمسة الالف ثلثه واربع مائة لكل  
 واحد من الاثنين نصفها لو لم يكن وصية والذي لم يعف خمسة الف درهم  
 فانه يسعي كل واحد منهما وخمس مائة فيقسم الى خمسة الالف ويقسمها الاثنان  
 على سبعة سهما من منها للعاني والباقي للاخر فان مات احد العبدين قبل  
 ان يورث شيئا يسعي العبد الباقي في ستة مائة فيقسم الى خمسة الالف  
 ويقسمها الاثنان على اثنين واربعين منها ثمانية اسهم ونصف  
 والباقي للاخر لان وصية العبد المتألف واربع مائة والباقي منه تاو وصارت  
 التركة سوى الالف ثلثه الف واربع مائة لكل واحد من الاثنين نصفها لو  
 لم يكن وصية والذي لم يعف خمسة الف خاصة فاذا كانت وصية كان الباقي  
 بعد انفاذها على هذا الحساب وان كان للميت الف درهم سوى العبدين  
 فان لكل واحد من العبدين الف وسمائة درهم وصية والباقي من العبد  
 الميت تاوي فالتركة ها هنا الف درهم وقيمة العبدين ثلثة الف درهم  
 وست مائة درهم فكذلك اربعة وسمائة يضرب لكل واحد منهما نصفها  
 ويضرب الذي لم يعف ايضاً بنصف الرجل عبيد يساوي فتكون



السعاية والالف التركة والخمسة الف بينهما على ثمانية واربعين سهما  
 للعاني منها احد عشر سهما ونصف والباقي الاخر واذا ترك الرجل عبدين يساوي  
 كل واحد منهما الف درهم وقد اختلفوا في مرضه ولا مال له غيره وقد قتل عمدا  
 وله ثلثة بنين فعفا احداهم عن الجناية فعلى الباقي ثلثا الدية ويعتق من العتقة  
 ثلثة عشرة الف وست مائة وستة وستين وثلثين وسبعين فيما بقي من  
 قيمتهما فيم إلى ثلثي الدية وتقسيم ذلك البنون على اثنين وثلثين سهما اربعة  
 منها للعاني والباقي بين الآخرين والباقي وان مات احدا العبد قبل ان  
 يورث شيئا اعتق من رتبة الباقي منها خمسمائة الف وست مائة وستين  
 وثلثين ويسعى فيما بقي ويكون لليت من رقبته مثل ذلك ويقسم البنون  
 السعاية وثلثي الدية على اثنين وخمسين سهما للعاني منها ستة اسهم وسما  
 سهم والباقي للآخرين واذا وصى الرجل رجلا بعبده بعينه يساوي اربعة الف  
 درهم ولا مال له غيره ثم قتل الرجل الموصى عمدا وله ابنان فعفا احدهما  
 فلم يوص له ثلثة ارباع العبد ويرد ربع العبد الى الخمسمائة الف التي يورث  
 من الباقي فيقسمها الابنان على اربعة وخمسين سهما للعاني منها اثنا عشر سهما  
 ياخذ منها نصف ما بقي من العبد والباقي من الخمسة الف والآخر ما بقي **باب**  
**الوصية بالعتق والحياة** واذا باع الرجل في مرضه  
 عبدا من رجل بالف درهم وقيمه اقل من ثمان مائة درهم فله ان يبيعه  
 درهم ولا مال له غيره فالحياة في البيع والى من العتق في قول ابي حنيفة  
 الا ان العتق لا يرد ولكن يسعى العتق في قيمته للورثة فان كانت المقتنى  
 الف وخمسمائة يدى الحياة في قول ابي حنيفة ثم يعطى المقتنى باقى الثلث  
 من قيمته وهو مائة وستة وستون وثلثين ويسعى فيما بقي من قيمته فان  
 هلك العبد قبل ان يورث فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ العبد بالف  
 وثلثمائة وثلثة وثلثين وثلث وان شاء نقص البيع وقال ابو يوسف  
 ومحمد في جميع هذا الباب يبدأ بالعتق فان كان الموصى قدما في قبلة واذا  
 بدأ بالعتق ثم جاني فخاصا في قول ابي حنيفة فان كانت قيمة العبد الف درهم  
 سعى اخذ والمشتري في نصف قيمته واخذ المشتري عبده بالف وست مائة  
 ان شاء فان اختار تركه ورده على الورثة واخذ درهم فعتق المقتنى كله  
 وبطلت عنه السعاية وان اخذ المشتري اخذ العبد بالف وخمسمائة  
 ثم مات المقتنى قبل ان يورث شيئا فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ العبد  
 بالف وست مائة وان شاء تركه ولو اعتق ثم جاني ثم اعتق فخاصا المقتنى  
 الاول والمشتري في الثلث فيما اصاب المقتنى الاول يشترك فيه المقتنى الآخر

ولو اعتق جاني ثم اعتق ثم اعتق جاني فالثلث بين المقتنى الاول وبين صاحبه  
 المحايات اثلثة تأجل الاخير فيما اصاب المقتنى الاول فيخاصه فيه ولو  
 جاني ثم اعتق ثم جاني فالثلث بين صاحبه المحايات لم يورث المقتنى فيما اصاب  
 صاحبه المحايات الاخير فيما اصابه ولو جاني ثم اعتق ثم جاني ثم اعتق  
 فالثلث بين صاحبه المحايات نصفان ثم يشترك المقتنى الاول وصاحب  
 المحايات الاخر فيما اصابه ثم يشترك المقتنى الاخر المقتنى الاول فيما  
 اصابه من ذلك فالمحايات عند ابي يوسف ومحمد وسائر الرضايا سوي  
 العتق البنات والتدبير والعتق الذي يقع بعد الموت بغير اجل سوا  
 يتحصون الثلث واذا تصدق الرجل في مرضه على رجل بالف درهم  
 وقبضها او وهبها الذي رحم محرر وقبضها وهو غير وارث ثم اعتق  
 عبدا ثم مات يدى بالعتق في قوطم ولكنه لم يعتق جاني يدى بالمحايات  
 في قول ابي يوسف ومحمد وقال ابو يوسف ومحمد يتخاصان صاحب المحايات  
 وصاحب الهبة والصدقة في الثلث **باب الوصية في العتق والدين** **باب**  
**الاختار** واذا كان لرجل مائة عتق ومائة درهم على اجنبي دين واوصى لرجل ثلث  
 ماله فانه ياخذ ثلث العين وما خرج من الدين بعد ذلك اخذ ثلثه  
 حتى يخرج الدين بهبة وكذلك لو اوصى بثلث المائة العين وثلث المائة  
 الدين واذا اوصى رجل بثلث ماله ولاخر بثلث المائة العين اقتسم الثلث  
 المائة العين نصفين فان خرج من الدين خمسون درهما ضمت الى العين  
 وكان ثلث جميع ذلك بينهما على خمسة اسهم لصاحب ثلث العين سهما  
 من ذلك في العين والباقي مقسوم بين صاحب ثلث المال والورثة على  
 ثلثة عشر سهما ولو كان اوصى بثلث العين لرجل وبثلث العين والدين  
 لآخر ولم يخرج من الدين شيئا اقتسم ثلث العين نصفين ولو خرج من الدين  
 خمسون درهما ضمت الى العين وكان لصاحب الوصية ثلث ذلك  
 خمسون درهما بينهما اثلثة الثلث لصاحبه الوصية في العين والثلثا  
 لآخر ولا يشبه هذا الاول لان الموصى له ثلث المال مرسلا لا يضرب  
 من الدين الا بثلث ما خرج منه ولو كان الموصى له بثلث العين والدين نصفين  
 في الخارج لوصيته في الدين الا ان يكون الخارج اقل منها ولا يضرب  
 باكثر من الخارج وهذا قول ابي يوسف ومحمد واما في قياس قول ابي حنيفة  
 فالثلث بينهم على اربعة عشر سهما لصاحب ثلث العين اربعة وكصاحب  
 ثلث الدين خمسة والباقي خمسة ولو اوصى مع هذا بثلث العين والدين  
 لآخر ولم يخرج من الدين شيئا اقتسم صاحب ثلث العين وصاحب ثلث



المال وصاحب ثلث العين والدين ثلث العين على ثلثة اسهم لكل واحد منهم  
 بسهم ولو خرج خمسون درهما الى اربعين ثم قسم ثلث ذلك بين اصحاب  
 الوصايا على ثلثة عشر سهما لصاحب ثلث العين سهان منها وثلثة لصاحب  
 ثلث الدين وخمسون لصاحب ثلث العين والدين ويقسم الورثة وصاحب  
 ثلث المال ما بقى على سبعة وعشرين سهما ثلثة منها لصاحب الثلث والباقي  
 للورثة في قول ابي يوسف ومحمد واما في قياس ابي حنيفة فالثلث بينهما على  
 ثلثة عشر سهما لصاحب ثلثة العين ثلثة وصاحب ثلث الدين سهان وثلثة  
 ثلث العين ولصاحب ثلث الدين سهان ولصاحب ثلث العين والدين اربعة  
 ونصف لانه لا يضرب باكثر من الثلث فيكون سهان وسبعة اعشارهم  
 من ذلك في العين وسهم وثمانية اعشارهم في الخارج وما بقى من المال  
 اقتسمه الورثة وصاحب ثلث المال على سبعة عشر سهما ونصف لصاحب  
 الثلث ثلثة ونصف ولو خرج الدين كله كان ثلث جميع المال بين اصحاب  
 الوصايا على سبعة اسهم السبع منها لصاحب ثلث العين في العين وربعان  
 لصاحب ثلث الدين فيه ويقسم باقي المال بين الآخرين الورثة على ثمانية  
 اسهم سهان منها لصاحب الوصية نصيفين والباقي للورثة واذا كان  
 لرجل ثلثا درهم مائة عين ومائة دين ومائة على رجل اخر دين فاصى لرجل  
 بثلث ماله واصى لكل واحد من الرجلين بما عليه ثم مات ولم يترك الاثر  
 ذلك فان المائة العين بين صاحب الثلث وبين الورثة على ثمانية اسهم ثلثا  
 الثلث سهم وللورثة سبعة اسهم ويضرب صاحب الثلث في كل مائة بسهم  
 ومن المائة العين بسهمان فيكون وصاياهم اربعة عشر سهما للورثة ثلثا  
 ثمانية وعشرون سهما فيكون سهما وجميع المال اثنان واربعين سهما يوزع  
 منها نصيب صاحب الدين لانها مستوفيان ويبقى اثنان وثلثون سهما  
 لصاحب الثلث من ذلك اربعة اسهم وهو الثمان فيقسم العين على ذلك  
 وقال ابو يوسف ومحمد لصاحب الثلث سبع المائة العين واذا كان  
 للرجل ما يتا درهم دين على رجلين على كل واحد منهما مائة فاصى بربع ماله  
 لرجل ولكل واحد من صاحبي الدين ما عليه ثم مات والغريان المعسران  
 بين الورثة وبين الموصي له بربع المال على ثلثة وعشرين سهما للموصي له  
 ثلثة اسهم وللورثة عشرين سهما ويحسب لكل واحد من الغريين ثلثة  
 اسهم ونصف من ثلثين سهما من جميع المال العين والدين ويوردان  
 الباقي فيقسم على ثلثة وعشرين سهما في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد  
 لصاحب الربع سبع العين وللورثة ستة اسباعه ولو كان اوصى كل واحد

من صاحبي الدين نصف ما عليه واصى لآخر بخمس ماله فان الورثة والباقي  
 بالخمس فيقسمون العين على اربعة واربعين سهما لصاحب الخمس من ذلك  
 ثمانية اسهم والباقي للورثة ويحسب للغريين وصيتهما مما عليها عشرة  
 اسهم من اربعة وخمسين سهما من جميع المال وهذا قوطم جميعا ولو كان  
 العين مائة درهم واصى لكل واحد من الغريين بثمانين درهما مما عليه وهما  
 معسران واصى لرجل بثلث ماله فالعين بين الورثة وصاحب الثلث على ثلثة  
 وثمانين سهما ثلثة عشر سهما لصاحب الثلث والباقي للورثة ويحسب لصاحب  
 الدين وصيتهما مما عليها اثنان وعشرون سهما من مائة سهم وخمسة اسهم  
 في جميع المال في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يقسم العين بين الورثة  
 وصاحب الثلث على اثنين وستين سهما لصاحب الثلث فيها عشرة اسهم  
 والباقي للورثة ويحسب للغريين ما عليها ستة عشر سهما من ثمانية وعشرين  
 سهما من جميع ولو واصى لكل واحد من الغريين بما عليه واصى لرجل بثلث  
 ماله فادى احدهما ما عليه ومات الاخر مقلسا فان المائتين العين يقسمان  
 في قول ابي حنيفة بين الورثة والموصي لهما الاجنبيين على سبعة وثلثين سهما  
 فما اصاب خمسة منها فهو للموصي له بالدين من المائة التي اداها ثم يضم ما بقى  
 منها الى المائة العين فيقسم بين الورثة وصاحب الثلث على ثمانية اسهم لصاحب  
 الثلث منها سهم والباقي للورثة ويحسب الغريم الميت مثل ما اصاب المحي والموت  
 اوصى للرجل بالثلث ولكنه كان اوصى له بربع المال اقتسموا المائة العين  
 على اربعة وسبعين سهما فااصاب سبعة من ذلك فهو لصاحب الدين  
 في المائة التي ادى ويحسب للراة مثل ذلك ما عليه ويقسم الباقي من المائة  
 العين بين الورثة وصاحب الربع على عشرة اسهم لصاحب الربع سهم للورثة  
 تسعة واذا كان للرجل ثلثا درهم عين ومائتين دين على رجلين على كل واحد  
 منهما مائة درهم فاصى لاحدهما بثلث ماله واصى لآخر بما عليه واصى  
 لاجنبي بربع المائة العين والغريان معسران فان المائة العين تقسم  
 بين الورثة والموصي له بربع العين في قياس قول ابي حنيفة ثمانية وسبعين  
 سهما ستة منها لصاحب الربع والباقي للورثة فان اداه الموصي له بثلث  
 المال المائة التي عليه ويوردى ما على الاخر فان المائتين العين تقسم بين الورثة  
 وصاحب الربع وصاحب الثلث على مائة وثمانية عشر سهما ستة منها لصاحب  
 الربع في المائة العين وعشرون سهما لصاحب الثلث في باقي المائة ولكن  
 للورثة ولو كان الاخر ادى ما عليه ايضا قسم المال كله على مائة وثمانية  
 وعشرين سهما ستة منها لصاحب الربع في المائة العين وعشرون سهما لصاحب الثلث



في باقي المائتين والكتب للورثة ولو كان الاخر ادى ما عليه ايضا قسم المال  
 على مائة ومائتين وثلاثين سهما ستة منها لصاحب الربع في المائة في العين  
 وعشرون سهما للموصي به بما عليه فيما ادى وعشرون سهما في باقي المال لصاحب  
 الثلث والباقي للورثة وتوتيت المائة التي كانت على الموصي به بالثلث ولم يخرج  
 قسمته المائتان العين على مائة ومائتين عشرين سهما ستة منها لصاحب الربع  
 وعشرون للغير الذي ادى والباقي للورثة وكذلك لو كان الدين المائتين عشرين  
 دنانير قيمتها مائة درهم او شيء من المكبل والموزون قيمته مائة درهم وقال  
 ابو يوسف ومحمد اذا لم يخرج من الدين بشئ فالمائة العين بين الورثة  
 وصاحب الربع على تسعة عشرين سهما لصاحب الربع منها سهم وكتب للورثة  
 فان خرجت المائة التي على الموصي به بالثلث قسمت المائتين العين على ثلثة عشرين  
 سهما لصاحب الربع منها سهم ولصاحب الربع سهم والباقي للورثة واذا كان  
 للرجل ثلث مائة درهم مائة عين ومائة دين على رجلين على كل واحد منها مائة درهم  
 فامضى لرجل بثلث العين والاخر ربع احدى المائتين الدين والاخر بثلث المائة  
 الاخرى الدين وكل واحد من صاحبي الدين بما عليه فان المائة العين تقسم  
 بين الورثة وبين الموصي به بثلث العين في قياس قول ابي حنيفة على خمسة ايام  
 وستة واربعين سهما فهو للموصي به بثلث العين والباقي للورثة فان خرجت  
 المائة التي اوصى بربعها ضمها الى المائة العين ثم تقسم بين الورثة وبين  
 الموصي به بثلث العين والموصي به بربع المائة التي للموصي به بثلث المائة على ستة ايام  
 وستة وسبعين سهما لصاحب الثلث منها اربعون سهما ولصاحب  
 خمسة عشرين سهما ولصاحب تلك المائة مائة وخمسة اسهم والباقي للورثة  
 ولو خرجت المائة الاخرى قسم المال كله على ثمانية مائة واربعين سهما لصاحب  
 ثلث العين اربعون سهما لصاحب الربع خمسة عشرين سهما ولصاحب تلك المائة وخمسة  
 اسهم ولصاحب الخمس اثنا عشر سهما ولصاحب تلك المائة مائة ومائتين عشرين سهما  
 للورثة وقال ابو يوسف ومحمد اذا لم يخرج من الدين بشئ فالمائة العين بين الورثة  
 والموصي به بثلث العين على ثلث مائة اسهم لصاحب ثلث العين منها عشرين سهما  
 والباقي للورثة فان خرجت المائة التي اوصى بربعها ضمت الى المائة العين ثم  
 تقسم على اربعة اسهم وخمسة اسهم عشرين سهما منها والباقي للورثة  
 منها لصاحب ثلث العين خمسة عشرين سهما لصاحب الربع وستون سهما  
 للموصي به فان خرجت المائة الاخرى قسموا جميع المال على خمسة ايام وسهم  
 عشرون لصاحب الثلث وخمسة عشرين لصاحب الربع وثلثة وعشرون  
 للفرعين بينهما سوا اثنا عشر لصاحب الخمس والباقي للورثة ولو لم يوصى

فانما اصل العين  
 سهما ٣

ملكي

هكذا ولكنه اوصى لكل واحد من الفرعين بما عليه وللرجل بثلث ماله  
 والاخر ربع المائتين الذي قسمت المائة العين بين الورثة والموصي به بثلث  
 المال في قياس قول ابي حنيفة على خمسة ايام وسبعين سهما لصاحب الثلث من  
 ذلك سبعون سهما والباقي للورثة فان خرجت احدى المائتين ضمت الى  
 العين ثم قسمت بين الورثة وصاحب الثلث وصاحب الربع فالمودى  
 على سبع مائة وخمسة عشرين سهما للمودى منها خمسة وسبعون وعشرة  
 اسهم فصاحب الربع وسبعون سهما لصاحب الثلث والباقي للورثة فان  
 خرجت المائة الاخرى قسموا المال كلها بينهم على ثمانية مائة واربعون سهما  
 عشرون منها لصاحب الربع ومائة وسبعون منها للفرعين نصفين  
 صاحب الثلث في الباقي سبعين سهما والورثة بخمسة وستين سهما  
 فيقسمونه على ذلك وقال ابو يوسف ومحمد اذا لم يخرج من الدين بشئ  
 انقسم الورثة والموصي به بثلث المائة العين على سبعة اسهم للموصي به  
 السبع والباقي للورثة فان خرجت احدى المائتين ضمت الى العين وقسمتا  
 على مائة سهم وخمسة اسهم لصاحب الربع منها ثلثة اسهم وللمودى اثنا  
 عشر سهما والباقي للورثة فان خرجت المائة الباقية قسم جميع المال بينهم  
 على اثنين واربعين سهما للموصي به بالربع من ذلك سهران وللغير ثمانية  
 اسهم ويقسم الباقي بين الورثة وصاحب الثلث على ثمانية اسهم لصاحب  
 الثلث منها وللورثة سبعة واذا كان للرجل مائة درهم عينا ومائتين ديناً على  
 رجلين على كل واحد منها مائة درهم فامضى لرجل بثلث ماله ولكل واحد من  
 الدين بما على صاحبه فلصاحب الثلث ثلث العين وللورثة ثلثاها فان خرجت  
 احدى المائتين ضمت الى العين وقسمتا في قول ابي حنيفة على سبعة وثلثين  
 سهما بين الورثة وصاحب الثلث والموصي به بالمائة التي لم يخرج للموصي به  
 بالمائة التي لم يخرج من ذلك خمسة اسهم في المائة التي اداها والباقي  
 من المال العين بين الورثة والموصي به بالثلث على ثمانية اسهم لصاحب  
 الثلث سهم واحد وللورثة سبعة اسهم وبحسب الذي لم يودها عليه  
 خمسة اسهم واربعين سهما من المال كله فان لم يخرج من الدين غير خمسين  
 درهما من احدى المائتين ضمت الخمسون الى المائة العين ثم اقسما الورثة  
 وصاحب الثلث اثلاثا ولا وصية لصاحب الدين حتى يودي احدهما  
 الا نصيبه من المائة لو خرجت كلها فاذا لم يتبق عليه الا ذلك كانت القسمة  
 على ما وصفت لك اذا خرجت المائة وقال ابو يوسف ومحمد مثل قول ابي حنيفة  
 اذا لم يخرج من الدين هذا المقدار الذي وصفتنا فاذا خرج ذلك قسم العين



والخارج بين الورثة والموصي له بالثلث والمودي على ثمانية اسهم للمودي  
 منها الثلث في الخارج ان كان ادى المائة او عاص به ان كان بقى عليه منها  
 شيء وما بقى فلصاحب الثلث سبعة وللورثة ستة اسباعه ويجوز  
 يوردها عليه وصية في المودي **باب الوصية في العين والدين على**  
**بعض الورثة** واذا كان لرجل مائة درهم عينا ومائة درهم ديناً على احد ابنيه  
 فاصى الرجل بربع العين والدين ثمان مائة ولم يدع وارثاً غير ابنيه ولم يدع  
 ما لا غيرهما بين الماتين اخذ الموصي له نصف العين ولو كانت الوصية بخمس  
 العين وخمس الدين استوفى وصيته كلها من العين ولو كان اوصى بثلث  
 ماله وخمسة كان نصف الاثنين بينهما على ثمانية لصاحب الثلث خمسة  
 ولصاحب الخمس ثلثة ولو كان اوصى بثلث ماله وبربعة وبخمس كان  
 نصف الاثنين بينهما على سبعة واربعين سهماً عشرون منها لصاحب الثلث  
 وخمسة عشر لصاحب الربع اثنا عشر لصاحب الخمس ولو اوصى  
 بثلث العين والدين وبخمس ماله كان بمنزلة وصية بثلث ماله وخمسة  
 لان وصية تزيد على الثلث فاذا كانت تزيد على الثلث فوصيته بالثلث  
 مرسل ومفسر سواء فهذا قياس قول ابى حنيفة ولو اوصى لرجل بثلث  
 ماله ولاخر بربع العين والدين اقسما نصف العين لنصفين ولو كانت  
 الوصية بثلث ماله وبخمس العين والدين كان نصف العين بين الموصي له  
 اسباعاً لصاحب الثلث خمسة ولصاحب الربع اربعة ولو كان بثلث  
 العين والدين وبربع ماله كان نصف العين بينهما على خمسة وعشرين سهماً  
 سبعة منها لصاحب الربع وستة عشر سهماً لصاحب الثلث في قول ابى  
 يوسف ومحمد واما في قياس قول ابى حنيفة فهو بينهما على سبعة اسهم ولو  
 كانت الوصية بربع ماله وبخمس العين والدين اقسما نصف الدين على  
 احد وثلثين سهماً خمسة عشر منها لصاحب الربع وستة عشر لصاحب  
 الخمس ولو اوصى مع هذا بثلث ماله اقسما اصحاب الوصايا لنصف  
 العين على احد وخمسين سهماً لصاحب الثلث عشرون ولصاحب الربع  
 خمسة عشر وهذا قياس قول ابى حنيفة وابى يوسف ومحمد ولو لم يكن  
 اوصى بثلث ماله ولكنه اوصى بثلث العين والدين اقسما اصحاب الوصايا  
 لنصف العين على سبعة وخمسين سهماً وثلثي سهم لصاحب الخمس  
 ستة عشر ولصاحب الربع خمسة عشر والباقي لصاحب الثلث في قول  
 ابى يوسف ومحمد واما في قول ابى حنيفة فنصف العين بينهم على اربع  
 مائة سهم وعشرين بينهم لصاحب الربع منها مائة وستة عشر سهماً

ولصاحب الخمس منها مائة وخمسة وعشرون سهماً والباقي لصاحب  
 الثلث ولو اوصى لرجل بربع ماله ولاخر بربع العين والدين كان نصف  
 العين بينهما على سبعة اسهم ثلثة منها لصاحب ربع المال واربعة  
 للاخر ولو اوصى لرجل بثلث العين ولاخر بثلث الدين كان نصف العين  
 بينهما نصفين وكذلك الوصية بربع العين لرجل وربع الدين لآخر  
 ولو كان اوصى بخمس العين لرجل وبخمس الدين لآخر اخذ جميع وصيتهما  
 من العين ولو اوصى بثلث العين لرجل وربع الدين لآخر كان نصف  
 العين بينهما على سبعة اسهم لصاحب الربع ثلثة ولاخر اربعة وما خرج  
 من الدين اخذ بنصفه الى ان يستوفيا وصيتهما ولو اوصى بثلث ماله لرجل  
 ولكنه اوصى بثلث العين والدين كان نصف العين بينهما على خمسة  
 عشر سهماً ثلثة لصاحب ربع الدين واربعة لصاحب ثلث العين واما  
 لصاحب ثلث العين والدين في قول ابى حنيفة فنصف العين بينهم على  
 خمسة وعشرين سهماً لصاحب ربع الدين منها خمسة اسهم ولصاحب  
 ثلث العين والدين اثني عشر سهماً واذا كان للرجل مائة درهم عينا ومائة  
 درهم على ابنيه ديناً فاصى لرجل بربع ماله ولاخر بثلث العين ولاخر  
 بخمس الدين فنصف العين بين اصحاب الوصية على ما في سهم وثلثة  
 وثلثين سهماً لصاحب ثلث العين اربعون سهماً ولصاحب خمس الدين  
 ثمانية واربعون سهماً ولصاحب ربع المال خمسة واربعون سهماً في  
 قول ابى حنيفة ومحمد واما في قياس قول ابى حنيفة فنصف العين بين  
 اصحاب الوصايا على ما يتبين وستين سهماً ولصاحب ثلث العين ثمانون  
 سهماً ولو لم يكن اوصى بربع ماله ولكنه اوصى بربع العين والدين كان  
 نصف العين بينهم على سبعة وثمانين سهماً لصاحب ثلث العين منها  
 عشرون سهماً ولصاحب الربع خمسة واربعون سهماً في قول ابى حنيفة  
 ومحمد واذا كان للرجل مائة درهم عينا ومائة درهم ديناً على احد ابنيه  
 واوصى لرجل بثلث ماله ولاخر بربع الدين ولاخر بخمس العين فاما المال  
 كله عين يحسب للابن الذي عليه بما عليه من نصيبه وياخذ الآخر  
 مائة درهم من العين ويبقى مائة درهم بين اصحاب الوصايا على ثلثة  
 وثلثين سهماً لصاحب ثلث المال عشرون سهماً ولصاحب ربع الدين  
 خمسة ولصاحب خمس العين ثمانية في قولهم جميعاً واذا كان لرجل مائة  
 درهم عينا ومائة على امراته ديناً ثم مات وترك امراته وابنه واوصى  
 لرجل بثلث ماله والمائة العين بين الابن وبين الموصي له على احد عشر سهماً

ثلث العين ثمانية اسهم لصاحب



سبعة منها لابن واربعة للموصي له ولو كانت الوصية بربع ماله كانت  
العين بينهما على سبعة وعشرين سهما للموصي له ثمانية وللزوجة احد عشر  
سهما ولو كانت الوصية بخمسة ماله كانت الوصية بينهما على سبعة  
سهما وللزوجة سبعة ولو ترك مائة درهم عينا ومائة على ابنة وترك  
مع ذلك ابنة وعلى امراته ديناً وقد اوصى لرجل ثلث ماله فالمائة العينية  
بين الابنة والموصي له على تسعة عشر سهما وللزوجة اثنا عشر سهما  
بالثلث فان ادت المرأة ما عليها صارا المال كله عينا مقسوما على ستة  
وثلاثين سهما ولو كانت الوصية بخمسة ماله ولم تود المرأة شيئا فالمال كله  
على الابن عين يقسم مع المائة العينية على سبعة وعشرين سهما ستة  
منها للموصي له بالخمس وسبعة للابنة واربعة عشر لابن واذا كان  
للرجل مائة درهم عينا ومائة درهم على ابنة ديناً ترك ابنة وابنة  
وابنة لا وارث له غيرهم واوصى لرجل ثلث ماله والمائة العينية بين  
الابن والمرأة والموصي له على سبعة عشر سهما للموصي له من ذلك اثنا  
عشر وللزوجة اربعة وللزوجة ثلثة واذا كان للمرأة مائة درهم عينا ومائة  
درهم على زوجها من صداقها فاوصت لرجل بربع ما لها ثم ماتت وترك  
زوجها وامها واخوها لامها واخوها لابيها وامها فالمائة العينية تقسم  
بين الامروا الاخوات فالموصي له على احد وعشرين سهما للموصي له من ذلك  
عشرة والامرثلثة والاختين من الاب والامرثنا عشر وللختين من  
ذلك الامر ستة واذا كان للرجل على امراته مائة درهم ديناً فماتت ترك  
مائة درهم عينا واوصى لرجل بخمسة ماله وترك من الورثة امراته  
وابنيه وابويه فالمائة العينية بين الموصي له وبين الابن والابوين  
على مائة سهم وثلاثة وعشرين سهما للموصي له منها سبعة وعشرين  
سهما وللزوجة اربعة وستون سهما وللزوجة اثنا عشر سهما  
ويحسب للمرأة نصيبها مما عليها سبعة عشر سهما وسبعة اسباع درهم  
ويورث الباقي فيقسم على ما وصفتنا فاذا كان للرجل عشرة دراهم  
عينا وعشرة على احد ابنيه ديناً فاوصى لرجل بخمسة درهم اخذ الموصي  
من العينة العشرة درهمين ونصف وياخذ الابن الذي لادين عليه ثلثها  
منها ويحسب للآخر مما عليه ثمانية دراهم ونصف ويورث الباقي فيكون  
الموصي له نصف درهم من ذلك ولو قال اوصى له بخمسة ماله الا ثلثة  
دراهم اخذ الموصي له من العشرة ستة اسداس دراهم ويكون لابن  
الذي لادين عليه منها ستة دراهم ودائق ويحسب الابن الاخي نصيب

ثمانية

مما عليه سبعة دراهم ونصف ويورث نصف درهم فيأخذ الابن الذي  
لادين عليه من ذلك ثلثة دراهم وصاحب الوصية سدس الوصية درهم  
ولو اوصى لرجل بدينارين من ماله لاخر بخمسة ماله فان الموصي له درهم  
ياخذ من العينة درهمين وياخذ الموصي له بالخمس من العينة ثلثة دراهم وثلث  
للابن الذي لادين عليه ويحسب الدين عليه سبعة ونصف ويورث الباقي  
ونصفين فما ادى من شئ اخذ صاحب الخمس ثلثة وللابن ثلثة ولو كان  
المال اثنا عشر درهما عينا واثنى عشر درهما ديناً على احد ابنيه واوصى  
لرجل بسدس العينة ولاخر بسدس ماله فان الموصي له بسدس العينة  
ياخذ من العينة درهمين وياخذ الموصي له بسدس المال من العينة ثلثة  
دراهم وسبع ويحسب للابن الذي عليه مما عليه سبعة دراهم ويورث  
ثلثة دراهم فيقسمها الابن الذي لادين عليه وصاحب سدس المال  
اسباعا لصاحب سدس المال سبعاها وللزوجة خمسة اسباعها واذا  
كان للرجل مائة درهم عينا ومائة درهم على احد ابنيه ديناً فاوصى لرجل  
بنصف العينة اخذ الموصي له نصفها ولو اوصى له بثلثي العينة اخذ ايضا  
نصفها ولو اوصى له بنصف ماله فاجاز الابن الوصية لم يجز كل واحد  
منها ما اجاز صاحبه فاجازة الابن الذي عليه الدين باطل في المال والعين  
وياخذ الموصي له نصف العينة فيكون له ويكون لابن الذي لادين  
عليه النصف الباقي وقذا جاز الموصي له وصيته فيعطيه من هذا النصف  
اثنى عشر درهما ونصف لان وصيته في هذه الحال نصف المال العينية  
والمال العينية مائة وخمسون فوصيته خمسة وسبعون وقذا اخذها  
خمسين درهما بغير اجازة وبقي من وصيته خمسة وعشرون  
درهما فاجازها الابن فيجوز من ذلك حصصة الابن الذي لادين  
عليه اثنا عشر ونصف فان قال الابن الذي لادين عليه قذا خذ  
جميع وصيته وجميع ما اجاز له اخي من ذلك كله اخذ الموصي له من  
المائة العينة ثلثيها والابن ثلثها ويحسب الذي عليه الدين نصيبه  
مما عليه خمسون درهما ويورث خمسين درهما فيأخذ الموصي له ثلثها  
والابن ثلثها ولو كان اوصى له بنصف العينة ونصف الدين فاجاز  
الوارثان ذلك فاجازة الذي عليه الدين باطل وياخذ الموصي له ثلثي  
المائة العينية ولو اجاز له الابن الذي لادين عليه وصية واجاز له  
ايضا ما اجاز له اخوه اخذ الموصي له من المائة العينة خمسة وسبعين  
درهما والابن خمسة وعشرين درهما ورجعا على الاخ بخمسين درهما



بينهما نصفان ولو كان اوصى له بثلاث ماله فاجازوا ولم يجزوا  
سواء ياخذ نصف العين ولو كان اوصى له بثلاث العين وثلاث الدين  
فاجازوا واخذ من العين ثمانية وخمسين درهما وثلاث فان اجاز الابن  
الذي لا دين عليه ما اجاز له اخوه ايضا اخذ الموصى له ثلثي المائة العين  
ولو كان اوصى له بنصف ماله فاجاز له الابن الذي عليه فاجازت باطل  
وياخذ الابن الذي لا دين عليه نصف العين ويرجعان على الذي عليه  
الدين بما بقي فما خرج اقتسماه نصفين حتى يستوفي الابن الذي لا دين  
عليه ستة عشر درهما وثلثي درهم منه ويرجع الموصى له عليه بما بقي له حتى  
يستكمل ثلاثة وثلثين وثلاث مع الخمسين الذي اخذها من العين واذا  
ترك الرجل ابنين وله على احدهما الف درهم وترك دارا يساوي الف درهم  
واوصى لرجل بثلاث ماله فلموصى له بثلاث الدار وللابن الذي لا دين عليه  
ثلث الدار وبقي ثلث الدار فيكون في يد الوارث والموصى له حتى يدفع الى  
القاضي فيقول للابن الذي عليه الدين اذ ثلثي الف التي عليك والابن ثلث  
الدار الذي صار لك واوفيا هؤلاء حقوقهم فان ادى اليهما ثلثي الف اخذ  
ثلث الدار وان لم يفعل باعه القاضي فاخذ ثمنه نصفين ورجعا عليه بما بقي لهم  
وكذلك كل ما تركه سوى الدراهم وكذلك ان كانت الدراهم التي عليه بفروجة  
او ما تركه الميت ايجود منها فان كان ما عليه ايجود مما في يدي الابن الذي لا دين  
عليه والموصى له فرضيا باخذ ذلك قصاصا فلما ذلك وان لم فرضيا بذلك  
كانت فحس احد من دناير او غيرها يرفع الى القاضي حتى يبيعه لهم فيوفيه  
حقهم ولو كان للميت على احدا بنيه الف درهم ديناً وترك عبدا يساوي الف درهم  
دينا ودارا يساوي الف درهم ولم يوصى بشيء فللا دين الذي لا دين عليه ان  
يمنع الذي عليه الدين العبد فعنه جائز ولا شيء على العبد من الدين الذي على  
الابن فان اعطاه نصف الدار يسكنه او يواجره ثم بدله ان ياخذة حتى  
يعطيه نصف الدين فليس له ذلك واذا ترك الرجل ثلث مائة ديناً ودينا على احد  
ابنيه وهو معسر واعتق عبدا في مرضه يساوي ثلث مائة درهما يسعي العبد  
في نصف قيمته للابن الذي لا دين عليه ويعتق ويرجعان على الابن الذي عليه  
الدين بمائة درهم بينهما نصفان ولو كان الغلام قيمته مائة درهم سعى العبد  
ايضا في نصف قيمته للابن الذي لا دين عليه ثم يرجعان على الابن الذي عليه  
الدين فما خرج منه اقتسماه نصفين حتى يستكمل جميع رقبته ثم  
يرجع الابن بما بقي له من حقه على اخيه واذا مات الرجل عن ابنين وترك  
على احدهما مائة درهم ديناً وترك مائة درهم عينا وعلى اخيه مائة درهم

والموصى له نصف العين

واحد منها مائة درهم ديناً فواوصى لكل واحد من الاختين بمائة  
واوصى لآخر بثلاث المائة العين فاما اخذ الاختين ما عليه والاخر يقبس  
فان هذه المائتين درهم العين والمائة التي على الابن تقسم على ثمانية عشر  
ثلثة اسهم منها للموصى وسهم للموصاله بثلاث العين والباقي بين الاثنين  
نصفين وبحسب الغريم الذي لم يود نصيبه ما عليه وهو ثلاثة اسباع  
الثلث واذا ترك الرجل على احدا بنيه مائة درهم عينا وثوبا يساوي  
خمس مائة درهم فواوصى لرجل بثلاث ماله والاخر بالتوب فان قيس قول  
ابي حنيفة فيه ان يقسم المائة العين والتوب بين الابن الذي لا دين  
عليه وبين اصحاب الوصايا على ستة وعشرين سهما خمسة منها  
لصاحب التوب في التوب ثم يضم ما في التوب الى المائة العين فيقسم  
بين الابن وصاحب الثلث على احد وعشرين سهما ثلاثة عشر منها للابن  
وثمانية لصاحب الثلث الا ان ينظر الى ما حصل في ايديهما من التوب  
فيقسم على اربعة وثلاثين سهما ثمانية منها لصاحب الثلث يفعل فيه  
ما يشاء وثلاثة عشر منها للابن الذي لا دين عليه يفعل فيه ما يشاء وثلاثة  
عشر منها للابن الذي عليه الدين يوقف في ايديهما على حساب ماله فان  
ادى اليهما والايع فيقسم ثمنه بينهما على احد وعشرين سهما فان ادى  
الابن ما عليه فان القسمة تنقض ويقسم المال كله على اثنين واربعين  
سهما خمسة للموصى له بالتوب في التوب ثم يضم ما بقي من التوب الى المائتين  
فيقسمها لابنان وصاحب الثلث على سبعة وثلاثين سهما سبعة  
منها لصاحب الثلث والباقي بين الاثنين نصفين وقال ابو يوسف  
ومحمد اذا لم يود الابن ما عليه قسفت المائة العين والتوب على عشرة اسهم  
سهمان منها للموصى له بالتوب في التوب والباقي من التوب والمال بين الابن  
وصاحب الثلث على ثمانية اسهم ثلاثة منها لصاحب الثلث وخمسة  
للابن الا انه ينظر الى ما حصل في ايديهما من التوب فيقسم على ثلثة عشر  
فيوزع خمسة منها نصيبا لابن الذي عليه الدين في ايديهما فان خرج المائة  
الدين اعيت القسمة على اربعة وعشرين سهما ثلاثة منها لصاحب  
التوب فيه وخمسة لصاحب الثلث والباقي بين الاثنين نصفين  
واذا ترك الرجل ما يتي درهم عينا وثلث مائة درهم على احدا بنيه ديناً  
وترك حنطة يساوي مائة درهم فواوصى لرجل بالكر وواوصى لرجل بثلاث  
المائتين العين وثلاث الكرا فان قول ابي حنيفة فيه ان المائتين العين والكر  
يقسم على اربعة اسهم لصاحب الكر منها سهم واحد في الكر وهو ثلاثة



ارباعه ثم يضم بما بقي من الكرا الى المائتين العين فيقسم بين الموصي له بالثلث  
وبين الابن الذي لادين عليه على خمسة عشر سهما فما اصاب خمسة اسم  
فهو الموصي له بثلث العين خمس ذلك في الكرو اربعة اخماسه في المائتين العين  
فيكون له من الكرو خمسة عشر درهما من المائتين ستون درهما ويكون  
للابن الذي لادين عليه من المائتين مائة واربعون درهما وقد عشرين دراهم  
من الكرو ويوقف حصه الابن الذي عليه الدين من الكرو ما في يدي اخيه على  
ما وصفت لك حتى يبيعها القاضي او يودي ما لهم عليه فان اداها اخذ  
الموصي له بالكرو خمسة اسداس الكرو واخذ الاخر سدس الكرو وثلث المائتين  
العين **باب العتق في المرض والصحة** واذا قال الرجل  
في مرضه لجارية له لا مال له غيرها هذه ام ولدي ثم هلك فان صدقة الوالد  
فلا سعاية عليها وتوقا هذه ام ولدي او مديرتي ثم مات ولا مال له غيرها  
سعت في ثلث قيمتها وتوقا هذه ام ولدي حرة او مديرة فهذا الاول  
سواء فعق وتسعى في ثلث قيمتها وتوان رجلا له جارية ولها ابنتان بنتها  
ابنت وله عبد وجميع هؤلاء يولد منهم لمثله فقال في صحته احد هؤلاء  
ولدي ثم مات لم يبق نسب احد منهم ويعتق من العلام ربعه ويسعى في  
ثلاثة ارباع قيمته وتسعى الجارية في ثلثي قيمتها وتسعى كل واحد من البنين  
في نصف قيمتها وان كان هذا في مرضه اقتسموا الثلث وتوان رجلا  
قال في صحته لامة له حاملات حرة او ما في بطنك ثم مات قبل ان يبين  
فلا ابنة حرة لا سبيل عليها ويعتق من الام نصفها وتسعى في نصف قيمتها  
فان كان قال في مرضه ثم مات وقيمة كل واحد منهما ثلاثة ايام درهم ولا مال  
غيرها سعت الام في ثلثة ارباع قيمتها والابنة في ربع قيمتها لان نصف  
الابنة عتق بعق الام فلا يعتد به في مركة الميت فان ماتت الام قبل موت  
السيد ثم مات السيد سعت الابنة في ثلثي قيمتها وتوقا قبل الموت  
قدنا وقعت العتق على الابنة سعت الابنة في ثلثي قيمتها فيكون الام امه  
وتولد يوقع ولكن الابنة ماتت قبل السيد سعت الام في ثلثي قيمتها فان  
قال المولى في مرضه وها حيان قدنا وقعت العتق على الاخر عتقت الابنة  
كلها ولا سعاية عليها وعلى الام ان تسعى في ثلثي قيمتها وتولد يوقع  
العتق على واحدة منها حتى مات ثم ماتت الام سعت الابنة في قول الله  
في جميع ما كان على الامر من السعاية وهو ثلاثة ارباع قيمتها لان نصف  
الولد لا يعتق حتى يودي جميع ما على الام من السعاية عليه ان يسعى في  
ربع قيمته ايضا مع ثلاثة ارباع قيمة امه وقال ابو يوسف ومحمد لا يسعى

في شيء فما كان على الام ولكنه يسعى في خمس قيمته لان له نصفه بغير  
وصية والوصية في النصف الباقي وقد ماتت الام لوصيتها وهي نصف  
الثلث فيضرب الولد بوصيته والورثة بالثلثين فيكون ذلك النصف  
اخماسا وتولم تمت الامر ومات الولد سعت الامر في اربعة اخماسها  
وتوان رجلا قال لامة له لا مال له غيرها في صحته انت حرة السأ او اذا  
ثم مات سعت في ثلثي قيمتها وتوقا انت حرة الساعة او اذا مرضت فانها  
يعتق اذا مرضت ولا يعتق منها في الصحة شيء فان مات من مرضه ذلك سعت  
في ثلثي قيمتها وتوقا لها انت حرة السأ او اذا مات من مرضي كذا وكذا  
كان هذا قوله انت حرة الساعة او اذا مرضت سواء لا يعتق منها في الصحة  
شيء ولكنه ان مات من ذلك المرض عتقت من ثلثه وتوقا العبدان له في صحته  
انما حران او احد كما عتد بوقيمتها سواء ثم مات ولا مال له غيرها فانه يعتق  
من كل واحد منهما نصفه بغير وصية ويكون لكل واحد منهما سدس قيمته  
وصية ويسعى في ثلث قيمته وكذلك لو قال انما حران او مديرتان وتوقا  
في صحته انما مديرتان او احد كما حر ثم مات ولا مال له غيرها سعى كل واحد  
منهما في نصف قيمته وكذلك لو قال احدكما حر او مديرتان وتوقا العبدون  
في صحته وقيمتها سواء ولا مال له غيرها احد كما حر ثم مات سعى الولد في  
نصف قيمته وسعى المديرتان في سدس قيمته فان مات العبد بعد موت السيد  
قبل ان يودي شيئا سعى المديرتان في ثلث قيمته وتولمات المديرتان العبد سعى  
في نصف قيمته على ما له وتوان هذا القول في المرض ولم يمت واحد منهما  
وقد مات السيد كان للعبد ثلث الثلث والمديرتان ثلث الثلث ويسعيان  
فيما بقي فان مات المديرتان بعد موت السيد قبل ان يودي شيئا سعى العبد  
في سبعة اسباع قيمته وتوان العبد مات سعى العبد في ثلثة ارباع  
قيمته وتوقا العبد ومديرتان في صحته او مرضه احد كما حر ثم مات عتق  
المديرتان بالمدبر والآخر رقيق وتوقا احدكما حر وعبد لم يعتق بهذا القول  
شيء وتوقا المديرتان له وعبد في صحته احدكم حر وقيمتها كل واحد منهما  
ثلاثة ايام درهم ثم مات ولا مال له غيرها سعى العبدان في ثلثي قيمته وسعى  
كل واحد من المديرتان في ثلثي قيمته فان مات احد المديرتان قبل ان يودي  
شيئا سعى العبد في ثلث قيمته على ما له وسعى المديرتان في مائة وعشرين درهما  
وتولمات العبد ايضا سعى المديرتان الباقي في اربعة اخماس ثلثي قيمته وتوقا  
المري هذا القول في مرضه ثم مات منه كان بينهما اسباعا للعبد سبعة  
وسعى في ستة اسباع قيمته وكل واحد من المديرتان ثلثة اسباعا قيمة



وسعى في اربعة اسباع قيمته فان مات العبد قبل ان يورث شيئا سعى  
كل واحد من المديريين في سبعة اعشار قيمته ولو كان للميت احد المديريين  
سعى المديري في ثلثي قيمته والعبد ثمنه اسباع قيمته وان مات العبد ايضا  
سعى المديري الباقي في اربعة عشر جزءا من سبعة عشر جزءا من قيمته واذا كان  
للرجل خمسة اعبد قيمته كل واحد منهم اربع مائة فقال في مرضه احكم حر  
فمات احدهم قبل موت السيد ثم مات السيد وقع العتق على اربعة  
الباقيين وسعى كل واحد في ثلثة ارباع قيمته فان مات احدهم قبل ان يورث  
شيئا لم ينقص من وصية الباقيين شيئا وسعى كل واحد منهم في ثلثة ارباع  
قيمتهم فان مات منهم اخر سعى الباقيان في اربعة اخماس قيمتهما واذا قال  
الرجل في مرضه لامته ان كان اول ولد تلدينه غلاما فهو وان كان اول  
ولد تلدينه جارية فانت حرة فولدت غلاما وجارية لا يتاهاها اول ثم ما  
من مرضه قبل ان يبين ولا مال له غيرهم وقيمة كل واحد منهما ثلثا عتق  
نصف الامر من الثلث والابنت رقيق واما الغلام فهو حر نصفه من الثلث  
ونصفه لعتق الام وسعى الغلام في نصف سعي قيمته وسعى الام في ثلثة  
اسداس ونصف سدس قيمتها فان مات الغلام قبل ان يورث شيئا  
الام في ثلثة اخماس قيمتها وتومات الام وبقي الغلام في قول ابى حنيفة  
في جميع ما كان على امه وعليه وهو عزلة العبد الم يورث جميع ذلك  
وقال ابو يوسف ومحمد ليس عليه ان يسعى فيما على امه وعليه ان يسعى  
في خمس نصف قيمته نفسه واذا كان للرجل ثلثة اعبد قيمة كل واحد  
منهم ثلثا مائة درهم فقال في مرضه احكم حر على مائة درهم وقبلوا ذلك جميعا  
ثم مات السيد قبل ان يبين ولا مال له غيرهم فان كان كل واحد منهم يكون  
عليه ثلث المائة التي اعتق احدهم عليها ويكون لهم ما بقي ما ثلثا درهم ومائة  
وسبعون فيما بقي وتولم يكن له الا عبدان قيمة احدهما مائة درهم وقيمة الآخر  
ثلثا مائة درهم فقال في مرضه احدهما حر على مائة درهم ففعلوا ثم مات السيد  
فعل كل واحد منهما نصف المائة وسعى الغلام الذي قيمته مائة درهم وقيمة  
واذا كان للرجل ثلثة اعبد قيمة كل واحد منهم ثلثا مائة درهم فقال في مرضه  
احد كما حر على مائة درهم والاخران حران غير شيء ففعلوا ذلك فهم احرار  
لا شيء عليهم ولا خيار للمولى في الايقاع وتو قال احدهما حر على مائة درهم  
والاخر على مائة درهم والثالث على ثلثا مائة درهم ففعلوا جميعا فهي احرار  
وياخذ كل واحد منهم مائة منهم مائة درهم وهذا بمنزلة ثلاثة نفر اثنان  
لرجل على احدهم مائة درهم وعلى الاخر مائة درهم وعلى الثالث ثلثا مائة فليس له

ان ياخذ كل واحد منهم الامائة درهم ولو قال العبد في مرضه قيمة كل واحد  
منهم ثلثا مائة درهم احدهما حر مائة درهم والاخر مائة درهم ففعلوا ذلك  
ثم مات السيد سعى كل واحد منهما في ثلثي قيمته ولو قال العبد اذا اديت  
الى الفا فانت حر فان اديت الى الفين فانت حر فادى اليه الفين جميعا  
فهو فان وجد المولى اخذ الالفين ستوقه عتق العبد بالالف الجهاد  
خاصة وليس على العبد بدل الستوقه والستوقه للمولى ان كانت  
من كسب العبد وان كانت دينيا على العبد ردها العبد على الغرماء  
وكذلك لو وجد في الالفين درهم ستوقا او وجد نقص من وزن الفين  
درهم شيئا وان وجد الالف زبوا او بهرجة او استحققت فعلى العبد  
بذلها وقد عتق بالالفين وكذلك لو كان هذا في المرض ثم مات السيد  
فوجد الورثة الامر على ما وصفت لك الا ان السيد ان كان جاني الفهم  
في قيمته شيء وكان ادى الغلام اقل من قيمته كان ذلك الفضل من الثلث  
وكذلك قال العبد لو اديت الى الفا فانت حر وان اديت الى مائة دينار  
فانت حر فاذا هما فانه يعتق ذلك لهما جميعا فاذا وجد الالف ستوقا  
او بهرجة او ناقصة او استحققت فالامر على ما وصفت لك في الالفين  
**باب اقرار الوارث بولد معة يصدق به او يكذب به** واذا  
مات الرجل وترك ابنا لا وارث له غيره وترك مالا فاقرا الابن لرجل بانه  
اخره لابييه وامه لم يثبت لنسبه من ابنيه ولكنه ياخذ منه نصف ما ورثه  
من الاب فان دفعه اليه ثم اقرباين اخر وكذبه الاول فان كان دفع  
النصف الى الاول بقضاء قاض اخذ الاخر نصف ما بقي في يديه وان كان  
دفعه الى الاول بغير قضاء قاض اخذ الاخر منه ثلثي ما بقي في يديه وهو  
ثلث جميع المال ولو كان دفع النصف الى الاول بقضاء قاض ودفع  
الى الثاني بغير قضاء قاض ثم اقرباين اخر وانكره الاول وانكرها الثاني  
فان الثالث ياخذ منه ثلثي ما بقي في يديه وهو سدس جميع الميراث ولو كان  
دفع النصف الاول بغير قضاء قاض وهو دفع الثلث الى الثاني بقضاء قاض  
فان الثالث ياخذ جميع ما في يده ويضمنه له سدس جميع المال ولو كان  
النصف الا الاول بغير قضاء قاض ثم اقر الثالث فصدق الاول وكذا  
الثاني وكذا جميعا بالثاني فان الثالث ياخذ نصف ما بقي في يد الابن للميراث  
فيضمنه الى ما في يدي المقر الاول فيقسمانه نصفين ولو كان الاول انكر  
الثالث والثاني وانكره ونصحا الثالث والثاني فيما بينهما فان الثالث  
ياخذ مما في يدي الابن المعروف وهو سدس جميع المال فيضمنه الى ما في يدي



الثاني يقسمها نصفين وتكون رجلات وترك ابنتين والفرص كل واحد  
 منها القاسم اقراهما باخ له من ابية وانكره صاحبه فانه ياخذ منه  
 نصف ما في يديه فان اعطاه ذلك ثم اقر باخ له من ابية وانكره صاحبه  
 فانه ياخذ منه نصف ما في يديه فان اعطاه ذلك ثم اقر باخ له اخر  
 من ابية وصدقه فيه الاخر المعروف وانكره المقرب الاول فان كان  
 الابن المعروف دفع نصف ما في يديه الى الاول بقضاء قاضيه اخذ للفر  
 بـ الثاني خمس ما بقي في يديه فيضمه الى ما في يدي الاخر المعروف فاقسمها  
 نصفين وان كان دفع النصف الى الاول بغير قضاء اخذ منه الثاني  
 منه ثلث ما في يده وان كان دفعه بغير قضاء قاضيه خمس جميع ما  
 في يده فضمه الى ما في يدي الابن المعروف فاقسمها نصفين ولو تصادق  
 المقر لها فيما بينهما اخذ الثاني من الابن المعروف الذي اقر به صاحبه  
 ثلث ما في يده فضمه الى ما في يدي الاول والابن المعروف الذي اقر بهما جميعا  
 فاقسموه اثلاثا وتكون رجلات وترك ثلثة اخوة له من ابية وامه  
 فاقسموا المال بينهما ثلاثا ثم ان احدهما اقر باخ لليت من ابية وامه  
 فدفع اليه نصف ما في يديه ثم اقر باخ اخر وصدقه فيه احد اخويه المعروفين  
 وكذاب المقر لها فيما بينهما فان كان دفع نصف ما في يديه الاول بقضاء قاضيه  
 اخذ منه الاخر خمس ما بقي في يده فضمه الى الذي اقر به خاصة فاقسمها  
 نصفين وان كان دفع النصف الى الاول بغير قضاء قاضيه دفع الى الثاني  
 ربع ثلث الجميع فضمه الى ما في يده الذي اقر به فاقسمها نصفين فيقول  
 الى حنيفة واما في قول محمد ان كان دفع الى الاول بقضاء قاضيه دفع الى الثاني  
 ثلث ما في يديه وان كان دفعه بغير قضاء قاضيه دفع الى الثاني خمس ثلث  
 جميع المال فضمه الى ما في يده الذي اقر به فاقسمها نصفين ولو كان  
 الاخر اقربه الاخوة المعروفين جميعا فان كان المقر لها دفع النصف الى  
 الاول بقضاء قاضيه دفع الى الثاني ثلث ما بقي في يديه وان كان دفعه اليه  
 بغير قضاء قاضيه دفع اليه خمس ثلث جميع المال فضمه الى ما في يدي الاخرين  
 المعروفين فاقسمها اثلاثا ولو ترك ابنا ورجلا مات وترك ابنا وابنتا  
 فاقرت الابنة باخ لها وانكره اخوها فانه ياخذ ثلثي ما في يدي الابنت  
 فان اعطته ذلك ثم اقرت باخ وصدقها فيها الابن المعروف والمقر  
 الاول وصدقه به ايضا فانها تاخذ من الابن المعروف ربع ما في يده  
 فيضمه الى ما في يدي الابنت والمقر الاول فيقسمونه للذكر مثل حظ  
 الانثيين وان كانت بالاول والعقد من الابنة ثلثة امان ما بقي في يده ياخذ

من كانت اعطت الاول بقضاء قاضيه وان كانت اعطته بغير قضاء  
 قاضيه اخذت هذه الاخوة منها سدين ثلث جميع المال وضمنه الى ما في  
 يدي الابن المعروف فقا ستمه اثلاثا فيقول ابني يوسف وقال محمد ان  
 اعطت الاول بقضاء قاضيه اخذت الثانية ربع ما في يدها فضمه الى ما في  
 يدي الابن المعروف فقا ستمه اثلاثا واذا هلك الرجل وترك ابنتين وما لا  
 فاقسمها نصفين ثم اقراهما باخون له من ابين معا فصدق اخوه في  
 احدهما وكذاب المقر لها فيما بينهما فان الذي اقر به جميعا من يدي المقر  
 بالاخرين ربع ما في يده فيضمه الى ما في يدي الذي اقر به خاصة فيضمه  
 نصفين فيقول ابني يوسف وقال محمد ياخذ منه خمس ما في يده فيضمه  
 الى ما في يدي الكاتب خاصة ويقاسم نصفين وما بقي في يدي الابن المقر  
 بهما اقسمة هو والابن الذي انكره اخوه نصفين فان تصادق  
 المقر لها فيما بينهما اخذ الابن للجمع عليه من الذي اقر به خاصة ثلث ما في  
 يده فضمه الى ما في يدي المقر بالاخرين فاقسمها اثلاثا ولو كان ترك  
 ابنا وامراة فاقسموا المال الذي اقرت المرأة بابنتين لليت معا وصداها  
 الابن في احدهما وكذاب المقر لها فيما بينهما فان الابن الذي اقر به الابن  
 المعروف ياخذها في يدي المرأة سعة اجر من اربعة وعشرين سهمها فيخرج  
 الى ما في يدي الابن المعروف فيقاسم نصفين رجع محمد عن هذا وقال لا ياخذ  
 مما في يدي المرأة شيئا وما بقي في يدي المرأة فهو بينهما وبين الابن المحجور  
 على عشرة اسهم له سبعة وطا ثلثة ولو تصادق المقر لها فيما بينهما  
 اخذ الابن المجمع عليه من الابن المعروف ستة اسهم من ستة وعشرين سهمها  
 مما في يدي ثم يجمع ذلك الى ما في يدي المرأة فيقسم بين المقر لها وبين  
 المرأة على سبعة وعشرين سهمها ثلثة وكل واحد منهما سبعة وتكون رجل  
 مات وترك ثلثة بنين واقسموا المال ثم اقراهم بثلثة اخوة  
 معا وصدقه احد اخويه في ابنتين منها وصدقه الاخر في واحد من هذين  
 وكذاب الثلثة فيما بينهم فان الابن الذي اقر وابه جميعا ياخذ من  
 الابن الذي اقر بثلثة سدين ما في يده ومن الذي اقر بابنتين خمس  
 ما في يده فضمه الى ما في يدي الذي اقر به وحده فيقاسم نصفين وياخذ  
 الابن الذي اقر به اثنان من الابن الذي اقر بثلثة خمس ما في يده  
 فيضمه الى ما في يدي الاوسط ويقاسم نصفين ويقاسم الابن المقر لهم  
 الابن المحجور ما بقي في يده نصفين وان كان الثالث اقر بالابن الذي  
 انكره الاوسط ويقسمونه اثلاثا وياخذ الابن الذي اقر به الثالث ثلث

فان الذي اقر بها الاوسط ياخذ  
 من المقر لها جميعا خمس ما في  
 يده فيضمه الى ما في يدي  
 الاوسط



ما بقي في يدي الابن المقرب بالثلث فيضنه الى ما في يدي الثالث ويقاسمه  
 نصفين وان كان الثلثة المقربين صدق بعضهم ببعض والواحد الذي  
 اقر به الثالث هو واحد الابنين اللذين اقر بها الابن فان المجموع عليه من  
 الذي اقر به خاصة ربع ما في يده وباخذ من الذي اقر به وباخذ الابن  
 الباقيين خمس ما في يده وباخذ الذي اقر به الاوسط ربع ما في يده  
 ثم يجتمعان ما اخذتا في يدي الابن المعروف الذي اقر بالثلث  
 فيقسمون ذلك على اربعة اسهم بالسوية ولو كان الذي اقر به الثالث  
 هو الذي انكره الاوسط فان الذي اقر به الثالث ياخذ منه ثلث ما في  
 يده وباخذ اللذين اقر لهما الاوسط نصف ما في يدي الاوسط فيجمعون  
 ذلك التي ما في يدي المقرب بالثلثة فيقسمونه على اربعة اسهم ولو ان رجلا  
 هلك وترك امراة وابنين فاقسموا ماله ثم اقر الابنان جميعا بامراة  
 لليت وكذبت المرأة فانها ياخذ من الابنين سهمان من خمسة عشر سهما ولو  
 لم يترك الابنين فاقسما المالا ثم اقر احد الابنين بامراة وانكرها الاخر  
 اخذت منه سعي ما في يده فان دفع ذلك اليها بقضاء قاض ثم اقر بامراة  
 اخرى وصدق فيها اخوه وتكاذبت المراتان فيما بينهما فانها ياخذ ما في  
 يدي المقرب بها جزا من اربعة عشر جزا ومن جزا ما بقي في يده فيضنه الى ما في  
 يدي الابن الاخر ويقاسمه على سبعة اسهم لهما سهمان وكل سبعة في قول  
 ابي يوسف وقال محمد ياخذ منه جزا من خمسة عشر جزا ما في يده فيضنه  
 الى ما في يدي الابن الاخر ويقاسمه اسباعا ولو كان دفع الى الاول نصيبها  
 بغير قضاء قاض اخذت منه الاخرى نصف ثم نصيبه فيضنه الى الاخر  
 وقاسمه اسباعا ولو تصادقت المراتان فيما بينهما اخذت المرأة فالمجموع  
 عليهما من الابن الذي اقر بها وحدها لهما في يده فيضنه الى ما في يدي المقرب  
 ويقسم ذلك بينه وبين المرأة على تسعة اسهم للامراتين سهمان وللابن  
 سبعة اسهم ولو ان رجلا هلك وترك اخوين فاقرا احداهما بامراة لليت وكذا  
 الاخر اخذت من الذي اقر بها خمس ما في يده فان دفع ذلك اليها ثم اقر  
 باخ لهما ولليت وصدق اخوه فيه وانكر المقرب للمرأة فان كان دفع الى المرأة  
 نصيبها بقضاء قاض اخذت منه خمس ما بقي في يده فيجمعه الى ما في يدي  
 الاخر ويقاسمه نصفين في قول ابي يوسف وقال محمد ياخذ ثلث ما في يده  
 فيضنه الى ما في يدي الاخر ويقاسمه نصفين وان كان دفع الى المرأة نصيبها  
 بغير قضاء قاض اخذت منه الاخر ربع جميع نصيبه فان كان الاخر المقرب  
 قد صدق بالمرأة اخذت من الاخر الذي اقر به وحده ثلث ما في يده فيجمعه

الى ما في يدي المرأة والاخر المقربها فاقسموه اثلاثا لكل واحدة منهما الثلث  
 ولو هلك وترك ابنتين فاقرا احداهما بامراتين معا وصدق اخوه في احدهما وكذا  
 في الاخرى وتكاذبت المراتان فيما بينهما فان المرأة التي اقر بها الابنان ياخذ  
 من الابن الذي اقر بالمرايتين نصف ثم نصيبه فيجمعه الى ما في يدي الابن  
 الاخر ويقاسمه اسباعا ويقاسم الابن المقرب المرأة الباقية ما في يده  
 على ثمانية اسهم لها الثمن ولها سبعة اثمان فان اقر الابنان بعد ذلك  
 باخ لهما من اسهما وانكرت المراتان وانكرتها وقد كان الابنان دفعا  
 الى المراتين نصيبهما بقضاء قاض اخذ الابن المقرب من كل واحد من الابنين  
 ثلث ما بقي في يده وان كانا دفعا الى المراتين بغير قضاء قاض اخذ من كل  
 واحد من الابنين الثلث من جميع نصيبه بعد الثمن ولو هلك وترك ثلث  
 بنين فاقرا احدثهم بثلث نسوة لاسيه وصدق احد الابنين في المراتين منهن  
 وصدق في الثالث في احدثها تين وتكاذب النسوة فيما بينهن فان المرأة  
 التي اقر لهما البنون جميعا ياخذ من الابن الذي اقر بهن جميعا ثلث ثم نصيبه  
 وباخذ من الاوسط نصف ثم نصيبه فيضم ذلك كله الى نصيب الثالث  
 ويقاسمه على عشرة اسهم ثلثة منها للمرأة وسبعة للابن وباخذ المرأة الثانية  
 التي اقر بها الاوسط من الاول جزا من سبعة عشر جزا من نصيبه فيجمع  
 ذلك الى نصيب الاوسط ويقاسمه على سبعة عشر سهما للمرأة منها ثلثة  
 اسهم وللابن اربعة عشر سهما ويقاسم المرأة الباقية الابن المقرب من ما في  
 يده على ثمانية اسهم لها سهم وله سبعة اسهم في قول ابي يوسف وقال محمد  
 تاخذ المرأة التي اقر بها من الابن الذي اقر لهن سهما من ستة وعشرين  
 سهما ونصف سهم مما في يده فيضنه الى ما في يدي الابنين المقرب بها فيجعل  
 في كل واحد منهما نصفه وتاخذ المرأة التي اقر بها الاخر سهما ونصف من  
 ستة وعشرين سهما ونصف فيضنه الى ما في يدي الاخر الذي اقر بها ثم  
 تاخذ المرأة التي اقر واجمعا من يدي الذي اقر بامراتين وسهما ونصف  
 من ثمانية عشر سهما ونصف سهم فيضنه الى ما في يدي الذي اقر بها وحدها  
 فيقاسمه على عشرة اسهم لها ثلثة وله سبعة ويقاسم الاخر الذي اقر  
 بالنسوة كلهن ما في يدي المرأة الباقية على ثمانية اسهم وللابن سبعة  
 ولو كانت المرأة التي اقر بها الاخر هي التي انكرها الاوسط اخذت ذلك  
 من الاول جزا من سبعة عشر جزا من نصيبه فيضنه الى الاخر ويقاسمه  
 على عشرة اسهم ثلثة لها وسبعة له وباخذ اللتان اقر لهما الاوسط  
 من الذي اقر بهن جميعا جزا من سبعة عشر جزا من نصيبه فيجمع ذلك

ويقاسم الاخر الذي اقر بامراتين  
 المرأة الباقية ما في يديها  
 على سبعة عشر سهما



الى نصيب الاوسط ويقاسمها على عشرة اسهم للرايتين ثلثه وللأوسط سبعة  
 فان تصادق النسوة فيما بينهما والى اقربها الاخر احدى الرايتين اللتين  
 اقربهما الاوسط فان التي اقربها الاخر ياخذ من الاخر من نصيبه من  
 الاوسط نصف ثمن نصيبه وياخذ التي اقربها الاوسط جزءا ونصف  
 من سبعة عشر جزءا من نصيبه فيجمع ذلك الى نصيب الذي اقربهم جميعا  
 فيقسمونه ذلك على عشرة اسهم للنسوة ثلثة اسهم وللرايتين سبعة ولكل  
 الابن الاخر اقربا التي انكرها الاوسط اخذت تلك من الاجزاء ثلثة اجزاء  
 من سبعة عشر جزءا من نصيبه فيقسم جميع ذلك الى نصيب المقرهن وانتهى  
 على عشرة اسهم واذا تركت المرأة زوجها وابوها فاقرا الزوج بثلثة بينين  
 للمرأة من غير صدقة الامر في ابنتين منهم وصدقة الاب في الثالث وكذا  
 البنون فيما بينهم فان الابنتين اللتين اقربهما الام ياخذان من الزوج الثلث  
 من نصيبه وثلث خمس نصيبه فيجمعانه الى نصيب الام ويقسمونه على اربعة  
 عشر سهما للام اربعة وكل ابن خمسة وياخذ الابن الذي اقرب الام سبعة  
 من نصيبه فيجمعه الى نصيب الاب ويقاسم على سبعة اسهم للابن خمسة  
 وللأب سهران وفي رواية اخرى قال ياخذ الابن الابن اللذان صدقتهما  
 الام من الزوج خمس نصيبه وثلث خمس نصيبه فان تصادق البنون فيما  
 بينهم فان الذي اقربه الاب ياخذ منه نصف نصيبه وياخذ الاخران من  
 قبل الام نصف نصيبها فيقسمها جميع ذلك مع ما في يدي الزوج على ابنتين  
 وعشرين سهما للزوج تسعة وكل ابن خمسة وفي رواية اخرى قال ياخذ  
 الاخران من الام شيئا وهو الصواب وكلمة يتصادقان فيما بينهم ولكن اللذين  
 اقربت الام بهما صدقت احدهما بالذي اقربه الاب وصدقه الذي اقرب  
 الاب وكذا جميعا بالباقي وكذا يتلها فان اللذين تصادقا فيما بينهما  
 ياخذان من الزوج ثلث نصيبه فيجمعونه الى ما في يدي الاب فيقسمونه  
 على اربعة عشر سهما اربعة للاب وعشرة لابنتين نصفين كان الابن  
 جميعا وياخذ الابن الباقي ستة اجزاء من ثلثين جزءا من نصيب الزوج  
 فيقسمه الى نصيب الام ويقاسمها على سبعة للام اربعة وللرايتين خمسة قال  
 ابو الفضل قوله ستة اجزاء ونصف غلط فيه في نصف سهم وصواب ستة  
 اجزاء سواء كذلك قاله السري منصور واذا هلك الرجل وترك ابنا فاقرب  
 الابن باخ له من ابنيه فاعطاه نصف ما في يديه ثم ان المقر به اقرب باخ لها  
 من اسهما فقال المقر به الاخر اذا ابن فلان الميت وانما ابرع فليست له باين  
 وقد كذب الابن المعروف قيل لم يلققت الى قوله ولم ياخذ من المقر به الا نصف

ما في يديه وكذلك لو لم يقر الابن المعروف باخ ولكنه اقرا هذا على الميت  
 الف درهم وقد ترك الميت الف درهم فدفعها اليه ثم ان القرير اقرا هذا  
 الرجل على الميت الف درهم وانكر صاحب الالفين ان يكون لصاحب الالف على  
 الميت حق اخذ صاحب الالفين ثلثي الالف ولم يصدق على ابطال الالف على  
 الميت حق اخذ صاحب الالفين ثلثي الالف ولم يصدق على ابطال حق الاول  
 واذا ترك الرجل ثلثة بنين فاقراهم باينين وصدقه الاخران في احدى  
 وكذا ذب الابنان فيما بينهما فان الذي اقربا به ياخذ من الذي اقربا  
 خمس ما في يديه في قول ابو يوسف وياخذ في قول محمد سبع ما في يديه فيقسمه  
 الى ما في يدي الابنتين ويقاسمها اثلا فاقراهم باينين وصدقه  
 احدا خويه في احدهما وكذا به الثالث فيها وكذا ذب فيما بينهما اخذ الابن  
 الذي اقربه الابنان من الذي اقربا جميعا ربع ما في يديه في قول ابو  
 فيضه الى الذي اقربه وحده ويقاسم نصيفين ويقاسم المقر به الباقي  
 الذي اقربهما ما بقي في يديه نصيفين ولا يعيد في هذا الوجه بالذي انكرها  
 جميعا ولا يدخل نصيبه في شيء من فرضتها واذا تركت المرأة زوجها  
 واختها وامها فاقربت الاخت باخ لها وصدقتها في ذلك الزوج وكذا  
 الامر فان ابا صدقة قال في ذلك الفريضة من عشرين سهما للام من ذلك  
 الربع لا ينقص منه شيئا والباقي اخماس للزوج ثلثة اخماس سبعة وللأخ  
 اربعة وللأخت سهران فان انكره الزوج ايضا فان الأخت قد اقربت للزوج  
 بامر هو اكثر نصيبه وصدقتها فاذا لم يصدقها فالفريضة من اربعين سهما  
 للام منها الربع عشرة وللأخت سهران فان انكره الزوج ايضا فان الأخت  
 قد اقربت للزوج بامر هو اكثر نصيبه وصدقتها وللأخ والأخت اثني عشر  
 وللزوج خمسة عشر وبقيت ثلثة قد اقربها الاخ والأخت للزوج وزعم  
 الزوج انه لا حق له فيها فيوقف ذلك في يدي الأخت حتى يصدقها الزوج  
 فياخذ ما اقربت به وليس للاخ على ذلك سبيل واذا ترك الرجل امرأة وابوه  
 فاقربت المرأة بابنتين للميت وصدقتها الاب في احدهما وكذا يتلها الام فيها  
 وكذا ذب فيما بينهما اخذ الابن الذي اقربه الاب من المرأة ثلثة عشر  
 سهما من اربعين سهما من نصيبها فيقسمه الى نصيب الاب ويقاسم على سبعة  
 عشر سهما للابن من ذلك اربعة وله ما بقي ويقاسم الابن الباقي المرأة  
 ما بقي في يدها على سبعة عشر سهما للمرأة من ذلك ستة وللرايتين في قول  
 ابو يوسف واما في قول محمد فان الابن الذي اقربه الاب ياخذ من يدي المرأة  
 اربعة اسهم وثلث اسهم من ثلث وعشرين سهما وثلث فيقسمه الى ما في يدي



ويقتسمان على سبعة عشر سهمًا للاب أربعة وللبن ثلثة عشر ويقاسم  
 المرأة الابن على سبعة عشر سهمًا لها ستة وله ثلاث عشر سهمًا ولو تصادق  
 الابنات فيما بينهما اخذ الابن الذي اقربه الاب منه ثلثة عشر سهمًا من  
 عشر من سهم من نصيبه ويضمنه الى نصيب المرأة فيقسمونه على اثنين وثلثين  
 سهمًا للمرأة منها ستة والباقي بين الابنين نصيفين قال ابو الفضل ذكر الشئ  
 ان قوله ياخذ ثلثة عشر سهمًا من عشر من سهمًا خطأ وصوابه ان ياخذ اربعة  
 عشر سهمًا من عشر من سهمًا واذا ترك الرجل ابين وعبد من قيمتهما سواء  
 فاقسما واحدا لكل واحد منهما عبدان ثم اقرا احد الابنين باخته له من ابية  
 وانكرها صاحبه اخذت من العبد الذي في يديه ويضمن لها المقر سدس ثمة  
 العبد الذي في يداخته ولو هلك وترك دارين وابنا وابنتا فاقسما  
 واخذ كل واحد منهما دارا ثم اقرا الابنت باخ وكذا غيرها فيه فانه ياخذ  
 منها خمس الدار التي في يدها ويضمنها تسعي قيمة الدار التي في يدي اختها ولو هلك  
 وترك ابلا وبقرًا وابنين فاقسما واخذ احدهما الايل نصيبه واخذ الآخر  
 البقر نصيبه ثم اقرا احدهما باخ واخر معا وصدقة اخوه في الاخت وكذا  
 في الاخ وتكاذب المقر بها فيما بينهما فان الابنت تاخذ من الذي اقربها  
 سبع ما صار له فيسلم لها ويرجع على الذي اقربها خاصة بخمس ما صار له  
 ويضمن لاخته ثلث سبع فية ما صار لاخته الذي اقربها جميعا وياخذ  
 الاخ المقر به ما صار للمقر سبعة ويضمنه خمس ما صار لاخته قال ابو الفضل  
 هذا الحرف الاخر من الجواب قوله ويضمنه خمس ما صار لاخته خطأ  
 وصوابه ان يضمنه ثلثة اسهم من اربعة عشر سهمًا مما في يدي صاحبه  
 ذكره ابو عصمه عن ابى الصغى وعيسى ان بان لانه لو لم يكن قاسم اعطى  
 الاخت سبع وقاسم الاخت ما بقى نصيفين **باب الوصية باكثر من الثلث**  
 واذا ترك الرجل ابين فوصى لاحدهما بنصف ماله فاجاز ذلك اخوه  
 اخذ نصف المال بالوصية والباقي بينهما نصفان ولو كان اوصى مع هذا  
 بنصف ماله لاجبني فاجاز ذلك كله الوارثان فان الاجبني ياخذ نصف  
 المال وياخذ الموصى له من الوارثان بنصف المال ولا ميراث لهما ولو  
 كان الابن الذي لم يوصى له اجاز جميع وصية ابية ولم يجز الاخرى  
 الاجبني فان الاجبني ياخذ ثلث المال بغير اجازة اربعة من اثني  
 عشر ويبقى ثمانية لكل واحد من الابنين فياخذ الاجبني من الذي اجاز له  
 سهمًا واحدًا وسلم للابن الموصى له وصية كلها ستة اسهم وله ايضا  
 سهم بالميراث ويجزى الابن الاخر من الميراث ولو ترك ابين فوصى

لاجبني بنصف ماله فوصى لاحدهما بنيه بكال النصف مع نصيبه فاجاز  
 ذلك الوارثان اخذ الاجبني اربعة بغير اجازة وبقي نصيب كل اربعة  
 فياخذ الاجبني منها سهمين بالاجازة وياخذ الابن الموصى له من اخيه  
 سهمان كمال النصف بنصف ما اخذ الاجبني ويبقى للابن الاخر سهم ولو  
 ترك اجاز الابن الذي لم يوصى له للاجبني ولم يجز لاخته ولم يجز للاجبني  
 اخذ الاجبني ثلث المال اربعة بغير اجازة واخذ من الذي اجاز له سهمًا  
 واحدًا ولو ترك ابنا فوصى لرجل بمثل نصيبه فوصى لآخر ايضا  
 بمثل نصيبه فاجاز لهما جميعا فالمال بينهما وبين الاب اثلاثا لكل  
 واحد منهم ثلث المال ولو اجاز لاحدهما ثم اجاز للاخر بعد ذلك  
 كان للاول سدس المال ونصف سدسه وللآخر سدس المال  
 وثلثة ارباع سدسه ولو كان احدهما قاتل فاجاز الوارث لهما معا  
 واجاز للقاتل او لافيه سواء والمال بينهم اثلاث لكل واحد منهم ثلث  
 المال فان اجاز للذي لم يقتل ولا ثم اجاز للقاتل اخذ الاول نصف  
 المال واخذ القاتل ربع المال وللبن ربع المال ولو ترك ابين فوصى  
 لرجل بمثل نصيبه احدهما فوصى لآخر بمثل نصيب احدهما واجاز احد  
 الابنين لاحدهما ثم اجاز جميعا بعد ذلك للباقي فان الفريضة  
 من اربعة وخمسين سهمًا يكون للموصى له الذي اجاز له احدهما اثنا  
 عشر سهمًا سبعة منها سدس المال بغير اجازة وثلثة اسهم من  
 نصيب الذي اجاز له خاصة وسهمين من نصيب الذي اجاز له خاصة  
 قبله ولو ترك ثلثة بنين فوصى لرجل ربع ماله ولاخر بمثل نصيبه  
 فاجاز وقال الفريضة من ستة عشر سهمًا للموصى له بالربع اربعة وثلاثون  
 ثلثة اسهم والباقي بين البنين وان لم يجزوا قال الثلث بينهما على سبعة  
 اسهم لصاحب الربع اربعة وللآخر ثلثة في قول ابى يوسف وقال  
 محمد اذا لم يجزوا قال الثلث بينهما نصيفين واذا ترك الرجل خمسة بنين  
 ووصى لرجل بنصف ماله ولاخر بمثل نصيب احد بنيه فاجازوا  
 قال الفريضة من اثني عشر سهمًا للموصى له بالنصف ستة وللوصى له  
 بمثل نصيب احدهم سهم والباقي بين البنين وان لم يجزوا قال الثلث  
 بينهما ارباع لصاحب النصف ثلثة اسهم لانه لا يضرب باكثر من الثلث  
 ولصاحب المثل سهم في قول ابى حنيفة واما في قول ابى يوسف قال الثلث  
 بينهما على احد عشر سهمًا للموصى له بالنصف تسعة وللآخر سهمًا واما في  
 قول محمد قال الثلث بينهما على تسعة ونصف لصاحب النصف من ذلك



سبعة وللآخر سهمان وتترك ابنين فوصى لرجل بنصف ماله ولآخر مثل نصيب احدا بينهما فاجازوا فلصاحب النصف ثلثة من ستة ولصاحب المثل سهمان والباقي بين الابنين وان لم يجزوا كان الثلث بينهما اخماسا في قياس قول ابى حنيفة وقول محمد لصاحب النصف ثلثة وللآخر سهمان وقال ابو يوسف الثلثة بينهما على ثلثة عشر سهمما لصاحب النصف تسعة وللآخر ربعة واذا ترك الرجل ابنين ووصى لرجل بثلثي ماله ولآخر بمثل نصيب احدهما فاجازوا فان الموصى له بالمثل في قياس قول ابى حنيفة باحد سهمين من خمسة عشر سهمما من جميع المال لا ينقص من ذلك لان الاجازة خير له فلا ينقص من احواله ياخذ الموصى له بثلثي المال عشرة اسهم من خمسة عشر والباقي بين الابنين ولو لم يجزوا كان للموصى له بالثلثين ثلثة من خمسة عشر ولصاحب المثل سهمان واما في قياس قول ابى يوسف اذا اجازوا الفريضة من تسعة لصاحب الثلثين ستة ولصاحب المثل سهمان والباقي بين الابنين والاجازة في قوله خير لهما لانها لو لم يجزوا ضرب كل واحد منهم بجميع وصيته في الثلث وكانت الفريضة من اربعة وعشرين سهمما للموصى له بالثلثين ستة وللوصى له بالمثل سهمان والباقي بين الوارثين واما في قول محمد ان لم يجزوا فالثلث بينهما اثلاث ثلثاه لصاحب الثلثين وثلثة نصاحب المثل وتترك ابنين فوصى لرجل بمثل نصيب ثالث لو كان فله ربع المال ولو وصى بمثل نصيب خامس لو كان يجازله سدس المال ولو كان اوصى لرجل بمثل نصيب احدهما ولآخر بمثل خامس لو كان فاجازوا واخذ الموصى له بمثل نصيب خامس جزئي من تسعة عشر جزئا واجازوا الموصى له بمثل نصيب احدهما ثلث ما بقي وان لم يجزوا كان الثلث بينهما على تسعة للموصى له بمثل احدهما خمسة وللآخر سهمان ولو كان اوصى بمثل نصيب خامس اربعة اجزاء من سبعة وعشرين جزئا من المال واخذ الآخر خمس الباقي وكذلك ان لم يجزوا والآن الوصية اقل من الثلث وتترك ابنين فوصى لرجل بمثل نصيب احدهما ولآخر بمثل نصيب الرابع لو كان ولآخر بمثل نصيب خامس لو كان فاجازت واجازت الورثة ذلك واخذ الموصى له بمثل نصيب خامس اربعة اجزاء من تسعة وثلثين جزئا من جميع المال واخذ الموصى له بمثل رابع السبع ما بقي والباقي بين الابنين والموصى له بمثل نصيب احدهما اثلاث وان لم يجزوا كان الثلث بينهم على تسعة عشر سهمما للموصى له بمثل نصيب خامس اربعة للموصى له بمثل نصيب رابع وثلثا عشرة اسهم للموصى له بمثل نصيب رابع سبعة ما بقي من المال والباقي بين الابنين والموصى له بمثل نصيب احدهما اثلاث والفريضة من

احد وعشرين سهمما ولو لم يجزوا كان الثلث بينهم على ثلثة عشر سهمما لصاحب الثلث سبعة وللوصى له بمثل نصيب رابع سهمان وثلثا اربعة ولو وصى لرجل بمثل نصيب سادس لو كان ولآخر بمثل نصيب ثمانية لو كان فان الموصى له بمثل نصيب سادس ياخذ خمسة اسهم من الاربعين سهمما وياخذ الآخر مثل ذلك ايضا لان الفريضة لو كان فيها ام من ثلثين سهمما فيزداد على ذلك مثل نصيبها خمسة ولذلك بمثل نصيب سادس لو كان وتترك ابنين فوصى لرجل بمثل نصيب احدهما الا ثلث جميع المال مرد على الوارثين والفريضة من تسعة للموصى له بمثل نصيب احدهما اربعة ويرد منها ثلث المال ثلثة على الورثة وتترك خمسة بنين ووصى لاحدهم بكمال الثلث مع نصيبه ووصى لرجل اجنبي بثلث ما بقي من الثلث فان الاجنبي ياخذ ثلث المال فان اجازت الورثة الوصية للوارث اخذ ما بقي كمال الثلث مع نصيبه فيكون التسعة من تسعة للاجنبي سهم وللبن بالوصية والميراث ثلثة والباقي بين البنين اربعة ولو وصى لاحدهم بمثل نصيب احدهم وللاجنبي بثلث ما بقي من الثلث فاجازت الورثة اخذ الاجنبي ثلث جميع المال وهو سهم من تسعة ونقسم الباقي على ستة فياخذ الابن الموصى له بنصيبه من الميراث وبوصيته سهمان من ستة والباقي بين البنين اربعة وتوان رجلا مات ووصى لاحد ورثته بثلث ماله وللاجنبي ما بقي من ثلثة فاجازت الورثة او لم يجزوا واخذ الاجنبي ثلث جميع المال والباقي على الميراث ان لم يجزوا وتوان اجازوا واخذ الوارث ثلث جميع المال من الباقي والباقي بينهم على الميراث وتترك ابنين ووصى لاجنبي ما بقي من ثلثة ولم يوصى بغير ذلك كان له ثلث جميع المال وتترك ثلثاية درهم ووصى لاحدا بينهما بمائة درهم من ماله ووصى لاجنبي ما بقي من ثلثة واجازوا واخذ الاجنبي ثلث جميع المال واخذ الوارث مائة والباقي ميراث ولو كان ترك ستاية درهم فوصى لاجنبي بمائة من ماله ولآخر بما بقي من ثلثة اخذ صاحب المائة مائة والاخر ما بقي من الثلث فان رد الموصى بالمائة وصيته اخذ الآخر جميع الثلث وكذلك لو مات قبل موت الموصى ولو لم يكن شيء من ذلك ولكن هلك بنصف المال كان الثلث بين صاحب الثلث وبين صاحب المائة اثلاثا ولا شيء لصاحب ما بقي ولو كان مع ذلك وصية بثلث المال ولم يهلك شيء من المال كان الثلث بين صاحب الثلث وبين صاحب المائة اثلاثا ولا شيء لصاحب ما بقي



وتترك ابنتين فامضى لرجل ثلث ماله ولاخر ربع ماله فاجاز ذلك احد الابن  
 بينهما اسباعا بغير اجازة ويكون نصف الربع المثلث من نصيب الذي اجاز  
 بينهما كذلك ايضا واصل هذه الفريضة من اربعة وثمانين سهما ولو كان  
 الابن اجاز اوصية صاحب الربع ولم يجيز صاحب الثلث فالثلث  
 بينهما اسباعا ثم ياخذ صاحب الربع تمام الربع من نصيب الابن واصل  
 الفريضة فيه من اربعة وثمانين سهما ولو اجاز احدهما لصاحب الثلث والآخر  
 لصاحب الربع فالثلث بينهما اسباعا ثم ياخذ صاحب الثلث من نصيب  
 الذي اجاز له نصف ما بقي من الثلث وياخذ صاحب الربع من نصيب الذي  
 اجاز له نصف ما بقي من الربع وكذلك ما اشبه هذا باب الوصية في المال  
 يزيد وينقص بعد موت الموصي واذا كان للرجل ثلثة جوارى وقيمة كل جارية  
 ثلثمائة درهم فامضى لرجل جارية منهم بعينها ثم مات فلم يقسم  
 الورثة والموصى له حتى زادت تلك الجارية فصارت قيمتها ستمائة او  
 ولدت ولدا تساوى مائة درهم او وطئها رجل بشبهة فغرم عقرها  
 مائة درهم والكسب مائة درهم فان ابا حنيفة وابا يوسف ومحمد  
 قالوا ذلك كله من مال الميت فان كانت الزيادة في يدها فلموصى له تمام  
 ثلث مال الميت وان كان منها لها فان ابا حنيفة قال سلم الجارية  
 كلها وتام الثلث من تلك الزيادة حتى تقع القسمة وقال ابو يوسف  
 ومحمد للموصى له الثلث من الجارية ومن الزيادة ولا يبدأ بشئ من  
 ذلك واذا كان للرجل امة تساوى ثلثة مائة درهم لاملاله ميرزا  
 فاولها لرجل ثم مات فباعها الوارث بغير محضر الموصى له فولدت  
 عند المشتري ولدا يساوى ثلثمائة درهم ثم جاء الموصى له فابى  
 ان يجيز البيع فانه ياخذ الجارية ويكون للمشتري ثلثا الجارية  
 وثلثا الولد ويبقى ثلث الولد فيكون للموصى له السبع من الولد  
 المسعان الى الورثة وكذلك زيادة الميراث والكسب في قول ابي حنيفة  
 ولو كانت الجارية انما زادت في يها حتى صارت تساوى ستمائة  
 درهم صار كان الميت ترك من المال اربعة مائة درهم وقا اجاز البيع  
 في ثلثي الجارية يوم بيعت ويكون للموصى له ثلثا ثلث الجارية وهو  
 مقدار الثلث وللوارث ثلثها ولو لم يرد الجارية ولكنها نقصت حتى  
 صارت تساوى مائة درهم اخذ الموصى له ثلثها ورجع على الوارث  
 من قيمتها اربعة واربعين درهما واربعة اسباع درهم تمام ثلث  
 مال الميت وان كان للرجل ثلثة اعبدة قيمة كل واحد منهم ثلثمائة درهم

غيرهم فامضى بعبده منه بعينه لرجل ثم مات الموصى فاعتق الوارث العبد  
 اللذين لا وصية فيهما ثم زاد قيمة العبد كلهم حتى صارت قيمة كل واحد  
 منهم ستمائة درهم ثم جاء الموصى له بطل حقه فانه ياخذ من العبد  
 لم يعتق ولكن الموصى له اعتق العبد الذي اوصى له به ثم نفقت قيمته  
 العبد حتى صار كل واحد منهم تساوى مائة درهم ثم جاء الوارث  
 بطل حقه الباقين وبيع الموصى له تمام الثلثين وذلك مائة وثلاثة  
 وثلثون وثلث فيضه ذلك فانما ينظر الى قيمة ما استهلك من مال الميت  
 يوم استهلك وما بقي منه نظرا الى قيمته يوم يقع القسمة واذا كان للرجل  
 عبدين تساوى ثلثمائة درهم فامضى به لرجل ثم مات ولا مال له غيره وله  
 ابن صغير وكاتب الموصى العبد على الف درهم فاداهما الى الوصية ثم  
 جاء الموصى له بطل حقه للموصى له ثلث العبد ويكون ثلثا المكاتب  
 لابن ولا يكون ذلك من ميراث الميت واما ثلثا المكاتب حصه نصيب  
 الموصى له فكانه مال الميت فيكون مال الميت العبد وهو يساوى  
 ثلثمائة درهم وثلث مكاتبه وهو ثلثمائة وثلاثة وثلثون وثلث فسلم  
 للموصى له الثلث من ذلك وهو مائة درهم واحد عشر درهما ومنع  
 ياخذها من مال الابن ويرجع الوصى على العبد فيستسعه في ثلث  
 قيمته فان هلكت المكاتبه في يدي الوصى قبل ان يحضر الوصى لم يحضر  
 فانه يبيع مال الابن ان كان له مال يبلغ قيمة العبد وان شاء اعتق  
 وان شاء استسعى فان كانت قيمة العبد زادت بعد ادائه المكاتبه  
 لم ينظر الى الزيادة بعد ادائه المكاتبه ولا الى نقصانه وهذا قياس  
 قول ابي حنيفة في العتق ولو كان العبد زاد قبل ان يودي للمكاتبه  
 حتى صار يساوى ستمائة درهم ثم ادى المكاتب فضاعت في يدي  
 الوصى فلا ضمان على الوصى فيما قبض من المكاتبه والموصى له ان يبيع  
 مال الابن بثلث اربع مائة درهم وان شاء اعتق وان شاء  
 استسعى فان رجع بذلك في مال الابن رجع الوصى على العبد بمائتي  
 درهم فسعى فيها واذا كان للرجل عبدان قيمة كل واحد منهما في مرضه  
 مكاتبه واحدة بالف درهم فمات احدهما فادى الباقي المكاتبه  
 الى السيد ثم مات السيد بعد ذلك ولم يستهلك المكاتبه فان الورثة  
 يرجعون على الحي بمائتي درهم وذلك تمام ثلثي المال الحي من قيمة ثلثمائة  
 درهم وصية وللميت مثل ذلك وكذلك لو كان احدا الكاتبين مات بعد  
 الموت وبقي الآخر فادى المكاتبه واذا كان الرجل الفادرهم وعبده



يساوي الف درهم فاصلى ان يباع العبد من فلان بمائة درهم واوصى  
 لرجل بثلث ماله فان العبد يباع تسعة اعشاره من الذي اوصى  
 له بالبيع اربعة مائة وخمسين درهما ويكون للموصى به بالثلث عشر العبد  
 ويكون للورثة من هذا الثمن اربع مائة درهم ويكون للموصى به بالثلث  
 من ذلك خمسون درهما وللوصى به بالثلث ايضا خمس الاغني والباقي  
 للورثة واذا كان للرجل عبد يساوي الف درهم ولا مال له غيره فباعه  
 من رجل في مرضه بثلثة الف ستة ستة واوصى لرجل اخر بثلث ماله ثم  
 مات قاضي الورثة ان يجيزوا فان قيس قول ابو حنيفة ان يبدأ بوصية  
 صاحب العبد لانها بحاجة فيقال للمشتري ان شئت فادى الف درهم  
 حالة للورثة فاذا حلت الالف الباقية اخذت منك واعطيت الموصى به  
 بالثلث وان شئت فانقض البيع ورد العبد فيكون للاخر ثلث العبد لما  
 في قول ابو يوسف فان اخذ المشتري اخذ وصيته احد عشر ربعا لثلاثة  
 الف وادى ثلثة ارباعها وكان للورثة منها الفان وللوصى به بالثلث  
 ما بقى فاذا اخذ ما عليه اخذه صاحب الثلث **باب الرجل يموت وليه**  
**وارث فقير بوارث او وصى بماله** فاذا حضر الرجل الموت وليس له وارث  
 ولا مولى ولا عصبه ولا ذرهم على دينه فاصى بماله كل رجل فهو جاز  
 بلفظنا عن ابن مسعود انه قال يا معشر همدان انه ليس في قبيلة اخرى ان  
 يموت الرجل منهم ولا يعرف له وارث فاذا كان ذلك فليضع ماله حيث احب  
 ولو كان هذا العبد اسلم على يدي رجل وولاه او كانت له عمه او ذرهم  
 كان للموصى به الثلث واذا اقر الرجل في مرضه باخ له من ابنه وامه او اب  
 ابن ثم مات ولد عمه او حاله او مولا مولا فالميراث للعمه او الحالة او المولى  
 ولا شيء للمقر له ولو لم يكن له احد من القرابة وغيرهم كان ماله لهذا المقر  
 ولو اوصى بماله كله لرجل مع ذلك كان لصاحب الوصية ثلث المال  
 والثلثان للمقر به ولو اقر في مرضه بابن اخ له من ابنه وامه وصنفه  
 المقر به في ذلك ثم انكره المريض بعد ذلك وقال لست ببني وبني  
 قرابة ثم اوصى بماله كله لرجل ثم مات ولا وارث له فالمال كله للموصى  
 ولا شيء للمقر به ولو لم يوصى بماله لاحد كان ماله لبيت المال دون الورثة  
 وقد بطل ما اقر به من ذلك حين تجدد ولو لم يقرب المريض بشيء من ذلك  
 ولكن كانت له عمه او مولى بعد فاقرب باخ لبيت من ابنه وامه او العم او اب  
 من ثم انكره ثم مات المريض اخذ المقر به الميراث كله واذا اقرت امرأة  
 بن زوجها من غير هذا الزوج فصدفها كان كل واحد منهما ثم اقرت

خاصة وجمد صاحبه ثم ماتت ولا وارث لها فلزوج نصف المال  
 والابنت ما بقى ولو صدفها الزوج فيما اقرت به من نسب الابنت وحدث  
 الابنت الزوج كان للزوج ربع المال والباقي للابنت ولو اقرت في مرضها  
 او صحتها بزوج وابنت وام واخ لآب فصدفها كل واحد منهم فيما اقرت  
 له به خاصة فلزوج نصف المال والباقي بين الام والابنت والاخ على  
 سبعة اسهم للابنت ستة وللأم سهمان وللآخر سهم فان كان القتيل  
 منهم لها فيما اقر به لكل واحد منهم بعد موتها وتجا حدوا فيما بينهم وكذلك  
 في قياس قول ابو يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة لا شيء للزوج والميراث  
 للابنت نصفه وللأم سدسه والاخ ثلثه ولو كانوا اقروا بذلك في  
 حياتها ونكحوا فيما بينهم الا الزوج فانه اقرب بالام كان للزوج نصف المال  
 والباقي على سبعة اسهم ثم يضم الاخ نصيبها الى نصيب الزوج فيقسم على  
 خمسة اسهم للزوج ثلثه وللأم سهمان ولو اقر في مرضه باخ فصدف الاخ  
 في ذلك ثم مات فقال الاخ لست له باخ وكان اقراره باطلا فاما لو اقر  
 رجل بامراة وبابنت وام واخ لآب فصدف كل واحد منهم في نفسها  
 وكذبته في البقية ثم مات فللمراة الثمن والباقي للابنت خاصة واذا اقر  
 بابن ابن او باخ له من ابنه وام ثم قتل عمدا فليس للمقر به في القود قول ولكنه  
 الى الامام الاتري ان المقتول لو اوصى بدينه لرجل لم يكن له ان يقتل القاتل  
 وكذلك اذا اقر بين لابنت ستة من الورثة فان صالح الامام القاتل على الدية  
 فالصالح جاز والدية للمقر به ولو كان المقتول اقر ببعض ستة منه باقراره  
 كان القود للمقر به اذا صدق في ستة في حياته او بعد موته ولو كان اقر  
 بامراة ثم مات فالقود اليها والى الامام وكذلك الصلح على الدية واكثرها  
 فان صالحا على اقل من الدية كان ربع ذلك لها ولما الثلثة الارباع فيبلغ  
 بها ثمانية ارباع واذا هلك الرجل وترك اختا لابنه وامه وترك  
 ما لا فاقرا الاخ في حياته او بعد موته بجارية انها بنت ابن ابن اخته  
 ثم انكرها بعد موته فهو سواء وبأخذ منه نصف المال فان اعطاه  
 ذلك ثم اقر بابنت ابن الميت فان كان دفع الى الاول بغير قضاء قاض  
 دفع الى هذه نصف جميع المال وان كان دفع الى ذلك بقضاء قاض  
 دفع الى هذه ثلثة اخماس ما بقى في يديه فان اعطا الاول والثانية  
 بقضاء قاض ثم اقر بابنت الميت اعطاها ثلثة اخماس ما بقى في يده  
 واذا قتل الرجل عمدا وله اخ لابنه وامه معروف فاقرا الاخ بابنت المقتول  
 فانه هو الخصم في الدم منه السيد ويجوز معه الابنت التي اقر بها فاذا

بيت الام



قتل القاضى بالدم احضر الاخ والابنت قتلها القتل وامر من يقتل  
 بحضرتها ولا يقتل حتى يحضر ولو كان الاخ اقربا بن الميت فان القاضى  
 لا يقتل ايضا السيد حتى يحضر الابن والاخ جميعا فاذا حضر قتل السيد  
 ونفى بالقول فامران يقتله او يامر احد صاحبه فيقتله واذا هلك  
 الرجل وترك اخاه لابنه وابنته واخاه لأمه فادعى رجل انه اخ الميت لابنه  
 وامه وصدقه الاخ من الامر بانه اخوه لابنه وصدقه الاخ من الاب بانه  
 اخوه لابنه وكذبا بانه اخوه لابنه وامه فان للاخ من الام السيد لا ينقص  
 منه والباقي بين الاخ من الاب وبين المقرب نصفين واذا هلك المرأة  
 وترك زوجها واخاها لابنها فادعاها رجل بانه اخوها لابنها وامها  
 فصدقه الزوج بانه اخوها لامها وصدقه الاخ بانه اخوها لابنها فللزوج  
 النصف لا ينقص منه والنصف الباقي بين الاخوين نصفين فان كان الاخ  
 من الاب اقربا بانه اخ لام واقرب الزوج بانه اخ لاب اخذ المقرب من الاخ  
 ثلث ما في يده فيضه الى نصيب الزوج وانفشاء اثلا للزوج ثلثاه وللقرية ثلثه

## كتاب العتق في المرض

واذا اعتق الرجل في مرضه عبدا قيمته ثلثمائة درهم يجعل العبد من السقاء  
 لمولاه ما في درهم فانفقها المولى على نفسه ثم مات المولى ولا مال له غيره كان  
 قانه يعتق العبد وثلث المائة الباقية وسعى في ثلثها ولو كان عجل له  
 قيمتها ثم مات المولى وهي عنده رد على العبد منها مائة درهم ولو اتفق  
 منها المولى مائة درهم واكثر ثم مات كان للعبد ثلث ما بقي يزيد عليه  
 ولو انفقها كلها ثم مات لم يكن العبد وصية لان المولى لم يترك شيئا وهو  
 حر لا سعاية عليه ولو ورث المولى لا او اكسبه قبل موته ثم مات وهو  
 عنده كان للعبد الثلث من ذلك الا ان يزيد على ثلثمائة درهم فلا يزال  
 عليها ولو كان على المولى دين كان الدين في ذلك المال يبداه ثم يكون للعبد  
 ثلث الباقي بعد الدين واذا اعتق الرجل عبدا عند موته قيمته ثلثمائة درهم  
 لا مال له غيره فكسب العبد الف درهم ثم مات العبد قبل السيد وترك  
 ابنتا ثم مات السيد فللمولى من الالف خمسمائة وعشرون درهما سعاية العبد  
 من ذلك اربعون درهما وميراثه اربع مائة وثمانين درهما واكثر الابنت  
 واذا اعتق الرجل في مرضه عبدا قيمته ثلثمائة درهم فلا مال له غيره فاذا  
 الى المولى فانفقها المولى على نفسه ثم مات العبد وترك الف درهم وترك  
 ابنته ومولاه ثم مات المولى فلورثة المولى من ذلك مائتان وثمانية وعشرون

ث ومولاه ثم مات المولى من ذلك المرض  
 فلان العبد من تلك الالف ثمانية  
 درهم ولو ارث المولى اربع مائة درهم  
 ولو اعتقه ثم مات العبد لم يكن له ثلثها  
 درهم وترك ابنته وامرانه

درهما

درهما واربعة اسباع درهم والابنت سبعة وخمسون درهما وسبع  
 درهم والمرأة اربعة عشر درهما وسبع درهم ولو كان العبد ترك ابنتين وامرأة  
 ومولاه والمسئلة على ما لها فالثلثمائة مقسومة على سبعة وستين سهما  
 للمولى من ذلك ثلثة واربعين سهما سعاية العبد وخمسة اسهم ما بقي ميراث  
 والابنتين ستة عشر سهما والمرأة ثلثة اسهم واذا اعتق الرجل عبده  
 عند الموت ولا مال له غيره وقيمته ثلثمائة درهم وترك ابنته ومولاه فللمولى  
 من ذلك مائة درهم بالسعاية ومائة درهم بالميراث ولو كان العبد اعطاه  
 ما في درهم فاكلها فللمولى من هذه الثلثمائة درهم عشرون درهما بالسعاية  
 ومائة واربعون درهما بالميراث ولو كان العبد اعطاه ثلثمائة درهم فاكلها  
 ثم مات وترك ثلثمائة وابنته ومولاه ولا سعاية له على العبد لا يحجب  
 ما اكل المولى ويقسم هذا المال على خمسة اسهم فيكون ذلك للابنت مع  
 الباقي ولو كان العبد ادى الى المولى خمسمائة درهم ثم مات العبد  
 وترك خمسمائة درهم وابنته ومولاه ثم مات المولى فللمولى من ذلك  
 مائة وعشرون درهما والابنت ما بقي واذا اعتق الرجل عبده عند الموت  
 ولا مال له غيره وقيمته ثلثمائة درهم ثم مات العبد وترك الف درهم وابنتا  
 بجوز ميراثه ثم مات ابن العبد وترك ابنتا ثم مات المولى فللمولى من الالف  
 اربعين درهما بالسعاية ونصف الباقي بالميراث فيجمع خمسمائة وعشرون  
 درهما مثل ما جاء في العبد بالوصية **باب عتق العبد** واذا اعتق  
 الرجل عبدا له عند الموت ولا مال له غيره فاقبضه كل واحد منهما ثلثمائة  
 درهم فمات احدهما وترك الف درهم كسبها بعد العتق ولا وارث له  
 غير المولى ثم مات المولى وبقي العبد الاخير واليسع في شيء فعليه ان يسعى في  
 اربعين درهما فيأخذ المولى مع الاولواعتق عبدين عند الموت فمات  
 احدهما وترك مائة درهم وترك ابنتا حرة ومولانا ثم مات المولى  
 فالماية كلها الى المولى بالسعاية وسعى حتى في مائتين وعشرين درهما ولو  
 كان العبد الميت ترك مائتين وخمسين درهما اخذ المولى منها بالسعاية  
 مائة وخمسة وتسعين درهما وخمسة اجزاء من احد عشر جزءا من  
 درهم ونصف والباقي سبعة وعشرين درهما وثلثة اجزا بالميراث  
 ويسعى العبد الحى في مائة وخمسة وتسعين درهما وخمسة اجزاء  
 من احد عشر جزءا من درهم واذا كان للرجل ثلثة اعبد لا مال له غيرهم  
 اثنا عشر درهما ثم اعتق احدهم في صحته ثم مات ولا يدرا ايها اعتق  
 اليه ثم مات احد المديرين قبل السعاية فانه يعتق من المديرين ثلثة

فيكون للمولى ثلثة اقسامه ماله  
 وثمانين درهما وترك منها وصية  
 العبد ستين درهما



وخمسين ما بقي ويسعى في اربعة اعتبار قيمته ويسعى الاخر في ثلثي قيمة  
 ولو كان الميتان في مرضه سعي المديبر في ثلثي قيمته وسعى الاخر في ثمانية اسياع  
 قيمته ولو كان لرجل عبيدين فاعتق احدهما عند الموت البتة ثم مات  
 احدهما سعى الباقي في اربعة اخماس قيمته **باب السلم في المرض**  
 واذا اسلم الرجل مائة درهم في عشرة اكرار خنطة الى رجل باجل معلوم  
 ونفقه الدههم ورث السلم مريض لا مال له غيرها ثم مات رب السلم  
 قبل ان يحل الاجل والطعام يساوي مائة درهم والذي عليه السلم بالخيار  
 ان يشاء عجل ثلثي الطعام وكان الثلث عليه الى اجله وان شاء رد عليهم راس  
 المال الا ان يشاء عجل ثلثي الطعام وكان الثلث عليه الى اجله وان شاء رد  
 عليهم راس المال الا ان يشاء الرد ان يخرجه عنه الطعام الى اجله فان  
 لم يختر شيئا حتى مات حل السلم عليه وبطل الخيار واذا كان السلم يساوي  
 خمسين درهما والمسلم اليه حي فهو بالخيار ان يشاء رد على الورثة راس المال  
 وادى الطعام كله وجبر على ذلك وكذلك لو كان المسلم اليه رجلا ولم يسلم  
 المريض ثلثين درهما في كرسى او عشرة دراهم ثم مات رب السلم قبل حل الاجل  
 ولا مال له غير ذلك فالذي عليه السلم بالخيار ان يشاء نقض السلم وان شاء  
 رد ثلث راس المال وادى الكركه واذا كان راس المال اربعين درهما رد  
 ستة عشر درهما وثلثي درهم واذا كان راس المال خمسين درهما رد ثلثي  
 وعشرين درهما وثلثة وعشرين درهما وثلث وان كان راس المال مائة درهم  
 رد ستة وخمسين درهما وثلثي درهم **باب هبة احد الزوجين لخصيه**  
 واذا وهب المريض لامرأة مائة درهم لا مال له غيرها ودفعها اليه ثم  
 مات فلهبة باطل لانها وصية لوارث ولو ماتت المرأة قبله وله عصبية  
 ولا مال للمرأة غير هذه المائة فانها ترد منها الى ورثة الزوج ستين درهما  
 بطلان الهبة وعشرون درهما بالميراث وياخذ عصبية المرأة عشرين درهما  
 ولو كانت الهبة مائة درهم والمسئلة على طهار رجوع الى ورثة الزوج  
 مائة وعشرون درهما بطلان الهبة واربعين درهما بالميراث وكذلك  
 مائة زاد على هذا القياس ولو كانت الهبة مائة درهم فاذا وهب الرجل  
 لامرأة في مرضه مائة درهم وله مائة اخرى ولا مال للمرأة غيرها ثم ماتت وطا  
 عصبية ثم مات الزوج فانه يرد الى ورثة الزوج عشرين درهما بطلان  
 الهبة واربعين درهما بالميراث ولو ترك الزوج ثمانية وخمسين درهما  
 سوى الهبة كلها ورجع اليهم منها خمسون درهما بالميراث وكذلك لو ترك  
 اكثر من ذلك لانه ينظر الى خمسين ما ترك مع ما ذهب فان كانت الهبة تخرج

من خمسين ذلك سلمت لها الهبة واذا وهب الرجل لامرأة مائة درهم في مرضه  
 لا مال له غيرها ولا مائة درهم سوى ذلك ثم ماتت المرأة ثم مات الزوج فان  
 الهبة تجوز في ستين درهما لانك تنظر الى ميراث الزوج منها سوى ما وهب لها  
 فيضمه الى الهبة ثم يجعل الوصية خمسين لك ولو كان لها مائة درهم سوى  
 ذلك جازت الهبة في ثمانين درهما واذا وهب الرجل لامرأة في مرضه مائة درهم  
 لا مال له غيرها وعليه دين خمسين درهما ولا مال للمرأة غيرها ثم ماتت ثم  
 مات الزوج فان ورثة الزوج ياخذون منها خمسين درهما بالدين وتجوز  
 لها بالهبة عشرون درهما ولو وهب لها ثمانين درهما لا مال له غيرها ولا دين  
 عليه وعلى المرأة دين عشرة دراهم ثم ماتت ولا مال لها غيرها ثم مات  
 الزوج جازت الهبة في ثلثين درهما واذا وهب للمريض لامرأة مائة درهم  
 ولا مال له غيرها فاوصى لرجل بثلث ماله ثم ماتت المرأة ثم مات الزوج  
 فتمت المائة على احد عشر سهما للمرأة سهمين وللوصي له سهمين في قياس قول  
 ابى حنيفة ثم يرد الزوج من المرأة سهما فيصير لورثته ثمانية اسهم  
 وفي قول ابى يوسف تقسم على احد وعشرين سهما لصاحب الثلث سهمان  
 ولورثته المرأة ستة ثم يرجع ثلثه منها الى الزوج بالميراث ولو كانت  
 المرأة هي التي اوصت بثلث ماله لرجل جازت الهبة لها في ثلثة اسهم من  
 ثمانية اسهم واذا وهب الرجل لامرأة مائة درهم وهو مريض لا مال له غيرها  
 ثم ماتت المرأة وترك ابنها وزوجها جازت لها الهبة في اربعة اسهم  
 من احد عشر سهما وكذلك على هذا القياس ما تركت من الورثة واذا وهب  
 المرأة لزوجها مائة درهم وهي مريضة ولا مال لها غيرها ثم ماتت قبلها  
 وله عصبية ثم ماتت فانه يجوز له الهبة في اربعة اسهم من احد عشر  
 سهما من المائة ولو كان له ولد جاز للزوج من الهبة ثمانية اسهم من ثلثة  
 وعشرين سهما واذا امر من الرجل وامرأة وكل واحد منهما فوهب كل واحد منهما  
 جميع ماله لصاحبه ثم ماتت المرأة ولا ولها ثم مات الزوج جاز لها  
 من مائة الزوج ستين درهما ولم يجز للزوج من ما يتماشى ولو كان الزوج  
 اولام يجز من ما يتماشى للمرأة وجاز له من مائة المرأة خمسة واربعين  
 سهما وخمسة اجزاء من احد عشر جزءا من درهم ولو ماتا معا جاز لها  
 نصف ما يتماشى وجاز له نصف ما يتماشى واذا تزوج المريض امرأة على مائة  
 درهم ولا مال له غيرها ومثلها خمسون درهما ثم ماتت المرأة  
 وطا عصبية ثم مات الزوج فان المحاباة تكون لها في ثلثين درهما وبطل  
 في عشرين درهما واصل ذلك ان ينظر الى نصف من مثلها فيجعل مع المحاباة



ثم يجعل لها خمس ذلك وصية **باب الرجل يعبد في مرضه حتى**  
**على سيده أو غيره** وإذا وهب المريض عبدا لأماله غيره وقيمه الف  
 درهم فقتل العبد رجلا ثم مات المولى فانه يرد ثلثه الى ورثة المولى  
 ثم يقال لهم والموهوب له ادفعوه او افدوه فاذا فعلوا رجع ورثته  
 المولى على الموهوب له بثلاثي قيمته ولو اعتقه الموهوب له قبل ان يرد ثلثه  
 الى الورثة وهو يعلم بالجناية فعليه عشرة الف درهم لو بالجناية وثلاث  
 قيمته لو ورثته المولى وان رجع ورثته المولى على الموهوب له بثلاثي قيمته  
 ولو اعتقه الموهوب له قبل ان يرد ثلثه الى الورثة وهو يعلم بالجناية  
 لم يعلم بالجناية فعليه قيمة المولى الجناية وثلثا قيمته لو ورثته المولى ولو كان  
 قبل الواهب قبل الموهوب له ادفعه الى ورثة المولى فيكون نصفه بالجناية  
 ونصف بقضاء الهبة او افده بعشرة الف وسلم للعبد فان اعتقه  
 وهو يعلم فعليه الدية وان لم يعلم فعليه قيمة وثلث الورثة ولو قبل الواهب  
 ولم يعتقه الموهوب له وقيمه اكثر من الف الى تمام خمسة الف دفعه كله  
 او افده بالدية فان كانت قيمته ستة الف ردت الى ورثة الواهب  
 رבעه وامضيت الهبة في ثلثة ارباعه وقيل للموهوب له ادفع الى ثلثة  
 ارباعه او افده بثلثة ارباع الدية وقال في كتاب الدوران اختار الله  
 دفعه كله نصفه بالجناية ونصفه بنقض الهبة فان كانت قيمته ثمانية  
 الف ردت ثلثة اسباعه الى الورثة وقيل له ادفع الباقي او افده  
 ولو كانت قيمته خمسة عشر الف ارباعه اسباعه الى الورثة وقيل له  
 ادفع ثلثة اسباعها او افدها بثلثة اسباع الدية وان كانت قيمته  
 عشرون الف ارباعه ثلثة اسباعه الى الورثة وقيل له ادفع خمسة او افده  
 بخمس الدية فان كانت قيمته ثلثون الف وخمسة اثمان العبد على الورثة  
 وقيل له ادفع ثلثة اثمانه او افده بثلثة اثمان الدية وان كانت قيمته  
 خمسون الف ارباعه ثلثة اسباعه ونصف سبع ويدفع  
 الباقي او يعديه وان كانت قيمته مائة الف ردت الى الورثة تسعة عشر  
 من سبعة وعشرين جزءا من العبد ويدفع الباقي او يعديه فان كانت قيمة  
 العبد ستة الف وقيل المولى فاعتقه الموهوب له وهو لا يعلم بالجناية  
 فعليه قيمة وثلث وان كان يعلم صادرا منا للدية وقيمه يجوز له من  
 ذلك الثلث ويورث الثلثين ولو كانت قيمته سبعة الف فاعتق  
 وهو يعلم ضم ثلثي الدية وثلثي القيمة وان كانت قيمته عشرة الف او اكثر  
 وان كان لا يعلم رفعا عنه ثلثي عشرة دراهم من ثلثي الدية واذا هب

ولو كانت قيمة عشرة الف  
 ردت نصفه الى الورثة  
 وقيل له ادفع النصف الباقي  
 او افده

الرجل في مرضه عبده لرجل وقيمه عشرة الف درهم وله مال له غيره  
 ثم ان العبد والموهوب له فلا المولى فالهبة باطل ويرد العبد الى  
 ورثة المقتول ويعزم الموهوب له خمسة الف درهم ولو كان العبد  
 والاجنبي قبل المولى فعلى الاجنبي خمسة الف درهم ويرد خمس العبد الى  
 الورثة ويدفع الموهوب بثلثة اخماس العبد او يعديه بثلثة اخماس  
 نصف الدية **باب السلم في المرض وبيع الكل بمثل له من الكل**  
**وفيه محاباة** واذا اسلم المريض ثوبا يساوي عشرة دراهم في كرساوي  
 عشرة دراهم الى اجل ودفع اليه الثوب ثم مات قبل ان يحل السلم ولا  
 مال له غيرها فان شاء المسلم اليه يحل ثلثي الكر وان شاء نقض السلم فان كان  
 الثوب يساوي عشرين درهما فان شاء نقض السلم وان شاء ادى الكر  
 ورد سدس الثوب فان كانت يساوي عشرة في كرساوي عشرة ثم  
 مات ولا مال له غير ذلك فان شاء المسلم اليه نقض السلم فان شاء ادى  
 الكر ورد سدس الثوب وسدس عشرة ولو كان اسلم ثوبا يساوي  
 عشرة رد ثلث الثوب وثلث عشرة ولو اسلم ثوبين قيمة احدهما ثلثون  
 درهما وقيمة الاخر خمسة عشر درهما في كرساوي خمسة عشر درهما  
 ادى الكر كله ورد ثلث الثوبين وان شاء نقض السلم واصل ذلك  
 ان ينظر الى قيمة الثوبين والى قيمة السلم فيعطي المسلم اليه قيمة السلم وثلث  
 ما ترك الميت محاباة ويرد ما بقي من السلم وكذلك سائر ما سلم فيه وكذلك  
 الصنف في جميع ذلك الا في الجنس بحبسه **باب الاقالة في السلم**  
**والبيع في المرض** واذا اسلم المريض عشرة دراهم ثم اقاله السلم فهو  
 منه الدراهم فهو جاز ولو كانت قيمة الكر ثلثون درهما ولا مال له غير ذلك  
 ثم مات جازت الوصية والاقالة في نصف الكر ويقال للمسلم اليه او  
 الى الورثة نصف ورد عليهم نصف راس المال ولو اسلم عشرين درهما  
 في كرساوي ثلثين درهما ثم اقاله في مرضه ومات فالاقالة جائزة  
 لان المحاباة تخرج من الثلث ولو اسلم عشرة دراهم في كرساوي عشرين  
 درهما في كرساوي ثلثين درهما ثم اقاله ثم مات جازت الاقالة  
 في ثلثي الكرى ويقال للمسلم اليه اذ الكر ورد عليهم ثلثي راس المال ولو  
 اسلم عشرة دراهم في كرساوي ثلثين درهما ثم اقاله في مرضه وقيمه  
 منه عشرة فاستهلكها ثم مات ولا مال له غيرها جازت الاقالة في ثلثي  
 الكر ويقال للمسلم اليه اذ ثلثي الكر الى الورثة وارجع عليهم ثلثي عشرة  
 التي كان اعطاها الميت فيبقى في يدا الورثة عشر درهما وثلث وذلك

فاقيمة الثوب ثلثين درهما رد  
 ثلث الثوب ولو اسلم عشرة



ثلثا ما ترك الميت ولا يحسب بما استهلكه في مرضه ولو اسلم عشرين  
درهما في كريساوي خمسين درهما ثم اقاله السلم وهو مريض ثم ما ولا حال  
غيره جازت الاقالة في اسباع الكرو قالوا لا يسلم اليه اذ الوردية اربعة  
اسباع الكرو وخمسة اسباع راس المال واذا كانت الاقالة بعد قبض  
الكرو قالوا فيه كما وصفنا في قول ابى حنيفة ومحمد واما في قول ابى يوسف  
فالاقالة بعد القبض بمنزلة البيع المستقبلي فان كان راس المال عشرة  
دراهم وقيمة الكرو ثلثون درهما ونقصا ثم اقاله اياه في مرضه وقبض منه  
الدراهم ودفع اليه الكرو قيل للسلم اليه في قول ابى يوسف انت بالخيار  
ان شئت فادى الى الورثة عشرة دراهم وان شئت فرد الكرو وحذ  
دراهمك وانما ينظر الى قيمة السلم اذا كانت فيه محاباة في جميع ذلك يوم  
يختصمون واذا اشترى الرجل عبدا بخمسين درهما وقيمة مائة درهم  
ولم ينقد الثمن ولم يقبض العبد وليس له مال غير الخمسين ثم مرض المشتري  
فاقاله البيع ثم مات فانه يجبر البايع فان شاء سلم العبد واخذ الخمسين  
وان شأله ثلث العبد واخذ منهم ستة عشر درهما وثلاثي درهم وانه تعلم

**باب السلم في المرض وله على الناس دين**

واذا اسلم الرجل في مرضه ثلثين درهما في كريساوي عشرة دراهم وقبض  
ولاماله من الفين غيرها وله على الناس دين كثير ثم مات فالمسلم اليه بالخيار  
ان شاء رد الدراهم ويقبض السلم وان شاء ادا الكوكلة ورد من راس  
المال عشرة دراهم وقبض ولاماله من العين من غيرها فان افتقر الدين  
بعد ما اختصموا وتضى القاضى بينهم لهذا وفسخ السلم لم يرد على المسلم  
اليه شي ولو اسلم عشرين درهما في مرضه في كريساوي عشرة دراهم وهذه  
الدراهم ثم مات وله على الناس دين فاقضى الورثة بعد موته عشرة دراهم  
قبل ان يختصموا فالسلم جائز لان المحاباة تخرج من الثلث ولو كان راس  
المال ثلثون درهما والمقبوض من الدين بعد موته عشرة دراهم قبل ان  
يختصموا فالسلم جائز لان المحاباة تخرج من الثلث ولو كان راس المال  
ثلثون درهما والمقبوض من الدين بعد موته عشرون درهما فالمسلم اليه  
بالخيار وان شاء نقض السلم ورد الدراهم وان شاء ادى الكوكلا لا ورد  
من راس المال ثلثة دراهم وثلث **فصل في بيع الكمل بمثله في الكيل**  
واذا باع الرجل في مرضه كروفا وسى قيمته ثلثون درهما بكره فقل قيمته  
عشرة دراهم ثم مات البايع وليس له مال غيره فالمشتري بالخيار ان شاء  
اخذ كره ونقض البيع وان شاء اخذ نصف الكرو الفارسي بنصف الدقل

ولو كان باعه كريساوي ستين درهما بكره نصف قيمته عشرة دراهم  
جازا لبيع في خمس الكرو ولو كان باعه كريساوي خمسين بكره يساوي ثلثين  
جازا لبيع في خمسة اسباع الكرو **باب العفو عن الجناية في المرض**  
واذا جرح العبد حرا خطأ فمات الحريمها وقد عفا عن هذا الدم في مرضه  
وليس له مال وقيمة العبد الف درهم قيل لولا ان دفع او افذه فان اختار  
الدفع دفع ثلثه فان اختار الفداء جاز العفو في خمسة اسداس العبد  
ويغدى سدسه بسدس الدية فان كان قيمته الفان فدى بقيمة  
بسعى الدية فان كانت قيمة العبد الف درهم وعلى المقول دين الف درهم  
فدى ربع العبد بربع الدية ولو لم يكن عليه دين وله الف درهم موضوعة  
فدى نصف سدس العبد بنصف سدس الدية **باب قتل العبد الموهوب**  
**الواهب او غيره** رجل له عبدا بقيمة كل واحد منهما عشرة الف درهم  
فوهب احدهما لرجل في مرضه وقبضه ولا مال له غيرها ثم ان العبد الموهوب  
قتل الواهب فاهبة جائزة في جميع العبد ويقال له اذ دفعه كله او افذه  
بالدية فان كان وهب الاخر لرجل اخر ايضا فانه يرد ثلثة اخماس العبد  
والقاتل الى الورثة ويرد ايضا ثلثة اخماس العبد الاخر الى الورثة  
ويقال للمولى القاتل اذ دفع خمسة او افذه بخمسين الدية ولو كان احد  
العبدين واجنبى قتله الواهب غرم الاجنبى الف ويقال للمولى العبد القاتل  
اذا دفع او تغدى فان اختار الفداء كان لكل واحد منهما خمسة اجزاء  
من احد عشر جزا من العبد الذي في يديه ورد البقية ببعض الهبة ويقال  
لصاحب الجاني ادى الخمسة اجزاء التي في يدك بخمسة اجزاء من احد  
عشر جزا من نصف الدية فان اختار والدفع جازت الهبة لكل واحد منهما  
في نصف العبد ورد البقية ببعض الهبة ويدفع مولى الجاني النصف  
الباقى بالجناية واذا كان لرجل عبيد قيمته عشرة الف درهم وله خمسة  
الف درهم فوهب العبد في مرضه لرجل وقبضه ثم قتل العبد الواهب فانه  
يرد ربع العبد ويدفع ثلثة ارباعه او يغديه بثلثة ارباع الدية واذا  
وهب المريض عبدا له يساوي عشرة الف درهم ولا مال له غيره وعليه  
دين عشرة الف درهم او اكثر وقبضه الموهوب له ثم قتل العبد الواهب  
فان الهبة تبطل وتبطل الجناية وتباع العبد في الدين ولو اعتقه الموهوب  
قبل ان يرتفعوا الى القاضى ولم يعلم بالجناية فان كان الدين عشرة الف  
واكثر غرم الموهوب قيمتين عشرة الف بالاستهلاك وعشرة الف الا  
عشرة دراهم بالجناية وان كان الدين عشرة الف كان على المعتق عشرة



الف للفرمان وتلقى ما بقي من القيمة في الجناية للورثة وان كان الدين خمسة  
الف ولم يعتقه رد على الورثة ثلثة ارباعه ويقال للموهوب له ادفع الربع  
او افده بربع الدين ولو وهب عبدا له في مرضه يساوي عشرين الفا وعلى  
الواهب دين خمسة الف فقتل العبد المريض والموهوب له سبعة اشياء  
العبد وقيل له ادفع ثلثة اعشاره او افده بثلثة اعشاره والدية فان  
فلا شيء له قال ابو الفضل هذا الجواب في الدفع للبس الصحيح والصواب ان  
يجوز في ثلثة امانه اذ اختار الدفع ولو كان له عبدي يساوي عشرة الف  
درهم لا مال له غيره ولا دين عليه فوهبه لرجل في مرضه وقبضه ثم قتل العبد  
الواهب واجنبيا معه ثم اعتقه الموهوب له وهو يعلم بالجنايتين فوضا  
بعشرة الف درهم لورثة الاجنبي وثلثي الدية لورثة الواهب وثلثي  
القيمة ايضا لورثة الواهب فان اعتقه وهو لا يعلم ضمن خمسة الف درهم  
الاخسة وراهم لورثة الاجنبي ولورثة المولى ثلثي خمسة الف الا لالاخسة  
وراهم وثلثي قيمة العبد ايضا لورثة الواهب ولو كان لم يعتقه رد نصفه  
الى ورثة الواهب ويقال له ادفع نصفه او افده بنصف الدية وهو خمسة  
الف لورثة الاجنبي ونصف الدية لورثة الواهب ويقال لورثة الواهب  
ادفعوا النصف الذي رد عليكم الى ورثة الاجنبي او افده بخمسة الف  
ثم ارجعوا بنصف القيمة على الموهوب له قال ابو الفضل الصواب عندنا  
الدفع ان يجوز له الهبة في خمس وتجاوزت في كتاب الدور بهذا الجواب  
الصحيح ولو قال الموهوب له انا ادفع العبد رد ثلثة اخماسه الى ورثة  
الواهب بنقص الهبة ودفع الخمسين الباقيين الى ورثة الواهب والاجنبي  
نصفين ويقال لورثة الواهب ادفعوا الثلثة الاخماس التي رد عليكم  
الى ورثة الاجنبي او افده بثلثة اخماس الدية وادفعوا بقية ذلك على  
الموهوب له واذا كان لرجل عبدي يساوي خمسة الف فوهبه لرجل في مرضه  
ولا مال له غيره ثم ان الموهوب له وهبه الاجنبي ثم قام العبد الى الواهب الاول  
فقتله فانه يقال للموهوب له الثاني ادفعه بالجناية او افده فان دفعه بربع  
ورثة المقتول على الموهوب له الاول بثلث قيمته وان فداه بجميع الدية  
ولا شيء على الموهوب له الاول ولو كانت قيمة خمسة عشر الفا فوهبه  
لرجل في مرضه وقبضه ثم ان الموهوب له وهبه لآخر وهو مريض وقبضه لآخر  
ثم ان العبد قتل الموهوب له الاول ومات الواهب الاول من مرضه فانه يسلم  
للموهوب له الاخر سبع العبد ويرد ستة اسباعه الى ورثة الموهوب له  
الاول ويجوز ورثة الواهب الاول فيأخذون من ذلك ثلثي العبد ويقال

للموهوب له الاخر ادفع السبع الذي في يدك وافده سبع الدية قال  
ابو الفضل والصواب فيه ايضا اذا اختار الدفع ان يجوز له السدس وان  
كان العبد قبل الواهب الاول والمسئلة على جاتها وقيمة العبد عشرة الف  
ومات الموهوب له الاول ويجوز ورثة المقتول فيأخذون من ذلك نصف  
العبد ويبقى في يدي ورثة الواهب الثاني ثلث العبد فيقال لهم والموهوب  
الاخر ادفعوا ما في ايديكم وهو نصف العبد الى ورثة المقتول فان دفعوه  
رجع ورثة الواهب الاخر على المدفع له الاخر بثلث قيمة العبد وانهم قدوا  
بخمسة الف ورجع له ورثة الواهب الاخر على الموهوب له الاخر بثلث  
قيمة العبد ولو قتل العبد الواهب الاول والاخر جميعا وهما مريضان قيل  
لورثة الواهب الاخر والموهوب له الاخر ادفعوا العبد الى ورثة الواهب  
الاول او افدياه فان قالوا لا نقدي قيل للموهوب له الاخر رد ستة امان  
العبد على ورثة الواهب الاخر فاذا رده ورثة الموهوب له الاول على  
ورثة الواهب الاول نصف العبد وسبقهم ربع العبد ويأخذون  
منهم فدا هذا الربع ويرجع ورثة الواهب الثاني على الموهوب له الاخر  
بقيمة هذا الربع الذي فداه ويقال للموهوب له الاخر ادفع ربع الثاني في ذلك  
بنصف الدية ربعه الاول وربعه الثاني وان قالوا ندفع العبد قيل  
للموهوب له الاخر تسبعة اجزاء من احد عشر جزءا من العبد على ورثة الواهب  
الاخر فيأخذون ورثة الاول منهم ستة اجزاء من احد عشر جزءا ويقا  
في يدي الورثة الثاني ثلثة اجزاء فيدفعونها بالجناية اليهم ويرجعون  
بقية ما على الموهوب له الاخر ويقال للموهوب له الاخر ادفع الحصة للذين  
بقا في يدك احدهما الى ورثة الواهب الاول والاخر الى ورثة الواهب  
**باب العتق في المرض** واذا اعتق الرجل عبدين له في مرضه  
لا مال له غيره وقيمة كل واحد منهما ثلثة مائة درهم فمات احدهما بمرض  
المولى قال يسع الباقى في اربعة اخماس قيمته فان كان العبد الميت ترك  
مائة درهم اضيف الى قيمة الباقي ثم جعلت له الخمس من ذلك ويسع  
فيما بقي من قيمته وكذلك لو سعى احدهما للورثة في ما في درهم ثم مات كذلك  
لو سعى احدهما في ماله درهم او اقل منها او اكثر ثم ابقى او عجز او عن السعاية  
ضمت ما سعى فيه الى بقية الاخر ثم جعلت الباقي الخمس الباقي من ذلك  
ولو عجز المريض ثلثي قيمتها فاستهلكه ثم مات كان عليها ان يسعها في ثلثي  
الثلث ولو كان احدهما عجزا لثلثي قيمته فاستهلكه ثم مات ضم ما بقي  
من قيمته الى رقبته الاخر فيصير اربع مائة وهو جميع التركة فذلك



بينهما نصفين لصاحب العبد في ثلثه وثلثين درهما وثلث ويسعى الاخر في  
ما في درهم وثلثه وثلثين درهما وثلث ولو عمل احدهما جميع قيمته للمولى فاستهلك  
ثم مات سعى الاخر في ثلثي قيمته للورثة وفي سدين قيمة العبد الذي عمل القيمة  
ولو عمل احدهما جميع قيمته وعمل الاخر نصف قيمته فاستهلك المولى جميع  
ذلك ثم مات عمل النصف في ثلث القيمة للورثة وفي نصف سدين العبد  
للعبد الاخر ولو كان عمل احدهما جميع قيمته للمولى خمسين درهما وعمل الاخر  
ما بين وخمسين درهما فاستهلك المولى جميع ذلك ثم مات سعى العبد  
الذي عمل خمسين درهما في ما في درهم للورثة فقط واذا اعتق الرجل  
عبد له في مرضه لاملاله غيره وقيمته ثلثماية درهم ثم مات المولى ثم مات  
العبد وله ورثة احرار وترك خمسمائة درهم كان لورثة المولى من ذلك  
ما في درهم والباقي لورثة العبد وكذلك لو مات قبله وله ورثة احرار  
وكذلك لو مات العبد قبل السيد وترك خمسمائة درهم ثم مات قبله  
وله ورثة احرار وكذلك لو مات العبد قبل السيد وترك خمسمائة درهم  
ثم مات المولى وله اولاد رجال ونساء ولا وارث للعبد غير السيد  
فالحق في خمسمائة بين ورثة المولى المذكور مثل حظ الانثيين ولو مات بعد  
موت المولى كان مائة درهم من ذلك بين ورثة المولى المذكور مثل حظ  
الانثيين والثلثماية المذكور منهم ولو مات العبد قبل السيد وترك  
ابنتا وسبعماية درهم ثم مات السيد فوصية العبد ما يتا درهم واخذ  
المولى بالتسعة من تركه مائة درهم ونصف الباقي بالامارات وعلى هذا القياس  
لو ترك اكثر من ذلك ما بينه وبين التي درهم الا درهم ولو ترك ما في درهم  
او اقل منها كان ذلك لورثة السيد ولو ترك ثلثماية درهم كانت وصيته  
عشرون ومائة ولو ترك الف درهم او اكثر فلا سعاية عليه وهو كله ميراث  
ولو ترك ابنتين وثلثماية درهم كانت وصيته من قيمته مائة واثنان  
عشر ونصف وكذلك على هذا القياس لو ترك اكثر من ذلك الى الف وثمان  
مائة درهم غير درهم واذا ترك الف وثمان مائة درهم غير درهم واذا ترك  
الف وثمان مائة درهم فلا سعاية عليه والتركه كلها ميراث ولو مات العبد  
قبل المولى وترك ابنتا وثلثماية درهم ثم مات المولى وعليه دين مائة درهم  
فوصية العبد من ذلك ثمانون درهما والسعاية ما بينا وعشرون وكذلك  
ان كان الدين اقل من ذلك واكثر فهو على هذا القياس ولو لم يكن على المولى  
دين وترك المولى ايضا ثلثماية درهم فوصية العبد ما يتان واربعون درهما  
وكذلك ان ترك اكثر من ذلك فهو على هذا القياس واسر سبانه وبها على علم

**باب السلم** واذا اسلم المربي عشرة دراهم في كرسيا وعشرة  
الى اجل وقبض الدراهم ثم مات رب السلم وعليه دين يحيط بماله ولم يعمل  
السلم فالمسلم اليه بالخيار ان شاء نقض السلم ورد الدراهم وان شاء  
اد الكروالا ولو كان اسلم عشرين درهما في كرسيا وعشرة وعليه دين  
عشرة فالمسلم اليه بالخيار ان شاء نقض السلم وان شاء اد الكروالا ولو كان  
راس المال ستة وثلثين درهما ولو كان اسلم خمسين درهما في كرسيا وعشرين  
درهما وعليه دين عشرون درهما فان شاء المسلم اليه نقض السلم وان  
شاء اد الكروالا وعشرة دراهم من راس المال ولو كان اسلم مائة درهم  
في كرسيا وخمسين وعليه من الدين اربعين فان شاء المسلم اليه نقض  
السلم وان شاء اد الكروالا وعشرين من راس المال واذا اسلم المربي  
عشرة دراهم الى رجلين في كرسيا وعشرة الى رجل وقبض الدراهم ثم مات  
احدهما ثم مات رب السلم قبل الاجل فانه يجبر ورثة الميت منها على ان يرد  
النصف والحي بالخيار ان شاء نقض السلم في حصته وان شاء ادى ثلث ما  
عليه ولو كان راس المال عشرون درهما وقدمت احدهما قبله وبوذا  
قبل ان يجتمعا فالحي وورثة الميت منها بالخيار ان شاء ادوا الكروالا وثلثا  
ثلثه وثلث من راس المال وان شاء انقضوا السلم فان كان الميت من المات  
مفسرا فالخيار ان شاء ود حصته من الدراهم ونقض السلم وان  
شاء ادى نصف الكروالا وثلثة دراهم من راس المال ولو كان راس المال  
ثلثون درهما ولم يميت واحد منهما ولكنه غاب واخذ ورثة رب السلم  
الاخر فهو بالخيار ان شاء نقض السلم في حصته وان شاء ادى نصف الكروالا  
ورد من راس المال سبعة دراهم وان ظهر بالغائب بعد ما قبض فضى  
القاضي بينهم بهذا وفسخ السلم فيما بينهم وبين الاول فانه يكون بالخيار  
ان شاء رد الدراهم على الورثة ونقض السلم وان شاء ادى نصف الكروالا  
ورد ثلثه من راس المال ولا يرد على الاول شي واذا اسلم الرجل الى ثلثة  
ثلثة رجال استين درهما في كريمة ثلثون درهما وقبض الدراهم ثم مات  
احدهم ثم مات رب السلم ولا مال له غيرها فاخذ الورثة احدهم ولم يظفروا بالآخرين  
فهو بالخيار ان شاء نقض السلم في حصته وان شاء ادى ثلث الكروالا  
من راس المال سبعة دراهم وسبع فان ظفروا باحد الغائبين بعد ما قبض  
القاضي بينهم بهذا وفسخ السلم فيما بينهم وبين الاول فهذا الثاني بالخيار  
ان شاء نقض السلم في حصته وان شاء ادى ثلث الكروالا من راس المال  
ثلثة دراهم الا سبع ولا يرد الثاني على الاول شيان المحابة فان قبضوا



ذلك ثم ظفروا بالثلث جاز السلم في حصته وجازت له المحاباة لانهما كان  
 الثلث سوى ويوردي ثلث الكروا اذا السلم المريض عشرين درهمها في كرو  
 يساوي عشرين الى اجل واخذ بعينه رهنا قيمته عشرة دراهم فضاع ثم مات  
 المريض قبل ان يحل السلم فقد ذهب الرهن بنصف الكرو ويقال للسلم اليه ان  
 بالخيار ان شئت فادى ثلث الباقي عليك من الكرو ويكون ما بقي عليك الى  
 اجله وان شئت فرد الدراهم وخدم من الورثة نصف الكرو لان الرهن حيث  
 ضاع به فكان قد اداه اليه الا ان يجيز له الورثة ما بقي عليه الى اجله فيكون  
 لهم ذلك ولو اسلم المريض عشرين درهمها في كرو قيمته عشرة دراهم واخذ  
 منه رهنا يساوي عشرين درهمها فضاع ثم مات المريض فان شاء المسلم  
 اليه رد الدراهم كلها واخذ من الورثة كراما مثل كره وان شاء رد راس  
 المال ستة دراهم وثلثي درهم وكواسلم اليه خمسين درهما في كرو  
 يساوي عشرين درهما واخذ منه رهنا يساوي ثلثين درهما فضاع  
 الرهن ثم مات المريض والمسلم اليه بالخيار ان شاء رد الدراهم واخذ  
 كراما مثل كره وان شاء رد من راس المال عشرين درهما الى الورثة  
 فبقي ثلثا ما ترك الميت بعد الذي ذهب بالرهن ولا يحسب ما ذهب من  
 الرهن من تركة ولو اسلم عشرة دراهم في كرو قيمته عشرة واخذ منه رهنا  
 قيمته عشرة ثم مات المريض وقد حل الكرو قيمته خمسة فليس للورثة  
 غير الكرو لانه لم يجز فيه يوم اسلم ولو اسلم ثلثين درهما في كرو حطه قيمة  
 يومئذ عشرون درهما ثم مات المريض وقيمة الكرو يوم مات عشرة دراهم  
 فلم يجز الورثة فالمسلم اليه بالخيار ان شاء نقض السلم وان شاء ادى  
 الكرو و رد من راس المال عشرة لانه اذا كان فيه محاباة يوم اسلم اليه نظرا الى  
 قيمته يوم يختمون ان نقض اوردت وان كان الرهن ينظر الى قيمة الكرو  
 فيما بينه وبين الرهن مريض اسلم ثلثين درهما في كرو قيمته عشرون درهما  
 واخذ منه رهنا قيمته عشرون درهما ثم مات رب السلم وضاع ربحه  
 الكرو عشرة دراهم وقد ضاع الرهن فان الرهن يذهب بالكرو على قيمته  
 يومئذ ويكون المسلم اليه بالخيار ان شاء رد الدراهم واخذ مثل كره وان  
 شاء رد من راس المال الى الورثة ستة دراهم وثلثي درهم وكواسلم خمسين  
 درهما في كرو يساوي عشرين درهمها واخذ منه رهنا يساوي عشرين  
 درهما فزاد في قيمة الكرو حتى صادت ثلثين درهما ثم مات رب السلم وقد  
 ضاع الرهن فان الرهن يذهب بقيمة الكرو يومئذ لانه صار كانه ادى الكرو يوم  
 دفع الرهن والمسلم اليه بالخيار ان شاء رد الدراهم واخذ مثل كره وان

رد من راس المال عشرين درهمها ثلثا ما ترك بعد الذي ذهب بالرهن  
**باب السلم في مرض المسلم اليه** وان اسلم الرجل عشرة دراهم في كرو  
 قيمته اربعون درهما الى مريض وقبضه الدراهم ثم مات المسلم اليه  
 ولا مال له غير الكرو فان قرب المسلم بالخيار ان شاء نقض السلم ويرجع  
 على الورثة ايدراهم وان شاء اخذ الكرو واعطى الورثة عشرين درهما فان  
 كان على الميت دين يحيط بتركته لم يجز المحاباة ومحاصر رب السلم الغرماء  
 براس ماله في التركة فان كان رب السلم قد اخذ منه رهنا بالسلم ثلثه  
 ثم مات المسلم اليه ولا مال له غير الرهن وعليه دين استوفى رب السلم  
 راس ماله من الرهن ورد ما بقي على الغرماء وان اسلم الرجل عشرة دراهم  
 الى مريض في كرو قيمته مائة درهم وقبض الدراهم فاستهلكها ثم مات وقد اوى  
 لرجل ثلث ماله ولا مال له غير الكرو فان شاء صاحب السلم نقض السلم  
 واخذ دراهم ويجوز للآخر وصيته وان شاء اخذ الكرو واعطى الورثة  
 ستين درهما ولا شيء لصاحب الوصية في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
 ومحمد يتحصن في الثلث فيضرب صاحب المحاباة بجميع المال لانه قد جازاه  
 ويضرب الاخر بالثلث فياخذ رب السلم الكرو ان اختار ذلك ويوردي  
 سبعة وستين درهما ونصف منها لصاحب الوصية سبعة ونصف ربع  
 الثلث وان كان له عبد فاعتقه في مرضه فاعتق اولى في قول ابو يوسف  
 ومحمد ويرجع صاحب السلم براس ماله ولا شيء له غير ذلك وان ثبت اعلم  
**باب هبة المريض العبد بقتله خطأ** ويعرض عنه اذا وهب الرجل  
 في مرضه الذي مات فيه عبدا لرجل قيمته الف درهم وقبضه ولا مال له غيره  
 ثم ان العبد قتل الواهب خطأ فعفا عنه قبل موته فانه يقال للموهوب انه  
 اذ فده فان قال ادفعه دفع اربعة اخماس فان قال فده فدى بثلثة  
 بثلث الدية ويسلم به العبد كله فان كانت قيمته الف درهم واخذ الدفع  
 دفع اربعة اخماسه وان اختاره الفداء ادى اربعة اسباعه باربعة  
 اسباع الدية ويسلم له العبد كله ولو كانت قيمته ثلثة الفدى ثلثة ارباعه  
 بثلثة ارباع الدية ولو كانت قيمته خمسة الفدى جميعه بجميع الدية ويسلم  
 له الهبة وان اوهب المريض عبدا لرجل ولا مال له غيره وقيمة الف درهم وقبضه  
 ثم وهبه للموهوب له الاخر وقبضه ثم جرح العبد المريض جرحا خطا فاما  
 منها وعفا عن الجناية فانه يجزى للموهوب له الثاني في الدفع والفداء فان  
 اختار دفع ثلثيه وامسك الثلث ومن له الموهوب الاول ثلثي قيمة  
 العبد لو رثه المقتول وان كان معسر ادفع الموهوب له الثاني تمام ثلث

لا اله الا الله  
 محمد رسول الله



العبد وان اختار فدا العبد فدى لسبعة وخمسين سعيه سعي الدية  
 وخمسين سعيها ويؤخذ من الاول سعي قيمة العبد وخمسين سعيه فان كانت قيمته  
 الفدين فدى خمسين العبد وان كانت قيمته ثلث الف فدى اربعة اعشاره واربع  
 اخماس عشره وان كانت قيمته خمسة الف فدى اربعة اسباعه وان كانت ثلثة  
 الف فدى اربعة اخماسه وان كانت قيمته سبعة الف فدى ثلثة اخماسه وسبع  
 الخمسين ولو كانت قيمته تسعة الف فدى منه ستة وثلثين سهمها من خمسة  
 وخمسين سهمها ولو كانت قيمته عشرة الف فدى ثلثيه ولو كانت قيمته عشرون  
 الفا فدى ثلثيه بثلثي الدية ويرد الموهوب له الاول ثلثي القيمة ولو كانت قيمته  
 خمسة عشر الفا فدى ثلثه بثلثي الدية ويرد الموهوب له الاول ثلثي قيمة  
 وان اراد الدفع دفع خمسة اثمانه ويرد الموهوب له الاول خمسة اثمان  
 قيمته واذا وهب الموهوب بعبد صحيح عبدا يساوي ثلثماية درهم فقبضه  
 ثم باعه من المريض بما به درهم وقبضه المريض ثم مات ولا مال غير العبد فان  
 العبد يسلم لورثة المريض ويرجعون ايضا على الموهوب له بثلثة وثلثين  
 وثلث من قبل ان المريض ماله خمسمائة فيجوز ثلثها للموهوب له ويقاصونه ويمن  
 العبد من القيمة التي لزمته بالاستهلاك ويورث الفضل **مسألة** من اقاله  
 المسلم في المرض واذا كان للمريض كرضعة على رجلين يساوي ثلثين درهما  
 ورأس ماله فيه عشرة دراهم فاقلها ولا مال لها غير مات فاحدها غائب  
 قبل الحاضر رد ثلثة اعشار ونصف رأس المال وذلك درهم ونصف وأرى  
 سبعة اعشار ونصف الكرو ذلك يساوي عشرة ونصف فاذا قدم الغائب  
 رد نصف رأس مال حصته ونصف الكرو ويرد الكرو لورثة على الاول من الطعام  
 قيمته ثلثة من عشرة ونصف وياخذون منه درهما من رأس المال

ولو كانت قيمته ثمانية اثمان  
 اخماسه خمس الخمس

# كتاب الدية

واذا جرح العبد جرحا خطا فغفاه عنه المجرع في المرض وفي الصحة ثم مات من  
 مرضه ذلك ولم يترك مالا وقيمة العبد عشرة الف فمولاؤه بالجأ وان شاء دفع  
 ثلثه وان شاء فداه وكذلك لو كانت قيمته اكثر من عشرة الف وان كانت قيمته  
 خمسة الف فغفاه عنه المجرع في مرضه ثم مات من ذلك فان شاء ومولاؤه في  
 ثلثيه وان شاء فدى نصفه بنصف الدية ولو كانت قيمته الف درهم ودفع ثلثه  
 او فدى سدس الدية فان اعتقه مولاؤه او باعه وهو يعلم فهو مختار وعليه  
 سدس الدية وان لم يعلم فعليه ثلثا القيمة ولو كان عبدا رجلا جرح رجلا ثم جرح

اخر فغفاه عنه الاول وهو مريض ثم مات من ذلك فانه ينظر الى نصف العبد  
 كره قيمته فيعمل فيه كما وصفنا في العبد اذا جرح رجلا واحدا فغفاه عنه ولو ان  
 عبيدين لرجل جرحا رجلا فغفاه عنهما وقيمتها سواء عشرة الف او اكثر قبل السيد  
 ادفع ثلثيهما او اذ ذلك بثلثي الدية ولو كانت قيمتهما عشرة الف وقيمة  
 الاخر خمسة الف فمات الذي قيمته عشرة الف واخا والدفع فانه يدفع اربعة  
 اخماس بنصف الباقي او يفديه باربعة اخماس بنصف الدية ولو مات الذي  
 قيمته الف دفع ثلثي الباقي وان اختار الفداء فدى اربعة اخماسه باربعة اخماس  
 نصف الدية ولو ان عبيدين لرجلين لكل واحد منهما عبدا جرح رجلا خطا وقيمة  
 احدهما الف والآخر خمسة الف فغفاه عن الذي قيمته الف  
 درهم فغفوه جائز ويدفع الاخر عبده او يفديه بنصف الدية ولو كان غفاه  
 عن الذي قيمته عشرون الف فيلزم للمولى الاخر ادفعه او اقله فان اختار الدفع  
 دفعه ثم قيل للمولى العبد الذي غفاه عنه ادفع او اقله فان اختار الدفع دفع  
 بقيمته ستة الف وذلك خمس ونصف فان اختار الفداء فدى منه قدر  
 ثلثة اخماس بنصف الدية **باب العفو والوصية** ولو ان عبدا  
 جرح رجلا خطا فغفاه عنه المجرع في مرضه واوصى رجل بثلث ماله وقيمة  
 العبد عشرة الف فاخذ المولى الدفع دفع خمسة اسداسه فياخذ المولى له  
 بالثلث سدسه والورثة اربعة اسداسه وبما ان العفو في سدسه فان قال  
 انا فدى فدى ايضا خمسة اسداسه بخمسة اسداس الدية قال ابو القل  
 الجرح هذا الباب الى آخره نحو هذا وقال في آخره وعلى هذا جميع هذا الوجه على  
 قياس قول ابي يوسف ومحمد ومن اصحابنا من يقول في هذه المسئلة التي  
 مرت يجب ان يكون جوابها على مذهب ابي حنيفة دونها وان الواجب قولها  
 ان يضرب مولى العبد في الثلث بجميع الدية والموصي له بالثلث وقديين  
 هذا الاختلاف في نوادر ابن سماعه ولو كانت قيمته خمسة فان دفع دفع  
 بخمسة اسداسه على ما وصفنا وان فدى فدى بخمسة اسباعه بخمسة  
 اسباع الدية اربعة للورثة وسهم للموصي ولو كانت قيمته ستة فدى ثلثة  
 ارباعه بثلثة ارباع الدية وذلك سبعة الف وخمسمائة بستمائة الف فدى  
 خمسة منها للورثة والف وخمسمائة للموصي ولو كانت قيمته الف درهم فانه  
 يفدى ثلثا العبد بثلث الدية فياخذ الموصي له من ذلك الثلث بستمائة وستة  
 وستين وثلثي ولو كان من العبد بحصه ذلك من الدية وللورثة ستة  
 اجزاء ولو ان مريضا وهب عبده في مرضه لرجل ثم قتله العبد ثم مات في يد  
 الموهوب له رد ثلثي العبد وان قتل الواهب والموهوب له جميعا خطا قيل



لورثة الموهوب له اذ دفعوا واقدوا كما كان يقال للموهوب لو كان حيا  
ولو ان مريضاً وهب عبده في مرضه وقيمتها الف درهم فقتل العبد الواهب  
اجنبياً قبل الموهوب له اذ دفع العبد اليهما او افده فان قال انا ادفعه رد ثلثه  
اخماسه على الورثة بنقص الهبة فدفعها الورثة الى ولي الاجنبي وجعلوا عليه  
بقيمتها ويدفع الموهوب له الخمسين الباقيين الى ورثة المولى والاجنبي نصف  
وان اختار الموهوب له الفداء فدى من كل فريق بجميع الدية ويسلم العبد  
وان اختار الدفع الى ورثة الاجنبي والفداء من ورثة المولى دفع نصفه الى  
ورثة الاجنبي وفدى نصفه من ورثة المولى بجميع الدية ويجازت الهبة  
وان اختار الدفع الى ورثة الواهب والفداء من ورثة الاجنبي بخمس الدية  
وكذلك لو كانت قيمته اكثر من ذلك الى خمسة الف فان كانت قيمته ستة  
الف واختار الفداء منها رجع ربع العبد الى الواهب وجازت الهبة في  
ثلثه ارباعه فيقضيها بثلثة ارباع الدية من كل فريق ويدفع ورثة الواهب  
الربع الذي رجع اليهم الى ورثة الاجنبي ويقضي به ربع الدية ويرجعون  
بقيمتها على الموهوب له ولو وهب عبده في مرضه من رجل قيمته خمسة الف  
او اقل ثم ان العبد ورجل اجنبي قتل الواهب خطأ فعلى الاجنبي خمسة الف  
ويقال للموهوب له اذ دفع العبد او افده فان اختار دفعه دفعه كله بالجناية  
لان الوصية قد جازت في جميعه وان فداه سلم له العبد ولو كانت قيمته عشرة  
الف واختار دفعه رد ربعه بنقص الهبة ودفع ثلثه ارباعه بالجناية وان  
اختار الفداء فدى ثلثه اخماسه بثلثة ورواحته بنقص الهبة ولو وهب  
في مرضه عبداً للرجل وقبضه ثم جنى على الواهب جناية خطأ فعفا عنها ثم  
مات منها وقيمة العبد عشرون الف درهم فاخذ الموهوب له دفعه  
فانه يجوز العفو في ربعه ويدفع ثلثه ارباعه ولو كانت قيمته ثلثون الف درهم  
منه ثمانية اجزاء من احدى عشر جزءاً ولو وهب عبده في مرضه لرجل فقتل العبد  
عمداً وله وليان فعفا احدى العبدتين للموهوب له اذ دفعه او افده فان اختار  
دفعه رد ثلثه اخماسه بنقص الهبة ويدفع احد الخمسين الباقيين الى الورثة  
لم يعف ويسلم له الخمس واقسم الاثنان الاربعة اخماس بينهما على اثني  
عشر سهماً يضرب فيها الذي لم يعف سبعة والذي عفا بخمسة ولو اختار  
الفداء فدى بنصفه بخمسة الف ويسلم له العبد بالهبة ويضرب الابن الذي  
لم يعف في الخمسة الف بخمسة الف ونصف قيمة العبد ويضرب الباقي  
بنصف قيمة العبد وان كانت قيمة العبد الف درهم كانت الخمسة الف  
بينهما على اثني عشر سهماً وكذلك ان كانت قيمة العبد اكثر من ذلك الى عشر الف

اذا اختار الدفع رد ثلثة اخماسه ثم دفع الخمس واقسم الاثنان ذلك  
على اثني عشر سهماً للعاني منها خمسة وللآخر سبعة وان اختار الفداء وقيمة  
الف درهم او اكثر ما بينه وبين العاني وخمسانية فدى النصف بخمسة الف  
ويسلم له العبد وضرب الذي لم يعف في الخمسة الف بنصف الدية ونصف  
قيمة العبد وضرب العاني فيها بنصف قيمة العبد وان كانت قيمته ثلثة الف  
رد ربع العبد وفدى ثلثة ارباعه بثلثة ارباع نصف الدية واقسم اللذان  
ربع العبد وثلثة ارباع نصف الدية يضرب في ذلك العاني بنصف قيمة العبد  
والآخر بثلثة ارباع نصف الدية ونصف قيمة العبد ويجعل ربع العبد  
بينهما في هذه القسمة نصفين بحسب كل واحد منهما ما اصابه من ذلك من حقه  
ولو ان رجلاً وهب في مرضه عبده من رجل ثم ان العبد قتل الواهب خطأ  
وللواهب وليان فعفا عنه الوليان جميعاً فان الموهوب له يرد نصف العبد  
ويجوز له النصف لان النصف الذي اجزأه له فيه حياته فلما اجزأها  
كما العفو فيه صاذاً كان عبده ونصف فاتفق الوارثان نصف عبده بالعفو  
ولو وهب عبده من رجل في مرضه ثم ان العبد قتل عبداً للموهوب له وقيمتها  
سواء فعفا عنه الاولياء فانه يرد ثلثي العبد ويجوز له الثلث والجناية  
على عبده باطل ولو كانت الميت ترك عبدين احدهما الذي جناه والاخر  
الذي وهب فعفا الاولياء عنه فان عفو الاولياء بمنزلة قبضهم الجناية  
ويرد الموهوب له نصف العبد ويسلم له نصفه ولو وهب عبداً في مرضه  
لرجل ثم ان العبد قتل الواهب خطأ وله وليان فعفا احدى العبدتين واختار  
الدفع فانه يرد اليهما نصفه بنقص الهبة ويدفع الى الذي لم يعف ربع الجناية  
وسقوله ربع حصته العاني ولو اختار الفداء من الذي لم يعف فداه بخمسة  
الف ويسلم له العبد كله اذا كانت قيمته ما بينه وبين ثلث الدية ويقسم  
الخمسة الف ونصف قيمة العبد الذي العاني يضرب في ذلك الذي لم يعف  
بخمسة الف ونصف قيمة العبد من قبل الرقبة ويضرب فيه الذي عفا  
بنصف قيمة الرقبة من قبل الهبة ونصف قيمة الصا من قبل العفو فيكون ذلك  
بينهما على ثمانية اسهم ان كانت قيمته الفين سهماً من ذلك للعاني وستة  
لذي لم يعف فما اصاب العاني انقص منه ما ابلغه بالعفو وهو نصف القيمة  
وياخذ الفضل ولو كانت قيمة العبد خمسة الف واختار الفداء بطلت  
الهبة في ثلثة وقد انصف الباقي بثلث الدية فيصير معهما من العبد والدية  
خمسة الف وقد اثلث العاني بالعفو ثمانية وستة وستين  
وثلاثين كانه قبضها بصرى العاني في ذلك بنصف الرقبة وثلث القيمة ويضرب



الذي لم يعف بنصف الرقبة الف ونصف الدية ولو ان عبدا قتل رجلا خطأ  
وله وليان فذفع نصفه احدهما والاخر غايب ثم مات العبد ولا مال للمولى  
رجع المولى الاخر على القايض بربع قيمة العبد ولو كان المولى فدى النصف  
من الشاهد بنصف الدية والاخر غايب ثم مات العبد فانها يقسمان نصف  
الدية بينهما نصفين وياخذان نصف الاخر من الدية ايضا فيقسمانه نصفين  
اذا اختاره من احدهما فهو اختار من الاخران النفس واحدة واما خص  
فمن خصم عن جميع الدية ولو فدى من احدهما ثم قتل العبد وياخذ السيد  
قيمته فانه يدفع نصف القيمة الى الغايب ولا يرجع واحد منهما على صاحبه شيء ولو  
دفع نصف العبد الى احدهما واختار فداء النصف من الاخر وهو مفسر لا يوقد  
على شيء فانه يرجع على اخيه بربع الدية ان كانت مستهلكة في قياس قول ابي يوسف  
ومحمد ولو وهب الموصي عبده لرجل ثم ان العبد قتل الواهب وقاد صرى لرجل  
بثلث ماله وقيمة ما بينه وبين الف درهم فان اختار دفعه دفعه وكانت  
اربعة اخماس فنقص الهبة فيها واخمس دفعها بالجناية ويعطى الموصي له  
نخس العبد فان اختار الفداء فذاه بجميع الدية ويعطى الموصي له بثلث  
العين ان كان قيمة العبد العين وان كانت قيمة اقل من العين اعطى  
الموصي له بالثلث تمام الثلث مع قيمة العبد من الدية ومن قيمة العبد  
وان كانت قيمة اكثر من العين فاخذ الدفع ردا وربعة اخماسه ينقص  
الهبة ويدفع الخمس بالجناية ويعطى للموصي له خمس العبد وان قال انا  
افدى وقيمتي ثلثة الف ودرهمه المائة ينقص الهبة وفدى ثلثة اثمان  
بثلثة اثمان الدية ويعطى الموصي له بالموصي له بالثلث من الدية بمثل اثمان العبد  
وما بقي فهو للورثة وكذلك ان كانت قيمته اكثر من ذلك الى عشرة الف  
وان كان اوصى في هذه المسئلة بالسدس صا والثلث بينهما على ثلثة  
للموهوب له ثلثا الثلث والموصي له بالسدس سبع العبد والذي جاز  
فيه الهبة سبعان ثم دفعها بالجناية فاجتمع في يد الورثة ستة اسباع  
ولو قال انا افدى فان كانت قيمته قدر سبع الدية او اقل فذاه بجميع  
الدية ويعطى الموصي له الاول من تمام الثلث او سدس جميع المال ولو كان  
اوصى في هذه المسئلة بالربع فالثلث بينهما على سبعة فان الدية او اقل  
فذاه بجميع الدية ويعطى الموصي له الاول اختار الدفع دفع العبد كله  
فيعطى صاحب الربع ثلثة اجزاء من تسعة عشر جزءا من الدية او اقل فذاه  
كله بالدية ويعطى الموصي له بالربع الاول من جميع المال من الدية ومن القيمة  
او من تمام الثلث من قيمة العبد وان كانت قيمة العبد اكثر من اربعة اجزاء

من سبعة عشر جزءا من الدية وكانت اربعة الف درهم جازت الهبة  
في اربعة اجزاء من احد عشر جزءا من العبد ولو ان رجلا وهب في مرضه  
عبدا من رجل وقيمته فاعتقه ثم ان العبد قتل الواهب عمدا وله وليان  
فغفا احدهما فلا شيء على الموهوب له وياخذ الذي لم يعف من المعتق  
نصف الدية فيضرب فيه هذا بنصف الدية ونصف القيمة ويضرب فيه  
العا في نصف القيمة ولو كان قتله خطأ فغفا عنه احدهما فللذي لم يعف  
نصف الدية لا يشترط فيه العا في من قبل ان العا في كان قبض خمسة الف  
فان قلها ولو كان قتل السيد عمدا ثم اعتقه الموهوب له فغفا احدا لا بينين  
فان الذي لم يعف يستسعى العبد في نصف قيمته ويؤخذ من الموهوب له نصف  
قيمة من قبل ان الميت كان ترك العبد ونصف قيمته فيقسم ذلك الوليان  
يضرب فيه الذي لم يعف بقيمته والعا في بنصف قيمته ولو كان القتل خطأ  
فاعتقه وهو لا يعلم ثم غفا احدا لا بينين فان تركه المقتول قيمة العبد  
وقيمة اخري في رقبة بالجناية للموهوب له ثلث ذلك من الرقبة  
فصار عليه قيمة وثلث قيمة فلما غفا احدهما سقط عنه نصف القيمة من  
حصه الذي غفا فعلى الموهوب له نصف القيمة الذي لم يعف وثلث قيمة  
بينهما نصفين ولو كان قتله عمدا فغفا احدا لا بينين ثم اعتقه الموهوب له  
وهو لا يعلم فعلى الموهوب له قيمة اثلا قايين الا بينين ولو كان الموهوب له  
دين العبد ثم ان العبد قتل الواهب عمدا ثم غفا احدا لا بينين فهذا بمنزلة  
الباب الاول ولو كان بقتله ثم ان العبد قتل الواهب عمدا فغفا احدا لا بينين  
فعلى المكاتب ان يسعى في نصف قيمته وعلى الموهوب له نصف قيمته يقسمانها  
اثلاثا وكذلك لو كان الموهوب له وهبه لرجل اخر فذبه او كاتبه فهو على  
ما وصفنا ولو كان به الموهوب له ثم انه قتل سيده خطأ فغفا احدا لا بينين  
فغفا الموهوب له ثلث قيمته بينهما نصفين وعلى المكاتب نصف قيمته  
للذي لم يعف ولو كان الموهوب له وهبه لرجل ثم قتل العبد الواهب خطأ  
فان اختار الاخر دفعه دفعه فسلم لورثة الواهب ويضمن الموهوب له  
الاول ثلث قيمته وان اختار الفداء فذاه بالدية وسلم العبدان كانت  
قيمة خمسة الف او اقل وان كانت قيمة اكثر من خمسة الف اضيفت الى  
الدية ثم جعلت للموهوب له الثلث من جميع ذلك ورد الفضل من قيمة  
العبد على الورثة فان غفا احدا لا بينين واختار الواهب الاخر الدفع  
دفع نصفه الى الذي لم يعف وضمن له الموهوب له الاول ثلث قيمته بينهما  
نصفين وان اختار الفداء فدى نصفه بخمسة الف وجازت الهبة



في جميع العبد اذا كانت قيمته مثل ثلث الدية او اقل ويقسم الف ونصف  
 القيمة يضرب فيها الذي عفا بنصف قيمة من قبل الرقبة ونصف قيمة من قبل الدم  
 ويضرب الذي لم يعف بنصف الدية ونصف القيمة التي كانت على الموهوب له  
 فما اصاب العافي خمسة عليه ما اتلفه واخذ الفضل وان كانت قيمة العبد  
 اكثر من ثلث الدية واقل من جميع الدية ضمت نصف الدية ونصف القيمة التي  
 جميع قيمة الرقبة التي على الموهوب له فاجرت له الثلث من جميع ذلك وورد  
 الفضل فتمت الى نصف الدية والى نصف قيمة الذي اتلفه العافي فاقسمه الاثنا  
 على ما وصفتنا وان كانت قيمة عشرة الف سلم نصف الدية الذي لم يعف  
 وعلى الموهوب له ثلث القيمة بينهما نصفين وان كانت قيمة اكثر من عشرة  
 الف وقد اخذ الفدا من الذي لم يعف اصبحت جميع الدية الى جميع القيمة  
 فجاء للموهوب له ذلك والى الفضل فاقسمها نصفين ولو ان رجلا رهب  
 مرضه عبدا من رجل ثم ان العبد قتل الواهب عمدا فقتل الوليان والعفو  
 جائز والموهوب له ثلث العبد وللورثة ثلثاه ولو عفا احدهما ثم عفا الآخر  
 بعده واختار الدفع دفع اليهما ثلثة اخماس العبد يضرب بينهما العافي الاول  
 بنصف قيمة العبد والثاني بثلثة اخماس ونصف خمس ويجسب عليه الخمس  
 الذي ابلغه بالعفو ولو كان اعتقه الموهوب له ثم عفا معا من ثلثي  
 قيمة ولو عفا احدهما قبل صاحبه فعلى الموهوب له نصف قيمة العبد وعلى  
 العبد المعتق نصف قيمة فريها له الاخر فيقسمان النصفين جميعا  
 يضرب الاولى بنصف قيمته والاخر بثلثي قيمته يحسب عليه النصف الذي  
 عفا عنه وبقوله سدس قيمته ياخذ من هذا النصف وياخذ الاول  
 ثلثي هذا النصف وهو ثلث قيمته ولو كان الموهوب له اعتقه ثم ان العبد  
 قتل الواهب عمدا فقتل الاثنان عنه معا فالموهوب له صا من ثلثي قيمة  
 العبد ولو كان عفا احدهما بعد الاخر وقيمة ما بينه وبين الاخرين وخمسائة  
 فلا تسبيل على الموهوب له ويكون على العبد الذي عفا اوله حصته من  
 الخمسة الالف الذي كانا يقسمانها لو لم يعف الثاني ولا يضرب ذلك العافي  
 الثاني مريض وهب عبده من مريض وقبضه ثم ان الموهوب له وهب لرجل  
 صحيح ثم ان العبد قتل الواهب الاول ومات الثاني من مرضه ذلك فانه يقال  
 للثالث ادفعه وافده فان اختار الدفع فهو وورثة الثاني انتقضت الهبة  
 في نصف العبد منها جميعا فيرد هذا النصف الى ورثة الثاني ويرده ورثة  
 الثاني الى ورثة المقتول ويبقى النصف فيجوز به الهبة للثاني ويجوز الهبة  
 من الثاني الى الثالث في ثلث ذلك النصف فيرد الثالث ثلثي ذلك النصف

الى ورثة الثاني ثم يرفعون جميعا هذا النصف بالجناية ثم يرجع ورثة  
 الثاني على الثالث بالاقل من ثلثي الدية وثلث قيمة النصف ولو اختار الثاني  
 ورثة الثاني الفداء وقيمة خمسة الف او اقل رد الثالث على ورثة الثاني  
 ثلثه ثم فدوه بعشرة الف ويرجع ورثة الثاني بثلثي القيمة ولو كانت  
 قيمة عشرون الف اجازت الهبة في خمس العبد وورثة المقتول يصير  
 الخمسان لورثة الثاني ثلثها وللثالث الثلث فيعدون ذلك بخمس  
 الدية اثلاثا ويرجع ورثة الثاني بما ادى من ذلك على الثالث ولو اختار  
 الثالث الفداء واختار ورثة الثاني الدفع وقيمة خمسة الف فانه  
 يجوز الهبة للثاني في ثلثة اخماس العبد ويجوز من الثالث للثاني في خمس  
 العبد فيقضى ذلك الخمس بالفي درهم ويدفع ورثة الثاني الخمسين وقد  
 رجع الى ورثة المقتول بانقراض الهبة خمسا ويرجع ورثة الثاني على  
 الثالث بقيمة الخمسين ولو اختار الثالث الدفع واختار الثاني الفداء  
 اجازت الهبة للثاني في ثلثة ارباع العبد وللثالث في رابعة ويرجع  
 في رابعة الى الورثة المقتول بانقراض الهبة وربعة يدفع الثالث ويدفع  
 ورثة الثاني نصفه بنصف الدية ويرجع ورثة الثاني على الثالث بنصف  
 قيمة العبد ولو كان العبد قتل المريض لاخر ولم يقتل الاول فان الهبة  
 تنقضي في الثلثين فيرد ذلك الى ورثة المقتول ويرد ورثة الاول في  
 الثلث فان اختار الثالث دفعه دفعه كله بالجناية ونصفه بانقراض  
 وان اختار فداه فداه ثلث الدية ويسلم له ذلك اذا كانت قيمة ذلك  
 قيمة العبد خمسة الف او اقل فان كانت قيمة اكثر من خمسة الف عملت  
 في هذا الثلث على الوجه الذي وصفته لك في الجميع ولو كان العبد قتل  
 الاول والثاني فاخذ الثالث وورثة الثاني الدفع فانه يجوز الهبة  
 من الاول للثاني في خمسة اسهم واحد عشر سهما وللثالث من الثاني  
 في سمين ويدفع ورثة الثاني ثلثة اسهم الى ورثة الاول بالجناية  
 ويرجعون بقيتهما على الثالث ويدفع الثالث السهمين الى ورثة الاول  
 والثاني بالجناية نصفين فيجمع في يدي ورثة الاول عشرة اسهم ويجمع  
 في يدي ورثة الثاني سهم وقيمة ثلثة اسهم ولو اختار الثالث ورثة  
 الثاني نصف العبد وبطل من هبة الثاني في نصف الباقي نصفه ورجع  
 اليه يرجع العبد وبقى للثالث ربعة ويورث الثاني والثالث الى ورثة  
 الاول نصف الدية نصفين ويورث الثالث الى ورثة الثاني ويورث ايضا  
 ربع الدية الذي عزم ورثة الثاني لورثة الاول والله تعالى اعلم



# كتاب فرائض الخنثى

ذكر عن الشعبي انه سئل عن مولود وليس يذكر ولا انثى وليس له مال للذكر ولا  
 ما لا انثى يخرج من شربه كهيئة الغول العليل فسئل عن ميراثه فقال عامر بن  
 حطاط الانثى ونصف حظ الذكر قال محمد وهذا عندنا والخنثى المشكل امره  
 سواء وجل ما ترك ولدا وعصبة فمات الولد قبل ان يستبين امره ومن  
 الاستبان ان يقول فان بال من حيث يقول الغلام وان بال من حيث يقول  
 الجارية وورث ميراث الجارية وان كان يقول منها جميعا فمن ايهما سبق فان  
 خرجا معا فان ابا حنيفة قال وورث ميراث جارية حتى اعلم انه غلام وان مات  
 قبل ان يعلم ارحه على ميراث جارية شيئا وكذلك قال ابو يوسف ومحمد في جميع  
 ذلك الا في حصلة فان بال منها معا فمن اكثرهما خرج المولود ورث على ذلك  
 ثم رجع ابو يوسف الى قول الشعبي فان مات قبل ان يستبين امره وله ثمة  
 ارباع الميراث في قول الشعبي والباقي في المال بينهما على سبعة اسهم للابن  
 اربعة وللخنثى وفي قول محمد على قول الشعبي لابن سبعة من اثني عشر وللخنثى  
 خمسة وتكون مع الخنثى ابنت فلا بنت المعروفة وثلاث المال وللخنثى نصف  
 المال والباقي للعصبة في قول الشعبي وان لم يكن للعصبة ردا الفضل عليها  
 على قدر انصافهما وتكون مع الخنثى اب وللخنثى ثلثا المال والاب ثلثة في  
 قياس قول الشعبي وان ترك ابنا خنثى وابنت ابن خنثى وعصبة ففي قياس  
 قول الشعبي الفريضة من ستة وثلثين للخنثى الاعلى خمسة وعشرين  
 سهما والابنت ابن الخنثى سبعة اسهم وللعصبة اربعة اسهم فان لم تكن عصبة  
 وثلثة ارباع المال الاعلى وربعه لولدا لابن لانه ينظر الى اقل ما يصيب كل  
 واحد منهما والى اكثره فيأخذ نصف ذلك فلا ينظر الى ما بين ذلك بنت  
 اخ خنثى وابنت ابن اخ خنثى مشكل امرهما وابن ابن اخ معروف فاما  
 لابن ابن الاخ في قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد وفي قياس قول الشعبي  
 المال بينهم اثلثة فان لم يكن للبنت وارث غير هذين الخنثيين فاما  
 كلها للعليا في قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد وفي قياس قول الشعبي  
 المال بينهم نصفان لان الذي يرث من وجوه والذي يرث من وجه  
 واحد عنده سواء وان ترك ثلث بنات اخ ثنات بعضهم اسفل من  
 بعض واسفل منهم ابن اخ ففي قياس قول الشعبي المال بينهم ارباع لكل واحد  
 منهم الربع فان لم يكن اسفل منهم ذكر ولم يكن للبنت عصبة فاما المال بينهم

اثلثة فان ابنتا خنثى واخنا خنثى ولا عصبة له ومات قبل ان يستبين  
 امرهما فلا بنت المصنف والباقي للعصبة في قول ابي حنيفة وابي يوسف  
 وفي قياس قول الشعبي الا بصفة ثلثة ارباع المال والاخت ربع بنت اخ  
 خنثى واخت خنثى فلا بنت المصنف والباقي للعصبة ان كان له عصبة  
 وان لم يكن له عصبة فاما المال كله للاخت في قولهم وفي قياس الشعبي للاخت  
 الثلثان والابنت الاخ السدس وللعصبة السدس وان لم يكن عصبة  
 فلاخت ثلثة ارباع المال والابنت الاخ ربع المال وكذلك ان ترك ابنا  
 خنثى وابنت اخ خنثى ولا عصبة له فالحجاب على ما وصفت في الاخت فان  
 ابنتا خنثى وابنت ابن خنثى وابنت ابن ابن خنثى اسفل منها وعصبة ففي قياس  
 الشعبي الابنت الثلثان والابنت الابن السدس وللصفي نصف سدس  
 وللعصبة نصف سدس فان لم تكن عصبة فالعليا نصف وطها والتي  
 تليها السدس بينهما نصفين والثلث بين الثلث اثلثة فان ترك  
 ابنتا وثلث بنات ابن بعضهن اسفل من بعض خنا فكلهن وعصبة  
 ففي قياس قول الشعبي الفريضة من مائة ومائتين سهما للابنت مائة ومائتين  
 عشر سهما والابنت الابن العليا ثمانية وعشرون سهما والوسطى ثلثة  
 عشر سهما وللصفي ثمانية اسهم وللعصبة ثلث عشر سهما لان الصفي غير  
 شك والسدس بينهما وبين الابنت التي تليها وهي العليا نصفين وثلث  
 الثلث الباقي بين الابنت والعليا والوسطى والعصبة ارباع لان الصفي  
 لا تدعى من ذلك الثلث الا بثلثة وثلثا الثلث بينهم وبين الصفي اجمال  
 فان كان اسفل منهم غلاما معروف ففي قياس قول الشعبي نصف المال  
 للابنت وسدس المال بينها وبين العليا نصفين وثلثا سدس المال بين  
 الابنت والعليا والوسطى اثلثة وثلث سدس المال بينهم وبين الصفي  
 ارباع وسدس المال لباقي بينهم وبين الغلام اجمال فان كانت الوصي  
 والصفي معروفان اهما اسب ففي قول الشعبي الابنت النصف والسدس  
 بينهما وبين العليا نصفين والثلث الباقي للابنت ثلثة وللعليا ثلثة  
 وثلثة بين الوسطى والصفي والغلام للذكر مثل حظ الانثيين فان كانت  
 الصفي هي المعروفة وابنتا اسب ففي قياس قول الشعبي الابنت النصف  
 والسدس بين الابنت والعليا نصفين ونصف السدس بين الابنت  
 والعليا والوسطى اثلثة والباقي بينهم جميعا ارباع للابنت ربع وللصفي  
 ربع وللوسطى ربع وربع بين الصفي وبين الغلام للذكر مثل حظ الانثيين  
 امرأة تركت زوجها وامها واخوها الاب وام خنثى فمات قبل ان يستبين



امرهما فللزوجة النصف وللأم الثلث وأبنا في الخنثى في قولهم ثلثة لأمهم يطون  
الخنثى أقل ما يصيب وهو مقدار ما يستغن في قياس قول الشعبي الفريضة  
من ثمانية وأربعين سهما للخنثى مثل ذلك ثلثة عشر سهما وللزوج أحد  
وعشرون سهما وكلام أربعة عشر سهما فإن كان مع ذلك أخ أم للخنثى  
والزوج مثل ما كان لهما في الوجه الأول في قياس قول الشعبي وللأم  
والأخ من الأم مثل ما كان للأم في الفريضة الأول بينهما نصفين رجل  
مات وترك امرأة وأخوية لأمه واختا لأب وأم خنثى مشكل في قياس  
قول الشعبي الفريضة من مائة سهم وستة وخمسين سهما للمرأة من  
ذلك سبعة وثلاثون سهما ونصف وللأخوين خمسون سهما والخنثى  
ثمانية وستون سهما ونصف فإن ترك مع ذلك أمًا في قياس قول  
من مائة وعشرين سهما للمرأة سبعة وعشرين سهما وللأم ثمانية عشر وللأخوين  
سبعة وثلاثون وللخنثى سبعة وثلاثون ونصف فإن ترك مع ذلك أمًا  
ففي قياس قول الشعبي من مائة وعشرين سهما فإن ترك أمًا وثلاث بنات  
ابن بعضهن أسفل من بعض خناثا كلهن ولا عصبية له ففي قياس قول  
الشعبي الفريضة من مائة وثمانية أسهم مخزجة على قياس ما تقدم وللأخت  
من ذلك ثلثة وسبعون سهما وللعلية سبعة عشر سهما وللوسطى عشرة  
أسهم وللأسفل ستة أسهم هذا آخر الكتاب وأسرها أعلم بالصواب

## كتاب الخنثى

ذكر محمد بن أبي يوسف عن أبي بصير عن رسول الله صلى الله عليه وآله  
عليه وسلم أنه سئل عن مولود ولد في ثوبه امرأة وما الرجل كيف يورث  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من حيث يبول وروى عن علي  
منه وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وعنه جابر بن زيد قال يورث  
من حيث يبول وكذلك قال سعيد بن المسيب قال وإن قال منهما جميعا  
ورث من أولهما وقال أبو يوسف سالت أبي حنيفة عن خنثى تبول من  
معا قال لا أعلم بهذا وقال أبو يوسف ومحمد يورث من أكثرها بولا  
إن كان ذلك يعرف فإن كان ذلك مشكوكا فلا علم لنا به وقال أبو يوسف  
إن أدرك فجامع بذكرها وخرجت له كنية أو أحتمل كما يحتمل الرجل فهو رجل  
وإن كان له ثديان مثل ثدي المرأة أو رأى حيضا كما ترى النساء أو كان  
يجمع كما يجمع المرأة أو ظهر به حبل أو نزل في ثديه لبن فهي امرأة وليس

يحمل إذا بلغ من بعض هذه المعالم وإذا مات بعد ما رأى قبل أن يستبين  
أمه لم يرسله رجل ولا امرأة ولكنه نتم الصعيد وإن سجد فمروا به  
إلى ويدخل قبره ذ ومحمم منه أحب إلى وأن جعل على السرير بعشر المرأة فهو  
أحب إلى ويكفن كما تكفن الجارية فهو أحب إلى وأكره له في جوارحه ليس في  
والخبر وإن قبله رجل من شهوة لم ينزوجه أمه حتى يستبين أمره وأن  
زوجته أبوه رجلا أو امرأة فلا علم لي بكأه وهو موقوف فإن بلغ وطهر  
فيه علامة الرجال فلم يصل إلى امرأته أجل كما يورث العتق فإن أحرر وهو  
وأهو قال أبو يوسف لا علم لي بذلك وقال ليس لها من المرأة ولا شيء  
عليه لأنه لم يبلغ ويصل لقناع أحب البنا ويجلس في صلوة جلوس النساء  
وتقوم في الجماعة خلف صف الرجال أما النساء وإن أقام في صف النساء  
وأحب إلى أن يعيد الصلوة وإن قام في صف الرجال فصلاته تامة بعد  
الذي عن يمينه وعن يساره والذي خلفه بخذاه صلواتهم وإذا مات فغسل  
عليه وعلى رجل وامرأة وضع الرجل على يمينه والخنثى خلفه والمرأة  
خلف الخنثى فإن دفن في قبر واحد من عذر رجل الخنثى خلف الرجل وجعل  
بينهما حاجزا من الصعيد وإن كان مع امرأة قدم الخنثى وإن قذف  
رجلا بعد بلوغ قبل أن يتبين أمره أو سرق منه أقيم الحد والقطع وإذا  
قذفه رجل فلا حد على قاذفه بمنزلة قاذف المجنون وإن قطع يده رجل  
أو امرأة قبل أن يتبين أمره فلا قصاص على القاطع وأكره له أن يتكشف  
قدام الرجال والنساء وإن يخلو به غير محرم من رجل وامرأة وإن يسافر  
بغير محرم من الرجال فصل في غير قناع امرأته أن يعيد ولو أوصى رجل لما في  
بطن امرأة بالف درهم إن كان غلاما وبخمس مائة إن كانت جارية  
فولدت هذا الخنثى قال يوقف الخمس مائة الفاضلة في قول أبي حنيفة  
وأبي يوسف ومحمد حتى يتبين أمره وإن كان حلف بطلاق أو عتاق  
أن كان أول ولد تله غلاما لم يقع وأحد منهما حتى يتبين أمر الخنثى  
وإن أخذ الخنثى أسيرا من الكفار وأرند بعد إسلامه لم يقبل ولو قال  
رجل كل عبد لي حر أو قال كل أمة لي حرة وله مملوك خنثى لم يعتق حتى  
يتبين أمره وإن قال القولين عتق جميعا وكذلك لو كان حلف على ذلك  
بطلاق وإن قال الخنثى أنا رجل أو قال أنا امرأة لم يقبل قوله وبكره  
أن يحسه رجل أو امرأة ولكن يشتري له جارية عالة فيحسه وقال محمد  
أن كان معسرا اشتري به الإمام جارية تحسه ثم باعها وجعل ثمنها  
في بيت المال وإن قتل خطأ فالقول فيه قول القاتل رجل مات وترك



ابنا وامراة وولدا خنثى من هذه المرأة فمات الخنثى بعد ابنته فادعت الام  
انه كان ذكرا يتول من حيث يتول الغلام وادعى الابن انه كان يتول من حيث  
يتول الجارية فاقول قول الابن والبينة بينة الام وكوا قامت الام  
البينة على ذلك واقام رجل البينة ان الميت ذوجه هذه الوصية على  
الف درهم وانها كانت يتول من حيث يتول النساء وطلب ميراثه فالبينة  
بينه الزوج وللار نصيبها من الصدق وغيره وكذلك ان اقام كل واحد  
منها البينة انه كان يتول من المال الذي ادعاه ولم يكن يتول من المال  
الاخر وكوا قامت ~~واحد منها البينة انه كان يتول في حياته وامرها~~  
عنه الف درهم وان كان غلاما يتول من حيث يتول الغلام ولم يكن من حيث  
يتول النساء واقام الابن البينة انه كان جارية يتول من حيث يتول الجارية  
فالبينة بينه المرأة وكوا قامت هذه المرأة البينة عليها وصفتنا واقام  
الزوج البينة عليها وصفتنا في المسئلة فالبينة بينه المرأة لانها تدعى  
الصدق ولو كانت البنتان وقتين فالوقت الاول اول وان كان الخنثى  
حيا ابطلت ذلك كله ولم اقضى بشئ منه الا ترى ان خنثيين لو ادعى  
ميراث رجل ميت واقام كل واحد منها البينة انها امراته ولم يوقتار بينهما  
منه ولو كان الرجل حيا ينكر كلاهما جميعا فالر ليس يكون مشكلا اذا  
ادرك على حال من الخلاف لا يخلو من ان يخرج له حجة فيعرف انه رجل  
فان لم يخرج له حجة وكان له تدعيان كتدعي المرأة فيعرف انه كان امرأة  
فان لم يكن له ذلك فهو رجل انما استدل بهذا واستباهه واذا  
قال ابوه او وصيه هو غلام او قال هو جارية فالقول قوله اذا كانت  
لا يعرف حاله وكذلك لو قال الخنثى فان كان يعلم انه مشكك يتول منها  
جميعا لم يقبل قوله واحد منهم في ذلك واذا ماتت الخنثى بعد موت ابية  
وهو مراهق فاقام رجل البينة ان اباه ذوجه على هذا الوصف وار  
يدفعه اليه وان كان يتول من حيث يتول النساء ولا يتول من حيث  
يتول الرجل وان قد طلقها في جيلتها قبل ان يدخل بها فوجب له نصف  
هذا العبد واقامت امرأة البينة ان اباه ذوجه اباه برضاها وان  
دخل بها فولدت هذا الغلام منه ابطلت ذلك وكوا قامت احد البنتين  
وقضى القاضي بها ثم جاءت البينة الاخرى لم يلتفت اليها ولو كان  
الخنثى من اهل الكتاب فادعا مسلم ان اباه ذوجه اباه على مهر مستى  
برضاها واقام بينة من اهل الكتاب قضيت ببينة المسلم وكذلك لو كان  
الرجل من اهل الكتاب وبينة من اهل الاسلام قضيت بها له واذا مات

للزوجة البينة ان اباه ذوجه

ابطلت نكاحها

وادعت امرأة من اهل الكتاب  
ان ذوجه واقامت ببينة من اهل  
الكتاب

هذا

هذا الخنثى فدعت امه ميراث غلام ومحمد الورثة ذلك واقربه الوصى  
قال اذا جاءت الاموال والدعوى لم اصدق الوصى وكذلك لو كان الخنثى  
حيا فادعى انه غلام ولو كان الوصى اخاه فزوجه امرأة ثم ماتت الخنثى  
وقال الوصى هو غلام وقال بقية الورثة هو جارية لم يصدق الا في نصيبه  
وترث المرأة من ذلك لم يعرف ايها اول ابطلت كله ولم اورد لها شيئا ويجوز  
عن هذا الخنثى من الرقبة الواجبة ولا يحضران كان مراهقا غسل رجل المرأة  
واذا زوج خنثى من خنثى وهما مشككان على ان احدهما رجل والاخر امرأة  
لم اجز النكاح ولم ابطله حتى يتبين امرها وان ما قالم يتوارثا وان كان زوجا  
منهما لا يعرف انه مشكك اجزته اذا كان الابوان زوجا فان ما تابعد الابوين  
فاقام كل واحد من رشتها البينة انه هو الزوج وان الاخر الزوج لم تقض  
بشئ من ذلك واذا شهدت شهود على خنثى انه غلام وشهدت شهود  
اخرى انه جارية فان كان يطلب ميراثا قضيت بشهادة الذين شهدوا  
انه غلام وان كان لا يطلب ميراثا وكان رجل يدعى انه امراته قضيت باها  
جارية وان كان لا يطلب شيئا ولا يطلب قبله لم اسمع من البينة فيه وامرها

## كتاب حساب الوصايا

رجل مات وترك ابنا وابنا ووصى بمثل نصيب الابن فاخار الابن ولم يجز  
فالقسمة من خمسة واربعين سهما للابنة عشرة وللبن ثمانية عشر والوصى  
له سبعة عشر فان ترك ثلاثة بنين ووصى بمثل نصيب احدهم وثلاث  
ما تبقى من الثلث فالقسمة من ثلاثة وثلاثين سهما للوصى له بمثل نصيب  
احدهم ثمانية بالوصية والاخر سهم ولكل ابن ثمانية فان ترك ثلاثة بنين  
وارصى بمثل نصيب احدهم والثلث والرابع مما بقي من الثلث والثلث احد  
واربعين سهما والنصيب منه سبعة وعشرون سهما والثلث والرابع من  
باقى الثلث سبعة ونصيب البنين سبعة وثمانون سهما وكوا وصى  
بمثل نصيب احدهم ورابع وثلث وسدس مما بقي من الثلث وثلث مما بقي  
بعد ذلك فالثلث ثمانية وثلاثون سهما والنصيب ستة وعشرون  
وسبق من الثلث بعد النصيب اثنا عشر سهما فيعطى ثلثها وربعها  
وسدسها وثلث ما يبقى منها بعد ذلك فان ترك خمسة بنين ووصى  
بمثل نصيب احدهم وثلث ما يبقى من الثلث فالثلث سبعة وعشرون والنصيب  
اربعة عشر والباقي بعد هبما من الثلث ثلثه فيعطى ثلثها وهو سهمان



ويرد السهم الباقي الى الثلثين ولو كان قال وثلث ما تبقى من الثلث كان الثلث  
سبعة والنصيبان سبعة عشر وتترك ثلثة بنين واوصى بمثل نصيب  
الا ثلث ما تبقى من الثلث بعد النصيب فالثلث ثلاثة عشر والنصيب عشرة  
والاستثناسهم واحد ولو اوصى بمثل نصيب رابع لو كان وثلث ما تبقى  
من الثلث فالثلث اثنان واربعون والنصيب اربعة وعشرون وثلث  
الباقي ستة فان ترك خمس بنات وابوين واوصى بمثل نصيب احدي  
البنات لبعضهن وثلث ما تبقى من الثلث واوصى لاحدهن بثلثة الثلث  
نصيبها فاجازوا فالثلث خمسون والنصيب عشرون وثلث الباقي عشر  
والثلثة ثلاثون فان ترك ابنا وابنتا فاختلس كل واحد منهما ما لا ثم قال  
الابن انا ارد ما اخلست الثلث ويريدون انت الربع فيصير ما تبقى في  
يد كل واحد منا على قدر ميراثه ويقسم ما يرد على فرايض الله كمر كان على كل  
كلى واحد منا فان مع الابنت اثنا عشر ومع الابن سبعة وعشرون فان  
ترك خمسة بنين واوصى لاحدهم بثلثة الثلث والآخر بثلث ما تبقى من الثلث  
فالثلث ثلاثة عشر والنصيب ستة والثلثة سبعة ولو اوصى لاحدهم بثلثة  
الثلث والآخر بثلث ما دخل على هذا من الربع فالثلث احد عشر والنصيب  
خمسة والثلثة ستة ولو اوصى لاحدهم بثلثة الثلث والآخر بثلثة الربع  
والآخر بثلث ما تبقى من الثلث فالثلث اربعة واربعون والنصيب ثمانية  
عشر وثلثة الثلث ستة وعشرون وثلثة الربع خمسة عشر والله تعالى اعلم

## كتاب اختلاف الخليفة

واذا عصب الرجل جارية فباعها واعتقها المشتري فابيع والعق باطل في  
قول ابي حنيفة وبه فاخذ وقال ابن ابي ليلى عتقه جارية وعلى الفاضل قيمته  
واذا اشترى الرجل جارية فوطئها فاستحقها رجل فقتل الفاضل بها وبمهرها  
على الواطئ فان الواطئ يرجع بالثمن على البائع ولا يرجع بالمهر وقال ابن ابي  
يرجع بالثمن وبالمهر واذا اشترى الرجل ارضا وفيها بئير لم يشترط  
شيئا فان ابا حنيفة رحمه الله قال الثمرة للبائع الا ان يشترطها المشتري  
وبه ياخذ محمد رحمه الله تعالى وذكر حديث جابر قال قال رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم من اشترى نخلا بلا ثمر فثمرته للبائع الا ان يشترط المتاع  
ومن اشترى غلام وله مال فماله للبائع الا ان يشترط ذلك المشتري وبه  
ناخذ وقال ابن ابي ليلى الثمرة للمشتري وان لم يشترطه واذا اشترى الرجل

دابة فوجد بها عيبا وقال بعثني وهذا الغيب بها وانكره البائع ولا يئنه  
للمشتري فعلى البائع اليمين فان قال البائع انا ارد اليمين عليه فان ابا حنيفة  
كان لا يراد اليمين عليه ولا يحرقها عن موضعها الذي وضعت رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم وبه فاخذ وكان ابن ابي ليلى يقول مثل ذلك غير انه اذا اثم  
يرد عليه اليمين واذا اشترى الرجل سلعة فادعى رجل فيه دعوى حلف  
المشتري على البتة وقال ابن ابي ليلى على العلم والبراه من كل عيب جائزة ورى  
عن ابن عمر انه باع عبدا له بثمان مائة درهم بالبراه فقطن المشتري  
بعيب فخاصمه الى عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه فقال لم يملك ما بعته  
فواعلمته ولا كتمته فاني ان يحلف فرد عليه فصلح عنده فباعه بالفراة  
دروهم وعن ابن عمر انه باع عبدا له بالبراه وقال شريح لا يراد حتى يسمى كعيب  
وكان ابن ابي ليلى يقول لا يراد حتى يسمى العيوب باسمائها واذا كان رجل  
لرجل على رجل مال من ثمن بيع فدخل فاخذه عنه الى اجل فهو جابر وليس له ان  
يرجع وقال ابن ابي ليلى له ان يرجع في الاجل الا ان يكون ذلك على وجه  
الصالح منها ولو كان عليه مال فتعيب حتى حط عنه الطالب بعينه ثم  
ظهر له لم يكن له ان يرجع فيما حط عنه وقال ابن ابي ليلى له ان يرجع فيه  
وقال ابن ابي ليلى واذا اشترى الرجل ثوبا قبل ان يبلغ من اصناف  
الثياب كلها فالبيع جابر وكذلك لو اشترى شيئا من الطلع حتى يخرج  
وقطعه وقال ابن ابي ليلى لا خير في شيء من ذلك حتى يبلغ وقال ابن ابي  
ليلى لا بأس ان يشتري ما قد بلغ ويشترط تركه الى اجل وقال ابو حنيفة  
لا خير في هذا الشرط واذا اشترى الرجل مائة ذراع مكسرة من دار  
غير مقسومة او عشرة اجرة من ارض غير مقسومة لم يحرق الشراء  
وقال ابن ابي ليلى هو جابر وبه فاخذ وان كانت لا تكون مائة ذراع  
فالمشتري ان يردّها وان شاء اخذها بمقدارها من الثمن وقال  
ابن ابي ليلى لا يجوز عتق من قد فلسه الفاضل وجبسه في الدين واذا  
اعطى الرجل متاعا ببيعة له ولم يسلم بالنقد ولا بالنسيئة فباعه بالنسيئة  
فان ابن ابي ليلى قال البائع ضامن لقيمة المتاع يدفعها الى الامر فاذ  
قبض الثمن من المشتري وفيه فضل عن القيمة دفع ذلك الفضل الى  
الامر وان كان اقل من القيمة لم يرجع البائع على الامر بشيء واذا باع  
الرجل جارية وتقا بضا ثم وجدها بجا برة التي قبض عينا فان  
ابا حنيفة قال يردّها وياخذ جاريته وبه فاخذ وقال ابن ابي ليلى  
يردّها وياخذ قيمتها صحيحة وكذلك هذا في جميع الحيوان والعروض



وإذا اشترى الرجل سلعة ففطن فيها بغير قبل ان ينقد الثمن فان ابا حنيفة  
 قال له ان يرد لها اذا اقام البينة على العيب وبه فاحذ وكان ابن ابي ليلى  
 لا يقبل شهوده على العيب حتى ينقد الثمن واذا باع الرجل على ابنه وهو كبير  
 دارا او متاعا من غير حاجة ولا عذر فان ابا حنيفة قال لا يجوز ذلك  
 وبه فاحذ وقال ابن ابي ليلى ببيع عليه جائز واذا باع الرجل متاعا لرجل  
 وهو حاضر ساكت فان ابا حنيفة قال لا يجوز ذلك عليه وبه فاحذ  
 وقال ابن ابي ليلى سكوته اقرار بالبيع واذا باع الرجل نصيبا في دار  
 غير مسمى لم يجز في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد له الخيار اذا علم ان  
 ثلثا اخذ وان شاء ترك وقال ابن ابي ليلى اذا كانت الدارين اثنين  
 او ثلاثة اجزت بيع النصيب وان لم يسم وان كانت سهام كثيرة لم اجز حتى  
 يسمي واذا اخبر الرجل على ثمن لم يكن هذا استلما للبيع وقال ابن ابي ليلى هو  
 تسليم للبيع واذا بيع الرقيق او المتاع في عسكر الخوارج وذلك في مال المسلمين  
 غلبهم عليه لم يجز البيع وقال ابن ابي ليلى هو جائز واذا قتل الخوارج  
 قبل ان يسبعوه وهو بعينه رد على اهله في قولهم جميعا واذا باع  
 المسلم دابة من نصراني فادعها نصراني واقام عليها بينة من النصارى  
 فان ابا حنيفة قال لا يجوز شهادتهم وبه فاحذ محمد وقال ابن ابي ليلى شهادتهم  
 على النصراني جائزة ولا يرجع على المسلم بشيء وبه فاحذ ابو يوسف رحمه الله  
 واذا استهلك الرجل الغني مال ولده الكبير فان ابا حنيفة قال هو ضمان  
 له وبه فاحذ وقال ابن ابي ليلى لا ضمان عليه واذا اشترى الرجل جارية  
 بعبد وزاد منها مائة درهم ثم وجد بالعبد عيبا وقدمات الجارية  
 عند المشتري فان ابا حنيفة قال يرد العبد وياخذ مائة درهم وقيمة  
 الجارية وان كانت الجارية هي التي وجد بها العيب وقدمات العبد  
 رد الجارية وقسم قيمة العبد على مائة درهم وعلى قيمة الجارية فيكون له  
 ما اصاب المائة درهم ويرد ما اصاب العبد من قيمة الجارية وبه فاحذ  
 وقال ابن ابي ليلى ان وجد بالعبد عيبا رده واخذ قيمته صحيحا وكانت  
 الدراهم للذي هي في يديه واذا اشترى الرجل ثوبين وقبضهما فهلك  
 احدهما وجد بالآخر عيبا فرده واختلفا في قيمة الهالك فالقول فيها قول  
 البايع في قول ابي حنيفة وبه فاحذ وقال ابن ابي ليلى القول قول المشتري  
 واذا اشترى الرجل دارا وبنى فيها بناء ثم جاء الشفيع فان المشتري باع  
 بناءه ويسلم الدار اليه وبه فاحذ وقال ابن ابي ليلى باع الشفيع الدار  
 والبناء ويعطى الثمن وقيمة البناء واذا وجبت الشفعة لليتيم وعلم بها

والا بقل يطلبها فليس لليتيم شفعة اذا ادرك وقال ابن ابي ليلى لا يجوز  
 الصلح عن الابتكار وكذلك لو صلح رجل عن المطلوب والمطلوب متعيب  
 وكذلك لو اخر الطالبة عنه دين وهو متعيب لم يجز واذا صلح الرجل  
 على صلح او باع بيعا او اقرب دين ثم اقام البينة ان الطالب اكرهه على  
 ذلك فان ابا حنيفة قال ذلك جائز ولا اقبل بينة ان اكرهه قال ابو الفرج  
 يرسد ان اكرهه الرعنة ليس باكرهه وقال ابن ابي ليلى اقبل بينة على  
 ذلك وارده عليه وقال ابو يوسف ومحمد اذا كان ذلك اكرهه في نفسه  
 قبلت البينة عليه واذا اختصم الرجل عند القاضي فراحلهما بحق  
 صاحبه بعدما قاما من عنده وقامت عليه البينة باقراره وهو بمحمد  
 فهو جائز في قول ابي حنيفة وبه فاحذ وكان ابن ابي ليلى يقول لا اقرار لمن  
 خصم الا عندى ولا صلح لهما الا عندى وقال ابن ابي ليلى ان اكل رجل  
 لرجل بدين له على اخر فليس للطا ان ياخذ الذي عليه الا صلح بالمال المتيقن  
 على الكفيل وان كان كل واحد منهما كفلا عن صاحبه خيرة فابها اختار  
 ابرأت الاخر الا ان يشترط ان ياخذها جميعا او شي وقال بعض قضائنا  
 ايضا ان ادخل جميعا او شي خيرة فان اختار احدهما لم يكن له ان  
 يعود على الاخر الا ان يفلس هذا الاخر او يموت ولا يترك شيئا وقال  
 ابن ابي ليلى لا يجوز الضمان بشيء مجهول غير مسمى كقوله ما كان لك عليه حق  
 فهو على او ما قضاك به القاضي عليه فهو على واذا ضمن الرجل دينا عن  
 ميت بعد موته وسماء ولم يترك الميت شيئا قليلا ولا كثيرا فان ابا حنيفة  
 قال لا ضمان على الكفيل لان الدين قد توى وكان ابن ابي ليلى يقول الكفيل  
 ضمان وبه فاحذ وقال ابو حنيفة ان كان ترك شيئا ضمن الكفيل بقدر  
 ما ترك وقال ابن ابي ليلى كفاية العبد الماذون جائزة وقال اذا قلنس  
 المحمل عليه رجع الطالب على المحمل وقال للموكيل ان يوكلمه وكل به اذا اراد  
 ان يقبض او مرض فاما اذا كان حاضرا صحيحا فلا وقال لا يجوز اقراض الوكيل  
 على الموكل وقال يقبل لو كاله في القصاص والحجر واذا كان للرجل على رجل  
 مال رده عليه مثل فهو قصاص وقال ابن ابي ليلى لا يكون قصاصا حتى يبرأ  
 صيانة واذا كتب الرجل على نفسه ذكر حق بقدر ضيق اقام البينة ان اصله  
 كان مضاربه لم يقبل بينة وقال ابن ابي ليلى ابطال عنه القدر وضاع  
 مضاربه وكذلك لو اقر على نفسه بمال في ذكر حق من ثمن حريم ثم اقام  
 البينة انه ربا لم يقبل منه في قول ابي حنيفة وبه فاحذ وكان ابن ابي ليلى يسلط  
 ويرده الى داس المال ولو اقر بمال في ذكر حق من ثمن بيع ثم قال بعد ذلك



لم يقبض البيع لم يلزمه شيء في قول ابن أبي ليلى حتى يأتي الطالب بالثبته  
على قبض المتاع وإذا شهدت الشهود على ذلك قديم أو سرق قديم فإن أبا  
حنيفة قال ثبت بعد ذلك لم يقبض البيع لم يلزمه شيء في قول ابن أبي ليلى  
في ذلك وروى أبو يوسف عن مسعود عن أبي عون والحسن عن سعيد  
بن أبي بردة عن أبيه قال قال عمر بن الخطاب إنما قروا شهداء على أحد  
لم يشهدوا عند حضرت ذلك فأما شهدوا عن صغر فلا شهادة لهم وقال  
ابن أبي ليلى أقيم الحد عليه وأما السكران فإن أذابه وهو غير سكران  
فلا حد عليه وإذا ادعى رجل ديناً على ميت فشهد له شاهدان ثم شهد  
واحد على دين رجل عليه فإن أبا حنيفة قال شهادة ما جائزة لأن الغريم  
نصر نفسه وبه فآخذ وقال ابن أبي ليلى يجوز شهادة الزوج لامرأة وإذا  
أقر الرجل بالزنا عند غير قاض أربع مرات فشهد به عليه الشهود ولم يجوز  
في قول أبي حنيفة ويحد في قول ابن أبي ليلى وإذا شهد رجل من أهل الكوفة فإن  
ذلك الشاهد فاسق فإن أبا حنيفة قال لا تقبل شهادتهم عليه أنه فاسق وبه  
نأخذ وقال ابن أبي ليلى يقبل قولهم وترد شهادته وإذا سافر الرجل المسلم  
فخضع الموت واشهد على وصيته رجلين من أهل الكوفة فإن أبا حنيفة كان  
لا يجيز شهادتهما لقول الله عز وجل واشهدوا ذري عدل منكم وروى عن  
أبراهيم أن هذه الآية نسخ قوله تعالى وأخرا من غيركم وبه فآخذ وقال ابن  
أبي ليلى هو جائز وإذا اختلف الشاهدان في الموطن الذي شهدا فيه على كل  
فإن أبا حنيفة كان لا يعزرها في ذلك ويقول لا أدري أيهما الكاذب  
وبه فآخذ وكان ابن أبي ليلى أيهما صرهما وعاقبهما وكذلك لو شهدا بأكثر  
مما ادعاه المدعى وإذا لم يطلع الخصم في الشاهد فإن أبا حنيفة كان  
يقول لا اسئل عنه وكان ابن أبي ليلى يسأل عنه وبه فآخذ وقال أبو حنيفة  
لا يجوز شهادة الصبي ببعضهم على بعض وبه فآخذ وكان ابن أبي ليلى يجزها  
وكان أبو حنيفة لا يستخلف الرجل مع شهوده وبه فآخذ وكان ابن أبي ليلى  
يقول عليه اليمين مع شهوده وإذا لم يكن له شهود لم يستخلفه وجعل اليمين  
على المدعى عليه فإن قال المدعى عليه أنا وداي يمين عليه فإنه لا يرد عليه إلا أن  
يتمه فيرد اليمين عليه إذا كان ذلك وهو في الدين وكان ابن أبي ليلى يستخلف  
على العلم في الميراث وغير الميراث وإذا مات الرجل وترك امرأة وولدا ولم يفر  
بجمل امرأة فجاءت بولد بعد موته بأيام وشهدت امرأة على ولدها لم يثبت  
نسبه ولم ترقه في قول أبي حنيفة وقال ابن أبي ليلى يثبت نسبه وترث وبه  
نأخذ وإذا كان للرجل ولدا في ملكه من أمته فآقر في صحته إن أحدهما ابنه

في مصنف شهادة من ترك هذا فليست بذلك  
إلا قاض أهل الكوفة وسئل عن رجل من أهل الكوفة

ثم مات ولم يبين فإن أبا حنيفة قال لا يثبت نسب واحد منهما ويسعى كل  
واحد منهما في نصف قيمته وكذلك الامتان وبه فآخذ وقال ابن أبي ليلى  
يثبت نسب أحدهما وميراث ميراث ابن ويسعى كل واحد منهما في قيمته بنصف  
وكذلك الامتان وكان ابن أبي ليلى لا يورث مولا المولاة شيئا وإذا اشترك  
الرجلان شركة مفوضة ولا أحدهما الفدرهم والآخر أكثر كآبته أحدهما  
بغير إذن شريكه والمكاتب جائزة وليس للشريك أن يردّها وإن اعتقه  
الشريك كان عتقه باطلا حتى ينظر ما يصنع في المكاتبه فإذا أوعا عتق على  
الذي كآبته بنصف قيمته والولاء كله له وقال في مملوك بين اثنين دبره  
أحدهما وللآخر أن يبيع حصته وقال إذا دبره أحدهما ثم اعتقه الآخر  
فالعتق جائز والتدبير باطل ويضمن نصف قيمته بشريكه إن كان موصرا وإذا  
ودت أحد المتقاضيين ميراثا فهو له دون شريكه في قول أبي حنيفة وبه فآخذ  
وقال ابن أبي ليلى هو بينهما نصفين وإذا كاتب الرجل عبده فإن أبا حنيفة  
قال له المولاة إلا أن يشترطه المكاتب وبه فآخذ وقال ابن أبي ليلى المال  
للمكاتب وقال ابن أبي ليلى لا يجوز المكاتبه في الرق عند غير قاض وقال لا يرد  
في الرق حتى يجمع عليه بخان وقال ابن أبي ليلى كفاية المكاتب وكفاية باطل  
وما يكفل به عنه رجل المولاة فهو جائز وأما عتقه وهبته فهو موقوف فإن  
عتق يوما من الدهر مضى ذلك عليه وإن رجع مملوكا فهو مردود رجل قال  
عبده إن جئتك فانت حر ثم باعه لم يعق في قول أبي حنيفة وبه فآخذ وقال  
ابن أبي ليلى يعق من مال البائع وكذلك لو قال إن كنت فلانا فانت حر ثم  
باعه ثم كلفه وكذلك لو قال لامرأته أنت طالق ثلاثا إن كنت فلانا ثم طلقها  
وأخذها بآبته وانقضت عدتها ثم كلف فلانا ولو استأجر أرضا سنة واستأجرها  
فإن أبا حنيفة قال عليه نقصان الأرض في السنة الثانية وبه فآخذ  
وقال ابن أبي ليلى عليه اجر مثلها في السنة الثانية وإذا استأجر آتة إلى  
مكان فجاء وزنها إلى ذلك المكان ثم عطبت بعد الخلاف ضمن قيمتها ولم يضمن  
الاجر فيما خالف فيه في قول ابن أبي ليلى وإذا أوكف الرجل الامام وهو راكع  
فكبر معه ولم يركع حتى رفع الامام رأسه فإن أبا حنيفة قال يسجد معه  
ولا يعتد بتلك الركعة وقال ابن أبي ليلى يسجد ويركع ويعتد بها وإذا أهمل  
الرجل بعمره ثم أفسها فقدم مكة ففقدناها فإن أبا حنيفة قال يجوز له أن  
من التعميم وبه فآخذ وقال ابن أبي ليلى لا يجوز له أن يفتن الأمزقة ببلاده  
وقال أبو حنيفة لا يأس بان يخرج من تراب الحرم وحجارتة إلى المحل وبه  
نأخذ وقال أبو يوسف سمعت ابن أبي ليلى يروي عن ابن عمر بن عباس أنهما



ذلك واذا قتل القوم فاحلوا عن قتل ولا يعلم اثم اصا به فان ابا حنيفة كان يقول هو على عاقلة القلة الذين وجد فيهم وبه ياخذ محمد وقال ابن ابي ليلى هو على عاقلة الذين اقتتلوا جميعا وبه ياخذ يعقوب وهو قوله الاخر واذا قتل الرجل رجلا بعصا او بحجر صر به ضربات حتى مات من ذلك فان ابا حنيفة قال لا قصاص بينهما وقال ابن ابي ليلى بينهما القصاص وبه ياخذ اذا وقع موقع السلاح واذا عثر رجل بيد رجل فانزع العضوضه يده من في الدامن فقتل شيئا من اسنانه فان ابا حنيفة قال لا ضمان عليه في السن وبه ياخذ وقال ابن ابي ليلى هو ضمان لدير السن وهما يتفقان فيما سوى ذلك مما حكر في الجسد له واذا قال الخصم للقاضي اقر ولا انكر فان ابا حنيفة قال لا يجبره على ذلك ولكن يدعى المدعى بشهوده وقال ابن ابي ليلى لا يدعى حتى يقرأ ويكرو وقال ابو يوسف ومحمد يستخلفه على حق المدعى ويجبره او يلزمه القضاء ان لم يحلف فان لم يحلف الزمه القضاء وان حلف دعوت للشهوده واذا انكر الخصم الذي ثم جاء بالشهود على المخرج منها فان ابا حنيفة قال يقبل ذلك منه وبه ياخذ وكان ابن ابي ليلى لا يقبله ويقسم ذلك ان يدعى قبله ما لا فيقول ما له قلى شيء ثم يقيم الطالب البينة على ما له ويقسم الاخر البينة انه قتل وفناء واذا ادعى الرجل قتل الرجل فقال عندى منها المخرج فان ابا حنيفة قال ليس هذا باقرار وبه ياخذ وقال ابن ابي ليلى هو اقرار واذا اقر الرجل عندا القاضي بشيء فلم يقض به عليه ولم يثبت في ديوانه ثم خاصم اليه فيه بعد ذلك فان ابا حنيفة قال يقضى اذا كان يذكره وبه ياخذ وكان ابن ابي ليلى لا يقضى ذلك عليه وان كان ذكر حتى يثبت في ديوانه واذا قال الرجل للرجل است من بني فلان وامه امه او نصر اليه وابوه مسلم فلا حد عليه في قول ابا حنيفة وبه ياخذ وقال ابن ابي ليلى عليه واذا قال الرجل للرجل يا ابن الزانية وقد مات ابوه فعليه حد واحد في قول ابا حنيفة وبه ياخذ وقال ابن ابي ليلى يضرب حدين في مقام واحد وقد فعل ذلك ابن ابي ليلى في المسجد واذا قال الرجل لامرأته لا حاجة لي بك واودت الطلاق فان ابا حنيفة قال ليس هذا الطلاق وهو بمنزلة قوله لا استهلك ولا اريدك ولا اهلك ولا احبك وبه ياخذ وقال ابن ابي ليلى هي طالق ثلثا ولو قال انت طالق ان شاء فلان وفلان غائب لا يدري احي وميت او فلان ميت علم بعد ذلك فان ابا حنيفة قال لا يطلق وبه ياخذ وقال ابن ابي ليلى يقع عليها الطلاق واذا تزوج العبد بغير اذن مولاه فقال مولاه طلقها فان ابا حنيفة قال ليس هذا باقرار بالكتاب وبه ياخذ وقال ابن ابي ليلى هو اقرار بالكتاب

واذا اطلق الرجل امرأته ثلثا في صحته بمحمد ذلك الزوج وادعت المرأة ثم مات الرجل بعد ان استخلفه القاضي على ذلك فان ابا حنيفة قال لا ميراث لها منه وبه ياخذ وقال ابن ابي ليلى لها الميراث منه الا ان يقرب بعد موته انه كان طلقها ثلثا واذا قال الرجل لامرأته ان ضمت اليك امرأة اخرى فانت طالق واحدة فطلقها واحدة وانقضت عدتها ثم تزوج امرأة اخرى ثم تزوج هذه التي حلف عليها فان ابا حنيفة قال لا تطلق وبه ياخذ وقال ابن ابي ليلى تطلق ولو قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق ان شاء الله فدخلت الدار لم تطلق في قول ابا حنيفة وابن ابي ليلى ولو قال انت طالق ان شاء الله ولم يقبل ان دخلت الدار وكذلك في قول ابا حنيفة وابن ابي ليلى يقع وكذلك العتاق وقال ابو حنيفة لا باس نثر السكر والجوز واللوز في العرس والخبا اذا اذن ذلك اهله فيه انما يكره ان ياخذ بغير اذن اهله وبه ياخذ وكان ابن ابي ليلى يكره ذلك وان يؤخذ منه شيء وكان ابن ابي ليلى يكره البينة المرقية والمفتر وقال ابو حنيفة لا باس بذلك اولا الكتاب

## كتاب الشروط

قال اذا اراد الرجل ان يشتري دارا كتب بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان ابن فلان اشترى منه جميع الدار التي في بني فلان احد حدودها يمتد الى كذا والثاني والثالث والرابع اشترى منه هذه الدار المحدودة الموصوفة في كتابنا هذا بحدودها كلها وارضها وبنائها وطريقها ومرافقها وكل قليل او كثير وهو فيها او منها وكل حق هو لها داخل فيها او خارج منها بكذا كذا درهما وثلث سبعة وقد نقدته فلان الثمن كله واقا وبرى اليه منه فما ادرك فلان بن فلان من ذلك في هذا الدار فعلى فلان بن فلان خاصة حتى يسلم له شهوده وهو يقول ابي حنيفة وقال ابو يوسف لا ارى ان يكتب بحدودها لان الحد وقعت على غيرها فاذا قال الحمد ودعا فحل في ذلك الحد ودالتى سمي ولا ارى ان يكتب كل قليل او كثير هو فيها لانه قد يكون فيها من المتاع وغيره باليس منها ولكن يكتب هو لها وقال محمد ارى ان يكتب كل قليل وكثير وهو فيها ومنها ومن حقوقها وارى ان يكتب بكل حق هو لها داخل فيها وخارج منها فاذا اخذ منه كفيلا بالدر كبت فما ادرك فلان بن فلان من ذلك في هذه الدار فعلى فلان بن فلان وفلان بن فلان خلاص وكل واحد منهما



لجميع ما ادرك فلان من ذلك فيها فاذا بنا فلان اخذ بذلك كله ان شاء  
 اخذها جميعا وان شاء اخذها شي حتى يسلم له هذه الدار او يردا عليه  
 ثمنها وهو كذا درهما وان كان الشري من رجلين فادان يضمن  
 كل واحد منهما ما ادركه كتب فلان وفلان كفيلا ضمانا بما ادرك  
 فلان من ذلك في هذه الدار وكل واحد منهما كفيلا ضمانا بما ادرك فلان  
 من ذلك فيها وان لم يقبل كفيلا ضمانا فهو مستقيم ايضا ويقول فلان ادرك  
 فلان من ذلك فيها ان شاء اخذها بذلك ايضا وان شاء اخذها شي حتى  
 يسلم له هذه الدار او يردا عليه الثمن وهو كذا درهما وان اشترى  
 منزلا في دار كتب حدود الدار ثم ذكر حدود المنزل وموضع من الدار ووصف  
 في حقها طريقة في ساحة الدار الى باب الدار الاعظم مسما قلت ولو كتبه  
 المقصورة وهو منزل عليه حجرة على حدة هل كان يستقيم قال نعم وكذلك لو كتبه  
 المسكن وكذلك لو كتب الحجرة والانيات التي فيها وهي كذا بيتا واد اشترى  
 دار ولم يقبل بكل حق هو لها كان له بناؤها والجذوع والابواب وغير ذلك  
 وقال ابو يوسف اذا اكثر احد حدودها دار فلان لم يستقيم الكتاب بحدودها  
 كلها لانها تدخل فيه وقال محمد بن ابي ان يكتب كل قليل وكثير هو فيها ومنها من  
 حقها وكل حق هو لها داخل فيها وخارج منها ولا يكتب او في شيء من ذلك  
 لان او شك عند بعض الناس وان كان يكتب احد حدودها ملازق  
 دار فلان لان حد الدار التي الى جانبها محدطا ثم يكتب اشترى منها الدار  
 بحدودها واذا كان للدار طريقان احدهما في السكة العظمى والاخر في دار  
 قوم ولم يشترط كل حق هو لها وانما اشترى الدار بكذا درهم لم يرد على  
 ذلك فله الطريق الذي في السكة وليس له الطريق في دار القوم وان اشترط  
 كل حق هو لها فله الطريقان جميعا وان اشترى من الدار كل جز من كذا جز  
 بعد الثلث فهو جائز وكذلك ما سمي من السهام وان اشترى كذا ذراعا  
 من كذا ذراعا من الدار لم يجز وقال ابو يوسف ومحمد يجوز كذا ذراعا  
 من كذا ذراعا وكذا حد يثامن كذا حد يثامن وقال كتب في شري نصيب  
 من دار من امرأة اشترى منها جميع نصيبها من هذه الدار المحدودة في  
 كتابنا هذا وهو كذا سهم من كذا سهم من جميع هذه الدار بحدوده كله  
 وارضه وبنائه وطريقه ومرافقه وكل قليل وكثير هو فيها ومنه قلت لم كتب  
 بحدوده وارضه ولم يكتب بحدودها قال لان النصيب مذكروا نصيبه  
 اليه ولو كتب بحدودها كلها وارضها قال فهو جائز ايضا لانك اضفته  
 الى الدار وهي مؤنة والباب الاول اجبرها الى واصحها واذا اشترى منزلا

في دار قومه منزل واشترط كل حق هو له كان الغلق لغيره لم يدخل فيه  
 وكان المشتري بالخيار ان شاء اخذ السفل وان شاء تركه وان  
 اشترى ثلث في دار ليس له علو كتب اشترى منه الثلث الذي في الدار  
 التي في يدي فلان اخذ حد هذه الدار التي فيها هذا الثلث والثاني  
 والرابع كذا وهذا البيت من هذه الدار في موضع كذا وهو سفل علوه  
 لفلان احد حدود هذا البيت والرابع اشترى منه هذا البيت الذي  
 حدوده في هذه الدار المحدودة في كتابنا هذا المحدودة كله ارضه  
 وبنائه وطريقه وساحة الدار الى باب الدار الاعظم مسما داخل  
 في ذلك وخارج منه ومرافقه وكل قليل وكثير هو فيه او منه وكل حق  
 هو له داخل فيه وخارج منه بكذا درهما وزن سبعة وقد نفقده  
 فلان الثمن كله واذا برى اليه منه فما ادرك فلان وقال ابو يوسف  
 اري ان يكتب الحدود المحدودة الاول من قبل القبلة دار فلان والمحدود الثاني  
 شرق الدار دار فلان والمحدود الثالث دبر القبلة دار فلان والمحدود الرابع  
 الغربي دار فلان وان شاء بدا بالغربي ثم دار عليها وان شاء بدا الدار  
 في دبر القبلة ثم سمي الذي ثلثة قال وهو قول محمد وان لم يكتب لم يضر  
 وان كان اشترى ثلث علو في الدار ليس له سفل كتب انه اشترى منه  
 البيت الذي في علو الدار التي في يد فلان ويذكر حدود الدار ثم يقول  
 وهذا البيت على البيت الذي من هذه الدار في موضع كذا وهو علو سفل  
 لفلان اخذ حدود هذا البيت عليه والثاني والثالث والرابع اشترى  
 منه هذا البيت الذي حدد باسقله في هذه الدار المحدودة في كتابنا  
 هذا بحدوده كله وارضه وبنائه وارضه وطريقه في الدرج وفي  
 ساحة الدار الى باب الدار الاعظم والى علو البيت مسما وبحريه على  
 ما وصفنا في الوجه الاول وقال ابو يوسف ومحمد يري ان يكتب وقد  
 نقد فلان الثمن كله وقبضه فلان منه وهو كذا درهما فان اشترى  
 بيتا فرفقه بيت فاشترىها جميعا كتب اشترى منه بيتين من الدار التي  
 في يد فلان احدهما فوق الاخر احد حدود الدار والثاني والثالث  
 والرابع وهذان البيتان من هذه الدار في موضع كذا واحدهما فوق  
 الاخر احد حدود البيت الاسفل كذا الثاني والثالث والرابع اشترى  
 منه هذين البيتين اللذين حددنا في هذه الدار المحدودة في كتابنا  
 هذا بحدودها كلها وارضها وبنائها وطرفها في الدج وفي ساحة  
 الدار ويجزى على ما وصفنا وان اشترى دارا من رجلين وهي محرا اشترى



منها الدار التي في يدي فلان احدث دودها والثاني والثالث والرابع اشترى  
 منها هذه الدار المحدثه في كتابنا هذا وهو صخراء ليس فيها بناء بحدودها  
 كلها وارضها وطريقها ومرافقها الى اخره وكل واحد منها كقيل ضامن بجميع  
 ما ادرك فلانا من درك في هذه الدار حتى يسلمها له او يرد عليه الثمن وهو  
 كذا درهم وقال ابو يوسف ومحمد يرى ان يكتب في الضمان قيمة البناء فيقول  
 كل واحد منها كقيل ضامن بجميع ما ادرك فلان من درك في هذه الدار  
 وقيمة ما بنى فيها من بناء ما بين كذا الى كذا درهم ويقول او يرد عليه  
 الثمن وهو كذا وقيمة ما بين فيها من بناء الى كذا درهم بقيمة عدل يوم يستحق  
 الدار من يديه ولو لم يكتب هذا رجع على كل واحد منها بنصف قيمة البناء في  
 قول ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد وانما لم يكتب البناء حدا لاختلاف القضاء  
 لان منهم من لا يجبر الضمان الا مسمى وان اشترى ستين متفرقين في دار  
 واحدة احدها علو والاخر سفلى كتب يشتري منه ستين في الدار التي في يد  
 فلان احدث دود هذه الدار التي فيها هذان البيتان والثاني والثالث  
 والرابع واحده من البيتين في موضع كذا من هذه الدار وهو علو سفله  
 لفلان احدث دود الثلث السفلى الذي هذا البيت عليه والرابع ثم يجزيه  
 على ما وصفنا وان اشترى طريقا في دار كتب يشتري منه طريقا من الدار  
 التي في يدي فلان احدث دود هذه الدار منها هذا الطريق والحد الثاني  
 والثالث والرابع وهذا الطريق من هذه الدار ما بين موضع كذا من دار  
 فلان التي الى جانب هذه الدار الى باب هذه الدار المحدثه في كتابنا هذا  
 عرض هذا الطريق عرض باب الدار يرى منه هذا الطريق الذي سمي في  
 هذه الدار المحدثه في كتابنا هذا بحدود كله وارضه مستلما الى باب الدار  
 داخل في ذلك وخارج منه ومرافقه وكل قليل او كثير هو فيه او منه وكل حق  
 هو له داخل فيه او خارج منه بكذا درهم قلنا لم يسم عرض الطريق كان  
 محورا قال نعم وان اشترى حايطا كتب يشتري منه الحايط التي في الدار  
 التي في يد فلان احدث دودها والثاني والثالث والرابع وهذا الحايط  
 من هذه الدار في موضع كذا ما بين كذا الى كذا عرض كذا كذا كذا كذا كذا  
 هذا الحايط الذي سمي في هذه الدار المحدثه في كتابنا هذا بحدوده  
 كله وارضه وبنائه وكل قليل او كثير هو فيه او منه وكل حق هو له داخل  
 فيه او خارج منه بكذا درهم وان اشترى دارا غير بيت منه كتب يشتري  
 منه الدار التي في يد فلان غير بيت واحد من هذه الدار وطريقه احدث دود  
 هذه الدار الثاني والثالث والرابع وهذا البيت من هذه الدار في موضع

كذا احدث دودها والثاني والثالث والرابع ثم يذكر شرا الدار المحدثه  
 وارضها وبنائها ومرافقها وكل قليل او كثير هو لها فيها او منها بكذا درهم  
 وزن سبعة غير هذا البيت الذي حددناه فيها وطريقه الى باب الدار المحدثه  
 ثم يكتب في اخره وقد رأى فلان هذا البيت وعرفه انه يكون له الخيار اذا  
 رآه وان اشترى منزلا في دار ونصف ساحة تلك الدار ونصف مخرجها  
 والطريق كتب يشتري منه منزلا في الدار التي بين فلان واشترى منه ايضا  
 نصف ساحة هذه الدار ونصف مخرج فيها سوى هذا المنزل احدث دود  
 هذه الدار التي فيها هذا المنزل والمخرج والشتا والثاني والثالث والرابع  
 وهذا المخرج من هذه الدار في موضع كذا واحد حدود ساحة الدار والرابع  
 اشترى منه هذا المنزل الذي حددناه في هذه الدار ونصف هذا المخرج  
 الذي حددناه فيها ايضا ونصف ساحة هذه الدار المحدثه في كتابنا  
 هذا بحدودها كلها وارضها وبنائها وطريقها الى باب الدار الى المخرج يسلمها  
 واخذ في ذلك وخارج منه ثم يجزيه على ما وصفنا وان اشترى دارا بناها  
 للمشتري كتبه على رسمه لو اشترى كلها الا انه لا يكتب وبنائها وان اشترى  
 نصف دار ونصفها الاخر للمشتري فادان نفسه اشترى منه نصف  
 الدار التي في يدي فلان وهي الدار التي نصفها لفلان احدث دودها والثاني  
 والثالث والرابع وان اشترى دارا لغيره وادان يكتب اسم فيه  
 كتب يشتري فلان ابن فلان لفلان بن فلان وهكذا على رسمه فما ادرك  
 فلان بن فلان من درك فيما اشترى له فلان فعلى فلان خلاصه حتى يسلمه وان  
 اشترى دارا فيها حمام كتب بخمسة وصفنا ويسمى فيه قدرا للحمام وان اشترى  
 دارا من ثلثة نفر لا حرم نصفها والاخر بن نصف النصف كتب بعد ذكر  
 الحدود اشترى منهم هذه الدار المحدثه في كتابنا هذا من فلان كذا من  
 فلان كذا ومن فلان كذا ثم ذكر حقوقها ومرافقها بكذا درهم وقد  
 تقدم الثمن كله ويرى هذه الدار المحدثه اليهم منه قبض فلان من ذلك  
 كذا وفلان كذا فما ادرك فلان من درك في هذه الدار فعلى فلان وفلان  
 وفلان خلاص ذلك على قدر انصباهم التي اشترى منهم حق يسلموه لك على يد  
 ما اشترى منهم وان اشترى ثلثة نفر من واحد كتب اشترى وامن هذه  
 الدار المحدثه في كتابنا هذا اشترى منه فلان كذا وفلان كذا وفلان  
 كذا بكذا درهم كلها وارضها وبنائه ومخبره على رسمه وقد تقدم الثمن كله  
 واذا من اموالهم على قدر انصباهم التي اشترى منه فلان من كذا وفلان  
 من كذا ويروا اليه منه لفلان من هذه الدار كذا وفلان كذا وان اشترى

وهذا المنزل من هذه الدار في موضع كذا  
 احدث دودها الثاني والثالث  
 والرابع



دار الابن الصغير كتب اشترى فلان لابنه فلان واجري على الرسم وقد نقده  
فلان الثمن كله وايقا من مال ابيه فلان وهو صغير في عيال ابيه وبري اليه  
منه فما ادرك فلان بن فلان من ذكرك فيما اشترى له فلان فعلى فلان  
خاصة والبايع رجل داره من ابنه وهو صغير في عيال كتب هذا كتاب  
من فلان ابن فلان لفلان بن فلان اي بعثك الدار في بنا فلان احد حدها  
والثاني والثالث والرابع بعثك بحد ودها ويجزى على الرسم بكذا ودها  
وزن سبعة وقبضت منك الثمن كله وايقا وبرت الى بقية وانت  
يومئذ صغير في عيال فما ادرك من ذلك في هذه الدار فعلى خلاصه  
وان اشترى دارا بدين عليه كتب بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب فلان  
بن فلان من فلان بن فلان لانه كان لك على كذا درهما وهو جميع ما كان لك  
على واني بعثك بذلك كله الدار التي في بني فلان احد حدها والثاني والثالث  
والرابع بعثك هذه الدار بحد ودها ويجزى على الرسم بجميع الدين الذي  
كان لك على وهو كذا درهما وزن سبعة وقد برئت الى من الثمن كله وقبضت  
هذه الدار مني وبرئت اليك منها وبرئت افا ما كان لك على من الدين فما  
ادرك من ذلك في هذه الدار فعلى خلاصه وان اراد الذي عليه الدين  
ان يكتب براءة من الدين كتب بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب فلان  
من فلان انه كان لي عليك كذا درهم وهو جميع ما كان لك على واني بعثت  
به الدار التي في بني فلان احد حدها والثاني والثالث والرابع قبضت  
منك هذه الدار وبرئت اليها ومن الدين الذي كان لي عليك فلم يتولى  
قبلك قليل ولا كثير الا قد استوفيت منه وبرئت اليه فما ادعيت قبلك  
من دعوى من هذه الدين او غيره بعد هذه البراة فانا فيما ادعيت من  
ذلك مبطل وانت بما ادعيت من ذلك بريء واذا كان الشري من وكيل  
كتب كتاب الوكالة وشهادة الشهود عليها على حدة وكتب كتاب الشري  
من الوكيل باسمه مجرد او جعل تاريخه بعد تاريخ الوكالة وكذلك ان كان  
وكيلا من قبل القاضي واقامته له في ذلك او كان وصيا لليت واذا ضمن  
رجل للشري ما ادركه في الدار من درك ثم استحققت فعلى الضامن رد  
الثمن الذي انتقده البايع وليس عليه ضمان قيمة البناء لانه لم يضمنه  
وان ضمن سدسها فردها المشتري لم ياخذ الكيفيل الاسدس الثمن واذا  
قال الرجل للرجل ابيعك هذه الدار كل ذراع بدرهم على انها الف ذراع  
فهو جائز ويذرع بذراع وسط فان وجدها الف ذراع لم يكن له ان يرجعها  
فان وجدها اقل او اكثر فان شا المشتري اخذها كل ذراع بدرهم وان شاء

نكاحا وان اشترىها على انها الف ذراع ثمانى درهم فكانت القاء واكثر  
فهي لا زمة للمشتري وان كان اقل من الف ذراع فهو بالخيار ان شاء  
اخذها بجميع الثمن وان شاء ترك وكذلك لو اشترى معلومة على  
انها عشرين جريبا وعشرين كله بكذى درهما فزادت الارض والنخل  
فهو للمشتري بما سمي ويجوز ان تشتري قراح ارض فيها نخلا دون النخل  
وان اشترى نخلا في قراح ارض دون الارض ويكتب حدود القراح  
في قراح ارض دون الارض ويكتب حدود القراح في كتاب الشري وهذه  
الموضع الذي فيه النخل منه ويكتب انه اشترى النخل بمواضعها من الارض  
وطريقه في القراح ويذكر عدد النخلات ويكتب في القراح المشتري  
انه اشترى بكل حق له غير النخل التي فيه في موضع كذا وهي كذا نخلة  
فانها لم تدخل فيما اشترى بطريقها الى باب القراح وان اشترى ارضا منها  
عيون النفط والقار كبتا يشترى منه الارض التي يقال لها كذا والعيون  
التي فيها القار والنفط اخذ حدود هذه الارض والعيون التي فيها كذا  
اشترى منه هذه الارض المحدودة في كتابها هذا والعيون التي فيها النفط  
والقار وما في العيون من النفط والقار بحدودها كلها هذا ما اقسم  
عليه فلان بن فلان وفلان وفلانة بن فلان انقسموا الدار التي في  
بني فلان احد حدها والثاني والثالث والرابع انقسموها على ذل  
وكان جميع درع هذه الدار كذا ذراعا مكسرة وكان جميع الذي يفلان  
من هذه الدار بكل حق هو له فيها كذا ذراعا مكسرة فاصابه بذلك عند  
القسم موضع كذا من هذه الدار وقال ابو يوسف ومحمد مري ان يكتب  
فما اصابه بذلك كذا ذراعا مكسرة في موضع كذا من هذه الدار احد  
حدود الذي اصابه كذا والثاني والثالث والرابع واذا كان الحايط  
بين رجلين نصفين ولا حدهما عليه خشب كان للاخران يضع عليه من  
الخشب مثلما وضع صاحبه وان اراد احدهما ان يزيد عليه خشبة  
واحدة على صاحبه او يفتح كوة او يستر عليه سترة او يفتح فيه بابا لم يكن له  
الابا ذر صاحبه وان كان خشب احدهما وضع من خشب صاحبه كان له  
ان يرفع حتى يحاذي به خشب صاحبه فاذا انهدم الحايط بين رجلين  
فقال احدهما لانيه كما كان وتضع عليه جذوعا كما كانت لم يجبر الاخر على البناء  
معه وان قال هذا انا ابنيه يتقضى واضع عليه جذوعا كما كانت فله ذلك  
فان فعله فاراد الاخر ان يضع عليه جذوعا كما كانت فله ذلك ويرد عليه نصف  
قيمة البناء وكذلك البيت يكون للرجل والاخر فانه بيت فانهدم فاني صاحب النخل



ان يبنيه كان لصاحب العلوان يبنى السفلى ويبني فوقه بنية انما اخذنا في هذا  
 بالاستحسان الا انه قد وضع البناء في ذلك غيره وان كانت الدارين رجلين  
 فاقسمها نصفين وباع احدهما حصته ثم استحق حصته الاخر قال يرجع  
 على صاحبه بنصف ما باع وان لم يكن باع رجوع عليه بنصف ما في يده من الدار  
 وان لم يستحق الابنية واحدة عيقت القسمة على ما بقي نصفين ولو كانت  
 الدارين بينهما نصفين فاقسمها واخذ احدهما الثلث من مقدمها بجميع  
 نصيبه واخذ الاخر الثلثين من مخرجها بنصيبه وباع صاحب الثلثين ثم  
 استحق نصف الثلث قال يرجع على صاحب الثلثين بربع قيمة الثلثين وقال  
 ابو يوسف يرجع بنصف القيمة ويكون ما بقي من الثلث بينهما نصفين وهو قول  
 محمد قال ابو الفضل هكذا هذا الاختلاف في رواية ابى سليمان واما في رواية  
 ابى حفص وغيره فان قول محمد قول ابى حنيفة ولو كانت عشرون جربا بين رجلين  
 نصفين فاخذ احدهما خمسة عشر جربا يساوي القدمهم واخذ الاخر خمسة  
 اجربة يساوي الفبا حصته فيما باع صاحب الخمسة عشر ما في يديه واستحق  
 نصفها في يدي الاخر قال يرد صاحب الخمسة عشر ربع ما في يديه على الاخر  
 ولو كانت الارض خمسة عشر جربا بينهما اثلاثا فاخذ صاحب الثلث  
 سبعة اجربة بحصة قيمتها خمسية واخذ صاحب الثلثين ثمانية اجربة بحصة  
 قيمتها الف درهم فباع صاحب الثلث واستحق نصف ما في يدي صاحب  
 الثلثين وباع ما بقي قال يرجع على صاحب الثلث بثلث قيمة ما كان في يده ولما  
 كانت الدارين رجلين وهو موضوع عند احدهما فقال له الاخر اقسام  
 ما عندك فاعطني حصتي فاعطاه حصته فوجازوا وان قال خذ حصتك  
 ودع حصتي حتى اقتضاها فهلك قال ياخذ منه النصف ما في يديه واذا كانت  
 الدارين قومه واحد شاهد والاخرون غائب فاراد الشاهد ان يسكنها  
 انسانا او يواجرها اياه قال اما فيما بينه وبين الله فلا ينبغي ذلك واما في  
 القضاء فاذا لم تكن له خصم يخاصه لم يحل بينه وبين ذلك قالوا وخصم  
 ان يسكنها هو استحسانا وان اجرها واخذ الاجر قال ينظر الى حق غيره فيعطيه  
 صاحبه ان قدر عليه او يتصدق به ونصيبه طيب وان اعار الرجل  
 الرجل ارضا ليزرعها كتب انه اطعمني ارضي كذا الارض فيها ما يداني  
 من غلة الشئ والصيف وقال ابو يوسف اما انا فكتب عارية احب الى  
 من ان اكتب طعمه وهو قول محمد وخراجها على ربها فان اشترط على المستجير  
 ان يوديه قال اذا يخرج من الطعمة وتكون اجارة فاسدة لانه لا يعرف  
 خراجها واذا اوصى لرجل غلة والخراج على الموصى له بالغلة واذا استأجر

الرجل ارضا مدة معلومة فمات احدهما قبل مضيهما ولم يستحصدا لزوع  
 وترك فيها الزرع استحسانا وجعل على المستأجر اجرا ما ترك فيه وان كان  
 فيها كرا ورطبة لم يترك وقلع واذا استأجر دابة ثم جعل عليها سرجا  
 واجرها باكثر مما استأجرها به طاب له الفضل وكذلك لو استأجر  
 ثلثا من درهم ثم اخرب نصفه بمائة درهم الاداق طاب له الفضل ولو استأجر  
 عبدا بمائة درهم فاجرته من الدنانير باكثر من ذلك تصدق بالفضل وان  
 اجر ثوب قيمة اكثر من مائة درهم لم يتصدق بشئ واذا استأجر الرجل رجلا  
 يحمل له دن خيل ففقد الحمال فانكسر الدن او سقط عن راسه قال هو  
 ضامن له فان ضمنه صاحبه حيث استأجره لم يعطه من الاجر شيئا وان  
 ضمنه حيث انكسر اعطاه من الاخر بحسب ما حمل ولو انكسر من غير عمله اصابه  
 حجر من مكان او رفع عليه حائط او كسر رجل وهو على راسه فلا ضمان عليه  
 وقال ابو يوسف هو ضامن فان قال رب الدين عثر فانكسر قال الحمال اصابه  
 حجر فانكسر او قال كان منكسر فالقول قول الحمال وله الاجر حيث انكسر  
 وان ادفع الرجل ثوبا الى صباغ يصبغه فصبغه فقال رب الثوب امرتك ان  
 تصبغه احمر وقال الصباغ امرتني ان اصبغه اسود فالقول قول رب  
 الثوب فان اختار اخذ الثوب قور الثوب ابيض وقور مصبوغا بذلك  
 الصبغ فاعطاه ما زاد الصبغ فيه واذا تكادى الرجل دابة من البصرة الى  
 الكوفة فله ان يذهب بها الى اي نواحيها شاء ولو استأجر دابة الى الري  
 لم يكن له ان يذهب بها الى اي نواحيها شاء والكري الى الري فاسد في قول  
 ابى حنيفة ومحمد قال ابو يوسف هو الى مدينتها وتسمى مدينة من مدائنها كما  
 جازا وكذلك خراسان والشام الا ان يسمى مكانا معلوما فيها ولو تكادى  
 دابتين يحمل عليهما الى المدينتين بعشرين درهما فاكري احدهما بتسعة عشر  
 درهما بمثل ذلك الشرط طاب له الفضل ولو اكريهما باكثر من الاخر كله  
 تصدق بالفضل وشئ من راس المال حتى يطيب له الفضل ولو استأجر  
 رجلين يبتان له حايطا فعلم احدهما مرض الاخر وهما شريكان فالاجر  
 بينهما نصفين استحسانا ولو استأجر رجلا يحمل له طعاما معلوما الى  
 مكان معلوم على دابة هذه فحمله على غيره ذلك الدواب فله الاجر كله استحسانا  
 ولو استأجر رجلا بنفسه فحمله على دابة وعبيده او على غيره وذهب معه  
 حتى بلغه فله الاجر وليس هو بخالف وكذلك ان اشترط له طريقا فحمله  
 في طريق اخر وان حمله في البحر فمضته ان غرق وان سلم فله الاجر استحسانا  
 ولو استأجر رجلين يحملان له طعاما من القران الى اهله فحمله كله احدهما



وما شريك في العمل فالاجر بينهما وان لم يكونا شرعيين في العمل فلما مل نصف  
 الاجر في نصف الطعام ولا اجر له في النصف الاخر لان كان ضامنا له ولو  
 استاجر رجلا يذهب الى مكان كذا على ان يجنيه باهله كلهم وهو خمسة  
 فجاء بهم فله الاجر فان وجد بعضهم قدمات فجاء بمن بقي منهم فله من الاجر  
 بحسب ما جاء بهم واجزى ذهابه فان وجدهم كلهم قدامه فله اجرا ولم يجز  
 بشئ فله اجر ذهابه فان استاجر على ان يذهب له بكتاب الى مكان كذا  
 فيدفعه الى فلان فيذهب به فوجده قدمات او تحول الى بلد اخر فذلك  
 قال لا شئ له وان لم يرد الكتاب فله من الاجر بحسب ذهابه وان استاجر  
 يحمل له طعاما الى مكان كذا فيدفعه الى فلان فوجده فلانا قدمات ورجع  
 بالطعام الى الذي استاجر قال لا اجر له وان استودعه رجلا في تلك البلاد  
 فهلك الطعام فهو ضامن له فان ضمنه صاحبه قيمته في المكان الذي حمل منه  
 فلا اجر له وان ضمنه في المكان الذي استودعه فله الاجر الى ذلك المكان  
 وان انتهى الى غير ذلك البلد فوجد صاحبه قدمات فدفعه الى القاضى فامر بيبه  
 او يدفعه الى رجل اخر ففعل ذلك بامر فلا ضمان عليه وله الاجر قال لا ينبغي  
 للقاضى ان يدخل في ذلك واذا قال الرجل من جاني بمناعى من مكان كذا فله  
 درهم فذهب رجل فلم يجد المتاع ثم جاء وقال لا اجر له وتواستاجر دابة  
 يحمل عليها عشر بن ثوبان طيبا تحمل عليها هرويا فطبت الدابة لم يضمن  
 استحسانا واذا تكاثر الرجل من الرجل الدابة ونقده الكراء ثم اخذ  
 منه كفيل بالكراء ثم افلس المكاري ولم يركب الدابة قال على الكفيل ان يرد  
 الكرا وان رضى من الكفيل ان يحمله الى المكان الذي يكارى اليه فحمله  
 وانفق اكثر من الكراء لم يرجع الكفيل على الكراء الا بالكراء الذي قبض من  
 المستكرى وان مات المكاري ولم يحمله فعلى الكفيل ان يرد الكراء واذا  
 استاجر الرجل رجلا شرا معلومة يودب ابنة ويقوم عليه في ذلك فهو  
 جائز وتواستاجر رجلا ليحضر له حايطا وليطبخ له سبطا بغير طين معلوم  
 ولا حص معلوم فهو فاسد وله اجر مثله ان عمله وان اشتراط عليه ان يحمل  
 عليه من الجص او من الطين كذا وكذا فهو جائز وتواستاجر رجلا لينقد  
 له الدراهم كل الف بكذا واستاجر كل شهر بكذا ينتقد له فهو جائز وان  
 كان الورثة بكرا غنيا وليس على الميت دين ولا وصية فالوصى ان يبيع الرقيق  
 والمشاع استحسانا وان نهوه عن البيع فباعه بعد ذلك لم يجز ببيع واذا كان  
 الوارث صغيرا والميت دين على انسان فقال المطلوب للوصى حط عن النصف  
 واعطيك النصف وادفع الى الصك وكان فيه شهود لا يشهدون الا ان يروا

الصك ويعلم انه حط اليتيم قال لا يسع للوصى ان يفعل ذلك لانه يتروى ما في  
 فان كان له شهود يشهدون بغير صك فلا بأس بان يفعل ذلك لان حطه  
 لا يجوز ولو ان عمي رجل في داره دعوى فرائى الموصى ان يصالحه لانه يخاف ان  
 لم يصالحه ان ياتي ببينة قال لا يسعه ان يصالحه وان جاء ببينة عدول  
 فقد فهم الوصى وكان الصلح خيرا لليتيم فرائى الوصى وسعه ان يصالحه وكذا  
 كاتب الرجل عبدا على نفسه وماله دخل فيه رفيقة ودوره وكل عين ودين  
 فان كانت له امة قد زوجها اياه مولاه لم يدخل في مكان تبته لانها بمنزلة  
 ما قبضه مولاه من ماله واذا انفق المفاوض على نفسه افضل من نفقة صاحبه  
 ولا طيب نفس صاحبه بذلك فكان لصاحبه دين على الذي انفق لم يقصد  
 المفاوضة استحسانا فاحتمل يورث فيفسد حينئذ واذا ورث احد المفاوضين  
 دارا او رفيقا فالقيا سران فيفسد المفاوضة ولكن استحسن ان لا افسد حاجتي  
 ببيع شيئا من ذلك فيصير مالا واذا خلع الرجل امراته التي لم تبلغ خلعها اليها  
 بالمخير ومن الزوج ما ادركه فيه جاز ذلك على الاب وياخذ الابنة الزوج  
 بنصف الصداق ويرجع به الزوج على الاب واذا قال الرجل لامرأة قد بارئتك  
 لما لك على من المهر فقبلت فهو جائز ولو خلعها على حكة بشئ لم ترصه المرأة فله الاقل  
 من حكة ومن المهر الذي اعطا ولو خلعها على ان عليها اول مرت تزوج عليه  
 فالخلع جائز وله عليها المهر الذي اخذت منه واذا اقام الرجل البينة بمحله  
 على رجل في بلد اخر وسال القاضى ان يكتب بشهادة الشهود وعدا التهم  
 ويتوكيله وكيله بالقيام مقامه في المطالبة والقبض الى قاض ذلك البلد  
 فعله بعدما يستخلف بالله ما اخذ من مال هذا شيئا ولا يعلم وكيله ولا يروا  
 له اخذ منه شيئا ويكتب ذكرا لا يستخلف ايضا ولا يستخلف الصالح البعد  
 شهدت شهادك بحق فان كان قاضيا لا يجز الكتاب الا على ذلك فقال القاضى  
 استخلفنى واكتب بيمينى استخلفه بالله لقد شهدت شهود  
 المال على فلان ثم يكتب به ولو اقام شاهدا واحدا وساله ان يكتب بشهادة  
 وحاله فعل فاذا شهد له احديه عند المكتوب اليه امضاه له واذا اسلمت  
 مدبرة الذمى فاستسعت في قيمتها فخرجت عن السعاية فان كان القاضى  
 هو قومه واستسعاها لم ترد واجرت على السعاية وكذلك ان كان الكوفي  
 صالحا على ذلك الا ان يكون فيه فضل على الفقة فيبطل القاضى ويجوز على الفقة

## كتاب الحيل



شكر عن عبد الله بن بريدة قال سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 عن آية من كتاب الله فقال لا اخرج من المسجد حتى اخبركم بها فقال رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم فلما اخرج صلى الله تعالى عليه وسلم احدهما رجلية من  
 المسجد اجزم بالآية قبل ان يخرج الرجل الاخرى وعن عمر بن الخطاب قال في هذا  
 الكلام ما يعني من المسلم من الكذب وعن ابراهيم في رجل اخذه رجل فقال له  
 حقا فقال لا فقال احلف لي بالمشي الى بيت الله قال احلف واعني مسجدك  
 وعن ابراهيم قال له رجل ان فلانا امرني اني كان كذا وكذا وانا لا اقدر على  
 ذلك فكيف الحيلة له قال قل له والله ما ابصر الا ما سئلك غيري غير الا ما سئلك  
 ربك وعن ابن سيرين قال كان رجل من باهلة عسونا فزاي فعله شريح وعجبه  
 فقال له شريح اما انت اذ وصفت لم يقم حتى يقام اى ان الله تعالى هو الذي يقيمها  
 بقدرته فقال الرجل اف اف وعن البراء بن سيرة قال جعل صديقه يحلف  
 لعثمان بن عفان على انسان بالله ما قالها وقد سمعناه يقولها فسمعناه بعد  
 وهو يقول اني اشترى ديني بعصه ببعض مخافة ان يذهب كله وعن ابن عمر  
 قال لا نألف بالله كاذبا احب الى من ان احلف بغيره صادقا وعن  
 ابراهيم قال قال له رجل اني ذكرت من رجل شيئا قبله فكيف الحيلة وكيف  
 اعتذر اليه فقال له ابراهيم قال والله ان الله يعلم ما قلت لك من ذلك من  
 شئ وعن ابراهيم قال البيهقي الحالف اذا كان مظلوما واذا كان  
 ظالما فعلى بيته المستحلف وعن ابن عباس ما سري بمعا ريش الكلام من النعم  
**باب في الاجارة** قلت ارايت رجلا استاجر من رجل  
 دارا معلومة استئنا معلومة فخاف ان رب الدار قال فليس لكل واحد  
 سنة من اول هذه السنتين اجرا قليلا واجعل للسنة الاخرى اجرا  
 كثيرا وان كان رب الدار الذي يخاف ان يسكن المستاجر بعض السنتين  
 ويعد به بعد ذلك جعل عظيم الاجر للسنة الاولى وان خاف ان يفت  
 المستاجر ويمتنع اهله من رد الدار اليه ان اطلبه لوقته قال بواجرها من  
 اهله ويضمن له الزوج ردها اليه للوقت الذي يسميه فيؤخذ حينئذ على الشرط  
 وان كان المستاجر غير ملى بالاجر قال ياخذ منه كفيلا ياخذ الدار ما يسكنها  
 ابدا ويسمى كل شهر للضامن رجل استاجر دارا لاني فاذن له رب الدار  
 ان يبنها ويحسب له رب الدار ما انفق في البناء ما بينه وبين كذا وكذا  
 درهمما قال هو جائز فان اختلفا في مقدار النفقة قال القول قول رب الدار  
 وكذلك ان كان رب الدار قد شهد ان المستاجر مصدق ما يقول انه  
 انفق فليس ذلك بشئ فالقول قول رب الدار وكذلك لو وجد ان يكون

بن فيها شيئا وقال ان فعلتها اليه وهذا البناء فيها فان اراد المستاجر  
 ان يصدق في النفقة فجعله من الاجر بقدر النفقة واشهد عليه بقبضه  
 ثم يدفع اليه رب الدار ويؤكله بالنفقة على داره فيكون القول المستاجر  
 حينئذ في نفقة مثله وفي الهلاك ان ادعاه واذا خاف رب الدار ان  
 المستاجر في رد الدار بعد نفى الاجارة اجراه منه سنة من يومه على ان  
 اجرها كل يوم بعد نفى السنة دينار واذا اكثري الرجل ابلا له لمتاع على  
 بماية دينار فان قصر عنها الى الوصلة والكوا سبعون دينارا فان قصر  
 عن الرملة الى اذ رعات فالكر الخمسون دينارا فالاجارة فاسدة على هذا  
 الشرط وان حمله الى مصر استحسن اجارة ذلك ولهما في ذلك حتى لا  
 ان استاجرهما الى اذ رعات بخمسين درهما او يستاجر من اذ رعات  
 الى الرملة بعشرين دينارا او يستاجر من الرملة الى مصر بثلاثين دينارا  
 فان بلغ اذ رعات فاراد صاحب المتاع ان لا يحمله الى الرملة فله ذلك  
 فان اراد حمله اليها فامتنع صاحب الابل لم يكن له ان يمتنع واذا اراد الرجل  
 ان يواجر ارضا له فيها ريع لم يكن له حيلة الا في خصلة واحدة يبيعها لبيع  
 ثم يواجره الارض **باب الوكالة** رجل وكل رجلا بشراء جارية  
 بعينها له بكذا درهمها فكما راها الوكيل اراد ان يشتريها لنفسه من غير  
 ان يات ثم قال شريتها باكثر مما سألته من الثمن او يشتريها بدنانير وان امر  
 الوكيل رجلا يشتريها للوكيل فاشترها بغير محضر من الوكيل الاول في  
 للوكيل الاول دون الامر الاول الا ان يكون الامر قال له اعمل فيها برك  
 فيكون شراء الوكيل الاخر للامر الاول وتواشترها الوكيل للامر وقبضا  
 ثم وجد بها عيبا قبل ان يدفعها الى الامر فودها على البائع بقضاء قاض  
 ثم اراد ان يشتريها لنفسه لم يكن الشراء الا للامر واذا اطلع الرجل  
 ابنته من زوجها بما لها على الزوج من الصداق لم يجز ذلك ولم تطلق الابنة  
 وسواء في ذلك ان كانت الابنة صغيرة او كبيرة واذا خاف الوكيل بشراء  
 متاع من بلد من البلد ان يبعث بالمتاع مع غيره فيضمن وخاف ان  
 يستودع المكان غيره فيضمن قال يستاذن رب المال في ان يعمل براه  
 فاذا اذن له في العمل براه جاز له ان يضع ذلك وجاهز له ان يوكله غيره  
 بالشراء ويدفع المال اليه والوكيل بالبيع جاز له اذا خاف الخصومة  
 في العيب وكما يبيع غيره بمحضرة **باب القتل** رجل له على رجل القتل  
 درهم فضا محه منها على مائة درهم يؤذيها اليه في شر كذا فان هو لم يفعل  
 فعليه ما يتأخرهم قال ذلك عندنا جائز وجائز قول ابى يوسف وبطله غيرنا



والنفقة فيه ان يحيط رب المال ثمان مائة عاجلا ثم يصالحه من المائتين على مائة  
درهم يؤد بها اليه ما بينه وبين شهر كذا على ان اخوها عن هذا الوقت  
فلا صلح بينهما واذا اراد ان يكاتب عبده على الف درهم يؤد بها اليه في  
سنة فان لم يقبل فعليه الف درهم اخرى فليس يجوز على هذا الشرط ولكنه  
يكاتبه على الف درهم ثم يصالحه منها على الف درهم يؤد بها اليه على سنة  
فان لم يقبل فلا صلح بينهما رجل مات وترك دارا في يدي ابنته وامرته فادعا  
رجل انفاله فصالحه الابن والامراة على مائة درهم من غير اقرار منهما له قال  
المائة عليهما اثمان والدار بينهما اثمان ولو صالحاه بعد اقرارهما به لادى  
بالاقرار بصالح الصلح فالمائة عليهما نصفين والدار بينهما نصفين والثقة  
في ذلك ان يقول المدعي بالدار ثم يصالحه عنها على مائة درهم على ان يسلم المرأة  
ثمن الدار وللا بن سبعة اثمانا رجل ادعى في دار لرجل دعوى مضاحكة على  
مائة ذراع منها فهو جائز وان صالحه على مائة ذراع من دار اخرى لم يجز  
في قول ابي حنيفة مريض ادعى على رجل ما لا وله به عليه بينة فصالحه منه  
على درهم يسيرة واقرا المريض انه لم يكن له على هذا المطلوب شيء ثم مات  
اجاز اقراره في القضاء ولم يقبل من ورثة على المطلوب بذلك المال رجل  
على رجل دين حال فصالحه على ان يحج عليه نحو ما واخذ منه بالمال كقبلة  
ان لكل واحد منهما ضامن عن صاحبه على انهما ان اخرجهما من محله فاما  
حال عليهما فهو جائز وان كان الطالب انما اخذ من المطلوب كقبلة بنفسه  
على انه ان لم يواف به عند كل حجة فالكفيل ضامن بجميع المال على النجوى التي  
سمينا قال ذلك جائز في قولنا وبعض الفقهاء يبطله والثقة في ذلك ان  
يضمن الكفيل المال على انه بري من كل حجة يدفع المطلوب عند محله الى الطالب  
فيجوز ذلك في قول واحد رجل صالح عن ماله على ان يوزعه بما عليه على ان  
يضمن له فلان الى ذلك الاجل فان لم نقول فلا صلح بينهما والمال حال له  
يجوز ولا امر ان يبطله بعض الفقهاء والثقة فيه ان يكون الكفيل حاضرا قبضه  
فان لم يكن حاضرا فالثقة فيه ان يصالحه على ما ذكرت على ان فلانا ان ضمن  
هذا المال ما بينه وبين يوم كذا في الصلح يلزم والا فلا صلح بينهما واذا قل  
على انه ان لم يواف به الى كذا في المال عليه واخذ الكفيل من المطلوب ومنا  
لم يجز الرهن ولا حيلة فيه الا ان يبدأ الضمان المال فنقول ان ضامنا لهما  
عليه فان واقبتك به الى كذا من الاجل فانما يبري فان فعل ذلك جاز له ان  
يرهن منه رهنا بما ضمن رجل اخذ من عن كعب بن جهم بن نفسه على ان لم يواف  
به يوم كذا فالكفيل ضامن لنفسه فلان غير اخر الطالب قال هو جائز

عندنا ولا امر ان يبطله بعض الفقهاء والثقة فيه ان يكفل بنفسه فلا زوال  
على انه ان واقا فلان اخذها ما بينه وبين يوم كذا فهو بري من كفاة  
فلان الاخر ولو اخذ منه كقبلة بنفسه على انه ان لم يواف به يوم كذا  
فما على كقبلة فلم يواف به قال هو ضامن للمال والنفس ولا امر ان يبرأ به  
بعض الفقهاء من النفس والثقة في ان يضمنه المال والنفس على انه ان واقا  
بنفسه لوقت كذا فهو بري من النفس والمال وان لم يواف به كذلك  
الاجل فالنفس والمال عليه **مسألة متفرقة** واذا اخاف الوصي جهر  
بعض القضاة في ان يسأله عمل وصل اليه من تركه الميت ثم سألته البينة  
على ما انفق وعمل قال يوفي غيره قبض الزكاة ويبيعها وقضى الدين وغير ذلك  
ولا يشهد على نفسه بوصول شيء اليه فان باعها غيره وقضى الدين بامر  
فادار القاضي ان يستخلفه ما قضيت ديننا ولا وصلت اليك تركه ولا ارت  
بشيء منها بتاع ولا وكت به قال اذا كان مطلوبا او كان قد وضع  
التركة مواضعها على حقونها وسعه ان يحلف وينوي غيرها استخلفه عليه  
واذا اراد الوصي ان يدفع الى الورثة اموالهم ويكتب عليهم البراءة من كل  
قليل او كثير من ابيها او ثمن ان يسمى ما جري على يده وما اعطاهم اولا  
يسمى قال او قوله ان يكتب البراءة من كل قليل او كثير ولا سيما شيئا فانه لا ي  
ان يحجى صاحب دين او وصية او وارث يتضمنه ما دفع الى الورثة وذكر  
عن سالم بن عبد الله انه سئل عن رجل طلق امراته ثلثا فانقضت فترجها  
رجل ليحلها لزوجها الاول لم يامر بذلك الزوج ولا المرأة فقال سالم  
هذا ما جاور وهو قول ابي حنيفة وبه فاحذ قلنا اريت ان كان الزوج  
الثاني انما اراد حيث تزوج ان يحلها للاول هل يحل للاول قال نعم قلت اريت  
ان كانت المرأة قال له تزوجني فحللني او قال الزوج الاول للثاني تزوج  
هذه المرأة فحللها او قال الثاني للمرأة ان تزوجك فاحلك الاول قال اذا  
قال هذه المقالة واحد منهم لم يحل للزوج بهذا النكاح الثاني واذا قال  
الرجل اني خطبت فلانة او تزوجتها فاجازت فهي طالق ثلثا فله ان يحلها  
ثم يتزوجها بعد ذلك ولا بحث ولو تزوجها قبل ان يحلها ثم بلغها  
فاجازت طلقت ثلثا رجل حلف ان لا يتزوج بالكوفة امرأة فزوجه وكيله  
بالكوفة قال لا بحث قال والحيلة فيه ان توكل المرأة وكيلها ثم يخرج  
الوكيل والزوج الى الحجرة او غيرها بعد ان يخرج من اثان الكوفة ثم يتزوج  
رجل قال لعبدته قل اذنت لك ان يتزوج كل امته يشتر بها فاشترى العبد  
امه فترجها ببينة قال هو جائز قال ابو حنيفة في رجل له جارية تخدج



من حوائجها وهو يطأها فجاءت بولد وسعه ان لا تدعه وان يبيعه وان كان  
لا يبيعهما تخرج لم يسعه ان يبيعه وان كان يعزل عنها ولا يطلب ولدها فلا يسعه  
ان ينفقه وذكر عن علي بن ابي طالب ان رجلا اتاه فقال ان لي امه اطأها  
واعزل عنها فجاءت بولد فقال له على بن شدك بالله هل كنت تقوم في جماعها  
قبل ان يتولق بالنعيم قال فهو عندنا على التي قد حست فاذا اعاد احد المتقاولين  
فاذا اراد البقاء منها ان يبطل الشكره قبل ان يرسل اليه رسولاً بانه قد فارقه  
ونقض ما بلغ من الشكره فاذا بلغ الرسول ذلك فقد انتقضت الشكره بينهما  
وكذلك في نقض ولا المولاة اذا كان الاسفل غايياً فاذا اراد العزلي ان ينقض  
ولاه ارسل اليه ببلغه عنده انه قد نقض مولاة واذا اراد ذلك الاسفل  
فان شاء فعل كذلك وان شاء والى غيره وكان ذلك فقها المولاة الاولى  
واذا حلف ان لا يلبس من ثياب فلان شيئا وليس يمين  
لغفلان ثوب ثم اشترى ثوبا فلبسه الخالف حنت وكلف لا يكسره  
فذهب له ثوبا صحيحا وامره ان يصنع منه قميصا حنت وان حلف لا يلبس  
قميصا لغفلان فلبس قميصا لجمده لم يحنت في قول ابي حنيفة وقال ابو ثوب  
يحنت قال ابو الفضل هذا خلاف ما مضى في كتاب الايمان وان حلف لا يكسره  
فلان فاكسره عبده لم يحنت وكذلك البيع واذا حلف الرجل ان لا يبيع هذا  
الثوب من فلان ثمن فباعه بجارية لم يحنت وان حلف لا يشتري من فلان  
ثوبا فامر رجلا فاشترى له لم يحنت وان ذهب المحلوق عليه الثوب للخالف  
على شرط عرض لم يحنت قال سالت ابا يوسف عن رجل حلف لا يساكن  
فلانا في بلد ولا يئنه له فسكر معه في دار كل واحد منهما في مقصورة على حدة  
قال لا يحنت حتى يكونا في مقصورة واحدة وفيها قول اخر انه يحنت وكلف  
لا يدخل على فلان ولا يئنه له فدخل عليه محزون قال ابو يوسف لا يحنت  
وكذلك لو دخل عليه دهليزا فانما يحنت اذا دخل عليه بيتا او صفه ولو  
حلف لا يدخل على فلان منزلا وحلف الاخر بعد ذلك لا يدخل على الخالف الاول  
منزلا فدخل معا قال لا يحنت واحدهما ولو حلف لا يطأ منزلا لغفلان ثوبا  
يعني بذلك لا يضع قدمه على ارض منزله فدخلها وعليه ختان فلان او را  
لم يحنت وان لم يكن له يئنه حنت وكذا قال لامرأة ان دخلت دار ابيك فانت  
طالق فاجله في ان لا يحنت ان يقول لها قد اذنت لك في دخول هذه  
الدار وكلما نسيت فیدخل فجاءت و لا يحنت وكذا قال لها انت طالق ان  
خرجت من بيتي ولا يئنه له فخرجت الى الحجر لم يحنت وان حلف لا يدخل بيته  
فدخل حجره لم يحنت ولو حلف لا يخدمه على فلان الا جميعا فاخذته

جميعا الا درهما لم يحنت وان اخذ جميع حقه فوجده فيه درهما استويا  
لم يحنت حتى يستبد له وان حلف لا يتقاضا فلانا فلزومه ولم يتقاضاه لم يحنت  
ولو حلف المطلب لا يعطيه حقه درهما دون درهم فاعطاه بعض حقه  
لم يحنت ولو حلف الطالب لا فارقه حتى يستوفي ماله عليه فباع الطالب  
او غفل فرب المطلب لم يحنت ولو حلف لا يفارقه فامر السلطان  
ان لا يعرض له وحال بينه وبين لزومه فذهب المظلم فلم يقدر الطالب  
على امساكه لم يحنت وكذا كل شيء يباع فلانا فهو صدقة ثم بانه لم يئنه  
شيء ولو حلف المطلب ان لا يعطى الطالب شيئا ثم امر المطلب بوجده  
فاعطاه حنت ولو حلف ان لا يعطيه من يده الى يده لم يحنت وان حلف  
ان لا يعطيه مما عليه درهما فوجده فاعطاه بحقه كله دناير وانما عني  
الدرهم لم يحنت ولو قال الرجل ان اكلت عندك طعاما ابدا فهو عليه حرام  
ينوي بذلك الثمر فاكله ثم لم يحنت ولو حلف لا يذوق طعاما لفلان  
فاكل طعاما له ولا حنت ولو حلف لا ياكل لقمة فلان فاكل طعاما بينه وبين  
اخر لم يحنت لان كل لقمة بينهما ولو حلف لا يشرب الشراب ولا يئنه له قال هو  
على الخمر فان شرب غيرهما لم يحنت ولو حلف لا تركت حراما فشر به خمر لم يحنت  
وانما هو على الخمر وان لم تكن له بينة وكذا قال لامرأة ان امست ولم اطعم  
فانت طالق ولا يئنه له قال ان غربت الشمس ولم تقم حنت وكلف لا ياكل  
هذا الحمل فكبر حتى صار مستا فاكله حنت **فصل** في الشراء والبيع  
امرأة حامل تريد ان تنبهرها لزوجها على انها ان ماتت في نفاسها فقد  
كان الزوج برأيا من مهرها وان سلمت عار المهر على زوجها فانه ينبغي  
لها ان تشتري من زوجها ثوبا لمرته وهو في منديل بجميع مهرها ونصفه  
فان ماتت في نفاسها فقد برئ الزوج وان سلمت من عليها اشتراها ان يئنه  
للامر في شرايها فقال يشتري الدار على انه بالخيار ثلثة ايام فيها ونفقتها  
ويجوز اليه الامر فيقول له قد اخذتها منك بالف درهم ومائة درهم فيقول  
الما مور هي لك بذلك رجل حلف بعق كل مملوك مملك الى ثلثين سنة وعليه  
كفارة الظهار فاذا اراد ان يعتق ويجوز عن ظهاره قال يقول للرجل اعتق  
عبدك عني على ألف فاذا فعل ذلك جاز عنه امرأة طلقها زوجها ولها  
عليه دين بعين بينة فحلف عند القاضي ما لها على شيء وارادت ان تأخذه  
منه فاكثرت ان تكون عدتها انقضت يريد بذلك ان ياخذ منه نفقة  
بقدر دينها قال يسعها ذلك وان حلفها القاضي ما انقضت عدتها  
فحلفت يعني به شيئا غير ذلك ويسعها رجل اراد ان يدفع ما لامضاربة



الى رجل واراد ان يكون المضارب ضامنا له كيف يصنع قال يقرضه  
المضارب الادرها ثم يشاؤك بذلك الدرهم فيما اقترضه على ان يعمل جميعا  
فما رزقها الله تعالى في ذلك من شئ فهو بينهما على كذا فان عمل به احدهما  
فرجح فالرجح بينهما على ما اشترطوا وان شاء قرض المالكه المضارب ثم ينفذ  
المستقرض الى المقرض مضاربة بالنصف ثم يدفع المقرض الى المستقرض  
بضاعة فيكون ذلك في قول الى خنيفة وابي يوسف ومحمد هذا الرجح كله  
للذي عمل قال وسالت ابا يوسف عن الرجل يشتري دارا بالف درهم  
فحلف ان ياخذها جازا بالشفعة فاشترها بالف درهم من صاحبها ثم  
اعطاها بالالف دينار والف درهم قال جاز وان حلف القاضى ما دلت  
ولا والست حلف صادقا وان احب ان لا يكون عليه عين اشترها كذلك  
بولد له صغير رجل احب ان يشتري دارا بعشرين الف درهم فان اخذها  
للسفيع اخذها بعشرين الف درهم فان استخفت لم يرجع على البائع الا  
بعشرة الف فان يشتري الدار بعشرين الف درهم وينقص تسعة الف  
وستمائة وسبعين درهما ودينارا بما بقي من الثمن فان دعت فيها السفيع  
اخذها بعشرين الف وان استخفت رجع على البائع بما دفع اليه لا ما اذا  
استخفت بطل الصرف ولو اعطاها بالباقي كان الدينار ثوبا او مائة  
رجع عندها لا استحقاق بعشرين الف درهم ولو لم يستحق وجد بالدار عينا  
ردوها ورجع بعشرين الف في جميع ذلك واذا اشترى الرجل دارا الف درهم  
وكتب في الصك ونقد فلان فلانا الثمن كله من مال فلان الا حرقا لبر على  
البائع ان يحرق الا فبقول اخذت مالي ولو امر فلانا بالشراء وياخذ منه  
وان لم يكتب هذا قال احاق ان ياخذ المشتري الامر بالمال ويقول نقده  
من مالي قال والجناية فيه وقد نقد فلان فلانا الثمن ولا يكتب من مال  
من هو فاداهم المشهود وشهدوا على الشري وتبض الثمن اقرا المشتري  
بعد ذلك ان ما نقده من الثمن انما هو من مال الامر  
الاستخلاف قلت ارايت الرجل يريد ان يغيب فيقول له امرأة كل جارية  
بشترها فخرى حتى يرجع الى الكوفة كيف يصنع الزوج قال يقول نعم  
يعني بني تغلب او بعض ارضها العرب الا ان يكون الزوج هو الذي يقول  
كل جارية اشترتها قال فليفعل ذلك وليعزل بذلك كل سفينة جارية  
فان الله تعالى يقول وله الجوارى المنشئات وذلك السفينة فانه لا يملكها  
عليك فانت طالوت يعني بذلك كل امرأة تزوجها على رقبته قال اذا احب  
ان تزوج على غير رقبته فان كان الماعنى ان لا تزوج على خلافه لم يحث

فيها

فيما بينه وبين ربه وان قال كل امرأة تزوجها فاطها فمضى طالق وعنى  
فاطها بقدمي قال يدين فيما بينه وبين الله تعالى قلت ارايت الرجل يقيم  
خادمه انها له مالا فقال انت حرة ان لم تصدقني وخاف المولى ان لا يصنف  
فيعتق ما الحيلة قال تقول الخادم قد سرقته ثم تقول بعد اسره فيكون  
قد صدقته في احدا الكلامين قلت رجل قال لامرأة انت طالق ان بدتك  
بالكلام وقال له المرأة بعد ذلك فان ابتدأتك بالكلام فجاءت بحرة ما الحيلة  
فيه قال يبدأ الزوج بالكلام لان المرأة قد كلمته بعد يمينة طالق لا اجلس  
فيما اقوم حتى اقام يعني يقويني انه على ذلك فسعني قال لا يحث وهو صلاتي  
رجل قال لامنه انت حرة ان ذقت طعنا ما حتى اضربك فانفتحت الابنة  
قال يهربها الولد الصغير ويسئل ابو خنيفة عن امرأة قال لها زوجها انت  
طالق قلت ان سالت الخلع ان لم اخلعك وقالت المرأة جارية حرة ان  
لم اسئلك ذلك قبل الليل وما الى الجحيم وقال ابو خنيفة سئلت الخلع فقالت  
لزوجها اسئلك ان تخلعني فقال ابو خنيفة قل قد خلعتك على الف درهم  
فقطيتها فقال لها الزوج ذلك فقال لها اقبل فقال لا اقبل فقال قوموا  
فقد بر كل واحد منهما في يمينة غيره سئل ابو خنيفة عن اخوين تزوجا  
اثنين فزقت امرأة كل واحد منهما المذوج اختها ولم يعلموا بذلك فذكر  
ذلك لابي خنيفة فقال ليطلق كل واحد منهما امرأته تطليقة ثم  
يتزوج كل واحد منهما مرة اخرى بها مكانه

فيها

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام  
على زين الاولين والاخرين محمد وآله  
وحسبنا الله ونعم الوكيل  
ولا حول ولا قوة الا بالله العظيم  
وافوض امرى الى الله  
الى الله بصير  
بالعباد  
الله

فيها

SOLEMANIYE G. KÜTÜPHANESİ			
Kismi . Süleymaniye			
Yeni kayıt No.		580	
Eski kayıt No.		2974=927	
Tasnif No.			